ترجمان

توني جَتْ

بعد الحرب

تاريخ أوروبا منذ عام ١٩٤٥

ترجمة: جمال صالح سعيد





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

بعد الحرب

تاريخ أوروبا منذ عام 1945

========================

توني جَتْ

========================

ترجمة: جمال صالح سعيد

========================

مراجعة: أمين الأيوبي

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
==
جَتْ، توني
بعد الحرب: تاريخ أوروبا منذ عام 1945 / توني جَتْ؛ ترجمة جمال صالح سعيد؛ مراجعة أمين الأيوبي.
(سلسلة ترجمان)
يشتمل على ببليوغرافية.
ISBN 978 - 614 - 445 - 516 - 6
1. الحرب العالمية الثانية، 1939 - 1945. 2. أوروبا - تاريخ - الحرب العالمية الثانية، 1939 - 1945. أ. سعيد، جمال صالح. ب. الأيوبي، أمين. ج. العنوان. د. السلسلة.

128.2

==
هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب
Postwar

A History of Europe Since 1945
by Tony Judt

عن دار النشر
The Penguin Press, a member of Penguin Group (USA) Inc.
==

==
الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، **قطر**
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

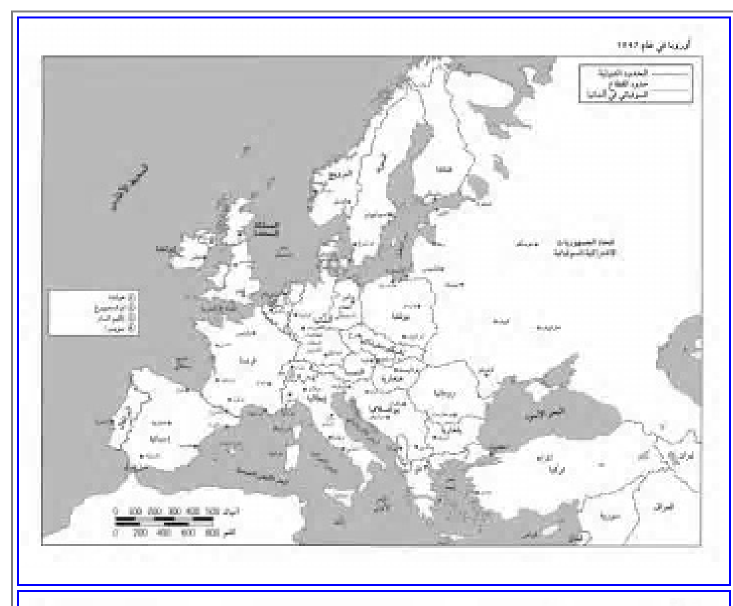
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

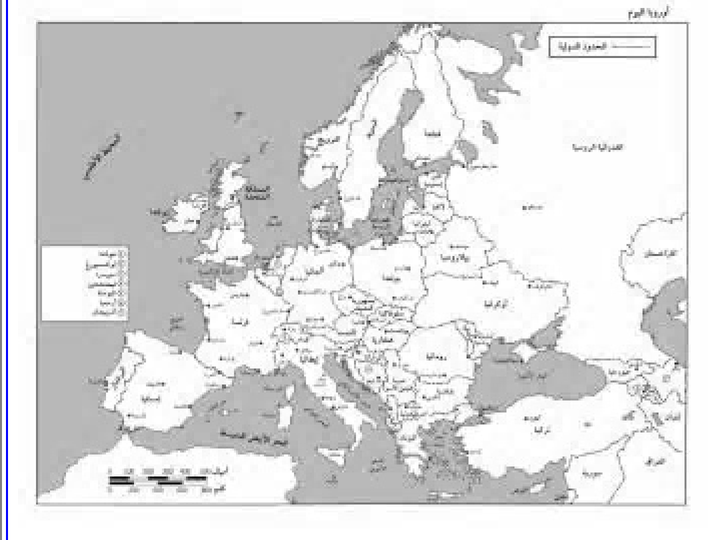
الطبعة الأولى: بيروت، تموز / يوليو 2023

"أليست 'ماضوية' الماضي، التي سرعان ما ترتمي أمام الحاضر، أعمق وأكثر أسطورية؟"

توماس مان

الجبل السحري (*The Magic Mountain*)


أوروبا في عام ١٩٤٧
الحدود الدولية
حدود القطاع
السوفياتي في ألمانيا


أوروبا اليوم
الحدود الدولية

المحتويات

القسم الثالث: التراجع: 1971 - 1989

القسم الرابع: ما بعد السقوط: 1989 - 2005

مصادر الصور

المراجع

توطئة وشكر وامتنان

تعد أوروبا أصغر القارات، بل إنها ليست قارة في الواقع - مجرد شبه قارة ملحقة بآسيا. فمساحة أوروبا برمتها (باستثناء روسيا وتركيا) لا تزيد على 5 ملايين ونصف مليون كيلومتر مربع؛ أي أقل من ثلثي مساحة البرازيل، ولا تزيد مساحتها كثيرًا على نصف مساحة الصين أو الولايات المتحدة. وتبدو قزمة أمام روسيا، التي تغطي سبعة عشر مليون كيلو متر مربع. بيد أن أوروبا فريدة من نوعها لشدة خلافاتها وتناقضاتها الداخلية. يبين آخر إحصاء أن أوروبا تتألف من ستة وأربعين بلدًا، يتكون معظمها من دول وأمم لها لغاتها الخاصة؛ وقد دمجت بعض تلك البلدان أممًا ولغات إضافية لا دول لها؛ ولديها كلها تواريخها المتميزة والمتداخلة، وسياساتها، وثقافاتها وذكرياتها، وخضع كل منها لعدد وافر من الدراسات. وحتى عند الاقتصار على حقبة الـ 60 سنة من تاريخ أوروبا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - وهي الحقبة الأهم في الواقع - نجد أن المؤلفات الثانوية باللغة الإنكليزية تفوق الحصر.

لذلك، لا يمكن أن يطمح أحد إلى كتابة تاريخ شامل أو قطعي لأوروبا المعاصرة. ومما زاد عدم أهليتي لهذه المهمة قربي من هذا التاريخ: فقد ولدت ولم يمضِ وقت طويل على انتهاء الحرب، وعاصرت معظم الحوادث التي تناولتها في هذا الكتاب، وأتذكر اطلاعي أو مشاهدتي - بل ومشاركتي في - جل هذا التاريخ مع توالي فصوله. فهل يتيح هذا الأمر لي استيعابًا أسهل أم أصعب لقصة أوروبا بعد الحرب؟ لا أعرف، بيد أني أدرك أن تجرد المؤرخ صعب للغاية في بعض الأحيان.

لا أطمح في هذا الكتاب إلى الفوز بقصب السبق في ميدان عدم التحيز، وآمل ألا يفضي ذلك إلى التخلي عن الموضوعية والإنصاف، فكتاب **بعد الحرب** يقدم تفسيرًا شخصيًا صريحًا للماضي الأوروبي القريب. وفي عالم اكتسب دلالات ازدرائية بغير وجه حق، يأخذ التفسير طابعًا قطعيًا. ولعل بعض أحكامه مثيرة للجدل، وسيتبين خطأ أحكام أخرى بالتأكيد. لا أحد معصوم من الخطأ، فالأمر بخيره وشره يعود إلي، وكذلك الأخطاء التي لا بد أنها انتقلت إلى عمل بهذا الحجم والنطاق الكبيرين. لكن إذا أمكن احتواء الأخطاء، وثبتت صحة ولو بعض التقييمات والاستنتاجات في هذا الكتاب، فأنا مدين في هذا إلى حد كبير إلى العديد من الباحثين والأصدقاء الذين اعتمدت عليهم في سياق البحث وتأليف الكتاب.

يستند كتاب من هذا النوع، في المقام الأول، إلى كتب أخرى [1]. التمست الإلهام والأمثلة من مؤلفات كلاسيكية تناولت التاريخ المعاصر، ككتاب **عصر التطرفات** (*The Age of Extremes*) لإريك هوبزباوم و**أوروبا في القرن العشرين** (*Europe in the Twentieth Century*) لجورج ليختهايم و**التاريخ الإنكليزي (1914 - 1945)**

(*English History 1914 - 1945*) لألن جون بيرسيفال تايلور (A. J. P. Taylor) و**مرور الوهم** (*The Passing of an Illusion*) للراحل فرانسوا فوريه. هذه الكتب متميزة تمامًا من الجوانب المختلفة، إذ ساهمت ومؤلفوها في تأكيد ولادة معرفة واسعة ونوع من الثقة الفكرية بالنفس التي لم تتوافر في من جاء بعدهم إلا نادرًا، إضافةً إلى وضوح الأسلوب الذي ينبغي أن يكون مثالًا لكل مؤرخ.

وعلي أن أشكر وأذكر من بين هؤلاء العلماء الذين تعلمت الكثير من كتاباتهم حول التاريخ الأوروبي الحديث، هارولد جيمس، ومارك مازور، وأندرو مورافكسيك. إذ ستظهر بصمات أعمالهم بوضوح في الصفحات التالية. وأنا مدين على الخصوص - وكل من يدرس أوروبا الحديثة - لبحوث ألن س. ميلوورد العلمية المتمردة لاقتصاد ما بعد الحرب.

وبقدر ما يمكنني الزعم بأني ملم بتاريخ أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية - موضوع أهملتْه في كثير من الأحيان كتبُ التاريخ الأوروبي العامة، كما كتبها متخصصون في نصف القارة الغربي - أدين في هذا الكتاب إلى كوكبة من الباحثين الموهوبين الشبان، منهم براد أبرامز وكاترين ميردايل ومارسي شور وتيموثي سنايدر، إضافةً إلى صديقَي جاك روبنيك وإستيفان ديك. لم أستق من تيموثي غارتون آش معلومات عن أوروبا الوسطى فحسب (وهو موضوعه لسنوات عدة) بل وتعلمت أيضًا وبوجه خاص عن الألمانيتين في حقبة السياسة الشرقية الجديدة (Ostpolitik). وفي سياق الحوار مع جان غروس الذي استمر لسنوات عدة - مع امتناني لكتاباته الريادية - لم أتعلم بعضًا من تاريخ بولندا فحسب، بل تعلمت أيضًا كيفية فهم التبعات الاجتماعية المترتبة على الحرب، وهو الموضوع الذي كتب عنه جان بتبصر وإنسانية لا نظير لهما.

ويعود الفضل في الأقسام المتعلقة بإيطاليا في هذا الكتاب إلى كتاب بول جينسبورغ، أما الفصول المتعلقة بإسبانيا فتعكس ما تعلمته عبر القراءة والاستماع إلى ما كتبه وقاله الرجل الألمعي فيكتور بيريز دياز. أدين بتقديم شكر خاص إلى كل من هذين الرجلين، وإلى أنيت فيفيوركا التي ترك تحليلها الرزين لتضارب مواقف فرنسا حيال الإبادة الجماعية "الهولوكست"، في كتابها **الإبعاد والإبادة الجماعية** (*Déportation et Génocide*)، عميق الأثر في نظرتي إلى هذه القصة المضطربة. لقد تأثرت أفكاري النهائية حول "أوروبا بوصفها طريقة حياة" (Europe as a Way of Life) إلى حد كبير بكتابات الحقوقية العالمية المتألقة آن ماري سلوتر التي يناقش عملها حول "الدول المقسمة" بمهارة صيغة الاتحاد الأوروبي للحوكمة الدولية، لا لأنها أفضل بطبيعتها، أو لأنها تقدم أنموذجًا مثاليًا، بل لعدم توفر صيغة فاعلة أخرى - في العالم الذي وجدنا أنفسنا فيه.

أفادني الأصدقاء والزملاء والجمهور في جميع أنحاء أوروبا، عن ماضي القارة القريب أكثر مما استطعت أن أستقيه من الكتب والوثائق المحفوظة. وأنا ممتن بوجه خاص لكل من: كرزيستوف سزيزيوسكي وبيتر كيلنر وإيفان كراستيف ودينيس لاكورن وكرزيستوف ميشالسكي ومرسيا ميهاس وبيرتي

موسليو وسوزان نيمان وديفيد ترافيس على معونتهم وحسن ضيافتهم. كما إني مدين لإستيفان ريف لإصراره الذي لا يقدر بثمن على وجوب زيارتي لمتحف بيت الرعب في بودابست، مهما تكن تلك الزيارة مقيتة. وفي نيويورك، أشكر للزملاء ريتشارد ميتن وكاترين فليمنغ وجيرولد سيغيل كرمهم في تقديم أوقاتهم وأفكارهم. وأشكر لدينو بتروفيتش تفضله بتمحيص وصفي لغموض اللغة اليوغسلافية.

وأنا ممتن للعمداء فيليب فورمانسكي، وجيس بنحبيب وريتشارد فولي الذين تعاقبوا على عمادة كلية الآداب والعلوم في جامعة نيويورك لما قدموه من دعم سواء لبحثي الشخصي، أو لمعهد ريمارك الذي قمت بتأسيسه لتشجيع الآخرين على البحث والنقاش حول أوروبا. وما كان بمقدوري تطوير معهد ريمارك الذي استضاف العديد من ورش العمل والمحاضرات، التي علمتني الكثير، لولا الدعم السخي والرعاية الكريمة من إيف أندريه إستل. وما كان لي أن أكتب هذا الكتاب في أثناء إدارة معهد ريمارك لولا التعاون الذي ينطوي على كفاءة فائقة لمديره الإداري جير كسلر الذي لم يتذمر يومًا.

وكالكثيرين، أدين بالشكر الجزيل لوكيلَي أندرو ويلي وسارة تشالفانت، إذ إنهما ساندا بلا كلل مشروعًا استغرق وقتًا ازداد طولًا باطراد على نحو غير متوقع. وفي سياق شكري للمحررَين رافي ميرشانداني وسكوت مويرز، أود أن أخص بالشكر سكوت وزميلته جين فليمينغ في دار بنغوين في نيويورك، فهما يعرفان كم أنا مدين لهما في إعداد هذا الكتاب للنشر بنجاح. وبفضل كرم ضيافة ليون ويسلتييه، نُشرت التقييمات والآراء الواردة في الفصلين 12 و14 أول مرة في مقالة في صفحات الفنون اللافتة التي يرعاها في الصفحة الأخيرة من مجلة **نيو ريبابليك** (*The New Republic*). وأدين بأسمى آيات الشكر المهني لروبرت سيلفرز (Robert Silvers)، رئيس تحرير مجلة **نيويورك ريفيو أوف بوكس** (*The New York Review of Books*) المنقطع النظير، والذي شجعني على مدى سنوات على البحث والتجوال في نطاق سياسي وتاريخي أوسع، مع كل ما يستتبعه ذلك من مخاطر ومنافع.

جنى هذا الكتاب فوائد جمة من مساهمات الطلاب في جامعة نيويورك. وقد ساهم بعضهم في تكوين فهمي للحقبة المعنية عبر بحوثهم الشخصية في التاريخ، لا يسعني إلا أن أشكرهم، وأذكر على وجه الخصوص الأساتذة الجامعيين بولينا برين ودانييل كوهين (Daniel Cohen) (يعمل الآن في جامعة رايس) ونيكول رودولف (Nicole Rudolph) وقد قام آخران هما جيسيكا كوبرمان وآفي بات مساعدين في البحث بعمل لا يقدر بثمن. وعملت ميشيل بينتو، إلى جانب سايمون جاكسون، من دون تذمر كباحثة ماهرة في الصور، حيث تولت مسؤولية تحديد مواضع العديد من الرسوم التوضيحية ذات الصلة، ولا سيما صورة تمثال لينين المغطى والتي تناسب نهاية القسم الثالث. وحدد أليكس مولوت وجمع بإتقان التقارير الإحصائية المنشورة وغير المنشورة وسلاسل

البيانات التي لا بد من اعتماد كتاب من هذا النوع عليها كما ينبغي. في الحقيقة ما كان بإمكاني كتابته من دونهم.

عاشت عائلتي مع أوروبا بعد الحرب مدة طويلة من الزمن، أما ولداي فعاشا حياتهما كلها هناك. ولم يكونا متسامحين فحسب حيال الغياب والترحال والهواجس، بل وقدما مساهمات متميزة تتعلق بمحتويات هذا الكتاب الذي يدين بعنوانه لدانييل ولنيكولاس بالتذكير بأن القصص الجيدة لا تحظى كلها بنهايات سعيدة، ويدين الكتاب لزوجتي جينيفر أيضًا بالكثير لا بسبب القراءتين الدقيقتين والبناءتين فحسب، بل ويدين مؤلفه بأزيد من ذلك بكثير. وكتاب **بعد الحرب** مهدًى إليها.

الصورة (1)



جنود ألمان شُنقوا علنًا في كييف في عام 1946 بعد إدانتهم بارتكاب جرائم حرب. بصرف النظر عن الدوافع السوفياتية المختلفة إلى عقد محاكمات وتنفيذ إعدامات بعد الحرب، كانت الجرائم المروعة التي ارتكبها الجيش الألماني وقوات الـ إس إس (SS) والمتعاونون المحليون معهم كافية.

الصورة (2)



مثول درازا ميهايلوفيتش، قائد ما يعرف بالمقاومة (الوطنية) "الشتنيك" في يوغسلافيا، أمام محكمة عسكرية في حزيران / يونيو 1946. عد المحازبون الشيوعيون أفرادَ "الشتنيك" خطرًا لا يقل عن خطر المحتلين الأجانب؛ قام تيتو بعد الحرب بقمعهم بقسوة. أُعدم ميهايلوفيتش رميًا بالرصاص في 18 تموز / يوليو 1946.

الصورة (3)



امرأة فرنسية متهمة بـ "التعاون الأفقي" [(2)] مع المحتلين الألمان، حُلق شعرها وعُرضت في بلدة لافال بعد ساعات على تحريرها على يد القوات الأميركية في آب / أغسطس عام 1944. عانت آلاف النساء في فرنسا وبلجيكا وهولندا عقوبات مماثلة.

الصورة (4)



نساء يقفن في طابور للحصول على الفحم في ذروة شتاء قاس بلندن في شباط / فبراير 1947. كان شديدًا إلى حد أنه وجب على معظم هؤلاء النسوة الانتظار يومًا كاملًا للحصول على حصتهن الأسبوعية. استُخدمت عربات الأطفال لنقل الفحم وليس الرضع.

الصورة (5)



أم وأطفالها يستلمون مخصصات عائلتهم في ستراتفورد شرق لندن، في 6 آب / أغسطس 1946، وكان أول يوم لتقديم المعونات. أحدثت دولُ الرفاه في أوروبا بعد الحرب ثورة اجتماعية أصيلة، حسنت بصورة لافتة فرص حياة الطبقتين الوسطى والعاملة على حد سواء.

الصورة (6)



معونة مارشال (1). أول شحنة سكر تصل من دول الكاريبي إلى أرصفة موانئ لندن في إطار خطة مارشال، في 3 شباط / فبراير 1949. [استقبلها وزير العمل جون ستراتشي ويظهر إلى يسار الصورة، وإلمار هولمغرين ممثل خطة مارشال الذي يظهر في الوسط].

الصورة (7)



معونة مارشال (2). يوم عيد الميلاد بأثينا في عام 1949: توزيع الخبز المصنوع من "طحين خطة مارشال" على أيتام يونانيين. حتى في اليونان الفقيرة كان دور الخطة في رفع الروح المعنوية بمستوى

أهمية التبرعات المادية في إنعاش الاقتصاد.

الصورة (8)



تشيكيون متجمعون في ميدان وينسسلاس ببراغ في 25 شباط / فبراير 1948 لسماع كليمنت غوتفالد وهو يعلن تشكيل حكومة جديدة. لاحظ مدى تناقض مشاعر المتجمهرين. لم يكن الهلع من الانقلاب الشيوعي عامًا.

الصورة (9)



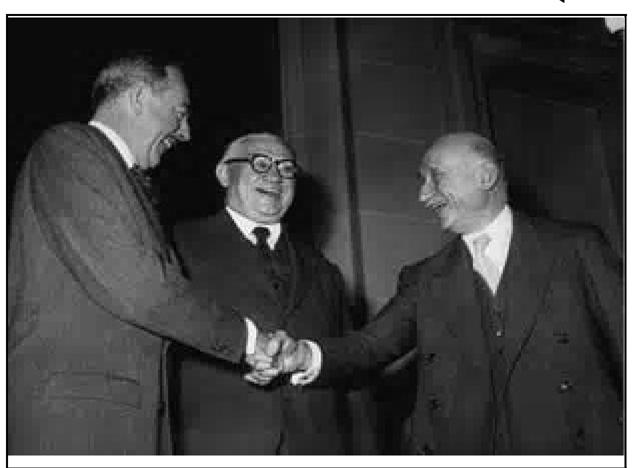
صورة جوزف بروز تيتو تزين أحد مباني بلغراد في تموز / يوليو 1948. قاطع ستالين يوغسلافيا الشيوعية في ربيع 1948 لا بسبب سياساتها، بل لغضبه من تمرد تيتو ونفوذه الشخصي وتحديه المتزايد لاحتكار موسكو للسلطة الشيوعية.

الصورة (10)



طائرة أميركية تقترب من مطار تمبلهوف في برلين في حزيران / يونيو 1948. لقد ارتكب ستالين بحصار برلين، الذي استمر أحد عشر شهرًا، خطأً استراتيجيًا كبيرًا، إذ بدد أوهام المحايدين في ألمانيا، وربط الحلفاء الغربيين ببرلين، وسرع في تشكيل حلف الناتو.

الصورة (11)



"كنت حاضرًا وقت التأسيس": من اليسار إلى اليمين: دين أتشيسون وزير خارجية الولايات المتحدة والروح المتحركة خلف سياسة "الاحتواء"؛ وإرنست بيفن، وزير خارجية المملكة المتحدة بعد الحرب، وهو أول من تصور حلفًا أطلسيًا، وروبير شومان رجل الدولة الفرنسي الذي اقترح تشكيل مجموعة أوروبية للفحم والصلب.

الصورة (12)



الاشتراكية بوجه إنساني: "العم جو" (ستالين) على منصة استقبال في موسكو في عام 1949. "ذكرني بطغاة عصر النهضة - انعدام المبادئ، واعتماد أي طريقة، لكن بلغة غير منمقة - **نعم** أو **لا** دائمًا، مع أنك لا تستطيع الوثوق بما يقول إلا إذا قال: **لا**". (رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي).

الصورة (13)



جسدت انتفاضة برلين الشرقية في 17 حزيران / يونيو 1953 أول علامة في الكتلة السوفياتية إلى أن الشعب "قد يفقد الثقة بالحكومة". وتبين أن الخيار (الذي اقترحه بريخت بسخرية) "حل الشعب وانتخاب شعب آخر" بعيد المنال، مع أنه لا يحتاج إلى تجريب.

الصورة (14)



لازلو رايك (في الوسط) في اليوم الأخير لمحاكمته، 23 أيلول / سبتمبر 1949. بصفته وزيرًا شيوعيًا للداخلية، كان مسؤولًا شخصيًا عن مقتل العديد من الأبرياء؛ لكن محاكمته ثم إعدامه حوّلاه إلى شهيد في نظر الأجيال اللاحقة.

الصورة (15)



عمال في معسكر اعتقال سوفياتي - "غولاغ" - حوالى عام 1952. شهد ذلك العام ذروة موجة الإرهاب الستاليني الثانية، حيث بلغ عدد السجناء في هذه المعسكرات 1.7 مليون شخص، إضافةً إلى 800 ألف معتقل في مستعمرات العمل و2,753,000 معتقل في "المستوطنات الخاصة". كان الحكم "العادي" في معسكرات "الغولاغ" السجن لمدة 25 عامًا.

الصورة (16)



جان بول سارتر يبدي إعجابه بالكتب النادرة في مكتبة لينينغراد الوطنية في 23 حزيران / يونيو 1954. يعود تسامح سارتر مع الشيوعية في تلك السنوات إلى أوهام رومانسية (وعداء لأميركا) وليس إلى أسس أيديولوجية؛ لكن هذا لطخ شهرته العالمية في العقود اللاحقة، وجعل بريقه يخبو بعد الحرب.

الصورة (17)



ريمون آرون (إلى اليسار) في أثناء زيارته مبنى إذاعة أوروبا الحرة في ميونيخ في عام 1952. كان آرون ليبراليًا في عصر ليبرالي، وكانت خياراته السياسية في كثير من الأحيان عصية على فهم كثير من زملائه المثقفين: "الخيار في السياسة ليس بين الخير والشر أبدًا، ولكن بين المحبذ والمكروه".

الصورة (18)



نيكيتا خروشوف في أثناء زيارته لمزرعة تعاونية. تخيل "السيد خ." نفسه خبيرًا زراعيًا، مع أن تجاربه كانت إخفاقات كارثية في العادة. لكن مساهماته في اجتثاث الستالينية (وبوجه خاص "الخطبة السرية" التي ألقاها في شباط / فبراير 1956) لم تكن تقدر بثمن، مع أن العواقب تجاوزت أمنياته.

الصورة (19)



إيمري ناجي (في الوسط) عقب مناشدته الأمم المتحدة في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1956. دفع ناجي ثمنًا غاليًا لدوره في الثورة الهنغارية الفاشلة، لكن موسكو هي التي دفعت على المدى الطويل الثمن الأغلى، بتبديدها أوهام أتباعها.

الصورة (20)



بناء جدار برلين في 19 آب / أغسطس 1961. لم تأسف الحكومات الغربية، على الرغم من قولها العكس، لحل الأزمة الدائمة المتعلقة ببرلين بقرار الاتحاد السوفياتي بناء سور حقيقي بين نصفَي المدينة المحتلة.

الصورة (21)



في فيلم "زواج ماريا براون" (*The Marriage of Maria Braun*) (1978)، يقدم المخرج راينر فاسبيندر نقدًا حادًا لعيوب الجمهورية الاتحادية بعد الحرب. كان هوس ألمانيا الغربية بالازدهار، والتسريح السياسي، والنسيان الجمعي في نظر نقادها الشباب عيوب ألمانيا القديمة تمامًا لكن في زي جديد.

الصورة (22)



"راقب الألمان جميعًا والمستشار عاصمتهم بقلق". في الواقع كان كونراد أديناور - الذي يتحدر من راينلاند الكاثوليكية - يكره من كل قلبه برلين البروسية. لكنه لم يحجم عن استخدام المدينة المقسمة كأداة لانتزاع تنازلات من حلفائه الغربيين.

الصورة (23)



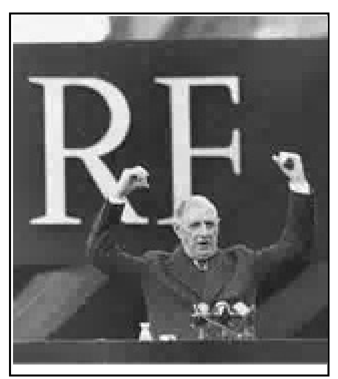
إخراج صور الحكام الهولنديين من القصر في جاكرتا في 26 كانون الأول / ديسمبر 1949، قبل يوم من إعلان الجمهورية الإندونيسية. كانت خسارة "الجزر الهندية" صدمة للهولنديين الذين توجب عليهم القناعة بدور متقلص في أوروبا.

الصورة (24)



مصريون يطالبون بانسحاب القوات الأنكلو - فرنسية في كانون الأول / ديسمبر 1956. مثلت هزيمة السويس نقطة تحول لأوروبا بعد الحرب: فقد سرعت انسحاب أوروبا من الإمبراطورية، وأعادت (بطرائق مختلفة) تكوين المسار السياسي لفرنسا وبريطانيا على حد سواء.

الصورة (25)



"آمنت طوال حياتي بفكرة محددة عن فرنسا". وصل شارل ديغول إلى السلطة في أيار / مايو 1958 في انقلاب فعلي، لكنه أعاد تأسيس فرنسا كدولة ذات حضور في الشؤون العالمية، وأثبتت جمهوريته الخامسة أنها أكثر استقرارًا من سابقاتها.

الصورة (26)



"خسرت بريطانيا إمبراطورية ولم تجد دورًا تؤديه إلى الآن".

حملت أطروفةُ السيد دين أتشيسون مستشار الرئيس كنيدي الشهيرة في عام 1962 حول حيرة بريطانيا بعد الاستعمار رسامَ الكاريكاتور فيكي إلى تصوير "العلاقة الخاصة" المذلة والخانعة بواشنطن بكلمات لا تزال بعد أربعة عقود دقيقة على نحو محزن: "**أتقبلون أن أكون الرجلين الخلفيتين؟**".

الصورة (27)



أيقونات الحداثة (1). سيارة تاترا - 603 التشيكية في معرض برنو التجاري في أيلول / سبتمبر 1959. جسدت سيارات الكتلة السوفياتية جل أخطاء اقتصادات دول الكتلة الشيوعية: كانت سيئة التصميم ومتاحة لقلة محظوظة فحسب، ومع ذلك، كانت متينة على نحو لافت.

الصورة (28)



أيقونات الحداثة (2). ثلاث سيدات يتمعن في سيارة ليموزين بلندن في عام 1960. مع أن السلع الاستهلاكية الحديثة المعمرة، كالسيارات والبرادات والغسالات، أصبحت في متناول العديد من الأسر الأوروبية الغربية، بقيت فروق واسعة في الثروة والطبقة والامتيازات. ومن المرجح أنه يقود الليموزين سائق خاص.

الصورة (29)



وخلق الله المرأة. صار المرح تحت الشمس طموحًا واقعيًا لعدد متزايد من المصطافين الأوروبيين. بقيت باردو مدة على الشاطئ المعروف كوت دازور وأكسبته الشهرة، بيد أن العديد من أصدقائها ابتعدوا فارين من هجوم السياحة الجماهيرية.

الصورة (30)



بشرت "إزالة مناطق السكن العشوائي" وتخطيط المدن في جميع أنحاء أوروبا بعد الحرب بجيل من المباني السكنية الشاهقة. لم تحظ تلك المباني بشعبية بسبب شاغليها، وتدهورت وهُدمت في وقت سابق لأوانه عادة. ويعتبر بناء "موس هايتس" في غلاسكو، الذي يتضح في الصورة أنه قيد الإنشاء، أنموذجًا.

الصورة (31)



فتيان تيدي (Teddy boys) في إلفانت أند كاسل [3] في تموز / يوليو 1955. افتقر "جيل الخمسينيات الضائع" - مراهقون عالقون بين عهد الكساد الذي عاشه آباؤهم والطفرة السكانية التالية - إلى مرافق تسلية أو استجمام. تحول الكثيرون من ذلك الجيل إلى عصابات عنفية، كأصحاب السترات السود (blouson noirs) في فرنسا، والمشاغبين (Halbstarker) في ألمانيا والدراجين بسترات جلدية (skinknuttar) في السويد.

الصورة (32)



طلاب يحتلون جامعة السوربون، باريس 1968. مع أن الأيقنة الماركسية - متمثلة بصور ماو، وستالين، وإنغلز وماركس وضعت على قمة العلم ذي المطرقة والمنجل - لم يكن متمردو عام 1968 عقائديين بارزين. ولم يكن معظمهم جديًا، كما أشار واحد منهم: "أحببنا الثورة فحسب" (دانييل كون بنديت).

الصورة (33)



عمال من مصانع السيارات ومصانع الإطارات يتظاهرون في ساحة بيازا سان كارلو في تورينو في 25 أيلول / سبتمبر 1969. شكلت الإضرابات الجماهيرية والاحتجاجات العمالية، في إيطاليا كما في فرنسا، تهديدًا للسلطات أكبر من ذاك الذي شكلته الراديكاليةُ العابرة في الجامعات.

الصورة (34)



براغ، آب / أغسطس 1968... قال ليونيد بريجنيف في 3 آب / أغسطس 1968: "كل حزب شيوعي حر في تطبيق مبادئ الماركسية - اللينينية ... لكنه ليس حرًا في الخروج عن هذه المبادئ إذا كان يريد البقاء حزبًا شيوعيًا". أخمد الاجتياحُ السوفياتي ربيعَ براغ، وأي أوهام متبقية حيال الشيوعية نفسها.

الصورة (35)



ملصق "مطلوبين" من جماعة بادر - ماينهوف في عام 1972 (أولريكه ماينهوف وأندرياس بادر في أعلى اليسار). تحول المتطرفون المعارضون "خارج البرلمان" في ألمانيا إلى الإرهاب "لكشف الحجاب" عن الجمهورية الاتحادية وفضح "تكنولوجيا الإبادة الحضارية التي يرتكبها نظام بريتون وودز الجديد".

الصورة (36)



يوم افتتاح محاكمة نيسان / أبريل عام 1982 لـ 63 عضوًا من أعضاء الألوية الحمراء المتهمين بقتل رئيس الوزراء الإيطالي السابق ألدو مورو. أكد الإرهابيون اليساريون في إيطاليا صلتهم (الوهمية) بالبروليتاريا، بيد أن الإرهابيين اليمينيين هم الذين شكلوا الخطر الأكبر (والأكثر إيقاعًا للضحايا).

الصورة (37)



عضوان في منظمة "إيتا" (ETA) (أرض وحرية الباسك) في عام 1982. خابت آمال أعضاء تلك المنظمة لعزلتهم المتنامية عن السكان المحليين الميسورين الذين لم يتأثروا بسراب "باسك مستقلة" (يوجد كثير منهم في أماكن أخرى في إسبانيا)، وبلغ معدل ضحايا إيتا في خلال الثمانينيات 34 شخصًا سنويًا.

الصورة (38)



فرانشيسكو فرانكو وخليفته المسمى الأمير خوان كارلوس في تشرين الأول / أكتوبر 1971. لا بد أن خيبة القائد العام (الذي توفي في عام 1975) ستكون كبيرة في ربيبه بطبيعة الحال؛ إذ أحبط خوان كارلوس من موقعه كملك انقلابًا عسكريًا في عام 1981، وبرهن أنه مدافع شعبي غيور عن إسبانيا الديمقراطية.

الصورة (39)



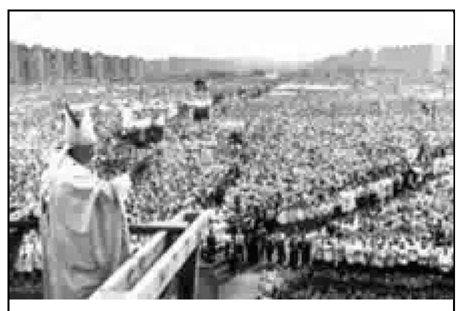
أول انتخابات برلمانية في البرتغال في نيسان / أبريل 1975. بالعودة إلى الماضي، يبدو الانتقال إلى الديمقراطية البرلمانية في أوروبا المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط سلسًا، بل وحتميًا. ومع ذلك، توقع كثيرون حينذاك، من اليمين واليسار على حد سواء، شيئًا مختلفًا، وفوجئوا (بل خاب أملهم) في النتيجة.

الصورة (40)



المستشار الألماني فيلي برانت ورئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية فيلي شتوف في معرض المحادثات بين الألمانيتين في إرفورت في آذار / مارس 1970. أتاحت السياسة الشرقية الجديدة التي انتهجها برانت التواصل بين الدولتين وخففت حدة التوتر في أوروبا الوسطى، لكن بدا لبعضهم أن ألمانيا الغربية تضفي على جارتها الشيوعية الشرعية بل وتدعمها.

الصورة (41)



البابا يوحنا بولس الثاني في أول زيارة بابوية له إلى بولندا في حزيران / يونيو 1979. مع أن كارول فويتيلا لم يُسقط الشيوعية بمفرده - كما يعتقد العديد بفخر - فقد كانت مساهمته هائلة في تشويه سمعة النظام في بولندا.

الصورة (42)



آدم ميتشنيك في غدانسك في عام 1984. كان ميتشنيك من أكثر نقاد الشيوعية شجاعة وأصالة في أوروبا الشرقية. ويعد تأثيره بارزًا ولا سيما في تشديده على عدم اللجوء إلى العنف، وعلى تآكُّل القوة الشيوعية من الداخل، بدلًا من السعي لمواجهتها أو إسقاطها.

الصورة (43)



ميخائيل غورباتشوف فرحًا بالتملق الشعبي: براغ في نيسان / أبريل 1987. لم تكن شعبية الزعيم السوفياتي الأخير في وطنه كشعبيته في الغرب، لكن النجاح في الخارج شجعه على مواصلة الإصلاح في الداخل، وربما تجاوز مقاصده الأولية.

الصورة (44)



براغ في تشرين الثاني / نوفمبر 1989. حتى "الثورة المخملية" سبقها تمهيد وحشي. لكن التحولات خارج رومانيا في عام 1989 شهدت القليل من العنف الخطر. ربما لأن العديد من الكوادر الشيوعية تفوقوا على منتقديهم في التفطن للإخفاق الحتمي لهذه الأنظمة.

الصورة (45)



ألكسندر دوبتشيك وفاتسلاف هافل، براغ في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 1989. أُحبطت خطة تسمية دوبتشيك رئيسًا لتشيكوسلوفاكيا بعد الشيوعية بسرعة، ورأى ثوار 1989 - الذين اختاروا هافل بدلًا منه - أنه بطل "إصلاح الشيوعية" فقد قيمته وعدوه من جيل الستالينية نفسها.

الصورة (46)



الصورة (47)



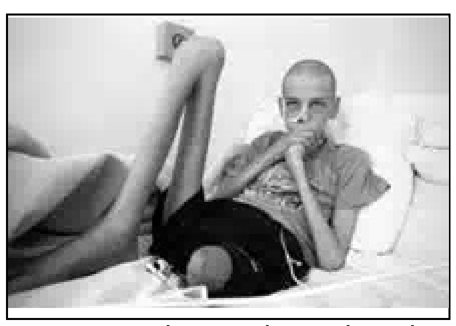
بوريس يلتسين وميخائيل غورباتشوف في موسكو في عام 1991. ينبغي ألا تحجب فضائحُ رئاسة يلتسين إنجازاته. كان أسرع من غورباتشوف بكثير في إدراك ما كان يحدث، والتكيف معه، ولا سيما عودة ظهور الدول القومية عقب انهيار الإمبراطورية.

الصورة (48)



أول شحنة تصل إلى موسكو من وجبات "بيغ ماك" في أول كانون الثاني / يناير 1990. انصبت السلع والأموال الغربية في الفراغ الذي تلا الشيوعية. لكن سرعان ما سقط الاقتصاد غير المنظم فريسة لعدد قليل من "الأوليغارشيين" الذين غدوا فاحشي الثراء: الرأسمالية كحكم اللصوص.

الصورة (49)



مشفى سرطان الأطفال في مينسك، بيلاروسيا، في عام 1999. توفي 30 ألف شخص نتيجة لانفجار تشيرنوبيل في عام 1986، وبات واحدًا من كل 4 أشخاص مسمومًا. لم تكن كارثة تشيرنوبيل أول كارثة نووية في التاريخ السوفياتي، إنها الكارثة الأسوأ فحسب.

الصورة (50)



حمل متظاهرون في كييف في أيلول / سبتمبر 1991 (بعد أسبوع واحد من استقلال أوكرانيا) صورًا لضحايا المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية (NKVD). خلفت ذكرى القمع السوفياتي وقعًا قويًا، ولا سيما

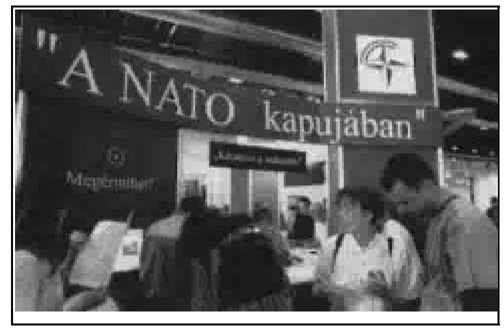
في أوكرانيا التي عاقبها ستالين بمجاعة تأديبية قاربت الإبادة الجماعية.

الصورة (51)



الغجر (الروما) في بوخارست في عام 1996. يقدر عدد الغجر الذين يعيشون في أوروبا بنحو 5 ملايين، منهم مليونا شخص على الأقل في رومانيا وحدها. وهم عرضة للتحامل والاعتداء في كل مكان (إذ يُمنعون من دخول دول أخرى كالمملكة المتحدة).

الصورة (52)



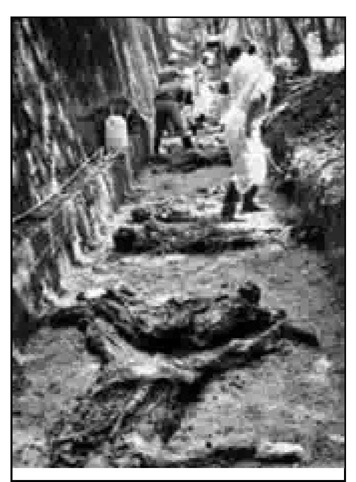
انضمت هنغاريا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، فيما كانت تنتظر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها ثاني أفضل مرشح (في عام 1999) وانخرطت فورًا (وعلى مضض إلى حد ما) في الحرب في كوسوفو. لافتة على جناح منظمة حلف شمال الأطلسي في معرض بودابست الدولي لعام 1997 كتب عليها: "عند بوابة الناتو".

الصورة (53)



صربيون في حزيران / يونيو 1989 لمناسبة الذكرى الـ 600 لـ "معركة كوسوفو": آخر وِقفة لصربيا في القرون الوسطى أمام تقدم الأتراك. تعمد سلوبودان ميلوسوفيتش استحضار المظالم التاريخية، واعدًا بالدفاع عن "السلامة القومية والروحية" للصرب.

الصورة (54)



ضحايا مجزرة سريبرينيتشا في تموز / يوليو 1995. في حين وقفت مفرزة تابعة لقوات حفظ سلام أممية مكونة من جنود هولنديين مسلحين موقف المتفرج، قامت قوات صربية غير نظامية بقيادة راتكو ملاديتش باقتياد 7400 بوسني من الرجال والفتيان إلى خارج المدينة وأطلقت عليهم الرصاص.

الصورة (55)



لدى تركيا، وهي دولة أغلب سكانها مسلمون في آسيا الصغرى، "نداء داخلي" أوروبي بالتأكيد. في الصورة أنصار أردوغان وهم يلوحون بأعلام تركيا والاتحاد الأوروبي، تحية لرئيس الوزراء العائد إلى أنقرة في كانون الأول / ديسمبر 2004، بعد الحصول على موعد لبدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الصورة (56)



رفضت فرنسا - وهي عضو مؤسس للاتحاد الأوروبي - "الدستور الأوروبي" المقترَح في استفتاء وطني جرى في أيار / مايو 2005. خشي بعض الناخبين الفرنسيين ضآلة التشريعات الأوروبية، في حين خشي آخرون كثرتها. وخشى العديد توسيع أوروبا فحسب، آخذين في الاعتبار تركيا قبل كل شيء.

الصورة (57)



"هو لم يكذب عليكم"!

يورغ هايدر، زعيم حزب الحرية اليميني المتطرف في النمسا. على الرغم من الهفوات في بعض الأحيان، نأى هايدر بنفسه بنجاح عن ماضي النمسا النازي في أثناء مهاجمة الأحزاب الأخرى و"الرعاع الأجانب".

الصورة (58)



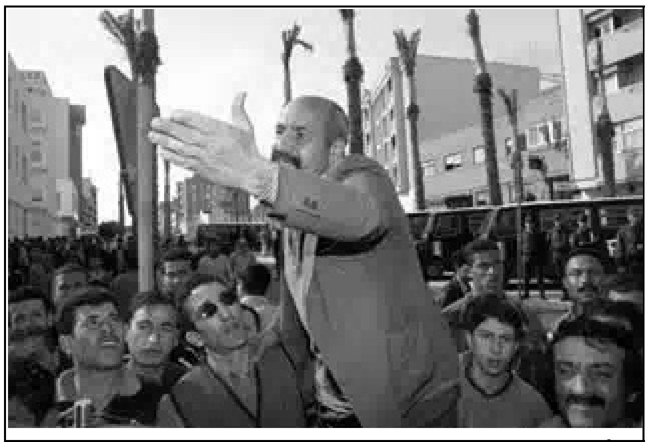
"صوت للدنمارك!". بيا كيارسغارد التي حصل حزبها، حزب الشعب الدنماركي، على 12 في المئة من الأصوات في عام 2001. دفعت الشعبويةُ الجديدة الأحزابَ السائدة حتى في الدول الاسكندينافية إلى إظهار "حزمها" من طريق تقييد اللجوء وحقوق الأجانب.

الصورة (59)



حقق "الطريق الثالث" الذي اقترحه توني بلير بين "الأنموذج" الأوروبي والسوق غير المقيدة - كجهده الرامي إلى المثالثة بين الاتحاد الأوروبي و"العلاقة الخاصة" للندن بواشنطن - نجاحًا محدودًا. وعندما سنحت الفرصة، سعى كثير من البريطانيين للحصول على الرعاية الطبية في أوروبا.

الصورة (60)



مغاربة في مدينة المرية الأندلسية يحتجون على العنصرية الإسبانية في شباط / فبراير 2000. مع أن العديد من بقاع أوروبا الغربية أصبحت متعددة الثقافات على نحو متزايد، بقيت حالات التحيز والتوتر كثيرة، ولا سيما على طول حدود الاتحاد الأوروبي السائبة على البحر الأبيض المتوسط.

الصورة (61)



صوماليات أمام سانتا ماريا نوفيلا في فلورنسا في عام 1997. بحلول عام 2000، بلغ عدد المسلمين في الاتحاد الأوروبي نحو 15 مليون مسلم. الإسلام هو الدين الأسرع نموًا في أوروبا؛ مفارقة تراثية مع الماضي الإمبراطوري لأوروبا المسيحية.

الصورة (62)



جاك شيراك في حفل إحياء ذكرى اعتقال 13 ألف يهودي باريسي في تموز / يوليو 1942. يُسجل لشيراك أنه كان أول رئيس فرنسي يقر بدور فرنسا في "الحل النهائي": وقد أعلن يوم الذكرى السنوية يوم "حداد وعار للفرنسيين".

الصورة (63)



المستشار الألماني غيرهارد شرودر متحدثًا في الذكرى الـ 60 لتحرير معسكر أوشفيتز. غابت إبادة اليهود في أوروبا في زمن الحرب عن الوعي العام في العقود الأولى لمرحلة ما بعد الحرب، وأصبحت في ما بعد، محور ذاكرة المسؤولين الأوروبيين في ألمانيا وكل مكان آخر.

(1) معظم الحواشي في الفصول التالية، من الطراز التقليدي: أي إنها تعلق على النص بدلًا من تحديد مصدر. ولم تتم إضافة قائمة كاملة من المراجع هنا، لتجنب إضافة المزيد إلى كتاب طويل جدًا موجه إلى عامة القراء. وعوضًا عن ذلك فإن مصادر كتاب **بعد الحرب** إضافةً إلى الببليوغرافيا المكتملة، ستكون متاحة في الوقت المناسب للاطلاع على موقع معهد ريمارك. [https://bit.ly/3KxYVe4]

(2) التعاون الأفقي أو "التعاون في وضعية الاستلقاء" (collaboration horizontale) صيغة تهكمية أُريد بها الفرنسيات اللواتي تم تجريمهن بتقديم خدمات جنسية ومعلومات للألمان أثناء احتلال فرنسا، واستخدم الفرنسيون أيضًا عبارة التعاون العاطفي (collaboration sentimentale). (المترجم) (3) مفترق طرق رئيسي في لندن. (المترجم)

مقدمة الترجمة العربية

قلت لنفسي قبل أن أبدأ بترجمة هذا الكتاب: ما الذي سيضيفه توني جَتْ في موضوع تناوله الكثير من المؤرخين والكتاب؟ وبعد أن أنهيت قراءة الكتاب، أقول: لقد تعرفت إلى ملامح تاريخ أوروبا الحي كما لم أرها في أي كتاب آخر؛ على أهمية الكتب الأخرى مثل رباعية هوبزباوم المعروفة.

ترجمت هذا الكتاب تحت القصف وآثار الدمار الذي شهدته دمشق في عام 2013. كنت أعمل في الوقت الذي تتوفر فيه الكهرباء، وأقارن بين ما يجري في بلداننا من تداخل بين عصر الثورات وعصر الأديان. يزرع تاريخ شعوب أوروبا الأمل في أن يكون هذا المخاض القاسي الذي نشهده بداية الدخول إلى العصر، أو المطهر والصراط الذي يترتب علينا عبوره للانتقال إلى عصر العقل، وتجاوز أشكال الاستبداد التي كرستها الدكتاتوريات العسكرية، وطي صفحة الميليشيات الفاشية التي ترتكز على الديماغوجيا القومية أو الدينية أو على خليط منهما. وقيض لي أن أترجم الفصول الأخيرة من هذا الكتاب في مدينة دبي، وبدوت أمام نفسي كأولئك الذين غادروا مدنهم في أوروبا الحرب العالمية الثانية، وشعروا أن التاريخ والأرض تتحرك تحت أقدامهم على نحو زلق. وبعيدًا عن شعور شخصي عابر، يتجاوز هذا الكتاب التأريخ لأحداث أوروبا، في دلالاته، التي يستأنس بها لمعرفة التاريخ المعاصر للبشرية.

نفضت أوروبا الركام والدمار الذي خلفته الحرب العالمية عن كاهلها، ثم نفضت الغبار ثم استحمت لا لتصبح أوروبا الجديدة فحسب، بل لتكون امتدادًا لذاتها ولتاريخها ولتستحق لقب القارة التي تكدس الخبرة، التي تمنحها الأصالة والشباب.

يفسر جت ويوضح آليات انتقال أوروبا من أتون الحرب إلى ما تعرفه اليوم من رفاه. ويوضح أسباب تكرس الملامح المتمايزة بين البلدان التي يجمعها اليوم الاتحاد الأوروبي، هذا الكيان الخاص، الذي عاصر عدد كبير ممن سيقرؤون هذا الكتاب تشكلَه.

لي أن أتقدم بجزيل الشكر، لمعهد ريمارك، الذي لم يتوانَ عن إرسال ما احتجت من معلومات، من بينها كيفية لفظ الاسم الثاني للمؤلف، وللصديقات والأصدقاء: محمد شعبان، الذي أبدى ملاحظات قيمة على النص العربي، ورندا بعث، وابتسام أبو سكة اللتان قدمتا لي ترجمة للنصوص الفرنسية، وكيفية لفظ الأسماء الفرنسية الواردة في هذا الكتاب، وهلا جديد التي قدمت لي ما احتجت عن الإسبانية، وآية الأتاسي التي قدمت ما تطلبته الترجمة عن الألمانية، وهلا المصري التي ساعدتني في لفظ الأسماء عن التشيكية، وخالد الناصري الذي قدم لي ما أحتاج عن الإيطالية. وأقدم امتناني للأصدقاء ياسر مخلوف وعبدالله الفاضل وحسين محمد وسرى علوشِ وزوجتي رِفيدا الخباز،

الذين لم يبخلوا علي بوقتهم ومشورتهم. وذلك لا يعني أبدًا أنني لا أتحمل كامل المسؤولية عن تعريب الكتاب.
أستطيع قول الكثير عن كتاب يقول هو بنفسه الكثير وببلاغة لا تفسد حيوية السرد التاريخي. وآمل أن أكون قد قاربت تلك اللغة. بل حسبي - مثل كل من يعمل في النقل من لغة إلى لغة - أن أنجو من اللوم، على حد تعبير أستاذنا الراحل منير البعلبكي.

جمال سعيد

مقدمة

"كل عهد هو أبو هول يغرق في هاوية حتى تُحلَّ أحجيته"

هاينْريش هاينه

"الظروف (التي لا تفضي مع بعض السادة إلى شيء!) تعطي في الواقع لكل مبدأ سياسي لونه الخاص وتأثيره المميز"

إدموند بيرك

"الحوادث، أيها الفتى العزيز، الحوادث"

هارولد ماكميلان

"تاريخ العالم ليس التربة التي تنمو فيها السعادة. فحقب السعادة هي الصفحات الفارغة فيه"

غيورغ فيلهلم فريدريش هيغل

عزمت على كتابة هذا الكتاب أول مرة في أثناء تنقلي بين القطارات في ويستباهنهوف حيث محطة السكك الحديد الرئيسة في فيينا. كان ذلك في لحظة مواتية في كانون الأول / ديسمبر 1989. كنت قد عدت من براغ للتو، حيث كان كتاب مسرحيات ومؤرخون أعضاء في "المنتدى المدني" (Civic Forum) بقيادة فاتسلاف هافل يسقطون دولة بوليسية شيوعية، ويرمون 40 عامًا من "الاشتراكية الحقيقية القائمة" في مزبلة التاريخ، وذلك قبل أسابيع قليلة من هدم جدار برلين على نحو غير متوقع. وانشغل الجميع في هنغاريا، كما في بولندا، بالتحديات السياسية في مرحلة ما بعد الشيوعية؛ انحسر النظام القديم - الذي كان مطلق القوة قبل شهور قليلة فحسب - وفقد صلته بالواقع. ودعا الحزب الشيوعي في ليتوانيا إلى الاستقلال الفوري عن الاتحاد السوفياتي. وفي سيارة أجرة على الطريق المؤدية إلى محطة القطار، بثت الإذاعة النمساوية التقارير الأولى عن انتفاضة ضد دكتاتورية المحسوبيات التي تزعمها نيكولاي تشاوشيسكو في رومانيا؛ زلزال سياسي حطم الملامح المتجمدة لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

انتهى عصر، وبدأت عملية ولادة أوروبا جديدة. كان الأمر واضحًا للغاية. بيد أن زوال النظام القديم وضع افتراضات كثيرة قديمة موضع تساؤل. فما كان يبدو ذات يوم دائمًا وحتميًا بطريقة أو بأخرى، اتخذ إلى حد بعيد هيئة هواء عابر. مواجهة الحرب الباردة؛ والشقاق الذي فصل الشرق عن الغرب؛ السباق بين "الشيوعية" و"الرأسمالية"؛ القصص المنفصلة التي لا تواصل فيها لازدهار أوروبا الغربية والأقمار الصناعية للكتلة السوفياتية في شرقها: ما عاد فهم كل

هذه الأمور ممكنًا على أنها نتاج الضرورة الأيديولوجية أو المنطق الحديدي في السياسة. كانت تلك نتائج عرضية للتاريخ، وقد نحاها جانبًا.
سيبدو مستقبل أوروبا مختلفًا للغاية، وماضيها أيضًا. وقد حان الوقت للنظر إلى السنوات ما بين 1945 - 1989 لا كعتبة لحقبة جديدة، بل كمرحلة مؤقتة: مرحلة فاصلة بعد الحرب، فالأعمال غير المنجزَة لنزاع انتهى في عام 1945 احتاجت إلى نصف قرن آخر لتصل إلى خاتمتها. ومهما يكن الشكل الذي ستتخذه أوروبا في السنوات المقبلة، فالقصة المألوفة لما جرى سابقًا قد تغيرت إلى الأبد. بدا لي واضحًا، في كانون الأول / ديسمبر الجليدي في أوروبا الوسطى، أن هناك حاجة إلى إعادة كتابة تاريخ أوروبا بعد الحرب.
كان الوقت مواتيًا، وكذلك المكان. كانت فيينا في عام 1989 لوح كتابة متكررة للمراحل الماضية المتداخلة والمعقدة لأوروبا ... **كانت** فيينا بمثابة أوروبا في السنوات الأولى من القرن العشرين: المركز الخصب والمضطرب والمضلل للذات لثقافة وحضارة تصل مشارف الرؤيا. تراجعت ما بين الحربين من عاصمة عالمية لإمبراطورية مجيدة إلى عاصمة مقفرة ومنكمشة لدولة صغيرة هزيلة؛ هبطت فيينا باطراد من موقعها المترفع، إلى أن صارت مخفرًا إقليميًا متقدمًا لإمبراطورية نازية أقسم جل مواطنيها على الولاء الحماسي لها.
انضمت النمسا إلى المعسكر الغربي بعد هزيمة ألمانيا، ومُنحت منزلة "أولى ضحايا" هتلر. أتاحت ضربة الحظ المضاعفة هذه لفيينا التطهر من ماضيها. إذ تم نسيان ولائها للنازية على نحو ملائم، واكتسبت العاصمة النمساوية - مدينة "غربية" محاطة بأوروبا "الشرقية" السوفياتية - هوية جديدة، بوصفها رائدةً وأنموذجًا للعالم الحر. ومثلت "أوروبا الوسطى" في نظر رعاياها السابقين الذين صاروا عالقين في تشكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا مجتمعًا خياليًا لمدنية عالمية، حيث تاه الأوروبيون بطريقة أو بأخرى في سياق هذا القرن. وصارت المدينة في سنوات أفول الشيوعية مركز إصغاء للحرية، وموقعًا متجدد النشاط لتلاقي ورحيل الأوروبيين الشرقيين الفارين إلى الغرب، والغربيين الذين يبنون جسورًا مع الشرق.
لذلك، كانت فيينا في عام 1989 مكانًا جيدًا لـ "التفكير" في أوروبا. جسدت النمسا كل سمات ما يشبه القناعة في أوروبا الغربية بعد الحرب: ازدهار رأسمالي يرتكز على دولة رفاه غنية، وسلم اجتماعي مضمون بفضل الوظائف والامتيازات التي توزع بسخاء على جميع المجموعات الاجتماعية والأحزاب السياسية الرئيسة، وأمن خارجي تضمنه الحماية الضمنية للمظلة النووية الغربية - فيما بقيت النمسا "محايدة" على نحو متعجرف. وفي هذه الأثناء، يوجد على بعد بضعة كيلومترات إلى الشرق عبر نهري ليثا والدانوب، أوروبا "الأخرى" حيث الفقر المدقع ورجال الشرطة السرية. وعلى نحو أنيق غُلِّفَت المسافةِ الفاصلة بين الاثنتين بالتناقض بين البهجة في فيينا، وحيوية

محطة ويستباهنهوف حيث يستقل رجال الأعمال والمصطافون القطارات السريعة الأنيقة الحديثة متوجهين إلى ميونيخ أو زيورخ أو باريس، وكآبة المدينة وانعدام جاذبيتها المتجسدة في سودباهنهوف الرثة والقذرة التي ألفت أصوات الغرباء البؤساء الباهتة، التي تحمل تهديدات واهنة، وهم ينزلون من القطارات القديمة المتسخة القادمة من بودابست أو بلغراد.
وكما أن محطتَي السكة الحديد الرئيستين في المدينة تقران لا إراديًا بانقسام أوروبا الجغرافي - إذ تطل إحداهما بتفاؤل على الغرب المثمر، في حين تقنع المحطة الأخرى بالرسالة الشرقية لفيينا - كانت شوارع العاصمة النمساوية بالمثل شاهدة على هوة الصمت التي تفصل حاضر أوروبا الهادئ عن ماضيها المزعج. تذكر المباني المهيبة المنتصبة بشموخ على طول طريق رينغ شتراسه العظيم برسالة فيينا الإمبراطورية السابقة - مع أن المستديرة ذاتها بدت بطريقة أو بأخرى أكبر وأفخم بكثير من أن تكون مجرد شريان يومي معتاد للمتنقلين في عاصمة أوروبية متوسطة الحجم - وحق للمدينة أن تفتخر بصروحها العامة وساحاتها المدنية. في الواقع، كانت فيينا تميل إلى استحضار أمجادها القديمة. بيد أنها تحفظت على ماضيها القريب بشكل قطعي.
كانت فيينا أكثر صمتًا بشأن اليهود الذين شغلوا ذات مرة العديد من المباني داخل المدينة، وساهموا على نحو لافت في الفن والموسيقى والمسرح والأدب والصحافة والأفكار حيث كانت فيينا في الذروة. ساهم العنف الشديد الذي استُخدم في طرد يهود فيينا من بيوتهم، وإخراجهم من المدنية نحو الشرق ومسحهم من ذاكرتها في تفسير هدوء حاضرها الآثم. كانت فيينا بعد الحرب - كحال أوروبا الغربية بعد الحرب - صرحًا جليلًا منتصبًا على قمة ماضٍ لا يمكن وصفه. حصل أسوأ ذلك الماضي في المناطق التي وقعت تحت السيطرة السوفياتية، ولذلك سُهل إلى حد بعيد نسيانها (في الغرب) أو كتمانها (في الشرق). ومع عودة أوروبا الشرقية، لن يكون الماضي أبعد من أن يوصف. بل علينا أن نتحدث عنه الآن بالقطع. بعد عام 1989 لا شيء سيعود إلى ما كان عليه على الإطلاق - لا المستقبل ولا الحاضر ولا الماضي وهو الأهم.
مع أنني قررت أن أشرع في كتابة تاريخ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في كانون الأول / ديسمبر 1989، لم أفرغ من الكتاب إلا بعد سنوات عدة لاحقة لحيلولة الظروف دون ذلك. وعندما أستحضر ذلك، أجد أنه كان أمرًا إيجابيًا؛ فالكثير من الأمور صارت أوضح بعد أن كانت غامضة. فُتحت أرشيفات، وانجلت الالتباسات التي لا مفر منها عقب تحول ثوري، وصار بعض العواقب الطويلة الأجل لانتفاضة عام 1989 ملموسًا. ولم تخمد الهزات الارتدادية لحوادث عام 1989 في الحال. ففي زيارتي الثانية لفيينا، كانت المدينة تكافح لإيواء عشرات الآلاف من اللاجئين القادمين من كرواتيا والبوسنة المجاورتين.

بعد انقضاء ثلاث سنوات، تخلت النمسا عن استقلالها الذاتي الذي تعهدته بعد الحرب وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي، الذي كان ظهوره كقوة في الشؤون الأوروبية نتيجةً مباشرة لثورات أوروبا الشرقية. لدى زيارتي فيينا في تشرين الأول / أكتوبر 1999، وجدت محطة ويستباهنهوف مغطاة بملصقات لحزب الحرية برئاسة يورغ هايدر، وعلى الرغم من إعجابه الصريح بـ "الرجال الشرفاء" في الجيوش النازية الذين "أدوا واجبهم" على الجبهة الشرقية، فاز بـ 27 في المئة من الأصوات في تلك السنة، عبر تجييش قلق مواطنيه النمساويين، وعدم تفطنهم للتغيرات التي حدثت في العالم على مدى العقد الماضي. وبعد ما يقرب من نصف قرن على الهدوء الذي ساد في فيينا، دخلت المدينة - كباقي أوروبا - التاريخ من جديد.

* * *

يسرد هذا الكتاب قصة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك يبدأ السرد في عام 1945: إنها "شتوند نل" أي ساعة الصفر كما يسميها الألمان. لكنها قصة خيمت عليها، كأي شيء آخر في القرن العشرين، حرب استمرت 30 عامًا بدأت في سنة 1914، عندما شرعت القارة الأوروبية في الانحدار إلى الكارثة. فالحرب العالمية الأولى نفسها مثلت ساحة للقتل صدمت جميع المشاركين - مات نصف سكان صربيا الذكور ممن تراوحت أعمارهم بين 18 و55 في القتال - ولم تُحَل أي مشكلة. لم تُسحَق ألمانيا في الحرب (خلافًا للاعتقاد السائد في ذلك الوقت) ولا في التسوية بعدها: في هذه الحال، يصعب تفسير بلوغها الهيمنة شبه المطلقة على أوروبا بعد مرور 25 عامًا فحسب. في الواقع، تجاوزت تكلفة انتصار الحلفاء تكلفة هزيمة ألمانيا، لأن ألمانيا لم تدفع ديون الحرب العالمية الأولى، وظهرت بالتالي أقوى نسبيًا مما كانت عليه في عام 1913. وبقيت "المسألة الألمانية" التي ظهرت في أوروبا مع صعود بروسيا قبل جيل من دون حل.

اتسمت البلدان الصغيرة التي انبثقت من انهيار الإمبراطوريات القديمة في عام 1918 بالفقر، وعدم الاستقرار، وانعدام الأمن - إضافةً إلى استيائها من جاراتها. وحفلت أوروبا بين الحربين بالدول "الرجعية": مُنيت روسيا وألمانيا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا بالهزيمة في الحرب العظمى، وانتظرت فرصة للإنصاف الإقليمي. لم تتم استعادة الاستقرار الدولي بعد عام 1918، ولم تتم استعادة التوازن بين القوى؛ كانت تلك الحقبة مجرد فصل إضافي نتيجة الإرهاق، إذ لم يخمد عنف الحرب، بل تحول بدلًا من ذلك إلى الشؤون المحلية - إلى مهاترات قومية وتمييز عنصري، ومواجهة طبقية وحرب أهلية. ودخلت أوروبا في عشرينيات القرن الماضي ولا سيما في ثلاثينياته منطقة انتقالية بين الانبعاث من حرب والتحسب لأخرى تلوح في الأفق.

تفاقمت الصراعات الداخلية والعداوات بين الدول في السنوات الفاصلة بين الحربين العالميتين - وأثيرت إلى حد ما - بما رافق ذلك من انهيار للاقتصاد الأوروبي. في الواقع، أصيبت الحياة الاقتصادية في أوروبا بضربة ثلاثية في تلك السنوات. شوهت الحربُ العالمية الأولى تركيبة العمالة المحلية، ودمرت التجارة، وخربت مناطق بأكملها، إضافةً إلى إفلاس دول برمتها. كما أن العديد من البلدان في أوروبا الوسطى لم تتعاف من آثارها. والدول التي تعافت ما لبثت أن تردت أوضاعها من جديد في حقبة ركود ثلاثينيات القرن الماضي، حين أدى الانكماش وإفلاس المؤسسات التجارية والجهود اليائسة لفرض تعرفات حمائية ضد المنافسة الأجنبية إلى بلوغ البطالة مستويات غير مسبوقة وإلى إهدار القدرات الصناعية، بل أدت إلى انهيار التجارة الدولية (انخفض حجم التجارة الفرنسية - الألمانية بنسبة 83 في المئة بين عامي 1929 و1936)، وترافق ذلك مع استياء ومنافسة شديدة بين الدول. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية التي نناقش في القسم الأول من هذا الكتاب تأثيرها غير المسبوق في السكان المدنيين والاقتصادات المحلية للدول المتضررة.
تجلى الأثر التراكمي لهذه الضربات في تدمير حضارة. كان حجم الكارثة التي جلبتها أوروبا لنفسها واضحًا تمامًا لمن عاصرها، حتى في أثناء حدوثها. رأى بعضهم، في أقصى اليسار وأقصى اليمين على حد سواء، في تضحية أوروبا البرجوازية بنفسها فرصة للقتال من أجل شيء أفضل. ورأى أودن أن ثلاثينيات القرن الماضي " عقدٌ خسيسٌ خلا من النزاهة"، بيد أن تلك السنوات جسدت أيضًا عصر الإلتزام والمعتقدات السياسية التي بلغت ذروتها في الأوهام والأرواح التي أُزهقت في الحرب الأهلية في إسبانيا. كان ذلك الصيفَ الهندي للرؤى المتطرفة في القرن التاسع عشر، واستثمرت الآن في الاشتباكات الأيديولوجية العنيفة في عصر أحلك سوادًا، وهو ما دفع آرثر كوستلر إلى التساؤل: "أي توق شديد إلى نظام إنساني جديد كان في عصر ما بين الحربين العالميتين، وأي فشل في الالتزام به!".
فر بعضهم يائسًا من أوروبا: أولًا إلى بلدان الديمقراطيات الليبرالية المتبقية في أقصى غرب أوروبا، ومن ثم - في حال تمكنهم من الخروج في الوقت المناسب - إلى الأميركتين. وأقدم آخرون على الانتحار، مثل شتيفان زفايغ وفالتر بنيامين. بدت أوروبا ميؤوسًا منها عشية سقوط القارة النهائي في الهاوية. وتعذرت استعادة كل ما فُقد في سياق انفجار الحضارة الأوروبية الداخلي؛ فقدان ترتبت عليه تبعات تكهن بها قبل وقت طويل كارل كراوس وفرانز كافكا في فيينا، مدينة زفايغ نفسه. في الفيلم الكلاسيكي "الوهم الكبير" (La Grand Illusion) الذي أخرجه جان رينوار في عام 1937 وارتبط باسمه، تجسد الوهم الكبير لذلك العصر في اللجوء إلى الحرب وما رافق ذلك من أساطير الشرف والطائفة والطبقة. ولكن بحلول عام 1940، بدا للأوروبيين

اليقظين، أن الوهم الأكبر بين أوهام أوروبا كلها، هو "الحضارة الأوروبية" نفسها؛ بعد أن شُوهت سمعتها إلى الأبد.
في ضوء ما ذُكر أعلاه، يسهل على نحو يمكن تفهمه حكاية قصة انتعاش أوروبا غير المتوقع بعد عام 1945 بتهنئة الذات، بل وحتى بنغمة غنائية. وهذا، في الواقع، هو الموضوع الأساس المهيمن في كتب التاريخ التي تناولت أوروبا بعد الحرب، فضلًا عن أن تلك الكتب كُتبت قبل عام 1989 - بقدر ما كانت نغمة اعتمدها قادة الدول الأوروبية لدى تأمل إنجازاتهم في تلك العقود. فمجرد بقاء دول منفصلة في أوروبا القارية وعودة ظهورها بعد كارثة الحرب الشاملة، وغياب المشاحنات داخل الدولة، والتوسع المستمر لأشكال مؤسسية من التعاون داخل أوروبا، والانتعاش المطرد بعد 30 عامًا من الانهيار الاقتصادي، و"تطبيع" الازدهار والتفاؤل والسلام: استدعت هذه الأمور كلها إجابة فائقة. كان انتعاش أوروبا "معجزة". وتعلمت أوروبا "ما بعد القومية" دروسًا مريرة من مجريات التاريخ الأخيرة، حيث نهضت قارة مسالمة معتدلة، مثل طائر العنقاء، من رماد ماضيها - الانتحاري - المجرم.
مثل العديد من الأساطير، يحتوي هذا وصف مقبول لأوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين على نواة الحقيقة، لكنه يُسقط الكثير. فأوروبا الشرقية لا تتلاءم مع هذا الوصف - من الحدود النمساوية إلى جبال الأورال، ومن تالين إلى تيرانا. كانت عقود ما بعد الحرب فيها سلمية بالتأكيد مقارنة بما حدث من قبل، لكن بفضل الجيش الأحمر الذي حضر من دون دعوة فحسب؛ كان سلامًا فرضته الدبابات في فناء السجن. وإذا كانت البلدان التي دارت في فلك الكتلة السوفياتية قد عملت في مجال التعاون الدولي بصورة سطحية مقارنة بالتطورات الجارية بعيدًا في الغرب، فذلك لأن موسكو فرضت عليها مؤسسات "أخوية" وتعاملات متبادلة بالقوة.
لا يمكن الحديث عن تاريخ شطري أوروبا بعد الحرب كل على حدة. يفرض إرث الحرب العالمية الثانية - وعقود ما قبل الحرب والحرب السابقة لها - على حكومات أوروبا الشرقية والغربية وشعوبهما على حد سواء بعض الخيارات الصعبة المتعلقة بأفضل كيفية لترتيب شؤونهم تجنبًا لأي شكل من أشكال العودة إلى الماضي. تجسد أحد الخيارات في متابعة جدول الأعمال الجذري لحركات الجبهات الشعبية التي ظهرت في ثلاثينيات القرن الماضي، وتمتع في البداية بشعبية كبيرة في شطرَي أوروبا (من باب التذكير؛ لم يكن عام 1945 تاريخ بداية تلك الحركات كما يبدو في بعض الأحيان). تحتم في أوروبا الشرقية حصول تحول جذري ما. كانت العودة إلى ماضٍ فقدَ صدقيته مستحيلة. إذًا، ما الذي يمكن أن يحل محله؟ ربما تكون الشيوعيةً حلًا خاطئًا، لكن المعضلة التي أرادت حلها كانت حقيقية بما فيه الكفاية.
استُبعد احتمال تغيير جذري في الغرب، لأسباب ليس أقلها المعونات (والضغوط) الأميركية. تلاشت جاذبية جدول أعمال جبهة شعبية - وكذلك

جاذبية جدول أعمال الشيوعية: مثل كلاهما وصفة جاهزة للأوقات الصعبة في الغرب، والوقت لم يعد بالغ الصعوبة في الغرب بعد عام 1952 في الأقل. وهكذا، طوى النسيانُ في العقود التالية الشكوكَ التي برزت في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة. لكن إمكان سير الأمور في اتجاه مختلف - في الواقع، كان الاحتمال الأقوى أن تسير الأمور في اتجاه مختلف - بدا حقيقيًا للغاية في عام 1945، إذ تقرر تفادي عودة الشياطين القديمة (البطالة، الفاشية، النزعة العسكرية الألمانية، الحرب، الثورة)، لذلك سلكت أوروبا الغربية المسار الجديد الذي أصبح مألوفًا لنا. لم تكن فكرة ما بعد القومية، ودولة الرفاه، وأوروبا المتعاونة والمسالمة وليدة مشروع متفائل وطموح واستشرافي تصوره المثاليون الأوروبيون الحاليون المولعون بالماضي، بل كان وليد القلق المفتقر إلى الأمن. وتحت تأثير التاريخ، طبق قادتها إصلاحات اجتماعية وبنوا مؤسسات وقائية جديدة، لإبعاد شبح الماضي.
يصبح فهم ذلك أكثر سهولة عندما نتذكر أن السلطات في الكتلة السوفياتية كانت منخرطة من حيث الجوهر في المشروع نفسه. كانت هي الأخرى منشغلة أكثر من أي شيء آخر في إقامة حاجز أمام التردي السياسي - وإن كان ذلك يتم في البلدان الواقعة تحت الحكم الشيوعي لا بالاعتماد على التقدم الاجتماعي بل عبر استخدام القوة المادية. أعيدت كتابة التاريخ الحديث - وجرى تشجيع المواطنين على نسيانه - انسجامًا مع التأكيد أن ثورة اجتماعية بقيادة شيوعيين أزالت بصورة نهائية أوجه قصور الماضي، وكذلك الظروف التي جعلتها أمرًا ممكنًا. وكما سنرى، كان هذا الادعاء أيضًا مجرد أسطورة، أو نصف الحقيقة في أحسن الأحوال.
بيد أن الأسطورة الشيوعية تشهد عن غير قصد على أهمية (وصعوبة) إدارة إرث منهِك في شطري أوروبا. حطمت الحربُ العالمية الأولى أوروبا القديمة؛ وأوجدت الحربُ العالمية الثانية الظروف لإقامة أوروبا جديدة. لكن أوروبا كلها عاشت لعدة عقود بعد عام 1945 في الظل الطويل للطغاة والحروب في ماضيها القريب. إنها إحدى التجارب التي يتقاسمها جيل الأوروبيين بعد الحرب، وهي التي تميزهم عن الأميركيين الذين علمهم القرن العشرون دروسًا مختلفة، وأكثر تفاؤلًا على وجه العموم. وهذه هي نقطة الانطلاق الضرورية لأي شخص يسعى لفهم التاريخ الأوروبي قبل عام 1989 - وليقدر مدى تغيره بعد ذلك.

* * *

أشار إزايا برلين في تفسيره لرؤية تولستوي للتاريخ إلى تمييز مؤثر بين نمطين من الحجج الفكرية، مستشهدًا ببيت شهير للشاعر اليوناني أركيلوكوس (Archilochus): "يعرف الثعلب أشياء كثيرة لكن القنفذ يعرف شيئًا عظيمًا واحدًا". وهذا الكتاب، ليس "القنفذ"، بالتأكيد، وفقًا لتصنيف برلين.

فليس لدي نظرية عظيمة حول التاريخ الأوروبي المعاصر لأعرضها في هذه الصفحات، ولا موضوع شامل لأشرحه، ولا قصة شاملة واحدة لأسردها. إنه لا ينساق وراء هذا النمط، ومع ذلك، لا أعتقد أن تناول موضوع تاريخ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية يتم بشكل موضوعي، بل على العكس: ثمة أشكال عدة. وكالثعلب، تعرف أوروبا أشياء كثيرة.
هذا تاريخ تقهقر أوروبا في المقام الأول، إذ لم يعد في إمكان دول أوروبا أن تطمح، بعد عام 1945، إلى مكانة دولية أو إمبراطورية. وهناك استثناءان لهذه القاعدة هما: الاتحاد السوفياتي، وبريطانيا العظمى، ولو جزئيًا، فكلتاهما دولة نصف أوروبية فحسب وفقًا لنظرتهما لنفسيهما، وفي أي حال، فقد تقهقرا كثيرًا أيضًا بحلول نهاية الحقبة التي نتناولها هنا. نزل الذل والهزيمة في معظم بقية أوروبا. ولم تقدر على تحرير نفسها من الفاشية بجهودها الذاتية؛ ولم تقدر على إبعاد شبح الشيوعية من دون مساعدة. حُررت أوروبا بعد الحرب - أو حُصنت - على أيدي غرباء. ولم يستعدِ الأوروبيون السيطرة على مصيرهم إلا بعد جهد كبير استغرق عقودًا طويلة. وبتجريد الإمبراطوريات المعتمدة على الأساطيل البحرية (بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، البرتغال) من أراضيها في الخارج، انحسرت وعادت في سياق تلك السنوات إلى مركزها الأوروبي، وأعادت توجيه اهتمامها إلى أوروبا نفسها.
ثانيًا، شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين أفول "الروايات الرئيسة" للتاريخ الأوروبي: غذت النظريات التاريخية الكبرى في القرن التاسع عشر، مع ما قدمته من نماذج التقدم والتغيير والثورة والتحول، المشاريعَ السياسية والحركات الاجتماعية التي مزقت أوروبا في النصف الأول من القرن. وهذه أيضًا قصة ذات مغزى لنسيج عموم أوروبا فحسب؛ إذ تراجعت الحماسة السياسية في الغرب (إلا في أوساط أقلية فكرية مهمشة) وترافق ذلك - لأسباب مختلفة تمامًا - مع فقدان الثقة السياسية وتشويه سمعة الماركسية الرسمية في الشرق. لكن يتعين القول بأنه بدا لبرهة وجيزة في ثمانينيات القرن الماضي كأن اليمين الفكري قد ينهض بناء على مشروع مماثل من القرن التاسع عشر يقوم على تفكيك "المجتمع" والتخلي عن الشؤون العامة، وصولًا إلى السوق غير المقيدة والدولة المعتدلة، لكنها كانت فورة نشاط عابرة. بعد عام 1989، لم يقدم أي مشروع أيديولوجي شامل يميني أو يساري في أوروبا، باستثناء أمل الحرية، الذي كان بالنسبة إلى معظم الأوروبيين وعدًا تحقق الآن.
ثالثًا، ببديل متواضع لطموحات ماضي أوروبا الأيديولوجي البائدة، ظهر "الأنموذج الأوروبي" متأخرًا - وإلى حد كبير بالصدفة. ووُلد من مزيج انتقائي من تشريعات ديمقراطية اجتماعية وديمقراطية مسيحية، والتوسع المؤسساتي المطرد للمؤسسات للمجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي الذي ورثها، الأمر الذي جسد بصورة مميزة الطريقة "الأوروبية" لتنظيم الترابط

الاجتماعي والعلاقات بين الدول. وباحتضان كل شيء من رعاية الأطفال إلى القواعد القانونية بين الدول، لم يكن النهج الذي سلكته أوروبا مجرد ممارسة بيروقراطية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وبحلول بداية القرن الحادي والعشرين أصبح منارة وأنموذجًا للمتطلعين إلى نيل عضوية الاتحاد الأوروبي، وتحديًا عالميًا للولايات المتحدة، وجاذبية منافِسة لـ "طريقة الحياة الأميركية".

لا شك في أن تحول أوروبا غير المتوقع من واقع جغرافي (وهو واقع مضطرب إلى حد ما) إلى قدوة وقوة جذب للأفراد والدول على حد سواء كان عملية تراكمية بطيئة. لم تكن أوروبا "محكومة بالعظمة"، كما قال ألكسندر وات ساخرًا من أوهام رجال الدولة البولندية بين الحربين، ومن المؤكد أنه تعذر التنبؤ بظهورها بهذه الصفة انطلاقًا من ظروف عام 1945، أو حتى ظروف عام 1975. لم تكن أوروبا الجديدة هذه مشروعًا مشتركًا تم تصوره مسبقًا؛ ولم يشرع أحد في العمل على تحقيقه. لكن ما إن أصبح واضحًا بعد عام 1992 أن أوروبا تحتل هذه المكانة الجديدة في تنظيم الأمور الدولية، حتى اتخذت علاقاتها بالولايات المتحدة على وجه الخصوص طابعًا مختلفًا، بالنسبة إلى الأوروبيين والأميركيين على حد سواء.

أما الموضوع الرابع المتشابك مع هذا الجانب المهم من قصة أوروبا بعد الحرب، فيتجسد في علاقتها المعقدة، التي يساء فهمها في كثير من الأحيان، بالولايات المتحدة الأميركية. أراد الأوروبيون الغربيون أن تنخرط الولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية بعد عام 1945، لكنهم امتعضوا أيضًا من ذلك الانخراط وما ينطوي عليه من انحطاط لأوروبا. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود الولايات المتحدة في أوروبا، وخصوصًا في السنوات التي تلت عام 1949، بقي طرفا "الغرب" في موقعَين مختلفَين للغاية؛ إذ كانت رؤية أوروبا الغربية للحرب الباردة مختلفة تمامًا عن الاستجابة للمخاوف التي أثيرت في الولايات المتحدة، وغالبًا، تمت المبالغة في "الأمركة" اللاحقة لأوروبا في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، كما سنرى لاحقًا.

رأت أوروبا الشرقية، بطبيعة الحال، أميركا وميزاتها بصورة مختلفة. بيد أن المبالغة في تأثير الولايات المتحدة كقدوة للأوروبيين الشرقيين يعد أمرًا مضللًا أيضًا قبل عام 1989 وبعده على حد سواء. حرص النقاد المعارضون في شطري أوروبا - ريمون آرون في فرنسا، على سبيل المثال، أو فاتسلاف هافل في تشيكوسلوفاكيا - على التأكيد أنهم لا يعتبرون أميركا أنموذجًا أو مثلًا أعلى لمجتمعاتهم. ومع أن جيل الشباب الأصغر سنًا من الأوروبيين الشرقيين بعد عام 1989 تطلع مدة من الوقت إلى تحرير بلدانه وفقًا للأنموذج الأميركي، مع خدمات عامة محدودة، وضرائب منخفضة وسوق حرة، إلا أن شيئًا من ذلك لم يتحقق على هذا النحو. تكمن "اللحظة الأميركية" لأوروبا في الماضي. أما مستقبل أوروبا الشرقية "كأميركات صغيرة" فيكمن مباشرة في أوروبا.

وأخيرًا، تاريخ أوروبا ما بعد الحرب قصة اكتنفها الصمت، عبر تغييبها. كانت قارة أوروبا ذات يوم معقدة، ومتشابكة النسيج بما لديها من لغات وأديان ومجتمعات وقوميات. فالعديد من مدنها، ولا سيما المدن الصغيرة الواقعة عند تقاطع حدود الإمبراطوريتين القديمة والجديدة، مثل ترييستي، أو سراييفو، أو سالونيكا، أو تشيرنوفيتش، أو أوديسا، أو فيلنا، كانت مجتمعات متعددة الثقافات حقًا بما للكلمة من معنى، حيث عاش الكاثوليك والأرثوذكس والمسلمون واليهود وغيرهم جنبًا إلى جنب. لسنا بصدد تحويل أوروبا القديمة هذه إلى مثال يحتذى. وما وصفه الكاتب البولندي تاديوش بوروفسكي على أنه "وعاء لا يصدق، لذوبان يكاد يكون هزليًا لشعوب وقوميات تحتدم بصورة خطرة في قلب أوروبا" وكانت تعتريه على نحو دوري تصدعات وأعمال شغب، ومذابح ومجازر، لكنه كان حقيقيًا، وبقي حيًا في الذاكرة الحية.
وفي أي حال، تم تحطيم أوروبا وتمريغها بالتراب بين عامي 1914 و1945. أما أوروبا المرتبة التي ظهرت وهي تومض في النصف الثاني من القرن العشرين فقد واجهت القليل من المسائل غير المبتوت بها. بسبب الحرب والاحتلال وتعديلات الحدود وعمليات التهجير والإبادة الجماعية، صار كل فريد مقيمًا في بلده وبين شعبه. ولمدة 40 عامًا بعد الحرب العالمية الثانية، عاش الأوروبيون في شطري أوروبا في جيوب قومية محكمة، حيث مثل الباقون الأحياء من الأقليات الدينية أو العرقية - كاليهود في فرنسا - نسبة ضئيلة من السكان اندمجت كليًا في طيفها الثقافي والسياسي. ولم يخرج عن أوروبا الجديدة المتجانسة تسلسليًا هذه إلا يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي - الذي كان إمبراطورية، وليس جزءًا من أوروبا كما ذكرنا سابقًا.
لكن أوروبا تواجه مستقبلًا متعدد الثقافات منذ ثمانينيات القرن الماضي، والأهم من ذلك منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وتوسيع الاتحاد الأوروبي. فاللاجئون، والعمال الوافدون، والمقيمون من مستعمرات أوروبا السابقة الذين عادوا إلى عواصم مستعمرات الإمبراطورية بحثًا عن فرص العمل والحرية، والمهاجرون طوعًا أو قسرًا من الدول الفاشلة أو القمعية على هوامش أوروبا التي توسعت، حولوا لندن، وباريس، وأنتويرب، وأمستردام، وبرلين، وميلانو، وعشرات الأماكن الأخرى، إلى مدن عالمية متعددة القوميات، شاءت أم أبت.
لم يبدد هذا الوجود الجديد "للآخرين" الذين يعيشون في أوروبا قلق أوروبا الراهن المتعلق باحتمال التنوع أكثر من أي وقت مضى فحسب، إذ يشكل المسلمون، على سبيل المثال، نحو خمسة عشر مليونًا يقطنون حاليًا في الاتحاد الأوروبي وثمانين مليونًا ينتظرون في بلغاريا وتركيا - بل وبدد أيضًا راحة البال التي تبتعد بموجبها عن الذاكرة أشباح موتى "الآخرين" الذين يستوطنون ماضي أوروبا. واتضح منذ عام 1989 أكثر من أي وقت مضى، مدى اعتماد استقرار أوروبا بعد الحرب على إنجازات جوزف ستالين وأدولف هتلر.

فبينهما، وبمساعدة المتعاونين مع الاحتلال في زمن الحرب، دمر الدكتاتوران مباشرة الميدان الديموغرافي الذي قامت عليه أسس أقل تعقيدًا لقارة جديدة.
أُهمِل هذا الخلل المقلق في السرد السلس لتقدم أوروبا نحو "النجود الواسعة المضاءة بنور الشمس"، بحسب تعبير ونستون تشرشل، إلى حد كبير في نصفي أوروبا كليهما بعد الحرب، في الأقل حتى ستينيات القرن الماضي، بعد استحضار ما كان فريدًا كمرجعية لإبادة اليهود على يد الألمان. باستثناء عَرَضي وحيد مثير للجدل، تم إبقاء سجل مرتكبي هذه الجريمة الآخرين - وجرائم أخرى في حق ضحايا آخرين - مغلقًا. واقتصر تاريخ وذاكرة الحرب العالمية الثانية، بصورة أنموذجية على مجموعة مألوفة من الاتفاقيات الأخلاقية: الخير ضد الشر، ومكافحو الفاشيين ضد الفاشيين، والمقاومون ضد المتعاونين مع الاحتلال، وهكذا دواليك.
مع التغلب على العقبات المترسخة، ثبت منذ عام 1989، أنه يمكن الإقرار (على الرغم من أنف المعارضة الشديدة والإنكار أحيانًا) بالثمن الأخلاقي الذي سُدد من أجل عودة انبعاث أوروبا؛ فالبولنديون، والفرنسيون، والسويسريون، والإيطاليون، والرومانيون، وآخرون غيرهم، يشغلون حاليًا موقعًا أفضل ليعرفوا - إنْ كانوا راغبين في أن يعرفوا - ما حدث في بلدانهم حقيقة منذ عقود قليلة. بل يجب على الألمان أيضًا إعادة النظر في التاريخ المسرود لبلادهم، بنتائجه المتناقضة. الآن، وأول مرة منذ عقود، ألمانيا هي التي تعاني، والضحايا الألمان سواء على أيدي رماة القنابل البريطانيين، أو الجنود الروس، أو طارديهم التشيكيين، هم من يحظى بالاهتمام. وهناك من يقترح من جديد من الناحية المبدئية في بعض الأوساط المحترمة بأن اليهود لم يكونوا الضحايا الوحيدين.
القول بأن هذه الحوارات جيدة أم سيئة أمر مطروح للنقاش. هل يدل هذا التذكر العام على عافية سياسية؟ وهل من الحكمة أحيانًا أن ننسى، كما فهم ديغول هذا الأمر جيدًا من بين أمور أخرى؟ سنتناول هذه المسألة في الخاتمة. هنا أود أن أنبه ببساطة إلى أنه ينبغي عدم فهم آخر ملامح الاستحضار الهدام جرى فهمها أحيانًا (ولا سيما في الولايات المتحدة)، عند اقترانها بالتعصب العرقي أو العنصري المعاصر، كدليل مشؤوم على خطيئة أوروبا الأصلية المتمثلة في عدم قدرتها على التعلم من الجرائم السابقة، وحنينها إلى فقدان الذاكرة، وميلها الدائم إلى العودة الوشيكة إلى عام 1938. وهذا ما لم ترم إليه عبارة يوغي بيرا: "لقد عشنا ذلك من قبل" [(4)].
لا تعاود أوروبا الدخول إلى ماضيها المضطرب في زمن الحرب، بل على العكس، فقد تخلت عن ذلك. تعي ألمانيا اليوم كبقية أوروبا، تاريخها في القرن العشرين أكثر من أي وقت مضى في خلال السنوات الخمسين الماضية، بيد أن هذا لا يعني أنها تُجَر للعودة إليه. ولهذا لا يُنسى التاريخ. كما يحاول هذا

الكتاب أن يظهر، فالظل الطويل للحرب العالمية الثانية يرخي بثقله على أوروبا بعد الحرب. ولا يمكن، مع ذلك، الإقرار به بالكامل. كان الصمت حيال ماضي أوروبا القريب شرطًا لازمًا لبناء مستقبل أوروبي. واليوم، وفي أعقاب المناقشات العامة المؤلمة في كل دولة أوروبية أخرى تقريبًا، يبدو من المناسب بطريقة ما (ولا مفر من ذلك في أي حال) أن على الألمان، أيضًا، امتلاك القدرة في المحصلة على التشكيك في مبادئ الذاكرة الرسمية ذات النيات الحسنة. قد لا يكون طرحنا هذا مريحًا للغاية، وقد لا يمثل حتى بشارة طيبة، لكنه نوع من إغلاق هذا الملف. فبعد مرور 60 عامًا على وفاة هتلر، دخلت حربه وعواقبها التاريخ. استمرت مرحلة ما بعد الحرب في أوروبا وقتًا طويلًا جدًا، لكن، ها هي أخيرًا تمضي نحو نهايتها.

(4) يعد يوغي بيرا من أبرز وأشهر لاعبي البيسبول في العالم، وتعود شهرته في جانب منها إلى أنه من بين أكثر الشخصيات الذين تم اقتطاف أقوالهم والاستشهاد بها إلى حد أن مصطلح اليوغية (Yogi - isms) قد اشتق من اسمه للدلالة على جمله القصيرة المكثفة التي تبدو مفعمة بالدلالة. (المترجم)

القسم الأول: بعد الحرب: 1945 - 1953

الفصل الأول: إرث الحرب

"لم يكن هذا الذي أصاب العالم المؤورَب انحطاطًا بطيئًا، فالحضارات الأخرى ترنحت وانهارت، الحضارة الأوروبية، كحالها في السابق، متفجرة"

هـ. ج. ويلز، حرب في الجو (*War in the Air*) "لم تُتَخيل المشكلة الإنسانية التي ستخلفها الحرب وراءها، فكيف بمواجهتها من قبل شخص ما. لم يحدث إطلاقًا تدمير وتفكيك لبنية الحياة كهذا"

آن أوهير ماكورميك

"هناك توق شديد إلى المعجزات والشفاء في كل مكان. دفعت الحرب أهالي نابولي إلى العودة إلى العصور الوسطى"

نورمان لويس، نابولي 1944 (*Naples' 44*) عرضت أوروبا للعيان في أعقاب الحرب العالمية الثانية مشهد البؤس المطلق والخراب. فالصور الفوتوغرافية، والأفلام الوثائقية العائدة إلى تلك الحقبة، تظهر سيول المدنيين العزل الذين يرثى لهم وهم يشقون طريقهم بعناء في أثناء هجرتهم عبر المدن المدمرة والحقول الجرداء، والأطفال اليتامى يهيمون على وجوههم بائسين وهم يمرون بمجموعات من النسوة المتهالكات فوق أكوام أنقاض الأبنية. ويحدق مرحلون حليقو الرؤوس ونزلاء معسكرات اعتقال بلباس النوم المخطط بسأم في آلات التصوير، جائعين عليلين. حتى مركبات الترام، تسير دونما يقين على طول السكك التالفة، وتعاني انقطاع التيار الكهربائي، تبدو كأنها مصدومة بالقذائف. يبدو كل شخص وكل شيء متهالكًا، ومفتقرًا إلى الموارد ومنهكًا، وثمة استثناء جدير بالذكر هو قوات الحلفاء المحتلة التي تتمتع بتغذية جيدة.

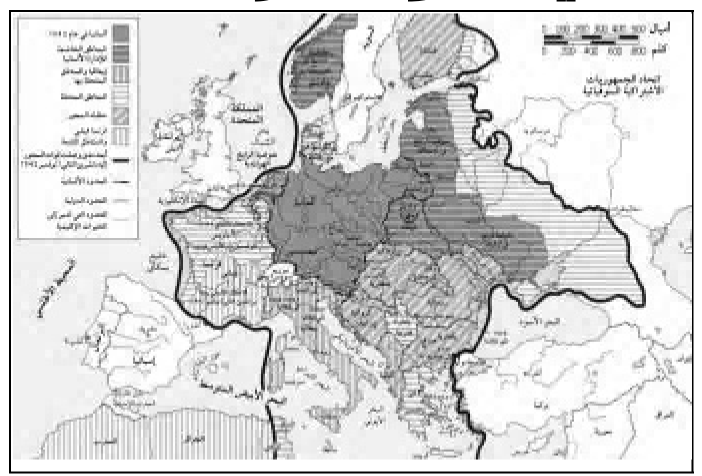
ينبغي أن تكون هذه الصورة دقيقة إذا ما أردنا أن نفهم كيف أن القارة المحطمة نفسها استردت عافيتها بسرعة في السنوات التالية. لكن الأمر يحمل حقيقة رئيسة حول الظرف الأوروبي في أعقاب هزيمة ألمانيا. شعر الأوروبيون باليأس، فقد تم استنزافهم لسبب وجيه. كانت الحرب الأوروبية التي بدأت بغزو هتلر لبولندا في أيلول / سبتمبر 1939 وانتهت باستسلام ألمانيا غير المشروط في أيار / مايو 1945، حربًا شاملة، طاولت المدنيين إضافة إلى الجنود.

في الواقع، كانت الحرب العالمية الثانية في المقام الأول تجربة للمدنيين، في تلك البلدان التي احتلتها ألمانيا النازية، من فرنسا إلى أوكرانيا، ومن النرويج

إلى اليونان. إذ اقتصر القتال العسكري الرسمي على بداية الصراع ونهايته، وبينهما كانت حرب احتلال وقمع واستغلال وإبادة، شارك فيها الجنود، وقوات العاصفة، ورجال الشرطة الذين يديرون الحياة اليومية والوجود الفعلي لعشرات الملايين من الشعوب السجينة. واستمر احتلال بعض الدول معظم حقبة الحرب، ونشر الخوف والحرمان في كل مكان.
على عكس الحرب العالمية الأولى، كانت الحرب العالمية الثانية - حرب هتلر - تجربة شبه عالمية. واستمرت مدة طويلة - ما يقرب من ست سنوات - في حالة الدولتين (بريطانيا وألمانيا) اللتين انخرطتا فيها من البداية إلى النهاية. بل إنها بدأت قبل ذلك في تشيكوسلوفاكيا، مع الاحتلال النازي لمقاطعة السوديت في تشرين الأول / أكتوبر 1938. ولم تنتهِ الحرب في أوروبا الشرقية والبلقان حتى بهزيمة هتلر، لاستمرار الاحتلال (من قبل الجيش السوفياتي) والحرب الأهلية لمدة طويلة بعد تقسيم ألمانيا.
لم تكن حروب الاحتلال جديدة على أوروبا بطبيعة الحال، بل على العكس من ذلك، فذكريات الناس عن حرب الثلاثين عامًا في ألمانيا إبان القرن السابع عشر، التي عاشت في أثنائها جيوش المرتزقة الأجانب على الأرض وأرهبت السكان المحليين، كانت لا تزال محفوظة بعد ثلاثة قرون، في الأساطير المحلية والقصص الخيالية. وفي ثلاثينيات القرن الماضي كانت الجدات الإسبانيات يؤدبن الأطفال المشاكسين بتهديدهم بنابليون. لكن تجربة الاحتلال في الحرب العالمية الثانية تميزت بقسوة فريدة. ويعود هذا الأمر جزئيًا إلى موقف النازية الخاص حيال السكان الخاضعين لها.
عاشت جيوش الاحتلال السابقة - السويديون في ألمانيا إبان القرن السابع عشر، والبروسيون في فرنسا بعد عام 1815 - على الأرض واعتدت على المدنيين المحليين وقتلتهم في حالات عرَضية أو حتى عشوائية. لكن ترتب على الناس الذين وقعوا تحت الحكم الألماني بعد عام 1939 إما أن يخدموا الرايخ، أو يصار إلى إبادتهم. كانت هذه تجربة جديدة بالنسبة إلى الأوروبيين. وفي مستعمراتهم خارج أوروبا، اعتادت الدول الأوروبية على تسخير السكان الأصليين أو استرقاقهم للعمل لمصلحتها. ولم تترفع تلك الدول عن استخدام التعذيب أو التشويه أو القتل الجماعي لإجبار ضحاياها على الطاعة. لكن منذ القرن الثامن عشر كانت هذه الممارسات غير معروفة بالإجمال بين الأوروبيين أنفسهم، ولو غرب نهري بوغ وبروت في الأقل.
لذلك، عُبئت في الحرب العالمية الثانية القوةُ الكاملة للدولة الأوروبية الحديثة، أول مرة، لتحقيق غرض رئيس تجسد في قهر أوروبيين آخرين واستغلالهم. استغل البريطانيون وسخروا مواردهم الذاتية لخوض الحرب والانتصار فيها: بحلول نهاية الحرب، كانت بريطانيا العظمى تنفق أكثر من نصف ناتجها القومي الإجمالي على المجهود الحربي. ومع ذلك، خاضت ألمانيا النازية الحرب، بمساعدة هائلة، لا سيما في السنين الأخيرة، من اقتصادات ضحاياها

المنهوبة (كما فعل نابليون بعد عام 1805، لكن بفعالية أكبر بكثير). قدمت النرويج، وهولندا، وبلجيكا، وبوهيميا - مورافيا، وبصورة خاصة فرنسا مساهمات غير طوعية كبيرة في المجهود الحربي الألماني. وقد سخرت المناجم، والمصانع، والمزارع، والسكك الحديد لخدمة متطلبات الألمان، وأرغمت شعوب تلك البلدان على العمل في الإنتاج الحربي الألماني؛ في البداية في بلدانهم، وفي وقت لاحق في ألمانيا نفسها. ووصل عدد الأجانب في ألمانيا، في أيلول / سبتمبر 1944 إلى 7,487,000، وجاء معظمهم بالإكراه، وشكلوا 21 في المئة من القوة العاملة في البلاد.

أوروبا الخاضعة لاحتلال دول المحور: تشرين الثاني / نوفمبر 1942



عاش النازيون بقدر ما استطاعوا على ثروات ضحاياهم، بصورة ناجحة للغاية، إلى حد أن المدنيين الألمان أنفسهم لم يشعروا بوقع قيود الحرب ونقص المؤن إلا في عام 1944. لكن بحلول ذلك الوقت، ضيق الصراع العسكري الخناق عليهم، أولًا في خلال حملات القصف التي شنتها قوات الحلفاء، ثم بتقدم جيوش الحلفاء من الشرق والغرب في الوقت نفسه. وفي تلك السنة الأخيرة من الحرب، وفي خلال مدة وجيزة نسبيًا من الحملات النشطة غرب الاتحاد السوفياتي، وقع أفدح دمار مادي.

لم يتم قياس تأثير الحرب من وجهة نظر معاصريها من حيث الربح والخسارة في القطاع الصناعي، أو القيمة الصافية للأصول الوطنية في عام 1945 مقارنة بعام 1938، وإنما في الدمار الظاهر للعيان الذي لحق ببيئتهم القريبة ومجتمعاتهم. علينا أن نبدأ بهذه الأمور إذا أردنا أن نفهم الصدمة التي كمنت وراء صور الخراب واليأس التي جذبت انتباه المراقبين في عام 1945.

نجت بلدات ومدن أوروبية قليلة للغاية، على اختلاف مساحاتها، وخرجت من الحرب من دون أذى. لم تُستهدف المراكز القديمة أو المرتبطة ببدايات العصر الحديث لبعض المدن الأوروبية - روما والبندقية وبراغ وباريس وأكسفورد - إما نتيجة اتفاق غير رسمي أو بضربة حظ. لكن في غضون السنة الأولى من الحرب، سوت القاذفاتُ الألمانية روتردام، ومضت في قصف مدينة كوفنتري الصناعية الإنكليزية. وأباد الجيش الألماني (الفيرماخت) العديد من البلدات الصغيرة الواقعة في طريق اجتياحه بولندا، وفي وقت لاحق، في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي. ودمرت في سياق الحرب مناطق كاملة في وسط لندن، ولا سيما في أفقر أحيائها حول دوكلاندز في إيست إند، وكانت ضحية للحرب الخاطفة التي شنها سلاح الجو الألماني (اللوفتواف).
لكن الضرر المادي الأكبر نجم عن حملات قصف لم يسبق لها مثيل، قام بها الحلفاء الغربيون في عامي 1944 و1945، وعن التقدم الحثيث للجيش الأحمر من ستالينغراد إلى براغ. أما المدن الساحلية الفرنسية رويا، ولو هافر وكان فقد أنهكها سلاح الجو الأميركي. وتحولت مدن هامبورغ وكولون ودوسلدورف، ودريسدن وعشرات المدن الألمانية الأخرى إلى ركام بسبب قصف الطائرات البريطانية والأميركية المنتظم الواسع النطاق. وفي الشرق، تم تدمير 80 في المئة من مدينة مينسك في بيلاروسيا بحلول نهاية الحرب، وتحولت كييف في أوكرانيا إلى خرائب يتصاعد منها الدخان، في حين شهدت العاصمة البولندية وارسو إحراقًا ممنهجًا بالتفجير بالديناميت، من منزل إلى منزل، ومن شارع إلى شارع، على يد الجيش الألماني المتقهقر في خريف 1944. وعندما انتهت الحرب في أوروبا - حين سقوط برلين بيد الجيش الأحمر في أيار / مايو 1945، بعد أن تلقت 40 ألف طن من القذائف في الأيام الـ 14 الأخيرة - تحول الكثير من معالم العاصمة الألمانية إلى أكوام قليلة الارتفاع من الركام والدخان والمعادن الملتوية، وما عاد 75 في المئة من مبانيها صالحًا للسكن.
كانت المدن المدمرة الأدلة الأكثر وضوحًا - ولفتًا للانتباه - على الخراب، فقد كانت صورة مرئية عالمية لما تثيره الحرب من شفقة، لأن الكثير من الضرر قد لحق بالمنازل والمباني السكنية، وأصبح الكثير من الناس بلا مأوى نتيجة ذلك (نحو 25 مليون شخص في الاتحاد السوفياتي، وما يزيد على 20 مليونًا في ألمانيا - منهم نصف مليون في هامبورغ وحدها) وجسد المشهد المديني المليء بالركام والحطام المذكِّرَ الأكثر حضورًا بالحرب التي انتهت للتو. لكنه لم يكن الوحيد، إذ واجه النقل والاتصالات في أوروبا الغربية عراقيل كبيرة: لم يبق في الخدمة من قاطرات السكك الحديد الـ 12 ألف التي كانت تعمل قبل الحرب في فرنسا إلا 2800 غداة استسلام ألمانيا. وتم تفجير العديد من الطرق وخطوط السكك الحديد والجسور على يد الألمان المتقهقرين والحلفاء المتقدمين والمقاومة الفرنسية. وأُغرق ثلثا الأسطول التجاري الفرنسي، وفقدت فرنسا في عامي 1944 و1945 خمسمئة ألف مسكن.

لكن الفرنسيين - كالبريطانيين والبلجيكيين والهولنديين (الذين فقدوا 219 ألف هكتار من الأرض التي غمرها الألمان بالماء، وتقلصت شبكات السكك الحديد والطرقات وقنوات النقل التي كانت لديهم قبل الحرب بنسبة 40 في المئة بحلول عام 1945)، وكالدنماركيين والنرويجيين (الذين فقدوا 14 في المئة من رأس المال العامل في البلاد قبل الحرب في سياق الاحتلال الألماني)، بل حتى كحال الإيطاليين، كانوا محظوظين نسبيًا، وإن لم يعرفوا ذلك. ذلك أن فظائع الحرب الفعلية حصلت في الشرق. تعامل النازيون مع الأوروبيين الغربيين ببعض الاحترام، ولو لإيثار استغلالهم، ورد لهم الأوروبيون الغربيون جميلهم، من طريق القيام بالقليل نسبيًا لتعطيل المجهود الحربي الألماني أو عرقلته. أما في أوروبا الشرقية وفي جنوب شرق أوروبا فقد تصرف المحتلون الألمان بلا رحمة، ولا يقتصر السبب على أن الأنصار المحليين خاضوا حربًا لا هوادة فيها ضد قوات الاحتلال مع أنها كانت حربًا يائسة، ولا سيما في اليونان ويوغسلافيا وأوكرانيا.
اختلفت النتائج المادية للاحتلال الألماني في الشرق، إذ جسد تقدم السوفيات، ومعارك الأنصار تجربة مختلفة تمامًا عن تجربة الحرب في الغرب. حيث تم تدمير 70 ألف قرية و1700 بلدة في الاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب، إضافةً إلى 32 ألف مصنع و40 ألف ميل من السكك الحديد. وفقدت اليونان ثلثي أسطولها التجاري البحري الحيوي، وتم تدمير ثلث غاباتها وطمس ألف قرية. وفي الوقت نفسه، نجم عن السياسة الألمانية الخاصة بتغطية تكاليف الاحتلال وفقًا للاحتياجات العسكرية الألمانية لا وفقًا للقدرة اليونانية على الدفع، تضخم جامح.
فقدت يوغسلافيا 25 في المئة من مزارع الكروم، و50 في المئة من قطعان الماشية، و60 في المئة من الطرق في البلاد، و75 في المئة مما تملكه من آلات الحراثة وجسور السكك الحديد، وخُمس المساكن التي كانت قائمة قبل الحرب، وثلث ثروتها الصناعية المحدودة، إضافةً إلى 10 في المئة من عدد سكانها قبل الحرب. وفي بولندا، لم تعد ثلاثة أرباع السكك الحديد صالحة للاستعمال، وتعطل عمل سدس المزارع. وبالكاد كانت معظم بلدات ومدن البلاد تعمل (مع أن وارسو وحدها هي التي دمرت بالكامل).
لكن حتى هذه الأرقام لا تعرض، على هولها، غير جزء من الصورة: أعني الخلفية المادية القاتمة. لكن الأضرار المادية التي تكبدها الأوروبيون في سياق الحرب، الشنيعة في حد ذاتها، كانت تافهة لدى مقارنتها بالخسائر البشرية. إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ستة وثلاثين مليونًا ونصف مليون أوروبي ماتوا بين عامي 1939 و1945 لأسباب مرتبطة بالحرب (أي ما يعادل إجمالي عدد سكان فرنسا عند اندلاع الحرب)، ولا يتضمن هذا العدد الوفيات الناجمة عن أسباب طبيعية في تلك السنوات، ولا أي تقدير لفرص الحمل التي لم تتحقق عندئذٍ أو تحققت في وقت لاحق بسبب الحرب.

إن حصيلة الوفيات الإجمالية مذهلة (لا تشمل الأرقامُ الواردة في هذا السياق القتلى اليابانيين أو الأميركيين أو سواهم من غير الأوروبيين). وهي تجعل عدد وفيات الحرب العظمى بين عامي 1914 و1918 على فحشه ضئيلًا. لم يحصد صراع آخر في التاريخ المدون عددًا كبيرًا من الناس كهذا العدد في خلال مدة قصيرة كتلك. لكن الأكثر إثارة للدهشة من ذلك كله هو عدد القتلى من المدنيين غير المقاتلين: فهو لا يقل عن 19 مليونًا، أو يزيد على نصف عدد القتلى. فقد تجاوزت أعداد القتلى المدنيين خسائر الأرواح في صفوف العسكريين في الاتحاد السوفياتي، وهنغاريا، وبولندا، ويوغسلافيا، واليونان، وفرنسا، وهولندا، وبلجيكا، والنرويج. ولا تفوق خسائرُ العسكريين خسائرَ المدنيين بشكل ملحوظ إلا في المملكة المتحدة وألمانيا.
تختلف تقديرات خسائر المدنيين على أراضي الاتحاد السوفياتي اختلافًا كبيرًا، مع أن الرقم الأرجح يزيد على 16 مليون إنسان (نحو ضعف عدد خسائر الجيش السوفياتي، الذي خسر منه 78 ألف جندي في معركة برلين وحدها). أما عدد القتلى المدنيين على أراضي بولندا قبل الحرب فقد قارب 5 ملايين، وفي يوغسلافيا 1.4 مليون، وفي اليونان 430 ألفًا، وفي فرنسا 350 ألفًا، وفي هنغاريا 270 ألفًا، وفي هولندا 204 آلاف، وفي رومانيا 200 ألف. ومن بين هذه الأرقام، يبرز بوجه خاص في أوساط الضحايا البولنديين والهولنديين والهنغاريين نحو 5.7 مليون يهودي، وينبغي أن يضاف إليهم 221 ألفًا من الغجر (الروما).
شملت أسباب الوفاة في صفوف المدنيين الإبادة الجماعية في معسكرات الموت، وميادين القتل الممتدة من أوديسا إلى بحر البلطيق، والأمراض وسوء التغذية والمجاعة (الناتجة من الحرب وغيرها)، وإطلاق النار وإحراق الرهائن - من جانب الجيش الألماني والجيش الأحمر والأنصار على اختلاف أنواعهم، والانتقام من المدنيين، وتأثيرات القصف، والقصف المدفعي ومعارك المشاة في الميادين والمدن، وذلك على الجبهة الشرقية طوال مدة الحرب، وفي الغرب من حين إنزال النورماندي في حزيران / يونيو 1944 إلى وفاة هتلر في أيار / مايو التالي؛ إضافةً إلى الهجمات المتعمدة على طوابير اللاجئين والعمل حتى الموت من جانب عمال السخرة في الصناعات الحربية ومعسكرات الاعتقال.
تكبد الاتحاد السوفياتي أضخم الخسائر **العسكرية**، إذ يعتقد أنه فقد 8.6 مليون من الرجال والنساء ممن هم تحت السلاح؛ أما ألمانيا فخسرت 4 ملايين جندي، في حين بلغت خسائر إيطاليا 400 ألف من الجنود والبحارة والطيارين، وفقدت رومانيا حوالى 300 ألف قتيل من عسكرييها الذين قاتلوا في الأغلب مع جيوش المحور على الجبهة الروسية. ومع ذلك، تكبد النمساويون والهنغاريون، والألبان، واليوغسلاف أكبر الخسائر في الأرواح العسكرية بالنسبة إلى عدد السكان. وبأخذ جميع الوِفيات في صفوف المدنيين

والعسكريين على حد سواء في الاعتبار، نجد أن بولندا، ويوغسلافيا، والاتحاد السوفياتي واليونان أكثر المتضررين. خسرت بولندا حوالى واحد من كل خمسة من سكان ما قبل الحرب، منهم نسبة عالية للغاية من المثقفين الذين تعمد النازيون إبادتهم [(5)]. وفقدت يوغسلافيا شخصًا من كل ثمانية من سكان ما قبل الحرب، وفقد الاتحاد السوفياتي واحدًا من كل 11 من سكان ما قبل الحرب، وفقدت اليونان واحدًا من كل 14 من سكان ما قبل الحرب. وفي المقابل، بلغ معدل الخسارة في الأرواح 1 / 15 في ألمانيا، و1 / 77 في فرنسا، و1 / 125 في بريطانيا.

تشمل الخسائر السوفياتية على نحو خاص أسرى الحرب. أسر الألمان نحو 5.5 مليون جندي سوفياتي في أثناء الحرب، ووقع ثلاثة أرباعهم في الأسر في خلال الأشهر السبعة الأولى التي تلت الهجوم على الاتحاد السوفياتي في حزيران / يونيو 1941. وقد مات من هؤلاء 3.3 ملايين بسبب الجوع والبرد وسوء المعاملة في معسكرات الاعتقال الألمانية، وقد مات من الروس في معسكرات أسرى الحرب الألمانية بين عامي 1941 و1945 أكثر مما مات في الحرب العالمية الأولى. فمن بين 750 ألف جندي سوفياتي أسرهم الألمان عند استيلائهم على كييف في أيلول / سبتمبر عام 1941، عاش 22 ألفًا فقط ليشهدوا هزيمة ألمانيا. وأسر السوفيات بدورهم 3.5 مليون أسير حرب (من الألمان والنمساويين والرومانيين، ومثل الهنغاريون الجزء الأكبر)، لكن معظمهم عاد إلى دياره بعد الحرب.

بالنظر إلى تلك الأرقام، لن يكون مستغربًا أن أوروبا ما بعد الحرب، ولا سيما أوروبا الوسطى والشرقية، عانت نقصًا حادًا في الرجال، إذ تجاوز عددُ النساء عددَ الرجال في الاتحاد السوفياتي بعشرين مليونًا. وهذا خلل استلزم تصحيحه أكثر من جيل. لذلك، اعتمد الاقتصاد الريفي السوفياتي اعتمادًا كبيرًا على النساء في كل أنواع العمل. ولم يقتصر الأمر على قلة الرجال، بل انعدمت الخيول تقريبًا. وفي يوغسلافيا، قُتل جميع الذكور ممن هم فوق الخامسة عشرة في سياق الإجراءات الانتقامية الألمانية، ولم يبق في العديد من القرى رجال بالغون على الإطلاق. وفي ألمانيا نفسها، لم ينج اثنان من بين كل ثلاثة رجال ولدوا في عام 1918 من حرب هتلر؛ ففي منطقة واحدة، حيث نملك إحصاءات تفصيلية - ضاحية تريبتو في برلين في شباط / فبراير عام 1946 - بلغ عدد البالغين الذين تراوحت أعمارهم بين 19 و21 عامًا، 181 رجلًا فقط، مقابل 1105 امرأة.

قيل الكثير عن نسبة التمثيل الزائد للنساء بعد الحرب في ألمانيا بوجه خاص. الحديث عن الذكور الألمان المذلولين وتراجع مكانتهم - كانوا رجالًا خارقين في جيوش هتلر الملمعة ثم صاروا مجموعة بالية من سجناء عائدين متأخرين وقعوا في حيرة لرؤيتهم جيلًا من النساء اللواتي قست أعوادهن وتعلمن بدافع الضرورة كيفية البقاء وتدبير أمورهن من دون الاعتماد على الرجال - ليس

تصويرًا خياليًا (المستشار الألماني غيرهارد شرودر ليس سوى واحد من عدة آلاف من الأطفال الألمان الذين ترعرعوا بعد الحرب من دون آباء). واستخدم راينر فاسبيندر صورة الأنوثة الألمانية بعد الحرب استخدامًا سينمائيًا فاعلًا في فيلمه "زواج ماريا براون" (*The Marriage of Maria Braun*) (1979)، حيث تستثمر البطلة، التي سُمي الفيلم باسمها، جاذبيتها وطاقاتها الساخرة لمصلحتها، على الرغم من توسلات والدتها بألا تفعل شيئًا "قد يؤذي روحك". لكن إذا حملت شخصية ماريا التي ابتدعها فاسبيندر عبء الامتعاض من خيبة أمل جيل لاحق، فقد واجهت النساء الحقيقيات في ألمانيا في عام 1945 مشكلات أشد إلحاحًا.

اندفعت الجيوش السوفياتية غربًا إلى أوروبا الوسطى وشرق بروسيا في الأشهر الأخيرة من الحرب، وفر ملايين المدنيين أمامها - معظمهم من الألمان. وصف جورج كينان، الدبلوماسي الأميركي، المشهد في مذكراته، وكتب: "لا مثيل في التجربة الأوروبية الحديثة للكارثة التي حلت في هذه المنطقة مع دخول القوات السوفياتية إليها. وُجدت جحافل هائلة منهم، ولدى مرور القوات السوفياتية الأولى ندر أن أبقوا رجلًا أو امرأة أو طفلًا من السكان الأصليين أحياء، للقضاء على جميع الشهود الموجودين ... أباد الروس السكان الأصليين بطريقة لا مثيل لها منذ أيام الجحافل الآسيوية".

شكل الراشدون الذكور (من بقي منهم) أولى الضحايا، وكذلك النساء على اختلاف أعمارهن. أبلغت العيادات الطبية والأطباء عن اغتصاب 87 ألف امرأة في فيينا من قبل جنود سوفيات في الأسابيع الثلاثة الأولى التي أعقبت وصول الجيش الأحمر إلى المدينة. كما أن عدد المغتصَبات في برلين فاق بقليل ذلك العدد في أثناء زحف السوفيات نحو المدينة، وقعت غالبية تلك الحالات بين 2 و7 أيار / مايو، وهو الأسبوع الذي سبق استسلام ألمانيا مباشرة. كل من هذين الرقمين أقل من الرقم الحقيقي بالتأكيد، ولا يشملان عددًا لا يحصى من الاعتداءات على النساء في القرى والبلدات الواقعة في طريق القوات السوفياتية في تقدمها إلى النمسا وعبر غرب بولندا إلى ألمانيا.

بالكاد كان سلوك الجيش الأحمر سرًا. حتى إن ميلوفان ديبلاس، معاون تيتو في جيش المقاومة اليوغسلافي، والشيوعي الغيور في ذلك الوقت، أثار هذه المسألة مع ستالين نفسه. أجاب الدكتاتور، كما كتب ديبلاس، بوضوح سافر: "هل يعرف ديبلاس، الذي هو بالذات كاتب، ماهية المعاناة الإنسانية وماهية قلب الإنسان؟ ألا يستطيع أن يفهم تمتع الجندي الذي خاض غمار الدم والنار والموت بامرأة أو أخذه شيئًا تافهًا؟".

كان ستالين بطريقته الغريبة نصف محق. إذ لم تكن سياسة الإجازة موجودة في الجيش السوفياتي. وشق العديد من المشاة وأطقم الدبابات التابعين له طريق عودتهم بعد ثلاث سنوات رهيبة أمضوها في سلسلة متصلة من المعارك والاجتياحات في جميع أنحاء غرب الاتحاد السوفياتي، وعبر روسيا وأوكرانيا. وفي سياق تقدمهم رأوا وسمعوا الكثير من الفظائع الوحشية التي

اقترفها الألمان. خلفت معاملةُ الجيش الألماني لأسرى الحرب والمدنيين والمحازبين، وفي الواقع مع أي شخص أو أي شيء وقف في طريقه، في أثناء تقدمه بفخر نحو نهر الفولغا وأبواب موسكو ولينينغراد، ثم في تراجعه الدموي المرير، بصمتها على وجه الأرض وأرواح الناس.
عندما وصل الجيش الأحمر أخيرًا إلى أوروبا الوسطى، واجه جنوده المنهكون عالمًا آخر. فالتناقض بين روسيا والغرب كان كبيرًا دائمًا - عبر القيصر ألكسندر الأول منذ أمد طويل عن أسفه للسماح للروس برؤية كيف يعيش الغربيون - وتزايدت حدة هذا التناقض حتى في أثناء الحرب. ففي حين كان الجنود الألمان يعيثون دمارًا وقتلًا جماعيًا في الشرق، بقيت ألمانيا نفسها مزدهرة إلى حد أنه بالكاد لمس سكانها المدنيون تكلفة الحرب المادية حتى وقت متأخر جدًا في الصراع. في زمن الحرب كانت ألمانيا عالمًا من المدن، والكهرباء، والمواد الغذائية، والملابس، والمحلات التجارية والسلع الاستهلاكية، والنساء والأطفال الذين تمتعوا بتغذية جيدة بصورة معقولة. لا بد من أن هذه الصورة المناقضة لبلده المدمر كانت عصية على فهم الجندي السوفياتي العادي. ارتكب الألمان فظائع في روسيا، وها قد حان دورهم لتكبد المعاناة، باستباحة ممتلكاتهم ونسائهم، فأُطلق للجيش الأحمر العنان لفعل ما يشاء مع السكان المدنيين في الأراضي الألمانية المحتلة حديثًا، وبموافقة ضمنية من قادته.
مارس الجيش الأحمر في طريقه إلى الغرب الاغتصاب والنهب (تتماشى هذه العبارة مع الوحشية في أي وقت) في كل من هنغاريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، ويوغسلافيا؛ لكن النساء الألمانيات كن الأكثر معاناة. تمت ولادة 150 ألف إلى 200 ألف "طفل روسي" في المنطقة التي احتلها السوفيات من ألمانيا في عامي 1945 و1946، وهذه الأرقام لا تتضمن حالات الإجهاض التي نجم عنها موت كثير من النساء مع الأجنة غير المرغوب فيها. وانضم العديد من الأطفال الذين بقوا أحياء إلى العدد المتنامي من الأطفال الذين صاروا يتامى ومشردين: الحطام البشري للحرب.
بلغ عدد الأطفال المفقودين في برلين وحدها نحو 53 ألف طفل بحلول نهاية عام 1945. وأصبحت حدائق كويرينال في روما مشهورة لمدة وجيزة مكانًا سيئًا لتجمع آلاف الأطفال الإيطاليين المبتورين والمشوهين ومجهولي الهوية. وبلغ عدد الأطفال اليتامى 49 ألفًا في تشيكوسلوفاكيا المحررة، و60 ألفًا في هولندا، ونحو 200 ألف في بولندا بحسب التقديرات، وربما بلغ عددهم 300 ألف في يوغسلافيا. وكان في عداد الفتية قليل من اليهود - الفتية اليهود الذين نجوا من المذابح المدبرة وعمليات الإبادة في سنوات الحرب كانوا في الأغلب مراهقين. في بوخنفالد، عُثر على 800 طفل حي لدى تحرير المعسكر؛ وعُثر في بيلسن على 500 فقط، ونجا بعضهم حتى من مسيرة الموت من أوشفيتز.
النجاة من الحرب شيء، والبقاء في قيد الحياة في زمن السلم شيء آخر. بفضل التدخل المبكر والفاعل من جانب إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل

[6] (UNRRA) المشكلة حديثًا، وجيوش الحلفاء المحتلة، أمكن تجنب انتشار الأوبئة على نطاق واسع، وانتشار الأمراض المُعدية خارج نطاق السيطرة، وكانت الأنفلونزا الآسيوية التي اجتاحت أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الأولى لا تزال ماثلة في الذاكرة. ومع ذلك كانت الحال كئيبة بما فيه الكفاية، إذ عاش جزء كبير من سكان فيينا في عام 1945 على حصص غذائية يومية لا تتعدى 800 سعرة حرارية في اليوم؛ وفي بودابست في كانون الأول / ديسمبر 1945، بلغت الحصة التموينية المقدمة رسميًا 556 سعرة حرارية فقط في اليوم (حصل الأطفال في دور الحضانة على 800 سعرة حرارية). وفي خلال "شتاء الجوع" الهولندي في عامي 1944 و1945 (حيث تم تحرير البلاد منذ وقت قصير) انخفضت حصة الفرد من السعرات الحرارية الأسبوعية في بعض المناطق إلى أقل من المخصص اليومي الذي أوصت به قوة الحملة الحليفة لجنودها، وتُوفي 16 ألف مواطن هولندي معظمهم من المسنين والأطفال.

وفي ألمانيا، بلغ معدل ما يتناوله الراشد 2445 سعرة حرارية في اليوم في عامي 1940 و1941، وانخفض إلى 2078 سعرة حرارية في اليوم في عام 1943، ثم انخفض أيضًا إلى 1412 سعرة حرارية في عامي 1945 و1946. لكن هذه الأرقام تقديرات متوسطة. ففي حزيران / يونيو 1945، ضمن منطقة الاحتلال الأميركية، بلغت الحصة اليومية الرسمية للمستهلكين الألمان "العاديين" (باستثناء فئات محبذة من العمال) 860 سعرة حرارية فقط. وقد أعطت هذه الأرقام مغزى حزينًا للنكتة الألمانية في أيام الحرب: "من الأفضل أن تتمتع بالحرب، فالسلام سيكون رهيبًا". ولم تكن الحال أفضل بكثير في معظم مناطق إيطاليا، وأسوأ بعض الشيء في بعض مناطق يوغسلافيا واليونان [7].

تمثل جانب من المشكلة في المزارع المدمرة، وتمثل جانب آخر في شبكات الطرق المعطلة، لكن الجانب الأهم تمثل في الأعداد الهائلة من العاجزين والأفواه غير المنتجة التي تحتاج إلى طعام. وحيث أمكن المزارعين في أوروبا إنتاج الطعام لم يكونوا مستعدين لإيصاله إلى المدن. وكانت معظم العملات الأوروبية بلا قيمة، وحتى لو وُجد المال الكافي من العملة الصعبة لدفعه للفلاحين مقابل الطعام، فالأمر لم يكن يروق لهم، فلم يكن ثمة شيء يُشترى. ولهذا ظهر الطعام في السوق السوداء، لكن بأسعار لم يقدر على دفعها غير المجرمين، والأغنياء، والمحتلين.

في غضون ذلك، جاع الناس ومرضوا، وعانى ثلث سكان بيرايوس في اليونان من الرمد الحبيبي (التراخوما) في عام 1945 لنقص الفيتامينات الحاد. وفي أثناء تفشي مرض الزحار (الدوسنطاريا) في برلين في خلال تموز / يوليو 1945 - لتضرر شبكات الصرف الصحي وتلوث مياه الشرب - طاول الموت 66 رضيعًا من بين كل 100 من المواليد الأحياء. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1945، ذكر روبرت مورفي - المستشار السياسي الأميركي لألمانيا - أن معدل

الوفيات اليومي كان عشرة أشخاص في محطة ليهرتر للسكك الحديد في برلين بسبب الإرهاق وسوء التغذية والمرض. وفي المنطقة البريطانية من برلين، بلغ معدل وفيات الأطفال من دون عمر السنة في ديسمبر / كانون الأول عام 1945 واحدًا من كل أربعة، وسُجلت في خلال الشهر نفسه 1023 حالة تيفوئيد جديدة و2193 حالة خُنَاق (دفتيريا) جديدة.
ولأسابيع بعد نهاية الحرب في صيف 1945، برز خطر فعلي من الأمراض الناجمة عن الجثث المتعفنة، ولا سيما في برلين. وفي وارسو، عانى شخص من بين كل خمسة أشخاص من مرض السل. وذكرت السلطات التشيكوسلوفاكية في كانون الثاني / يناير 1946 أن نصف عدد الأطفال الـ 700 ألف من المعوزين في البلاد عانى السل. وعانى الأطفال في جميع أنحاء أوروبا أمراض الحرمان: السل والكساح بصورة خاصة، إضافةً إلى الحُصاف (البلاغرا)، والزحار والقوباء. ولم تتوافر للأطفال المرضى ملاذات كثيرة: ففي وارسو المحررة، لم يتوافر سوى مشفى واحد ضم 50 سريرًا لـ 90 ألف طفل. ومن ناحية أخرى، مات أطفال أصحاء بسبب نقص الحليب (تم ذبح ملايين من رؤوس الماشية الأوروبية في المعارك التي جرت جنوب أوروبا وأوروبا الشرقية في عامي 1944 و1945) وعانى معظم الأطفال نقصَ تغذية مزمنًا. وتضاعف معدل وفيات الأطفال الرضع في فيينا في صيف 1945 وبلغ نحو أربع مرات عما كان عليه في عام 1938. حتى في شوارع المدن الغربية المزدهرة نسبيًا، كابد الأطفال الجوع، وخضعت المواد الغذائية لتقنين صارم.
زاد تعقيد وضخامة مشكلة التغذية، والمسكن، والملبس والرعاية للمدنيين الأوروبيين المبتلين (وملايين الجنود الأسرى من دول المحور سابقًا) بسبب الحجم الاستثنائي لأزمة اللاجئين. وكان هذا الأمر جديدًا في التجربة الأوروبية. خلخلت الحروب كلها حياة المدنيين: بتدمير أراضيهم وبيوتهم، وتعطيل الاتصالات، وتجنيد الأزواج والآباء والأبناء ومقتلهم. لكن سياسات الدول في الحرب العالمية الثانية، لا الصراع المسلح، هي التي أحدثت أسوأ الأضرار.
واصل ستالين ما كان قد بدأه من ممارسات قبل الحرب، بنقل شعوب بأكملها عبر الإمبراطورية السوفياتية. تم ترحيل أكثر من مليون شخص شرقًا من بولندا الواقعة تحت الاحتلال السوفياتي وغرب أوكرانيا وأراضي دول البلطيق بين عامي 1939 و1941. وفي السنوات نفسها، طرد النازيون بدورهم 750 ألف فلاح بولندي من غرب بولندا باتجاه الشرق، وقدموا الأرض التي أخليت من سكانها للناطقين بالألمانية [(8)] (Volksdeutsche) - أبناء العرق الألماني في بلدان أوروبا الشرقية الذين دُعوا إلى "العودة إلى الوطن" إلى الرايخ الموسع حديثًا - جذب هذا العرض نحو 120 ألف شخص من ألمان دول البلطيق، و136 ألفًا آخرين من بولندا الواقعة تحت الاحتلال السوفياتي و200 ألف من رومانيا وآخرين - طُرد جميع هؤلاء بدورهم بعد سنوات قليلة. يجب فهم سياسة هتلر مِن الترحيل العنصري والإبادة الجماعية في الأراضي الشرقية التي احتلتها

ألمانيا في ضوء ارتباطها المباشر بالمشروع النازي المتمثل في استعادة الرايخ (واستيطانه الأملاك التي طُهرت حديثًا من ضحايا النازية) كل مستوطنات الألمان النائية العائدة إلى العصور الوسطى. أبعد الألمانُ السلاف، وأبادوا اليهود، واستقدموا عمال السخرة من الغرب والشرق على حد سواء.
تقاسم ستالين وهتلر اقتلاع، وتوطين، وطرد، وترحيل نحو 30 مليون شخص بين سنتي 1939 و1943. ومع تقهقر جيوش دول المحور، انعكست العملية، إذ انضم الألمان الذين أعيد توطينهم حديثًا إلى ملايين المجتمعات الألمانية الوطيدة في جميع أنحاء أوروبا الشرقية ممن فروا على عجل من الجيش الأحمر. أما الذين وصلوا إلى ألمانيا سالمين فقد التحقت بهم حشود مكونة من مشردين آخرين. وصف وليام بايفورد جونز، وهو ضابط في الجيش البريطاني، الحال في عام 1945 على النحو التالي: "حطام وأنقاض! نساء فقدن أزواجهن وأبناءهن، ورجال فقدوا زوجاتهم، ورجال ونساء فقدوا منازلهم وأبناءهم، وأسر فقدت مزارع شاسعة وملكيات عقارية ومحلات تجارية ومعامل تقطير ومصانع، ومطاحن قمح، ومنازل فخمة. وثمة أطفال صغار أيضًا كانوا وحيدين، حاملين بعض الصرر الصغيرة، وعليها ملصقات مثيرة للشفقة. لقد انفصلوا عن أمهاتهم بطريقة ما، أو ربما ماتت أمهاتهم ودُفِنّ بواسطة مشردين آخرين في مكان ما على طول الطريق".
من الشرق جاء أبناء دول البلطيق والبولنديون والأوكرانيون، والقوزاق، والهنغاريون، والرومانيون، وآخرون: هرب بعضهم من ويلات الحرب، وبعضهم الآخر فر إلى الغرب لتجنب الوقوع تحت الحكم الشيوعي. ووصف مراسل صحيفة **نيويورك تايمز** طابورًا مكونًا من 24 ألف جندي من القوزاق والأسر المنتقلة عبر جنوب النمسا، وكتب: "لا فرق في أي من التفاصيل الرئيسة عن لوحة ربما رسمها فنان في الحروب النابليونية".
لم يأت من البلقان المنتمون إلى العرق الألماني فحسب، بل جاء ما يزيد على 100 ألف كرواتي من أنصار نظام أنتي بافيليتش الفاشي الذي سقط في أثناء الحرب، هاربين من الأنصار بقيادة تيتو [(9)]. وإضافةً إلى الملايين من الجنود الألمان الذين اعتقلتهم قوات الحلفاء، وجنود الحلفاء الذين أُطلق سراحهم حديثًا من معسكرات أسرى الحرب الألمانية، وُجد في ألمانيا والنمسا العديد ممن قاتل قواتِ الحلفاء من غير الألمان الذين قاتلوا في صفوف الجيش الألماني أو تحت قيادته: روس وأوكرانيون وجنود آخرون من جنود الجنرال أندريه فلاسوف المعادي للجيش السوفياتي، والمتطوعون في الـ "فافن إس إس" [(10)] من النرويج وهولندا وبلجيكا وفرنسا، واحتياطيو المقاتلين الألمان، وموظفو معسكرات الاعتقال وغيرهم ممن جُندوا بكثرة في لاتفيا، وأوكرانيا، وكرواتيا وأماكن أخرى. كان لدى أولئك جميعًا أسباب وجيهة لطلب اللجوء تجنبًا للقصاص السوفياتي.

يضاف إلى ما تقدم الرجال والنساء ممن أطلق النازيون سراحهم وجندوهم للعمل في ألمانيا. جُلب هؤلاء إلى المزارع والمصانع الألمانية من جميع أنحاء أوروبا، وبلغ عددهم عدة ملايين، وقد انتشروا في أرجاء ألمانيا والأراضي الملحقة بها، وشكلوا أضخم مجموعة مفردة من الأشخاص الذين رحلهم النازيون في عام 1945. لذلك، مثلت الهجرة الاقتصادية غير الطوعية أول تجربة اجتماعية للعديد من المدنيين الأوروبيين في الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك 280 ألف إيطالي نُقلوا إلى ألمانيا قسرًا من أراضي حليفتها السابقة، أي إيطاليا، بعد استسلامها للحلفاء في أيلول / سبتمبر 1943.

جُلب معظم العمال الأجانب إلى ألمانيا مرغمين، لكن هذا الوصف لا ينطبق على الجميع. فبعض العمال الأجانب الذين ألقي القبض عليهم في سياق الهزيمة الألمانية في أيار / مايو عام 1945 قدموا إلى هناك بمحض إرادتهم، مثل أولئك الهولنديين العاطلين من العمل الذين قبلوا عروض العمل في ألمانيا النازية قبل عام 1939 وبقوا هناك [(11)]. ومع أن الأجور التي كان أرباب العمل الألمان يدفعونها في زمن الحرب مدعاة للسخرية، فقد كان ذهاب الرجال والنساء من أوروبا الشرقية والبلقان وفرنسا ودول البينيلوكس [بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ] إلى هناك خيارًا أفضل من البقاء في الوطن في أغلب الأحيان. ومع أن العمال السوفيات (الذين زاد عددهم على المليونين في ألمانيا بحلول أيلول / سبتمبر 1944)، جُلبوا إلى ألمانيا بالإكراه، فإنهم لم يكونوا آسفين بالضرورة لكونهم هناك، كما ذكرت واحدة منهم بعد الحرب، وهي إيلينا سكريابينا التي قالت "لم يشكُ أحد منهم من طريقة الألمان في إرسالهم للعمل في الصناعة الألمانية. كان الأمر بالنسبة إليهم جميعًا الاحتمال الوحيد للخروج من الاتحاد السوفياتي".

اختلف شعور مجموعة أخرى من النازحين، وهم الناجون من معسكرات الاعتقال. فقد كانت "جرائمهم" مختلفة - معارضة سياسية أو دينية للنازية أو الفاشية، ومقاومة مسلحة، وعقوبة جماعية بسبب الهجمات على جنود الجيش الألماني أو منشآته، والتجاوزات الطفيفة لقوانين الاحتلال، والأنشطة الإجرامية الحقيقية أو الملفقة، ولعدم الامتثال للقوانين العنصرية النازية. نجا أولئك من معسكرات اعتقال تكدست فيها أجساد الموتى في أكوام عالية، واستوطنتها أنواع الأمراض المختلفة: الزحار، والسل، والدفتيريا، والتيفوئيد، والتيفوس، والالتهاب الرئوي، والتهاب المعدة والأمعاء، والغرغرينا، وأنواع أخرى كثيرة متعددة. لكن هؤلاء الناجين كانوا أفضل حالًا من اليهود، لأنهم لم يوضعوا على جداول الإبادة المنتظمة والجماعية.

بقي قليل من اليهود. ومن بين المحررين، مات 4 من أصل 10 في غضون الأسابيع القليلة التي تلت وصول جيوش الحلفاء - وكانت الأدوية الغربية غير فاعلة في علاجهم. لكن اليهود الباقين أحياء شقوا طريقهم، كمعظم المشردين الآخرين الذين بلغ عددهم الملايين في أوروبا، إلى ألمانيا. وكانت

ألمانيا المكان الذي تمركزت فيه وكالات الحلفاء ومخيماتهم - وفي أي حال، كانت أوروبا الشرقية لا تزال غير آمنة بالنسبة إلى اليهود. فبعد سلسلة المذابح التي تلت الحرب في بولندا، غادر العديد من اليهود الناجين إلى الأبد؛ ووصل 63,387 يهوديًا إلى ألمانيا قادمين من بولندا، بين شهري تموز / يوليو وأيلول / سبتمبر 1946.

جسد ما كان يحدث في عام 1945، واستمر سنة في الأقل، ممارسة غير مسبوقة في التطهير العرقي ونقل السكان. وكان الأمر في جانب منه نتيجة الانفصال العرقي "الطوعي": كاليهود الناجين الذين غادروا بولندا حيث كانوا مهددين ومنبوذين، أو الإيطاليين الذين رحلوا عن شبه جزيرة إستريا بدلًا من العيش تحت الحكم اليوغسلافي. انسحبت أقليات عرقية عدة تعاونت مع قوات الاحتلال (الإيطاليون في يوغسلافيا، الهنغاريون في شمال ترانسيلفانيا الهنغارية المحتلة، والتي عادت الآن إلى حكم رومانيا، والأوكرانيون في غرب الاتحاد السوفياتي، ...إلخ) مع الجيش الألماني المتقهقر تجنبًا لانتقام الأغلبية المحلية أو الجيش الأحمر المتقدم، ولم تعد تلك الأقليات إطلاقًا. وقد لا يكون رحيلهم نتيجة قوانين أو إكراه من جانب السلطات المحلية، لكن لم يكن لديهم خيار آخر.

لكن السياسة الرسمية طُبقت في أماكن أخرى قبل انتهاء الحرب بوقت طويل. كان الألمان بالطبع هم البادئون، بترحيل اليهود وإبادتهم جماعيًا، وعمليات الطرد الجماعي للبولنديين والأقوام السلافية الأخرى. وفي ظل الألمان، تنقلت خطوط حدود ترانسيلفانيا المتنازع عليها بين الرومانيين والهنغاريين ذهابًا وإيابًا، بين عامي 1939 و1943. وقامت السلطات السوفياتية بدورها بهندسة سلسلة من التبادلات القسرية للسكان بين أوكرانيا وبولندا، وفر مليون بولندي، أو طُردوا من ديارهم إلى ما أصبح الآن غرب أوكرانيا، بينما غادر نصف مليون أوكرانية بولندا إلى الاتحاد السوفياتي بين تشرين الأول / أكتوبر 1944 وحزيران / يونيو 1946. وما كان منطقة مختلطة تعايشت فيها الأديان واللغات والجماعات ذات مرة، تحول في غضون أشهر إلى بقعتين كل منهما أحادية العرق بشكل جلي.

أبعدت بلغاريا 160 ألف تركي إلى تركيا. وبادلت تشيكوسلوفاكيا، بموجب اتفاق التبادل الموقع في شباط / فبراير 1946 مع هنغاريا 120 ألف سلوفاكي من هنغاريا بعدد مساوٍ من الهنغاريين من مجتمعات شمال الدانوب في سلوفاكيا. وتمت عمليات نقل أخرى من هذا النوع بين بولندا وليتوانيا، وبين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي. وتم نقل 400 ألف شخص من جنوب يوغسلافيا إلى أراضي الشمال وحلوا محل 600 ألف ألماني وإيطالي مرحَّلين. هنا كما في أماكن أخرى، لم تتم استشارة السكان المعنيين، لكن الألمان كانوا أكثر المجموعات تضررًا.

ربما فر الألمان من أوروبا الشرقية إلى الغرب في أي حال: ما عادوا بحلول عام 1945 مرغوبين في البلدان التي استقرت فيها أسرهم منذ مئات من السنين، إذ وقعوا بين مطرقة الرغبة الشعبية الحقيقية في معاقبة الألمان المحليين بسبب ويلات الحرب والاحتلال، وسندان استغلال هذا المزاج العام لحكومات ما بعد الحرب، وقُضي على أبناء الجماعات الناطقة بالألمانية في يوغسلافيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ومنطقة البلطيق وغرب الاتحاد السوفياتي، وهم عرفوا ذلك.

لم يُمنحوا في ذلك السياق خيارًا. ففي وقت مبكر من عام 1942 وافق البريطانيون سرًا على المطالبة التشيكية بترحيل الألمان السوديت بعد الحرب. وتوافق الأميركيون والروس مع هذا الأمر في العام التالي. وفي 19 أيار / مايو 1945، أصدر الرئيس التشيكوسلوفاكي إدوارد بينش مرسومًا جاء فيه: "قررنا إنهاء المشكلة الألمانية في جمهوريتنا إلى الأبد" [(12)]. كان لدى الألمان ممتلكات (وكذا الأمر بالنسبة إلى الهنغاريين و"الخونة" الآخرين) وُضعت في تصرف الدولة. وفي حزيران / يونيو 1945، صودرت أراضيهم، وفي 2 آب / أغسطس من تلك السنة فقدوا جنسيتهم التشيكوسلوفاكية. وطُرد نحو ثلاثة ملايين ألماني، معظمهم من مقاطعة السوديت التشيكية، إلى ألمانيا في غضون الشهور الثمانية عشر التالية. ولقي حوالى 267 ألف شخص حتفهم في سياق عمليات الطرد. وفي حين كان الألمان يشكلون 29 في المئة من عدد السكان في بوهيميا ومورافيا في عام 1930، انخفضت نسبتهم بحسب إحصاء عام 1950 إلى 1.8 في المئة فقط.

طُرد 623 ألف ألماني من هنغاريا، إضافة إلى 786 ألفًا من رومانيا، ونحو نصف مليون من يوغسلافيا، و1.3 مليون من بولندا. لكن العدد الأكبر على الإطلاق من اللاجئين الألمان جاء من الأراضي الشرقية السابقة لألمانيا نفسها: سيليسيا، وبروسيا الشرقية، وشرق بوميرانيا، وشرق براندنبورغ. وفي مؤتمر بوتسدام الذي ضم الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي (عقد بين 17 تموز / يوليو و2 آب / أغسطس 1945) تم الاتفاق، بموجب المادة الثالثة عشرة من الاتفاق اللاحق، على أن الحكومات الثلاث "تقر بأن عليها الشروع في نقل السكان الألمان، أو عناصر منهم، إلى ألمانيا ممن بقوا في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا". وهذا لا يتعدى في جانب منه الإقرار بما حدث فعلًا، لكنه يمثل أيضًا اعترافًا رسميًا ضمنيًا بتغيير حدود بولندا غربًا. لذلك، وجد 7 ملايين ألماني أنفسهم عندئذٍ في بولندا، وأرادت السلطات البولندية (وقوات الاحتلال السوفياتي) ترحيلهم، ليتسنى من بعض الوجوه للبولنديين وغيرهم ممن خسروا أراضيهم في المناطق الشرقية، التي صارت جزءًا من الاتحاد السوفياتي، الاستيطان في الأراضي الجديدة غربًا.

جسدت النتيجة اعترافًا **قانونيًا** بواقع جديد. أُخليت أوروبا الشرقية قسرًا من سكانها الألمان، كما وعد ستالين في أيلول / سبتمبر 1941، إذ أعاد "بروسيا

الشرقية إلى السلاف وهي موطنهم في الأصل". وفي إعلان بوتسدام، اتفق على "أن أي عملية نقل تتم يجب أن تجري بطريقة منظمة وإنسانية"، لكن بالكاد أمكن تطبيق ذلك في تلك الظروف. وصُدم بعض المراقبين الغربيين من طريقة التعامل مع الجماعات الألمانية. وسجلت آن أوهير ماكورميك، وهي مراسلة لصحيفة **نيويورك تايمز**، انطباعاتها في 23 تشرين الأول / أكتوبر 1946: "تعد إعادة التوطين هذه لجهة حجمها، والظروف التي تحيط بها، أمرًا لم يسبق له مثيل في التاريخ. ما من أحد شهد أهوالها مباشرة يمكنه الشك في أنها جريمة ضد الإنسانية التي سيفرض التاريخ عقابًا رهيبًا حيالها".

لم يفرض التاريخ مثل هذا العقاب. فقد استقر 13 مليون مطرود واندمجوا في المجتمع الألماني الغربي بنجاح ملحوظ، ومع أن الذكريات تبقى، وفي بافاريا (التي قصدها الكثير منهم) لا يزال الموضوع يؤجج مشاعر قوية. وقد تنفر آذان المعاصرين بعض الشيء من سماع وصف عمليات طرد الألمان بأنها "جريمة ضد الإنسانية" إذ ظهرت بعد أشهر قليلة جرائم بالجملة على نطاق مختلف تمامًا تم ارتكابها باسم هؤلاء الألمان أنفسهم. بيد أن الألمان بعد ذلك كله كانوا في قيد الحياة ولهم حضورهم، في حين أن أغلب ضحاياهم - ولا سيما اليهود - ماتوا ورحلوا. وبحسب تعبير تيلفورد تايلور المدعي العام الأميركي في محاكمات نورمبرغ للقادة النازيين، بعد عقود من الزمن: "هناك فرق جوهري بين الترحيل بعد الحرب وتصفيات السكان في زمن الحرب، حيث يرافق المرحلون المرحلين ليضمنوا وجودهم في غيتوات ومن ثم يقتلونهم أو يشغلونهم بالإكراه".

في ختام الحرب العالمية الأولى، اختُرعت الحدود وعُدلت، بينما بقي الناس عمومًا في أماكنهم [(13)]. أما ما حدث بعد عام 1945 فقد كان على العكس من ذلك: بقيت الحدود على حالها ضمن نطاق واسع باستثناءٍ رئيسٍ واحد، وتم نقل الناس بدلًا من ذلك. وساد شعور بين صناع السياسات الغربية بأن عصبة الأمم، والبنود المتعلقة بالأقليات في معاهدة فرساي، قد أخفقت، وأنه سيكون من الخطأ حتى محاولة إحيائها. لهذا السبب أذعنوا بما يكفي طيب الخاطر لنقل السكان. إذا تعذر توفير الحماية الدولية الفعالة للأقليات الباقية على قيد الحياة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، يصار إلى ترحيلها إلى مناطق أكثر استيعابًا. لم يكن مصطلح "التطهير العرقي" معروفًا في ذلك الحين، لكن الأمر حدث بالمعنى الفعلي، ولم يثر قط أي رفض أو إحراج عام.

كانت بولندا استثناء كحالها غالبًا. ومثلت إعادة ترتيب بولندا جغرافيًا - خسرت 69 ألف ميل مربع من المناطق الحدودية في شرق الاتحاد السوفياتي، وجرى تعويضها بأراضٍ ألمانية أفضل بلغت مساحتها 40 ألف ميل مربع شرق نهري [(14)] أودر - نيسي - حصيلة دراماتيكية عظيمة شأن للبولنديين والأوكرانيين والألمان في الأراضي المشمولة. لكنها كانت غير عادية في ظروف عام 1945، ويجدر فهمها أنها جزء من تعديلات عامة فرضها ستالين على المناطق القائمة على

طول الحافة الغربية لإمبراطوريته: استعاد بساربيا من رومانيا، وانتزع بوكوفينا من رومانيا وروثينيا الكارباتية من تشيكوسلوفاكيا، وضم دول البلطيق إلى الاتحاد السوفياتي واحتفظ بشبه جزيرة كاريليا التي انتزعها من فنلندا في الحرب.
طرأ تغير طفيف إلى الغرب من الحدود السوفياتية الجديدة، إذ استردت بلغاريا أراضي في إقليم دوبروديا، وحصل التشيكوسلوفاكيون من هنغاريا (قوة مهزومة من دول المحور ولذلك عجزت عن الاعتراض) على ثلاث قرى على الضفة اليمنى لنهر الدانوب قبالة براتيسلافا، واستطاع تيتو الاحتفاظ بجزء من الأراضي الإيطالية سابقًا حول تريستي وفي فينيتسيا جوليا التي احتلتها قواته في نهاية الحرب. وفي ما عدا ذلك، أعيدت الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة بين عامي 1938 و1945 إلى أصحابها وأعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب.
كانت النتيجة أن دول أوروبا القومية، عدا استثناءات معينة، تجانست عرقيًا أكثر من أي وقت مضى. وبقي الاتحاد السوفياتي بالطبع إمبراطورية متعددة الجنسيات. ولم تفقد يوغسلافيا أيًا من مكوناتها العرقية المعقدة، على الرغم من دموية القتال بين الطوائف في خلال الحرب. وبقيت في رومانيا أقلية هنغارية لها وزنها في ترانسيلفانيا، وعدد لا يحصى من الغجر قُدر بالملايين. لكن بولندا، التي كان عدد البولنديين فيها 68 في المئة فقط من عدد السكان في عام 1938، أصبحت ذات أغلبية ساحقة من البولنديين في عام 1946. وغدا جميع سكان ألمانيا تقريبًا من الألمان (من دون حساب اللاجئين والمشردين مؤقتًا). أما تشيكوسلوفاكيا، التي شكل الألمان فيها 22 في المئة من السكان والهنغاريون 5 في المئة والأوكرانيون الكارباثيون 3 في المئة واليهود 15 في المئة قبل معاهدة ميونيخ، أصبحت الآن موطنًا حصريًا على نحو شبه كامل للتشيكيين والسلوفاكيين: فمن بين 55 ألف يهودي تشيكوسلوفاكي نجوا من الحرب، غادر الجميع إلا 16 ألف شخص بحلول عام 1950. تضاءلت واختفت مجموعات الشتات القديمة في أوروبا - اليونانية والتركية في البلقان الجنوبية وحول البحر الأسود، والإيطالية في دالميشا، والهنغارية في ترانسيلفانيا وشمال البلقان، والبولندية في فولينيا (أوكرانيا) وليتوانيا وبوكوفينا، والألمانية من بحر البلطيق إلى البحر الأسود ومن نهر الراين إلى نهر الفولغا، واليهود في كل مكان. وولدت أوروبا جديدة أكثر "ترتيبًا".
أشرف على الإدارة الأولية للنازحين واللاجئين - جمعهم، وإقامة مخيمات لهم وإطعامهم وكسوتهم وعلاجهم - جيوش الحلفاء التي احتلت ألمانيا، ولا سيما جيش الولايات المتحدة. لم يكن في ألمانيا أي سلطة أخرى، وكذلك في النمسا وشمال إيطاليا، وهي المناطق الأخرى التي تجمع فيها اللاجئون. وامتلك الجيش وحده الموارد والقدرة التنظيمية على إدارة ما يعادل دولة متوسطةِ الحجم ديموغرافيًا. وهذه مسؤولية لاِ سابق لها لماكينة عسكرية

ضخمة كُرست بشكل شبه حصري قبل بضعة أسابيع فحسب لقتال الجيش الألماني. وعبر الجنرال دوايت د. أيزنهاور - القائد الأعلى لقوات الحلفاء - عن الأمر في تقرير قدمه إلى الرئيس هاري ترومان في 8 تشرين الأول / أكتوبر 1945، ردًا على الانتقادات الموجهة للقوات العسكرية في تعاملها مع اللاجئين والناجين من معسكرات الاعتقال: "لم نرقَ إلى المعايير في حالات معينة، لكني أود أن أشير إلى أن جيشًا برمته يواجه مشكلة معقدة في التكيف مع الانتقال من القتال إلى إعادة الأسرى واللاجئين إلى أوطانهم، ومن ثم إلى المرحلة الحالية التي تنطوي على مشكلات الإغاثة الفريدة من نوعها".

ما إن أُقيم نظام المخيمات حتى ألقيت مسؤولية رعاية النازحين وعودتهم النهائية أو إعادة توطينهم على عاتق إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل (UNRRA) بشكل متزايد. أسست هذه الهيئة في 9 تشرين الثاني / نوفمبر 1943 في اجتماع بواشنطن ضم ممثلين لأربعة وأربعين عضوًا مستقبليًا في الأمم المتحدة. عُقد هذا الاجتماع تحسبًا للحاجات المرجحة بعد الحرب، وأدت هذه الهيئة دورًا حيويًا في حالات الطوارئ بعد الحرب. وأنفقت نحو 10 مليارات دولار بين تموز / يوليو 1945 وحزيران / يونيو 1947، بغطاء شبه كامل من حكومات الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمملكة المتحدة. وذهب الكثير من تلك المساعدات مباشرة إلى الحلفاء السابقين في أوروبا الشرقية - بولندا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا - وإلى الاتحاد السوفياتي، إضافةً إلى إدارة شؤون النازحين في ألمانيا وأماكن أخرى. ولم تتلق أي من دول المحور السابقة، باستثناء هنغاريا، أي مساعدة منها، ولم تكن مساعدة كبيرة في أي حال.

نشطت الهيئة في 227 مخيمًا ومركزًا إغاثيًا للنازحين واللاجئين في ألمانيا في أواخر عام 1945، إضافةً إلى 25 مخيمًا آخر في النمسا المجاورة وعدد كبير من المخيمات في فرنسا ودول البينيلوكس. وفي حزيران / يونيو 1947، بلغ عدد الوحدات المقامة في أوروبا الغربية 762 وحدة من غالبيتها في المناطق الغربية من ألمانيا. وصل عدد المدنيين المحررين إلى الذروة في أيلول / سبتمبر عام 1945، وفقًا لبيانات الأمم المتحدة (بمعنى أن هذا العدد لا يشمل مواطني دول المحور سابقًا)، إذ بلغ عدد الذين تلقوا الرعاية أو أعيدوا إلى أوطانهم بواسطة إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل والوكالات المتحالفة معها 6,795,000 شخص - يجب أن يضاف إليهم ما يزيد على 7 ملايين خاضعين للسلطة السوفياتية وعدة ملايين من الألمان المشردين. وعلى صعيد الجنسية، كانت أضخم مجموعة من الاتحاد السوفياتي (أسرى محررون وعمال سخرة سابقون)، ثم مليوني فرنسي (أسرى وعمال سخرة ومبعدون)، و1.6 مليون بولندي، 700 ألف إيطالي، و350 ألف تشيكي، وما يزيد على 300 ألف هولندي، و300 ألف بلجيكي، وما لا يحصى من الجنسيات الأخرى.

أدت الإمدادات الغذائية من جانب إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل، دورًا حيويًا في تقديم الغذاء ليوغسلافيا بوجه خاص؛ ولولا مساهماتها، للقي العديد من الناس حتفهم بين عامي 1945 و1947. وفي بولندا، ساعدت الإدارة المذكورة على الحفاظ على مستوى استهلاك المواد الغذائية بنسبة 60 في المئة من مستويات ما قبل الحرب، وبلغت النسبة في تشيكوسلوفاكيا 80 في المئة. وساهمت في ألمانيا والنمسا في تحمل مسؤولية التعامل مع النازحين واللاجئين مع المنظمة الدولية للاجئين ((International Refugee Organization (IRO)، التي أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة نظامَها الأساسي في كانون الأول / ديسمبر 1946.

أتاحت سلطات الحلفاء الغربيين جل أموال المنظمة الدولية للاجئين أيضًا. ففي أول ميزانية لها في عام 1947 كانت حصة الولايات المتحدة 46 في المئة، وارتفعت إلى 60 في المئة بحلول عام 1949. وساهمت المملكة المتحدة بـ15 في المئة، وفرنسا بـ4 في المئة. وبسبب الخلاف بين الحلفاء الغربيين والاتحاد السوفياتي حول قضية عودة الأسرى واللاجئين القسرية إلى الوطن، عد الاتحاد السوفياتي (والكتلة السوفياتية لاحقًا) المنظمة الدولية للاجئين أداةً غربية صرفة، ولذلك اقتصرت خدماتها على اللاجئين في المناطق الخاضعة لاحتلال الجيوش الغربية. وإضافةً إلى ما تقدم، بما أن المنظمة حصرت خدماتها في تلبية حاجات اللاجئين، حُرم النازحون الألمان من إعاناتها أيضًا.

كان هذا التمييز بين النازحين (الذين افتُرض أن لهم وطنًا يذهبون إليه) واللاجئين (الذين صُنفوا بلا مأوى) مجرد واحد من فوارق دقيقة كثيرة استُحدثت في تلك السنوات. اختلفت طريقة معاملة الناس اعتمادًا على ما إذا كانوا مواطني دولة حليفة في زمن الحرب (تشيكوسلوفاكيا، بولندا، بلجيكا ...إلخ) أو مواطني دولة عدوة سابقًا (ألمانيا، رومانيا، هنغاريا، بلغاريا ...إلخ). تبلور هذا التمييز في سياق ترتيب الأولويات لإعادة المواطنين إلى أوطانهم. أول من دُرس وضعهم وأعيدوا إلى أوطانهم هم مواطنو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المحررون من معسكرات الاعتقال، وتلاهم أسرى الحرب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ثم النازحين (عمال السخرة السابقون في حالات كثيرة)، ثم النازحون من إيطاليا، وأخيرًا مواطنو الدول المعادية سابقًا. وترك الألمان في أماكنهم وجرى استيعابهم محليًا.

أما المواطنون الفرنسيون أو البلجيكيون أو الهولنديون أو البريطانيون أو الإيطاليون العائدون إلى أوطانهم الأم فكانت العملية مباشرة نسبيًا، والعوائق الوحيدة كان لوجستية: تحديد من له الحق في الذهاب وإلى أين، وإتاحة ما يكفي من القطارات لنقلهم إلى وجهاتهم. كان في ألمانيا قبل شهر من استسلامها 1.2 مليون فرنسي، وقد عادوا جميعهم إلا 40,550 شخصًا بحلول 18 حزيران / يونيو 1945. وترتب على الإيطاليين أن ينتظروا مدة أطول، كونهم رعايا دولة عدو، ولعدم امتلاك الحكومة الإيطالية خطة منسقة لإعادة

مواطنيها. ومع ذلك عادوا جميعًا إلى وطنهم بحلول عام 1947. وفي الشرق، في أي حال، كان ثمة تعقيدان مهمان، فبعض النازحين من أوروبا الشرقية كانوا بلا جنسية من الناحية الفنية وليس لديهم بلد يعودون إليه، وربما لم يرغب كثير منهم في العودة إلى وطنه، الأمر الذي أربك الإداريين الغربيين في البداية. وبموجب اتفاق تم توقيعه في مدينة هالي الألمانية في أيار / مايو 1945، وجب إعادة جميع أسرى الحرب سابقًا ومواطني الاتحاد السوفياتي إلى أوطانهم، افتُرض أن أولئك الأسرى والمواطنين راغبون في ذلك. لكن ثمة استثناء واحد: لم يعترف الحلفاء الغربيون بضم ستالين دول البلطيق إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في زمن الحرب، ولهذا أتيح للإستونيين واللاتفيين والليتوانيين الموجودين في مخيمات النازحين في المناطق الغربية من ألمانيا والنمسا خيار العودة إلى الشرق أو إيجاد أوطان جديدة لهم في الغرب.

لكن لم يكن مواطنو دول البلطيق الوحيدين الذين لم يرغبوا في العودة. آثر عدد كبير ممن كانوا سابقًا مواطنين سوفيات أو بولنديين أو رومانيين أو يوغسلافيين البقاء في المخيمات المؤقتة في ألمانيا على العودة إلى بلدانهم. أحجم مواطنين سوفيات عن العودة في كثير من الأحيان خشية الانتقام من أي شخص كان قد أمضى وقتًا في الغرب، وإن كان أمضى هذا الوقت في معسكر اعتقال. وفي حالة مواطني دول البلطيق، والأوكرانيين والكرواتيين وغيرهم نجم النفور من العودة عن وقوع بلدانهم تحت السيطرة الشيوعية، فعليًا إن لم يكن اسميًا فحسب. وفي كثير من الأحوال تمثلَ الدافع إلى معارضة العودة في الخوف من العقاب بسبب جرائم حرب فعلية أو صورية، لكن ثمة دافع آخر تجسد في الرغبة البسيطة في الهروب إلى الغرب بحثًا عن حياة أفضل.

آثرت السلطات الغربية تجاهل مثل هذه المشاعر برمتها طوال عامي 1945 و1946، وألزمت مواطني الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان أوروبا الشرقية بالعودة إلى الوطن، وبالقوة أحيانًا. ونشط المسؤولون السوفيات في تجميع مواطنيهم الذين كانوا في المخيمات الألمانية، وبذل اللاجئون من الشرق محاولات يائسة لإقناع المسؤولين الفرنسيين أو الأميركيين أو البريطانيين المندهشين بأنهم لا يريدون العودة إلى "الوطن" بل يفضلون البقاء في ألمانيا على جميع الأماكن. لم يحالفهم النجاح دائمًا: أعاد الحلفاء الغربيون 2,272,000 مواطن سوفياتي بين عامي 1945 و1947.

ثمة مشاهد مروعة لنضال يائس، ولا سيما في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب، حين ألقت القوات البريطانية والأميركية القبض على المهاجرين الروس الذين لم يكونوا مواطنين سوفيات قط، وعلى الأنصار الأوكرانيين وكثيرين آخرين، ودفعتهم عبر الحدود - بالمعنى الحرفي للكلمة أحيانًا - إلى أحضان عناصر المفوضِية الشعبية للشؤون الداخلية [15] (NKVD) على الحدود.

وما إن وقعوا في أيدي السوفيات حتى انضموا إلى مئات الآلاف من المواطنين السوفيات العائدين، فضلًا عن الهنغاريين والألمان والأعداء السابقين الآخرين، الذين قام الجيش الأحمر بترحيلهم إلى الشرق. وبحلول عام 1953 كانت قد تمت إعادة ما مجموعه خمسة ملايين ونصف المليون من المواطنين السوفيات إلى وطنهم. وكان مصير واحد من كل خمسة منهم الإعدام رميًا بالرصاص أو إرساله إلى معسكرات العمل (الغولاغ). وأُرسل كثيرون آخرون إلى المنفى السيبيري مباشرة، أو أُلحقوا بكتائب العمل.

ولم يتوقف الترحيل الإجباري للمواطنين السوفيات إلى بلدهم إلا في عام 1947، مع بداية الحرب الباردة وتبلور إرادة جديدة للتعامل مع النازحين من الكتلة السوفياتية كلاجئين سياسيين. (نال هذه المنزلة 50 ألف مواطن تشيكي كانوا في ألمانيا والنمسا في شباط / فبراير 1948 عندما حدث الانقلاب الشيوعي في براغ). لذلك، قاوم العودة إلى الوطن بنجاح ما مجموعه مليون ونصف المليون من البولنديين والهنغاريين والبلغاريين والرومانيين، واليوغسلاف، والسوفيات واليهود، إضافة إلى مواطني دول البلطيق الذين شكلوا الأغلبية العظمى من بقية النازحين في غرب ألمانيا والنمسا، وفي إيطاليا. وفي عام 1951 قننت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الحماية التي استحقها هؤلاء الأجانب النازحون، وضمنت أخيرًا ألا يقعوا ضحايا العودة القسرية والاضطهاد.

ومع ذلك بقي السؤال: ما الذي سيجري لهم؟ لم يكن لدى اللاجئين والنازحين شك في الإجابة. كتبت جانيت فلانر، في مجلة **نيويوركر** (*The New Yorker*) في تشرين الأول / أكتوبر 1948، "[النازحون] على استعداد للذهاب إلى أي مكان على الأرض عدا الوطن". لكن من سيستقبلهم؟ فالدول الأوروبية الغربية، التي عانت نقصًا في العمالة وانخرطت في عملية إعادة إعمار اقتصادي ومادي، فتحت في البداية أبوابها لاستقدام فئات معينة من الأشخاص عديمي الجنسية. احتاجت بلجيكا وفرنسا وبريطانيا بوجه خاص إلى عمال لمناجم الفحم، وعمال بناء، ومزارعين. استقبلت بلجيكا 22 ألف نازح (مع عائلاتهم) في عامي 1946 - 1947 للعمل في مناجم والونيا. واستقبلت فرنسا 38 ألف شخص لأنواع العمل الحرفي المختلفة، في حين استقبلت بريطانيا 86 ألف شخص بهذه الطريقة، بما في ذلك العديد من قدامى المحاربين في الجيش البولندي والأوكرانيين الذين حاربوا في فرقة "فافن إس إس"، "هاليشينيا" [(16)].

كانت معايير القبول بسيطة، فالدول الأوروبية الغربية اهتمت بالعمال الحرفيين من الذكور الأقوياء، ولم تجد حرجًا في تفضيل المتحدرين من دول البلطيق والبولنديين والأوكرانيين وفق هذه المعايير، بصرف النظر عن سجلهم في زمن الحرب. وتم استقبال النساء العازبات كعاملات حرفيات أو خادمات منزليات. لكن وزارة العمل الكندية رفضت في عام 1948 هجرة الفتيات والنساء إلى كندا للعمل في الخدمة المنزلية إذا وُجد ما يدل على أنهن

تلقين تعليمًا أعلى من الشهادة الثانوية. ولم يرغب أحد في استقبال مسنين، أو أيتام، أو نساء عازبات لديهن أطفال. لذلك لم يُستقبَل اللاجئون بالأحضان عمومًا، وكشفت استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عن القليل جدًا من التعاطف مع محنتهم. وأعرب معظم الناس عن رغبتهم في تقليص الهجرة عوضًا عن زيادتها.

كانت مشكلة اليهود مميزة. تعاملت السلطات الغربية مع النازحين اليهود كالنازحين الآخرين في البداية، باحتضانهم في معسكرات في ألمانيا، جنبًا إلى جنب مع العديد من مضطهديهم السابقين. لكن في آب / أغسطس 1945، أعلن الرئيس ترومان أنه ينبغي توفير مرافق منفصلة لجميع النازحين اليهود في المنطقة الخاضعة للأميركيين من ألمانيا: وجاء في تقرير أن الرئيس أمر بالنظر في المشكلة، فالمخيمات والمراكز المختلطة في السابق "مقاربة غير واقعية البتة لهذه المشكلة. فرفض الاعتراف باليهود على هذا النحو يعني ... غض الطرف عن مدى همجية اضطهادهم السابق". وبحلول نهاية أيلول / سبتمبر 1945، حظي جميع اليهود في المنطقة الخاضعة للولايات المتحدة برعاية منفصلة.

لم تُثَر مسألة إعادة اليهود إلى الشرق قط، ولم يبد أحد في الاتحاد السوفياتي، أو في بولندا أو في أي مكان آخر أدنى اهتمام بعودتهم. ولم يكن اليهود على وجه الخصوص موضع ترحيب في الغرب، ولا سيما إذا كانوا متعلمين ومؤهلين في مهن غير يدوية. ومن المفارقات اللافتة أنهم بقوا في ألمانيا. ولم يتم حل صعوبة "وضع" يهود أوروبا إلا عبر إقامة دولة إسرائيل: غادر 332 ألف يهودي أوروبي أوروبا إلى إسرائيل بين عامي 1948 و1951، إما من مراكز المنظمة الدولية للاجئين في ألمانيا أو بصورة مباشرة من رومانيا وبولندا وأماكن أخرى، حيث لا يزالون يغادرون تلك البلدان. وغادر 165 ألفًا آخرون آخر المطاف إلى فرنسا وبريطانيا وأستراليا وأميركا الشمالية وأميركا الجنوبية.

لزمهم الانضمام هناك إلى باقي نازحي ولاجئي الحرب العالمية الثانية الذين أضيف إليهم جيل جديد من اللاجئين السياسيين القادمين من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بين عامي 1953 و1957. وبوجه عام سمحت الولايات المتحدة بدخول 400 ألف شخص في تلك السنوات، وقدم 185 ألفًا آخرون بين عامي 1953 و1957. وسمحت كندا بدخول ما مجموعه 157 ألف لاجئ ونازح، واستقبلت أستراليا 182 ألف شخص (بينهم 60 ألف بولندي و36 ألفًا من دول البلطيق).

لا بد من تأكيد حجم هذا الإنجاز. رفض بعض الناس، ولا سيما فئات معينة من الإثنية الألمانية من يوغسلافيا ورومانيا، طي النسيان لأن اتفاقيات بوتسدام لا تغطي قضيتهم. لكن الحكومات العسكرية لدول الحلفاء والوكالات الأمنية التابعة للأمم المتحدة التي عملت في قارة متقرحة ومتكِدرة ومفقرة خرجت

من حرب فظيعة استمرت ست سنوات وتوقعت أصلًا انقسامات الحرب الباردة، نجحت في بضع سنين في أن تعيد إلى الوطن مواطنين بأعداد غير مسبوقة - بلغت عدة ملايين - من اليائسين من جميع أنحاء القارة، ومن عشرات الدول والمجتمعات المختلفة. وبحلول نهاية عام 1951، عندما تم استبدال إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل والمنظمة الدولية للاجئين بمؤسسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يبقَ في مخيمات النازحين في أوروبا غير 177 ألف شخص معظمهم من المسنين والعجزة، لأن أحدًا لم يردهم. وتم إغلاق آخر مخيم للنازحين في ألمانيا، في فوهرنفالد في بافاريا في عام 1957.
لم ينج نازحو ولاجئو أوروبا من حرب عامة فحسب، بل من سلسلة من الحروب المحلية والأهلية أيضًا. شهدت أوروبا في الواقع بين عامي 1934 و1949 تعاقبًا غير مسبوق لصراعات أهلية دامية داخل حدود الدول القائمة. وفي كثير من الحالات، خدم تعاقب الاحتلال الأجنبي - الألماني أو الإيطالي أو الروسي - في المقام الأول تسهيل وإضفاء الشرعية على مواصلة البرامج السياسية التي سبقت الحرب والعداوات بوسائل جديدة وعنيفة. لم يكن المحتلون محايدين، بطبيعة الحال. فقد وحدوا، في العادة، قواهم مع فصائل داخل الأمة المحتلة لمحاربة عدو مشترك. وبهذه الطريقة، صار في إمكان أقلية سياسية أو عرقية، عاشت من قبل ظروفًا غير مواتية في زمن السلم، استغلال تغير الظروف لتصفية حسابات محلية. وكان الألمان، خصوصًا، مسرورين باستغلال مثل هذه المشاعر وتجييشها، لا لمجرد زرع الانقسام ومن ثم جعل الاحتلال أكثر سهولة فحسب، بل للحد من المتاعب وتكلفة إدارة وضبط الأمن في المناطق الخاضعة لاحتلالهم: صار في إمكانهم الاعتماد على متعاونين محليين للقيام بذلك لمصلحتهم.
منذ عام 1945 اكتسب مصطلح "المتعاونين" دلالة أخلاقية تحقيرية مميزة. لكن الانقسامات والولاءات في زمن الحرب حملت غالبًا آثارًا محلية انطوت بمجملها على مزيد من التعقيد والغموض قياسًا مقارنة بتوصيفات ما بعد الحرب البسيطة - بما تعنيه صفتا "التعاون" و"المقاومة". لذلك، كرر بعض الناطقين بالفلمنكية في بلجيكا المحتلة، خطأً وقعوا فيه في الحرب العالمية الأولى، حين أغواهم الوعد بحكم ذاتي وفرصة لهزيمة النخبة الناطقة بالفرنسية التي تحكم بلجيكا، فرحبوا بالحكم الألماني. لعب النازيون هنا، كما في أماكن أخرى، عن طيب خاطر البطاقة العرقية ما دامت تخدم أهدافهم - أُخلي سبيل الأسرى البلجيكيين الناطقين بالفلمنكية في عام 1940 حين توقفت الأعمال العدائية، في حين بقي الوالونيون الناطقون بالفرنسية في مخيمات الأسر الألمانية طوال مدة الحرب.
كانت المقاومة ضد الألمان في فرنسا وبلجيكا، كما هي الحال في النرويج، حقيقية، ولا سيما في السنتين الأخيرتين من الاحتلال النازي عندما ركزت

الجهود النازية على جر الشباب إلى العمل القسري في ألمانيا، الأمر الذي دفع العديد منهم إلى التوجه إلى الماكويز (الغابات) باعتبارها أقل خطرًا. لكن لم يتجاوز عدد المقاومين الفعالين للاحتلال حتى نهايته عدد المتعاونين مع النازيين بدافع الاقتناع أو الرشوة أو المصلحة الذاتية - رجحت التقديرات في فرنسا عدد المشاركين من الرجال والنساء مشاركة فعالة بأنه متساو تقريبًا في الجانبين، وتراوح بين 160 ألفًا و170 على الأكثر - وكان الطرف الآخر العدو الرئيس لكلا الطرفين، ولم تكن للألمان مشاركة كبيرة.

وفي إيطاليا، كانت الظروف أكثر تعقيدًا. كان قد مضى على وصول الفاشيين إلى السلطة 20 عامًا عندما تمت إطاحة موسوليني في انقلاب قام به ضباطه في تموز / يوليو 1943. وربما كان هذا سبب محدودية المقاومة المحلية للنظام؛ فالقوة الأكثر فاعلية في مناهضة الفاشية كانت في المنفى. وبعد أيلول / سبتمبر 1943، عندما أصبحت البلاد رسميًا "مشاركة في الحرب" إلى جانب الحلفاء، تمزق شمال البلاد الخاضع للاحتلال الألماني، بين نظام ألعوبة - "جمهورية سالو" [(17)] بقيادة موسوليني - ومقاومة أنصار صغيرة لكن شجاعة تعاونت مع الحلفاء وتلقت أحيانًا دعمًا من جيوش الحلفاء المتقدمة.

ولكن هنا، أيضًا، ما قدمه كلا المعسكرين كأغلبية من الإيطاليين اليمينيين العالقين في صراع مع زمرة هامشية من الإرهابيين المجرمين المتحالفين مع قوة أجنبية كان في الأعوام 1943 - 1945 حربًا أهلية حقيقية في الواقع شارك فيها عدد كبير من الإيطاليين من كِلا الجانبين. كان فاشيو سالو في الواقع المتعاونين مع محتل غاشم لا يمثلونه، لكن الدعم المحلي الذي أمكنهم الاعتماد عليه حينذاك لم يكن تافهًا، وليس أقل من الدعم الذي أتيح لأشد خصومهم عدوانية بالتأكيد، أي الأنصار بقيادة الشيوعيين. مثلت المقاومة المناهضة للفاشية في الواقع جانبًا واحدًا في صراع بين الإيطاليين تلاشت ذكراه بشكل مناسب في العقود التي تلت الحرب.

بقيت معضلات أوروبا الشرقية أكثر تعقيدًا. استغل كل من السلوفاكيين والكرواتيين وجود الألمان لإقامة دول مستقلة مفاهيميًا وفقًا للمشاريع التي اعتزت بها الأحزاب الانفصالية قبل الحرب. لم يكن الألمان في بولندا يبحثون عن متعاونين، لكن الجيش الألماني شمالًا - في دول البلطيق وحتى في فنلندا - قوبل بالترحاب بادئ الأمر كبديل لاحتلال وضم من الاتحاد السوفياتي. وبذل الأوكرانيون بصورة خاصة قصارى جهدهم للاستفادة من الاحتلال الألماني بعد عام 1941 بما يضمن استقلالهم الذي طال انتظاره، وشهدت الأراضي في شرق غاليسيا وغرب أوكرانيا حربًا أهلية مهلكة بين الأوكرانيين والأنصار البولنديين تحت رعاية الطرفين، المحازبين للمعادين للنازية وللمعادين للسوفيات في الحرب. في هذه الظروف، فقد التمييز الدقيق بين الحرب الأيديولوجية، والصراع بين الطوائف، ومعركة الاستقلال السياسي، معناه: في نظر السكان المحليين في الأقل، وهم ضحايا الحرب الأول في أي حال.

قاتل البولنديون والأوكرانيون مع الجيش الألماني والجيش الأحمر أو ضدهما، وقاتل بعضهم بعضًا، تبعًا للحظة والمكان. أودى هذا الصراع، الذي تحول بعد عام 1944 إلى حرب عصابات ضد الدولة الشيوعية، بحياة نحو 30 ألف بولندي بين عامي 1945 و1948. وفي أوكرانيا التي احتلها السوفيات، قُتل رومان شوخيفيتش آخر قائد للمقاومة بالقرب من مدينة لفيف [18] في عام 1950، ومع ذلك استمرت نشاطات متفرقة مناهضة للسوفيات بضع سنوات إضافية، ولا سيما في أوكرانيا وإستونيا.

لكن منطقة البلقان هي التي عايشت الحرب العالمية الثانية كحرب أهلية، وكانت دموية على نحو فريد. كانت الأوصاف التقليدية - متعاون، مقاوم - مبهمة بشكل خاص في يوغسلافيا. من كان درازا ميهايلوفيتش زعيم حركة الشتنيك [19] الصربية المقاومة؟ هل كان وطنيًا؟ أم مقاومًا؟ أم متعاونًا؟ وما الذي كان يحفز الرجال للقتال؟ مقاومة المحتل (الألماني والإيطالي)؟ أم الانتقام من الأعداء السياسيين المحليين في الدولة اليوغسلافية ما بين الحربين؟ أم الصراعات داخل المجتمع بين الصرب والكرواتيين والمسلمين؟ مناصرة أهداف الشيوعيين أم معاداتها؟ كان لدى الكثير من الناس أكثر من دافع واحد فاعل.

لذلك، قتل نظام الأوستاشي بزعامة أنتي بافيليتش في الدولة الكرواتية العميلة، الصربَ (ما يزيد على 200 ألف) والمسلمين. لكن أنصار ميهايلوفيتش الملكيين (ومعظمهم من الصرب) قتلوا المسلمين أيضًا. لهذا السبب، في الأقل تعاون مسلمو البوسنة في بعض الأحيان مع الجيوش الألمانية للدفاع عن أنفسهم. ومع أن أنصار تيتو الشيوعيين كرسوا الوقت والموارد لتدمير الشتنيك أولًا، على الرغم من هدفهم الاستراتيجي المتمثل في تخليص يوغسلافيا من القوات الألمانية والإيطالية - لأسباب منها أن هذا الهدف كان في متناول أيديهم. وبعد مضي عقد، كتب ميلوفان دييلاس عن خيبة أمله من نتائج المعارك بين الثوار والشتنيك، وهي المعارك التي أدى فيها شخصيًا دورًا بطوليًا، وقدم شهادة على التجربة الحقيقية للحرب والمقاومة في يوغسلافيا المحتلة: "تسلق الجيشان طوال ساعات الوديان الصخرية هربًا من الإبادة، أو للقضاء على مجموعة صغيرة من مواطنيهم، وغالبًا جيرانهم، الريفيين على قمة يبلغ ارتفاعها ستة آلاف قدم، في أرض انتشر فيها الجوع وسالت فيها الدماء وشاع فيها الأسر. خطر في البال أن هذا هو ما أوصلت إليه جميع نظرياتنا ورؤانا حول نضال العمال والفلاحين ضد البرجوازية".

جنوبًا، عاشت اليونان - مثل يوغسلافيا - الحرب العالمية الثانية في صورة دورة غزو واحتلال ومقاومة وعمليات انتقامية وحرب أهلية بلغت ذروتها في اشتباكات دامت خمسة أسابيع في أثينا بين الشيوعيين والقوات البريطانية المؤيدة للملكية في كانون الأول / ديسمبر 1944، وبعد ذلك تم الاتفاق على هدنة في شباط / فبراير 1945. لكن القتال اندلع مرة أخرى في عام 1946،

واستمر ثلاث سنوات أخرى، وانتهى بهزيمة الشيوعيين في معاقلهم في الجبال شمالًا. وفي حين أنه لا مجال للشك في أن المقاومة اليونانية للإيطاليين والألمان كانت أكثر فعالية من أفضل حركات المقاومة المعروفة في فرنسا أو إيطاليا - كبدت الجيش الألماني في عامي 1943 و1944 فحسب ما يزيد على 6 آلاف قتيل وجريح - فإن ما ألحقته من أذى باليونانيين أنفسهم كان أكبر بكثير، ففدائيو الحزب الشيوعي اليوناني (KKE)، وحكومة الملك المدعومة من الغرب التي اتخذت من أثينا مقرًا لها، أرعبوا القرى، ودمروا شبكات الاتصالات، وقسموا البلاد لعدة عقود مقبلة. وعندما انتهى القتال في أيلول / سبتمبر 1949، كان 10 في المئة من السكان بلا مأوى. ومع أن الحرب الأهلية اليونانية لم تتسم بالعديد من التعقيدات العرقية التي وسمت القتال في يوغسلافيا وأوكرانيا [20]، إلا أنها كانت أكثر تكلفة من الناحية الإنسانية.

كان تأثير هذه الحروب الأهلية الأوروبية بعد الحرب هائلًا. فقد بينت ببساطة أن الحرب في أوروبا لم تنته في عام 1945 مع رحيل الألمان؛ إنها إحدى السمات المؤلمة للحرب الأهلية التي عنت أن العدو لا يزال في مكانه حتى بعد هزيمته، ومعه إحياء لذكرى الصراع. لكن الصراعات الضروس في تلك السنوات فعلت شيئًا آخر، لأنها أتلفت مع وحشية الاحتلال النازي وبعده السوفياتي اللذين لم يسبق لهما مثيل نسيج الدولة الأوروبية. ولم يبقَ شيء على حاله إطلاقًا بعد ذلك. حولت الحربَ العالمية الثانية - حرب هتلر - بأصدق معاني هذه العبارة التي أُسيء استخدامها إلى ثورات اجتماعية.

نقول بداية إن الاحتلال المتعاقب للأرض من جانب قوى أجنبية أدى لا محالة إلى تأكُّل سلطة الحكام المحليين وشرعيتهم. وعلى الرغم من الاستقلال المزعوم لنظام فيشي في فرنسا - مثل دولة الأب جوزف تيسو السلوفاكية أو نظام الأوستاشي بقيادة بافيليتش في زغرب - كان عميلًا مرتبطًا بهتلر، وعرف معظم الناس ذلك. وعلى المستوى البلدي، احتفظت السلطات المحلية المتعاونة في هولندا أو بوهيميا بقدر من المبادرة، لكن لم يتسن لها ذلك إلا بتلافي أي نزاع مع رغبات أسيادها الألمان. وفي أقصى الشرق، استبدل النازيون، ومن بعدهم السوفيات، المؤسساتِ الموجودة برجالهم وآلياتهم، باستثناء الأماكن التي ناسبهم فيها استغلال الانقسامات والطموحات المحلية لمصلحتهم مدة من الوقت. المثير للسخرية، أنه أتيح للدول المتحالفة مع النازيين فحسب - فنلندا، وبلغاريا، ورومانيا، وهنغاريا - أن تحكم نفسها بحيث تمتعت بدرجة من الاستقلال المحلي الحقيقي حتى عام 1944 في الأقل.

باستثناء ألمانيا والمنطقة التي تقع في قلب الاتحاد السوفياتي، تم احتلال كل دولة في القارة الأوروبية شاركت في الحرب العالمية الثانية مرتين في الأقل؛ من جانب أعدائها أولًا، ثم من جيوش التحرير. وتم احتلال بعض البلدان - بولندا، ودول البلطيق، واليونان، ويوغسلافيا - ثلاث مرات في خمس سنوات. ومع كل اجتياح تالٍ، تم تدمير النظام السِابق، وتفكيك سلطته، وتقليص نخبه.

وكانت النتيجة فيً بعض الأماكن سجلًا نظيفًا، بفقدان جميع التسلسلات الهرمية القديمة صدقيتها وإثارة الشبهات حول ممثليها. ففي اليونان، على سبيل المثال، نحى الدكتاتور ميتاكساس [21] قبل الحرب الطبقةَ البرلمانية القديمة جانبًا. وقام الألمان بتنحية ميتاكساس. وتم دحر الألمان بدورهم، وأصبح أولئك المتعاونون معهم في موقف ضعيف ومخز.

ربما مثلت تصفيةُ النخب الاجتماعية والاقتصادية القديمة التغييرَ الأكثر دراماتيكية. فإبادة يهود أوروبا على يد النازيين لم تكن مدمرة في حد ذاتها فحسب، بل انطوت على عواقب اجتماعية كبيرة بالنسبة إلى العديد من البلدات والمدن في أوروبا الوسطى حيث شكل اليهود الطبقة المهنية المحلية: أطباء ومحامون ورجال أعمال وأساتذة. وفي وقت لاحق، وغالبًا في البلدات نفسها، أزيل جزء مهم آخر أيضًا من البرجوازية المحلية - الألمان - كما رأينا. وكانت النتيجة تحولًا جذريًا في المشهد الاجتماعي - وفرصة للبولنديين ولشعوب دول البلطيق والأوكرانيين والسلوفاك والهنغاريين وغيرهم لتبوؤ مناصب الراحلين (وبيوتهم).

جسدت عملية التصفية هذه، حيث شغل السكان الأصليون في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية أماكن الأقليات المنفية مساهمة هتلر الأكثر ديمومة في التاريخ الاجتماعي الأوروبي. هدفت الخطة الألمانية إلى تدمير اليهود ورجال الفكر المحليين المثقفين في بولندا وغربي الاتحاد السوفياتي، وتحويل باقي الشعوب السلافية إلى رقيق جدد، ووضع الأرض والحكومة في أيدي الألمان الذين أعيد توطينهم. لكن مع وصول الجيش الأحمر وطرد الألمان تبين أن الوضع الجديد مناسب تمامًا على نحو فريد لمشاريع السوفيات الأكثر تطرفًا بالفعل.

أحد أسباب ذلك أن سنوات الاحتلال لم تشهد حركية اجتماعية صعودية سريعة فُرضت بشكل دموي فحسب، بل شهدت أيضًا انهيارًا تامًا للقانون وعادات الحياة في دولة القانون. ومن المضلل اعتبار الاحتلال الألماني لأوروبا القارية وقتًا للتهدئة والنظام تحت أنظار سلطة جبارة موجودة في كل مكان. حتى في بولندا، التي تمت مراقبتها وقمعها بشكل شامل أكثر من باقي الأراضي المحتلة، واصل المجتمع العمل في تحدي الحكام الجدد: شكل البولنديون لأنفسهم عالمًا سريًا موازيًا من الجرائد، والمدارس، والنشاطات الثقافية، والخدمات الاجتماعية، والتبادل الاقتصادي بل وشكلوا جيشًا؛ مع أن الألمان حظروا هذه الفاعليات، لكنها جرت خارج إطار القانون، مع مخاطرة شخصية كبيرة.

ذلك كان هو المقصود بالضبط. فالعيش بشكل طبيعي في أوروبا المحتلة عنى مخالفة القانون: قوانين المحتلين في المقام الأول (عمليات حظر التجول، أنظمة السفر، القوانين العنصرية ...إلخ)، وعنى مخالفة القوانين والأعراف التقليدية أيضًا. فمعظم الناس الذين عجزوا عن الحصول على المنتوجات

الزراعية كانوا مرغمين، على سبيل المثال، على اللجوء إلى السوق السوداء أو المقايضة غير القانونية لإطعام عائلاتهم فحسب. وشاعت السرقة على نطاق واسع للغاية - سواء التي استهدفت ممتلكات الدولة، أم المواطنين أم من مخزن يهودي منهوب - إلى حد أنها ما عادت جريمة في نظر الكثيرين. في الحقيقية، تحولت الجنايات الشائعة، في ظل تمثيل رجال الدرك والشرطة ورؤساء البلديات المحليين المحتل وخدمتهم إياه على حساب جموع سكانية مدنية مختارة، إلى أعمال مقاومة (وإن كان ذلك في مرحلة ما بعد التحرير غالبًا).

أصبح العنف قبل كل شيء جزءًا من الحياة اليومية. استندت السلطة العليا في الدولة الحديثة دائمًا في **الحالات القصوى** على احتكارها للعنف واستعدادها لاستخدام القوة إذا لزم الأمر. لكن في أوروبا المحتلة، انحصرت وظيفة السلطة في العنف وحده واستخدامه بلا ضوابط. ومن الغرابة بمكان، في هذه الظروف تحديدًا، أن الدولة **فقدت** احتكارها للعنف. فجماعات الأنصار نافست الجيوش على شرعية حددتها قدرتها على إنفاذ إرادتها في إقليم معين. وكان هذا أمرًا حقيقيًا في غاية الوضوح في المناطق النائية من اليونان والجبل الأسود التخوم الشرقية لبولندا، حيث لم يسبق أن كانت سلطة الدول الحديثة شديدة الحزم. لكن بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية جرى ذلك أيضًا في أجزاء من فرنسا وإيطاليا.

العنف يولد التهكم. في حين حفزت قوات الاحتلال، سواء النازية أو السوفياتية، حرب الجميع ضد الجميع، فهي لم تثن الناس عن الولاء للسلطة البائدة للنظام أو الدولة السابقة فحسب، بل أزالت أي معنى للحس بالمدينية أو التعاضد بين الأفراد، وقد لاقت نجاحًا بوجه عام. فإذا تصرفت السلطة الحاكمة بوحشية وبصورة مخالفة للقانون مع جارك - لأنه يهودي، أو عضو في نخبة مثقفة أو أقلية عرقية، أو لأنه منبوذ في نظر النظام، أو من دون سبب واضح على الإطلاق - فلماذا ستبدي تجاهه مزيدًا من الاحترام؟ في الواقع، كان من الحكمة غالبًا أن تذهب إلى أبعد من ذلك وتتملق للسلطات على سبيل الوقاية، لإيقاع جارك في ورطة.

ازدادت التقارير المقدمة من مجهولين، والاتهامات الشخصية والشائعات إلى حد لافت طوال المدة التي أمضتها أوروبا تحت الاحتلال الألماني (وحتى في المناطق غير المحتلة). حفلت الحقبة بين عامي 1940 و1944 بالبلاغات إلى الـ "إس إس" والغستابو والشرطة المحلية في هنغاريا، والنرويج، وهولندا، وفرنسا. ولم يكن أكثرها يهدف إلى مكافأة أو ربح مادي. وفي ظل الحكم السوفياتي أيضًا، ولا سيما في شرق بولندا التي احتلها السوفيات بين عامي 1939 و1941، راج بلا قيود تشجيع المخبرين على النمط اليعقوبي، والعادة الثورية (الفرنسية) المتمثلة في التشكيك في ولاء الآخرين.

كان لدى كل شخص، باختصار، سبب وجيه للخوف من أي شخص آخر. وبالنظر إلى الشك في دوافع الآخرين، سارع الأشخاص إلى التنديد بهم بسبب انحراف مفترض أو امتياز غير مشروع. لم توجد حماية يمكن تحصيلها من الطبقة العليا. في الواقع، كان أولئك الذين يمسكون بالسلطة، في أغلب الأحوال، الأكثر مخالفة للقانون من بين الجميع. لم تعد الحقوق - المدنية والقانونية والسياسية - موجودة بالنسبة إلى معظم الأوروبيين بين عامي 1939 و1945. توقفت الدولة عن أن تكون موئلًا للقانون والعدالة، بل على العكس من ذلك، ففي ظل النظام الجديد لهتلر أصبحت الحكومة نفسها المفترس الأول. إن موقف النازيين من الحياة وتشعباتها سيئ السمعة بصورة مبررة، لكن ربما كان تعاملهم مع الملكية في الواقع إرثهم العملي الأهم في تشكيل العالم بعد الحرب.
كان حق الملكية في ظل الاحتلال الألماني عرضيًا في أحسن الأحوال. جُرد يهود أوروبا ببساطة من أموالهم وسلعهم ومنازلهم ومحلاتهم التجارية وشركاتهم. وتم تقاسم ملكياتهم بين النازيين والمتعاونين معهم وأصدقائهم، مع ترك الباقي متاحًا للنهب والسرقة من قبل المجتمع المحلي. لكن الحجز ومصادرة الممتلكات لم تقتصر على اليهود. تبين أن "الحق" في الامتلاك كان هشًا، وغالبًا لا معنى له، ومعتمد حصرًا على حسن النية، أو المصالح، أو نزوة من هم في السلطة.
وُجد رابحون، وخاسرون أيضًا في هذه السلاسل العجيبة من صفقات الملكية الإلزامية. برحيل اليهود وغيرهم من الضحايا العرقية الأخرى، وضع السكان المحليون أيديهم على محلات الراحلين وشققهم، وصودرت أدواتهم، وأثاثهم وملابسهم أو سرقها المالكون الجدد. ذهبت هذه العملية إلى أبعد مدى في "منطقة القتل" الممتدة بين أوديسا وبحر البلطيق، لكنها جرت في كل مكان، وكثيرًا ما وجد الناجون من معسكرات الاعتقال في باريس أو براغ لدى عودتهم إلى أوطانهم في عام 1945 أن بيوتهم احتلها "واضعو اليد" في زمن الحرب، والذين أكدوا بغضب ادعاءهم بالملكية ورفضوا المغادرة. بهذه الطريقة تورط مئات الآلاف من الناس العاديين من الهنغاريين والبولنديين والتشيكيين والهولنديين والفرنسيين وغيرهم في عمليات الإبادة الجماعية النازية، ولو لمجرد أنهم كانوا المستفيدين منها.
صودرت المصانع، والمركبات، والأراضي، والآلات والبضائع المكتملة التصنيع، من دون أي تعويض، في كل بلد محتل لمصلحة الحكام الجدد، الأمر الذي اتخذ شكل تأميم فعلي بالجملة. استولى النازيون على ملكيات كبيرة خاصة وعدد من المؤسسات المالية لمصلحة اقتصاد حربهم ولا سيما في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. لم يكن ذلك خروجًا عن المألوف دائمًا، فالتحول الكارثي إلى الاكتفاء الذاتي في المنطقة بعد عام 1931 انطوى على تدخل الدولة وتلاعبها بدرجة كبيرة، وتوسع القطاع المهني المملوك من الدولة في بولندا وهنغاريا

ورومانيا بدرجة كبيرة قُبيل الحرب وفي السنوات الأولى للحرب، كدفاع وقائي ضد الاختراق الاقتصادي الألماني. ولم يكن عام 1945 بداية توجيه الدولة للاقتصاد في أوروبا الشرقية.
أكملت عمليةُ تجريد السكان الألمان من ممتلكاتهم بعد الحرب من بولندا إلى يوغسلافيا التحولَ الجذري الذي بدأ مع ترحيل الألمان أنفسهم لليهود. امتلك كثير من المتحدرين من العرق الألماني في مقاطعات السوديت، وسيليسيا، وترانسيلفانيا وشمال يوغسلافيا مساحات كبيرة من الأرض. وعندما وضعت الدولة يدها على هذه الأراضي لإعادة توزيعها ظهر التأثير في الحال. وصلت قيمة السلع والممتلكات التي استولى عليها الألمان والمتعاونون معهم في تشيكوسلوفاكيا إلى ربع الثروة الوطنية، في حين استفاد من إعادة توزيع الأراضي الزراعية وحدها مباشرة أكثر من 300 ألف فلاح وعامل زراعي وعائلاتهم. لا يمكن وصف التغييرات على هذا النطاق بأقل من كلمة ثورية. مثل هؤلاء، كما الحرب، قطيعة جذرية وانقطاعًا واضحة عن الماضي، وتهيئة لتغييرات أكبر لم تأت.
لم يكن في أوروبا **الغربية** المحررة إلا القليل من الممتلكات العائدة للألمان لتتم إعادة توزيعها، ولم تكن تجربة الحرب كارثية بقدر ما كانت عليه في الشرق. لكن جرى التشكيك في شرعية السلطات القائمة أيضًا. فالإدارات المحلية في فرنسا والنرويج ودول البينيلوكس لم تغط نفسها بالمجد. بل على العكس من ذلك، إذ كانت أوامر المحتلين وراء كل ما نفذوه بهمة. ففي عام 1941، استطاع الألمان إدارة النرويج المحتلة باستخدام 806 موظفين إداريين فقط. وأدار النازيون فرنسا بتعيين 1500 ألماني فقط. كانوا شديدي الثقة بإمكانية التعويل على الشرطة والميليشيا الفرنسيتين إلى حد أنهم عينوا (إضافةً إلى طاقمهم الإداري) 6 آلاف فقط من الشرطة المدنية والعسكرية الألمانية لضمان إذعان أمة مكونة من 35 مليون نسمة. وسرى الشيء نفسه على هولندا. وأكد رئيس الأمن الألماني في أمستردام في شهادته بعد الحرب على أن "الدعم الرئيس الذي تلقته القوات الألمانية في قطاع الشرطة وخارجه كان من الشرطة الهولندية. ولولا ذلك الدعم لما أنجز الاحتلال الألماني 10 في المئة من مهامه". أما يوغسلافيا فكانت على النقيض من ذلك إذ تطلبت متابعة لا تعرف الكلل من كامل الفرق العسكرية الألمانية لاحتواء حركة الأنصار المسلحة فحسب [22].
كان هذا أحد الفروق بين أوروبا الغربية والشرقية. أما الفرق الآخر فتجسد في كيفية تعامل النازيين أنفسهم مع الأمم المحتلة. تم إذلال واستغلال النرويجيين والدنماركيين والهولنديين والبلجيكيين والفرنسيين، وأضيف إليهم الإيطاليون بعد أيلول / سبتمبر 1943. لكنهم تُركوا وشأنهم بوجه عام ما لم يكونوا يهودًا أو شيوعيين أو مقاومين بشكل أو بآخر. نتيجة ذلك، تمكنت شعوب أوروبا الغربية المحررة من تخيل العودة إلى شيء يشبه الماضي. في الواقع، حتى

الديمقراطيات البرلمانية في سنوات ما بين الحربين بدت حينذاك أقل رثاثة، بفضل الفصل الإضافي الذي قدمته النازية، إذ أبطل هتلر بنجاح بديلًا راديكاليًا واحدًا في الأقل للتعددية السياسية وسيادة القانون. وتطلعت شعوب أوروبا الغربية في المقام الأول إلى استعادة مظاهر الحياة الطبيعية في دولة نُظمت بشكل لائق.
كانت دول أوروبا الغربية المحررة حديثًا في حال مزرية للغاية. لكن في أوروبا الوسطى، وعلى حد تعبير جون ج. ماكلوي من لجنة التحكم الأميركية في ألمانيا، فقد "حصل انهيار اقتصادي واجتماعي وسياسي كامل ... إلى حد لا مثيل له في التاريخ ما لم يرجع المرء إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية". كان ماكلوي يتحدث عن ألمانيا، حيث ترتب على حكومات الحلفاء العسكرية بناء كل شيء من الصفر: القانون، والنظام، والخدمات، والاتصالات، والإدارة. لكن توافرت لديهم الموارد في الأقل للقيام بذلك. وإلى الشرق، كانت الأمور لا تزال أسوأ حالًا.
لذلك كان هتلر، على غرار ستالين في الحد الأدنى، هو من دق إسفينًا في القارة وقسمها. لطالما اختلف تاريخ أوروبا الوسطى - تاريخ أراضي الإمبراطورية الألمانية، وإمبراطورية آل هابسبورغ، والأجزاء الشمالية من السلطنة العثمانية القديمة، وحتى الأقاليم الغربية للقياصرة الروس - في الكم عن الدول القومية في الغرب. لكنه لم يختلف بالضرورة في النوع. ربما نظر الهنغاريون والرومانيون والتشيكيون والبولنديون والكرواتيون وشعوب دول البلطيق بحسد إلى السكان الأكثر حظًا في فرنسا أو الدول المنخفضة قبل عام 1939. لكنهم لم يجدوا أي سبب لعدم التطلع إلى رخاء واستقرار مماثل في حياتهم. حلم الرومانيون بباريس. وتفوق الاقتصاد التشيكي في عام 1937 على جاره النمساوي ونافس اقتصاد بلجيكا.
إلا أن الحرب غيرت كل شيء. ورث السوفيات وممثلوهم المحليون في شرق الألب شبه قارة حيث كانت قطيعة جذرية فعلية مع الماضي قد بدأت للتو. فما لم يفقد صدقيته تمامًا تحطم بصورة تامة. صار في إمكان الحكومات التي مثلت في المنفى أوسلو أو بروكسل أو لاهاي العودة من لندن أملًا بتولي السلطة الشرعية التي أجبروا على التنازل عنها في عام 1940. لكن حكام بوخارست وصوفيا ووارسو وبودابست وحتى حكام براغ القدامى ما عاد لديهم مستقبل؛ إذ نحى العنف النازي التحويلي عالمهم جانبًا. ولم يبق غير تحديد الشكل السياسي للنظام الجديد الذي وجب أن يحل الآن محل الماضي الذي لا يمكن الرجوع إليه.

قراءات إضافية

Booker, Christopher. *A Looking - glass Tragedy. The Controversy over the Repatriations from Austria in 1945*. London: Duckworth, 1997.

Byford - Jones, W. *Berlin Twilight*. New York: Hutchinson, 1947.

De Zayas, Alfred M. *Nemesis at Potsdam: The Expulsion of the Germans from the East*. Lincoln: University of Nebraska Press, 1989.

Flanner, Janet. *Paris journal*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977.

Footitt, Hilary. *War and Liberation in France. Living with the Liberators*. New York: Palgrave, 2004.

Lewis, Norman. *Naples '44. An Intelligence Officer in the Italian Labyrinth*. New York: H. Holt, 1994.

Luza, Radomir. *The Transfer of the Sudeten Germans: A Study of Czech - German Relations, 1933 - 1962*. New York: New York University Press, 1964.

Macardle, Dorothy. *Children of Europe; a Study of the Children of Liberated Countries; their War - time Experiences, their Reactions, and their Needs, with a Note on Germany*. London: Gollanez, 1949.

Overy, R. J. *Russia's War*. New York: Penguin Putnam, 1997.

Pearson, Raymond. *National Minorities in Eastern Europe, 1848 - 1945*. London: Macmillan, 1983.

Proudfoot, Malcolm Jarvis. *European refugees: 1939 - 52; a Study in Forced Population Movement.* London: Faber and Faber, 1957.

Report on Conditions in Central Europe. Philadelphia: American Friends Service Committee, 1946.

Rystad, Göran. *The Uprooted: Forced Migration as an International Problem in the Post - war Era*. Lund: Lund University Press, 1990.

Skriabina, Elena. *The Allies on the Rhine, 1945 - 1950*. London: Feffer & Simons, 1980.

Vachon, John & Vachon Ann. *Poland, 1946: The Photographs and Letters of John Vachon.* Washington, D.C.: Smithsonian Institution Press, 1995.

Waller, Maureen. *London 1945. Life in the Debris of War*. New York: St. Martin's, 2004.

Wyman, Mark. *DPs: Europe's Displaced Persons, 1945 - 1951*. Ithaca NY.: Cornell University Press, 1998.

(5) أو على يد ستالين، الذي أمر بإطلاق النار على 23 ألف ضابط بولندي في غابة كاتين في عام 1940 ثم حمل الألمانَ المسؤولية.
(6) هي الأحرف الأولى من: United Nations Relief and Rehabilitation Administration.
(7) للمقارنة، في عام 1990 كان متوسط استهلاك الفرد في فرنسا 3618 سعرة حرارية يوميًا.
(8) وفقًا للمؤرخ دوريس بيرغن، صاغ أدولف هتلر تعريف "Volksdeutsche"، وظهر هذا التعريف في مذكرة مستشارية الرايخ الألماني عام 1938، وتنص تلك الوثيقة، على تعريف "Volksdeutsche": بأنهم "الناس الذين تعود لغتهم وثقافتهم إلى أصول ألمانية، لكنهم لا يحملون الجنسية الألمانية". (المترجم) (9) كانت لديهم أسباب وجيهة للخوف. فقد قام الجيش البريطاني في النمسا في وقت لاحق بتسليم من وقع تحت قبضته منهم إلى السلطات اليوغسلافية (بموجب اتفاق الحلفاء لتسليم أسرى من هذا النوع إلى الحكومة التي كانوا يقاتلون ضدها) وتم قتل ما لا يقل عن 40 ألفًا منهم.
(10) **ڤافن إس إس** أو **آفن إس إس**: منظمة عسكرية نازية تابعة لـ "شوتزتافل" تم تأسيسها في بداية الثلاثينيات من القرن المنصرم، وهي مستقلة تنظيميًا تحت القيادة المباشرة لهاينريش هيملر، وتكونت من القوات القتالية والحراس في معسكرات الاعتقال. (المترجم) (11) لكنهم، أيضًا، تمتعوا بشيء من الاختيار الفعلي، فخلال سنوات الكساد، كان أي شخص يرفض عقد العمل المعروض من ألمانيا، يخاطر بخسارة إعانات البطالة الهولندية.
(12) أعلن بينش في خطبة له في براتيسلافا في 9 أيار / مايو 1945 أن التشيكيين والسلوفاكيين ما عادوا يرغبون في أن يعيشوا في الدولة ذاتها التي يعيش فيها الهنغاريون والألمان. هيمنت هذه المشاعر، وما تلاها من إجراءات، على العلاقات التشيكية - الألمانية، والسلوفاكية - الهنغارية منذ ذلك الحين.
(13) مع استثناء مهم لليونانيين والأتراك، بعد معاهدة لوزان في عام 1923.
(14) ثمة أنهار ثلاثة تسمى: نيسي، ووفقًا لاتفاقيات بوتسدام 1945 في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أصبح النهر الأطول والأهم جزءًا من الحدود البولندية الغربية مع ألمانيا، وهو يرفد نهر أودر، وسمي الخط الحدودي بين بولندا وألمانيا وفقًا للاتفاقية المذكورة (خط أودر - نيسي). (المترجم) (15) في نهاية أيار / مايو 1945 نقل الجيش البريطاني إلى السلطات اليوغسلافية 10 آلاف شخص من الجنود والمدنيين السلوفينيين الذين فروا إلى النمسا. اقتيد معظمهم بالشاحنات جنوبًا إلى غابات كوتشيفي (Kocevje) حيث أطلقت عليهم النار في الحال.

(16) تكونت الهاليشينيا أو فرقة "فافن إس إس" الغاليسية من أوكرانيين كانوا بين الحربين مواطنين في بولندا، وكانت منطقتهم قد اندمجت في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعد الحرب. وبالتالي لم تتم إعادتهم إلى الاتحاد السوفياتي، مع أنهم خاضوا الحرب ضده جنبًا إلى جنب مع الجيش الألماني، عاملتهم السلطات الغربية على أنهم عديمو الجنسية.
(17) عُقد "المجلس الأعلى للفاشية"، في روما في 24 تموز / يوليو 1943 وصوت بأكثريته على منح كامل السلطات للملك فيكتور إيمانويل الثاني، وبالتالي عزل "الدوتشي" بنيتو موسوليني؛ من الذين صوتوا على العزل، كاليازو تشيانو، وزير الخارجية السابق للنظام وصهر "الدوتشي" نفسه - وتم اعتقال موسوليني بعد ساعات. وفي 12 أيلول / سبتمبر 1943، نجحت مجموعة كوماندوس ألمانية في تحرير موسوليني، ليحل على رأس كيان أُعلَن في شمال البلاد. ففي ميلانو والمناطق الخاضعة للاحتلال الألماني، قرر موسوليني والمخلصون له أن سبب فشلهم الداخلي لم يكن التحالف مع ألمانيا النازية، بل مساومتهم مع قوى المجتمع الإيطالي، وكان الرد في إعلان "الجمهورية الاشتراكية الإيطالية" أو "جمهورية سالو"، وحُل "الحزب القومي الفاشي" وتأسس حزب جديد، هو "الحزب الفاشي الجمهوري"، الذي ابتغى العودة إلى الفاشية الأولى، (الفاشية قبل أن ينخرها الفساد بسبب قبول المساومات)! وقد تناول المخرج الإيطالي باولو بازوليني في فيلمه سالو أو أيام سدوم المئة والعشرون، ما سمي جمهورية سالو كمركز وملخص للسلطوية الفاشية وعلاقتها بالحرية. مجلة **الكويت**، العدد 206 (آب / أغسطس 2007)، تأملات في مئة وعشرين يومًا من حياة سدوم السلطة والحرية في عصر الحداثة، عمر كنعان، راجع أيضًا الرابط: https://bit.ly/3NYLUfl. (المترجم) (18) مدينة غرب أوكرانيا. (المترجم) (19) في أيام الحرب، تمت تسمية المقاومة الشتنيك (Chetnik)، على اسم زمر حرب عصابات المرتفعات الذين قاتلوا حكام صربيا العثمانيين في القرن الثامن عشر.
(20) لكن هذا ليس كل شيء، فالدعم الذي قدمه الانتهازيون الشيوعيون اليونانيون في مرحلة ما بعد الحرب لإلحاق المناطق السلافية عرقيًا في شمال اليونان ببلغاريا الشيوعية، لم يقدم لقضيتهم شيئًا يذكر.
(21) شغل الجنرال إيوانيس ميتاكساس (1871 - 1941) منصب رئيس وزراء اليونان خلال الفترة من 1936 حتى وفاته في عام 1941، وقد عينه في هذا المنصب الملك جورج الخامس حين عاد إلى عرشه باستفتاء يقول خصومه أنه مزيف. لم يتورع الجنرال ميتاكساس عن إطلاق الرصاص بلا إنذار على المتظاهرين اليونانيين جميعًا، مخلفًا قوائم طويلة من القتلى والجرحى. جدير بالذكر أن موسوليني طلب في 28 تشرين الأول / أكتوبر 1940 من رئيس الوزراء ميتاكساس الاستسلام فجاء الرد في برقية أسطورية تضمنت كلمة واحدة: (أوخي 'OXI') أي (لا) باللغة العربية. وأحيت اليونان عام 2012 ذكرى تلك

الـ "أوخي". (المترجم) (22) لاحظ أن إدارة محمية بوهيميا في عام 1942 تمت على يد 1900 بيروقراطي ألماني فحسب، تعد تشيكوسلوفاكيا في هذه النواحي، كما في نواح أخرى، غربية ولو جزئيًا.

الفصل الثاني: العقاب

"تربّى البلجيكيون والفرنسيون والهولنديون في الحرب على الاعتقاد أن واجبهم الوطني يتمثل في الغش، والكذب، وإدارة سوق سوداء، وتشويه السمعة، والاحتيال؛ وقد ترسخت هذه العادات بعد خمس سنوات"

بول هنري سباك، وزير خارجية بلجيكا

"لا فائدة من الانتقام، لكن ثمة رجال بذاتهم لا مكان لهم في العالم الذي سعينا لبنائه"

سيمون دو بوفوار

"فليصدر حكم شديد وعادل، ولينفذ، لأن هذا مطلب الأمة وهذا ما يستحقه خائنها الأكبر"

قرار منظمات المقاومة التشيكوسلوفاكية، الذي طالب بعقوبة صارمة للأب جوزف تيسو، في تشرين الأول / نوفمبر 1946

لكي يتسنى لحكومات أوروبا المحررة أن تكون شرعية، وتزعم امتلاك سلطة دول تشكلت على النحو اللائق، لزمها التعامل أولًا مع إرث الأنظمة التي فقدت صدقيتها في زمن الحرب. هُزم النازيون وأصدقاؤهم، لكن نظرًا إلى حجم جرائمهم اتضح أن هذا لم يكن كافيًا. إذا استندت شرعية حكومات ما بعد الحرب إلى انتصارها العسكري على الفاشية فحسب، كيف ستكون أفضل من الأنظمة الفاشية ذاتها في زمن الحرب؟ لزم تعريف أنشطة تلك الأنظمة بأنها جرائم ومعاقبتها وفقًا لذلك. ثمة منطق قانوني وسياسي وجيه وراء هذا الموقف. لكن الرغبة في إنزال العقاب لبت حاجة أهم أيضًا. لم يختبر معظم الأوروبيين الحربَ العالمية الثانية على أنها حرب مناورات ومعارك، بل بوصفها انحطاطًا يوميًا، في سياق تم فيه خداع الرجال والنساء وإذلالهم، وإجبارهم على القيام بجرائم يومية صغيرة واحتقار أنفسهم، حيث فقد كل شخص شيئًا ما، وفقد كثيرون كل شيء.

علاوة على ذلك، وفي تناقض ملحوظ مع الذكريات، التي لا تزال حية عن الحرب العظمى في أماكن كثيرة، لم يحمل عام 1945 إلا القليل مما يمكن أن يكون موضع فخر، والكثير مما يسبب الشعور بالحرج، والكثير مما يسبب الشعور بالذنب. رأينا أن معظم الأوروبيين عايشوا الحرب بطريقة سلبية - هزمتهم واحتلت بلادهم مجموعة من الأجانب ثم حررتهم مجموعة أخرى. والشيء الذي كان المصدر الوحيد للفخر الوطني الجماعي هو حركات مقاومة الأنصار المسلحة التي حاربت الغازي - هذا هو سبب علو شأن خرافة المقاومة في أوروبا الغربية التي كانت المقاومة فيها الأقل وضوحًا في الواقع. ففي

اليونان أو يوغسلافيا أو بولندا أو أوكرانيا، حيث اشتبكت أعداد كبيرة من الأنصار الحقيقيين مع قوات الاحتلال وبعضهم مع بعض في معركة مفتوحة، كانت الأمور، كالعادة، أكثر تعقيدًا.

في بولندا المحررة، على سبيل المثال، لم ترحب السلطات السوفياتية بالثناء العام على الأنصار المسلحين الذين كان عداؤهم للشيوعية في الحد الأدنى بمثل عدائهم للنازية. وكما رأينا في يوغسلافيا بعد الحرب، كان بعض المقاومين مفضلين على مقاومين آخرين، على الأقل في نظر المارشال تيتو ومقاتليه الشيوعيين المنتصرين. وفي اليونان، كما هي الحال في أوكرانيا، عملت السلطات المحلية في عام 1945 على اعتقال كل عنصر أمكنها الوصول إليه من الأنصار المسلحين أو سجنه أو قتله.

كانت "المقاومة"، باختصار، فئة متقلبة وغير واضحة، وملفقة في بعض الأماكن. لكن "التعاون" كان مسألة أخرى. فالمتعاونون يمكن أن يكونوا محددين وملعونين عمومًا. كانوا رجالًا ونساء عملوا أو ناموا مع المحتل، وربطوا مصيرهم بمصير النازيين أو الفاشيين، وتعقبوا المنافع السياسية والاقتصادية بصورة انتهازية تحت غطاء الحرب. وكانوا في بعض الأحيان أقلية دينية أو قومية أو لغوية، ومن ثم كانوا محتقرين بالفعل أو مصدر خوف لأسباب أخرى؛ ومع أن "التعاون" لم يكن جريمة موجودة سابقًا لها تعريفات قانونية وعقوبات مقررة، أمكن في الظاهر اتهام المتعاونين بالخيانة، وهي جريمة حقيقية تستوجب العقاب الشديد على نحو مقْنع.

بدأ عقاب المتعاونين (الحقيقيين والمتخيلين) قبل انتهاء القتال. والواقع أن الأمر جرى طوال فترة الحرب، على أساس فردي، أو بناء على تعليمات من منظمات المقاومة السرية. لكن في المرحلة الواقعة بين تقهقر الجيوش الألمانية وبسط حكومات الحلفاء سيطرة فاعلة، أدت صور الإحباط الشعبي والثأر الشخصي، الملونة غالبًا بالانتهازية السياسية والمنفعة الاقتصادية، إلى دورة تصفية حسابات وجيزة لكنها دموية. ففي فرنسا، قتل نحو 10 آلاف شخص "خارج نطاق الإجراءات القضائية"، وقتل الكثير منهم على يد عصابات مستقلة من مجموعات المقاومة المسلحة، ولا سيما الميليشيا الوطنية (Milices Patriotiques)، التي جمعت المتعاونين المشتبه بهم، وصادرت ممتلكاتهم، وفي كثير من الحالات أطلقت النار عليهم من دون تفكير.

نُفذ الإعدام في حق ثلث من أعدموا من دون محاكمة قبل إنزال النورماندي في 6 حزيران / يونيو 1944، وسقط معظم الآخرين ضحايا في الأشهر الأربعة التالية من القتال على الأراضي الفرنسية. وإن كان ثمة أمر لافت، فهو تدني العدد بالنظر إلى مدى الكراهية والشك المتبادل على مساحة واسعة في فرنسا بعد أربع سنوات من الاحتلال ونظام المارشال بيتان (Marshall Pétain) في فيشي، لم يستغرب أحد الأعمال الانتقامية. وعلى حد تعبير رئيس الوزراء

الفرنسي السابق، إدوار هريو (Edouard Herriot): "ستحتاج فرنسا لعبور حمام دم أولًا، قبل أن يتمكن الجمهوريون من استلام مقاليد السلطة من جديد".

ساد الشعور نفسه في إيطاليا، حيث أدت عمليات الانتقام والقصاص غير الرسمي، ولا سيما في منطقتي إميليا رومانا ولومباردي، إلى مقتل نحو 15 ألف شخص، في الأشهر الأخيرة من الحرب، واستمرت بعد ذلك، بشكل متقطع، لمدة ثلاث سنوات في الأقل. كان سفك الدماء في أماكن أخرى من أوروبا الغربية أقل من ذلك بكثير، ففي بلجيكا، أُعدم حوالى 265 من الرجال والنساء سواء بأحكام قضائية أو من دونها، وأُعدم في هولندا أقل من 100 شخص. لكن انتشرت أشكال أخرى من الانتقام على نطاق واسع. فالتهمة الموجهة للنساء، والتي سماها الفرنسيون بتهكم "التعاون الأفقي" كانت شائعة للغاية؛ طليت أكمام النساء "moffenmeiden" في هولندا بالقار ثم زرعت بالريش، وفي جميع أنحاء فرنسا ثمة مشاهد لنساء تمت تعريتهن وحلاقة شعورهن في الساحات العامة، غالبًا في يوم التحرر من المحتلين أو بعده بوقت قصير جدًا.

إن كثرة التهم التي وُجهت للنساء - غالبًا من نساء أخريات - حول معاشرة الألمان ذات دلالة. كان هناك بعض الحقيقة في كثير من الاتهامات: كان تقديم خدمات جنسية مقابل طعام أو ملابس أو مساعدة شخصية بشكل أو بآخر، طريقًا، وربما الطريق الوحيدة، المفتوحة أمام النساء والعائلات التي كانت في ضائقة شديدة. لكن رواج التهمة ولذة الانتقام في العقوبة بمثابة تذكير بأن الرجال والنساء على حد سواء عاشوا تجربة الاحتلال على أنها إذلال قبل كل شيء. ووصف جان بول سارتر في وقت لاحق التعاون بمصطلحات جنسية واضحة بأنه "خضوع" لسلطات الاحتلال، وجرى تصوير المتعاونين في أكثر من رواية فرنسية في أربعينيات القرن الماضي إما كنساء أو كرجال "مخنثين" أغواهم السحر الذكوري لحاكمهم التيوتوني [23]. ومثَّل الانتقام عبر إنزال العقوبات بالنساء الساقطات إحدى طرائق التغلب على الذاكرة المزعجة للعجز الفردي والجماعي.

انتشر القصاص العنيف الفوضوي في أوروبا الشرقية المحررة على نطاق واسع أيضًا، لكنه أخذ أشكالًا مختلفة. بحث الألمان بنشاط عن متعاونين في الغرب، وحكموا مباشرة وبالقوة أراضي السلاف التي احتلوها. التعاون الوحيد الذي شجعوا عليه على أساس مستدام هو تعاون الانفصاليين المحليين. بل إن هذا التشجيع اقتصر على ما خدم الأهداف الألمانية. لذلك، ما إن تقهقر الألمان حتى كانت الأقليات العرقية في الشرق أولى ضحايا العقوبات الفورية. لم تفعل القوات السوفياتية وحلفاؤها المحليون شيئًا لثني الناس عن ذلك، بل على العكس، أسهمت تصفية الحسابات الفورية (بعضها لم يكن تلقائيًا تمامًا) في القضاء على المزيد من النخب المحلية والسياسيين الذين ربما كانوا سيعيقون الطموحات الشيوعية بعد الحرب. ففي بلغاريا، على سبيل المثال، شجعت جبهة أرض الأجداد المشكلة حديثًا على الاقتِصاص غير الرسمي من

المتعاونين في زمن الحرب على اختلاف أنواعهم، وأطلقت تهمة "المتعاطف مع الفاشية" بالجملة ودعت إلى شجب أي شخص اشتُبه في أن مشاعره ميالة إلى الغرب.
الهدف الرئيس للانتقام الشعبي في بولندا كان اليهود غالبًا - قُتل في بولندا المحررة 150 يهوديًا في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1945. وبحلول نيسان / أبريل 1946 قارب الرقم 1200 شخص. ووقعت هجمات على نطاق أضيق في سلوفاكيا (في منطقة فيلكي توبولكاني في أيلول / سبتمبر 1945) وفي كونمادراس (هنغاريا) في أيار / مايو 1946، لكن أسوأ مذبحة حصلت كانت في كيلسي (بولندا) في 4 تموز / يوليو 1946، حيث قُتل 42 يهوديًا وأصيب كثيرون آخرون بجروح إثر شائعة اختطاف طفل وقتله في طقوس دينية. كانت تلك الحوادث، من بعض الوجوه، أيضًا، أعمالًا انتقامية تجاه المتعاونين، اشتبه العديد من البولنديين (بما في ذلك أنصار مكافحة النازية السابقين) في تعاطف اليهود مع المحتلين السوفيات.
لا يُعرَف العدد الدقيق للأشخاص الذين قتلوا في أوروبا الشرقية التي احتلها الاتحاد السوفياتي، ولا في يوغسلافيا، في خلال الأشهر الأولى لأعمال التطهير والقتل "غير القانوني". لكن لا يوجد مكان استمرت فيه تصفية الحسابات غير المنظمة طويلًا. لم يكن ذلك في مصلحة الحكومات الجديدة الهشة، وكانت أبعد ما يكون عن القبول العالمي، وكانت في الأغلب ذريعة مميزة للسماح للعصابات المسلحة بالتجوال في الريف للاعتقال، والتعذيب، والقتل بحسب الرغبة. تجسدت المهمة الأولى للسلطات الجديدة في التأكيد لاحتكار القوة والشرعية ومؤسسات العدالة. وإذا كان لأحد أن يُعتقل أو تُوجه إليه تهمة جرائم ارتُكبت في حقبة الاحتلال، فالأمر مسؤولية السلطات المختصة. وإن كان للمحاكمات أن تجري، فينبغي أن يتم ذلك في ظل سيادة القانون. وإذا كان لا بد من إراقة الدماء، فهذا شأن محصور بالدولة. حصل هذا الانتقال حالما شعرت السلطات الجديدة بامتلاك ما يكفي من القوة لنزع سلاح الثوار السابقين، وفرض سلطة شرطتها، وإسكات المطالب الشعبية بجزاءات قاسية وعقوبات جماعية.
تبين أن نزع سلاح المقاومين مسألة غير خلافية على نحو مستغرب في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى في الأقل. وتم غض الطرف عن جرائم القتل وغيرها من الجرائم التي ارتُكبت أصلًا في أشهر التحرير المحمومة: أصدرت الحكومة المؤقتة في بلجيكا عفوًا عن جميع الجرائم التي ارتُكبت باسم المقاومة أو بواسطتها بعد انقضاء 41 يومًا على التاريخ الرسمي لتحرير البلاد. لكن كان من المفهوم ضمنيًا من الجميع أن المؤسسات الحكومية، التي أعيد تشكيلها حديثًا، يجب أن تأخذ على عاتقها مهمة معاقبة المذنبين.
هنا بدأت المشكلات. من هو "المتعاون"؟ ومع من تعاون؟ ولأي غاية؟ وما هو ذنب المتعاونين، عدا حالات واضحة لأعمال قتل أو سرقة؟ ترتب على أحد ما

أن يدفع ثمن معاناة الأمة، لكن كيف يمكن تعريف المعاناة، وإلى من يمكن إسناد المسؤولية عن ذلك؟ تفاوتت أشكال هذه الألغاز من بلد إلى آخر، لكن المعضلة العامة كانت مشتركة: ليس هناك سابقة لتجربة السنوات الست التي عاشتها أوروبا.
ففي المقام الأول، سيكون أي قانون معني بأفعال المتعاونين مع الألمان ذا مفعول رجعي بالضرورة، إذ لم تكن جريمة "التعاون مع المحتل" معروفة قبل عام 1939. جرت حروب سابقة سعت فيها الجيوش المحتلة لتأمين التعاون والمساعدة من الشعب الذي قامت باحتلال أرضه ونالت مرادها، لكن ذلك لم يعتبر دعوة إلى جريمة، بل جزء من الأضرار الجانبية للحرب ببساطة، ما عدا حالات خاصة للغاية، مثل موقف القوميين الفلمنكيين في بلجيكا التي احتلتها ألمانيا بين عامي 1914 و1918.
ذكرنا أن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها القول بأن جريمة التعاون واقعة تحت القانون الساري هي جريمة الخيانة. وكمثال على ذلك، تم تقديم العديد من المتعاونين في فرنسا للمحاكمة - بغض النظر عن تفاصيل سلوكهم - وأدينوا بموجب المادة 75 من قانون العقوبات لعام 1939 بتهمة "التخابر مع العدو".
لكن الرجال والنساء الذين مثلوا أمام المحاكم الفرنسية، لم يتعاملوا في كثير من الأحيان مع النازيين، بل مع نظام فيشي، بإدارة وقيادة رجال فرنسيين عُدوا ظاهريًا الوريث الشرعي للدولة الفرنسية التي كانت قبل الحرب. وفي سلوفاكيا، وكرواتيا، ومحمية بوهيميا وجمهورية موسوليني الاشتراكية في سالو، ورومانيا في عهد المارشال أيون أنتونيسكو وهنغاريا في زمن الحرب، تسنى للمتعاونين في دفاعهم توضيح وزعم أنهم لم يعملوا إلا مع سلطات دولهم ومن أجلها.
كان هذا الدفاع مخادعًا في أحسن الأحوال في حالة كبار مسؤولي الشرطة أو الحكومة، الذين أذنبوا بشكل سافر خدمةً لمصالح النازيين، عبر الأنظمة العميلة التي وظفتهم. لكن الحال مربكة بحق في حالة أصحاب المراتب الأدنى، فضلًا عن الآلاف المتهمين بقبول العمل لدى هذه الأنظمة أو في وكالات أو شركات عملت معها. فهل من الصواب، على سبيل المثال، توجيه الاتهام بعد أيار / مايو 1940 إلى شخص بعضوية حزب سياسي، كان ممثلًا بصورة شرعية في برلمان ما قبل الحرب لكنه استمر في التعاون مع الألمان في حقبة الاحتلال؟
حاولت قبل ذلك الحكومات الفرنسية والبلجيكية والنرويجية في المنفى إيجاد حل استباقي لهذه المعضلات عبر إصدار مراسيم في زمن الحرب تحذر من القصاص القاسي بعد الحرب؛ لكن الغرض من هذه المراسيم كان ردع الناس عن التعاون مع النازيين، وهي لم تعالج المسائل الأوسع نطاقًا حول الصلاحيات القضائية والعدالة. قبل كل شيء، لم تحل مقدمًا مشكلة الموازنة بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية. يكمن توازن المزية السياسية

في عامي 1944 و1945 في إسناد مسؤولية كاملة عن جرائم الحرب وجرائم التعاون إلى فئات من الناس محددة سلفًا: أعضاء بعض الأحزاب السياسية، ومنظمات عسكرية، ووكالات حكومية. إلا أن إجراء كهذا بقي يشمل أفرادًا كثيرين، صدرت مطالب عارمة بمعاقبتهم، وتضمن أشخاصًا كان جرمهم الرئيس التقصير أو الجبن، واستلزم قبل كل شيء شكلًا من أشكال الاتهام الجماعي، وهو أمر مقته معظم القضاة الأوروبيين.
بدلًا من ذلك، الأفراد هم الذين قُدموا للمحاكمة وتفاوتت النتائج تفاوتًا كبيرًا وفقًا للزمان والمكان. وقد تم انتقاء ومعاقبة العديد من الرجال والنساء ظلمًا. وفر الكثيرون من العقاب. وانطوت إجراءات عدة على مخالفات وسخافات إجرائية، وكانت دوافع الحكومات والمدعين العامين وهيئات المحلفين أبعد ما يكون عن النزاهة ومشوبة بمصالح شخصية، أو حسابات سياسية، أو عاطفة. لم تكن هذه نتيجة معيبة. لكن حين نقيم الإجراءات الجنائية وما ارتبط بها من تنفيس جماهيري، والتي وسمت انتقال أوروبا من الحرب إلى السلام، علينا أن نتذكر على الدوام المأساة التي حدثت للتو. من الأمور المدهشة في ظروف عام 1945 إعادة بسط سيادة القانون - لم يسبق في النهاية أن سعت قارة بأكملها لتعريف مجموعة جديدة من الجرائم على هذا النطاق، وتقديم المجرمين إلى شيء يشبه العدالة.
تباينت إلى حد بعيد أعداد المعاقَبين، ومقادير عقوباتهم من بلد إلى بلد. ففي النرويج، وهو بلد بلغ عدد سكانه 3 ملايين فقط، حُوكم جميع أعضاء الاتحاد الوطني (Sammlung Nasjonal)، وهو المنظمة الرئيسة للمتعاونين المؤيدين للنازية، إذ مثل أمام المحكمة جميع أعضائه الـ 55 ألفًا، جنبًا إلى جنب مع نحو 40 ألفًا آخرين؛ وحُكم على 17 ألف رجل وامرأة بالسجن، وصدرت عقوبة الإعدام بحق 30، وتم تنفيذ 25 منها.
لم تبلغ النسب تلك المستويات التي بلغتها في الدول التالية: تم التحقيق مع 200 ألف شخص في هولندا، سُجن نحو نصفهم، وبعضهم لأنه أدى التحية النازية، وخسر 17,500 موظف حكومي وظيفته (لكن بالكاد فقد شخص عمله في الأعمال التجارية أو التعليم أو المهن)، وحُكم على 154 شخصًا بالإعدام، وتم تنفيذ الحكم في 40 منهم، وفي بلجيكا المجاورة، تم أصدار المزيد من أحكام الإعدام (2940)، لكن نسبة التنفيذ كانت أقل (242 مدانًا فقط). وأرسل عدد مقارب من المتعاونين إلى السجن، وفي حين عفا الهولنديون في وقت قريب عن معظم المدانين، أبقتهم الدولة البلجيكية في السجن مدة أطول. ولم يسترد المتعاونون المدانون بارتكاب جرائم كبيرة كامل حقوقهم المدنية على الإطلاق. وخلافًا للخرافة التي استمرت مدة طويلة بعد الحرب، لم تكن العقوبات التي استهدفت السكان الفلامنكيين متساهلة مع جرائمهم، بل قُمع أنصار النظام الجديد أثناء الحرب (أغلبيتهم من الفلامنكيين) على نحو فعال، الأمر الذي مكّن النخبة البلجيكية المعروفة قبل الحرب - كالكاثوليك

والاشتراكيين والليبراليين - من السيطرة مجددًا على الفلاندرز ووالونيا على حد سواء.
الاختلاف بين النرويج وبلجيكا وهولندا (والدنمارك)، حيث فرت الحكومات الشرعية إلى المنفى، وفرنسا، حيث مثل نظام فيشي الحكومة الشرعية في نظر الكثير من الناس، باعث على الاستنتاجات. لم تكن جريمة التعاون معروفة في الدنمارك عمليًا. ومع ذلك، حُكم بالسجن على 374 شخصًا من بين كل 100 ألف دنماركي في محاكمات ما بعد الحرب. وفي فرنسا، كان شيوع التعاون مع المحتل في زمن الحرب سبب عدم التشدد في عقوبته. وبما أن الدولة نفسها كانت المتعاون الرئيس، بدا اتهام المواطنين العاديين بالجريمة ذاتها عملًا قاسيًا ومثار خلاف - وخاصةً أن ثلاثة أرباع القضاة في محاكمات المتعاونين في فرنسا عملوا لدى الدولة المتعاونة. في تلك الحالة، زُج بـ 94 شخصًا من كل 100 ألف - أقل من 0.1 في المئة من السكان - في السجن لجرائم ارتُكبت في زمن الحرب، وأطلق سراح معظم السجناء الذين بلغ عددهم 38 ألفًا في عفو جزئي صدر في عام 1947، وأطلق سراح البقية باستثناء 1500 سجين بموجب عفو في عام 1951.
في غضون الأعوام بين 1944 و1951، حكمت المحاكم الرسمية في فرنسا بإعدام 6763 شخصًا، (حُكم على 3910 منهم غيابيًا) بتهمة الخيانة وجرائم ذات صلة، ولم ينفذ من هذه الأحكام إلا 791 حكمًا. وتمثلت العقوبة الرئيسة للمتعاونين الفرنسيين في الحكم عليهم بـ "التحقير الوطني"، واستُحدثت هذه العقوبة في يوم 26 آب / أغسطس 1944، فور تحرير باريس، وعلقت عليه جانيت فلانر ساخرة: "التحقير الوطني هو حرمان من كل ما يراه الفرنسيون جميلًا - كالحق في وضع أوسمة حربية، والحق في أن يكون محاميًا، أو كاتب عدل، أو معلمًا في مدارس حكومية، أو قاضيًا أو حتى شاهدًا، والحق في إدارة دار للنشر، أو إذاعة، أو شركة سينمائية، علاوة على حرمانه من الحق في أن يكون مديرًا لشركة تأمين أو مصرف".
تلقى 49,723 فرنسيًا وفرنسية هذه العقوبة. تم تسريح أحد عشر ألف موظف مدني، أو معاقبتهم بطريقة أخرى (1.3 في المئة من موظفي الدولة، لكنه عدد أقل بكثير ممن فقدوا وظائفهم في ظل حكومة فيشي وعددهم 35 ألف شخص)، لكن أغلبهم عادوا إلى وظائفهم في غضون ست سنوات. بلغ عدد كل من طالتهم حملات التطهير، كما أُطلق عليها، نحو 350 ألف شخص، ولم تتأثر حياة أو مهن معظمهم إلى حد كبير. ولم تتم معاقبة أحد بسبب ما ينبغي علينا أن نعتبره الآن جرائم ضد الإنسانية، وحُملت ألمانيا وحدها المسؤولية عن هذه الجرائم، كغيرها من جرائم الحرب.
كانت التجربة الإيطالية مميزة لأسباب عدة. مع أن السلطة السابقة كانت من دول المحور، فقد تم تفويض إيطاليا من حكومات الحلفاء لتقوم بالمحاكمات وعمليات التطهير. وفي أي حال، انتقلت إيطاليا في أيلول / سبتمبر 1943 إلى

الجانب الآخر. لكن ساد غموض شديد حيال من تجب محاكمته وبأي تهم. في حين أن معظم المتعاونين في أماكن أخرى من أوروبا هم بالتعريف أولئك الذين تلوثوا بـ "الفاشية"، شمل المصطلح في إيطاليا نطاقًا واسعًا للغاية. وبعد أن كانت البلاد محكومة من فاشييها بين عامي 1922 و1943، حُررت من حكم موسوليني على يد أحد ماريشالاته، بيترو بادوليو (Pietro Badoglio)، وضمت حكومته الأولى المعادية للفاشية حكومة وزراء كانوا في معظمهم فاشيين.

الجريمة الفاشية الوحيدة التي أمكن مقاضاة مرتكبيها بوضوح كانت التعاون مع العدو (المتجسد بالاجتياح الألماني) بعد 8 أيلول / سبتمبر 1943. نتيجة ذلك، كان معظم المتهمين في الشمال المحتل، على صلة بالحكومة العميلة التي أقيمت في سالو على بحيرة غاردا. وأثار استبيان "السجل الشخصي" (the Scheda Personale): "هل كنت فاشيًا؟" الكثير من السخرية وهو الاستبيان الذي جرى تعميمه في عام 1944، وركز تحديدًا على الفرق بين فاشيي سالو والفاشيين الآخرين. واستندت عقوبات فاشيي سالو إلى المرسوم رقم 159 الصادر عن الجمعية التشريعية المؤقتة في تموز / يوليو 1944، والذي وصف "أعمالًا ذات خطورة خاصة عُدت مخالفة لقواعد الرصانة واللياقة السياسية، وإن لم تقع ضمن أطر الجريمة".

صُمم هذا التشريع الغامض للالتفاف على صعوبة مقاضاة الرجال والنساء على ما ارتكبوه في أثناء عملهم مع السلطات الوطنية المعترَف بها. لكن المحكمة العليا التي أنشئت في أيلول / سبتمبر 1944 للنظر في قضايا السجناء الأكثر أهمية، ضمت قضاة ومحامين كانوا هم أنفسهم في الأغلب فاشيين سابقين، وكذلك حال موظفي المحاكم الاستثنائية التي شُكلت لمعاقبة صغار موظفي النظام المتعاون. في هذه الظروف، بالكاد روعيت الإجراءات لكسب مزيد من الاحترام بين السكان ككل.

من غير المفاجئ أن النتيجة لم ترضِ أحدًا. وبحلول شباط / فبراير 1946، تم التحقيق مع 394 ألف موظف حكومي، طُرد منهم 1580 فقط. وزعم معظم من شملهم التحقيق أن تغييرًا سياسيًا صوريًا (gattopardismo) قد طالهم، وأنهم خرجوا من جلدهم بحجة أنهم قد أدوا خفية دورًا مزدوجًا في مواجهة الضغط الفاشي - في النهاية، كان الانتماء إلى الحزب الفاشي إلزاميًا لموظفي الخدمة المدنية. وبما أن العديد من أولئك الذين يقومون بالاستجواب يمكن بسهولة أن يجدوا أنفسهم [في مكان المستجوبين] في الجانب الآخر من الطاولة، فقد كانوا متعاطفين بلا ريب مع خطط الدفاع هذه. وعقب محاكمات طنانة لعدد قليل من كبار المسؤولين والجنرالات الفاشيين، تلاشى تطهير الحكومة والإدارة الموعود.

في آذار / مارس 1946، عُزلت اللجنة العليا التي كُلفت بمهمة إدارة التطهير، وبعد ثلاثة أشهر تم الإعلان عن العفو الأول الذي تضمن إلغاء جميع أحكام السجن دون خمس سنوات. وعاد، تقريبًا، كل من طاله التطهير من محافظين

ورؤساء بلديات وموظفين إداريين متوسطي الرتب في عامي 1944 و1945، إلى عمله أو تجنب دفع الغرامات المفروضة عليه. وأمضى ما يقرب من 50 ألف إيطالي بعض الوقت في السجن [(24)] بسبب أنشطتهم الفاشية. وأعدم 50 شخصًا على الأكثر بأحكام قضائية جراء ما اقترفوا من جرائم، لكن ذلك لا يشمل 55 فاشيًا قتلهم الثوار في سجن سكيو في 17 تموز / يوليو 1945.

في خلال الحرب الباردة، ألقي اللوم في انتقال إيطاليا المثير للريبة والسلس من قوات المحور إلى التحالف الديمقراطي على ضغط خارجي (أميركي)، وكذلك على النفوذ السياسي للفاتيكان. كانت الأمور في الواقع أكثر تعقيدًا. لكن يتعين القول إن الكنيسة الكاثوليكية تجنبت (المساءلة) بمنتهى اليسر فعليًا، بالنظر إلى علاقة البابا بيوس الثاني عشر الوثيقة بالفاشية وغضه الطرف المسبق، عن جرائم النازيين في إيطاليا وفي أماكن أخرى. أثمر ضغط الكنيسة. ومن المؤكد أن السلطات العسكرية الأنكلو - أميركية لم تكن مستعدة لتنجية الإداريين الفاسدين، فيما كانت تحاول إعادة الحياة الطبيعية في جميع أنحاء شبه الجزيرة. وعلى العموم تم تنفيذ عملية التطهير من الفاشيين بكفاءة أكبر في المناطق التي كان النفوذ فيها للمقاومة اليسارية وممثليها السياسيين.

لكن الذي صاغ قرار العفو في حزيران / يونيو 1946 هو بالميرو تولياتي (Palmiro Togliatti)، زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي كان يبلغ من العمر حينذاك 51 عامًا، والذي شغل منصب وزير العدل في الحكومة الائتلافية بعد الحرب. بعد أن أمضى عقدين من الزمن في المنفى، وسنوات عدة في منصب رسمي رفيع في الأممية الشيوعية، كان لدى تولياتي بعض الأوهام حول ما كان وما لم يكن ممكنًا في أعقاب الحرب الأوروبية. ولدى عودته من موسكو، في آذار / مارس 1944، أعلن في ساليرنو التزام حزبه الوحدة الوطنية والديمقراطية البرلمانية، الأمر الذي أربك وفاجأ الكثير من أتباعه.

في بلد ضم الملايين من الناس المنتمين إلى اليمين السياسي، والذين تلوثوا بارتباطهم بالفاشية، رأى تولياتي فائدة هزيلة في دفع الأمة إلى شفير الحرب الأهلية؛ أو بالأحرى، في إطالة أمد حرب أهلية بدأت بالفعل. فالأفضل بكثير هو العمل من أجل إعادة بناء النظام والحياة الطبيعية، ونسيان عصر الفاشية، والسعي لإقامة السلطة عبر صناديق الاقتراع. علاوة على ذلك، استحضر تولياتي، برؤيته المتميزة بصفته شخصية بارزة في الحركة الشيوعية الدولية التي يتجاوز منظورها الاستراتيجي شواطئ إيطاليا، الوضع اليوناني بوصفه مدعاة للحيطة والحذر.

في اليونان، على الرغم من مستوى التعاون الكبير في زمن الحرب بين نخب البيروقراطية ورجال الأعمال، لم تتجه عمليات التطهير إلى اليمين بل إلى اليسار. وكانت هذه حالة فريدة من نوعها لكنها معبرة. أدت الحرب الأهلية بين عامي 1944 و1945 إلى إقناع البريطانيين بأن إعادة تأسيس نظام محافظ

راسخ في أثينا هو وحده يمكنه أن يصون استقرار هذا البلد الصغير، لكن الحيوي من الناحية الاستراتيجية، لأنه سيكون للتطهير أو تهديد رجال الأعمال أو السياسيين الذين عملوا مع الإيطاليين أو الألمان عواقب وخيمة في بلد يبدو فيه اليسار الثوري مهيَّئًا للاستيلاء على السلطة.

بعد ذلك، سرعان ما تغير مصدر تهديد الاستقرار في منطقة بحر إيجة وجنوب البلقان من الجيش الألماني المتقهقر إلى الشيوعيين الذين حققوا حضورًا قويًا في اليونان مع حلفائهم الأنصار في الجبال. قلة قليلة من الناس عوقبت بشدة لتعاونها مع دول المحور في زمن الحرب، لكن عقوبة الإعدام انطلقت من إسارها في أتون الحرب ضد اليسار. ولأنه لم يتم التمييز بشكل ملائم في أثينا بين الثوار اليساريين الذين قاتلوا هتلر والفدائيين الشيوعيين الذين حاولوا إسقاط الدولة اليونانية بعد الحرب (وكانوا، بالفعل، في أكثر الأحيان، الأشخاص أنفسهم)، كان المقاومون في زمن الحرب، وليس المتعاونون مع الأعداء، هم الذين رُجح مثولهم أمام المحاكم ودخولهم السجن في السنوات التالية - وإقصاؤهم عن الحياة المدنية لعدة عقود بعد ذلك؛ بل ترتب على أبنائهم وأحفادهم دفع الثمن وذلك برفض توظيفهم في القطاع الحكومي المتضخم حتى وقت متأخر في سبعينيات القرن الماضي.

بالتالي كانت عمليات التطهير والمحاكمات في اليونان سياسية بشكل سافر. وجسدت ذلك، بمعنى من المعاني، الإجراءات الأكثر تقليدية في أوروبا الغربية. أي عملية قضائية حدثت كنتيجة مباشرة لحرب أو لنزاع سياسي إنما هي عملية سياسية. بالكاد كان الجو الذي ساد محاكمات بيير لافال (Pierre Laval) أو فيليب بيتان (Philippe Pétain) في فرنسا، أو قائد الشرطة بيترو كاروسو (Pietro Caruso) في إيطاليا ينم عن جو إجراءات قضائية تقليدية. كان لتصفية الحسابات، وسفك الدماء، والانتقام، والحسابات السياسية دور حاسم في هذه المحاكمات والعديد من المحاكمات وعمليات التطهير الأخرى بعد الحرب. وينبغي أخذ هذا الأمر في الاعتبار عندما ننتقل إلى العقوبات الرسمية بعد الحرب في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

ما من شك في أن المحاكمات والعقوبات الأخرى التي طالت المتعاونين والفاشيين والألمان كانت دائمًا وقبل كل شيء، من وجهة نظر ستالين وسلطات الاحتلال السوفياتي، وسيلة لتطهير الساحة السياسية والاجتماعية المحلية من معوقات الحكم الشيوعي في جميع أنحاء الأراضي الخاضعة لسيطرة الجيش الأحمر. والأمر نفسه ينطبق على يوغسلافيا في عهد تيتو. واجه كثير من الرجال والنساء تهمة المشاركة في جرائم الفاشية في حين أن جريمتهم الكبرى كانت العضوية في جماعة وطنية أو اجتماعية مرفوضة، كالانتماء إلى جمعية دينية أو حزب سياسي مزعج، أو مجرد رؤية محرجة للنظام أو لها شعبية في المجتمع المحلي. هدفت عمليات التطهير، ومصادرة الأراضي، والطرد، والأحكام بالسِجن والإعدام إلى اقتلاع المعارضين

السياسيين المُجرَّمين، ومثلت نقاطًا مرحلية مهمة في عملية تحول اجتماعي وسياسي، كما سنرى. لكنها استهدفت الفاشيين الحقيقيين ومجرمي الحرب وعاقبتهم أيضًا.

هكذا، وفي سياق هجوم تيتو على الكنيسة الكاثوليكية في كرواتيا، حاكم أيضًا الكاردينال السيئ السمعة آلويس ستيبيناك من زغرب، المدافع عن بعض أسوأ جرائم ارتكبها نظام الأوستاشي الكرواتي، والذي ربما عد نفسه محظوظًا لتمضيته سنواته الأربع عشرة التالية تحت الإقامة الجبرية قبل أن يموت في سريره في عام 1960. وحوكم درازا ميهايلوفيتش، زعيم حركة الشتنيك، وأعدم في تموز / يوليو 1946. وعقب ذلك تم قتل عشرات الآلاف من غير الشيوعيين في العامين التاليين لتحرير يوغسلافيا. وكانوا جميعًا ضحايا سياسة انتقام ذات دوافع سياسية، لكن بالنظر إلى أفعال الشتنيك، والأوستاشي، والحرس الأبيض السلوفيني أو قوات دوموبرانسي (Domobranci) المسلحة في زمن الحرب كانت ستصدر في حق كثير من أفراد تلك الجماعات أحكام شديدة في ظل أي نظام قانوني [(25)]. أعدم اليوغسلافيون ورحلوا العديد من الهنغاريين لدورهم في المذابح العسكرية في فويفودينا الهنغارية في كانون الثاني / يناير 1942، وتم نقل ملكية أراضيهم إلى مؤيدي النظام الجديد من غير الهنغاريين. عُدت تلك خطوة سياسية، لكن الضحايا في كثير من الحالات اقترفوا بالتأكيد الجرائم التي اتهموا بها.

كانت القضية في يوغسلافيا خصوصًا معقدة. وإلى الشمال، في هنغاريا، بدأت محاكم الشعب فعلًا بعد الحرب بمحاولة محاكمة مجرمي الحرب الحقيقيين، ولا سيما الناشطين في الأنظمة الموالية للألمان سابقًا في عام 1944، مثل دوم ستوياي وفيرينتس سالاشي. لم تتجاوز نسبة الفاشيين والمتعاونين الذين أدينوا في هنغاريا أعداد من تم تجريمهم بعد الحرب في بلجيكا أو هولندا، وما من شك في أنهم ارتكبوا جرائم خطرة، بما في ذلك تنفيذ الخطط الألمانية لاعتقال وقتل مئات آلاف اليهود الهنغاريين بحماسة. ولم تضف السلطات الهنغارية فئات جديدة من التهم مثل "التخريب" و"التآمر" إلا لاحقًا، وكان هدفها العلني الإيقاع بأكبر عدد من المعارضين وسواهم ممن يرجح أن يقاوموا استيلاء الشيوعيين على السلطة.

شُكلت في تشيكوسلوفاكيا محاكم الشعب الاستثنائية، بموجب مرسوم رئاسي صادر في 19 أيار / مايو 1945 وأصدرت تلك المحاكم 713 حكمًا بالإعدام، و741 حكمًا بالسجن مدى الحياة، و19,888 حكمًا بالسجن لمدد أقصر بحق "الخونة والمتعاونين والعناصر الفاشية في صفوف الأمة التشيكية والسلوفاكية". تعبق هذه اللغة بنكهة الكلام القانوني السوفياتي وتشي بالتأكيد بمستقبل تشيكوسلوفاكيا القاتم. لكن كان يوجد حقًا خونة ومتعاونون وفاشيون في تشيكوسلوفاكيا المحتلة، كان الأب تيسو أحدهم، وقد أعدم شنقًا في 18 أبريل / نيسان 1947. وثمة سؤال مشروع حول ما إذا كان تيسو

وغيره قد خضعوا لمحاكمة عادلة في أجواء ذلك الزمان. لكن معاملتهم لم تكن أسوأ من معاملة بيير لافال على سبيل المثال. انشغلت العدالة التشيكية بعد الحرب كثيرًا بالتصنيف المقلق والغامض لـ "الجرائم المعادية للأمة"، وهي أداة لإنزال عقاب جماعي بألمان منطقة السوديت على نحو خاص. لكن تطابق الحال نفسه مع العدالة الفرنسية في تلك السنوات، ربما لدواعٍ أقل.

من الصعب أن نحكم على مدى نجاح المحاكمات وعمليات التطهير المعادية للفاشية في مرحلة ما بعد الحرب، في أوروبا المحتلة سابقًا. إذ واجه ذلك النمط من المحاكمات انتقادات كثيرة حينذاك، تعرض الذين حوكموا حين كانت الحرب لا تزال مستمرة، أو مباشرة بعد تحرير البلد، لعقوبات أكثر صرامة من أولئك الذين حوكموا في وقت لاحق. ونتيجة ذلك، تلقى مرتكبو الجرائم البسيطة في ربيع 1945 أحكامًا بالسجن لمدد أطول بكثير من مدد سجن المتعاونين الكبار، الذين لم تصدر بحقهم الأحكام إلا بعد سنة أو أكثر. تم تنفيذ نسبة عالية جدًا (95 في المئة) من أحكام الإعدام في بوهيميا ومورافيا، بسبب وجود قاعدة قضت بإعدام السجناء في غضون ساعتين بعد صدور الحكم. في أماكن أخرى، كل من تجنب التنفيذ الفوري نال عقوبة مخففة.

كانت أحكام الإعدام في ذلك الوقت كثيرة وأثارت معارضة ضئيلة؛ فأضعف قيمة الحياة في زمن الحرب جعل تواتر تلك الأحكام يبدو أقل تطرفًا - ومسوغًا أكثر - مما هو عليه الحال في الظروف العادية. والأمر الذي سبب جريمة أكبر، وربما أضعفَ في النهاية، قيمة مجمل الإجراءات القضائية في بعض المناطق هو التباين السافر في اتساق العقوبات، فكيف بحقيقة أن كثيرًا من هذه الأحكام صادر عن قضاة وهيئات محلفين كان سجلها في زمن الحرب ملطخًا أو أسوأ من ذلك. ترك المؤلفون والصحافيون، سجلًا مكتوبًا عن ولاءاتهم في أيام الحرب، وكانت سقطاتهم أكثر سوءًا. وحظيت محاكمات المثقفين البارزين بتغطية إعلامية مكثفة، مثل محاكمة روبير برازياك بباريس في كانون الثاني / يناير 1945، وقد أثارت احتجاجات مقاومين شرفاء مثل ألبير كامو، الذي رأى أن إدانة الأشخاص وإعدامهم بسبب آرائهم، مهما تكن هذه الآراء شنيعة، أمر يفتقر إلى العدالة والحكمة.

في المقابل، لم يعان رجال الأعمال وكبار المسؤولين الذين استفادوا من الاحتلال، في أوروبا الغربية على الأقل. ففي إيطاليا، أصر الحلفاء على بقاء رجال مثل فيتوريو فاليتا من شركة فيات (FIAT) في أماكنهم، على الرغم من ارتباطه السيئ الصيت بالسلطات الفاشية. ونجا رجال أعمال إيطاليون آخرون عبر إثبات معارضتهم سابقًا لجمهورية موسوليني الاشتراكية في سالو. في الواقع، عارضوها غالبًا، لكونها اشتراكية للغاية. وفي فرنسا تمت ملاحقات المتعاونين اقتصاديًا بصورة مسبقة، عبر التأميم الانتقائي - لمصانع رينو، على سبيل المثال، انتقامًا من مساهمة لويس رينو الهائلة في المجهود الحربي الألماني. وفي كلِ مكان ثمة رجال أعمال صغار، ومصرفيون ومسؤولون

ساهموا في إدارة أنظمة الاحتلال، وبناء "الجدار الأطلسي" ضد اجتياح فرنسا، وموَّنوا القوات الألمانية وهلم جرّا. تم الإبقاء على أولئك في مواقعهم لتقديم خدمات مماثلة للديمقراطيات التي خلفت قوات الاحتلال ولإتاحة الاستمرارية والاستقرار.
ربما لم يكن هناك مفر من مثل هذه التنازلات. فالحجم الهائل للدمار والانهيار الأخلاقي في عام 1945 عنى أنه يرجح وجود حاجة إلى كل ما بقي كلبنة في بناء المستقبل. بقيت حكومات التحرير المؤقتة عاجزة تقريبًا لأشهر. إذ بدا التعاون غير المشروط (وبامتنان) مع النخب الاقتصادية والمالية والصناعية حيويًا، حيث لزم توفير الغذاء والكساء والوقود للسكان الجائعين الذين لا حول لهم ولا قوة. ولربما أتى التطهير الاقتصادي بنتائج عكسية، قد تصل إلى حد الشلل.
لكن كان لذلك ثمن وهو التهكم السياسي والابتعاد الشديد عن أوهام التحرير وآماله. كتب الكاتب غولييلمو جيانيني من نابولي في وقت مبكر في 27 كانون الأول / ديسمبر 1944، لصحيفة **لومو كوالونكو** (*L'Uomo Qualunque*) جريدة حزب إيطالي جديد حمل الاسم نفسه الذي تماهى مع مشاعر الاستياء والتحرر من الوهم بالتحديد: "أنا الرجل الذي يسأل، عندما التقى زعيمًا دينيًا سابقًا" كيف صرت مطهرًا؟" ... أنا الرجل الذي ينظر في ما حوله ويقول "هذه هي أساليب الفاشيين ونظمهم" ... "أنا الرجل الذي ما عاد يؤمن بأي شيء أو بأي شخص".
جسدت إيطاليا، كما رأينا، حالة صعبة. لكن المشاعر المماثلة لتلك التي اعترت جيانيني انتشرت على نطاق واسع في أوروبا في أواخر عام 1945، ومهدت الطريق لتحول سريع في المزاج. فبعد إلقاء اللوم على الماضي القريب، ومعاقبة أولئك الذين كانت قضاياهم الأكثر فظاعة أو المُرضية نفسيًا، أضحت غالبية الناس في الأراضي، التي احتلها الألمان مؤخرًا، أشد اهتمامًا بنسيان الذكريات المزعجة والمريرة ومواصلة العيش في حياتهم الممزقة. وفي أي حال، مال عدد قليل جدًا من الرجال والنساء في ذلك الوقت إلى إلقاء اللوم على مواطنيهم وتحميلهم مسؤولية أسوأ الجرائم. في نظر هؤلاء، تم الاتفاق عالميًا، على لزوم تحميل الألمان كامل المسؤولية.
في الواقع، كان الرأي القائل بوجوب إلقاء اللوم النهائي على فظائع الحرب العالمية الثانية على كاهل الألمان وحدهم واسع الانتشار إلى حد تبرئة النمسا. وبموجب اتفاق الحلفاء في عام 1943 تم إعلان النمسا رسميًا باعتبارها "أولى ضحايا" هتلر، وتم التأكيد، بناء على ذلك، على معاملتها بصورة مختلفة عن ألمانيا في نهاية الحرب. وهذا عائد إلى إصرار ونستون تشرشل على الأصل البروسي للنازية، وهو رأي مدفوع بهواجس جيله حيال بروز التهديد البروسي للاستقرار الأوروبي في سياق الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. لكنه لاءم رؤية الحلفاء الآخرين أيضًا، فموقع النمسا الجغرافي المحوري، وحالة الشك

في المستقبل السياسي لأوروبا الوسطى جعلا من الحكمة فصل قدَرها عن قدَر ألمانيا.

ومع ذلك، بالكاد أمكنت معاملة النمسا كأي بلد آخر من تلك البلدان التي احتلها النازيون والتي وجب معاقبة المتعاونين من أبنائها مع النازيين والفاشيين، بحيث يمكن استئناف الحياة الطبيعية بعدئذٍ. ففي بلد يبلغ عدد سكانه 7 ملايين نسمة، كان ثمة 700 ألف عضو في الحزب النازي، وفي نهاية الحرب كان لا يزال 536 ألف نازي مسجلين في النمسا. وقد خدم 1.2 مليون نمساوي في الوحدات الألمانية في خلال الحرب. وكان النمساويون ممثلين على نحو غير متناسب في قوات الـ "إس إس" وفي إدارات معسكرات الاعتقال. كانت الحياة العامة النمساوية وفئة المثقفين ثقافة عليا، مشبعتين بالمتعاطفين مع النازية، فثمة 45 نازيًا من بين 117 عضوًا في فرقة أوركسترا فيينا الفيلهارمونية، في حين لم تضم فرقة أوركسترا برلين من بين موسيقييها الـ 110 سوى ثمانية أعضاء في الحزب النازي.

في ظل هذه الظروف، تلافت النمسا العقوبات برفق وبصورة مدهشة للغاية. تم التحقيق مع 130 ألف نمساوي بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وتمت محاكمة 23 ألف من بينهم وأدين منهم 13,600، وحكم بالإعدام على 43 شخصًا ونُفذ الحكم في 30 منهم فقط. وطُرد نحو 70 ألف موظف من موظفي الخدمة المدنية. اتفقت سلطات التحالف الأربع المحتلة في خريف 1946 على السماح للنمسا منذ ذلك الوقت فصاعدًا أن تمسك بملف مجرميها و"اجتثاث النازية" [(26)]. كان نظام التعليم موبوءًا على نحو خاص، واجتُثت منه النازية بالكامل: فُصل 2943 من مدرسي المرحلة الابتدائية و477 من معلمي المرحلة الثانوية، لكنه لم يطل إلا 27 أستاذًا جامعيًا، على الرغم من التعاطف الشنيع للعديد من كبار الأكاديميين مع النازية.

أصدرت السلطات النمساوية في عام 1947 قانونًا ميز بين النازيين "الأكثر" و"الأقل" إجرامًا. وتم العفو عن نصف مليون من هذا الصنف الأخير في العام التالي، واستعادوا حقهم في التصويت. أما المدانون من الصنف الأول - بلغ عددهم الإجمالي نحو 42 ألفًا - فقد شملهم جميعًا عفو لاحق في عام 1956. بعد ذلك نسي النمساويون ببساطة مشاركتهم هتلر تمامًا. أحد الأسباب التي جعلت النمسا تتجاوز بسهولة تواطؤها مع النازية أن كل الفئات المحلية رأت أن تكيف ماضيها القريب يخدم مصالحها؛ فحزب الشعب المحافظ، وريث الحزب المسيحي الاجتماعي في مرحلة ما قبل الحرب، لديه المقومات وأوراق الاعتماد النمساوية "غير الألمانية" كلها لتلميع نفسه وذلك لصرف الأنظار عن النظام التشاركي (corporatist regime) الذي فُرض عليهم بالقوة في عام 1934. ومع ذلك، وجب على الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين، الذين وقفوا بلا ريب ضد النازية، مسح سجل دعواتهم قبل عام 1933 للاتحاد مع ألمانيا. والسبب الآخر هو أن كل الأحزاب اهتمت بمداهنة أصوات النازيين

السابقين وتملقها، لتمثيلهم كتلة انتخابية كبيرة من شأنها تحديد شكل مستقبل البلاد السياسي. وبعد ذلك، كما سنرى، ثمة ترتيبات جديدة شكلتها بداية الحرب الباردة.
لم تغب حسابات كهذه في أي حال في ألمانيا. لكن السكان المحليين لم يُمنحوا حق تقرير مصيرهم. وفي إعلان موسكو في 30 تشرين الأول / أكتوبر 1943 الذي أعفى النمسا من مسؤوليتها عن الولاء للنازية، حذر الحلفاءُ الألمان من أنهم سيتحملون مسؤولية جرائمهم الحربية، وهذا ما حدث. ففي سلسلة المحاكمات بين عامي 1945 و1947، حاكمت قوى الحلفاء، التي تحتل ألمانيا، النازيين والمتعاونين معهم، بتهم ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم قتل وجنايات أخرى تم ارتكابها في سياق السعي لتحقيق أهداف النازية.
من بين تلك الإجراءات تعد محاكمة كبار القادة النازيين أمام المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ بين تشرين الأول / أكتوبر 1945 وتشرين الأول / أكتوبر 1946 الأكثر شهرة، لكن ثمة العديد من المحاكمات الأخرى؛ إذ قاضت المحاكم العسكرية الأميركية والبريطانية والفرنسية نازيين أقل مرتبة في المناطق التي احتلتها كل من تلك البلدان في ألمانيا، وجنبًا إلى جنب مع الاتحاد السوفياتي قاموا بتسليم النازيين إلى بلدان أخرى - ولا سيما بولندا وفرنسا - ليحاكَموا في الأماكن التي ارتكبوا فيها جرائمهم. استمر برنامج محاكمات مجرمي الحرب طوال مدة احتلال الحلفاء لألمانيا: أُدين في المناطق الغربية أكثر من 5 آلاف شخص بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وحُكم على أقل من 800 بالإعدام، وتم تنفيذ الحكم في 486 شخصًا في نهاية المطاف، وأعدم آخر هؤلاء في سجن لاندسبرغ في حزيران / يونيو 1951 على الرغم من المطالبات الألمانية بالرحمة.
بالكاد أُثيرت مسألة معاقبة الألمان لمجرد أنهم نازيون، على الرغم من أن محكمة نورمبرغ وجدت أن الحزب النازي منظمة إجرامية. كانت الأعداد ضخمة جدًا، والمحاججات ضد الذنب الجماعي مقنعة للغاية. وفي أي حال، لم يتضح ما سينجم عن الحكم على عدة ملايين، بهذه الطريقة، بأنهم مذنبون. لكن كانت مسؤوليات القادة النازيين واضحة، ولم يثر شك قط حول مصيرهم المرجح. وعقب المحاكمات، ذكر تيلفورد تايلور، أحد المدعين العامين في نورمبرغ، والنائب العام في الولايات المتحدة لاحقًا: "اعتقد كثير من الناس أنهم تعرضوا للأذى ظلمًا من قادة الرايخ الثالث، وأرادوا أن يصدر حكم في هذا الشأن".
توخَّت محاكمات جرائم الحرب الألمانية منذ البداية التوعية بقدر ما توخت العدالة. كان يتم بث محاكمة نورمبرغ الرئيسة مرتين يوميًا عبر الإذاعة الألمانية، وكان يتم نشر الأدلة المكدسة في المدارس ودور السينما ومراكز إعادة التأهيل في جميع أرجاء البلاد. ومع ذلك، لم تكن المنافع النموذجية

للمحاكمات غنية عن الشرح دائمًا. في سلسلة من المحاكمات المبكرة لقادة معسكرات الاعتقال وحراسها، نجا كثيرون من العقاب تمامًا. استغل محاموهم نظام الخصومة الأنكلو - أميركية في مسألة العدالة لمصلحتهم، عبر الاستجواب الدقيق والمهين للشهود والموجودين في المعسكر. في محاكمة لونبرغ (بين 17 أيلول / سبتمبر و17 تشرين الثاني / نوفمبر 1945) لمن خدموا في معسكر الاعتقال بيرغن بيلسن، كان محامو الدفاع البريطانيون الذين حاججوا بقدر من النجاح بان موكليهم أطاعوا القوانين النازية فحسب، وبُرئت ساحة 15 من بين 45 من المدعى عليهم.

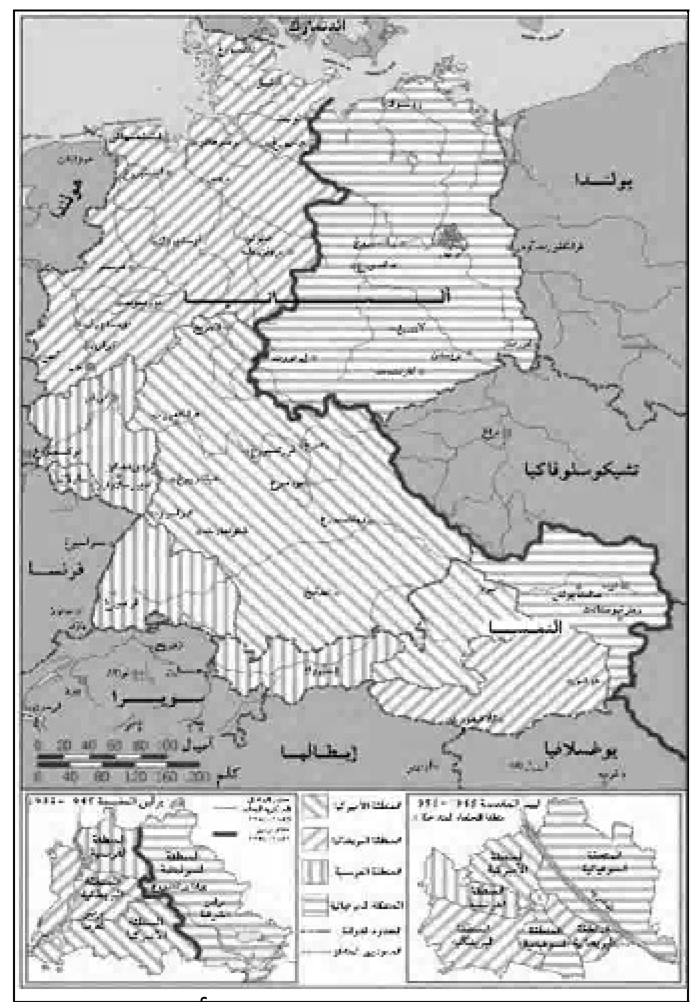
لذلك، يصعب معرفة مدى مساهمة محاكمات النازيين في إعادة تثقيف الألمان وألمانيا سياسيًا وأخلاقيًا. امتعض من هذه المحاكمات كثيرون لكونها "عدالة المنتصرين"، وهذه حقيقتها تمامًا. بيد أنها كانت محاكمات حقيقية لمجرمين حقيقيين لسلوكهم الإجرامي البين. وقد أرست سابقة جوهرية للسلطان القضائي الدولي لعقود قادمة. أنتجت المحاكمات والتحقيقات ما بين عامي 1945 و1948 (حين حُلت لجنة الأمم المتحدة لجرائم الحرب) كمية استثنائية من الوثائق والشهادات المسجلة (تعلق أبرزها بالمشروع الألماني لإبادة يهود أوروبا)، في اللحظة ذاتها التي كان فيها الألمان وغيرهم الأكثر ميلًا إلى النسيان بأسرع وقت ممكن. أوضحت تلك الوثائق أن الجرائم التي يرتكبها أفراد لدوافع أيديولوجية أو لغايات حكومية تظل مسؤولية هؤلاء الأفراد وربما يعاقَبون عليها بموجب القانون. فتنفيذ الأوامر لا يعد دفاعًا.

يوجد، مع ذلك، عيبان لا مفر منهما في عقوبات الحلفاء لمجرمي الحرب الألمان. فقد فسر العديد من المعلقين الألمان والأوروبيين الشرقيين وجود مدعون عامون وقضاة سوفيات على أنه دليل على النفاق. إذ لم يكن سلوك الجيش الأحمر السوفياتي وممارساته في الأراضي التي "حررها"، سرًا، بل ربما كانت أكثر ذيوعًا وشيوعًا مما أضحت عليه في السنوات اللاحقة. كانت عمليات التطهير والمجازر في ثلاثينيات القرن العشرين لا تزال ماثلة في ذاكرة كثير من الناس. وإسناد الحكم على النازيين إلى سوفيات - عن جرائم ارتكبها السوفيات أنفسهم في بعض الأحيان - انتقصت من مقام نورمبرغ ومحاكمات أخرى وجعلتها تبدو مجرد انتقام من الألمان. وعلى حد تعبير جورج كينان: "المعنى الوحيد لهذا الإجراء هو أن جرائم من هذا النوع مبررة ومعفو عنها عندما ترتكبها قادة إحدى الحكومات في سياق ظروف محددة، لكنها غير مبررة وغير معفو عنها ويجب المعاقبة على اقترافها بالإعدام عندما ترتكبها حكومة أخرى في سياق ظروف أخرى".

كان وجود الاتحاد السوفياتي في نورمبرغ هو الثمن المدفوع للتحالف في زمن الحرب ولدور الجيش الأحمر البارز في هزيمة هتلر. لكن العيب الثاني لتلك المحاكمات متأصل في طبيعة العملية القضائية. بما أن الذنب الشخصي للقيادة النازية على وجه التحديد، بدءًا بهتلر نفسه، مثبَت بطريقة قطعية

ومتأنية، رأى الكثيرون من الألمان أن من حقهم الاعتقاد بأن باقي أبناء الأمة أبرياء، وأن الألمان بمجملهم ضحايا غير مباشرين للنازية مثل أي شخص آخر. ربما تكون جرائم النازيين "قد ارتُكبت باسم ألمانيا" (نقلًا عما قاله المستشار الألماني السابق هلموت كول بعد نصف قرن)، لكن لم يكن هناك تقدير حقيقي بأن مرتكبيها كانوا ألمانًا.

ألمانيا والنمسا - مناطق سيطرة دول التحالف بعد الاحتلال



أدرك الأميركيون على وجه الخصوص هذا الأمر جيدًا، وبدأوا على الفور ببرنامج إعادة تثقيف واجتثاث النازية في منطقتهم، وكان هدفهم إلغاء الحزب النازي، واقتلاع جذوره، وزرع بذور الديمقراطية والليبرالية في الحياة العامة الألمانية. ورافق الجيش الأميركي في ألمانيا مجموعة من علماء النفس وغيرهم من المتخصصين، الذين كانت مهمتهم اكتشاف أسباب انحراف الألمان إلى هذا الحد. شرع البريطانيون بمشاريع مماثلة، لكن بشك أكبر

وموارد أقل. وأبدى الفرنسيون القليل جدًا من الاهتمام في هذه المسألة. ومن جهة أخرى، كان السوفيات في البداية على توافق تام وحماسة حيال تدابير اجتثاث النازية، وهي واحدة من القضايا القليلة التي أمكن لسلطات احتلال الحليفة التوافق عليها، ولو مدة من الوقت في الأقل.
المشكلة الحقيقية في أي برنامج متسق هدف إلى اقتلاع جذور النازية من الحياة الألمانية عدم قابليته للتنفيذ ببساطة في ظروف عام 1945. وقال الجنرال لوسيوس كلاي، القائد العسكري الأميركي: "تمثلت مشكلتنا الإدارية الكبرى في العثور على ألمان مؤهلين مقبولين لم يرتبطوا أو ينتموا إلى النظام النازي بطريقة ما ... وفي معظم الأحوال يبدو أن الرجال الوحيدين المؤهلين ... هم العاملون في الخدمة المدنية ... كانت نسبة كبيرة منهم أكثر من مجرد مشاركين شكليين (وفقًا لتعريفنا) في أنشطة الحزب النازي".
لم يبالغ كلاي. بلغ عدد النازيين في ألمانيا 8 ملايين غداة انتهاء الحرب في أوروبا في 8 أيار / مايو 1945. في مدينة بون، كان 102 من أصل 112 من الأطباء أعضاء في الحزب. وفي مدينة كولون المدمرة، وُجد 18 نازيًا من بين 21 من المختصين في مكاتب محطات مياه المدينة - من أصحاب المهارات الحيوية لإعادة بناء شبكة المياه والصرف الصحي للوقاية من الأمراض - ولزم أن يضطلع رجال كهؤلاء بمهمات الإدارة المدنية، والصحة العامة وإعادة الإعمار في المدن، والمشاريع الخاصة في ألمانيا ما بعد الحرب، وإن كان تحت إشراف الحلفاء. ولا يمكن أن تطرح مسألة شطبهم من الشؤون الألمانية ببساطة.
ومع ذلك، بُذل جهد. أُنجز 16 مليون (استبيان) في ثلاث مناطق في غرب ألمانيا المحتلة، ومعظمها في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الأميركية، ووضعت السلطات الأميركية قوائم ضمت 3.5 مليون ألماني (حوالى ربع مجموع سكان تلك المنطقة) تحت اسم "حالات تتيح توجيه اتهام"، مع أن الكثيرين منهم لم يمثلوا إطلاقًا أمام المحاكم المحلية لاجتثاث النازية، التي أقيمت في آذار / مارس 1946 تحت مسؤولية ألمانية لكن أشرف عيها الحلفاء.
أُجبر المدنيون الألمان على زيارة معسكرات الاعتقال ومشاهدة أفلام وثقت الفظائع التي ارتكبها النازيون. تم إبعاد المعلمين النازيين، وترميم المكتبات، وكان ورق الصحف ولوازم الجرائد تحت سيطرة الحلفاء المباشرة. وتم تكليف مالكين جدد للجرائد واعتماد محررين جدد مع ضمانات بعدائهم الحقيقي للنازية.
كانت ثمة معارضة كبيرة حتى لهذه التدابير. فقد عارض مستشار ألمانيا الغربية كونراد أديناور في 5 أيار / مايو 1946 إجراءات اجتثاث النازية، متحدثًا عن مستقبل ألمانيا الغربية في خطبة عامة علنية ألقاها في فوبرتال، مطالبًا بأن يُترك "الرفاق النازيون المسافرون" يعيشون بسلام. وبعد شهرين، وفي خطبة أمام حزبه الاتحاد الديمقراطي المسيحي المشكل حديثًا، أشار من

جديد إلى النقطة نفسها: طال أمد اجتثاث النازية كثيرًا ولم تحقق نتائج جيدة. كان خوف أديناور حقيقيًا، وهو رأى أن مواجهة الألمان بجرائم النازيين، سواء في المحاكم المختلفة أو في سياق مشاريع إعادة التثقيف أثارت على الأرجح ردة فعل قومية أكثر مما بعثت على الندم. ولأن للنازية جذورًا عميقة في بلده، رأى المستشار أن من الحكمة أن تتيح، أو تشجع على، الصمت بخصوص هذا الأمر. من أجل المستقبل.

لم يكن المستشار مخطئًا تمامًا. لم يكن الألمان في أربعينيات القرن الماضي على دراية بطريقة نظر بقية العالم إليهم. لم يستوعبوا ما الذي فعلوه هم وقادتهم، وكانوا أكثر انشغالًا بصعوبات ما بعد الحرب - حالات النقص في الطعام والمساكن وما شابه - منتهم بمعاناة ضحاياهم في جميع أنحاء أوروبا المحتلة. في الواقع، كانوا أميل إلى عد أنفسهم ضحايا، ولذلك نظروا إلى المحاكمات والمواجهات الأخرى لجرائم النازية باعتبارها انتقامًا للحلفاء المنتصرين من نظام بائد [(27)]. وباستثناءات محددة مشرفة، بالكاد قدمت السلطات السياسية والدينية بعد الحرب في ألمانيا ما يناقض وجهة النظر تلك، وكان القادة الطبيعيون للبلاد - في المهن الحرة، والقضاء، والخدمة المدنية - الأكثر عرضة للخطر من بين الجميع.

لهذا عوملت الاستبيانات بسخرية. اقتصر نفعها في الأغلب على تبرئة الأفراد المشتبه فيهم، ومساعدتهم في الحصول على شهادات حسن سلوك (ما يسمى بشهادات "برسيل"، على اسم أحد مساحيق الغسيل). كان لإعادة التثقيف تأثير محدود بلا ريب. فإلزام الألمان حضور أفلام وثائقية شيء، وجعلهم يشاهدونها شيء آخر تمامًا، فكيف في التفكير في ما كانوا يشاهدونه. بعد سنوات عدة، وصف الكاتب ستيفان هيرملن المشهد في سينما بفرانكفورت، حيث كان مطلوبًا من الألمان مشاهدة أفلام وثائقية عن داخاو وبوخنفالد قبل تلقي بطاقات حصصهم التموينية: "على الضوء الخافت للعرض، رأيت أن أغلب الناس أشاحوا بوجوههم بُعيد بداية الفيلم، وبقوا على هذه الحال حتى نهايته ... أعتقد الآن أن إشاحة الوجه كانت في الواقع موقف الملايين ... فالشعب البائس الذي أنتمي إليه، يتمتع بالحساسية والقسوة معًا، لم يهتم بالتفاعل مع الحوادث في أي مشهد عنوانه 'اعرف نفسك'" [(28)].

بمرور الوقت، ومع قدوم الحرب الباردة، تخلى الحلفاء الغربيون عن جهود اجتثاث النازية، وبدا واضحًا أن تأثير تلك الجهود كان محدودًا بلا ريب. طُرد نحو نصف معلمي المدارس الثانوية في بافاريا بحلول عام 1946، ليعودوا إلى وظائفهم في غضون عامين. وفي عام 1949 أنهت جمهورية ألمانيا الاتحادية المقامة حديثًا جميع التحقيقات في السلوك السابق لموظفي الخدمة المدنية وضباط الجيش. في بافاريا عام 1951، كان 94 في المئة من القضاة والمدعين العامين، و77 في المئة من موظفي وزارة المالية و60 في المئة من موظفي الخدمة المدنية في وزارة الزراعة الإقليمية نازيين سابقين. وبحلول عام 1952

كان واحد من كل ثلاثة موظفين في وزارة الخارجية في بون عضوًا سابقًا في الحزب النازي. وضم السلك الدبلوماسي المشكل حديثًا في ألمانيا الغربية 43 في المئة من رجال فرقة الـ "إس إس" السابقة و17 في المئة ممن خدموا في الـ "إس دي" أو الغستابو. وكان هانز غلوبكي (Hans Globke)، كبير مساعدي المستشار أديناور طوال عقد الخمسينيات، المسؤول عن التعليقات الرسمية على قوانين نورمبرغ التي سنها هتلر في عام 1935. وكان فيلهلم هاوزر، قائد الشرطة في راينلاند بالاتينات، ضابطًا كبيرًا في قوات العاصفة (Obersturmführer) وهو المسؤول عن المجازر التي ارتُكبت في بيلاروسيا في زمن الحرب.

ساد النمط نفسه خارج الخدمة المدنية. كانت الجامعات والمهن القانونية الأقل تأثرًا بمشروع اجتثاث النازية، على الرغم من تعاطفها السيئ الصيت مع نظام هتلر. نجا رجال الأعمال بسلاسة. أُدين فريدريك فليك كمجرم حرب في عام 1947، وأطلقت السلطات في بون سراحه بعد ثلاث سنوات واستعاد مكانته الرفيعة السابقة كمساهم رئيس في شركة ديملر بنز. وتم الإفراج المبكر عن رموز كبيرة مدانة في المجمعَين الصناعيين إ. ج. فاربن (I. G. Farben) وكروب (Krupp) ودخلوا الحياة العامة بعد تحملهم قليلًا من الأذى. وبحلول عام 1952 كانت شركة فورد فيركي (Fordwerke)، الفرع الألماني لشركة فورد موتور، قد أعادت لم شمل جميع العاملين بإدارتها العليا في العهد النازي. وحتى القضاة النازيون وأطباء معسكرات الاعتقال النازية الذين دانتهم السلطة القضائية الأميركية، خُففت الأحكام الصادرة في حقهم أو عُدلت (من المسؤول الأميركي، جون ج. ماكلوي (John J. McCloy)).

أكدت بيانات استطلاع الرأي في السنوات التي تلت نهاية الحرب مباشرة التأثير المحدود لجهود الحلفاء. ففي تشرين الأول / أكتوبر 1946، عندما انتهت محاكمات نورمبرغ، كانت نسبة 6 في المئة فقط من الألمان على استعداد لقبول فكرة أنهم كانوا "ظالمين"، لكن بعد أربع سنوات أيد الثلث هذا الرأي. لا ينبغي أن يشكل إحساسهم هذا مفاجأة، لأنه طوال الأعوام من 1945 إلى 1949 اعتقد الألمان بأغلبية دائمة أن "النازية فكرة جيدة، لكنها طُبقت بصورة سيئة". وفي تشرين الثاني / نوفمبر عام 1946، رأى 37 في المئة من الألمان في استطلاع تم في المنطقة الأميركية أن "إبادة اليهود والبولنديين وغيرهم من غير الآريين كان ضروريًا من أجل أمن الألمان".

وبيَّن الاستطلاع الذي جرى في تشرين الثاني / نوفمبر 1946 نفسه، موافقة ثلث الألمان على بند في الاستطلاع مفاده: "لا ينبغي أن يتمتع اليهود بالحقوق نفسها التي يتمتع بها من ينتمون إلى الجنس الآري". وهذا ليس مستغربًا على نحو خاص، فالذين استُطلعت آرائهم، خرجوا لتوهم من تحت سيطرة حكومة استبدادية استمرت اثني عشر عامًا، وتبنت هذا الرأي. المفاجئ هو الاستطلاع الذي جرى بعد ست سنوات، والذي بين أن نسبة أعلى قليلًا - 37 في المئة - مِن الألمان الغربيين أكدت أنه من الأفضل لألِمانيا ألا يعيش اليهود على

أراضيها. لكن بعد ذلك وفي العام نفسه (1952)، أكد 25 في المئة من الألمان الغربيين تبنيهم "رأيًا مؤيدًا" لهتلر.
تم التعامل مع تركِة النازية في المنطقة المحتلة من السوفيات بصورة مختلفة بعض الشيء. ومع أن القضاة والمحامين السوفيات شاركوا في محاكمات نورمبرغ، فالتركيز الرئيس لتطبيق برنامج اجتثاث النازية في الشرق، تمثل في العقاب الجماعي للنازيين واستئصال النازية من جميع مجالات الحياة. لم يكن لدى القيادة الشيوعية المحلية أي أوهام حول ما جرى. فقد قال فالتر أولبريخت، الزعيم المستقبلي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، في كلمة أمام ممثلي الحزب الشيوعي الألماني في برلين، بعد ستة أسابيع فقط من هزيمة بلاده: "سبب مأساة الشعب الألماني أنهم أطاعوا عصابة من المجرمين ... الطبقة العاملة الألمانية والمنتجون من السكان أخفقوا أمام التاريخ".
زاد هذا على اعتراف أديناور أو ما كان أكثر السياسيين في ألمانيا الغربية على استعداد للاعتراف به أقله في العلن. لكن أولبريخت، كالسلطات السوفياتية التي كان مسؤولًا أمامها، كان أكثر اهتمامًا بتأمين سلطة الشيوعيين في ألمانيا وباستئصال الرأسمالية، منه بمعاقبة مرتكبي الجرائم النازية. ونتيجة ذلك، وعلى الرغم من أن برنامج اجتثاث النازية في المنطقة السوفياتية مضى إلى أبعد من ذلك فعلًا في بعض الأحوال مقارنة بما كان عليه الأمر في الغرب، فقد كان مبنيًا على تمثيلين خاطئَين للنازية: الأول مكمل للنظرية الشيوعية، والثاني الانتهازية المحسوبة.
كان الرأي الماركسي الشائع، والعقيدة السوفياتية الرسمية يريان أن النازية ليست أكثر من فاشية، وأن الفاشية بدورها نتاج المصلحة الذاتية للرأسمالية في لحظة الأزمة. وفقًا لذلك، أبدت السلطات السوفياتية القليل من الاهتمام بالجانب العنصري الذي ميز النازية، وبالإبادة الجماعية الناتجة منه، وركزت بدلًا من ذلك على الاعتقالات والمصادرات بحق رجال الأعمال والمسؤولين الفاسدين والمعلمين والآخرين المسؤولين عن دفع مصالح الطبقة الاجتماعية قدُمًا التي زُعم وقوفها وراء هتلر. بهذه الطريقة، ليس هناك اختلاف جوهري بين تفكيك السوفيات إرث النازية في ألمانيا والتحول الاجتماعي الذي سببه ستالين في أجزاء أخرى من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.
كان البعد الانتهازي للسياسة السوفياتية تجاه النازيين السابقين نتاج ضعف، فالشيوعيون في ألمانيا المحتلة لم يكونوا حركة قوية، وبالكاد حببهم وصولُهم في قطار أمتعة الجيش الأحمر إلى الناخبين. أملهم السياسي الوحيد، عدا القوة الغاشمة وتزوير الانتخابات، كان التودد إلى المصلحة الذاتية المحسوبة. فعل الشيوعيون ذلك في الشرق والجنوب عبر التشجيع على طرد الألمان العرقيين، مقدمين أنفسهم ضامنًا وحاميًا للشاغلين الجدد، البولنديين / السلوفاكيين / الصرب، لمزارع وشقق وشركات الألمان التي تم إخلاؤها. وكان من الواضح أن هذا ليس خيارًا في ألمانيا ذِاتها. فقد ارتِكب الحزب الشيوعي

المحلي في النمسا في الانتخابات التي أجريت في أواخر عام 1945 خطأ رفض الدعم الحاسم من الأقلية النازية والأعضاء السابقين في الحزب. وبذلك قضى على آفاق الشيوعية في النمسا بعد الحرب، وهو الدرس الذي لم يغب عن بال برلين، إذ قرر الحزب الشيوعي الألماني (KPD) بدلًا من ذلك تقديم خدماته وحمايته لملايين النازيين السابقين.
لم يكن في النزاع تناقض بالضرورة بين منظورَي العقيدة والحسابات. اعتقد أولبريخت ورفاقه بلا شك بأن الطريق لمحو النازية من ألمانيا هي إحداث تحول اجتماعي اقتصادي، فهم لم يهتموا على نحو خاص بالمسؤولية الفردية أو إعادة التثقيف الأخلاقي. لكنهم أدركوا أيضًا أن النازية لم تكن مجرد خدعة مورست مع البروليتاريا الألمانية البريئة. فالطبقة العاملة الألمانية، فشلت في تحمل مسؤولياتها، مثل البرجوازية الألمانية. لكن ذلك السبب على وجه التحديد جعل الفشل أكبر، ولا يقلل احتمال تكيفها مع الأهداف الشيوعية، بالنظر إلى التوليفة الصحيحة للعصا والجزرة. وفي أي حال، كانت خيارات السلطات في ألمانيا الشرقية محدودة، كخيارات الغربي، من هو الآخر الذي لزم أن يديروا البلد معه عدا النازيين السابقين؟
لذلك، استبعدت قوات الاحتلال السوفياتي من الوظائف أعدادًا هائلة من النازيين السابقين - 520 ألفًا بحلول نيسان / أبريل 1948 - من جهة، وعينت "المعادين للفاشية" في المناصب الإدارية في المنطقة الخاضعة لاحتلالها. ومن جهة أخرى، شجع القادة الشيوعيون الألمانُ بقوة النازيين السابقين الذين لم تكن سجلاتهم مشينة على الانضمام إليهم. وليس من المستغرب أنهم حققوا نجاحًا بالغًا. كان النازيون السابقون سعداء للغاية لمجرد محو ماضيهم عبر ربط مصيرهم بالمنتصرين. وقد أثبتوا كأعضاء في الحزب، ومسؤولين محليين، ورجال شرطة ومخبرين بصورة فذة تكيفهم الجيد مع متطلبات الدولة الشيوعية.
فالنظام الجديد، في النهاية، شبيه بشكل ملحوظ بذلك الذي عرفوه من قبل؛ إذ استولى الشيوعيون على المؤسسات النازية مثل جبهات العمل أو حراس المجمعات السكنية وخصصوا لها أسماء جديدة وأرباب عمل جددًا. لكن قدرة النازيين السابقين على التكيف نتجت أيضًا من تعرضهم للابتزاز. كانت السلطات السوفياتية على استعداد للتآمر مع أعدائها السابقين للكذب بشأن طبيعة وحجم النازية في ألمانيا الشرقية، مؤكدين أن إرث ألمانيا الرأسمالي والنازي أصبح محصورًا في المناطق الغربية وأن جمهورية ألمانيا الديمقراطية المستقبلية أرض العمال والفلاحين والأبطال المناهضين للفاشية، لكنهم عرفوا الحقيقة على نحو أفضل أيضًا واستندوا إلى ملفات النازيين عند بروز الحاجة. لذلك، صار تجار السوق السوداء، والمنتفعين من الحرب والنازيين السابقين على اختلاف أنواعهم شيوعيين ممتازين، لأن لديهم كل دوافع كسب الرضى.

وبحلول أوائل خمسينيات القرن الماضي، كان أكثر من نصف عمداء المعاهد العالية الألمانية الشرقية أعضاء في الحزب النازي السابق، فضلًا عن أكثر من 10 في المئة من البرلمان بعد عقد من الزمن. لم يتول ستازي، جهاز البوليس السري الذي تشكل حديثًا (استخبارات أمن الدولة) مجرد القيام بدور وممارسات الغستابو النازي، بل استخدام الآلاف من موظفيه ومخبريه. فالضحايا السياسيون للنظام الشيوعي الجديد، اتهموا في كثير من الأحيان بطريقة مغطاة بأنهم "مجرمون نازيون" واعتقلهم رجال شرطة من النازيين سابقًا، وحاكمهم قضاة نازيون سابقًا، وقام بحراستهم حراس معسكرات الاعتقال في عهد النازية في السجون ومعسكرات الاعتقال التي استولت عليها جملةً السلطاتُ الجديدة.

لم تكن سهولة تحول الأفراد والمؤسسات من النازية أو الفاشية إلى الشيوعية ظاهرة انفردت بها ألمانيا الشرقية، عدا حجمها؛ إذ آوت المقاومة في إيطاليا في زمن الحرب عددًا غير قليل من الفاشيين السابقين من فئات مختلفة، ولعل اعتدال الحزب الشيوعي الإيطالي بعد الحرب عائد إلى حقيقة أن العديد من مؤيديه المحتملين ارتبطوا بالفاشية. وفي هنغاريا بعد الحرب، تودد الشيوعيون علنًا لأعضاء سابقين في منظمة صليب السهم الفاشي (Fascist Arrow Cross)، بل مضوا إلى أبعد من ذلك حيث قدموا لهم الدعم ضد اليهود الذين سعوا لاستعادة ممتلكاتهم. وفي لندن أيام الحرب، تم تعقب الشيوعيين السلوفاكيين فلادو كليمنتس ويوجين لوبل من عملاء للسوفيات تم تجنيدهم من الأحزاب الفاشية التشيكية التي أُسست قبل الحرب، واستُخدمت شهادة هؤلاء العملاء ضدهم في محاكمتهم الصورية بعد عقد من الزمن.

لم يغض الشيوعيون وحدهم الطرف عن ماضي النازيين أو الفاشيين مقابل خدمات سياسية في مرحلة ما بعد الحرب. ففي النمسا، فضلت السلطات الغربية الفاشيين السابقين في كثير من الأحيان، وأتاحت لهم العمل في مجال الصحافة ومهن حساسة أخرى: جرى تحييد تلازمهم مع النقابيين، ومع النظام الاستبدادي في النمسا قبل الحرب، من طريق الغزو النازي، وعداوتهم الصادقة والمجدية على نحو متزايد من اليسار. أما حكومة التحالف العسكرية في المنطقة الحدودية في شمال شرق إيطاليا فقد حمت الفاشيين السابقين والمتعاونين، وكثير منهم مطلوبون من اليوغسلاف، في حين جندت الاستخبارات الغربية في كل مكان النازيين السابقين ذوي الخبرة والاطلاع الحسن - بما في ذلك "جزار ليون" ضابط الغستابو كلاوس باربي - لاستخدامهم في المستقبل ليس أقلها شأنًا العمل في مواقع تخولهم تحديد النازيين السابقين العاملين في خدمة السوفيات في الأقل، لسهولة تعرفهم إليهم.

في أول خطبة رسمية له أمام البرلمان في جمهورية ألمانيا الاتحادية، في 20 أيلول / سبتمبر 1949، قال كونراد أديناور حول مشروع اجتثاث النازية وتركتها: "اعتقادًا من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، أن الكثيرين قد كفروا عن

ذنوبهم التي لم تكن خطرة، قررت حيث يبدو الأمر مقبولًا أن نضع الماضي وراءنا". ما من شك في أن كثيرًا من الألمان أيدوا هذا التأكيد بحرارة. إذا أحبط اجتثاث النازية، فذلك لأن الألمان "تطهروا" من النازية بشكل عفوي لأغراض سياسية في 8 أيار / مايو 1945.
كما أن الشعب الألماني لم يكن وحيدًا، إذ نشرت الصحيفة اليومية للحزب الديمقراطي المسيحي الجديد في إيطاليا دعوة مماثلة إلى النسيان في يوم موت هتلر ورد فيها: "لدينا القوة لننسى! فلننس في أقرب وقت ممكن!" وفي الشرق، كانت أقوى دعاوى الشيوعيين وعدهم إطلاق بداية ثورية جديدة في البلدان التي لدى كل من فيها شيء ينبغي أن ينساه - أفعال أو أمور قاموا بها بأنفسهم. وعمت أنحاء أوروبا كلها نزعة قوية إلى تجاوز الماضي والبدء من جديد، عملًا بتوصية إيسُقراط لأبناء أثينا في نهاية الحروب البيلوبونيزية: "دعونا نحكم بشكل جماعي وكأن شيئًا سيئًا لم يحدث".
كان انعدام الثقة في الذاكرة القصيرة الأجل، والبحث عن الأساطير النافعة حول مناهضة الفاشية - أعداء النازية في ألمانيا، والمقاومين الفرنسيين والضحايا البولنديين - أهم تركة غير مرئية للحرب العالمية الثانية في أوروبا. وسهلت في صيغتها الإيجابية الانتعاش الوطني عبر السماح لرجال مثل المارشال تيتو، أو شارل ديغول، أو كونراد أديناور بأن يصفوا أنفسهم لمواطنيهم على نحو مقبول ظاهريًا بل ومدعاة للفخر. حتى إن ألمانيا الشرقية ادعت أصلًا نبيلًا، وتقليدًا مبتكرًا: "الانتفاضة" الشيوعية الأسطورية، والملفقة إلى حد بعيد في بوخنفالد في نيسان / أبريل 1945. أتاحت هذه الروايات للدول التي عانت من الحرب سلبًا، مثل هولندا، وضع سجل تسوياتها جانبًا، وسجلات أولئك الذين ثبت أن نشاطهم كان مضللًا، مثل كرواتيا، ودفنها في قصة غامضة عن بطولات متنافسة.
ما كان لانتعاش أوروبا المذهل بعد الحرب أن يتم لولا فقدان الذاكرة الجماعية هذا. لكن يتعين القول إنه تم تناسي الكثير مما عاد لاحقًا بطرائق مقلقة. لكن اتضح حينذاك مدى استناد أوروبا بعد الحرب إلى أساطير تأسيسية تفتتت وتبدلت بمرور السنوات. في ظل ظروف عام 1945، في قارة مغطاة بالأنقاض، أمكن كسب الكثير عبر التصرف حيال الماضي كما لو أنه مات ودفن فعلًا، وأن عصرًا جديدًا على وشك أن يبدأ. وتجسد الثمن المدفوع بقدر محدد من النسيان الانتقائي والجماعي، ولا سيما في ألمانيا. لكن بعد ذلك، وفي ألمانيا في المقام الأول، بقي الكثير مما لزم نسيانه.

قراءات إضافية

Buscher, Frank M. *The U.S. War Crimes Trial Program in Germany, 1946 - 1955*. New York: Greenwood Press, 1989.

Deak, Istvan, Jan Tomasz Gross & Tony Judt. *The Politics of Retribution in Europe: World War II and its aAftermath*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2000.

Domenico, Roy Palmer. *Italian fascists on trial, 1943 - 1948*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991.

Footitt, Hilary & John Simmonds. *France, 1943 - 1945*. New York: Holmes & Meier, 1988.

Kedward, H. R. & Nancy Wood. *The Liberation of France: Image and Event*. Oxford: Berg, 1995.

Lottman, Herbert R. *The Purge*. New York: Morrow, 1986.

Marrus, Michael Robert. *The Nuremberg war crimes trial, 1945 - 46: A Documentary History*. Boston: Bedford Books, 1997.

Merritt, Anna J. & Richard L. Merritt. *Public Opinion in Occupied Germany: The OMGUS Surveys, 1945 - 1949*. Urbana: University of Illinois Press, 1970.

______ & ______. *Public Opinion in Semi - sovereign Germany: The HICOG Surveys, 1949 - 1955*. Urbana: University of Illinois Press, 1980.

Merritt, Richard L. *Democracy Imposed: U.S. Occupation Policy and the German Public, 1945 - 1949*. New Haven: Yale University Press, 1995

Novick, Peter. *The Resistance Versus Vichy: The Purge of Collaborators in Liberated France*. London: Chatto & Windus, 1968.

Olsson, Sven - Olof. *German Coal and Swedish Fuel, 1939 - 1945*. Thesis. Institute of Economic History. Gothenburg University. 1975.

Osiel, Mark. *Mass Atrocity, Collective Memory, and the Law*. New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1997.

Stern, Frank. *The Whitewashing of the Yellow Badge. Antisemitism and Philosemitism in Postwar Germany*. Oxford: Pergamon Press, 1992.

Taylor, Lynne. *Between Resistance and Collaboration: Popular Protest in Northern France, 1940 - 45*. NewYork: St. Martin’s Press, 2000.

Taylor, Telford. *The Anatomy of the Nuremberg Trials: A Personal Memoir*. New York: Knopf, 1992.

Tent, James F. *Mission on the Rhine. Re - education and De - nazification in American - occupied Germany*. Chicago: University of Chicago Press, 1982.

(23) التيوتونيون: سكان جرمانيا الشمالية. (المترجم)
(24) في أواخر عام 1960، كان 62 من أصل 64 من المسؤولين عن الإدارة الإقليمية في إيطاليا قد شغلوا مناصب في ظل الفاشية، كما كانت حال جميع قادة الشرطة الـ 135.
(25) **الدوموبران** (The Domobran): هو الحرس الوطني الكرواتي في زمن الحرب. بالطبع لم يتصرف أنصار تيتو الشيوعيون على نحو أفضل في كثير من الأحيان، لكنهم انتصروا.
(26) استخدم المؤلف عامدًا مصطلح 'denazification': لما له من دلالة خاصة هنا، فهو يعني مبادرة قوى الحلفاء لتطهير الثقافة، والصحافة، والاقتصاد، والقضاء، والسياسة، وغيرها في المجتمعين الألماني والنمساوي من أي بقايا للفكر القومي الاشتراكي (النازي). وقد تم إطلاق برنامج التطهير هذا بعد الحرب العالمية الثانية وتعزيزه بموجب اتفاقيات بوتسدام. تم صوغ هذا المصطلح أول مرة، باعتباره مصطلحًا قانونيًا، في البنتاغون في عام 1943. (المترجم)
(27) في عام 1946 رفع مجلس المناطق في ألمانيا الغربية (Länderrat) توصية إلى سلطات الحلفاء تحدثت عن خفض الحصص الغذائية للنازحين بالنظر إلى النقص الحالي في ألمانيا، واقتصر رد الجنرال لوسيوس كلاي على رسالة تذكير بأن المعني بالتزويد بالطعام هو الأمم الأوروبية الأخرى التي كانت ضحايا للحرب العدوانية التي شنتها ألمانيا نفسها.
(28) Stephan Hermlin, *Bestimmungsorte* (Berlin, 1985), p. 464,
استدل بها فرانك شتيرن، في:
Frank Stern, *The Whitewashing of the Yellow Badge. Antisemitism and Philosemitism in Postwar Germany* (Oxford: Pergamon Press, 1992), p. xvi.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل أوروبا

"كلنا يعرف الآن أنه ما من وسيلة للعودة من هذه الحرب إلى نظام حرية العمل في المجتمع، وأن الحرب بموجب ذلك هي صانعة ثورة صامتة عبر تعبيد الطريق أمام نظام من طراز جديد"

كارل مانهايم

"يبدو للجميع باستثناء الرأي العام، أن الطرائق الرأسمالية لن تكون قادرة على القيام بمهمة إعادة الإعمار"

جوزف شومبيتر

"خاب أمل العديد منا، في بريطانيا التي عدنا إليها ... لا يستطيع أحد أن يحولها بين عشية وضحاها إلى بريطانيا التي أردنا"

السيدةويني وايتهاوس كما ذكر **بول أديسون** في كتابه **الآن انتهت الحرب** (*Now The War Is Over*) "يكمن العلاج في كسر الحلقة المفرغة، واستعادة ثقة الشعوب الأوروبية بالمستقبل الاقتصادي لبلدانها ولأوروبا ككل"

جورج كاتلت مارشال

أتاح حجم الكارثة الأوروبية الهائل فرصًا جديدة، فقد غيرت الحرب كل شيء. وكانت العودة إلى الطريقة التي سارت الأمور وفقها قبل عام 1939 مرفوضًا بالمطلق في كل مكان تقريبًا. مثل هذا بالبداهة وجهة نظر الشباب والراديكاليين، لكنه كان واضحًا بالقدر نفسه للمراقبين ذوي الفكر الثاقب من الجيل الأكبر سنًا. صاغ شارل ديغول الذي بلغ 54 عامًا حين حُررت فرنسا وهو ابن أسرة برجوازية كاثوليكية محافظة في شمال فرنسا، هذه المسألة بدقة بقوله: "في أثناء الكارثة، وتحت عبء الهزيمة، حدث تغير كبير في عقول الناس؛ إذ بدت كارثة عام 1940 للكثيرين وكأنها فشل للطبقة الحاكمة ونظام الحكم في كل مجال".

لكن المشكلات في فرنسا أو في أي مكان آخر لم تبدأ في عام 1940. رأى المقاومون المعادون للفاشية في كل مكان أنفسهم في معركة ليس مع المحتلين في زمن الحرب وعملائهم المحليين فحسب، بل ومع نظام سياسي واجتماعي كامل حملوه مسؤولية مباشرة عن الكوارث التي نزلت ببلدانهم. فالسياسيون والمصرفيون ورجال الأعمال والعسكريون في حقبة ما بين الحربين هم الذين جلبوا الكارثة إلى بلدانهم، وهم الذين خانوا تضحيات الحرب العالمية الأولى ووضعوا الأسس لنشوب الحرب العالمية الثانية. هؤلاء هم "الرجال المجرمون" على حد تعبير منشور شجب المحافظين المؤيدين

لسياسة الترضية قبل عام 1940. كانوا ونظامهم هدف الخطط التي وضعت في أثناء الحرب من أجل التغيير في مرحلة ما بعد الحرب.
لذلك، كانت المقاومة ثورية ضمنًا في كل مكان. وكان هذا متأصلًا في منطقها. حيث قاد رفض المجتمع، الذي أنجب الفاشية المرء بالبداهة إلى "أن يحلم بثورة من شأنها أن تبدأ من ورقة بيضاء" على حد تعبير إيتالو كالفينو. مُحي السجل فعلًا في كثير من بلدان أوروبا الشرقية، كما رأينا. لكن حتى في أوروبا الغربية، ساد توقع على نطاق واسع بحدوث تحول اجتماعي سريع ودراماتيكي: من سيقف في طريقها في آخر المطاف؟
لدى النظر من زاوية حركات المقاومة في زمن الحرب، يظهر أن سياسات ما بعد الحرب استمرار لنضالها في أيام الحرب، وهذا إسقاط طبيعي وامتداد لوجودها السري. لم يعرف كثير من الشباب والصبايا الذين برزوا إلى الواجهة في النضال السري أيام الحرب: ففي إيطاليا منذ عام 1924، وفي ألمانيا والنمسا ومعظم دول أوروبا الشرقية منذ أوائل الثلاثينيات، وفي جميع أنحاء أوروبا القارية المحتلة منذ عام 1940، لم تكن الحياة السياسية الطبيعية معروفة، إذ تم حظر الأحزاب السياسية، وتزوير الانتخابات أو إلغاؤها. فمعارضة السلطات أو المطالبة بالتغيير الاجتماعي أو حتى الإصلاح السياسي كانت تعني الخروج على القانون.
لذلك، عنت السياسة في نظر هذا الجيل الجديد المقاومة؛ مقاومة السلطة، ومقاومة الترتيبات الاجتماعية أو الاقتصادية التقليدية، ومقاومة الماضي. صور كلود بورديه، وهو ناشط في المقاومة الفرنسية ومحرر بارز في مجلة يسارية وكاتب في سنوات ما بعد الحرب، المزاج العام آنذاك في مذكراته **المغامرة المحيرة** (*L'aventure incertaine*) التي ورد فيها: "حولتنا المقاومة جميعًا إلى **محتجين** (contestataires) بكل ما للكلمة من معنى حيال الشخصيات بقدر ما كنا محتجين على النظام الاجتماعي". وبدا الانتقال من مقاومة الفاشية إلى مقاومة العودة إلى أخطاء الثلاثينيات بعد الحرب خطوة طبيعية، ومن صلب ذلك نشأ مزاج متفائل بصورة غريبة، لاحظه العديد من المراقبين في أعقاب التحرير. وعلى الرغم من العوز في جميع الأرجاء - وفي الواقع، بسبب ذلك العوز - وُلد توجه نحو ظهور شيء جديد أفضل. وجاء في دورية **سوسيتا** الإيطالية باسم محرريها في تشرين الثاني / نوفمبر 1945: "لا أحد منا يعترف بماضيه، فهو يبدو غير مفهوم لنا ... ويهيمن على حياتنا اليوم شعور بالذهول والبحث الغريزي عن اتجاه. لقد جردتنا الوقائع من سلاحنا ببساطة".
لم يشكل الرجعيون، ولا الفاشيون، عقبة رئيسة في وجه التغيير الجذري في أعقاب هزيمة هتلر، فقد ربط أولئك مصيرهم بمصير الطغاة وانكنسوا معهم. ولكن الحكومات الشرعية في المنفى، ومعظمها كان يقيم في أثناء الحرب خارج بلده في لندن، ويخطط للعودة، نظرت إلى منظمات المقاومة المحلية في بلدانها باعتبارها مشكلة بدلًا من النظر إليها كقوى حليفة. ورأت تلك

الحكومات أنه يتعين نزع سلاح الشباب الطائش، وإعادتهم إلى الحياة المدنية، وعلى الجمهور ترك الشؤون العامة في يد الطبقة السياسية التي جرى تطهيرها وفق الأصول من العملاء والخونة. وأي شيء أقل يعني الفوضى أو الإبقاء على احتلال جيوش الحلفاء للبلاد إلى أجل غير مسمى.

كانت جماعات المقاومة في زمن الحرب، والتي انضوت في عامي 1944 و1945 إلى حركات سياسية متعددة، بدورها مرتابة بالمثل. رأت تلك الحركات أن السياسيين والموظفين والسماسرة الذين فروا أمام الاحتلال فقدوا صدقيتهم على نحو مضاعف: عبر أخطائهم قبل الحرب وغيابهم اللاحق. وجُرد المشرعون الذين انتُخبوا في عام 1936 في فرنسا والنرويج من أهليتهم لسلوكهم في عام 1940. ومنعَ الغيابُ، في خلال السنوات الخمس الطارئة، الحكومات العائدة إلى بلجيكا وهولندا من إدراك المعاناة المحلية والتغير الذي طرأ على المزاج العام في ظل الاحتلال النازي. وفقدت الحكومات السابقة مسوغ وجودها في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بوصول الجيش الأحمر، مع استثناء مهم هو تشيكوسلوفاكيا، (على الرغم من البطء في فهم ذلك أحيانًا).

كانت السلطات العائدة على استعداد تام لتقديم تنازلات في المسائل السياسية - ولا سيما تلك المرتبطة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، كما سنرى. أما ما أصرت عليه، مع ذلك، فهو ما عده ديغول وغيره "انتقالًا منظمًا". وبما أن هذا ما كانت تفضله قوات الحلفاء والاحتلال الغربية والشرقية، سرعان ما تبددت أوهام المقاومة. ففي أوروبا الشرقية، باستثناء يوغسلافيا، كان السوفيات هم الذين حددوا شكل حكومات ما بعد الحرب ووجهوا أفعالها. وفي أوروبا الغربية، شغلت الحكومات المؤقتة الدوائر الحكومية بانتظار انتخابات جديدة. أما حركات المقاومة فقد تم تشجيعها، ومن ثم إجبارها على تسليم سلاحها وحل منظماتها.

اللافت، عند العودة إلى الماضي، مدى هزال المقاومة التي واجهت استعادة الوضع المؤسسي الراهن. ففي بولندا وأجزاء من غرب الاتحاد السوفياتي، استمرت المجموعات الحزبية المسلحة بضع سنوات إضافية، لكن صراعها كان وطنيًا ومقاومًا للشيوعية. وفي النرويج وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا، اندمجت المقاومة سلميًا في الأحزاب السياسية والنقابات في مرحلة ما بعد الحرب مع احتجاجات خجولة. في بلجيكا، أُعطيت عناصر المقاومة المسلحة في زمن الحرب في تشرين الثاني / نوفمبر 1944 مهلة أسبوعين لتسليم أسلحتها. وأدى ذلك إلى تجمع احتجاجي حاشد في بروكسل يوم 25 تشرين الثاني / نوفمبر، وأطلقت الشرطة الرصاص، ما أدى إلى إصابة 45 شخصًا بجروح. بيد أن أحداثًا كهذه لم تكن عامة[29]. وفي حال نموذجية، دُمج 200 ألف من المقاومين الفرنسيين بنجاح في الجيش النظامي عندما تم حل تنظيمهم: "القوات الفرنسية الداخلية" (Forces Françaises de l’Intérieur)، من دون اعتراض.

سهلت الاستراتيجية السوفياتية بدرجة كبيرة حل المقاومة، وهي التي فضلت استعادة الأنظمة البرلمانية في أوروبا الغربية، (كما فعلت شكليًا في أوروبا الشرقية أيضًا). وأدى القادة الشيوعيون مثل موريس توريز في فرنسا وبالميرو تولياتي في إيطاليا دورًا رئيسًا في ضمان سلمية تعاون أنصارهم (المربكين أحيانًا). وكان الكثيرون على استعداد للاعتقاد بأن طاقات وطموحات المقاومة لا بد من أن تتجه الآن إلى المشاريع السياسية التي تحقق نهضة وطنية.

نجح التواصل الذي تحقق ضمن المقاومة في الاستمرار في بعض الأحيان، فإزالة الاستقطاب الديني في المجتمع الهولندي في مرحلة ما بعد الحرب، على سبيل المثال، وانهيار الانقسام المذهبي بين طائفتي الكاثوليك والبروتستانت الذي امتد طوال قرون، بدأ عبر صلات شخصية في زمن الحرب. لكن خطط إنشاء "حزب المقاومة" في مرحلة ما بعد الحرب فشلت في كل مكان. كادت المحاولة أن تؤتي أكلها في إيطاليا، حيث أصبح فيروتشيو باري رئيس الوزراء في حزيران / يونيو 1945، ووعد بأن يبقى حزب العمل (Action Party) الذي انتمى إليه متحليًا بروح المقاومة وساعيًا لتحقيق أهدافها. لكن باري لم يكن محنكًا في السياسة. وعندما سقط بعد ستة أشهر، انتقلت السلطة السياسية نهائيًا إلى أيدي الأطراف التقليدية. وكان ديغول، في فرنسا، يتمتع برؤية استراتيجية أفضل بكثير في الميدان السياسي، لكنه غادر منصبه (بعد شهر واحد من مغادرة باري منصبه) بدلًا من السعي لتكييف طموحاته في أيام الحرب مع الرتابة البرلمانية. وبالتالي دفع ضريبة غير مقصودة لنجاحه في إعادة تأسيس استمرارية الجمهورية.

وبدلًا من أن يحكم أوروبا تجمعٌ جديد مقترن بالمقاومين، وجد معظم الأوروبيين أنفسهم في السنوات التي تلت الحرب مباشرة محكومين من قبل ائتلافات مكونة من سياسيي اليسار ويسار الوسط، أي ما يشبه إلى حد ما الجبهات الشعبية في الثلاثينيات. ولهذا دلالته العقلانية؛ إذ اقتصرت القدرة على الفعل بصورة طبيعية في سنوات ما قبل الحرب على الأحزاب السياسية ذات البرامج المضادة للفاشية - أما أولئك في أوروبا الشرقية التي احتلها السوفيات، فكان من الملائم أن تعزى تلك البرامج إلى السلطات الجديدة، أقله في ذلك الحين - عنى ذلك عمليًا أن الشيوعيين والاشتراكيين وحفنة من الجماعات الليبرالية أو الراديكالية، جنبًا إلى جنب مع الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي برزت حديثًا، هي التي ستشكل أحزاب الحكومة في السنوات الأولى التي تلت الحرب، وقد جلبت تلك الأحزاب معها العديد من سياسات ورجال عصر الجبهة الشعبية.

كسبت أحزاب اليسار القائمة الكثير بسبب مشاركتها في المقاومة في زمن الحرب: خصوصًا في فرنسا، حيث نجح الشيوعيون في تحويل مآثرهم (المبالغ فيها أحيانًا) في زمن الحرب إلى رأسمال سياسي. وأقنعوا حتى المراقبين

النزيهين بموقفهم الأخلاقي الفذ. وقد وصفتهم جانيت فلانر: "أبطال المقاومة العظماء" في كانون الأول / ديسمبر 1944. لذلك، ليس غريبًا أن تلخص برامج إصلاح الحكومات الأوروبية بعد الحرب على نحو خاص الأعمال التي لم تنتهِ في الثلاثينيات وتكون صدى لها.
إذا لم يواجه السياسيون المجربون صعوبة تُذكر في الحلول محل نشطاء زمن الحرب بعد عام 1945، فذلك لأنهم وإن تقاسموا أخلاقيات مشتركة مناهضة للفاشية معادين للفاشية ورغبة عارمة في التغيير، فإن المقاومة وورثتها بدوا غامضين في التفاصيل. سعى حزب العمل في إيطاليا إلى إلغاء النظام الملكي، وتأميم رؤوس الأموال الكبيرة والصناعة الكبيرين والإصلاح الزراعي. أما برنامج عمل مجلس المقاومة الوطنية الفرنسية فلم يكن أمامه ملك لإطاحته، لكن طموحاته افتقرت إلى الدقة بالمثل. كانت وحدات المقاومة مشغولة للغاية بالقتال، أو بمجرد البقاء على قيد الحياة، بحيث لم يكن ممكنًا أن تشغل نفسها بخطط تفصيلية لتشريعات ما بعد الحرب.
لكن الأهم هو أن انعدام الخبرة أعاق المقاومين. الشيوعيون هم الوحيدون بين المنظمات السرية الذين امتلكوا معرفة عملية بالسياسة، ولا شيء أكثر من ذلك باستثناء الحالة الفرنسية. لكن الشيوعيين على وجه الخصوص لم يكونوا مستعدين لتقييد أنفسهم بالتعبير عن تفاصيل برنامجية قد ينفر منها حلفاؤهم التكتيكيون في المستقبل. لذلك، لم تورث المقاومة إلا القليل في مشاريع ما بعد الحرب، عدا بيانات نبيلة أفصحت عن نيات وعموميات واسعة - وحتى هذه في نظر فرانسوا مورياك في آب / أغسطس 1944، وهو متعاطف بطريقة أخرى، كانت: "برامج خيالية كتبت على عجل".
في أي حال، ثمة أمر واحد اتفق عليه جميع المقاومين والسياسيين على حد سواء هو "التخطيط". فكوارث عقدَي ما بين الحربين من فرص ضائعة بعد عام 1918، وكساد هائل أعقب انهيار سوق الأسهم في عام 1929، ومخلفات البطالة، وصور انعدام المساواة والظلم وعدم الكفاءة الناجمة عن القانون الرأسمالي "دعه يعمل" الذي قاد الكثيرين نحو سحر الاستبداد، واللامبالاة الصفيقة التي ميزت النخبة الحاكمة المتغطرسة، وافتقار الطبقة السياسية إلى الكفاءة، بدت كلها مرتبطة بالفشل الذريع في تنظيم المجتمع على نحو أفضل. فإذا كان المراد إنجاح الديمقراطية، واستعادة جاذبيتها، لا بد من التخطيط لذلك.
يشار أحيانًا إلى أن هذا الإيمان بالتخطيط، الذي عُد بمثابة ديانة سياسية في أوروبا بعد الحرب، مستمد من أنموذج الاتحاد السوفياتي: اقتصاد موجه نجا في الظاهر من صدمات أوروبا الرأسمالية، صمد أمام العدوان النازي، وانتصر في الحرب العالمية الثانية بفضل سلسلة من الخطط الخمسية المفصلة. وهذا خطأ بالمطلق. ففي أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى بعد الحرب، لم يثق أحد سوى الشيوعيين في خططٍ على النمط السوفياتي (والتي لم يعرفوا عنها

إلا القليل)، فيما لم يكن لديهم أي فكرة حول كيفية تطبيق هذه الخطط وفقًا لظروفهم المحلية. كان الهوس السوفياتي بأهدافه الكثيرة، وحصص الإنتاج، والتوجه المركزي، غريبًا بالنسبة إلى الجميع عدا قليل من دعاة التخطيط الغربي المعاصرين، واعتمد هؤلاء، الذين انتموا إلى مجموعات متنوعة، على مجموعة مصادر مختلفة جدًا.
بدأت موضة الخطط والتخطيط قبل عام 1945 بوقت طويل. وتعالت الأصوات من هنغاريا إلى بريطانيا العظمى لدعم الاقتصاد الموجه بهذه الطريقة أو تلك، طوال مرحلة الكساد بين الحربين. وطُرحت أفكار مستمدة من مدرسة اشتراكية قديمة، ولا سيما في النمسا وأوساط الفابيين (نسبة إلى فابيوس كونكتاتورد) البريطانيين. لكن عددًا أكبر بكثير استند إلى الإصلاحات الليبرالية التي سبقت عام 1914. عفى الزمن على مفهوم الدولة الراعية في القرن التاسع عشر التي اقتصر اهتمامها على الأمن والشرطة، وبالتالي بدأت المحاججات. وحتى لو اقتصر الأمر على الحيطة - لتجنب الاضطرابات السياسية - فلا بد من التدخل في الشأن الاقتصادي لتنظيم صور الخلل في التوازن، والقضاء على أوجه انعدام الكفاءة، والتعويض عن انعدام المساواة وغبن السوق.
اقتصر التركيز الرئيس في مثل تلك المشاريع الإصلاحية قبل عام 1914 على الدعوات لفرض ضرائب التصاعدية، وحماية العمل، وأحيانًا، ملكية الدولة لعدد محدود من الاحتكارات الطبيعية. لكن مع انهيار الاقتصاد الدولي، والحرب التي تلت ذلك، صار التخطيط أكثر إلحاحًا وطموحًا. عُممَت المقترحات المتنافسة لخطة وطنية، تقوم على تدخل الدولة بصورة فعالة لدعم وعرقلة وتسهيل عمل القطاعات الاقتصادية الرئيسة المباشرة في حال الضرورة، على نطاق واسع بين المهندسين الشباب والاقتصاديين وموظفي الخدمة المدنية في فرنسا وألمانيا.
رزح المخططون ومؤيدوهم في معظم سنوات ما بين الحربين، تحت وطأة الإحباط على هامش السياسة. فالجيل القديم من السياسيين كان أصم حيال مناشداتهم: بالنسبة إلى الكثيرين من اليمين المحافظ والوسط، تدخل الدولة في الاقتصاد أمر لا يزال مقيتًا، بينما اعتقد اليسار الاشتراكي بوجه عام، أن مجتمع ما بعد الثورة وحده القادر على القيام بتخطيط عقلاني لشؤونه الاقتصادية. وقُدر للرأسمالية حتى ذلك الحين، أن تعاني وتنهار في نهاية المطاف بسبب تناقضاتها. وبدت للجانبين فكرة أن شخصًا قد "يخطط" للاقتصاد الرأسمالي بلا معنى. ووجد المحبطون من دعاة التخطيط الاقتصادي أنفسهم في كثير من الأحيان منجذبين إلى أحزاب اليمين الراديكالي الشمولية، التي كانت أكثر تقبلًا لنهج أولئك الدعاة.
لم يكن من قبيل المصادفة، إذًا، أن يتحول أوزوالد موزلي وبعض البريطانيين الآخرين من زعامة حزب العمال إلى الفاشية بسبب الإحباط الناجم عن رد

حزبهم غير الملائم على الكساد العظيم. وفي بلجيكا فشل إندريك دو مان بصورة مماثلة في إقناع زملائه الاشتراكيين بجدوى وضع "خطة"، وبدأ يطرح ويروج حلولًا انطوت على مزيد من الاستبداد. وفي فرنسا، غادر عدد من ألمع القادة الشباب الحزبَ الاشتراكي، لتشكيل حركات جديدة، نتيجة ما اعتراهم من إحباط لفشل حزبهم في تقديم رد خلاق على الأزمة الاقتصادية. وفي آخر المطاف، صار كثير من هؤلاء وأمثالهم فاشيين.
نظر المصفقون إلى موسوليني في فرنسا وبريطانيا، قبل عام 1940، بحسد إلى ما رأوه من نجاح في التغلب على عيوب الاقتصاد الإيطالي عبر التخطيط الحكومي، وإنشاء مظلة من الوكالات لحماية قطاعات اقتصادية بأكملها. كان ألبرت شبير مدير نظام هتلر الجديد، محل إعجاب كبير في الخارج لبرنامجه القائم على التوجيه والتنظيم الاقتصادي. وفي أيلول / سبتمبر 1943، صمم شبير وجان بيشولون وزير الإنتاج الصناعي في حكومة فيشي نظامًا لخفض التعرفة الجمركية، بناء على أفكار "تخطيطية" عائدة إلى حقبة ما بين الحربين، تصورت علاقات تجارية أوروبية، وتنسيقًا اقتصاديًا فرنسيًا - ألمانيًا وثيقًا في سنوات لاحقة. أسس نادي جون يوروب في عام 1933 للمفكرين والسياسيين الشباب التواقين إلى إرساء اتجاه جديد في صنع السياسة، وقام رجل الدولة المستقبلي في بلجيكا المسحور بأوروبا، بول هنري سباك بتبادل الأفكار حول تعزيز دور الدولة في شتى أنحاء القارة مع معاصريه الذين شاركوه أفكاره، بمن فيهم أوتو أبيتز، المسؤول النازي الذي أدار باريس لاحقًا في زمن الحرب.
باختصار، "للتخطيط" تاريخ معقد. قام العديد من المدافعين عنه باختباره أول مرة، كموظفي خدمة مدنية ومديري أعمال، في أنظمة الاحتلال في زمن الحرب - في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا، فضلًا عن ألمانيا وإيطاليا - لم يتم احتلال بريطانيا لكن رحى الحرب كانت دائرة فيها أيضًا، وهي التي قدمت ووطنت حينذاك مفهوم "التخطيط" الحكومي المجرد. في الواقع، الحرب قبل أي أمر آخر، هي التي وضعت الحكومة في بريطانيا في قلب الحياة الاقتصادية. اعتمدت الحكومة قانون سلطات الطوارئ في أيار / مايو 1940 الذي أجاز للحكومة توجيه أي شخص لفعل أي شيء من أجل المصلحة الوطنية خدمة لمصلحة الوطن، والسيطرة على أي ملكية وتحويل أي منشأة صناعية إلى أي هدف وطني تختاره. وعلى حد تعبير كينيث هاريس الذي كتب سيرة كليمنت أتلي، زعيم حزب العمال بعد الحرب في بريطانيا: "بدا التخطيط الوطني والملكية الوطنية، بين عامي 1945 و1951 نتيجة وضع حكومة حزب العمال مبادئ الاشتراكية موضع التنفيذ، وجسد ذلك إلى حد كبير تركة الدولة التي تم تنظيمها لخوض حرب شاملة".
لذلك، جسدت الفاشية والحرب، في كثير من الأحيان، الجسر الذي ربط المفاهيم البدعية والهامشية والخلافية غالبًا بشأن التخطيط الاقتصادي، بالسياسة الاقتصادية السائدة بعد الحرب. ومع ذلك، لم يكن لهذا التراث

المجتزأ تأثير يذكر في جاذبية التخطيط - مهما يكن مدى ارتباط التخطيط باليمين المتطرف، أو اليسار المتطرف، أو الاحتلال، أو الحرب فمن الواضح أنه لا يمت بصِلة إلى السياسة المفتقرة إلى الصدقية التي شهدتها السنوات الفاصلة بين الحربين. وهي النقطة التي استخدمت على نطاق واسع في مصلحة التخطيط. الثقة بالدولة هي جوهر التخطيط حقًا. ففي كثير من البلدان عكس هذا الأمر وعيًا راسخًا، عززته تجربة الحرب، وذلك في ظل غياب أي جهة أخرى تقوم بالتنظيم أو التوزيع. فالدولة وحدها هي التي تحول الآن بين الفرد والعوَز. لكن الحماسة المعاصرة لدولة قائمة على التدخل تجاوزت اليأس أو المصلحة الذاتية. صورت رؤية كليمنت أتلي، زعيم حزب العمال البريطاني الذي هزم حزبُه حزب المحافظين بزعامة تشرشل في الانقلاب الانتخابي الدراماتيكي في عام 1945، المزاج المعاصر بلطف: المطلوب آنذاك "مدن ومنتزهات وملاعب ومنازل ومدارس ومصانع ومحلات تجارية حسنة التخطيط والبناء".

نشأت ثقة كبيرة في قدرة (ولم تقتصر على واجب) الحكومة على حل المشكلات على نطاق واسع عبر تعبئة وتوجيه الناس والموارد إلى أهداف تفيد الجميع. كان من الواضح أن لهذه الطريقة في رؤية الأشياء جاذبية خاصة للاشتراكيين. ولاقت فكرة أن اقتصادًا حسن التخطيط يعني مجتمعًا أفضل تنظيمًا ويتمتع بالمزيد من الثراء والعدل، قبولًا واسع النطاق للغاية، حتى لدى الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي برزت حينذاك في جميع أنحاء أوروبا الغربية. وذكر المؤرخ الإنكليزي ألن جون برسيفال تايلور لمستمعي هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في تشرين الثاني / نوفمبر 1945: "في أوروبا، لا يثق أحد بالطريقة الأميركية في الحياة - أي المشروع الخاص، أو بالأحرى، أولئك الذين يؤمنون بها حزب مهزوم لا يبدو مستقبله أفضل من مستقبل اليعقوبيين في إنكلترا بعد عام 1688". بالغ تايلور كعادته، وكان مخطئًا على المدى البعيد (لكن من لم يكن كذلك؟) ولعله فوجئ بمعرفة المزيد عن التعصب الذي قوبل به تصريحه من العديد من "مبرمي الصفقات الجدد" (وهي السياسة التي اعتمدتها إدارة الرئيس الأميركي فرانكلين د. روزفلت لمكافحة تبعات الكساد الاقتصادي الكبير) الذين برزوا في الإدارة الأميركية المعاصرة لألمانيا. لكنه كان مصيبًا بصورة عامة في زمانه.

ما هو "التخطيط"؟ إنه مصطلح مضلل. تمثل الأمر المشترك بين جميع المخططين في الإيمان بتعزيز دور الدولة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، وفي ما عدا ذلك، ظهر تباين هائل ترتب في العادة على التقاليد السياسية الوطنية المميزة. ففي بريطانيا، حيث جرى القليل جدًا من **التخطيط** الفعلي **قياسًا بأي وقت مضى** - تجسدت المسألة الحقيقية في **التحكم** بالصناعات والخدمات الاجتماعية والاقتصادية - عبر ملكية الدولة كغاية في حد ذاتها. ومن ثَم كان التأميم في صلب برنامج حزب العمال بعد عام

1945 - ولا سيما تأميم المناجم، والسكك الحديد، ونقل البضائع والمرافق - وتوفير الخدمات الطبية. باختصار تم الاستيلاء على "مفاتيح الاقتصاد الأساسية". لكن كان ذلك كل شيء.

وفي إيطاليا، أُبقي على الإرث المؤسساتي الفاشي - الذي جعل مساحات واسعة من الاقتصاد تحت إشراف الدولة - سليمًا إلى حد كبير بعد الحرب. لكن ما تغير هو اللون السياسي للأحزاب التي أضحت تستفيد من أساس القوة الاقتصادية والمالية الذي أتاحته الشركات القابضة والوكالات المملوكة للدولة.

وفي ألمانيا الغربية بعد عام 1948 بقي الاقتصاد في أيدي القطاع الخاص غالبًا، إنما مع ترتيبات مفصلة ومتفق عليها علنًا لإدارة المصانع، وعلاقات أرباب العمل بالعمال، وشروط التوظيف والتوزيع. وفي هولندا انطوى التخطيط المركزي على مزيج متغير من المراسيم الاستشرافية والإلزامية لاستخدامات المؤسسات الخاصة.

تمتعت غالبية دول أوروبا الغربية بقطاعات عامة نمت بسرعة، سواء تم قياس ذلك بالإنفاق الحكومي أو بعدد العاملين في القطاع العام. لكن في فرنسا فحسب، تُرجمت الحماسة الخطابية لتخطيط الدولة إلى فعل حقيقي. فعلى غرار الحكومة البريطانية بعد الحرب، أممت الحكومات الفرنسية النقل الجوي، والمصارف، واثنتين وثلاثين من شركات التأمين، والمرافق، والمناجم، وصناعات الذخائر، وصناعة الطائرات، وشركة رينو العملاقة (عقوبة على إسهام صاحبها في المجهود الحربي الألماني)، وصار خُمس المقدرات الصناعية لشركة توتال الفرنسية ملكًا للدولة بحلول أيار / مايو 1946.

وفي الوقت نفسه، في 4 كانون الأول / ديسمبر 1945، قدم جان مونيه للرئيس ديغول **خطته للتحديث والمعدات**. وأُسست بعد شهر المفوضية العامة للتخطيط برئاسة مونيه. وفي غضون الأشهر التالية أسس مونيه لجان تحديث للصناعات المختلفة (التعدين، والكهرباء، والنقل، ومواد البناء، والصلب، والآلات الزراعية، والنفط، والمواد الكيماوية، والأسمدة، وتمت إضافة الشحن والألياف الصناعية في وقت لاحق) وقدمت تلك اللجان بدورها مقترحات وخططًا قطاعية. وبعد إنشائها بسنة واحدة بالضبط، في كانون الثاني / يناير 1947، شهدت **المفوضية** التصديق على خطتها الوطنية الأولى من مجلس الوزراء الفرنسي - من دون مناقشة.

جسدت خطة مونيه عملًا استثنائيًا لرجل استثنائي [30] لكنها كانت في المقام الأول ثمرة ثقافة سياسية مالت إلى الاستبداد في صنع القرار، وبناء التوافق في الآراء عبر **الأوامر** الحكومية. وفي إطار رعاية فرنسا برنامجها، أصبحت أول دولة غربية تلزم نفسها بمنتهى الإخلاص بالنمو الاقتصادي والتحديث كسياسة عامة. واعتمدت الخطة اعتمادًا كبيرًا على افتراضات حول وصول فرنسا إلى المواد الخام والأسواق الألمانية، وبالتالي فإن قصة نجاحها جزء من

سرد علاقات فرنسا مع ألمانيا وبقية أوروبا في العقد الذي تلا الحرب؛ إنها قصة تنطوي على كثير من البدايات الزائفة والقيود والإحباطات.
مثلت خطة مونيه الأولى، إلى حد كبير، إجراء طارئًا للتصدي لأزمة فرنسا بعد الحرب. ولم يتم توسيعها وتكييفها وفقًا لشروط مساعدات مشروع مارشال إلا في وقت لاحق. لكن المخطط الرئيس للاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في مرحلة ما بعد الحرب، كان جاهزًا منذ البداية. لم يكن التخطيط الفرنسي أكثر من "إرشادي": اقتصر على تحديد الأهداف، ولم يتطرق إلى حصص الإنتاج. ويعد من هذه الزاوية عكس التخطيط السوفياتي تمامًا، الذي كانت صفته المميزة (وعيبه الرئيس) إصراره على أرقام تعسفية ومتزمتة للناتج وفقًا للقطاع والسلعة. اقتصرت خطة مونيه على تزويد الحكومة باستراتيجية ورافعة لتعزيز النشاط الفاعل لتحقيق الأهداف المثلى. في ذلك الوقت كانت هذه المهمة الأصيلة أخاذة.
أسست لجنة تخطيط مركزي في تشيكوسلوفاكيا وحملت بعض مزايا وتطلعات مونيه في حزيران / يونيو 1946، لتوجيه وتنسيق القطاع العام الضخم الذي أممه الرئيس بينش في عام 1945. وفي السنة التي سبقت انقلاب براغ الشيوعي في شباط / فبراير 1948، كان 93 في المئة من مجموع العاملين في قطاع النقل و78 في المئة من العاملين في قطاع الصناعة يعملون فعليًا في مؤسسات الدولة، حيث استولت الدولة على البنوك، والمناجم، وشركات التأمين، والمرافق الرئيسة، وأعمال الصلب والصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية، وجميع المشاريع الكبيرة، وشمل ذلك 2119 شركة مسؤولة عن نحو 75 في المئة من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية.
في الحالة التشيكوسلوفاكية إذًا بدأ التأميم وتخطيط الدولة للاقتصاد على نحو حسن قبل استيلاء الشيوعية ومثل أولويات سياسية لأغلبية حقيقية من الناخبين، ولم يتم تطهير لجنة التخطيط وتسميتها باسم "مكتب تخطيط الدولة"، بصلاحيات مختلفة للغاية إلا في شباط / فبراير 1949، أي بعد مضي عام على الانقلاب الشيوعي. وفي أماكن أخرى في المنطقة، تم التأميم على نطاق واسع، وكان من منجزات الحكومات الائتلافية التي سيطر عليها الشيوعيون، مثل ذلك الذي تم فرضه بموجب قانون التأميم في بولندا في كانون الثاني / يناير 1946. لكن في هذه الحال أيضًا، ثمة جذور سبقت الشيوعية، فبالعودة إلى عام 1936، نجد أن حكومة الجمهورية البولندية الاستبدادية قبل الحرب قد شرعت "بخطة استثمار رباعية الأعوام" باعتماد نظام بدائي لتخطيط توجيهي مركزي.
تجسدَ الهدف الرئيس من التخطيط، في مرحلة ما بعد الحرب، في الاستثمار العام في أوروبا القارية، التي كانت تعاني نقصًا حادًا في رأس المال، وتزايد كبير في الطلب على الاستثمار في كل قطاع، وقام التخطيط الحكومي على خِيارات صعبة: أين تضع الدولة مواردها المحدودة؟ وعلى من ستنفق؟ تحتم

أن يتم تركيز النفقات الأساسية في أوروبا الشرقية على الطرق والسكك الحديد والمصانع والمرافق العامة. لكن هذا أبقى القليل جدًا للإنفاق على الطعام والسكن، فضلًا عن الخدمات الطبية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأخرى؛ ولم يبق شيء على الإطلاق للإنفاق على السلع الاستهلاكية غير الضرورية. ولم يكن هذا نمط الإنفاق الذي رُجح أن يكون محببًا لجمهور الناخبين، خصوصًا في البلدان التي عانت بالفعل الحرمان المادي لسنوات، وليس مستغربًا تلازم هذا النوع من التخطيط في ظل ظروف النقص الشديد، على نحو دائم تقريبًا، عاجلًا أو آجلًا، مع حكم استبدادي ودولة بوليسية.
بيد أن وضع الغرب لم يكن مختلفًا جدًا. فالبريطانيون، كما سنرى، اضطروا إلى قبول سنوات التقشف مقابل الانتعاش الاقتصادي. وفي فرنسا أو إيطاليا، حيث لم يكن هناك تقريبًا سوق لرأس المال الخاص على المدى الطويل، كان يتم تمويل الاستثمارات الكبيرة من المال العام، وهذا هو السبب الأول الذي حدا بخطة مونيه للميل إلى استثمار رأس المال في الصناعات الكبرى على حساب الاستهلاك المحلي، والإسكان والخدمات. كان التنبؤ بالعواقب السياسية لتلك الإجراءات ممكنًا، حيث كانت فرنسا، مثل إيطاليا، مهددة بحلول عام 1947، بالإضرابات والتظاهرات العنيفة والزيادة المضطردة في دعم الحزب الشيوعي والنقابات العمالية. ويعد الإهمال المتعمد لقطاع السلع الاستهلاكية وتسريب الموارد الوطنية الشحيحة لحفنة من القطاعات الصناعية الرئيسة عقلانيًا من الناحية الاقتصادية على المدى الطويل؛ لكنها كانت استراتيجية عالية المخاطر.
اعتمدت اقتصادات التخطيط مباشرة على الدروس المستفادة من ثلاثينيات القرن الماضي، حيث ترتب على الاستراتيجية الناجحة للانتعاش بعد الحرب تفادي أي عودة للركود الاقتصادي والكساد وسياسة الحماية، وقبل كل شيء البطالة. وتكمن الاعتبارات نفسها وراء إنشاء دولة الرفاه الأوروبية الحديثة. فالحكمة التقليدية المستفادة من أربعينيات القرن العشرين تنطوي على أن الاستقطابات السياسية ما بين الحربين ولدت مباشرة من رحم الكساد الاقتصادي والتكاليف الاجتماعية الناجمة عنه. حيث ازدهرت كل من الفاشية والشيوعية بسبب اليأس الاجتماعي، ووجود فجوة هائلة بين الأغنياء والفقراء. فانتعاش الديمقراطيات يفرض عليها تلبية المتطلبات المرتبطة بـ "حال الناس". وعلى حد تعبير توماس كارلايل قبل 100 عام: "إذا لم يتم القيام بأمر ما، فالأمر **سيحقق** نفسه ذات يوم، وبطريقة لن تسر أحدًا".
ولكن "دولة الرفاه" - التخطيط **الاجتماعي** - مثلت أكثر من مجرد إجراء وقائي ضد الاضطرابات السياسية. فالضيق الحالي الذي نشعر به حيال مفاهيم العرق وتحسين النسل و"الانحطاط" وما شابه ذلك، يخفي وراءه الجانب المهم لدور تلك المفاهيم في التفكير الشائع في أوروبا في خلال النصف الأول من القرن العشرين؛ إذ لم يكن النازيون وحدهم الذين أخذوا مثل تلك المفاهيم

على محمل الجد. بحلول عام 1945، كان قد ساهم جيلان من الأطباء الأوروبيين، وعلماء الأنثروبولوجيا، ومسؤولي الصحة العامة والمعلقين السياسيين في مناقشات ومهاترات واسعة النطاق حول "صحة العِرق"، والنمو السكاني، والرفاه البيئي والمهني، والسياسات العامة التي يمكن عبرها تحسين هذه الأمور وصيانتها. وكان ثمة إجماع واسع على أن الحال المادية والمعنوية للمواطنَة قضية اهتمام عام، ولذلك فهي جزء من مسؤوليات الدولة.

نتيجة ذلك، كانت خدمات الرعاية الاجتماعية البدائية قد شاعت فعلًا، بهذا الشكل أو ذاك، على نطاق واسع قبل عام 1945، على الرغم من تمايز جودتها ومدى وصولها إلى حد بعيد. كانت ألمانيا أكثر البلاد تقدمًا على نحو قياسي، بعد أن أرست بالفعل المعاشات التقاعدية، وخُطط التأمين الطبي والتأمين على الحوادث في ظل بسمارك، بين عامي 1883 و1889. وبدأت البلدان الأخرى في اللحاق بها في السنوات التي سبقت وتلت الحرب العالمية الأولى مباشرة، فأدخلت حكومة أسكويث (Asquith) الليبرالية نظم التأمين والمعاشات التقاعدية الوطنية الجنينية في بريطانيا في العقد الأول من القرن العشرين. وشُكلت بعيد انتهاء الحرب العظمى وزارة للصحة في بريطانيا في عام 1919 وفي فرنسا في عام 1920.

وضع التأمين الإلزامي ضد البطالة، موضع التنفيذ في بريطانيا أول مرة في عام 1911، وفي إيطاليا في عام 1919، وفي النمسا في عام 1920، وفي إيرلندا في عام 1923، وفي بولندا في عام 1924، وفي بلغاريا في عام 1925، وفي ألمانيا ويوغسلافيا في عام 1927، وفي النرويج في عام 1938. وشهدت رومانيا وهنغاريا إقرار خطة التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث قبل الحرب العالمية الأولى. وأقرت جميع بلدان أوروبا الشرقية نظم التقاعد الوطنية بين الحربين. كان التعويض العائلي عنصرًا رئيسًا في خطط زيادة معدل الولادات التي أضحت هاجسًا ولا سيما بعد عام 1918 في البلدان التي تعرضت لخسائر بشرية كبيرة جراء الحرب، وقد تم إقرار ذلك التعويض أول مرة في بلجيكا في عام 1930، وتلتها فرنسا في عام 1932، ولم يتم إقراره في هنغاريا وهولندا حتى قبيل اندلاع الحرب.

لكن لم يمثل أي من تلك الترتيبات، ولا حتى تلك التي أجراها النازيون، نظم الرعاية الاجتماعية الشاملة. كانت إصلاحات تراكمية أملتها الظروف، وعالج كل منها مشكلة اجتماعية بذاتها، أو أجرى تحسينات على أوجه القصور التي انطوت عليها خطط سابقة. فالرواتب التقاعدية المختلفة ونظم التأمين الطبي التي أقرتها بريطانيا، على سبيل المثال، كانت محدودة المنافع للغاية، وتم تطبيقها على الرجال العاملين فحسب، وتم استبعاد الزوجات وغيرهن من المعولين. أما أحقية الحصول على منافع البطالة فكانت تتم بين الحربين بموجب "استطلاع الموارد المالية". وقد اعتمد على مبدأ "قانون المساعدات

العامة" [31] في القرن التاسع عشر، بناء على "الحد الأدنى للأحقية"، ولزم مقدم طلب الحصول على المساعدة العامة إثبات العوز الفعلي من أجل استحقاق المعونة. لم يتوفر في أي مكان حتى ذلك الحين أي اعتراف بالتزام الدولة ضمان مجموعة معينة من الخدمات لجميع المواطنين، سواء أكانوا ذكورًا أو إناثًا، عاملين أو عاطلين من العمل، شيبًا أم شبانًا.
الحرب هي التي غيرت ذلك كله. وكما عجلت الحرب العالمية الأولى صدور التشريعات والأحكام الاجتماعية في أعقابها - ولو من أجل التعامل مع الأرامل والأيتام والعاجزين والعاطلين من العمل غداة الحرب - فإن الحرب العالمية الثانية غيرت على حد سواء دور الدولة الحديثة والتوقعات المعلقة عليها. كان التغير أكثر جلاء في بريطانيا، حيث توقع ماينارد كينز على نحو صائب، "التوق إلى **الأمان** الاجتماعي والشخصي" بعد الحرب. لكن (على حد تعبير المؤرخ مايكل هوارد): "الحرب والرفاه قرينان" في كل مكان. تحسنت التغذية وزادت المؤن الطبية فعلًا في بعض البلدان في خلال الحرب. وعنت تعبئة الرجال والنساء لحرب شاملة معرفة المزيد عن أحوالهم والقيام بكل ما هو ضروري للحفاظ على فعاليتهم.
تتفاوت دول الرفاه الأوروبية بعد عام 1945 تفاوتًا كبيرًا في الموارد التي أتاحتها وفي كيفية تمويلها. لكن ثمة نقاط عامة معينة يمكن تحديدها. فتوفير **الخدمات** الاجتماعية عنت أساسًا التعليم والإسكان والرعاية الطبية، فضلًا عن فسحات الترفيه في المدن، والنقل العام المدعوم، وتمويل الفنون والثقافة وغيرها مما يعود بفوائد غير مباشرة على الدولة التدخلية. فالضمان الاجتماعي قائم أساسًا على توفير الدولة للتأمين ضد المرض والبطالة، والحوادث ومخاطر التقدم في السن. وقد أتاحت، أو مولت، الدول الأوروبية كلها في السنوات التي تلت الحرب معظم تلك الموارد، مع تفاوت المتاح بين دولة وأخرى.
تكمن الاختلافات المهمة في خطط الدفع الموضوعة لتمويل التقديمات العامة الجديدة. جمعت دول المبالغ المطلوبة عبر فرض الضرائب، وأتاحت رعاية مجانية أو مدعومة للغاية؛ هذا هو النظام الذي اعتُمد في بريطانيا، الأمر الذي عكس التفضيل المعاصر لاحتكارات الدولة. وفي بلدان أخرى، تم دفع الإعانات النقدية للمواطنين وفقًا لمعايير محددة اجتماعيًا للأهلية، مع إتاحة الفرصة للمستفيدين لشراء الخدمات التي يختارونها. وفي فرنسا وبعض البلدان القليلة السكان، كان المواطنون يدفعون سلفًا للحصول على أصناف معينة من الطبابة، على سبيل المثال، لكن مع إمكانية استعادة كثير مما أنفقوه من الدولة.
عكست هذه الاختلافات أنظمة متفاوتة من حيث التمويل والمحاسبة الوطنية، لكنها دلت أيضًا على خيار استراتيجي. عند النظر إلى كل بلد على حدة، لم يكن الضمان الاجتماعي، مهما يكن سخيًا، من حيث المبدأ جذريًا من الناحية

السياسية؛ رأينا كيف تم تقديمه في أكثر الأنظمة محافظةً في وقت مبكر نسبيًا. ومع ذلك، تعد أنظمة الرفاه **الشاملة** أنظمة إعادة التوزيع بطبيعتها. استلزم طابعها العام ونطاق عملها الواسع نقل الموارد - عبر الضرائب عادة - من الأثرياء إلى الناس الأقل ثراءً. لذلك، فإن دولة الرفاه في حد ذاتها مشروع جذري، ولم تنعكس الاختلافات بين دول الرفاه الأوروبية بعد عام 1945 في الإجراءات المؤسسية فحسب، بل وانعكست في الحسابات السياسية أيضًا.
وعلى سبيل المثال، لم تحبذ الأنظمة الشيوعية عمومًا في أوروبا الشرقية بعد عام 1948 نظمَ الرعاية الشاملة - لم تحتج إليها، لكونها مطلقة اليد في إعادة توزيع الموارد بالقوة، من دون شح في إنفاق الدولة للأموال على الخدمات العامة. وتكرر استبعاد الفلاحين، على سبيل المثال، من الضمان الاجتماعي، وترتيبات المعاشات التقاعدية على أسس سياسية. اعتمدت ست دول فقط من دول أوروبا الغربية - بلجيكا، إيطاليا، النرويج، النمسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة - التأمين الإلزامي والشامل على البطالة بعد عام 1945. وبقيت الخطط الطوعية المدعومة في هولندا حتى عام 1949، وفي فرنسا إلى عام 1967، وفي سويسرا حتى أواسط السبعينيات. ولعل التغطية المحلية والمجتمعية الوطيدة ضد البطالة في أوروبا الكاثوليكية أعاقت تطوير نظم شاملة للتأمين، عبر تقليص الحاجة إليها. وفي البلدان التي كانت فيها معدلات البطالة ما بين الحربين شديدة الوقع على نحو خاص - المملكة المتحدة، أو بلجيكا - كان الإنفاق على الرفاه مدفوعًا من بعض النواحي بالرغبة في المحافظة على عمالة كاملة أو شبه كاملة. وحيث لم يكن ذلك عظيم الأهمية - في فرنسا أو إيطاليا، على سبيل المثال - فقد انعكس ذلك توزان مختلف تمامًا للأولويات.
على الرغم من أن السويد والنرويج (لكن ليس الدنمارك) كانتا في طليعة الدول التي وفرت التقديمات عبر مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية، فيما أبقت ألمانيا الغربية التقديمات الاجتماعية الموروثة من الأنظمة السابقة على حالها (بما في ذلك برامج الحقبة النازية التي هدفت إلى تشجيع زيادة الولادات)، فإن بريطانيا هي التي شهدت بذل أكثر الجهود طموحًا لبناء "دولة رفاه" حقيقية من الصفر. عكس هذا في جانب منه الموقف الفريد لحزب العمال البريطاني، الذي حقق نصرًا كاسحًا في انتخابات تموز / يوليو 1945، وكانت حكومته - على عكس حكومات معظم الدول الأوروبية الأخرى - حرة في تقنين برنامجها الانتخابي، بلا قيود من شركاء في ائتلاف. لكنها اعتمدت أيضًا على المصادر المميزة للإصلاح في بريطانيا.
استندت التشريعات الاجتماعية لبريطانيا بعد الحرب إلى تقرير مشهود له بالكفاءة، أعده في زمن الحرب السير وليام بيفريدج ونُشر في تشرين الثاني / نوفمبر 1942، وأصبح في الحال أكثر الكتب مبيعًا. وُلد بيفريدج في عام 1879، وهو ابن قاض بريطاني في الهند التابعة للإمبراطورية، وتحلى بأفكار

وطموحات الإصلاحيين الليبراليين العظماء في بريطانيا الإدواردية. جسد تقريره إدانة لصور الظلم الاجتماعي في المجتمع البريطاني قبل عام 1939، وقالبًا سياسيًا لجذر الإصلاح وفروعه حال انتهاء الحرب. لم يجرؤ حتى حزب المحافظين على معارضة توصياته الأساسية وأصبح الأساس الأخلاقي لأكثر العناصر شعبية وبقاء في برنامج حزب العمال بعد الحرب.

قدم بيفريدج أربعة افتراضات حول توفير الرعاية بعد الحرب، وكان لا بد من إدراجها كلها في السياسة البريطانية من أجل الجيل القادم وهي: وجوب وجود خدمات صحية وطنية، وراتب حكومي تقاعدي ملائم، ومخصصات عائلية وتوظيف شبه كامل. وهذا الأخير لا يندرج في حد ذاته ضمن توفير الرعاية، لكنه يعزز الأمور الأخرى كلها، لأنه سلم بأن الوضع العادي لراشد بصحة جيدة بعد الحرب أن يعمل مقابل أجر بدوام كامل. ووفقًا لهذا الافتراض، يمكن تقديم بدلات سخية للتأمين ضد البطالة، وللرواتب التقاعدية، والتعويضات العائلية، والخدمات الطبية وغيرها، لأنه سيتم تحصيلها من الرسوم المفروضة على حُزم الأجور، إضافةً إلى الضرائب التصاعدية المفروضة على السكان العاملين عمومًا.

كانت النتائج مهمة، إذ تم أول مرة توفير التأمين الصحي للمرأة غير العاملة التي ليس لديها تأمين خاص. وجرى التخلص من الإذلال ومن التبعية الاجتماعية في نظام قانون الفقراء / استطلاع الموارد الاجتماعية المساعدة الاجتماعية - في مناسبة (يفترض أنها) نادرة حين احتاج المواطن في دولة الرفاه إلى معونة عامة لا يستحقها. وكانت الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان تقدم مجانًا في مراكز تقديم الخدمات، وأضحى توفير المعاشات التقاعدية شاملًا، وتم تقديم التعويضات العائلية (من 5 - 25 بنس أسبوعيًا للطفل الثاني ومن يليه). حظيت أحكام مشاريع القوانين البرلمانية هذه بالموافقة الملكية في تشرين الثاني / نوفمبر 1946، وقدم مشروع الخدمة الصحية الوطنية (NHS) - نواة نظام الرفاه - وأصبح قانونًا في 5 تموز / يوليو 1948.

كانت دولة الرفاه البريطانية في آن تكملة لدورة إصلاحات سابقة ترجع جذورها إلى قوانين المصانع في منتصف القرن التاسع عشر، وابتعادًا جذريًا صادقًا عنها. التناقض بين بريطانيا التي تناولها كتاب **الطريق إلى ويغان بيير** (*The Road to Wigan Pier*) لجورج أورويل (نشر في عام 1937) وبريطانيا التي تشير إليها العبارة المشهورة التي قالها رئيس الوزراء المحافظ هارولد ماكميلان بعد 20 عامًا "لم تكن على هذا القدر من الروعة يومًا" [(32)] سمة للخدمة الصحية الوطنية وإتاحة الأمن، والحفاظ على الدخل والعمالة المرافقة له. فمن السهل جدًا اليوم، أن ننظر إلى الوراء نحو الحسابات الخاطئة للإصلاحيين الأوائل بعد الحرب، للتقليل من إنجازهم أو حتى تجاهله. ثبت في غضون سنوات قليلة أن الكثير من مخصصات خدمة الصحة الوطنية الشاملة، مكلف

بصورة غير محتملة، وأن نوعية الخدمات المقدمة على مر السنين لم ترق إلى المستوى المطلوب، واتضح بمرور الوقت أن افتراضات اكتوارية أساسية - بما في ذلك التنبؤات المتفائلة بالعمالة الدائمة والكاملة - اتسمت بقصر النظر أو بما هو أسوأ. ومع ذلك، توفر لكل شخص ترعرع في بريطانيا بعد الحرب (ككاتب هذه السطور) سبب وجيه ليكون ممتنًا لدولة الرفاه.

ينطبق الأمر نفسه على جيل ما بعد الحرب في جميع أنحاء القارة الأوروبية، مع أن أي مكان، باستثناء بريطانيا، لم يحاول تقديم تغطية اجتماعية شاملة في غاية السخاء ودفعة واحدة. وبفضل إقامة دول الرفاه توافر للأوروبيين طعام أكثر وأفضل، وعاشوا حياة أطول وأوفر صحة، وتمتعوا بمسكن وملبس أفضل من أي وقت مضى. والأهم من ذلك كله تمتعهم بالمزيد من الأمان. وليس من قبيل المصادفة، إشادة معظم الأوروبيين تقريبًا حين سئلوا عن رأيهم في الخدمات العامة بشبكة الأمان المرتبطة بالضمان والراتب التقاعدي أولًا الذي وفرته الدولة لهم بعد الحرب. حتى في سويسرا، البلد الذي تعد شروط الضمان فيه متدنية بوضوح وفقًا لمعايير الرفاه الأوروبية، ينظر كثير من المواطنين إلى المرسوم الاتحادي لتأمين الشيخوخة والناجين من الحرب، الصادر في كانون الأول / ديسمبر 1948 باعتباره واحدًا من أحسن إنجازات بلادهم.

لم تكن إقامة دولة الرفاه يسيرة. كانت تكلفتها هائلة في بلدان لم تكن قد تعافت من ركود الثلاثينيات والدمار الذي خلفته الحرب. خصصت فرنسا 5 في المئة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي للخدمات الاجتماعية في عام 1938، ثم 8.2 في المئة في عام 1949، أي بزيادة قدرها 64 بالمئة. وبحلول عام 1949 حظي الضمان الاجتماعي، في بريطانيا، وحده بنحو 17 في المئة من مجموع الإنفاق العام، (ولا يتضمن ذلك توفير الخدمات العامة والمرافق التي لا تندرج تحت هذا البند)، أي بزيادة قدرها 50 في المئة عن مستوى عام 1938 في لحظة من الضغط الشديد على الموارد المالية للبلاد. حتى في إيطاليا، البلد الأكثر فقرًا، والذي حاولت حكوماته تجنب تحمل التكاليف الباهظة للضمان الاجتماعي عبر نقل الخدمات والضمانات إلى القطاع الخاص أو مكان العمل، ارتفعت حصة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية من الناتج الوطني الإجمالي من 3.3 في المئة في عام 1938 إلى 5.2 في المئة في عام 1949.

لماذا كان الأوروبيون على استعداد لدفع الكثير من أجل التأمين ومخصصات الضمان الاجتماعي الأخرى الطويلة الأجل حين كانت الحياة لا تزال صعبة حقًا وفي ظل نقص المواد المزمن؟ السبب الأول هو أن شدة الأوقات **على التحديد** هي التي جعلت نظم الرعاية بعد الحرب ضمانة لحد معين أدنى من العدالة أو الإنصاف. لم تكن هذه الثورة الروحية والاجتماعية التي حلم بها العديد من أعضاء المقاومة في زمن الحرب، لكنها مثلت خطوة أولى في الابتعاد عن اليأس والسخرية التي سادت السنوات التي سبقت الحرب.

ثانيًا، لم تكن دول الرفاه في أوروبا الغربية مثار خلاف سياسي. قامت على إعادة التوزيع الاجتماعي بقصد عام (كان البعض أكثر إخلاصًا من غيرهم)، لكنها لم تكن ثورية في كل الأحوال - لم "يرهقوا كاهل الأغنياء"، بل على العكس من ذلك: مع أن الفقراء لمسوا المزية الفورية الكبرى، كان أبناء الطبقة الوسطى المهنيون والتجاريون المنتفعين الفعليين على المدى الطويل. ما كان يحق لهم في حالات كثيرة في السابق الحصول على منافع صحية مرتبطة بالعمل أو منافع البطالة أو التقاعد، وكانوا مضطرين في السابق، قبل الحرب، إلى شراء مثل هذه الخدمات والمنافع من القطاع الخاص. وأصبحوا يحصلون عليها بالكامل الآن، إما مجانًا أو بتكلفة منخفضة. ومع اقتران ذلك بإتاحة الحكومة التعليم الثانوي والعالي المجاني أو المدعوم لأولاد المهنيين الذين يتقاضون مرتبات وفئات الموظفين المكتبيين، تحسنت نوعية حياتهم، وأتيح لهم المزيد من الدخل المتاح. وبعيدًا من الإيقاع بين الطبقات الاجتماعية، جعلتهم دولة الرفاه الأوروبية أكثر تقاربًا من أي وقت مضى، عبر المصلحة المشتركة في المحافظة عليها والدفاع عنها.

لكن الأساس الرئيس لدعم الرفاه الممولة من الدولة، وتقدمات الخدمة الاجتماعية يكمن في الشعور العام بأن هذا يتفق مع المهام القويمة للحكومة. كانت الدولة بعد الحرب في جميع أنحاء أوروبا دولة "اشتراكية"، تتحمل ضمنًا (وغالبًا في إطار صيغة دستورية واضحة) المسؤولية عن رفاهية مواطنيها. ولم تكن ملتزمة إيجاد المؤسسات والخدمات اللازمة لوطن حسن التنظيم وآمن ومزدهر فحسب، بل وبتحسين حال السكان الذي بات يقاس بنطاق واسع، لا يفتأ يزداد اتساعًا، من المؤشرات. أما قدرة الدولة على تلبية كل هذه المطالب، فتلك مسألة أخرى.

الواضح أنه سيتبين أن الأسهل تحقيق مُثُل الدولة الاشتراكية "من المهد إلى اللحد"، في شعب صغير لدولة ثرية متجانسة كالسويد منه في إيطاليا. لكن قوة الإيمان بالدولة في البلدان الفقيرة كان على قدر قوة الإيمان بها في البلدان الغنية - بل ربما أكثر، بما أن لا أحد غير الدولة في تلك البلدان يمكنه توفير الأمل أو الخلاص لجموع السكان. وفي أعقاب الكساد، والاحتلال والحرب الأهلية، كانت الدولة - التي تعد وكيلًا للرفاهية والأمن والعدل - مصدرًا حيويًا للمجتمع وللحمة الاجتماعية. ويميل العديد من المعلقين حاليًا إلى النظر إلى ملكية الدولة والاعتماد على الدولة باعتبارها مشكلة أوروبية، والخلاص من الأعلى باعتباره وهم العصر. لكن بدا لجيل عام 1945 أن بعض التوازن العملي بين الحريات السياسية والوظيفة التوزيعية المنصفة للدولة الإدارية المسار الوحيد المعقول للابتعاد عن الهاوية.

تجاوز الحث على التغيير بعد عام 1945 مسألة الرفاه. ومثلت السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية عصر إصلاح قصير الأمد تم في خلاله معالجة العديد من المشكلات الملحة منذ زمن طويل في وقت متأخر. وكانت مسألة

الإصلاح الزراعي واحدة من أهم تلك المشكلات، وقد عدها كثير من المطلعين المعاصرين لها معضلة أوروبا الأكثر إلحاحًا. كان ثقل الماضي لا يزال واقعًا على فلاحي أوروبا. ولم يكن الحديث عن رخاء طبقة مستقلة من المزارعين ممكنًا إلا في إنكلترا والبلدان المنخفضة والدنمارك وأراضي جبال الألب وأجزاء من فرنسا، أما الأغلبية الساحقة من سكان الريف في أوروبا فقد ناءت تحت الوطأة الثقيلة لظروف الفقر المدقع.

كان من أسباب ذلك أن مساحات واسعة من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة، ولا سيما المراعي، كانت لا تزال في أيدي عدد قليل نسبيًا من ملاك الأراضي الأثرياء، وغالبًا ما كان هؤلاء غائبين، وعارضوا بشدة في كثير من الأحوال أي تحسين لأوضاع أراضيهم أو مستأجريها أو عمالها. وثمة عامل آخر تمثل في انخفاض أسعار المنتوجات الزراعية مقارنة بالصناعية لزمن طويل، وهي مشكلة تفاقمت منذ سبعينيات القرن الثامن عشر، عبر استيراد الحبوب ومن ثم اللحوم الرخيصة من الأميركتين ومن المستوطنات البريطانية. بحلول ثلاثينيات القرن العشرين شهد الفلاحون الأوروبيون تدهورًا متواصلًا في ظروفهم لمدة ناهزت ثلاثة أجيال مع تردي أوضاعهم بشدة. وهاجر كثير منهم - من اليونان وجنوب إيطاليا ومنطقة البلقان وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية - إلى الولايات المتحدة، والأرجنتين وغيرهما. أما من بقي فكان في أحيان كثيرة فريسة سهلة للديماغوجيين القوميين والفاشيين. ولذلك، ساد بعد الحرب اعتقاد، ولا سيما في صفوف اليسار، بأن الفاشية تروق إلى الفلاحين اليائسين، وأن أي إحياء للفاشية في أوروبا سيبدأ في الريف. وهكذا انطوت المشكلة الزراعية على شقين: كيفية تحسين الآفاق الاقتصادية للفلاح، ومن ثم تحصينه من إغراء الاستبداد.

جرت بالفعل محاولة لتحقيق الهدف الأول بعد الحرب العالمية الأولى عبر سلسلة من الإصلاحات الزراعية - ولا سيما في رومانيا وإيطاليا، بل وبنطاق أضيق في كل مكان - وهدفت تلك الإصلاحات إلى إعادة توزيع الملكيات الكبيرة، والحد من عدد "المزارع الصغيرة" (الأراضي غير المجدية) وإتاحة فرصة أفضل للمزارعين لتحسين فاعلية إنتاجها وتسويقه. لكن تلك الإصلاحات أخفقت في تحقيق هدفها - وذلك عائد من بعض الوجوه إلى الأوضاع الاقتصادية الكارثية في أوروبا ما بين الحربين، حين تدهورت الأسعار بوتيرة أسرع من وتيرة انخفاضها قبل عام 1914، ولأن الفلاحين الذين تملكوا أراضي "مستقلة" منذ زمن قصير صاروا في الواقع أضعف من ذي قبل.

جرت محاولة جديدة للإصلاح الزراعي بعد الحرب العالمية الثانية. ففي إصلاح الأراضي الروماني في آذار / مارس 1945، صودر مليون هكتار من أراضي المزارعين الأغنياء "الكولاك" (kulaks) ومجرمي الحرب، ووُزعت على ما يزيد على 600 ألف من الفلاحين الفقراء أو الذين لا يمتلكون أرضًا. وفي هنغاريا، حيث منع نظام الأدميرال هورثي بين الحربين إعادة توزيع مساحات كبيرة من

الأرض، وصودرت ثلث مساحة البلاد من ملاكها السابقين، وفقًا لبرنامج سيغيد (Szeged Programm) الذي أقرته حكومة الائتلاف المؤقت بعد الحرب في كانون الأول / ديسمبر 1944. وأقرت حكومة الجبهة الوطنية التشيكوسلوفاكية التي شُكلت في زمن الحرب برنامجًا مماثلًا في العام نفسه، ووُزعت حينذاك مساحات كبيرة من الأرض، ولا سيما المزارع التي صودرت من الألمان والهنغاريين من أبناء السوديت، في خلال الأشهر التي تلت الحرب مباشرة.
وشهد كل بلد في أوروبا الشرقية بين عامي 1944 و1947 تشكل طبقة كبيرة من أصحاب الملكيات الصغيرة الذين دانوا بالفضل للسلطات الجديدة في حيازتهم لأراضيهم. وبعد سنوات قليلة، جُرد أصحاب الملكيات الصغيرة أنفسهم بدورهم من ملكيتهم، من قبل الأنظمة الشيوعية في إطار مسعاها لتطبيق نظام تعاوني. لكن في تلك الأثناء، اختفت ببساطة طبقتي ملاك الأرضي وكبار المزارعين بالكامل في بولندا وبروسيا الشرقية وهنغاريا ورومانيا ويوغسلافيا.
لم تشهد أوروبا الغربية، سوى في جنوب إيطاليا، أي شيء ضاهى التغييرات الدراماتيكية في الشرق. أعلنت قوانين إصلاح شامل في عام 1950 ونصت على إعادة توزيع أراضي الدولة في صقلية والجنوب الإيطالي (Mezzogiorno)، بعد الاستيلاء ووضعت اليد على أراضي باسيليكاتا، وأبروتزي، وصقلية. لكن على الرغم من الهرج والمرج، لم يتغير الكثير - فالكثير من الأراضي التي انتُزعت من **الإقطاعات القديمة** افتقرت إلى المياه أو الطرق أو المساكن. ومن أصل 74 ألف هكتار تم توزيعها في صقلية بعد الحرب العالمية الثانية، كانت نسبة الأرض "الهامشية" أو الرديئة غير الملائمة للزراعة 95 في المئة. ولم يمتلك الفلاحون الفقراء الذين قدمت لهم الأرض مالًا ولم يتمكنوا من الحصول على قروض، ومن ثم عجزوا من فعل شيء يذكر في أملاكهم الجديدة. أخفقت الإصلاحات الزراعية في إيطاليا. ولم يتحقق الهدف المعلن بحل "مسألة الجنوب" إلا بعد مضي عقد من الزمن، جزئيًا فحسب، عندما هجر فائض الفلاحين الأرض، ومضوا باحثين عن عمل في المدن الشمالية المزدهرة حيث "المعجزة" الإيطالية.
لكن حال جنوب إيطاليا كان صعبًا. كانت الحقوق القانونية التي حظي بها المزارعون المستأجرون في فرنسا وغيرها حافزًا لهم للاستثمار في ممتلكاتهم الصغيرة، ومكنتهم نظم الائتمان المبتكرة والبنوك الريفية من القيام بذلك. ساهم العون المالي الذي قدمته الدول لنظم دعم أسعار منتوجات المزارع في عكس اتجاه الانخفاض في أسعار المنتوجات الزراعية، الذي امتد لعقود طويلة، عبر تشجيع المزارعين على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، طالما توافرت ضمانة بشراء تلك المنتوجات بسعر ثابت في حده الأدنى. وفي الوقت نفسه، استنزف الطلب على العمل في المدن بعد الحرب بصورة لا مثيل لها من قبل، فائض العمال من فقراء الريف في المنطقة،

مخلفًا عددًا أقل من العاملين الأكفاء في الزراعة لتأمين لقمة العيش لعدد أقل من الأفواه.
عولجت الأبعاد السياسية للمشكلة الزراعية بصورة غير مباشرة في إطار حزمة أوسع من الإصلاحات السياسية التي وُضِعت في السنة الأولى بعد الحرب. وكان العديد من تلك الإصلاحات دستوريًا بطبيعته، لاستكمال الأعمال التي لم تنته في عام 1918 من جديد. حصلت المرأة في إيطاليا وفرنسا وبلجيكا أخيرًا على حق التصويت. وفي حزيران / يونيو 1946، صوت الإيطاليون لمصلحة إقامة جمهورية، لكن كان الفرق ضئيلًا (12.7 مليون صوت لمصلحة إلغاء النظام الملكي، مقابل 10.7 مليون للإبقاء عليه)، كما أن الانقسامات التاريخية في البلاد زادت الوضع تفاقمًا: صوت الجنوب باستثناء إقليم باسيليكاتا بأغلبية ساحقة لمصلحة الملك (بمعدل 4 إلى 1 في نابولي).
وعلى النقيض من ذلك، صوت اليونانيون في أيلول / سبتمبر 1946 على الإبقاء على النظام الملكي في بلادهم. وأبقى البلجيكيون على نظامهم الملكي أيضًا، لكنهم نحوا الملك ليوبولد الثالث عن العرش عقابًا له على تعاونه مع النازيين. هذا القرار، الذي اتخذ نتيجة للضغط الشعبي في عام 1950 ضد رغبة أكثرية ضئيلة من الشعب، قسم البلاد بحدة على أسس اجتماعية ولغوية، صوت الولونيون الناطقون بالفرنسية لتنحية ليوبولد عن العرش، في حين أعرب 72 في المئة من الفلامنديين (Flamands) الناطقين بالهولندية، عن تفضيلهم السماح له بالبقاء. ولم يضطر الفرنسيون إلى إبقاء حاكم يذكرهم بالإذلال في أيام الحرب، وصوتوا في عام 1946 لمجرد استبدال الجمهورية الثالثة المخزية بجمهورية حملت رقمًا جديدًا. وعلى غرار القانون الأساسي الألماني لعام 1949، صُمم دستور الجمهورية الرابعة بهدف القضاء ما أمكن على مخاطرة الاستسلام للشمولية أو غواية الإمبراطورية، وهو التطلع الذي تبين فشله الذريع.
شُكلت جمعيات مؤقتة أو دستورية ما بعد الحرب وهي التي صاغت هذه الدساتير واقترحت إجراء استفتاءات شعبية على الموضوعات الخلافية، وصوتت لمصلحة إصلاحات دستورية كبيرة ميالة إلى اليسار في الأغلب. ففي إيطاليا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا أبلت الأحزاب الشيوعية بلاءً حسنًا بعد الحرب. حصل الحزب الشيوعي الإيطالي على 19 في المئة من الأصوات، ونال الحزب الشيوعي الفرنسي 28.6 في المئة من الأصوات في الانتخابات الفرنسية الثانية في ذلك العام، وهي أفضل نتيجة حققها على الإطلاق. وفي الانتخابات الحرة التي جرت في أيار / مايو 1946 في تشيكوسلوفاكيا، حصل الشيوعيون على 38 في المئة من الأصوات على المستوى الوطني (40 في المئة في الأراضي التشيكية). ولم يحرز الشيوعيون ذلك النجاح في البلدان الأخرى في الانتخابات الحرة، على الرغم من تحقيقهم ما عجزوا عن تحقيقه

لاحقًا. وتراوحت الأصوات التي حصلوا عليها بين 13 في المئة في بلجيكا، و0.4 فقط في المئة في المملكة المتحدة.
تحقق النفوذ السياسي الأولي الشيوعيين في أوروبا الغربية عبر التعاون مع الأحزاب الاشتراكية، التي كان معظمها قبل عام 1947 غير مستعد للانفصال عن التحالف على نمط الجبهة الشعبية التي أعادت تشكيل نفسها في حركات المقاومة. حققت الأحزاب الاشتراكية في فرنسا وإيطاليا النجاح الذي حققه الشيوعيون في الانتخابات الأولى التي تلت الحرب، وكانوا أفضل حالًا بكثير من الشيوعيين في بلجيكا. وفي الدول الاسكندينافية، تفوق الاشتراكيون الديمقراطيون بهامش كبير على أي طرف آخر، وحصلوا على نسب تراوحت بين 38 و41 في المئة من الأصوات في الدنمارك والنرويج والسويد في الانتخابات التي جرت بين عامي 1945 و1948.
ومع ذلك، لم يكن في إمكان "اليسار القديم" الذي ضم الشيوعيين والاشتراكيين أن يحكم بمفرده خارج بريطانيا ودول الشمال. ففي غرب أوروبا، بقي التوازن قائمًا بصورة دائمة، وفي أحوال كثيرة هيمن عليه تيار جارف سياسي جديد، أعني الأحزاب الديمقراطية المسيحية. كانت الأحزاب الكاثوليكية معروفة في أوروبا القارية، حيث عرفت ازدهارًا مديدًا في هولندا وبلجيكا. واعتمدت ألمانيا الفلهمية والفايمارية على حزب وسط كاثوليكي وعلى الجناح المحافظ. وارتبط الجناح المحافظ بالسياسة النمساوية لفترة طويلة ارتباطًا وثيقًا بحزب الشعب (الكاثوليكي). وحتى "الديمقراطية المسيحية" نفسها لم تكن فكرة جديدة تمامًا - تعود أصولها إلى الإصلاحات الكاثوليكية في وقت مبكر من القرن العشرين، والحركات الكاثوليكية للوسط السياسي التي حاولت من دون نجاح أن تشق طريقها في السنوات المضطربة بعد الحرب العالمية الأولى - لكن الحال بعد عام 1945 كان مختلفًا تمامًا ولمصلحتها كليًا.
في المقام الأول، احتكرت هذه الأحزاب - ولا سيما حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا الغربية، والديمقراطيون المسيحيون في إيطاليا والحركة الشعبية الجمهورية في فرنسا - الأصوات الكاثوليكية على نحو شبه مطلق. كان ذلك مهمًّا في أوروبا في عام 1945: بقيت الأصوات الكاثوليكية محافظة للغاية، خصوصًا في المسائل الاجتماعية وضمن المناطق التي ساد فيها المذهب الكاثوليكي. لم يصوت الناخبون الكاثوليك التقليديون في إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وجنوب وغرب ألمانيا للاشتراكيين إلا نادرًا، ولم يصوتوا للشيوعيين مطلقًا في الأغلب. لكنها خاصية حقبة ما بعد الحرب، بل إنه لم يكن لدى الكاثوليك المحافظين في العديد من البلدان خيار غالبًا سوى التصويت لمصلحة الديمقراطيين المسيحيين، على الرغم من النزعة الإصلاحية للسياسيين والسياسات الديمقراطية المسيحية، لأن الأحزاب اليمينية التقليدية كانت إما في الظل أو محظورة كليًا. وحتى المحافظين غير

الكاثوليك تحولوا بشكل متزايد إلى مناصرة الديمقراطيين المسيحيين، لاعتراض سبيل اليسار "الماركسي".
ثانيًا، ولأسباب ذات صلة، كانت الأحزاب الديمقراطية المسيحية أكبر المستفيدين من أصوات النساء؛ في عام 1952 نالت الحركة الشعبية الجمهورية ما يقارب ثلثي أصوات النساء الكاثوليكيات الملتزمات. لا شك في أن تأثير منبر الوعظ الكنسي أدى دورًا. لكن جانبًا كبيرًا من تودد الأحزاب الديمقراطية المسيحية إلى النساء كامن في برامجها. وعلى النقيض من مسحة التمرد الدائمة التي انطوى عليها حتى أكثر الخطابات الاشتراكية والشيوعية اعتدالًا، أكد الديمقراطيون المسيحيون البارزون على الاستقرار دائمًا؛ موريس شومان وجورج بيدو في فرنسا، وألسايد دي غاسبيري في إيطاليا وكونراد أديناور في جمهورية ألمانيا الاتحادية.
تجنبت الديمقراطية المسيحية المطالب القائمة على أساس طبقي، وشددت بدلًا من ذلك على الإصلاحات الاجتماعية والأخلاقية. وأصرت على وجه الخصوص، على أهمية **الأسرة**، الموضوع المسيحي تمامًا، مع ما اقتضاه ذلك من سياسات مهمة حين ازدادت احتياجات الأسر التي فقدت أحد الوالدين، والتي بلا مأوى، والأسر التي عانت العوز. لذلك، كانت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في موقع مثالي للاستفادة فعليًا من الأوضاع التي تلت الحرب بجوانبها المختلفة: الرغبة في الاستقرار والأمان، وتوقع التجديد، وانعدام البدائل اليمينية التقليدية، والآمال المعقودة على الدولة. وعلى نقيض السياسيين الكاثوليك التقليديين من جيل سابق، لم يمانع قادة الأحزاب الديمقراطية المسيحية، وأتباعهم الشباب الأكثر تشددًا في تسخير السلطة تحقيقًا لأهدافهم. ورأى المسيحيون الديمقراطيون في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب أن ليبراليي السوق الحرة هم الخصم الرئيس وليس تجمع أنصار اليسار، وحرصوا على إثبات إمكان تكييف الدولة الحديثة مع صيغ غير اشتراكية لتدخل حميد.
نتيجة ذلك، احتكر الحزبان الديمقراطيان المسيحيان السلطة السياسية بالكامل تقريبًا في إيطاليا وألمانيا الغربية (مع بعض المساعدة الأميركية) لسنوات كثيرة تالية. وفي فرنسا - وبفضل الآثار التوهينية لحربين استعماريتين، تلتهما عودة ديغول إلى السلطة في عام 1958 - قدمت الحركة الشعبية الجمهورية أداء أضعف. ومع ذلك، بقيت المهيمن على السلطة حتى منتصف الخمسينيات، مع احتكار بعض الوزارات الرئيسة (ولا سيما وزارة الخارجية). وهيمنت الأحزاب الكاثوليكية من المسيحيين الديمقراطيين على السلطة في دول البينيلوكس بشكل متواصل لأكثر من جيل، وفي النمسا حتى نهاية عام 1970.
كان قادة الأحزاب الديمقراطية المسيحية، مثل ونستون تشرشل في بريطانيا، رجال زمن سبق؛ فقد ولد كونراد أديناور في عام 1876، وألسايد دي

غاسبيري بعد خمس سنوات، وتشرشل نفسه في عام 1874. لم يكن ذلك مجرد مصادفة أو اكتشاف فضولي لمن يتابع السير الذاتية. فَقدَ العديد من بلدان القارة الأوروبية بحلول عام 1945 جيلين من القادة المحتملين؛ أولهما نتيجة الوفيات والإصابات في الحرب العظمى، والثاني أغوته الفاشية أو قُتل على أيدي النازيين وأصدقائهم. تجلى هذا النقص في المستوى دون المتوسط عمومًا للسياسيين الشباب في تلك السنوات. وكان بالميرو تولياتي (الذي كان قد قضى أغلب سنواته العشرين السابقة كناشط سياسي في موسكو) استثناء. هذه الجاذبية الخاصة التي تمتع بها ليون بلوم، الذي عاد إلى الحياة العامة في فرنسا بعد أن سجنته حكومة فيشي، وكابد السجن في معتقلي داخاو وبوخنفالد، ليست عائدة إلى بطولته فحسب، بل وإلى سنه أيضًا (ولد في عام 1872).

من أول وهلة، قد يبدو غريبًا إلى حد ما أن جل أعمال إعادة تأهيل أوروبا بعد الحرب كانت على يد رجال ناضجين خاضوا غمار العمل السياسي قبل ذلك بعقود. لطالما وصف تشرشل، الذي دخل البرلمان أول مرة في عام 1901، بأنه "طفل من العصر الفيكتوري". وكان كليمنت أتلي فيكتوريًا أيضًا، فهو من مواليد عام 1883. لكن الأمر في النهاية قد لا يكون مفاجئًا للغاية. ففي المقام الأول كان كبار السن من أمثال هؤلاء رجالًا استثنائيين إلى حد ما في البقاء سياسيًا وأخلاقيًا من دون أذى في خلال 30 سنة من الاضطرابات؛ تعززت صدقيتهم السياسية لقيمتهم النادرة كما كانت دائمًا. وفي المقام الثاني، تحدر هؤلاء من الجيل الاستثنائي من الإصلاحيين الاجتماعيين الأوروبيين الذين بلغوا النضج في خلال أعوام ما بين (1880 - 1910) - سواء أكانوا اشتراكيين (بلوم، أتلي) أم ليبراليين (بفيريدج، أو الرئيس الإيطالي في وقت لاحق لويجي إينودي، المولود في عام 1874) أم كاثوليك تقدميين (دي غاسبيري، أديناور). وكانت مواهبهم واهتماماتهم ملائمة على نحو ممتاز للمزاج السائد بعد الحرب.

أما ثالثًا: ولعله الأهم، فهو أن الرجال المسنين الذين أعادوا بناء أوروبا الغربية مثلوا الاستمرارية. كان الرائج بين الحربين هما الجديد والحديث. وعد كثيرون مجالس البرلمان والديمقراطيات - وليس الفاشيين والشيوعيين فحسب - مظاهر انحطاط وركود وفساد، وغير مؤهلة في أي حال لمهام الدولة الحديثة. بددت الحرب والاحتلال هذه الأوهام، في نظر الناخبين إن لم يكن لدى المثقفين. اكتسبت التسويات التافهة للديمقراطية الدستورية في ضوء السلام البارد والتسويات البليدة جاذبية جديدة. أكثر ما تاق له معظم الناس، حقًا، في عام 1945 كان التقدم الاجتماعي والتجديد، وكذلك ضمانات صيغ سياسية مستقرة ومألوفة. وإذا كان للحرب العالمية الأولى أثر في إشاعة التسيس والراديكالية، فقد أفرزت وريثتُها الحصيلة المعاكسة: توق شديد إلى الحياة الطبيعية.

لذلك، كان لرجال الدولة، الذين تجاوزت تجربتهم العقود المضطربة بين الحربين وصولاً إلى عصر أكثر استقرار وثقة بالنفس قبل عام 1914 جاذبية خاصة. تمكنوا في خلال استمرارية شخصياتهم من تسهيل مرحلة الانتقال الصعب من السياسة المحمومة التي ارتبطت بالماضي القريب إلى المرحلة التالية من التحولات الاجتماعية السريعة. وبحلول عام 1945، امتاز جميع رجال الدولة الأكبر سنًا في أوروبا، مهما كانت "تسمية" أحزابهم، بالشك، والممارسة البراغماتية لفن الممكن. عكس هذا الابتعاد الشخصي عن المعتقدات التي بالغت في الثقة بالنفس التي سادت المشهد السياسي بين الحربين بأمانة مزاج ناخبيهم. فقد بدأت مرحلة ما بعد العصر "الأيديولوجي".

اعتمد كل ما تعلق بآفاق الاستقرار السياسي والإصلاح الاجتماعي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في المقام الأول على انتعاش اقتصاد هذه القارة. واستحال على التخطيط الحكومي أو القيادة السياسية، القيام بالمهمة الصعبة التي واجهت الأوروبيين في عام 1945. كان الأثر الاقتصادي الأكثر وضوحًا للحرب في الميدان السكني، حيث الضرر الذي كابدته لندن، التي دُمر فيها ثلاثة ملايين ونصف المليون منزل، أكبر من ذاك الذي أحدثه الحريق الكبير في عام 1666. ودُمر 90 في المئة من مجمل المنازل في وارسو. أما بودابست فلم يبق فيها سوى 27 في المئة من مبانيها السكنية صالحًا للسكن في عام 1945. ودُمر 40 في المئة من المساكن في ألمانيا، و30 في المئة من المساكن في بريطانيا، و20 في المئة من المساكن في فرنسا. وفي إيطاليا، دُمر 1.2 مليون منزل، أغلبها في المدن التي بلغ عدد سكانها أو زيد على 50 ألف نسمة. ولعل مشكلة التشرد، كما رأينا، جسدت العاقبة الأكثر وضوحًا للحرب في الحقبة التي تلت الحرب مباشرة - استمر العوز إلى المساكن في ألمانيا الغربية وبريطانيا حتى منتصف الخمسينيات - وقد عبرت امرأة من الطبقة الوسطى عن ذلك، في معرض بيوت ما بعد الحرب في لندن قائلة: "أنا يائسة للغاية بخصوص الحصول على منزل، أريد أي منزل. أربعة جدران وسقف هو أقصى ما أطمح إليه" [33].

والقطاع الثاني الذي تعرض لأضرار واضحة هو قطاع النقل؛ الأساطيل التجارية، وخطوط السكك الحديد، وعربات القطارات، والجسور، والطرق، والقنوات، والترامات. ولم يبق جسور بين باريس والبحر عبر نهر السين، باستثناء جسر واحد فقط فوق نهر الراين. ونتيجة ذلك، تعذر نقل السلع الضرورية ولو أنتجتها المناجم والمعامل؛ عاد الكثير من مناجم الفحم الأوروبي للعمل من جديد بحلول كانون الأول / ديسمبر 1945، لكن مدينة فيينا كانت لا تزال من دون فحم.

وكان التأثير المرئي هو الأسوأ، حيث بدا العديد من البلدان كما لو أنها قصفت ودمرت بما لا يبقي أملًا بتعافيها من جديد. صحيح أن اقتصاد أي دولة شاركت في الحرب العالمية الثانية عانى الركود أو الانكماش مقارنة حتى بالأداء دون

المتوسط في سنوات ما بين الحربين. لكن الحرب ليست دائمًا كارثة اقتصادية، بل على العكس من ذلك، إذ يمكن أن تكون حافزًا قويًا لتحقيق نمو سريع في قطاعات معينة. فقد اندفعت الولايات المتحدة بفضل الحرب العالمية إلى قيادة التطور التجاري والتقني، بقدر ما فعلت بريطانيا في خلال حروب نابليون.

في الواقع، وكما تفطن مستطلعو الحلفاء في وقت وجيز، لم يكن الأثر الاقتصادي المدمر للحرب على هتلر في حال من الأحوال شاملًا بقدر ما حسبوا في البداية، حتى في ألمانيا نفسها. سببت حملة القصف، برغم كل تكاليفها البشرية، أضرارًا اقتصادية أقل مما توقع أنصارها. ففي ألمانيا، دُمر ما زاد قليلًا على 20 في المئة من المنشآت الصناعية الألمانية بحلول أيار / مايو 1945. بل إن منطقة الرور، حيث تركز الكثير من قصف قوات التحالف، طال الدمار ثلث إجمالي المصانع والآلات فقط. وفي منطقة أخرى، في الأراضي التشيكية على سبيل المثال، ازدهرت الصناعة والزراعة في ظل الاحتلال الألماني، وبدتا سليمتين فعليًا؛ شهدت سلوفاكيا، كبعض مناطق هنغاريا، تسارع التصنيع في خلال سنوات الحرب وخرجت منها في الواقع في حال أفضل من ذي قبل.

ما كابده البشر والأمكنة من تشوهات هائلة على نحو رهيب، لم يطل نسبيًا المصانع والسلع، الأمر الذي ساهم في التعافي السريع على نحو غير متوقع للقطاعات الاقتصادية الأساسية بعد عام 1945. ازدهرت الصناعات الهندسية في خلال الحرب. وبرز في المملكة المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا (إضافة إلى اليابان والولايات المتحدة) مخزون من الآلات فاق ما كان عليه في بداية الحرب. وفي إيطاليا، تكبدت الملاحة الجوية وصناعة السفن فحسب خسائر جسيمة، أما الشركات الهندسية العاملة في الشمال، ولذلك فهي بعيدة عن ساحة أعنف قتال دار في خلال الحملة الإيطالية، فقد أبلت بلاء حسنًا (كحالها في الحرب العالمية الأولى)، وعائدات إنتاجها واستثماراتها فاق ما يلزم للتعويض لقاء أي ضرر لحق بها. أما بالنسبة إلى صناعة المعدات في ما صار يدعى ألمانيا الغربية، فقد خسرت 6.5 في المئة فقط من معداتها بسبب الدمار الذي سببته الحرب.

لم تسبب الحرب في بعض البلدان أي أضرار بطبيعة الحال. بقيت إيرلندا، وإسبانيا، والبرتغال، وسويسرا، والسويد محايدة طوال الحرب. وهذا لا يعني أنها لم تتأثر بها، بل على العكس من ذلك، فإن معظم الدول الأوروبية المحايدة كانت على ارتباط وثيق، وإن بشكل غير مباشر، بالمجهود الحربي النازي. اعتمدت ألمانيا اعتمادًا كبيرًا على إسبانيا فرانكو للتزود بالمنغنيز في زمن الحرب. ووصل التنغستن [(34)] (Tungsten) إلى ألمانيا من المستعمرات البرتغالية، عبر لشبونة. وحصلت ألمانيا على 40 في المئة من حاجاتها من الحديد الخام في زمن الحرب من السويد، (سُلم للموانئ الألمانية بواسطة

سفن سويدية). وتم الدفع مقابل ذلك كله بالذهب، والكثير منه مسروق من ضحايا ألمانيا وقد تم تمريره عبر سويسرا.
قام السويسريون بأكثر من غسيل الأموال وتنظيم المدفوعات الألمانية، الأمر الذي يعد في حد ذاته مساهمة كبيرة في حرب هتلر، ففي عامي 1941 و1942، كان 60 في المئة من مصنوعات سويسرا من الذخائر، و50 في المئة من مصنوعاتها من البصريات، و40 في المئة من نتاجها الهندسي، تذهب إلى ألمانيا مقابل الذهب. وبقيت شركة بوهرل أورليكون لصناعة الأسلحة الفردية تبيع بنادق سريعة الطلقات للجيش الألماني في نيسان / أبريل 1945. في المحصلة أودع بنك ألمانيا (German Reichs Bank) في سويسرا ذهبًا عادل 1.638 مليار فرنك سويسري في خلال الحرب العالمية الثانية. والسلطات السويسرية هي التي طلبت قبل نشوب الصراع الإشارة في جوازات السفر الألمانية ذكر إن كان أصحابها من اليهود، من أجل تقييد وصول غير المرغوب فيهم.
وكان لدى السلطات السويسرية في دفاعها عن الحفاظ على علاقة ودية مع النازيين سبب وجيه، وإذا كانت القيادة العليا للجيش الألماني أرجأت خطط غزو سويسرا الذي تقرر في حزيران / يونيو 1940، فهي لم تتخلَّ عنها؛ كانت تجربة بلجيكا وهولندا تذكر بأسى بالمصير المروع للدول الضعيفة المحايدة التي وقفت في طريق هتلر. ولأسباب مماثلة مدد السويديون أيضًا تعاونهم مع برلين التي طالما اعتمدوا عليها في الحصول على الفحم. أما بيع الحديد الخام إلى ألمانيا فهو ما قامت به السويد لسنوات عدة. حتى قبل الحرب، كان البلطيق مصدر نصف واردات ألمانيا من الحديد الخام، وثلاثة أرباع صادرات السويد منه كانت تذهب إلى ألمانيا. وفي أي حال، مال الحياد السويدي مدة طويلة إلى ألمانيا خوفًا من الطموحات الروسية. أتاح التعاون مع النازيين عبور 14,700 مقاتل من الجنود الألمان في بداية عملية بارباروسا، إضافةً إلى الجنود الألمان الذين غادروا النرويج في طريق عودتهم في إجازاتهم، وإرجاء توظيف عمال مناجم الحديد السويديين ضمانًا لشحنات منتظمة إلى ألمانيا، خروجًا عن المعتاد.
كان السويسريون بعد الحرب (وليس السويديين) موضع استياء في البداية باتهامهم عالميًا بالمشاركة في المجهود الحربي الألماني؛ بموجب اتفاقيات واشنطن التي عقدت في أيار / مايو 1946، اضطر السويسريون إلى تقديم تبرعات "طوعية" بقيمة 250 مليون فرنك سويسري لإعادة إعمار أوروبا، بتسوية نهائية لجميع المطالبات المتعلقة بمعاملات البنك الألماني (Reichs Bank) عبر بنوك سويسرية. لكن بحلول ذلك الوقت، تمت إعادة تأهيل سويسرا بالفعل كجزيرة مزدهرة للنزاهة المالية؛ فمصارفها مربحة للغاية، ومزارعها وصناعاتها الهندسية مجهزة لتوريد الغذاء والآلات للأسواق الأوروبية المحتاجة.

لم تكن سويسرا ولا السويد مزدهرتين على نحو خاص قبل الحرب، بل كانتا تحتويان فعليًا مناطق ريفية فقيرة كبيرة. لكن الريادة التي تمتعتا بها في سياق الحرب أثبتت ديمومتهما: كلتاهما الآن في صدارة المجموعة الأوروبية، وقد استمرتا في موقعهما هذا على مدى أربعة عقود. كانت الطريق إلى الانتعاش في البلدان الأخرى أشد صعوبة. لكن حتى في أوروبا الشرقية تم إصلاح البنية التحتية للاقتصاد في الأقل بسرعة ملحوظة. وعلى الرغم من أسوأ الجهود التي بذلها الجيش الألماني المتقهقر، وتقدم الجيش الأحمر، أعيد بناء الجسور والطرق والسكك الحديد والمدن في هنغاريا وبولندا ويوغسلافيا. وبحلول عام 1947، كانت شبكات النقل، وعربات السكك الحديد في أوروبا الوسطى قد أعيدت إلى مستوياتها قبل الحرب أو تجاوزتها. استلزمت هذه العملية في تشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، وألبانيا، ورومانيا، وهي دول لم يلحق بها دمار كبير بسبب الحرب، زمنًا أقل مما استلزمته في يوغسلافيا أو بولندا. بل إن الاقتصاد البولندي تعافى تمامًا بسرعة؛ يعود ذلك جزئيًا إلى أن الأراضي الغربية التي صودرت آنذاك من ألمانيا كانت في الواقع أكثر خصوبة، وفيها وفرة من البلدات الصناعية والمصانع.

وفي أوروبا الغربية أيضًا، أصلحت الأضرار المادية بسرعة لافتة، وكان الإصلاح الأسرع بوجه عام في بلجيكا، وأبطأ بعض الشيء في فرنسا وإيطاليا والنرويج، والأبطأ في هولندا، حيث تعرضت لأفدح الخسائر (في المزارع، والسدود، والطرق، والقنوات، والناس) في الأشهر الأخيرة من الحرب. استفاد البلجيكيون من الموقع المتميز لمدينة أنتويرب (Antwerp) بوصفها الميناء الأوروبي الرئيس الوحيد الذي بقي بصورة أو بأخرى سليمًا بعد أن انتهت الحرب، واستفادوا أيضًا من التركيز الشديد لقوات الحلفاء على بلادهم، وضخهم المستمر للعملة الصعبة في اقتصاد تخصص لزمن طويل في الفحم والإسمنت والمعادن نصف المصنعة، وكلها مواد حيوية لأعمال إعادة الإعمار.

كانت النرويج، على النقيض من ذلك، أسوأ حالًا بكثير. خسرت في خلال الحرب نصف أسطول الصيد التجاري والأسطول التجاري الحيويين في الحرب. وبسبب التدمير الألماني المتعمد في سياق تراجع القوات الألمانية في عام 1945، بلغ الناتج الصناعي في النرويج 57 في المئة فقط مما كان عليه في عام 1938، مع خسارة ما يقرب من خُمس رأس المال في البلاد. في السنوات اللاحقة لم يغب التفاوت عن النرويجيين الساخطين. لكن حتى النرويج استطاعت إصلاح معظم السكك الحديد وشبكة الطرق قبل نهاية عام 1946؛ وفي خلال العام التالي، وكما هي الحال في بقية دول أوروبا الغربية ومعظم بلدان أوروبا الشرقية، ما عاد نقص الوقود وعدم كفاية الاتصالات عائقين أمام الانتعاش الاقتصادي.

لكن قدرة ألمانيا على التعافي في نظر المراقبين الذين عاصروا تلك الفترة هي التي بدت لافتة أكثر من أي أمر آخر. وكان هذا تكريمًا لجهود السكان

المحليين الذين عملوا بمفردهم لهدف وحيد مذهل هو إعادة بناء بلادهم المدمرة. لم يكن في اليوم الذي مات فيه هتلر، سوى 10 في المئة من خطوط السكك الحديد الألمانية صالحة للعمل. وكانت البلاد في حالة جمود بالمعنى الحرفي للكلمة. وبعد ذلك بعام، في حزيران / يونيو 1946، أعيد فتح 93 في المئة من خطوط السكك الحديد الألمانية، وأعيد بناء 800 جسر. بالكاد بلغ إنتاج الفحم الألماني في أيار / مايو 1945 عُشْر إنتاج عام 1939، لكنه تضاعف خمس مرات بعد عام. في نيسان / أبريل 1945 بدا لشاول ك. بادوفر، وهو عالم نفس رافق الجيش الأميركي المتقدم في غرب ألمانيا، أن إعادة بناء مدينة آخن التي سواها الدمار بالأرض، سيستغرق بالتأكيد 20 عامًا. لكن في غضون أسابيع قليلة سجل بادوفر إعادة افتتاح معامل الإطارات والغزل والنسيج وبداية الحياة الاقتصادية في تلك المدينة.
أحد أسباب سرعة الانتعاش الأولي في ألمانيا أنه بمجرد إعادة بناء منازل العمال، وعودة شبكات النقل إلى ما كانت عليه من جديد، كانت الصناعة على أتم استعداد لتسليم البضاعة. سلِم 91 في المئة من آلات معمل فولكسفاغن من القصف في أيام الحرب والنهب بعد انتهائها. وبحلول عام 1948 جُهز المصنع لإنتاج واحدة من كل سيارتين من السيارات التي صُنعت في ألمانيا الغربية. وسلمت أيضًا شركة فورد الألمانية إلى حد كبير. وبفضل الاستثمار في زمن الحرب، كان عمر ثلث المعدات الصناعية الألمانية أقل من خمس سنوات في عام 1945، مقارنة بـ 9 في المئة فقط في عام 1939. أما الصناعات التي كانت موضع استثمار مكثف في ألمانيا في خلال الحرب فهي البصريات، والمواد الكيماوية، والصناعات الهندسية الخفيفة والمركبات، والمعادن غير الحديد. فكانت على التحديد الصناعات التي أرست أسس ازدهار الخمسينيات. وبحلول أوائل عام 1947، ما عاد العائق الجوهري أمام انتعاش ألمانيا مجسدًا في أضرار الحرب، بل في نقص المواد الخام وغيرها، فضلًا عن الشك المتعلق بالمستقبل السياسي للبلاد.
كان عام 1947 حاسمًا، وشكل المفصل الذي عُلق عليه مصير القارة. حتى ذلك الحين انشغل الأوروبيون في الإصلاحات وإعادة الإعمار، أو انشغلوا في أماكن أخرى في إرساء البنية التحتية المؤسسية للانتعاش على المدى الطويل. وفي غضون الأشهر الثمانية عشر الأولى التي تلت انتصار الحلفاء، تحول مزاج القارة من مرحلة الارتياح لمجرد احتمال حلول السلام والبدء من جديد، إلى التسليم بالصعوبات وخيبة الأمل المتزايدة في مواجهة عِظم المهام التي لا تزال ماثلة. لكن في بداية عام 1947، بدا واضحًا أن القرارات الأصعب لم تتخذ، وما عاد تأجيلها ممكنًا أكثر من ذلك.
بادئ ذي بدء، لم يتم التغلب على المشكلة الأساسية المتمثلة في تأمين الغذاء. تفشى نقص الغذاء في كل مكان ما عدا السويد وسويسرا. وحدها إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل (UNRRA) التي زادت مؤنها في ربيع 1946،

وبقي النمساويون يتضورون جوعًا في خلال اثني عشر شهرًا أعقبت ذلك. وانخفض المتاح من السعرات الحرارية في المنطقة الخاضعة للسيطرة البريطانية من ألمانيا من 1500 سعرة في اليوم للشخص البالغ في منتصف عام 1946 إلى 1050 في أوائل عام 1947. وعانى الإيطاليون الجوع طوال سنتين متتاليتين في عامي 1945 و1946، وحصلوا على أدنى معدل غذائي مقارنة بجميع سكان أوروبا الغربية في ربيع 1947. وبين استطلاع للرأي أجري في عام 1946 أن الفرنسيين رأوا باستمرار أن "الطعام"، و"الخبز"، و"اللحم" هو الشغل الشاغل الأول لدى الناس.
تجلى جزء من المشكلة في أنه ما عاد في إمكان أوروبا الغربية التوجه إلى صوامع الحبوب التي طالما اعتمدت عليها في أوروبا الشرقية، لأنه لم يكن فيها هي الأخرى ما يكفي لإطعام للناس. في رومانيا، ضاع موسم الحصاد في عام 1945 لسوء إدارة الإصلاح الزراعي وسوء الأحوال الجوية. أدى سوء المحصول والقحط الذي امتد من غرب فالاشيا مرورًا بمولدافيا، إلى غرب أوكرانيا ومنطقة الفولغا الوسطى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، إلى حال قريبة من المجاعة في خريف 1946، ووصفت وكالات المعونة الأطفال، الذين بلغوا عامًا واحدًا بأن وزن أحدهم لا يتجاوز ثلاثة كيلوغرامات، وأرسلوا تقارير حول أكل لحوم البشر. ووصف العاملون في الإغاثة في ألبانيا الوضع فيها بأنه "محنة مرعبة".
ثم أقبل شتاء 1947 القاسي، والذي كان الأسوأ منذ عام 1880. تجمدت القنوات، وبقيت الطرق غير سالكة لأسابيع، وشلت النقاطُ المتجمدة شبكاتِ السكك الحديد برمتها. أدى ذلك إلى جمود ساحق للانتعاش الأولي بعد الحرب. بقي النقص في إنتاج الفحم، ولم يتوافر بكميات كافية للطلب المحلي وتعذر نقله في أي حال. تراجع الناتج الصناعي، وما أن بدأ إنتاج الصلب بالتعافي حتى تراجع بنسبة 40 في المئة مقارنة بالعام السابق. وعندما ذابت الثلوج، غمرت المياه أجزاء كثيرة من أوروبا. وبعد بضعة أشهر، في حزيران / يونيو 1947، شهدت القارة صيفًا من أشد فصول الصيف حرارة وجفافًا منذ بدء تسجيل أحوال الطقس. اتضح أن موسم الحصاد لن يكون كافيًا، حيث انخفضت المحاصيل الزراعية بما يقارب الثلث في بعض الأماكن للسنة الثالثة على التوالي، حتى مقارنة بالمحاصيل الهزيلة في السنة السابقة. أمكن تعويض النقص في الفحم ولو جزئيًا بالاستيراد من أميركا (34 مليون طن في عام 1947). وكان شراء المواد الغذائية ممكنًا أيضًا بالاستيراد من أميركا والمستعمرات البريطانية. لكن كان ينبغي الدفع بالعملة الصعبة، وهي الدولار عادة، لقاء تلك الواردات.
هناك معضلتان بنيويتان هما أساس الأزمة الأوروبية في عام 1947. الأولى هي غياب ألمانيا المؤثر عن الاقتصاد الأوروبي، حيث كانت ألمانيا قبل الحرب سوقًا رئيسة لمعظم بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، إضافةً إلى

هولندا وبلجيكا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (اشترت ألمانيا حتى عام 1939 على سبيل المثال 38 في المئة من صادرات اليونان وزودتها بنحو ثلث وارداتها). وكان الفحم الألماني مصدرًا حيويًا لمصنعي الصلب الفرنسيين. لكن اقتصاد ألمانيا بقي راكدًا - برغم استعادته كل قدراته - في انتظار تقرير مستقبل البلاد السياسي، ما أعاق من الناحية الفعلية الانتعاش الاقتصادي في باقي القارة.

ليس للمشكلة الثانية علاقة بألمانيا، بل بالولايات المتحدة الأميركية، على الرغم من ترابط الدولتين. في عام 1938، بلغت واردات بريطانيا من المكائن 44 في المئة من حيث القيمة من الولايات المتحدة الأميركية، و25 في المئة من ألمانيا. وفي عام 1947 كانت الأرقام 65 في المئة و3 في المئة على التوالي. وكان الوضع مشابهًا في دول أوروبية أخرى. المثير للسخرية أن زيادة الطلب الحادة على السلع الأميركية عُدت مؤشرًا على تحسن في النشاط الاقتصادي الأوروبي، لكن شراء المنتوجات أو المواد الاقتصادية الأميركية تطلب الدفع بالدولار الأميركي. لم يكن لدى الأوروبيين شيء يبيعونه إلى باقي بلدان العالم، لكن من دون العملة الصعبة تعذر عليهم شراء المواد الغذائية لإسكات جوع ملايين المتضورين جوعًا، كما تعذر عليهم استيراد المواد الخام والآلات اللازمة للمضي بإنتاجهم قدمًا.

كانت أزمة الدولار جدية. في عام 1947 كانت المملكة المتحدة، التي زاد دينها الوطني أربعة أضعاف ما كان عليه عام 1939، تشتري ما يقرب من نصف إجمالي الواردات من الولايات المتحدة الأميركية الأمر الذي أدى إلى نفاد النقود. كانت فرنسا، أكبر مستورد للفحم في العالم، وبلغ عجز ميزان مدفوعاتها السنوية الجاري مع الولايات المتحدة 2049 مليون دولار أميركي. لم يكن لدى معظم بلدان أوروبا الأخرى حتى عملات للتجارة. بلغ معدل التضخم الروماني أسوأ أحواله في آب / أغسطس 1947. ووصل التضخم في هنغاريا المجاورة، إلى أسوأ ما سُجل في التاريخ، وتجاوز بكثير التضخم الذي عانته ألمانيا في عام 1923، وبلغ ذروته عند مستوى 5 كوينتيليون [(35)] وكان الدولار الأميركي يساوي 530 بينغو (pengo) هنغاري عندما استبدل البينغو بالفورنت (forint) في آب / أغسطس 1946، ووصلت قيمة العملة الورقية النقدية الهنغارية في التداول إلى واحد على الألف من السنت الأميركي الواحد فقط.

لم يكن هناك عملة للتداول في ألمانيا. ازدهرت السوق السوداء وكانت السجائر وسيلة مقبولة للتبادل: كان المعلمون في مخيمات النازحين يتقاضون 5 علب سجائر في الأسبوع. وتراوحت قيمة كرتونة من علب السجائر الأميركية في برلين بين 60 و165 دولارًا، وكانت فرصة لجنود قوات الاحتلال الأميركي للحصول على مبالغ جيدة من المال بتحويل مخصصاتهم من السجائر إلى نقود ومن ثم تحويل النقود إلى بلادهم؛ إذ أرسلت القوات الأميركية وحدها، في الأشهر الأربعة الأولى من احتلال قوات التحالف لبرلين،

11 مليون دولار أميركي إلى الوطن، أي أكثر مما حصلوا عليه من أجور. وكان بإمكان المرء في براونشفايغ شراء دراجة هوائية بـ 600 سيجارة، كانت الحاجة إليها في ألمانيا أكثر منها في إيطاليا، وهي الحاجة التي وصفها على نحو لا يُنسى فيتوريو دي سيكا في فيلمه "لصوص الدراجات الهوائية" في عام 1948.
لم تغب خطورة الأزمة الأوروبية عن الأميركيين. وكما سنرى، كانت تلك الأزمة من الأسباب الرئيسة للضغط لحل مشكلة ألمانيا بالتعاون مع السوفيات أو من دونه. رأى المستشارون الرئاسيون حسنو الاطلاع مثل جورج كينان أن أوروبا كانت تترنح على حافة الهاوية في ربيع 1947. ولم يُؤد إحباطُ الأوروبيين الغربيين، الذين أُقنعوا في البداية بتوقع انتعاش اقتصادي سريع وعودة إلى ظروف اقتصادية عادية، ويأسُ الألمان وغيرهم من سكان أوروبا الوسطى حين حصلت أزمة الكفاف غير المتوقعة في عام 1947، إلا إلى تعزيز جاذبية الشيوعية أو خطر الانزلاق إلى الفوضى.
كانت جاذبية الشيوعية حقيقية. مع أن الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا وبلجيكا (إضافةً إلى فنلندا وآيسلندا) بقيت في التحالفات الحاكمة حتى أيار / مايو عام 1947، فقد استطاعت عبر فروعها النقابية والتظاهرات الشعبية حشد الغضب الشعبي والاستفادة من فشل حكوماتها. وبفضل النجاحات الانتخابية للشيوعيين المحليين، بالترافق مع هالة الجيش الأحمر الذي لا يُقهر، بدا "طريق إلى الاشتراكية" إيطالي (أو فرنسي أو تشيكي) معقولًا ومغريًا. وبحلول عام 1947 انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي 907 آلاف رجل وامرأة. ووصل عدد الشيوعيين في إيطاليا إلى مليونين وربع المليون، وهو أكثر بكثير من نظيره في بولندا أو حتى في يوغسلافيا. وحتى في الدنمارك والنرويج، انجذب واحد من كل ثمانية ناخبين في البداية إلى وعد ببديل شيوعي. في المناطق الغربية من ألمانيا، خشيت سلطات الحلفاء من أن الحنين للأيام الأفضل في ظل النازية، والمترافق مع ردة فعل على برنامج اجتثاث النازية، وحالات نقص الغذاء وتفشي الجرائم البسيطة يمكن أن يقود إلى نازية جديدة أو حتى يصب في مصلحة السوفيات.
ولعل دول أوروبا الغربية كانت محظوظة لأن أحزابها الشيوعية كانت لا تزال تنتهج في ربيع 1947 المسار الديمقراطي المعتدل الذي اعتُمد في عام 1944. وكان موريس توريز في فرنسا، لا يزال يحث عمال مناجم الفحم على "الإنتاج". وفي إيطاليا، وصف السفيرُ البريطاني (القائدَ الشيوعي) تولياتي بأنه صاحب تأثير ملطف في أكثرية حلفائه الاشتراكيين "المتهورين". ولأسباب تخص ستالين، لم يشجع حتى تلك اللحظة مؤيديه الكثر في أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية على استغلال الغضب والإحباط الشعبي. لكن مع ذلك، لم يبتعد شبح الحرب الأهلية والثورة أبدًا. ففي بلجيكا، وصف مراقبو الحلفاء التوترات الطائفية والسياسية بأنها خطرة، وصنفوها مع اليونان وإيطاليا بأنها "غير مستقرة".

قادت المصاعب الاقتصادية في فرنسا في خلال شتاء 1947 إلى خيبة أمل شعبية أصلًا في جمهورية ما بعد الحرب الجديدة. وفي استطلاع لآراء الفرنسيين في الأول من تموز / يوليو 1947، رأى 92 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع أن الأمور في فرنسا "سيئة أو سيئة للغاية". وفي بريطانيا، فكر المستشار العمالي هيو دالتون مليًا في انكسار الحماسة في السنوات الأولى بعد الحرب موثقًا في مفكرته: "ما عاد هناك صباح مشرق آمن أبدًا". وأوضح نظيره الفرنسي أندريه فيليب الاشتراكي الذي شغل منصب وزير الاقتصاد، النقطة نفسها بصورة أكثر دراماتيكية في خطبة ألقاها في نيسان / أبريل 1947: "إننا مهددون بكارثة اقتصادية ومالية شاملة".

ساد في كل مكان شعور باليأس وبكارثة وشيكة الحدوث. ذكرت جانيت فلانر في تقرير لها من باريس في آذار / مارس 1947: "طوال الشهرين الماضيين، ساد مناخ ثابت ومتزايد من الشعور بالضيق في باريس، وربما في جميع أنحاء أوروبا، كما لو أن الشعب الفرنسي أو كل الشعوب الأوروبية تتوقع حدوث شيء ما، أو الأسوأ من ذلك، تتوقع عدم حدوث أي شيء". كانت القارة الأوروبية، كما لاحظت قبل بضعة أشهر، تدخل ببطء عصرًا جليديًا جديدًا. كان جورج كينان سيوافقها الرأي. رأى في تقريره حول تخطيط السياسات الخارجية بعد ستة أسابيع أن المشكلة الحقيقية ليست الشيوعية، أو إذا كانت كذلك، فعلى نحو غير مباشر. مثلت آثار الحرب المصدر الحقيقي للشعور الأوروبي بالضيق، ولما شخصه كينان في عبارته: "الإنهاك الشديد للهمة البدنية والنشاط الروحي". بدت العقبات التي واجهتها القارة كبيرة جدًا، وتلاشى الاندفاع الأولي للأمل وإعادة البناء بعد الحرب. وصف هاميلتون فيش الصور المطبوعة في ذهنه عن أوروبا في تموز / يوليو 1947، وهو محرر في مجلة **فورين أفيرز** (*Foreign Affairs*)، المجلة المؤثرة في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية: "ليس هناك سوى القليل جدًا من كل شيء، عدد قليل جدًا من القطارات والترامات والحافلات والسيارات لنقل الناس إلى أعمالهم في الوقت المحدد، فضلًا عن نقلهم في أيام العطل؛ الطحين قليل للغاية ولا يكفي لصنع الخبز من دون غش، ومع ذلك لا يكفي الخبز لتوفير الطاقة للقيام بالأعمال الشاقة؛ القليل جدًا من الورق للصحف لا يكفي لما يزيد عن شذرات بسيطة عن أخبار العالم، القليل جدًا من البذور للزراعة، والقليل جدًا من الأسمدة اللازمة لنموها؛ بيوت قليلة للغاية للعيش فيها وندرة في الزجاج اللازم للنوافذ؛ القليل جدًا من الجلود للأحذية، والصوف للسترات، والغاز للطبخ، والقطن لحفاضات الأطفال، والسكر للمربى، والسمن للقلي، والحليب للأطفال الرضع، والصابون للاغتسال".

يعتقد الباحثون اليوم على نطاق واسع أنه برغم كل الغم المعاصر، أرسى الانتعاش الأولي والإصلاحات والخطط لما بين عامي 1945 و1947 أسس مستقبل رفاه أوروبا. وما لا شك فيه، بالنسبة إلى أوروبا الغربية تبين أن عام

1947 كان في نظر أوروبا الغربية نقطة تحول في انتعاش القارة. لكن لم يكن أي شيء واضحًا حينذاك، بل على العكس تمامًا. ولعل الحرب العالمية الثانية وعواقبها الملتبسة ربما كانت عجلت انحدار أوروبا النهائي. بدا حجم الفوضى في أوروبا لكونراد أديناور ولكثيرين آخرين، أسوأ مما كان عليه في عام 1918. وبالنظر إلى سابقة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، خشي الكثير من المراقبين الأوروبيين والأميركيين بالفعل من حال أسوأ بفعل الأخطاء التي طاولت أفكارهم أولًا. وفي أحسن الأحوال، رأوا أن القارة ستمضي عقودًا من الفقر والصراع. وتوقع سكان المنطقة، التي سيطر عليها الأميركيون في ألمانيا، أن بلادهم لن تتعافى قبل عشرين عامًا في الأقل. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1945، أبلغ شارل ديغول الشعب الفرنسي بغطرسة أن إنهاض فرنسا سيستغرق خمسة وعشرين عامًا من "العمل الدؤوب".

لكن قبل هذا الوقت بزمن طويل، رأى المتشائمون، أن أوروبا القارية ستنهار بعودة الحرب الأهلية والفاشية والشيوعية. عندما عاد وزير الخارجية الأميركي جورج كاتلت مارشال في 28 نيسان / أبريل 1947 من اجتماع ضم وزراء خارجية دول الحلفاء في موسكو، وقد مني بخيبة أمل نظرًا إلى عدم رغبة السوفيات في التعاون لإيجاد حل لمشكلة ألمانيا، وقد صدمه الحال الاقتصادي والنفسي الذي رآه في أوروبا الغربية، اتضح له لزوم القيام بأمر جذري وفي وقت قريب جدًا. وبناء على المزاج العام المستسلم والسلبي في باريس وروما وبرلين وأماكن أخرى، كان على المبادرة أن تنطلق من واشنطن.

كانت خطة مارشال لبرنامج إنعاش أوروبي، التي نوقشت مع مستشاريه في خلال الأسابيع القليلة التالية، وعُرضت على الملأ في خطبة حفل التخرج الشهير في جامعة هارفرد في 5 حزيران / يونيو 1947، أمرًا مفاجئًا وفريدًا من نوعه. لكنها لم تأت من العدم. أنفقت الولايات المتحدة أصلًا بين نهاية الحرب وإعلان مشروع مارشال عدة مليارات من الدولارات على شكل منح وقروض لأوروبا. وكان في طليعة المستفيدين حتى ذلك الحين المملكة المتحدة وفرنسا، اللتان تلقتا على التوالي قروضًا بقيمة 4.4 مليار دولار و1.9 مليار دولار، لكن لم يُستبعد أي بلد من الحصول على قروض؛ تجاوزت القروض الممنوحة لإيطاليا 513 مليون دولار بحلول منتصف عام 1947، وبولندا (251 مليون دولار)، والدنمارك (272 مليون دولار)، واليونان (161 مليون دولار)، إضافةً إلى العديد من البلدان الأخرى المدينة إلى الولايات المتحدة.

لكن تلك القروض خدمت في سد الثغرات وتلبية الحاجات الملحة. لم تُستخدم المعونة الأميركية حتى تلك اللحظة في إعادة الإعمار أو الاستثمار الطويل الأجل، بل في تأمين اللوازم والخدمات والإصلاحات الأساسية. فضلًا عن أن تلك القروض - خصوصًا التي قدمت إلى الدول الأوروبية الغربية الكبرى - ترافقت مع شروط. وفور استسلام اليابان، ألغى الرئيس ترومان على نحو متهور اتفاقات الإعارة والتأجير السارية في زمن الحرب، الأمر الذي جعل

ماينارد كينز ينبه مجلس الوزراء البريطاني، في مذكرة قدمها في 14 آب / أغسطس 1945، إلى أن البلاد أمام "دنكرك اقتصادية" [(36)]. وعلى مدى الأشهر التالية، فاوض كينز بنجاح للوصول إلى اتفاقية أتاحت الحصول على قرض أميركي كبير لتوريد الدولارات التي تحتاج إليها بريطانيا لشراء السلع، والتي لم تعد متوفرة في إطار قانون الإعارة والتأجير، لكن الشروط الأميركية كانت متشددة على نحو غير واقعي، ولا سيما في طلبها من بريطانيا التخلي عن محميات الإمبراطورية في الخارج، والتخلي عن ضوابط سعر الصرف، وجعل الإسترليني قابلًا للتحويل بلا قيد. وكانت النتيجة، كما تنبأ كينز وغيره، أول طلب بعد الحرب على الجنيه البريطاني، والاختفاء السريع لاحتياطيات الدولار في بريطانيا، وأزمة أشد خطورة في العام التالي.

كانت شروط القرض الذي تم التفاوض عليه في واشنطن في أيار / مايو 1946 بين الولايات المتحدة وفرنسا أقل تقييدًا بقليل. إضافةً إلى شطب 2.25 مليار دولار من القروض في زمن الحرب، حصلت فرنسا على مئات الملايين من الدولارات على شكل رصيد دائن في حسابها، ووعد بقروض مقبلة متدنية الفائدة. وتعهدت باريس في المقابل بالتخلي عن الحماية الجمركية، والسماح بحرية أكبر لدخول المنتوجات الأجنبية الأميركية وغيرها. وكما هي حال القرض البريطاني، صُمم هذا الاتفاق في جانب منه، لمصلحة خطة الولايات المتحدة لزيادة تحرير التجارة الدولية، والتبادل المنفتح والمستقر للعملات والمزيد من التقارب في سياق التعاون الدولي. وفي أي حال، تم إنفاق المال في غضون عام وتمثل الإرث الوحيد المتوسط الأجل في المزيد من الاستياء الشعبي (الأمر الذي استثمره اليسار كثيرًا) من استغلال أميركا لقوتها الاقتصادية.

بحلول ربيع 1947، فشل أسلوب تعامل واشنطن الثنائي الجانب مع مشكلات الاقتصاد الأوروبي بوضوح. ووصل العجز التجاري بين أوروبا والولايات المتحدة في عام 1947 إلى 4742 مليون دولار، أي ما يزيد على ضعف نظيره في عام 1946. إذا كانت هذه "غصة نمو"، كما أشار معلقون في وقت لاحق، فقد عنى ذلك أن أوروبا أوشكت على الاختناق. هذا هو السبب في أن إرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني، رد على خطبة مارشال في حفل التخرج واصفًا إياها بأنها "واحدة من أعظم الخُطب في تاريخ العالم"، ولم يكن مخطئًا.

مثلت مقترحات مارشال قطيعة تامة مع الممارسات السابقة. بداية، إذا استثنينا شروطًا تأطيرية معينة، تُرك للأوروبيين تحديد إن كانوا سيتسلمون المعونة الأميركية وكيفية استخدامها، مع أن للمستشارين والمتخصصين الأميركيين دورًا بارزًا في إدارة الأموال. وثانيًا، كان من المقرر أن تغطي المساعدة لسنوات، ومن ثم جسدت منذ البداية برنامجًا استراتيجيًا للانتعاش والنمو بدلًا من صندوق للكوارث.

ثالثًا، كانت الأموال ضرورية للغاية في الواقع. بانتهاء برنامج معونات مارشال في عام 1952، كانت الولايات المتحدة قد أنفقت نحو 13 مليار دولار، زيادة

على مجمل المعونات الخارجية الأميركية السابقة مجتمعة. حصلت المملكة المتحدة وفرنسا حتى ذلك الحين على المبالغ الأكبر من حيث الأرقام المطلقة، لكن التأثير النسبي في إيطاليا والمستفيدين الأصغر بقي أكبر؛ إذ تلقت النمسا بموجب برنامج مارشال 14 في المئة من دخل البلاد في أول سنة كاملة من برنامج الإنعاش الأوروبي، من تموز / يوليو 1948 إلى حزيران / يونيو 1949. كانت هذه الأرقام هائلة حينذاك، إذ عادلت قيمة مشروع الإنعاش الأوروبي نحو 100 مليار دولار حاليًا (في عام 2004)، أما الحصة من الناتج المحلي الإجمالي في أميركا (استهلكت خطة مارشال حوالى 0.5 في المئة من هذا الأخير بين عامي 1948 و1951) فهي تعادل في بداية القرن الحادي والعشرين حوالى 201 مليار دولار.

في إثر خطبة مارشال مباشرة، اجتمع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي في باريس، بناء على اقتراح بيفن، للنظر في الرد عليه. وفي 2 تموز / يوليو قاطع وزير الخارجية السوفياتي فياتشيسلاف مولوتوف الاجتماع، وبعد يومين وجهت بريطانيا وفرنسا دعوة رسمية لممثلي 22 دولة أوروبية (مستبعدين إسبانيا والاتحاد السوفياتي فحسب) لمناقشة المقترحات. وفي 12 تموز / يوليو، شاركت ست عشرة دولة أوروبية في تلك المناقشات. وكل هذه الدول - بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، الدنمارك، النرويج، السويد، سويسرا، اليونان، تركيا، إيرلندا، آيسلندا، النمسا، البرتغال - كانت بين المستفيدين في نهاية المطاف. وعلى الرغم من الاهتمام الأولي الذي أبدته بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبلغاريا، وألبانيا، لم تشارك أي دولة شيوعية لاحقًا في برنامج إنعاش أوروبا، ولم تتلق دولارًا واحدًا من مساعدات مارشال.

يجدر بنا التوقف قليلًا للنظر في الآثار المترتبة على هذا الأمر. إن حصر تقديم المال في الغرب (إضافةً إلى اليونان وتركيا كعضوي شرف في أوروبا الغربية) جعل من الأسهل على ترومان، بلا شك، تأمين مرور برنامج إنعاش أوروبا عبر الكونغرس في العام التالي. لكن بحلول ذلك الوقت تغير الكثير، ورغب الكونغرس في الاقتناع بأن مساعدات مشروع مارشال تجسِّد عائقًا اقتصاديًا أمام التوسع السوفياتي. ومع ذلك، عُرضت المساعدات عبر برنامج مارشال الجديد على جميع البلدان الأوروبية من دون تمييز في حزيران / يونيو 1947. ارتاب ستالين ومولوتوف بالطبع بالدوافع الأميركية، وكانت شروط اقتراح مارشال لا تتوافق البتة مع الاقتصاد السوفياتي المغلق، لكن البلدان الأخرى في أوروبا الشرقية لم تشاركهما أحاسيسهما على نطاق واسع، ولم تكن أوروبا الشرقية قد تحولت بعد إلى **كتلة واحدة**.

هكذا قبِل جان ماساريك، وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا غير الشيوعي، بحماسة الدعوة الفرنسية - البريطانية المشتركة التي أطلقت في 4 تموز / يوليو. وفي اليوم التالي بالذات استُدعي زعيمِ الحزب الشيوعي التشيكي

ورئيس الوزراء، كليمنت غوتفالد، إلى موسكو. وأوعز إليه في البداية بحضور مؤتمر باريس. لكن الأوامر التي تلقاها كانت واضحة: استخدام وجوده في باريس لإثبات "عدم مقبولية الخطة البريطانية - الفرنسية، ومنع اتخاذ القرارات بالإجماع، ومن ثم الانسحاب من المؤتمر سوية مع أكبر عدد ممكن من وفود البلدان الأخرى".
وبعد أربعة أيام أعاد ستالين النظر في الأمر وطلب من غوتفالد سحب قبول بلاده الدعوة إلى باريس. وفي اجتماع مع وفد من الحكومة التشيكية ضم ماساريك، نصح ستالين التشيك "إنـ[نا] نعد هذه المسألة قضية جوهرية تقوم عليها صداقة [التشيكيين] مع الاتحاد السوفياتي. إذا ذهبتم إلى باريس، ستظهرون أنكم تريدون المساهمة في عمل يهدف إلى عزل الاتحاد السوفياتي". وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة الائتلافية التشيكية، بحسب الأصول، أنها لن ترسل وفدًا إلى باريس. "سيتم تفسير المشاركة التشيكوسلوفاكية بوصفها فعلًا موجهًا ضد الصداقة مع الاتحاد السوفياتي وبقية حلفائنا. ولهذا السبب قررت الحكومة بالإجماع عدم المشاركة في هذا المؤتمر".
لماذا استسلم التشيكيون؟ لم يكن لدى جيرانهم البولنديين والهنغاريين، حيث كان الشيوعيون في موقع القيادة فعليًا، والجيش الأحمر يتمتع بحضور قوي، أي خيار سوى الانصياع "للتوجيهات" السوفياتية. لكن الجيش الأحمر غادر تشيكوسلوفاكيا منذ مدة طويلة، ولم يكن الشيوعيون قد احتكروا السلطة. غير أن موقف ماساريك وزملائه تهاوى بعد أول تعبير عن عدم رضى ستالين. ولو أن الأحزاب التشيكية غير الشيوعية أصرت على قبول مساعدات مشروع مارشال لاستمالت الأغلبية الساحقة من مواطنيها (وعددًا غير قليل من الشيوعيين التشيكيين)، ما يجعل تبرير فرض ستالين لإرادته أكثر صعوبة. في السياق الأوسع للسياسة ما بعد ميونيخ يعد قرار التشيكيين تفضيل الارتماء بأحضان السوفيات مفهومًا؛ بيد أن هذا القرار مهد الطريق في الأغلب لانقلاب الشيوعيين الناجح في براغ بعد سبعة أشهر.
سبب استبعاد تشيكوسلوفاكيا من برنامج معونات مارشال للبلاد كارثة اقتصادية وسياسية. وانطبق الشيء نفسه على "الخيار" المفروض على أي بلد آخر في المنطقة، وفوق كل اعتبار، ربما، على الاتحاد السوفياتي نفسه. ويعد قرار ستالين الانسحاب من برنامج الإنعاش الأوروبي أحد أعظم أخطائه الاستراتيجية. مهما كانت حسابات الأميركيين الخاصة، لم يكن لديهم خيار سوى إشراك أوروبا الشرقية في برنامج الإنعاش الأوروبي، جاعلة عرضها متاحًا للجميع، بحيث تكون النتائج المستقبلية هائلة. وعوضًا عن ذلك، اقتصرت المساعدات على الغرب، وميزت الافتراق في الطريقين اللذين اختطهما شطرا القارة.

أريد لمعونة مارشال منذ البداية أن تكون منضبطة ذاتيًا. وهدفت، كما ذكر مارشال نفسه في خطبته في جامعة هارفرد، إلى "كسر الحلقة المفرغة واستعادة ثقة الأوروبيين بمستقبل بلدانهم الاقتصادي، وبمستقبل أوروبا كلها". وبدلًا من الاكتفاء بتقديم المساعدات نقدًا، اقترح توفير السلع مجانًا، على أن تسلم إلى الدول الأوروبية، بناء على طلبات سنوية، توضع كجزء من خطة لمدة أربع سنوات من جانب كل دولة متلقية. ومن شأن بيع هذه السلع في كل بلد، توليد ما يسمى "الصناديق المقابلة" بالعملة المحلية التي يمكن استخدامها وفقًا لاتفاقات ثنائية بين واشنطن وكل حكومة وطنية. وقد استخدمت بعض الدول هذه الصناديق في شراء المزيد من الواردات، في حين حولها البعض الآخر، مثل إيطاليا، إلى مدخرات وطنية تحسبًا لاحتياجات النقد الأجنبي في المستقبل.

ترتب على هذه الطريقة الاستثنائية في تقديم المعونة آثار جديدة. أرغم البرنامجُ الحكوماتِ الأوروبية على التخطيط المسبق، وحساب احتياجات الاستثمار في المستقبل، واشترط عليها التفاوض والتشاور لا مع الولايات المتحدة فحسب، بل ومع بعضها بعضًا، بما أنه أريد نقل التجارة والتبادلات في البرنامج من مستوى ثنائي الأطراف إلى مستوى متعدد الأطراف في أقرب وقت ممكن. وأجبر الحكومات والشركات والنقابات العمالية على التعاون في التخطيط لزيادة معدلات الإنتاج وتحقيق الظروف التي من شأنها تسهيل تلك الزيادة. والأهم من ذلك أنه حظر أي عودة إلى الإغواءات التي أعاقت الاقتصاد بين الحربين: ضعف الإنتاج، والإجراءات الحمائية ذات الآثار التدميرية المتبادلة، وانهيار التجارة.

ومع أن مديري الخطة الأميركيين لم يخفوا توقعاتهم، فقد عهدوا إلى الأوروبيين بمسؤولية تحديد مستوى المساعدات وطريقة توزيعها، وهو ما فاجأ السياسيين الأوروبيين، الذين اعتادوا على جلافة الأميركيين في الحرص على المصلحة الذاتية للولايات المتحدة في وقت سابق في أثناء المفاوضات الثنائية المتعلقة بالقروض. كان ارتباكهم مفهومًا، وانقسم الأميركيون أنفسهم حيال أهداف الخطة. رأى المثاليون في قالب الصفقة الجديدة - وكان الكثير منهم في الإدارة الأميركية بعد الحرب - فرصة لإعادة بناء أوروبا على الصورة الأميركية، مشددين على التحديث والاستثمار في البنية التحتية والإنتاجية الصناعية والنمو الاقتصادي والتعاون بين رأس المال والعمالة.

لذلك، جلبت "البعثات الإنتاجية" الممولة من خطة مارشال، إلى الولايات المتحدة عدة آلاف من المديرين والفنيين والنقابيين لدراسة الطريقة الأميركية في الأعمال؛ خمسة آلاف من فرنسا وحدها (ربع المجموع الكلي من الوافدين) بين عامي 1948 و1952. وصل 145 "فريقًا إنتاجيًا أوروبيًا" إلى الولايات المتحدة بين آذار / مارس وتموز / يوليو 1951 فحسب. وفي معظم الأحوال، تألف الفريق من الرجال (وندرة من النساء) الذين لم تطأ أقدامهم

مكانًا خارج أوروبا من قبل. وفي غضون ذلك، أكد المتعاملون الجدد مع منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) التي أسست في عام 1948 كقناة لصناديق الإنعاش الأوروبي، لزملائهم الأوروبيين على فضائل التجارة الحرة، والتعاون الدولي، والتكامل بين الدول.
لا بد من الإشارة إلى أن هذا الإلحاح الأميركي حظي بنجاح فوري محدود. لم يكن معظم السياسيين والمخططين في الدول الأوروبية على استعداد بعد للتفكير في مشاريع التكامل الاقتصادي الدولي الكبرى. ولعل الإنجاز الأعظم لمخططي مارشال في هذا الصدد هو الاتحاد الأوروبي للمدفوعات، الذي اقتُرِح في كانون الأول / ديسمبر 1949 وافتتح بعد ذلك بعام. تمثل هدفه المحدود في إسباغ "التعددية" على التجارة الأوروبية عبر تأسيس نوع من بيوت تصفية حسابات الديون والاعتمادات بالعملات الأوروبية (المقاصة). صُمم ذلك للتغلب للخطر الكامن في إمكان أن تحاول كل دولة أوروبية توفير الدولارات التي هي في حاجة ماسة إليها عبر تقييد وارداتها من البلدان الأوروبية الأخرى، بما يضر في مصلحة الجميع في نهاية المطاف.
شُجعت الدول الأوروبية، عبر استخدام بنك التسويات الدولية كوكيل لها، على تأمين خطوط ائتمان تناسب متطلبات تجارتها. وبعد ذلك، تمكنت تلك الدول من تسوية التزاماتها عبر تحويل الائتمانات بين الدول الأوروبية بدلًا من استخدام ما يصلها من دولارات قليلة. فالمهم لا يتمثل في من تتعامل معه، بل في ميزان الاعتمادات الكلي والديون بالعملات الأوروبية. ولدى إنجازه في عام 1958، ساهم اتحاد المدفوعات شيئًا فشيئًا، لا بالتوسع المطرد في التجارة البينية الأوروبية، بل في تمويل التعاون إلى درجة غير مسبوقة، الأمر الذي حقق منفعة متبادلة؛ تجدر الإشارة إلى أنه تمويلها تم ضخ الدولارات الأميركية لإمداد المجمع الائتماني الأولي.
ومع ذلك، عند النظر من زاوية أميركية أكثر تقليدية، تبين أن التجارة الحرة وما صاحبها من فوائد كانت في حد ذاتها هدفًا كافيًا ومبررًا لبرنامج مشروع الإنعاش الأوروبي. تلقت الولايات المتحدة، على نحو خاص، ضربة قاسية بسبب ركود التجارة والتصدير في ثلاثينيات القرن الماضي، ولم تدخر أي جهد لإقناع الآخرين بأهمية استعادة الأنظمة الجمركية المحررة بعد الحرب والعملات القابلة للتحويل. تشبه المناشداتُ الأميركية اعتماد حركة البضائع بلا قيود حماسةَ الليبراليين الإنكليز للتجارة الحرة في الحقبة التي سبقت عام 1914، ولم تكن بالجملة بعيدة عن المصلحة الذاتية.
وفي أي حال، ذكر مدير وكالة الاستخبارات المركزية ألن دولز: "تفترض الخطة أننا نرغب في المساعدة في استعادة أوروبا التي يمكن أن تنافسنا في الأسواق العالمية، ولهذا السبب بالذات ستكون قادرة على شراء كميات كبيرة من منتوجاتنا". كانت هناك حالات قليلة أثمرت المزيد من المنافع المباشرة: بالعودة إلى الولايات المتحدة، أمكن ضمان تأييد الاتحادات العمالية لخطة

مارشال عبر الوعد بأن تُرسل جميع الحوالات العينية من أميركا على متن سفن مملوكة للولايات المتحدة، بتحميلها بواسطة عمال الموانئ الأميركية المنضوية في الاتحاد الأميركي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية. وكانت تلك من الأحوال النادرة التي تحققت فيها مزية مباشرة وفورية. كان داليز محقًا في معظم ما ذكر؛ فخطة مارشال عادت بالنفع على الولايات المتحدة الأميركية عبر استعادة شريكها التجاري الرئيس، عوضًا من طريق اختزال أوروبا بتبعية إمبراطورية.
لكن ثمة ما هو أكثر من ذلك. حتى لو لم يدركه الجميع في ذلك الوقت؛ واجهت أوروبا خيارًا في عام 1947. ارتبط جانب من ذلك الخيار بالانتعاش أو الانهيار، لكن السؤال الأعمق تمثل في ما إذا كانت أوروبا والأوروبيون قد فقدوا التحكم بمصيرهم، وما إذا كانت سنوات الصراع القاتل الثلاثون داخل أوروبا لم تجعل مصير القارة بين يدي القوتين الخارجيتين الكبيرتين، أي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. قنِع الاتحاد السوفياتي تمامًا بانتظار هذا الاحتمال؛ كما أشار كينان في مذكراته، خيم شبح الخوف على أوروبا في عام 1947، وهيأ القارة للسقوط، كثمرة ناضجة، في يدي ستالين. لكن صناع القرار في أميركا، رأوا ضعف أوروبا مشكلة، وليس فرصة. كما حاجج تقرير وكالة الاستخبارات المركزية في نيسان / أبريل 1947 حين ذكر: "يتمثل الخطر الأكبر على أمن الولايات المتحدة في احتمال الانهيار الاقتصادي في أوروبا الغربية، وما يترتب على ذلك من صعود العناصر الشيوعية".
تناولت لجنة تنسيق خاصة بين وزارات الخارجية والحرب والبحرية، وهي مجموعة معنية شكلتها الدولة، تلك النقطة بالمزيد من التفصيل في تقرير في 21 نيسان / أبريل 1947: "المهم أن تبقى في الأيدي الصديقة تلك المناطق التي تحتوي أو تحمي مصادر المعادن والنفط وغيرها من الموارد الطبيعية، أو التي تتضمن أهدافًا وتحتل مواقعًا استراتيجية، أو التي تمتلك إمكانات صناعية كبيرة، أو التي تتوافر فيها أعداد كبيرة من القوى العاملة والقوات العسكرية النظامية، أو التي تمكن الولايات المتحدة لأسباب سياسية أو نفسية من ممارسة المزيد من التأثير لاستقرار العالم، وأمنه وسلامه". هذا هو السياق الأوسع لخطة مارشال، الذي جعل المشهد السياسي والأمني مكفهرًا تشابكت فيه المصالح الأميركية بشكل لا ينفصم مع نظيرتها في شبه القارة الأوروبية الهشة والسقيمة.
أدرك متلقو معونات مشروع مارشال الأوروبيون المطلعون، على نحو خاص بيفن وجورج بيدو، نظيره في وزارة الخارجية الفرنسية في الـ كي دورسيه، هذا جيدًا. لكن المصلحة المحلية الأوروبية في برنامج إنعاش أوروبا نفسه واستخداماته تباينت إلى حد كبير، بطبيعة الحال، بين بلد وآخر. في بلجيكا، التي ربما كانت الأقل حاجةً إلى المساعدات الأميركية، كان لمشروع مارشال تأثير ضار في المدى البعيد، حيث سُمح للحكومة بإنفاق الكثير للغاية على

الاستثمار في المنشآت الصناعية التقليدية والصناعات الحساسة سياسيًا مثل استخراج الفحم من دون احتساب التكلفة على المدى الطويل.
ومع ذلك، تم تطبيق مساعدات مشروع مارشال في معظم الحالات، على النحو المنشود. في السنة الأولى من المشروع، خُصصت مساعدات هائلة لإيطاليا للحصول على واردات أضحت في حاجة ماسة إليها كالفحم والحبوب، وترافقت مع مساعدة للصناعات المتعثرة كصناعة المنسوجات. لكن 90 في المئة من الأموال الإيطالية المناظرة حُولت بشكل مباشر إلى الاستثمار: في مجالات الهندسة والطاقة والزراعة وشبكات النقل. في الواقع، تشابه التخطيط الاقتصادي الإيطالي في نهاية الأربعينيات في ظل سلطة ألسايد دي غاسبيري والحزب الديمقراطي المسيحي، مع نظيره في أوروبا الشرقية، حيث لم يتم دعم السلع الاستهلاكية عمدًا، وانخفض مستوى استهلاك الغذاء إلى ما كان عليه قبل الحرب، وحُولت الموارد للاستثمار في البنية التحتية. عد ذلك تقريبًا وفرة تسبب الأذى: توتر المراقبون الأميركيون، وحاولوا من دون جدوى تشجيع الحكومة على فرض مزيد من الضرائب التصاعدية، والتراخي في نهجها التقشفي، والسماح بخفض الاحتياطيات وتجنب التسبب بركود. هنا، كما في ألمانيا الغربية أيضًا، رغب مخططو مشروع مارشال الأميركيون في رؤية السياسات الاجتماعية والاقتصادية أكثر ميلًا إلى المركز وبعيدًا من سياسات الانكماش المالي التقليدية.
وفي فرنسا، خدمت مساعدات مشروع مارشال أهداف "المخططين" إلى حد بعيد، كما أقر بيير أوري، أحد زملاء مونيه، لاحقًا: "استخدمنا الأميركيين لنفرض على الحكومة الفرنسية ما عددناه ضروريًا"، متجاهلين الرغبة الأميركية في تحرير الاقتصاد، لكن مع الاستجابة الحماسية لنصائح الولايات المتحدة المتعلقة بالتحديث والاستثمار. مولت دولارات مشروع الإنعاش الأوروبي - 1.3 مليون دولار أميركي في عامي 1948 و1949، و1.6 مليون دولار أخرى في السنوات الثلاث التالية - نحو 50 في المئة من الاستثمار العام في فرنسا بموجب خطة مونيه في خلال سنوات تنفيذ خطة مارشال، ولم تكن البلاد قادرة على تدبير أمورها من دون ذلك. لذلك، لا تعد مفارقة صغيرة أن خطة مارشال واجهت في فرنسا أشد انتقادات شعبية. وفي منتصف عام 1950، أقر شخص بالغ واحد من بين كل ثلاثة فرنسيين أنه سمع بمشروع مارشال وأعلن 64 في المئة من هؤلاء أنه مشروع "سيئ" لبلادهم!
مثل الانطباع السيئ نسبيًا عن المشروع في فرنسا نجاحًا جزئيًا للعلاقات العامة للشيوعيين الفرنسيين، ولعله كان أكبر نجاح لهم على الإطلاق [37]. لم يتمكن الشيوعيون المحليون في النمسا - المدعومون بوجود القوات السوفياتية التي كانت لا تزال تحتل المنطقة الشرقية من البلاد - من إحداث أي تأثير إطلاقًا، على شعبية الأميركيين ومعونتهم، حيث وضع هؤلاء الطعام في أفواه الناس، وكان هذا هو الأمر الأكثر أهمية. كان الموقف لا يزال أكثر

وضوحًا في اليونان، حيث امتدت مساعدات مشروع مارشال إليها في ظروف حرب أهلية وحشية في نيسان / أبريل 1948 ومثلت الفرق بين البقاء على قيد الحياة والعوز. تلقت اليونان 649 مليون دولار من المساعدات الأميركية في إطار دعم مشروع الإنعاش الأوروبي للاجئين وتجنب خطر الجوع والمرض: إن مجرد تسليم البغال إلى المزارعين المحتاجين خلق فرقًا بين الحياة والموت لآلاف أسر الفلاحين. وفي عام 1950، شكلت مساعدات مشروع مارشال نصف الناتج القومي الإجمالي للبلاد.

ما مدى نجاح برنامج الإنعاش الأوروبي؟ تعافت أوروبا الغربية بلا شك، وعلى وجه التحديد بين عامي 1948 و1951 لتنفيذ مشروع مارشال. بحلول عام 1949 تجاوز الإنتاج الصناعي والزراعي في فرنسا مستويات عام 1938 أول مرة. وبالمعيار نفسه تحقق الانتعاش المستدام في عام 1948 في هولندا، وفي عام 1949 في النمسا وإيطاليا، وفي عام 1950 في اليونان وألمانيا الغربية. ومن البلدان التي احتُلت في خلال الحرب، لم تتعاف سوى بلجيكا والدنمارك والنرويج على نحو سريع (في عام 1947). وبين عامي 1947 و1951 ارتفع مجمل الناتج الوطني الإجمالي في أوروبا الغربية بنسبة 30 في المئة.

تمثلت مساهمة البرنامج في هذا الانتعاش في الأجل القصير، من دون شك، في توفير الاعتمادات بالدولار. سهلت الموافقة على تلك الاعتمادات مواجهة العجز التجاري، واستيراد مواد خام على نطاق واسع لزمت على وجه السرعة، الأمر الذي دعم أوروبا الغربية في خلال أزمة منتصف عام 1947. وردت أربعة أخماس إجمالي القمح الذي استهلكه الأوروبيون بين عامي 1949 و1951 من بلدان منطقة الدولار. ولولا معونة مارشال، لم يكن واضحًا كان سيُسَد النقص في: الوقود، والغذاء، والقطن، والسلع الأولية، لقاء ثمن مقبول سياسيًا. لوهلة كان **بوسع** اقتصادات أوروبا الغربية بالتأكيد أن تستمر في النمو من دون مساعدة أميركية، لكن من خلال الحد من الطلب المحلي، وتقليص الخدمات الاجتماعية المقدمة الحديثًا، والمزيد من خفض مستوى المعيشة المحلي.

كانت هذه مخاطرة نفرت من إدارتها معظم الحكومات المنتخبة على نحو مفهوم. في عام 1947 وقعت الحكومات الائتلافية في أوروبا الغربية في الشرَك، وكانت على معرفة به. ذلك كله مهم للغاية بالنسبة إلينا لندرك لاحقًا أن معونات مشروع مارشال كانت "مجرد" كسر لمأزق الجمود الناجم عن الطلب المتجدد، حيث تغلب نهج واشنطن الجديد على النقص "المؤقت" في الدولار. ولم يكن بوسع أحد أن يعلم في عام 1947 أن فجوة مقدارها 4.6 مليار دولار كانت "مؤقتة". ومن كان بوسعه في ذلك الوقت أن يكون متيقنًا من أن المأزق يقضي على الديمقراطيات الأوروبية الهشة في طوفان هادر؟ حتى لو لم يكن مشروع إنعاش أوروبا أكثر من شراء للوقت، فهذه مساهمة ذات

أهمية حاسمة، لأن الوقت تحديدًا هو ما افتقرت إليه أوروبا. كان مشروع مارشال برنامجًا اقتصاديًا، بيد أن الأزمة التي بعدها كانت سياسية.
يعتبر تقويم فوائد مشروع مارشال المدى الطويل أشد صعوبة. خاب أمل بعض المراقبين لفشل الأميركيين الواضح في إقناع الأوروبيين بالتعاون في دمج تخطيطهم مثلما أملوا في البداية. وإن كان ثمة عادات أو مؤسسات تعاونية اكتسبها الأوروبيون في نهاية المطاف، فهم مدينون فعليًا بصورة غير مباشرة للجهود الأميركية. وفي ضوء ماضي أوروبا القريب، يمثل **أي** تحرك في هذا الاتجاه تقدمًا؛ قامت دعوة مارشال، في الأقل، بإلزام الدول الأوروبية التي تتبادل الشكوك بالجلوس معًا وتنسيق ردودها على الدعوة. وفي نهاية المطاف، حققت المزيد من الأمور الأخرى. لم تجانب مجلة **التايمز** (*The Times*) الصواب عندما ذكرت في مقالتها الرئيسة في 3 كانون الثاني / يناير 1949: "عندما نقارن الجهود التعاونية في العام الماضي بالوطنية الاقتصادية الحادة العائدة إلى سنوات ما بين الحربين، يجوز لنا بالتأكيد الافتراض بأن مشروع مارشال بداية حقبة واعدة وجديدة في التاريخ الأوروبي".
كانت الفوائد الحقيقية نفسية. وفي الواقع، بوسع المرء القول غالبًا إن مشروع مارشال ساعد الأوروبيين على الشعور على نحو أفضل حيال أنفسهم. ساعدهم على القطيعة بشكل حاسم مع تركة الشوفينية، والاكتئاب والحلول السلطوية. وكون نظرة لصناعة السياسات القائمة على التنسيق الاقتصادي، على أنها طبيعية بعد أن كانت تبدو غير عادية. وجعل سياسات تجارية ونقدية سيئة شاعت في الثلاثينيات تبدو عديمة الحصافة في البدء، ثم غير ضرورية، وسخيفة آخر الأمر.
لم يكن أي شيء من ذلك ممكنًا لو قُدم مشروع مارشال على أنه خطة لـ "أمركة" أوروبا. وعلى العكس من ذلك، كان الأوروبيون بعد الحرب حذرين للغاية من الاعتماد المذل على المعونة والحماية الأميركيتين، بحيث كان أي ضغط قاس تمارسه تلك الجهة سيؤدي بالتأكيد إلى نتائج سياسية عكسية. وعبر إتاحة الفرصة للحكومات الأوروبية باتباع السياسات التي انبثقت من التسويات والخبرات المحلية، وتجنب حلول تناسب الجميع في تحقيق برامج الإنعاش، كان على واشنطن التخلي عن بعض من آمالها في الواقع في تكامل أوروبي غربي، أقله على المدى القصير.
لم يهبط مشروع الإنعاش الأوروبي بالمظلة في فراغ. كانت أوروبا الغربية قادرة على الاستفادة من المساعدة الأميركية لأنها كانت منطقة عريقة بالملكية الخاصة، واقتصادات السوق، والحكومات المستقرة، إلا في السنوات الأخيرة. لكن لهذا السبب فحسب، كانت أوروبا الغربية تتخذ القرارات الخاصة بها وتصر على القيام بذلك في نهاية المطاف. والأمر كما ذكره الدبلوماسي البريطاني أوليفر فرانكس: "كان مشروع مارشال حول وضع الدولارات الأميركية في أيدي الأوروبيين لشراء أدوات الانتعاش". أما ما تبقى - العملات

القابلة للتحويل، وعلاقات العمل الجيدة، والميزانيات المتوازنة، وتحرير التجارة - فسيعتمد على الأوروبيين أنفسهم.
لم تكن المقارنة الواضحة، مع ذلك، بين الرؤى الأميركية والممارسات الأوروبية، بل بين عامي 1945 و1918. كانت حقبتا ما بعد الحرب متشابهتين إلى حد غريب في جوانب أكثر مما نذكر الآن. شجع الأميركيون الأوروبيين في العشرينيات على اعتماد تقنيات الإنتاج وعلاقات العمل الأميركية. وفي العشرينيات رأى العديد من المراقبين الأميركيين أن خلاص أوروبا في التكامل الاقتصادي واستثمار رأس المال. وفي العشرينيات، نظر الأوروبيون، أيضًا، عبر الأطلسي لتلقي التوجيهات المتعلقة بمستقبلهم بالذات، والحصول على مساعدات عملية حينذاك.
لكن الفارق الكبير أن الولايات المتحدة قدمت بعد الحرب العالمية الأولى قروضًا فحسب، ولم تقدم منحًا؛ كانت تُقَدم بصورة دائمة تقريبًا عبر سوق رأس المال الخاص. لذلك حملت سعرًا وكانت في العادة قصيرة الأجل. وعندما طلب الأميركيون في بداية الكساد تسديد القروض، كان الأثر كارثيًا. ويتجسد التباين في هذا الصدد في قيام واضعي السياسات الأميركية ببعض الإجراءات الضرورية لتصحيح أخطاء حقبة ما بعد الحرب السابقة، بعد التعثر الأولي في الفترة بين عامي 1945 و1947. لم يكن مشروع مارشال مهمًا بسبب ما قدمه فحسب، بل وبسبب ما كان حريصًا على تجنبه أيضًا.
ثمة مشكلة أوروبية واحدة تعذر على مشروع الإنعاش الأوروبي حلها وليس تجنبها، وكان كل شيء آخر يتوقف على حلها، وهي معضلة ألمانيا. ففي غياب الانتعاش الألماني، لن يصل التخطيط الفرنسي إلى أي شيء؛ إذ كان على فرنسا أن تستخدم أموال الصناديق المناظرة لمعونات مارشال لبناء مصانع ضخمة جديدة للصلب في اللورين، على سبيل المثال، لكنها لن تكون مجدية من دون الفحم الألماني. وكانت اعتمادات مارشال المخصصة لشراء الفحم الألماني كافية تمامًا، لكن ما العمل إذا لم **يتوفر** الفحم؟ في ربيع 1948، كان الناتج الصناعي الألماني لا يزال يشكل نصف ما كان عليه في عام 1936. وما كان للاقتصاد البريطاني أن يتعافى إطلاقًا ما دامت البلاد تنفق مبالغ لم يسبق لها مثيل (317 مليون دولار في عام 1947 وحده) لدعم السكان الذين لا حول لهم ولا قوة في المنطقة التي احتلتها في شمال غرب ألمانيا فحسب. وما لم تشتر ألمانيا منتوجات البلدان المنخفضة والدنمارك، فإن اقتصادات التجارة لتلك البلدان ستحتضر.
اقتضى منطق مشروع مارشال رفع جميع القيود المفروضة على إنتاج ومردود ألمانيا (الغربية)، بحيث تقوم تلك البلاد من جديد بالمساهمة الحاسمة في الاقتصاد الأوروبي. في الواقع، أوضح وزير الخارجية مارشال منذ البداية أن هدف خطته تبديد الآمال الفرنسية بالحصول على تعويضات حرب من ألمانيا - فالغاية، بعد كل اعتبار، كانت تطوير ألمانيا ودمجها، لا تحويلها إلى دولة تابعة

منبوذة. لكن من أجل تجنب العودة المأساوية لأحداث العشرينيات من جديد، حيث أدت الجهود الفاشلة لانتزاع تعويضات حرب من ألمانيا المنهكة، كما تبين في وقت لاحق، إلى انعدام الأمن في فرنسا مباشرة، والاستياء الألمان وصعود هتلر. كان واضحًا للأميركيين وأصدقائهم أن مشروع مارشال ليس إلا جزءًا من تسوية سياسية أوسع، يمكن أن يرى فيها الفرنسيون والألمان، على حد سواء، مصلحة حقيقية ودائمة. ليس في ذلك أحجية - كانت تسوية ما بعد الحرب في ألمانيا مفتاح مستقبل أوروبا، وبدا هذا واضحًا في موسكو كما في باريس أو لندن أو واشنطن. ولكن الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه التسوية هو المسألة المثيرة للمزيد من الجدل إجمالًا.

قراءات إضافية

Diefendorf, Jeffry M. *In the Wake of War. The Reconstruction of German Cities after World War II*. New York: Oxford University Press, 1993.

Ellwood, David W. *Rebuilding Europe: Western Europe, America, and Postwar Reconstruction*. London and New York: Longman, 1992.

Harper, John Lamberton. *America and the Reconstruction of Italy, 1945 - 1948*. New York: Cambridge University Press, 1986.

______. *American Visions of Europe: Franklin D. Roosevelt, George F. Kennan, and Dean G. Acheson*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Hogan, Michael J. *The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe, 1947 - 1952*. New York: Cambridge University Press, 1987.

King, Russell. *Land Reform - the Italian Experience*. London: Butterworth, 1973.

Maier, Charles S. & Günter Bischof. *The Marshall Plan and Germany: West German Development within the Framework of the European Recovery Program*. New York: Berg, 1991.

Milward, Alan S. *The Reconstruction of Western Europe, 1945 - 51*. London: Methuen, 1984.

Pelling, Henry. *Britain and the Marshall Plan*. New York: St. Martin’s Press, 1988.

Schain, Martin. *The Marshall Plan: Fifty Years After*. New York: Palgrave, 2001.

Shennan, Andrew. *Rethinking France. Plans for Renewal, 1940 - 1946*. Oxford: Clarendon Press, 1989.

Turner, Ian D. *Reconstruction in Post - war Germany. British Occupation Policy and the Western zones, 1945 - 55*. New York: Berg, 1989.

(29) قُبض على آخر المقاومين المسلحين الإيطاليين في سلسلة من العمليات العسكرية في جميع أنحاء بولونيا في خريف 1948.

(30) ولد جان مونيه في كونياك في عام 1888، وهو ابن تاجر براندي. بعد خروجه من المدرسة عاش وعمل في الخارج سنوات عدة، ولا سيما في لندن، وبعد الحرب العالمية الأولى تم اختياره أمينًا عامًا لعصبة الأمم المكونة حديثًا. وأمضى معظم وقته في أثناء الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة، وقام بالتفاوض على إمدادات الأسلحة نيابة عن الحكومتين البريطانية والفرنسية الحرة. لفت تفانيه في التخطيط الاقتصادي ومساهمته في وقت لاحق في خطة شومان للتعاون الاقتصادي الأوروبي الانتباه إلى إلمامه بالتنظيم على نطاق واسع وبالتعاون بين الدول، الأمر الذي كان مدهشًا بصورة استثنائية حيال فرنسي من طبقته وفي زمنه.

(31) مادة من القانون البريطاني ينظم إعالة الفقراء والمعدمين. (المترجم)

(32) ألقى ماكميلان خطابًا أمام زملائه المحافظين في عام 1957 قال فيه متحدثًا عن الضمان: "لنتحدث بصراحة، لم تكن على هذا القدر من الروعة يومًا"، واحتفى بخطابه ذاك بالنجاحات الاقتصادية، وحث على تقييد الأجور والتحذير من التضخم. وهو يحاكي بعبارته تلك شعار حملة الديمقراطيين عام 1952 في أميركا "لم تحظَ بما تريد على هذا النحو الحسن إطلاقًا". (المترجم)

(33) مقتطف من كتاب مورين وولر:

Maureen Waller, *London 1945* (2004), p. 150.

(34) عنصر فلزي يستخدم لتقسية الفولاذ. (المترجم)

(35) 1 كوينتليون = (quintillion) = 10^{18}. (المترجم)

(36) بعد أن نجحت ألمانيا في نهاية أيار / مايو 1940 في انتزاع بلجيكا من أيدي الحلفاء، بدأ آلاف من جنود القوات البريطانية والفرنسية وبعض القوات البلجيكية في الانسحاب من بلجيكا إلى دنكرك (في فرنسا)، التي تعرضت لدمار بالغ إثر الهجوم الذي شنته ألمانيا عليها. وشهدت المرحلة الواقعة بين نهايات أيار / مايو و4 حزيران / يونيو 1940 قيام ما يربو على ثمانمئة شاحنة بإخلاء حوالى 338 ألف جندي كانوا معزولين خصوصًا بعد أن انتقل الهجوم من دنكرك إلى إنكلترا. وتم نقل الجنود بالسفن الحربية والمدمرات والقوارب المسلحة، وكاسحات الألغام، وسفن الصيد والزوارق المزوَدة بمحركات، واليخوت. تُعَدُ عملية الانسحاب هذه واحدة من أفضل التحركات العسكرية المخططة في التاريخ، وأُطْلِق على هذه العملية اسم "معجزة دنكرك". ومن عملية الانسحاب تلك يستقي كينز مصطلح "دنكرك اقتصادية"، لوضع خطة انسحاب منظم في الاقتصاد البريطاني بعد قرار ترومان المشار إليه في المتن. (المترجم)

(37) لاحظ مع ذلك أن 4 من بين كل 10 ناخبين شيوعيين في فرنسا آثروا قبول مساعدات مارشال، على الرغم من معارضة الحزب. إن الارتياب الفرنسي بخطة مارشال لم يكن سياسيًا بقدر ما كان ثقافيًا، وبدا أن كثيرًا من الناس شعروا بالإهانة خصوصًا من البيروقراطيات الأميركية؛ في استحضار لذكرى مسيئة لخضوعهم لحضارة دنيا.

الفصل الرابع: التسوية المستحيلة

"من لم يعش تلك الحقبة قد يجد صعوبة في تقدير مدى الخوف من انبعاث ألمانيا، الذي هيمن على السياسة الأوروبية في سنوات ما بعد الحرب، وفرض عليها ضمان العمل على ألا يتكرر ذلك أبدًا"

السير ميشيل هوارد

"لا يداخلك أي شك في أن جميع دول البلقان، ما عدا اليونان، ستكون بلشفية، وليس في استطاعتي الحؤول دون ذلك. ولا يوجد شيء يمكنني فعله لبولندا أيضًا"

ونستون تشرشل، كانون الثاني / يناير 1945

"إنه يذكرني بطغاة النهضة - انعدام المبادئ، واعتماد أي طريقة، إنما من دون بلاغة لغوية - دائمًا: **نعم** أو **لا**، مع أنك لا تستطيع الاعتماد عليه إلا إذا قال: **لا**"

كليمنت أتلي - عن ستالين

"اكتسبنا في غضون خمس سنوات عقدة نقص هائلة"

جان بول سارتر (1945) "لا يستطيع المرء فهم مشاعر الأوروبيين حيال الألمان حتى يتحدث إلى البلجيكيين أو الفرنسيين أو الروس، فالألماني الجيد في نظرهم هو الألماني الميت حصرًا". كتب هذه الكلمات، في مذكراته في عام 1945، عالم النفس شاول ك. بادوفر، مرافق الجيش الأميركي الذي تعرفنا إليه في الفصل الثالث. لا بد من أخذ ملاحظته هذه في الاعتبار لدى إجراء في وصف انقسام أوروبا بعد الحرب. مثلت هزيمة ألمانيا هدف الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وتم تقريبًا استبعاد كل الاعتبارات الأخرى ما دامت رحى الحرب دائرة.

انصب اهتمام زعماء الحلفاء الرئيس في زمن الحرب على إبقاء كل واحد منهم في الحرب. انشغل الأميركيون والبريطانيون طوال الوقت في احتمال أن يعقد ستالين سلامًا منفصلًا مع هتلر، ولا سيما بعد أن استرد الاتحاد السوفياتي بعد حزيران / يونيو 1944 المناطق التي كان قد خسرها. ورأى ستالين بدوره في تأخر الحلفاء الغربيين في فتح جبهة ثانية (الجبهة الغربية) خدعة غايتها استنزاف روسيا تمامًا قبل التقدم للانتفاع من تضحياتها. وتبين لكلا الجانبين أن الترضية ومواثيق ما قبل الحرب تعد دليلًا على انعدام صدقية الآخر، وأنهما متحالفان بسبب العدو المشترك ليس إلا.

يفسر هذا القلق المتبادل تفاهمات واتفاقات مرحلة الحرب التي توصلت إليها حكومات الحلفاء الرئيسة الثلاث. تم الاتفاق في الدار البيضاء في كانون الثاني

/ يناير 1943 على أن الحرب لن تنتهي في أوروبا إلا باستسلام ألمانيا غير المشروط. وبعد أحد عشر شهرًا، اتفق "الثلاثة الكبار" (ستالين وروزفلت وتشرشل) في طهران من حيث المبدأ على أن يتم بعد الحرب: تفكيك ألمانيا، والعودة إلى ما يسمى "خط كيرزون" [(38)](Curzon Line) بين بولندا والاتحاد السوفياتي، والاعتراف بسلطة تيتو في يوغسلافيا، وبحق السوفيات في الدخول إلى البلطيق انطلاقًا من مرفأ كونيغسبيرغ (Königsberg) في بروسيا الشرقية السابقة.
كان ستالين المستفيد الأبرز من تلك الاتفاقات، وبدا ذلك منطقيًا ما دام الجيش الأحمر حتى حينه صاحب الدور الأهم في القتال ضد هتلر. وللسبب نفسه، حين اجتمع تشرشل إلى ستالين في موسكو في تشرين الأول / أكتوبر 1944 وأطلق "اتفاق المحاصصة" السيئ السمعة، إنما تخلى للدكتاتور السوفياتي عن الأرض التي كان الأخير واثقًا سلفًا من سيطرته عليها. بموجب هذا الاتفاق - الذي أعده تشرشل على عجل وناوله على الطاولة لستالين الذي "أمسك بقلمه الرصاص الأزرق وخط تأشيرة كبيرة عليه" - اتفقت بريطانيا والاتحاد السوفياتي على السيطرة بعد الحرب مناصفةً على يوغسلافيا وهنغاريا وعلى أن تُعطى روسيا نسبة 90 في المئة في رومانيا و75 في بلغاريا، بينما تكون 90 في المئة من اليونان "بريطانية".
تجدر الإشارة إلى ثلاث نقاط بشأن هذه "الصفقة" السرية. أولها أن الحصص المتعلقة بهنغاريا ورومانيا متعارف عليها تمامًا ولا جديد فيها؛ أما وأن المسألة الحقيقية هي البلقان. ثانيًا: كانت الصفقة، كما سنرى لاحقًا، منفذة إلى حد كبير من كلا الطرفين. ثالثًا: مهما بدا ذلك قاسيًا من ناحية الدول المعنية، لم تكن المسألة في الواقع ذات مغزى كبير. وينطبق الشيء ذاته على مناقشات يالطا في شباط / فبراير 1945. دخلت "يالطا" قاموس السياسة في أوروبا الوسطى كمرادف للخيانة الغربية؛ اللحظة التي تخلى فيها الحلفاء الغربيون عن بولندا والدول الصغيرة الأخرى الواقعة بين روسيا وألمانيا.
لكن يالطا في واقع الحال لم تعنِ الكثير. وما يؤكد ذلك توقيع جميع الحلفاء على إعلان أوروبا المحررة، "لتهيئة الظروف التي يمكن في خلالها للشعوب المحررة ممارسة تلك الحقوق [الديمقراطية]، ستساعد الحكوماتُ الثلاث مجتمعة الشعب في أي دولة أوروبية محررة، أو من أي من دول المحور السابقة في أوروبا..." وتشكيل حكومات تمثيلية وتسهيل إجراء انتخابات حرة ...إلخ. وكان استهزاء الاتحاد السوفياتي بعد الحرب بهذا الحق الذي ووجه به الغرب من متحدثين متألمين على نحو يمكن فهمه باسم الأمم السجينة. لكن لم يُتخَذ في يالطا أي قرار لم يكن قد اتفق عليه سابقًا في طهران أو في سواها.
أقصى ما يمكن قوله عن مؤتمر يالطا، أنه يقدم دراسة لافتة عن سوء الفهم، ولا سيما بالنسبة إلى روزفلت الذي سقط ضحية أوهامه الشخصية. ذلك أنه

بالكاد احتاج ستالين آنذاك إلى موافقة الغرب كي يحقق كل ما طمح إليه في أوروبا الشرقية، الأمر الذي استوعبته تمامًا في الأقل بريطانيا. وعادت المناطق الشرقية التي كان قد تم التخلي عنها لستالين بموجب البروتوكول السري للاتفاقيات النازية - السوفياتية في عامي 1939 و1940 مرة أخرى لسيطرة السوفيات المحكمة: في أثناء انعقاد مؤتمر يالطا (في 4 - 11 شباط / فبراير 1945)، كانت "لجنة لوبلين" للشيوعيين البولنديين، التي جاءت إلى الغرب على متن قطار الأمتعة السوفياتي لتولي زمام الحكم في بولندا بعد الحرب قد شُكلت في وارسو [39] أصلاً.

في الواقع، أغفلت يالطا القضية المهمة بالفعل - الترتيبات المتعلقة بألمانيا بعد الحرب - لأنها عظيمة الأهمية وشاقة. ولم يكن واردًا احتمال حصول القادة الغربيين على صفقة أفضل بعيدًا عن ستالين، حتى لو أتيحت لهم المحاولة. وكان الأمل الوحيد للبولنديين وغيرهم أن يتكرم عليهم ستالين مقابل نيات الغرب الحسنة. وهذه النيات كان قد حصل عليها في أي حال، فبعد مدة طويلة من هزيمة هتلر، كان الحلفاء الغربيون هم من سعى وراء تعاون ستالين، وليس العكس. ووجب إبقاء الاتحاد السوفياتي في حالة حرب مع ألمانيا (وبعد ذلك - كما افترض حينذاك - مع اليابان)، حيث يمكن مشكلة أوروبا الوسطى أن تنتظر حتى حلول السلام. ولو كان الأمر بخلاف ذلك، ربما كان روزفلت وتشرشل سيحتجان بقوة في آب / أغسطس 1945 عندما قتل الألمان 200 ألف بولندي في انتفاضة يائسة في وارسو تحت أنظار الجيش الأحمر الذي كان ينظر على الطرف الآخر من نهر الفيستولا.

ربما لم يشارك القادة الغربيون ستالين في وجهة نظره بأن جيش الوطن السري البولندي ما هو إلا "زمرة مغامرين ومجرمين متعطشين للسلطة"، لكنهم بالتأكيد ليسوا في وارد معاداة حليفهم العسكري الرئيس بعد ستة أسابيع فقط من إنزال النورماندي (D - Day). كان ذلك بالنسبة إلى البولنديين بمثابة خيانة لصميم ما قامت الحرب من أجله - إذ وقبل كل شيء كان انتهاك هتلر لسيادة بولندا في أيلول / سبتمبر 1939 سبب إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب عليه. لكن بالنسبة إلى الحلفاء الغربيين، كان إطلاق يد ستالين في الشرق أمرًا بدهيًا؛ فالهدف من الحرب هو هزيمة ألمانيا.

ظل هذا الدافعَ الأساس حتى النهاية. في نيسان / أبريل 1945 وبعد أن هزمت ألمانيا تمامًا - وبقي الإعلان فحسب - واظب روزفلت على التصريح بأنه حتى بالنسبة إلى ترتيبات ما بعد الحرب المتعلقة بألمانيا نفسها، فإن "موقفنا ينبغي أن يكون موقف الدراسة والتريث في اتخاذ القرار النهائي". ثمة أسباب موجبة لاتخاذ هذا الموقف - حيث اتضح أن البحث عن تسوية للمسألة الألمانية سيكون شاقًا للغاية - كما سبق للمتبصرين من المراقبين الإشارة إليه، ومن الحكمة الحفاظ لأطول مدة ممكنة على التحالف المعادي للألمان الذي جمع شركاء الحرب في صف واحد. لكن من حيث النتيجة، لم تكن الصفقات ولا

اتفاقات زمن الحرب التي فرضت شكل أوروبا بعد الحرب في المقام الأول، بل فرضتها مواقع جيوش الاحتلال لحظة استسلام ألمانيا. مثلما قال ستالين لمولوتوف عندما أبدى الأخير شكوكه بشأن كتابة الصيغة الأفضل لـ "إعلان أوروبا المحررة": "نستطيع تنفيذ ذلك بطريقتنا الخاصة، المهم هو علاقات القوى".
بحلول نهاية عام 1944، وضعت الحرب أوزارها في جنوب شرق أوروبا بسيطرة القوات السوفياتية على شمال البلقان بالكامل. وفي أيار / مايو 1945، حرر الجيش الأحمر وأعاد احتلال هنغاريا وبولندا ومعظم تشيكوسلوفاكيا. وعبرت القوات السوفياتية بروسيا واتجهت نحو ساكسونيا. وفي الغرب، حيث خاض البريطانيون والأميركيون في واقع الأمر حربين منفصلتين: واحدة في شمال غرب ألمانيا والأخرى في جنوب غرب البلاد على التوالي، كان في مقدور أيزنهاور الوصول إلى برلين قبل الروس لكن واشنطن ثنته عن القيام بذلك. كان تشرشل سيود لو شهد التقدم الغربي نحو برلين، لكن روزفلت كان متأثرًا بقلق جنرالاته حيال الخسائر البشرية من جهة (تكبدت القوات الأميركية خُمس خسائرها الكلية في الحرب العالمية الثانية في معركة بولج في الأردين البلجيكية في الشتاء الفائت)، وباهتمام ستالين بالعاصمة الألمانية.
نتيجة ذلك، تبين في ألمانيا وفي تشيكوسلوفاكيا (حيث تقدم الجيش الأميركي حتى مسافة 18 ميلًا من براغ، وحرر منطقة بلسن في بوهيميا الغربية، إلا أنه تخلى عنها بعد وقت قصير للجيش الأحمر)، أن الخط الفاصل بين ما لم يصبح حتى حينه أوروبا "الشرقية" وأوروبا "الغربية" كان أبعد قليلًا إلى الغرب مما كان يجب أن تفرضه نتيجة القتال. قليلًا ليس إلا: لأنه مهما بدت شدة اندفاع الجنرالين باتون ومونتغمري قدُمًا، لن تتبدل النتيجة النهائية تبدلًا يُذكر. وفي غضون ذلك وفي أقصى الجنوب تقابل جيش التحرير الوطني اليوغسلافي مع الجيش البريطاني الثامن وجهًا لوجه في تريييستي (Trieste)، محددين بذلك عبر أكثر المدن "عالمية" في أوروبا الوسطى الخط الذي سيصبح خط الحدود الحقيقي الأول في الحرب الباردة.
بطبيعة الحال، كانت الحرب الباردة "الرسمية" لا تزال طي المستقبل. لكنها بدأت من بعض النواحي قبل أيار / مايو 1945 بوقت طويل. وما دامت ألمانيا هي العدو، سهل تجاهل الخلافات والعداوات الأعمق بين الاتحاد السوفياتي وحلفائه في زمن الحرب. لكنهم كانوا هناك. لم تكفِ أربع سنوات من التعاون المتحفظ في صراع حياة أو موت مع عدو مشترك لتبديد ما يقارب 30 عامًا من الشكوك المتبادلة. لأن الحقيقة أن الحرب الباردة لم تبدأ في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل عقب نهاية الحرب الأولى.
كانت هذه النقطة واضحة تمامًا في بولندا، التي خاضت حربًا يائسة مع الاتحاد السوفياتي الجديد في عام 1920؛ وفي بريطانيا حيث بنى تشرشل جانبًا من

سمعته بين الحربين على الرعب الأحمر الذي لازم أوائل عشرينيات القرن الماضي وعلى موضوع العداء للبلشفية؛ وفي فرنسا حيث كان العداء للشيوعية قضية اليمين الأقوى في الشؤون المحلية منذ عام 1921 وحتى الغزو الألماني في أيار / مايو 1940؛ وفي إسبانيا حيث كان ملائمًا لستالين وفرانكو المبالغة في أهمية دور الشيوعية في الحرب الأهلية؛ وطبعًا وقبل كل شيء في الاتحاد السوفياتي بالذات، حيث اعتمد ستالين بقوة في احتكاره للسلطة وحملات التطهير الدموية ضد منتقدي الحزب على اتهام الغرب وشركائه المحليين بالتآمر لتقويض الاتحاد السوفياتي وتقويض التجربة الشيوعية. وبدت المرحلة ما بين عامي 1941 و1945 مجرد تمهيد للصراع العالمي بين الديمقراطيات الغربية والشمولية السوفياتية، هذا الصراع الذي احتجب لكن من دون أن يتغير جذريًا بتأثير صعود الفاشية والنازية في قلب القارة.
ألمانيا هي التي كانت سبب تقارب روسيا مع الغرب في عام 1941، على غرار ما كانت السبب قبل عام 1914. لكن التحالف كان قضاء مقدرًا. ساعدت الاستراتيجية التي طبقها السوفيات بين عامي 1918 و1934 في أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية - شق صفوف اليسار والتشجيع على التخريب والاحتجاجات العنيفة - على تشكيل صورة "البلشفية" الغريبة والعدائية. وساهمت أربع سنوات من تحالفات "الجبهة الشعبية" المضطربة والمثيرة للجدل إلى حد ما في تبديد هذا الانطباع، على الرغم من المحاكمات والجرائم الجماعية التي رافقت هذه المرحلة في الاتحاد السوفياتي نفسه. لكن اتفاق مولوتوف - ريبنتروب في آب / أغسطس 1939، وتعاون ستالين مع هتلر في تقطيع أوصال جيرانهما المشتركين في السنوات التالية تكفل إلى حد كبير بتقويض المكاسب الدعائية لمرحلة "الجبهة الشعبية". ويعود الفضل الحصري في تبديد تلك الذكريات السابقة إلى بطولات الجيش الأحمر والمواطنين السوفيات والجرائم النازية غير المسبوقة ما بين عامي 1941 و1945.
أما بالنسبة إلى السوفيات فإنهم لم يحيدوا قيد أنملة عن عدم ثقتهم بالغرب؛ عدم ثقة امتدت جذوره في الواقع إلى ما قبل عام 1917، لكنه تأجج بعد التدخل العسكري الغربي إبان الحرب الأهلية بين عامي 1917 و1921، وبسبب غياب الاتحاد السوفياتي عن المؤسسات والشؤون الدولية طوال السنوات الخمس عشرة التالية، والشكوك ذات الصدقية القوية بأن معظم القادة الغربيين آثروا الفاشية على الشيوعية إذا اضطروا للاختيار، وبحكم البداهة لأن بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة لن تشعرا بالأسف إذا اشتبك الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية في صراع مدمر متبادل بما يخدم الآخرين. وحتى بعد تشكيل التحالف في حقبة الحرب والإقرار الواضح بالمصلحة المشتركة في هزيمة ألمانيا، فقد كان مستوى عدم الثقة المتبادل لافتًا: كان واضحًا أن تبادل

المعلومات الاستخبارية الحساسة كان طفيفًا جدًا بين الغرب و الشرق إبان الحرب.
وعلى هذا الأساس لا يرجع انفراط عقد تحالف زمن الحرب وما تلاه من انقسام أوروبا إلى خطأ هنا أو هناك أو إلى مصلحة ذاتية واضحة أو ضغينة ما، وإنما إلى جذور تاريخية. كانت العلاقات متوترة على الدوام منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. تمثّل وجه الاختلاف في أن أيًا منهم لم يتولَّ المسؤولية عن مساحات واسعة من القارة الأوروبية. زد على ذلك انفصالهم لاعتبارات منها وجود فرنسا وألمانيا. لكن مع المذلة الفرنسية في عام 1940، وهزيمة ألمانيا بعد خمس سنوات تغير كل شيء. كان تجدد الحرب الباردة أمرًا واردًا، لكنه لم يكن حتميًا. وقد حصل أساسًا نتيجة تضارب أهداف الأطراف المعنية المختلفة وحاجاتهم.
بفضل العدوان الألماني، صارت الولايات المتحدة أول مرة قوة فاعلة في أوروبا. ومن البدهي أن الولايات المتحدة امتلكت قوة ساحقة، حتى بالنسبة إلى أولئك المبهورين بإنجازات الجيش الأحمر. تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في سنوات الحرب، وبحلول ربيع 1945 امتلكت أميركا نصف القدرة الصناعية للعالم ومعظم فوائضه الغذائية وكل احتياطيه المالية الدولية من الناحية الفعلية. جندت أميركا 12 مليون رجل لقتال الألمان وحلفائهم، وعندما استسلمت اليابان كان الأسطول الأميركي أكبر من مجموع أساطيل العالم برمته. ماذا ستفعل الولايات المتحدة بقوتها؟ ولو اختارت الولايات المتحدة عدم استخدامها بعد الحرب العالمية الأولى، كيف كانت ستتغير الأمور بعد الحرب العالمية الثانية؟ ماذا أرادت أميركا؟
بقدر ما تعلق الأمر بألمانيا - 85 في المئة من المجهود الحربي الأميركي تركز على الحرب ضد ألمانيا - كان الهدف الأميركي الأولي قاسيًا. رُفع توجيه من قيادة الأركان المشتركة (JCS1067) إلى الرئيس ترومان في 26 نيسان / أبريل 1945، أي بعد أسبوعين من وفاة روزفلت. عاين وجهات نظر كثيرة منها رأي هنري مورغنثاو، وزير الخزانة الأميركي، الذي أوصى بوجوب: "إفهام الألمان من دون أي لبْس أن حرب ألمانيا الضروس ومقاومة النازيين المتطرفة قد دمرت الاقتصاد الألماني، وجعلت الفوضى والمعاناة أمرًا محتومًا، وأنهم لا يستطيعون التنصل من المسؤولية عما جلبوه لأنفسهم. وألمانيا لن تُحتَل من أجل تحريرها، بل بصفتها دولة عدوة مهزومة". أو على حد تعبير مورغنتثو نفسه، "من الأهمية بمكان أن يعي كل إنسان في ألمانيا أن ألمانيا هذه المرة دولة مهزومة".
النقطة باختصار، هي تجنب أحد أكبر أخطاء معاهدة فرساي، كما بدت بمفعول رجعي لصانعي السياسة في عام 1945؛ أي إخفاقها في أن توضح للألمان مدى خطاياهم والعداوات التي جلبوها لأنفسهم. وبالتالي كان منطق هذه المقاربة

الأميركية الأولية تجاه المسألة الألمانية يعني نزع العسكرة واجتثاث النازية وتفكيك الصناعة؛ أي تجريد ألمانيا من مواردها العسكرية والاقتصادية وإعادة تثقيف السكان. وقد نفذت هذه السياسة كما ينبغي جزئيًا في الأقل: سُرح الجيش الألماني رسميًا (في 20 آب / أغسطس 1946)، وبوشر ببرامج اجتثاث النازية ولا سيما في المنطقة المحتلة من الولايات المتحدة كما رأينا في الفصل الثاني، ووضعت قيود صارمة على قدرة ومخرجات الصناعة الألمانية، مع قيود صارمة للغاية على صناعة الفولاذ ولا سيما بموجب خطة آذار / مارس 1946 بشأن "مستوى اقتصاد (ألمانيا) ما بعد الحرب".

لكن "استراتيجية مورغنثاو" انتُقدت بشدة منذ البداية، ومن داخل الإدارة الأميركية نفسها. ما هو الشيء الجيد الذي قد تحققه عمليًا بإعادة ألمانيا (في منطقة السيطرة الأميركية) إلى مستوى ما قبل الصناعة؟ صار جل أخصب الأراضي الزراعية الألمانية قبل الحرب تحت سيطرة السوفيات أو أُعطيت لبولندا. وفي هذه الأثناء، غصت ألمانيا الغربية باللاجئين المحرومين من الأرض والغذاء. كان من الممكن أن تنجح القيود المفروضة على الإنتاج العمراني والصناعي في المحافظة على خضوع ألمانيا لكنها لن تنجح في مدها بالغذاء أو إعادة بنائها. وقع ذلك العبء - وهو عبء كبير - على كاهل المحتلين المنتصرين. وعاجلًا أم آجلًا وجب عليهم نقل هذه المسؤولية إلى الألمان أنفسهم، وفي تلك اللحظة، يُفترض السماح لهم بإعادة بناء اقتصادهم.

فضلًا عن هذه المخاوف، أضاف المنتقدون الأميركيون لخط الولايات المتحدة الأولي المتشدد فرضيات جديدة. كانت توعية الألمان قسرًا بهزيمتهم عملًا جيدًا للغاية من كل النواحي، لكن ما لم يتم منحهم إمكان مستقبل أفضل، ربما ستكون النتيجة مماثلة لما في السابق: أمة مذلولة حانقة وعرضة لديماغوجيا اليمين واليسار. مثلما قال الرئيس السابق هربرت هوفر عن ذلك لترومان نفسه في عام 1946، "تستطيع ممارسة الانتقام أو تحقيق السلام، لكن ليس بوسعك القيام بالاثنين معًا". إذا كان ميزان المصلحة قد مال على نحو متزايد إلى "السلام" في تعامل الولايات المتحدة مع ألمانيا، فإن الفضل في ذلك عائد إلى المشهد الذي ازداد قتامة في العلاقات السوفياتية - الأميركية.

كان واضحًا منذ البداية بالنسبة للدائرة المحدودة من المطلعين على بواطن الأمور في واشنطن أن التباين في المصالح بين الغرب والسوفيات سيؤدي إلى نزاع، وأن نواحي عير محددة تمامًا في السلطة قد تكون حلًا حكيمًا لمشكلات ما بعد الحرب. ذلك كان رأي جورج كينان، الذي تساءل في 26 كانون الثاني / يناير 1945 "ألا يمكننا الإحجام عن إجراء تسوية محددة ولائقة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية؟ - تقسم أوروبا بصراحة إلى مجالات نفوذ - نبقى خارج المجال السوفياتي ويبقى السوفيات خارج مجالنا؟ ... ويمكننا في الأقل ضمن أي مجال يترك لنا ... أن (نحاول) استعادة الحياة - في أعقاب الحِرب - على قاعدة كريمة ومستقرة".

وبعد ستة أسابيع، قُدم إلى الرئيس روزفلت اقتراح رد متشائم وصدامي ضمنًا على الأفعال السوفياتية في مذكرة من أفريل هاريمان، سفير الولايات المتحدة لدى موسكو: "ما لم يكن لدينا النية في قبول هذا الغزو البربري لأوروبا في القرن العشرين، المترافق أيضًا مع امتداد القمع أبعد فأبعد نحو الشرق، لا بد لنا من إيجاد السبل لكبح الاستبداد السوفياتي ... وإذا لم نواجه المسألة حالًا وبصورة مباشرة، فإن التاريخ سيكتب عن حقبة الجيل القادم بأنها العصر السوفياتي".
اختلف هاريمان وكينان ضمنًا حول كيفية الرد على الأفعال السوفياتية، لكنهما لم يختلفا في تقدير أفعال ستالين. لكن قادة أميركيين آخرين كانوا أكثر دموية، ليس في ربيع 1945 فحسب. آمن تشارلز بولن وهو دبلوماسي أميركي آخر، وأحد من تلقى رسالة كينان المذكورة أعلاه، بإمكان تسوية ما بعد الحرب قائمة على المبادئ العريضة لحق تقرير المصير وتعاون القوى العظمى. واعترافًا بالحاجة إلى الحفاظ على التعاون السوفياتي في التوصل إلى حل في ألمانيا نفسها، وضع بولن وآخرون - مثل جيمس بيرنز وزير الخارجية قبل الحرب - ثقتهم في احتلال الحلفاء العسكري لدول المحور السابقة والدائرين في فلكها، بالتلازم مع إجراء انتخابات حرة وفق الخطوط المرسومة في يالطا. ولم يقبل الحلفاء الاعتراف بعدم ملاءمة هذه الأهداف إلا لاحقًا - بعد معاينتهم أعمال السلطة السوفياتية تحت رعاية مجالس حكم الحلفاء، ولا سيما في رومانيا وبلغاريا - والميل إلى مشاركة كينان في تفضيله "السياسة الواقعية" للمجالات المنفصلة.
كان أحد مبررات هذا التفاؤل الأولي الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن لا مصلحة لستالين في إثارة مواجهة وحرب. وبحسب قول الجنرال أيزنهاور نفسه للرئيس ترومان ولرئيس أركانه في حزيران / يونيو 1946، "لا أعتقد أن الحمر يريدون حربًا. ما الذي قد يكسبونه الآن من صراع مسلح؟ لقد كسبوا جل ما يستطيعون هضمه". بالمعنى الضيق كان أيزنهاور على حق: لم يكن ستالين بصدد شن الحرب على الولايات المتحدة (على الرغم من أن الاستنتاج المنطقي الذي ينبغي التوصل إليه هو أنه كان لدى الاتحاد السوفياتي مصلحة إذًا في التعاون الكامل مع حلفائه السابقين، إلا أن ذلك الاستنتاج لم يحصل في الواقع). وفي تلك الحالة، لم تخاطر الولايات المتحدة، التي احتكرت آنذاك امتلاك الأسلحة الذرية، بإبقاء اتصالاتها مفتوحة مع الاتحاد السوفياتي، والسعي إلى حلول توافقية متبادلة للمشكلات المشتركة.
ثمة عنصر آخر في سياسة الولايات المتحدة في المرحلة الأولى ما بعد الحرب وهو المنظمات الدولية الجديدة التي ساعدت الولايات المتحدة على إنشائها، والتي رغبت بصدق في نجاحها. أشهرها الأمم المتحدة التي تمت المصادقة على ميثاقها في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1945، والتأمت جمعيتها العامة في كانون الثاني / يناير 1946، لكن ثمة أيضًا هيئات مالية واقتصادية واتفاقيات

ترتبط بمعاهدة "بريتون وودز" التي كانت ربما أكثر أهمية بالنسبة إلى صانعي السياسات آنذاك.

بدا الانهيار الاقتصادي في سنوات ما بين الحربين، ولا سيما بالنسبة إلى الأميركيين، المصدر الأساسي للأزمة الأوروبية (والعالمية). إذا لم يكن هناك قابلية لصرف العملات ولم تكن هناك منفعة متبادلة متحققة للأمم في تنامي التجارة، لم يكن ثمة شيء يمنع عودة الأيام السيئة في أيلول / سبتمبر 1931: عندما تداعى النظام النقدي قبل الحرب العالمية الأولى. بقيادة مينارد كينز - الروح المحركة للاجتماع الذي جرى في مركز مؤتمرات بريتون وودز في نيوهامبشاير - سعى الاقتصاديون ورجال الدولة إلى إقامة بديل من النظام المالي العالمي في مرحلة ما قبل الحرب: نظامٍ أقل جمودًا وانكماشًا من معيار الذهب، لكنه أكثر موثوقية واعتمادًا متبادلًا من نظام معدلات تعويم العملة. أيًا ما سيكون عليه النظام الجديد، فإنه سيحتاج - بحسب كينز - إلى ما يماثل بنكًا دوليًا لإدارته، يعمل على غرار البنك المركزي في الاقتصادات المحلية: الحفاظ على سعر صرف ثابت، بينما يشجع ويسهل في الوقت نفسه معاملات الصرف الأجنبية.

هذا من حيث الجوهر ما تم الاتفاق عليه في بريتون وودز. تأسيس صندوق نقد دولي (بأموال نقدية أميركية) "لتسهيل توسع وتوازن نمو التجارة العالمية" (المادة 1). تشكل المجلس التنفيذي الابتدائي على غرار مجلس الأمن، وضم أعضاء من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والصين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. واقتُرح إنشاء منظمة تجارة دولية، والتي تشكلت أخيرًا وفق صيغة الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة في عام 1947، (منظمة التجارة العالمية لاحقًا). وافق الأعضاء على التعرفات الجمركية وغيرها من امتيازات الشركاء المتعاقدين، إضافة إلى اللوائح الناظمة للممارسات التجارية، والإجراءات المتبعة بشأن الانتهاكات والنزاعات. كل ذلك شكل في حد ذاته تحولًا جذريًا عن المقاربات "الميركنتيلية" السابقة المتعلقة بالتجارة، والتي قصدت تدشين عصر جديد للتجارة المفتوحة في الوقت المناسب.

انطوت أهداف ومؤسسات بريتون وودز - التي شملت "البنك الدولي" الجديد أيضًا - على درجة غير مسبوقة من التدخل الخارجي في الممارسات الوطنية. أضف إلى ذلك أنه لزم أن تكون العملات قابلة للتحويل، وهو شرط ضروري لتجارة دولية مستدامة وقابلة للتنبؤ على أساس علاقتها بالدولار الأميركي. لكن تبين أنها حالة إشكالية في الممارسة العملية: قاومت بريطانيا وفرنسا القابلية للتحويل؛ علل البريطانيون ذلك بـ "منطقة الإسترليني" [(40)] المحمية وضعف اقتصادهم بعد الحرب. وعلل الفرنسيون معارضتهم بهوس قديم بـ "فرنك قوي"، ورغبتهم في المحافظة على معدلات صرف متعددة بحسب القطاعات والمنتوجات المختلفة، والتراث الكولبيري الجديد لحقبة مضت.

استغرق تحقيق قابلية التحويل الكاملة عقدًا كاملًا، مع انضمام الفرنك في عام 1958 والجنيه في عام 1959 إلى نظام بريتون وودز آخر الأمر (ولحق بهما **المارك** الألماني في أيار / مايو 1959، و**الليرة** الإيطالية في كانون الثاني / يناير عام 1960).

هكذا لم يكتمل نظام بريتون وودز دفعة واحدة. توقع المشاركون أن تصبح قابلية التحويل الدولية عالميةً بحلول نهاية الأربعينيات، لكن حساباتهم لم تتحقق بسبب التبعات السياسية والاقتصادية للحرب الباردة المقبلة (أو في الواقع بسبب مشروع مارشال). بمعنى آخر، المثل العليا لواضعي الخطط والمؤسسات من أجل نظام دولي أفضل تفترض حقبة مستقرة من التعاون الدولي تعود بالنفع على الجميع. كان الاتحاد السوفياتي في الأصل جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي المقترح في بريتون وودز - ثالث أكبر مساهم في حصص صندوق النقد الدولي. وربما كان من السذاجة بالنسبة إلى الأميركيين (وبعض البريطانيين) أن يتخيلوا إمكان قبول صانعي السياسات الروس - أو الفرنسيين في الواقع - لتلك الاقتراحات، وفي كل الأحوال تمكنوا من الالتفاف على هذه العقبات عبر وسيلة بسيطة قضت بوضع خططها من دون استشارة الروس أو الفرنسيين أو أي أحد آخر.

مع ذلك، افترضوا بكل ثقة أن المنفعة المتبادلة المتوقع الحصول عليها جراء الزيادة في التجارة الدولية والاستقرار المالي، ستتغلب في نهاية المطاف على الأعراف الوطنية وانعدام الثقة في الحقل السياسي. لذلك، كان ذهول وزارة الخزانة الأميركية صادقًا عندما أعلن الاتحاد السوفياتي فجأة في مستهل عام 1946 بأنه لن ينضم إلى مؤسسات بريتون وودز. تطلب كشف خلفية التفكير التي أدت إلى خطوة ستالين هذه، معرفة أن جورج كينان أرسل برقيته الطويلة الشهيرة من موسكو في ليل 22 شباط / فبراير 1946، والتي عُدت أول خطوة مهمة في سياق اعتراف أميركا بالمواجهة المقبلة.

عرضُ المسألة على هذه الشاكلة يعطي الانطباع بأن صانعي السياسة الخارجية للولايات المتحدة أبرياء إلى حد كبير، باستثناء كينان. ربما هم كذلك، ولا يقتصر الأمر على السيناتور إستيس كيفوفر أو والتر ليبمان اللذَين رفضا ببساطة تصديق ما قيل لهما عن أفعال السوفيات في أوروبا الشرقية وأمكنة أخرى. وفي الأقل تحدث في خلال منتصف عام 1946 الكثير من قادة الولايات المتحدة وتصرفوا كأنهم مقتنعون باستمرارهم في شراكة زمن الحرب مع ستالين. وحتى لوكريتيوس باتراسكانو الشخصية البارزة في القيادة الشيوعية الرومانية (وضحية إحدى المحاكمات الصورية في بلده لاحقًا) اضطر إلى القول في أثناء مفاوضات معاهدة السلام في باريس في صيف 1946: "الأميركيون مجانين. إنهم يعطون الروس أكثر مما يطلبونه ويتوقعونه" [(41)].

لكن ثمة ما هو أكثر من البراءة في السياسات الأميركية. تطلعت الولايات المتحدة طوال عام 1945 لبعض الوقت بعد ذلك في ما تلاه إلى التملص من

أوروبا في أقرب وقت ممكن، ولذلك كانت حماستها مفهومة لإقرار تسوية عملية لا تتطلب وجود الأميركيين أو إشرافهم. تغيب هذه الناحية في التفكير الأميركي في حقبة ما بعد الحرب عن الذاكرة أو لا تُفهَم، إلا أنها حظيت بالأولوية في الحسابات الأميركية حينذاك - وهذا ما أوضحه روزفلت في يالطا حيث قال إن الولايات المتحدة لا تتوقع البقاء في ألمانيا أو احتلالها (ومن ثَم في أوروبا) أكثر من عامين على أبعد تقدير.
كان ثمة ضغط كبير على ترومان للإيفاء بتعهده. شكل إلغاء قانون الإعارة والتأجير جزءًا من التراجع العام عن الالتزامات العسكرية والاقتصادية تجاه أوروبا. انخفضت الموازنة الدفاعية الأميركية بحدود خمسة أسداس بين عامي 1945 و1947. كان لدى الولايات المتحدة عند نهاية الحرب في أوروبا 79 فرقة من القوات البرية على الأرض في تمام الجاهزية القتالية، ولم يتبق منها بحلول منتصف عام 1947 سوى 12 فرقة، معظمها ضعيف الجاهزية ومنشغل بمهام إدارية. وعادت الفرق الباقية إلى الوطن وسُرحت عناصرها. وهذا ما انسجم مع تطلعات الناخبين الأميركيين، الذين رأى 7 في المئة منهم فقط في تشرين الأول / أكتوبر 1945 أن للمشكلات الخارجية أولوية على الشؤون المحلية. غير أن ذلك أدى دورًا تخريبيًا لدى حلفاء أميركا الأوروبيين، الذين بدأوا يشعرون جديًا بالخوف من العودة إلى الانعزالية التي سادت بين الحربين. أخطأوا جزئيًا فحسب، لأن البريطانيين عرفوا أنه في حال غزا السوفيات أوروبا الغربية بعد عام 1945 فإن الاستراتيجية الأميركية تقضي بانسحاب فوري إلى القواعد الطرفية في بريطانيا وأوروبا والشرق الأوسط.
لكن الدبلوماسيين الأميركيين على الرغم من تقليص الالتزام العسكري تجاه أوروبا، تعلموا عبر أصعب الطرائق. وها هو الوزير بيرنز نفسه، الذي وضع ثقته منذ البداية في الاتفاقات المعقودة في أثناء الحرب وفي نيات السوفيات الحسنة، يقول في خطبة له في شتوتغارت في أيلول / سبتمبر 1946 محاولًا طمأنة مستمعيه الألمان: "إذا تطلب الأمر قوة احتلال في ألمانيا فإن جيش الولايات المتحدة سيكون جزءًا من قوة الاحتلال تلك". ومع أنه لم يصل إلى حد الالتزام "المدوي" بالدفاع عن أوروبا، فقد عكس - مدفوعًا ربما برسالة وردت من ترومان في حزيران / يونيو قال فيها: لقد سئمت من "تدليل" الروس - الصعوبات المتزايدة في التعامل مع الاتحاد السوفياتي.
لم يكن الألمان الشعب الوحيد الذي يحتاج إلى طمأنة. كان البريطانيون قلقين بصورة خاصة من رغبة الأميركيين الواضحة في التخلص من "عبئهم" الأوروبي. وعلى العموم، لم تكن بريطانيا محبوبة في نظر الجميع في واشنطن. ذكر نائب الرئيس هنري والاس مستمعيه في خطبة له في نيسان / أبريل 1946 بأنه "إذا نحينا جانبًا لغتنا وتقاليدنا الأدبية المشتركة، فلا يزيد ما هو مشترك بيننا وبين إنكلترا الإمبريالية عما هو بيننا وبين روسيا الشيوعية". اشتُهر والاس بـ "اللين" تجاه الشيوعية، لكنه شارك على نطاق واسع الطيف السياسي كراهية

انخراط أميركا في بريطانيا وأوروبا. وعندما ألقى ونستون تشرشل خطبة "الستار الحديدي" الشهيرة في فولتون بولاية ميسوري في آذار / مارس 1946 كان تعليق صحيفة **وول ستريت جورنال** لاذعًا: "يجب أن يكون رد البلاد على خطبة تشرشل في فولتون برهانًا قاطعًا على أن الولايات المتحدة لا تريد التحالف، ولا أي شيء يشبه التحالف مع أي أمة أخرى".

بداية، لم يكن تشرشل ليفاجأ بكلام والاس ولا بكتاب افتتاحيات الـ **وول ستريت جورنال**. فمنذ أوائل عام 1943 كان قد أحيط علمًا برغبة روزفلت في تصفية الإمبراطورية البريطانية. في الواقع بدا روزفلت لوهلة أنه مهتم بتحجيم بريطانيا بعد الحرب بقدر اهتمامه باحتواء الاتحاد السوفياتي. ولو جاز الحديث عن استراتيجية متماسكة للولايات المتحدة تشمل الأعوام 1944 - 1947 ستكون على النحو التالي: التوصل إلى تسوية قارية أوروبية مع ستالين، والضغط على بريطانيا للتخلي عن إمبراطوريتها في ما وراء البحار، وتبني التجارة المفتوحة وقابلية الجنيه الإسترليني للتحويل، والانسحاب من أوروبا بأقصى سرعة ممكنة. لم ينفذ من كل ما سبق سوى الموضوع الثاني. ووقع الموضوع الثالث ضحية استحالة تحقيق الأول.

كان تصور بريطانيا مغايرًا تمامًا، حيث وضعت لجنة وزارية فرعية في عام 1944 قائمة بأربعة مجالات لا بد من إيلائها الأولوية عند التعامل مع الاتحاد السوفياتي: 1) نفط الشرق الأوسط؛ 2) حوض البحر الأبيض المتوسط؛ 3) "المواصلات البحرية الحيوية"؛ 4) الاحتفاظ بالقوة الصناعية البريطانية وحمايتها. تجدر هنا ملاحظة أن أيًا من الأولويات السابقة غير متعلق مباشرة بالشأن الأوروبي كما ينبغي، عدا البند الثاني الذي فسر انخراط بريطانيا في اليونان. كما أنه ليس هناك ذكر لأوروبا الشرقية. وإذا كان القادة البريطانيون حذرين في التعامل مع ستالين فذلك ليس بسبب قلقهم من خططه في أوروبا الوسطى ولكن تحسبًا للتحركات السوفياتية المقبلة في آسيا الوسطى والشرق الأدنى.

يبدو ذلك منطقيًا في سياق الأولويات البريطانية الممتدة في شرق آسيا والهند وأفريقيا والكاريبي. لكن هذه الأوهام الإمبريالية بالذات (كما أطلق عليها البعض في السابق، وليس في واشنطن فحسب) هي التي جعلت الاستراتيجيات البريطانية عند مقاربتها للشأن الأوروبي أكثر واقعية مما نظيراتها لدى حلفائهم الأميركيين. الحرب قامت، من وجهة نظر لندن، من أجل هزيمة ألمانيا، وإذا كان ثمن تحقيق ذلك قيام إمبراطورية سوفياتية في شرق أوروبا، فليكن ذلك. واصل البريطانيون النظر إلى الشأن الأوروبي من زاوية توازن القوى. وبحسب تعبير السير وليام سترانغ من وزارة الخارجية "سيطرة روسيا على أوروبا الشرقية خير من سيطرة ألمانيا على أوروبا الغربية".

كتب سترانغ ذلك في عام 1943. لكن بحلول عام 1945 وحين أصبح مدى السيطرة الروسية واضحًا، بدا تفاؤل القادة البريطانيين أقل من تفاؤل نظرائهم الأميركيين. إذ بعد الانقلاب المدبر روسيًا في بوخارست في شباط / فبراير 1945، والقبضة السوفياتية الغليظة المطبقة على رومانيا وبلغاريا، بدا واضحًا أن الثمن المحلي للهيمنة السوفياتية سيكون مرتفعًا. لكن لم تساور البريطانيين آمال كبيرة بتحسن المنطقة، وعبر عن الأمر وزير الخارجية إرنست بيفن لنظيره الأميركي بيرنز: "في هذه البلدان يجب علينا الاستعداد لاستبدال مجموعة من المحتالين بمجموعة أخرى".
لم تكن السيطرة المتوقعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أوروبا الشرقية فحسب مصدر الخوف الفعلي عند البريطانيين - بحلول عام 1944 كان ذلك قد أصبح **أمرًا واقعًا** - إذ شمل ذلك احتمال أن تقع ألمانيا المنهكة والساخطة في فلكه أيضًا، وبذلك يفرض سيادته على القارة بأكملها. وللحؤول دون ذلك - بحسب ما توصلت إليه هيئة الأركان البريطانية في خريف 1944 - قد يصبح تقسيم ألمانيا ضروريًا، ثم احتلال القسم الغربي. وفي هذه الحالة، بحسب خلاصة دراسة سرية للخزانة البريطانية صدرت في آذار / مارس 1945، قد يمثل التخلي عن تصور ألمانيا ككلٍّ موحدة أحد الحلول المطروحة للمشكلة الألمانية، ويصبح الدمج الكلي لمنطقة غرب ألمانيا في اقتصاد أوروبا الغربية البديل عن ذلك. وبحسب ما وثق الجنرال ألن بروك رئيس الأركان العامة الإمبراطورية في مذكراته في 27 تموز / يوليو 1944: "لم تعد ألمانيا القوة المسيطرة في أوروبا. روسيا هي ... وهي ... لن تفشل في التحول إلى التهديد الرئيس في السنوات الخمس عشرة التالية. لذلك فإن رعاية ألمانيا سيرفع تدريجيًا من شأنها ويهيئها ويجلبها إلى اتحاد أوروبا الغربية. إنما لسوء الحظ، يجب القيام بكل ذلك تحت مظلة التحالف المقدس الذي يجمع روسيا وإنكلترا وأميركا".
وهذا ما جرى بشكل أو بآخر بالطبع في السياق العام للسنوات الأربع التالية. وبرهنت بريطانيا، من بين جميع قوى الحلفاء بأنها سبقت الجميع في توقع التسوية التي انبثقت أخيرًا، بل إلى السعي لتحقيقها أيضًا. غير أن بريطانيا لم تكن في موقع يسمح لها بفرض هذه النتيجة - ولا غيرها في الواقع - بقواها الذاتية. وغدا واضحًا بنهاية الحرب أن لندن ليست ندًّا لواشنطن أو موسكو. أرهقت بريطانيا نفسها في صراع ملحمي مع ألمانيا، وتعذر عليها الاحتفاظ ولو بإطار الزخرف الخارجي للقوة العظمى. انخفض عديد القوات المسلحة البريطانية بين يوم النصر في أوروبا في عام 1945 وربيع 1947 من ذروته البالغة 5.5 مليون رجل وامرأة تحت السلاح، إلى 1.1 مليون فقط. وقد اضطرت البلاد في خريف 1947 إلى إلغاء المناورات البحرية بغية توفير الوقود. وبحسب كلمات السفير الأميركي وليام كلايتون - وهو أبعد ما يكون عن صفة المراقب غير المتعاطف - "يتِعلق البريطانيون بأهداب الأمل في أنهم

بمساعدتنا سيتمكنون، بصورة أو بأخرى، من المحافظة على الإمبراطورية البريطانية وقيادتها".
كان مفهومًا في تلك الظروف أن مصدر قلق البريطانيين ليس احتمال هجوم الروس - قامت السياسات البريطانية على افتراض أن العدوان الروسي قد يتخذ أي شكل **ما عدا** الحرب - ولكن انسحاب الأميركيين. لا شك في أن أقلية داخل حزب العمال البريطاني الحاكم كانت ستسعد لرؤيتهم يرحلون، واضعين اعتقادهم الناشئ بعد الحرب بتحالف دفاعي أوروبي ميال للحيادية بديلًا عن ذلك. لكن مثل تلك الأوهام لم تتشكل لدى رئيس الوزراء كليمنت أتلي، وقد بين السبب في رسالة موجهة إلى زميله في حزب العمال فينر بروكواي قال فيها: "اعتقد البعضُ [في حزب العمال] أن كل جهودنا يجب أن تنصب على بناء قوة ثالثة في أوروبا. وهذا جيد جدًا بلا شك. لكن لم تتوفر في ذلك الوقت لا الأسس المعنوية ولا المادية للقيام بذلك. وما تبقى من أوروبا ليس قويًا بمفرده بما يكفي للوقوف في وجه روسيا. عليك أن تحظى بقوة عالمية لأنك في مواجهة قوة عالمية ... ربما من دون قوة الصد الأميركية ربما سيسهل على الروس محاولة التقدم مكتسحين ما يقع أمامهم. لا أجزم لكن ذلك ليس احتمالًا يمكنك تجاهله".
لكن هل يمكن الاعتماد على الأميركيين؟ لم ينس الدبلوماسيون البريطانيون **قانون الحياد** الصادر في عام 1937. وبطبيعة الحال استوعبوا جيدًا التناقض الأميركي بخصوص الاشتباك في ما وراء البحار، لأنه لا يختلف كثيرًا عن موقفهم في غابر الأيام. فضل البريطانيون منذ منتصف القرن الثامن عشر وصولًا إلى إنفاذ قوة المشاة البريطانية إلى فرنسا في عام 1914، الحرب بالوكالة، وعدم الاحتفاظ بجيش دائم، وتجنب الاشتباكات الطويلة في القارة، وعدم إبقاء قوات دائمة على الأراضي الأوروبية. في الماضي، عندما كانت قوة بحرية تسعى إلى خوض حرب أوروبية مع جنود دولة أخرى، كانت تتطلع إلى التحالف مع الإسبان أو الهولنديين أو السويسريين أو السويديين أو البروسيين، ومع الروس بطبيعة الحال. لكن الحال تغير الآن.
لذلك جاء القرار البريطاني في كانون الثاني / يناير 1947 بالمضي قدمًا في برنامجها للأسلحة الذرية. لكن أهمية هذا الخيار تكمن في المستقبل. ومن ثم تعلقت أفضل الآمال البريطانية في السنوات التي تلت الحرب مباشرة في التشجيع على استمرار الانخراط الأميركي في القارة (وما يعنيه من التبني العلني للمبدأ الأميركي القاضي بتسوية تفاوضية)، والتعاون مع السوفيات في الوقت نفسه بمقدار ما كان ذلك واقعيًا. وما دام الخوف من الانتقام الألماني يطغى على ما عداه، عُدت هذه السياسة قابلة للاستمرار.
لكن بحلول أوائل عام 1947 اتضح تداعيها. وبغض النظر عن عدم وضوح ما إذا كان السوفيات شكلوا تهديدًا جديًا وماثلًا أم لا (ففي أواخر كانون الأول / ديسمبر 1947، حتى بيفن اعتقد أن روسيا أقل تهديدًا من انبعاث ألمانيا في

المستقبل). لكن ما **كان** واضحًا تمامًا أن الفراغ في ألمانيا - في ظل احتجاز اقتصادها رهينة نقاشات سياسية لا طائل منها، وتحمل البريطانيين فواتير ضخمة عن المنطقة الخاضعة لاحتلالهم - أمر غير قابل للاستمرار. احتاج الاقتصاد الألماني للانتعاش سواء وافق السوفيات أم لا. من هنا، كان البريطانيون - الذين خاضوا حربين طويلتين من البداية وحتى النهاية ضد ألمانيا، وأدى انتصارهم فيهما بشق الأنفس إلى إضعافهم - الأكثر حماسة لطي هذه الصفحة، والتوصل إلى تسوية مؤقتة في شؤون القارة ثم المضي قدمًا.

كان البريطانيون سينسحبون إلى جزرهم في أوقات أفضل - على غرار اشتباههم في رغبة الأميركيين في الانسحاب - ويتركون أمن أوروبا الغربية لحراسها التقليديين: الفرنسيون. كان ذلك أساس حسابات الاستراتيجية البريطانية حتى عام 1938: إمكان الاعتماد على فرنسا صاحبة القوة العسكرية الأكبر في القارة لموازنة الكفة، ليس ضد التطلعات الألمانية في وسط أوروبا فحسب، بل وضد التهديدات السوفياتية الأبعد إلى الشرق. لكن صورة فرنسا - كقوة أوروبا العظمى - اهتزت في ميونيخ، بيد أنها لم تكن قد انكسرت خارج مستشاريات أوروبا الشرقية. لذلك، فاقت تلك الصدمةُ الزلزالية، التي سرت في أوروبا في أيار / مايو وفي حزيران / يونيو 1940، في إثر انهيار الجيش الفرنسي العظيم، وانهياره أمام هجوم دبابات **البانزر** عبر نهر **موز** (Meuse) وفي منطقة بيكاردي (Picardy) حدود التوقع.

تغيرت، في خلال ستة أسابيع من الصدمة، المرتكزات المرجعية الأساس للعلاقات بين الدول الأوروبية إلى الأبد. لم تعد فرنسا قوة عظمى، بل ولم تعد قوة، ورغم جهود ديغول المضنية في العقود اللاحقة فإنها لم تعد كما كانت على الإطلاق؛ لأن الهزيمة المدمرة في حزيران / يونيو 1940 تبعتها سنوات أربع من خنوع ومهانة وذل الاحتلال، حيث أدى نظام المارشال بيتان في فيشي دور يوريا هيب تجاه بيل سايكس ألمانيا. وأيًا يكن ما يقال في العلن، كان القادة وصانعو السياسات الفرنسيون على دراية تامة بما حدث لبلدهم. وقد صاغت إحدى الدراسات عن السياسة الفرنسية الداخلية بعد أسبوع من تحرير باريس في عام 1944 الأمر على النحو التالي: "إذا قُدر لفرنسا أن تخضع لاجتياح ثالث في خلال الجيل التالي، فالخوف أنها ... ستخضع إلى الأبد".

هذا ما قيل في السر. لكن في العلن أصر رجال الدولة والسياسيون بعد الحرب على طلب بلادهم الاعتراف بها كأحد أطراف التحالف الظافر، وكقوة عالمية على قدم المساواة مع أقرانها. وإذا قُدر لهذا الوهم أن يستمر بدرجة معينة فلأنه ناسب القوى الأخرى أن تتظاهر أن فرنسا كذلك. أراد الاتحاد السوفياتي حليفًا تكتيكيًا في الغرب يشاطره شكوكه بـ "الأنكلو - أميركيين". وأراد البريطانيون فرنسا ناهضة تأخذ مكانها في مجالس أوروبا وتعفي بريطانيا العظمى من التزاماتها في القارة، وحتى الأميركيين وجدوا بعض المنافع، ولو أنها ليست كثيرة، في منح باريس كرسيًا على طاولة الكبار.

وهكذا أعطيت فرنسا مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن الجديد، وعُرض عليها دور في الإدارات العسكرية المشتركة في فيينا وبرلين، واقتطع لها (تحت إصرار بريطانيا) منطقة احتلال من حصة أميركا في جنوب غرب ألمانيا، ملاصقة للحدود الفرنسية وإلى الغرب تمامًا من خط الجبهة السوفياتية.
كانت الحصيلة النهائية لهذا التشجيع صب المزيد من المذلة على أمة مهزومة أصلًا. واستجاب الفرنسيون في البداية ضمن التعقيدات المتوقعة. ففي مجلس قيادة الحلفاء في برلين، دأبوا على عرقلة تنفيذ القرارات المتخذة من الثلاثة الكبار في مؤتمر بوتسدام أو اعترضوا عليها بحجة أن فرنسا لم تكن طرفًا فيها. ورفضت السلطات الفرنسية المؤقتة في البداية التعاون مع إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل (UNRRA)، ومع الحكومات العسكرية الحليفة في مسألة التعامل مع النازحين بحجة ضرورة توطين اللاجئين والنازحين الفرنسيين كجزء من عملية فرنسية مستقلة وحصرية.
الشيء الأساس هو أن الحكومات الفرنسية بعد الحرب انتابها بقوة ذلك الإحساس بالإقصاء عن المجالس العليا لاتخاذ القرار لدى الحلفاء. رأت أن البريطانيين والأميركيين كل على حدة ليسوا موضع ثقة (متذكرين انسحاب أميركا من أوروبا بعد عام 1920، وتحطيم البريطانيين للأسطول الفرنسي في المرسى الكبير في الجزائر في عام 1940)، ولكن وقبل كل شيء لم يكونا معًا موضع ثقة؛ ثمة شعور حاد بذلك انتاب على نحو خاص ديغول الذي أرقته ذكريات أيام الحرب في خلال إقامته ضيفًا في لندن، ومكانته المتدنية في عيني روزفلت. وتوصل الفرنسيون إلى اقتناع بأن القرارات التي عنته مباشرة تتخذ في واشنطن ولندن، ولا يمتلكون أي تأثير فيها.
كانت فرنسا إمبراطورية مثل بريطانيا، أقله على الورق. لكن فرنسا أُبعدت عن ممتلكاتها الاستعمارية في سياق الاحتلال. مهما يكن الأمر وعلى الرغم من ممتلكاتها المعتبرة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، كانت فرنسا دائمًا وقبل كل شيء قوة قارية. أما التحركات السوفياتية في آسيا، أو الأزمة المقبلة في الشرق الأوسط فهي أمور لم تعد تهم فرنسا إلا بشكل غير مباشر، خلافًا للبريطانيين، فبسبب تقلص فرنسا حينذاك بدت أوروبا في نظرها كبيرة. وتلاشى النفوذ الفرنسي في أوروبا الشرقية، وهي حلبة كانت الدبلوماسية الفرنسية فيها الأكثر نشاطًا بين الحربين: في تشرين الأول / أكتوبر 1938 أفضى [الرئيس التشيكوسلوفاكي] إدوارد بينش المصدوم بعبارته الشهيرة "أكبر أخطائي أمام التاريخ ... سيكون ثقتي بفرنسا"، وتفشى تبدد أوهامه على نطاق واسع في أرجاء المنطقة.
تركز انتباه فرنسا آنذاك، بل تثبت فعليًا، على ألمانيا. ولم يكن ذلك جزافًا؛ فبين عامي 1814 و1940 غزت ألمانيا الأراضي الفرنسية واحتلتها في خمس مناسبات مختلفة، وكانت ثلاث منها لا تزال في الذاكرة الحية. ودفعت البلاد أثمانًا لا تحصى من ضياع للأرض وخسارات مادية وفي الأرواح، ومعاناة

بشرية. الفشل بعد عام 1918 في إقامة نظام ضوابط وتحالفات قادر على كبح انبعاث ألمانيا حاقدة مجددًا أقض مضجع الكي دورسيه (Quai d'Orsay)، مقر وزارة الخارجية الفرنسية. وكان التأكد من عدم تكرار هذا الخطأ على رأس سلم أولويات البلاد بعد هزيمة هتلر.

بناء عليه، كان موقف فرنسا الأولي من المشكلة الألمانية واضحًا جدًا، ومستخلصًا مباشرة من دروس حقبة ما بين عامي 1918 و1924؛ إلى حد أنه بدا في الواقع للمراقب الخارجي أشبه بمحاولة إعادة عرض المقطع الخاص بالسنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، إنما مع جيش جهة أخرى هذه المرة. وتمثل مسعى صناع السياسة الفرنسية في نزع سلاح ألمانيا الكامل وتفكيك اقتصادها: حظر إنتاج الأسلحة ومتعلقاتها، وتقديم تعويضات (بما فيها لقاء خدمة العمل الإلزامي للعمال الألمان في فرنسا)، ومصادرة ونقل الإنتاج الزراعي والأخشاب والفحم. ورأوا ضرورة فصل مناطق المناجم في حوض الرور (Ruhr) والسارلاند (Saarland) وأجزاء من راينلاند (Rhineland) عن الدولة الألمانية، ووضع مواردها ومنتوجاتها تحت تصرف فرنسا.

كان إقرار هذا المخطط - لو حصل - كفيلًا بتحطيم ألمانيا على مدى سنوات كثيرة قادمة: وهذا نصف الهدف المعترف به (وبرنامج سياسي جذاب في فرنسا). لكنه كان سيخدم أيضًا هدف وضع موارد ألمانيا الأولية الهائلة تحت تصرف خطط فرنسا الخاصة بالانتعاش. في الواقع، افترضت خطة مونيه توفير شحنات الفحم الألمانية بصورة خاصة، والتي ستكون صناعة الفولاذ الفرنسية من دونها عاجزة. بل إن فرنسا كانت حتى عام 1938 أكبر مستورد للفحم الحجري، حيث كانت تشتري من الخارج ما يقارب 40 في المئة من احتياجاتها من الفحم الحجري وفحم الكوك. وبحلول عام 1944 انخفض إنتاج الفحم الحجري المحلي إلى أقل من نصف ما كان عليه في عام 1938. وكان البلد أكثر اعتمادًا على الفحم الأجنبي. لكن في عام 1946، عندما عاد إنتاج الفحم المحلي إلى معدله في عام 1938، بقي استيراد فرنسا للفحم - 10 ملايين طن - قاصرًا جدًا عن تلبية الحاجة إلى الكميات المطلوبة. ومن دون الفحم الحجري وفحم الكوك الألمانيين سيكون الإجهاض مصير خطة إنعاش فرنسا ما بعد الحرب.

لكن الحسابات الفرنسية عانت عددًا من أوجه القصور. لقد وقعوا - في المقام الأول - في الخطأ الذي أثار اعتراضات كينز على السياسة الفرنسية قبل ربع قرن من الزمان. ليس هناك معنى لتدمير الموارد الألمانية إذا كانت حيوية للانتعاش الفرنسي، فضلًا عن طريقة تلزم الألمان، بكل بساطة، بالعمل لمصلحة فرنسا، فيما أبقيت معيشيتهم عند مستوى منخفض في بلدهم، مع إمكان محدود للتحسن. بدت المخاطر كبيرة في عقد الأربعينيات بإثارة نعرة قومية في ألمانيا ردًا على الاضطهاد الأجنبي بعد الحرب، في الأقل بالقدر نفسه الذي كانت عليه قبل عشرين عامًا.

غير أن الاعتراض الأكثر جديةً على خطط فرنسا بشأن ألمانيا بعد الحرب كان قلة اهتمامها بمصالح أو خطط حلفائها الغربيين، وهو إغفال بعيد عن الحكمة فيما فرنسا معتمدة كليًا على هؤلاء الحلفاء بالذات ليس في حفظ أمنها فحسب، بل وفي معيشتها بالذات. في القضايا الثانوية - مثل الاتحاد الجمركي والنقدي مع السارلاند، الذي عبدت فرنسا طريقه في عام 1947 - ربما استجاب الحلفاء الغربيون للمطالب الفرنسية. لكن في القضية المركزية المتعلقة بمستقبل ألمانيا، ليس لدى باريس النفوذ لإلزام "الإنكليز والأميركيين" بتنفيذ رغباتها.
كانت علاقة فرنسا مع الاتحاد السوفياتي مختلفة قليلًا. تحالفت فرنسا وروسيا وافترقتا طوال نصف القرن الماضي، واحتفظت روسيا بموقع خاص في الوجدان الفرنسي العام: كشفت استطلاعات الرأي في فرنسا بعد الحرب عن مقدار كبير من التعاطف مع الاتحاد السوفياتي [(42)]. لذلك أمل الدبلوماسيون الفرنسيون بعد هزيمة ألمانيا بإمكان تحول تطابق مصالح طبيعي - خوف مشترك من ألمانيا وشكوك تجاه "الإنكليزي والأميركيين" - إلى دعم سوفياتي ثابت للأهداف الدبلوماسية الفرنسية. ومثل تشرشل، فكر ديغول في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتحدث عنه بصفته "روسيا"، وعلل ذلك بالمقارنات التاريخية الكبرى: في طريقه إلى موسكو في كانون الأول / ديسمبر 1944 للتفاوض على معاهدة فرنسية - روسية - ليست ذات مغزى كبير - ضد أي عودة للعدوان الألماني، قال القائد الفرنسي لمرافقيه إن تعامله مع ستالين كتعامل فرانسوا الأول مع سليمان القانوني قبل 4 قرون: مع فارق "عدم وجود فريق إسلامي في فرنسا إبان القرن السادس عشر".
لكن ستالين لم يشارك الفرنسيين أوهامهم. لم يكن لديه مصلحة في العمل كثقل موازن لمساعدة الفرنسيين للتعويض عن الثقل السياسي للسياسة الخارجية البريطانية والأميركية، واتضح ذلك للفرنسيين آخر الأمر عندما رفض مولوتوف في اجتماع وزراء خارجية الحلفاء في موسكو في نيسان / أبريل 1947 دعم اقتراحات جورج بيدو الداعية لفصل راينلاند، وفرض رقابة خارجية على حوض الرور الصناعي. مع ذلك بقي الفرنسيون يحلمون بأساليب بديلة لتأمين استقلالية مستحيلة في السياسة. وجرت مفاوضات عقيمة مع تشيكوسلوفاكيا وبولندا لتأمين الفحم والأسواق للفولاذ والمنتوجات الزراعية الفرنسية. واقترحت وزارة الحرب الفرنسية - سرًا - في أواخر عام 1947، تبني فرنسا موقف الحياد الدولي، وإقامة كيانات أو تحالفات وقائية مع الولايات المتحدة **ومع** اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والاصطفاف ضد عدوان أحد الطرفين على الآخر.
وإذا كانت فرنسا قد تخلت أخيرًا عن تلك الأوهام واقتربت من موقف حلفائها الغربيين في عام 1947، فذلك يعود لثلاثة أسباب؛ فشل استراتيجيات فرنسا

حيال ألمانيا في المقام الأول: ليس ثمة تفكيك لألمانيا على الإطلاق ولا توجد تعويضات. لم تكن فرنسا في وضع يسمح لها بفرض حلول "ألمانية" بمفردها، يرغب أحد غيرها وفي الحل الذي اقترحته. والسبب الثاني لتراجع فرنسا عن مواقفها الأولية الوضع الاقتصادي البائس في منتصف عام 1947: على غرار باقي أوروبا، احتاجت فرنسا بصورة ملحة (كما سبق ورأينا) ليس لمساعدة الأميركيين فحسب، بل ولتعافي ألمانيا أيضًا. واعتمد الشق الأول بشكل غير مباشر، لكن واضح، على موافقة فرنسا على استراتيجية للشق الثاني.

لكن السبب الثالث والحاسم هو التغير الكلي لمزاج السياسيين وللمزاج الوطني الفرنسي في النصف الثاني من عام 1947. حيث أدى رفض السوفيات لمشروع مساعدات مارشال وظهور الكومنفورم (Cominform) [سيتم بحثه في الفصل التالي] إلى تحول الحزب الشيوعي الفرنسي القوي من شريك مشاكس في ائتلاف حكومي إلى ناقد مطلق لجميع السياسات الفرنسية في الداخل والخارج: إلى درجة بدت فيها فرنسا للكثيرين في خلال القسم الأخير من عام 1947 وطيلة عام 1948 كأنها تتجه مباشرة إلى حرب أهلية. وفي الوقت نفسه، لاح في باريس شبح الحرب، واقترن بقلق البلاد الدائم من النزعة الانتقامية الألمانية مع حديث جديد عن غزو سوفياتي وشيك.

في هذه الأجواء وبعد الصد الذي لاقته فرنسا من مولوتوف، استدارت مكرهة نحو الغرب. ردًا على سؤال طرحه جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة في نيسان / أبريل 1947 عما إذا كان في مقدور أميركا "الاعتماد على فرنسا"، أجابه بيدو وزير الخارجية بـ "نعم" - إذا أتيح الوقت وإذا تمكنت فرنسا من تجنب حرب أهلية. لم يرُق الرد لمارشال على نحو يمكن تفهمه، مثلما قال بعد أحد عشر شهرًا حين وصف بيدو بأنه يعاني "حالة هياج عصبي". ورأى مارشال أن هوس فرنسا بتهديد ألماني أمر "عفى عليه الزمن وغير واقعي" (43).

لا يوجد أي شك بصحة ما قاله مارشال عن مخاوف فرنسا من ألمانيا، غير أنه أشار إلى قلة التعاطف مع ماضي فرنسا القريب. لذلك لم تكن مسألة قليلة الشأن أن يقر البرلمان الفرنسي الخطط الأنكلو - أميركية المتعلقة بألمانيا الغربية في عام 1948، بغض النظر عن التصويت المتقارب 297 / 289. ما كان للفرنسيين خيار، وقد عرفوا ذلك. إذا أرادوا التعافي الاقتصادي ومستوى معينًا من ضمانات الأمن الأميركية والبريطانية في مواجهة نهوض ألماني أو توسع سوفياتي، لا بد لهم في هذه الحالة من المضي قدمًا، ولا سيما وقد تورطت فرنسا الآن في حرب استعمارية مكلفة في الهند الصينية، وهي بأمس الحاجة للمساعدة الأميركية فيها.

كان في استطاعة الأميركيين والبريطانيين تقديم الضمان لفرنسا ضد تهديد عسكري متجدد من ألمانيا، وفي استطاعة السياسة الأميركية أن تعد ألمانيا بالتعافي الاقتصادي. لكن لا شيء من ذلك قادر على حل مأزق فرنسا القديم -

كيفية تأمين الأولوية للفرنسيين للوصول إلى المواد والموارد الموجودة هناك. إذا لم تتحقق تلك الأهداف بالقوة أو بالضم، لا بد من تأمين وسيلة بديلة. والحل كما تبلور في التفكير الفرنسي في مجرى الأشهر التالية كان في "أوربَة" المشكلة الألمانية: بحسب تعبير بيدو مرة أخرى في كانون الثاني / يناير 1948: "على المرء أن يقترح على الصعيد الاقتصادي، وكذلك على الصعيد السياسي ... هدفًا للحلفاء وللألمان أنفسهم: إدماج ألمانيا في أوروبا ... إنها ... الوسيلة الوحيدة لبعث الحياة والاتساق لألمانيا لامركزية سياسيًا، ومزدهرة اقتصاديًا".

باختصار، إذا لم تتمكن من تدمير ألمانيا، ضعها إذًا في الإطار الأوروبي حيث لا تستطيع الإيذاء عسكريًا، لكنها تستطيع تقديم الكثير من الفائدة اقتصاديًا. إذا لم تخطر هذه الفكرة في بال القادة الفرنسيين قبل عام 1948، فإن السبب لا يعود إلى ضعف في المخيلة، بل لأنها عُدت الوسيلة الأخيرة، أو ثاني أفضل حصيلة. تعذر اعتماد حل "أوروبي" لمشكلة ألمانيا بالنسبة إلى الفرنسيين من دون التخلي عن حل "فرنسي" حصريًا، واحتاج القادة الفرنسيون إلى ثلاث سنوات للقبول به. في الواقع، توصلت فرنسا في هذه السنوات الثلاث إلى قبول ما رفضته رفضًا قاطعًا على مدى ثلاثمئة عام من التاريخ. وكان إنجازًا لا يستهان به في مثل هذه الظروف.

كان حال الاتحاد السوفياتي في عام 1945 معاكسًا تمامًا لحال فرنسا. عادت روسيا إلى الظهور بعد عقدين من الإقصاء الفعلي عن الشؤون الأوروبية. يتعين القول بأن مرونة السكان السوفيات ونجاحات الجيش الأحمر وقدرة النازيين على تأليب حتى أكثر الدول عداءً للسوفيات على ألمانيا أعطى ستالين الصدقية والنفوذ، سواء في مجالس الوزراء أم في الشارع.

اعتمدت هذه الجاذبية البلشفية الجديدة على إغراء السلطة. في الواقع، تمتع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بقوة كبيرة حقًا، إذ على الرغم من خسارته الهائلة في الأشهر الستة الأولى من الغزو الألماني - خسر الجيش الأحمر حينها أربعة ملايين رجل وثمانية آلاف طائرة وسبع عشرة ألف دبابة - استعادت الجيوش السوفياتية عافيتها إلى حد أنها شكلت في عام 1945 أعظم قوة عسكرية شهدتها أوروبا على الإطلاق: احتفظت في خلال عام 1946 في هنغاريا ورومانيا وحدهما بوجود عسكري وصل إلى حدود 1,6 مليون رجل. وسيطر ستالين بصورة مباشرة أو غير مباشرة (في حالة يوغسلافيا) على قطعة ضخمة من أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى. وتم بشق النفس إيقاف تقدم قواته عبر شمال ألمانيا باتجاه الحدود الدنماركية، بفضل تقدم البريطانيين السريع بقيادة مونتغمري.

مثلما يعرف جنرالات الغرب جيدًا، لا شيء على الإطلاق كان سيقف في وجه تقدم الجيش الأحمر باتجاه الأطلسي لو أمر ستالين بذلك. من المؤكد أنه كان لدى البريطانيين والأميركيين تفوق واضح في قدرات القصف الاستراتيجي،

ولدى الأميركيين قنبلة ذرية كما عرف ستالين، وحتى قبل أن يخبره ترومان بذلك في بوتسدام في تموز / يوليو 1945. ومما لا ريب فيه أن ستالين أراد امتلاك قنبلة ذرية سوفياتية، وهذا أحد الأسباب وراء الإصرار على السيطرة السوفياتية على تلك الأجزاء من ألمانيا الشرقية، ولا سيما تشيكوسلوفاكيا حيث توجد رواسب اليورانيوم، وحيث سيعمل في تلك المناجم، في غضون سنوات قليلة، ما يزيد على 200 ألف أوروبي شرقي كجزء من البرنامج الذري السوفياتي [(44)].

لكن على الرغم من أن القنبلة الذرية أقلقت القادة السوفيات وزادت من شكوك ستالين بشأن الدوافع والخطط الأميركية أكثر من ذي قبل، بالكاد غيرت الحسابات السوفياتية. حيث إن هذه الحسابات نابعة من أهداف ستالين السياسية مباشرة، التي بدورها استندت إلى الأهداف السوفياتية والروسية الموضوعة منذ زمن طويل. كان لأول هذه الأهداف صلة بالأراضي، حيث رغب ستالين في استرداد الأراضي التي خسرها البلاشفة بموجب معاهدة بريست - ليتوفسك (Treaty of Brest - Litovsk)، وفي سياق الحرب مع بولندا قبل عامين. تحقق هذا الهدف جزئيًا في المواد السرية من اتفاقياته في عامي 1939 و1940 مع هتلر. أما ما تبقى فإنه راجع إلى قرار هتلر غزو الاتحاد السوفياتي في حزيران / يونيو 1941 بما سمح للجيش الأحمر بدوره باحتلال المناطق المتنازع عليها في طريق تقدمه نحو برلين. وعلى هذه الشاكلة يمكن اعتبار احتلال السوفيات وضم بيسارابيا (من رومانيا) وبوكوفينا (من رومانيا) وروثينيا الكارباتية (من تشيكوسلوفاكيا) وغرب أوكرانيا (من بولندا) وشرق فنلندا وجمهوريات البلطيق المستقلة الثلاث وكونيغسبرغ / كالينينغراد في بروسيا الشرقية، على أنها غنائم نصر وليست ثمرة صفقات تافهة مع العدو الفاشي.

هذا التوسع الإقليمي العظيم بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي قضية ذات بعدين، فقد ألغى صفته كمنبوذ. وهي قضية على قدر من الأهمية بالنسبة إلى ستالين الذي أصبح الآن قائدًا لكتلة أوراسية شاسعة في الشؤون العالمية، وتمثلت السلطة الجديدة بتشديد الاتحاد السوفياتي على وجود نظام فيتو في مجلس الأمن الجديد التابع للأمم المتحدة. لكن الأراضي لا تمثل الهيبة والجاه فحسب، وإنما في المقام الأول الأمن أيضًا. فمن وجهة نظر السوفيات، يعتبر شأنا أمنيًا حيويًا قيام منطقة عازلة في الجهة الغربية شملت منطقة واسعة من الأراضي التي لا بد من عبورها، ولا سيما بالنسبة إلى الألمان في حال أرادوا مهاجمة روسيا. ولذلك تعمَّد ستالين في يالطا ومجددًا في بوتسدام أن يظهر إصراره على وجوب خضوع المناطق الواقعة بين روسيا عن ألمانيا لسيطرة أنظمة صديقة "خالية من الفاشية والعناصر الرجعية" إذا لم يتم استيعابها بالكامل داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

تبين أن تفسير الجملة الأخيرة مثار جدل في أقل تقدير. لكن الأميركيين والبريطانيين فيِ عام 1945 لم يكونوا في وارد اِلجدال مع ستالين في الأمر.

كان ثمة شعور بأن السوفيات نالوا امتياز تحديد أمنهم وفقًا لما يرونه مناسبًا، مثلما تم الاتفاق عليه في البداية بأن حقوق موسكو تتضمن اقتطاع التعويضات والغنائم والعمل و**مواد العتاد** من دول المحور السابقة (ألمانيا، النمسا، هنغاريا، رومانيا، بلغاريا، فنلندا). إذا نظرنا إلى الوراء، ربما نميل إلى اعتبار اقتطاع الأراضي والسلب الاقتصادي هذا بصفته المراحل الأولى من عملية **بلشفة** نصف أوروبا الشرقي، وقد ثبت بالطبع أنها كذلك. لكن لم يتضح للعموم في ذلك الوقت، حتى إنه عُد في نظر المراقبين الغربيين شيئًا مألوفًا وتقليدًا مطمئنًا بشأن موقف موسكو الأولي بعد الحرب [45]. وثمة سابقة.

لا يمكن على العموم فهم النظام الشيوعي في روسيا ما لم نأخذ على محمل الجد دعاويه الأيديولوجية وطموحاته. لكن ثمة لحظات - والأعوام 1945 - 1947 واحدة منها - كان بمقدور المرء ذي المعرفة المحدودة بالعقيدة البلشفية أن يفهم إلى حد معقول السياسة **الخارجية** السوفياتية بكل بساطة عبر مراجعة سياسة القياصرة. كان بطرس الأكبر أول من وضع استراتيجية سيطرة روسيا عبر "حماية" جيرانها. ثم كاترين الكبرى التي وسعت الإمبراطورية نحو الجنوب والجنوب الغربي. أما القيصر ألكسندر الأول فهو الذي أرسى بالدرجة الأولى نموذج الانخراط الإمبراطوري الروسي في أوروبا.

اجتمعت القوى الحليفة المنتصرة وذات الشكوك المتبادلة - مثلما هي الحال في عام 1945 - في مؤتمر فيينا الذي عُقد في عام 1815 لإعادة إرساء التوازن في القارة عقب هزيمة أحد الطغاة، وكانت أهداف ألكسندر صريحة تمامًا: يجب إخضاع شؤون الأمم الصغيرة لشؤون القوى العظمى. ونظرًا إلى وجود مصالح للبريطانيين في ما وراء البحار، وخلو القارة من قوة أخرى تضاهي قوة روسيا، ترتب على القيصر أداء دور الحكم في ترتيبات القارة ما بعد الحرب. وتقرر التعامل مع الاحتجاجات المحلية بوصفها تهديدًا للترتيبات ككل، على أن يجري إخمادها بالقوة المناسبة. وتحدد الأمن الروسي بحسب المنطقة الخاضعة للسيطرة القيصرية - لا ينبغي أن تتمكن أي قوة غربية على الإطلاق من الوصول إلى موسكو من دون عوائق - وبحسب النجاح الذي يحققه سكانها في التواؤم القسري مع النظام الجديد.

ليس في هذا الوصف شيء لا ينطبق على الحسابات السوفياتية في عام 1945. في الواقع، لن يجد ألكسندر ووزراؤه ما يثير لديهم أتفه اعتراض على مذكرة سياسية كتبها إيفان مايسكي نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية في تشرين الثاني / نوفمبر 1944: "الوضع الأفضل لنا في أوروبا بعد الحرب سيكون بوجود قوة قارية جبارة واحدة فقط هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وقوة بحرية جبارة واحدة هي بريطانيا". وبطبيعة الحال لا يمكن أبدًا ادعاء التطابق التام بفاصل زمني قدره 130 عامًا. كان اهتمام ستالين في عام 1945 بآسيا الوسطى والشرق الأدنى أكبر من اهتمام ألكسندر (على الرغم من أن خلفاء ألكسندر المباشرين نشطوا كثيرًا هناك). وفي المقابل، لم

يشاطر الاستراتيجيون السوفيات هوس القيصرية بالقسطنطينية والمضائق وجنوب البلقان. لكن استمرارية السياسات تتجاوز الاختلافات بأشواط كبيرة. وهي تتصل - إذا جاز التعبير - بتقديرات سازونوف (وزير خارجية روسيا عند اندلاع الحرب في عام 1914) الذي تصور سلفًا مستقبل أوروبا الشرقية على شكل كوكبة من الدول الصغيرة الضعيفة المستقلة اسميًا والعميلة لروسيا العظمى فعليًا.
أضاف ستالين لهذه المواضيع الدائمة للسياسة الخارجية القيصرية حساباته الشخصية المميزة. توقع حقًا الانهيار الاقتصادي المقبل للغرب - استقراء مستمد من سابقة حدثت بين الحربين، ومن العقيدة الماركسية أيضًا - وبالغ في "حتمية" الصراع بين بريطانيا والولايات المتحدة كمتنافستين إمبرياليتين على سوق عالمية منكمشة. ولم يستنتج من ذلك مجرد اضطراب متزايد في المرحلة المقبلة فحسب - وبالتالي حاجة الاتحاد السوفياتي إلى تعزيز مكاسبه - بل وافترض إمكانية "انقسام" فعلية للتحالف الغربي أيضًا. ولا سيما حول الشرق الأوسط، بل ربما حول ألمانيا أيضًا. وهذه واحدة من الأسباب التي تشرح عدم إظهاره أي تسرع في التوصل إلى تسوية هناك - اعتقد ستالين أن الزمن لمصلحته.
لكن ذلك لم يحقق له الأمان على الإطلاق، بل على العكس طغى الشك الحذر والنزعة الدفاعية على جميع جوانب السياسة الخارجية السوفياتية - "رؤيا الكرملين العصابية لشؤون العالم" على حد تعبير جورج كينان في عام 1946. ومن هذا المنطلق جاءت الخطبة الشهيرة على مسرح البولشوي في 9 شباط / فبراير 1946، التي أعلن فيها ستالين عودة الاتحاد السوفياتي إلى التركيز على قضايا ما قبل الحرب: التصنيع، والاستعداد للحرب، وحتمية الصراع بين الرأسمالية والشيوعية. وصرح بما كان جليًا بالأصل؛ إنه من الآن فصاعدًا لن يتعاون الاتحاد السوفياتي مع الغرب إلا في ما يناسبه.
لا جديد هنا: تراجع ستالين إلى الخط "المتصلب" الذي اتخذه البلاشفة قبل عام 1921، ثم مرة أخرى بين عام 1927 وبداية طرح لجبهات الشعبية. اتسم النظام البلشفي بعدم الأمان دائمًا - ولد أصلًا نتيجة انقلاب أقلية في ظروف غير مواتية، وفي بيئة على درجة عالية من عدم التعاطف - واحتاج ستالين مثل غيره من الطغاة إلى إثارة التهديدات وخلق الأعداء سواء في الداخل أو الخارج. علاوة على أن ستالين كان أفضل من عرف بأن نتيجة الحرب العالمية الثانية كانت متقاربة. لو وقع الغزو الألماني في عام 1941 قبل شهر (كما افترض مخطط هتلر الأصلي)، ربما كان الاتحاد السوفياتي سينهار. وكحال الولايات المتحدة بعد بيرل هاربور، استولى على قيادة الاتحاد السوفياتي - لكن لأسباب ذات وجاهة أكبر - هاجس "الهجمات المباغتة" الذي وصل إلى حد جنون الارتياب، إضافة إلى التحديات للمكانة التي اكتسبتها مؤخرًا. وواصل

الروس (متجاوزين بذلك حتى الفرنسيين) اعتبار الألمان لعدة عقود تالية بمثابة التهديد الرئيس [(46)].

إذًا ما الذي أراده ستالين؟ لا يوجد أي شك في حقيقة أنه توقع البرودة المقبلة في العلاقات مع الغرب، وأنه تأهب لاستثمار أفضل ما لديه واستغلال ضعف الغرب. لكن لا يوجد أي مستوى من الوضوح يشي بأنه كان لدى ستالين أي استراتيجية واضحة أبعد من ذلك. وبحسب استنتاج نورمان نايمارك مؤرخ الاحتلال السوفياتي لألمانيا الشرقية ما بعد الحرب، "انساق السوفيات بواسطة الأحداث الملموسة في المنطقة وليس انطلاقًا من خطط مسبقة أو إملاءات أيديولوجية". وهذا يتلاءم مع ما نعرفه عن المقاربة العامة لستالين، وينطبق على نطاق أبعد من الحالة الملموسة لألمانيا الشرقية أيضًا.

من المؤكد أن السوفيات ما كانوا بوارد التخطيط لحرب عالمية ثالثة في الأمد القريب. فقد تقلص عديد الجيش الأحمر بين حزيران / يونيو 1945 ونهاية عام 1947 من 11,365,000 جندي إلى 2,874,000 جندي، وهو معدل مماثل لنظيره في قوات الولايات المتحدة وبريطانيا (على الرغم من بقاء تشكيل أكبر بكثير في الميدان، تألف من العديد من الفرق المؤللة جيدة التسليح). بالطبع لم تكن حسابات السوفيات بدهية بالمطلق بالنسبة إلى معاصريهم من الغربيين، ولم يكن باستطاعة حتى الذين يعتبرون ستالين براغماتيًا حذرًا الركون إلى يقين مؤكد. لكن مولوتوف كان صادقًا بالتأكيد حين أشار في مذكراته إلى أن الاتحاد السوفياتي فضل الاستفادة من الأوضاع المواتية، لكنه لن يكن مستعدًا لتحمل مخاطر فرضها: "تتوافق أيديولوجيتنا مع العمليات الهجومية عندما تكون متيسرة، وإلا سننتظر".

عُرف عن ستالين بالذات أنه لا يحبذ المغامرة، وهذا ما استدعى منذ ذلك الوقت أن يبدي بعض المعلقين أسفهم لفشل الغرب في ممارسة سياسة "الاحتواء" عاجلًا أو آجلًا. لكن ما من أحد كان يرغب في نشوب الحرب في تلك الأيام، وفي حين يمكن بسهولة إقناع ستالين بالكف عن زعزعة استقرار باريس أو روما (نظرًا إلى انعدام وجود جيوش له فيهما)، فقد كان الحضور السوفياتي ناحية الشرق أمرًا محسومًا، كما اعترف الجميع. وفي مجالس حكم الحلفاء في بلغاريا أو رومانيا، لم يتكبد السوفيات مجرد عناء التظاهر بأخذ العلم برغبات البريطانيين أو الأميركيين فضلًا عن السكان المحليين، إلا في تشيكوسلوفاكيا حيث سادت درجة معينة من الغموض لأن الجيش الأحمر انسحب منذ مدة طويلة.

من هذا المنطلق تصرف ستالين بما عُد "نيات حسنة" في موسكو. افترض هو ورفاقه تفهم الحلفاء الغربيين لحقيقة أن "السوفيات" خططوا لاحتلال وحكم "نصفهم" الأوروبي، وكانوا مستعدين للتعامل مع الاعتراضات الغربية على السلوك السوفياتي في منطقتهم على أنه قضية **شكلية**، تغير طفيف في مستلزمات النفاق الديمقراطي. وعندما بدا لهم أن الغِرب أخذ على محمل

الجد خطبته التي طالب فيها بالحرية والاستقلال في أوروبا الشرقية، ردت القيادة السوفياتية بالتعبير عن سخطها الفعلي. يمكن التقاط هذه النغمة في الملاحظة التي قدمها مولوتوف في معرض تعليقه على التدخل الغربي في مستقبل بولندا: "نحن لا نعرف كيف يجري تشكيل الحكومات في بلجيكا وفرنسا واليونان ...إلخ. ولم يُطلب رأينا في ذلك، مع أننا لم نعبر عن تفضيلنا لهذه الحكومة أو سواها. ولم نتدخل لأنها منطقة العمل العسكري الإنكليزية - الأميركية".

توقع الجميع أن تنتهي الحرب العالمية الثانية - كسابقتها - بمعاهدة سلام شاملة. في الواقع، جرى توقيع خمس معاهدات منفصلة في باريس في عام 1946. تولت هذه المعاهدات تسوية نزاعات الأراضي وغيرها من المسائل في رومانيا وبلغاريا وهنغاريا وفنلندا وإيطاليا، ما عدا النرويج التي ظلت في حالة حرب مع ألمانيا من الناحية التقنية حتى عام 1951[47]. لكن مهما تكن أهمية هذه التطورات في نظر الشعوب المعنية (التي دلت في حالة كل من رومانيا وبلغاريا وهنغاريا على الخضوع النهائي للهيمنة السوفياتية)، فقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقات لأنه في نهاية المطاف لم تكن أي من القوى العظمى مستعدة للمخاطرة بمواجهة من أجلها.

غير أن الموضوع الألماني كان مختلفًا تمامًا. مثلت ألمانيا - لا سيما بالنسبة إلى الروس - شأنًا بالغ الأهمية. وكما تمحورت الحرب حول ألمانيا فكذلك كان السلام، حيث سكن شبح "الروح الانتقامية" الألمانية كل زاوية من زوايا الحسابات السوفياتية، مثلما هو حال فرنسا تمامًا. عندما اجتمع ستالين وترومان وتشرشل في بوتسدام (من 17 تموز / يوليو إلى 2 آب / أغسطس 1945، ومع أتلي الذي خلف تشرشل بعد فوز حزب العمال في الانتخابات العامة البريطانية) ظهر إمكان التوصل إلى اتفاق بشأن طرد الألمان من أوروبا الشرقية والتقسيم الإداري لألمانيا لخدمة أغراض الاحتلال وأهداف "إحلال الديمقراطية" و"اجتثاث النازية" و"تفكيك الكارتيلات". لكن المشكلات بدأت عند التطلع إلى اتفاق أبعد من هذه الأهداف العامة المشتركة.

هكذا، تم الاتفاق على عد الاقتصاد الألماني وحدة واحدة، لكن مع منح السوفيات الحق في اقتطاع ونقل السلع والخدمات والأصول المالية من المنطقة الخاضعة لهم. علاوة على تخصيص 10 في المئة تحول لمصلحتهم من تعويضات المناطق الغربية مقابل الغذاء والمواد الأولية الموردة من ألمانيا الشرقية. لكن هذا التخصيص خلق تناقضًا، من زاوية تعامله مع الموارد الاقتصادية للشرق والغرب وكأنها منفصلة ومتمايزة. وعلى هذا قُيض للتعويضات أن تكون مسألة خلافية منذ البداية (مثلما كانت عليه بعد الحرب العالمية الأولى): الروس(والفرنسيون) يطلبونها، ولم تتردد السلطات السوفياتية في تفكيك ونقل المصانع والمعدات منذ البداية، سواء بموافقة الرفاق المحتلين أو من دونها.

لم يتقرر أي اتفاق نهائي بشأن الحدود الألمانية مع بولندا، وحتى الأرضية المشتركة حول إحلال الديمقراطية واجهتها مصاعب عملية في التطبيق. لذلك حدد قادة الحلفاء نقاط الخلاف ثم اتفقوا على التأجيل، وأوعزوا لوزراء خارجياتهم بالاجتماع ومتابعة المحادثات لاحقًا. وبناء عليه، بدأ عامان من اجتماعات وزراء خارجية الحلفاء، ممثلين لحكومات السوفيات والأميركيين والبريطانيين والفرنسيين لاحقًا: عُقد الاجتماع الأول في لندن بعد شهرين من مؤتمر بوتسدام، وكان آخرها في لندن أيضًا في كانون الأول / ديسمبر 1947. وتمثل هدفها بصورة رئيسة في وضع الترتيبات النهائية لألمانيا ما بعد الحرب، وإعداد معاهدات سلام بين الحلفاء وألمانيا والنمسا. واتضحت في سياق هذه اللقاءات - ولا سيما منها لقاء موسكو الذي عُقد ما بين آذار / مارس ونيسان / أبريل 1947 - الفجوة التي كانت تفصل مقاربة السوفيات عن مقاربة الغرب بشأن المشكلة الألمانية.

كانت الاستراتيجية الإنكليزية - الأميركية مدفوعة جزئيًا بحسابات التعقل السياسي. إذا بقي الألمان في المنطقة المحتلة الغربية مغلوبين على أمرهم وفقراء، ولم يفسح لهم مجال لتحسين أحوالهم، فإنهم عندئذ سيرتدون عاجلًا أم آجلًا إلى النازية، أو يتجهون إلى الشيوعية. ولذلك تحول الاهتمام في المناطق الألمانية الخاضعة للاحتلالين الأميركي والبريطاني، في وقت مبكر جدًا، إلى إعادة بناء المؤسسات المدنية والسياسية، وتحميل الألمان مسؤولية إدارة شؤونهم المحلية. أدى ذلك إلى ظهور سياسيين ألمان تمتعوا بنفوذ ملحوظ تجاوز بكثير آمالهم عندما وضعت الحرب أوزارها، ولم يتردد هؤلاء في استثماره بالتحذير بأنه ما لم تتحسن الأوضاع وما لم يصغ المحتلون إلى مشورتهم، فإنهم لا يستطيعون تحمل المسؤولية عن وجهة الولاء السياسي للأمة الألمانية في المستقبل.

من حسن حظ الحلفاء الغربيين أن السياسات التي طبقها الاحتلال الشيوعي في برلين ومناطق ألمانيا الشرقية الخاضعة للسوفيات لم تشكل مثالًا يستطيع كسب مشاعر وأصوات الألمان الساخطين. ومهما تدنت شعبية الأميركيين أو البريطانيين أو الفرنسيين في نظر الألمان المستائين، كان البديل أسوأ بكثير: إذا كان ستالين جادًا في رغبته في بقاء ألمانيا موحدة - بحسب التعليمات التي أصدرها وتبناها الشيوعيون الألمان كمطالب لهم في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة - فقد أساء السوفيات تمامًا اختيار تكتيكاتهم. شكل السوفيات منذ البداية في منطقة احتلالهم حكومة بقيادة الشيوعيين من دون موافقة الحلفاء، وشرعوا في تفريغ محتوى اتفاقيات بوتسدام من مضمونها، من طريق انتزاع وتفكيك لا يُبقي ولا يذر لكل ما وقع تحت أيديهم.

ليس مرد ذلك أنه لم يكن لدى ستالين الكثير من الخيارات؛ إذ انتفى أي احتمال لتحقيق السيطرة الشيوعية على البلد أو حتى على المنطقة

السوفياتية إلا بالقوة. جاء ترتيب المرشحين الشيوعيين في موقع متدنٍ للغاية بعد مرشحي كل من الديمقراطيين الاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين في انتخابات مدينة برلين التي جرت في 20 تشرين الأول / أكتوبر 1946. ومع ذلك ازداد تصلب السياسات السوفياتية بصورة ملحوظة. لكن في الآونة ذاتها عانى المحتلون الغربيون صعوباتهم الخاصة. اضطر البريطانيون بحلول تموز / يوليو 1946 إلى استيراد 112 ألف طن من القمح و 50 ألف طن من البطاطا، لإطعام السكان المحليين في منطقتهم (المنطقة المدينية والصناعية في شمال غرب ألمانيا)، وسُدد ثمنها من قرض أميركي.
كانت بريطانيا تقتطع ما يقارب 29 مليون دولار على الأكثر كتعويضات لها من ألمانيا، لكن لندن أنفقت على الاحتلال 80 مليون دولار سنويًا، ملقية بعبء دفع فاتورة الفرق على كاهل دافع الضرائب البريطاني، إلى درجة اضطرت فيها الحكومة البريطانية إلى فرض التقنين على الخبز داخل البلاد (الإجراء الذي طالما تم تجنبه حتى في خلال الحرب). وعلى حد رأي هيو دالتون مستشار الخزينة البريطانية، البريطانيون هم من "يدفع التعويضات للألمان". لم يقع الأميركيون تحت الضغوط الاقتصادية نفسها، ولم تعان منطقتهم هذا القدر من الخراب. لكن الوضع لم يكن أقل سخفًا بالنسبة إليهم؛ على وجه الخصوص، لم يكن الجيش الأميركي مسرورًا لأن ميزانيته تحملت عبء إطعام ملايين الألمان الجائعين. وبحسب ما قاله جورج كينان: "جعلنا استسلامُ ألمانيا غير المشروط ... المسؤولين الوحيدين عن أحد أجزاء ألمانيا الذي لم يتصف قط باكتفاء ذاتي اقتصادي في العصر الحديث، إضافةً إلى القدرة على الإعالة الذاتية تقلصت إلى على نحو كارثي نتيجة ظروف الحرب وهزيمة ألمانيا. ونحن عندما قبلنا تلك المسؤولية لم يكن لدينا برنامج لإعادة تأهيل اقتصاد منطقتنا، وفضلنا إحالة كل ذلك إلى تسوية لاحقة بموجب اتفاق دولي".
في مواجهة هذه المعضلة وأمام الاستياء الألماني المتنامي حيال تفكيك المصانع والمنشآت وشحنها إلى الشرق، وفي أيار / مايو 1946 علق الحاكم العسكري الأميركي الجنرال كلاي من طرف واحد إرسال التعويضات من المنطقة الأميركية إلى الاتحاد السوفياتي (أو إلى أي مكان آخر)، وعقب بالقول إن السلطات السوفياتية أخفقت في الالتزام بدورها وفقًا لترتيبات بوتسدام. وحذا البريطانيون حذوهم بعد شهرين من ذلك. وأشار هذا إلى أول افتراق، لكن ليس أبعد من ذلك. بقيت فرنسا - مثلها مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - تطالب بالحصول على تعويضات، وبقي الحلفاء الأربعة جميعهم ملتزمين رسميًا باتفاق "مستويات الصناعة" لعام 1946، القاضي بألا يرتفع مستوى المعيشة الألماني عن المعدل الأوروبي (باستثناء بريطانيا والاتحاد السوفياتي). زد على ذلك أن الحكومة البريطانية في اجتماعها المنعقد في أيار / مايو 1946 كانت لا تزال أقرب إلى عدم الموافقة

على التقسيم الرسمي لألمانيا المحتلة إلى نصفين: شرقي وغربي، وما تضمنه ذلك من تعقيدات محتملة على الأمن الأوروبي.
لكن غدا واضحًا أن قوى الاحتلال الأربع ليست في وارد التوصل إلى اتفاق. وعندما انتهت محاكمات نورمبرغ الرئيسة في تشرين الأول / أكتوبر 1946، ووُضعت اللمسات الأخيرة على معاهدات باريس للسلام في الشهر التالي، بالكاد تعدى الالتزام الذي يجمع حلفاء الحرب مسؤوليتهم المشتركة تجاه ألمانيا، ومن ثَم بدأت التناقضات تتصدر الواجهة. وفي نهاية عام 1946، اتفق الأميركيون والبريطانيون على دمج اقتصاد منطقتيهم المحتلتين في ما دعي بـ "المنطقة الثنائية"، لكن حتى ذلك لم يرقَ حينذاك إلى الدلالة على التقسيم النهائي لألمانيا، فضلًا عن الالتزام بدمج المنطقة الثنائية مع الغرب. على النقيض من ذلك، بعد ثلاثة أشهر، في شباط / فبراير 1947 وقع الفرنسيون والبريطانيون باستعراض متفاخر معاهدة دنكرك**،** التي يلتزم فيها الطرفان الدعمَ المتبادل ضد أي عدوان **ألماني** في المستقبل. وكان مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة لا يزال - في مطلع عام 1947 - متفائلًا بأنه مهما تكن الترتيبات المتخذة لحل المعضلة الاقتصادية الألمانية، فإنها لن تفضي إلى ألمانيا مقسمة. وعلى ذلك كان الشرق والغرب لا يزالان متفقَين رسميًا في الأقل.
حصل الصدع الفعلي في ربيع 1947، في اجتماع موسكو (10 آذار / مارس - 24 نيسان / أبريل) لوزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي، الذي التأم مرة أخرى بهدف التوصل إلى اتفاق على معاهدة السلام لألمانيا والنمسا. كانت خطوط الانقسام واضحة في ذلك الوقت. عقد البريطانيون والأميركيون العزم على تدعيم اقتصاد ألمانيا الغربية، بحيث لا يتمكن الألمان من إعالة أنفسهم فحسب، بل والمساهمة بشكل عام في إعادة إحياء الاقتصاد الأوروبي أيضًا. وأراد المندوبون السوفيات استيفاء التعويضات من المناطق الغربية من ألمانيا. ولهذه الغاية أرادوا الإبقاء على إدارة واقتصاد ألماني موحد كما كان التصور الأصلي (بغض النظر عن غموضه) في بوتسدام. لكن في هذه الأثناء، كف التحالف الغربي عن السعي إلى إدارة ألمانية واحدة. وكان من شأن ذلك ألا يستدعي التخلي عن سكان المناطق الغربية من ألمانيا فحسب - لاعتبارات سياسية حصرًا هذه المرة - بل وتسليم البلاد فعليًا إلى نطاق السيطرة السوفياتي أيضًا، نظرًا إلى عدم التماثل العسكري في ذلك الوقت.
ذكر روبرت ك. مورفي المستشار السياسي للحكومة العسكرية الأميركية في ألمانيا: "كان مؤتمر موسكو في عام 1947 ... الذي أسدل بالفعل الستار الحديدي". وتخلى إرنست بيفن عن أي آمال جدية بالتوصل إلى اتفاق حول ألمانيا، حتى قبل أن يصل إلى موسكو، لكنها كانت لحظة الحقيقة بالنسبة إلى مِارشال (وبيدو). لا شك في أنها كانت كذلك بالنسبة إلى مولوتوف وستالين

أيضًا. وبحلول موعد الاجتماع التالي لوزراء الخارجية في باريس من 27 حزيران / يونيو إلى 2 تموز / يوليو المخصص لمناقشة خطة مارشال الحاسمة الجديدة، كان الأميركيون والبريطانيون قد سبق واتفقوا (في 23 أيار / مايو) على السماح بتمثيل ألمانيا في "المجلس الاقتصادي" للمنطقة الثنائية الجديدة: جنين حكومة ألمانيا الغربية.

بدأت الأمور بالتسارع ابتداءً من هذه النقطة. لم يقدم أي من الجانبين أو يسعى إلى المزيد من التنازلات: كف البريطانيون والأميركيون - الذين كانوا يخشون منذ وقت طويل قيام سلام منفصل بين روسيا وألمانيا وعملوا جاهدين على منعه عبر التأخير والتسويات - عن التحسب لاحتمالية صار في إمكانهم إسقاطها الآن. وفي آب / أغسطس زاد - كل على حدة - من إنتاجه في المنطقة الثنائية (وسط عاصفة من الانتقادات السوفياتية **و**الفرنسية). وجرى استبدال توجيه رئاسة الأركان المشتركة رقم 1067 ("خطة مورغنثاو") بالتوجيه رقم 1779، الذي أقر رسميًا الأهداف الأميركية الجديدة: توحيد اقتصاد المنطقة الغربية من ألمانيا، وتشجيع الحكم الذاتي الألماني. بالنسبة إلى الأميركيين على الخصوص، ما عاد الألمان في وقت وجيز العدو [(48)].

اجتمع وزراء الخارجية - مولوتوف وبيفن ومارشال وبيدو - للمرة الأخيرة في لندن، بين 25 تشرين الثاني / نوفمبر و16 كانون الأول / ديسمبر 1947. كان اجتماعًا مثيرًا، نظرًا إلى انقطاع العلاقات عمليًا في ما بينهم. كان الحلفاء الغربيون يسيرون قدمًا باتجاه خطط مستقلة لإنعاش أوروبا الغربية، في حين قام ستالين قبل شهرين بتأسيس الكومنفورم**،** وأصدر تعليماته للحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي بتبني خط متصلب في شؤون بلديهما، وشدد قبضته على البلدان المحكومة من الشيوعيين، التي عُرفت لاحقًا بالكتلة السوفياتية. ناقش الوزراء - مثلما كان الحال في الماضي - الآفاق المحتملة لتأليف حكومة لعموم ألمانيا تحت سيطرة الحلفاء، والبنود الأخرى المتعلقة بمعاهدة سلام نهائية. لكن المجتمعين لم يتوصلوا إلى اتفاق آخر بشأن الإدارة المشتركة لألمانيا أو الخطط المتعلقة بمستقبلها، وانفض الاجتماع من دون تحديد أي مواعيد لاجتماعات لاحقة.

في المقابل، أطلقت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا محادثات ثلاثية حول مستقبل ألمانيا في مؤتمر طويل، عُقد مرة أخرى في لندن بدأت في 23 شباط / فبراير 1948. وفي بحر ذلك الأسبوع بالذات، نظم الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا انقلابه الناجح، مدشنًا بذلك تخلي ستالين النهائي عن استراتيجيته السابقة، وتبنيه إطار المواجهة الحتمية بدلًا من الاتفاق مع الغرب. وعلى وقع انقلاب براغ، وسعت فرنسا وبريطانيا في 17 آذار / مارس معاهدة دنكرك لتصبح معاهدة بروكسل، الذي التزمت بريطانيا وفرنسا ودول البينيلوكس بموجبه بحلف دفاعي مشترك.

ما عاد شيء يقف في وجه القادة الغربيين الآن، بحيث أقر مؤتمر لندن على الفور توسعة خطة مارشال لتشمل ألمانيا الغربية، ووضع مخططات تنصيب حكومة ناجزة لدولة ألمانيا الغربية (نال هذا الترتيب موافقة الوفد الفرنسي مقابل فصل إقليم السار - مؤقتًا - عن ألمانيا، ورفع اقتراح إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الصناعة في حوض الرور). مثلت هذه الخطط خروجًا صريحًا عن روح اتفاقيات بوتسدام، ما دفع الجنرال فاسيلي سوكولوفسكي ممثل الاتحاد السوفياتي إلى الاحتجاج عليها بحسب الأصول لدى مجلس قيادة الحلفاء في برلين (متجاهلًا الإقرار بالخروق المتكررة لتلك الاتفاقات بالذات من جانب الاتحاد السوفياتي).
أدان سوكولوفسكي في العاشر من آذار / مارس الخطط المعدة لألمانيا الغربية معتبرًا إياها بمثابة فرض قسري للمصالح الرأسمالية على الشعب الألماني، وإنكارًا لحقه في إظهار رغبته بالاشتراكية، وكرر التأكيدات السوفياتية بأن القوى الغربية تستغل وجودها في برلين - التي ادعى أنها جزء من المنطقة السوفياتية - للتدخل في شؤون ألمانيا الشرقية. وبعد عشرة أيام وفي اجتماع لمجلس قيادة الحلفاء في برلين في 20 آذار / مارس، شجب سوكولوفسكي "الإجراءات أحادية الجانب" للحلفاء الغربيين "المتخذة في ألمانيا الغربية والموجهة ضد مصالح الدول المسالمة، والألمان المحبين للسلام والساعين لوحدة وديمقراطية بلدهم". ثم غادر القاعة بعد ذلك، وتبعته بقية الوفد السوفياتي. ولم يتقرر موعد الاجتماع التالي. لقد انتهى احتلال الحلفاء المشترك لألمانيا: بعد أقل من أسبوعين في الأول من نيسان / أبريل بالتحديد، بدأت السلطات العسكرية السوفياتية بالتدخل في حركة المرور الخارجية بين ألمانيا الغربية ومناطق برلين المحتلة من الحلفاء الغربيين. وبدأت الحرب الباردة الحقيقية في أوروبا.
لا بد أن سياق السرد السابق يبين عدم جدوى التساؤل عن الطرف الذي "بدأ الحرب الباردة؟"، باعتبار أن الحرب الباردة نشبت حول ألمانيا، على الأرجح أن جميع الأطراف فضلوا - دولة مقسمة - كحصيلة نهائية بدلًا من ألمانيا موحدة ضدهم. لم يخطط أحد في أيار / مايو 1945 الوصول إلى هذه النتيجة، لكن قلة شعرت بالاستياء العميق منها. حتى إن بعض السياسيين الألمان، وكونراد أديناور بصورة خاصة، يدينون بحياتهم المهنية لانقسام بلدهم: لو أن ألمانيا بقيت مقسمة إلى أربع مناطق أو موحدة، فعلى الأرجح أنه ما كان لسياسي محلي مغمور من أقصى غرب راينلاد الكاثوليكية أن يتبوأ أعلى المناصب.
لكن بالكاد استطاع أديناور تبني تقسيم ألمانيا بوصفها هدفًا معلنًا له، بغض النظر عن مدى ترحيبه فيه سرًا. وقد كان الاشتراكي الديمقراطي كورت شوماخر معارضه الرئيس في سنوات الجمهورية الاتحادية الأولى، بروتستانتيًا من بروسيا الغربية ومدافعًا لا يكل عن وحدة ألمانيا. وهو على النقيض من

أديناور، إذ كان مستعدًا للقبول بحياد ألمانيا مقابل دولة ألمانية واحدة، العرض الذي يبدو أن ستالين قد طرحه. ربما حظي موقف شوماخر بشعبية أكبر في ألمانيا حينذاك، وهذا يفسر الحذر الذي توجب على أديناور أن يسلكه، وضمان إلقاء مسؤولية تقسيم ألمانيا على قوات الاحتلال.
بحلول عام 1948، لم تكن الولايات المتحدة - ومثلها بريطانيا - مستاءة وهي ترى نشوء ألمانيا المقسمة مترافقًا مع غلبة النفوذ الأميركي على أكبر أجزائها الغربية. لكن، وعلى الرغم من وجود بعضهم من أمثال جورج كينان ممَّن توقع بإدراك متبصر هذا المآل (كان قد توصل في وقت مبكر من عام 1945 إلى أنه "لا خيار أمام الولايات المتحدة إلا بقيادة قطاعها من ألمانيا ... نحو شكل من الاستقلال مزدهر جدًا وآمن جدًا ومتفوق جدًا، إلى حد أن الشرق لا يستطيع تهديده")، إلا أنهم ظلوا أقلية. كان الأميركيون يرتجلون مثلهم مثل ستالين في تلك السنين. يشار أحيانًا إلى أن قرارات وبيانات أميركية رئيسة معينة - ولا سيما مبدأ ترومان (Truman Doctrine) في آذار / مارس 1947 - قد سرعت تحول ستالين من المرونة إلى التصلب، وأن مرد المسؤولية عن الانقسامات الأوروبية - بهذا المعنى - عدم مبالاة واشنطن أو - ما هو أسوأ - تشددها المحسوب، لكن الأمر ليس كذلك.
لم يكن لمبدأ ترومان - إذا أخذناه على سبيل المثال - سوى تأثير قليل جدًا في حسابات السوفيات. كان تصريح للرئيس ترومان أمام الكونغرس في 12 آذار / مارس 1947، أعلن أنه "يجب على الولايات المتحدة دعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات إخضاعها على يد أقليات مسلحة أو بواسطة ضغوط خارجية" استجابة مباشرة لعجز لندن عن مواصلة مساعدة اليونان وتركيا بعد الأزمة الاقتصادية البريطانية في شباط / فبراير 1947. وجب على أميركا أن تأخذ دور بريطانيا. ومن هنا سعى ترومان للحصول على موافقة الكونغرس على زيادة 400 مليون دولار في ميزانية المساعدات الخارجية، ولضمان التمويل قدم طلبه هذا في سياق أزمة تمرد شيوعي.
تعامل الكونغرس مع الطرح بجدية، لكن موسكو لم تحفل به. لم تحظ اليونان وتركيا - المستفيدتان الأساس من حزمة المساعدات - بذلك الاهتمام الكبير من ستالين، الذي عرف تمام المعرفة أنه من غير المحتمل أن يتأثر مجال اهتمامه الخاص بموقف ترومان الباهر. بل على العكس استمر بالافتراض أن حظوظ الانقسام كبيرة داخل المعسكر الغربي، ورأى أن تولي أميركا مسؤوليات بريطانيا السابقة في الشرق المتوسط دلالة على ذلك ونذير. وأيًا يكن السبب الذي أدى بستالين لتعديل حساباته في أوروبا الشرقية، فإنه ليس بالتأكيد خطاب السياسة المحلية الأميركية [(49)].
يكمن السبب المباشر لانقسام ألمانيا وأوروبا بالأحرى في أخطاء ستالين بالذات في تلك السنوات. ففي أوروبا الوسطى - التي كان يفضل أن تكون فيها ألمانيا موحدة وضعيفة وحيادية - أضاع مزيته التي اكتسبها في عام 1945

والأعوام التالية، بتبني تكتيكات جامدة وصدامية لا هوادة فيها. إذا كان ستالين قد تطلع إلى ترك ألمانيا تتعفن حتى تتساقط ثمرات اليأس والسخط الألماني في أحضانه، فهو بذلك ارتكب خطأ حسابيًا فادحًا - على الرغم من أن ثمة لحظات مرت تساءلت فيها سلطات الحلفاء في ألمانيا الغربية عن احتمال نجاحه. بهذا المعنى، لم يكن هناك مفر من الحرب الباردة في أوروبا للطبيعة الشخصية للدكتاتور السوفياتي وللمنظومة التي حكم بواسطتها.

لكن بقيت حقيقة أن ألمانيا تحت قدميه، وهو ما عرفه خصومه جيدًا - أن ألمانيا كانت "تحت قدميه". وبحسب تعبير مارشال أمام مجلس الأمن الوطني في 13 شباط / فبراير 1948، "تكمن المشكلة في أننا نلعب بنار لا نملك وسيلة لإخمادها". كل ما كان مطلوبًا من الاتحاد السوفياتي هو القبول بمشروع مارشال، وإقناع أغلبية الألمان بنيات موسكو الطيبة في مسعاها نحو ألمانيا حيادية ومستقلة. وكان من شأن ذلك في عام 1947 أن يغير ميزان المكاسب الأوروبي. وبغض النظر عما سيكون رأي بيفن أو مارشال أو مستشاريهم لو حصلت هذه المناورات، فلا حيلة لديهم لصدها. تلك الحسابات التكتيكية كانت فوق طاقة ستالين ولا يمكن عزوها إلى الغرب. ومثلما صرح دين أتشيسون في مناسبة أخرى، "كنا محظوظين في خصومنا".

سنجد لو نظرنا إلى الوراء أن ما يثير السخرية نوعًا ما أنه بعد حرب مميتة هدفت إلى تقليص قوة ألمانيا الهائلة في قلب القارة الأوروبية، برهن المنتصرون عن إخفاقهم في التوصل إلى اتفاق لترتيبات ما بعد الحرب يسمح بتحجيم العملاق الألماني، إلى حد أن المطاف انتهى بهم إلى تقسيمه في ما بينهم بغية الاستفادة، كل على حدة، من قوته المستعادة. أصبح جليًا - أولًا للبريطانيين ثم للأميركيين ولاحقًا للفرنسيين وأخيرًا للسوفيات - أن السبيل الوحيد لمنع ألمانيا من أن تكون المشكلة هو في تغيير مصطلحات النقاش وإعلان ذلك على أنه الحل. لم يكن ذلك مريحًا، لكنه أدى دوره. وعلى حد قول نويل أنان أحد ضباط الاستخبارات البريطانية في ألمانيا، "كان من المشين أن يجد المرء نفسه متحالفًا مع أناس يفضلون مجاراة هتلر من أجل استبعاد الشيوعية. لكن أفضل ما يأمل فيه الغرب هو تشجيع الألمان على خلق دولة غربية ديمقراطية بأنفسهم".

قراءات إضافية

Annan, Noel. *Changing Enemies: The Defeat and Regeneration of Germany*. New York: Norton, 1996.

Berend, T. Iván et al. *Evolution of the Hungarian Economy 1848 - 1998*. Boulder, Colo.: Social Science Monographs, 2000.

Deighton, Anne. *The Impossible Peace: Britain, the Division of Germany and the Origins of the Cold War*. Oxford: Oxford University Press, 1990.

Hammond, Thomas Taylor. *Witnesses to the Origins of the Cold War*. Seattle: University of Washington Press, 1982.

Kennan, George Frost & John Lukacs. *George F. Kennan and the Origins of Containment, 1944 - 1946: The Kennan - Lukacs Correspondence*. Columbia: University of Missouri Press, 1997.

Kertesz, Stephen. *Between Russia and the West: Hungary and the Illusions of Peacemaking, 1945 - 1947*. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1984.

Kuniholm, Bruce R. *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey, and Greece*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.

Rostow, W. W. *The Division of Europe after World War II: 1946*. Austin: University of Texas Press, 1981.

Thomas, Hugh, *Armed Truce. The Beginnings of the Cold War, 1945 - 46*. New York: Atheneum, 1987.

(38) خط الحدود بين بولندا والاتحاد السوفياتي الذي اقترحه وزير الخارجية البريطاني إبان الحرب العالمية الأولى.
(39) قطع ستالين علاقاته بحكومة بولندا في المنفى ومقرها لندن في عام 1943، بعد أن طلبت إجراء تحقيق دولي بخصوص مجزرة كاطين. حيث ادعى الألمان الذين اكتشفوا الموقع - وهم على حق - بأنه موقع تنفيذ إعدام جماعي بحق الضباط البولنديين الأسرى. فيما أنكرت السلطات السوفياتية وداعموها الغربيون تلك المزاعم بحدة، في ذلك الحين وعلى مدى نصف القرن التالي.
(40) كان لدى الهند وبعض المستعمرات البريطانية في ما وراء البحار أصول كبيرة بالإسترليني، تراكمت كأرصدة ولا سيما خلال سنوات الحرب. لو كان الجنيه الإسترليني قابلًا للتحويل إلى الدولار في الفترة التي تلت الحرب مباشرة، فربما كان ذلك قد عرض الكثير من هذه الأرصدة لانخفاض كبير، وبالتالي المزيد من إضعاف المخزون البريطاني من القطع الأجنبي - الهش أصلًا. وهذا ما جعل بريطانيا، بعد التجربة الكارثية الأولية مع قابلية التحويل التي فرضتها واشنطن كشرط لقروض الولايات المتحدة، تعيد فرض الرقابة على الإسترليني في عام 1947.
(41) بحسب كينان "ليس لدى قادتنا الوطنيين في واشنطن أي فكرة على الإطلاق - وربما هم عاجزون عن تصور ما يعنيه الاحتلال السوفياتي المدعوم بالشرطة الروسية السرية في زمن بيريا (Beria) للشعوب الخاضعة له".
(42) في شباط / فبراير 1945، عند السؤال عمن يعتقد أنه سيعمل ما بوسعه لإعادة إحياء فرنسا، حصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على 25 في المئة من أصوات الذين خضعوا للاستطلاع، والولايات المتحدة على 24 في المئة.
(43) ربما لم يكن مارشال مطمئنًا كثيرًا حين عرف من بيدو أن هذا التأكيد العلني على التهديد **الألماني** هو للاستهلاك الداخلي حصرًا.
(44) بموجب بنود الاتفاق التشيكي - السوفياتي السري المبرم في آذار / مارس 1945، لدى اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية الحق في التنقيب عن اليورانيوم واستخراجه في مناجم ياشيموف (Jachymoy) في بوهيميا الغربية.
(45) أما في بولندا، بطبيعة الحال، يمكن وصف ما تقدم بأي شيء عدا أنه مطمئن - مألوف للغاية فحسب.
(46) نقل في عام 1990 عن إدوارد شيفاردنادزه وزير الخارجية السوفياتي قوله، أنه على الرغم من مرور 40 عامًا على الحرب الباردة مع الولايات المتحدة، فإن أحفاده لا يزالون يعتبرون الألمان أعداءهم عندما يلعبون لعبة الحرب.
(47) خسرت إيطاليا جميع مستعمراتها، ودفعت 360 مليون دولار تعويضات للاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا واليونان وألبانيا وإثيوبيا، وتنازلت ليوغسلافيا

عن شبه جزيرة إيستريا. وبقي ترتيب أوضاع المدينة الحدودية تريستي موضع جدال لـ 8 سنوات لاحقة.

(48) وهذا يثبت سهولة التكيف. وعلى حد قول أحد العسكريين الأميركيين، الذي فوجئ وكان مسرورًا باستقبال الألمان له بعد الاستجابة الفرنسية الباردة نوعًا ما تجاه محرريهم: "يا للهول! هؤلاء القوم أكثر نظافة، ويبدون أكثر ودًا من الفرنسيين. إنهم من طينتنا". مأخوذة عن إيرل زيمكا:

Earl Ziemke, *The U.S. Army in the Occupation of Germany, 1944 - 46* (Washington DC: 1985), p. 142.

(49) في أيلول / سبتمبر 1947، أبلغ أندريه جدانوف - المتحدث المعتاد باسم سيده - مندوبي مؤتمر الكومنفورم التأسيسي بأن مبدأ ترومان موجه ضد بريطانيا، بقدر ما هو موجه ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الأقل، ذلك "لأنه يشير إلى طرد بريطانيا من مجال نفوذها في حوض المتوسط والشرق الأدنى".

الفصل الخامس: قدوم الحرب الباردة

"تخيل الإمبراطورية النمساوية مجزأة إلى عدد كبير من الجمهوريات الكبيرة والصغيرة. يا لها من أسس مناسبة لملكية روسية عالمية"

فرانتيشك بالاسكي، (نيسان / أبريل، 1848) "يريد اليوغسلاف أن يأخذوا مقدونيا اليونانية. ويريدون ألبانيا أيضًا، بل وحتى أجزاء من النمسا وهنغاريا. هذا غير معقول. أنا لا أحب طريقة عملهم"

جوزف ستالين، عام 1945

"كل ما كان يلزم الجيش الأحمر للوصول إلى بحر الشمال هو الأحذية العسكرية"

دنيس هيلي

"ليست فكرة وجود نظام أوروبي ابتكارًا مصطنعًا ألمانيًا، بل ضرورة"

بول هنري سباك، (نيسان / أبريل، 1942) "نعرف هذا الأمر بعمق بالتأكيد، لكننا لا نستطيع القيام به"

أنتوني إيدن، (كانون الثاني / يناير، 1952) "ليست هذه الحرب كما كانت الحروب في الماضي؛ من يحتل أرضًا يفرض عليها نظامه الاجتماعي، كل طرف يفرض نظامه على الأرض التي يمكن لجيشه الوصول إليها. لا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك". لم يكن قول جوزف ستالين المأثور الشهير هذا - والذي ذكره ميلوفان ديلاس في كتابه **محادثاتي مع ستالين** (*Conversations with Stalin*) أصيلًا كما بدا. لم تكن الحرب العالمية الثانية بحال الحرب الأوروبية الأولى التي حددت نتائجُها العسكرية النظم الاجتماعية؛ فالحروب الدينية في القرن السادس عشر انتهت في عام 1555 بسلام أوغسبورغ، حيث خول مبدأ "**كل يختار دين مملكته**" الحكام إقرار الدين الذي يختارونه في الأقاليم التي يبسطون نفوذهم عليها. وفي المراحل الأولى من الفتوحات النابليونية في أوائل القرن التاسع عشر في أوروبا، تُرجم الانتصار العسكري بسرعة فائقة إلى ثورة اجتماعية ومؤسسية وفق الأنموذج الفرنسي.

ومع ذلك، كانت ملاحظة ستالين واضحة، وقد بينت لديلاس في وقت مبكر واقع حال الاستيلاء الشيوعي على أوروبا الشرقية. خاض الجانب السوفياتي الحرب لإلحاق الهزيمة بألمانيا واستعادة السيطرة والأمن الروسيين على الحدود الغربية، بصرف النظر عما كان سيؤول إليه حال ألمانيا نفسها،

فالمنطقة التي تفصل ألمانيا عن روسيا لا يمكن تركها في مهب المجهول. شملت الأراضي الممتدة على طول القوس الشمالي الجنوبي من فنلندا إلى يوغسلافيا، ولايات صغيرة ضعيفة (باستثناء تشيكوسلوفاكيا جزئيًا) وكان موقف حكوماتها بين الحربين موحدًا في عدائها للاتحاد السوفياتي. كانت مواقف بولندا وهنغاريا ورومانيا على وجه الخصوص عدائية على نحو ثابت حيال موسكو، وكانت مرتابة بالنيات السوفياتية تجاهها. وتمثلت النتيجة الوحيدة المقبولة لستالين - حيال تلك الأجزاء من المنطقة التي لم يتم استيعابها مسبقًا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نفسها - في إقامة حكومات يمكن التعويل على عدم تشكيلها تهديدًا على الإطلاق للأمن السوفياتي.

تجسدت الطريقة الوحيدة لضمان مثل هذه النتيجة في مواءمة النظام السياسي لدول أوروبا الشرقية مع نظيره في الاتحاد السوفياتي، وهذا ما أراده ستالين وعزم على تحقيقه من البداية. قد يبدو هذا الهدف صريحًا بما فيه الكفاية من ناحية؛ فالنخب القديمة في بلدان مثل رومانيا أو هنغاريا فقدت صدقيتها ولن يكون من الصعب تنحيتها وإرساء بداية جديدة. وكان المحتلون السوفيات في العديد من الأماكن موضع ترحيب في البداية كمحررين ومبشرين بالتغيير والإصلاح.

ومن ناحية أخرى، لم يكن للاتحاد السوفياتي أي نفوذ تقريبًا في الشؤون المحلية لجيرانه الغربيين يتجاوز سلطة وجوده العسكري الساحق. فُرض حظر على الشيوعيين في معظم أنحاء المنطقة لمنعهم من ممارسة النشاطات العامة والنشاط السياسي الشرعي طوال ما يزيد على ربع القرن السابق. وحتى عندما تمتعت الأحزاب الشيوعية بوجود شرعي، خفض من نفوذها تماثلها مع روسيا وتزمتها والتكتيكات المتعصبة المفروضة عليها من موسكو في خلال معظم الحقبة التي تلت عام 1927، وجعلها ذلك قوى هامشية لا علاقة لها بالسياسة الأوروبية الشرقية. وأمعن الاتحاد السوفياتي في إضعافها عبر سجن وتصفية العديد من الشيوعيين البولنديين والهنغاريين واليوغسلاف والشيوعيين الآخرين، الذين لجأوا إلى موسكو. وفي الحال البولندية صُفيت قيادة الحزب الشيوعي البولندي بين الحربين برمتها تقريبًا.

لذلك، عندما عاد ماتياش راكوشي، زعيم الحزب الشيوعي الهنغاري، من موسكو إلى بودابست في شهر شباط / فبراير 1945، كان يمكنه الاعتماد على دعم حوالى 4 آلاف شيوعي في هنغاريا. وفي رومانيا، ووفقًا لما ذكرته القائدة الشيوعية الرومانية آنا بوكر نفسها، كان لدى الحزب أقل من ألف عضو في بلد ناهز عدد سكانه 20 مليون نسمة. ولم يكن الحال في بلغاريا أفضل بكثير؛ إذ بلغ عدد الشيوعيين نحو 8 آلاف في أيلول / سبتمبر 1944. ولم تتمتع الشيوعية بما يشبه قاعدة جماهيرية إلا في المناطق الصناعية في بوهيميا ويوغسلافيا حيث تلازم الحزب مع مقاومة الأنصار المظفِرة.

ولأن ستالين كان حذرًا على نحو مميز، فقد حافظ، في أي حال، على علاقات عمل مع القوى الغربية، وواصل في البداية تكتيكًا مألوفًا بالفعل من أيام سنوات الجبهات الشعبية في الثلاثينيات، وأيام الممارسة الشيوعية في أثناء الحرب الأهلية الإسبانية، وهو تفضيل تشكيل حكومات "جبهوية"، وتحالفات بين شيوعيين واشتراكيين وأحزاب أخرى "مناهضة للفاشية"، لاستبعاد ومعاقبة النظام القديم ومؤيديه، لكن عليها أن تكون حذرة و"ديمقراطية"، وإصلاحية بدلًا من أن تكون ثورية. وبحلول نهاية الحرب، أو بعد ذلك بوقت قصير جدًا، كان لدى كل بلد في أوروبا الشرقية مثل هذه الحكومة الائتلافية.
وفي ضوء استمرار خلاف الباحثين حول المسؤولية عن تقسيم أوروبا، ربما يجدر التأكيد أن الشك لم يطل ستالين وممثليه المحليين بأن ذلك كان هدفهم على المدى الطويل. ومثلت التحالفات طريق الأحزاب الشيوعية إلى السلطة، في منطقة عانت فيها هذه الأحزاب تاريخيًا من الضعف؛ كانت تلك التحالفات مجرد وسيلة دائمة لتحقيق هذه الغاية. وقد أوضح فالتر أولبريخت، الزعيم الشيوعي في ألمانيا الشرقية، سرًا لأتباعه، عندما أعربوا عن الذهول من سياسة الحزب في عام 1945: "إنها واضحة تمامًا، فقد حصلت على مظهر ديمقراطي، لكن علينا أن نجعل كل شيء تحت سيطرتنا".
السيطرة، في الواقع، أهم أكثر بكثير من السياسات. ولم يكن من قبيل المصادفة أن الشيوعيين سعوا في كل حكومة ائتلاف - "جبهة الوطن"، أو "حكومة وحدة" أو "كتلة أحزاب مناهضة للفاشية" - في أوروبا الشرقية، إلى السيطرة على بعض الوزارات الرئيسة؛ كوزارة الداخلية، التي تعطي الحزب سلطة على الشرطة وقوات الأمن، فضلًا عن القدرة على منح أو حجب تراخيص الصحف المطبوعة، ووزارة العدل للسيطرة على عمليات التطهير والمحاكم والقضاة، ووزارة الزراعة التي كانت تدير عملية الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي، بحيث أتيحت للشيوعيين الأفضلية لشراء ولاء ملايين الفلاحين. كما استأثر الشيوعيون بالمناصب الرئيسة أيضًا في لجان "اجتثاث النازية"، ولجان المناطق، والنقابات التجارية.
وعلى العكس من ذلك، لم يكن الشيوعيون في أوروبا الشرقية على عجلة من أمرهم للمطالبة بمناصب الرئيس أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية. وقد فضلوا غالبًا ترك هذه المناصب لحلفائهم في الائتلاف من الأحزاب الاشتراكية، أو الليبرالية أو الفلاحية. عكس ذلك النزعة الأولية في مرحلة ما بعد الحرب إلى توزيع المناصب الحكومية - حيث كان الشيوعيون أقلية - وهو الأمر الذي طمأن المراقبين الغربيين. لم ينخدع السكان المحليون فاحتاطوا - ارتفع عدد أعضاء الحزب الشيوعي الروماني إلى 80 ألف بحلول نهاية عام 1945 - لكن في كثير من النواحي كانت الاستراتيجية الشيوعية معتدلة على نحو مطمئِن. وبعيدًا عن الملكية الجماعية للأرض، كان الحزب يحث على توزيعها على من ليس لهم أرض. وفي ما عدا مصادرة ممتلكات "الفاشيين"، لم يمارس الحزب

ضغوطًا من أجل التأميم أو ملكية الدولة، وبالتأكيد لم يزد على مطالب حلفائه، بل كان عادة أقل حدة من بعض شركائه في التحالف. ولم يتم الحديث حول "الاشتراكية" كهدف إلا في ما ندر.
كان هدف الشيوعيين المعلن في عامي 1945 و1946 هو إكمال الثورات البرجوازية التي لم تكتمل في عام 1848، لإعادة توزيع الملكية، وضمان المساواة، وتأكيد الحقوق الديمقراطية في جزء من أوروبا، حيث عانت هذه المطالب الثلاثة دائمًا ندرة في المناداة بها. وكانت هذه الأهداف معقولة، في الأقل ظاهريًا، وكانت جذابة للكثيرين في المنطقة وفي أوروبا الغربية من الذين تأملوا خيرًا بستالين وأهدافه. لكن تلك الجاذبية بالنسبة إلى الشيوعيين أنفسهم تضاءلت بصورة حادة في سلسلة الانتخابات المحلية والوطنية في ألمانيا الشرقية، والنمسا، وهنغاريا، حيث أصبح واضحًا في وقت مبكر جدًا (في الحالة الهنغارية، في انتخابات بودابست البلدية في خلال تشرين الثاني / نوفمبر 1945) أنهم مهما نجحوا في إدراج أنفسهم في مواقع النفوذ المحلية، لن يتمكنوا من الوصول إلى السلطة العامة عبر صناديق الاقتراع، حيث كان مرشحو الشيوعيين، على الرغم من كل المزايا التي تمتعوا بها عبر الاحتلال العسكري، والرعاية الاقتصادية، يُهزمون باستمرار أمام ممثلي الأحزاب الليبرالية القديمة، والديمقراطية الاجتماعية، والفلاحية التي ناصرت أصحاب الملكيات الصغيرة.
وكانت النتيجة أن الأحزاب الشيوعية اعتمدت بدلًا من ذلك على استراتيجية الضغط الخفي، وبعدها إرهاب وقمع في العلن. وفي مجريات عام 1946 وصولًا إلى عام 1947 تعرض المعارضون الناخبون للتهديد والضرب والاعتقال. وعوملوا كـ "فاشيين" و"متعاونين" تم سجنهم أو حتى إطلاق النار عليهم. وساهمت الميليشيات "الشعبية" في خلق مناخ من الخوف وانعدام الأمن، ومن ثم أنحى الخطباء الشيوعيون باللائمة على منتقديهم السياسيين، واستهدفوا السياسيين الضعفاء أو الذين ليس لهم شعبية عند غير الشيوعيين ليصبحوا موضع ازدراء للعامة، ووافق زملاؤهم على سوء التعامل هذا على أمل ألا يتعرضوا له. وهكذا سُجن في بلغاريا، في وقت مبكر من صيف 1946، 7 من أصل 22 من أعضاء اللجنة التنفيذية الدائمة لاتحاد الفلاحين و35 من أصل 80 من أعضاء إدارته. ومن التهم القياسية تلك التي وجهت للصحافي المهتم بالشؤون الفلاحية كونيف (Kunev) وهي أن أحد مقالاته انطوت على "طريقة إجرامية حقًا، إذ أطلق على أعضاء الحكومة البلغارية تسمية الحالمين سياسيًا واقتصاديًا".
برهنت الأحزاب الفلاحية والليبرالية وغيرها من الأحزاب الرئيسة أنها أهداف سهلة، إذ يمكن تشويهها بفرشاة الفاشية أو المشاعر المعادية للوطن، وضربها كل على حدة وعلى مراحل. أما العائق الأكثر تعقيدًا أمام طموحات الشيوعيين فقد تجسد في الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الديمقراطية

الاجتماعية المحلية التي شاركت الشيوعيين طموحاتهم الإصلاحية نفسها. لم يكن سهلًا توجيه تهمة "الفاشية" أو "التعاون" للديمقراطيين الاجتماعيين في أوروبا الوسطى أو أوروبا الشرقية - كانت الأحزاب ضحية القمع مثل الشيوعيين. وفي حال وجود طبقة عاملة صناعية في المناطق الريفية في أوروبا الشرقية التي كانت ريفية في معظمها، كان ولاؤها تقليديًا للاشتراكية، وليس للشيوعية. لذلك، لم تكن هزيمة الاشتراكيين أمرًا سهلًا، ولهذا اختار الشيوعيون الانضمام إليهم.

الحل الآخر كان بجعل الاشتراكيين ينضمون إلى الشيوعيين. تلك كانت وسيلة الشيوعيين الجليلة. قام تكتيك لينين الأولي من عام 1918 إلى 1921 على تقسيم الأحزاب الاشتراكية في أوروبا، مجمعًا العناصر الراديكالية اليسارية في الحركات الشيوعية الجديدة التي شُكلت، ومدينًا القوى الأخرى باعتبارها رجعية تجاوزها التاريخ. لكن عندما وجد الشيوعيون أنفسهم في صفوف الأقلية في خلال العقدين المقبلين، تغير نهج موسكو. وبدلًا من أن يواجه الشيوعيون الأحزاب الاشتراكية (الأكبر عمومًا) لجأوا إلى طرح "وحدة" اليسار تحت رعاية الشيوعيين. وبدا الأمر لكثير من الاشتراكيين في ظروف أوروبا الشرقية بعد التحرير اقتراحًا معقولًا.

وحتى في أوروبا الغربية تم استدراج بعض الأعضاء من ذوي التوجهات اليسارية في الحزبين الاشتراكيين الفرنسي والإيطالي عبر دعوة الشيوعيين للاندماج في قوة سياسية واحدة. وفي أوروبا الشرقية، أثبت الضغط أنه لا يقاوَم بالمعنى الحرفي للعبارة. بدأت العملية في المنطقة التي سيطر عليها السوفيات من ألمانيا، حيث عزم الشيوعيون (في لقاء سري في موسكو في شباط / فبراير 1946) على المزيد من الاندماج مع "الحلفاء" الاشتراكيين الذين شكلوا قوة أكبر. وتحقق هذا الاندماج بعد شهرين بولادة حزب اتحاد الاشتراكيين (كان من سمات عمليات الدمج هذه تحاشي استخدام مصطلح "شيوعي" عمدًا في تسمية الحزب الموحد للتو). وأثبت عدد غير قليل من قادة الحزب الديمقراطي الاشتراكي السابق في ألمانيا الشرقية سهولة الانقياد إلى الاندماج، ومُنحوا مناصب شرفية في الحزب الجديد وفي الحكومة الألمانية الشرقية اللاحقة. أما الاشتراكيون الذين احتجوا وعارضوا الحزب الجديد، فقد تعرضوا للتنديد والطرد. وفي أقل تقدير، أُبعدوا عن الشأن العام، أو هُجروا إلى المنفى.

وبعد ذلك بمدة قصيرة، تكونت "الاتحادات" الشيوعية - الاشتراكية على نحو مشابه في بقية بلدان الكتلة السوفياتية، وهذا ما شهدته مجريات عام 1948 في كل من: رومانيا في شباط / فبراير، وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا في حزيران / يونيو، وبلغاريا في آب / أغسطس، وبولندا في كانون الأول / ديسمبر. انقسمت الأحزاب الاشتراكية في ذلك الحين وعادت لتنقسم من جديد حول قضية الاندماج، إلى أن لم تعد في خلال مدة طويلة قوة سياسية فاعلة في

بلدانها حتى قبل تلاشيها. وكحال ألمانيا، كوفئ الاشتراكيون الديمقراطيون السابقون ممن ساندوا الشيوعيين بألقاب فارغة؛ فكان أرباد ساكاشيتش أول رئيس للدولة الشيوعية في هنغاريا - عين في 30 تموز / يوليو عام 1948 - وهو اشتراكي سابق.
كان الاشتراكيون الديمقراطيون في أوروبا الشرقية في موقف لا يحسدون عليه. وغالبًا ما شجعهم الاشتراكيون الغربيون على الاندماج مع الشيوعيين، إما لاعتقادهم البريء بأن كل طرف سيجني فائدة من ذلك، أو على أمل تلطيف السلوك الشيوعي. وفي أواخر عام 1947 مُنعت الأحزاب الاشتراكية المستقلة في أوروبا الشرقية (أي الاشتراكيون الذين رفضوا التعاون مع رفاقهم الشيوعيين) من الانضمام إلى المنظمات الدولية الاشتراكية على أساس أنها كانت عائقًا أمام تحالف القوى "التقدمية". وكانت عُرضة في الوقت نفسه، داخل الوطن، للإهانة والعنف. وحتى عندما قبلوا بالتحالف مع الشيوعيين، بالكاد تحسنت حالهم؛ اتهمَت الزعيمةُ الشيوعية آنا بوكر في مؤتمر "اندماج" الحزبين الرومانيين في شباط / فبراير 1948 زملاءها الاشتراكيين سابقًا بالتخريب الممنهج، والخضوع للحكومات الرجعية و"الافتراءات" المناوئة للسوفيات.
حقق الشيوعيون، بعد إفناء أو سَجن أو استيعاب خصومهم الأساسيين، نتائج أفضل فعلًا في انتخابات 1947 وما بعدها، ببعض المساعدة من الهجمات العنيفة على مَن تبقى من معارضيهم، والترهيب في مراكز الاقتراع، والتعسف على نحو صارخ في أثناء عمليات فرز الأصوات. تلا ذلك، عادة، تشكيل حكومات هيمن عليها الشيوعيون بوقاحة، أو هيمن عليها "تحالف العمال" مؤخرًا، أو حزب "الوحدة"؛ خُفضت أدوار شركاء "الاتحاد" إن وجدت، ليشغل الحلفاء مناصب شكلية أو فارغة. وتماشيًا مع هذا التحول من جبهة تحالف موحدة إلى احتكار الشيوعيين للسلطة، عادت استراتيجية السوفيات في عامي 1948 و1949 إلى اتباع سياسة راديكالية حيال سيطرة الدولة، والعمل الجماعي، وتدمير الطبقة الوسطى، والتطهير والعقاب للمعارضين الحقيقيين والمتصورين.
يصف هذا السلوك السوفياتي الأولي، الذي ساد أوروبا الشرقية، سير العملية المشتركة بين جميع دول المنطقة. لم تبال حسابات ستالين عادة بالتنوع الوطني. ويبدو أن ستالين فضل أن يستولي الشيوعيون على السلطة حيث يراودهم الأمل بذلك على نحو معقول بطرائق شرعية، أو شرعية ظاهريًا، على الأقل في خلال خريف 1947. لكن المسألة تعلقت بالسلطة وليس بالشرعية، ولهذا السبب أصبحت تكتيكات الشيوعيين أكثر صدامية وأقل حرجًا أمام القيود القضائية أو السياسية، حتى لو كلف الأمر تبديد التعاطف الخارجي، متى اتضح أن النجاح في الانتخابات ليس مضمونًا.

ومع ذلك، كانت هناك اختلافات محلية كبيرة، حيث كانت يد السوفيات أثقل في بلغاريا ورومانيا ويعود جانب من ذلك إلى أن كلا البلدين كان في حرب مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وفي جانب آخر إلى ضعف الشيوعيين المحلي. لكن السبب في الأغلب، وبوضوح شديد، أن موقع البلدين الجغرافي اختصهما ليكونا ضمن المجال السوفياتي منذ البداية. في بلغاريا أعلن الزعيم الشيوعي (والسكرتير السابق للكومنترن) غيورغي ديميتروف بوضوح في وقت مبكر من تشرين الأول / أكتوبر 1946 أنه سينظر إلى أي شخص صوت للمعارضة المعادية للشيوعية على أنه خائن. ومع ذلك فاز معارضو الشيوعيين بـ 101 من أصل 465 مقعدًا في البرلمان في الانتخابات العامة التي تلت إعلان ديمتروف. لكن كان مصير المعارضة الفشل؛ العامل الوحيد الذي منع الجيش الأحمر المحتل وحلفاءه المحليين من القضاء على المعارضة في الحال هو الحاجة إلى العمل مع الحلفاء الغربيين من أجل معاهدة سلام لبلغاريا وضمان الاعتراف الأنكلو - أميركي بحكومة بقيادة الشيوعيين على أنها السلطة الشرعية في بلغاريا.

عقب توقيع معاهدات السلام، ما عاد لدى الشيوعيين ما يكسبونه من الانتظار، ومن ثم صار التسلسل الزمني للأحداث ذا دلالة. في 5 حزيران / يونيو عام 1947 صادق مجلس الشيوخ الأميركي على معاهدات باريس للسلام مع بلغاريا ورومانيا وهنغاريا وفنلندا وإيطاليا، على الرغم من تحفظات الدبلوماسيين الأميركيين في صوفيا وبوخارست. وفي اليوم التالي بالذات اعتُقل القائد السياسي لمعارضة الشيوعية في بلغاريا، وهو الزعيم الفلاحي نيكولا بيتكوف - الذي رفض سابقًا موافقة الفلاحين المهادنين في الانضمام إلى جبهة الوطن بقيادة الشيوعيين - واستمرت محاكمته من 5 آب / أغسطس إلى 15 منه. وفي 15 أيلول / سبتمبر دخلت معاهدة السلام البلغارية حيز التنفيذ رسميًا، وبعد أربعة أيام عرضت الولايات المتحدة توسيع نطاق الاعتراف الدبلوماسي على الحكومة في صوفيا. وبعد 96 ساعة أُعدم بيتكوف، حيث أجل تنفيذ إعدامه إلى حين صدور الإعلان الأميركي الرسمي. وبقتل بيتكوف عن طريق القضاء ما عاد يخشى الشيوعيون البلغاريون عقبات أخرى. وقد ذكر الجنرال السوفياتي بيريوزوف في وقت لاحق، في أثناء مناقشته دعم الجيش الأحمر للشيوعيين البلغاريين في مواجهة الأحزاب البرجوازية: "لم يكن لدينا الحق في منع مؤازرة جهود الشعب البلغاري في سحق هذه الزواحف".

في رومانيا، كان حال الشيوعيين أضعف مما كان عليه حتى في بلغاريا، حيث ثمة مشاعر ود حيال روسيا في الأقل وهو ما أتاح للحزب محاولة التقدم [(50)]. ومع أن السوفيات ضمنوا إعادة شمال ترانسيلفانيا إلى رومانيا (بعد أن أعطيت إلى هنغاريا بالقوة في عام 1940)، لم يكن ستالين ينوي إعادة بساربيا أو بوكوفينا، اللتين تم دمجهما في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ولا منطقة دوبروديا في جنوب شرق رومانيا التي ألحقت ببلغاريا؛ ونتيجة ذلك،

اضطر الشيوعيون الرومانيون إلى تبرير خسارتهم الإقليمية الكبيرة، وكما في سنوات ما بين الحربين، بأنهم مقيدون بمطالبة السوفيات ببساربيا التي كانت أرضًا رومانية.
الأسوأ من ذلك أن قادة الشيوعيين الرومانيين لم يكونوا رومانيين في الكثير من الأحيان، أقله وفقًا للمعايير الرومانية التقليدية. كانت آنا بوكر يهودية، وإميل بودناراس أوكرانيًا، وفاسيلي لوكا متحدرًا من ترانسيلفانيا في ألمانيا، أما باقي القادة فكانوا هنغاريين أو بلغاريين، الأمر الذي يعتبر وجودًا أجنبيًا. وكان اعتماد الشيوعيون الرومانيون على القوات السوفياتية مطلقًا. ولم يعتمد بقاؤهم محليًا على الفوز بأصوات الناخبين - لم يعتبروا ذلك هدفًا عمليًا - بل على السرعة والكفاءة التي يمكنهم احتلال الدولة بموجبهما، وتقسيم وتدمير خصومهم في الأحزاب الليبرالية "التاريخية"، وهي المهمة التي أثبتوا براعتهم فيها بلا جدال - وفي وقت مبكر من آذار / مارس 1948 فازت قائمة الحكومة بـ 405 مقاعد من أصل 414 في الانتخابات الوطنية. في رومانيا كما في بلغاريا (أو ألبانيا، حيث حشد أنور خوجة التجمعات الجنوبية الناطقة بلهجة توسك (Tosk) ضد المقاومة القبلية للناطقين بلهجة جيغ (Gheg) في الشمال) لم يكن التدمير والعنف أحد الخيارات الممكنة من بين خيارات عدة، بل كانا الطريق الوحيدة إلى السلطة.
وقُدر للبولنديين الوقوع، أيضًا، في الفلك السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية. ويعود ذلك لموقع بولندا على الطريق بين برلين وموسكو؛ ويوضح تاريخ البولنديين أنهم مثلوا عائقًا طويل الأمد أمام طموحات الإمبراطورية الروسية في الغرب؛ وكان الاحتمال ضئيلًا في بولندا، أيضًا، بنشوء حكومة صديقة للسوفيات على نحو عفوي، من طريق الانتخابات الشعبية. ومع ذلك، تمثل الفرق بين بولندا ودول البلقان في أن بولندا كانت ضحية لهتلر، وليست حليفة له؛ حارب مئات الآلاف من الجنود البولنديين مع جيوش الحلفاء على الجبهات الشرقية والغربية، واهتم البولنديون بآفاق بلادهم بعد الحرب.
ومثلما اتضح، لم تكن تلك الآفاق في غاية السوء. بالكاد استطاع الشيوعيون البولنديون في ما يسمى "لجنة لوبلين" التي أنشأتها السلطة السوفياتية في تموز / يوليو 1944 - بحيث يكون لديها حكومة جاهزة تسلمها السلطة لدى وصولها إلى وارسو - ادعاء تمتعهم بقاعدة جماهيرية، لكنهم تمتعوا بقدر من الدعم المحلي، خصوصًا بين الشباب، وتمكنوا من الإشارة إلى بعض الفوائد الحقيقية لـ "الصداقة" السوفياتية، كالضمانة الفعالة لمواجهة الانتقام الإقليمي الألماني (وللأمر أهمية حقيقية في ذلك الوقت) وسياسة التبادلات الوطنية، بحيث "تُطهر" بولندا من الأقلية الأوكرانية المتبقية، ويعاد توطين المتحدرين من عرق بولندي والموجودين في الشرق داخل الحدود الوطنية الجديدة. أتاحت هذه الاعتبارات للشيوعيين البولنديين، على الرغم من هامشيتهم

(يتحدر الكثير منهم من أصل يهودي أيضًا) أن يستحقوا مكانًا في التقاليد البولندية الوطنية بل حتى في التقاليد السياسية القومية.
ومع ذلك، لم يشكل شيوعيو بولندا إلا أقلية ضئيلة وغير وازنة انتخابيًا. وصل عدد أعضاء حزب الفلاحين البولندي بزعامة ستانيسلوف ميكولياستيك إلى نحو 600 ألف في كانون الأول / ديسمبر 1945، وهو عشرة أضعاف عدد الناشطين الشيوعيين في "حزب العمال" البولندي. (حزب العمال البولندي الموحد بعد ضمه الاشتراكيين في كانون الأول / ديسمبر 1948) لكن ميكولياستيك، رئيس حكومة المنفى في أيام الحرب، عانى تقييدات مهلكة من الإصرار البولندي التقليدي لحزبه، على الوقوف ضد النازية **وضد** السوفيات على حد سواء.
لم يبال ستالين بانتصار "الاشتراكية" في بولندا، كما بينت الأحداث اللاحقة. لكنه كان بعيدًا من اللامبالاة بالفحوى العامة للسياسة البولندية، وخصوصًا السياسة الخارجية البولندية. في الواقع، إضافةً إلى نتائج المواجهة مع ألمانيا، كانت بولندا أكثر أهمية بالنسبة إليه من أي شيء آخر، على الأقل في أوروبا. وتبعًا لذلك تمت تنحية حزب الفلاحين جانبًا باطراد، وهُدد مؤيدوه، وهوجم قادته، وتم الطعن بصدقيته. وشهدت الانتخابات البرلمانية البولندية في كانون الثاني / يناير 1947 تزويرًا مفضوحًا كانت نتائجه أن حصلت "الكتلة الديمقراطية" بقيادة الشيوعيين على 80 في المئة من الأصوات، في حين لم يحصل حزب الفلاحين إلا على 10 في المئة [(51)]. وبعد تسعة أشهر هرب ميكولياستيك من البلاد خوفًا على حياته. وواصلت بقايا جيش الوطن الناشط في زمن الحرب خوض حرب عصابات مع السلطات الشيوعية لبضع سنوات أخرى، لكن تلك الحرب بدورها كانت قضية ميؤوسًا منها.
أبدى الاتحاد السوفياتي اهتمامًا واضحًا للغاية بسحنة بولندا السياسية، بحيث تبدو أوهام البولنديين في زمن الحرب - قبل مؤتمر يالطا وبعده - بصورتها الأمثل. ومع ذلك، لم تكن المفاهيم المتعلقة بـ "طريق هنغارية إلى الاشتراكية" خيالية تمامًا. تمثل الاهتمام الجوهري لموسكو في هنغاريا بعد الحرب في أنها معبر آمن لقوات الجيش الأحمر، في ما لو احتاجت إلى التحرك غربًا إلى النمسا (أو - في وقت لاحق - جنوبًا إلى يوغسلافيا). ولو كان الشيوعيون المحليون يتمتعون بتأييد عام واسع لكان مستشاروهم السوفيات على استعداد لاتباع تكتيك "ديمقراطي" لزمن أطول مما فعلوا.
لكن في هنغاريا، أيضًا، ثبت أن الشيوعيين، وعلى نحو دائم، لا يحظون بشعبية، حتى في بودابست. وعلى الرغم من استهدافه كالرجعية بل وحتى كالفاشية، استطاع حزب صغار الملاك في هنغاريا (أي ما يعادل الأحزاب الفلاحية في أماكن أخرى) الفوز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات الوطنية في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 1945. وبدعم من الاشتراكيين (الذين رفضت زعيمتهم آنا كيثلي أن تصدق أن الشيوعيين يمكن أن ينحطوا إلى حد تزوير الانتخابات)،

نجح الشيوعيون في طرد بعض نواب البرلمان من حزب صغار الملاك واتهموهم بالتآمر في شباط / فبراير 1947، أما زعيمهم بيلا كوفاتش، فقد اتهم بالتجسس على الجيش الأحمر (نفي كوفاتش إلى سيبريا، التي عاد منها في عام 1956). وبوقاحة معيبة قام وزير الداخلية الشيوعي لازلو رايك بتزوير نتائج الانتخابات الجديدة التي جرت في شهر آب / أغسطس 1947، حيث حصل الشيوعيون على 22 في المئة فقط من الأصوات، على الرغم من خفض مشاركة حزب صغار الملاك على النحو المناسب إلى 15 في المئة. وضمن هذه الشروط تقارب طريق هنغاريا إلى الاشتراكية بسرعة مع الطرائق التي سلكها جيرانها الشرقيون. وفي الانتخابات التالية، التي جرت في أيار / مايو 1949، فازت "جبهة الشعب" بـ 95.6 في المئة من الأصوات.

من السهل أن نرى، عبر نظرة إلى الماضي، أن الآمال في أوروبا شرقية ديمقراطية بعد عام 1945 كانت دومًا يائسة. لم يتكرس في أوروبا الوسطى والشرقية إلا القليل من تقاليد الديمقراطية أو الليبرالية الأصيلة. كانت النظم ما بين الحربين في هذا الجزء من أوروبا فاسدة واستبدادية بل ومجرمة في بعض الأحوال. وكثيرًا ما كانت الطواقم الحاكمة القديمة من المرتشين. كانت الطبقة الحاكمة الحقيقية في أوروبا الشرقية بين الحربين بيروقراطية، وكانت طواقمها من الفئات الاجتماعية نفسها التي من شأنها تزويد الدول الشيوعية بالكادر الإداري. وكان الانتقال الذي يعنيه الخطاب "الاشتراكي" من التخلف الاستبدادي إلى "الديمقراطية الشعبية" الشيوعية بالنسبة إلى هذا الكادر برمته، خطوة قصيرة وسهلة. وليس من المفاجئ أبدًا أن يأخذ التاريخ المنحى الذي اتخذه.

علاوة على ذلك، أضعف بديلُ عودة إلى السياسيين والسياسات التي سبقت عام 1939 حال العداء للشيوعية في رومانيا أو بولندا أو هنغاريا إلى حد كبير، في الأقل إلى أن تم إدراك قوة الإرهاب السوفياتي الكاملة بعد عام 1949. ومع ذلك، وكما سأل الزعيم الشيوعي الفرنسي جاك دوكلو بمكر في الصحيفة الشيوعية **لومانيتيه** (*l'Humanité*) في 1 تموز / يوليو 1948، ألا يعد الاتحاد السوفياتي أفضل ضمان لهذه البلدان ليس في وجه العودة إلى الأيام القديمة الكريهة فحسب، بل ولاستقلالها الوطني بالذات؟ هذا هو النهج الذي بدا فعلًا للكثيرين في ذلك الحين. وكما لاحظ تشرشل: "ذات يوم سيسعى الألمان لاسترداد أراضيهم مرة أخرى، ولن يقدر البولنديون على إيقافهم". كان الاتحاد السوفياتي قد نصب نفسه حاميًا لحدود رومانيا وبولندا الجديدة، فضلًا عن إعادة توزيع أرض الألمان وغيرهم من الذين طُردوا من جميع أرجاء تلك المنطقة.

كان انتشار الجيش الأحمر الشامل، بمثابة تذكير، عندما دعت الحاجة إلى ذلك. فُصل الجيش السابع والثلاثين من الجبهة الأوكرانية الثالثة عن القوات التي تحتل رومانيا في أيلول / سبتمبر 1944 ليتمركز في بلغاريا، حيث بقي إلى

أن وقعت معاهدات السلام عام 1947. وبقيت القوات السوفياتية في هنغاريا حتى منتصف الخمسينيات (وعادت من جديد بعد عام 1956)، وفي رومانيا حتى عام 1958. وبقيت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت الاحتلال السوفياتي طوال سنوات حياتها الأربعين وكانت القوات السوفياتية تنتقل بانتظام عبر بولندا. لم يكن الاتحاد السوفياتي بصدد مغادرة هذا الجزء من أوروبا، الذي كان مستقبله وثيق الصلة بمصير جاره العملاق، كما أظهرت الأحداث.
مثلت تشيكوسلوفاكيا الاستثناء الواضح بالطبع، إذ رحب العديد من التشيكيين بالروس كمحررين. لم يكن لديهم أوهام حول القوى الغربية بسبب معاهدة ميونيخ. وكانت حكومة إدوارد بينش في المنفى التي اتخذت من لندن مقرًا لها هي الوحيدة التي لم تتردد في الانفتاح على موسكو إلى حد بعيد قبل عام 1945. وأعرب بينش نفسه عن موقفه لمولوتوف في كانون الأول / ديسمبر 1943، قائلًا: "في ما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية الكبرى، [نحن] ... سنتحدث ونتصرف دائمًا بطريقة تحظى بموافقة ممثلي الحكومة السوفياتية". ولعل بينش لم يكن متنبهًا كمعلمه، الرئيس الراحل توماس ماساريك إلى مخاطر الاحتضان الروسي أو السوفياتي، لكنه لم يكن أحمقَ أيضًا. براغ ستكون ودية حيال موسكو للسبب نفسه الذي دفعها للسعي إلى إقامة صلات وثيقة مع باريس قبل عام 1938؛ إذ كانت تشيكوسلوفاكيا بلدًا صغيرًا وضعيفًا في أوروبا الوسطى وبحاجة إلى من يحميها.
هكذا، على الرغم من أنها الأكثر غربية من بلدان أوروبا "الشرقية" من أكثر من ناحية - بما تنطوي عليه من ثقافة سياسية تعددية تاريخيًا، ومدنية لافتة، وقطاع صناعي، واقتصاد رأسمالي مزدهر قبل الحرب وسياسة اتسمت بتوجه ديمقراطي اشتراكي غربي بعدها - فقد كانت تشيكوسلوفاكيا أيضًا الحليف الأقرب للاتحاد السوفياتي في المنطقة بعد عام 1945، على الرغم من فقدانها منطقتها الشرقية التي تعد جزءًا من روثينيا الكارباتية (Carpathian Ruthenia) التي ألحقت بالاتحاد السوفياتي بموجب "التعديلات" الحدودية. وهذا هو السبب الذي أتاح لبينش وحده من شرق وجنوب شرقي أوروبا في زمن الحرب، باعتباره رئيس حكومة في المنفى، أن يعود إلى الوطن مع حكومته، التي أعاد تشكيلها في نيسان / أبريل 1945 لتشمل 7 وزراء من الشيوعيين و11 وزيرًا من الأحزاب الأربعة الأخرى في البلاد.
اعتقد الشيوعيون التشيكيون بقيادة زعيمهم كليمنت غوتفالد بحق أن لديهم فرصة جيدة للوصول إلى السلطة من طريق صناديق الاقتراع. وكانوا قد أبلوا بلاء حسنًا في الانتخابات التشيكوسلوفاكية الأخيرة قبل الحرب، وحصلوا على 849 ألف صوت (10 في المئة من مجموع الأصوات) في عام 1935. ولم يكونوا معتمدين على الجيش الأحمر، الذي انسحب من تشيكوسلوفاكيا في تشرين الثاني / نوفمبر 1945 (مع أن الاتحاد السوفياتي أسس في براغ وأماكن أخرى استخبارات وشرطة سرية ذات شأن، مثل أي مكان في الاتحاد السوفياتي،

عبر مؤسسته الدبلوماسية). وفي الانتخابات التشيكوسلوفاكية الحرة فعلًا، والمشحونة نفسيًا التي جرت في أيار / مايو 1946، فاز الحزب الشيوعي بـ 40.2 في المئة من الأصوات، في دائرتي التشيك: بوهيميا ومورافيا، وبـ 31 في المئة في سلوفاكيا التي يغلب عليها الطابع الريفي والمذهب الكاثوليكي. وكان الحزب الديمقراطي السلوفاكي الوحيد الذي حقق نتائج أفضل، وكانت جاذبيته تقتصر على ثلث سكان سلوفاكيا تحديدًا [52].

توقع الشيوعيون التشيكيون نجاحًا مستمرًا، وهذا هو السبب الكامن وراء ترحيبهم في البداية بآفاق معونات مشروع مارشال، والشروع في حملات تعبئة لتعزيز فرصهم في الانتخابات المستقبلية (ارتفع عدد أعضاء الحزب من 50 ألف في أيار / مايو 1945 إلى 1,220,000 في نيسان / أبريل 1946، وبلغ 1,310,000 في كانون الثاني / يناير 1948، في بلد لا يزيد عدد سكانه على 12 مليون نسمة). لم يترفع الشيوعيون بالتأكيد عن الاستفادة من المحسوبيات، والضغط لتأمين الدعم. واتخذوا الاحتياطات اللازمة، مثلما فعلوا في أماكن أخرى، للحصول على الوزارات الحيوية، ووضعوا رجالهم في المناصب الحساسة داخل الشرطة وخارجها. لكن تحسبًا لانتخابات عام 1948 استعد الشيوعيون المحليون في تشيكوسلوفاكيا للاستيلاء على كامل السلطة عبر "طريق تشيكية" كانت لا تزال تبدو مختلفة تمامًا عن تلك التي في الشرق.

لم يتضح إن كانت القيادة السوفياتية وثقت بتأكيدات غوتفالد بأن الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي قادر على الانتصار من دون مساعدة. لكن ستالين ترك تشيكوسلوفاكيا وحدها في الأقل حتى خريف 1947. طرد التشيكُ من قبل ألمان السوديت (الذين عرضوهم للعدوان الألماني، ومن ثم جعلوا بلادهم أكثر اعتمادًا على الحماية السوفياتية) وتم التركيز على التخطيط الاقتصادي لحكومات بينش بعد الحرب، وملكية الدولة والعمل الشاق الذي ذكر أحد الصحافيين الفرنسيين على الأقل في أيار / مايو 1947 بالخطابة والمزاج العام للستاخانوفية (Stakhanovism) السوفياتية سابقًا. ونُصبت لوحات إعلانية في براغ حملت صور ستالين جنبًا إلى جنب مع لوحات حملت صور الرئيس بينش نفسه، قبل وقت طويل من تشكيل الشيوعيين لحكومتهم، وبالتأكيد قبل ضمان احتكار السلطة. لقد رأينا أن وزير الخارجية جان ماساريك وزملاءه لم يترددوا، في صيف 1947 في رفض معونات مشروع مارشال بناء على طلب موسكو. باختصار، لم يكن لدى ستالين ما يشكو منه حيال سلوك التشيكوسلوفاكيين.

ومع ذلك، خطط الشيوعيون في شباط / فبراير 1948 لانقلاب سياسي في براغ، والاستفادة من الاستقالة الحمقاء للوزراء غير الشيوعيين، للسيطرة على البلاد (بعد قضية مهمة لكنها غامضة ومرتبطة بتسرب الشيوعيين إلى سلك الشرطة). كان لانقلاب براغ أهمية هائلة، بالضبط لأنه حدث في بلد ديمقراطي إلى حد ما، وبدا على علاقة ودية للغاية مع موسكو. فقد نبه الحلفاءَ

الغربيين، إلى أن الشيوعية تزحف غربًا [53] الأمر الذي ربما أنقذ الفنلنديين؛ حيث أجبِر ستالين في نيسان / أبريل 1948، بسبب ما واجهه من مشكلات أثارها الانقلاب التشيكي في ألمانيا وأماكن أخرى، على الوصول إلى تسوية مع هلسنكي والتوقيع على معاهدة صداقة (بعد أن حاول في البداية أن يفرض على فنلندا حلًا أوروبيًا شرقيًا من طريق تقسيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وإجباره على الاندماج مع الشيوعيين في "رابطة الدفاع الشعبية الفنلندية" ومن ثم إيصال تلك الرابطة إلى السلطة).

نبه انقلابُ براغ الاشتراكيين في الغرب إلى واقع الحياة السياسية في أوروبا الشرقية. في 29 شباط / فبراير 1948 نشر الاشتراكي الفرنسي العجوز ليون بلوم في جريدة **لو بوبيولير** (*Le Populaire*) مقالة مؤثرة للغاية، منتقدًا فشل الاشتراكيين الغربيين في التحدث عن مصير رفاقهم في أوروبا الشرقية. وبسبب انقلاب براغ، اصطف جزء كبير من اليسار غير الشيوعي في فرنسا وإيطاليا وأماكن أخرى بقوة مع المعسكر الغربي، وهو تطور جعل الأحزاب الشيوعية في البلدان البعيدة عن سيطرة الاتحاد السوفياتي تصل إلى حال من العزلة والعجز المتزايد.

في حال كان ستالين قد خطط لانقلاب براغ من دون توقع هذه العواقب تمامًا، فليس لأنه خطط دائمًا لفرض إرادته بطريقة محددة في جميع أرجاء **الكتلة** الشرقية. وليس لأن تشيكوسلوفاكيا مهمة للغاية في وضع الخطط في سياق التنفيذ. ما حدث في براغ - وما كان يحدث في الوقت نفسه في ألمانيا، حيث السياسة السوفياتية كانت تتحرك بسرعة من المماطلة وعدم التوافق إلى فتح مواجهة مع حلفائها السابقين - دل على عودة ستالين إلى نمط واستراتيجية حقبة سابقة. ويعزى هذا التحول بعبارات عامة إلى قلق ستالين من عدم قدرته على صوغ الشؤون الأوروبية والألمانية كما يرغب، وكذلك بسبب سخطه المتنامي حيال يوغسلافيا أيضًا.

* * *

في عام 1947، شكلت الحكومة الشيوعية في يوغسلافيا بزعامة جوزف بروز تيتو حالة فريدة من نوعها. وصل الشيوعيون اليوغسلاف من بين الأحزاب الشيوعية الأوروبية كلها إلى السلطة عبر جهودهم الذاتية، من دون الاعتماد على الحلفاء المحليين أو المساعدة الأجنبية. ومن المؤكد، أن البريطانيين أوقفوا إرسال المساعدات إلى مقاومي الشتنيك المنافسين في كانون الأول / ديسمبر 1943، ومالوا إلى دعم تيتو. وفي السنوات التي تلت الحرب مباشرة، قدمت إدارة الأمم المتحدة للإغاثة وإعادة التأهيل معونات مالية ليوغسلافيا (415 مليون دولار) أكثر مما قدمت لأي مكان آخر في أوروبا، وكانت الولايات المتحدة مصدر 72 في المئة من تلك الأموال. وما كان يهم المعاصرين حينذاك

هو أن المقاومين الشيوعيين اليوغسلافيين هم الوحيدون الذين خاضوا حرب المقاومة الناجحة الوحيدة ضد المحتلين الألمان والإيطاليين.
منتشين بانتصارهم، لم يكن شيوعيو تيتو معنيين بتحالفات من النوع الذي أقيم في كل مكان من أوروبا الشرقية المحررة، وشرعوا في الحال في تدمير خصومهم **جميعًا**. وفي أول انتخابات بعد الحرب، في تشرين الثاني / نوفمبر 1945، أقدم الناخبون على خيار لا لبس فيه: إما "الجبهة الشعبية" بقيادة تيتو ... أو وعاء ألصق عليه اسم معارضة. في كانون الثاني / يناير 1946 وضع الحزب الشيوعي في يوغسلافيا دستورًا على غرار دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وتابع تيتو مسيرته بالاعتقالات الجماعية وسجن وإعدام معارضيه، جنبًا إلى جنب مع العمل الجماعي القسري في الأراضي، في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون في البلدين المجاورَين هنغاريا ورومانيا لا يزالون يُظهرون بعناية صورة أكثر لطفًا. يبدو أن [التجربة الشيوعية] في يوغسلافيا كانت التجربة الريادية الأشد قسوة من بين التجارب الشيوعية الأوروبية.
في الظاهر، بدا التطرف اليوغسلافي ونجاح الحزب الشيوعي في يوغسلافيا في السيطرة بإحكام على منطقة حاسمة استراتيجيًا في مصلحة السوفيات، وكانت العلاقات بين موسكو وبلغراد دافئة. أغدقت موسكو المديح من دون حدود على تيتو وحزبه، ما دل على حماسة شديدة لإنجازاتهما الثورية، بل واعتبار يوغسلافيا أنموذجًا ليقتدي به الآخرون. وانتهز القادة اليوغسلاف، في المقابل، كل مناسبة لتأكيد الإصرار على احترامهم للاتحاد السوفياتي؛ ورأوا أنهم قدموا الأنموذج البلشفي في ثورتهم وحكومتهم في البلقان. وذكر ميلوفان دييلاس: "كان كل منا ميالًا مسبقًا إلى [الاتحاد السوفياتي] بطبيعته. وكان علينا جميعًا أن نستمر في تكريس ذلك، من أجل معايير الولاء الخاصة بقوته العظمى الخاصة فحسب".
لكن الإخلاص اليوغسلافي للبلشفية كان، من وجهة نظر ستالين، يتمتع دائمًا بمبالغة حماسية **بعض الشيء**. كان اهتمام ستالين، كما رأينا سابقًا، بالثورة أقل من اهتمامه بالسلطة. وكان لموسكو أن تحدد استراتيجية الأحزاب الشيوعية، وكان لها أيضًا أن تقرر متى يستدعي الحال نهجًا معتدلًا، ومتى ينبغي تبني خط راديكالي. وكأصل ومنبع للثورة العالمية، لم يكن الاتحاد السوفياتي أنموذجًا للثورة العالمية، بل الأنموذج. وعلى الأحزاب الأقل شيوعية أن تحذو حذوه في الأوضاع المناسبة، لكنها لا يمكنها المزايدة على السوفيات. كانت هذه نقطة الضعف التي عاناها تيتو بنظر ستالين. في طموحه لإقامة شيوعية قياسية في جنوب أوروبا الشرقية، اندفع الجنرال، المقاوم السابق، متجاوزًا الحسابات السوفياتية، وأصبح ملكيًا أكثر من الملك، منتشيًا بنجاحاته الثورية.
لم يصل ستالين إلى هذه الاستنتاجات كلها دفعة واحدة - على الرغم من أن خيبة أمله بتيتو "عديم الخبرة" - ظهرت في وقت مِبكر من كانون الثاني / يناير

1945. وعدا عن الشعور المتنامي في موسكو بأن تيتو كان يتطاول بنفسه، وأنه يُعد لثورة يوغسلافية أصيلة باعتبارها أنموذجًا نقيضًا للثورة السوفياتية، كان الخلاف بين ستالين وتيتو على قضايا عملية في السياسة الإقليمية. فاليوغسلاف بقيادة تيتو، اهتموا بالطموحات المتجذرة في تاريخ البلقان الأسبق، لاستيعاب ألبانيا، وبلغاريا وأجزاء من اليونان لتكوين يوغسلافيا الموسعة كـ "اتحاد بلقاني" جديد. وكان ثمة من يرغب في هذه الفكرة خارج حدود يوغسلافيا - يرى ترايتشو كوستوف، أحد القادة الشيوعيين في صوفيا أن الأمر ذو مغزى اقتصادي بالنسبة إلى بلغاريا، إضافة إلى أنه مثل تجاوزًا لحال الدولة القومية الصغيرة التي أعاقت إلى حد بعيد آفاق تلك البلدان قبل الحرب.

لم يعارض ستالين في البداية الحديث عن اتحاد البلقان، وأفصح ديميتروف، صديقه الحميم في الكومنترن وأول زعيم شيوعي في بلغاريا، علنًا عن الأمل بذلك في وقت متأخر من كانون الثاني / يناير 1948. لكن ثمة مشكلتان من نوع آخر واجهتا الخطة التي كانت ستعد جذابة لولاهما بحيث يتم احتضان جنوب أوروبا الشرقية برمته في إطار اتحادي جامع تحت الحكم الشيوعي. نظر ستالين في الحال إلى ما بدأ كأساس للتعاون المتبادل بين الشيوعيين المحليين نظرة ارتياب، جعل الأمر يبدو محاولة لهيمنة إقليمية يستأثر بها واحد منهم. وهذا وحده ربما قاد ستالين، في ذلك الوقت، إلى لجم طموحات تيتو. لكن إضافةً إلى ذلك، الأمر الحاسم أن تيتو سبب مشكلات لستالين في الغرب.

دعم اليوغسلاف وشجعوا علنًا التمرد اليوناني، سواء في عام 1944، أو عندما اندلعت الحرب الأهلية اليونانية مرة أخرى بعد ثلاث سنوات، وهذا هو الأهم. تماشى هذا الدعم مع نشاط تيتو النرجسي إلى حد ما - مساعدة الشيوعيين اليونانيين لمحاكاة نجاحاته - واتخذ، أيضًا، صبغة المصالح اليوغسلافية في مناطق "السلاف" المتنازع عليها في مقدونيا اليونانية. لكن اليونان كانت تدور في فلك مصالح الغرب، كما بين تشرشل، ومن بعده ترومان بوضوح شديد. لم يكن لستالين مصلحة في إثارة صراع مع الغرب بشأن اليونان، فهي مسألة ثانوية بالنسبة إليه. وقد افترض الشيوعيون اليونانيون بسذاجة أن من شأن انتفاضتهم أن تستقدم المعونة السوفياتية، بل ربما حتى تدخل القوات السوفياتية، لكن هذا لم يكن مرجحًا. بل على العكس من ذلك، عدهم ستالين مغامرين وغير منضبطين يسعون لقضية خاسرة، ومن المرجح أن تثير تدخلًا أميركيًا.

لذلك، شعر ستالين بالضيق من تشجيع تيتو الاستفزازي للمتمردين اليونانيين - رأى ستالين بحق أنه لولا المساعدة اليوغسلافية لكان الحال اليوناني المعقد انتهى، سلميًا [(54)] منذ وقت طويل - واستمر نفور ستالين من تيتو بسبب مساعدة هذا الأخير للبلقان. لكن تيتو لم يُحرج ستالين في جنوب البلقان

فحسب ويؤجج السخط الأنكلو - أميركي ... ففي ترييستي وشبه جزيرة إستريا، أعاقت الطموحات الإقليمية اليوغسلافية اتفاق الحلفاء على معاهدة سلام إيطالية؛ وعندما وُقعت المعاهدة أخيرًا، في أيلول / سبتمبر 1947، بقي مستقبل منطقة ترييستي غامضًا، حيث كانت لا تزال حامية قوات الحلفاء قائمة لمنع الاستيلاء اليوغسلافي عليها. وفي كارينثيا المجاورة، المنطقة الواقعة في أقصى جنوب النمسا، طالب تيتو بتسوية إقليمية لمصلحة يوغسلافيا، في حين فضل ستالين الإبقاء على **الوضع الراهن** من دون حل (الأمر الذي جسد مزية بارزة للسوفيات أتاحت لهم إبقاء جيش في شرق النمسا، ومن ثم في هنغاريا أيضًا).
سبب مزج تيتو بين المطامع اليوغسلافية والمقاومة الثورية إرباكًا متزايدًا لستالين. ووفقًا لكتاب: **الرواية الرسمية البريطانية عن الحرب العالمية الثانية** (*Official British History of the Second World War*)، ساد اعتقاد على نطاق واسع في الدوائر العسكرية الغربية بعد أيار / مايو 1945 أنه إذا اندلعت حرب عالمية ثالثة قريبًا، فإنها ستكون في منطقة ترييستي. لكن ستالين لم يرغب في إشعال حرب عالمية ثالثة من أجل زاوية غامضة في شمال شرق إيطاليا. ولم يكن يسره أن يرى الحزب الشيوعي الإيطالي مربكًا بسبب طموحات إقليمية، لا تحظى بشعبية، لحزب شيوعي يجاور إيطاليا.
أثارت تلك الأسباب كلها سخط ستالين سرًا على يوغسلافيا بحلول صيف 1947. لم يسره أن تكون محطة السكك الحديد في العاصمة البلغارية مغطاة بملصقات تحمل صور تيتو بجانب صور ستالين وديميتروف، ولم يسعده أن الشيوعيين الهنغاريين بدأوا يتحدثون عن محاكاة أنموذج الحكم الشيوعي اليوغسلافي، حتى راكوشي الموالي الخانع تغنى مادحًا تيتو أمام ستالين نفسه، في لقاء ضمهما في موسكو في أواخر عام 1947. لم يكن تيتو يمثل حرجًا دبلوماسيًا للاتحاد السوفياتي في علاقاته مع الحلفاء الغربيين فحسب، بل كان يسبب مشكلة داخل الحركة الشيوعية العالمية نفسها.
كانت الشيوعية، في نظر المراقبين الخارجيين، كيانًا سياسيًا واحدًا، يشكله ويديره "مركز" موسكو. لكن كانت القضايا من منظور ستالين أكثر تعقيدًا. منذ أواخر العشرينيات وحتى اندلاع الحرب، نجحت موسكو فعليًا في فرض سيطرتها على الحركة الشيوعية العالمية، ما عدا الصين. لكن الحرب غيرت كل شيء. في سياق مجابهته للألمان اضطر الاتحاد السوفياتي إلى المناداة بالوطنية والحرية والديمقراطية والعديد من الأهداف "البرجوازية" الأخرى. خسرت الشيوعية تفوقها الثوري وانتقلت، عمدًا، لتصبح جزءًا من تحالف واسع النطاق مناهض للفاشية. وكان هذا بالطبع تكتيك "الجبهات الشعبية" قبل الحرب أيضًا، لكن موسكو كانت قادرة في الثلاثينيات على المحافظة على السيطرة المحكمة على أحزابها في الخارج، عبر المساعدات المالية والتدخل الشخصي والإرهاب.

فُقدت تلك السيطرة في زمن الحرب - تجسد ذلك في إلغاء الكومنترن في عام 1943. ولم تتم استعادة السيطرة بشكل كامل في السنوات التي تلت الحرب مباشرة: كان الحزب الشيوعي اليوغسلافي الوحيد في أوروبا الذي وصل إلى السلطة فعليًا من دون تدخل سوفياتي، وفي حين كان يعلن الحزبان الشيوعيان في إيطاليا وفرنسا، استمرار ولائهما لموسكو، وكانا يعملان على أساس يومي من دون تلقي نصائح أو تعليمات من الخارج. لم يكن قادة هذين الحزبين على دراية بنيات ستالين، مثلهم مثل التشيكيين. لكن مع توجيه أقل من الاتحاد السوفياتي، اتبعا ما سمياه "الطريق - الفرنسي أو الإيطالي - إلى الاشتراكية"، وعملا ضمن ائتلافات حاكمة، وعالج كل منهما الأهداف الوطنية والشيوعية بشكل متناغم لا يثير المشكلات.
بدأ ذلك كله يتغير في صيف 1947. طُرد الوزراء الشيوعيون من حكومتَي فرنسا وإيطاليا في أيار / مايو 1947. فاجأ الأمر الشيوعيين إلى حد ما، وبقي الزعيم الشيوعي الفرنسي موريس توريز لبعض الوقت يتوقع أن حزبه سيكون قادرًا على الانضمام إلى الائتلاف الحاكم قريبًا من جديد. وفي مؤتمر حزبه، الذي عُقد في ستراسبورغ في حزيران / يونيو 1947، وصف أولئك الذين يدعون إلى المعارضة الشاملة بـ "المغامرين". كان الشيوعيون في أوروبا الغربية مربكين حيال كيفية الاستجابة لمشروع مارشال، وحددوا متأخرين مواقفهم المتماشية مع رفض ستالين له. وبوجه عام كانت الاتصالات بين موسكو وأحزابها الغربية ضعيفة. بعد تنحية الشيوعيين الفرنسيين من مناصبهم، أرسل أندريه جدانوف رسالة سرية إلى توريز (نُسخت، بشكل ملحوظ، إلى الزعيم الشيوعي التشيكي غوتفالد): "يعتقد الكثيرون أن أفعال الشيوعيين الفرنسيين تتم بالتنسيق معـ[نا]. أنت تعرف أن هذا غير صحيح، وأن الخطوات التي اتخذتموها فاجأت اللجنة المركزية تمامًا".
من الواضح أن الشيوعيين الغربيين أخطأوا التوقيت. ففي غضون أسابيع قليلة بعد إرسال الرسالة لتوريز، وفي 2 حزيران / يونيو، أقامت موسكو معاهدات تجارية مع جيرانها وأتباعها في أوروبا الشرقية، وهذا جزء من ردات الفعل المتضافرة ضد مشروع مارشال والتهديد الذي شكله للنفوذ السوفياتي في المنطقة. استُبدلت سياسة التعاون التي كانت متبعة في براغ وباريس وروما بموافقة ضمنية من ستالين حينذاك، برجوع إلى استراتيجية المواجهة التي تمثلت بنظرية جدانوف المعلنة حول "المعسكرين" المتناقضين.
لتطبيق النهج الجديد، دعا ستالين إلى اجتماع في مدينة شكلارسكا بوريبا، في بولندا، في أواخر أيلول / سبتمبر 1947. ودعي للمشاركة الأحزاب الشيوعية في بولندا، وهنغاريا، ورومانيا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وفرنسا، وإيطاليا وبالطبع الاتحاد السوفياتي. وكان الغرض الظاهري من الاجتماع هو إنشاء مكتب "الكومنفورم" - أي مكتب المعلومات الشيوعي - باعتباره خليفة للأممية الشيوعية، وتمثلت مهمته في "تنسيق" النشاط

الشيوعي العالمي وتحسين الاتصالات بين موسكو والأطراف الدائرة في فلكها. لكن الهدف الحقيقي سواء من الاجتماع أو الكومنفورم (والذي لم يجتمع إطلاقًا سوى ثلاث مرات وحُل في عام 1956) تجسد في استعادة الهيمنة السوفياتية على الحركة الأممية.

ومثلما فعل داخل الحزب البلشفي نفسه قبل 20 عامًا، مضى ستالين لمعاقبة الانحراف "اليميني" والتشكيك به. في شكلارسكا بوريبا خضع ممثلا الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي لمحاضرات رعوية حول الاستراتيجية الثورية قدمها مندوبا يوغسلافيا إدوارد كارديلج وميلوفان دييلاس، اللذان كال لهما مندوبا الاتحاد السوفياتي جدانوف ومالينكوف الثناء لتمثيلهما "اليسارية" المثلى. فوجئ الشيوعيون الغربيون تمامًا (جنبًا إلى جنب مع ممثلي الحزبين التشيكي والسلوفاكي اللذين كانا مقصودين بالنقد أيضًا). فسياسة التعايش السلمي الداخلية، التي كانوا يتبعونها، أزفت نهايتها. وتم تشكيل "المعسكر الديمقراطي المناهض للإمبريالية" (وفقًا لكلمات جدانوف نفسها) وكان لا بد من اتباع خط جديد. ومن تلك اللحظة فصاعدًا توقعت موسكو أن يولي الشيوعيون اهتمامًا أوثق، وأن لا يضعوا الاعتبارات المحلية قبل المصالح السوفياتية.

بعد اجتماع شكلارسكا بوريبا، انتقل الشيوعيون في كل مكان إلى تكتيك المواجهة: الإضرابات، والتظاهرات، والحملات المضادة لمشروع مارشال، وتسارعت - في أوروبا الشرقية - عملية الاستيلاء على السلطة. اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في باريس في يومي 29 و30 تشرين الأول / أكتوبر 1947، وافتتحت رسميًا حملة التشهير التي استهدفت حلفاءهم الاشتراكيين سابقًا. احتاج الشيوعيون الإيطاليون إلى فترة أطول قليلًا للتحول، بيد أن الحزب الشيوعي الإيطالي عقد مؤتمرًا في كانون الثاني / يناير 1948 واعتمد بدوره "نهجًا جديدًا"، ركز على "الكفاح من أجل السلام". عانى الشيوعيون في أوروبا الغربية بالتأكيد نتيجة ذلك، حيث هُمشوا في ما يرتبط بشؤون بلدانهم، وفي إيطاليا خسروا خسارة شنيعة في الانتخابات العامة التي جرت في نيسان / أبريل 1948، والتي تدخل فيها الفاتيكان وسفارة الولايات المتحدة على نطاق واسع في مواجهة الشيوعيين [(55)]. لم يكن الأمر مهمًا، حيث أوكل إلى الشيوعيين الغربيين، وفقًا لنظرية جدانوف حول "المعسكرين"، دور ثانوي مُفسد.

قد يظن بعضهم أن "الثورية المفرطة" اليوغسلافية، التي مثلت حتى ذلك الحين عائقًا أمام دبلوماسية ستالين، تحولت إلى رصيد؛ ظهرت كذلك في شكلارسكا بوريبا، حيث أعطي الحزب اليوغسلافي دور البطولة. لا شك في أن الوفدين الفرنسي والإيطالي وغيرهما من الوفود لم يسامحوا اليوغسلاف إطلاقًا بسبب عرض التنازل الذي قدموه للحصول على التفوق والامتياز في شكلارسكا بوريبا؛ فبعد الانشقاق السوفياتي - اليوغسلافي، أسعدت إدانةُ

"الانحراف التيتوي" الشيوعيين للغاية في كل مكان، ولم يكونوا في حاجة إلا إلى القليل من التشجيع السوفياتي لصب اللعنة والازدراء على الرفاق البلقانيين المهانين.
في أي حال، بدأ الصدع علنًا بين تيتو ستالين عندما أدان ستالين فكرة اتحاد البلقان في شباط / فبراير 1948 وألغى السوفيات المفاوضات التجارية، تلا ذلك سحب المستشارين العسكريين المدنيين في الشهر التالي من بلغراد. بُحث ذلك عبر سلسلة من الاتصالات الرسمية والاتهامات التي ادعى كلا الجانبين عبرها حسن النيات، وبلغ الأمر ذروته عندما رفض تيتو حضور مؤتمر الكومنفورم الثاني. واكتمل الانقسام في ذلك المؤتمر، في 28 حزيران / يونيو 1948، بقرار رسمي بطرد يوغسلافيا من المنظمة لتقصيرها في الاعتراف بالدور القيادي للجيش الأحمر واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تحرير البلاد والتحول الاشتراكي. واتهمت بلغراد رسميًا باتباع سياسة خارجية قومية، وانتهاج سياسات محلية خاطئة. في الواقع، مثلت يوغسلافيا ما يعادل "المعارضة اليسارية" الأممية لاحتكار ستالين للسلطة، ونشب صراع لا مفر منه: احتاج ستالين إلى سحق تيتو ليوضح بجلاء لرفاقه الشيوعيين أن موسكو لا تحتمل أي معارضة.
ولم يُسحق تيتو بطبيعة الحال. لكنه كان وبلاده أقل حصانة مما بدا في ذلك الوقت، ومن دون تزايد الدعم الغربي كان من الصعب على تيتو تجاوز القطيعة الاقتصادية السوفياتية بسلام؛ بلغ حجم التجارة اليوغسلافية مع الكتلة السوفياتية 46 في المئة من إجمالي تعاملات البلاد التجارية في عام 1948، وانخفض الرقم إلى 14 في المئة بعد عام واحد - والنجاة من التهديدات الحقيقية بالتدخل السوفياتي. لا شك في أن اليوغسلاف دفعوا ثمن تشبثهم برأيهم في سماع المزيد من الهجوم الخطابي. ففي السنتين اللاحقتين، صعد الكومنفورم هجماته باطراد. حيث أصبح تيتو في معجم الشتم اللينيني الجاهز: "يهوذا تيتو والمحرضون له"، و"القيصر الجديد لعموم الصرب ومجمل البرجوازية اليوغسلافية"، أما أتباعه فهم: "مرتزقة الإمبريالية الخونة التافهون" و"الأبواق الشريرة لمعسكر الحرب والموت، ودعاة الحرب الخونة ورثة هتلر بجدارة" وأُدين الحزب الشيوعي اليوغسلافي باعتباره "عصابة من الجواسيس، والمحرضين والقتلة"، و"كلاب مربوطة بالسلاسل الأميركية، تلتهم العظام الإمبريالية وتنبح لرأس المال الأميركي".
اللافت أن الهجمات على تيتو وأتباعه تزامنت مع ازدهار عبادة الشخصية الستالينية والتطهير والمحاكمات الصورية في السنوات التالية. وثمة شك بسيط في أن ستالين رأى في تيتو تهديدًا وتحديًا فعليًا، وخاف من تأثيره الهدام في ولاء وطاعة الأنظمة والأحزاب الشيوعية الأخرى. إن إصرار الكومنفورم في مجلاته ومنشوراته، على "تفاقم الصراع الطبقي في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية" وعلى "الدور القيادي" للحزب، خاطر

بتذكير الناس بأن هذه هي على وجه التحديد سياسات الحزب اليوغسلافي منذ عام 1945. ومن هنا التشديد الملازم على الولاء للاتحاد السوفياتي وستالين، ورفض جميع الطرائق "الوطنية" أو "المستقلة" إلى الاشتراكية، وطلب "مضاعفة اليقظة". كان العصر الجليدي الستاليني الثاني قد بدأ.

يفترض أن تورط ستالين في متاعب توكيد وإعادة توكيد سلطته في أوروبا الشرقية ناتج إلى حد كبير عن فقدانه زمام المبادرة في ألمانيا [(56)]. أعلن الحلفاء الغربيون المجتمعون في لندن في أول حزيران / يونيو 1948، عن خطط لإنشاء دولة ألمانيا الغربية المستقلة. وفي 18 حزيران / يونيو، أعلن عن **المارك الألماني** كعملة جديدة، وبعد ثلاثة أيام وُضعت في التداول (طُبعت الأوراق النقدية بمنتهى السرية في الولايات المتحدة ونُقلت إلى فرانكفورت تحت حراسة الجيش الأميركي). وسُحب **مارك الرايخ** القديم من التداول، وتم تخويل أي مقيم في تبديل أول 40 ماركًا قديمًا فقط، بمعدل 1:1، وما يلي ذلك بمعدل 1:10. لم يحظ الأمر بقبول شعبي في البداية (لأنه بدد المدخرات، ورفع الأسعار الحقيقية فوق قدرة معظم الناس على الحصول على السلع والخدمات). لكن سرعان ما تم قبول العملة الجديدة، عندما امتلأت المخازن بالسلع بحيث أصبح المزارعون والتجار حينذاك على استعداد للبيع بأسعار ثابتة مقابل عملة جديرة بالثقة.

ردت السلطات السوفياتية في 23 حزيران / يونيو بإصدار مارك جديد، في ألمانيا الشرقية، وقطع خطوط السكك الحديد التي تربط برلين بألمانيا الغربية (وبعد ثلاثة أسابيع أغلقت القنوات أيضًا)، وفي اليوم التالي منعت الحكومةُ العسكرية الغربية في برلين جهود السوفيات الرامية إلى الترويج للعملة الجديدة للمنطقة الشرقية في برلين الغربية؛ نقطة مبدئية مهمة، إذ كانت مدينة برلين تحت حكم أربع سلطات، ولم تُعامَل المنطقة الغربية حتى ذلك الحين كجزء من ألمانيا الشرقية الخاضعة للاحتلال السوفياتي. وعندما أحكمت القوات السوفياتية سيطرتها على المواصلات البرية المؤدية إلى المدينة، قررت الحكومتان الأميركية والبريطانية الاعتماد على عملية نقل جوي لتزويد المناطق الخاضعة لسيطرتهما بالمؤن. وفي 26 من حزيران / يونيو، هبطت أول طائرة نقل في مطار تمبلهوف في برلين (الغربية).

استمر الجسر الجوي إلى برلين حتى 12 أيار / مايو 1949. شحن الحلفاء الغربيون في خلال 11 شهرًا نحو 2.3 مليون طن من المواد الغذائية في 277,500 رحلة جوية، على حساب حياة 73 طيارًا من طياري الحلفاء. وكان هدف ستالين من محاصرة برلين إجبار الغرب على الاختيار بين الانسحاب من المدينة (مستفيدًا من غياب أي ضمانات كتابية في اتفاقيات بوتسدام تتيح للحلفاء الوصول برًا إلى هناك)، أو التخلي عن خططهم لإقامة دولة ألمانية

الغربية منفصلة. كان هذا ما أراده ستالين حقًا - كانت برلين بالنسبة إليه دائمًا ورقة تفاوض - لكنه لم يحقق هدفه في نهاية المطاف.

لم يتمسك الحلفاء الغربيون وحدهم بحصتهم من برلين (الأمر الذي فاجأهم، وإلى حد ما جعل سكان برلين - الغربيين - يعبرون عن امتنانهم بدهشة، لكن الحصار السوفياتي الذي أعقب انقلاب براغ، جعلهم أكثر تصميمًا على المضي قدمًا في الخطط الرامية إلى إقامة ألمانيا الغربية، وجعل كذلك تقسيم البلاد أكثر قبولًا لدى الألمان أنفسهم. انضمت فرنسا إلى المنطقة الثنائية (Bizone) في نيسان / أبريل 1949، وكونت وحدة اقتصادية وحيدة في ألمانيا الغربية كان يقطنها 49 مليون نسمة (مقابل 17 مليونًا فقط في المنطقة السوفياتية).

ومثل معظم مغامرات ستالين الدبلوماسية، كان حصار برلين ارتجاليًا، ولم يكن جزءًا من أي مخطط هجومي محسوب النتائج (على الرغم من أنه بالكاد يمكن توجيه اللوم للغرب لعدم معرفة هذا الأمر حينذاك). ولم يكن ستالين على وشك خوض حرب في برلين [(57)]. ووفقًا لذلك، عندما فشل حصار الزعيم السوفياتي، غير وجهته. واقترح علنًا في 31 كانون الثاني / يناير 1949 رفع الحصار مقابل تأجيل خطط قيام دولة ألمانيا الغربية، ولم يكن لدى الحلفاء الغربيين أي نية في تقديم تنازل من هذا القبيل، لكن تم الاتفاق على عقد اجتماع لمناقشة هذه المسألة، وفي 12 أيار / مايو انتهى حصار الاتحاد السوفياتي مقابل لا شيء سوى مؤتمر لوزراء الخارجية تقرر عقده في 23 أيار / مايو.

عُقد المؤتمر بحسب الأصول واستغرق شهرًا، لكن لم يجد، كما هو متوقع، أرضية مشتركة. والواقع أنه بدأ تمامًا في الوقت الذي أصبح فيه المجلس البرلماني الألماني الغربي في بون فعالًا بصورة رسمية ووضع "القانون الأساسي" لتأليف حكومة ألمانيا الغربية حيز التنفيذ؛ وجاء رد ستالين بعد أسبوع بالإعلان عن خطط لدولة ألمانيا شرقية تكميلية، وأقيمت رسميًا في 7 تشرين الأول / أكتوبر [(58)]. وبمرور الوقت انفض المؤتمر في 20 حزيران / يونيو، واستعيض عن الحكومة العسكرية في ألمانيا الغربية بمفوضين ساميين من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى حيز الوجود، على الرغم من أن الحلفاء احتفظوا بسلطات محددة للتدخل، وحتى الحق في استئناف حكمهم المباشر إذا ارتأوا ضرورة لذلك. وأصبح كونراد أديناور أول مستشار للجمهورية، في 15 أيلول / سبتمبر 1949، عقب فوز حزبه الديمقراطي المسيحي في الانتخابات قبل شهر.

كان لأزمة برلين ثلاث نتائج مهمة. أولاها أنها أدت مباشرة إلى إنشاء دولتين ألمانيتين، وهي النتيجة التي لم يسعَ إليها أي من الحلفاء في خلال الأعوام الأربعة المنصرمة. أصبح هذا هدفًا جذابًا وقابلًا للتحقيق بالنسبة إلى القوى الغربية، ولم يكن أحد، فعليًا، على عجلة من أمره لرؤية وحدة ألمانيا حقيقة

واقعة، على الرغم من كل الأحاديث المعسولة، منذ ذلك الحين فصاعدًا، والتي انطوت على الرغبة في توحيد ألمانيا. وقد أجاب رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان عندما سأله الرئيس شارل ديغول بعد تسعة أعوام عن شعوره حيال ألمانيا الموحدة: "نظريًا. نظريًا علينا أن ندعم دائمًا إعادة التوحيد. ليس ثمة خطر في ذلك". وحالما قدر ستالين أنه لا يمكن أن ينافس الحلفاء على ولاء الألمان، ولا أن يجبرهم على التخلي عن خططهم، رأى في قيام دولة ألمانية شيوعية شرقية النتيجة الأقل سوءًا.

النتيجة الثانية هي أن أزمة برلين ألزمت الولايات المتحدة أول مرة بأن يكون لها وجود عسكري مهم في أوروبا إلى أجل غير مسمى. كان ذلك إنجاز إرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني، وكان بيفن هو الذي حث الأميركيين بنجاح على إقامة الجسر الجوي إلى برلين، ورأى ترومان أن الأمر يستحق المجازفة حال تلقيه تطمينات من مارشال والجنرال كلاي (قائد القوات الأميركية في برلين). وكان الفرنسيون أقل الجميع تورطًا في أزمة برلين، لأن بلادهم كانت في خضم أزمة سياسية بين 18 تموز / يوليو و10 أيلول / سبتمبر 1948 نتيجة عدم وجود أغلبية حاكمة واضحة في الجمعية الوطنية.

النتيجة الثالثة قائمة على النتيجتين السابقتين، وهي أن أزمة برلين أدت مباشرة إلى إعادة النظر في الحسابات العسكرية الغربية. إذا كان الغرب سيحمي وكلاءه الألمان من العدوان السوفياتي، سيترتب عليه أن يتيح لنفسه الوسائل التي تمكنه من القيام بذلك. جعل الأميركيون من بريطانيا مركزًا لقاذفاتهم الاستراتيجية في بداية أزمة برلين. وتم تجهيزها لحمل قنابل نووية، وكانت الولايات المتحدة تملك 56 قنبلة منها في ذلك الوقت. لكن لم يكن لدى واشنطن سياسة ثابتة بشأن استخدام القنابل النووية (كان ترومان نفسه بوجه خاص مترددًا بشأن استخدامها) وفي حال تقدم السوفيات كانت الاستراتيجية الأميركية في أوروبا لا تزال تقوم على الانسحاب من القارة.

بدأت إعادة النظر في الوضع العسكري مع الانقلاب التشيكي. ففي أعقاب ذلك، دخلت أوروبا فترة من انعدام الأمن المتزايد، وتزايد الحديث عن الحرب. حتى الجنرال كلاي، الذي لا ينصاع عادة للمبالغة، شعر بالخوف السائد: "لأشهر عدة، بناءً على التحليل المنطقي، شعرت وأعتقد أن الحرب لم تكن محتملة لعشر سنوات على الأقل. لكن خلال الأسابيع القليلة الماضية، شعرت بتغير طفيف في الموقف السوفياتي لا يمكنني تحديده، لكنه الآن يخالجني الشعور أن التغيير قد يأتي بمفاجأة مأساوية". في هذا الجو، أقر الكونغرس الأميركي قانون خطة مارشال ووقع الحلفاء الأوروبيون على ميثاق بروكسل في 17 آذار / مارس 1948. ومع ذلك، كان ميثاق بروكسل معاهدة تقليدية مدتها 50 عامًا تلزم بريطانيا وفرنسا ودول البينيلوكس بـ "التعاون في إجراءات المساعدة المتبادلة في حالة تجدد العدوان الألماني"، في حين أصبح السياسيون

الأوروبيون أكثر وعيًا بشكل ملحوظ بتعرضهم الضعيف للضغط السوفياتي. في هذا الصدد، كانوا عرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى: كما لاحظ ديريك ستيكر، وزير الخارجية الهولندي، في وقت لاحق، "لم يكن لدينا في أوروبا سوى تعهد شفهي من الرئيس ترومان بالدعم الأميركي".

وسط أوروبا وشرقها بعد الحرب العالمية الثانية



كان البريطانيون هم الذين أطلقوا مقاربة جديدة مع واشنطن. ففي كلمة أمام البرلمان في 22 كانون الثاني / يناير 1948، وعد بيفن بانضمام بريطانيا إلى جيرانها الأوروبيين في استراتيجية الدفاع المشترك، ضمن "اتحاد أوروبي غربي"، على أساس أن الاحتياجات الأمنية البريطانية، لم تعد منفصلة عن مثيلتها في القارة؛ وعد ذلك تغيرًا مهمًا في التفكير البريطاني سابقًا. دُشن هذا الاتحاد الأوروبي الغربي رسميًا مع معاهدة بروكسل، لكن وكما أوضح بيفن لمارشال في رسالة بتاريخ 11 آذار / مارس، ستكون ترتيبات كهذه ناقصة ما لم تشمل مفهوم أمن شمال الأطلسي بوجه عام - أمر كان يحظى بالمزيد من تعاطف مارشال، لأن ستالين كان يمارس حينذاك ضغطًا شديدًا على النرويج لحملها على التوقيع على معاهدة "عدم اعتداء" مع الاتحاد السوفياتي.

وبناء على إلحاح بيفن، جرت، بعد ذلك، مباحثات سرية في واشنطن بين ممثلين عن بريطانيا وأميركا وكندا، لصوغ معاهدة للدفاع الأطلسي. وفي 6 تموز / يوليو 1948، وبعد عشرة أيام على بدء إقامة الجسر الجوي إلى برلين، وبعد طرد يوغسلافيا مباشرة من الكومنفورم، فُتح باب المباحثات أمام الآخرين من الأعضاء الموقعين على معاهدة بروكسل، ومن بينهم الفرنسيون الذين لم يسرهم اكتشاف أن "الإنكليز والأميركيين" كانوا يرتبون العالم من وراء ظهرهم. وبحلول نيسان / أبريل من العام التالي اتفقت ووقعت كل من

الولايات المتحدة، كندا، وعشر دول أوروبية على إقامة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

مثل حلف الناتو تطورًا ملحوظًا. لم يتوقع غير القليل في أواخر عام 1947 أن الولايات المتحدة يمكن أن تلتزم بتحالف عسكري أوروبي. في الواقع، تردد كثيرون من أعضاء الكونغرس الأميركي في الموافقة ولا سيما على المادة الخامسة من المعاهدة (التي تلزم أعضاء الناتو في التعاون إذا هوجم أحدهم). ولم تضمن المعاهدة موافقة الكونغرس، إلا بعد ثلاثة أشهر من المناقشة، باعتبارها تمثل معاهدة دفاع أطلسية، بدلًا من تحالف أوروبي - أميركي. في الواقع، عندما مثل دين أتشيسون الإدارة أمام مجلس الشيوخ، حرص على الإصرار على أن أميركا لن تنشر قوات برية كبيرة في أوروبا.

كانت تلك نية الأميركيين في الواقع. إذا كانت الولايات المتحدة قد ألزمت نفسها بتحالف أوروبي مربك في أول مرة، فذلك يعود إلى أن العديد من الناس في واشنطن رأوا في الناتو، بقدر ما رأوا في مشروع مارشال، وسيلة لمساعدة الأوروبيين على تحسين ثقتهم بأنفسهم وإدارة شؤونهم الخاصة؛ وبطبيعة الحال، الدفاع عن أنفسهم. لم يغير الناتو في حد ذاته شيئًا في التوازن العسكري الأوروبي، ولم يكن بين الفرق الـ 14 المتمركزة في أوروبا الغربية سوى فرقتين أميركيتين، وقد فاق [عديدُ القوات السوفياتية] عدد الحلفاء الغربيين في الميدان بنسبة 12 إلى واحد. ورأت رئاسة الأركان في الولايات المتحدة في عام 1949 أن أقرب مدة ممكنة لترقية دفاعات فعالة عن الراين ستكون في عام 1957. ولم يكن من غير اللائق، تحت أي اعتبار أن يتم حفل توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي في القاعة الدستورية (Constitutional Hall) في واشنطن في 9 نيسان / أبريل 1949 على أنغام فرقة غنت: "لقد حصلت على كثيرٍ من لاشيء ..." [(59)].

مع ذلك، بدت الأمور مختلفة إلى حد ما من الجانب الأوروبي. لم يعلق الأميركيون الكثير من الأهمية على الأحلاف العسكرية؛ لكن الأوروبيين كما أبلغ والتر بيدل سميث زملاءه في هيئة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية: "علقوا أهمية كبيرة على قصاصة الورق التي تضمن الدعم أكثر مما فعلنا من قبل". ولعل هذا غير مستغرب تمامًا، فليس لديهم شيء آخر. البريطانيون، في الأقل، بقوا في جزيرة. لكن الفرنسيين، كانوا كالآخرين، معرضين كما كانوا دائمًا: لهجوم ألماني، والآن لهجوم روسي أيضًا.

ولهذا جسد حلف شمال الأطلسي نقطة جذب مزدوجة لباريس بوجه خاص: سيرسم خط دفاع أعمق شرقًا مما كان حينذاك أمام القوات السوفياتية، ولاحظ تشارلز بولن قبل بضعة أشهر من توقيع المعاهدة أن: "عنصر الثقة الوحيد الباهت الذي يتمسك به [الفرنسيون] هو حقيقة أن القوات الأميركية، ستقف بينهم وبين الجيش الأحمر، بصرف النظر عن عددها". وربما الأهم من

ذلك أنها ستكون سياسة ضامنة جديدة ضد الانتقام الألماني. في الواقع، اعترفت الحكومة الفرنسية، حيث كانت نتائج الحرب العالمية الأولى لا تزال ماثلة في الذهن، بدولة ألمانيا الغربية، بسبب وعد الحماية الذي قدمه الناتو فحسب.

هكذا، رحب الفرنسيون بالناتو كضمان ضد صعود ألمانيا مجددًا، وهو الأمر الذي لم يتمكنوا من الحصول عليه عبر الوسائل الدبلوماسية في الأعوام الثلاثة السابقة. ورأى الهولنديون والبلجيكيون أيضًا في الناتو عائقًا أمام انتقام ألماني في المستقبل. وضُم الإيطاليون إلى الحلف للمساهمة في دعم ألسايد دي غاسبيري في إيطاليا ضد منتقديه الشيوعيين. وعدَّ البريطانيون معاهدة حلف شمال الأطلسي إنجازًا رائعًا لنضالهم من أجل مشاركة الولايات المتحدة في الدفاع عن أوروبا. وسوقت إدارة ترومان الاتفاق لدى الكونغرس والشعب الأميركي باعتباره حصنًا أمام عدوان سوفياتي على شمال الأطلسي. ومن هنا جاءت الطرفة الشهيرة للورد هايستنغ إيسمي، الذي تولى منصب أول أمين عام لحلف الناتو في عام 1952: كان الغرض من منظمة حلف شمال الأطلسي "إبقاء الروس في الخارج، وإبقاء الأميركيين في الداخل، وإبقاء الألمان في الأسفل".

كان حلف الناتو خدعة، كما علَّق دينيس هيل، وزير الدفاع البريطاني لاحقًا، في مذكراته، "لم يكن لحلف شمال الأطلسي بالنسبة إلى معظم الأوروبيين قيمة ما لم يتمكن من منع حرب أخرى؛ لأنهم لم يكونوا مهتمين بالقتال مع أحد". لا تكمن أصالة المعاهدة كثيرًا في ما يمكن تحقيقه لكن في ما تمثله؛ مثل مشروع مارشال، ومعاهدة بروكسل التي انبثقت منها معاهدة الناتو. عكَس الناتو التغيير الأكثر أهمية الذي أصاب أوروبا (والولايات المتحدة) نتيجة للحرب، والذي تمثل في الاستعداد لتبادل المعلومات، والتعاون في مجال الدفاع والأمن والتجارة ولوائح تنظيم العملة وأشياء أخرى كثيرة؛ قيادة متكاملة للحلفاء في زمن السلم. كان هذا أمرًا غير مألوف سياسيًا ولم يُسمع به من قبل.

لكن حلف شمال الأطلسي لم يتشكل بالكامل انطلاقًا من اتفاقات عام 1949. كانت واشنطن لا تزال قلقة، في ربيع 1950 حيال الكيفية التي ستشرح وفقها للفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين أن الأمل الواقعي الوحيد للدفاع عن أوروبا الغربية يتمثل في إعادة تسليح ألمانيا، وهو الموضوع الذي كان يُشعر الجميع بعدم الارتياح. وكان يُعتقد على الأرجح أنه سيؤدي إلى حمل ستالين على القيام برد غير متوقع. وفي أي حال، لم يكن أحد يريد أن ينفق الموارد الثمينة على إعادة التسلح. كانت جاذبية الحياد - بديلًا لمواجهة مجردة من الدفاعات - تتعاظم في ألمانيا وفرنسا على حد سواء. ولو أن الحرب الكورية لم تندلع في

تلك اللحظة بالذات (أمر منافٍ للواقع على نحو منطقي بما أنها كادت ألا تندلع)، لبدت ملامح التاريخ الأوروبي الأخيرة مختلفة للغاية فعلًا.
كان دعم ستالين لاجتياح كيم إيل سونغ كوريا الجنوبية في 25 حزيران / يونيو 1950 أكثر حساباته خطأً. وصل الأميركيون والأوروبيون الغربيون في الحال إلى استنتاج (خاطئ) بأن كوريا كانت إلهاءً أو مقدمة، وأن ألمانيا ستكون التالية - وقد شجع على هذا الاستنتاج التفاخر الأحمق لفالتر أولبريخت بأن سقوط جمهورية ألمانيا الاتحادية سيلي ذلك. كان الاتحاد السوفياتي قد اختبر بنجاح قنبلة ذرية قبل ثمانية أشهر فقط، ما جعل الخبراء العسكريين الأميركيين يبالغون في تقدير مدى تأهب السوفيات للحرب. لكن حتى مع ذلك، لم تكن ورقة مجلس الأمن القومي رقم 68 (المقدمة في 7 نيسان / أبريل 1950) لتحظى بالموافقة على زيادة الميزانية المطلوبة لولا الهجوم الكوري.
تمت المبالغة إلى حد كبير بخطر وقوع حرب أوروبية، لكن هذا الخطر لم يكن غائبًا تمامًا. كان ستالين يفكر في هجوم محتمل - على يوغسلافيا، وليس ألمانيا الغربية - لكنه تخلى عن الفكرة أمام إعادة التسلح الغربي. وكما أخطأ الغرب تمامًا في قراءة الهدف السوفياتي في كوريا، كذلك كان حال ستالين - فقد قدمت له استخباراته بدقة ما يفيد بأن الجيش الأميركي يجهز قواته بسرعة بعد اندلاع الحرب الكورية - وافترض خاطئًا أن المخططات العدوانية للأميركيين تهدد نطاق تحكمه في أوروبا الشرقية. لكن لم يكن أي من هذه الافتراضات والحسابات الخاطئة واضحًا في ذلك الوقت، وشرع السياسيون والجنرالات في فعل ما في وسعهم على أساس معلومات محدودة وسوابق سالفة.
كان حجم إعادة التسلح الغربي لافتًا حقًا. ارتفعت ميزانية الدفاع الأميركية من 15.5 مليار دولار في آب / أغسطس 1950 إلى 70 مليار دولار بحلول كانون الأول / ديسمبر في العام التالي، بعد إعلان الرئيس ترومان عن حالة طوارئ وطنية. وفي عامي 1952 و1953 استهلك الإنفاق الدفاعي 17.8 في المئة من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة، مقارنة بـ 4.7 في المئة فقط في عام 1949. واستجابة لطلب واشنطن، زاد حلفاء أميركا في الناتو أيضًا إنفاقهم الدفاعي؛ فبعد انخفاض ذلك الإنفاق باطراد منذ عام 1946، ارتفعت نفقات وزارة الدفاع البريطانية إلى ما يقارب 10 في المئة من الناتج القومي الإجمالي في عامي 1951 و1952، وتزايدت حتى بصورة أسرع مما كانت عليه في خلال سنوات إعادة التسلح المحمومة قبل الحرب مباشرة. وفي فرنسا، أيضًا، ازداد الإنفاق الدفاعي إلى مستويات مشابهة. وفي كل دولة عضو في حلف الناتو، بلغ الإنفاق الدفاعي بعد الحرب الذروة بين عامي 1951 و1953.
كان الأثر الاقتصادي لهذه القفزة المفاجئة في الاستثمار العسكري غير مسبوق بالمثل. وغمرت ألمانيا على نحو خاص بطلبات للتزود بالآلات والأدوات والمركبات وغيرها من المنتوجات التي كانت جمهورية ألمانيا

الاتحادية في وضع مميز لتوريدها، وذلك عائد إلى أن الألمان الغربيين مُنعوا من تصنيع السلاح، ومن ثم أمكنهم التركيز على كل شيء آخر. ووصل إنتاج ألمانيا الغربية من الصلب وحده إلى 2.5 مليون طن في عام 1946، و9 ملايين طن في عام 1949، وازداد إلى نحو 15 مليون طن بحلول عام 1953. وانخفض عجز الدولار مع أوروبا وبقية أرجاء العالم بنسبة 65 في المئة في خلال عام واحد، حيث أنفقت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة في الخارج على الأسلحة ومخزونات المعدات والتبديلات العسكرية والجنود. ووقعت شركة فيات في تورينو أول عقد لها مع الأميركيين لطائرات الدعم الأرضي النفاثة (العقد الذي حثت السفارة الأميركية واشنطن عليه لأسباب سياسية).

لكن الأخبار الاقتصادية لم تكن كلها جيدة. اضطرت الحكومة البريطانية إلى تحويل الإنفاق العام من خدمات الرعاية الاجتماعية للوفاء بالتزاماتها الدفاعية، وهو الخيار الذي قسم حزب العمال الحاكم، وساهم في هزيمته في انتخابات عام 1951. ازدادت تكلفة المعيشة في أوروبا الغربية حيث غذى الإنفاقُ الحكومي التضخم، فارتفعت أسعار المستهلك في فرنسا بنسبة 40 في المئة في العامين اللذَين أعقبا اندلاع الحرب الكورية. الواضح أن الأوروبيين الغربيين الذين بدأوا للتو بجني فوائد مساعدات مشروع مارشال لم يكونوا في وضع يمكنهم من تقديم دعم طويل الأمد لما شابه اقتصاد حرب، وقد أقر قانون الأمن المتبادل لعام 1951 ذلك، لينهي مشروع مارشال من الناحية الفعلية، ويحوله إلى مشروع للمساعدات العسكرية. وبحلول نهاية عام 1951 حولت الولايات المتحدة نحو 5 مليارات دولار لدعم أوروبا الغربية عسكريًا.

من جهة الدعم المعنوي وتعزيز الثقة الأوروبية، أصبح حلف الناتو الضامن العسكري الرئيس، بالاعتماد على موارد بدت غير محدودة من اقتصاد الولايات المتحدة، والتزام الأميركيين وحلفائهم مضاعفة الرجال والعتاد على نحو لم يسبق له مثيل في زمن السلم. عاد الجنرال أيزنهاور إلى أوروبا بوصفه قائدًا أعلى للحلفاء وأنشئت مقرات قيادات عسكرية وإدارية للحلفاء في بلجيكا وفرنسا. أصبح حلف شمال الأطلسي الآن **تحالفًا** على نحو لا لبس فيه. وكان الهدف الأساس ما دعاه المخططون العسكريون "الدفاع المتقدم" لأوروبا: أي مواجهة الجيش الأحمر وسط ألمانيا. ولتنفيذ هذه المهمة، تم الاتفاق في اجتماع للناتو عقد في لشبونة في خلال شباط / فبراير عام 1952 على أن التحالف سيحتاج إلى تعبئة 96 فرقة جديدة على الأقل في غضون عامين.

لكن حتى مع الوجود العسكري الأميركي الكبير والمتزايد هناك، لم يكن أمام الناتو سوى طريقة واحدة لتحقيق أهدافه، وهي إعادة تسليح ألمانيا الغربية. بفضل كوريا، شعر الأميركيون بأنهم مضطرون إلى إثارة هذه المسألة الحساسة (وقد أثارها دين أتشيسون أول مرة رسميًا في اجتماع لوزراء الخارجية في أيلول / سبتمبر 1950)، مع أن الرئيس ترومان نفسه تردد في

البداية. فمن ناحية، لم يكن أحد يريد أن يضع الأسلحة في أيدي الألمان بعد مرور خمس سنوات فقط على تحرير أوروبا؛ ومن ناحية أخرى، وقياسًا على الصعوبات الاقتصادية في المنطقة الثنائية (الخاضعة للسيطرة الإنكليزية - الأميركية) في خلال السنوات الثلاث السابقة، ثمة حماقة في إنفاق مليارات الدولارات للدفاع عن الألمان الغربيين ضد هجوم روسي من دون أن يُطلب منهم بالذات تقديم أي مساهمة. وإذا كان لألمانيا أن تصبح، كما توقع البعض، منطقة عازلة وساحة معركة في المستقبل، فثمة خطورة في تنفير الألمان ولا يمكن تجاهل تحفيز المشاعر الحيادية.
لم تنظر موسكو بعين الرضا، بطبيعة الحال، إلى إعادة تسليح ألمانيا الغربية. لكن بعد حزيران / يونيو 1950، لم تعد حساسية السوفيات العامل الرئيس. ولم يرَ البريطانيون، ولو على مضض، أي خيار سوى إيجاد وسيلة لتسليح ألمانيا مع إبقاء الأسلحة تحت سيطرة الحلفاء المحكمة. وكان الفرنسيون الأكثر حزمًا على نحو دائم في معارضتهم تسليح الألمان، ومن المؤكد أن فرنسا لم تنضم إلى حلف الناتو لكي تراقبه وهو يتحول إلى مظلة لإعادة عسكرة ألمانيا. تمكنت فرنسا من منع إعادة تسليح ألمانيا وتأجيله حتى عام 1954. لكن قبل فترة طويلة من ذلك كانت السياسة الفرنسية تتجاوز منعطفًا مهمًا، ما أتاح لباريس برباطة جأش قبول ترميم ألمانيا بشكل محدود. كانت فرنسا البائسة والمحبطة لتقهقرها إلى أدنى درجات سلم القوى العظمى قد شرعت في مهمة جديدة بوصفها رائدة أوروبا جديدة.
لم تكن فكرة الاتحاد الأوروبي، بشكل أو بآخر، جديدة. شهد القرن التاسع عشر مجموعة من الاتحادات الجمركية التي عانت فشلًا متفاوتًا في أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية. وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك حوار مثالي بين الحين والآخر بالاعتماد على فكرة أن مستقبل أوروبا يكمن في لملمة أجزائها المتنوعة. ويبدو أن الحرب العالمية الأولى نفسها، التي كانت أبعد ما يكون عن إشاعة رؤى متفائلة، قد أعطت هذه الفكرة قوة أكبر: أصر أريستيد برايان - رجل الدولة والكاتب الفرنسي المتحمس للمقترحات والمواثيق الأوروبية - على أن الوقت قد حان للتغلب على المنافسات السابقة، والتفكير أوروبيًا، والتحدث أوروبيًا والإحساس أوروبيًا. وفي عام 1924 انضم الخبير الاقتصادي الفرنسي شارل جِيد إلى موقعين من جميع أنحاء أوروبا على إطلاق لجنة دولية لاتحاد جمركي أوروبي. وبعد ثلاث سنوات، أقر نائب وزير الخارجية البريطانية نفسه "دهشته" لمدى الاهتمام القاري بفكرة "وحدة أوروبية".
حملت الحربُ العظمى الفرنسيين والألمان على نحو مباشر وبطريقة غريبة على زيادة استحسان اعتماد كل منهما على الآخر. وما إن تلاشت عراقيل ما بعد الحرب حتى تخلت باريس عن جهودها العقيمة لانتزاع تعويضات من الألمان بالقوة، ووقعت فرنسا، وألمانيا، ولوكسمبورغ وبلجيكا وإقليم السار

(الذي تمتع بعدئذٍ بحكم ذاتي) على تحالف دولي لإنتاج الصلب، في أيلول / سبتمبر 1926، لتنظيم إنتاج الصلب ومنع تجاوز طاقة الإنتاج المتفق عليها. ومع أن تشيكوسلوفاكيا والنمسا وهنغاريا انضمت إلى المعاهدة في العام التالي، فقد شكل التحالف كارتيلًا من النوع التقليدي، لكن رئيس الوزراء الألماني غوستاف ستريزيمان رأى في ذلك التحالف، من دون شك، الشكل الجنيني للاتفاقات العابرة للحدود القومية في المستقبل. ولم يكن الوحيد الذي رأى ذلك.
كما المشاريع الطموحة الأخرى في عشرينيات القرن الماضي، نجا بالكاد تحالف الصلب من أزمة عام 1929 وما تلاها من كساد اقتصادي. لكنه أدرك ما كان واضحًا لصناع الحديد الفرنسيين أصلًا في عام 1919؛ وهو أن صناعة الصلب في فرنسا، بعد أن تضاعف حجمها نتيجة عودة الألزاس واللورين، ستعتمد كليًا على الكوك والفحم الألمانيين، وبالتالي ثمة ضرورة لإيجاد أساس للتعاون على المدى الطويل. وكان الأمر واضحًا بالقدر نفسه للألمان، وعندما احتل النازيون فرنسا في عام 1940، توصلوا إلى اتفاق مع بيتان على نظام المدفوعات وكمية الشحنات الإلزامية من الموارد الفرنسية لمصلحة المجهود الحربي الألماني. ومع ذلك رأى العديد في كِلا الجانبين في هذا "التعاون" الفرنكو - ألماني الأخير نواة نظام اقتصادي "أوروبي" جديد.
هكذا تخيل بيير بيشو المسؤول الكبير في حكومة فيشي، والذي أعدمته لاحقًا فرنسا الحرة، النظام الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب حيث ستلغى الحواجز الجمركية ويشمل اقتصاد أوروبا الموحدة القارة كلها، وسيتم تداول عملة واحدة. تقاسم بيشو هذه الرؤية مع ألبرت شبير وكثيرين غيره - مثلت نوعًا من تحديث لنظام نابليون القاري برعاية هتلرية، وكانت هذه جذابة لجيل أصغر من بيروقراطيي وفنيي القارة الذين عانوا الإحباط بسبب السياسة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن الماضي.
الشيء الذي جعل هذه المشاريع مغرية على نحو خاص عرضها بصورة أنموذجية على أنها مصلحة أوروبية جامعة مشتركة، بدلًا من أن تكون إسقاطات لجداول عمل وطنية منفصلة. كانت "أوروبية" بدلًا من أن تكون ألمانية أو فرنسية، ولاقت المزيد من إعجاب أولئك الذين أرادوا في خلال الحرب الاعتقاد على نحو يائس بأن بعض الخير قد ينجم عن الاحتلال النازي.
أما الحقيقة التي جعلت الفكرة أكثر قبولًا فهي أن النازيين وحدوا جزءًا كبيرًا من أوروبا، على نحو جلي، بالمعنى التقني؛ إذ قاموا بإزالة الحدود، ومصادرة الممتلكات، ودمج شبكات النقل وما شابه. ولم تخبُ في الخارج جاذبية أوروبا المنعتقة من ماضيها ومن العداوات المتبادلة. بعد مرور أربع سنوات على هزيمة النازية، وفي تشرين الأول / أكتوبر 1949، اعترف جورج كينان لدين أتشيسون أنه في حين يمكنه فهم التخوف من تعاظم أهمية ألمانيا في

الشؤون الأوروبية الغربية، "غالبًا ما بدا لي، في خلال الحرب الدائرة هناك، أن الخطأ في نظام هتلر الجديد أنه نظام هتلر".
أدلى كينان بهذا التصريح في جلسة خاصة. أما في العلن، بعد عام 1945، فقد كانت قلة على استعداد لقول كلمة طيبة عن النظام الجديد في أيام الحرب، وقلل كينان من شأن انعدام كفاءة النظام الجديد وسوء طويته. وبالطبع، لم تتلاشَ حالة التعاون الاقتصادي داخل أوروبا. بقي جان مونيه، على سبيل المثال، بعد الحرب على اعتقاده في عام 1943، في أن التمتع "بالرخاء والتقدم الاجتماعي ... يتعين على دول أوروبا تشكيل ... "كيان أوروبا"، الأمر الذي سيجعل من هذه الدول وحدة واحدة". وبتحريض من تشرشل وُجد متحمسون لـ "الحركة من أجل الوحدة الأوروبية" التي شكلت في كانون الثاني / يناير 1947.
كان ونستون تشرشل من أوائل المدافعين من ذوي النفوذ عن إيجاد جمعية أوروبية بهذا الشكل أو ذاك. فقد كتب إلى أنتوني إيدن في 21 تشرين الأول / أكتوبر 1942: "علي أن أعترف أن أفكاري ترتبط في المقام الأول بأوروبا، في إحياء مجد أوروبا ... ستكون كارثة هائلة إذا هيمنت البلشفيةُ الروسية على ثقافة واستقلال دول أوروبا القديمة. من الصعب في الحال الراهن أن أقول إني واثق بأن الأسرة الأوروبية قد تعمل كوحدة واحدة، في إطار مجلس أوروبا". لكن الظروف السياسية في مرحلة ما بعد الحرب بدت غير مواتية لأفكار مثالية كهذه. وكان أفضل ما يمكن توقعه هو تأسيس منتدى للحوار الأوروبي، وهو ما اقترحه مؤتمر حركة الوحدة الأوروبية المنعقد في لاهاي في أيار / مايو 1948. انبثق "مجلس أوروبا" من هذا الاقتراح، وافتُتح مقره في ستراسبورغ في أيار / مايو 1949 وعقد أول اجتماع له هناك في آب / أغسطس من ذلك العام؛ وحضره مندوبون من بريطانيا وإيرلندا وفرنسا ودول البينيلوكس وإيطاليا، والسويد، والدنمارك والنرويج.
لم يكن للمجلس قوة ولا سلطة، ولا وضعية قانونية أو تشريعية أو تنفيذية. ولم يكن "مندوبوه" يمثلون أحدًا. أهم ما فيه مجرد وجوده، مع أنه أصدر في تشرين الثاني / نوفمبر 1950 "اتفاقية أوروبية لحقوق الإنسان" نالت أهمية أكبر في العقود القادمة. وقال تشرشل نفسه، في خطبة ألقاها في زوريخ في 19 أيلول / سبتمبر 1946: "يجب أن تتجسد الخطوة الأولى في إعادة خلق الأسرة الأوروبية عبر شراكةٍ بين فرنسا وألمانيا". لكن مزاج الفرنسيين في السنوات الأولى بعد الحرب، كما رأينا، لم يمكنهم من تصور مثل هذه الشراكة.
تحرك جيران الفرنسيين في بلدان الشمال الصغيرة بصورة أسرع، إذ وقعت حكومات المنفى لبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا على "اتفاقية البينيلوكس"، ملغية الحواجز الجمركية، ومتطلعة إلى حرية حركة العمل ورأس المال والخدمات بين بلدانها في نهاية المطاف. ودخل الاتحاد الجمركي لدول البينيلوكس حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني / يناير 1948، وتلا ذلك محادثات

عابرة بين دول البينيلوكس وفرنسا وإيطاليا حول مشاريع لتوسيع نطاق هذا التعاون بحيث يشمل مساحة أوسع. لكن هذه المشاريع نصف المكتملة "لأوروبا صغيرة" اصطدمت بمفاعيل المعضلة الألمانية.

اتفق الجميع، وفقًا لما خلص إليه المفاوضون على مشروع مارشال في باريس في تموز / يوليو 1947 على "ضرورة دمج الاقتصاد الألماني في اقتصاد أوروبا، بطريقة تسهم في رفع المستوى المعيشة العام". كان السؤال كيف؟ لم يكن لألمانيا الغربية، حتى بعد أن أصبحت دولة في عام 1949، روابط عضوية ببقية القارة، باستثناء تلك التي أتاحتها آليات مشروع مارشال وقوى التحالف المحتلة - وكلتاهما مؤقتة - وكانت أغلب حكومات أوروبا الغربية لا تزال تنظر إلى ألمانيا باعتبارها مصدر تهديد، لا باعتبارها شريكًا. اعتمد الهولنديون اقتصاديًا بصورة دائمة على ألمانيا - 48 في المئة من دخل الهولنديين "الخفي" قبل عام 1939 كان يتأتى من مرور سلع التجارة الألمانية عبر الموانئ والممرات المائية في هولندا، الأمر الذي جعل انتعاش اقتصاد ألمانيا أمرًا حيويًا بالنسبة إلى هولندا. لكن في عام 1947 لم يكن سوى 29 في المئة من سكان هولندا يتخذون موقفًا "وديًا" من الألمان. وكان من المهم بالنسبة إلى هولندا أن يترافق انتعاش ألمانيا الاقتصادي مع ضعفها سياسيًا وعسكريًا. ولقي هذا الرأي ترحيبًا حارًا في بلجيكا. لم يكن أي بلد يتصور تسوية خلافاته مع ألمانيا إلا في حال التوازن الذي تضمنه مشاركة مطمئنة لبريطانيا العظمى.

كسرت الأحداث الدولية في عامي 1948 و1949 هذا الجمود. وأصبح واضحًا، بعد انقلاب براغ، والاتفاق على إقامة دولة ألمانيا الغربية وحصار برلين والتخطيط لإقامة حلف شمال الأطلسي، لرجال الدولة الفرنسية مثل جورج بيدو وروبير شومان أن على فرنسا أن تعيد النظر في نهجها حيال ألمانيا. فقد نشأ حينذاك كيان سياسي في ألمانيا الغربية بما في ذلك الرور وراينلاند، وتم فصل إقليم السار الصغير بصورة مؤقتة عن الجسم الرئيس لألمانيا، ولم يكن فحم إقليم السار صالحًا للتحويل إلى فحم الكوك. فكيف كان سيتسنى احتواء موارد هذه الجمهورية الاتحادية الجديدة وتفعيلها في الوقت نفسه لمصلحة فرنسا؟

في 30 تشرين الأول / أكتوبر 1949، طلب دين أتشيسون من شومان أن تبادر فرنسا إلى إشراك دولة ألمانيا الغربية الجديدة في الشؤون الأوروبية. كانت فرنسا تدرك جيدًا ضرورة القيام بشيء ما - مثلما ذكر جان مونيه في وقت لاحق جورج بيدو، بأن الولايات المتحدة ستشجع بالتأكيد ألمانيا الغربية المستقلة حديثًا، لزيادة إنتاج الصلب، إلى الحد الذي تغرق فيه السوق، ما يرغم فرنسا على حماية صناعتها للصلب، الأمر الذي سيؤدي إلى عودة الحروب التجارية. وكما رأينا في الفصل الثالث، اعتمدت خطة مونيه نفسه - ومعها إحياء فرنسا - على التوصل إلى حل ناجع لهذه المعضلة.

تلك هي الظروف التي اقترح فيها جان مونيه على وزير الخارجية الفرنسية ما أصبح يعرف في التاريخ باسم "خطة شومان". الأمر الذي شكل ثورة دبلوماسية حقيقية، مع أن تكوينها استغرقت خمس سنوات، كانت في جوهرها بسيطة للغاية. وعلى حد تعبير شومان: "تقترح الحكومة الفرنسية أن يوضع كامل إنتاج الفحم والصلب الفرنسي - الألماني بالكامل تحت إشراف هيئة عليا مشتركة في إطار منظمة من شأنها أيضًا أن تكون مفتوحة لمشاركة البلدان الأخرى في أوروبا" تضمنت الخطة المشار إليها ما هو أكثر من مجرد كارتل للفحم والصلب، لكنها بقيت حتى تلك اللحظة أدنى بكثير من خطة للتكامل الأوروبي. مثل اقتراح شومان حلًا عمليًا لهذه المشكلة التي أغاظت فرنسا منذ عام 1945. وفقًا لخطة شومان، ستملك الهيئة العليا القدرة على تشجيع المنافسة، ووضع سياسة التسعير، والاستثمار المباشر والشراء والبيع بالنيابة من البلدان المشاركة. لكن قبل كل شيء من شأنها انتزاع السيطرة على الرور والموارد الألمانية الحيوية الأخرى من أيدي الألمان منفردين. مثلت حلًا أوروبيًا لهذه "الـ" مشكلة الفرنسية.

أعلن روبير شومان خطته في 9 أيار / مايو 1950، مبلغًا دين أتشيسون قبل يوم واحد. لم يتلق البريطانيون أي إشعار مسبق. شعر الكي دورسيه بمتعة لذيذة ما؛ فهذه أول عملية انتقامية صغيرة ردًا على العديد من عمليات الأنكلو - أميركيين الذين اتخذوا قرارات عدة من دون استشارة باريس. وكان آخر تلك القرارات خفض بريطانيا من جانب واحد قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 30 في المئة قبل ثمانية أشهر فقط فيما لم يُبلغ مسبقًا غير الأميركيين، الأمر الذي رتب على بقية أوروبا أن تحذو حذوها [(60)]. ومن المفارقات، أن هذا كان تذكيرًا بمخاطر تجدد الأنانية الاقتصادية وانعدام التواصل بين الدول الأوروبية، الأمر الذي دفع مونيه وغيره إلى التفكير في المضي قدمًا في طريقهم إلى الحل الذي اقترحوه وقتذاك.

رحبت الحكومة الألمانية على الفور باقتراح شومان، إضافة إلى أن رد كونراد أديناور على شومان الذي عبر فيه عن سروره، فتح احتمالات طيبة، إذ أعلن أديناور: "أعطت خطةُ الحكومة الفرنسية العلاقات بين بلدينا، والتي هُددت بالشلل بسبب عدم الثقة والتحفظ، دفعة جديدة نحو التعاون البناء". أو على حد تعبيره بمزيد من الوضوح لمساعديه: "هذا هو إنجازنا الكبير" (Das ist unser Durchbruái). دخلت جمهورية ألمانيا الاتحادية وأول مرة منظمة دولية على قدم المساواة مع غيرها من الدول المستقلة، وستكون ملزمة الآن بالتحالف الغربي، كما تمنى أديناور.

كان الألمان أول من أجاز خطة شومان. وحذت حذوهم بعدئذ إيطاليا ودول البينيلوكس، لكن الهولنديين ترددوا في البداية بالالتزام بالاتفاقية بمعزل عن البريطانيين. بيد أن البريطانيين رفضوا دعوة شومان، وبمعزل عن بريطانيا تِعذرت مطالبة الدول الاسكندينافية بالتوقيع عليها. لذلك وقعت ست دول

أوروبية غربية على معاهدة باريس في نيسان / أبريل 1951 وأسست بذلك المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ((European Coal and Steel Community (ECSC)).

لعله يجدر بنا أن نتوقف قليلًا للتعليق على إحدى سمات تلك المجموعة التي لفتت الانتباه في ذلك الحين. كان جميع وزراء الخارجية الستة الذين وقعوا المعاهدة في عام 1951 أعضاء في الأحزاب الديمقراطية المسيحية، كل في بلاده. وكان رجال الدولة الثلاثة المهيمنون في البلدان الرئيسة - ألسايد دي غاسبيري، وكونراد أديناور، وروبير شومان - من المناطق الطرفية في بلدانهم: دي غاسبيري من ترينتينو في شمال شرق إيطاليا؛ وأديناور من راينلاند؛ وشومان من اللورين. عندما ولد دي غاسبيري - وحتى بلوغه سن الرشد - كانت ترينتينو جزءًا من الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، حيث درس في فيينا. وترعرع شومان في اللورين التي ضُمت إلى الإمبراطورية الألمانية. وانضم في شبابه - مثل أديناور - إلى الجمعيات الكاثوليكية، وهي في الواقع الجمعيات نفسها التي انضم إليها ابن الراينلاند قبل عشر سنوات. عندما كان يلتقون، كانوا يتكلمون الألمانية، وهي اللغة المشتركة بينهم.

رأى هؤلاء الثلاثة جميعًا في المشروع، ما رآه زملاؤهم الديمقراطيون المسيحيون من لوكسمبورغ ثنائية اللغة، وبلجيكا ثنائية الثقافة، وهولندا، وهو أنه مشروع لتعاون أوروبي، ذو أهمية ثقافية كأهميته الاقتصادية أيضًا. ورأوا في المشروع على نحو معقول مساهمة في التغلب على الأزمة الحضارية التي حطمت مدينية أوروبا في أيام شبابهم. فقد قدموا من مناطق هامشية في بلدانهم، حيث كانت الهويات متعددة غالبًا، والحدود قابلة للاستبدال، لم ينزعج شومان ونظراؤه، على نحو خاص، من احتمال دمج السيادة الوطنية. كانت البلدان الست جميعها أعضاء في المجموعة الأوروبية الجديدة للفحم والصلب شهدت في الآونة الأخيرة تجاهلًا بل ودوسًا على سيادتها في أثناء الحرب والاحتلال، ولم يبق لديها سوى سيادة هزيلة يمكن خسرانها. وهواجسهم الديمقراطية المسيحية المشتركة حيال التماسك الاجتماعي والمسؤولية الجماعية أضفت عليهم شعورًا بالارتياح لمفهوم "الهيئة العليا" العابرة للحدود الوطنية التي تمارس السلطة التنفيذية من أجل المصلحة العامة.

لكن، ومن ناحية أخرى، كانت النظرة في الشمال، في الأرض البروتستانتية للدول الاسكندينافية، وبريطانيا مختلفة إلى حد ما (أو نظرة البروتستانت في شمال ألمانيا مثل شوماخر). حملت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب نفحة محددة من رائحة الاستبداد. تردد الديمقراطي الاجتماعي تاغ إيرلندر رئيس الوزراء السويدي بين عامي 1948 و1968 في الانضمام إلى الأغلبية الكاثوليكية الساحقة في المجموعة الجديدة. وأشار كينيث يونغر، أحد كبار مستشاري بيفن، في يومياته في 14 أيار / مايو 1950 - بعد خمسة أيام من الاطلاع على خطة شومان - أنه في حين يفضل عِمومًا التكامل الاقتصادي الأوروبي، فإنه

يرى المقترحات الجديدة "من ناحية أخرى، ... مجرد خطوة في توطيد 'الدولية السوداء' الكاثوليكية التي طالما اعتقدتُ أنها قوة دافعة كبيرة وراء مجلس أوروبا". لم تكن وجهة النظر هذه متطرفة وقتذاك، ولم تكن غريبة.
لم تكن المجموعة الأوروبية للفحم والصلب "دولية سوداء". ولم تكن فعليًا حتى رافعة اقتصادية فعالة بالمعنى الخاص للكلمة، لأن الهيئة العليا لم تمارس إطلاقًا ذلك النوع من السلطة الذي قصده مونيه. بل كانت بدلًا من ذلك، مثل عدد كبير من المؤسسات الدولية الأخرى ابتداع تلك السنوات، وقد وفرت لأوروبا فضاء نفسيًا للمضي قدمًا في تجديد الثقة بالنفس. وكما أوضح أديناور لماكميلان بعد عشر سنوات، لم تكن المجموعة الأوروبية للفحم والصلب حتى منظمة اقتصادية إطلاقًا (وكانت بريطانيا محقة، في رأيه، في الابتعاد عنها). لم تكن مشروعًا للتكامل الأوروبي، بالرغم من تحليق مونيه الخيالي، بل القاسم المشترك الأدنى للمصلحة الأوروبية الغربية المتبادلة في زمن التوقيع عليه. وكان المشروع وسيلة سياسية في قناع اقتصادي، وأداة للتغلب على العَدَاء الفرنسي - الألماني.
وفي الوقت نفسه، اختفت المشكلات التي صُممت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب للتصدي لها، من تلقاء نفسها. في الربع الأخير لعام 1949 استعادت جمهورية ألمانيا الاتحادية مستويات الناتج الصناعي لعام 1936، وبحلول نهاية عام 1950 كانت قد تجاوزتها بمقدار الثلث. استند الميزان التجاري لألمانيا الغربية مع أوروبا في عام 1949 على تصدير المواد الخام (الفحم أساسًا). وبعد ذلك بسنة، أي في عام 1950، كان الميزان التجاري سلبيًا، حيث كانت ألمانيا تستهلك موادها الخام كوقود لصناعتها. وبحلول عام 1951 عاد الميزان التجاري ليصبح إيجابيًا من جديد، وبقي كذلك لسنوات عدة لاحقة، وذلك بفضل تصدير السلع الألمانية المصنعة. وبحلول نهاية عام 1951 نمت الصادرات الألمانية إلى ما يزيد على ستة أضعاف معدلها في عام 1948، وغذى الفحم والسلع المكتملة التصنيع والتجارة الألمانية نهضة اقتصادية أوروبية - في الواقع، عانت أوروبا الغربية بحلول أواخر الخمسينيات آثار تخمة من الفحم - فإلى أي حد يمكن أن يعزى الأمر إلى مجموعة الفحم والصلب الأوروبية وإلى أي حد يمكن الارتياب بذلك؟ كانت كوريا وليس شومان من جعل الآلة الصناعية الألمانية الغربية في حالة تأهب قصوى. لكن لم تكن للمسألة أهمية كبيرة في النهاية.
إذا كانت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب أقل بكثير مما زُعم - وإذا كان الالتزام الفرنسي بالمنظمة مجرد وسيلة، عابرة للسلطة القومية، للسيطرة على ألمانيا التي بقيت محل عدم الثقة، وإذا كان ازدهار الاقتصاد الأوروبي يدين بالقليل لسلوك هيئة عليا كانت قليلة الأثر في المنافسة والتشغيل والأسعار، لماذا رفضت بريطانيا إذًا الانضمام إليها؟ ولماذا بدا الأمر مهمًا للغاية بحيث تجنبته؟

لم يكن لدى البريطانيين ما يجعلهم ضد الاتحاد الجمركي الأوروبي، بل كانوا تمامًا معه، في الأقل بالنسبة إلى الأوروبيين الآخرين. ما ضايقهم هو فكرة السلطة العابرة للحدود القومية التي انطوت عليها مؤسسة الهيئة العليا، حتى لو كانت تتجه لإنتاج وتسعير سلعتين فقط. كانت لندن واضحة حول هذا لبعض الوقت في عام 1948، عندما ناقش بيفن مقترحات وزراء حزب العمال الاقتراحات الأميركية لتنظيم مستقبل التعاون الاقتصادي الأوروبي. تجلى همه الرئيس في: "سيطرة فعالة يجب أن تكون في أيدي الوفود الوطنية ... لمنع الأمانة العامة (أو الرئيس "المستقل") من اتخاذ إجراءات من تلقاء نفسها ... ينبغي ألا تكون هناك مسألة تعليمات من المنظمة للأعضاء".
تعارض هذا النفور البريطاني من التخلي عن أي سيطرة وطنية بوضوح مع هدف مونيه من المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، والتي رآها البريطانيون حافة إسفين قاري رقيقة دُقت في الشؤون البريطانية، وتعد آثارها أشد خطورة كونها غير واضحة. وأوضح بيفن إلى أتشيسون عندما برر رفض بريطانيا الانضمام إلى المجموعة قائلًا: "حيث تكون مسائل بمثل هذه الأهمية الحيوية على المحك، لا يمكننا شراء سمك في الماء، و[أنا] متأكد أن الأميركيين سيفكرون بالطريقة نفسها إذا واجهوا موقفًا مشابهًا". أو، على حد تعبيره الأكثر بلاغة أمام مساعديه حين أعرب عن مخاوفه حيال مجلس أوروبا: "إذا قمت بفتح صندوق الشرور، لن تعرف أبدًا ما هي أحصنة طراودة التي ستقفز منه".
كانت بعض المسوغات البريطانية اقتصادية؛ فالاقتصاد البريطاني، وعلى نحو خاص ذلك الجزء المعتمد على التجارة، بدا في حال أكثر عافية مقارنة بجيرانه في القارة. عادلت الصادرات البريطانية في عام 1947 من حيث القيمة، صادرات فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا الغربية، ودول البينيلوكس، والنرويج والدنمارك مجتمعة. ولما كانت الدول الأوروبية الغربية في ذلك الحين تتاجر أساسًا بعضها مع بعض، كان لبريطانيا تجارة واسعة مع العالم كله، وكانت تجارة بريطانيا مع أوروبا في عام 1950 **أقل** بكثير مما كانت عليه في عام 1913.
لذلك رأى المسؤولون البريطانيون، أن بلدهم سيخسر أكثر مما سيربح بإلزام نفسه في المشاركة في ترتيبات اقتصادية ملزمة مع بلدان بدت آفاقها موضع شك. وقبل عام من اقتراح شومان، كان موقف المملكة المتحدة، الذي عبر عنه سرًا كبار موظفي الخدمة المدنية: "لا يجذبنا التعاون الاقتصادي طويل الأجل مع أوروبا. وسيكون في أحسن الأحوال عبئًا على مواردنا. وفي أسوأ الأحوال يمكن أن يلحق ضررًا بالغًا باقتصادنا". الأمر الذي ينبغي أن يضاف هو قلق حزب العمال، بوجه خاص، في الانضمام إلى ترتيبات قارية من النوع الذي قد يحد من حريته في اتباع سياسات "اشتراكية" في وطنه. ارتبطت السياسات بشكل وثيق مع مصالح نقابات الشركات الصناعية القديمة، التي

أسست حزب العمال منذ 50 عامًا مضت؛ وبصفته رئيسًا للوزراء أوضح هربرت موريسون أمام مجلس الوزراء في عام 1950، ردًا على دعوة شومان بإيجاز معتبرًا: "أنها ليست جيدة، لا يمكننا أن نفعل ذلك، ولا قدرة لعمال المناجم في دورهام على احتمالها".
وإذّاك، كان الكومنولث موجودًا. غطى الكومنولث البريطاني في عام 1950 مساحات واسعة من أفريقيا وجنوب آسيا وأستراليا والأميركتين، وكان الكثير منها لا يزال في أيدي القوات البريطانية. فالأقاليم المستعمرة من مالايا إلى ساحل الذهب (غانا) كانت تدر الدولار الصافي وتحفظ مبالغ كبيرة في لندن - "توازنات الإسترليني" سيئة السمعة - كانت دول الكومنولث مصدرًا رئيسًا للمواد الخام والمواد الغذائية، وكان الكومنولث (أو الإمبراطورية، التي لا يزال معظم الناس يشيرون إليها) جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية البريطانية، أو هكذا بدا في ذلك الوقت. وكان واضحًا لمعظم صناع السياسة أن جعل بريطانيا طرفًا في أي نظام أوروبي يشمل القارة يعد حماقة، فضلًا عن استحالة تحققه. حيث سيؤدي ذلك إلى عزل البلاد عن ذلك البعد الذي يعني وجودها ذاته.
لذلك، كانت بريطانيا جزءًا من أوروبا، لكنها أيضًا جزء من الإمبراطورية الواسعة الناطقة بالإنكليزية في جميع أرجاء العالم. وتربطها بالولايات المتحدة علاقة خاصة للغاية. ينزع موقف البريطانيين حيال أميركا إلى التناقض، حيث يروها عن بعد "جنة لبذخ المستهلك" على حد تعبير مالكولم برادبري، على النقيض من حياتهم المقيدة، لكنهم يمتعضون منها للسبب ذاته. ومع ذلك، واصلت حكوماتهم تأكيد الإيمان بما سُمي لاحقًا "العلاقة الخاصة" بين البلدين. والأمر مستمد إلى درجة ما من وجود بريطانيا في زمن الحرب على "رأس الطاولة"، باعتبارها واحدة من القوى الثلاث العظمى في يالطا وبوتسدام، وكثالث قوة نووية بعد الاختبار الناجح للقنبلة البريطانية في عام 1952. ويعود ذلك، أيضًا، إلى التعاون الوثيق بين البلدين في خلال الحرب نفسها. واعتمدت، بعض الشيء، على إحساس الإنكليز بالتفوق على نحو استثنائي، حيال البلاد التي حلت محلهم على رأس الإمبراطورية [(61)].
شعر الأميركيون بالإحباط بسبب ممانعة المملكة المتحدة دمج مصيرها بمصير أوروبا، وغضبوا من إصرار بريطانيا على الحفاظ على مكانتها الإمبراطورية. ومع ذلك، كان هناك أكثر من مجرد خداع للذات الإمبراطورية أو العقلية الدموية في موقف لندن في عام 1950. لم تُغز بريطانيا ولم تُحتل، ويعترف جان مونيه، في وقت لاحق في مذكراته، أنها: "لا تشعر بالحاجة لطرد أرواح التاريخ الشريرة". خاضت بريطانيا الحرب العالمية الثانية باعتبارها لحظة مصالحة وطنية وتعبوية في آن واحد، بدلًا من أن تختبرها كصدع يأكل نسيج الدولة والأمة التي كان يتم تذكرها كأمة بما فعلته عبر المانش [(62)]. أما في فرنسا فقد أظهرت الحرب كل ما هو خاطئ في الثقافة السياسية للأمة،

وبدت في بريطانيا، وكأنها تؤكد أن كل شيء في المؤسسات الوطنية والعادات محق وجيد. ورأى معظم البريطانيين أن الحرب العالمية الثانية، دارت بين ألمانيا وبريطانيا العظمى، وخرج البريطانيون منتصرين وقد صانوا حماهم [(63)].

هذا الشعور الواثق بالفخر في قدرة الأمة على التحمل والصمود والانتصار هو ما تميزت به بريطانيا عن باقي القارة. وهو أيضًا ما شكل الثقافة السياسية في السنوات التي تلت الحرب. في انتخابات عام 1945 فاز حزب العمال بأغلبية برلمانية واضحة أول مرة في تاريخه، وأقر الحزب، كما رأينا، مجموعة واسعة ضمت إصلاحات اجتماعية والتأميم، وبلغت ذروتها في دستور أول دولة رفاه شامل في العالم. كانت إصلاحات الحكومة في الأغلب شعبية، مع أنها حثت على نحو ملحوظ على القليل من التغيير في أعمق العادات والانتماءات للأمة. وعلى حد تعبير ج. ب. بريستلي، في مجلة **نيو ستيتسمان** (*New Statesman*) في تموز / يوليو 1949: "نحن ملكية اشتراكية، وهذا هو النصُب الأخير فعلًا لليبرالية".

تبنت السياسة الداخلية في بريطانيا بعد الحرب مسائل العدالة الاجتماعية والإصلاحات المؤسسية التي احتاجت إليها. ونجم ذلك، إلى حد كبير، عن فشل الحكومات السابقة المتراكم في معالجة الظلم الاجتماعي. وعاد النقاش ليتمركز من جديد حول الحاجة الماسة العامة إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والنقل والإسكان والمعاشات وما شابه، وبدا لكثيرين أن التشريعات بمثابة مكافأة كسبوها بجدارة بما قدموه من تضحيات مؤخرًا في البلاد. لكنه عنى أيضًا أن معظم الناخبين البريطانيين (والعديد من أعضاء البرلمان البريطاني) ليس لديهم أي فكرة عن مدى فقر بلادهم، وكلفة النضال الملحمي الذي حقق النصر على ألمانيا.

كانت بريطانيا مفلسة في عام 1945. حشد البريطانيون عددًا أكبر ولزمن أطول مقارنة بأي بلد آخر، ووصل عدد الرجال والنساء تحت السلاح إلى 10 ملايين شخص في عام 1945، في بلاد بلغ عدد العمال الراشدين فيها 21.5 مليون شخص. بدلًا من تكييف المجهود الحربي البريطاني مع موارد البلاد، مضى ونستون تشرشل نحو الإفلاس، حيث اقترض من الأميركيين وباع أصولًا بريطانية في الخارج للحفاظ على تدفق المال والعتاد. ونقل أحد مستشاري الخزانة الصورة في زمن الحرب، موضحًا أن تلك السنين شهدت على حد تعبيره: "انتقال إنكلترا من أكبر أمة دائنة في العالم، إلى أكثر بلدان الأرض مديونيةً". بلغت تكلفة الحرب العالمية الثانية في بريطانيا ضعفي تكلفة الحرب العالمية الأولى؛ وخسرت البلاد ربع الثروة الوطنية.

يفسر هذا أزمات العملة المتكررة في بريطانيا في مرحلة ما بعد الحرب، بوصفها البلد الذي عانى لسداد ديون ضخمة مقومة بالدولار دخله الذي عانى انخفاضًا حادًا. وهذا أحدِ الأسباب التي جعل خطة مارشال في بريطانيا بلا تأثير

تقريبًا على الاستثمار أو التحديث في قطاع الصناعة؛ فقد استخدمت 97 في المئة من الصندوق المناظر. واستخدمت الأموال (أكثر مما استخدمت في أي مكان آخر) لسداد ديون البلاد الضخمة. كانت هذه المشكلات تنطوي على ما يكفي من السوء لأي من البلدان الأوروبية المتوسطة الحجم في الظروف الصعبة التي تلت الحرب والتي مرت بريطانيا بها، بل تفاقم الأمر، على نحو هائل، في حال الإمبراطورية البريطانية التي ترتبت عليها مسؤوليات على نطاق عالمي.

زادت تكلفة بقاء بريطانيا قوة عظمى إلى حد كبير منذ عام 1939. وبلغ معدل إنفاقها 6 ملايين جنيه إسترليني سنويًا على مجمل الأنشطة العسكرية والدبلوماسية في الأعوام بين 1934 و1938. في حين خصصت الميزانية الحكومية للإنفاق العسكري وحده 209 ملايين جنيه إسترليني في عام 1947. وفي تموز / يوليو 1950، عشية الحرب الكورية، أي **قبل** زيادة الإنفاق الدفاعي التي تلت اندلاع الحرب، كان لدى بريطانيا أسطول بحري كامل في المحيط الأطلسي، وآخر في البحر الأبيض المتوسط، وثالث في المحيط الهندي، فضلًا عن "محطة الصين" الدائمة. وحافظت البلاد على 120 سربًا في القوة الجوية الملكية في جميع أنحاء العالم، وكانت الجيوش أو أجزاء منها تتمركز بشكل دائم في: هونغ كونغ، وماليزيا، والخليج العربي وشمال أفريقيا، وتريستي والنمسا، وألمانيا الغربية، والمملكة المتحدة نفسها. إضافةً إلى التكلفة الهائلة التي ترتبت على العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ومؤسسة الاستخبارات المنتشرة في جميع أنحاء العالم، جنبًا إلى جنب مع الخدمة المدنية الاستعمارية، التي كانت عبئًا بيروقراطيًا وإداريًا كبيرًا في حد ذاتها، على الرغم من أنها انخفضت قبل وقت وجيز بجلاء بريطانيا عن الهند.

تجسد السبيل الوحيد أمام البلاد لشق طريقها في هذه الظروف المنهكة في أن يفرض البريطانيون على أنفسهم شروطًا لم يسبق لها مثيل في ضبط النفس والفقر الطوعي؛ الأمر الذي يفسر الملاحظات الكثيرة المرتبطة بِسمة تلك السنوات، حيث بدت بريطانيا العظمى الفخورة المنتصرة أكثر صرامة بطريقة أو بأخرى، بل وأشد فقرًا، وكآبة وقتامة مما كانت عليه سابقًا أي بلاد هُزمت أو احتلت أو سلبت عبر البحار. كل شيء كان مقننًا ومقيدًا ومسيطرًا عليه. صور المحرر والكاتب سيريل كونولي، المعروف بروحه المتشائمة في أفضل الأوقات، مزاج تلك الفترة جيدًا في مقارنته بين أميركا وبريطانيا في نيسان / أبريل 1947: الاعتزاز بالنفس غير مهدد تقريبًا. ومعظمنا لسنا رجالًا ونساء بل طبقة واسعة من الأعضاء البائسين، المرهقين، المحيدين، المكبلين بالقانون بشكل غير طبيعي، بملابسنا الرمادية، ودفاترنا التموينية، وقصص القتل، وحسدنا وصرامتنا وعدم اكتراثنا بالعالم القديم؛ نحن أناس مهمومون. رمز هذا المزاج هو مدينة لندن، وهي الآن أكبر وأتعس وأقذر المدن الكبرى، بما فيها من أميال من الأبنية غير المطلية، ونصف منازلها غير المأهولة،

مطاعمها بلا طعام، وحاناتها بلا مشروبات، وإن كان فيها أحياء تجري فيها الحياة فهي بلا شخصية، وساحاتها تفتقر إلى الأناقة ... تتجول الحشود فيها حول الأغصان الملونة بالخضرة للمقاهي بمعاطفهم المطرية الرثة، تحت سماء باهتة دومًا ومكفهرة مثل غطاء الوعاء المعدني.
هذا هو عصر التقشف. من أجل زيادة صادرات البلاد (ومن ثم كسب العملة الأجنبية الحيوية) كان أي شيء تقريبًا إما مقننًا أو ببساطة غير متوفر: اللحوم والسكر والملابس والسيارات والبنزين والسفر إلى الخارج، حتى الحلويات.
لم يفرض تقنين الخبز إطلاقًا في خلال الحرب، لكنه فُرض في عام 1946 ولم يتم التخلي عنه حتى تموز / يوليو 1948. أعلنت الحكومة متفاخرةً "إلغاء الضوابط" في 5 تشرين الثاني / نوفمبر 1949، لكن كان لا بد من إعادة فرض العديد من تلك الضوابط نفسها مع شد الأحزمة، التي أملتها الحرب الكورية.
ولم ينتهِ تقنين المواد الغذائية الأساسية في بريطانيا حتى عام 1954، بعد مدة طويلة من تجاوزه في بقية بلدان أوروبا الغربية. باتت مشاهد الشوارع في بريطانيا بعد الحرب مألوفة لمواطني الكتلة السوفياتية. وتصف ربة منزل إنكليزية، تتذكر تلك السنوات قائلة: "كانت تصطف الطوابير من أجل كل شيء، كما تعلمون، حتى لو كنتَ لا تعرف لِمَا يصطف الناس في الطابور ... كنت تنضم إليه، لأنك تعرف أنه لا بد من وجود شيء ما عند نهايته".
أثبت البريطانيون أنهم متسامحون بشكل ملحوظ مع الحرمان. ويعود ذلك في جانب منه إلى الاعتقاد بأن هذا الأمر، في المحصلة، يتشارك فيه على نحو عادل المجتمع بكل شرائحه، على الرغم من الإحباط المتراكم الناجم عن حصص الإعاشة واللوائح التي تنظمها، ومناخ الأبوية الطهرانية [البيوريتانية] المتزمتة الذي تشبث به بعض وزراء حزب العمال وخصوصًا مستشار الخزانة، السير ستافورد كريبس، ما ساهم في انتعاش المحافظين في انتخابات الخمسينيات. إن الإحساس بعدم وجود خيار، وأن الحكومة هي الأعلم جعل الجيلَ الأول في إنكلترا بعد الحرب وفقًا لذكريات شباب الروائي ديفيد لودج: "حذرًا، وغير حازم، وممتنًا للنعم الصغيرة ومتواضعًا بالنسبة إلى طموحاتنا" في هذا تناقض ملحوظ مع الجيل التالي. لم تبد النعم صغيرة جدًا. وكما ذكر سام واتسون، زعيم اتحاد عمال مناجم دورْهام المحنك، في المؤتمر السنوي لحزب العمال عام 1950: "انتفى الفقر. وأضحى الجوع غير معروف. وتمت العناية بالمرضى. ويجري الاحتفاء بكبار السن، ويترعرع أطفالنا في أرض الفرص".
بقي المجتمع البريطاني المنقسم إلى طبقات يراعي رغبات الآخرين - أفادت دولة الرفاه، مثلما رأينا، "الاعتدال" قبل كل شيء. لكن تم فعلًا إعادة توزيع للدخل والثروة نتيجة لتشريعات مرحلة ما بعد الحرب. بلغت حصة الأغنياء في الثروة الوطنية 1 في المئة من السكان بعد أن كانت 56 في المئة في عام 1938 و43 في المئة عام 1954؛ وأشار اختفاء البطالة الفعال إلى نقيضٍ مشرق

للعقد الكئيب الذي سبق الحرب. هاجر 150 ألف بريطاني إلى كندا وأستراليا ونيوزيلندا بين عامي 1946 و1948، وفكر كثيرون غيرهم في اللحاق بهم، لكن مع بداية عام 1951 بدا أن أسوأ سنوات التقشف قد انتهت، وصارت البلاد مشهدًا متفائلًا في "مهرجان بريطانيا" بمناسبة الذكرى المئوية للمعرض العظيم الذي أقامه الأمير ألبرت في عام 1851.
التُقطت مشاعر تلك اللحظة اللطيفة في الفيلم الوثائقي المعاصر "صورة العائلة" (*Family Portrait*) لهمفري جينينغز عن إنكلترا في عام 1951. يشير العنوان نفسه إلى أمر مميز يتعلق بهذه البلد - ما من صانع فيلم وثائقي في فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا أو بلجيكا يفكر باستخدامه. الفيلم احتفاء بالإرث الإنكليزي الملون بقوة بالذكريات المشتركة للمعاناة والمجد في الحرب الأخيرة. وهو مشبع جزئيًا فحسب بالفخر الذي يعي خصوصية المكان. ثمة الكثير من التركيز على العلم والتقدم والتصميم والعمل. ولا يتضمن أي إشارة (كذا) على الإطلاق إلى جيران إنكلترا أو حلفائها. وعرض البلد في عام 1951 في الصورة التي كان فيها حقًا في عام 1940: وحيدًا.
في عام 1828، قدم الشاعر الألماني هاينريش هاينه ملاحظة مألوفة بالفعل، قائلًا: "نادرًا ما يتمكن الإنكليز، في مناقشاتهم البرلمانية، من الحديث عن مبدأ. يناقشون فائدة أو عدم فائدة أمر ما فحسب، وتقديم الحقائق عبر الموقف تأييدًا أو رفضًا". رفض البريطانيون دعوة روبير شومان في عام 1950 لعدم تلمسهم منفعة في الانضمام إلى مشروع اقتصادي أوروبي، وبسبب آلامهم الطويلة الأمد مع التشابكات القارية. لكن القرار البريطاني في الابتعاد عن مجموعة الفحم والصلب الأوروبية كان فطريًا قبل أي اعتبار، بل وأمر نفسي وعاطفي، وهو ناتج من الخصوصية المطلقة للتجربة البريطانية الحديثة. ورد في ملخص القرار البريطاني الذي قدمه أنتوني إيدن إلى جمهور نيويورك في كانون الثاني / يناير 1952: "وهذا أمر نعرف، بشكل مؤكد، أنه لا يمكننا القيام به".
لم يكن القرار نهائيًا، لكنه حين اتخذ كان مشؤومًا. في غياب بريطانيا (وفي أعقاب بريطانيا الدول الاسكندينافية) تقلصت السلطة داخل "أوروبا المصغرة" وانتقلت في الغرب على نحو تلقائي إلى فرنسا. قام الفرنسيون، كما ينبغي، بما كان سيقوم به البريطانيون في ظروف أخرى، وجعلوا "أوروبا" على صورتهم، حيث شكلت مؤسساتها وسياستها في نهاية المطاف وفقًا لقوالب فرنسية سابقة معروفة. في ذلك الوقت، كان الأوروبيون القاريون، وليس البريطانيين، هم الذين أعربوا عن أسفهم حيال مسار الأحداث. أراد العديد من القادة الأوروبيين البارزين بقوة أن تنضم بريطانيا إليهم، مثلما أشار بول هنري سباك، رجل الدولة البلجيكي والأوروبي، في وقت لاحق، مستحضرًا الماضي بصورة يشوبها الندم: "هذه القيادة الأخلاقية، كانت لكم لتطلبوها". ونظر مونيه، أيضًا، في وقت لاحق إلى الوراء وتساءل عن الكيفية المختلفة لسير

الأمور لو اختارت بريطانيا أخذ زمام المبادرة حين كانت سلطتها لا تضاهى. صحيح أن البريطانيين أعادوا النظر في الأمر بعد عشر سنوات، لكن عشر سنوات في أوروبا بعد الحرب كانت مدة طويلة جدًا، وبحلول ذلك الوقت كان الأمر قد حُسم.

قراءات إضافية

Åman, Anders. *Architecture and Ideology in Eastern Europe during the Stalin era. An Aspect of Cold War History*. New York: Architectural History Foundation, 1992.

Banac, Ivo, *With Stalin against Tito. Cominformist splits in Yugoslav Communism*. Ithaca: Cornell University Press, 1988.

Betts, Reginald Robert. *Central and South East Europe, 1945 - 1948*. London: Royal Institute of International Affairs, 1950.

Djilas, Milovan. *Conversations with Stalin*. New York: Harcourt, Brace Jovanovitch, 1963.

Gillingham, John. *Coal, Steel, and the Rebirth of Europe, 1945 - 1955. The Germans and French from Ruhr Conflict to Economic Community*. New York: Cambridge University Press, 2004.

Hitchcock, William I. *France Restored. Cold War Diplomacy and the Quest for Leadership in Europe, 1944 - 1954*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1998.

Holloway, David. *Stalin and the Bomb. The Soviet Union and Atomic Energy, 1939 - 1956*. New Haven: Yale University Press, 1994.

Kennedy - Pipe, Caroline. *Stalin's Cold War. Soviet Strategies in Europe, 1943 to 1956*. Manchester: Manchester University Press, 1995.

Mastny, Vojtech. *The Cold War and Soviet Insecurity: The Stalin Years*. New York: Oxford University Press, 1996.

Naimark, Norman M. *The Russians in Germany. A History of the Soviet Zone of Occupation, 1945 - 1949*. Cambridge, MA.: Harvard University Press, 1995.

Novak, Bogdan C. *Trieste, 1941 - 1954; the Ethnic, Political, and Ideological Struggle*. Chicago: University of Chicago Press, 1970. Grant Mkrtychevich.

Procacci, Giuliano & Adibekov. *The Cominform. Minutes of the Three Conferences, 1947 / 1948 / 1949*. Milano: Fondazione Giangiacomo Feltrinelli, 1994.

Stirk, Peter M. R. & David Willis. *Shaping Postwar Europe: European Unity and Disunity, 1945 - 1957*. New York: St. Martin's Press, 1991.

Young, John W. *France, the Cold War, and the Western Alliance, 1944 - 49. French Foreign Policy and Post - war Europe*. New York: St. Martin's Press, 1990.

(50) تأرجح البلغاريون فعلاً بشكل ملحوظ للغاية على مر السنوات من الحماسة في تأييد الجرمانية إلى الإفراط في الحماسة للسلافية. ولم يقدم لهم أي منهما الفائدة المرجوة. وقد لاحظ أحد المعلقين المحليين في ذلك الوقت، أن بلغاريا تختار دائمًا البطاقة الخاطئة ... و**ترميها** بعنف على الطاولة!
(51) لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يشرف فيها الروس المسلحون بشخوصهم على انتخابات بولندية حاسمة، حيث قامت القوات الأجنبية بتهديد مسبق لضمان النتيجة المرجوة خلال الانتخابات البرلمانية المحلية في 1772، التي طلب فيها من البولنديين اختيار ممثليهم لتكريس تقسيم بلادهم.
(52) حُظر الحزب الفلاحي في الأراضي التشيكية وشريكه حزب الشعب في سلوفاكيا، بعد الحرب، بسبب تواطئهما مع السياسات النازية.
(53) تأثر الرأي العام الغربي أيضًا بمقتل ماساريك في 10 آذار / مارس 1948، والذي قيل إنه سقط من نافذة مكتبه إلى ساحة مبنى وزارة الخارجية. ولم يتم توضيح الظروف الدقيقة لمقتله إطلاقًا.
(54) عندما أغلق تيتو الحدود البرية اليونانية مع يوغسلافيا في تموز / يوليو 1949، بعد قطيعته مع ستالين، انهارت المقاومة الشيوعية اليونانية على الفور تقريبًا.
(55) في الواقع زادت الأصوات التي حصل عليها الحزب الشيوعي الإيطالي في انتخابات عام 1948، إنما على حساب الاشتراكيين فحسب، الذين خسروا عددًا كبيرًا من الأصوات. وتفوق الحزب الديمقراطي المسيحي على اليسار مجتمعًا بأكثر من 4 ملايين صوت.
(56) لم تكن عملية سحب الخبراء السوفيات من يوغسلافيا في 18 آذار / مارس 1948، قبل 48 ساعة فقط من انسحاب الجنرال سوكولوفسكي من اجتماع مجلس سلطة الحلفاء في ألمانيا، من قبيل المصادفة.
(57) لو أعرب عن رغبته في القيام بذلك، لواجه عائقًا عمليًا بسيطًا. في ربيع 1948 كان تحت إمرة الاتحاد السوفياتي 300 كتيبة في برلين، في حين لم يكن لدى الولايات المتحدة سوى 60 ألف جندي فقط في أوروبا كلها، بينهم أقل من 7 آلاف في برلين.
(58) كان القانون الأساسي مؤقتًا بصورة متعمدة "لإعطاء النظام الجديد فترة انتقالية في الحياة السياسية"، أي: حتى يتم توحيد البلاد.
(59) ورد في مذكرات وزير الخارجية دين أتشيسون: أنه تساءل حتى وهو يوقع الاتفاق بالأحرف الأولى، عما إذا كانت رغبة الحلفاء للتوقيع في واشنطن متطابقة مع الاستعداد للقتال جنبًا إلى جنب في أوروبا. وذلك عندما اجتمعت الدول المؤسسة لحلف شمال الأطلسي في واشنطن لتوقيع معاهدة الحلف التي تلزمهم بالدفاع بعضهم عن بعض في حال التعرض لهجوم سوفياتي. وتساءل أيضًا عما إذا كانت هذه المعاهدة تساوي الورق الذي كتبت عليه.

وكتب: "كان حفل التوقيع فخمًا ونابضًا بالحيوية 'لكن' الفرقة البحرية أضافت ملاحظة واقعية غير متوقعة، وبعد انتظارنا الحفل الغنائي قدمت أغنيتين من الأوبرا الشعبية 'البغروس وباس' وهما: 'لقد حصلت على كثير من لاشيء' و'الأمر ليس على هذه الصورة بالضرورة'". (المترجم) (60) اشتكى وزير المالية الفرنسي هنري كوييل إلى سفير الولايات المتحدة في فرنسا من "الافتقار التام للإخلاص" لدى بريطانيا.

(61) وجهة نظر صورت بإتقان في خطوط كتبها مجهول في أثناء المفاوضات بشأن قرض فترة ما بعد الحرب في بريطانيا: "في واشنطن همس اللورد هاليفاكس، مرة إلى اللورد كينز، قائلًا: صحيح أن لديهم أثرياء، لكن لدينا **نحن** كل العقول".

(62) لعل المقصود هنا عملية دنكرك، التي تقع على الساحل الفرنسي لبحر المانش. حيث تم إنقاذ الجيش البريطاني بتعاون الأساطيل الحربية والسفن التجارية التي تم حشدها حينذاك. (المترجم) (63) "من المفهوم أن لا يذكر الألمان الحرب في ضوء ذلك، وسيدهشهم في العقود التالية عندما تتناول هتافات أنصار كرة القدم الإنكليزية وعناوين الصحف الشعبية البريطانية إشارات إلى "الهون" (Huns) و"الكراوت"، (Krauts) وما شابه ذلك.

الفصل السادس: وسط الزوبعة

"قل ما يحلو لك: كان الشيوعيون أكثر ذكاءً. فقد وضعوا برنامجًا عظيمًا؛ خطة لعالم جديد تمامًا، حيث لكل امرئ مكانه المناسب ... وكان ثمة أناس أدركوا من البداية أنهم ليسوا من ذوي المزاج الملائم لواقع مثالي، وفضلوا مغادرة البلاد. لكن بما أن واقعًا مثاليًا بالتعريف عالمٌ واحد للجميع، فإن من رغب في الهجرة أضمر إنكار صلاحيته. وبدلًا من الذهاب إلى الخارج، ذهبوا إلى السجن"

ميلان كونديرا

"... لذا كان ضروريًا تعليم الناس ألا يفكروا ويصدروا الأحكام، وإرغامهم على رؤية ما هو غير موجود، والمحاججة بعكس ما كان واضحًا للجميع"

بوريس باسترناك

دكتور جيفاغو (*Doctor Zhivago*) "قابلت في المعسكر الكثير ممن نجحوا في دمج حس فطن بما يجري في البلاد ككل مع عبادة ستالين"

إيفجينيا غينسبيرغ

رحلة في الزوبعة (*Journey into the Whirlwind*) "الستالينية تعني قتل الإنسان من الداخل. وبصرف النظر عما يقوله السفسطائيون أو عن أكاذيب المثقفين الشيوعيين، هذه هي حصيلة المسألة. لا بد من قتل مضمون الإنسان لغرس **الوصايا العشر** الشيوعية في الروح"

ألكسندر وات

"هنا يشنقون الإنسان أولًا ثم يحاكمونه"

موليير

السيد دي بورسيوجناك (*Monsieur de Pourceaugnac*) شكل الاتحاد السوفياتي في السنوات التي تلت عام 1945 بالنسبة إلى المراقبين الغربيين هاجسًا مروعًا. زحف الجيش الأحمر على الأقدام، ونقل أسلحته ومعداته على عربات كانت تجرها حيوانات، وحرم جنوده من الإجازات، ولا مجال للرحمة لو بدر منهم أي تردد: أُعدم منهم 157,593 بتهمة "الجبن" بين عامي 1941 و1942 فحسب. لكن بعد بداية متعثرة، تفوق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على العملاق الألماني في الإنتاج والقتال وهزمه محطمًا قلب الآلة العسكرية الألمانية العظيمة. شكل انتصار

السوفيات في الحرب العالمية الثانية - للأصدقاء وللأعداء على حد سواء - شاهدًا على إنجاز البلاشفة. جرى تبرير سياسات ستالين، ودخلت جرائمه في مرحلة ما قبل الحرب في غياهب النسيان. ومثلما أدرك ستالين، كان النجاح صيغة رابحة.

لكن ثمن النصر السوفياتي كان باهظًا إلى حد لا يوصف. وانفرد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من بين جميع المنتصرين في الحرب العالمية الثانية - في الواقع من بين جميع الدول المشاركة، المنتصرة والمهزومة على حد سواء - بتعرضه لضرر اقتصادي دائم. الخسائر الموصوفة في الأرواح والموارد كانت هائلة وبقيت مضاعفاتها عقودًا. يستذكر زدينيك مالينار - الشيوعي التشيكي الذي كان يدرس في موسكو في عام 1950 - العاصمة الغارقة في "البؤس والتخلف ... مجرد قرية كبيرة من الأكواخ الخشبية". وكان الوضع خارج المدن أسوأ من ذلك بكثير. فقد دمرت الطرق والجسور والسكك الحديد عمدًا في معظم أرجاء بيلاروسيا وأوكرانيا وغرب روسيا. وانخفض محصول الحبوب في أوائل الخمسينيات عن مستواه في عام 1929، الذي كان بالأصل أقل بكثير من مستواه في آخر موسم حصاد جرى في أزمنة السلم في أثناء حكم القياصرة. ودارت رحى الحرب على بعض من أفضل الأراضي الزراعية في الاتحاد السوفياتي، ونفق فيها مئات آلاف من الخيول والأبقار والخنازير وغيرها من الحيوانات. وعانت أوكرانيا، التي لم تتعافَ من مجاعة الثلاثينيات العقابية المتعمدة، مجاعةً أخرى لكنها غير مقصودة هذه المرة في شتاء وربيع 1946 و1947.

غير أن سنوات الحرب شهدت أيضًا ما يُثبت شبه عسكرة دائمة للحياة السوفياتية. فالتوجيه المركزي وتركيز مطلق على إنتاج الدبابات والمدافع والطائرات حول الاتحاد السوفياتي في زمن الحرب إلى ماكينة حربية فاعلة مدهشة لا تبالي بحياة البشر ورفاهيتهم لكنها متكيفة تمامًا مع خوض حرب شاملة. كما أن جماعة بيروقراطيي الحزب التي تشكلت في الحرب - جيل بريجنيف - ساوت السلطة والنجاح بمخرجات واسعة النطاق للصناعات الدفاعية، وقُدر لهم إدارة البلاد، واضعين هذا الأنموذج نصب أعينهم في الأعوام الأربعين التالية. وأصبح ممكنًا عندئذٍ ربط الاستعارات اللينينية، المستخدمة منذ زمن طويل والمتعلقة بالصراع الطبقي والمواجهة، مع ذكريات مجيدة لحرب حقيقية. لقد استلزمت دولة الحزب السوفياتية ظهور أسطورة تأسيسية جديدة؛ وهي الحرب الوطنية العظمى.

جعلت الطريقة التي تعامل بها النازيون بما اجتاحوه من الأراضي والشعوب من الحرب بين عامي 1941 و1945 في روسيا حربًا وطنية عظمى. وشجع ستالين أشكال التعبير الفردي عن الوطنية الروسية وعن المشاعر الدينية، وسمح بالاستبدال المؤقت للحزب وأهدافه بهالة الهدف المشترك للمعركة الجبارة ضد الغزاة الألمان. وساهم التأكيد ذاته لجذور الاتحاد السوفياتي في

ماضي روسيا الإمبراطوري في تحقيق مآرب ستالين في غزو أوروبا الوسطى بعد الحرب.
كما سبق ورأينا، كان الأمن مبتغى ستالين في أوروبا في المقام الأول. لكنه اهتم أيضًا بالمنافع الاقتصادية المتأتية من انتصاراته في الغرب. عاشت دول أوروبا الوسطى الصغيرة من بولندا وحتى بلغاريا في ظل الهيمنة الألمانية قبل زمن طويل من الحرب العالمية الثانية؛ فقد كانت ألمانيا النازية - ولا سيما في الثلاثينيات - شريكتها التجارية الرئيسة ومصدر الرأسمال الأجنبي. ثم تحولت هذه العلاقة في خلال الحرب إلى علاقة سيد بعبد، بالتلازم مع استخراج ألمانيا الحد الأقصى من إنتاج الأرض والبشر لمصلحة مجهودها الحربي. لكن ما حدث بعد عام 1945 أن الاتحاد السوفياتي استولى على التركة الألمانية - بالمعنى الحرفي للعبارة - وألحق أوروبا الشرقية باقتصاده كمورد يستغله عند الحاجة.
اقتطع الاتحاد السوفياتي التعويضات من هنغاريا ورومانيا، بصفتهما حليفتين سابقتين لهتلر. ولم تساهم هذه الاقتطاعات - على غرار مثيلاتها من التعويضات العينية المقتطعة من المنطقة السوفياتية في ألمانيا - إلا بالقليل نسبيًا للتعويض عن خسائر روسيا، لكنها شكلت تضحيات جسيمة من الدول المانحة: بحلول عام 1948، شكلت التعويضات الرومانية المدفوعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية 15 في المئة من الدخل الوطني للبلاد، ووصلت في هنغاريا إلى 17 في المئة. لم يكن ستالين أقل تطلبًا مع البلدان التي لم تحاربه؛ لكن بداعي "الأخوة" وليس العقاب.
أشارت التقديرات إلى أن الاتحاد السوفياتي اقتطع من جمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا وهنغاريا حتى أواخر الخمسينيات أكثر بكثير مما أنفق على السيطرة عليها. وفي تشيكوسلوفاكيا، تساوى الإنفاق مع التحصيل. ربما زادت التكاليف المترتبة على موسكو بعض الشيء لمساعدة بلغاريا وبولندا - ولا سيما الأخيرة - ما بين عامي 1945 و1960، عما قدمتاه في مجال التجارة وغيرها من تسليم الطلبيات. هذا النمط من المنفعة الاقتصادية المختلط في العلاقات الاقتصادية بين المتروبول والمستعمرة مألوف بالنسبة إلى مؤرخي الاستعمار، وفي هذا الإطار كانت العلاقة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمناطق التي تحده من الغرب ذات طبيعة "إمبريالية" تقليدية (باستثناء كون المركز الإمبريالي في الحالة السوفياتية أشد فقرًا وتخلفًا في أطرافه الخاضعة له).
يكمن اختلاف ستالين عن بقية بناة الإمبراطوريات، بمن فيهم القياصرة أنفسهم، في إصراره على إعادة إنتاج أشكال الحكم والمجتمع في المناطق الخاضعة لحكمه بما **يتطابق** مع مثيلاتها في الاتحاد السوفياتي. وكما صنع في شرق بولندا بين عامي 1939 و1941، وفي دول البلطيق في عام 1940، ومجددًا في عام 1945 (بعد انتزاعها من النازيين من جديد)، شرع ستالين في إعادة تشكيل أوروبا الشرقية على الصورة السوفياتية: إعادة إنتاج التاريخ

والمؤسسات والممارسات السوفياتية في كل دولة من الدول الصغيرة التي باتت خاضعة لحكم الأحزاب الشيوعية.

أريد لألبانيا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية أن تصبح "دولًا متراصفة جغرافيًا وطبق الأصل" [(64)] بحسب التعبير الموفق لأحد الباحثين. وتقرر أن يصوغ كل واحدة منها دستورًا على هيئة الدستور السوفياتي (أول هذه الدساتير اعتمدته بلغاريا في كانون الأول / ديسمبر 1947، وآخرها في بولندا في تموز / يوليو 1952). وتعين على كل دولة الشروع في "إصلاحات" اقتصادية، واعتماد خطط خمسية لضمان تناغم مؤسساتها وإجراءاتها مع مثيلاتها في الاتحاد السوفياتي. كما تعين على كل دولة أن تغدو دولة بوليسية بقالب سوفياتي، وأن يحكمها "جهاز" الحزب الشيوعي التابع (حقًا إن لم يكن قولًا) للحزب الشيوعي الحاكم في موسكو [(65)].

مرة أخرى، كانت الدوافع التي حدت بستالين إلى إعادة إنتاج المجتمع السوفياتي في الدول الدائرة في فلكه بسيطة جدًا. مهدت الرغبةُ العارمة في أوروبا الشرقية بعد الحرب في تحقيق السلام وتوفير الغذاء والانطلاقة الجديدة طريقَ الشيوعيين إلى السلطة، لكنها لم تضمن الدعم المحلي للسياسات السوفياتية. لم يكن تفضيل الشيوعيين على الفاشيين، أو على أحد أشكال الاشتراكية الديمقراطية سبيلًا يُعتمَد عليه للنجاة من التطبيق العملي للحكم الشيوعي. وحتى إغراء الضمانات السوفياتية حيال النزعة الانتقامية الألمانية قد يضعف بمرور الزمن.

احتاج ستالين إلى ضمان ولاء لا يتزعزع من جيرانه الدائرين في فلكه، وقد أتقن طريقة واحدة للقيام بذلك: ينبغي التأكد أولًا من احتكار الحزب للسلطة. وعلى حد تعبير الدستور الهنغاري المقر في عام 1949، يتعين على الحزب تولي "دور القائد" والحفاظ عليه، والقضاء على بقية الأحزاب السياسية أو الاستحواذ عليها. أصبح الحزب وسيلة الحراك الاجتماعي الوحيدة ومصدر الرعاية وناشر العدالة عبر سيطرته على المحاكم. وبموجب التحامه، الذي لا تنفصم عراه مع الدولة التي يحتكر بدوره السيطرة على مؤسساتها، تحول الحزب المحلي وجهاز أمن الدولة التابع له، عبر تلقيه التعليمات من موسكو مباشرةً، إلى ذراع القيادة السوفياتية المباشرة.

وجب على دولة الحزب ثانيًا احتكار القرارات الاقتصادية. لم يكن ذلك بالأمر اليسير؛ إذ تفاوتت اقتصادات أوروبا الشرقية بصورة بينة. عُد بعضها عصريًا ومدينيًا وصناعيًا فيه طبقة عاملة كبيرة الحجم، بينما غلب على بعضها الآخر (في أغلبها) الطابع الريفي والفقر. وتميز بعضها - هنغاريا وبولندا - بوجود "قطاع دولة" كبير الحجم، ناجم عن استراتيجيات الحماية المعتمدة فيها قبل الحرب، من أجل الوقاية من الاختراق الاقتصادي الألماني. وفي دول أخرى - تشيكوسلوفاكيا مثلًا - حاز القطاع الخاص قبل الحرب معظم الممتلكات

والأعمال. واتسمت بعض البلدان والمناطق بقطاع تجاري مزدهر، وتشابه بعضها الآخر مع أجزاء من الاتحاد السوفياتي نفسه. وعانت المنطقة في معظمها بشدة ركودًا اقتصاديًا وسياسات اكتفاء ذاتي حمائية معتمدة في مواجهته، لكن كما رأينا سابقًا، استفادت قطاعات صناعية معينة ولا سيما في هنغاريا وسلوفاكيا فعلًا في خلال الحرب من الاستثمار الألماني في الإنتاج الحربي.

على الرغم من هذه الاختلافات فُرض اتساق اقتصادي على كامل المنطقة، بعد وقت قصير من إحكام قبضة الشيوعيين على السلطة. أولًا: عبر الالتزام بإعادة التعريف اللينيني للاشتراكية بأنها قضية ملكية وليست علاقة اجتماعية، ومصادرة الدولة للشركات الضخمة في قطاعات الخدمات والتجارة والصناعة التي ليست بالأساس في إطار الملكية العامة. واستولت الدولة بعد ذلك على الشركات التي ضمت أكثر من 50 عاملًا، أو إرهاقها ضريبيًا أو إرغامها على مغادرة السوق. وبحلول كانون الأول / ديسمبر 1948، ندر أن تجد في تشيكوسلوفاكيا أي شركة خاصة فيها أكثر من 20 مستخدمًا. واستحوذت الدولة في ذات المدة على 83 في المئة من الصناعة الهنغارية، و84 في المئة من الصناعة البولندية، و85 في المئة من الصناعة الرومانية، و98 في المئة بالتمام والكمال من الصناعة البلغارية.

كان الإصلاح النقدي من الوسائل المستخدمة في القضاء على ملكية الطبقة الوسطى في أوروبا الشرقية. عمل كآلية فعالة في تبديد المدخرات النقدية للفلاحين ورجال الأعمال على حد سواء: إنه الصورة المحدثة لأساليب الابتزاز القديمة، مثل الفرض القسري للضريبة على رأس المال. وقد طبق مرتين في رومانيا؛ واحدة في آب / أغسطس 1947 (استند حينها إلى مبرر مشروع تمثل في إنهاء التضخم المفرط)، والأخرى في كانون الثاني / يناير 1952، عندما شاهد الفلاحون مدخراتهم التي راكموها في السنوات الأربع الماضية وهي تتلاشى أمام أعينهم (لم يتوفر سوى النذر اليسير لإنفاق أموالهم عليه).

مثلما هي الحال في الاتحاد السوفياتي، قُضي على الفلاحين في أوروبا الشرقية الخاضعة للسوفيات أيضًا. الإصلاحات الأولية التي طُبقت بعد الحرب الأولية في الريف، وزعت مساحات صغيرة من الأرض على عدد كبير من المزارعين. لكن بغض النظر عن مدى الشعبية السياسية لهذه الخطوة، فقد فاقمت هذه الإصلاحات بكل بساطة الأزمة الزراعية القديمة في المنطقة: استثمار ضئيل في المكننة والأسمدة، ونقص فادح في العمالة، وخمسة عقود من الانخفاض المنتظم لأسعار المنتوجات الزراعية. واظبت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية بلا كلل على تشجيع هذا الشكل عديم الكفاءة من توزيع الأرض إلى أن أحكمت قبضها على السلطة. لكنها باشرت اعتبارًا من عام 1949 عملية عاجلة ومقدامة على نحو متزايد لتحطيم "الكولاك" (kulaks) و"طبقة النيب" (nepmen).

عوقب الفلاحون مالكو الأراضي الصغار في المراحل المبكرة من الزراعة الجماعية - لم يبقَ إلا ما ندر من الملاك الكبار آنذاك - بفرض ضرائب عقابية عليهم (تخطت غالبًا دخلهم النقدي)، ووضع أسعار وحصص تمييزية لمصلحة المزارع الجماعية ومزارع الدولة الجديدة، والحرمان من بطاقات الحصص التموينية، وممارسة سياسة تمييزية تجاه أطفالهم عبر حرمانهم من حق التعلم بعد المرحلة الابتدائية. لكن، حتى في ظل هذه الظروف، حافظ عدد لافت من الفلاحين على وجوده، غالبًا بالاعتماد على "إقطاعة" تافهة اقتصاديًا بمساحة هكتارين أو أقل.

وفي رومانيا حيث أجبر عشرات آلاف الفلاحين في خريف 1950 على الانخراط في المزارع الجماعية، وحيث انفلت النظام من عقاله في اللجوء إلى القوة، كان لا بد من الانتظار حتى عام 1962 كي يعلن الرئيس المقبل نيكولاي تشاوشيسكو بكل فخر إتمام الزراعة الجماعية "قبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد". وفي سياق أول خطتين خمسيتين بدأتا في عام 1949 في بلغاريا، جرى نزع الملكية الخاصة عن كامل الأراضي الصالحة للزراعة. أما في أراضي التشيك التي بدأت فيها الزراعة الجماعية متأخرة جدًا (بقيت معظم الأراضي الصالحة للزراعة أملاكًا خاصة حتى عام 1956)، استُكمل الاستيلاء على95 في المئة من الأراضي الزراعية في الأعوام العشرة التالية، وبدرجة أقل (85 في المئة) في المناطق المتخلفة والوعرة من سلوفاكيا. لكن هنا، كما في هنغاريا وفي عموم المنطقة، لم يبقَ من المزارعين المستقلين إلا اسمهم، حيث عملت الإجراءات المتخَذة ضدهم، والدمار الذي لحق بالأسواق وشبكات التوزيع على ضمان إفقارهم وتحطيمهم.

جرى استنساخ التجربة الاقتصادية السوفياتية غير العقلانية لا بل السريالية أحيانًا، بكل أمانة في جميع بلدان الكتلة. في الثلاثين من أيلول / سبتمبر 1948، قال السكرتير الأول للحزب الشيوعي الروماني غيورغي غيورغيو ديج: "نريد تحقيق تراكم اشتراكي على حساب المكونات الرأسمالية في الريف" - في بلد انعدمت في اقتصاده الريفي "المكونات الرأسمالية" كليًا. حتى إن مساعي بُذلت في بحر عام 1951 في سلوفاكيا لإرسال كتبة مدينيين وموظفين حكوميين إلى الحقول. أفضت "عملية 70 ألف لا بد أن تكون مثمرة" - كما أطلق عليها - إلى كارثة وسرعان ما جرى التخلي عنها، لكن هذه التجربة **السباقة** الماوية والمطبقة على بعد 50 ميلًا فقط من فيينا عبرت إلى حد كبير عن المزاج العام في تلك الآونة. وفي تلك الأثناء، وكما هي حال أراضي دول البلطيق "المُسفيَتة" (Sovietized) حديثًا، مثلت الندرة المنظمة طويلة الأمد عاقبة الإصلاح الزراعي الشيوعي، في بلاد اتسمت حتى ذلك الحين بالغذاء الوفير والرخيص [(66)].

أقرت السلطات في مواجهة هذا الفشل الواضح مجموعة قوانين على الغرار السوفياتي تجرم "الطفيلية" و"المضاربة" و"التخريب". وبحسب الدكتورة زدينكا

باتستشوفا، القاضية وعضوة الجمعية الوطنية التشيكوسلوفاكية التي قالت أمام زملائها المشرعين في 27 آذار / مارس 1952: "إن إماطة اللثام عن الوجه الحقيقي لأغنياء القرى تقع على عاتق الإجراءات الجنائية في المقام الأول ... وينبغي إنزال عقاب شديد بظاهرة التخلف عن التسليم وعدم تحقيق خطة الإنتاج [الزراعي] باعتبارها عملًا تخريبيًا". وكما يتضح من هذا الصدى "الحرفي" لخطاب الثلاثينيات السوفياتي، عُدت معاداة الفلاحين والتنفيذ الناجح للزراعة الجماعية أحد أبرز اختبارات العقيدة الستالينية.

لم تتضح تمامًا على المدى القصير الكارثة الناجمة عن تنفيذ خطط **التصنيع** المستلهمة من السوفيات: هناك بعض الأمور التي يمكن للاقتصاد الموجه إدارتها على نحو حسن. ساهمت الزراعة الجماعية وتدمير الشركات الصغيرة الخاصة في دفع عدد وافر من الرجال والنساء للعمل في المناجم والمصانع، وأدى تركيز الشيوعيين أحادي الجانب على الاستثمار في إنتاج السلع الثقيلة على حساب المنتوجات الاستهلاكية إلى زيادة غير مسبوقة في الإنتاج. تم تبني الخطط الخمسية في كل مكان بأهدافها الطموح. ومن ناحية أرقام الإنتاج الإجمالي، أعطت معدلات النمو لهذا الجيل الأول من التصنيع صورة باهرة: ولا سيما في بلدان مثل بلغاريا ورومانيا، التي بدأت عمليًا من الصفر.

انخفض عدد العاملين في الزراعة حتى في دولة مثل تشيكوسلوفاكيا أكثر الدول تحضرًا في المنطقة بنسبة 18 في المئة بين عامي 1948 و1952. ارتفع إنتاج الحديد الخام في المنطقة السوفياتية من 120 ألف طن في عام 1946 إلى ما يزيد على مليوني طن في عام 1953. وبين عشية وضحاها انقلبت أحوال أجزاء من أوروبا الشرقية (جنوب غرب بولندا والحزام الصناعي شمال غرب بوخارست): شُيدت مدن جديدة كليًا، مثل نوفا هوتا قرب كراكوف، لإيواء آلاف العمال العاملين في صناعة الحديد والفولاذ والآلات. وعلى نطاق أصغر متناسب، أعادت الكتلة السوفياتية استنساخ تصنيع الجيل الأول شبه العسكري المتجانس للاتحاد السوفياتي في مرحلة ما بين الحربين. وعلى غرار ما جرى في روسيا، شرع الشيوعيون في أوروبا الشرقية في إعادة إنتاج مصغرة وعاجلة لثورة القرن التاسع عشر الصناعية في أوروبا الغربية.

في ضوء ما تقدم، هناك شبه عابر بين التاريخ الاقتصادي لأوروبا الشرقية بعد عام 1945 وأنموذج الانتعاش الاقتصادي في أوروبا الغربية في السنوات نفسها. أعطي الاستثمار في الإنتاجية والنمو الأولوية على توفير السلع والخدمات الاستهلاكية، على الرغم من أن خطة مارشال خففت من تبعات تلك الاستراتيجية. وأقلعت بعض القطاعات الصناعية في أوروبا الغربية من مستويات متدنية أيضًا، وحدث نزوح دراماتيكي من الريف إلى المدينة في وسط الخمسينيات، ولا سيما في فرنسا وإيطاليا. لكن التشابه ينتهي عند هذا الحد. تكمن السمة المميزة للتاريخ الاقتصادي لأوروبا الشرقية الشيوعية في أن الجيل الأول للتصنيع السوفياتي أنتج إضافةً إلى الفحم والفولاذ والمصانع

وكتل الشقق السكنية تشوهات غريبة وتناقضات زادت حتى على تلك التي أنتجها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نفسه.

أقرت قواعد التجارة بين الدول الشيوعية بعد تأسيس مجلس التعاون الاقتصادي المشترك [(67)] (الكوميكون) (Comecon) في كانون الثاني / يناير 1949. وتعين على كل دولة أن ترتبط تجاريًا بعلاقة ثنائية مع الاتحاد السوفياتي (نسخة أخرى عن مقتضيات العهد النازي، لكن مع موسكو بدلًا من برلين هذه المرة أيضًا) وخصت بدور غير قابل للنقاش داخل الاقتصاد الشيوعي الدولي. وهكذا اختصت ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بتقديم المنتوجات الصناعية النهائية إلى اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية (بأسعار حددتها موسكو)، بينما اختصت بولندا ورومانيا بإنتاج الأغذية والمنتوجات الصناعية الأولية وتصديرها. وتاجر الاتحاد السوفياتي من ناحيته بالمواد الأولية والوقود.

باستثناء الوضع المعكوس الغريب الذي سبق وعرضناه - تقدم فيه القوة الإمبريالية المواد الأولية، وتصدر المستعمرات السلع النهائية - تعيدنا هذه البنية بالذاكرة إلى الاستعمار الأوروبي الخارجي. كان حال أوروبا الشرقية كحال المستعمرات غير الأوروبية: تعرضت الاقتصادات المحلية للتشوه والتخلف. وحظر على بعض البلدان تصنيع السلع النهائية، بينما أعطيت التعليمات لبلدان أخرى لإنتاج سلع معينة بكميات وفيرة (الأحذية في تشيكوسلوفاكيا والشاحنات في هنغاريا) وبيعها إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومن دون الالتفات إلى اقتصادات المزايا النسبية.

لم يكن الأنموذج السوفياتي - الذي جرى ارتجاله في الثلاثينيات للتعامل حصرًا مع المواصفات السوفياتية ذات المسافات الشاسعة والمواد الأولية الوفيرة وعمالة كثيرة رخيصة وغير ماهرة - ليصلح لدول صغيرة مثل هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، تفتقر إلى المواد الأولية لكنها ذات قوة عاملة صناعية ماهرة وتعتبر سوقًا عالمية معترف بها للمنتوجات ذات القيمة المضافة العالية.

تعتبر الحالة التشيكية لافتة بصورة خاصة: قبل الحرب العالمية الثانية، حققت منطقتا بوهيميا ومورافيا التشيكيتين (قلب الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية الصناعي قبل الحرب العالمية الأولى) معدل إنتاج بالنسبة إلى الفرد أعلى من مثيله الفرنسي، واختصت بالمنتوجات الجلدية والسيارات والصناعات العسكرية ذات التقنية الرفيعة ومجموعة واسعة من السلع الكمالية. وضاهت تشيكوسلوفاكيا قبل عام 1938 بلجيكا من ناحية مستويات المهارة الصناعية والإنتاجية ومستوى المعيشة وحصتها في السوق الدولية، وتقدمت بأشواط على النمسا وإيطاليا.

في عام 1956 لم تتخلف تشيكوسلوفاكيا الشيوعية عن النمسا وبلجيكا وبقية أوروبا الغربية فحسب، بل أصبحت أيضًا أقل كفاءة وأكثر فقرًا مما كانت عليه قبل 20 عامًا. ففي عام 1938 كانت معدلات ملكية الأفراد للسيارات في تشيكوسلوفاكيا والنمسا متساوية، لكنها أصبحت 1 إلى 3 بحلول عام 1960.

وكفت حتى المنتوجات التي احتفظت بمستوى تنافسي - ولا سيما صناعة الأسلحة الصغيرة - عن تقديم أي منفعة للتشيكيين بسبب تقييد وجهة تصديرها إلى سادتهم السوفيات حصرًا. أما بالنسبة إلى إقامة مجمعات التصنيع العملاقة على غرار مصانع فولاذ غوتفالد في أوسترافا المماثلة لمصانع الصلب في بولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فإنها لم تمثل للتشيكيين تصنيعًا سريعًا بل تأخرًا إجباريًا (تقرر القيام ببرنامج التصنيع العاجل القائم على صناعة الفولاذ على الرغم من موارد تشيكوسلوفاكيا المحدودة جدًا من خام الحديد). وبالمثل، جنت بقية الدول التابعة الأخرى منافع الانطلاقة الحاصلة لمرة واحدة بسبب النمو غير المسبوق للصناعات الأولية. وبحلول منتصف خمسينيات القرن الماضي، بدأت أوروبا الشرقية السوفياتية انحدارها الفعلي نحو التقادم "المخطط".

ثمة استثناءان جزئيان لهذا العرض الموجز لاقتصادات الكتلة السوفياتية. في حين بوشر بالتصنيع البدائي في بولندا بالقدر ذاته من الحماسة كما في أي مكان آخر، لم ينطبق هذا الأمر على الزراعة الجماعية، إذ يبدو أن ستالين اقتنع بعدم جدوى إجبار الفلاحين البولنديين على الانضمام إلى المزارع الجماعية، لكن ذلك وحده لم يكن سبب تردده. جاء الحذر السوفياتي عند التعامل مع بولندا (الأمر الذي سيتاح لنا مصادفته مرة أخرى) من منطلق براغماتي بحت. على عكس بقية شعوب أوروبا الشرقية الخاضعة، كان البولنديون عددهم كبير وقدرتهم وميلهم إلى التمرد على العبودية الروسية مألوفان لدى أجيال عدة من الضباط والبيروقراطيين الروس، وتميز الاستياء من الحكم السوفياتي بالوضوح في بولندا أكثر من أي مكان آخر.

كانت المعارضة البولندية مزعجة من وجهة نظر السوفيات وغير مشروعة - خاض ما تبقى من زمن الحرب من المقاومة السرية البولندية حرب عصابات ضد النظام الشيوعي استمرت حتى نهاية الأربعينيات في الأقل - ألم يحصل البولنديون على 40 ألف ميل مربع من الأراضي الزراعية الجيدة نسبيًا مقابل 69 ألف ميل مربع من التخوم الحدودية التي انتقلت إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعد الحرب؟ أليست موسكو ضمان البولنديين (الوحيد) ضد ألمانيا التي توقع الجميع "انبعاثها من جديد"؟ علاوة على خلو بولندا الحالي من أقليات ما قبل الحرب: قُتل اليهود على يد الألمان، وطُرد الألمان والأوكرانيون على يد السوفيات. وإذا كان "نقاء" بولندا قد زاد أكثر من أي وقت مضى من تاريخها المعقد، فيتعين الاعتراف بفضل موسكو في ذلك.

لكن العلاقات بين الدول لا تتوقف على الامتنان أو عدمه، ولا سيما الكتلة السوفياتية. برزت القيمة الاستعمالية لبولندا بالنسبة لموسكو، بالأساس وقبل كل شيء، كمنطقة عازلة في وجه عدوان ألماني أو غربي. لا شك في أن بولندا اشتراكية أمر مرغوب فيه، لكن إبقاءها مستقرة وموثوقًا بها أمر لازم.

فمقابل الاستقرار الداخلي البولندي أبدى ستالين استعداده للتسامح مع طبقة من الفلاحين المستقلين شريطة بقائهم عاجزين ومفككين أيديولوجيًا، إضافة إلى كنيسة كاثوليكية ناشطة بصورة علنية، بطريقة لم يتصور أحد إمكانية وجودها في مناطق أبعد إلى الجنوب أو الشرق. كما أن الجامعات البولندية لم تمس عمليًا، على النقيض من حملات التطهير التي جرفت الكادر التدريسي من مؤسسات التعليم العالي في تشيكوسلوفاكيا المجاورة وفي أماكن أخرى.

الاستثناء الآخر، بطبيعة الحال، هو يوغسلافيا، حيث كانت - كما سبق ورأينا - الأكثر تقدمًا على الطريق إلى الاشتراكية من بين جميع دول أوروبا الشرقية، حتى حصول انشقاق تيتو - ستالين. تجاوزت خطة تيتو الخمسية الأولى خطة ستالين، عبر استهدافها معدلًا من الاستثمار الصناعي أعلى من أي مكان آخر في الكتلة السوفياتية. وجرى تنظيم سبعة آلاف مزرعة جماعية قبل أن تبدأ الزراعة الجماعية في أي من دول الكتلة السوفياتية، وعزَّزت يوغسلافيا بعد الحرب جهدها الحثيث على طريق التفوق على موسكو نفسها في كفاءة جهازها القمعي وانتشاره في كل مكان. وتوسعت خدمات أمن الأنصار في زمن الحرب وشملت شبكة شرطة متكاملة تكفلت بحسب قول تيتو بـ "زرع الرعب في قلوب من لا يعجبهم نمط يوغسلافيا الحالي".

سجلت يوغسلافيا في مرحلة الافتراق مع ستالين معدل الدخل الفردي الأقل في أوروبا إذا استثنينا ألبانيا المجاورة، وتفشى الفقر المدقع في الأراضي المجدبة أصلًا في مجرى السنوات الأربع من الاحتلال والحرب الأهلية. واتسم التراث المرير لتجربة الحرب اليوغسلافية بالمزيد من التعقيد الناجم عن تكوينها الإثني، الذي جعلها بالفعل آخر دولة متعددة القوميات في أوروبا، حيث ضمت يوغسلافيا ذات الـ 15.7 مليون نسمة بحسب تعداد عام 1946: 6.5 مليون صربي و3.8 مليون كرواتي و1.4 مليون سلوفيني و800 ألف مسلم (معظمهم في البوسنة) و800 ألف مقدوني و750 ألف ألباني و496 ألف هنغاري و400 ألف من الجبل الأسود و100 ألف من الفلاش وأعدادًا غير محددة من البلغاريين والتشيكيين والألمان والإيطاليين والرومانيين والروس واليونانيين والأتراك واليهود والغجر.

ومن بين هؤلاء، مُنح الصرب والكرواتيون والسلوفينيون وسكان الجبل الأسود والمقدونيون اعترافًا منفصلًا فحسب بموجب دستور عام 1946، مع تشجيعهم على اعتبار أنفسهم "يوغسلافيين" [(68)]. في الواقع، بدت آفاقهم قاتمة بصفتهم "يوغسلافيين". كتب لوريس دوريل من بلغراد إلى صديق يوناني واصفًا حالة البلاد في نهاية الأربعينيات: "الأوضاع بائسة هنا - أحوال بمعظمها شبيهة بالحرب، اكتظاظ وفقر. أما بالنسبة للشيوعية - فتكفي زيارة قصيرة إلى هذا المكان كي تجعل المرء يقتنع عزيزي تيودور بأن الرأسمالية تستحق أن يقاتل المرء لأجلها. ومع أنها مظلمة وملطخة بالدماء، لكنها أقل بؤسًا ويأسًا وتصحرًا من هذه الدولة الخاملة البوليسية المروعة".

أصبح تيتو في الأشهر الأولى التي أعقبت انشقاقه عن ستالين **أكثر** تطرفًا؛ وأكثر "بلشفيةً"، وكأنما لإثبات شرعية ادعاءاته وزيف منتقديه السوفيات. لكن لم يكن مقدرًا لهذه الوضعية أن تدوم مدة طويلة جدًا. فمن دون مساعدة خارجية وبمواجهة غزو سوفياتي محتمل للغاية، استدار تيتو نحو الغرب طلبًا للمساعدة. في أيلول / سبتمبر 1949 منح بنك الاستيراد والتصدير الأميركي قرضًا لبلغراد بقيمة 20 مليون دولار. وفي الشهر التالي اقترضت يوغسلافيا 3 ملايين دولار من صندوق النقد الدولي، وفي كانون الأول / ديسمبر من العام ذاته، وقعت اتفاقية تجارية مع بريطانيا العظمى، وتلقت اعتمادًا بقيمة 8 ملايين دولار.

أجبر التهديدُ السوفياتي تيتو على زيادة إنفاقه الدفاعي (كنسبة من الدخل الوطني اليوغسلافي الهزيل) من 9.4 في المئة في عام 1948 إلى 16.7 في المئة في عام 1950، ونقلت مصانع ذخيرة البلد إلى مواقع آمنة في جبال البوسنة (الأمر الذي كان له عواقبه في حروب التسعينيات). في عام 1950 قدم الكونغرس الأميركي - الذي بات مقتنعًا بأهمية يوغسلافيا المحتملة في الحرب الباردة العالمية - 50 مليون دولار من المساعدات الإضافية بموجب القانون اليوغسلافي للأعمال الطارئة لعام 1950، وتبعه في تشرين الثاني / نوفمبر 1951 اتفاق سمح ليوغسلافيا بتلقي مساعدة عسكرية بموجب قانون الأمن المتبادل. وبحلول عام 1953 غطت المساعدة الأميركية العجز الوطني اليوغسلافي في ميزان المدفوعات، وبلغت المساعدات المقدمة لتيتو بين عامي 1949 و1955 من جميع المصادر الغربية 1.2 مليار دولار، منها 55 مليون دولار فقط واجبة السداد. أما الجمود بشأن ترييست الذي أفسد علاقات يوغسلافيا مع إيطاليا والغرب منذ أيار / مايو 1945، فقد وجد حلًا في مذكرة تفاهم وقعتها يوغسلافيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة في 5 تشرين الأول / أكتوبر 1954.

أتاحت المساعدة الغربية للنظام اليوغسلافي متابعة تركيزه على الصناعة الثقيلة والصناعات الدفاعية، مثلما كان حاله قبل انشقاق عام 1948. ثم جرى التخلي عن البلشفية المتطرفة، التي رافقت سنوات ما بعد الحرب، على الرغم من إمساك رابطة الشيوعيين اليوغسلافيين بجميع مقاليد السلطة الاستبدادية. ولم يتبقَ تحت السيطرة الفدرالية (أي الحكومة المركزية) في ربيع 1951 سوى خدمات البريد والسكك الحديد والنقل الجوي والنهري. وانتقلت إدارة الخدمات الأخرى وجميع المشروعات الاقتصادية إلى نطاق الجمهوريات الاتحادية. وبحلول عام 1954 عاد 80 في المئة من الأراضي الزراعية إلى الملكية الخاصة في أعقاب مرسوم الثلاثين من آذار / مارس 1953 الذي سمح للفلاحين بالانسحاب مع أراضيهم من "الزراعة الجماعية". ولم يتبق من 7 آلاف مزرعة تعاونية سوى 1000 فقط.

أصبح ستالين بعد انتصاره على هتلر أقوى بكثير مما كان عليه في السابق، وبدأ يتنعم بأمجاد **جيشه** الأحمر المنعكسة عليه في الداخل والخارج. وارتقت إلى أوجها عبادة الشخصية المتمحورة حول الدكتاتور السوفياتي، التي كانت مزدهرة أصلًا قبل الحرب. ظهر ستالين في الأفلام الوثائقية السوفياتية الشعبية التي تمحورت حول الحرب العالمية الثانية في صورة المنتصر في الحرب بمفرده تقريبًا: يضع الاستراتيجيات ويقود المعارك فيما تغيب صور كل الجنرالات عن المشهد. وتبوأ ستالين السلطة العليا من دون منازع في أغلب مجالات الحياة: من الديالكتيك إلى علم النبات. وتلقى البيولوجيون السوفيات التوجيهات لتبني نظريات ليسينكو الدجال، الذي وعد ستالين بتحسينات في الزراعة لم يحلم بها أحد في حال تم رسميًا تبني نظرياته بشأن وراثة الصفات المكتسبة، وتطبيقها في المزارع السوفياتية، والتي آلت إلى نتائج كارثية [69].

في عيد ميلاده السبعين، أضاءت صورة ستالين المحمولة بالبالونات والساطعة بالأنوار الكاشفة عتمة السماء فوق الكرملين. وتسابق الشعراء في إنشاد المدائح للقائد - هذه اللازمة التي كتبها الشاعر اللاتفي ف. لوكس في عام 1951 خير معبر عن ذلك: مثل مطرزة حمراء جميلة، نسجنا في قلوبنا،

اسمك: أخانا وأبانا، ستالين!

تجلى هذا التكريس التقديسي البيزنطي الجديد إلى جانب إضفاء قوى شبه سحرية عليه للعيان على خلفية من الطغيان والإرهاب ازدادت ظلامية باطراد. في سنوات الحرب الأخيرة، وتحت غطاء الوطنية الروسية، طرد ستالين مجموعة قوميات صغيرة - ولا سيما من القوقاز - من مناطق الحدود الغربية والجنوبية الغربية إلى سيبيريا وآسيا الوسطى في الشرق: الشيشان، والأنغوش، والقرشاي (Karachays)، والنالقار (Nalkars)، والكالميك (Kalmyks)، وتتار القرم، وغيرهم، عقب تهجير ألمان الفولغا في عام 1941. ليست هذه المعاملة الوحشية للقوميات الصغيرة جديدة كليًا، حيث جرى بين عامي 1939 و1941 نفي مئات الآلاف من البولنديين وشعوب البلطيق إلى الشرق، ومن الأوكرانيين في الثلاثينيات، وآخرين قبل ذلك ابتداءً من عام 1921.

تردد أيضًا صدى المشاعر الوطنية في المحاكمات الأولى التي جرت بعد الحرب للمتعاونين والخونة في أنحاء المنطقة. حيث اعتُقل قادة أحزاب الفلاحين في بولندا وهنغاريا وبلغاريا، ثم حوكموا وأعدموا رميًا بالرصاص بين عامي 1945 و1947 بخليط من التهم الحقيقية والمختلقة والذي تراوحت بين التعاطف مع الفاشية والتعاون مع العدو في زمن الحرب وصولًا إلى التجسس لمصلحة الغرب، لكن الادعاء حرص في كل حالة على الطعن في وطنية المتهمين وصدقيتهم في تمثيل "الشعب" البلغاري / الهنغاري / البولندي. وخُص الاشتراكيون الذين رفضوا اعتناق الشيوعية بالعقاب كأعداء للشعب، مثل

البلغاري كراستين بارتاخوف، الذي حوكم في عام 1946 وحكم عليه بالسجن حيث توفي بعد ثلاث سنوات.

اللافت بشأن ضحايا تلك المحاكمات المبكرة من غير الشيوعيين - باستثناء أولئك الذين ربطوا مصيرهم بالألمان وكانت نشاطاتهم بالتالي معروفة على نطاق واسع - أنهم رفضوا الإقرار علنًا بالذنب، أو الاعتراف بجرم "مناهضة الوطنية" المنسوب إليهم. وفي المحاكمة الصورية المدبرة لقائد الحزب الفلاحي نيكولا بيتكوف و"شركائه المتآمرين" التي جرت في صوفيا في آب / أغسطس 1947، أصر أربعة من أصل خمسة من المتهمين على براءتهم على الرغم من التعذيب والشهادات المزورة [(70)].

تغير موقف ستالين مع ظهور الأزمة اليوغسلافية في عام 1948. واكتسبت بلغراد جاذبية معينةً بوصفها بديلًا عن موسكو. لم يشكل تيتو - على خلاف ستالين - أي تهديد إمبريالي (باستثناء مجال البلقان المحلي)، وقد أرسى القائد اليوغسلافي بفضل تحرير بلده وقيادتها نحو الشيوعية من دون مساعدة موسكو، سابقة جذابة لأي شيوعي من أوروبا الشرقية لا يزال مشدودًا نحو ثورة محلية ذات طابع وطني. اشتهر ستالين بارتيابه المرضي حيال أي تهديد لاستئثاره بالسلطة، لكن ذلك لا يعني أنه أخطأ كليًا بالنظر إلى تيتو و"التيتوية" كخطر محدق. وبناءً عليه لم تعد الوطنية ("النزعة القومية للدول الصغيرة"، "الوطنية البرجوازية") من الأصول المحلية وصارت العدو الرئيس. واستُخدم تعبير "القومي" بالمعنى الازدرائي في الخطاب الشيوعي أول مرة في خلال اجتماعات الكومنترن في حزيران / يونيو 1948 لإدانة "الانحراف" اليوغسلافي.

أما وقد أصبح المعارضون المحليون من غير الشيوعيين موتى أو سجناء أو منفيين، ما هي طبيعة المخاطر الفعلية التي واجهها احتكار السوفيات للسلطة؟ كان المثقفون عرضة للشراء أو الترهيب. والجيش في القبضة المُحكمة لقوات الاحتلال السوفياتي. إذًا شكلت الاحتجاجات الشعبية الضخمة التهديد الجدي الوحيد للأنظمة الشيوعية، لأنها مؤهلة لتقويض صدقية دولة "العمال والفلاحين". لكن الديمقراطيات الشعبية في سنواتها الأولى لم تكن غير محبوبة من البروليتاريا التي ادعت تمثيلها. على العكس: أتاح تحطيم الطبقة الوسطى وتهجير الأقليات الإثنية مجالًا لارتقاء فلاحي الأرياف وعمال المصانع وأولادهم.

أقبلت الفرص غزيرةً، ولا سيما للفئات الدنيا في السلم الاجتماعي وموظفي الحكومة: ثمة وظائف انتظرت شاغليها، ومنازل للسكن بأجور مدعومة، ومقاعد محجوزة في المدارس لأبناء العمال ومحظورة على أولاد "البرجوازية". الثقة السياسية أهم من الكفاءة، والعمل مضمون. بحثت البيروقراطية الشيوعية المزدهرة عن الرجال والنساء الموثوقين في كل القطاعات: من "ناطور" المجمع السكني إلى محقق الشرطة [(71)]. وقد تقبل

معظم سكان أوروبا الشرقية السوفياتية - ولا سيما في المناطق الأكثر تخلفًا - قدرهم من دون أي احتجاج، في السنوات الأولى على الأقل.
حدث الاستثناءان المعروفان لهذا التعميم في ركنين من أكثر مناطق الكتلة تقدمًا ومدنية: بوهيميا الصناعية وشوارع برلين التي احتلها السوفيات. أدى "الإصلاح النقدي" في 31 أيار / مايو 1953 في تشيكوسلوفاكيا - عد ظاهريًا "ضربة ساحقة للرأسماليين السابقين" - إلى خفض الأجور الصناعية بنسبة 12 في المئة (نجم الأمر عن ارتفاع الأسعار الذي أعقبه). وبالاقتران بالتردي المطرد لظروف العمل في اقتصاد صناعي كان يومًا متقدمًا معتمدًا على العمالة الماهرة ذات الأجر المجزي، أشعل ما تقدم فتيل تظاهرات ضخمة ضمت 20 ألف عامل في مصنع سكودا في بلزن التي عُدت مركزًا صناعيًا رئيسًا في بوهيميا الغربية. وتلا ذلك اجتماع حاشد في دار البلدية في 1 حزيران / يونيو 1953 حضره آلاف العمال، رافعين صورة بينش وصورة رئيس البلاد قبل الحرب توماس مازاريك.
وباقتصارها على مدينة واحدة من مدن المقاطعات، سرعان ما تفرقت تظاهرات بلزن. لكن احتجاجًا أوسع وأضخم اندلع بعد عدة أيام على مسافة لم تتجاوز عشرات الأميال شمالًا بسبب الزيادة الملحوظة (غير المدفوعة) في معايير العمل الرسمي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وقد فرض نظام غير شعبي هذه المعايير، نظامٌ اتصف فعلًا بالقسوة (ولم تكن المرة الأخيرة) فاقت بأشواط قسوة سادته السوفيات الذين تم تجاهل نصحهم للقيادة الشيوعية في ألمانيا الشرقية بالموافقة على إصلاحات وتقديم تنازلات كفيلة بوقف نزيف العمالة الماهرة إلى الغرب. وفي 16 حزيران / يونيو، أضرب حوالى 400 ألف عامل من شتى أنحاء ألمانيا الشرقية عن العمل، وترافق ذلك مع تظاهرات في برلين نفسها، وعُدت الأضخم من نوعها.
قمعت **شرطة الشعب** العمالَ الألمان بالسهولة نفسها التي قمعت بها محتجي بلزن، لكن الأمر لم يكن بلا تكلفة، إذ قتل 300 شخص عندما تدخلت دبابات الجيش الأحمر، واعتقل عدة آلاف، تلقى 1400 منهم أحكامًا طويلة بالسجن. وقتل مئتان من "قادة التمرد". وكانت انتفاضة برلين المناسبة الوحيدة التي أظهر فيها برتولد بريخت "انشقاقًا" أدبيًا صريحًا عن النظام الشيوعي الملتزم به، بصورة ملتبسة إلى حد ما: بعد انتفاضة 17 حزيران / يونيو

وزع رئيس رابطة الكتاب
منشورات في شارع ستالين
حيث يمكن المرء أن يقرأ
أن الشعب فقد الثقة بالحكومة
ولن يستعيدها إلا بمضاعفة الجهود.
أليس من الأبسط للحكومة في ظل هذه الظروف

أن تحل الشعب؟
شكل وجود عمال غاضبين ومستائين على الحافة الغربية الصناعية للإمبراطورية السوفياتية دعاية سيئة للشيوعية، لكنهم قلما مثلوا تهديدًا جديًا للسلطة السوفياتية - وليس من قبيل المصادفة أن تحدث انتفاضتا بلزن وبرلين **بعد** وفاة ستالين. وكما بدا حينذاك، جاء التحدي الخطير في عهد ستالين من داخل الجهاز الشيوعي نفسه. ذلك كان المضمون الحقيقي للانشقاق اليوغسلافي، ومثلت عودة ستالين للأساليب القديمة بعد تحديثها وتكييفها بحسب الظروف المستجدة الرد المباشر على "التيتوية". واعتبارًا من عام 1948 وحتى عام 1954، رزح الشيوعيون تحت وطأة الجيل الثاني من الاعتقال والتطهير والمحاكمات السياسية "الصورية" في المقام الأول.
يعد الإرهاب السوفياتي في الثلاثينيات السلف الأساسي لسنوات التطهير والمحاكمات هذه. لذلك، وقع الشيوعيون أنفسهم مرة أخرى ضحيةً رئيسة له؛ لأن الهدف تطهير الحزب من "الخونة" وإزالة التحديات الأخرى التي واجهت سياسة وشخص الأمين العام. في الثلاثينيات عُد ليون تروتسكي رأس الفتنة المتهم، وهو على غرار تيتو قائد شيوعي أصيل لا يدين لستالين بالفضل، وصاحب رأي حيال الاستراتيجية والممارسة الشيوعية. أكد إرهاب الثلاثينيات قوة ستالين وأظهر سلطته المطلقة، وأدى إرهاب سنوات ما بعد الحرب إلى الهدف ذاته في أوروبا الشرقية.
لكن في حين اكتسبت محاكمات موسكو في الثلاثينيات - ولا سيما محاكمة نيكولاي بوخارين في عام 1938 - **صفة خاصة**: كمنت قوة الصدمة التي حازتها الابتكارات المسرحية ليس في المشهد المروع للثورة وهي تأكل أبناءها فحسب، بل وهي تأكل مهندسيها بالذات أيضًا، كانت محاكمات وتطهير العقود التالية نسخًا وقحة تعمدت محاكاة الممارسات السوفياتية السابقة، وكأن الأنظمة التابعة بالكاد تستحق حتى شرف المحاولة. وقد جاءت بالأساس في نهاية سلسلة طويلة من عمليات التطهير القضائية.
إضافةً إلى محاكمات ما بعد الحرب بتهم الخيانة، والمحاكمات السياسية للسياسيين المناهضين للشيوعية، استخدمت الأنظمةُ الشيوعية في أوروبا الشرقية المحاكم أيضًا لمعاقبة وإغلاق الكنائس، حيثما وجدت، باستثناء بولندا، حيث عُدت المواجهة المفتوحة مع الكنيسة الكاثوليكية شديدة الخطورة. في عام 1949 حوكم قادة الكنيسة البروتستانتية المتحدة في بلغاريا بتهمة التآمر من أجل "عودة الرأسمالية". وفي العام الذي سبقه، أجبر النظام الشيوعي الجديد الكنيسة البابوية في رومانيا على الاندماج مع الكنيسة الأرثوذكسية الرومانية ذات "المطواعية" الأكبر، انسجامًا مع تقاليد القمع الطويلة، العائد إلى قياصرة القرن الثامن عشر الروس. وحوكم قساوسة كاثوليك في براغ في حالتين منفصلتين بتهمة التجسس لمصلحة الفاتيكان (والولايات المتحدة الأميركية)، وتلقوا أحكامًا بالسجن تراوحت بين العشر سنوات ومدى الحياة.

وبحلول أوائل الخمسينيات، "استضافت" السجون التشيكوسلوفاكية ثمانية آلاف راهب وراهبة. ووُجد المونسنيور غروز - الذي خلف الكاردينال السجين ميندزنتي على رأس الكنيسة الكاثوليكية في هنغاريا في كانون الثاني / يناير 1949 - مذنبًا بالعمل من أجل عودة آل هابسبورغ **و**التآمر مع التيتويين لتسليح الفاشيين الهنغاريين.

اندرجت محاكمات الشيوعيين أنفسهم في فئتين مستقلتين. تُعد الفئة الأولى التي بدأت في عام 1948 واستمرت حتى عام 1950 انعكاسًا مباشرًا لانشقاق تيتو - ستالين. حوكم في ألبانيا وزير الداخلية الشيوعي كواشي زوغه بين أيار / مايو وحزيران / يونيو 1949، ووجد مذنبًا، وأعدم شنقًا في الشهر التالي. وباتهامه بالتيتوية حاز زوغه نقطة مميزة تمثلت في دعمه حقًا تيتو ومخططاته في البلقان، في الوقت الذي كانت موسكو تؤيد ذلك حينذاك. وبهذا المعنى تبدو قضيته غريبة نوعًا ما، ومما يدعم هذا حقيقة أنه قد تمت محاكمته سرًا.

بعد المحاكمة الألبانية، جرى في بلغاريا اعتقال ومحاكمة وإعدام ترايتشو كوستوف أحد مؤسسي الحزب الشيوعي البلغاري. كان كوستوف المقعد جراء التعذيب الذي تلقاه على أيدي الحكام البلغاريين بين الحربين [72]، معارضًا معروفًا لتيتو ومناهضًا لخططه المتعلقة بضم بلغاريا إلى فدرالية البلقان (بين تيتو وكوستوف كراهية متبادلة). لكن ستالين لم يثق فيه في أي حال - انتقد كوستوف بصورة طائشة الاتفاق السوفياتي - البلغاري، وعده في غير مصلحة بلاده - وصار بذلك مرشحًا أنموذجيًا لمحاكمة رامية إلى إظهار جرائم النزعة القومية.

اتهم مع مجموعته (جماعة ترايتشو كوستوف الجواسيس الخونة والمخربين) في كانون الأول / ديسمبر 1949 بالتعاون مع الفاشيين البلغاريين قبل الحرب لمصلحة الاستخبارات البريطانية، وبالتآمر مع تيتو. أخيرًا، بعد انهياره تحت وطأة التعذيب وتوقيعه على "اعتراف" بالذنب، رفض كوستوف الإدلاء علنًا بالنص المتفق عليه لدى ظهوره في قاعة المحكمة، وتراجع علنًا عن أقواله أمام محققيه، ثم أُخرج من قاعة المحكمة وهو يهتف مؤكدًا براءته. وبعد يومين، في 16 كانون الأول / ديسمبر، عُلقت مشنقة كوستوف، وحُكم على "شركائه المتآمرين" بسنوات طويلة في السجن التزامًا بالقرارات المسبقة التي اتخذها ستالين ورئيس شرطته لافرينتي بيريا قبل أن تبدأ المحاكمة. وتسبب ذلك بشيء من الحرج الدولي البسيط للنظام (بثت الإذاعة محاكمة كوستوف وانتشر خبرها في الغرب على نطاق واسع)، وأعطيت التعليمات بعدم تكرار ما حدث ثانية. ولم يتكرر قط.

أعد الشيوعيون الهنغاريون قبل وقت قصير من إعدام كوستوف محاكمة صورية لـ **نسختهم** المفترضة من "تيتو": وزير الداخلية الشيوعي لازلو رايك. وأعد النص على غرار مثيله البلغاري - حرفيًا حتى، ولم يتغير فيه سوى الأسماء - تطابقت التهم والتفاصيل والاعترافات جميعًا، ولم يكن ذلك مفاجئًا

نظرًا إلى أن كلتا المحاكمتين أعدت في موسكو. لم يكن رايك نفسه بريئًا، لأنه بحكم أنه وزير الداخلية الشيوعي قد أرسل آخرين كثيرين إلى السجن وإلى ما هو أسوأ. لكن لائحة الاتهام حرصت في حالته على تأكيد "عمله الغادر" بصفته "عميلًا مدفوع الأجر لقوى خارجية". كان الاحتلال السوفياتي مفتقرًا تمامًا إلى الشعبية ولا سيما في هنغاريا، ولم تشأ موسكو المجازفة بتحويل رايك إلى بطلٍ لـ "شيوعية وطنية".

لم يكن ثمة خطر في تلك الوقائع. استظهر رايك محفوظاته كما يجب، معترفًا بخدماته كعميل أنكلو - أميركي يسعى لإسقاط الشيوعية في هنغاريا، وأعلم المحكمة أن اسمه الحقيقي رايخ (وبالتالي فهو من أصول ألمانية وليست هنغارية)، وأنه جُند في عام 1946 على يد الاستخبارات اليوغسلافية التي هددته بفضح تعاونه في أثناء الحرب مع النازيين الهنغاريين "إذا لم أنفذ جميع رغباتهم". وقد بث راديو بودابست على الهواء مباشرةً وقائع محاكمة رايك وزملائه "المتآمرين"، بما في ذلك اعترافات رايك نفسه في 16 أيلول / سبتمبر 1949. وأعلن قرار المحكمة المسبق في 24 أيلول / سبتمبر: الحكم على رايك واثنين آخرين بالموت. ونفذ الإعدام شنقًا في 15 تشرين الأول / أكتوبر 1949.

لم تكن المحاكمات العلنية التي طالت رايك وكوستوف سوى قمة جبل الجليد لمحاكمات ومحاكم سرية أقامها مطاردو التيتوية في الأحزاب والحكومات الشيوعية في المنطقة. وقع الضرر الأشد على "النطاق الجنوبي" من الدول الشيوعية المتاخمة ليوغسلافيا: بلغاريا، ورومانيا، وألبانيا، وهنغاريا. في هنغاريا وحدها - حيث كانت خشية ستالين من زحف التيتوية أكثر واقعية بعض الشيء لقربها من يوغسلافيا ووجود أقلية هنغارية كبيرة في إقليم فويفودينا الصربي، والتقارب الوثيق في السياسة الخارجية بين هنغاريا ويوغسلافيا في خلال عام 1947 - أعدم نحو 2000 من الكوادر الشيوعية، وحُكم على أكثر من 150 ألف بالسجن مددًا متفاوتة، وطُرد من الحزب حوالى 350 ألف عضو من أعضائه (الأمر الذي ترتب عليه دومًا فقدانهم العمل وحقوق السكن والامتيازات وحق التعليم العالي).

لم تؤدِّ الإجراءات القمعية في بولندا وألمانيا الشرقية إلى أي محاكمات صورية كبرى، مع أنها تسببت بزج آلاف الرجال والنساء في السجن. لقد **وُجد** في بولندا أحد المرشحين المناسبين لأداء دور تيتو - كوستوف - رايك، وهو فلاديسلاف غومولكا الأمين العام لحزب العمال البولندي الموحد ونائب رئيس مجلس الوزراء البولندي. انتقد غومولكا علنًا سياسة المزارع المشتركة في بولندا وشارك جهارًا بالحديث عن "الطريق الوطني" البولندي إلى الاشتراكية. جرى انتقاده في الواقع جراء ذلك من الستالينيين المخلصين في الحزب البولندي، ثم جرى استبداله كأمين عام في آب / أغسطس 1948 ببوليسلاف بييروت. واستقال من منصبه الوزاري بعد 5 أشهر، ثم طُرد من الحزب في

تشرين الثاني / نوفمبر 1949، وفي كانون الأول / ديسمبر اتهم بييروت غومولكا و"جماعتَه" علنًا بالنزعة القومية والتيتوية.
وبعد خفض منزلته إلى مسؤول عن الضمان الاجتماعي في وارسو، جرى أخيرًا اعتقال غومولكا في تموز / يوليو 1951 ولم يطلق سراحه إلا في أيلول / سبتمبر 1954. على الرغم من ذلك فإنه لم يتضرر ولم تشهد وارسو محاكمات تعلقت بالانحراف التيتوي. **عُقدت** محاكمات في بولندا - وأدينت في إحداها مجموعة من الضباط بتهمة التآمر على الدولة - بدأت في يوم اعتقال غومولكا في عام 1951. ووفقًا للمخطط المقرر من الاستخبارات السرية في موسكو، تعين ربط غومولكا برايك وتيتو وآخرين من طريق شبكة معقدة من الاتصالات الحقيقية والمفبركة تمحورت حول رجل أميركي يدعى نويل فيلد كان يعمل مديرًا لخدمات الإغاثة التابعة للكنيسة التوحيدية في أوروبا بعد الحرب. عُدت شبكة فيلد المتخيلة من الجواسيس الكبار والتيتويين المنطلقة من قاعدته في بودابست الشاهدَ الرئيس ضد غومولكا، كما سبق واستخدم هذا في التهم المنسوبة إلى رايك وغيره.
استطاع البولنديون مقاومة الضغط السوفياتي لتنظيم حملة عامة على أوسع نطاق لـ "مطاردة الساحرات" وفق الأنموذج الهنغاري. إن تحطيم الحزب الشيوعي البولندي في منفاه في موسكو على يد ستالين قبل عشر سنوات أعطى بييروت إنذارًا مسبقًا بشأن مصيره المحتمل في بولندا إذا ولجت بولندا في دوامة الاعتقالات والتطهير والمحاكمات. لكن الحظ وافى البولنديين في التوقيت أيضًا: عنى تأخر إعداد ملف غومولكا - الذي قاوم الانهيار في أثناء التحقيق أو التوقيع على اعترافات مفبركة - أن ستالين قد مات وأن تابعه بيريا قد قتل قبل أن تنعقد المحاكمة البولندية. وأخيرًا، رأى بعض القادة السوفيات في تمزيق القيادة الشيوعية البولندية في تلك السنوات المبكرة على مرأى ومسمع من الرأي العام عملًا أخرق بلا شك.
غير أن مثل هذه القيود لم تنطبق على تشيكوسلوفاكيا، حيث بدأت في براغ في تشرين الثاني / نوفمبر 1952 أكبر محاكمات صورية شهدتها البلاد على الإطلاق. تم التخطيط لواحدة هي الكبرى من نوعها في تشيكوسلوفاكيا منذ عام 1950 مباشرةً بعد عمليتي تطهير رايك وكوستوف. لكن عندما حان موعد انعقادها أخيرًا، تغير التركيز. كان تيتو لا يزال العدو، وبقيت تهم التجسس لمصلحة الغرب تتصدر لوائح الاتهام. غير أن 11 من بين 14 متهمًا في محاكمة "قيادة مركز التآمر على الدولة" كانوا يهودًا. واعتبارًا من صفحة الاتهام الأولى كان جليًا أن الموضوع ليس مصادفة، لأن "الخونة التروتسكيين التيتويين البرجوازيين القوميين وأعداء الشعب التشيكوسلوفاكي" كانوا أيضًا وقبل كل شيء "صهيونيين".
اتصف ستالين بمعاداة السامية كما كان على الدوام، لكن كراهيته لليهود حتى الحرب العالمية الثانية كانت مستبطنة بصورة سلسة للغاية في سياق تدميره

لفئات أخرى: البلاشفة القدامى، والتروتسكيين، والتحريفيين من اليمين واليسار، والمثقفين، والبرجوازيين وهلم جرّا. غالبًا ما بدا أصلهم اليهودي عرضيًا في تحديد مصيرهم. وفي أي حال، لا تلتقي الشيوعية بحكم عقيدتها مع التحامل العرقي أو الديني، لم يحظَ يهود أوروبا بصديق لهم أعظم من جوزف ستالين نفسه حالما رفع السوفيات شعار "معاداة الفاشية" عنوانًا لقضيتهم، الأمر الذي استغرق الحقبة الممتدة بين عام 1935 وآب / أغسطس 1939، ولاحقًا منذ حزيران / يونيو 1941.
الزعم الأخير مثير للسخرية من بعض النواحي فحسب. ضمت الأحزاب الشيوعية الأوروبية، ولا سيما أحزاب أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، عددًا كبيرًا من اليهود. مثل يهود ما بين الحربين في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا أقلية مكروهة ومقموعة. ولم يتوافر للشباب العلماني اليهودي سوى بضعة خيارات محدودة: الصهيونية، وحركة البوند [73]، والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية (حيثما كانت قانونية)، والأحزاب الشيوعية. اتسمت الشيوعية بجاذبية مميزة لعدائها المستميت للنزعة القومية ولأنها الأكثر طموحًا من بين ما ذُكر. وبغض النظر عن عيوبه، قدم الاتحاد السوفياتي خيارًا ثوريًا حينذاك، في الوقت الذي بدت أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية في مواجهة الاختيار بين الماضي الاستبدادي والمستقبل الفاشي.
أبرزت تجربة الحرب جاذبية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. اليهود الذين وجدوا أنفسهم في الجزء البولندي المحتل بواسطة السوفيات بعد هجوم الألمان في عام 1939 تم ترحيلهم مرارًا وتكرارًا باتجاه الشرق، ومات كثير منهم جراء الأوبئة والمعاناة، لكن لم يتعرضوا لإبادة منهجية. وأنقذ تقدم الجيش الأحمر، عبر أوكرانيا وبيلاروسيا نحو دول البلطيق ورومانيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وألمانيا، حياة ما تبقى من اليهود في تلك الدول. الجيش الأحمر هو من حرر معسكر أوشفيتز. من المؤكد تمامًا أن ستالين لم يخض غمار الحرب العالمية الثانية من أجل اليهود، لكن لو ربح هتلر تلك الحرب، ولو بقي الألمان وأعوانهم مسيطرين على الأراضي التي احتلوها في الطريق إلى معركة ستالينغراد، لأُبيدت ملايين إضافية أخرى من اليهود.
كان الكثير من الكوادر القيادية للأحزاب الشيوعية التي استولت على السلطة في أوروبا الشرقية من أصول يهودية. اتضح هذا الأمر ولا سيما في المستوى الأدنى مباشرةً من القمة: رؤساء الشرطة في كل من بولندا وهنغاريا، وكذلك صناع السياسات الاقتصادية، والمسؤولون الإداريون، والصحافيون البارزون ومنظرو الحزب. وكان رئيس الحزب في هنغاريا ماتياش راكوشي يهوديًا. لم يكن قادة الأحزاب في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا يهودًا، لكن الأغلبية العظمى من نواة المجموعة القيادية كانوا كذلك. يدين الشيوعيون اليهود في الكتلة السوفياتية بكل شيء لستالين. لم يكونوا موضع ترحيب كبير؛ لا بصفتهم شيوعيين ولا بصفتهم يهودًا في الدول التي عادوا إليها، حتى بعد

الوقت الطويل الذي أمضوه في المنفى. علاوة على أن تجربة الحرب والاحتلال جعلت السكان المحليين مستائين من اليهود أكثر من ذي قبل (سأل أحد الجيران هيدا مارغوليوس بعد أن فرت من مسيرة الموت في أوشفيتز وشقت طريقها عائدةً إلى براغ عند نهاية الحرب "لماذا عدتم؟" [(74)])، كان يمكن الاعتماد، ربما أكثر من أي أحد آخر، على شيوعيي أوروبا الشرقية اليهود في تنفيذ توجيهات ستالين.

لم يبد ستالين في السنوات الأولى التي تلت الحرب أي مظهر من مظاهر العداء لرعاياه اليهود. وفي الأمم المتحدة كان الاتحاد السوفياتي نصيرًا متحمسًا للمشروع الصهيوني، وأيد إقامة دولة يهودية في الشرق الأوسط بصفتها عائقًا أمام الطموحات الإمبريالية البريطانية. وداخل البلاد، نظر ستالين بعين العطف إلى عمل اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية التي تشكلت في أثناء الحرب بهدف حشد الرأي العام اليهودي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (ولا سيما) في الخارج وراء النضال السوفياتي ضد النازيين. افترض اليهود السوفيات بسذاجة، مثل الكثيرين ممن كانوا تحت حكم موسكو أن الموقف العالمي في سنوات الحرب سيترجم إلى أوقات أيسر بعد النصر، بعدما طلب ستالين المساعدة من أي جهة كانت ووافق عليها.

حصل العكس في الواقع. وحتى قبل أن تنتهي الحرب بدأ ستالين كما سبق ورأينا بنفي أمم برمتها إلى الشرق، ولا شك في أنه أضمر خططًا مشابهة لليهود. مثلما هي الحال في أوروبا الوسطى، كذلك في الاتحاد السوفياتي: على الرغم من أن اليهود كانوا الخاسر الأكبر، فقد بدا سهلًا ومألوفًا إلقاء تبعة معاناة أي شخص آخر عليهم. وأدى استحضار لافتة الوطنية الروسية في زمن الحرب إلى اقتراب حثيث للخطاب السوفياتي من لغة الأزمنة الروسية السلافية القديمة حصرًا والمعادية للسامية، ولم يكن ذلك لغير مصلحة النظام بكل تأكيد. مثل ذلك بالنسبة إلى ستالين عودة إلى أرضه المألوفة: غرائزه المعادية للسامية التي عززتها مراقبته نجاح هتلر في استغلال المشاعر الشعبية المعادية للسامية.

لأسباب متنوعة، لطالما لاءم التقليل من السمة **العنصرية** المميزة للوحشية النازية الأهدافَ السوفياتية: جرى مناسبة رسمية إحياءً لذكرى مذبحة اليهود الأوكرانيين في بابي يار بصفتها "جريمة بحق المواطنين السوفيات العزل"، تمامًا كما اقتصر الاحتفال بذكرى أوشفيتز بإحالة عامة إلى "ضحايا الفاشية". لا مكان للعنصرية في القاموس الماركسي. دُمج الموتى اليهود بعد وفاتهم في المجتمعات المحلية ذاتها التي كانت تنبذهم وهم أحياء. لكن السمات العالمية المفترضة لليهود - صلاتهم الدولية التي أمِل ستالين بالاستفادة منها في الأشهر المظلمة التي أعقبت الهجوم الألماني - بدأت مرةً أخرى بالانقلاب

عليهم، فيما شرعت خطوط الحرب الباردة بالتبلور. وتحولت الصلات والاتصالات الدولية في زمن الحرب إلى أعباء بأثر رجعي في نظر ستالين.

تصدر القادة اليهود للجنة مناهضة الفاشية في أثناء الحرب بالذات قائمة الضحايا. قُتل في 12 كانون الثاني / يناير 1948 سولومون ميخويلس (Solomon Mikhoels) محرك اللجنة الأول والشخصية البارزة في المسرح اليديشي الروسي. أعطى وصول سفيرة إسرائيل غولدا مائير إلى موسكو في 11 أيلول / سبتمبر 1948 الفرصة لظهور هبات عفوية من الحماسة اليهودية، ترافقت مع تظاهرات في الشوارع في رأس السنة العبرية وفي يوم الغفران والترنم بأناشيد "السنة القادمة في القدس" في محيط مبنى البعثة الإسرائيلية. كان ذلك سيُعد عملًا استفزازيًا وغير مقبول بالنسبة إلى ستالين في أي وقت. لكنه كان يفقد حماسته لدولة إسرائيل الجديدة بسرعة: مهما تكن ميولها الاشتراكية الغامضة، كان واضحًا غياب النية عندها في أن تصبح حليفًا للسوفيات في المنطقة، والأنكى من ذلك أن الدولة اليهودية أظهرت حساسية مؤيدة للأميركيين أنذرت بالخطر في لحظة حساسة: كان حصار برلين قد بدأ للتو، ودخل الانقسام السوفياتي مع تيتو مرحلته الحرجة.

نشرت صحيفة **البرافدا** في 21 من أيلول / سبتمبر 1948 مقالة بقلم إيليا إهرينبيرغ (Ilya Ehrenburg) عبر فيها بوضوح عن تغير الموقف تجاه الصهيونية. واعتبارًا من كانون الثاني / يناير 1949 هاجمت **البرافدا** "العالميين الذين يفتقرون إلى الوطن"، و"الجماعات غير الوطنية من نقاد المسرح"، و"العالميين الذين لا جذور لهم"، "الأشخاص عديمي الهوية"، و"الهائمين بلا جوازات سفر". أُغلقت المدارس والمسارح اليديشية، وحُظرت الصحف الناطقة بها، وأغلقت مكتباتها. وحُلت اللجنة اليهودية المناهضة للفاشية نفسها في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1948. ثم جرى اعتقال من تبقى من قادتها وفنانيها وكتابها والموظفين الحكوميين فيها في الشهر التالي، ومكثوا في السجن ثلاث سنوات. ودل تعذيبهم الموجه لانتزاع اعترافات بالإعداد لمؤامرة "ضد السوفيات" بوضوح على أن تحضيرهم جارٍ لمحاكمات صورية.

حاول فلاديمير كوماروف، العقيد في قوى الأمن المشرف على التحقيق، توجيه التهم بحيث تتسع لمؤامرة على نطاق واسع ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تقاد من واشنطن وتل أبيب. وكما قال لأحد المتهمين سولومو نلوزوفسكي: "اليهود شعب منحط وقذر، كل اليهود أوباش خسيسون، وكل معارضي الحزب من اليهود، يدير اليهود في جميع أرجاء الاتحاد السوفياتي حملة لبث الشائعات المعادية للسوفيات. يريد اليهود إبادة جميع الروس" [(75)]. ربما يشكل هذا النوع من العداء العلني للسامية إحراجًا حتى لستالين، لكن في نهاية المطاف جرى تنظيم محاكمة سرية أمام محكمة عسكرية للمتهمين الـ 15 (جميعهم من اليهود) في صيف 1952. وقد أعدموا

جميعًا عدا واحدةً منهم، حيث صدر بحق الناجية الوحيدة، وهي لينا شتيرن، حكم بالسجن عشر سنوات.
في أثناء ذلك، كان المد المعادي للسامية يستجمع قواه في الدول التابعة. انطلقت في صيف 1948 حملة معادية للصهيونية في رومانيا - التي نجا فيها من الحرب قسم كبير من السكان اليهود - واستمرت بنشاط متفاوت طوال السنوات الست التالية. غير أن حجم المجتمع اليهودي في رومانيا وعمق روابطه مع الولايات المتحدة ساهم في الحد من الهجمات المباشرة عليه، في الواقع راودت قادة رومانيا لبعض الوقت فكرة إتاحة المجال أمام اليهود للمغادرة - سُمح لهم بتقديم طلبات للحصول على تأشيرات سفر اعتبارًا من ربيع 1950 ولم يتوقف ذلك حتى نيسان / أبريل 1952، غادر في غضونها 90 ألف يهودي روماني إلى إسرائيل وحدها.
تركزت خطط المحاكمات الصورية في رومانيا على القائد الشيوعي الروماني (غير اليهودي) لوكريشيوس باتراشكانو. أدت الشكوك العلنية التي أطلقها باتراشكانو حول الزراعة الجماعية إلى جعله المرشح الطبيعي للنسخة الرومانية من "محاكمة رايك" المستندة إلى تهم مناصرة التيتوية، وقد اعتقل في نيسان / أبريل 1948. لكن بحلول الوقت الذي أصبح محققوه جاهزين لإحضاره إلى المحكمة، تغير خط المرمى ورُبطت قضيته بقضية آنا بوكر. كانت بوكر ابنة **شوشيت** يهودي (مقدم قرابين بحسب الشعائر اليهودية) من مولدافيا، وكانت أول شخص يهودي يشغل منصب وزير في تاريخ رومانيا (وأول امرأة تستلم حقيبة وزارة الخارجية في العالم) وعُرفت أيضًا بتشددها في مسائل العقيدة والسياسة، وهو ما جعلها هدفًا مثاليًا للقيادة الرومانية، التي حاولت استمالة السكان المحليين.
بسبب وفاة ستالين، أُلغيت خطط القائد الشيوعي الروماني غيورغي غيورغيو ديج للبدء في المحاكمة الصورية لبوكر وغيرها. وبدلًا من ذلك أعد الحزب الروماني في خلال عام 1953 وأوائل عام 1954 سلسلة من المحاكمات السرية لمسؤولين أقل مرتبة، واصفًا إياهم بالجواسيس الصهيونيين، مدفوعي الأجر من "عملاء الإمبريالية". اتُهم الضحايا الذين تراوحوا بين أعضاء أصليين من الصهيونيين التعديليين (اليمينيين) وشيوعيين يهود موسومين بالصهيونية بإقامة علاقات غير قانونية مع إسرائيل، وبالتعاون مع النازيين في خلال الحرب. وحُكم عليهم بالسجن لمدد تراوحت بين 10 سنوات ومدى الحياة. أخيرًا وبعد معاناة ست سنوات في السجن، قُدم باتراشكانو إلى المحاكمة في نيسان / أبريل 1954 بتهمة التجسس لمصلحة بريطانيا، وقد وجد مذنبًا، وأعدم. كانت بوكر أوفر حظًا: بتغطية من موسكو (من ستالين أولًا، ثم من مولوتوف) لم تُوجه إليها على الإطلاق تهمة "صهيوني" بشكل مباشر، وأنقذها طردها من الحزب في أيلول / سبتمبر من عام 1952، ثم طواها النسيان حتى وفاتها في عام 1960. مزق دوام الاقتتالُ الداخلي الحزبَ الشيوعي الروماني الأصغر

والأكثر عزلةً من بقية أحزاب أوروبا الشرقية، وشكلت هزيمة باتراشكانو "اليميني" وبوكر "اليسارية" أولًا وقبل كل شيء نصرًا لأحد الفصائل وهو ما صب في مصلحة الدكتاتور آنذاك غيورغيو ديج، الذي أثار أسلوبه في الحكم، على غرار خلفه نيكولاي تشاوشيسكو الذكريات السقيمة عن الحكم الاستبدادي من الطراز البالي في البلقان.
جرى تطهير الحزب الروماني والمواقع الحكومية من اليهود في تلك السنوات، كحالهم في ألمانيا الشرقية وبولندا، البلدان الآخران حيث في استطاعة طرف في الحزب تعبئة المشاعر الشعبية المعادية لليهود ضد "عالميي" الحزب بالذات. كانت ألمانيا الشرقية أرضًا خصبة في هذا المجال. في كانون الثاني / يناير 1953، وبعد انكشاف "مؤامرة الأطباء" في موسكو، فر يهود بارزون وشيوعيون يهود من ألمانيا إلى الغرب. طالب هانز جندرتسكي أحد أعضاء اللجنة المركزية في ألمانيا الشرقية بإقصاء اليهود "باعتبارهم أعداء الدولة" عن الحياة العامة. لكن عن طريق المصادفة، إما نتيجة التوقيت أو ربما الحكمة، تجنبت الدول الثلاث إجراء محاكمات صورية معادية للسامية على نطاق واسع، على غرار ما خُطط في موسكو والمنفذ في براغ.
تعتبر محاكمة سلانسكي كما باتت تعرف أنموذجًا تقليديًا للمحاكمات الصورية الشيوعية. جرى الإعداد لكل شاردة وواردة فيها على مدار ثلاث سنوات. تكونت المجوعة الأولى التي خضعت لـ "التحقيق" من قادة شيوعيين سلوفاكيين على رأسهم وزير الخارجية التشيكوسلوفاكي فلاديمير كليمنتس المعتقل في عام 1950 والمتهم بـ "النزعة القومية البرجوازية". ثم أضيف إليهم تشكيلة من الكوادر الشيوعية التشيكية الوسيطة المتهمة إلى جانب السلوفاكيين بالمساهمة في المؤامرة التيتوية - التروتسكية ضمن الخطوط المألوفة لقضية رايك. لكن لم يتمتع أحد من المتورطين أو السجناء بين عامي 1950 و1951 بالقدر الكافي من الرفعة، التي تتيح استخدامه كرمز أو كرأس للفتنة في محاكمة صورية علنية كالتي ابتغاها ستالين.
في ربيع 1951 أصدر بيريا رئيس الشرطة السوفياتية توجيهاته إلى التشيكيين لصرف التركيز في تحقيقاتهم عن المؤامرة التيتوية إلى مؤامرة صهيونية. من ذلك الحين فصاعدًا وُضع كامل المشروع في أيدي الاستخبارات السرية السوفياتية - أُرسل الكولونيل كوماروف مع ضابط آخر إلى براغ لتولي التحقيقات، بحيث تتلقى الشرطة السرية التشيكية والقيادة الشيوعية أوامرها منهما. واستدعت الحاجة إلى ضحية بارزة إلى أن يتركز اهتمام السوفيات على الشخصية الثانية في التراتبية التشيكية بعد الرئيس كليمنت غوتفالد: رودولف سلانسكي الأمين العام للحزب. على النقيض من غوتفالد الذي كان رمزًا خدومًا وحزبيًا مخلصًا لين العريكة، كان سلانسكي يهوديًا - على الرغم من كونه ستالينيًا بارزًا (مثل رايك من قبله).

أبدى غوتفالد في البداية تردده في اعتقال سلانسكي - عمل الاثنان بصورة لصيقة معًا على التخلص من زملائهما على مدى ثلاث سنوات. وإذا كان السكرتير العام متورطًا، فلا ريب أن غوتفالد هو التالي. لكن غوتفالد استسلم بعد أن أصر السوفيات وقدموا أدلة مزورة ربطت سلانسكي بالاستخبارات المركزية الأميركية. اعتُقل سلانسكي في 23 تشرين الثاني / نوفمبر 1951، وفي الأيام التالية تبعه إلى السجن من تبقى حرًا من الشيوعيين اليهود البارزين. وتولت الاستخبارات السرية مهمة انتزاع الاعترافات و"الأدلة" من سجنائها الكثيرين بغية بناء قضية رئيسة ضد سلانسكي وأعوانه. وبفضل مستوى ملحوظ من صمود ضحاياها (ولا سيما الأمين العام السابق نفسه) حتى تحت التعذيب البربري، استغرقت هذه المهمة قسطًا وافرًا من العام.
وفي النهاية، وبحلول أيلول / سبتمبر 1952 أصبحت لائحة الاتهام جاهزة. أُرسل محضر الاعترافات ولائحة الاتهام والأحكام المسبقة ونص المحاكمة إلى موسكو للحصول على موافقة ستالين شخصيًا. وبالعودة إلى براغ أُعدت وسُجلت على شريط "بروفة نهائية" لكامل المحاكمة. الهدف من ذلك تقديم نص بديل عن "البث الحي" في حال حصل أمر غير محسوب. كأن يتراجع أحد المتهمين عن اعترافاته في المحاكمة العلنية، كما حصل في حالة كوستوف. لم يكن من داعٍ لذلك.
استمرت المحاكمة من 20 إلى 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1952. وقد سارت وفق سابقة راسخة: أدين المتهمون بأفعال وأقوال لم يقترفوها (على أساس اعترافات انتُزعت بالقوة من شهود آخرين، بمن فيهم زملاء المتهمين أنفسهم)، واتهموا بأمور **قاموا** بها، لكن ألحقت بها معانٍ جديدة (وعليه اتهم ثلاثة منهم بمحاباة إسرائيل في الصفقات التجارية عندما كان ذلك لا يزال سياسة سوفياتية معتمدة)، واتهم الادعاءُ كليمنتس بأنه أجرى لقاءًا مع تيتو ("جلاد الشعب اليوغسلافي وصنيعة الإمبريالية")، عندما كان كليمنتس نائب وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا حين كان تيتو لا يزال يعيش في النعيم السوفياتي.
ثمة صفتان ميزتا هذه المحاكمة عن جميع سابقاتها: التأكيد المتكرر للادعاء والشهود على يهودية أغلبية المتهمين - "العالمي رودولف مارغوليس"، و"كلانسكي ... الأمل الكبير لجميع اليهود في الحزب الشيوعي"، و"ممثلي الصهيونية الدولية"، إلى آخره. واستُخدمت عبارة "الأصل اليهودي" (أحيانًا "الأصل الصهيوني") كقرينة إدانة ومعادة للشيوعية والعداء لتطلعات التشيكيين. واسترجعت لغة الادعاء التي بثها راديو تشيكوسلوفاكيا، لا بل زادت على الهجاء الشنيع للنائب العام فيشينسكي في محاكمات موسكو: "خونة مثيرون للاشمئزاز"، "كلاب"، "ذئاب"، "خلفاء هتلر المستذئبين"، والمزيد على نفس الشاكلة. كما جرى تكرارها أيضًا في الصحافة التشيكية.

في اليوم الرابع من المحاكمة، كتبت **رودي برافو** (*Rudé Právo*) صحيفة الشيوعيين اليومية في براغ: "يقشعر بدن المرء من القرف والاشمئزاز لدى رؤية تلك المخلوقات الباردة عديمة الشعور"، وتابعت الصحيفة، لقد راهن "يهوذا" سلانسكي على "هذه العناصر الدخيلة، هؤلاء الرعاع ذوي الماضي المشبوه". واستطرد الكاتب قائلًا لا يمكن أحدًا من التشيكيين اقتراف مثل هذه الجرائم: "صهيونيون **كلبيون** فحسب، ليس لهم وطن أم ... عالميون خبثاء باعوا أنفسهم للدولار. لقد ساقتهم الصهيونية والنزعة اليهودية البرجوازية والشوفينية العرقية إلى هذا النشاط الإجرامي".
حُكم على 41 متهمًا بالموت ونُفذ فيهم الحكم، وحُكم على ثلاثة آخرين بالسجن مدى الحياة. وفي خطبة له أمام المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بعد شهر من ذلك، قال غوتفالد عن رفاقه السابقين ما يلي: "إننا لا نقبل عادةً في صفوف حزبنا المصرفيين والصناعيين والكولاك. لكننا لا نولي انتباهًا كبيرًا للأصول الطبقية والتوجهات الصهيونية عندما يتعلق الأمر باليهود، لقد نشأ هذا الحال بسبب نفورنا من العداء للسامية واحترامنا لمعاناة اليهود".
كانت محاكمة سلانسكي بمثابة حفلة تنكرية إجرامية وجريمة قتل قضائية جرت على مسرح الأحداث العام [(76)]. أُعدت إجراءات براغ أيضًا - على غرار محاكمة لجنة مناهضة الفاشية في موسكو التي سبقتها - كمقدمة لاعتقال الأطباء السوفيات اليهود الذين أعلنت **البرافدا** عن "مؤامرتهم" في 13 كانون الثاني / يناير 1953. تعين تقديم هؤلاء الأطباء اليهود - "العصابة الإرهابية الصهيونية" المتهمة بقتل أندريه جدانوف بالتآمر مع "البرجوازية الأنكلو - أميركية"، وساروا قدمًا بقضية "النزعة القومية اليهودية" بالتوافق مع لجنة التوزيع الأميركية اليهودية المشتركة (إضافة إلى سولومون ميخوليس "البرجوازي القومي اليهودي") - بعد ثلاثة أشهر من صدور الحكم بحق سلانسكي.
تدل المؤشرات على أن هذه المحاكمة بدورها هي ما توخاه الكرملين مقدمة وذريعة لعمليات الاحتجاز والتجميع الضخمة لليهود السوفيات استعدادًا لنفيهم إلى بيروبيدجان ("الوطن" المخصص لليهود في الشرق) وإلى آسيا الوسطى السوفياتية التي سبق وأرسل إليها الكثير من اليهود البولنديين بين عامي 1933 و1941: طبعت دار النشر التابعة لوزارة الخارجية (MVD) وأعدت مليون نسخة للتوزيع من كراس بينت فيه "لماذا ينبغي إعادة توطين اليهود خارج المناطق الصناعية في البلاد". لكن حتى ستالين بدا مترددًا حيال ذلك (نبهه إيليا إهرنبرغ إلى مدى التأثير الكارثي الذي قد تخلفه المحاكمة الصورية للأطباء اليهود في الرأي العام الغربي)، وفي أي حال، توفي ستالين في 5 آذار / مارس 1953 قبل أن يتخذ قراره بهذا الشأن.

لا يحتاج تحامل ستالين إلى أي تفسير؛ إذ عد العداء للسامية الجائزة الخاصة لروسيا وأوروبا الشرقية. الأهم هنا دوافع ستالين لإجراء مشاهد مسرحية كاملة للتطهير وتوجيه الاتهامات وانتزاع الاعترافات والمحاكمات. لماذا يحتاج الدكتاتور السوفياتي أصلًا إلى المحاكمات؟ كانت موسكو في موقع سمح لها بإقصاء من تريد في أي مكان من الكتلة عن طريق "الإجراءات الإدارية". إذ يبدو أن المحاكمات قد تؤدي إلى نتائج عكسية؛ فالشهادات والاعترافات واضحة التزييف، واستهداف مواطنين مختارين وفئات اجتماعية من دون حرج، لا يعد في الأقل مقنعًا للمراقبين الأجانب بصدقية الإجراءات القضائية السوفياتية.

لكن المحاكمات الصورية في الكتلة الشيوعية لم تتعلق بالعدالة، بل عُدت بدلًا من ذلك ضربًا من التأديب العام من طريق ضرب الأمثلة. وتمثل هدف هذه المؤسسة الشيوعية المهيبة (عُقدت المحاكمات الأولى من هذا النوع في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عام 1928) في شرح وتوضيح بنى السلطة في المنظومة السوفياتية من طريق الأمثلة. إنها تقول للناس من هو المحق ومن هو المخطئ، وتضع اللوم على إخفاقات السياسة، وتمنح التصديق على الولاء والتبعية، حتى أنها كتبت دليلًا بالألفاظ الموافَق على استخدامها في نقاشات الشؤون العامة. أشير إلى رودولف سلانسكي بلقب "الجاسوس سلانسكي" فحسب، بعد اعتقاله، يعمل هذا اللقب الشعائري مثل تعويذة سياسية طاردة [(77)].

عُقدت المحاكمات الصورية - أو المحاكم بحسب لغة فيشنسكي في **الدليل السوفياتي للتحقيق الجنائي** الصادر في عام 1936 - لهدف واضح: "تعبئة الرأي العام البروليتاري". ومثلما لخص "قانون تنظيم المحاكم" التشيكوسلوفاكي الصادر في كانون الثاني / يناير 1953 بوضوح شديد وظيفة المحاكم على الشكل التالي: "تعليم المواطنين تكريس أنفسهم لجمهورية تشيكوسلوفاكيا والإخلاص لها، إلى آخره". وأشار روبرت فوغلر (Robert Vogeler) أحد المُدعى عليهم في محاكمة بودابست في عام 1948 في ذلك الوقت: "إذا أُريد الحكم انطلاقًا من الأسلوب الذي كتبت فيه سيناريواتنا، فإن التحقق من هوياتنا المجازية أكثر أهمية من إثبات "ذنبنا". أُلزم كل فرد منا بـ "نزع قناعه" في شهادته، لمصلحة صحافة الكومنفورم والإذاعة".

جرى خفض شأن المتهمين، من نقاد أو معارضين سياسيين مفترضين، إلى زمرة من عديمي المبادئ غايتها الرشوة والخيانة. وضعت أحيانًا حماقة الأسلوب الإمبريالي السوفياتي قناعًا أخفى هذا الهدف - ما الذي يجعل المرء يضع خطابًا مصممًا لحشد الرأي العام في بودابست العاصمة عبر تكرار أخطاء الذين عارضوا "الكفاح ضد الكولاك"؟ لكن لم يُطلب من العامة تصديق ما يسمعونه بل تدريبهم على مجرد تكراره فحسب.

يعد تحديد كبش الفداء أحد مجالات استخدام المحاكم العامة. إذا لم تحقق السياسة الاقتصادية الشيوعية النجاحات المعلن عنها مسبقًا، وإذا وصلت السياسة الخارجية السوفياتية إلى طريق مسدود أو أجبرت على المساومة، فلا بد أن يُلام أحد ما. وإلا ما هي الطريقة الأخرى لتفسير تعثر خطى القائد المعصوم؟ ثمة الكثير من المرشحين؛ كان سلانسكي شخصًا مكروهًا على نطاق واسع داخل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وخارجه. وكان رايك وزير داخلية ستاليني فظًا. ولأنهم بالتحديد نفذوا سياسات غير شعبية ظهر فشلها حينذاك، عُد جميع القادة والوزراء الشيوعيين من دون استثناء ضحايا محتملين على قائمة الانتظار. مثلما اتهم مرارًا جنرالات الثورة الفرنسية المهزومين بالخيانة، كذلك اعترف الوزراء الشيوعيون بالتخريب، عندما فشلت حرفيًا السياسات التي طبقوها في توفير السلع.
تكمن مزية الاعتراف، إضافةً إلى رمزية استخدامه باعتباره ممارسة تحويل الذنب، في تأكيد العقيدة الشيوعية. في عالم ستالين، ليس ثمة اختلاف في الرأي، بل مجرد هرطقات، وليس ثمة نقاد، بل مجرد أعداء، وليس ثمة أخطاء، بل مجرد جرائم. عملت المحاكمات على توضيح فضائل ستالين من جهة، وتحديد جرائم أعدائه من جهة أخرى. كما أنها سلطت الضوء على درجة جنون العظمة لدى ستالين وثقافة الشك التي أحاطت به. تجلى أحد مظاهرها في القلق العميق الجذور المتعلق بالروس، وبصورة أعم الدونية "الشرقية"، والخوف من النفوذ الغربي وإغواء رفاهيته. في محاكمة "الجواسيس الأميركيين في بلغاريا" التي جرت في عام 1950 في صوفيا، اتهم المدعى عليهم بنشر وجهة نظر مفادها "أن الأعراق المختارة لا تحيا إلا في الغرب، على الرغم من أنها جميعًا قد انطلقت جغرافيًا من الشرق". ذهبت لائحة الاتهام إلى حد وصف المتهمين بأنهم أظهروا "شعورًا دونيًا ذليلًا" نجح جواسيس الغرب في استغلاله.
يعد الغرب إذًا تهديدًا لا بد من التعوذ منه على الدوام. وبالطبع، كان يوجد جواسيس غربيون: جواسيس حقيقيون. في أوائل الخمسينيات وبعد اندلاع الحرب في كوريا، درست واشنطن إمكان زعزعة استقرار أوروبا الشرقية، وقامت الاستخبارات الأميركية بعدد من المحاولات الفاشلة لاختراق الكتلة السوفياتية، مما أضفى صدقية ظاهرية على اعترافات الشيوعيين الذين زُعم أنهم عملوا مع الاستخبارات المركزية الأميركية، أو تجسسوا لمصلحة الاستخبارات السرية البريطانية. ولقد توقع ستالين حقًا في أواخر حياته نشوب الحرب، كما أوضح ذلك في "مقابلة" له مع صحيفة **البرافدا** في شباط / فبراير 1951، المواجهة بين الرأسمالية والشيوعية قائمة لا محالة، واحتمال نشوبها متعاظم الآن. اعتبارًا من عام 1947 وحتى نهاية عام 1952 وُضعت الكتلة السوفياتية على أهبة الاستعداد الدائم للحرب: ازداد إنتاج الأسلحة في تشيكوسلوفاكيا سبعة أضعاف بين عامي 1948 و1953، وتوجه في هذه الأثناء

المزيد من القوات نحو جمهورية ألمانيا الديمقراطية ووُضعت خطط لنشر القاذفات الاستراتيجية.
هكذا بدت الاعتقالات وحملات التطهير والمحاكمات بمثابة نذير عام عن المواجهة المقبلة، ومبرر لتخوف السوفيات من الحرب، واستراتيجية (مألوفة منذ العقود الأولى) لتقليص حجم الحزب اللينيني وتهيئته للحرب. وبدت التهمة الموجهة إلى رايك في عام 1949 بأنه تآمر مع الولايات المتحدة وبريطانيا لقلب النظام الشيوعي قابلة للتصديق لدى كثير من الشيوعيين والمتعاطفين معهم في الغرب. ومن جهة أخرى استندت حتى الاتهامات الشاذة ضد سلانسكي والآخرين إلى الحقيقة المعترف بها على نطاق واسع بأن صلات تشيكوسلوفاكيا بالغرب أوسع بكثير من صلاتها بالدول الأخرى في الكتلة. لكن لماذا رايك؟ لماذا سلانسكي؟ من كان كبش الفداء المختار؟
نظر ستالين بعين الشك إلى أي شيوعي قضى وقتًا في الغرب بعيدًا عن متناول السوفيات، أيًا كان عمله هناك. وكان الشيوعيون الناشطون في إسبانيا في خلال الحرب الأهلية في الثلاثينيات - الكثير منهم من أوروبا الشرقية وألمانيا - أول من وقع في دائرة الشبهة. خدم لازلو رايك في إسبانيا باعتباره المفوض السياسي لـ "كتيبة راكوشي"، وكذلك أوتو سلينغ، أحد شركاء سلانسكي بالتهمة. هرب العديد من المحاربين الإسبان السابقين إلى فرنسا بعد انتصار فرانكو، حيث انتهى بهم المطاف في معسكرات الاعتقال الفرنسية. ومن هنا انضم عدد كبير منهم إلى المقاومة الفرنسية، حيث تعاونوا مع الشيوعيين الألمان وغيرهم من الشيوعيين الأجانب الذين لجأوا إلى فرنسا. وأصبح لدى الحزب الشيوعي الفرنسي وفرة من مثل هؤلاء الرجال والنساء، مما حدا به إلى تنظيمهم في أحد فروع المقاومة الشيوعية السرية: القوى العاملة المهاجرة (Main d’Oeuvre Immigré (MOI)). وأقام عدد من الشيوعيين البارزين في مرحلة ما بعد الحرب مثل أرتور لندن (مُدعى عليه آخر في محاكمة سلانسكي) العديد من الاتصالات مع الغرب، عبر عملهم في أثناء الحرب مع القوى العاملة المهاجرة، ما أثار شكوك ستالين أيضًا، واستُخدم ذلك ضدهم في وقت لاحق.
أعطيت التعليمات في أثناء الحرب للجنة اليهودية المناهضة للفاشية للاتصال بالغرب، وتوثيق الأعمال الوحشية للنازية؛ وتلك الأنشطة بالذات شكلت في ما بعد أساس التهم التي وجهت ضدها! الشيوعيون الألمان أمثال بول ميركر الذي أمضى سنوات الحرب في المكسيك، والشيوعيون السلوفاك أمثال كليمنتس وزير الخارجية اللاحق الذي عمل في لندن، وأي شخص بقي في مناطق الاحتلال النازي في أوروبا: جميعهم كانوا عرضة للاتهام بالتواصل مع عملاء غربيين، أو العمل من قرب مع مقاومين غير شيوعيين. اتهم جوزف فرانك الشيوعي التشيكي، الذي نجا من السجن في معتقل بوخنوالد ضمن

محاكمة سلانسكي، بقضاء وقته في المعتقل في نسج علاقات تعارف مشبوهة مع "الأعداء الطبقيين".
الشيوعيون الوحيدون الذين لم يشكلوا موضوعًا لشكوك ستالين **المحتملة** هم أولئك الذين أمضوا مددًا طويلة في موسكو تحت رقابة الكرملين. احتُسب لهؤلاء أجر مضاعف: بتمضيتهم سنوات طويلة تحت الرقابة الكاملة للسلطات السوفياتية فإن صلاتهم الأجنبية محدودة جدًا، إن وجدت أصلًا، ولكونهم نجوا من حملات التطهير في الثلاثينيات (التي أقصي في خلالها معظم القادة المنفيين من الأحزاب الشيوعية البولندية واليوغسلافية وسواها من الأحزاب الشيوعية الأخرى) يصبح ممكنًا التعويل عليهم في طاعة الدكتاتور السوفياتي من دون مساءلة. ومن جهة ثانية، عد الشيوعيون "الوطنيون" رجالًا ونساءً، ممن بقوا في أوطانهم غير جديرين بالثقة. تمتع هؤلاء عادةً بسجل مآثر بطولية في المقاومة المحلية أكبر مما لدى **أقرانهم** المقيمين في موسكو الذين عادوا بعد انتهاء الحرب بفضل الجيش الأحمر، واكتسبوا بالتالي صورة محلية أكثر شعبية. واتصفوا عادةً بالميل إلى تكوين وجهات نظر خاصة حول "الطريق" المحلي أو الوطني "إلى الاشتراكية".
انطلاقًا من تلك الأسباب، شكل الشيوعيون "الوطنيون" الضحايا الرئيسين للمحاكمات الصورية التي جرت بعد الحرب في معظم الحالات تقريبًا. ولذلك نجد رايك شيوعيًا "وطنيًا"، بينما عد راكوشي وغيرو - اللذان توليا ترتيب وإخراج محاكمته - "موسكوفيان" (على الرغم أيضًا من نشاط غيرو في إسبانيا)، ولا يوجد سوى القليل عدا ذلك للتمييز بينهما. وفي تشيكوسلوفاكيا، شكل الرجال الذين نظموا الانتفاضة الوطنية السلوفاكية ضد النازية (بمن فيهم سلانسكي) ضحايا جاهزة عند الطلب للشكوك السوفياتية: لم ينعم ستالين بفضل المساهمة في تحرير تشيكوسلوفاكيا. وفضل الكرملين التعامل مع موثوقين من "الموسكوف" محدودي الخيال ومن غير الأبطال ومن الذين عرفهم حق المعرفة: رجال من أمثال كليمنت غوتفالد.
قاد ترايتشو كوستوف الأنصار الشيوعيين البلغاريين في أثناء الحرب، وتولى بعد الحرب الموقع الثاني بعد جورجي ديمتروف العائد حديثًا من موسكو، إلى حين اعتقاله في عام 1949 بعد أن انقلب سجله في زمن الحرب عليه. وفي بولندا، نظم غومولكا مع ماريان سبايتشالسكي المقاومة المسلحة في ظل الاحتلال النازي، وبعد الحرب فضل ستالين بايرو والبولنديين الآخرين ممن اتخذوا من موسكو مقرًا لهم. اعتُقل غومولكا وسبايتشالسكي في ما بعد، وبالكاد تجنبا - كما رأينا - دور البطولة في محاكمتهما الصورية.
لكن ثمة استثناءات. وجد في رومانيا الشيوعي "الوطني" ديج الذي دبر سقوط شيوعي "وطني" آخر هو باتراشكانو، إضافة إلى تغييب آنا بوكر الموسكوفية والستالينية "المعصومة". وحتى كوستوف كان قد أمضى أوائل الثلاثينيات في موسكو في مكتب البلقان التابع للكومنترن. يعد من نقاد تيتو المشهود لهم

أيضًا (على الرغم من أن ذلك كان لأسباب الخاصة: رأى كوستوف في تيتو وريثًا للطموحات الإقليمية الصربية على حساب بلغاريا). لكن بدلًا من أن يعمل ذلك على إنقاذه، فاقم من جريمته: لم يكن ستالين يحفل بالاتفاق أو حتى بالموافقة، بل بالطاعة العمياء فحسب.
أخيرًا، ثمة نصيب كبير لتصفية الحسابات الشخصية والأداتية الساخرة في اختيار ضحايا المحاكمات والتهم المنسوبة إليها. وعلى حد قول كارول باسيليك أمام المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي التشيكي في 17 كانون الأول / ديسمبر 1952 "يقرر الحزب في النهاية مسألة من هو مذنب ومن هو بريء بمساعدة هيئات الأمن الوطني". في بعض الحالات فبركت تلك الهيئات قضايا ضد أشخاص بمحض المصادفة أو من شطحات الخيال، وفي حالات أخرى ادعت عن سابق تصور وتصميم خلاف ما تعرفه هي نفسها عن حقيقة القضية.
وعليه فقد اتهم اثنان من المُدعى عليهم في محاكمة سلانسكي بالمبالغة في أسعار المنتوجات التشيكية المباعة لموسكو. عادةً ما توضع أسعار السلع المصنعة في الدول التابعة بأقل من قيمتها عمدًا لمصلحة السوفيات، وموسكو هي الطرف الوحيد المخول بمنح الاستثناءات. لكن "المبالغة في الأسعار" في الحالة التشيكية تعد ممارسة راسخة من طرف السوفيات. كما هو معروف جيدًا من جهة الادعاء: إحدى وسائل تحويل الأموال عبر براغ ونحو الغرب لاستخدامها في العمليات الاستخبارية.
وبالمثل كانت التهم الموجهة لآنا بوكر مثيرة للسخرية، وجزءًا من حملة لتشويه سمعتها الشخصية، حيث اتهمت بـ "التحريفية" اليمينية واليسارية في آن: مالت في البداية إلى "نقد" الزراعة الجماعية، ثم أجبرت الفلاحين على المشاركة فيها ضد إرادتهم. واتهم رايك بحل شبكة الحزب الشيوعي داخل صفوف الشرطة الهنغارية في عام 1947، في الواقع كان قد نفذ ذلك (عشية انتخابات عام 1947 بموجب موافقة رسمية) كتغطية لحل منظمة الشرطة الأقوى التابعة للاشتراكيين الديمقراطيين. وفي ما بعد أعاد تأسيس الشبكة الشيوعية سرًا بينما بقي الحظر ساريًا على الأحزاب الأخرى. لكن أفعاله "القويمة" المنزهة عن الخطأ حينذاك، صبت لمصلحة السوفيات عندما أزفت ساعة إزاحته.
كان جميع المتهمين في المحاكمات الصورية الكبرى من الشيوعيين. كما جرت عمليات تطهير لشيوعيين آخرين من دون محاكمات علنية ومن دون أي إجراءات قضائية على الإطلاق. لكن الأغلبية الساحقة من ضحايا ستالين في الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له لم تكن في الحقيقة من الشيوعيين. في تشيكوسلوفاكيا بين عامي 1948 و1954، مثل الشيوعيون عُشرًا فقط من نسبة 1 في المئة من المحكوم عليهم بالسجن أو معسكرات العمل، وواحدًا من 20 من المحكوم عليهم بالإعدام. تم إنشاء جهاز أمن الدولة (شتازي) في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في 8 شباط / فبراير 1950، وأُسندت إليه مهمة

الإشراف والرقابة ليس على الشيوعيين فحسب، بل على المجتمع بأسره. وطالت شبهات ستالين الروتينية ليس الشيوعيين ذوي الاتصال مع / أو ذوي التجربة في الغرب فحسب، وإنما **أي شخص آخر** سبق وعاش خارج الكتلة السوفياتية.

ومن البدهي إذًا أن يقع جميع سكان أوروبا الشرقية تقريبًا تحت وطأة شبهة الكرملين في تلك الأعوام. ومن نافل القول بطبيعة الحال أن قمع ما بعد الحرب داخل الاتحاد السوفياتي لم يكن أقل شمولًا: إن مجرد تعرض الروس للتأثير الغربي بين عامي 1813 و1815، مهد الطريق للتمرد الديسمبري في عام 1825، ولهذا خشي ستالين الآن على بلاده من اندلاع أعمال تخريب واحتجاجات ناجمة عن الاتصالات في زمن الحرب. صار كل مواطن أو جندي سوفياتي نجا من الاحتلال النازي أو السجن موضع شك. وعندما صادقت هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في عام 1949 على قانون نص على معاقبة الجنود مرتكبي جرم الاغتصاب بالاحتجاز من 10 إلى 15 سنة في معسكر عمل، لم يكن رفض أفعال الجيش الأحمر المتمركز في شرق ألمانيا والنمسا الهم الرئيس. لأن الدافع الحقيقي وراءه هو إنشاء آلية لمعاقبة الجنود السوفيات العائدين، عند الرغبة في ذلك.

كان حجم العقوبة المسلطة على مواطني الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية هائلًا، وغير مسبوق على الإطلاق خارج الاتحاد السوفياتي نفسه. ولم تكن المحاكمات سوى الحدبة المرئية من **أرخبيل** القمع: السجن، والنفي، وكتائب العمل القسري. في عام 1952، في ذروة حقبة الإرهاب الستاليني الثانية، احتُجز 1.7 مليون سجين في معسكرات العمل السوفياتية، و800 ألف آخرون في مستوطنات العمل، و2,753,000 في "مستوطنات خاصة". بلغت مدة الحكم "الطبيعية" في معسكرات العمل (**الغولاغ**) 25 عامًا، تلاها عادةً (في حالة الناجين) النفي إلى سيبيريا أو آسيا الوسطى السوفياتية. بلغ عدد القوى العاملة الصناعية في بلغاريا أقل من نصف المليون بقليل، وكان اثنان من كل تسعة يعملان بالسخرة.

في أوائل الخمسينيات، قُدر وجود 100 ألف سجين سياسي في تشيكوسلوفاكيا من مجموع سكانها البالغ عددهم 13 مليونًا، ولا يشمل هذا الرقم عدة عشرات آلاف العاملين بالسخرة في جميع المجالات لكنهم اسميًا عمال مناجم في البلاد. وعدت التصفيات الإدارية شكلًا آخر من أشكال العقاب، حيث كانت تطلق النار بهدوء على رجال ونساء اختفوا في السجن من دون محاكمة أو إعلان، وربما انتظرت عائلة الضحية مدة عام أو أكثر قبل أن تعرف أن ابنها قد "اختفى". وعُد المختفي بعد ثلاثة أشهر ميتًا من الناحية القانونية، على الرغم من غياب الاعتراف أو التأكيد الرسمي بذلك. وفي ذروة الإرهاب في تشيكوسلوفاكيا، بلغ عدد مثل هذه الإعلانات التي ظهرت في

الصحف المحلية حوالى 30 - 40 إعلانًا يوميًا. واختفى عشرات الآلاف على هذه الشاكلة، علاوةً على حرمان مئات الآلاف من الامتيازات والشقق والوظائف.
وفي هنغاريا، عانى حوالى المليون شخص (من إجمالي عدد السكان البالغ أقل من عشرة ملايين) الاعتقال أو المحاكمة أو السجن أو الترحيل بين عامي 1948 و1953. وقد تأثرت واحدة من كل ثلاث عائلات مباشرةً بذلك. وعانى الأقارب بالنسبة نفسها. احتُجزت لويبل فريتزي، زوجة أحد شركاء سلانسكي المتآمرين، لمدة عام في سجن روزين (Ruzyn) خارج براغ، وتم استجوابها من الروس الذين لقبوها "العاهرة اليهودية النتنة"، ثم نُفيت بعد إطلاق سراحها إلى أحد المصانع في شمال بوهيميا. لقد فقدت زوجات الأسرى والمبعدين وظائفهن والشقق الخاصة بهن وأمتعتهن الشخصية. وفي أحسن الأحوال إذا حالفهن الحظ يصرن طي النسيان، مثلما جرى مع جوزفين لانجر، المتزوجة من أوسكار لانجر أحد الشهود في محاكمة سلانسكي، والمحكوم عليه لاحقًا في محاكمة سرية بالحبس 22 عامًا. لقد عاشت هي وبناتها 6 أعوام في قبو.
شهدت رومانيا الاضطهاد الأسوأ من نوعه ربما، لكنه بالتأكيد الأكثر ديمومة. فإضافةً إلى ما يزيد بكثير على مليون معتقل في السجون ومعسكرات العمل والسخرة على قناة الدانوب - البحر الأسود، منهم عشرات الآلاف الذين ماتوا ولم تتضمن أرقامهم المبعدين إلى الاتحاد السوفياتي، تميزت رومانيا بقسوة أحوال سجونها والأنواع "التجريبية" المختلفة منها، ولا سيما السجن الواقع في بيتشتي، حيث جرى دفع السجناء إلى "إعادة تثقيف" أحدهم الآخر من طريق التعذيب الجسدي والنفسي لمدة ثلاث سنوات من كانون الأول / ديسمبر 1949حتى أواخر عام 1952، وقد مثل الطلبة و"الصهيونيون" والمعتقلون السياسيون غير الشيوعيين معظم الضحايا.
كانت الدولة الشيوعية في حالة حرب دائمة غير المعلنة مع مواطنيها. فهم ستالين على غرار لينين الحاجة إلى وجود أعداء، واقتضى منطق الدولة الستالينية حالة استنفار دائمة في مواجهة أعدائها: الخارجيين لكن الداخليين أولًا. وكما جاء على لسان ستيفن رايس، وزير العدل التشيكوسلوفاكي، في خطبته أمام مؤتمر المحامين التشيكيين في 11 حزيران / يونيو 1952: يجب [على المحامي] ... أن يعتمد العلم الأنضج والصحيح والحقيقي حصرًا في العالم، وعلى العلم القانون السوفياتي، وأن ينهل من معين تجارب الممارسة القانونية السوفياتية ... الصراع الطبقي المتعاظم دومًا ضرورة حتمية في عصرنا.
رددت المفردات العسكرية المفضلة لدى الخطاب الشيوعي صدى شرط الصراع الإلزامي هذا. وازدهرت الاستعارات العسكرية: يستدعي الصراع الطبقي إقامة تحالفات والارتباط بالجماهير ومناورات الالتفاف والهجمات الجبهوية. أما تأكيد ستالين الذي أفاد **باحتدام** الحرب الطبقية كلما اقترب تحقيق الاشتراكية فقد راعى الحقيقة المثيرة بأنه حتى حين أظِهرت

الانتخابات حيثما كان دعمًا بنسبة 99 في المئة للحزب، كانت أعداد أعدائه تتضاعف، وتعين خوض المعركة بشكيمة أشد من أي وقت مضى، ولزمت إعادة كتابة تاريخ الاتحاد السوفياتي المحلي بكل دقة في جميع أرجاء الكتلة السوفياتية.
كان الفلاحون والبرجوازيون الأعداء الرئيسين في الظاهر. لكن عمليًا وفي معظم الأحيان مثل المثقفون الهدف الأسهل، تمامًا مثلما كانوا بالنسبة إلى النازيين. ردد هجوم أندريه جدانوف الحقود على آنا أخماتوفا - الراهبة أو العاهرة، أو بالأحرى الراهبة **و**العاهرة، التي جمعت بين البغاء والصلاة. "إن شعر أخماتوفا بعيد تمامًا عن الشعب" [(78)] - أصداء معظم المواضيع الستالينية التقليدية المعادية للمثقفين: الدين والدعارة والاغتراب عن الجماهير. لو كانت أخماتوفا يهودية مثلها مثل معظم المثقفين في أوروبا الوسطى، لاكتملت الصورة الكاريكاتورية.
لم يكن القمع السياسي ومراقبة المطبوعات، وحتى الدكتاتورية، مجهولة كليًا في النصف الشرقي من أوروبا قبل مجيء الستالينية، على الرغم من وجود اتفاق عام في أوساط القادرين على المقارنة بأن المحققين والسجون في هنغاريا أو بولندا أو رومانيا بين الحربين كانوا مفضلين بأشواط على أقرانهم في "الديمقراطيات الشعبية". طور رجال ستالين أدوات الرقابة والإرهاب المستخدمة في الدولة الشيوعية بعد عام 1947، لكن ما كان هناك من داعٍ لاستيرادها من الشرق لأنها متاحة أصلًا. وليس من قبيل المصادفة بناء سجنٍ بيتشتي وخضوعه لإدارة جهاز الأمن السري الشيوعي من قبل شخص يدعى يوجين توركانو، الذي كان في طوره الأول طالبًا ناشطًا في جامعة ياش لمصلحة الحرس الحديدي: الحركة الفاشية الرومانية في مرحلة ما بين الحربين.
لكن ما ميز دولة الحزب من النمط الشيوعي عن أسلافها من الأشكال الاستبدادية لا يقع بأي حال في حقل الكفاءة الكلية لجهازها القمعي، ولكن في واقع أن السلطة والموارد قد احتكرت الآن واستغلت لمصلحة قوة **أجنبية** بصورة شبه حصرية. حل الاحتلال السوفياتي مكان الاحتلال النازي بأقل قدر من الاضطراب المصاحب لعمليات الانتقال هذه، وجذب نصف أوروبا الشرقية أكثر فأكثر إلى الفلك السوفياتي (اتسم الانتقال بسلاسة أكبر بالنسبة إلى مواطني ألمانيا الشرقية الخارجين لتوهم من 12 عامًا من الدكتاتورية النازية). هذه العملية ومضاعفاتها - عملية "السفيتة" و"الروسنة" لكل شيء في أوروبا الشرقية، من العمليات الصناعية إلى الألقاب الأكاديمية - بددت ولاء الجميع عدا أكثر الستالينيين تشددًا فحسب.
كان لديها كذلك تأثير إضافي في تشويش ذكريات الكثيرين بشأن التناقضات الأولية التي واجهت الانتقال إلى الشيوعية. ففي السنوات التالية، بدا سهلًا نسيان أن نغمة العداء للسامية وكراهية الأجانب المتكررة في الخطاب

الستاليني العام قد وجدت جمهورًا متعاطفًا في معظم أوروبا الشرقية، تمامًا كما جرى في الاتحاد السوفياتي نفسه. وتميزت "الوطنية" الاقتصادية بوجود جذور محلية لها أيضًا، بحيث بدت إجراءات نزع الملكية والتأميم والرقابة وتنظيم العمل مألوفة إلى حد كبير. تبنت تشيكوسلوفاكيا في عام 1946 على سبيل المثال خطة على مدى عامين لنفي العمال المتمردين إلى معسكرات العمل (مع أن معظم القضاة التشيكيين في الواقع رفض تطبيق العقوبة بين عامي 1946 و1948).
إذًا لم يكن استيلاء السوفيات على أوروبا الشرقية في مراحله الأولى انتقالًا أحادي الجانب ووحشيًا بالقدر الذي بدا عليه من منظور لاحق، حتى لو أسقطنا من الحساب الآمال الكبيرة التي عُلقت على المستقبل الشيوعي من جانب أقلية من الجيل الشاب في وارسو أو براغ. ومثلما قضت وحشية النازيين على المشاعر المحلية المتعاطفة المحتملة معها في المناطق التي "حرروها" من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بين عامي 1941 و1942، كذلك سرعان ما بدد ستالين الأوهامَ والتطلعات في الدول التابعة.
تبينت أصلًا نتائج فرض نسخة متعجلة من التاريخ الاقتصادي الكئيب للاتحاد السوفياتي على المناطق الأكثر تطورًا غربيه. المصدر الوحيد الذي أمكن للمدراء الشيوعيين الاعتماد عليه باستمرار هو الإنتاج القائم على العمالة الكثيفة وصولًا إلى حد الانهيار. وهذا ما يفسر التشابه الشديد بين الإرهاب الستاليني بين عامي 1948 و1953 في أوروبا الشرقية ومثيله السوفياتي قبل 20 سنة: لأن كليهما ارتبط بسياسة التصنيع القسري. كانت الاقتصادات ذات التخطيط المركزي ذات فعالية كبيرة فعلًا في استخراج القيمة الزائدة بالقوة من عمال المناجم والمصانع، لكن ذلك هو جل ما استطاعت فعله. عانت الزراعة في الكتلة السوفياتية من تراجع متفاقم، وتجسد عدم كفاءتها السريالي من حين إلى آخر في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالمستخدمين الحكوميين الذين شجعوا الفلاحين المحليين في فرونزه (بيشكيك في قيرغيزستان حاليًا) في عام 1960 على تأمين كميات الزبدة (العشوائية وغير القابلة للتحقيق) عبر شرائها من المخازن التجارية المحلية ...
ساهمت المحاكمات وعمليات التطهير وما صاحبها من جوقات التعليقات الكاذبة في الحط من مستوى كل ما تبقى من الفضاء العمومي في أوروبا الشرقية. وتحولت السياسة والحكومة إلى رديفين للفساد والقمع التعسفي لمنفعة زمرة من المرتشين عملت لحسابها الخاص، وكانت بدورها رهينة الشك والخوف. وعلى كل حال، قلما عُد ذلك تجربةً جديدةً في المنطقة، لكن سوء الحكم **الشيوعي** أخذ طابعًا عدميًا مميزًا: بعد جهد جهيد تحولت الانتهاكات من الطراز القديم إلى جزء لا يتجزأ من النفاق الخطابي بشأن المساواة والتقدم الاجتماعي، النفاق الذي انتفت حاجته في رأي الأوليغارشيات الحاكمة بين الحربين والمحتلين النازيين. ومرة أخرى، جرى

تبني أحد أشكال الحكم الرديء لمصلحة قوة أجنبية بصورة شبه حصرية، الأمر الذي جعل الحكم السوفياتي محل مقت شديد خارج حدود الاتحاد السوفياتي.
أخذ تأثير "السفيتة" في أوروبا الشرقية منحى إبعادها المطرد عن الجزء الغربي من القارة. وبينما كانت أوروبا الغربية على وشك الدخول في عصر من التحولات الدراماتيكية ومرحلة ازدهار غير مسبوقة، بدأت أوروبا الشرقية تدخل في غيبوبة: شتاء من الكسل والخمول، تخللته نوبات من الاحتجاج والإخضاع تواصلت أربعة عقود تقريبًا. ومن الأمور ذات الدلالة والمتناغمة إلى حد ما أنه تحديدًا في خلال السنوات التي ضخت فيها خطة مارشال حوالى 14 مليار دولار لإنعاش الاقتصاد في أوروبا الغربية، اقتطع ستالين ما يقارب المبلغ نفسه **من** أوروبا الشرقية عن طريق التعويضات والشحنات الإجبارية وفرض انحرافات تجارية قللت من القيمة الحقيقية بصورة فادحة.
طالما كانت أوروبا الشرقية مختلفة عن أوروبا الغربية. لكن هذا التمايز بين شرق القارة وغربها ليس الأمر الوحيد الذي من خلاله وعت القارة ذاتها، بل وليس الأكثر أهمية. هناك اختلاف ملحوظ بين أوروبا المتوسطية وأوروبا الشمالية الغربية: بروز دور الدين أقوى من بروز السياسة في رسم الحدود التاريخية بين الدول وداخلها. بالنسبة إلى أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، كان تأثير الاختلافات بين الشمال والجنوب، بين الغني والفقير وبين الحضري أكبر من تأثير الاختلافات بين الشرق والغرب.
بناءً عليه، فاق تأثير الحكم السوفياتي على الأراضي الواقعة إلى الشرق من فيينا وبشكل واضح في بعض نواحيه مثيله في روسيا نفسها. ففي النهاية، لم تكن الإمبراطورية الروسية يومًا أوروبية إلا في جزء منها، وبعد بطرس الأكبر بدت هوية روسيا الأوروبية في حد ذاتها موضع نزاع كبير طوال القرن الذي سبق انقلاب لينين. وأثار البلاشفة في روسيا الكثير من العنف الدائم بسبب قطعهم الحاد لروابط الاتحاد السوفياتي وجرفه بعيدًا عن تاريخ وثقافة أوروبا. لكن شكوكهم المرتبطة بالغرب وخشيتهم من نفوذه لم تأت من فراغ، بل وجدت جذورها العميقة في أدبيات وسلوك الوعي الذاتي لأنصار السلافية قبل وقت طويل من عام 1917.
ليس ثمة سوابق من هذا النوع في أوروبا الوسطى والشرقية. إنها في الواقع جزء من الدول الصغيرة النزعة القومية في دول صغيرة عديمة الأمن لدى البولنديين والرومانيين والكرواتيين وغيرهم، والذين لا يعدون أنفسهم جوالين على الحافة النائية للحضارة الأوروبية، بل مدافعين مهضومي الحقوق عن قلب التراث الأوروبي - مثلما يعد التشيكيون والهنغاريون أنفسهم عن حق سكان قلب القارة. تطلع مثقفو رومانيا وبولندا إلى باريس بحثًا عن آخر إبداعات الفكر والفن، بقدر تطلعت طبقة المثقفين الناطقة بالألمانية المنطقة الممتدة من روثينيا جنوب الكاربات إلى ترييستي في آخر عهد إمبراطورية آل هابسبورغ إلى فيينا.

لا ريب أن أوروبا المندمجة العالمية **تلك** لم توجد إطلاقًا إلا لزمن محدود، وقد انتهت في عام 1918. لكن الدول الجديدة التي ولدت في فرساي نشأت هشة وقابلة للزوال بصورة أو بأخرى من البداية. ولذلك عُدت حقبة ما بين الحربين نوعًا من هدنة أو تصريف أعمال، ليست في حال حرب أو سلم: لم يُحسم فيها مصير أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ما بعد الإمبريالية بهذه الطريقة أو تلك. أما الاحتمال المرجح - أن تكون ألمانيا منبعثة من جديد وريثًا فعليًا للإمبراطوريات القديمة في المنطقة الممتدة بين شتيتين وإسطنبول - فلم يتم تفاديه إلا بشق النفس بسبب أخطاء هتلر.

عوضًا عن ذلك، أدى فرض حل روسي بدلًا من الألماني إلى سلخ النصف الشرقي الضعيف من أوروبا بعيدًا من جسم القارة. لم يشكل ذلك آنذاك مصدر قلق كبير للأوروبيين الغربيين. وفي ما عدا ألمانيا، الأمة الأكثر تضررًا بصورة مباشرة من تقسيم أوروبا، والتي حال سوء موقعها دون إعرابها عن استيائها، أبدى الأوروبيون الغربيون قدرًا كبيرًا من اللامبالاة تجاه زوال أوروبا الشرقية. في الواقع، سرعان ما اعتادوا على ذلك، وقد كانوا في أي حال منهمكين جدًا في التغيرات الضخمة الجارية في بلدانهم، وهو ما جعل وجود الحاجز العسكري المحكم الممتد من بحر البلطيق إلى البحر الأدرياتيكي يبدو طبيعيًا تمامًا. لكن التاريخ في حد ذاته بدا متثاقلًا إلى حد التوقف إلى الشرق من ذلك الحاجز بالنسبة إلى تلك الشعوب التي حُشرت في زاوية مظلمة ومنسية ضمن قارتها وتحت رحمة قوة عظمى شبه غريبة ليست أفضل حالًا منهم على الإطلاق، بل ومتطفلة أيضًا على مواردها المتناقصة.

قراءات إضافية

Bloomfield, Jon. *Passive Revolution. Politics and the Czechoslovak Working Class, 1945 - 1948*. New York: St. Martin’s Press, 1979.

Brent, Jonathan & Vladimir Pavlovich Naumov. *Stalin’s Last Crime: The Plot against the Jewish Doctors, 1948 - 1953*. New York: HarperCollins, 2003.

Connelly, John. *Captive University: The Sovietization of East German, Czech and Polish Higher Education, 1945 - 1956*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2000.

Constante, Lena. *The Silent Escape. Three Thousand Days in Romanian Prisons*. Berkeley: University of California Press, 1995.

Deletant, Dennis. *Communist Terror in Romania: Gheorgiu - Dej and the Police State, 1948 - 1965*. NY: St Martin’s, 2000.

Dimitrov, Georgi & Ivo Banac. *The diary of Georgi Dimitrov, 1933 - 1949*. New Haven: Yale University Press, 2003.

Grossman, Vasili Semenovich. *Life and Fate. A Novel*. New York: Harper & Row, 1986.

Hodos, George H. *Show Trials. Stalinist Purges in Eastern Europe, 1948 - 1954*. New York: Praeger, 1987.

Kaplan, Karel. *Report on the Murder of the General Secretary*. Columbus: Ohio State University Press, 1990.

Kenney, Padraic. *Rebuilding Poland. Workers and Communists, 1945 - 1950*. Ithaca: Cornell University Press, 1997.

Kersten, Krystyna. *The Establishment of Communist Rule in Poland, 1943 - 1948*. Berkeley: University of California Press, 1991.

Loebl, Eugen. *My Mind on Trial*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1978.

Naimark, Norman M. & L. I. A. Gibianskii. *The Establishment of Communist Regimes in Eastern Europe, 1944 - 1949*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1997.

Pelikán, Jirí. *The Czechoslovak Political Trials, 1950 - 1954*. London: Macdonald, 1971.

Péteri, György. *Academia and State Socialism. Essays on the Political History of Academic Life in Post - 1945 Hungary and Eastern Europe*. Boulder, Colo.: Social Science Monographs, 1998.

Rubenstein, Joshua & Vladimir Pavlovich Naumov. *Stalin's Secret Pogrom. The postwar inquisition of the Jewish Anti - Fascist Committee*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Trial of the Leadership of the Anti - Conspiracy Centre Headed by Rudolf Slansky. Prague. Ministry of Justice. 1953.

Trial of Three Slovak bishops. Prague. Orbis. Ministry of Information.1951.

Weiner, Amir. *Making Sense of War. The Second World War and the Fate of the Bolshevik Revolution.* Princeton: Princeton University Press, 2001.

(64) البروفسور كينيث جويت من جامعة يو سي بيركلي.
(65) اتسمت مؤسسات جمهورية ألمانيا الديمقراطية ببعض التميز، ما عكس طابعها المرحلي في نظر السوفيات. لكن الأرثوذكسية "المعصومة" تجلت في روحية قوانينها وإجراءاتها.
(66) حتى إن دول البلطيق المندمجة كليًا في الاتحاد السوفياتي نفسه، كانت أسوأ حالًا من بقية بلدان أوروبا الشرقية. وطلب من كولخوزات شمال إستونيا البدء بشحن طلبيات الحبوب حتى قبل بدء موسم الحصاد، من أجل الحفاظ على الاتساق مع لاتفيا التي تبعد 400 كيلومتر إلى الجنوب. وفي عام 1953، تدهور حال الريف الذي كان حتى حينه مزدهرًا في إستونيا إلى درجة أن الأبقار، التي كانت الريح تلقيها أرضًا، هزلت إلى حد أنها عجزت عن الوقوف من دون مساعدة.
(67) أعضاء الكوميكون المؤسسون هم: بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا، ورومانيا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ثم انضمت إليه بعد مدة وجيزة ألبانيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية. وفي الأعوام التالية، أصبحت يوغسلافيا ومنغوليا والصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية أعضاء فيه أيضًا. في عام 1963 بلغت حصة الكوميكون 12 في المئة من التجارة العالمية، وهبطت بحلول عام 1979 إلى 9 في المئة واستمرت في الانحدار.
(68) بموجب دستور عام 1946 يحق للجمهوريات المؤسسة - صربيا، وكرواتيا، وسلوفينيا، والبوسنة، ومقدونيا، والجبل الأسود - الانسحاب من الفدرالية، وهو الحق الذي حرمت منه بعد 7 أعوام.
(69) وما له دلالته أن يترك ستالين أخصائييه في الفيزياء النووية وشأنهم، وألا يفترض إجراء أي تخمين احتياطي عن حساباتهم. ربما كان ستالين مجنونًا، لكنه لم يكن غبيًا.
(70) لكنهم أعدموا على الرغم من ذلك. بعد ثلاثة أسابيع من موته نشر النظام صيغة "اعترافات" لما بعد الوفاة، لكن تزويرها كان فاقعًا. وسرعان ما تحولت إلى قضية محرجة حتى في بلغاريا الشيوعية. ثم كفت السلطات عن الحديث بالأمر، وتم "حسب الأصول" قتل رئيس الشرطة السرية البلغارية المسؤول عن الإعداد "الغبي" للعملية.
(71) حتى أواخر عام 1966، أربعة أخماس موظفي الدولة في بولندا لم يتجاوز مرحلة التعليم الابتدائي. لقد أدار البلاد طاقم إداري منخفض التعليم إلى حد لافت.
(72) في عام 1924 اعتقل كوستوف ذو الـ 27 عامًا وتعرض للتعذيب على أيدي الشرطة البلغارية. ولخشيته من احتمال خيانته رفاقه الشيوعيين (السريين)، قفز من نافذة الطبقة الرابعة في قيادة الشرطة في صوفيا فانكسرت ساقاه.

(73) **البوند**: هي حركة العمال اليهود التي تعود جذورها إلى روسيا القيصرية ما قبل الحرب، حيث اقتصرت أنشطتها بين الحربين على بولندا.

(74) يراجع هيدا مارغوليوس كوفالي (1986) *Under a Cruel Star*. قُتل من اليهود في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا في الـ 18 شهرًا التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية عدد أكبر مما قتل منهم في السنوات العشر التي سبقت الحرب.

(75) Joshua Rubenstein & Vladimir Naumov (ed.), *Stalins Secret Pogrom: The Postwar Inquisition of the Jewish Anti - Fascist Committee* (Yale University Press, 2002), p. 52.

فحسب النمط المألوف سُجن كوماروف بالذات في ما بعد وأعدم – متوسلًا حتى آخر لحظة بصدقيته بوصفه معاديًا للسامية.

(76) أطلق سراح الناجين جميعًا في السنوات اللاحقة، على الرغم من أنهم وزملاءهم من الضحايا لم تُبرأ ساحتهم وتُعاد أهليتهم حتى عام 1968.

(77) كان النص دقيقًا جدًا، عندما جرت "محاكمة" أندريه مارتيه غير الرسمية من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي في كانون الثاني / ديسمبر 1952، اتهمه "المدعي العام" ليون موفيه بالحديث عن "الأممية التروتسكية" بدلًا من "الحثالة التروتسكية" أو "جماعة جواسيس الشرطة التروتسكيين"، التي هي التعابير الشيوعية "الطبيعية والمعتادة" المستخدمة عند الإشارة إلى التروتسكيين. لقد وضعت هذه "الزلة" اللغوية وحدها مارتيه تحت شكوك ثقيلة.

(78) كاثرين ميريدال: Catherine Merridale, *Night of Stone: Death and Memory in 20th - Century Russia* (2000), p. 249.

الفصل السابع: حروب ثقافية

"رفضنا جميعًا الحقبة السابقة. عرفتها أساسًا عبر الأدب، وبدا لي أنها حقبة الغباء والهمجية"

ميلان سيمتسكي

"يفترض أن ينطوي كل عمل في منتصف القرن العشرين على اعتماد موقف يتعلق بالمشروع السوفياتي"

ريمون آرون

"كنتُ مصيبًا في خطئي، بينما كنتَ وأمثالك مخطئين في صوابكم"

بيير كورتاد إلى إدغار موران

"شئنا أم أبينا، تعد بنية الاشتراكية أمرًا مميزًا، لأنه لكي تُفهم على المرء أن يعتنق حركتها ويتبنى أهدافها"

جان بول سارتر

"لا يمكنك مساعدة الناس من أن يكونوا على حق لأسباب خاطئة ... هذا الخوف من أن يجد المرء نفسه ضمن صحبة سيئة ليس تعبيرًا عن الطهر السياسي، بل عن عدم الثقة بالنفس"

آرثر كوستلر

مع النشاط الذي من شأنه أن يحير أجيال المستقبل، لم يكد الصراع في أوروبا بين الفاشية والديمقراطية ينتهي حتى حل محله صدع جديد بين الشيوعيين وأعدائهم. لم تكن بداية اعتماد مواقف سياسية وفكرية مؤيدة للاتحاد السوفياتي أو معادية له بتقسيم أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. لكن تلك المواقف شكلت في السنوات التي تلت الحرب، بين عامي 1947 و1953، الخط الفاصل بين الشرق والغرب، واليمين واليسار، وترسخت عميقًا في الحياة الثقافية والفكرية الأوروبية.

كانت الظروف مواتية على نحو غير عادي. دُعم اليمين المتطرف بين الحربين إلى حد زاد عما يلائم معظم الناس تذكره. فمن بروكسل إلى بوخارست، زخرت الصحافة الجدالية والأدب في الثلاثينيات بالعنصرية، ومعاداة السامية، والتطرف القومي، والمبادئ الإكليروسية، والرجعية السياسية. كان لدى المثقفين، والصحافيين والمعلمين، الذين اعتنقوا الفاشية أو المفاهيم الرجعية المتطرفة، قبل وفي أثناء الحرب، سبب وجيه بعد عام 1945 للتأكيد بصورة صاخبة على أوراق اعتمادهم الجديدة كتقدميين أو راديكاليين (أو أن ينسحبوا بطريقة أخرى في غياب دائم أو مؤقت). وبما أن معظم الأحزاب والمجلات الفاشية أو حتى العقائدية المحافظة المتطرفة، أضحت محظورة آنذاك في أي حال (إلا في شبه الجزيرة الأيبيرية، حيث كان العكس هو الصحيح)، فقد

اقتصرت التعبيرات الشعبية عن الولاء على وسط ويسار الطيف السياسي. أما أفكار الجناح اليميني وآراؤه فقد حجبت في أوروبا.
ومع أن **مضمون** الكتابات المعروفة ودورها قد تغيرا على نحو مذهل بعد سقوط هتلر وموسوليني وأتباعهما، فقد بقي **الأسلوب** نفسه إلى حد كبير. فبعد إلحاح الفاشيين التنبؤي؛ ودعوتهم إلى العنف، والحلول "الحاسمة"، بدا كما لو أن التغيير الحقيقي أدى **بالضرورة** إلى تدمير كل شيء؛ حيث برز نفور من التسوية ومن "نفاق" الديمقراطية الليبرالية، وحماسة للاختيارات المانوية (كل شيء أو لا شيء، الثورة أو الانحطاط)؛ وكان بوسع هذه الفورات أن تخدم أقصى اليسار بصورة مماثلة، وهذا ما حدث بعد عام 1945.
في سياق انشغالهم بالأمة، والانحطاط، والتضحية والموت اهتم كتاب ما بين الحربين الفاشيون بالحرب العالمية الأولى. وجسد اليسار المثقف بعد عام 1945 تجربة الحرب، لكن هذه المرة بوصفها صراعًا بين متناقضات أخلاقية، مع استبعاد أي تسوية: الخير ضد الشر، والحرية مقابل الاستعباد، والمقاومة مقابل التعاون مع العدو. وقوبل التحرر من النازية أو الاحتلال الفاشي بترحيب واسع، باعتباره مناسبة للتغيير السياسي والاجتماعي الجذري؛ وفرصة لتحويل الدمار في زمن الحرب إلى مؤثر ثوري والانطلاق نحو بداية جديدة. ومثلما رأينا، فقد أُحبطت هذه الفرصة في الظاهر، وتمت استعادة الحياة "العادية"، وتحولت التوقعات المحبطة ببساطة إلى موضوع للسخرية أو إلى أقصى اليسار المتطرف في عالم مستقطَب من جديد، بين معسكرات متشددة عنيدة.
كان المثقفون الأوروبيون بعد الحرب في عجلة من أمرهم، متبرمين من التسويات. كانوا شبانًا. قُتل في الحرب العالمية الأولى جيل من الشبان. لكن بعد الحرب العالمية الثانية توارت فئة الأشخاص الأكبر سنًا، الذين فقدوا صدقيتهم بشكل عام. وظهر محلهم كتاب وفنانون وصحافيون وناشطون سياسيون أصغر سنًا من أن يعرفوا مجريات الحرب بين عامي 1914 و1918. لكنهم كانوا على عجلة من أمرهم لتعويض السنوات الضائعة في الحرب العالمية الثانية. اكتسبوا **ثقافتهم** السياسية من عصر الجبهات الشعبية والحركات المناهضة للفاشية. وعندما أشاد بهم الجمهور وتمكنوا من التأثير فيه، نتيجة نشاطهم في زمن الحرب غالبًا، كانوا صغار السن بصورة استثنائية، وفقًا للمعايير الأوروبية التقليدية.
في فرنسا، بلغ جان بول سارتر الأربعين عندما انتهت الحرب، وكانت سيمون دي بوفوار في السابعة والثلاثين؛ ولم يتجاوز ألبير كامو أكثرهم تأثيرًا الثانية والثلاثين من عمره. ولم يضاههم في التأثير من الجيل الأكبر سنًا سوى فرانسوا مورياك (ولد في 1885)، لأنه على وجه التحديد، لم يتلوث بحكومة فيشي. ولم يبق في إيطاليا من الجيل القديم شخص ذو شعبية سوى الفيلسوف ابن نابولي بينيديتو كروتشه (ولد في عام 1866). في المرحلة التي

تلت الفاشية في إيطاليا كان إينياتسيو سيلونه، المولود في عام 1900، من بين أكثر الشخصيات الكبيرة فكريًا، وكان الروائي والمعلق السياسي ألبرتو مورافيا في الثامنة والثلاثين، والمحرر الشيوعي والكاتب إليو فيتوريني أصغر منه بعام واحد. وفي ألمانيا، حيث أناخ التعاطف مع النازية والحرب بثقلهما على المثقفين والكتاب عمومًا، لم يكن هاينريش بول قد تخطى الثامنة والعشرين، وهو الأكثر موهبة من جيل الكتاب الجديد الذي وعى ذاته، وهو أحد الكتاب الذين شكلوا بعد عامين من هزيمة هتلر "جماعة 47" [(79)].

كانت النهضة الاجتماعية أكثر وضوحًا في صفوف الشباب في أوروبا الشرقية، حيث تأثرت النخب الفكرية في السنوات التي سبقت الحرب بالنزعة المحافظة المفرطة، والباطنية القومية، أو ما هو أسوأ. نُشرت مقالة "العقل الأسير" (The Captive Mind) لتشيسلاف ميوش، المؤثرة في عام 1951 عندما كان في الأربعين من عمره في منفاه السياسي، ولم تمثل خروجًا على النمطية على الإطلاق. ونشر جيرزي أندرزيوسكي (الذي ظهر في كتاب ميوش وقد سلطت عليه أضواء باهتة) روايته الشهيرة **الرماد والماس** (*Ashes and Diamonds*) بعد الحرب في بولندا، وكان في الثلاثينيات من عمره. وكان تاديوش بوروفسكي، الذي ولد في عام 1922، لا يزال في منتصف العشرينيات من العمر عندما نُشرت مذكراته حول أوشفيتز: **السيدات والسادة، تفضلوا إلى غرفة الغاز** (*This Way to the Gas, Ladies and Gentlemen*).

كان قادة الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، عادة، رجالًا أكبر سنًا بعض الشيء، وهم الذين نجوا من سنوات ما بين الحربين بصفتهم سجناء سياسيين، أو عاشوا من المنفى بموسكو، أو ممن بقوا أحياء بعد مكابدة كلتا التجربتين. تلتهم مباشرة مجموعة من الشباب والشابات في مقتبل العمر كان لالتزامها المثالي بعمليات الاستيلاء على السلطة بدعم السوفيات دور مهم في نجاحها. في هنغاريا، كان غيزا لوسونتشي، وهو ممن وقعوا ضحية القمع السوفياتي بعد الثورة الهنغارية في عام 1956، لا يزال في العشرينيات من عمره عندما خطط برفقة مئات من أقرانه لإيصال الحزب الشيوعي الهنغاري إلى السلطة. وكان رودولف مارغوليوس زوج هيدا كوفالي، أحد المتهمين في محاكمة سلانسكي في ديسمبر / كانون الأول 1952، في الخامسة والثلاثين عندما عين وزيرًا في الحكومة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا؛ وكان أرتور لندن أحد المتهمين في تلك المحاكمة، لا يزال الأصغر سنًا، إذ كان في سن الثالثة والثلاثين عندما استولى الشيوعيون على السلطة. تلقى لندن علومه السياسية من المقاومة الفرنسية، وتعلم مثل الكثيرين من الشيوعيين المتخفين، كيفية ممارسة المسؤوليات السياسية والعسكرية في سن مبكرة جدًا.

انتشرت حماسة الشباب لمستقبل شيوعي على نطاق واسع بين مثقفي الطبقة الوسطى، في الشرق والغرب على حد سواء. وترافقت مع عقدة

الشعور بالدونية حيال البروليتاريا، الطبقة العاملة من ذوي الياقات الزُرق. كان العمال اليدويون المهرة في السنوات التي تلت الحرب مباشرة مرموقين، خلافًا لما كانوا عليه في سنوات الكساد التي بقيت ماثلة في الذاكرة الجماعية. كان ثمة فحم لزم استخراجه، وطرقات وسكك حديد، وأبنية، وخطوط كهربائية احتاجت إلى إعادة بناء أو استبدال. وثمة أدوات لزم تصنيعها واستخدامها لإنتاج سلع أخرى. كان هناك نقص في اليد العاملة المدربة اللازمة لأداء كل هذه الوظائف. وكما رأينا، لم يجد الشباب أصحاب القدرة البدنية في معسكرات النازحين صعوبة تُذكر في الحصول على عمل أو اللجوء، على النقيض من النساء والأسر، أو "المثقفين" على اختلاف مشاربهم.
كانت إحدى نتائج هذه [المرحلة]، التمجيد الشامل للعمل والعمال الصناعيين، بمثابة رصيد سياسي مميز لأحزاب ادعت تمثيلهم. عانى المتعلمون ذوو النزعة اليسارية من الطبقة الوسطى، رجالًا ونساءً، الحرج من منبتهم الاجتماعي، وكان يلطف مكابدتهم هذه التخلي عن طبقتهم والانضمام إلى الشيوعية. لكن حتى لو لم يذهب العديد من الفنانين والكتاب إلى أبعد من ذلك وينضموا إلى الحزب، في فرنسا وإيطاليا على نحو خاص، "فقد انبطحوا أمام البروليتاريا" (على حد تعبير آرثر كوستلر) ورفعوا "الطبقة العاملة الثورية" (المتخيلة عادة في ضوء واقعي اشتراكي / فاشي إلى حد ما على أنها صارمة ذكورية قوية الجسم) إلى مقام أيقونة.
ومع أن الظاهرة شملت عموم أوروبا وتجاوزت السياسات الشيوعية (فالمفكر المعروف جان بول سارتر، والذي كان نصيرًا "للعمالوية" في أوروبا، لم ينضم إطلاقًا إلى الحزب الشيوعي الفرنسي)، وكان لهذه الآراء عواقب حقيقية في أوروبا الشرقية. توافد طلاب ومعلمون وكتاب وفنانون، من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأماكن أخرى، إلى يوغسلافيا (قبل الانشقاق) للمساعدة في إعادة بناء السكك الحديد بأيديهم العارية. وفي آب / أغسطس 1947 كتب إيتالو كالفينو بحماسة عن متطوعين شباب من إيطاليا شاركوا بعمل مماثل في تشيكوسلوفاكيا. فَصلَ الإخلاصُ للبداية الجديدة، وتقديس مجتمع العمال الحقيقي أو المتخيل، والإعجاب بالسوفيات (ومجمل انتصارات جيشهم الأحمر) جيلَ الشباب بعد الحرب عن جذوره الاجتماعية وماضيه الوطني.
كان المرء عادة يتخذ قرارًا بأن يصبح شيوعيًا (أو "ماركسيًا"، وهذا يعني أنه شيوعي وفقًا لظروف تلك الأيام) في سن مبكرة. وهكذا يروي التشيكي لوديك باشمان: "أصبحت ماركسيًا في عام 1943، وكان عمري 19 عامًا. سحرتني فكرة أنني فهمت كل شيء فجأة، وصار بإمكاني تفسير كل شيء، إضافة إلى فكرة أنني سأمضي مع بروليتاريي العالم كله، ضد هتلر أولًا وبعد ذلك ضد البرجوازية العالمية". بل إن أمثال تشيسلاف ميوش، الذين لم تطأ أقدامهم أرض السحر العقائدي، رحبوا بشكل لا لبس فيه بالإصلاحات

الاجتماعية الشيوعية، فقد ذكر: "كنت مسرورًا برؤية الهياكل شبه الإقطاعية في بولندا وهي تتحطم أخيرًا، فُتحت الجامعات للعمال والفلاحين الشباب، وبدأ العمل بالإصلاح الزراعي، وشقت البلاد أخيرًا طريقها الذي يفضي إلى التصنيع". ولاحظ ميلوفان دييلاس، في إشارة إلى تجربته الخاصة بوصفه المساعد المقرب من تيتو: "تتمثل الشمولية في البداية بالحماسة والإيمان؛ وتتحول في وقت لاحق فحسب، إلى منظمات وسلطة ومهنة".

بدت الأحزاب الشيوعية مغرية في البداية للمثقفين الذين رأوا الطموحات الشيوعية مناقضة على نحو مثير للآفاق الضيقة لبلدانهم الصغيرة، فضلًا عن مناهضتها العنف النازي المعادي للفكر. وكانت الشيوعية بالنسبة إلى الكثير من الشباب مسألة إيمان أكثر مما هي مسألة معتقد؛ وقد لاحظ ألكسندر وات (أحد أقطاب الشيوعية السابقين) أن طبقة المثقفين العلمانية في بولندا كانت متلهفة "للتعاليم الشفهية". ومع أنه لم تكن في أوروبا الشرقية غير أقلية من الطلاب أو الشعراء أو الكتاب المسرحيين أو الروائيين أو الصحافيين أو الأساتذة الذين أصبحوا ناشطين شيوعيين، فقد كانوا غالبًا، أكثر رجال ونساء جيلهم موهبة.

وهكذا، نجد أن بافل كوهوت، الذي اكتسب في وقت لاحق، بعد عقود، شهرة عالمية باعتباره كاتبًا منشقًا، وبعد انهيار الشيوعية باعتباره كاتب مقالات ومسرحيات، اشتهر أمام الرأي العام في بلده تشيكوسلوفاكيا أولًا، باعتباره فائق الحماسة للنظام الجديد في بلاده. هو الذي وصف، إذا عدنا إلى الوراء، في عام 1969 "شعوره اليقيني" لدى مشاهدة زعيم الحزب كليمنت غوتفالد في ساحة البلدة القديمة المزدحمة في براغ في يوم الانقلاب التشيكي في شباط / فبراير 1948. هنا، "في تلك الكتلة البشرية الباحثة عن العدالة، وفي هذا الرجل [غوتفالد] الذي يسير بها نحو المعركة الحاسمة"، اكتشف كوهوت في العشرين من عمره "مركز الأمان الذي حاول كومنيوس عبثًا إيجاده" (Centrum Securitat). وبعد 4 سنوات، كتب كوهوت، معتنقًا العقيدة الشيوعية، "أنشودة إلى حزبنا الشيوعي": "لنغن تحية إلى الحزب!

يتميز شبابه بأنهم عمال مذهولون

لديه عقل لمليون رأس

وقوة الملايين من الأيدي البشرية

وكتيبته هي

كلمات ستالين وغوتفالد.

في خضم تورد شهر أيار / مايو

عند التخوم البعيدة

يرفرف العلم فوق القلعة القديمة

مع كلمتي "الحقيقة تنتصر!"

وعلى نحو مجيد، تحقق الكلمتان وعدهما: انتصرت حقيقة العمال!

ويسمو بلدنا إلى مستقبل مجيد.
المجد لحزب غوتفالد
المجد له!
المجد له!" [(80)].

كان هذا النوع من الإيمان منتشرًا على نطاق واسع وسط جيل كوهوت. كما لاحظ ميوش، عملت الشيوعية على مبدأ أنه لا ينبغي للكتاب أن يفكروا، بل عليهم أن يفهموا فحسب أن هذا الفهم استلزم ما هو أكثر من الالتزام، وهذا بالضبط ما بحث عنه المثقفون الشباب في المنطقة. كتب زدينيك ملينار (الذي انضم إلى الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في عام 1946، في سن الخامسة عشرة): "الذين لم يخوضوا حربًا ضد أحد في الواقع جلبوا لهم عقلية زمن الحرب إلى هذه السنوات الأولى التي تلت الحرب، حين سنحت الفرصة أخيرًا للقتال من أجل شيء". لا يعرف جيل ملينار سوى سنوات الحرب والاحتلال النازي، وفي خلالها "كان على المرء أن يكون إما مع هذا الجانب أو ذاك، لعدم وجود أرضية مشتركة. ومن ثم دعتنا تجربتنا الفريدة من نوعها إلى اعتناق فكرة أن انتصار المفهوم الصحيح يعني ببساطة تصفية الآخر وإفنائه" [(81)].

إن الحماسة البريئة، التي جعلت بعض شباب أوروبا الشرقية ينغمسون في الشيوعية، (وعلى حد تعبير الكاتب لودفيك فاسوليك: "أنا في ذلك المزاج الثوري ..."، كما ذكر لصديقته عند انضمامه إلى حزب التشيك) لا تقلل مسؤولية موسكو عما كان في نهاية الأمر استيلاء سوفياتي على بلدانهم. لكن من المفيد دراسة مدى خيبة أمل وتبدد الوهم الذي أعقب ذلك. الراجح أن الشيوعيين الأكبر سنًا بقليل، مثل دييلاس (ولد في 1911)، فهموا أن "التلاعب بالحماسة بذرة الاستعباد" بحسب تعبيره. لكن المريدين من الجيل الأصغر سنًا، والمثقفين بوجه خاص، ذهلوا حين اكتشفوا صرامة الانضباط الشيوعي، وحقيقة السلطة الستالينية.

لهذا شكل فرض عقيدة "الثقافتين" لجدانوف بعد عام 1948، بإصرارها على اعتماد المواقف "الصحيحة" حيال كل أمر، من علم النبات إلى الشعر، صدمة استثنائية في الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية. وبدا الالتزام الفكري الذليل بخط الحزب، الراسخ في الاتحاد السوفياتي، حيث يوجد في أي حال تراث للقمع والأرثوذكسية سابق للحقبة السوفياتية، ثقيلًا على البلدان التي انبثقت حديثًا فحسب من نظام آل هابسبورغ المعتدل. في القرن التاسع عشر اكتسب شعراء أوروبا الوسطى ومفكروها عادة ومسؤولية التحدث باسم الأمة. اختلف دور هؤلاء في ظل الشيوعية. ففي حين كانوا يمثلون "شعبًا" مجردًا، أصبحوا أكثر من مجرد أبواق ثقافية لطغاة (حقيقيين). والأسوأ أنهم سرعان ما تحولوا إلى ضحايا مفضلين - باعتبارهم "طفيليات" عالمية أو يهودًا - لأن هؤلاء الطغاة أنفسهم كانوا يبحثون عن أكباش فداء لأخطائهم.

لذلك، تلاشى معظم حماسة المثقفين للشيوعية في أوروبا الشرقية - حتى في تشيكوسلوفاكيا حيث كانت تلك الحماسة على أشدها - بوفاة ستالين، مع أنها بقيت عدة سنوات في صورة مشاريع "تنقيحية" أو "شيوعية إصلاحية". لم تعد الانقسامات داخل الدول الشيوعية بين الشيوعيين وخصومهم. ظهرت الخلافات المهمة من جديد بين أولئك القائمين على السلطة / دولة - الحزب وشرطتها، وبيروقراطيتها، ومثقفوها - والآخرين الباقين.

بهذا المعنى، لم تكن جبهة الصراع في الحرب الباردة بين الشرق والغرب بقدر ما كانت داخل أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. في أوروبا الشرقية خاض الحزب الشيوعي وأجهزته، كما رأينا، حربًا غير معلنة مع باقي المجتمع، ورسمت المعرفة الوثيقة بالحركة الشيوعية خطوط تماس جديدة: بين أولئك الذين منحتهم الشيوعية مزايا اجتماعية عملية بهذا الشكل أو ذاك، وأولئك الذين عنت الشيوعية لهم التعصب وخيبة الأمل والقمع. وظهر في أوروبا **الغربية**، خط الانقسام نفسه الذي اصطف على طرفيه العديد من المثقفين؛ لكن الحماسة للشيوعية بقيت من الناحية النظرية حاضرة بصورة متناسبة عكسيًا مع تجربتها المباشرة في الميدان العملي.

شكل الجهل الواسع النطاق بمصير أوروبا الشرقية المعاصرة، المترافق مع تنامي اللامبالاة الغربية، مصدرًا للحيرة والإحباط بالنسبة إلى كثيرين في الشرق. لم تتجسد مشكلة المثقفين وغيرهم في أوروبا الشرقية في موقعهم الهامشي؛ فهذا مصير استسلموا له منذ زمن بعيد، بل كان استبعادهم **المزدوج** من تاريخهم هو ما آلمهم بعد عام 1948؛ بسبب الوجود السوفياتي وشعور الغرب الذي لم يهتم أكثر مثقفيه شهرةً بتجربتهم أو مثلهم. شهدت أوائل الخمسينيات نغمة متكررة في كتابات أوروبا الشرقية حول أوروبا الغربية موضوعها الغبن والمفاجأة المربكة؛ المتمثلة في "الحب الخائب" مثلما أوضح ميوش في كتابه **الذاكرة الأسيرة**. وكتب الروماني المنفي مرسيا إلياد في نيسان / أبريل 1952: "ألا تدرك أوروبا أن جزءًا من لحمها بالذات قد اقتطع؟ لأن ... كل هذه البلدان **تعد من** أوروبا، وتنتمي هذه الشعوب كلها إلى الجماعة الأوروبية".

لكنهم ما عادوا ينتمون إليها الآن، وتلك هي المسألة؛ فظفر ستالين بمحيط دفاعي في عمق أوروبا الوسطى أزال أوروبا الشرقية من المعادلة. ضاق ميدان الحياة الفكرية والثقافية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية بشكل حاد، حيث أزيح عنه البولنديون والتشيكيون وغيرهم بإجراءات سريعة. وعلى الرغم من حقيقة أن التحدي المتمثل في الشيوعية واقع في صميم المناقشات والصراعات في أوروبا الغربية، لم تحظ التجربة العملية للشيوعية الموجودة حقيقة" على بعد أميال قليلة إلى الشرق إلا بالقليل من الاهتمام، ولم يبد أكثر المعجبين حماسة للشيوعية أي اهتمام على الإطلاق.

سيكون المشهد الفكري لأوروبا الغربية بعد الحرب لغزًا لزائر ولو من الماضي القريب جدًا. فمنطقة أوروبا الوسطى الناطقة بالألمانية - غرفة محركات الثقافة الأوروبية في الثلث الأول من القرن العشرين - كفت عن الوجود. قُسمت فيينا، التي صارت ظلًا لكينونتها السابقة بعد إطاحة عرش آل هابسبرغ في عام 1918، مثل برلين بين قوى الحلفاء الأربع. ولم يكن بإمكانها إطعام مواطنيها أو كسوتهم، لذلك كانت مساهمتها في الحياة الفكرية للقارة قليلة للغاية. وكان حال الفلاسفة والاقتصاديين وعلماء الرياضيات والعلماء النمساويين، مثل حال معاصريهم في هنغاريا، وبقية بلدان الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية السابقة، إذ هربوا إلى المنفى (في فرنسا أو بريطانيا أو المناطق الخاضعة للسيادة البريطانية أو الولايات المتحدة)، أو تعاونوا مع السلطات، أو قتلوا.
كانت ألمانيا نفسها مدفونة تحت الأنقاض. لم تترك هجرة المفكرين الألمان بعد عام 1933 وراءها أحدًا تقريبًا من ذوي المكانة ولم يلوثه تعامله مع النظام. كان غزل مارتن هايدغر المعروف مع النازيين غير عادي فحسب بسبب التطبيقات المثيرة لكتاباته الفلسفية المؤثرة؛ عشرات الآلاف ممن هم أقل شأنًا من هايدغر في المدارس والجامعات، والبيروقراطيات المحلية والوطنية، والصحف والمؤسسات الثقافية تلطخوا في حماستهم التي كيفوا بواسطتها كتاباتهم وأفعالهم مع المتطلبات النازية.
ازداد المشهد أكثر تعقيدًا في ألمانيا بعد الحرب بسبب وجود ألمانيتين، ادعت إحداهما احتكار الإرث "الخير" لماضي ألمانيا: مكافحة الفاشية، والتقدم والتنوير. ونزع العديد من المثقفين والفنانين إلى مساندة المنطقة السوفياتية ووريثتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وخلافًا للجمهورية الاتحادية في بون، التي لم تُجتَث النازية منها بالكامل، وترددت في النظر إلى ماضي ألمانيا القريب بشكل مباشر، أصرت ألمانيا الشرقية بفخر على موقفها المعادي للنازية. رحبت السلطات الشيوعية بالمؤرخين أو الكتاب المسرحيين أو صانعي الأفلام الذين أرادوا تذكير جمهورهم بالجرائم التي اقترفتها ألمانيا الـ "أخرى"، ما داموا لا يقتربون من محرمات معينة. وهاجر بعض أفضل الموهوبين، الذين نجوا أيام جمهورية فايمار شرقًا.
من أسباب ذلك أن ألمانيا الشرقية، التي احتلها السوفيات، كانت الدولة الوحيدة في الكتلة الشرقية المسكونة **بشبح** الغرب، تمتع مثقفوها بالقدرة على الوصول إلى الجمهور الغربي بطريقة لم تُتح للكتاب في رومانيا وبولندا. ففي حال اشتدت الرقابة وأصبح الضغط لا يطاق، كان خيار العودة إلى الغرب لا يزال قائمًا، عبر نقاط العبور في برلين، في الأقل حتى عام 1961 عندما بُني الجدار. وهكذا اختار برتولد بريخت العيش في جمهورية ألمانيا الديمقراطية؛ واختار الكتاب الشباب مثل كريستا فولف البقاء هناك، وهاجر الكتاب الأصغر

سنًا، مثل فولف بيرمان الذي انشق لاحقًا، وهاجر بالفعل إلى الشرق من أجل الدراسة والكتابة (كان بيرمان في السابعة عشرة في عام 1953) [(82)].
ما شد المثقفين الراديكاليين من الغرب "المادي" هو العرض الذي قدمته جمهورية ألمانيا الديمقراطية عن نفسها بصفتها تقدمية ومساواتية ومكافحة النازية، وبديلًا وملاذًا واقعيًا لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وبدت هذه الأخيرة في الحال مثقلة بتاريخ لا تفضل الخوض في نقاشه، وكانت لا تزال في الوقت نفسه تعاني حال انعدام وزن على نحو غريب، مفتقرة إلى جذور سياسية ومعتمدة ثقافيًا على الحلفاء الغربيين الذين ابتدعوها، وفي مقدمهم الولايات المتحدة. افتقرت الحياة الفكرية في جمهورية ألمانيا الاتحادية في وقت مبكر من تأسيسها إلى اتجاه سياسي. استُبعدت الخيارات المتطرفة من الحياة العامة، على جانبَي الطيف السياسي، على نحو واضح. ونفر الكتاب الشباب مثل بول (Böll) من الانخراط في السياسات الحزبية (التي كانت على تناقض حاد مع الجيل اللاحق).
لم تفتقر الثقافة حينذاك إلى منافذ؛ بحلول عام 1948، وبعد التغلب على نقص الورق وورق الجرائد، وإعادة بناء شبكات التوزيع، تم تداول ما يزيد على مئتي مجلة أدبية وسياسية في المنطقة الغربية من ألمانيا (مع أن العديد من هذه المجلات اختفت بعد إصلاح العملة)، وصار بإمكان جمهورية ألمانيا الاتحادية الجديدة أن تتباهى بمجموعة غير عادية من الصحف العالية الجودة، ولا سيما مجلة **دي تزايت** (*Die Zeit*) الأسبوعية الجديدة الصادرة في هامبورغ. وحتى ذلك الحين كانت ألمانيا الغربية، بل بقيت لسنوات عدة لاحقة هامشية في حياة التيار الفكري الأوروبي. كتب ملفين لاسكي (Melvin Lasky)، وهو صحافي ومحرر غربي في برلين، عن واقع الفكر الألماني في عام 1950: "لم يحدث قط في التاريخ الحديث، كما أعتقد، أن بدت أمة وشعب بأنهما منهكان للغاية، ومحرومان من الإلهام أو حتى من الموهبة".
يفسر التفاوت بين السمو الثقافي السابق ألمانيا ولو جزئيًا خيبةَ أمل العديد من المراقبين المحليين والأجانب عندما نظروا مليًا في أحوال الجمهورية الجديدة. لم يكن ريمون آرون الشخص الوحيد الذي تذكر أنه في السنوات الأولى، بدا العصر هو عصر ألمانيا. ومع تلوث كثير من التراث الثقافي الألماني وتجريده من أهليته عبر تطويعه لغايات النازية، ما عادت مساهمة الألمان الممكنة في أوروبا واضحة الآن. وقد انشغل المؤلفون والمفكرون الألمان، على نحو يمكن تفهمه تمامًا، بالمعضلات الألمانية. ومن اللافت أن كارل ياسبرز، كان الشخص الرئيس الوحيد، من عالم الفكر في مرحلة ما قبل النازية، الذي قام بدور نشط في الحوارت الألمانية **الداخلية** التي تلت عام 1945، وقد اشتهر في مقالة وحيدة في عام 1946 بعنوان **مسألة الخطيئة الألمانية** (*The Question of German Guilt*). لكن كان لحرص المثقفين الألمان الغربيين على تجنب السياسات الأيديولوجية الأثر الأكبر في تهميشهم في أول عقد تلى

الحرب، حين كان الحوار العام في أوروبا الغربية حاميًا ومسيسًا على نحو مثير للخلاف.

كان البريطانيون، أيضًا، هامشيين غالبًا في الحياة الفكرية الأوروبية في تلك السنوات، إنما لأسباب مختلفة للغاية. فالنزاعات السياسية التي كانت تقسم أوروبا لم تكن مجهولة في بريطانيا - قسمت المواجهات بين الحربين حول سياسة التهدئة والكساد والحرب الأهلية الإسبانية حزبَ العمال واليسار الفكري، وهي انقسامات لم يطوها النسيان في السنوات اللاحقة. لكن بريطانيا التي لم تكن بين الحربين فاشية أو شيوعية نجحت في ترجمة السخط الاجتماعي إلى ثورة سياسية. اقتصر وجود الفاشيين، إلى حد كبير، على أحياء لندن الأشد فقرًا، حيث استغلوا في ثلاثينيات القرن الماضي ورقة معاداة السامية؛ ولم يحظ الحزب الشيوعي البريطاني قط في تاريخه على الكثير من الدعم خارج نطاق حصونه الأولى في ميدان صناعة السفن الاسكتلندي، وبعض تجمعات العاملين في التعدين، وحفنة من المصانع في ويست ميدلاندز في إنكلترا. وحتى عندما بلغ ذروته الانتخابية في عام 1945 لم يزد عدد من صوتوا له على 102 ألف صوت (0.4 في المئة من الأصوات على المستوى الوطني) وفاز اثنان من أعضائه بمقعدين في البرلمان، لكنه خسر هذين المقعدين في انتخابات عام 1950. وحصل الحزب الشيوعي البريطاني في انتخابات 1951 على 21 ألف صوت فقط، حين بلغ عدد سكان البلاد نحو 49 مليون نسمة.

كانت الشيوعية في المملكة المتحدة، بعدئذ، فكرة سياسية مجردة. لكن ذلك لم يكبح التعاطف الفكري مع الماركسية بين مثقفي لندن وفي الجامعات. كان للبلشفية من البداية جاذبية معينة في نظر الاشتراكيين الفابيين البريطانيين، مثل هـ. ج. ويلز، الذين رأوا في سياسات لينين، وحتى ستالين أشياء مألوفة وتستحق العطف: هندسة اجتماعية من فوق على يد الذين يملكون المعرفة المثلى. وكان لدى موظفي اليسار البريطاني، مثل معاصريهم في وزارة الخارجية، القليل من الوقت لمتاعب البلدان الصغيرة بين ألمانيا وروسيا، والتي كانوا يعتبرونها دائمًا مصدر إزعاج.

لكن بينما أثارت هذه المسائل جدلًا حامي الوطيس عبر القناة الإنكليزية، لم تحشد الشيوعية ولم تقسم المثقفين في بريطانيا بالقدر نفسه. وعلى حد تعبير جورج أورويل في عام 1947: "لا يهتم الإنكليز كما ينبغي بالمسائل الفكرية إلى درجة عدم التسامح فيها". فالحوارات الفكرية والثقافية في إنكلترا (وبدرجة أقل في باقي أرجاء بريطانيا) ركزت بدلًا من ذلك على الشأن الداخلي: التلميحات الأولى لقلق استمر عقودًا طويلة حيال "الانحدار" الوطني. يدل هذا على المزاج المتردد في إنكلترا بعد الحرب، حيث خاضت البلاد للتو حربًا استمرت ست سنوات وانتصرت على عدو قاتل، وشرعت بعدها في

تجربة غير مسبوقة في رأسمالية الرفاه؛ لكن سيطر على المعلقين الثقافيين ملامح الفشل والتدهور.
لهذا أكد ت. س. إليوت، في كتابه **ملاحظات نحو تعريف الثقافة** (*Notes Towards the Definition of Culture*) (1948)، "بقدر من الثقة بأن حقبتنا حقبة انحطاط؛ وأن معايير الثقافة أدنى مما كانت عليه قبل 50 عامًا، وأن الأدلة على هذا الانحطاط واضحة في كل ناحية من نواحي النشاط البشري". بدأت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، مدفوعة بمخاوف شبيهة، ببث برنامجها الثالث عبر الأثير في عام 1946: منتج ثقافي راق رفيع المستوى أريد منه صراحة تشجيع ونشر "النوعية"، إلى من يُعتقد أنهم "النخبة المثقفة" في أوروبا القارية، لكن مزجه بين الموسيقى الكلاسيكية، والمحاضرات الموضوعية، والنقاش الجدي يعتبر إنكليزيًا بلا شك في تجنب المواضيع الخلافية أو الحساسة سياسيًا.
لم يكن البريطانيون يديرون ظهورهم للشؤون الأوروبية. فالسياسات والخطب الأوروبية كانت مغطاة بصورة منتظمة في المجلات الأسبوعية والدورية، وتسنى للقراء البريطانيين أن يكونوا واسعي الاطلاع إذا رغبوا في ذلك. ولم يكن البريطانيون يجهلون نطاق الصدمة التي عبرتها أوروبا للتو. كتب سيريل كونولي، في مجلته **هورايزون** (*Horizon*) في أيلول / سبتمبر 1945، حين ترتب عليه أن يتحدث عن حال أوروبا المعاصرة: "خسرت أوروبا الحرب أخلاقيًا واقتصاديًا. فالخيمة العظيمة لحضارة أوروبا، التي ترعرعنا جميعًا تحت ضوئها الأصفر، وقرأنا أو كتبنا أو أحببنا أو سافرنا، قد سقطت. تهرأت حواف الحبال، وتحطم العمود المركزي، وتحولت الكراسي والطاولات إلى قطع مبعثرة، وأضحت الخيمة فارغة، وذبلت الوردات في أجماتها ...".
لكن، وعلى الرغم من الاهتمام بحالة أوروبا، تنحى المعلقون البريطانيون (وخاصةً الإنكليز) جانبًا بعض الشيء، كما لو أن مشكلات أوروبا وبريطانيا، مختلفة في جوانب حاسمة، مع الإقرار بترابط تلك المشكلات. وخلا بعض الاستثناءات البارزة [(83)]، لم يؤد المفكرون البريطانيون دورًا مؤثرًا في المناقشات الكبرى في أوروبا القارية، بل راقبوها على الهامش. ويمكن القول بوجه عام، إن الشؤون السياسية الملحة لم تثر اهتمام غير المثقفين في بريطانيا، في حين اقتصرت المواضيع ذات الطبيعة الفكرية المتعلقة بالقارة على الدوائر الأكاديمية في المملكة المتحدة، هذا إذا انتبهت إليها.
كان الحال في إيطاليا غالبًا على العكس من ذلك تمامًا. شهدت إيطاليا، من بين جميع بلدان أوروبا الغربية، معظم الكوارث المباشرة لذلك العصر. كان يحكم تلك البلاد، ولمدة 20 عامًا، أول نظام فاشي في العالم. احتلها الألمان، ثم حررها الحلفاء الغربيون، في حرب استنزاف وتدمير بطيئة كالحلزون استمرت نحو سنتين، وغطت ثلاثة أرباع البلاد، وأحالت الكثير من المناطق وسكانها إلى حال يقترب من العوز. علاوة على أن الشمال الإيطالي، ومن

أيلول / سبتمبر 1943 إلى نيسان / أبريل 1945، قد اهتز بما بما بلغ حد حرب أهلية شاملة عدا الاسم.
كانت إيطاليا، كدولة من دول المحور سابقًا، موضع ريبة الغرب والشرق على حد سواء. وإلى أن حدث الشقاق بين تيتو وستالين، كانت مسألة الحدود التي لم تُحل بين إيطاليا ويوغسلافيا أكثر افتقارًا للاستقرار وقابلية للانفجار في سياق الحرب الباردة، وكانت علاقة البلاد المضطربة مع جارتها الشيوعية تشهد المزيد من التعقيد لوجود أكبر حزب شيوعي، خارج الكتلة السوفياتية، في إيطاليا، حيث نال 4,350,000 صوت (19 في المئة من مجموع الأصوات) في عام 1946، وارتفع العدد إلى 6,122,000 صوت (23 في المئة من مجموع الأصوات) في عام 1953. وفي ذلك العام بالذات، تفاخر الحزب الشيوعي الإيطالي بعدد أعضائه الـ 2,145,000 الذين سددوا رسوم انتسابهم. وقد ازدادت قوة النفوذ المحلي للحزب عبر اقترابه من احتكار السلطة في بعض المناطق (وخصوصًا منطقة إميليا رومانيا حول مدينة بولونيا)، والاعتماد على دعم الحزب الاشتراكي الإيطالي [84] بزعامة بيترو نيني، والشعبية الواسعة لقائده البارع الرصين بالميرو تولياتي.
ولتلك الأسباب كلها، كانت الحياة الثقافية في إيطاليا بعد الحرب مسيسة للغاية. ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمشكلة الشيوعية. فالأغلبية الساحقة من المثقفين الإيطاليين الشباب، بمن فيهم بعض أولئك الذين أغوتهم الفاشية، ترعرعوا في ظل فكر بينيديتو كروتشه. قدم مزيج كروتشه المميز للمثالية الهيغلية في الفلسفة وليبرالية القرن التاسع عشر في السياسة مرجعية أخلاقية لجيل من المثقفين المعارضين للفاشية، لكن ذلك بدا بوضوح غير كاف في الظروف التي تلت الحرب. وتجسد الخيار الحقيقي الذي ظهر أمام الإيطاليين كبديل قوي: رجال الدين مسيسون - تحالف فاتيكان محافظ (في ظل البابا بيوس الثاني عشر) والديمقراطيين المسيحيين الذي ساندتهم الولايات المتحدة - وإلا فالماركسية السياسية.
تمتع الحزب الشيوعي الإيطالي بسجية خاصة ميزته عن الأحزاب الشيوعية الأخرى في الشرق والغرب، منذ البداية، وهي أن من يقوده مثقفون. كان تولياتي، مثل أنطونيو غرامشي ومؤسسي الحزب من الشباب الآخرين منذ 20 عامًا سبقت ذلك الحين، أكثر ذكاء وعلى نحو ملحوظ - ويحترمون الذكاء - من معظم قادة الأحزاب الشيوعية الأخرى في أوروبا. فضلًا عن أن الحزب رحب، في العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية، بالمثقفين علنًا - كأعضاء وحلفاء - واهتم بتلطيف لهجة تلك العناصر في الخطابي الحزبي التي يمكن أن تنفرهم.
والحق أن تولياتي استنبط، على نحو واع، صيغة خاصة للخطاب الشيوعي الموجه إلى المثقفين الإيطاليين "تستند في نصفها إلى كروتشه وفي نصفها الآخر إلى ستالين".

نجحت تلك الصيغة على نحو فريد. اختط المسار من ليبرالية كروتشه المناهضة للفاشية إلى الماركسية السياسية بعض من أكثر قادة الحزب الشيوعي الإيطالي الشباب موهبة: رجال مثل غيورغيو أمندولا، ولوتشو لومباردو راديس، وبيترو إنغراو، وكارلو كاسولا وإميليو سيريني، الذين دخلوا جميعًا السياسة الشيوعية من عالم الفلسفة والأدب. وانضم اليهم بعد عام 1946 الرجال والنساء الذين منوا بخيبة أمل لفشل حزب العمل في وضع تطلعات المقاومة في زمن الحرب موضع التطبيق، الأمر الذي أشار إلى نهاية الآمال في البدائل العلمانية الراديكالية غير الماركسية في الحياة العامة الإيطالية. وقد سماهم أحد الكتاب آنذاك: "الكروتشيون الخجلون".
بصفته ممثلًا لصوت التقدم والحداثة في بلد راكد، وباعتباره أفضل أمل للإصلاح الاجتماعي والسياسي العملي، جمع الحزب الشيوعي الإيطالي حوله ثلة من العلماء والكتاب الذين أضفوا على الحزب وسياساته هالة من الإجلال والألمعية بل وبعدًا عالميًا. لكن استراتيجية تولياتي رزحت تحت ضغط متزايد مع تقسيم أوروبا. كشف الانتقاد السوفياتي للحزب الشيوعي الإيطالي في أول اجتماع للكومنفورم في أيلول / سبتمبر 1947 تصميم ستالين على تشديد القبضة على الشيوعيين الإيطاليين (مثل نظرائهم الفرنسيين)؛ لزيادة التنسيق مع موسكو في تكتيكاتهم السياسية، وعلى ضرورة استبدال مقارباتهم المتحررة في الشؤون الثقافية بأطروحة جدانوف المتصلبة حول وجود "ثقافتين". وفي الوقت نفسه، بدت سياسة تولياتي في مرحلة ما بعد الحرب، والتي قضت بالعمل داخل مؤسسات الديمقراطية الليبرالية، ساذجة مع التدخل الأميركي الوقح والناجح لمصلحة الديمقراطيين المسيحيين في انتخابات عام 1948.
مهما كانت شكوكه، لم يكن أمام تولياتي من خيار بعد ذلك سوى ممارسة المزيد من السيطرة وفرض القواعد الستالينية. وهذا ما أثار معارضة بعض مثقفي الحزب العلنية ممن كانوا يشعرون حتى تلك اللحظة بالحرية في التمييز بين سلطة الحزب السياسية، التي لم يهتموا بها، وحقل الثقافة الذي نالوا فيه استقلالهم. وقد ذكر فيتوريني، رئيس تحرير الصحيفة الشيوعية الثقافية **إل بوليتشينكو** (*II Politechnico*) تولياتي في رسالة مفتوحة عائدة إلى كانون الثاني / يناير 1947، بأن: "الثقافة" لا يمكن أن تخضع للسياسة إلا على حسابها، والحقيقة هي التي تدفع ثمن هذا الخضوع.
أما تولياتي، الذي أمضى سنوات الثلاثينيات في موسكو، وأدى دورًا رياديًا في عمليات الكومنترن في إسبانيا في عامي 1937 و1938 فقد عرف خلاف ذلك. في الحزب الشيوعي يتلقى الكل تعليمات من جهة أعلى، وكان كل شيء يخضع للسياسة. لم تكن "الثقافة" منطقة محمية لا تريد الأوامر السوفياتية أن تتدخل فيها بإدارتها. كان على فيتوريني ومجموعته أن يقبلوا خط الحزب في الأدب والفن والأفكار، أو ينسحبوا منه. وعلى مدى السنوات القليلة التالية،

انجرف الحزب الإيطالي ليصبح أكثر قربًا من السلطة السوفياتية، وانسحب فيتوريني والعديد من المثقفين الآخرين من الحزب حينذاك. لكن على الرغم من ولاء تولياتي الراسخ لموسكو، لم يفقد الحزب الشيوعي الإيطالي تمامًا "هالة" محددة بعيدة عن العقائدية، بوصفه الحزب الشيوعي الوحيد، الذي تسامح، بل احتضن المعارضة المثقفة التي تمتعت باستقلال فكري، وقُدر لهذه السمعة أن تخدم الحزب جيدًا في العقود اللاحقة.

في الواقع، كان نقاد تولياتي من اليسار غير الشيوعي مخطئين باستمرار في النظرة المنتشرة على نطاق واسع في الداخل و(بوجه خاص) في الخارج بأن الحزب الشيوعي الإيطالي ليس كبقية الأحزاب الشيوعية. وقد اعترف إينياتسيو سيلونه في وقت لاحق بأن على الاشتراكيين الإيطاليين وغيرهم أن لا يلوموا سوى أنفسهم. حالت العلاقة الوثيقة بين الشيوعيين والاشتراكيين في إيطاليا، في الأقل حتى عام 1948، وعزوف الماركسيين غير الشيوعيين عن انتقاد الاتحاد السوفياتي، من دون ظهور بديل يساري واضح في الحياة السياسية الإيطالية.

لكن إذا كانت إيطاليا تمثل استثناء في أوروبا الغربية بسبب السمة اللطيفة **الملائمة** (simpatico) نسبيًا لشيوعييها، فقد كانت مختلفة بطبيعة الحال لأسباب أخرى. فإطاحة موسوليني في عام 1943 لا يمكن أن تحجب تواطؤ العديد من مثقفي إيطاليا في خلال 20 عامًا من حكمه. ومن بين توجيهات موسوليني القومية المتطرفة معاداة الثقافة والتأثير الأجنبي، وفضلت الفاشية بشكل سافر المثقفين "القوميين" عبر تطبيق سياسات الاكتفاء الذاتي على الأدب والفن، للحماية ولإحلال هذه الثقافة محل المنتوجات الثقافية الأجنبية الأكثر شيوعًا.

لا ريب في أن العديد من المفكرين الإيطاليين (وعلى نحو خاص الأصغر سنًا) تلقى دعمًا وإعانات من الدولة الفاشية: كان البديل هو المنفى أو الصمت. وقد فاز إليو فيتوريني نفسه بجوائز في مسابقات أدبية فاشية. وكان فيتوريو دي سيكا ممثلًا معروفًا في أفلام الحقبة الفاشية، قبل أن يصبح الممثل الريادي للواقعية الجديدة بعد الحرب. أما زميله روبرتو روسيليني، مخرج أفلام الواقعية الجديدة، الذي كانت أفلامه بعد الحرب متعاطفة مع الشيوعية بلا ريب، فقد قام قبل سنوات قليلة فحسب بإخراج أفلام وثائقية وروائية في إيطاليا موسوليني بمساعدة السلطات. ولم تكن حاله معزولة. بحلول عام 1943 كان حكم موسوليني النظام الطبيعي للأشياء بالنسبة إلى ملايين الإيطاليين الذين لا يتذكرون كراشدين أي حكومة أخرى في وقت السلم [(85)].

لذلك، عكس الموقف الأخلاقي للأغلبية العظمى من المثقفين الإيطاليين بعد الحرب الموقف الدولي المتضارب للبلاد برمتها، والتي هي أكثر استغراقًا بماضيها الاستبدادي المزعج من أن تحتل مركزًا محوريًا في الشؤون الأوروبية بعد الحرب. وفي أي حال، لطالما عُدت إيطاليا وعلى نحو غريب هامشية

بالنسبة إلى الثقافة الأوروبية الحديثة، ربما بسبب تاريخها بالذات، البعيد عن المركز، وتاريخ تنظيمها؛ حيث شكلت كل من: نابولي وفلورنسا وبولندا وميلانو وتورينو عوالم تخصها، بجامعاتها وصحفها وأكاديمياتها ومثقفيها. كانت روما مصدر السلطات، ومنبع الرعاية ومقر السلطة، لكنها لم تحتكر الحياة الثقافية في البلاد إطلاقًا.
يترتب على ذلك إذًا إمكانية وجود مكان واحد فقط لحياة فكرية أوروبية لائقة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية: مدينة واحدة فقط، وعاصمة وطنية واحدة يمكن أن تعكس هواجسُها وانقساماتها، على حد سواء، الوضع الثقافي للقارة كلها. سجن منافسوها، أو دمروا أنفسهم، أو تم احتواؤهم بضيق الأفق. منذ العشرينيات وحتى ذلك الحين، سقطت الدول الأوروبية واحدة إثر أخرى في يد الطغاة، وتوجه اللاجئون السياسيون والمثقفون المنفيون إلى فرنسا. وبقي بعضهم في أثناء الحرب وانضم إلى المقاومة، حيث سقط العديد منهم ضحية لحكومة فيشي والنازيين. وهرب البعض إلى لندن، أو نيويورك، أو أميركا اللاتينية، لكنهم عادوا بعد التحرير. لم يهاجر آخرون، مثل تشيسلاف ميوش أو المؤرخ والصحافي والسياسي الهنغاري فرانسوا فيجتو حتى أجبرتهم الانقلابات السوفياتية في أوروبا الشرقية على الفرار؛ عندئذٍ بدا من الطبيعي أنهم كانوا سيتجهون مباشرة إلى باريس.
وكانت النتيجة أنه أول مرة منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما عاش كل من كارل ماركس وهاينريش هاينه، وآدم ميكيفيتش، وجوزيبي مازيني وألكسندر هيرزن في المنفى الباريسي، أضحت فرنسا من جديد الوطن الطبيعي للمفكرين الأوروبيين المجردين من حقوقهم، ودار مقاصة للتداول في الأفكار والسياسات الأوروبية الحديثة. كانت الحياة الفكرية الباريسية بعد الحرب مزدوجة العالمية؛ رجال ونساء من أرجاء أوروبا كلها شاركوا فيها؛ كانت الساحة الأوروبية الوحيدة التي تم فيها تكبير الآراء والخلافات المحلية ونشرها أمام الجمهور العالمي العريض.
هكذا، وعلى الرغم من هزيمة فرنسا الساحقة في عام 1940 والخضوع المذل للاحتلال الألماني طوال أربع سنوات، والالتباس الأخلاقي (وما هو أسوأ) لحكومة فيشي تحت زعامة المارشال بيتان، وتبعية البلاد المخجلة للولايات المتحدة وبريطانيا في الدبلوماسية الدولية في سنوات ما بعد الحرب، عادت الثقافة الفرنسية من جديد لتشغل مركز الاهتمام العالمي؛ حيث اكتسب المثقفون الفرنسيون أهمية دولية خاصة، بصفتهم ناطقين باسم العصر، وجسدت فحوى النقاشات السياسية الفرنسية الصدع الأيديولوجي في العالم ككل. من جديد، وللمرة الأخيرة، أضحت باريس عاصمة أوروبا.
لم تغب هذه المفارقة عن معاصريها. كانت فرصة تاريخية لتوجه المثقفين الفرنسيين إلى الأضواء في تلك السنوات، لأن نطاق همومهم لم يكن يضيق عن نطاق هموم أي شخص آخر. كانت فرنسا بعد الحرب غارقة في مشكلاتها

الخاصة المرتبطة بتصفية الحسابات، والنقص في المؤن، وعدم الاستقرار السياسي مثل أي بلد آخر. أعاد المثقفون الفرنسيون تفسير سياسات بقية العالم في ضوء هواجسهم بالذات، وتم استعراض نرجسية الأهمية الذاتية لباريس داخل فرنسا في العالم ككل من دون نقد ذاتي. والمثقفون الفرنسيون بعد الحرب على حد وصف آرثر كوستلر الجدير بالذكر (العابثون الصغار في مروج سان جيرمان) كانوا "يتلصصون مراقبين فسق التاريخ، عبر ثقب في الجدار". لكن التاريخ أتاح لهم مجسمًا متميزًا.

لم يظهر الدليل المباشر على الانقسامات التي كان من شأنها أن تميز مجتمع المثقفين الفرنسيين باكرًا. فعندما أسس جان بول سارتر مجلة لي تامب موديرن **الأزمنة الحديثة** (*Les Temps Modernes*) لم تشمل هيئة التحرير سيمون دو بوفوار وموريس مرلوبونتي فحسب بل شملت أيضًا ريمون آرون، وعكست بذلك اتفاقًا واسعًا حول سياسات الجناح اليساري والفلسفة "الوجودية". وانضوى في ظل هذه الأخيرة أيضًا ألبير كامو (في الواقع بسبب انزعاجه) وقد كان سارتر ودو بوفوار صديقيه المقربين حينذاك. وعبر العمود الذي كان يكتبه في صحيفة كومبات، كان كامو الكاتب الأكثر تأثيرًا في مرحلة ما بعد الحرب في فرنسا.

شارك كل منهم بموقف محدد من المقاومة، (ومع أن كامو هو الوحيد بينهم الذي كان له دور نشط في المقاومة بالذات؛ حيث كان آرون مع فرنسا الحرة من مقر إقامته في لندن، وكان الآخرون مطمئني البال بصورة أو بأخرى في خلال سنوات الحرب). وبعبارة مرلوبونتي، هَزَم النضال في زمن الحرب بالنسبة إلى المثقفين الفرنسيين معضلة "الكينونة مقابل العمل"، حيث كانوا منذ ذلك الحين فصاعدًا "في" التاريخ، وكان عليهم المشاركة به إلى أقصى حد. ما عاد حال المثقفين يتيح لهم ترف رفض الالتزام بخيارات سياسية؛ فالحرية الحقيقية تتناغم مع قبول هذه الحقيقة. وعلى حد تعبير سارتر: "أن تكون حرًا لا يعني أن تفعل ما تريد، بل أن تريد فعل ما تستطيع".

ادعى سارتر وأبناء جيله أنهم تعلموا درسًا آخر من الحرب، هو أن العنف حتمية سياسية - ولذلك فهو مرغوب في إجراءات محددة. كان هذا بعيدًا عن عده التفسير الفرنسي المتميز للتجربة الأخيرة؛ إذ كان العديد من الأوروبيين قد أمضوا، بحلول عام 1945، ثلاثة عقود من العنف العسكري والسياسي. اعتاد الشباب في جميع أنحاء القارة على قدر من الوحشية العامة، في الأقوال والأفعال، الأمر الذي سيصدم أسلافهم في القرن التاسع عشر. وقدم الخطاب السياسي الحديث "جدلية" لاستئناس دعوات العنف والصراع: كان إيمانويل مونييه، رئيس تحرير مجلة **أسبري** (*Esprit*) وصاحب الحضور المؤثر في اليسار المسيحي، بلا شك، ممثلًا لكثيرين في عام 1949 عندما أكد أنه من النفاق معارضة العنف والصراع الطبقي عندما يمارس "العنف الأبيض" على ضحايا الرأسمالية يوميًا.

لكن الدعوة إلى الحلول العنيفة في فرنسا مثلت أكثر من مجرد دعوة لتسليط الضوء على المستقبل انطلاقًا من التجربة الأخيرة. كانت أيضًا صدى لتراث أقدم. فالاتهامات بالتعاون مع العدو والخداع والخيانة تطلبت عقابًا، ولم تحدث البداية الجديدة الحقة مع التحرير. لقد أعادوا باختصار التقاليد الفرنسية الجليلة. منذ عام 1792 تمثل قطبا الثورة ومعاداة الثورة في الحياة العامة الفرنسية وعززا انقسام البلاد إلى قسمين: أنصار وأعداء النظام الملكي، أنصار وأعداء الثورة، أنصار وأعداء روبسبيير، أنصار وأعداء دستورَي 1830 و1840، أنصار وأعداء كومونة باريس. ما من دولة أخرى لها خبرة طويلة ومتواصلة مع سياسات القطبين التي أكدها التاريخ المكتوب للأسطورة الوطنية الثورية التي طبعت في أذهان تلاميذ المدارس الفرنسية عقودًا عدة.

علاوة على ذلك، كانت فرنسا، أكثر من أي أمة غربية أخرى، البلد الذي وافق المثقفون فيه على العنف بل حتى مجدوه كأداة للسياسة العامة. دونت جورج ساند ما قاله لها صديق في نزهة على ضفة نهر السين في عام 1835، متحدثا بإلحاح عن قضية الثورة البروليتارية الملحة: "لن تسود العدالة والسلام إلا عندما تصطبغ مياه نهر السين بحمرة الدماء، وتحترق باريس ويحتل الفقراء موقعهم الصحيح". وبعد نحو قرن واحد وصف الكاتب الإنكليزي بيتر كوينيل في مجلة **نيو ستيتسمان**: "يبدو غالبًا أنها العبادة المرضية للعنف التي تسيطر على هذا العدد الكبير من الكتاب الفرنسيين".

لذلك، عندما أعلن عجوز الحزب الراديكالي السياسي إدوار هيريو، الذي بقي رئيسًا للجمعية الوطنية الفرنسية حتى وفاته في عام 1957 عن عمر يناهز الـ 85، عند التحرير: "لا يمكن استعادة الحياة السياسية الطبيعية قبل أن تعبر فرنسا أولًا حمام دم" لم يكن وقْع كلماته خارجًا عما ألفته آذان الفرنسيين، مع أنها كانت صادرة عن بَدينٍ برلماني من الوسط السياسي. تآلف القراء والكتاب الفرنسيون منذ زمن طويل مع فكرة أن التغير التاريخي وتسهيل سفك الدماء يسيران جنبًا إلى جنب. وعندما أصر سارتر ومعاصروه على أن العنف الشيوعي شكل من أشكال "الإنسانية البروليتارية"، و"قابلة تولد التاريخ" كانوا أكثر تقليدية مما يدركون.

جعل تآلف **المخيلة** الفرنسية مع العنف الثوري، إضافةً إلى الذكريات الداكنة العائدة إلى التحالف الفرنسي - الروسي القديم، مثقفي فرنسا ميالين إلى الترحيب بآذان متعاطفة مع حجج المدافعين الشيوعيين عن الوحشية السوفياتية. وساهمت المنطلقات الديالكتيكية في ذلك أيضًا. وتعليقًا على محاكمة سلانسكي ذكّر مارسيل بيجو قراءه، عبر مجلة سارتر، **ليتامب موديرن** (*Temps Modernes*)، أنه ما من خطأ في أن يقتل المرء خصومه السياسيين. ما كان خاطئًا في براغ، هو "الاحتفال [أي المحاكمة الصورية] الذي قتلوا بموجبه، يبدو صورة كاريكاتورية لما يمكن أن يكون، لو بُرر هذا

العنف من منظور شيوعي. هذه الاتهامات، بعد كل شيء، لم تكن **غير قابلة للتصديق** من أول وهلة".
كال المثقفون الفرنسيون، الذين زاروا بلدان الكتلة السوفياتية، المدائح الغنائية الأشد حماسة لما يجري في تلك البلدان، فيما الشيوعية قيد البناء؛ وفي هذا السياق خاطب الشاعر والسريالي بول إيلوار (مذهولًا بلا شك) الجمهور في بوخارست، في تشرين الأول / أكتوبر 1948، قائلًا: "جئت من بلد ما عاد أحد يضحك فيه اليوم، وما من أحد يغني. فرنسا في الظل. لكنكم اكتشفتم إشراقة شمس السعادة". وفي العام التالي، قال إيلوار نفسه في هنغاريا الخاضعة لاحتلال السوفيات: "على الشعب أن يسود أرضه، وفي خلال سنوات قليلة ستغدو السعادة هي القانون الأعلى، والبهجة هي الأفق اليومي".
كان إيلوار شيوعيًا، بيد أن عواطفه هذه انتشرت بين مثقفين وفنانين كثيرين لم ينضموا قط إلى الحزب. وفي 1948، بعد الانقلاب في تشيكوسلوفاكيا، بدت سيمون دو بوفوار متأكدة من أن الشيوعيين كانوا يرسمون مسار النصر في كل مكان. وكان معاصرها بول نيزا قد كتب، قبل عدة سنوات، أن الفيلسوف الثوري لا يستطيع أن يكون فعالا إلا إذا اختار الطبقة التي تحمل الثورة، وكان الشيوعيون ممثلي هذه الطبقة بالذات. المثقفون الملتزمون ملزمون، إذًا، بالانحياز إلى "صف التقدم والتاريخ" بغض النظر عن كل التقلبات الأخلاقية الظرفية [(86)].
ارتبطت أهمية المسألة الشيوعية لدى المثقفين بحضور الحزب الشيوعي الفرنسي الواسع الانتشار، مع أن عدد أعضائه لم يصل إلى ما حققه الحزب الشيوعي الإيطالي (800 ألف عضو في ذروته)، غير أن الشيوعيين الفرنسيين، في السنوات التي تلت الحرب مباشرة، كانوا أكثر نجاحًا في الانتخابات بنيلهم 28 في المئة من الأصوات في عام 1946. لكن الحزب الفرنسي، خلافًا لنظيره الإيطالي، لم يواجه الحزب الكاثوليكي الذي مثل وسط اليمين. على العكس، فإن الحزب الاشتراكي الفرنسي، وبفضل خبرته الطويلة بتكتيكات الحزب الشيوعي بين الحربين، لم يضع نفسه على نحو أعمى مع الشيوعيين في المراحل الأولى من الحرب الباردة. (مع أن أقلية من أعضائه كانت تود أن تراه يفعل ذلك). لذلك، كان الحزب الشيوعي الفرنسي أقوى وأكثر عزلة من أي حزب شيوعي آخر في الحين نفسه.
لم يكن الحزب الشيوعي الفرنسي ودودًا حيال المثقفين على نحو خاص، وفي هذا تناقض واضح مع الشيوعيين الإيطاليين وبصورة دائمة كان يقود الحزب الشيوعي الفرنسي بيروقراطيوه العنيدون الضيقو الأفق، مثل عامل المناجم السابق موريس توريز، الذي تولّى زعامته من عام 1932 حتى وفاته في عام 1964. كانت أهم مزايا توريز، في نظر ستالين - مثل غوتوالد في تشيكوسلوفاكيا - أنه يُنفذ ما يُطلب منه من دون أن يسأل. ولم تكن مصادفة فراره من الجِيش الفرنسي في خلال الحرب المتصنعة في عامي 1939

و1940، حيث أمضى توريز السنوات الخمس التالية في موسكو. وبالتالي كان الحزب الشيوعي الفرنسي موثوقًا، عند الحاجة إلى حزب تابع متزمت، ووسيلة خدومة في الخطابة والممارسة للنهج الستاليني.

أما جيل الطلاب بعد الحرب، الباحث عن القيادة والتوجيه والانضباط، والوعد بالعمل مع "العمال"، فقد جذبه تزمت الحزب الشيوعي الفرنسي في الأقل لبضع سنوات بقدر ما فعل نظيراه التشيكي أو البولندي لنظرائهم في الشرق. وحملت الحماسة المثقفين الفرنسيين الأكثر رسوخًا، عبء مفوضي الثقافة في الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث كانوا يفرضون العقيدة في الصفحات الطنانة لصحيفة الحزب اليومية **لومانيتيه** (*L'Humanité*) وأماكن أخرى، الأمر الذي مثل التحدي اليومي لمعتقداتهم التقدمية. لكن لا يمكن توقع أي فسحة للمناورة لدى الكتاب أو الباحثين الذين ربطوا مصيرهم بمصير الحزب الشيوعي الفرنسي، على النحو الذي رأيناه لدى فيتوريني في إيطاليا أو مجموعة مؤرخي الحزب الشيوعي البريطاني [(87)].

لهذا السبب، ترسم انتماءات المثقفين الباريسية دليلنا الموثوق إلى خط الصدع في الإيمان والرأي في أوروبا الحرب الباردة. في باريس، أكثر من أي مكان آخر، تبعت الانشقاقاتُ الفكرية الملامحَ السياسية في الداخل والخارج. نوقشت في باريس المحاكمات الصورية في أوروبا الشرقية بحدة استثنائية، ولا سيما أن الكثيرين من ضحاياها الشيوعيين كانوا قد عاشوا وعملوا في فرنسا، حيث أقام لاسلو راجيك، مثلًا، فيها بعد انتهاء حرب إسبانيا الأهلية في عام 1939، وسبق لأرتور لندن أن عمل مع المقاومة الفرنسية، وتزوج من شيوعية فرنسية بارزة، وأصبح في ما بعد حما أندريه سيمون (أوتو كاتس ضحية أخرى من ضحايا محاكمة سلانسكي) الذي كان معروفًا على نطاق واسع بين الصحافيين في باريس بسبب عمله هناك في الثلاثينيات. وكان ترايتشو كوستوف في الذاكرة عبر عمله في خدمات بلغاريا الخارجية في باريس، وكان من الطبيعي أن ينشر خبر اعتقاله على الصفحة الأولى من صحيفة كامو **كومبات** (*Combat*).

حتى باريس نفسها كانت مسرحًا لمحاكمتين سياسيتين مؤثرتين. ففي عام 1946، نشر فيكتور كرافشنكو، وهو موظف سوفياتي متوسط الرتبة انشق وهرب، قبل عامين، إلى الولايات المتحدة، مذكراته بعنوان **اخترت الحرية** (*I Chose Freedom*). وحين ظهرت في فرنسا في أيار / مايو من العام التالي، تحت العنوان الفرنسي (*J'ai choisi la Liberté*) أثارت ضجة حول التطهير والمذابح السوفياتية وعلى نحو خاص معسكرات الاعتقال السوفياتية "الغولاغ". وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1947، وبعد شهرين على اجتماع الكومنفورم في بولندا، حيث تعرض قادة الحزب الشيوعي الفرنسي إلى توبيخ قاس، لفشلهم في اتباع الخط السوفياتي المتصلب الجديد، أوردت مجلة الحزب الشيوعي النظرية **لي ليتر فرانسيز** (*Les Lettres françaises*) سلسلة مقالات أكدت أن كتاب

كرافشنكو ليس إلا مجموعة أكاذيب فبركتها الاستخبارات الأميركية. وعندما كررت المجلة وضخمت هذه الاتهامات في نيسان / أبريل 1948، أقام كرافشنكو دعوى تشهير.

في خلال مجريات المحكمة التي استمرت من 24 كانون الثاني / يناير إلى 4 نيسان / أبريل 1949 حشد كرافشنكو عددًا كبيرًا من الشهود المجهولين الذين دعموا قضيته، لكن المدعى عليه استطاع حشد عدد متألق من الشهود من المثقفين الفرنسيين غير الشيوعيين منهم الروائي المقاوم فيركورس، والفيزيائي الحائز جائزة نوبل فريدريك جوليو كيري والناقد الفني جان كاسو بطل المقاومة ومدير متحف الفن الحديث في باريس، وآخرون كثيرون. شهد جميع هؤلاء على السجل الناصع لمقاومة الحزب الشيوعي الفرنسي، ولصدقية الاتحاد السوفياتي الثورية التي لا جدال فيها، والآثار غير المقبولة لتأكيدات كرافشنكو؛ حتى لو كانت صحيحة. وصدر حكم بمنح كرافشنكو فرنكًا واحدًا تعويضًا رمزيًا عن الضرر المعنوي.

تزامن هذا الانتصار "المعنوي" لليسار التقدمي مع الجولة الأولى من المحاكمات الصورية في أوروبا الشرقية، واتخاذ المثقفين لمواقف مؤيدة أو مناوئة للاتحاد السوفياتي؛ مثلما أكد سارتر قبل بضعة أشهر: "على المرء أن يختار بين الوقوف مع الاتحاد السوفياتي أو كتلة الأنكلوسكسون"، ولم ير العديد من نقاد الاتحاد السوفياتي أن كرافشنكو المتحدث الأمثل. فهو المنضبط السوفياتي لزمن طويل، والذي اختار المنفى في الولايات المتحدة، ولم يكن جذابًا للمثقفين الأوروبيين المناهضين للشيوعية، وربما الأغلبية، الذين كانوا معنيين بالحفاظ على مسافة بينهم وبين واشنطن في حين ناهضوا احتكار موسكو لأوراق اعتماد التقدم. مع شخص كهذا، كتب سارتر ومرلو بونتي في كانون الثاني / يناير 1950: لم نشعر بمشاعر الأخوة؛ لقد كان دليلًا حيًا على تقهقر "القيم الماركسية في روسيا نفسها".

لكن ثمة محاكمة أخرى ثبت أن من الصعب تجاهلها. في 12 تشرين الثاني / نوفمبر 1949، وبعد أربعة أسابيع على إعدام لاسلو راجيك في براغ، نشر ديفيد روسيت في **لوفيغارو ليتراتير** (*Le Figaro littéraire*) مناشدة للمساجين السابقين في المعسكرات النازية لمساعدته للقيام بتحقيق حول معسكرات الاعتقال السوفياتية. مستندًا إلى نظم معسكرات الإصلاح السوفياتية نفسها، رأى أنها ليست مراكز لإعادة التثقيف، مثلما كان المسؤولون الرسميون يؤكدون، بل نظام وبنية يتكاملان مع متطلبات الاقتصاد ونظام العقوبات السوفياتيين. بعد أسبوع، وعلى صفحات **ليتر فرانسيز** أيضًا، اتهمه الكاتبان الشيوعيان بيير داكس وكلود مورغان بتلفيق مصادره وتشويه سمعة الاتحاد السوفياتي. وأيضًا رفع روسيت دعوى افتراء إلى المحكمة.

كانت **الشخصيات الدرامية** في هذه المواجهة موضع اهتمام استثنائي. لم يكن روسيت منشقًا عن الكرملين، فهو فرنسي، أمضى مدة طويلة بوصفه

اشتراكيًا، وكان تروتسكيًا بعض الوقت، من أبطال المقاومة الفرنسية، ومن الناجين من معسكرَي بوخنفالد ونيونغامي، فضلًا عن صداقته لسارتر، الذي أسس معه في عام 1948 حركة سياسية عاشت مدة قصيرة هي التجمع الديمقراطي الثوري (Rassemblement démocratique révolutionnaire). جاء اتهام شخص كهذا للاتحاد السوفياتي بإدارة مركزية لمعسكرات الاعتقال أو العمل بمثابة قطيعة حادة مع الاصطفافات السياسية التقليدية حينذاك. كان داكس قد اعتقل أيضًا بسبب نشاطه المقاوم، ونفي إلى معتقل ماوتهاوزن. يتضح من اصطدام جناحين من المقاومين السابقين والناجين من معسكرات الاعتقال بهذه الطريقة، الدرجة التي كانت تخضع فيها تحالفات وولاءات الماضي السياسية الآن إلى مسألة واحدة هي الموقف من الشيوعية.

شملت قائمة شهود روسيت مجموعة متنوعة من خبراء نظام السجن السوفياتي ذوي الاطلاع المباشر والصدقية العالية. وبلغت تلك الشهادات ذروتها في الشهادة المثيرة التي أدلت بها مارغريت بوبر نيومان، والتي لم تتناول تجربة معسكرات الاعتقال السوفياتية فحسب، بل وتناولت معتقل رافنسبروك الذي أرسلت إليه بعد أن سلمها ستالين مجددًا للنازيين في عام 1940، كدفعة صغيرة على حساب اتفاق مولوتوف - ريبنتروب. كسب روسيت الدعوى، وكان له بعض الأثر في وجدان ووعي معاصريه، وعقب النطق بالحكم في كانون الثاني / يناير 1950، اعترف موريس مرلوبونتي بأن "الحقائق تطرح السؤال حول معنى كل النظام الروسي". وشعرت سيمون دي بوفوار أنها مضطرة إلى إدراج سلسلة من النقاشات الموجعة بين الأبطال المقنعين ضمن روايتها الجديدة **المثقفون** (*Les Mandarins*)، حول أخبار معسكرات الاعتقال السوفياتية (على الرغم من أنها عدلت بصورة مداهنة التسلسل الزمني لجعله يبدو وكأن سارتر وأصدقاءه كانوا مطلعين على مسائل من هذا القبيل، في وقت مبكر من عام 1946).

لمواجهة روسيت وأمثاله - والحفاظ على المثقفين "التقدميين" الملتزمين - استخدمت الأحزاب الشيوعية الرافعة الأخلاقية المرتبطة بـ "مناهضة الفاشية". كان هذا النداء مألوفًا. حيث ارتبطت أول تجربة في التعبئة السياسية بالنسبة إلى العديد من الأوروبيين بمكافحة الفاشية، وتحالفات الجبهات الشعبية في الثلاثينيات. وتذكر معظم الناس الحرب العالمية الثانية بأنها الانتصار على الفاشية، وتم الاحتفال بذكراها على هذا الأساس، في فرنسا وبلجيكا وعلى نحو خاص في السنوات التي تلت الحرب. ومثلت "مكافحة الفاشية" طمأنةً، ورابطًا عالميًا لوقت أكثر بساطة.

في صميم الخطاب المعادي للفاشية، كما نشره اليسار الرسمي، ثمة عرض بسيط لثنائية الولاء السياسي: إننا نمثل ما لا يمثلون. إنهم (الفاشيون، النازيون، الفرانكويون، القوميون) يمثلون اليمين، ونحن اليسار. هم رجعيون، ونحن تقدميون. هم مع الحرب، ونحن مع السلام. هم قوى الشر، ونحن نقف

مع الخير. على حد تعبير كلاوس مان، في باريس في عام 1935: "مهما تكن الفاشية، فنحن لسنا معها بل ضدها. لأن معظم معارضي مكافحة الفاشيين، حرصوا على تحديد سياساتهم الخاصة بوصفهم، قبل أي شيء، معادين للشيوعية (وكان هذا جزءًا من النداء النازي، في زمن الحرب، إلى النخب المحافظة في بلدان متباعدة مثل الدنمارك ورومانيا)، عمل هذا التناظر المتناغم لمصلحة محاججات الشيوعيين. ومثل محبو الشيوعية، أو على الأقل أعداء المناهضين للشيوعية، جوهر المنطق في مناهضة الفاشية [(88)].

اهتم الاتحاد السوفياتي، بطبيعة الحال، في توجيه الانتباه إلى رصيده في محاربة الفاشية، في السنوات التي تلت الحرب، وبوجه خاص عندما استبدلت الولايات المتحدة ألمانيا بوصفها عدوًا. وعندها توجه الخطاب المناهض للفاشية ضد أميركا، واتهمت أولًا بالدفاع عن انتقامية الفاشيين ومن ثم، واستطرادًا، وصفها بأنها بداية لفاشية مهددة في حد ذاتها. ما جعل هذا التكتيك الشيوعي فعالًا على نحو خاص. كان بالطبع، الخوف الحقيقي الواسع النطاق في أوروبا من إحياء الفاشية نفسها، أو في الأقل من موجة تعاطف فاشية جديدة تظهر من تحت الأنقاض.

رُبطت "مكافحة الفاشية"، مع نصوص المقاومة والتحالف المتعلقة بها، بالصورة الإيجابية الدائمة للاتحاد السوفياتي في زمن الحرب، حيث شعر العديد من الأوروبيين الغربيين بالتعاطف الحقيقي مع الانتصارات البطولية في كورسك وستالينغراد. وقد عبرت سيمون دو بوفوار في مذكراتها، بعبارة جامعة على نحو مميز: "لم يكن لدينا تحفظات على صداقتنا مع الاتحاد السوفياتي؛ حيث أثبتت تضحيات الشعب الروسي أن قادته يجسدون رغباته". أما إدغار موران فرأى أن ستالينغراد، بددت كل الشكوك، وجميع الانتقادات. وساهمت، أيضًا، في تحرير باريس على يد الحلفاء الغربيين، الذين ارتسمت خطاياهم بصورة أكبر في الذاكرة المحلية.

ثمة أكثر من ذلك في حب الخبة المثقفة لروسيا. من المهم أن نذكر ما الذي كان يحدث على بعد بضعة أميال إلى الشرق. فالحماسة الفكرية الغربية للشيوعية اقتربت من ذروتها، لا في زمن "شيوعية الغولاش" أو "الاشتراكية ذات الوجه الإنساني" [(89)]، بل في لحظات شهدت أسوأ الأعمال الوحشية للنظام؛ بين عامي 1935 و1939 وعامي 1944 و1956. فقد حظي ستالين بإعجاب الكتاب والأساتذة والفنانين والمعلمين والصحافيين مرارًا، لا بغض النظر عن أخطائه بل **بسبب** تلك الأخطاء. فقد عبروا عن إعجابهم عندما كان يقتل الناس على نطاق صناعي، وعندما كانت المحاكمات الصورية تُظهر الشيوعية السوفياتية في أشد صورها ترويعًا على نحو مسرحي، فالرجال والنساء الذين لا تصل قبضة ستالين إليهم كانوا أكثر افتتانًا بالرجل وعبادة له. وجعلت الفجوة الهائلة، التي تفصل الخطاب عن الواقع على نحو سخيف،

الرجال والنساء المندفعين نحو ستالين بصورة لا تقاوم من ذوي النيات الحسنة الذين كانوا يبحثون عن مبررات لتلك القضية [90].

أثارت الشيوعية المثقفين بطريقة لم يكن هتلر ولا دعاة الديمقراطية الليبرالية (على نحو خاص) يأملون ببلوغها. كانت الشيوعية مدهشة موضعيًا وبطولية المعيار. لاحظ ريمون آرون في عام 1950 أن: "المفاجأة المثيرة للسخرية أن اليسار الأوروبي اتخذ من باني الهرم إلهًا له". لكن هل كانت مفاجأة حقًا؟ كان جان بول سارتر، على سبيل المثال، أكثر انجذابًا إلى الشيوعيين، عندما كان "باني الهرم" يشرع في مشاريعه الجنونية النهائية. كانت فكرة أن الاتحاد السوفياتي مرتبط بقضية مهمة، يبرر الطموحُ لتحقيقها الذنوب ويغفرها، جذابة على نحو استثنائي للمثقفين العقلانيين. وفي حين كانت خطيئة الفاشية القاتلة محدودية أهدافها، كانت الشيوعية تتجه بصورة منزهة نحو أهداف عالمية سامية، وقد برر العديد من المراقبين غير الشيوعيين جرائمها لكونها، إذا جاز التعبير، تكلفة التعامل مع التاريخ.

مع ذلك، وجد في السنوات الأولى من الحرب الباردة كثيرون في أوروبا الغربية، ممن يمكن أن يكونوا أكثر وضوحًا في انتقاد ستالين والاتحاد السوفياتي والشيوعيين المحليين في بلدانهم، لو لم يكبحهم الخوف من تقديم معونة أو مواساة لخصومهم السياسيين. كان ذلك أيضًا من إرث "مكافحة الفاشية"، الإصرار على أنه: "لا يوجد أعداء في اليسار" (القاعدة التي لا بد من القول إن ستالين نفسه أولاها القليل من الاهتمام). وقد أعلن التقدمي آبي بوليير شارحًا لفرانسوا فيجتو، عندما حاول منعه من الكتابة عن محاكمة راجيك: إن لفت الانتباه إلى أخطاء الشيوعية "يمثل مشاركة في اللعبة الإمبريالية" [91].

لم يكن هذا الخوف من خدمة مصالح خصوم السوفيات جديدًا. لكنه، وبحلول أوائل الخمسينيات، أصبح موضع الاعتبار الرئيس في حوارات المثقفين الأوروبيين، وعلى نحو خاص في فرنسا. حتى بعد المحاكمات الصورية التي شهدتها أوروبا الشرقية، والتي أدت في المحصلة إلى نأي إيمانويل مونييه والعديد من مجموعة أسبريه بأنفسهم عن الحزب الشيوعي الفرنسي، لكنهم اهتموا على نحو خاص بالتبرؤ من أي افتراض بأنهم أصبحوا "معادين للشيوعية". والأسوأ من ذلك هو أنهم كفوا عن "العداء لأميركا". فقد كانت معاداة خصوم الشيوعية غاية فكرية وسياسية قائمة في حد ذاتها.

على أحد جانبي خندق الصراع الفكري الأوروبي، اصطف الشيوعيون وأصدقاؤهم والمدافعون عنهم من التقدميين ومناهضي الفاشية. وعلى الجانب الآخر، اصطف أعداء الشيوعية، وعددهم أكبر بكثير (خارج حدود الكتلة السوفياتية) لكنهم افتقروا إلى التجانس على نحو واضح. ضمت سلسلة خصوم الشيوعية طيفًا امتد من التروتسكيين إلى الفاشيين الجدد، ووجد منتقدو الاتحاد السوفياتي أنفسهم يتقاسمون منصة أو عريضة مع شخص

يمقتون سياساته لاعتبارات أخرى. كان الهدف الرئيس لهذا الحلف غير المقدس مهاجمة السوفيات، وكان من الصعب أحيانًا إقناع نقاد الشيوعية الليبراليين في التعبير عن آرائهم علنًا، خوفًا من إسباغ صفة الرجعية عليهم. وقد أوضح آرثر كوستلر أمام جمهور كبير في قاعة كارنيغي في نيويورك عام 1948: "لا يمكنك مساعدة أناس يقفون إلى جانب الحق لأسباب خاطئة ... هذا الخوف من أن يجد المرء نفسه ضمن جماعة سيئة لا يعبر عن النقاء السياسي، بل هو تعبير عن عدم الثقة بالنفس".

كان المثقفون الرجعيون قلة على الأرض، حقيقةً، في العقد الأول بعد الحرب. حتى أمثال جاك لوران أو روجيه نيمييه في فرنسا، الذين لقبوا أنفسهم بـ "اليمين" بلا خجل، كانوا يستمتعون بصورة ما لدى الاعتراف باليأس من قضيتهم، مشكلين نوعًا من حنين البوهيمية الجديدة إلى الماضي المخزي، ومعتدين بانعزالهم السياسي باعتباره وسام شرف. إذا كانت الرياح تجري بما تشتهي سفن اليسار والتاريخ في صفه، سيفخر إذًا جيل الأدباء اليميني الجديد في أنه الخاسر الذي لا يهاب، محولًا الانحطاط الحقيقي والأنا الباحثة عن الموت لكتاب ما بين الحربين مثل دريو لا روشي وإرنست يونغر إلى مظهر اجتماعي وزي؛ كالنمط المتوقع لـ "المحافظين الشباب" في بريطانيا السيدة تاتشر.

كان المثقفون المحافظون الأكثر تمثيلًا في فرنسا وبريطانيا على الأقل والذين تغير كرههم للشيوعية بعض الشيء في خلال 30 عامًا. في كلا البلدين، كما هي الحال في إيطاليا، أدى المثقفون الكاثوليك بنشاط دورًا بارزًا في المهاترات المناهضة للشيوعية. خلفت إيفلين ووه وغراهام غرين وهيلير بيلوك وج. ك. تشيسترتون في المساحة المحفوظة للموهوبين في الحياة الثقافية الإنكليزية للتقليديين الكاثوليك المتخمين. لكن حيث كان المحافظون الإنكليز يغتاظون من الحياة العصرية أو ينسحبون منها كليًا، كان كاثوليكيٌ فرنسي مثل فرانسوا مورياك مأخوذًا بشكل طبيعي تمامًا في تبادلات جدلية مع اليسار السياسي.

ركزت محاججات مورياك طوال ارتباطه بالشؤون العامة، وفي خلال مدة طويلة بعد الحرب (كتب بانتظام في **لو فيغارو** (*Le Figaro*) حتى بلغ الثمانينيات من العمر - توفي في عام 1970 في سن الـ 85) دائمًا في السياق الأخلاقي - في البداية مع ألبير كامو حول استقامة عمليات التطهير بعد الحرب، وفي وقت لاحق مع زملائه المحافظين حول الحرب في الجزائر - التي رفضها - ودائمًا مع الشيوعيين، الذين كان يمقتهم. وقد شرح لقراء صحيفة **لو فيغارو** في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1949، تبرير الشيوعيين الفرنسيين للمحاكمة الصورية في بودابست - منطلقًا بعدئذٍ - إلى أنها فحش روحي "une obscénité de l'esprit". واقترن وضوح مورياك الأخلاقي حيال جرائم الشيوعية في تلك السنوات بنفور أخلاقي مماثل حيال "القيم الغريبة" للمجتمع الأميركي؛ وهو

بهذا مثل العديد من الأوروبيين المحافظين، كان يضايقه بعض الشيء على نحو دائم اصطفاف الأوروبيين مع الأميركيين الذي تطلبته الحرب الباردة.
لم يكن ذلك يمثل مشكلة بالنسبة إلى الواقعيين الليبراليين مثل ريمون آرون. فهو مثل العديد من "مقاتلي الحرب الباردة" الآخرين، في مركز أوروبا السياسي. لكن تعاطف آرون مع الولايات المتحدة كان محدودًا، حيث كتب "يبدو لي أن اقتصاد الولايات المتحدة لا يصلح للبشرية ولا للغرب". لكن آرون أدرك الحقيقة الجوهرية المتعلقة بسياسات أوروبا بعد الحرب، حيث كانت الصراعات الداخلية والخارجية ستتشابك منذ تلك اللحظة فصاعدًا، وكتب في تموز / يوليو 1947: "في عصرنا، يعد الخيار الذي يحدد كل ما عداه لدى الأفراد، مثلما لدى الدول، خيارًا عالميًا، وهو في الواقع خيار جغرافي. يكون الواحد في عالم بلدان الحرية ما لم يكن في تلك البلدان التي وضعت تحت الحكم السوفياتي الفظ. من الآن فصاعدًا على كل فرنسي أن يفصح عن خياره" أو كما ذكر في مناسبة أخرى: "ليست معركةً بين الخير والشر إطلاقًا، بل بين المفضل والمقيت" [(92)].
ومن ثم كان المثقفون الليبراليون، سواء من ارتبطت آراؤهم بالقارة مثل آرون أو لويجي إينودي، أو أصحاب الحس البريطاني مثل إزايا برلين، دائمًا أكثر راحة من معظم المحافظين حيال الارتباط بالأميركيين الذي فرضه التاريخ عليهم. وينطبق الشيء نفسه، ويبدو هذا غريبًا، على الاشتراكيين الديمقراطيين. ويعود الأمر في جانب منه لذكرى روزفلت، التي كانت لا تزال ماثلة. وكان العديد من الدبلوماسيين الأميركيين وصناع السياسات، الذين تعامل الأوروبيون معهم في تلك السنوات، مؤيدين للصفقة الجديدة، وقد شجعوا دورًا نشطًا للدولة في المجالات الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، والذين مال تعاطفهم السياسي نحو يسار الوسط.
لكن ذلك كان أيضًا نتيجة مباشرة للسياسة الأميركية. فالاتحاد الأميركي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية، واستخبارات الولايات المتحدة، ووزارة الخارجية، رأوا أن نقابات معتدلة على أسس ديمقراطية اجتماعية وأحزاب عمالية تمثل أفضل عائق في وجه المد الشيوعي في فرنسا وبلجيكا (في إيطاليا حيث كان الترتيب السياسي مختلفًا، تكرست آمالهم واتجه الجزء الأكبر من أموالهم إلى الديمقراطيين المسيحيين) كان ذلك الرهان موضع شك حتى منتصف عام 1947، لكن بعد أن طردت الحكومة، الأحزاب الشيوعية في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا في ذلك الربيع، وعلى وجه خاص بعد انقلاب براغ في شباط / فبراير 1948، ابتعد الشيوعيون والاشتراكيون الأوروبيون الغربيون عن بعضهم. أدت الاشتباكات العنيفة بين الشيوعيين والنقابات العمالية الاشتراكية، وبين قادة الإضراب الشيوعيين والقوات التي تلقت الأوامر من الوزراء الاشتراكيين، والتي ترافقت مع أخبار حول اعتقال الاشتراكيين من أوروبا الشرقية، إلى تحول العديد من الديمقراطيين الاشتراكيين الغربيين إلى

أعداء، لا لبس في عدائهم، للكتلة السوفياتية، وأصبحوا مستعدين لتلقي النقود الأميركية سرًا.
بالنسبة إلى الاشتراكيين مثل ليون بلوم في فرنسا، أو كورت شوماخر في ألمانيا، فرضت الحرب الباردة خيارات سياسية كان أحد وجوهها مألوفًا في الأقل؛ فهم عرفوا الشيوعيين قديمًا، وكانوا حولهم زمنًا طويلًا يكفي لتذكر المعارك المرة بين الأشقاء في السنوات القاتمة قبل قيام تحالفات الجبهات الشعبية. أما الشباب فكانوا يفتقرون إلى هذا العزاء. خرج ألبير كامو - الذي انضم مدة وجيزة، غادر بعدها، الحزب الشيوعي في الجزائر خلال الثلاثينيات - من الحرب وهو من أشد المؤمنين، مثل الكثير من معاصريه، في تحالف المقاومة مع الشيوعيين والاشتراكيين والإصلاحيين الراديكاليين من كل لون. وكتب في الجزائر في آذار / مارس 1944: "عداء الشيوعية بداية الدكتاتورية".
بدأت الشكوك تساور كامو من المحاكمات وحملات التطهير، التي جرت بعد الحرب في فرنسا، عندما تبنى الشيوعيون موقفًا متشددًا باسم حزب المقاومة. وطالبوا بإبعاد وسجن وتنفيذ عقوبة الإعدام بحق آلاف المتعاونين فعليًا أو بصورة متخيلة. بعد ذلك، بدأت شرايين الولاء السياسي والفكري تتصلب منذ عام 1947، ووجد كامو نفسه وقد ساورته الشكوك على نحو متزايد في حسن نية حلفائه السياسيين؛ تلك الشكوك التي كظمها في البداية من أجل الوحدة. تخلى عن التحكم بجريدة **كومبات** (*Combat*) في حزيران / يونيو 1947، وما عاد سياسيًا واثقًا أو متفائلًا كما كان قبل ثلاث سنوات. ففي روايته الرئيسة **الطاعون** (*La Peste*)، التي نشرت في العام نفسه، اتضح أن كامو لم يكن مرتاحًا للواقعية السياسية القاسية لشركائه السياسيين، وفقًا لتعبيره على لسان أحد شخصياته وهو تارو: "لقد قررت أن أرفض أي أمر يجعل الناس يموتون بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو يبرر للآخرين قتلهم".
مع ذلك، كان كامو لا يزال مترددًا في إعلان القطيعة مع أصدقائه القدامى. حرص علانية على أن يستمر في محاولة تحقيق التوازن بين الانتقاد النزيه للستالينية بالتوازي مع الإشارات "الموضوعية" إلى العنصرية الأميركية والجرائم الأخرى التي كانت ترتكب في المعسكر الرأسمالي. لكن محاكمة روسيت والمحاكمات الصورية في أوروبا الشرقية أنهت أي أوهام يمكن أن يستبقيها؛ إذ باح في مذكراته الشخصية: "أحد دواعي أسفي تنازلي الشديد عن الموضوعية، الموضوعية أحيانًا مريحة، الأمور واضحة حاليًا، وعلينا أن ندعو الأمر 'معسكر اعتقال' (concentrationnaire) إذا كان كذلك، حتى لو كان في بلد اشتراكي. بمعنى من المعاني لن أكون مهذبًا على الإطلاق مرة أخرى".
لعلنا نلحظ هنا صدى في حالة لاوعي لخطبة في المؤتمر الدولي لنادي القلم قبل عامين، في حزيران / يونيو 1947، حين تحدث إينياتسيو سيلونه عن "كرامة الذكاء ومهانة المثقفين" (La Dignité de l’Intelligence et l’Indignité des Intellectuels) وأعلن أسفه عن صمته وصمت زملائه المثقفين اليساريين، قائلًا: "لقد وضعنا

على الرف، كما توضع الدبابات في المستودعات، مبادئَ الحرية للجميع، والكرامة الإنسانية، وغيرها". ومثل سيلونه الذي واصل المساهمة بواحد من أفضل المقالات في مجموعة ريتشارد كروسمان لعام 1950 **الإله الذي فشل** (*The God That Failed*)، أصبح كامو من ذلك الحين فصاعدًا ناقدًا لاذعًا للأوهام التقدمية أكثر من أي وقت مضى. وبلغ الذروة في إدانته العنف الثوري في مقالته **الإنسان الثائر** (*L'Homme révolté*) التي نشرت في عام 1951 وأحدثت قطيعة نهائية مع أصدقائه السابقين من مثقفي باريس اليساريين. رأى سارتر، أن أول واجبات المفكر الجذري هي ألا يخون العمال، أما كامو وسيلونه فوجدا أن الأكثر أهمية هو ألا يخون المرء نفسه. وهكذا ارتسمت خطوط معركة الحرب الباردة الثقافية.

من الصعوبة، إذا نظرنا إلى الوراء عبر عقود من الزمن، إعادة تصوير تناقضات الحرب الباردة وخطاباتها الصارخة في سنواتها الأولى تلك. لم يكن ستالين سببًا للخجل؛ بل على العكس. فكما أعرب موريس توريز في تموز / يوليو 1948: "يعتقد أناس أنهم قادرون على إهانة الشيوعيين بإطلاق صفة "الستالينيين" علينا. حسنًا، نحن نعتبر هذه التسمية شرفًا. نحاول جاهدين إلى أقصى حد لنستحقه عن جدارة". وكان العديد من الموهوبين غير الشيوعيين، كما رأينا، مترددين، على نحو مماثل، في إدانة الزعيم السوفياتي، يبحثون عن سبل لتخفيف جرائمه أو لتبريرها تمامًا. ترافقت أوهام الأمل حيال العالم السوفياتي على نطاق واسع مع شكوك - وما هو أسوأ - حيال أميركا [(93)].

تحملت الولايات المتحدة، جنبًا إلى جنب مع جمهورية ألمانيا الاتحادية الجديدة، وطأة العبء الأكبر لعنف الخطابي الشيوعي. كان تكتيكًا ماهرًا. فالولايات المتحدة لم تكن تتمتع بشعبية جارفة في أوروبا الغربية، على الرغم من مساعداتها السخية على إعادة الإعمار الاقتصادي في أوروبا بل وبسببها في بعض الأماكن. ففي تموز / يوليو 1947 رأى 38 في المئة فقط من الراشدين الفرنسيين أن مساعدات مشروع مارشال لا تشكل تهديدًا خطرًا على الاستقلال الفرنسي، وهذا شك في الدوافع الأميركية عززته مخاوف الحرب في عام 1948 والقتال في كوريا بعد عامين. ووجدت تلفيقات الشيوعيين بأن الجيش الأميركي استخدم أسلحة بيولوجية في كوريا قبولًا لدى الجمهور.

في القضايا الثقافية لم يكن الشيوعيون حتى في حاجة إلى أخذ زمام المبادرة. الخوف من الهيمنة الأميركية ومن فقدان الاستقلال والمبادرة الوطنية أكسبت المعسكرَ "التقدمي" رجالًا ونساء من المشارب السياسية المختلفة ومن غير المسيسين. وبدت أميركا مقارنة بفقر أوروبا الغربية وتبعيتها، ضارية اقتصاديًا، وظلامية ثقافيًا؛ كمزيج قاتل. في تشرين الأول / أكتوبر 1949، وفي السنة الثانية لمشروع مارشال، وحين كانت توضع اللمسات الأخيرة لخطط الناتو، أفاد الناقد الثقافي الفرنسي بيير إيمانويل قراء صحيفة **لوموند** أن تقدِيمات أميركا الأساسية لأوروبا بعد الحرب كانت ...

العضو الذكري؛ حتى في أرض ستندال، "العضو الذكري في طريقه ليصبح إلهًا". بعد ثلاث سنوات ذكر محررو **أسبري** المسيحية قراءهم بأن "حذرنا منذ البداية من مخاطر الثقافة الأميركية التي تهدد مصلحتنا الوطنية، بمهاجمتها جذور التماسك العقلي والأخلاقي لشعوب أوروبا".

وفي الوقت نفسه، بدأت المنتوجات الأميركية المغوية تنتشر في جميع أنحاء القارة. فقد افتتحت معامل شركة كوكا كولا، بين عامي 1947 و1949، مصانع تعبئة في هولندا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وسويسرا، وإيطاليا. وفي غضون خمس سنوات من تشكل دولة ألمانيا الغربية أصبح لديها 96 مصنعًا من تلك المصانع، وأضحت أكبر سوق خارجية للولايات المتحدة نفسها. وفي حين ارتفعت بعض الأصوات المحتجة في بلجيكا وإيطاليا، أطلقت خطط شركة كوكا كولا في فرنسا العنان لعاصفة عامة عندما كشفت صحيفة **لوموند** أن الشركة وضعت هدف بيع 240 مليون عبوة في فرنسا في خلال عام 1950، لاقى الأمر اعتراضات بصوت عال - شجعها الشيوعيون لكنها لم تكن من تدبيرهم، إذ اقتصر دورهم على التحذير من أن لخدمات توزيع كوكا كولا دورًا مزدوجًا كشبكة للتجسس الأميركي. كما ذكرت صحيفة **لوموند** في افتتاحيتها في 29 آذار / مارس 1950، "كوكا كولا هي دانزيغ [(94)] الثقافة الأوروبية".

كان للهياج الغاضب ضد "كوكا الاستعمار" جانبه الفكاهي (انتشرت شائعات بأن الشركة عازمة على وضع شعارها مضاء بالنيون على برج إيفل ...)، لكن المشاعر الكامنة وراء ذلك كانت جدية. شمولية الثقافة الأميركية، من الأفلام السينمائية إلى المشروبات، والطموحات الإمبريالية المرتبطة بالمصلحة الذاتية، هي التي وقفت وراء وجود الولايات المتحدة في أوروبا كانت في أذهان الكثير من الأوروبيين من اليسار واليمين. وفيما كان الاتحاد السوفياتي يشكل تهديدًا مباشرًا لأوروبا، مثلت أميركا التحدي الأكثر مكرًا على المدى الطويل. اكتسب هذا الرأي صدقية بعد اندلاع الحرب في كوريا، عندما بدأت الولايات المتحدة الضغط من أجل إعادة تسليح ألمانيا الغربية، وصار بإمكان الشيوعيين آنذاك مزج هجماتهم على "النازيين السابقين" في بون مع اتهام الأميركيين بدعم "الانتقام الفاشي". العداء القومي للأنكلو - أميركي الذي احتدم في ظلال احتلال أيام الحرب وصمت بعد التحرير، نفض عنه الغبار واستدعي للخدمة في إيطاليا وفرنسا وبلجيكا، وأيضًا في ألمانيا نفسها، عبر بريخت وغيره من الكتاب في ألمانيا الشرقية.

في سياق السعي إلى الاستفادة من هذه البداية غير المكتملة، والخوف من الحرب على نطاق واسع، والشك في كل ما هو أميركي بين النخب الأوروبية، أطلق ستالين حركة دولية من أجل السلام. ومنذ عام 1949 إلى وفاة ستالين كان "السلام" محور الاستراتيجية الثقافية السوفياتية. أُطلقت حركة السلام في مدينة فروتسلاف، في بولندا، في آب / أغسطس 1948 في "مؤتمر عالمي للمثقفين". وأعقب اجتماع فِروتِسلاف أول "مؤتمر للسلام" في نيسان / أبريل

1949، وقد عُقد بصورة أو بأخرى في الوقت نفسه في باريس وبراغ، ونيويورك. وكمنظمة لتنميط "جبهة"، كانت حركة السلام نفسها تحت قيادة علماء ومفكرين بارزين مثل فريدريك جوليو كوري؛ لكن الشيوعيين سيطروا على لجانها المختلفة، وكانت نشاطاتها تتم بتنسيق وثيق مع الكومنفورم، الذي أعيدت تسمية صحيفته في بوخارست لتصبح: "من أجل سلام دائم، من أجل ديمقراطية شعبية".
ووفقًا لمواصفاتها الذاتية، حققت حركة السلام نجاحًا باهرًا. أطلقت "اللجنة الدائمة للمؤتمر العالمي لأنصار السلام" نداء في استوكهولم في آذار / مارس، حمل ملايين التواقيع من أوروبا الغربية (إضافةً إلى عشرات الملايين من التواقيع التي جُمعت في الكتلة السوفياتية). ومثل تجميع الموقعين، في الواقع، نشاط الحركة الرئيس، على نحو خاص في فرنسا حيث لقيت الدعم الأقوى. تحت مظلة حركة السلام مررت منظمات أخرى للجبهة، إلى أوطانها هذه الرسالة: يقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب السلام، في حين يشكل الأميركيون (وأصدقاؤهم في كوريا ويوغسلافيا وحكومات أوروبا الغربية) فريق الحرب. أرسلت جانيت فلاندر من باريس إلى **نيويوركر** في أيار / مايو 1950: "تتمتع الدعاية الشيوعية حاليًا بأكبر نجاح استثنائي حازته في فرنسا على الإطلاق، وعلى نحو خاص بين غير الشيوعيين".
كان موقف الشيوعيين تجاه حركات كتلتهم ذرائعيًا على نحو صارم - حركة السلام لم تكن سوى وسيلة للسياسة السوفياتية، لذلك تبنت فجأة شعار "التعايش السلمي" في عام 1951، مستجيبة لإشارة التحول في استراتيجية ستالين الدولية. فالشيوعيون سرًا، ولا سيما في الكتلة الشرقية، لم يكن لديهم سوى السخرية من أوهام زملائهم من المندوبين الجوالين. في خلال زيارات نظمت إلى بلدان الديمقراطيات الشعبية لأنصار حركة السلام (بأغلبية ساحقة من الفرنسيين والإيطاليين والهنود)، احتفي بهم وكرموا من أجل دعمهم، ومن وراء ظهورهم كانوا عرضة للسخرية باعتبارهم "حمائم"، وجيلًا جديدًا ممن دعاهم لينين "البلهاء المفيدين".
دفع نجاح الشيوعيين في تأمين التعاطف المشروط لكثيرين من الأوروبيين الغربيين، والمسرحية الهائلة التي قام بها الحزبان الشيوعيان في فرنسا وإيطاليا على نحو خاص، لدعم ارتياب النخبة الثقافية الأميركية، إلى استجابة متأخرة، لكنها حاسمة، لمجموعة من المفكرين الغربيين. القلق من احتمال فوز ستالين في المعركة الثقافية تلقائيًا جعلهم يضعون أسسًا لجبهة ثقافية لهم. عُقد الاجتماع التأسيسي لمؤتمر الحرية الثقافية (Congress for Cultural Freedom) في برلين في حزيران / يونيو 1950. وكان التخطيط لعقد المؤتمر ردًا على مبادرة حركة السلام التابعة لموسكو في العام المنصرم، لكنه تزامن مع اندلاع الحرب في كوريا، ما أعطاه أهمية إضافية. كان قرار عقد الاجتماع في

برلين بدلًا من باريس متعمدًا؛ فالمؤتمر، منذ البداية كان سينقل المعركة الثقافية إلى السوفيات.
تشكل مؤتمر الحرية الثقافية برعاية رسمية من برتراند راسل وبينيدتو كروشيه وجون ديوي وكارل ياسبرز وجاك ماريتان الفيلسوف الكاثوليكي الفرنسي. أضفى هؤلاء المسنون الاحترام والسلطة على المشروع الجديد، لكن المحرك السياسي والطاقة الفكرية التي كانت وراءه تأتت من الجيل المتوسط المتألق من المثقفين الليبراليين أو الشيوعيين السابقين؛ آرثر كوستلر، وريمون آرون، وأ. ج. آير، ومارغريت بوبر نيومان، وإينياتسيو سيلونه، ونيكولا تشيرومونتي، وسيدني هوك. وهؤلاء بدورهم ساعدتهم مجموعة من الرجال الأصغر سنًا، ومعظمهم من أميركا، وهم الذين تولوا مسؤولية التخطيط اليومي وإدارة نشاطات مؤتمر الحرية الثقافية.
افتتح مؤتمر الحرية الثقافية في نهاية المطاف مكاتب في 35 دولة حول العالم. وانصب جل اهتمامه على أوروبا، وداخل أوروبا على فرنسا وإيطاليا وألمانيا. وكان الهدف حشد وتنشيط وتعبئة المثقفين والعلماء للصراع مع الشيوعية، في المقام الأول عبر توزيع الدوريات الثقافية: **إنكاونتر** (*Encounter*) في بريطانيا، و**بريفي** (*Preuves*) في فرنسا، و**تيمبو بريزينتي** (*Tempo Presente*) في إيطاليا و**ديرمونات** (*Der Monat*) في ألمانيا. ولم يصل أي من هذه المجلات إطلاقًا إلى عدد كبير من القراء، حيث وزعت أكثرها نجاحًا - **إنكاونتر** - 16 ألف نسخة في عام 1958، وحققت **بريفي** في العام نفسه 3000 اشتراك، لكن محتوياتها كانت وبصورة دائمة تقريبًا عالية الجودة، إذ كان المساهمون فيها من أفضل الكتاب في عقود ما بعد الحرب، وملأوا ركنًا حيويًا، في فرنسا بوجه خاص، حيث كانت **بريفي** المنتدى الوحيد لليبراليين المناهضين للشيوعية، في مشهد ثقافي هيمن عليه الحياديون، والسلميون، وأنصار الشيوعية، أو الدوريات الشيوعية بشكل مباشر.
دعمت المؤتمر والعديد من أنشطته علنًا مؤسسة فورد، وسرًا وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية؛ الأمر الذي لم يدركه تقريبًا الناشطون والمساهمون فيه إلى أن تم إعلانه بعد عدة سنوات. وقد لا تبدو آثار الدعم الذي قدمته الحكومة الأميركية سرًا لجميع المنافذ الثقافية المعادية للشيوعية في أوروبا خطرة كما تظهر لدى استعادة الأحداث لاحقًا. ففي الوقت الذي كانت مجلات الشيوعيين و"الجبهة" وجميع أنواع المنتوجات الثقافية تتلقى فيه دعمًا سريًا من موسكو، لم يكن الدعم الأميركي بالتأكيد ليربك بعض كتاب مؤتمر الحرية الثقافية. ولم يكن آرثر كوستلر، أو ريمون آرون أو إينياتسيو سيلونه بحاجة إلى تشجيع أميركي رسمي للسير في خط متشدد ضد الشيوعية، وما من دليل إطلاقًا على أن وجهات نظرهم الحاسمة الخاصة حول الولايات المتحدة نفسها قد خفتت على الإطلاق أو خضعت لأي رقابة بما يروق الممولين في واشنطن.

كانت الولايات المتحدة وافدًا جديدًا إلى حروب ثقافية من هذا النوع. أنشأ الاتحاد السوفياتي "جمعية العلاقات الثقافية مع الدول الأجنبية" في عام 1925؛ أما الفرنسيون والألمان والإيطاليون فقد مولوا بنشاط "الدبلوماسية الثقافية" في الخارج قبل عام 1914. ولم يبدأ الأميركيون في رصد ميزانية لهذه الأنشطة حتى قبل الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1946 فحسب وبتأسيس برنامج فولبرايت، أخذ الأمر على محمل الجد. وحتى خريف 1947 اتجهت المشاريع الثقافية والتعليمية الأميركية في أوروبا نحو "إعادة توجيه الديمقراطية"؛ عندئذٍ أضحت معاداة الشيوعية الهدف الاستراتيجي الأساسي.

بحلول عام 1950 وقع على عاتق وكالة الإعلام الأميركية وضع برامج التبادل الثقافي الأميركي والمعلومات مع أوروبا، ومع فرع خدمات المعلومات لسلطات الاحتلال الأميركية في غرب ألمانيا والنمسا (الذي كان يتمتع بسيطرة كاملة على جميع وسائل الإعلام والمنافذ الثقافية في منطقة سيطرة الولايات المتحدة في هذه البلدان)، أصبحت وكالة الإعلام، في وضع يمكنها من ممارسة تأثير كبير في الحياة الثقافية لأوروبا الغربية. بحلول عام 1953، وفي ذروة الحرب الباردة، شغلت البرامج الثقافية الخارجية للولايات المتحدة (باستثناء الإعانات السرية والمؤسسات الخاصة) 13 ألف شخص بتكلفة بلغت 129 مليون دولار، أنفق أغلبها لاستمالة قلوب وعقول النخب الثقافية في أوروبا الغربية.

قام "النضال من أجل السلام"، على حد تعبير الصحافة الشيوعية، على "الجبهة" الثقافية في خلال "معركة الكتاب" (لاحظ اللغة اللينينية العسكرية بصورة مميزة). جرت المناوشات الأولى في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا في أوائل ربيع 1950. وكان أبرز كاتبين شيوعيين - إلزا تريوليه ولوي أراغون - يتوجهان إلى مدن الأقاليم المتنوعة، للمشاركة في النقاشات، وتوقيع الكتب، ولتقديم عروض معتمدة أدبيًا باسم العالم الشيوعي. لم يكن هذا، عمليًا، كافيًا لتعزيز حالة الشيوعية. كان الكتابان الأكثر مبيعًا في فرنسا بعد الحرب: كتاب آرثر كوستلر **عتمةٌ في الظهيرة** (*Darkness at Noon*)، (بيع منه 420 ألف نسخة بين عامي 1945 و1955) وكتاب فيكتور كرافشنكو **أنا اخترت الحرية** (*I Chose Freedom*) (503 آلاف نسخة في خلال الفترة نفسها). لكن المسألة لم تكن تتعلق كثيرًا ببيع الكتب، كارتباطها بتذكير القراء والآخرين أن الشيوعيين يقفون مع الثقافة؛ الثقافة الفرنسية.

كان الرد الأميركي إقامة دُور أميركا المجهزة بالمكتبات، وغرف قراءة الصحف، والمحاضرات الجماهيرية، وتنظيم اللقاءات، وصفوف تعليم اللغة الإنكليزية. بحلول عام 1955 بلغ عدد تلك الدور الأميركية 69 دارًا في أوروبا. وكان تأثيرها في بعض المناطق كبيرًا للغاية، حيث شهدت النمسا، في خلال سنوات مشروع مارشال توزيع 134 مليون نسخة من كتب مطبوعة باللغة الإنكليزية على الصعيد الوطني، وزارت نسبة كبيرة من سكان فيينا

وسالزبورغ (الأولى خضعت سابقًا لإدارة القوى الأربع، والأخيرة في منطقة التي احتلتها الولايات المتحدة) الدار الأميركية المحلية في منطقتها، لاستعارة الكتب وقراءة الصحف. وأضحت دراسة اللغة الإنكليزية بديلًا للغة الفرنسية واللغات الكلاسيكية خيارًا أول لطلاب المرحلة الثانوية في النمسا.
ومِثل شبكات الإذاعة التي دعمها الأميركيون (تم افتتاح إذاعة أوروبا الحرة في ميونيخ بعد شهر واحد من اندلاع الحرب الكورية)، كانت برامج الدار الأميركية تقوض أحيانًا بسبب أوامر الدعاية الفجة الصادرة من واشنطن. ففي ذروة سنوات المكارثية كان على مديري الدور الأميركية أن يمضوا جل وقتهم في **إزالة** الكتب عن الرفوف. بين عشرات المؤلفين الذين عدت أعمالهم غير ملائمة، لم تقتصر قائمة المشتبه بهم بشكل واضح فحسب على جون دوس باسوس وآرثر ميلر وداشيل هاميت وأبتون سنكلير، بل ضمت أيضًا ألبرت آينشتاين، وتوماس مان، وألبرتو مورافيا، وتوم باين وهنري ثورو. في النمسا، على الأقل، بدا في المحصلة لكثير من المراقبين أن الولايات المتحدة في "معركة الكتاب" كانت في بعض الأحيان أكثر أعداء الكتب فاعلية.
لحسن حظ الغرب، تمتعت الثقافة الشعبية الأميركية بجاذبية لم تتمكن السخافة السياسية من فعل شيء يذكر لتشويهها. كان الشيوعيون في وضع لا يحسدون عليه في رفضهم الرسمي لموسيقى الجاز الأميركية المنحطة، والسينما الأميركية التي رددت صدى آراء جوزف غوبلز. وفي حين حظرت دول أوروبا الشرقية الشيوعية موسيقى الجاز الأجنبية المنحطة، كانت إذاعة أوروبا الحرة تبث الموسيقى الشعبية طوال ثلاث ساعات من بعد ظهر كل يوم من أيام الأسبوع إلى أوروبا الشرقية، وكانت تتخللها أخبار لمدة عشر دقائق في كل ساعة. أما السينما، الأداة العالمية الأخرى في ذلك الحين، فكانت متاحة في الدول الشيوعية. لكن في جميع أنحاء أوروبا **الغربية** كان الطلب على الأفلام الأميركية شاملًا. وهنا، لم يكن لدى الدعاية السوفياتية شيء للمنافسة. حتى التقدميين الغربيين التفتوا في كثير من الأحيان إلى الموسيقى والسينما الأميركيتين، خارج حدود التعاطف مع خط الحزب.
لم تكن المنافسة الثقافية في أوائل سنوات الحرب الباردة متكافئة. كان لا يزال بين النخب الثقافية الأوروبية شعور واسع النطاق بأنها تتشارك، فوق الانقسامات الأيديولوجية وحتى فوق الستار الحديدي، في ثقافة مشتركة تشكل أميركا تهديدًا لها. اختط الفرنسيون على وجه الخصوص هذا المسار، مكررين جهودهم الدبلوماسية في وقت مبكر في مرحلة ما بعد الحرب، لرسم سياسة دولية مستقلة عن السيطرة الأميركية. وعرضيًا، كانت علاقة رئيس البعثة الثقافية الفرنسية في برلين المحتلة، فيليكس ليسيه، بنظيره السوفياتي ألكسندر ديمستشتز أفضل بكثير من علاقته بممثلي بريطانيا وأميركا في تلك المدينة. وحلم، مثل أسياده في باريس، باستعادة الحلف الثقافي الذي امتد من باريس إلى برلين وصولًا إلى لينينغراد.

أنفقت الولايات المتحدة مئات ملايين الدولارات في محاولة لكسب التعاطف الأوروبي. ونجم عن ذلك منشورات ومنتوجات عدة كانت ثقيلة الوطأة وأدت إلى نتائج عكسية، مؤكدة الشكوك الفطرية للمثقفين الأوروبيين. في ألمانيا، نظر الكثيرون إلى اهتمام أميركا المفرط بجرائم الشيوعية، على أنه حيلة متعمدة لنسيان أو جعل جرائم النازيين أمرًا نسبيًا. وفي إيطاليا، قوضت حملات الفاتيكان الصارخة المناهضة للشيوعية محاججات سيلونه وفيتوريني وغيرهما لمكافحة الستالينية. في الفن والأدب لا غير، حيث تنتهك السخافات الثقافية الستالينية مباشرة مجال الرسامين والشعراء، نأى المثقفون الغربيون بأنفسهم بشكل دائم عن موسكو. وحتى هنا كانت معارضتهم صامتة، خوفًا من تعرضهم لأن يصبحوا رهائن لـ "دعاية" الأميركيين [95].

ومن ناحية أخرى، وفي إطار الصراع من أجل كسب تعاطف كتلة كبيرة من سكان أوروبا الغربية، بدأ السوفيات يفقدون أرضيتهم بسرعة. انخفض عدد الأصوات لمصلحة الشيوعيين، في كل مكان باستثناء إيطاليا، باطراد منذ أواخر الأربعينيات. وإذا صحت استطلاعات الرأي، فإن من منح صوته للشيوعيين رأى غالبًا أن تصويته إما احتجاج رمزي وإما تعبير عن التضامن الطبقي أو الفئوي. وقبل زلزال عام 1956 بكثير، عندما تأرجح تعاطف معظم المثقفين الأوروبيين مبتعدًا بشكل حاد من الكتلة السوفياتية، قرر معظم الأوروبيين الغربيين الآخرين التوجه نحو الأطلسي.

قراءات إضافية

Berghahn, Volker Rolf. *America and the Intellectual Cold Wars in Europe. Shepard Stone between Philanthropy, Academy, and Diplomacy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.

Caute, David. *The Dancer Defects: The Struggle for Cultural Supremacy during the Cold War.* Oxford and New York: Oxford University Press, 2003.

Judt, Tony. *Past Imperfect. French Intellectuals, 1944 - 1956*. Berkeley: University of California Press, 1992.

Saunders, Fraces Stonor. *The Cultural Cold War. The CIA and the World of Arts and Letters*. NY: The New Press, 2001.

Urban, G. R. *Radio Free Europe and the Pursuit of Democracy. My War within the Cold War*. New Haven: Yale University Press, 1997.

Wagnleitner, Reinhold. *Coca - colonization and the Cold War. The Cultural Mission of the United States in Austria after the Second World War*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994.

(79) في خريف 1947، التقى بعض الكتاب الألمان في مدينة بانفالدسيه من أجل قراءة ومناقشة أحدث أعمالهم. في ذلك المكان وُلدت "جماعة 47" التي أصبحت لاحقًا أشهر جماعة أو اتحاد كتاب ناطقين باللغة الألمانية. بدأت الفكرة في الأساس بالكاتب الألماني (الذي لم يشتهر ككاتب بقدر ما أشتهر بصفته مؤسسًا للجماعة) هانز فيرنير ريشتير الذي أصدر مع الكاتب الشهير ألفريد أنديرش مجلة **النداء** (*Der Ruf*) لكن حظرتها سلطة الحلفاء المحتلة. أراد فيرنير، الإبقاء على لُحمة الكُتاب الذين التفوا حول المجلة. في ذلك اللقاء جلب الكتاب معهم مخطوطاتهم، التي لم يستطيعوا نشرها. واقترح أحد المشتركين أن بإمكانهم قراءة أعمالهم بعضهم لبعض، أقله، ليُدلي كل منهم برأيه في أعمال زملائه. واتفقوا بعد الجلسة الأولى على اللقاء سنويًا. وتكرس طقس شهدته الجلسات اللاحقة كلها: قراءات للأعمال ثم التحدث نقديًا بارتجال عنها، إذ لم يكن ممكنًا التصرف بطريقة أخرى. (المترجم) (80) ترجمت هذه القصيدة (إلى الإنكليزية) الأستاذة في جامعة إنديانا مارسي شور، بعد تعديل طفيف قام به ت. ج. (TJ). وأنا مدين للأستاذة شور بمقتطف من أعمال لوديك باشمان.

(81) Zdenék Mlynář, *Night Frost in Prague* (London: 1980), p. 22.

(82) تميز بريخت بأنه احتاط للخسارة باحتفاظه بجواز سفر نمساوي.

(83) يعد آرثر كوستلر من بين تلك الاستثناءات المعروفة طبعًا، لكن يمكن أن يوصف من دون تردد بأنه هنغاري أو نمساوي أو فرنسي أو يهودي.

(84) تفرد الحزب الاشتراكي الإيطالي في تلك السنوات، من بين الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية، في تقربه وتبعيته للشيوعيين؛ وهو النمط المعروف على نحو أوسع في أوروبا **الشرقية**.

(85) في فيلم "ماسح الأحذية" (*Sciuscià*) للمخرج دي سيكا (أنتج في عام 1946 وتدور أحداثه في العام نفسه) لا يؤدي مدير سجن الأحداث التحية الفاشية فحسب - وهي عادة لم يتمكن من التخلص منها - بل يلمح بحنين معلن إلى أيام موسوليني حين كان عدد الجرائم أقل.

(86) على الرغم من هواجسه حيال السياسة الثقافية السوفياتية، رفض بول إيلوار انتقاد الجدانوفية أمام الرفاق من العمال في خليته الحزبية. وشرح موقفه لكلود روي، قائلًا: "الأمر سيحبط هؤلاء المساكين فحسب، وعلى المرء ألا يربك هؤلاء المشاركين في النضال، فهم لن يفهموا".

(87) لاحظ فرانسوا فيجتو، الذي عاش في باريس، بعد بضع سنوات فيما وجه الشيوعيون الإيطاليون تحية حارة، لكن متحفظة، لتاريخ حزبهم في أوروبا الشرقية، كان يدينه الحزب الشيوعي الفرنسي باعتباره مجرد عمل انشقاقي آخر.

(88) وفي هذا السياق، كتب إيمانويل مونييه، في **إسبري**، في شباط / فبراير 1946: "تعد مكافحة الشيوعية ... ضرورية وكافية لبلورة قوة لعودة الفاشية".
(89) أعلنت رئاسة الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في نيسان / أبريل 1968، على لسان دوبتشيك، برنامجًا سياسيًا بعنوان "اشتراكية ذات وجه إنساني". (المترجم) (90) على نحو مماثل، وصلت عبادة ماو في الغرب حدها الأعلى في ذروة الثورة الثقافية، تمامًا لأن ماو كان يضطهد الكتاب والفنانين والمعلمين.
(91) وفي هذه السنوات توقفت ‹التقدمية›، كما لاحظ ريمون آرون بحماسة، على "تقديم الحجج الشيوعية كما لو أنها تنبثق بشكل عفوي من تكهنات مستقلة".
(92) ورد نص مشابه لريمون آرون في التعليق على الصور في الأصل الإنكليزي، والفرق بين العبارتين موجود في الأصل. لعل ريمون عبر عن الفكرة نفسها بطريقتين بينهما بعض الاختلاف في اللغة. (المترجم) (93) تم تصوير تلك الميول كاريكاتوريًا من دون قصد في هذا التقرير حول تلاميذ في سنتهم الدراسية الأولى مع معلمهم الابتدائي الشيوعي، في براغ في عام 1948: "أيها الأطفال، تعلمون جميعًا أن الناس في أميركا يعيشون في أوكار تحفر في الأرض، يعيش الناس في أميركا، وهم عبيد لعدد قليل من الرأسماليين الذين يأخذون الأرباح كلها. لكن الجميع في روسيا سعداء، ونحن سعداء للغاية في براغ أيضًا، وندين بهذا لحكومة كليمنت غوتفالد. والآن كرروا معي أيها الأطفال بصوت عال: نحن راضون للغاية وموافقون على حكومة غوتفالد".
(94) دانزيغ Danzig: الاسم القديم لمدينة غدانسك البولندية، تقع في الجزء الشمالي من البلاد. طالب هتلر بضمها إلى ألمانيا، وعندما رفض طلبه أمر قواته بمهاجمة بولندا في أول أيلول / سبتمبر 1939، وكان ذلك سببًا مباشرًا من أسباب الحرب العالمية الثانية). (المترجم) (95) كتب الشاعر الفرنسي كلود روي، الذي انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي خلال الحرب، بعد تعاطفه في وقت سابق مع الحركة الفرنسية اليمينية المتطرفة: "كنا عديمي التسامح مع البلاهة في مجالات عرفناها جيدًا، لكننا كنا متسامحين مع جرائم في قضايا عرفنا القليل عنها".

خاتمة: نهاية أوروبا القديمة

"تغيرت الحياة على نحو مفاجئ بُعَيد الحرب"

ديفيد لودج

"أمضيت سنواتي الأولى في مدن المصانع والضواحي المتاخمة لها، وسط الطوب والسخام والمداخن والشوارع المرصوفة بالحصى. كنا نستخدم الترام للرحلات القصيرة والقطارات للرحلات الطويلة، ونشتري طعامًا طازجًا لكل وجبة، لا لأننا ذواقة، بل لافتقارنا إلى ثلاجة (كانت المواد الأقل قابليةً للتلف توضع في أسفل القبو). كانت والدتي تنهض كل صباح في البرد وتوقد النار في موقد الدار. أما المياه الجارية فكانت لها درجة حرارة واحدة: شديدة البرودة. كنا نتواصل عبر البريد، ونتابع الأخبار بصورة رئيسة عبر الصحف (واكبنا الحداثة بما يكفي، حتى في اقتناء مذياع بحجم خزانة الملفات تقريبًا). كان في غرف الصفوف الدراسية الأولى التي قصدتها مدافئ معدنية ومقاعد مزدوجة فوقها محابر نغمس فيها رِيَشنا. كنا نحن الصبيان نرتدي السراويل القصيرة حتى الحفل الكنسي الرسمي (communion solennelle) ببلوغنا سن الثانية عشرة، وهلم جرّا. لا أتحدث عن جيب غير مكتشف في جبال الكاربات، بل عن أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت حقبة 'ما بعد الحرب' موسمًا امتد نحو 20 عامًا" [96].

ينطبق هذا الوصف، الذي خطه المؤلف البلجيكي لوك سانتي في الخمسينيات لوالونيا الصناعية، على معظم دول أوروبا الغربية في تلك السنوات. ويتذكر مؤلف هذا الكتاب، الذي ترعرع بعد الحرب داخل لندن في بوتني الزيارات المتكررة إلى دكان حلويات معتم لامرأة عجوز ذابلة، وأنها نصحته مؤنبة قائلة إنها "تبيع لغوبستوبرز (gobstoppers) إلى الصبية الصغار مثلك منذ اليوبيل الذهبي للملكة"، أي منذ عام 1887: وعنت الملكة فيكتوريا بالطبع [97]. وكان في الشارع نفسه محل بقالة محلي - يدعى محل سينسبري فيه نشارة خشب على الأرض، وكان يعمل به رجال بدينون بقمصان مخططة ونساء مفعمات بالحيوية، وكن يرتدين مآزر منشاة وقبعات. بدوا تمامًا كالصور البنية التي التقطت عند افتتاح أول متجر في سبعينيات القرن التاسع عشر.

ربما كانت الحياة اليومية في الكثير من معالمها الأساسية في العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية ستُعَد مألوفةً بما يكفي للرجال والنساء قبل 50 عامًا. كان الفحم لا يزال يلبي تسعة أعشار متطلبات الوقود في بريطانيا، و82 في المئة من متطلبات بلجيكا ودول أخرى في المجموعة الجديدة للفحم والصلب الأوروبي. ويعود ذلك جزئيًا إلى شمولية استخدام الفحم في لندن - مدينة الترامواي وأحواض السفن - وكان لا يزال يكتنفها، بصورة دورية، الضباب الرطب المعروف في صور المدينة الصناعية في أواخر العصر الفيكتوري.

انطوت الأفلام البريطانية في تلك السنوات بوضوح على حس إدواردي، سواء في تصويرها الوضع الاجتماعي (على سبيل المثال "فتى وينسلو" (*The Winslow Boy*) في عام 1948) أو في تعبيرها عن مزاج المرحلة. في فيلم "الرجل ذو البذلة البيضاء" (*The Man in a White Suit*) (1951) يتم تصوير مانشستر المعاصرة وكأنها في القرن التاسع عشر في جميع مظاهرها الجوهرية (عربات اليد، والسكن، والعلاقات الاجتماعية)؛ أرباب العمل وقادة النقابات متفقون على التعامل مع هواية ريادة الأعمال باعتبارها فضيلة أخلاقية، بصرف النظر عن الثمن في الكفاءة الإنتاجية. كان 3 ملايين من الرجال والنساء في بريطانيا يذهبون إلى قاعات الرقص المرخصة كل أسبوع، وكان في بلدة هيدرسفيلد وحدها من نواحي مدينة يوركشاير 70 ناديًا للعمال في أوائل الخمسينيات (مع أن الكثير من جانبي النشاط الاجتماعي المذكورَين فقد القدرة على جذب الشباب).

خيم الشعور نفسه بالوقت المعطل على جزء كبير من أوروبا القارية أيضًا. تمكن فنان مثل ميليه من تصوير الحياة الريفية في بلجيكا: تجميع القش بالمدمات الخشبية، طرق القش بالدراسات، ونقل الفواكه والخضروات المقطوفة على عربات تجرها الخيول. ويشبه الأمر بلدات المقاطعات الفرنسية، حيث كان يشتري الرجال، الذين يعتمرون القبعات، الخبز في طريقهم إلى البيت من مقهى "دو لا بيس" (من التسميات الدارجة في عام 1919)، أو إسبانيا، التي ختمها حكم فرانكو الاستبدادي بالشمع الأحمر، تاهت بلجيكا وبريطانيا في دوامة الأعراف الإدواردية المؤجلة. كانت أوروبا بعد الحرب لا تزال تتدفأ على الجمر المتلاشي من ثورة القرن التاسع عشر الاقتصادية، التي أوشكت على الانتهاء، تاركةً وراءها أدلة مترسبة لعادات ثقافية وعلاقات اجتماعية تختلف على نحو متزايد مع عصر الطائرات والأسلحة النووية الجديد. وإن كانت الحرب قد فعلت شيئًا، فقد وضعت الأمور في الاتجاه المعاكس. فحمى التحديث في العشرينيات، وحتى الثلاثينيات، من القرن العشرين استُنزفت، تاركة وراءها نظامًا أقدم للحياة. ففي إيطاليا، كما هي الحال في العديد من دول أوروبا الريفية، كان الأطفال لا يزالون يدخلون سوق العمل بعد استكمال تعليمهم الابتدائي (أو قبل استكماله على الأرجح). كان طفل واحد من بين تسعة يتابع الدوام في المدرسة بعد سن الثالثة عشرة في إيطاليا في عام 1951.

تنعم الدين، خاصةً المذهب الكاثوليكي، بصيف هندي قصير من استعادة السلطة. في إسبانيا امتلكت هيئة الكهنوت الكاثوليكية كلًا من الوسائل والدعم السياسي لإعادة إطلاق مكافحة الإصلاح: بموجب ميثاق عام 1953، أعفى فرانكو الكنيسةَ من الضرائب ومن جميع تدخلات الدولة، بل وأعطى أيضًا الكنيسة الحق في طلب الرقابة على أي كتاب أو خطاب تعترض عليه. وفي المقابل، حافظت الهيئة الكنسية على الخلط المحافظ بين الدين والهوية

الوطنية وفرضته. في الواقع، كانت الكنيسة حينذاك مندمجة بكل معنى الكلمة في سرديات الهوية والواجبات الوطنية، حيث كان عنوان كتاب التاريخ المدرسي الريادي لتلاميذ الابتدائية **أنا إسباني** (*Yo soy español*) (نشر أول مرة في عام 1943) وكان يدرس التاريخ الإسباني باعتباره قصة واحدة متكاملة تبدأ بجنة عدن وتنتهي بالقائد العام [(98)].

أُضيفَ إلى ذلك عبادة جديدة للقتلى، "شهداء" الجانب المنتصر في الحرب الأهلية الأخيرة. نظمت الكنيسة الإسبانية في مواقع النصب التذكارية المخصصة لآلاف ضحايا الجمهوريين المناهضين لرجال الدين، عددًا لا يحصى من الاحتفالات والنشاطات التذكارية. عزز المزيج الحصيف، للدين والسلطة المدنية وإحياء ذكرى النصر، الاحتكار الروحي الموجز لرجال الدين. وباعتبار حاجة فرانكو إلى الكاثوليكية أشد حتى من حاجة الكنيسة إليه - فكيف له لولا ذلك أن يحافظ على روابط إسبانيا الواهية بعد الحرب بالمجتمع الدولي و"الغرب"؟ لقد منح الكنيسة، فعليًا، مجالًا مفتوحًا لإعادة تكوين الروح "الصليبية" المستمدة من النظام القديم في إسبانيا الحديثة.

ترتب على الكنيسة الكاثوليكية في أماكن أخرى من أوروبا الغربية أن تأخذ في الاعتبار المنافسة ومطالب الناس لاكتساب الولاء الشعبي، لكن الهيئة الدينية الكاثوليكية، حتى في هولندا، شعرت بالثقة الكافية لممارسة الحرم الكنسي بحق الناخبين الذين صوتوا لمصلحة معارضيها من حزب العمل في الانتخابات الأولى بعد الحرب. في وقت متأخر من عام 1956، وقبل عامين من وفاة البابا بيوس الثاني عشر، التي آذنت بنهاية النظام القديم، كان 7 من كل 10 إيطاليين يحضرون بانتظام قداس يوم الأحد. وكما هي الحال في إقليم الفلاندرز، نشطت الكنيسة في إيطاليا على نحو جيد خصوصًا بين الملكيين والنساء وكبار السن، وهم أغلبية واضحة من السكان عمومًا. وأكدت المادة 7 من الدستور الإيطالي، التي تمت المصادقة عليها في آذار / مارس 1947، بترو على شروط معاهدة موسوليني مع الكنيسة عام 1929، والتي تنص على أن تحتفظ هيئة الكهنوت الكاثوليكية بنفوذها في التعليم والسلطة الرقابية في كل أمر يتعلق بالزواج والأخلاق. وبناء على إصرار تولياتي، صوت حتى الحزب الشيوعي على مضض لهذا القانون، مع أن هذا لم يمنع الفاتيكان من فصل الإيطاليين الذين صوتوا للحزب الشيوعي الإيطالي في العام التالي من الكنيسة.

شعرت هيئة الكهنوت الكاثوليكية في فرنسا، وأنصارها السياسيون، بالثقة الكافية للضغط من أجل امتيازات تعليمية خاصة في معركة "التعليم المدرسي"، التي رددت باختصار صدى معركة الكنيسة والدولة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر. دارت المعركة الرئيسة حول قضية التمويل الحكومي القديمة للمدارس الكاثوليكية، وهو الطلب التقليدي، الذي تم اختياره بعناية. ففي حين خمدت الطاقة التي أذكت العداء لرجال الدين في القرن التاسع

عشر، في فرنسا وإيطاليا وألمانيا، أو تم توجيهها إلى قنوات للصراعات الأيديولوجية، كانت تكلفة ونوعية التعليم للأطفال واحدة من عدد قليل من القضايا، التي أمكن الاعتماد عليها لتعبئة حتى غير المنتظمين من رواد الكنائس.

لم يكن بين الأديان التقليدية غير الكاثوليك الذين نشطوا لزيادة عدد جمهورهم في الأربعينيات والخمسينيات. ويعود هذا في جانب منه إلى امتلاك الكنيسة الكاثوليكية أحزابًا سياسية ارتبطت بها مباشرة (وفي بعض الحالات دانت لها بفضل الدعم) في ألمانيا، وهولندا، وبلجيكا، وإيطاليا، وفرنسا والنمسا، وفي جانب آخر لأنه لم تزرع الكاثوليكية تقليديًا إلا في تلك المناطق من أوروبا التي كانت أبطأ تغيرًا في تلك السنوات. لكن قبل كل شيء، كانت الكنيسة الكاثوليكية تقدم لأعضائها أمرًا كان مفتقدًا للغاية في ذلك الوقت؛ الإحساس بالاستمرارية وبالأمن والطمأنينة في عالم تغير على نحو عنيف في العقد الماضي، وكان على وشك أن يتحول بصورة انطوت على المزيد من التغيرات الحادة الكبيرة في السنوات المقبلة. تحالفت الكنيسة الكاثوليكية مع النظام القديم، بل الراسخ ضد الحداثة والتغيير، ما منحها جاذبية خاصة في تلك السنوات الانتقالية.

لم يكن لدى الكنائس البروتستانتية المختلفة في شمال أوروبا الغربية مثل هذه الجاذبية. ففي ألمانيا كانت شريحة كبيرة من السكان غير الكاثوليك حينذاك تحت الحكم الشيوعي، وفي أي حال كان موقف الكنائس الإنجيلية الألمانية قد ضعف إلى حد ما عبر التسوية مع هتلر، حيث عُد توقيع رؤوس الكنيسة البروتستانتية على إعلان شتوتغارت للاعتراف بالذنب في عام 1945، نصف اعتراف. لكن المشكلة الرئيسة، في ألمانيا الغربية كما في أماكن أخرى، تجلت في أن الكنائس البروتستانتية لم تقدم بديلًا للعالم الحديث، بل وسيلة للعيش في وئام معه.

كانت السلطة الروحية للقس البروتستانتي أو ممثل الكنيسة الأنغليكانية عرفًا تأتت من صفتها الشريكة الصغيرة للدولة وليس من تنافسها معها؛ هذا أحد الأسباب التي جعلت الكنائس البروتستانتية في أوروبا الوسطى غير قادرة على الصمود في وجه ضغوط الدولة الشيوعية في تلك السنوات. لكن في الوقت الذي كانت فيه الدولة الأوروبية الغربية قد شرعت في تعزيز دورها بوصفها حاضنةً للقيم الروحية والمادية لمواطنيها، التبس التمييز بين الكنيسة والدولة بصفتهما حكمين في الآداب العامة والأخلاق. لذلك، بدت أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات وكأنها مرحلة انتقالية، كانت فيها الأعراف المتعلقة بالطاعة الاجتماعية، وادعاءات التراتبية والسلطة لا تزال مسيطرة، لكن الدولة الحديثة بدأت تحل محل الكنيسة، بل وحتى الطبقة، باعتبارها الحكم في السلوك الجماعي.

كانت شخصية العصر مغلفة على نحو لطيف بتعليمات كتيب (**برامج هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي المتنوعة. دليل السياسة للكتاب والمنتجين**، 1948) وقد أعدته الهيئة للاستخدام الداخلي في عام 1948. كان الشعور بالمسؤولية **الأخلاقية** الذي أخذته الإذاعة على عاتقها واضحًا تمامًا: "إن نفوذ [بي بي سي] الذي يمكن أن يمارس على مستمعيها هائل، ويجب أن يتحلى في المقابل بمستوى عال من المسؤولية حيال الذوق الرفيع". مُنعت رواية الطرائف المتعلقة بالدين، وكذا الأمر وصف تذوق الموسيقى القديمة باعتباره يعود إلى ما قبل "بنغ" كروسبي [(99)]. ومُنعت الإشارات إلى "المراحيض" والطرف التي تناولت "تخنث الرجال". ومُنع الكتاب من استخدام الطرف التي أصبحت شعبية في أجواء الاسترخاء بعد الحرب، أو التلميحات إلى الملابس الداخلية للنساء التي أوحت **بفهم مزدوج**، كما هي الحال مع عبارة "اقترب **الشتاء**" (winter draws on). وحُظرت التلميحات الجنسية من أي نوع؛ ومن ثَم لم يكن متاحًا الحديث عن الأرانب أو ما شابهه من حيوانات لها عاداته نفسها [(100)].
فضلًا عن ذلك؛ ترتب على أعضاء البرلمان ألا يظهروا في البرامج الإذاعية التي يمكن أن "تفتقر إلى الوقار أو تكون غير لائقة" أمام أبناء الشعب. ولم ترو أي طرائف أو سواها يمكن أن يعزى إليها تشجيع "الاضطرابات أو الخلافات الصناعية أو السوق السوداء، والمحتالين، والكسالى". تُظهر هذه التعابير - مثل "المحتالين" و"الكسالى" المستخدمة في وصف نماذج مخزية وصغار المجرمين و"السوق السوداء" كتعابير متعددة الاستخدامات للتجار والزبائن الذين احتالوا على التقنين وغيره من القيود - مقدار ما عايشته بريطانيا في خلال سنوات عدة في ظل الحرب على الأقل. وفي الخمسينيات أيضًا، وبخت هيئة الإذاعة البريطانية أحد المنتجين، وهو بيتر إيتون من برنامج الكوميديا الإذاعية الشعبية: "(The Goon Show) لسماحه بمنح الرائد دينيس بلودنوك (الذي قام بدوره بيتر سيلرز) وسام الإمبراطورية البريطانية "لتفريغه صناديق القمامة في حمأة المعركة" (وللسماح لممثل بـ "تقليد صوت الملكة وهي تحاول كش الحمام بعيدًا من ساحة الطرف الأغر)".
ربما كانت مثل هذه القيود، التي ترافقت مع الياقات العالية، وروح العصر الإدواردي الإصلاحية، مميزة لبريطانيا. لكن إيقاعها كان مألوفًا في جميع أنحاء القارة. كان الأوروبيون لا يزالون يخضعون للكثير جدًا من عادات وأنظمة زمن سابق في المدرسة، والكنيسة، الإذاعة التي كانت تديرها الدولة، والثقة، وأسلوب رعاية الجرائد ذات القطع القياسي، وحتى الصحافة الشعبية، وفي الخطابات والزي العام أيضًا. وقد لاحظنا سابقًا كيف أن العديد من القادة السياسيين في ذلك الحين، كانوا رجالًا من عصر آخر. لم يكن كليمنت أتلي البريطاني ليشعر بالغربة لو كان في مهمة من العصر الفيكتوري في أحد الأحياء الصناعية الفقيرة، وكان من المناسب تمامًا أن يكون قد ترتب على رئيِس الوزراء، الذي أشرف على انتقال بريطانيا لتصبح دولة رفاه حديثة، أن

يبدأ سيرته العامة بالقيام بتنفيذ بعض الأعمال الطيبة في الطرف الشرقي لمدينة لندن، قبل بدء الحرب العالمية الأولى.
مقابل هذه الصورة لأوروبا قديمة - المتحركة تبعًا لوتيرة الأيام السابقة، والتي غيرتها الحرب فورًا والمقيدة بالروتين والعادات قبل الحرب - علينا تحديد الأنموذج **الحديث**، الذي لا يدع مجالًا للشك، بوصفه المصدر الرئيس للترفيه.
كان هذا العصر الذهبي للسينما. في بريطانيا، بلغت مشاهدة الأفلام السينمائية ذروتها بعيد نهاية الحرب مباشرةً، حيث بيعت 1700 مليون تذكرة في خمسة آلاف صالة سينما في البلاد في عام 1946. في ذلك العام ذهب شخص من كل ثلاثة مرة في الأسبوع إلى السينما المحلية. وحتى عام 1950، عندما بدأ عدد الرواد في الانخفاض فعليًا، بلغ متوسط مشاهدة الرجل أو المرأة الإنكليزية للأفلام 28 مرة في السنة، وهو رقم زاد على نحو 40 في المئة عما كانت عليه الحال في العام الذي سبق اندلاع الحرب.
في حين انخفض جمهور السينما البريطانية بشكل مطرد في خلال الخمسينيات، استمر تنامي هذا الجمهور في أوروبا القارية. افتتحت ألف صالة سينما في فرنسا في خلال النصف الأول من الخمسينيات، وما يقارب العدد نفسه في ألمانيا الغربية؛ وظهرت في إيطاليا ثلاثة آلاف صالة سينما جديدة، ليصل عدد الصالات الإجمالي على المستوى الوطني إلى نحو 10 آلاف صالة بحلول عام 1956، وقبل عام واحد بلغ عدد مشاهدي السينما ذروته في إيطاليا إذ بيع حوالى 800 مليون تذكرة (نصف العدد الذي وصلت إليه المملكة المتحدة المتقاربة معها في عدد السكان). أما الجمهور الفرنسي، الذي بلغ أعلى معدل له في نهاية الأربعينيات، فما عاد قريبًا من نظيره البريطاني وحتى الإيطالي [(101)](#). وهكذا كان حال الجمهور في ألمانيا الغربية مع أن عدد مشاهدي الأفلام السينمائية في جمهورية ألمانيا الاتحادية لم يبلغ ذروته حتى عام 1959. لكن تبعًا لأي مقياس آخر كان الجمهور كبيرًا بالفعل. وحتى في إسبانيا كان كذلك، حيث كان حضور السينما للبالغين من السكان في عام 1947 من بين أعلى المعدلات في أوروبا.
يعود بعض تلك الحماسة إلى الأفلام السينمائية بعد الحرب إلى ما اقتضاه زمن الحرب من كبت، وخصوصًا بالنسبة إلى الأفلام الأميركية، بسبب الحظر الذي فرضه النازيون على معظم الأفلام الأميركية، وفرضه موسوليني (بعد عام 1938) ونظام بيتان في فرنسا، وفرضه بوجه عام النقص في زمن الحرب. هكذا حازت الأفلام الأجنبية (معظمها أميركية) 87 في المئة من التذاكر في عام 1946 في إيطاليا؛ من بين قرابة 5 آلاف فيلم عرض في مدريد بين عام 1939 ونهاية الخمسينيات، ثمة 4200 فيلم أجنبي (مرة أخرى، معظمها أميركية). وفي عام 1947 أنتجت صناعة السينما الفرنسية 40 فيلمًا، مقابل استيراد 340 فيلمًا من الولايات المتحدة. لم تكن الأفلام الأميركية متوفرة بأعداد هائلة فحسب، بل كانت تتمتع أيضًا بشعبية؛ فالفيلمان اللذان لقيا أكبر

نجاح تجاري في برلين بعد الحرب هما فيلم شابلن (Chaplin) "فورة الذهب" (*Gold Rush*)، وفيلم: "الصقر المالطي" (*The Maltese Falcon*) (أنتج في عام 1941 لكنه لم يكن متاحًا في أوروبا إلى أن انتهت الحرب).
لم تتحقق الهيمنة الأميركية على السينما الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب بسبب تقلبات الذوق الشعبي فحسب، بل في إطار سياق سياسي؛ إذ تزامن إغراق إيطاليا بالأفلام الأميركية "الإيجابية" مع انتخابات عام 1948 المحورية؛ وشجعت وزارة الخارجية الأميركية شركة باراماونت لإعادة توزيع فيلم "نينوتشكا" (*Ninotchka*) (أنتج في عام 1939 في تلك السنة، للمساهمة في التصويت ضد الشيوعية. وعلى نحو معاكس، طلبت واشنطن منع توزيع فيلم جون فورد (John Ford): "عناقيد الغضب" (*Grapes of Wrath*) (أنتج في عام 1940) في فرنسا، خشية استغلال الحزب الشيوعي الفرنسي التصوير غير المستحب لفترة الكساد الاقتصادي في أميركا. بشكل عام، كانت الأفلام الأميركية جزءًا من جاذبية أميركا، وبالتالي عُدت مساهمة مهمة في الحرب الثقافية الباردة. من المرجح أن المثقفين وحدهم الذين تأثروا بتصوير سيرغي آيزنشتاين لأوديسا في فيلمه "البارجة بوتيمكين" (*Battleship Potemkin*)، إلى الحد الكافي لترجمة إعجابهم الجمالي إلى تقارب سياسي، لكن الجميع، بمن فيهم المثقفون، أعجبوا بالممثل همفري بوغارت.
وفي أي حال، مثلت الاعتبارات الاقتصادية حافزًا دفع السينما الأميركية إلى التوجه إلى أوروبا قبل كل شيء. فالأفلام الأميركية كانت تُصدر دائمًا إلى أوروبا وتجني المال منها. لكن المنتجين الأميركيين بعد الحرب العالمية الثانية، وقعوا بين مطرقة تراجع عدد المشاهدين محليًا وارتفاع تكاليف صناعة الأفلام. فضغطوا بشدة للوصول إلى الأسواق الأوروبية. أما الحكومات الأوروبية، فكانت على النقيض من ذلك، أكثر عزوفًا من أي وقت مضى عن فتح أسواقها الوطنية للمنتوجات الأميركية؛ حيث كانت صناعة السينما المحلية، لا تزال عاملًا مهمًا في بريطانيا وإيطاليا على نحو خاص، وكانت في حاجة إلى توفير الحماية اللازمة في مواجهة "الإغراق" الأميركي، وكانت الدولارات قليلة للغاية وذات قيمة لا تتيح إنفاقها على استيراد الأفلام الأميركية.
أصدر برلمان المملكة المتحدة في وقت مبكر من عام 1927 قانونًا قضى بإنشاء نظام الكوتا، وبموجبه كان ينبغي أن تكون 20 في المئة من مجمل الأفلام التي تعرض في بريطانيا بحلول عام 1936 من إنتاج بريطاني. وهدفت الحكومة البريطانية، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى رفع هذه النسبة إلى 30 في المئة في عام 1948. وسلك الفرنسيون والإيطاليون والإسبان سلوكًا مماثلًا، بل كانت أهدافهم أكثر طموحًا (لم تكن صناعة السينما الألمانية، بطبيعة الحال، في موقف يتيح المطالبة بتلك الحماية). لكن الضغط الشديد من جانب هوليوود أبقى ضغط وزارة الخارجية الأميركية على المفاوضين الأوروبيين، والاتفاق على أن يعد السماح بدخول الأفلام الأميركية جزءًا من أي

صفقة تجارية ثنائية رئيسة، أو أي اتفاق على قرض تتوصل إليه الولايات المتحدة مع حلفائها الأوروبيين في العقد الأول بعد الحرب.
لذلك، ووفقًا لأحكام اتفاقات بلوم - بيرنز في أيار / مايو 1946، خفضت الحكومة الفرنسية مع الامتعاض الشديد الكوتا الحمائية المتاحة، من 55 في المئة إلى 30 في المئة من الأفلام المنتجة فرنسيًا. وكانت النتيجة أنه في غضون عام انخفض إنتاج الأفلام المحلية إلى النصف. وفشلت حكومة حزب العمال البريطاني بالمثل في منع دخول واردات الولايات المتحدة. ولم ينجح إلى حد كبير سوى فرانكو في تقييد واردات السينما الأميركية إلى إسبانيا (على الرغم من محاولة "مقاطعة" السوق الإسبانية التي قام بها المنتجون الأميركيون بين عامي 1955 و1958)، لأنه لم يحتج إلى الاستجابة للرأي العام أو يتوقع التداعيات السياسية لقراراته. لكن حتى في إسبانيا، كما رأينا، فاقت الأفلام الأميركية بكثير الإنتاج السينمائي المحلي.
كان الأميركيون على دراية بما كانوا يفعلونه؛ فعندما فرضت الحكومات الأوروبية بعد عام 1949 ضرائب على عائدات السينما من أجل دعم منتجي الأفلام المحلية، بدأ المنتجون الأميركيون بالاستثمار مباشرة في الإنتاج الخارجي، واعتمد خيارهم غالبًا لهذا المكان أو ذاك من أوروبا، لصنع فيلم أو مجموعة من الأفلام على مستوى الدعم المحلي "الوطني" المتاح آنذاك. ومن ثَم وجدت الحكومات الأوروبية نفسها عاجلًا أو آجلًا، تدعم هوليوود نفسها بشكل غير مباشر، من طريق وسطاء محليين. وبحلول عام 1952 جاء 40 في المئة من عائدات صناعة السينما الأميركية من الخارج، معظمها من أوروبا. وبعد 6 سنوات بلغت هذه النسبة 50 في المئة.
ونتيجة الهيمنة الأميركية ضمن السوق الأوروبية، لم تكن الأفلام **الأوروبية** في تلك الحقبة دليلًا يمكن الوثوق به دائمًا، وفقًا لتجربة أو وعي رواد السينما الأوروبيين. كان المشاهد البريطاني بوجه خاص يشعر بالروح الإنكليزية المعاصرة على الأرجح بحسب عرض هوليوود لإنكلترا وفقًا لتجربته الخاصة.
ومن المسائل اللافتة بعض الشيء، أن فيلم "السيدة مينيفر" (*Mrs Miniver*) من أفلام الأربعينيات (أنتج عام 1942) - يقدم الفيلم حكاية إنكليزية للغاية حول الصرامة والجلد، وحول تحفظ ودأب الطبقة الوسطى، وتدور أحداثه ذات الدلالة حول كارثة دونكيرك، حيث تم تناول كل هذه الصفات لتطغى في العرض - كان منتجًا هوليووديًا خالصًا. وبقي هذا الفيلم طويلًا في الذاكرة الوطنية بصفته أصدق تمثيل، وباعتباره صورة ذاتية للجيل الإنكليزي، الذي شاهده أول مرة.
الشيء الذي جعل الأفلام الأميركية جذابة للغاية، بما يتجاوز البريق واللمعان اللذين جلبتهما إلى المناطق الرمادية التي تعرض فيها، هو "جودتها". كانت تصنع بصورة جيدة، وبمواد أبعد من أن تطاولها موارد المنتجين الأوروبيين. ولم تكن، مع ذلك، "انهزامية" على طريقة الثلاثينيات التي حفلت بالكوميديا

"الحمقاء" والأوهام الرومانسية. في الواقع، بعض الأفلام الأميركية الأكثر شعبية، العائدة إلى أواخر الأربعينيات كانت أفلامًا سوداء "film noir" (كما يصفها المعجبون الأوروبيون في وقت لاحق). ويمكن أن تبنى على قصة بوليسية أو دراما اجتماعية، لكن المزاج - النسيج السينمائي - أكثر قتامة وكآبة من الأفلام الأميركية في العقود السابقة.

الأوروبيون هم الذين كانوا في كثير من الأحيان يصنعون الأفلام الانهزامية في ذلك الوقت، مثل الرومانسيات الألمانية السطحية في مطلع الخمسينيات، التي تجري على خلفية مشهدية خرافية في الغابة السوداء (Black Forest) أو في جبال الألب البافارية، أو الأفلام البريطانية الكوميدية الخفيفة من طراز "حادثة البيكاديللي" (*Piccadilly Incident*) (1946)، و"ربيع في بارك لين" (*Spring in Park Lane*) (1948) أو "أيام أيار في مايفير" (*Maytime in Mayfair*) (1949)، وكلها من إخراج هربرت ويلكوكس، وقد اتسمت بالزي المعاصر لمنطقة الطرف الشرقي لمدينة لندن (على نحو سليم نسبيًا) وأدت فيها دور البطولة آنا نيغل أو مايكل ويلدينغ أو ريكس هاريسون حيث أدوا أدوار مبتدئين فكاهيين أو أرستقراطيين غريبي الأطوار. كان نظراؤهم الإيطاليون والفرنسيون الذين لم تكن أعمالهم أقل قابلية للنسيان يقومون بتحديث طاقم الأدوار الدرامية المكون من فلاحين وأرستقراطيين، والذي استبدل أحيانًا بميكانيكيين أو رجال أعمال.

أفضل الأفلام الأوروبية، في العقد الأول بعد الحرب، هي تلك التي نالت إعجاب المشاهدين اللاحقين من دون تردد؛ وهي تتناول الحرب حتمًا بطريقة أو بأخرى. شهد التحرير سلسلة قصيرة من أفلام "المقاومة" مثل: "طلقة الإعدام" (*Peleton d’exécution*) (1945)، و"المحاكمة الأخيرة" (*Le Jugement dernier*) (1945)، و"معركة السكك الحديد" (*La Bataille du Rail*) (1946) في فرنسا؛ و"روما: مدينة مفتوحة" (*Roma: città aperta*) (1945)، و"الأخ" (*Paisan*)، و"يوم من الحياة" (*Un Giorno della vita*) (1946) في إيطاليا، وفي كل منها هوة أخلاقية تفصل المقاومين الأبطال عن المتعاونين الجبناء والوحشيين الألمان. وتلتها في خلال مدة قصيرة مجموعة من الأفلام قامت على أنقاض برلين (بالمعنى الحرفي والروحي للكلمة): فيلم روبرتو روسيليني "سنة الصفر في ألمانيا" (*Germania anno zero*) (1947)، و"شأن خارجي" (*A Foreign Affair*) (1948) للمخرج الأميركي المهاجر من النمسا بيلي وايلدر، و"القتلة بيننا" (*Murderers Are Among Us*) (1946) للمخرج فولفغانغ ستاودته، الذي برز في زمنه باعتباره الفيلم الألماني الوحيد الذي تضمن الآثار الروحية للفظائع النازية (لكن لم ترد فيه كلمة "يهودي" إطلاقًا).

أخرج روبرتو روسيليني ثلاثة من هذه الأفلام، روما: مدينة مفتوحة، والأخ وسنة الصفر في ألمانيا. وكان مسؤولًا - جنبًا إلى جنب مع فيتوريو دي سيكا، الذي أخرج "ماسح الأحذية" (*Sciuscià*) 1946، ولصوص الدراجة (*Bicycle Thieves*) (1948)، و"أمبرتو دي" (*Umberto D*) (1952) - عن موجة أفلام الواقعية الجديدة في الأعوام

من 1945 إلى 1952 التي دفعت صناع السينما الإيطالية إلى الصف الأول في السينما العالمية. تناولت الأفلام الواقعية - مثل فيلم أو اثنين من الأفلام الكوميدية الإنكليزية التي عاصرتها وقدمتها استوديوهات إيلينغ، ولا سيما فيلم: "جواز سفر لبيمليكو" (*passport to Pimlico*) (1949) - الضرر والدمار الناجمين عن الحرب، ولا سيما في المدن، باعتبارها الخلفية الزمانية والمكانية وفقًا لبعض المعايير لموضوع سينما ما بعد الحرب. لكن حتى أفضل الأفلام الإنكليزية لم يقارب الإنسانية الكئيبة في الروائع الإيطالية.

لا تعكس "الحقائق" البسيطة في هذه الأفلام، إلى حد كبير، العالم الأوروبي بصفته العالم نفسه الذي مر عبر شبكة من ذكريات الحرب والأساطير. العمال والريف الذي لم يصب بأذى، علاوة على الأطفال الصغار (ولا سيما الصبيان) يرمزون إلى ما هو خير، لم يطله الفساد، وحقيقي - حتى في خضم الدمار والعوز الذي أحاق بالمناطق الحضرية - مواجه القيم الزائفة للطبقة، والثروة، والجشع، والتعاون مع العدو، والترف والشهوانية (luxe et volupté). غاب الأميركيون عن معظم هذه الأفلام (باستثناء الجنود الذين يلمعون أحذيتهم في فيلم: ماسح الأحذية، أو ملصقات ريتا هيوارث التي تظهر في فيلم "لصوص الدراجة"، جنبًا إلى جنب مع من سرقت دراجته، وهو يقوم بإلصاق الملصق بنفسه)؛ هذه أوروبا الأوروبيين الذين يعيشون على هوامش مدنهم نصف المبنية، ونصف المدمرة، صوروا أفلامهم وكأنها وثائقية (وكانوا مدينين بعض الشيء، في ذلك، لتجربة صناعة فيلم وثائقي تم اكتسابها من الجيوش في أثناء الحرب). مثل عالم أوروبا بعد الحرب نفسه اختفوا بعد عام 1952 مع أن الواقعية الجديدة كان لها غرابة بعد منتصف الشيخوخة في إسبانيا، حيث أخرج لويس غارسيا بيرلانغا "الترحيب بالمستر مارشال" (*Bienvenido Mister Marshall*) في عام 1953 وأخرج خوان أنطونيو بارديم "وفاة دراج" (*Death of a Cyclist*) بعد ثلاث سنوات.

وكحال التسليات الأخرى في عصرها، كان حضور السينما متعة جماعية. ففي المدن الإيطالية الصغيرة، كان الفيلم الأسبوعي يشاهد ويحظى بالتعليق من قبل أغلبية السكان، حيث كانت التسلية العامة موضع نقاش عام. وفي إنكلترا، كانت تقدم عروض للأطفال في صباح السبت، وتومض الأغاني على الشاشة، مع تشجيع الجمهور على الغناء المتناغم، مع كرة بيضاء صغيرة تثب من كلمة إلى أخرى. تقول كلمات إحدى الأغاني التي تعود إلى حوالى عام 1946 وهي تستحضر كواحدة من ذكريات طفولة بعد الحرب في جنوب لندن: نأتي في صباح السبت

نحيي الجميع بابتسامة.

نأتي صباح السبت

ونعلم أنه أمر يستحق العناء.

كأعضاء في قاعة الموسيقى نحن جميعًا عازمون على أن نكون
مواطنين صالحين عندما نكبر
ومدافعين عن الحرية [102].

لم تكن اللهجة التعليمية ممثلة - على نحو غير سافر في الأقل - وقدر لها أن تختفي في غضون بضع سنوات. لكن، النوتة الموسيقية البسيطة من الطراز القديم التقطت اللحظة على نحو لطيف. وصلت تسليات العمال الشعبية مثل تربية الحمام، وسباق الدراجات النارية وسباق الكلاب السلوقية إلى ذروتها في تلك السنوات، قبل أن تنخفض باطراد تسارع في وقت لاحق من الخمسينيات. ويمكن المراقبين رؤية جذورها من الزمن الفيكتوري المتأخر في أغطية رؤوس المتفرجين - القبعة (البيريه) (في فرنسا) والقبعة المسطحة التي كان يرتديها العمال (الكاب) في إنكلترا، حيث أصبحت شعبية في حوالى تسعينيات القرن التاسع عشر، وكانت لا تزال هي الأنموذج في عام 1950. كان الأولاد لا يزالون يرتدون زي أجدادهم، باستثناء السراويل القصيرة التي عمت كل مكان.

كان الرقص شائعًا، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الجنود الأميركيين، الذين قدموا رقصات على موسيقى السوينغ والبي - بوب، التي شاعت على نطاق واسع في صالات الرقص والأندية الليلية وشاعت بين الناس من طريق المذياع (كان القلائل يقدرون على شراء آلة تسجيل قبل منتصف الخمسينيات، ولم يكن الفونوغراف قد قضى على فرق الرقص الحي). وكان من الصعب إيجاد دليل على فجوة مع جيل العقد المقبل؛ تمتع الزي الجديد لكريستيان ديور في شباط / فبراير 1947 بأسلوب متسامح بشدة، ما يعني الحال النقيض لنقص القماش في زمن الحرب، فطول التنانير وصل إلى الكاحل، ولها ثنيات مثلثة تشبه ساق الضأن، والأكتاف محشوة وكان العدد الوفير من الأقواس والطيات مفضلًا، حيث كان في متناول النساء من أعمار مختلفة، وكان المظهر الخارجي لا يزال يدل على الطبقة (ومقدار الدخل) أكثر مما يدل على العمر.

بطبيعة الحال، كان هناك توتر بين الأجيال. في خلال الحرب، أثر الأميركيون في البدلات التي تدعى "زوت" (Zoot) والتي كان يرتديها محتالو لندن وشباب باريس المتمردون الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "زازو" (zazous)، رغم المعارضة المخيفة من الكبار. وفي وقت لاحق من الأربعينيات لاقى المعطف الواقي من المطر الحماسة في أوساط البوهيميين والمثقفين، تكيفًا مع ما كان حتى ذلك الحين اللباس الخارجي التقليدي لصيادي السمك البلجيكيين، وألمح عند شيوع هذا الزي بين الشباب إلى ستر القسم الأسفل بدلًا من الأعلى. وفي النادي الليلي الباريسي "لو تابو" (Le Tabou) "فائق الاهتمام بالزي"، الذي افتتح في نيسان / أبريل عام 1947، تم التعامل مع الأزياء الرجالية

الإباحية بمنتهى الجدية، في حين عرض فيلم فرنسي "موعد جولييت" (*Rendezvous de Juillet*) في عام 1949 يصف افتقار الجيل الصغير المدلل إلى الوقار: على الغداء، ارتاع الأب التقليدي في الأسرة البرجوازية التقليدية من سلوك ابنه الأصغر، وقبل كل شيء إصراره على تناول الطعام من دون ربطة عنق.

لكن هذا كله كان تغيرًا بسيطًا في تمرد المراهقين، وبالكاد يعد جديدًا. انشغل معظم الناس من جميع الأعمار في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية أساسًا بتحسين أوضاعهم. في بداية الخمسينيات، كانت عائلة من بين كل أربع عائلات إيطالية تعيش في حالة فقر، ومعظم العائلات الأخرى كانت أفضل بقليل. وكان في أقل من نصف البيوت مراحيض داخلية، وافتخرت عائلة من كل ثماني عائلات بوجود حمام في منزلها. وفي المناطق الأسوأ حالًا، في أقصى جنوب شرق إيطاليا كان الفقر مزمنًا: في قرية كيوتو، في مارشيستو دي كروتوني، كانت تمديدات المياه الجديدة للبلدة التي بلغ عدد سكانها 9 آلاف نسمة، تقتصر على نافورة عامة واحدة.

مثل الجنوب الإيطالي حالة متطرفة. لكن في ألمانيا الغربية في عام 1950 كان يصنف 17 مليونًا من بين 47 مليون نسمة في البلاد على أنهم من "المحتاجين"، وبصورة رئيسة لافتقارهم إلى مكان للسكن. حتى في لندن، كانت تتوقع العائلة التي وضع اسمها على قائمة الانتظار للحصول على منزل أو شقة، الانتظار بمعدل سبع سنوات قبل أن يجري إيواؤها. وفي هذه الأثناء من مرحلة ما بعد الحرب كانت توضع صناديق معدنية "مسبقة الصنع" مثبتة على الأراضي الخالية في جميع أنحاء المدينة لإيواء من لا مأوى لهم، حتى يتم بناء المساكن الجديدة التي تلبي الحاجة. وفي استطلاعات الرأي بعد الحرب، تصدر "الإسكان" دائمًا قائمة الاهتمامات الشعبية؛ وفي فيلم "معجزة في ميلان" (1951) (*Miracle in Milan*) لدي سيكا يصدح الحشد المفتقر إلى المأوى: "نريد منزلًا نعيش فيه، بحيث يمكن أن نثق بالغد نحن وأطفالنا".

عكست أنماط الاستهلاك في أوروبا بعد الحرب استمرار فقر القارة المدقع، والتأثير الثابت للكساد والحرب. استمر التقنين مدة طويلة في بريطانيا، حيث جرى تقنين الخبز بين تموز / يوليو 1946 وتموز / يوليو 1948، وبقيت قسائم الملابس سارية المفعول حتى عام 1949، ولم يتم التخلي عن نظام الإفادة من الملابس والأثاث المستعملين في زمن الحرب حتى عام 1952، ولم ينته نظام الحصص الغذائية من اللحم والأطعمة الأخرى حتى صيف 1954، على الرغم من تعطيله مؤقتًا لتتويج الملكة إليزابيث الثانية في حزيران / يونيو 1953، عندما تم تخصيص رطل إضافي من السكر وأربع أونصات من السمن النباتي للجميع [(103)]. لكن حتى في فرنسا، حيث التقنين (ومن ثم السوق السوداء) اختفى عاجلًا إلى حد ما، لم يهدأ هاجس الإمدادات الغذائية في زمن الحرب حتى عام 1949 على أقرب تقدير.

كان أي شيء تقريبًا متوافرًا إما بكمية غير كافية أو بحجم صغير (بلغت المساحة التي أوصت بها حكومة حزب العمال للمساكن العائلية التي اشتد عليها الطلب 900 قدم مربع فقط وضم ثلاث غرف نوم). كان عدد قليل جدًا من الأوروبيين يمتلك سيارة أو برادًا. وكان مستوى المعيشة في المملكة المتحدة أعلى من نظيره في معظم بلدان القارة، حيث كانت نساء الطبقة العاملة، يتسوقن الطعام مرتين يوميًا، إما سيرًا على الأقدام أو بالاعتماد على وسائل النقل العامة، كما فعلت أمهاتهن وجداتهن من قبلهن. وكانت السلع الآتية من البلاد البعيدة غريبة وباهظة الثمن. تعزز الشعور الواسع الانتشار بالقيود والنقص والاحتواء من طريق فرض ضوابط على السفر الدولي (لحفظ القطع الأجنبي القيم) والتشريعات المتعلقة بإبعاد العمال الأجانب وغيرهم من المهاجرين (حافظت جمهورية ما بعد الحرب في فرنسا بالقوة على جميع تشريعات الثلاثينيات وحقبة الاحتلال التي منعت العمالة الأجنبية والأجانب غير المرغوب فيهم، وكان الاستثناء الوحيد في الأغلب يشمل العمال الحرفيين المهرة، وفقًا للحاجة فحسب).
كانت أوروبا في نواح كثيرة، في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات أقل انفتاحًا وحركة، وأكثر انعزالًا عما كانت عليه في عام 1913. وكانت بالتأكيد أكثر خرابًا، ليس في برلين وحدها، حيث لم يرفع سوى ربع أنقاض المعركة بحلول عام 1950. وقد وصف المؤرخ الاجتماعي الإنكليزي روبرت هيويسون بريطانيا في تلك السنوات بأنها: "شعب بال يعمل بآلات بالية". وفي حين كان عمر معظم المعدات الصناعية في الولايات المتحدة بحلول نهاية الأربعينيات يقل عن 5 سنوات، كان متوسط عمر الآلات في فرنسا بعد الحرب 20 عامًا. وكان المزارع الفرنسي الأنموذجي ينتج غذاء يكفي 5 مواطنين فرنسيين، بينما كان نظيره الأميركي ينتج ثلاثة أضعاف هذا المعدل. لقد أدت 40 عامًا من الحرب والكساد الاقتصادي إلى خسائر فادحة.
لذلك، استمرت مرحلة "ما بعد الحرب" مدة طويلة؛ أطول، بالتأكيد، مما يفترض المؤرخون في بعض الأحيان، مستعيدين سنوات ما بعد الحرب الصعبة في ضوء إغراء العقود المزدهرة في المستقبل. توقع القليل من الأوروبيين في ذلك الوقت، من المطلعين أو سواهم، حجم التغيير الذي كان على وشك أن يشق طريقه إليهم. فتجربة نصف القرن الماضي قد تتسبب في الكثير من التشاؤم المرتاب. كانت أوروبا في السنوات التي سبقت الحرب العالمية قارة متفائلة ينظر ساستها ومعلقوها إلى مستقبل آمن. وبعد 30 عامًا، كان الناس، بعد الحرب العالمية الثانية يشخصون بعيونهم بحزم وتوتر عصبي إلى الماضي الرهيب. وتوقع كثير من المراقبين المزيد من الأمر نفسه: كسادًا ما بعد الحرب، وعودة سياسة التطرف، وحربًا عالمية ثالثة.
لكن كان لحجم البؤس الجماعي بالذات، الذي جلبه الأوروبيون على أنفسهم، في النصف الأول من القرن تأثير في الابتعاد عن السياسة على نحو عميق،

خلافًا للجوء إلى الحلول المتطرفة، الذي شهدته السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، **ابتعد** الجمهور الأوروبي في السنوات القاتمة بعد الحرب العالمية الثانية عن السياسة. ولا يمكن تمييز الآثار المترتبة على ذلك إلا بشكل غامض في ذلك الحين وذلك في فشل الأحزاب الفاشية أو الشيوعية في استغلال صعوبات الحياة اليومية، وفي الطريقة التي حل فيها الاقتصاد محل السياسة كهدف ولغة للعمل الجماعي، وفي حلول الترفيه والاستهلاك المحليين محل المشاركة في الشؤون العامة.

كان يحدث أمر آخر؛ إذ لاحظت جانيت فلاندر مراسلة **نيويوركر** في أيار / مايو 1946، أن ثاني أعلى أولوية (بعد الملابس الداخلية) في المنتوجات القائمة على "المنفعة" التجارية على جدول أعمال فرنسا بعد الحرب، كانت عربات الأطفال. فأول مرة في سنوات عدة بدأت أوروبا بإنجاب الأطفال من جديد. حيث زاد معدل المواليد في المملكة المتحدة في عام 1949 بنسبة 11 في المئة عن عام 1937، وفي فرنسا ارتفعت النسبة إلى حد غير مسبوق وبلغت 33 في المئة. وينطوي هذا الاندفاع الملحوظ للخصوبة، في قارة تميزت ديموغرافيًا منذ عام 1913 بالوفيات المبكرة، على أهمية بالغة. وبطرائق فاقت توقعات معظم معاصري تلك الفترة؛ كانت أوروبا جديدة تولد.

(96) Luc Sante, *The Factory of Facts* (1998), p. 27.

(97) لم تكن الوحيدة في أوهامهما الفيكتوري؛ فرئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، ونستون تشرشل، اعتاد أن يذكر جمهوره أنه شارك في هجوم الفرسان الأخير للجيش البريطاني - في أم درمان في السودان - في أيلول / سبتمبر 1898.

(98) تضمنت كتب تاريخ المدرسة الثانوية رسالة صعود فرانكو إلى السلطة التي لا لبس فيها: "توجد مستقبل إسبانيا بعد ثلاثة قرون، على قدر الماضي!... لم يتوقف الموكب القديم ... على طول مساره قدم الموتى والأحياء، المؤمنين بالمسيحية، التي ضل عنها العالم وتشوش في مراكز الاضطرابات الكارثية وفي أماكن الاستقرار نفسها ... هذه هي المهمة الكبرى وهي أن الله قد أنقذ إسبانيا اليوم ... قدر استثنائي ... في خلال الإمبراطورية، وصولاً لله!" كتاب فيليسيانو ثرثيدا: Feliciano Cereceda, *Historia del imperio español y de la hispanidad* (Madrid: 1943), pp. 273 - 274, اقتطفت كارولين بويد النص السابق في كتابها:

Carolyn Boyd, *Historia Patria: Politics, History and National Identity in Spain, 1875 - 1975* (Princeton: 1997), p. 252.

(99) بينغ Bing.

(100) ركزت الطرفة في أيام الحرب في بريطانيا عادة على أوجه العوز المادي، والتلميحات الجنسية الخفيفة، والامتعاض من التميز المفرط للجنود الأميركيين. وكانت تجتمع هذه المقومات الثلاثة أحيانًا في أن واحد: "هل سمعت عن فوائد السراويل الداخلية الجديدة؟ ما إن يظهر أميركي حتى يتم خلعها".

(101) لكن لاحظ أنه كان لدى فرنسا منشورات مخصصة للسينما أكثر من البلدين الآخرين مجتمعين.

(102) Trevor Grundy, *Memoir of a Fascist Childhood* (1998), p. 19.

(103) لم يلغ التقنين في أوروبا الشرقية في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا وبلغاريا حتى عام 1953، وفي رومانيا حتى عام 1954، وفي ألبانيا حتى 1957 وفي ألمانيا الشرقية حتى 1958. لكن بما أن الاقتصاد الشيوعي أفضى إلى حالات نقص على نحو منتظم، فالمقارنات مع أوروبا الغربية غير لائقة.

القسم الثاني: الازدهار ومظاهر السخط المصاحبة له 1953 - 1971

الفصل الثامن: سياسات الاستقرار

"ينبغي أن يكون واضحًا لأغلب الناس، حتى قبل جلائه بسبب الحرب العالمية الثانية، أن الوقت الذي كانت الدول الأوروبية تتقاتل فيه للسيطرة على العالم مات وانتهى. ليس بوسع أوروبا أكثر من البحث بهذا الاتجاه، وأي أوروبي لا يزال يتوق إلى قوة عالمية لا بد أن يقع ضحية إما لليأس أو للسخرية، كالعديد من النابليونات في مصحات المجانين"

ماكس فريش، (تموز / يوليو 1948) "لأن قواتنا كانت هناك، لم يقم الأوروبيون بالدور المنوط بهم. إنهم لن يقدموا التضحيات التي تمكن الجنود من الدفاع عن أنفسهم"

دوايت أيزنهاور

"الحجة الجوهرية ضد امتلاك فرنسا معلومات نووية هي أثر ذلك في الألمان، وتشجيعهم على القيام بالأمر نفسه"

جون ف. كنيدي

"المعاهدات، كما ترى، مثل الفتيات والورود: تدوم طالما أنها على حالها"

شارل ديغول

"لا غير المؤسسات السياسية قادر على تشكيل شخصية أمة"

مدام دو ستايل

كتب المؤرخ الإنكليزي ج. هـ. بلامب (J. H. Plumb) في دراسته الكلاسيكية لنمو الاستقرار السياسي في إنكلترا أوائل القرن الثامن عشر: "هناك اعتقاد شعبي عام، مستمد إلى حد كبير من بيرك ومؤرخي القرن التاسع عشر، مفاده أن الاستقرار السياسي بطيء النمو كالمرجان، فهو يتراكم ببطء على مر القرون نتيجة للوقت، والظروف، وحسن التدبير، والخبرة، والحكمة. لا يوجد، كما أعتقد، ما هو أبعد عن الحقيقة (...) عندما يتعلق الأمر بالاستقرار السياسي، فهو غالبًا ما يحدث في المجتمع بسرعة، كما يتحول الماء إلى جليد فجأة" [(104)].

حدث شيء من هذا القبيل في أوروبا، بشكل غير متوقع تمامًا، في النصف الأول من الخمسينيات.

عاش الأوروبيون منذ عام 1945 حتى أوائل عام 1953، كما رأينا، في ظل الحرب العالمية الثانية وقلق التحسب لحرب عالمية ثالثة. كان فشل تسوية عام 1919 لا يزال ماثلًا في أذهان السياسيين والجمهور على حد سواء. كان فَرضُ الشيوعية في أوروبا الشرقية تذكيرًا بارزًا بعدم الاستقرار الثوري، الذي أعقب الحرب العالمية الأولى. وبدا كل من انقلاب براغ، والتوتر في برلين،

والحرب الكورية في الشرق الأقصى، أمورًا تثير، على نحو مزعج، ذكريات مسلسل الأزمات الدولية في الثلاثينيات. أعلن الحلفاء الغربيون في تموز / يوليو 1951 طي صفحة "حالة الحرب" مع ألمانيا. لكن في ظروف اشتداد الحرب الباردة، على نحو سريع، لم تكن معاهدة سلام قد أقرت بعد، وكان احتمال إبرامها ضئيلًا. ولم يكن ممكنًا لأي شخص أن يطمئن إلى أن الفاشية لن تجد تربة خصبة من جديد في مشكلة ألمانيا التي لم تجد حلًا، أو في أي مكان آخر بالطبع.

قدمت الشبكة الموسعة من التحالفات والهيئات والاتفاقات الدولية بعض الضمانات بانسجام الدولي. يمكننا أن نرى بينها، في تلك الآونة، المجلس الأوروبي، والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب، واتحاد المدفوعات الأوروبي، وقبل ذلك كله منظمة حلف شمال الأطلسي، وكانت هذه الاتحادات والمعاهدات بذرة نظام جديد ومستقر للعلاقات بين الدول. اكتسبت وثائق، مثل معاهدة المجلس الأوروبي في عام 1950 لحماية حقوق الإنسان، أهمية دائمة في العقود التالية. لكن تلك الوثائق كانت في ذلك الحين، كالهيئات التي نشرتها، شديدة الشبه بالمواثيق والتحالفات التي فشلت برغم حسن النوايا في عشرينيات القرن العشرين. ويمكن أن يغفر لمعاصريها المرتابين لقلة اهتمامهم بها.

ومع ذلك، عاشت أوروبا الغربية بعد وفاة ستالين ونهاية الحرب الكورية، وهي شبه واعية عهدًا استثنائيًا من الاستقرار السياسي، لأن دول النصف الغربي من القارة، وأول مرة منذ أربعة عقود، لم تكن في حال حرب ولم تواجه تهديد حرب وشيكة، أقله في ما بينها. هدأت الصراعات السياسية المحلية، وبدأت الأحزاب الشيوعية في كل مكان، ما عدا إيطاليا، تراجعها البطيء صوب هوامش الحياة السياسية. ولم يعد هناك اقتناع بتهديد انبعاث فاشي، إلا في التجمعات السياسية الشيوعية.

دان الأوروبيون الغربيون برفاههم المكتشف حديثًا إلى عدم اليقين في الحرب الباردة، حيث ساهم تدويل المواجهات السياسية، وما ترتب على إشراك الولايات المتحدة، في سحب فتيل الصراعات السياسية الداخلية. والقضايا السياسية التي بدا من شبه المؤكد أنها ستقود إلى العنف والحرب - مشكلة ألمانيا التي لم تجد حلًا، والصراع الحدودي بين يوغسلافيا وإيطاليا، ومستقبل النمسا المحتلة - أمكن احتواؤها، لتعالج في الوقت الملائم، في سياق المواجهات والمفاوضات بين القوى العظمى، والتي لم يكن للأوروبيين كلمة فيها.

بقيت المسألة الألمانية من دون حل، حتى بعد أن هدأ هلع عام 1950، وعرف القادة الغربيون أنه ليس لدى ستالين خطط فورية لنقل "حرب كوريا" إلى أوروبا الوسطى، فالطرفان لم يكونا أقرب إلى الاتفاق. كان الموقف الغربي الرسمي حيال الألمانيتين اللتين ظهرتا في عام 1949 هو وجوب لم شملهما

في دولة ديمقراطية واحدة. لكن إلى أن يصبح الألمان كلهم أحرارًا في أن يختاروا لأنفسهم نظامًا سياسيًا يعيشون في ظله، لن يكون التوحيد ممكنًا. في غضون ذلك، كان ينبغي أن تعامل جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية) بوصفها تمثل جميع المواطنين الألمان. وكان الأميركيون، **بشكل غير رسمي**، مثل الأوروبيين الغربيين، لا يحزنهم أن يروا ألمانيا مقسمة إلى أجل غير مسمى. ومثلما عرض جون فوستر دالاس الموضوع للرئيس أيزنهاور في شباط / فبراير 1959: يوجد "الكثير مما يمكن قوله عن الوضع الراهن"، لكنه ليس "موقفًا نستطيع اتخاذه علنًا".

من المفارقات أن موقف الاتحاد السوفياتي كان مماثلًا تمامًا؛ ففي السنوات الأخيرة من حياة ستالين، تمسك بالموقف السوفياتي الرسمي، وهو أن موسكو سعت من أجل ألمانيا موحدة، بل هي على استعداد لقبول أن تكون ألمانيا هذه محايدة، ما دامت غير مسلحة. اقترح ستالين في سلسلة من الملاحظات في ربيع 1952 أن تبرم القوى المحتلة الأربع معاهدة سلام تهدف إلى إقامة ألمانيا موحدة كتلك، بحيث تكون محايدة ومنزوعة السلاح، وبحيث تنسحب جميع قوى الاحتلال، ويختار جميع الألمان حكومتهم بموجب انتخابات حرة. انتقد المؤرخون واشنطن لفشلها في قبول مقترحات ستالين، وعدوها "فرصة ضائعة" لإنهاء الحرب الباردة، أو في الأقل لنزع الفتيل من أخطر نقطة مواجهة.

من المؤكد أن الزعماء الغربيين لم يأخذوا ملاحظات ستالين على محمل الجد، ورفضوا قبول عرض الاتحاد السوفياتي. واتضح، مع ذلك، أنهم كانوا على حق. علق قادة الاتحاد السوفياتي أنفسهم القليل من الأهمية على مقترحات بلدهم، ولم يتوقعوا جدية الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين في سحب قواتهم المحتلة، والسماح بأن تفلت ألمانيا محايدة، منزوعة السلاح، وسط قارة منقسمة. إذا كان ثمة أمر لا يضايق ستالين وخلفاءه فهو الوجود العسكري الأميركي المستمر على الأراضي الألمانية؛ من وجهة نظر القادة السوفيات من ذلك الجيل؛ كان وجود القوات الأميركية في ألمانيا الغربية أحد أكثر الضمانات موثوقية في وجه الانتقام الألماني. وكان هذا الضمان يستحق المخاطرة مقابل ألمانيا منزوعة السلاح في الظل السوفياتي (وهو الهدف الذي من شأنه أن يجعل موسكو تتخلى بسعادة عن عملائها في ألمانيا الشرقية وجمهوريتهم الديمقراطية)، لكن ليس من أجل أي أمر أقل من ذلك.

وما **لم** يرده الروس بالتأكيد، بأي ثمن، هو إعادة عسكرة ألمانيا الغربية. لم تكن النقطة، التي سعى إليها السوفيات، التوصل إلى اتفاق مع الغرب على إعادة توحيد ألمانيا، لكن تجنب احتمال إعادة تسلح وشيكة لألمانيا. وقد أثار الأميركيون هذه المسألة بعد خمس سنوات فقط من هزيمة هتلر، نتيجةً مباشرةً للحرب الكورية. ولو وافق الكونغرس على طلبات إدارة ترومان

لزيادة المساعدات العسكرية في الخارج، لكان ممكنًا رؤية حلفاء أميركا - بمن فيهم الألمان - يساهمون بدورهم في الدفاع عن قارتهم.
عندما بدأ وزير الخارجية الأميركية دين أتشيسون أولى المناقشات حول إعادة التسلح الألمانية مع بريطانيا وفرنسا، في أيلول / سبتمبر 1950، عارض الفرنسيون الفكرة بشدة. أكدت شكوكهم السابقة بأن حلف شمال الأطلسي الأبعد ما يكون من تمثيل إعلان أميركي جازم بالالتزام حماية الخاصرة الشرقية لفرنسا، كان ببساطة ذريعة لإعادة تسليح ألمانيا، حتى الألمان كانوا مترددين لكن لأسبابهم الخاصة. أدرك كونراد أديناور جيدًا الفرصة الممنوحة له بسبب تغير الظروف آنذاك؛ وبدلًا من انتهاز فرصة إعادة التسلح، لم توافق الجمهورية الاتحادية. وفي مقابل المساهمة الألمانية في الدفاع عن الغرب، أصرت بون على الاعتراف الدولي الكامل بجمهورية ألمانيا الاتحادية، والعفو عن مجرمي الحرب الألمان المحتجزين لدى الحلفاء.
ولأن فرنسا توقعت أن تُعقد صفقة كهذه من وراء ظهرها، قامت بالمزيد من المنقاشات، حول مساهمة عسكرية ألمانية في حلف شمال الأطلسي، مقدمة اقتراحًا معاكسًا. في تشرين الأول / أكتوبر 1950 اقترح رينيه بليفين، رئيس الوزراء الفرنسي، تأسيس اتحاد الدفاع الأوروبي بصورة مماثلة لخطة شومان. وافترضت أن يتبعه إضافةً إلى جمعية عامة، مجلسُ وزراء ومحكمة عدل، وقوة دفاع أوروبية. لم يسر الأميركيون، مثل البريطانيين، بالفكرة، لكنهم قرروا المضي فيها كثاني أفضل حل لمسألة الدفاع عن أوروبا.
ووفقًا لذلك، جرى توقيع معاهدة اتحاد الدفاع الأوروبي (EDC) في 27 أيار / مايو 1952، إلى جانب وثائق نصت على أنه حالما تصادق البلدان الموقعة على المعاهدة، ستتعاون الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مع قوة دفاع أوروبية، وسينتهي الاحتلال العسكري لألمانيا. **هذا** هو الاتفاق الذي حاول الاتحاد السوفياتي، من دون جدوى، عرقلته بعروض لمعاهدة سلام تجرد ألمانيا من السلاح. صادق برلمان ألمانيا الغربية (البوندستاغ) على معاهدة اتحاد الدفاع الأوروبي في آذار / مارس 1953، وحذت دول البينيلوكس حذوه [105]. وبقي أن تصادق الجمعية الوطنية الفرنسية على المعاهدة، لتحظى أوروبا الغربية بما يشبه جيشًا أوروبيًا، مع فرق وطنية متكاملة ومتمازجة، بما فيها فرقة ألمانية.
بقي الفرنسيون، مع ذلك، منزعجين. وكما لاحظت جانيت فلاندر بذكاء في تشرين الثاني / نوفمبر 1953: "مشكلة الفرنسيين عمومًا مع اتحاد الدفاع الأوروبي هي ألمانيا، وليست روسيا، كما هي الحال بالنسبة إلى الأميركيين".
تردد فرنسا جعل الأميركيين محبطين في اجتماع لمجلس حلف شمال الأطلسي في كانون الأول / ديسمبر 1953، وهدد جون فوستر دالاس، وزير خارجية أيزنهاور الجديد، "بإعادة تقويم موجعة" للسياسة الأميركية في حال فشل معاهدة اتحاد الدفاع الأوروبي. ومع أن خطة بليفين كانت من بنات أفكار رئيس الوزراء الفرنسي، فقد كشف النقاش العام مدى إحجام فرنسا عن

تأييد إعادة تسلح ألمانيا، تحت أي ظرف من الظروف. علاوة على مقترحات إعادة تسلح ألمانيا، وتكوين جيش أوروبي، لا يمكن أن تطرح في وقت أسوأ من ذلك؛ فالجيش الفرنسي كان يواجه الهزيمة والإذلال في فيتنام، وعد رئيس الوزراء الفرنسي الجديد بيير منديس فرانس، بحق، أن من الطيش ربط مستقبل حكومته الائتلافية الهشة، باقتراح غير شعبي بشأن إعادة تسليح العدو الوطني.

بناءً على ذلك، عندما عُرضت معاهدة اتحاد الدفاع الأوروبي أخيرًا أمام الجمعية الوطنية للموافقة عليها، أحجم منديس فرانس عن جعلها قضية ثقة، وتم رفض المعاهدة، في 30 آب / أغسطس 1954، بتصويت 319 عضوًا مقابل 264. أنهيت خطة اتحاد الدفاع الأوروبي، ومعها إعادة تسليح ألمانيا ضمن جيش أوروبي. وفي محادثة خاصة مع وزير الخارجية البلجيكي بول هنري سباك، ورئيس وزراء لوكسمبورغ جوزف بيك، عزا أديناور المحبط سلوك منديس إلى "يهوديته"، حيث كانت، وفقًا للمستشار الألماني، وراء تطرفه في المزايدة عبر مواءمة نفسه مع المشاعر القومية الفرنسية. ظاهريًا، شرح منديس نفسه فشل اتحاد الدفاع الأوروبي كالتالي: "في معاهدة تحالف الدفاع الأوروبي الكثير من التكامل ومشاركة ضئيلة للغاية من جانب إنكلترا".

عاد الأوروبيون وحليفهم الأميركي مجددًا من حيث بدأوا. لكن الظروف اختلفت، فالحرب الكورية انتهت، ومات ستالين، وأصبح حلف شمال الأطلسي لاعبًا أساسيًا على الساحة الدولية. أرجأ الفرنسيون بنجاح مشكلة الدفاع الأوروبي مدة من الوقت، لكنهم لم يتمكنوا من المماطلة مدة أطول بكثير. وفي غضون أسابيع قليلة صوتت جمعيتهم الوطنية على معاهدة تحالف الدفاع الأوروبي، واجتمعت قوى التحالف الغربي - الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا - مرتين. وبمبادرة من وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن، قدمت مجموعة من الاقتراحات [106] - أطلق عليها اسم معاهدة لندن - وسرعان ما تمت الموافقة عليها، وأصبحت بعد وضع اللمسات الأخيرة عليها في باريس: "معاهدة باريس" التي شكلت أساسًا للسياسة الدفاعية الأوروبية، طوال نصف القرن المقبل.

للتغلب على مشكلة "مشاركة ضئيلة للغاية من جانب إنكلترا"، اقترح إيدن أن تتعهد القوات البريطانية (أربع فرق) بوجود دائم في أوروبا القارية (أول مرة منذ العصور الوسطى). وكان من شأن معاهدة بروكسل لعام 1948 أن تتسع وتتحول إلى اتحاد أوروبا الغربية (WEU) الذي انضمت إليه ألمانيا وإيطاليا، (مع أن معاهدة عام 1948، كما رأينا، قد وضعت لغرض صريح هو التعاون الوقائي ضد ألمانيا). في المقابل، ترتب على فرنسا أن توافق على قيام جيش لجمهورية ألمانيا الاتحادية على أن لا يزيد تعداده على نصف مليون رجل، وعلى انضمام ألمانيا إلى حلف شمال الأطلسي كدولة ذات سيادة [107].

عندما أبرمت تلك المعاهدات ودخلت حيز التنفيذ، ترتب إنهاء احتلال ألمانيا كليًا، وعقد الحلفاء الغربيون تحديدًا سلامًا رسميًا مع عدوهم السابق. وتقرر بقاء قوات الحلفاء في الجمهورية الاتحادية لمنع ألمانيا من الرجوع إلى سابق عهدها، إنما كجزء من الوجود الأوروبي وباتفاق متبادل. ما كان للفرنسيين بأي حال من الأحوال أن يرحبوا بهذه الخطط الجديدة بالإجماع، لكن إحباط مقترحاتهم البديلة بأنفسهم جعلهم في موقع سيئ لا يتيح الاحتجاج، مع أن ألمانيا الغربية حصلت على شروط أكثر سخاء في معاهدة 1954 مقارنة بخطة بليفين. لم تكن تلك المرة الأولى في النزاعات الدولية على ألمانيا، التي تظهر فيها فرنسا عدوة نفسها الألد. وبصورة مفهومة، انطوى الدعم الفرنسي لمعاهدة باريس، على ما هو أكثر من مجرد بعض التردد. عندما صوتت الجمعية الوطنية للتصديق على تلك المعاهدة، في 30 كانون الأول / ديسمبر 1954 تمت الموافقة عليها بـ 287 صوتًا مقابل 260 صوتًا، أي بفارق 27 صوتًا فحسب.

إذا كان الفرنسيون مترددين، فالروس كانوا مستائين بوضوح؛ ففي 15 أيار / مايو 1955، وبعد عشرة أيام من انضمام ألمانيا الغربية الرسمي إلى حلف شمال الأطلسي، وإلغاء اللجنة العليا للحلفاء في جمهورية ألمانيا الاتحادية، أعلن الاتحاد السوفياتي تشكيل حلف وارسو العائد إليه. وشكلت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وألبانيا والاتحاد السوفياتي تحالفًا لـ "الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة" تحت قيادة موحدة. ألغت موسكو معاهدات أيام الحرب المتمثلة في التحالف مع بريطانيا وفرنسا، وقبولًا لواقع لا مفر منه، أكدت السيادة التامة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية الشرقية، ودمجها في حلف وارسو. لم تتم الإجابة عن المسألة الألمانية بذاتها، لكن بوجود كل من الفريقين الألمانيين ضمن تحالف دولي، لزمت تنحية هذه المسألة حينذاك جانبًا لبعض الوقت، على أن تأخذ مكانها في الوقت المناسب، جنبًا إلى جنب مع مأزق العاصمة السابقة، برلين، المشطورة إلى قسمين.

أما وقد تم حل مشكلة ألمانيا في المستقبل القريب، سارع كل من الجانبين لمعالجة الصراعات والتوترات الثانوية. فالرجال الجدد في الكرملين، وعلى نحو خاص نيكيتا خروشوف، حملوا على محمل الجد برامجهم عن "التعايش السلمي"، في أوروبا، وشاركوا أميركا الرغبة في الحد من مخاطر المواجهات في المستقبل. وبعد يوم من إعلان حلف وارسو، وقعت قوى الاحتلال الأربع معاهدة الدولة النمساوية. ستكون النمسا مستقلة ومحايدة، ولا تنضم إلى حلف شمال الأطلسي، ولا إلى حلف وارسو، وستكون حرة في اختيار مسارها [(108)]. وترتب على جيوش الاحتلال الأربعة أن تنسحب منها. وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفياتي انتزع فعليًا نحو 100 مليون دولار من المنطقة الخاضعة لسيطرته في شرق النمسا، فقد حصل على "الرطل الأخير من اللحم" عبر إلزام النمسا بشراء المصالح الاقتصادية السوفياتية بما تزيد قيمته على 150 مليون دولار في شرق البلاد.

في الوقت نفسه، في الجنوب، وافقت يوغسلافيا وإيطاليا على إنهاء الصراعات بينهما حول تريستي في اتفاق توسط فيه الأميركيون والبريطانيون في تشرين الأول / أكتوبر 1954، بحيث تبقى مدينة تريستي مع إيطاليا، في حين تعود المناطق المحيطة بها، التي تقطنها أغلبية من السلوفينيين، إلى يوغسلافيا. أمكن التوصل إلى اتفاق تريستي، مثل أمور في تلك السنين، وفقًا لفهم مفاده أنها تعتبر "مؤقتة". وعلى حد تعبير السفير الإيطالي في الولايات المتحدة ألبرتو تارشياني فإن اتفاق تريستي: "يشبه على نحو مجرد الاتفاقات المؤقتة لكنه في حقيقة الأمر نهائي".
أضحت اتفاقات النمسا ويوغسلافيا وإيطاليا ممكنة بفضل مزاج "الانفراج" الجديد في الشؤون الأوروبية، الذي رمز إليه اجتماع القمة في تموز / يوليو 1955 في جنيف (وهي الأولى منذ قمة بوتسدام) وقبول 16 دولة بوصفها أعضاء جددًا في الأمم المتحدة، وكسر الجمود الذي دام مدة عشر سنوات بين الشرق والغرب. وفي ما عدا أجواء تبادل المودة بين أيزنهاور، وخروشوف وإيدن، كانت أهم القضايا التي حلت في جنيف مصير 10 آلاف أسير حرب ألماني كانوا لا يزالون في قبضة السوفيات. وفي مقابل زيارة أديناور لموسكو في أيلول / سبتمبر 1955، وإقامة علاقات دبلوماسية، وافق القادة السوفيات على عودة أولئك الرجال، حيث أطلق سراح 9626 منهم في ذلك العام نفسه، وأطلق سراح الباقين قبل نهاية كانون الثاني / يناير 1956. وفي الوقت نفسه تمكنت الدول الصغيرة المجاورة لألمانيا الغربية من إغلاق بعض الملفات بدرجة معينة مع بون. توصل الدنماركيون في عام 1955 إلى اتفاق (مع الألمان) حول قضايا بسيطة تتعلق بالحدود، وحول التعويضات عن جرائم الحرب الألمانية. وبعد عام واحد أبرم اتفاق مع البلجيكيين (لم تتوصل دوقية لوكسمبورغ، مع ذلك، إلى اتفاق مع الألمان حتى عام 1959، وكذلك الهولنديون حتى عام 1961). ومن دون أن يقول أحد ذلك في الواقع، أقفل ملف جرائم وعقوبات الحرب الأوروبية وتداعياتها.
تكشفت هذه التطورات المطمئنة في سياق خلفية سباق تسلح دولي محموم. لم يكن ظهور هذه المفارقة - حين تبلورت تسوية سلمية أوروبية فيما كانت القوتان العُظميان حينذاك تسلحان نفسيهما إلى أقصى حد ممكن، وتستعدان لاحتمال وقوع حرب نووية حرارية - غريبًا للغاية كما قد يبدو؛ فالتركيز المتزايد في التفكير الاستراتيجي الأميركي والسوفياتي على الأسلحة النووية، والصواريخ العابرة للقارات التي تحملها، أعفى الدول الأوروبية من الحاجة إلى التنافس في ساحةٍ لا يمكن أن يساورها الأمل في مضاهاة موارد القوتين العظميَين، مع أن أوروبا الوسطى بقيت المنطقة التي يرجح نشوب أي حرب مستقبلية في أرجائها. لهذا السبب، عاشت أوروبا الغربية الحرب الباردة، في خلال تلك السنوات، على نحو مختلف تمامًا عن طريقة معايشتها في الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفياتي في واقع الأمر.

تعاظمت الترسانة النووية للولايات المتحدة بسرعة في خلال خمسينيات القرن الماضي. وازداد المخزون النووي من 9 قنابل في عام 1946، إلى 50 في 1948 ثم إلى 170 في بداية العقد. وبلغ مخزون السلاح النووي الموجود تحت تصرف القوات المسلحة الأميركية 841 قنبلة بحلول عام 1952، قبل أن يتوسع ليبلغ نحو 2000 عند انضمام ألمانيا إلى حلف شمال الأطلسي (وقد وصل إلى 28 ألف قنبلة عشية الأزمة الكوبية بعد 7 سنوات). لإيصال هذه القنابل، كان لدى سلاح الجو الأميركي أسطول من القاذفات الأمامية بي - 29 التي ازدادت من حوالى 50 قاذفة في بداية حصار برلين عام 1948 إلى ما يزيد على 1000 في غضون 5 سنوات لاحقة. ودخلت أول قاذفة بي - 52 عابرة للقارات الخدمة في حزيران / يونيو 1955. ونظرًا إلى تفوق السوفيات الساحق بقوة المشاة والأسلحة التقليدية في أوروبا، كان من المحتم أن تصبح الأسلحة النووية المنقولة جوًا جوهرية في استراتيجية واشنطن، وعلى نحو خاص بعد الأمر السري للرئيس ترومان في 10 آذار / مارس 1950 لتسريع تطوير القنبلة الهيدروجينية.
حث اختبار الاتحاد السوفياتي الناجح لقنبلة ذرية في آب / أغسطس 1949 ترومان على اتخاذ قراره. وتقلصت الفجوة بين القدرات النووية الأميركية والسوفياتية؛ حيث أجري أول اختبار نووي حراري أميركي ناجح في الجزيرة المرجانية إلوجيلاب في المحيط الهادئ في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1952. وأعلن عن أول اختبار أجراه السوفيات من هذا النوع في سيميبالاتينسك بعد 10 أشهر، في 12 آب / أغسطس 1953. بدأت الأسلحة النووية الأميركية المعدة لساحة المعركة في الوصول أولًا إلى ألمانيا الغربية في الشهر التالي. وأعلن دالاس في كانون الثاني / يناير الذي تلاه عن سياسة "النظرة الجديدة" لأيزنهاور. وترتب على حلف شمال الأطلسي أن يكون "طرفًا نوويًا"؛ وترتب أيضًا أن يصبح التهديد باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في ساحة القتال الأوروبية جزءًا من الاستراتيجية الدفاعية للحلف. ولدفع الاتحاد السوفياتي إلى الاعتقاد بأن الغرب قد يستخدم السلاح النووي، ألغي التمييز بين الأسلحة التقليدية والنووية. وقال دالاس أمام اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي، الذي عقد في نيسان / أبريل 1957: "ترى الولايات المتحدة أن القدرة على استخدام أسلحة نووية أمر ضروري للدفاع عن منطقة حلف شمال الأطلسي في مواجهة التهديد الراهن. باختصار، يجب أن تُعد هذه الأسلحة الآن في الواقع على أنها أصبحت تقليدية".
لم يتزامن التسليح النووي للناتو مع تحقيق الاستقرار في القارة على سبيل المصادفة. ومن وجهة نظر سوفياتية أيضًا، تناقص الاهتمام الاستراتيجي في حرب تقليدية في وسط وأوروبا الغربية. وخزنت موسكو بدورها أسلحة نووية مبتدئة بخمس قنابل فقط في عام 1950، ليبلغ المخزون نحو 1700 بحلول نهاية الخمسينيات. لم يكن التركيز السوفياتي الرئيس على تطوير أسلحة [(109)]

لخوض معركة على الساحة الأوروبية، بل على تلك العابرة للمحيطات، للتوازن مع الخطط الأميركية التي نصبت أسلحة نووية في ألمانيا، على بعد بضع مئات من الأميال من روسيا نفسها.
كانت "فجوة الصواريخ" السيئة الصيت التي تحدث عنها جون ف. كنيدي في حملته الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة في عام 1960 خرافة وتمرينًا ناجحًا في دعاية التحذير من السوفيات. ويصح الأمر نفسه على تقارير معاصري تلك الفترة، الذين أشاعوا على نطاق واسع التفوق السوفياتي التربوي والتقني. كان خروشوف وبعض كبار زملائه قد فهموا بداهة قبل عقدين من ملاحظة المستشار الألماني هلموت شميدت أن الإمبراطورية التي يحكمونها ليست أكثر من "فولتا العليا [(110)] مجهزة بصواريخ". لكن الاتحاد السوفياتي **كان** بالتأكيد يبذل قصارى جهده لتطوير قدراته الباليستية. وجرى أول اختبار سوفياتي ناجح للصواريخ العابرة للقارات في آب / أغسطس 1957، متقدمًا على الأميركيين بخمسة أشهر. وأظهرت عملية إطلاق سبوتنيك في 4 تشرين الأول / أكتوبر 1957 ما يمكن أن يحدثه الصاروخ (ما أرعب الأميركيين) [(111)].
كانت الأسلحة الباليستية - صواريخ عابرة للقارات قادرة على نقل رؤوس نووية من المناطق السوفياتية النائية لضرب أهداف أميركية - ذات جاذبية كبيرة في نظر نيكيتا خروشوف على وجه الخصوص. فهي أرخص من الأسلحة التقليدية. وقد أتاحت لخروشوف الحفاظ على علاقة جيدة مع الصناعة الثقيلة والقوات المسلحة، في ظل تحويل الموارد لإنتاج السلع الاستهلاكية. وتوصل الجانبان إلى نتيجة غريبة، فكلاهما أدرك، أن الأسلحة الباليستية والصواريخ العابرة للقارات تجعل احتمال اندلاع حرب كبيرة ضعيفًا أكثر مما مضى. جعلت الأسلحة النووية كلًا من موسكو وواشنطن تبدوان مولعتين بالقتال - كان من المهم أن تبدو كل منهما مستعدة وراغبة في استخدام تلك الأسلحة - لكنهما كانتا أكثر تحفظًا بكثير من الناحية العملية.
كان للأسلحة الباليستية جاذبية إضافية في نظر الأميركيين. كانت الولايات المتحدة لا تزال تحاول العثور على طريقة لانتشال نفسها من الورطة الأوروبية التي انزلقت إليها على الرغم من نيات قادتها الحسنة. وكان تسليح أوروبا النووي وسيلة لإدارة هذا الأمر. ما عاد من الضروري تصور حشود عسكرية أميركية ضخمة متمركزة إلى أجل غير مسمى في قلب أوروبا. فقد تطلع رجال الدولة واستراتيجيو الجيش، على حد سواء، إلى اليوم الذي تكون فيه أوروبا قادرة على الدفاع عن نفسها بمفردها فعليًا، لا يدعمها إلا الوعد الأميركي القاطع بالانتقام النووي في حال وقوع هجوم سوفياتي، وبحسب ما أكد أيزنهاور في عام 1953، معتبرًا وجود الولايات المتحدة في أوروبا: "عملية مؤقتة لتحقيق الطمأنينة والأمن لأصدقائنا في الخارج".
ثمة أسباب عدة وراء عدم قدرة الأميركيين أبدًا على تنفيذ خططهم لمغادرة أوروبا. حين شارفت الخمسينيات على الانتهاء، كانت الولايات المتحدة تضغط

لبناء ردع نووي أوروبي، تحت قيادة أوروبية جماعية. لكن الفكرة لم ترق للبريطانيين ولا للفرنسيين، لا لأن حكومتي البلدين تعترضان من حيث المبدأ على الأسلحة النووية. فجر البريطانيون أول قنبلة بلوتونيوم في الصحراء الأسترالية في آب / أغسطس 1952؛ وبعد 14 شهرًا تم تسليم أول قنبلة ذرية بريطانية لقوة سلاح الجو الملكي. ولأسباب عسكرية واقتصادية كانت الحكومات البريطانية حينذاك شديدة الحرص على التحول من استراتيجية الدفاع القاري إلى استراتيجية الردع النووي: في الواقع، أدى إلحاح البريطانيين دورًا في إقناع أيزنهاور بالتوصل إلى استراتيجية "النظرة الجديدة"، ولم يعترض البريطانيون على مرابطة القاذفات الأميركية ذات القدرة النووية على الأراضي البريطانية [112].

كان لدى الفرنسيين أيضًا برنامج تسلح نووي، وافق عليه منديس فرانس في كانون الأول / ديسمبر 1954، على الرغم من أن أول قنبلة فرنسية مستقلة لم تنفجر بنجاح حتى شباط / فبراير 1960. ومع ذلك، لم يكن البريطانيون ولا الفرنسيون على استعداد للتخلي عن السيطرة على الأسلحة النووية لمصلحة كيان دفاعي أوروبي. وكان الفرنسيون على نحو خاص مرتابين من أي تلميح إلى أن الأميركيين قد يسمحون للألمان بالوصول إلى زناد نووي. اعترف الأميركيون على مضض أن وجودهم في أوروبا لا غنى عنه، وهو الأمر الذي رغب حلفاؤهم الأوروبيون في سماعه [113].

أما المسألة الثانية التي ربطت الأميركيين بأوروبا فكانت مشكلة برلين. بفضل هزيمة الحصار في عامَي 1948 - 1949، بقيت العاصمة السابقة لألمانيا مدينة مفتوحة بعض الشيء، كان شرق برلين يرتبط بغربها بخطوط الهاتف، وشبكات النقل التي تجتاز مناطق الاحتلال المختلفة. وكان يوجد فيها أيضًا الطريق الوحيد للعبور من أوروبا الشرقية إلى الغرب، بحيث يمكن للألمان الفارين إلى الغرب المجيء إلى برلين الشرقية من أي مكان في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، شاقين طريقهم من منطقة الاحتلال الروسي إلى المناطق الغربية، ومن ثم على طول ممر الطرق والسكك الحديد التي تربط بين برلين الغربية وبقية أرجاء الجمهورية الاتحادية. وبمجرد وصولهم كانوا مؤهلين تلقائيًا للحصول على الجنسية في ألمانيا الغربية.

لم تكن الرحلة خالية تمامًا من المخاطر، ولم يكن بإمكان اللاجئين إحضار إلا ما يمكن حمله، لكن لم يوجد ما يكبح الألمان الشرقيين الشباب من الشروع بذلك. بين ربيع 1949 وآب / أغسطس 1961 غادر بين 2.8 و 3 ملايين من الألمان الشرقيين عبر برلين إلى ألمانيا الغربية، وبلغ هذا العدد نحو 16 في المئة من سكان البلاد. العديد منهم متعلمون، ومهنيون، كانوا رجالًا ونساء يمثلون مستقبل ألمانيا الشرقية، لكن الأرقام شملت أيضًا آلاف المزارعين الذين فروا من المزارع المشتركة في الريف في عام 1952 والعمال الذين هجروا النظام بعد القمع العنيف في حزيران / يونيو 1953.

لذلك، مثل وضع برلين الغريب إحراجًا للنظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية، ومثل كارثة له في العلاقات العامة. ونصح السفير السوفياتي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية موسكو بلباقة في كانون الأول / ديسمبر 1959 قائلًا: "إن وجود حدود مفتوحة في برلين، ولنقل صراحة، غير منضبطة بين العالمَين الاشتراكي والرأسمالي يحث السكان من دون قصد على إجراء مقارنة بين جزئي المدينة، والتي لا تكون دائمًا، للأسف، في مصلحة برلين الديمقراطية".
كان للوضع في برلين فوائد لموسكو، وللآخرين أيضًا بطبيعة الحال، حيث أصبحت المدينة مركز تنصت وتجسس لأطراف الحرب الباردة. وعملت هناك نحو 70 وكالة مختلفة قبل عام 1961، وكانت برلين المدينة التي سجلت فيها وكالات التجسس السوفياتي بعضًا من أعظم نجاحاتها.
أما وقد قبل القادة السوفيات حينذاك بتقسيم ألمانيا، وارتقت المنطقة الشرقية لتصبح دولة كاملة السيادة، لم يعد في مقدورهم الاستمرار في تجاهل النزيف المستمر لمواردها البشرية إلى أجل غير مسمى. ومع ذلك، عندما وجهت موسكو الاهتمام الدولي إلى برلين من جديد، وأثارت أزمة دولية لمدة 3 سنوات حول وضع المدينة، لم يكن ذلك مراعاة لمشاعر حكام ألمانيا الشرقية المجروحة. وبحلول عام 1958 كان الاتحاد السوفياتي قلقًا من جديد من أن الأميركيين ربما خططوا لتسليح عملائهم في ألمانيا الغربية، بأسلحة نووية هذه المرة. لم يكن هذا، كما رأينا، مجرد مخاوف غير معقولة كليًا؛ بل كانت، في آخر المطاف، مخاوف شاركهم فيها بعض الأوروبيين الغربيين. لذلك، شرع خروشوف في استخدام برلين - بصفتها مدينة لا يكترث الروس بمصيرها لولا ذلك - أداةً لمنع تسلح بون النووي، الأمر الذي شعروا به بقوة في الواقع.
وجاءت الخطوة الأولى في "أزمة برلين" في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1958، عندما ألقى خروشوف خطبة عامة في موسكو، توجه فيها إلى القوى الغربية بالقول: حوَّل الإمبرياليون المسألة الألمانية إلى منبع دائم للتوتر الدولي. لا تتورع الدوائر الحاكمة في ألمانيا الغربية عن فعل أي شيء لإثارة المشاعر الحربية ضد جمهورية ألمانيا الديمقراطية ... خطب المستشار أديناور ووزير الدفاع شتراوس، والتسليح النووي للجيش الألماني، والتدريبات العسكرية المختلفة، كلها تدل على اتجاه واضح في سياسة الدوائر الحاكمة في ألمانيا الغربية ... لقد حان الوقت كما هو واضح لكي تتخلى الدول الموقعة على اتفاقيات بوتسدام عن بقايا نظام الاحتلال في برلين، ومن ثم خلق إمكانية قيام وضع طبيعي في عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية. إن الاتحاد السوفياتي، من جانبه، سيسلم السيادة إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، عبر التخلي عن الوظائف، التي لا تزال تمارس من قبل الوكالات السوفياتية في برلين.

كان الهدف الجلي من هجوم خروشوف، الذي اكتسى مزيدًا من الإلحاح عندما طالب الزعيم السوفياتي بعد أسبوعين الغرب بأن يقرر الانسحاب من برلين في غضون ستة أشهر، هو رحيل الأميركيين عن برلين، وإتاحة المجال أمامها لتصبح "مدينة حرة"، وإذا فعلوا ذلك، فإن صدقية التزامهم بالدفاع عن أوروبا الغربية ستتعرض لضربة جدية، وقد تنمو المشاعر الحيادية المناهضة للتسلح النووي في ألمانيا الغربية وأماكن أخرى. لكن حتى لو أصرت القوى الغربية على البقاء على حالها في برلين، قد يكون بمقدور الاتحاد السوفياتي مقايضة موافقته بالتزام غربي راسخ بحرمان بون من أي أسلحة نووية.
عندما رفض الزعماء الغربيون تقديم أي تنازلات بشأن برلين، مدعين أن الاتحاد السوفياتي نفسه خرق تعهداته في بوتسدام عبر دمج برلين الشرقية بشكل تام في الحكومة ومؤسسات الدولة في ألمانيا الشرقية قبل الاتفاق على أي معاهدة نهائية، أعاد خروشوف المحاولة من جديد. وكرر خروشوف طلبه بوجوب إنهاء الوجود العسكري الغربي، بعد فشل سلسلة النقاشات التي أجراها وزراء الخارجية في جنيف في صيف 1959، وذلك في عام 1960، ثم مرة أخرى في حزيران / يونيو 1961. وإلا سينسحب الاتحاد السوفياتي من جانب واحد من برلين، مبرمًا معاهدة سلام منفصلة مع ألمانيا الشرقية، تاركًا الغرب للتفاوض على مصير المناطق الخاضعة لاحتلاله مع دولة ألمانيا شرقية مستقلة. ومن تشرين الثاني / نوفمبر 1958 وطوال صيف 1961 كانت أزمة برلين تغلي، وأنهكت أعصاب الدبلوماسيين ونمت الهجرات الجماعية من ألمانيا الشرقية إلى حد التحول إلى فيضان.
سُلم إنذار خروشوف في حزيران / يونيو 1961 إلى الرئيس الأميركي الجديد جون كنيدي في اجتماع قمة عقد في فيينا. تم التخلي عن قمة سابقة كهذه كانت ستعقد بين خروشوف وأيزنهاور في أيار / مايو 1961، عندما أسقط السوفيات طائرة يو 2 (U2) كان يقودها الطيار غاري باورز من سلاح الجو الأميركي. واعترف الأميركيون على مضض بأنهم يتجسسون من ارتفاعات عالية (بعد أن نفوا في البداية أي معرفة لهم بهذه المسألة). وفي محادثاته مع كنيدي، هدد خروشوف بـ "تصفية" حقوق الغرب في برلين، ما لم تحدث تسوية بحلول نهاية العام.
اتخذ كنيدي علنًا، موقفًا متشددًا مثل موقف أيزنهاور، مصرًا على أن الغرب لن يتخلى أبدًا عن التزاماته. كان موقف واشنطن مرتكزًا على الحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات بوتسدام، وزيادة ميزانية الدفاع الوطني، وعلى وجه التحديد دعم الوجود العسكري الأميركي في ألمانيا. لكن الولايات المتحدة كانت أكثر مهادنة بعيدًا من التصريحات. وكان الأميركيون - على عكس وكلائهم في ألمانيا الغربية - يقبلون حقيقة وجود دولة في ألمانيا الشرقية، ويتفهمون القلق السوفياتي من تصاعد اللهجة العدوانية في الخطب الأخيرة لأديناور، وعلى نحو خاص وزير دفاعه فرانز جوزف شتراوس. كان لا بد من

القيام بشيء ما لتحريك الحال الألماني إلى الأمام، وقد قال أيزنهاور لماكميلان في 28 آذار / مارس 1960، لا يمكن أن "يتحمل الغرب فعليًا كبح حركته والتشبث بمكانه في خلال السنوات الـ 50 القادمة". وبروح مشابهة، أكد كنيدي لخروشوف في فيينا أن الولايات المتحدة لا "ترغب في العمل بطريقة من شأنها أن تحرم الاتحاد السوفياتي علاقاته مع أوروبا الشرقية". وشعر الروس بعرفان خفي بالجميل، حيث أصبح ممكنًا أن تشمل سيطرتهم منطقة ألمانيا الشرقية، والأراضي الألمانية السابقة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي [(114)].

بعد مدة وجيزة من عودة كنيدي إلى واشنطن، بدأت السلطات الألمانية الشرقية في فرض قيود على سفر الراغبين بالهجرة. وفي رد مباشر، أعاد الرئيس الأميركي التأكيدَ علنًا التزامات الغرب حيال برلين الغربية، ومن ثم تنازل ضمنًا عن النصف الشرقي للمدينة الخاضع للنفوذ السوفياتي. ارتفع معدل الهجرة من برلين أكثر من أي وقت مضى، حيث غادر 30,415 شخصًا إلى الغرب في تموز / يوليو، تبعهم ما يزيد على 21,828 شخصًا في الأسبوع الأول من آب / أغسطس، نصفهم دون الـ 25 من العمر. وبهذا المعدل من الهجرة، كانت ألمانيا الشرقية ستغدو فارغة في وقت قريب.

جاء رد خروشوف بقص عقدة برلين المستعصية. بعد أن رفض وزراء خارجية دول الحلفاء، الذين اجتمعوا في باريس في 6 آب / أغسطس مجددًا مذكرة سوفياتية أخرى هددت بمعاهدة سلام منفصلة مع ألمانيا الشرقية إذا لم يتم التوصل إلى تسوية، خولت موسكو الألمان الشرقيين بأن يرسموا خطًا، بالمعنى الحرفي، ويفصلوا الجانبين مرة واحدة وإلى الأبد. وفي 19 آب / أغسطس 1961 أوكلت سلطات برلين الشرقية مهمة بناء حاجز عبر المدينة إلى الجنود والعمال، وفي غضون ثلاثة أيام نصب جدار خشن، بارتفاع كاف لمنع الحركة العادية بين نصفي برلين. وفي خلال الأسابيع التي تلت ذلك تم رفعه وتعزيزه. وأضيفت الكشافات والأسلاك الشائكة ونقاط الحراسة، وسُدت الأبواب والنوافذ في المباني المتاخمة بستائر، ثم سُدت بالطوب لاحقًا. قطعت الشوارع والساحات من منتصفها، وأُخضعت جميع الاتصالات في جميع أنحاء المدينة المقسمة لمراقبة شديدة أو قطعت تمامًا. هكذا كان لبرلين جدارها.

ارتاع الغرب رسميًا. واجهت الدبابات السوفياتية والأميركية بعضها بعضًا 3 أيام في تشرين الأول / أكتوبر 1961 عبر نقطة التفتيش التي فصلت منطقة كل منهما عن الأخرى – وهي واحدة من آخر الروابط بينهما - في حين كانت سلطات ألمانيا الشرقية تختبر مدى استعداد القوى الغربية من أجل تأكيد وتثبيت حقها في استمرار الوصول إلى المنطقة الشرقية تماشيًا مع اتفاق القوى الأربع الأصلية. وإزاء تعنت القائد العسكري الأميركي المحلي - الذي رفض الاعتراف بأي حق **لألمانيا الشرقية** في عرقلة تحركات الحلفاء - قبل

السوفيات على مضض ببقاء كل من قوى الاحتلال الأربع في مكانها في خلال السنوات الـ 30 المقبلة، وقدم كلا الجانبين تنازلات فعلية، في إدارة المناطق الخاضعة لسيطرته، إلى السلطات الألمانية المحلية.
وراء الكواليس ارتاح العديد من القادة الغربيين سرًا لرؤية الجدار. هددت برلين على مدى ثلاث سنوات بأنها ستكون بؤرة للمواجهة الدولية، تمامًا كما كانت في عام 1948. اتفق كنيدي وقادة غربيون آخرون سرًا على أن جدارًا يعبر برلين أفضل بكثير من الحرب. ومهما قيل علنًا، ثمة قلة قليلة من القادة الغربيين الذين تخيلوا على نحو جاد أن يطلبوا من جنودهم أن "يموتوا من أجل برلين". ومثلما لاحظ دين راسك (وزير الخارجية في عهد كنيدي) بثقة، كان للجدار استخداماته "فمن المحتمل أن يجعل عملية التسوية في برلين أكثر سهولة بالمعنى الواقعي".
أظهرت نتائج أزمة برلين أن بين القوتين العظميين من القواسم المشتركة أكثر مما يُخمن في بعض الأحيان. لو تعهدت موسكو بعدم إثارة مسألة وضع الحلفاء في برلين، لقبلت واشنطن حقيقة قيام حكومة ألمانيا الشرقية هناك، وقاومت الضغوط الألمانية الغربية للتسلح النووي. كان لكل من الجانبين مصلحة في استقرار أوروبا الوسطى، وبصورة أكثر وضوحًا، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على حد سواء قد تعبتا من الاستجابة لمطالب وشكاوى الوكلاء الألمان من الدولتين. أعطى العقد الأول من الحرب الباردة السياسيين الألمان من الجانبين نفوذًا لم يسبق له مثيل تبعًا للفجوة بين أسيادهما في واشنطن وموسكو. ونظرًا إلى خوف كل من القوتين العظميين من فقدان الصدقية مع وكلائه الألمان، فقد أتاحتا لأديناور وأولبريخت ابتزازهما "للتشبث بمواقفهما".
لم تشرع موسكو قط، كما رأينا، بإقامة دولة عميلة في المنطقة الشرقية من ألمانيا المحتلة، لكنها قبلتها لأنها ثاني أفضل الخيارات، مكرسة جهدًا مفرطًا لدعم نظام شيوعي ضعيف وغير مستحب في برلين. وكان الشيوعيون في ألمانيا الشرقية بدورهم تساورهم مخاوف من أن يخونهم رعاتهم السوفيات [(115)]. لذلك منحهم الجدار بعض الطمأنينة، على الرغم من أنهم أصيبوا بخيبة أمل لرفض خروشوف الإبقاء على الضغط من أجل معاهدة سلام حالما ارتفع الحاجز. أما بالنسبة إلى بون، فالخوف كان قائمًا منذ حين في أن يتخلى عنهم الـ "أصدقاء" (الأميركيون) ويمضون إلى شأنهم. كانت واشنطن حريصة دائمًا على طمأنة بون أن لها في أميركا ظهيرًا لا يتزعزع، لكن بعد بناء الجدار، وإذعان الأميركيين للأمر على نحو واضح، ازداد قلق ألمانيا الغربية. كررت واشنطن وعودها بعد إقامة الجدار بأن الولايات المتحدة لن تغادر منطقتها، على خلفية إعلان كنيدي الشهير: "أنا برليني (Ich bin ein Berliner)" (كذا) في حزيران / يونيو 1963. بوجود 250 ألف جندي في أوروبا، كان من الواضح أن الأميركيين والروس سيبقون هناك حتى النهاية.

أنهى الجدار دور برلين باعتبارها منطقة أزمة في الشؤون العالمية والأوروبية. وعلى الرغم من أن التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن الإجراءات التنفيذية استغرق عشر سنوات، لم تعد برلين بعد تشرين الثاني / نوفمبر1961 مهمة، وبدأت برلين الغربية هبوطها المطرد في مرحلة تهميش سياسي، حتى الروس فقدوا اهتمامهم بها. والغريب، أن ذلك لم يتضح للغرب حالًا. عندما اندلعت أزمة كوبا في السنة التالية، كان كنيدي ومستشاروه على اقتناع بأن خروشوف كان يعد حيلة مكيافيلية لتحقيق أهدافه في ألمانيا منذ مدة طويلة، لقد تم تعلم دروس السنوات من 1948 إلى 1950 بصورة جيدة.

ومثلما رأى ترومان وأتشيسون في التوغل الكوري تمهيدًا محتملًا لاستقصاء سوفياتي للحدود المقسمة لألمانيا، كذلك رأى كنيدي وزملاؤه في نشر الصواريخ في كوبا وسيلة سوفياتية لابتزاز أميركا المعرضة للهجوم لكي تتنازل في برلين. بالكاد مرت ساعة في خلال الأيام العشرة الأولى من الأزمة الكوبية من دون أن يرجع القادة الأميركيين إلى موضوع برلين الغربية، وضرورة "إبطال مفعول هجوم" خروشوف المتوقع في المدينة المقسمة. وبحسب ما أوضح كنيدي في 22 تشرين الأول / أكتوبر 1962 إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان: "لا أحتاج إلى أن أوضح لك العلاقة الممكنة لهذه الخطوة السرية والخطرة التي قام بها خروشوف ببرلين".

المشكلة أن كنيدي أخذ التهديد والدعاية السوفياتية الأخيرة برمتها على محمل الجد، وربط فهمه للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمسألة برلين. وعظم هذا إلى حد بعيد المغزى الواضح للأزمة الكوبية، ما دفع كنيدي لإبلاغ أقرب مستشاريه، في 19 تشرين الأول / أكتوبر: "لا أعتقد أننا قد حصلنا على أي بدائل مرضية ... مشكلتنا ليست كوبا فحسب بل برلين أيضًا. وعندما ندرك أهمية برلين في أوروبا، وندرك أهمية حلفائنا لنا، فإن الأمر يتحول إلى مأزق في هذه الأيام. بخلاف ذلك سيكون ردنا في غاية السهولة". أوجز وزير الخارجية دين راسك تفسيره الشخصي لهذا الإجراء السوفياتي قبل ثلاثة أيام، وحال بدء أزمة كوبا بالقول: "أعتقد أيضًا أن برلين معنية للغاية في هذا. أول مرة بدأت أتساءل حقًا إن كان السيد خروشوف عقلانيًا تمامًا حيال برلين".

بيد أن خروشوف، كما اتضح، كان عقلانيًا **تمامًا** حيال برلين. حيث حافظ الاتحاد السوفياتي في الواقع على تفوق هائل بالقوات التقليدية في أوروبا، وهو ما مكنه من أن يحتل برلين الغربية (ومعظم دول أوروبا الغربية) في أي وقت يشاء. لكن وقد أقسمت الولايات المتحدة آنذاك على الدفاع عن حرية برلين الغربية بجميع الوسائل (الأمر الذي يعني عمليًا الأسلحة النووية)، لم يكن خروشوف ينوي المخاطرة ببدء حرب نووية لأجل ألمانيا. وقد كتب السفير السوفياتي في واشنطن لاحقًا في مذكراته: "بالغ كنيدي في تقدير استعداد خروشوف وحلفائه لاتخاذ إجراءات حاسمة في برلين، وكان الإجراء الأكثر عدوانية فعليًا تشييد جدار برلين" [(116)].

تحركت القوى العظمى بهمة مذهلة، تاركة وراءها برلين وكوبا، لتبديد شكوك الحرب الباردة الأولى. في 20 حزيران / يونيو 1963 أقيم "خط ساخن" بين واشنطن وموسكو؛ وعقدت محادثات، في الشهر التالي، في موسكو، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة تُوجت بمعاهدة "حظر التجارب" النووية. [(117)] كان لهذه المعاهدة، التي أصبحت سارية المفعول في العاشر من شهر تشرين الأول / أكتوبر، أهمية كبيرة بالنسبة إلى أوروبا؛ مركزة بصورة أقل على أهدافها المعلنة مقارنة بالاعتبارات الكامنة وراء "النص الفرعي".

سعت كل من القوتين العظميين إلى الحفاظ على الأسلحة النووية بعيدة من أيدي الصين وألمانيا الغربية، وكان هذا هو الغرض الحقيقي من المعاهدة. وكان الوعد بألمانيا غير نووية مقابل أن تقوم موسكو بتسوية مسألة برلين؛ وهذا هو سبب استعداد الأميركيين لقبول تراجع شعبيتهم في بون، مقابل تحقق ذلك. قبل الألمان الغربيون إلى حد ما وعلى مضض النقض (الفيتو) على الأسلحة النووية الألمانية، تمامًا مثلما قبلوا بتقسيم برلين، ثمنًا لبقاء الوجود الأميركي. وفي الوقت نفسه أكدت المعاهدة على ظهور نقلة متميزة في الاعتبارات الاستراتيجية السوفياتية، بعيدًا من أوروبا وباتجاه القارات الأخرى.

إن استقرار الحرب الباردة في أوروبا، وتراجع احتمال تحولها إلى حرب "ساخنة" أكثر من أي وقت مضى وحقيقة أن هذه المسائل خرجت من أيديهم جعلت الأوروبيين الغربيين مقتنعين بثقة بأن حروب الأسلحة التقليدية قد عفا عليها الزمن. بدت الحرب، لكثير من المراقبين بين عامي 1953 و1963، غير واردة، على الأقل في القارة الأوروبية (لكنها لم تكف عن اعتبارها نهجًا مفضلًا لتسوية الصراعات في أماكن أخرى). وصار اندلاع الحرب يعني أن ينجم عن الترسانات النووية الضخمة للقوى العظمى عواقب وخيمة لا يمكن تخيلها؛ ومن ثم لا يمكن أن تكون إلا نتيجة لسوء تقدير طرف ما. وفي هذا الحال، لن يكون بوسع الأوروبيين القيام إلا بالنزر اليسير لتخفيف العواقب.

لم ير الجميع الأمر بهذه الصورة. ظهرت حركات بين أقلية، ألهمت البينةُ نفسها الحركات الداعية إلى نزع فوري للسلاح النووي. أطلقت الحملة البريطانية لنزع السلاح النووي ((The British Campaign for Nuclear Disarmament (CND)) في لندن في 17 شباط / فبراير 1958. كانت منصفة من البداية في تقليد الممانعة الكبير في السياسية الراديكالية البريطانية: معظم أنصارها مثقفٌ، وذو ميول يسارية وغير مؤمن بالعنف، وقد وُجهت مطالبهم في المقام الأول لحكومتهم، وليس للروس أو الأميركيين (كان كلا الحزبين الرئيسين في بريطانيا مقتنعًا بحاجة إلى رادع نووي بريطاني مستقل، على الرغم من أنه كان واضحًا في نهاية خمسينيات القرن العشرين أن القنابل البريطانية لن تصل إلى أهدافها من دون التزود بصواريخ وغواصات أميركية).

استطاعت الحملة البريطانية لنزع السلاح النووي في ذروتها حشد 150 ألف من أنصارها في مسيرة إلى مقر مؤسسة الأسلحة النووية في ألدرماستون في عام 1962. لكنها وهنت، مثل نظيراتها من حركات نزع التسلح التي حملت الأفكار نفسها في ألمانيا الغربية ودول البينيلوكس، في سياق الستينيات. خسر نشطاء مناهضة الأسلحة النووية مبرراتهم بعد معاهدة حظر التجارب النووية، وازدادت صعوبة تصديق أن أوروبا تواجه فناء وشيكًا، وحلت مواضيع جديدة محل نزع السلاح على جدول أعمال القوى الراديكالية. حتى إن عالم الفيزياء الذرية السوفياتي المعارض أندريه ساخاروف أصبح أقل اهتمامًا بخطر محرقة نووية وشيكة، وتحول اهتمامه، على حد تعبيره: "من المشكلات في جميع أنحاء العالم، إلى الدفاع عن شعوب فردية".
ما من شك في أن التفكير بوجه عام، لدى معظم الأوروبيين الغربيين، كان في مصلحة نزع السلاح النووي، حيث أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت في عام 1963 أن الإيطاليين، على نحو خاص، رحبوا بإزالة الأسلحة النووية كلها. أما الفرنسيون فلم يشكلوا، بصورة ما، أغلبية ساحقة تقف مع هذه الإزالة. وانقسم الألمان والبريطانيون، لكن مع أغلبية واضحة مناهضة للأسلحة النووية في كل حالة. وعلى النقيض من المناقشات المشحونة حول نزع السلاح في العشرينيات وبداية الثلاثينيات، لم تحرك المسألة النووية الناس في أوروبا كثيرًا، كانت مجردةً للغاية. اقتصرت حيازة أسلحة نووية في أوروبا على البريطانيين والفرنسيين (اسميًا)، ولم يسع في بقية دول أوروبا سوى أقلية من المؤسسة السياسية الألمانية الغربية للحصول عليها.
أقلق الإيطاليين والدنماركيين والهولنديين، في بعض الأحيان، وجودُ قواعد أميركية على أراضيهم، تعرضهم للخطر في حال نشوب الحرب. لكن الأسلحة التي استدعت هذا القلق تعود إلى القوى العظمى. وخلص معظم الأوروبيين، بصورة معقولة بما فيه الكفاية، إلى أنهم لا يمكنهم فعل شيء للتأثير في القرارات التي تتخذ في موسكو وواشنطن. في الواقع، أتاح الأسلوب الأميركي الخطابي **الأيديولوجي** المحدد المتعلق بالحرب الباردة للكثيرين في أوروبا الغربية، أن يقولوا لأنفسهم، بعد أن مر التهديد النووي المباشر بسلام، أنهم قد أسدوا معروفًا للولايات المتحدة بالسماح لها بالدفاع عنهم. وبالتالي، قاموا بزراعة حدائقهم بدلًا من الانخراط، بطريقة أو بأخرى، في نقاشات بشأن نزع السلاح.
لم يتجسد الجانب الأكثر أهمية في المشهد السياسي الأوروبي في الخمسينيات بالتغيرات التي شهدها، بل بتلك التي لم يلحظها؛ فالمفاجأة تجلت في عودة نشوء دول ديمقراطية متمتعة بحكم ذاتي في أوروبا بعد الحرب من دون وسائل أو رغبة في شن حرب، وقد قادها رجال مسنون جمعتهم عقيدة السياسية غير المعلنة هي "عدم إجراء تجارب". وبصرف النظر عن التوقعات التي انتشرت على نطاق واسع، والتي جاءت معاكسة للواقع،

فقد انخفضت درجة الحرارة السياسية في أوروبا الغربية، بعد ارتفاعها المحموم طوال الـ 40 عامًا التي مضت؛ فمصائب الماضي القريب لا تزال ماثلة في ذاكرة الناس، وانعتق معظم الأوروبيين مبتعدين من سياسات التعبئة الجماهيرية. حل توفير الإدارة والخدمات محل الآمال الثورية والقنوط الاقتصادي باعتباره أكثر ما يهم الناخبين (الذين كان من بينهم نساء في العديد من الأماكن آنذاك أول مرة)؛ وجاءت استجابات الحكومات والأحزاب السياسية متوافقة مع ذلك.
كان التغيير في إيطاليا لافتًا على نحو خاص، فقد تحولت إيطاليا إلى بلد ديمقراطي، بصرف النظر عن مدى اكتمال ديمقراطيتها، خلافًا لغيرها من بلدان أوروبا المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط - البرتغال وإسبانيا واليونان - وبقيت ديمقراطية طوال العقود التي تلت الحرب. لم يكن هذا إنجازًا متواضعًا. كانت إيطاليا بلدًا منقسمًا بعمق. في الواقع، كان وجودها بالذات بصفتها دولة، قضية مثيرة للجدل، وترتب أن يصبح كذلك مرة أخرى في سنوات لاحقة. وتشير دراسات أوائل الخمسينيات إلى أن أقل من واحد من كل 5 بالغين إيطاليين كانوا يتفاهمون باللغة الإيطالية حصرًا: بقي العديد من الإيطاليين يربطون انتماءاتهم ببلداتهم أو مناطقهم، وكانوا يستخدمون لهجاتها أو لغاتها في معظم تداولاتهم اليومية. انطبق ذلك بشكل خاص على الذين لم يتعلموا في المدارس الثانوية وكانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان في تلك السنوات.
كان التخلف في جنوب إيطاليا، (المنطقة التي يسميها الإيطاليون ميتزوجورنو (Mezzogiorno)) ذائع الصيت. رابَطَ نورمان لويس، وهو ضابط في الجيش البريطاني، في نابولي مدة من الوقت أيام الحرب، واستغرب بوجه خاص وجود حاملات الماء في كل مكان من نابولي وذكر أنهن: "بالكاد يختلفن عن مثيلاتهن في جداريات بومبي" ودون كارلو ليفي، وهو طبيب من بيدمونت (Piedmont) في المنفى الذي أبعده إليه موسوليني عقابًا له على نشاطه مع المقاومة، ملاحظات مماثلة في كتابه **توقف المسيح في إبولي** (*Christ Stopped in Eboli*) (نشر أول مرة في عام 1945)، وهو تقرير كلاسيكي عن حياته في قرية نائية في المرتفعات الجرداء جنوب إيطاليا. لكن الجنوب لم يبق على ما هو عليه من دون تغيير فحسب، بل كان موطن فقر. بينت لجنة تحقيق برلمانية في عام 1954 أن 85 في المئة من الأسر الأكثر فقرًا في إيطاليا تعيش إلى الجنوب من روما؛ فالعامل الزراعي في أبوليا جنوب شرق إيطاليا، يمكن أن يأمل بكسب نصف الأجر الذي يتقاضاه نظيره في إقليم لومباردي في أحسن الأحوال. وبافتراض أن حصة الفرد من الدخل الوطني في إيطاليا في ذلك العام تعادل 100، نجد أن هذا الرقم وصل في بيدمونت - في شمال غرب إيطاليا الثري - إلى 174، في حين لم يتجاوز 52 فقط في كالابريا في الجنوب.

فاقمت الحرب الانقسام التاريخي لإيطاليا؛ ففي حين شهد الشمال، منذ شهر أيلول / سبتمبر 1943، نحو عامين من الحكم الألماني والمقاومة السياسية، تلا ذلك احتلال الحلفاء لمدنه التي دفعت إلى التطرف، فقد أُخرج جنوب إيطاليا على نحو فعال من الحرب، عبر وصول قوات الحلفاء الغربية. تمت وراثة البنى الاجتماعية والإدارية في الجنوب من الفاشيين، وبالتالي نجت بسلام في الانقلاب الأبيض، الذي وضع أحد جنرالات موسوليني محله. وأضيف إلى التناقضات السياسية والاقتصادية بين شمال إيطاليا وجنوبها، والتي مر عليها حين من الدهر، وبصورة لافتة آنذاك، ذكرياتٍ مختلفة عن الحرب.

قاد فشل الإصلاح الزراعي بعد الحرب الحكومات الإيطالية إلى اعتماد مقاربة جديدة لمناقشة "قضية الجنوب" المزعجة في البلاد. في آب / أغسطس 1950 أنشأ البرلمان الإيطالي صندوق الجنوب (Cassa per il Mezzogiorno) لشق قناة توصل الثروة الوطنية إلى الجنوب الفقير. لم تكن الفكرة في حد ذاتها جديدة، فجهود روما لمعالجة الفقر واليأس في الجنوب تعود في الأقل إلى حكومات أوائل القرن العشرين ذات التوجهات الإصلاحية التي شكلها جيوفاني جيوليتي. أثمرت الجهود السابقة القليل، وبقي الحل الوحيد لويلات الجنوبيين الإيطاليين، كما كان في أي وقت مضى، منذ ولادة إيطاليا الحديثة، في الهجرة. ومع ذلك، مثل الصندوق التزامًا بموارد أكبر بكثير مقارنة بأي خطة سابقة، وكان احتمال نجاحه أفضل كونه مناسبًا تمامًا للآليات السياسية الجوهرية الجمهورية الإيطالية الجديدة.

لم تكن وظيفة الدولة الجمهورية تختلف كثيرًا عن السلف الفاشي، الذي ورثت عنه معظم مستخدميه الإداريين [(118)]. كان دور روما توفير فرص العمل والخدمات والرعاية للعديد من المواطنين الإيطاليين، فهي ملجأهم الوحيد. امتلكت الدولة أو سيطرت على قطاعات واسعة من الاقتصاد، وعلى نحو خاص النقل، والهندسة، والمواد الكيماوية والمنتوجات الغذائية، وذلك عبر مجموعة متنوعة من الوكالات الوسيطة والقابضة، وكان بعضها مثل مؤسسة إعادة الإعمار الصناعي (Institute for Industrial Reconstruction (IRI)) أو المعهد الوطني للضمان الاجتماعي (National Institute for Social Security (INPS)) واللذين أسسهما موسوليني، والبعض الآخر مثل الوكالة الوطنية للمحروقات (National Agency for Hydrocarbons (ENI)) التي أسست في الخمسينيات.

ومهما كانت الحجج الاقتصادية المناوئة لمثل هذه الاستراتيجية (تكمن جذورها جزئيًا في سعي الفاشية إلى الاكتفاء الاقتصادي الذاتي بين الحربين) كانت مزاياها الاجتماعية والسياسية واضحة. في بداية الخمسينيات شغلت مؤسسة إعادة الإعمار الصناعي 216,000 شخص. وشغلت الوكالات الأخرى، بما فيها فروع البيروقراطية الوطنية العدة، مئات الآلاف. مُولت عقود العمل من الصندوق (Cassa) لشق الطرق، ومشاريع الإسكان المدينية، ومشاريع الري الريفية، وكان دعم الدولة للمصانع الجديدة والخدمات التجارية مصدرًا آخر

كبيرًا للتمويل المركزي، وكذلك الوظائف الحكومية؛ ففي منتصف الخمسينيات كان ما يقرب من ثلاثة من كل خمسة من موظفي الخدمة المدنية من الجنوب، على الرغم من أن المنطقة تمثل ما يزيد قليلًا على ثلث سكان البلاد.
كانت الفرص، التي أتاحتها هذه الترتيبات للفساد والجريمة، كبيرة؛ هنا أيضًا حافظت الجمهورية بصورة متوازنة على تقليد يعود إلى السنوات الأولى لقيام الدولة الموحدة. كان كل متحكم بالقرار في الدولة الإيطالية مهيأً على نحو لافت لتقديم الخدمات، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. كانت السياسات في إيطاليا بعد الحرب، وبصرف النظر عن قِدم العهد الديني أو الحماسة الأيديولوجية، تمثل في المقام الأول الصراع للسيطرة على الدولة، للوصول إلى مقاود امتيازاتها وزبائنيتها. وعندما استلم الحزب الديمقراطي المسيحي هذه المقاود وقام بتشغيلها بقيادة ألسيدي دي غاسبيري وخلفائه، سيطر عليها بمهارة وجرأة.
حصل الديمقراطيون المسيحيون على ما يزيد على 40 في المئة من الأصوات في عام 1953، ومرة أخرى في عام 1958، (لم تنخفض حصتهم من الأصوات عن 38 في المئة في الانتخابات التالية حتى السبعينيات). وبتحالفهم مع أحزاب الوسط الصغيرة، أداروا البلاد من دون انقطاع حتى عام 1963، عندما تحولوا إلى الشراكة مع أحزاب الأقلية خارج إطار اليسار الشيوعي. وتلقوا أقوى دعم - خارج إطار الناخبين الكاثوليك تقليديًا في البندقية وفينيتو - من الجنوب؛ أي من بازيليكاتا، وموليس، وكالابريا، وجزر سردينيا وصقلية. وهنا لم يكن الإيمان، بل الخدمات، دافع ناخبي المدن الصغيرة للتصويت للحزب الديمقراطي المسيحي، وجعلتهم موالين له لأجيال. كان رئيس البلدية ديمقراطي مسيحي في بلدة جنوبية، أو نائب في البرلمان الوطني، ينتخب ويعاد انتخابه بناء على وعود بالكهرباء، وإيصال المياه إلى البيوت، وتمويل عقاري في الريف، وشق طرق، وبناء مدارس ومصانع، وتأمين وظائف. وبفضل احتكار الحزب للسلطة، استطاع تحقيق ذلك.
تشبه الديمقراطية المسيحية في إيطاليا، في الكثير من الجوانب، أحزابًا مماثلة في ألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا. فهي تفتقر إلى النظريات الأيديولوجية. لا شك في أن دي غاسبيري وخلفاءه حرصوا على الاجتماع بسلطات الفاتيكان بانتظام، ولم يقترحوا أو يدعموا أي تشريع لم يحظَ بموافقة الفاتيكان؛ كانت إيطاليا بعد الحرب في بعض النواحي فرصة انتقام الكنيسة من العلمانية التي وقفت على نحو عدواني ضد رجال الدين في الدولة الإيطالية الحديثة بعد عام 1861. لكن دور الكنيسة الكاثوليكية في السياسات الإيطالية كان أصغر مما افترضه المدافعون عنها ومنتقدوها. تجسدت الوسيلة الرئيسة للسيطرة الاجتماعية في الوزارات المركزية القوية - ويعد أمرًا ذا دلالة أن دي غاسبيري أولى أهمية خاصة لإخضاع وزارة الداخلية

لتوجيهات المسيحيين الديمقراطيين بعد الحرب مباشرة، كما فعل الشيوعيون في أوروبا الشرقية.

في ذلك الوقت، ميز نظامُ الزبائنية السياسي، الذي أرساه الحزب الديمقراطي المسيحي، السياساتِ الوطنية الإيطالية عمومًا. وكانت الأحزاب الأخرى مقيدة في أن تحذو حذوه: ففي المدن والمناطق التي سيطر عليها الحزب الشيوعي الإيطالي، وأبرزها بولونيا "الحمراء"، ومنطقة إيميليا المحيطة بها، دعم الشيوعيون أصدقاءهم وفضلوا زبائنهم من عمال المناطق الحضرية وصغار الملاكين في المناطق الأشد انخفاضًا في وادي بو (Po). وإذا كان ثمة فرق فهو كامن في تركيز الشيوعيين على الاستقامة والأمانة في إدارة بلدياتهم، على النقيض من الفساد المعترف به على نطاق واسع، وما يشاع عن صلات المافيا ببلديات الحزب الديمقراطي المسيحي في الجنوب. في الخمسينيات، كان الفساد الواسع النطاق يكاد يكون حكرًا على الديمقراطيين المسيحيين؛ وفي العقود اللاحقة ضاهاهم الاشتراكيون، الذين حكموا المدن، بنجاح كبير. ففي السياسة، الفساد نتاج ثانوي غالبًا للفرص.

لم يكن أسلوب الحكومة الإيطالية تنويريًا على نحو مميز، لكنه كان فعالًا. مع مرور الوقت قسمت مناطق كاملة من الفاعليات العامة والمدنية **بحكم الأمر الواقع** على الأسر السياسية. جرى "استعمار" قطاعات برمتها بواسطة الحزب الديمقراطي المسيحي. وتوزعت السيطرة والتوظيف في الصحف والإذاعة - والتلفزيون لاحقًا - بين المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين والشيوعيين. وأحيانًا كانت تُمنح امتيازات للجمهور المتناقص المؤيد لليبراليين المعادين لرجال الدين من أبناء المدرسة القديمة. استُحدثت وظائف وامتيازات ووزعت بما تناسب والنفوذ المحلي والمناطقي والسياسي الوطني. وقسمت كل الكيانات الاجتماعية، من النقابات إلى الأندية الرياضية، بين المسيحيين الديمقراطيين والاشتراكيين، والشيوعيين، والجمهوريين والليبراليين على اختلاف أنواعهم. وعد هذا، بمفهوم "الإنسان الاقتصادي"، نظامًا مسرفًا إلى حد بعيد، ومعاديًا للمبادرة الخاصة والكفاءة المالية. لكن "المعجزة الاقتصادية" الإيطالية (كما سنرى) حدثت على الرغم من ذلك بدلًا من حدوثها بسبب ذلك.

لكن استقرار إيطاليا بعد الحرب كان الشرط الاختياري الحاسم لأداء البلاد الاقتصادي، والتحول الاجتماعي اللاحق. استند ذلك الاستقرار، للمفارقة، إلى الترتيبات المؤسسية الخاصة التي وصفت للتو. فالبلاد مفتقرة إلى أغلبية مستقرة لمصلحة أي حزب أو أي برنامج بمفرده، والنظام الانتخابي المعقد القائم على التمثيل النسبي، أنتج برلمانات أشد انقسامًا من أن تتوافق على تشريعات جوهرية أو مثيرة للجدل: فالدستور الجمهوري بعد الحرب لم يشكل محكمة دستورية للفصل في قوانينه حتى عام 1956، ولم يتم التصويت في البرلمان على الحكم الذاتي الإقليمي، الذي نوقشت الحاجة إليه كثيرًا، إلا بعد مرور 14 عامًا.

بناء على ذلك، وكما في فرنسا الجمهورية الرابعة، وبسبب بعض من الأسباب نفسها، كانت إيطاليا تدار عمليًا بواسطة إداريين غير منتخبين، يعملون في الحكومة المركزية أو في واحدة من المؤسسات شبه الحكومية. قادت هذه النتيجة، اللاديمقراطية على نحو واضح، المؤرخين إلى التعامل مع النظام السياسي الإيطالي بشيء من الازدراء. انتشرت فرص الكسب غير المشروع والرشوة والفساد والمحسوبية السياسية واللصوصية الصريحة على نطاق واسع وكانت تعمل في المقام الأول لمصلحة الحزب الديمقراطي المسيحي الذي احتكر السلطة عمليًا [(119)]. لكن تحت مظلة هذه الترتيبات، أثبتت الدولة والمجتمع في إيطاليا مرونة ملحوظة في مواجهة التحديات الموروثة والمستجدة. قد تبدو إيطاليا في خمسينيات القرن العشرين، عندما تقاس بمقاييس كندا أو الدنمارك، فاقدة للاستقامة العامة والشفافية المؤسساتية. لكنها وفقًا لمعايير معاناة الصراع الوطني في إيطاليا، أو لتلك السائدة في دول أوروبا الأخرى المطلة على البحر المتوسط التي كانت تقارن تقليديًا بها، قفزت إيطاليا قفزة رائعة إلى الأمام.

يمكن مقارنة الأوجه المهمة للوضع في إيطاليا بما كان يناظرها في النمسا. كان كلا البلدين إلى جانب ألمانيا، وعانى تبعًا لذلك بعد الحرب (دفعت إيطاليا ما مجموعه 360 مليون دولار تعويضات للاتحاد السوفياتي واليونان ويوغسلافيا وألبانيا وإثيوبيا). وكما إيطاليا، كانت النمسا بلدًا فقيرًا وغير مستقر، وبالكاد كان يمكن توقع نهضته بعد الحرب، وتجاوزه ماضيه القريب. وأمضى التجمعان السياسيان المهيمنان على البلاد السنوات التي تخللت الحربين في نزاع مرير. كان معظم الديمقراطيين الاجتماعيين النمساويين ينظرون إلى ظهور دولة النمسا المقتطعة من أنقاض إمبراطورية آل هابسبورغ في عام 1918 باعتباره هراء اقتصاديًا وسياسيًا. وبنظر الناطقين بالألمانية من بقايا المَلكِية المزدوجة (Dual Monarchy) القديمة كان المنطق يقتضي انضمامهم إلى أقرانهم الألمان ضمن اتحاد (Anschluss)، وكانوا سيفعلون ذلك لو أن بنود تقرير المصير في اتفاقيات فرساي طُبقت بشكل ملائم.

كان اليسار النمساوي يتلقى دائمًا الدعم الأقوى من الطبقة العاملة في فيينا، والمراكز الحضرية في شرق النمسا. صوت معظم من تبقى من البلاد - سكان الريف، وسكان جبال الألب، والكاثوليك المتدينون - للحزب المسيحي الاجتماعي في الجمهورية النمساوية الأولى بين الحربين، وهو حزب ريفي محافظ مرتاب في التغيير والغرباء. وعلى عكس الديمقراطيين الاشتراكيين، لم يكن لدى المسيحيين الاجتماعيين رغبة في الانضمام إلى الاتحاد الجرماني، بحيث تستوعبهم المناطق الحضرية، ذات الأغلبية البروتستانتية في ألمانيا. ولم يكن لديهم أي تعاطف مع السياسات الديمقراطية الاشتراكية، التي انتهجتها الحركة العمالية في فيينا. وفي عام 1934 دبر اليمين انقلابًا دمر معقل الحزب الاشتراكي الديمقراطي في "فيينا الحمراء" ومعها الديمقراطية

النمساوية. وحكم النمسا من عام 1934 إلى الاجتياح النازي نظامٌ استبدادي أكليروسي احتكر فيه الحزب الكاثوليكي السلطة.
كانت تركة التجربة الأولى غير السعيدة للديمقراطية في النمسا ثقيلة على جمهورية ما بعد الحرب. ولد المسيحيون الاجتماعيون مجددًا تحت اسم حزب الشعب النمساوي، متباهين بفخر بمعارضتهم في عام 1938 للاحتلال الألماني، لكنهم صمتوا بصورة واضحة على مساهمتهم المنفردة في تدمير الديمقراطية النمساوية قبل أربع سنوات فقط. كان الاشتراكيون، الذين حملوا اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، قادرين على الادعاء بأنهم ضحايا مرتين؛ الأولى بسبب الحرب الأهلية في عام 1934، والثانية على أيدي النازيين. وقد حجب هذا الأمر، مع ذلك، حماستهم السابقة للاتحاد. حافظ الدكتور كارل رينر - الزعيم الاشتراكي وأول رئيس للجمهورية المستقلة التي أسست بموجب معاهدة الدولة النمساوية عام 1955 - على حماسته المبدئية لاتحاد النمسا وألمانيا حتى عام 1938.
لذلك، وجد كلا الحزبين مصلحة في تجاوز الماضي؛ فقد رأينا ما حدث في المحاولات الأولى لاجتثاث النازية في النمسا بعد الحرب. كان الاشتراكيون حزب الأغلبية في فيينا (التي ضمت ربع سكان البلاد)، في حين كان حزب الشعب يضمن ولاء الناخبين في الريف، والمدن الصغيرة في أودية جبال الألب. من الناحية السياسية تم تقاسم البلاد مناصفة تقريبًا؛ ففي انتخابات عام 1949 فاز حزب الشعب على منافسيه الاشتراكيين بفارق 123 ألف صوت فقط. وفي عام 1953 أوصل فارق 37 ألف صوت الاشتراكيين إلى السلطة، وفي عام 1956 فاز حزب الشعب مرة أخرى، بفارق 126 ألف صوت، وفي عام 1959 كان الفارق لمصلحة الاشتراكيين بـ 25 ألف صوت، وانعكست النتيجة في عام 1962 مرة أخرى، حيث فاز حزب الشعب بفارق 64 ألف صوت فقط، من أصل ما يزيد على أربعة ملايين وربع مليون ناخب.
تذكر هذه الفوارق الضيقة الفريدة، بمثيلتها في انتخابات جمهورية ما بين الحربين القريبة. وبالتالي فقد واجه كاثوليك النمسا واشتراكيوها احتمال تجدد انزلاق الحياة السياسة البرلمانية إلى حرب أهلية ثقافية. حتى بمساعدة حزب ثالث - الليبراليون، اعتمدوا إلى حد محرج على تصويت النازيين السابقين، والذين كان عدد ناخبيهم يتناقص باطراد في كل انتخابات - لم يكن بمقدور أي من الحزبين الأمل بتشكيل حكومة مستقرة، وكان من شأن أي نقاش خلافي حول التشريع أن يمثل مجازفة إحياء ذكريات مريرة. ولم تكن التنبؤات المتعلقة بالديمقراطية النمساوية تبشر بالخير.
مع ذلك، لم تنجح النمسا في تجنب تكرار تاريخها فحسب، بل تمكنت في خلال مدة قصيرة من إعادة ترتيب نفسها لتكون ديمقراطية أنموذجية في جبال الألب؛ باعتبارها محايدة ومزدهرة ومستقرة. ويعود هذا من بعض النواحي إلى قربها المزعج من الجيش الأحمر الذي احتل النمسا السفلى حتى عِام 1955،

حين انسحب من هناك مسافة بضعة كيلومترات إلى الشرق - نذكر بأن جارات النمسا آنذاك ثلاث دول شيوعية (يوغسلافيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا)، وبأن موقع البلاد المعرض للهجوم جعل من الحكمة أن تكون حذرة وميالة إلى السلام وبعيدة من المشاكسة في سياستها الداخلية والخارجية. علاوة على ذلك حددت الحرب الباردة هوية النمسا تلقائيًا - كونها غربية، وحرة، وديمقراطية - وكان من الصعب أن تولد هذه الهوية من داخلها.
بيد أن المصدر الرئيس للتسوية السياسية الناجحة بعد الحرب كان يكمن في اعتراف النمسا بالحاجة على نطاق واسع إلى تجنب مواجهات أيديولوجية على شاكلة المواجهات التي مزقت البلاد قبل الحرب. وبما أنه ترتب عليها أن تقف على قدميها - استحال طرح أي سؤال بعد عام 1945 حول ضمها إلى جارتها الألمانية - توجب على تجمعاتها السياسية أن تجد طريقة للتعايش. تمثل الحل الذي استقر عليه قادة البلاد في إلغاء إمكانية المواجهة، بإدارة البلد على نحو دائم بتضافر القوى جنبًا إلى جنب. وفي السياسة، اتفق الحزبان الرئيسان على التعاون في الحكم: حكمَ النمسا بين عامي 1947 و1966 "التحالف الكبير" المكون من الاشتراكيين وحزب الشعب. تم تقسيم الوزارات بعناية، ففي حين كان رئيس الوزراء من حزب الشعب عادة، كان وزير الخارجية من الاشتراكيين وهلم جرّا.
تم التوصل إلى تقاسم المسؤوليات في الإدارة العامة - التي شملت في النمسا بعد الحرب الخدمات العامة برمتها - معظم وسائل الإعلام والكثير من ميادين الاقتصاد، من الخدمات المصرفية إلى الاحتطاب؛ عرفت باسم التمثيل النسبي. ملئت معظم الوظائف من المستويات المختلفة، بالاتفاق، بمرشحين اقترحهم أحد الحزبين المهيمنَين. وبمرور الوقت وصل نظام "فرص العمل لأبناء البلد" إلى عمق الحياة النمساوية، وتشكيل سلسلة متشابكة من الرعاة والموكلين الذين سووا عمليًا كل نزاع إما بالتفاوض أو باستبدال الخدمات والتعيينات. وعولجت النزاعات العمالية من طريق التحكيم بدلًا من المواجهة، كما سعت دولة الرأسين لتجنب المعارضة عبر دمج الحزبين المتنازعين في نظام تقاسما فيه الفوائد والمكافآت. وأتاح الازدهار غير المسبوق في تلك السنوات للائتلاف الكبير أن يحل الخلافات وتضارب المصالح. في الواقع تم شراء التوافق الذي قام عليه توازن البلاد.
استُبعدت مجموعات في المجتمع النمساوي حتمًا - أصحاب المتاجر الصغيرة، والحرفيون المستقلون، والمزارعون المنعزلون، وأي شخص وضعه عمله أو أفكاره الخرقاء خارج شبكة المنافع والمناصب الوظيفية الموزعة. وفي المناطق التي تمتع فيها أي من الحزبين بمزية الأغلبية الساحقة، كان يتم أحيانًا تجاهل النسبية بهدف احتكار المناصب ومحاباة أعضاء ذلك الحزب. لكن الإلحاح لتجنب المواجهة فاق في العادة المصلحة الذاتية المحلية. وكما اعتُمد حياد النمسا الجديد بصفته تعبيرًا مميزًا لهوية البلاد ليحل محل الذكريات

الهويات الماضية المثيرة للخلاف: "هابسبورغ"، و"الألمانية"، و"الاشتراكية"، و"المسيحية" - وكذلك صارت تبعات "ما بعد الأيديولوجيا" (في الواقع ما بعد السياسة) للحكم الائتلافي والإدارة بالمحاصصة تعرف الحياة العامة النمساوية.
يبدو من الوهلة الأولى أن من شأن هذا أن يميز الحل النمساوي لمسألة عدم الاستقرار السياسي من النموذج الإيطالي؛ ففي النهاية، فصل الانقسام السياسي الرئيس في إيطاليا بين الشيوعيين والكاثوليك، وهذا تجاور بالكاد يوحي بوصف "ما بَعد أيديولوجي" [(120)]. لكن الحالتين متماثلتان تمامًا في الواقع. تجسدت المزية الوحيدة لتولياتي وحزبه في الأهمية التي أولاها للاستقرار السياسي طوال العقود التي تلت الحرب؛ لحفظ وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في الحياة العامة، حتى لو كلف ذلك صدقية الشيوعيين أنفسهم كطليعة ثورية. وكانت إيطاليا تدار، أيضًا، عبر نظام الرعاية والوظائف الذي يشبه نظام **المحاصصة** (Proporz)، وإن كان منحازًا إلى حد بعيد لمصلحة جانب واحد.
وإذا كانت إيطاليا دفعت ثمنًا للاستقرار السياسي في صورة فساد عام على مستوى لا يطاق، فالتكلفة الملموسة كانت أقل لدى النمساويين لكنها وخيمة بالقدر نفسه. وصف دبلوماسي غربي النمسا بعد الحرب بأنها: "أوبرا يؤديها ممثلون بُدلاء" وهذا تشخيص في محله. فقدت فيينا، نتيجة الحرب العالمية الأولى سبب وجودها باعتبارها عاصمة لإمبراطورية؛ في سياق الاحتلال النازي والحرب العالمية الثانية فقدت المدينة يهودها، الذين مثلوا نسبة كبيرة من مواطنيها الأرفع تعليمًا والأكثر عالمية [(121)]. وبمجرد أن غادر الروس في عام 1955، افتقرت فيينا حتى إلى الجاذبية الزائفة لبرلين المقسمة. الواقع أن المقياس الملحوظ لنجاح النمسا في التغلب على ماضيها المضطرب كان تميزها الشديد برتابتها المُطمْئِنة في نظر كثيرٍ من زوارها.
وراء الجاذبية الهادئة لـ "جمهورية جبال الألب" المزدهرة باطراد، عاشت النمسا الفساد أيضًا بطريقتها الخاصة. ومثل إيطاليا، كسبت أمنها المؤسس حديثًا مقابل قدر من النسيان الوطني. وفي حين تمكنت غالبية الدول الأوروبية الأخرى - وعلى نحو خاص إيطاليا - من التباهي في الأقل بأسطورة المقاومة الوطنية للاحتلال الألماني، لم يكن في إمكان النمساويين أن يستخدموا تجربتهم في زمن الحرب بشكل معقول. وخلافًا للألمان الغربيين، لم يكونوا ملزمين بالاعتراف، علنًا في الأقل، بالجرائم التي ارتكبوها أو أتاحوا ارتكابها.
تشبه النمسا ألمانيا **الشرقية** على نحو غريب، ولم يقتصر الشبه على نوعية الجهاز البيروقراطي الرتيب الذي حل محل مؤسساتها المدنية. كان كل من البلدين يجسد تعبيرًا جغرافيًا تعسفيًا، تعلقت الحياة العامة بعد الحرب فيه على اتفاق ضمني لاختلاق هوية متملقة جديدة من أجل الاستهلاك العام، مع فارق أن هذه الممارسة أثبتت نجاحًا أكبرِ بكثير في الحالة النمساوية.

تجسدت السمات المميزة لاستقرار أوروبا الغربية، بعد الحرب العالمية الثانية، في حزب ديمقراطي مسيحي ذي عقلية إصلاحية، ويسار برلماني، وتوافق واسع على الابتعاد عن ضغط الانقسامات الأيديولوجية أو الثقافية الموروثة التي وصلت إلى حد الاستقطاب السياسي وزعزعة الاستقرار، والابتعاد من تسييس المواطنة. ويمكن تتبع الترتيبات المختلفة على النمط الإيطالي أو النمساوي في كل مكان تقريبًا. حتى في الدول الاسكندينافية كان ثمة هبوط مطرد من ذروة التعبئة السياسية في أواسط الثلاثينيات؛ إذ انخفضت مبيعات شارات عيد العمال السنوية في السويد بشكل مطرد بين عامي 1939 و1962 (باستثناء طفرة موجزة في نهاية الحرب) قبل أن ترتفع من جديد مع حماسة جيل جديد.

في دول البينيلوكس، انتظمت الجماعات التأسيسية المختلفة (الكاثوليك والبروتستانت في هولندا، والوولونيون والفلامنكيون في بلجيكا) منذ مدة طويلة في كيانات مجتمعية منفصلة (zuilen) أو ركائز شملت معظم الأنشطة البشرية، حيث لا يصلي الكاثوليك ضمن الأغلبية البروتستانتية في هولندا بطريقة مختلفة فحسب، بل ويقصدون كنيسة مختلفة عن كنيسة مواطنيهم البروتستانت. وقد صوتوا أيضًا على نحو مختلف، وقرأوا صحفًا مختلفة، واستمعوا إلى برامج إذاعية خاصة بهم (وفي السنوات التالية شاهدوا قنوات تلفزيونية مختلفة). كان 90 في المئة من الأطفال الكاثوليك الهولنديين في عام 1959 يتلقون الدروس الابتدائية في المدارس الكاثوليكية. وانتسب 95 في المئة من المزارعين الكاثوليك الهولنديين في العام نفسه إلى نقابات المزارعين الكاثوليكية. كان الكاثوليك يسافرون، ويسبحون، ويركبون الدراجات ويلعبون كرة القدم في مؤسسات كاثوليكية، وكانوا مؤمنين بواسطة جمعيات كاثوليكية، وكانوا يدفنون على نحو منفصل أيضًا.

صاغت اختلافات قديمة مماثلة الحياة الروتينية للناطقين بالهولندية في شمال بلجيكا وميزتهم بالمطلق عن الناطقين بالفرنسية في والونيا، مع أن الطائفة الكاثوليكية تمثل الأغلبية الساحقة في كلا المجتمعين. لم تعرف "الركائز" (التقسيمات) في بلجيكا، على الرغم من ذلك، الجماعات اللغوية فحسب، بل والسياسية منها؛ إذ كان هناك نقابات كاثوليكية وأخرى اشتراكية، جرائد كاثوليكية وجرائد اشتراكية، محطات إذاعة كاثوليكية ومحطات إذاعة اشتراكية. وانقسم كل منها بدورها في تقديم الخدمات لمجتمع الناطقين بالهولندية، أو في خدمة أولئك الناطقين بالفرنسية. وكان الميل الليبرالي في البلدين أقل تمثيلًا بصورة لافتة.

شجعت تجربة الحرب والاحتلال، وذكريات الانقسامات المدنية المثيرة للنزاع في العقود السابقة، على مزيد من الميل نحو التعاون عبر هذه الانقسامات المجتمعية. وفَقدت الحركات الأشد تطرفًا، ولا سيما القوميين الفلمنكيين، صدقيتها لتعاونها الانتهازي مع النازيين، وأسهمت الحرب عمومًا في التقليل

من ربط هوية الناس بالأحزاب **السياسية** القائمة، لكنها لم تقلل من ارتباط الخدمات المجتمعية بها. وسواء في بلجيكا أو هولندا أعد الحزب الكاثوليكي نفسه - الحزب المسيحي الاجتماعي في بلجيكا، وحزب الشعب الكاثوليكي في هولندا - ليكون لاعبًا أساسيًا في الحكومة من أواخر أربعينيات القرن العشرين حتى أواخر ستينياته وما بعد ذلك [(122)].

كان خطاب الأحزاب الكاثوليكية في دول البينيلوكس معتدلًا وإصلاحيًا، وعملت إلى حد كبير مثل الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أي مكان آخر؛ لحماية مصالح الطائفة الكاثوليكية، وملء الوظائف الحكومية بمؤيديها على كل المستويات؛ من الحكومة إلى البلدية، وتسخير الحكم عبر الدولة لتلبية احتياجات الدائرة الاجتماعية العريضة لأنصارها. وباستثناء الإشارة إلى الدين، تنطبق هذه المواصفات على أحزاب المعارضة الرئيسة - حزب العمال في هولندا وحزب العمال في بلجيكا (الحزب الاشتراكي لاحقًا). وكل من هذين الحزبين المتقاربين أشد ارتباطًا بالنمط الأوروبي الشمالي القائم على الحركة العمالية النقابية مقارنة بالأحزاب الاشتراكية في بلدان أوروبا المتوسطية، ذات التراث الأكثر راديكالية، والخطاب المتكرر الأشد عداء لرجال الدين، وبالتالي فقد أبدى الحزبان انزعاجًا محدودًا فحسب في التنافس على السلطة (وتقاسم غنائمها) مع الكاثوليك.

الخليط المميز بعد الحرب الذي جمع المجتمعات الثقافية القائمة بذاتها والأحزاب الإصلاحية من يسار ويمين الوسط، هو الذي أرسى التوازن السياسي في البلدان المنخفضة. لم تكن الأوضاع بهذه الصورة دائمًا، حيث شهدت بلجيكا على نحو خاص عنفًا سياسيًا خطرًا في الثلاثينيات عندما هدد الفلمنكيون الانفصاليون، وفاشيو ليون ديغريل النظام البرلماني. وترتب على البلاد مواجهة موجة جديدة بل وأكثر إرباكًا بين الطوائف في صراع نشب في بداية الستينيات. لكن النخب السياسية والإدارية القديمة (والهيئات الكاثوليكية المحلية)، التي تعرض حكمها في خلال فترة وجيزة للتهديد في عام 1945، استعادت قوتها مع السماح بمدى واسع للإنعاش والإصلاحات الأخرى. وهكذا بقيت **الركائز** حتى الستينيات أصداء عفى عليها الزمن لعصر ما قبل السياسة استمرت مدة طويلة بما يكفي لتكون مثبتات استقرار ثقافية ومؤسسية، في خلال حقبة تحول اقتصادي محموم.

أما مثال الاستقرار السياسي الأكثر إثارة في أوروبا بعد الحرب، وبالتأكيد الأكثر أهمية، فهو نفسه الأقل إثارة للدهشة في وقت لاحق. عندما انضمت جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1955، كانت في طريقها فعلًا إلى المعجزة الاقتصادية (Wirtschaftswunder) التي أحبت أن تُعرف بها. لكن الجدير بالملاحظة أكثر هو نجاح جمهورية بون في إرباك العديد من المراقبين في كلا المعسكرين الذين توقعوا الأسوأ. أبحرت ألمانيا الغربية بقيادة كونراد أديناور بِأمان بين مطرقة النازية الجديدة وسندان فلسفة الحياد

السوفياتية، ورست بأمان ضمن التحالف الغربي، على الرغم من وساوس النقاد في الداخل والخارج.
تشكلت مؤسسات ألمانيا بعد الحرب على نحو متعمد للحد من مخاطر تكرار أنموذج جمهورية فايمار. كانت الحكومة لامركزية، وأوكلت المسؤولية الرئيسة عن الإدارة وتقديم الخدمات إلى **المقاطعات** (Länder) وهي الوحدات الإقليمية التي قُسمت البلاد وفقها. ناظر بعض هذه المقاطعات، مثل بافاريا أو شليسفيغ هولشتاين، ولايات ألمانية كانت مستقلة ذات يوم، وجرى استيعابها في الإمبراطورية الألمانية في سياق القرن التاسع عشر، في حين كانت مقاطعات مثل راينلاند - وستفاليا في الشمال الغربي وحدات إدارية جمعت وحدات إقليمية قديمة أو شطرتها.
تحولت برلين الغربية إلى **مقاطعة** في عام 1955، وكانت ممثلة كما ينبغي في المجلس الاتحادي الألماني (البوندسرات) (Bundesrat)، وهو الهيئة الدستورية العليا التي تضم مندوبي المقاطعات (على الرغم من أن ممثليه المنتخبين مباشرة في الهيئة الدنيا: (البوندستاغ) (Bundestag)، لا يمكنهم التصويت حتى في جلسات تضم كامل الأعضاء). وكانت سلطات الحكومة المركزية مقيدة إلى حد كبير مقارنة بسابقاتها من جهة - حمل الحلفاء الغربيون تقاليدَ الحكم الاستبدادي البروسي مسؤولية صعود هتلر وسعوا إلى ألا يتكرر ذلك. من جهة أخرى، لا يمكن أن يطيح البوندستاغ بسهولة بالمستشار وحكومته بعد انتخابها؛ بل يترتب عليه للقيام بذلك أن يسمي مرشحًا يخلفه، بعدد كاف من الأصوات البرلمانية التي تضمن نجاحه. كان الغرض من هذا التقييد تجنب عدم استقرار سياسي تسلسلي وحكم ضعيف وهو الذي ميز السنوات الأخيرة لجمهورية فايمار، لكن ذلك ساهم بإطالة عمر سلطة المستشارين الأقوياء مثل كونراد أديناور، وبعده هلموت شميت وهلموت كول.
شكل هذا الاهتمام بتفادي أو احتواء الصراع مجمل الثقافة العامة لألمانيا الاتحادية. وكان الهدف من تشريعات "السوق الاجتماعية" الحد من مخاطر النزاعات العمالية أو تسييس النزاعات الاقتصادية. وفي ظل قانون "المشاركة في القرار" لعام 1951، اضطرت الشركات الكبيرة العاملة في الصناعات الثقيلة في الفحم والصلب والحديد إلى أن تدرج ممثلي العاملين ضمن مجالس الإشراف الخاصة بها، وهو إجراء توسع لاحقًا ليطبق في القطاعات الأخرى والشركات الصغيرة. وكانت الحكومة الاتحادية والمقاطعات فعالة في العديد من القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من الاعتراض من حيث المبدأ على الاحتكارات المؤممة، فإن الدولة، التي أدارها الديمقراطيون المسيحيون في الخمسينيات، امتلكت أو تحكمت بـ 40 في المئة من مجمل إنتاج الفحم وإنتاج الحديد، وثلثي محطات توليد الكهرباء، وثلاثة أرباع تصنيع الألمنيوم، وبصورة حاسمة الأغلبية العظمى من المصارف الألمانية.

بعبارة أخرى، لم تعن لامركزية السلطة عدم تدخل الحكومة. بالمحافظة على وجود اقتصادي نشط بشكل مباشر أو غير مباشر (عبر شركات قابضة)، كانت الحكومات الألمانية الغربية الإقليمية والوطنية في وضع مكنها من تشجيع السياسات والممارسات المفضية إلى السلام الاجتماعي إضافةً إلى الربح الخاص. وأدت المصارف، بصفتها وسيطًا بين الحكومة والأعمال، والتي كان المصرفيون ضمن هيئاتها على نحو أنموذجي، دورًا حاسمًا. وعادت الإجراءات الاقتصادية الألمانية الأقدم، ولا سيما وضع الأسعار وتقاسم السوق بالتراضي. على المستوى المحلي كان ثمة القليل للغاية ولا سيما في ما يتعلق باستبعاد الموظفين الإداريين أو رجال أعمال أو المصرفيين من الحقبة النازية. وفي نهاية الخمسينيات كان الاقتصاد الألماني الغربي يدار بطريقة مألوفة للاتحادات الاحتكارية والكارتلات العملاقة في العقود السابقة.

ربما لم تكن هذه الهيمنة الفعلية ما خطر في بال المشرفين الأميركيين بخصوص الجمهورية الألمانية الجديدة؛ إذ شاع الاعتقاد، على نطاق واسع، أن التروستات وسلطاتها ساهمت في صعود هتلر، وكانت معادية للسوق الحرة في أي حال. ولو سيطر الخبير الاقتصادي لودفيغ إرهارد - زعيم الديمقراطيين الأحرار، ثالث حزب سياسي في ألمانيا - لبدا الاقتصاد الألماني الغربي، ومعه العلاقات الاجتماعية في ألمانيا الغربية، مختلفًا تمامًا. لكن الأسواق المنظمة والعلاقات الحميمية بين الحكومة ورجال الأعمال أرسيت على نحو مريح في مخطط الديمقراطيين المسيحيين، سواء في المبادئ الاجتماعية العامة أو الحسابات البراغماتية. تعاونت النقابات ومجموعات الأعمال في أغلب الأحوال، وكبرت الكعكة الاقتصادية بسرعة كافية في تلك السنوات بحيث مكنت من تلبية جميع المطالب من دون صراع.

حكم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، من دون انقطاع، منذ أول انتخابات جرت في جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام 1949 حتى عام 1966؛ وحتى استقالة كونراد أديناور في عام 1963، وهو في الـ 87 من عمره، كان مسؤولًا على نحو متواصل عن شؤون جمهورية بون. ثمة العديد من الأسباب التي جعلت الاتحاد المسيحي الديمقراطي، وأديناور بصفته مستشارًا، يتمتع بسلطة مستمرة مدة طويلة، أحدها قوة الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا الغربية بعد الحرب؛ إذ أضحت مناطق براندنبيرغ، وبروسيا، وساكسونيا ذات الأغلبية البروتستانتية في أيدي الشيوعيين، وصار الكاثوليك يمثلون ما يزيد على نصف سكان ألمانيا الغربية. في بافاريا، حيث يشكل الكاثوليك المحافظون الأغلبية الساحقة من الناخبين، شكل الاتحاد الاجتماعي المسيحي المحلي قاعدة سياسية جبارة، واستخدمها ليؤمن لنفسه موقعًا دائمًا بصفته شريكًا أصغر في حكومات أديناور الائتلافية.

كان أديناور نفسه في عمر مكنه من تذكر السنوات الأولى لقيام إمبراطورية فيلهلم، عندما كانت الكنيسة الكاثوليكية هدفًا للصراع الثقافي (الذي شرعه

بسمارك باسم العلمانية)، وكان حذرًا من الانتفاع بإفراط من توازن القوى الجديد، وبالتالي المخاطرة في تجدد الصراع حول علاقة الكنيسة بالدولة، وخصوصًا في أعقاب السجل الواضح لموقف الكنائس الألمانية غير البطولي في ظل النازيين. ولهذا سعى منذ البداية لجعل حزبه على الصعيد الوطني مركبة انتخابية مسيحية بدلًا من حصرها بالكاثوليك، مؤكدًا الجاذب الاجتماعي الشامل للديمقراطية المسيحية. وفي هذا حالفه النجاح على نحو واضح؛ فقد تغلب تحالف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي بفارق ضئيل على الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الانتخابات الأولى في عام 1949، لكن بحلول عام 1957 تضاعف تقريبًا عدد المصوتين لمصلحة هذا التحالف، وفاقت حصته من أصوات المشاركين في الاقتراع 50 في المئة.

من الأسباب ذات الصلة لنجاح تحالف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي (فاز الحزبان معًا من ذلك الحين فصاعدا بـ 44 في المئة أو أكثر من الأصوات على المستوى الوطني) أنه استهوى قاعدة انتخابية عريضة، كحال الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا. كانت جاذبية المسيحيين الاجتماعيين البافاريين، مثل نظرائهم في البلدان المنخفضة، محدودة، واستقطبوا أصوات المحافظين في المجتمع من مرتادي الكنائس في منطقة واحدة. لكن حزب أديناور، الاتحاد الديمقراطي المسيحي، مع أنه محافظ على نحو تقليدي في القضايا الثقافية - على سبيل المثال، سيطر نشطاء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية والجماعات المسيحية الأخرى في العديد من المدن الصغيرة والمجتمعات الريفية المحلية على البرامج السينمائية وفرضوا رقابة عليها - فقد كان على خلاف ذلك مسكونيا تمامًا، وعلى نحو خاص في السياسة الاجتماعية.

بهذه الطريقة، أنشأ الديمقراطيون المسيحيون في ألمانيا، قاعدة عابرة للأقاليم والمذاهب في سياسات ألمانيا. وصار بإمكانهم التعويل على أصوات الريف والمدن، وأصوات أرباب العمل والعمال. وفي حين استعمر الديمقراطيون المسيحيون الإيطاليون الدولة، استعمر الاتحاد الديمقراطي المسيحي القضايا في ألمانيا. ففي السياسة الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وعلى نحو خاص المواضيع البالغة الدقة والحساسية كالانقسام بين الشرق والغرب، ومصير العديد من المبعدين في ألمانيا؛ ترسخ حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي تحت قيادة أديناور بثبات كمظلة حزبية لأغلبية الوسط، وبهذا كون انطلاقة جديدة في الثقافة السياسية الألمانية.

كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الضحية الرئيسة لنجاح حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي. كان من المفترض في ظاهر الأمر أن يكون الحزب الاشتراكي الديمقراطي في موقع أفضل، حتى بِعد خسارة أصوات ناخبيه

التقليديين في شمال ألمانيا وشرقها. كان سجل أديناور في مناهضة النازية مشوبًا؛ إذ كان يرى لغاية أواخر عام 1932 أنه ربما تصرف هتلر بمسؤولية، ولعله كان محظوظًا للغاية لكونه موضع ارتياب النازيين سواء في عام 1933 (عندما طُرد من منصب رئيس بلدية كولون) أو من جديد في أشهر الحرب الأخيرة عندما سجن فترة وجيزة باعتباره معارضًا للنظام. ولولا هاتان النقطتان في رصيده لكان من المشكوك فيه أن الحلفاء الغربيون كانوا سيرعون صعوده إلى الشهرة.

كان الزعيم الاشتراكي كورت شوماخر، من جهة أخرى، حازمًا في مكافحة النازية من البداية. شهد الرايخستاغ في 23 شباط / فبراير 1932 تنديده الشهير بالاشتراكية القومية باعتبارها: "نداء متواصلًا للخنزير من داخل الكيان البشري" وبصفتها فريدة من نوعها في التاريخ الألماني لجهة نجاحها في "الحشد المتواصل للحماقة البشرية". وكان قد اعتقل في تموز / يوليو 1933 وأمضى أغلب السنوات الـ 12 التالية في معسكرات الاعتقال، فاعتلت صحته على نحو دائم وقصر عمره. لم يكن شوماخر بجسمه المضنى المحني، وشخصيته البطولية، وإصراره الثابت بعد الحرب على وجوب اعتراف ألمانيا بجرائمها، مجرد زعيم طبيعي للاشتراكيين، بل السياسي الوطني الوحيد في ألمانيا بعد الحرب، الذي قدم لزملائه الألمان بوصلة أخلاقية واضحة.

لكن شوماخر، على كل ما لديه من سمات، كان بطيئا على نحو غريب في فهم النظام الدولي الجديد في أوروبا. ولد شوماخر في كريستادت (Kreisstadt) في بروسيا، وعارض التخلي عن إمكان قيام ألمانيا موحدة ومحايدة. كره الشيوعيين، ولم يثق بهم، ولم يكن لديه أي أوهام حولهم، لكن يبدو أنه اعتقد جادًا بأن ألمانيا منزوعة السلاح ستترك وشأنها بسلام لتحديد مصيرها، وأن مثل هذه الظروف ستكون مواتية للاشتراكيين. ومن ثم عارض بشدة توجه أديناور الغربي، ورغبته الواضحة في تأييد تقسيم ألمانيا إلى أجل غير مسمى. رأى الاشتراكيون، أن الأولوية في ظل مجمل التعقيدات الدولية تكمن في استعادة السيادة لألمانيا الموحدة والمحايدة سياسيًا.

ذُهل شوماخر على نحو خاص من حماسة أديناور لمشروع التكامل الأوروبي الغربي. ورأى أن خطة شومان عام 1950 تهدف إلى إنتاج أوروبا "محافظة، ورأسمالية، وإكليركية، تهيمن عليها الكارتلات". يخرج عن سياق موضوعنا ما إذا كان مخطئًا تمامًا أم لا. تكمن المشكلة في أنه لم يكن لدى حزب شوماخر الاشتراكي الديمقراطي، عمليًا، بديل يقدمه. وبالجمع بين برنامجهم الاشتراكي التقليدي الداعي إلى التأميم، والضمانات الاجتماعية، ومطالبتهم بألمانيا موحدة وحيادية، حصل الاشتراكيون الديمقراطيون على أصوات جديرة بالاعتبار في انتخابات جمهورية ألمانيا الاتحادية الأولى في عام 1949. بلغت نسبة المصوتين لهم 29.2 في المئة، وعددهم 6,935,000 (أقل بـ 424 ألف من عدد الأصوات التي نالها تحالف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد

المسيحي الاجتماعي). لكن بحلول منتصف الخمسينيات، حيث كانت ألمانيا الغربية مرتبطة بقوة بالحلف الغربي وبالمشروع الأولي لاتحاد أوروبي، وبتنبؤات الاشتراكيين الاقتصادية المأساوية التي يمكن إقامة الدليل على دحضها، أضحى الحزب الديمقراطي الاشتراكي في وضع حرج. وفي انتخابات عامي 1953 و1957 ارتفع عدد المصوتين للاشتراكيين قليلًا، وبقيت حصتهم من الناخبين ثابتة.
لم يتخل الجيل الجديد من الاشتراكيين الألمان رسميًا عن التزام حزبهم طوال 70 عامًا الماركسيةَ إلا في عام 1959، أي بعد سبع سنوات من وفاة شوماخر المبكرة، واستغلالهم وجوب التوصل إلى تسوية مع الغرب واقعًا ألمانيًا. كانت وظيفة الماركسية الاشتراكية الألمانية بعد الحرب مجرد وظيفة خطابية أكثر من أي وقت مضى - كف الحزب الديمقراطي الاشتراكي عن احتضان الطموحات الثورية الأصيلة بحلول عام 1914 على أبعد تقدير، على افتراض احتضانه أيًا منها أصلًا. لكن قرار التخلي عن صيغ الاشتراكية العتيقة الكاملة حررت الاشتراكيين في ألمانيا للتكيف مع جوهر معتقداتهم. ومع أن العديد منهم لم يفرحه دور ألمانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية الجديدة، فقد تعايشوا مع مشاركة ألمانيا في التحالف الغربي ومع ضرورة أن يصبحوا حزب شعب (Volkspartei) عابرًا للطبقات - بدلًا من الاعتماد على نواة الطبقة العاملة - ليكونوا جادين في تحدي احتكار أديناور للسلطة.
نجح إصلاحيو الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الوقت المناسب في تحسين أداء حزبهم في انتخابات عامي 1961 و1965، الأمر الذي أدى إلى قيام حكومة "الائتلاف الكبير" في عام 1966، ومشاركة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي كان يقوده آنذاك فيلي برانت، في الحكومة أول مرة منذ أيام جمهورية فايمار. لكن ترتب على الاشتراكيين الديمقراطيين دفع ثمن مثير للسخرية لقاء تحسين فرصهم. طالما أن الديمقراطيين الاشتراكيين في ألمانيا متمسكون بمعارضتهم المبدئية لمعظم سياسات أديناور، كانوا يسهمون، من حيث لا يحتسبون، في الاستقرار السياسي لجمهورية ألمانيا الغربية. لم يكن أداء الحزب الشيوعي جيدًا في جمهورية ألمانيا الاتحادية (حصل في عام 1947 على 5.7 في المئة من الأصوات، وفي عام 1953 على 2.2 في المئة، وفي عام 1956 حظرته المحكمة الدستورية الألمانية الغربية). لذلك، احتكر الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليسار السياسي واستوعبه في داخله مهما كان طابع المعارضة الراديكالية للشباب التي وُجدت حينذاك. لكن فقد الحزب الاشتراكي الديمقراطي ولاء أقصى اليسار بمجرد مشاركته في حكومة مع الحزب الديمقراطي المسيحي، واعتماده برنامجًا معتدلًا وإصلاحيًا. وكان من شأن ذلك أن يتيح حينذاك مساحة **خارج** البرلمان لجيل جديد من المتطرفين يزعزع الاستقرار السياسي.

لم يترتب على القادة السياسيين في ألمانيا الغربية القلق من صعود مباشر لورثة النازيين، فالقانون الأساسي للجمهورية نص صراحة على حظر أي حزب من هذا القبيل. ومع ذلك، ثمة ملايين عدة من الناخبين النازيين السابقين، توزع معظمهم على الأحزاب السائدة المختلفة. ووجد حينذاك جمهور إضافي، مكون من النازحين (Vertriebene)، وهم أولئك الذين تحدروا من عرق ألماني، والذين طردوا من بروسيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها. وقد بلغ عدد المطرودين الألمان نحو 13 مليونًا، استقر ما يقرب من تسعة ملايين في البداية في المناطق الغربية، وبحلول منتصف الستينيات، ومع التدفق المستمر للاجئين إلى الغرب عبر برلين، طرد أيضًا 1.5 مليون ألماني من الأراضي الشرقية ووصلوا إلى ألمانيا الغربية.
كان عدد النازحين، وهم في الأغلب من صغار المزارعين، وأصحاب المتاجر ورجال الأعمال، كبيرًا للغاية بحيث تعذَر تجاهله، وباعتبارهم من العرق الألماني (Volksdeutsche) فقد حفظ لهم القانون الأساسي لعام 1949 حقوقهم بصفتهم مواطنين ولاجئين. لكن هؤلاء كانوا أكثر عرضة من غيرهم من الألمان إلى البقاء من دون سكن ملائم ومن دون عمل في السنوات الأولى للجمهورية ما دفعهم للمشاركة في الانتخابات، وتجسدت سياساتهم في قضية واحدة، قبل أي اعتبار، وهي حق العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم في بلدان الكتلة السوفياتية، أو المطالبة بالتعويض عن خسائرهم، في حال تعذر ذلك.
إضافةً إلى النازحين، كان يوجد عدة ملايين من المقاتلين الذين شاركوا في الحرب، وازداد هذا العدد بعد أن وافق خروشوف على عودة أسرى الحرب المتبقين في عام 1955. ومثلَ المطرودين، وجد قدامى المحاربين والمتحدثين باسمهم أنفسهم في النهاية ضحايا أسيئت معاملتها على نحو ظالم في الحرب، وفي التسوية التي تلت الحرب. رفضوا بغضب أي تلميح إلى أن ألمانيا، والقوات المسلحة الألمانية على نحو خاص، قد تصرفت على نحو عُد سببًا أو مبررًا لمعاناتها. أما صورة ألمانيا أديناور المفضلة فهي عدها ضحية ثلاث مرات: الأولى على يدي هتلر - ساهم النجاح الكبير لأفلام سينمائية مثل "الجسر الأخير" (*Die Letzte Brücke*) عام 1954، وتروي أحداثه قصة طبيبة قاومت النازية، أو فيلم "كاناريس" (Canaris) عام 1955، في الترويج لفكرة أن معظم الألمان الخيرين أمضوا حقبة الحرب في مقاومة هتلر؛ ومن ثم ضحية على أيدي أعدائهم، وقد دعمت مشاهد المدن المقصوفة بعد الحرب فكرة أن الألمان عانوا على الجبهة الداخلية كما هي الحال في الميدان، على نحو رهيب على أيدي أعدائهم؛ وأخيرًا كانت ألمانيا ضحية "التحريفات" الدعائية الخبيثة بعد الحرب، التي - اعتُقد على نطاق واسع - أنها تعمدت المبالغة بـ "جرائم" ألمانيا والتقليل من خسائرها.
ظهرت في السنوات الأولى للجمهورية الاتحادية مؤشرات على أن هذه المشاعر قد تترجم إلى ردة فعل سياسية عنيفة. وبالفعل، حصلت أحزاب

اليمين الشعبوية القومية على 48 مقعدًا في الانتخابات البرلمانية في عام 1949 (ثلاثة أمثال ما حصل عليه الشيوعيون، ونحو النسبة نفسها مقارنة بمقاعد الديمقراطيين الأحرار). وما إن سُمح للاجئين بتكوين تنظيم سياسي حتى برزت "كتلة المطرودين والمحرومين" (Bloc of Expellees and Disenfranchised). وقد فازت هذه الكتلة في الانتخابات المحلية في ولاية شليسفيغ هولشتاين (وهي المعقل الريفي السابق للحزب النازي) بـ 23 في المئة من الأصوات في عام 1950. وفي العام التالي، وفي دائرة انتخابية مماثلة في ساكسونيا السفلى، حاز حزب الرايخ الاشتراكي (Sozialistische Reichspartei) على 11 في المئة من الأصوات. مع هذه الكتلة الناخبة التي لم تكن بالتأكيد يستهان بها في البال، أولى كونراد أديناور عناية كبيرة لتجنب الانتقادات المباشرة لماضي ألمانيا القريب، وألقى باللائمة بشكل صريح على الاتحاد السوفياتي والحلفاء الغربيين كونهم سببًا لمشكلات ألمانيا المستمرة، وخصوصًا تلك الناجمة عن اتفاقيات بوتسدام.

ولتلطيف مطالب اللاجئين ومؤيديهم، حافظ أديناور وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي على موقف متشدد حيال الشرق. وأصرت بون في علاقاتها الدولية على أن تبقى حدود ألمانيا في عام 1937 سارية شرعيًا حتى مؤتمر السلام النهائي. وبموجب مبدأ هالشتاين (Hallstein Doctrine) الذي طرح في عام 1955، رفضت جمهورية ألمانيا الاتحادية إقامة علاقات دبلوماسية مع أي بلد يعترف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية (لأن الاعتراف يستتبع ضمنًا إنكار زعم بون بموجب القانون الأساسي لعام 1949 تمثيل **جميع** الألمان). وكان الاستثناء الوحيد هو الاتحاد السوفياتي. وقد تجلت صرامة بون في عام 1957 عندما قطع أديناور العلاقات الدبلوماسية بيوغسلافيا بعد اعتراف تيتو بألمانيا الشرقية. وجُمدت فعليًا علاقات ألمانيا طوال السنوات العشر التالية مع أوروبا الشرقية.

في الشؤون الداخلية، وإضافةً إلى تخصيص موارد كبيرة لمساعدة اللاجئين ودمج السجناء العائدين مع أسرهم في المجتمع الألماني الغربي، شجعت حكومات الخمسينيات نهجًا غير انتقادي لماضي ألمانيا القريب. في عام 1955 احتجت وزارة الخارجية رسميًا على عرض الفيلم الوثائقي "الليل والضباب" (*Night and Fog*) لآلان رينيه في مهرجان كان السينمائي لذلك العام. كان يمكن هذا الفيلم أن يفسد علاقة ألمانيا الاتحادية ببعض الدول، وهي على وشك الدخول كدولة كاملة العضوية في حلف شمال الأطلسي؛ وورد في الاحتجاج الرسمي: "يعكر (العرض) صفو الانسجام الدولي للمهرجان عبر تأكيده التذكير بالماضي المؤلم". امتثلت الحكومة الفرنسية كما ينبغي وسُحب الفيلم [(123)].

لم يمثل ذلك انحرافًا عابرًا؛ إذ حظرت وزارة الداخلية الألمانية الغربية حتى عام 1957 أي عرض لفيلم المخرج فولفغانغ ستاودته (ألمانيا الشرقية) عن رواية هاينريش مان "رجل القش" (*Der Untertan*) في عام 1951، أما الاعتراض

على الفيلم فمبني على طرحه بأن للاستبداد في ألمانيا جذورًا تاريخية عميقة. قد يبدو هذا لتأكيد الرأي القائل بأن ألمانيا بعد الحرب كانت تعاني جرعة هائلة من فقدان الذاكرة الجماعية. لكن الواقع كان أكثر تعقيدًا؛ لم ينس الألمان بقدر ما كانوا يتذكرون على نحو انتقائي. طوال الخمسينيات، شجعت الجهات الرسمية في ألمانيا الغربية رؤية رخية البال للماضي الألماني، الذي اتسم فيه الجيش الألماني بالبطولة، في حين كان النازيون أقلية وقد عوقبوا كما ينبغي.

في سياق سلسلة من قرارات العفو، عاد مجرمو الحرب السجناء حتى ذلك الحين باطراد إلى الحياة المدنية. وفي الوقت نفسه، لم يجرِ التحقيق على الإطلاق في معظم جرائم الحرب الألمانية الأشد شناعة - التي ارتكبت في الشرق وفي معسكرات الاعتقال. وعلى الرغم من تأسيس المكتب المركزي لدوائر العدالة الوطنية (Central Office of Land Justice Departments) في شتوتغارت في عام 1956، فقد فشلت النيابة العامة المحلية في متابعة أي تحقيقات حتى عام 1963، عندما بدأت بون بالضغط عليها للقيام بذلك، وبشكل أكثر فعالية بعد عام 1965، عندما مددت الحكومة الاتحادية قانون مهلة رفع دعوى القتل إلى أكثر من 20 عامًا.

اتسم موقف أديناور الخاص بهذه القضايا بالتعقيد. فمن ناحية، شعر بوضوح أن الصمت الحصيف خير من سرد استفزازي عام للحقيقة - كان أبناء ذلك الجيل من الألمان غير مهيئين من الناحية الأخلاقية لتحقيق الديمقراطية، إلا بهذا الثمن. أي سلوك آخر كان يهدد بالانبعاث اليميني. وخلافًا لشوماخر، الذي تحدث بوضوح على نحو مؤثر عن معاناة اليهود على أيدي الألمان، أو الرئيس الألماني تيودور هويس الذي قال حرفيًا في معسكر الاعتقال بيرغن بيلسن في تشرين الثاني / نوفمبر 1952: *"Diese Scham nimmt uns niemand ab"*[(124)] لم يقل أديناور إلا القليل للغاية حول هذا الموضوع. في الواقع، تحدث عن الضحايا اليهود فحسب، من دون أي ذكر على الإطلاق للجناة الألمان.

ومن ناحية أخرى، اعترف بالضغط الذي لا يقاوم لدفع تعويضات. في أيلول / سبتمبر عام 1952 توصل أديناور إلى اتفاق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي موشيه شاريت بأن يدفع للناجين اليهود المبلغ الذي زاد على 100 مليار مارك ألماني على مر السنين، وبتوقيعه على هذا الاتفاق تعرض أديناور إلى بعض المخاطر في سياسته الداخلية؛ في استطلاع للرأي في ألمانيا الغربية في كانون الأول / ديسمبر 1951 أعرب خمسة في المئة ممن شملهم الاستطلاع فقط بالذنب تجاه اليهود، واعترف 29 في المئة أن على ألمانيا أن تقدم بعض التعويضات للشعب اليهودي. وانقسم الباقون بين (نحو خُمسَي المجيبين) قائل بأن من ارتكبوا أمرًا ما فعلًا هم المسؤولون ويجب عليهم الدفع، و21 في المئة رأوا أن "اليهود أنفسهم مسؤولون جزئيًا عما حدث لهم في عهد الرايخ الثالث". عندما نوقش اتفاق التعويضات في الرايخستاغ في 18 آذار / مارس 1953، صوت الشيوعيون ضده، وامتنع الديمقراطيون الأحرار عن التصويت،

وانقسم كل من الاتحاد الاجتماعي المسيحي وحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، حزب أديناور بالذات، وصوت كثيرون منهم ضد أي تعويضات (Wiedergutmachen). ومن أجل نجاح الاتفاق، اعتمد أديناور على أصوات معارضيه من الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

استغل أديناور، في أكثر من مناسبة، القلق الدولي الواسع النطاق حيال إمكانية إحياء النازية في ألمانيا، لدفع حلفاء ألمانيا الغربية في الاتجاه الذي يريد، حيث اقترح أن من الأفضل للحلفاء الغربيين أن يكفوا عن انتقاد ألمانيا أو استحضار ماضيها المقلق، إن كانوا يريدون التعاون الألماني في الدفاع الأوروبي. وفي حال أرادوا درء ردة فعل محلي، يترتب عليهم الوقوف بحزم مع أديناور في رفض الخطط السوفياتية في ألمانيا الشرقية، وهكذا دواليك.

فهم الحلفاء الغربيون تمامًا ما كان يرمي إليه أديناور، لكنهم كانوا يقرأون أيضًا استطلاعات الرأي الألمانية، ولذلك أتاحوا له مجالًا واسعًا للمناورة، وتقبلوا إصراره على أنه الوحيد الذي يحول دون شريك أقل انقيادًا، وادعاءه الحاجة إلى تنازلات من الخارج لتفادي مشكلات داخلية. وحتى أيزنهاور، أعلن في كانون الثاني / يناير 1951 أنه كان مخطئًا في الخلط بين الجيش الألماني والنازيين، قائلًا: "قاتل الجندي الألماني بشجاعة وشرف من أجل وطنه". وفي سياق مماثل، طالب الجنرال ريدجواي، الذي خلف أيزنهاور بوصفه القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، مفوضي الحلفاء السامين في عام 1953 بالعفو عن الضباط الألمان المدانين سابقًا بجرائم حرب على الجبهة الشرقية.

لم يكن سلوك أديناور ليقربه من محاوريه - استاء دين أتشيسون على وجه الخصوص من إصرار بون على وضع شروط قبل الموافقة على الانضمام إلى مجتمع الدول المتحضرة، كما لو كانت ألمانيا الغربية تؤدي للحلفاء الغربيين المنتصرين خدمة. لكن في تلك المناسبات النادرة، التي أعربت فيها واشنطن أو لندن عن إحباطها علنًا، أو كلما جرى التلميح إلى احتمال الحديث مع موسكو من وراء ظهر بون، كان أديناور يسارع لتوظيف هذه الحال لمصلحته السياسية، مذكرًا الناخبين الألمان بتقلب حلفاء ألمانيا، وكيف أنه الوحيد الذي يعتمد عليه للسهر على المصالح الوطنية.

لم يكن الدعم المحلي لإعادة تسلح ألمانيا قويًا، ولا سيما في الخمسينيات. ولم يُثر بناء جيش ألمانيا غربية جديد (Bundeswehr) في عام 1956 - بعد 11 عامًا فقط على الهزيمة - حماسة على نطاق واسع. حتى أديناور نفسه كان مترددًا، ومصرًا - مع ما كان يتسم به من القليل في الصدقِ - على أنه استجاب لضغوط دولية. كانت إحدى إنجازات "حركة السلام" المدعومة من السوفيات في وقت مبكر من الخمسينيات نجاحها في إقناع العديد من الألمان الغربيين بأن بلادهم يمكن أن تكون موحدة وآمنة إذا أعلنت أنها "محايدة". فضل أكثر من ثلث البالغين، الذين شملهم استطلاع في أوائل الخمسينيات، ألمانيا

محايدة موحدة تحت أي ظرف من الظروف، وأراد ما يقرب من 50 في المئة أن تعلن الجمهورية الاتحادية الحياد في حال نشوب الحرب.
وبالنظر إلى أن واقع حال ألمانيا نفسه هو ما يُرجح أن يكون فتيل حرب عالمية ثالثة في أوروبا، بدت تطلعات الألمان تلك غريبة. لكنها كانت إحدى المسائل الغريبة في ألمانيا الغربية بعد الحرب، حيث كانت مزية بلادهم، بصفتها محمية أميركية بحكم الأمر الواقع، مصدر استياء بقدر ما كانت مصدر أمن. ولم تقوَ هذه المشاعر إلا عندما اتضح في أواخر الخمسينيات أن الحرب في ألمانيا قد تشهد معارك بالأسلحة النووية؛ تحت سيطرة الآخرين الحصرية.
وبالعودة إلى عام 1956، حذر أديناور من أن جمهورية ألمانيا الاتحادية لا يمكن أن تبقى "محمية نووية" إلى الأبد. وعندما أصبح واضحًا في أوائل الستينيات أن الحلفاء الغربيين تفاهموا مع موسكو حول هذا الموضوع الحساس، واتفقوا في ما بينهم على ألا يسمحوا بحصول ألمانيا على أسلحة نووية، انتابه الغضب [(125)]. وبدا لوهلة وكأن ولاء جمهورية بون لواشنطن قد يتحول إلى باريس ديغول، التي كانت تشاركها الاستياء من التعامل الأنكلو - أميركي المتعالي، والهاجس المشترك من تملص الولايات المتحدة من التزاماتها حيال عملائها الأوروبيين.
لا شك في أن الرغبة الفرنسية بامتلاك ردع نووي مستقل مثلت سابقة مغرية لألمانيا الغربية، حيث استغلها ديغول بمهارة في عرضه الجهود الرامية إلى فطام بون عن أصدقائها الأميركيين. وبالصيغة التي تفوه بها ديغول في 14 كانون الثاني / يناير 1963 في مؤتمر صحافي، قائلًا "لا" لعضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأنه "يتعاطف" مع تطلعات ألمانيا الغربية إلى وضعية نووية. وفي الأسبوع التالي ترجم "التعاطف" إلى معاهدة صداقة فرنسية - ألمانية. لكن المعاهدة، وعلى الرغم من كل ما صاحبها من تطبيل، كانت جوفاء. تبرأ العديد من أعضاء حزب أديناور من تبدل ولاءاته الواضح، وفي وقت لاحق من العام تآمر زملاؤه لإبعاده عن السلطة، وإعادة تأكيد ولائهم لحلف شمال الأطلسي. أما ديغول، فلم تساوره أي أوهام من بين جميع الناس حيال الألمان. قال الرئيس الفرنسي في هامبورغ قبل ستة أشهر أمام حشد متحمس: "Es lebe die Deutschfranzösiche Freundschaft! Sie Sind ein grosses Volk!" (لتحيا الصداقة الألمانية - الفرنسية، أنتم شعب عظيم)، وعلق قائلًا لأحد مساعديه: "لو كانوا حقًا لا يزالون شعبًا عظيمًا، لما هتفوا لي بذلك".
في أي حال، لم يتجرأ أي زعيم ألماني غربي على الابتعاد عن واشنطن، مهما بلغت برودة العلاقات بينهما، من أجل علاقة بديلة وهمية مع فرنسا. ومع ذلك، مثلت دسائس أديناور في السياسة الخارجية المزاج الكامن وراء الاستياء من تبعية ألمانيا الغربية التي لا مفر منها للولايات المتحدة. بالعودة إلى الماضي، يمكننا الافتراض في الحال أن جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد الحرب رحبت بحماسة بكل ما هو أميركي؛ كانت القوات الأميركية تنتشر عبر وسط ألمانيا

وجنوبها في تلك السنوات، وأحب الناس وتبنوا بالكامل منشآتهم العسكرية وقواعدهم وقوافلهم، وأفلامهم، وموسيقاهم، وطعامهم، وملابسهم، وعلكهم، ونقودهم، وهم الذين كانوا ضمانة حريتهم.

كان الواقع أكثر تعقيدًا. كانت أغلبية الجنود الأفراد الأميركيين (والبريطانيين) محبوبين بالتأكيد. لكن بعد تبدد مشاعر الفرج الأولية التي أطلقها "التحرير" (كذا) على يد الغرب (وليس الجيش الأحمر)، ظهرت مشاعر أخرى. تناقضت السنوات القاسية، التي تلت الحرب في ظل احتلال الحلفاء، على نحو سلبي مع الحياة في ظل النازيين. وألقى البعض باللائمة على أميركا في خلال الحرب الباردة لوضع ألمانيا في وسط صراعـ"ها" مع الاتحاد السوفياتي وتعريض البلاد للخطر. ونسب العديد من المحافظين، على نحو خاص في الجنوب الكاثوليكي، صعود هتلر إلى تأثير "علمانية" الغرب، وجادلوا بأن على ألمانيا أن تتجه إلى "الطريق الوسط" بين شرور الحداثة الثلاثة: النازية، والشيوعية، و"الأمركة". وذكر بروز ألمانيا الغربية المتزايد على الطرف الشرقي للتحالف الغربي بإسناد ألمانيا النازية لنفسها دور حصن أوروبا الثقافي في مواجهة جحافل السوفيات الآسيوية.

زد على ذلك أن تأمرك ألمانيا الغربية - وانتشار المحتلين الأجانب في كل مكان - تناقض على نحو ظاهر مع ألمانيا المطهرة من الرغبات الشعبية، التي تغذت في مطلع الخمسينيات خصوصًا على وجبة أفلام الحنين إلى ماضي الوطن المحلية. كانت هذه، التي تدعى سينما الوطن (Heimat)، مجموعة قياسية من المشاهد الطبيعية الجبلية في جنوب ألمانيا كخلفية لحكايات الحب والإخلاص والمجتمع في عهد أو زي إقليمي. قدمت وسيلة الترفيه هذه فنًا مبتذلًا بلا خجل وتمتعت بشعبية كبيرة، وكانت الأفلام في الكثير من الأحيان قريبة من نسخ أفلام الحقبة النازية، وأحيانًا متطابقة معها بالعناوين (مثل: "عذراء الغابة السوداء"، عام 1950، وهو إعادة صناعة فيلم حمل العنوان نفسه في عام 1933): أعمال المخرجين مثل هانز ديب، الذي تألق في ظل النازيين، أو أعمال رجال أصغر سنًا مثل رودولف شوندلر ممن تدربوا على أيديهم.

إن عناوين أفلام مثل: "خضراء هي الأرض" (*Green Is the Heath*) (1951)، و"أرض الابتسامات" (*Land of Smiles*) (1952)، و"عندما تتفتح الزنابق البيضاء من جديد" (*When the White Lilacs Bloom Again*) (1953)، و"فيكتوريا وفارسها" (*Victoria and Her Hussar*) (1954) و"الفارس الوفي" (*The Faithful Hussar*) (1954)، و"القرية المرحة" (*The Gay Village*) (1955)، و"عندما تتفتح وردات جبال الألب" (*When the Alpine Roses Bloom*) (1955)، و"روزي من الغابة السوداء" (*Rosie from the Black Forest*) (1956) وعشرات العناوين المشابهة، تستحضر أرضًا وشعبًا لا تكدرهما القنابل أو اللاجئون، "ألمانيا العميقة": المفيدة، والريفية، وغير الملوثة، والسعيدة، والشقراء. وحمل خلودها بالذات تلميحات مؤنسة إلى بلد وشعب متحررَين

من المحتلين من الشرق والغرب ومن الشعور بالذنب ودنس ماضي ألمانيا القريب.
صورت أفلام سينما الوطن مشاهد ريفية ومحافظة في مطلع سنوات الجمهورية الاتحادية، والرغبة الصادقة في أن تترك وشأنها. وربما سهل تسريحَ الجيش الألماني كثرة النساء على نحو غير متناسب ضمن السكان البالغين. بين أول إحصاء للسكان بعد الحرب في عام 1950، أن على رأس ثلث أرباب أسر ألمانيا الغربية نساء مطلقات أو أرامل. وحتى بعد عودة أسرى الحرب الباقين على قيد الحياة من الاتحاد السوفياتي في عامي 1955 و1956، بقي التفاوت قائمًا، حيث فاق عددُ الإناث في ألمانيا الاتحادية عدد الذكور في عام 1960 بنسبة 126 إلى 100. وكذا كان الحال في بريطانيا وفرنسا، إن لم يكن أكثر، حيث احتل الاهتمام بالأسرة والشؤون المحلية مكان الصدارة لدى الرأي العام. في عالم النساء هذا، وكثيرات منهن عملن دوامًا كاملًا وربين الأطفال بمفردهن [(126)] - مع ذكرياتهن الخاصة الرهيبة عن الأشهر الأخيرة من الحرب والحقبة التي أعقبت الحرب مباشرة - لم تحظ خطابات الأمة، أو القومية، أو إعادة التسلح، أو المجد العسكري، أو المواجهة الأيديولوجية بجاذبية كبيرة.
كان اعتماد الأهداف العامة بديلًا متعمدًا تمامًا ليحل محل طموحات الماضي التي فقدت صدقيتها، حيث خاطب كونراد أديناور حكومته في 4 شباط / فبراير 1952، مبينًا مدى أهمية خطة شومان لمواطنيه: "ينبغي أن تقدم للناس أيديولوجيا جديدة، ولا يمكن إلا أن تكون أوروبية". تميزت ألمانيا الغربية بأنها الوحيدة التي سعت لاستعادة سيادتها عبر الانضمام إلى المنظمات الدولية؛ وكان من شأن فكرة أوروبا نفسها أن تشكل بديلًا يملأ الفراغ الذي انفتح في الحياة العامة الألمانية، عبر استئصال أحشائها القومية، الأمر الذي أعرب شومان بصراحة عن أمله في حصوله.
أثبت تحويل الطاقات هذا فعاليته للنخب الفكرية والسياسية. لكن البديل الحقيقي للسياسات القديمة لامرأة الشارع، لم يكن "أوروبا" جديدة، بل الأعمال التي تضمن البقاء والازدهار. في نهاية الحرب، وفقًا لهيو دالتون، السياسي في حزب العمال البريطاني، أعرب ونستون تشرشل عن رغبته في أن تصبح ألمانيا "بدينة لكنها عاجزة". وهكذا فعلت، وعلى نحو أسرع وبأثر أكبر مما كان لتشرشل الأمل به. لم يكن اهتمام الألمان الغربيين، في العقدين اللذَين أعقبا هزيمة هتلر، بحاجة إلى التحول بعيدًا من السياسة، والتوجه إلى الإنتاج والاستهلاك: لقد سارت الأمور بمنتهى الإخلاص وبذهنية موحدة الهدف في ذلك الاتجاه.
لم يكن العمل والادخار والتحصيل والإنفاق النشاط الأولي لمعظم الألمان الغربيين فحسب، بل أصبح الهدف الأكيد والمبرم للحياة الوطنية. لاحظ الكاتب هانز ماغنوس إنتزنسبيرغر، متأملًا بعد سنوات عدة في هذا التحول الجمعي اللافت، وفي الحماسة المِركزة التي تحلى بها مواطنو الجمهورية

الاتحادية في مزاولتهم لعملهم، أن: "المرء لا يستطيع فهم طاقة الألمان المحيرة إذا كان يقاوم فكرة أنهم حولوا عيوبهم إلى فضائل، لقد فقدوا صوابهم بالمعنى الحرفي للعبارة، وكان هذا شرط نجاحهم المستقبلي".
لذلك، حول الألمان المدانون دوليًا بعد سقوط هتلر بسبب الطاعة العمياء لأوامر أخلاقية نقيصة اجتهادهم في الطاعة إلى فضيلة وطنية. إن أثر تحطيم بلدهم، الذي هُزم هزيمة كاملة، واحتلاله لاحقًا، جعل انقياد الألمان الغربيين إلى فرض الديمقراطية سهلًا، بطريقة لم يكن ليتصورها إلا قلائل قبل عقد من الزمان. وبدلًا من "التفاني في خدمة حكامه" مثلما ذكر هاينه، عن الشعب الألماني - وكان أول من لاحظ ذلك قبل قرن - ، نال الألمان في خمسينيات القرن العشرين احترامًا دوليًا لتفانيهم بالمثل من أجل الكفاءة، والعناية بالتفاصيل، والجودة في صناعة المنتوجات النهائية.
كان هذا التفاني في بناء الرخاء، الذي اكتشفه حديثًا كبار السن من الألمان على نحو خاص، موضع ترحيب لا لبس فيه. بقي كثير من الألمان في ستينيات القرن الماضي، وفيهم من تجاوز الـ 60 عامًا - وهذا يشمل كل متقلدي مناصب رسمية - يعتقدون أن الحياة في ظل القيصر كانت أفضل. لكن في ضوء ما تلا ذلك من أمن وهدوء أتاحه لهم روتين الحياة اليومية السلبي، كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية بديلًا أكثر من مقبول. مع ذلك كان المواطنون الأصغر سنًا، أكثر ارتيابًا. ساورت "الجيل المرتاب" - رجال ونساء ولدوا في الأيام الأخيرة لجمهورية فايمار، ومن ثم فهم كبار بما فيه الكفاية ليشهدوا النازية، وصغار إلى الحد الذي لا يتحملون فيه مسؤولية جرائمها - الشكوك في النظام الألماني الجديد.
بالنسبة إلى رجال مثل الكاتب غونتر غراس، أو المنظر الاجتماعي يورغن هبرماس، وكل منهما ولد في عام 1927، كانت ألمانيا الغربية ديمقراطية من دون ديمقراطيين. قفز مواطنوها بسهولة صادمة من هتلر إلى النزعة الاستهلاكية؛ لقد عالجوا ذكرياتهم الآثمة بالازدهار المتنامي. ورأى غراس وآخرون في ابتعاد الألمان من السياسة والتفاتهم إلى المراكمة الخاصة إنكارًا للمسؤوليات المدنية في الماضي والحاضر. وأثنوا بحماسة على معارضة برتولد بريخت لمقولة: "Erst kommt das Fressen, dann kommt die Moral" (الطعام يأتي أولًا، وبعده تأتي الأخلاق) التي عبر عنها إرنست رويتر رئيس بلدية برلين الغربية في آذار / مارس 1947: "ما من عبارة أشد خطورة من 'الطعام يأتي أولًا، وبعده تأتي الأخلاق'. إننا نعاني الجوع والتجمد، لأننا أجزنا عقيدة خاطئة تعرب عنها هذه الجملة".
عُرف هبرماس في ما بعد بارتباطه الوثيق في البحث عن الوطنية الدستورية (Verfassungs patriotism) لاعتباره إياها الشعور القومي الملائم الوحيد - وأن من الحكمة - تشجيعها في أوساط مواطنيه. لكنه لفت انتباه الجمهور في وقت مبكر من عام 1953 في مقالة نشرها في **صحيفة فرانكفورت العامة** (*Frankfurter*

Allgemeine Zeitung) شن فيه هجومًا على مارتن هايدغر، لأنه سمح بإعادة نشر محاضراته في هايدلبرغ مع التلميحات الأصلية لـ "العظمة الداخلية" للنازية. كان الحدث معزولًا حال وقوعه - أثار اهتمامًا دوليًا لا يذكر. لكنه سجل علامة لم يكن لها عواقب، منذرًا باستجوابات مريرة بعد عقد من الزمان.
يشرح راينر فيرنر فاسبيندر (ولد في عام 1945) في فيلمه "زواج ماريا براون" في عام 1978، بشكل لاذع العيوب المتسلسلة للجمهورية الاتحادية كما بدت لمنتقديها الشباب. تعيش البطلة، التي يحمل الفيلم اسمها، حياتها ضمن أنقاض الهزيمة في ألمانيا التي "يبدو كل الرجال فيها منكمشين"، وتضع الماضي وراءها ببرودة، معلنة أنه "زمن رديء للعواطف". ومن ثم تكرس ماريا نفسها لهدف ثابت هو الانشغال في الوطن عبر جمع المال، الأمر الذي تُظهر فيه براعة مدهشة. وفي مسار حياة البطلة، تصطبغ حساسيتها بالسخرية، وتستغل الموارد والعواطف وسذاجة الرجال - بمن فيهم جندي أميركي (أسود) - في حين تبقى "مخلصة" لزوجها الجندي الألماني الأسير في الاتحاد السوفياتي، والذي بقيت مآثر زمن الحرب التي خاضها غامضة باستمرار.
تقاس جميع علاقات ماريا وإنجازاتها وسلواها بالنقود، بلغت أوجها في منزل جديد مليء بالأثاث، وهو ما تخطط لاستقبال زوجها العائد فيه. وحين يوشكان على التوافق في نعيم الزوجية تتطاير محتويات البيت بسبب هفوة: هي أن صنبور الغاز مفتوح (كذا) في المطبخ الحديث للغاية. وفي الوقت نفسه يشيد المذياع على نحو هستيري بفوز ألمانيا الغربية بكأس العالم لكرة القدم في عام 1954. بالنسبة إلى فاسبيندر والجيل التالي من المعارضين الألمان الغربيين الغاضبين، لم تحرف الصفاتُ المكتشفة حديثًا في ألمانيا الجديدة بانتمائها الأوروبي الجديد - الازدهار، والتسويات، والتسريح السياسي، واتفاق ضمني على عدم إيقاظ كلاب الذاكرة الوطنية النائمة - الانتباه عن العيوب القديمة، إنها العيوب القديمة نفسها، لكن بزي جديد.

قراءات إضافية

Duggan, Christopher & Christopher Wagstaff. *Italy in the Cold War: Politics, Culture and Society 1948 - 1958*. Oxford and Washington, DC: Berg, 1995.

Harrison, Hope Millard. *Driving the Soviets up the Wall. Soviet - East German Relations, 1953 - 1961*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2003.

Harrison, Mark. The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Large, David Clay. *Germans to the Front. West German Rearmament in the Adenauer era*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1996.

Schwartz, Thomas Alan. *Lyndon Johnson and Europe: In the Shadow of Vietnam*. Cambridge: Harvard University Press, 2003.

Trachtenberg, Marc. *A Constructed Peace. The Making of the European Settlement, 1945 - 1963.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1999.

Zimmermann, Hubert. *Money and Security. Troops, Monetary Policy and West Germany's Relations with the United States and Britain, 1950 - 1971*. Washington, D.C.: German Historical Institute, 2002.

(104) J. H. Plumb, *The Growth of Political Stability in Early Eighteenth - Century England 1675 - 1725* (London: 1967), p. xvii.

(105) في آذار / مارس 1951، ونتيجة ضغط الولايات المتحدة، وافق الهولنديون على مضض، متغلبين على الشعور المحلي المحايد، على مضاعفة ميزانيتهم الدفاعية، وعلى نشر 5 فرق بحلول عام 1954.

(106) تعود هذه الاقتراحات، كما ذكر إيدن، إلى فكرة خطرت في باله في أثناء استحمامه الصباحي.

(107) التقييد الصريح الوحيد، الذي وضع على إعادة تسلح ألمانيا، هو الحظر المطلق لأي برنامج تسلح نووي ألماني حينذاك أو في أي وقت لاحق.

(108) لم يرد الحياد النمساوي في النص الأصلي الذي أدرجه البرلمان النمساوي خلال النقاش حول معاهدة الدولة.

(109) المقصود أسلحة تحمل رؤوس نووية. (المترجم)

(110) جمهورية بوركينا فاسو الحالية وكانت مستعمرة يقطنها فرنسيون في غرب أفريقيا. (المترجم)

(111) لم يصب الأميركيون وحدهم بالذعر بسبب عرض الأسلحة السوفياتية، إذ قال رئيس الوزراء البريطاني المحافظ هارولد ماكميلان في عام 1960: "لم يعد [السوفيات] يخشون هجومًا عليهم. لديهم في الحد الأدنى قوة نووية كتلك التي في الغرب. ولديهم خطوط [اتصالات] داخلية، ولديهم اقتصاد مزدهر، وسوف يبزون قريبًا المجتمع الرأسمالي في السباق على الثروة المادية".

(112) لم يتضح ما سيقوله البريطانيون بشأن استخدامها. في ذلك الوقت (1952) صدر بيان رسمي مشترك عن لقاء تشرشل وترومان، وقد بين على نحو غامض إلى حد ما أن "استخدام هذه القواعد في حالة الطوارئ سيكون خاضعًا لقرار مشترك ... في ضوء الظروف السائدة حينذاك".

(113) أدت الضغوط الأميركية على البريطانيين والفرنسيين إلى الانسحاب من السويس في تشرين الثاني / نوفمبر 1956 (ينظر الفصل التاسع) إلى مخاوف بين دول حلف شمال الأطلسي أنه عندما تنشب حرب قد تتراجع الولايات المتحدة إلى نصف الكرة الأرضية الذي تقيم فيه، تاركة الأوروبيين عرضة للخطر. ومن هنا جاءت الحاجة المتصورة في واشنطن إلى "الوقوف بحزم"، أولًا في برلين ومن ثم في كوبا، وذلك لطمأنة حلفاء أميركا الضعفاء.

(114) لم يكن تصريح كنيدي سرًا حينذاك فحسب، بل بقي خارج وثائق لقاء القمة، عندما نشرت أول مرة بعد مرور 30 سنة.

(115) ترتب عليهم أن يكتشفوا في عام 1990 أن مخاوفهم لم تكن بلا أساس.

(116) Anatoly Dobrynin, *In Confidence* (Times Books, 1995), p. 46.

كان نفور خروشوف من الحرب حقيقيًا. وقد كتب لكنيدي في 26 تشرين الأول / أكتوبر، في ذروة أزمة كوبا: "إذا اندلعت الحرب فعليًا، لن يكون بوسعنا

إيقافها، لأن هذا هو منطق الحرب. لقد شاركت في حربين، وأنا أعلم أن الحرب تنتهي بعد أن تتجول في المدن والقرى، وتبذر الموت والدمار في كل مكان".

(117) حظرت بموجب هذه المعاهدة التجارب في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء، لكن ظل يسمح بإجراء تجارب في باطن الأرض. (المترجم)

(118) لاحقًا، في عام 1971، كان 95 في المئة من الموظفين المدنيين في إيطاليا ممن بدأوا خدمتهم قبل إطاحة الفاشية.

(119) ومع أنه، في ضوء تاريخ إيطاليا السابق، ليس من العدل تمامًا إلقاء اللوم على السياسة الخارجية الأميركية في ما يتعلق بالفساد المؤسسي في البلاد. يراجع:

Eric J. Hobsbawm, *The Age of Extremes. A History of the World, 1914 - 1991* (New York: 1994), pp. 238 - 239.

(120) حصل الشيوعيون النمساويون في انتخابات عام 1945 على 174,000 صوت - 5 في المئة - وانتخب 4 منهم نوابًا إلى البرلمان. بعد ذلك لم يؤدوا أي دور في السياسة النمساوية.

(121) عشية ضم فيينا في عام 1938 كان يقطنها 189 ألف يهودي. وعندما تحررت المدينة في عام 1945 بقي منهم أقل من 1000 شخص.

(122) غير الحزب **الكاثوليكي** الراسخ في بلجيكا اسمه إلى "المسيحي"، لتأكيد ندائه بتجاوز المذهبية، وإصلاح تطلعاته التي أضحت تنطوي على المزيد من الحداثة. وفي هولندا، حيث الفروق بين المذاهب المسيحية مهمة فعلًا، أبقى الحزب الكاثوليكي اسمه القديم.

(123) رد ريسنياس على ذلك بالقول: "لم أكن أعرف أن النظام القومي الاشتراكي (المقصود النظام النازي) سيكون ممثلًا تلقائيًا في كان، لكنني أدركت ذلك الآن طبعًا".

(124) "لا أحد يستطيع تخليصنا من هذا العار".

(125) قام بالبوح بغلوٍّ على نحو غير مقصود واصفًا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها "خطة مورغنثاو لتصفية الحسابات".

(126) كان العديد من كبار الشخصيات العامة في ألمانيا الحديثة (بما في ذلك المستشار الاتحادي ووزير الخارجية أثناء كتابة هذا الكتاب في عام 2005) أطفالًا في ذلك الحين، تربى كل منهم في كنف أسرة كانت الأم العاملة معيلها الوحيد.

الفصل التاسع: تبدد الأوهام

"إذا فقدنا جزر الهند، قضي علينا"

قول هولندي، استشهد به على نطاق واسع في أربعينيات القرن العشرين

"رياح التغيير تهب في هذه القارة، وسواء شئنا أم أبينا، أضحى نمو الوعي [الأفريقي] حقيقة سياسية"

هارولد ماكميلان، من خطبة في كيب تاون، في 3 شباط / فبراير 1960

"فقدت بريطانيا العظمى إمبراطورية، ولم تجد بعد دورًا تؤديه"

دين أتشيسون، من خطبته في ويست بوينت، في الخامس عشر 15 كانون الأول / ديسمبر 1962

"هذا إيمري ناجي، رئيس مجلس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية، يتحدث إليكم. في ساعة مبكرة من صباح اليوم، شنت القوات السوفياتية هجومًا على عاصمتنا، بهدف واضح هو إسقاط الحكومة الشرعية الديمقراطية الهنغارية. وقواتنا تتصدى لها، والحكومة باقية في مكانها. وها أنا أعلم شعب البلاد والرأي العام العالمي بذلك"

إيمري ناجي عبر أثير الإذاعة الهنغارية، الساعة 5:20 من صباح 4 تشرين الثاني / نوفمبر 1956

"إنه لخطأ جسيم استدعاء قوات أجنبية ليلقن المرء شعبه درسًا"

جوزف بروز تيتو، 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1956

في ختام الحرب العالمية الثانية، كانت شعوب أوروبا الغربية - التي بالكاد تحكم أو حتى تطعم نفسها - مستمرة في حكم الكثير من أجزاء العالم خارج حدود أوروبا. وكان لهذه المفارقة الفاقعة، والتي تركت آثارها في نخب السكان الأصليين في المستعمرات الأوروبية، عواقب سيئة. رأى كثيرون في بريطانيا وفرنسا وهولندا أن مستعمرات بلدانهم، والممتلكات الإمبراطورية في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط والأميركيتين تعد بلسمًا لما خلفته حرب أوروبا من معاناة وإذلال؛ بل برهنوا على قيمتها المادية في تلك الحرب، بصفتها موارد وطنية حيوية. ولولا الوصول إلى إمدادات من المعدات والرجال من المستعمرات، لكان حال بريطانيا وفرنسا على نحو خاص، أسوأ مما كان عليه في أثناء حربهما مع ألمانيا واليابان.

يبدو هذا واضحًا بشكل خاص للبريطانيين. ولأي شخص ترعرع في بريطانيا بعد الحرب (مثل مؤلف هذا الكتاب)، حيث كانت "بريطانيا" و"إنكلترا" و"الإمبراطورية البريطانية" أسماء مترادفة تقريبًا. وقد أظهرت الخرائط في

المدارس الابتدائية العالمَ ملطخًا بشدة باللون الإمبراطوري الأحمر. ولفتت نصوص كتب التاريخ الانتباه إلى الفتوحات البريطانية في الهند وأفريقيا بصورة خاصة، وكان كل شيء يذكر بوجود إنكلترا المحوري في قلب تاريخ وجغرافيا إمبراطورية عالمية عبر البحار: الأفلام الإخبارية السينمائية، ونشرات الأخبار الإذاعية، والصحف، والمجلات المصورة، وقصص الأطفال، ورسوم الكاريكاتور، والمسابقات الرياضية، وعلب البسكويت، والعلامات على معلبات الفواكه، وواجهات متاجر القصّابين. كانت أسماء المدن والأنهار والرموز السياسية في المستعمرات والمستوطنات بمثل شهرة تلك الموجودة في بريطانيا العظمى نفسها.
فقد البريطانيون إمبراطوريتهم "الأولى" في أميركا الشمالية، وإن لم يكن الذي خلفهم قد فاز بها "في لحظة غفلة"، فالفوز بها لم يكن عن سابق تصميم. كانت تكلفة الشرطة، والخدمة والإدارة كبيرة - ومثل الإمبراطورية الفرنسية في شمال أفريقيا - كانت موضع تقدير ودفاع حار من المزارعين ومربي الماشية من المستوطنين الصغار في أماكن مثل كينيا أو روديسيا. استقلت مستوطنات "البيض" في كندا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا، لكن ولاءها الرسمي للتاج البريطاني، وروابطها المؤثرة ببريطانيا، والمواد الغذائية والمواد الخام التي يمكن أن توفرها، وقواتها المسلحة عدت أصولاً وطنية في كل شيء إلا اسمها. أما القيمة المادية لما تبقى من الإمبراطورية البريطانية فكانت أقل وضوحًا بصورة مباشرة، مقارنة بالاستخدامات الاستراتيجية؛ فالممتلكات البريطانية في الشرق - مثل المناطق والموانئ المختلفة التي الخاضعة لسيطرة بريطانيا في الشرق الأوسط وحول شبه الجزيرة العربية والمحيط الهندي - كانت تأخذ أهميتها قبل كل اعتبار بصفتها ملحقات بالأصول الإمبراطورية البريطانية الرئيسة المتمثلة بالهند، التي شملت ما أصبح لاحقًا باكستان وبنغلادش، فضلًا عن سريلانكا وبورما.
توسعت جميع الإمبراطوريات الأوروبية بشكل متقطع، على نحو عرضي (باستثناء الطرق البرية والبحرية التي خدمت الهند البريطانية) مع بعض الاهتمام المستمر بالاتساق اللوجستي أو تحقيق مكاسب اقتصادية. فقد الإسبان بالفعل معظم إمبراطوريتهم، لمصلحة البريطانيين أولًا، وبعدئذ بسبب مطالب استقلال مستوطنيهم بالذات، وأخيرًا لمصلحة القوة الصاعدة للولايات المتحدة، وهذا مصدر المشاعر العدائية الدائمة في إسبانيا، آنذاك والآن، حيال الولايات المتحدة. ولم يبق لهم إلا بعض الجيوب في المغرب، وغينيا الاستوائية، ليتخلى عنها فرانكو (الواقعي دائمًا) بين عامي 1956 و1968.
لكن بقي الكثير من أفريقيا وآسيا في أيدي الأوروبيين: محكوم إما من العواصم الاستعمارية مباشرة، وإما عبر تعيين هيئات حاكمة ضمت مثقفين أوروبيين، أو عبر حكام من أبناء البلاد عبر تحالف خضعوا فيه للسادة الأوروبيين. ولم يعرف السياسيون في أوروبا، بعد الحرب العالمية الثانية، إلا

شخصيات من هذه الشاكلة. وبالتالي غاب عن إدراكهم، وإلى حد كبير، النمو المتسارع للمشاعر القومية بين أبناء الجيل التالي من الناشطين في كل أنحاء الإمبراطوريات (ربما باستثناء الهند، لكن حتى في الهند قللوا مدة طويلة من شأن حجم الناشطين ومدى تصميمهم).

لذلك، لم يتوقع البريطانيون، ولا أي من القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى، الانهيار الوشيك للمتلكاتهم وتأثيرهم في أرجاء العالم. وقد بين المؤرخ البريطاني إريك هوبزباوم أن نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بدت بعيدة للغاية في عام 1939 حتى للطلاب في ندوة للشباب الشيوعيين عن بريطانيا ومستعمراتها. بعد ست سنوات، بقي العالم مقسمًا بين حكام و محكومين، أقوياء وعاجزين، أغنياء وفقراء، إلى حد بدا معه من غير المحتمل أن يتم تجسير الهوة في المستقبل القريب. حتى في عام 1960، بعد أن شهد العالم برمته انطلاقة حركة سريعة نحو الاستقلال، كان 70 في المئة من الناتج الإجمالي في العالم و80 في المئة من القيمة الاقتصادية المضافة في الصناعة التحويلية يأتي من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

استخرجت البرتغال الصغيرة - أصغر وأفقر القوى الاستعمارية الأوروبية - المواد الخام بأسعار مواتية للغاية من مستعمراتها في أنغولا وموزمبيق، اللتين شكلتا أيضًا سوقًا أسيرة للصادرات البرتغالية التي لم تكن قادرة على المنافسة دوليًا. وهكذا كانت موزمبيق تنتج القطن لمصلحة سوق السلع البرتغالية بدلًا من إنتاج الغذاء لشعبها، وتجسدت البشاعة في الأرباح الكبيرة مقابل المجاعات المحلية المطردة. في هذه الظروف، على الرغم من فشل الثورات في المستعمرات والانقلابات العسكرية في الوطن، تأجل إنهاء الاستعمار البرتغالي لأطول مدة ممكنة [127].

حتى لو كانت الدول الأوروبية قادرة على تدبر أمورها من دون إمبراطورياتها، فإن القلائل في ذلك الحين كانوا قادرين على تصور إمكان استمرار المستعمرات نفسها بمفردها، من دون اعتماد على الحكم الأجنبي. حتى الليبراليين والاشتراكيين، الذين ساندوا الحكم الذاتي والاستقلال في الدول الخاضعة لأوروبا في نهاية المطاف، توقعوا مرور العديد من السنوات قبل تحقق هذه الأهداف. ومن المفيد التذكير بأنه في الآونة الأخيرة من عام 1951، رأى وزير الخارجية البريطاني العمالي هربرت موريسون أن استقلال المستعمرات الأفريقية أشبه "بمنح طفل في العاشرة مفتاح الباب الخارجي وحسابًا مصرفيًا وبندقية".

أحدثت الحرب العالمية، مع ذلك، تغييرات في المستعمرات فاقت استيعاب معظم الأوروبيين، حيث فقدت بريطانيا مناطق سيطرتها في شرق آسيا لمصلحة الاحتلال الياباني في خلال الحرب. وعلى الرغم من استرجاع تلك المناطق بعد هزيمة اليابان، فإن مكانة القوة الاستعمارية القديمة قُوضت بشكل جذِري. مثّل الاستسلام البريطاني في سنغافورةِ في شباط / فبراير

1942 إذلالًا للإمبراطورية البريطانية لم تتعاف منه. ومع أن القوات البريطانية منعت سقوط بورما ومن ثم الهند بيد اليابان، لكن أسطورة القوة الأوروبية التي لا تقهر تحطمت نهائيًا. وواجهت القوى الاستعمارية في آسيا بعد عام 1945 ضغوطًا متزايدة للتخلي عن مطالبها التقليدية.
صدمت العواقبُ هولندا، أقدم قوة استعمارية في المنطقة، بصورة خاصة. كانت جزر الهند الشرقية الهولندية، والشركة التجارية التي طورتها جزءًا من أسطورة وطنية، ارتبطت مباشرة بالعهد الذهبي، واعتبرت رمزًا للمجد التجاري والملاحي الهولندي. وافتُرِض على نطاق واسع، خصوصًا في سنوات الفقر القاتمة بعد الحرب، أن من شأن المواد الأولية في جزر الهند - وعلى نحو خاص المطاط - أن تشكل خلاصًا اقتصاديًا لهولندا. ولكن في غضون عامين بعد الهزيمة اليابانية، ترتب على الهولنديين خوض الحرب من جديد، وتكريس 140 ألف جندي هولندي (من المحترفين والمجندين والمتطوعين) للمستوطنات الهولندية في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا اليوم) وكانت الثورة من أجل استقلال إندونيسيا تثير الإعجاب والمحاكاة في باقي أجزاء الإمبراطورية الهولندية في المحيط الهادئ والكاريبي وأميركا الجنوبية.
استمرت حرب العصابات، التي تلت ذلك، لمدة 4 سنوات، وكلفت هولندا ما يزيد على 3000 قتيل من العسكريين والمدنيين. اعترفت السلطات الهولندية أخيرًا باستقلال إندونيسيا الذي فرضه الزعيم الوطني سوكارنو من جانب واحد في 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1945، (وسط دموع الملكة جوليانا) في مؤتمر عقد في لاهاي، في كانون الأول / ديسمبر 1949. وتدفق تيار متواصل من الأوروبيين (في الواقع، ولد الكثير منهم في الجزر الهندية ولم ير هولندا من قبل) شاقًا طريقه إلى "الوطن". وبحلول نهاية عام 1957، عندما أغلق الرئيس سوكارنو إندونيسيا في وجه رجال الأعمال الهولنديين، بلغ عدد "العائدين إلى الوطن" عشرات الآلاف.
أضفت تجربة الجلاء عن المستعمرات المزيد من المرارة على الحياة العامة الهولندية، التي تضررت للغاية جراء الحرب ومعاناتها. وحشد العديد من المستعمرين السابقين وأصدقائهم لما أصبح يعرف باسم "أسطورة الحكم الجيد"، وحملوا اليسار مسؤولية الإخفاق الهولندي في إعادة توطيد السلطة الاستعمارية بعد الفراغ الذي خلفه الاحتلال الياباني. ومن ناحية أخرى، كان المجندون الإلزاميون (الأغلبية الساحقة من الجيش) سعداء بمجرد العودة إلى الوطن سالمين، بعد الحرب الاستعمارية التي لم تكن موضع فخر أحد منهم، والتي شعر الكثيرون أن إصرار الأمم المتحدة على نقل السلطة بالتفاوض أعاق النجاح العسكري، وتم إيداع ذلك بسرعة في بئر الذاكرة الوطنية.
وعلى المدى الطويل، سهل انسحاب الهولنديين القسري من المستعمرات تنامي الشعور القومي لـ "أوروبا" وقد أثبتت الحرب العالمية الثانية أن هولندا لا يمكن أن تتنحى جانبًا في الشؤون الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بجيرانها

الكبار. كانت خسارة إندونيسيا تذكيرًا في الوقت المناسب لواقع حال البلاد بصفتها دولة أوروبية صغيرة وضعيفة. وتحويلًا للضرورة إلى فضيلة، أعاد الهولنديون تجهيز أنفسهم بصفتهم أنصارًا فائقي الحماسة للاقتصاد الأوروبي، وللتكامل السياسي في وقت لاحق. لكن العملية لم تحدث من دون ألم، ولم يتبدل الوعي الجماعي للأمة بين عشية وضحاها. لم تستهدف الحسابات العسكرية ونفقات الحكومة الهولندية، حتى ربيع 1951، الدفاع الأوروبي (على الرغم من المشاركة الهولندية في معاهدة بروكسل وحلف الناتو) بل التمسك بالمستعمرات. ولم يتكرس اهتمام السياسيين الهولنديين الكامل بشؤون أوروبا والتخلي عن أولوياتهم القديمة، إلا على نحو بطيء، وبشيء من الأسى المكبوت.
انطبق الأمر نفسه، بدرجات متفاوتة، على جميع القوى الاستعمارية الأوروبية الغربية السابقة. يغيب أحيانًا عن الباحثين الأميركيين، الذين يسقطون تجارب واشنطن وانشغالاتها على بقية الغرب، هذه السمة المميزة لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الأولوية في الولايات المتحدة للحرب الباردة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعكست الأدبيات السياسية ذلك. لكن في تلك السنوات نفسها انشغلت لاهاي، أو لندن أو باريس، للغاية، بحروب العصابات المكلفة في المستعمرات البعيدة، التي أضحى حكمها متعذرًا على نحو متزايد. جسدت حركات الاستقلال الوطني، وليس موسكو وطموحاتها، مأزقًا استراتيجيًا للكثيرين في خمسينيات القرن العشرين، برغم تداخل الحالتين في بعض الأحوال.
استفادت الإمبراطورية الفرنسية، مثل نظيرتها البريطانية، من إعادة توزيع الممتلكات الآسيوية والأفريقية، التي استولتا عليها بعد عام 1919 من دول المركز (Central Powers) المهزومة. وبالتالي سيطرت فرنسا المحررة في عام 1945 مرة أخرى على سورية ولبنان، فضلًا عن مساحات كبيرة من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وبعض الجزر في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. لكن "جواهر" تاج الإمبراطورية الفرنسية كانت مستعمراتها في الهند الصينية، وبصورة خاصة المستوطنات الفرنسية القديمة، التي أنشئت على طول ساحل البحر المتوسط في شمال أفريقيا: تونس والمغرب، والجزائر وهي الأهم. ومع ذلك، كان موقع المستعمرات، في نصوص التاريخ الفرنسي، أكثر غموضًا منه عبر القناة الإنكليزية، ويعود الأمر في جانب منه إلى أن فرنسا جمهورية، ومن ثم ليس فيها مكان طبيعي للسيادة الإمبراطورية، وفي جانب آخر لأن العديد من الحكام الناطقين بالإنكليزية استولوا على المناطق التي احتلتها فرنسا منذ زمن بعيد. في عام 1950 كان لا يزال ملايين الرجال والنساء الفرنسيين يتذكرون "حادثة فاشودة" التي وقعت في عام 1898، عندما انسحبت فرنسا من المواجهة مع بريطانيا بشأن السيطرة على مصر

والسودان وأعالي النيل. فالحديث عن الإمبراطورية في فرنسا كان تذكيرًا بالهزيمة بقدر ما هو تذكير بالنصر.
من ناحية أخرى قدمت صورة "فرنسا" نفسها لأطفال المدارس الفرنسية بإصرار، على أنها سلسلة متصلة عبر المحيطات، وهو المكان الذي فتحت فيه للجميع ميزات الفَرنَسة (Frenchness) المدنية والثقافية؛ حيث تعطي المدارس الابتدائية من سايغون إلى داكار دروسًا عن "أسلافنا الغاليين" (nos ancêtres les Gallois) وأعلنت - ولو من حيث المبدأ فحسب - فضائل الاستيعاب الثقافي السلس، الأمر الذي لم يكن موضع تفكير كما ينبغي في إدارة المستعمرات البريطانية والهولندية والبلجيكية والإسبانية والبرتغالية [(128)]. وفي فرنسا وحدها أمكن للسلطات في العاصمة التعامل بجدية مع أغلى مستعمراتها قيمة باعتبار تلك المستعمرات امتدادًا إداريًا لفرنسا نفسها، وليست أراض أجنبية. ومن ثم لم تكن "الجزائر" سوى تعبير جغرافي؛ وكانت المنطقة المشار إليها تدار بصفتها ثلاثة أقسام فرنسية (ومع ذلك، تمتع سكانها الأوروبيين فحسب بكامل الحقوق المدنية).
في خلال الحرب، خسر الفرنسيون، مثل الهولنديين والبريطانيين، مستعمراتهم القيمة في جنوب شرق آسيا لمصلحة اليابانيين. لكن في الحالة الفرنسية، جاء الاحتلال الياباني متأخرًا - بقيت الهند الصينية حتى آذار / مارس 1945 خاضعة لسلطات حكومة فيشي - وكانت صدمة تلك السلطات في أي حال أقل بما لا يقاس من صدمة فرنسا بهزيمتها في عقر دارها في عام 1940. أبرز ذل فرنسا في أوروبا الأهميةَ الرمزية لإمبراطوريتها في الخارج: لم ير الفرنسيون بأعينهم، "تقلص "إمبراطوريتهم" تمامًا إلى كتلة من جِبْلة عاجزة وميؤوس منها" (هكذا وصفهم أيزنهاور في عام 1954). فالأمر عائد إلى حد كبير إلى استمرار صدقيتهم كقوة استعمارية رائدة، وحظيت هذه المسألة ببعض الأهمية.
أعاد ديغول تأسيس الوجود الفرنسي في أفريقيا، في مؤتمر برازافيل (Brazzaville) الذي عُقد في أوائل شباط / فبراير 1944. هناك، في عاصمة أفريقيا الاستوائية الفرنسية، على ضفة النهر من الكونغو البلجيكية، قدم زعيم فرنسا الحرة عرضًا مميزًا لرؤيته لمستقبل فرنسا الاستعماري: "في أفريقيا الفرنسية، كما هي الحال في كل أرض يعيش فيها الناس تحت رايتنا، لا يمكن أن يحدث أي تقدم حقيقي ما لم يكن الناس قادرين على الاستفادة منه معنويًا وماديًا على تراب وطنهم، وما لم ينهضوا بأنفسهم شيئًا فشيئًا، ليصلوا إلى مستوى يمكنهم من المشاركة في إدارة شؤونهم الخاصة. ومن واجب فرنسا أن تجعل ذلك أمرًا واقعًا".
ما قصدَه ديغول بالضبط - مثل أغلب الأحيان - غير واضح، ولعله تعمد ذلك. لكنه فُهم بلا شك أنه أشار إلى التحرر من الاستعمار، والحكم الذاتي في نهاية المطاف. كانت الظروف مواتية. لم تكن فكرة الإصلاحات الاستعمارية غير

مستحبة لدى الرأي العام الفرنسي. نبهت إدانة أندريه جيد لممارسات السخرة في كتابه **رحلة في الكونغو** (*Voyage au Congo*) في عام 1927 الرأي العام قبل الحرب إلى جرائم أوروبا في وسط أفريقيا. في حين كان الأميركيون يثيرون ضوضاءهم المناهضة للاستعمار على نحو أنذر بالشر. وقد تحدث وزير الخارجية الأميركي كورديل هال لاحقًا مستحسنًا احتمال مراقبة دولية للمستعمرات الأوروبية الأقل تقدمًا، ومنح الحكم الذاتي المبكر لبقية المستعمرات [(129)].

كان الحديث الإصلاحي في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، المفقرة والمعزولة، تافهًا، ولا سيما قبل أن تتحرر فرنسا المتحضرة نفسها. كانت قضية جنوب شرق آسيا مسألة مختلفة. في 2 أيلول / سبتمبر 1945 أعلن هو شي مينه، الزعيم الوطني الفيتنامي (وعضو مؤسس للحزب الشيوعي الفرنسي، وذلك بفضل وجوده في فترة شبابه في كانون الأول / ديسمبر 1920 في المؤتمر التأسيسي في تور، استقلال بلاده. وفي غضون أسبوعين بدأت القوات البريطانية تتوافد إلى جنوب مدينة سايغون، تلتها بعد شهر القوات الفرنسية. أعيدت المناطق الشمالية من فيتنام، التي كانت لا تزال تحت السيطرة الصينية للفرنسيين في شباط / فبراير 1946.

عند هذه النقطة كان ثمة احتمال جدي للتفاوض على الحكم الذاتي أو الاستقلال، كما بدأت السلطات في باريس محادثات مع الممثلين الوطنيين. لكن الأميرال الفرنسي والمفوض المحلي تييري دو أرجينلو أعلن في 1 حزيران / يونيو 1946، من جانب واحد، فصل كوشين الصينية (الجزء الجنوبي من البلاد) عن الشمال الذي هيمن عليه الوطنيون، مخربًا الجهود المبدئية لحكومة بلده بالذات للتوصل إلى تسوية، وقاطعًا المفاوضات بين حكومته وهو شي مينه. وبحلول خريف تلك السنة نفسها قصف الفرنسيون ميناء هايفونغ، وهاجمت قوات فييت مينه الوطنية الفرنسيين في هانوي وبدأت حرب فيتنام الأولى.

كان الصراع، الذي خاضته فرنسا بعد الحرب، لإعادة بسط سلطتها في الهند الصينية كارثة سياسية وعسكرية. حظي هو شي مينه بصدقية مزدوجةً لدى اليسار الفرنسي، بصفته مناضلًا من أجل الاستقلال الوطني وشيوعيًا ثوريًا. تتداخل هاتان الهويتان وتترابطان ارتباطًا وثيقًا، سواء في تفكيره الخاص أو في صورته اللامعة دوليًا [(130)]. لم يعن إرسال الشباب، ليقاتلوا ويموتوا في "الحرب القذرة" في الهند الصينية، إلا القليل لمعظم الناخبين الفرنسيين، ومن الواضح أن السماح بسيادة هانوي لم يكن أكثر سوءًا من دعم باو داي (Bao Dai) المفتقر للكفاءة بشكل واضح، والذي كرسته فرنسا "إمبراطورًا" جديدًا في آذار / مارس 1949.

كان الضباط الفرنسيون، من ناحية أخرى، حريصين من دون شك على متابعة القتال في فيتنام، وهناك، كما هي الحال في وقت لاحق في الجزائر، بدا تراث

فرنسا العسكري (أو ما تبقى منه) على المحك، وكانت القيادة الفرنسية العليا تهدف لإثبات نقطة ما. لكن الاقتصاد الفرنسي لا يكن ليكابد الكثير لمصلحة حرب امتدت لزمن طويل في المستعمرات البعيدة من دون مساعدات خارجية كبيرة. كانت حرب فرنسا في الهند الصينية ممولة من الأميركيين. وكانت مساهمة واشنطن في البداية، غير مباشرة. وبفضل القروض والمساعدات الأميركية، استطاع الفرنسيون تحويل الموارد الكبيرة إلى معركة فاشلة ومتزايدة التكاليف لإنزال الهزيمة بقوات فييت مينه. في الواقع، ضمنت الولايات المتحدة الأميركية التحديث الاقتصادي الفرنسي بعد الحرب، بينما كرست فرنسا مواردها الشحيحة الخاصة للحرب.

منذ عام 1950، زاد الطابع المباشر للمعونة الأميركية. بدءًا من تموز / يوليو من ذلك العام (بعد شهر واحد من اندلاع الحرب في كوريا القريبة) زادت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية إلى القوات الفرنسية في جنوب شرق آسيا بشكل حاد. ساوم الفرنسيون بعناد قبل الموافقة على دعم مشروع الدفاع الأوروبي المقدر عليهم، ومنح ألمانيا الغربية عضوية حلف الناتو؛ وحصلوا في مقابل (السماح للولايات المتحدة بحمايتهم كما بدا للمطلعين المنزعجين في واشنطن) على مساعدات عسكرية أميركية سخية للغاية. وكانت فرنسا، من جميع الدول الأوروبية، في عام 1953، الأكثر اعتمادًا، وإلى حد بعيد، على دعم الولايات المتحدة، النقدي والعيني على حد سواء.

لم توقف واشنطن مساعداتها إلا في عام 1954، رافضة المناشدة الفرنسية اليائسة للمساعدة عبر جسر جوي لإنقاذ الحامية الفرنسية، التي واجهت مصيرها في ديان بيان فو. بعد صراع دموي عقيم استمر ما يقرب من 8 سنوات، اتضح لواشنطن أن الفرنسيين غير قادرين على إعادة بسط سلطتهم السابقة في الهند الصينية، بل وعجزهم عن مجابهة القوات النظامية وقوات حرب العصابات بقيادة هو شي مينه. رأى الأميركيون أن الفرنسيين كانوا يبددون أموالهم وصاروا استثمارًا خطرًا على نحو متزايد. ولم يفاجأ أحد عندما استسلمت ديان بيان فو في 7 أيار / مايو 1954 وطلب الفرنسيون وقف إطلاق النار.

عجل سقوط الهند الصينية الفرنسية في انهيار آخر الحكومات الائتلافية الفرنسية التي حاولت الاحتفاظ بالمستعمرة، وخلفتها حكومة بيير منديس فرانس، وبقيادته فاوضت فرنسا على اتفاق تم التوقيع عليه في جنيف في 21 تموز / يوليو 1954، وبموجب بنوده انسحبت فرنسا من تلك المنطقة مخلفة كيانين منفصلين - فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية - على أن تتحدد علاقاتهما ومؤسساتهما السياسية بانتخابات مقبلة. تلك الانتخابات التي لم تحدث قط، وأصبح عبء مؤازرة النصف الجنوبي من المستعمرة الفرنسية السابقة على عاتق الأميركيين وحدهم.

أسف القليلون في فرنسا لرؤية الهند الصينية تتحرر من يد فرنسا. وخلافًا للهولنديين، لم يوجد الفرنسيون في المنطقة مدة طويلة، ومع أن أميركا هي التي مولت حرب فيتنام الأولى (الأمر الذي عرفه عدد قليل جدًا الفرنسيين في ذلك الوقت)، فإن الجنود الفرنسيين هم الذين قاتلوا وماتوا هناك. انتُقد سياسيو اليمين الفرنسيون وبوجه خاص منديس فرانس وأسلافه بشدة لفشلهم في مواصلة الحرب على نحو أكثر فعالية. لكن لم يكن لدى أحد اقتراح أفضل يقدمه. وكان من دواعي سرور الكثيرين في السر، وضع فيتنام وراء ظهورهم. الجيش الفرنسي وحده، بتعبير أدق ضباط السلك المحترفون، هم الذين كتموا الضيم على نحو دائم. شرع بعض الضباط الأصغر سنًا في تلك الحرب، ولا سيما أولئك الذين خدموا في المقاومة أولًا أو في فرنسا الحرة، واكتسبوا عادة الرأي السياسي المستقل، بإثارة الامتعاض غير المتجانس لكن الخطر. وهمسوا متذمرين مجددًا من أن القوات الفرنسية في الميدان أهملها سادتها السياسيون في باريس.

بفقدان الهند الصينية، تحول الاهتمام الفرنسي نحو شمال أفريقيا. كان هذا حقيقيًا من بعض النواحي بالمعنى الحرفي للعبارة تقريبًا، وقد بدأت الثورة الجزائرية في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1954 بعد 14 أسبوعًا فقط من التوقيع على اتفاقيات جنيف. لكن شمال أفريقيا كان في مركز الاهتمامات الباريسية قبل ذلك بزمن طويل. منذ وصل الفرنسيون أول مرة في عام 1830 إلى الجزائر التي نعرفها اليوم، كانت تلك المستعمرة جزءًا من طموح فرنسي أكبر، عائد إلى زمن سابق، وتجسد في السيطرة على شمال أفريقيا من المحيط الأطلسي إلى السويس. أعيق هذا المشروع في الشرق على يد البريطانيين، واحتفظ الفرنسيون بدلًا من ذلك بالصدارة في غرب البحر الأبيض المتوسط، وعبر الصحراء في وسط غرب أفريقيا.

باستثناء مستوطنة كيبيك (Quebec) البعيدة، والتي استُولي عليها منذ زمن بعيد، وبعض الجزر في البحر الكاريبي، كانت منطقة شمال أفريقيا (الجزائر على وجه الخصوص)، المستعمرة الفرنسية الوحيدة التي أقام فيها الأوروبيون على نحو دائم بأعداد كبيرة. لكن العديد من الأوروبيين لم يكونوا فرنسيين في الأصل، بل إسبانًا وإيطاليين ويونانيين أو سواهم. وحتى إن رمزًا فرنسيًا جزائريًا مثل ألبير كامو يتحدر من أسلاف إسبان وفرنسيين، ويعد أسلافه الفرنسيون من الوافدين في وقت متأخر جِدًا إلى فرنسا. فقد مر وقت طويل منذ كان لدى فرنسا فائض سكاني. وخلافًا لروسيا وبولندا واليونان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال والدول الاسكندينافية وألمانيا وإيرلندا واسكتلندا (وحتى إنكلترا)، لم تكن فرنسا أرضًا للمهاجرين لعدة أجيال. ولم يكن الفرنسيون مستعمرين فطريين.

مع ذلك، إذا كان ثمة فرنسا خارج فرنسا، فقد كانت الجزائر. وقد تعزز الأمر كما رأينا، عبر الحِضور التقني للجزائر داخل فرنسا كجزء من الهيكل الإداري

الحضري، وكانت ألستر (Ulster)، وهي مقاطعة في مستعمرة سابقة، الأقرب إلى المقارنة بالجزائر من أي مكان في العالم، حيث أدرجت مؤسسيًا مع "الأرض الأم" وفيها مجتمع المستوطنين الراسخ، الذين كان يهمهم الارتباط بمركز الإمبراطورية أقوى بكثير مما كان عليه الأمر في أغلبية المدن الكبرى. كانت فكرة أن الجزائر قد تصبح في يوم من الأيام مستقلة (ومن ثم يحكمها العرب، نظرًا إلى الغلبة العددية الساحقة من العرب والبربر بين سكانها) غير واردة في أذهان الأقلية الأوروبية.
وفقًا لذلك، تجنب السياسيون الفرنسيون التفكير بذلك لوقت طويل. ولم تبد أي حكومة فرنسية، باستثناء حكومة ليون بلوم ممثلة الجبهة الشعبية في عام 1936، والتي لم تمكث طويلًا في الحكم، اهتمامًا جديًا بفظاظة الحكم الذي مارسه المسؤولون الاستعماريون في شمال أفريقيا الفرنسية. كان الوطنيون الجزائريون المعتدلون مثل فرحات عباس معروفين لدى السياسيين الفرنسيين والمثقفين قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، لكن لم يتوقع أحد أن تعترف باريس بأهدافهم المتواضعة في الحكم الذاتي أو "الحكم الوطني" في وقت قريب. ومع ذلك، تفاءلت القيادة العربية في البداية أن تُدخل هزيمة هتلر إصلاحات طال انتظارها، وعندما أصدرت بيانًا في 10 شباط / فبراير 1943، في أعقاب نزول الحلفاء في شمال أفريقيا، أظهرت المزيد من العناية في تأكيد "ولائها لمثُل ثورة 1789 وتعلقها بثقافة فرنسا والغرب التي تلقتها وتتعلق بها".
لم تلق نداءات القيادة العربية آذانًا صاغية. أظهرت حكومة فرنسا الحرة بعض الحرص على المشاعر العربية، وعندما أدت هذه اللامبالاة إلى تمرد في منطقة القبائل شرق الجزائر في أيار / مايو 1945، سُحق المتمردون من دون هوادة. وفي العقد التالي تحول الاهتمام الباريسي إلى مكان آخر. وبمرور الوقت، بلغ الغضب المكبوت والآمال المحبطة في خلال تلك السنوات أوجها في اندلاع ثورة منظمة، في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 1954، وبعد وقت قصير لم تعد التسوية على جدول الأعمال. كان يقود جبهة التحرير الوطني الجزائرية جيل أصغر سنًا من القوميين العرب الذين سخروا من استراتيجيات الاعتدال والود لفرنسا التي تبناها الجيل السابق، ولم يكن هدفهم "الحكم المحلي" أو الإصلاحات بل الاستقلال، وهو الهدف الذي لم تستطع الحكومات الفرنسية المتعاقبة تصوره. كانت النتيجة ثماني سنوات من الحرب الأهلية المهلكة.
اقترحت السلطات الفرنسية إصلاحات في وقت متأخر. ومنحت حكومة غي موليه الاشتراكية الجديدة الاستقلال إلى المستعمرات الفرنسية المجاورة في تونس والمغرب في آذار / مارس 1956، وكان ذلك أول تنازل للقوة الاستعمارية في القارة الأفريقية. لكن عندما زار موليه الجزائر، رجمه حشد من المستوطنين الأوروبيين بالفواكه الفاسدة. وقعت باريس في مأزق، بين المطالب العنيدة لجبهة التحرير الوطني السرية، ورفض سكان الجزائر

الأوروبيين، الذين كانت تقودهم حينذاك لجنة الدفاع عن الجزائر الفرنسية (l’Algérie française)، لقبول أي تسوية مع جيرانهم العرب. تمثلت الاستراتيجية الفرنسية، إن كانت جديرة بهذا الاسم، بالعمل على هزيمة جبهة التحرير الوطني بالقوة، قبل الضغط على المستوطنين لقبول إصلاحات سياسية وبعض تدابير لتقاسم السلطة.

خاض الجيش الفرنسي حينذاك حرب استنزاف مريرة ضد محاربي جبهة التحرير الوطني. ولجأ كل من الجانبين بانتظام للترعيب والتعذيب والقتل والإرهاب الصريح. وعلى نحو خاص بعد سلسلة من الاغتيالات المروعة التي نفذها العرب والانتقامات الأوروبية في كانون الأول / ديسمبر 1956، أطلق روبير لاكوست، الممثل السياسي لحكومة موليه، يد العقيد الفرنسي المظلي جاك ماسو لتدمير الثوار الوطنيين الجزائريين بكل الوسائل اللازمة. وبحلول أيلول / سبتمبر 1957 انتصر ماسو، بعد أن كسر إضرابًا عامًا وسحق الثوار في معركة الجزائر. دفع السكان العرب ثمنًا باهظًا، لكن سمعة فرنسا تلطخت على نحو تعذر تطهيره. وظل المستوطنون الأوروبيون مرتابين أكثر من أي وقت في نيات باريس على المدى الطويل [(131)].

في شباط / فبراير 1958 أحرجت حكومة فيليكس غايار المشكلة حديثًا بسبب قصف سلاح الجو الفرنسي لساقية سيدي يوسف، وهي بلدة تونسية حدودية اشتبه بأنها قاعدة للوطنيين الجزائريين. أدت الاحتجاجات الدولية، وعروض "المساعي الحميدة" الأنكلو - أميركية للمساهمة في حل الوضع الجزائري المعقد، إلى تزايد مخاوف الأوروبيين في الجزائر من أن باريس كانت تخطط للتخلي عنهم. بدأ رجال الشرطة والجنود في باريس والجزائر بإظهار تعاطفهم علنًا مع قضية المستوطنين. واستقالت حكومة غايار، وهي الثالثة في فرنسا في غضون 11 شهرًا، في 15 نيسان / أبريل. وبعد 10 أيام شهدت الجزائر العاصمة تظاهرة ضخمة طالبت بالمحافظة على الجزائر الفرنسية إلى الأبد، وعودة ديغول إلى السلطة. وكان منظمو التجمع قد انضووا في إطار ما سموه: لجنة السلامة العامة مرددين على نحو استفزازي صدى المؤسسة الثورية الفرنسية التي حملت الاسم نفسه.

في 15 أيار / مايو، وبعد 48 ساعة على تشكيل حكومة فرنسية جديدة في باريس، بقيادة بيير بفيملان، هتف الجنرال راؤول سالا - القائد العسكري الفرنسي في الجزائر - باسم ديغول أمام حشد مهلل في منتدى عام في الجزائر العاصمة. عاد ديغول نفسه، الذي كان صامتًا على نحو واضح منذ انسحابه من الحياة العامة في قريته كولومبي في شرق فرنسا، إلى الظهور متحدثًا في مؤتمر صحافي عقده في 19 أيار / مايو. استولى المتمردون المسلحون على جزيرة كورسيكا وسرت في باريس شائعات عن هبوط وشيك لمظليين. وفي 28 أيار / مايو استقال بفيملان وطلب الرئيس رينيه كوتي من ديغول تشكيل حكومة. ومن دون تظاهر حتى بالاعتراض استلم ديغول منصبه

في 1 حزيران / يونيو، وصوتت الجمعية الوطنية على منحه صلاحيات كاملة في اليوم التالي. وكان أول ما قام به السفر إلى الجزائر، حيث أعلن في 4 حزيران / يونيو، على نحو ملغز، أمام حشد من الجنود الذين هتفوا بحماسة والأوروبيين الممتنين "Je vous ai compris" (لقد فهمتكم).

كان رئيس الوزراء الفرنسي الجديد قد فهم فعلًا أنصاره في الجزائر، أفضل مما كانوا يعرفون. فقد كانت له شعبية هائلة بين الأوروبيين في الجزائر، الذين عدوه منقذهم. وفي استفتاء شعبي جرى في أيلول / سبتمبر 1958 فاز ديغول بـ 80 في المئة من الأصوات في فرنسا، لكن النسبة في الجزائر وصلت إلى 96 في المئة [(132)]. ومن بين العديد من الصفات المميزة لديغول تقديره الذي لا يتزعزع للنظام والشرعية. لم يكن بطل فرنسا الحرة، والناقد العنيد لحكومة فيشي، والرجل الذي أعاد للدولة الفرنسية صدقيتها بعد آب / أغسطس 1944، صديقًا للمتمردين الجزائريين (وكثير منهم بيتانيين (Pétainists) سابقًا)، فضلًا عن الضباط الشباب المتمردين من أصحاب التفكير الحر، الذين اصطفوا إلى جانبهم. وتجسدت مهمته الأولى، بحسب فهمه، في استعادة سلطة الحكومة في فرنسا. وتمثل هدفه الثاني، وهو مرتبط بتلك المهمة، في حل الصراع الجزائري، الذي كان يقوض تلك السلطة على نحو مؤثر للغاية.

اتضح في غضون عام أن باريس والجزائر على مسار تصادمي. كان الرأي العام العالمي مواتيًا على نحو متزايد لجبهة التحرير الوطني ومطالبتها بالاستقلال؛ فالبريطانيون منحوا الاستقلال لمستعمراتهم الأفريقية، وحتى البلجيكيون أعتقوا الكونغو في حزيران / يونيو 1960 (مع أن ذلك تم بطريقة غير مسؤولة، بحيث كانت النتائج كارثية) [(133)] وكانت الجزائر المستعمرة قد أصبحت بسرعة مفارقة تاريخية، كما فهم ديغول تمامًا. وكان قد أسس بالفعل "مجتمعًا فرنسيًا" (Communauté Française) باعتباره خطوة أولى نحو "كومنولث" يضم المستعمرات الفرنسية السابقة. أُعطي الاستقلال رسميًا وبسرعة في جنوب الصحراء للنخب المتعلمة فرنسيًا في بلدان كانت أضعف بكثير من أن تقف على قدميها بمفردها، وبالتالي اعتمدت بالمطلق على فرنسا لعقود مقبلة. في أيلول / سبتمبر 1959، بعد عام واحد فقط من وصوله إلى السلطة، اقترح الرئيس الفرنسي "تقرير مصير" الجزائر.

بدأ الضباط والمستوطنون يخططون لثورة شاملة في الجزائر، وقد أثار حنقهم ما عدوه دليلًا على وجود خيانة آتية. كان ثمة مؤامرات وانقلابات وأحاديث عن الثورة. وفي كانون الثاني / يناير 1960 أقيمت المتاريس في الجزائر العاصمة، وأطلق المستوطنون "الوطنيون للغاية" النار على رجال الدرك الفرنسي. لكن تلك الثورة انهارت في مواجهة تعنت ديغول، وتم إبعاد كبار الضباط الذين لا يمكن الاعتماد عليهم (بما في ذلك ماسو ورئيسه الجنرال موريس شال) بعناية عن الجزائر. ومع ذلك، استمرت الاضطرابات، وبلغت ذروتها في انقلاب عسكري فاشل في نيسان / أبريل 1961، بوحي من منظمة

الجيش السري (Organisation de l’Armée Secrète) المشكلة حديثًا. لكن المتآمرين فشلوا في تغيير ديغول، الذي ذهب إلى الإذاعة الوطنية الفرنسية للتنديد بـ "التصريح (pronunciamento) العسكري الذي أدلى به حفنة من الجنرالات المتقاعدين". كانت الضحية الجوهرية للانقلاب الروح المعنوية، وصورة الجيش الفرنسي (ما تبقى منها) الدولية. كان لدى الأغلبية الساحقة من الفرنسيين والفرنسيات، أبناء يخدمون في الجزائر، واستنتج أولئك أن استقلال الجزائر ما عاد حتميًا فحسب بل ومرغوبًا فيه، ومن أجل فرنسا سيكون أفضل كلما تحقق على نحو أسرع [(134)].

بدأ ديغول، الواقعي دائمًا، المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني في منتجع مدينة إيفيان على ضفاف بحيرة جنيف. أجريت المحادثات الأولية في حزيران / يونيو 1960، واستؤنفت مرة أخرى في حزيران / يونيو وتموز / يوليو 1961، وفشلت في إيجاد أرضية مشتركة. وكانت المحاولة الجديدة في آذار / مارس 1962، أكثر نجاحًا، فبعد عشرة أيام فقط من المباحثات، توصل الجانبان إلى اتفاق 19 آذار / مارس، وبعد ما يقرب من ثماني سنوات من قتال بلا انقطاع، أعلن حزب جبهة التحرير الوطني وقفًا لإطلاق النار. وبموجب الشروط المتفق عليها في إيفيان، دعا ديغول إلى استفتاء في يوم الأحد في 1 تموز / يوليو، وصوت الشعب الفرنسي بأغلبية ساحقة للتحرر من قيود المسألة الجزائرية. وبعد يومين أصبحت الجزائر دولة مستقلة.

لم تنته المأساة الجزائرية عند هذا الحد. تطورت منظمة الجيش السري وأصبحت منظمة سرية بالكامل، التزمت في البداية بالمحافظة على الجزائر فرنسية. وعندما أخفق هذا الأمر، التزمت بمعاقبة أولئك الذين "خانوا" قضيتهم. في شباط / فبراير عام 1962 أودى نشطاء وقنابل المنظمة بحياة 553 شخصًا. لم تنجح محاولتا اغتيال مثيرتان، استهدفت إحداهما وزير الثقافة الفرنسي أندريه مالرو والأخرى ديغول نفسه. وكادت خطة واحدة في الأقل، وهي نصب كمين لسيارة الرئيس في أثناء عبوره الضاحية الباريسية بيتي كلامار أن تنجح. وبقيت فرنسا لبضع سنوات، من مطلع ستينيات القرن العشرين، في قبضة حازمة لتهديد إرهابي يائس. سحقت أجهزة الاستخبارات الفرنسية منظمة الجيش السري في نهاية المطاف، لكنها بقيت في الذاكرة.

في الوقت نفسه، أجبر الملايين من الجزائريين على المنفى الفرنسي ضد رغباتهم. واستقر أغلب الأوروبيين المهاجرين الذين أطلق عليهم لقب الأقدام السوداء (pieds - noirs) في جنوب فرنسا، وأضمر الجيل الأول المظالم القائمة منذ فترة طويلة ضد السلطات الفرنسية لخيانتها قضيتهم، وإجبارهم على التخلي عن ممتلكاتهم ومغادرة أعمالهم. غادر اليهود في الجزائر أيضًا البلاد، وتوجه بعضهم إلى إسرائيل، والكثيرون منهم - مثل العديد من المغاربة اليهود الذين سبقوهم - إلى فرنسا، حيث وصلوا في الوقت المناسب لتشكيل أكبر جالية يهودية (أغلبها من السفارديم) في أوروبا الغربية. غادر كثير من العرب،

أيضًا، الجزائر المستقلة، حيث غادر بعض اليساريين تحسبًا لقمع الحكم العقائدي لجبهة التحرير الوطني. وهرب آخرون، وبوجه خاص أولئك الذين عملوا مع السلطات الفرنسية أو خدموا في مساعدة الشرطة والسلطات العسكرية الفرنسية - الذين أُطلق عليهم لقب الحركيين (harkis) - تجنبًا لعقاب محتمل يمكن أن يلحقه بهم الوطنيون الجزائريون المنتصرون. ألقي القبض على العديد منهم وعانوا انتقامًا رهيبًا. لكن حتى أولئك الذين وصلوا إلى فرنسا بأمان، لم يتلقوا شكرًا من الفرنسيين وتلميحًا اعترافًا بالجميل الذي أسدوه، أو تعويضًا شحيحًا مقابل تضحياتهم.
كانت فرنسا على عجلة من أمرها لنسيان الصدمة الجزائرية. وضعت اتفاقية إيفيان، في عام 1962، حدًا لنحو خمسة عقود من الحرب أو الخوف من الحرب في الحياة الفرنسية. كان السكان منهكين – منهكين من الأزمات، ومن القتال، ومن التهديدات والشائعات والمؤامرات – ولم تكن الجمهورية الرابعة، التي استمرت 12 عامًا فقط، محبوبة ولم يؤسف على رحيلها، لقد أضعفت بقسوة منذ البداية لعدم وجود نظام تنفيذي فعال، وهذا إرث تجربة فيشي، التي جعلت المشرعين بعد الحرب نافرين من إنشاء رئاسة قوية، حيث كانت تعيقها النظم البرلمانية والانتخابية التي فضلت أطرافًا متعددة وأنتجت حكومات ائتلافية غير مستقرة. وقد أشرفت على تغيرات اجتماعية لم يسبق لها مثيل، لكنها ولدت ردة فعل سياسيةً شقاقيةً. شكل بيير بوجاد، وهو بائع كتب من سانت سير في عمق الجنوب الغربي لفرنسا، أول حزب معارض فريد في أوروبا ذي قضية واحدة للدفاع عن الصغار والمقموعين والمنهوبين والمنهكين والمذلولين. "des petits, des matraqués, des spoliés, des laminés, des humiliés" وفاز 52 من البوجاديين المعارضين للنظام بمقاعد برلمانية في الانتخابات الوطنية لعام 1956.
الأهم من ذلك كله أن الصراعات الاستعمارية أضعفت أول جمهورية فرنسية بعد الحرب. ومثل النظام القديم، أقعدت تكاليفُ الحرب الجمهوريةَ الرابعة. بين كانون الأول / ديسمبر 1955 وكانون الأول / ديسمبر 1957 خسرت فرنسا ثلثي احتياطيها من العملات، على الرغم من النمو المطرد للاقتصاد. وعُزيت الرقابة على الصرف، وأسعار الصرف المتعددة (المماثلة لتلك التي أجرتها الكتلة السوفياتية في عقود لاحقة)، والديون الخارجية، والعجز في الميزانية، والتضخم المزمن إلى النفقات غير المنضبطة للحروب الاستعمارية الفاشلة، منذ عام 1947 حتى 1954، ومرة أخرى منذ عام 1955 فصاعدًا. انقسمت الحكومات من الألوان المختلفة، وسقطت لدى مواجهة تلك العقبات. حتى من دون جيش ساخط، ترتب على الجمهورية الرابعة عملًا مضنيًا لمواجهة مثل تلك التحديات، بعد عقد شهد أسوأ هزيمة عسكرية في تاريخ الأمة، وإذلال الاحتلال الذي دام أربع سنوات. والغريب أنها استمرت طوال ذلك الوقت.

صُممت مؤسسات جمهورية شارل ديغول الفرنسية الخامسة لتجنب عيوب سالفتها بالتحديد. انخفضت أهمية الجمعية الوطنية والأحزاب السياسية، في حين تعزز دور السلطة التنفيذية إلى حد كبير؛ حيث أتاح الدستور للرئيس سلطة واسعة الصلاحيات وإمساكًا بزمام المبادرة في اتخاذ القرارات السياسة، وسيطرة مطلقة على رؤساء الوزراء بحيث يمكنه تعيينهم وعزلهم فعليًا ساعة يشاء. وعقب نجاحه في إنهاء الصراع الجزائري، اقترح ديغول أن ينتخب رئيس الجمهورية من الآن فصاعدًا بالاقتراع العام (بدلًا من الاقتراع غير المباشر الذي كان يتم حتى ذلك الحين، عبر الجمعية الوطنية) وتمت الموافقة على هذا التعديل على الدستور بحسب الأصول في استفتاء 28 تشرين الأول / أكتوبر 1962. وتمتع الرئيس الفرنسي، مدعومًا بمؤسساته وسجله وشخصيته - وذكريات الفرنسيين عن الشخصيات البديلة - بصلاحيات لم يتمتع بها أي رئيس دولة أو حكومة منتخب في العالم.

قنع ديغول في أغلب الأحوال، بترك تصريف الأعمال اليومية في الشؤون الداخلية لرئيس الوزراء. وتماشى برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري، الذي بدأ مع صدور الفرنك الجديد في 27 كانون الأول / ديسمبر 1958، مع توصيات سابقة لصندوق النقد الدولي، وساهم بشكل مباشر في استقرار الأحوال المالية المضطربة في فرنسا. ومع كل هالة الجاذبية التي تمتع بها ديغول كان راديكاليًا بالفطرة غير هياب من التغيير؛ ومثلما كتب في أطروحته حين كان شابًا حول إصلاح الجيش (Vers l’armée de métier) (جيش المستقبل): "لا شيء يدوم ما لم يجدد باستمرار"، ومن ثم ليس من المستغرب تصوره عددًا من التحولات الأكثر أهمية في البنية التحتية للنقل، وتخطيط المدن، واستثمار الدولة في قطاع الصناعة في فرنسا والشروع بها في ظل سلطته.

لكن تلك التغييرات كانت مثل أي شيء آخر في إطار سعي ديغول للتحديث المحلي، ولا سيما خطة مالرو الطموح لترميم وتنظيف كل المباني العامة التاريخية في فرنسا، كانت جزءًا من هدف سياسي أكبر؛ هو استعادة العظمة الفرنسية. عد ديغول تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحديث أسلحة مهمة للغاية في النضال من أجل استعادة المجد الوطني، وهو في هذا مثل جنرال إسبانيا فرانكو (حيث لم يكن بينهما شيء مشترك في جوانب أخرى). كانت فرنسا في تراجع مستمر، على الأقل منذ عام 1871، حيث تميز مسارها القاتم بالهزيمة العسكرية، والإذلال الدبلوماسي، والتراجع الاستعماري، والتدهور الاقتصادي، وعدم الاستقرار الداخلي. وتمثل هدف ديغول في تصفية عصر الاضمحلال الفرنسي. وقد كتب في مذكراته عن الحرب: "لدي طوال حياتي، فكرة محددة عن فرنسا". وقد حان وقت وضعها موضع التنفيذ.

كانت السياسةُ الخارجية ميدان الرئيس الفرنسي المفضل، وهذا توكيد أملته رغبته الشخصية ومتطلبات الدولة على حد سواء. تمتع ديغول، منذ مدة طويلة، بحساسية لمسلسل الذل، الذي كابدته فرنسا بسبب عدوها الألماني

في عام 1940، على نحو أقل مما تجرعته على أيدي حلفائها الأنكلو - أميركيين منذ ذلك الحين. لم ينس ديغول إطلاقًا عزلته المحرجة، التي عاناها شخصيًا في لندن في أيام الحرب، بصفته متحدثًا مستضعفًا باسم فرنسا، حيث تم تجاهله إلى حد كبير. وقد منعه فهمه للواقع العسكري من التعبير عن الألم الذي تقاسمه مع فرنسيين آخرين في حادثة إغراق البريطانيين للأسطول الذي فخرت به فرنسا في البحر المتوسط بالمرسى الكبير في 3 تموز / يوليو عام 1940؛ لكن رمزية هذا الفعل بقيت دفينة في صدره.
كان لدى ديغول سبب محدد لمشاعره المختلطة تجاه واشنطن، حيث لم يأخذه فرانكلين روزفلت إطلاقًا على محمل الجد. حافظت الولايات المتحدة على علاقات جيدة مع نظام فيشي في زمن الحرب وقتًا أطول بكثير مما تفترضه اللياقة أو الحصافة. وكانت فرنسا غائبة عن مفاوضات الحلفاء في زمن الحرب، وعلى الرغم من أن هذا أتاح لديغول في سنوات لاحقة أن ينفي مسؤولية بلاده، على نحو ساخر، عن اتفاق يالطا الذي وافق عليه شخصيًا، فإن ذكراه اختلجت في النفس. لكن أسوأ مذلة كابدتها فرنسا، كانت بعد الانتصار في الحرب. استُبعدت فرنسا على نحو فعال من جميع القرارات الكبرى المتعلقة بألمانيا. ولم يصل تبادل المعلومات الاستخبارية بين بريطانيا والولايات المتحدة إطلاقًا إلى فرنسا (التي افتُرض بحق أنها تسرب المعلومات على نحو خطر). ولم يشمل "النادي" النووي فرنسا، مستهترًا بها، ما جعلها خارج الحسابات العسكرية الدولية على نحو غير مسبوق.
الأسوأ من ذلك هو أن فرنسا اعتمدت على الولايات المتحدة في الحرب الاستعمارية في آسيا. في تشرين الأول / أكتوبر عام 1956، وعندما تآمرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لمهاجمة مصر في زمن عبد الناصر، ضغط الرئيس أيزنهاور على البريطانيين للانسحاب، وهو ما أثار غضب الفرنسي العاجز. وبعد ذلك بعام، في تشرين الثاني / نوفمبر 1957، استشاط دبلوماسيون فرنسيون، لا حول لهم ولا قوة، غضبًا، عندما تم تسليم الأسلحة البريطانية والأميركية إلى تونس، وعلى الرغم من المخاوف الفرنسية من وصول تلك الأسلحة في نهاية المطاف إلى أيدي المتمردين الجزائريين. وبعد فترة وجيزة من تولي الجنرال نورستاد - القائد الأميركي لحلف شمال الأطلسي - منصبه في عام 1958، أبلغ ديغول نفسه، بفظاظة، أنه لا يحق له معرفة تفاصيل نشر الأسلحة النووية الأميركية على الأراضي الفرنسية.
هذه هي خلفية سياسة ديغول الخارجية لدى توليه رئاسة كاملة الصلاحيات. توقع ديغول من الأميركيين القليل؛ من الأسلحة النووية وصولًا إلى الدولار، الذي تميز كعملة احتياطية محظية دوليًا. كانت الولايات المتحدة في وضعية سمحت لها بفرض مصلحتها على بقية دول التحالف الغربي وكان ذلك متوقعًا. لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة، لكن يمكن في المحصلة التنبؤ بمواقفها، والأمر المهم هو عدم الاعتماد على واشنطن، بالطريقة التي انتهجتها السياسة

الفرنسية في الهند الصينية، وفي السويس مرة أخرى. وعلى فرنسا أن تحفظ موقعها بأفضل ما في وسعها، كأن تمتلك أسلحتها النووية. لكن موقف ديغول من بريطانيا كان أكثر تعقيدًا.

مثل معظم المراقبين، رأى الرئيس الفرنسي بشكل معقول وصحيح أن بريطانيا العظمى ستسعى جاهدة للحفاظ على موقفها في منتصف الطريق بين أوروبا وأميركا، وإذا اضطرت لندن للاختيار، فستختار الحليف الأطلسي أكثر مما ستختار جيرانها الأوروبيين. وتأكدت هذه النظرة بقوة في كانون الأول / ديسمبر 1962، عندما التقى هارولد ماكميلان بالرئيس كنيدي في ناسو، في جزر الباهاما، وقبل ترتيبًا زودت الولاياتُ المتحدة بريطانيا بموجبه بصواريخ نووية معتمدة على غواصات من نوع بولاريس (Polaris) (باعتبارها جزءًا من قوة متعددة الأطراف، تضع بشكل نافذ الأسلحة النووية البريطانية تحت سيطرة الولايات المتحدة).

كان ديغول غاضبًا. أجرى ماكميلان محادثات مع ديغول قبل السفر إلى ناسو، في رامبوييه؛ لكنه لم يلمح للرئيس الفرنسي بأي إشارة إلى ما سيحدث. وبالتالي كان لقاء ناسو أيضًا ترتيبًا أنكلو - أميركيًا آخر، دُبر من خلف ظهر فرنسا. وأضيف إلى هذا الجرح المزيد من الإهانة، عندما عُرضت على باريس صفقة صواريخ بولاريس، بالشروط نفسها من دون أن تكون حتى طرفًا في النقاش. على هذه الخلفية أعلن الرئيس ديغول، في مؤتمره الصحافي الذي عقده في 14 كانون الثاني / يناير 1963، اعتراض فرنسا على طلب بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. إذا أرادت بريطانيا أن تكون تابعة للولايات المتحدة، فلتكن، لكن لا يمكن أن تكون "أوروبية" أيضًا. وفي الوقت نفسه - كما رأينا - اتجه ديغول نحو بون، ووقع معاهدة رمزية للغاية، من دون قيمة على الإطلاق، مع الجمهورية الاتحادية.

بالكاد كانت فكرة أن فرنسا يمكن أن تعوض عن تعرضها للضغط الأنكلو - أميركي باصطفافها مع عدوها القديم عبر نهر الراين جديدة. بالعودة إلى حزيران / يونيو 1926، نجد أن الدبلوماسي الفرنسي جاك سيدو كتب في مذكرة سرية لزعمائه السياسيين: "خير لنا أن نعمل مع الألمان للهيمنة على أوروبا من أن نجد أنفسنا ضدهم ... سيتيح التقارب الفرنسي - الألماني لنا أن نخرج جميعًا وعلى نحو أسرع من القبضة الأنكلو - أميركية" [(135)]. كان تفكير كهذا في حسابات الدبلوماسيين المحافظين الذين دعموا بيتان في عام 1940. لكن في الظروف القائمة في عام 1963 أحدثت المعاهدة مع ألمانيا فارقًا عمليًا ضئيلًا. لم يكن لدى الفرنسيين أي خطة لمغادرة التحالف الغربي، ولم يكن لدى ديغول أدنى قصد للانجرار إلى أي مخططات ألمانية لإعادة النظر في تسوية ما بعد الحرب في الشرق.

الأمر الذي أكدته معاهدة 1963 والشراكة السيادية الفرنسية - الألمانية الجديدة حقًا هو دور فرنسا الحاسم حيال أوروبا. كان درس القرن العشرين

لشارل ديغول هو أن أمل فرنسا الوحيد لاسترداد مجدها الضائع يتم عبر الاستثمار في المشروع الأوروبي، وصوغه بما يخدم الأهداف الفرنسية. لقد ذهبت الجزائر. وذهبت المستعمرات. لم يكن الأنكلو - أميركيون متعاطفين كحالهم دائمًا. ولم يترك لهم مسلسل الهزائم والخسائر في العقود الماضية فرنسا خيارًا آخر، إذا كانت تأمل باستعادة بعض تأثيرها السابق: أكد أديناور من جديد لرئيس الوزراء الفرنسي غي موليه، في اليوم الذي اضطر فيه الفرنسيون تحت ضغط الأميركيين وإذعان البريطانيين إلى وقف عمليتهم في السويس: "ستكون أوروبا موضع ثأركم".

باستثناءٍ واحد مهم، كان التراجع الإمبراطوري البريطاني مختلفًا للغاية عن نظيره الفرنسي؛ فالإرث الاستعماري البريطاني كان أكبر وأكثر تعقيدًا. خرجت الإمبراطورية البريطانية، مثل نظيرتها السوفياتية، سليمة من الحرب، وإن كانت متضررة. اعتمدت بريطانيا العظمى بشدة على مزارعي الإمبراطورية في الحصول على المواد الغذائية الأساسية (على عكس فرنسا، التي كانت مكتفية ذاتيًا بالمواد الغذائية، والتي أنتجت أراضي مستعمراتها الاستوائية سلعًا متنوعة للغاية)، وفي بعض ساحات الحرب - وعلى نحو خاص في شمال أفريقيا - فاقت قواتُ الكومنولث الجنودَ البريطانيين. كان سكان بريطانيا نفسها، مثلما رأينا، أكثر إدراكًا إلى حد بعيد لمعنى الإمبراطورية من نظرائهم الفرنسيين؛ من الأسباب التي جعلت لندن أكبر بكثير من باريس أنها ازدهرت بدورها الإمبريالي بوصفها ميناء، وسوقًا، ومركزًا صناعيًا، وعاصمة مالية. كان من المبادئ التوجيهية لهيئة الإذاعة البريطانية في عام 1948 نصح المذيعين بأن يضعوا في اعتبارهم أن المستمعين في الخارج غير مسيحيين في الأغلب: "احتقار أو إهانة البوذيين والهندوس والمسلمين وهلم جرّا ... قد يسبب أذية عميقة، ويجب تجنبه تمامًا".

لكن لم يبق لدى البريطانيين بعد عام 1945 أمل واقعي بالاحتفاظ بإرثهم الإمبراطوري. كانت موارد البلاد منهكة على نحو ميؤوس منه، ولم تعد تكاليف المحافظة على الإمبراطورية، حتى في الهند متوازنة من ناحية المنفعة الاقتصادية أو الاستراتيجية؛ ففي حين كانت الصادرات إلى شبه القارة الهندية في عام 1913 تقارب ثمن مجموع الصادرات البريطانية، انخفضت بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح 8.3 في المئة فقط وكانت في انحدار. وفي أي حال، كان واضحًا للجميع تقريبًا، أن الضغط من أجل الاستقلال ما عاد يقاوم. كان هدف واضعي تشريع وستمنستر الأساسي للكومنولث الذي سُن في عام 1931، تفادي الحاجة إلى التحركات السريعة لاستقلال المستعمرات، مقدمين بدلًا من ذلك أطرًا للحكم الذاتي أو الحكم المحلي للمستعمرات لتبقى ملزمة بالولاء والطاعة للتاج البريطاني، في حين يتم تخليصها من المظاهر البغيضة للهيمنة الإمبراطورية. لكن الكومنولث أخذ في التحول آنذاك إلى ناد جامع

لمستعمرات سابقة، ودول مستقلة لا تقيدها عضويتها في الكومنولث البريطاني إلا في نطاق اهتماماتها ومشاعرها.
مُنحت الهند وباكستان وبورما استقلالها في عام 1947، وسيلان (سريلانكا) في السنة التالية. لم تمر العملية من دون دماء - ذُبح الملايين من الهندوس والمسلمين في تطهير عرقي وتبادلات سكانية تلت الاستقلال - لكن القوة الاستعمارية نفسها انسحبت سالمة نسبيًا. ومع ذلك، أدى تمرد شيوعي في مالايا المجاورة إلى أن تعلن الحكومة البريطانية في شهر حزيران / يونيو 1948 حالة الطوارئ التي لم ترفع إلا بعد 12 عامًا تلت الهزيمة الحاسمة للمتمردين. لكن على العموم، وعلى الرغم من ترافق ذلك مع انسحاب آلاف المستوطنين والإداريين من الهند وجوارها، كان رحيل بريطانيا من جنوب آسيا أكثر تنظيمًا وأخف صدمة من المتوقع.
وفي الشرق الأوسط، كانت الأمور أكثر تعقيدًا. تخلت بريطانيا العظمى عن مسؤوليتها في فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني في عام 1948 بمذلة، لكن (مرة أخرى، من وجهة نظر البريطانيين) ضمن شروط غير دموية نسبيًا، وبعد أن انسحب البريطانيون تبادل العرب واليهود هجمات مسلحة عنيفة. في العراق، حيث كانت المصالح النفطية البريطانية والأميركية المشتركة، حلت الولايات المتحدة بالتدرج محل المملكة المتحدة كسلطة إمبريالية مهيمنة. لكن المفارقة كانت في مصر، التي لم تكن مستعمرة بالمعنى التقليدي، حيث شهدت بريطانيا فيها مفارقات وحالة إجلاء الاستعمار، وتعرضت لهزيمة تاريخية كبيرة. تجرعت بريطانيا في أزمة قناة السويس في عام 1956 أول مرة كأس الذل الدولي الذي بين تراجعها كدولة وسرَّعه؛ الكأس التي اعتادت فرنسا تجرعها.
نبع اهتمام البريطانيين في مصر من أهمية الهند مباشرة، والتي أضيف إليها في السنوات اللاحقة الحاجة إلى النفط. استولت القوات البريطانية على القاهرة أول مرة في عام 1882، بعد مرور 13 عامًا على افتتاح قناة السويس، التي كانت تديرها من باريس شركة قناة السويس. وكان يحكم مصر حتى الحرب العالمية الأولى، فعليًا أن لم يكن اسميًا، مندوب سامٍ بريطاني (وفي جزء كبير من تلك الحقبة كان يحكمها اللورد الرهيب كرومر). كانت مصر محمية بريطانية بين عامي 1914 و1922، وبعدها أضحت مستقلة. بقيت العلاقات بين البلدين ثابتة مدة من الوقت، وأضفت عليها معاهدة 1936 صفة رسمية. لكن الحكومة الجديدة في القاهرة بقيادة ضباط في الجيش أطاحت الملك فاروق وألغت المعاهدة في تشرين الأول / أكتوبر 1952. ردت بريطانيا بإعادة احتلال منطقة قناة السويس خوفًا على فقدان امتياز الوصول إلى الممر المائي الاستراتيجي الحاسم.
في غضون سنتين أصبح جمال عبد الناصر، وهو أحد الضباط الثوريين، رئيسًا للحكومة، وبدأ يضغط لرحيل الجنود البريطانيين من الأراضي المصرية. مال

البريطانيون إلى التسوية؛ فهم بحاجة إلى التعاون المصري. كانت المملكة المتحدة تعول بشكل متزايد على النفط الرخيص المستورد عبر قناة السويس، والذي تدفع ثمنه بالجنيه الإسترليني. وفي حال تعطل هذا العرض، أو رفض العرب الدفع بالجنيه الإسترليني، سيترتب على بريطانيا أن تستخدم احتياطياتها من العملات الثمينة لشراء الدولار والحصول على النفط. وعلاوة على ذلك، نصح أنتوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني، الحكومة البريطانية في شباط / فبراير 1953: "يمكن الحفاظ على الاحتلال العسكري بالقوة، لكن الاعتماد على ذلك في الحالة المصرية لن يكون ذا فائدة تذكر، ما لم يتم تجنيد قوة محلية".

وفقًا لذلك، وقعت لندن اتفاقًا في تشرين الأول / أكتوبر 1954 للجلاء عن قاعدة السويس قبل عام 1956 لكن على أساس الفهم البريطاني لإمكانية "إعادة تنشيط" الوجود العسكري البريطاني في مصر في حال تعرضت المصالح البريطانية للتهديد، كتعرضها للهجوم المحلي أو من دول المنطقة. تم التقيد بالاتفاق وانسحب آخر الجنود البريطانيين من السويس في 13 حزيران / يونيو 1956. لكن في ذلك الحين العقيد عبد الناصر - الذي أعلن نفسه رئيسًا لمصر في تشرين الثاني / نوفمبر 1954 - مثل مشكلة في حد ذاته. فقد كان لاعبًا بارزًا في الحركة التي تشكلت حديثًا لدول آسيا وأفريقيا المستقلة، والتي اجتمعت في مؤتمر عقد في باندونغ (إندونيسيا) في نيسان / أبريل 1955 ودانت "الاستعمار في كل تجلياته". وكان بشخصيته الكاريزمية، منارة للراديكاليين العرب في جميع أنحاء المنطقة. وبدأ باجتذاب الاهتمام السوفياتي؛ ففي أيلول / سبتمبر 1955 أعلنت مصر عن صفقة أسلحة كبيرة مع تشيكوسلوفاكيا.

بحلول عام 1956، رأى البريطانيون في عبد الناصر تهديدًا، سواء لأنه مستبد راديكالي تحكم بممر مائي حيوي، وبالمثل الذي يمكن أن يضربه للآخرين. قارنه إيدن ومستشاروه على نحو قياسي بهتلر، ورأوا فيه تهديدًا ينبغي معالجته، لا استرضاءه. وشاركت باريس وجهة النظر هذه، على الرغم من أن ضيق فرنسا من تهديد عبد الناصر للسويس أو حتى تنمية الصداقة مع الكتلة السوفياتية، كان أقل مما ضايقها نفوذه التخريبي على المناطق الخاضعة لها في شمال أفريقيا. ولم تكن الولايات المتحدة، أيضًا، مسرورة برئيس مصر الجديد. اجتمع عبد الناصر ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو مع تيتو في يوغسلافيا في 18 تموز / يوليو 1956، وأصدروا بيانًا مشتركًا حول "عدم الانحياز"، نأى بمصر صراحة عن أي اعتماد على الغرب. استاء الأميركيون، وعلى الرغم من المحادثات التي بدأت في تشرين الثاني / نوفمبر 1955 حول تمويل أميركا للسد العالي على نهر النيل في مصر، ألغى وزير الخارجية الأميركية دالاس ذلك في 19 تموز / يوليو. وبعد أسبوع، في 26 تموز / يوليو، أمم عبد الناصر شركة قناة السويس [136].

تجسد ردة فعل القوى الغربية الأولي في تشكيل جبهة موحدة ضمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. عقدت مؤتمرًا في لندن لاتخاذ قرار بشأن ردها. عُقد المؤتمر حينذاك في 23 آب / أغسطس وأقر "خطة" على أن يقدمها رئيس الوزراء الأسترالي روبرت منزيس إلى عبد الناصر. لكن عبد الناصر رفضها. ومن ثم اجتمع المشاركون في مؤتمر لندن من جديد بين 19 أيلول / سبتمبر و21 منه، واتفقوا هذه المرة على تشكيل جمعية مستخدمي قناة السويس (Suez Canal Users Association) وفي الوقت نفسه أعلنت بريطانيا وفرنسا أنهما سوف تحيلان الصراع على السويس إلى الأمم المتحدة.
حرص البريطانيون على نحو خاص حتى هذه المرحلة على أن تكون ردودهم متوائمة مع ردود واشنطن حيال أفعال عبد الناصر. كانت بريطانيا لا تزال مثقلة بديون للولايات المتحدة، ودفع فوائد لقروض غير مسددة. وأدى الضغط على الجنيه الإسترليني في عام 1955 إلى سعي لندن إلى النظر في التماس إعفاء مؤقت من هذه المدفوعات. كانت نظرة لندن دائمًا تشكك في نيات الولايات المتحدة في المنطقة، واعتقدت أن خطة واشنطن المبيتة، للحلول محل بريطانيا في الشرق الأوسط، هي السبب الذي جعل الخطباء الأميركيين في المناسبات ينغمسون في حديث معاداة الاستعمار كوسيلة مثلى لجذب النخب المحلية. لكن كانت العلاقات بين البلدين بشكل عام جيدة. أدت الحرب الكورية - ودينامية الحرب الباردة - إلى تجاوز الاستياء المتبادل منذ أربعينيات القرن العشرين. وشعر البريطانيون أن بإمكانهم الاعتماد على التعاطف الأميركي مع المصالح والالتزامات الدولية لبريطانيا. وهكذا، وعلى الرغم من أن أيزنهاور نفسه قال لهم إنهم قلقون أكثر مما ينبغي حيال عبد الناصر وما يشكله من تهديد، رأى القادة البريطانيون الدعم الأميركي أمرًا مفروغًا منه في حال تصاعد الأحداث حدًّا يستوجب الرد.
في هذا السياق، كان على رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن (الذي خلف تشرشل العجوز قبل عام) أن يتعامل مرة واحدة وإلى الأبد مع المسألة المصرية الشاقة. أيًا كان الموقف المعلن، فقد ضاق البريطانيون والفرنسيون ذرعًا بالأمم المتحدة وإجراءاتها المرهقة. لم يكونوا **يريدون** حلًا دبلوماسيًا، ومع أن المؤتمرات المتنوعة والخطط الدولية التي تسببت بها إجراءات عبد الناصر كانت تنعقد وتناقَش، بدأت الحكومة البريطانية مفاوضات سرية مع فرنسا للتخطيط لهجوم عسكري مشترك على مصر. وفي 21 تشرين الأول / أكتوبر، تم توسيع هذه الخطط لتشمل الإسرائيليين، الذين انضموا إلى مفاوضات الفرنسيين والبريطانيين السرية في سيفر (Sèvres). كانت المصلحة الإسرائيلية واضحة تمامًا؛ فالحدود التي تفصل بين مصر وإسرائيل، التي ضمنتها هدنة شباط / فبراير في عام 1949، عُدت مؤقتة في نظر كلا الجانبين، وقد تكررت الغارات، ولا سيما عبر الحدود في غزة. حاصر المصريون خليج العقبة في وقت مبكر من تموز / يوليو 1951، الأمر الذي قيَّد التجارة

الإسرائيلية وحرية الحركة. عزمت إسرائيل على إزالته. أرادت إسرائيل الحد من نفوذ عبد الناصر، وتأمين مصالحها الإقليمية وأمنها في سيناء وما حولها.
في سيفر، توصل المتآمرون إلى اتفاق بأن تقوم إسرائيل بمهاجمة الجيش المصري في سيناء، وأن تتقدم لاحتلال شبه الجزيرة بأكملها، بما في ذلك الضفة الغربية لقناة السويس، وأن يصدر الفرنسيون والبريطانيون إنذارًا يطلب انسحاب كلا الجانبين، ومن ثم، يتصرفون كطرف ثالث محايد ظاهريًا بالنيابة عن المجتمع الدولي، بحيث تهاجم فرنسا وبريطانيا مصر؛ من طريق الجو أولًا ومن ثم من طريق البحر. فيسيطرون على القناة، ويؤكدون أن مصر ليست مؤهلة لتشغيل هذا المورد المهم للغاية بنزاهة وكفاءة، ويعيدون الحال إلى ما كان عليه، ويضعفون عبد الناصر على نحو مهلك. بقيت الخطة سرية للغاية - في الواقع، لم يعرف في بريطانيا سوى إيدن وأربعة وزراء كبار بأمر البروتوكول الذي تم توقيعه في سيفر بعد ثلاثة أيام من المداولات، امتدت من 21 إلى 24 تشرين الأول / أكتوبر.
سارت الأمور في البدء وفقًا للجدول الزمني. ففي 29 تشرين الأول / أكتوبر وبعد أسبوعين من فشل مجلس الأمن في الاتفاق على حل للسويس (بفضل الفيتو السوفياتي)، وبعد أسبوع واحد فقط من اجتماع سيفر، عبرت القوات الإسرائيلية إلى سيناء. وفي الوقت نفسه، أبحرت السفن البريطانية إلى الشرق من قاعدتها في مالطا. وفي اليوم التالي، 30 تشرين الأول / أكتوبر، استخدمت بريطانيا وفرنسا حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار في الأمم المتحدة طالب انسحاب إسرائيل، وعلى نحو ماكر، أصدرتا إنذارًا إلى إسرائيل ومصر، دعا الجانبين إلى وقف القتال وقبول الاحتلال العسكري الأنكلو - فرنسي لمنطقة القناة. وفي اليوم التالي أغارت الطائرات البريطانية والفرنسية على المطارات المصرية. وفي غضون 48 ساعة أتم الإسرائيليون احتلالهم لسيناء وقطاع غزة، وتجاهلوا دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار؛ أغرق المصريون من جانبهم القوارب في قناة السويس، وأغلقوها فعليًا في وجه الشحن. وبعد يومين، في 5 تشرين الثاني / نوفمبر، هبطت طلائع القوات البرية البريطانية والفرنسية في مصر.
ثم بدأت المؤامرة تتكشف. في 6 تشرين الثاني / نوفمبر كان دوايت أيزنهاور قد انتخب من جديد رئيسًا للولايات المتحدة. وكانت الإدارة في واشنطن، غاضبة من الخداع الأنكلو - فرنسي، وكان استياؤها شديدًا إزاء الأكاذيب التي علمت بها واشنطن، والتي أخفت وراءها النيات الحقيقية لحلفائها؛ تجاهلت لندن وباريس على نحو واضح نص الإعلان الثلاثي لعام 1950 وروحه، والذي ألزم بريطانيا، وفرنسا والولايات المتحدة باتخاذ إجراء ضد المعتدي في حال قيام أي صراع بين العرب وإسرائيل. بدأت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط كبيرة عامة وخاصة على بريطانيا بالذات، لوضع حد لهجومها على مصر، بل هددت حتى "بسحب دعم" الجنيه الإسترليني. صُدم إيدن بهذه المعارضة

الأميركية المباشرة، لكنه لم يقوَ على الصمود أمام تسريع سحب الإسترليني، ولهذا تردد مدة من الوقت، لكنه استسلم بعد ذلك. وفي 7 تشرين الثاني / نوفمبر، وبعد يومين فقط من هبوط طلائع المظليين البريطانيين في بورسعيد، أوقفت القوات البريطانية والفرنسية إطلاق النار. وفي اليوم نفسه فُوضت الأمم المتحدة إرسال قوة لحفظ السلام إلى مصر، ووافق عليها عبد الناصر في 12 تشرين الثاني / نوفمبر، شريطة عدم انتهاك السيادة المصرية. وبعد ثلاثة أيام وصلت قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى مصر، وفي 4 كانون الأول / ديسمبر انتقلت إلى سيناء.
وفي الوقت نفسه أعلنت بريطانيا وفرنسا انسحابهما من السويس، وأتمتا انسحابهما في 22 كانون الأول / ديسمبر. وُعدت بريطانيا، التي انخفض احتياطيها من الدولار والجنيه الإسترليني، في سياق الأزمة بمقدار 279 مليون دولار، بمساعدات مالية أميركية (وتلقت 500 مليون دولار في صورة خط ائتمان من مصرف التصدير والاستيراد الأميركي. وفي 10 كانون الأول / ديسمبر، أعلن صندوق النقد الدولي أنه قد وافق على منح بريطانيا قرضًا بقيمة 561.47 مليون دولار، والالتزام بتقديم 738 مليون دولار إضافية. وسحبت إسرائيل قواتها من قطاع غزة في الأسبوع الأول من آذار / مارس 1957 بعد أن التزمت الولايات المتحدة علنًا بحق إسرائيل في المرور بخليج العقبة ومضائق تيران. بدأ تطهير قناة السويس بعد أسبوع من إتمام الانسحاب الأنكلو - فرنسي، وأعيد فتح القناة في 10 نيسان / أبريل 1957. وبقيت في أيدي المصريين.
تعلم كل بلد الدرس الذي يعنيه بالذات بعيدًا من كارثة السويس. فقد رأى الإسرائيليون بوضوح، على الرغم من اعتمادهم على المعدات العسكرية الفرنسية، أن مستقبلهم يكمن في التوفيق، قدر الإمكان، بين مصالحهم ومصالح واشنطن، ولا سيما بعد إعلان الرئيس الأميركي "مبدأ أيزنهاور" في يناير / كانون الثاني 1957، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة ستستخدم القوة المسلحة في حال قيام "الشيوعية الدولية" بأي عدوان في الشرق الأوسط. تعزز موقف عبد الناصر في بلدان عدم الانحياز إلى حد كبير لنجاحه الواضح في مواجهة القوى الاستعمارية القديمة؛ ومثلما كان الفرنسيون يخشون، بلغ تأثيره المعنوي، وضربه مثالًا للقوميين العرب وأنصارهم ذروةً جديدة. وقد بشر الفشل في مصر بالمزيد من المتاعب للفرنسيين في الجزائر.
كانت مغامرة السويس بالنسبة إلى الولايات المتحدة تذكيرًا بمسؤولياتها الخاصة، وكانت فرصة لاستعراض عضلاتها. استاء أيزنهاور ودالاس من الطريقة التي نظر فيها موليه وإيدن للدعم الأميركي باعتباره أمرًا مفروغًا منه. وقد تكدرا من الفرنسيين والبريطانيين ليس لأنهم شرعوا بالأمر سرًا بتصور سيئ للغاية، ونفذوا حملتهم على نحو رديء فحسب، بل بسبب التوقيت الذي اختاروه أيضًا. تزامنت أزمة السويس بالساعة تقريبًا مع الاحتلال

السوفياتي لهنغاريا. فانغماس لندن وباريس على نحو واضح للغاية في مؤامرة إمبريالية ضد دولة عربية واحدة، للقصاص ظاهريًا من ممارسة سيادتها الإقليمية، جر انتباه العالم بعيدًا من غزو الاتحاد السوفياتي لدولة مستقلة وتدمير حكومتها. قد وضعتا مصالحهما الخاصة - التي عدتها واشنطن بائدة - فوق مصالح التحالف الغربي ككل.
الأسوأ من ذلك، أنهما قدمتا لموسكو هدية دعائية لم يسبق لها مثيل. لم يمارس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أي دور تقريبًا في أزمة السويس نفسها، حيث أدت مذكرة السوفيات في 5 تشرين الثاني / نوفمبر، التي هددت بعمل عسكري ضد فرنسا وبريطانيا وإسرائيل إذا لم يوافقوا على وقف إطلاق النار، دورًا صغيرًا في الأحداث، ولم يكن لدى خروشوف ورفاقه خططًا يتبعونها لتنفيذ التهديد. لكن بسماح فرنسا وبريطانيا لموسكو بالتهديد، حتى ولو كان رمزيًا، وأداء دور الحامي للطرف المتضرر، لقنتا الاتحاد السوفياتي الدور الذي من شأنه أن يرتجله باستمتاع في العقود المقبلة. بفضل أزمة السويس، ترتب نقل انقسامات وخطابة الحرب الباردة على نحو عميق إلى الشرق الأوسط وأفريقيا.
كان الشعور بتأثير سوء التقدير في أزمة السويس أكثر حدة على بريطانيا. استغرق الأمر مرور سنوات عدة قبل إعلان المدى الكامل للمؤامرة ضد عبد الناصر على الملأ، مع أن العديد ارتاب بها. لكن في غضون أسابيع، أُجبر أنتوني إيدن على الاستقالة، وأذل بسبب ما أظهره من عدم الكفاءة في الاستراتيجية العسكرية، والرفض الأميركي المعلن على الملأ لدعمه. ومع أن حزب المحافظين الحاكم نفسه لم يعانِ خصوصًا في الانتخابات - في ظل قيادة هارولد ماكميلان، الذي شارك على مضض بصورة ما في التخطيط للحملة على السويس، فاز حزب المحافظين في الانتخابات العامة في عام 1959 بسهولة بالغة - إلا أن الحكومة البريطانية اضطرت إلى إعادة تقويم جوهرية لسياستها الخارجية.
تمثل درس السويس الأول في أن بريطانيا لم تعد قادرة على الحفاظ على وجودها الاستعماري العالمي. لافتقار البلاد إلى الموارد العسكرية والاقتصادية، وهو ما أظهرته مجريات أحداث السويس على نحو واضح للغاية. وفي أعقاب انكشاف ملموس لعجز بريطانيا، ترتب على البلاد أن تواجه على الأرجح مطالب متزايدة بالاستقلال. بعد توقف دام ما يقرب من 10 سنوات، فسخت في خلالها السودان (في عام 1956) ومالايا (في عام 1957) ارتباطهما مع بريطانيا، ومن ثم دخلت البلاد في مرحلة تسارع فيها اجتثاث الاستعمار في أفريقيا بادئ الأمر. منحت ساحل الذهب حريتها في عام 1957 بصفتها دولة غانا المستقلة وكانت بذلك الأولى بين بلدان عدة. واحتفل 17 بلدًا آخر من المستعمرات البريطانية بمراسم الاستقلال بين عامي 1960 و1964، حين طافت شخصيات بريطانيةِ رفيعة العالم، لإنزال علم المملكة المتحدة وإقامة

حكومات جديدة. وترتب أن يصبح في الكومنولث، الذي ضم في عام 1950 ثمانية أعضاء فقط، 21 عضوًا بحلول عام 1965، وازداد أعضاؤه في وقت لاحق.
مر تفكيك الإمبراطورية البريطانية بسلام نسبيًا مقارنة بصدمة الجزائر أو العواقب الكارثية لتخلي بلجيكا عن الكونغو في عام 1960، لكن ثمة استثناءات. تبين أن تفكيك الإمبراطورية في شرق وجنوب أفريقيا على نحو خاص، أكثر إثارة للجدل مما كان عليه في غرب أفريقيا. عندما ذكر هارولد ماكميلان أمام شعب جنوب أفريقيا، في خطبته المشهورة في كيب تاون في عام 1960: "إن رياح التغيير تهب في هذه القارة، وسواء شئنا أم أبينا، فإن نمو الوعي في هذه القارة أضحى حقيقة سياسية" لم يتوقع استقبالًا وديًا. ولم يحدث فعليًا استقبال كهذا. أعلن المستوطنون البيض في جنوب أفريقيا أنفسهم جمهورية في عام 1961، للحفاظ على نظام حكم الفصل العنصري المعمول به منذ عام 1948، وغادروا الكومنولث. وبعد أربعة أعوام أعلن المستعمرون البيض، في روديسيا الجنوبية المجاورة، بوضوح من طرف واحد، أنفسهم مستقلين وأعلنوا الحكم الذاتي. ونجحت الأقلية الحاكمة في كلا البلدين لبضع سنوات في قمع المعارضين لحكمها بقسوة.
لكن جنوب أفريقيا لم تكن عادية. في أماكن أخرى - في شرق أفريقيا على سبيل المثال - قبلت مجتمعات المستوطنين البيض، التي تمتعت بامتيازات مقارنة بغيرها، مصيرها. بمجرد أن أصبح من الواضح أن لندن ليست لديها الموارد ولا الرغبة في فرض الحكم الاستعماري على الأغلبية المعارضة - الأمر الذي لم يكن بدهيًا حتى أوائل الخمسينيات، عندما شنت القوات البريطانية حربًا وحشية سرية قذرة ضد ثوار الماوماو في كينيا - قبِل المستعمرون الغربيون ما لا مفر منه، وانسحبوا بهدوء.
في عام 1968 وضعت حكومة حزب العمال، التي تزعمها هارولد ولسون، الخاتمة النهائية الحتمية لأحداث تشرين الثاني / نوفمبر 1956، وأعلنت أن القوات البريطانية، من الآن فصاعدًا، ستنسحب نهائيًا من القواعد والموانئ، والمستودعات، وموانئ الوقود المختلفة وغيرها من منشآت عصر الإمبراطورية التي حافظت عليها البلاد "شرقي السويس"؛ ولا سيما ميناء عدن الطبيعي الرائع في شبه الجزيرة العربية. لم تعد البلاد قادرة على المزيد من التظاهر بالقوة والنفوذ عبر المحيطات. وعمومًا، قوبلت هذه النتيجة بارتياح في بريطانيا نفسها؛ ومثلما تنبأ آدم سميث في فترة انحطاط الإمبراطورية البريطانية الأولى في عام 1776، كان التخلي عن "وسائل الترف والبهرجة في الإمبراطورية" أفضل وسيلة لاحتواء الديون والسماح للبلاد بـ "مواءمة رؤاها ومخططاتها المستقبلية مع الواقع المتواضع الذي تتيحه ظروفها".
وتمثل درس السويس الثاني، كما بدا للأغلبية الساحقة من المؤسسات البريطانية، في أن على المملكة المتحدة ألا تجد نفسها مرة أخرى إطلاقًا في

الجانب الخطأ في الجدال مع واشنطن. هذا لا يعني أن البلدين سوف يتفقان دائمًا - حول برلين وألمانيا، على سبيل المثال - حيث كانت لندن أكثر ميلًا بكثير إلى تقديم تنازلات إلى موسكو، وهذا ما سبب بعض البرود في العلاقات الأنكلو - أميركية بين عامي 1957 و1961. لكن ثبوت عدم إمكانية التعويل على واشنطن في دعم أصدقائها في جميع الظروف، قاد هارولد ماكميلان إلى استنتاج معاكس على وجه التحديد لذلك الذي رسمه معاصره الفرنسي ديغول. منذ ذلك الحين فصاعدًا، التصقت الحكومات البريطانية - مهما كانت مترددة، ومهما كانت مواقفها متناقضة حيال أفعال الولايات المتحدة - بإخلاص بمواقف الولايات المتحدة. بهذه الطريقة وحدها أمكنهم الأمل بالتأثير في الخيارات الأميركية وضمان الدعم الأميركي للشؤون البريطانية عندما يكون ذلك مهمًا. كان لإعادة الاصطفاف الاستراتيجي هذه آثار بالغة الأهمية، بالنسبة إلى بريطانيا وأوروبا.

شعر المجتمع البريطاني بالعواقب الدائمة لأزمة السويس. كانت بريطانيا العظمى، وخصوصًا إنكلترا، متفائلة بشكل واضح في أوائل خمسينيات القرن العشرين؛ فانتخاب حكومة المحافظين في عام 1951، وبشائر الازدهار الاقتصادي الأولى، مسحت في وقت مبكر الكآبة التي عمت الجميع في سنوات ما بعد الحرب. في السنوات الأولى من عهد الملكة الجديدة، نعم الإنكليز بصيف هندي من الرضا عن الذات والسعادة. كان الإنكليز أول من قهر إيفرست (في عام 1953) - مع مساعدة قيمة من مرشد من المستعمرة - وقطعوا مسافة ميل في أقل من أربع دقائق (في عام 1954). وعلاوة على ذلك، كان البلد يتذكر، في مرات كثيرة، أن البريطانيين شطروا الذرة، واخترعوا الرادار، واكتشفوا البنسلين، وصمموا المحرك النفاث، إضافة إلى كثير من الاختراعات أخرى.

صورت السينما بصورة موفقة أسلوب تلك السنوات - التي أطلق عليها بصورة ما، وبفيض من الحماسة: "العهد الإليزابيثي الجديد" - في ذلك الوقت. كانت أكثر الأفلام شعبية في النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين - كوميدية مثل فيلم "جينيفيف" (*Genevieve*) (1953) و"طبيب في المنزل" (*Doctor in the House*) (1954) - تصور المرح، والشباب، والثراء، والثقة بالنفس في جنوب إنكلترا. لم تعد الخلفيات أو الشخصيات رمادية أو مضطهدة، لكنها بقيت تقليدية على نحو راسخ من الجوانب الأخرى كلها: فالجميع شباب مشرقون متعلمون من الطبقة الوسطى، يتحدثون بطلاقة، وهم محترمون ويحترمون رغبات الآخرين. كان تلك إنكلترا الفتيات المبتدئات اللواتي يظهرن أول مرة في البلاط (مفارقة وطقوس سخيفة عفى عليها الزمن وتخلت الملكة عنها أخيرًا في عام 1958) حيث قصد واحد من كل خمسة من البرلمانيين المحافظين مدرسة إيتون، وحيث النسبة المئوية للطلاب من أبناء الطبقة

العاملة، الذين يصلون إلى الجامعة في عام 1955، لم تزد على ما كانت عليه في عام 1925.
إضافةً إلى الكوميديا الاجتماعية الحميدة، حفلت السينما الإنكليزية في تلك السنوات على نحو منتظم بأفلام الحرب: "الحصان الخشبي" (*The Wooden Horse*) (1952)، و"البحر القاسي" (*The Cruel Sea*) (1953)، و"منتهكو السد" (*The Dam Busters*) (1954) و"أبطال القارب" (*Cockleshell Heroes*) (1955)، و"معركة ريفر بلايت" (*The Battle of the River Plate*) (1965) وكلها ترتكز بأمانة، بهذا القدر أو ذاك، على وقائع البطولة البريطانية في الحرب العالمية الثانية (مع تركيز خاص على الحرب البحرية). كانت هذه الأفلام تذكر على نحو مشجع بأسباب شعور البريطانيين بالفخر بأنفسهم واكتفائهم الذاتي. ومن دون تمجيد للقتال، زرعوا أسطورة حرب بريطانيا، مع إيلاء عناية خاصة لأهمية الرفاقية العابرة للطبقات والوظيفة. وعند التلميح إلى التوتر الاجتماعي أو الفوارق الطبقية الاجتماعية، كان الأسلوب محنكًا وفطنًا ومحملًا بالشك بدلًا من الغضب أو الصراع. وحده فيلم تشارلز كريشتون: "حشد رابية الخزامى" (*Lavender Hill Mob*) (1951)، وهو من أكثر أفلام إيلينغ الكوميدية حدة، الذي أتاح تمرير أكثر من إشارة إلى التعبيرات الاجتماعية، وهو يمثل النظير الإنكليزي للبوجادية (نسبة إلى بيير بوجاد)؛ حيث يظهر امتعاض وأحلام الرجال الصغار الضعفاء في مركز الفيلم.
في أي حال، بدأ الإيقاع يزداد قتامة على نحو محسوس منذ عام 1956، وحملت أفلام الحرب مثل: "جسر على نهر كواي" (*The Bridge on the River Kwai*) (1957) أو "دنكرك" (*Dunkirk*) (1958) مسحة خافتة من الاستفسار والشك، كما لو أن التراث الحقيقي لعام 1940 على أهبة التصدع. وبحلول عام 1960 ظهر فيلم "أغرقوا بسمارك" (*Sink the Bismarck*) الحربي بقالب أقدم، ظهر كمفارقة تاريخية غريبة، وعلى خلاف شديد مع المزاج السائد. عبر عن المزاج الجديد جون أوزبورن في مسرحيته الريادية **التفت إلى الوراء بغضب** (*Look Back in Anger*)، التي قدمت أول مرة في لندن عام 1956، وتحولت إلى فيلم في لندن في العام نفسه، ثم تحولت بأمانة إلى فيلم لافت بعد ذلك بعامين. في هذه الدراما من الإحباط وخيبة الأمل ما يخمد بطل المسرحية، جيمي بورتر، في المجتمع والزواج، حيث لا يستطيع هجرهما ولا تغييرهما. إنه يضطهد زوجه أليسون بسبب خلفيتها البرجوازية، وهي بدورها محاصرة بين زوجها الغاضب الذي ينتمي إلى الطبقة العاملة، ووالدها العجوز الاستعماري السابق، المربك والمجروح من عالم ما عاد يفهمه، حيث تعاتبه أليسون: "أنت مجروح لأن كل شيء تغير، وجيمي مجروح لأن كل شيء بقي على حاله، لكن أيًا منكما لا يستطيع مواجهة ذلك".
لعل هذا التشخيص للمزاج غير المستقر في بريطانيا في لحظة معضلة السويس لم يكن دقيقًا للغاية، لكن بدا حقيقيًا. بمرور الوقت وصلت مسرحية **التفت إلى الوراء بغضب** إلى دور السينما مع عدد قليل للغاية من الأفلام التي

تصورت الأمور على نحو مماثل، أغلبها مستمدة من روايات أو مسرحيات كتبت في النصف الثاني من عقد الخمسينيات في القرن العشرين: **غرفة في الأعلى** (*Room at the Top*) (1959)، **وليلة السبت وصباح الأحد** (*Saturday Night and Sunday Morning*) (1960)، **ووحدة عداء المسافات الطويلة** (-*The Loneliness of the Long Distance Runner*) (1962)، **ونوع من الحب** (*A Kind of Loving*) (1962)، **وهذه الحياة الرياضية** (*This Sporting Life*) (1963). كان نجوم أفلام أوائل خمسينيات القرن العشرين إما ممثلين من الطبقة الوسطى المتأنقة يتحدثون بلكنة هيئة الإذاعة البريطانية، مثل كينيث مور، وديرك بوغاردي، وجون غريغسون، وريكس هاريسون، وجيفري كين، وغيرهم من "نماذج" لندن المحببة، من الممثلين الذين أدوا عادة أدوار شخصيات يهودية سيدني جيمس، وألفي باس، وسيدني تافلر وبيتر سيلرز. أطلق على الأفلام اللاحقة اسم "دراما المجلى" ("-kitchen sink dramas")، لتصويرها الشجاع للحياة اليومية، وقد قام ببطولتها مجموعة جديدة من الممثلين الشباب - توم كورتيناي، ألبرت فيني، ريتشارد هاريس وألن بيتس وقد بدؤوا عادة في مجتمعات الطبقة العاملة الشمالية، بلغة ولهجات مماثلة. وقد مثلوا إنكلترا باعتبارها عالمًا منقسمًا مكابدًا المرارة ساخرًا مستهجنًا ذا ملامح قاسية، وقد تحطمت أوهامها. وكان القاسمان المشتركان الوحيدان بين سينما أوائل الخمسينيات وسينما أوائل الستينيات في القرن العشرين، أن المرأة أدت أدوارًا ثانوية تقريبًا، وأن جميع الشخصيات من البيض.

اذا كانت أوهام الإمبراطورية قد تبددت في السويس، فإن الثقة في وسط إنكلترا نفسها كانت تحت الحصار لبعض الوقت. لم تفعل كارثة عام 1956 سوى تسريع انهيارها. رمزية هزيمة فريق الكريكت الوطني الإنكليزي الأولى أمام فريق من جزر الهند الغربية (في عام 1950 وعلى "التراب المقدس" لوطن اللعبة في أرض ملعب اللورد للكريكت في لندن) استعيدت في الوطن بعد ثلاث سنوات، عندما سُحق منتخب إنكلترا لكرة القدم في عام 1953 في ملعبه الوطني أمام فريق هنغاريا الأدنى مستوى وبفارق غير مسبوق: ستة أهداف مقابل ثلاثة. وفي المباراتين الدوليتين، أشاع الإنكليز في جميع أنحاء العالم أن إنكلترا نفسها لم تعد عظمى.

كان لمجمل هذه المعايير غير السياسية للتراجع القومي تأثير متزايد لأن بريطانيا كانت في تلك السنوات مجتمعًا سياسيًا إلى حد كبير. لم يستطع حزب العمال البريطاني، الذي كان معارضًا في أثناء أحداث السويس، أن يحول فشل إيدن لمصلحته، لأن الناخبين ما عادوا يصفون الخبرة بمصفاة الولاء الحزبي أولًا. اهتم البريطانيون، كغيرهم في بلدان أوروبا الغربية الأخرى، على نحو متزايد بالاستهلاك والتسلية. وبدأ اهتمامهم بالدين يتضاءل، وتضاءلت الرغبة في تذوق أي نوع من أنواع التعبئة الجماعية. وكان هارولد ماكميلان، وهو سياسي محافظ ذو غريزة ليبرالية - سياسي انتهازي من الطبقة الوسطى

تنكر في زي رجل إدواردي - الرجل المناسب لقيادة هذه المرحلة الانتقالية. تاجر بتراجع الاستعمار في الخارج وبازدهار الطمأنينة في الوطن. أسرت هذه النتيجة الناخبين من كبار السن على نحو حسن بما فيه الكفاية، أما الشباب فهم وحدهم الذين كابدوا الإحباط على نحو متزايد.

ساهم تراجع الإمبراطورية بشكل مباشر في تزايد القلق البريطاني حيال فقدان التوجه الوطني. وفي ظل غياب مجد الإمبراطورية، خدم الكومنولث بريطانيا إلى حد كبير بوصفه مصدرًا للغذاء. وبفضل خيارات الكومنولث التفضيلية (أي الرسوم الجمركية التي تحابي الواردات من الدول الأعضاء في الكومنولث)، كان الغذاء المستورد من دول الكومنولث رخيصًا، وشكلت نحو ثلث واردات المملكة المتحدة في بداية ستينيات القرن العشرين. لكن حصة دول الكومنولث من الصادرات الوطنية لبريطانيا بالذات تمثلت بهبوط مطرد. واتجه الكثير من تلك الصادرات حينذاك إلى أوروبا (في عام 1965، تجاوز حجم التجارة البريطانية مع أوروبا أول مرة حجم تجارتها مع دول الكومنولث). وبعد هزيمة السويس، أخذت كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا والهند في الاعتبار التراجع البريطاني، وأعادت توجيه تجارتها وسياساتها وفقًا لذلك: تجاه الولايات المتحدة، ونحو آسيا، وما سمي بعد مدة قصيرة العالم "الثالث".

أما بالنسبة إلى بريطانيا نفسها؛ ربما تكون أميركا حليفًا لا غنى عنه، لكنها بالكاد تستطيع أن تتنفخ في بريطانيا عزيمة جديدة، فضلًا عن تحديث هويتها الوطنية. على العكس، أوضح اعتماد بريطانيا الكبير على أميركا ضعف البلاد الجوهري وعزلتها. وهكذا، اتضح للعديد من السياسيين البريطانيين وغيرهم - وليس لماكميلان نفسه فحسب - أنه على الرغم من أن القليل من مواهبهم أو ثقافتهم أو تعليمهم يوجههم نحو أوروبا القارية، فإن مستقبل البلاد يكمن بشكل أو بآخر وراء القناة. إلى أين يمكن أن تتطلع بريطانيا العظمى في هذه اللحظة لاستعادة موقعها الدولي عدا أوروبا؟

كان "المشروع الأوروبي"، الذي لم يوجد خارج رؤوس بعض المثاليين، قد توقف بحلول منتصف خمسينيات القرن الماضي. رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية الجيشَ الأوروبي المقترح، ومعه أي حديث عن تعزيز التعاون الأوروبي. تم التوصل إلى اتفاقات إقليمية مختلفة مثل أنموذج دول البينيلوكس - وعلى نحو لافت اتفاقية "سوق العمل الشمالية" (Common Nordic Labor Market) الاسكندينافية في عام 1954 - لكن لم يكن على جدول الأعمال شيء أكثر طموحًا. ولا يمكن لدعاة التعاون الأوروبي أن يشيروا إلا إلى "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية" (European Atomic Energy Community) الجديدة، التي أعلن عنها في ربيع 1955، لكنها - مثل مجموعة الفحم والصلب - كانت مبادرة فرنسية، وكمن نجاحها، عرضيًا، في مهمتها الضيقة والتقنية إلى حد كبير. وإذا كانت الشكوك لا تزال تساور البريطانيين أكثر من أي وقت مضى حول آفاق الوحدة الأوروبية، فإن وجهة نظرهم لا تعد غير معقولة إجمالًا.

تشكل الضغط من أجل بداية جديدة على النحو الملائم إلى الحد الكافي، من دول البينيلوكس، التي تعد أكثر خبرة في الاتحاد العابر للحدود، والأقل خسارة من إضعاف الهويات القومية. وأضحى واضحًا حينذاك لقادة الدول الأوروبية - ولا سيما بول هنري سباك، وزير خارجية بلجيكا - أن التكامل العسكري والسياسي غير ملائم، أقله في الوقت الحاضر. وفي أي حال، ابتعد الاهتمام الأوروبي، بحلول منتصف خمسينيات القرن العشرين، بشكل ملحوظ عن الانشغالات العسكرية في العقد السابق. وصار من الضروري أن ينصب التركيز، مثلما بدا بوضوح، على التكامل **الاقتصادي** الأوروبي، وهو الميدان الذي أمكن فيه السعي لتناغم المصلحة الذاتية الوطنية والتعاون من دون إساءة إلى المشاعر التقليدية. عقد سباك، مع نظيره الهولندي، اجتماعا في ميسينا، في حزيران / يونيو 1955، للنظر في هذه الاستراتيجية.
شارك في مؤتمر ميسينا أعضاء مجموعة الفحم والصلب الأوروبية الستة، وشارك البريطانيون (بتمثيل منخفض) بصفة مراقب. وطرح سباك ومعاونوه مجموعة من الاقتراحات حول اتحاد جمركي، واتفاقات تجارية ومشاريع تعاون تقليدية أخرى عابرة للحدود، وكانت تلك المشاريع موضبة بعناية بحيث يتم تجنب إثارة حساسية بريطانيا أو فرنسا. تحمس الفرنسيون بحذر، وارتاب البريطانيون بالتأكيد. استمرت المفاوضات بعد ميسينا في لجنة تخطيط دولية برئاسة سباك نفسه، مع مهمة تقديم توصيات نهائية لاقتصاد أوروبي أكثر تكاملًا، و"سوق مشتركة". لكن بريطانيا انسحبت بحلول تشرين الثاني / نوفمبر 1955، وقد أقلقها مجرد تصور إمكانية نشوء أوروبا سابقة للفدرالية وهو الأمر الذي ارتابت منه دائمًا.
مع ذلك، قرر الفرنسيون القيام بعمل حاسم. وعندما رفعت لجنة سباك تقريرها في آذار / مارس 1956 مع توصية رسمية لمصلحة إقامة السوق المشتركة، وافقت باريس، بينما بقي المراقبون البريطانيون مرتابين. وكانوا بالتأكيد على بينة بما يتعلق بمخاطر استبعادهم. وكما رصدت لجنة حكومية بريطانية على نحو سري قبل أسابيع قليلة من إعلان توصيات سباك: "في حال حققت القوى الممثلة في ميسينا التكاملَ الاقتصادي من دون مشاركة المملكة المتحدة، فهذا يعني هيمنةً ألمانيةً على أوروبا" [(137)]. لكن على الرغم من إلحاح سباك المحب للإنكليز، وهشاشة منطقة الإسترليني على الصعيد الدولي، كما ظهر بعد بضعة أشهر في السويس، لم تتمكن لندن من رمي الكثير من أوراقها على طاولة "الأوروبيين". عندما أرست "معاهدة روما"، التي تم التوقيع عليها في 25 آذار / مارس 1957، أسسَ المجموعة الاقتصادية الأوروبية (وهيئة الطاقة الذرية الأوروبية)، والتي أصبحت سارية المفعول في 1 كانون الثاني / يناير 1958، تألفت المجموعة الاقتصادية الأوروبية الجديدة - ومقرها بروكسل - من البلدان الستة نفسها، التي انضمت إلى مجموعة الفحم والصلب قبل سبع سنوات.

من المهم عدم المبالغة في أهمية معاهدة روما؛ فهي مثلت على الأكثر إعلان نيات جيدة لاحقة. وضع الموقعون جدولًا زمنيًا لخفض وتنسيق التعرفات الجمركية، وعرضت آفاق توازي العملة في نهاية المطاف. واتفقوا على العمل نحو حرية حركة السلع والعملات والعمل. شكل معظم النص إطارًا لتصميم إجراءات هدفت إلى وضع وتطبيق الأنظمة في المستقبل. وغاب عن الانتباه آنذاك الابتكارُ الوحيد الذي له معنى - ما ورد تحت البند 177 حول محكمة قضائية أوروبية تعود إليها المحاكم الوطنية في التحكيم القضائي النهائي - والذي برهن على أهميته في العقود اللاحقة.

تميزت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالضعف، لا بالقوة. وكما أكد تقرير سباك في عام 1956: "إن أوروبا، التي احتكرت ذات يوم الصناعات التحويلية، وحصلت على موارد مهمة من ممتلكاتها في الخارج، تشهد اليوم ضعف حالها الخارجي، وتراجع نفوذها وقدرتها على التقدم بسبب انقسامها". وكان عدم إحاطة البريطانيين - **بعد** - بوضعهم في ضوء ما تقدم سبب امتناعهم عن الانضمام إلى المجموعة الأوروبية المشتركة. كانت فكرة أن السوق الأوروبية المشتركة تمثل جزءًا من استراتيجية مدروسة لمواجهة تحدي تعاظم قوة الولايات المتحدة - وهي الفكرة التي وجدت من يروجها في دوائر السياسة في واشنطن في عقود لاحقة - سخيفة تمامًا: فالمجموعة الاقتصادية الأوروبية المشكلة حديثًا اعتمدت بكل ما للكلمة من معنى على الضمانة الأمنية الأميركية، ولولا هذه الضمانة ما تمكن أعضاؤها من تحمل الانخراط في التكامل الاقتصادي، مستبعدين كل المخاوف المتعلقة بالدفاع المشترك.

لم يكن الجميع، حتى بين الدول الأعضاء، سعداء تمامًا بالمقترحات الجديدة. صوت العديد من النواب المحافظين في فرنسا (بما في ذلك الديغوليون) ضد التصديق على معاهدة روما لدواعٍ "وطنية"، في حين عارض بعض الاشتراكيين واليساريين الراديكاليين (بما في ذلك بيير منديس فرانس) تشكيل "أوروبا صغيرة" من دون وجود بريطانيا العظمى المطمئِن. وفي ألمانيا، ظل وزير الاقتصاد لودفيغ إرهارد المتحمس للتجارة الحرة، في حكومة أديناور، ينتقد "الاتحاد الجمركي" التجاري الجديد لأنه قد يضر روابط ألمانيا ببريطانيا، ويقيد التدفقات التجارية ويشوه الأسعار. ورأى إرهارد أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعد "سفاسف اقتصاد كلي". وكما لاحظ أحد الباحثين ببصيرة، ربما كانت الأمور ستسير بشكل مختلف: "لو أن إرهارد حكم ألمانيا، لكانت النتيجة المرجحة قيام اتحاد أنكلو - ألماني للتجارة الحرة، من دون مكون زراعي، وستجبر آثارُ الاستبعاد الاقتصادي فرنسا على الانضمام إلى هذا الاتحاد في نهاية المطاف" [(138)].

لكن الأمر لم يسلك هذه الطريق. واعتمد الشكل النهائي للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، منطقًا محددًا. في سياق خمسينيات القرن العشرين، إزداد التبادل التجاري المتبادل بين بلدان أوروبا الغربية القارية. أضف إلى ذلك

أنه كان لكل منها تبادلات تجارية مع ألمانيا الغربية التي كانت أسواقها ومنتوجاتها موضع اعتماد متزايد لتحقيق الانتعاش الاقتصادي الأوروبي. وعلاوة على ذلك، كانت كل دولة أوروبية بعد الحرب منهمكة بقوة في الشؤون الاقتصادية، عبر التخطيط، والتنظيم، والنمو، والاستهداف، وأنواع الدعم المختلفة. لكن تشجيع الصادرات، وإعادة توجيه الموارد من الصناعات القديمة إلى أخرى جديدة، وتشجيع القطاعات المفضلة مثل الزراعة أو النقل: تتطلب كل ما تقدم تعاونًا عابرًا للحدود. لم يكن أي من الاقتصادات الأوروبية الغربية مكتفيًا ذاتيًا.

لذلك، كان التوجه نحو تعاون متبادل ملائم مدفوعًا بالمصلحة الذاتية الوطنية، وليس بأهداف مشروع شومان في تشكيل هيئة للفحم والصلب، والتي لم تكن على علاقة بصنع السياسة الاقتصادية في تلك السنوات، فالاعتبارات المتعلقة بحماية وتقوية المصالح المحلية نفسها، والتي جعلت دول أوروبا تنطوي على نفسها قبل عام 1939، جعلتها اليوم أقرب بعضها إلى بعض. وربما كانت إزالة العوائق ودروس الماضي القريب أهم العوامل في تسهيل هذا التغيير. لم يكن الهولنديون، على سبيل المثال، سعداء تمامًا حيال احتمال وجود تعرفة جمركية خارجية مرتفعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، فمن شأن هذا أن يضخم الأسعار المحلية، وشعروا بالقلق، مثل جيرانهم البلجيكيين، لعدم وجود البريطانيين. لكنهم لم يستطيعوا المخاطرة بمقاطعة شركائهم التجاريين الأساسيين.

كانت المصالح الألمانية مختلطة. فقد اهتمت ألمانيا على نحو متزايد بالتجارة الحرة داخل أوروبا الغربية، بصفتها المصدر الرئيس في أوروبا. فضلًا عن أن المصنعين الألمان فقدوا أسواقًا مهمة في أوروبا الشرقية، ولم يكن لديهم مستعمرات سابقة لاستغلالها. لكن اتحادًا جمركيًا أوروبيًا من ست دول بحماية التعرفة الجمركية، لم يكن بالضرورة هدفًا عقلانيًا للسياسة الألمانية، كما فهم إرهارد، والذي ربما كان، مثل البريطانيين، يفضل مع العديد من الألمان الآخرين، منطقة تجارة أوروبية حرة أوسع نطاقًا وأكثر مرونة. لكن سياسة أديناور الخارجية، من حيث المبدأ، لم تشأ القطيعة مع فرنسا على الإطلاق، مهما تباينت مصالحهما. أضف إلى ذلك أن مسألة الزراعة آنذاك كانت لا تزال مطروحة.

في النصف الأول من القرن العشرين، كان الكثير من الفلاحين الأوروبيين، المفتقرين إلى الكفاءة، ينتجون أغذية بالكاد كفت سوقًا عجزت عن أن تدفع لهم ما يقيم أودهم. وتجسدت النتيجة في الفقر، والهجرة، والفاشية الريفية. وفي سنوات الجوع، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، اعتُمدت أنواع البرامج الملائمة لتشجيع ومساعدة مزارعي الأراضي الصالحة للزراعة، على وجه الخصوص، لإنتاج المزيد. وتركز التشجيع على الإنتاج أكثر مما تركز على الكفاءة لخفض الاعتماد على المستوردات الغذائية من كندا والولايات المتحدة

المقومة بالدولار. لم يساور المزارعين خوف من عودة انكماش الأسعار كما حصل قبل الحرب: لغاية عام 1951، لم يتعاف الإنتاج الزراعي في أوروبا ويصل إلى مستويات ما قبل الحرب، وبين الحماية والدعم الحكومي للأسعار أضحى دخل المزارعين مضمونًا فعليًا. لذلك أمكن القول آنذاك بطريقة ما أن أربعينيات القرن العشرين مثلت العصر الذهبي لمزارعي أوروبا. في غضون الخمسينيات استمر تزايد الناتج بالتزايد برغم نزوح فائض العمالة الريفية إلى أعمال جديدة في المدن. وأصبح الفلاحون في أوروبا مزارعين أكفاء على نحو متزايد. وظلوا مستفيدين مما شابه برنامج تقديمات اجتماعية دائمًا.

كانت المفارقة حادة بشكل خاص في فرنسا. في عام 1950 كانت البلاد لا تزال مستوردًا صافيًا للغذاء. لكن الإنتاج الزراعي ازداد في السنوات التالية. ازداد إنتاج الزبدة الفرنسية بنسبة 76 في المئة بين عامي 1949 و1956، وإنتاج الجبن بنسبة 116 في المئة بين عامي 1949 و1957. وازداد إنتاج الشمندر السكري في فرنسا بنسبة 201 في المئة بين عامي 1950 و1957. وازدادت محاصيل الشعير والذرة بنسبة مذهلة في المدة نفسها، حيث بلغت الزيادة 348 في المئة، و815 في المئة على التوالي. لم تعد فرنسا آنذاك مكتفية ذاتيًا فحسب، بل أصبح لديها فائض من الغذاء أيضًا. استمرت خطة التحديث الثالثة، التي غطت الأعوام 1957 - 1961، في إعطاء الأفضلية للاستثمار في مجال إنتاج اللحوم والحليب والجبن والسكر والقمح (المنتوجات الغذائية الأساسية في شمال فرنسا وحوض باريس، حيث كان تأثير النقابات الزراعية القوية في فرنسا أكبر). وفي الوقت نفسه سعت الحكومة الفرنسية، التي وعت دائمًا الأهمية الرمزية للأرض في الحياة الفرنسية العامة - والأهمية الحقيقية لأصوات الريفيين - للحفاظ على دعم الأسعار وإيجاد أسواق تصدير لجميع هذه المواد الغذائية.

أدت هذه القضية دورًا حيويًا في قرار فرنسا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية المشتركة. كانت مصلحة فرنسا الاقتصادية الرئيسة في السوق الأوروبية المشتركة في ولوج الأسواق الخارجية التفضيلي - ولا سيما في ألمانيا (أو بريطانيا) - للحوم ومشتقات الألبان، ومحاصيل الحبوب. وترافق ذلك مع وعد بدعم الأسعار والتزام من الشركاء الأوروبيين بشراء فائض منتوجات المزارع الفرنسية، وهذا ما أقنع الجمعية الوطنية بالتصويت لمصلحة معاهدة روما. وفي مقابل تعهدهم بفتح سوقهم الوطني أمام الصادرات الألمانية غير الزراعية، حمل الفرنسيون بشكل فعال نظامهم المحلي لضمانات الريف على ظهور زملائهم أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبذلك خففت باريس عبئًا لا يطاق (قابلًا للانفجار سياسيًا) وطويل الأجل.

هذه هي الخلفية التي قامت عليها السياسة الزراعية المشتركة (كاب) (Common Agricultural Policy (CAP) السيئة الصيت في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي أطلقت في عام 1962 وقُننت رسميًا في عام 1970 بعد عقد من المفاوضات.

ومع ارتفاع الأسعار الأوروبية الثابتة، أصبحت تكلفة الإنتاج الغذائي الأوروبي **كله** أكبر بكثير من أن تنافِسَ في السوق العالمية. لم تكن شركات الألبان الهولندية المحترفة أفضل حالًا من المزارع الألمانية الصغيرة وغير المنتجة، لأن الجميع خضعوا آنذاك لهيكلية تسعير مشتركة. وفي سياق ستينيات القرن العشرين، كرست المجموعة الاقتصادية الأوروبية طاقاتها لصوغ مجموعة من الإجراءات والأنظمة المصممة لمعالجة هذه المشكلة. ولزم تحديد أسعار مستهدفة لجميع العناصر الغذائية. عندئذٍ تُسهم التعرفات الجمركية الخارجية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في رفع تكلفة المنتجات الزراعية المستورَدة إلى تلك المستويات - التي ارتبطت على نحو قياسي بالمنتجين الأغلى سعرًا والأقل كفاءة في المجموعة.
منذ ذلك الحين فصاعدًا، ترتب على المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تشتري كل عام فائض الإنتاج الزراعي لأعضائها كله بسعر أدنى من الأسعار "المستهدفة" بـ 5 - 7 في المئة. وبهذا بدا واضحًا أن فائض الإنتاج يعاد بيعه خارج السوق المشتركة، عبر دعمه، بأسعار أدنى من سعره في دول الاتحاد الأوروبي. الواضح أن هذا الإجراء لم يكن ناجعًا نتيجة المساومات التقليدية التي عفى عليها الدهر؛ فالمزارع الصغيرة في ألمانيا كانت بحاجة إلى إعانات كبيرة لتبقى منتجة. لم تكن أسعار المزارعين الفرنسيين والإيطاليين بشكل خاص مرتفعة للغاية، لكن لم يجرؤ الإيعاز إليهم بتقييد الإنتاج، علاوة على أن يشترط عليهم الالتزام بتسعير سلعهم بسعر السوق. وبدلًا من ذلك، أعطى كل بلد مزارعيه ما أرادوا. ونُقلت التكلفة ولو جزئيًا إلى المستهلكين من سكان المدن، وبخاصة دافعو الضرائب.
لم تكن السياسة الزراعية المشتركة (كاب) غير مسبوقة على الإطلاق. كانت التعرفات الجمركية للحبوب في أوروبا أواخر القرن التاسع عشر، الموجهة ضد الواردات الرخيصة من أميركا الشمالية، مماثلة جزئيًا. وبُذلت محاولات مختلفة في ذروة الركود الذي حل في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين لدعم أسعار المنتوجات الزراعية من طريق شراء الفوائض أو الدفع للمزارعين لإنقاص إنتاجهم. في عام 1938 أُبرم اتفاق، لم ينفذ أبدًا، بين ألمانيا وفرنسا، تعهدت بموجبه ألمانيا بشراء الصادرات الزراعية الفرنسية مقابل أن تفتح فرنسا سوقها المحلية للمنتوجات الكيماوية والهندسية الألمانية. (كُرس في أيام الحرب معرض في باريس المحتلة لـ "فرنسا الأوروبية" (La France européenne) أكد الثروة الزراعية في فرنسا، والفوائد التي ستعود عليها جراء مشاركتها في أوروبا هتلر الجديدة).
لم تكن الزراعة الحديثة قط خارج إطار الحماية ذات الدوافع السياسية، بهذه الصورة أو تلك. حتى إن الولايات المتحدة، التي انخفضت تعرفتها الجمركية الخارجية بنسبة 90 في المئة بين عامي 1947 و1967، اهتمت (ولا تزال) باستبعاد الزراعة من تحرير التجارة هذا. وكانت المنتوجات الزراعية قد

استبعدت في مرحلة مبكرة من مداولات اتفاقية الغات (GATT). لذلك، بالكاد كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية فريدة من نوعها. وربما كانت العواقب الضارة للسياسة الزراعية المشتركة هي نفسها. وبعد أن أصبح المنتجون الأوروبيون أكثر كفاءة من أي وقت مضى (أتاح لهم ضمان دخلهم العالي الاستثمار في أفضل المعدات والأسمدة)، زاد الإنتاج على الطلب بدرجة كبيرة، وخصوصًا تلك السلع المحبذة سياسيًا: حابت بشكل واضح الحبوب والماشية التي تخصصت فيها الأعمال الزراعية الفرنسية الكبيرة، في حين لم تقدم شيئًا يذكر لمزارعي الفواكه والزيتون والخضراوات في جنوب إيطاليا.

وحين انخفضت أسعار الغذاء العالمية في أواخر ستينيات القرن العشرين، بقيت الأسعار في المجموعة الاقتصادية الأوروبية عند مستويات مرتفعة على نحو سخيف. وفي غضون بضع سنوات من انطلاق السياسة الزراعية المشتركة، كانت الذرة ولحم البقر يباع بزيادة 200 في المئة على السعر العالمي، والزبدة الأوروبية بزيادة 400 في المئة. وبحلول عام 1970 شغلت السياسية الزراعية المشتركة (كاب) أربعة أخماس إداريي السوق المشتركة، وبلغت تكلفة الزراعة 70 في المئة من الميزانية، وهي حالة غريبة لبعض الدول الأكثر تصنيعًا في العالم. لا يمكن لبلد بمفرده التمسك بهذه المجموعة من السياسات السخيفة، لكن بنقل العبء إلى المجموعة كلها، وربطه بأهداف السوق المشتركة الأوسع، حققت كل حكومة وطنية مكاسب، في المدى القصير في الأقل. وكان الخاسرون الوحيدون من جراء السياسة الزراعية المشتركة فقراء المدن (والمزارعون خارج نطاق المجموعة الاقتصادية الأوروبية)، وتم تعويض الفقراء في الأقل بطرائق أخرى على نحو تقليدي.

في هذه المرحلة، لم تشارك معظم الدول الأوروبية الغربية بالطبع في عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبعد عام من افتتاح السوق المشتركة، اقترحت بريطانيا - التي ظلت تحاول منع ظهور كتلة أوروبية عابرة للسلطة القومية - توسيع السوق الأوروبية المشتركة إلى منطقة تجارة حرة للصناعة بحيث يشمل ذلك الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والدول الأوروبية الأخرى، ودول الكومنولث البريطاني. رفض ديغول هذه الفكرة كما هو متوقع. وردًا على ذلك، وبناء على مبادرة المملكة المتحدة، اجتمع دول عدة في استكهولم في تشرين الثاني / نوفمبر 1959، وشكلت رابطة التجارة الأوروبية الحرة (إفتا) (The European Free Trade Association (EFTA)). كانت غالبية الدول الأعضاء - النمسا، وسويسرا، والدنمارك، والنرويج، والسويد، والبرتغال، والمملكة المتحدة، وانضمت إيرلندا وفنلندا وآيسلندا في وقت لاحق - مزدهرةً، وطرفية ومناصرة بحماسة للتجارة الحرة. كانت الزراعة صغيرة الحجم في تلك البلدان، باستثناء البرتغال، لكن العالية الكفاءة، وموجهة إلى السوق العالمية.

لهذه الأسباب، وبسبب صلات تلك البلدان الوثيقة بلندن (ولا سيما البلدان الاسكندينافية)، لم يكن لدى هذه الدول حاجة كبيرة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. لكن رابطة التجارة الأوروبية الحرة كانت (وبقيت) منظمة معتدلة، وردة فعل على عيوب بروكسل، أكثر مما كانت بديلًا حقيقيًا. كانت مجرد منطقة تجارة حرة للسلع **المصنعة**؛ تاركة للمنتوجات الزراعية تحديد مستوى أسعارها. أتيح لبعض أصغر الدول الأعضاء، مثل النمسا وسويسرا أو السويد، أن تزدهر عبر سوق ملائم لبضائعها الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، وجاذبيتها للسياح. في حين اعتمدت بلدان أخرى، مثل الدنمارك، اعتمادًا كبيرًا على بريطانيا باعتبارها سوقًا لمنتوجاتها من اللحوم ومشتقات الألبان.

لكن بريطانيا نفسها احتاجت إلى سوق صادرات أكبر بكثير مما يمكن لحلفائها الاسكندينافيين والألبيين توفيره. ومع أن حكومة هارولد ماكميلان بقيت تأمل في التأثير في شكل سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فقد أقرت بما لا مفر منه، وتقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة في تموز / يوليو 1961، بعد ست سنوات من تعالي لندن وفك ارتباطها بمحادثات ميسينا. وسارت معها كل من إيرلندا والدنمارك اللتين ارتبط اقتصادهما بحبل سُري مع المملكة المتحدة. لم يكن قبول الطلب البريطاني مؤكدًا، وكان معظم الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تريد انضمام بريطانيا إليها، لكنها كانت أيضًا تشكك بصورة مبررة بالتزام لندن الأهدافَ الجوهرية لمعاهدة روما. لكن القضية كانت موضع نقاش، اعترض ديغول علنًا، كما رأينا، على دخول بريطانيا في كانون الثاني / يناير 1963. وهذه دلالة على سرعة تبلور الأحداث منذ أزمة السويس، حيث دفع رفضُ بريطانيا منذ تلك اللحظة فصاعدًا من جانب المجتمع الأوروبي المستخف بها ماكميلان إلى أن يكتب في يومياته العبارات اليائسة التالية: "إنها النهاية ... لكل ما عملت من أجله سنوات عدة. أضحت سياساتنا كلها في الداخل والخارج حطامًا".

لم يكن أمام البريطانيين سوى اللجوء للمحاولة مرة أخرى، وهو ما فعلوه في أيار / مايو 1967، ليواجهوا الرفض من جديد بعد ستة أشهر، فقد اعترض مرة أخرى الرئيس الفرنسي المنتقم بهدوء. أخيرًا، في عام 1970، وفي أعقاب استقالة ديغول وموته اللاحق، جرت مفاوضات بين بريطانيا وأوروبا للمرة الثالثة، وبلغت ذروتها هذه المرة في طلب ناجح (الأمر الذي يعود في جانب منه إلى أن التجارة البريطانية مع دول الكومنولث انخفضت إلى حد كبير لدرجة أن لندن ما عادت تضغط على بروكسل متعنتة لضمان أفضليات تجارية لطرف ثالث من خارج دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية). وانضمت بريطانيا والدنمارك وإيرلندا أخيرًا، في عام 1973، إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت ملامحها قد تشكلت، ولم يكونوا في حال يتيح لهم التأثير فيها، كما كان أمل القادة البريطانيون يومًا بشغف.

كانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بناء فرنسيًا - ألمانيًا مشتركًا ضمنت بون تمويله وأملت عليه باريس سياساتها. دفعت ألمانيا الغربية الراغبة في عضوية المجموعة الأوروبية ثمنًا مرتفعًا، ودفع أديناور وخلفاؤه هذا الثمن طوال عقود من دون تذمر، متعلقين أكثر بالتقارب مع فرنسا، وهو ما فاجأ البريطانيين. وفي الوقت نفسه، "أورب" الفرنسيون إعاناتهم الزراعية وعمليات النقل، من دون أن تُنتقص سيادتهم ثمنًا لذلك. ولطالما شغلت تلك السيادة مكان الصدارة في استراتيجية الدبلوماسية الفرنسية - بالعودة إلى ميسينا في عام 1955، حدد وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي أهداف فرنسا بوضوح تام: المؤسسات الإدارية فوق الوطنية حسنة فحسب في حال خضوعها لقرارات تتخذها الحكومات المشاركة بالإجماع.

ومع هذا الهدف في ذهنه أرهب ديغول أعضاء الدول الأخرى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في أثناء العقد الأول من قيامها. وفي ضوء معاهدة روما الأصلية، كان لا بد من اتخاذ جميع القرارات الرئيسة (باستثناء قبول أعضاء جدد) بأغلبية الأصوات في مجلس وزراء الحكومات المشتركة. لكن الرئيس الفرنسي، أعاق أعمال المجموعة منذ انسحابه من محادثات الحكومات المشتركة في حزيران / يونيو 1965 إلى أن وافق نظراؤه من الزعماء على تبني التمويل الزراعي وفقًا للمطالب الفرنسية. استسلمت البلدان الأخرى بعد صمود دام ستة أشهر؛ ففي كانون الثاني / يناير 1966 أقروا على مضض بعدم قدرة المجلس الوزاري في المستقبل على تمرير التدابير بموافقة الأغلبية. وكان هذا أول خرق للمعاهدة الأصلية، وبرهانًا واضحًا على السلطة الفرنسية الصرفة.

كانت الإنجازات المبكرة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية مع ذلك مثيرة للإعجاب. أزيلت التعرفة الجمركية بين دول المجموعة بحلول عام 1968، قبل الموعد المحدد. وتضاعفت التجارة إلى أربعة أمثالها بين الدول الست الأعضاء في المدة نفسها. وانخفضت قوة العمل الزراعية باطراد بنحو 4 في المئة سنويًا، بينما ارتفع الإنتاج الزراعي للعامل الواحد في الستينيات بمعدل سنوي قدره 8.1 في المئة. وبحلول نهاية العقد الأول، وعلى الرغم من ظل ديغول، اكتسبت المجموعة الاقتصادية الأوروبية هالة الوجود الذي تعذر تجنبه، وهذا هو السبب الذي جعل الدول الأوروبية الأخرى تصطف في طابور الانضمام إليها.

لكن كان ثمة مشكلات أيضًا. إنه اتحاد جمركي باهظ ذو خدمة ذاتية، توجهه من بروكسل إدارة مركزية ومدير تنفيذي غير منتخب، لم يكن ربحًا صرفًا لأوروبا ولا لبقية دول العالم. في الواقع، كانت شبكة الاتفاقات الوقائية والإعانات غير المباشرة، التي جاءت في مكانها بسبب مزاودات فرنسا غير متماشية تمامًا مع روح ومؤسسات نظام التجارة الدولي، التي ظهرت في العقود التالية لاتفاقية بريتون وودز. ولم يكن نظام إدارة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الذي تبلور إلى حد بعيد في فرنسا على غرار تراثها النابليوني، فأل خير.

أخيرًا، ساهم نفوذ فرنسا في السنوات الأولى لتكون المجموعة الأوروبية في صوغ "أوروبا جديدة"، كانت عرضة للاتهام بأنها أعادت إنتاج أسوأ ملامح الدولة القومية على نطاق دون قاري: كان هناك دائمًا خطر كبير في أن الثمن الذي تعين دفعه من أجل استعادة أوروبا الغربية سيكون نزعة إقليمية معينة تركز على أوروبا. كان عالم المجموعة الاقتصادية الأوروبية صغيرًا للغاية حيال مجمل ثرواتها المتنامية. وفي بعض النواحي كان في الواقع أصغر بكثير من العالم الذي عرفه الفرنسيون والهولنديون، عندما انفتحت دولهم القومية على الناس والأماكن البعيدة عبر البحار. في تلك الظروف، لم يكن الأمر يهم الكثير من الأوروبيين الغربيين، الذين كانت خياراتهم محدودة في أي حال. وترتب على ذلك حينذاك رؤية ضيقة على نحو واضح لـ "أوروبا"، ذات انعكاسات سيئة على المستقبل.

عجلت وفاة جوزف ستالين في آذار / مارس 1953 الصراع على السلطة بين ورثته المتوترين. بدا من المرجح في البداية أن رئيس الشرطة السرية لافرينتي بيريا الوريث الوحيد للدكتاتور. ولهذا السبب بالذات، تآمر زملاؤه لاغتياله في تموز / يوليو من العام نفسه. وبعد انعطاف مختصر عبر جورجي مالينكوف، تولى نيكيتا خروشوف - الذي لم يكن في أي حال أفضل الشخصيات المعروفة في البطانة الستالينية - بعد ذلك بشهرين منصب الأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. كان ذلك مثيرًا للسخرية إلى حد ما: برغم طبيعة بيريا الذهانية، كان مدافعًا عن الإصلاحات، وحتى عمّا لم يكن قد أطلق عليه حتى تلك اللحظة "اجتثاث الستالينية". وفي خلال المدة القصيرة موت ستالين واعتقال بيريا نفسه، تبرأ من "مؤامرة الأطباء"، وأطلق سراح بعض السجناء من معسكرات الغولاغ، بل اقترح إصلاحات للبلدان الدائرة في الفلك السوفياتي، محيرًا القادة الحزبيين المحليين فيها.

كانت القيادة الجديدة جماعية اسميًا، لكن صار خروشوف الأول بين متساوين (Primusinter pares)، لم يكن له خيار سوى اتباع الطريق الذي دعا إليه بيريا. عجل موت ستالين، بعد سنوات القمع والإفقار العدة، بظهور احتجاجات واسعة النطاق ومطالب بالتغيير. وشهد عاما 1953 و1954 ثورات في معسكرات العمل السيبيرية في نوريلسك، وفوركوتا، وكينغر، واقتضى ذلك إرسال الكرملين دبابات وطائرات إضافة إلى نشر واسع للقوات، لاستعادة السيطرة على تلك المعسكرات. لكن ما إن استعيد "النظام"، حتى عاد خروشوف إلى استراتيجية بيريا. وفي غضون أعوام 1953 - 1956 أطلق سراح نحو خمسة ملايين سجين من معسكرات العمل (الغولاغ).

لم تتصف الديمقراطيات الشعبية بعد حقبة ستالين بثورة برلين في عام 1953 فحسب (ينظر الفصل السادس)، بل وبظهور معارضة حتى في مواقع الإمبراطورية السوفياتية النائية والخاضعة للرعب على نحو أنموذجي مثل أقاليم الريف البلغاري، حيث قام العاملون في مصانع التبغ بأعمال شغب في

أيار / مايو وحزيران / يونيو من العام نفسه. لم يكن أي مكان حكمه السوفيات مهددًا على نحو خطر، لكن سلطات موسكو أخذت الاستياء الشعبي على محمل الجد. كانت المهمة التي واجهها خروشوف وزملاؤه آنذاك هي دفن ستالين وتجاوزاته من غير المخاطرة بالنظام الذي بُني بالرعب الستاليني والمزايا التي جناها الحزب من احتكاره السلطة.
كان لاستراتيجية خروشوف، كما ظهرت في السنوات التالية، أربعة محاور. الأول كما رأينا، حاجته إلى استقرار العلاقات مع الغرب، في أعقاب إعادة تسلح ألمانيا الغربية، وانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، وإنشاء حلف وارسو. وفي الوقت نفسه، بدأت موسكو في المحور الثاني بناء الجسور مع دول "عدم الانحياز" بدءًا من يوغسلافيا، التي زارها خروشوف والمارشال بولغانين في أيار / مايو 1955 (بعد شهر واحد فقط من توقيع معاهدة الدولة النمساوية) من أجل إحياء العلاقات السوفياتية - اليوغسلافية بعد 7 سنوات من البرودة الشديدة. وفي المحور الثالث، بدأت موسكو بتشجيع الإصلاحات الحزبية في الدول التابعة، متيحة الانتقادات الحذرة لـ "أخطاء" الحرس الستاليني القديم، وإعادة تأهيل بعض ضحاياها، ووضع حد لاستمرار المحاكمات الصورية، والاعتقالات الجماعية، والتطهير الحزبي.
هذا هو السياق الذي انتقل فيه خروشوف بحذر شديد إلى المرحلة الرابعة (والأخيرة وفقًا فهمه) وهي الإصلاح المنضبط: القطيعة مع ستالين نفسه. تجسد إطار ذلك في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، المنعقد في شباط / فبراير عام 1956، والذي ألقى فيه خروشوف "خطبته السرية الشهيرة"، منددًا بالجرائم والأخطاء و"عبادة" الأمين العام. إذا التفتنا إلى الماضي، نجد أن هذه الخطبة اكتسبت هالة أسطورية، لكن ينبغي عدم المبالغة في أهميتها المصيرية. كان نيكيتا خروشوف شيوعيًا لينينيًا، وفي المحصلة مؤمنًا حقيقيًا بقدر ما آمن معاصروه بقيادة الحزب. وقد حدد لنفسه هدفًا صعبًا وهو الاعتراف بأفعال ستالين وتبيانها بالتفصيل، مع حصر المسؤولية عنها في ذلك الرجل بالذات. وكانت مهمته، كما رآها، التأكيد لشرعية المشروع الشيوعي عبر الإمعان في قدح جثة العم جو وتحميلها المسؤولية.
كانت خطبته التي ألقاها في 25 شباط / فبراير، تقليدية تمامًا من حيث الطول واللغة. وتوجه بها إلى نخبة الحزب، واقتصر على وصف "الانحرافات" عن المذهب الشيوعي، التي مارسها ستالين المذنب. إذ اتهم الدكتاتور بـ "تجاهل قواعد الحياة الحزبية، والدوس على المبادئ اللينينية للقيادة الجماعية للحزب"، ما يعني أنه كان يتخذ القرارات بنفسه. ومن ثم كان زملاؤه المبتدئون (والذين كان خروشوف واحدًا منهم منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين) أبرياء من المسؤولية سواء بالنسبة إلى التجاوزات الإجرامية، أو - وهو الأهم - لفشل سياساته. أخذ خروشوف على عاتقه المخاطرة المحسوبة

لإظهار تفاصيل حجم إخفاقات ستالين الشخصية (وبذلك صدم وأهان أحاسيس الكوادر المطيعة من مستمعيه)، من أجل الحفاظ على مكانة لينين وحتى تعزيزها من دون أن تشوبها شائبة، ونظام الحكم اللينيني، وخلفاء ستالين نفسه.

حققت الخطبة السرية غرضها، داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي على الأقل. ورسمت خطًا واضحًا تحت الحقبة الستالينية، معترفة بشناعتها وبالكوارث التي سببتها، مع الحفاظ على الرواية الخيالية بأن القيادة الشيوعية الحالية لا تتحمل أي مسؤولية. وهكذا ضمن خروشوف السلطة، وضمن يدًا حرة نسبيًا لإصلاح الاقتصاد السوفياتي وتحرير جهاز الإرهاب. هُمش الستالينيون القدامى في ذلك الوقت - أقيل مولوتوف من منصب وزير الخارجية عشية زيارة تيتو لموسكو في يونيو / حزيران. أما بالنسبة إلى معاصري خروشوف، والرفاق الأصغر سنًا مثل ليونيد بريجنيف، فقد كانوا جناة بقدر ما كان خروشوف في مشاركتهم بجرائم ستالين، ومن ثم كانوا في موقف لا يتيح لهم إنكار دوافعه أو مهاجمة صدقيته. كان اجتثاث الستالينية المضبوط ملائمًا للجميع.

ولم يكن ممكنًا أن يبقى هجوم خروشوف على ستالين سرًا، وهنا تكمن بذور فشله. لم تُنشر الخطبة رسميًا في الاتحاد السوفياتي حتى عام 1988، لكن وكالات الاستخبارات الغربية نشرتها في غضون أيام. وكذلك فعلت الأحزاب الشيوعية الغربية، على الرغم من أنها لم تطلع على نيات خروشوف. نتيجة ذلك، وفي غضون بضعة أسابيع، سرت الشائعات حول تنديد خروشوف بستالين في كل مكان. وكان تأثير ذلك مسكرًا. بالنسبة إلى الشيوعيين، كان شجب ستالين وأعماله مربكًا ومثيرًا للقلق، لكنه جسد أيضًا فرجًا؛ إذ بدا للكثيرين، منذ تلك اللحظة فصاعدًا، أن الشيوعيين ما عادوا في حاجة إلى التماس العذر أو إنكار اتهامات منتقديهم العنيفة. ابتعد بعض أعضاء الأحزاب الشيوعية الغربية والمتعاطفين معها من تلك الأحزاب، لكن بقي آخرون، وقد تجدد إيمانهم.

في أوروبا الشرقية، كان أثر إعلان تبرؤ خروشوف من ستالين أكثر إثارة. في ضوء الصلح الأخير للزعيم السوفياتي مع تيتو، وحله للكومنفورم المحتضر في 18 نيسان / أبريل، بدا تنصل خروشوف من ستالين وكأنه إشارة إلى أن موسكو ستنظر الآن بعين العطف في "طرائق" مختلفة "نحو الاشتراكية"، وترفض الإرهاب والقمع كأداة للسيطرة الشيوعية. والآن، أصبح التعبير العلني متاحًا أول مرة، أو هكذا كان يعتقد. وعلى حد تعبير الكاتب التشيكي ياروسلاف سيفرت في مؤتمر للمؤلفين عقد في براغ في نيسان / أبريل 1956: "سمعنا مرة تلو مرة في هذا المؤتمر أن من الضروري للمؤلفين قول الحقيقة. وهذا يعني أنهم في السنوات الأخيرة لم يكتبوا الحقيقة ... كل ذلك انتهى الآن؛ لقدر أزيل الكابوس".

في تشيكوسلوفاكيا، التي لزم قادتها الشيوعيون الصمت حيال ماضيهم الستاليني، أعاق الإرهاب الذي كان لا يزال حاضرًا في الذاكرة ترجمة الشائعات الآتية من موسكو إلى عمل سياسي [(139)]. وكان أثر صدمة موجة اجتثاث الستالينية في بولندا المجاورة مختلفًا للغاية؛ حيث استُدعي الجيش البولندي في حزيران / يونيو لقمع تظاهرات في مدينة بوزنان الغربية، والتي اندلعت (مثل تلك التي شهدتها برلين الشرقية قبل ثلاث سنوات) بسبب خلافات حول الأجور وساعات العمل. لكن ذلك نشر السخط على نطاق واسع طوال الخريف في بلد لم يسبق أن طُبقت فيه "السفْيَتَة" بقدر تطبيقها في أي بلد آخر، والتي لم يصب قادة حزبها بأذى بعد حملة التطهير الواسعة التي شهدتها بعد الحرب.

في تشرين الأول / أكتوبر 1956، وخوفًا من احتمال فقدان السيطرة على المزاج الشعبي، قرر حزب العمال البولندي الموحد تنحية المارشال السوفياتي كونستانتي روكوسوفسكي من منصبه كوزير للدفاع في بولندا، وطرده من المكتب السياسي. وفي الوقت نفسه انتخب الحزب فلاديسلاف غومولكا (Wladislaw Gomuíka) لشغل منصب الأمين العام، وحل محل الستاليني بوليسلاف بييروت (Boleslaw Bierut). جسد ذلك خطوة رمزية مثيرة؛ حيث كان غومولكا في السجن قبل بضع سنوات ونجا بشق النفس من المحاكمة. وكان يمثل بالنسبة إلى الجمهور البولندي الوجه "الوطني" للشيوعي البولندي. وكانت ترقيته مفهومة على نطاق واسع بأنها عمل من أعمال التحدي الضمني، من حزب أجبر على الاختيار بين ناخبيه الوطنيين والسلطة العليا في موسكو.

بتلك الطريقة رأى القادة السوفيات هذه المسألة من دون شك. توجه خروشوف وميكويان ومولوتوف وثلاث شخصيات بارزة أخرى إلى وارسو في 19 تشرين الأول / أكتوبر، بهدف منع تعيين غومولكا وحظر إطاحة روكوسوفسكي واستعادة النظام في بولندا. وضمانًا لوضوح نياتهم، أعطى خروشوف في الوقت نفسه أوامره للواء من الدبابات السوفياتية للتحرك نحو وارسو. لكن في أثناء مباحثاته الساخنة مع غومولكا نفسه، والتي أجري جزء منها في مدرج المطار، خلص خروشوف إلى أن أفضل ما يخدم المصالح السوفياتية في بولندا، هو قبول الحال الجديد للحزب البولندي، بدلًا من تصعيد الأمر بالقوة، الأمر الذي سيؤدي من دون شك إلى مواجهات عنيفة. وأكد غومولكا للروس، في المقابل، أنه قادر على استعادة السيطرة، وليس لديه نية في التخلي عن السلطة، أو سحب بولندا من حلف وارسو، أو مطالبة القوات السوفياتية بمغادرة بلده.

لدى أخذ التفاوت بالقوة بين خروشوف وغومولكا في الاعتبار، يعد نجاح الزعيم البولندي الجديد في تفادي وقوع كارثة لبلاده لافتًا. لكن خروشوف فهم محاوره على نحو جيد، حيث أوضح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي في

الاتحاد السوفياتي لدى عودته إلى موسكو في اليوم التالي، أن بونومارينكو السفير السوفياتي في وارسو، كان مخطئًا على نحو فادح في تقويمه لغومولكا. ولعل ثمن السيطرة الشيوعية في بولندا هو بعض التغييرات في الشخصيات الرسمية وتحرير الحياة العامة، لكن غومولكا كان رجل الحزب الراسخ، ولم يكن لديه أي نية في التخلي عن السلطة للشارع أو للمعارضين للحزب، وكان واقعيًا أيضًا، ففي حال لم يتمكن من تهدئة الاضطراب في بولندا، فالبديل هو الجيش الأحمر. التبرؤ من الستالينية على حد تقدير غومولكا لا يعني أن خروشوف عازم على التخلي عن أي من النفوذ الإقليمي للاتحاد السوفياتي، أو عن احتكار النفوذ السياسي.
كان لـ "أكتوبر البولندي" نتيجة حميدة عرضية - قلة عرفوا في ذلك الوقت مدى قرب وارسو من احتلال سوفياتي ثانٍ. ومع ذلك أخذت الأمور في هنغاريا منعطفًا مختلفًا، ولم يكن هذا واضحًا على الفور. في وقت مبكر من تموز / يوليو 1953 استُبدلت القيادة الستالينية في هنغاريا (بمبادرة من موسكو) بشيوعي ذي عقل إصلاحي، هو إيمري ناجي. طالت حملات التطهير ناجي وسُجن من قبل، مثل غومولكا، ومن ثم كانت مسؤوليته ضئيلة عن موسم الرعب وسوء الحكم الذي مرت به بلاده. والواقع، هو أن أول ما قام به، بصفته زعيمًا للحزب، وبدعم من بيريا، تمثل في تقديم برنامج للتحرر. قرر إغلاق معسكرات الاعتقال والعمل، والسماح للفلاحين بترك الكولخوزات، إذا رغبوا في ذلك، وبشكل عام جرى تشجيع الزراعة أكثر، وصُرف النظر عن الأهداف غير الواقعية للصناعة. وجاء في قرار سري للحزب (الشيوعي) الهنغاري في 28 حزيران / يونيو 1953، بلغة مقنعة على نحو مميز: "كشفت السياسة الاقتصادية الخاطئة نوعًا من التبجح، إلى جانب المخاطرة، التي ينطوي عليها التطوير القسري للصناعة الثقيلة، الذي افترض مسبقًا وجود موارد ومواد خام غير متاحة جزئيًا ببساطة".
لم يكن ناجي بالتأكيد خيارًا مألوفًا من وجهة نظر موسكو. فقد كان في أيلول / سبتمبر 1949 ينتقد الخط الستاليني المتشدد الذي قاده ماتياش راكوشي. وكان أحد عضوي المكتب السياسي الهنغاري اللذَين عارضا إعدام لازلو رايك. وأدى هذا، مترافقًا مع انتقاداته للمؤسسات الجماعية الريفية، إلى طرده من قيادة الحزب، وتعريضه لـ "نقد ذاتي" علني، اعترف فيه بـ "موقفه الانتهازي" وفشله في البقاء قريبًا من خط الحزب. لكنه كان مع ذلك خيارًا منطقيًا، حيث جاء الوقت لإجراء تغييرات في بلد دمرت الستالينية نخبته السياسية كما دمرت اقتصاده. أُعدم في ظل راكوشي نحو 480 شخصية من الرموز العامة بين عامي 1948 و1953، ولا يشمل هذا العدد رايك والضحايا الشيوعيين الآخرين؛ وسجن أكثر من 15,000 شخص، (في بلد قل عدد سكانه عن تسعة ملايين نسمة) في تلك السنوات نفسها.

بقي ناجي في منصبه حتى ربيع 1955، وفي ذلك الحين نجح راكوشي وآخرون من حماة الحزب الهنغاري الراسخي الإيمان، والذين عملوا على تقويض سلطة رفيقهم المتعب منذ عودته إلى منصبه، في إقناع موسكو بأنه لا يمكن الاعتماد عليه للحفاظ على سيطرة مُحكمة، في الوقت الذي واجه فيه الاتحاد السوفياتي خطر توسع حلف شمال الأطلسي، وعشية تحول النمسا المجاورة إلى دولة محايدة مستقلة. دانت اللجنة المركزية السوفياتية "الانحرافات اليمينية" لناجي وفق الأصول، ونحي من منصبه (وطُرد في وقت لاحق من الحزب)، وعاد راكوشي وأنصاره إلى السلطة في بودابست. هذا التراجع عن الإصلاح، قبل ثمانية أشهر فقط من خطبة خروشوف، يوضح مقدمًا مدى ضعف تخطيط الزعيم السوفياتي في توقع اضطراب الممارسة السلسة للسلطة الشيوعية وهو يفكك سمعة ستالين.
لمدة عام، أو نحو ذلك، أدت "مجموعة ناجي" غير الرسمية في الحزب الهنغاري دور المعارضة "الإصلاحية" غير الرسمية. وكانت بذلك الأولى من نوعها في البلدان الشيوعية بعد الحرب. وفي الوقت نفسه جاء دور راكوشي للفت انتباه موسكو غير المواتي. كان خروشوف، كما رأينا، حريصًا على إعادة بناء العلاقات السوفياتية مع يوغسلافيا. لكن راكوشي كان قد أدى دورًا بارزًا على نحو خاص في سياق هستيريا العداء السابقة لتيتو. ولم يكن من قبيل المصادفة بروز تهمة "التيتوية" في المحاكمات الصورية الهنغارية. خصوصًا في أثناء محاكمة رايك نفسه، كان الحزب الهنغاري قد كُلف بأداء دور المدعي العام في مجريات تلك التطورات، ونفذ قادة الحزب مهمتهم هذه بحماسة.
أصبح راكوشي بعدئذ مصدر إحراج، وعائقًا عفى عليه الزمن للمشاريع السوفياتية. وفي أثناء المفاوضات السوفياتية - اليوغسلافية الرفيعة المستوى، التي كانت جارية في موسكو في حزيران / يونيو 1956، بدا الحفاظ على ستاليني غير مستصلح ومرتبط بشكل وثيق بأيام الماضي المقيتة، في السلطة في بودابست استفزازًا لا مبرر له. والأكثر من ذلك أن سجله الماضي وتعنته الحاضر كان بداية لإثارة الاحتجاجات الشعبية في هنغاريا. وعلى الرغم من أن راكوشي بذل قصارى جهده - نشر في آذار / مارس 1956 في الصحيفة الهنغارية **زاباد نيب** (*Szabad Nép*) شجبًا حماسيًا لسلوك بيريا وملازم الشرطة الهنغاري التابع له غابور بيتر، مرددًا بقوى صدى استنكار خروشوف لـ "عبادة الفرد"، ومحتفيًا بـ "فضح" مثل هؤلاء الرجال لاضطهادهم الإجرامي للأبرياء - فإن زمنه قد ولى. في 17 تموز / يوليو 1956 توجه أنستاس ميكويان جوًا إلى بودابست، ونحى راكوشي من منصبه بشكل مفاجئ للمرة الأخيرة.
عين السوفيات إرنو غيرو محل راكوشي، وهو هنغاري آخر يتحدر من النسب الستاليني المنزه. وتبين أن ذلك خطأ؛ فغيرو عاجز عن قيادة التغيير وعن قمعه. وفي 6 تشرين الأول / أكتوبر وفي إيماءة خاصة لبلغراد، سمحت السلطات في بودابست بإعادة دفن لازلو رايك وزملائه من ضحايا المحاكمة

الصورية. وقال بيلا ساس، أحد الناجين من المحاكمة التي خضع لها رايك، عند القبر: "أعدم نتيجة اتهامات ملفقة، وبقي رفات لازلو رايك طوال سبع سنوات من دون قبر محدد. لقد أصبح موته علامة تحذير للشعب الهنغاري وللعالم كله. ليس لدى مئات الآلاف الذين تجمعوا ومروا أمام هذا النعش، رغبة في تكريم رجل ميت فحسب، بل ولديهم آمال ومشاعر وعزم أكيد لدفن عصر برمته. يجب أن يدفن الخروج على القانون والتعسف والانحطاط الأخلاقي الذي شهدته سنوات العار تلك إلى الأبد، وأن يزال خطر ممارسة الحكام الهنغاريين للعنف وعبادة الفرد إلى الأبد".

كان ثمة سخرية معينة في التعاطف الذي أثاره مصير رايك، الرجل نفسه، الذي أرسل الكثير من الضحايا الأبرياء (غير الشيوعيين) إلى حبل المشنقة. وسواء كان الأمر ينطوي على سخرية أم لا، كانت إعادة دفن رايك بمثابة الشرارة التي أشعلت الثورة الهنغارية.

في 16 تشرين الأول / أكتوبر 1956، نظم طلاب الجامعات في مدينة سيجد (Szeged) أنفسهم في "رابطة الطلاب الهنغاريين" (League of Hungarian Students)، المستقلة عن المنظمات الطلابية الشيوعية. وفي غضون أسبوع، انتشرت المنظمات الطلابية في جميع أنحاء البلاد، وبلغ الأمر ذروته في 22 تشرين الأول / أكتوبر ببيان النقاط الـ 16، الذي صاغه طلاب الجامعة التقنية في بودابست نفسها. وشملت مطالب الطلبة إصلاحات صناعية وزراعية، والمزيد من الديمقراطية والحق في حرية التعبير، وإزالة القيود التافهة والتشريعات التي تنظم الحياة في ظل الحكم الشيوعي. لكنها تضمنت أيضًا، الرغبة الأكثر شؤمًا في رؤية إيمري ناجي في منصب رئيس الوزراء، ومحاكمة راكوشي ومناصريه على جرائمهم، وانسحاب القوات السوفياتية من بلادهم.

في اليوم التالي، 23 تشرين الأول / أكتوبر، بدأ الطلاب في التجمع في ساحة البرلمان في بودابست للتظاهر دعمًا لمطالبهم. كان النظام مربكًا لم يعرف كيف يرد: حظر غيرو التظاهرات أولًا، ثم سمح بها. بدأ غيرو بشجب التجمع ومنظميه في خطبة بثها راديو هنغاريا في مساء ذلك اليوم، وبعد ساعة، حطم المتظاهرون الغاضبون تمثالًا لستالين في مركز المدينة، ودخلت القوات السوفياتية بودابست لمهاجمة الحشود، واجتمعت اللجنة المركزية الهنغارية في خلال الليل، وفي صباح اليوم التالي، في الساعة 8:13، أعلن تعيين إيمري ناجي في منصب رئيس وزراء هنغاريا.

إذا أمل قادة الحزب بعودة ناجي وضع حد للثورة، فقد كان تقديرهم خاطئًا بشدة. كان ناجي نفسه بالتأكيد حريصًا بما يكفي لإنهاء الفوضى واستعادة النظام، حيث أعلن الأحكام العرفية في غضون ساعة من توليه السلطة. وفي محادثاته مع سوسلوف وميكويان (اللذين وصلا بالطائرة من موسكو في اليوم نفسه)، أصر، مع أعضاء آخرين في القيادة الهنغارية الجديدة، على ضرورة التفاوض مع المتظاهرين. عندما قدم الموفدون الروس تقريرهم إلى اللجنة

التنفيذية الدائمة في 26 تشرين الأول / أكتوبر، أوضح يانوش كادار [140] لهم أنه كان من الممكن والمهم التمييز بين الجماهير الموالية، التي كانت تنفر من الحزب بسبب أخطائه الماضية، وبين أعداء الثورة المسلحين، الذين أملت حكومة ناجي بعزلهم.

ربما أقنع تمييز كادار بعض القادة السوفيات، لكنه لم يعكس حقيقة الواقع الهنغاري؛ فالمنظمات الطلابية، والمجالس العمالية و"اللجان الوطنية" الثورية، كانت تتشكل عفويًا في جميع أنحاء البلاد. وأثارت الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين هجمات مضادة وأعمال قتل. في البداية، رفضت قيادة الحزب الهنغاري، مخالفة نصيحة بعض أعضائه، الاعتراف بالانتفاضة بصفتها ثورة ديمقراطية، مصرة بدلًا من ذلك على اعتبارها "ثورة مضادة"، وبذلك أضاعت فرصة استمالتها. وفي 28 تشرين الأول / أكتوبر، بعد نحو أسبوع على بدء التظاهرات، اقترح ناجي عبر الإذاعة هدنة في الاشتباكات المسلحة، معترفًا بشرعية الاحتجاجات الأخيرة وطابعها الثوري، ووعد بإلغاء الشرطة السرية المحتقرة، وأعلن رحيلًا وشيكًا للقوات السوفياتية عن بودابست.

مهما كانت الشكوك التي ساورت القيادة السوفياتية، فقد قررت تأييد النهج الجديد للزعيم الهنغاري. وعرض تقرير سوسلوف، العائد إلى اليوم الذي بثت فيه خطبة ناجي الإذاعية، تقديم التنازلات، بصفتها ثمنًا تعين دفعه لجعل الحركة الجماهيرية تحت سيطرة الحزب. لكن الأحداث في هنغاريا تجاوزت حسابات موسكو. بعد ذلك بيومين، في 30 تشرين الأول / أكتوبر، وفي أعقاب الهجمات على مركز قيادة الحزب الشيوعي في بودابست، ووفاة 24 من المدافعين عن المبنى، ذهب إيمري ناجي من جديد إلى الإذاعة الهنغارية، وأعلن هذه المرة أن حكومته ستقوم من الآن فصاعدًا "على التعاون الديمقراطي بين الأحزاب المتحالفة، التي ولدت من جديد عام 1945". وبعبارة أخرى، كان ناجي يشكل حكومة متعددة الأحزاب. وبعيدًا من مواجهة المعارضة، استند ناجي آنذاك في سلطته، على نحو متزايد، إلى الحركة الشعبية نفسها. ومجد في جملته الأخيرة "هنغاريا الحرة الديمقراطية المستقلة"، بل وألغى أول مرة الصفة التي فقدت صدقيتها: "الاشتراكية" وناشد موسكو علنًا "أن تبدأ بسحب القوات السوفياتية" من بودابست وباقي هنغاريا كذلك.

لاقت مقامرة ناجي - إيمانه الصادق بإمكانية استعادة النظام في هنغاريا، ومن ثم درء تهديد التدخل السوفياتي غير المعلن - دعم الشيوعيين الآخرين في حكومته، لكنه كان قد تخلى عن المبادرة. ظهرت اللجان الثورية الشعبية، والأحزاب السياسية، والصحف في جميع أنحاء البلاد. وساد الشعور المعادي لروسيا في كل مكان، مع إشارات متكررة إلى القمع الإمبراطوري الروسي للثورة الهنغارية في عامي 1848 و1849. والأهم من ذلك كله أن القادة السوفيات فقدوا ثقتهم به. وعندما أعلن ناجي، بعد ظهر 31 تشرين الأول /

أكتوبر، أنه بدأ مفاوضاته لضمان انسحاب هنغاريا من حلف وارسو، كان مصيره قد تحدد على الأرجح.
تبنى خروشوف ورفاقه دائمًا رأيًا مفاده أنهم سيتدخلون في هنغاريا، كما سبق لهم أن تدخلوا في بولندا، إذا خرجت "الثورة المضادة" عن نطاق السيطرة. لكن يبدو أنهم ترددوا في البداية في ممارسة هذا الخيار. وفي وقت متأخر من 31 تشرين الأول / أكتوبر أصدر مجلس رئاسة اللجنة المركزية الدائمة بيانًا أعلن فيه عن استعداده "لإجراء مفاوضات ملائمة" مع القيادة الهنغارية بشأن انسحاب القوات السوفياتية من الأراضي الهنغارية. لكنهم حتى في أثناء تقديم هذا التنازل كانوا يتلقون تقارير عن تظاهرات طالبية في تيميشوارا (في رومانيا) وعن "مشاعر معادية" بين المثقفين البلغاريين المتعاطفين مع الثوار الهنغاريين. بدا ذلك بداية لتأثير العدوى التي طالما خاف منها القادة السوفيات، الأمر الذي دفعهم إلى اعتماد نهج جديد.
وفقًا لذلك، وفي اليوم التالي للوعد بالتفاوض على سحب القوات، أوعز خروشوف إلى اللجنة المركزية الدائمة بأن هذا غير وارد الآن، حيث سيفسر "الإمبرياليون" هذا الانسحاب السوفياتي باعتباره دليلًا على الضعف. على العكس من ذلك، ترتب على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الآن "أخذ زمام المبادرة لإعادة النظام إلى هنغاريا". وكانت فرق الجيش السوفياتي في رومانيا وأوكرانيا قد تلقت الأوامر وفق الأصول للتحرك باتجاه الحدود الهنغارية. وعندما علم رئيس الوزراء الهنغاري بالأمر، استدعى السفير السوفياتي (يوري أندروبوف)، وأبلغه احتجاجه على تجدد تحرك القوات السوفياتية. وتخلت هنغاريا من طرف واحد عن عضويتها في حلف وارسو. وفي السابعة والنصف من مساء 1 تشرين الثاني / نوفمبر، أعلن ناجي عبر الإذاعة أن هنغاريا أضحت منذ تلك اللحظة فصاعدًا دولة محايدة، وطلب من الأمم المتحدة أن تعترف بوضعها الشرعي الجديد. تمت الموافقة على هذا الإعلان على نطاق واسع في البلد؛ وتجسد رد "مجالس العمال في بودابست"، التي كانت في حالة إضراب منذ بدء الثورة، في الدعوة إلى العودة إلى العمل. واستمال ناجي أخيرًا معظم أولئك الهنغاريين الذين شككوا في نياته.
في مساء اليوم نفسه الذي قدم فيه ناجي إعلانه التاريخي، كان يانوش كادار قد وصل سرًا إلى موسكو، حيث أقنعه خروشوف بضرورة تشكيل حكومة جديدة في بودابست بدعم من الاتحاد السوفياتي. وإذا كان الجيش الأحمر سيدخل ويعيد النظام في أي حال، فالسؤال الوحيد الذي كان مطروحًا هو من هو الهنغاري الذي سيحظى بشرف التعاون معهم. تم التغلب على أي تردد يمكن أن يساور كادار بشأن خيانة ناجي وأتباعه الهنغاريين، عبر إصرار خروشوف على أن السوفيات عرفوا الآن أنهم ارتكبوا خطأ عندما نصبوا غيرو في تموز / يوليو. لن يتكرر ذلك الخطأ مرة أخرى بعد استعادة النظام في بودابست. توجه خروشوف بعدها إلى بوخارست لمقابلة القادة الرومانيين

والبلغاريين والتشيكيين، للتنسيق بشأن خطة التدخل في هنغاريا. (وكان وفد أدنى مستوى قد اجتمع بالقيادة البولندية في اليوم السابق). وفي الوقت نفسه واصل ناجي الاحتجاج على زيادة النشاط العسكري السوفياتي، وطالب في 2 تشرين الثاني / نوفمبر الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد التوسط بين هنغاريا والاتحاد السوفياتي، وسعى لكسب اعتراف الغرب بحياد هنغاريا.
في اليوم التالي، 3 تشرين الثاني / نوفمبر، بدأت حكومة ناجي (أو اعتقدت أنها بدأت) مفاوضات مع السلطات العسكرية السوفياتية حول انسحاب القوات. لكن عندما عاد الوفد الهنغاري المفاوض في ذلك المساء إلى مقر قيادة الجيش السوفياتي في توكول، في هنغاريا، اعتقل أفراده في الحال. وبعد ذلك بوقت قصير، في الساعة الرابعة من فجر 4 تشرين الثاني / نوفمبر، هاجمت الدبابات السوفياتية بودابست، وتلا ذلك بعد ساعة إعلان استبدال حكومة إيمري ناجي بحكومة جديدة في بث إذاعي من شرق هنغاريا التي احتلها الاتحاد السوفياتي. وردًا على ذلك، ألقى ناجي خطبته الإذاعية الأخيرة في الشعب الهنغاري، داعيًا إلى مقاومة الغزاة. ثم لجأ مع أقرب رفاقه إلى السفارة اليوغسلافية في بودابست، حيث تم منحهم اللجوء.
لم تكن النتيجة العسكرية قط موضع تساؤل: إذ على الرغم من المقاومة الشديدة، سيطرت القوات السوفياتية على بودابست في غضون 72 ساعة، وأقسمت حكومة يانوش كادار اليمين الدستورية في 7 تشرين الثاني / نوفمبر.
بقي بعض مجالس العمال مدة شهر آخر - فضل كادار ألا يهاجمهم مباشرة - واستمرت الضربات المتقطعة حتى عام 1957؛ ووفقًا لتقرير سري قدم إلى اللجنة المركزية السوفياتية في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1956، انخفض العمل في مناجم فحم هنغاريا إلى 10 في المئة من طاقتها. لكن في غضون شهر، شعرت السلطات الجديدة بثقة كافية لأخذ زمام المبادرة. وفي 5 كانون الثاني / يناير، أقرت عقوبة الإعدام "للمحرضين على الإضراب" وبدأ القمع على نحو جدي. إضافةً إلى حوالى 2700 من الهنغاريين الذين لاقوا حتفهم في أثناء القتال، حوكم ما يزيد على 341 شخصًا وأعدموا في السنوات التالية (أصدر آخر حكم بالإعدام في عام 1961)، وبلغ مجموع الهنغاريين المحكومين بالسجن نحو 22,000 شخص (وكثير منهم لمدة خمس سنوات أو أكثر) لدورهم في "الثورة المضادة". وأرسل ما يزيد على 13,000 إلى معسكرات الاعتقال، وفقد الكثيرون وظائفهم، أو وضعوا تحت المراقبة المباشرة، إلى أن صدر عفو عام في آذار / مارس 1963.
فر من هنغاريا نحو 200,000 شخص - ما يزيد على 2 في المئة من السكان - عقب الاحتلال السوفياتي، ومعظمهم من الشباب والعديد منهم من النخبة المهنية المتعلمة في بودابست والغرب الحضري في البلاد. واستقروا في الولايات المتحدة (التي استقبلت نحو 80,000 لاجئ هنغاري)، والنمسا،

وبريطانيا، وألمانيا الغربية، وسويسرا، وفرنسا وأماكن أخرى كثيرة. وظل مصير ناجي وزملائه غامضًا مدة من الوقت، فبعد أن أمضوا ما يقارب ثلاثة أسابيع في السفارة اليوغسلافية في بودابست، وقعوا في 22 تشرين الثاني / نوفمبر ضحية حيلة جعلتهم يغادرون السفارة، حيث اعتقلوا في الحال على أيدي السلطات السوفياتية، واقتيدوا إلى سجن في رومانيا.

استغرق كادار عدة أشهر ليقرر ما يجب القيام به حيال أصدقائه ورفاقه السابقين. عُتم قدر الإمكان على معظم العمليات الانتقامية ضد العمال والجنود الشباب الذين شاركوا في القتال في الشوارع، لتجنب إثارة الاحتجاج الدولي. ومع ذلك كانت هناك مطالبات دولية بالعفو عن عدد من الشخصيات البارزة، مثل الكاتبين جوزف غالي وغيولا أوبيرسوفسكي. وكان مصير ناجي نفسه قضية حساسة على نحو خاص. في نيسان / أبريل 1957 قرر كادار ورفاقه إعادة ناجي و"المتواطئين" معه إلى هنغاريا للخضوع للمحاكمة، لكن المقاضاة تأجلت حتى حزيران / يونيو 1958 وحتى ذلك الحين احتجزوا بسرية تامة. وفي 15حزيران / يونيو 1958، أدين المتهمون جميعًا بجرم التحريض على الثورة المضادة، وواجهوا أحكامًا مختلفة تراوحت بين الإعدام والسجن مددًا طويلة. حُكم على الكاتبين استفان بيبو وأرباد غونز (في ما بعد رئيس هنغاريا ما بعد الشيوعية) بالسجن مدى الحياة، وقُتل يوجي (جوزف) سيلاغ وجيزا لوزنتسي قبل أن يمثلا أمام المحكمة. أما إيمري ناجي، وبال ماليتير وميكلوس جيمز فقد أعدموا في فجر 16 حزيران / يونيو 1958.

تركت الانتفاضة الهنغارية، وهي ثورة وجيزة ويائسة في قاعدة صغيرة من إمبراطورية الاتحاد السوفياتي، أثرًا مدمرًا في شكل الشؤون العالمية. كانت في المقام الأول درسًا موضوعيًا للدبلوماسيين الغربيين. حتى ذلك الحين كانت الولايات المتحدة، برغم اعترافها رسميًا باستحالة تحرير دول أوروبا الشرقية من السيطرة السوفياتية، تواصل تشجيع "روح المقاومة" في تلك البلدان. كانت الأعمال السرية والدعم الدبلوماسي يهدفان، وفقًا لما ورد في وثيقة سياسة مجلس الأمن القومي رقم 174 (أيلول / ديسمبر 1953) إلى "تهيئة الظروف التي من شأنها أن تجعل تحرير الدول التابعة أمرًا ممكنًا في لحظة مواتية في المستقبل. لكن، شددت وثيقة سرية لاحقة - أُعدت في تموز / يوليو 1956 لتقويم اضطرابات ذلك العام - على أن "الولايات المتحدة ليست مستعدة للجوء إلى الحرب للقضاء على هيمنة الاتحاد السوفياتي على الدول الدائرة في فلكه" (الوثيقة NSC5608 / 1 "سياسة الولايات المتحدة تجاه دول أوروبا الشرقية التابعة للسوفيات").

في الواقع، منذ قمع التمرد في برلين في عام 1953، خلصت وزارة الخارجية الأميركية إلى أن سيطرة الاتحاد السوفياتي على "منطقته" لن تتزعزع في المستقبل المنظور، وتمثلت استراتيجية الغرب **الوحيدة** في عدم التدخل في أوروبا الشرقية. لكن المتمردين الهنغاريين جهلوا ذلك. أمل كثير منهم بصدق

بالحصول على مساعدة غربية، وقد شجعهم على ذلك اللهجة التي لا هوادة فيها للخطاب الأميركي المعلن، والبرامج التي كانت تبثها إذاعة أوروبا الحرة، التي شجع المذيعون المهاجرون فيها الهنغاريين على حمل السلاح، مع وعود بدعم خارجي وشيك. وعندما لم يظهر ذلك الدعم، هزم الثوار وأحسوا على نحو مفهوم بالمرارة وخيبة الأمل.

حتى لو رغبت الحكومات الغربية في فعل المزيد، فالظروف كانت غير مواتية إلى حد بعيد؛ ففي يوم اندلاع الثورة الهنغارية كان ممثلو فرنسا وبريطانيا يجرون مباحثات سرية في سيفر مع الإسرائيليين. وكانت فرنسا على وجه الخصوص منشغلة، على نحو مسبق، بمشكلاتها في شمال أفريقيا؛ كما أوضح كريستيان بينو، وزير الخارجية، في 27 تشرين الأول / أكتوبر في مذكرته السرية للغاية التي وجهها إلى ممثل فرنسا في الأمم المتحدة: "يلزم ألا ينطوي مشروع القرار الذي سيقدم في مجلس الأمن بشأن المسألة الهنغارية أي ترتيبات يمكن أن تعكر صفو عملنا في الجزائر ... فنحن على نحو خاص، ضد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق". وكتب وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد إلى رئيس الوزراء أنتوني إيدن في سياق مماثل بعد أربعة أيام، ردًا على اقتراح من السفير البريطاني في موسكو بأن يطلب من القيادة السوفياتية مباشرة الكف عن التدخل في هنغاريا: "لا أرى شخصيًا أن هذه هي اللحظة المناسبة لمثل هذه الرسالة".

وكما أوضح خروشوف لزملائه في مجلس رئاسة اللجنة المركزية في 28 تشرين الأول / أكتوبر: "الإنكليز والفرنسيون في ورطة حقيقية في مصر" [(141)].

أما بالنسبة إلى أيزنهاور، فقد كان في الأسبوع الأخير من حملته الانتخابية، وقد شهد يوم إعادة انتخابه بعضًا من أعنف المعارك في بودابست. ولم يناقش مجلس الأمن القومي لديه مسألة هنغاريا إلا بعد مرور ثلاثة أيام على الغزو السوفياتي، وكان بطيئًا في اتخاذ إجراءات متكاملة مع أفعال ناجي، لا سيما تخليه عن حكم الحزب الواحد، في بلد ضئيل الأهمية في استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى (لاقت الأزمة الأخيرة في بولندا اهتمامًا أكبر بكثير في واشنطن). وعندما ظهرت هنغاريا على جدول أعمال مجلس الأمن القومي، في اجتماع عقد في 8 تشرين الثاني / نوفمبر، أجمعت الآراء - من أيزنهاور حتى أدنى مرتبة - على أن ذلك كله نتيجة خطأ الفرنسيين والبريطانيين، فلولا غزوهم مصر لما تأمن للاتحاد السوفياتي غطاء للتحرك ضد هنغاريا. كان ضمير إدارة أيزنهاور مرتاحًا.

رأى القادة السوفيات عندها فرصتهم واغتنموها. لم يكن التهديد الحقيقي الذي شكله ناجي من وجهة النظر الشيوعية، كامنًا في تحرير اقتصاد بلاده، أو في تخفيف الرقابة. بل إن إعلان حياد هنغاريا، مع أن موسكو رأت فيه "استفزازًا"، لم يكن سببًا لسقوط ناجي. الأمر الذي استحال على الكرملين التغاض عنه هو تخلي الحزب الهنغاري عن احتكار السلطة وعن "الدور القيادي

للحزب" (وهو الأمر الذي انتبه غومولكا في بولندا إلى عدم السماح به إطلاقًا). كان هذا الخروج عن الممارسة السوفياتية الحافة الرقيقة لإسفين ديمقراطي، سيفني الأحزاب الشيوعية في السلطة في كل مكان. وهذا هو السبب الذي جعل القادة الشيوعيين في بقية الدول التابعة الأخرى يقفون مباشرة وببساطة مع خروشوف لإسقاط ناجي. عندما اجتمع المكتب السياسي التشيكوسلوفاكي في 2 تشرين الثاني / نوفمبر، وأعرب عن استعداده لتقديم مساهمة فعالة "لصيانة الديمقراطية الشعبية في هنغاريا بكل الوسائل الممكنة" كان يعبر عن مشاعر صادقة وحقيقية بلا ريب [(142)].

حتى إن تيتو اعترف في نهاية المطاف بأن انهيار سيطرة الحزب في هنغاريا، وانهيار جهاز أمن الدولة، أرسى مثالًا خطرًا. رحب الزعيم اليوغسلافي في البداية بالتغييرات في هنغاريا بوصفها دليلًا آخر على اجتثاث الستالينية. لكن بحلول نهاية تشرين الأول / أكتوبر غير مسارُ الأحداث في بودابست رأيَه، لقرب هنغاريا من يوغسلافيا، ووجود أقلية هنغارية كبيرة في منطقة فويفودينا في بلاده، ومخاطر العدوى التالي، الأمر الذي كان حاضرًا بقوة في عقله. وعندما توجه خروشوف ومالينكوف لمناقشة المسألة في جزيرة تيتو في البحر الأدرياتيكي في 2 تشرين الثاني / نوفمبر وأطلعاه على الغزو المقبل، بدا تيتو قلقًا لكنه كان متفهمًا. وانصب جل اهتمامه على ألا يكون راكوشي والمتشددون الستالينيون من أعضاء الحكومة العميلة التي ستُعين في هنغاريا. كان خروشوف سعيدًا لطمأنته في ما يتعلق بهذا الشأن.

كان خروشوف أقل سرورًا على نحو واضح عندما منح تيتو، بعد ذلك بيومين فقط، لناجي ولـ 15 عضوًا من حكومته، مع عائلاتهم اللجوء. يبدو قرار يوغسلافيا كأنه وليد حرارة الأزمة الهنغارية، ومبنيًا على أن الروس غير مهتمين بصناعة الشهداء. لكن عندما أعرب القادة السوفيات عن استيائهم، خصوصًا بعد اختطاف ناجي وآخرين لدى مغادرتهم السفارة اليوغسلافية مع وعد بأن يكونوا في مأمن من كادار نفسه، صار تيتو في موقف حرج. استمر الزعيم اليوغسلافي في التعبير علنًا عن موافقته على حكومة كادار الجديدة، لكنه لم يبذل بشكل غير رسمي أي جهد لإخفاء استيائه من مسار الأحداث.

لم يكن الغرض من سابقة التدخل السوفياتي غير المقيد في الشؤون الأخوية لدولة شيوعية أمرًا جعل القيادة السوفياتية محببة لليوغسلافيين. تدهورت العلاقات بين موسكو وبلغراد من جديد، وبادر النظام اليوغسلافي إلى الانفتاح على الغرب ودول عدم الانحياز في آسيا. ومن ثم كان رد تيتو على الغزو السوفياتي لهنغاريا مختلطًا. شعر بالارتياح مثل القادة السوفيات لاستعادة النظام الشيوعي، لكن الطريقة التي أنجز فيها شكلت سابقة خطرة تركت طعمًا مرًا.

في أماكن أخرى كان الرد بالإجمال أقل التباسًا. ما إن تسربت خطبة خروشوف السرية إلى الغرب، حتى عُدت مؤشرًا على نهاية نوع محدد من

الإيمان الشيوعي. لكنها أتاحت أيضًا إمكان إصلاح وتجديد ما بعد الحقبة الستالينية. وبالتضحية بستالين نفسه من أجل الحفاظ على وهم نقاء اللينينية الثورية، قدم خروشوف لأعضاء الحزب ورفاق الرحلة التقدمية أسطورةً يمكنهم التشبث بها. لكن قتال الشوارع الشديد في بودابست بدد أي أوهام حيال أنموذج "الإصلاح" السوفياتي الجديد هذا. وأظهرت السلطة الشيوعية من جديد، على نحو لا لبس فيه، أن أكثر ما تعتمد عليه هو فوهة مدفع الدبابة وما تبقى هو ديالكتيك. بدأت الأحزاب الشيوعية الغربية تنزف، وتبعًا للأرقام التي قدمها الحزب الشيوعي الإيطالي نفسه، غادر الحزب 400,000 من أعضائه بين عامي 1955 و1957. وأوضح تولياتي للقادة السوفيات في ذروة الأزمة الهنغارية: "تطورت الأحداث الهنغارية بطريقة جعلت شرحها في الحزب صعبًا للغاية، وجعلت من الصعب أيضًا الوصول إلى إجماع لمصلحة القيادة".

في إيطاليا، كما هي الحال في فرنسا وبريطانيا وأماكن أخرى، كان أعضاء الحزب المتعلمون الأصغر سنًا، هم الذين غادروا الحزب زرافات ووحدانًا [(143)].

ومثلهم مثل مثقفي اليسار غير الشيوعيين، جذبهم الوعد بالإصلاح في الاتحاد السوفياتي بعد ستالين، وجذبتهم الثورة الهنغارية نفسها بمجالسها العمالية والمبادرات الطلابية، والانطباع بأن حزب الكتلة السوفياتية الحاكم يمكن أن يتكيف ويرحب بالاتجاهات الجديدة. ومن جهتها رأت حنة أرندت في صعود المجالس (أكثر مما رأت في إحياء ناجي للأحزاب السياسية) دليلًا على تصاعد حقيقي للديمقراطية ضد الدكتاتورية، والحرية ضد الطغيان. أخيرًا، بدا أن الحديث عن الشيوعية والحرية في الوقت نفسه قد يكون ممكنًا. وقد عبر في وقت لاحق خورخيه سيمبرون، الذي كان حينذاك شابًا شيوعيًا إسبانيا يعمل سرًا في باريس، بالقول: "أطلقت الخطبة السرية سراحنا؛ بل قدمت لنا فرصة على الأقل لنتحرر من ... نوم العقل". لكن لحظة الأمل تلك تلاشت بعد اجتياح هنغاريا.

حاول بعض المراقبين الغربيين تبرير التدخل السوفياتي، أو في الأقل توضيحه، عبر قبول الادعاء الشيوعي الرسمي بأن إيمري ناجي قاد ثورة مضادة - أو أنها أربكته. وأصر سارتر بوجه خاص على أن الانتفاضة الهنغارية اتسمت بـ "روح يمينية". لكن مهما كانت دوافع المتمردين في بودابست وغيرها - كانت تلك الدوافع أكثر تنوعًا بدرجة كبيرة مما اتضح في ذلك الحين - فقد كان القمع السوفياتي، لا ثورة الهنغاريين، الذي شكل الانطباعات الكبرى لدى المراقبين الأجانب. وصارت الشيوعية، مرتبطة بالطغيان إلى الأبد، وليس بالثورة. بقي اليسار الغربي، لمدة 40 عامًا، يتطلع إلى روسيا متسامحًا، بل معجبًا حتى بالعنف البلشفي بصفته ثمنًا للثقة الثورية بالنفس ولمسيرة التاريخ. كانت موسكو مرآة تغوي أوهامهم السياسية، وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1956، تحطمت تلك المرآة.

في مذكرة مؤرخة في 8 أيلول / سبتمبر 1957، لاحظ الكاتب الهنغاري استفان بيبو أن: "الاتحاد السوفياتي، وفي أثناء سحقه للثورة الهنغارية، ربما وجه الضربة القاضية للحركات 'المساندة' له في العالم (السلام، والمرأة، والشباب، والطلاب، والمثقفين، ...إلخ) التي ساهمت في تقوية الشيوعية". وقد برهن على نفاذ بصيرته. فقدت الشيوعية، المحرومة من الجاذبية الغربية للرعب الستاليني، والتي أظهرت في بودابست البشاعة المدرعة، سحرها بالنسبة إلى معظم المتعاطفين والمعجبين الغربيين بها. وفي سياق السعي للنجاة من "رائحة نتن الستالينية"، قام الشيوعيون السابقون مثل الشاعر الفرنسي كلود روي بتحويل "أنوفنا نحو آفاق أخرى". وبعد عام 1956، ما عاد ممكنًا العثور على أسرار التاريخ في المصانع القاتمة والكولوخوزات المختلة للديمقراطيات الشعبية، بل في عوالم أخرى أكثر غرابة. تشبثت الأقلية المتقلصة من المدافعين بعناد عن اللينينية بالماضي، وبحث الجيل الجديد من التقدميين الغربيين، من برلين إلى باريس، عن عزاء ومُثل خارج أوروبا كلها، في تطلعات واضطرابات ما لم كان يكن قد أطلق عليه بعد اسم "العالم الثالث".
تبددت الأوهام في أوروبا الشرقية أيضًا. ذكر دبلوماسي بريطاني في بودابست، في 31 تشرين الأول / أكتوبر، في ذروة الجولة الأولى من القتال: "لم يكن صمود الشعب وصده هذه الهجمة الوحشية سوى معجزة. وهو لن ينسى ولن يغفر". لكن لم تكن رسالة الدبابات السوفياتية تهم الهنغاريين وحدهم، إذ تظاهر الطلاب الرومانيون دعمًا جيرانهم الهنغاريين؛ ألقي القبض على مثقفين في ألمانيا الشرقية وقدموا للمحاكمة لانتقادهم الإجراءات السوفياتية؛ وفي الاتحاد السوفياتي أزاحت أحداث عام 1956 الحجاب عن أعين الشيوعيين الملتزمين حتى ذلك الحين مثل الشاب ليونيد بليوشتش. وولد جيل جديد من المثقفين المنشقين، مثل بول غوما في رومانيا وفولفغانغ هاريش في ألمانيا الديمقراطية، على أنقاض بودابست.
ما يميز أوروبا الشرقية، بطبيعة الحال، هو أن الأتباع الخائبين من نظام فقد صدقيته لا يمكن أن يتجهوا نحو بلاد نائية، أو نحو إحياء عقيدتهم الثورية في وهج ثورات الفلاحين البعيدة. كانوا مجبرين على العيش بالضرورة ضمن ومع الأنظمة الشيوعية التي لم تعد وعودها محل ثقة. شهد الأوروبيون الشرقيون أحداث عام 1956 بوصفها خلاصة لخيبات أمل متراكمة. تجددت آمالهم بالشيوعية مدة وجيزة مع وعد اجتثاث الستالينية ثم انطفأت، وكذا الأمر بالنسبة إلى آمالهم في العون الغربي. وفيما رفع خروشوف الغطاء عن ستالين، أو الخطوات المترددة لإعادة تأهيل ضحايا المحاكمات الصورية، افترض حتى ذلك الحين أن الشيوعية حوت حتى في داخلها تلك اللحظة بذور التجديد والتحرر، وبعد أحداث هنغاريا كان الشعور السائد يمثل ضربًا من الخضوع الساخر المتشائم.

لم يخل الأمر من فائدة. بما أن سكان أوروبا الشرقية الشيوعية بالضبط أصبحوا مذعنين، وأضحى الانضباط من الأمور المعتادة، جاء عهد خروشوف في القيادة السوفياتية في الوقت المناسب للسماح بدرجة محدودة من التحرر المحلي؛ في هنغاريا قبل كل شيء على نحو يدعو إلى السخرية. وهناك، وعلى أثر العقاب الانتقامي الذي طال متمردي عام 1956 والمتعاطفين معهم، أسس كادار الدولة الشيوعية "ما بعد السياسية". سمح للهنغاريين، في مقابل قبولهم التعامي عن احتكار الحزب للقوة والسلطة، بدرجة محدودة للغاية لكنها حقيقية من الحرية في الإنتاج والاستهلاك. لم يُطلب منهم الإيمان بالحزب الشيوعي، فضلًا عن قادته، ولكن طُلب منهم الامتناع عن التعبير عن أدنى مظاهر المعارضة فحسب. وعُدَّ صمتهم موافقة ضمنية.

ضمنت "شيوعية الغولاش" الناتجة استقرار هنغاريا، وضمنت ذكرى هنغاريا استقرار بقية الكتلة الشيوعية، على الأقل في خلال العقد التالي، لكن الأمر لم يكن بلا تكلفة. فقد خسر النظام بالنسبة إلى معظم الناس الذين يعيشون في ظل الشيوعية والنظام "الاشتراكي"، كل ما هو جذري، وكل التطلعات والوعود الطوباوية التي ارتبطت بهذا النظام، وكانت جزءًا من بريقه وجاذبيته - على نحو خاص بين الشباب - في بداية خمسينيات القرن العشرين. وتحول النظام إلى طريقة حياة ينبغي تحملها. لم يكن ذلك يعني أنه لا يمكن أن يستمر وقتًا طويلًا جدًا. قلة توقعوا بعد عام 1956 نهاية مبكرة لنظام الحكم السوفياتي. في الواقع، كان ثمة تفاؤل بذلك إلى حد ما قبل أحداث ذلك العام. لكن بعد تشرين الثاني / نوفمبر 1956 بدأت الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية، مثل الاتحاد السوفياتي نفسه، تنحدر نحو انحطاط استمر عقودًا طويلة من الركود والفساد والسخرية.

ترتب على السوفيات أيضا دفع ثمن ذلك بطرائق عدة. فقد مثل عام 1956 هزيمة وانهيارًا للأسطورة الثورية التي سبق أن زرعها لينين وورثته بنجاح. أقر بوريس يلتسين بعد سنوات طويلة، في خطبة ألقاها أمام البرلمان الهنغاري في 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1992 بأن: "مأساة عام 1956 ... ستبقى إلى الأبد لطخة لا تمحى على جبين النظام السوفياتي". لكن ذلك لا يعني شيئًا مقارنة بالتكلفة التي فرضها السوفيات على ضحاياهم، فبعد 33 عامًا، وفي 16 حزيران / يونيو 1989، وفي أثناء الاحتفال بانتقال بودابست إلى الحرية، شارك مئات آلاف الهنغاريين في احتفالية أخرى؛ هذه المرة بإيمري ناجي ورفاقه. وقال أحد المتحدثين أمام الحشود المجتمعة عند قبر ناجي، وهو الشاب فيكتور أوروبان (Viktor Orbán)، رئيس وزراء البلاد في وقت لاحق: "إنها نتيجة مباشرة للقمع الدموي للثورة، وعلينا أن نأخذ على عاتقنا تحمل أعباء العجز عن الوفاء، والوصول إلى وسيلة للخروج من الطريق الآسيوي المسدود الذي

دُفعنا إليه. الحق أن حزب العمال الاشتراكي الهنغاري حرم شبابَ اليوم من مستقبلهم في عام 1956".

قراءات إضافية

Ambler, John S. *The French Army in Politics, 1945 - 1962*. Columbus: Ohio State University Press, 1966.

Ansprenger, Franz. *The Dissolution of the Colonial Empires*. London: Routledge, 1989.

Békés, Csaba, Malcolm Byrne & János Rainer. *The 1956 Hungarian Revolution. A History in Documents*. Budapest: Central European University Press, 2002.

Clayton, Anthony. *The Wars of French Decolonization*. London: Longman, 1994.

Connelly, Matthew James. *A Diplomatic Revolution. Algeria's Fight for Independence and the Origins of the Post - cold War era*. New York: Oxford University Press, 2002.

Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*. Harmondsworth: Penguin, 1967.

Ferro, Marc. *Colonization. A Global History*. Quebec: World Heritage Press, 1997.

Haas, Ernst B. *The Uniting of Europe. Political, Social, and Economic Forces, 1950 - 1957*. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 2004.

Horne, Alistair. *A Savage War of Peace: Algeria, 1954 - 1962*. Harmondsworth, UK and New York: Penguin Books, 1979.

Kopácsi, Sándor. *In the Name of the Working Class. The Inside Story of the Hungarian Revolution*. New York: Grove Press, 1987.

Litván, György, János M. Bak & Lyman Howard Legters. *The Hungarian Revolution of 1956. Reform, Revolt, and Repression, 1953 - 1963*. London and New York: Longman, 1996.

Louis, William Roger & Roger Owen. *Suez 1956. The Crisis and its Consequences*. New York: Oxford University Press, 1989.

Pinder, John. *Britain and the Common Market*. London: Cresset Press, 1961.

(127) سئل الدكتاتور البرتغالي الدكتور أنطونيو دي أوليفيرا سالازار في عام 1968 (بعد 7 سنوات من الثورة الأنغولية التي بدأت في شباط / فبراير 1961) متى يتصور أن يتم استقلال مستعمرتي البرتغال في أفريقيا أنغولا وموزمبيق، فأجاب: "إنها مسألة قرون عدة، في غضون 500 سنة. وفي هذه الأثناء سيكون عليهم مواصلة المشاركة في عملية التنمية". يراجع توم غالاغر:

Tom Gallagher, *Portugal. A Twentieth - Century Interpretation* (1983), p. 200).

لكن بعد ذلك كان إنكار سالازار المبدئي للعالم الحديث أسطوريًا، حيث نجح في أغلب سنوات خمسينيات القرن العشرين في منع الكوكا كولا من دخول بلاده. الأمر الذي لم تتمكن حتى الإدارة الفرنسية من القيام به.

(128) توفرت أحيانًا مادة للادعاء الفرنسي، حيث كان فيليكس إبويه، في عام 1945، الحاكم العام لأفريقيا الاستوائية الفرنسية، موظفًا رفيع المقام، وكان أسود.

(129) وفقًا لبعض المصادر، أحبط ديغول النقاش المفتوح حول الحكم الذاتي للمستعمرات خوفًا من المستوطنين الأوروبيين، ولا سيما في الجزائر، حيث قد يغتنم هؤلاء الفرصة للانفصال عن فرنسا، ويؤسسون دولة تمييز عنصري، على غرار جنوب أفريقيا. لم يكن هذا القلق غير معقول كما أوضحت الأحداث اللاحقة.

(130) رأى الصديق والعدو على حد سواء، بأن هو شي مينه يجسد رمز الشيوعية العالمية، وتعزز ذلك عندما كان ماو وستالين أول المعترفين، في 14 كانون الثاني / يناير عام 1950، بإعلانه حديثًا عن قيام جمهورية فيتنام الديمقراطية.

(131) صورت هذه الأحداث، التي لا تنسى، في فيلم المخرج جيل بونتيكورفو: "معركة الجزائر" (*La Battaglia di Algeri*) في عام 1956.

(132) أسس هذا الاستفتاء، للجمهورية الخامسة الجديدة، وانتخب ديغول أول رئيس لها بعد ثلاثة أشهر.

(133) عندما تخلى البلجيكيون عن الكونغو في عام 1960، تركوا وراءهم 30 خريجًا جامعيًا فقط، لملء 4 آلاف من المناصب الإدارية العليا.

(134) خدم مليونا جندي فرنسي في الجزائر بين عامي 1954 و1962، وكان فيهم 1.2 مليون مجند.

(135) مقتطف من كتاب فرناند لويير:

Fernand L'Huillier, *Dialogues Franco - Allemandes 1925 - 1933* (Strasbourg: 1971), pp. 35 - 36).

(136) القناة نفسها موجودة دائمًا داخل الأراضي المصرية وهي بلا جدال جزء من مصر، لكن معظم إيراداتها كانت تذهب إلى **شركة امتلكها أجانب.**

(137) مقتطف من كتاب ألن ميلوورد:
Alan Milward, *The European Rescue of the Nation - State* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1992), p. 429.

(138) Andrew Moravscik, *The Choice for Europe. Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht* (Ithaca: Cornell University Press, 1998), p. 137.

(139) حافظت القيادة الستالينية على موقعها بثبات، واستمرت المحاكمات **السرية** مدة عامين آخرين، وفي أيار / مايو 1955 نصب تمثال غريب بحجم مبالغ فيه لستالين على تلة تطل على براغ. لم يصل اجتثاث الستالينية إلى تشيكوسلوفاكيا إلا بعد مرور عقد من الزمن، وبعواقب وخيمة.

(140) عُين كادار الذي أطلق ناجي سراحه من السجن منذ ثلاث سنوات خلت، في منصب السكرتير الأول للحزب الهنغاري في 25 تشرين الأول / أكتوبر. وحل محل غيرو، الذي أطلقت قوات أمنه النار على المتظاهرين العزل في ساحة البرلمان في صبيحة اليوم نفسه.

(141) يشير تمكن الزعيم السوفياتي من معرفة هذا في وقت مبكر في 28 تشرين الأول / أكتوبر، قبل ثلاثة أيام من بدء الغزو الأنكلو - فرنسي، إلى أن الاستخبارات السوفياتية كانت أفضل حتى مما كان يخشاه الحلفاء الغربيون في ذلك الوقت.

(142) حتى إن غومولكا، في بولندا، وافق بسرعة على حجج السوفيات. وكان تخلي ناجي عن حلف وارسو مصدر قلق في بولندا، أدى خوف البولنديين من التعديلات الإقليمية الألمانية إلى اهتمامهم على نحو خاص، بالترتيبات الأمنية التي تضمنها الأسلحة السوفياتية. وتجدر الإشارة إلى أن غومولكا، وإن حاول جاهدًا في لقائه مع خروشوف في أيار / مايو ثني الزعيم السوفياتي عن محاكمة ناجي، فقد باءت محاولته بالفشل.

(143) ولا سيما المنظمات المتخلفة، مثل الحزب الشيوعي الفرنسي (الذي أنكر لفترة طويلة أي علم له بشجب خروشوف لستالين)، وقد غادر صفوف الحزب الكثير من أعضائه، ولم يكن السبب ما كان يحدث في الكتلة السوفياتية، بقدر ما كان نهي القيادة المحلية عن مناقشة ذلك.

الفصل العاشر: عصر الرخاء

"لنتناول المسألة بصراحة: لم يعش معظم أفراد شعبنا هذا الخير من قبل إطلاقًا"

هارولد ماكميلان، 20 تموز / يوليو 1957

"الجموع المتأثرة بالإعلان هو الاسم الذي أطلقه على كل هذه المنظومة التي يزداد فيها التضخم والإنتاجية ومستوى المعيشة، إضافةً إلى الضغط الإعلاني وفن البيع والاتصالات العامة والديمقراطية الثقافية، وبناء العقل الجمعي، أو الإنسان الجماعي"

ج. ب. بريستلي

"انظروا إلى هؤلاء البشر! البدائيين!"
"من أين يأتون؟"
"من لوكينيا"
"وأين تقع؟"
"هناك، في الحضيض!"

من فيلم "روكو وإخوته" (*Rocco and His Brothers*) للمخرج **لوتشينو فيسكونتي** (1960) "سنذهب إلى حيث تسطع الشمس
سنذهب إلى حيث البحر أزرق
رأينا ذلك في الأفلام، فلنرَ الآن إن كان حقيقة"

كليف ريتشارد،

من **عطلة صيفية** (*Summer Holiday*) (1959) "إنه لمن الممل فعلًا العيش في العصر الأميركي - ما لم تكن أميركيا بالطبع"

جيمي بورتر،

من مسرحية "انظر إلى الماضي بغضب" (*Look Back in Anger*) (1956)

نشر الكاتب الفرنسي جان فوراستيه في عام 1979 دراسة في التحول الاجتماعي والاقتصادي لفرنسا في الثلاثين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية. اختير عنوانه بشكل جيد: **الثلاثون المجيدة، أو الثورة المستترة بين عامي 1946 و1975** (*Les trente glorieuses: ou, La Révolution invisible de 1946 à 1975*). كانت السنوات الـ 30 التي تلت هزيمة هتلر في أوروبا الغربية "مجيدة" بحق. ترافق التسارع الملحوظ في النمو الاقتصادي مع بداية حقبة رخاء غير مسبوق. في خلال جيل واحد، نجحت اقتصادات أوروبا الغربية القارية في تعويض ما خسرته طوال 40 عامًا من الحرب والكساد. وبدأت الاقتصادات الأوروبية تحاكي مثيلتها في الولايات المتحدة من حيث

الأداء وأنماط الاستهلاك. وفي أقل من عقد من الزمن على الخروج مثقلين بالشكوك من تحت الركام، دخل الأوروبيون مندهشين مع بعض الرهبة عصر الرخاء.

يُفهم التاريخ الاقتصادي لأوروبا الغربية بعد الحرب بالشكل الأمثل على أنه انقلاب لقصة العقود التي سبقت ذلك مباشرة. تم التخلي عن التشديد المالتوسي في ثلاثينيات القرن الماضي على الحماية الجمركية والتقشف لمصلحة التجارة الحرة. زادت الحكومات النفقات والموازنات عوضًا عن خفضها. وساد التزام ثابت في كل مكان تقريبًا باستثمار عام واستثمار خاص طويلي الأجل في البنية التحتية والمكننة؛ وحُدثت المصانع والتجهيزات القديمة أو استبدلت، مع ما لازم ذلك من مكاسب في الكفاءة والإنتاجية. وحدثت زيادة ملحوظة في التجارة الدولية. وطالب جمهور من الشباب العامل بزيادة نطاق السلع وصار قادرًا على شرائها.

تفاوت توقيت "الفورة" الاقتصادية بعد الحرب بعض الشيء بين مكان وآخر، بدأت في ألمانيا وبريطانيا، وبعد زمن قصير وصلت إلى فرنسا وإيطاليا. وتفاوت الإحساس بها تبعًا للاختلافات الوطنية في الضرائب، أو الإنفاق الحكومي أو أولويات الاستثمار. كرست غالبية الحكومات نفقاتها الأساسية بعد الحرب لتحديث البنية التحتية في المقام الأول؛ شق الطرق أو تطويرها، وبناء السكك الحديد والمنازل والمصانع. كُبح إنفاق المستهلك عن عمد في بعض الدول، ونتيجة ذلك - كما سبق ورأينا - عانى كثير من الناس في السنوات الأولى بعد الحرب الفقرَ ولو كان معدلًا. اعتمدت درجة التغير النسبي بالطبع على نقطة البداية أيضًا: فكلما زاد غنى البلد بدا التغيير أقل عجلة وتأثيرًا.

ومع ذلك، شهد كل بلد أوروبي معدلات نمو مطردة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، كمعيارين جديدين لقياس القوة والعافية الوطنية. في خمسينيات القرن العشرين نما متوسط معدل نصيب الفرد السنوي من الناتج الوطني 6.5 في المئة في ألمانيا الغربية، و5.3 في المئة في إيطاليا، و3.5 في المئة في فرنسا. يمكن تقييم أهمية معدلات النمو المرتفعة الثابتة هذه بالشكل الأمثل عند مقارنتها بأداء الدول نفسها في العقود السابقة؛ فبين عامي 1913 و1950 كان معدل نمو الاقتصاد الألماني السنوي 0.4 في المئة فقط، والإيطالي 0.6 في المئة، والفرنسي 0.7 في المئة. وحتى في العقود المزدهرة للإمبراطورية الفيلهلمية بعد عام 1870، حقق الاقتصاد الألماني معدل نمو سنوي مقداره 1.8 في المئة في المتوسط.

بحلول الستينيات من القرن العشرين، أخذ معدل الزيادة في التباطؤ لكن استمر نمو الاقتصادات الأوروبية الغربية نحو مستويات تاريخية غير اعتيادية. وبالمجمل، زاد الناتج المحلي الإجمالي الألماني للفرد بين عامي 1950 و1973 أكثر من ثلاثة أضعاف بالقيمة الحقيقية. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي في فرنسا 150 في المئة. وكان أداء الاقتصاد الإيطالي، الذي بدأ من مستوى

أدنى من مستويات الآخرين، أفضل من ذلك. وتحسن الأداء الاقتصادي للبلدان الفقيرة تاريخيًا بشكل مذهل، فبين عامي 1950 و1973 ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي في النمسا من 3’731 دولار أميركي إلى 11’308 (مقدرًا بدولار عام 1990)، وفي إسبانيا من 2’378 دولار إلى 8’739 دولار. ونما الاقتصاد الهولندي 3.5 في المئة سنويًا بين عامي 1950 و1970، أي سبعة أضعاف معدل النمو السنوي للسنوات الأربعين السابقة.

شكل التزايد المستمر في حجم التجارة الخارجية عاملًا مهمًا في هذا النمو، فنمت بصورة أسرع من الناتج الوطني في معظم البلدان الأوروبية. وبمجرد إزالة العوائق عن التجارة الدولية، قطعت حكومات الغرب بعد الحرب شوطًا كبيرًا تجاه القضاء على ركود العقود السابقة [(144)]. كانت ألمانيا الغربية أكثر المستفيدين من ذلك، حيث ارتفعت حصتها من صادرات البضائع المصنعة من 7.3 في المئة في عام 1950 إلى 19.3 في المئة بعد ذلك بعشر سنوات فقط، ما أعاد ألمانيا إلى المكانة التي احتلتها سابقًا على صعيد التبادل التجاري العالمي قبل انهيار عام 1929.

في الـ 45 سنة التي تلت عام 1950 ازدادت الصادرات العالمية 16 ضعفًا. بل إن دولة مثل فرنسا التي بقيت حصتها من التجارة العالمية ثابتة عند حوالى 10 في المئة في خلال تلك السنوات، استفادت إلى حد كبير من الارتفاع الإجمالي الهائل في حجم التجارة العالمية. في الواقع، حققت جميع البلدان الصناعية مكتسبات في هذه المرحلة، حيث تغيرت شروط التجارة لمصلحتها بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، ففي وقت تناقصت فيه تكلفة المواد الأولية والأغذية المستوردة من خارج العالم الغربي باستمرار، واصلت أسعار السلع المصنعة ارتفاعها. وفي خلال ثلاثة عقود من التبادل التجاري التفضيلي غير المتكافئ مع "العالم الثالث"، كان لدى الغرب ما يشبه ترخيصًا لطباعة النقود [(145)].

في أي حال، كان ما ميز الطفرة الاقتصادية الأوروبية الغربية هو درجة التكامل الأوروبية الفعلي التي حصلت فيه. كان الأعضاء المستقبليون في المجموعة الاقتصادية الأوروبية يتبادلون السلع في ما بينهم أصلًا حتى قبل معاهدة روما. في العام 1958، ذهب 29 في المئة من قيمة الصادرات الألمانية إلى فرنسا وإيطاليا ودول البينيلوكس، و30 في المئة أخرى إلى بقية الدول الأوروبية. وفي ليلة توقيع معاهدة روما، كان 44 في المئة من الصادرات البلجيكية يذهب أصلًا إلى شركائها المستقبليين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وحتى الدول، التي لم تنضم إلى المجموعة الأوروبية، مثل النمسا أو الدنمارك أو إسبانيا، إلا بعد عدة سنوات تلت ذلك، كانت قد دُمجت مسبقًا في شبكات التجارة؛ وفي عام 1971 وقبل 20 عامًا من انضمام النمسا اللاحق إلى المجموعة الأوروبية، كان أكثر من 50 في المئة من وارداتها يأتي من الدول الست المؤسسة للمجموعة. فالمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لاحقًا) لم تضع الأساس

لأوروبا متكاملة اقتصاديًا، بل قدمت تعبيرًا مؤسساتيًا لعملية كانت جارية أصلًا .[146]

كان ارتفاع إنتاجية العامل الأوروبي عاملًا إضافيًا حاسمًا في الثورة الاقتصادية بعد الحرب. فبين عامي 1950 و1980 ارتفعت إنتاجية العمالة في أوروبا الغربية إلى ثلاثة أضعاف معدلها في السنوات الـ 80 التي سبقتها، وحقق "الناتج الإجمالي المحلي لكل ساعة عمل" نموًا أسرع حتى من الناتج المحلي للفرد. ومع الأخذ في الاعتبار الزيادة البشرية في القوة العاملة، يشير ذلك إلى زيادة ملحوظة في الكفاءة وتحسن في علاقات الإنتاج في كل مكان تقريبًا. كما يعتبر بمقياس آخر نتيجة محاولة اللحاق بالركب: تركت الاضطرابات السياسية والبطالة الواسعة وتدني الاستثمار إضافة إلى الدمار المادي الذي خلفته الثلاثون سنة السابقة، معظم أرجاء أوروبا في نقطة انطلاق متدنية تاريخيًا بعد عام 1945. وحتى من دون الاهتمام المستجد بالتحديث والتقنيات المتطورة، كان الأداء الاقتصادي سيشهد على الأرجح بعض التحسن.

لكن كان خلف الزيادة الثابتة في الإنتاجية تغير عميق دائم في طبيعة العمل. في عام 1945، كانت معظم الدول الأوروبية لا تزال تعيش حقبة ما قبل العصر الصناعي. وكانت دول البحر المتوسط، والدول الاسكندينافية، وإيرلندا ودول أوروبا الشرقية لا تزال ريفية بشكل عام، ومتخلفة بكل المقاييس. وفي عام 1950، كان 3 من أصل كل 4 عاملين بالغين في يوغسلافيا ورومانيا فلاحين؛ وكان عامل من كل عاملين في كل من إسبانيا والبرتغال واليونان وهنغاريا وبولندا يعمل في الزراعة، وفي إيطاليا كانت النسبة 2 من أصل كل 5 عمال. وعمل في النمسا عامل من كل 3 عمال في مزرعة؛ وكان 3 من كل 10 عمال تقريبًا في فرنسا مزارعين بطريقة أو بأخرى. وحتى في ألمانيا الغربية، كان 23 في المئة من السكان يعملون في الزراعة. في المملكة المتحدة فحسب، التي بلغت النسبة فيها 5 في المئة تقريبًا، وفي بلجيكا التي حققت 13 في المئة، ظهرت ثورة القرن التاسع عشر الصناعية وآذنت بمجتمع ما بعد الزراعة .[147]

هجر عدد هائل من الأوروبيين الأرض في خلال الثلاثين سنة التالية، وعملوا في البلدات والمدن، وكانت التغيرات الأكبر في خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين. بحلول عام 1977، كان 16 في المئة فقط من العمال الإيطاليين يعملون في الحقول؛ ففي منطقة إيميليا روماغنا (Emilia - Romagna) شمال شرق البلاد، انخفضت نسبة القوى العاملة الفعالة المنخرطة في حقل الزراعة من 52 في المئة عام 1951 إلى 20 في المئة فقط عام 1971. وانخفضت النسب الوطنية في كل من النمسا إلى 12 في المئة، وفرنسا إلى 9.7 في المئة وألمانيا الغربية إلى 6.8 في المئة. وحتى في إسبانيا كانت نسبة العاملين في الزراعة 20 في المئة فقط من العمال بحلول عام 1971. وأضحت نسب المزارعين في بلجيكا 3.3 في المئة والمملكة المتحدة 2.7 في المئة غير

ملحوظة إحصائيًا (إن لم يكن سياسيًا). وأصبح الإنتاج الزراعي والألبان والأجبان أكثر كفاءة وأقل جهدًا، خصوصًا في بلدان كالدنمارك وهولندا التي أصبحت منتوجاتها من الزبدة والجبنة ولحم الخنزير صادرات مربحة ودعائم رئيسة للاقتصاد المحلي.

تراجعت الزراعة بشكل مستمر كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، ففي إيطاليا مثلًا انخفضت حصتها من الناتج الوطني من 27.5 إلى 13 في المئة بين عامي 1949 و1960. كان المستفيد الأكبر القطاع الثالث أو الخدمي (الذي يشمل التوظيف الحكومي)، حيث انتهى الحال بكثير من الفلاحين، أو أولادهم للعمل هناك. وفي بعض الأماكن تم الانتقال من الزراعة إلى الاقتصاد المعتمد على الخدمات مباشرة وعبر جيل واحد؛ كما في إيطاليا وإيرلندا وأجزاء من اسكنديناڤيا وفرنسا، حيث تجاوزت عمليًا المرحلة الصناعية التي بقيت فيها بريطانيا أو بلجيكا نحو قرن من الزمان [(148)]. وبنهاية السبعينيات من القرن العشرين، عملت أغلبية واضحة من السكان العاملين في كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا ودول البينيلوكس واسكنديناڤيا ودول الألب في قطاع الخدمات؛ كالاتصالات والنقل، والبنوك والإدارة العامة وما شابه. ولحقت إيطاليا وإسبانيا وإيرلندا بالركب في خلال مدة وجيزة.

وفي المقابل، تم توجيه الأغلبية الساحقة من الفلاحين السابقين للعمل في الأعمال الشاقة والمناجم بدائية التقنية والإنتاج الصناعي في أوروبا الشرقية الشيوعية: في تشيكوسلوفاكيا كان التوظيف في قطاع الخدمات (القطاع الثالث) ينخفض في خلال الخمسينيات. وفيما بدأ إنتاج الفحم والحديد الخام يتضاءل في بلجيكا وفرنسا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة في منتصف الخمسينيات، استمر بالارتفاع في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية. أنتج تركيز عقيدة الشيوعيين على استخراج المواد الخام وإنتاج السلع الأولية نموًا أساسيًا سريعًا في الناتج الوطني الإجمالي وحصة الفرد منه. وعلى المدى القصير بدا تركيز الاقتصادات الشيوعية الموجهة على التصنيع مثيرًا للإعجاب (في نظر كثير من المراقبين الغربيين في الأقل). لكن ذلك أوحى بمستقبل رديء للمنطقة.

كان من شأن انخفاض حجم الزراعة وحده أن يحتسب في مصلحة معظم النمو الذي شهدته أوروبا، بقدر ما ترافق الانتقالُ من الريف إلى المدينة، ومن الزراعة إلى الصناعة بلوغ بريطانيا عتبة التفوق قبل قرن من الزمن. في الواقع، تساعد حقيقة أنه ما عاد هناك فائض سكاني زراعي في بريطانيا للانتقال إلى وظائف في التصنيع المنخفض الأجور أو في الخدمات - ومن ثم ما عاد هناك مكسب في الكفاءة المتأتية من الخروج السريع من التخلف - في شرح الأداء الضعيف نسبيًا للمملكة المتحدة في هذه السنوات، بمعدلات نمو متأخرة دومًا عن مثيلاتها في فرنسا وإيطاليا (أو حتى رومانيا). وللسبب نفسه، تفوقت هولندا في الأداء على جارتها الصناعية بلجيكا في هذه العقود،

مستفيدة من انتقال فائض القوة العاملة الريفية "لمرة واحدة" إلى القطاعات الخدمية والصناعية غير المطورة حتى اللحظة.

يصعب قياس دور الحكومة والتخطيط في المعجزة الاقتصادية الأوروبية. ففي بعض الأماكن بدا أنه زائد. فالاقتصاد "الجديد" في شمال إيطاليا، على سبيل المثال، استمد معظم طاقته من آلاف الشركات الصغيرة - المؤلفة من موظفين من العائلة، والذين غالبًا ما عملوا عملًا إضافيًا في الزراعة في أثناء المواسم - ذات نفقات إضافية وتكاليف استثمار منخفضة، مع دفع ضرائب صغيرة أو من دون ضرائب. وبحلول عام 1971، عمل 80 في المئة من القوى العاملة في منشآت فيها أقل - وأحيانًا أقل بكثير - من 100 موظف. ولا يبدو دور السلطات المركزية في تعزيز الجهود الاقتصادية لهذه الشركات واضحًا، ما عدا غض الطرف عن التجاوزات المالية ومخالفات البناء والتصنيف وغيرها.

وفي الوقت نفسه كان دور الدولة حاسمًا في تمويل التغيرات الكبيرة، التي من شأنها تجاوز قدرة المبادرة الفردية أو الاستثمار البسيط؛ فقد بقي تمويل رأس المال غير الحكومي نادرًا لوقت طويل، كما أن الاستثمار الخاص القادم من أميركا لم يبدأ بالحلول محل مساعدات مشروع مارشال والمساعدة العسكرية حتى أواخر الخمسينيات. في إيطاليا، استثمر مشروع صندوق الجنوب (Cassa per il Mezzogiorno) بشكل أساسي في البنية التحتية وعمليات التطوير الزراعي، مدعومًا بقرض كبير من البنك الدولي. وشمل ذلك استصلاح الأراضي، وإنشاء الطرقات وشبكات الصرف الصحي والجسور، ...إلخ. ولاحقًا تحول لدعم المنشآت الصناعية الجديدة، من طريق حوافز - كالقروض والهبات والامتيازات الضريبية - للشركات الخاصة التي ترغب في الاستثمار في الجنوب، وأدى دور الوسيلة التي وجهت في خلالها مقدرات الدولة لتوطين أكثر من 60 في المئة من الاستثمار الجديد في الجنوب. وفي العقود التي تلت عام 1957 أسس المشروع 12 "منطقة نمو" و30 "نواة نمو" منتشرة على امتداد الثلث الجنوبي من شبه الجزيرة.

ومثل كل المشاريع الحكومية الكبيرة في كل مكان، افتقر مشروع "الصندوق" إلى الكفاءة، ولم يكن الفساد الذي شابه قليلًا. وصبت معظم فوائده في المناطق الساحلية المفضلة. وكانت الصناعة الجديدة التي أوجدها كثيفة الرساميل، ومن ثم خلقت فرص عمل قليلة. وبقي كثير من المزارع "المستقلة" التي أقيمت عقب الإصلاح الزراعي في المنطقة معتمدًا على الدولة، ما جعل جنوب إيطاليا كأنه منطقة مساعدات حكومية شبه دائمة. ومع ذلك، شهدت أواسط السبعينيات تضاعف استهلاك الفرد في الجنوب، وارتفاع الدخل المحلي بمعدل 4 في المئة سنويًا، وانخفاض معدل وفيات المواليد إلى النصف، بينما أوشكت أعمال مد شبكة الكهرباء على الاكتمال في منطقة كانت تعتبر في ذاكرة جيل كامل من أكثر المناطق حرمانًا وتخلفًا في أوروبا. مضى الجنوب مكتسبًا السرعة نفسها التي بدأ بها الشمال الصناعي - بفضل

العمال الجنوبيين، وفق معيار ما، كما سنرى - والحقيقة أن اللافت في الأمر لا يتمثل في فشل "الصندوق" في القيام بمعجزة اقتصادية في جنوب روما، بل في قدرة المنطقة على اللحاق بالركب. وفي ذلك يجب الاعتراف بفضل سلطات روما.

تنوع الدور الحكومي في أماكن أخرى، لكنه لم يكن ثانويًا. في فرنسا، اقتصر دور الحكومة على ما بات يعرف بـ "التخطيط الإرشادي" - مستخدمة سلطاتها كرافعة توجيه للموارد نحو المناطق والصناعات وحتى المنتوجات المختارة، ومعوضة بشكل واعٍ عن قصور الاستثمار المالتوسي المعوق في العقود قبل الحرب. كان لدى مسؤولي الحكومة القدرة على السيطرة التامة إلى حد ما على الاستثمار المحلي. ولا سيما بسبب إعاقة المنافسة الأجنبية التي سببتها قوانين العملة والحركة المحدودة لرأس المال الدولي، طوال العقود التي تلت الحرب مباشرة. استثمر المصرفيون والمقرضون الخاصون في فرنسا وغيرها في بلدانهم [149]. بسبب الحد من حريتهم في البحث عن عائدات خارجية قصيرة الأمد.

في ألمانيا الغربية، حيث بقيت ذكرى الحقبة التي تخللت الحربين مركزة على نحو دائم على الصراع وعدم الاستقرار (السياسي والمالي على حد سواء)، كانت السلطات في بون أقل نشاطًا بكثير من نظيرتيها الفرنسية والإيطالية في تخطيط أو توجيه السلوك الاقتصادي، بل وجهت جل اهتمامها إلى الترتيبات، التي هدفت على نحو لافت، إلى منع أو تقليص الصراع المجتمعي خصوصًا بين أرباب العمل والعمال. وشجعت وتبنت على وجه الخصوص المفاوضات و"العقود الاجتماعية" المعدة لتقليص خطر الإضرابات وتضخم الأجور. نتيجة ذلك، كانت الصناعات الخاصة (والمصارف التي عملت معها أو امتلكتها) أكثر ميلًا إلى الاستثمار من أجل مستقبلها، لأنه كان بإمكانها الاعتماد على ضبط أجور عمالها على المدى الطويل. كوفئ عمال الورش في ألمانيا الغربية، كما في البلدان الاسكندينافية، بسبب هذه المرونة النسبية بالتعهد بتشغيلهم، وانخفاض التضخم، وقبل كل شيء بالخدمات والتقديمات العامة، والإعانات الممولة عبر نظام الضرائب التصاعدي الحاد.

في بريطانيا تدخلت الحكومة بصورة مباشرة من جديد في الاقتصاد؛ معظم عمليات التأميم التي أجرتها حكومة حزب العمال بين عامي 1945 و1951، أبقتها حكومات المحافظين، التي تلتها، على حالها. لكن كلا الحزبين تخلى عن التخطيط الاقتصادي الطويل الأمد، أو التدخل القسري في علاقات إدارة العمل. وأخذ مثل هذا التدخل الفعال شكل إدارة الطلب عبر التحكم بمعدلات الفائدة وقيود هوامش الضريبة لتشجيع الادخار أو الإنفاق. كانت تلك تكتيكات على المدى القريب. لكن الهدف **الاستراتيجي** الحكومات البريطانية على اختلاف ألوانها في تلك السنوات تمثل في منع العودة إلى مستويات البطالة الصادمة في الثلاثينيات.

لذلك، تعاونت الحكومات، على امتداد أوروبا، مع أصحاب الأعمال والعمال على صوغ دورة فعالة بحيث يكون الإنفاق الحكومي مرتفعًا، والضريبة تصاعدية وزيادة الأجور محدودة. وكما رأينا فهذه الأهداف كانت موضع إجماع في الرأي، ومصوغة في خلال وبعد الحرب، مستندة إلى الحاجة إلى اقتصادات مخططة وبشكل ما إلى "دولة الرفاه". فكانت بذلك نتيجة سياسات الحكومة والإرادة الجمعية للناس. لكن الشرط المساعد على النجاح غير المسبوق كمن خارج التدخل الحكومي المباشر. كانت شرارة المعجزة الاقتصادية الأوروبية، والثورة الاقتصادية والاجتماعية التي تبعت يقظتها، هي الزيادة السريعة الدائمة في تعداد سكان أوروبا.

شهدت أوروبا طفرات في النمو الديموغرافي في الماضي، كان أقربها في أواسط القرن التاسع عشر. لكنها لم تسبب زيادات دائمة وثابتة في تعداد السكان، إما لأن الزراعة التقليدية لم تكن تكفي لتطعم العديد من الأفواه، أو نتيجة الحروب والمرض، أو بسبب هجرة الفائض السكاني، خصوصًا الشبان الذين هاجروا عبر البحار بحثًا عن حياة أفضل. وفي القرن العشرين، أبقت الحرب والهجرة نمو السكان أقل مما كان متوقعًا من نسبة الولادات المتزايدة في العقود السابقة.

وصل انخفاض معدل الولادات في بعض أجزاء أوروبا الغربية عشية الحرب العالمية الثانية إلى مستويات تاريخية، بسبب تعاقب الأحداث التي أدت إلى خسارة جيل كامل من الشباب في الحرب العالمية الأولى، إلى جانب الكساد الاقتصادي والحروب الأهلية والريبة السياسية في فترة الثلاثينيات. بلغت النسبة في المملكة المتحدة 15.3 ولادة لكل ألف شخص، و15.4 بالألف في بلجيكا، و12.8 بالألف في النمسا. وفي فرنسا، وقف معدل الولادات عند 14.6 بالألف في عام 1939. ولم تتخط نسبة الوفيات نسبة الولادات في خلال الحرب العالمية الأولى فحسب، بل تخطتها في عام 1919 ومرة أخرى في عام 1929، بل وفي الفترة كلها بين عامي 1935 و1944. وهنا، كما في حقبة الحرب الأهلية الإسبانية، كان عدد السكان في كل دولة ينخفض بثبات. كان معدل المواليد في باقي دول أوروبا المتوسطية وشرق فيينا أعلى من مثيله في الغرب بل بلغ ضعفه أحيانًا. لكن مستويات وفيات الرضع المرتفعة، ومعدلات الوفيات الأعلى في جميع الفئات العمرية جعلت نمو السكان هناك غير ملحوظ.

ينبغي فهم طفرة الولادات بعد الحرب، على هذه الخلفية، وبسبب الكارثة الديموغرافية الإضافية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية نفسها. ارتفع عدد السكان في المملكة المتحدة بنسبة 13 في المئة بين عامي 1950 و1970، وفي إيطاليا 17 في المئة. أما في ألمانيا الغربية فقد نما السكان بمقدار 28 في المئة، و29 في المئة في السويد، و35 في المئة في هولندا. وفي بعض هذه الحالات تعززتِ الزيادة المحلية عبر الهجرة (من المستعمرين العائدين إلى

هولندا، ومن ألمانيا الشرقية ولاجئين آخرين إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية). وأدت العوامل الخارجية دورًا ضئيلًا في فرنسا، فبين أول إحصاء بعد الحرب في عام 1946 ونهاية الستينيات، ازداد عدد الفرنسيين بنحو 30 في المئة. وهو أسرع معدل زيادة سُجل هناك على الإطلاق.

الملمح البارز في أوروبا إذًا في خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته - الأمر الذي يمكن التقاطه مباشرة في أي مشهد ضمن أي شارع معاصر - هو عدد الأطفال والشباب. حيث عادت أوروبا، بعد فجوة دامت 40 عامًا، لتكون فتية مجددًا. تعد الحقبة بين عامي 1947 و1949 سنوات الذروة لولادات بعد الحرب في معظم البلدان - في عام 1949 وحده ولد في فرنسا 869 ألف طفل، مقارنة بـ 612 ألفًا في عام 1939 - وبحلول عام 1969، كانت أعمار 30 في المئة من السكان في كل من هولندا وإيرلندا وفنلندا أقل من 15 عامًا. وبحلول عام 1967، كان شخص من كل 3 أشخاص في فرنسا دون العشرين. ولم يقتصر الأمر على ولادة ملايين الأطفال بعد الحرب فحسب، بل بقي عددٌ غير مسبوق منهم حيًا.

وبفضل تحسن التغذية، والسكن والعناية الطبية، انخفضت نسبة وفيات الأطفال قبل إتمام سنتهم الأولى بشكل حاد في أوروبا الغربية في خلال هذه العقود. ففي بلجيكا انخفضت النسبة من 53.4 بالألف في عام 1950 إلى 21.1 بالألف في عام 1970، وتحقق الفارق بمعظمه في العقد الأول من تلك السنوات. وانخفضت في إيطاليا من 63.8 إلى 29.6 بالألف، وفي فرنسا من 52.0 إلى 18.2 بالألف. وازداد عمر المتقدمين في السن أيضًا - في أوروبا الغربية على الأقل، حيث انخفضت نسبة الوفيات بثبات في خلال المدة نفسها. وفي أوروبا الشرقية، تحسنت نسبة الأحياء أيضًا بمقدار لا يمكن تجاهله، لكن ابتداءً بأرقام أسوأ بكثير؛ في يوغسلافيا مثلًا، انخفضت معدلات وفيات الأطفال من 118.6 بالألف في عام 1950 إلى 55.2 بالألف بعد 20 عامًا [(150)]. وفي الاتحاد السوفياتي نفسه، انخفضت النسبة من 81 في الألف في عام 1950 إلى 25 في الألف في عام 1970، على الرغم من التباينات الكبيرة بين الجمهوريات المختلفة. لكن معدلات الخصوبة في الدول الشيوعية تضاءلت بشكل أسرع من نظيرتها في الغرب، ومنذ أواسط الستينيات زادت عليها بسبب تفاقم معدلات الوفيات باطراد (خصوصًا بين الرجال).

هناك تفسيرات عدة لانتعاش عدد المواليد في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لكن معظمها يختزل الأمر بتوليفة من التفاؤل والحليب المجاني. في خلال حقبة الانحدار الديموغرافي الطويلة بين عامي 1913 و1945، حاولت الحكومات بلا طائل تشجيع زيادة النسل، من طريق الإلحاح الوطني، وقوانين العائلة، وتشريعات أخرى لتعويض النقص المزمن في الرجال، والمساكن، والأعمال والأمن. والآن - حتى قبل أن يترجم نمو ما بعد الحرب إلى توظيف أكيد واقتصاد استهلاكي - فإن تزامن السلام ِوالأمن مع شيء من تشجيع

الدولة كان كافيًا لتحقيق ما كان تحقيقه مستحيلًا عبر الدعاية البدائية قبل عام 1940.
شُجع الجنود المسرحون، والأسرى العائدون من الحرب، وحتى المبعدين سياسيًا على اغتنام الفرصة والزواج وإنشاء عائلة، وذلك عبر توزيع المعونات الغذائية وتخصيص المشاريع التي أعطت أفضلية للأزواج الذين لديهم أطفال. وإضافةً إلى التعويضات المالية لقاء كل طفل، كان ثمة أمر آخر أيضًا. في بداية الخمسينيات، كان بإمكان بلدان أوروبا الغربية أن توفر لمواطنيها ما يزيد على مجرد الأمل وشبكة السلامة الاجتماعية، حيث أتاحت أيضًا المزيد من فرص العمل. بلغت نسبة البطالة في أوروبا الغربية في خلال فترة الثلاثينيات 7.5 في المئة (11.5 في المئة في المملكة المتحدة). وبحلول الخمسينيات انخفضت هذه النسبة إلى ما دون 3 في المئة في كل مكان عدا إيطاليا. وفي أواسط الستينيات كان المعدل الأوروبي 1.5 في المئة فقط. وأول مرة منذ بدء حفظ السجلات، عاشت أوروبا الغربية حالة تشغيل كامل. وكان هناك نقص مزمن في العمال في كثير من القطاعات.
وعلى الرغم من تأثير ذلك، كانت نقابات واتحادات العمال إما ضعيفة أو محجمة عن ممارسة سلطتها (مع تميز بريطانيا كحالة استثنائية). وكان ذلك إرث عقود ما بين الحربين، فلم تتعافَ النقابات المقاتلة أو المنخرطة في السياسة تمامًا من تأثير الكساد، والقمع الفاشي. وفي المقابل، وبسبب اكتسابهم مجددًا للجدارة بأن يكونوا شركاء تفاوض على المستوى الوطني، فضل ممثلو النقابات، غالبًا، في خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات، أن يتعاونوا مع أرباب العمل عوضًا عن استغلال نقص العمالة لمصلحتهم مباشرة. وما له دلالة في عام 1955، أنه لدى توقيع أول اتفاقية إنتاجية على الإطلاق في فرنسا بين ممثلي عمال السيارات والشركة المؤممة المصنعة لسيارات "رينو"، تبدل الرأي إلى أن الكسب الأهم للعمال لم يكن في زيادة الأجور، بل في الامتياز المستحدث بكسب أسبوع ثالث من عطلة مدفوعة الأجر [(151)].
ثمة سبب آخر لفقدان نقابات أصحاب الياقات الزُرق القديمة - العمال اليدويون الذكور ذوو الخبرة - الكثير من أهميتها في أوروبا الغربية، وهو تراجع حجم عديدها. فالعمل في الفحم والصلب والمنسوجات وصناعات القرن التاسع عشر أخذ في التقلص، مع أن ذلك لم يتضح حتى الستينيات. وظهر المزيد من الوظائف في مجال الخدمات، وكانت النساء أكثر من شغل تلك الوظائف. كانت بعض المهن نسوية - كصناعة النسيج، والخدمات المنزلية - طوال عقود. لكن فرص العمل تضاءلت بعد الحرب، في كلا المجالين بحدة. لم تعد القوة النسائية العاملة مؤلفة من الفتيات العازبات اللواتي عملن كخادمات أو فتيات مصانع. بل باتت تتكون على نحو متزايد من النسوة الأكبر سنًا (وكن متزوجات في الأغلب) ممن يعملن في المتاجر، والمكاتب، ومهن محددة قليلة الأجر، كالتمريض والتعليم على وجه الخصوص. وبحلول عام

1961، كان ثلث القوى العاملة الفعلية من النساء في المملكة المتحدة؛ واثنتان من أصل كل ثلاث نسوة عاملات عملنَ في وظيفة مكتبية أو سكرتارية. وحتى في إيطاليا، حيث لم تدخل النسوة الكبار، في التصنيفات الرسمية للعمال، شكلت النساء 27 في المئة من القوة العاملة في نهاية الستينيات.

كان الطلب الشديد على العمل، في الربع الشمالي الغربي الغني من أوروبا، يعتمد على كتلة النازحين الكبيرة في الخمسينيات والستينيات. أخذ ذلك ثلاثة أشكال. ففي المقام الأول، نزح الرجال (والنساء والأطفال بنسب أقل) من الريف إلى المدينة، وانتقلوا إلى مناطق أكثر تطورًا في بلدانهم. ففي إسبانيا، انتقل أكثر من مليون من سكان الأندلس إلى كتالونيا في خلال العقدين اللذين تليا عام 1950. وبحلول عام 1970 كان أكثر من 1.6 مليون من الإسبان من مواليد الأندلس يعيشون خارج منطقتهم الأصلية، منهم 712 ألفًا في برشلونة وحدها. وفي البرتغال غادرت نسبة كبيرة من سكان منطقة ألينتيجو (Alentejo) الفقيرة إلى لشبونة. أما في إيطاليا، فقد قدر عدد الذين غادروا منطقتهم إلى مناطق أخرى ضمن البلد نفسه بتسعة ملايين بين عامي 1955 و1971.

لم يقتصر نمط انتقال السكان على دول المتوسط، ولعل ملايين الشباب الذين هجروا جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ألمانيا الغربية بين عامي 1950 و1961 كانوا يسعون إلى الحرية السياسية، لكن توجههم غربًا عنى أنهم كانوا أيضًا يسعون إلى أعمال مجزية الأجور وحياة أفضل. واختلفوا في هذه الناحية عن نظرائهم من الإيطاليين أو الإسبان، وعن ربع مليون سويدي من الأرياف الوسطى والشمالية لبلدهم، ممن اتجهوا إلى المدن في العقد التالي لعام 1945. حفّز هذه الحركة السكانية في معظمها تفاوت الدخل. لكن الرغبة في الهروب من العزلة وشظف العيش وبؤس حياة القرية والتمسك بالتراتبية التقليدية الريفية أدت دورًا أيضًا، وخصوصًا لدى الشبان اليافعين. وكنتيجة عرضية لذلك، فإن أجور الذين بقوا في الريف وحصتهم من الأرض المتوفرة ازدادت أيضًا.

شمل مسار آخر للمهاجرين الانتقال من بلد أوروبي إلى بلد أوروبي آخر. ولم تكن الهجرة الأوروبية بالطبع شيئًا جديدًا. لكن الـ 15 مليونًا من الإيطاليين الذين غادروا بلادهم بين عامي 1870 و1926 ذهبوا في أغلب الأحوال عبر المحيط إلى الولايات المتحدة أو الأرجنتين. ينطبق الأمر نفسه على ملايين اليونانيين والبولنديين واليهود وآخرين هاجروا في تلك السنين، وعلى الاسكندينافيين والألمان والإيرلنديين من أبناء جيل أسبق. وتلى الحربَ العالمية الأولى، من دون أدنى شك، تدفق مطرد لعمال المناجم والمزارع من إيطاليا وبولندا نحو فرنسا. شهدت الثلاثينيات على سبيل المثال فرار اللاجئين السياسيين من النازية والفاشية. لكن الهجرة الأوروبية الداخلية، بغية العمل خصوصًا، بقيت هي الاستثناء.

تغير ذلك كله بحلول نهاية الخمسينيات. حيث بدأت حركة العمالة عبر الحدود بشكل محدود بعد نهاية الحرب. وتبع اتفاق حزيران / يونيو 1946 تدفق آلاف الشباب الإيطالي العامل في قوافل منظمة للعمل في مناجم والونيا البلجيكية، وفي المقابل قامت بلجيكا بتزويد إيطاليا بالفحم. لكن التوسع الاقتصادي لشمال أوروبا الغربية تفوق في خلال الخمسينيات على نمو السكان المحلي، بمعنى أن جيل "طفرة الولادات" لم يكن قد دخل بعد في القوة العاملة لكن الطلب على العمالة كان في قمة مستوياته. وبما أن الاقتصاد الألماني بوجه خاص بدأ يتسارع، أجبرت حكومة بون على البحث عن عمالة رخيصة من خارج البلاد.

بحلول عام 1956 كان المستشار أديناور في روما، يعرض نقلًا مجانيًا لأي عامل إيطالي يذهب إلى ألمانيا، باحثًا عن تعاون إيطالي رسمي لتوجيه العاطلين عن العمل في الجنوب لعبور جبال الألب. وفي خلال العقد التالي وقعت السلطات في بون عددًا من الاتفاقيات، شملت إلى جانب إيطاليا كلًا من اليونان وإسبانيا (1960)، وتركيا (1961)، والمغرب (1963)، والبرتغال (1964)، وتونس (1964)، ويوغسلافيا (1968). شُجع العمال الأجانب (الضيوف) على العمل في ألمانيا - بناء على تصور أن إقامتهم كانت مؤقتة بالتأكيد: فهم سيعودون في النهاية إلى بلدهم الأصلي. وكما العمال الفنلنديين في السويد، أو الإيرلنديين في بريطانيا، قدم هؤلاء - ومعظمهم دون الخامسة والعشرين - في معظم الحالات من مناطق جبلية أو ريفية أو فقيرة. ولم يكن معظمهم يمتلك مهارات عمل (مع أن بعض من امتلكها اضطر إلى القيام بأعمال لم تتطلب مهارة، من أجل الحصول على عمل فحسب). وأدت عائداتهم في ألمانيا والدول الشمالية دورًا مهمًا في تعزيز اقتصادات المناطق التي تركوها خلفهم، حتى إن رحيلهم خفف مستوى المنافسة المحلية على الأعمال والإسكان. في عام 1973، شكلت تحويلات العاملين من خارج البلاد 90 في المئة من عائدات الصادرات التركية، و50 في المئة من عائدات صادرات اليونان والبرتغال ويوغسلافيا.

كان التأثير الديموغرافي لهؤلاء السكان كبيرًا. فبينما عد رسميًا أن هجرتهم مؤقتة، كانوا عمليًا قد تركوا مواطنهم إلى الأبد. وحتى لو عادوا، فبعد سنوات عدة بغية التقاعد. غادر 7 ملايين شخص إيطاليا بين عامي 1945 و1970. وبين خمسينيات القرن العشرين وسبعينياته غادر نحو ربع القوة العاملة اليونانية البلاد للبحث عن عمل؛ حيث بلغت ذروة ذلك في الستينيات التي غادر في خلالها 117 ألف يوناني بلدهم سنويًا [(152)]. ويقدَّر أن نحو مليون ونصف المليون من البرتغاليين وجدوا عملًا في الخارج بين عامي 1961 و1974. كانت الحركة السكانية الأكبر في تاريخ البرتغال، مخلفة قوة عاملة في البرتغال تقدر بـ 3.1 مليون نسمة فقط. كانت تلك الأرقام مؤثرة في بلد بلغ عدد سكانه الكلي في عام 1950 ثمانية ملايين وثلث المليون فقط. أثرت هجرة النساء الشابات في بحثهن عن الوظائف الخدمية في باريس وفي كل مكان بشكل خاص على

الريف، حيث عُوض نقص الشباب جزئيًا عبر المهاجرين العائدين من المستعمرات البرتغالية في أفريقيا وجزر الرأس الأخضر (Cape Verde Islands). وفي بلدية مدينة سابوغال في ريف البرتغال الشمالي، تسببت الهجرة في خفض عدد السكان من 43,513 نسمة في عام 1950 إلى 19,174 نسمة فقط بعد 30 سنة.

كانت المنفعة الاقتصادية للبلد "المستورِد" هائلة. فبحلول عام 1964، كان العمال الأجانب (ومعظمهم إيطاليون) يمثلون ربع القوة العاملة في سويسرا، والتي اعتمد عمل السياحة فيها إلى حد بعيد على العمالة الموسمية الرخيصة، التي يسهل استئجارها وصرفها من العمل. وبلغ عدد العمال الأجانب الذروة في ألمانيا الغربية في عام 1973، حيث بلغ 2.8 مليون عامل اشتغل أغلبهم في مهن البناء والصناعات المعدنية وتصنيع السيارات. وشكلوا ما نسبته واحد إلى ثمانية من مجموع القوى العاملة الوطنية. أما في فرنسا فسجل في العام نفسه 2.8 مليون عامل أجنبي، شكلوا 11 في المئة من السكان العاملين. والكثير من العمال الأجانب نساء عملن في حقل الخدمات (طباخات وعاملات تنظيف وعاملات في الفنادق ومربيات أطفال) وكنَّ من أصول برتغالية في الأغلب.

لم يحظ معظم هؤلاء الرجال والنساء بحق في الإقامة الدائمة، ولم يكونوا مشمولين في الاتفاقيات الموقعة بين النقابات وأرباب الأعمال والتي كفلت الأمن والرخاء والتقاعد المريح للعمال. وشكلوا من ثم عبئًا خفيفًا للغاية على أرباب العمل، وتكلفة ضئيلة على المدى الطويل للمشغل والبلد الذي وفدوا إليه. وفي الثمانينيات انحصرت "العمالة المستضافة" في ألمانيا في مناصب وأجور المراتب الوظيفية الدنيا. لكنهم عاشوا بأفضل طريقة ممكنة، ليرسلوا معظم مكتسباتهم إلى الوطن، وبغض النظر عن تدني رواتبهم بالمارك والفرنك، فقد كانت تساوي أضعاف ما كانوا سيحصلون عليه في قراهم الأصلية. وقد مثل ظروفَهم النادل الإيطالي البائس في لوزيرن ذو الشخصية الكاريكاتورية في فيلم "خبز وشوكولا" (*Pane e Cioccolata*) لفرانكو بروساتي في عام 1973.

بحلول عام 1973 كان في ألمانيا وحدها حوالى نصف مليون إيطالي، و235 ألف يوغسلافي و605 آلاف تركي [(153)]. لم يرحب الألمان - كما السويسريون والفرنسيون والبلجيكيون والبريطانيون - بالتدفق المفاجئ لكثير من الأجانب إلى بلادهم. ولم تكن تجربة العيش بين عدد كبير من الناس المتحدرين من أصول مختلفة مألوفة لدى معظم الأوروبيين. لكن الأمر قوبل بحد معقول من التسامح، ولم يحصل اعتراض أو تحامل أو عنف ضد مجتمعات العمال الأجانب إلا في مناسبات قليلة. ويعود ذلك، بصورة ما، إلى أن الأخيرين عاشوا بعيدًا عن السكان المحليين، في الضواحي الخارجية الكئيبة للمدن الكبيرة؛ كما أنهم لم يشكلوا تهديدًا اقتصاديًا في حقبة ازدهار الوظائف؛ وعلى الأقل في حالة

مسيحيي البرتغال وإيطاليا ويوغسلافيا كان المهاجرون مندمجين جسديًا وثقافيًا؛ أي لم يكونوا سمر البشرة أو مسلمين، ولأنه فُهم على نطاق واسع أنهم سيغادرون يومًا ما.

لم تنطبق مثل تلك الاعتبارات، بكل الأحوال، على مصدر ثالث للعمالة المستقدمة، ألا وهو المهاجرون من المستعمرات الأوروبية السابقة والحالية. لم يكن عدد الناس في هذه الفئة جديرًا بالذكر أصلًا. كثير ممن عادوا إلى هولندا وبلجيكا وفرنسا من مستعمراتها السابقة في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية والمحيط الهادئ كانوا من المهنيين البيض، أو من المزارعين المتقاعدين. وحتى المواطنين الجزائريين الذين كانوا يعيشون في فرنسا بلغ تعدادهم 600 ألف في عام 1969، أي أقل بقليل من المقيمين الإيطاليين أو الإسبان.

حتى في بريطانيا، حيث شجعت حكومات الخمسينيات بقوة الهجرة من منطقة الكاريبي لتأمين طواقم العمل في القطارات والحافلات وخدمات البلدية، لم يكن الرقم مدهشًا. ففي إحصاء عام 1951 كان هناك 15 ألف شخص من جزر الهند الغربية (من الباربادوس بشكل رئيس) يعيشون في المملكة المتحدة، أربعة آلاف منهم في لندن. وبحلول عام 1959 بلغت الهجرة من جزر الهند الغربية 16 ألف شخص سنويًا. وكانت الهجرة من بقية دول الكومنولث أقل من ذلك - في عام 1959 كان هناك 3 آلاف مهاجر فقط من الهند وباكستان. ارتفع الرقم في الأعوام التالية - وبشكل ملحوظ عندما وافقت الحكومة البريطانية على مضض على السماح بدخول أبناء شرق أفريقيا المطرودين من الدكتاتور الأوغندي عيدي أمين - لكن بحلول عام 1976 كان هنالك 1.85 مليون فرد من "غير البيض" في المملكة المتحدة، أي 3 في المئة من مجمل السكان. و40 في المئة من هؤلاء ولدوا هناك.

الأمر الذي أحدث فرقًا بالطبع هو أن هؤلاء الناس كانوا سمر أو سود البشرة - ولكونهم من مواطني دول الكومنولث، كان لهم حق مفترض في الحصول على الإقامة الدائمة والجنسية في النهاية في مركز الإمبراطورية. نبه الشغب العرقي في غرب لندن في عام 1958 الحكومةَ البريطانية مسبقًا إلى خطر متصور في السماح "لعدد كبير" من المهاجرين بدخول مجتمع أبيض تاريخيًا. لذلك سعت الحكومة البريطانية - على الرغم من أن الحاجة إلى اليد العاملة المهاجرة غير المدربة بقيت قوية وأعداد المهاجرين الإجمالية غير كبيرة - إلى التحكم بالهجرة غير الأوروبية في المقام الأول. وبموجب قانون الهجرة من دول الكومنولث عام 1962 وُزعت "قسائم عمل" أول مرة، وضعت قيود صارمة على هجرة الملوَّنين إلى المملكة المتحدة. وتبع ذلك عام 1968 إجراء حد من ذلك بشكل أكبر، وحصر حق الحصول على الجنسية بمن يحمل أحد أبويه جنسية المملكة المتحدة، ثم إجراء أبعد في عام 1971 وقُصد به الملونون

بوضوح، والتضييق بشدة على قبول دخول عائلات مهاجرين موجودين أصلًا في بريطانيا [(154)].

تمثلت خلاصة تأثير تلك القوانين بإنهاء الهجرة غير الأوروبية إلى بريطانيا بعد أقل من 20 عامًا من بدئها. منذ ذلك الحين فصاعدًا، تبعت الحصة المتزايدة للملونين من مجموع السكان معدل الولادات الكبير لدى الأفارقة والكاريبيين والجنوب آسيويين داخل المملكة المتحدة. ومن جهة أخرى، ترافقت هذه القيود المتطرفة، عند اللزوم، على حق السود والآسيويين في دخول المملكة المتحدة مع تحسن معتبر في ظروف حياتهم حال وصولهم. شكل قانون يخص العلاقات العرقية في عام 1965، ويقضي بمنع التمييز العنصري في الأماكن العامة، علاجًا للتمييز في العمل، وحدد عقوبات في حالات التحريض والكراهية العنصرية. وحظر قانون لاحق بعد 11 سنة أخيرًا كل أشكال التمييز بناء على العرق وأنشأ مفوضية للمساواة العرقية. من وجهة نظر معينة، كان السكان غير الأوروبيين، الجدد، في المملكة المتحدة (ولاحقًا في فرنسا) أكثر حظًا من أوروبيين من الدرجة الثانية وجدوا عملًا شمال الألب. وما عاد باستطاعة مالكات الأراضي الإنكليزيات إظهار لافتات يعلن فيها "ممنوع دخول السود والإيرلنديين والكلاب"؛ لكن لافتات تمنع دخول "الكلاب والإيطاليين" لم تكن غريبة في المتنزهات السويسرية حتى سنوات لاحقة.

في أوروبا الشمالية، أُبقي حال العمال الأجانب والمقيمين الآخرين غير مستقر بشكل متعمد. شجعت الحكومة الهولندية العمال من إسبانيا ويوغسلافيا وإيطاليا (ولاحقًا تركيا، والمغرب وسورينام) على المجيء والحصول على عمل في مجالات النسيج والمناجم وبناء السفن. لكن عندما توقفت الصناعات القديمة، خسر هؤلاء أعمالهم من دون تأمين أو شبكة ضمان اجتماعي لتخفيف الصدمة عليهم وعلى عائلاتهم في معظم الحالات. ضم نص قانون عام 1965 للأجانب في ألمانيا الغربية فقرة "تشريعات الشرطة للأجانب" والذي نشره أول مرة النازيون في عام 1938. وصف العمال الأجانب وعاملهم بصفتهم مقيمين مؤقتًا، تحت رحمة السلطات. وفي أي حال، بحلول عام 1974 عندما تباطأ نمو الاقتصاد الأوروبي جدًا وانتفت الحاجة إلى عمل كثير من العمال الأجانب، تحول كثير منهم إلى مقيمين دائمين. وفي تلك السنة، كان 17.3 في المئة من مجموع الولادات في ألمانيا الغربية من أبناء "الأجانب".

يصعب تقدير أثر تحركات البشر هذه بدقة. وبالمجمل، قدر عدد المتنقلين بنحو 40 مليون شخص؛ ضمن البلدان، ومن بلد إلى آخر، وإلى أوروبا من خارجها. وما كان للازدهار الأوروبي أن يكون ممكنًا لولا الصيغة الهشة وغير المنظمة للعمالة الرخيصة والوفيرة. حيث استفادت الدول - وأرباب العمل - بعد الحرب للغاية من التدفق المطرد للعمال المطواعين زهيدي الأجر، ليعملوا لدى من تفادى على نحو متكرر دفع التكلفة الاجتماعية الكاملة. وعندما تحقق الازدهار

وجاء وقت الاستغناء عن العمالة الزائدة، كان على القوة العاملة المهاجرة والنازحة أن تكون أول من يعاني.
مثل كل البشر، لا يصنع العمال الجدد الأشياء فحسب، بل يشترونها أيضًا. كان ذلك جديدًا تمامًا. امتلك معظم الناس في أوروبا - مثل أي مكان في العالم - أربعة أنواع من الأشياء في خلال التاريخ المسجل: تلك التي ورثوها عن أهلهم، وتلك التي صنعوها بأنفسهم، وتلك التي تبادلوها أو قايضوها مع الغير، والأشياء القليلة التي اضطروا إلى شرائها مقابل المال، وهي مصنوعة في معظم الحالات من جهات يعرفونها. غيّر التصنيع في خلال القرن التاسع عشر عالم سكان البلدات والمدن، لكن بقي الاقتصاد التقليدي في كثير من أجزاء ريف أوروبا على حاله إلى حد كبير حتى الحرب العالمية الثانية وما بعدها.
شكل الطعام واللباس الجزء الأكبر من الميزانية التقليدية للبيوت، واستهلك إلى جانب السكن معظم دخل العائلة. لم يتسوق معظم الناس أو "يستهلكوا" وفق المنطق الحديث؛ بل أعالوا أنفسهم. بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الأوروبيين وحتى منصف القرن العشرين، شكل مفهوم "الدخل القابل للصرف" تناقضًا في المصطلحات. حتى عام 1950، كان البيت العادي في أوروبا الغربية ينفق أكثر من نصف نقوده على الضروريات: كالطعام والمشروبات والتبغ (كذا). وكان الرقم في أوروبا المتوسطية أكبر بشكل جلي. وعند إضافة الملابس والإيجار، لم يكن يتبقى الكثير للحاجيات غير الأساسية.
طاول التغير كل ذلك في الجيل التالي. تضاعفت الأجور الحقيقية في خلال عقدين بعد عام 1953 ثلاث مرات تقريبًا في ألمانيا الغربية ودول البينيلوكس. وفي إيطاليا ارتفع معدل الدخل أكثر من ذلك. وحتى في بريطانيا تضاعفت تقريبًا القدرة الشرائية للمواطن العادي في تلك السنوات. وبحلول عام 1965، استهلك الطعام واللباس 31 في المئة فقط من إنفاق المستهلك في بريطانيا، وبحلول عام 1980 انخفض متوسط الرقم في أوروبا الغربية والشمالية إلى ما دون ربع الدخل.
توافرت للناس نقود ليدخروها وكانوا ينفقونها. في عام 1950، باعت متاجر التجزئة في ألمانيا الغربية 900 ألف زوج فقط من جوارب النايلون النسائية (سلعة ترمز إلى "الترف" في السنوات التي تلت الحرب مباشرة). وبعد أربع سنوات، في عام 1953، ارتفع الرقم إلى 58 مليون زوج. وتجلى التأثير الأبرز لهذه الثورة، في ميدان السلع الأكثر تقليدية، في طريقة تغليف البضائع والمستوى الذي كانت تباع به. بدأت محلات السوبر ماركت بالظهور بشكل ملحوظ في الستينيات، أي في العقد الذي استشعرت فيه الزيادة في القدرة الشرائية على نحو أشد دراماتية. في هولندا، التي تباهت بسبعة متاجر ضخمة فقط في عام 1961، أصبح هناك 520 منها بعد عشر سنوات. وفي العقد نفسه، ارتفع العدد في بلجيكا المجاورة من 19 إلى 456 متجرًا، وفي فرنسا من 49 إلى 1833 متجرًا [(155)].

الأساس المنطقي للسوبر ماركت هو أن المتسوقين (ربات البيوت على الأرجح) سينفقون أكثر في أي جولة تسوق واحدة إذا كان كل ما يريدونه - أو يتم إغراؤهم ليريدوه - متاحًا بشكل ملائم في مكان واحد. لكن ذلك افترض بطبيعة الحال امتلاك النسوة مكانًا يضعن فيه الطعام عند العودة إلى المنزل؛ ما تطلب بشكل متزايد وجود برَّاد. في عام 1957 لم يكن معظم سكان المنازل في أوروبا الغربية يمتلكون برادات (تراوحت النسبة بين 12 في المئة في ألمانيا الغربية وأقل من 2 في المئة في إيطاليا). ولم يكن السبب تقنيًا بل عملانيًا في الأغلب (توفرت خدمة الكهرباء فعليًا في أوروبا الغربية كلها في أواسط الخمسينيات باستثناء مناطق من ريف النرويج، والمناطق الجنوبية والمرتفعة في إيطاليا) فليس من المجدي إنفاق مبالغ كبيرة من المال على البراد، إن لم تكن ربات المنازل قادرات على تحمل شراء الكثير من الأطعمة السريعة التلف في جولة التسوق الواحدة، ونقلها إلى المنزل [(156)].

ومن ثم مثل هذا دلالة على عدة تغيرات مرتبطة به، فغياب البراد في عام 1974 كان سيلاحظ في معظم الأماكن؛ ففي بلجيكا والمملكة المتحدة كان لدى 82 في المئة من السكان برادات؛ وفي فرنسا 88 في المئة؛ وفي هولندا وألمانيا الغربية 93 في المئة. والجدير بالذكر أكثر من غيره أن 94 في المئة في إيطاليا أصبحوا يملكون برادات، وهي النسبة الأعلى في أوروبا. في الحقيقة أصبحت إيطاليا المصنع الأكبر في أوروبا للبرادات والأجهزة المنزلية الأخرى. عام 1951، صنعت المصانع الإيطالية 18’500 براد فقط؛ وبعد عقدين من الزمن، كانت إيطاليا تنتج 5’247’000 براد سنويًا - تقريبًا بقدر إنتاج الولايات المتحدة الأميركية - وأكثر من بقية بلدان أوروبا مجتمعة.

مثل البراد المنزلي، ظهرت الغسالة في تلك السنوات. أريد منها أيضًا تسهيل عمل ربة المنزل حديثة العهد بالرخاء، وتشجيعها على توسيع نطاق مشترياتها. في أي حال، استغرق انتشار الغسالات زمنًا أطول من البراد، وذلك عائد من بعض النواحي إلى أن شبكة الماء الجاري في خلال الخمسينيات لم تكن قد وصلت بعد إلى أكثر من نصف السكان في بلجيكا، وإيطاليا، والنمسا، وإسبانيا وأجزاء كثيرة من فرنسا والبلدان الاسكندينافية، ولأن شبكة الكهرباء في أمكنة كثيرة لم تستطيع تحمل جهازين كهربائيين كبيرين في مسكن واحد [(157)].

وحتى عام 1972، الذي عاش فيه معظم الأوروبيين الغربيين في منازل مجهزة بدورات مياه داخلية وصرف صحي كامل، حوى اثنان من كل ثلاثة منازل غسالة، وارتفعت هذه النسبة باطراد لكن ببطء في كل عقد من العقود التالية. بقيت الغسالات عقودًا عدة خارج متناول الفقراء، وخصوصًا العائلات الكبيرة التي كانت في أمس الحاجة لها. وكان ذلك أحد أسباب ارتباط الغسالة - مثل الجلاية بعد أواسط السبعينيات - في المشاهد الإعلانية بمقتنيات الطبقة الوسطى المرفهة.

انخفضت أسعار البرادات والغسالات بمرور الزمن. مثل الألعاب والملابس، التي كانت تصنع على نطاق أوسع من أي وقت مضى، حيث ساهم الاستثمار من جهة والطلب المرتفع الثابت من جهة أخرى في خفض الأسعار. حتى في فرنسا، حيث كان الإنتاج الضخم متأخرًا قليلًا على الدوام، ازدادت منتوجات صناعة ألعاب الأطفال 350 في المئة في حقبة طفرة الولادات الأولى بين عامي 1948 و1955. لكن تأثير الدورة الفعالة لملايين مستهلكي السلع الموظفين حديثًا برز جليًا خارج المنزل وليس داخله. وتمثل المقياس الوحيد الأكثر وضوحًا على الرفاه الأوروبية في الثورة التي أحدثتها سيارة العائلة.

عُدت السيارة ذات المحرك ترفًا بالنسبة إلى معظم الأوروبيين حتى الخمسينيات، وكان من النادر رؤيتها في كثير من الأماكن. كان وصولها حديثًا جدًا حتى في المدن الرئيسة. لم يسافر معظم الناس مسافات طويلة بغرض المتعة، وعند سفرهم للعمل أو الدراسة، استخدموا وسائط النقل العامة؛ كالقطار والترام والحافلة. في بداية الخمسينيات كان هناك 89 ألف سيارة خاصة فقط (دون احتساب سيارات الأجرة) في إسبانيا؛ بمعدل سيارة لكل 314 ألف شخص. وفي عام 1951، امتلكت عائلة من كل 12 عائلة سيارة في فرنسا. وفي بريطانيا العظمى وحدها كان امتلاك السيارة ظاهرة جماهيرية، فكان هناك 2,258,000 سيارة خاصة في عام 1950. لكن التوزع الجغرافي لم يكن متساويًا؛ فربع عدد السيارات الكلي كان مسجلًا في لندن، في حين كان الكثير من أرياف بريطانيا أشبه بفرنسا وإيطاليا من حيث عدم وجود السيارات. ومع ذلك، لم يكن لدى الكثير من اللندنيين سيارة، وكان آلاف تجار السوق، وبائعي الخضار والفواكه وآخرون يعتمدون في عملهم على الحصان والعربة.

ازداد عدد مالكي السيارات في العقدين التاليين بشكل هائل. في بريطانيا، حيث توقفت الانطلاقة الأولى في الثلاثينيات بفعل الحرب ونقص ما بعد الحرب، تضاعف العدد في كل عقد بين عامي 1950 و1980. من مليونين وربع مليون مركبة في عام 1950، ارتفعت حيازة السيارات في بريطانيا إلى 8 ملايين سيارة في العام 1964، ووصلت إلى 11.5 مليون سيارة في نهاية الستينيات. الإيطاليون الذين امتلكوا 270 ألف سيارة خاصة مع بداية الحرب و342 ألف سيارة عام 1950 (أقل من عدد السيارات في لندن الكبرى وحدها) كان لديهم مليونا مركبة بحلول عام 1960، و5.5 ملايين بحلول عام 1965، وأكثر من 10 ملايين في عام 1970 وعدد يقدر بـ 15 مليونًا بعد ذلك بـ 5 سنوات، بواقع سيارتين لكل 7 أشخاص في البلاد [(158)]. في فرنسا، ارتفع عدد السيارات من أقل من مليوني سيارة إلى ما يقرب من 6 ملايين سيارة في الخمسينيات، وتضاعف الرقم مجددًا في خلال السنوات العشر التالية. وما له دلالة إنتاج عدادات مواقف السيارات في نهاية الخمسينيات، والتي بدأ استخدامها في بريطانيا، ثم انتشرت في فرنسا وأماكن أخرى في الستينيات [(159)].

لم يشترِ الأوروبيون هذا العدد غير المسبوق من السيارات لاستخدامهم الشخصي لأنهم امتلكوا أموالًا إضافية لينفقوها فحسب، بل لتوفر المزيد من السيارات التي تلائم رغباتهم المكبوحة في خلال عقود من الكساد والحرب.
قبل عام 1939، بدأ عدد من مصنعي السيارات الأوروبيين (بورش (Porsche) في ألمانيا، رينو (Renault) وسيتروين (Citroën) في فرنسا وموريس (Morris) في بريطانيا)، الذين توقعوا زيادة في الطلب على السيارات الخاصة بعد الكساد، في التفكير بنوع جديد من سيارات العائلة، مشابهة في وظيفتها لتصميم هنري فورد المسمى تي (T) قبل 20 عامًا: يمكن الاعتماد عليها، وتُنتج بكميات كبيرة ورخيصة. أخرت الحرب ظهور تلك النماذج، لكن في بداية الخمسينيات صارت تشغل خطوط الإنتاج المركبة حديثًا بأعداد متزايدة باستمرار.
سيطرت في كل بلد أوروبي غربي علامة تجارية وطراز من السيارات، لكن في الحقيقة كانت جميعها متشابهة. كانت فولكسفاغن الخنفساء (Volkswagen Beetle)، ورينو 4 سي في (Renault 4CV)، وفيات 500 و600 (FIAT 500 and 600)، وأوستين إيه 30 (Austin A30) وموريس ماينور (Morris Minor) كلها صغيرة ومجهزة ببابين ومخصصة لنقل العائلة؛ أي رخيصة الثمن والتشغيل وسهلة الإصلاح. وكان لها هيكل صغير قليل السماكة ومحركات صغيرة الحجم والقوة (مصممة بحيث تستهلك أقل مقدار ممكن من الوقود) ومزودة بالحد الأدنى من التجهيزات الإضافية والملحقات. كانت سيارات فولكسفاغن ورينو وفيات تعمل بمحرك خلفي ودفع خلفي، تاركة حجيرة صغيرة أمام السائق لوضع كمية صغيرة من الأمتعة، إضافة إلى البطارية، والعجلة الاحتياطية والرافعة والعدة.
أريد من سيارة موريس ذات المحرك الأمامي على غرار معاصرتها ومنافستها فورد بوبيولار (أميركية الملكية لكنها مصنعة للسوق المحلية في منشأة فورد في مصنع المملكة المتحدة في داغينهام (Dagenham) قرب لندن)، توفير مزيد من الراحة، وأطلقت لاحقًا طرازًا بأربعة أبواب، لتناسب حال الغنى المتزايد في بريطانيا مقارنة بسنوات ظهورها الأولى. أنتجت سيتروين الفرنسية سيارتها المميزة تمامًا 2 سي في (2CV) (سوقت في الأصل في أوساط المزارعين الباحثين عن تطوير أو بديل للعربة التي تجرها ثيران)، وهي سيارة كاملة بأربعة أبواب، وسقف قابل للفتح، ومقاعد قابلة للطي ومحرك دراجة نارية متوسطة الحجم. وعلى الرغم من هذه التباينات الثقافية، كان لسيارات الخمسينيات الصغيرة غرض مشترك، هو جعل امتلاك سيارة أمرًا ممكنًا، وبسعر تتحمله أي عائلة أوروبية غربية.
في السنوات الأولى لثورة النقل الأوروبية بعد الحرب، عجز عرض السيارات عن تلبية الطلب (وهي حال بقيت قائمة في أوروبا الشرقية حتى عام 1989). لذا ازدهرت تركيبة الدراجات الهوائية والنارية والمزودة بمقعد جانبي لبعض الوقت - وشكلِت الأخيرة بديلًا مؤقتا كمركبة عائلية للذين لم يستطيعوا تحمل

شراء سيارة أو العثور على واحدة. ظهرت الدراجات النارية الصغيرة (Motor scooters) في الساحة؛ في فرنسا وخصوصًا في إيطاليا، حيث أقيم أول سباق للدراجات النارية الصغيرة في روما في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 1949، والذي تبعته زيادة هائلة في سوق هذا المنتج المناسب بسعره المقبول، والذي عد رمزًا للحرية المدينية وسهولة الحركة، كما كثرت شعبيته بين الشباب واحتفي به على الدوام - طراز فيسبا (Vespa) منه بالتحديد - في كل فيلم معاصر حول إيطاليا.

لكن في بداية الستينيات، أصبحت السيارة في الطليعة، من دون جدال، في أوروبا الغربية، مستبدلة حركة السير من السكك الحديد إلى الطرقات، ومن وسائل النقل العامة إلى الخاصة. بلغت شبكات النقل الحديد ذروتها من حيث الطول وحجم الاستخدام في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى؛ أما الآن فقد قلصت الخدمات غير الربحية، وألغيت آلاف الأميال من السكك الحديد. في المملكة المتحدة، حملت السكك الحديد 901 مليون راكب في عام 1946، وهو رقم يقارب أعلى رقم مسجل. لكن بعد ذلك انخفضت الأرقام في كل سنة. حافظت حركة ركاب القطارات على مستوى أفضل في بقية أوروبا؛ خصوصًا في الدول الصغيرة المزدحمة المزودة بشبكات سكك حديد فعالة - مثل بلجيكا وهولندا والدنمارك - حتى إنها ازدادت في الحقيقة؛ لكن بمعدل أبطأ بكثير من حركة السير على الطرقات.

بدأ عدد الناس الذين يستخدمون الباصات بالانخفاض أيضًا أول مرة على الإطلاق، باعتبار أن المزيد من الناس أخذوا يقصدون أعمالهم بالسيارة. بين عامي 1948 و1962، وفي عاصمة بريطانيا المكتظة، انخفضت حركة المسافرين في وسائط النقل في لندن (حافلات وترام وترولي وشبكة مترو الأنفاق) من 3,955 مليون شخص في السنة إلى 2,485 مليون، حيث استقل المسافرون سياراتهم بدلًا من ذلك. وعلى الرغم من وضوح الحالة المزرية للطرقات الأوروبية - خارج ألمانيا، لم يكن هناك أي تطوير واضح لأي من شبكات الطرقات الوطنية منذ العشرينيات - استخدم الأفراد والعائلات على وجه الخصوص السيارات على هواهم: للسفر الشخصي، ورحلات التسوق إلى الأسواق الضخمة التي أقيمت حديثًا على أطراف المدن، وعلاوة على ذلك للنزهات الأسبوعية والعطل السنوية [(160)].

لم يكن السفر بقصد الترويح عن النفس جديدًا في أوروبا، لكنه عُد حتى ذلك الوقت محصورًا أولًا بالأرستقراطيين، وبعد ذلك بملاك العقارات والطبقات الوسطى ذات الطموح الثقافي. لكن السياحة عانت كبقية القطاعات الاقتصادية، في خلال الحرب وفترة الركود الاقتصادي. تباهت صناعة السياحة السويسرية عام 1913 بـ 21.9 مليون ليلة حجز فندقية؛ لكنها لم تستعد مثل هذه الأرقام حتى أواسط الخمسينيات. وعندما عادت كانت طفرة السياحة في الخمسينيات ِ مختلفة. فقد تمت مساعدتها وتشجيعها بتوافر وسائل النقل

الخاصة، فضلًا عن زيادة عدد الذين تمتعوا بعطل مدفوعة الأجر. بحلول عام 1960، سمح لمعظم العاملين في أوروبا القارية بعطلة مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين (ثلاثة أسابيع في النرويج، والسويد والدنمارك وفرنسا) وتم قضاء تلك العطلة بعيدًا من المنزل أكثر فأكثر.

أصبح السفر بقصد الاستجمام سياحة جماعية. وازدهرت شركات النقل، معززة التقليد السنوي لعمال المصانع والمزارع في القيام برحلات بالحافلات المكشوفة على شاطئ البحر وتحويلها إلى خدمات تجارية ضمن البلد وبين البلدان. واشترى المستثمرون الصغار في الطيران من أمثال البريطاني فريدي ليكر طائرات داكوتا مزودة لمحركات توربينية من مخلفات الحرب، وحولها إلى طائرات خاصة قدمت خدماتها إلى المنتجعات الصيفية المفتتحة حديثًا في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا. وأصبح التخييم - الذي كان رائجًا قبل الحرب بين المستجمين الأقل غنى والمتحمسين للطبيعة - صناعة رئيسة لاحقًا في الخمسينيات، وكثرت المخيمات الشاطئية والريفية، ومتاجر معدات التخييم، والدلائل المطبوعة ومنافذ بيع الملابس المتخصصة. وازدهرت منتجعات العطلات القديمة، على طول الشواطئ وفي ريف شمال أوروبا وأوروبا الغربية. واكتشفت مواقع جديدة (أو أعيد اكتشافها)، وسرعان ما برزت في كراسات الإرشاد السياحي اللماعة والأساطير الشعبية. أعطيت الريفيرا الفرنسية، التي كانت ملجأ شتويًا هادئًا للطبقة الإدواردية، طابعًا شبابيًا مغريًا في الأسلوب الجديد لفيلم "مرح تحت الشمس" (*fun - in - the - sun*)، وفي عام 1956 جعل روجيه فاديم من سان تروبيه "المبتدعة" إطارًا، عرض في خلاله نجمته الجديدة الناشئة بريجيت باردو في فيلمه "والله... خلق المرأة" (*Et Dieu... créa la femme*).

لم يكن في استطاعة أي كان تحمل تكلفة سان تروبيه أو سويسرا؛ مع أن السواحل والجبال الفرنسية والإيطالية كانت لا تزال منخفضة التكلفة بالنسبة إلى المسافرين من بريطانيا وألمانيا الذين يستبدلون الجنيه الإسترليني والمارك الألماني بالفرنك الفرنسي والليرا الإيطالي الأدنى سعرًا في ذلك الحين. لكن العطلات على الشواطئ المحلية، بقيت مرغوبًا فيها أكثر لدى البريطانيين، والهولنديين والألمان على وجه التحديد، وكانت رخيصة حقًا حينذاك. افتتح بيلي باتلين، وهو عامل كندي في مدينة معارض، عمله الأول في سكيغنيس (Skegness) (في بريطانيا) في عام 1936، ومضى في الخمسينيات ليجني ثروة عبر تأمين "عطلات أسرية رخيصة ومبهجة"، في مخيمات للإجازات في أماكن استراتيجية على طول ساحل إنكلترا الصناعية، وهي كما وصفها أحد النقاد الساخرين مستذكرًا: "عبارة عن متجر والمارت مزود بوسائل الترفيه الليلية". لكن مخيمات باتلين كانت مشهورة جدًا في أيامه - وتعد السلف المؤسسي غير المعترف به لسلسلة منتجعات كلوب مِيد (Club Med) في فرنسا التي أصبحت في ما بعد مفضلة بين أماكن الترويح عن النفس

لدى الجيل اللاحق الكوزموبوليتي الجديد؛ حتى "المرشدين اللطفاء" (gentils moniteurs) (أو المعاطف الحمر (Redcoats)، كما سماهم باتلين نفسه).
وللمزيد من المغامرة، كانت هناك أيضًا منتجعات الساحل المتوسطي الإسباني المفتتحة حديثًا، حيث كان بإمكان الزوار الاختيار من بين منشآت "النوم مع الإفطار"، أو **البنسيونات**، أو فنادق الشاطئ المتواضعة التي حجز فيها بالجملة جيل جديد من شركات الخدمات السياحية المتكاملة. وأضحى الوصول إلى تلك الأماكن كلها بالسيارة ممكنًا. انحشرت ملايين العائلات في سياراتها من طراز فيات، ورينو، وفولكسفاغن، وموريس، مرتدين ثياب العطلة الصيفية (التي كانت في حد ذاتها منتجًا جديدًا ودليلًا على الرخاء الجديد)، وغالبًا في اليوم نفسه، لأن تواريخ العطل الرسمية كانت تميل إلى الاحتشاد في أسابيع محددة من شهر آب / أغسطس، وشقت طريقها نحو الشواطئ البعيدة، على طول الطرقات الضيقة، المفتقرة إلى الخدمات الملائمة، والمصمَّمة للسفر في عصر سابق.
كانت النتيجة اختناقات مرورية هائلة وغير مسبوقة، وقد ازدادت سوءًا عامًا بعد عام، بدءًا بأواخر الخمسينيات. سلك الناس الشرايين الطرقية المتوقعة: الطريق A303 جنوب شرق لندن إلى كورنوول؛ والطريقان الوطنيان رقم 6 ورقم 7 من باريس إلى ساحل المتوسط؛ والطريق الوطني رقم 9 من باريس إلى الحدود الإسبانية (ازداد عدد زوار إسبانيا الفرنسيين من بضعة آلاف من السياح في عام 1955، إلى 3 ملايين سائح بحلول عام 1962، و7 ملايين بعد سنتين. وفي عهد فرانكو في إسبانيا كان الفرنك الفرنسي ذا قيمة جيدة، خصوصًا بعد إعادة تقويم سعره في عهد ديغول) [(161)]. سلك السياح الألمان طريق تجارة العصور الوسطى نحو الجنوب، متدفقين عبر مقاطعة تايرول النمساوية ومعبر برينر نحو إيطاليا بأعداد تزايدت دومًا. وتابع الكثيرون طريقهم نحو يوغسلافيا، التي فتحت أبوابها، على غرار إسبانيا، للسياحة الأجنبية في تلك السنوات؛ زارها 1.7 مليون سائح في عام 1963، وبلغ عدد الأجانب الذين قصدوا البلد الشيوعي الوحيد القابل للدخول في أوروبا (والذي ينعم بخط طويل ورخيص جدًا من شاطئ البحر الأدرياتيكي) 6.3 مليون سائح في العام تقريبًا بعد 10 سنوات.
قد لا تكون السياحة الجماهيرية، كما لوحظ على نحو جيد، قضية حساسة بيئيًا، لكن لها فوائد مميزة في إعادة التوزيع. وحيث احتشد الشماليون الأثرياء في الأرض المطلة على البحر الأبيض المتوسط، التي كانت لا تزال تعاني الفقر، فتحت الوظائف ذراعيها لعمال البناء، والطباخين، والنُدل، والخدم، وسائقي الأجرة، والعاهرات، والحمالين، وطواقم صيانة المطارات وغيرهم. وأول مرة، أصبح بإمكان أبناء وبنات اليونان ويوغسلافيا وإيطاليا وإسبانيا، غير المدربين، أن يجدوا عملًا موسميًا قليل الأجر في بلدانهم بدل البحث عنه في الخارج. وبدل أن يوسعوا الاقتصادات في الشمال، خدموا الآن اقتصادات بلدانهم.

ربما لم يوسع السفر إلى الخارج الآفاق؛ فكلما ازدادت شهرة مقصد أجنبي، أضحى أشبه بنقطة انطلاق بالنسبة إلى السائح، في كل المعالم الأساسية ما عدا المناخ. في الحقيقة اعتمد النجاح الذي حققته السياحة الواسعة النطاق في الستينيات على جعل البريطانيين والألمان والهولنديين والفرنسيين وغيرهم من المسافرين المبتدئين يشعرون بأقصى قدر ممكن من الراحة، محاطين بأبناء بلدهم ومعزولين عما هو غريب وغير مألوف أو غير متوقع. والحقيقة البسيطة في الذهاب إلى مكان بعيد بشكل منتظم (سنويًا)، ووسائل النقل الحديثة للوصول إلى هناك - سيارة خاصة، أو على متن طائرة - هيأت لملايين الرجال والنساء المعزولين حتى ذلك الحين (خصوصًا لأولادهم) نافذة على العالم الأوسع.

بقي المذياع، المتوفر للأغلبية الساحقة من الأوروبيين، المصدر الرئيس للمعلومات ووجهات النظر والتسلية حتى الستينيات. تلقى الناس الأخبار من المذياع، وإن كان ثمة ثقافة وطنية مشتركة فالدور الأكبر في تشكيلها عائد إلى ما سمعه الناس أكثر مما هو عائد إلى ما رأوه أو قرأوه. في ذلك الوقت كان البث الإذاعي منظمًا من الدولة في كل بلد أوروبي (في فرنسا كانت شبكة الإرسال الوطنية تغلق بحلول منتصف الليل). أجازت الحكومات الوطنية محطات البث الإذاعي، ومعدات الإرسال، وأطوال موجات البث وامتلكتها: وعلى نحو عرضي، كانت المحطات الإذاعية القليلة، التي بثت من خارج حدود البلدان، مقامة على متن سفن أو في جزر، وسُميت بالعامية "قراصنة".

انتشرت ملكية أجهزة المذياع أصلًا قبل الحرب، وكانت عالمية تقريبًا بحلول عام 1960؛ وفي ذلك العام كان يتوفر مذياع لكل 5 أشخاص في الاتحاد السوفياتي، ومذياع لكل 4 في فرنسا والنمسا وسويسرا، وجهاز لكل 3 في البلدان الاسكندينافية وألمانيا الشرقية. أي إن كل عائلة على التقريب امتلكت واحدًا [(162)]. وجرى بعض التطوير على الحجم الكبير والثقيل لمعظم أجهزة المذياع المحلية التي كانت تعمل بوحدات لاسلكية يتحكم بها مفتاح حلزوني من عقود ما بين الحربين. وكان هناك جهاز واحد لكل عائلة. شغل مكانًا أساسيًا في غرفة المعيشة أو في المطبخ. وكانت العائلة مجبرة على التجمع في مكان واحد لسماعه. حتى أجهزة المذياع في السيارات تحسنت بعض الشيء في هذا الجانب. فالعائلة التي تسافر مجتمعة تستمع سوية إلى البرامج التي يختارها الوالدان. ومن ثم فالمذياع اللاسلكي كان وسيطًا محافظًا بطبيعته، سواء من حيث المحتوى الذي يقدمه أو النمط الاجتماعي الذي يشجعه ويعززه.

وكان من شأن المذياع الترانزيستور أن يغير كل شيء. فقد كان نادرًا في عام 1958. في فرنسا كلها مثلًا كان يوجد 260 ألف جهاز. لكن بعد 3 أعوام، في عام 1961، امتلك الفرنسيون 2.25 مليون مذياع ترانزيستور. وفي عام 1968، عندما امتلك 9 من أصل كل 10 فرنسيين مذياعًا، كان ثلثا ذلك العدد من النوع

المحمول. ما عاد المراهقون مضطرين إلى الجلوس مع عائلاتهم لسماع الأخبار والدراما التي ناسبت ذوق البالغين، والمبرمجة بحسب "ساعات استماع العائلات"، والتي تلي وجبة العشاء عادة، بل أصبح لديهم الآن برامجهم الخاصة مثل: "مرحبًا يا أصدقاء" عبر أثير الإذاعة الوطنية الفرنسية، وبرنامج "اختر النجوم" عبر أثير هيئة الإذاعة البريطانية، ...إلخ. وأنتجت الإذاعات المنفردة برامج هادفة. وعندما تبين بطء أنظمة الراديو الحكومية في التكيف، انتهزت الإذاعات "الهامشية" الفرصة، مثل إذاعة لوكسمبورغ، وراديو مونتي كارلو وإذاعة أندورا والتي كانت تبث بشكل قانوني من خارج حدود البلاد وتمول بالإعلانات التجارية.

كانت أجهزة الترانزيستور التي تعمل على البطارية خفيفة ومحمولة، وبالتالي متكيفة مع عصر اتسم بزيادة الحركة، وكنت تجدها بشكل طبيعي في الشواطئ السياحية والمتنزهات العامة. لكن المذياع ظل واسطة سمعية، ومن هنا انحصرت قدرته في التكيف مع عصر مال إلى ما هو بصري بشكل متزايد. بقي المذياع مصدرًا رئيسًا للمعلومات والمعرفة والتسلية بالنسبة إلى الجيل الأكبر. وكان الوسيلة الوحيدة في الدول الشيوعية، بصرف النظر عن مدى ملاءمتها، للوصول إلى الأخبار والآراء غير المراقبة، كإذاعة أوروبا الحرة، وإذاعة صوت أميركا، وخدمة هيئة الإذاعة البريطانية العالمية وكانت الأهم. لكن الشبان باتوا يستمعون إلى المذياع لمواكبة الموسيقى الرائجة في المقام الأول. ولمواكبة أي شيء آخر انتقلوا بازدياد نحو التلفزيون.

دخلت خدمة التلفزيون أوروبا ببطء وبشكل متأخر في بعض المناطق. بدأ البث العادي في بريطانيا في الأربعينيات، وشاهد كثير من الناس على شاشة التلفزيون وعلى الهواء مباشرة حفل تتويج الملكة إليزابيث في حزيران / يونيو 1953. وبحلول عام 1958 أصبح عدد أجهزة التلفزيون المرخصة أكبر من نظيرتها من أجهزة الراديو، حيث توفر في البلاد 10 ملايين جهاز تلفزيون مستخدم محليًا حتى قبل مطلع الستينيات؛ بينما تباهت فرنسا بـ 60 ألف جهاز في حزيران / يونيو 1953 (فيما كان هناك 200 ألف جهاز في ألمانيا الغربية و15 مليون جهاز في الولايات المتحدة)؛ وحتى في عام 1960 كانت عائلة فرنسية واحدة فقط من بين كل 8 عائلات لديها تلفزيون، أي خُمس النسبة في بريطانيا. وفي إيطاليا كانت الأعداد أقل من ذلك.

وفي أي حال، انتشر التلفزيون في خلال الستينيات في كل مكان تقريبًا، فأجهزة التلفزيون الصغيرة بالأبيض والأسود باتت ميسورة التكلفة، وعنصرًا أساسيًا في أثاث المنزل حتى في أكثر البيوت تواضعًا. وفي عام 1970، أصبح المعدل: جهاز لكل 4 أشخاص في أوروبا الغربية - أعلى في بريطانيا وأدنى بكثير في إيرلندا. في ذلك الوقت وفي بعض البلدان - فرنسا، وهولندا، وإيرلندا، وإيطاليا (حيث أكبر مصنع أوروبي لأجهزة التلفزيون إلى جانب البرادات) - كان امتلاك العائلة للتلفزيون أيسر من امتلاكها الهاتف؛ مع ذلك لم

يحظ بالكثير من المشاهدة بالمقاييس اللاحقة؛ فثلاثة أرباع البالغين في إيطاليا شاهدوا أقل من 13 ساعة بث أسبوعيًا. وامتلك منزلان من أصل كل 3 منازل في ألمانيا الشرقية جهاز تلفزيون (بينما امتلك أقل من النصف برادًا)؛ واقترب من هذه النسبة التشيكيون والهنغاريون والإستونيون (الذين كان بإمكانهم مشاهدة بث التلفزيون الفنلندي مبكرًا منذ عام 1954).
كان تأثير التلفزيون معقدًا. فلم يكن موضوعه، في البداية، مبتكرًا. حرصت قنوات التلفزيون المملوكة للدولة على الضبط الصارم للمحتوى السياسي والأخلاقي للأطفال والكبار على حد سواء. بدأت قناة التلفزيون التجاري في بريطانيا في عام 1955، لكن لم يتح لها الوجود في أماكن أخرى حتى وقت متأخر للغاية. وفي معظم البلدان الأوروبية الأخرى لم يناقش موضوع السماح للقنوات الخاصة حتى السبعينيات. كانت معظم البرامج التلفزيونية في العقود المبكرة تقليدية ومتزمتة بل وتمارس قدرًا من الوصاية، لتأكيد القيم والمثل التقليدية، بدل أن تشكك بها. وجه فيليبرتو غوالا رئيس شبكة الإذاعة الوطنية الإيطالية (Radio Audizioni Italiane) بين عامي 1954 و1956 موظفيه إلى "أن لا تشكك برامجهم بمؤسسة العائلة" وأن لا يصوروا سلوك أو وضعيات أو تفاصيل يمكن أن تثير الغرائز الأساسية [(163)].
كانت الخيارات ضيقة للغاية - قناة أو قناتان على الأكثر في معظم الأماكن - ودام البث بضع ساعات فقط في الظهيرة والمساء. ومع ذلك كان التلفزيون وسيلة للتغيير الاجتماعي. فقد ساهم إلى حد بعيد في إنهاء عزلة المجتمعات النائية وجهلها، بتقديم الخبرة نفسها والثقافة البصرية المشتركة للجميع. صار صوغ شخصية الـ "فرنسي" أو الـ "ألماني" أو الـ "هولندي" أقل تأثرًا بالتعليم الابتدائي أو الاحتفالات العامة منه بفهم المرء كما يُستنتَج من الصور التي اقتحمت كل بيت. وكان "الإيطاليون" أشد تأثرًا بالتجربة المشتركة في مشاهدة الرياضة أو برامج متنوعة على قناة "راي" (RAI)، بشكل حسن أو سيئ، منهم بدور الحكومة الوطنية الموحدة على مدار قرن كامل.
أدخل التلفزيون علاوة على ذلك السياسة الوطنية إلى كل بيت. كانت السياسة في باريس أو بون أو روما أو لندن إلى حين ظهور التلفزيون مسألة تخص النخبة، تمارسها الزعامات البعيدة المعروفة فحسب عبر أصواتها الأثيرية عبر المذياع، أو الصور الصحافية الميتة، أو إطلالاتها الأنيقة المختصرة في أفلام السينما الإخبارية الرسمية. الآن، وفي سحابة أقل من عقدين كان على الزعماء السياسيين أن يصبحوا مألوفين تلفزيونيًا، وقادرين على تجسيد سلطتهم وثقتهم وإشاعة المساواة في جو من الراحة والألفة الحميمة مع الجمهور الكبير. كان أداء معظم السياسيين الأوروبيين أقل كفاءة من نظرائهم الأميركيين. فقد فشل كثير من السياسيين المتقدمين بالسن بشكل مخز عندما واجهوا الكاميرات التلفزيونية. بينما كان السياسيون الأصغر سنًا أكثر قدرة على التكيف، ودفعهم طموحهم للاستفادة من الأمر بشكل هائل. وعلق

السياسي البريطاني المحافظ إدوارد هيث (Edward Heath) في مذكراته على النجاح الإعلامي الذي حققه أمام خصمه زعيم حزب العمال هارولد ولسون (Harold Wilson): كان التلفزيون "عرضة لسوء الاستخدام بواسطة أي دجال قادر على التلاعب به بشكل صحيح. وهذا ما ثبت في العقد التالي".
مثل التلفزيون كوسيلة بصرية تحديًا مباشرًا للسينما. لم يقدم شاشة نوعية للتسلية فحسب، بل أدخل أيضًا أفلامًا إلى بيوت الناس، نافيًا الحاجة إلى الخروج لمشاهدة أي شيء إلا الأفلام الحديثة. خسرت السينما في بريطانيا 56 في المئة من روادها بين عامي 1946 و1958. وانخفضت الأعداد على نحو أبطأ في الأماكن الأخرى من أوروبا، لكنها، عاجلًا أم آجلًا، انخفضت في كل مكان.
ظل جمهور السينما موجودًا مدة أطول في أوروبا المتوسطية، وعلى نحو خاص في إيطاليا حيث ظلت مستويات المشاهدة ثابتة نوعيًا حتى منتصف السبعينيات. لم يكن الإيطاليون في تلك الأيام يذهبون لمشاهدة الأفلام بشكل منتظم (كل أسبوع في العادة) فحسب، بل وصنعوها: كانت صناعة السينما بروما في منتصف الخمسينيات ثاني أكبر استثمار بعد تجارة البناء، ولم يقتصر نشاطها على إنتاج أفلام كلاسيكية **للمبدعين** (auteurs) المشاهير، بل قدمت أيضًا سيلًا من الأفلام (الأكثر ربحية) القابلة للنسيان، عارضة ملكات جمال ونجومًا مغمورين؛ من ذوي المزايا الجسدية (le maggiorate fisiche).
أخيرًا طاول الوهن حتى صناعة السينما الإيطالية وجمهورها. افتقر منتجو الأفلام الأوروبيون إلى الموارد التي تتمتع بها هوليوود. وما عاد لديهم أمل في منافسة الأفلام الأميركية بالمقدار نفسه أو (بقيم الإنتاج) والثقة المتزايدة بالنفس، حيث قيدوا أنفسهم في سينما "الحياة العادية"، سواء في أفلام "الموجة الجديدة"، أو أفلام الواقعية الاجتماعية المعروفة باسم "kitchen sink" أو الكوميديا المحلية. وانحدرت السينما في أوروبا متحولة من نشاط اجتماعي إلى شكل فني. ففي الوقت الذي كانت الجماهير ترتاد السينما في الأربعينيات والخمسينيات على نحو تلقائي لمشاهدة كل ما تنتجه السينما المحلية، صارت ترتادها إذا جذبها فيلم معين. وتحولت إلى مشاهدة التلفزيون من أجل ترفيه غير محدد ومشاهدة أي شيء معروض.
ومع أن التلفزيون كان وسيلة "فتية"، فقد تمتع بجاذبية معينة للمشاهدين الكبار في السن، وخاصةً في سنواته الأولى الحذرة ثقافيًا والمسيطر عليها حكوميًا. بدل أن يستمعوا إلى الراديو أو يذهبوا إلى السينما، كما كانوا يفعلون سابقًا صار الكبار رجالًا ونسًاء يمكثون في المنزل ويشاهدون التلفزيون. عانت الرياضة التجارية، وعلى نحو خاص الألعاب التقليدية مثل كرة القدم أو سباق الكلاب: أولًا لأنه مصدرٌ نوعيٌّ للتسلية قد أضحى متاحًا لجمهور تلك الرياضات بشكل أليق وأنسب، وثانيًا لأن الرياضة بدأت الآن تُبث تلفزيونيًا، في عطلة نهاية الأسبوع عادة. ولم يخرج بأعداد كبيرة غير الشباب، ثم بدأت أذواقهم في التسلية تتغير.

بحلول نهاية الخمسينيات، بدأ الاقتصاد الأوروبي يتلمس تأثير طفرة الولادات الكامل في التجارة. في البداية اجتاحت المنتوجات المتعلقة بالمواليد، رضعًا وأطفالًا، السوق: عربات المواليد، وأسرتهم، وحفاضاتهم وطعامهم، وملابس الأطفال، وأجهزتهم الرياضية، وكتبهم، والألعاب والدمى. ثم حدث توسع كبير في المدارس والخدمات التعليمية، الأمر الذي أقام سوقًا جديدة للأزياء المدرسية وطاولات الدراسة وكتب الأطفال والمعدات المدرسية، ومجالًا دائم التوسع للمنتوجات التعليمية (من ضمنها المعلمون). لكن البالغين هم الذين اشتروا هذه البضائع والخدمات كلها بصفتهم آباء، وأقارب، ومديري مدارس وحكومات مركزية. وحوالى عام 1957، بدأ الشبان بشراء الأشياء بأنفسهم أول مرة في التاريخ الأوروبي.
لم يظهر الشبان حتى ذلك الوقت كمجموعة مميزة من المستهلكين. في الحقيقة، لم يكن لـ "الشبان" حضور على الإطلاق. يبقى الأطفال أطفالًا في العائلات والمجتمعات التقليدية حتى يتركوا المدرسة ويذهبوا للعمل، حينذاك يصبحون شبانًا بالغين. ولم تشهد الحقبة السابقة مثيلًا للفئة الجديدة المتوسطة من "المراهقين" التي مثلت جيلًا يعرف بعمره لا بحاله الاجتماعي، فلا هو طفل ولا هو بالغ. ولم تكن فكرة أن هؤلاء الأشخاص - المراهقين - يمكن أن يمثلوا مجموعة مميزة من المستهلكين لتخطر في بال قبل عدة سنين. وكانت العائلة في عرف معظم الناس وحدة إنتاج لا وحدة استهلاك. وإذا كان للشاب في أسرة دخل مالي مستقل، كان يُعد جزءًا من دخل الأسرة وكان يُستخدم في سداد النفقات الأسرية.
لكن مع ازدياد الأجور الحقيقية بوتيرة سريعة، تمكنت معظم العائلات من العيش - على نحو أفضل - على الدخل الأصلي لعامل واحد؛ ويتأكد ذلك إذا كان كلا الأبوين موظفًا. والأبناء والبنات ممن تركوا المدرسة في الرابعة عشرة (وهو سن ترك المدرسة التقليدي لدى معظم الشبان الأوروبيين الغربيين في تلك السنين)، وهم يعيشون في المنزل، ولديهم وظيفة ثابتة أو مؤقتة، ما عادوا يقدمون كل ما يكسبونه تلقائيًا في نهاية كل أسبوع. في فرنسا، بحلول عام 1965، كان 62 في المئة من الذين تراوحت أعمارهم بين 16 و24 يعيشون مع أبويهم. وكانوا يحتفظون بعائداتهم لأنفسهم، للإنفاق منها على هواهم.
الملابس هي أكثر ما ميز قوة إنفاق المراهقين الجديدة. قبل جيل طفرة الولادات، وقبل أن يكتشف "جيل الطفرة" التنانير القصيرة والشعر الطويل، كان الجيل الذي سبقه مباشرة - الجيل الذي ولد في أثناء الحرب وليس بعدها مباشرة - يحقق نفسه ويثبت حضوره عبر الانخراط في الزمر والعصابات في أواخر الخمسينيات. كانوا يلبسون ملابس سوداء ضيقة تلتصق بالجلد - من الجلد المدبوغ أحيانًا، أو من الشاموا، بتفصيلة حادة دائمًا انطوت على تهديد غامض - حيث كان يطلق عليهم اسم أصحاب السترات السوداء (blouson noirs)

في فرنسا، والمشاغبون (Halbstarker) في ألمانيا والنمسا، والدراجون بسترات جلدية (skinknuttar) في السويد، مثل الفتيان الإدواردييين (teddy boys) في لندن الذين تأثروا بسلوكيات ساخرة لامبالية، شيء بين سلوك مارلون براندو في فيلم "المتوحش" (*The Wild One*) وجيمس دين في فيلم "ثائر بلا قضية" (*Rebel Without a Cause*). لكن على الرغم من فورات العنف العرضية - كانت أكثر خطورة في بريطانيا، حيث كان شبان عصابات السترات الجلدية يهاجمون المهاجرين الكاريبيين - كان التهديد الرئيس الذي مثله هؤلاء الشبان وملابسهم مساسه بحس الحشمة لدى الكبار. كان **مظهرهم** مختلفًا.
كانت الأزياء التي تناسب أعمارًا محددة أمرًا مهمًا، كتعبير عن الاستقلال وحتى التمرد. كانت جديدة أيضًا، ففي الماضي لم يكن أمام الشبان خيار سوى ارتداء الأزياء نفسها التي ارتداها آباؤهم وأمهاتهم. لكن لم يكن تغير الأزياء، بالمعنى الاقتصادي، الأكثر أهمية في سياق عادات الإنفاق الجديدة لدى المراهقين: كان الشبان ينفقون مالًا كثيرًا على الملابس، وينفقون أكثر - بل وأكثر من ذلك - على الموسيقى. كان للترابط الذي أصبح تلقائيًا بين المراهقين وموسيقى البوب في بداية الستينيات أسس تجارية وثقافية. كان أول ما يفعله المراهق المتحرر في أوروبا وفي أميركا أيضًا الخروج وشراء فونوغراف (gramophone) حين يأخذ حصته من ميزانية العائلة.
ثم اختُرعت الأسطوانة الكبيرة في عام 1948. وسوقت شركة آر سي إيه (RCA) في العام التالي، أول أسطوانة مفردة 45 آر بي إم (rpm) بأغنية واحدة على كل وجه. ولم ترتفع المبيعات في أوروبا بشكل سريع كما حدث في أميركا، حيث ازدادت المبيعات من 277 مليون دولار في عام 1955 إلى 600 مليون دولار بعد أربعة أعوام. لكنها مع ذلك ارتفعت. في بريطانيا حيث كان الشبان معرضين مبدئيًا للتأثر بالموسيقى الشعبية الأميركية أكثر من نظرائهم في القارة، أرخ المراقبون للحضور الهائل للموسيقى الشعبية بظهورها في فيلم "روك على مدار الساعة" (*Rock Around the Clock*) في عام 1956، الذي أدى فيه دور البطولة النجم بيل هالي وفرقتا كوميتس (Comets) وبلاترز (Platters). كان الفيلم نفسه عاديًا حتى بمعايير أفلام موسيقى الروك المتساهلة، لكن الأغنية الأساسية التي تحمل عنوان الفيلم (وقد أداها هالي) صبغت جيلًا من المراهقين البريطانيين بصبغتها.
انجذب مراهقو الطبقة العاملة الذين لم ترق لهم موسيقى الجاز إطلاقًا، إلى ثورات الموسيقى الشعبية الأميركية مباشرة (وفي ظلها البريطانية)؛ تلك الموسيقى النشيطة الرخيمة المثيرة السهلة، علاوة على أنها تعنيهم [(164)]. لم يكن فيها ما يثير الغضب، ومنسوب العنف فيها أقل، وحتى الجنس كان مضبوطًا بصرامة ومحاصرًا من منتجي شركات الأسطوانات، ومديري التسويق، ومديري البث الإذاعي. حصل ذلك لأن ثورات موسيقى البوب الأولى ارتبطت بصفتها ظاهرة في الخمسينيات؛ فهي لم تصاحب التحول الثقافي في

الستينيات بل سبقته. ونتيجة ذلك كانت موضوعًا للنقد الرسمي مرارًا وتكرارًا. وقد حظرت مجالس الرقابة المحلية فيلم "روك على مدار الساعة"، كما فعلت مع فيلم ألفيس بريسلي "سجن الروك" (*Jailhouse Rock*) الأفضل موسيقيًا بلا جدال.

ورأى الآباء في مدينة سوانسي في ويلز أن عازف "ومغني" السكيفل (skiffle) البريطاني لوني دونيغان "غير لائق". وفي أواخر الخمسينيات، لم يسمح لتومي ستايل، وهو مطرب روك إنكليزي معتدل النشاط، بالعزف في بورت سموث أيام الأحد. وأثار جوني هاليداي، وهو محاولة فرنسية نصف ناجحة لاستنساخ مطربي الروك الأميركيين جيمي فينسنت أو إيدي كوكران، غضب جيل من المثقفين الفرنسيين المحافظين لدى ظهور أسطوانته الأولى في عام 1960. بالعودة إلى الماضي، تبدو ردة فعل الآباء والمدرسين ورجال الدين والنقاد والسياسيين المرعبة في أرجاء أوروبا الغربية مفتقرة إلى الانسجام على نحو طريف. وفي غضون أقل من عقد بدا هالي ودونيغان، وستايل، وهاليداي، وكل من شابههم، طرازًا قديمًا ميؤوسًا منه، وآثارًا من مرحلة ما قبل التاريخ الساذجة.

لم يكن المراهقون الأوروبيون في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات يطمحون إلى تغيير العالم، فقد ترعرعوا في أمان ورفاهية معتدلين. رغب معظمهم في أن يبدو مختلفًا، وفي مزيدٍ من السفر، وعزف موسيقى البوب وشراء الأمتعة. وكانوا يعكسون بهذا سلوك مطربيهم المفضلين وأذواقهم، ومقدمي الأغاني المسجلة (disc - jockeys) التي كانوا ينصتون إليها في برامج الإذاعة على أجهزتهم الترانزيستور. لكنهم مثلوا الحد الرقيق لإسفين ثوري. كانوا، أكثر من آبائهم، هدفًا لصناعة الإعلان التي تلت ذلك، وصاحبت وتنبأت بطفرة الاستهلاك. صُنع وبيع المزيد من البضائع وأضحت منوعة بدرجة غير مسبوقة. طُرح في السوق سيارات، وملابس، وعربات أطفال، ومعلبات غذائية، ومساحيق غسيل، بتنوع مذهل في الأشكال والأحجام والألوان.

للإعلان تاريخ طويل في أوروبا؛ فالصحف، وخصوصًا الصحف الشعبية التي ازدهرت منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، تضمنت دائمًا إعلانات. كانت لوحات إعلانات الطرق واللافتات لوثة قديمة في إيطاليا قبل خمسينيات القرن العشرين، وعُرفت في فرنسا في منتصف القرن العشرين، الدعايات الملونة والمعلقة عاليًا على جانبي المزارع الريفية والشرفات المدينية، والداعية لتناول مشروب "سانت رافائيل" أو "دوبونيه". وصاحبت الأغاني التجارية والصور الساكنة في الأفلام السينمائية الإخبارية، وفي أفلام الدرجة الثانية في دور السينما في أرجاء أوروبا كلها. لكن بالكاد أخذت الإعلانات التقليدية كهذه في الاعتبار توظيف المنتج المستهدف، أو التسويق بحسب السن والذوق. وعلى عكس ذلك، صار خيار المستهلك يؤخذ في الاعتبار منذ

منتصف الخمسينيات. وأضحى للإعلان التجاري، الذي بقي من المصاريف التجارية القليلة نسبيًا في أوروبا قبل الحرب، دور بارز.

علاوة على ذلك، بينما كان التلفزيون التجاري البريطاني يبث إعلانات لمنتوجات التنظيف والحبوب اللازمة لوجبات الإفطار استهدفت ربات البيوت والأطفال، كانت الفواصل الإعلانية في راديو مونت كارلو والمحطات الأخرى تستهدف سوق "الشبان البالغين". كان إنفاق المراهق التقديري - لشراء التبغ والكحول والدراجات النارية والملابس الدارجة ذات الأسعار المتواضعة والأحذية والمكياج والعناية بالشعر والمجوهرات والمجلات والأسطوانات، وأجهزة تشغيل الأسطوانات وأجهزة الراديو - ضخمًا، ومعينًا من النقود غير مستغل حتى ذلك الحين؛ واندفعت وكالات الإعلان لاغتنام الفرصة. ارتفع الإنفاق على إعلانات البيع بالتجزئة في بريطانيا العظمى من 102 مليون جنيه إسترليني سنويًا في عام 1951 إلى 2.5 مليار جنيه إسترليني في عام 1978.

في فرنسا، تزايد الإنفاق على إعلانات المجلات الموجهة للمراهقين بمقدار 400 في المئة في الأعوام المصيرية 1959 - 1962. كان العالم كما هو مصور في الإعلانات ما زال بعيدًا عن متناول معظم الناس، فقد اشتكت أغلبية الشبان الذين استُطلعت آراؤهم في عام 1957 من افتقادهم القدرة على ممارسة التسالي التي يرغبون فيها وتمضية عطلة وفق أحلامهم، ووسيلة نقل ملك لهم. هذا دليل على أن هؤلاء الشبان عدوا هذه السلع والخدمات، على نحو مسبق، بمثابة حقوق حُرموا منها، بدلًا من عدها خيالات لا يمكنهم التطلع إليها. وفي العام ذاته وعلى الجانب الآخر من القناة الإنكليزية، انزعجت مجموعة من ناشطي الطبقة الوسطى من الأثر غير العادي للإعلان التجاري وازدهار السلع التي كان يسوق لها، ونشرت أول دليل للمستهلك في أوروبا، وكانت التسمية ذات دلالة، "ما هو الشيء الذي تريد" وليس الأشياء التي تريد.

وصف الروائي البريطاني ج. ب. بريستلي هذا العالم الحديث الجريء في عام 1955 بأنه "حملة إعلانية مكثفة". ورأى العديد من المراقبين المعاصرين أن العملية "أمركة" بكل بساطة؛ أي تبني أوروبا جميع ممارسات وطموحات أميركا الحديثة. مع أنه بدا انقطاعًا راديكاليًا في نظر بعضهم، إلا أنها في الحقيقة لم تكن تجربة جديدة. تمت "أمركة" الأوروبيين - مع أن الفكرة مروعة - على مدى 30 عامًا في أقل تقدير [(165)]. كان رواج خطوط إنتاج التصاميم الأميركية ومعدلات العمل "وفقًا للتايلورية" موضوعًا أقدم حتى من الحرب العالمية الثانية، مثل الافتتان بالأفلام والأزياء الأميركية. تحسر المثقفون الأوروبيون بين الحربين على "انعدام الروح" في الحداثة الأميركية التي ظهرت على مرأى الجميع. وقد ركز النازيون والشيوعيون معًا على دورهم في المحافظة على الحضارة والقيم في وجه الرأسمالية الأميركية غير المقيدة والكوزموبوليتانية "المهجنة" عديمة الجذور، والمتمثلة بنيويورك وأنموذجها المنتشر.

برغم وجود الولايات المتحدة في مخيلة الأوروبيين - والوجود المجسد الفعلي لجنود أميركيين متمركزين في كامل أوروبا الغربية - بقيت ذلك العظيم المجهول بالنسبة إلى معظم الأوروبيين. تحدث الأميركيون الإنكليزية - ليست اللغة التي ألفها معظم الأوروبيين القاريين في تلك السنوات. لم يكن تاريخ الولايات المتحدة أو جغرافيتها يدرسان في المدارس الأوروبية، ولم يكن كتابها معروفين حتى في أوساط قلة متعلمة، وكان نظامها السياسي لغزًا للجميع ما عدا قلة متميزة. ونادرًا ما قام أحد بتلك الرحلة الطويلة والمكلفة إلى الولايات المتحدة، باستثناء الأغنياء (وليس الكثير منهم) ونقابيون مختارون وآخرون سددوا التكاليف من صندوق مارشال وبضعة آلاف من طلاب التبادل - وعدد من الرجال اليونانيين والإيطاليين الذين هاجروا إلى أميركا بعد عام 1900 وعادوا إلى صقلية أو إلى الجزر اليونانية في عمر الشيخوخة. زادت روابط الأوروبيين الشرقيين بالولايات المتحدة على روابط الغربيين، نظرًا إلى أن العديد من البولنديين والهنغاريين عرفوا صديقًا أو قريبًا ذهب إلى أميركا، وهناك الكثير ممن كانوا سيذهبون لو استطاعوا.

يتعين القول بأن حكومة الولايات المتحدة والعديد من المؤسسات الأميركية الخاصة - ولا سيما مؤسسة فورد - بذلت وسعها لتجاوز الهوة الواسعة بين أوروبا وأميركا: كانت خمسينيات وأوائل ستينيات القرن الماضي عصرًا مزدهرًا لاستثمارات ثقافية في الخارج، بدءًا بالدور الأميركية (America Houses) وانتهاءً بعلماء فولبرايت (Fulbright Scholars). كانت النتائج عميقة في بعض البلدان - وخاصةً في جمهورية ألمانيا الاتحادية: جرى إيفاد 12 ألف ألماني إلى أميركا بين عامي 1948 و1955 بإقامات طويلة لمدة شهر أو أكثر. كبُر جيل كامل من الألمان الغربيين في الظل العسكري والاقتصادي والثقافي للولايات المتحدة؛ ووصف لودفيغ إيرهارد نفسه ذات مرة بأنه "اختراع أميركي".

لكن من المهم التأكيد أن هذا التأثير والمثال الأميركيين لم يعتمدا كثيرًا على التدخل الاقتصادي الأميركي، وهو أمر لافت. كان للأميركيين في عام 1950 ثلاثة أخماس أسهم رؤوس الأموال في الغرب، وذات الحصة تقريبًا في الإنتاج، لكن لم يتدفق عبر الأطلسي غير عائدات قليلة. جاءت جميع الاستثمارات من حكومة الولايات المتحدة أساسًا قبل عام 1945. في عام 1956 بلغ مجموع الاستثمارات الأميركية الخاصة في أوروبا 4.15 مليار دولار فقط. ثم بدأت بالارتفاع بشكل حاد، بدءًا بستينيات القرن الماضي (في بريطانيا بشكل ملحوظ) وبلغت 24.52 مليار دولار في عام 1970 - أثارت آنذاك طفرة في المطبوعات القلقة التي حذرت من تصاعد القوة الاقتصادية الأميركية، ولا سيما المقالة التي كتبها جان جاك سيرفان شريبر في عام 1967 بعنوان: **التحدي الأميركي** (*Le Défi Américain*).

كان تأثير الحضور الاقتصادي الأميركي في أوروبا أقل في الاستثمارات والقدرات الاقتصادية المباشرة منه في الثورة الاستهلاكية التي طالت أميركا

وأوروبا على حد سواء. أتيح للأوروبيين الوصول إلى مجال لم يسبق له مثيل من المنتوجات، التي كانت مألوفة للمستهلكين الأميركيين: الهواتف، والأجهزة المنزلية الكهربائية، والتلفزيونات، وآلات التصوير، ومواد التنظيف، والأطعمة المعلبة، والألبسة الملونة الرخيصة، والسيارات وتجهيزاتها الإضافية وغير ذلك. كانت هذه طريقة الحياة المرفهة والاستهلاكية - "طريقة الحياة الأميركية". بالنسبة إلى الشباب، كانت جاذبية "أميركا" عصريتها المندفعة. كانت كفكرة مجردة نقيض الماضي، كبيرة ومنفتحة ومزدهرة وفتية.

ذكرنا سابقًا أن الموسيقى الرائجة من نواحي "الأمركة". مع أنها لم تكن بذاتها نمطًا جديدًا؛ فقد عزفت موسيقى "راغتايم" أول مرة في فيينا في عام 1903، وكانت فرق الرقص والجاز الأميركية منتشرة على نطاق واسع قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها. كما أنها لم تكن عملية أحادية الاتجاه على نحو فريد؛ فمعظم الموسيقى الرائجة كانت تهجينًا لفنون مستوردة ومحلية. كان هناك اختلاف دقيق بين الموسيقى "الأميركية" في بريطانيا وتلك التي كانت في فرنسا أو ألمانيا. تأثر الذوق الفرنسي بالمغنين السود على التحديد، من الذين قدموا إلى فرنسا هربًا من الإجحاف في موطنهم؛ هذا من الأسباب التي تفسر مفهوم "أميركا" في الثقافة الفرنسية بأنها مشربة بالتمييز العنصري بدرجة كبيرة.

بحلول الخمسينيات، وصل أثر الأنموذج الأميركي بشكل جارف إلى الجمهور الأوروبي عبر الأفلام. كان الجمهور الأوروبي غير مقيد في مشاهدة أي فيلم أتيح لهوليوود تصديره: بحلول أواخر خمسينيات القرن الماضي، كانت الولايات المتحدة تسوق نحو 500 فيلم سنويًا، مقابل إنتاج الأوروبي بلغ بمجمله نحو 450 فيلمًا. عانت الأفلام الأميركية بالتأكيد من عائق اللغة (مع أن الكثير منها تمت دبلجته باللغة المحلية، وعلى نحو خاص في إيطاليا). وكان هذا أحد أسباب استمرار الجمهور الذي زاد سنه على عمر معين في تفضيل الإنتاج المحلي، لكن أبناءهم فضلوا غير ذلك. أُعجب الجمهور الأصغر سنًا بعروض الأفلام الأميركية بشكل متزايد، وكانت غالبًا أعمالًا لمخرجين أوروبيين هربوا من هتلر أو ستالين.

خشي النقاد العصريون من أن التكيف باعتداد مع الثقافة الشعبية الأميركية المترافقة مع الرسائل السياسية الواضحة أو الخفية التي تحملها الأفلام الموجهة لجمهور المشاهدين سيُفسد أو يخدر وعي الشباب الأوروبي. الحق أن التأثير يبدو معاكسًا. فرز الشباب الأوروبي المحتوى الدعائي في الأفلام الأميركية الرائجة - حاسدًا "الحياة الرغيدة" المصورة على الشاشة، على نحو ما فعل أهلهم قبل 20 عامًا، لكنه ضحك بصوت عالٍ على تفاهة وسذاجة الرومانسية والروتين المحلي الأميركي. وفي أي حال، أظهر في الوقت نفسه اهتمامًا ملحوظًا **بأداء** الممثلين الرديء غالبًا.

كانت موسيقى الأفلام الأميركية تظهر ثانية في الراديو وفي المقاهي والحانات وقاعات الرقص. أصبحت لغة جسد الشباب الأميركي المتمرد - كما تشاهَد في السينما - تعبيرًا عن الموضة في نظر معاصريهم الأوروبيين. بدأ الشباب الأوروبي بارتداء ملابس "أميركية". عندما عرضت سراويل الجينز "ليفي الأصلية" للبيع أول مرة في باريس في السوق المفتوح (Marché aux Puces) في أيار / مايو 1963، تجاوز الطلبُ العرض بأشواط. حمل زي الشباب الأميركي المكون من الجينز والقمصان القطنية القصيرة الأكمام (tee - shirts) القليل من الدلالة الطبقية (في الأقل إلى أن استحوذ عليهما مصممو الأزياء الراقية الباهظة الثمن، لكن التمييز الذي برز آنذاك لم يكن في المستوى الاجتماعي ولكن بالقدرة المادية)؛ في الواقع، ارتدى هذا الزي أبناءُ الطبقتين المتوسطة والعاملة على حد سواء. كان الجينز انقلابًا في تطور "الأثر التدرجي" التقليدي لموضة الملابس، لأنه ارتقى منطلقًا من ملابس أصلية خاصة بالعمل. وكان أيضًا شبابيًا بامتياز. وكما العديد من الموضات الضيقة الأخرى التي حاكت المعروض في أفلام أواخر الخمسينيات، لم تستهوِ الجيل الأكبر.

تم استنساخ الجينز في خلال مدة قصيرة - كالدراجات النارية والكوكا كولا والشعر الطويل المنفوش (للذكور والإناث) ونجوم البوب - بصيغ متنوعة محليًا في أرجاء أوروبا الغربية (لم تكن الأفلام والمنتوجات التي تباهت بها متاحة في أوروبا الشرقية). وكان هذا جزءًا من نمط أشمل. تم تبني أفكار مخزون الأفلام الأميركية محليًا - الخيال العلمي والقصص البوليسية والغرب الأميركي - عبر نسخ معدلة ذات أسلوب أوروبي. تعرف الملايين من الألمان الغربيين على رعاة البقر عبر روايات ورقية كتبها مؤلفون محليون لم يذهبوا إلى أميركا إطلاقًا؛ وبحلول عام 1960 وصل معدل مبيع الروايات الألمانية عن "الغرب الأميركي" 91 مليون نسخة سنويًا في الجمهورية الاتحادية وحدها. ظهرت ثاني أشهر شخصية كاريكاتورية في القصص المصورة بعد الفتى البلجيكي المحقق تان تان (Tin tin) في منتج بلجيكي آخر حمل عنوان لاكي لوك (Lucky Luke)، وهو راعي بقر قليل الحظ وعطوف، وكانت تصدر أسبوعيًا حلقة من قصصه المرفقة برسوم كاريكاتورية فكاهية باللغتين الفرنسية والهولندية. أصبحت أميركا، حقيقية أو متخيلة، خلفية طبيعية للتسلية الخفيفة بجميع أنواعها.

ساهم التأثير الأميركي في الشباب الأوروبي بشكل مباشر في ما كان معروفًا سلفًا بـ "الفجوة بين الأجيال". راقب الكبار، وكان من دواعي أسفهم، نزعة الشباب الأوروبيين في كل مكان لإمطار نقاشاتهم بـ "أمركات" واقعية أو متخيلة. قدرت إحدى الدراسات أن هذه "الأمركات" تزايدت 14 ضعفًا في الصحافة الألمانية والنمساوية في غضون الستينيات. وفي عام 1964 نشر الناقد الفرنسي رينيه إيتيامبْل (René Etiemble) مقالة بعنوان: "هل تتكلم

الفرنسكليزية؟" (?Parlez - vous Franglais) وهو وصف مسل (وكما قد يقول البعض الآن "تنبؤي") للضرر الذي أحدثه التلوث الناطق بالإنكليزية في اللغة الفرنسية. اقتصر العداء للأمركة - عدم الثقة والكراهية المبدئية للحضارة الأميركية بكل مظاهرها - في العادة على النخب المثقفة التي أسهم تأثيرها في جعل الظاهرة أوسع انتشارًا مما هي عليه. اتفق المثقفون المحافظون مثل أندريه سيغفريد في فرنسا - الذي كرر في كتابه **صورة الولايات المتحدة** (*Tableau des États - Unis*) في عام 1954 جميع الضغائن وبعض الجدالات حول معاداة السامية بين الحربين - مع مثقفين راديكاليين مثل جان بول سارتر (أو البريطاني هارولد بنتر في عقود لاحقة) على أن أميركا كانت أرض التزمت البيورتاني الهستيري، وأنها استسلمت للتكنولوجيا وتوحيد المقاييس، والامتثال، فجُردت من أصالة التفكير. ارتبط القلق الثقافي هذا بخطوات التغيير في أوروبا نفسها أكثر من ارتباطه بالتحدي أو التهديد الذي خلقته أميركا. وكما ربط المراهقون الأوروبيون المستقبل بأميركا بالكاد عرفوا عنها شيئًا، لام الآباء أميركا على ضياع أوروبا التي لم تكن موجودة فعليًا، بصفتها قارة حصينة بهويتها وسلطتها وقيمها، ومنيعة أمام إنذارات الحداثة والمجتمع الجماهيري.
لم تسبب هذه الأفكار صدمة كبيرة حتى ذلك الحين في ألمانيا والنمسا وحتى إيطاليا، حيث بقي معظم الكبار ينظرون إلى الأميركيين بصفتهم محررين. وخلافًا لذلك، استطاعت معاداة الأمركة جمع مناصرين كثر في بريطانيا وفرنسا، وهما القوتان المستعمرتان السابقتان اللتان أزيحتا بنهوض الولايات المتحدة. كما أخبر موريس دوفيرجيه قراء المجلة الأسبوعية الفرنسية **الإكسبرس** (*L'Express*) في آذار / مارس 1964، الشيوعية لم تعد تهديدًا الآن: "ثمة خطر واحد مباشر على أوروبا، وهو الحضارة الأميركية" - "حضارة المغاطس والبرادات" بحسب وصف الشاعر الفرنسي لوي أراغون الذي انتقدها قبل 30 عامًا. لكن على الرغم من تعجرف المثقفين الباريسيين، جسدت حضارة أحواض الاستحمام والبرادات - وأنابيب المياه الداخلية والتدفئة المركزية والتلفزيون والسيارات - ما يرغب فيه معظم الأوروبيين الآن. رغبوا بها لأنها تمثل الرفاه والحياة المريحة وليست لأنها أميركية. وأول مرة في التاريخ، أصبح اليسر والراحة في متناول معظم الناس في أوروبا.

قراءات إضافية

Alford, B. W. E. *British Economic Performance, 1945 - 1975*. Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1995.

Berghahn, Volker Rolf. *The Americanisation of West German Industry, 1945 - 1973*. Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press, 1986.

______ & Detlev Karsten. *Industrial Relations in West Germany*. New York: Berg, 1987.

Bogdanor, Vernon & Robert Skidelsky. *The Age of Affluence, 1951 - 1964*. London: Macmillan, 1970.

Dunnett, Peter J. S. *The Decline of the British Motor Industry*. London: Croom Helm, 1980.

Franklin, S. H. *The European Peasantry: The Final Phase*. London: Methuen, 1969.

Harp, Stephen L. *Marketing Michelin: Advertising & Cultural Identity in Twentieth - century France*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001.

(144) على المرء بكل الأحوال ألا يبالغ في تقدير سرعة إزاحة القوانين القديمة جانبًا. في أواسط الستينيات من القرن العشرين وجدت الحكومة الإيطالية على سبيل المثال، أنه من الحصافة السياسية الإبقاء على ضرائب الحقبة الفاشية وقيودها على كمية السيارات الأجنبية، لتحمي بشكل أفضل المنتجين المحليين (شركة فيات بشكل رئيس). واتبعت الحكومات البريطانية استراتيجيات مماثلة.

(145) والتي سيعاد إنتاجها كقروض إلى العالم الثالث ذاته، الذي يرزح اليوم تحت نير الديون.

(146) كانت بريطانيا العظمى مختلفة، كما في معظم الأحيان. في عام 1956 ذهب 74 في المئة من صادراتها إلى خارج أوروبا، إلى مستعمراتها وإلى دول الكومنولث. وحتى في عام 1973، أي بعد انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، اتجه ثلث صادراتها فقط إلى الـ 12 دولة التي شكلت الاتحاد الأوروبي في عام 1992.

(147) على سبيل المقارنة، يمكن ملاحظة أن نسبة العاملين في الزراعة من مجموع القوة العاملة في الولايات المتحدة بلغت 12 في المئة عام 1950.

(148) تشكل السويد استثناءً بصورة ما، حيث تمثل مفتاح الرخاء في السويد بعد الحرب في ابتداع اختصاص في تصنيع المنتوجات العالية القيمة. لكن لدى السويديين منفذ إلى بحر من العمالة الرخيصة والمتوافرة على الدوام التي شكلها المهاجرون الفنلنديون، كما أن صناعة الطاقة الهيدروليكية حمت البلاد من صدمات ارتفاعات أسعار النفط المفاجئة. شكلت السويد إلى جانب سويسرا، وللأسباب ذاتها، حالة خاصة.

(149) يكشف التباين مع التقليد القديم عن نفسه. ففي المراحل الأولى للتحول نحو الصناعة في فرنسا، افتقدت حتى البنوك الباريسية الضخمة الموارد اللازمة لدعم بنية البلاد التحتية الصناعية، ولم تتلق أي دعم أو تشجيع من الحكومة. والوضع المزري لمصانع وطرقات وشبكات السكك الحديد والخدمات في عام 1945 شكل شاهدًا بليغًا على تلك النواقص.

(150) بحلول عام 1950، كانت يوغسلافيا، وبولندا، ورومانيا وألبانيا الدول الأوروبية الوحيدة التي كان يموت فيها طفل من أصل عشرة قبل أن يتم عامه الأول. أما في أوروبا الغربية فقد حلت البرتغال في المرتبة الأخيرة بمعدل وفيات أطفال بلغ 94.1 بالألف في عام 1950.

(151) في السنة التالية، أي في آذار / مارس سنة 1956، شمل هذا الحق جميع العمال الفرنسيين. وحصل عمال "رينو" على أسبوع رابع كعطلة مدفوعة الأجر في عام 1962، لكن البلاد استغرقت سبع سنين أخرى لتحذو حذوهم.

(152) ونتيجة ذلك، وفي الوقت الذي بدأت فيه السياحة بالتطور في نهاية الستينيات، عانت اليونان نفسها في الحقيقة نقصًا في العمال في معظم

الأعمال الخدمية.
(153) قبل 15 سنة فقط، أي في عام 1958، كان هناك 25 ألف إيطالي و4 آلاف يوغسلافي وعدد من الأتراك لا يستحق الذكر في الإحصاءات الرسمية.
(154) شكلت هذه القيود الوحشية على المهاجرين من المستعمرات اتجاهًا سائدًا في كلا الحزبين الرئيسين. وفي أي حال، قبل أقل من جيل مضى وفي ظروف مختلفة، كتب عن ذلك رئيس الوزراء العمالي كليمنت أتلي في تموز / يوليو من عام 1948: "إنه لمن التقليدي أن يكون البريطانيون، سواء كانوا أصليين أو من المستعمرات (ومهما كان عرقهم ولونهم) مقبولين بلا قيد أو شرط في المملكة المتحدة. وهذا التقليد، في رأيي، يجب عدم تجاهله البتة، خصوصًا عندما نستورد العمالة الأجنبية بأعداد هائلة".
(155) كانت إيطاليا الاستثناء، ففي عام 1971، كان أقل من 5 في المئة من المشتريات فحسب من 538 من متاجر البلاد الضخمة، واستمر الجميع تقريبًا في استعمال المتاجر المحلية المتخصصة. وظل هذا الشيء متبعًا حتى بعد 20 سنة في عام 1991، التي انخفض فيها عدد أماكن بيع الطعام في ألمانيا الغربية إلى 37 ألفًا فقط، وفي فرنسا إلى 21,500، كان ثمة 182,432 محلًا لبيع الطعام في إيطاليا. وبالنسبة إلى الفرد من السكان، وحدها بولندا كانت لديها النسبة الأعلى.
(156) كان ثمة اعتراضات "ثقافية" أيضًا. في عام 1952، أكد الكاتب الشيوعي الفرنسي روجيه فيان بأنه "في بلد مثل فرنسا، حيث الجو بارد جدًا دائمًا - عدا شهرين في السنة، وليس في كل السنوات - سيكون وضع علبة الطعام بجانب النافذة كفيلًا بحفظ قطعة شواء لأسبوع، كما أن البراد مجرد 'رمز'، وتضليل أميركي".
(157) لم تبدأ شركة كهرباء فرنسا (Electricité de France) بتطوير خطوط الطاقة المدينية لتسمح بتشغيل أجهزة متعددة حتى عام 1963، وتلاها الريف بعد سنوات.
(158) صور فيلّيني ببراعة التزايد الهائل "للسيارات" في المشهد الافتتاحي لفيلمه "8 ½" في عام 1963. وحتى وفقًا لمعايير فيلّيني الشخصية، كان من الصعب تصديق الاختناقات المرورية في المدن قبل بضع سنوات فقط.
(159) تلت الاستجابة المحلية لهذا الاختراع الحدث التاريخي، عد السائقون البريطانيون تعرفة العدادات ضريبةً غير قانونية، ورفضوا الدفع. وسجل الفرنسيون امتعاضهم بقطع تلك العدادات في باريس.
(160) عرفت الأسواق الأوروبية الضخمة الأولى، بأنها الأسواق التي تبلغ مساحتها السطحية 25 ألف قدم مربع [2320 مترًا مربعًا] في الأقل، وتبعد عادة ميلين في الأقل [3200 متر] عن مركز المدينة، وبدأت بالظهور مع نهاية الستينيات. بحلول عام 1973 كان هناك 750 من هذه المتاجر العملاقة في أوروبا الغربية، 620 منها في فرنسا وألمانيا الغربية وحدهما. في السنة نفسها

وجد ثلاثة منها في إيطاليا. وبعد 20 عامًا أصبح عدد مراكز التسوق الكبيرة والمتاجر الضخمة نحو 8 آلاف في فرنسا، لكن لم تتجاوز 118 متجرًا في إيطاليا.

(161) بين عامي 1959 و1973، ارتفع عدد الزوار إلى إسبانيا من 3 ملايين إلى 34 مليونًا. وفي عام 1966، فاق عدد زوار إسبانيا - 17.3 مليون - بكثير مجموع زوار فرنسا وإيطاليا. في أجزاء من الشمال الشرقي والسواحل المتوسطية لإسبانيا، استغرق الانتقال من الاقتصاد ما قبل الصناعي إلى عصر بطاقة الائتمان نصف جيل فقط. لكن الأثر الجمالي والنفسي لم يكن إيجابيًا دومًا.

(162) باستثناء شبه الجزيرة الأيبيرية، والبلقان الجنوبي. حيث كانت حيازة المذياع في عام 1960 تقارن بأوروبا الغربية قبل 35 عامًا، عندما كان الناس يتجمعون في المقاهي لسماع الأخبار والموسيقى.

(163) Paul Ginsborg, *A History of Contemporary Italy. Society and Politics 1943 - 1988* (1990), p. 240.

(164) ربما يجدر التأكيد لهامشية الجاز. اقتصر عدد المعجبين الذين كانوا يشترون موسيقى الجاز، والموسيقى الفولكلورية الأميركية على عدد قليل من الناس في أوروبا الغربية خلال الستينيات، وهم المتعلمون عادة، والبرجوازيون أو البوهيميون، (أو كلاهما عادة) فضلًا عن المتحمسين لموسيقى روك آند رول من الكبار. واختلف الموقف في أوروبا الشرقية بعض الشيء، الذين عدوا الجاز أميركيًا (ومنتميًا للسود)، من هنا كان غريبًا ومدمرًا، وغربيًا راديكاليًا، ويحمل شحنة لا يظهر فيها المزيد من الغرب.

(165) نشر الكاتب الأميركي وليام ستيد كتابه **أمركة العالم** (*The Americanization of the World*) في عام 1902، متوقعًا فحواه، ربما، لكن ليس على نحو لا يصدق.

حاشية: قصة اقتصادين

"ألمانيا أرض تعج بالأطفال. إنها فكرة مرعبة أن يكون الألمان المنتصرين في الحرب على المدى البعيد في نهاية المطاف"

سول بادوفر، 1945

"بالطبع إذا نجحنا في خسارة حربين عالميتين وشطبنا جميع ديوننا - بدلًا من أن يكون لدينا دين مقداره 30 مليون جنيه إسترليني - وتخلصنا من جميع واجباتنا الخارجية، ولم نترك أي قوات وراء البحار، عندئذٍ ربما نصبح بمثل ثراء الألمان"

هارولد ماكميلان

"لم يكن ازدهار الاقتصاد البريطاني وقوته، اللذان احتفى بهما وزير الخزانة البريطاني ر. أ. بتلر، في خطب كثيرة في عامَي 1953 و1954، إلا آخر أمواج الرفاه التي تكسرت على الشواطئ البريطانية إثر يقظة الاقتصاد الألماني وهو يتطور قدمًا، ساحبًا معه أسطول أوروبا الذي يلازمه. بالعودة إلى الماضي، يبدو عام 1954 آخر صيف رائع للوهم بالنسبة إلى المملكة المتحدة"

ألن ميلوورد

تجلت الخصوصية البارزة لتاريخ أوروبا الغربية بعد الحرب في التناقض بين الأداء الاقتصادي لكل من ألمانيا الغربية وبريطانيا العظمى. كانت ألمانيا ثاني مرة في حياة جيل واحد القوةَ المهزومة؛ مدنها مفتتة وعملتها مدمرة، وقواها العاملة الذكورية إما ميتة أو في معسكرات الاعتقال، ووسائل مواصلاتها وبنيتها التحتية مسحوقة. كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي برزت بشكل لا لبس فيه كمنتصر في الحرب العالمية الثانية. بصرف النظر عن أضرار القصف والخسائر البشرية، نجت بنية البلد - الشوارع والسكك الحديد وأحواض بناء السفن والمصانع والمناجم - من الحرب. لكن بحلول أوائل الستينيات كانت جمهورية ألمانيا الاتحادية هي الأكثر ازدهارًا، وكانت القوة الناجحة في أوروبا، بينما كان أداء المملكة المتحدة ضعيفًا بطيئًا، وتراجع معدل نموها كثيرًا عن باقي أوروبا الغربية [166]. بحلول عام 1958 كان اقتصاد ألمانيا الغربية أضخم من اقتصاد بريطانيا. وأضحت بريطانيا ماضية بلا ريب، بنظر العديد من المراقبين، في طريق تحولها إلى رجل أوروبا المريض.

وتنطوي أسباب هذا الانقلاب، الذي يعد من سخريات القدر، على درس توجيهي. يعد انتعاش الاقتصاد الألماني في **الثلاثينيات** خلفية "المعجزة" الاقتصادية التي حققها في الخمسينيات. فقد تولت استثمارات النازيين - في الاتصالات والمعدات الحربية والمركبات والبصريات، والصناعات الكيماوية

والهندسية الخفيفة والمعادن التي لا تحوي الحديد - تأمين اقتصاد مناسب للحرب، لكن عوائدها جاءت بعد 20 عامًا. تعود جذور اقتصاد السوق الاجتماعية للودفيغ إرهارد إلى سياسات ألبرت شبير. في الحقيقة، كان بدايات العديد من المدراء والمخططين الشبان، الذين وصلوا إلى مراتب عليا في الأعمال والحكومة في ألمانيا الغربية بعد الحرب، في ظل هتلر، وهم الذين أعادوا السياسات والممارسات المفضلة للنازيين البيروقراطيين إلى اللجان وسلطات التخطيط ومؤسسات جمهورية ألمانيا الاتحادية.

نجت البنية التحتية الضرورية للمؤسسات التجارية الألمانية من الحرب بلا أضرار. عادت المؤسسات الصناعية والمصارف، وشركات التأمين، ووكالات التوزيع جميعها إلى العمل بحلول بدايات الخمسينيات، وأمدت السوق الخارجية الشرهة بمنتوجاتها وخدماتها. وإن ارتفاع قيمة المارك الألماني المتزايد لم يعوِّق التقدم الألماني. فقد جعل المواد الأولية المستوردة رخيصة، ومن دون قيد على الطلب الخارجي للمنتوجات الألمانية - كانت هذه المنتوجات عالية القيمة ومتطورة تقنيًا على نحو قياسي، وكانت تباع لجودتها وليس لسعرها. وفي أي حال، لم تكن هناك منافسة تُذكر في العقود الأولى بعد الحرب: إذا أرادت مؤسسات سويدية أو فرنسية أو هولندية شراء نوع معين من المنتوجات أو المعدات الهندسية، فلم يكن لديها خيار سوى شرائه من ألمانيا بالسعر المطلوب.

تمت المحافظة على تكاليف الأعمال الألمانية منخفضة عبر استثمارات ثابتة في طرائق إنتاج جديدة وفعالة، وبالاعتماد على قوى عاملة مطواعة. استفادت جمهورية ألمانيا الاتحادية من مخزون قوى عاملة رخيصة لا ينضب؛ ومن مهندسين شبان مهرة، هاربين من ألمانيا الشرقية، ومراقبي آلات وعمال تجميع قليلي المهارة من البلقان وعمال عديمي المهارة من تركيا وإيطاليا ودول أخرى. كان جميع هؤلاء ممتنين للرواتب المستقرة بالعملة الصعبة مقابل التوظيف الثابت، ولم يكونوا ميالين إلى إثارة القلاقل. وهم في هذا يشبهون موروث الثلاثينيات من الجيل الأكبر من العمال الألمان الذين لا يحتجون.

يمكن توضيح النتائج في ما يتعلق بصناعة واحدة. بحلول الستينيات نجح مصنّعو السيارات الألمان في تأسيس سمعة للنوعية الهندسية والصلابة التصنيعية، بحيث أمكن لشركات مثل مرسيديس بنز في شتوتغارت وبي أم دبليو في ميونيخ بيع سيارات متزايدة السعر في سوق شبه مضمون، بدايةً في موطنها ومن ثم في الخارج. دعمت حكومة بون "الأبطال الوطنيين" بلا خجل، كما فعل النازيون قبلها، مغذية إياها في أعوامها الأولى بقروض مواتية ومشجعة، آصرةً الأعمال المصرفية التي أمدت الشركات الألمانية بمبالغ مالية جاهزة للاستثمار.

في حالة فولكسفاغن، أرسي الأساس أصلًا بحلول عام 1945. كما هي الحال بالنسبة إلى كثير من صناعات ألمانيا الغربية بعد الحرب، استفادت فولكسفاغن من كل مزايا اقتصاد السوق الحرة - زاد الطلب على منتوجاتها بشكل ملحوظ - من دون أن تعاني من متاعب المنافسة أو تكاليف البحوث والتطوير والمعدات. أعطيَت الشركة موارد لا تنضب قبل عام 1939. فقد انتفعت النازية والحرب والاحتلال العسكري كثيرًا بها - نظرت حكومة الحلفاء العسكرية بعين الرضا إلى شركة فولكسفاغن تحديدًا، لأن قدرتها الإنتاجية بُنيَت قبل الحرب وأمكن تشغيلها من دون أي صخب إضافي. لم يكن ثمة منافسة محلية ذات شأن لفولكسفاغن الخنفساء عندما تزايد الطلب على كميات كبيرة من السيارات العائلية الصغيرة، وقد حققت السيارات ربحًا حتى عند البيع بأسعار ثابتة ومنخفضة - بفضل النازيين، لم يكن عليها أي دين قديم لزم سداده.

في بريطانيا أيضًا ثمة "بطل وطني" هو الشركة البريطانية للسيارات (the British Motor Corporation)، كتلة من مصنعي سيارات سابقين ومستقلين مثل موريس وأوستين، وهي ذاتها التي اندمجت لاحقًا مع شركة ليلاند موتورز (Leyland Motors) لتصنيع السيارات لتشكيل شركة ليلاند البريطانية ((British Leyland (BL)). كانت شركة ليلاند البريطانية تبيع منتوجاتها حتى وقت متأخر في عام 1980 على أنها رمز بريطاني: "قُدِ العلَم - اشترِ سيارة أوستن موريس". ومثلما فعل المنتجون الألمان، زاد مصنعو السيارات البريطانيون التركيز على السوق الخارجي. وانتهت أوجه الشبه عند هذا الحد.

حثت الحكومات البريطانية المتتالية بعد الحرب الشركة البريطانية للسيارات على نحو خاص (كان تأثيرها أضعف في فرعي شركة فورد وجنرال موتورز الأميركيتين في المملكة المتحدة) على بيع أكبر عدد ممكن من السيارات في الخارج، كجزء من سعيها المحموم للحصول على عائدات بالقطع الأجنبي، لتعويض ديون البلاد الضخمة التي فرضتها الحرب. (تمثل هدف الحكومة الرسمي في أواخر الأربعينيات في تصدير 75 في المئة من مجمل إنتاج السيارات في المملكة المتحدة). أهملت الشركة حينها معيار الجودة لمصلحة الإنتاج السريع. لم تكن النوعية الرديئة للسيارات البريطانية ذات أهمية كبيرة في البداية. كان للشركات البريطانية سوق مقيدة؛ فالطلب في الوطن وأوروبا على حد سواء تخطى العرض المتوفر. ولم يستطع مصنعو أوروبا القارية المنافسة من ناحية كمية الإنتاج، حيث زاد إنتاج المملكة المتحدة في عام 1949 من سيارات الركاب على ما أنتجته بقية أوروبا مجتمعة. لكن ما إن شاعت سمعة تدني الجودة وضعف الخدمات حتى أصبح تغيير الصورة مستحيلًا. هجر الزبائن الأوروبيون السيارات البريطانية بالجملة حالما توفرت بدائل محلية أفضل.

عندما قررت شركات السيارات البريطانية تحديث أساطيلها وعصرنة خطوط إنتاجها، لم تجد مصارف تلجأ إليها للحصول على قروض ومبالغ للاستثمار على الطريقة الألمانية. ولم تتمكن أيضًا (على عكس شركة فيات في إيطاليا ورينو في فرنسا) من الاعتماد على الحكومة لتعويض النقص. ومع ذلك بنت مصانع ومراكز توزيع في أجزاء غير ملائمة اقتصاديًا في البلاد تحت ضغط سياسي شديد من لندن - امتثالًا للسياسات الرسمية المحلية واسترضاء السياسيين المحليين والنقابات المحلية. وحتى بعد التخلي عن هذه الاستراتيجية غير المنطقة اقتصاديًا، وتوحيد الإمكانات، بقيت شركات السيارات البريطانية مشتتة على نحو يائس: ضمت ليلاند البريطانية 60 مصنعًا مختلفًا في عام 1968.

شجعت الحكومات قصور المنتجين البريطانيين فعليًا. بعد الحرب قامت السلطات بتوزيع إمدادات شحيحة من الفولاذ على المصنعين على أساس حصصهم السوقية قبل الحرب، وبذلك جمدت قطاعًا من الاقتصاد في قالب الماضي وعاقبت المنتجين الجدد وذوي الفعالية الأعلى المحتملة. اجتمعت عوامل ضمان تقديم الإمدادات، والطلب المرتفع الزائف على كل ما ينتجون، والضغط السياسي لاستخدام طرائق اقتصادية عديمة الكفاءة لإيصال الشركات البريطانية إلى الإفلاس. بحلول عام 1970 كان المنتجون الأوروبيون واليابانيون مسيطرين على أسواقهم ومتغلبين عليها بالجودة والسعر. وأخيرًا سببت أزمة النفط في أوائل السبعينيات، وانضمام بريطانيا للاتحاد الاقتصادي الأوروبي، وإغلاق آخر أسواق المملكة المتحدة المحمية في المستعمرات والمستوطنات الخاضعة لسيطرتها، تدمير صناعة السيارات البريطانية المستقلة. وفي عام 1975 انهارت ليلاند البريطانية، وهي المصنع الشامل المستقل الوحيد للسيارات في البلد، ووجب إنقاذها من ذلك المأزق بالتأميم. وبعد بضع سنوات بيعت أجزاؤها المربحة بسعر زهيد ... لشركة بي أم دبليو.

يمكن تراجع قطاع السيارات البريطاني المستقل، ومن ثم اختفاؤه في النهاية أن يمثل التجربة الاقتصادية البريطانية بصورة عامة. في البداية لم يكن أداء الاقتصاد البريطاني سيئًا إلى حد بعيد؛ في عام 1951 كانت بريطانيا لا تزال المركز الصناعي الرائد لأوروبا، منتجة ضعف إنتاج فرنسا وألمانيا معًا. لقد أمنت وظائف كاملة ونمت فعلًا، وإن يكن أبطأ من أي دولة أخرى. مع ذلك عانت من عائقين معطلين؛ أحدهما نتاج سوء طالع تاريخي، والآخر فرضته على نفسها.

كانت أزمة ميزان المدفوعات المزمنة في المملكة المتحدة ناتجة بدرجة كبيرة عن ديون تراكمت لسداد تكاليف حرب استمرت 6 سنوات مع ألمانيا واليابان، والتي يجب أن يضاف إليها تكاليف هائلة لدعم مؤسسة دفاعية فاعلة بعد الحرب (8.2 في المئة من الدخل القومي في عام 1955، مقابل نفقات تبلغ ألمانيا أقل من نصف ذلك الرقم). تمت المبالغة في تقويم سعر الجنيه

الإسترليني - كان لا يزال عملة رئيسة في الصفقات الدولية في الخمسينيات - ما جعل من الصعب على بريطانيا بيع ما يكفي في الخارج للتعويض عن العجز المزمن للجنيه الإسترليني مقابل الدولار. وبصفتها دولة جزيرة، معتمدة تمامًا على واردات الأطعمة والمواد الخام الأساسية، كانت بريطانيا تعوض تاريخيًا عن هذا الضعف البنيوي بأفضليتها في الوصول إلى الأسواق المحمية في الإمبراطورية والكومنولث.

لكن هذا الاعتماد على أسواق ومصادر نائية، الذي كان مزية في السنوات الأولى بعد الحرب حين كانت بقية أوروبا تصارع لتسترد عافيتها أصبح عبئًا خطرًا حالما نهضت أوروبا، وعلى نحو خاص منطقة المجموعة الاقتصادية الأوروبية. لم يستطع البريطانيون منافسة الولايات المتحدة، ولاحقًا ألمانيا، في أي من الأسواق الخارجية غير المحمية، بينما تراجعت صادرات بريطانيا إلى أوروبا ذاتها عن صادرات المنتجين الأوروبيين الآخرين. شكلت الصادرات البريطانية المصنعة 25 في المئة من المجموع العالمي بحسب القيمة في عام 1950، وبعد 20 عامًا شكلت ما معدله 10.8 في المئة فقط. فقد البريطانيون حصتهم من السوق العالمية، وتحول موردوهم التقليديون - في أستراليا ونيوزيلندا وكندا والمستعمرات الأفريقية - إلى أسواق أخرى أيضًا.

كان التراجع النسبي الاقتصادي في بريطانيا إذًا محتومًا إلى حد ما، لكن لا ينبغي الاستخفاف بمساهمة بريطانيا نفسها. فحتى قبل الحرب العالمية الثانية اكتسب قطاع التصنيع البريطاني سمعة استحقها بجدارة لانعدام كفاءته، واعتماده على نجاحات الماضي. ليس السبب أن البريطانيين كانوا مغالين في السعر، بل على العكس تمامًا. وكما أشار ماينارد كينز في تعليق ساخر على توقعات اقتصاد ما بعد الحرب: "أجر الساعة في هذا البلد جنيهان (عمومًا)؛ وفي الولايات المتحدة خمسة دولارات في الساعة ... وحتى مع عدم الكفاءة الشهير للمصنعين البريطانيين، كانوا قادرين (كما يأمل المرء) على تعويض كامل فرق التكلفة المبدئية عبر نطاقات واسعة من الصناعة لمصلحتهم، لكنهم استطاعوا، باعتراف الجميع، تحقيق ذلك في بعض الحالات المهمة ... تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن العالم بأكمله سيتغلب على التكلفة شريطة ألا نكون قد صنعنا هذا المنتج سابقًا" [(167)].

تمثلت إحدى المشكلات في القوة العاملة. ضمت المصانع البريطانية طواقم من الرجال (وبعض النساء) المنضمين تقليديًا - بالمعنى الحرفي للكلمة - إلى مئات من نقابات العمال العريقة؛ في عام 1968 أحصت مصانع ليلاند البريطانية للسيارات 246 نقابة مختلفة، تفاوضت الإدارة مع كل منها على حدة، حول كل تفصيل يخص معدلات العمل والأجور. كانت تلك حقبة تشغيل لكامل القوة العاملة. في الواقع، مثل الحفاظ على التشغيل الكامل الهدف الاجتماعي الأول لكل الحكومات البريطانية المتعاقبة في تلك السنوات. لذلك كان التصميم على تجنب العودة إلى أهوال الثلاثينيات، حيث أتلفت البطالة

الرجال والآلات، مقدمًا على اعتبارات النمو، والإنتاجية والكفاءة. أصبحت النقابات المهنية، وخصوصًا ممثلوها المحليون ومندوبوها في المصانع أقوى من أي وقت مضى. وأصبحت الإضرابات - المعبرة عن تشدد العمال والإدارة المفتقرة إلى الكفاءة على حد سواء - سمة مزمنة في الحياة الإنتاجية البريطانية بعد الحرب.
حتى لو اتبعت قيادة النقابات البريطانية المثال الألماني، وأقامت علاقات ودية مع عمال المصانع ولجمت الأجور في مقابل الاستثمار والأمن والنمو، يُستبعد قبول أغلب أرباب العمل بذلك. في الثلاثينيات، عرف كليمنت أتلي - رئيس الوزراء العمالي في وقت لاحق - بدقة العلة الاقتصادية البريطانية بأنها مشكلة قصور في الاستثمار، ونقص في الابتكار، عدم مرونة العمالة ومستوى إداري متواضع. لكنه عندما وصل إلى منصبه، بدا وكأنه لا يستطيع، هو ومن خلفه، فعل الكثير لوقف التعفن. وفيما ورثت الصناعة الألمانية كل مزايا التغييرات التي جلبتها النازية والحرب، ورثت الصناعات البريطانية العريقة وغير التنافسية، جمودًا وخوف شديدًا من التغيير.
احتاجت مؤسسات النسيج، والمناجم، وبناء السفن، والحديد الصلب والهندسة الخفيفة إلى إعادة بناء وتجديد المعدات في عقود ما بعد الحرب؛ لكنهم كما اختاروا التكيف مع النقابات بدلًا من التخلص من ممارسات العمالة المفتقرة للكفاءة. فضل مديرو المصانع البريطانيون العمل في حلقة من قصور الاستثمار، والبحوث والتطوير المحدودين، والأجور المنخفضة، وقاعدة زبائن متقلصة على المغامرة ببضائع جديدة في أسواق جديدة. لم يكن الحل واضحًا.
بالعودة إلى كينز مرة أخرى: "إذا قررت القوات الجوية الأميركية (تأخر الوقت كثيرًا لنأمل بحصول ذلك على يد العدو) تدمير كل مصنع على الساحل الشمالي الشرقي وفي لانكشاير بسبب زلة جغرافية محزنة، دمرت (في ساعة كان فيها المدراء جالسين هناك، ولا أحد آخر غيرهم)، لن يكون لدينا سبب للخوف. فكيف بغير ذلك سنكتسب من جديد وفرة في ضعف الخبرة، التي تبدو ضرورية للنجاح؟ هذا ما لا يمكنني التكهن به".
في فرنسا، تم التغلب على تراث مشابه من العقلية الإدارية اللاتنافسية والجمود عبر الاستثمار العام والتخطيط المتسم بالاندفاع. وفي أي حال، قيدت الحكومات البريطانية نفسها بالمفاوضات الجماعية، وإدارة الطلب، والوعظ والإرشاد. وبالنسبة إلى دولة سبق أن أممت هذا العدد الهائل من قطاعات الاقتصاد بعد عام 1945، وكانت في عام 1970 مسؤولة عن إنفاق أكثر من 47 في المئة من الناتج الوطني الإجمالي، بدت هذه الحيطة مفارقة غريبًا. لكن الدولة البريطانية، وعلى الرغم من امتلاكها أو تشغيلها لمعظم قطاعات النقل والطبابة والتعليم والاتصالات، لم تفاخر يومًا بالطموح الاستراتيجي الوطني الكلي؛ وتُرك الاقتصاد لأسباب عملية ليتدبر أموره بنفسه. وأُلقي على عاتق جيل لاحق من إصلاحيي السوق الحرة - ورئيس

وزراء راديكالي محافظ معارض لدور الدولة - استخدام القوة الكاملة للحكومة المركزية لمواجهة جمود بريطانيا الاقتصادي. لكن عندئذٍ، كان بعض القيود المفروضة على اقتصاد بريطانيا "العجوز" عديم التكيف فُرضت، لأسباب أخرى، على الاقتصاد الألماني المتعثر، أيضًا.

---

(166) في عام 1960 نما الاقتصاد الألماني بمعدل 9 في المئة سنويًا، أما الاقتصاد البريطاني فنما بمعدل 2.6 في المئة سنويًا: أبطأ نسبة في العالم المتطور، باستثناء إيرلندا، وهي التي كانت في هذا الوقت لا تزال بعيدة من أن تكون "متطورة".

(167) مذكور في:

Peter Hennessy, *Never Again. Britain 1945 - 1951* (1993), p. 117.

الفصل الحادي عشر: ساعة الاشتراكية الديمقراطية

"ليس المهم أن تنجز الحكومة أشياء يقوم بها الأفراد أصلًا، أو أن تنجز تلك الأشياء على نحو أفضل أو أسوأ بقليل، بل أن تقوم بتلك الأشياء التي لا يقوم بها على الإطلاق أحد في الوقت الراهن"

جون مانيارد كينز (1926) "لن تكون الولايات المتحدة مصدر التحدي، ... ولا ألمانيا الغربية ولا فرنسا، ولكن مصدر التحدي تلك الدول، التي مهما كانت خاطئة - وأحسب أنها خاطئة في كثير من النواحي الجوهرية - إلا أنها قادرة على المدى الطويل على قطف الثمار المادية للتخطيط الاقتصادي والملكية العامة"

أنيورين بيفان (1959) "تمثل أمتنا الديمقراطية، ومجاري الصرف الصحي السليمة"

جون بيتجمان

"أريد أن أفتح نوافذ الكنيسة لنتمكن من رؤية ما بخارجها، ويتمكن الناس من رؤية ما بداخلها"

البابا يوحنا الثالث والعشرون

"التصوير الفوتوغرافي حقيقة، والسينما حقيقة مضاعفة أربعًا وعشرين مرة في الثانية الواحدة"

جان لوك غودار

شهد عقد الستينيات في القرن العشرين ذروة الدولة الأوروبية. كانت علاقة المواطن بالدولة الأوروبية الغربية في سياق القرن الماضي تسوية متغيرة بين الاحتياجات العسكرية والمطالب السياسية: الحقوق الجديدة للمواطنين المحررين حديثًا تقابلها التزامات أقدم عهدًا للدفاع عن المملكة. لكن هذه العلاقة تميزت منذ عام 1945، على نحو متزايد، بنسيج كثيف من الفوائد الاجتماعية والاستراتيجيات الاقتصادية التي خدمت الدولةُ بموجبها رعاياها، أكثر من خدمة رعاياها لها.

فقدت طموحات دول الرفاه الشاملة في أوروبا الغربية، بعض جاذبيتها في السنوات اللاحقة لأسباب ليس أقلها أنها لم تعد قادرة على الوفاء بوعودها: حيث وضعت البطالة والتضخم وشيخوخة السكان والتباطؤ الاقتصادي قيودًا لا يمكن الدولة التغلب عليها لتنفيذ شقهم من الصفقة. فالتحولات في أسواق رأس المال الدولية والاتصالات الإلكترونية الحديثة أفقدت الحكومات القدرة على تخطيط السياسة الاقتصادية المحلية وتنفيذها. والأهم من ذلك كله تأكّل شرعية الدولة التدخلية نفسها: في الداخل بسبب جمود وكالات ومنتجي

القطاع العام وعدم أهليتهم، وفي الخارج بسبب الأدلة الدامغة على الخلل الاقتصادي المزمن، والقمع السياسي في دول الكتلة الاشتراكية السوفياتية.
لكن هذا كله كامن في المستقبل. تحقق إجماع بارز في سنوات ذروة الرخاء الاجتماعي للدولة الأوروبية الحديثة، عندما كان الجهاز الإداري لا يزال يمارس سلطة واسعة النطاق، من دون أن تُهاجم صدقيته. شاع اعتقاد على نطاق واسع أن الدولة، ستقوم دائمًا بعمل أفضل من السوق غير المقيدة: ليس في إقامة العدل أو تأمين الحدود أو توزيع السلع والخدمات فحسب، بل وفي تصميم وتطبيق استراتيجيات لتحقيق التلاحم الاجتماعي، والمؤازرة الأخلاقية والتنمية الثقافية. وكانت الحلقات الأكاديمية والسياسية الأوروبية السائدة تنظر إلى فكرة "أن من الأفضل ترك مثل هذه الأمور للاهتمام الذاتي المستنير، وأعمال السوق الحرة في السلع والأفكار" على أنها من البقايا الغريبة لعهود ما قبل الكينزية، وعُدت في أحسن الأحوال إخفاقًا في تعلم دروس الكساد، وفي أسوأ الأحوال دعوةً إلى الصراع، ونداءً مستترًا إلى أحط الغرائز البشرية.
كانت الدولة، إذًا، أمرًا جيدًا، وكانت تتمتع بحضور قوي. ارتفع الإنفاق الحكومي بين عامي 1950 و1973 من 27.6 في المئة إلى 38.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في فرنسا، ومن 30.4 في المئة إلى 42 في المئة في ألمانيا الغربية، ومن 34.2 في المئة إلى 41.5 في المئة في المملكة المتحدة، ومن 26.8 في المئة إلى 45.5 في المئة في هولندا، في وقت كان الناتج المحلي في حد ذاته ينمو بوتيرة أسرع من أي وقت مضى. أُنفق القسم الأعظم من هذه الزيادة على التأمين والمعاشات التقاعدية والصحة والتعليم والإسكان. وفي الدول الاسكندينافية، ازدادت حصة الدخل الوطني المكرسة للضمان الاجتماعي وحده بنسبة 250 في المئة في الدنمارك والسويد بين عامي 1950 و1973. وتضاعفت ثلاث مرات في النرويج. وفي سويسرا وحدها بقيت نسبة إنفاق الدولة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب منخفضة نسبيًا (لم تصل إلى 30 في المئة حتى عام 1980)، ومع ذلك يعد رقمًا لافتًا مقارنة بنسبة الإنفاق في عام 1938 التي لم تتعدَّ 6.8 في المئة.
وترافقت قصة نجاح الرأسمالية الأوروبية بعد الحرب في كل مكان، مع تعزيز دور القطاع العام. لكن طبيعة ارتباط الدولة به تباينت إلى حد كبير، حيث تحاشت الدولة في معظم دول أوروبا القارية الملكية المباشرة للصناعة (لكن ليس ملكية وسائل النقل العام أو الاتصالات)، وفضلت تطبيق رقابة غير مباشرة، وغالبًا من طريق وكالات وطنية مستقلة، وكانت مؤسسة إعادة البناء الصناعي الإيطالية، الأكبر والأكثر شهرة (يراجع الفصل الثامن).
لم تخدم تكتلات مثل مؤسسة إعادة البناء الصناعي موظفيها ومستهلكي منتوجاتها فحسب، بل ومجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، ووكالات الخدمة الاجتماعية، وحتى الكنائس التي استغنت عن

رعايتها وعززت نفوذها. "استعمر" الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا نطاقًا متنوعًا من الوظائف في الخدمات العامة على كل المستويات، من القرية إلى العاصمة الوطنية، إلى الإنتاج الذي كانت الدولة تدعمه أو تسيطر عليه: النقل، ووسائل الإعلام الإلكترونية، والمصارف، والطاقة، والصناعات الهندسية والكيماوية، ومهن البناء، وتجارة البناء والصناعات الغذائية. وكان المستفيدون الرئيسون، بعد الحزب نفسه، الملايين من أبناء وأحفاد الفلاحين غير الملاكين للأرض، الذين وجدوا فرص عمل مضمونة في البيروقراطيات التي نتجت عن ذلك. ووظفت الجمعية الوطنية الإيطالية لأيتام الحرب 12 شخصًا من أصل كل 70 يتيمًا، وأنفقت 80 في المئة من مخصصات موازنتها السنوية على الرواتب والإدارة.

وبطريقة مماثلة، أتاحت سيطرة الحكومة الوطنية البلجيكية في بروكسل على شركات القطاع العام تخفيف الاستياء المحلي، وتلطيف الصراعات القائمة على الخلافات الإقليمية واللغوية، عبر رشوة المصالح الجهوية واللغوية المتنافسة بالخدمات والوظائف والاستثمار في البنية التحتية المكلفة.

وفي فرنسا أنشأ التأميم، بعد الحرب، شبكات نفوذ ومحسوبية طويلة الأمد. كانت مؤسسة كهرباء فرنسا المزوِّد الرئيس للطاقة في البلاد. لكنها كانت أيضًا واحدة من أكبر أرباب العمل في البلاد. وبموجب اتفاق عائد إلى التشريعات الأولى بعد الحرب يلزم مؤسسة الكهرباء الفرنسية تقديم واحد في المئة من عائداتها لصندوق اجتماعي تحت إدارة حركة النقابات التجارية، الاتحاد العام للعمل، السائدة حينذاك. وطوال عقود، مثلت أجور أيام العطل وغيرها من المكاسب، التي تدفع من هذا الصندوق (فضلًا عن فرص العمل لموظفي ذلك الاتحاد)، رافعة سياسية مهمة ومربحة للحزب الشيوعي الفرنسي بصفته راعي الاتحاد العام للعمل.

ومن ثم نشَّطت الدولة التجارة والسياسة والمجتمع بطرائق عدة. وكانت مسؤولة، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن توظيف وأجور الملايين من الرجال والنساء الذين لديهم بدورهم مصلحة في ذلك، سواء كانوا مهنيين أم بيروقراطيين. لم يسعَ خريجو الجامعات الرائدة في بريطانيا، مثل معاصريهم في المعاهد العليا (grandes écoles) الفرنسية، للعمل في مهن القطاع الخاص علاوة على الصناعة والتجارة، بل للعمل في ميدان التعليم، أو الطب، أو الخدمات الاجتماعية، أو القانون العام، أو احتكارات الدولة أو السلك الحكومي. وبحلول نهاية سبعينيات القرن الماضي، تولى 60 في المئة من جميع خريجي الجامعات في بلجيكا العمل في الخدمات العامة أو القطاع الاجتماعي المدعوم حكوميًا. صاغت الدولة الأوروبية سوقًا فريدة من نوعها للسلع والخدمات التي يمكن أن تقدمها. وشكلت حلقة فعالة من فرص العمل والتأثير، الذي استقطب تقديرًا عالميًا شبه كامل.

قد تكون الاختلافات العقائدية حول الأهداف المزعومة للدولة نقاط اعتراض صاخبة على اليسار واليمين، والديمقراطيين المسيحيين والشيوعيين، والاشتراكيين والمحافظين، لكن كان لدى الجميع تقريبًا ما يكسبه من الفرص التي أتاحتها الدولة للحصول على دخل ونفوذ. كانت الثقة بالدولة - بصفتها مخططًا ومنسقًا، ومقدمًا للتسهيلات، وحكمًا، ومزود خدمات، ووكيلًا، ووصيًا - منتشرة على نطاق واسع، وقد عبرت كل الانقسامات السياسية [(168)] تقريبًا.
كانت دولة الرفاه اجتماعية صراحة، لكنها كانت بعيدة من الاشتراكية. بذلك المعنى كانت دولة الرفاه الرأسمالية، كما تكشفت في أوروبا الغربية، متجاوزة الأيديولوجيا حقًا.
ومع ذلك، كان ثمة رؤية مميزة في إطار الإجماع الأوروبي العام بعد الحرب، وهي رؤية الاشتراكيين الديمقراطيين. كانت الاشتراكية الديمقراطية هجينة دائمًا، وهذا في الواقع هو مأخذ أعدائها عليها من اليمين ومن اليسار على حد سواء. وفي بحثها طوال حياتها عن نظريتها، كانت الديمقراطية الاشتراكية نتاج ما أرساه فكر جيل من الاشتراكيين الأوروبيين في وقت مبكر من القرن العشرين: أن ثورة اجتماعية جذرية في معاقل أوروبا الحديثة - كما تنبأ وخطط لها أصحاب الرؤى الاشتراكية في القرن التاسع عشر - تكمن في الماضي، وليس في المستقبل. لم يكن هذا الأنموذج الراجع إلى القرن التاسع عشر والقائم على انتفاضة عنيفة في المدن بغيضًا وعاجزًا في الأرجح عن تحقيق أهدافه فحسب، بل ومفرطًا أيضًا. أضحى تحقيق تحسينات حقيقية لحال جميع الطبقات ممكنًا بطرائق تدريجية وسلمية.
ولم ينتج من ذلك نبذ مبادئ الاشتراكية الأساسية التي أرسيت في القرن التاسع عشر. حافظت الأغلبية الساحقة من الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين في منتصف القرن العشرين، على إيمانها بأن الرأسمالية بطبيعتها مختلة وظيفيًا، وأن الاشتراكية متفوقة سواء أخلاقيًا أو **اقتصاديًا**، مع أنهم حافظوا على مسافة بينهم وبين ماركس وورثته المعترف بهم. اختلفوا عن الشيوعيين في عدم رغبتهم في الالتزام بحتمية الزوال الوشيك للرأسمالية، أو في حكمة تعجيل هذا الزوال عبر إجراءاتهم السياسية الخاصة. وتجلت مهمتهم، كما فهموها في سياق عقود الكساد والشقاق والدكتاتورية، في استخدام موارد الدولة للقضاء على الأمراض الاجتماعية الملازمة لأشكال الإنتاج الرأسمالي وطرائق العمل غير المقيدة لاقتصاد سوق: بناء مجتمعات جيدة لا بناء مجتمعات اقتصادية مثالية.
لم تكن السياسات الديمقراطية الاشتراكية تغري الشبان نافدي الصبر على نحو دائم، كما أظهرت الأحداث اللاحقة. لكنها جذبت، بشكل بدهي، الرجال والنساء الذين عاشوا في خلال العقود الرهيبة منذ عام 1914. لم تعد الديمقراطية الاشتراكية في أجزاء معينة من أوروبا الغربية مسألة سياسية، بل أصبحت نمط حياة بحلول مِنتصف الستينيات. كان هذا أكثر وضوحًا في

الدول الاسكندينافية منه في أي مكان آخر. ارتفعت نسبة المصوتين في الانتخابات الوطنية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الدنماركي بين عامي 1954 و1964 من 33 إلى 42 في المئة، وفي السنوات نفسها فاز حزب العمل النرويجي بما بـين 43 و48 في المئة، أما حصة الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي من الأصوات بعد الحرب فلم تتدنَّ يومًا عن 45 في المئة، بل تجاوزت 50 في المئة في انتخابات عام 1968.

لم تكن الأعدادُ بذاتها اللافتَ في هذه الأرقام الانتخابية - نال الحزب الاشتراكي النمساوي نسبة مماثلة أحيانًا، وفاز حزب العمال البريطاني بقيادة كليمنت أتلي بـ 48.8 في المئة من الأصوات في الانتخابات العامة لعام 1951 (مع أن حزب المحافظين حصل على مقاعد برلمانية أكثر بتصويت إجمالي أقل) - لكن اللافت هو اتساقها. ضمنت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الاسكندينافية على مر السنين خمسَي عدد الأصوات في بلدانها، وكانت النتيجة سيطرة متواصلة على الحكومة امتدت عقودًا، وكانوا يتزعمون أحيانًا ائتلافًا من أحزاب صغيرة متعاونة، لكنهم كانوا بمفردهم عادة. وقاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي ثماني حكومات من أصل عشر في الدنمارك بين عامي 1945 و1968. وفي الأعوام نفسها، عرفت النرويج خمس حكومات، ثلاث منها اشتراكية ديمقراطية، أما السويد فعرفت أربع حكومات كلها اشتراكية ديمقراطية. وكان ثمة اتساق في الشخصيات أيضًا: ففي النرويج، تزعم إينار غيرهاردسن حكومتين اشتراكيتين ديمقراطيتين لمدة 14 عامًا، وفي السويد، حكم تاغ إيرلاندر كلًا من حزبه وبلاده لمدة 23 عامًا، بين عامي 1946 و 1969[(169)].

ورثت المجتمعات الاسكندينافية مزايا معينة. فهي صغيرة ومتجانسة اجتماعيًا، وليس لديها مستعمرات خارجية ولا طموحات استعمارية في الخارج، وهي دول دستورية لسنوات طويلة. أجاز الدستور الدنماركي لعام 1849 حكمًا برلمانيًا محدودًا لكن مع حريات صحافية ودينية واسعة. أنشئت بموجب دستور عام 1809 في السويد (والدستور النرويجي أيضًا آنذاك) مؤسسات سياسية حديثة، منها التمثيل النسبي ووظيفة أمين المظالم (ombudsman) - وهذه الأخيرة انتشرت في الدول الاسكندينافية كلها في الأعوام اللاحقة - ووفر الأطر المستقرة التي يمكن أن يتطور النظام الحزبي السياسي عبرها. وبقيت هذه الأطر سارية حتى عام 1975.

بيد أن الدول الاسكندينافية كانت فقيرة تاريخيًا، فهي منطقة غابات ومزارع وقطاع أسماك وحفنة من الصناعات الأولية، معظمها في السويد. عكرت الاضطرابات المزمنة صفو علاقات العمل في السويد والنرويج بوجه خاص، حيث كان معدل الإضراب في البلدين من بين أعلى المعدلات في العالم في خلال العقود الأولى من القرن العشرين. كانت البطالة مزمنة في تلك المنطقة، في حقبة الكساد التي شهدتها ثلاثينيات القرن الماضي، وكان ثلث

القوى العاملة السويدية في عامي 1932 و1933 بلا عمل؛ وفي النرويج والدنمارك كان 40 في المئة من القوة العاملة بلا شغل. وتقارب هذه الأرقام نظائرها في أسوأ سنوات البطالة في بريطانيا، وجمهورية فايمار في ألمانيا، والولايات الصناعية في أميركا. وأدت الأزمة في السويد إلى مواجهات عنيفة، ولا سيما في آدالين (Ådalen) في عام 1931 حيث قمع الجيش الإضراب في معمل ورق [جدير بالذكر أن المخرج السويدي بو فايدربرغ (Bo Widerberg) أحيا ذكراه في فيلمه: "آدلين 31" (*Ådalen 31*) (1969)].

إذا كانت الدول الاسكندينافية، والسويد على وجه الخصوص، لم تتبع النهج الاقتصادي للمجتمعات التي عانت الكساد الاقتصادي لبلدان أوروبا الأخرى بين الحربين فالكثير من الفضل في ذلك عائد إلى الاشتراكيين الديمقراطيين.

تخلت الأحزاب الاشتراكية في البلدان الاسكندينافية، بعد الحرب العالمية الأولى عن العقيدة الراديكالية والطموحات الثورية بدرجة كبيرة، والتي تقاسمتها مع الحركات الاشتراكية الألمانية وغيرها من قوى الأممية الثانية، وفي سياق الثلاثينيات سعت لتسوية سياسية بين رأس المال والعمل. وقع ممثلو أرباب العمل والعمال السويديون ميثاقًا في سالتسجوبادن (Saltsjöbaden) في عام 1938، لصوغ أسس مستقبل العلاقات الاجتماعية في البلاد - باكورة شراكات اشتراكية رأسمالية جديدة تشكلت في ألمانيا والنمسا بعد عام 1945، ولم تكن معروفة تقريبًا قبل الحرب، إلا في كنف الفاشية [(170)].

انفتح الاشتراكيون الديمقراطيون الاسكندنافيون على مثل هذه التسويات، إذ لم يكن لديهم أوهام بشأن القاعدة الانتخابية "البروليتارية" المفترضة، التي اعتمدت عليها أحزاب اشتراكية أخرى من أجل الدعم الأساسي. ولو اعتمدت الأحزاب الاشتراكية الاسكندينافية على أصوات الطبقة العاملة المدينية وحدها، أو حتى على أصوات الطبقة العاملة المتحالفة مع إصلاحيي الطبقة الوسطى، لبقيت تلك الأحزاب ضمن الأقلية بشكل دائم. لقد اعتمدت آفاقها السياسية على توسيع اجتذابها لسكان الريف وهم الأغلبية السكانية في المنطقة. لذلك، وعلى الضد من كل حزب اشتراكي أو أو اشتراكي ديمقراطية آخر في أوروبا، لم يعانِ الاشتراكيون الديمقراطيون الاسكندنافيون من الكراهية الغريزية للريف التي ميزت الكثير من اليسار الأوروبي، من تصريحات ماركس عن "حماقة الحياة الريفية" إلى نفور لينين من "الكولاك".

شكل الفلاحون المعوزون، الذين شعروا بالمرارة في وسط أوروبا وجنوبها بين الحربين، جمهورًا انتخابيًا جاهزًا للنازيين أو الفاشيين أو الشعبويين ذوي القضية الفلاحية الواحدة. لكن المزارعين المضطربين على حد سواء، والحطابين، وأصحاب المزارع الصغيرة، وصيادي الأسماك في أقصى شمال أوروبا، اتجهوا بأعداد متزايدة إلى الاشتراكيين الديمقراطيين، الذين دعموا، على نحو فعال، التعاونيات الزراعية - ولهذا أهميته على نحو خاص في الدنمارك، حيث انتشرت الزراعة التجارية على نطاق واسع وبكفاءة، لكن

بمعدل ضيق جدًا - وبهذه الطريقة طَمست صور التمييز الاشتراكية القائمة منذ أمد بعيد بين الإنتاج الخاص والأهداف الجماعية، وبين الريف "المتخلف" والمدينة "الحديثة"، الأمر الذي شكل كارثة انتخابية في بلدان أخرى.
ترتب على هذا التحالف بين العمل والزراعة - الذي سهله الاستقلال الاستثنائي للفلاحين الاسكندينافيين، المنضوين بحماسة تحت جناح المجتمعات البروتستانتية، وغير المقيدين بالتبعية التقليدية لكاهن أو إقطاعي - تأسيس أرضية طويلة الأجل لأكثر الاشتراكيين الديمقراطيين نجاحًا في أوروبا. لم يكن ثمة مجال للتفكير في تحالفات "الأحمر والأخضر" في أي مكان آخر، (قامت هذه التحالفات في البداية بين الطرفين الفلاحي والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، واقتصر الأمر في وقت لاحق على مكونات الطرف الأخير وحده) لكنها أضحت قاعدة في الدول الاسكندينافية. وجسدت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية المركبة التي دخل بواسطتها المجتمع الريفي التقليدي والعمل الصناعي معًا العصر الحضري: بهذا المعنى لم تكن الديمقراطية الاشتراكية في البلدان الاسكندينافية مجرد سياسة بين العديد من السياسات، بل كانت صيغة الحداثة عينها.
تعود أصول دولة الرفاه الاسكندينافية التي تطورت بعد عام 1945 إلى الثلاثينيات التي شهدت ميثاقين اجتماعيين، أحدهما بين العاملين وأرباب العمل، وثانيهما بين العمل والزراعة. وقد انعكست تلك الأصول في الخدمات الاجتماعية والأحكام العامة الأخرى التي ميزت "الأنموذج" الاسكندينافي، مؤكدة الشمولية والمساواة: شمولية الحقوق الاجتماعية، والمساواة في الدخل، والتقديمات الموحدة المدفوعة من الضرائب التصاعدية المفروضة بصورة مرتفعة للغاية. لذلك، كان موقف هذا الأنموذج متناقضًا على نحو ملحوظ مع الأنموذج الأوروبي القاري، الذي حولت الدولة فيه الثروة أو أعادتها للأسر والأفراد، ممكنة إياهم من الدفع نقدًا لدعم خدمات خاصة، من حيث الجوهر (التأمين والطبابة على نحو خاص). وباستثناء التعليم، الذي كان عامًا وشاملًا قبل عام 1914، لم يتخيل نظام الرعاية الاسكندينافية ولم ينجز أي شيء دفعة واحدة. بل أُنجزت الأمور تدريجيًا. تخلفت الرعاية الصحية على نحو خاص: لم تتحقق التغطية الصحية الشاملة في الدنمارك حتى عام 1971، بعد 23 عامًا من إطلاق أنيورين بيفان لخدمات الصحة الوطنية عبر بحر الشمال في أرجاء المملكة المتحدة.
وإضافةً إلى ذلك، ما بدا من الخارج نظامًا شماليًا، تفاوت بدرجة كبيرة في الواقع من بلد إلى آخر. وكانت الدنمارك الأقل قربًا من الأنموذج "الاسكندينافي". وعلاوة على اعتمادها الكبير على السوق الخارجي لتسويق منتوجاتها الزراعية (منتوجات الألبان ولحم الخنزير على نحو خاص)، الأمر الذي جعلها أكثر حساسية حيال السياسات والتطورات السياسية في كل مكان من أوروبا، كانت القوة العاملة الماهرة فيها أكثر انقسامًا بسبب

الولاءات التقليدية المرتبطة بالمهن والمنظمات. وهي من هذه الزاوية شابهت بريطانيا، في الواقع، أكثر مما شابهت النرويج على سبيل المثال، فالاشتراكيون الديمقراطيون الدنماركيون تقيدوا في الستينيات بمحاكاة الحكومات البريطانية في أكثر من مناسبة، وسعوا إلى فرض الأسعار وضبط الأجور في سوق عمل غير مستقر. كانت تلك سياسة ناجحة وفقًا للمعايير البريطانية، لكن العلاقات الاجتماعية والأداء الاقتصادي في الدنمارك كانا مضطربين بعض الشيء وفقًا للمقاييس الاسكندينافية الأشد.
كانت النرويج أصغر المجتمعات الاسكندينافية وأكثرها تجانسًا (باستثناء آيسلندا). وهي أكثر من عانى من الحرب أيضًا. ومع ذلك، كانت النرويج متميزة حتى قبل اكتشاف النفط قبالة سواحلها. دولة كانت على خط المواجهة في الحرب الباردة، ومن ثم فقد التزمت بنفقات دفاعية أكبر بكثير من تلك المترتبة على الدنمارك الصغيرة، أو السويد المحايدة، وهي الأكثر استطالة من بين بلدان الشمال أيضًا، حيث ينتشر شعبها الصغير، الذي يقل عن أربعة ملايين نسمة، على خط ساحلي يبلغ طوله 1725 كيلو مترًا، وهو الأطول في أوروبا. وكانت البلدات والقرى النائية المهملة تعتمد كليًا على صيد الأسماك لكسب عيشها. وسواء أكانت الحكومة في أوسلو اشتراكية ديمقراطية أم لا، فهي ملزمة بتخصيص موارد الدولة لخدمة أهداف اجتماعية ومجتمعية؛ فالإعانات التي تتدفق من المركز إلى المحيط (للنقل، والاتصالات، والتعليم، والإمداد بالمهنيين، والخدمات، ولا سيما إلى ثلث البلاد الذي الواقع في شمال الدائرة القطبية الشمالية) كانت شريان حياة الدولة القومية النرويجية.
كانت السويد أيضًا، مميزة - مع أن خصائصها عُدت مألوفة في الأنموذج الاسكندينافي. يبلغ عدد سكانها ما يقرب من عدد سكان النرويج والدنمارك مجتمعتين (تعد استوكهولم الكبرى وحدها موطنًا لما يعادل 45 في المئة من سكان النرويج)، وكانت السويد الأغنى والأكثر تصنيعًا من بين المجتمعات الاسكندينافية. وبحلول عام 1973 كان إنتاجها من الحديد الخام مساويًا لإنتاج فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية معًا. ونحو نصف إنتاج الولايات المتحدة الأميركية. وهي الرائدة في إنتاج الورق، ولباب الخشب، وشحنهما، على مستوى العالم. ومع أن الديمقراطية الاشتراكية النرويجية عنت لسنوات طويلة بتنظيم وتقنين وتوزيع الموارد الشحيحة على مجتمع فقير، كانت السويد بحلول الستينيات أصلًا واحدة من أغنى البلدان في العالم. وقامت الديمقراطية الاشتراكية هناك على تخصيص الثروة والخدمات وتوزيعها على نحو عادل خدمة للصالح العام.
لم تكن الملكية الخاصة واستغلال وسائل الإنتاج موضع تساؤل على الإطلاق في جميع أنحاء البلدان الاسكندينافية، وفي السويد على نحو خاص. وخلافًا لحركة العمال البريطانية، التي بنت عقيدتها وبرنامجها السياسي منذ عام 1918 على إيمان لا يتزعزع بفضائل مِلكية الدولة، كان الاشتراكيون

الديمقراطيون السويديون راضين بإبقاء رأس المال والمبادرة بيد القطاع الخاص. شكلت شركة السيارات البريطانية في المملكة المتحدة، مثالًا لحقل تجارب لا حول له في سياق توزيع الحكومة للموارد المركزية، لكن ذلك لم يُطبق في السويد. أُتيحت الحرية لشركتي فولفو (Volvo) وساب (Saab) للسيارات وغيرهما من الشركات الخاصة لتزدهر أو تفشل.
في الحقيقة، تركز رأس المال الصناعي، في الواقع، في السويد "الاشتراكية" في أيادٍ خاصة قليلة العدد مقارنة بأي مكان آخر في أوروبا الغربية. ولم تتدخل الحكومة على الإطلاق في مراكمة الثروات الخاصة أو في السوق التجارية للسلع ورأس المال. حتى في النرويج، وبعد 15 عامًا من الحكم الاشتراكي الديمقراطي، كان القطاع الذي تملكه أو تديره الدولة في الحقل الاقتصادي أصغر من نظيره في ألمانيا الغربية التي يحكمها الحزب الديمقراطي المسيحي. لكن في كلا البلدين، كما هي الحال في الدنمارك وفنلندا، كان ما فعلته الدولة **فعليًا هو فرض ضريبة** قاسية وتصاعدية تصاعدي، وإعادة توزيع الأرباح الخاصة لأغراض عامة.
بدت النتائج لكثير من المراقبين الأجانب وأغلب الاسكندينافيين تتحدث عن نفسها. بحلول عام 1970 كان الاقتصاد السويدي (جنبًا إلى جنب مع الفنلندي) واحدًا من الاقتصادات الأربعة الرائدة في العالم، مقاسًا بالقوة الشرائية للفرد الواحد من السكان، (الاقتصادان الآخران هما اقتصادا الولايات المتحدة الأميركية وسويسرا). وأضحى الاسكندينافيون يعيشون عمرًا أطول، ويتمتعون بصحة أفضل مقارنة بمعظم الناس الآخرين في العالم (الأمر الذي كان سيدهش فلاحي الشمال المعزولين قبل ثلاثة أجيال سابقة). ويعد ما توفر في ميادين التعليم، والرعاية الاجتماعية، والطبابة، والتأمين، والتقاعد، والترفيه منقطع النظير (مقارنة بالولايات المتحدة في الأقل وبسويسرا بالطبع). وكذلك الأمن الاقتصادي والأمن المادي، الذي تابع مواطنو شمال أوروبا في ظله حياتهم برضى. وبحلول أواسط ستينيات القرن الماضي، اكتسب "الشمال المتجمد" في أوروبا مكانة شبه أسطورية: ربما بدا الأنموذج الاشتراكي الديمقراطي الاسكندينافي غير قابل للتكرار بسهولة في أي مكان آخر، لكنه حظي بإعجاب عالمي، وصار موضع حسد على نطاق واسع.
لا بد من أن يرى أي شخص مطّلع على ثقافة الشمال الأوروبي، من "مسرحيات" إبسن (Ibsen) إلى "لوحات" مونش (Munch) مرورًا "بأفلام" إنغمار بيرغمان جانبًا آخر للحياة الاسكندينافية: استجوابها الذاتي، والاكتئاب الأولي، وهو الأمر الذي فهم شعبيًا في تلك السنوات بصفته ميلًا إلى الاكتئاب، وإدمان على الكحول، وارتفاع معدلات الانتحار. كان من دواعي سرور نقاد السياسات الاسكندينافية المحافظين في الستينيات، وأحيانًا بعدها، أن يحمّلوا مسؤولية تلك العيوب إلى الشلل المعنوي الناجم عن الأمن الاقتصادي المفرط، والتوجه الممركز. تزامن ذلك وقتذاك مع نزوع الاسكندينافيين إلى خلع ملابسهم في

الأماكن العامة (وفي الأفلام السينمائية) وممارسة الجنس مع الغرباء تمامًا، كما أشيع على نطاق واسع: يقدم ذلك المزيد من الأدلة، في رأي بعض المراقبين، على الضرر النفسي الذي أحدثته الدولة التي تتمتع بقوة مفرطة، وتقدم كل شيء ولا تحظر شيئًا [(171)].

إذا كان هذا هو أسوأ ما يمكن أن يقال عن "الأنموذج" الاسكندينافي، يمكن التماس العذر للاشتراكيين الديمقراطيين في السويد أو في غيرها إذًا، إذا ما ضحكوا (أو اشتكوا كما هو واقع الحال) في طريقهم إلى المصرف. لكن لدى النقاد وجهة نظر: كان ثمة جانب مظلم للدولة التي تحتضن الجميع؛ ففي أوائل القرن العشرين، اتخذت الثقة بقدرة الدولة على جعل المجتمع أفضل حالًا، أشكالًا عدة: ولدت الاشتراكية الديمقراطية الاسكندينافية - مثل النزعة الإصلاحية الفابية (Fabian) لدولة الرفاه في بريطانيا - من افتتان واسع الانتشار بأنواع الهندسة الاجتماعية المختلفة. وفي ما عدا استخدام الدولة في تكييف المداخيل والنفقات والتوظيف والمعلومات، كمنت فتنة إصلاح الأفراد أنفسهم.

لم يكن "علم" تحسين النسل، مجرد بدعة، مثل نظرية التغذي على النبات والمشي على الأقدام (على الرغم من أنها خاطبت الجمهور نفسه غالبًا)، بل تناولها المفكرون من جميع الاتجاهات السياسية في العهد الإدواردي، وتشابكت، على نحو خاص، مع طموحات أصحاب النيات الحسنة من المصلحين الاجتماعيين. ففي حال كان هدف المرء الاجتماعي تحسين مجمل أوضاع الإنسان، فلماذا نفوت الفرص التي يتيحها العلم الحديث لإضافة تحسينات جزئية لحياتنا في سياق ذلك؟ ولماذا لا يجري التوسع في منع (أو إلغاء) عيوب الأوضاع الإنسانية لتشمل منع أو (إلغاء) عيوب البشر؟ انتشرت في العقود الأولى من القرن العشرين المطالبة بالمعالجة العلمية للتخطيط الاجتماعي أو الوراثي، ولقيت احترامًا تامًا. ويعود الفضل للنازيين وحدهم، الذين بدأت طموحاتهم المتعلقة بالصحة مع علم قياسات الجسم البشري المصنعة، وانتهت في غرف الغاز، وفقدت صدقيتها على نحو شامل في أوروبا بعد الحرب. أو أن هذا ما افتُرض على نطاق واسع.

لكن، كما اتضح بعد سنوات عدة، لم تتخل السلطات الاسكندينافية في الأقل عن الاهتمام بنظرية - وممارسة - "تحسين النسل" وتواصلت برامج الإعقام بين عامي 1934 و1976 في النرويج والسويد والدنمارك، وفي كل حالة بعلم الحكومات الاشتراكية الديمقراطية ورعايتها. بلغ عدد الذين حُرموا من الإنجاب في هذه السنوات من الدنماركيين نحو 6 آلاف، ومن النرويجيين 40 ألفًا ومن السويديين 60 ألفًا (90 في المئة منهم من النساء) وذلك لأغراض صحية، تتعلق بـ "تحسين السكان". وأسست القوة الفكرية الدافعة الكامنة وراء هذه البرامج - معهد البيولوجيا العرقي في جامعة أوبسالا (Uppsala) في السويد - في عام

1921، في ذروة رواج هذا الموضوع. ولم تتفكك إلا بعد مضي 55 عامًا على تأسيسها.
ما تقدمه لنا هذه القصة الحزينة عن الاشتراكية الديمقراطية ليس واضحًا - ارتكبت بوضوح المجتمعات والحكومات غير الاشتراكية و**غير** الديمقراطية ما هو أكثر وأسوأ. أتاحت شرعية الدولة بعد الحرب في البلدان الاسكندينافية، والمبادرات الملائمة التي أطلقها المواطنون، من دون مساءلة في الأغلب، للحكومة أن تكون حرة التصرف في ما تتخذه من إجراءات لخدمة المصلحة العامة، مع رقابة ضئيلة على نحو ملحوظ. ولم يخطر في بال أمين المظالم التحقيق في مساوئ من هم خارج مجتمع المكلفين من المواطنين دافعي الضرائب. ولا يبدو أن الخط الفاصل بين الضرائب التصاعدية وإجازات الأبوة والتدخل القسري في القدرات الإنجابية للمواطنين "الذين يعانون عيوبًا"، كان واضحًا تمامًا لبعض الحكومات الاشتراكية الديمقراطية في البلدان الاسكندينافية بعد الحرب. وما لم يكن ثمة أمر آخر، يفترض أن الدروس الأخلاقية المستخلصة من الحرب العالمية الثانية افتقرت إلى الوضوح المفترض - وعلى وجه التحديد (وربما ليس من قبيل المصادفة) في بلدان مثل السويد، التي يعد الوعي الجمعي فيها جليًا على نطاق واسع.
أما خارج حدود الدول الاسكندينافية، فتحقق المثال الأقرب إلى الديمقراطية الاشتراكية في بلد صغيرة محايد آخر، يقع على حافة أوروبا الغربية، هو النمسا. وقد دفعت أوجه الشبه الظاهرية المتماثلة المراقبين للإشارة إلى "الأنموذج النمساوي الاسكندينافي". تحولت النمسا، كما رأينا، مثل السويد أو النرويج، من بلد فقير تاريخيًا، يغلب عليه الطابع الريفي، إلى واحة مزدهرة، ومستقرة، وهادئة سياسيًا، لدولة مزودة بمقومات الرفاه. في النمسا، أيضًا، أبرم اتفاق فعلي، بين الاشتراكيين وحزب الشعب المحافظ، لتجنب أي عودة إلى الصراعات المفتوحة التي شهدتها العقود الفاصلة بين الحربين. لكن وجه الشبه ينتهي عند هذا الحد.
كانت النمسا في الواقع "اشتراكية" (وكانت تضم ثاني أكبر قطاع مؤمم، بعد فنلندا، مقارنة بأي ديمقراطية في أوروبا الغربية)، لكنها لم تكن اشتراكية ديمقراطية على نحو واضح. ولم يترأس حكومة البلاد بعد الحرب أي اشتراكي حتى عام 1970، عندما أصبح برونو كرايسكي مستشارًا. ومع أن النمسا دشنت بمرور الوقت العديد من الخدمات الاجتماعية والسياسات العامة المرتبطة بالمجتمع الاشتراكي الديمقراطي الاسكندينافي - رعاية الأطفال، وتأمين البطالة السخي، والمعاشات التقاعدية العامة، ودعم الأسرة، وإتاحة الطب والتعليم العالي، ودعم الدولة الأمثل للنقل - فإن ما يميز النمسا من السويد، على سبيل المثال، تجسد في التوزيع شبه الشامل للوظائف، والخدمات الخاصة، والتمويل وفقًا للانتماء **السياسي**. ويعد هذا التخصيص للدولة النمساِوية ومواردها لتحقيق الاستقرار في السوق وفقًا لأولويات سياسية أقل

ارتباطًا بالمثل الاشتراكية منه بذكرى صدمات الماضي. كان اهتمام اشتراكيي النمسا، إثر تجربتهم بين الحربين، بتحقيق الاستقرار للديمقراطية الهشة في بلادهم، أكبر من اهتمامهم بإسباغ طابع ثوري على سياستها الاجتماعية [(172)].

ومثل بقية المجتمع النمساوي، برهن الاشتراكيون الديمقراطيون في البلاد على نحو لافت أنهم بارعون في إدارة ظهرهم لماضيهم. احتاجت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أماكن أخرى إلى وقت أطول إلى حد ما للتخلي عن بعض حنينها للانتقال الجذري. انتظر الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا الغربية حتى انعقاد مؤتمره عام 1959 في باد غوديسبيرغ (Bad Godesberg) لإعادة صوغ أهدافه وغاياته. نص برنامج الحزب الجديد الذي اعتُمد في ذلك المؤتمر بوضوح على أن: "لا نية لدى الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا المتجذرة في الأخلاق المسيحية، والإنسانية، والفلسفة الكلاسيكية، بزعم امتلاك الحقائق المطلقة". وأكد أن على الدولة أن: "تقتصر أساسًا على الأساليب غير المباشرة للتأثير في الاقتصاد" وأشار إلى حيوية السوق الحرة للسلع والعمالة، حيث ذكر أن: "الاقتصاد الشمولي الموجه يدمر الحرية" [(173)].

يتناقض هذا الاعتراف المتأخر مع القرار الذي اتخذه حزب العمال البلجيكي في العام التالي بإعادة تأكيد الميثاق التأسيسي للحزب في عام 1894، الذي تضمن مطالبته بتأميم وسائل الإنتاج؛ ومع رفض حزب العمال البريطاني، أيضًا في عام 1961، تبني توصية الزعيم الإصلاحي هيو غيتسكل (Hugh Gaitskell)، والتخلي عن الالتزام المماثل الذي نصت عليه الفقرة الرابعة من برنامج الحزب لعام 1918. يكمن جزء من تفسير هذا التناقض في السلوك في التجربة الأخيرة: ذكرى الصراعات المدمرة، والاقتراب الشديد من تهديد النظام الشمولي، سواء في الماضي القريب أو عبر الحدود فحسب، ساهمت في تركيز انتباه الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان والنمساويين - مثل الشيوعيين الإيطاليين - على فضائل التسوية.

لم يكن لدى حزب العمال في بريطانيا كوابيس من هذا الطراز لتبديدها. وهو في هذا الصدد مثل نظيريه البلجيكي والهولندي، من حيث أصوله حركة **عمالية**، أكثر مما هو حزب **اشتراكي**، ترتبط بواعثه قبل كل اعتبار بدافع الاهتمامات و(السيولة النقدية) للنقابات العمالية التابعة له. وبالتالي كان أقل ارتباطًا بالأيديولوجيا، لكنه أضيق أفقًا. ولو سئل الناطقون باسم حزب العمال، عن الأهداف العامة للديمقراطيين الاشتراكيين في أوروبا القارية فإنهم سيوافقون بسهولة وبلا تردد، لكن اهتماماتهم كانت عملية وضيقة أكثر بكثير من ذلك. وتحديدًا بسبب الاستقرار التكويني للثقافة السياسية البريطانية (أو في الأقل الإنكليزية) وبفضل رسوخ قاعدته من الطبقة العاملة - وإن كانت منكمشة - لم يُبد حزب العمال اهتمامًا بالتسويات المبتكرة، التي صاغت دول الرفاه الاسكندينافية والناطقة بالألمانية.

وعوضًا عن ذلك، تميزت التسوية البريطانية بالبراعة في المطالبة في السياسة المالية والضمانات الاجتماعية الشاملة المكلفة، المدعومة بقوة من الضريبة التصاعدية والقطاع الواسع المؤمم، وأرسيت على خلفية عدم استقرار العلاقات الصناعية وما يشوبها من خصومات تاريخية. وباستثناء تركيز حزب العمال على الفضائل الجوهرية للتأميم، حظيت تلك الترتيبات بالذات بدعم واسع النطاق من التيار الرئيس في الحزبين المحافظ والليبرالي. وإنْ كان ثمة أمر ملموس لدور صدمات الماضي في السياسات البريطانية، أيضًا، فهو الاعتراف الواسع العابر للأحزاب بضرورة تجنب البطالة الجماعية بأي ثمن.
حتى بعد أن قاد زعيم حزب العمال الجديد هارولد ولسون (Harold Wilson) حزبه من جديد إلى السلطة في عام 1964 بعد 13 عامًا من المعارضة، وتحدث بحماسة عن "ثورة العصر التقنية البيضاء الحامية"، لم يتغير الكثير. فالفارق الضيق، الذي فاز ولسون بموجبه في انتخابات عام 1964 (فاز بأكثرية أربعة أصوات في البرلمان) بالكاد مكنه من ركوب مخاطر سياسية. ومع أن أداء حزب العمال كان أفضل حالًا في الانتخابات التي تمت الدعوة إليها بعد سنتين، لم يحصل أي افتراق جذري في السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية. أبدى ولسون نفسه، وهو وريث إرث أتلي - بيفريدج والنظرية الفابية والممارسة الكينزية، القليل من الاهتمام في مجال الابتكار الاقتصادي (أو السياسي). وكان، مثل معظم السياسيين البريطانيين على اختلاف مشاربهم، تقليديًا للغاية، وعمليًا، مفاخرًا بقصر النظر في الشؤون العامة؛ فـ "الأسبوع وقت طويل في السياسة" على حد تعبيره ذات مرة.
ومع ذلك، **تمتعت** الدولة الاشتراكية الديمقراطية البريطانية بتمايز محدد تجاوز الرفض المتزمت لجميع الأطراف المعنية لوصفه على هذا النحو. شغلت العدالة بصفتها هدفًا، اليسار البريطاني قبل كل اعتبار (إضافة إلى الكثير، آنذاك، من الوسط ويمين الوسط في الطيف السياسي). قاد الظلمُ الواضح، وغبن الحياة قبل الحرب إلى إصلاحات بيفريدج، والفوز الساحق لحزب العمال بأصوات الناخبين في عام 1945. وكان الوعد بتحرير الاقتصاد، والحفاظ على التوزيع العادل للمكافآت والخدمات، هو الذي أوصل المحافظين إلى السلطة في عام 1951 وأبقاهم فيها مدة طويلة. قبل البريطانيون الضرائب التصاعدية، ورحبوا بتوفير الرعاية الصحية الشاملة، ولم يكن السبب تقديمها على أنها إجراءات "اشتراكية"، بل لأنها كانت عادلة على نحو بدهي.
في المسار نفسه، كان الدور المتردي لنظام السعر الموحد البريطاني للتقديمات والخدمات - الذي حابى على نحو غير متناسب الطبقة الوسطى المهنية الأكثر غنى - مقبولًا على نطاق واسع لأنه كان مساويًا، ولو من حيث الشكل فحسب. تجسد الابتكار الأهم لحكومات حزب العمال، في ستينيات القرن العشرين، في تقديم نظام شامل وغير مقيد للتعليم الثانوي وإلغاء

امتحانات القبول لمدارس مختارة للقواعد اللغوية، والتي كانت التزامًا عماليًا مزمنًا تجاهله أتلي بحكمة بعد عام 1945. وقوبل القرار بترحاب أقل على المزايا الجوهرية مما لاقاه باعتباره "مناهضًا للنخبوية" وبالتالي فهو "عادل". وهذا هو السبب الكامن وراء إصلاح التعليم الذي تابعته حتى حكومات المحافظين بعد رحيل ولسون في عام 1970، على الرغم من إطلاق تحذيرات من جميع الجهات بالعواقب الوخيمة التي قد تسببها مثل هذه التغييرات [(174)].

أدى اعتماد حزب العمال على دعم النقابات إلى تأجيل بعض الإصلاحات الصناعية، التي علم العديد (بما في ذلك بعض قادته) أن انتظارها قد طال. بقيت العلاقات الصناعية البريطانية غارقة في وحول مواجهات الورش (بين العمال والإدارة) والنزاعات حول معدل الإنتاج بحسب المهن والخلاف على الأجور، الأمر الذي لم تعرفه الدول الاسكندينافية أو ألمانيا أو النمسا أو هولندا. قامت حكومات حزب العمال بمحاولات فاترة للتخلص على نحو واضح من هذا الإرث المرهق، لكن من دون نجاح يُذكر، ولهذا السبب لم تكن الإنجازات الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا القارية من بعض النواحي موضوع محاكاة في بريطانيا قط.

إضافةً إلى ما تقدم، حجبت المزايا العامة لنظام الرفاه البريطاني، الذي بدأ قبل عقدين أو حتى ثلاثة عقود من نظيريه في فرنسا وإيطاليا، على سبيل المثال، رؤية الإنجازات العملية المحدودة للغاية للدولة البريطانية حتى في مجال المساواة المادية؛ فحتى عام 1967 كان 10 في المئة من سكان المملكة المتحدة لا يزالون يملكون 80 في المئة من مجموع الثروات الخاصة. وتجسد الأثر الصافي لسياسات إعادة التوزيع في خلال العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب في تحويل الدخل والممتلكات من الـ 10 في المئة الأولى إلى الـ 40 في المئة التالية، مع قلة انتفاع الـ 50 في المئة الأدنى، برغم كل التحسينات العامة في الأمن والرفاه.

ستخضع أي مراجعة شاملة لعصر دولة الرفاه في أوروبا الغربية حتمًا لمعرفتنا بالمشكلات التي واجهتها في العقود اللاحقة. وهكذا يسهل أن نرى اليوم أنه سيكون لمبادرات مثل قانون إصلاح الضمان الاجتماعي في ألمانيا الغربية لعام 1957، والذي يضمن للعمال مرتبًا تقاعديًا مرتبطًا بأجرهم في وقت التقاعد وبتقدير نفقات المعيشة، عبءٌ لا يطاق على الخزينة في الظروف الديموغرافية والاقتصادية المتغيرة. وبعد فوات الأوان اتضح أن الضبط الجذري لمستوى الدخل في السويد الاشتراكية الديمقراطية خفض المدخرات الخاصة، وكبح الاستثمارات المستقبلية. حتى في ذلك الوقت كان من الواضح أن من استفاد من التحويلات الحكومية والسعر الثابت للمدفوعات الاجتماعية هم أولئك الذين عرفوا كيفية الاستفادة الكاملة منها. وأبرزهم أبناء الطبقة الوسطى المتعلمون، الذين كافحوا للوصول إلى ما يرقى إلى مجموعة جديدة من الامتيازات.

لكن إنجازات "الدول الحاضنة" الأوروبية كانت حقيقية ومتشابهة، سواء قدمها الاشتراكيون الديمقراطيون أم الكاثوليك الأبويون أم قررها المحافظون والليبراليون من باب التحوط. انتقلت دول الرفاه، مبتدئة ببرامج الحماية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، إلى نظم الحقوق المكتسبة، والتقديمات، والعدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل. ولم يسبب هذا التحول الجوهري أي تكلفة سياسية في الأغلب. لم يكن حتى إنشاء طبقة نفعية من بيروقراطيي دولة الرعاية، والمستفيدين من ذوي الياقات البيض يخلو من فضيلة؛ ومثل المزارعين صار الآن لـ "الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى" المهانة، مصلحة أكيدة في مؤسسات وقيم الدولة الديمقراطية. وكان هذا جيدًا للديمقراطيين الاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين على حد سواء، الأمر الذي انتبهت إليه أحزابهما كما ينبغي، لكنه كان أيضًا سيئًا للفاشيين والشيوعيين، وهو الأهم.

عكست هذه التغيرات التحولات الديموغرافية التي لوحظت حينذاك، إضافةً إلى مستويات غير مسبوقة من الأمن الشخصي، كثافة جديدة للحراك التعليمي والاجتماعي. وفيما ضعف احتمال بقاء الأوروبيين الغربيين في المنصب، والمهنة، وفئة الدخل، والطبقة الاجتماعية التي ولدوا فيها، وكذلك كانوا أقل ميلًا للتطابق التلقائي مع أهلهم في ما يتعلق بالحركات السياسية والانتماءات الاجتماعية. قنع جيل ثلاثينيات القرن العشرين بضمان الأمن الاقتصادي، مديرًا ظهره للتعبئة السياسية والمخاطر المصاحبة لها. أما أبناؤهم، وهم الأغلبية العظمى من جيل الستينيات، فقد نعموا بالسلام والاستقرار السياسي ودولة الرفاه أكثر من أي جيل مضى باعتبارها أمرًا مفروغًا منه.

ترافق تعاظم نفوذ الدولة، في تشغيل ورعاية مواطنيها، مع انخفاض مطرد في سلطتها على أخلاقهم وآرائهم. لم يكن ينظر للأمر حينذاك على أنه مفارقة. رأى المدافعون الليبراليون والديمقراطيون الاشتراكيون عن دولة الرفاه الأوروبية أنه لا يوجد سبب من حيث المبدأ يمنع الحكومة من أن تبدي اهتمامًا وثيقًا بالرعاية الاقتصادية والصحية للسكان، وضمان رفاه المواطنين من المهد إلى اللحد، من دون أن تحشر أنفها في وجهات نظرهم وممارساتهم المرتبطة بمسائل شخصية صرفة مثل الدين، أو الجنس، أو الذوق والاجتهاد الفني. لم يكن بإمكان الديمقراطيين المسيحيين في ألمانيا أو إيطاليا، الذين رأوا أن الدولة لا تزال صاحبة حق مشروع في الاهتمام بأخلاق وأعراف رعاياها، أن يقبلوا بهذا التمييز عن طيب خاطر. لكنهم واجهوا بدورهم ضغوطًا متزايدة للتكيف معه.

مارست السلطات العامة في جميع أنحاء أوروبا الغربية (باستثناء جزئي للدول الاسكندينافية) حتى أوائل الستينيات سيطرة محكمة، وفي الأغلب قمعية على الشؤون الشخصية وآراء المواطنين. كانت العلاقات الجنسية المثلية غير مشروعة في كل مكان تقريبًا، ويعاقب عليها بالسجن لمدة طويلة. وفي

العديد من البلدان لم يكن مسموحًا حتى بتجسيدها في الفن. وكان الإجهاض غير قانوني في معظم البلدان. حتى وسائل منع الحمل كانت تتعارض تقنيًا مع القانون في بعض الدول الكاثوليكية، وإن كانت تتغاضى عن الأمر عمليًا في كثير من الأحيان. كان الطلاق صعبًا في كل مكان، وفي بعض الأماكن كان مستحيلًا. وبقيت الوكالات الحكومية في أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية (ومن جديد تعد الدول الاسكندينافية استثناء جزئيًا) تفرض رقابة قسرية على المسرح والسينما والأدب. وكانت الإذاعة والتلفزيون حكرًا على الحكومة في كل مكان تقريبًا. وكانت تعمل، كما رأينا، وفقًا لقواعد صارمة بالنسبة إلى المضمون مع تسامح طفيف للغاية مع المعارضة أو الاستهتار بالأخلاق العامة.
حتى التلفزيون التجاري الذي انطلق في عام 1955 في المملكة المتحدة، خضع بدوره أيضًا لرقابة صارمة، ولتقديم تعهد بين يقتضي بالتزامه تقديم "التنوير والمعلومات"، فضلًا عن الترفيه والإعلانات.
كانت الحرب سبب الرقابة شديدة مثل الضرائب. لم تلغِ في بريطانيا وفرنسا على الإطلاق بعض القيود الأكثر صرامة على السلوك والتعبير عن الرأي، والتي أدخلت في أثناء الحرب العالمية الأولى أو الثانية. وفضل المشرعون الديمقراطيون بعد الحرب في أماكن أخرى - في إيطاليا وألمانيا الغربية وبعض الدول التي خضعت لاحتلالهما - الإبقاء على تشريعات تمثل إرثًا للقوانين الفاشية كما هي. وبحلول عام 1960، كان عدد قليل نسبيًا من القوى "الأخلاقية" الأشد قمعًا لا يزال ساريًا، والتي تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر (ولعل المثال الأكثر وضوحًا لما عفا عليه الزمن هو مكتب اللورد تشامبرلين في بريطانيا، المسؤول عن الرقابة المسبقة للمسرح، والذي استحدث منصب الرقيب ونائب الرقيب على المسرحيات في وقت مبكر من عام 1738). وتعد الكنيسة الكاثوليكية، بطبيعة الحال، استثناء بارزًا لهذه القاعدة.
اعتمدت الكنيسة الكاثوليكية بالمطلق منذ المجمع الفاتيكاني الأول في عام 1870، الذي عقد تحت تأثير البابا بيوس التاسع ورعايته، وهو المعروف برجعيته، رؤيةً عقائدية لمسؤوليتها بصفتها حارسًا لأخلاق رعاياها. اختط الفاتيكان طرائق مختلفة لإخضاع رعاياه لمطالب لا هوادة فيها، لأنه تعرض، على وجه التحديد، لضغط كبير مضطرد للخروج من عالم السياسة على يد الدولة الحديثة. لم تُبق بابوية يوجينو بوتشيللي؛ أي البابا بيوس الثاني عشر، التي امتدت مدة طويلة (بين عامي 1939 و1958) وصارت موضع جدال لاحق، على دعاويها الروحية فحسب، بل وأعادت الكنيسة الرسمية إلى عالم السياسة.
اتخذ الفاتيكان المنحاز علنًا إلى الرجعية السياسية، من علاقته الحميمة مع موسوليني، مرورًا بتردده حيال النازية، وصولًا إلى حماسته للدكتاتوريين الكاثوليك في إسبانيا والبرتغال، من خلال بابوية بوتشيللي موقفًا سياسيًا

متصلبًا حيال القضايا المحلية في الديمقراطيات. عُد الكاثوليك في إيطاليا آثمين بلا شك، بل أسوأ، إذا صوتوا ضد الحزب الديمقراطي المسيحي. وحتى في ظل الليبرالية النسبية في بلجيكا وهولندا، أوجبت تعليمات الهيئة الكاثوليكية المحلية الصارمة منح الأصوات الكاثوليكية للأحزاب الكاثوليكية، ولها وحدها. ولم يتجرأ أي أسقف هولندي حتي عام 1967، بعد تسع سنوات من وفاة بيوس الثاني عشر، على أن يذكر علنًا أن من حق أي كاثوليكي هولندي أن يصوت لحزب غير كاثوليكي من دون أن يتعرض للحرمان الكنسي.
لم يكن مستغربًا في مثل هذه الظروف أن تتخذ الهيئة الكاثوليكية بعد الحرب موقفًا مفتقرًا إلى المرونة حيال المسائل المتعلقة بالأسرة، أو السلوك الأخلاقي أو الكتب والأفلام "غير اللائقة". لكن الكاثوليك الأصغر سنًا من العامة، وجيلًا جديدًا من الكهنة، أدركوا، في نهاية الخمسينيات، على نحو مقلق أن صلابة الفاتيكان الاستبدادية حيال المسائل العامة والخاصة على حد سواء، مفتقرة إلى الحكمة وقد عفا عليها الزمن. بالعودة إلى عام 1900 كانت معظم الزيجات في إيطاليا تستمر حوالى 20 عامًا، قبل أن تنتهي بوفاة أحد الزوجين. وبحلول نهاية الربع الثالث من القرن العشرين استمرت الزيجات ما يزيد على 35 عامًا، وتنامت المطالبة بالحق في الطلاق باطراد.
وفي الوقت نفسه، كانت طفرة الولادات بعد الحرب تقوض الموقف المناوئ لمنع الحمل لأسباب ديموغرافية، وتنأى عن السلطات الكنسية التي عارضت منع الحمل علي نحو لا هوادة فيه. انخفض عدد الذين يحضرون القداديس في كل مكان من أوروبا الغربية. وكانت المشكلة قائمة فعلًا، أيًا كانت الأسباب - التحولات الجغرافية والاجتماعية للقرويين المذعنين حتى تلك اللحظة، والتحرر السياسي للمرأة، وتراجع أهمية الجمعيات الخيرية الكاثوليكية ومدارس الأبرشيات في عصر دولة الرفاه - وبدا للزعماء الكاثوليك الأكثر تبصرًا أنه لا يمكن معالجتها عبر نداءات للالتفاف حول التقاليد والسلطة، أو كبتها عبر استحضار العداء للشيوعية بالأسلوب الذي اتبع في أواخر الأربعينيات.
بعد وفاة بوتشيللي، دعا خلفه البابا يوحنا الثالث والعشرون إلى مجمع فاتيكاني جديد لمعالجة هذه الصعوبات وتحديث مواقف الكنيسة وممارساتها. عُقد المجمع الفاتيكاني الثاني، كما أصبح معروفًا، في 11 تشرين الأول / أكتوبر 1962. وفي سياق عمله على مدى السنوات القليلة التالية، لم يقتصر على تبديل الطقوس الدينية واللغة المسيحية الكاثوليكية (بالمعنى الحرفي للكلمة، لم تعد اللغة اللاتينية تستخدم في ممارسات الكنيسة اليومية، ما أثار حنق الأقلية التقليدية) لكن أيضًا، والأهم من ذلك، أنه عدل ردود الكنيسة على معضلات الحياة العصرية. أوضحت البيانات الصادرة عن المجمع الفاتيكاني الثاني أن الكنيسة لم تعد تخشى التغيير والتحدي، ولا تعارض الديمقراطية الليبرالية، والاقتصادات المختلطة، والعلم الحديث، والفكر العقلاني، وحتى

السياسات العلمانية. وقد توجهت الخطوات الأولى - التجريبية للغاية - إلى المصالحة مع الطوائف المسيحية الأخرى. وكان هناك بعض (وليس الكثير من) الإقرار بمسؤولية الكنيسة عن عدم تشجيع العداء للسامية عبر إعادة صوغ الموقف الذي يحمل اليهود مسؤولية موت المسيح. قبل كل شيء، ما عاد الاعتماد على الكنيسة الكاثوليكية ممكنًا في دعم الأنظمة الاستبدادية، بل على العكس تمامًا: ففي آسيا وأفريقيا، وفي أميركا اللاتينية على الخصوص، كان من المرجح في الأقل أن تكون في صف خصوم تلك الأنظمة.

لم تكن هذه التغييرات موضع ترحيب شامل، حتى بين إصلاحيي الكنيسة الكاثوليكية أنفسهم - رأى أحد المندوبين للمجمع الفاتيكاني الثاني، وهو أسقف شاب قدم من كراكوف (Crakow) وتسنم لاحقًا عرش البابوية، أن مهمته تكمن في استعادة القوة الكاملة للسلطة الأخلاقية، والتأثير الذي لا مساومة عليه للكنيسة الكاثوليكية. لم يتمكن المجمع الفاتيكاني الثاني من تغيير التناقص المطرد في ممارسة الشعائر الدينية بين الكاثوليك الأوروبيين؛ إذ انخفض عدد المواظبين على القداس حتى في إيطاليا، من 69 في المئة من مجموع الكاثوليك في عام 1956 إلى 48 في المئة بعد 12 عامًا. لكن بما أن تراجع الدين في أوروبا لم يقتصر بحال على المذهب الكاثوليكي، الراجح أن هذه المسألة خارجة عن سلطاته. الأمر الذي أنجزه المجمع الفاتيكاني الثاني - أو في الأقل سهل إنجازه وسمح به - هو الفراق النهائي بين السياسة والدين في أوروبا القارية.

بعد وفاة بيوس الثاني عشر، لم يتجرأ أي بابا، أو أي أسقف في الأغلب، على تهديد الكاثوليك مجددًا بعواقب وخيمة إذا لم يقترعوا بطريقة لائقة؛ وأضحى الرابط الذي كان مغلقًا ذات يوم، بين الهرمية الكنسية والكاثوليك أو الأحزاب المسيحية الديمقراطية في هولندا وبلجيكا وألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا مفتوحًا [(175)]. حتى في إسبانيا في عهد فرانكو، حيث كانت الكنيسة الكاثوليكية المحلية تتمتع بامتيازات وسلطات غير عادية، قام المجمع الفاتيكاني الثاني بتغييرات جذرية. كان الزعيم الإسباني قد منع حتى منتصف الستينيات كل المظاهر الخارجية لأي معتقد أو طقوس غير كاثوليكية. لكنه وجد نفسه مكرهًا في عام 1966 على تمرير قانون يسمح بوجود كنائس مسيحية أخرى، وإن كان تفضيل الكاثوليكية لا يزال قائمًا. وفي خلال أربع سنوات أذن (للمسيحية) بممارسة شعائرها بحرية تامة. بالضغط بنجاح لـ "نزع الصفة الرسمية"، الذي جاء متأخرًا، عن الكنيسة الكاثوليكية في إسبانيا ومن ثم تسليط الضوء على العلاقة بين الكنيسة والنظام في أثناء حياة فرانكو، جنب الفاتيكان في الأقل، الكنيسةَ الإسبانية بعض عواقب ارتباطها الطويل والمثير للقلق بـ "النظام القديم".

أدت هذه القطيعة الثقافية (rupture Culturelle)، كما أصبحت معروفة في بلجيكا وغيرها، بين الدين والسياسة، وبين الكنيسة الكاثوليكية وماضيها القريب دورًا

حاسمًا في صنع ما كانت عليه الستينيات. كانت هناك، بطبيعة الحال، حدود لمزاج الفاتيكان الإصلاحي - بالنسبة إلى بعض المشاركين، لم يكن الدافع الاستراتيجي للمجمع الفاتيكاني الثاني احتضان التغيير الجذري، بل منع حدوثه. عندما طرح حق الإجهاض وتحرير الطلاق للتصويت بعد سنوات قليلة في بلدان ذات أغلبية كاثوليكية مثل إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، عارضتها السلطات الكنسية بقوة بلا جدوى. لكن في هذه القضايا الحساسة لم تذهب الكنيسة بمعارضتها إلى أقصى حد، ولم تعد معارضتها تمثل خطر تفتيت المجتمع. في مجتمع قطع شوطًا من الطريق نحو مرحلة "ما بعد ديني"، قبلت الكنيسة بموقعها المتقلص، وحاولت الاستفادة منه إلى أقصى حد [(176)].

في المجتمعات غير الكاثوليكية، أي في الدول الاسكندينافية، والمملكة المتحدة، وأجزاء من هولندا، وأقلية ناطقة بالألمانية في أوروبا الغربية، كان تحرير المواطن من السلطة الأخلاقية التقليدية بالضرورة أوسع انتشارًا، لكنه حدث بصورة أكثر حسمًا. كان التحول في بريطانيا الأكثر إثارة، حُظر القمار على المواطن البريطاني حتى نهاية الخمسينيات، وقراءة أو رؤية ما عده أولياؤهم "فحشًا" أو حساسًا من الناحية السياسية؛ والدفاع عن (فضلًا عن التطرق إلى) ممارسة المثلية الجنسية، والإجهاض أو مساعدة الآخرين عليه، والطلاق من دون صعوبة هائلة وإذلال علني. وفي حال ارتكاب جريمة قتل أو جريمة معينة من الجرائم الكبيرة الأخرى، يمكن تنفيذ عقوبة الإعدام.

ثم بدأت في عام 1959، كُبكوبة خيوط الأعراف بالانحلال. فبعد قانون المطبوعات الإباحية في ذلك العام، لزم حماية أي عمل أدبي للراشدين غير خاضع للرقابة من تهم "الإباحية" إذا عُد "في مصلحة العلم أو الأدب أو الفن أو التعليم". وأصبح بإمكان الناشرين والمؤلفين من تلك اللحظة فصاعدًا أن يدافعوا عن أنفسهم في المحكمة متذرعين بقيمة العمل بمجمله، وطلب رأي "خبير" في سياق دفاعهم. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1960 جرى الاختبار الشهير عبر قضية أثارتها رواية **عشيق السيدة تشاترلي** (*Lady Chatterley's Lover*)، حيث حوكمت دار بنغوين للكتب (Penguin Books) على الطبعة الأولى، التي لم يحذف منها شيء لرواية د. هـ. لورانس التي لم تكن رواية جديرة بالانتباه لولا ذلك. انطوت قضية تشاترلي على أهمية خاصة بالنسبة إلى البريطانيين، لا لأنها عرضت لهم مقاطع فاحشة فحسب، بل وبسبب الإثارة الجنسية بين الطبقات الاجتماعية التي بنيت الرواية على سوء سمعتها. وأجاب أحد الشهود، عندما سأله النائب العام إن كان يقبل بوصول هذه الرواية إلى يدي زوجته أو خادمته (كذا)، بأنه لا يجد مشكلة في ذلك: لكنه لن يدعها تقع إطلاقًا بين يدي حارس طرائده.

بُرئت ساحة دار بنغوين للكتب من تهمة نشر الرذيلة، بعد أن دعت 35 شاهدًا من الخبراء للدفاع عنها. يمكن أن تعد لحظة صدور حكم البراءة بداية تراجع السلطة المعنوية للمؤسسة البريطانية. وفي العام نفسه أجيز لعب القمار في

المملكة المتحدة. وبعد 4 سنوات ألغت حكومة حزب العمال عقوبة الإعدام. وقاد وزير الداخلية الإصلاحي اللافت روي جنكنز (Roy Jenkins) إشراف حزب العمال على عيادات تنظيم الأسرة الممولة من الدولة، وإصلاح قانون المثلية الجنسية، وتقنين الإجهاض في عام 1967، وإلغاء الرقابة على المسرح في السنة التالية. تلا ذلك في عام 1969 قانون الطلاق، الذي لم يحدث تحولًا جذريًا كبيرًا في مؤسسة الزواج، بل كشف مداه: في حين سُجل في العام السابق لاندلاع الحرب العالمية الثانية حالة طلاق واحدة من كل 58 زيجة في إنكلترا وويلز، قارب المعدل ثلث الزيجات بعد 40 عامًا.
تمت محاكاة الإصلاحات الليبرالية والمحررة في بريطانيا الستينيات في شمال أوروبا الغربية، لكن بتأخيرات متفاوتة. أجرت حكومات الائتلاف الذي قاده الديمقراطيون الاشتراكيون في ألمانيا الغربية، في ظل فيلي برانت، تغييرات مماثلة في وقت لاحق في سياق الستينيات والسبعينيات، وقد قيدهم شركاؤهم في الائتلاف أكثر مما قيدهم القانون والحال السابق؛ اللافت أن الديمقراطيين الأحرار كانوا متحررين اقتصاديًا ومحافظين اجتماعيًا. وفي فرنسا، تأخر إلغاء عقوبة الإعدام إلى حين وصول فرانسوا ميتران مرشح الاشتراكيين إلى السلطة في عام 1981، لكن في فرنسا - كما هي الحال في إيطاليا - أعيد صوغ قوانين الإجهاض والطلاق في سياق أوائل السبعينيات. وبوجه عام، وباستثناء بريطانيا والدول الاسكندينافية، لم يصل تحرر "الستينيات" فعلًا إلى أوروبا حتى السبعينيات. وما إن أُقرت التغييرات القانونية حتى ظهرت العواقب الاجتماعية بسرعة: تضاعف معدل الطلاق الفظ في بلجيكا وفرنسا وهولندا ثلاث مرات بين عامي 1970 و1985.
لم يؤد تراجع دور السلطات العامة في مسائل الأخلاق والعلاقات الشخصية بحال من الأحوال إلى تراجع دور الدولة في المجالات الثقافية للأمة، بل على العكس تمامًا. كان الإجماع واسعًا في أوروبا الغربية في ذلك الحين على أن الدولة وحدها هي التي تملك الموارد لخدمة الاحتياجات الثقافية لمواطنيها. إذا تُركت الجماعات والأفراد لوحدها فستفتقر سواء إلى الوسائل أو المبادرة. ووقع على عاتق السلطة العامة أن تتمتع بإدارة جيدة لتقديم الغذاء الثقافي، الذي لا يقل أهمية عن الطعام والسكن والتوظيف. في مثل هذه المسائل فكر الديمقراطيون الاشتراكيون والمسيحيون على نحو متماثل، وكانوا على حد سواء ورثة المطورين العظماء في الحقبة الفيكتورية، على الرغم من تمتعهم بموارد أكبر. غيرت ثورة الستينيات الجمالية القليل في هذا الجانب، حيث طالبت "الثقافة المضادة" الجديدة بتمويل مساوٍ لتمويل القديمة وحصلت عليه.
تُعد حقبة الخمسينيات والستينيات عهدًا عظيمًا للدعم الحكومي للثقافة. وبالعودة إلى عام 1947 نجد أن حكومة حزب العمال البريطانية زادت الضرائب المحلية نصف شلن لتغطية المبادرات الفنية المحلية - مسارح،

ومجموعات أوركسترا، وأوبرا محلية وما شابه. وكانت بمثابة مقدمة لمجلس الفنون (Arts Council) في الستينيات الذي غطى بسخاء عام باقة غير مسبوقة من المهرجانات والمؤسسات المحلية والوطنية، إضافةً إلى الثقافة الفنية.
تأخر دعم الجمهورية الرابعة الفرنسية المالي المنتظر، باستثناء دعم الساحات التقليدية المرموقة للثقافة اللامعة - المتاحف، وأوبرا باريس، والمسرح الفرنسي (Comédie Française) - ومحطتي الإذاعة والتلفزيون اللتين احتكرتهما الدولة. لكن بعد عودة ديغول إلى السلطة وتعيينه أندريه مالرو وزيرًا للثقافة تغير الحال في فرنسا.
أدت الدولة الفرنسية دور الراعي (mécène) مدة طويلة لكن مالرو فهم دوره بطريقة جديدة كليًا. من الناحية التقليدية، كانت سلطة ومال البلاط الملكي والوكالات الجمهورية التي أعقبته تستخدم لاستحضار الفن والفنانين إلى باريس (أو فرساي) وهو ما حرم باقي أرجاء البلاد من مواهبها، أما الآن صارت الدولة تنفق النقود لإيجاد عمل لفناني وعروض الأداء في الأقاليم. بدأت المتاحف والمعارض والمهرجانات والمسارح تنمو بسرعة في جميع أنحاء فرنسا. ويعد مهرجان صيف أفينون (Avignon) بإدارة جان فيلار (Jean Vilar) الأوسع شهرة بينها، بدأ المهرجان في عام 1947، لكنه تقدم بسرعة في غضون الخمسينيات والستينيات حيث أدت أعمال فيلار دورًا رئيسًا في تحول وتجديد المسرح الفرنسي. وعمل العديد من الممثلين المعروفين في فرنسا - جين مورو، وماريا كاساريس، وجيرار فيليب - في أفينيون، حيث بدأت فيها نهضة فنية فرنسية، إضافة إلى أماكن لم يكن من المرجح أن تنطلق فيها تلك النهضة، مثل سانت إيتيان وتولوز ورين وكولمار.
اعتمد تشجيع مالرو للحياة الثقافية في المناطق الفرنسية بالطبع على مبادرة مركزية. حتى مشروع فيلار بالذات كان باريسيًا على نحو أنموذجي في أهدافه المتمردة: فالقضية لا تكمن في جلب الثقافة إلى المناطق، بل في القطيعة مع تيار المسرح التقليدي - "لإعادة الحياة إلى المسرح، وإلى الفن الجمعي ... وللمساهمة في التنفس بحرية من جديد، والانعتاق من الأقبية ومحترفات الرسم: المواءمة بين الهندسة المعمارية والشعر الدرامي" - شيء يمكن إنجازه بسهولة بعيدًا عن باريس، لكنا بتمويل من الحكومة المركزية، وبدعم وزاري. ومن جهة أخرى، كانت الثقافة والفنون في بلد لا مركزي فعلًا، مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية، ثمرة مباشرة للسياسة المحلية والمصالح الذاتية الإقليمية.
في ألمانيا، كما في أماكن أخرى في أوروبا الغربية، توسع نطاق الإنفاق العام على الفنون إلى حد كبير للغاية في عقود ما بعد الحرب. لكن ترتب بذل جهد مضاعف لأن الثقافة والتعليم في ألمانيا الغربية يخضعان لسلطة المقاطعة (Länder)، كان هناك الكثير من التكرار في الجهود. ضمت كل مقاطعة، وأغلب المدن المهمة، دار أوبرا، وقاعات لحفلات الأوركسترا والحفلات الموسيقية،

وفرقة رقص، ومسرحًا، ومجموعات أداء فني حظيت بالدعم. ووفقًا لأحد التقديرات، وُجد 225 مسرحًا محليًا في ألمانيا الغربية لدى إعادة توحيد البلاد. ودُعمت موازناتها بمبالغ تتفاوت بين 50 و70 في المئة إما من طريق المقاطعة أو من طريق المدينة. كما هي الحال في فرنسا، كان لهذا النظام جذور في الماضي - في حالة ألمانيا شهد الماضي، قبل الحداثة، إمارات صغيرة، ودوقيات، وإقطاعات كنسية، حافظ الكثير منها على موسيقيين وفنانين في البلاط بدوام كامل، وكانوا يكلفون بإنجاز أعمال جديدة بانتظام.

كانت الفوائد جمة. وعلى الرغم من الشك الذاتي الثقافي في المرحلة التي تلت النازية في ألمانيا الغربية، أصبحت المؤسسات الثقافية الممولة بسخاء في البلاد قبلة الفنانين على اختلاف أنواعهم. قُدمت عروض منتظمة لفرقة باليه شتوتغارت، وفرقة برلين السيمفونية، وأوبرا كولون، وعشرات المؤسسات الأصغر حجمًا، مثل مسرح مانهايم الوطني، ومسرح شتاتس تياتر فيسبادن وغيرهما. أتاح ذلك وظائف مستقرة وكذلك (تعويضات بطالة وتغطية طبية ورواتب تقاعدية) لآلاف الراقصين والموسيقيين والممثلين ومصممي الرقص وفنيي المسارح وموظفي المكاتب. ووفد العديد من الراقصين والموسيقيين بوجه خاص من الخارج، بما في ذلك الولايات المتحدة. وزادت استفادتهم الكبيرة من المشهد الثقافي الأوروبي المزدهر على استفادة الجمهور الذي دفع أسعارًا مدعومة لمشاهدة وسماع أدائهم.

كما أن عقد الستينيات لم يتكرر في الحقيقة في كثير من الأماكن حتى أوائل السبعينيات، فكذلك كان عقد الخمسينيات في صورته النمطية - رزانة وانغلاق وعقم وجمود - أسطوريًا إلى حد كبير. في مسرحيته: **انظر إلى الوراء بغضب**، جعل الكاتب جون أوزبورن بطله جيمي بورتر (Jimmy Porter) يلعن الزيف الكامن في الازدهار والرضى عن النفس في الحقبة التي تلت الحرب؛ ولا يوجد أدنى شك في أن قناع الانسجام اللطيف لم يُزل حتى نهاية العقد الذي كان مدعاة إحباط شديد لكثير من المراقبين وخصوصًا الشبان [(177)]. لكن الخمسينيات شهدت في الحقيقة أعمالًا أصيلة، وتمتع الكثير منها في المسرح والأدب والسينما على نحو خاص، باهتمام أكثر ديمومة مما حصل لاحقًا. وأضحت أوروبا الغربية تتزين بالفنون لتعويض ما فقدته من القوة والهيبة السياسية.

كانت أواخر الخمسينيات، في الواقع، بمثابة صيف هندي للفنون "الراقية" في أوروبا، حيث كانت الظروف مواتية على نحو غير عادي: حصلت "الجودة الأوروبية" (وترتب أن تصبح المقتطفات، التي كانت لا تزال تثير الخوف والشجب الساخر في العقود اللاحقة) أول مرة على تعهد بدعم واسع النطاق من المال العام، لكنها لم تكن قد تعرضت بعد لمطالب شعبوية حول "الوصول" أو "المسؤولية" أو "الصلة بالواقع".

مع العرض الأول لمسرحية **بانتظار غودو** (En Attendant Godot) لصامويل بيكيت (Samuel Beckett) على خشبة مسرح بابل في باريس في آذار / مارس 1953، دخل

المسرح الأوروبي العصر الذهبي للحداثة. وعبر القناة الإنكليزية، اختارت فرقة المسرح الإنكليزية في مسرح البلاط الملكي في لندن (London’s Royal Court) تقديم أعمال لبيكيت، وبرتولد بريخت من ألمانيا الشرقية، فضلًا عن أعمال لجون أوزبورن (John Osborne)، وهارولد بنتر (Harold Pinter) وأرنولد ويسكر (Arnold Wesker). اتسمت أعمال أولئك الكتاب جميعًا، بالتقليل النمطي للتحقير الجمالي في أسلوب يصعب في الأغلب تطبيقه في الطيف السياسي التقليدي. بل إن الاتجاه السائد في المسرح البريطاني صار أكثر ميلًا إلى المغامرة. في أواخر الخمسينيات، انضم إلى جيل لا نظير له من الفرسان المسرحيين الإنكليز - أوليفيير (Olivier)، وجيلغد (Gielgud)، وريتشاردسون (Richardson)، وريدغريف (Redgrave)، وجينيس (Guinness) - ممثلون شبان تخرجوا حديثًا من الجامعات (تخرج أغلبهم في كامبردج) ومجموعة رائعة من المخرجين المبدعين والمنتجين بما في ذلك بيتر بروك (Peter Brook)، وبيتر هول (Peter Hall) وجوناثان ميلر (Jonathan Miller).

اقتُرح تأسيس المسرح الوطني البريطاني في عام 1946 أولًا، وأُسس رسميًا في عام 1962 وكان لورانس أوليفيير (Lawrence Olivier) مديره المؤسس، والناقد المسرحي كينيث تينان (Kenneth Tynan) مستشاره ومساعده. إلا أن مقره الدائم في ساوث بانك (South Bank) في لندن، لم يفتتح حتى عام 1976. وسوية مع فرقة شكسبير الملكية (Royal Shakespeare Company)، كان المسرح الوطني - الذي أصبح الراعي الأساسي، وساحة الدراما البريطانية الجديدة - المستفيد الأول من سخاء مجلس الفنون. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني أن المسرح أصبح أكثر وسائل الترفيه شعبية، بل على العكس من ذلك: منذ تراجع القاعات الموسيقية، صار المسرح صنفًا متوسطًا، حتى عندما كان موضوعه بروليتاريًا ظاهريًا. تناول الكتاب المسرحيون حياة الطبقة العاملة، لكن الطبقة الوسطى هي التي شاهدت العروض.

ومثلما انتقل بيكيت وأعماله إلى بريطانيا بسهولة، عمل المسرح البريطاني وشخصياته الريادية في الخارج على نحو مريح للغاية، فقد وطد بيتر بروك وجوده الدائم في باريس بعد شهرته في إخراج أعمال شكسبير في لندن (أشهرها **حلم منتصف ليلة صيف** (*A Midsummer Night’s Dream*))، مطوعًا تخوم الجمال واللغات بسهولة. وبحلول بداية الستينيات أضحى الحديث عن مسرح أوروبي ممكنًا، أو في الأقل عن مسرح يتخذ من المواضيع الأوروبية المعاصرة مادة مثيرة للجدل. عُرضت مسرحية **النائب** (*The Deputy*)، لرولف هوخهوت (Rolf Hochhuth) أول مرة في ألمانيا في عام 1963، وبعد ذلك بوقت قصير في بريطانيا، وهاجمت المسرحية البابا بيوس الثاني عشر لفشله في مساعدة اليهود في أيام الحرب. لكن في عمله التالي **جنود** (*Soldiers*) في عام 1967 تحول هوخهوت للهجوم على ونستون تشرشل لقصفه المدن الألمانية بالقنابل

الحارقة في زمن الحرب ومنع عرض المسرحية بادئ الأمر في المملكة المتحدة.
كانت الخمسينيات أيضًا الحقبة التي اكتسحت فيها الفنونَ الأوروبية "موجةٌ جديدة" من المؤلفين ومخرجي الأفلام الذين ابتعدوا من السرد التقليدي، واهتموا بالجنس والشبان والسياسة والغربة، مُسْتَبِقين ما عده جيل الستينيات إنجازه بالذات. كانت أكثر روايات الغرب الأوروبي تأثيرًا في الخمسينيات - رواية **الممتثل** (*Conformista*) لألبرتو مورافيا عام 1951، و**السقطة** (*La Chute*) لألبير كامو التي نشرت في عام 1956 و**طبل الصفيح** (*Die Blechtrommel*) لغونتر غراس في عام 1959 - من زوايا متعددة أكثر أصالة، وبالتأكيد أكثر شجاعة من كل الأعمال التي جاءت لاحقًا. حتى رواية **صباح الخير أيها الحزن** (*Bonjour Tristesse*) (1953) لفرانسواز ساجان (Françoise Sagan) أو **كتاب اللامنتمي** (*The Outsider*) (1956) لكولن ولسون (Colin Wilson)، حول سلوك المرء النرجسي المستغرق في ذاته بعد المراهقة (لونه ولسون بأكثر من تلميح لكراهية الناس للاستبداد)، كانا أصيلين في أيامهما. وقد كُتبا عندما بلغ مؤلفاهما 18 و24 عامًا على التوالي. وكان موضوعهما - وسر نجاحهما - توقع ثورة الشباب في المستقبل قبل حدوثها بعقد كامل.
وعلى الرغم من أن حضور السينما عانى انخفاضًا ملحوظًا عمليًا، شهد النصف الثاني من الخمسينيات وأوائل الستينيات أفلامًا أوروبية اكتسبت شهرة دائمة لتمتعها ببراعة فنية وأصالة. في الواقع، كان ثمة ارتباط على الأرجح بين صعود السينما في أوروبا الغربية (أو هبوطها) من وسيلة ترفيه شعبية إلى ثقافة رفيعة. من المؤكد أن نهضة السينما الأوروبية لم تكن مدفوعة بطلب الجمهور، ولو ترك الأمر للمشاهدين، لبقيت السينما الفرنسية محصورة في "نوعية" دراما بداية الخمسينيات، ولبقيت دور السينما الألمانية تعرض أفلام هايمات (Heimat) الرومانسية التي تجري أحداثها في الغابة السوداء، ولنما الجمهور البريطاني على وجبات أفلام الحرب، وأفلام الكوميديا الخفيفة المتزايدة المليئة بالإيحاءات. وفي أي حال، واصل الجمهور الأوروبي إظهار تفضيله الملحوظ للأفلام الأميركية الرائجة.
من دواعي السخرية أن الإعجاب بالأفلام الأميركية، وعلى نحو خاص بأسلوب الأفلام السوداء الكئيبة، غير المنمقة، العائدة إلى نهاية الأربعينيات، هو الذي حفز مجموعة من صناع السينما الفرنسيين على القيام بثورة. انطلقت ثلة من الشبان الفرنسيين - أطلق عليها الناقد الفرنسي بيير بيّار (Pierre Billard) في عام 1958 اسم "الموجة الجديدة" - يائسين من كليشيهات المواضيع وأسلوب الروكوكو (rococo) في الديكور الذي تبناه سابقوهم، لإبداع صناعة الأفلام من جديد في فرنسا؛ نظريًا أولًا، ومن ثم في الممارسة العملية. أشير إلى الجانب النظري في مجلة **كايي دو سينما** (دفاتر السينما) (*Cahiers du Cinéma*) الجديدة، التي تمحورت حول فكرة المخرج بصفته مؤلفًا. وتمثل الجانب الذي أعجب

أولئك النقاد في ألفريد هيتشكوك (Alfred Hitchcock) أو هوارد هوكس (Howard Hawks) على سبيل المثال، أو في أعمال الواقعيين الجدد الإيطاليين، في "الاستقلال"؛ أي الطريقة التي مكنتهم من وضع "بصمة" على أفلامهم الخاصة حتى عند العمل داخل الاستوديوهات. وللسبب نفسه ناصرت الموجة الجديدة - ثم أهملت - أفلام الجيل السابق من المخرجين الفرنسيين، ولا سيما جان فيغو (Jean Vigo) وجان رينوار (Jean Renoir).
مع أن ما تقدم أشار إلى ذوق سليم فطريًا، كانت الهالة النظرية التي غلفته قليلة الأهمية - وغامضة في أغلب الأحيان - خارج نطاق مجموعة محدودة للغاية. لكن الممارسة بواسطة لويس مال، وجان لوك غودار، وكلود شابرول، وجاك ريفيت، وإريك رومير، وأنيس فاردا، بالإضافة إلى فرانسوا تروفو غيرت وجه السينما. أنتجت الاستوديوهات الفرنسية بين عامي 1958 و1965 عددًا مذهلًا من الأعمال. أخرج مال فيلمي "مصعد للمشنقة" (*Ascenseur pour l'échafaud*) و"العشاق" (*Les Amants*) في عام 1958، و"زازي في الميترو" (*Zazie dans le metro*) في عام 1960، و"الحياة الخاصة" (*La Vie privée*) (1961)، و"خصلة شعر" (*Le Feu follet*) (1963). وأخرج غودار "حد الإنهاك" (*À bout de souffle*) (1960) و"المرأة هي المرأة" (*Une femme est une femme*) (1961) و"يعيش حياته" (*Vivre sa vie*) (1962) و"عصابة مختلفة" (*Bande à part*) (1964) و"ألفافيي" (*Alphaville*) (1956). وتضمنت أعمال شابرول في السنوات نفسها "سيرج الوسيم" (*Le Beau Serge*) (1958) و"إلى البرج المزدوج" (*À double tour*) (1959) و"الحسناوات" (*Les bonnes femmes*) (1960) و"عين الخبيث" (*L'Oeil du malin*) (1962).
وتأخر فيلم ريفيت الأكثر إثارة للاهتمام بعض الشيء، وهو بهذا مثل فاردا (Varda)، الذي اشتهر في تلك الحقبة بفيلمه: "كليو من الخامسة حتى السابعة" (*Cléo des 5 à 7*) (1961) و"السعادة" (*Le Bonheur*) (1965). وغالبًا ما كان يغوص في انغماس الفرد بذاته؛ الأمر الذي لا ينطبق إطلاقًا على إريك رومير، الأكبر سنًا في المجموعة، والذي اشتهر عالميًا "بحكايات أخلاقية" رثائية، وأخرج أول فيلمين منها: "فتاة مخبز مونسو" (*La Boulangère de Monceau*) و"وظيفة سوزان" (*La Carrière de Suzanne*) في عام 1963. بيد أن فرانسوا تروفو الذي لا يضاهى، هو الذي جاء لاحقًا ليجسد أسلوب وتأثير الموجة الجديدة. وقد اشتهر، بادئ الأمر بسلسلة من الأفلام أدى دور البطولة فيها جان بيير ليود (Jean - Pierre Léaud) بدور أنطوان دوانيل (Antoine Doinel) ("البطل الروائي" لسيرة تروفو الذاتية) ولا سيما "الضربات الأربعمئة" (*Les Quatre cents coups*) (1959)، و"الحب في العشرين" (*L'Amour à vingtans*) (1962) و"قبل مسروقة" (*Baisers voles*) (1968)، لم يكن تروفو المنظر الرئيس لثورة السينما الفرنسية فحسب، بل وكان المهني الأكثر نجاحًا بصورة دائمة في الممارسة أيضًا. ويعد العديد من أفلامه الفردية - "جيل وجيم" (*Jules et Jim*) (1962) و"البشرة الناعمة" (*La Peau douce*) (1964) و"الدرجة 451

فهرنهايت" (*Fahrenheit 451*) (1966) و"الميترو الأخير" (*Le Dernier Métro*) (1980) - من الأعمال الكلاسيكية في الفن السينمائي.
تكمن إحدى نقاط القوة لدى أفضل مخرجي الموجة الجديدة في أنهم رأوا عملهم دائمًا تعبيرًا فكريًا بدلًا من تسلية مضللة (أعلن الكتاب المساهمون في مجلة **كايي دو سينما** مرارًا انهم مدينون إلى ما كان لا يزال يسمى "الوجودية"). أمتعت أفلامهم الجميع، ولم يقل أحد على الإطلاق لتروفو أو مال - ما قيل همسًا في وقت لاحق بشأن عمل غودار ورافيت - إن مشاهدة أفلامهما مملة كمشاهدة الطلاء وهو يجف. كان مزيج الجدية الفكرية والتواصل البصري مهمًا للغاية حيال المقلدين الأجانب. وكما تشير الاستجابة لفيلم "حبيبتي هيروشيما" (*Hiroshima mon amour*) (1959) لآلان رينيه أضحى الفيلم الفرنسي الوسيلة المفضلة للنقاش الأخلاقي العالمي.
لذلك عندما التقت مجموعة من 26 شابًا من مخرجي الأفلام الألمانية في أوبرهاوزن (Oberhausen) في عام 1962 لإعلان: "انهيار السينما الألمانية التقليدية"، وعقدت عزمها على "إنشاء سينما روائية ألمانية جديدة ... متحررة من تقاليد الصناعة الراسخة ومن سيطرة أصحاب المصالح الخاصة" كانت تعترف بإعلانها هذا بالنفوذ الفرنسي. وكما ورد في النعي المشهور الذي كتبه جان لوك غودار لإنغمار بيرغمان في 1957 في مجلة **كايي دو سينما**، بعنوان "بانوراما بيرغمان" (Bergmanorama)، والذي ذكر فيه أن المبدع السويدي كان من "صناع السينما الأوروبية الأكثر أصالة"، استلهم إدغار ريتز (Edgar Reitz) وزملاؤه في ألمانيا - كما فعل المخرجون الشبان في جميع أنحاء أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية - من غودار وأصدقائه [(178)].
الشيء الذي أثار إعجاب تروفو وغودار وزملائهما في الأفلام الأميركية بالأبيض والأسود في أيام شبابهم كان انعدام "الخداع". والشيء الذي أثار حسد الأميركيين والمراقبين الآخرين في تنغيم الفرنسيين أنفسهم على الواقعية الأميركية هو دقتهم وثقافتهم الرفيعة: قدرة الفرنسيين الفريدة على توظيف التغييرات الإنسانية الصغيرة بدلالاتها الثقافية المذهلة. في فيلم "ليلتي مع مود" (*Ma Nuit Chez Maud*) (1969) للمخرج إريك رومير (Eric Rohmer)، يمضي جان لوي، أستاذ الفلسفة المحافظ (يقوم بتمثيل دوره جان لوي ترينتنانت (Jean - Louis Trintignant)) ليلة، يحتجزه الثلج فيها، على أريكة في منزل مود (تؤدي دورها فرانسواز فابيان (Françoise Fabian)) وهي عشيقة مغرية وذكية لأحد معارفه. يعاني جان لوي الكاثوليكي من الآثار الأخلاقية المترتبة على هذا الحال، وما إذا كان ينبغي / لا ينبغي أن ينام مع مضيفته، ويتوقف أحيانًا لمبادلة الانعكاسات الأخلاقية مع زميله الشيوعي. أخيرًا لا شيء يحدث، ويمضي جان لوي إلى منزله.
من الصعب أن نتصور مخرجًا سينمائيًا أميركيا أو حتى بريطاني يمكن أن يصنع فيلمًا كهذا، فضلًا عن إمكانية توزيعه. لكن فيلم رومير أمسك بكل ما انطوت

عليه السينما الفرنسية من تطور، وضجر من الحياة، وبراعة، وتلميح، ونضج ونكهة أوروبية بالنسبة إلى جيل جديد من مثقفي أوروبا وأميركا. لم تتمتع الأفلام الإيطالية المعاصرة لتلك الحقبة بالتأثير نفسه، مع أنها وزعت على نطاق واسع جدًا في الخارج. وأدت المنتجات الجديدة دورًا كبيرًا للغاية في وعي الذات، بعيدًا من الصورة الجديدة لإيطاليا والإيطاليين بصفتها غنية و"مثيرة" - المزايا التي تمحورت غالبًا حول الصفات الجسدية لصوفيا لورين، أو الأدوار الكوميدية التي عزيت لمارشيللو ماسترورياني باعتبارها تحررًا خليعًا: على سبيل المثال؛ فيلما: "الطلاق على الطريقة الإيطالية" (*Divorzio all' Italiana*) (1961) و"الزواج على الطريقة الإيطالية" (*Matrimonio all' Italiana*) (1964).

أدى ماسترورياني أول مرة هذا الدور، لكن بأسلوب أكثر رصانة، وفي فيلم "الحياة الحلوة" (*Dolce Vita*) (1960) لفيديريكو فيلّيني كان فيلّيني نفسه من الأتباع المخلصين للعديد من الحلقات السينمائية التي ضمت أمثال تروفو وغودار، ولا سيما بعد عرض فيلميه "(**8**½)" (1963) و"جولييت الأرواح" (*Giulietta degli spiriti*) (1965). لم يغادر الجيل الأكبر من المخرجين الإيطاليين الموهوبين الأكبر سنًا المشهد - أخرج فيوريودي سيكا فيلم "إدانة ألتونا" (*I Sequestrati di Altona*) (1962) عن مسرحية لسارتر، وشارك في إخراج فيلم "بوكاتشيو 70" (*Boccaccio' 70*) مع فيلّيني (1962) وتابع عمله لإخراج فيلم "حديقة عائلة فنزي كونتيني" (*Il Giardino dei Finzi - Contini*) في نهاية عقد الستينيات - لكن أعماله لم تتناول مجددًا الأثر السياسي والجمالي لأفلام الواقعية الجديدة العظيمة في الأربعينيات، والذي اقترن سينيكا أفلامه به في المقام الأول. ومن بين المخرجين الأكثر تأثيرًا مايكل أنجلو أنتونيوني، وفي أفلامه: "المغامرة" (*L'Avventura*) (1960) و"الكسوف" (*L'Eclipse*) (1962) و"الصحراء الحمراء" (*Il Desserto rosso*) (1964)، التي أدت دور البطولة فيها كلها مونيكا فيتي (Monica Vitti)، كان تصوير أنطونيوني السينمائي الحاد، والابتعاد عن الجاذبية والسخرية، وتحرير الشخصيات المشاركة بالوهم والانفصال عن فن أواخر الستينيات، كلها أمورًا أدركها أنطونيوني ذاتيًا كما يدل فيلمه "الانفجار" (*Blow Up*) (1966).

افتقرت السينما الإيطالية إلى الغواية الفكرية التي تمتعت بها الأفلام الفرنسية (أو السويدية)، لكنها تشاركت معهما بوفرة في الأسلوب. وكان هذا هو الأسلوب الأوروبي - توازن متغير للثقة الفنية بالنفس، وطموح فكري، وفطنة مصقولة - الذي ميز المشهد القاري الأوروبي من وجهة نظر المراقبين الخارجيين (وعلى نحو خاص الأميركيين). لم تتعاف أوروبا الغربية بحلول نهاية الخمسينيات من الكآبة والحرب فحسب، بل وأضحت من جديد نقطة جذب لطموحات المثقفين المرموقين. كان لدى نيويورك المال وربما الفن الحديث أيضًا. لكن أميركا كانت لا تزال، كما يبدو، حتى لكثير من الأميركيين، قليلة الخبرة بعض الشيء. يكمن جزء من جاذبية جون ف. كنيدي، بصفته مرشحًا ورئيسًا للبلاد، في العالمية الأديبة لحاشيته بواشنطن: "كاميلوت". ودانت

كاميلوت، بدورها، بالكثير للخلفية الأوروبية، والعرض الذاتي الذي قدمته زوجة الرئيس للقارة.
لم يكن مستغربًا أن تجلب جاكلين كنيدي الأسلوب الأوروبي إلى البيت الأبيض، فـ "التصاميم" الأوروبية ازدهرت في أواخر الخمسينيات والستينيات كما لم يحدث من قبل، واتسمت بالمكانة المرموقة والجودة. كانت العلامة الأوروبية - المرفقة بسلعة، أو فكرة أو شخص - تضمن التميز، وبالتالي ارتفاع السعر. كان هذا التطور في الواقع حديثًا. ومن المؤكد أن المصنوعات الباريسية كانت تعرض في متاجر سلع فاخرة، عائدة إلى أواخر القرن الثامن عشر في الأقل، وأن الساعات السويسرية كانت موضع تقدير على مدى عقود، لكن فكرة أن السيارات المصنوعة في ألمانيا أفضل صنعة من غيرها من الناحية الفعلية، أو أن تصميم الملابس الإيطالية، أو الشوكولاتة البلجيكية، أو أدوات المطبخ الفرنسية، أو الأثاث الدنماركي كانت الأفضل بلا ريب: بدا ذلك غريبًا في الواقع لجيل سابق فحسب.
وفي أي حال، كانت الصناعة الإنكليزية، حتى وقت قريب جدًا، التي تبوأت هذه المكانة المرموقة، وهو إرث للتفوق الصناعي البريطاني في القرن التاسع عشر. حظيت الأدوات المنزلية أو المركبات أو المعدات أو الأسلحة البريطانية الصنع مدة طويلة بتقدير كبير في الأسواق الخارجية. لكن في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، قوض المنتجون البريطانيون بنجاح كبير مكانتهم المتميزة، في كل السلع تقريبًا باستثناء ملابس الرجال، التي احتلت الركن الوحيد، الذي تُرك لتجار التجزئة البريطانيين بحلول الستينيات، وكانت ذات مظهر رفيع، ومواصفات منخفضة من حيث علاقتها بالزي العصري - سوق استغلوها بلا رحمة في العقد التالي.
الأمر اللافت في الأسلوب التجاري الأوروبي هو التقسيم على أساس المنتج إضافةً إلى البلد. المعروف أن السيارات الإيطالية - فيات، وألفا روميو، ولانسيا - غير مطابقة للمواصفات وغير جديرة بالثقة، لكن سمعتها المحرجة لم تلحق ضررًا بمكانة منتوجات إيطاليا الرفيعة في أسواق أخرى: مثل المنتوجات الجلدية والأزياء (Haute couture) وحتى، في قطاع البياضات المحلية الأقل شأنًا [179]. لم يكن هناك طلب دولي على الملابس والمنتوجات الغذائية الألمانية، وهي جديرة بذلك. لكن بحلول عام 1965 صارت كل سلعة تطلبت دوران المخرطة الألمانية، أو تصورها مهندسون ناطقون بالألمانية تباع في صالات العرض البريطانية أو الأميركية بالسعر المطلوب. وتمتعت البلدان الاسكندينافية وحدها بسمعة عامة طيبة من حيث الجودة، في مجموعة منتخبة من المنتوجات، لكن حتى في تلك البلدان امتازت السوق بالتقلب. فرش الموسرون الأجانب بيوتهم بأثاث سويدي أو دنماركي رفيع الطراز، حتى لو كان سريع العطب، لأنه كان حينذاك "حديثًا للغاية". وكان المستهلك نفسه منجذبًا لسيارات فولفو السويدية مع أنها تفتقر إلى الأناقة، لسبب محدد هو

أنها بدت غير قابلة للتلف. وفي أي حال، ارتبطت صفتا - الأناقة والقيمة - بشكل وثيق بأوروبا؛ حتى مقارنة بأميركا .
بقيت باريس عاصمة الأزياء الراقية في عالم الملابس النسائية. لكن إيطاليا، التي تتمتع بانخفاض تكلفة العمالة وعدم التقييد الناجم عن تقنين النسيج (على عكس فرنسا أو بريطانيا)، كانت منافسًا خطرا بالفعل في وقت مبكر من عام 1952 عندما أقيم المهرجان الدولي الأول لأزياء الرجال في سان ريمو. ومهما كانت تصاميمها مبتكرة، بقيت الأزياء الراقية الفرنسية - من كريستيان ديور إلى إيف سان لوران - متمسكة بالأعراف الاجتماعية؛ لم يكن محررو المجلات وكتبة الأعمدة في فرنسا يعتمرون حتى وقت متأخر من عام 1960 القبعات ويضعون القفازات عند حضور عروض الأزياء السنوية فحسب، بل كانوا يستخدمونها في مكاتبهم أيضًا. وطالما انتقت نساء الطبقة الوسطى ملابسها وفقًا لإيماءة حفنة من المصممين وبيوت الأزياء الباريسية، فقد بقي حال هذه الأخيرة (وأرباحها) آمنة. لكن النساء الأوروبيات في مطلع الستينيات - مثلهن مثل الرجال - ما عدن يعتمرن القبعات الرسمية، أو الملابس الخارجية المنمقة، أو ثياب السهرة كمسألة روتينية. وكانت سوق الملابس الشاملة تستلهم من الطبقات الدنيا بقدر ما تستلهم من الطبقات العليا. كانت أوروبا مطمئنة إلى سمعتها باعتبارها عاصمة الأناقة والأزياء. لكن المستقبل تطلب المزيد من الأزياء المنتقاة، التي تجسد الكثير منها في التعديلات الأوروبية على النماذج الأصلية الأميركية، بل وحتى الآسيوية، الأمر الذي أظهر فيه الإيطاليون براعة خاصة. وسيطرت باريس على الساحة الأوروبية في ميدان الملابس كما في حقل الأفكار، وكان لها ذلك لبعض الوقت، لكن المستقبل كان في مكان آخر.
طرح ريمون آرون موضوع "نهاية عصر الأيديولوجيا" للمناقشة في مؤتمر الحرية الثقافية الذي عُقد في ميلانو في آذار / مارس 1955. وجد بعض الحضور أن الاقتراح سابق لأوانه - في النهاية، بدت الأيديولوجيا حية وفي أتم عافية، ولم يقتصر ذلك على البلاد التي تقع خلف الستار الحديدي. لكن كان لدى آرون نقطة؛ فالدولة الأوروبية الغربية، كما ظهرت في تلك السنوات، كانت مفصولة، على نحو متزايد، عن أي مشروع عقائدي. وكما رأينا، نزع صعود دولة الرفاه فتيل العداوات السياسية القديمة. واهتم المزيد من الناس على نحو مباشر، وأكثر من أي وقت مضى، بسياسات الدولة، لكنهم ما عادوا يقتتلون على مسألة من يحق له السيطرة عليها. وبدا أن الأوروبيين الغربيين وصلوا بصورة أسرع مما كان متوقعًا إلى "النجود الواسعة المضاءة بنور الشمس" التي ذكرها تشرشل، من حيث مدى تحقق الازدهار والسلام: إذ أفسحت السياسات الطريق للحكومة، واقتصر دور الحكومة بصورة متزايدة على الإدارة.

وفي أي حال، كانت النتيجة اللافتة لوجود الدولة الحاضنة، بما في ذلك الدولة الحاضنة المتجاوزة للأيديولوجيا، هي أن الذين كبروا وهم لا يعرفون شيئًا مختلفًا رأوا أن على الدولة مسؤولية إنجاز وعودها في بناء مجتمع أفضل، ومن ثم تكون الدولة مخطئة عندما لا تسير الأمور على ما يرام. لم يكن التسيير الروتيني للشؤون العامة على يد مجموعة من خيرة المشرفين يضمن اللامبالاة العامة. من هذه الزاوية، على الأقل، لم يصب تكهن آرون الهدف. وهكذا كان ذلك الجيل بالذات، الذي نضج في فردوس الاشتراكية الديمقراطية التي تلهف إليها أهله، أكثر سخطًا وحنقًا حيال أي تقصير. يمكن رؤية الأعراض المثقلة بالدلالات لهذا التناقض، بالمعنى الحرفي للعبارة، في مجال التخطيط العام وفي عمل الدولة المتطورة الفعال على نحو استثنائي، على ضفتين خط انقسام الحرب الباردة.

أوجدت توليفة النمو السكاني والتوسع المديني السريع بعد الحرب العالمية الثانية مطالب غير مسبوقة للمخططين المدينيين. ففي أوروبا الشرقية، حيث دمرت العديد من المراكز الحضرية أو أضحت نصف مهجورة بحلول نهاية الحرب، انتقل 20 مليون نسمة من الريف إلى البلدات والمدن في أول عقدين بعد الحرب. وعاش نصف سكان ليتوانيا في المدن بحلول عام 1970، ولم تتجاوز هذه النسبة 28 في المئة فقط قبل 20 عامًا. وفي يوغسلافيا، انخفض عدد سكان المناطق الزراعية بنسبة 50 في المئة في خلال الحقبة الممتدة بين التحرير وعام 1970، وكانت الزيادة كبيرة في الهجرة من الريف إلى المدن: تضاعف عدد السكان في العاصمة الكرواتية زغرب بين عامي 1948 و1970 من 280 ألف نسمة إلى 566 ألف نسمة وبالمثل ازداد عدد سكان العاصمة الوطنية، بلغراد، من 368 ألفًا إلى 746 ألف نسمة.

زاد عدد سكان بوخارست من 886 ألفًا إلى 1,475,000 بين عامي 1950 و1970، وفي صوفيا ارتفع من 435 ألفًا إلى 877 ألفًا. وفي الاتحاد السوفياتي، حيث تجاوز عدد سكان المدن نظيره في الريف في عام 1961، ارتفع عدد سكان مينسك (عاصمة بيلاروسيا) من 509 آلاف في عام 1955 إلى 907 آلاف بعد 12 عامًا. وتجسدت النتيجة في جميع هذه المدن، من برلين إلى ستالينغراد، في الحل الكلاسيكي السوفياتي للإسكان: كتل من الأسمنت الرمادي أو البني، ميلًا بعد ميل، متماثلة، ورخيصة، وسيئة البناء، ومفتقرة إلى أي مسحة معمارية مميزة والترف الجمالي (أو مرافق عامة).

حيث خلا وسط المدينة من الدمار (كما هي الحال في براغ)، أو أعيد بناؤها بعناية، وفق المخططات القديمة (وارسو ولينينغراد)، أقيمت معظم المباني الجديدة على أطراف المدينة، لتشكل سلسلة طويلة من المهاجع في الضواحي وصولًا إلى الريف. وفي أماكن أخرى، مثل العاصمة السلوفاكية براتيسلافا (Bratislava)، شيدت الأحياء الفقيرة الجديدة في قلب المدينة. أما المدن الصغيرة والقرى الريفية، المخصصة لاستيعاب عشراتِ الآلافِ من

الفلاحين السابقين، الذين جرى تدويرهم ليصبحوا عمال مناجم أو عمالًا في معامل الصلب، فلم يكن لديها ما تحافظ عليه. وتحولت، بين عشية وضحاها، إلى مهاجع صناعية، افتقرت حتى إلى نعمة بقايا المدينة القديمة. وأرغم عمال المزارع الجماعية على السكن في البلدات الزراعية، التي كانت ريادية في الخمسينيات على يد نيكيتا خروشوف، الأمر الذي أكمله لاحقًا نيكولاي تشاوشيسكو. وقامت الهندسة المعمارية للأبنية العامة الجديدة، كالمدرسة التقنية وبيت الثقافة ومكاتب الحزب على نموذج السابقة السوفياتية: واقعية اشتراكية واعية أحيانًا، وكبيرة الحجم، وجذابة في حالات نادرة.

يساعد واقع التصنيع القسري، والجماعية الريفية، والازدراء العدواني للاحتياجات الخاصة على تفسير كارثة تخطيط المدن الشيوعية. لكن آباء المدن الأوروبية الغربية لم يفعلوا ما هو أفضل من ذلك بكثير. شكلت الهجرة الجماعية في بلدان أوروبا المتوسطية بشكل خاص، ضغوطًا مماثلة على الموارد المدينية. نما عدد سكان أثينا من 1,389,000 نسمة في عام 1951 إلى 2,540,000 نسمة في عام 1971. وارتفع عدد السكان في ميلانو من 1,280,000 نسمة إلى 1,785,000 نسمة في الحقبة نفسها. وفي برشلونة من 1,280,000 إلى 1,785,000. ولم يتمكن المخططون من مواكبة الطلب في كل هذه الأماكن، كما هي الحال في المدن الصغيرة في شمال إيطاليا، وفي ضواحي لندن وباريس ومدريد التي تتوسع بسرعة وأماكن أخرى. وقادت غريزة هؤلاء المخططين، مثل معاصريهم في مكاتب المدن الشيوعية، إلى بناء كتل كبيرة متشابهة للسكن، إما في المساحات، التي أزيلت مبانيها بسبب الحرب وتجدد النهضة العمرانية، أو في الحقول الخضراء على أطراف المدن. في ميلانو وبرشلونة على وجه الخصوص، حيث بدأ الجيل الأول من المهاجرين من الجنوب يتحرك من مدن الصفيح إلى شقق في ناطحات السحاب في غضون الستينيات، كانت النتيجة تذكر على نحو كئيب بالكتلة السوفياتية، مع عقبة إضافية هي أن العديد من المستأجرين لم يتمكنوا من الاستئجار في أي موقع قريب من مكان عملهم. واضطروا بالتالي إلى القيام برحلات يومية طويلة، بوسائل النقل العامة التي لا تكفي، أو بسياراتهم التي حصلوا عليها حديثًا، والتي زادت الضغط على البنية التحتية المدينية.

لكن لا يمكن أن يُعزى القبح الذي ميز العمارة المدينية في أوروبا الغربية في تلك السنوات إلى الضغوط الديموغرافية وحدها. وعلى حد تعبير الناقد المعماري راينر بنهام (Rayner Banham) لم تنتج هذه "الوحشية الجديدة" عن مصادفة أو سهو. أعيد بناء العديد من المدن الكبرى في ألمانيا الغربية، على نحو افتقر بصورة مذهلة إلى الخيال والرؤية؛ أو في لندن حيث أذن قسم الهندسة المعمارية التابع لمجلس مقاطعة لندن، بإقامة مشاريع مساكن جماعية شبيهة بخطوط متقابلة، شعثاء، مستوحاة من تصميم لو كوربوزييه لمجلس شركة ألتون للعقارات في روهامتون. يبدو القبح متعمدا تقريبًا، وناتجًا

من تصميم دقيق. وفي ميلانو بنت مجموعةٌ أنكلو - إيطالية خاصة ناطحة السحاب القبيحة برج فيلاسكو (Torre Velasco) من الخرسانة المسلحة بين عامي 1957 و1960 وكانت قياسية في الحداثة المفرطة الفجة، بناء على مفهوم مثل قطيعة مع كل الروابط بالماضي. عندما وافق مجلس البناء الفرنسي في آذار / مارس 1959 على تصميم برج مونبارناس (Tour Montparnasse)، خلص تقريره إلى أن "باريس لا تحتمل أن تفقد نفسها في ماضيها. وفي السنوات المقبلة يجب أن تخضع باريس لتغيرات مفروضة".

لم تقتصر النتيجة على برج مونبارناس، (أو وليده الطبيعي، البشع المتمثل في مجمع مباني منطقة لا ديفينس (La Défense) لكن في سلسلة من المدن الجديدة: فائقة الكثافة، تضم كتلًا من الوحدات الإسكانية (مجموعات كبيرة (grands ensembles) متموضعة على نحو عَرْضي) محرومة من فرص العمل أو الخدمات المحلية، منتصبة على تخوم باريس الكبرى. كانت أول، وبالتالي أشهر، هذه المناطق السكنية، في سارسيل (Sarcelles) شمال باريس، التي ازداد عدد سكانها من 8 آلاف نسمة في عام 1954 إلى 35 ألف نسمة بعد 7 سنوات. لم يكن لها جذور اجتماعية وجمالية، بل شابهت ضواحي مهاجع العمال في دول أخرى [كانت أشبه على نحو ملحوظ بمستوطنات لازديناي (Lazdynai) على أطراف فيلنيوس (Vilnius) في ليتوانيا] منها بتصميم المساكن الفرنسية الفرنسي الأصيل، أو بالتقاليد المدينية.

كانت هذه القطيعة مع الماضي متعمدة. لم يوجد ما يدل على "الأسلوب الأوروبي"، الذي حظي بإعجاب شديد، في مجالات الحياة الأخرى في ميدان الإسكان. في الواقع، تم تحاشي ذلك الأسلوب بعناية ووعي؛ إذ اتسمت الهندسة المعمارية في الخمسينيات، وعلى نحو خاص، في الستينيات بانفصالها عن وعي تاريخها الذاتي، وبالقطيعة مع الماضي، من حيث التصميم والحجم ومواد البناء (الفولاذ، والزجاج والخرسانة المسلحة التي كانت مفضلة على ما عداها بكثير) [180]. ولم تكن النتيجة بالضرورة أكثر إبداعية مما أنجز من قبل؛ بل على العكس، فمخططات إعادة "تطوير المناطق الحضرية"، التي غيرت ملامح هذا العدد الكبير من المدن الأوروبية في هذين العقدين، جسدت فرصة هائلة ضائعة.

وفي بريطانيا كما في غيرها من الأماكن، كان "تخطيط" المدن في أحسن الأحوال تكتيكيًا، ترميميًا؛ ولم يهتم بالتوصل إلى استراتيجيات طويلة الأجل للتكامل بين الإسكان، والخدمات، والوظائف، ووسائل الترفيه (بالكاد احتوت أي من البلدات الجديدة والتجمعات السكنية على دار سينما أو في الأقل مرافق رياضية أو وسائل نقل عامة ملائمة) [181]. كان الهدف هو إزالة الأحياء المدينية الفقيرة، وإيواء العدد المتزايد من السكان بسرعة وبثمن رخيص. انتصبت بسرعة في لندن وحدها 384 كتلة برجية بين عامي 1964 و1974. تم التخلي عن الكثير منها في غضون 20 عامًا. وكان من أكثرها فظاعة برج رونان

بوينت (Ronan Point) في منطقة إيست إيند بلندن، وكان ذا ذوق سليم في الواقع إذ سقط من تلقاء نفسه في عام 1968.

كانت عمارة المباني العامة أفضل حالًا بقليل. يكون مركز بومبيدو (The Pompidou Center) (الذي صُمم في الستينيات، لكن لم يفتتح حتى كانون الثاني / يناير 1977) - مثل مجمع هال (Halles) السكني الذي يقع إلى الغرب منه - قد جلب مجموعة متنوعة من الموارد الثقافية الشعبية إلى قلب باريس، لكنه أخفق على نحو بائس على المدى الطويل في التكامل مع المنطقة المحيطة به أو في أن يكون استكمالًا للطراز المعماري القديم من حوله. ينطبق الأمر نفسه على معهد التعليم الجديد في جامعة لندن. شُيد باعتداد في ساحة ووبرن (Woburn Square) في قلب منطقة بلومزبري (Bloomsbury) القديمة، وهو "منفرد بقباحته" على حد تعبير روي بورتر (Roy Porter) مؤرخ لندن. وفي سياق مماثل، استقطب مجمع ساوث بانك (South Bank) في لندن مجموعة لا تقدر بثمن من الفنون التشكيلية والخدمات الفنية، لكن انخفاضه المتجهم، وأزقته التي تعصف بها الرياح وواجهاته الخرسانية المتشققة، تبقى شاهدًا على بؤسه، إلى حد أن الناقدة المدينية جين جاكوبس وصفته بـ "آفة الرتابة".

لا يزال السبب الكامن وراء ارتكاب السياسيين والمخططين الأوروبيين أخطاء كثيرة غامضًا، حتى إذا قبلنا أنه في أعقاب حربين عالميتين، وكساد اقتصادي طويل، نشأ توق شديد إلى شيء حديث، وجديد، ولا يرتبط بالماضي. الأمر ليس كما لو كان المعاصرون يجهلون بشاعة بيئتهم الجديدة؛ فشاغلو المجمعات السكنية العملاقة والكتل البرجية، والبلدات الجديدة لم يحبوها إطلاقًا، وقد صرحوا بذلك بوضوح لكل من سألهم. ربما لم يفهم المهندسون المعماريون والباحثون الاجتماعيون أن مشاريعهم ستنتج في غضون جيل واحد، أشخاصًا منبوذين اجتماعيًا، وعصابات عنيفة، لكن هذا الاحتمال كان واضحًا بما فيه الكفاية للسكان. حتى السينما الأوروبية - التي اهتمت قبل بضع سنوات فحسب بمحبة المدن القديمة والحنين إلى حياة المدينة - ركزت بدلًا من ذلك على المدن الحديثة الباردة، وعلى قسوة فقدان الحواضر لشخصيتها. شعر مخرجون مثل غودار وأنطونيوني بالمتعة الحسية تقريبًا في تصوير تفاهة المدن الحديثة، والبيئة الصناعية في أفلام مثل "ألفافيي" (*Alphaville*) (1965) أو "الصحراء الحمراء" (*The Red Desert*) (1964).

إحدى الضحايا الاستثنائية لتحطيم الأيقونات المعمارية بعد الحرب كانت محطة السكك الحديد، التي تجسد الجوهرة المصقولة لإنجازات العصر الفيكتوري، ونصبًا تذكاريًا معماريًا مهمًا في حد ذاته. عانت محطات السكك الحديد في الولايات المتحدة أيضًا، (لا يزال العديد يتذكر تدمير محطة بنسلفانيا في نيويورك في عام 1966 على أنه اللحظة الواضحة للهمجية الرسمية)، لكن كان لدى مخططي المدينة الأميركية عذر على الأقل في أنه بين السيارة والطائرة بدت آفاق السفر بالقطار قاتمة. لكن في ظروف الازدحام الشديد

ضمن قارة صغيرة لا يطرح السؤال حول مستقبل السفر بالقطار على محمل الجد. حلت محل المحطات التي هدمت في أوروبا مبان مبتذلة تفتقد إلى الجاذبية وتؤدي وظيفة مماثلة. لم يكن لتدمير محطة إيوستن (Euston) في لندن، أو غار مونبارناس (Gare Montparnasse) في باريس، أو محطة أنهالتر بانهوف (Anhalter Bahnhof) الأنيقة في برلين، هدفًا عمليًا، ولا يمكن الدفاع عنه من الناحية الجمالية.

ثبت أنه ما كان لحجم الدمار الهائل في المناطق الحضرية، والإلحاح الأوروبي الشامل على وضع حد للماضي، والقفزة في حقبة لا تتعدى جيلًا واحدًا من الأنقاض إلى الحداثة الفائقة، أن يمر من دون وجود منتقمين (ولحسن الطالع، ساعد ركود السبعينيات، الذي قلص الموازنات العامة والخاصة على حد سواء، وأوقف عربدة إعادة التجديد). في أوائل عام 1958، حتى قبل أن تبلغ نوبة التحديث ذروتها في المدينة، أسست مجموعة من المهتمين بالحماية في بريطانيا: الجمعية الفيكتورية (Victorian Society). كانت منظمة بريطانية من المتطوعين على نحو أنموذجي، مكرسة لتحديد وحماية تراث البلاد المعماري المهدد. ظهرت شبكات استوحت الفكرة نفسها في جميع أرجاء أوروبا الغربية في العقد التالي، لحث السكان والأكاديميين والسياسيين على تنسيق أعمالهم لتجنب المزيد من الخسائر. وفي المناطق التي وصلوا إليها بعد فوات الأوان لإنقاذ منطقة أو بناء معين، كانوا يتدبرون أمر حماية ما تبقى. وهذا ما حدث حيال الواجهة والدير الداخلي لقصر ديللي ستيليني (Palazzo delle Stelline) في كورسو ماجينتا (Corso Magenta) في ميلانو: وهو كل ما تبقى من دار الأيتام عائدة إلى القرن السابع عشر، حيث هدمت بقيتها في وقت مبكر من السبعينيات.

كان عقدا الخمسينيات والستينيات رهيبين فعلًا في التاريخ المادي للمدينة الأوروبية، فالأذى الذي لحق بنسيج الحياة المادية الحضرية في تلك السنوات هو الجانب السفلي القاتم وشبه المجهول لـ "الثلاثين عامًا المجيدة" من التطور الاقتصادي. وهو الثمن الذي دُفع لقيام التمدن الصناعي في القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من تعديلات معينة في عقود لاحقة - في فرنسا، بوجه خاص - حيث أثمرت الحداثة المدروسة والاستثمار الضخم في الطرق وشبكات النقل تحسنًا واضحًا في نوعية حياة بعض الضواحي الخارجية الكئيبة. لا يمكن إزالة الضرر بالكامل. اكتشفت المدن الرئيسة - فرانكفورت وبروكسل ولندن أكثر منها - في وقت متأخر للغاية أنها قد باعت إشراق ولادة مدنها مقابل كومة من الأبنية الوحشية.

من الأمور المثيرة للسخرية في الستينيات أن مشاهد المدينة التي "جُددت" وأعيد بناؤها بوحشية في ذلك العصر، كانت موضع استياء شديد من الشباب الذين عاشوا فيها في المقام الأول. ربما تكون منازلهم وشوارعهم ومقاهيهم ومصانعهم ومكاتبهم ومدارسهم وجامعاتهم حديثة وجديدة. لكن في ما عدا أوفرهم حظًا، كانت النتيجة تعايش مع بيئة قبيحة، لا روح لها، خانقة، ولا

إنسانية - وفي عبارة ذاع صيتها - "منفرة". ومن اللائق تمامًا أنه عندما كبر أولاد دولة الرفاه الخيرة في أوروبا، جيدي التغذية والسكن والتعليم، وثاروا على "النظام"، كانت الإرهاصات الأولى للانفجار القادم تُستشعر في مهاجع الإسمنتية المسبقة الصنع، لـ "حرم" جامعة بلا روح، يقع على نحو طائش، بين الكتل البرجية والاختناقات المرورية، في ضاحية باريسية مزدحمة.

قراءات إضافية

Chevalier, Louis. *The Assassination of Paris*. Chicago and London: University of Chicago Press, 1994.

Esping - Andersen, Gøsta. *Politics against Markets. The Social Democratic Road to Power*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1985.

Levin, Bernard. *The Pendulum Years: Britain and the Sixties*. London: Cape, 1970.

Luther, Kurt & Peter Pulzer. *Austria 1945 - 1995: Fifty Years of the Second Republic*. London: Ashgate, 1998.

Molin, Karl (ed.). *Creating Social Democracy. A Century of the Social Democratic Labor Party in Sweden*. Penn State University Press, 1993.

Pimlott, Ben. *Harold Wilson*. London: HarperCollins, 1992.

Ponting, Clive. *Breach of Promise*. *Labour in Power 1964 - 1970*. London: Penguin, 1990.

Sassoon, Donald. *One Hundred Years of Socialism: The West European Left in the Twentieth Century*. New York: The New Press, 1996.

(168) لم تشارك الأحزاب والمفكرون الليبراليون في ألمانيا وإيطاليا، مثلهم مثل جناح السوق الحرة الصغير من حزب المحافظين في بريطانيا، في هذا الإجماع. لكن في ذلك الوقت - وجزئيًا لهذا السبب - لم يكن لهم تأثير يذكر.

(169) خلافًا لإيطاليا، التي شهدت 13 حكومة مختلفة و11 رئيس وزراء في الحقبة نفسها، أو فرنسا التي عرفت 23 حكومة و17 رئيس وزراء بين عامي 1945 و1968. كان بقاء قادة الحزب في مواقعهم مدة طويلة مزية سويدية: شغل ألبين هانسون، سلف إيرلاندر، منصب رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي بين عامي 1926 و1946.

(170) يشبه اتفاق سالتسجوبادن في بعض جوانبه اتفاق "سلامة العمل" (Arbeitsfrieden) الذي تم التوصل إليه في سويسرا قبل عام. وقد وافق أصحاب العمل والعمال بموجبه على إنشاء نظام للتفاوض الجماعي من دون مجابهات، بحيث مثل ذلك حجر الزاوية الثابت من أجل مستقبل مستقر ومزدهر للبلاد. ومع ذلك، هدف اتفاق سلامة العمل السويسري إلى إبقاء الحكومة خارج المفاوضات الاقتصادية. وقد ألزم اتفاق سالتسجوبادن الحكومة على العمل بتناغم مع المالكين والعاملين لما فيه خدمة المصلحة العامة.

(171) في الواقع، كان معدل الانتحار في أوروبا الغربية بحلول عام 1973 أعلى في الدول الأكثر تقدمًا وازدهارًا: الدنمارك، والنمسا، وفنلندا، وألمانيا الغربية. وكان الأدنى في الأطراف الأكثر فقرًا؛ وبالنسبة إلى عدد السكان كان معدل الانتحار في الدنمارك أعلى مما كان عليه في إيطاليا بست مرات، ومن إيرلندا بـ 14 مرة. وكان ما يفترضه الأمر من أثر كابت للازدهار، أو المناخ أو حرية العمل، أو النظام الغذائي، أو الدين، أو البنى الأسرية، أو دولة الرفاه غامضًا لمعاصريه، ولا يزال يكتنفه الغموض حتى اليوم.

(172) ومن المفارقات، أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي أظهر فترة طويلة المزيد من الاهتمام بمنظري فيينا "الماركسيين النمساويين" في وقت مبكر من القرن العشرين: أوتو باور (Otto Bauer) ورودولف هيلفردينغ (Rudolf Hilferding). أما من خلفهم من الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين، فقد كانوا على النقيض من ذلك، حيث كان من دواعي اكتمال سعادتهم تجاهل ذلك كله، باستثناء صدى في بعض الأحيان، مثل التأكيد الغامض في برنامج الحزب الاشتراكي النمساوي في عام 1958، على أن "الاشتراكية الديمقراطية تحتل موقعًا بين الرأسمالية والدكتاتورية" ...

(173) للاطلاع على الترجمة (الإنكليزية)، يراجع: Bark & Gress, *From Shadow to Substance. A History of West Germany*, vol. 1 (1992), Chap. 16.

(174) قاد إلغاء المدارس الحكومية الانتقائية في إنكلترا الكثير من أبناء الطبقة المتوسطة إلى المدارس الخاصة، وبالتالي إلى تحسين آفاق وفوائد "المدارس

العامة" المعفاة من الرسوم، التي كانت موضع ازدراء الراديكاليين من حزب العمال. وفي الوقت نفسه استمر الانتقاء، وقام على الدخل، بدلًا من الجدارة؛ فالآباء القادرون، اشتروا منازل في أحياء فيها مدارس "جيدة"، وترك أبناء الفقراء تحت رحمة أضعف المدارس وأسوأ المعلمين، والانخفاض الشديد لاحتمال الانتقال إلى مرحلة تعليمية أعلى. وجسد "المفهوم الشمولي" للتعليم الثانوي البريطاني، الجزء الأكثر رجعية على الصعيد الاجتماعي في التشريعات البريطانية بعد الحرب.

(175) مع زوال السياسات الدينية، خسرت السياسة المعادية لرجال الدين مبرر وجودها. وانتهى عصر المشاجرات والهواجس التي دامت نحو القرنين من الزمان.

(176) ومع ذلك، حافظت الكنيسة على سلطتها ومشاركتها في الحياة السياسية اليومية في إيرلندا مدة طويلة امتدت حتى التسعينيات.

(177) كتب أوزبورن، في طفرة تمثيلية، عن العائلة المالكة البريطانية على أنها "حشوة ذهبية في فم مليء بالتسوس".

(178) يتسم غودار على نحو خاص بذوق انتقائي بلا ريب. وذكر أنه قد "فتن" بفيلم "جوني غيتار" (*Johnny Guitar*) (1954) لنيكولاس راي بطولة جوان كروفورد.

(179) يستطيع الإيطاليون بلا شك تصميم سيارات، مثلما يؤكد أي من المتحمسين لسباق السيارات. كان صانعو المركبات الإيطاليين أول من أزال واقيات الطين، وموضع القدم الذي يشبه العتبة عند باب السيارة، وغيرها من الزوائد الكثيرة من السيارات الصغيرة. في حين ألغى خياطو ميلانو في السنوات نفسها ثنية البنطال وابتدعوا الخطوط الواضحة الحادة في تفصيل طقم الثياب الحديث. الأمر الذي بدا أن مصنعي السيارات الإيطالية عاجزين عن تنفيذه بقدر من الاتساق هو بناء السيارات التي تصورها مصمموها.

(180) ورد تعليق لأحد النقاد الباريسيين المعجبين بتقليص آلاف الشقق الفرنسية المتماثلة في المناطق السكنية الجديدة: "إنها بيوت صغيرة حقيقية مدموجة في الهيكل الرأسي، مثل زجاجات النبيذ العدة المختلفة المصفوفة على رف واحد". يراجع مقالة بيير أغارد: Pierre Agard, "L’Unité de residence," *Esprit* (October - November 1953).

أعرب عن امتناني للدكتورة نيكول رودولف (Nicole Rudolph) التي زودتني بهذا المرجع.

(181) وعلى النقيض من روتردام (Rotterdam) التي التهمتها القنابل الألمانية، وأعيد بناؤها على مراحل خلال العقود التالية، تم تصميم الميناء الهولندي، ليكون مدينة "مصممة" على نحو واع وأصيل.

الفصل الثاني عشر: شبح الثورة

"بدأ الوصال الجنسي في عام 1963؛ بين إلغاء حظر رواية **عشيق الليدي تشاترلي** وإطلاق الألبوم الأول لفرقة البيتلز"

فيليب لاركن

"أحببنا الثورة فحسب"

دانييل كون بنديت

"يعد تمرد البرجوازية التائبة على البروليتاريا القمعية القانعة إحدى أغرب الظواهر في عصرنا"

السير إزايا برلين

"جميع الصحافيين في العالم يلحسون الآن مؤخراتكم ... لكن ليس أنا يا أعزائي. وجوهكم وجوه صبيان مدللين، وأنا أكرهكم، كما أكره آباءكم ... عندما ضربتم الشرطة أمس في فال جوليا (Valle Giulia)، تعاطفت مع الشرطة لأنهم هم أبناء الفقراء"

بيير باولو بازوليني، (حزيران / يونيو 1968) "نحن لسنا مع دوبتشيك. نحن مع ماو"

(شعار رفعه طالب إيطالي، عام 1968) لا تُقدر اللحظات ذات الأهمية الثقافية الكبيرة إلا لدى تذكرها غالبًا. كانت الستينيات مختلفة من هذه الناحية: كانت الأهمية الفائقة التي علقها جيل الستينيات على عصرهم - وعلى أنفسهم - إحدى سمات ذلك العصر. أنفق جزء كبير من الستينيات، كما قالت فرقة "ذا هو" (The Who) في "الحديث عن جيلي". وكما سنرى، لم يكن هذا الانشغال غير عقلاني بالمطلق؛ لكنه أدى، على نحو متوقع، إلى بعض التشوهات في المشهد. كان عقد ستينيات القرن العشرين، في الواقع، عقد النتائج الاستثنائية لأوروبا الحديثة، لكن لا يترك كل ما بدا مهمًا بصمتَه على التاريخ لحظة حدوثه. فالدافع المتمرد لتهنئة النفس - بالأزياء أو بالأفكار - يهرم بسرعة فائقة؛ على العكس، تطلّب الأمر انقضاء عدة سنوات قبل أن يأخذ التحول الثوري الفعلي في السياسة والشؤون العامة، والذي بدأ في أواخر الستينيات، مفعوله الكامل. ربما تكون الجغرافيا السياسية في الستينيات مضللة - لم تحدث أهم التطورات في أشهر الأماكن دائمًا.

بحلول أواسط الستينيات، كان الأثر الاجتماعي للانفجار السكاني بعد الحرب محسوسًا في كل مكان. بدت أوروبا مليئة بالشباب. بلغ تعداد من ينتمون إلى

الفئة العمرية للطلاب في فرنسا بحلول عام 1968، (بين 16 و24 عامًا) 8 ملايين شخص، وشكلت نسبة كبيرة، وصلت إلى 16.1 في المئة من إجمالي عدد السكان في البلاد. وكان الانفجار السكاني في وقت سابق يشكل ضغوطًا شديدة على التزود بالغذاء في بلد ما؛ حتى إذا كانت تغذية الناس ممكنة، فإن آفاق عملهم كانت قاتمة. لكن في عهد النمو والازدهار الاقتصادي، لم تكن المشكلة الرئيسة، التي واجهت الدول الأوروبية، في كيفية تأمين الغذاء والملبس والمسكن، وفي نهاية المطاف، توظيف عدد متزايد من الشباب، بل في كيفية تعليمهم.

لغاية الخمسينيات، ترك معظم أطفال أوروبا المدرسة بعد إنهاء المرحلة الابتدائية، تراوحت أعمارهم في العادة بين 12 و14 عامًا. فُرض التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية في أماكن كثيرة في نهاية القرن التاسع عشر، لكن لم يكن ثمة تشدد في تنفيذ ذلك. كان أطفال الفلاحين في إسبانيا وإيطاليا وإيرلندا وبلدان أوروبا الشرقية - قبل أن تصبح شيوعية - يتركون المدرسة في فصلي الربيع والصيف وأوائل الخريف. أما التعليم الثانوي فكان امتيازًا اقتصر على الطبقات الوسطى والعليا. وفي إيطاليا، أكمل الدراسة الثانوية بعد الحرب أقل من 5 في المئة من السكان.

أدخلت الحكومات في أوروبا بعد الحرب سلسلة إصلاحات تعليمية جوهرية كجزء من دائرة أوسع من الإصلاحات الاجتماعية، تحسبًا لاعتبارات مستقبلية. ارتفع سن تاركي المدرسة في المملكة المتحدة إلى 15 عامًا في عام 1947 (وبعدها إلى 16 عامًا في عام 1972). وفي إيطاليا، حيث بقي معظم الأطفال يتسربون من المدرسة فعليًا في سن الحادية عشرة في السنوات الأولى بعد الحرب، زاد السن إلى 14 عامًا في عام 1962. وتضاعف عدد الأطفال الذين داوموا دوامًا كاملًا في المدارس في إيطاليا بين عامي 1959 و1969. وفي فرنسا، التي فاخرت بتخرج 32 ألف طالب من مدارسها الثانوية في عام 1950، ارتفع العدد إلى ما يزيد على خمسة أضعاف في خلال الأعوام العشرين التالية، إذ شكل خريجو المدارس الثانوية 20 في المئة من فئتهم العمرية بحلول عام 1970.

حملت هذه التغييرات التعليمية آثارًا مربكة. حتى ذلك الحين، كان خط الانقسام الثقافي في معظم المجتمعات الأوروبية بين أولئك الذين غادروا المدرسة، بعد تعلم القراءة، والكتابة، وعمليات الحساب الأساسية، ودرسوا الخطوط العريضة للتاريخ الوطني - وهم النسبة الساحقة - والأقلية المحظوظة من الذين بقوا في المدرسة حتى سن السابعة عشرة أو الثامنة عشرة، ومُنحوا شهادة إتمام المرحلة الثانوية، وانتقلوا إلى التدريب المهني أو العمل. وكانت المدارس الإعدادية ومدارس قواعد اللغة مثل الجمنازيوم (Gymnasiums) والليسيه (lycée) وغيرها من المدارس الثانوية التي تؤهل الطالب للدراسة الجامعية في أوروبا حكرًا على النخبة الحاكمة. الآن أصبحت أبواب

هذه المدارس الوارثة للمناهج الكلاسيكية مفتوحة أمام فئة آخذة في التوسع من شبان تحدروا من بيئات اجتماعية مختلفة، بعد أن كانت مغلقة في وجوه أبناء الريف وفقراء المدن. وبالتحاق المزيد من الأبناء نظم المدارس الثانوية وتخرجهم منها، تولدت فجوة بين عالمهم، والعالم الذي خبره آباؤهم.
شكلت هذه الفجوة الجديدة وغير المسبوقة إطلاقًا بين الأجيال ثورة اجتماعية بحكم الأمر الواقع - مع أن تأثيراتها كان لا تزال مقتصرة على نطاق الأسرة. لكن توافد عشرات الآلاف من الأبناء إلى المدارس الثانوية التي شُيدت على عجل، سبب ضغطًا كبيرًا على البنية المادية والمالية لنظام تعليمي مصمم لعصر مختلف للغاية. اهتم المخططون فعلًا بالآثار المترتبة على هذه التغييرات، التي طالت ما كان حتى ذلك الحين، حكرًا على نخبة أضيق: الجامعات.
إذا كان معظم الأوروبيين لم يروا إطلاقًا المدارس الثانوية قبل عام 1960، كان لنسبة ضئيلة أن تحلم بدخول الجامعة. توسعت الجامعات التقليدية بعض الشيء في خلال القرن التاسع عشر، وازداد عدد مؤسسات التعليم العالي الأخرى التي كُرس معظمها للتدريب التقني. لكن التعليم العالي في أوروبا الخمسينيات بقي مغلقًا أمام الجميع، إلا قلة محظوظة من أبناء الأسر القادرة على التخلي عن الدخل الذي يحققه أبناؤها لإبقائهم في المدرسة حتى بلوغ الثامنة عشرة، والقادرة على تحمل الرسوم التي تقاضتها المدارس الثانوية والجامعات على حد سواء. وكان ثمة منح دراسية، بطبيعة الحال، لأبناء الفقراء ومتوسطي الدخل. لكن باستثناء المؤسسات المؤمنة بالمساواة المحترمة والقائمة على الجدارة في الجمهوريتين الفرنسيتين الثالثة والرابعة، بالكاد غطت تلك المنح الدراسية التكاليف الرسمية للتعليم الإضافي؛ ولم تعوض عن الدخل الضائع في أي مكان.
على الرغم من النيات الطيبة للغاية لجيل سابق من الإصلاحيين، بقيت جامعتا أكسفورد وكامبردج، ومدرسة المعلمين العليا (École Normale Supérieure) وجامعتا بولونيا (Bologna) وهايدلبرغ وبقية المؤسسات في أوروبا القديمة غير متاحة للجميع تقريبًا. في عام 1949، بلغ عدد الطلاب الجامعيين 15 ألف طالب في السويد، و20 ألف طالب في بلجيكا، ولم يزد العدد على 50 ألف طالب في عموم إسبانيا، وأقل من ضعف هذا العدد في المملكة المتحدة (حيث بلغ عدد السكان 49 مليون نسمة). وبالكاد تجاوز عدد الطلاب في الجامعات الفرنسية في ذلك العام 130 ألف طالب. لكن ترتب على أوروبا، الواقفة على أعتاب التعليم الثانوي الشامل، أن تواجه في وقت قريب ضغطًا لا يقاوم لتوسيع التعليم العالي أيضًا. توجب تغيير الكثير.
احتاجت أوروبا في المقام الأول إلى مزيد من الجامعات. لم تؤسس دول كثيرة "نظام" تعليم من هذا القبيل، بل ورثت معظم البلدان شبكة مكونة عشوائيًا من مؤسسات منفردة اتسمت ببنية تحتية لمؤسسات صغيرة قديمة

مستقلة اسميًا، ومصممة لاستقبال بضع مئات على الأكثر من الطلاب الجدد في كل عام، وموجودة في الأغلب في مدن الأقاليم، مع خدمات عامة ضئيلة أو معدومة. لم يكن لديها حيز للتوسع، وكانت قاعات المحاضرات فيها، ومختبراتها، ومكتباتها، ومبانيها السكنية (إن وجدت) عاجزة تمامًا عن استيعاب المزيد من آلاف الشبان.

كانت المدن الجامعية الأوروبية التقليدية - بادوا (Padua)، ومونبلييه، وبون، ولوفين، وفريبورغ، وكامبردج، وأوبسالا - صغيرة وبعيدة بعض الشيء عن مراكز المدن الرئيسة (وقد اختيرت عمدًا منذ قرون عدة لهذا السبب تحديدًا):

تعد جامعة باريس استثناء، لكنه مهم. افتقرت معظم الجامعات الأوروبية إلى حرم جامعي، بالمعنى الأميركي للكلمة (وهنا تعد الجامعات البريطانية، وفي مقدمتها جامعتا أوكسفورد وكامبريدج، استثناء واضحًا) إذ كانت مندمجة مع المدن المحيطة بها؛ وحيث عاش طلابها في تلك المدن واعتمدوا على أهلها في السكن والخدمات. أولًا، وعلى الرغم من مضي مئات السنين في العديد من الحالات، لم يكن لدى جامعات أوروبا أي موارد مادية خاصة بها، بل كانت تعتمد تمامًا على المدينة أو الدولة للحصول على التمويل.

إذا كان على التعليم العالي في أوروبا أن يستجيب في الوقت المناسب للتضخم الديموغرافي المنذر بالخطر، والضاغط في المدارس الابتدائية والثانوية، فلا بد من أن يتم ذلك بمبادرة من المركز. عولجت المشكلة في بريطانيا، وإلى درجة أقل في الدول الاسكندينافية، عبر بناء جامعات جديدة في أراض خالية خارج مدن الأقاليم، والبلدات؛ مثل كولشستر ولانكستر في إنكلترا، وآرهوس في الدنمارك. وفي الوقت الذي بدأ أول فوج من خريجي الثانوي بالوصول إلى تلك الجامعات الجديدة، بصرف النظر عن خلوها من الروح معماريًا، كانت على الأقل في حال يلبي الطلب المتزايد على المقاعد الشاغرة، وخلقت فرص عمل لمجموعة متنامية من خريجي الدراسات العليا السابقين، الذين سعوا إلى العمل في التدريس.

وبدلًا من فتح هذه الجامعات الجديدة للجمهور، اختار مخططو التعليم البريطاني دمجها في نظام النخبة الأقدم، وبالتالي الحفاظ على حقهم في قبول الطلاب أو رفضهم لدى تقدمهم لدخول الجامعة. لم يكن المرشح يأمل دخول الجامعة إلا إذا تخطت علامته في الامتحان النهائي لشهادة الثانوية الوطنية مستوى معينًا وكان لدى كل جامعة الصلاحية في منح مقاعد لمن ترغب، والسماح بدخول الطلاب الذين تستطيع استيعابهم فحسب. بقي الطلاب في المملكة المتحدة أقلية محظوظة نوعًا ما (لم تكن نسبتهم تتجاوز 6 في المئة من فئتهم العمرية في عام 1968) وكانت الآثار البعيدة المدى انكفاء اجتماعيًا. لكن النظام تصرف بمنتهى اللطف مع الأقلية المحظوظة، وأبعدها من معظم المشكلات التي واجهتها نظيراتها في أماكن أخرى من أوروبا.

مضى التعليم العالي في القارة في اتجاه مختلف للغاية. لم تضع أغلبية الدول الأوروبية الغربية أي عائق للانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي: يحق لك تلقائيًا الالتحاق بالجامعة بعد أن تنجح في الامتحان النهائي للشهادة الثانوية الوطنية. ولم ينجم عن ذلك أي صعوبة حتى نهاية الخمسينيات، فأعداد الطلاب قليلة، ولم يكن لدى الجامعات سبب للخوف من تسبب الطلاب بإرباكها. وفي أي حال، كانت الدراسة الأكاديمية في معظم الجامعات الأوروبية وفق التقاليد القديمة أكثر من معزولة وفوضوية. وُجد أساتذة متعجرفون يصعب الدنو منهم، ألقوا محاضرات رسمية في قاعات غصت بطلاب مجهولين لم يشعروا بضغط كبير لإكمال موادهم الدراسية قبل الموعد النهائي. ورأوا في صفة طالب عملية انتقالية اجتماعية بقدر ما هي وسيلة للتعلم [(182)].

وبدلًا من بناء جامعات جديدة، قرر معظم المخططين المركزيين في أوروبا توسيع الجامعات القائمة. وفي الوقت نفسه لم يضعوا عوائق ولم يفرضوا نظامًا لاختيار الطلبة، بل على العكس من ذلك، وبنيات طيبة، شرعوا في كثير من الأحيان في إزالة العوائق المتبقية. في عام 1965 ألغت وزارة التربية والتعليم الإيطالية امتحانات القبول في الجامعات والمحاصصة الراسخة في مواضيع الدراسة. حيث أضحى التعليم العالي، الذي كان امتيازًا، من بين الحقوق العامة. كانت النتيجة كارثية. وعلى سبيل المثال؛ كان على جامعة باري (Bari)، التي يسجل فيها تقليديًا 5 آلاف طالب، أن تتكيف مع التحاق 30 ألف طالب في عام 1968. والتحق بجامعة نابولي في العام نفسه 50 ألف طالب، وبجامعة روما 60 ألفًا، وبهذا زاد عدد الطلاب الذين التحقوا في تلك الجامعات الثلاث وحدها على مجموع عدد طلاب إيطاليا في خلال الـ 18 عامًا السابقة. ولم يتخرج العديد من طلابها إطلاقًا [(183)].

بحلول نهاية الستينيات، كان واحد من بين كل سبعة شبان طالبًا جامعيًا في إيطاليا. (مقارنة بواحد من بين كل 20 قبل 10 سنوات). وفي بلجيكا كانت النسبة واحدًا من كل ستة. وفي ألمانيا الغربية، حيث كان ثمة 108 آلاف طالب في عام 1950، بدأت الجامعات التقليدية تعاني بالفعل الاكتظاظَ، حيث بلغ عدد الطلاب نحو 400 ألف بحلول نهاية الستينيات. وفي فرنسا، وكان عدد طلاب الجامعة في عام 1967، مثل عدد طلاب المرحلة الثانوية في عام 1956. وفي جميع أنحاء أوروبا كان عدد الطلاب أكبر بكثير مما كان عليه في أي وقت مضى، في حين عانت خبرتهم الأكاديمية من تدهور سريع. كان كل شيء مزدحمًا - المكتبات، والمهاجع، وقاعات المحاضرات، ومطاعم الكليات - وفي وضع سيئ (ولو كان جديدًا). ركز الإنفاق الحكومي، الذي ارتفع بشكل حاد للغاية في كل مكان بعد الحرب، على التعليم، وتوفير المدارس الابتدائية والثانوية والمعلمين والمعدات. وكان هذا بالتأكيد الخيار الصحيح. وهو في أي حال أحد الخيارات التي أملتها السياسات الانتخابية، لكن كان له ثمن.

يجدر التذكير، في هذه المرحلة، بأنه بحلول عام 1968 **لم** يكن معظم الشباب في أي دولة أوروبية طلابًا (معلومة محل تجاهل في الأخبار التي تتناول هذه الحقبة)، خصوصًا إذا كان آباؤهم من الفلاحين أو العمال غير المهرة، أو من المهاجرين سواء من محافظات نائية أو من الخارج. وبحكم الضرورة، عاشت هذه الأغلبية من غير الطلاب تجربة الستينيات بصورة مختلفة: وعلى نحو خاص في أواخر الستينيات، عندما بدا أن الكثير متمحور حول الأحداث في الجامعات وحولها. لا ينبغي استنباط آرائهم، وخصوصًا السياسية، من معاصريهم الطلبة، لكن الشباب تقاسموا في النواحي الأخرى ما كان بالفعل ثقافة مميزة ومشتركة.

يرى كل جيل العالم جديدًا. رأى جيل الستينيات العالم جديدًا وشابًا. دخل معظم الشباب على مر التاريخ عالمًا زاخرًا بمن هم أكبر سنًا، وهم الذين يشغلون المناصب الحساسة، ويشكلون مثلًا أعلى. غير أن الأمور كانت مختلفة بالنسبة إلى جيل أواسط الستينيات؛ تطور النظام البيئي الثقافي على نحو أسرع بكثير مما كان عليه في الماضي، فالفجوة التي تفصل الجيل الضخم، المزدهر، المدلل، الواثق بنفسه، والمستقل ثقافيًا عن جيل الآباء الصغير بشكل غير عادي، والمفتقر إلى الأمن، والذي خلف فيه الكساد ندوبًا، ومزقته الحرب، كانت أكبر من المسافة التقليدية بين الفئات العمرية. بدا في الأقل لكثير من الشباب كأنما ولدوا في مجتمع يغير نفسه - قيمه وأسلوبه وقوانينه - على مضض أمام أعينهم، وبناء على طلبهم. كانت الموسيقى الشعبية والسينما والتلفزيون تزخر بالشبان، وقد جذبتهم على نحو متزايد بصفتهم جمهورها وسوقها. في عام 1965 كان ثمة برامج إذاعية وتلفزيونية، ومجلات، ومحلات تجارية، ومنتوجات صناعية، وُجدت على نحو خاص للشبان، وقد اعتمدت عليهم كزبائن.

وعلى الرغم من أن لكل ثقافة شبابية وطنية رموزها ومؤسساتها المميزة، ومرجعيتها المحلية المحصورة بها [في 22 حزيران / يونيو 1963 كان يوم الأصدقاء (Fête des Copains) في بلاس دو لا ناسيون (Place de la Nation) في باريس الحدث المؤسس لثقافة شبان الستينيات في فرنسا، ومع ذلك مر من دون أن ينتبه إليه أحد تقريبًا في أي مكان آخر]، فقد تفشت في تلك الحقبة أشكال عدة من الثقافة الشعبية، بسهولة لا سابق لها عبر الحدود الوطنية. أضحت الثقافة الجماهيرية عالمية بالتعريف. تبدأ الموضة الجديدة (في الموسيقى والأزياء) في البلدان الناطقة بالإنكليزية أحيانًا، وغالبًا في إنكلترا نفسها. ثم تتحرك نحو الجنوب والشرق: الأمر الذي سهله تزايد الثقافة البصرية (وبالتالي العابرة للحدود)، ولم يعقها إلا البدائل المتولدة محليًا في بعض الأحيان، أو بتدخل سياسي غالبًا [184].

اتجهت الأزياء الجديدة، بحكم الضرورة، إلى الشبان الأكثر ثراء: أبناء الطبقة الوسطى البيضاء في أوروبا، الذين يستطيعون تحمل تكلفة الأسطوانات،

والحفلات الموسيقية، والأحذية، والملابس، والماكياج، وتصفيف الشعر العصري. وتعارض عرض هذه السلع بتباه مع المسارات التقليدية. أخذ أكثر الموسيقيين نجاحًا - البيتلز (Beatles) ومقلدوهم - إيقاعات البلوز من عازفي الغيتار الأميركيين (ومعظمهم من السود) وقرنوها بمواد مستمدة مباشرة من لغة وتجربة الطبقة العاملة البريطانية [(185)]. ثم أضحى هذا التركيب الأصيل للغاية، ثقافة فطرية عابرة للحدود الوطنية للشباب الأوروبي.

يهتم كثيرون للغاية بمحتوى الموسيقى الشعبية، لكن شكلها كان موضع مزيد من الاهتمام. اهتم الناس في الستينيات على نحو خاص بالشكل. وهذا بالكاد يكون جديدًا كما قد يُظَن. لكن ربما تكمن خاصية ذلك العصر في أن الشكل يمكن أن ينوب عن الجوهر على نحو مباشر. كانت موسيقى الستينيات الشعبية متمردة في وقعها وطريقة أدائها، في حين كانت كلماتها في كثير من الأحيان مهدئة. وفي أي حال كان يمكن للمستمع الأجنبي أن يفهم نصفها في أحسن الأحوال. في النمسا، كان أداء أو سماع موسيقى البوب البريطانية أو الأميركية بمثابة ازدراء المرء لأهله المصعوقين، الذين يعودون إلى جيل هتلر؛ ينطبق الأمر نفسه، وفق ما تقتضيه الحال، على هنغاريا أو تشيكوسلوفاكيا عبر الحدود. حيث تحتج الموسيقى، إذا جاز التعبير، بالنيابة عنك.

إذا بدا أن الكثير من تيارات الثقافة الموسيقية السائدة في الستينيات يدور حول الجنس - في الأقل حتى تحولت، بإيجاز، نحو المخدرات والسياسة - فهذا الأمر، أيضًا، متعلق إلى حد كبير بالأسلوب. عاش المزيد من الشباب بعيدًا عن أهلهم، وفي عمر أصغر من السابق. وأصبحت وسائل منع الحمل أكثر أمنًا، والحصول عليها أسهل وأضحت مشروعة [(186)]. وصار الكشف عن مفاتن الجسد على الملأ، وتمثيلات الهجران الجنسي غير المقيد في الأفلام والأدب أكثر شيوعًا، في شمال أوروبا الغربية في الأقل. لهذه الأسباب، أضحى الجيل الأكبر سنًا مقتنعًا بأن القيود الجنسية قد انهارت تمامًا - من دواعي سرور أولادهم تغذية هذا الكابوس.

في الواقع، كانت "الثورة الجنسية" في الستينيات سرابًا تقريبًا للأغلبية العظمى من الناس، شبابًا وكبارًا على حد سواء. لم تتغير حتى ذلك الحين، بحدود ما يمكننا معرفته، اهتمامات وممارسات معظم الشباب الأوروبيين الجنسية بالسرعة، أو على النحو الجذري، الذي زعمه معاصروهم. في الأدلة المستقاة من الإحصاءات حينذاك، حتى حياة الطلاب الجنسية لم تختلف كثيرًا عن تلك التي عاشتها أجيال سابقة. يقارن المظهر الجنسي المتحرر في الستينيات عادة، بنظيره في الخمسينيات، الذي يوصف (بشكل غير منصف إلى حد ما) بأنه عصر الاستقامة الأخلاقية، وضبط النفس العاطفي. لكن لدى المقارنة بالعشرينيات، أو مع دورة القرن (fin - de - siècle) في أوروبا، أو عالم المتعة (demi - monde) في ستينيات القرن التاسع عشر في باريس، تبدو حقبة "ستينيات القرن العشرين المتأرجحِة" وديعة تمامًا.

وتماشيًا مع التركيز على الشكل، أصر جيل الستينيات بصورة استثنائية على أن يبدو بمظهر مختلف. أضحت الملابس وتصفيفة الشعر وأدوات الزينة (المكياج) وما كانت تسمى - ولا تزال - ملحقات الزي (الإكسسوار)، الهوية الجيلية الحيوية والسياسية. كانت لندن مصدر تلك التوجهات: الذوق الأوروبي في الملابس، والموسيقى، والتصوير الفوتوغرافي، والأزياء، والإعلانات، وحتى المجلات الشعبية الرخيصة، كلها استمدت من هناك. ونظرًا إلى سمعة بريطانيا، التي أسست على تصميم الزي الباهت، والبنية الرديئة، لم يكن هذا التطور محتملًا، وثبت أن الانقلاب الشبابي على ما هو تقليدي في مثل هذه الأشياء، لم يدم طويلًا. لكن فجر لندن المتفوقة الكاذب - كما سمته مجلة **تايم** (*Time*) في عام 1966 - ألقى ضوءًا مميزًا على العصر.

بحلول عام 1967 ضمت العاصمة البريطانية ما يزيد على 2000 محل تجاري تصف نفسها بأنها محلات للأزياء. كان معظمها تقليدًا وقحًا لمتاجر الملابس التي انتشرت على طول شارع كارنابي، الذي تردد عليه منذ فترة طويلة الذكور المثليين جنسيًا، وأعيد تصميمه ليصبح بؤرة للأزياء الرائجة للمثليين والغيريين جنسيًا على حد سواء. افُتتح في باريس أول محل أزياء للرجال في شارع لا أنسيين كوميدي (l’Ancienne Comédie) تحت اسم نيو مان (الرجل الجديد) في 13 نيسان / أبريل 1965، وهو أول إشعار فرنسي لقيام ثورة في أزياء الرجال. وفي غضون عام تبعه العديد من المقلدين، وأطلق كل منهم على محله اسمًا عصريًا بريطانيًا مثل: دين (Dean) وتونتي (Twenty) وكارديف (Cardiff) ...إلخ.

استُنسخت أزياء شارع كارنابي في جميع أنحاء أوروبا الغربية (مع أن التقليد في إيطاليا كان أقل). شددت تلك الأزياء على ألوان وتناسق الملابس، متجهة إلى المخنثين، ولم تكن مناسبة، على نحو متعمد، لأي شخص فوق 30 عامًا. وأضحت السراويل الضيقة القطنية المخملية الحمراء، التي تتناسب مع قمصان سود من محلات "نيو مان" الزي الرئيس الموحد لمتظاهري باريس في السنوات الثلاث التالية، وقد استنسخ على نطاق واسع في كل مكان. ومثل أي شيء آخر في الستينيات، كان الرجال يصنعونه للرجال، لكن كان بإمكان الشابات ارتداؤه أيضًا، وقد فعلن ذلك على نحو متزايد. حتى بيوت الأزياء السائدة في باريس تأثرت: بدءًا بعام 1965، وضع مصممو الأزياء النسائية في المدينة تصاميم للسراويل (البنطلونات) أكثر مما وضعوا للتنانير.

كما أنهم قللوا من إنتاج القبعات. كان هذا دليلًا على أولوية السوق في التوجه لليافعين بإحلال تصفيفة الشعر محل غطاء للرأس، كتعبير مطلق عن الذات، لتقتصر القبعات التقليدية على كبار السن في المناسبات الرسمية [(187)]. لم تختف القبعات في أي حال. في المرحلة الثانية من عملية تبدل أزياء الرجال، حلت الألوان الرصينة محل الألوان الزاهية (الموروثة من أواخر الخمسينيات) التي كانت تلائم الزي حينذاك، الأمر الذي عكس تحولًا مماثلًا في الموسيقى.

فُصلت تصاميم ملابس الشباب وسوقت مع زيادة التركيز على مصادر الإلهام "البروليتاريا" و"الراديكالية": لم يقتصر الأمر على الجينز الأزرق وقمصان العمل، بل تجاوزها إلى الأحذية ذات العنق الطويل، والسترات الجلدية السوداء وقبعة "لينين" (أو قبعات اللباد المتنوعة، التي تردد صدى "قبعة كوشوت" (Kossuth caps) التي ارتداها المتمردون الهنغاريون في القرن التاسع عشر). لم ينتشر هذا الزي السياسي بما فيه من تعبير عن وعي الذات في بريطانيا، لكن بحلول نهاية العقد أضحى زيًا موحدًا شبه رسمي للراديكاليين الألمان والإيطاليين وأتباعهم الطلبة [(188)].
تداخل مع هذين الزيين زي الهيبيين الذي يشبه ثياب الغجر. وخلافًا للأزياء المعروضة في "شارع كارنابي" ومحلات "ستريت فايتنغ مان" (Street - fighting Man)، والتي كانت أوروبية أصيلة، بدا الهيبي - "الطوباوي" في ثقافته اللاغربية المبهمة، والمنتمي إلى "ثقافة مضادة"، وغير المهتم جنسيًا أو القليل الاستهلاك بوضوح - مستوردًا من أميركا. كانت فائدته التجارية واضحة، وانتشرت المحلات التي نشأت في الأصل لتلبية الطلب على الثياب الضيقة والأزياء الحادة في أواسط الستينيات واجتهدت في تكييف مخزونها وفقًا لذلك. حتى إنها حاولت مدة وجيزة تسويق "زي ماو" (Mao)، عبر سترة بلا هيئة مع ياقة مطرزة على نحو حاد، مترافقة مع القبعة "البروليتارية" المنتشرة في كل مكان. جمع زي ماو بعناية الأزياء الثلاثة، وعلى نحو خاص عندما ترافق مع قطعة إكسسوار صغيرة تمثل كتاب **الدكتاتور الصيني الأحمر** للرؤى الثورية. لكن، على الرغم من أن غودار قدم في عام 1967 فيلم "الفتاة الصينية" (*La Chinoise*)، الذي يتحدث عن مجموعة من الطلاب الفرنسيين الذين يدرسون فكر ماو بتمعن ويحاولون اتباعه كمثل أعلى، بقي زي ماو موضع إعجاب أقلية حتى بين "الماويين".
تبنت سياسات الثقافة المضادة ورموزها مواقف أشد بعد عام 1967 بالارتباط مع الصفات الرومانسية لثوار حروب العصابات في "العالم الثالث". ومع ذلك، لم ينتشروا في أوروبا بشكل كامل. ينبغي ألا ننخدع بالنهاية الاستثنائية لتشي غيفارا (Che Guevara) بصفته الشهيد، والرجل الأمثل الذي يشبه المسيح في أعين المراهقين الغربيين الساخطين؛ فالأوروبيون في الستينيات كانوا أوروبيين أولًا. حتى "ثورة الهيبيين" لم تعبر الأطلسي على الإطلاق. وعلى أفضل تقدير، قذفتها الأمواج إلى شواطئ بريطانيا العظمى وهولندا، تاركة وراءها بعض الأدلة الرسوبية في صيغة ثقافة عنت تناميًا زائدًا للمخدرات مقارنة بأي مكان آخر، وأسطوانة أصلية طويلة ومذهلة.
لا يمكن عزل الجانب العابث في الستينيات - الأزياء، والثقافة الشعبية، والجنس - بصفته مجرد زبد أو استعراض محض. فقد مثل طريقة لقطيعة الجيل الجديد مع جيل الأجداد - كان الشيوخ (أديناور، ديغول وماكميلان، وخروشوف)، لا يزالون يديرون شؤون القارة. ومن المؤكد أن جوانب التكلف

اللافتة في الستينيات - نرجسية الانغماس في الذات، التي ارتبطت دائمًا بهذه الحقبة - تبدو مزيفة عندما تؤخذ بمجملها. لكن في أيامهم، وبين أنصارهم بدت حديثة ونضرة. حتى لمعان الفن المعاصر البارد الجاف الذي عاصروه أو الأفلام الساخرة في أواخر الستينيات، بدت ممتعة وأصيلة بعد خدعة البرجوازية الدافئة في الماضي القريب. كان الغرور الذاتوي في ذلك الحين، المعبر عنه في أن من شأن الشباب أن يغيروا العالم - "بقيامهم بفعل ما يهمهم" و"التصرف باسترخاء وكما يحلو لهم" و"ممارسة الحب لا الحرب" - ضربًا من الوهم بوجه عام، ولم يكن قد عفى عليه الزمن بعد. لكنه في أي حال لم يجسد الوهم الوحيد أو الحماقة الأشد، في ذلك الوقت.

تعد حقبة الستينيات العصر العظيم للنظرية. من المهم أن يكون معنى العبارة واضحًا: فهو لا يدل بالتأكيد على إنجاز فتح نظري، ثم العمل على تطبيقه في الكيمياء الحيوية، أو الفيزياء الفلكية أو علم الوراثة، لأن هذه العلوم قوبلت بتجاهل شديد من غير المتخصصين ولا تصف نهضة في الفكر الاجتماعي الأوروبي: لم ينجب منتصف القرن العشرين منظرين اجتماعيين يمكن مقارنتهم بهيغل، أو كونت، أو ماركس، أو مِل، أو فيبر، أو دوركهايم. الـ "نظرية" لا تعني الفلسفة، علاوة على أن أكثر فلاسفة أوروبا شهرة في ذلك الحين - برتراند راسل، وكارل ياسبرز، ومارتن هايدغر، وبينيديتو كروتشيه، وموريس مرلوبونتي، وجان بول سارتر - كانوا إما موتى، أو عجائز، أو مشغولين بقضايا أخرى، وكان معظم كبار المفكرين في أوروبا الشرقية - مثل جان باتوشكا (Jan Patočka) أو ليتشيك كولاكوفسكي (Leszek Kolakowski) لا يزالون غير معروفين خارج بلدانهم. أما بالنسبة إلى المجموعة التي تألقت من الاقتصاديين والفلاسفة والمنظرين الاجتماعيين وازدهرت في أوروبا الوسطى قبل عام 1934، فقد سافر معظم الناجين منها إلى المنفى الدائم في الولايات المتحدة، أو بريطانيا العظمى أو أستراليا أو نيوزيلندا، حيث شكلوا نواة للبحوث الفكرية الأنكلوسكسونية الحديثة في ميادين تخصصاتهم.

كان لكلمة "نظرية" مدلول مختلف للغاية في استخدامها العصري. اعتمدت على نطاق واسع كـ "استجواب" (وهو مصطلح معاصر للفن) لمنهاج التخصصات الأكاديمية وغرضها؛ وفي طليعتها العلوم الاجتماعية: التاريخ، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، إضافة إلى العلوم الإنسانية، وشملت حتى علوم المختبرات نفسها، في سنوات لاحقة. في عصر التوسع الكبير للجامعات، مع المجلات والصحف التي يسعى المحاضرون بشكل حثيث للحصول على نسخة منها، نشأ سوق كبير لأنواع "النظريات" المختلفة، ولم يغذها ما رفدتها به التطورات الفكرية بقدر ما غذاها الطلب النهم لمستهلكيها.

كانت التخصصات الأكاديمية من التاريخ والعلوم الاجتماعية الأشد نعومة في طليعة الثورة النظرية. بدأ تجديد البحث التاريخي في أوروبا قبل جيل، حيث أسست في عام 1929 كل من: مجلة **إيكونوميك هيستوري ريفيو** (مراجعة

التاريخ الاقتصادي) (*Economic History Review*)، ومجلة **حوليات: الاقتصادات، والمجتمعات والحضارات** (*Annales: Économies, Sociétés, Civilisations*) مشاريعها لمراجعة المواضيع التي يتضمنها عنوانها. في الخمسينيات جاءت مجموعة مؤرخين من الحزب الشيوعي البريطاني ومجلة التاريخ الاجتماعي ذات النفوذ: **الماضي والحاضر** (*Past & Present*)؛ ووحدة الدراسات الثقافية في جامعة برمنغهام في إنكلترا، مستلهمة أعمال ريتشارد هوغارت ورايموند وليامز؛ وبعد مدة وجيزة، تمحورت مدرسة التاريخ الاجتماعي في جامعة بيليفيلد (Bielefeld University) في ألمانيا الغربية حول هانز أولريش فيهلر.

ولم تكن الثقافة، التي قدمها رجال ونساء منضمون لهذه الجماعات والمؤسسات، متمردة بالضرورة؛ إذ كانت في الواقع، تقليدية منهجيًا في أحيان كثيرة مع أنها عالية الجودة عمومًا. لكنها كانت، وبوعي ذاتي، تفسيرية، وغير عقائدية مع أنها من دون أدنى شك يسارية الميول. هنا تأثر التاريخ بالنظرية الاجتماعية، ومع تركيز على أهمية الطبقة، ولا سيما الطبقات الدنيا. لم تنحصر الغاية في سرد أو شرح لحظة تاريخية محددة فحسب، بل كانت تتمثل في الكشف عن مدلولها الأعمق. بدت الكتابة التاريخية في هذا السياق كأنها ردمت الفجوة بين الماضي والحاضر، بين التخمين الأكاديمي وبين التماس مع الراهن، وقرأ جيل جديد من الطلاب (ولم يكن من النادر، أن يخطئ في القراءة) في ضوء ذلك.

مع كل استخدامات التاريخ السياسية، فهو تخصص منيع على التخمين النظري المكثف. كلما تطفلت النظرية، ازداد انحسار التاريخ. ومع أن واحدًا أو اثنين من المؤرخين البارزين في الستينيات، تمكن من تبوؤ منزلة أيقونية في سن الشيخوخة، فإن أيًا منهم - مهما كان بحثه متمردًا - لم يبرز بوصفه عرابًا للثقافة. حققت حقول المعرفة الأخرى نجاحات أفضل - أو أسوأ وفقًا لموقف المرء. بالاستعارة من سياق سابق من التكهنات، في مجال اللغويات، اقترح علماء الأنثروبولوجيا الثقافية بقيادة كلود ليفي شتراوس شرحًا جديدًا شاملًا للاختلافات والخلافات بين المجتمعات. ولم يهتموا بالممارسات الاجتماعية أو الأعراض الثقافية، بل بالجواهر الداخلية، والبنى العميقة لقضايا الإنسان.

تمتعت "البنيوية"، كما اصطلح على تسميتها لاحقًا، بجاذبية قوية. وبصفتها وسيلة لتصنيف التجربة الإنسانية، فقد شابهت أسريًا مدرسة **الحوليات** التاريخية، التي بنى فرنان بروديل - ممثلها المعاصر الأكثر شهرة - سمعته على دراسته التاريخ على المدى الطويل (longue durée) ورؤية التاريخ من ارتفاع شاهق تصف ببطء تحولات البنى الجغرافية والاجتماعية في خلال حقب طويلة، الأمر الذي لاءم البحوث الأكاديمية في ذلك الحين. لكن علاقة المثقفين وغير المختصين المباشرة بالبنيوية كانت أقوى. لم تكن البنيوية كما فسرها المعجبون بالنظم المترابطة التي وضعها ليفي شتراوس، نظرية تِقريريةِ: الرموز الاجتماعية، أو "الإشارات"، التي تصفها لا ترتبط بأي بشر أو

أماكن أو حوادث معينة بل بإشارات أخرى فحسب، ضمن منظومة مغلقة. لذلك فهي ليست موضوعًا للاختبارات التجريبية أو الدحض؛ من ثم لا يوجد منطق يتيح إثبات خطأ البنيوية - والطموح المتمرد النابع من تأكيداتها وتوافقها مع استعصاء النقيض، ضمن لها جمهورًا واسعًا. يمكن تفسير أي شيء وكل شيء بصفته مكونًا من بُنى. وذكر بيير بوليه عندما عنون أحد مؤلفاته الموسيقية "البنى" (*Structures*): "إنها الكلمة المفتاحية في عصرنا".

ظهرت في سياق الستينيات مجموعة كبيرة من البنيويات التطبيقية: في الأنثروبولوجيا والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والعلوم السياسية والأدب بالطبع. وأضحى أكثر الذين قاموا بالممارسة التطبيقية شهرة - وهم الذين دمجوا جرعات الجرأة الأكاديمية الحقة مع موهبة طبيعية للترويج لأنفسهم - موضع احتفاء عالمي. وكان من حسن طالعهم أنهم دخلوا دائرة الضوء الفكرية، في الوقت الذي دخل فيه التلفزيون الحياة العامة وأضحى وسيلة اتصال جماهيرية. كان ميشيل فوكو في مطلع شبابه، مرغوبًا في المحترفات ونجم حلقات المحاضرات الباريسية، كما كان هنري برغسون قبل 50 عامًا. لكن عندما بيع من كتابه **الكلمات والأشياء** (*Les Mots et les Choses*) 20 ألف نسخة في غضون 4 أشهر أعقبت ظهوره في عام 1966، اكتسب النجومية بين عشية وضحاها.

تخلى فوكو نفسه عن صفة "البنيوي"، على غرار ألبير كامو الذي أصرّ دائمًا على أنه ليس وجوديًا ولا يعرف حقيقة ما يرمي إليه ذلك [(189)]. ومع أن فوكو كان سيذعن في الأقل، فذلك لم يؤثر في أفكاره. وأضحت "البنيوية" اختزالًا لكل ما عُد تدميرًا ظاهريًا للماضي أو الحاضر، حيث جعلت من التفسيرات المباشرة والفئوية التقليدية أمرًا عفى عليه الدهر وأضحت محل تشكيك. والأهم من ذلك أن البنيويين أناس يقللون، أو حتى ينفون، دور الأفراد والمبادرة الفردية في الشؤون الإنسانية [(190)].

وبرغم كل التطبيقات المتبدلة، تركت فكرة أن كل شيء يمكن التعامل معه بصفته "بنية" أمرًا حيويًا من دون تفسير. كان هدف فرنان بروديل، أو كلود ليفي شتراوس، أو حتى ميشيل فوكو، الكشف عن الأدوار العميقة التي تؤديها النظم الثقافية. ربما يكون هذا وقد لا يكون دافعًا تخريبيًا أكاديميًا وربما لا - من المؤكد أنه لم يكن كذلك في حالة بروديل - لكنه يتستر بالتأكيد، أو يقلل من شأن التغيير والتحول. أثبتت الأحداث السياسية الحاسمة على وجه الخصوص، مقاومة لهذا النهج: يمكنك شرح **لماذا** كان على الأمور أن تتغير في مرحلة معينة، لكن لم تتضح تمامًا طريقة قيام الأفراد بالتغيير أو لماذا اختار أفراد فاعلون اجتماعيًا تسهيل هذه العملية. كتفسير للتجربة الإنسانية، كل نظرية تعتمد على تركيبة بنى ويُستبعد الخيار الإنساني منها ومن ثم تصبح مقيدة بافتراضاتها الخاصة. وبقدر ما كانت البنيوية تخريبية على الصعيد الفكري، كانت سلبية على الصعيد السياسي.

لم يكن دافع شباب الستينيات فهم العالم؛ وعلى حد تعبير كارل ماركس في كتابه **إحدى عشرة أطروحة حول فيورباخ** (*Eleventh Thesis on Feuerbach*)، وكان ماركس نفسه في السادسة والعشرين عندما كتبه - وكثيرًا ما تم الاستشهاد به في تلك السنوات: "يكتفي الفلاسفة بتفسير العالم بطرائق مختلفة، بيد أن القضية، في أي حال، هي تغييره". عندما يتعلق الأمر بتغيير العالم ثمة نظرية واحدة كبرى لا تزال ترمي إلى ربط تفسير العالم بمشروع ينطوي على التغيير، وثمة سرد تاريخي رئيس يعرض إمكان فهم كل شيء، ويترك الباب مفتوحًا للمبادرة الإنسانية، وهو المشروع السياسي للماركسية نفسها.

لم يكن للانتماءات الفكرية والهواجس السياسية في الستينيات في أوروبا معنى إلا في ضوء هذا السحر الدائم لماركس والماركسية. وقد أشار جان بول سارتر في عام 1960، في كتابه **نقد العقل الجدلي** (*Critique of Dialectical Reason*): "أعتبر الماركسية فلسفة لا يمكن تجاوزها في عصرنا". لم يكن إيمان سارتر الراسخ موضع اتفاق عالمي، لكن كان ثمة اتفاق في جميع تدرجات الطيف السياسي على أنه ينبغي لأي شخص يرغب في فهم العالم، أن يأخذ الماركسية وتراثها السياسي على محمل الجد. كان ريمون آرون - معاصر سارتر وصديقه السابق وخصمه الفكري - مناهضًا للشيوعية طوال حياته. لكنه اعترف بحرية (وبمزيج من الأسف والافتتان) بأن الماركسية كانت الفكرة المهيمنة في ذلك العصر، وأنها الدين العلماني لعصره.

عاشت الماركسية في أوروبا - وازدهرت - في حالة انتعاش معلق بين عامي 1956 و1968. كانت الشيوعية الستالينية موضع خزي، بسبب أحداث عام 1956 وما تبدى فيها. كانت الأحزاب الشيوعية في الغرب إما عديمة الأهمية سياسيًا (في الدول الاسكندينافية وبريطانيا وألمانيا الغربية والبلدان المنخفضة)؛ أو تعاني من انحدار بطيء لكنه واضح (فرنسا)؛ أو سعت إلى النأي بنفسها عن نصيبها في الإرث الموسكوفي، كما في الحالة الإيطالية. فقدت الماركسية الرسمية، وفقًا لتجسدها في التاريخ وفي تعاليم الأحزاب اللينينية، صدقيتها إلى حد كبير، وعلى نحو خاص في البلدان التي استمرت في حكمها. حتى أولئك الذين اختاروا أن يصوتوا للشيوعيين في الغرب أظهروا القليل من الاهتمام بهذا الأمر.

في الوقت نفسه كان ثمة اهتمام واسع النطاق بتلك الجوانب الفكرية والأكاديمية في التراث الماركسي، والتي يمكن تمييزها عن النسخة السوفياتية، وإنقاذها من الضياع الأخلاقي. تشكلت بعد وفاة المؤسس، فرق ماركسية ومتمركسة (marxisant) ومجموعات منشقة. قبل عام 1914 كان ثمة أحزاب سياسية صغيرة تدعي أنها الوريث الحق للماركسية. وكانت حفنة من هذه الأحزاب، مثل الحزب الاشتراكي في بريطانيا العظمى (The Socialist Party of Great Britain)، لا تزال موجودة، تتبجح بعذريتها السياسية وتؤكد تفسيرها الصحيح الفريد للنصوص الماركسية الأصلية [191]. لكن أغلب الحركات، والحلقات،

والأندية، والجمعيات الاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر، استوعبت في الأحزاب التي هدفت إلى تحقيق الاشتراكية والأحزاب العمالية التي اندمجت بين عامي 1900 و1910. أما خلافات الماركسية الحديثة فلها جذورها في الانشقاق اللينيني الذي تلا ذلك.

أدت صراعات الفصائل في سنوات الحكم السوفياتي المبكرة إلى معظم "بدع" الماركسية الدائمة، لتروتسكي وأتباعه. وبعد مرور ربع القرن على وفاة تروتسكي على يد قاتله الستاليني في المكسيك (وبسبب ذلك إلى حد كبير) أضحى ممكنًا العثور على أحزاب تروتسكية في كل دولة أوروبية لا تحظر وجودها. وكانت عادة أحزابًا صغيرة، قادها على النحو المتصور للمؤسس الذي أطلق اسمه عليها، شخصية كاريزمية لقائد مستبد أملى العقيدة والتكتيكات. أما الاستراتيجية المميزة لتلك الأحزاب فهي "الاختراق"؛ أي العمل داخل أكبر المنظمات اليسارية (الأحزاب، والنقابات، والجمعيات الأكاديمية) للتوطن فيها، أو لدفع سياساتها وتحالفاتها السياسية في اتجاهات تمليها النظرية التروتسكية.

يصعب على المراقب الخارجي، أن يميز الأحزاب التروتسكية - والأممية (العمالية) الرابعة الزائلة التي انتسب إليها - من الشيوعيين بدقة. فهي تشارك ولاء مماثلًا للينين، ولا يفصل بينهما سوى التاريخ الدموي للصراع على السلطة بين تروتسكي وستالين - **كان** ثمة نقطة عقائدية حاسمة، فالتروتسكيون واصلوا حديثهم عن الثورة الدائمة، واتهام الشيوعيين الرسميين بإجهاض ثورة العمال عبر حصرها في بلد واحد - لكن من جوانب أخرى يبدو الفرق الواضح الوحيد أن الستالينية حققت نجاحًا سياسيًا، في حين مُني التروتسكيون بإخفاق لا تشوبه شائبة.

كان هذا الفشل الذريع بالضبط، بطبيعة الحال، هو الذي جذب اتباع تروتسكي في أيام لاحقة. قد يبدو الماضي قاتمًا، لكن تحليلهم للأخطاء التي حصلت - سيطرت الردة البيروقراطية على الثورة السوفياتية بصورة مماثلة لانقلاب التاسع من تيرميدور (Thermidorian)، الذي خلع اليعاقبة (Jacobins) في عام 1794 - كان من شأنه، كما شعروا، أن يضمن نجاحهم في السنوات المقبلة. لكن حتى تروتسكي نفسه حمل رائحة السلطة. فقد أدى، في النهاية، دورًا حاسمًا في السنوات الأولى من النظام السوفياتي وهو يتحمل بعض المسؤولية عن انحرافاته. أما الفشل الذي جذب فعلًا الجيل الجديد، الذي يتسم بالبراءة السياسية، فهو فشل شخصيات القادة الشيوعيين الأوروبيين الغربيين الخاسرين، من الرجال والنساء الذين لم تتح لهم أي فرصة لممارسة أي مسؤولية سياسية على الإطلاق.

ومن ثم شهدت الستينيات إعادة اكتشاف روزا لوكسمبورغ، الاشتراكية اليهودية البولندية التي اغتالها جنود الفيالق الحرة (Frei Korps) الألمانية في أثناء ثورة برلين في عام 1919، التي مُنيت بالفشل؛ وجورج لوكاش المفكر

الشيوعي الهنغاري، الذي كانت كتاباته السياسية في العشرينيات تُعد، بوجيز العبارة، بديلًا للتفسيرات الشيوعية الرسمية للتاريخ والأدب، قبل أن يجبر علانية على التنكر لها. فضلًا عن أنطونيو غرامشي أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي ألف سلسلة رائعة من المقالات التي لم تنشر حول السياسة الثورية والتاريخ الإيطالي، وقد كتب معظمها في السجون الفاشية التي زُج فيها من عام 1926 حتى وفاته، وهو في السادسة والأربعين من عمره، في نيسان / أبريل 1937.

في سياق الستينيات أعيد نشر، أو نشرت أول مرة، مؤلفات هؤلاء الثلاثة بغزارة، وبلغات عدة. كان لديهم القليل من القواسم المشتركة، وكان معظم ما يجمع بينهم سلبيًا: لم يكن لدى أي منهم تجربة في السلطة (باستثناء لوكاش الذي كان مفوضًا لشؤون الثقافة في الفترة الوجيزة لدكتاتورية بيلا كون (Béla Kun) الشيوعية في بودابست، التي امتدت من آذار / مارس حتى آب / أغسطس 1919). وكانوا جميعًا في وقت واحد غير متوافقين مع الممارسة اللينينية (ولم تكن لوكسمبورغ متوافقة مع تلك الممارسات حتى قبل استيلاء البلاشفة على السلطة)؛ وكان هؤلاء الثلاثة، مثل كثيرين آخرين، موضع تجاهل طويل في ظل النظرية والممارسة الشيوعية الرسميتين.

ترافق نبش كتابات لوكسمبورغ ولوكاش وغرامشي وعدد من ماركسيي بدايات القرن العشرين [192] مع إعادة اكتشاف ماركس نفسه. كان ماركس "العجوز" ماركس لينين وستالين: عالم الاجتماع في العهد الفيكتوري، الذي توقعت كتاباته وأجازت المركزية الديمقراطية ودكتاتورية البروليتاريا. حتى لو أن ماركس هذا لا يمكن أن يتحمل مسؤولية مباشرة عن الغايات التي استخدمت كتاباته الناضجة من أجلها، فقد ارتبط بها على نحو يصعب تغييره. وسواء أكانت في خدمة الشيوعية أو الديمقراطية الاجتماعية، فهي تعبر عن اليسار "العجوز".

بحث اليسار **الجديد**، وهي التسمية التي أطلقها على نفسه بحلول عام 1965، عن نصوص جديدة، وعثر عليها في كتابات كارل ماركس الشاب. في المقالات الميتافيزيقية والملاحظات المكتوبة في وقت مبكر من أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما كان ماركس، الفيلسوف الألماني الشاب الذي بالكاد تخطى سن المراهقة، غارقًا في التاريخانية الهيغلية والحلم الرومانسي بالحرية المطلقة. كان ماركس نفسه قد اختار عدم نشر بعض هذه الكتابات، وابتعد عنها في الواقع، عقب فشل ثورات عام 1848، واتجه بشكل حاسم نحو دراسة الاقتصاد السياسي والسياسات المعاصرة، وارتبط بها منذ ذلك الحين.

وفقًا لذلك، لم يكن العديد من كتابات ماركس الأولى معروفة على نطاق واسع حتى بين الباحثين. وعندما نشرت أول مرة تحت رعاية معهد ماركس - إنغلز في موسكو عام 1932 لاقت القليل من الاهتمام. تجدد الاهتمام بها - ولا سيما **المخطوطات الاقتصادية والفلسفية** (*Economic and Philosophical Manuscripts*)

والأيديولوجيا الألمانية (*The German Ideology*) - في وقت لاحق بعد 30 عامًا. وفجأة أضحى بمقدور المرء أن يكون ماركسيًا، مع رفض نظريات اليسار الغربي التقليدي الثقيلة البالية. بدا أن ماركس الشاب منشغل بالمشكلات الحديثة اللافتة للنظر: كيفية تغيير الوعي "المنسلخ عن الواقع" وتحرير البشر من جهلهم ووضعهم وقدراتهم الحقيقية، وكيفية عكس ترتيب الأولويات في المجتمع الرأسمالي وجعل البشر في صميم وجودهم؛ وباختصار، كيفية تغيير العالم.

بدا الإصرار العنيد على تلك الكتابات، التي لم يشأ ماركس نشرها، للجيل القديم من الباحثين الماركسيين، والأحزاب الماركسية القائمة، غير جدي تمامًا. لكنها كانت أيضًا تدميرية ضمنًا: فلو استطاع أي شخص تناول تلك النصوص، وتفسير ماركس كما يشاء، سيصل إلى وجوب تقويض قيادة السلطة الشيوعية (وتتضمن هذه الحال التروتسكية أيضًا)، ومعها الكثير من مبررات السياسة الثورية السائدة وفقًا لكيفية فهم تلك السياسة حينذاك. لم يكن مفاجئًا أن المؤسسة الماركسية قاومت ذلك. بنى لوي ألتوسير، المنظر الرائد في الحزب الشيوعي الفرنسي، والمتخصص المعروف دوليًا بالماركسية، والأستاذ في مدرسة الأساتذة العليا (École Normale Supérieure) في فرنسا، سمعته المهنية وشهرته العابرة على مطالبته بإقامة جدار حماية بين ماركس الشاب "الهيغلي" وماركس الناضج "المادي". وأصر ألتوسير على أن كتابات ماركس الأخيرة كانت علمية وبالتالي ماركسية كما ينبغي [(193)].

ما تنبأ به الشيوعيون والماركسيون المحافظون الآخرون هو مدى سهولة تأقلم ماركس الجديد والإنساني مع الأذواق والأزياء المعاصرة. جرى تكييف شكاوى أوائل القرن التاسع عشر، لماركس الرومانسي ضد الحداثة الرأسمالية وامتهان الكرامة الإنسانية الذي خلفه المجتمع الصناعي مع الاعتراضات المعاصرة على "التسامح القمعي" لأوروبا الغربية ما بعد الصناعية. أثارت المرونة التي بدت غير محدودة في الغرب المزدهر والليبرالي، وقدرته على امتصاص الانفعالات والاختلافات، حنق نقاده. أصر أولئك النقاد على أن القمع متوطن في المجتمع البرجوازي، ولا يمكن أن يتلاشى. ولا بد أن غياب القمع في الشوارع يعني انتقاله إلى **مكان ما**؛ فقد انتقل إلى النفوس ذاتها، وقبل كل شيء، إلى الأبدان التي تحملها.

كان هربرت ماركوزه، المفكر في عهد جمهورية فايمار والذي انتقل إلى جنوب كاليفورنيا حيث كيف ببراعة نظريته القديمة في المعرفة مع بيئته الجديدة، وقدم توليفة مفيدة لفروع الفكر تلك المختلفة. وأوضح أن المجتمع الاستهلاكي الغربي، ما عاد يعتمد على الاستغلال الاقتصادي المباشر لطبقة البروليتاريين الذين لا يملكون، بل حول الطاقة البشرية، بدلًا من ذلك، إلى استهلاك للسلع والأوهام، بعيدًا من السعي للإشباع (ولا سيما الجنسي). استبدلت الاحتياجات الحقيقية - الجنسية والاجتماعية والمدنية - بأخرى كاذبة،

تسعى الثقافة المرتكزة على الاستهلاك إلى إشباعها. دفعت هذه القراءة حتى ماركس في مطلع شبابه إلى مكان أبعد مما رغب في أن يمضي إليه، لكنها استقطبت جمهورًا عريضًا، لا يقتصر على بعض قراء مقالات ماركوزه، بل يشمل الكثيرين غيرهم ممن استوعبوا اللغة ولحظوا التوجه العام للمناقشة التي حصلت على رصيد ثقافي واسع.

كان التركيز على تلبية الرغبات الجنسية كهدف جذري بغيضًا تمامًا لجيل اليساريين القديم. لم تكن فكرة الحب الحر في مجتمع حر جديدة، فقد اعتنقتها بعض التيارات الاشتراكية في أوائل القرن التاسع عشر، وكانت السنوات الأولى لنشوء الاتحاد السوفياتي متراخية أخلاقيًا بشكل واضح. لكن التقاليد السائدة للراديكالية الأوروبية اتسمت بالاستقامة الأخلاقية والمنزلية. لم يكن اليسار العجوز منشقًا **ثقافيًا** أو مغامرًا جنسيًا، حتى عندما كان شابًا؛ كان ذلك شأن البوهيميين، وعشاق الفن، والفنانين، وعلى نحو فردي غالبًا، أو حتى بنزعة رجعية سياسيًا.

لكن مهما كان الخلط بين الجنس والسياسة مربكًا، فهو لا يشكل تهديدًا حقيقيًا؛ في الواقع، بذل أكثر من مثقف شيوعي جهدًا كبيرًا في الإشارة إلى أن التركيز الجديد على الرغبات الشخصية فوق النضالات الجماعية أمر رجعي **بصورة موضوعية** [(194)]. تكمن الآثار التدميرية حقًا لتكيف اليسار الجديد مع ماركس في مكان آخر. تمكن الشيوعيون وغيرهم من صرف النظر عن الحديث عن التحرر الجنسي. ولم يقلقهم حتى الموقف الجمالي المناهض للتسلط الذي تبناه الجيل الأصغر سنًا، والمطالب بالاستقلال في غرفة النوم، وقاعة المحاضرات، وأرض المعمل؛ ربما صُرِف النظر عن **ذلك** كله بحماقة، بصفته اضطرابًا عابرًا في النظام الطبيعي للأشياء. أما ما تسبب بحنق أعمق بكثير فهو بروز ميل الشباب المتطرف إلى ربط النظرية الماركسية بالممارسات الثورية في أراضٍ غريبة، حيث يبدو أن كل الفئات أو السلطات الوطيدة غير قابلة للتطبيق.

كان الادعاء الأساسي التاريخي لليسار في أوروبا، في أنه يمثل، وفي الحالة الشيوعية يجسد، البروليتاريا؛ أي أصحاب الياقات الزُرق من الطبقة العاملة الصناعية. كان هذا التماثل القريب من الاشتراكية مع العمال في المناطق الحضرية أكثر من مجرد محبة انتقائية. فقد مثل العلامة الفارقة لليسار الأيديولوجي، ميزته عن أصحاب النيات الحسنة من الليبراليين أو المصلحين الاجتماعيين الكاثوليك. كانت أصوات الطبقة العاملة، وعلى نحو خاص أصوات الذكور منها، هي الأساس الذي بنيت عليه سلطة ونفوذ حزب العمال البريطاني والأحزاب العمالية الهولندية والبلجيكية، والحزبين الشيوعيين في فرنسا وإيطاليا والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا الوسطى الناطقة بالألمانية.

باستثناء الدول الاسكندينافية، لم تكن الأغلبية العظمى من جمهور العمال اشتراكية أو شيوعية على الإطلاق. فقد توزعت ولاءاتها على ألوان الطيف السياسي المختلفة. واعتمدت الأحزاب اليسارية التقليدية مع ذلك اعتمادًا كبيرًا على أصوات الطبقة العاملة. ومن ثم حملت هوية مقترنة بها. لكن بحلول منتصف الستينيات كانت تلك الطبقة في طور الاختفاء. تقاعد، في بلدان أوروبا الغربية المتقدمة، عمال المناجم والصلب وبناء السفن والتعدين، والمنسوجات، والسكك الحديد وأنواع الأعمال اليدوية المختلفة بأعداد كبيرة. وحل محلهم في عصر الخدمات التالي نوع مختلف للغاية من العاملين.

كان ذلك، ولا بد، مصدرًا لبعض القلق لدى اليسار التقليدي: عضوية النقابات والأحزاب وتمويلها اللتان اعتمدتا اعتمادًا كبيرًا على هذه القاعدة الجماهيرية. لكن على الرغم من أن الاختفاء الوشيك للبروليتاريا الأوروبية الكلاسيكية، كان معلنًا على نطاق واسع عبر عمليات المسح الاجتماعي المعاصرة، بقي اليسار القديم مصرًا على أن الطبقة العاملة هي "قاعدته". بقي الشيوعيون على نحو خاص على تعنتهم. كان ثمة طبقة ثورية واحدة فحسب: هي البروليتاريا، وحزب واحد فحسب يمكن أن يمثل ويخدم مصالح تلك الطبقة: هو الحزب الشيوعي، ونتيجة واحدة صائبة فحسب لنضال العمال تحت قيادة الشيوعيين: الثورة، كما نصت براءة الاختراع في روسيا قبل 50 عامًا.

لكن البروليتاريا لم تعد، في نظر أي شخص غير متشبث بهذه الرواية للتاريخ الأوروبي، الوسيلة الوحيدة المتاحة للتحول الاجتماعي الجذري. وُجد مرشحون بديلون لها في البلدان التي أشير إليها حينذاك على نحو متزايد باسم العالم "الثالث": القوميون المناهضون للاستعمار في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والراديكاليون السود في الولايات المتحدة (وهي بالكاد العالم الثالث لكنها ربطت بها بشكل وثيق)، والفلاحون المشاركون في حرب العصابات في كل مكان، من أميركا الوسطى إلى بحر الصين الجنوبي. وجنبًا إلى جنب مع "الطلاب"، ببساطة الشباب، شكل هؤلاء حشدًا أكبر بكثير من أنصار الآمال الثورية مقارنة بالجماهير العاملة الرزينة الراضية بالغرب المزدهر. ابتعد شباب أوروبا الغربية الراديكاليون في أعقاب عام 1956 عن السجل الشيوعي المحبط في أوروبا الشرقية، والتمسوا الإلهام في مكان أبعد.

أذكى هذا الميلَ الجديد الساحر، في جانب منه، إنهاءُ الاستعمار آنذاك، وتطلعات حركات التحرر الوطني، وإسقاط أوهام أوروبا الضائعة على الآخرين في جانب آخر. واستند إلى معرفة محلية محدودة على نحو ملحوظ، على الرغم من نشوء قطاع أكاديمي محلي متخصص بـ "الدراسات الفلاحية". استثمرت ثورتا كوبا والصين على نحو خاص بما لهما من سمات وإنجازات افتقرت إليهما أوروبا على نحو مخيب للآمال. تحدثت الكاتبة الإيطالية الماركسية ماريا أنتونيتا ماتشوكي (Maria - Antonietta Macciocchi) باهتمام وإثارة عن مدى التناقضِ بين حال أوروبا المعاصرة البائس ويوتوبيا ما بعد الثورة في

صين ماو، في أثناء ذروة الثورة الثقافية، قائلة: "في الصين لا توجد سمات الضجر والنفور، أو اضطرابات الجهاز العصبي أو التفتت الذي تجده داخل الفرد في المجتمع الاستهلاكي. عالم الصينيين مدمج وموحد ومتكامل على نحو مطلق".
كان لثورات الفلاحين في العالم غير الأوروبي سمة أخرى جذبت المثقفين والطلاب في أوروبا الغربية في ذلك الوقت: كانت ثورات عنيفة. ولم يكن يوجد، بطبيعة الحال، نقص في العنف. فهو متوفر على بعد مسافة لا تزيد على بضع ساعات إلى الشرق، في الاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في فلكه. لكن ذلك كان عنف دولة الشيوعية الرسمية. كان عنف ثورات العالم الثالث عنف تحرير. وقد أوضح جان بول سارتر على نحو مشهور، في مقدمته للطبعة الفرنسية من كتاب فرانز فانون **معذبو الأرض** (*The Wretched of the Earth*) في عام 1961، أن عنف الثورات المناهضة للاستعمار يمثل "إعادة خلق الإنسان لذاته ... إن قتل أوروبي يعني ضرب عصفورين بحجر واحد، القضاء على ظالم وعلى مظلوم في أن واحد، بحيث يبقى رجل ميت وآخر حر. يتلمس الناجي الحي أول مرة أرضًا **وطنية** تحت قدميه".
لم يكن هذا الإعجاب بإلغاء الذات أمام نماذج أجنبية جديدًا في أوروبا، فقد لاحظ توكفيل منذ مدة طويلة مدى جاذبية هذا الأمر لمثقفي ما قبل الثورة في فرنسا القرن الثامن عشر، وأدى الأمر دورًا ذات مرة في جاذبية الثورة السوفياتية نفسها. لكن اعتُمد في الستينيات هذا المثال في الشرق الأقصى، أو في أقصى الجنوب، لمحاكاة الأوروبيين. جرى تشجيع الطلاب الراديكاليين في ميلانو وبرلين على محاكاة الاستراتيجية المشرقية الناجحة: في مزج معبر بين البلاغة الخطابية الماوية والتكتيكات التروتسكية، حث القائد الطلابي الألماني رودي دوتشكي أتباعه في عام 1968 على الشروع في "مسيرة طويلة عبر المؤسسات".
رأى شيوخهم المحافظون، أن هذا الاستحضار العفوي للنماذج الأجنبية يوضح السهولة غير المنضبطة التي يمكن لخطاب الثورة المهيب لأوروبا القديمة أن ينهار ليتحول إلى بابل أيديولوجية. عندما أشار طلاب إيطاليون إلى أن الجامعات في اقتصاد خدمي جديد شكلت نقاط بؤرية للإنتاج المعرفي، صاروا الطبقةَ العاملة الجديدة وتوسعوا في شروط التغيير الماركسي إلى أقصى حد. لكن كان في صفهم سابقة ديالكتيكية في الأقل، وكانوا ينشطون ضمن القواعد المقبولة. وبعد سنوات قليلة، عندما أعلنت الجريدة الطلابية **ري نودو** (*Re Nudo*) في ميلانو: "إلى الشباب البروليتاري في أوروبا، جيمي هيندريكس (Jimi Hendrix) يوحدنا"، انحدر الديالكتيك إلى محاكاة تهكمية ساخرة. وكما أصر منتقدوهم منذ البداية، لم يكن فتيان وفتيات الستينيات جديين.
ومع ذلك، كانت الستينيات أيضًا عقدًا مهمًا للغاية. كان العالم الثالث مضطربًا، من بوليفيا إلى جنوب شرق آسيا. ولم يكن العالم "الثاني" ممثلًا بالشيوعية

السوفياتية مستقرًا إلا من حيث المظهر، حتى ذلك الحين وليس لمدة طويلة، كما سنرى. وكانت الاغتيالات وأحداث الشغب العرقية تهز السلطة التي تقود الغرب، والتي شرعت بحرب شاملة في فيتنام. زادت نفقات الدفاع الأميركية باطراد في منتصف الستينيات، وبلغت ذروتها في عام 1968. لم تكن حرب فيتنام قضية خلافية في أوروبا - قوبلت باستياء مكونات الطيف السياسي المختلفة - لكنها كانت حافزًا لتعبئة شتى أنحاء القارة؛ حتى في بريطانيا، حيث نُظمت أكبر تظاهرات في ذلك العقد، عارضت بصراحة سياسة الولايات المتحدة. في عام 1968 سار في حملة التضامن مع فيتنام عشرات الآلاف من الطلاب في شوارع لندن، متجهين إلى السفارة الأميركية في ميدان غروسفينور (Grosvenor Square)، مطالبين بغضب بوضع حد للحرب في فيتنام (ودعمتها حكومة حزب العمال البريطاني بفتور).

يشي ذلك بالظروف الخاصة في ستينيات القرن الماضي وبالخلفية الاجتماعية لأكثر الناشطين الشعبيين شهرة، وهو أن الكثير من النقاشات والمطالب تمحور في ذلك الوقت حول برنامج عمل سياسي، وليس على برنامج اقتصادي. كانت ثورة الستينيات، ثورة مثقفين، مثل ثورة عام 1848. لكن ثمة بعد اقتصادي للسخط آنذاك، حتى لو كان العديد من المشاركين لا يزالون غافلين عن ذلك. إذ على الرغم من أن الازدهار في العقود التي تلت الحرب، لم يكن قد أتم مساره، ووصول معدل انخفاض البطالة في أوربا الغربية إلى مستوى تاريخي، وآذنت حلقة الإضرابات العمالية في جميع أنحاء أوروبا الغربية في مطلع الستينيات بمشكلات في المستقبل.

وراء تلك الإضرابات، وتلك التي ستحصل في عامي 1968 و1969، كان ثمة استياء ناجم عن انخفاض الأجور الحقيقية. لأن موجة النمو في مرحلة ما بعد الحرب تخطت ذروتها؛ لكن المصدر الحقيقي للشكوى كان شروط العمل؛ وعلى وجه الخصوص العلاقات بين العاملين ورؤسائهم. لم تكن علاقة الإدارة بالعامل في أوروبا في المصانع والمكاتب على ما يرام، باستثناء الحالات المميزة في ألمانيا، والنمسا، والدول الاسكندينافية. كان العمال الحانقون الممتعضون في المعامل الأنموذجية في ميلانو - أو برمنغهام أو الحزام الصناعي لمدينة باريس - تحت إشراف أرباب عمل مستبدين بعناد، ومع ندرة التواصل بين الطرفين. صارت عبارة "العلاقات الصناعية" في أماكن عدة من أوروبا الغربية تنطوي على تناقض ظاهري (oxymoron).

ينطبق الأمر نفسه على الكثير من الجوانب في عالم الخدمات والمهن أيضًا؛ لنأخذ اثنتين من الحالات البارزة فقط: مؤسسة فرنسا الوطنية للإذاعة والتلفزيون (ORTF)، والهيئة المركزية للطاقة النووية (Commissariat à l’Energie Atomique)، فقد كانتا تجيشان بحنق الموظفين والتقنيين من الصحافيين إلى المهندسين. فشلت الأساليب التقليدية للسلطة والانضباط والتخاطب (في الواقع اللباس) في مواكبة التحولات الاجتماعية والثقافية السريعة التي شهدها

العقد الماضي. أديرت المصانع والمكاتب من أعلى إلى أسفل من دون مشاركة من القاعدة. وكان بمقدور المديرين تأديب موظفيهم أو إذلالهم أو تسريحهم ساعة يشاؤون. لم يعاملوا باحترام، وجرى تجاهل آراؤهم. وانطلقت نداءات واسعة النطاق لقيام العاملين بالمزيد من المبادرات، والمزيد من الاستقلال المهني، وحتى بالإدارة الذاتية (بالفرنسية autogestion).
لم تكن هذه القضايا مميزة على نحو واضح في الصراعات الصناعية الأوروبية منذ أن تدخلت الجبهات الشعبية في عام 1936. ولم تنل اهتمام النقابات والأحزاب السياسية التي ركزت على مطالب تقليدية للغاية يمكن التحكم بها بسهولة: زيادة الأجور وخفض ساعات العمل. لكن مشكلات العمال تداخلت بما يكفي من البساطة مع خطاب الطلاب الراديكاليين (لم يكن الكثير غير ذلك يجمعهم مع مناضلي المصانع بوجه عام) الذين أعربوا عن شكاوى مماثلة حول جامعاتهم المكتظة التي تدار بصورة سيئة.
عَكسَ الشعور بالإقصاء عن عملية صنع القرار، ومن ثم عن السلطة، بعدًا آخر للستينيات لم تُقدر آثاره حق قدرها بشكل كامل في ذلك الوقت. بفضل نظام الانتخابات التشريعية القائم على جولتين، والانتخابات الرئاسية من طريق الاقتراع العام، قامت الحياة السياسية في فرنسا قبل منتصف الستينيات على نظام مستقر من التحالفات الانتخابية والبرلمانية التي تمحورت حول جهتين سياسيتين: الشيوعيون والاشتراكيون في اليسار، والوسط وأنصار الديغولية في اليمين. وباتفاق ضمني بين ألوان الطيف المختلفة، اضطرت الأحزاب الصغيرة والهامشية إما إلى الاندماج مع واحدة من الوحدات الأربع الكبيرة أو الخروج من المشاركة في العمل السياسي التقليدي.
حدث الأمر نفسه، لأسباب مختلفة، في إيطاليا وألمانيا. منذ عام 1963، احتل ائتلاف يسار الوسط العريض في إيطاليا القسم الأكبر من الفضاء السياسي الوطني، ولم يُستبعد غير الحزبين الشيوعي والفاشي السابق. وحكم جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ عام 1966 "تحالفٌ كبير" مكون من الحزب الديمقراطي المسيحي والاشتراكيين الديمقراطيين، والذين احتكروا البوندستاغ بالاشتراك مع الديمقراطيين الأحرار. ضمنت هذه الترتيبات الاستقرار السياسي والاستمرارية؛ نتيجة ذلك، لم تُدفَع المعارضة الراديكالية إلى الهامش فحسب، بل وأخرجت كليًا من البرلمان في الديمقراطيات الرئيسة الثلاث في أوروبا الغربية. بدا "النظام" فعليًا وكأنه حكر على إدارتـ"هم"، بحسب توصيف اليسار الجديد بعض الوقت. وبتحويل الضرورة إلى عنصر قوة، أعلن الطلاب الراديكاليون أنفسهم معارضة "برلمانية إضافية" وانتقلت السياسة إلى الشارع عوضًا عن ذلك.
المثال الأكثر شهرة في فرنسا في هذا المجال، في خلال ربيع 1968، وكان الأقصر عمرًا أيضًا. هو مدين في شهرته لقيمة الصدمة التي أحدثها، وإلى السمة الرمزية للتِمردِ في شوارع **باريس**، أكثر مما هو مدين لما نتج عنه من

آثار باقية. وقد بدأت "أحداث" أيار / مايو في خريف 1967 في نانتير (Nanterre)، إحدى الضواحي الداخلية الكئيبة في غرب باريس، وموقع أحد ملحقات جامعة باريس العريقة الذي شيد على عجل. كانت مهاجع الطلبة في نانتير لبعض الوقت موئلًا لكتلة عائمة من الطلاب الشرعيين، والراديكاليين "السريين" وعدد قليل من بائعي المخدرات ومدمنيها. لم يسدد الإيجار. وكانت هناك ثمة حركة ليلية ملحوظة جيئة وذهابًا بين مهاجع الذكور والإناث، على الرغم من الحظر الرسمي الصارم [(195)].

أحجمت الإدارة الأكاديمية في نانتير عن إثارة متاعب قد تنجم عن تطبيق القواعد، لكن في كانون الثاني / يناير 1968 طردت أحد "الدخلاء" وهددت بإجراءات تأديبية ضد أحد الطلاب الشرعيين، وهو دانييل كون بنديت لإهانته وزيرًا زائرًا [(196)]. تلى ذلك تظاهرات عدة. وفي 22 آذار / مارس، وبعد اعتقال الطلاب الراديكاليين الذين هاجموا مبنى شركة أميركان إكسبرس وسط باريس، تشكلت حركة، وكان كون بنديت أحد قادتها. وبعد أسبوعين أُغلق الحرم الجامعي في نانتير بعد وقوع مزيد من الاشتباكات بين الطلاب والشرطة، وتحولت الحركة - ونشاطها - إلى مباني الجامعة المهيبة في السوربون وحولها في وسط باريس.

يجدر التركيز على ضيق أفق القضايا والمصالح الذاتية التي أثارت أحداث أيار / مايو، خشية أن تضللنا اللغة المشحونة أيديولوجيًا، والبرامج الطموح في الأسابيع اللاحقة. قاد (ممثلو التروتسكية) الشباب الشيوعي الثوري (Jeunesse Communiste Révolutionnaire) إضافةً إلى مسؤولين رسميين من اتحاد الطلبة والمحاضرين الشباب، عملية احتلال الطلاب لجامعة السوربون، وبناء متاريس في الشوارع، والمصادمات مع رجال الشرطة، ولا سيما في ليلتي 10 و11 أيار / مايو وليلتي 24 و25 منه. لكن الخطاب الماركسي المرافق، مع أنه معروف بما فيه الكفاية، قنع، على نحو جوهري، الروح الفوضوية، التي كان التخلص من السلطة وإهانتها هدفَها الرئيس.

بهذا المعنى، وكما أصرت بحق قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي المتعالية، تلك كانت حفلة وليست ثورة. انطوت على كل رموز الثورة الفرنسية التقليدية - متظاهرون مسلحون، ومتاريس في الشوارع، واحتلال المباني والتقاطعات الاستراتيجية، ومطالب سياسية ومطالب مضادة - لكن بلا جوهر. كانت النسبة الساحقة من الشباب والشابات التي ضمتها الحشود الطلابية تنتمي إلى الطبقة الوسطى. والحقيقة أن العديد منهم تحدروا من البرجوازية الباريسية نفسها، "أولاد البَابا" (fils à papa)، كما كان يسميهم زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي جورج مارشيه (Georges Marchais) على سبيل السخرية. وكان أهاليهم وعماتهم وخالاتهم وجداتهم ينظرون إليهم من نوافذ شققهم المريحة بازدراء، وهم يصطفون في الشوارع لتحدي قوة الدولة الفرنسية المسلحة.

قيم جورج بومبيدو، رئيس الوزراء الديغولي، القلاقل على عجل، وأمر بسحب رجال الشرطة بعد المواجهات الأولى. وعلى الرغم من الانتقادات التي تلقاها من حزبه وحكومته بالذات، ترك الطلاب في باريس يسيطرون فعليًا على جامعاتهم و**الأحياء** المحيطة بها. كان بومبيدو - ورئيسه ديغول - محرجين من فاعليات الطلاب التي حظيت بتغطية إعلامية جيدة. لكنهما لم يشعرا، إلا في مدة وجيزة جدًا في البداية عندما بوغتا، بأن الطلاب يشكلون خطرًا جديًا عليهما. وعندما أضحى التوقيت مناسبًا، تم الاعتماد على الشرطة في استعادة النظام وعلى نحو خاص شرطة مكافحة الشغب التي جُند عناصرها من أبناء الفلاحين الفقراء في الأقاليم، والذين لن يترددوا إطلاقًا في سحق رؤوس شباب باريس المحظيين. الأمر أقلق بومبيدو كان أشد خطورة بكثير.

قدح العصيان والاحتلالات الطالبية شرارة سلسلة من الإضرابات والاحتلالات في أماكن العمل في أرجاء البلاد، الأمر الذي أصاب فرنسا بشلل شبه تام بحلول نهاية أيار / مايو. كانت أولى الاحتجاجات من الصحافيين في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الفرنسي، على سبيل المثال، موجهة ضد قادتهم السياسيين بسبب الرقابة على تغطية الحركة الطلابية، وعلى وجه الخصوص، الوحشية المفرطة لبعض رجال شرطة مكافحة الشغب. لكن مع انتشار الإضراب العام في مصانع الطائرات في تولوز (Toulouse)، وقطاعي الكهرباء والبتروكيماويات، وعلى نحو مشؤوم في مصانع رينو على حافة باريس نفسها، بات واضحًا أن الخطر تعدى هياج بضعة آلاف من الطلاب.

تعد الإضرابات والاعتصامات، واحتلالات المكاتب المترافقة مع تظاهرات ومسيرات أكبر حركة احتجاج اجتماعي في فرنسا الحديثة، وأشمل بكثير من تلك التي شهدتها البلاد في حزيران / يونيو 1936. يصعب، حتى حين استرجاع الماضي، أن نحدد بثقة ماهيتها على وجه الدقة. وقعت المنظمة النقابية التي كان يقودها الشيوعيون؛ الاتحاد العام للعمل (Confédération Générale du Travail) في حيرة من أمرها في البداية: قوبل ممثلو اتحاد النقابات بالصرخات الغاضبة عندما حاولوا إدارة مجريات إضراب رينو، ورفض عمال رينو بشكل قاطع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل، على الرغم من الوعود بزيادة الأجور وخفض عدد ساعات العمل والقيام بالمزيد من المشاورات.

ثمة قاسم مشترك في الأقل بين ملايين الرجال والنساء الذين توقفوا عن العمل هو وقوفهم مع الطلاب. مهما كانت المظالم المحلية التي عانوها، كانوا في المقام الأول محبطين بسبب أوضاعهم. لم يكونوا يريدون الوصول إلى اتفاقات عمل أفضل بقدر ما كانوا سعوا لتغيير شيء ما في طريقة حياتهم. وقد أشارت المنشورات والبيانات والخطابات إلى ذلك وبوضوح. وكان هذا من دواعي سرور السلطات العامة من حيث أنه خفف الحالة المزاجية للمضربين، وصرف انتباههم عن الأهداف السياسية؛ لكنه عبر عن اعتلال صعب علاجه.

كانت فرنسا مزدهرة وآمنة، لذلك خلص بعض المعلقين المحافظين إلى أن موجة الاحتجاج هذه لا يحركها السخط بل الملل ببساطة. لكن **كان** ثمة إحباط حقيقي، لم يقتصر وجوده على المصانع، مثل ذلك الذي شهدته شركة رينو فحسب، حيث لم تكن ظروف العمال مرضية منذ زمن، بل في كل مكان. وأبرزت الجمهورية الخامسة العادة الفرنسية القائمة منذ زمن بعيد. وهي تركيز السلطة في مكان واحد وفي حفنة من المؤسسات. أديرت فرنسا، وكان ينظر إلى أنها يجب أن تدار، على يد نخبة باريسية ضيقة: إقصائية اجتماعيًا، ومتميزة ثقافيًا، ومتعجرفة، وتراتبية، ويصعب الوصول إليها. وإن بعض أعضاءها (وأبناءهم على نحو خاص) وجدها خانقة.

فشل ديغول نفسه المتقدم في السن، أول مرة منذ عام 1958، في فهم سياق الأحداث. وتجسدت ردة فعله الأولى في خطبة متلفزة غير فعالة توارى بعدها عن الأنظار [197]. وعندما حاول تحويل ما عده مزاجًا وطنيًا مناهضًا للاستبداد لمصلحته في استفتاء في السنة التالية، واقترح سلسلة من التدابير الرامية إلى تطبيق اللامركزية في الحكم وصنع القرار في فرنسا، هُزم بشكل حاسم ومذل؛ فقدم استقالته وعاد إلى منزله الريفي، ليموت هناك بعد بضعة أشهر.

تبين صحة تريث بومبيدو، في تلك الأثناء، ريثما تنتهي التظاهرات الطلابية. في ذروة الاعتصامات الطلابية وتسارع حركة الإضراب، أعلن بعض القادة الطالبيين وحفنة من كبار السياسيين، الذين كان يجدر بهم أن يكونوا أكثر إدراكًا (بمن فيهم رئيس الوزراء الأسبق بيير منديس فرانس ورئيس الجمهورية اللاحق فرانسوا ميتران) أن السلطات أضحت عاجزة: فالسلطة الآن جاهزة لمن يأخذها. كان هذا الكلام خطرًا، وانطوى على حماقة؛ وفقًا لملاحظة ريمون آرون في ذلك الوقت، حين قال: "لا يعتبر خلع رئيس منتخب باقتراع عام مثل خلع الملك". استفاد ديغول وبومبيدو من أخطاء اليسار بسرعة. وحذرا من انقلاب شيوعي يهدد البلاد [198]. وأعلن ديغول في نهاية أيار / مايو عن إجراء انتخابات مبكرة، داعيًا الفرنسيين للاختيار بين حكومة شرعية وفوضى ثورية.

نظم اليمين تظاهرة مضادة ضخمة لبدء حملته الانتخابية. سارت الحشود إلى الشانزليزيه في 30 أيار / مايو بجموع فاقت بكثير حتى التظاهرة الطالبية التي جرت قبل أسبوعين، لتأكيد كذب زعم اليسار فقدان السلطة السيطرة. وكانت الشرطة قد تلقت الأوامر بإخلاء مباني الجامعة والمصانع والمكاتب. وحققت الأحزاب الديغولية الحاكمة نصرًا ساحقًا في الانتخابات البرلمانية التي تلت ذلك، إذ زادت الأصوات التي أيدتها بمقدار الخمس وضمنت أغلبية ساحقة في الجمعية الوطنية. وعاد العمال إلى العمل. وذهب الطلاب لقضاء إجازة.

كان لأحداث أيار / مايو في فرنسا تأثير نفسي بالغ الأثر فاق مغزاها الحقيقي. كانت ثورة تبلورت بوضوح وقت حدوثها وأمام جمهور التلفزيون الدولي. وكان لقادتها وجوه تلفزيونية محببة رائعة، فهم شباب جذابون وواضحون قادوا

شباب فرنسا عبر جاداتها التاريخية إلى باريس الضفة اليسرى [(199)]. كانت مطالبهم - سواء ببيئة أكاديمية أكثر ديمقراطية، أم بوضع حد للرقابة الأخلاقية، أم بعالم أجمل ببساطة - سهلة المنال. وعلى الرغم من أن القبضات المشدودة والخطاب الثوري، لم تكن تشكل تهديدًا فعليًا. كانت حركة الإضراب الوطني الغامضة والمضطربة، مجرد تعزيز لهالة الفعالية الطالبية ذاتها: بإطلاقها على نحو عرضي شرارة الاستياء الاجتماعي، نُسب إليها الفضل لاحقًا في توقعها، بل والتعبير عنها.

كانت أحداث أيار / مايو في فرنسا سلمية على نحو ملفت في المقام الأول، وفقًا لمعايير اضطرابات ثورية في أماكن أخرى، أو مقارنة بماضي فرنسا نفسها. طال الكثير من العنف الممتلكاتِ، وكان لا بد من نقل عدد من الطلاب ورجال الشرطة إلى المستشفى بعد "ليلة المتاريس" في 24 أيار / مايو. لكن كلا الجانبين كبح العنف. لم يقتل طلاب في أيار / مايو 1968، ولم يُهاجَم ممثلو الجمهورية السياسيون، ولم توضع مؤسساتها موضع شكوك على نحو جدي (باستثناء النظام الجامعي الفرنسي، حيث بدأ كل شيء، والذي عانى خللًا وعدم ثقة داخليًا مستدامًا، من دون الخضوع لأي إصلاحات ذات مغزى).

حاكى راديكاليو عام 1968 إلى حد كاريكاتوري أسلوب ثورات الماضي ومرتكزاتها - كانوا في آخر المطاف يؤدونها على المسرح نفسه، لكنهم ابتعدوا من تكرار عنف تلك الثورات. ونتيجة ذلك، دخلت "الدراما النفسية" الفرنسية لعام 1968، كما أشار آرون، الأساطير الشعبية على الفور تقريبًا بصفتها موضوعًا للحنين إلى الماضي، لتكون نضالًا منمقًا يتطابق مع أسلوب تكون فيه قوى الحياة والطاقة والحرية في نسق يواجه الخدر والبلادة الرمادية لرجال الماضي. امتهن بعض أبرز قادة أيار / مايو الأكثر شعبية السياسة بشكلها التقليدي؛ فأضحى ألن كريفين (Alain Krivine)، الزعيم التروتسكي الكاريزمي المتخرج للطلاب التروتسكيين بعد 40 عامًا، القائد الستيني لأقدم حزب تروتسكي في فرنسا. وتابع دانييل كون بنديت، الذي طرد من فرنسا في أيار / مايو، مسيرته إلى أن أصبح عضوًا في المجلس البلدي في فرانكفورت، وانطلق من هناك ليصبح ممثلًا لحزب الخضر في البرلمان الأوروبي.

لكن مما يدل على المزاج غير السياسي الذي برز على نحو أساسي في أحداث أيار / مايو عام 1968 أن أكثر الكتب الفرنسية المتعلقة بالموضوع مبيعًا بعد جيل واحد لم تُعن جديًا بالتحليل التاريخي، أو أقله النزعات العقائدية المخلصة في ذلك الحين، بل بالكتابات على الجدران والشعارات. واختارت من الكتابات على الجدران ولوحات الإعلانات وشوارع المدينة، تلك الطرف القصيرة الفكهة، التي تشجع الشباب على ممارسة الحب، والمرح، والسخرية من شخصيات السلطة، والقيام بما يرونه حسنًا، وتغيير العالم بصفته نتيجة عرضية. ويذكر أحد الشعارات أن "الشاطئ موجود تحت البلاط" [(200)] (Sous le pové, la plage)؛ الأمر الذي لم يدع كتاب شعارات أيار / مايو 1968 قراءهم إليه

إطلاقًا هو إلحاق الأذى جديًا بأي شخص. حتى الهجوم على ديغول رأى فيه عائقًا عتيقًا بدلًا من عده عدوًا سياسيًا. عبروا عن ضيق وإحباط، لكن مع بعض الغضب على نحو ملحوظ. وهذا ما جعل الثورة بلا ضحايا، الأمر الذي عنى في المحصلة أنها لم تكن ثورة على الإطلاق.

كان الوضع مختلفًا للغاية في إيطاليا، على الرغم من التشابه الشكلي في خطاب الحركات الطالبية. في المقام الأول، كانت خلفية الصراعات الاجتماعية في إيطاليا مميزة للغاية. ولدت الهجرة الواسعة من الجنوب إلى الشمال في غضون النصف الأول من العقد في ميلانو وتورينو وغيرهما من مدن الشمال الصناعية طلبًا على النقل، والخدمات، والتعليم، وقبل كل شيء الإسكان، وهي أمور لم تتمكن حكومات البلاد من معالجتها إطلاقًا. حدثت "المعجزة الاقتصادية" الإيطالية متأخرة قياسًا بأي مكان آخر، وكان الانتقال من المجتمع الزراعي حادًا للغاية.

نتيجة ذلك، تداخلت اضطرابات جيل التصنيع الأول واصطدمت بسخط الحداثة. لم يتم استيعاب العمال غير المهرة وشبه المهرة - وهم عادة من الجنوب، وأغلبهم من النساء - في النقابات القائمة للعمال الذكور المهرة في الشمال الصناعي. تضاعف التوتر التقليدي حينذاك بين العمال وأرباب العمل، جراء الخلافات بين العمال المهرة وغير المهرة، والمنضمين إلى النقابات وغير المنضمين. طالب العمال المهرة الأفضل أجرًا والأفضل حماية في معامل شركة فيات وشركة بيرلي للمطاط بدور أكبر في القرارات الإدارية - نظام الورديات، والفوارق في الأجور والتدابير التأديبية - سعى العمال غير المهرة لتحقيق بعض هذه الأهداف، وعارضوا أهدافًا أخرى. وكان اعتراضهم الرئيس على الأجر المنهك على القطعة، والسرعة الفائقة لخطوط الإنتاج الكمي الميكانيكية، وظروف العمل المفتقرة للسلامة.

تحول الاقتصاد في إيطاليا بعد الحرب بواسطة مئات الشركات الهندسية الصغيرة، وشركات الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية، التي لم يكن لدى معظم العاملين بها جهة قانونية أو مؤسسية يلجؤون إليها ضد مطالب رؤسائهم. كانت دولة الرفاه الإيطالية في الستينيات لا تزال صرحًا أوليًا جاهزًا ولم تصل إلى مرحلة النضج إلا في العقد التالي (ويعود الفضل، في جانب كبير منه، إلى الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها الستينيات)، وكان العديد من العمال غير المهرة وعائلاتهم لا يزالون من دون حقوق في مكان العمل، أو لا يتقاضون الاستحقاقات الأسرية (حصل في آذار / مارس 1968 إضراب عام للمطالبة بنظام معاشات وطني). ولم تكن أحزاب ونقابات اليسار التقليدية قادرة على معالجة هذه القضايا، بل على العكس من ذلك؛ إذ تمثل همها الرئيس حينذاك في ضعف مؤسسات العمل القديمة بسبب القوى العاملة الجديدة غير المنضبطة. وعندما سعت النساء العاملات شبه الماهرات لكسب

دعم من النقابة الشيوعية لشكاواهن حول زيادة معدلات العمل، لقين تشجيعًا على أمر بديل وهو المطالبة بتعويض أعلى.

في تلك الظروف، لم تكن منظمات اليسار القائمة المستفيد الرئيس من التوترات الاجتماعية في إيطاليا، بل حفنة من الشبكات غير الرسمية ليسار "البرلمان الإضافي". كان قادة تلك الشبكات - وهم شيوعيون منشقون، ومنظرون أكاديميون حول استقلال العمال، وناطقون باسم المنظمات الطالبية - الأسرع في تحديد أسباب السخط الجديدة في مناطق العمل الصناعي، وإدراجها في مشاريعهم. وإضافةً إلى ذلك، وفرت الجامعات نفسها مثالًا شبيهًا لا يقاوم، ففيها قوى عاملة جديدة وغير منظمة (التدفق الضخم لطلاب الجيل الأول) واجهت ظروف الحياة والعمل ولم تكن مرضية إلى حد كبير. وهناك أيضًا نخبة قديمة مارست سلطة اتخاذ قرارات غير محدودة على جموع الطلاب، وفرضت أعباء العمل واختبارات ودرجات وعقوبات متى شاءت.

من هذا المنظور، رأى الإداريون والنقابات القائمة وغيرها من المنظمات المهنية في المدارس والجامعات - على نحو لا يقل عن المصانع وورش العمل - أن لهم مصلحة "موضوعية" مقررة في لإبقاء الوضع القائم. ولم تشكل حقيقة أن طلاب إيطاليا تحدروا من الطبقة الوسطى المدينية عائقًا أمام هذا المنطق - بصفتهم منتجين ومستهلكين للمعرفة، فهم يمثلون (من وجهة نظرهم) للنفوذ والسلطة تهديدًا أكبر، بل وأكبر من تهديد قوى البروليتاريا التقليدية. ووفقًا لأفكار اليسار الجديد لم يكن المنبت الاجتماعي لمجموعة ما أهمية، بل قدرتها على تعطيل مؤسسات وبُنى السلطة. وأضحت قاعة المحاضرات، كما ورشة ميكانيكية، مكانًا مناسبًا للانطلاق.

في ما يلي مجموعة المطالب التي انتشرت في مدرسة ثانوية في ميلانو والتي تصور قابلية السياسة الراديكالية للتكيف المتغير في إيطاليا في تلك السنوات: فقد أعلنت أن أهداف الحركة الطالبية هي "التحكم، ثم الحذف النهائي لسجل العلامات والرسوب، ومن ثم إلغاء الانتقاء في المدرسة، وحق كل فرد في التعلم، ومنحة دراسية مضمونة، وحرية تنظيم اجتماعات، ولقاء صباحي عمومي، ومساءلة الأساتذة من الطلاب؛ واستبعاد كل المعلمين الرجعيين والمستبدين، وتحديد المناهج الدراسية انطلاقًا من القاعدة" [(201)].

انطلقت دورة الاحتجاجات والاضطرابات أواخر الستينيات في إيطاليا من تورينو في عام 1968، باعتراض الطلاب على خطة نقل جزء من الجامعة (كلية العلوم) إلى الضواحي. وكانت بمثابة صدى لاحتجاجات حدثت في ضواحي نانتير في الوقت نفسه. ترافق ذلك أيضًا مع الإغلاق اللاحق لجامعة روما، في آذار / مارس 1968، بعد أحداث الشغب الطالبية فيها احتجاجًا على مشروع القانون البرلماني لإصلاح الجامعات. لكن على عكس الحركات الطالبية الفرنسية، كان اهتمام منظمي الطلاب الإيطاليين بإصلاح المؤسسات

الأكاديمية ثانويًا دائمًا مقارنة بمدى ارتباطهم بالحركة العمالية، كما أشارت الأسماء التي أطلقوها على منظماتهم مثل: "الطليعة العمالية" (Avanguardia Operaia) أو "سلطة العمال" (Potere Operaio).
وفرت النزاعات العمالية التي بدأت في مصانع ميلانو 1968 - 1969 التابعة لشركة بيريللي في أيلول / سبتمبر 1968، واستمرت حتى تشرين الثاني / نوفمبر 1969 (عندما ضغطت الحكومة على شركة بيريللي لتلبية مطالب المضربين الرئيسة) رديفًا صناعيًا للطلاب المحتجين وشجعتهم. كانت حركة الإضراب في عام 1969 الأكبر في تاريخ إيطاليا، وكان لها أثر في تعبئة وتسييس الشباب الإيطاليين الراديكاليين أكثر بما لا يقاس من أثر الحركة الفرنسية الوجيزة التي استمرت مظاهر احتجاجها مدة شهر في العام السابق. انطوى "الخريف الساخن" في ذلك العام على إضرابات مفاجئة واحتلالات عفوية لمصانع من قبل مجموعات صغيرة من العمال، الذين طالبوا بدور في طريقة إدارتها، وهو ما قاد جيلًا من المنظرين الطالبيين الإيطاليين وأتباعهم الاستنتاج بأن جذور وفروع رفضهم لـ "الدولة البرجوازية" - كأسلوب وهدف - هو الطريق للمستقبل. لم تكن الإصلاحات - في المدارس والمصانع على حد سواء - متعذرة فحسب، بل وغير مرغوب فيها، وبالتالي كانت التسوية هزيمة.
بقي السبب الذي جعل الماركسيين الإيطاليين "غير الرسميين" يأخذون هذا المنحى موضع نقاش. عرضت الاستراتيجية التقليدية الماكرة والاستيعابية للحزب الشيوعي الإيطالي ذلك الحزب لتهمة العمل داخل "النظام"، وبأن له مصلحة في الاستقرار، ولذلك فهو، كما اتهمه النقاد من جناحه اليساري "رجعي موضوعيًا". وكان النظام السياسي الإيطالي نفسه فاسدًا ولا ينفذ إليه التغيير. ازدادت الأصوات المؤيدة للمسيحيين الديمقراطيين والشيوعيين **على حد سواء** في الانتخابات البرلمانية لعام 1968، في حين راوحت الأحزاب الأخرى مكانها. لكن إذا كانت هذه الرواية تفسر سخط اليسار خارج البرلمان، فهي لا تفسر بالكامل تحوله إلى العنف.
كانت "الماوية" - أو في أي حال، الافتتان بالثورة الثقافة الصينية من دون تمحيص والتي كانت في أوجها، أكثر انتشارًا في إيطاليا منها في أي مكان آخر في أوروبا. انتشرت الأحزاب والجماعات والمجلات المؤمنة بالماوية، والمعروفة بإصرارها على صفة "الماركسية - اللينينية" (التي ميزتهم عن الشيوعية الرسمية المحتقرة) في تعاقب سريع في تلك السنوات، مستلهمة بالحرس الأحمر الصيني، ومؤكدة على هوية المصالح الملزمة للعمال والمثقفين. حتى إن خطابات منظري الطلبة في روما وبولونيا حاكت خطاب العقائديين في بكين، مقسمين المواضيع الدراسية إلى "بقايا ما قبل البرجوازية" (اليونانية واللاتينية)، و"أيديولوجية صرفة" (مثل التاريخ) و"أيديولوجية غير مباشرة" (الفيزياء والكيمياء والرياضيات).

يجسد مزيج الماوية الموهومة للرومانسية الثورية، والعقيدة العمالية في مجلة وحركة لوتا كونتينوا (Lotta Continua) (الصراع المستمر) التي يعبر اسمها، كما هي الحال في كثير من الأحيان، عن مشروعها. ظهرت لوتا كونتينوا أول مرة في خريف 1969، وهو الوقت الذي كان فيه التوجه إلى العنف قائمًا على قدم وساق. وكان من بين شعارات التظاهرات الطالبية في تورينو في حزيران / يونيو 1968: "لا للسلام الاجتماعي في المصانع" و"حين يسود العنف لا يفيد غير العنف". وفي الأشهر التي تلت ذلك، شهدت تظاهرات الجامعة والمصنع استفحال الميل إلى العنف، سواء الخطابي ("اسحق الدولة، لا تغيرها!") أو الفعلي. وكان عنوان الأغنية الأكثر شعبية ضمن الحركة الطالبية الإيطالية في تلك الأشهر ملائمًا بما فيه الكفاية: العنف (La Violenza).

لم تغب مظاهر السخرية في كل ما تقدم عن معاصريها. لاحظ المخرج بيير باولو بازوليني في أعقاب المواجهات الطالبية مع الشرطة في حدائق فيلا بورغيزي في روما، انعكاس الأدوار الطبقية حينذاك: أبناء البرجوازيين المحظوظين يتشدقون بالشعارات الثورية، ويضربون أبناء المزارعين المستأجرين المكلفين بالحفاظ على النظام المدني، والذين يتقاضون أجورًا أقل مما يستحقون. بالنسبة إلى أي شخص راشد تحفل ذاكرته بأحداث ماضي إيطاليا القريب، لا يمكن أن ينتهي هذا التحول إلى العنف إلا على نحو سيئ. ففي حين خامرت الطلبة الفرنسيون فكرة إمكان إظهار ضعف السلطة أمام العرقلة من الأسفل، وهي نزوة أتاحت لهم المؤسسات الديغولية التي تقف على أرض ثابتة الانغماس فيها من دون العقاب، كان لدى الراديكاليين في إيطاليا سبب وجيه للاعتقاد بأنهم قد أن ينجحوا فعلًا في تمزيق نسيج الجمهورية التي تلت الفاشية - وكانوا متحمسين لتجربة ذلك. في 24 نيسان / أبريل 1969 زُرعت قنابل في معرض ميلانو التجاري وفي محطة السكك الحديد المركزية. وبعد ثمانية أشهر، حيث كانت الصراعات مع بيريللي قد سويت وانتهت حركة الإضراب، تم تفجير المصرف الزراعي في ساحة فونتانا في ميلانو. وبدأت "استراتيجية التوتر"، التي غلفت السنوات الأولى من السبعينيات.

يمكن اتهام الراديكاليين الإيطاليين في الستينيات بنسيان ماضي البلاد القريب، لكن العكس هو الصحيح في ألمانيا الغربية. تربى جيل ما بعد الحرب حتى عام 1961 على أن النازية هي المسؤولة عن الحرب والهزيمة؛ لكن كان يتم التقليل من شأن سماتها المروعة فعلًا باستمرار. لفتت محاكمة أدولف إيخمان في تلك السنة في القدس، وما يسمى "محاكمات أوشفيتز" التي تلتها والتي امتدت من عام 1963 إلى عام 1965 في فرانكفورت، انتباه الألمان إلى شرور النظام النازي. في فرانكفورت وثق 273 شاهدًا مدى اتساع وعمق الجرائم الألمانية ضد الإنسانية، والتي تجاوزت التهم الموجهة لـ 23 رجلًا (22 مِن قوات الـ "إس إس" وأحد المشرفين على المعسكر). في عام 1967 نشر

ألكسندر ومارغريت ميتشيرليتش (Alexander and Margarete Mitscherlich) دراستهما المؤثرة للغاية بعنوان: "عدم القدرة على الحداد" (Die Unfähigkeit zu trauen) للمجادلة بأن الاعتراف الرسمي لدولة ألمانيا الغربية بشرور النازية لم يترافق إطلاقًا مع اعتراف فردي حقيقي بالمسؤولية.
أحاط المثقفون الألمان الغربيون بقوة بهذه الفكرة. وتركزت أعمال مؤلفين وكتاب مسرحيين ومخرجين سينمائيين معروفين على نحو متزايد على النازية والفشل في التكيف معها. من هؤلاء غونتر غراس ومارتن فالسر وهانز ماغنوس إنتزنسبيرغر ويورغن هبرماس ورولف هوخهوت وإدغار ريتز وجميعهم ولدوا بين عامي 1927 و1932. لكن لفيفًا من المثقفين الشباب الذين ولدوا في أثناء الحرب العالمية الثانية أو بعدها مباشرة اتخذ موقفًا أكثر صرامة. ونظرًا إلى افتقارهم إلى معرفة مباشرة بما حدث، رأوا أخطاء ألمانيا من منظور الإخفاقات لا تُعزى إلى النازية بقدر ما تُعزى إلى جمهورية بون. لذلك، رأى هؤلاء - رودي دوتشكي (ولد في عام 1940)، وبيتر شنايدر (1940)، وغودرون إينسلين (1940) أو الأصغر قليلًا مثل أندرياس بادر (ولد في عام 1943) وراينر فيرنر فاسبيندر (1945) - أن الديمقراطية في ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ليست الحل، بل هي المشكلة. لم تكن شرنقة الجمهورية الاتحادية (Bundesrepublik) المحمية أميركيًا، والحيادية، والاستهلاكية ذات عيوب وفاقدة للذاكرة فحسب، بل تآمرت على نحو فعال مع سادتها الغربيين لإنكار ماضي ألمانيا، ودفنه بالسلع والدعاية المعادية للشيوعية. بل إن ملامحها الدستورية زائفة على حد تعبير فاسبيندر: "فرضت ديمقراطيتنا لأجل منطقة الاحتلال الغربي، ولم نناضل من أجلها بأنفسنا".
اتهم الشباب المثقفون الراديكاليون في ألمانيا الستينيات جمهوريةَ بون بالتستر على جرائم الجيل الذي أسس تلك الجمهورية. فالعديد من الرجال والنساء المولودين في ألمانيا في أثناء الحرب والسنوات التي تلتها مباشرة لا يعرفون آباءهم إطلاقًا: أي رجال كانوا وما الذي فعلوه. ولم تعلم المدارس شيئًا عن تاريخ ألمانيا بعد عام 1933 (بل لم تقدم ما زاد على ذلك بكثير بشأن حقبة جمهورية فايمار). وأوضح بيتر شنايدر وآخرون في وقت لاحق، أنهم كانوا يعيشون في فراغ شيد على فجوة: حتى في المنزل - وخصوصًا في المنزل - لم يكن يتحدث عنـ"ـه" أحد.
لم يرفض أهلهم، وعدد كبير من الألمان المولودين بين عامي 1910 و1930 مناقشة الماضي فحسب. ولأنهم شككوا في الوعود السياسية والأفكار الكبرى، ركزوا اهتمامهم بلا هوادة وبصعوبة على الرفاه المادي والاستقرار والاحترام. وعلى حد فهم أديناور، ينبع ارتباط الألمان بأميركا و"الغرب" إلى حد كبير من الرغبة في تجنب الارتباط بأثقال "الألمنة". ونتيجة ذلك، باتوا **لا** يرمزون إلى **شيء** في نظر أبنائهم وبناتهم. كانت إنجازاتهم المادية ملطخة بإرثهم الأخلاقي. وإذا كان ثمة جيل أسس تمرده على رفض كل شيء يمثله

آباؤه، كل شيء: الفخر الوطني، والنازية، والمال، والغرب، والسلام، والاستقرار، والقانون والديمقراطية، فهو جيل "أبناء هتلر"، المتمثل في الراديكاليين الألمان في الستينيات.
رأى هؤلاء أن الجمهورية الفدرالية تنضح بإرضاء الذات والنفاق. كانت البداية مع قضية مجلة **شبيغل** (*Spiegel Affair*). نشرت المجلة الإخبارية الأسبوعية الرائدة في ألمانيا في عام 1962 سلسلة مقالات استقصت سياسة الدفاع الألمانية الغربية، مع تلميح إلى تعاملات مشبوهة قام بها وزير دفاع أديناور البافاري فرانز جوزف شتراوس (Franz - Josef Strauss). بتفويض من أديناور وطلب من شتراوس، ضايقت الحكومةُ المجلة، واعتقلت ناشرها وفتشت مكاتبها بتعسف. جذب هذا الاعتداء الوقح من قوى الشرطة لقمع تقارير الصحافة غير المرغوب فيها إدانة شاملة، حتى إن **صحيفة فرانكفورت العامة** (*Frankfurter Allgemeine Zeitung*) الرصينة المحافظة قالت: "هذا إحراج لديمقراطيتنا التي لا يمكن أن تعيش من دون وجود صحافة حرة، ومن دون حرية لا تتجزأ للصحافة".
بعد أربع سنوات في كانون الأول / ديسمبر 1966، اختار الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم، النازي السابق كورت غيورغ كيزنر خلفًا للمستشار لودفيغ إيرهارد. وكان المستشار الجديد عضوًا مسددًا لرسوم العضوية في الحزب لمدة 12 عامًا، ونظر كثيرون إلى تعيينه في منصبه بصفته دليلًا قاطعًا على سخرية جمهورية بون التي لم يساورها الندم. إذا كان رأس الحكومة لا يجد حرجًا من تمضيته 12 عامًا في دعم هتلر، فمن سيأخذ على محمل الجد إعلان ألمانيا الغربية ندمها أو التزامها قيم التحرر، في الوقت الذي بدأت تظهر فيه المنظمات النازية الجديدة على هامش الحياة السياسية؟ كتب غراس في رسالة مفتوحة إلى كورت في لحظة ظهور النازية الجديدة: "كيف لشباب بلادنا أن يخوضوا نقاشات ضد الحزب الذي مات منذ عقدين، لكن يجري إحياؤه حاليًا تحت اسم الحزب القومي الديمقراطي (NPD)، إذا كنت أنت نفسك عبئًا على المستشارية لما لماضيك من تأثير هائل"؟
ترأس كورت كيزينغر الحكومة مدة ثلاث سنوات، بين عامي 1966 و1969. وفي تلك السنوات حظي تحرك يسار "البرلمانية الإضافية" الألماني (كما أحب أن يصف نفسه) في الجامعات بنجاح كبير. ومن بين القضايا التي طرحها اتحاد الطلبة الاشتراكي (SDS)، والتي كانت شائعة في أرجاء أوروبا الغربية: الصفوف والمهاجع المكتظة للغاية في الجامعات، والأساتذة المنعزلون الذين يتعذر الوصول إليهم، والتدريس الممل المفتقر إلى الخيال. لكن القضايا الملتهبة في تلك السنوات كانت غريبة عن ألمانيا الغربية. كان الحرم الجامعي حيويًا في جامعة برلين الحرة (التي أسست في عام 1948 للتعويض عن حرم جامعة هامبولت (Humboldt) التي صودرت وأضحت في المنطقة الشيوعية) حيث قصدها العديد من الطلاب هربًا من التجنيد الإلزامي [(202)].

احتلت مناهضة النزعة العسكرية مكانة خاصة في الاحتجاجات الطالبية الألمانية كوسيلة منهجية لإدانة كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية، والنازية التي سبقتها. ومع ازدياد معارضة حرب فيتنام، اتسع نطاق مزج الماضي بالحاضر ليصل إلى المرشد العسكري لألمانيا الغربية. أضحت أميركا الـ "فاشية" دائمًا في خطاب الأقلية الراديكالية، عدوة لدائرة أوسع بكثير. في الواقع، خدم الهجوم على أميركا (كذا) بسبب جرائم الحرب في فيتنام تقريبًا بديلًا لمناقشة جرائم الحرب الألمانية. في مسرحية بيتر فايس في عام 1968: "حديث عن فيتنام" (*Vietnam - Discourse*) رُسم التوازي بين الولايات المتحدة والنازيين بوضوح.
إذا لم تكن أميركا أفضل من نظام هتلر - وإذا كان الشعار المطروح في ذلك الوقت: الولايات المتحدة = قوات إس إس - فما بقي إلا خطوة قصيرة للتعامل مع ألمانيا نفسها بصفتها مثيلة لفيتنام؛ إذ تم تقسيم كلا البلدين وفقًا للمحتلين الأجانب، وكلاهما كان ضحية صراع الآخرين الذي لا حول لهما به ولا قوة. أتاح تناول الموضوع بهذه الطريقة للراديكاليين الألمان الغربيين احتقار جمهورية بون سواء لاتحادها الراهن مع الرأسمالية الإمبريالية، **و**لاتحادها السابق مع الفاشية. والأدهى من ذلك أن ذلك أتاح لليسار الراديكالي إعادة صوغ زعم أن الألمان أنفسهم هم الضحايا الحقيقيون، وارتبط هذا التوكيد باليمين المتطرف منذ ذلك الحين [(203)].
ينبغي ألا نفاجأ، بعد ذلك، بمعرفة أن غضب شباب الستينيات الألمان حيال "جيل أوشفيتز" لا يعني اهتمامًا عظيم الشأن بالمحرقة اليهودية. شعروا في الواقع، مثل أهاليهم، بالانزعاج من "المسألة اليهودية". وقد فضلوا تصنيفها في المطالب الأكاديمية في فئات **للنظرية الفاشية** (Faschismustheorie)، معتمين على البعد العنصري للنازية، ومشددين عوضًا عن ذلك على صلاتها بالإنتاج الرأسمالي والسلطة الإمبريالية، وبالتالي بواشنطن وبون. كان "جهاز الدولة القمعي" حقًا ذيلًا إمبرياليًا في بون، وكان ضحاياه أولئك الذين عارضوا حرب أميركا في فيتنام. وبهذا المنطق الغريب كانت صحيفة **بيلد زيتونغ** (*Bild Zeitung*) الشعبية الرخيصة بانتقاداتها الشديدة لسياسة الطلاب عبارة عن إحياء لجريدة **دير شتورمر** (*Der Stürmer*) بحيث أضحى الطلابُ "اليهودَ" الجدد. وكانت معسكرات الاعتقال النازية مجرد استعارة مجازية قابلة للاستعمال في التعبير عن جرائم الإمبريالية. وجاء في شعار خطته مجموعة من المتطرفين على جدران داخاو (Dachau) في عام 1966: "فيتنام هي معسكرات أوشفيتز أميركا".
فقد يسار "الإضافة البرلمانية" الألماني بالتالي الصلة بجذوره في تيار معاداة النازية. انتقلت المنظمات الطالبية الاشتراكية الديمقراطية بسرعة إلى الهامش جراء الغضب من دخول حزب فيلي برانت الاشتراكي الديمقراطي إلى الائتلاف الحاكم مع كيزنر. اتخذت الفصائل المكونة للحركة الطالبية الألمانية عن عمد أسماء من العالم الثالث على نحو أكثر مبالغة في معاداة الغرب من حركات الستينيات الأخرى في أوروبا: الماويون طبعًا، والهنود أيضًا

والمسكاليرو (Mescaleros) وما شابههم. غذى هذا التركيز على العداء للغرب بدوره ثقافة مضادة مثلت وعيًا شاذًا للذات، اتسم بقدر غير قليل من الغرابة، حتى بمقاييس ذلك الزمن.
شهد أحد النماذج الألمانية المميزة للارتباك الثقافي في الستينيات تشابك الجنس والسياسة على نحو أوثق مقارنة بأي مكان آخر. وعلى خطى إريك فروم، وفيلهلم رايش وغيرهما من منظري القرن العشرين الألمان، الذين تناولوا الكبت الجنسي والسياسي، أنشدت الحلقات الراديكالية في ألمانيا (والنمسا أو في الأقل فيينا) مدائح للعري، والحب الحر، وتربية الأطفال المناوئة للاستبداد. ونُشر العديد، بوضوح، حول عُصابات هتلر الجنسية لتفسير النازية. مرة أخرى، قدمت دوائر محددة، على نحو غريب بصورة تقشعر لها الأبدان، تشبيه ضحايا هتلر من اليهود بشهداء الستينيات الذين راحوا ضحايا نظام الكبت الجنسي لدى أهاليهم.
روج "المجلس 1" (Kommune 1)، وهو مجموعة ماوية صغيرة، للتعددية الجنسية بقوة بصفتها تحررًا، ووزعت صورة شخصية في عام 1966 ضمت سبعة شباب وشابات عراة متباعدين قبالة جدار. وعندما نشرت **دير شبيغل** الصورة في حزيران / يونيو 1967 أرفقتها بالتعليق التالي:"ماويون عراة أمام جدار عارٍ". هدف التركيز الواضح على العري إلى التذكير بالعراة الذين لا حول لهم ولا قوة في معسكرات الاعتقال. وتقول الصورة: انظر! في البدء كانوا ضحايا هتلر، والآن الأجساد العارية المتمردة للثوار الماويين. وفي حال تمكن الألمان من النظر إلى الحقيقة المتعلقة بأجسادنا، فسيكون بمقدورهم مواجهة الحقائق الأخرى أيضًا.
حملت "الرسالة" - أن تعدد علاقات المراهقين الجنسية يجبر الجيل الأكبر سنًا على أن يكون أكثر انفتاحًا حيال الجنس، ومن ثم حيال هتلر وأي شيء آخر - قائدَ اتحاد الطلبة الاشتراكي رودي دوتشكي (اليساري التقليدي الفاضل من الطراز القديم في قضايا من هذا النوع) المستاء، على إدانة "المجالسيين" (أنصار المجلس 1) بصفتهم "عُصابيين". كانت هذا حالهم من دون ريب. لكن نرجسيتهم العدوانية البالية، التي جمعت عرضيًا بين القتل الجماعي والاستعراض الجنسي لنخز البرجوازية وإصابتها بالصدمة، لم تخلُ من عواقب: أحد أعضاء "المجلس 1" والذي أعلن بفخر، أن لرعشته نتيجة ثورية تفوق قضية فيتنام، ظهر بعد ذلك في معسكر لتدريب مقاتلين في منطقة الشرق الأوسط في السبعينيات. كان المسار من الانغماس بالذات إلى العنف أقصر في ألمانيا منه في أي مكان آخر.
في حزيران / يونيو 1967، وفي أثناء تظاهرة في برلين ضد شاه إيران، أطلقت الشرطة النار وقتلت الطالب بينو أوهنسورغ. أعلن دوتشكي أن قتل أوهنسورغ "جريمة سياسية" ودعا إلى رد جماهيري. وفي غضون أيام تظاهر 100 ألف طالب في ألمانيا الغربية. حذر يورغن هبرماس، وهو أحد أبرز

منتقدي السلطة في ألمانيا الغربية حتى تلك اللحظة، دوتشكي وأصدقاءه بعد بضعة أيام من "خطورة اللعب بالنار". وذكر زعيمَ اتحاد الطلبة الاشتراكي أن "فاشية اليسار"، قاتلة بقدر مثيلتها في اليمين. ولم يكن أولئك الذين يتحدثون بطلاقة عن "العنف الخفي" و"التسامح القمعي" في نظام بون السلمي - والذين خططوا متعمدين لتحريض السلطات على القمع عبر أعمال عنف تطوعية - يعرفون ما يفعلون.
في آذار / مارس في العام التالي، عندما دعا القادة الطالبيون الراديكاليون مرارًا إلى مواجهة "نظام" بون، وهددت الحكومة بالرد على التحريض على العنف في غرب برلين وأماكن أخرى، طالب هبرماس من جديد - وقد انضم إليه غراس، وفالسر (Walser)، وإنتزنسبيرغر (Enzensberger)، وهوخوت - بسيادة العقل الديمقراطي، داعيًا الطلاب والحكومة على حد سواء إلى احترام شرعية الجمهورية. وترتب في الشهر التالي على دوتشكي نفسه دفع ثمن الاستقطاب العنفي الذي شجع عليه، عندما أطلق النار عليه في برلين متعاطفٌ مع النازيين الجدد في 11 نيسان / أبريل 1968. أفضت الأسابيع الغاضبة التي تلت ذلك، إلى مقتل شخصين وجرح 400 في برلين وحدها. نجحت حكومة كيزنر في إصدار قانون طوارئ (بأغلبية 384 صوتًا مقابل 100، وبدعم من العديد من الديمقراطيين الاشتراكيين). وفوضت بون الحكم بموجبه إذا لزم الأمر. وأشيعت على نطاق واسع مخاوف من أن جمهورية بون على وشك الانهيار، شأنها شأن جمهورية فايمار منذ 35 عامًا فقط.
كانت المجموعات السياسية الطالبية الهامشية التي تزداد عنفًا - مجموعات المجالس (K - Gruppen)، والحكم الذاتي (Autonome)، والمجموعات المتطرفة من اتحاد الطلبة الاشتراكي - ماركسية في ظاهرها، وبوجه عام "ماركسية - لينينية" (أي ماوية). تلقى بعض تلك المجموعات التمويل سريًا من ألمانيا الشرقية أو موسكو، الأمر الذي لم يكن معروفًا على نطاق واسع في ذلك الحين. في الواقع، حافظ اليسار الجديد في ألمانيا، كما في أماكن أخرى، على ابتعاده عن الشيوعية الرسمية، التي لم يكن لها شأن سياسي في ألمانيا في أي حال. لكن مثل الكثير من اليسار الألماني الغربي (وليس اليسار فحسب)، كان الراديكاليون على علاقة غامضة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية الواقعة شرقهم.
وُلد عدد غير قليل منهم في ما أصبح معروفًا آنذاك باسم ألمانيا الشرقية، وولد آخرون في بلدان أخرى إلى الشرق، طردت منها الأسر التي تحدرت من عرق ألماني: بروسيا الشرقية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا. ولعله من غير المستغرب، أن يكون لاوعيهم قد ردد في أحلامهم المرتبطة بالبديل، صدى حنين آبائهم إلى ماضي ألمانيا الضائع، تجسد هذا البديل في ألمانيا الأفضل الموجودة في الشرق. مثلت ألمانيا الشرقية، على الرغم من (أم بسبب؟) القمع،

والسلطوية الرقابية، جاذبية خاصة للشباب المتشددين الراديكاليين. فقد كانت كل شيء لم تكن عليه بون وهي لم تدع خلاف ذلك.
لذلك، فإن كراهية المتطرفين لـ "نفاق" الجمهورية الاتحادية جعلتهم بشكل فريد، عرضة للتأثر بدعاوى الشيوعيين في ألمانيا الشرقية مواجهة التاريخ الألماني وتطهير ألمانيتهم من ماضيها الفاشي. زد على ذلك أن مكافحة الشيوعية التي ربطت ألمانيا الغربية بالحلف الأطلسي وشكلت جوهر عقيدتها السياسية هي بالذات ما سعى اليسار الجديد لتدميره، ولا سيما في سنوات حرب فيتنام، وهذا يساعد على تفسير عدائهم لأعداء الشيوعية. فُسر التركيز على جرائم الشيوعية بأنه مجرد تحوير للجرائم الرأسمالية. ربما كان الشيوعيون، كما قال دانييل كون بنديت في باريس، "ستالينيين أوغادًا"؛ لكن الديمقراطيين الليبراليين ليسوا أفضل.
ومن ثم أدار اليسار الألماني أذنًا صماء صوب دوي السخط في وارسو أو براغ. ويممت ألمانيا الغربية في الستينيات وجهها، كما فعلت أوروبا الغربية كلها، بإصرار نحو الداخل. كانت الثورة الثقافية في تلك الحقبة محدودة بشكل ملحوظ، ولو تطلع الشباب الغربيون إلى ما بعد حدود بلدانهم بأي حال على الإطلاق، كانوا سيتطلعون إلى البلدان الغريبة التي تطفو صورتها متحررة من القيود المزعجة للألفة أو المعلومات. ولم تشهد الستينيات في الدول الغربية إلا القليل من الثقافات الأجنبية الأقرب إلى الوطن. وعندما قام رودي دوتشكي بزيارة ودية إلى براغ، في ذروة الإصلاح التشيكي في ربيع 1968، فوجئ الطلاب المحليون بإصراره على أن الديمقراطية التعددية هي عدوهم الحقيقي. أما هم فكانوا ينظرون إليها بصفتها هدفًا سعوا إلى تحقيقه.

قراءات إضافية

Brown, Bernard Edward. *Protest in Paris; Anatomy of a Revolt*. Morristown, N.J.: 1974.

Caute, David. *The Year of the Barricades. A Journey through 1968*. New York: Harper & Row, 1988.

Fink, Carole et al. *1968: The World Transformed*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Hirsh, Arthur. *The French New Left: An Intellectual History from Sartre to Gorz*. Boston: South End Press, 1981.

Johnson, Richard. *The French Communist Party Versus the Students; Revolutionary Politics in May - June, 1968*. New Haven: Yale University Press, 1972.

Lumley, Robert. *States of Emergency: Cultures of Revolt in Italy from 1968 to 1978*. London: Verso, 1990.

Seidman, Michael. *The Imaginary Revolution. Parisian Students and Workers in 1968*. New York: Berghahn Books, 2004.

Statera, Gianni. *Death of a Utopia. The Development and Decline of Student Movements in Europe*. New York: Oxford University Press, 1975.

Suri, Jeremi. *Power and Protest: Global Revolution and the Rise of Détente*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003.

(182) من الواضح أن هذا لا ينطبق على الأكاديميات الصغيرة للنخبة مثل مدرسة الفنون التطبيقية، أو مدرسة المعلمين العليا، والتي تقبل عددًا قليلًا من الطلاب، في خلال امتحان قبول انتقائي صارم. ثم تعلمهم بصورة جيدة للغاية فعلًا، لكن هذه الأكاديميات استثنائية وغير قياسية إلى حد بعيد.
(183) لم يتخرج في أواسط الستينيات إلا 44 في المئة من طلاب الجامعات الإيطالية، وقد انحدرت هذه النسبة أكثر فأكثر في السبعينيات.
(184) عُرفت ثقافة "الستينيات"، مثل حفلات موسيقى البوب، في الكتلة الشيوعية بالضرورة عبر السماع من دون حضورها. لكن ينبغي عدم المبالغة في قيمة هذا الفرق، حيث عرف الجميع في أوروبا الشرقية في سياق العودة إلى النسخ الأصلية في ذلك الحين، ما كانت عليه فرقة البيتلز (Beatles)، وسمع كثير من الناس موسيقاها. ولم يقتصر الأمر على البيتلز؛ فعندما أحيا نجم الروك الفرنسي جوني هاليداي حفلًا في بلدة كوشيتسه الصغيرة (Košice) في سلوفاكيا في عام 1966، توجه نحو 24 ألف شخص للاستماع إليه.
(185) تحدرت فرقة البيتلز من الطبقة العاملة في ليفربول، وفي حالة بول مكارتني، من درجة أو درجتين أعلى منها في السلم الاجتماعي. وكانت فرقة رولنغ ستونز (Rolling Stones) بوهيمية في موضوعاتها بصورة تقليدية أكثر، الأمر الذي ناسب أعضاءها المتحدرين من الطبقة الوسطى اللندنية. وقد تم التغلب على هذا العائق في خلال خشونة الأسلوب المدروسة، والتغطية الإعلامية والتفاخر بالحياة الشخصية الشبقة.
(186) لاحظ مع ذلك أنه في معظم الستينيات، وفي أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية والشرقية، كان نشر المعلومات المتعلقة بمنع الحمل محظورًا. مثلت بريطانيا استثناء في الموافقة على استخدام حبوب منع الحمل في عام 1961، وبيع عبر قناة المانش مليون أسطوانة للمغني أنطوان (Antoine) في عام 1966. وفيها تخيل فرنسا بنبرة حزينة، يومًا "تباع فيه حبوب منع الحمل في متاجر مونوبري (Monoprix)".
(187) ثمة فارق زمني في المناطق النائية، في أي حال، حيث كانت القبعة (البيريه) السوداء، والقبعات القماشية المسطحة، وحتى القلنسوات النسائية، لا تزال تستخدم في الحياة اليومية. بقيت أغطية الرأس مدة أطول بعض الشيء مؤشرا تقليديًا جديرًا بالثقة، يدل على الأصل الإقليمي والطبقة الاجتماعية.
(188) وقد تحول هذا الزي، من دون صعوبة تذكر إلى لباس أصحاب الرؤوس الحليقة في العقود التالية.
(189) أضحت الوجودية في الستينيات (مثل "البنيوية" بعد سنوات قليلة) شعارًا متعدد الاستخدامات، على نحو شبيه بـ "البوهيمية" في العقود السابقة؛ حيث أطلق طلاب الفن العاطلون مِن العمل الذين جاءوا لسماع البيتلز في شارع

ريبربان في هامبورغ على أنفسهم إكسيز (EXIS). "الكلمة مشتقة من (existentialists) وتعني: الوجوديين".
(190) وفي هذه الحالة قد يبدو غريبًا أن جاك لاكان المنظر المعروف في ميدان التحليل النفسي، كان مستوعبًا عمومًا ضمن هذه الفئة. لكن لاكان يعد حالة خاصة. فهو، حتى بالمعايير المتهاودة في باريس الستينيات، كان لا يزال يجهل تمامًا، وبشكل ملحوظ، التطورات المعاصرة في مجالات الطب، والبيولوجيا وعلم الأعصاب، من دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بشكل ملحوظ بممارسته أو سمعته.
(191) بقي الحزب الاشتراكي في بريطانيا العظمى حتى كتابة هذه السطور، عصيًا على التغيير، وأصغر من أن يتأثر سلبًا بعدم صلته بالواقع، ويفترض أن يستمر وجوده إلى أجل غير مسمى.
(192) من أمثال الماركسي الألماني المعاصر لغرامشي تقريبًا كارل كورش (Karl Korsch)، والكاتبين الماركسيين النمساويين، أوتو باير (Otto Bauer) ورودولف هيلفيردينغ (Rudolf Hilferding).
(193) قامت مطالبة ألتوسير على اعتبارات بنيوية غريبة عن ماركس، وكانت مناشدته المعاصرة للشباب الباحثين عن نظرية تتناسب على نحو مباشر مع التعتيم اليسوعي (لم يتأثر بها الباحثون الأكبر سنًا). لكن تأكيده السلطة "المعرفية" واضح بما فيه الكفاية؛ إذ أصر على أنه لا يوجد إلا طريقة واحدة للتفكير السليم في ماركس، وهي "طريقتي". أفل نجم ألتوسير مع إخفاق الحزب الذي اعتنق قضيته. وتقتصر جاذبيته اليوم على الهامش الخارجي للأوساط الأكاديمية الأنكلوسكسونية.
(194) كانت لديهم قضية. ولهذا كتب راؤول فينيغيم (Raoul Vaneigem)، وهو وضعي بلجيكي، في عام 1967: "ليس لدينا ما نخسره في عالم الوصول إلى الاستمتاع حتى النشوة، سوى مللنا". ومن الصعب أن نتيقن لاحقًا، ما إذا كانت شعارات كهذه تدل على البراعة والبراءة أم أنها محض سخرية. وفي أي حال، فهي لم تقم بما يذكر في تعريض الوضع الراهن للخطر.
(195) كان هذا مصدرًا للاحتكاك بين الجنسين منذ فترة طويلة. في كانون الثاني / يناير 1966، بعد أشهر من النقاش في مجمع إقامة الطلبة في ضاحية أنتوني (Antony) جنوب باريس، ارتأى مدير معين حديثًا نظامًا عُد راديكاليًا في ذلك الحين. أتاح للفتيات والفتيان فوق سن 21 منذ ذلك الحين أن يرفه أحدهما عن شخص من الجنس الآخر في غرفهم ضمن المجمع السكني. أما الذين تقل أعمارهم عن 21 عامًا فيمكنهم القيام بذلك بعد الحصول على إذن خطي من أهلهم. ولم يتح مثل هذا التحرر في أي مكان آخر.
(196) جاء وزير الشباب، فرانسوا ميسوف (François Missoffe)، إلى نانتير لافتتاح منشأة رياضية جديدة. سأله كون بنديت الطالب في الجامعة غاضبًا لماذا لا تفعل وزارة التعليم شيئًا لمعالجة الخلافات في السكن الجامعي (أو

"المشكلات الجنسية" كما ذكر). زاد الوزير حدة الاستفزاز باقتراحه أنه إذا كان لدى كون بنديت مشكلات جنسية فعليه أن يقفز إلى بركة السباحة الجديدة الرائعة. فرد عليه كون بنديت المتحدر من أبوين من أصل ألماني: "هذا ما اعتاد هتلر الشاب قوله".

(197) اتضح أنه ذهب لزيارة الجيش الفرنسي في ألمانيا، ليتأكد بنفسه من ولائه ومن إمكان استدعائه. لكن هذا الأمر لم يعرف في ذلك الحين.

(198) هذا الكلام غير صحيح البتة. لم يكن لدى الحزب الشيوعي الفرنسي أي استراتيجيا متماسكة في عام 1968، عدا صب جام غضبه على الطلاب المتطرفين ومحاولة الحفاظ على نفوذه ضمن الحركة العمالية. وكان الاستيلاء على السلطة خارج قدراته أو خياله.

(199) لم يكن بين القادة الطالبيين فتيات. يمكن رؤية الفتيات بارزات على أكتاف زملائهن في الصور الفوتوغرافية ونشرات الأخبار المعاصرة، لكنهن كن في أفضل الأحوال مساعدات في جيش الطلاب. تناولت ثورة الشباب عام 1968 الجنس كثيرًا، لكنها لم تكن مبالية إطلاقًا بالمساواة بين الجنسين.

(200) لعل المقصود أن الطلاب وجدوا تحت بلاط الأرصفة، الذي خلعوه وكونوا منه متاريسهم رمالًا كرمال الشاطئ، فرفعوا هذا الشعار تندرًا! وأنا مدين بهذا التفسير للصديقتين رندة بعث وابتسام أبو سكة. (المترجم)

(201) مقتطف من كتاب روبرت لَملي: حالات الطوارئ.

Robert Lumley, *States of Emergency. Cultures of Revolt in Italy from 1968 to 1978* (London: 1990), p. 96.

(202) تبنت برلين الغربية نفسها شيئًا من لهجة الثقافة المضادة في هذه السنوات. ونظرًا إلى الجمود الذي فرضته عليها العزلة الخاصة في قلب التوترات السياسية الدولية، واستمرار الطابع المؤقت لمستقبلها بسبب اعتمادها على معونات بون وواشنطن، أضحى حال المدينة معلقًا في الزمان والمكان. وهذا ما جعلها، بصورة ما، موئلًا جذب المنشقين، والراديكاليين وغيرهم ممن بحثوا عن هامش سياسي وثقافي. المفارقة في حال برلين الغربية - حيث بقيت مركزًا للبوهيميين بكل ما للكلمة من معنى في ظل وجود الجنود الأميركيين - أنها فقدت الكثير من قاطنيها من الشباب.

(203) سمعت أصداء هذا الموقف العكسي من جديد في أثناء حرب الخليج الأولى في عام 1991، عندما لم يتردد المعارضون الألمان باتهام أميركا بأنها في طليعة مجرمي الحرب في القرن العشرين ... وعد ألمانيا أولى ضحاياها.

الفصل الثالث عشر: نهاية القضية

"الثورة هي الفعل الذي تقوم به أغلبية ساحقة من المجتمع ضد حكم أقلية. وتترافق مع أزمة سلطة سياسية، وضعضعة الجهاز القمعي. لذلك، لا يستلزم إشعالُها قوة السلاح"

جاك كوران وكارل مودزيليفسكي،

رسالة مفتوحة إلى الحزب، آذار / مارس 1965

"كل حزب شيوعي حر في تطبيق مبادئ الماركسية - اللينينية والاشتراكية في بلده، لكنه ليس حرًا في الانحراف عن تلك المبادئ إذا كان يريد أن يبقى حزبًا شيوعيًا"

ليونيد بريجنيف (3 آب / أغسطس 1968) "لم نتمكن من رؤية ماهية كل طرف إلا بعد ربيع براغ 1968"

زدينيك ملينار

"الأمس جاء فجأة"

بول مكارتني

جرت معايشة الستينيات بحكم الضرورة بطريقة مختلفة جدًا في الكتلة السوفياتية عنها في الغرب. حفز التبرؤ من الستالينية بعد عام 1956 مطالب التغيير بقدر ما فعل إنهاء الاستعمار وكارثة السويس في الغرب، لكن سحق الثورة الهنغارية، أوضح، منذ البداية، أن الإصلاحات لن تأتي إلا برعاية الحزب. كان هذا بدوره بمثابة تذكير بأن المحرك الرئيس للشيوعية هو سلطة موسكو. ومزاج وسياسات القيادة السوفياتية هي التي لزم أن تؤخذ في الاعتبار. وكان نيكيتا خروشوف حتى إطاحته في عام 1964 من قرر تاريخ النصف الشرقي لأوروبا.

كان جيل خروشوف من القادة السوفيات لا يزال مؤمنًا بالصراع الطبقي العالمي. في الواقع، كان إسقاط خروشوف لرومانسية الذكريات الثورية السوفياتية على انتفاضات أميركا اللاتينية، هو الذي قاده إلى العثرات التي أدت إلى أزمة كوبا في عام 1962 وإلى سقوطه. إن الصراع مع الصين الذي ظهر إلى العلن في عام 1960، وأتاح لنقاد موسكو اليساريين بديلًا للأنموذج السوفياتي تجسد في الماوية لم يكن مجرد صراع على الأولوية الجيوسياسية، بل جسد في جانب منه صراعًا أصيلًا على روح "الثورة العالمية". وخلف هذا الستار، وضعت المنافسة مع بيجين حكامَ موسكو بعد الستالينية في موقف متناقض. فقد واصل أولئك الحكام بصفتهم موطن الثورة المناهضة للرأسمالية الإعلان عن طموحاتهم التحريضية، وأصروا على سلطة الحزب

الكاملة، في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان التي تدور في فلكه. ومن جهة أخرى، واصل الكرملين تفضيل التعايش مع القوى الغربية، ومع مواطنيها.
شهدت سنوات خروشوف تحسينات حقيقية. ما عاد نهج "حرق المراحل" (Short Course) الستاليني مصدرًا موثوقًا للتاريخ السوفياتي والنظرية الماركسية منذ عام 1959[(204)]. انحسر عهد الإرهاب، لكنه انحسار لم يطل المؤسسات والممارسات، التي خلقها الإرهاب. بقيت معسكرات الغولاغ في مكانها، وبقي عشرات الآلاف يرزحون تحت وطأة معسكرات الاعتقال والمنافي - نصفهم من الأوكرانيين. في ظل خروشوف، تم التخلي عن قوانين عهد ستالين التي قيدت التنقل الوظيفي، وتقلصت ساعات يوم العمل الرسمي، وأنشئ نظام الحد الأدنى للأجور ونظام للأمومة، إلى جانب نظام تقاعد وطني (شمل عمال المزارع الجماعية بعد عام 1956). باختصار، أضحى الاتحاد السوفياتي - والدول الأكثر تقدمًا من توابعه - دول الرفاه الجنينية، من حيث الشكل في الأقل.
ومع ذلك، فشلت إصلاحات خروشوف الأكثر طموحًا في إنتاج الفائض الغذائي الذي وعدت به (سبب آخر تذرع به رفاقه في إسقاطه في تشرين الأول / أكتوبر 1964). كانت زراعة الأراضي التي بقيت "عذراء" حتى ذلك الحين، في كازاخستان وجنوب سيبيريا، كارثية بشكل خاص: جرف نصف مليون طن من التربة السطحية في كل عام من الأراضي التي لا تلائم عمومًا الزراعة القسرية للحبوب، وكان محصول الحصاد مليئًا بالأعشاب. وفي مزيج من المأساة والكوميديا والتخطيط المركزي والفساد المحلي، حث الزعماء الشيوعيون في قيرغيزستان عمال المزارع الجماعية على الالتزام بحصص المواد الزراعية الواجب تسليمها رسميًا بشراء المؤن الناقصة من متاجر محلية. قامت أعمال شغب بسبب الغذاء في مدن الأقاليم (ولا سيما في نوفوشيركاسك (Novocherkassk) في حزيران / يونيو 1962). وبحلول كانون الثاني / يناير 1964 وبعد كارثة الحصاد في عام 1963، تحول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى مستورد للحبوب من الغرب.
وفي الوقت نفسه، كانت المزارع الخاصة الصغيرة التي شجعها خروشوف من حين إلى آخر ناجحة في الأغلب على نحو محرج: بحلول مطلع الستينيات، زادت غلة 3 في المئة من التربة المزروعة على يد القطاع الخاص على ثلث الإنتاج الزراعي للاتحاد السوفياتي. وبحلول عام 1965 كان ثلثا البطاطا المستهلكة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وثلاثة أرباع البيض من إنتاج أصحاب المزارع الخاصة. اعتمدت "الاشتراكية" في الاتحاد السوفياتي في بقائها، كما هي الحال في هنغاريا وبولندا، على الاقتصاد "الرأسمالي" المحظور في الداخل، وغضت الطرف عن وجوده [(205)].
مثلت الإصلاحات الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات من البداية محاولة متقطعة لترقيع نظام مختل بنيويًا. وبقدر ما مثلت استعدادًا فاترًا لجعل القرارات الاقتصادية غير مركزية، أو السماح بالإنتاج الخاص بحكم الأمر

الواقع، فقد استفزت المتشددين بين الحرس القديم. لكن في ما عدا ذلك، لم يمثل تحرير الاقتصاد الذي قام به خروشوف، ومن بعده بريجنيف، أي تهديد مباشر لشبكة السلطة والمحسوبيات التي قام عليها النظام السوفياتي. في الواقع، أنجز القليل جدًا، لأن التحسينات الاقتصادية في الكتلة السوفياتية خضعت دائمًا للأولويات السياسية.

كان الإصلاح الثقافي مسألة أخرى. لطالما كان قلق لينين من نقاده أكبر من قلقه على مبادئه؛ ولم يختلف ورثته عنه في ذلك. تملك القادةَ الشيوعيين، بمن فيهم خروشوف، حساسية شديدة حيال المعارضة الفكرية، بصرف النظر إن كانت ستجد صدى داخل الحزب أو خارجه أم لا. وعقب الشجب الأول لستالين في عام 1956، ساد تفاؤل على نطاق واسع ضمن الاتحاد السوفياتي وفي أماكن أخرى، بتخفيف قبضة الرقابة، وفتح مجال للمعارضة والنقد الحذرين (في العام نفسه قدم بوريس باسترناك (Boris Pasternak) مخطوط روايته **الدكتور جيفاكو** (*Dr Zhivago*) من دون جدوى إلى المجلة الأدبية **نوفي مير** (*Novy Mir*)). لكن القلق استبد بالكرملين بعد وقت وجيز بسبب ما عده زيادة التساهل الثقافي. وفي غضون ثلاث سنوات بعد المؤتمر العشرين للحزب، دافع خروشوف في خطبه بشدة عن الواقعية الرسمية السوفياتية في الفنون وهدد منتقديها بعواقب خطرة إذا استمروا في الحط من قدرها، حتى بمفعول رجعي. وفي الوقت نفسه، في عام 1959، ضيقت السلطات الخناق على الكهنة الأرثوذكس والمعمدانيين الذين مثلوا حالة ثقافية مخالفة أتيح لها قدر من الحرية بعد نهاية عهد ستالين.

ومع ذلك، لم يكن التنبؤ بثقة بما يمكن أن يفعله خروشوف نفسه، إن لم يكن رفاقه. كشف المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، الذي عقد في تشرين الأول / أكتوبر 1961، مدى الاختلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي (وبعد شهر، أغلق السوفيات سفارتهم في ألبانيا، التي كانت بمثابة ممثل لبكين في أوروبا)، وفي سياق التنافس على التأثير العالمي صممت موسكو على إظهار وجها جديد لأنصارها المربكين والمترددين في الخارج. سمح لألكسندر سولجينتسين (Aleksandr Solzhenitsyn)، وهو مدرس مغمور في الأقاليم، بنشر روايته المتشائمة الهدامة **يوم من حياة إيفان دنيسوفيتش** (*One Day in the Life of Ivan Denisovitch*) في مجلة **نوفي مير** في عام 1962، ولم يكن قد مر على رفض المجلة نفسها نشر رواية باسترناك ست سنوات.

لم يمتد التسامح النسبي في سنوات خروشوف الأخيرة ليتيح توجيه الانتقادات إلى القيادة السوفياتية؛ إذ لم يسمح بطباعة أعمال سولجينتسين في وقت لاحق حتى في أثناء ذروة "ذوبان الجليد". لكن مقارنة بما حدث سابقًا، تعد أوائل الستينيات حقبة الحرية الأدبية والتجربة الثقافية الحذرة. لكن مع انقلاب الكرملين في تشرين الأول / أكتوبر 1964، تغير كل شيء. كان المتآمرون على خروشوف منزعجين جراء فشل سياسته وأسلوبه الاستبدادي؛ لكن قبل كل

شيء تقلباته التي أثارت قلقهم. ربما عرف الأمين العام نفسه بالضبط ما يجوز وما لا يجوز، لكن ربما أغري آخرون بإساءة فهم تسامحه الواضح. فالأخطاء يمكن أن ترتكب.

بدأت قيادة الكرملين الجديدة في غضون أشهر من بسط نفوذها بالضغط على المثقفين. ففي أيلول / سبتمبر 1965، اعتقل كاتبان شابان هما أندريه سينيافسكي ويولي دانييل، اللذان هرَّبا إلى الغرب بعض الأعمال القصصية لتنشر تحت اسمين مستعارين هما أبرام ترتز ونيكولاي أرجاك. نشر ترتز - سينيافسكي - في الخارج - أيضًا، مقالة نقدية قصيرة حول الأدب السوفياتي الحديث، والواقعية الاشتراكية. وفي شباط / فبراير 1966 مثل الرجلان أمام المحكمة. حظر القانون في الاتحاد السوفياتي نشر الأعمال الأدبية في الخارج، وزعمت السلطات أن محتوى أعمالهما كان في حد ذاته أثبت تورطهما في جريمة النشاط المناهض للسوفيات. أدين الرجلان، وحكم عليهما بالسجن في معسكرات العمل. حكم على سينيافسكي بالسجن لمدة سبع سنوات (أطلق سراحه بعد ست سنوات) وعلى دانييل بالسجن لمدة خمس سنوات.

عقدت محاكمة سينيافسكي ودانييل بشكل سري، على الرغم من أن حملة تشويه صورتيهما في الصحافة لفتت الانتباه إلى مصيريهما. لكن مجريات المحاكمة سجلت ونسخت بصورة سرية على يد عدة أشخاص سمح لهم بالدخول إلى قاعة المحكمة، ونشرت باللغتين الروسية والإنكليزية بعد عام، الأمر الذي أفضى إلى مطالبات والتماسات دولية لإطلاق سراح الرجلين [206].

تجسد الجانب الاستثنائي في هذه القضية، في أن عقود الحكم الستاليني، بما انطوت عليه من وحشية، لم تشهد اعتقال وسجن أحد بسبب محتوى كتاباته الأدبية الخيالية. حتى لو اخترع دليل مادي بحرية لغرض المحاكمة، كانت التهم توجه للمثقفين في الماضي لارتكاب **أفعال**، وليس قول **كلمات**.

مقارنة بالتساهل النسبي في سنوات خروشوف، أثار التعامل مع سينيافسكي ودانييل احتجاجًا غير مسبوق ضمن الاتحاد السوفياتي نفسه. تعود الحركة السرية ساميزدات (النشر الذاتي) التي شهدتها العقود الأخيرة للاتحاد السوفياتي بتاريخ انطلاقها إلى تلك اللحظة، فقد بدأت في عام اعتقالهما وبسببه، وكان أول ظهور للشخصيات الأكثر ارتباطًا بدوائر الانشقاق عن النهج السوفياتي في السبعينيات والثمانينيات، هو ذلك الذي عبر عن نفسه في سياق الاحتجاج على التعامل مع سينيافسكي ودانييل. ثم اعتقل فلاديمير بوكوفسكي وهو طالب في الخامسة والعشرين في عام 1967 بتهمة تنظيم تظاهرة في ساحة بوشكين للدفاع عن الحقوق المدنية وحرية التعبير. وكان جهاز كي جي بي (KGB) قد اعتقله سابقًا في عام 1963 واتهم بحيازة أدب مناهض للسوفيات، واقتيد إلى مستشفى للأمراض النفسية لتلقي العلاج

الإلزامي. أما هذه المرة فقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في معسكر عمل، بسبب "نشاطات معادية للسوفيات".
بدت قضية سينيافسكي - دانييل وما أثارته من ردات فعل إشارة واضحة للغاية إلى واقع الحال في الاتحاد السوفياتي؛ تبين ما الذي تغير وما الذي بقي على حاله. ووفقًا لأي معيار باستثناء ذلك الذي اعتمده النظام في تاريخه، كان النظام راسخًا، وقمعيًا، ولا يتحلى بالمرونةً. كان سراب عام 1956 قد تلاشى. وبدت آفاق الإفصاح عن حقيقة ما شهده الماضي، والإصلاح في المستقبل، كأنها انحسرت. وتحطمت أوهام عهد خروشوف. وأيًا كان الوجه الذي عرضه النظام السوفياتي أمام القوى الغربية، فقد كان هذا النظام في موطنه يعيش حال انحدار لأجل غير مسمى لمعاناته ركودًا اقتصاديًا وانحطاطًا أخلاقيًا.
ومع ذلك، بدت آفاق التغيير في دول الكتلة السوفياتية في أوروبا الشرقية سانحة على نحو واضح. من أول وهلة، يبدو هذا تناقضًا. إذا كان مواطنو الاتحاد السوفياتي، بعد كل اعتبار، بلا حول يمكنهم من مواجهة المرحلة التي تلت الدكتاتورية الستالينية، فسيكون سكان هنغاريا أو تشيكوسلوفاكيا وجيرانهم عاجزين على نحو مضاعف؛ لا لأنهم يعيشون في ظل نظام قمعي فحسب، بل ولأن حكامهم أنفسهم أيضًا خاضعون لسلطة عاصمة الإمبراطورية الفعلية. لقد اتضحت مبادئ الإمبراطورية السوفياتية ببراعة في بودابست في تشرين الثاني / نوفمبر 1956. وأكثر من ذلك، كان بعض الذين لا يزالون أحياء من ضحايا المحاكمات الصورية في السنوات السابقة في تشيكوسلوفاكيا ورومانيا لا يزالون يرزحون في السجن بعد مضي عقد من الزمن.
ومع ذلك، كانت أوروبا الشرقية مختلفة، ويعود الأمر في جانب منه إلى مجرد أنها كانت، بطبيعة الحال، التوسع الاستعماري الأخير للحكم الشيوعي. بحلول الستينيات كانت الشيوعية شكل الحكم الوحيد الذي عرفه أغلب سكان الاتحاد السوفياتي؛ حتى إنه اكتسب في ظل الحرب الوطنية العظمى شرعية معينة. لكن إلى الغرب كانت ذكريات الاحتلال السوفياتي واستيلاء الاتحاد السوفياتي على السلطة قسرًا لا تزال ماثلة. ومجرد حقيقة أن قادة الحزب في أي من الدول التابعة دمى في يد موسكو، ولذلك افتقروا إلى صدقية محلية، صار قادة الحزب أكثر تحسسًا لفوائد احتواء المشاعر المحلية.
بدا هذا ممكنًا، لأن معظم نقاد نظام الحزب في أوروبا الشرقية بين عامي 1956 و1968 لم يكونوا مناهضين للشيوعية. وردًا على تأكيد سارتر في عام 1956 أن الثورة الهنغارية تميزت بالروح "الأكثر يمينية"، قال الباحث الهنغاري اللاجئ فرانسوا فيجيتو أن الستالينيين هم أصحاب الموقف اليميني، وهم الذين مثلوا فرساي، "نحن لا نزال رجال اليسار الأوفياء لأفكارنا، ومبادئنا وتقاليدنا". صور إصرار فيجيتو على صدقية اليسار المناهض للستالينية روحية المعارضة المثقفة في أوروبا الشرقية في خلال السنوات الـ 12 المقبلة. لم تكن القضية مسألة إدانة الشيوعية، فضلًا عن إسقاطها؛ بل تجسد الهدف في

التفكير في الأخطاء التي ارتكبت بصورة مرعبة، واقتراح بديل من داخل المفاهيم الشيوعية نفسها.

تلك كانت "التنقيحية": وهو مصطلح استخدمه أول مرة بهذا المعنى زعيم بولندا فلاديسلاف غومولكا، لوصف منتقديه المثقفين، في اجتماع عقد في أيار / مايو 1957 للجنة المركزية لحزب العمال البولندي الموحد. وكان هؤلاء التنقيحيون - وأكثرهم شهرة الفيلسوف الماركسي الشاب ليتشيك كولاكوفسكي - في أغلب الأحوال ماركسيين متعصبين حتى عام 1956. لم يتخلوا عن ولائهم بين عشية وضحاها، بل أمضوا بدلًا من ذلك 12 سنة لاحقة "محاولين العثور على خطأ في المخطط" على حد تعبير الكاتب السلوفاكي ميلان سيميكا. وكانوا مثل معظم معاصريهم من الماركسيين الغربيين متشبثين بفكرة إمكانية التمييز بوضوح بين صدقية الماركسية وجرائم ستالين.

كانت الستالينية في نظر الكثير من ماركسيي أوروبا الشرقية محاكاة تهكمية مأساوية للعقيدة الماركسية، ومثل الاتحاد السوفياتي تحديًا دائمًا لصدقية مشروع التحول الاشتراكي. لكن وعلى عكس اليسار الجديد في الغرب، استمر المثقفون التنقيحيون في الشرق بالعمل مع الحزب الشيوعي، وغالبًا من داخله. وقد جرى ذلك في جانب منه بحكم الضرورة، بطبيعة الحال؛ لكنه جاء من جانب آخر أيضًا نتيجة قناعة صادقة. وترتب على المدى الطويل أن يعزل هذا الانتماء الشيوعيين الإصلاحيين، في تلك السنوات، ويشوه صورتهم، ولا سيما في أعين جيل جديد تناغم على نحو متزايد مع مزاج أقرانه الغربيين ولم يتجه إلى الماضي الستاليني بصفته مرجعية له، بل نحو الحاضر الرأسمالي. لكن فترة "التنقيحية" الممتدة بين عامي 1956 و1968 في أوروبا الشرقية قدمت كتابًا ومخرجين وعلماء اقتصاد وصحافيين وغيرهم، وكانوا نافذة صغيرة للأمل بمستقبل اشتراكي بديل.

تمثل الفضاء الانتقادي الأهم في بولندا بالكنيسة الكاثوليكية وحمايتها لأولئك الذين عملوا تحت إشرافها، ولا سيما في الجامعة الكاثوليكية في لوبلين (Catholic University of Lublin) وفي مجلات: **زناك** (*Znak*) و**تيغودنيك بوفشتشيني** (*Tygodnik Powszechny*). كانت خصوصية بولندا في سنوات حكم غومولكا أنه كان في وسع فلاسفة الماركسية واللاهوتيين الكاثوليك أن يجدوا شيئًا أرضية مشتركة في دفاعهم عن حرية التعبير، والحريات المدنية - الأمر الذي دفع إلى توقعات أولية بشأن صوغ التحالفات التي كان لها أن تتشكل في السبعينيات.

وفي أي حال، كان الحزب الشيوعي نفسه، في أي مكان آخر، المحفل الوحيد الذي أمكن الإعراب فيه عن تلك الانتقادات بأمان. وجسدت الإدارة الشيوعية للاقتصاد معظم مساحة الميدان المواتي للانتقادات "المفيدة".

وكان أحد أسباب هذا زعم ارتكاز الماركسية التقليدية إلى الاقتصاد السياسي، حتى إن السياسة الاقتصادية (وفور تحررها من يد ستالين الميتة) أضحت ساحة متاحة للمِعارضة الفكرية. وثمة سبب آخر، تمثل في أن العديد من

المفكرين في أوروبا الشرقية في ذلك الوقت كانوا لا يزالون يأخذون الماركسية على محمل الجد إلى حد كبير، وتعاملوا مع مشكلة الاقتصاد الشيوعي بصفتها نقطة انطلاق نظرية حيوية لإصلاحات جدية. لكن التفسير الرئيس، هو ببساطة أن اقتصادات الدول الشيوعية في أوروبا أظهرت، بحلول أوائل الستينيات، الإنذارات الأولى لحال سيئ خطر.

لم تعد أوجه القصور في الاقتصادات الشيوعية سرًا. كانت قادرة على تزويد مواطنيها بكفاف يومهم من الغذاء فحسب (فشل الاتحاد السوفياتي حتى في تدبر هذا الأمر في كثير من الأحيان). التزامات اقتصادات تلك الدول بإنتاج كميات كبيرة وبغزارة من السلع الصناعية الأساسية أما السلع الاستهلاكية التي تزايد الطلب عليها، فلم تكن تنتج، وإذا أنتجت فلم تكن بالنوعية المُرضية، أو بالكمية الضرورية. وكان نظام توزيع وبيع تلك السلع، عند توفرها، يدار على نحو سيئ للغاية، حيث استفحل النقص الصريح بسبب الندرة المفتعلة: الاختناقات، والتزوير، والفساد والمستويات العالية من الهدر في حال المواد الغذائية وغيرها من المواد سريعة التلف.

جرى التمويه ولو جزئيًا على الافتقار العجيب إلى الكفاءة في البلدان الشيوعية في العقد الأول بعد الحرب عبر مطالب إعادة الإعمار. لكن بحلول أوائل الستينيات، وبعد أن تباهى خروشوف بأن الشيوعية "تجاوزت" الغرب، وبعد التصريحات الرسمية بأن الانتقال إلى الاشتراكية قد أنجز الآن، ما عاد من الممكن سد الفجوة بين خطاب الحزب والعوز اليومي عبر المواعظ المرتبطة بإصلاح ما دمرته الحرب، أو إنتاج المزيد. والتهمة التي وُجهت للمخربين - الكولاك، أو الرأسماليين، أو اليهود، أو الجواسيس أو "المصالح" الغربية - والمسؤولين عن إعاقة مسيرة الشيوعية إلى الأمام، وإن كانت بقيت تُسمع في بعض الأوساط، فقد ارتبطت الآن مع زمن الإرهاب: زمن تلهف معظم الزعماء الشيوعيين بعد خروشوف، إلى ترك خلفهم. وقد تم الاعتراف على نحو متزايد، بأن المشكلات كامنة في النظام الاقتصادي الشيوعي نفسه.

كان الذين أطلقوا على أنفسهم اسم اقتصاديي الإصلاح (لأن تسمية التنقيحيين انطوت على مضمون تحقيري) كثيرين في هنغاريا. في عام 1961 أعلن يانوش كادار (János Kádár) أن دولة الحزب ستفترض منذ ذلك الحين فصاعدًا أن كل من لا يعارضها عمليًا، سيكون مؤيدًا لها؛ وبالتالي شعر ناقدو ممارسات الشيوعية الاقتصادية، بالأمان في الحديث تحت رعاية النظام الكاداري [(207)]. اعترف إصلاحيو الاقتصاد بأن العمل الجماعي في الأرض في الأربعينيات والخمسينيات كان خطأ. وأدركوا أيضًا، ولو بصورة أكثر حذرًا، أن الهوس السوفياتي باستخراج وتصنيع السلع الصناعية الأولية على نطاق واسع شكل عائقًا أمام النمو. باختصار اعترفوا - وإن لم يكن بقول الكثير - بأن انشغال أوروبا الشرقية الشامل في التصنيع القسري الخاص بالاتحاد السوفياتي، وتدمير الملكيات الخاصة كان كارثة. بل شرعوا، على نحو أكثر جذرية، في

التماس السبل التي ربما تتيح للاقتصادات الشيوعية دمج مؤشرات الأسعار وحوافز السوق الأخرى مع نظام الملكية والإنتاج الجماعيين.
توجب أن تسير مناقشات الستينيات حول الإصلاح الاقتصادي في أوروبا الشرقية على صراط دقيق. كان بعض قادة الأحزاب براغماتيًا كفايةً (أو قلقًا) من الاعتراف بالأخطاء التقنية التي انطوى عليها الماضي - حتى القيادة التشيكية الستالينية الجديدة تخلت عن التركيز على الصناعة الثقيلة في عام 1961 في منتصف الطريق خلال خطتها الخمسية الثالثة الكارثية. لكن الاعتراف بفشل التخطيط المركزي أو الملكية الجماعية كان مسألة أخرى.
سعى اقتصاديو الإصلاح مثل أوتا شيك (Ota Šik) أو الهنغاري يانوش كورناي إلى تحديد بديل تمثل في "طريق ثالثة"؛ اقتصاد مختلط، يتم فيه تلطيف حقيقة أن الملكية المشتركة والتخطيط المركزي غير قابلين للتفاوض، بزيادة الاستقلال الذاتي محليًا، وبعض مؤشرات الأسعار، وتخفيف الضوابط. لم تكن الحجج الاقتصادية، في النهاية، موضع جدال: سيصل النظام الشيوعي، من دون هذه الإصلاحات، إلى الركود والفقر؛ "إعادة إنتاج العجز" على حد تعبير كورناي في وثيقة مشهورة.
في هنغاريا وحدها، استجاب كادار لمنتقديه عبر السماح بمقياس للإصلاح الحقيقي، حيث انطلقت الآلية الاقتصادية الجديدة في عام 1968. منحت المزارع الجماعية حكمًا ذاتيًا حقيقيًا. ولم يسمح به فحسب، بل تم تشجيع فرز الأراضي الخاصة على الهامش. فككت بعض الاحتكارات. وربط بعض أسعار السلع الأساسية بأسعار الأسواق العالمية، وسمح بتقلبها وفقًا لأسعار الصرف المتعددة. وسمح بإنشاء متاجر خاصة. لم يهدف التطبيق إلى رسم طريق وسطية ناجحة بين النظم الاقتصادية المتوافقة، ولكن هدف إلى تقديم أقصى نفع من نشاط سوقي (ومن ثم الأمل بأن يفضي إلى ازدهار باعث على رضى المستهلك) متوافق مع سيطرة سياسية محكمة على مفاصل الاقتصاد.
لدى استعادة أحداث الماضي، يظهر بوضوح أن الإصلاحيين كانوا يخدعون أنفسهم إن هم افترضوا أن "الطريق الثالث" بين الرأسمالية والشيوعية واقعي على الإطلاق. لكن ذلك لم يكن بسبب قصور منهجي في تحليلهم الاقتصادي. كمن خطأهم الحقيقي في سوء قراءة ساذجة على نحو غريب للنظام الذي كانوا يعيشون في ظله. لم يكن الاقتصاد محل انشغال القيادة الشيوعية، بل السياسة. تضمنت نظريات الإصلاحيين الاقتصاديين وجوب إضعاف سلطة الدولة المركزية، في ظل دولة الحزب، إذا كان لا بد من استئناف حياة اقتصادية عادية. لكن في مواجهة هذا الخيار كانت دول الحزب الشيوعي تختار الاختلال الاقتصادي دائمًا.
وفي أي حال، كانت الأنظمة، في خلال تلك الحقبة، تهتم بالاستقرار قبل كل شيء. ومن أجل ذلك ظهرت ثلاثة نماذج. أولها الكادارية (Kádárism) التي لم يكن تصديرها سهلًا، ويعود هذا في جانب كبير للغاية إلى أن استراتيجية الزعيم

الهنغاري انطوت على طمأنة قادة الكرملين على أنه ليس بصدد إيجاد "أنموذج" هنغاري، بل مجرد حل عملي محدود للصعوبات المحلية. كان حال هنغاريا في الواقع فريدًا من نوعه، حيث كان كادار يستخدم منفذه إلى الغرب المزدهر بشكل مثير للسخرية، لمكافأة الهنغاريين المحرومين من السفر (بالسماح لهم بالسفر) كنوع من المكافأة على حسن سلوكهم، وفي هذا اعتراف ضمني بفشل الشيوعية نفسها. أدارت البلاد الآن "طبقة جديدة" لمصلحتها - كما سماها المنشق اليوغسلافي ميلوفان ديلاس في كتاب مؤثر في عام 1957 - قوامها التكنوقراط المتعلمون من البيروقراطيين والمهنيين، والذين اهتموا عمليًا في المقام الأول بمصالحهم الشخصية وضمان بقائها. لم يكن تصور التحرر الحقيقي ممكنًا، لكن العودة إلى القمع كانت مستبعدة للغاية.

كانت هنغاريا كادار - أفضل ثكنات **المعسكر** - موضع حسد شديد، لكن تقليدها كان متقلبًا. أما الأنموذج الثاني فهو يوغسلافيا تيتو، فكان أكثر تفردًا (sui generis) على نحو واضح. لم يكن ذلك بسبب تمكن يوغسلافيا من تجنب مشكلات جيرانها. كان العديد من الاختلالات الاقتصادية في البلدان التي دارت في الفلك السوفياتي مألوفة تمامًا لليوغسلافيين، كتذكير بأن حيوية بلادهم المعلقة بين الشرق والغرب كانت نتاج مصادفة تاريخية أكثر مما تأتت عن خيار أيديولوجي. لكن في أثناء الخمسينيات والستينيات أدخل تيتو شيئًا من اللامركزية في صنع القرار. وأتاح إجراء تجارب قائمة على "استقلال" المصنع والعامل.

نتجت هذه الابتكارات عن الانقسامات العرقية والجغرافية إضافةً إلى الضرورة الاقتصادية. بدا فرض الزي الموحد في دولة فدرالية تتشارك جمهورياتها وشعوبها بالقليل الذي يتجاوز ذكريات الشقاء والعداوة المتبادلة بموجب تعليمات بلغراد الشديدة الشبه بعودة إلى ممارسات ما قبل الحرب. فرضت التضاريس القاسية للمنطقة تفضيل المبادرة المحلية، وبفضل القطيعة مع ستالين، لم تعد النسخة التيتوية من دكتاتورية البروليتاريا خاضعة لضغط يحملها التبعات التفصيلية لأخطاء مسار الاتحاد السوفياتي المتعلق بالتحديث الصناعي. هذه الاعتبارات - وليس المخطط التفصيلي الاشتراكي الخلاق البديل الذي نسب معجبون غربيون فضله إلى تيتو في تلك السنوات - التي شكلت الأنموذج اليوغسلافي.

ومع ذلك كانت يوغسلافيا مختلفة: لم تكن بالضرورة أكثر لطفًا حيال منتقديها، مثل ديلاس وآخرين الذين اكتشفوا ثمن انشقاقهم عن التعصب التيتوي [(208)]. لكنها كانت أكثر مرونة في التعامل مع احتياجات السكان ورغباتهم بوجه عام (بفضل المساعدات الغربية في الأقل). عندما عبرت الكاتبة اليوغسلافية دوبرافكا أوغريشيتش (Dubravka Ugrešič) عن حنينها إلى يوغسلافيا المفقودة التي عرفتها في شبابها، كان أول ما تبادر إلى ذهنها: "حذاء ونكل بيكرز حقيقي (winklepickers)، ومعاطف مطرية بلاستيكية، وأول ملابس داخلية من النايلون ...

أول رحلة إلى تريستي". كانت قائمة السلع الاستهلاكية الرخيصة تضم سلعًا أقل من ذلك بكثير في الواجهات البلغارية أو في الذاكرة الرومانية. أما "أول رحلة إلى تريستي" كانت ستستبعد تمامًا. لم يكن اليوغسلاف يعيشون حالًا من الازدهار، ولم يكونوا أحرارًا، لكنهم لم يكونوا سجناء نظام محكم. كانت التيتوية جائرة أكثر مما كانت قمعية. كان هذا التمييز مهمًا آنذاك.

وتمثل المسار الثالث للاستقرار في "الستالينية الوطنية". كان هذا هو الخيار الألباني (مجتمع فقير مغلق، تحت سيطرة حكم مطلق، لحزب محلي مستبد، ومهووس ومطلق الصلاحيات). لكن كان هذا، على نحو متزايد، الأنموذج الروماني أيضًا. سعى نيكيتا خروشوف، الذي لم يكن فعلًا يحب رومانيا (وكان هذا الشعور واسع الانتشار بين أبناء جيله من الروس) تكليفها بدور زراعي فريد، في إطار التوزيع الشيوعي للعمل الدولي. لكن لم يكن لدى قادة بوخارست أي نية في اختزال دورهم بتوريد المواد الخام والمواد الغذائية إلى الاقتصادات الشيوعية الأكثر تقدمًا وازدهارًا.

بعد أن أدت القيادة الرومانية دورًا ملائمًا في سجن الثورة الهنغارية وقمعها، ضمن الرومانيون انسحاب القوات السوفياتية من الأراضي الرومانية في عام 1958، واتخاذ مسار مستقل على نحو متزايد. في ظل ديج، ومن ثم تشاوشيسكو (منذ عام 1965) رفضت رومانيا التدخل في مشاجرات موسكو مع الصين، بل رفضت حتى مناورات قوات حلف وارسو على أراضيها. بادر القادة الرومانيون إلى التقرب من تيتو (الذي كانت علاقته بحلف وارسو شكلية أكثر منها ودية)، كما ألقى ديج خطبة أمام الجمعية الوطنية اليوغسلافية في عام 1963، والتي وافقت على تزويد الصناعة في رومانيا الستالينية الجديدة بالمال والآلات التي حصلت عليها من أوروبا الغربية. تزايد تعامل رومانيا مع الغرب باطراد، بينما تراجعت التجارة مع دول الكوميكون (Comecon) من 70 في المئة من تجارة رومانيا الخارجية الإجمالية في بداية الستينيات إلى 45 في المئة بعد عشر سنوات.

لم تكن استراتيجية "رومانيا أولًا" التي كثر الحديث عنها فاقدة للشعبية في الوطن - في الواقع، كانت كان التلفع بالعباءة القومية من الطرائق التي استخدمها الحزب الشيوعي في رومانيا للتعويض عن موقعه في حكم رومانيا لكونه من أصول غير رومانية. بدأ ديج بهذا، لكن تشاوشيسكو ذهب أبعد من ذلك. غير أن هذه الاستراتيجية كانت أكثر نجاحًا حتى في الخارج. وفي حين لم تجذب ألبانيا، وكيل الصين في أوروبا، أي شخص باستثناء الذين يحنون إلى الستالينية والماويين المفتونين المتطرفين، كانت صورة رومانيا الشيوعية إيجابية على نحو غريب على الصعيد العالمي. بنأي رومانيا بنفسها عن موسكو، حظي رجال بوخارست بمعجبين غربيين على نحو غير مألوف. لقبت مجلة **الإيكونوميست** (*The Economist*) تشاوشيسكو في آب / أغسطس 1966 بـ "ديغول أوروبا الشرقية".

وقد لاحظ ديغول نفسه، في زيارته بوخارست في أيار / مايو 1968، أن شيوعية تشاوشيسكو لا تلائم الغرب، فمن المحتمل أنها تلائم رومانيا تمامًا: "مثل هذا النظام مفيد لكم، لأنه يسير الناس وينجز المهام". كان ديغول محقًا بلا شك، في أن الشيوعية الرومانية لا تلائم الغرب، فالشيوعية في رومانيا ضارية وقمعية على نحو استثنائي. وبالنأي بنفسيهما عن الاتحاد السوفياتي حرر ديج وتشاوشيسكو نفسيهما من أي حاجة إلى أن يكونا صدًى للتبرؤ من الستالينية والإصلاحات المرتبطة بعهد خروشوف. وعلى النقيض من الدول التابعة الأخرى، لم تتح رومانيا أي مجال للمعارضة الداخلية. انعزل مثقفو بوخارست عن مجتمعهم في الستينيات، ولم يؤدوا أي دور في النقاشات الوطنية (التي لم تكن موجودة أصلًا) وكان عليهم أن يرضوا بقراءة آخر الروايات الجديدة (nouveaux romans) التي صدرت في باريس، والمشاركة بالنيابة في الثقافة الفرنسية العالمية، التي ادعى المثقفون الرومانيون دائمًا ميلهم الخاص إليها.

وبعيدًا من إدانة الطغاة الرومانيين، قدمت الحكومات الغربية لهم ما بوسعها من تشجيع، وبعد أن خرقت رومانيا الفيتو السوفياتي رسميًا، واعترفت بألمانيا الغربية في كانون الثاني / يناير عام 1967، ازدادت علاقاتها مع الغرب دفئًا. وأضحى ريتشارد نيكسون أول رئيس للولايات المتحدة زار دولة شيوعية عندما ذهب إلى بوخارست في آب / أغسطس 1969. آتت الشيوعية الوطنية - "قد يكون شيوعيًا، لكنه شيوعينا" - أُكُلَها حالًا بالنسبة إلى تشاوشيسكو: كانت رومانيا أول دولة من حلف وارسو تدخل اتفاقية التجارة العالمية (الغات) في الوقت المناسب (في عام 1971)، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (1972)، ونالت أفضلية تجارية من المجموعة الأوروبية (1973) ونالت مكانة الدولة الأولى بالرعاية لدى الولايات المتحدة (1975) [(209)].

حسب الدبلوماسيون الغربيون أنهم شاهدوا في حكام بوخارست المستبدين المناوئين لروسيا نواة تيتو جديد: مستقر، ومطيع، وأكثر اهتمامًا بالسلطة المحلية من تعكير الصفو الدولي. كانوا محقين في معنى واحد على الأقل. تعامل تيتو وتشاوشيسكو، مثل كادار والقيادة الستالينية الجديدة في ألمانيا الشرقية، مع مشكلات الستينيات بنجاح. وأكد كل على طريقته الخاصة سلطته، وتحكمه بوطنه مع الحفاظ على صيغة تعايشية في الأقل مع موسكو. لم يحقق القادة الشيوعيون في وارسو وبراغ مثل هذا النجاح.

* * *

تحققت نتائج سلمية للانتفاضات البولندية في عام 1956 مقابل ثمن. ففي حين أتيحت الفرص للمؤسسات الكاثوليكية والكتاب في بولندا في عهد غومولكا، قُيدت المعارضة داخل الحزب بشدة. وبقي حزب العمال البولندي الموحد نفسه محافظًا بشدة، على الرغم من أنه تجنب بنجاح حملات التطهير العنيفة في عهد ستالين. تعاملت قيادة الحزب المتوترة من احتمال عودة اضطرابات

عام 1956، مع أي انتقاد لسياستها بصفته تهديدًا لاحتكارها السياسي. وكانت النتيجة إحباطًا شديدًا في صفوف المثقفين "التنقيحيين"، بسبب النظام بوجه عام، بل ولضياع فرصة اعتماد توجه الجديد، وبالأعمال غير المنجزة في تشرين الأول / أكتوبر البولندي.

في صيف 1964، قدم خريجان جامعيان من جامعة وارسو، جاسيك كورون (Jacek Kuroñ) وكارِل موجيلفسكي (Karel Modzelewski) أطروحة نقدية أكاديمية لسياسية نظام بولندا الشعبية واقتصاده. كانت أطروحة ماركسية لا يرقى إليها الشك شكلًا ومضمونًا. لكن هذا لم يمنع من طردهما من الحزب، ومن اتحاد الشباب الاشتراكي، وشجب ما اقترفته يداهما، بحق الدعاية الحزبية، في الدوائر الرسمية. وكان ردهما نشر رسالة مفتوحة إلى الحزب، قدمت إلى فرع الحزب في جامعة وارسو في آذار / مارس 1965. وصف الكاتبان في الرسالة واقع البيروقراطية، والنظام الاستبدادي، والصمم حيال اهتمامات الجميع إلا النخبة الحاكمة التي يخدمها، والتي تحكم من دون أهلية العاملين المفقرين من الشعب وتفرض الرقابة على أي تعليق أو انتقاد. استنتج كورون وموجيلفسكي أن أمل بولندا في قيام ثورة أصيلة فحسب، تقوم على حكم المجالس العمالية، وحرية الصحافة، وإلغاء البوليس السياسي.

وبعد يوم من تقديم رسالتهما اعتقل الرجلان واتهما بالدعوة إلى إطاحة الدولة. وفي 19 تموز / يوليو، حُكم بسجن الأول ثلاث سنوات والثاني ثلاث سنوات ونصف السنة. وكانت لدى السلطات حساسية خاصة من المصطلحات الماركسية التي قدمت بنزاهة في نقدهما، وفي ما حوته من استخدام للبيانات الاجتماعية بشكل فعال، للإشارة إلى الأداء الاقتصادي المتهالك للنظام، والدعوة إلى ثورة عمالية تحل محل دكتاتورية البيروقراطية الحالية (لمسة تروتسكية جديدة لم تخدم قضية المؤلفين) [(210)]. ربما كان الحزب مصممًا، على وجه التحديد، على تفادي المزج بين التشخيص الفكري والفعل البروليتاري الذي دعت إليه رسالة كورون - موجيلفسكي.

أثارت قضية كورون - موجيلفسكي ردة فعل صادقة في الجامعة. وكانت محاكمة الطالبَين السرية بمثابة صدمة، ولم تقتصر المطالب على الإفراج عنهما بل تعدت ذلك إلى المطالبة بنشر رسالتهما وأطروحتهما التي سبقتها على الملأ. اهتم أساتذة أكاديميون كبار بقضيتهما. وخاطب أستاذ الفلسفة في جامعة وارسو ليجيك كوزاكوفسكي (Leszek Kozakowski) طلاب معهد التاريخ في السنة التالية لمناسبة الذكرى العاشرة للمؤتمر العام للحزب البولندي، في تشرين الأول / أكتوبر 1956، شارحًا أن تشرين الأول / أكتوبر البولندي كان فرصة ضائعة. أضحت بولندا بعد مرور عشر سنوات بلاد الامتيازات والرقابة وانعدام الكفاءة. وفقد الشيوعيين صلتهم بالأمة، وكان اعتقال كورون وموجيلفسكي، والانتقادات التي وجهاها علامة على انحدار الحزب والبلاد.

طَرد كوزاكوفسكي، حينذاك، من الحزب باعتباره "برجوازيًا ليبراليًا"، على الرغم من أن زملاءه في جامعة وارسو أكدوا بشجاعة أنه معترف به دوليًا بصفته ماركسيًا. وجه 22 كاتبًا ومثقفًا شيوعيًا بولنديًا بارزًا كتابًا إلى اللجنة المركزية دفاعًا عن "الرفيق كوزاكوفسكي" بصفته ناطقًا باسم "الثقافة الاشتراكية الحرة الأصيلة، والديمقراطية". طُرد هؤلاء بدورهم من الحزب. وبحلول ربيع 1967، نجحت القيادة البولندية الخرقاء، التي أغضبتها الانتقادات الموجهة إليها من يسارها، في تكوين معارضة فكرية أصيلة. وأضحت جامعة وارسو مركزًا للثورة الطالبية - باسم حرية التعبير، وللدفاع عن أساتذتهم المضطهدين في سياق دفاعهم عن أمور أخرى.

شهدت قضية حرية التعبير في جامعة وارسو تطورًا إضافيًا في كانون الثاني / يناير 1968. كان مسرح الجامعة، منذ أواخر تشرين الثاني / نوفمبر 1967 يعرض مسرحية "عشية الأجداد" (*Forefathers’ Eve*) التي كتبها شاعر بولندا الوطني آدم ميكيفيتش، في عام 1832. ومع ذلك فالمسرحية معاصرة على نحو خطر في تصويرها لنضال ثوار القرن التاسع عشر ضد الطغيان. جذبت المسرحية جمهورًا حيويًا ومتفاعلًا بوضوح. في أواخر كانون الثاني / يناير، أعلنت السلطات الشيوعية وجوب إلغاء عرض المسرحية. بعد العرض الأخير شارك مئات الطلاب في مسيرة إلى نصب ميكيفيتش في العاصمة البولندية، مستنكرين الرقابة ومطالبين بـ "مسرح حر". ووصف طالبان، هما هنريك سزلاجفير (Henryk Szlajfer) وآدم ميتشنيك (Adam Michnik) ما جرى لمراسل **لوموند** (*Le Monde*) في وارسو، الذي نقلت تقريره آنذاك إذاعةُ أوروبا الحرة: طُرد ميتشنيك وزميله على الفور من الجامعة.

ردًا على ذلك، نظم الطلبة موجة من العرائض، وقدموها إلى البرلمان البولندي، وقرارات متعاطفة من فرع وارسو لاتحاد الكتاب البولنديين، وخطب كولاكوفسكي وغيره من الأساتذة والكتاب البارزين دفاعًا عن الطالبين. واستنكر أحد الكتاب على الملأ تعامل الشيوعيين مع الثقافة، الذي يجسد "دكتاتورية غبية". وفي 8 آذار / مارس، تجمع الطلاب في جامعة وارسو للاحتجاج على طرد ميتشنيك وسزلاجفير لكن الشرطة فرقتهم بعنف. تلا ذلك تظاهرات طالبية عمت البلاد بعد ثلاثة أيام، وإضراب في جامعة وارسو نفسها. وبدأت دوائر الستالينية الجديدة في الحزب تتحدث عن فقدان سيطرة الحزب المنذرة بالسوء، ونبه بعضهم موسكو، إلى مخاطر "التنقيحية" على طريقة تشيكوسلوفاكيا.

رد نظام غومولكا بشكل حاسم. سحق الإضراب والاحتجاجات التي تلت ذلك بعنف كبير - كان كافيًا لدفع أحد أعضاء المكتب السياسي ووزيرين كبيرين لإعلان استقالتهم احتجاجًا. فُصل 34 طالبًا آخرون، و6 أساتذة بمن فيهم كولاكوفسكي، من جامعة وارسو. ومن ثم، وبعد سحق ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا المجاورة (ينظر ما سيرد لاحقًا)، اعتقلت السلطات منظمي

الاحتجاجات والعرائض المناهضة للغزو السوفياتي وقدمتهم إلى المحاكمة. وعقدت سلسلة طويلة من المحاكمات بين أيلول / سبتمبر 1968 وأيار / مايو 1969 للطلاب وغيرهم من المثقفين في وارسو، وفروتسواف وكراكوف ولودج، وحكم عليهم بالسجن لمدد تراوحت بين ستة أشهر وثلاث سنوات، وجُرموا بتهم مثل: "المشاركة في منظمات سرية"، و"توزيع منشورات مناهضة للدولة" وغيرها من الجرائم. ونزل أقسى الأحكام في أمثال آدم ميتشنيك، وجان ليتنسكي وباربارا تورنتشيك الذين نشطوا في الاحتجاجات الطالبية الأولى.

لا يتناسب عدد المعتقلين والمنفيين المتحدرين من أصل يهودي من الطلاب والأساتذة في بولندا مع عدد اليهود فيها بين عامي 1967 و1969. لم يكن الأمر مصادفة. منذ عودة غومولكا إلى السلطة في عام 1956، والجناح الستاليني الجديد المحافظ يتحين الفرصة للتراجع حتى عن الإجراءات الليبرالية المحدودة التي قدمها. وبتوجيهات من وزير الداخلية ميجيزواف موتشر (Mieczysław Moczar)، تكتلت معارضة الحزب الداخلية حول قضية معاداة السامية.

بقيت معاداة السامية منذ وفاة ستالين وحتى عام 1967 - على الرغم من توطنها في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي نفسه - خارج حدود الخطاب الشيوعي الرسمي. وبعد الحرب هاجر معظم اليهود الأحياء من أوروبا الشرقية إلى الغرب، أو إلى إسرائيل. هرب الكثيرون ممن تبقوا، إن استطاعوا إلى الهرب سبيلًا، في سياق السنوات الأخيرة من الاضطهاد الستاليني. وبقيت تجمعات كبيرة من اليهود، في بولندا و(خصوصًا) في هنغاريا؛ لكن معظم هؤلاء لم يمارسوا الطقوس اليهودية ولم ينظروا إلى أنفسهم بصفتهم يهودًا على الإطلاق. أما بالنسبة إلى أولئك الذين ولدوا بعد الحرب، فهم في الأغلب لم يعرفوا أنهم يهود - رأى آباؤهم أن من الحكمة الصمت [(211)].

في بولندا خاصة، لم تبالِ أعداد كبيرة من الشيوعيين اليهود - الذين شغل بعضهم مناصب عليا في المراكز السياسية أو في الجامعات والحرف - بخلفيتها اليهودية غالبًا، وكان بعضهم ساذجًا بما فيه الكفاية، للاعتقاد بأن البولنديين جميعًا يشاركونهم هذه اللامبالاة. لكنهم كانوا هدفًا لا يقاوم لأي شخص سعى إلى الوصول إلى السلطة داخل الحزب، وللغوغائية الشعبية في البلاد ككل [(212)]. الشيء المتبقي هو بروز فرصة، وقد وفرت حرب الأيام الستة بين إسرائيل وجيرانها العرب تلك الفرصة حينذاك في حزيران / يونيو 1967. وقد شرعن الدعم السوفياتي للقضية العربية انتقادَ إسرائيل والصهيونية واليهود.

وهكذا دمج غومولكا وفي خطبة ألقاها في 19 شهر حزيران / يونيو 1967، وأدان فيها داعمي إسرائيل في الصراع الأخير، بكل جرأة بين من انتقده من اليهود وبين الدولة الصهيونية، وقال: "أتمنى أن أعلن أننا لن نمنع المواطنين

البولنديين ذوي الجنسية اليهودية من العودة (كذا) إلى إسرائيل إذا رغبوا في ذلك. موقفنا هو أن على كل مواطن بولندي أن يحظى ببلد واحد: بولندا الشعبية ... دعوا هؤلاء الذين يشعرون أن هذه الكلمات موجهة لهم، بصرف النظر عن جنسيتهم، يصلون إلى الاستنتاج السليم. نحن لا نريد طابورًا خامسًا في بلادنا". نُقلت الإشارة إلى يهود بولندا على أنهم طابور خامس عبر التلفاز والراديو وسمعها ملايين البولنديين. لم تكن رسالته غامضة قط.
لم يتضح إن كان غومولكا عبر عن رؤاه الشخصية، أو بحث عن كبش فداء لفشل السياسة في العقد الماضي، أو أنه توقع أن تنجح جهود موتشر في إطاحته فحسب، فقرر تطويق معارضيه الستالينيين. لكن عواقب قراره كانت مأساوية؛ فقد أطلقت السلطات البولندية العنان للتعصب ضد اليهود في أرجاء بولندا، وبالأخص في الحزب والمؤسسات الأكاديمية. وقد نشر الرفاق في الحزب تلميحات إلى أن الشيوعيين اليهود مسؤولون بشكل أو بآخر عن العجز الاقتصادي ومشكلات أخرى. وأضحى التمييز واضحًا بين الشيوعيين "الصالحين" الذين وضعوا المصالح الوطنية البولندية أولًا، وغيرهم (اليهود) الذين انتموا في الحقيقة إلى أماكن أخرى.
في عام 1968 أُعفي آباء الطلاب اليهود وأقرباؤهم، الذين اعتقلوا أو طردوا، من مناصبهم الرسمية ووظائفهم الأكاديمية. وأولت النيابة العامة اهتمامًا خاصًا بأسماء وأصول الطلاب والأساتذة الذين ظهروا في المحكمة - مسألة مألوفة من محاكمة سلانسكي ومحاكمات أخرى معروفة في الخمسينيات، لكنها كانت الأولى بالنسبة إلى بولندا الشيوعية. في ذروة موجة معاداة السامية عرفت الصحف اليهود وفق معايير مستمدة بشكل مباشر من قوانين نورمبرغ (النازية) - ربما ليس الأمر مفاجئًا في ضوء وجود فاشيين بولنديين متحولين ضمن الجناح الستاليني للحزب الحاكم.
صار اليهود الآن مدعوين لمغادرة البلاد. فعل الكثير منهم ذلك تحت ضغط الظروف المهينة والأثمان الباهظة التي دفعوها شخصيًا. ومن بين الـ 30 ألف يهودي الباقين في بولندا، غادر 20 ألفًا بين عامي 1968 و1969، تاركين خلفهم بضعة آلاف فقط، معظمهم من كبار السن والصغار - بمن فيهم ميتشينك وزملاؤه الطلاب الذين كانوا يقضون عقوبتهم في السجن حينذاك. كان موتشر وأنصاره من المستفيدين من هذه الاضطرابات حيث تولوا مناصب حزبية وحكومية أخلاها التي كان يشغلها يهود. لم يكن يهود بولندا الخاسرين الوحيدين، فقد لحقت الخسارة بالمؤسسات التعليمية في البلاد (حيث فقدت العديد من أفضل طلابها وأساتذتها بمن فيهم كولاكوسكي، الذي لم يكن يهوديًا، لكنه كان متزوجًا من يهودية؛ كما لحقت الخسارة بغومولكا الذي أدرك متأخرًا ما فعله بنفسه، حيث تمت إزاحته من منصبه بعد عامين، وببولندا نفسها، وبسمعتها الدولية من جديد، والتي ارتبطت لسنوات طويلة مقبلة بالتضحية بأقليتها اليهودية.

نجمت السهولة النسبية التي تمكنت القيادة البولندية بموجبها من عزل التظاهرات الطالبية والقضاء عليها عن نجاح تلك القيادة في عزل المثقفين ومظاهر سخطهم عن بقية الأمة - استراتيجية أدت فيها معاداة السامية، بشكل طبيعي، دورًا مفيدًا. وربما يتحمل الطلاب أنفسهم نوعًا من المسؤولية في ذلك: في جامعة وارسو خصوصًا، أدى المحظيون من أبناء وبنات كبار مسؤولي الطبقة الحاكمة الشيوعية (Communist nomenklatura) في بولندا الأدوار الأبرز في التظاهرات والاحتجاجات، وانصبت اهتماماتهم قبل كل شيء على قضايا حرية التعبير والحقوق السياسية. وكما لاحظ أعداؤهم الستالينيون الجدد بسرعة، لم تهتم نخبة وارسو المثقفة المعارضة بالقضايا المعيشية للطبقة العاملة. وفي المقابل، كانت جموع الشعب البولندي دائمًا غير مبالية باضطهاد اليهود والطلاب على حد سواء، ولا سيما: الطلاب اليهود.

عندما قامت الحكومة برفع أسعار المواد الغذائية بنسبة 30 في المئة بعد عامين، في عام 1970 وأضرب عمال بناء السفن في غدانسك احتجاجًا، تم رد التحية بطريقة مأساوية وإن لم تكن مقصودة: لم يكن هناك من يتبنى القضية. لكن الدرس المستخلص من تلك السنوات - إذا أراد العمال البولنديون والمثقفون تحدي الحزب، سيحتاجون إلى الإقلاع عن لامبالاتهم المتبادلة وإلى تشكيل تحالف سياسي - استُخلص في الوقت المناسب وتم تطبيقه مع أثر تاريخي، ولا سيما من قِبل آدم ميتشنيك وجاسيك كورون نفسيهما. وفي هذا الصدد، كان لعام 1968 في بولندا نتيجة إيجابية واحدة في الأقل، ولو مؤجلة. لكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن الجارة تشيكوسلوفاكيا.

كانت تشيكوسلوفاكيا في بداية الستينيات هجينًا عالقًا في مرحلة انتقالية غير سلسة من الستالينية الوطنية إلى الشيوعية الإصلاحية. بدأت المحاكمات الصورية وعمليات التطهير في الخمسينيات في براغ في وقت متأخر وكان أثرها أكبر وأدوم مقارنة بأي مكان آخر. لم يكن هناك مداورة في النخبة الستالينية القديمة، ولا شبيه بغومولكا أو كادار تشيكي. بقي الحرس القديم للنظام في مكانه. تم تأسيس لجنتي تحقيق لتقصي الحقائق في (محاكمة) سلانسكي ومحاكمات أخرى: عملت الأولى بين عامي 1955 و1957، والثانية بين عامي 1962 و1963. كان الغرض من تأسيس اللجنتين الإقرار بطريقة ما بماضي النظام الإجرامي القريب من دون فقدان السيطرة على الحاضر.

تحقق هذا الهدف على المدى القصير. أُفرج عن ضحايا المحاكمات الستالينية وأُعيد تأهيلهم - في العديد من الحالات بناء على أوامر السياسيين والقضاة والمدعين العامين والمحققين ذاتهم الذين قاموا بإدانتهم سابقًا. استعاد السجناء السابقون بطاقات عضويتهم في الحزب وبعض النقود وكوبونات (للسيارات مثلًا) وفي حالات خاصة شققهم السكنية، واستطاعت زوجاتهم وأولادهم مرة أخرى أن يجدوا عملًا وأن يلتحقوا بالمدارس. لكن على الرغم

من هذا الاعتراف الفعلي بمظالم الماضي، بقي الحزب وقيادته من العهد الستاليني سليمًا وفي الحكم.

وعلى نحو مماثل للزعيم الشيوعي الفرنسي موريس توريز، انتظر السكرتير الأول أنطونين نوفوتني عدة سنوات ليتأكد من اتجاه الريح قبل أن يتبع مثال خروشوف ويشجب الدكتاتور السوفياتي. كانت التجربة التشيكية مع الإرهاب الستاليني الشديد حديثة وقاسية للغاية، إلى درجة أن الحزب تردد في المخاطرة بأي اعتراف بالخطأ - خشية أن تؤدي عواقب ذلك إلى تقزيم اضطرابات عام 1956 في بولندا أو حتى هنغاريا. وهكذا تم تأجيل اجتثاث الستالينية في تشيكوسلوفاكيا بشكل متعمد قدر الإمكان؛ وحتى تمثال ستالين التذكاري الموجود على المرتفعات المطلة على براغ، كالنسخة المصغرة عنه في العاصمة السلوفاكية براتيسلافا، لم يمس حتى شهر تشرين الأول / أكتوبر 1962[(213)].

ظهرت عواقب الثورة الاجتماعية الشيوعية بشكل أكبر بكثير في تشيكوسلوفاكيا منها في أي مكان آخر، وذلك عائد بدرجة كبيرة لأن المجتمع هناك على التحديد، كما رأينا، كان مجتمعًا برجوازيًا متطورًا بحق - مقارنة ببقية البلدان الخاضعة للحكم السوفياتي. كان جميع الضحايا الرئيسين للإرهاب الستاليني في تشيكوسلوفاكيا من المثقفين المنتمين في العادة إلى الطبقة الوسطى، وكان الكثير منهم يهودًا؛ لكن الطبقات الأخرى من المجتمع التشيكوسلوفاكي لم تعان مثلهم. كان صعود العمال الاجتماعي، أو بشكل أكثر دقة، الهبوط الاجتماعي للطبقات الأخرى، سمة مميزة في الخمسينيات في الأراضي التشيكية والسلوفاكية. ارتفعت نسبة أولاد الطبقة العاملة في التعليم العالي غير المهني في تشيكوسلوفاكيا من أقل من 10 في المئة في عام 1938 إلى 31 في المئة بحلول عام 1956، وما يقارب 40 في المئة في عام 1963. وكان توزيع الدخل في تشيكوسلوفاكيا في أوائل الستينيات الأكثر مساواة في أوروبا السوفياتية.

وهكذا طورت القيادة الشيوعية فعليًا تشيكوسلوفاكيا لتصبح "اشتراكية كاملة" كما أعلن دستور عام 1960. لكن هذا الإنجاز تم على حساب ركود لم يكن مقبولًا حتى وفق المعايير السوفياتية. ومن هنا جاء قرار السلطات الحزبية في مؤتمر الحزب الثاني عشر في كانون الأول / ديسمبر 1962 "بتكيف الاقتصاد الوطني" مع المرحلة المتقدمة للتطور الاشتراكي للبلاد؛ أي بقبول ما لا مفر منه والسماح بالحد الأدنى من الإصلاحات غير الاشتراكية لتنشيط الاقتصاد الراكد. لكن التغيرات التي جرى اقتراحها من قبل أوتا سيك وغيره من خبراء اقتصاد الحزب الإصلاحيين، كربط حوافز العمال بحصة من أرباح المصنع بدلًا من الالتزام بخطط أو أعراف رسمية، لم تحظ بشعبية في أوساط المتشددين في الحزب ولم تتم المصادقة عليها إلا في المؤتمر الثالث عشر بعد أربع سنوات.

بحلول ذلك الوقت، وكما كان القادة يخشون دائمًا، فتح الجمع بين إعادة التأهيل العامة، والاعتراف الحذر بأخطاء ستالين، وإمكانية حدوث إصلاحات اقتصادية معتدلة، الطريق لتساؤلات أكثر جدية بخصوص الخناق الذي فرضه الحزب على الحياة العامة. ربما لم تلقَ الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في عام 1963 ترحيبًا شاملًا من عمال المصانع، لكن احتمال تخفيف القيود الستالينية أطلق سيلًا من النقد والآمال والتوقعات بين الكتاب والمعلمين وصناع الأفلام والفلاسفة.

وهكذا تم تخصيص مؤتمر للكتاب في ليبليس في عام 1963 لفرانز كافكا. وكان هذا أمرًا محرمًا حتى ذلك اليوم، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن كافكا يهودي من براغ كتب بالألمانية وبذلك ذكر بالتاريخ البوهيمي المفقود، لكن السبب الأكبر وراء ذلك هو الرؤية النفاذة إلى حد مربك في العديد من كتابات كافكا لمنطق الحكم الشمولي. وهكذا يبدو أن السماح بالحديث عن كافكا آذن بحرية أكبر للنقاشات العامة: كان الانتقال من الحديث عن الكتاب الممنوعين إلى ذكر القادة المقتولين خطوة صغيرة. في نيسان / أبريل 1963، ذكر لاديسلاف نوفومسكي، وهو كاتب سلوفاكي أعيد تأهيله، في مؤتمر الكتاب السلوفاكيين، علنًا وبكل إعجاب "صديقه ورفيقه" كليمنتس، أحد ضحايا محاكمة سلانسكي. أصبحت الرغبة في الحديث، والتكلم عن الماضي، تحتل الصدارة الآن، وإن كانت لا تزال تصاغ بلغة "تنقيحية" حذرة. وعندما نشر الروائي ميلان كونديرا مقالة في مجلة **ليترارني نوفوني** الثقافية الدورية في براغ في حزيران / يونيو 1963، اقتصرت انتقاداته الحذرة على الانحراف الستاليني في الأدب التشيكي والحاجة إلى قول الحقيقة حول هذا الموضوع.

كان المزاج العام الليبرالي النسبي في هذه السنوات صدى تشيكيًا متأخرًا لربيع خروشوف. على الرغم من تغير لهجة موسكو بعد انقلاب بريجنيف، بقيت النهضة الفنية في تشيكوسلوفاكيا تتطور ولم يعقها غير الضغط والرقابة من حين إلى آخر. وكانت العلامة الأكثر شهرة بالنسبة إلى الغرباء، موجة من الأفلام الجديدة التي عالجت بحذر موضوعات كانت محرمة قبل عدة سنوات فيلم "القطارات المراقبة من كثب" (*Closely Observed Trains*) (1966) لجيري مينزل، والذي فضح بلطف جوهر خرافة المقاومة الشيوعية ضد النازية في زمن الحرب. شارك في كتابة الفيلم جوزف شكورتسكي (مؤلف **الجبناء**؛ الرواية التي تحمل فكرة مشابهة والتي صاغ رموزها بحذر شديد، وأطلقت صيته قبل عدة سنوات). لكن الكتاب المسرحيين والشعراء والروائيين، الذين أصبح الكثير منهم بمن فيهم كونديرا كتاب سيناريو في هذه السنوات، أدوا دورًا أكثر أهمية.

نشر لودفيك فاكيوليك في عام 1966 روايته **الفأس** (*The Axe*) وهي قصة خيالية مستمدة من المثل الشيوعية العليا لوالده، وخيبة أمل الابن اللاحقة. وفي عام 1967، نشر كاتب آخر، هو لادايلاس مناكو، نقدًا لاذعًا عن نوفوتني والمناصب

المرموقة التي شغلها أعضاء الحزب في الحكومة. كان هذا النقد متنكرًا بحرية في شكل رواية تحت العنوان الشفاف **طعم السلطة** (*The Taste of Power*). وفي العام نفسه، نشر كونديرا كتابه **النكتة** (*The joke*)، وهو سيرة ذاتية معلنة تنتمي إلى الوجودية الجديدة في شكل رواية عن الجيل الستاليني في تشيكوسلوفاكيا. تلك السنوات التي عرفت رسميًا "بعصر بناء الاشتراكية" صارت الآن هدفًا معقولًا للإدانة الفكرية. وفي مؤتمر الكتاب التشيكوسلوفاكيين الرابع في صيف 1967 هاجم كل من كونديرا وفاكيوليك والشاعر والكاتب المسرحي بافل كوهوت والكاتب المسرحي الشاب فاتسلاف هافل، القيادة الشيوعية في ذلك الوقت بسبب الدمار المادي والأخلاقي الذي أحدثته. وطالبوا بالعودة إلى تراث تشيكوسلوفاكيا الأدبي والثقافي وباستعادة البلاد مرة أخرى مكانها "الطبيعي" في مركز أوروبا حرة.

كان الهجوم الضمني على قيادة تشيكوسلوفاكيا الحالية واضحًا للعيان - لا ريب في أن قيادة الكرملين راقبت بالفعل الوضع في براغ مع بعض الهواجس كما نعرف الآن، فلطالما نظر بريجنيف إلى تشيكوسلوفاكيا على أنها العنصر الأقل جدارة بالثقة أيديولوجيًا في حلف وارسو. ولأنهم عرفوا ذلك حاول الستالينيون المسنون في قلعة براغ لوقت طويل الصمود قدر المستطاع. إذا لم يضيقوا على المعارضة الفكرية التي انبثقت عام 1967 فذلك لم يكن ناشئًا غن رغبة في المحاولة. لكنهم أحجموا بسبب عائقين: الحاجة إلى متابعة الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت درجة من الانفتاح والتسامح مع الآراء المعارضة على طول الحدود الهنغارية، والصعوبات المستجدة في سلوفاكيا.

كانت تشيكو - سلوفاكيا (كما كانت تعرف في البداية) على الدوام دولة غير مستقرة وغير متوازنة، كانت الأقلية السلوفاكية في جنوب وشرق البلاد أكثر فقرًا ومواطني أرياف مقارنة بالتشيكيين في شمال غرب البلاد. وبعد تحررهم من الحكم الهنغاري في عام 1918، كانت علاقة السلوفاكيين ضعيفة بتشيكوسلوفاكيا متعددة الأعراق بين الحربين، ولم يعامَلوا بشكل جيد دائمًا من براغ. لذا رحب العديد من القادة السياسيين السلوفاكيين بالانفصال عن البلاد في عام 1939، وبإنشاء دولة "مستقلة" عميلة للنازية عاصمتها براتيسلافا. وعلى العكس، كان تشيك بوهيميا ومورافيا المدينيون والديمقراطيون الاجتماعيون، هم من دعم المرشحين الشيوعيين في انتخابات ما بعد الحرب، بينما بقي السلوفاكيون الكاثوليك محايدين أو معارضين.

على الرغم من ذلك، لم يكن وضع سلوفاكيا في ظل الشيوعية سيئًا تمامًا. وقع المثقفون السلوفاكيون ضحية التطهير الشيوعي، واتهموا بالقومية البرجوازية، أو بالتآمر على الشيوعية (أو بالأمرين). وقد عانى العدد الضئيل من اليهود السلوفاكيين الناجين مع رفاقهم التشيكيين، لكن القوميين البرجوازيين والشيوعيين اليهود والمثقفين كانوا أقل عددًا في سلوفاكيا وأكثر

عزلة بكثير عن بقية المجتمع. كان معظم السلوفاكيين فقراء ويعملون في الريف. بالنسبة لهم كان التمدن والتصنيع السريع في العقد الأول بعد الحرب يحمل فوائد حقيقية؛ وعلى عكس التشيكيين، لم يكونوا مستائين من نصيبهم على الإطلاق.
بعد عام 1960 تغير المزاج العام في الإقليم السلوفاكي من البلاد بشكل حاد في أي حال. وقدم الدستور الاشتراكي الجديد تنازلات أقل من سابقه في ما يخص الرأي والمبادرة المحلية، وتم التراجع عن الحكم الذاتي الذي مُنح لسلوفاكيا في مرحلة إعادة إعمار البلاد في حقبة ما بعد الحرب. لكن الركود الاقتصادي كان العاقبة الفورية بالنسبة إلى معظم السلوفاكيين (بحلول عام 1964 كانت نسبة نمو تشيكوسلوفاكيا الأكثر بطئًا في الكتلة السوفياتية)، الأمر الذي ضرب الصناعات الثقيلة في وسط سلوفاكيا بشدة أكثر من أي مكان آخر.
في كانون الثاني / يناير عام 1967، كان من المفترض أن يبدأ نوفوتني الإصلاحات الاقتصادية المتأخرة التي أوصى بها خبراء حزبه. وقد قوبلت مقترحات الاقتصاديين الإصلاحية من أجل تطبيق اللامركزية في صنع القرار والمزيد من الاستقلال المحلي بالترحيب في براتيسلافا - على الرغم من أنه لم يكن المراد من بعض الإصلاحات، كحوافز الأجور المرتبطة بالربح، جذب العمال غير المهرة في المنشآت الصناعية غير الفعالة في سلوفاكيا. لكن كل غرائز نوفوتني حملته على مقاومة مثل هذا التراخي في سيطرة الحزب، وبدلًا من ذلك شجع على إدخال تعديلات على التغييرات المقترحة لتعزيز مؤسسات التخطيط المركزي. لم يؤد هذا إلى تخريب مقترحات سيك واقتصاديي الحزب الآخرين فحسب، بل أثار استياء أكبر لدى الرأي العام السلوفاكي أيضًا. وبدأ الشيوعيون السلوفاك أنفسهم بالحديث عن الحاجة إلى الفدرلة وعن الصعوبات في التعاون مع الرفاق الشيوعيين الهرمين في براغ. وفي تصديق لشكوى قديمة لعمال النظافة والبناء والمعلمين وباعة المتاجر السلوفاكيين، شعروا بأنهم محل استخفاف وتجاهل من جانب الأغلبية التشيكية. كان ثمة حديث عن إهانات ما قبل الحرب التي طواها النسيان طويلة، وعن عمليات التطهير الستالينية للشيوعيين السلوفاكيين.
في هذه الأثناء، وأول مرة في خلال سنوات، كان ثمة تلميح لمشكلات من نوع آخر. في 31 تشرين الأول / أكتوبر 1967، قامت مجموعة من الطلاب في الجامعة التقنية في براغ بتنظيم تظاهرة في الشوارع في حي ستراهوف احتجاجًا على انقطاع الكهرباء في مهاجعهم، وقد فسرت مناداتهم "بالمزيد من الإنارة" بحق بأنها تتجاوز صعوبات التدبير الإداري المحلية. قمعت الشرطة "أحداث ستراهوف" - كما أطلق عليها بعد ذلك - بعنف وكفاءة، لكنها أججت الجو المشحون في ذلك الوقت، وخاصةً أنها أشارت إلى أن الدولة الشيوعية قد لا تكون في مأمن من مزاج الطلاب في الغرب.

مثل غومولكا في بولندا، لم يكن نوفوتني واثقًا من طريقة الاستجابة لمثل هذه التحديات، وبسبب افتقاره إلى خيار معاداة السامية، التمس المساعدة من بريجنيف في التعامل مع نقاده المحليين. لكن عندما وصل الزعيم السوفياتي إلى براغ في كانون الأول / ديسمبر 1967، لم يقدم سوى توصية مبهمة نوعًا ما بأن يفعل الرئيس التشيكوسلوفاكي ما يراه مناسبًا: "إنه شأنك".
استغل زملاء نوفوتني الفرصة: في 5 كانون الثاني / يناير 1968 انتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ألكسندر دوبتشيك سكرتيرًا أول جديدًا.
كان الرجل الجديد شابًا (في السابعة والأربعين وأصغر من نوفوتني بـ 16عامًا)، ومن الجناح الإصلاحي للحزب، وفوق ذلك كله، كان سلوفاكيًا. ولأنه كان زعيم الحزب الشيوعي السلوفاكي للسنوات الثلاث السابقة، بدا للجميع أنه مرشح تسوية ذو صدقية: موظف شيوعي قديم سيؤيد الإصلاحات برغم ذلك ويبدد صور استياء السلوفاكيين. بدت تحركات دوبتشيك الأولى مؤيدة لهذه القراءة. وبعد شهر من تعيينه أعطته قيادة الحزب موافقتها المطلقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي المتوقف. كان أسلوب دوبتشيك المباشر جاذبًا للشباب على وجه الخصوص، بينما كان إخلاصه، الذي لا يناقش، للحزب و"الاشتراكية" يطمئن الكرملين والزعماء الشيوعيين الأجانب الذين يراقبون الوضع بقلق في ذلك الوقت.
إذا كانت نيات دوبتشيك غير واضحة للمراقبين، فذلك يعود على الأرجح إلى أنه لم يكن هو نفسه متأكدًا تمامًا من اتجاهاته. في البداية كان هذا الغموض لمصلحته؛ إذ تنافست الفصائل المختلفة على دعمه عارضين عليه تقوية نفوذه. في الأسابيع التي تلت انتخابه طالبت مسيرات عامة في براغ بوضع حد للرقابة وزيادة حرية الصحافة وإجراء تحقيق حقيقي في عمليات التطهير التي جرت في الخمسينيات ومسؤوليات الحرس القديم حيال نوفوتني (الذي بقي رئيسًا للبلاد حتى بعد إزاحته من قيادة الحزب). بدعم من هذه الموجة من الحماسة الشعبية، أيد دوبتشيك الدعوة إلى تخفيف الرقابة وبدأ حملة لتطهير الحزب والجيش التشيكي من أتباع نوفوتني.
استقال نوفوتني من منصبه كرئيس على مضض في 22 آذار / مارس، وحل محله الجنرال لودفيك سوفوبودا بعد أسبوع. واعتمدت اللجنة المركزية بعد ذلك بخمسة أيام برنامج عمل دعا إلى مكانة متساوية وحكم ذاتي لسلوفاكيا وإعادة تأهيل الضحايا السابقين والتحول الديمقراطي للنظامين السياسي والاقتصادي. صادق الحزب حينذاك بشكل رسمي على ما سماه البرنامج "تجربة فريدة في الشيوعية الديمقراطية" أو "الاشتراكية بوجه إنساني" كما أصبحت تعرف بالعامية. وفي غضون مدة زمنية، (تحدثت الوثيقة عن مرحلة انتقالية مدتها 10 سنوات) تقرر أن يسمح الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بظهور أحزاب جديدة تنافسه في انتخابات حقيقية. بالكاد كانت هذه الأفكار

أصلية، لكنها تسببت بزلزال سياسي بسبب إعلانها للعامة من الأجهزة الرسمية لحزب شيوعي حاكم، وبدأ ربيع براغ.

تمحورت أحداث ربيع وصيف 1968 في تشيكوسلوفاكيا حول ثلاثة أوهام معاصرة. الأول: الذي كان واسع الانتشار في البلاد بعد صعود دوبتشيك خصوصًا بعد إعلان برنامج العمل هو أن الحريات والإصلاحات التي نوقشت آنذاك يمكن دمجها في المشروع "الاشتراكي" (أي الشيوعي). من الخطأ أن نفترض عند استعراض الماضي أن الطلاب والكتاب وإصلاحيي الحزب في عام 1968 سعوا لإحلال الرأسمالية الليبرالية محل الشيوعية، أو أن حماستهم "لاشتراكية ذات وجه إنساني" كان مجرد تسوية بلاغية أو عادة. وعلى العكس من ذلك، استحوذت فكرة وجود "طريق ثالثة" وهي الاشتراكية الديمقراطية المتوافقة مع مؤسسات حرة تحترم الحريات الفردية والأهداف المشتركة، على مخيلات الطلاب التشيكيين كما فعلت في الاقتصاديين الهنغاريين.

التمييز الذي اقتُرح آنذاك بين ستالينية جيل نوفوتني التي فقدت صدقيتها والمثالية المتجددة في عهد دوبتشيك لقي قبولًا واسعًا - حتى، أو في الحقيقة، خصوصًا من أعضاء الحزب [(214)]. وكما أكد جيري بيليكان في مقدمته لتقرير ثالث أيضًا عن المحاكمات السياسية التشيكية (بتفويض من دوبتشيك في عام 1968 لكن تم حجبه بعد سقوطه) "كسب الحزب الشيوعي شعبية وحظوة هائلتين، وبعفوية أعلن الناس انتماءهم إلى الاشتراكية" [(215)]. ربما في ذلك القليل من المبالغة، لكنه لم يخرج عن الرأي المعاصر. وهذا بدوره غذى وهمًا ثانيًا: إذا اعتقد الناس أن الحزب يمكن أن ينقذ الاشتراكية من تاريخها، سيصل قادة الحزب إلى الافتراض بأنهم يستطيعون تدبر ذلك من دون أن يفقدوا السيطرة على البلاد. في 18 نيسان / أبريل تم تعيين حكومة جديدة برئاسة أولدريك إيرنيك، وبتشجيع من تظاهرات عامة وضخمة عبرت عن المحبة والتأييد (ولا سيما في احتفالات عيد العمال التقليدية) خففت هذه الحكومة بشكل فعلي كل الضوابط الرسمية على التعبير العلني عن الرأي. وفي 26 حزيران / يونيو، ألغيت الرقابة بشكل رسمي على الصحافة ووسائل الإعلام. وفي اليوم نفسه أعلنت تشيكوسلوفاكيا دولة فدرالية تضم جمهورية التشيك الاشتراكية والجمهورية السلوفاكية الاشتراكية (وهذا هو الإصلاح الوحيد بين إصلاحات دوبتشيك الذي نجا من القمع اللاحق حيث صدر كقانون في 28 تشرين الأول / أكتوبر 1968).

لكن بعد أن خففت جميع الضوابط على الرأي، تعرضت القيادة الشيوعية لضغوط من كل الجهات لتواصل منطق أفعالها. لِمَ الانتظار مدة 10 سنوات من أجل انتخابات حرة ومفتوحة؟ أما وقد ألغيت الرقابة، لم الاحتفاظ بملكية وسائل الإعلام والسيطرة الرسمية عليها؟ في 27 حزيران / يونيو، نقلت ليتراني ليستي ومنشورات تشيكية أخرى بيانًا عن لودفيك فاكيوليك جاء فيه: "ألفا كلمة" موجهة "إلى العمال والفلاحين والمسؤولين والفنانين والدارسين

والعلماء والفنيين". دعا البيان إلى إعادة تأسيس الأحزاب السياسية، وتشكيل لجان من المواطنين للدفاع عن قضية الإصلاح السير بها، كما تضمن مقترحات أخرى للمبادرة إلى مزيد من التغييرات خارج سيطرة الحزب. وحذر فاكيوليك من أن المعركة لم تحسم فسوف يحارب الرجعيون في الحزب للمحافظة على امتيازاتهم، وهناك من تحدث أيضًا عن قوات أجنبية ستتدخل في تطوراتنا". احتاج الشعب إلى تقوية ذراع الإصلاحيين الشيوعيين بالضغط عليهم للتقدم بشكل أسرع.

رفض دوبتشيك بيان فاكيوليك ومضمونه الذي نص على ضرورة تخلي الشيوعيين عن احتكارهم السلطة. كشيوعي طوال حياته لم يكن ليؤيد هذا التحول النوعي الحاسم المتمثل في "التعددية البرجوازية"، ولم يرَ ضرورة للقيام بذلك في أي حال. بالنسبة إلى دوبتشيك، كان الحزب نفسه العربة المناسبة الوحيدة لتغيير جذري إذا كان لا بد من الحفاظ على السمات الحيوية للنظام الاشتراكي. وكلما كان الحزب أكثر شعبية، استطاع أن يدخل بأمان مزيدًا من التغييرات. لكن كما أوضح بيان فاكيوليك بشكل سافر، ستستند شعبية الحزب وصدقيته بشكل متزايد على عزمها على متابعة تغييرات ربما تقصيه عن السلطة في النهاية. اتضح حينذاك الخط الفاصل بين دولة شيوعية ومجتمع مفتوح.

هذا بدوره وجه الاهتمام الوطني في صيف 1968 إلى الوهم الثالث والأخطر على الإطلاق: اقتناع دوبتشيك بأنه يستطيع أن يضع موسكو في وضع حرج، وأنه يستطيع أن ينجح في طمأنة رفاقه السوفيات إلى عدم وجود ما يخيفهم في أحداث تشيكوسلوفاكيا - في الحقيقة، كان هناك الكثير ليجنوه من الشعبية الحديثة للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، والإيمان المتجدد في مشروع اشتراكي حيوي. وإذا كان دوبتشيك قد قام بسوء تقدير قاتل كهذا، فذلك يعود إلى حد بعيد إلى إساءة الإصلاحيين التشيكيين تفسير درس عام 1956 إلى حد بعيد. اعتقدوا أن الخطأ الذي ارتكبه إيمري ناجي كان انسحابه من حلف وارسو وإعلانه الحياد الهنغاري. وما دامت تشيكوسلوفاكيا بحزم في الحلف وحليفة لموسكو بشكل لا لبس فيه، فإن ليونيد بريجنيف وزملاءه سيتركونها وشأنها بكل تأكيد.

لكن بحلول عام 1968، كان الاتحاد السوفياتي أشد قلقًا من خسارة الحزب لاحتكار السيطرة منه حيال الأمن العسكري. وفي وقت مبكر في 21 آذار / مارس، وفي اجتماع للمكتب السياسي السوفياتي، اشتكى بيترو شيليست، زعيم الحزب الأوكراني، من الآثار السيئة للمثال التشيكوسلوفاكي، حيث كان للشائعات القادمة من براغ أثرٌ سلبي في مزاج الشباب الأوكرانيين، وأبدى قادة بولندا وألمانيا الشرقية لزملائهم السوفيات استنكارًا مماثلًا في اجتماع عقد في دريسدن في الشهر نفسه (غضب غومولكا برغم مشكلاته الخاصة في بلاده من النقد العلني في براغ لتحول بولندا لمعاداة السامية). كان يوري

أندروبوف، رئيس الـ كي جي بي، الذي لم يكن معروفًا في براغ، يتحدث أصلًا عن الحاجة الممكنة إلى "إجراءات عسكرية ملموسة"، وفي نيسان / أبريل فُوِّض وزير الدفاع السوفياتي، أندريه غريشكو، بوضع خطة ممكنة لعمليات عسكرية في تشيكوسلوفاكيا - وهي مسودة أولى لما سيصبح لاحقًا "عملية الدانوب".

مع كل خطوة تحررية في براغ كانت موسكو تزداد قلقًا، وكان دوبتشيك مدركًا لذلك. في 4 و5 أيار / مايو، زار دوبتشيك وشيوعيون تشيكيون آخرون موسكو، وقدم لهم زعماء الكتلة الشرقية قائمة بشكاوى متصلة بالتطورات في بلادهم. وبينما واصل دوبتشيك إصراره على أن الحزب يسيطر على كل شيء، وأنه مهما أصبح الخطاب التشيكي حرًا، فلن تخرق البلاد التزاماتها الودية، صارت الثقة بالجيش التشيكي موضع تساؤل، وكانت الصحافة التشيكية غير الخاضعة للرقابة تنشر مقالات لمعارضين سوفيات، وأصبح الطلاب الروس الذين يزورون براغ قادرين على قراءة وسماع أناس وآراء حظرت في بلادهم منذ زمن بعيد. كانت براغ تتحول إلى نافذة على الغرب.

بحلول عام 1968، توصلت موسكو إلى استنتاج مفاده أن الأحداث في براغ كانت تخرج عن سيطرة الحزب - في الواقع ربما يكون ذلك حقيقيًا. في اجتماع عقد في موسكو في 14 تموز / يوليو ضم قادة الحزب في الاتحاد السوفياتي وبولندا وألمانيا الشرقية، وبلغاريا وهنغاريا - لكن ليس التشيكيين أنفسهم - تم الاتفاق على إرسال رسالة ودية للحزب التشيكوسلوفاكي لتحذيره من خطر الثورة المضادة، معددة التدابير التي يتعين عليه اتخاذها: "إن الوضع في تشيكوسلوفاكيا يهدد المصالح الحيوية المشتركة للدول الاشتراكية الأخرى". وبعد أسبوعين اجتمع قادة الاتحاد السوفياتي والتشيكيين على الحدود التشيكوسلوفاكية - السوفياتية في تييرنا ناتيسو، وحاول دوبتشيك مرة أخرى إقناع بريجنيف أن الحزب بإقراره هذه الإصلاحات لا يعرض موقعه للخطر، إنما يعمل على تعزيز الدعم الشعبي له.

لم يكن الزعيم السوفياتي غير مقتنع بذلك فحسب، بل غادر وقد ازدادت شكوكه في آفاق دوبتشيك. أعلن حلف وارسو عن مناورات مرتقبة على الحدود التشيكية. في اجتماع لحلف وارسو في براتيسلافا في 3 آب / أغسطس (والذي رفض تشاوشيسكو زعيم رومانيا حضوره) قدم بريجنيف نظرية سوف ترتبط باسمه من ذلك الحين فصاعدًا. تقول هذه النظرية: "إن كل حزب شيوعي يعتبر حرًا في تطبيق مبادئ الماركسية - اللينينية والاشتراكية في بلده، لكنه ليس حرًا في الخروج على هذه المبادئ إذا أراد أن يبقى حزبًا شيوعيًا ... إن إضعاف أي من الروابط في النظام الاشتراكي العالمي يؤثر بشكل مباشر في جميع البلدان الاشتراكية، وهذه البلدان لا يمكن أن تقف موقف المتفرج حيال ذلك".

هذا التصريح الذي يعد تأكيدًا مقنعًا بعض الشيء على حق الكرملين في عمل وقائي للحد من أي خطر يهدد الاشتراكية في أي بلد اشتراكي، ربما أعطى دوبتشيك فسحة من الوقت؛ لكن لم يكن لديه الكثير ليفعله، لذلك واصل الإصرار على أن إصلاحاته المحلية لا تشكل تهديدًا للنظام الاشتراكي. وفي 13 آب / أغسطس، وفي محادثة هاتفية مع بريجنيف المتشكك، شرح دوبتشيك بعناء أنه كان يحاول كبت الانتقادات الشعبية للاتحاد السوفياتي لكن "ذلك لا يمكن حله بالاقتصار على توجيهات عليا". ولو أنه عرف أن 5 من رفاقه في هيئة الرئاسة التشيكوسلوفاكية سلموا سرًا رسالة إلى الروس في 3 آب / أغسطس، وصفوا فيها التهديد الوشيك للنظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، وطالبوا بتدخل عسكري، لكان شعوره مختلفًا [(216)].

لم يُتخذ القرار السوفياتي بغزو تشيكوسلوفاكيا رسميًا حتى 18 آب / أغسطس. بدا بريجنيف مترددًا - كان حدسه يقول إنه مهما كان النصر سهلًا فقد تسبب نتائجه المشكلات - لكن كل شيء كان قد أصبح محتومًا قبل ذلك بوقت طويل. توقع القادة السوفيات أن يشهد المؤتمر الرابع عشر القادم للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي استيلاء الجناح الإصلاحي في الحزب بشكل حاسم، وكانوا في هذا الوقت مرعوبين من الأثر المعدي للمثال التشيكي في جيرانه. وكما أوضح غريشكو عندما أعلم القادة السوفيات العسكريين بقرار الغزو: "سنقوم بالغزو حتى لو قاد ذلك إلى حرب عالمية ثالثة". لكن القادة السوفيات كانوا يعلمون جيدًا أنه لا يوجد أي خطر من هذا القبيل، ليس لأن واشنطن منشغلة بشكل كامل في فيتنام فحسب، بل ولأن واشنطن وموسكو وقعتا، قبل خمسة أسابيع فقط، على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، ولم تكن الولايات المتحدة في وارد المخاطرة بهذه المكاسب من أجل بضعة ملايين من التشيكيين المضللين. هكذا وفي 21 آب / أغسطس 1968، زحف نصف مليون جندي من قوات حلف وارسو من بولندا وهنغاريا وبلغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي إلى تشيكوسلوفاكيا [(217)].

قوبل الغزو ببعض المقاومة السلبية والكثير من الاحتجاجات في الشوارع خاصة في براغ، لكن بناء على طلب عاجل من الحكومة التشيكية لم تتم مقاومته. شكل الاستقبال غير الودي مصدر دهشة للقيادة السوفياتية التي توقعت أن تلقى دباباتها تأييدًا واسع النطاق. وبعد أن ألقوا القبض على دوبتشيك وزملائه القادة أولًا، ونقلوهم جوًا إلى موسكو وأجبروهم على التوقيع على ورقة تخلوا فيها عن أجزاء من برنامجهم ووافقوا على الاحتلال السوفياتي لبلادهم، أصبح الكرملين ملزمًا بالضرورة قبول أن الإصلاحيين تمتعوا بدعم الشعبين التشيكي والسلوفاكي، والسماح لهم بالاحتفاظ بالمسؤولية عن بلادهم رسميًا، حاليًا في الأقل. كان من غير الحكمة التصرف عكس ذلك.

مع ذلك، بدأ على الفور تقريبًا قمع الإصلاحات في براغ - أو ما أصبح يعرف "بالتطبيع". تم إلغاء المؤتمر المقبل للحزب، وتمت إعادة تفعيل الرقابة، وانتهى كل الحديث عن تنفيذ برنامج العمل. كان هناك تأييد كبير بين القادة السوفيات لفرض دكتاتورية عسكرية على براغ. كان هذا خيارًا مفضلًا ليس بالنسبة إلى أندروبوف وشيليست فحسب، بل - وعلى نحو معبر - لفالتر أولبريخت زعيم جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وغومولكا زعيم بولندا، وتودور جيفكوف زعيم بلغاريا. لكن بريجنيف اختار بدلًا من ذلك السماح لدوبتشيك بالبقاء في منصبه عدة أشهر أخرى ومواصلة فدرلة البلاد (بهدف فصل السلوفاكيين الذين تم الاعتراف بمطلبهم الآن، عن التشيكيين الأكثر تطرفًا) ورؤية كيفية سير الأحداث - مع الإبقاء على وجود لحلف وارسو من أجل الضرورة.

كانت هناك تظاهرات طالبية متفرقة دفاعًا عن الإصلاحات، وظهرت في المدن الصناعية في بوهيميا ومورافيا لمدة وجيزة شبكة من مجالس العمال على غرار أنموذج عام 1956 في هنغاريا (في كانون الثاني / يناير عام 1969، ادعت هذه المجالس في ذروتها تمثيل واحد من ستة من القوى العاملة وطنيًا، على الرغم من أنها كانت ضعيفة جدًا في سلوفاكيا). وكان هناك انتحار جان باليك، وهو طالب في سن العشرين من عمره في جامعة تشارلز أضرم النار في نفسه على درجات المتحف الوطني في ساحة فاتسلاف في براغ احتجاجًا على الغزو السوفياتي وتداعياته. بقي باليك حيًا ثلاثة أيام قبل موته متأثرًا بحروقه في 19 كانون الثاني / يناير 1969. وكان يوم جنازته في 25 كانون الثاني / يناير مناسبةً لحداد وطني: من أجل باليك ومن أجل ديمقراطية تشيكوسلوفاكيا الضائعة.

في المرة التالية التي احتلت فيها التظاهرات المؤيدة للديمقراطية الشوارع (بعد فوز تشيكوسلوفاكيا على الاتحاد السوفياتي في رياضة الهوكي على الجليد) استغل الكرملين الفرصة لإزاحة دوبتشيك واستبداله بغوستاف هوساك، أحد زملائه السابقين، في 17 شهر نيسان / أبريل 1969. ولكونه سلوفاكيًا وأحد ضحايا المحاكمات السابقة (سُجن في سنوات الستالينية بتهمة "القومية")، كان هوساك المرشح المثالي لتطهير الأرض من بدعة الإصلاح من دون إثارة اتهامات العودة إلى الستالينية. كانت حالة القمع التي تلت أقل بروزًا من الماضي، لكنها أكثر فعالية. تم تحاشي المحاكمات العلنية، لكن تم في خلال العامين التاليين تطهير الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي من كل العناصر "غير الموثوقة" داخله (طُرد تسعة من كل عشرة أشخاص من أصول تشيكية). أجريت "مقابلات" مع الرجال والنساء الذين كانوا نشطاء وبارزين في ربيع براغ وطُلب منهم التوقيع على وثائق عن التبرؤ من أعمالهم ورفض إصلاحات دوبتشيك. فعل معظمهم ذلك. وفقد الذين رفضوا وظائفهم، وأصبحوا وأقاربهم وأولادهم منبوذين اجتماعيًا. كانت المجموعة الأكبر من

الضحايا، سواء داخل الحزب أو خارجه، أولئك الذين أدوا دورًا واضحًا في السنوات الأخيرة: الصحافيون ومذيعو التلفزيون وكتاب المقالات والروائيون والمسرحيون ومخرجو الأفلام وقادة الطلاب [218].

تم "فرز" وتطهير هؤلاء المثقفين على يد بيروقراطيي الطبقة الدنيا ورجال الشرطة ومسؤولي الحزب - وفي أغلب الأحيان على يد زملائهم. كان هدفهم انتزاع اعترافات تافهة - ولم يكن ذلك بهدف تجريم ضحاياهم بقدر ما كان الهدف إذلالهم ومن ثم تأمين تعاونهم في الإخضاع الذاتي للمجتمع المضطرب. أفادت الرسالة بأن البلاد عانت في عام 1968 حالة من الهوس الجماعي، وأن أنبياء كاذبين استغلوا "الهستيريا" التي تلت ذلك، وأن الأمة بحاجة إلى توجيه كي تعود بقوة إلى المسار الصحيح: بإغراء "جزرة" المنتوجات الاستهلاكية والتهديد بـ "عصا" المراقبة المنتشرة في كل مكان.

كان التهديد بالعنف كامنًا دائمًا بالطبع، لكن حقيقة ندرة تنفيذه زادت إلى المهانة الجماعية. مرة جديدة كما في عام 1938، وثانية في عام 1948، دُفعت تشيكوسلوفاكيا إلى المشاركة في إنزال هزيمة نفسها. بحلول عام 1972 - مع إجبار الشعراء والمسرحيين على تنظيف الغلايات وغسل النوافذ، وإرغام أساتذة الجامعات على جمع الطوب، وطرد طلابهم الأكثر إزعاجًا؛ وامتلاء ملفات الشرطة بـ "الاعترافات المفيدة"، وإرغام الشيوعيين الإصلاحيين الخائفين على الخضوع أو النفي - تمت "استعادة النظام" بحسب ما عبر أحد ضحايا التطبيع في مقالة رائعة ومريرة [219].

كانت هناك موجات احتجاج في جميع أنحاء الكتلة الشيوعية. ففي 25 آب / أغسطس عام 1968 خرج متظاهرون في الساحة الحمراء احتجاجًا على احتلال تشيكوسلوفاكيا، كان منهم بافل ليتفينوف (حفيد وزير خارجية ستالين) ولاريسا دانييل (زوجة الروائي السوفياتي المسجون). جرى الإيحاء للوحدات العسكرية الأوروبية الشرقية المشاركة غزو تشيكوسلوفاكيا بأنها تدفع عن البلاد غزاة من ألمانيا الغربية أو أميركا، وسُحب بعضها لاحقًا بهدوء لشكوك جدية في إمكان التعويل عليها - ولا سيما الوحدات الهنغارية التي احتلت سلوفاكيا. وكما رأينا في بولندا، حفز القمعُ في براغ احتجاجات الطلاب وعزز في الوقت نفسه يد السلطات في القضاء عليها. وفي نيسان / أبريل عام 1969، وفي ريغا عاصمة لاتفيا، أضرمت إيليا ريبس، وهي طالبة يهودية، النار في نفسها لجذب الانتباه لمعاملة السوفيات لدوبتشيك. تحول موقف التشيكيين والسلوفاكيين أنفسهم بلا رجعة إلى حال من الإذعان الكئيب، وقد كانوا حتى ذلك الوقت من أكثر الدول الموالية لروسيا في الاتحاد السوفياتي.

لكن أمكن احتواء ذلك كله بسهولة. لقد أوضح الكرملين مراده - تملك الدول الاشتراكية الأخوية سيادة محدودة، وأي خلل في احتكار الحزب للسلطة قد يجر تدخلًا عسكريًا. كان عدم الشعبية في الداخل أو الخارج ثمنًا زهيدًا من أجل الاستقرار الذي ضمنه ذلك من ذلك الحين فصاعدًا. بعد عام 1968، أصبح

أمن المنطقة السوفياتية مضمونًا بحزم عبر فهم متجدد لاستعداد موسكو للجوء إلى القوة إذا اقتضى الأمر. ولن يكون ممكنًا بعد الآن على الإطلاق - كان هذا الدرس الحقيقي لعام 1968، مع التشيكيين أولًا ومن ثم مع الجميع - القول بأن الشيوعية ترتكز على موافقة شعبية، أو على شرعية حزب تم إصلاحه، أو حتى على دروس التاريخ.

كان لاستئصال الحركة الإصلاحية في براغ مرارة خاصة. العديد من أكثر المتحمسين للتطهير كانوا قبل عدة أشهر فقط من بين أعلى المتحمسين الأعلى صوتًا لدوبتشيك - كتب زيدنيك ملينار، أحد قياديي الإصلاح في الحزب الشيوعي: "لم نرَ حقيقة الأشخاص إلا بعد ربيع براغ عام 1968". السهولة الواضحة التي سقط فيها دوبتشيك أولًا ثم الحزب وأخيرًا المجتمع بأكمله أمام الأسياد السوفيات ومرتزقتهم المحليين لم تكن مذلة فحسب (تم إجراء مقارنات سلبية مع هنغاريا قبل 12 عامًا)؛ الأمر الذي سلط ضوءاً تشكيكيًا بمفعول رجعي على مثُل حقبة الإصلاح نفسها وآمالها.

يتأمل ملينار في السنوات اللاحقة ذكرياته عن 21 آب / أغسطس 1968، عندما اقتحمت قوات الجيش الأحمر اجتماعا لقادة الحزب التشيكي، ووقف جندي خلف كل عضو من أعضاء المكتب السياسي، ويقول "في مثل هذه اللحظة ينتقل مفهوم المرء عن الاشتراكية إلى المرتبة الأخيرة، لكنك في الوقت نفسه تدرك أن لها ارتباطًا من نوع ما بالسلاح الآلي الموجه إلى ظهرك". هذا الارتباط هو الذي حدد نقطة التحول الحاسمة في تاريخ الشيوعية أكثر مما فعلت المأساة الهنغارية في عام 1956.

الوهم القائل بأن الشيوعية قابلة للإصلاح وأن الستالينية كانت منعطفًا خاطئًا، غلطة ما زال بالإمكان إصلاحها، وأن المُثل الأساسية للديمقراطية التعددية ربما لا تزال متوافقة نوعًا ما مع بنية الجماعية الماركسية: سُحق هذا الوهم تحت الدبابات في 21 آب / أغسطس 1968، ولم يتعافَ قط. لم يكن ألكسندر دوبتشيك وبرنامج عمله بداية، بل نهاية. لن ينظر الراديكاليون والإصلاحيون إلى الحزب الحاكم مرة ثانية أبدًا ليحمل طموحاتهم أو يتبنى مشاريعهم. فقد استمرت الشيوعية في أوروبا الشرقية في الترنح بسبب تحالف بعيد الاحتمال بين القروض الأجنبية والحراب الروسية. تم التخلص من الجثة المتعفنة أخيرًا في عام 1989، لكن روح الشيوعية كانت قد ماتت قبل ذلك بعشرين عامًا: في آب / أغسطس عام 1968 في براغ.

انتهت الستينيات على نحو سيئ في كل مكان. بدد ختام دورة ما بعد الحرب الطويلة من النمو والازدهار خطاب اليسار الجديد ومشاريعه. قريبًا سيتم استبدال التركيز المتفائل على النفور ما بعد الصناعي والجودة اللاإنسانية للحياة الحديثة باهتمام متجدد بالوظائف والأجور[(220)]. كانت الرسالة في الشرق تفيد بأنه ما عاد بمقدورك العمل ضمن "النظام"؛ أما في الغرب فلم تظهر خيارات أفضل. تلاشت الأوهام على جانبَي الستارة الحديدية، لم يتشبث

غير الراديكاليين الحقيقيين بتصميمهم على البقاء خارج الإجماع السياسي؛ تشبث قادهم في ألمانيا وإيطاليا كما في الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية إلى العنف والجريمة والأعمال غير الشرعية.
بدت الإنجازات العملية لفترة الستينيات هزيلة نوعًا ما في المدى القصير. حصل الذين بلغوا الثامنة عشر على حقهم في التصويت: أولًا في بريطانيا وبعد ذلك في كل مكان. حاولت الجامعات بدرجات متباينة من النجاح رفع مستوى مرافقها ومناهجها، وتقديم نفسها كمؤسسات أكثر انفتاحًا على متطلبات الطلاب. وفي غضون العقد التالي تم تيسير الطلاق والإجهاض والحصول على وسائل منع الحمل في كل مكان تقريبًا، واختفت القيود على السلوك الجنسي إلى حد بعيد سواء بشكله المتصور أم الممارس. وفي النظام الأساسي للعمل الذي صدر في أيار / مايو 1970، حصل العمال الإيطاليون على حق الحماية ضد الفصل التعسفي. وعلى العموم، شكلت هذه التغييرات تحولًا ثقافيًا أساسيًا للمجتمع الأوروبي، لكنها بالكاد كانت "الثورة" المتوخاة في شعارات جيل عام 1968 وتصرفاته [221].
في الواقع، كانت الثورة من بداياتها مهزومة ذاتيًا. الحركات نفسها التي ادعت ازدراء وكره "ثقافة المستهلك" كانت منذ البداية موضوعًا للاستهلاك الثقافي؛ الشيء الذي عكس الانفصام الواسع بين الخطاب والممارسة. هؤلاء الموجودون في باريس أو برلين، والذين أعلنوا بقوة عن عزمهم على "تغيير العالم" كانوا غالبًا الأكثر إخلاصًا للمتطلبات ضيقة الأفق وحتى المادية؛ مستعجلين سياسات الأنا التي جاءت في العقد التالي، ومنغمسين في تأمل تأثيراتهم الخاصة. كان عقد "الستينيات" موضوع عبادة حتى قبل انتهائه.
لكن إذا كان عقد الستينيات سينتهي أخيرًا من دون حداد مع قليل من الآثار الطويلة الأجل، فقد يكون ذلك عائدًا إلى أن التغييرات التي أتى بها كانت محتضنة بشكل شامل بحيث بدت طبيعية، وبحلول بداية السبعينيات صارت عادية تمامًا. كانت أوروبا في بداية العقد تدار بواسطة - وكما يبدو - من أجل كبار السن من الرجال. كانت السلطة تنتقل من دون جدال سواء في غرف النوم أو في المنزل أو في الشوارع أو في المؤسسات التعليمية أو في أماكن العمل أو في وسائل الإعلام والسياسة. لكن في غضون عشرة أعوام مات الشيوخ (تشرشل وأديناور وديغول). وإما أن السلطة سُحبت من معظم مجالات الحياة الاجتماعية، أو اعتُرف بها لخرقها فحسب. كان التحول مثيرًا إلى حد بعيد في بعض الأماكن كفرنسا وإيطاليا. وفي أماكن أخرى، ربما كبريطانيا، استغرق الانتقال عدة سنوات وتعذر تقدير إدراك أبعاده الكاملة إلا في وقت لاحق [222].
كانت فكرة أن الستينيات حقبة ازدياد الوعي السياسي واحدة من أوهام العصر. "الجميع" أو في الأقل (جميع من هم تحت الخامسة والعشرين الذين درسوا في المؤسسات التعليمية والمنجذبون إلى الأفكار المتطرفة) كانوا في

الشوارع محتشدين من أجل قضية. أضفى تنفيس القضايا ونهاية التعبئة، في العقود المقبلة، كما يبدو الآن، جوًا من الفشل على عقد من النشاط السياسي المحموم. لكن في بعض الجوانب المهمة، كانت الستينيات عقدًا حيويًا لأسباب معاكسة: كانت اللحظة التي بدأ فيها الأوروبيون في نصفَي القارة ابتعادهم الحاسم من السياسات الأيديولوجية.
هكذا يمكننا عند تأمل الماضي رؤية أن شعارات جيل الستينيات ومشاريعه التي كانت بعيدة من إعادة إيقاظ تقليد ثوري سعت لغته ورموزه بقوة لإعادة تنشيطه مثلت لحن وفاته. في أوروبا الشرقية، شهدت الحقبة "التنقيحية" وخاتمتها المأساوية آخر أوهام الماركسية كممارسة. وفي الغرب، حلقت النظريات الماركسية وشبه الماركسية بعيدًا عن أي علاقة بالواقع المحلي، وبذلك نحى الماركسيون أنفسهم عن أي دور مستقبلي في الحوارات العامة الجادة. وفي عام 1945، نزع اليمين المتطرف الثقة من نفسه كوسيلة مشروعة للتعبير السياسي. وبحلول عام 1970، عمد اليسار المتطرف إلى محاكاته. وهكذا كانت دورة مدتها 180عامًا من السياسات الأيديولوجية في أوروبا تقترب من نهايتها.

قراءات إضافية

Bell, Peter D. *Peasants in Socialist Transition: Life in a Collectivized Hungarian Village*. Berkeley, University of California Press, 1984.

Fišera, Vladimir Claude. *Workers' Councils in Czechoslovakia, 1968 - 69. Documents and Essays*. New York: St. Martin's Press, 1979.

Golan, Galia. *The Czechoslovak Reform Movement; Communism in Crisis, 1962 - 1968*. Cambridge: Cambridge University Press, 1971.

Hamšík, Dušan. *Writers against Rulers*. London: Hutchinson, 1971.

Hejzlar, Zden ek & Vladimir Kusin. *Czechoslovakia, 1968 - 1969; Chronology, Bibliography, Annotation.* New York: Garland Pub., 1975.

Heneka, A. *A Besieged Culture: Czechoslovakia Ten Years after Helsinki*. Stockholm: The Charta 77 Foundation and International Helsinki Federation for Human Rights, 1985.

Lampe, John R. & Mark Mazower. *Ideologies and National Identities: The Case of Twentieth - Century Southeastern Europe*. Budapest: Central European University Press, 2004.

Levy, Alan. *Rowboat to Prague*. New York: Grossman Publishers, 1972.

Littell, Robert. *The Czech Black Book*. New York: Praeger, 1969.

Mlynár, Zdenek. *Nightfrost in Prague: The End of Humane Socialism*. New York: Karz Publishers, 1980.

Pehe, Jiri. *The Prague Spring. A Mixed Legacy*. New York, N.Y.: Freedom House, 1988.

Pelikan, Jirí. *Socialist Opposition in Eastern Europe: The Czechoslovak Example*. New York: St. Martin’s Press, 1976.

Piekalkiewicz, Jaroslaw. *Public Opinion Polling in Czechoslovakia, 1968 - 69; Results and Analysis of Surveys Conducted during the Dubcek Era*. New York: Praeger Publishers, 1972.

Raina, Peter K. *Political Opposition in Poland, 1954 - 1977*. London: Poets’ and Painters’ Press, 1978.

Simecka, Milan. *The Restoration of Order. The Normalization of Czechoslovakia, 1969 - 1976*. London: Verso, 1984.

Skilling, H. Gordon. *Czechoslovakia’s Interrupted Revolution*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976.

Valenta, Jiri. *Soviet Intervention in Czechoslovakia, 1968. Anatomy of a Decision*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1991.

Williams, Kieran. *The Prague Spring and its Aftermath: Czechoslovak Politics, 1968 - 1970*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

(204) ومع أنه استبدل بنموذج أسطوري حديث تميز بشبه تجاهل لستالين وجرائمه.
(205) اعتمدت صدقية النظام السوفياتي إلى حد استثنائي على مدى قدرته على الحصول على إنتاج من الأرض. وخلال معظم سنوات عمره الـ 80، كانت الزراعة في حالة طوارئ بهذه الصورة أو تلك. لن يفاجئ هذا الأمر أوروبيًا من القرن الثامن عشر، أو حتى مراقبًا أفريقيًا في القرن العشرين. لكن حُكم على الاتحاد السوفياتي بموجب معايير أداء عالية.
(206) هاجر سينيافسكي بعد عام من إطلاق سراحه إلى فرنسا، وعمل في تدريس الأدب الروسي في السوربون. في حين بقي دانييل في روسيا، حيث توفي في عام 1988.
(207) على الرغم من أن الاقتصادي الإصلاحي المعروف في الستينيات كان التشيكي أوتا شيك، كانت المدرسة الهنغارية أوسع نفوذًا وذات تأثير عملي أكبر.
(208) سجن دييلاس أربع سنوات عندما ظهر كتابه **الطبقة الجديدة** في الغرب. ثم سجن من جديد بعيد إطلاق سراحه مدة تزيد على أربع سنوات.
(209) لم يكن ريتشارد نيكسون آخر أميركي على الإطلاق يغويه الدكتاتور الروماني. أعجب السيناتور جورج ماكغوفرن (George McGovern) خلال زيارته رومانيا في عام 1978 بنيكولاي تشاوشيسكو، وأشاد به قائلًا: "إنه من الرواد العالميين في مسألة الحد من التسلح". وفي أواخر أيلول / سبتمبر 1983، عندما أضحت الحقائق المروعة بشأن نظام تشاوشيسكو معروفة على نطاق واسع، وصفه جورج بوش، نائب الرئيس الأميركي، في عبارة لا تُنسى، بأنه "واحد من الشيوعيين الجيدين في أوروبا".
(210) نشرت منظمة الشبيبة الشيوعية الثورية (Jeunesse Communiste Révolutionnaire) - وهي منظمة تروتسكية - الترجمة الفرنسية لـ "الرسالة المفتوحة"، وعممتها في باريس في العام التالي.
(211) من بين الـ 300 ألف يهودي تقريبًا في بولندا في منتصف الستينيات، كان عدد المنتمين إلى المنظمات اليهودية الرسمية، يقل عن 7500 شخصًا.
(212) في عام 1966، تم تعميم طبعة بولندية للكتاب المزوَّر المعادي للسامية **بروتوكولات بني صهيون** بشكل غير رسمي في الجماعات الحزبية والجامعات والجيش.
(213) لم يكن نوفوتني الوحيد الذي خاف من ردة فعل عنيفة. في 5 نيسان / أبريل 1963 خاطب الزعيم الشيوعي الإيطالي بالميرو تولياتي نوفوتني سرًا طالبًا منه ومن زملائه تأجيل خبر إعادة تأهيل ضحايا سلانسكي والمحاكمات الأخرى إلى ما بعد الانتخابات الإيطالية المقبلة. وكما فهم رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي بدقة، لم يكن التشيكيون هم الوحيدين الذين كانت لديهم

أسباب وجيهة للاشمئزاز من تعاون قادتهم في التستر على جرائم القتل القضائية واسع النطاق قبل 10 سنوات فقط.

(214) في كانون الأول / ديسمبر 1967 شكل أعضاء الحزب 16.9 في المئة من سكان تشيكوسلوفاكيا، وهي النسبة الأعلى في أي دولة شيوعية.

(215) Jiří Pelikán (ed.), *The Czechoslovak Political Trials. The Suppressed Report of the Dubček Government's Commisson of Inquiry, 1968* (Stanford, 1971), p. 17.

(216) بالكاد كان الطلب عفويًا. قبل أسبوعين في اجتماع سري قرب بحيرة بالاتون في هنغاريا بضيافة يانوش كادار، قدم شيليست نصيحة لفاسيل بيلاك (أحد معارضي دوبتشيك في قيادة الحزب التشيكوسلوفاكي) مفادها أن موسكو ترغب في الحصول على "خطاب دعوة". تشير رسالة الضمان صراحة إلى "فقدان الحزب السيطرة"، واحتمال وجود "انقلاب مضاد للثورة" و"مخاطر على الاشتراكية" قبل دعوة موسكو "للتدخل وتقديم كل المساعدات الصريحة". تنتهي الرسالة بما يلي: "نطلب أن تتعاملوا مع بياننا بمنتهى السرية ولهذا السبب نكتب لكم شخصيًا، بالروسية".

(217) بسبب رفض تشاوشيسكو المشاركة في الغزو أو السماح لقوات حلف وارسو بعبور الأراضي الرومانية، تعين نقل الكتيبة البلغارية جوًا إلى أوكرانيا. لم يكن وجود هذه الكتيبة يبرر العناء، لكن أهمية توزيع المسؤولية عن الهجوم على أكبر عدد ممكن من الدول الشقيقة فاقت الاعتبارات الأخرى.

(218) بعد عام 1989 تبين أن الشرطة السرية التشيكية أنشأت في سنوات التطبيع وحدة خاصة لاستهداف اليهود في البلاد ورصدهم: كان ذلك صدى لماضي تشكوسلوفاكيا ولبولندا المعاصرة. ولم يفت السلطات أن واحدًا فقط من زملاء دوبتشيك الرائدين رفض التوقيع على وثيقة موسكو التي تنبذ أعماله. إنه فرانتيسيك كريغل، اليهودي الوحيد في المجموعة.

Milan Šimečka, *Obnovení Pořádku (The Restoration of Order)* (219) .(Bratislava, 1984, in *samizdat*)

فر 80 تشيكيًا وسلوفاكيًا إلى المنفى في أعقاب الغزو السوفياتي.

(220) لم يرغب جيل طفرة الولادات في العمل، لكن الجيل الذي خلفه من المولودين بعد عام 1953، دخل سوق العمل في الوقت الذي كان الحصول على الوظائف صعبًا. ومن غير المستغرب أن سياسة الجيل اللاحق كانت مختلفة بشكل ملحوظ.

(221) في إسبانيا فحسب، حيث استمرت دورة الاحتجاج الجماعي إلى منتصف السبعينيات قبل الاندماج في حركة العودة إلى الديمقراطية البرلمانية، أنذرت اضطرابات الستينيات بتحول سياسي حقيقي، وهي قصة سأتناولها في الفصل السادس عشر.

(222) لن يصدق أحد بعد عدة سنوات قضية بروفومو البريطانية في عام 1963، وهي فضيحة ممتعة متعددة الأوجه عن الجنس والطبقات الاجتماعية والمخدرات والعرق والسياسة والجواسيس جذبت اهتمام البلاد لأشهر. قد تستمر هفوات الصفوة الساقطة في إثارة اهتمامات شهوانية معينة، لكنها لن تشكل صدمة بعد الستينيات.

القسم الثالث: التراجع: 1971 - 1989

الفصل الرابع عشر: توقعات متضائلة

"الدولار عملتنا، لكنه مشكلتكم"

جون كونالي، وزير الخزانة الأميركية، 1971

"ربما يكون القتل صوابًا وربما لا، لكن القتل ضروري أحيانًا"

جيري آدامز

"إن موت عامل ثقيل كالجبل، أما موت برجوازي فخفيف كالريشة"

ماو تسي تونغ

"هذه ساعة الرصاص - يتذكرها من عاش بعدها"

إميلي ديكنسون

"ربما تكون البَنْك (Punk) قد اخترعت للمنظرين الثقافيين - والحقيقة الجزئية هي أنها كانت كذلك"

روبرت هيويسون

كانت الظروف الفريدة التي جعلت فورة الستينيات ممكنة قد انقضت إلى الأبد حتى قبل أن تهمد. ففي غضون ثلاث سنوات من نهاية العقد الأكثر ازدهارًا في التاريخ المدون، كانت الطفرة الاقتصادية في حقبة ما بعد الحرب قد انتهت. أفسحت "السنوات الثلاثون المجيدة" التي عاشتها أوروبا الغربية الطريق لعصر من التضخم النقدي وتراجع معدلات النمو، مصحوبًا بانتشار واسع للبطالة والسخط الاجتماعي. تخلى معظم ثوريي الستينيات، كما أتباعهم، عن "الثورة"، وانشغلوا، عوضًا عن ذلك، في احتمالات نجاحاتهم الوظيفية. واختارت قلة قليلة المواجهة العنيفة؛ قاد الضرر الذي تسببوا به - وردة فعل السلطات على أعمالهم - إلى نقاش متوتر جدًا عن وضع المجتمعات الغربية "العصية على الحكم". أثبتت جوانب القلق تلك أنها جياشة: تحت الضغط، أظهرت المؤسسات في أوروبا الغربية أنها أكثر مرونة مما حسب كثير من المراقبين. لكن لم تلح في الأفق أي عودة إلى التفاؤل - أو الأوهام - التي سادت في العقود الأولى بعد الحرب.

كان استشعار أثر التباطؤ الاقتصادي قد بدأ للتو، عندما قادت صدمتان خارجيتان اقتصاد أوروبا الغربية إلى توقف مرتعد. أعلن الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في 15 آب / أغسطس 1970، من طرف واحد، تخلي بلاده عن نظام أسعار الصرف الثابتة. هكذا، عوم سعر الدولار الأميركي مقابل العملات الأخرى، بعد أن عُد مرتكز النظام النقدي العالمي منذ بريتون وودز. جاء هذا القرار على خلفية العبء العسكري الهائل لحرب فيتنام وتنامي عجز الموازنة الاتحادية للولايات المتحدة. كان الدولار مربوطًا بقاعدة التغطية الذهبية، وكان هناك خوف متنام في واشنطن من أن يسعى حاملو العملة

الأميركية (بما في ذلك المصارف المركزية الأوروبية) إلى تبديل دولاراتهم بالذهب، ما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الأميركية [(223)].

لم يكن قرار تعويم الدولار غير عقلاني اقتصاديًا. لم يكن في مقدور الولايات المتحدة، التي اختارت خوض حرب استنزاف مكلفة جدًا في الطرف الآخر من العالم - وسداد تكلفتها بأموال مستدانة - أن تتوقع المحافظة على سعر الدولار، الذي كان سعر صرفه مبالغًا فيه بازدياد، ثابتًا إلى ما لا نهاية. لكن الخطوة الأميركية، على الرغم من ذلك، شكلت صدمة. إذا كان الدولار سيعوم، فلا بد إذن من تعويم معظم العملات الأوروبية. وفي تلك الحالة ستصبح كل اليقينيات التي أرسيت بعناية والمتعلقة بالأنظمة النقدية والتجارية في حقبة ما بعد الحرب موضع شك. انتهى نظام سعر الصرف الثابت، الذي أسس قبل نهاية الحرب العالمية الثانية استعدادًا لشبكة منضبطة من الاقتصادات الوطنية. لكن ما الذي كان سيحل محله؟

بعد أشهر عدة من الارتباك، وعقب خفضين متعاقبَين لقيمة الدولار، و"تعويم" الجنيه الإسترليني في عام 1972 (وهو ما قاد متأخرًا إلى نهاية مخزية لدور الإسترليني القديم والمرهق بوصفه عملة "احتياطية" عالمية)، دفن مؤتمر عقد في باريس في آذار / مارس 1973 رسميًا الترتيبات المالية، التي وضعت بعد جهود مضنية في بريتون وودز، وجرى الاتفاق على قيام نظام سعر صرف عائم مكان النظام القديم. كانت تكلفة هذا التعويم هي التضخم، وهو ما أمكن التنبؤ به. في أعقاب الخطوة الأميركية في آب / أغسطس 1971 (وما تلاها من هبوط في قيمة الدولار)، تبنت الحكومات الأوروبية عمدًا سياسات إنعاش (reflationary) على أمل إيقاف الانكماش الاقتصادي المتوقع: وهو ما سمح بتيسير الائتمان، وارتفاع الأسعار المحلية، وهبوط قيمة عملات تلك الدول.

ربما كان هذا التضخم "الكينزي" المضبوط سينجح في ظروف طبيعية: لم يكن هناك كره تاريخي عميق الجذور لفكرة تضخم الأسعار ذاتها إلا في ألمانيا الغربية. لكن حالة عدم اليقين التي خلقها انسحاب أميركا من نظام مقوم بالدولار شجعت على المضاربة المتنامية بالعملات، وهو أمر عجزت الاتفاقات الدولية المعنية بأنظمة أسعار الصرف العائمة عن كبحه. وهذا بدوره قوض جهود الحكومات المنفردة للتحكم بأسعار الفائدة والمحافظة على قيم عملاتها الوطنية. هبطت أسعار العملات. ومع هبوطها ارتفعت تكلفة المستوردات: بين عامي 1971 و1973، ارتفعت الأسعار العالمية للسلع غير النفطية بنسبة 70 في المئة، وأسعار الغذاء بنسبة 100 في المئة. في هذا الوضع غير المستقر أصلًا، تعرض الاقتصاد الدولي لأول صدمة نفطية من الصدمتين اللتين حدثتا في السبعينيات.

في 6 تشرين الأول / أكتوبر 1973، وهو يوم الغفران في التقويم اليهودي، شنت مصر وسورية هجومهما على إسرائيل. وفي غضون 24 ساعة، أعلنت الدول العربية الرئيسة المصدرة للنفط عن خطط لخفض إنتاج النفط. وبعد

عشرة أيام أعلنت عن حظر نفطي على الولايات المتحدة انتقامًا منها لدعمها إسرائيل، ورفعت أسعار النفط بنسبة 70 في المئة. انتهت حرب يوم الغفران [حرب تشرين / أكتوبر] نفسها باتفاق مصري - إسرائيلي على وقف إطلاق النار في 25 تشرين الأول / أكتوبر، لكن الخيبة العربية من الدعم الغربي لإسرائيل لم تخمد. وفي 23 كانون الأول / ديسمبر، اتفقت الدول المنتجة للنفط على زيادة أخرى في سعر النفط. وبذلك ارتفعت تكلفته بأكثر من الضعف منذ مطلع عام 1973.

حتى نثمن مغزى هذه التطورات بالنسبة إلى أوروبا الغربية على وجه الخصوص، من المهم أن نتذكر ثمن النفط الذي بقي فعليًا ثابتًا في خلال عقود النمو الاقتصادي بخلاف كل السلع الأولية الأخرى، التي يقوم عليها الاقتصاد الصناعي الحديث تقريبًا. بلغت تكلفة البرميل الواحد من النفط السعودي الخفيف - وهو يعد مقياسًا للتسعير - 1.93 دولار في عام 1955؛ وفي كانون الثاني / يناير 1971، ارتفع إلى 2.18 دولار فقط. فإذا أخذنا تضخم الأسعار المتواضع في تلك السنوات، يمكننا القول إن النفط انخفضت قيمته الفعلية.

لقد كانت منظمة أوبك (OPEC)، التي أسست في عام 1960، عديمة الفاعلية إلى حد بعيد، ولم تظهر أي رغبة في كبح منتجيها الرئيسين عن استخدام الاحتياطيات النفطية سلاحًا سياسيًا. كان الغرب قد اعتاد على الوقود الرخيص على نحو ملحوظ والمتوافر بسهولة، وهو عنصر حيوي في سنوات الازدهار الطويلة.

أما مدى حيوية النفط فواضح من المكانة المرتفعة باطراد، التي يشغلها في الاقتصاد الأوروبي؛ إذ في عام 1950، كان الوقود الصلب (وهو في أغلبيته فحم حجري وفحم الكوك) يشكل 83 في المئة من استهلاك الطاقة في أوروبا الغربية، بينما كان النفط يشكل 8.5 في المئة فقط. وبحلول عام 1970، أصبحت هذه النسب 29 في المئة و60 في المئة على التوالي. وفي عام 1973، كان 75 في المئة من احتياجات إيطاليا من الطاقة يلبى عن طريق استيراد النفط؛ أما في البرتغال فكانت النسبة 80 في المئة [(224)]. أما المملكة المتحدة، التي تحولت إلى بلد مكتف ذاتيًا مدة من الزمن بفضل الاحتياطيات النفطية المكتشفة حديثًا في بحر الشمال، فلم تبدأ الإنتاج إلا في عام 1971. كانت الطفرة الاستهلاكية في أواخر الخمسينيات وفي الستينيات قد زادت الاعتماد على النفط الرخيص بدرجة كبيرة؛ لم تكن عشرات ملايين السيارات الجديدة على طرقات أوروبا الغربية قادرة على السير على الفحم ولا على الكهرباء، التي باتت تولد من الطاقة النووية، ولا سيما في فرنسا.

حتى ذلك اليوم، كان الوقود المستورد يسعر بالدولار الثابت. وهكذا أدخلت أسعار الصرف العائمة وزيادات سعر النفط عنصرًا من عدم اليقين غير مسبوق. وفي حين أن الأسعار والأجور ارتفعت بثبات، وإن باعتدال، في غضون العقدين السابقين - وهو ثمن مقبول للانسجام الاجتماعي في عصر

نمو سريع - فإن التضخم النقدي قد بدأ. هكذا، استنادًا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كان معدل التضخم في أوروبا غير الشيوعية بين عامي 1961 و1969 ثابتًا عند 3.1 في المئة؛ ووصل بين عامي 1969 و1973 إلى 6.4 في المئة، أما بين عامي 1973 و1979 فكان 11.9 في المئة بالمتوسط. لكن، ضمن هذا الرقم العام، كان هناك اختلاف لا بأس به بين دولة وأخرى؛ ففي حين بقي معدل التضخم في ألمانيا الغربية بين عامي 1973 و1979 عند 4.7 في المئة وهو معدل يسهل تدبر أمره، عانت السويد معدلَ تضخم بلغ ضعف ذلك المعدل. أما الأسعار في فرنسا فتضخمت بمعدل 10.7 في المئة سنويًا في تلك الفترة. وفي إيطاليا، بلغ متوسط معدل التضخم 16.1 في المئة؛ وفي إسبانيا تجاوز المعدل 18 في المئة. وفي المملكة المتحدة بلغ المعدل 15.6 في المئة، لكن معدل التضخم البريطاني تجاوز في أسوأ سنواته (1975) 24 في المئة سنويًا.

لم يكن تضخم الأسعار والأجور وبلوغها تلك المستويات غير مسبوق تاريخيًا. لكنه كان، بعد المعدلات المستقرة في الخمسينيات والستينيات، تجربة جديدة لمعظم الناس، ولحكوماتهم أيضًا. والأسوأ من ذلك، أن التضخم الذي شهدته أوروبا في السبعينيات - والذي ضاعفته زيادة سعر النفط في عام 1979، حصل حين أدت إطاحة شاه إيران إلى موجة من الذعر في أسواق النفط وزيادة سعره بنسبة 150 في المئة بين كانون الأول / ديسمبر 1979 وأيار / مايو 1980 - لم يتطابق مع تجربة سابقة. في الماضي، كان التضخم يترافق مع النمو، وغالبًا مع نمو سريع جدًا. أما حالات الكساد الاقتصادي الكبير التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين فقد ترافقت مع انكماش: حالات هبوط مفاجئة في الأسعار والأجور ناجمة، كما بدا للمراقبين، عن افتقار العملات للمرونة، وعن انخفاض الإنفاق المزمن من جانب الحكومات والمواطنين على حد سواء. أما في أوروبا السبعينيات فقد بدا أن الأنموذج التقليدي ما عاد قابلًا للتطبيق.

بدأت أوروبا الغربية، بدلًا من ذلك، بمعاناة ما أطلق عليه بفظاظة اسم "التضخم - الركودي" (stagflation): وفيه يحدث تضخم في الأجور والأسعار، وتباطؤ في الاقتصاد في الوقت ذاته. لدى استحضار هذه النتيجة الآن، تبدو أقل إثارة للدهشة مما لاح لمعاصريها؛ إذ بحلول عام 1970، كانت هجرة فائض قوة العمل الزراعي الأوروبية الكبيرة إلى الصناعة الحضرية الإنتاجية قد انتهت. وما عاد هناك المزيد من "الفرص" التي يمكن استغلالها، وبدأت معدلات زيادة الإنتاجية بالهبوط بثبات. كان التشغيل الكامل في اقتصادات أوروبا الصناعية والخدمية الرئيسة لا يزال المعيار العام - حتى عام 1971، كانت نسبة البطالة في المملكة المتحدة 3.6 في المئة، وفي فرنسا 2.6 في المئة فقط. لكن ذلك عنى أن العمال المنظمين، الذين باتوا معتادين على المساومة من موقع قوة، أصبحوا يواجهون أرباب العمل الذين بدأت هوامش أرباحهم الكبيرة بالتقلص.

بالتذرع بازدياد معدل التضخم عما كان عليه في عام 1971، ضغط ممثلو العمال لزيادة الأجور والحصول على تعويضات أخرى في اقتصادات كانت قد بدأت أصلًا تظهر علامات الإعياء حتى قبل أزمة عام 1973. كانت الأجور الحقيقية قد بدأت بتخطي نمو الإنتاجية، وكانت الأرباح تنخفض، كما انخفضت الاستثمارات الجديدة. ولم يكن من الممكن امتصاص الطاقة الزائدة التي ولدتها استراتيجيات الاستثمار بعد الحرب إلا بالتضخم أو البطالة. وبفضل أزمة الشرق الأوسط حصل الأوروبيون على كلا الأمرين.
بدا الكساد في السبعينيات أسوأ مما كان عليه في الواقع نتيجة التباين مع ما جرى قبله. وفق الأرقام القياسية التاريخية، لم تكن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا الغربية في السبعينيات منخفضة انخفاضًا استثنائيًا. ذلك أنها تراوحت بين 1.5 في المئة في المملكة المتحدة و4.9 في المئة في النرويج، فشكلت بذلك تحسنًا متميزًا بالفعل تجاوز معدلات النمو البالغة في المتوسط 1.3 في المئة، والتي حققتها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في الفترة بين عامي 1913 و1950. لكنها تباينت بحدة مع أرقام الماضي القريب: بين عامي 1950 و1973 بلغ متوسط معدل النمو السنوي في فرنسا 5 في المئة، وفي ألمانيا الغربية نحو 6 في المئة، كما حافظت بريطانيا على معدل نمو متوسط بلغ 3 في المئة. هكذا، لم تكن السبعينيات استثناء بقدر ما كانت الخمسينيات والستينيات [(225)].
كان الألم حقيقيًا، في أي حال، وازداد سوءًا نتيجة المنافسة التصديرية المتنامية من البلدان الصناعية الجديدة في آسيا، كما زاد سعر فواتير المستوردات المكلفة أكثر من أي وقت مضى، حيث ارتفعت أسعار السلع (لا النفط فحسب). وبدأت معدلات البطالة بالارتفاع، بثبات لكن بعناد. ومع نهاية العقد، تجاوزت أعداد العاطلين من العمل في فرنسا نسبة 7 المئة من القوة العاملة، وفي إيطاليا 8 في المئة، وفي المملكة المتحدة 9 في المئة. في بعض البلدان، كبلجيكا والدنمارك، كانت مستويات البطالة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات مساوية لتلك التي سادت في الثلاثينيات، وفي فرنسا وإيطاليا كانت المعدلات أسوأ.
تجلت إحدى نتائج الانكماش الاقتصادي المباشرة في تصلب المواقف تجاه العمال الأجانب على اختلاف أصولهم. وإذا كانت معدلات البطالة المنتشرة في ألمانيا الغربية (القريبة من الصفر في عام 1970) لم تقفز فوق 8 في المئة من القوة العاملة على الرغم من هبوط الطلب على السلع المصنعة، فذلك لأن معظم العمال العاطلين من العمل في ألمانيا لم يكونوا من الألمان، أي لم يكونوا مسجلين رسميًا. وهكذا، عندما فصلت شركتا أودي وبي إم دبليو، على سبيل المثال، أعدادًا كبيرة من قواها العاملة في عامي 1974 و1975، كان "العمال الضيوف" أول المسرَّحين؛ فأربعة أخماس مستخدمي بي إم دبليو، الذين فقدوا أعمالهم، لم يكونوا من الألمان. وفي عام 1975، أغلقت جمهورية

ألمانيا الاتحادية إغلاقًا دائمًا مكاتب التوظيف التابعة لها في شمال أفريقيا والبرتغال وإسبانيا ويوغسلافيا. وقد عبر التقرير الذي أصدرته المفوضية الاتحادية لعام 1977 عن هذه الفكرة في "المبدأ الأساسي رقم 1" بالقول: "ليست ألمانيا بلدًا للمهاجرين. ألمانيا مكان إقامة لأجانب سيعودون في النهاية إلى بلادهم طوعًا". ومرر البرلمان الاتحادي بعد ست سنوات من ذلك قانونًا لـ "تشجيع جاهزية العمال الأجانب للعودة".

عاد كثيرون منهم بالفعل إلى "الوطن" طوعًا أو بطرائق أخرى. في عام 1975، غادر 290 ألف عامل مهاجر وعائلاتهم ألمانيا الغربية إلى تركيا ويوغسلافيا واليونان وإيطاليا. وفي السنة ذاتها، عاد 200 ألف إسباني إلى إسبانيا بحثًا عن عمل. وفاق عدد العائدين إلى إيطاليا عدد المهاجرين منها أول مرة في التاريخ الحديث، وكانوا على وشك أن يصبحوا كذلك في اليونان والبرتغال. وبحلول منتصف السبعينيات كان نحو ثلث مليون مهاجر يوغسلافي قد أجبروا على العودة إلى البلقان، حيث لم تكن آمالهم في الحصول على عمل أفضل مما كانت عليه في ألمانيا أو فرنسا. كان يعاد تصدير أزمة فرص العمل في أوروبا الشمالية إلى المتوسط. وفي تلك الأثناء، فرضت فرنسا قيودًا صارمة على الهجرة من الجزائر ومستعمراتها الأفريقية السابقة، وفرضت المملكة المتحدة قيودًا أشد على الراغبين في الهجرة إليها من شبه قارة جنوب آسيا.

قاد مزيج من البطالة البنيوية، وارتفاع أسعار المستوردات النفطية والتضخم وهبوط الصادرات، إلى عجز في الموازنات وأزمات في المدفوعات في مجمل أوروبا الغربية. حتى ألمانيا الغربية، وهي رأس مال القارة الصناعي ومصدرها الرئيس، لم تكن بمنأى عن تلك التأثيرات. تحول فائض ميزان المدفوعات للبلد البالغ 9481 مليون دولار في عام 1973 في غضون سنة إلى عجز مقداره 692 مليون دولار. وبحلول ذلك الوقت، كانت الحسابات القومية البريطانية قد أصبحت تحت وطأة عجز مزمن. حتى بدا مع حلول كانون الأول / ديسمبر 1976 أن هناك خطرًا جديًا في التخلف عن سداد الدين الوطني، واستدعي صندوق النقد الدولي لمساعدة بريطانيا على الخروج من أزمتها. لكن، كان الآخرون أفضل قليلًا. فقد هبطت موازين المدفوعات الفرنسية إلى الخط الأحمر في عام 1974، وبقيت عند ذلك المستوى في خلال معظم العقد التالي. وأجبرت إيطاليا، شأنها في ذلك شأن بريطانيا، في نيسان / أبريل 1977 على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة. ومثلما حدث في بريطانيا، استطاع قادتها لوم "قوى دولية" على الإجراءات السياسية المحلية غير الشعبية التي تلت ذلك.

في التفكير الكينزي، لم تكن حالات عجز الموازنة والمدفوعات - مثلها في ذلك مثل التضخم نفسه - تعتبر بغيضة بطبيعتها. وقد مثلت في الثلاثينيات وصفة مقبولة لـ "انفق في طريقك" للخروج من الركود. لكن في السبعينيات، كانت جميع الحكومات الأوروبية الغربية قد أنفقت بسخاء على الرفاه

والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة والاستثمار في البنية التحتية. وكما شرح رئيس الوزراء البريطاني من حزب العمال جيمس كالاهان بكآبة لزملائه: "كنا نظن أن في استطاعتك الإنفاق على طريقك للخروج من الركود ... وأنا أقول لكم بصراحة تامة إن ذلك الخيار ما عاد موجودًا". كما لم يكن في مقدورهم أن ينظروا إلى تحرير التجارة لإنقاذهم، كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية: أوصلت جولةُ كنيدي الأخيرة للمفاوضات التجارية في منتصف الستينيات التعرفةَ الجمركية الصناعية أصلًا إلى مستوى تاريخي متدن. وإن كان ثمة خطر، فقد كان في الضغط المحلي المتنامي من أجل إعادة فرض الحماية في مواجهة المنافسة.

ثمة عامل زاد الأمور تعقيدًا في الخيارات التي واجهها صناع السياسة في السبعينيات. ترافقت الأزمة الاقتصادية، مهما كانت الأمور التي أوجدتها ظرفية وعابرة، مع تحول بعيد الأثر لم تستطع الحكومات القيام بالكثير لإيقافه. في غضون جيل، كانت أوروبا الغربية قد مرت بـ "ثورة صناعية" ثالثة؛ فالصناعات (القديمة) الملوثة، والتي كانت جزءًا من الحياة اليومية قبل سنوات قليلة فقط، باتت في طريقها إلى الزوال. فإذا كان عمال الصلب والمناجم والسيارات والمصانع يفقدون وظائفهم، فذلك لم يكن نتيجة انكماش دوري في الاقتصاد المحلي، كما إنه لم يكن منتجًا ثانويًا من منتوجات الأزمة النفطية. كان الاقتصاد الصناعي الجليل في أوروبا الغربية في طريقه إلى الزوال.

كان الدليل حاسمًا، مع أن صناع السياسات حاولوا بجد على مدى سنوات تجاهل آثاره. بقي عدد عمال المناجم ينخفض بثبات، منذ أن وصل إنتاج أوروبا الغربية من الفحم إلى ذروته في الخمسينيات: فحوض سامبر ميوس الكبير لاستخراج الفحم في جنوب بلجيكا، والذي أنتج 20.5 مليون طن من الفحم في عام 1955، لم ينتج سوى 6 ملايين طن في عام 1968، وأنتج كميات ضئيلة جدًا بعد عشر سنوات من ذلك. وبين عامي 1955 و1985، اختفت 100 ألف فرصة عمل في المناجم في بلجيكا. وعانت مهن مساعدة متنوعة نتيجة ذلك. عانت صناعة المناجم البريطانية أيضًا من خسارات أكبر، وإن وقعت في مدة زمنية أطول. ففي عام 1947، تباهت المملكة المتحدة بـ 958 منجم فحم؛ لكن لم يبق منها سوى 50 منجمًا بعد 45 سنة. كما هبطت القوة العاملة في المناجم من 718 ألف عامل إلى 43 ألفًا: تبددت غالبية فرص العمل تلك في غضون عقد من الزمن (1975 - 1985).

عانت صناعة الصلب، وهي الصناعة الرئيسة الأخرى في أوروبا الصناعية، من مصير مشابه. لم يكن السبب هبوط الطلب على الصلب بنسب كبيرة - على عكس الفحم، لم يكن استبداله سهلًا. لكن بما أن مزيدًا من الدول غير الأوروبية أصبحت في عداد الدول الصناعية، ازدادت المنافسة، وهبطت الأسعار، وانهار سوق الصلب الأوروبي ذو تكلفة الإنتاج العالية. لذلك، فقد عمال الصلب البريطانيون 166 ألف فرصة عمل بين عامي 1974 و1986 (على

الرغم من أن شركة الصلب البريطانية، وهي المنتج الرئيس في المملكة المتحدة، حققت في السنة الأخيرة ربحًا أول مرة في غضون عقد من الزمن). وانخفض بناء السفن لأسباب مشابهة؛ وكذلك الحال مع صناعة السيارات والنسيج. خفضت شركة كورتولدس، وهي أهم اتحاد للصناعات النسيجية والكيماوية في المملكة المتحدة، عدد عمالها بنسبة 50 في المئة في الفترة بين عامي 1977 و1983.

شهد ركود السبعينيات تسارعًا في فقدان الوظائف في كل صناعة تقليدية عمليًا. كان هذا التحول جاريًا أصلًا قبل عام 1973 في صناعات الفحم والحديد والصلب والصناعات الهندسية. وانتشر بعد ذلك إلى الصناعات الكيماوية والنسيجية والورق والسلع الاستهلاكية. وتأذت مناطق بأكملها: بين عامي 1973 و1981، فقدت المنطقة الغربية الوسطى في بريطانيا، وهي موطن الشركات الهندسية الصغيرة ومعامل السيارات، ربع قوتها العاملة. وفقدت منطقة اللورين الصناعية في شمال غرب فرنسا 28 في المئة من وظائفها الإنتاجية. وهبطت قوة العمل الصناعية في ليونبيرغ في ألمانيا الغربية بنسبة 42 في المئة في السنوات ذاتها. عندما بدأت شركة فيات في منطقة تورين بالتحول إلى المكننة واستخدام الروبوت في نهاية السبعينيات، فقد 65 ألف عامل (من أصل 165 ألفًا) أعمالهم في غضون ثلاث سنوات فقط. وفي مدينة أمستردام، كان 40 في المئة من القوة العاملة مستخدمة في الصناعة في الخمسينيات؛ وبعد ربع قرن من ذلك، ما عاد هذا الرقم يشكل سوى واحد من أصل سبعة.

في الماضي، كان من شأن التكلفة الاجتماعية لتغير اقتصادي بهذا الحجم وبهذه السرعة أن تكون صادمة، مع عواقب سياسية لا يمكن التنبؤ بها. لكن، بفضل مؤسسات دولة الرفاه - وربما نتيجة ضعف الحماسة السياسة في ذلك الوقت - أمكن استيعاب الاحتجاجات. لكن ذلك لم يعن انتفاءها. نُظمت بين عامي 1969 و1975 مسيرات غاضبة واعتصامات وإضرابات وقُدمت عرائض على امتداد أوروبا الغربية الصناعية، من إسبانيا (حيث ضاع 1.5 مليون يوم عمل نتيجة الإضرابات الصناعية بين عامي 1973 و1975) إلى بريطانيا، حيث أقنع إضرابان كبيران لعمال المناجم - في عامي 1972 و1974 - حكومة حزب المحافظين المتوترة بأنه ربما كان الجانب الأفضل من البسالة في تأجيل إغلاق المناجم الرئيسة بضع سنوات أخرى، حتى ولو كانت تكلفة تقديم مزيد من الإعانات إلى السكان عمومًا.

كان عمال المناجم وعمال الصلب أشهر المحتجين المنظمين وربما أكثرهم يأسًا في ذلك الوقت، لكنهم لم يكونوا الأكثر كفاحًا. غيَّر انخفاض عدد العمال في الصناعات القديمة ميزان القوى في الحركات النقابية لصالح اتحادات قطاع الخدمات التي كان عددها يتزايد بسرعة كبيرة. في إيطاليا، وحتى مع فقدان المنظمات الصناعية الأقدم، التي كان يقودها الشيوعيون، زاد حجم اتحادات المعلمين والموظفِين الحكوميين، وكذلك تشددهم. أظهرت

الاتحادات القديمة تعاطفًا ضئيلًا مع العاطلين من العمل. فقد كان معظمها متلهفًا للمحافظة على وظائف أعضائها (وعلى نفوذها أيضًا)، وابتعدت من المواجهات المفتوحة. كانت اتحادات قطاع الخدمات المستعدة للمواجهة - فورس أوفريير (Force Ouvrière) في فرنسا، و(NALGO) و(NUPE) و(ASTMS) في بريطانيا [226] - هي التي تبنت بحماسة قضية الشباب والعاطلين من العمل.

في البداية، لجأ القادة الأوروبيون، وقد واجهتهم هذه الأعداد الهائلة غير المسبوقة من الطلبات على تأمين العمل وحماية الأجور إلى ممارسة سابقة مجربة. جرى التفاوض على تسويات تضخمية للأجور مع الاتحادات القوية في بريطانيا وفرنسا. وفي إيطاليا، أدخل نظام تأشيري ذو معدل ثابت ربط الأجور بالأسعار، هو نظام السلم المتحرك (Scala Mobile) في عام 1975. وضعت الصناعات العليلة - ولا سيما الصلب - تحت جناح الدولة، على نحو مشابه في معظمه لعمليات التأميم بعد الحرب: في المملكة المتحدة أنقذت "خطة الصلب" لعام 1977 الصناعة من الانهيار وذلك باتفاق الشركات على توحيد هيكلية سعر الصلب وإلغاء المنافسة السعرية المحلية فعليًا. وفي فرنسا، أعيد تجميع اتحادات الصلب المفلسة في اللورين والمركز الصناعي في البلاد في تكتلات نظمتها الدولة ودعمتها باريس. وفي ألمانيا الغربية، شجعت الحكومة الاتحادية، عملًا بالأنموذج نفسه، على اندماج الشركات الخاصة بدلًا من سيطرة الدولة، لكن النتيجة كانت شبيهة بإنشاء تكتلات احتكارية. ومع منتصف السبعينيات أصبحت شركة قابضة، هي شركة "Ruhrkohle AG"، مسؤولة عن 95 في المئة من الإنتاج التعديني في منطقة الرور.

جرى الحفاظ على ما تبقى من صناعات النسيج المحلية في فرنسا وبريطانيا من أجل فرص العمل التي أتاحتها في مناطق متأثرة بالكساد، وذلك بتقديم دعم مباشر حقيقي للوظائف (دفعت مبالغ لأرباب العمل حتى يحتفظوا بعمال أمكن الاستغناء عنهم) واتخاذ تدابير حمائية ضد المستوردات من العالم الثالث. تعهدت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتغطية 80 في المئة من تكاليف أجور المستخدمين الصناعيين العاملين بدوام جزئي. وصبت الحكومة السويدية النقود في أحواض بناء السفن التي لم تكن مربحة لكنها حساسة سياسيًا.

تباينت هذه الردود الوطنية على الهبوط الاقتصادي. اتبعت السلطات الفرنسية أسلوب التدخل الاقتصادي الجزئي، فحددت "الأبطال الوطنيين" بحسب القطاع، ومنحتهم الأفضلية في العقود والنقد والضمانات؛ في حين واصلت الخزانة في المملكة المتحدة تقليدها الجليل المتمثل في التحكم الكلي بالاقتصاد من طريق الضرائب ومعدلات الفائدة وسياسة الدعم الشامل. لكن المفاجئ هو مدى ضآلة التباين في الاتجاهات السياسية. تمسك الديمقراطيون الاجتماعيون الألمان والسويديون والديمقراطيون المسيحيون الإيطاليون والديغوليون الفرنسيون والسياسيون البريطانيون على اختلاف انتماءاتهم

غريزيًا في البداية بإجماع قبل الحرب: فسعوا إلى التشغيل الكامل إذا أمكن، وعوضوا، في حال تعذره، بزيادات في أجور العاملين، وبتحويلات اجتماعية لغير العاملين، وبإعانات نقدية لأرباب العمل المتوعكين في القطاعين الخاص والعام على حد سواء.

لكن في عقد السبعينيات، اقتنع عدد متزايد من السياسيين بأن التضخم صار أخطر بكثير من معدلات البطالة العالية - وخاصةً أن تكاليف البطالة الإنسانية والسياسية خففت مؤسسيًا. تعذر معالجة التضخم من دون ترتيبات دولية لتنظيم العملات وأسعار صرف تحل محل نظام بريتون وودز الذي أطاحته واشنطن بتسرع. كانت الدول الأعضاء الأصلية الست في المجموعة الاقتصادية الأوروبية قد ردت بتأسيس نظام "الثعبان في نفق" (snake in a tunnel) باتفاق أُبرم في عام 1972: اتفاق للمحافظة على نسب شبه ثابتة بين عملاتها، متيحة هامش حركة بلغ 2.25 في المئة على أي من طرفي الأسعار المتوافق عليها. استمرت هذه التسوية، التي ضمت في البداية بريطانيا وإيرلندا والبلدان الاسكندينافية، سنتين فقط: ذلك أن الحكومات البريطانية والإيرلندية والإيطالية أجبرت جميعًا - لأنها لم تكن قادرة أو راغبة في مقاومة الضغوط لخفض قيمة عملتها بما يتجاوز الحدود المقررة - على الانسحاب من الترتيب، وتركت عملاتها تهوي. وحتى الفرنسيين، أجبروا مرتين على الخروج من "الثعبان"، مرة في عام 1974 والثانية في عام 1976. الواضح أنه لزم فعل المزيد.

في عام 1978، اقترح المستشار الألماني هلموت شميت إعادة تصميم الثعبان على نحو أكثر صرامة بوجه عام: نظام نقدي أوروبي. ستقام شبكة أسعار صرف ثنائية ثابتة، وتُربط بوحد قياس وطنية صرفة، هي وحدة العملة الأوروبية الإيكو (écu)[227] وستُدعم بالاستقرار وأولويات مكافحة التضخم للاقتصاد والمصرف المركزي الألماني. وستلتزم الدول بإجراءات صارمة على صعيد الاقتصاد المحلي من أجل المحافظة على مكانتها في النظام النقدي الأوروبي. كانت هذه أول مبادرة ألمانية من نوعها، ومثلت في الواقع، إن لم يكن بالاسم، توصية بإحلال المارك الألماني بديلًا الدولار كعملة مرجعية في أوروبا على الأقل.

بقي بعض البلدان خارجًا، ولا سيما المملكة المتحدة، حيث فهم رئيس الوزراء العمالي جيمس كالاهان، وكان محقًا في ذلك، أن من شأن النظام النقدي الأوروبي منع بريطانيا من تبني سياسات تضخمية لمعالجة مشكلة البطالة في البلد، في حين انضمت بلدان أخرى لذلك السبب تحديدًا. ذلك أن النظام النقدي الأوروبي، بوصفه "حلًا اضطراريًا"، سيعمل على نحو ما مثل صندوق النقد الدولي (أو المفوضية الأوروبية واليورو بعد سنوات من ذلك): سيجبر الحكومات على اتخاذ قرارات غير شعبية، يمكنها أن تأمل بإلقاء المسؤولية عنها على القواعد والاتفاقات المفروضة من الخارج. في الواقع، كان هذا هو

المغزى بعيد الأمد للترتيبات الجديدة. لم تكن المسألة أنها نجحت إلى حد بعيد مع الوقت في إبعاد شيطان التضخم (مع أنها فعلت ذلك حقًا)، بل في أنها فعلت ذلك عبر تجريدها الثابت للحكومات الوطنية من مبادرتها في السياسة المحلية.

كان هذا تحولًا خطرًا، ذا عواقب أكبر مما كان يُظن في ذلك الوقت. في الماضي، كان على حكومة ما، إذا أرادت أن تختار استراتيجية "عملة صعبة" عبر الالتزام بالتغطية الذهبية أو بالميل إلى معدلات فائدة أدنى، أن تكون مسؤولة محليًا أمام الناخبين. أما في ظروف أواخر السبعينيات، صار في مقدور حكومة في لندن - أو استوكهولم أو روما - عندما تواجه مشكلة بطالة مستعصية، أو صناعات فاشلة، أو مطالبات بأجور تضخمية، أن تلقي اللوم، بلا حول ولا قوة، على شروط قرض من صندوق النقد الدولي، أو صرامة أسعار الصرف المتفاوض عليها مسبقًا بين الأوروبيين، وتنفي مسؤوليتها. كانت المنافع التكتيكية لخطوة من هذا القبيل واضحة، لكن كان لها ثمن.

إذا لم تعد الدولة الأوروبية قادرة على حل مشكلة العمل بدوام كامل وارتفاع الأجور الحقيقية والنمو الاقتصادي، فقد تحتم عليها مواجهة غضب أولئك الناخبين الذين شعروا أنهم خدعوا. وكما لاحظنا آنفًا، كانت ردة فعل السياسيين الغريزية في كل مكان تهدئة مخاوف أصحاب الياقات الزُرق من العمال الذكور: يعود ذلك في جزء منه لأنهم الأكثر تضررًا، أما في الجزء الأعظم منه فلأن السوابق تشير إلى أن هذه الفئة تشكل الجمهور الاجتماعي الذي يُرجح أن يلجأ إلى احتجاجات فعالة. لكن الذي اتضح أن المعارضة الحقيقية كمنت في مكان آخر. كانت الطبقات الوسطى المثقلة بالضرائب - أصحاب الياقات البيض في القطاعين العام والخاص وصغار الحرفيين والذين يعملون لحسابهم - هي التي تحولت مشكلاتها بفعالية شديدة إلى معارضة سياسية.

كانت الطبقات الوسطى، في نهاية المطاف، أكبر المستفيدين من دولة الرفاه الحديثة. هكذا، عندما بدأ نظام ما بعد الحرب يتبلور في السبعينيات، كانت تلك الطبقات الوسطى ذاتها التي شعرت أنها غير مهددة بقدر ما كانت مخدوعة: بفعل التضخم، ودعم الصناعات الفاشلة الممولة من الضرائب، وخفض الخدمات العامة أو إلغاءها لمقابلة التزام قيود الموازنة والسياسة النقدية. وكما في الماضي، كان أثر إعادة توزيع وقْع التضخم، والذي ازداد سوءًا نتيجة الضرائب المرتفعة المزمنة في الدولة الخدمية الحديثة، أشد ما يكون في مواطني الطبقة الوسطى.

الطبقات الوسطى أيضًا هي التي كانت الأكثر اضطرابًا نتيجة مسألة "عدم قابلية الحكم". جاء الخوف، الذي عُبر عنه على نطاق واسع في عقد السبعينيات، من أن الديمقراطيات الأوروبية قد فقدت السيطرة على مصيرها، من عدد من المصادر. تراكم، في المقام الأول، الهلع الذي أثارته

انتفاضات الستينيات المدمرة؛ ما بدا لافتًا، بل ومثيرًا، في جو تلك الأيام المفعم بالثقة، تحول أكثر فأكثر إلى نذير بالشك والفوضى. ثم كان هناك قلق مباشر ناجم عن فقدان الأعمال والتضخم، اللذين بدت الحكومات عاجزة عن التصرف حيالهما.

في الواقع، كانت الحقيقة المتمثلة بأن القادة الأوروبيين بدوا أنهم فقدوا السيطرة هي نفسها مصدر قلق عام. وما زاد في الطين بلة أن السياسيين، كما رأينا، وجدوا بعض المنفعة في الإصرار على عدم كفاءتهم. تحسر وزير الخزانة دينيس هيلي في حكومة حزب العمال سيئة الطالع، في منتصف السبعينيات على مليارات الدولارات الأوروبية التي كانت تتدفق في أرجاء القارة، وهو عمل "رجال لا ملامح لهم، أداروا الغيوم الذرية المتنامية من الأموال غير المقيدة التي تراكمت في الأسواق الأوروبية حتى تتجنب سيطرة الحكومات الوطنية" [(228)]. وما يثير السخرية، أن حزب هيلي نفسه كان قد انتُخب في عام 1974 نتيجة عجز المحافظين الواضح عن تخفيف السخط العام، ليجد نفسه متهمًا بعجز مشابه، بل وأسوأ، في السنوات التالية.

في بريطانيا، كان هناك حديث عابر أيضًا عن عدم كفاءة المؤسسات الديمقراطية في مواجهة الأزمات الحديثة، كما ظهرت بعض التحليلات في الصحافة حول فوائد الحكومة من جانب دخلاء لامبالين، أو تحالفات تشاركية (corporatist) لخبراء "غير السياسيين". وكما حدث مع ديغول (في أيار / مايو 1968)، ظن بعض كبار السياسيين البريطانيين في تلك السنوات أن من الحصافة أن يلتقوا بقادة الشرطة والجيش ليطمئنوا إلى تقديمهم الدعم في حال حدوث اضطراب عام. حتى في اسكندينافيا والبلدان المنخفضة، حيث لم توضع شرعية المؤسسات التمثيلية الجوهرية قط موضع تساؤل، أثار اضطراب النظام المالي العالمي، والانحلال الظاهر لاقتصاد بعد الحرب، وسخط جماهير الناخبين التقليديين، الشكوك في الثقة السهلة لجيل ما بعد الحرب.

كان ثمة تهديد حقيقي وحاضر للغاية، خلف ثورات الشك وزوال الوهم الضبابية تلك، كما بدا في ذلك الوقت. كانت أوروبا الغربية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد نجت بدرجة كبيرة من الصراع الأهلي ومن العنف المكشوف، وإن بدرجة أقل. كانت القوات المسلحة قد نشرت، بأثر دموي، على امتداد أوروبا الشرقية والمستعمرات الأوروبية وعلى امتداد آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية. وبعيدًا عن الحرب الباردة، أصبحت الصراعات الدموية الحامية الوطيس من ملامح عقود بعد الحرب، وقتل فيها ملايين الجنود والمدنيين من كوريا إلى الكونغو. كانت الولايات المتحدة نفسها مسرحًا لثلاث عمليات اغتيال سياسية، وأكثر من موجة من أعمال شغب دموية. لكن أوروبا الغربية كانت جزيرة للسلم الأهلي.

عندما كان رجال الشرطة الأوروبيون يضربون المدنيين أو يطلقون النار عليهم، كان هؤلاء أجانب في العادة، ومن أصحاب البشرة الداكنة غالبًا [(229)].
وفي ما عدا بعض المواجهات العنيفة العرضية مع متظاهرين شيوعيين، قلما استدعت حكومات أوروبية غربية قوات حفظ النظام للتعامل مع معارضة عنيفة، وإذا قامت بذلك، كان العنف غالبًا من جانب هذه القوات. كانت شوارع المدن الأوروبية، بمقاييس عقود ما بين الحربين آمنة بشكل ملحوظ، وهي نقطة كثيرًا ما ركز عليها المعلقون الذين يقارنون المجتمع الأوروبي حسن التنظيم بالنزعة الفردية المفرطة اللامبالية في مدن أميركا. أما في ما يخص "أعمال الشغب" الطالبية في الستينيات، فإذا كانت قد نفعت في شيء فهو أنها أكدت التشخيص: ربما لعب شباب أوروبا لعبة الثورة، لكنه كان مجرد استعراض. وبالكاد جازف "مقاتلو الشوارع" في التعرض لأذى فعلي.
في السبعينيات، أصبح الأفق قاتمًا فجأة. ففي حين أمسكت القبضة الأخوية لبطاركة الحزب في أعقاب اجتياح براغ بخناق أوروبا الشرقية، بدت أوروبا الغربية أنها فقدت السيطرة على النظام العام. لم يأت التحدي من اليسار التقليدي. لكن يلزم القول إن موسكو سُرت بمزية توازن المصالح الدولي في تلك السنوات: فضيحة ووترغيت وسقوط سايغون أضعفا موقف أميركا قطعًا، في حين استفاد الاتحاد السوفياتي كثيرًا، بوصفه أكبر منتج للنفط في العالم، من أزمات الشرق الأوسط. لكن نشر رواية **أرخبيل الغولاغ** (*Gulag Archipelago*) لألكسندر سولجنستين باللغة الإنكليزية، وطرده لاحقًا من الاتحاد السوفياتي في شباط / فبراير 1974، وما أعقبه، في غضون سنوات قليلة، من مجازر في كمبوديا ومأزق الهاربين الفيتناميين بالزوارق، أكدت جميعها أن أي أوهام حول الشيوعية لن تنبعث من جديد.
وكذلك لم نشهد انبعاثًا حقيقيًا لليمين المتطرف إلا في أمثلة هامشية قليلة جدًا. لم تحصل الحركة الاجتماعية الإيطالية (Movimento Sociale Italiano) الفاشية الجديدة قط على أكثر من 6.8 في المئة من الأصوات في الانتخابات الوطنية، وحرصت، في أي حال، على تقديم نفسها بصفتها حزبًا سياسيًا شرعيًا. أما القوميون في ألمانيا الذين كانوا أقل اهتمامًا بالمظهر الحسن هذا، فكانت أهميتهم الانتخابية لا تذكر، مثلهم في ذلك مثل الأحزاب الشبيهة كالجناح القومي في بلجيكا وفرنسا وبريطانيا. باختصار، لم يكن للشيوعية ولا للفاشية، في تجسيداتهما الكلاسيكية، أي مستقبل في أوروبا الغربية. لكن التهديد الحقيقي للسلم الأهلي جاء من اتجاه آخر تمامًا.
واجه المجتمع الأوروبي الغربي في عقد السبعينيات تحديين عنيفين. الأول منهما مرضي، بمعنى أنه جاء نتيجة اعتلال طويل، ولو في صورة جديدة تمامًا. اشتعلت المظالم القديمة في منطقة الباسك في شمال إسبانيا، ولدى الأقلية الكاثوليكية في إيرلندا الشمالية، وفي كورسيكا وفي أماكن أخرى في صورة تمرد عنيف. بالكاد كانت هذه تجربة جديدة على الأوروبيين: طالما عبر

القوميون الفلمنكيون في مناطق الفلاندرز البلجيكية، والنمساويون الناطقون بالألمانية في منطقة ألتو أديج الإيطالية (المعروفة سابقًا باسم جنوب تيرول) عن استيائهم من "خضوعهم"، ولجأوا بأشكال متنوعة إلى الكتابة على الجدران والتظاهرات والاعتداء والقنابل وحتى إلى صندوق الاقتراع.

لكن بحلول عام 1970، كانت مشكلة جنوب تيرول قد حُلت، وذلك بإنشاء منطقة مستقلة ذاتيًا ثنائية اللغة أرضت الجميع ما عدا أكثر النقاد تطرفًا. وعلى الرغم من أن القوميين الفلمنكيين من حزبَي اتحاد الشعب (Volksunie) والكتلة الفلمنكية (Vlaams Blok) لم يتخلوا قط عن هدفهم النهائي في الانفصال عن والونيا الناطقة بالفرنسية، فإن ازدهار الفلاندرز الجديد، إضافةً إلى تشريع بعيد الأثر جعل من بلجيكا دولة اتحادية، خففا من حدة مطالبهما مؤقتًا: إذ تحولت الحركة القومية الفلمنكية من حركة منبوذة مستاءة إلى ثورة لدافعي الضرائب الناطقين بالألمانية، والممانعين لإعانة عمال الصلب الوالونيين العاطلين من العمل[230]. لكن قضيتَي أبناء الباسك وكاثوليك أولستر فكانتا مختلفتين تمامًا.

كان إقليم الباسك في شمال إسبانيا دومًا هدفًا خاصًا لغضب فرانكو؛ كان ذلك ناجمًا، في جانب منه، عن الارتباط الوثيق بين الإقليم وقضية الجمهوريين في الحرب الأهلية الإسبانية. وفي جانب آخر، لأن مطلب الباسكيين القديم بأن يُعترف بهم بأنهم **مختلفون** سار عكس أعمق غرائز المركزية والحفاظ على الدولة التي يعزوها سلك الضباط الإسبان إلى أنفسهم. كان كل ما يندرج بتمايز تحت اسم **باسكي** يقمع على نحو عدواني طوال سنوات حكم فرانكو: اللغة والعادات والسياسة. حتى إن الدكتاتور الإسباني كان، بالتعارض مع غرائزه ذات النزعة المركزية، يفضل نافارا (Navarre) (وهي منطقة لم يقارب إحساسها بالذات ونزعتها الانفصالية ولو من بعيد حس الباسكيين أو الكتالونيين) بحقوق وامتيازات وهيئة تشريعية خاصة من دون أي سبب آخر سوى إغاظة جيرانها الباسكيين الذين لم يتوقعوا مثل ذلك العطف.

كان ظهور الإرهاب الباسكي الحديث ردًا مباشرًا على سياسات فرانكو، مع أن الناطقين باسم الإقليم أو المدافعين عنه كانوا دائمًا يزعمون أن له جذورًا أعمق في أحلام إقليمهم الخائبة بالاستقلال. شكلت منظمة إيتا (والتي جاء اسمها اختصارًا لكلمتي الباسك والحرية) في كانون الأول / ديسمبر 1958، بهدف قيادة الكفاح المسلح من أجل استقلال الباسك. وقد أقامت منذ أيامها الأولى، حين كانت منظمة سرية، صلات عملية - أعطيت في ما بعد تبريرًا أيديولوجيًا خادعًا على نحو ما - مع جماعات شبيهة في الخارج، ساعدتها على تأمين المال والأسلحة والتدريب والملاجئ الآمنة والدعاية، مثل جماعة بادر - ماينهوف (Baader - Meinhof Group) في ألمانيا والجيش الجمهوري الإيرلندي ومنظمة التحرير الفلسطينية، إضافةً إلى منظمة الجيش السري في فرنسا.

كانت استراتيجية منظمة إيتا - وأنصارها السياسيين في حزب هيري باتاسونا (Herri Batasuna)، وهو حزب باسكي انفصالي شُكل في عام 1978 - قائمة بصورة واضحة على العنف الذرائعي: رفع سعر الاحتفاظ بإقليم الباسك في إسبانيا إلى مستوى لا يمكن احتماله سياسيًا. وكانت لمنظمة إيتا، مثلها في ذلك مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي ومنظمات أخرى شبيهة، طموحات بأن تعمل كمؤسسة داخل الدولة. لم يستهدف ناشطو إيتا الكاثوليك المتشددون والأخلاقيون - بطريقة تثير على نحو ساخر رائحة فرانكو نفسه - رجال الشرطة الإسبان (سقطت أولى ضحاياهم في حزيران / يونيو 1968) والسياسيين والوجهاء الباسكيين المعتدلين فحسب، بل ورموز الانحطاط "الإسباني" في الإقليم، كدور السينما والحانات ومراقص الديسكو وبائعي المخدرات وما شابه.
كانت أعمال منظمة إيتا، في سنوات انحسار حقبة فرانكو، مقيدة بالقمع نفسه الذي قاد إلى ظهورها؛ مع نهاية الدكتاتورية، في مطلع السبعينيات، كان ربع قوات الشرطة المسلحة الإسبانية متمركزًا في إقليم الباسك وحده. لكن ذلك لم يمنع إيتا من اغتيال رئيس وزراء فرانكو، الأدميرال لويس كاريرو بلانكو في مدريد في 20 كانون الأول / ديسمبر 1973، أو من قتل 12 مدنيًا في هجوم بالقنابل في العاصمة بعد 9 أشهر من ذلك. كما لم يكن لإعدام 5 مقاتلين من إيتا في أيلول / سبتمبر 1975، قبل موت فرانكو بزمن قصير، أي تأثير مهدئ في أعمال الجماعة. لكن مجيء الديمقراطية، من جهة أخرى، أتاح فرصًا جديدة.
أرادت منظمة إيتا وأنصارها الاستقلال التام. ما حصل عليه إقليم الباسك بموجب الدستور الإسباني بعد فرانكو (ينظر الفصل السادس عشر) هو قانون بالحكم الذاتي أقر بموجب استفتاء في عام 1979. زادت منظمة إيتا، الحانقة في الأقل من احتمال فقدان دعم المتعاطفين المعتدلين الراضين بالحكم الذاتي وبحق التعبير اللغوي والثقافي عن الذات، حملات التفجير والاغتيال التي كانت تقوم بها. فبين عامي 1979 و1980 قتلت المنظمة 181 شخصًا. وفي سياق العقد التالي، كان متوسط عمليات القتل التي قامت بها 34 عملية في السنة. لكن، على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من هشاشة الديمقراطية الإسبانية الوليدة، أخفقت المنظمة وحلفاؤها السياسيون في تحويل حملتهم الإرهابية إلى مكسب سياسي. وتحول نجاحهم الوحيد، متمثلًا بإثارة مجموعة صغيرة من ضباط الجيش اليمينيين للسيطرة على البرلمان في شباط / فبراير 1981 باسم القانون والنظام وسلامة الدولة، إلى إخفاق تام.
أحد الأسباب الكامنة وراء محدودية تأثير منظمة إيتا أن معظم الباسكيين لم يتعاطفوا مع وسائلها ولا مع غاياتها، على الرغم من المدى المروع والتأثير العام الواسع الذي حققته عمليات القتل التي قامت بها. في الواقع، الكثير من أهل الباسك ليسوا باسكيين. كانت التحولات الاقتصادية في إسبانيا في

الستينيات والهجرات الكبيرة داخل البلد وإلى الخارج قد سببت تغيرات لم يفهمها القوميون القدامى وأتباعهم من الشباب المتعصبين بكل بساطة. مع منتصف الثمانينيات، كان أقل من نصف سكان إقليم الباسك من أبوين باسكيين، وأقل من ذلك بكثير من جدين باسكيين. عد هؤلاء الناس منظمة إيتا وحزب هيري باتاسونا تهديدًا لرفاههم (وضمنيًا لوجودهم ذاته في الإقليم).

مع فقدان مشروع منظمة إيتا السياسي تماسه مع الواقع الاجتماعي، ازدادت تطرفًا؛ إذ ضاعفت جهودها بعد أن نسيت هدفها، استشهادًا بتعريف جورج سانتايانا للتعصب. نجحت المنظمة في البقاء، وما زالت، وهي تحصل على تمويلها من الجريمة والابتزاز، ويخضع عمل أعضائها عبر الحدود في الأقسام الباسكية في جنوب غرب فرنسا لقيود متزايدة، تقتل مصادفةً سياسيًا أو شرطيًا قرويًا. لكنها فشلت في تعبئة رأي الباسك دعمًا للاستقلال السياسي، أو في إكراه الدولة الإسبانية على الإذعان لقضيتها. جاء أعظم "نجاح" لإيتا في مطلع الثمانينيات، عندما دفعت أفعالها رئيس الوزراء الاشتراكي فيليبي غونزاليس إلى السماح لقتلة مأجورين مناهضين للإرهاب (مجموعات التحرير المناهضة للإرهاب) (the Grupos Antiterroristas de Liberación) بأن تقيم لنفسها مواقع غير قانونية على الأرض الفرنسية لتتصيد أعضاء إيتا، حيث قتل 26 منهم بين عامي 1983 و1987. ألقى قرار غونزاليس، الذي لم يكشف عنه إلا بعد سنوات من ذلك (ينظر الفصل الثاني والعشرون) ظلًا ذا مفعول رجعي على السنوات الأولى للديمقراطية الدستورية في إسبانيا بعد فرانكو؛ لكن يمكن الجدال بأن ذلك الرد كان، في تلك الظروف، ردًا معتدلًا على نحو لافت.

كان الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت يشبه منظمة إيتا إلى حد كبير في أساليبه، وفي بعض أهدافه المعلنة. ومثلما كانت منظمة إيتا تسعى إلى جعل مقاطعات الباسك مناطق خارجة عن السيطرة، لتضمن من ثم خروجها من إسبانيا، كذلك هدف الجيش الجمهوري الإيرلندي إلى جعل إيرلندا الشمالية منطقة لا يمكن السيطرة عليها، ما يؤدي إلى طرد البريطانيين وتوحيد المقاطعات الست الشمالية مع بقية إيرلندا. لكن كانت بينهما اختلافات مهمة. على اعتبار أن إيرلندا مستقلة موجودة في الأصل، فقد كان أمام المتمردين، من حيث المبدأ في الأقل، هدف وطني قابل للتحقق عمليًا يقدمونه لأنصارهم. ومن ناحية أخرى، كانت هناك أكثر من جماعة إيرلندية شمالية، وكانت التباينات بينها تعود إلى زمن طويل مضى.

كانت إيرلندا الشمالية - أولستر - مثلها في ذلك مثل الجزائر الفرنسية، بقية استعمارية وجزءًا لا يتجزأ، تابعًا للدولة الوطنية. عندما تخلت لندن في النهاية عن إيرلندا للإيرلنديين في عام 1922، احتفظت المملكة المتحدة بالمقاطعات الست من الجزيرة على أسس معقولة بما يكفي، وهي أن الأغلبية البروتستانتية الكاسحة هناك موالية بقوة لبريطانيا، وليست لديها أي رغبة في أن تحكمها دبلن، وفي أن تدمج في جمهورية شبه ثيوقراطية يحكمها أساقفة

كاثوليك. أيًا يكن ما قاله قادة الجمهورية الجديدة السياسيون علنًا فإنهم لم يكونوا عمومًا غير سعداء للتخلي عن مجتمع كبير متراص من البروتستانت المتمردين بغضب. أما بالنسبة إلى أقلية من القوميين الإيرلنديين، شكل ذلك التنازل خيانة، واستمروا يطالبون، تحت راية الجيش الجمهوري الإيرلندي، بتوحيد الجزيرة برمتها. بالقوة إذا اقتضى الأمر.

ظل هذا الوضع على حاله ولم يتغير في خلال أربعة عقود. بحلول الستينيات، كان الموقف الرسمي في دبلن يشبه، على نحو ما، موقف بون (من تقسيم ألمانيا بعد الحرب): الاعتراف بالرغبة في إعادة توحيد الأمة، لكنهم راضون بهدوء لرؤية المسألة تؤجل إلى أجل غير مسمى. وفي تلك الأثناء، كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة قد اختارت أن تتجاهل قدر الإمكان الوضع الصعب الذي ورثته في أولستر، حيث تسيطر الأغلبية البروتستانتية على الكاثوليك المحليين عبر دوائر انتخابية مقسمة (ديموغرافيًا بشكل تعسفي لمصلحتها)، وزبائنية سياسية وضغط طائفي على أرباب العمل واحتكار الوظائف في المهن الحساسة: الوظائف الحكومية المدنية والقضاء وفوق كل شيء الشرطة.

إذا كان السياسيون في الأرض البريطانية قد فضلوا إدارة الظهر لهذه القضايا، فذلك لأن حزب المحافظين يعتمد على الجناح "الاتحادي" (Unionist) (الذي يعود إلى حملة القرن التاسع عشر لإبقاء إيرلندا موحدة مع بريطانيا) لتشكيل كتلة حاسمة من المقاعد البرلمانية؛ وهكذا كان ملتزمًا بالإبقاء على **الوضع الراهن** المتمثل في المحافظة على أولستر جزءًا لا يتجزأ من المملكة المتحدة. ولم يكن حزب العمال أقل تطابقًا مع نقابات العمال القوية في صناعة بناء السفن في بلفاست والصناعات المتحالفة، حيث كان العمال البروتستانت يحصلون على معاملة تفضيلية منذ زمن بعيد.

كانت الانقسامات في إيرلندا الشمالية، كما توحي هذه الملاحظة الأخيرة، معقدة في العادة. كان الانقسام الديني بين البروتستانت والكاثوليك حقيقيًا ويقابل انقسامًا مجتمعيًا متكررًا في كل مرحلة من مراحل الحياة: من الولادة إلى الموت، مرورًا بالتعليم والسكن والزواج والعمل والاستجمام. كان انقسامًا قديمًا. تبدو الإشارات إلى نزاعات القرنين السابع عشر والثامن عشر وانتصاراته للأجانب ذات طابع شعائري سخيف، لكن التاريخ الكامن وراءها حقيقي. غير أن الانقسام الكاثوليكي - البروتستانتي لم يكن قط تمايزًا طبقيًا بالمعنى التقليدي، على الرغم من مساعي الجيش الجمهوري الإيرلندي لتطعيم بلاغته بتصنيفات ماركسية. كان هناك عمال وقساوسة - وبدرجة أقل ملاك أراض ورجال أعمال ومهنيون - في الجانبين.

علاوة على ذلك، لم تتملك الكثير من كاثوليك أولستر رغبة ملحة في أن تحكمهم دبلن. كانت إيرلندا في الستينيات لا تزال بلدًا فقيرًا ومتخلفًا. كان مستوى المعيشة في الشمال أعلى على نحو ملحوظ من المتوسط الإيرلندي،

مع أنه أدنى من ذاك السائد في بقية المملكة المتحدة. كانت أولستر رهانًا اقتصاديًا أفضل حتى للكاثوليك. وفي غضون ذلك، ارتبط البروتستانت بقوة شديدة بالمملكة المتحدة. لم يكن هذا الشعور متبادلًا بأي شكل من الأشكال من بقية بريطانيا التي لم تفكر إلا قليلًا بإيرلندا الشمالية (إذا كانت تفكر فيها أصلًا). مع نهاية الستينيات، كانت الصناعات القديمة في أولستر، مثل تلك الصناعات في بقية المملكة المتحدة، تتجه إلى الانحدار. وكان واضحًا أصلًا للمخططين في لندن أن مستقبل القوة العاملة ذات الأغلبية البروتستانتية هناك لم يكن واضحًا. لكن فوق ذلك، من العدل أن نقول إن السلطات البريطانية لم تفكر جديًا بأولستر على مدى عقود عدة.

آل الجيش الجمهوري الإيرلندي إلى جماعة سياسية هامشية، يشجب الجمهورية الإيرلندية بصفتها غير شرعية لأنها غير كاملة، ويكرر التعبير عن مطمحه "الثوري" في بناء إيرلندا مختلفة، راديكالية وموحدة. لم تحظ بلاغة الجيش الجمهوري الإيرلندي الغامضة والبائدة، إلا بقليل من الجاذبية لدى أعضاء الجيل الشاب (بمن في ذلك جيري آدامز المولود في بلفاست والبالغ من العمر 17 عامًا، والذي انضم إليه في عام 1965) الذين كانوا أكثر اهتمامًا بالفعل منهم بالعقيدة، وشكلوا تنظيمهم الخاص: الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت السري [(231)]. ظهر التنظيم الجديد الذي حمل اختصارًا اسم "المؤقتون" (Provos)، والذي جاء أعضاؤه أساسًا من مدينتي ديري وبلفاست في الوقت المناسب تمامًا للاستفادة من موجة تظاهرات الحقوق المدنية التي اجتاحت الشمال، مطالبة بالحقوق السياسية والمدنية التي تأخرت كثيرًا للكاثوليك من حكومة أولستر في ستورمونت كاسل (Stormont Castle)، ولم تلق إلا التصلب السياسي، وهراوات الشرطة مقابل جهودها.

اشتعل فتيل "الاضطرابات" التي كان لها أن تسيطر على الحياة العامة في إيرلندا الشمالية - وفي بريطانيا إلى حد ما - في خلال العقود الثلاثة التالية بفعل قتال الشوارع في ديري بعد مسيرة "الشبيبة المتدربة" (Apprentice Boys) التقليدية في تموز / يوليو 1969، أحيت بعدوانية ذكرى هزيمة قضية اليعاقبة والكاثوليك قبل 281 سنة. لمواجهة عنف شعبي متنام، وتلبية لمطالبة القادة الكاثوليك لندن بالتدخل، أرسلت الحكومة البريطانية الجيش البريطاني إلى إيرلندا، وسيطرت على الوظائف المتعلقة بعمل الشرطة في المقاطعات الست. كان الجيش، المجند إلى حد بعيد من الأراضي البريطانية الرئيسة، أقل تحزبًا بلا جدال وأقل قسوة عمومًا من الشرطة المحلية. لذلك من السخرية أن وجوده زود الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت المشكل حديثًا بمطلبه الرئيس: ألا وهو أن تغادر السلطات البريطانية وقواتها أولستر، في خطوة أولى على طريق إعادة توحيد الجزيرة تحت الحكم الإيرلندي.

لم يرحل البريطانيون. وليس واضحًا كيف سيرحلون. سقطت محاولات كثيرة في السبعينيات لبناء الثقة بين أبناء المجتمع والسماح للإقليم بتسيير أموره

الخاصة، نتيجة الشك والعناد من الجانبين. كانت لدى الكاثوليك، وإن لم يكونوا معجبين بمتطرفيهم المسلحين، تجربة سابقة جيدة لعدم الثقة بوعود التشارك في السلطة والمساواة المدنية التي يطلقها قادة أولستر البروتستانت. وكان هؤلاء، غير الراغبين دائمًا في تقديم تنازلات حقيقية للأقلية الكاثوليكية، خائفين جديًا من مقاتلي الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت المتشددين. ولولا الوجود العسكري البريطاني لزاد انزلاق الإقليم إلى الحرب الأهلية المفتوحة.

هكذا، علقت الحكومة البريطانية في الفخ. في البداية كانت لندن متعاطفة مع الضغط الكاثوليكي من أجل الإصلاحات؛ لكن، عقب مقتل جندي بريطاني في شباط / فبراير 1971، أقرت الحكومة سياسة الاعتقال من دون محاكمة، فتدهور الوضع بسرعة. وفي كانون الثاني / يناير 1972، قتلت قوات المظليين البريطانية يوم "الأحد الدامي" 13 مدنيًا في شوارع ديري. وفي السنة ذاتها، قُتل 146 عنصرًا من قوات الأمن و321 مدنيًا في أولستر، وجرح نحو 5 آلاف شخص. شن الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت، مدعومًا بجيل جديد من الشهداء وبعناد خصومه، ما سيصبح حملة امتدت 30 سنة، فجر في سياقها، وقتل، وعطب جنودًا ومدنيين في أولستر وعلى امتداد الأراضي البريطانية الرئيسة. وقام بمحاولة واحدة في الأقل لاغتيال رئيسة الوزراء البريطانية. حتى لو كانت السلطات البريطانية راغبة في الانسحاب من أولستر (وهي أمنية ناخبين كثيرين في الجزيرة) ما كانت لتتمكن من ذلك. وكما أظهر استفتاء جرى في آذار / مارس 1973 رغبت أغلبية ساحقة من الناس في أولستر في المحافظة على روابطها ببريطانيا، وهو ما أكدته استطلاعات لاحقة للرأي العام [(232)].

لم توحد حملة الجيش الجمهوري الإيرلندي إيرلندا. ولم تبعد البريطانيين عن أولستر. كما أنها لم تزعزع السياسة البريطانية، على الرغم من أن اغتيال سياسيين وشخصيات عامة (ولا سيما اللورد ماونتباتن (Lord Mountbatten)، وهو نائب الملك سابقًا في الهند، وعراب أمير ويلز) قد صدم الرأي العام بحق على جانبي البحر الإيرلندي. لكن "الاضطرابات" الإيرلندية زادت كآبة عقد مظلم في الأصل في الحياة العامة البريطانية، وساهمت في أطروحة "عدم قابلية [إيرلندا] للحكم" التي أعلنت في ذلك الوقت، وبددت التفاؤل المشرق الذي ساد في الستينيات. بحلول الوقت الذي جلس الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت - والجماعات البروتستانتية شبه العسكرية التي ظهرت في إثره - أخيرًا إلى طاولة المفاوضات، لضمان ترتيبات دستورية ربما كانت الحكومة البريطانية ستُسر بمنحها منذ البداية تقريبًا. كان 1800 شخص قد قتلوا، وكان واحد من كل خمسة أشخاص من سكان أولستر ينتمي إلى عائلة قتل أو جرح أحد أفرادها في القتال.

مقابل هذه الخلفية، كانت "أمراض" أوروبا في السبعينيات قليلة بالفعل، على الرغم من أنها ساهمت في جو الاضطراب المنتشر على نطاق واسع. زعمت مجموعة، أطلقت على نفسها اسم "اللواء الغاضب" (Angry Brigade)، أنها تتصرف نيابة عن العاطلين من العمل المهملين، وزرعت قنابل في أنحاء لندن في عام 1971. وأثار انفصاليون ناطقون بالفرنسية في منطقة جورا السويسرية، باستخدام تكتيكات الأنموذج الإيرلندي، أعمال شغب في عام 1974 ردًا على فرض دمجهم في كانتون بيرن (الناطق بالألمانية). وتعاركت حشود من مثيري الشغب في ليفربول وبريستول ومنطقة بريكستون في لندن مع الشرطة على السيطرة على الأحياء الفقيرة المغلقة في الأنحاء الداخلية من المدينة.

كانت جميع هذه الأعمال، بشكل أو بآخر، كما أشرتُ، أمراضًا سياسية: مهما بدا شكلها متطرفًا، كانت أهدافها مألوفة وتكتيكاتها ذرائعية. أرادت تحقيق شيءٍ ما، وكانت ستكف عن تلك التكتيكات من تلقاء نفسها، إذا تحققت مطالبها. كانت منظمة إيتا والجيش الجمهوري الإيرلندي وما شابههما منظمات إرهابية؛ لكنها لم تكن غير عقلانية. فقد انتهى الأمر بمعظمها، في اللحظة المناسبة، إلى التفاوض مع أعدائها، على أمل ضمان أهدافها ولو جزئيًا. لكن تلك الاعتبارات لم تكن قط محل اهتمام أنصار ثاني تحد عنيف في تلك الأوقات.

اختفت معظم النظريات الراديكالية الخيالية في الستينيات في معظم أوروبا الغربية من دون ضرر. لكنها تحولت في بلدين على وجه التحديد إلى هوس عدواني برر ذاته. انطلقت أقلية صغيرة من الطلاب الراديكاليين السابقين الثملين بتكيفاتهم لجدليات الماركسية، "لكشف" "الوجه الحقيقي" للتسامح القمعي في الديمقراطيات الغربية. حاججوا بأنه لو تعرض نظام المصالح الرأسمالية البرلماني للضغط بما يكفي من القوة لألقى بقناع الشرعية، وأظهر وجهه الحقيقي. من شأن البروليتاريا - "المبعَدَة" حتى الآن عن مصالحها وضحية "الوعي الزائف" حول وضعها - عندما تواجه حقيقة ظالميها، أن تحتل مكانها الصحيح على متاريس الحرب الطبقية.

يضفي ملخص من هذا القبيل الكثير من الصدقية على العمل السري الإرهابي في السبعينيات - والقليل من تلك الصدقية أيضًا. انجر معظم الشباب والصبايا إليه، ومهما كانت معرفتهم بمفردات تبرير العنف، لم يؤدوا إلا دورًا صغيرًا في صوغه. كانوا جنود الإرهاب المشاة. ومن ناحية أخرى، وخاصة في ألمانيا الغربية، كانت الطاقة العاطفية الموظفة في حقدهم على الجمهورية الاتحادية نابعة من مصادر أعمق وأعتم من بهلوانيات راديكالية القرن التاسع عشر البلاغية سيئة الإعداد. كان الدافع إلى جعل عمارة الأمن والاستقرار تتحطم على رؤوس جيل آبائهم التعبير المتطرف عن شك أكثر انتشارًا، في ضوء الماضي القريب، حول الصدقية المحلية للديمقراطية التعددية. لذا لم تكن مصادفة أن يتخذ "الإرهاب الثوري" شكله الأخطر في ألمانيا وإيطاليا.

ظهرت الصلة بين سياسات خارج البرلمان (البرلمانية الإضافية) والعنف الصريح أول الأمر في ألمانيا في نيسان / أبريل 1968، وذلك عندما اعتقل أربعة متطرفين - من بينهم أندرياس بادر وغودرن إنسلين - للاشتباه بأنهما حرقا مخزنين كبيرين في فرانكفورت. بعد سنتين من ذلك، فر بادر من السجن عبر غارة مسلحة، خططت لها وقادتها أولريكه ماينهوف. وفي ما بعد، أصدرت مع بادر بيانهما المعروف بـ "بيان مفهوم حرب العصابات في المدن" (Concept City Guerrilla Manifesto)، وفيه أعلنا عن تشكيل فصيل الجيش الأحمر (Rote Armee Fraktion)، الذي عرف اختصارًا بـ "RAF"، والذي كان هدفه تفكيك الجمهورية الاتحادية بالقوة. كان اختيار ذلك الاسم المختصر مقصودًا: كما أن القوات الجوية الملكية البريطانية، والمعروفة اختصارًا بـ "RAF" أيضًا، قد هاجمت ألمانيا النازية من الجو، فإن جماعة بادر - ماينهوف، كما كانت تعرف باللغة المتداولة، ستضرب وريثتها بالقنابل، وتطلق عليها النار من الأسفل، حتى تجبرها على الخضوع.
اتبع فصيل الجيش الأحمر وفروعه الملحقة بين عامي 1970 و1978 استراتيجية تعمدت الإرهاب العشوائي واغتيال جنود ورجال شرطة ورجال أعمال، وسطو على المصارف، واختطاف سياسيين معروفين. وإضافةً إلى قتل 28 شخصًا وجرح 93 آخرين في سياق تفجيرات وعمليات إطلاق نار في تلك السنوات، أخذ أعضاؤه 162 رهينة، ونفذوا أكثر من 30 عملية سطو على المصارف لتمويل منظمتهم، وللترويج لوجودهم. استهدفوا، في سنواتهم الأولى، أيضًا قواعد الجيش الأميركي في ألمانيا الغربية، فقتلوا، وجرحوا عددًا من الجنود، ولا سيما في أواخر ربيع 1972.
اختطف فصيل الجيش الأحمر في سنة 1977، وهي السنة التي بلغت أعماله فيها ذروتها، هانز مارتن شلاير، رئيس شركة ديملر بنز ورئيس اتحاد الصناعات في ألمانيا الغربية. ثم أعدمه لاحقًا. واغتال كلًا من سيغفريد بوباك النائب العام في ألمانيا الغربية، ويورغن بونتو رئيس مصرف دريسدنر (DresdnerBank). لكن هذا كان آخر فصل في حياة المنظمة. وُجدت ماينهوف (التي اعتقلت في عام 1972) ميتة في زنزانتها في سجن في شتوتغارت في أيار / مايو 1976. كان جليًا أنها شنقت نفسها، مع أن شائعات تحدثت عن إعدامها على يد الدولة. أما بادر، الذي ألقي القبض عليه في أثناء اشتباك بالأسلحة في فرانكفورت في عام 1972، فقد كان في السجن ينفذ حكمًا مدى الحياة لارتكابه جريمة قتل، عندما وجد أيضًا ميتًا في زنزانته في 18 تشرين الأول / أكتوبر 1977، في اليوم ذاته مع غودرن إنسلين وإرهابي مسجون آخر. استمرت منظمتهم السرية حتى الثمانينيات، وإن تقلص نشاطها بدرجة كبيرة: في آب / أغسطس 1981، فجرت مقر قيادة القوة الجوية الأميركية في رامشتاين (Ramstein) في ألمانيا الغربية، وفي الشهر التالي، حاولت مجموعة "غودرن إنسلين كوماندو" أن تغتالِ القائد الأعلى للقوات الأميركية في أوروبا، لكِنها فشلت.

بما أنه لم يكن للجماعة السرية الإرهابية الألمانية أي أهداف محددة، فلا يمكن أن تقاس إنجازاتها إلا بمدى نجاحها في عرقلة الحياة العامة الألمانية وتقويض مؤسسات الجمهورية. وقد فشلت في ذلك فشلًا واضحًا. كان الفعل الحكومي القمعي الأبرز في ذلك الوقت، إصدار حكومة فيلي برانت الاشتراكية الديمقراطية قرار الحظر الوظيفي (Berufsverbot) في عام 1972. منع ذلك القرار أي شخص يتورط في أعمال سياسية تعتبر ضارة بالدستور من العمل في وظائف حكومية، وكان الهدف منه ظاهريًا إبعاد أنصار الأحزاب اليسارية واليمينية المتطرفة عن المناصب الحساسة. وفي ثقافة ميالة على نحو خارق أصلًا إلى الامتثال العام، أثارت تلك الخطوة مخاوف من الرقابة ومما هو أسوأ؛ لكن بالكاد كانت نذر الدكتاتورية مصدر مخاوف منتقديها - وفي الحد الأقصى - وآمالهم.

لم ينجح اليسار الإرهابي، ولا اليمين النازي الجديد الذي أعيد إحياؤه - المسؤول عن قتل 13 شخصًا وجرح 220 شخصًا آخرين في هجوم بالقنابل على مهرجان أكتوبر (Oktoberfest) في ميونيخ في عام 1980 - في زعزعة الجمهورية، على الرغم من أنهما أثارا كلامًا طائشًا في الدوائر السياسية المحافظة عن الحاجة إلى كبح الحريات المدنية وفرض "النظام". كان الأكثر إثارة للقلق هو مدى قدرة جماعة بادر - ماينهوف، على وجه الخصوص، على استغلال مخزون التعاطف العام مع أفكارها بين مثقفين وأكاديميين هم، من نواح أخرى، ملتزمون القانون [(233)].

أحد مصادر التعاطف الشعبي حنين متنام في الدوائر الأدبية والفنية إلى ماضي ألمانيا الضائع. كان ثمة شعور بأن ألمانيا "حرمت من إرثها" مرتين: مرة على يد النازيين الذين جردوا الألمان من تاريخ محترم مفيد؛ والأخرى على يد الجمهورية الاتحادية التي فرضها المشرفون الأميركيون على ألمانيا لتكون صورة زائفة عن نفسها. وبحسب تعبير المخرج السينمائي هانز يورغن سايبربرغ فإن الأمة "قد حرمت من إرثها روحيًا، وجُردت منه ... إننا نعيش في بلد من دون وطن، من دون "ديار" (Heimat) عزف الطابع القومي الواضح للألماني اليساري المتطرف - استهداف المحتلين الأميركيين والشركات المتعددة القوميات والنظام الرأسمالي "الدولي" - على الوتر، مثلما فعل زعم الإرهابيين أن الألمان هم الآن ضحايا مناورات الآخرين ومصالحهم.

شهدت تلك السنوات ذاتها فيضًا من الأفلام والخطابات والكتب والبرامج التلفزيونية والمسلسلات الوثائقية الشعبية عن تاريخ البلد وهويته الإشكاليين. ومثلما ادعى فصيل الجيش الأحمر أنه يقاتل "الفاشية" - بالوكالة إذا جاز التعبير - تعارك مثقفو ألمانيا الغربية أيضًا، من اليسار واليمين، على السيطرة على إرث ألمانيا الحقيقي. أخرج زميل سايبربرغ، المخرج السينمائي إدغار ريتز، سلسلة تلفزيونية ذات شعبية هائلة، مدتها 16 ساعة، بعنوان: "الديار: تأريخ ألماني" (Heimat: A German Chronicle). وهي قصة عائلةٍ من ريف هانسروك

في راينلاند البلاطينية (Rhineland Palatinate)، تتبعت تاريخ ألمانيا المعاصر عبر رواية محلية تمتد من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الوقت الحاضر.

في فيلم ريتز، تغرق سنوات ما بين الحربين، على نحو خاص، في وهج شفقي من الذكريات الحنونة؛ بل إنه بالكاد يُسمح، لحقبة النازية بالتطفل على الذكريات الحنونة للأزمنة الأفضل. من الجهة الأخرى، كان العالم المتأمرك الذي ساد في الجمهورية الاتحادية بعد الحرب يقدم بازدراء جليدي غاضب: فقد صور إهماله المادي للقيم الوطنية وتدميره للذاكرة والاستمرارية على أنهما مادة أكالة بعنف للقيم الإنسانية والمجتمع. وكما في فيلم فاسبيندر "زواج ماريا براون" (*Marriage of Maria Braun*)، الشخصية الرئيسة - واسمها أيضًا ماريا - تقوم بواجب نحو ألمانيا التي تقدم على أنها ضحية؛ لكن الديار تصور بطريقة تقوم على الحنين الصريح إلى الماضي وحتى على الخوف من الغرباء في احتقارها للقيم الدخيلة وتوقها إلى روح "ألمانيا العميقة" الضائعة.

كان ريتز، مثله في ذلك مثل سايبربرغ وآخرين، يحتقر علنًا المسلسل التلفزيوني الأميركي "المحرقة"، الذي عرض على التلفزيون الألماني أول مرة في عام 1979. إذا كان ثمة تصوير لماضي ألمانيا، فهو من شأن الألمان مهما كان مؤلمًا، وقد كتب ريتز: "إن أكثر عمليات التجريد من الملكية تطرفًا هي تجريد المرء من تاريخه. سرق الأميركيون تاريخنا عبر 'المحرقة'". وكان تطبيق "مبدأ الجمال التجاري" على ماضي ألمانيا طريقة انتهجتها أميركا للسيطرة عليها. كان صراع المخرجين والفنانين الألمان ضد "التفاهة" الأميركية جزءًا من الصراع ضد الرأسمالية الأميركية.

كان ريتز وفاسبيندر من بين مخرجي برنامج "ألمانيا في الخريف" (Deutschland im Herbst) في عام 1978، وهو تجميع لأفلام وثائقية ولقطات سينمائية ومقابلات تناولت حوادث خريف 1977، ولا سيما خطف هانز مارتن شلاير وقتله، وانتحار إنسلين وبادر في وقت لاحق. ليس الفيلم مميزًا بتعبيراته عن التعاطف مع الإرهابيين، وإنما بالمصطلحات المتميزة التي أفصح بواسطتها عن تلك التعبيرات. بتقطيعات داخلية مصنوعة بدقة، يصور الرايخ الثالث والجمهورية الاتحادية بأنهما متشابهان عائليًا. وهكذا تقدم "الرأسمالية" أو "نظام الربح" والاشتراكية القومية على أنها بغيضان ويتعذر الدفاع عنهما، ويظهر الإرهابيون على أنهم المقاومون العصريون: أي الأنتيغونات العصريات اللواتي يتصارعن مع ضميرهن وضد القمع السياسي.

وُظفت موهبة سينمائية مهمة في "ألمانيا في الخريف" - كما في الأفلام الألمانية المعاصرة الأخرى - لتصوير ألمانيا الغربية على أنها دولة بوليسية، قريبة من النازية، في قدرتها على القمع والعنف في الأقل. يشرح هورست ماهلر، وهو إرهابي نصف نادم، كان لا يزال في السجن في ذلك الوقت، للكاميرا أن ظهور معارضة من خارج البرلمان في عام 1967 كان "ثورة ضد الفاشية" لم تحدث في عام 1945. استمر الصراع الحقيقي ضد شياطين ألمانيا

النازيين عبر الحركة السرية الراديكالية الفتية في البلاد - ولو باستخدام طرائق شبيهة بطرائق النازية، بشكل لافت، وهي مفارقة لا يتطرق إليها ماهلر.
أخذ الربط الضمني بالنازية في "ألمانيا في الخريف" شكلًا صريحًا تمامًا أصلًا في التبريرات الفكرية للإرهاب المضاد للرأسمالية. مثلما شرح الفيلسوف ديتليف هارتمان في عام 1985، "يمكن أن نتعلم من الترابط الواضح بين المال والتقنية والإبادة في إمبريالية النظام النازي الجديد ... (كيف) نرفع الحجاب الذي يغطي تقنية الإبادة المتمدنة في نظام بريتون وودز الجديد". كان هذا الانزلاق السهل - فكرة أن ما يجمع النازية والديمقراطية الرأسمالية أهم مما يفرق بينهما، وأن الألمان هم من سقطوا ضحايا الاثنتين - هو ما ساعد في تفسير عدم حساسية اليسار الألماني المتطرف المتميزة في موضوع اليهود.
في 5 أيلول / سبتمبر 1972، هاجمت منظمة أيلول الأسود الفلسطينية الفريق الإسرائيلي في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ، وقتلت 11 رياضيًا، إضافةً إلى شرطي ألماني. من شبه المؤكد أن القتلة تلقوا مساعدة محلية من اليسار الراديكالي (مع أنه كان من غرابة السياسة المتطرفة الألمانية في ذلك الوقت أن سعادة اليمين المتطرف لن تكون أقل في عرض خدماته). كانت الصلة بين التنظيمات الفلسطينية والمجموعات الإرهابية الأوروبية قد أصبحت مثبتة تمامًا؛ فقد "تدرب" إيسلن وبادر ومواينهوف جميعًا في وقت ما مع الفدائيين الفلسطينيين، إضافةً إلى الباسكيين والإيطاليين والجمهوريين الإيرلنديين وغيرهم. لكن الألمان وحدهم الذين بذلوا جهدًا إضافيًا: عندما اختطف أربعة مسلحين (ألمانيان وعربيان) طائرة الخطوط الجوية الفرنسية في حزيران / يونيو 1976، وطاروا بها إلى عينتيبي في أوغندا، كان الألمانيان هما من حدد الركاب اليهود، وعزلهم عن بقية المسافرين.
إذا كان هذا العمل، الذي يذكر بجلاء بانتقاء الألمان لليهود في زمان ومكان آخرَين، لم يخز جماعة بادر - ماينهوف تمامًا في عيون المتعاطفين معها فذلك لأن جدالاتها، أن لم يكن طرقها، قد نالت قبولًا واسعًا: فالألمان هم الضحايا الآن وليس اليهود؛ والرأسمالية الأميركية هي مرتكب الجريمة وليس الاشتراكية القومية (النازية). صارت "جرائم الحرب" أعمالًا يقوم بها الأميركيون أيضًا، ككل الفيتناميين مثلًا. كانت هناك "روح وطنية جديدة" واسعة في ألمانيا الغربية، وكانت أكثر من مفارقة صغيرة أن أفراد بادر - ماينهوف وأصدقاءهم، الذين كانت ثورتهم العنيفة موجهة في البداية ضد مشاعر الرضى الذاتي عن "ألمانيا أولًا" في جيل آبائهم، هم من وجدوا أنفسهم مختارين بأصداء ذلك التراث القومي ذاته. كان ملائمًا تمامًا أن ينتهي الأمر بهورست ماهلر، وهو أحد الناجين القلائل من مؤسسي الإرهاب اليساري في ألمانيا الغربية في أقصى يمين الطيف السياسي بعد ثلاثة عقود.

لم يكن الإرهاب الإيطالي المعاصر في النواحي الظاهرية مختلفًا اختلافًا ملحوظًا عن النموذج الألماني. فهو أيضًا استفاد من الخطاب شبه الماركسي العائد للستينيات، وكان معظم قادته قد تلقوا تعليمهم السياسي في الاحتجاجات الجامعية في ذلك الوقت. ظهرت منظمة الإرهاب اليساري السري الرئيسة، التي أطلقت على نفسها اسم الألوية الحمراء (Brigate Rosse)، إلى حيز الاهتمام العام في تشرين الأول / أكتوبر 1970، وذلك عندما وزعت منشورات حددت أهدافًا تشبه إلى حد بعيد تلك التي تبناها فصيل الجيش الأحمر. كان قادة الألوية الحمراء، مثلهم في ذلك مثل بادر ومماينهوف وآخرين، شبابًا (لم يكن أشهرهم، وهو ريناتو كورسيو، قد تجاوز 29 عامًا في عام 1970)، وأغلبهم طلاب سابقون، وقد كرسوا أنفسهم للصراع السري المسلح كغاية في حد ذاته.

لكن كانت هناك بعض الاختلافات المهمة. شدد الإرهابيون اليساريون الإيطاليون كثيرًا من البداية على علاقتهم المزعومة مع "العمال"؛ في الواقع كان للجماعات الأكثر احترامًا في اليسار المتطرف بعض الأتباع في مدن صناعية معينة في الشمال، ولا سيما ميلانو. على عكس الإرهابيين الألمان، الذين التفوا حول مجموعة صلبة صغيرة من المجرمين، تراوح اليسار المتطرف الإيطالي بين أحزاب سياسية شرعية، مرورًا بشبكات حرب عصابات المدن، وانتهاء بفرق صغيرة من قطاع الطرق السياسيين المسلحين، مع درجة معقولة من التداخل في العضوية والأهداف.

كررت هذه الجماعات والفرق على نطاق أصغر التاريخ الانشطاري لليسار الأوروبي السائد. أعقب كل عمل عنفي في مسار السبعينيات تأكيدات زعمت المسؤولية عنه من منظمات لم تكن معروفة حتى تاريخه. وكثيرًا ما كان ذلك من فصائل فرعية ومنشقة عن المنظمات الأصلية. ودارت في فلك الإرهابيين أنفسهم كوكبة سائبة من الحركات شبه السرية وأصدرت نشرات كانت بياناتها "النظرية" الطنانة الشاملة تقدم تغطية أيديولوجية للتكتيكات الإرهابية. كانت أسماء هذه الجماعات والخلايا والشبكات والنشرات والحركات المتنوعة أكثر من محاكاة ساخرة: إضافةً إلى الألوية الحمراء، كان هناك "الصراع المستمر" (Lotta Continua) و"سلطة العمال" (Potere Operaio) و"الخط الأمامي" (Prima Linea) و"استقلالية العمال" (Autonomía Operaia) و"طليعة العمال" (Avanguardia Operaia) و"النواة البروليتارية المسلحة" (Nuclei Armati Proletáři) و"التشكيلات الشيوعية المقاتلة" (Formazione Comuniste Combattenti) و"الاتحادات الشيوعية المقاتلة" (Unione Comunisti Combattenti) و"القوة البروليتارية المسلحة" (Potere Proletario Armato)، وغيرها.

إذا كانت هذه القائمة توحي، في استعادة للماضي، برغبة شديدة في تضخيم الأهمية الاجتماعية والثورية لبضعة آلاف من الطلاب السابقين وأتباعهم على الهوامش الساخطة في الحركة العمالية، فيجب ألا يبخس أثر مساعيهم للفت

انتباه الجمهور إليهم قدره. ربما كان كورسيو وصديقته مارا كاغول وأصدقاؤهما يعيشون في وهم حكاية رومانسية من حكايات الجنيات عن قطاع الطرق الثوريين (المأخوذة إلى حد بعيد من الصورة الشعبية لمقاتلي حرب العصابات الثوريين في أميركا اللاتينية)، لكن الضرر الذي تسببوا به كان حقيقيًا بما يكفي. بين عامي 1970 و1981، لم تمض سنة واحدة في إيطاليا من دون عمليات قتل وتشويه وخطف واعتداء وأعمال عنف عام متعددة. وفي غضون ذلك العقد، سقط 3 سياسيين و9 قضاة و65 رجل شرطة ونحو 300 شخص آخر ضحايا الاغتيال.

حصر أعضاء الألوية الحمراء وغيرهم في السنوات الأولى أعمالهم إلى حد بعيد في خطف مديري المعامل ورجال الأعمال الأقل شأنًا وإطلاق النار عليهم في بعض الأحيان: كانت تعابير مثل "أذناب الرأسمالية " و"عبيد المالك"، تعكس اهتمامهم الأولي بالديمقراطية المباشرة في أوساط العمال العاديين. لكنهم مع منتصف السبعينيات، كانوا قد انتقلوا إلى تنفيذ عمليات اغتيال لسياسيين - مستهدفين سياسيين يمينيين في البداية، ثم رجال شرطة وصحافيين ومدعين عامين - في استراتيجية صُممت لـ "نزع قناع" شرعية البرجوازية وإجبار الدولة على ممارسة القمع العنيف، ومن ثم استقطاب الرأي العام.

أخفقت الألوية الحمراء حتى عام 1978 في إثارة ردة الفعل المنشودة، على الرغم من تصعيد الهجمات في أثناء السنة السابقة. ثم خطفت في 16 آذار / مارس 1978 أشهر ضحاياها: ألدو مورو، أحد قادة الحزب الديمقراطي المسيحي ورئيس وزراء سابق ووزير خارجية. احتُجز مورو مدة شهرين، ورفض رئيس الوزراء الديمقراطي المسيحي جوليو أندريوتي، مدعومًا من الشيوعيين ومعظم أعضاء حزبه، حتى النظر في مطلب الخاطفين بالإفراج عن "سجناء سياسيين" مقابل حياة مورو. ورفض الإرهابيون تليين موقفهم على الرغم من الإدانة الجماعية من كل الطيف السياسي الإيطالي ومناشدات البابا والأمين العام للأمم المتحدة. وفي 10 أيار / مايو، وجدت جثة ألدو مورو في سيارة مركونة بوقاحة في شارع في وسط روما.

كشفت قضية مورو بالتأكيد عجز الدولة الإيطالية - استقال وزير الداخلية في اليوم التالي للعثور على الجثة. بعد مرور ثماني سنوات على التشريع المسعور المناهض للإرهاب والمطاردة على امتداد الوطن، أخفقت الشرطة بوضوح في كسر الجماعة السرية الإرهابية [(234)]. وكانت أصداء نجاح الألوية الحمراء في ارتكاب جريمة سياسية في قلب الدولة وعاصمتها كبيرة. بدا واضحًا للجميع عندئذٍ أن إيطاليا واجهت تحديًا حقيقيًا لنظامها السياسي: بعد مضي أقل من أسبوعين على العثور على جثة مورو، قتلت الألوية الحمراء رئيس فرقة مكافحة الإرهاب في جنوا. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1978، اغتالت المدير العام للشؤون الجنائية في وزارة العدل في روما. وبعد أسبوعين من ذلك، اغتالت "التشكيلاتُ الشيوعية المقاتلة" مدعيًا عامًا رفيع الشأن.

لكن مستوى تحدي الإرهابيين للدولة ذاته بدأ حينها يحصد ثمنًا. ألقى الحزب الشيوعي الإيطالي بوزنه بحزم وبوضوح خلف مؤسسات الجمهورية، مصرحًا بما بات واضحًا لكل شخص تقريبًا: أيًا تكن جذور الإرهابيين في الحركات الشعبية في الستينيات، فقد وضعوا أنفسهم في السبعينيات خارج طيف السياسة الراديكالية. كانوا ببساطة مجرمين ويجب مطاردتهم على هذا الأساس. وكذا يجب أن يكون وضع أولئك الذين يقدمون لهم الغطاء الأيديولوجي، وربما أكثر: في نيسان / أبريل 1979، اعتُقل المحاضر في جامعة بادوا توني نيغري، إضافةً إلى قادة آخرين في حركة "استقلالية العمال"، ووجهت لهم تهمة التآمر لإثارة العصيان المسلح ضد الدولة.

أصر نيغري وأنصاره (ولا يزالون) على وجوب عدم الخلط بين "الاستقلاليين" الراديكاليين غير السريين وغير المسلحين، وبين الجمعيات السرية غير الشرعية، وأن القرار السياسي بملاحقتهم كان يمثل بالضبط التراجع عن "النظام البرجوازي" الذي تنبأت به الألوية الحمراء، وسعت إلى إقامته. لكن نيغري نفسه تغاضى عن هجمات جامعة بادوا العنيفة على المدرسين والمديرين التي أوشكت أن ترقى إلى مستوى تكتيكات إرهابية. كانت شعارات "اللاشرعية الجماهيرية" و"الحرب الأهلية الدائمة" والحاجة إلى التنظيم "عسكريًا" في مواجهة الدولة البرجوازية تتردد على نطاق واسع في الدوائر الأكاديمية المحترمة - بما في ذلك صحيفة نيغري ذاته **روسو** (*Rosso*) (الأحمر). بعد سنة من اختطاف مورو وقتله، كتب نيغري نفسه احتفالًا بـ "إبادة العدو": "ألم عدوي لا يؤثر في: فالعدالة البروليتارية تملك قوة إثبات الذات الإنتاجية والمقدرة على الإقناع المنطقي" [(235)].

لم تكن فكرة أن العنف السياسي يمكن أن يملك "قوة إثبات الذات الإنتاجية" غريبة في التاريخ الإيطالي الحديث بالطبع. ما كان نيغري يؤكده، وما كانت الألوية الحمراء وأصدقاؤها يمارسونه، لم يختلف عن سلطة "القوة التطهيرية" على النحو الذي مجده الفاشيون. وكما في ألمانيا، كذلك في إيطاليا: كراهية أقصى اليسار لـ "الدولة البرجوازية" أعاده إلى العنف "البروليتاري" الذي مارسه اليمين المناهض للديمقراطية. بحلول عام 1980، أصبح من غير الممكن التمييز بين غايات كل من اليسار الإرهابي واليمين الإرهابي ووسائلهما في إيطاليا. في الحقيقة، لم تكن الألوية الحمراء وفروعها مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن كل العنف الذي مورس في إيطاليا في "سنوات الرصاص". عاد اليمين التآمري المناهض للجمهورية إلى الظهور على السطح في تلك السنوات (وارتكب أبشع جريمة مفردة في عصرها، ألا وهي تفجير محطة قطارات بولونيا في آب / أغسطس 1980، والتي أدت إلى مقتل 85 شخصًا وجرح 200 آخرين)؛ وفي ميدزوجيورنو (في جنوب إيطاليا)، تبنت المافيا أيضًا استراتيجية إرهابية أكثر عدوانية في حربها مع القضاة والشرطة والسياسيين المِحليين.

لكن بقدر ما أوضحت عودة ظهور الإرهاب الفاشي الجديد وانبعاث عنف المافيا انكشاف المؤسسات الديمقراطية وتفاقمه، فسر الإرهابيون اليساريون مشاريعها - ربما بشكل صحيح - بأنها علامة على نجاحهم. ذلك أن كلا الطرفين المتطرفين سعى لزعزعة استقرار الدولة عبر تحويل الحياة العامة العادية إلى حياة خطرة لا تطاق - مع فارق أن في استطاعة اليمين الاعتماد على شيء من الحماية والتعاون من قوى النظام ذاته الذي سعى إلى تدميره. أجازت شبكات التآمر اليمينية الغامضة، التي وصلت إلى أعلى مراتب الشرطة والمجتمع المصرفي والحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم، قتل قضاة ومدعين العامين وصحافيين [(236)].

نجاح الديمقراطية وحكم القانون في إيطاليا في البقاء في تلك السنين مسألة ليست قليلة الأهمية. فبين عامَي 1977 و1982، خصوصًا، كانت البلاد محاصرة بأعمال عنف متطرفة عشوائية من جانب اليسار المتطرف واليمين المتطرف والمجرمين المحترفين على حد سواء. وفي تلك السنوات ذاتها، اغتالت المافيا وغيرها من الشبكات الإجرامية قادة شرطة وسياسيين ومدعين عامين وقضاة وصحافيين، متمتعة بما يقارب الحصانة الواضحة. وفي حين جاء التهديد الأخطر من اليمين المتطرف - الأفضل تنظيمًا والأقرب إلى قلب الدولة - كان للإرهابيين "الحمر" الأثر الأكبر في الخيال الشعبي. وكان ذلك، في جزء منه، ناجمًا عن أنهم، مثل فصيل الجيش الأحمر في ألمانيا، استغلوا التعاطف المحلي واسع الانتشار مع الأفكار الراديكالية. رأى الشيوعيون الرسميون أن هذا الاستيلاء على الإرث الثوري هو مصدر قوة الإرهابيين الرئيس، إضافةً إلى أنه علامة على الخطر الذي تتعرض له صدقية التيار اليساري السائد.

من دواعي السخرية التي لم تكن معروفة للشيوعيين المحليين أنفسهم، أن الألوية الحمراء وفصيل الجيش الأحمر - كما أشباههما ممن لديهم الدافع ذاته، لكن غير الفعالين - مثل "الخلايا الشيوعية المقاتلة" (Cellules communistes combattantes) في بلجيكا و"العمل المباشر" (Action Directe) في فرنسا وغيرهم، وحتى منفذي العمليات الأصغر في أماكن أخرى - كانت تمول جزئيًا بأموال من الاستخبارات السرية السوفياتية. لم يكن هذا المال جزءًا من أي استراتيجية متماسكة: كان يدفع استنادًا إلى مبادئ عامة - أعداء أعدائنا مهما كانوا سخيفين وتافهين، يبقون أصدقاءنا. لكن المشروع أخفق في هذه الحالة: الإنجاز الوحيد، الذي لا يقبل الجدل، والذي حققه الإرهاب اليساري في أوروبا الغربية في تلك السنوات هو أنه محا بإحكام أي أوهام ثورية متبقية من الجسم السياسي المحلي.

كانت جميع المنظمات السياسية لليسار السائد، وخاصةً الشيوعيون، ملزمة بإبعاد نفسها عن العنف من أي نوع كان. كان ذلك، في جزء منه، ردة فعل عفويةً على التهديد الذي فرضه الإرهاب عليها، كما على الآخرين؛ إذ كان أعضاء نقابات العمال وغيرهم من ممثلي حركة العمال التقليدية من بين أكثر

أهداف الشبكات السرية تعرضًا للذم. كان ذلك، في جزء منه أيضًا، لأن "سنوات الرصاص" في السبعينيات عملت على تذكير الجميع بالمدى الذي يمكن أن تصله هشاشة الديمقراطيات الليبرالية، وهو درس أهمل عرضًا في جو الستينيات المندفع. لم يكن الأثر الصافي لسنوات مما كان يفترض أنه التخريب الثوري في قلب أوروبا الغربية استقطاب المجتمع، كما خطط الإرهابيون وتوقعوا، بل دفع السياسيين من جميع الأطراف إلى التكتل معًا في أمان منطقة الوسط.

في حياة العقل، كان عقد السبعينيات العقد الأكثر إثارةً للإحباط في القرن العشرين. وبمقياس ما، يمكن أن يعزا ذلك إلى الظروف الموصوفة في هذا الفصل: فقد شجع الانكماش الاقتصادي الحاد والمستمر، إضافةً إلى العنف السياسي واسع الانتشار، الشعور بأن أزمنة أوروبا السعيدة قد ولت، وربما لسنوات عدة مقبلة. صار معظم الشباب الآن أقل انشغالًا بتغيير العالم منهم بإيجاد عمل: أخلى الافتتان بالطموحات الجماعية مكانه للهوس بالحاجات الشخصية. واحتل ضمان مصلحة المرء الشخصية في عالم أكثر تهديدًا الأسبقية على السير بالقضايا المشتركة.

ما من شك في أن تغير المزاج هذا كان أيضًا ردًا على الانغماس المندفع في العقد السابق. الأوروبيون، الذين لم يستمتعوا إلا مؤخرًا بانفجار غير مسبوق بالطاقة والأصالة في الموسيقى والأزياء والسينما والفنون، أصبح في مقدورهم الآن أن يتأملوا في وقت فراغهم في تكلفة عربداتهم الأخيرة. لم يكن ما بدا أنه تقادم مثالية الستينيات بسرعة شديدة بقدر تقادم براءة تلك الأيام: الشعور بأنه يمكن فعل أي شيء يمكن تخيله؛ وأنه يمكن امتلاك أي شيء يمكن صنعه؛ وأن الخطيئة - سواء أكانت أخلاقية أم سياسية أم قانونية أم جمالية - جذابة ومُنتجة بطبيعتها. وفي حين اتسمت الستينيات بالدافع الساذج إلى تهنئة الذات وإلى التصديق بأن كل ما يحدث جديد - وأن كل جديد مهم - كان عقد السبعينيات عصر التهكم والأوهام الضائعة والتوقعات الضئيلة.

كتب ألبير كامو في روايته **السقوط** (*The Fall*)، الأزمنة العادية تنجب أنبياء فارغين. قدمت السبعينيات حصادًا وفيرًا منهم. كان عصرًا أدرك بكآبة أنه جاء بعد آمال الماضي القريب العظيمة وأفكاره الطموح، وأنه لم يكن لديه ما يقدمه سوى التكرار اللاهث وغير المحتمل والتمديد للأفكار القديمة. كان عصرًا واعيًا لذاته تمامًا، عصر "ما بعد كل شيء" الذي بدت آفاقه المستقبلية غائمة. وكما لاحظ عالم الاجتماع الأميركي دانييل بيل في ذلك الوقت: "إن استخدام كلمة 'ما بعد' يشير إلى إحساس بالعيش في زمن واقع بين حقبتين". ولهذا التعبير، الذي هو وصف للعالم الحقيقي - 'ما بعد الحرب' وما 'بعد الإمبريالي' وأخيرًا 'ما بعد الصناعي' - استخداماته، حتى إذا كان قد ترك ما يمكن أن يأتي بعده غامضًا. لكنه عندما يطبق على فئات الفكر - كما في 'ما

بعد الماركسية' و'ما بعد البنيوية' وفي التركيب الأكثر مراوغةً من الجميع 'ما بعد الحداثة' - فهو لا يزيد إبهامات عصر مشوش أصلًا إلا غموضًا.
كانت ثقافة الستينيات عقلانية. على الرغم من المخدرات المعتدلة والعربدات الطوباوية عمل الفكر الاجتماعي لذلك العصر، مثل موسيقاه، بإيقاع أليف ومترابط، وإنما على نحو "أوسع" فحسب. وكان أيضًا مجتمعانيًا على نحو لافت: كان يفترض أن الطلاب، مثل "العمال" و"الفلاحين" و"الزنوج" وغيرهم من الجماعات، يشتركون بمصالح وروابط تجمعهم في علاقة خاصة، كما تجمعهم مع بقية المجتمع، ولو كانت عدوانية. افترضت مشاريع الستينيات، مهما كانت خيالية، علاقة بين الفرد والطبقة، وبين الطبقة والمجتمع، وبين المجتمع والدولة، ومن شأنها أن تكون مألوفة في شكلها، إن لم يكن في محتواها، للمنظرين والناشطين في أي لحظة من لحظات القرن السابق.
انقلبت ثقافة السبعينيات، لا على الجماعة، بل على الفرد. ومثلما حلت الأنثروبولوجيا في الستينيات محل الفلسفة بوصفها النظام الأسبق، أخذ علم النفس مكانه. في سياق الستينيات، تبنى الماركسيون الشباب على نطاق واسع فكرة "الوعي الزائف" لتفسير فشل العمال وغيرهم في تحرير أنفسهم من الارتباط بالمصلحة الرأسمالية. وكما رأينا، شكلت هذه الفكرة، لدى البديل المنحرف، الأطروحة الأساسية للإرهاب اليساري. لكنها تبنت أيضًا آخرة غريبة في الدوائر الأقل تسيسًا: في تكييف اللغة ذات الخلفية الماركسية مع المواضيع الفرويدية. شدد الذين سموا أنفسهم "ما بعد الفرويديين"، على الحاجة إلى تحرير الذوات الفردية الإجمالية وليس الطبقات الاجتماعية.
ظهر منظرو التحرير الآن، في أوروبا الغربية كما في أميركا الشمالية، وكان هدفهم تحرير الذات الإنسانية، لا من العبودية المفروضة اجتماعيًا، بل من الأوهام المفروضة ذاتيًا. المتغير الجنسي في هذا الموضوع - فكرة أن الكبت الاجتماعي والجنسي مترابطان ترابطًا متكاملًا - كان أصلًا حقيقة بدهية في أوساط معينة في أواخر الستينيات. لكن ماركوزه أو فيلهلم رايش، تشاركا بنسب فكري واضح ينحدر من فرويد وماركس، في السعي إلى التحول الجماعي عبر التحرير الفردي. وكان أتباع جاك لاكان، على الجهة الأخرى، أو منظرات حركة المساواة بين الجنسين المعاصرات، مثل كيت ميلليت وآني ليكليرك، أقل طموحًا وأكثر عددًا. لم ينشغلوا كثيرًا بمشاريع الثورة الاجتماعية التقليدية (التي قرنتها النسويات، على نحو صحيح، بالحركات السياسية التي يقودها الرجال أساسًا ولمصلحتهم)، بل سعوا إلى تقويض مفهوم الذات الإنسانية، الذي كان ذات يوم الأساس الذي يبنون عليه.
تكمن فرضيتان واسعتا الانتشار خلف هذا النوع من التفكير الذي تشاركت به الأوساط الثقافية في ذلك الوقت بشكل واسع. تقول الفرضية الأولى إن السلطة لا تقوم على السيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية - كما افترض معظم المفكرين الاجتماعيين منذ عصر النهضة - وإنما على احتكار المعرفة.

المعرفة بالعالم الطبيعي، والمعرفة بالمجال العام؛ ومعرفة المرء بذاته؛ وفوق ذلك كله، المعرفة بالطريقة التي تنتج بها المعرفة ذاتها وتشرعنها. وهكذا، اعتمدت المحافظة على السلطة، بهذا المعنى، على قدرة هؤلاء المسيطرين على المعرفة على المحافظة على تلك السيطرة على حساب الآخرين، وذلك بقمع "المعرفات" المدمرة.

اقترن هذا الوصف للوضع الإنساني، على نحو واسع وصحيح، بكتابات ميشيل فوكو. لكن على الرغم من كل غموضه المتعمد العرضي، كان فوكو عقلانيًا في الجوهر. اقتفت كتاباته المبكرة أثر الادعاء الماركسي الجليل بأن لتحرير العمال من أغلال الرأسمالية، ينبغي أولًا إحلال رواية مختلفة للتاريخ وعلم الاقتصاد محل رواية المجتمع البرجوازي المكتفية بذاتها. باختصار، يجب على المرء أن يضع المعرفة الثورية، إذا جاز التعبير، محل تلك المعرفة الخاصة بالأسياد: أو يجب على المرء أن يصارع "هيمنة" الطبقة الحاكمة، إذا استخدمنا لغة أنطونيو غرامشي التي كانت رائجة قبل سنوات قليلة من ذلك.

لكن فرضية ثانية، كانت أشد هيمنة على الاتجاهات الفكرية، مضت إلى أبعد من ذلك بكثير. كانت هذه النظرية الإصرار المُغوي على تدمير، لا اليقينيات القديمة فحسب، بل وإمكان اليقين ذاته. يجب النظر بشك إلى السلوك كله، والرأي كله، والمعرفة كلها، خاصةً أنها جميعًا مشتقة اجتماعيًا، ومن ثم فهي ذرائعية سياسيًا. الفكرة ذاتها القائلة إن الأحكام والتقويمات قد تكون مستقلة عن الشخص الذي يطلقها باتت تعامل في بعض الدوائر على أنها هي ذاتها التعبير عن موقف اجتماعي متحزب (ومحافظ ضمنًا) وعن تمثيله.

يمكن، من حيث المبدأ، اختصار كل صور تكرار الاجتهاد أو المعتقد بهذه الطريقة. حتى المفكرين النقديين أنفسهم يمكن أن "يتموضعوا". وبحسب تعبير أستاذ علم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، وهو أكثر ممثلي علم اجتماع المعرفة الجديد الأوروبيين تأثيرًا، ليس "الخطاب المتخصص" سوى تعبير عن "الجزء المسيطَر عليه من الطبقة المسيطرة". ما لم تكشفه هذه الطريقة المدمرة على نحو خادع في "تموضع" جميع المعارف والآراء هو كيفية تقرير ما إذا كان "خطابٌ" ما أصح من آخر. وهي معضلة حُلت بالتعامل مع "الحقيقة" على أنها ذاتها فئة متموضعة اجتماعيًا. وهو موقف سرعان ما سيصبح رائجًا في أماكن عدة. كانت النتيجة الطبيعية لتلك التطورات نمو نزعة تشكيكية تجاه كل مقولة اجتماعي عقلانية. وأجاد الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ليوتار، الذي لخصت مقالته "الوضع ما بعد الحداثي" (The Post - modern Condition) هذا الموضوع في عام 1979، التعبير عن جو العصر (air du temps)، عن هذه الفكرة بوضوح كاف: "إني أعرف ما **بعد الحداثي** بأنه التشكيك بما وراء الحكايات (meta - narratives)".

كان المصدر الضمني، وغير المعترف به عادة، لهذه التأثيرات الفكرية الفرنسية ألمانيًا، وهو ما كانت عليه الحال كثيرًا في العقود الماضية. لاحظ

الكاتب الإيطالي إيليو فيتوريني مرة أن فرنسا قد أثبتت، منذ أيام نابليون، أنها كتيمة (محصنة) أمام أي تأثير خارجي باستثناء تأثير الفلسفة الرومانسية الألمانية. وما كان صحيحًا عندما كتب ذلك في عام 1957، لم يكن أقل صحة بعد عقدين من الزمن. وفي حين كانت الحساسيات الإنسانوية لدى جيل أسبق تُعزى إلى ماركس وهيغل، فإن عقد السبعينيات الشكاك بذاته كان يتعرض لإغراء تيار أعتم عمومًا في الفكر الألماني. هكذا، كانت نزعة ميشيل فوكو التشكيكية الراديكالية، بمقياس واسع، تعديلًا لأفكار نيتشه. أما الكتاب الفرنسيون المؤثرون الآخرون، ولا سيما الناقد الأدبي جاك دريدا، فقد تطلعوا إلى مارتن هايدغر لدعم نقدهم للوسائل البشرية و"تفكيكهم"، كما كان قد بات يعرف، للذات الإنسانية المعرفية وموضوعها النصي.

كان هذا الاهتمام، لدى الأكاديميين المختصين بهايدغر أو معاصره الألماني كارل شميت (الذي جذبت واقعيته التاريخانية اهتمام طلاب العلاقات الدولية)، أكثر من مجرد شذوذ صغير. في نهاية المطاف، ارتبط اسم كل من هايدغر وشميت بالنازية. وكان ذلك صريحًا تمامًا في حالة هايدغر نتيجة قبوله وظيفة أكاديمية تحت رعاية النازية. لكن الاهتمام المتجدد بنقد الفرضيات التفاؤلية حول التقدم، ومساءلة أسس العقلانية المتنورة ومنتوجاتها الثانوية السياسية والمعرفية، أقام قرابة معينة بين نقاد الحداثة والتقدم الفني في أوائل القرن العشرين مثل هايدغر والمتشككين المتحررين من وهم عصر "ما بعد الحداثة"، وسمح لهايدغر وآخرين بالتطهر مما ارتبط بأسمائهم سابقًا.

بحلول الوقت الذي كانت الفلسفة الألمانية فيه قد عبرت الفكر الاجتماعي الباريسي وصولًا إلى المذهب النقدي الثقافي الإنكليزي - وهي الأشكال التي كانت مألوفة فيها لمعظم القراء في ذلك الوقت - كانت مفرداتها الصعبة بطبيعتها قد بلغت مستوى من الإبهام التعبيري، الذي أثبت أنه يروق كثيرًا لجيل جديد من الطلاب ومعلميهم. كان أعضاء الهيئة التدريسية من الأساتذة المبتدئين الذين وُظفوا لتأمين الكادر التدريسي للجامعات المتوسعة في ذلك الوقت هم أنفسهم، وفي معظم الحالات، من خريجي الستينيات، وقد كبروا وسط أجواء تلك السنوات وجدالاتها. لكن في حين كانت الجامعات الأوروبية في العقد السابق مشغولة بالنظريات الكبرى من أنواع مختلفة - المجتمع والدولة واللغة والتاريخ والثورة - فإن الذي رشح إلى الجيل التالي كان، فوق كل شيء، انشغالًا بالنظرية بوصفها نظرية. أزاحت حلقات دراسية في "النظرية الثقافية" أو "النظرية العامة" الحدود الصارمة التقليدية التي كانت لا تزال مسيطرة حتى على الجدل الأكاديمي الراديكالي قبل بضع سنوات. وأصبحت "الصعوبة" مقياس الجدية الفكرية. وخلص الكاتبان الفرنسيان لوك فيري وآلان رينو، في تعليقهما المتنور على إرث "فكر الـ 68"، إلى أن: "أعظم إنجازات مفكري الستينيات هو إقناع جمهورهم بأن الإبهام علامة العظمة".

بوجود جمهور جاهز في الجامعات، رفع منظرون محتفى بهم حديثًا، مثل لاكان ودريدا، تقلبات اللغة ومفارقاتها إلى مستوى فلسفات كاملة، قوالب مرنة للتفسير النصي والسياسي إلى ما لا نهاية. امتزج المذهب النظري الجديد بسلاسة بالقديم في مؤسسات، مثل مركز جامعة برمنغهام للدراسات الثقافية المعاصرة. تحررت الماركسية من ارتباطها المربك بالمقولات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، وأعيد إنتاجها كنقد ثقافي. لم يعد التمنع المزعج من جانب البروليتاريا الثورية عن هزيمة البرجوازية الرأسمالية يشكل عائقًا. وكما عبر ستيوارت هول، الناطق الرسمي البريطاني البارز باسم مركز الدراسات الثقافية في تلك السنوات، في عام 1976: استُبدلت "فكرة 'اختفاء الطبقة برمتها' بصورة أكثر تعقيدًا وتمايزًا من الكيفية التي تقاد فيها القطاعات والشرائح المختلفة لطبقة ما في مسارات وخيارات مختلفة بفعل ظروفها الاجتماعية - الاقتصادية المقررة".

بعد سنوات، سيسلم هول نفسه بأن مركزه كان "لمدة من الزمن، مشغولًا على نحو أكثر من اللازم بهذه المسائل النظرية الصعبة". أما في الواقع فقد كان هذا الغموض المتعمد النرجسي ابن عصره إلى حد بعيد، فانفصاله عن الواقع اليومي يحمل شهادة غير واعية على إنهاك تقليد فكري. وعلاوة على ذلك، لم يكن، بأي شكل من الأشكال، العلامة الوحيدة على الاستنزاف الثقافي في تلك السنوات. حتى الأصالة المتألقة في سينما الستينيات الفرنسية انحطت إلى فنية خجولة. في عام 1974، أخرج جاك ريفيت، المخرج البارع والأصيل لفيلم "باريس التي ننتمي إليها" (*Paris Nous Appartient*) (1960) وفيلم "الدينية" (*La Religieuse*) (1966)، وفيلم "سيلين وجولي تبحران بمركب" (*Céline et Julie vont en bateau*). كان فيلم "سيلين وجولي"، الذي تبلغ مدته 193 دقيقة، والذي لا حبكة فيه، والذي يعتبر محاكاة أسلوبية (ولو غير مقصودة) للموجة الفرنسية الجديدة، علامة على نهاية عصر. كان التنظير الفني يحل محل الفن.

إذا كان الادعاء برفعة الثقافة أحد التيارات في إرث الستينيات، فقد كان الآخر، وهو معكوسه الحميم، قشرة متصلبة من معرفة السخرية. كانت براءة الروك آند رول النسبية تزاح، على نحو متزايد، من جانب فرق البوب الذكية إعلاميًا، التي كان رأسمالها التجاري استحواذ ساخر وتحقير للأسلوب الذي صيغ على يد أسلافها المباشرين. وبقدر ما تشبثت القصص الرومانسية الشعبية والصحافة الصفراء على انتشار القراءة لمصلحة تجارية ذات مرة، ظهرت موسيقى الـ "بنك روك" (punk rock) في السبعينيات لتستغل سوق الموسيقى الشعبية. كانت هذه الموسيقى التي قدمت على أنها "ثقافة مضادة"، في الحقيقة، متطفلة على الثقافة السائدة، وتثير صورًا عنيفة ولغة راديكالية لغايات ارتزاقية في كثير من الأحيان.

التقطت اللغة المسيسة الصريحة لفرق البنك روك المزاج الرديء لذلك الزمن، وهو ما تمثل في أغنية فرقة "سيكس بيستولز" (Sex Pistols) "فوضى في المملكة المتحدة" (Anarchy in the UK) التي أطلقت وراجت في عام 1976. لكن سياسة فرق البنك روك كانت أحادية البعد، مثلها مثل أفقها الموسيقي، حيث اقتصر هذا الأخير غالبًا على ثلاث أوتار وإيقاع واحد، واعتمد على ارتفاع الصوت لإحداث تأثيره. وكما فصيل الجيش الأحمر، كانت فرقة "سيكس بيستولز" وغيرها من فرق البنك روك تهتم بإحداث صدمة أكثر من أي شيء آخر. حتى مظهر أعضائها التخريبيين وأسلوبهم جاءا مغلفين بالسخرية وبمقدار معين من التخنث: "هل تذكرون الستينيات؟ حسنًا، نحن ما تبقى منها، أعجبكم ذلك أم لم يعجبكم". كان التخريب الموسيقي يتألف حينها من أغانٍ غاضبة تشجب "الهيمنة"، وكان محتواها السياسي الزائف بمثابة قناع أخفى انتزاع المكونات الثابتة للشكل الموسيقي [(237)].

مهما كانت سياسة جيل البانك وموسيقاها زائفة، فإن **سخريته** في الأقل كانت حقيقية، واكتسبت بأمانة. وقد جسّدت النهاية الرديئة، التي تفتقر إلى الموهبة غالبًا، لطيفٍ متنامٍ من الازدراء: للماضي والسلطة والشخصيات العامة والشؤون العامة. أخذ هذا الاحتقار للتباهي والتقليد، في أبرع تجسيداته، أفكاره من الكتاب البريطانيين السياسيين المتحررين الساخرين الذين ظهروا أول مرة قبل ذلك بعقدين تقريبًا: المراجعة المسرحية "خلف الحافة" (Beyond the Fringe)، وبرنامج آخر الليل على بي بي سي "كان هذا الأسبوع الذي كان.." (That Was the Week That Was)؛ والمجلة الأسبوعية **العين الخاصة** (برايفيت آي) (*Private Eye*). مزجت فرقة مونتي بايثون (Monty Python) الكوميدية، والفرق التي ورثتها وقلدتها، الكوميديا الفظة الواسعة والتعليقات الاجتماعية البذيئة والتهكم السياسي الساخر. وهو مزيج ظهر لآخر مرة في رسوم جيلراي (Gillray) وكروكشانك (Cruikshank) الكاريكاتورية السياسية اللاذعة. يوضح التفاعل القريب بين موسيقى الروك والتقليد الساخر الجديد على نحو متقن في الدعم المالي لفيلمين من أفلام فرقة مونتي بايثون؛ الأول، "مونتي بايثون والكأس المقدسة" (*Monty Python and the Holy Grail*) (1974)، والثاني، "الحياة في بريان" (*Life of Brian*) (1979): حيث تلقيا الدعم على التوالي من بينك فلويد وليد زيبيلن، ومن جورج هاريسون من فرقة البيتلز (Beatles).

قدمت المكانة المتدنية للشخصيات العامة مواد غنية للبرامج التلفزيونية الأسبوعية مثل "سبيتنغ إميج" (صورة طبق الأصل) (Spitting Image) أو "بيبت شو" (عرض مبتذل) (Bébete Show) الفرنسي، حيث كان سياسيون بارزون يُقدمون على نحو متكرر بدرجة من السخرية والازدراء لم يكن من الممكن التفكير بها قبل بضع سنوات (وما زال الأمر كذلك في الولايات المتحدة). حل الكتاب الساخرون وممثلو الكوميديا السياسية محل الكتاب والفنانين بوصفهم أبطال الساعة الفكريين: عندما سئل طلاب فرنسيونِ في أوائل الثمانينيات عن

الشخصيات العامة التي كانت مثار إعجابهم، أصيب المعلقون الأكبر سنًا بالصدمة لما علموا أن من حل محل الراحل جان بول سارتر هو كولوش (Coluche)، الممثل الكوميدي التلفزيوني البذيء وغير الملتزم القواعد أحيانًا. وقد احتفل على نحو ساخر بمكانته التي حصل عليها حديثًا عبر الترشح لمنصب رئيس بلاده.
ومع ذلك، قدمت القنوات التلفزيونية الرسمية ذاتها، التي بثت تمثيليات هزلية حادة وغير محترمة ذات ثقافة شعبية أو متوسطة، ظرفاء يتمتعون بمادة أولية غنية. ربما كان أكثر موضوع للسخرية شهرة هو مسابقة الأغنية الأوروبية (Eurovision Song Contest)، وهي مسابقة تلفزيونية سنوية، بثت أول مرة في عام 1970. وهي عبارة عن استخدام تجاري جرى تلميعه وتقديمه على أنه احتفال بالتقنية الجديدة المتمثلة بالبث التلفزيوني المتزامن إلى عدد من البلدان، وجذب البرنامج مئات ملايين المشاهدين مع حلول منتصف السبعينيات. كانت مسابقة الأغنية الأوروبية، التي أدى فيها مغنون (من الدرجة الثانية) بي - ليغ (B - league) وأشخاص مجهولون من أنحاء القارة عروضًا عامة سريعة الزوال، قبل أن يعودوا، جميعًا تقريبًا، إلى الوضع المغمور الذي خرجوا منه فترة من الزمن - عادية في فكرتها وفي تنفيذها كأنها تتحدى الأعمال الساخرة. كان من المفترض أن تصبح شيئًا غير رائج قبل 15 عامًا. لكنها لذلك السبب تحديدًا شكلت علامة على شيء جديد.
عكست الحماسة، التي روجت بموجبها مسابقة الأغنية الأوروبية قالبًا قديمًا لا أمل منه وتيارًا من المؤدين غير البارعين، ثقافة متنامية من الحنين، الحزين والمتحرر. وإذا كانت فرق البنك وما بعد الحداثة والتقليد الساخر ردًا واحدًا على تشوشات عقد خائب الأمل، فإن "العودة إلى الماضي" رد آخر. لبست فرقة البوب الفرنسية (Il Était Une Fois) (كان يا ما كان..) ملابس الثلاثينيات، وهي إحدى الانبعاثات قصيرة العمر الكثيرة للملابس المخيطة من "تنانير الجدات" إلى قصات الشعر الإدواردية الجديدة من العصر "الرومانسي الجديد". وهذه الأخيرة تكررت للمرة الثانية في ثلاثة عقود. وحل إغراء إعادة استعمال الطرز القديمة في اللباس والموسيقى (والأبنية) - ممزوجة ومتناغمة مع قليل من الثقة بالنفس - محل الابتكار. هكذا، تطلع عقد السبعينيات، وهو زمن من المشكلات يطرح على نفسه الأسئلة، إلى الوراء، لا إلى الأمام. لقد تركت أغنية "عصر برج الدلو" (Age of Aquarius) خلفها موسمًا من التقليد.

قراءات إضافية

Becker, Jillian. *Hitler's Children. The Story of the Baader - Meinhoff Terrorist Gang*. London: Panther, 1979.

Olson, Mancur. *The Rise and Decline of Nations. Economic Growth, Stagflation and Social Rigidities*. Newhaven: Yale U. Press, 1984.

Sciascia, Leonardo. *The Moro Affair and the Mystery of Majorana*. NY: NYR Books, 2004.

Wright, Joanne. *Terrorist Propaganda. The Red Army Fraction and the Provisional IRA 1968 - 1986.* NY: Palgrave, 1991.

(223) نما عجز الموازنة الاتحادية الأميركية من 1.6 مليار دولار في عام 1965 إلى 25.2 مليار دولار في عام 1968.
(224) من باب المقارنة، لم تمثل مستوردات النفط الأميركية، في ذروة أزمة عام 1973، أكثر من 36 في المئة من الاستهلاك المحلي الأميركي.
(225) المتوسط هو بالطبع مجرد متوسط. ففي عام 1976 وحده، عندما تجاوزت البطالة في بريطانيا المليون أول مرة منذ الحرب، وقارب التضخم السنوي 25 في المئة، وصلت معدلات النمو في كل مكان إلى مستوى متدن جدًا. وفي إيطاليا، تقلص الاقتصاد الوطني في الواقع، أول مرة منذ الحرب.
(226) الاتحاد الوطني لموظفي الحكومات المحلية (National Association of Local Government Officers)؛ والاتحاد الوطني لموظفي القطاع العام (National Union of Public Employees)؛ واتحاد العاملين العلميين والفنيين والإداريين (Association of Scientific, Technical and Managerial Staffs).
(227) كان لهذا الاختصار استعمال سياسي جلي؛ إذ ساعد، في خلال إحيائه لاسم قطعة نقدية فضية فرنسية تعود إلى القرن الثامن عشر، في تخفيف قلق باريس من اضطرارها إلى اعتراف بالمكانة الرفيعة المنبثقة لألمانيا الغربية في شؤون أوروبا.
(228) مستشهد بهذا المقتطف في كتاب:
Harold James, *International Monetary Cooperation since Bretton Woods* (New York and Oxford: 1996), p. 180.
(229) الأسوأ صيتًا بين تلك الحوادث ما جرى في 17 تشرين الأول / أكتوبر 1961، عندما قتلت الشرطة الفرنسية نحو 200 جزائري، أغرق كثيرون منهم في نهر السين، بعد مسيرة احتجاجية جابت شوارع باريس. كان مدير الشرطة في ذلك الوقت موريس بابون، وقد حوكم في ما بعد، وأدين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية نتيجة تعاونه في حقبة الحرب في تجميع اليهود الفرنسيين وترحليهم إلى معسكر أوشفيتز. ينظر الخاتمة.
(230) ينظر الفصل 22 من هذا الكتاب.
(231) اكتسب "المؤقتون" تسميتهم هذه من إعلان 24 نيسان / أبريل 1916 في دبلن، عندما أعلن المتمردون حكومة مؤقتة.
(232) قدر آنذاك أن تكلفة الاحتفاظ بوجود بريطاني في إيرلندا الشمالية كانت 3 مليارات جنيه إسترليني سنويًا، في وقت كانت لندن تحت ضغط شديد لضبط ميزانيتها.
(233) حتى إن الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي لا يرقى أي شك إلى التزامه القانون، شكل "لجنة للدفاع عن حقوق الإنسان" في الجمهورية الاتحادية، وعرض تقديم الخبرات والمساعدة العملية للمدعى عليهم المتهمين بأفعال إرهابية هناك.

(234) كما في ألمانيا، كانت الشرطة قد وجدت القادة بالفعل في نقطة ما، لكنها أضاعتهم من جديد. هرب ريناتو كورسيو، الذي اعتقل في عام 1974، من السجن في شباط / فبراير 1975، ليعاد اعتقاله بعد 11 شهرًا من ذلك.

(235) بعد أن أطلق سراح نيغري في البداية، اعتقل مرة أخرى في عام 1983. وفي حزيران / يونيو 1984، حوكم وحكم عليه بالسجن 30 سنة.

(236) كانت إحدى تلك الشبكات، وهي "P2 Lodge" سيئة السمعة، شبكة ماسونية غامضة ضمت سياسيين يمينيين ومصرفيين وجنودًا ورجال شرطة، نظمها ليسيو جيللي، وهو مقاتل سابق في "جمهورية موسوليني الاجتماعية" بين عامي 1943 و1945. وقد كان من بين أعضائها الـ 962 ثلاثون جنرالًا، وثمانية أدميرالات، وثلاثة وأربعون نائبًا في البرلمان، وثلاثة وزراء فاعلون في الحكومة، إضافةً إلى تمثيل لا بأس به من أشخاص ذوي مراتب عالية في الكنيسة الكاثوليكية والصناعة والقطاع المصرفي الخاص.

(237) خلفت فرق البنك الأوروبية الغربية مذاقًا بشعًا على نحو خاص في سنوات زوال أوروبا الشرقية الشيوعية، عندما سيطرت عليها فرق سرية عدمية متمسكة على نحو كلبي بتراث من الانشقاق السياسي والموسيقي لغاياتها الخاصة. وفي مزيج منفر من الفن الإباحي والهفوات السياسية، سجلت فرقة سبيونز (Spions)، وهي فرقة بنك هنغارية من الثمانينيات أغنية آنا فرانك، التي تقول كلماتها: "قليل من الجماع القسري قبل أن يأتوا ويأخذوك بعيدًا، آنا فرانك! مارسي الجنس معي! آنا فرانك! اصرخي يا عاهرة! آنا فرانك! وإلا فإنني سأتخلى عنك! آنا فرانك ... الفتيان بانتظارك".

الفصل الخامس عشر: السياسة في مفتاح جديد

"أعلن أني أجهضت" ("Je déclare avoir avorté") **سيمون دو بوفوار و342 امرأة أخرى**، 5 نيسان / أبريل 1971

"في غضون جيل على الأكثر، إما أن يقطع الحزبان الشيوعيان الفرنسي والإيطالي صلاتهما بموسكو أو يضعفان حتى يصبحا بلا أهمية"

دينيس هيلي، 1957

"لم نفقد بهذه المعاهدة شيئًا لم نكن قد فقدناه منذ زمن طويل"

المستشار **فيلي برانت**، آب / أغسطس 1970

"عندما تريد دولتان إقامة علاقات أفضل، غالبًا ما تنشدان أقصى تفاهة مشتركة"

تيموثي غورتون آش

في السبعينيات، بدأ المشهد السياسي في أوروبا الغربية بالتمزق والتشظي. كان الاتجاه العام في السياسة موزعًا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بين "عائلتين" سياسيتين: اليسار واليمين، وبدورهما كانتا منقسمتين داخليًا إلى "معتدلين" و"راديكاليين". منذ عام 1945، اقترب الجانبان بعضهما من بعض أكثر من أي وقت مضى، لكن الأنموذج لم يتغير تغيرًا حاسمًا. وما كان لِطَيف الخيارات السياسية المتاحة للناخبين الأوروبيين في عام 1970 أن يبدو غريبًا لأجدادهم.

جاء طول عمر الأحزاب السياسية في أوروبا من استمرارية ملحوظة في البيئة الانتخابية. ما عاد الخيار بين حزبي العمال والمحافظين في بريطانيا، أو بين الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والمسيحي الديمقراطي في ألمانيا الغربية، يعكس انقسامات عميقة حول سياسات معينة، فكيف بتفضيلات عميقة في "أسلوب الحياة"، كما ستصبح معروفة في ما بعد. كان الأمر، في معظم الأماكن، عبارة عن صدى عادات انتخابية عميقة الجذور وعابرة للأجيال، تحددها طبقة الناخب أو دينه أو مكان إقامته أكثر مما يحددها برنامج الحزب. كان الرجال والنساء يصوتون مثلما كان أهلهم يصوتون، بناء على مكان عيشهم ومكان عملهم ومقدار دخلهم.

أما تحت سطح تلك الاستمرارية، فكانت الأرضية تتغير في علم الاجتماع السياسي للناخبين الأوروبيين. كان التصويت الكتلوي للذكور البيض المشتغلين من الطبقة العاملة - الذي يمثل الأساس الراسخ لدعم الحزبين

الاشتراكي والشيوعي - يتقلص وينقسم. وبالطريقة ذاتها تقريبًا، ما عاد من الممكن الاعتماد على الناخب المحافظ "الأنموذجي - المثالي" - رواد الكنيسة الإناث الأكبر سنًا - لدعم القاعدة الانتخابية الأساسية للأحزاب المسيحية الديمقراطية أو المحافظة. ومع أن الناخبين التقليديين بقوا على حالهم، ما عادوا يشكلون الأغلبية. لكن لماذا؟

أضعف الانتقال الاجتماعي والجغرافي على امتداد عقود بعد الحرب في المقام الأول الفئات الاجتماعية الثابتة إلى تعذر تحديدهم. كانت الكتلة التصويتية المسيحية في غرب فرنسا الريفي أو البلدات الصغيرة في فينيتو، والمعاقل الصناعية البروليتارية في جنوب بلجيكا أو شمال إنكلترا، قد انقسمت وانشقت في ذلك الوقت. ما عاد الرجال والنساء يعيشون في الأماكن التي عاش فيها آباؤهم، وغالبًا ما اشتغلوا بأعمال مختلفة جدًا. وليس من المفاجئ بالطبع أنهم نظروا إلى العالم على نحو مختلف؛ ذلك أن تفضيلاتهم السياسية بدأت تعكس هذه التغيرات، مع أن ذلك سار ببطء في البداية.

ثانيًا، كان الرخاء والإصلاحات الاجتماعية في الستينيات وأوائل السبعينيات قد استنزفا برامج الأحزاب التقليدية ورؤاها. وجرد نجاحهما ذاته السياسيين المعتدلين من اليسار واليمين، على حد سواء، من برنامج يمكن الوثوق به، ولا سيما بعد فيض الإصلاحات الليبرالية في الستينيات. لم تكن مؤسسات الدولة ذاتها موضع نزاع، وكذا الحال مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية. كل ما تبقى هو تحسين علاقات العمل، والتشريع ضد التمييز في السكن والتوظيف، والتوسع في المرافق التعليمية وما شابه؛ أي الأعمال العامة الجدية، لكن بالكاد كانت مادة لسجالات سياسية كبرى.

ثالثًا، كان ثمة قواسم بديلة للولاء السياسي الآن. لم تكن الأقليات الإثنية، غير المرحب بها في أوساط الطبقة العاملة البيضاء، في أوروبا مدعوة دائمًا إلى المنظمات السياسية المحلية أو المنظمات العمالية، وعكست سياستها هذا الإقصاء. أخيرًا، قدمت سياسة الستينيات المتعلقة بالأجيال للنقاش العام اهتمامات غريبة تمامًا عن ثقافة سياسية أقدم. ربما كان "اليسار الجديد" يفتقد إلى برنامج، لكن لم تكن تنقصه المواضيع. وفوق ذلك كله، قدم شرائح انتخابية جديدة. الافتتان بالجنس والجنسانية قاد بالبداهة إلى سياسة جنسية؛ والنساء والمثليون الجنسيون الذين كانوا خاضعين وغير مرئيين في الأحزاب الراديكالية التقليدية برزوا الآن بوصفهم مواضيع تاريخية شرعية، ولديهم حقوق ومطالب. وتحرك الشباب وحماسة الشباب ليحتلوا وسط المسرح، ولا سيما وأن سن الاقتراع انخفض إلى 18 عامًا في أماكن كثيرة.

شجع الرخاء في ذلك الوقت على صرف اهتمام الناس من الإنتاج إلى الاستهلاك، ومن ضروريات الوجود إلى نوعية الحياة. تحملت قلة قليلة في حقبة الستينيات الساخنة عناء الانشغال بمعضلات الرخاء الأخلاقية؛ كان

المستفيدون منه منشغلين جدًا في الاستمتاع بثمرات حظهم الطيب. لكن في بحر سنوات قليلة، بات كثيرون - ولا سيما بين البالغين الشباب المتعلمين من شمال أوروبا الغربية - ينظرون إلى الروح التجارية والرفاه المادي في الخمسينيات والستينيات على أنه إرث ثقيل، يجلب سلعًا مبهرجة وقيمًا زائفة. وبات ثمن الحداثة، للمستفيدين الرئيسين منها في الأقل، مرتفعًا نوعًا ما؛ وبدا عالم آبائهم وأجدادهم "المفقود" جذابًا.

كان تسييس مظاهر الاستياء الثقافية هذه من عمل الناشطين المعتادين على تكتيكات أحزاب أكثر تقليدية، نشطوا فيها، هم أو عائلاتهم، يومًا ما. هكذا، تغير منطق السياسة تغيرًا قليلًا نسبيًا: كانت الفكرة لا تزال تعبئة الأشخاص ذوي العقلية المتشابهة حول برنامج تشريعي لتعتمده الدولة. الجديد هو الفرضية الناظمة. كانت الجماعات السياسية في أوروبا حتى ذلك الحين قد انبثقت من انتماءات مختارة لجماعات كبيرة من الناخبين محددة بالطبقة أو المهنة، ومرتبطة بمجموعة من المبادئ والأهداف المشتركة الموروثة والمجردة غالبًا نوعًا ما. كانت السياسات أقل أهمية من الولاءات.

أما في السبعينيات، فتقدمت **السياسات** إلى الواجهة. ظهرت الأحزاب والحركات القائمة على "قضية واحدة"، وتشكل جمهورها بهندسة متغيرة للاهتمامات والمشاغل المشتركة: وهي غالبًا مشاغل تركز على نطاق ضيق، وغريبة أحيانًا. وتُعد حملة "من أجل جعة حقيقية" (كامرا) الناجحة نجاحًا ملحوظًا في بريطانيا مثالًا أنموذجيًا: تأسست جماعة الضغط هذه المنتمية إلى الطبقة الوسطى في عام 1971 لصرف الاتجاه نحو جعة "لاغر" الغازية المتجانسة (وكذلك الحانات "المجددة" الشبيهة المتجانسة التي تبيعها)، وبنت قضيتها على رواية ماركسية جديدة عن السيطرة على إنتاج الجعة الحرفي الماهر من جانب احتكاريي الإنتاج الضخم، الذين تلاعبوا بشاربي الجعة لتحقيق ربح للشركات - حائلين بذلك بين المستهلكين وأذواقهم الخاصة باستخدام بديل زائف.

آذنت حملة **كامرا**، في مزجها الفعال نوعًا ما بين التحليل الاقتصادي والاهتمام بالبيئة والتمييز الجمالي والحنين الصريح إلى الماضي، بشبكات كثيرة لناشطين عاملين على قضية واحدة في السنوات التالية، إضافةً إلى الاتجاه الذي ساد لاحقًا بين البوهيميين البرجوازيين الأغنياء نحو ما هو "أصيل" غالي الثمن [(238)]. لكن سحرها القديم بعض الشيء، فكيف بعدم التناسب بين كثافة مشاركة الناشطين وموضوع شغفهم الفاتر، جعل من هذه الحركة القائمة على قضية واحدة معينة طريفة بعض الشيء بالبداهة.

لكن لم يكن هناك ما هو غريب أو طريف في الشبكات السياسية الأخرى القائمة على قضية واحدة، والتي كان معظمها، كما هي الحال مع حملة كامرا - التي نُظمت من جانب الطبقة الوسطى ومن أجلها. وفي الدول الإسكندينافية، ظهرت في أوائل السبعينيات تشكيلة من الأحزاب الاحتجاجية

أبرزها الحزب الريفي في فنلندا، (الذي تحول في ما بعد إلى الحزب الفنلندي الحقيقي (Real Finn Party)؛ وحزب التقدم الدنماركي الذي أسسه مورغنز غليستروب، وحزب التقدم النرويجي الذي أسسه أندرز لانج. كُرس كل هذه الأحزاب في البداية بفعالية وعلى نحو حصري في البداية لقضية خفض الضرائب - الاسم الذي حمله الحزب النرويجي لدى تأسيسه في عام 1973 هو: "حزب أندرز لانج من أجل خفض حاد في الضرائب ومعدلاتها وتدخل الدولة"، وكان برنامجه مؤلفًا من صفحة واحدة كررت المطالب الواردة في اسمه.

ربما كانت التجربة الاسكندينافية مميزة - لم تكن معدلات الضريبة في أي مكان آخر مرتفعة ولا الخدمات العامة واسعة كما في فنلندا - وبالتأكيد لم تحقق أي أحزاب تبنت قضية واحدة خارج المنطقة النجاح الذي حققه حزب غليستروب، الذي فاز بـ 15.9 في المئة من الأصوات الوطنية الدنماركية في عام 1973. لكن الأحزاب المناهضة للضرائب لم تكن جديدة. كان مثالها اتحاد الدفاع عن صغار التجار والحرفيين (Union de Défense des Commerçants et Artisans) الذي أسسه بيير بوجاد، في عام 1953 لحماية صغار التجار من الضرائب والمحلات الكبيرة، والذي أحرز شهرة لمدة قصيرة بفوزه بـ 12 في المئة من الأصوات في الانتخابات الفرنسية في عام 1956. لكن حركة بوجاد كانت منعزلة. ذلك أن معظم الأحزاب الاحتجاجية التي ظهرت بعد عام 1970 أثبتت أنها باقية - أحرز حزب التقدم النرويجي أقوى فوز له بالأصوات حتى تاريخه (15.3 في المئة) بعد ربع قرن من ذلك، أي في عام 1997.

كانت الأحزاب المناهضة للضرائب رجعية وسلبية أساسًا، مثلها في ذلك مثل الأحزاب الاحتجاجية الفلاحية بين الحربين في أوروبا؛ كانت ضد التغيير غير المرحب به، وتطالب من الدولة، في المقام الأول، بأن تزيل ما كانت تلك الأحزاب تعده أعباء مالية غير منطقية. أما الحركات الأخرى القائمة على قضية واحدة فكانت لديها مطالب أكثر إيجابية من الدولة أو القانون أو المؤسسات. تراوحت اهتماماتها بين إصلاح السجون ومستشفيات الأمراض العقلية، وأحقية التعليم والخدمات الصحية وتأمين الغذاء الآمن والخدمات المجتمعية، وتحسين البيئات الحضرية، والوصول إلى الموارد الثقافية. كانت جميعها "ضد الإجماع" في ممانعتها لحصر دعمها بأي جمهور انتخابي سياسي تقليدي واحد ورغبتها - الناتجة من الضرورة - في التفكير بطرائق بديلة للدعاية لاهتماماتها.

تتمتع ثلاث من الجماعات السياسية الجديدة - حركة النساء والبيئة وناشطو السلام - بأهمية خاصة، بفعل حجمها وأثرها الدائم. لأسباب واضحة، كانت حركة النساء الأكثر تنوعًا والأبعد أثرًا. وإضافةً إلى المصالح المشتركة مع الرجال، كان للنساء اهتمامات متميزة بدأت للتو بدخول المجال التشريعي الأوروبي: رعاية الأطفال والمساواة في الأجور والطلاق والإجهاض ومنع الحمل والعنف الأسري.

يجب أن نضيف إلى ذلك اهتمام جماعات النساء الراديكاليات بحقوق المثليات (السحاقيات)، والانشغال النسوي المتزايد بالفنون الإباحية. ذلك أن هذا الانشغال الأخير يبين، على نحو جلي، جغرافيا السياسة الأخلاقية الجديدة؛ لم يكن الأدب والأفلام الجنسية الصريحة قد تحررا من سيطرة الرقابة إلا مؤخرًا وجزئيًا، وذلك بفضل الجهود المنسقة التي قام بها الليبراليون القدامى واليسار الجديد. ومع ذلك، وفي غضون عقد من الزمن، واجهت المسألة مرة أخرى انتقادات وكان ذلك، في هذه المرة، على يد شبكات الجماعات النسائية، التي غالبًا ما قادتها تحالفات من حركات نسوية راديكالية ومحافظين تقليديين اتحدوا حول هذه المسألة.

كان لحركة النساء في أوروبا منذ البداية مزيج متشابك من الأهداف. ففي عام 1950، كان ربع النساء الألمانيات الغربيات المتزوجات يعملن في عمل مأجور خارج البيت. وبحلول عام 1970، ارتفعت النسبة إلى امرأة متزوجة واحدة من أصل كل اثنتين؛ ومن بين مليون ونصف المليون داخل جديد إلى القوة العاملة في إيطاليا بين عامي 1972 و1980، كان مليون وربع المليون من النساء. وبحلول منتصف التسعينيات، شكلت النساء ما يزيد على 40 في المئة من مجموع القوة العاملة (الرسمية) في جميع البلدان الأوروبية عدا البرتغال وإيطاليا. كان الكثير من العاملات الجديدات يعملن بدوام جزئي، أو في وظائف مكتبية ابتدائية، وما كن فيها مخولات بالحصول على كامل المستحقات. كانت المرونة التي تؤمنها أعمال الدوام الجزئي ملائمة لكثير من الأمهات العاملات، أما في ظروف الضيق الاقتصادي في السبعينيات فلم تكن تلك المرونة تعوض عن الأجور الزهيدة وعدم الأمان الوظيفي. وهكذا ظهر موضوع الأجر المتساوي وتأمين مرافق رعاية الأطفال في مكان العمل في وقت مبكر بوصفهما مطلبين أساسيين لمعظم النساء العاملات في الغرب، وبقيا في الصدارة منذ ذلك الوقت.

بحثت النساء العاملات (وغير العاملات) على نحو متزايد عن مساعدة للعناية بأطفالهن؛ لكنهن لم يرغبن بالضرورة في إنجاب المزيد من الأطفال. في الواقع، مع زيادة الرخاء وزيادة الوقت الذي قضينه في العمل خارج البيت، رغبن بعدد أقل من الأطفال، أو في الأقل رغبن بأن يكون لهن دور أكبر في هذا الشأن. يعود المطلب المتعلق بالحصول على معلومات عن منع الحمل ووسائله إلى السنوات الأولى من القرن العشرين، لكنه تسارع في غضون عقد من ذروة طفرة الأطفال. أسست جمعية الأمومة الفرنسية (Association Maternité) في عام 1956 للضغط من أجل حقوق منع الحمل. وبعد أربع سنوات، خلفتها الحركة الفرنسية من أجل تنظيم الأسرة (Mouvement Français pour le Planning Familial)، وكان التغيير في الاسم مؤشرًا واضحًا على تغير المزاج.

مع تعاظم الضغط في خلال سنوات الستينيات التحررية من أجل الحريات الجنسية بجميع أشكالها، جرى تخفيف القوانين التي تنظم منع الحمل في كل

مكان (إلا في بلدان معينة في أوروبا الشرقية، مثل رومانيا، حيث واصلت "الاستراتيجيات الإنجابية" الوطنية منعه). وبحلول مطلع السبعينيات، كان منع الحمل متاحًا على نطاق واسع على امتداد أوروبا الغربية، إلا في المناطق الريفية النائية أو في الأقاليم التي تمتعت فيها السلطات الكاثوليكية بسيطرة أخلاقية على السكان المحليين. لكن، حتى في البلدات والمدن، كانت نساء الطبقة الوسطى هن من استفدن أكبر استفادة من الحرية الجديدة؛ إذ بقي الإجهاض الوسيلة الرئيسة للحد من النسل لدى كثير من نساء الطبقة العاملة المتزوجات، وللأغلبية الساحقة من النساء غير المتزوجات.

لذلك، ليس مفاجئًا أن يكون مطلب إصلاح قوانين الإجهاض قد غدا فكرة مهيمنة في سياسة النساء الجديدة، وهي نقطة تقاطع نادرة واجهت فيها السياسة النسوية الراديكالية احتياجات النساء العاديات غير المهتمات بالسياسة. وكما رأينا، شرع الإجهاض في بريطانيا في عام 1967. لكنه كان لا يزال يعتبر جريمة في أماكن أخرى عدة يعاقب عليه في إيطاليا مثلًا بالسجن خمس سنوات. لكن، سواء أكان الإجهاض قانونيًا أم لا، كان جزءًا من تجربة ملايين النساء الحياتية؛ ففي عام 1973، كان في لاتفيا الصغيرة 60 ألف حالة إجهاض مقابل 34 ألف ولادة حية. وحيث كان الإجهاض غير قانوني، كانت المخاطر التي يستتبعها، القانونية منها والطبية، توحد النساء عبر الطبقات والعمر والانتماء السياسي.

نشرت مجلة **لو نوفيل أوبزرفاتور** (*Le Nouvel Observateur*) الأسبوعية الفرنسية في 5 نيسان / أبريل 1971 عريضة موقعة من 343 امرأة أعلن فيها أنهن أجرين إجهاضًا، وأنهن بذلك خرقن القانون، ويطالبن بتعديل قانون العقوبات. كانت جميع الموقعات مشهورات، وكان بعضهن مشهورًا جدًا في الواقع، كالكاتبتين سيمون دو بوفوار وفرانسواز ساغان، والممثلات كاترين دونوف وجين مورو وماري فرانس بيزييه، والمحاميتين والناشطتين السياسيتين إيفيت رودي وجيزيل حليمي. وقد انضمت إليهن ناشطات مغمورات، لكنهن مناضلات من الحركات النسوية التي ظهرت بعد عام 1968. ومع أن ما يزيد على 300 امرأة وُجدن مذنبات بجريمة الإجهاض في السنة السابقة، أحجمت الحكومة بحصافة عن محاكمة الموقعات على الرسالة المفتوحة.

نظمت حركة تحرير النساء (Mouvement de Libération des Femmes)، التي أسست في السنة السابقة، العريضة؛ ودفعت الحركة السياسية التي أثارها فعلهن جيزيل حليمي وسيمون دو بوفوار إلى تشكيل منظمة شوازير (Choisir)، وهي منظمة سياسية مكرسة لإنهاء منع الإجهاض. وفي كانون الثاني / يناير 1973، سلم الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو، في مؤتمر صحافي بأن القانون الفرنسي قد أصبح متخلفًا عن تطور الرأي العام. ولم يكن في مقدوره. بالكاد كان في استطاعته قول خلاف ذلك: إذ في عامي 1972 و1973، ذهبت أكثر من 35 ألف امرأة فرنسية إلى بريطانيا لإجراء عمليات إجهاض قانوني. أما خليفة بومبيدو،

فاليري جيسكار ديستان، فأوعز إلى وزيرة الصحة في حكومته، سيمون وييل بعر ض تعديل للقانون على البرلمان، وفي 17 كانون الثاني / يناير 1975، شرعت الجمعية الوطنية الإجهاض في فرنسا (في الأسابيع العشرة الأولى من الحمل).
درست النساء المثال الفرنسي عن كثب على امتداد أوروبا الغربية. ففي إيطاليا وحدت حركة تحرير النساء الإيطاليات (Movimento délia Liberazione dette Donne Italiane) المشكلة حديثًا قواها مع الحزب الراديكالي الصغير لجمع 800 ألف توقيع على عريضة لتغيير القانون المتعلق بالإجهاض، ودعمتها بمسيرة في روما ضمت 50 ألف امرأة في نيسان / أبريل 1976. وبعد 3 سنوات من التقديم المتأخر في عام 1975 لـ "قانون أسرة" جديد ليحل محل القانون الفاشي، صوت البرلمان الإيطالي - في 29 أيار / مايو 1978، بعد 3 أسابيع من اكتشاف جثة ألدو مورو - على تشريع الإجهاض.
صودق على القرار على نحو غير مباشر في استفتاء وطني في أيار / مايو 1981، عندما رفض الناخبون الإيطاليون اقتراحًا بمزيد من إرخاء القيود الموجودة على الإجهاض القانوني وكذلك خطوة لإعادة تجريمه اقترحتها حركة أنصار الحياة (Pro - Life Movement) حديثة التشكيل. إذا كانت وتيرة الإصلاح في إيطاليا متأخرة عن بريطانيا وفرنسا، فإن ذلك لم يكن نتيجة معارضة الكنيسة الكاثوليكية بقدر ما كان تمرس النساء الإيطاليات الناشطات في السياسة في يسار "الإضافة البرلمانية" المستقل. (اللافت في هذا الإطار أن بيان الكفاح النسوي (Lotta Femminista) الأول في عام 1971 ركز على المطالبة برواتب مقابل العمل المنزلي، وهو ما مثل مدًا شعائريًا لرؤية "عمالوية" أقدم للمجتمع الحديث، (وكأنه معمل هائل). وهكذا، كن بطيئات في استغلال المؤسسات السياسية الوطيدة سعيًا وراء أهدافهن.
في إسبانيا، اتبعت الاستراتيجية الفرنسية بحذافيرها، لكنها اكتسبت زخمًا بفعل الطاقات التي أطلقها انهيار النظام القديم. نظمت أول تظاهرة نسوية في إسبانيا في كانون الثاني / يناير 1976، في غضون شهرين من وفاة فرانكو. وبعد سنتين من ذلك، نُزعت الصفة الجرمية عن الزنا، وشرع منع الحمل. وفي عام 1979، وقعت ألف امرأة، بمن فيهن شخصيات عامة بارزة، بيانًا عامًا أعلن فيه أنهن قد خرقن القانون بإجراء عمليات إجهاض؛ وهذا تذكير بأن إسبانيا تحت حكم فرانكو شهدت أعلى معدلات إجهاض غير قانوني في أوروبا، وضاهت بذلك التي حدثت في أوروبا الشرقية، في ظل سلطة مستبدة مؤيدة لجميع أشكال الولادة ورافضة لجميع أشكال تحديد النسل. لكن حتى في إسبانيا بعد فرانكو، ظلت الضغوط الثقافية العاملة ضد إصلاح قانون الإجهاض قوية؛ وعندما وافق البرلمان الإسباني أخيرًا على قانون يسمح بالإجهاض في أيار / مايو 1985، قصر السماح على حالات الاغتصاب وتشوه الجنين والحالات التي تكون صحة الأم فيها معرضة للخطر.

كانت المعركة الناجحة حول الإجهاض، إضافةً إلى الحق في الطلاق، إنجاز الجماعات السياسية النسائية الرئيسة في تلك السنوات. ونتيجة ذلك، تحسنت ظروف ملايين النساء الشخصية تحسنًا كبيرًا. فإتاحة الإجهاض، بالترابط مع وسائل منع الحمل المتاحة والفعالة، لم يحسن فرص الحياة لنساء كثيرات فحسب، ولا سيما الفقيرات، بل وقدم للنساء العاملات خيار تأجيل الولد الأول، على نحو غير مسبوق، إلى مرحلة متأخرة من سنوات الخصوبة.
كانت النتيجة هبوطًا ثابتًا في أعداد المواليد. هبط معدل الولادة الإسباني لكل امرأة بنسبة 60 في المئة تقريبًا بين عامي 1960 و1996؛ أما إيطاليا وألمانيا الغربية وهولندا فجاءت بعدها مباشرة. وفي غضون سنوات قليلة من إصلاحات السبعينيات، لم يتمتع أي بلد أوروبي، باستثناء إيرلندا، بمعدل ولادة كاف لتعويض الجيل السابق. ففي بريطانيا هبط معدل الولادات السنوي في 3 عقود بعد عام 1960 من 2.71 طفل لكل امرأة إلى 1.84؛ وفي فرنسا من 2.73 إلى 1.73. وزاد اختيار النساء المتزوجات إنجاب ولد واحد أو عدم إنجاب أولاد على الإطلاق؛ ولولا الولادات خارج الزواج لزاد انخفاض المعدلات: مع نهاية الثمانينيات، بلغت الولادات خارج الزواج 24 في المئة من مجموع الولادات السنوي نسبة في النمسا، و28 في المئة في المملكة المتحدة، و29 في المئة في فرنسا و52 في المئة في السويد.
مع تباطؤ الاقتصاد وتسارع تحرير النساء، أخذت تركيبة أوروبا السكانية تتغير - مع مضاعفات منذرة بالسوء لدولة الرفاه في السنوات الآتية. وفي أي حال، لم تنعكس التغيرات الاجتماعية التي أحدثتها حركة النساء في السياسة ذاتها. لم يظهر أي "حزب نسائي" قادر على اجتذاب الأصوات وإيصال ممثليه. وظلت النساء أقلية في الهيئات التشريعية والحكومات الوطنية.
أثبت اليسار عمومًا أنه أكثر انفتاحًا من اليمين حيال انتخاب سيدات (لكن ليس في كل مكان؛ إذ في كل من بلجيكا وفرنسا، وعلى مدى سنوات، كان احتمال ترشيح الأحزاب المسيحية من يمين الوسط نساء في الدوائر الانتخابية الآمنة أقوى مقارنة بخصومها الاشتراكيين)، لكن لم تكن الأيديولوجيا أفضل متنبئ لمواقع النساء في الحياة العامة، بل الجغرافيا. ارتفع عدد النساء بين عامي 1975 و1990 من 23 في المئة إلى 39 في المئة في البرلمان الفنلندي؛ ومن 21 في المئة إلى 38 في المئة في السويد؛ ومن 16 في المئة إلى 36 في المئة في النرويج؛ ومن 16 في المئة إلى 33 في المئة في الدنمارك. ولو توغلنا في الجنوب، نجد أن نسبة النساء في برلمانات إيطاليا والبرتغال لم تتجاوز 1 إلى 12 من نواب البرلمان في عام 1990. وفي مجلس العموم في المملكة المتحدة، لم تشكل النساء سوى 7 في المئة من مجموع الأعضاء؛ وفي الجمعية الوطنية الفرنسية، لم يشكلن سوى 6 في المئة.
كان أنصار البيئة، رجالًا ونساء على حد سواء، أكثر نجاحًا في ترجمة عواطفهم إلى سياسة انتخابية. فعلى أحد المستويات شكل "الدفاع عن البيئة"

(environmentalism) (وهي كلمة جديدة تعود إلى الثلاثينيات) منطلقًا جديدًا حقًا: التعبير الجماعي عن مخاوف الطبقة الوسطى من محطات الطاقة النووية والتمدين السريع وطرق السيارات والتلوث. لكن، ما كان لحركة الخضر في أوروبا أن تكون فعالة إلى هذه الدرجة لو كانت مجرد حاشية للستينيات: ميسورون من أعداء التقدم التقني في العطلة الأسبوعية بثيابهم من النسيج الطبيعي المغسول بالحجارة يوازنون ما بين غرائزهم ومصالحهم. كان للتوق إلى عالم أكثر "طبيعية" والبحث عن سياسة شخصية لـ "أصالة" جذور عميقة على طرفي الانقسام الأيديولوجي، جذور يمكن تتبعها وصولاً إلى الرومانسيين وخوفهم من عمليات النهب في الحقبة الصناعية الأولى. مع مطلع القرن العشرين، كان لدى كل من اليمين واليسار أندية خاصة لركوب الدراجات، ومطاعم نباتية، وحركات فاندرفوغل (Wandervogel)[(239)] وهواة مشي في الأرياف، ممن ينتسبون، بطرائق مختلفة، إلى أحلام الانعتاق والعودة إلى الماضي، من الاشتراكيين والقوميين.

الحنين إلى المواقع الطبيعية الألمانية الفريدة، وإلى جبال وأنهار هارز ومنطقة باليتينات بفالز، والارتباط بالوطن (Heimat)؛ والحلم الوطني الفرنسي بانسجام الفلاحين في فرنسا العظمى (la France profonde)، غير المتسخ بالمدن والنزعة الكوزموبوليتانية؛ والحلم الإنكليزي بالتناغم الذي كان البلد عليه ذات يوم، والذي سيصيره في المستقبل، وقدس وليام بليك المفقودة: فاق ما لدى هؤلاء من أمور مشتركة مما كان أتباعهم مرتاحين إلى الاعتراف به. وفي حين راقب اليسار بإعجاب، على مدى عدة عقود، كيف كان "الإنتاج" الشيوعي يسعى إلى التفوق على إنتاج الغرب، بدأت أصوات من اليسار واليمين، على حد سواء، في السبعينيات بالتعبير عن شيء من القلق من الأضرار الجانبية للتقدم والإنتاجية و"الحداثة" [(240)].

هكذا استفادت الثورة البيئية الحديثة مرتين؛ كانت ابتعادًا من عقاقير السرية القاسية في الماضي القريب، وكانت لها جذور في ماض أبعد، ليس في الذاكرة لكنه مطمئن في ضوء الماضي. كثيرًا ما أثارت حركة الدفاع عن البيئة (كما حركة الدفاع عن السلم) في أعقابها انبعاثًا للنزعة القومية - أو الإقليمية - لكن بوجه إنساني. لم يعرف أصحاب البدائل (Alternativen) في غرب برلين، أو المحتجون المناهضون للنووي في النمسا، الذين فازوا في استفتاء في عام 1978 منع حكومتهم من تشغيل محطة الطاقة النووية في زوينتندورف، أنفسهم على أنهم قوميون أو حتى وطنيين، لكن غضبهم من تلوث البيئة المحلية (ولامبالاتهم النسبية بدمار شبيه يحدث في مكان آخر) أوحي بالعكس أكثر من كل شيء آخر. ويمكن عزو عبارة "ليس في فناء داري الخلفي" التي رددتها حركة الخضر الأولى إلى أنموذج أقدم عهدًا.

هكذا، لم يكن هناك تناقض في الحماسة التي فرض بها دكتاتور البرتغال العجوز أنطونيو سِالازار الضوابط البيئية ذاتها التي طالب راديكاليو ما بعد عام

1968 في فيينا وأمستردام حكوماتهم الديمقراطية بها. كان سالازار المرتاب من "المادية" والمصمم على تجنب القرن العشرين، بطريقته الخاصة، متحمسًا حقيقيًا للأهداف البيئية، وهو ما تحقق، في حالته، بحيلة بسيطة متمثلة في إبقاء أبناء الريف من مواطنيه في حالة من الخدر الاقتصادي الفريد. كان بالتأكيد سيوافق على إنجاز المحتجين الفرنسيين الذين عرقلوا في عام 1971 إقامة قاعدة عسكرية مخطط لها في لارزاك في السهول المرتفعة في جنوب وسط فرنسا.

كانت رمزية لارزاك - حيث كان فوج من البيئيين المتمردين يحمي الأراضي العشبية غير المأهولة من القوات الفرنسية المحتشدة - هائلة، وليس في فرنسا وحدها: نصر عاطفي لرُعاة الأغنام غير المحليين أكثر منه للأغنام البلدية في مرتفعات ماسيف، وكان كثير راديكاليين، لم يتركوا باريس أو ليون إلا مؤخرًا، ليعيدوا تأهيل أنفسهم كمزارعين على الضفاف البرية لـ "الداخل الفرنسي". كانت جبهة المعركة قد انتقلت بلا ريب، في أوروبا الغربية على الأقل.

وفي أوروبا الشرقية، بالطبع، تركت عقيدة الإنتاج الأولي غير المقيد - وغياب أي أصوات رسمية مقابلة - البيئة تحت رحمة الملوثات الرسمية بجميع أنواعها. وفي حين أمكن تقييد النمسا بمعارضة داخلية حملتها على التخلي عن الطاقة النووية، لم يكن لدى جاراتها الشيوعية أي وازع من ذلك القبيل بخصوص بناء مفاعلات نووية في تشيكوسلوفاكيا، أو تصميم سدود ضخمة على نهر الدانوب في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا، أو زيادة الإنتاج باستمرار وتلويث الهواء على بعد بضع عشرات من الأميال شمالًا في نوفا هوتا في بولندا، وهي بلدة لصناعة الصلب مبنية لتلك الغاية. لكن مع ذلك كله، لم يفت الكتلة الشرقية التكاليف الإنسانية والأخلاقية للتلوث الصناعي المفرط والتدهور البيئي.

وهكذا، فإن اللامبالاة المعيبة من جانب نظام هوساك بعد عام 1968 في براغ - واستعداده لإحداث خراب على طول حد الدانوب المشترك سعيًا وراء الكهرباء المولدة محليًا - ضغطا زناد ردة فعل معادية صاعدة بين الهنغاريين الذين كانوا، عدا ذلك، مسالمين سياسيًا. كان سد غابسيكوفو - ناجيمارو (Gabčikovo - Nagymaros) غير المقنع، كما كان يبدو في الأيام الأولى، سيصبح مصدرًا مهمًا للمعارضة المحلية لنظام بودابست نفسه، إضافة إلى أنه شكل إحراجًا كبيرًا للعلاقات بين الجارتين "الشقيقتين" [(241)].

كان نفور أقدم عهدًا من الحداثة التقنية في تشيكوسلوفاكيا قد عبر إلى جيل جديد من المثقفين عبر كتابات الفيلسوفين جان باتوشكا وفاتسلاف بيلوهرادسكي على وجه الخصوص؛ كانت تأملات هذا الأخير الهايدغرية الجديدة - وكان يعمل من منفاه في إيطاليا بعد عام 1970 - تقرأ في إصدارات منسوخة سرًا في بلده الأصلي. ربما كانت تكلفة الفكرة القائلة إن السعي

لإخضاع الطبيعة للغايات الإنسانية والسيطرة عليها - وهو مشروع التنوير - باهظة جدًا، وهي فكرة مألوفة أصلًا للقراء في طرفي الحرب الباردة عبر كتابات مدرسة فرانكفورت، ولا سيما تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر في كتابهما: **جدل التنوير** (*Dialectic of Enlightenment*)، الصادر في عام 1944. شكلت هذه التأملات، مع الانعطاف الهايدغري - الافتراض بأن الشيوعية ذاتها مستورد غربي غير شرعي، متأثر بالوهم المتبجح بالتقدم المادي اللانهائي - أساس معارضة فكرية تبرزت إلى السطح في السبعينيات، جامعة الاعتراض الأخلاقي والانتقادات البيئية، بقيادة باتوشكا وأحد أكثر قراء بيلوهرادسكي حماسة، أي الكاتب المسرحي فاتسلاف هافل [(242)].

سيعمل نقد بيئي مشترك في وقت ملائم بوصفه جسرًا بين أشكال الاحتجاج الجديدة في الشرق والغرب. لكن في ظروف أوائل السبعينيات، لم يكن أي من الجانبين يعرف - وفي حالة الغرب لم يكن يهتم - الكثير عن رأي نظيره عبر الستار الحديدي أو مشكلاته. كان البيئيون الأوروبيون الغربيون خصوصًا أكثر انشغالًا ببناء قواعدهم الانتخابية السياسية المحلية منهم بالاهتمام بالسياسة الدولية، ما لم تؤثر في موضوع اهتماماتهم الفريد، لكنهم حققوا، في ذلك، نجاحًا استثنائيًا.

المرة الأولى التي رشح البيئيون أنفسهم في انتخابات محلية في فرنسا وبريطانيا كانت في عام 1973، وهي السنة ذاتها التي شهدت مؤتمر الفلاحين التأسيسي في ألمانيا الغربية (Bauern Congress)، الذي مهد للخضر. وبدفع من أزمة النفط الأولى، انتقلت الحركة البيئية في ألمانيا الغربية بسرعة إلى التيار السياسي السائد. وبحلول عام 1979، كان حزب الخضر قد انتقل من الاعتصامات والمسيرات الاحتجاجية ومبادرات المواطنين في مطلع العقد - مدعومًا، بطرائق متنوعة، من الفلاحين وأنصار البيئة والسلام وشاغلي الأراضي غير القانونيين - إلى درجة ضمان تمثيلهم الخاص في برلماني مقاطعتين ألمانيتين. وبعد أربعة أعوام من ذلك، في أعقاب صدمة النفط الثانية، ارتفع أنصارهم في الانتخابات الاتحادية في عام 1983 من 568 ألف إلى 2,165,000 (5.6 في المئة من الأصوات) وأكسبوهم تمثيلًا برلمانيًا (27 مقعدًا) أول مرة. وبحلول عام 1985، كان حزب الخضر في حكومة إقليمية رئيسة، يحكم هيسه بالتحالف مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي (ومع السياسي الشاب من حزب الخضر يوشكا فيشر وزيرًا للبيئة والطاقة في هيسه).

لم يتكرر نجاح حزب الخضر الألماني مباشرة في أماكن أخرى، على الرغم من أن الحزبين النمساوي والفرنسي، على وجه الخصوص، حققا بمرور الوقت نتائج محترمة. ربما كان الألمان الغربيون استثنائيين. ابتعدوا في تلك السنوات، عن مصادر نهضتهم بعد الحرب: بين عامي 1966 و1981، هبطت نسبة السكان التي كانت تنظر إلى "التكنولوجيا" وإنجازاتها نظرة محبذة هبوطًا حادًا من 72 في المئة إلى 30 في المئة. استفاد حزب الخضر الألماني

أيضًا من نظام التمثيل النسبي الألماني الذي يتيح حتى للأحزاب الصغيرة من طريقها إلى البرلمانات الإقليمية والاتحادية. مع أن نظامًا شبيهًا نوعًا ما في إيطاليا لم يفعل سوى القليل للبيئيين هناك: بحلول عام 1987، حصل حزب الخضر الإيطالي على أقل من نصف مليون صوت و13 مقعدًا فقط من أصل 630. وفي بلجيكا، تحسن وضع الحزبين البيئيين (أحدهما ناطق بالفرنسية والآخر بالفلمنكية) أيضًا بثبات: إذ ارتفعت نصبة التصويت لهما من من 4.8 في المئة من الأصوات في أول ظهور لهما في عام 1981 ليتجاوز 7.1 في المئة في عام 1987. أما في بريطانيا فكان النظام الانتخابي مصممًا في غير مصلحة الأحزاب الصغيرة أو الهامشية، وهو ما فعله بالضبط.
وفي البلدان الاسكندينافية، كانت فرص أحزاب القضية الواحدة كأنصار البيئة (أو أنصار السلام أو الحركات النسوية) مقيدة بالمدى الشامل للجماعات السياسية القائمة - لماذا "إضاعة" صوت على حزب الخضر إذا كان لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أو الأحزاب الفلاحية، اهتمامات مشابهة؟ كانت القضايا البيئية متبناة في النرويج، على سبيل المثال، على نطاق واسع كحالها في ألمانيا على الأقل - في وقت مبكر يعود إلى عام 1970، أثارت خطط الحكومة العمالية لاستغلال أكبر شلال في أوروبا الشمالية، في ماردولا في الدائرة القطبية، لإنتاج الطاقة الكهرمائية غضبًا وطنيًا على نطاق واسع، وحضت على ظهور السياسة البيئية في النرويج. لكن، لم تترجم قضية ماردولا، ولا الاحتجاجات التالية على احتمال بناء محطات طاقة نووية، إلى حركة سياسية منفصلة: كانت الاحتجاجات - والتسويات - تناقش ضمن الأغلبية الحاكمة.
كان إنجاز الخضر أفضل قليلًا في السويد، حيث دخلوا أخيرًا البرلمان في عام 1988؛ وفي فنلندا، فاز بيئيون أفراد أول مرة في الانتخابات في عام 1987، وشكلوا بعدئذ جمعية الخضر، وهو حزب بيئي، في السنة التالية (ربما ليس مفاجئًا أن يحقق الخضر الفنلنديون نتائج أفضل بكثير في جنوب البلاد المتعلم الحضري المزدهر منه في الوسط والشمال الريفي الأفقر). لكن فنلندا والسويد كانتا استثناء: فالسلميون والحركات النسوية والمدافعون عن البيئة وجمعيات المعوقين، وغيرهم من الناشطين الذين ركز نشاطهم على قضية واحدة، كانوا واثقين جدًا من البيئة الثقافية المتعاطفة عمومًا مع اهتماماتهم بحيث تمكنوا من الانشقاق عن التيار السائد والمخاطرة بانقسام أنصارهم من دون أن يعرضوا الأغلبية الحاكمة أو آفاق برامجهم المستقبلية للخطر.
غالبًا ما كانت أحزاب القضية الواحدة، كما رأينا، تظهر في أعقاب أزمة، أو فضيحة، أو اقتراح غير شعبي. يدين بيئيو النمسا بصعودهم الذي جعلهم قوة وطنية، إلى مواجهة مرة مع السلطات حول اقتراح في عام 1984 لبناء محطة للطاقة الكهرومائية في غابة مستنقعية في هاينبرغ في شرق النمسا. تلقت قضية الخضر تشجيعًا قويًا من المواجهة التالية بين الحكومة الائتلافية بقيادة

الاشتراكيين وناشطي البيئة: وعلى الرغم من استسلام الحكومة في ما بعد، أدت الحادثة إلى زيادة حادة في الدعم للخضر في أوساط الناخبين الاشتراكيين المحبَطين، ولا سيما في أوساط المثقفين والمهنيين الليبراليين.
كان لتكاثر الأحزاب والبرامج ذات القضية الواحدة، واستيعابها الثابت في الحياة العامة السائدة بالغ الأثر في التنظيمات التقليدية اليسارية بشكل خاص. كانت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، التي قوضت مكانتها نتيجة التأكل الثابت في جمهورها البروليتاري، وفقدت صدقيتها نتيجة اجتياح تشيكوسلوفاكيا، الأكثر عرضة للخطر. كان الحزب الشيوعي الفرنسي تحت قيادة ستالينية غير معادة التأهيل، ولم تنأ بنفسها عن حوادث عام 1956، فضلًا عن حوادث عام 1968. رأى الحزب، المحافظ بطبيعته، والمشكك في أي مسألة أو شخص لا يستطيع إخضاعه أو السيطرة عليه، أن حصته من الأصوات تنخفض بثبات في كل انتخابات: من ذروة بعد الحرب بلغت 28 في المئة في عام 1946 إلى 18.6 في المئة في عام 1977. ومن ثم، هوت على نحو مدو إلى أقل من 10 في المئة في انتخابات الثمانينيات.
كان وضع الشيوعيين الإيطاليين أفضل قليلًا. إذا كانت تراتبية الحزب الشيوعي الفرنسي عادية وغير جذابة عمومًا - لتعكس في ذلك، كما في كل شيء آخر تقريبًا، تقليد الحزب الوضيع للأنموذج السوفياتي - حظي الحزب الشيوعي الإيطالي بقيادة ذكية وجذابة، من بالميرو تولياتي إلى إنريكو بيرلينغوير (أمين عام الحزب من عام 1972 حتى وفاته المبكرة في عام 1984 عن عمر 62 عامًا). اعتمد الحزبان، مثل جميع المنظمات الشيوعية الأخرى، بقوة على التمويل السوفياتي: بين عامي 1971 و1990، قدمت الوكالات السوفياتية 50 مليون دولار للشيوعيين الفرنسيين، و47 مليون دولار للشيوعيين الإيطاليين [(243)]. لكن الإيطاليين عبروا في الأقل عن رفضهم العلني للأفعال السوفياتية الفاضحة، ولا سيما اجتياح تشيكوسلوفاكيا.
استُكملت استقلالية الشيوعيين الإيطاليين (النسبية) بالقرار الذي اتخذه بيرلينغوير في عام 1973 بربط حزبه بالدفاع عن الديمقراطية الإيطالية، حتى لو كان ذلك يعني التخلي عن معارضته التلقائية للمسيحيين الديمقراطيين: شكل هذا ما عُرف بـ "التسوية التاريخية". كان الدافع إلى هذه النقلة، في جزء منه، نابعًا من صدمة انقلاب عام 1973 في تشيلي الذي أقنع بيرلينغوير، وغيره من المثقفين الشيوعيين، بأنه حتى لو فاز الشيوعيون بأغلبية برلمانية فلن يسمح لهم الأميركيون وحلفاؤهم في الجيش الإيطالي ودوائر الأعمال والكنيسة بأن يشكلوا حكومتهم الخاصة. لكنه كان أيضًا ردة فعل، كما رأينا في الفصل السابق، على التهديد الحقيقي للديمقراطية الإيطالية ذاتها من الإرهابيين اليمينيين واليساريين، الذين كان الحزب الشيوعي عدوًا لهم، بقدر ما كانت الدولة الإيطالية.

أدت هذه التغيرات إلى فوائد انتخابية مؤقتة. نما الجمهور الانتخابي الشيوعي في إيطاليا بثبات، من 6′7 مليون صوت في انتخابات عام 1958 إلى 9 مليون صوت في عام 1972، ووصل إلى الذروة بعد أربع سنوات في انتخابات حزيران / يونيو 1976 عندما جمع الحزب 6.12 مليون صوت و228 مقعدًا برلمانيًا. وبحصته التي بلغت 34.4 في المئة من مجموع الأصوات، نال أقل من الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم بـ 4 في المئة وبـ 34 مقعدًا فقط، وهي نتيجة غير مسبوقة لحزب شيوعي غربي. كان الحزب الشيوعي الإيطالي يقوم بمحاولة معقولة لتقديم نفسه بوصفه حزب "نظام"، بل وربما بوصفه حكومة بديلة قيد الانتظار (كما كان يخشى هنري كيسنجر وعديد من المراقبين الأجانب) [(244)].

أصبح نهج الحزب الإيطالي الجديد، وكذلك بعض المساعي الأقل إقناعًا من جانب الحزب الفرنسي لمضاهاة نجاحه إن لم يكن أفكاره، يعرف بـ "الشيوعية الأوروبية"، وهو مصطلح ابتكر أول مرة في اجتماع في تشرين الثاني / نوفمبر 1975 ضم الأحزاب الشيوعية: الإيطالي والفرنسي والإسباني، ودخل التداول الرسمي على يد الأمين العام للحزب الشيوعي الإسباني سانتياغو كاريو في مقالة له في عام 1977 بعنوان **الشيوعية الأوروبية والدولة** (*Eurocommunism and the State*). خرج الحزب الإسباني للتو من عقود من العمل السري، وتاق قادته إلى إثبات أوراق اعتماده الديمقراطية. ومثل رفاقهم الإيطاليين، فهم الإسبان أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي بالابتعاد، لا من الاتحاد السوفياتي المعاصر فحسب، بل والأهم، من ماضيهم اللينيني المشترك.

أثبتت "الشيوعية الأوروبية" لمدة قصيرة من الزمن أنها مغرية، مع أنها كانت أقل إغراءً للناخبين منها للمثقفين والأكاديميين، الذين خلطوا بين ما كان إحياء سياسيًا للماركسية، وما هو في الحقيقة تعبير عن إحياء عقائدي. إذا كان للشيوعيين الغربيين أن يتغلبوا على عبء تاريخهم وأن يبرمجوا أنفسهم بوصفهم حركة يسار ديمقراطية - أو "الـ" حركة الديمقراطية لليسار - فقد كانوا بحاجة إلى التخلص مما هو أكثر من "دكتاتورية البروليتاريا" وغيرها من العقائد النظرية، التي هجرت في موقد التفاهات الأيديولوجية في حقبة السبعينيات. وكانوا في حاجة أيضًا إلى التخلي علنًا عن ارتباطهم بالشيوعية السوفياتية ذاتها، وهذا ما لم يكن حتى بيرلينغوير وكاريو قادرًا عليه.

بذلك جسدت الشيوعية الأوروبية تناقضًا في المصطلحات، على الرغم من أفضل جهود الناطقين باسمها. كان الخضوع لموسكو، كما كان لينين يريد دائمًا، بطاقة التعريف الأساسية لأي حزب شيوعي. ظلت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي حتى زواله - إن لم يكن ذلك في عيونها ففي عيون ناخبيها بالتأكيد. في إيطاليا، حيث نجح الحزب الشيوعي نجاحًا فريدًا في ترسيخ وضعه في بعض المناطق بوصفه حزب الحِكومة

(المحلية) الطبيعي، واصل الشيوعيون الاستحواذ على جزء كبير من أصوات الناخبين، على الرغم من أنهم لم يصلوا مرة أخرى إلى مستويات النجاح التي حققوها في عام 1976. أما في أماكن أخرى، فقد استمرت الشيوعية الأوروبية في الانحدار بثبات وبلا انقطاع تقريبًا. وشهد الشيوعيون الإسبان، الذين ابتكروا هذا المصطلح، هبوط حصتهم من أصوات الناخبين إلى 4 في المئة فحسب في عام 1982.

من دواعي السخرية أن ليونيد بريجنيف أعطى في موسكو مباركته فعلًا لجهود الشيوعية الأوروبية لضمان قاعدتهم المحلية بإبعاد أنفسهم عنه. لكن الخطوة السوفياتية، وهي نتاج ثانوي من نتاجات استراتيجية الانفراج الدولي التي كانت متبعة في ذلك الوقت، لم تفعل سوى القليل للإصلاحيين الشيوعيين الموعودين. أما حينها، وعلى الرغم من كل الدعم الذي واصل القادة السوفيات تقديمه نقدًا وعينًا للأحزاب الشيوعية الغربية، لم يعد لديهم اهتمامهم بها، ذلك أنها لم تعد تتمتع إلا بتأثير سياسي محدود، وبدا وصولهم إلى السلطة في المستقبل المنظور مستبعدًا. أما الاشتراكيون الديمقراطيون، ولا سيما أولئك الذين شغلوا مواقع التأثير، فقد مثلوا قصة أخرى. وكان الاشتراكيون الديمقراطيون في ألمانيا، التي ما زالت تمثل مرجل قارة منقسمة، موضع اهتمام خاص في الواقع.

فاز الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الغربي بقيادة فيلي برانت بأغلبية في الانتخابات الاتحادية في عام 1969، وتولى السلطة في ائتلاف مع الحزب الديمقراطي الحر، دافعًا بالحزب المسيحي الديمقراطي المحافظ إلى المعارضة أول مرة منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية. كان برانت قد استلم سابقًا منصب وزير الخارجية مدة 3 سنوات في الائتلاف الكبير (Grand Coalition) بقيادة كيزينغر، وكان قد بدأ هناك، بتعاون قريب مع رئيس طاقمه لتخطيط السياسات، إيغون باهر، بصوغ نقطة انطلاق جديدة للسياسة الخارجية الألمانية، وهو نهج جديد للعلاقات مع الكتلة السوفياتية، عرف باسم السياسة الشرقية الجديدة (Ostpolitik).

هيمنت على السياسة الخارجية الألمانية الغربية حتى ذلك الحين وجهةُ نظر أديناور، وهي أن الجمهورية الجديدة، المرتبطة بقوة مع الغرب عبر الاتحاد الأوروبي الغربي، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والناتو، يجب ألا تتردد في رفضها الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية على شرقيها. كان أديناور، الزاعم أن جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها تمثل ألمانيا، رفض الاعتراف بالدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية، باستثناء الاتحاد السوفياتي. أما خليفته، لودفيغ إيرهارد، ففتح بعثات تجارية في بوخارست وصوفيا ووارسو وبودابست؛ لكن أول خرق حقيقي لهذا المبدأ لم يتحقق حتى عام 1967، عندما أقامت بون، بتشجيع من برانت، علاقات دبلوماسية مع رومانيا، ثم مع يوغسلافيا بعد سنة من ذلك.

لطالما ألح أديناور على وجوب معالجة تقسيم ألمانيا، وخلافاتها الحدودية غير المسواة على شرقيها، قبل حدوث أي انفراج أو فك ارتباط عسكري في أوروبا الوسطى. لكن الولايات المتحدة، برفضها الاحتجاج على بناء جدار برلين في عام 1961، كانت قد أبدت عدم استعدادها للمخاطرة بحرب لإبقاء جبهة برلين مفتوحة. والولايات المتحدة، كما أكد الرئيس ليندون جونسون في تشرين الأول / أكتوبر 1966، لن تسمح بأن تبقى سياستها الخارجية رهينة مبدأ إعادة توحيد ألمانيا في المستقبل. كانت الرسالة واضحة: بدلًا من الإصرار على حل "المسألة الألمانية" بوصفه شرطًا مسبقًا للانفراج، على جيل جديد من الدبلوماسيين الألمان أن يعكسوا ترتيب أولوياتهم، إذا أرادوا أن يحققوا أهدافهم.

إذا كان فيلي برانت مستعدًا للمخاطرة بخرق تقاليد السياسة الألمانية الغربية، فقد كان ذلك، إلى حد بعيد، نتيجة تجربته كرئيس لبلدية برلين الغربية. في الواقع، ليست مصادفة أن يكون بعض أكثر المناصرين المتحمسين للسياسة الشرقية الجديدة بكل أشكالها محافظين سابقين لبرلين برانت نفسه، والرئيس الاتحادي في المستقبل ريتشارد فون فايتزساكر وهانز يوخن فوغل، خليفة برانت على رأس الحزب الاشتراكي الديمقراطي - بدا واضحًا لهؤلاء الرجال أن الحلفاء الغربيين لن يقوموا بأي مجازفات غير مواتية للتغلب على تقسيم أوروبا، وهو تفسير أكده قبول الغرب السلبي باجتياح تشيكوسلوفاكيا من جانب حلف وارسو. إذا كان الألمان الغربيون يريدون أن يضعوا نهاية لمأزق أوروبا الوسطى، فيجب أن يفعلوا ذلك بأنفسهم، عبر التعامل مع السلطات في الشرق مباشرة.

باستحضار هذه الاعتبارات دائمًا، ابتكر برانت وباهر نهجهما نحو الشرق ليحققا ما أطلق باهر عليه اسم "التغيير عبر التقارب". الهدف هو "التغلب على يالطا" عبر عدد كبير من الاتصالات الدبلوماسية والمؤسسية والإنسانية؛ ومن ثم "تطبيع" العلاقات بين الألمانيتين وضمن أوروبا، من دون إثارة القلق في الداخل أو في الخارج. وبطريقة جديدة متكلفة متميزة، تخلى برانت بهدوء عن إصرار ألمانيا الغربية على عدم شرعية ألمانيا الديمقراطية والمطلب غير القابل للنقاش بإعادة توحيد ألمانيا. ومن تلك اللحظة فصاعدًا، ستستمر بون في تأكيد الوحدة الأساسية للشعب الألماني، لكن سيتم الاعتراف بألمانيا الشرقية **كحقيقة** لا يمكن إنكارها: "أمة ألمانية واحدة في دولتين ألمانيتين" [(245)].

تفاوض برانت ووزير خارجيته فالتر شيل من الحزب الديمقراطي الحر على سلسلة من الاتفاقات الدبلوماسية الرئيسة بين عامي 1970 و1974، ووقعا عليها: معاهدات مع موسكو ووارسو في عام 1970 اعترفت بوجود الحدود القائمة بحكم الأمر الواقع بعد الحرب بين الألمانيتين وبين ألمانيا وبولندا وبعدم انتهاكها ("سيشكل خط الحدود القائم ... حد الدولة الغربي لجمهورية

بولندا الشعبية")، واقترحت علاقة جديدة بين ألمانيا وجيرانها الشرقيين "على أساس الوضع السياسي كما هو قائم في أوروبا"؛ وأتبع اتفاق رباعي حول برلين في عام 1971، وافقت فيه موسكو على ألا تقوم بأي تغييرات من طرف واحد هناك، وبأن تسهل الحركة عبر الحدود، بمعاهدة أساسية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية، صادق عليها البوندستاغ في عام 1973، وتخلت بون بموجبها عن مطالبتها القديمة بأن تكون الممثل الشرعي والوحيد لجميع الألمان، لكنها استمرت في منح الجنسية تلقائيًا لأي مواطن من ألمانيا الديمقراطية ينجح في الوصول إلى الغرب؛ ووقعت معاهدة مع براغ (1973)؛ وجرى تبادل "ممثلين دائمين" مع ألمانيا الديمقراطية في أيار / مايو 1974.

مقابل هذه الإنجازات، وفي أعقاب رحلة مؤثرة إلى وارسو، حيث ركع تكريمًا لذكرى غيتو وارسو، مُنح فيلي برانت جائزة نوبل للسلام. كما حقق نصرًا في الداخل أيضًا، إذ برز حزبه الاشتراكي الديمقراطي في انتخابات عام 1972 أول مرة بوصفه الحزب الرئيس في البرلمان الاتحادي. وعلى الرغم من إغفال برانت لإصرار بون القديم على عدم التوصل إلى أي تسوية نهائية للحدود والشعوب، وعلى أن تقسيمات يالطا غير شرعية، وأن الرواية القانونية لاستمرار حدود ألمانيا كما رسمت في كانون الأول / ديسمبر 1937 يجب أن تصان، فقد تمتع بشعبية كبيرة داخل ألمانيا [(246)]. ليس في الغرب فحسب: في رحلته إلى مدينة إيرفورت في عام 1970، وهي أول زيارة لقائد ألماني غربي إلى ألمانيا الشرقية، استقبلته حشود كبيرة بترحاب حار.

بعد إجبار برانت على التخلي عن منصبه نتيجة فضيحة تجسس في عام 1974، لم يحد خليفتاه في منصب المستشار - الاشتراكي هلموت شميت والمسيحي الديمقراطي هلموت كول - عن الخط العام للسياسة الشرقية الجديدة قط، ليس في الدبلوماسية العامة فحسب، بل وعبر الصلات المتعددة مع ألمانيا الديمقراطية، الرسمية منها وغير الرسمية، والتي كانت مصممة بالكامل لتسهيل الاتصالات الإنسانية، وجعل العلاقات سلسة، وتسكين المخاوف من احتمال صعود العدوانية الثأرية في ألمانيا الغربية، وتطبيع علاقات بون عمومًا مع جيرانها الشرقيين - قبول ما قال عنه برانت نفسه بعد توقيع معاهدة موسكو التي اعترفت بحدود ألمانيا بعد الحرب، "لم نفقد بهذه المعاهدة شيئًا لم نكن قد فقدناه منذ زمن طويل".

ترتب على صانعي السياسة الشرقية أن يأخذوا 3 قواعد جماهيرية متمايزة في الحسبان إذا أرادوا النجاح في مطامحهم. كان الأوروبيون الغربيون في حاجة إلى إعادة التأكيد أن ألمانيا لن تتجه شرقًا. كانت ردة فعل الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو الأولى على معاهدة موسكو تقديم عروض مشجعة لبريطانيا العظمى. ذلك أن عضوية بريطانيا في الجماعة الأوروبية كانت حينها تعد بتأمين ثقل مقابل لألمانيا قليلة المرونة. هدأ روع الفرنسيين أخيرًا بوعود ألمانية بترسيخ الجمهورية الاتحادية بثبات أكبر في المؤسسات الأوروبية

الغربية (وهذا يشبه إلى حد كبير اطمئنان خلفاء بومبيدو إلى التزام ألمانيا عملةً أوروبية مشتركة بعد إعادة توحيد ألمانيا بعد عقدين من ذلك)؛ لكن في باريس كما في واشنطن، لم تنس بسرعة ملاحظات كتلك التي أدلى بها وزير المالية هلموت شميت في عام 1973، والتي وصفت "عالمًا متغيرًا" كانت "تصنيفات الشرق والغرب التقليدية" تفقد فيه أهميتها.

الجمهور الثاني هو الألمان على جانبي الخط الفاصل. عادت سياسة برانت الشرقية الجديدة، من وجهة نظر كثيرين منهم، بفوائد حقيقية. ازدهر الاتصال والتواصل بين الألمانيتين. في حين لم يسجل في عام 1969 سوى نصف مليون اتصال هاتفي من ألمانيا الغربية إلى الشرقية، وصل الرقم، بعد 20 سنة من ذلك، إلى نحو 40 مليونًا. ووصل الاتصال الهاتفي بين نصفي برلين، والذي لم يكن معروفًا عمليًا في عام 1970، إلى مستوى 10 ملايين اتصال في السنة بحلول عام 1988. وفي منتصف الثمانينيات، امتلك معظم الألمان الشرقيين عمليًا قدرة لامحدودة على التقاط بث التلفزيون الألماني الغربي؛ في الواقع، مضت السلطات الألمانية الشرقية إلى حد مد كابل إلى "وادي الجاهلين" (valley of the clueless) حول دريسدن (وقد سمي بهذا الاسم نتيجة العوائق الطوبوغرافية التي تمنع وصول بث التلفزيون الألماني الغربي إليه)، وذلك نتيجة اعتقاد حالم بأن الألمان الشرقيين لن يشعروا بالحاجة إلى الهجرة إذا ما تمكنوا من مشاهدة التلفزيون الألماني الغربي في بلادهم. عززت هذه الإجراءات وغيرها، بما في ذلك لم شمل العائلات وإطلاق سراح السجناء السياسيين إلى الغرب، الثقة بالسياسة الشرقية الجديدة، وعكست ثقة الشيوعيين المتنامية بسياسة "الاستقرار" و"عدم المفاجآت" التي اتبعتها ألمانيا الغربية.

كان لدى حكام ألمانيا الشرقية سبب وجيه ومحدد، لأن يسعدوا بهذه التطورات. اعترفت الأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 1973 بألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية دولتين مستقلتين وقبلت بهما. وفي غضون سنة، اعترفت 80 دولة دبلوماسيًا بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية. وفي صدى ساخر للتغيرات في بون، توقف قادة ألمانيا الشرقية عن الإشارة إلى "ألمانيا"، وبدأوا، عوضًا عن ذلك، بالحديث بثقة متزايدة عن جمهورية ألمانيا الديمقراطية بوصفها دولة ألمانية متمايزة وشرعية لها حقها الخاص، ومستقبلها الخاص، وباتوا يصرون على أنها عميقة الجذور، لا في نفوس الألمان "الطيبين" المعادين للفاشية فحسب، بل وفي تراب بروسيا وتراثها. وفي حين كان دستور عام 1968 لجمهورية ألمانيا الديمقراطية يتحدث عن الالتزام بتوحيد ألمانيا على أساس الديمقراطية والاشتراكية، غاب هذا التعبير في دستور عام 1974 المعدل، وحل محله عهد ببقائها "متحالفة دائمًا وأبدًا مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية".

كان هناك أيضًا أسس مباشرة وارتزاقية وراء اهتمام ألمانيا الديمقراطية الرسمي بالسياسة الشرقية الجديدة. كانت ألمانيا الديمقراطية "تبيع" بون

سجناء سياسيين نقدًا منذ عام 1963، وكان السعر يتوقف على "قيمة" المرشح ومؤهلاته. بحلول عام 1977، كانت بون تدفع مقابل الحصول على إطلاق سراح سجين من السجون الألمانية الشرقية ما يقارب 96 ألف مارك ألماني غربي عن كل شخص. وكان من بين الإنجازات الدبلوماسية للسياسة الجديدة تقنين لم شمل العائلات عبر الحدود. ومقابل ذلك، كانت السلطات في بانكو تفرض مبلغًا إضافيًا يبلغ 4,500 مارك ألماني على كل شخص (صفقة مجزية، في عام 1983، كان الدكتاتور الروماني تشاوشيسكو يفرض على بون مبلغ 8 آلاف مارك ألماني للشخص الواحد ليسمح لأبناء الإثنية الألمانية بمغادرة رومانيا). وبحسب أحد التقديرات، بلغ إجمالي ما انتزعته ألمانيا الديمقراطية من بون، مقابل إطلاق سراح 34 ألف سجين، ولم شمل 2000 طفل مع أهاليهم، و"تنظيم" 250 ألف حالة لم شمل عائلي بحلول عام 1989 نحو 3 مليارات مارك ألماني [(247)].

إحدى النتائج غير المقصودة لهذه التطورات هي الاختفاء العملي لـ "التوحيد" عن جدول الأعمال السياسي الألماني. في الحقيقة، بقيت إعادة توحيد البلد المنقسم "كذبة العمر" للجمهورية الاتحادية، بحسب تعبير برانت. لكن مع حلول منتصف الثمانينيات، وقبل سنوات قليلة من حدوثها غير المتوقع، لم تعد إعادة التوحيد تحشد رأي الجماهير. أظهرت استطلاعات الرأي العام التي جرت في الخمسينيات والستينيات أن نسبة تصل إلى 45 في المئة من سكان ألمانيا الغربية رأت أن إعادة التوحيد "أهم" مسائل العصر؛ لكن بدءًا من منتصف السبعينيات لم يتجاوز الرقم قط نسبة 1 في المئة.

كان الجمهور الثالث لنهج بون الجديد الاتحاد السوفياتي بالطبع. من مفاوضات فيلي برانت الأولى مع بريجنيف في عام 1970، إلى زيارة غورباتشوف لبون بعد نحو عقدين من ذلك، كانت جميع خطط ألمانيا الغربية "للتطبيع" شرقًا تمر عبر موسكو، وعرف الجميع ذلك. وبحسب تعبير هلموت شميت، "كانت العلاقات الألمانية - السوفياتية، بالبداهة في صلب السياسة الشرقية الجديدة! في الواقع، حين اتفق الألمان الغربيون والروس على الترسيم النهائي لحدود بولندا الجديدة (لم يسأل أحد البولنديين عن وجهات نظرهم، احترامًا لممارسة أوروبية مؤسسة منذ زمن بعيد)، ووافقت بون على الاعتراف بالديمقراطيات الشعبية، وجد الألمان الغربيون والروس أرضية مشتركة بينهم.

عندما ذهب ليونيد بريجنيف إلى بون في أيار / مايو 1973، وهي أول زيارة من نوعها يقوم بها أحد قادة الحزب الشيوعي السوفياتي، أفلح، هو وهلموت شميت، في تبادل ذكريات حارة عن تجاربهما المشتركة في زمن الحرب - تذكر شميت بأريحية أنه "كان يحارب من أجل ألمانيا في النهار، ويتمنى سرًا هزيمة هتلر في الليل". أما فيلي برانت، الذي عارض فعلًا الرايخ الثالث من البداية إلى النهاية، فيلاحظ ببرود في مذكراته أنه "عند تبادل ذكريات الحرب،

الزائف والحقيقي قريبان جدًا أحدهما من بعضهما". لكن إذا كانت الذكريات خادعة، فإن المصالح المتبادلة حقيقية بما يكفي.
ضغط الاتحاد السوفياتي على مدى سنوات كثيرة للحصول على اعتراف رسمي بمكاسبه بعد الحرب وبالحدود الجديدة لأوروبا، محبذًا أن يكون ذلك في مؤتمر سلام رسمي. لم يرغب الحلفاء الغربيون، ولا سيما الولايات المتحدة، منذ زمن طويل، في تجاوز الاعتراف بالوضع الراهن على أنه أمر واقع، تاركين حل "المسألة الألمانية" بالتحديد معلقًا. أما الآن وقد أخذ الألمان أنفسهم يقدمون الاقتراحات لجيرانهم الشرقيين، تحتم تغيير الموقف الغربي؛ وأوشك القادة السوفيات على تحقيق آمالهم. وكجزء من استراتيجية الانفتاح الطموح نحو الاتحاد السوفياتي والصين، كان الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر أكثر انفتاحًا من أسلافهما على التفاوض مع موسكو - وربما أقل انزعاجًا من طبيعة النظام السوفياتي: كما شرح كيسنجر للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في 19 أيلول / سبتمبر 1974، يجب عدم ربط الانفراج الدولي ينتظر بتحقيق الإصلاحات السوفياتية الداخلية.
لذلك، اجتمع وزراء الناتو في بروكسل في كانون الأول / ديسمبر 1971، واتفقوا من حيث المبدأ على المشاركة في مؤتمر للأمن الأوروبي. وفي غضون سنة، عُقدت جلسة تحضيرية في العاصمة الفلندية هلسنكي. وفي تموز / يوليو 1973، وفي هلسنكي أيضًا، افتتح المؤتمر الرسمي للأمن والتعاون في أوروبا. وفيه شاركت 35 دولة (بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا) - وحدها ألبانيا رفضت المشاركة. وعلى مدى السنتين التاليتين صاغ المشاركون في مؤتمر هلسنكي معاهدات، وأعدوا اتفاقات، واقترحوا إجراءات "بناء ثقة" لتحسين علاقات الشرق بالغرب، والكثير غيرها. وفي آب / أغسطس 1975 تمت الموافقة على اتفاقيات هلسنكي بالإجماع والتوقيع عليها.
في الظاهر، كان الاتحاد السوفياتي المستفيد الرئيس من الاتفاقيات. جرى في الوثيقة النهائية، بعنوان "المبدأ الأول"، الاتفاق على أن: "تحترم الدول المشاركة المساواة والفردية السيادية لكل منها، إضافةً إلى جميع الحقوق الملازمة لسيادتها والمشمولة فيها، ولا سيما حق كل دولة في المساواة القضائية وسلامة أراضيها". وعلاوة على ذلك، تعهدت الدول المشاركة، في المبدأ السادس، بـ: "الامتناع عن أي تدخل، مباشر أو غير مباشر، فردي أو جماعي، في الشؤون الداخلية أو الخارجية الواقعة ضمن نطاق السلطة الداخلية لدولة مشاركة أخرى، بغض النظر عن علاقاتهما المتبادلة".
لم يكن بريجنيف وزملاؤه ليتمنوا أكثر من ذلك. إذ لم يُعترف بالتقسيمات السياسية لأوروبا بعد الحرب رسميًا وعلنًا، ويُسلم بسيادة وسلامة أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية وغيرها من الأنظمة التابعة فحسب، بل تعهدت القوى الغربية أيضًا أول مرةٍ بالتخلي عن جميع "أشكال التدخل المسلح أو

التهديد بمثل هذا التدخل ضد أي دولة من الدول المشاركة". لكن يتعين القول بأن احتمال غزو الناتو أو الولايات المتحدة فعليًا الكتلة السوفياتية كان ضئيلًا جدًا منذ زمن بعيد. في الواقع، البلد الوحيد الذي تورط فعليًا في تدخل عسكري من ذلك القبيل منذ عام 1948 هو الاتحاد السوفياتي نفسه ... مرتين.
لكن كان إضفاء تلك الأهمية على تلك الفقرات في اتفاقيات هلسنكي، إضافةً إلى المبدأ الرابع الذي يؤكد أن "تحترم الدول المشاركة سلامة أراضي كل دولة من الدول المشاركة"، إيضاحًا لإحساس موسكو المرَضي بعدم الأمان. حقق الاتحاد السوفياتي أخيرًا أهدافه بالاتفاقيات الموقعة مع ألمانيا الغربية، وتوكيد اتفاقيات هلسنكي لبوتسدام وقبولها بها بأثر رجعي، وصار في استطاعته النوم مطمئنًا. وفي المقابل، لم يسع المشاركون الغربيون في المؤتمر، ولم يحصلوا، كما بدا، إلا على القليل من الشروط الشكلية التي لا يمكن الاعتراض عليها: التبادلات الاجتماعية والثقافية والتعاون الاقتصادي والتعاون بحسن نية لمعالجة الخلافات العالقة والمستقبلية، وغيرها.
لكن "السلة الثالثة" من مبادئ هلسنكي تضمنت أيضًا قائمة بحقوق الأشخاص والشعوب، وليس حقوق الدول فحسب، وكانت مجموعة بعنوان مبادئ الفقرة السابعة ("احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التفكير والضمير والدين أو المعتقد")، ومبادئ الفقرة الثامنة ("حقوق الشعوب المتساوية وتقرير مصيرها"). لم يعطِ معظم القادة السياسيين، الذين وقعوا على هاتين الفقرتين، سوى القليل من الانتباه لهذه المبادئ - كان هناك افتراض عام على جانبي الستار الحديدي بأنها مجرد استعراض دبلوماسي، استرضاء للرأي الداخلي، وأنها غير إلزامية في أي حال: إذ بموجب المبدأين الرابع والسادس، لا يستطيع الأجانب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الموقعة. وكما لاحظ أحد المثقفين التشيكيين بمرارة في ذلك الوقت، كانت هلسنكي في الواقع إعادة تشغيل لمبدأ: كل يختار دين مملكته "Cuius Regio, Eius Religio": وهكذا أجيز للحكام مرة أخرى، ضمن حدودهم، أن يعاملوا مواطنيهم كما يشاؤون.
لكن الأمور لم تجر كذلك. معظم مبادئ هلسنكي وبروتوكولاتها مجرد تغليف لترتيبات دولية قائمة أصلًا. لكن المبدأ السابع لم يقتصر على إلزام الدول الموقعة بـ "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التفكير والضمير والدين أو المعتقد، للجميع من دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين"، بل وفرض على جميع الدول الـ 35 "تعزيز وتشجيع الممارسة الفعالة للحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها"، و"الاعتراف بحرية الفرد في أن يعتنق ويمارس، وحده أو في جماعة مع آخرين، دينًا أو معتقدًا وفق ما يمليه عليه ضميره، واحترام تلك الحرية".

وُلدت حركة حقوق هلسنكي من قائمة الحقوق والواجبات المطنبة هذه، والتي بدت من دون أنياب. وفي غضون سنة من إبرام اتفاق المؤتمر الدولي الذي انتظره القادة السوفيات طويلًا، واجه القادة السوفيات انتشار متناميًا خرج عن السيطرة بعد ذلك لدوائر وأندية وشبكات ومواثيق وأفراد طالبوا بأن تلتزم حكوماتهم بحرفية ذلك الاتفاق "فحسب" - كما هو منصوص في الصك النهائي - وأن "تفي بالتزاماتها كما وردت في الإعلانات والاتفاقات الدولية في هذا المجال". كان بريجنيف على حق حين اعتمد على هنري كيسنجر وخلفائه العنيدين في التعامل بجدية مع فقرات عدم التدخل في هلسنكي؛ لكن لم يخطر في باله قط (ولا في بال كيسنجر في الحقيقة) أن آخرين قد يأخذون الفقرات الأكثر طوباوية التي تلتها بدرجة لا تقل جدية [(248)].

تمكنت السلطات السوفياتية وزميلاتها في أوروبا الشرقية على المدى القصير وبسهولة من قمع أي صوت طالب بالحقوق الفردية أو الجماعية: في عام 1977، اعتُقل قادة حركة "حقوق هلسنكي" الأوكرانية، وصدرت في حقهم أحكام تتراوح بين 3 و15 سنة. لكن تشديد القادة الشيوعيين على "هلسنكي" بوصفها مصدر الشرعية الدولية لأنظمتهم، صار يقض مضجعهم: بالاستدلال بالتزامات موسكو الأخيرة ذاتها، صار في مقدور النقاد (في الداخل والخارج) ممارسة ضغط عام قوي على الأنظمة السوفياتية. في مواجهة هذا النوع من المعارضة، لم يكن القمع العنيف غير فاعل فحسب، بل وهزيمة ذاتية بقدر ما كانت معروفة على الملأ. لقد فتح ليونيد بريجنيف وزملاؤه، الذين وقعوا ضحايا نزعتهم الاستخفافية، من دون قصد ثغرة في دفاعاتهم، الأمر الذي برهن، على عكس كل التوقعات، أنه مهلك.

قراءات إضافية

Duchen, Claire. *Women's Rights and Women's Lives in France, 1944 - 1968*. New York: Routledge, 1994.

Garton Ash, Timothy. *In Europe's Name. Germany and the Divided Continent*. New York: Random House, 1993.

Harvie, Christopher. *The Rise of Regional Europe*. New York: Routledge, 1994.

Haslam, Jonathan. *The Soviet Union and the Politics of Nuclear Weapons in Europe, 1969 - 87*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.

Hobsbawm, E. J. & Giorgio Napolitano. *The Italian Road to Socialism: An Interview*. Westport, CT.: L. Hill, 1977.

Keating, Michael & Jones Barry. *The European Union and the Regions*. Oxford, UK: Oxford University Press, 1995.

Mandel, Ernest. *From Stalinism to Eurocommunism: The Bitter Fruits of* "*Socialism in One Country*". London: NLB, 1978.

Mayo, Patricia Elton. *The Roots of Identity: Three National Movements in Contemporary European Politics*. London: Allen Lane, 1974.

Middlemass, Keith. *Power and the Party. Changing Faces of Communism in Western Europe*. London: A. Deutsch, 1980.

Nelson, Keith L. *The Making of Détente. Soviet - American Relations in the Shadow of Vietnam*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.

Sarotte, M. E. *Dealing with the Devil. East Germany, Détente, and Ostpolitik, 1969 - 1973*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2001.

Vallance, Elizabeth & Elizabeth V. Davies. *Women of Europe: Women MEPs and Equality Policy.* Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

(238) أمكن إرجاع هذا الاتجاه في بريطانيا إلى الحماسة القديمة للنظام النباتي، ومواد البناء والألبسة "الأصيلة" وما شابه، والتي تتداخل غالبًا مع شبكات الجمعيات الاشتراكية والأندية المتنقلة: ردة فعل اليسار على صيد المجموعة المحمية من الطيور والحيوانات والأسماك. عكست ثقافات كل من اليسار واليمين في أوروبا القارية تاريخًا مختلفًا جدًا. إذ في حين أسس الاشتراكيون الفابيون مجلة **دليلك إلى الطعام الجيد** (*Good Food Guide*) في بريطانيا، وحرروها، وقدموها من البداية على أنها مساهمة في الحرب الطبقية على جبهة فنون الأكل، كانت مجلة **غايد ميشلين** (*Guide Michelin*) دائمًا عملًا تجاريًا فحسب، مع أنها كانت موجهة بدرجة كبيرة إلى الجمهور ذاته.
(239) حركة شبابية شعبية تقوم فكرتها الأساسية على التخلص من قيود المجتمع والعودة إلى الطبيعة والحرية. (المترجم) (240) في عام 1980، كان الاتحاد السوفياتي يطلق إلى الجو من غاز ثاني أكسيد الكربون تقريبًا بقدر ما تطلق الولايات المتحدة، وهو رقم كان حتى عهد قريب مصدر فخر المعجبين به، بدل أن يكون مصدر إحراج.
(241) قدم الاحتجاج البيئي ضمن حدود بيئية معينة - نتيجة طبيعته غير السياسية ظاهريًا - فضاء آمنًا للعمل السياسي والتعبير الذاتي الوطني في أنظمة تقييدية من جوانب أخرى. فبحلول عام 1983، أوصلت مشكلة تلوث المياه 10 في المئة تمامًا من سكان ليتوانيا السوفياتية إلى تشكيل "جمعية حماية الطبيعة الليتوانية".
(242) فتحت الوجودية الهايدغرية بهذه الطريقة رابطًا آخر مع الغرب: كان الفيلسوف الفرنسي إيمانويل مونييه قبل ذلك بسنوات عدة قد زعم بأنه رأى في وجودية معاصريه (مثل سارتر) "عائقًا ذاتيًا" ضد ما شجبه بوصفه "مادية موضوعية" و"تكنولوجيا". وفي العقود اللاحقة، كان ورثة مونييه الفكريون في دائرة كتاب مجلة **إسبري** (*Esprit*) من بين أوائل من نشروا في أوروبا الغربية كتابات فاتسلاف هافل وزملائه المعارضين واحتفوا بها.
(243) في الأعوام ذاتها، مولت موسكو حتى الحزب الشيوعي الأميركي الصغير بنحو 42 مليون دولار، وهو عمل دال على سخاء غير مميز.
(244) يوم 13 نيسان / أبريل 1976، قبل 9 أسابيع فقط من الانتخابات الإيطالية، صرح كيسنجر علنًا أن الولايات المتحدة "لن ترحب" بدور شيوعي في الحكومة الإيطالية. مؤكدًا بذلك حدس بيرلينغوير.
(245) كان أحد أول القرارات التي اتخذها برانت لدى توليه السلطة في عام 1969 إعادة تسمية "وزارة قضايا جميع الألمان" بـ "وزارة العلاقات بين الألمان". وذلك لتهدئة مخاوف الألمان الشرقيين من مواصلة جمهورية ألمانيا الاتحادية تأكيد مطلبها القانوني بالحديث باسم جميع الألمان، وليشير إلى استعداده لمعاملة ألمانيا الديمقراطية على أنها كيان متمايز وباق.

(246) تعد هذه الرواية القانونية، والمسائل العاطفية المحيطة بها، مسؤولة عن ممانعة الحزب المسيحي الديمقراطي الأولية التوقيع على المعاهدة الأساسية في عام 1973. والتي أقامت العلاقات مع ألمانيا الشرقية، وعن إصرار الحزب المستمر على إبقاء مسألة الحدود الشرقية مفتوحة حتى عام 1990.

(247) من بداية السياسة الشرقية، مُنح اهتمام خاص ومزايا للشعب الألماني (Volksdeutsche)، أي للألمان الذين ما زالوا يعيشون خلف حدود ألمانيا، إلى الشرق أو الجنوب. كان هؤلاء الأشخاص المحددون بموجب العائلة أو الأصل الإثني يمنحون مواطنة كاملة إذا تمكنوا من الوصول إلى الجمهورية الاتحادية. وهكذا أعاد مئات آلاف القاطنين في أوكرانيا وروسيا ورومانيا وهنغاريا وأماكن أخرى فجأة اكتشاف أصولهم الألمانية، التي تحملوا آلامًا كبيرة لإنكارها خلال نصف القرن السابق.

(248) أسست "مجموعة هلسنكي" الأولى يوم 12 أيار / مايو 1976 في موسكو. وضمت أول مجموعة من أعضائها الأحد عشرة الأول: يوري أورلوف ويلينا بونر وأناتولي شارانسكي. أما هلسنكي ووتش (Helsinki Watch) وهي المنظمة الدولية الشاملة التي أسست خصوصًا لكشف انتهاكات الحقوق في الدول الموقعة على اتفاقيات هلسنكي، فولدت بعد سنتين من ذلك.

الفصل السادس عشر: مرحلة انتقالية

"أدركنا لاحقًا أن السماح بالمضي في الانتخابات كان خطأنا الأكبر. ويمكن تقفي انحدارنا من تلك النقطة"

العميد أوتيللو سارايبفا دو كارفالهو

"إسبانيا هي المشكلة وأوروبا هي الحل"

أورتيغا إي غاسيت

"أوروبا ليست مجرد إطار للمنتوجات المادية، إنها إطار للروح. أوروبا حالة روحية"

جاك ديلور

في شمال أوروبا سار التغيير المحلي والعالمي إزاء الخلفية الدائمة الحضور لصفقات القوى العظمى وانقسام القارة إلى شرق وغرب. لكن قضايا محلية هيمنت على المشهد في أوروبا المتوسطية. كانت إسبانيا والبرتغال واليونان هامشية في أوروبا حتى أوائل السبعينيات بما يتجاوز المعنى الجغرافي. على الرغم من عدها "غربية" الولاء في الحرب الباردة (البرتغال واليونان دولتان عضوان في الناتو) إلا أن الدول الثلاث كانت مختلفة في النواحي الأخرى. تشابهت اقتصاداتها - المعتمدة كثيرًا على الحوالات المالية لفائض القوة العاملة الريفية العاملة في الخارج وعلى قطاع سياحي متنام - مع اقتصادات البلدان الأخرى في محيط أوروبا الجنوبي: يوغسلافيا أو تركيا. كان مستوى المعيشة في جنوب إسبانيا، وفي معظم البرتغال واليونان، قابلًا للمقارنة مع مستواه في أوروبا الشرقية، وفي مناطق أخرى في العالم النامي.

حكم البلدان الثلاثة في أوائل السبعينيات حكام مستبدون من جنس مألوف في أميركا اللاتينية أكثر منه في أوروبا الغربية؛ بدا أن التحولات السياسية لعقود ما بعد الحرب تجنبتهم إلى حد كبير. حكم أنطونيو سالازار في البرتغال بين عامي 1932 و1970، وفي إسبانيا، نفذ الجنرال فرانكو انقلابه العسكري في عام 1936 وحكم بلا منازع من عام 1939 وحتى وفاته في عام 1975؛ وتوطدت هرميات السلطة العائدة إلى حقبة أخرى. في اليونان، أطاحت شرذمة عسكرية بالملك والبرلمان في عام 1967. منذ ذلك الوقت ومجلس عسكري من العقداء حكم البلاد. خيم شبح الماضي غير المستقر بقوة على الآفاق المستقبلية غير الواعدة للبلدان الثلاثة.

أرخت الحرب الأهلية ظلالًا ثقيلة على تاريخ اليونان القريب، على غرار مثيله الإسباني. خلف إرهاب الحزب الشيوعي اليوناني إرثًا من الرعب في القرى الواقعة تحت سيطرته في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى ربط اليسار الراديكالي بالقمع والوحشية في ذاكرة كثير من اليونانيين.

وعقب تخلي الشيوعيين عن النضال في تشرين الأول / أكتوبر 1949، جاء دور اليسار في المعاناة من القمع المتواصل. نُفي المحازبون والأنصار من زمن الحرب (بمن فيهم الكثير ممن قاتل الألمان في سنوات سابقة) إلى خارج البلاد لعقود تلت. وحُرم من بقي منهم وأولادهم، وحتى أحفادهم، من العمل في القطاع العام حتى زمن متقدم في السبعينيات. في سجن جزيرة ماكرونيزوس السيئ الصيت، اعتُقل الشيوعيون لزمن طويل، وعوملوا فيه بوحشية مشهودة [(249)].

لكن هيمنت على الانقسامات السياسية في اليونان دائما قضايا محلية محددة، مهما بدت متماسكة في تصنيفات الحرب الباردة. أصدر الحزب الشيوعي اليوناني - رهين موسكو - في ذروة الصراع بين تيتو وستالين في آذار / مارس 1949 بيانًا إذاعيًا (من بوخارست) ساند فيه مطلب استقلال مقدونيا. كان إضعافُ تيتو الغايةَ من التشجيع على تجزئة الأرض اليوغسلافية. لكن لم يكن له هكذا تأثير. وقوض بدلًا من ذلك الصدقية المحلية للشيوعية اليونانية لجيل، بافتراض أن انتصار الشيوعيين سيؤدي إلى استقلال شمال مقدونيا بأقليتيه من السلاف والألبان، ومن ثم انهيار اليونان.

إذا كان لهذا الأمر هذه الأهمية فذلك لأن القومية اليونانية كانت هشة بشكل غريب، حتى وفقًا للمعايير الإقليمية. ولأن السياسيين المحافظين في يونان ما بعد الحرب على **أهبة الاستعداد** الدائم للصراع مع سادتهم الإمبرياليين السابقين في تركيا، ولأنهم في حالة حرب مع ألبانيا منذ عام 1940 (حالة تُركت من دون حل حتى عام 1985)، ولا يرغبون في الاعتراف حتى بحقيقة وجود تجمع سلافي كبير على تخوم حدودهم مع يوغسلافيا وبلغاريا، فقد فضلوا تأكيد انحيازهم للنظام والاستقرار بدلًا من الديمقراطية أو مصالحات ما بعد الحرب. وبالخلط بين قضايا اليونان القديمة والانقسامات الدولية، قدم ملك اليونان وجيشه ووزراؤه أنفسهم للغرب كأوثق حلفاء في منطقة مضطربة.

تلقوا تعويضًا مجزيًا مقابل إخلاصهم [(250)]. ألزمت إيطاليا في شباط / فبراير 1947 بالتخلي، بموجب اتفاقية باريس، عن جزر الدوديكانيز (Dodecanese) لأثينا. وكانت اليونان مستفيدًا رئيسًا من المساعدة الأميركية، بعد إعلان "مبدأ ترومان" وبموجب خطة مارشال معًا. ثم قُبلت اليونان عضوًا في الناتو في عام 1952. وكانت القوات المسلحة اليونانية صاحبة الحظ السعيد في تلقي المساعدة العملية السخية سواء بالمعدات أو بالتخطيط. في الواقع، ثبت أن دور الجيش كان حاسمًا. أمِل البريطانيون في الأساس بأن ترث اليونان المحررة جيشًا محترفًا غير سياسي، وقوة شرطة حديثة، إلا أن ظروف الزمان والمكان أثبتت استحالة ذلك. وبدلًا من ذلك، خرج الجيش اليوناني بعد ثماني سنوات من الحرب شديد العداء للشيوعية، ونصيرًا للملكية، وغير ديمقراطي وتجاوز ولاؤه للناتو ولزملائه الأميركيين بدرجة كبيرة أي التزام بالمؤسسات السياسية، أو بقوانين دولته الوطنية.

في الواقع، رأى الضباط اليونانيون **أنفسهم** - على غرار سلك الضباط الإسبان التقليدي في هذه الناحية - حماةً للأمة وسلامتها، وليس لوثائق دستورية زائلة أقسموا على حمايتها. نشط الجيش من البداية في الحياة السياسية اليونانية بعد الحرب: في الانتخابات الوطنية في أوائل الخمسينيات، تولى قيادة حزب "تجمع اليونان" الفائز المارشال ألكسندروس باباغوس قائد القوات الحكومية في الحرب الأهلية. وكان الجيش حتى عام 1963 سعيدًا بما يكفي لإعطاء دعمه لقسطنطين كرمنليس الذي قاد حزب نهضة اليونان بتسميته الجديدة (الاتحاد الراديكالي الوطني) إلى عدة انتصارات انتخابية في أعوام: 1956 و1958 ومجددًا في 1961، مع أنه اشتُبه عقب آخر هذه النجاحات وأكبرها في تزوير الانتخابات على نطاق واسع.
لم يكن كرمنليس نفسه معاديًا للشيوعية من الناحية العقائدية، ولا حتى مقربًا بصورة خاصة من القوات المسلحة. لكن حقيقة أنه وُلد في مقدونيا اليونانية وشدة عدائه للسلاف ليست مسألة تافهة. وكان بخلفيته الفلاحية وعقيدته الأرثوذكسية ريفيًا ووطنيًا ومحافظًا بالسليقة، ممثلًا ملائمًا لبلده، ويداه نظيفتان في عيون الدبلوماسيين الأميركيين وضباط الجيش اليوناني على حد سواء، وعديم الرغبة في فرض رقابة مدنية على العسكر، أو في تقصي الشائعات المتزايدة عن وجود شبكات ومؤامرات سياسية معادية للنظام البرلماني على أعلى مستوى. بقيت اليونان في عهد كرمنليس مستقرة، لكن راكدةً اقتصاديًا وفاسدة بعض الشيء.
وفي أيار / مايو 1963 تعرض الدكتور غريغوريوس لامبراكيس، البرلماني اليساري، لاعتداء في أثناء إلقائه خطبة في تجمع سلمي في تسالونيكي [(251)]، وحولته وفاته بعد خمسة أيام من الاعتداء إلى شهيد لليسار وللحركة السلمية الوليدة في اليونان، في حين أدى فشل السلطات المدروس في كشف الخلفية الغامضة لاغتيال لامبراكيس إلى انتشار الشكوك على نطاق واسع [(252)]. وبعد ستة أشهر خسر كرمنليس الانتخابات بفارق ضئيل أمام حزب "اتحاد الوسط" بزعامة جورج باباندريو. وهو حزب وسط المدعوم من الطبقة الوسطى المدينية الصاعدة في البلاد. وفي العام التالي كان أداء حزب باباندريو وحلفاؤه أفضل. ونالوا في جولة جديدة من الانتخابات أغلبية أصوات المقترعين، رافعين حصتهم من 42 في المئة إلى 52.7 في المئة.
طالبت الأغلبية البرلمانية الجديدة بالتحقيق في التلاعب الذي جرى في انتخابات عام 1961. وبدأ التوتر يتصاعد بين البرلمان والملك الشاب قسطنطين. كانت عواطف الملك المحافظة سياسيًا معروفة للعامة، وخضع لضغط متزايد من اليمين لإقالة باباندريو الذي استقال بعد مناورات (سياسية) في نهاية المطاف، وخلفته سلسلة من رؤساء الوزراء المؤقتين الذين لم يتمكن أي منهم من تأمين أغلبية برلمانية مستقرة. اشتد توتر العلاقات بين البرلمان والبلاط عندما اتهمت مجموعة من ضباط الجيش ذوي التوجه

الليبرالي بالتآمر مع أندرياس ابن جورج باباندريو. وأحيل 21 منهم إلى المحكمة العسكرية في آذار / مارس 1967.
في هذه الأثناء كانت الحكومة البرلمانية تعمل اسميًا فحسب. ووجه المحافظون وضباط الجيش تحذيرًا مخيفًا من تنامي النفوذ "الشيوعي" على نطاق واسع في البلاد. رفض الملك العمل مع الأغلبية من اتحاد الوسط، متهمًا إياه بالاعتماد على أصوات اليسار المتطرف، في الوقت الذي رفض فيه "الاتحاد الراديكالي الوطني" دعم جهود متعاقبة لتشكيل حكومات "انتقالية". وفي النهاية شكل الاتحاد الراديكالي بنفسه حكومة أقلية، لمجرد إتاحة وقت كافٍ للملك كي يحل البرلمان، ويدعو إلى انتخابات جديدة.
ولد الإحباط الشعبي من شلل البرلمان، والشعور الواسع بأن الملك أدى دورًا منحازًا غير مقبول، الانطباع بأن الانتخابات المرتقبة قد تشهد ميلًا واسعًا نحو اليسار. وكان مجرد تقديم هذا التبرير - استُحضر "الخطر الشيوعي" باستمرار في اليونان منذ عام 1949 - معطوفًا على القصور الأكيد للمؤسسات الديمقراطية اليونانية، وانعدام كفاءة الطبقة السياسية، كافيًا للاستيلاء على السلطة في 21 نيسان / أبريل من مجموعة من الضباط العاملين داخل شبكات الجناح اليميني العريقة في الجيش.
نشرت هذه المجموعة، التي قادها العقيد جورج بابادوبولوس، الدبابات ووحدات المظليين في شوارع أثينا وفي مدن يونانية أخرى، واعتقلت سياسيين وصحافيين ونقابيين وغيرهم من الشخصيات العامة، وأحكمت السيطرة على جميع المواقع المهمة، وأعلنت نفسها "مخلص" الأمة، وبينت أن "الديمقراطية ستوضع في أرجوحة". وافق الملك قسطنطين، بفتور وسلبية. وأقسم المتآمرون اليمين أمامه. وبعد ثمانية أشهر، وبعد محاولة فاترة لتنفيذ "انقلاب مضاد"، فر قسطنطين "غير مأسوف عليه" مع عائلته إلى روما. عين المجلس العسكري وصيًا على العرش، وسُمى بابادوبولوس رئيسًا للوزراء.
كان انقلاب العقداء "إعلانًا" تسلطيًا نمطيًا. باللجوء إلى العنف في البداية وإلى القمع دائمًا، صرف بابادوبولوس وزملاؤه زهاء ألف موظف مدني من الخدمة، وسجنوا أو طردوا سياسيي اليسار والوسط وقلبوا اليونان رأسًا على عقب سبع سنوات خانقة. وأظهر العقداء عداءً للحداثة بلغ حد المهزلة: رقابة على الصحف، تجريم الإضرابات، حظر الموسيقى الحديثة والتنانير القصيرة. كما حظروا تدريس علم الاجتماع واللغتين الروسية والبلغارية، إضافة إلى [الفلاسفة] سوفوكليس ويوريبيدس وأريستوفان. أبدوا "شعبوية" في الأسلوب، وأبوية في الممارسة، وهوسًا بالمظهر. وحُظر في عهدهم إطالة الشعر واستُعيض عن الزي الرسمي لحرس القصور وغيرهم من موظفي المراسم باللباس اليوناني "التقليدي" المبهرج. واكتست أثينا بالذات حلة عسكرية منضبطة.

تباينت عواقب الانقلاب الاقتصادية على اليونان. السياحة لم تتأثر - لأنه سرعان ما حال محل الزوار من أصحاب الوعي السياسي الذين قاطعوا يونان العقداء سياح استهوتهم المنتجعات الرخيصة، على الرغم من أنظمتها المفرطة والخانقة. لم تؤثِّر التطورات السياسية في الاستثمارات الأجنبية، التي لم تكن تتدفق إلى اليونان إلا قبل ما يناهز العقد من الانقلاب، ولا الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي - الذي زاد بمعدل 6 في المئة سنويًا منذ عام 1964: على غرار إسبانيا، أتاحت أجور رخيصة (عززها قمع كل أنواع الاحتجاجات العمالية) ونظام استند إلى "القانون والنظام" بيئةً خصبة للرأسمال الأجنبي. وحظي المجلس العسكري بدعم مبدئي واسع في المناطق الريفية، التي انحدر منها معظم العقداء، ولا سيما بعد شطبهم كل ديون الفلاحين في عام 1968[(253)].

لكن غريزة الاكتفاء الذاتي لدى العقداء فضلت الرجوع إلى العادات الوطنية الراسخة لسياسة بدائل الاستيراد: منتوجات منخفضة الجودة من المصانع المحلية عديمة الكفاءة، والمحمية من المنافسة الأجنبية. جر ذلك النظامَ العسكري إلى نزاع مع الطبقة الوسطى المدينية، التي تغلبت مصالحها، سواء المنتجين أو المستهلكين في غضون سنوات قليلة، على ارتياحها لإقالة السياسيين المتنازعين. لم يكن لدى العقداء، العاديين حتى وفقًا للمعايير المتساهلة لأقرانهم - أي شيء يقدمونه للمستقبل: لا مشروع عن الاندماج في المجموعة الأوروبية الناشئة والمتوسعة، ولا استراتيجية للعودة إلى الحكم المدني [(254)].

زد على ذلك أن النظام الآمن تمامًا في الداخل ازداد عزلة في الخارج: صوت المجلس الأوروبي بالإجماع على طرد اليونان في كانون الأول / ديسمبر 1969؛ وبعد شهرين أوقفت المجموعة الاقتصادية الأوروبية جميع المفاوضات مع المجلس العسكري. وبرزت القوةُ العارية مرتكزًا وحيدًا لنظام العقداء بوقاحة غير مسبوقة. وعليه فقد كان من طبيعة الأمور أيضًا أن تسقط الدكتاتورية في سياق محاولة استخدام قوة غير كفء خارج حدودها، بغية حل المسألة القبرصية المزمنة.

شكلت جزيرة قبرص جزءًا من السلطنة العثمانية منذ عام 1571، وأدارتها بريطانيا منذ عام 1878، ثم ضمتها من جانب واحد في مطلع الحرب العالمية الأولى. تقع الجزيرة في أقصى شرق المتوسط بالقرب من الأناضول التركية وهي بعيدة جدًا من بر اليونان أو أيٍّ من جزرها النائية الأخرى. ومع ذلك تتكلم أغلبية سكان الجزيرة اللغة اليونانية وتعتنق الأرثوذكسية المشرقية. زاد ميلها إلى طلب الاتحاد مع دولة اليونان. الأمر المفهوم أن تعارض الأقلية التركية - حوالى 18 في المئة من سكان الجزيرة - أي إجراءات من هذا النوع، وأن تدعمها سلطات أنقرة بأعلى صوتها. ظل مصير قبرص، العالق بين الجهود

البريطانية للتخلص من الإرث الاستعماري المزعج والعداء التركي - اليوناني المزمن، من دون حل على نحو مؤرق طوال الخمسينيات.
بعد رفض مشروعها للاتحاد مع اليونان - إينوسيس - قبلت قيادة الأغلبية القبرصية اليونانية على مضض بالاستقلال الذي منحته بريطانيا في عام 1960، ولم تحتفظ فيه سوى بحقوق عبور محددة وبقاعدة جوية مهمة استراتيجيًا. وكفلت بريطانيا وتركيا واليونان سيادة ودستور جمهورية قبرص الجديدة، التي حُكمت بموجب ترتيبات "شراكة" يونانية - تركية بإدارة رئاسة كبير الأساقفة مكاريوس (اسمه بالولادة ميكائيل كريستودولو موسكوس)؛ الذي سبق للندن أن نفته بوصفه إرهابيًا عنيفًا ومسلحًا، والذي غدا الناطق المحترم باسم التطلعات "المعقولة" للقبارصة اليونانيين.
وفي هذه الأثناء، عاش القبارصة اليونانيين والأتراك جنبًا إلى جنب بانزعاج مريب، تخلَّلته هبات متقطعة من أعمال عنف بين الجانبين. وأعلنت حكومتا أثينا وأنقرة نفسيهما حاميتين لأبناء جلدة كل منهما، وهددتا بين الفينة والأخرى بالتدخل. لكن الحصافة والضغط الدولي حالا دون تنفيذهما تهديداتهما، حتى عندما أدت الهجمات على القبارصة الأتراك عام 1963 إلى استقدام قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في العام التالي. وعلى الرغم من احتكار القبارصة اليونانيين شبه الكامل للوظائف العامة ومواقع السلطة (الوضع الذي يمكن مقارنته إلى حد ما بإقصاء الأغلبية البروتستانتية للكاثوليك عن الامتيازات والسلطة في أولستر)؛ أو ربما بسبب ذلك، بدا الوضع في قبرص مستقرًا. لكن إذا لم تعد قبرص أزمة، فقد بقيت "قضية".
لذلك، عندما أُحرج العقداء بسبب معارضة طلاب أثينا لهم علنًا أول مرة في عام 1973 (كلية الحقوق في البداية ثم البوليتكنيك)، استجاب العسكر لذلك، من طريق تحويل الأنظار والسعي إلى تعزيز الدعم الشعبي، عبر إعادة تأكيد المطالبة اليونانية بقبرص. تآمر الجنرال "المتشدد" أيونيدس - الذي حل محل بابادوبولوس كقائد للمجلس العسكري عقب تظاهرات مدرسة البوليتكنيك - مع جورج غريفاس وآخرين من الوطنيين القبارصة اليونانيين على الإطاحة بمكاريوس، و"إعادة توحيد" الجزيرة مع اليونان. وفي 15 تموز / يوليو 1974 قامت وحدات من الحرس الوطني القبرصي، بالتعاون مع ضباط منتقين من اليونان، بمهاجمة القصر الرئاسي، وعزلت مكاريوس (الذي فر خارج البلاد). ونصبت مكانه حكومة "صورية" مهدت لحكم أثينا المباشر.
لكن الحكومة التركية أعلنت، عند هذا المنعطف الحاسم، عزمها غزو قبرص حمايةً لمصالح القبارصة الأتراك، ونفذت ذلك من دون إبطاء في 20 تموز / يوليو. وفي غضون أسبوع سقط خمسا الجزيرة في قبضة الأتراك. ولعدم قدرة المجلس العسكري على منع هذه الخطوة من جانب قوات تركية متفوقة على نحو ساحق أو الرد عليها، بدا المجلس العسكري عاجزًا: أمر بالتعبئة العامة في يوم وألغى أمره في اليوم التالي. وفي مواجهة غضب شعبي عارم

على هذه المذلة الوطنية، لجأ الدكتاتوريون اليونانيون أنفسهم إلى كرمنليس الهرم، ودعوه إلى العودة من منفاه في باريس. وبحلول 24 تموز / يوليو عاد رئيس الوزراء السابق إلى أثينا وباشر في إعادة البلاد إلى الحكم المدني.
أُنجِز هذا الانتقال بسهولة لافتة. اكتسح "حزب الديمقراطية الجديدة" بزعامة كرمنليس الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني / نوفمبر 1974، وكرر نجاحه بعد 3 سنوات. تم إقرار دستور جديد في حزيران / يونيو 1975، على الرغم من اعتراض أحزاب المعارضة المبدئي على السلطات الزائدة الممنوحة لرئيس الجمهورية (المنصب الذي شغله كرمنليس نفسه منذ عام 1980). وبرشاقة غير متوقعة اتخذت السياسة المحلية اليونانية شكلًا أوروبيًا مألوفًا؛ انقسام متساو تقريبًا بين يمين الوسط (الديمقراطية الجديدة) ويسار الوسط (الحركة الاشتراكية لعموم اليونان، بقيادة أندرياس الذي تلقى علومه في أميركا، وابن الراحل جورج باباندريو).
يعود الفضل في سلاسة عودة اليونان إلى الديمقراطية ولو جزئيًا، إلى حنكة كرمنليس في الانفصال عن ماضيه مع إعطاء الانطباع في الوقت نفسه بالجدارة المتمرسة والاستمرارية. شكل حزبًا جديدًا بدلًا من إعادة تأسيس حزب اتحاد الوسط: حزبه الفاقد الصدقية. دعا إلى إجراء استفتاء حول المَلَكية الفاقدة الصدقية في كانون الأول / ديسمبر 1974، وعندما ظهر أن 69.2 في المئة من الأصوات طالبت بإلغائها، أشرف على تأسيس جمهورية. ومن أجل عدم تنفير القوات المسلحة، قاوم الدعوات إلى تطهير الجيش. وفضل بدلًا من ذلك فرض التقاعد المبكر على الضباط المشبوهين الكبار، ومكافأة وترقية الضباط المخلصين في الوقت نفسه [(255)].
بعد إزاحة المَلَكية وتحييد الجيش، كان لا بد لكرمنليس من مواجهة مسألة قبرص العالقة. ولم يكن لديه ولا لدى خلفائه النية في إعادة طرح قضية الإينوسيس (الاتحاد)، ولا كان في مقدوره أيضًا أن يتجاهل علنًا الوجود التركي على الجزيرة حتى بعد عودة مكاريوس إليها في كانون الأول / ديسمبر 1974. بحركة رمزية إلى حد كبير، لكنها لاقت استحسانًا محليًا واسعًا من اليمين واليسار على حد سواء، سحب كرمنليس اليونان من حلف الناتو في السنوات الست التالية، احتجاجًا على سلوك دولة زميلة عضو فيها. ودخلت العلاقات اليونانية - التركية عصرًا جليديًا اتسم بإعلان الأقلية التركية الأحادي في شباط / فبراير 1975، "دولة قبرص الاتحادية التركية" - التي لم يعترف بها أحد على الإطلاق باستثناء تركيا نفسها - ومشاحنات دبلوماسية متقطعة حول مطالب إقليمية في شرق بحر إيجة.
هكذا تحولت قبرص في حد ذاتها إلى موضوع قلق دولي، كان دبلوماسيو الأمم المتحدة ومحاموها ينفقون عقودًا غير مثمرة في محاولات فاشلة لحل مشكلة انقسام الجزيرة. وفي هذه الأثناء، تحرر سياسيو اليونان من المسؤولية عن شؤون الجزيرة (على الرغم من بقائهم ملزمين بقيود السياسة المحلية

المتمثلة بالتعبير عن اهتمامهم المتواصل بمصيرها) وأصبح بمقدورهم الالتفات إلى آفاق أكثر وعدًا. في حزيران / يونيو 1975؛ بعد أقل من عام على سقوط العقداء، تقدمت الحكومة في أثينا بطلب انضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية رسميًا. وفي 1 كانون الثاني / يناير 1981، وفيما عده كثيرون في بروكسل نصرًا مؤسفًا للرجاء على الحكمة، أضحت اليونان عضوًا كامل العضوية في المجموعة.

بخلاف اليونان، لم يكن للبرتغال أي تجربة حديثة ولا قديمة في الديمقراطية. كان حكم سالازار المستبد رجعيًا واعيًا لذاته بصورة غريبة، حتى بالمعايير السائدة حين توليه السلطة في عام 1932 - في الواقع، البرتغال شديدة الشبه بالنمسا بعد عام 1934 في الجمع بين الإكليروسية الرقابية والمؤسسات الشركاتية والتخلف الريفي. من الملائم كفاية أن تكون برتغال ما بعد الحرب مفضلة لشارل مورا؛ الفرنسي المتقاعد التواق إلى فرنسا فيشي، قائد حركة العمل الفرنسي (Action Française) الوضيعة، وأكثر الأشخاص الذين أعجب بهم سالازار، وواظب على مراسلته حتى وفاته عام [256]1952.

كان مستوى المعيشة العام في برتغال سالازار أكثر قربًا إلى مستوى المعيشة في أفريقيا المعاصرة منه إلى أوروبا القارية: بلغ معدل دخل الفرد السنوي 160 دولارًا فقط (مقارنةً مثلًا بـ 219 في تركيا، أو 1453 في الولايات المتحدة). كان الأغنياء في الواقع، أغنياء جدًا، وكان معدل وفيات الأطفال الأعلى في أوروبا، وكانت نسبة الأميين 32 في المئة من السكان. لم يكن سالازار - الاقتصادي الذي حاضر بضع سنوات في جامعة كومبرا - غير مكترثٍ بتخلف البرتغال فحسب، بل وعده بدلًا من ذلك مفتاح الاستقرار أيضًا، وعندما أبلغ باكتشاف النفط في أنغولا البرتغالية اكتفى بالقول: "يا للأسف".

كان سالازار على غرار تشاوشيسكو الدكتاتور الروماني مهووسًا بتجنب الديْن، وعمل بصورة مقصودة على موازنة الميزانية السنوية. ارتزاقي متعصب، كدس احتياطيًا غير عادي من الذهب، وحرص على عدم إنفاقه لا في الاستثمار ولا في الاستيراد. وكانت النتيجة أن غرقت بلاده في الفقر، وعمل معظم السكان في المزارع العائلية الصغيرة في الشمال، أو في الإقطاعيات الكبرى (latifundia) في أقصى الجنوب. واعتمدت البرتغال، في ظل غياب الرأسمال المحلي لتمويل الصناعة المحلية، وعدم الترحيب الواضح بالمستثمرين الأجانب، على تصدير وإعادة تصدير السلع الأولية بما فيها أبناء شعبها.

ظل سالازار حتى وفاته في عام 1970 يفتخر ويتبجح بأنه جنب البرتغال حروب القرن الخارجية المدمرة، وأنه أبحر ببلاده أيضًا متجنبًا خطر وحش رأسمالية السوق الجشعة ودوامة اشتراكية الدولة. في الحقيقة عرض رعاياه لأسوأ ما في الأمرين بنجاح منقطع النظير: التفاوت المادي والاستغلال بهدف تحقيق الربح هما أبرز علامتين ميزتا البرتغال عن أي مكان آخر في أوروبا، بينما

سحقت الدولة التسلطية في لشبونة كل رأي مستقل أو مبادرة. في عام 1969 لم يكن حق التصويت يشمل سوى 18 في المئة من مجموع السكان البالغين.
في ظل غياب معارضة داخلية، جاءت معارضة سالازار الوحيدة من الجيش: المؤسسة المستقلة الوحيدة في البلاد. كانت رواتب القوات المسلحة البرتغالية متدنية. وبدلًا من إنفاق الموارد الشحيحة على الأجور، شجع سالازار الضباط المعوزين على الزواج من الطبقة البرجوازية الغنية. لكن النظام تمكن حتى عام 1961 من الاعتماد على ولائهم السلبي في الأقل، بالرغم من محاولتي الانقلاب العسكري اللتين أُجهضتا وسُحقتا بسهولة في عامي 1947 و1958. كان صغار ضباط الجيش والبحرية من ذوي الأفكار الإصلاحية مستائين من الركود المحيط بهم، غير أنهم افتقروا إلى الحلفاء، أو إلى أي قاعدة شعبية.
تغير كل ذلك في عام 1961، عندما ضمت دلهي بالقوة منطقة غوا الواقعة تحت السيطرة البرتغالية في الأراضي الهندية (أصغر ولاية هندية مساحة، تحدها من الشمال ولاية ماهارشترا ومن الجنوب والشرق ولاية كارناتاكا ومن الغرب بحر العرب)، واندلعت ثورة مسلحة في أنغولا المستعمرة الأفريقية. شكلت خسارة غوا مهانة وطنية، لكن التمرد في أفريقيا اتسم بجدية أكبر. تألف ما سمي "المقاطعات" الأفريقية البرتغالية المهمة من أنغولا وغينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر في غرب أفريقيا، ومن موزمبيق في الجنوب الشرقي. أنغولا - أقام فيها نصف مليون أوروبي من أصل مجموع سكان أقل من 6 ملايين - هي الأهم من بينها بشكل عام. اضطر سالازار مكرهًا بسبب ثرواتها من المواد الأولية غير المستغلة - الحديد والماس ومؤخرًا البترول المكتشف في المجال البحري - إلى السماح للاستثمارات الأجنبية (ولا سيما شركة غولف أويل الأميركية)، وفي الستينيات بدأت المنطقة تكتسب أهمية اقتصادية متزايدة للبرتغال نفسها.
وكانت تعيش في خضم ثورة مفتوحة أيضًا. بهدف تحطيم الحركة الوطنية الأنغولية المتصاعدة، دشنت لشبونة في عام 1967 خطة "مضادة للتمرد" قضت بإعادة توطين السكان في قرى كبيرة سهلة التطويع: تم ترحيل ما يزيد على مليون إنسان بحلول عام 1974. فشلت الخطة في إخماد التمرد، لكنها تركت أثرًا مدمرًا وطويلًا في المجتمع الأنغولي والاقتصاد الريفي. وكذلك أدت إلى تنفير الجنود، الذين تم استدعاؤهم لتنفيذها: سواء الضباط المعوزين الذين التحقوا بالجيش الاستعماري كوسيلة للصعود الاجتماعي، أو المجندين الإلزاميين المكرهين على الذهاب خارج البلاد لقمع المتمردين.
انقسم المتمردون في أنغولا إلى عدة مجموعات، وتمكن الجيش البرتغالي من احتوائهم مدة من الزمن في الأقل. وفي موزمبيق رابط 60 ألف جندي لحماية المستوطنين الأوروبيين الذين لم يتجاوز تعدادهم 100 ألف، أو في غينيا والرأس الأخضر حيث أجبرت الشخصية المؤثرة لأميلكار كابرال أكثر من 30

ألفًا من القوات البرتغالية على خوض مواجهة لا طائل وراءها في حرب عصابات شنها 10 آلاف متمرد، لقد تحول الأمر إلى وضع لا يمكن الدفاع عنه. وبحلول بداية السبعينيات استهلكت "أفريقيا البرتغالية" نصف ميزانية دفاع أفقر دولة أوروبية. وجرى تجنيد واحد من كل أربعة برتغاليين في سن التجنيد للخدمة في أفريقيا، ولمدة إلزامية وصلت بعد عام 1967 إلى أربع سنوات في الأقل. وبحلول عام 1973 بلغ عدد من قُتِل منهم هناك 11 ألف جندي: بمعدل وفيات أعلى بصورة ملحوظة - كنسبة من عدد السكان - من معدل قتلى جيش الولايات المتحدة في ذروة حرب فيتنام.

كانت تكلفة دفاع البرتغال عن ممتلكاتها الاستعمارية باهظة ودموية وميؤوس منها بشكل متزايد؛ والقوات المسلحة خير من عرف ذلك. وكان لديها أسباب أخرى للشعور بالإحباط أيضًا. قام مارسيللو كايتانو - خليفة سالازار المعين - بهدف تأمين سلطته وتشتيت الانتباه عن المصائب التي تجري في الخارج، بتخفيف القيود الائتمانية، والاقتراض الكثيف من الخارج وتشجيع تدفق الواردات. في الحقبة بين عامي 1970 و1973، وبفضل التحويلات الإضافية للبرتغاليين العاملين في الخارج أيضًا دخلت البلاد في طفرة استهلاكية قصيرة. لكن سرعان ما أعقب ذلك تضخم تصاعدي ناجم عن أزمة النفط. وتخلفت الأجور كثيرًا في القطاع العام عن مواكبة الأسعار.

اجتاحت الإضرابات البرتغال أول مرة منذ سنوات عدة. عانى سكان مدن الصفيح حول العاصمة، الذين قدم الكثير منهم حديثًا من إقليم ألينتيجو المعدم، من فقرهم المزمن، ومن مشاهد الثراء الجديد والصارخ لشبونة المجاورة. اشتد استياء الجيش من القتال في "الحروب القذرة" التي أشعلتها بلاده في أقاصي الأرض، لمصلحة حكومة فاقدة للشعبية بإدارة تكنوقراط غير منتخبين، وبدأ سخطهم يجد صدى واسعًا في الديار. وصارت شكاوى الضباط الصغار وعائلاتهم، العاجزين عن تحمل أعباء العيش برواتب متدنية وقد ازدادت تدنيًا بسبب التضخم، هي نفسها شكاوى جيل صاعد من رجال الأعمال المحبطين من انعدام كفاءة حكامهم والمقتنعين بأن مستقبل بلادهم يقع في أوروبا، وليس في أفريقيا [(257)].

أطاح ضباط ورجال "حركة القوات المسلحة" كايتانو وزملائه من السلطة في 25 نيسان / أبريل 1974 وأعلنوا عن تشكيل حكومة مؤقتة أهدافها التحول الديمقراطي وإنهاء الاستعمار والإصلاح الاقتصادي. أثار الانقلاب (على غرار بلاغ الضباط الشباب الذي وضع سالازار في السلطة في المرة الأولى عام 1926) مقاومة ضعيفة، وسمح لقادة النظام القديم بالسفر إلى المنفى؛ بدايةً إلى ماديرا ثم إلى البرازيل. عين الضباط أحد زملائهم وهو الجنرال أنطونيو دي سبينولا - النائب السابق لرئيس أركان الجيش البرتغالي، وحاكم غينيا بين عامي 1968 و1972 - رئيسًا للمجلس العسكري. وجرى حل الشرطة السرية وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وأعيدت حرية الصحافة وعاد قادة

الأحزاب الاشتراكية والشيوعية البرتغالية من المنفى، وسمح لمنظماتهم بالعمل قانونيًا أول مرة منذ حوالى نصف القرن.
حظيت الثورة في كل مكان بتأييد شعبي عارم [(258)]. ضم سبينولا الاشتراكيين والوسطيين إلى حكومته المؤقتة، وأعلن في تموز / يوليو على الملأ عن خطط لمنح المستعمرات الأفريقية الحق الكامل في تقرير المصير. وفي غضون عام واحد نالت جميع المستعمرات استقلالها - واستولت إندونيسيا على تيمور الشرقية البرتغالية. كانت إزالة الاستعمار أكثر من فوضوية - تجاهل المتمردون في غينيا وموزمبيق إصرار سبينولا على إلقاء سلاحهم أولًا وانحدرت أنغولا إلى حرب أهلية، لكنها حازت من وجهة نظر البرتغال فضيلة السرعة. كما عجلت أيضًا - في أعقاب انسحاب الجيش والاشتباكات العنيفة في العاصمة الأنغولية لواندا - في عودة 750 ألف أوروبي إلى البرتغال. واستقر الكثير منهم في المناطق الشمالية المحافظة، حيث اضطلعوا بدور سياسي مهم في السنوات التالية.
أربكت هذه التغيرات السريعة سبينولا، الذي كانت غريزته المحافظة على طرفي نقيض مع مشروعات زملائه الأصغر سنًا ذات السمة الراديكالية المتزايدة، واستقال في أيلول / سبتمبر 1974. بدت البرتغال في الأشهر الـ 14 التالية سائرة على طريق ثورة اجتماعية كاملة. جرى، في ظل تأييد عارم من حركة القوات المسلحة والحزب الشيوعي اللينيني المتصلب بقيادة ألفارو كونهال، تأميم البنوك والمصانع الرئيسة وبدأ تطبيق إصلاح زراعي شامل: ولا سيما في ألينتيجو؛ المنطقة المنتجة للحبوب في جنوب البرتغال، التي كانت معظم ملكياتها لا تزال بأيدي كبار ملاك الأراضي ومعظمهم من الغائبين.
اتسم التأميم بالشعبية في المدن، وحركت مسيرةَ الإصلاح الزراعي في الجنوب - وبصورة أساسية تجميع الأراضي - عملياتٌ "عفوية" لمصادرة الأراضي وإشغالها بواسطة مستأجرين محليين وعمال حشدهم الحزب الشيوعي وحلفاؤه، واستفاد الشيوعيون بصورة خاصة من سمعتهم المستحقة بوصفهم أفضل المعارضين السريين للنظام القديم، من حيث التنظيم، وأكثرهم فاعلية. بينما لم تكن الإجراءات ذاتها مرحبًا بها على الإطلاق في وسط البلاد وشمالها حيث الأراضي مفروزة بالأساس إلى آلاف الملكيات العائلية الصغيرة الخاصة. كما أن البلدات الريفية الصغيرة في شمال البرتغال كانت (ولا تزال) كاثوليكية نشطة حيث وُجد قس واحد لكل 500 من السكان في عام 1972، بينما كانت النسبة في الجنوب الأوسط واحدًا إلى 4500 وأقل من ذلك أيضًا في أقصى الجنوب. ولذلك واجهت مشروعات التجميع المعادية للكنيسة، التي تبناها قادة الفلاحين والاتحادات النقابية للشيوعيين، معارضة قوية وصاخبة في أقاليم الشمال ذات الكثافة السكانية العالية.
كرر ثوريو برتغال 1974 من حيث الجوهر أخطاء متطرفي الإصلاح الزراعي في جمهورية إسبانيا عقد الثلاثينيات: بالعمل على فرضِ الإصلاح الزراعي

التجميعي وفق الظروف الاجتماعية في الجنوب على أصحاب الملكيات الخاصة والصغيرة وذات الكفاءة الأفضل في الشمال، فألبوا الشماليين عليه.
حصل الشيوعيون في انتخابات الجمعية التأسيسية في عام 1975 على 12.5 في المئة من الأصوات. وحقق يمين الوسط نتيجة أفضل، لكن الرابح الأكبر كان الحزب الاشتراكي البرتغالي، الذي أسسه ماريو سواريز في الخارج قبل عامين، وخاض حملة انتخابية مؤثرة جدًا تحت شعار: "الاشتراكية نعم، الدكتاتورية لا"، وحصل على 38 في المئة من الأصوات.
لم ترضَ "حركة القوات المسلحة" والحزب الشيوعي عن نتيجة التصويت، وأقر كونهال علنًا بأنه في حال تعذر الوصول إلى السلطة من طريق البرلمان فلا بد من تبني بدائل أخرى، وكما وصف لصحافي إيطالي في حزيران / يونيو 1975: "لا توجد أي إمكانية لقيام ديمقراطية كالتي لديكم في أوروبا الغربية ... لن تكون البرتغال بلد الحريات الديمقراطية والاحتكارات. لن تسمح بذلك".
وازدادت التوترات بين نيسان / أبريل وتشرين الثاني / نوفمبر. وحذر معلقون غربيون من انقلاب شيوعي وشيك، وطرح حلفاء البرتغال، من دول الناتو، وشركاؤها التجاريون من دول أوروبا الغربية، وعودًا بالمساعدة وبالانضمام إذا تخلت البلاد عن الثورة الماركسية.
وصلت الأمور إلى ذروتها في نهاية العام. حاصر عمال البناء مقر الجمعية التأسيسية في لشبونة في 8 تشرين الثاني / نوفمبر، وانتشرت الشائعات على مدى الأسبوعين التاليين عن إعلان "كومونة لشبونة" الوشيك، وحتى عن حرب أهلية بين الشمال والجنوب. وفي 25 تشرين الثاني / نوفمبر، حاولت مجموعات من الجنود الراديكاليين تنفيذ انقلاب. تلقوا في البداية دعمًا ضمنيًا من الحزب الشيوعي البرتغالي، لكن حتى كونهال تراجع عندما اتضح أن الكتلة الرئيسة للقوات المسلحة، بمن فيهم بعض ضباط الجناح اليساري بالذات عارضوا الانتفاضة. وكما اعترف بعض قادة "حركة القوات المسلحة" لاحقًا، قوضت نتيجةُ انتخابات نيسان / أبريل 1975 من قيمة أهداف ضباط الثورة سلفًا: لدى اليسار خيار الديمقراطية البرلمانية أو خيار "مرحلة انتقالية" ثورية، لكن ليس لديه كلا الخيارين.
في شباط / فبراير 1976 سلم الجيش البرتغالي - الذي كان حينذاك بعد سنتين تقريبًا من انقلابه العسكري المسيطر الفعلي على البلاد - مقاليد الحكم للسلطات المدنية. وكان على البلاد أن تُحكَم بموجب دستور أقر في نيسان / أبريل 1976، وكان ما زال يردد صدى خطاب وتطلعات المزاج السياسي لمرحلة ما بعد عام 1974 التي وضعت البرتغال في "مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية عبر إرساء شروط الممارسة الديمقراطية للسلطة بواسطة الطبقات العاملة". جاء الاشتراكيون مرة أخرى في المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية التي جرت في الشهر نفسه، وإن بعدد أقل من الأصوات،

وشكل ماريو سواريز أول حكومة منتخبة ديمقراطيًا في البرتغال منذ نصف قرن تقريبًا.
ظلت التوقعات بشأن الديمقراطية البرتغالية مبهمة. مثل فيلي برانت واحدًا من بين الكثير من المراقبين المعاصرين الذين رأوا في سواريز كيرنيسكي آخر: حصان مطاردة يعمل من دون علمه لمصلحة قوى غير ديمقراطية ستستبدله في أقرب فرصة. لكن سواريز بقي في موقعه، بل أكثر من ذلك، لقد بقيت القوات المسلحة في الثكنات، وزاد تهميش تدخلاتها المسيسة. في الواقع، ازدادت أصوات الشيوعيين - ارتفعت إلى 14.6 في المئة في عام 1976 ومن ثم إلى 19 في المئة بعد 3 سنوات بسبب تدهور الحالة الاقتصادية وسياسات سواريز المعتدلة التي أدت إلى إحباط الجناح اليساري في حزبه، الذي كان قد وعده بالتدمير المرتقب للرأسمالية في البرتغال الاشتراكية - لكن مقابل التخلي عن توجهاتهم التمردية.
أقر البرلمان في عام 1977 قانون الإصلاح الزراعي، الذي أجاز تجميع الأرض، الذي جرى مؤخرًا، لكنه قَصَر مفعوله على الجنوب، ووضع قيودًا على مساحة الأرض المصادرة من مالكيها الحاليين. وضعت هذه الخطوة حدًا لمخاطر النزاع في الريف وردة الفعل من المحافظين، لكنها لم تساهم في المقابل إلا بشيء يسير على المدى القصير في التخفيف من الفوضى الاقتصادية التي ورثتها البرتغال الديمقراطية. وعانت البرتغال البطالة وضعف الاستهلاك سنوات عدة جراء حرمانها من مصادر المواد الأولية الرخيصة من مستعمراتها السابقة (والسوق المقيدة التي أتاحتها لصادراتها غير التنافسية من الناحية الأخرى) وعدم القدرة على تصدير العمالة غير الماهرة إلى أوروبا الغربية كما كانت الحال في الماضي، والخضوع للقيود التي فرضها صندوق النقد الدولي، كاشتراطات على قروضه الحيوية في ضبط الميزانية واعتماد الصرامة المالية.
لم يغادر الجيش مسرح الأحداث بصورة كاملة: احتفظ "مجلس الثورة"، المؤلف من ممثلين غير منتخبين من القوات المسلحة، بحق النقض بموجب دستور عام 1976، ورفض في الثمانينيات 23 نصًا تشريعيًا بما فيها مشروع قدمته حكومة يمين الوسط المنتخبة في العام نفسه، لنزع التأميم عن المصارف المحلية. لكنه لم يبد أي اعتراض في العامين التاليين، عندما عدل البرلمان الدستور بما اقتضى تقليص السلطة التنفيذية (ملغيًا مجلس الثورة ذاته في عام 1982) وإزالة النبرة المعادية للرأسمالية من النص الأصلي بهدوء.
تناوب الاشتراكيون ومعارضوهم من أحزاب الوسط الديمقراطي الاجتماعي بقيادة هانيبال كافاشو سيلفا على السلطة على مدى السنوات الـ 20 التالية. ارتقى ماريو سواريز نفسه، بعد التخلي عن الخطاب المعادي للرأسمالية منذ زمن، إلى كرسي الرئاسة في عام 1986؛ وهو عام قبول البرتغال عضوًا في المجموعة الأوروبية. ظلت البلاد فقيرة جدًا بحسب المعايير الأِوروبية بسبب

إرث سالازار الثقيل. لكن خلافًا لكل التوقعات تجنبت البرتغال كلًا من "الإرهاب الأبيض" و"الإرهاب الأحمر". واظب الشيوعيون، الذين حافظوا على شعبيتهم في الجنوب الريفي وفي ضواحي لشبونة الصناعية، على تبني خط متشدد لا هوادة فيه بقيادة كونهال العجوز الذي استمر في موقعه حتى عام 1992. إلا أن نفوذهم تلاشى بشكل نهائي. لم ينجح المستعمرون العائدون بأي صورة من الصور في تشكيل حزب "أقصى يمين" من القوميين الساخطين. في هذه الظروف، عُد قيام ديمقراطية في البرتغال إنجازًا باهرًا.

تبدو الهوة الفاصلة بين جانبي البيرينيه سحيقة لزائر يعبر فرنسا باتجاه إسبانيا، على سبيل المثال، في عام 1970. أبرزت 30 سنة طويلة من حكم فرانكو التخلف الاجتماعي والعزلة الثقافية، اللذين رزحت تحت وطأتهما إسبانيا على مدى معظم القرنين الماضيين، وبدا نظامه التسلطي على تناقض أكبر مع الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة مما كانت حاله في البداية. تفيد النظرة الأولى بأن الستينيات تجنبت إسبانيا كليًا: رقابة صارمة، وتطبيق حازم للقواعد الناظمة للباس وسلوك المواطنين، وحضور طاغ للشرطة وقانون عقوبات وحشي طُبق على الناقدين السياسيين. يشير كل ما تقدم إلى أرض تجمدت في الزمن، وضُبطت ساعتها التاريخية نهائيًا عند عام 1939[(259)].

لكن نظرة فاحصة تُظهر أن إسبانيا (أو شمالها ومدنها في الأقل) كانت تتغير بسرعة ملحوظة. كان فرانكو دكتاتورًا قاسيًا ورجعيًا موصوفًا، لكنه تمتع أيضًا - على النقيض من جاره سالازار - بواقعية اقتصادية. ففي عام 1959 تخلت إسبانيا عن ممارسات عقدين من الاكتفاء الذاتي. وتبنت، بدفع من مجموعة من كهنة جمعية "الحبرية للصليب المقدس" (Opus Dei)، "خطة الاستقرار الوطني" الهادفة إلى كبح جماح التضخم المزمن وفتح البلد أمام التجارة والاستثمار. كانت الصدمة الاقتصادية الأولى للخطة قاسية: خفض قيمة العملة، واقتطاعات من الموازنة، وتجميد الائتمان، وتقييد الأجور - طبقت جميعها بإحكام وصرامة - ما أدى إلى خفض التضخم، لكنه أجبر في المقابل عشرات آلاف الإسبان على البحث عن العمل في الخارج.

غير أنه أُطلق عنان التوسع للقطاع الخاص المقيد حتى ذلك الحين بالأنظمة الشركاتية وسياسة بدائل الاستيراد طويلة الأمد. خُفضت التعرفة الجمركية، وانضمت إسبانيا إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة. ثم قُبلت في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كعضو مشارك (حتى إن فرانكو طلب في عام 1962 الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لكن من دون نجاح). كان توقيت سياسة فرانكو الاقتصادية الجديدة مؤاتيًا. تمتع الاقتصاد المحلي الإسباني بالحماية في وجه المنافسة في أعوام الطفرة الأوروبية في الأعوام الأولى بعد الحرب، لكنه انفتح على التجارة الخارجية في اللحظة المناسبة. واظب الناتج الوطني الإجمالي بدءًا من عام 1961 على الارتفاع بصورة ثابتة. انخفضت نسبة القوة

العاملة الموظفة في الزراعة - كانت واحدًا من كل اثنين في عام 1950 - بسرعة، مع انتقال عمال الريف من الجنوب والغرب إلى الشمال للعمل في المصانع وفي قطاع السياحة المزدهر: بحلول عام 1971 كان واحد من كل 5 إسبان فقط يعمل في الزراعة. وفي منتصف الستينيات ما عادت إسبانيا أصلًا "دولة نامية" بموجب معايير الأمم المتحدة.

لا تجوز المبالغة "بأعجوبة فرانكو الاقتصادية". لم تثقل الرواسبُ الإمبراطورية كاهل إسبانيا، ومن ثم لم تتحمل التكاليف الاجتماعية أو الاقتصادية لإنهاء الاستعمار. لم تأت معظم التدفقات النقدية الخارجية إلى البلاد في الستينيات من البضائع المنتجة في إسبانيا، لكنها جاءت إما من تحويلات العمال الإسبان المهاجرين في الخارج أو من مصطافي شمال أوروبا. باختصار، يعد تحديث الاقتصاد الإسباني نتيجة ثانوية بدرجة كبيرة لازدهار أمم أخرى. كان النقل والتعليم والصحة والبنية التحتية للخدمات في البلاد خارج برشلونة وكوستا برافا وأجزاء من بلاد الباسك ومدريد (بدرجة أقل) لا تزال متخلفة بأشواط بعيدة. كان متوسط دخل الفرد السنوي في البلاد حتى عام 1973 أقل من مثيله في إيرلندا، وأقل من نصف معدله في دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

على الرغم من ذلك، كانت العواقب الاجتماعية لافتة، حتى عند هذا المستوى المحدود من التحديث الاقتصادي. ربما كانت إسبانيا في زمن ما قبل التلفزيون محمية إلى حد كبير من تأثير الستينيات **الثقافي في كل مكان**، لكن التباين الاقتصادي والاختلال الناجمين عن "خطة الاستقرار" أديا إلى سخط عمالي واسع النطاق. غدت الإضرابات، وإغلاق المصانع الاحتجاجي، والتظاهرات، والمطالب الواسعة بشأن العقود الجماعية والتمثيل النقابي، من ثوابت الحياة الإسبانية منذ أواخر الستينيات وحتى موت فرانكو. عارض النظام بشدة تقديم أي تنازلات سياسية، لكنه لم يقدر على إظهار صورة قمعية سافرة للعيان، في الوقت الذي يزور البلاد هذا العدد الكبير من الأجانب - 17.3 مليون في عام 1966، وارتفع إلى 34 مليونًا في العام الذي سبق موت فرانكو.

لم تستطع السلطات الإسبانية أيضًا التخلي عن تعاون القوة العاملة المدينية النامية ومهارتها. لذلك كانت ملزمة الاعتراف **كأمر واقع** بنشوء الحركة العمالية المتمركزة بكثافة في كتالونيا، وفي مناطق الصناعات الثقيلة في إقليم الباسك. وفي لحظة موت فرانكو، كانت الشبكة شبه السرية من ممثلي العمال وموظفي البنوك والوظائف المتوسعة لمهن الياقات البيض الأخرى، إضافةً إلى النقابات غير الرسمية التي شكلها العاملون في القطاع العام، قد بلغت ما يقارب 10 سنوات من التنظيم والخبرة.

لكن الاحتجاجات العمالية في إسبانيا بقيت حكرًا على المسائل المطلبية المعاشية. لم يعتمد نظام فرانكو في سنواته الأخيرة على القمع العاري والعِنيف - في ما يشبه إلى حد ما نظام يانوش كادار في هنغاريا - بل اعتمد

بدلًا من ذلك على شكل من القبول السلبي المفروض، وعلى عقود طويلة من إزالة صبغة السياسة من الثقافة. مُنح المحتجون من الطلاب، الذين طالبوا منذ عام 1956 باستقلالية أكبر للحرم الجامعي وتخفيف الضوابط الأخلاقية وسواها من القيود، نوعًا من حرية التنظيم والاحتجاج لكن ضمن حدود صارمة، بل أمكنهم الاعتماد على بعض التعاطف من النقاد من داخل النظام؛ من بينهم الكاثوليك ذوو التفكير الإصلاحي والمحبطون من "الكتائب الاجتماعية". لكن جميع حالات التعبير الإيجابية عن التعاطف أو التعاون العابرة للقطاعات [(260)] مع عمال المناجم المضربين مثلًا كانت محظورة بالمطلق. وانطبق الشيء ذاته على منتقدي النظام البالغين.

في الواقع، بقيت **جميع** الآراء السياسية اللائقة في إطار السرية التامة، وحُظرت الأحزاب السياسية المستقلة كافة، بل افتقرت البلاد إلى دستور حتى عام 1967، وفي حال وجود ما يشبه هذه الحقوق والإجراءات، فقد كانت إلى حد كبير واجهةً دعائية لإفادة شركاء إسبانيا الغربيين. ولما كان فرانكو "وصيًا" بصفة رسمية على العرش المعلق، اختار الشاب خوان كارلوس حفيد آخر ملوك إسبانيا لخلافته حينذاك، لكن جل المراقبين رأوا أنه ليس للمَلكية دور مهم في الشأن الإسباني. ولم تؤد حتى الكنيسة، الحضور الكبير ذاته في الحياة اليومية للإسبان، سوى دور محدود في السياسة العامة.

ومع أن الدور التقليدي لإسبانيا، كحصن للحضارة المسيحية في وجه المادية والإلحاد، شكل أحد مصادر المنهاج المدرسي في المرحلة الابتدائية، فقد أُبعِد الكهنوت الكاثوليكي نفسه (على خلاف "الرهبان السريين" المتأخرين من جمعية الحبرية للصليب المقدس) تمامًا عن زمام السلطة، في تضاد لافت مع الروح "الكاثوليكية الوطنية" ذات النزعة الصليبية الجديدة في العقد الأول من عمر النظام [(261)]. وفي خضوع لحقائق الواقع المعاصر، أقر فرانكو أول مرة مبدأ الحرية الدينية في حزيران / يونيو عام 1968، بما يتيح المجال للإسبان الصلاة علنًا في الكنيسة التي يختارونها. لكن بحلول ذلك الحين، بدأ الدين مسيرة انحدار طويلة: لم يبق في بلد فاخرَ بوجود 8 آلاف متدرج في مدارس الرهبنة في مطلع الستينيات سوى 2000 بعد 12 عامًا. وغادر ثلث اليسوعيين الإسبان سلك الرهبنة بين عامي 1966 و1975.

كذلك أُبقِي الجيش على مسافة حذرة. وبما أنه جاء إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، استوعب فرانكو جيدًا مخاطر استعداء الطبقة العسكرية التي ورثت مشاعر مفرطة الحساسية تجاه مسؤوليتها في الحفاظ على الدولة الإسبانية وقيمها التقليدية. وعلى مدى سنوات ما بعد الحرب تنعم الجيش الإسباني بالدلال والإطراء، حيث احتَفَل سنويًا بانتصاره في الحرب الأهلية في شوارع المدن الرئيسة، وخُلد الذين خسرهم بالأبهة اللازمة في صرح "وادي القتلى" المهيب الذي اكتمل بناؤه في أيلول / سبتمبر 1959. تضاعفت الرتب والأوسمة، وكان ثمة 300 جنرال عند سِقوط النظام، وبلغ معدل الضباط

بالنسبة إلى بقية المراتب 1 إلى 11 مسجلًا أعلى نسبة في أوروبا. وفي عام 1967 حمل القانون الأساسي للدولة القوات المسلحة مسؤولية ضمان وحدة الأمة وسلامة أراضيها، والدفاع عن "النظام المؤسساتي".
لكن من الناحية العملية تحول الجيش إلى شيء فائض، إذ جنب فرانكو جيشه لعقود طويلة الانخراط في أي حروب خارجية أو استعمارية. ولم يتعرض، خلافًا لجيشي فرنسا والبرتغال، لأي هزائم مذلة أو ينفذ عمليات انسحاب قسرية. لم تواجه إسبانيا أي تهديدات عسكرية. وتولت الشرطة والدرك أمر الحفاظ على الأمن الداخلي وشُكلت وحدات خاصة لمكافحة الإرهابيين - الحقيقيين والمتخيلين. وأصبح الجيش، الذي اقتصر دوره إلى حد كبير على الطقوس الاحتفالية، ميالًا إلى الابتعاد عن المخاطرة. وتمثلت روحه المحافظة التقليدية بالتعبير المتزايد عن الحماسة لعودة المَلكية. وكانت المفارقة أن هذا التماهي أثبت فائدته في انتقال الأمة إلى الديمقراطية.
أدارت شؤونَ البلاد شبكةٌ محدودة من المحامين والأساتذة الجامعيين الكاثوليك والموظفين المدنيين، وكثير منهم أصحاب مصلحة حقيقية في الشركات الخاصة المفضلة لسياساتها. لكن بسبب حظر المعارضة السياسية الرسمية، لم تأت الأفكار الإصلاحية والضغط من أجل التغيير من الدوائر الأكاديمية التي ظلت طليعتها الرائدة في المنفى، بل من داخل دوائر الحكم ذاتها، مدفوعة بالإحباط من انعدام الكفاءة المحلي، أو الانتقادات الخارجية، أو نموذج المجمع الفاتيكاني الثاني.
أخيرًا مات فرانكو في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1975 عن 82 عامًا. وبرفضه حتى النهاية اتخاذ أي إجراءات ليبرالية جدية أو أي شكل من أشكال نقل السلطة، فقد "تجاوز" مدة صلاحيته حتى في عيون أنصاره الذين تعاطف الكثير منهم مع المتظاهرين حين طالبوا في أوائل العام برفع القيود عن الصحافة والمنظمات السياسية. لذلك، أدير الانتقال إلى الديمقراطية من داخل صفوف وزراء فرانكو وأصحاب المناصب المعينين من قبله؛ وهو ما يفسر سرعته ونجاحه. أدت قوى التغيير الديمقراطي التقليدية في إسبانيا، من ليبراليين واشتراكيين وشيوعيين ونقابات عمال، دورًا ثانويًا في المراحل التمهيدية لخروج إسبانيا من الفرانكوية.
تُوج خوان كارلوس ملكًا بعد يومين من وفاة فرانكو. أبقى الملك مبدئيًا على كارلوس إرياس نافارو آخر رئيس وزراء في عهد فرانكو مع جميع وزراء حكومته، لطمأنة الجيش والآخرين إلى عدم احتمال قيام انقلاب مفاجئ على الماضي. لكن إرياس جلب على نفسه نقمة القصر في نيسان / أبريل 1976، عندما بدأ بالتضييق على التنسيقية الديمقراطية المشكلة حديثًا من تحالف أحزاب يسارية لا تزال غير مرخصة، واعتقل قادتها. وفي غضون شهرين استبدل الملك إرياس بأحد أعضاء حكومته؛ وهو أدولفو سواريز غونزاليس.

شكل سواريز ذو الـ 44 عامًا صورة أنموذجية عن تكنوقراطيي أواخر عهد فرانكو. في الحقيقة، كان قد ترأس الحركة الوطنية الكتائبية لمدة عام واحد. أثبت سواريز أنه خيار ذكي بصورة لافتة. شكل حزبًا سياسيًا جديدًا: اتحاد الوسط الديمقراطي، وشرع في إقناع البرلمان الفرانكوي القائم حينها بقبول إجراء استفتاء وطني على الإصلاح السياسي - الموافقة من حيث الجوهر على حق التصويت الشامل وعلى برلمان من مجلسين. وافق حرس فرانكو القديم في "زلة قدم" دفعهم إليها افتراضهم أنه واحد منهم. جرى الاستفتاء في 15 كانون الأول / ديسمبر 1976، وحاز موافقة 94 في المئة من الأصوات.

صادق سواريز في شباط / فبراير 1977 على عودة الحزب الاشتراكي الإسباني، أقدم منظمة سياسية في البلاد؛ بقيادة الشاب فيليبي غونزاليس ماركيز من إشبيلية، والناشط في الحركة السرية منذ مطلع العقد الثاني من عمره. جرى في الوقت نفسه الترخيص لنقابات العمال، ومنحها الحق في الإضراب. حظَر سواريز في الأول من نيسان / أبريل الحركة الوطنية التي كان قد ترأسها مدة من الزمن، وأمر بتفكيكها. وأعطى بعد أسبوع قنن الحزب الشيوعي الإسباني بزعامة سانتياغو كاريو الذي كان قد التزم العمل ضمن محددات الانتقال إلى الديمقراطية البرلمانية (في تعارض لافت مع رفاقه البرتغاليين) [(262)].

جرت في حزيران / يونيو 1977 انتخابات لتشكيل هيئة تأسيسية مهمتها إعداد دستور جديد. أدت الانتخابات - وهي الأولى في إسبانيا منذ عام 1936 - إلى حصول حزب سواريز (اتحاد الوسط الديمقراطي) على الأكثرية بفوزه بـ 165 مقعدًا. بينما حصل اشتراكيو غونزالس على 122 مقعدًا فقط، ولم ينل المنافسون الآخرون أكثر من 67 مقعدًا [(263)]. كانت تلك أفضل نتيجة ممكنة من وجوه مختلفة: أعاد فوز سواريز التأكيد للمحافظين (صوت معظمهم له) على أنه لن يكون ثمة جنوح حاد نحو اليسار، في حين ألزمه عدم حصوله على أكثرية واضحة العمل مع نواب الجناح اليساري، الذين تقاسموا بذلك مسؤولية الدستور الجديد الذي كُلف المجلس الجديد بصياغته.

كان هذا الدستور تقليديًا تمامًا في معظم جوانبه (تمت المصادقة عليه بحسب الأصول في استفتاء ثانٍ جرى في كانون الأول / ديسمبر 1978). ستكون إسبانيا ملكية برلمانية، ولن يكون هناك دين رسمي (لكن وفي تنازل محسوب للكنيسة، اعتُرف بالكاثوليكية كـ "حقيقة اجتماعية"). خفض سن الاقتراع إلى 18، وألغيت عقوبة الإعدام. لكن في افتراق لافت مع الماضي القريب، أقرت الجمعية في القوانين الإسبانية الجديدة حق الحكم الذاتي للأقاليم التاريخية في البلاد، ولا سيما كتالونيا وإقليم الباسك.

أكدت المادة الثانية من الدستور على "وحدة الأمة الإسبانية غير القابلة للتجزئة، وعلى وطن مشترك لا يتجزأ لعموم الإسبان"، لكنها خلصت إلى "الاعتراف وضمان الحق بالحكم الذاتي للقوميات والأقاليم التي تشكله،

وتضامنها جميعًا في ما بينها". واعترفت تشريعات الحكم الذاتي اللاحقة بالحقيقة القديمة للتنوع اللغوي والمشاعر الإقليمية ضمن إسبانيا الدولة شديدة المركزية حتى ذلك الحين. كما اعترفت أيضًا بالأهمية السكانية المتفاوتة ولا سيما بالنسبة إلى كتالونيا، وبعمق المشاعر الاستقلالية في إقليم الباسك وكتالونيا على حد سواء. لكن ما مُنح لبعض الإسبان بالكاد أمكن حجبه عن الآخرين، إذ في غضون 4 سنوات انقسمت إسبانيا إلى 17 إقليمًا، تمتع كل منها بإدارة ذاتية، ولكل منها علمه الخاص وعاصمته. ولا يتعلق الأمر بكتالونيا والباسك فحسب، بل وبغاليسيا والأندلس والكناري وفالانسيا ونافار والكثير غيرها مما وجب الاعتراف بها ككيانات متميزة ومنفصلة [264].

لكن بموجب الدستور الجديد، احتفظت مدريد بمسؤولية الدفاع والعدل والشؤون الخارجية، في تسوية غير مقبولة مع الوطنيين الباسك. صَعدت منظمة إيتا عمدًا، كما لاحظنا، حملة العنف والاغتيالات في الأشهر التي استغرقها نقاش الدستور الجديد، مستهدفةً رجال الشرطة والجنود، في مسعى منها لإثارة ردة فعل تؤدي إلى إفشال المسار الديمقراطي، الذي زاد رجحان قدرته على إضعاف قضية المتطرفين.

ربما كانوا سينجحون في عام 1981. في 29 كانون الثاني / يناير وفي مناخ من الاستياء الاقتصادي وصل الذروة (ينظر أدناه)، وفيما شرعت كتالونيا وإقليم الباسك وغاليسيا والأندلس بتجارب انفصالية في الحكم الذاتي، أُجبِر سواريز على الاستقالة بضغط من حزبه - لم يكن الاستياء ناجمًا عن إخفاقه (إذ أفضت انتخابات عام 1979 العامة في ظل الدستور الجديد إلى تحقيق نصر جديد لحزب اتحاد الوسط الديمقراطي)، بل عن إنجازاته وأسلوب إدارته الاستبدادي. وقبل أن يتمكن سياسي آخر من حزب اتحاد الوسط الديمقراطي من خلافته - كالفو سوتيلو - حصل إضراب عام في مقاطعات الباسك. وبدت إسبانيا الديمقراطية، بالنسبة إلى نقادها من اليمين، بلا قيادة وعلى حافة التقسيم.

في 23 شباط / فبراير احتَجَز المقدم أنطونيو تيخيرو مولين مولينا من الحرس المدني أعضاء الجمعية الوطنية تحت تهديد السلاح. وبحركة منسقة أعلن الجنرال خايمي ميلان ديل بوش قائد منطقة فالنسيا العسكرية حالة الطوارئ، ودعا الملك إلى حل الجمعية الوطنية وتشكيل حكومة عسكرية. مع أنه عند استحضار تلك القرارات تبدو أفعالهم استعراضية ومتعثرة، كانت التقاليد والسوابق تقف بالتأكيد في صف تيخيرو وميلان ديل بوش. زد على ذلك عجز الجمعية الوطنية نفسها، أو القوى السياسية المختلفة ومناصريها على فعل شيء لمواجهة الانقلاب العسكري، كما أن تعاطف الجيش نفسه لم يكن مؤكدًا [265].

كان ما حسم النتيجة، وصاغ تاريخ إسبانيا اللاحق هو رفض الملك خوان كارلوس الأول الصريح لمطالب المتآمرين ودفاعه عن الدستور بلا هوادة في

خطبة متلفزة وتماهيه الجلي والمَلكية ككل مع الأغلبية الديمقراطية الصاعدة في البلاد. وكان كلا الجانبين متفاجئًا ربما بالدرجة نفسها من شجاعة الملك الشاب الذي عاش حتى تلك اللحظة في ظل تعيينه من الدكتاتور الراحل، لكن مصيره ارتبط منذ هذه اللحظة بصورة لا فكاك منها بالنظام البرلماني. ونظرًا إلى افتقارهم لمؤسسة أو رمز يحشدون قواتهم حوله، تخلى معظم رجال الشرطة والجنود وغيرهم من التواقين إلى النظام القديم عن أحلام التمرد واستعادة الوضع السابق، وكرسوا أنفسهم لدعم "التحالف الشعبي" بقيادة مانويل فارغا؛ وهو الحزب المشكل حديثًا، الذي تعهد بصد العدويْن المحدقَيْن بإسبانيا: الشيوعية والنزعة الانفصالية، لكن في إطار القانون.

أفسح التشويه الذي ألحقه تيخيرو بـ "قضيته" المجال مبدئيًا للجمعية الوطنية كي تقتطع من ميزانية الجيش، وتمرر قانون تشريع الطلاق المنتظر منذ أمد بعيد. لكن الأكثرية في اتحاد الوسط الديمقراطي كانت عالقة بين اليمين الديني والوطني غير الراضيَيْن عن سرعة التغيير والقلقَيْن من الاستقلالية المناطقية، والمستائين من تراخي الأخلاق العامة في إسبانيا الجديدة، ومن اليسار الاشتراكي المتجدد والمصمم والمنفتح على تسوية في القضايا الدستورية، لكنه مثل الوجه الراديكالي في الحركة العمالية المشاكسة، والعاطلين المتزايدين من العمل.

على غرار البرتغال، تزامن الانتقال السياسي مع لحظة اقتصادية قاسية، تتحمل مسؤوليتها إلى حد كبير الحكومات الأخيرة في عهد فرانكو، التي سعت بين عامي 1970 و1976 إلى شراء الشعبية، عبر زيادة الإنفاق العام، والتوظيف في القطاع العام، ودعم أسعار الطاقة، وتثبيت الأسعار مع رفع الأجور، وإيلاء اهتمام محدود بالإجراءات البعيدة المدى. بدأت بحلول عام 1977 عواقب تلك اللامبالاة بالظهور: ازداد التضخم في حزيران / يونيو من العام نفسه عند إجراء الانتخابات العامة بنسبة 26 في المئة سنويًا، ونضبت صناديق الدولة (الخاوية أصلًا بسبب نظام ضرائب فرانكو المتراجع)، ودخلت البطالة في منحنى صعودي طويل. وفقدت البلاد بين عامي 1973 و1982 ما يقدر بـ 1.8 مليون فرصة عمل [(266)].

وعلى غرار جمهوريتها القصيرة الأمد في الثلاثينيات، كانت إسبانيا تبني ديمقراطية بين فكي ركود اقتصادي، وكان ثمة حديث واسع عن أن البلاد تسير على خطى الأرجنتين، حيث أدت الأجور المجدولة والأسعار المدعومة من الحكومة إلى تضخم مفرط. إذا أمكن تجنب هذا المسار، فالفضل يعزى إلى الموقعين على مواثيق مونكلوا (Moncloa Pacts) في تشرين الأول / أكتوبر 1977؛ وهي الأولى في سلسلة من التسويات تفاوضية، اتفق فيها السياسيون وقادة العمال وأرباب العمل على الشروع في مجموعة واسعة من الإصلاحات: خفض قيمة العملة، سياسة للدخل، ضبط الإنفاق الحكومي، إصلاحات بنيوية في القطاع العام الضخم والمتسم بالهدر.

لم تجترح مواثيق مونكلوا وخلفاؤها الأعاجيب (وُقعَت آخر اتفاقية في عام 1984). ساء العجز في ميزان المدفوعات بصورة مضطردة جزئيًا بسبب صدمة النفط الثانية، وأغلقت الكثير من الشركات الصغيرة أبوابها. وترادف ازدياد التضخم مع البطالة، ما أثار موجة من الإضرابات ترافقت مع حركة انشقاقات مريرة في صفوف نقابات الجناح اليساري والحزب الشيوعي الرافض للمشاركة في تحمل مسؤولية التبعات الاجتماعية للتحول الديمقراطي. لكن لولا تلك المواثيق، لكانت تلك الانشقاقات وعواقبها الاجتماعية أشد قسوة مما كانت عليه بشكل شبه مؤكد.

حصل الحزب الاشتراكي، في الانتخابات التي جرت في ذروة المصاعب الاقتصادية في تشرين الأول / أكتوبر عام 1982، على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان، وتولى فيليبي غونزاليس رئاسة الوزراء؛ الموقع الذي سيشغله في الأعوام الـ 14 التالية. أوشك ديمقراطيو الوسط بزعامة سواريز - الذين قادوا المرحلة الانتقالية للخروج من الفرانكوية - على الخروج من البرلمان؛ إذ حصلوا على مقعدين فقط. وحاز الشيوعيون أربعة مقاعد، في هزيمة مهينة دفعت سانتياغو كاريو إلى الاستقالة. وكان على السياسة في إسبانيا منذ تلك اللحظة السير على هدي بقية أوروبا الغربية: إعادة التموضع حول يسار الوسط ويمين الوسط، والتي مثلها في هذه الحالة تحالف فارغا الشعبي (أصبح اسمه حزب الشعب في عام 1989) الذي حقق نتيجة مفاجئة بحصوله على 26.5 في المئة من الأصوات.

تبنى الحزب الاشتراكي في حملته برنامجًا شعبيًا ومعاديًا للرأسمالية. ووعد من بين أشياء أخرى بالحفاظ على وظائف العمال والقدرة الشرائية وانسحاب إسبانيا من حلف الناتو. لكن غونزاليس أبقى، بعد وصوله إلى السلطة، على سياسة التقشف الاقتصادي. وبدأ بتحديث الصناعة والخدمات (والخصخصة التصاعدية لاحقًا). وهزم في عام 1986 الكثير من أنصاره في استفتاء على موضوع العضوية في الناتو، التي صار من مؤيديها [(267)].

لم تحبب هذه الانقلابات المتعاكسة في الاتجاه غونزاليس إلى اشتراكيي الخط القديم، وهو الذي قاد حزبهم بعيدًا من التزامهم المديد بالماركسية [(268)].

أما بالنسبة إلى سياسي استمد دعمه الأساس وبشكل متزايد من نساء ورجال لم يسمح لهم صغر سنهم بتذكر الحرب الأهلية، واعتمد على الملأ مهمة التغلب على تخلف إسبانيا - "التأخر" الذي استحوذ على معظم النقاش، والذي ابتليت به شبه الجزيرة منذ نهاية العصر الذهبي - اليسار الأيديولوجي القديم جزء من المشكلة وليس الحل. وبتقدير غونزاليس لا "يقع" مستقبل إسبانيا في الاشتراكية بل في أوروبا. وفي 1 كانون الثاني / يناير 1986 حصلت إسبانيا والبرتغال على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية.

شكل الانتقال الديمقراطي لأوروبا المتوسطية التطور الأبرز وغير المتوقع في هذا العصر. بحلول بداية الثمانينيات كانت إسبانيا والبرتغال واليونان قد

أنجزت، ليس مجرد تحول سلمي إلى الديمقراطية البرلمانية: برز في البلدان الثلاثة الحزب الاشتراكي - السري والمعادي الصلب للرأسمالية قبل سنوات قليلة - كقوة سياسية مهيمنة تحكُم عمليًا من الوسط. لم يختفِ نظاما سالازار وفرانكو من سدة الحكم فحسب، بل تلاشيا أيضًا من الذاكرة، فيما تنافس فيه الجيل الجديد من السياسيين، على كسب ولاء الناخبين "العصريين" الشباب.

ثمة أسباب عدة وراء ذلك التحول. أولها ما ذكر سابقًا من أن الدولة السياسية وليس المجتمع ككل، ولا سيما في إسبانيا، هي إلى حد كبير من تخلف كثيرًا وراء الركب. عنى التطور الاقتصادي، الذي شهده العقد الأخير من حكم فرانكو، والحراك الاجتماعي والجغرافي الواسع الذي رافقه، أن حياة الإسبان اليومية وتطلعاتهم تغيرت إلى ما هو أبعد بكثير مما افترضه المراقبون الخارجيون الذين واظبوا على النظر إلى البلد من منظور سنوات 1936 حتى 1956. لم يجد شباب أوروبا المتوسطية صعوبة تذكر في التكيف مع الإيقاعات الاجتماعية المألوفة منذ زمن طويل في الطرف الشمالي الأعلى. في الواقع كانوا يفعلون ذلك قبل الثورات السياسية أصلًا. وقد أدى بهم توقهم إلى التحرر من ربقة عصر آخر إلى أن يكونوا شكاكين تجاه الرطانة الخطابية السياسية لليمين واليسار، ولا مبالين بالولاءات القديمة. وكان غياب أي إشارات دالة على الماضي القريب، سواء في السياسة أو الثقافة، مبعث ذهول مشترك لدى زوار لشبونة أو مدريد، في السنوات التي تلت الانتقال [(269)].

التقط فيلم "الحرب انتهت" (*La Guerre Est Finie*) ببصيرة نافذة عدم جدوى حقبة الثلاثينيات (الفيلم عبارة عن مرثية حزينة أخرجها آلان رينيه في عام 1966، تحكي قصة دييغو المهاجر الشيوعي الإسباني - جسد شخصيته الفنان المتفرد إيف مونتان - الذي يسافر سرًا من باريس إلى مدريد ناقلًا بشجاعة أدبيات "هدامة" وخططًا لتنظيم "انتفاضة عمالية" يعلم أنها لن تحدث أبدًا. يقول مخاطبًا مسؤوليه الحزبيين في باريس، الذين يحلمون بإعادة إحياء آمال عام 1936 "ألا تفهمون؟ تحولت إسبانيا إلى موقع تعبئة شعرية لليسار، أسطورة لمتقاعدي الحروب السالفة، فيما يؤم إسبانيا 14 مليون سائح لقضاء إجازاتهم كل عام. حقيقة هذا العالم تقاومنا". لم يكن من قبيل المصادفة أن كاتب سيناريو الفيلم هو خورخي سمبرون الناشط الشيوعي الإسباني، الذي اختبر شخصيًا عقودًا من العمل السري، قبل أن ينسحب من الحزب محبطًا من حنينه الأعمى إلى الماضي.

كان رفض الشباب الإسباني العيش في الماضي القريب باديًا للعيان في أوائل الثمانينيات، خصوصًا الرفض التفاخري لرموز السلوك العام القديمة: في اللغة والملبس - والأهم - في **القيم** الجنسية. تقدم أفلام بيدرو ألمودوبار الشعبية عينة عن انقلاب الوعي الذاتي المرتبط بـ 50 عامًا من الحكم التسلطي المتحجر. وهي عبارة عن تمرين مكثف في أعراف الثقافة المضادة الجديدة. وتُصور بإخراج بارع، مشوب بنظرة وجودية على جوهر الموضوع، النساء

الشابَات الحائرات في أجواء مفعمة بالجنس. في فيلمه "بيبي، لوسي، بوم، وبقية فتيات الحي" (1980) (*Pepi, Luci, Bom y otras chicas del monton*) المنتَج بعد 3 أعوام فقط من أول انتخابات حرة، تضحك الشخصيات بفطنة على "الانتصاب العام" وعلى "الحرب الشبقية التي تحيط بنا".

يتبادل، بعد عامين، إرهابيو المعسكر والنساء الشبقات في فيلم "متاهة الرغبة" (*Laberinto de pasiones*) المزاح الفاحش في سياق الجدل المتمحور حول نقطة ما: هل تتقدم علاقتهم العابثة العابرة أو تتأخر عن "مستقبل الأمة". وتصبح الإعدادات أكثر تألقا مع كل فيلم، والمواقع المدينية أكثر أناقة من السابق. وحقق ألمودوبار بحلول عام 1988 في فيلم "نساء على حافة الانهيار العصبي" (*Mujeres al borde de un ataque de nervios*) إضمامة سينمائية مكثفة ومقنعة عن مجتمع عصري محموم ويعي وجوده في التعويض المستميت عن الوقت الضائع [(270)].

المفارقة الأكبر أن هذه التغييرات أصبحت ممكنة ليس من المثقفين والسياسيين الراديكاليين والمبدعين بل بواسطة رجال الدولة المحافظين من النظام القديم نفسه. كان قسطنطين كرمنليس وأنطونيو دي سبينولا وأدولفو سواريز - مثل ميخائيل غورباتشوف بعد بضع سنوات - من مكونات النظام الذي ساهموا في تفكيكه. صحيح أن كرمنليس عاش في المنفى في أثناء حكم العقداء، لكنه من دون أدنى شك وطني وضيق الأفق مثله مثل غيره. علاوة على أنه تحمل مسؤولية مباشرة عن الانتخابات الملطخة التي جرت في اليونان في عام 1961، والتي أدت الدور المحوري في نزع الثقة عن نظام ما بعد الحرب، وجلبت العسكر إلى الحكم.

لكن الطمأنينة التي مثلها رجال كهؤلاء لأنصارهم هي التي خولتهم تفكيك مؤسسات الاستبداد التي خدموها بإخلاص ذات يوم. وفي المقابل ورثهم اشتراكيون من أمثال سواريز غونزاليس وفيليبي غونزاليس وباباندريو، الذين طمأنوا مؤيديهم إلى مؤهلاتهم الراديكالية الصلبة، بينما نفذوا سياسات اقتصادية معتدلة غير شعبية غالبًا أرغمتهم الظروف على تبنيها. وعلى حد تعبير أحد المعلقين الإسبان البارزين، تطلب الانتقال "فرانكويين يدعون أنهم ما كانوا فرانكويين يومًا، ومساومين يساريين يدعون أنهم ما زالوا متمسكين بمبادئ اليسار" [(271)].

أجبرت ظروف ذلك الوقت الكثيرين على التخلي بين ليلة وضحاها عن مبادئ التزموها طويلًا، وانتشرت الرائحة المألوفة للتخلي بحكمة عن العهود والاستبدال المريح للذكريات في سماء الحياة العامة المتوسطية في تلك السنوات. ولا بد من سلوك سبيل ما لشرح مزاج الجيل الجديد، الشكاك والبعيد عن السياسة، في البلدان الثلاثة. لكن سرعان ما تجاوزت الأحداث أولئك المتشبثين بإخلاص وبلا ندم بعهود الماضي، من الشيوعيين إلى الكتائبيين. الوفاء ليس بديلًا عن الصلة بالواقع.

في نهاية المطاف تمكنت إسبانيا والبرتغال واليونان بقليل من الصعوبة من الدخول أو العودة إلى "الغرب"، على الرغم من العزلة السياسية التي فرضتها على نفسها، نظرًا إلى أن سياستها الخارجية كانت دائمًا متوافقة - في الواقع متحالفة - مع خط الناتو ودول المجموعة الأوروبية. لقد سهلت مؤسسات الحرب الباردة، إضافة إلى العداء المشترك للشيوعية، التواصل والتعاون المتنامي بين الديمقراطيات التعددية والدكتاتوريات العسكرية أو المؤيدة لرجال الدين. كف الأميركيون الشماليون والأوروبيون الغربيون، لزمن، بعد سنوات طويلة أمضوها في الاجتماعات والمفاوضات والتخطيط أو مجرد القيام بأعمال مع نظرائهم غير المنتخبين، عن الانزعاج فعلًا من الإجراءات المحلية في مدريد ولشبونة وأثينا.
لذا رأى معظم المراقبين - بمن فيهم الكثير من النقاد المحليين - أن أنظمة جنوب أوروبا البغيضة ليست مفلسة أخلاقيًا بقدر ما إنه عفى عليها الزمن مؤسساتيًا. وبطبيعة الحال تشابهت اقتصاداتها في مناحيها الرئيسة مع مثيلاتها في دول الغرب، وتكاملت سلفًا مع الأسواق العالمية لجهة النقود والسلع والعمل. بل إنه اعتُرف ببرتغال سالازار كجزء من المنظومة الرأسمالية العالمية، على الرغم من وجودها على "الطرف" الخاطئ منها. ولم تقتد الطبقة الوسطى الصاعدة - ولا سيما في إسبانيا - بطموحات أقل من مستوى المدراء ورجال الأعمال والسياسيين والموظفين في فرنسا أو إيطاليا أو بريطانيا. وعلى الرغم من كل التخلف الذي يحيط بأوروبا المتوسطية، فإن مجتمعاتها تنتمي أصلًا إلى عالم تطمح الآن بالانضمام إليه على قدم المساواة.
ونتج الخروج من الحكم التسلطي بالدرجة الأولى عن التمهيد الذي وفرته الفرصة السانحة المقدمة لها لفعل ذلك. وتطلعت الآن نخبها، التي كانت تواجه سابقًا تخلفًا راسخًا، نحو الشمال. وبدا أن الجغرافيا انتصرت على التاريخ.
عاش المجتمع الأوروبي بين عامي 1973 و1986 واحدة من اندفاعات حيويته وتوسعه الدورية، في ما سماه أحد المؤرخين "تسلسل الانفجارات الكونية غير المنتظمة". أوضح الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو - المتحرر بوفاة ديغول من الارتهان لعدم موافقة سيده والقلق إلى حد ليس بالقليل، كما رأينا، بسبب مقتضيات **السياسة الشرقية** الجديدة التي تبناها فيلي برانت - أنه سيرحب بانضمام بريطانيا العظمى إلى عضوية المجموعة الأوروبية. وافقت المجموعة الأوروبية في بروكسل رسميًا في كانون الثاني / يناير 1972 على انضمام بريطانيا وإيرلندا والدنمارك والنرويج، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ في السنة التالية.
أثمر طلب بريطانيا، نتيجة جهود رئيس الوزراء المحافظ إدوارد هيث؛ القائد السياسي البريطاني الوحيد منذ الحرب العالمية الثانية الذي عمل بوضوح وحماسة لمصلحة ربط مصير أمته بمصير جيرانه في القارة. دعا حزب العمال عندما عاد إلى السلطة في عام 1974 إلى استفتاء حول عضوية المملكة

المتحدة في المجموعة، ووافقت البلاد بـ 17.3 مليون صوت مقابل 8.4 ملايين صوت. لكن حتى هيث نفسه لم يتمكن من جعل البريطانيين - ولا سيما الإنكليز - "يشعرون" بأوروبيتهم. وبقيت نسبة لا بأس بها من أصوات اليمين واليسار على حد سواء مرتابةً بالفوائد التي تجنيها من وجودها "في أوروبا". في حين رأى النرويجيون بوضوح تام أنه من الأفضل لهم أن يظلوا خارجًا: رفض 54 في المئة من السكان عضوية المجموعة الأوروبية في استفتاء جرى في أيلول / سبتمبر 1972. وفضلوا بدلًا من ذلك عقد اتفاقية تجارة حرة محدودة معها؛ الموقف الذي تكرر تأكيده بتصويت متطابق تقريبًا بعد 22 عامًا [272].

أثبتت السنوات التالية أن عضوية بريطانيا في المجموعة مثار جدل، وذلك عندما عارضت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر المشروعات المستجدة بشأن اتحاد أوثق، وطالبت بأن تسترد بريطانيا "مدفوعاتها الزائدة" للميزانية المشتركة. لكن لندن مرت بمشكلات خاصة بها في السبعينيات، على الرغم من أن تأثير تضخم الأسعار بسبب العضوية، تضاءل لكونها جزءًا من منطقة تجارية توفر ثلث الاستثمارات الداخلية في بريطانيا. جرت أول انتخابات مباشرة لبرلمان أوروبي جديد في عام 1979 - حتى حينه كانت الهيئات التشريعية الوطنية المعنية تختار حتى ذلك الحين أعضاء الجمعية الأوروبية التي يقع مقرها في ستراسبورغ - غير أنها لم تثر اهتمامًا شعبيًا ذا قيمة. جاء معدل التصويت في المملكة المتحدة منخفضًا كما كان متوقعًا: 31.6 في المئة فقط، لكنه من جهة ثانية لم يكن مرتفعًا على نحو خاص في أماكن أخرى - لم يتكبد عناء التصويت سوى ثلاثة من خمسة من الناخبين في فرنسا، وأقل من ذلك في هولندا.

لم ينطوِ انضمام دول "الصف الشمالي" الثلاث على أي مشكلات سواء للمنضمين الجدد أو للأعضاء القدامى. صحيح أن إيرلندا فقيرة لكنها صغيرة، بينما تتمتع المملكة المتحدة والدنمارك بالثراء. ومن ثم فهما مساهمان صافيان في الميزانية المشتركة. وعلى غرار الجولة الثانية من التوسيعات الغنية التي حدثت في عام 1995 عندما انضمت النمسا والسويد وفنلندا لما أصبح حينذاك "الاتحاد الأوروبي"، شكل المنتسبون الجدد إضافة إلى صندوق ونفوذ الجماعة المتوسعة، من دون أي زيادة تذكر في النفقات، أو تنافس في مجالات حساسة مع الأعضاء الحاليين. أما القادمون من الجنوب فقضيتهم مختلفة تمامًا.

كانت اليونان صغيرة وفقيرة مثل إيرلندا، ولم تشكل زراعتها أي تهديد للمزارعين الفرنسيين. لذلك على الرغم من بعض العوائق المؤسساتية - منها المنزلة الرسمية والنفوذ الذي تتمتع به الكنيسة الأرثوذكسية، وكمثالٍ واحد فقط، لم يُسمح بالزواج المدني إلا في عام 1992 - لم يُثِر انضمامها جدلًا كبيرًا، بل أيده مع آخرين الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان. لكن فرنسا عارضت بشدة عندما تعلق الأمر بالبرتغال وبالدرجة الأولى إسبانيا. تكلفة زراعة

وتسويق النبيذ وزيت الزيتون والفاكهة وغيرها من المنتوجات الزراعية أقل بكثير في جنوب البيرينيه، وإذا أفسح المجال لإسبانيا والبرتغال بالدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة على قدم المساواة، سيشكل مزارعو أيبيريا منافسًا شرسًا للمنتجين الفرنسيين.

لذلك، احتاجت إسبانيا والبرتغال إلى تسع سنوات لدخول المجموعة الأوروبية (بينما تطلب قبول اليونان أقل من ست سنوات). وفي غضون ذلك انهارت صورة فرنسا العامة التي طالما كانت إيجابية في شبه الجزيرة الأيبيرية: بحلول عام 1983 وبعد قطع ثلثي الطريق في سلسلة المفاوضات الشاقة، أفصح 39 في المئة من الإسبان فقط عن رأي "إيجابي" تجاه فرنسا؛ وهي بداية متعثرة لمستقبلهما المشترك. أحد جوانب المشكلة أنه ترتب على انضمام الأمم المتوسطية أكثر من مجرد تعويض باريس بزيادة مدفوعات الدعم التي تقدمها المجموعة للمزارعين الفرنسيين، إذ جلبت إسبانيا والبرتغال واليونان 58 مليون إنسان إلى المجموعة، معظمهم فقراء ومن ثم مؤهلون للاستفادة من البرامج والإعانات المختلفة التي تمولها بروكسل [(273)].

في الواقع ترتب على دخول البلدان الزراعية الفقيرة الثلاثة أعباء إضافية ثقيلة على الصندوق الزراعي المشترك، ولم تعد فرنسا المستفيدة الرئيسة منه. ولذلك لزم التوصل إلى أشكال متنوعة من الاتفاقات التفاوضية بعناية من أجل تعويض فرنسا عن "خساراتها". وتم التعويض كما ينبغي، عن الأوضاع غير المواتية للقادمين الجدد بدورهم، وعن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة "المرحلة الانتقالية" الطويلة، التي نجحت فرنسا في فرضها عليهم، قبل السماح لصادراتهم بدخول أوروبا على قدم المساواة. وتمتعت إسبانيا والبرتغال بـ "برامج التكامل المتوسطية"؛ وهي في الحقيقة إعانات إقليمية، ولو لم تحدد بالاسم، إبان دخولهما في عام 1986، بينما لم يتوفر ذلك لليونان في عام 1981، مما حدا بأندرياس باباندريو للمطالبة الناجحة بشمولها بلاده، ووصل إلى حد التهديد بانسحاب اليونان من المجموعة الأوروبية في حال الرفض [(274)].

استحقت الجماعة الأوروبية في تلك السنوات صورتها غير الحميدة، كنوع من أسواق الماشية المقننة التي تقايض فيها البلدان تحالفاتها السياسية مقابل مكاسب مادية. وكانت المكاسب حقيقية. كان الإسبان والبرتغاليون في وضع جيد وهما خارج "أوروبا" (لكن ليس بمقدار فرنسا). وكان المفاوضون الإسبان مهرة في تأمين مصلحة بلدهم المالية والدفع بها إلى الأمام. لكن أثينا هي من استحوذ على المغانم في الواقع: على الرغم من تخلفها بالأصل عن بقية المجموعة في مجرى الثمانينيات (حيث حلت محل البرتغال كأفقر عضو في الجماعة في التسعينيات)، إلا أنها حققت منافع جمة من عضويتها.

في الحقيقة، فعلت ذلك لكونها فقيرة إلى هذا الحد - بحلول التسعينيات كان نصف مناطق المجموعة الأوروبية الأكثر فقرًا يقع في اليونان. كانت عضوية أثينا في المجموعة الأوروبية بمثابة خطة مارشال ثانية: تلقت اليونان ما بين

عامي 1985 و1989 ما مجموعه 7.9 مليار دولار من صناديق المجموعة الأوروبية، أي أكثر من أي بلد آخر نسبيًا. وما لم توجد دول فقيرة أخرى تنتظر دورها، يبقى معتمدو الدفع الوطنيون لدى المجموعة - ألمانيا الغربية بالأساس - قادرين على تغطية هذا المستوى من السخاء في إعادة التوزيع ثمنًا لإذعان اليونان لقرارات المجموعة. لكن التكلفة المرتفعة للوحدة الألمانية، واحتمالات انضمام عدد جديد من دول أوروبا الشرقية، أظهرت كما سنرى لاحقًا أن سوابق السخاء في سنوات "الدخول المتوسطي" ستكون مرهقة ومثار جدل.
كلما كانت المجموعة الأوروبية أكبر، كانت إدارتها أصعب. وأدى شرط الإجماع في مجلس الوزراء المشترك ما بين الحكومات إلى سلسلة لا تنتهي من النقاشات. تطلبت الموافقة على القرارات سنوات عدة - استغرق أحد التوجيهات المتعلق بتعريف وتنظيم المياه المعدنية 11 عامًا حتى خرج من غرف المجلس. كان لا بد من عمل ما. تبلور إجماع قديم على أن "المشروع الأوروبي" يحتاج إلى رفد بالهدف والطاقة - سعى المؤتمر الذي عقد في لاهاي في عام 1969 وهو الأول في سلسلة لقاءات غير منتظمة إلى "إعادة إطلاق أوروبا" - وساعدت في هذا المسعى الصداقة الشخصية، التي جمعت الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والمستشار الألماني شميت بين عامي 1975 و1981.
لكن التقدم بواسطة التكامل الاقتصادي السلبي - إزالة التعرفة والقيود التجارية وإعانة المناطق والقطاعات المحتاجة - كان أكثر سهولة من الاتفاق على معايير ذات معنى تتطلب فعلًا **سياسيًا** إيجابيًا. والسبب بسيط للغاية. إذا كانت السيولة النقدية متوفرة، يصبح بالإمكان إبراز التعاون الاقتصادي كمنفعة صافية لجميع الأطراف، بينما يعد أي تحرك سياسي نحو التكامل الأوروبي أو التنسيق بمثابة تهديد ضمني للاستقلال الوطني وتقييد للمبادرة السياسية المحلية. ولا يمكن تغيير ذلك، إلا في حال اتفق قادة أقوياء للدول المهيمنة لأسباب خاصة بهم على العمل سوية لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.
لذا كان فيلي برانت وجورج بومبيدو من أطلقا نظام "الثعبان"؛ وهي أول منظومة للتنسيق النقدي. ومن ثم طورها هلموت شميت وجيسكار ديستان إلى النظام النقدي الأوروبي. وبعدهما مباشرة جاء خليفتاهما هلموت كول وفرنسوا ميتران ليضعا في عام 1992 أسس معاهدة ماستريخت التي أنجبت الاتحاد الأوروبي. وكان شميدت وجيسكار من ابتكر أيضًا "دبلوماسية القمم" كوسيلة لتجنب عوائق "بروكسل" البيروقراطية عبر الوطنية الثقيلة، بمثابة تذكير إضافي بأنه كما في الماضي، يعد التعاون الفرنسي - الألماني الشرط الضروري لوحدة أوروبا الغربية.
كان القلق الاقتصادي دافع التحركات الفرنسية الألمانية في السبعينيات. نما الاقتصاد الأوروبي ببطء، هذا في حال وجود نمو أصلًا. وبات التضخم مزمنًا،

وعنت حالة عدم اليقين الناجمة عن انهيار نظام بريتون وودز أن أسعار الصرف متقلبة وغير قابل للتوقع. عُد "الثعبان" والنظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية الأوروبية (إيكو) نوعًا ما ثاني أفضل استجابة للمشكلة - لأسباب إقليمية وليست دولية - حيث حل المارك الألماني تسلسليًا محل الدولار كعملة مرجعية مستقرة للبنوك والأسواق الأوروبية. وبعد سنوات قليلة شكل استبدال العملات الوطنية باليورو - ومع كل تبعاتها الرمزية المزعجة - الخطوة المنطقية التالية. لذلك كان النشوء الحتمي للعملة الأوروبية الواحدة، حصيلة ردود براغماتية على مشكلات اقتصادية، وليس نتيجة تحرك استراتيجي محسوب على طريق هدف أوروبي مقرر مسبقًا.

ومع ذلك، بإقناع الكثير من المراقبين - ولا سيما منهم الاشتراكيون الديمقراطيون المرتابون حينذاك - أن تحقيق انتعاش اقتصادي وازدهار ما عاد ممكنًا على المستوى الوطني بمفرده، خدم التعاون النقدي الناجح لبلدان أوروبا الغربية بصورة غير متوقعة كنقطة انطلاق نحو أشكال أخرى من العمل الجماعي. وقع رؤساء دول وحكومات المجموعة في عام 1983، في غياب معارضة أي شريحة قوية في المبدأ، إعلانًا رسميًا ألزمهم بإنشاء اتحاد أوروبي في المستقبل. وتوصلوا بعد ذلك إلى تحديد الشكل الدقيق لهذا الاتحاد في مجرى مفاوضات أدت إلى صوغ "القانون الأوروبي الموحد" الذي أقره المجلس الأوروبي في كانون الأول / ديسمبر 1985، ودخل حيز التنفيذ في تموز / يوليو 1987.

كان القانون الأوروبي الموحد أول مراجعة ذات معنى لمعاهدة روما الأصلية. نصت المادة الأولى بكل وضوح على: "يجب أن يكون للمجتمعات الأوروبية والتعاون السياسي الأوروبي المساهمة معًا هدف مشترك هو السير الحثيث نحو الوحدة الأوروبية". وأشار مجرد استبدال "المجموعة" بـ "الوحدة" إلى أن قادة الأمم الاثنتي عشرة قد اتخذوا، من حيث المبدأ، خطوة حاسمة نحو الأمام. غير أن الموقعين تجنبوا أو أجلوا كل القضايا الخلافية الحقيقية، ولا سيما منها الأعباء المتزايدة على الميزانية الزراعية للاتحاد. كما أنهم تفادوا بحذر أيضًا الغياب المحرج لأي سياسة أوروبية مشتركة حول الدفاع والشؤون الخارجية. وفي ذروة "الحرب الباردة الجديدة" في الثمانينيات، وعلى شفا انبثاق تطورات مهمة على مرمى بضع عشرات الأميال إلى الشرق، ظل الشأن الداخلي، الذي لا زال بالدرجة الأولى سوقًا مشتركة، بشكل قاطع نصب أعين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي فاق سكانه بكثير 300 مليون نسمة.

غير أن ما جرى الاتفاق عليه كان القيام بتحرك مدروس نحو سوق داخلية موحدة حقيقية للسلع والعمل (على أن ينفذ بحلول عام 1992)، وتبني نظام "تصويت الأغلبية المقيد" في عملية اتخاذ القرار في الاتحاد. ويعني "المقيد" هنا ما جرى تحت إلحاح الأعضاء "الكبار" (ولا سيما بريطانيا وفرنسا) بأن يحتفظوا

بسلطة شطب الاقتراحات، التي يعتقدون أنها تضر مصالحهم الوطنية. تلك كانت تغييرات فعلية أمكن الاتفاق عليها، لأن الجميع، من مارغريت تاتشر وحتى الخضر، استحسنت السوق الموحدة من حيث المبدأ، بغض النظر عن أسبابهم المختلفة بالتأكيد. لقد يسروا وهيأوا لقيام تكامل اقتصادي فعلي في العقد القادم.
كان التراجع عن نظام الفيتو الوطني في المجلس الأوروبي حتميًا إذا قُيض لأي قرار أن يُتخذ في ظل تزايد وطأة مجموعة الدول التي تضاعف عددها في غضون 13 عامًا فقط، وفي ظل طلبات العضوية المتوقعة أصلًا من السويد والنمسا وغيرهما. وكلما كبر الاتحاد الأوروبي غدا مستقبله أكثر جاذبية، وبصورة ما "لا مفر منه" بالنسبة إلى من هم ليسوا أعضاء فيه. أما بالنسبة إلى مواطني الدول الأعضاء، فلم تكن الطريقة التي يُحكم بها الاتحاد الأوروبي في تلك السنوات (الذي بقي مجهولًا بالنسبة إلى معظم شعوبها)، ولا مشاريع قادتها بشأن التكامل الأوثق، السمة الأبرز في سلم اهتماماتهم، بل مقدار النقود التي تتدفق عبر صناديقها، وطريقة إنفاقها.
لم تتضمن معاهدة روما الأصلية سوى وكالة واحدة ذات صلاحيات محدودة أنيط بها تحديد المناطق التي تحتاج إلى المساعدة ضمن الدول الأعضاء، ومن ثم صرف أموال المجموعة عليها: بنك الاستثمار الأوروبي، الذي أسس تحت إلحاح إيطاليا. لكن بعد جيل واحد أصبحت النفقات الإقليمية، على شاكلة الإعانات النقدية والمساعدة المباشرة والصناديق الاستثمارية وغيرها من الحوافز الاستثمارية، شكل المصدر الرئيس لتوسيع الميزانية في بروكسل، وإلى حد بعيد الرافعة الأكثر نفوذًا تحت تصرف المجموعة.
يعود سبب ذلك إلى اقتران السياسات الجهوية، **ضمن كل** دولة من الدول الأعضاء، بازدياد التباينات الاقتصادية **بين** الدول ذاتها. احتفظت الدول الأوروبية في مستهل سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بوحدتها وبإدارة شؤونها مركزيًا، وعدم إبداء أي اهتمام ذي شأن بالتنوع أو بالمعطيات المحلية. وإن الدستور الإيطالي الجديد لعام 1948 كان الوحيد الذي اعترف بمسألة السلطات المحلية. ومع ذلك، بقيت الحكومات المحلية، محدودة الصلاحية التي نص عليها، حبرًا على ورق طوال ربع القرن. لكن عندما أصبحت المطالب المحلية بالحكم الذاتي عاملًا جديًا في الحسابات السياسية المحلية في عموم أرجاء أوروبا، دشنت المجموعة الأوروبية، انطلاقًا من حساباتها الخاصة، نظامًا للتمويل الإقليمي بدأ في عام 1975 مع صندوق التنمية الإقليمي الأوروبي.
من وجهة نظر مسؤولي بروكسل، لهذا الصندوق، وسواه مما يسمى "الصناديق الهيكلية"، غايتان؛ الأولى مواجهة مشكلة التخلف والتفاوت الاقتصاديين داخل المجموعة التي بقيت تدار بثقافة "النمو" الخاصة بزمن ما بعد الحرب، كما أوضح بجلاء القانون الأوروبي الموحد. برزت مع كل مجموعة

جديدة من الأعضاء تفاوتات جديدة تطلبت إيلاء الاهتمام والتعويض إذا كان المطلوب تحقيق التكامل الاقتصادي. وبما أن **الجنوب** الإيطالي ما عاد منطقة العوز الوحيدة كما كان الأمر في السابق، إذ انضم إليه معظم إيرلندا وأجزاء من بريطانيا العظمى (أولستر، ويلز، اسكتلندا، ومعظم شمال وغرب إنكلترا) ومعظم مناطق اليونان والبرتغال وجنوب ووسط وشمال غرب إسبانيا؛ وهي جميعها فقيرة، احتاجت إلى إعانات كبيرة وإعادة تخصيص للمساعدة المركزية، إذا قيض لها أن تلحق ما بالركب يومًا.
إذا افترضنا أن متوسط الدخل في المجموعة بلغ 100، فقد بلغ في الدنمارك - أغنى عضو - 126 في عام 1982، بينما لم يتعدَ 44 في اليونان. وبحلول عام 1989 بقيت حصة الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في الدنمارك أكثر من ضعف مثيلتها في البرتغال (لم تكن الفجوة بين الولايات الفقيرة والغنية في الولايات المتحدة تتعدى ثلثي ذلك). وكانت هذه معدلات وطنية - أما التباينات الإقليمية فكانت أكبر من ذلك. ووُجدت مناطق "مستحقة" حتى في البلدان الغنية؛ إذ عندما انضمت السويد وفنلندا إلى الاتحاد في منتصف التسعينيات كانت مناطقهما القطبية ذات الكثافة السكانية المنخفضة تعتمد اعتمادًا كليًا على هبات الدعم والإعانات الأخرى المختلفة من استوكهولم وهلسنكي، وصارت تستحق مساعدة من بروكسل أيضًا. لتصحيح تشوهات الجغرافيا والسوق، التي احتجزت غاليسيا في إسبانيا أو فاستربوتن في السويد في أسر التبعية (الاقتصادية)، لزم أن تخصص الوكالات في بروكسل مبالغ نقدية كبيرة - تأتي بمنافع محلية لا شك فيها لكنها ترسي في سياق العملية بيروقراطيات مكلفة وبطيئة وفاسدة أيضًا في بعض الأحيان [(275)].
الغاية الثانية من مشروعات الصناديق الإقليمية باهظة التكلفة - استهلكت الصناديق "الهيكلية" وصناديق "التماسك" 35 في المئة من مجمل إنفاق الاتحاد الأوروبي حتى نهاية القرن - هي تمكين المفوضية الأوروبية في بروكسل من تجاوز الحكومات المركزية غير المتعاونة والمشاركة مباشرة في المصالح الإقليمية داخل الدول الأعضاء. أظهرت هذه الاستراتيجية نجاحًا باهرًا. فمنذ أواخر الستينيات تعاظمت المشاعر الجهوية في كل الأمكنة (وحتى إعادة إحيائها في بعض الأحيان)، بحيث إن الناشطين **السابقين** من عام 1968 الذين استبدلوا العقيدة السياسية بالرابطة الإقليمية، صاروا يسعون إلى إعادة إحياء استخدام اللغة الأوكيتانية القديمة في جنوب غرب فرنسا. وكذلك هو حال زملائهم من الناشطين في بريتاني، الذين وجدوا قضية مشتركة جمعتهم مع الانفصاليين الكتالونيين والباسك والوطنيين الاسكتلنديين والفلمنكيين ومع الانفصاليين في شمال إيطاليا والكثير غيرهم، حيث عبر الجميع عن مشاعر الاستياء المشترك من "إساءة حكم" مدريد أو باريس أو لندن أو روما.
وقعت السياسة الجهوية الجديدة في هويات فرعية متداخلة كثيرة: التاريخية واللغوية والدينية، الساعية إلى حكم ذاتي أو إدارة محلية أو حتى استقلال

وطني ناجز، لكنها منقسمة عمومًا بين مقاطعات غنية مستاءةٍ من إلزامها بمساعدة المناطق البائسة من بلدانها، ومناطق محرومة تاريخيًا، أو غير مشمولة بالتصنيع، وغاضبة من إهمال السياسيين الوطنيين غير المتجاوبين.
ضمت الفئة الأولى كتالونيا ولومباردي وفلاندرز البلجيكية وبادن - فورتمبرغ أو بافاريا من ألمانيا الغربية، وإقليم الرون - الألب في جنوب شرق فرنسا (الذي استأثر في عام 1990 مع إيل دو فرانس بـ 40 في المئة تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي). في حين ضمت الفئة الثانية الأندلس ومعظم اسكتلندا والوالون الناطقة بالفرنسية (في بلجيكا) والكثير غيرها.
قُيض للفئتين الانتفاع من السياسات الإقليمية الأوروبية. افتتحت الأقاليم الثرية مثل كتالونيا وبادن - فورتمبرغ مكاتب لها في بروكسل. وتعلمت كيفية الضغط لتحقيق مصالحها، سواء من أجل الاستثمار أو لتشجيع سياسات المجموعة التي تفضل المؤسسات المحلية على حساب الوطنية. أما الممثلون السياسيون للمناطق المحرومة فسرعان ما بدأوا بالتلاعب بمنح ومساعدات بروكسل لزيادة شعبيتهم المحلية، والضغط من ثم على السلطات المتهاونة في دبلن أو لندن لتشجيع سخاء بروكسل، وحتى استكماله أيضًا. لاءمت هذه الترتيبات الجميع: قد تنزف الصناديق الأوروبية الملايين لدعم السياحة في مناطق غرب إيرلندا المهجورة أو ضمان حوافز ضريبية لجذب المستثمرين إلى مناطق البطالة المزمنة في اللورين أو غلاسكو. لكن حتى لو اقتصر الأمر على وعي المستفيدين (من المساعدات) لمصلحتهم الذاتية، سيصبحون بذلك "أوروبيين" مخلصين. استبدلت إيرلندا بهذه الطريقة معظم مواصلاتها المهلهلة وبنية الصرف الصحي الأساسية، ولم تكن بذلك الوحيدة من بين الدول الفقيرة والهامشية من الأعضاء [(276)].
وسع القانون الأوروبي الموحد سلطات المجموعة في العديد من مجالات السياسات - البيئة وشؤون العمالة ومبادرات البحث والتطوير المحلية - التي لم يتطرق إليها الاتحاد الأوروبي في السابق، واستلزمت جميعها الإنفاق المباشر من صناديق بروكسل على الوكالات المحلية. كانت "أقلمة" أوروبا التراكمية هذه بيروقراطية ومكلفة. ولنأخذ مثالًا صغيرًا واحدًا يغني عن ألف: صنفت بروكسل رسميًا في عام 1975 منطقة جنوب التيرول / ألتو أديدجي الإيطالية على حدود البلاد الشمالية مع النمسا كمنطقة "جبلية" (وهو ادعاء ليس محل نزاع)، وبعد 13 عامًا أُعلِن رسميًا أنه منطقة "ريفية" بنسبة تزيد على 90 في المئة (وهي بدهية بسيطة لأي سائح عابر)، أو بمصطلحات بروكسل "منطقة الهدف - 5 ب". تؤهل هذه الصفة المزدوجة جنوب التيرول أن يصبح مشمولًا بصناديق حماية البيئة ومنح دعم الزراعة، ومساعدات تطوير التدريب المهني، ومنح تشجيع الأعمال اليدوية التقليدية، ومساعدات تحسين الظروف المعيشية لاستبقاء السكان.

هكذا تلقت منطقة جنوب التيرول الصغيرة ما مجموعه 96 مليون إيكو (الذي كان يساوي المبلغ ذاته تقريبًا باليورو في عام 2005). ووُضِع تحت تصرف المنطقة ما يزيد على 57 مليون يورو في إطار ما سمي "المرحلة الثالثة" من التمويل الأوروبي البنيوي المخصص بين عامي 2000 و2006. لزم بموجب "الهدف الثاني" توزيع هذه الأموال حصرًا لمصلحة 83 ألف مقيم يعيشون في المنطقة الجبلية أو "الريفية". حصرت إدارة حكومية منذ عام 1990 مهمتها في بولزانو عاصمة المقاطعة بإرشاد السكان إلى كيفية الاستفادة من "أوروبا" والموارد الأوروبية. احتفظت المقاطعة أيضًا منذ عام 1995 بمكتب لها في بروكسل (بالاشتراك مع مقاطعة ترينتينو الإيطالية المجاورة وإقليم التيرول النمساوي). ويعبر الموقع الإلكتروني الرسمي لمقاطعة بولزانو بحماسة عن حبه لأوروبا (الموقع متوفر باللغات الإيطالية والألمانية والإنكليزية والفرنسية ولهجات **الرومانش** السويسرية المختلفة) على أفضل وجه.
كانت النتيجة، في جنوب التيرول كما في غيره، وسواء كانت مكلفةً أم لا، أن مفهوم تكامل القارة "من الأسفل إلى الأعلى" - بحسب إلحاح المدافعين عنه - بدا ناجحًا. عندما انطلق "مجلس الأقاليم الأوروبية" (البرلمان لاحقًا) في عام 1985، ضم في عداد أعضائه الأصليين 107 أقاليم، مع توقع المزيد. في الواقع، صارت أوروبا موحدة من نوع ما محل تركيز. والنزعة الإقليمية التي كانت شأنًا لحفنة من "مرتدين" لغويين أو فولكلوريين حالمين، باتت تُقدم الآن كهوية "فرعية وطنية" بديلة، مستبدلة الأمة في حد ذاتها على نحو أكثر شرعية لكونها جاءت بموافقة رسمية "مصدقة" من بروكسل، لا بل من العواصم الوطنية أيضًا، ولو بحماسة أقل.
ربما كان سكان هذه المجموعة المنكمشة على نحو متزايد، والتي أعلن مواطنوها اليوم عن ولاءات انتخابية متعددة عكست صدىً ثقافيًا ودلالات يومية متغيرة، أقل طابعًا "إيطاليا" أو "بريطانيًا" أو "إسبانيا" منهم في عقود ماضية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم شعروا أنهم أكثر "أوروبية"، بصرف النظر عن تكاثر التسميات والانتخابات والمؤسسات "الأوروبية". لا شك في أن الأرضية المزدهرة من الوكالات ووسائل الإعلام والمؤسسات والممثلين والصناديق حققت منافع جمة، لكنها كسبت ودًا أقل. وربما سكون أحد الأسباب وفرة المنافذ الرسمية المخصصة للتوزيع والإشراف على إدارة السخاء الأوروبي: الآلة المعقدة أصلًا لإدارة الدولة الحديثة، والتي تضاعفت وزاراتها ومفوضياتها ومديرياتها مرتين أو ثلاث مرات من الأعلى (بروكسل) ومن الأسفل (على مستوى المقاطعة أو الإقليم).
لم تكن البيروقراطية وحدها، ذات المعدلات غير المسبوقة، حصيلة ذلك، بل الفساد أيضًا الذي حث عليه وشجعه ذلك الكم الهائل من التمويل المتاح الذي يستدعي المبالغة وحتى "اختراع" احتياجات محلية، علاوة على جذب أنواع المرتشين والانتهاكات المحلية التي مرت من دون أن يلاحظها مدراء

المجموعة في بروكسل، لكنها عرضت سمعة مشروعهم للخطر حتى في أعين المستفيدين منه. وما بين سمعة صنعة السياسات عن بعد وبواسطة موظفين غير منتخبين، وبين شائعات وفيرة حول التكسب السياسي وتبادل المنفعة، لم تخدم إنجازاتُ "أوروبا" جيدًا القارةَ في تلك السنوات.
عادت إلى الظهور، لكن على مستوى القارة، أوجهُ القصور المألوفة عادةً في السياسة المحلية - المحسوبية والفساد والتلاعب - والتي كان يعتقد أن الدول الوطنية ذات الإدارة الأفضل قد تغلبت عليها. تم بكل دهاء رفع المسؤولية العامة عن "الفضائح الأوروبية" الظرفية عن كاهل السياسيين الوطنيين وتحميلها على أكتاف طبقة غير منظورة من "البيروقراطيين الأوروبيين"، الذين ليس لاسمهم السيئ ثمن سياسي. وفي أثناء ذلك، دافع المتلقون والمروجون عن ميزانية الجماعة المتضخمة بدعوى "التناغم" العابر للأوطان أو حق التعويض المشروع (التي تُمول من صناديق المجموعة التي يبدو أن لا قعر لها).
باختصار، أصبحت أوروبا "خطرًا أخلاقيًا" كبيرًا، كما هلل بذلك نقادها المشتكون، ولا سيما البريطانيون منهم. بدا الدافع الذي امتد عقودًا للتغلب على الانقسام في القارة عبر تدابير تقنية صرفة سياسيًا بامتياز، لكنه افتقر إلى الشرعية الخلاصية لمشروع سياسي تقليدي اعتمدته طبقة منتخبة من السياسيين المألوفين. وبقدر التميز الذي اتصف به هدف "أوروبا"، فقد حافظت استراتيجيتها الاقتصادية على مرجعيتها في إطار حسابات وتطلعات الخمسينيات. أما بالنسبة إلى السياسة، فقد دلت لهجة التصريحات اليقينية والتدخلية الصادرة عن المفوضية الأوروبية - والسلطة ودفاتر الشيكات المفتوحة التي "انقض" بها الخبراء الأوروبيون على المناطق البعيدة - على نمط من الحكومات راسخة الجذور في مفاهيم الديمقراطية الاشتراكية من أيام العز في أوائل الستينيات.
برغم كل الجهود الجديرة بالثناء لتجاوز أوجه القصور في الحسابات الوطنية السياسية، بقي الرجال والنساء الذين كانوا يبنون "أوروبا" في السبعينيات والثمانينيات إقليميين بشكل غريب. إنجازهم العابر للحدود الوطنية الأعظم المتمثل في اتفاق شينغن الموقع في حزيران / يونيو 1985 دلالة بارزة في هذا الصدد. وفقًا لأحكام هذا الاتفاق، وافقت فرنسا وألمانيا الغربية ودول البينيلوكس على إزالة الحدود المشتركة بينها. ودشنت نظامًا مشتركًا للرقابة على جوازات السفر. أصبح سهلًا من ذلك الحين العبور من ألمانيا إلى فرنسا، مثلما لم تكن ثمة إشكالية منذ زمن طويل في التنقل بين بلجيكا وهولندا.
لكن وجب على الموقعين على "شينغن" أن يلزموا أنفسهم في المقابل بضمان تطبيق أكثر أنظمة الدخول والجمارك صرامة بينهم وبين الدول غير الموقعة: لأنه إذا كانت فرنسا - على سبيل المثال - ملزمة بفتح حدودها لأي عابر من ألمانيا، فلا بد أن تطمئن إلى أن الألمان يطبقون من جهتهم أكثر

المعايير صرامة في نقاط الدخول إلى **بلدهم**. وبفتح الحدود الداخلية بين بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يكون الاتفاق بذلك قد عزز بقوة الحدود الخارجية الفاصلة بينهم وبين "الغرباء". في الواقع يستطيع الأوروبي المتحضر اجتياز الحدود - لكن على "البرابرة" البقاء، وراءها قطعًا[277].

قراءات إضافية

Pérez Díaz, Víctor. *The Return of Civil Society. The Emergence of Democratic Spain*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993.

Preston, Paul. *Juan Carlos. Steering Spain from Dictatorship to Democracy*. New York: Norton, 2004.

______. *The Triumph of Democracy in Spain*. New York: Methuen, 1986.

Williams, Allan M. *Southern Europe Transformed: Political and Economic Change in Greece, Italy, Portugal, and Spain*. London: Harper & Row, 1984.

---

(249) كان ثمة تشابه لافت بين ممارسة حراس ماكرونيزوس في إجبار الشيوعيين على إبداء الندم، ومن ثم التحريض على الرافضين منهم والتقنيات التي استخدمها شيوعيو رومانيا في سجن بتيستي في الحقبة نفسها، بغض النظر مع أنه أقل وحشية من المذكور. يراجع الفصل السادس.
(250) تطلعت الولايات المتحدة - كما في أماكن أخرى من أوروبا - في البدء إلى انتقاء أصدقائها وحلفائها من بين يسار الوسط في الطيف السياسي اليوناني. لكنها سرعان ما تخلت عن هذا الوهم، وتحولت إلى إقامة صداقة وثيقة ومتينة مع اليمين من الوطنيين والجيش.
(251) ضربه شخصان بهراوة على رأسه ما أدى إلى إصابته بنزيف في الدماغ. (المترجم) (252) وتحول كذلك إلى مادة لفيلم "زد" (Z) المؤثر للمخرج كوستا غافراس المأخوذ عن قضية لامبراكيس.
(253) ربما لم يكن الضباط الذين تخرج معظمهم من الأكاديمية العسكرية إبان حكم دكتاتورية إيوانيس ميتاكساس قبل الحرب عديمي الشعبية كما أكد منتقدوهم الأجانب. لكن من المفترض تمامًا أنهم حظوا بتعاطف الولايات المتحدة (وربما أكثر من ذلك). ما كان جوهريًا هو استدامة حضور الحرب الأهلية اليونانية في الأربعينيات بدلًا من التعامل معها **كآخر قضية مشهورة** من قضايا حروب المئة عام الأهلية في أوروبا. لقد حلت "اليونان" الآن مكان "إسبانيا" كعصا استنباء عن المشاعر السياسية الاستقطابية.
(254) تمتعت اليونان منذ عام 1962 بصفة عضو "مشارك" في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
(255) لكن الطغمة نفسها لم تسلم من العقاب. حوكم وأدين 11 من قادتها في آب / أغسطس 1975. صدر حكم بالإعدام على 3 منهم وخُفف لاحقًا إلى سجن مؤبد. مات بابادوبولوس في السجن في عام 1999 غير نادم حتى النهاية. وأدين العميد إيونيدس في محاكمة لاحقة على دوره في قمع انتفاضة البوليتكنيك، ولا يزال في السجن حتى زمن كتابة هذه السطور.
(256) توفي مورا في عام 1952 عن عمر ناهز 84 عامًا. أما سالازار ابن مدير مزرعة في فايميرو في البرتغال فقد ولد في 28 نيسان / أبريل 1889 بعد أسبوع واحد من ميلاد هتلر. بالنسبة إلى حاكم كان لا يزال على رأس دولة أوروبية في أواخر الستينيات ليس من المستغرب تجذره العميق في قيم القرن الماضي - ولدت أمه في عام 1846.
(257) بحلول عام 1973 شكلت أوروبا مقصد ثلثي صادرات البرتغال ومصدر ثلثي وارداتها على حد سواء.
(258) لم يكن صغار الضباط ذوو النزعة الأخلاقية التطهرية وزملاؤهم من الجناح اليساري راضين تمامًا عن التدفق اللاحق لما عدوه أدبًا وسينما إباحية، الناجم عن تعويض البرتغال عن حرمان ثقافي دام 50 عامًا. حتى أنهم حاولوا

حظر غناء **الفادوز**؛ وهي أغانٍ فولكلورية تقليدية برتغالية: عدوها مشجعة على "التحسر والاستسلام للنزعة القدرية". وكانت بالتالي مناهضة لأهدافهم في التنوير والتقدم الاجتماعي.

(259) لم يتردد الرئيس الإسباني في عام 1963 في إعدام الشيوعي المعتقل خوان غريمو متحديًا انتقادات عالمية واسعة النطاق.

(260) إحدى النتائج المثيرة للسخرية عن الحريات المقننة، التي سمح بها فرانكو في عقده الأخير للناشطين في الجامعات، مبالغة نموذجية لدور طلاب جيل الستينيات الإسبان في نضال بلدهم اللاحق من أجل الديمقراطية.

(261) يراجع الفصل السابع. نتيجة ذلك، تمكن القادة الكاثوليك غير الملوثين بأي ماضٍ "فرانكوي" من القيام بدور فعال في الانتقال إلى الديمقراطية، مشكلين بذلك "جسرًا" بين الراديكاليين والمحافظين.

(262) استضاف الحزب الشيوعي الإسباني في مدريد، قبل شهر من إعلانه حزبًا شرعيًا، لقاءً عامًا لأحزاب "الشيوعية الأوروبية" في أوروبا الغربية.

(263) يتشابه التوزيع الاجتماعي الجغرافي لانتخابات 1977 إلى حد عجيب مع توزيع نتائج انتخابات عام 1936؛ في الواقع وُضعت الثقافة السياسية للبلاد في "غرفة التبريد" لأربعة عقود متوالية.

(264) تمنح المادة 151 من الدستور "حكمًا ذاتيًا" لأي إقليم يطلب ذلك.

(265) مؤامرتان أخريان حيكتا للملك والبرلمان في عامي 1982 و1985، وأحبطتا بسهولة.

(266) قدرت بيانات البطالة الرسمية في منتصف الثمانينيات أن ما يزيد على واحد إلى خمسة ممن هم في سن العمل من السكان عاطلون من العمل. وربما يكون الرقم الحقيقي واحدًا إلى أربعة. وتدل هذه الأرقام على حالة المشقة المعممة في بلد لا يزال مفتقرًا إلى شبكة أمان تعمل بطاقة كاملة، وحيث قلة من السكان تملك مدخرات خاصة.

(267) أدار الحزب الاشتراكي حملته الانتخابية في عام 1982 تحت شعار "لا لدخول الناتو". وحملت لافتاته بعد أربع سنوات شعار "نعم لدخول الناتو".

(268) بالكاد يمكن تطبيق البرنامج الاشتراكي التقليدي الخاص بالتأميم في إسبانيا، حيث امتلكت الدولة التسلطية أصلًا معظم الاقتصاد الرسمي.

(269) تجاهل الدستور الإسباني الجديد لعام 1978 الذي استهدف إعداده بالدرجة الأولى التقريب بين أقطاب التاريخ الإسباني المتعادية - اليسار / اليمين، الكنيسة / أعداء الكهنوت، المركز / الأطراف - بكل وضوح النظام الذي حل محله.

(270) واتسمت أفلامه أيضًا - وأحدثها "التربية السيئة" (*La Mala educación*) (2004) - بالعداء الشديد لرجال الدين، ولعله الجانب الوحيد الذي حافظ فيه ألمودوبار على وفائه الدائم لتقاليد الشقاق الثقافي الإسباني القديمة.

(271) Victor Perez - Diaz, *Spain at the Crossroads. Civil Society, Politics and the Rule of Law* (Cambridge, MA: 1999), p. 65.

(272) صوتت العاصمة أوسلو بكثافة لمصلحة الانضمام في كلتا المناسبتين. لكن تنفيذ القرار جاء من تحالف الراديكاليين المناهضين لأوروبا وأنصار البيئة و"الوطنيين اللغويين" والمزارعين من السواحل والمقاطعات الشمالية، إضافة إلى الصيادين المعارضين بشدة لقيود الجماعة الاقتصادية الأوروبية بخصوص منطقة الصيد البحري الشاطئية المحددة بعمق 12 ميلًا فقط. أما دخول الدنمارك فقد شمل أيضًا غرينلاند التي كانت لا تزال حينذاك تحت حكم كوبنهاغن. لكن بعد أن نالت الحكم الذاتي في عام 1979، أجرت غرينلاند استفتاءً صوتت بموجبه على مغادرة الجماعة الأوروبية، وبذلك تكون العضو الوحيد الذي فعل ذلك.

(273) غير أن هذا يُعوَّض في خلال الفرص الاستثمارية الجديدة للقطاع الخاص: ارتفعت حصة الأجانب في أسهم الشركات الإسبانية 374 في المئة بين عامي 1983 و1992.

(274) ارتفعت أصوات نافذة عدة في بروكسل تناشد المفوضية الأوروبية النظر في "احتياله" ...

(275) بطبيعة الحال، لطالما كان للسياسة الزراعية المشتركة، وهي العبء الآخر الإضافي الرئيس على ميزانية الاتحاد الأوروبي، تأثير في تضخيم الانحرافات الإقليمية نفسها التي افترض حينذاك من صناديق التماسك وغيرها المساعدة على الحد منها...

(276) عادة ما تكون البلدان الأكثر غنى أقل شعورًا بالفضل تجاه بروكسل وأكثر سيطرة على شؤونها. ففي فرنسا، وعلى الرغم من "اللامركزية" المكرسة في الدستور المقر في الثمانينيات، أمسك الباريسيون بزمام سلطة الميزانية بإحكام. وبالنتيجة اتبعت المناطق المزدهرة في فرنسا المجرى العالمي. واستفادت من صلاتها بالاتحاد الأوروبي. غير أن المقاطعات الفقيرة ظلت معتمدةً على مساعدات الدولة بالدرجة الأولى.

(277) توسعت "منطقة شينغن" بعد ذلك لتشمل أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي، لكن المملكة المتحدة بقيت خارجًا. أما فرنسا - مع آخرين - فقد احتفظت بالحق في إعادة فرض الرقابة على الحدود لأسباب أمنية.

الفصل السابع عشر: الواقعية الجديدة

"لا وجود لشيء اسمه مجتمع. ثمة رجال ونساء أفراد، وثمة عائلات"

مارغريت تاتشر

"بدأ الفرنسيون يستوعبون أن الأعمال التجارية هي التي تبني ثروة، وتحدد مستوى معيشتنا، وتحجز مكاننا في التصنيفات العالمية"

فرانسوا ميتران

"بدا اليسار الفرنسي، في ختام تجربة ميتران، مفتقرًا إلى الأفكار والآمال والدعم، أكثر من أي وقت مضى في تاريخه"

دونالد ساسون

يسبق كل ثورة مهمة من الناحية السياسية تحولٌ في المشهد الثقافي. ولا تُستثنى من ذلك هبات الثمانينيات الأوروبية. لقد قوضت الأزمة الاقتصادية في أوائل السبعينيات تفاؤل العقود التي أعقبت الحرب في أوروبا الغربية ومزقت الأحزاب السياسية التقليدية ودفعت بمسائل غير مألوفة إلى قلب النقاش العام. انهارت الحجة السياسية على طرفي خط انقسام الحرب الباردة بشكل نهائي مع عقود من العادات الفكرية المعلبة - بسرعة غير متوقعة لتشكل عادات جديدة. وفي جميع الأحوال، وُلدت واقعية جديدة.

مثل الإجماع، الذي شمل دولة ما بعد الحرب حتى حينه، أول ضحايا تغير المزاج، إلى جانب الاقتصاد الكينزي الجديد الذي وفر تحصيناتها الفكرية. بحلول أواخر السبعينيات، شرعت دولة الرفاه الأوروبية باحتساب تكلفة نجاحها. أصبح جيل طفرة الولادات بعد الحرب، في منتصف العمر. وكان موظفو الإحصاء الحكوميون قد بدأوا بالتحذير من تكلفة دعمهم عند التقاعد - مشكلة لاحت نذرها الوشيكة في أفق الميزانية بسبب التخفيضات الواسعة النطاق في سن التقاعد. كان 72 في المئة من الذكور من الفئة العمرية 60 - 64 سنة يعملون بدوام كامل في ألمانيا الغربية في عام 1960 على سبيل المثال. وبعد 20 عامًا لم يبق في العمل سوى 44 في المئة من هذه المجموعة العمرية. أما في هولندا فقد انخفضت النسبة من 81 في المئة إلى 58 في المئة.

في غضون سنوات قليلة، ستتوقف أكبر كتلة جيلية في التاريخ الأوروبي المدون عن المساهمة في مد الخزينة الوطنية بالضرائب، لتبدأ باقتطاع مبالغ ضخمة، سواء على شكل معاشات تقاعدية حكومية مضمونة أو بصورة غير مباشرة، لكن بتأثير مشابه، عبر زيادة المطالبة بالخدمات الطبية والاجتماعية

التي ترعاها الدولة. زد على ذلك أنه لكونه الجيل الذي نال أفضل تغذية على الإطلاق، من شبه المؤكد أنه سيعيش مدة أطول. كما يضاف إلى ما تقدم التكلفة المتنامية لتعويضات البطالة التي غدت بحلول الثمانينيات بندًا رئيسًا في ميزانيات جميع بلدان أوروبا الغربية.

لم تنشأ هذه المخاوف الواسعة الانتشار من الفراغ. قامت دولة الرفاه بعد الحرب على افتراضين ضمنيين: استمرار النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل (ومن ثم الدخل الحكومي) على المستويات العالية ذاتها التي شهدتها الخمسينيات والستينيات، وأن معدل الولادات سيبقى أعلى من معدل الإحلال، بما يضمن ديمومة تدفق تلقائي لدافعي ضرائب جدد قادرين على تغطية نفقات تقاعد آبائهم وأجدادهم. صار كِلا الافتراضين محل تساؤل الآن، لكن سوء التقدير الديموغرافي يبقى الأكثر درامية بينهما. بلغ معدل إحلال السكان في أوروبا الغربية في بداية الثمانينيات 2.1 طفل لكل امرأة، ولم تتجاوزه إلا اليونان وإيرلندا. وثبت في ألمانيا الغربية عند 1.4 في المئة. وسيتعرض هذا المعدل بعد مدة وجيزة إلى المزيد من الانخفاض في إيطاليا: في الخمسينيات كان 26.1 من الإيطاليين دون سن الـ 14 - أكثر من ربع السكان - وانخفضت هذه النسبة في الثمانينيات إلى 20 في المئة، أي خمس السكان. وستنخفض بحلول التسعينيات إلى 15 في المئة، أي ما يقارب واحدًا إلى سبعة من السكان [278].

بناءً على ذلك، بدا أنه في غضون عقدين من الزمن لن يكون في أوروبا الغربية المزدهرة ما يكفي من الناس لدفع الفواتير - ويبدو أن الازدهار في حد ذاته هو المذنب إلى جانب وسائل منع الحمل الموثوقة والعدد المتنامي من النساء العاملات خارج المنازل [279]. نتج من ذلك ارتفاع دائم في أعباء من يمكنهم الدفع. أثقلت تكلفة تعويضات التقاعد والتأمينات الوطنية كاهل أرباب العمل أصلًا في بعض الأماكن (ولا سيما في فرنسا) وهذا اعتبار جدي في حقبة اتسمت ببطالة عالية مزمنة. لكن الأعباء المباشرة، التي تتحملها الخزينة الوطنية، كانت مصدرًا مباشرًا للقلق: بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج الوطني الإجمالي في منتصف الثمانينيات أعلى مستوى لها على الإطلاق - 85 في المئة في إيطاليا. في السويد ذهب ثلث الناتج الوطني في عام 1977 إلى النفقات الاجتماعية. وهو عبء لا تستطيع الميزانية مواجهته إلا من طريق التمويل بالعجز أو بزيادة الضرائب على كتلة الناخبين - العمال المشتغلون والموظفون الحكوميون والمهنيون - التي استند إليها حتى حينه الإجماع على الديمقراطية الاشتراكية.

استقرت السياسة العامة منذ الثلاثينيات على إجماع واسع لا جدال فيه على "الكينزية". استتبع ذلك التسليم بأن التخطيط الاقتصادي والتمويل بالعجز والعمالة الكاملة هي عناصر مرغوبة بطبيعتها وذات استدامة متبادلة. لكن نقادها تقدموا بِسلسلتين من الحجج: أشارت الأولى بكل بساطة إلى أن نسق

الخدمات والتأمينات الاجتماعية، التي أصبح الأوروبيون الغربيون معتادين عليها، ليست دائمة. أما الثانية فقد بينت بطابع ملح على الخصوص في بريطانيا - حيث ترنح الاقتصاد الوطني من أزمة إلى أخرى طوال عقدي ما بعد الحرب - أنه بغض النظر عن الاستدامة، فإن الدولة التدخلية عائق أمام النمو الاقتصادي.
أصر هؤلاء النقاد على ضرورة إبعاد الدولة قدر الإمكان عن سوق السلع والخدمات. لا ينبغي لها أن تمتلك وسائل الإنتاج، ولا سلطة تخصيص الموارد، ولا أن تمارس الاحتكارات أو تشجعها، كما لا ينبغي لها أن تحدد الأسعار أو الدخل. من وجهة نظر هؤلاء الليبراليين الجدد، القطاع الخاص قادر على تأمين معظم الخدمات التي توفرها الدولة بكفاءة أكبر؛ التأمين والإسكان والمعاشات التقاعدية والصحة والتعليم، حيث يدفع المواطنون لقاءها من دخلهم الذي لن يوجه (أو يساء توجيهه) إلى الموارد العامة. وبحسب رأي الاقتصادي النمساوي فريدريك هايك، الذي يعد أحد الأنصار ليبرالية السوق الحرة البارزين، لا تستطيع أفضل الدول على صعيد الإدارة أن تعالج بشكل فعال البيانات المتاحة وأن تترجمها إلى سياسة ناجعة: إنها تشوه المعلومات الاقتصادية في سياق استخلاصها.
لم تكن هذه أفكارًا جديدة. فقد كانت "الوصفات" الأساسية لجيل سابق من ليبراليي ما قبل الكينزية، الذين ترعرعوا في فضاء مذاهب السوق الحرة التابعة للاقتصاد الكلاسيكي الجديد. وكانت مألوفة في الآونة الأخيرة لدى المتخصصين من مؤلفات حايك وتلميذه الأميركي ميلتون فريدمان. لكن جرى التخلي عن هذه الآراء (في أوروبا على الأقل) بصورة طبيعية، بعد كساد الثلاثينيات الكبير وطفرة الخمسينيات والستينيات، التي قادها الطلب لأنها قصيرة النظر سياسيًا، وعفى عليها الزمن اقتصاديًا. غير أن منظري السوق الحرة عاودوا الظهور منذ عام 1973، ولاموا بصوت عال وثقة "الحكومة الكبيرة"، واليد الغاشمة للضرائب والتخطيط، التي خيمت على الطاقات الوطنية والمبادرات، على التسبب بالكساد المزمن وما صاحبه من ويلات. شكلت هذه الاستراتيجية الخطابية إغراءً للناخبين الشباب، ممن لا دراية سابقة لهم بالعواقب الوخيمة، التي ترتبت عن مثل وجهات النظر هذه في مرحلة صعودها الفكري قبل نصف قرن مضى. لكن لم يتمكن أتباع حايك وفريدمان من السياسيين من الإمساك بزمام السياسة العامة إلا في بريطانيا، ومن ثم استطاعوا اجتراح تحول جذري في ثقافة البلد السياسية.
المثير للسخرية وجوب حصول ذلك في بريطانيا من بين جميع البلدان، لأن اقتصاد المملكة المتحدة، على الرغم من كثافة نواظمه، ربما يعد الأقل "خضوعًا للتخطيط" من غيره في أوروبا. تحكمت الحكومة دائمًا بآلية تشكل الأسعار و"الإشارات" المالية، لكن التأميم الذي قام به حزب العمال أول مرة في عام 1945 عد الجانب الوحيد من جوانب الحياة الاقتصادية البريطانية الذي

استدعته الأيديولوجيا. وعلى الرغم من التمسك بـ "تملك الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل" (الفقرة الرابعة من دستور الحزب المقر في عام 1914) كسياسة حزبية، قلة من قادة حزب العمال أولتها اهتمامًا أكثر من اهتمام لفظي، إذا ما اهتمت بها أصلًا.
لا يكمن جوهر دولة الرفاه البريطانية في "الجماعية" الاقتصادية، بل في مؤسسات البلد الاجتماعية المعممة، التي ترسخت بفعل النزعة الإصلاحية لمعاصري الليبرالية الكينزية في أوائل القرن العشرين. ما اهتم به الناخبون البريطانيون، من اليمين واليسار على حد سواء، لا يتعلق بالتخطيط الاقتصادي أو بملكية الدولة بل بمجانية الطبابة والتعليم العام ودعم النقل العام. لا تعد هذه المرافق جيدة جدًا - في الواقع، تكلفة عمل دولة الرفاه في بريطانيا أقل من أي مكان آخر، وذلك بسبب نقص تمويل الخدمات وعدم كفاية التعويضات العامة وضعف احتياطيات الإسكان - لكنها تعد على نطاق واسع حقوقًا مكتسبة. أُدينت هذه السلع الاجتماعية من النقاد الليبراليين الجدد بدرجات متفاوتة من الحدة، لعدم كفاءتها وضعف أدائها، لكنها ظلت لا تمس من الناحية السياسية.
تبنى الحزب المحافظ الحديث من ونستون تشرشل إلى إدوارد هيث "العقدَ الاجتماعي" البريطاني بمستوى حماسة "اشتراكيي" حزب العمال الكينزيين نفسها تقريبًا. وحافظوا لسنوات عدة على ثبات موقفهم في الوسط (في النهاية، تشرشل هو القائل في آذار / مارس 1943 "ليس ثمة استثمار في أي مجتمع أفضل من تأمين الحليب للأطفال"). في عام 1970، عندما جمع إدوارد هيث ثلة من أنصار تحرير السوق معًا في حديقة سيلسدون بارك (Selsdon Park) بالقرب من لندن لمناقشة الاستراتيجية الاقتصادية لحكومة المحافظين المقبلة، قُوبل غزله المقتضب والمتردد بالتأكيد في مقترحاتهم المعتدلة نوعًا ما بعاصفةً من الإدانة الساخرة، حيث اتهم بالسعي للعودة إلى بدائية الغاب الاقتصادية لـ "إنسان نياندرتال"، وانهزم "رجل سيلسدون" متراجعًا بسرعة.
لم تكن المواجهة الأيديولوجية سبب انهيار الإجماع السياسي البريطاني في العقد اللاحق، بل جاء نتيجة الإخفاق المستمر للحكومات من **جميع** الألوان في تحديد استراتيجية اقتصادية ناجحة وفرضها. وانطلاقًا من الرأي القائل بأن المشكلات الاقتصادية البريطانية ناجمة عن نقص الاستثمار المزمن وعدم الكفاءة الإدارية ونزاعات العمل الدائمة حول الأجور وتوصيف الوظائف، حاولت كل من حكومات العمال والمحافظين استبدال فوضى العلاقات الصناعية البريطانية بتوافق مدروس على غرار الحالة النمساوية / الاسكندينافية أو الألمانية؛ التي عُرِفَت في بريطانيا بـ "سياسة الأسعار والدخول"، مع بساطتها التطبيقية المميزة.
فشلت جميع الحكومات. لم يتمكن حزب العمال من فرض نظام صناعي لتفضيل مموليه في الاتحادات الصناعية نمط المواجهة من طراز القرن

التاسع عشر في المصانع حيث توافرت فرصة جيدة لفوزهم - بعقود عبر التفاوض وموقعة في داونينغ ستريت (مقر رئاسة الحكومة البريطانية) من شأنها أن تقيد أيديهم لسنوات مقبلة. أما المحافظون، ولا سيما حكومة إدوارد هيث بين عامي 1970 و1974، فقد كانوا أقل نجاحًا. والسبب في ذلك عائد بدرجة كبيرة إلى الشكوك الراسخة تاريخيًا لدى قطاعات معينة من الطبقة العاملة البريطانية - عمال المناجم بالدرجة الأولى - بشأن أي تسوية مع وزراء المحافظين. لذلك عندما اقترح هيث إغلاق بعض مناجم الفحم غير المجدية اقتصاديًا في عام 1973، وحاول فرض قيود قانونية على سلطة نقابات العمال في إثارة نزاعات العمل (وهو ما كان حزب العمال قد اقترحه في البداية ثم تخلى عنه بعد بضع سنوات)، واجهت حكومته وضعًا حرجًا أمام موجة من الإضرابات. وعندما دعا إلى انتخابات تقرر "من يدير البلاد" وفق تعبيره، خسرها بفارق ضئيل أمام هارولد ولسون، الذي نأى بنفسه بحكمة عن تلقي الضربة.

لم تنبثق سياسة جديدة إلا في ظل حكومة حزب العمال برئاسة جيمس كالاهان خليفة ولسون بين عامي 1976 و1979. بدأ كالاهان ووزير خزانته (المهيب دينيس هيلي)، بدافع اليأس وشروط قرض صندوق النقد الدولي، بالتراجع عن وصفات الحلول المركزية، التي اتبعتها الحكومة بعد الحرب. شرعا في برنامج لإعادة الهيكلة أقَر حتمية وجود نسبة معينة من البطالة، وخفض نفقات التحويلات الاجتماعية وتكاليف العمالة، عبر حماية العمال المهرة، مع السماح بهامش غير مرغوب فيه لنشوء فئة عمالية ذات دوام جزئي ليست محمية ولا تنضوي إلى نقابات، وباشرا في إجراءات السيطرة على التضخم والإنفاق الحكومي والحد منهما ولو أدى الأمر إلى معاناة اقتصادية، وتباطؤ النمو.

لم تجاهر حكومة حزب العمال علنًا بأي من هذه الأهداف، بل تمسكت حتى النهاية بخطابها الملتزم بالقيم الأساسية، والمُدافع عن مؤسسات دولة الرفاه حتى عندما بدأت تخطط بحذر للتملص منها، ساعيةً خلسةً لتمرير أنواع الإصلاحات التي لم تستطع سابقاتها تشريعها علانية. أخفقت هذه الاستراتيجية: لم ينجح حزب العمال سوى في تنفير أنصاره من دون أن التمكن من زعم الفضل على إنجازاته. بحلول شهر آب / أغسطس 1977 تجاوزت مستويات البطالة في المملكة المتحدة 1.6 مليون عاطل وواصلت ارتفاعها. وذلك عائد جزئيًا إلى تخفيض حكومة حزب العمال الإنفاق على المرافق العامة بنسب كبيرة. وفي العام التالي، "شتاء التذمر" البريطاني في عام 1978 - 1979، نظمت نقابات العمال سلسلة من الأعمال الغاضبة والإضرابات الجماعية ضد حكومتـ"ها": إحجام عن جمع القمامة، وعن دفن الموتى [280].

بدا رئيس الوزراء جيمس كالاهان منفصلًا عن الواقع: أعلن باستخفاف أنه لا داعي للقلق ردًا على سؤال أحد الصحافيين حول الاضطرابات الصناعية المتنامية، مما دفع إحدى الصحف الشهيرة إلى نشر مقالة بعنوان "أزمة؟ أي أزمة؟" - ومهد لخسارته في الانتخابات العامة التي أُرغِم على إجرائها في الربيع التالي. من الأمور المثيرة للسخرية اضطرار حزب العمال إلى خوض انتخابات عام 1979 التاريخية مدعيًا عدم التسبب بأزمة اجتماعية عبر الانقطاع الجذري عن العرف الاقتصادي - في حين كان هذا هو بالضبط ما قام به - فيما عاد حزب المحافظين إلى السلطة، بقيادة امرأة مفعمة بالحيوية أصرت على أن ذلك بالضبط العلاج الجذري المطلوب للعلة البريطانية.
لم تكن مارغريت تاتشر ظاهريًا المرشح المحتمل لأداء الدور الثوري الذي كانت على وشك القيام به. وُلدت في غرانثام؛ وهي بلدة ريفية هادئة في لينكونشاير، لزوجين ميثوديين مخلصين يملكان محل بقالة. ولطالما كانت من المحافظين: حصل والدها على عضوية المجلس البلدي المحلي لكونه من المحافظين، وحصلت الشابة مارغريت روبرتس (وهو اسمها حينذاك) على منحة في جامعة أكسفورد، حيث درست الكيمياء ووصلت إلى رئاسة جمعية المحافظين في الجامعة. وخاضت في عام 1950 وهي في سن الـ 25 الانتخابات العامة عن حزب المحافظين (وخسرتها)، حيث كانت أصغر امرأة مرشحة في البلاد. ثم دخلت الكيماويةُ، التي اختارت لاحقًا مهنة محامية ضرائب، البرلمانَ في عام 1959 حين فازت بمقعد عن دائرة بلدة فينشلي المحافظة جدًا، والتي واصلت تمثيلها حتى انضمامها إلى مجلس اللوردات في عام 1992.
اشتهرت مارغريت تاتشر في بريطانيا، إلى حين تمكنها هزيمة العديد من كبار شخصيات المحافظين وتبوئها قيادة الحزب في عام 1975، كوزيرة التعليم في حكومة المحافظين برئاسة هيث، التي ألغت توفير الحليب مجانًا في المدارس البريطانية من أجل خفض الميزانية: القرار الذي اتخذ على مضض وأدى إلى حصولها على لقب "ماغي تاتشر خاطفة الحليب" وأعطى الملمح الأول عن مسارها المستقبلي. لم تشكل حينها هذه الصورة العامة غير المحبوبة أي عائق أمام تقدم السيدة تاتشر - لم يسبب لها عزمها على التعاطي مع عدم الشعبية ومواجهتها أي ضرر بين زملائها فحسب، بل ربما شكل جزءًا من جاذبيتها أيضًا.
لا شك في أنها اتسمت بالجاذبية، إذ اعترفت - ولو بصورة غير رسمية - ثلة واسعة من رجالات الدولة الأشداء في أوروبا والولايات المتحدة بأنهم يجدون السيدة تاتشر مثيرة جنسيًا. وفي إحدى المرات، وصفها فرانسوا ميتران ذو الخبرة في هذا المجال بأن لها "عيني كاليغولا (اسم مختصر للإمبراطور الروماني الشهير يوليوس قيصر) وفم مارلين مونرو". إنها قادرة على التنمر والترهيب مع قليل من الرحمة مقارنة بأي سياسي بريطاني منذ تشرشِل، غير

أنها قادرة على الإغواء أيضًا، حيث إن مارغريت تاتشر تنمرت وأرهبت - وأغوت - الناخبين البريطانيين بدخول ثورة سياسية بين عامي 1979 و1990.
تلازمت التاتشرية مع مجموعة متنوعة من الأشياء: ضرائب مخفضة، وسوق حرة، ومشروع حر، وخصخصة الصناعة والخدمات، و"قيم العصر الفيكتوري"، والوطنية، و"الفرد". مثل بعضها - السياسات الاقتصادية - امتدادًا لاقتراحات معممة بالأصل في دوائر المحافظين والعمال على حد سواء. بينما كان بعضها الآخر - ولا سيما "الأخلاقي" منها - أكثر شعبية ضمن أتباع حزب المحافظين المخلصين في الدوائر الانتخابية الريفية منه في أوساط جمهور الناخبين كل عموم ناخبي الحزب. لكنها جاءت في مستهل ردة فعل على نزعة الستينيات التحررية، ولاقت إقبالًا لدى الطبقة العمالية والشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة: الرجال والنساء، الذين لم يسبق لهم الشعور بالراحة بصحبة الإنتلجنسيا التقدمية التي هيمنت على الشأن العام في تلك السنوات.
لكن "مسحة الحكومة الصارمة" هي التي طبعت التاتشرية أكثر من أي شيء آخر. راج في أواخر السبعينيات نقاش محموم حول استحالة مزعومة لـ "حكم" بريطانيا، وهو تصور مشترك على نطاق واسع فحواه أن الطبقة السياسية قد فقدت السيطرة، ليس على السياسة الاقتصادية فحسب، بل وعلى أماكن العمل وحتى على الشارع أيضًا. وانفتح المجال لاتهام حزب العمال - المتهم تقليديًا بأنه عاجز عن توجيه الاقتصاد - في أعقاب "شتاء السخط" بأنه عاجز حتى عن إدارة الدولة. وعزف حزب المحافظين، في حملته الانتخابية عام 1979 ليس على وتر الحاجة إلى الصرامة الاقتصادية والإدارة المناسبة للأموال فحسب، بل وعلى توق الأمة المزعوم إلى حكام أقوياء ومفعمين بالثقة.
لم يكن الانتصار الانتخابي الأول لمارغريت تاتشر مثيرًا وفقًا للمعايير التاريخية. في واقع الأمر لم يكتسب حزب المحافظين بقيادة تاتشر زيادة في الأصوات. فهو لم يربح الانتخابات بقدر ما خسرها حزب العمال، حيث فضل الكثير من ناخبيه إما التصويت لمصلحة الحزب الليبرالي أو الامتناع كليًا عن التصويت. وفي ضوء ذلك، يمكن النظر إلى برنامج تاتشر الراديكالي وإلى التصميم على تحقيقه - خارج إطار جميع النسب المتعلقة بالتفويض الوطني لها - بوصفه اختراقًا غير متوقع، لا بل محفوفًا بالمخاطر، لجميع تقاليد الحكم البريطانية القديمة، التي ترتكز قدر المستطاع على الوسطية السياسية.
لكن تبين، في وقت لاحق، أن ذلك بالضبط هو أساس نجاح مارغريت تاتشر؛ ثباتها على الموقف حتى عندما بدا فشل سياساتها النقدية واضحًا (ردت على المحافظين الذين ناشدوها في تشرين الأول / أكتوبر 1980 التراجع وتنفيذ انعطاف كامل في سياستها قائلةً: "تستطيع الاستدارة إذا رغبت، أما السيدة فغير مهيأة لذلك"). وسعادتها باعتماد لقب "السيدة الحديدية" الذي أطلقه السوفيات عليها، وسرورها الواضح بالاشتباك مع سلسلة من المعارضين وهزيمتهم: بدءًا بالطغمة العسكرية الأرجنتينية في حرب الفوكلاند وصولًا إلى

قائد اتحاد عمال المناجم آرثر سكارجيل، وتلويحها العدائي بحقيبة يدها في وجه قادة الجماعة الأوروبية المجتمعين عندما طالبت بـ "استرداد أموالنا": يشير كل ما تقدم إلى تقويم واضح مفاده أن رأسمالها السياسي الأساسي متمثل في العناد الحاد والرفض القاطع للتسويات، ما أثار حفيظة منتقديها. وأظهرت جميع استطلاعات الرأي إنه حتى أولئك الذين لا يحفلون بالسياسات التاتشرية أبدوا في الأغلب قدرًا من الإعجاب المتردد بهذه المرأة؛ ها هي بريطانيا تُحكم مرة أخرى.

في الواقع، وبرغم كل حديث مارغريت تاتشر عن الفرد والسوق، فقد كانت تقود إعادة إحياء لافتة، بل ومقلقة نوعًا ما، للدولة البريطانية. كانت من ناحية الإدارة ميالةً غريزيًا إلى المركزية. قلصت سلطات وموازنات الحكومات المحلية لضمان وصول أوامرها الرسمية إلى جميع المناطق (عمل قانون الحكم المحلي لعام 1986 على تفكيك سلطات الحواضر البريطانية لإعادتها إلى لندن، فيما كانت بقية أوروبا منهمكة في تفكيك واسع النطاق لمركزية السلطة). وعادت السياسة التعليمية والتخطيط الاقتصادي الإقليمي إلى الإدارات الحكومية المركزية وتحت إشراف سياسي مباشر، فيما وجد وزراء الحكومة الانكماش المتواصل لحريتهم التقليدية في المناورة لمصلحة رئيسة وزراء بدت أكثر اعتمادًا على زمرة صغيرة من الأصدقاء والمستشارين منها على كتلة النخبة التقليدية من كبار موظفي جهاز الخدمة المدنية.

ارتابت مارغريت تاتشر غريزيًا (وعن حق) بهؤلاء الأخيرين، على غرار نظرائهم في المؤسسة التعليمية والقضائية، الذين فضلوا رعاية الدولة الأبوية من الطراز القديم. وفي إطار التقاليد المعقدة للسياسة البريطانية الحساسة طبقيًا، لم تحظ مارغريت تاتشر كمتسلقة من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى مع ضعف تجاه رجال الأعمال محدثي النعمة، بمقدار كافٍ من محبة نخبة البلاد الحاكمة "الموقرة"، وقد ردت تلك المشاعر وزادت عليها. صدم ازدراؤها البارد للتقاليد والممارسات المكرسة في ماضي المحافظين القدماء: اتهمها رئيس الوزراء السابق هارولد ماكميلان في ذروة جنون الخصخصة ببيع أواني العائلة الفضية. أما سلفها إدوارد هيث، الذي وصف بغضب في إحدى المرات مشاريع أحد رجال الأعمال البريطانيين الفاسدين التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، بأنها "وجه الرأسمالية المرفوض"، فقد مقت تاتشر وسياساتها، لكنها لم تأبه لذلك.

قوت الثورةُ التاتشرية الدولة وتعهدت السوق - وشرعت في تفكيك الروابط التي جمعت سابقًا بينهما. وقوضت، وإلى الأبد، النفوذ العام، الذي مارسته النقابات العمالية في بريطانيا، وأقرت قوانين حدت من قدرة قادة النقابات على تنظيم إضرابات، ثم جعلتها سارية المفعول في المحاكم. وفي مواجهة رمزية للغاية جرت بين عامي 1984 و1985، سحقت جهدًا عنيفًا وعاطفيًا من

جانب الاتحاد الوطني لعمال المناجم لإفشال سياستها الحكومية الرامية إلى إغلاق المناجم غير المجدية وقطع الإعانات عن صناعة الفحم.
كانت قيادة العمال سيئة، وقضيتهم ميؤوسًا منها وقد أطالوا إضرابهم بدافع اليأس أكثر منهم بدافع عملية محسوبة. لكن حقيقة أن مارغريت تاتشر فازت في معركة خسرها إدوارد هيث من قبل (وتملص منها قادة حزب العمال المتعاقبون) قوت قبضتها بدرجة هائلة - كما فعلت محاولة اغتيالها الفاشلة التي نفذها الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت في خضم الإضراب. وكانت تاتشر، على غرار خيرة الثوريين محظوظةً بأعدائها، الذين أتاحوا لها الادعاء بأنها وحدها الناطقة باسم الشعب المحبط والمثقل بالأنظمة والبسيط، وأنها حررته من ربقة عقود من هيمنة المصالح الراسخة، وهيمنة المستفيدين الطفيليين المدعومين من سخاء دافعي الضرائب.
لا شك في أن الأداء الاقتصادي في بريطانيا قد تحسن في سنوات حكم تاتشر، بعد تدهور أولي بين عامي 1979 و1981. زادت بصورة حادة إنتاجية الأعمال التجارية وأرباحها بفضل غربلة الشركات غير الناجحة، وزيادة المنافسة، وكم أفواه النقابات. وجرى سد عجز الخزانة (على قاعدة المرة الواحدة) من العائدات الناتجة عن بيع الأصول الوطنية العامة. لم يكن ذلك جزءًا من برنامج تاتشر الأصلي في عام 1979، ولم تكن الخصخصة كذلك فكرة مشحونة أيديولوجيًا - كان حزب العمال، في النهاية، الذي باع حصة البلاد في بريتيش بتروليوم في عام 1976 (بموجب توجيهات صندوق النقد الدولي). لكن بحلول عام 1983 دفعت المنافع السياسية، فضلًا عن المالية الناتجة من تصفية أصول البلاد أو الأصول التي تديرها الدولة، رئيسةَ الوزراء لافتتاح مزاد وطني دام 10 سنوات، و"تحرير" المنتجين والمستهلكين على حد سواء.
وُضعَت كل الأشياء، أو معظمها، في خانة الخصخصة. شملت الجولة الأولى معظم الشركات والوحدات الأصغر في الصناعات التحويلية التي امتلكت الدولة جزءًا من أسهمها أو هيمنت عليها. وأعقب ذلك الاحتكارات التي عُدت "طبيعية" حتى حينه، كشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافق الطاقة والنقل الجوي. بدأ ذلك ببيع شركة بريتيش تيليكوم في عام 1984. كما باعت الحكومة أيضًا الكثير من المساكن العامة التي أقيمت في البلاد بعد الحرب: لشاغليها في البداية، ثم لجميع الراغبين في نهاية المطاف. وبين عامي 1984 و1991 شكلت مبيعات المملكة المتحدة وحدها ثلث جميع الأصول المخصخصة في العالم (من حيث القيمة).
على الرغم من هذا التفكيك الواضح للقطاع العام، بقيت حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني ثابتة تقريبًا في عام 1988 (41.7 في المئة) كما كانت عليه قبل 10 سنوات (42.5 في المئة)، وذلك بالرغم من وعود تاتشر "بإزاحة الدولة عن كاهل الشعب". ويعود السبب للمبالغ غير المسبوقة، التي وجب على حكومة المحافظين دفعها للعاطلين من العمل. أما الرقم

"الفضائحي" الضخم للعاطلين من العمل (1.6 مليون) الذي تسبب بأذى بالغ لحكومة كالاهان في 1977، فقد وصل إلى 3,250,000 شخص بحلول عام 1985. وظل من أعلى المعدلات في أوروبا طوال حكم السيدة تاتشر.
لم يعثر الكثير ممن فقدوا وظائفهم في الصناعات غير المجدية (المدعومة سابقًا من الدولة) كصناعة الصلب ومناجم الفحم والنسيج وبناء السفن على عمل مرة أخرى، وأصبحوا بذلك عالة على الدولة مدى الحياة بالكامل تقريبًا. وإذا أنشأ أرباب عملهم السابقين شركات خاصة رابحة في بعض المجالات (ولا سيما الحديد والصلب) فإن السبب لم يتعلق بأعجوبة الملكية الخاصة، بقدر ما تعلق بإعفاء حكومات مارغريت تاتشر إياهم من تكاليف العمالة الثابتة العالية، وتعميم تكاليف العمالة الفائضة "اشتراكيًا" على شكل بطالة مدعومة من الدولة.
ثمة شيء لا بد من قوله عن خصخصة بعض الصناعات والخدمات العامة. بقيت الأصول الاقتصادية الحيوية في القطاع العام مهملة لسنوات عدة من ناحية الاستثمار أو التحديث، إذ عانت من نقص حاد في السيولة. وشُل أداؤها بفعل ضغط المنافسة والمستهلكين على حد سواء. وصار مديروها عاجزين بفعل الخمول البيروقراطي والتدخل السياسي [(281)]. وقد ظهرت في بريطانيا بفضل السيدة تاتشر سوق ذات سعة كبيرة للسلع والخدمات والعمل في نهاية المطاف. وتوفر المزيد من الخيارات والمزيد من المنافسة في الأسعار (على الرغم من الوقت الطويل الذي استغرقه ذلك، لكنه ظل ناقصًا). وعندما أبقى خليفتها جون ميجور بريطانيا خارج "الفصل الاجتماعي" لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، اتهمه جاك ديلور بتحويل المملكة المتحدة إلى "جنة الاستثمارات الخارجية": وهي تهمة وجدت التاتشرية نفسها مذنبةً بها بكل سعادة وبشكل مبرر.
من ثم جعلت التاتشرية من بريطانيا مكانًا أكثر كفاءة كاقتصاد، لكنها عانت انهيارًا مصحوبًا بعواقب كارثية طويلة الأمد كمجتمع. أحدثت مارغريت تاتشر ضررًا بالغًا في نسيج الحياة العامة البريطانية، بازدرائها وتفكيكها لجميع الموارد ذات الطابع الجماعي، وبإلحاحها الصاخب على الأخلاقيات الفردية، التي قللت من شأن أي أصول غير قابلة للتحديد الكمي. تحول المواطنون إلى حاملي أسهم أو "أصحاب حصص". وتحددت العلاقات في ما بينهم بقيمة الأصول والحصص وليس بالخدمات أو الواجبات. وبوجود كل شيء من شركات الحافلات إلى التيار الكهربائي في أيدي شركات خاصة متنافسة، تحول الفضاء العام إلى سوق.
إذا لم يكن ثمة "شيء اسمه مجتمع" على حد تعبير السيدة تاتشر، فلا بد للناس في مرحلة ما من التخلي عن احترامهم للسلع المعرفة اجتماعيًا. وهذا ما حصل عندما بدأت بريطانيا التاتشرية في وقت متأخر بتبني بعض السمات المنفرة للأنموذج الأميركي الذي أعجبت به السيدة الحديدية كثيرًا. عانت

الخدمات، التي بقيت في حوزة القطاع العام، من شح الموارد، بينما تراكمت ثروة كبيرة في قطاعات الاقتصاد "المحررة"، ولا سيما في مدينة لندن حيث استفاد مصرفيو الاستثمار وسماسرة الأسهم إلى حد كبير من "الانفجار الكبير" لعام 1986، عندما تحررت الأسواق المالية في بريطانيا من الضوابط وانفتحت على المنافسة الدولية. وسقط الفضاء العام في الإهمال. ازدادت الجرائم الصغيرة والجنح بالتلازم مع النسبة المتزايدة للسكان الواقعين في العوز الدائم. ترافق الثراء الخاص مع البؤس العام كما هي الحال غالبًا [(282)].

كان ثمة حدود لنطاق تأثير مارغريت تاتشر. واتجه الناخب التاتشري الأنموذجي إلى عالم النزعة الفردية التاتشرية؛ وهو من يصوره الكاريكاتور على هيئة وسيط عقاري ثلاثيني أو نحوه من ضواحي لندن الشرقية، متدني التعليم، لكن لديه دخل جيد وأصول مادية (منزل، سيارة، إجازات في الخارج، حزمة من الأسهم في صناديق استثمار مشترك، خطة تقاعد خاصة) لم يحظَ بها أهله إلا في أحلامهم. غير أنه لا يزال يعتمد هو وعائلته اعتمادًا كليًا على الدولة في تأمين الخدمات الحيوية من تعليم مجاني وطبابة مجانية عمليًا ونقل مدعوم. لذلك، عندما ألمحت السيدة تاتشر، وخليفتها جون ميجور، بصورة ما، إلى احتمال قيامهما بخصخصة خدمات الرعاية الصحية الوطنية أو فرض رسوم على التعليم الحكومي، تبخر دعم الجمهور، وبالذات بين أولئك الذين ازدهرت أحوالهم مؤخرًا، لكنهم من القطاعات الأكثر عرضة للتأثر من بين الجمهرة التي اجتذبتها التاتشرية في المقام الأول.

في الواقع، نجح جون ميجور بعد خمس سنوات من رحيل السيدة تاتشر في تمرير خصخصة خدمات سكك الحديد، وأدى احتمال تحقيق المزيد من الأرباح إلى تشجيع المحافظين على بيع المزيد من الأصول العامة وتحويلها إلى ملكية خاصة. لكن دافعهم الرئيس تمثل في حاجة ميجور إلى خصخصة شيء ما. لقد باعت السيدة تاتشر حينذاك كل شيء آخر تقريبًا، وشكلت الخصخصة البند الوحيد والأوحد في برنامج حزب المحافظين. غير أن انعدام الكفاءة ومخالفة الإجراءات، ثم الكوارث التي تلت - وصلت ذروتها في سلسلة حوادث اصطدام القطارات المأساوية التي كان من الممكن تفاديها بكل وضوح - لم تساهم في إلحاق الهزيمة بعد عامين بحزب المحافظين فحسب، بل أدت أيضًا إلى إنهاء مرحلة الخصخصة، والحط بأثر رجعي من قيمة التجسيدات الأكثر تطرفًا للنزعة التاتشرية في حد ذاتها.

كان حزبها حزب المحافظين من بين ضحايا مارغريت تاتشر الرئيسين. وبحلول الوقت الذي كانت السيدة الحديدية قد انتهت منه، غدا حزب المحافظين - وهو حزب حكومة بريطانيا "الطبيعي" لما يقارب القرن من الزمان - من دون برنامج وبلا قادة، وبدا للكثيرين أنه فاقد الروح. قد يبدو ذلك حكمًا قاسيًا على امرأة قادت حزبها إلى ثلاثة انتصارات انتخابية متعاقبة، وحكمت بمفردها 12 عامًا تقريبًا. لكن هذه هي الخلاصة بالطبع: حكمت

مارغريت تاتشر **بمفردها**. وعلى حد قول فريدريك الكبير "يقول الناس ما يحلو لهم، وأنا أفعل ما يحلو لي". لذلك، يصبح أي زميل اختلف معها في أي قضية مهمة "ليس منا"، ويُرمى به في غياهب النسيان.

كان معظم معاصري تاتشر من حزب المحافظين، فضلًا عن ثلة رجال دولة كبار الذين نحَّتهم جانبًا حالما تجرأت على ذلك - من المحافظين الأصليين الذين سمحت أعمارهم بتذكر الانقسامات السياسية المريرة في مرحلة ما بين الحربين، وعلى حذر من إثارة شيطان الحرب الطبقية. كانت تاتشر راديكالية عازمة على الهدم والابتكار، احتقرت الحلول الوسط. كانت الحرب الطبقية المُحدثة بشكل مناسب بالنسبة لها، شأنًا سياسيًا بامتياز. كانت سياساتها، التي غالبًا ما اختمرت في الذهن لوقت قصير جدًا، أمرًا ثانويًا بالنسبة إلى أهدافها التي لا تشكل بدورها سوى وظيفة لخدمة أسلوبها إلى حد كبير. اهتمت التاتشرية بكيف الحكم أكثر من اعتنائها بتحديد ما يجب فعله. أما خلفاؤها المحافظون سيئو الحظ، الذين انساقوا إلى مشهد ما بعد التاتشرية الباهت، فقد افتقدوا السياسات والأهداف والأسلوب [(283)].

ربما دمرت مارغريت تاتشر حزب المحافظين، لكن يتعين عزو الفضل إليها في إنقاذ حزب العمال وولادته من جديد. بطبيعة الحال سحقت خصومها من العمال على المدى القصير - في الواقع لم يكن بوسعها إجراء التغييرات التي أحدثتها لولا افتقادهم المروع للكفاءة. ومع أن بعض قادة حزب العمال فهموا المشكلات التي واجهتهم في عام 1979، إلا أنهم عجزوا عن التمسك بمعتقداتهم أو حشد مؤيديهم. وبوجود تاتشر في السلطة دخل حزب العمال عقدًا من الاضطراب. وتماثلت رؤية متطرفي الحزب ونواته النقابية للعالم مع منظور السيدة تاتشر. لكن على الوجه الآخر للمرآة: يتعين على بريطانيا الاختيار بين دولة الحِمائية والجماعية والمساواة والتنظيم، أو الأسواق المفتوحة والمنافسة المنفلتة وخصخصة الموارد والحد الأدنى من السلع والخدمات المشتركة. وبفضل السيدة الحديدية اتضح الخيار مرة أخرى: إما الاشتراكية وإما الرأسمالية.

وقع المعتدلون من حزب العمال، على غرار نظرائهم من المحافظين في حالة من اليأس. ترك بعضهم - وخاصةً روي جنكنز الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية - حزب العمال، وشكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي استمر لفترة قصيرة قبل أن يندمج في ما بعد مع الحزب الليبرالي؛ وهو حزب بريطانيا الثالث الأبدي. لكن معظمهم ظل في موقعه على الرغم من ارتيابهم.

بدا تشاؤمهم مبررًا. خاض الحزب بقيادة ميشيل فوت، اللامع فكريًا وغير الفعال سياسيًا، الانتخابات العامة ببرنامج عفى عليه الزمن، بلا خجل، تعهد فيه بتفكيك التاتشرية والتخلي كذلك عن الكثير من التسويات التي تبنتها حكومات حزب العمال السابقة. وتنسحب المملكة المتحدة بموجبه من الحلبة الاقتصادية الدولية (ومن ولائها الراسخ للحليف الأميركي)، ولن يحصل أي

تعاطٍ مع الخصخصة أو الأسواق المفتوحة أو "أوروبا" أو أي مشروع خارجي آخر. وهم قابعون بأمان خلف جدران الحمائية للاقتصاد المغلق، في الأخير، يشيد "إنكليز يسار بريطانيا الصغار" بتحدٍ القدس الجديدة التي شوهها زملاؤهم في غالب الأحيان.

وصف أحد برلمانيي حزب العمال المتشائمين في عام 1983 ببلاغة وببصيرة نافذة بيان الحزب الانتخابي بأنه "أطول رسالة انتحار في التاريخ". فازت السيدة تاتشر بانتخابات حزيران / يونيو 1983 فوزًا كاسحًا بفارق شبه قياسي مدعومةً بانتصارها الأخير في حرب الفوكلاند التي كرست في خلالها احتكار الحزب لـ "الوطنية"، وعرضت مرةً أخرى جنوحها العارم للمواجهة [(284)]. وخسر حزب العمال أكثر من ثلاثة ملايين ناخب و160 مقعدًا في البرلمان. وانخفضت حصته من الأصوات إلى 27.6 في المئة في أسوأ أداء سجله الحزب منذ الحرب العالمية الأولى. لم يتضح إن كان الشعب البريطاني أراد ما عرضته السيدة تاتشر (لم تزدد أصوات المحافظين)؛ غير أنه بالتأكيد لم يرغب في العرض البديل.

احتاج حزب العمال إلى 14 عامًا من الزمن للتعافي من كارثة عام 1983، ولزمه ثلاثة قادة مختلفين. كما تطلب الأمر على الصعيد السياسي عزل واجتثاث نفوذ التروتسكيين وسواهم من نشطاء اليسار "المتشدد" في بعض معاقله الإقليمية (ولا سيما في ليفربول). وعلى الصعيد الاجتماعي، تطلب منه الأمر التعايش مع فشله لمواكبة هموم وتطلعات الطبقة الوسطى الجديدة، التي لن يتمكن من استعادة الحكم مرة أخرى من دون دعمها؛ وهي الطبقة التي تفوقت عدديًا على الكتلة المتبخرة من البروليتاريا الصناعية وموظفي القطاع العام الذين يعتمد عليهم حزب العمال عادةً (مثلما هو حال جميع الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية). وعلى الصعيد الفكري، احتاج قادة الحزب إلى تحديد حزمة جديدة من أهداف السياسات، واستخدام لغة جديدة في عرضها.

تحققت هذه الأهداف بحلول منتصف التسعينيات، ولو في صيغة تجميلية فحسب. غير الحزب اسمه في عام 1996 إلى حزب العمال الجديد، بعد سنة من نجاح قائده الجديد توني بلير في إقناع زملائه أخيرًا بالتخلي عن البند الرابع المثير للجدل الذي يُلزم الحزب بالتأميم. وعندما عاد الحزب أخيرًا إلى السلطة في عام 1997 بعد هزيمة شاملة لحزب المحافظين المنهك، لم يتطرق أحد إلى إنهاء الثورة التاتشرية. وبدلًا من ذلك، ركز حزب العمال الجديد على وجه الحصر تقريبًا على أصوات الناخبين المحافظين الهامشيين و"الليِّنين". وشن هجومًا حادًا على الضرائب المرتفعة والفساد وانعدام الكفاءة - وهي الأمور نفسها التي هاجمتها السيدة تاتشر قبل جيل مضى.

لم يكن من قبيل المصادفة أن يلف توني بلير وزملاؤه الحقبة التاتشرية بقناع سري. استندت نجاحات بلير بصورة مباشرة إلى إرث ثلاثي للسيدة تاتشر

(التي أصبحت الليدي تاتشر). أولًا، نجحت في "تطبيع" التفكيك الراديكالي للقطاع العام في الصناعة والخدمات واستبدلته ببريطانيا "المخصخصة" والاستثمارية التي امتدحها بلير بحرارة. ثانيًا، دمرت في سياق العملية حزب العمال القديم، ما سهل مهمة من يناضل لإصلاحه: لم يفعل بلير سوى جني ثمار عملهم. ثالثًا، وكما رأينا، فإن قسوتها وعدم تسامحها مع المعارضين ومخالفيها بالرأي أدى إلى تمزيق حزبها وجعله غير مرغوب فيه في الانتخابات.
استفاد توني بلير من زخم تاتشر وشاركها في كثير من أحكامها المسبقة، وإن بحدة أقل. فهو مثلها مقت بشدة المفردات السياسية القديمة. عنى ذلك في حالته تجنب كل حديث عن "الطبقات"؛ وهي الفئة الاجتماعية البالية التي حل محلها "العرق" أو "الجنس" في الخطاب الأنموذجي لحزب العمال الجديد. وعلى غرار السيدة تاتشر، أبدى بلير القليل جدًا من التسامح مع لامركزية صناعة القرار أو المعارضة الداخلية. وفضل مثلها إحاطة نفسه برجال الأعمال من القطاع الخاص [(285)]. وعلى الرغم من غموض التزام حزب العمال الجديد "المجتمعَ"، فإن مجموعة قيادته "البْلِيرية" كانت متوجسة غريزيًا من الدولة، مثلها مثل أكثر العقائديين التاتشريين.
هذا هو إذًا مقياس إنجاز مارغريت تاتشر. لم تكتف بتبديد الإجماع الذي تبلور بعد الحرب، بل صاغت توافقًا إجماعًا جديدًا أيضًا، إذ قبل أن تتسنم السلطة كان منطلق السياسة العامة البريطانية أن الدولة هي المصدر الطبيعي للشرعية والمبادرة. وعندما غادرت المشهد، كان هذا الافتراض في طريقه إلى أن يصبح رأي الأقلية حتى ضمن حزب العمال المرتبط ارتباطًا عميقًا بمفهوم الدولة في بريطانيا. وأول مرة منذ جيلين وُضِع دور الدولة على بساط البحث، حيث تناقصت شيئًا فشيئًا الأصوات التي تدافع عنه، داخل التيار السياسي الرئيس في الأقل. استمر وجود من يؤمن أن الثورة التاتشرية تسببت بالخراب بالتأكيد، وأن العودة إلى إدارة الخدمات مباشرةً من الدولة لا تزال مرغوبًا فيها (إذا لم نقل العودة إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج). لكن قضيتهم احتاجت إلى إعداد في ظل السيدة تاتشر، وفي ما عدا الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والطبابة، ما عاد ثمة ضمانات بأن يلقوا آذانًا صاغية.
يشار أحيانًا أن دور تاتشر في هذا التغيير مبالغٌ فيه، وأن الظروف كانت ستدفع بريطانيا في اتجاه "التاتشرية" في كل الأحوال: كان العقد الاجتماعي بعد الحرب يفقد زخمه أصلًا. ربما، لكن من الصعوبة بمكان، وحتى من منظور لاحق، أن نجد أحدًا سوى السيدة تاتشر قادرًا على أداء دور حفار القبور. يجب الاعتراف بحجم التحول الكبير الذي قامت به، بغض النظر عن حسناته وسيئاته. بالنسبة إلى أي شخص نام في إنكلترا في عام 1978 واستيقظ بعد 20 عامًا، ستبدو بلاده غير مألوفة حقًا: على غير ما كانت عليه تمامًا ومختلفة بشكل ملحوظ عن باقي أوروبا.

تغيرت فرنسا أيضًا بشكل دراماتيكي في خلال هذه السنوات، وعانت بعض العواقب المشابهة. لكن فيما حطمت ثورةٌ يمينية الفرضيات الأساسية لإجماع ما بعد الحرب في بريطانيا، أدى إنهاض اليسار غير الشيوعي وتحوله في فرنسا إلى تحطيم القالب السياسي. كانت السياسة الفرنسية لسنوات عدة تحت نير تجاذبات متوازية ومتعاكسة؛ من الحزب الشيوعي في اليسار والديغولية في اليمين. وجنبًا إلى جنب مع شركائهم الصغار على اليسار واليمين على حد سواء، جَسد الشيوعيون والديغوليون وعمقوا بإخلاص التقاليد الفرنسية المميزة للولاء السياسي، الذي تحدده المنطقة والمهنة والدين.
كانت الصرامة الجامدة للمجتمع السياسي الفرنسي الثابتة دونما انقطاع منذ منتصف القرن التاسع عشر، محاصرة سلفًا كما رأينا، بتحولات الستينيات الاجتماعية والثقافية. ما عاد بمقدور اليسار الاعتماد على تصويت البروليتاريا ككتلة واحدة. وما عاد اليمين متماسكًا حول شخص ديغول الذي توفي في عام 1970 وهالته؛ وتقوض المقياس الأساسي للنزعة المحافظة السياسية في فرنسا؛ وهي ميل الناخبين المحافظين الطبيعي إلى الالتزام بالكاثوليكية، عبر تراجع حضور الشعائر الدينية العامة، بسبب فقدان كنائس القرى والبلدات الصغيرة الفرنسية لرعاياها، ولا سيما الأطفال منهم لمصلحة المراكز الحضرية.
لكن تغييرًا أعمق كان جاريًا أيضًا. بدا المجتمع الفرنسي التقليدي وأسلوب الحياة القديم في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وهو المجتمع، الذي جرى وصفه بأشكال مختلفة وحميمة، على أنه فرنسا العميقة وفرنسا الناعمة وفرنسا الماضي الجميل وفرنسا الخالدة (la France profonde, la douce France, la bonne vieille France, la France eternelle)، يختفي أمام أعينهم. وأدى تحديث الزراعة في الخمسينيات والستينيات وهجرة أبناء الفلاحين إلى المدن إلى إفراغ الريف الفرنسي واستنزافه باطراد. كما أحدث إحياء الاقتصاد الوطني تحولًا في الوظائف وأنماط السفر وأوقات الفراغ لطبقة جديدة من سكان المدن. أعيد بناء الطرق والسكك الحديد، التي تحولت على مدى عقود إلى منبت للحشائش والأوساخ، أو أعيد ترتيبها، أو استبدلت عمليًا بشبكة مواصلات وطنية جديدة. وتحولت البلدات والمدن نفسها، التي بقيت طويلًا في بيئة مدينية رثة متدهورة ومنخفضة الاستثمارات، إلى أماكن مزدحمة وحيوية.
لم يكن الفرنسيون مرتاحين دائمًا لسرعة التغيير. ظهرت حركات سياسية للاحتجاج على تسارع وتيرة التمدن والحياة الاجتماعية ونمو المدن وهجرة السكان من الريف. وبدا أن أحد موروثات الستينيات؛ وهو تجدد الاهتمام باللغات والثقافات المحلية والأقاليمية، يهدد وحدة الأراضي الفرنسية بالذات وسلامتها. وتجلت مخاوف المعاصرين في ما بدا أنه تحديث وتفكيك لبلادهم في آن. لكن الدولة بقيت خارج النزاع. بدا للكثيرين في بريطانيا أن العلاقة

بدهية بين الدولة الحاضنة والاقتصاد غير الفاعل، وهو ما بنت مارغريت تاتشر عليه تأكيدها الازدرائي. بينما كانت الدولة في حد ذاتها في فرنسا مفتاح النهوض الاقتصادي في البلاد، وكان مديروها نخبة البلاد الفكرية، وعد مخططوها أنفسهم موظفي خدمة مدنية نزيهين لا يتأثرون بعواطف الأمة الأيديولوجية والانتفاضات الاجتماعية العابرة. قسمت السياسة في فرنسا على نحو مرير الأمة بشأن **من** هو المرشح لتولي السلطة وطبيعة أهدافه الاجتماعية؛ لكن إذا تعلق الأمر **بكيفية** ممارسة السلطة فثمة إجماع عملي ملحوظ في هذا الشأن.
حكم شارل ديغول الدولة الفرنسية من عام 1958 إلى عام 1969. ثبت أن طريقة الرئيس التقليدية، المعتمدة على الوعي الذاتي، وعدم اكتراثه المعلن بتفاصيل التخطيط الاقتصادي، لم تشكل عائقًا أمام التغيير، بل على العكس تمامًا، بدأت فرنسا تحت تمويه دستور شبه سلطوي، مصمم خصيصًا على مقاس مستبد عسكري كاريزمي، بتحديث مربك ساعد على إطلاق شرارة احتجاجات عام 1968. في الواقع، أدى ذلك المزيج غير المستقر، من السلطة الأبوية البائدة والتغيرات الاجتماعية المزعزعة للاستقرار، إلى اندلاع تلك الاحتجاجات.
عزف معارضو ديغول ونقاده كثيرًا على وتر الأسلوب "غير الديمقراطي" الذي استولى به على السلطة ومارسه فيها - "الانقلاب الدائم" كما وصفه فرانسوا ميتران في كتيب نُشر في عام 1965 - لكن ثبت عمليًا أن موارد السلطة الرئاسية غير المقيدة وزخارفها لم تكن أقل جاذبية لخلفائه من جميع المشارب السياسية. وألقى النظام المميز للانتخابات الرئاسية المباشرة بظلاله على الانتخابات البرلمانية التي تجري كل خمس سنوات في البلاد، ما أبرز أفضلية المهارات السياسية وشخصية المرشحين الفردية، الذين تضطر الأحزاب السياسية إلى التجمع حولهما. وكان هذا بالتحديد ما تفوق به ميتران "المهيب" بالذات.
وعلى غرار مارغريت تاتشر، كان فرانسوا ميتران المرشح غير المتوقع بالنسبة إلى الدور الذي قدر له أن يؤديه في شؤون بلاده. ولد ميتران لعائلة كاثوليكية ملتزمة في جنوب غربٍ فرنسا المحافظ، وكان في الثلاثينيات طالب حقوق يميني التوجه وناشطًا في بعض الحركات المتطرفة المناهضة للديمقراطية والأكثر تشددًا حينذاك. وأمضى معظم الحرب العالمية الثانية موظفًا صغيرًا في حكومة فيشي "العميلة". لكنه غير انتماءه في الوقت المناسب، وهو ما سمح له في مرحلة ما بعد الحرب ادعاء أنه كان مقاومًا. وتابع مسيرته البرلمانية والوزارية في الجمهورية الرابعة في أحزاب أقلية مختلفة من يسار الوسط ليس لأي منها أدنى ولاء للتيار الماركسي الرئيس.
حتى عندما ترشح ميتران للرئاسة وأخفق في انتخابات عام 1965 مدعومًا من أحزاب اليسار الرسمي، فإنه لم يكن مرشحها بأي معنى، واختار أن ينأى

بنفسه عنها. ولم يبدأ ميتران بأداء دوره في نهضة الحزب إلا بعد انهيار الحزب الاشتراكي القديم في عام 1969، عقب هزيمته الانتخابية المذلة في عام 1968؛ وانطلقت "محاولة استيلاء" في عام 1971 مع ظهور حزب اشتراكي جديد يقوده ميتران، وجيل جديد من الشباب الطموح المجند لخدمته.
اتسمت العلاقة، التي ربطت ميتران ببقايا إرث الاشتراكية الفرنسية العريقة، بالذرائعية المتبادلة. احتاج الحزب إلى ميتران: أداؤه الجيد في انتخابات عام 1965 الرئاسية التي نال فيها 27 في المئة من الناخبين المسجلين (بما في ذلك الكثير منهم في معاقل المحافظين في الشرق والغرب)، ما أجبر ديغول على خوض جولة إعادة، أظهر قدرته على كسب الأصوات - بيعت شارات وصور ميتران بكثافة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أوائل عام 1967. كانت البلاد تدخل عصرًا جديدًا من السياسة المتلفزة والمشخصنة - وكما قال ميشال دورافور، رئيس بلدية سان إتيان، في عام 1971 متحسرًا: "لا تعيش فرنسا إلا على وقع الانتخابات الرئاسية المقبلة". وسيكون ميتران ورقة اليسار الرابحة.
احتاج ميتران هو الآخر إلى الاشتراكيين. مفتقرًا إلى منظمة خاصة، وملطخًا بالتسويات والفضائح غير القليلة التي لحقت به في الجمهورية الرابعة التي خدم في حكوماتها، استخدم هذا الانتهازي البارع الحزب الاشتراكي لإعادة إنتاج نفسه كرجل ملتزم باليسار، في الوقت الذي حرر نفسه من الحمولة العقائدية الثقيلة التي كان ينوء بها اليسار القديم. لقد وصف ولاءه الديني ذات مرة كما يلي: "...Je suis né chrétien, et je mourrai sans doute en cet état. Dans l'intervalley".
(ولدت مسيحيًا، ولا شك في أنني سأموت كذلك، لكن بين المرحلتين ...). وعلى هذا المنوال الساخر نفسه أضاف أنه ولد محافظًا وسيموت كذلك، لكنه تدبر أن يصبح اشتراكيًا بين المرحلتين.
حقق زواج المصلحة هذا أكثر مما تصور كلا الطرفين. بينما كان حزب العمال البريطاني في منتصف السبعينيات يلج انحداره النهائي، بدا أن الاشتراكيين في فرنسا على وشك تحقيق أعظم نجاحاتهم. كانت جاذبية ديغول الشخصية، وخوف الكثير من الناخبين من احتمال هيمنة الشيوعيين على حكومة يسارية العائق المزدوج أمام عودة ظهور أغلبية يسارية في فرنسا. مات ديغول في عام 1970، وكذلك تبددت آمال الشيوعيين في غضون السنوات العشر التالية. لا يستطيع ميتران ادعاء فضل مباشر بالنسبة إلى الأول، أما إزالة العائق الثاني فهو إنجازه بلا أدنى شك.
أقام ميتران المعترف بمنطق الضرورة، والمفتقر إلى الرهافة الأيديولوجية التي تميز بها حقًا أسلافه الاشتراكيون حلفًا بين حزبه الاشتراكي الجديد والشيوعيين في البداية، وشكل في عام 1972 تحالفًا انتخابيًا معهم بناء على برنامج مشترك مناهض للرأسمالية صيغ بعبارات غامضة. تراجع الشيوعيون - الحزب المهيمن على اليسار منذ عام 1945 - بفارق عشر نقاط مئوية عن

اشتراكيي ميتران في انتخابات عام 1977. عندئذ تفطن جورج مارشيه، الأمين العام الباهت للحزب الشيوعي الفرنسي، لكن بعد فوات الأوان، للخطأ الذي ارتكبه حزبه بربط مصيره بحزب ميتران الشاب والحيوي؛ قرار اتخذ من بعض النواحي تحت التأثير المتفائل والعالمي "للشيوعية الأوروبية".

شيد ميتران آلة انتخابية رائعة بعد تحسين أدائه في عام 1965 الذي ظهر تأثيره في الانتخابات الرئاسية عام 1974، وهزيمته كمرشح عن اليسار المتحد بفارق ضئيل أمام جيسكار ديستان، محولًا الحزب الاشتراكي إلى حركة جامعة جاذبة لمجمل طيف المجتمع الفرنسي، بما في ذلك الكاثوليك والنساء والمزارعون وأصحاب المتاجر الصغيرة، التي كانت معادية للاشتراكيين حتى حينه [(286)].

صقل الزمن صورته الشخصية: أظهرت لوحات إعلانية ضخمة في عموم فرنسا في ربيع 1981 صورة ميتران مع تركيز لطيف على خلفية المشهد الريفي الرعوي الخالد الذي فضلته ذات مرة دعاية بيتان على اللوحات الإعلانية نفسها تحت شعار "القوة الهادئة".

كان الشيوعيون في تلك الأثناء ضعفاء؛ شكل الغزو السوفياتي لأفغانستان في عام 1979 إحراجًا بالغًا، وكذلك انخفاض شعبيتهم في استطلاعات الرأي. ولم يعد الحزب الشيوعي في غضون السبعينيات نجمًا ثابتًا في سماء الأيديولوجيا؛ لقد انهارت هيبته جنبًا إلى جنب مع أصوات ناخبيه، حتى في الحزام الأحمر "الصناعي" في باريس الذي هيمن عليه منذ أواسط العشرينيات. ومع ذلك قرر مارشيه الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة: جزئيًا بسبب العادة وجزئيًا بسبب الغطرسة، لكن غالبًا بسبب الوعي المتزايد بالحاجة إلى تحرير الحزب الشيوعي الفرنسي من ربقة عناق رفاقه الاشتراكيين المسموم.

فاق مجموعُ أصوات اثنين من المرشحين المحافظين جيسكار ديستان والشاب جاك شيراك مجموعَ ميتران ومارشيه في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 1981 (حصل الأخير على 12.2 في المئة من الأصوات فقط). لكن في جولة الإعادة التي جرت بعد أسبوعين بين المرشحَيْن الأولين، ضمن ميتران دعم الاشتراكيين والشيوعيين وأنصار البيئة وحتى التروتسكيين غير المتعاونين عادةً، ما زاد أصواته إلى أكثر من الضعف قياسًا بالجولة الأولى، وهَزَمَ بذلك جيسكار ليصبح أول رئيس دولة اشتراكي منتخب مباشرةً في أوروبا. أمر بحل البرلمان على وجه السرعة، ودعا إلى انتخابات تشريعية هزم حزبه فيها الشيوعيين واليمين على حد سواء. محققًا لنفسه الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية. وبذلك حقق الاشتراكيون سيطرة كاملة على فرنسا.

كانت الاحتفالات العفوية، التي استقبلت انتصارات الاشتراكيين غير مسبوقة. وبالنسبة إلى عشرات الآلاف من أنصار ميتران، معظمهم من الشباب الذين رقصوا في الشوارع، شكل هذا اليوم "الليلة العظيمة"، عشية الثورة، عتبة القطيعة الجذرية مع الماضي. لكن لو جرى الانطلاق من المعطيات الانتخابية

وحدها لعُد ذلك ادعاءً غريبًا. على غرار الطفرات الانتخابية الماضية - انتصار الجبهة الشعبية الفرنسية في نيسان / أبريل 1936 الذي سرعان ما يحضر إلى الذهن لمقارنته بإنجاز ميتران، أو انتخاب مارغريت تاتشر في عام 1979 - لم يتصف التصويت الفرنسي في عام 1981 بإعادة توزيع راديكالية للأصوات. في الواقع، كان أداء ميتران في التصويت الأولي أسوأ مما كان عليه في ترشيحيه السابقين للرئاسة في عامي 1965 و1974.

كان ما صنع الفرق هو الانضباط الذي أظهره ناخبو اليسار هذه المرة، عبر اصطفافهم وراء ميتران في الجولة الثانية، بدلًا من الامتناع عن التصويت الناجم عن العناد الضيق الأفق وانقسام الرأي داخل معسكر اليمين. أعطى 16 في المئة من الذين صوتوا لشيراك في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في عام 1981 لميتران أصواتهم في الجولة الثانية التي جرت بعد أسبوعين - بدلًا من إعادة انتخاب الرئيس المنتهية ولايته جيسكار ديستان؛ وهو الرجل الذي كرهه بشدة أنصار شيراك الديغوليون. ولو أن اليمين لم ينقسم لما كان ثمة ميتران الرئيس، ولما اكتسح الاشتراكيون الانتخابات التشريعية التي تلت ذلك - وما جاءت الليلة العظيمة للآمال الراديكالية.

لا بد من التأكيد لذلك نظرًا إلى أن نتائج انتخابات عام 1981 حُمِّلَت الكثير. يبدو واضحًا من منظور لاحق أن ميتران نفسه فهم أن إنجازاته في عام 1981 لم تتعدَ "تطبيع" عملية التداول في الجمهورية الفرنسية، ما أتاح التعامل مع الاشتراكيين كحزب عادي في الحكومة. لكن الصورة بدت مختلفة جدًا لأنصار ميتران في عام 1981. لم يكن هدفهم تطبيع تداول السلطة في المستقبل، وإنما الاستيلاء عليها واستخدامها هنا والآن. أخذوا على محمل الجد وعود زعيمهم بتحقيق انتقال راديكالي، وتعهده ليس باجتثاث فساد وبلادة سنوات حكم جيسكار فحسب، بل والنظام الرأسمالي في حد ذاته أيضًا. وظل المناضلون الاشتراكيون الفرنسيون، المبعدون منذ زمن طويل عن السلطة، أحرارًا في أن يحلموا حلم الثورة.

لم يتولَّ اليسار ممارسة السلطة في فرنسا عقودًا عدة؛ في الواقع لم يمارسها مطلقًا من دون قيود وضعها شركاؤه في الائتلاف، المصرفيون غير المتعاونين، وأزمات القطع الأجنبي، وحالات الطوارئ الدولية، وسلسلة من أعذار أخرى صالحة لتبرير فشله في تطبيق الاشتراكية. في عام 1981 بدا أن لا وجود لكل ما سبق وأنه لا مجال للتراجع. فضلًا عن أن ترابط السيطرة على الدولة مع تنفيذ التغيير الثوري ضارب الجذور في الثقافة السياسية الراديكالية في فرنسا بحيث شكل مجرد الفوز في الانتخابات دلالة على مواجهة اجتماعية قادمة.

وعلى غرار ماركس نفسه، ربط اليسار الفرنسي أي تغيير حقيقي بالثورة السياسية عمومًا والثورة الفرنسية الكبرى خصوصًا. لذلك، جرت مقارنات حماسية مع ثورة 1871 وحتى مع ثورة 1791. لا شيء مما قاله ميتران في

حملته كان سيدفع أتباعه الأكثر التزامًا للاعتقاد بخلاف ذلك. وبهدف "الإطباق" على الشيوعيين والجناح اليساري في حزبه، سرق ميتران زيّهم الثوري. وأثارت حملته الانتخابية الآمال بأن يفي حالًا بالتزاماته.
هكذا بدأت سنوات حكم ميتران بجدول أعمال طموح وجذري: مزيج من الاستنهاض المعنوي والإصلاحات الاجتماعية التي طال انتظارها (كان من أبرزها إلغاء عقوبة الإعدام) إلى جانب برنامج خيالي عن "تشريع مناهض للرأسمالية". ارتفعت الأجور وخُفض سن التقاعد وتقلصت ساعات العمل.
لكن العنصر الأساس في البرنامج تمثل في وضع جدول تأميم غير مسبوق. فرض بيير موروا في السنة الأولى من رئاسته للحكومة الاشتراكية الجديدة سيطرة الدولة، على سبيل المثال لا الحصر، على 36 مصرفًا، واثنين من بيوت التمويل الرئيسة، وخمس من أكبر الشركات الصناعية المساهمة في فرنسا (بما فيها تومسون - براندت؛ وهو المصنع الرئيس للمنتوجات الكهربائية والإلكترونية في البلاد)، ويوسينور وساسيلور؛ مجموعتا الحديد والصلب العملاقتان في فرنسا.
لم يكن ثمة استراتيجية اقتصادية مقررة مسبقًا وراء هذه التحركات. وسرت أحاديث عن تنشيط الاقتصاد الفرنسي المتباطئ، من طريق حقنه برأس المال الحكومي. غير أن ذلك لم يمثل فكرة جديدة، أو فكرة اشتراكية بالتحديد: في منتصف السبعينيات، كان رئيس الوزراء شيراك قد ناقش مدة وجيزة مشاريع مماثلة للنمو يقودها الطلب. كانت الوظيفة الرئيسة لعمليات التأميم بين عامي 1981 و1982 على غرار الرقابة على الصرف التي رافقتها، إضفاء طابع رمزي على نيات النظام الجديد المعادية للرأسمالية؛ التشديد على أن انتخابات عام 1981 مثلت تغييرًا حقيقيًا تجاوز مجرد تغيير طاقم الحكومة.
في الواقع، بدا واضحًا للمعنيين منذ البداية أن المصارف المملوكة للدولة على سبيل المثال لا يمكنها العمل إلا إذا أتيح لها "استقلال كامل في اتخاذ القرار والعمل"، ومن ثم إلغاء أهداف إعادة التوزيع تنظيميًا واجتماعيًا، والتي كانت تساق لتبرير الاستحواذ عليها في المقام الأول. يوضح هذا التنازل البراغماتي العائق الأكبر الذي واجه "ثورة" ميتران. استمات النظام الجديد لمدة عام كامل لإبراز وجهه الراديكالي أمام فرنسا والعالم. بدا ذلك مقنعًا في البداية، حيث أفاد جاك أتالي، مستشار ميتران المقرب أن مسؤولين أميركيين (يفتشون دائمًا على مثل هذا الارتداد) ادعوا أنهم لا يرون فارقًا كبيرًا بين السياسات الاقتصادية الفرنسية ومثيلاتها في الاتحاد السوفياتي.
لكن اتخاذ مسار "اشتراكي" لفرنسا في عام 1982 لم يعنِ فرض رقابة على نظام القطع فحسب، بل فرض نسق كامل من الأنظمة، فصل البلاد عن شركائها التجاريين، ووضع الاقتصاد عمليًا في خانة الاكتفاء الذاتي. لم يكن إخراج فرنسا من الأسواق المالية الدولية عملية لا يمكن تصورها (حينذاك) كما

أصبحت لاحقًا: في عام 1977 بلغت القيمة السوقية لشركة آي بي إم (IBM) بمفردها ضعف كامل قيمة بورصة باريس. الأهم من ذلك حقيقة أن من شأن مثل هذه الخطوة التسبب بانفصال فرنسا وربما خروجها حتى من المجموعة الأوروبية؛ لأن الاتفاقات المعقودة بشأن مواءمة التعرفة الجمركية والأسواق والقطع - فضلًا عن الخطط الوشيكة للسوق الموحدة - قيدت بشدة الخيارات المفتوحة للدول الأعضاء.

يبدو أن هذه العوامل ركزت تفكير ميتران، ولا شك في أنها تقوت بشواهد دلت على تنامي الذعر في أوساط رجال الأعمال، وبعلامات دالة على إخراج العملة والمواد الثمينة وهجرة الناس إلى الخارج بإلحاح متزايد ما أنذر بحدوث أزمة اقتصادية. قرر الرئيس في 12 حزيران / يونيو 1982 القيام بانعطافة كاملة. سمح ميتران لحكومته، بعد أن رفض الإصغاء لنصائح مستشاريه الأكثر راديكالية، بتجميد الأسعار والأجور أربعة أشهر، وخفض الإنفاق العام (الذي زاد بسخاء كبير في السنة السابقة)، وزيادة الضرائب وإعطاء الأولوية لمكافحة التضخم (بدلًا من طباعة العملة؛ الأمر الذي طُلب منه بإلحاح). في الواقع، عُد ذلك تبنيًا للاستراتيجية الاقتصادية للاقتصادي المحافظ ريمون بار (الذي كان من المقدر لـ "خطته" في عام 1977 - وهي الخطة التي لم تطبق قط - أن تُدخِل إلى فرنسا جرعة مبكرة من التاتشرية) وتخليًا فوريًا عن جميع الإشارات إلى "الطريق الفرنسي إلى الاشتراكية".

أصيب حلفاء الرئيس الشيوعيون وبعض زملائه الاشتراكيين بصدمة عميقة، لكن ما كان عليهم أن يتفاجأوا. تفطن البراغماتي الأكبر ميتران في الوقت المناسب أن من غير المعقول لفرنسا أن تفكر مجرد تفكير في الاختيار بين البقاء في الفلك الاقتصادي (والسياسي) الغربي، والاندفاع خارجه، إلى طريق وسط دائم مشكوك بوجوده بين الرأسمالية والشيوعية. ومستخلصًا فضيلة دائمة من ضرورة عابرة؛ أعاد ميتران تقديم نفسه في الوقت المناسب "كداعية أوروبي" رائد. ستشيد فرنسا مجتمعًا أفضل عبر الوحدة الأوروبية، بدلًا من الوقوف ضدها. وبدلًا من محاربة الرأسمالية، ستبتكر فرنسا نسخة أفضل.

أزاح ميتران الوزراء الشيوعيين الأربعة من حكومته بحلول عام 1984. وصرح علنًا بفضائل اقتصاد "مختلط"، وعين لوران فابيوس الشاب والتكنوقراطي رئيسًا للوزراء. وأسند إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية والموازنة لجاك ديلور، وزوده بتوجيهات لتحقيق استقرار الاقتصاد الفرنسي [(287)]، حتى أنه دعا في خطبة بارزة ألقاها في نيسان / أبريل من ذلك العام إلى تحديث فرنسي على النمط "الأميركي".

ضمِن ميتران وقوف فرنسا إلى جانبه؛ لم يأسف لإخفاقه في عام 1983 في "وضع الاشتراكية موضع التطبيق" سوى 23 في المئة فقط من ناخبيه الاشتراكيين. وليس من المؤكد أنهم أرادوا منه "التحديث" على الدرجة نفسها من الحماسة، لكنه قام بالتحديث. ومن دون أن يتخلى علنًا عن إصلاحاته

المبكرة الأقل إثارة للجدل - اللامركزية الإدارية، وإصلاح شامل لنظام الضمان الاجتماعي، وضمان حقوق النساء في أماكن العمل، وإصلاح النظام القضائي الذي طال انتظاره - كرس ميتران ما تبقى من مدة حكمه الطويلة (تقاعد في عام 1995 بعد مدتين رئاسيتين امتدت الواحدة 7 سنوات، وتوفي في العام التالي عن عمر ناهز 80 عامًا) للأشغال العمومية باهظة التكلفة ذات الجماليات والمنفعة المشكوك فيهما، وإعادة إحياء المبادرة الفرنسية الدولية [(288)]، ... والإشراف على عودة الكثير من الخدمات والصناعات إلى أيدي القطاع الخاص، والتي كان قد استحوذ عليها للتو القطاع العام.

جرت المبادرة الأولى لخصخصة القطاع العام الفرنسي الضخم على أيدي الأغلبية البرلمانية المحافظة، التي خرجت منتصرة من انتخابات عام 1986. غير أن الحكومات المتعاقبة من كل المشارب سعت إلى الهدف نفسه - في الواقع، كانت الحكومات الاشتراكية في السنوات الأخيرة من عهد ميتران الأكثر حيوية في مجال الخصخصة. وتمثلت الأصول الأولى، التي تقرر بيعها إلى القطاع الخاص من الاكتتابات العامة على غرار الأنموذج البريطاني في المصارف الكبرى ومحطة " تي إف 1" (TF1) وهي واحدة من ثلاث محطات تلفزيونية وطنية. ثم لحقت بها الشركات القابضة العامة وشركات التأمين والصناعات الكيماوية والدوائية وشركتا النفط العملاقتان توتال وإلف.

لكن على النقيض من السيدة تاتشر وورثتها، تميز الفرنسيون بالحذر إزاء بيع المرافق العامة أو الشركات "الاستراتيجية" مثل شركة رينو للسيارات (لم تنقذها الدولة من الإفلاس إلا مؤخرًا في عام 1985 عبر منحة مالية ضخمة). وسواء في الأسواق أم في الحدائق، اتسم الفرنسيون بالشك حيال النمو غير المخطط له. وفضلوا الإبقاء على قدر معين من التدخل عبر الاحتفاظ بسيطرة الدولة على حصة معينة حتى من الشركات المخصخصة. لذا كانت الخصخصة في حد ذاتها في فرنسا مضبوطة بشكل واضح، وجرى توجيه الحصص المهيمنة نحو الأعمال والشركات التي يمكن للدولة الوثوق بها. وبقي المستثمرون الدوليون لسنوات عدة مرتابين لأسباب مفهومة. وعلى الرغم من ذلك، كانت التغيرات هائلة وفقًا للمعايير الفرنسية، جذبت البلاد بقوة مجددًا إلى مسار التطورات الأوروبية والدولية.

لعل هذه لحظة ملائمة للتعليق على موجة الخصخصة التي تكسرت على شواطئ أوروبا الغربية في الثمانينيات، وعمت أرجاء القارة في العقد التالي. لم يحصل ذلك على نحو غير متوقع. كما رأينا سابقًا، بيعت بريتش بيتروليوم تدريجيًا منذ بداية عام 1977، واستغنت الحكومة الألمانية الغربية عن شركة بروساج للصناعات الكيماوية عبر إصدار أسهم اكتتاب للعموم في أوائل عام 1959. ثم باعت أسهمها في فولكس فاغن بعد بضع سنوات؛ حتى الدولة النمساوية باعت 40 في المئة من أسهمها في اثنين من المصارف المؤممة في بحر الخمسينيات. وتخلت عن حصتها الكبيرة في سيمنز في عام 1972.

لكن كان ذلك حينذاك خصخصة متفرقة وبراغماتية. أما ما جرى في الثمانينيات فقد كان شيئًا مختلفًا تمامًا، جاء الضغط على الحكومات من اتجاهين مختلفين تمام الاختلاف. كان تسارع التطورات في مجال التكنولوجيا في المقام الأول - ولا سيما في مجال الاتصالات وأسواق المال - يقوض الاحتكارات "الطبيعية" القديمة. وإذا لم تعد الحكومات قادرة على استغلال موجات الأثير أو حركة الأموال، فلا جدوى كبيرة ترتجى من "امتلاكها". بقيت للدولة دواعٍ سياسية أو اجتماعية قوية من أجل الاحتفاظ بجزء من قطاع معين - قناة تلفزيونية عامة أو جزء من خدمات البريد، مع أن المنافسة أصبحت محتمة.

في المقام الثاني، اضطرت الحكومات إلى بيع الأصول العامة بدافع الضرورة الاقتصادية القصيرة المدى. دفع ضغط التضخم وأزمة النفط بين عامي 1979 و1980 والعجز السنوي الكبير وتنامي مديونية الحكومةً وزراء المالية إلى النظر إلى بيع الأصول العامة كمنفعة مزدوجة. تتخلص الدولة من عبء الصناعات أو الخدمات الخاسرة، وتستفيد من الأموال المحصلة في المساعدة على توازن الموازنة، ولو مرة واحدة. وحتى لو بقيت الصناعات أو الخدمات العامة مملوكة جزئيًا للدولة (تحتفظ الدولة عادةً بالقطاعات غير الرابحة التي لا يرغب القطاع الخاص في شرائها) فإنها تستطيع استخدام الجرعة النقدية، التي حصلت عليها من بيع حصتها في استثمارات لاحقة. هذا ما جعل الكثير من مديري القطاع العام أنصارًا متحمسين لهذا الشكل من البيع الجزئي؛ لأنهم استاؤوا طويلًا من تحويل أرباحهم للمساعدة في سد عجز الموازنة الوطنية.

كان ثمة تفاوت كبير في شكل الملكية العامة الأوروبية ومدى السيطرة عليها. كان القطاع العام الصناعي الأصغر في هولندا والدنمارك والسويد، والأكثر انتشارًا في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والنمسا. وباستثناء قطاعي الخدمات الصحية والاجتماعية، تراوحت في أوائل الثمانينيات نسبة القوى العاملة لدى الدولة مباشرةً بين 15 في المئة في ألمانيا الغربية و28 في المئة في إيطاليا، وصولًا إلى الثلث تقريبًا في النمسا. وقد انتظم القطاع العام في بعض البلدان مثل النمسا وإسبانيا وإيطاليا في شركات صناعية قابضة عملاقة، وكان أكبرها آي آر آي (IRI) الإيطالية [(289)].

وفي أماكن أخرى، جرت إدارة مصالح الدولة عبر بنك الاستثمار الوطني وصندوق الضمان الصناعي - كما هي الحال في هولندا - أو الشركة الوطنية للاستثمار؛ وهي نظيرتهما البلجيكية. ودُعمت صناعة الصلب وحدها بمجموعة واسعة من الطرائق: ألغت وزارة الخزانة في بريطانيا عادةً ديون الشركات المملوكة للدولة، وقدمت الحكومة في فرنسا قروضًا بمعدلات فائدة منخفضة وتدخلت سياسيًا لمصلحة المنتجين المحليين في مواجهة المنافسة الخارجية، وتلقى قطاع صناعة الصلب الخاص إعانات نقدية كبيرة في ألمانيا.

من الطبيعي، بالنظر لهذه الفوارق الوطنية، أن تتباين إلى حد كبير أشكال الخصخصة في أوروبا. لكن كل حالة منها انطوت على بعض التحرر من الأنظمة وتحرير الأسواق واعتماد أدوات مالية جديدة لتسهيل بيع وإعادة بيع الأسهم في الشركات المخصخصة كليًا أو جزئيًا. وفي ألمانيا الغربية حيث قطاعات التصدير الرئيسة (السيارات، الهندسة الميكانيكية، شركات الصناعات الكيماوية والإلكترونية) هي بالأصل في يد القطاع الخاص، لم تنتج عوائق الكفاءة والمنافسة عن سيطرة الدولة، بل من ارتفاع التكاليف الثابتة وأنظمة سوق العمل. وعندما جرت الخصخصة في ألمانيا تولت مسؤوليتها بالدرجة الأولى "هيئةُ الائتمان على أملاك الشعب"؛ شركة عامة أسست في عام 1990 لنقل ملكية الشركات التي كانت تملكها الدولة في ألمانيا الشرقية سابقًا [290].

شكلت الأحزاب السياسية في إيطاليا وليس الدولة حجر عثرة في طريق الخصخصة. استخدم الاشتراكيون والمسيحيون الديمقراطيون على وجه الخصوص قطاع الدولة والشركات القابضة العامة لمكافأة زملائهم ورشوة أنصارهم، وخَصوهم في أغلب الأحيان بالعقود العامة، وتم استيعابهم تحت جناح الحكومة أو ضمن هيكل السلطة الخفي الذي دعم هيمنتهم. لكن القطاع الخاص الإيطالي نما باطراد في تلك الحقبة على الرغم من هذه العوائق القوية، ولا سيما بين الشركات الصناعية التي تستخدم أقل من 100 شخص والمنتشرة في إيطاليا على نطاق أكبر بكثير من نطاق انتشارها في بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

كانت المحكمة الدستورية قد أنهت منذ عام 1976 احتكار شبكات الإذاعة والتلفزيون التي كانت تديرها الدولة. وبعد سنوات قليلة تم "نقل ملكية" ألفا روميو، التي كانت تعمل حتى حينه تحت مظلة إحدى الشركات القابضة العامة إلى فيات. وفي غضون ست سنوات جرى تحويل الشركات القابضة الرئيسة ذاتها - بما فيها IRI, INA, ENI, ENEL[291] - إلى شركات مساهمة مشتركة عامة. لم تمتلك هذه الشركات قيمة في حد ذاتها، بل على العكس: خسرت آي آر آي في عام 1984 مبلغ 4.5 مليون لير سنويًا مستخدم لديها وكان عدد مستخدميها نصف مليون شخص. لكنها كانت قادرة على إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركات الخاضعة لسيطرتها والتي اندرجت حينذاك ضمن جدول الخصخصة.

كان الوضع مختلفًا إلى حد ما في البلدان الخارجة حديثًا من الحكم الاستبدادي. حيث شهد القطاع العام - في إسبانيا بعد فرانكو على سبيل المثال - "توسعًا" فعليًا. ارتفعت باطراد حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، لأن "الوسطيين" الذين شكلوا الحكومات بين عامي 1976 و1982 واصلوا العمل باستراتيجية النظام القديم تجنبًا للمواجهات الاجتماعية، وذلك ببساطة من طريق نقل الشركات الخاصة الخاسرة إلى ملكية الدولة. كان من

الصعب تجنب ذلك ولأسباب مختلفة، لأن التأميم شكل بهذه الطريقة أفضلية للعمال والمالكين والسياسيين الوطنيين والسلطات الإقليمية على حد سواء. وفي أي حال، إحدى الحجج الرئيسة لإلغاء القطاع العام أن تكلفة دولة الرفاه كانت أكبر بكثير من أن يحافَظ عليها، ولم تنطبق على إسبانيا أو البرتغال أو اليونان، إذ ليس ثمة دولة رفاه كي يتم تفكيكها.
مع ذلك، وحتى في ظل غياب الخدمات الاجتماعية والحماية على المستوى الأوروبي، تحمل القطاع العام، المثقل بالتسيب واللاجدوى والمرفوض من الرأسمالية الإسبانية المتسارعة التي كانت طور مراهقتها، أعباءً لا قبل له بها. وفي عام 1976 استحوذ المعهد الوطني للصناعة بالفعل على 747 شركة صناعية (معظمها غير رابح) وعلى حصص مسيطرة في 379 شركة أخرى. غير أنه لم يكن هناك مفر من قدر من الخصخصة والتحرر من الضوابط إذا قُيِّض لإسبانيا أن تكون موسرة. وعلى غرار فرنسا، استهلت الحكومة الاشتراكية هذه العملية، حيث أسست صناديق المعاشات الخاصة في عام 1987. وألغت بعد عامين احتكار الدولة للتلفزيون.
حَظَرَت المادة 85 من دستور البرتغال ما بعد الثورة وقانون عام 1977 اللاحق عمل الشركات الخاصة في قطاعات المصارف والتأمين والنقل والبريد والاتصالات وإنتاج وتوزيع الكهرباء وتكرير البترول وصناعة الأسلحة. لكن حكومة ماريو سواريش الاشتراكية أبدت في عام 1983 بعض المرونة، عبر السماح للقطاع الخاص بالتنافس مع الدولة في مجال المصارف والتأمين. ومنحت تراخيص تشكيل شركات مساهمة مشتركة في صناعات الصلب والنفط والأسلحة والصناعات الكيماوية. وسوف يمر بعض الوقت قبل فتح القطاعات المحمية للمنافسة، حتى المحدودة منها.
ربما كان التخلي عن سيطرة الدولة في أوروبا المتوسطية - على غرار أوروبا الوسطى ما بعد الشيوعية بعد بضع سنوات - سيسير بصورة أبطأ مما جرى لولا تأثير المجموعة الأوروبية / الاتحاد الأوروبي. شكلت تعادلات العملة الثابتة للنظام النقدي الأوروبي بعد عام 1979 قيدًا مبكرًا - أحد الأسباب التي دفعت حكومة ميتران لبيع الأصول العامة هي طمأنة أسواق النقد ومن ثم الإبقاء على الفرنك عند مستوى مقبول ضمن النظام النقدي الأوروبي. لكن القواعد التي وُضعت لعملية السوق الأوروبية الموحدة هي وسائل بروكسل الرئيسة للاعتماد المالي. تُلزم هذه القواعد جميع الشركات - العامة والخاصة على السواء - بالامتثال لأعراف المنافسة المفتوحة داخل الدول وفي ما بينها في نهاية المطاف. ويفترض ذلك غياب أي انحياز لـ "الأبطال" الوطنيين أو إعانات خفية أو أي مزايا أخرى للشركات العامة - ملكية أو سيطرة على حد سواء - في مجال المنافسة للحصول على العقود أو الزبائن.
مهما كانت الإمكانية متاحة للالتفاف على هذه التشريعات في الممارسة العملية، فإن مجرد وجودها يُلزم الشركات الحكومية بالانسجام مع السوق

بشكل لا يختلف عن الشركاتَ الخاصة. عند هذه النقطة لا يعود من سبب وجيه لمواصلة الدولة التدخل في شؤونها. كانت استجابة الحكومة الإيطالية أنموذجية بالنسبة إلى الكثير من دول الجماعة الأخرى: اعتمدت الحكومة الإيطالية في عام 1990 تشريعات جديدة تطابقت تمامًا مع الفقرات ذات الصلة في القانون الأوروبي الموحد، الذي يطلب من جميع الشركات التي تملكها الدولة تطبيق مبدأ المنافسة المفتوحة والمتساوية في جميع تعاملاتها - باستثناء الشركات والمشاريع التي يُعد احتكار حكومي "حيويًا لإنجاز مهامها"؛ وهو التعبير الذي تسمح مرونته وغموضه للحكومات بالتكيف مع المعايير الأوروبية، والاستجابة في الوقت للضغوط الداخلية.

على الرغم من النقاشات التي اتسمت بالحماسة في بروكسل (ولندن) حول زيادة الانفتاح و"القدرة التنافسية"، فقد أحدثت حمى الخصخصة الأوروبية في تلك السنوات تغييرًا أقل مما أمل به مؤيدوها أو توقعوه. وسبق للنقاد أن حذروا من أن النتيجة قد لا تثمر مزيدًا من المنافسة، بل مجرد انتقال القوة الاقتصادية المركزة من المجال العام إلى الخاص. وهذا ما حصل في الواقع. بفضل الترتيبات المعقدة لحصص الأسهم المتقاطعة، تمكنت شركات خاصة كبيرة - في فرنسا على سبيل المثال - من محاكاة سلوك الشركات العامة القديمة، فاحتكرت قطاعات بأكملها، ولم تكن أكثر استجابة لـ "حَمَلة الأسهم" الصغار، منها لدافعي الضرائب أو المستهلكين، عندما كانوا واقعين تحت الإدارة العامة.

المفارقة أن الخصخصة وزيادة المنافسة لم تترك أثرًا كبيرًا في حجم قطاع الدولة. رأينا سابقًا أن نطاق قطاع الدولة قد "توسع" بالفعل في بريطانيا التاتشرية، وكذلك الحال في أماكن أخرى. في الواقع، ازدادت بين عامي 1974 و1990 نسبة القوة العاملة في الخدمات العامة (بفضل البطالة المزمنة في القطاع الخاص إلى حد ما): من 13 إلى 15.1 في المئة في ألمانيا، ومن 13.4 إلى 15.5 في المئة في إيطاليا، ومن 22.2 إلى 30.5 في المئة في الدنمارك. لكن معظم هؤلاء الموظفين الحكوميين أصبحوا حينذاك في القطاع الثالث بدلًا من القطاع الإنتاجي: يقومون بتوفير الخدمات وإدارتها (مالية، تعليمية، طبية، نقل) بدلًا من تصنيع الأشياء.

لم يعطِ التحرر الاقتصادي بغض النظر عن آمال منظريه مؤشرات على سقوط دولة الرفاه، ولا حتى على انحدارها النهائي. لكنه أوضح الانقلاب الحاصل في تخصيص الموارد والمبادرة من القطاع العام إلى الخاص. ذهب هذا التغيير إلى أبعد من وصفه سؤالًا تقنيًا حول من يمتلك مصانع وما هية هذه المصانع، أو مقدار التشريعات المفترضة في قطاع ما. عايش الأوروبيون لمدة نصف القرن تقريبًا الدولة والسلطات العامة وهي تؤدي دورًا متعاظمًا باطراد في شؤونهم. وأصبح هذا المسار شائعًا إلى درجة أصبحت الفرضية بشأنه، والقائلة إن الدولة النشطة هي الشرط الضروري للنمو الاقتصادي والتحسن

الاجتماعي، أمرًا مفروغًا منه إلى حد كبير. من دون حلحلة تراكمية لهذا الافتراض في مجرى انحسار هذا القرن، لا التاتشرية ولا انقلاب ميتران المفاجئ كانا ممكنين.

قراءات إضافية

Clarke, Thomas & Christos Pitelis (eds.). *The Political Economy of Privatisation*. London: Routledge, 1993.

Judt, Tony. *Marxism and the French Left*. Oxford: Oxford University Press, 1986.

Kavanagh, Dennis. *Thatcherism and British Politics*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

Penniman, Howard Rae. *The French National Assembly Elections of 1978*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1980.

Wolmar, Christian. *Broken Rails: How Privatisation Wrecked Britain's Railways*. London: Aurum Press, 2001.

Wright, Vincent. *Privatization in Western Europe: Pressures, Problems, and Paradoxes*. London: Pinter, 1994.

Young, Hugo. *One of Us. The Life of Margaret Thatcher*. London: Pan Books, 1993.

(278) كان مقدرًا لهذه الأرقام أن تنخفض أكثر من ذلك لولا المنحى **التصاعدي** لمعدلات الولادة ضمن مجتمعات المهاجرين من آسيا وأفريقيا والكاريبي.
(279) هنغاريا أول دولة من دول أوروبا الشرقية التي شهدت معدلات ولادة منخفضة في تلك السنوات نفسها بفضل اقتصاد "الظل" (يراجع الفصل الثامن عشر) الذي أتاح للكثيرين مستويات معيشة أعلى من أي مكان آخر داخل الكتلة.
(280) وصل الغضب والاستياء إلى أعلى مستوياته في نقابات موظفي الخدمات العامة، والتي تشمل موظفي الحكومة ذوي الأجور المنخفضة من عمال النظافة إلى الممرضات. أما الاتحادات الصناعية الكبرى فقد اتخذت جانب الداعم الرئيس لاقتطاعات كالاهان: طالما وفى حزب العمال بوعده بحماية العمال الصناعيين التقليديين المهرة وأبقى على امتيازاتهم كاملة، رحب قادتهم بتحمل جحود الحكومة، ثم فوجئوا إلى حد ما حين اكتشفوا أنه لا يمكن عقد مثل هذه الصفقات مع السيدة تاتشر.
(281) "فاخرت" شبكة السكك الحديد البريطانية المؤممة في عام 1996 (عام وجودها الأخير) بأنها متلقية أدنى دعم عام من بين السكك الحديد في أوروبا. خطط الفرنسيون في تلك السنة لمعدل استثمار في السكك الحديد بلغ 21 جنيهًا إسترلينيًا لكل فرد؛ والإيطاليون لمعدل 33 جنيهًا إسترلينيًا للفرد؛ أما البريطانيون فكان معدلهم 9 جنيهات إسترلينية فقط.
(282) والبؤس الخاص أيضًا. بكسر الرابط بين الأجور وتعويضات التقاعد، خفضت تاتشر بصورة حادة دخل التقاعد لمعظم أندادها من المواطنين. وبحلول عام 1997 شكلت المعاشات التقاعدية العامة في المملكة المتحدة 15 في المئة فقط من متوسط الدخل الإجمالي؛ وهو المعدل الأقل في الاتحاد الأوروبي.
(283) انحدر ورثة مارغريت تاتشر من قمة هرم المحافظين في العقد الذي تلى تقاعدها، من رتابة جون ميجور المملة، إلى عدم كفاية وليام هيغ المتعالية، ثم إلى قلة كفاءة إيان دنكان سميث المستعصية. بعد عهد طويل لحكم الملكة الشمس جاء طوفان أداء متواضع.
(284) وكما قالت في 14 أيار / مايو 1982 أمام مؤتمر حزب المحافظين الاسكتلندي: "إنه لمن المثير أن تتولى التعامل مع أزمة حقيقية عندما تكون قد أمضيت نصف حياتك السياسية تتعامل مع قضايا رتيبة على غرار البيئة".
(285) ربما مع الفارق التالي: آمنت مارغريت تاتشر بالخصخصة كشيء قريب من عمل الخير الأخلاقي، بينما أحب توني بلير الأغنياء فقط.
(286) أظهر استطلاع للرأي عام 1979 أن الشخصية الانتخابية لحزب ميتران الاشتراكي عكست صورة البلد ككل بشكل استثنائي؛ وهو الأمر الذي لا يستطيع حزب آخر أن يدعيه.

(287) مصرفي سابق، عمل مستشارًا لدى رئيس الوزراء الديغولي جاك شابان دلماس. وسوف يرأس ديلور المفوضية الأوروبية بين عامي 1985 و1995.

(288) حتى في ذروة السخط الشعبي على سياسة الحكومة في مرحلة الركود الاقتصادي في منتصف الثمانينيات، أعلن 57 في المئة من الناخبين أنفسهم تأييدهم لسياسة ميتران الخارجية.

(289) سيطر معهد الإعمار الصناعي آي آر آي في عام 1982 (من جملة أصول كثيرة) على مجمل صناعة الحديد الصلب في إيطاليا، وعلى ثلثي إنتاجها من الفولاذ الخاص، وعلى ربع منتوجاتها من المثلجات، وعلى 18 في المئة من الطماطم المقشرة.

(290) تمثل الهدف الأصلي لهيئة الائتمان على أملاك الشعب (Treuhand) في تحويل أكبر عدد ممكن من 9 آلاف شركة في ألمانيا الشرقية (عمل فيها 7 ملايين رجل وامرأة) إلى قطاع أعمال حقيقي وتصفية البقية. لكن استقر الأمر تحت الضغوط السياسية على إعادة تأهيل أو توحيد الكثير من المنشآت غير الرابحة، مما خلق للمفارقة شبه قطاع عام جديد مدعوم من الأموال العامة. يراجع الفصل الحادي والعشرون.

(291) معهد الإعمار الصناعي، مؤسسة التأمين الوطنية، المؤسسة الوطنية للموارد الهيدروكربونية، الوكالة الوطنية للطاقة الكهربائية، على التوالي.

الفصل الثامن عشر: سلطة المستضعفين

"الماركسية ليست فلسفة تاريخية بل هي فلسفة التاريخ، وتجاهلها يعني وأد العقل في التاريخ"

موريس مرلوبونتي

"أنا أتحدث عن الحقوق لأنها وحدها التي ستمكننا من مغادرة مهرجان المصابيح هذا"

كازيميرز برانديز

"المجتمع الشمولي انعكاس مشوه لمجمل الحضارة الحديثة"

فاتسلاف هافل

"لا تعد وطأة آلة الدولة شيئًا مقارنة بوطأة حجة دامغة"

تشيسلاف ميلوش

لا يقبع وراء "لحظة الديمقراطية الاشتراكية" الطويلة في أوروبا مجرد إيمان براغماتي بالقطاع العام أو التزام بمبادئ الاقتصاد الكينزي فحسب، بل هناك سمة عصر طغت حتى نقادها اللاحقين، وكتمت أنفاسهم لعدة عقود. وقد خلط هذا الفهم المشترك، على نطاق واسع لماضي أوروبا القريب، بين ذاكرة الكساد والصراع بين الديمقراطية والفاشية والشرعية الأخلاقية لدولة الرفاه واحتمالات التقدم الاجتماعي، بالنسبة إلى الكثيرين على جانبي الستار الحديدي. ومثل ذلك سردية القرن العشرين الرئيسة، لكن عندما بدأ محتواها الأساس بالتأكل والانهيار، لم تُطح بضع شركات تابعة للقطاع العام فحسب، بل وثقافة سياسية برمتها والكثير معها.

إذا بحث المرء عن لحظة رمزية اكتمل فيها هذا التحول؛ أي عن مفصل استدار عنده فهم أوروبا بعد الحرب لذاتها، سيجدها في باريس في 28 كانون الأول / ديسمبر 1973 مع صدور الطبعة الغربية الأولى لـ **أرخبيل الغولاغ** (*The Gulag Archipelago*) لألكسندر سولجنتسين. كتب و. ل. ويب في سياق مراجعته للترجمة الإنكليزية في **الغارديان**: "يعد بمصاف البلاهة التاريخية أن تعيش في هذا الزمن ولا تقرأ هذا العمل؛ إنه ضياع حيز كبير من وعي هذا العصر". والمفارقة، كما اعترف سولجنتسين نفسه، أن رسالة الكتاب ليست بالأمر الجديد؛ وفحواها أن "الاشتراكية القائمة" خدعة بربرية ودكتاتورية شمولية قائمة على أساس عمالة السخرة والجرائم الجماعية.

كتب سولجنتسين نفسه عن هذا الموضوع سابقًا، وكذلك فعل عدد لا يحصى من الضحايا والناجين والباحثين. أضاف **أرخبيل الغولاغ** مئات الصفحات من

التفاصيل والبيانات إلى الشهادات التي سبقته، لكنه لم يكن في حميته الأخلاقية وأثره العاطفي كأحد أعمال الشهود أعظم مما في **رحلة إلى الزوبعة** (*Journey into the Whirlwind*) لإفغينيا غينسبرغ الصادر في عام 1967، أو مذكرات مارغريت بوبر نيومان عن تجربتها في المعتقلات السوفياتية والنازية التي نشرت في ألمانيا أول مرة في عام 1957، أو عرض وولفغانغ ليونارد المتحرر من أوهام إيمانه الزائغ والذي صدر في عام 1955، أو حتى التحطيم المبكر للأسطورة السوفياتية من قبل فيكتور سيرج وبوريس سوفارين [(292)].

لكن التوقيت هو الأساس. لم تفتقر الشيوعية لنقادها من المثقفين، لكن تأثيرهم تأكّل لعدة عقود بفعل رغبة منتشرة على نطاق واسع في أوروبا الغربية (وكذلك في أوروبا الشرقية في خلال سنوات الستينيات كما سبق ورأينا) في رؤية بصيص أمل مهما بدا واهنًا في نُذر عاصفة اشتراكية الدولة التي اجتاحت معظم أنحاء القارة منذ أن هبت أول مرة في روسيا في عام 1917. عانت نزعة "العداء للشيوعية"، بصرف النظر عن دوافعها سواء كانت حقيقية أو مزعومة، من عجز جدي على الظهور متحد لمظهر التاريخ والتقدم، وعدم تفطنها لـ "الصورة الكبيرة"، وإنكار القرابة الوثيقة التي تربط دولة الرفاه الديمقراطية (مهما أظهرت من قلة كفاءة) بالمشروع الجمعي للشيوعية (مهما بدا مشوهًا).

لهذا السبب كان معارضو توافق ما بعد الحرب مهمشين بدرجة كبيرة. القول، كما فعل هايك وآخرون، بأن خطط تقييد السوق بذريعة خدمة المصلحة العامة لا تتسم - على الرغم من من نياتها الطيبة - بعدم كفاءتها الاقتصادية فحسب، بل وتعبد الطريق نحو العبودية أيضًا يعني تمزيق خريطة الطريق إلى القرن العشرين. وحتى معارضي الدكتاتورية الشيوعية من أمثال آرثر كوستلر وريمون آرون وألبير كامو وإزايا برلين، الذين سعوا إلى إبراز الفرق بين الإصلاحات الاشتراكية - الديمقراطية من أجل المصلحة العامة ودكتاتورية الحزب القائمة باسم أسطورة الجماعية، فقد عدهم منتقدوهم "التقدميون" بأنهم يرددون صدى، وبالتالي يخدمون الولاءات السياسية المحازبة التي سادت في خلال الحرب الباردة.

وبسبب ذلك، وقعوا ضحية تردد واسع النطاق، ولا سيما من جانب جيل الستينيات، من أجل التخلي عن الخطاب الراديكالي. أن تسخر من ستالين بوعي شيء - وهو الذي توفي منذ زمن طويل وأدين في أي حال من ورثته أنفسهم - لكن الاعتراف بأن الخطأ يكمن في النظام وليس في الشخص شيء آخر تمامًا. والمضي أبعد من ذلك باتجاه إلصاق المسؤولية عن جرائم اللينينية وجنحها إلى مشروع النزعة الطوباوية الراديكالية في حد ذاته يعد تقويضًا لدعائم السياسة الحديثة نفسها. وكما كتب المؤرخ البريطاني إ. ب. تومسون؛ الذي يعد إلى حد ما معبود جيل "ماركسيي ما بعد الشيوعية" الشباب، إلى ليتشيك كولاكوفسكي متهمًا (بعدما نشر كولاكوسكي لائحة اتهام

أدانت الشيوعية السوفياتية في أعقاب 1968): خيبة أملك هي تهديد لإيماننا الاشتراكي.
إلا أنه بحلول عام 1973 غدا ذلك الإيمان عرضةً لهجوم خطر، ليس من النقاد فحسب، بل ومن مجريات الأحداث في حد ذاتها أيضًا. عندما نُشرت رواية **أرخبيل الغولاغ** في فرنسا استنكرتها اليومية الشيوعية **الإنسانية** (*l'Humanité*) مذكرةً قراءها بأنه ما دام "الجميع" على علم مسبق بكل ما يتعلق بستالين، فإن من يحاول إعادة نبش تاريخه لا يدفعه سوى "العداء للسوفيات". لكن تهمة "العداء للسوفيات" كانت قد بدأت تفقد تأثيرها. ففي أعقاب الغزو السوفياتي لبراغ وتداعياته القمعية، والتقارير التي تسربت عن الثورة الثقافية في الصين، بدت اتهامات سولجنتسين لجذور وفروع المشروع الشيوعي بأكمله صحيحة، لا سيما - وبالضرورة بالنسبة إلى المتعاطفين السابقين.
أصبح واضحًا أن الشيوعية أضاعت تراثها الراديكالي وأفسدته. وأنها تواصل القيام بذلك، وهو ما أظهرته بعد مدة قصيرة الإبادة الجماعية في كمبوديا، وصدمة "لاجئي القوارب" الفييتناميين [(293)] التي انتشرت على نطاق واسع. وحتى من يُحمل من الغربيين - وهم كثر - الولايات المتحدة المسؤولية الأولى عن المأساة في فيتنام وكمبوديا، وهم الذين تفاقمت نزعة عدائهم لأميركا بسبب مقتل سلفادور أليندي في تشيلي بتخطيط أميركي قبل 3 أشهر فقط من نشر **أرخبيل الغولاغ**، فقد أعرضوا بصورة متزايدة عن القول - كما كان عهدهم - بالتفوق الأخلاقي للمعسكر الاشتراكي. لا شك في أن الإمبريالية الأميركية سيئة، لكن الجانب الآخر أسوأ، وربما أسوأ بكثير.
عند هذه النقطة، بدأ إصرار "التقدمية" التقليدية بالتعامل مع التهجم على الشيوعية بوصفه تهديدًا ضمنيا لجميع أهداف الاصلاح الاجتماعي - أي الادعاء بأن الشيوعية والاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية والتأميم والتخطيط المركزي والهندسة الاجتماعية التقدمية تمثل جزءًا من مشروع سياسي مشترك - بالارتداد عليها. وتتابع هذه الفكرة قائلة بأنه إذا كان لينين وخلفاؤه قد أفسدوا منبع العدالة الاجتماعية، فإن الضرر يشمل الجميع. وعلى وقع تاريخ القرن العشرين بدت الدولة المشكلة أكثر مما هي الحل، ولا تؤدي الأسباب الاقتصادية دورًا حصريًا أو رئيسًا في ذلك. وما ابتدأ على شكل تخطيط مركزي وصل إلى حالة قتل مركزي.
وهذا بطبيعة الحال استنتاج من نمط "ثقافي" جدًا، لكن المثقفين شعروا على الفور بتأثير الانسحاب من الدولة؛ بشكل ملائم كفاية لأن المثقفين هم المروجون الأشد حماسة للتطور الاجتماعي الآتي "من فوق" في المقام الأول. ومثلما لاحظ الكاتب التشيكي جيري غروشا في عام 1984: "كنا نحن [الكتاب] من مجد الدولة الحديثة". وكما لاحظ إينياتسيو سيلونه، يتطلب الطغيان الحديث بحكم طبيعته بالذات تعاونًا من المثقفين. لذلك فمن الملائم تمامًا القول إن نفور مثقفي أوروبا من "سردية التقدم" الكبرى هي التي أطلقت

الانهيار التالي. وكذلك من الملائم إلى حد ما القول إن ذلك النفور كان أكثر وضوحًا في باريس؛ وهو المكان الذي اتخذت فيه السردية نفسها أول شكل فكري وسياسي قبل قرنين.

لم تعد فرنسا السبعينيات والثمانينيات "العدسة المكبرة للحضارة الغربية" كما وصفها آرثر كوستلر، لكن المفكرين الفرنسيين احتفظوا بقابليتهم الاستثنائية للانخراط في القضايا العالمية. انشغل الكتاب والمعلقون في إسبانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا في تلك السنوات بالتحديات المحلية أكثر من سواها - على الرغم من أن التهديد الإرهابي الذي شغل بالهم حمل في طياته دلالات متصلة بالانتقاص من قيمة النزعة الطوباوية الراديكالية. واتسم موقف المثقفين في بريطانيا باللامبالاة إلى حد كبير من انحدار الشيوعية؛ وهم الذين لم يتأثروا بالإغواء الشيوعي بصورة عميقة أصلًا، ومن ثم نأوا بأنفسهم عن المزاج القاري الجديد. واتسمت فرنسا، على النقيض من ذلك، بوجود تعاطف محلي واسع ومديد مع المشروع الشيوعي. وفي المقابل، ازداد العداء للشيوعية في النقاشات العامة الفرنسية، بسبب الانحسار المطرد لنفوذ الحزب الشيوعي وتضاؤل أصواته، ومن ثم اضطرم أيضًا بالأمثلة والذكريات المحلية. وخرج جيل جديد من المثقفين الفرنسيين برشاقة لافتة من الماركسية يدفعه في بعض الأحيان التسرع غير اللائق للتنكر لانخراطه السابق فيها.

في معرض إدانة تحريفات الطوباوية الراديكالية، لم يتصف فلاسفة منتصف السبعينيات الباريسيين الشباب "الجدد" من أمثال أندريه غلوكسمان أو برنار هنري ليفي بالأصالة في معظم النواحي. في الواقع، ليس ثمة الكثير في مضمون **أسياد الفكر** (*Les Maîtres Penseurs*) لغلوكسمان - الذي حظي بعد نشره في آذار / مارس 1977 باستحسان عالمي - لم يكن ريمون آرون قد قاله بصورة أفضل في **أفيون المثقفين** (*Opium des Intellectuels*) الذي نُشر قبل 20 عامًا. كما أن لا شيء في **البربرية بوجه إنساني** (*Barbarie à Visage Humain*) لبرنار هنري ليفي، الذي ظهر بعد شهرين من مقالة غلوكسمان، لا يستطيع القراء الفرنسيون الاطلاع عليه في **الإنسان المتمرد** (*L'Homme révolté*) لألبير كامو. لكن في حين رفض جان بول سارتر رفضًا قاطعًا مقالة كامو عندما ظهرت في عام 1951، تبوأ ليفي وغلوكسمان مكانة الأكثر مبيعًا وتأثيرًا. لقد تغير الزمن.

إن سمة قتل الأبوين واضحة في هذا الزلزال الفكري المحلي. كان هدفه الظاهري الانعطاف الماركسي الكارثي في الفكر الغربي؛ غير أن معظم نيرانه انصبت بالدرجة الأولى على الشخصيات المهيمنة على الحياة الثقافية في مرحلة ما بعد الحرب في فرنسا وفي غيرها، والذين أطلوا على حدود التاريخ، مهللين للفائزين وغاضين الطرف بتهذيب عن ضحاياهم. سارتر هو الأشهر من بين الأنصار هؤلاء، وقد تراجعت شعبيته في تلك السنوات، وتلطخ إرثه الإبداعي، حتى قبل وفاته في عام 1980، بدفاعه التبريري أولًا عن الشيوعية السوفياتية، ثم عن الماوية في وقت لاحق[294].

تجاوز تغير المناخ في باريس حدود تصفية الحسابات ضمن جيل المثقفين المعنيين. شكل كتاب **منطق الاكتشاف العلمي** (*The Logic of Scientific Discovery*) لكارل بوبر الذي صدر في فرنسا أول مرة في عام 1978 مؤشرا بارزًا على الانغماس المطرد للتيار الثقافي الرئيس الفرنسي في الفلسفة والعلوم الاجتماعية للكتلة الأساسية للدراسات الأنكلو - أميركية الذي بقي جاهلًا بها عقودًا طويلة. ونشر في العام نفسه المؤرخ الفرنسي فرانسوا فوريه كتابه المبتكر **إعادة التفكير في الثورة الفرنسية** (*Penser la Révolution Française*) الذي فكك فيه بصورة منهجية "التعاليم الثورية" التي درسها الفرنسيون عقودًا طويلة لفهم بلدهم وماضيها.

تنص هذه التعاليم كما شرحها فوريه على أن الثورة الفرنسية هي لحظة بدء الحداثة: المواجهة التي أطلقت شرارة الانقسام في فرنسا بين ثقافتي اليمين واليسار السياسيتين المتعارضتين، واللتين تحددان ظاهريًا بهويات الأعداء الطبقيين. ويرى فوريه أن تلك الرواية التي قامت على ركيزتَي أوائل القرن التاسع عشر؛ وهما النزعة التفاؤلية الليبرالية والرؤية الماركسية للانتقال الاجتماعي الجذري، قد سقطت على أرض الواقع، أقله لأن الشيوعية السوفياتية الوريث الثوري المفترض في رواية الانتقال الجذري الهادف هذه قد لطخت من منظور رجعي كامل الإرث. وبحسب تعبير فوريه الثورة الفرنسية "ميتة".

كانت التبعات السياسية لأطروحة فوريه بالغة الأهمية، كما فهمها كاتبها جيدًا. كانت إخفاقات الماركسية كسياسة شيء، يمكن تبريره دومًا تحت ذريعة سوء الحظ أو الظروف. لكن إذا فقدت الماركسية صدقيتها كسردية كبرى - إذا فقدت مبررها وضرورتها التاريخية - فإن كل جرائم ستالين، وجميع الأرواح التي أزهقت والموارد التي هدرت في المجتمعات الانتقالية في ظل توجيه الدولة، وجميع أخطاء وإخفاقات تجارب القرن العشرين الراديكالية التي أدخلت اليوتوبيا من طريق الإملاءات لم تعد قابلة للتفسير "ديالكتيكيًا" كتحركات خاطئة ضمن المسار الصحيح. وأصبحت بدلًا من ذلك ما قاله دائمًا عنها نقادها بالضبط: خسارة، وضياع، وإخفاق، وجريمة.

رفض فوريه ومعاصروه من الشباب اللجوء إلى التاريخ، الذي لون النقاشات الفكرية في أوروبا منذ بداية الثلاثينيات. وشددوا على عدم وجود "سردية عليا" تنظم مجرى أعمال البشرية. ومن ثم لا سبيل لتبرير السياسات أو الأعمال العامة التي أدت حينذاك إلى معاناة حقيقية بذريعة الفوائد المتوخاة لاحقًا. صحيح أن "البيض المكسور هو الذي يصنع عجة جيدة"، لكن بناء مجتمع أفضل لا يقوم على أنقاض البشر. قد يبدو هذا الاستنتاج أعرج نوعًا ما من منظور لاحق، نظرًا إلى عقود عدة من الجدل النظري والسياسي المكثف؛ لكن يتضح بصورة جلية مدى التغيير الحاصل لهذا السبب بالذات.

في فيلم "ليلتي عند مود" (*Ma Nuit Chez Maud*)، وهي مغامرة أدبية أخرجها إريك رومير في عام 1969، يخوض أحد الفلاسفة الشيوعيين وزميله الكاثوليكي نقاشًا مسهبًا حول المزاعم المتضاربة بشأن رهان باسكال على الله ورهان الماركسي على التاريخ. من منظور لاحق، لم تكن المحادثة في حد ذاتها التي استرعت الانتباه نظرًا إلى كونها مألوفة لأي شخص يسمح له عمره بتذكر أوروبا الستينيات، وإنما الجدية التي تعاطى بها الممثلون علاوةً على ملايين المشاهدين المعاصرين أيضًا. وبعد مرور عشر سنوات، تحول الموضوع، إن لم نقل الفيلم، إلى أحد معالم تلك الحقبة. وبدأ اللجوء إلى التاريخ في الدفاع عن الخيارات السياسية غير المستساغة يتسم بالسذاجة الأخلاقية لا بل بالقسوة. وكما قال كامو منذ سنوات عدة، "المسؤولية تجاه التاريخ تحرر المرء من المسؤولية تجاه البشر" [(295)].

دشن عدم اليقين الجديد بشأن "التاريخية" (والتاريخ) عقدًا خلافيًا لمفكري أوروبا الغربية المتفطنون بحذر إلى أن تفكك المخططات التاريخية الكبرى والسرديات العليا قد يترك آثارًا سلبية على الطبقات المتحاورة التي تتحمل المسؤولية الأولى عن نشرها، والتي هي نفسها الآن، كما بدا لكثير منهم، موضوع اللامبالاة المهينة. في أيلول / سبتمبر عام 1986، تحسر بيار بورديو، عالم الاجتماع الفرنسي - في بوح ذاتي لصحافي فرنسي على انفراد - على انحدار وضع المفكر الملتزم الشأن العام قائلًا: "بالنسبة إلي، أعتقد أنه إذا كان ثمة قضية كبرى اليوم فهي قضية الدفاع عن المثقفين" [(296)].

وصف إزايا برلين ذات مرة نكران الذات الثقافي أمام "التاريخ" بـ "الأسلوب الألماني الرهيب للتحرر من عبء الخيار الأخلاقي". حكم قاس بعض الشيء على الألمان، وهم ليسوا الوحيدين الأوروبيين الذين ينتقصون من ذواتهم على مذبح الضرورة التاريخية. مع أن لهذه الفكرة جذورها في الفلسفة الرومانسية الألمانية، لكنها تشير إلى الفراغ الناشئ في الأفكار السياسية الأوروبية؛ لأنه إذا انتفى وجود "قضية كبرى"، وإذا سقط الإرث التقدمي، وإذا لم يكن التاريخ أو الضرورة قابلين للاستخدام بثقة دفاعًا عن فعل أو سياسة أو برنامج فكيف بالتالي يمكن للإنسان أن يحكم على معضلات العصر الكبرى؟

لا يمثل ذلك مشكلة بالنسبة إلى الراديكاليين التاتشريين الذين يعدون السياسات العامة امتدادًا للمصالح الخاصة والسوق حكمًا ضروريًا وكافيًا على القيم والنتائج. ولم تشكل الأزمنة قلقًا غير عادي لمحافظي أوروبا التقليديين، الذين تنبع لديهم مقاييس الخير والشر في الأمور الإنسانية من المعايير الدينية والتقاليد الاجتماعية التي تضررت بالتأكيد لكن تسونامي الستينيات الثقافي لم يطغَ عليها بالكامل بعد. كان **اليسار** التقدمي، الذي لا يزال يتمتع بحضور مهيمن في التبادل السياسي والثقافي الأوروبي، يحتاج بصورة ملحة إلى نص مختلف.

كانت مفاجأته الشاملة أنه اكتشف إما لغة سياسية عامية جديدة، أو لغة قديمة جدًا تم اكتشافها حديثًا، حيث كانت لغة الحقوق أو الحريات متداولة بكثافة في جميع الدساتير الأوروبية، وليس أقلها دساتير الديمقراطيات الشعبية. وعُد "الحديث عن الحقوق" بوصفه طريقة تفكير في السياسة غير عصري على الإطلاق في أوروبا لسنوات عدة. وبعد أن أدت الحقوق - ولا سيما الحق في تقرير المصير - دورًا محوريًا بعد الحرب العالمية الأولى في النقاشات الدولية بشأن تسويات ما بعد الحرب؛ كانت مطالبة معظم الأطراف المعنية في مؤتمر فرساي للسلام بحقوقهم صاخبة جدًا في أثناء ضغطهم على القوى العظمى لتحقيقها، لكنها كانت حقوقًا جماعية: حقوق الأمم والشعوب والأقليات.

أضف إلى ذلك أن سجل الحقوق المؤكدة جمعيًا كان سجلًا تعيسًا. اشتبكت حقوق أكثر من جماعة إثنية أو دينية حول مطالب إقليمية متنازع عليها عادةً. وكان واضحًا بصورة محزنة أن القوة وليس القانون هي السبيل الفعال الوحيد لتحقيق الهدف. لم تكن حقوق الأقليات مصانة داخل الدول، ولا حقوق الدول الضعيفة مؤمنة تجاه ادعاءات جيرانها الأشد قوة. وكما رأينا، استنتج منتصرو عام 1945 وهم ينظرون إلى آمال فرساي الخائبة، أن حماية المصالح الجماعية تتم بصورة أفضل عبر إعادة تجميع مناطقية مؤلمة لكنها فعالة (ستعرف لاحقًا باسم التطهير العرقي). أما بالنسبة إلى الأشخاص المحرومين من الجنسية، فقد كف التعامل معهم على أساس أنهم حالة شذوذ قضائي في عالم الدول والأمم، وإنما عُدوا كأفراد ضحايا الظلم أو الاضطهاد.

تمحور بالتالي حديث الحقوق بعد عام 1945 على الأفراد. ويعد ذلك درسًا آخر من دروس الحرب. على الرغم من تعرض الرجال والنساء للاضطهاد بسبب هويتهم الجماعية (اليهود، الغجر، البولنديون، ...إلخ) فقد عانوا كأفراد أيضًا، وبهذه الصفة سعت الأمم المتحدة الجديدة لحمايتهم عبر اعتمادها الحقوق الفردية. كان للاتفاقات المختلفة حول حقوق الإنسان والإبادة الجماعية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، التي دُمجت في القانون والمعاهدات الدولية، أثر تراكمي في الوعي العام: اجتمع اهتمام القرن الثامن عشر الأنكلو - أميركي بالحريات الفردية مع تأكيد منتصف القرن العشرين بالذات على التزامات الدولة، لضمان تلبية طيف متنام من مطالبات كثيرة أو قليلة؛ بدءًا بالحق في الحياة ومرورًا بـ "الحق" في "صدقية الإعلان" وانتهاءً بأمور أخرى.

تعزى انطلاقة هذا الخطاب القانوني بشأن الحقوق الفردية في عالم السياسة الحقيقي إلى مصادفة تراجع الماركسية الذي تلازم مع انعقاد المؤتمر الدولي للأمن والتعاون في أوروبا، الذي افتتح في هلسنكي في العام نفسه الذي صدرت فيه **أرخبيل الغولاغ** في باريس. حتى ذلك الحين لم يكن الحديث عن "الحقوق" مفضلًا منذ زمن طويل لدى المثقفين الأوروبيين من ذوي التوجهات اليسارية، مرددين بذلك صِدى رفض ماركس الشهير لـ "حقوق الإنسان

المزعومة" بوصفها حقوقًا أنانية و"برجوازية". لا يُنظر في الأوساط التقدمية بجدية إلى تعابير مثل: "الحريات" أو "التحرر" أو "الحقوق" أو ما يماثلها من المفاهيم التجريدية المرتبطة "بالإنسان على العموم"، ما لم تتبعها صفات محددة مثل: "البرجوازية" أو"البروليتارية" أو"الاشتراكية".
بناءً عليه، انتقدت مجموعة من المثقفين على يسار الحزب الاشتراكي الفرنسي الموحد حزبها في عام 1969 (الذي كان حينذاك بقيادة ميشيل روكار وبيير منديس فرانس) بسبب دعمه الإصلاحيين في براغ. أعلنوا أن الأخيرَيْن "ضحيتان طوعيتان لأيديولوجيات البرجوازية التافهة (الإنسانية، الحرية، العدالة، التقدم، حق الاقتراع السري الشامل، ...إلخ)". لم يكن ذلك حدثًا معزولًا، ففي مجرى الستينيات، تجنب الكثير من المعلقين الغربيين ذوي التوجهات اليسارية والآراء السياسية المعتدلة تمامًا ذكر كلمات مثل "الحقوق" أو "الحريات" بسبب خوفهم من الظهور بمظهر السذج. كما تحاشى الشيوعيون الإصلاحيون وأنصارهم في أوروبا الشرقية استخدام مثل هذه اللغة: يعود السبب في حالتهم إلى تدنيسها، والحط من قيمتها في الخطاب الرسمي.
لكن أصبح شائعًا بصورة مطردة منذ أواسط السبعينيات العثور على خطب وكتابات لدى جميع ألوان الطيف السياسي في أوروبا الغربية، تتحدث بحرية تامة عن "حقوق الإنسان" و"الحريات الشخصية". وكما لاحظ أحد المراقبين الإيطاليين في عام 1977، فإن فكرة ومثال الحرية "غير المجزأة" أصبحت مطروحة للنقاش علنًا في أوساط اليسار "من دون تعمية أو غوغائية" أول مرة منذ الحرب [(297)]. لكن ذلك لم يُتَرجَم في المجال السياسي على الفور؛ وتخبط بلا جدوى الكثير من أحزاب العمال والاشتراكيين في أوروبا الغربية في الثمانينيات، حيث لجأوا في الكثير من الحالات إلى الاستيلاء غير المشروع على برامج خصومهم لتغطية عجزهم. لكن انفتاحهم الجديد على مفردات الحقوق والحريات منح المفكرين والمثقفين في أوروبا الغربية حرية الوصول إلى اللغة المتغيرة للمعارضة السياسية في أوروبا الشرقية، وأسلوبًا للتواصل عبر خط الانقسام - جرى ذلك في الوقت الملائم تمامًا، حيث كان تغير حقيقي ومميز يشق طريقه إلى الشرق من الستار الحديدي.
كتب الشيوعي الإصلاحي التشيكي زدينيك ملينار في عام 1975 "رسالة مفتوحة إلى الشيوعيين والاشتراكيين في أوروبا"، وجهها في المقام الأول إلى "الشيوعيين الأوروبيين" ناشدهم فيها الدعم في مواجهة القمع الذي تعرض له المنشقون في تشيكوسلوفاكيا. تلاشت أوهام الشيوعية الإصلاحية بعد نضال مرير. لكن ملينار كان بالأصل جزءًا من أقلية، لأن معظم نقاد الشيوعية المحليين في الكتلة السوفياتية كانوا مندهشين من إيمانه بكل من الاشتراكية والمتعاطفين الغربيين معها.

أعرض معظم هؤلاء النقاد، الذين لم يصبحوا "منشقين" (وهو مصطلح غير مرغوب فيه عمومًا من الذين يُطلَق عليهم)، عن النظام وعن اللغة "الاشتراكية" التي تبناها. أصبحت تلك اللغة في أعقاب عام 1968 ذات وقع مزيف إلى حد غريب، بما في ذلك تبنيها الخشبي لمقولات "السلام" و"المساواة" و"النيات الأخوية الحسنة". ولا سيما من قبل ناشطي الستينيات الذين أخذوها على محمل الجد. شكل الأخيرون، وأغلبيتهم الساحقة من الطلاب والباحثين والصحافيين والكتاب المسرحيين والأدباء، ضحايا القمع الرئيسين في تشيكوسلوفاكيا خصوصًا، حيث قدرت قيادة الحزب بزعامة غوستاف هوساك ("رئيس النسيان") بصورة صحيحة أن حظوظها الأفضل في "استعادة النظام" كامنة في تهدئة السخط الشعبي، عبر إجراء تحسينات مادية إلى جانب الإسكات الفعال لجميع الأصوات المعارضة وأي إشارات إلى الماضي القريب.

وباضطرارهم إلى العمل تحت الأرض - بالمعنى الحرفي للعبارة في حالة التشيكيين، حيث اضطر الكثير من الأساتذة والكتاب العاطلين من العمل إلى العمل كوقّادين وعمال مراجِل - بالكاد تمكن المعارضون من الدخول في حوار سياسي مع مضطهديهم. وفي المقابل، تخلوا عن المفردات الماركسية ومراجعات العقود السابقة الفكرية، وصنعوا من ظروفهم فضيلة وتبنوا موضوعات "غير سياسية". من بين هذه الموضوعات، مثلت "الحقوق" إلى حد بعيد الموضوع الأسهل منالًا بفضل اتفاقيات هلسنكي.

أولت جميع دساتير الكتلة السوفياتية حقوق المواطن وواجباته اهتمامًا رسميًا، لذلك فإن حزمة الحقوق الإضافية والمحددة تمامًا المُتَفَق عليها في هلنسكي لبت حاجة نقاد الشيوعية المحليين إلى ثغرة استراتيجية. وكما أشار المؤرخ التشيكي بيتر بيثارت، فإن القضية لا تتعلق بالمطالبة ببعض الحقوق غير المقرة حتى ذلك الحين - بما يشكل دعوة مؤكدة نحو مزيد من القمع - بل المطالبة بتلك الحقوق التي يعترف بها النظام أصلًا والمنصوص عليها في قوانينه، ما يمنح "المعارضة" مناخًا معتدلًا ومحافظًا إلى حد ما، بينما يجبر "الحزب" على اتخاذ موقف دفاعي.

إن التعاطي بجدية مع المعنى الحرفي للقانون "الاشتراكي" تعدى حدود التعامل التكتيكي، إلى حد عده أداة لإحراج الحكام الشيوعيين. في المجتمعات المغلقة، حيث يعد كل شيء بمثابة سياسة - وعلى هذا الشكل تنتفي السياسة - تفتح الحقوق مسارًا إلى الأمام، وثغرة أولى في ستار التشاؤم الذي اكتنف أوروبا الشرقية في "سبعينيات الصمت" وتضع حدًا لاحتكار النظام للغة كسلطة. زد على ذلك أن الحقوق الدستورية للأشخاص تقدم بحكم طبيعتها بالذات شهادة رسمية على وجود أشخاص كما هم عليه إلى جانب مطالبهم تجاه بعضهم وتجاه المجتمع، وترسم مسافة بين الأفراد العاجزين والدولة الكلية القدرة.

كانت الحركة من أجل الحقوق ("حقوق الإنسان")، مثلما أقر المنظر الهنغاري الشاب ميكلوش هارازتي، بمثابة اعتراف بأن التصحيح الضروري لعيوب الشيوعية لا يذهب باتجاه شيوعية أفضل، بل باتجاه تأسيس - أو إعادة تأسيس - المجتمع المدني (أي "البرجوازية"). ولم تغِب السخرية عن بال المثقفين في براغ وبودابست، والتي يتضمنها الحديث عن الماركسية والسعي لاستبدال الدولة الاشتراكية بالمجتمع البرجوازي. لكن كما أوضح زميل هارازتي الهنغاري ميهالي فاجدا، فإن تفوق البرجوازية يحوز على تفضيل مؤكد لـ "التجربة التاريخية التي لا تطاق لطغيان المواطن" في بلدانهم.

تكمن أهمية الجهود المبذولة لإعادة بناء المجتمع المدني؛ وهو تعبير غامض يصف هدفًا غير مؤكد، لكنه اعتُمِد على نطاق واسع منذ أواسط السبعينيات فصاعدًا من المعارضين المثقفين في أوروبا الشرقية، في الاعتراف باستحالة محاولات إصلاح دولة الحزب بعد عام 1968. وقد أخذت قلة قليلة على محمل الجد فكرة أن يعترف هوساك في براغ أو هونيكر في برلين (بالطبع فضلًا عن السوفيات أنفسهم) بمنطق "حديث الحقوق"، وأن يحترموا دساتيرهم. الحديث عن الحقوق بالمعنى النظري يعني بالضبط تبيان غيابها في الممارسة العملية، وتذكير المراقبين في الداخل والخارج بمقدار "اللاحرية" التي التي كانت تعيشها بالفعل تلك المجتمعات. وبدلًا من المشاركة مع السلطات الشيوعية، تحدثت المعارضة الجديدة عمدًا بطريقة تجاوزتها.

شكل ذلك بالنسبة إلى المنشقين أمثال هارازتي أو آدم ميتشنيك في بولندا - الذي سطرَت مقالته "المذهب التطوري الجديد" الصادرة في عام 1967 الكثير من استراتيجية المعارضة البولندية في السنوات التالية - انفصالًا جذريًا عن ارتباطات شبابهم بالماركسية وأولوياتها الاجتماعية والاقتصادية. بالنسبة إلى أولئك الذين لم ينجروا من بعيد إلى النقاشات الماركسية من أمثال فاتسلاف هافل، فقد كان الانتقال أسهل. وبصفته ابن رجل أعمال ثري في براغ، جردت الحكومة الشيوعية عائلته من أملاكها بعد عام 1948، لم يبدِ هافل أيًا من مظاهر حماسة الشباب الثوري الذي انخرط فيها معاصروه، ولم يؤد دورًا نشطًا بارزًا في جهودهم الإصلاحية قبل عام 1968. واتسمت علاقته بالسلطات الشيوعية بالعدائية على الدوام. ويعود الفضل في ذلك إلى أصوله البرجوازية إلى حد كبير، لكنها لم تكن عدائية سياسية على الإطلاق.

تحول هافل في خضم تعرضه للمضايقة والاعتقال والسجن في منتصف السبعينيات والثمانينيات إلى شخصية سياسية بامتياز في نهاية المطاف. لكن رسالته ظلت غير سياسية بالمطلق. أصر على فكرة عدم مجادلة أصحاب السلطة. حتى إن قول الحقيقة لم يكن همه الأول، مع أن ذلك مهم جدًا في نظام قائم على الأكاذيب. وكتب أن الشيء الوحيد الذي له معنى في ظل الظروف القائمة حينها هو "العيش في الحقيقة" وكل ما عداه تسوية: "يجبر

القيامُ بتشكيل قوى تجميع سياسية المرءَ على ممارسة لعبة السلطة، بدلًا من إعطاء الأولوية للحقيقة".
أوضح هافل في عام 1984، في مقالة له تعكس أهداف المعارضة الفكرية التشيكوسلوفاكية الهشة وتكتيكاتها، أن الهدف هو العمل باستقلالية مهما حاول النظام أن يقيدك؛ ووجوب أن يعيش المرء كما لو أنه تمتع بحرية حقيقية. قلما انطبقت هذه الوصفة على معظم الناس، كما عرف هافل ذلك جيدًا: "ربما تعد هذه الأساليب غير عملية في عالم اليوم، وصعبة التطبيق جدًا في الحياة اليومية. لكنني لا أعرف بديلًا أفضل من ذلك".
لم يكن موقف هافل هذا بلا سوابق حتى في الآونة الأخيرة. أوصى لودفيغ فاكوليك عبر مخاطبته زملاءه - حينذاك - في أثناء انعقاد المؤتمر الرابع للمؤلفين التشيكيين في حزيران / يونيو 1967 باتباع استراتيجية "كما لو أن" مماثلة. خاطبهم قائلًا: "يتعين علينا ممارسة دورنا كمواطنين ... وإلقاء الخطب كما لو أننا بالغون ومستقلون من الناحية القانونية". لكن في أجواء الستينيات المفعمة بالتفاؤل كان الأمل لا يزال يحدو فاكوليك وغيره بقيام أصحاب السلطة بنوع من التسوية والتكيف. تغيرت الظروف في الوقت الذي تبنى فيه ميتشنيك أو هافل حججًا مماثلة، حيث لم تعد القضية تتعلق بتقديم المشورة للحكومة بشأن طريقة الحكم، بل بتقديم اقتراح إلى الأمة، بالمثال، كيف تعيش.
في ظروف السبعينيات، تبدو فكرة مثقفي أوروبا الشرقية "تقديم اقتراح إلى الأمة" حول كيفية انسجامها مع ذاتها، طموحًا كبيرًا - لم يكن معظم المثقفين في موقف يسمح لهم باقتراح أي شيء حتى بين بعضهم البعض، فضلًا عن الاقتراح على مواطنيهم بشكل عام. كانت الإنتلجنسيا، ولا سيما في هنغاريا وبولندا، جاهلةً إلى حد كبير بأوضاع المراكز الصناعية وآرائها، بل وأكثر بعدًا عن عالم الفلاحين. في الحقيقة، يمكن القول إنه بفضل الشيوعية - نظام سياسي وضع "المثقفين على طريق السلطة الطبقية" على حد تعبير المنشقين الهنغاريين إيفان زيليني وجورج كونراد - عاد التمييز الأوروبي الأوسط القديم بين "الإنتلجنسيا" و"الشعب" (الذي يعد أكثر قابلية للتطبيق في مجتمعات أرستقراطية مثل هنغاريا وبولندا منه في مجتمعات شعبية مثل تشيكوسلوفاكيا، لكنه فُرِض بشكل مصطنع حتى هناك بعد عام 1948) إلى الظهور بشكل حاد.
كان البولنديون أول من ردم هذه الفجوة. في عام 1976، رد النظام بقسوة على سلسلة من الإضرابات الاحتجاجية على الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية، حيث قام بضرب العمال واحتجازهم في مدينتي أورسوس ورادوم الصناعيتين. وفي أيلول / سبتمبر عام 1976، أعلن جاسيك كورون وبعض زملائه عن تشكيل كور (KOR)؛ وهي الأحرف الأولى الدالة على لجنة الدفاع عن العمال، في استجابة كسرت عن سابق تصور وتصميم اللامبالاة المتبادلة بين

العمال والمثقفين، والتي طبعت الاحتجاجات قبل عدة سنوات. تمثل هدف كور ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان المدنية (ROPCIO)، التي أسست بعد بضع أشهر، في التشهير بالاعتداءات على الحريات المدنية للعمال والمساعدة في دفاعهم القانوني وتشكيل جبهة مشتركة. وبعد 3 سنوات، تولى في كانون الأول / ديسمبر 1979 قادة كور المثقفون - بعض اليهود والكاثوليك والشيوعيين السابقين دون سواهم - مسؤولية تأطير "ميثاق حقوق العمال" ونشره.

نشأ، أو بالأحرى تأكد، فضاء مدني مستقل في بولندا عن إطار مواجهة اجتماعية. وُلِد عبر الحدود في تشيكوسلوفاكيا، بل وفي ظل ظروف سياسية أقل ملاءمة، انطلاقًا من فرصة قانونية. وقعت مجموعة من المواطنين التشيكوسلوفاكيين في كانون الثاني / يناير 1977 وثيقة (نشرت في البداية على شكل بيان في صحيفة ألمانية غربية) انتقدوا فيها حكومتهم على فشلها في تنفيذ مواد الدستور التشيكوسلوفاكي المتعلقة بحقوق الإنسان، والوثيقة الختامية لاتفاقيات هلسنكي لعام 1975، وعهود الأمم المتحدة حول الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية، التي صادقت عليها براغ جميعًا - في حالة مرسوم هلسنكي 120، فقد أُدرج رسميًا في القانون التشريعي التشيكي [(298)].

وصف الموقعون على هذه الوثيقة ("ميثاق 77" كما باتت تعرف أنفسهم بأنهم جماعة "فضفاضة غير رسمية ومفتوحة ... توحدها الرغبة في السعي فرديًا وجماعيًا لاحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية في بلادنا وفي جميع أنحاء العالم". وحرصوا على تأكيد أن ميثاق 77 ليس تنظيمًا، بلا قوانين أو أجهزة دائمة و"لا يشكل قاعدة لأي نشاط سياسي معارض"؛ وهو نص قُصد منه التزام التصرف ضمن حدود القانون التشيكوسلوفاكي.

بقي ميثاق 77 ثمرة جهد شبكة صغيرة من الأفراد الشجعان، الذين لم يمثلوا سوى أنفسهم: وقع الوثيقة الأصلية 243 شخصًا، وانضم إليهم في منتصف العقد التالي 1621 شخصًا آخر (من السكان البالغ عددهم 15 مليونًا). كان من بين أوائل الناطقين باسم الميثاق: هافل، وجيري هاتشيك (وزير الخارجية في حكومة دوبتشيك)، وجان باتوشكا الفيلسوف التشيكوسلوفاكي الرائد المسن، وجميعهم من المثقفين المعزولين الذين لم يتمتعوا بالنفوذ أو المكانة العامة؛ لكن ذلك لم يمنع السلطات من الرد بشراسة على بيانهم بأنه: "نص معادٍ للدولة، ومعادٍ للاشتراكية، وديماغوجي، وهدام". كما جرى وصف الموقعين بأشكال مختلفة - بلغة مشتقة حرفيًا من محاكمات الخمسينيات الصورية كـ "خونة ومرتدين" و"خدم مخلصين للإمبريالية وعملاء لها" و"سياسيين مفلسين" و"مغامرين دوليين". وتعرض الموقعون للانتقام والترهيب، بما في ذلك الفصل من العمل، وحرمان أبنائهم من دخول المدارس، وتعليق رخص السير العائدة لهم، ونفيهم قسريًا، وحرمانهم من الجنسية، واعتقالهم ومحاكمتهم وسجنهم.

دفعت المعاملة القاسية التي تعرض لها الموقعون على ميثاق 77 والاضطهاد الحاقد الذي تسلط على جيل جديد من الموسيقيين الشباب (ولا سيما فريق الروك المُسمى "شعب الكون البلاستيكي") إلى تشكيل مجموعة داعمة في نيسان / أبريل 1978 باسم "لجنة الدفاع عن المضطهدين ظلمًا" (فونس) (VONS) ذات الأهداف المماثلة لأهداف كور. تمثل رد نظام براغ على هذا التطور الأخير باعتقال ستة من الأشخاص البارزين في فونس، بمن فيهم هافل، وحاكمتهم في العام التالي بتهمة التخريب. ثم صدر الحكم عليهم في تشرين الأول / أكتوبر 1979 بالسجن لمدد وصلت إلى خمس سنوات كحد أقصى.

تبنت جميع الأنظمة الشيوعية (باستثناء رومانيا تشاوشيسكو) نهج هنغاريا كادار إثر أحداث عام 1968. لم تعد هذه الأنظمة تتظاهر حتى بالسعي للحصول على ولاء حقيقي من رعاياها، وطلبت من الشعب أن يقدم فحسب العلامات الظاهرية المعبرة عن الامتثال العام. تمثل أحد أهداف الميثاق - مثله مثل فونس أو كور - في التغلب على لامبالاة مواطنيهم السلبية في الشؤون العامة. وشدد هافل بصورة خاصة على ضرورة حرمان الحكومات من الرضى لرؤية الناس وقد انتقصوا من قدر أنفسهم طمعًا بالسلامة. وإلا فإن في وسع النظام - بحسب ما كتب - الاعتماد على "مخفر أمامي داخل كل مواطن"؛ وهو الموضوع الذي شرحه في مقالته الكلاسيكية "قوة المستضعفين" بمثال عن البقال الذي وضع، بصورة شعائرية استعراضية، على نافذة متجره شعار "يا عمال العالم، اتحدوا!".

توافقت بعض مخاوف الإنتلجنسيا المعارضة أكثر من البعض الآخر مع جهود التغلب على تلك اللامبالاة العامة والخوف. مثلت إحداها الكارثة البيئية الناشئة التي سبق ذكرها في الفصل الخامس عشر. وبحسب أرقام نشرها النظام نفسه، أصاب التلوث "بمعدلات خطيرة" 45 في المئة من 3500 ميل من أنهار سلوفاكيا في عام 1982، كما أن أربعة أخماس مياه الآبار في القسم الشرقي من الجمهورية غير صالحة للاستهلاك البشري. وسبب ذلك، إلى حد كبير، الإفراط في استخدام الأسمدة في المزارع الجماعية في المنطقة، مما أدى إلى تلف المحاصيل وتسمم التربة مثلما حدث في مناطق التربة السوداء في الاتحاد السوفياتي.

عُدت بوهيميا الشمالية الأسوأ لجهة تلوث الهواء في أوروبا في بداية الثمانينيات، وذلك بسبب استخدام الفحم البني (الرخيص) في الإنتاج الصناعي وتوليد الطاقة. أُنتج 64 مليارًا من أصل 73.5 مليار كيلوواط ساعي من الطاقة المولدة في المنطقة من حرق هذا الوقود عالي الكبريت في المحطات. وبالنتيجة فإنه بحلول عام 1983 ماتت أو شارف على الموت حوالى 35 في المئة من مجموع الغابات التشيكية، وتلوث ثلث المجاري المائية التشيكية، إلى درجة أصبحت معها غير صالحة حتى للاستخدام الصناعي. واضطرت

الحكومة في براغ نفسها إلى إنشاء خدمة استشفائية مخصصة للتعامل مع أمراض الجهاز التنفسي عند الأطفال. وصف إيفان كليما في قصة قصيرة بعنوان **مؤامرة عيد الميلاد** (*A Christmas Conspiracy*)، نزهة قصيرة في شوارع العاصمة التشيكية على الشكل الآتي: "الظلام، والضباب الكثيف البارد العابق بالدخان والكبريت والغضب".

الدولة هي التي كانت مصدر التلوث في ظل الاشتراكية. لكن المجتمع هو الذي عانى. لذلك، أصبح التلوث موضع اهتمام عام، وموضوعًا سياسيًا ضمنيًا أيضًا: لأنه من الصعب جدًا حماية البيئة عندما لا يكون لأحد مصلحة في اتخاذ تدابير وقائية. ولا يمكن تنفيذ تحسينات إلا بفرض عقوبات رسمية دائمة وفعالة، وهذه لا بد أن تصدر عن السلطة نفسها التي كانت تشجع الهدر في المقام الأول. فأي مدير مصنع أو مزرعة حصيف بما فيه الكفاية لكي يخاطر بـ "حصصه" في تطبيق إجراءات للحد من التلوث بمبادرة ذاتية منه سيضع نفسه في مشكلة خطيرة. النظام الاقتصادي الشيوعي ضار ببيئته بحكم طبيعته؛ وهي النتيجة التي تزايد باطراد عدد الواصلين إليها [(299)].

انشغل الكتاب والباحثون لأسباب وجيهة بموضوع الرقابة. اختلفت معوقات النشر أو الأداء اختلافًا كبيرًا من بلد شيوعي إلى آخر. اعتبارًا من عام 1969 بدأت السلطات في تشيكوسلوفاكيا بالقمع السافر: لم يجرِ منع الآلاف من الرجال والنساء من النشر أو الظهور العلني فحسب، بل ومُنع التطرق إلى مجموعة واسعة جدًا من المواضيع والأشخاص والأحداث. وعلى النقيض من ذلك، وفرت الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها وصحفها في بولندا نوعًا من فضاء شبه محمي، أمكن عبره ولو بحذر ممارسة درجة ما من الحرية الأدبية والفكرية.

هنا وكما هي الحال في هنغاريا، تجلت المشكلة غالبًا في الرقابة الذاتية. من أجل ضمان الوصول إلى الجمهور، سعى المثقفون والفنانون والباحثون دائمًا إلى تكييف أعمالهم أو مداورتها، أو تشذيب حججهم، تحسبًا لاعتراضات رسمية محتملة. وتعين عدم تجاهل الفوائد المهنية وحتى المادية لتسوية كهذه في مجتمعات تتميز بالجدية في التعامل مع الثقافة والفنون، لكن التكلفة الأخلاقية لاحترام الذات ربما تكون عالية. كما كتب هاينه قبل 150 عامًا بعبارات أقر بها على الفور كثير من مفكري أوروبا الشرقية: "جلادو الفكر هؤلاء يجعلوننا مجرمين. لأن المؤلف ... كثيرًا ما يرتكب جناية وأد الأطفال؛ إنه يقتل بنات أفكاره مدفوعًا برعب مجنون من عقل الرقيب".

كان هذا أحد أنواع التواطؤ الجزئي. والصمت نوع آخر؛ الانكفاء الداخلي في حالة "التقية" لدى تشيسلاف ميلوش في **العقل الأسير** (*Captive Mind*). لكن من يفصح عن آرائه عبر تدوير أعماله في نسخ كربونية محظورة يواجه المصير المظلم لما يشبه الاختفاء؛ وذلك بأن تقتصر أفكاره وفنونه على جمهور قليل ومغلق؛ إنهم يمارسون في أحسن الأحوال ما سماه بأسًى مثقف تشيكي

"الرضا الاستمنائي" من طريق نشر الـ "ساميزدات" [300] التي يقرأها 2000 مثقف، وهم أنفسهم جميعًا من يكتبها أيضًا.
غير أن الشجاعة في حد ذاتها لا تضمن الجودة. حيث أُحيطت الكتابة السرية غير الامتثالية والمعارضة وذات الجانب الخطر في كثير من الأحيان (ولا سيما لدى المعجبين بها في الغرب) بهالة من الرومانسية والأهمية المبالغ فيها أحيانًا. ومن الممكن للأفكار الأصيلة والجذرية أن تتفتح وتزدهر على "مزبلة" الكتلة السوفياتية؛ تعتبر كتابات هافل وميتشنيك أفضل مثال على ذلك، لكنها ليست الوحيدة في أي حال، إنها **أزهار الشر** الشيوعية [301]. أما بالنسبة إلى كثيرين غيرهم، عدم النشر لا يضمن الجودة أيضًا. لا تعد "الرقابة مصدر وحي" (جورج ستينر). ولا يعد المرء موهوبًا لمجرد أن النظام رفضه.
لذلك، كانت سمعة حتى بعض مثقفي المعارضة المعروفين تذبل وتنكمش عندما تتعرض لسوق الأفكار الحرة. ويعد الهنغاري جورج كونراد الذي لاقت مقالاته الذاتية اللذة عن "**مناهضة السياسة**" إعجابًا واسعًا في الثمانينيات، واحدًا من كثيرين تواروا عن المشهد بعد عام 1989. وقد استوعب البعض جيدًا، على غرار الروائية الألمانية الشرقية كريستا وولف، حقيقة إن مصاعب أن تكون كاتبًا في ظل الشيوعية ذاتها هي التي أمدتها بمواضع للكتابة وقدر معين من الطاقة (ومكانة عامة). وهذا أحد الأسباب التي جعلت كثيرًا من المثقفين في المجتمعات الشيوعية يفضلون التخلي عن فرصة الهجرة أو المنفى، مفضلين الاضطهاد مع المكانة على الحرية وفقدان الأهمية.
كان الخوف من فقدان الأهمية في تلك السنوات منشأ عامل آخر وهو الإصرار العارم على الإلحاح في "العودة" إلى أوروبا. وكما الرقابة، اقتصر هذا الهاجس على المثقفين؛ في الواقع وقع بمعظمه على الكتاب من المقاطعات الغربية من إمبراطورية آل هابسبورغ السابقة، حيث كان التخلف والتأخر الذي فرضته أوامر السوفيات مؤلمًا بشكل خاص. كتب الروائي وكاتب السيناريو التشيكي ميلان كونديرا، المتحدث الأبرز عن هذه المشاعر من منفاه في باريس، والذي رأى أن مأساة أوروبا الوسطى (وهو مصطلح جغرافي أشهره كونديرا علنًا لخدمة وجهة نظره) تتجسد في استيلاء الدكتاتورية الآسيوية الغريبة عليها.
لم يكن كونديرا محل تقدير كبير في وطنه، حيث سبب منفاه ونجاحه امتعاض أقرانه الذين اختاروا (على حد قولهم) التخلي عن الاثنين. لكن جرى التداول بمقولته العامة على نطاق واسع، ولا سيما بالقدر الذي توجهت فيه إلى القراء الغربيين المتهمين بإهمال وتجاهل غربهم "الآخر" نسبةً إلى شرقهم - موضوع أشار إليه ميلوش سابقًا في الخمسينيات عندما لاحظ أنه "ينبغي تخصيص فصل في كتاب افتراضي عن الشعر البولندي بعد الحرب للسخرية وحتى الاستهزاء بتعامل الأوروبيين الغربيين، ولا سيما المثقفين الفرنسيين".
في رأي كونديرا، الذي شكك بمبادرات المواطنين مثل ميثاق 77، فلا يعدو أن يكون الظرف التشيكي في ظِل الشيوعية امتدادًا للمشكلة القديمة للهوية

الوطنية والمصير في قلب أوروبا، حيث كانت الدول والشعوب الصغيرة معرضة دائمًا لخطر الزوال. واعتقد أن قضية معارضة المثقفين هناك وفي الخارج متمثلة في جذب اهتمام المجتمع الدولي إليها وليس إضاعة الوقت في محاولة تغيير إمبراطورية موسكو "البيزنطية". وإضافةً إلى ذلك، "أوروبا الوسطى مصير الغرب، لكن بشكل مركز". وافقه هافل قائلًا: الشيوعية هي المرآة المظلمة التي وضعها التاريخ في وجه الغرب.
امتنع البولنديون أمثال ميتشنيك عن استخدام مصطلح "أوروبا الوسطى" أو التحدث كثيرًا عن "العودة إلى أوروبا" نظرًا إلى كونهم جزئيًا، وعلى النقيض من التشيكيين، وفي وضع أتاح لهم متابعة لصيقة لأهداف قابلة للتحقيق. لا يعني ذلك أن البولنديين وغيرهم لم يحلموا بيوم يتقاسمون فيه فوائد المجموعة الأوروبية الجديدة - أي مقايضة خرافة الاشتراكية الفاشلة بأسطورة "أوروبا" الناجحة. لكن كان لديهم أولويات أكثر إلحاحًا، كما سوف نرى.
كان لدى الألمان الشرقيين مخاوفهم الخاصة أيضًا. إحدى مفارقات "السياسة الشرقية" كما طبقها برانت وخلفاؤه، عبر تحويل مبالغ كبيرة من العملة الصعبة إلى ألمانيا الشرقية وإغداق الاعتراف والاهتمام والدعم عليها؛ أنها حملت المسؤولين الألمان الغربيين من دون قصد على تبديد أي فرصة للتغيير الداخلي، بما في ذلك إصلاح الاقتصاد الصناعي الملوث والمتقادم في ألمانيا الشرقية. بـ "بناء الجسور" وتوأمة المدن وتقديم احترامهم والنأي بأنفسهم عن النزعة الانتقادية الغربية لأنظمة الكتلة الشرقية، منح رجالاتُ الدولة في بون قيادة جمهورية ألمانيا الديمقراطية شعورًا زائفًا بالاستقرار والأمن.
وإن "شراء" ألمانيا الغربية السجناء والمعارضين السياسيين حرم المعارضين في ألمانيا الشرقية من بعض أبرز منشقيها. لم يتمتع أي مجتمع شيوعي آخر بنظير غربي مطابق له يتحدث اللغة نفسها. ولذلك ظل إغراء المغادرة موجودًا، وتصدر "الحق في الحركة" تلقائيًا قائمة الحقوق التي شغلت الكتاب والفنانين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. لكن العديد من النقاد "الداخليين" لنظام ألمانيا الشرقية اختاروا عدم التخلي عن بلادهم أو عن أفكارهم القديمة.
في الواقع، كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية بحلول نهاية السبعينيات الدولة الشيوعية الأوروبية الوحيدة التي بقيت تتباهى بوجود معارضة غير رسمية وحتى ماركسية داخل الحزب. وهاجم جميع المنشقين البارزين السلطات الشيوعية من يسارها؛ الموقف الذي أفقدهم صدقيتهم وحضورهم في أماكن أخرى من أوروبا الشرقية؛ الأمر الذي علق عليه بصورة لاذعة الكاتب التشيكي جيري بيليكان.
يعتبر رودولف باهرو أحد هؤلاء، وهو الذي تم ترحيله إلى الغرب في عام 1979 بعد سنوات من الاضطهاد، والمعروف بمقالته "البديل" التي هي عبارة عن نقد ماركسي صريح لـ "الاشتراكية القائمة". وكذلك روبرت هافمان الشيوعي

القديم، الذي حوكِم وغُرم في تلك السنوات بسبب دفاعه بالنيابة عن المغني الشعبي وولف بييرمان (الذي طُرد إلى الغرب في عام 1976)، فهو لم ينتقد الحزب الحاكم لانتهاكه الحقوق، بل انتقده لخيانته مبادئه وتشجيعه الاستهلاك الشامل والملكية الخاصة للسلع الاستهلاكية. وكان فولفغانغ هاريش الشخصية البارزة في الدوائر الفلسفية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية والناقد القديم للانحراف "البيروقراطي" للنظام، على القدر نفسه من المعارضة الصاخبة لـ "أوهام النزعة الاستهلاكية"، التي رأى أن مهمة الحزب الحاكم إعادة تثقيف الجماهير للتحذير منها.

على غرار بولندا، مالت معارضة الشيوعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى التكتل حول الكنيسة: اتحاد الكنائس الإنجيلية (البروتستانتية) في ألمانيا. وهنا نجد لغة جديدة من الحقوق والحريات ارتكزت على العقيدة المسيحية، وتعززت (مثلما هي الحال في بولندا مرة أخرى) بالتعاون مع المؤسسة الوحيدة الباقية من مرحلة ما قبل الاشتراكية. ويعزى نفوذ الكنائس أيضًا إلى أهمية قضية "السلام" في دوائر المعارضة الألمانية الشرقية.

عُدَّ "دعاة السلام" (peaceniks) الغربيون، والنشطاء المطالبون بنزع السلاح النووي في أماكن أخرى من أوروبا الشرقية، مشبوهين إلى حد كبير. ونُظر إليهم في أحسن الأحوال على أنهم أبرياء سذج، وأدوات غير واعية على الأرجح تلاعب بها السوفيات [(302)]. ورأى فاتسلاف هافل من ناحيته أن الحركة الأوروبية الغربية المتنامية المناهضة للحرب في الثمانينيات أداة مثالية لإشراك الإنتلجنسيا الغربية وتحويلها وتحييدها. وشدد على أن "السلام" ليس خيارًا في بلدان دائمة الحرب مع المجتمع. السلام ونزع السلاح في ظل الظروف السائدة سيجعلان أوروبا الغربية حرة ومستقلة، ويُبقيان على أوروبا الشرقية تحت السيطرة السوفياتية. وإنه لمن الخطأ فصل قضية "السلام" عن المطالبة بالحقوق والحريات. أو كما صاغها آدم ميتشنيك: "شرط الحد من خطر الحرب هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان".

لكن حركة السلام في ألمانيا الشرقية وجدت لها صدًى محليًا عميقًا. لا شك في أن الفضل في ذلك عائد في جزء منه إلى الروابط مع ألمانيا الغربية. لكن، ثمة شيء آخر. كان في استطاعة جمهورية ألمانيا الديمقراطية - دولة طارئة بلا تاريخ ولا هوية - مع قشرة من المعقولية أن تعد السلام، أو في الأقل "التعايش السلمي"، مبررًا لوجودها. لكنها كانت في الوقت نفسه وإلى حد بعيد ذات صبغة عسكرية أقوى وأكثر تشربًا للروح العسكرية من الدول الاشتراكية الأخرى: أُدرجت "الدراسات الدفاعية" في مدارس ألمانيا الشرقية منذ عام 1977، واتصفت حركة الشبيبة التابعة للدولة بسمات شبه عسكرية على نحو غير عادي حتى بالمقاييس السوفياتية. وقد وجد التوتر الناتج من هذا التناقض الصارخ متنفسًا له في حركة معارضة استمدت جزءًا كبيرًا من دعمها من تركيزها على قضايا السلام ونزع السلاح.

اعتمد النظام في ألمانيا الشرقية منذ عام 1962 الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة 18 شهرًا لجميع الرجال الذين تراوحت أعمارهم بين 18 و50. لكنه بعد عامين أضاف منفذًا للتملص منها: على الراغبين في إعفائهم من الخدمة العسكرية من منطلق أخلاقي الانضمام إلى "جنود البناء" (Bausoldaten)؛ وهم عبارة عن وحدة عمل بديلة. وعلى الرغم من أن العضوية فيها ربما شكلت عائقًا في مرحلة لاحقة في الحياة، لكن مجرد وجودها عنى اعتراف جمهورية ألمانيا الديمقراطية بحقيقة وشرعية الاستنكاف على أسس ضميرية. وانضم بحلول عام 1980 الآلاف من الرجال في ألمانيا الشرقية إلى "جنود البناء" مشكلين بذلك شبكة كبيرة واعدة لنشطاء السلام.
لذا عندما بدأ القساوسة اللوثريون في عام 1980 بتقديم الدعم والحماية لنشطاء السلام الأوائل تمكنوا من ذلك إلى حد كبير من دون تبعات رفض الدولة. ثم امتدت حركة السلام الوليدة من الكنائس إلى الجامعات. وقُدر لها الدعوة ليس إلى قضية نزع السلاح فحسب، بل وإلى الحق في التعبير عنها من دون معوقات أيضًا. وبهذه الطريقة غير المباشرة، وجد المعارضون من ألمانيا الشرقية سبيلًا ولو متأخرًا للاتصال (واللحاق بركب) المعارضة في أماكن أخرى من الكتلة.
لم يتمتع الرومانيون بمثل هذا الحظ. شجع ظهور "ميثاق 77" الكاتب الروماني بول غوما وسبعة مثقفين آخرين على نشر رسالة دعم جريئة، أدت إلى تعرضهم جميعًا للقمع الفوري. بخلاف ذلك بقيت رومانيا صامتة، كما كانت على مدى ثلاثة عقود. أجبر غوما على الذهاب إلى المنفى، ولم يحتل أحدٌ مكانه. يتحمل الغرب قدرًا من المسؤولية عن ذلك - لأنه لو ظهر "ميثاق 77" روماني أو نسخة محلية عن حركة "تضامن" البولندية (ينظر الفصل التاسع عشر)، ما كان محتملًا أن يتلقى دعمًا غربيًا كبيرًا. لم يطلب أي رئيس أميركي في أي وقت من الأوقات من الدكتاتور نيكولاي تشاوشيسكو أن "يدع رومانيا كي تكون رومانيا".
بل إن الاتحاد السوفياتي سمح بحرية عمل بعض المثقفين لكن مقيدة بإحكام؛ وكان معظمهم من العلماء البارزين، ومن فئة ذات امتيازات دائمًا. تعرض عالم البيولوجيا زوريس ميدفيديف - الذي تداولت النشرات السرية "لساميزدات" في الستينيات لوقت طويل قصة فضحه لنظرية (تروفيم) ليسينكو للمضايقات أولًا ثم للحرمان من الجنسية في ما بعد. واستقر في المملكة المتحدة في عام 1973. لكن أندريه ساخاروف؛ الفيزيائي النووي الأشهر في البلاد والناقد المخضرم للنظام، بقي حرًا، حتى عارض علنًا غزو أفغانستان في عام 1979، ما جعل وجوده لا يطاق. كان ساخاروف أكبر من أن يتم تجاهله (وهو الحاصل على جائزة نوبل للسلام في عام 1975) ومهمًا إلى حد لم يسمح بنفيه إلى الخارج. أُجبِر هو وزوجته يلينا بونر، على العيش في منفى (داخلي) في مدينة غوركي المغلقة.

شدد ساخاروف دائمًا على أنه يطالب بمحاسبة الاتحاد السوفياتي على أوجه قصوره واضطهاده منتقديه، وليس السعي لإطاحته؛ الموقف الذي وضعه في مكان ما بين جيل الشيوعيين الإصلاحيين القديم ومنشقي أوروبا الوسطى الجدد. عومل الآخرون، الأقل أهمية والمعادون علنًا للسوفيات، بقسوة أشد بكثير. أمضت الشاعرة ناتاليا غوربانيفسكايا 3 سنوات في سجن مستشفى الأمراض العقلية، بزعم أنها مصابة مع مئات غيرها بـ "الفصام البطيء". وأمضى فلاديمير بوكوفسكي؛ المشهور بأنه أصغر الراديكاليين سنًا، 12 عامًا في السجون ومعسكرات العمل وعنابر الطب النفسي السوفياتية، قبل أن تؤدي الاحتجاجات الدولية على سوء معاملته في عام 1976 إلى مبادلته بالشيوعي التشيلي لويس كورفالان.
باستثناء مثل هذه الاحتجاجات العرضية لمصلحة بعض الأفراد، والحملة المدبرة لمصلحة حق اليهود السوفيات بالهجرة، قلما أولى الغرب اهتمامًا ملحوظًا بشؤون الاتحاد السوفياتي الداخلية، وأقل بكثير من الاهتمام بحلول بداية الثمانينيات بالمعارضة الداخلية في بولندا أو حتى تشيكوسلوفاكيا على سبيل المثال. لم ينسحب الاتحاد السوفياتي من الجمعية العالمية للطب النفسي إلا في عام 1983، عندما بدأت الجمعية أخيرًا، وبعد تأخرٍ مخزٍ، بانتقاد انتهاكاته.
لكن بدفع خارجي أو دونه، لم تحذو الأغلبية الساحقة من المثقفين السوفيات، ولو تجريبيًا، حذو الأنموذج الذي اتبعته أماكن أخرى في أوروبا الشرقية. ظل الخوف المستوحى من قمع ستالين يرخي ظلالًا كثيفةً كالكفن على المشهد الأخلاقي بعد ثلاثة عقود على وفاته. وحتى لو لم يتحدث عنه أحد بالفعل، حرص الجميع باستثناء النقاد الأشد صراحة وشجاعة على البقاء ضمن حدود المواضيع واللغة السوفياتية المشروعة، مفترضين لأسباب وجيهة أن الاتحاد السوفياتي وُجِد ليبقى: ظهر مؤلفون مثل أندريه أمالريك الذي نشرت مقالته "هل يبقى الاتحاد السوفياتي حتى عام 1984؟" أول مرة في الغرب في عام 1970، وأعيد نشرها موسعة. وبعد عشر سنوات كانوا متنبئين لكن غير نمطيين. وعندما حل عام 1983 بدا الاتحاد السوفياتي، على النقيض من أنظمة الدمى التي نصبها على حدوده، ثابتًا في مكانه لزمن أطول مما تذكره معظم مواطنيه، ومستقرًا بالفعل.
لم تتمتع معارضة المثقفين في أوروبا الوسطى بتأثير فوري يذكر. لم يفاجئ ذلك أحدًا: لم تشمل الواقعية الجديدة لمنشقي حقبة السبعينيات الإدراك المتحرر من الوهم بفشل الاشتراكية فحسب، بل والتقدير الجلي لحقائق السلطة أيضًا. هناك حدود أيضًا لما يمكن المرء أن يطلبه من الناس: قدم الكاتب التشيكوسلوفاكي لودفيك فاكوليك في **مقالة عن الشجاعة** حججًا مقنعة بشأن عدم توقع الكثير من الناس العاديين، الذين يكافحون من أجل مواصلة حياتهم اليومية. عاش معظم الناس في "منطقة رمادية" أخلاقيًا، آمنة

في ظل فضاء خانق حل الخضوع فيه مكان الحماسة. من الصعب تبرير مقاومة نشطة للسلطة عندما تكون محفوفة بالمخاطر؛ نظرًا إلى أنها - بالنسبة إلى معظم الناس العاديين مرةً أخرى - تبدو غير ضرورية. أكثر ما يمكن المرء توقعه من معظم الناس "أعمالًا واقعية غير بطولية".
كان المثقفون يتحدثون غالبًا مع بعضهم البعض بدلًا من التوجه إلى المجتمع ككل: قدموا في بعض الحالات مراجعات ضمنية بشأن حماستهم السابقة. وعلاوةً على صفتهم ورثة (وفي بعض الحالات أبناء بالمعنى الحرفي للكلمة) الطبقة الحاكمة من الجيل الأول من السلطة الاشتراكية، انتقل التعليم والامتيازات بكفاءة مقبولة عبر الأجيال، ولا سيما في بولندا وهنغاريا، لكن ذلك لم يقربهم دائمًا من عموم السكان. ومثلما كان حالهم في الماضي، عندما دافعوا عن الأنظمة التي صاروا يعارضونها، ظلوا أقلية ضئيلة من السكان ولا تمثل إلا نفسها.
لذا عندما كتب جورج كونراد بنوع من الإيجاز المعبر: "يجب على شخص عاقل ألا يرغب في إزاحة الآخرين عن مواقع السلطة السياسية كي يتولاها بنفسه"، فإنه اعترف بحقيقة بسيطة مفادها: لا يوجد "شخص عاقل" في موقع ملائم للقيام بشيء من هذا القبيل. يشكل هذا التقدير في حد ذاته، لحقائق الحياة القاتمة، الخلفية وراء إصرار المعارضة على اعتماد اللاعنف أيضًا: ليس في تشيكوسلوفاكيا حيث للسلبية تاريخ طويل في مواجهة السلطة، ولا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ازداد تأثير الكنيسة اللوثرية في الأوساط المعارضة فحسب، بل وفي بولندا حيث مثل ذلك التقدير سواء لميتشنيك ولغيره عائقًا براغماتيًا وأخلاقيًا أمام "مغامرات" خطيرة وغير ذات جدوى.
يكمن إنجاز المعارضة الجديدة في مكان آخر. كانت السبعينيات والثمانينيات في الشرق كما في الغرب أزمنةَ عدم اليقين. تبددت طاقات الستينيات وفقدت مُثُلها السياسية صدقيتها الأخلاقية. وأفسحت المشاركة في الشأن العام الطريق أمام حسابات المنفعة الخاصة. وعبر إطلاق حوار حول الحقوق وتركيز الانتباه على مفهوم "المجتمع المدني" الغائم نوعًا ما، والإصرار على التحدث عن الصمت الذي خيم على حاضر أوروبا الوسطى وماضيها - بالوعظ العلني الوقح كما كان عليه الحال - بنى هافل وآخرون نوعًا من فضاء "افتراضي" عام حل محل الفضاء الذي دمرته الشيوعية.
كان الاقتصاد الشيء الوحيد الذي لم يتطرق إليه المثقفون المنشقون كثيرًا. كان ذلك نوعًا من الواقعية أيضًا. شكل النمو الاقتصادي - أو بتعبير أدق الصناعي - منذ ستالين هدف الاشتراكية ومقياس نجاحها الرئيس على حد سواء. كان الاقتصاد، كما رأينا في الفصل الثالث عشر، الشغل الشاغل لجيل سابق من المفكرين الإصلاحيين: عكس هذا مرة أخرى هواجس النظام الشيوعي الخاصة. وردد صدى الافتراض المشترك بين الماركسيين وغير الماركسيين على حد سواء، بأن السياسة ككل شأن اقتصادي في نهاية

المطاف. كان النقاش النقدي الذي غُلف في صورة توصيات بالإصلاح الاقتصادي أقرب ما يكون إلى نوع من معارضة مرخصة في العقد التنقيحي بين عامي 1956 و1968.
لكن بحلول منتصف السبعينيات أصبح من الصعب على أي مراقب مطلع على أحوال الكتلة السوفياتية التحدث بجدية عن إمكان الإصلاح الاقتصادي من الداخل. ولا ينحصر السبب بمجرد انهيار لغة الاقتصاد الماركسي بعد عقود من التعسف الجائر. واعتبارًا من عام 1973 بدأت اقتصادات أوروبا الشرقية بالتراجع بحدة حتى خلف معدلات النمو المنخفضة لأوروبا الغربية. وباستثناء الطفرة المالية الخاطفة التي أصابت الاتحاد السوفياتي الغني بالنفط والناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود، وضع تضخم السبعينيات و"عولمة" التجارة والخدمات في الثمانينيات اقتصادات الكتلة السوفياتية في وضع حرج ميؤوس منه. بلغت في عام 1963 حصة دول الكوميكون 12 في المئة من مجموع التجارة العالمية. وانخفضت بحلول عام 1979 إلى 9 في المئة، ثم انهارت بسرعة [(303)].
لم تستطع بلدان الكتلة السوفياتية منافسة اقتصادات الغرب الصناعية على الجودة؛ ولم يتمتع أي منها باستثناء الاتحاد السوفياتي نفسه بموارد مستدامة من المواد الأولية التي يمكن بيعها للغرب، وبالتالي كانت غير قادرة على منافسة حتى الدول النامية. لم تستطيع منظومة الكوميكون المغلقة المستبعدة المشاركة في شبكات التجارة الجديدة في أوروبا الغربية وفي الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، ولم تكيف الدول الشيوعية في أي حال من الأحوال اقتصاداتها بما يتناسب ومستويات الأسعار العالمية من دون المخاطرة بإثارة غضب المستهلكين المحليين (الأمر الذي حصل في بولندا في عام 1976).
الخلل أصاب الاقتصادات الشيوعية بالشلل بحلول هذا الوقت كان عدم كفاءة مزمنًا ومسنودًا عقائديًا. أضاعت الكتلة السوفياتية، بسبب الإصرار العنيد على أهمية الإنتاج الصناعي الأولي لـ "بناء الاشتراكية"، فرصة الانتقال من الإنتاج الموسع إلى الإنتاج المكثف ذي القيمة العالية الذي قلب الاقتصادات الغربية في مجرى الستينيات والسبعينيات. وعوضًا عن ذلك، ظلت معتمدةً على الأنموذج المبكر للنشاط الاقتصادي الذي شاع في ديترويت أو حوض الرور في العشرينيات، أو في مانشستر في أواخر القرن التاسع عشر.
بناءً على ذلك، كانت تشيكوسلوفاكيا في عام 1981 ثالث أكبر دولة (بالنسبة إلى الفرد) مصدرة للحديد الصلب في العالم. وخططت جمهورية ألمانيا الديمقراطية حتى لحظة نهايتها المريرة لإنتاج دائم التوسع لسلع صناعية ثقيلة عفى عليها الزمن. لن يرغب أحد - إذا تمتع بحرية الاختيار - في شراء الصلب التشيكي أو الآلات الألمانية الشرقية ما لم تكن أسعارها مدعومة جدًا: وبالتالي أُنتجت هذه السلع بخسارة وبيعت بخسارة. في الواقع تحولت الاقتصادات من

النمط السوفياتي إلى اقتصادات انتقصت القيمة عوض الإضافة إليها: أصبحت المواد الأولية المستوردة أو المستخرجة من باطن الأرض أكثر قيمة من البضائع النهائية التي تصنع منها.
تعرض الاقتصاد السوفياتي للإنهاك حتى في المناطق ذات المزايا النسبية. ومثلما اختار الكوميكون هنغاريا لصناعة الشاحنات والحافلات، كذلك اختصت ألمانيا في الثمانينيات بصناعة أجهزة الكومبيوتر. لم تتصف الآلات المنتجة في ألمانيا الشرقية بالتقادم وانعدام الثقة بها فحسب، بل وبعجز النظام المركزي بكل بساطة عن إنتاج ما يكفي منها أيضًا. بحلول عام 1989 لم تنتج ألمانيا الشرقية (عدد سكانها 16 مليونًا) سوى اثنين في المئة من عدد أجهزة الكومبيوتر التي أنتجتها النمسا (التي بلغ عدد سكانها 7.5 مليون نسمة)، علمًا بأن النمسا ليست منافسًا يذكر كمنتج لأجهزة الكومبيوتر في السوق الدولية، وبالتالي كانت "مزايا المقارنة" في هذه الحالة "نسبية" حصرًا - أنفقت ألمانيا الشرقية ملايين الماركات على إنتاج سلع غير مطلوبة توافرت في السوق العالمية بأسعار أقل وجودة أعلى.
تكمن المسؤولية الكبرى عن كل ذلك في الخلل المتأصل في التخطيط المركزي. في أواخر السبعينيات وصل عدد إدارات الـ "غوسبلان"؛ وهي الهيئة المركزية السوفياتية للتخطيط الاقتصادي، إلى 40 إدارة أشرفت على فروع الاقتصاد المختلفة وعلى 27 وزارة اقتصادية منفصلة. وأصبح الهوس بالأهداف الرقمية سيئ الصيت إلى حد المحاكاة التهتكية الذاتية الساخرة: اقتطع تيموثي غارتون آش أمثلة من "خطة الشعب الاقتصادية لبلدية برينزلاوير بورغ" (في برلين الشرقية)، التي أعلنت عن "زيادة مقررة في مقتنيات الكتب في المكتبات من 350 ألفًا إلى 450 ألف كتاب، وزيادة عدد المقترضين بنسبة 108.2 في المئة" [(304)].
جعلت منظومة الأسعار الثابتة التأكد من التكاليف الحقيقية والاستجابة للاحتياجات أو للتكيف مع القيود التي تفرضها الموارد أمورًا مستحيلة. خشي الإداريون في جميع المستويات من الإقدام على المخاطرة أو المبادرة مخافة خفض الناتج الكلي على المدى القصير. وفي كل الأحوال، انعدمت لديهم الحوافز لأن مناصبهم مضمونة بغض النظر عن كفاءاتهم بفضل "ميل" بريجنيف الشهير إلى "استقرار الكوادر" (كلمة السر المعمول بها منذ عام 1971 فصاعدًا). تكبد المشرفون على الإنتاج ومديرو المصانع مشقة كبيرة لإخفاء احتياطيات المواد والعمالة عن السلطات - بهدف ضمان تحقيق الأهداف المقررة سلفًا من الجهات العليا - وبالتالي حقق الهدر والنقص اكتفاءً "ذاتيًا" متبادلًا.
ليس تشجيع الركود وعدم الكفاءة التأثير المتوقع لمنظومة كهذه فحسب، بل ودورة دائمة من الفساد أيضًا. إحدى مفارقات المشروع الاشتراكي أن غياب الملكية زاد الفساد ِولم يقلله. عندما لا يمكن شراء السلطة والمنصب

والامتياز، يجري بدلًا من ذلك الاعتماد على العلاقات المتعاضدة من المحسوبية والزبائنية، ويحل التملق الذليل مكان الحقوق القانونية، الذي يكافأ بما يعادله سواء بالأمان أو التدرج الوظيفي. ولتحقيق غايات ولو مشروعة أو متواضعة (علاج طبي، احتياجات ضرورية، فرص تعليمية) لا بد للناس من "لي" القانون بطرائق متنوعة محدودة وبسيطة لكنها فاسدة.

يفسر ذلك إلى حد كبير الزيادة الملحوظة للسخرية في تلك الأيام. وإليكم أحد الأمثلة المعبرة جدًا: لا تعبأ معامل الجرارات أو الشركات المصنعة للشاحنات بتوفير ما يكفي من قطع الغيار نظرًا إلى سهولة تحقيق "معايير الإنتاج" المطلوبة منها بواسطة بناء الآلات الضخمة - ما يؤدي إلى عدم وجود قطع غيار عندما تتعطل هذه الآلات. ولا تذكر البيانات الرسمية المنشورة سوى العدد الإجمالي للآلات من جميع الأنواع التي ينتجها القطاع المعني، ولا تذكر عدد الصالح منها للتشغيل، بالطبع كان العمال أكثر اطلاعًا.

تلخص العقد الاجتماعي الاشتراكي بالطرفة الشعبية اللاذعة التالية: "تظاهر أنك تعمل، ونحن نتظاهر أننا ندفع لك". واعتُبِر كثير من العمال - ولا سيما قليلو المهارة - أصحاب مصلحة في هذا الوضع، لأنهم تلقوا - مقابل الهدوء السياسي - ضمانًا اجتماعيًا ومستوى منخفضًا من الضغط في مكان العمل. وكما ورد في القاموس السياسي الرسمي الصغير المعتمد في ألمانيا الشرقية، بسخرية غير مقصودة، "في الاشتراكية يزول التناقض - الجوهري في الرأسمالية - بين العمل ووقت الفراغ".

لم يكن يعمل بكفاءة عالية نسبيًا في الاقتصاد الشيوعي الأنموذجي في عام 1980 سوى الأقسام المتعلقة بالصناعات الدفاعية ذات التكنولوجيا الرفيعة وما يسمى "الاقتصاد الثاني"؛ أي السوق السوداء للسلع والخدمات. تكمن أهمية هذا "الاقتصاد الثاني" - غير المعترف بوجوده رسميًا - بأنه شاهد على الحالة السيئة للاقتصاد الرسمي. أُحصِي في هنغاريا في أوائل الثمانينيات 84 ألف حِرَفي بسيط - عملوا حصرًا في القطاع الخاص - لبوا 60 في المئة تقريبًا من الطلب المحلي على الخدمات التي تراوحت بين السمكرة والدعارة.

أضف إلى ذلك إنتاج الفلاحين الخاص، مع الموارد العامة (طوب البناء، أسلاك النحاس، قوالب الطباعة) التي كان يجري "تحويلها" كي يستخدمها العمال في استثمارات خاصة. ويمكن رؤية أن الشيوعية على النمط السوفياتي اعتمدت في بقائها - كما الرأسمالية الإيطالية إلى حد كبير - على اقتصاد موازٍ [(305)].

كانت العلاقة تكافلية: لا تستطيع الدولة الشيوعية الاحتفاظ باحتكارها العام إلا بتحويل جميع الأنشطة والاحتياجات، التي لا تستطيع منعها ولا تلبيتها، إلى القطاع الخاص، بينما اعتمد الاقتصاد الثاني على موارد الاقتصاد الرسمي، لكن على حساب عدم كفاءة القطاع العام بالذات، مما ضمن وجود سوق له ورفع قيمته ومن ثم أرباحه بشكل مصطنع.

كان الركود الاقتصادي في حد ذاته بمثابة تقريع دائم لادعاءات الشيوعية في تفوقها على الرأسمالية. وإذا لم يكن حافزًا للمعارضة، فإنه شكل بالتأكيد مصدرًا للسخط. وما عاد معظم الناس، الذين عاشوا في ظل الشيوعية في أثناء حقبة بريجنيف، التي امتدت من أواخر الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات، محكومين بالحياة في إطار الإرهاب أو القمع، لكنها كانت حقبة رمادية وباهتة. أنجب البالغون أطفالًا تضاءلت أعدادهم باطراد، وازداد استهلاكهم للكحول باطراد، وماتوا شبابًا - تضاعف في تلك السنوات معدل استهلاك الفرد السنوي من المشروبات الكحولية في الاتحاد السوفياتي أربع مرات. لم يكن طابع العمارة العامة في المجتمعات الشيوعية غير جذاب من الناحية الجمالية فحسب، بل ورديء وغير مريح، ومرآة صادقة للنزعة التسلطية الرثة للنظام نفسه. وكما قال سائق سيارة أجرة في بودابست لكاتب هذه السطور، مشيرًا إلى صفوف مكتظة من المجمعات السكنية الكئيبة والرطبة، التي تشوه الضواحي الخارجية للمدينة: "نحن نعيش في تلك الأبنية الشيوعية الأنموذجية: الصيف حار والشتاء زمهرير".

كانت الشقق رخيصة على غرار الكثير من الأشياء الأخرى في الكتلة السوفياتية (بلغ متوسط الإيجار 4 في المئة من ميزانية الأسرة الأنموذجية في الاتحاد السوفياتي)، لأن الاقتصاد لا ينتظم بحسب الأسعار، بل بحسب الندرة. وأدى ذلك غرضه بالنسبة إلى السلطات، حيث ساعد التخصيص الاعتباطي للسلع النادرة في الحفاظ على الولاء، لكنه حمل في طياته مخاطر جدية استوعبها جيدًا معظم القادة الشيوعيين. منذ أن اتضح بحلول نهاية الستينيات أكثر من أي وقت مضى استحالة الاعتماد على وعد "الاشتراكية" المستقبلي في ربط المواطنين بالنظام، اختار الحكام الشيوعيون بدلًا من ذلك معاملة رعاياهم كمستهلكين واستعاضوا عن يوتوبيا الغد (الاشتراكية) بوفرة المواد اليوم.

اتخذ هذا الخيار عن سابق تصور وتصميم. في تشرين الأول / أكتوبر 1970 خاطب فاسيل بيلاك التشيكي المتشدد، الذي اضطلع بدور رئيس في دعوة السوفيات لغزو بلاده عام 1968، اللجنة الأيديولوجية لحزبه قائلًا: "[في عام 1948] وضعنا ملصقات على واجهات المتاجر تبين مظاهر الاشتراكية المقبلة، وتقبلها الناس. ومثل ذلك نوعًا مختلفًا من الحماسة وكان زمنًا تاريخيًا مغايرًا، أما اليوم فإننا لا نستطيع وضع ملصقات تبين ما ستبدو عليه الاشتراكية، لكن علينا أن نملأ واجهات المتاجر بالسلع وبذلك نستطيع توثيق مسيرتنا نحو الاشتراكية وأننا نعيشها هنا" [(306)].

تقرر إذًا تشجيع النزعة الاستهلاكية كمقياس لنجاح الاشتراكية. لا ينطبق ذلك على "مناظرة المطبخ" الشهيرة، التي أجراها نيكسون مع خروشوف في عام 1959، عندما أكد فيها الأخير لنائب الرئيس الأميركي بأن الشيوعية ستتفوق على الرأسمالية في المستقبل المنظور. لم يكن لدى بيلاك - على غرار كادار

هنغاريا - مثل هذه الأوهام. اقتنع أن الشيوعية ستكون محاكاة باهتة للرأسمالية ما دامت البضاعة المعروضة تُسعد المستهلكين. وعلى غرار ذلك تعين على إريك هونيكر، الذي حل محل غير المأسوف عليه فالتر أولبريخت في عام 1971 كزعيم للحزب في ألمانيا الشرقية، أن يعرض على مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية "نسخة معدلة" متواضعة عن "معجزة" ألمانيا الغربية في الخمسينيات.

لاقت هذه الاستراتيجية نجاحًا مقبولًا مدة من الزمن. تحسن مستوى المعيشة في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا في خلال السبعينيات، أقله وفقًا لمقياس مبيعات التجزئة. وارتفع باطراد عدد السيارات وأجهزة التلفزيون؛ أيقونات السلع الاستهلاكية المعمرة حينذاك: تضاعفت في بولندا بين عامي 1975 و1989 حصة الفرد من السيارات الخاصة أربع مرات. وفي هنغاريا وصل عدد أجهزة التلفزيون في نهاية الثمانينيات إلى أربعة لكل عشرة من السكان، وكذلك كانت النسبة في تشيكوسلوفاكيا. إذا كان المشترون على استعداد لقبول سلع رديئة الجودة، وغير مبالين بالتصميم والخيارات المحدودة، فقد وجدوا ضالتهم عادةً في المخازن الرسمية أو لدى القطاع "الخاص". أما في الاتحاد السوفياتي، فكان من الصعب العثور على هذه السلع "الاختيارية" - وكانت أغلى ثمنًا نسبيًا.

انطبق الشيء ذاته على الاحتياجات الأساسية. في آذار / مارس 1979 كان يفترض لمتسوق في واشنطن العاصمة أن يعمل 12.5 ساعة لتأمين الحصول على "سلة" شاملة من المواد الغذائية الأساسية (نقانق وحليب وبيض وبطاطا وخضراوات وشاي وبيرة، وغيرها). وبينما "تطلبت" سلة مشابهة 21.4 ساعة عمل في لندن، فقد تطلبت 42.3 ساعة عمل في موسكو، على الرغم من مستويات الدعم العالية [(307)]. وإضافةً إلى ذلك، اضطر المستهلك السوفياتي أو الأوروبي الشرقي إلى قضاء مزيد من الساعات في البحث عن السلع الغذائية وغيرها وشرائها. إذا قيست الحياة في ظل الشيوعية بالزمن والجهد، بدلًا من الروبل أو الكراون أو الفورنت، كانت باهظة الثمن ومرهقة أيضًا.

تكمن مشكلة تعريف الشيوعية بمدى نجاحها في تحقيق رضا المستهلك الخاص في أن اقتصادها بمجمله كان موجهًا - كما ذكر أعلاه - لإنتاج الآلات الصناعية الضخمة والمواد الأولية. وباستثناء المواد الغذائية، لم يحفل الاقتصاد الشيوعي بإنتاج ما أراده المستهلكون (حتى إنه لم يكن فاعلًا كما ينبغي في إنتاج الأغذية أيضًا: أصبح الاتحاد السوفياتي مستوردًا صافيًا للحبوب منذ زمن طويل، وتضاعفت وارداته من الغذاء 3 مرات بين عامي 1970 و1982 وحدها). وشكل استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج السبيل الوحيد للتغلب على هذه العقبة، لكن ذلك استدعى الدفع بالعملة الصعبة. وهذه الأخيرة لا يمكن تأمينها إلا عبر الصادرات: لكن باستثناء النفط السوفياتي، لم تكترث السوق العالمية بالإنتاج الاشتراكي ما لم يُبَع بأسعار مخفضة للغاية. وربما لم تكن تباع مع ذلك

في حالات كثيرة. من الناحية العملية، شكل اقتراض المال من الغرب السبيل الوحيد لوضع السلع على الرفوف في الشرق.
كان الغرب تواقًا بالتأكيد لتقديم هذه "المكرمة". أبدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الخاصة جميعًا رغبة في إقراض بلدان الكتلة السوفياتية: شكل الجيش الأحمر ضمانة مؤكدة للاستقرار، وزور المسؤولون الشيوعيون بيانات إنتاج وموارد بلدانهم لإحداث التأثير المقنع المطلوب [(308)].
تضاعفت ديون تشيكوسلوفاكيا من العملة الصعبة 12 مرة في السبعينيات فحسب. وزادت ديون بولندا من العملة الصعبة إلى حوالى 3000 في المئة، بسبب انغماس الأمين العام جيريك ورفاقه في سياسة السلع الغربية المدعومة، وطرحهم برامج تأمين اجتماعي جديدة ومكلفة للفلاحين، وتجميدهم أسعار المواد الغذائية عند مستويات عام 1965.
عندما يصل الاقتراض إلى هذه المستويات يصبح من الصعب احتواؤه. أثار رفع جيريك أسعار المواد الغذائية في عام 1976 أعمال شغب غاضبة، ما دفع النظام إلى التراجع عنها بسرعة، واختيار مواصلة الاقتراض عوضًا عن ذلك: انصب ثلث خط الاقتراض الخارجي في بولندا بين عامي 1977 و1980 على دعم الاستهلاك المحلي. وأوصى خبراء الاقتصاد الشيوعي في براغ بالتخلص التدريجي من الدعم وطرح أسعار "حقيقية"، لكن قادتهم السياسيين فضلوا بدلًا من ذلك زيادة ديونهم خشية العواقب الاجتماعية لمثل هذا التراجع. وكما كان الحال في حقبة ما بين الحربين، عادت دول أوروبا الشرقية الصغيرة الضعيفة إلى اقتراض الرساميل مرةً أخرى من الغرب لتمويل اقتصاداتها الاكتفائية، وتجنب الخيارات الصعبة.
اضطر ميكلوش نيميث؛ وهو آخر رئيس وزراء شيوعي في هنغاريا، للاعتراف بهذا المستوى بعد سنوات قليلة. قال إن قرض المليار مارك ألماني الذي قدمته بون في تشرين الأول / أكتوبر 1987 وسوقه السياسيون الألمان الغربيون على أنه مساهمة في "إصلاح" الاقتصاد الهنغاري، صُرف في الواقع على النحو التالي: "أنفقنا ثلثيه على الفوائد. والباقي على استيراد السلع الاستهلاكية للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية". وصل عجز الحساب الجاري الرسمي في هنغاريا بحلول عام 1986 إلى 1.4 مليار دولار سنويًا. وارتفعت ديون العملة الصعبة في بولندا بين عامي 1971 و1980 من مليار دولار إلى 20.5 مليار دولار، وكان الآتي أعظم. وأنفقت جمهورية ألمانيا الديمقراطية في سنواتها الأخيرة وفق حساباتها الخاصة 60 في المئة من عائدات التصدير السنوية لتغطية فوائد ديونها الغربية فحسب (وهي ديون منخفضة الفوائد جدًا). وتلقت يوغسلافيا، الزبون المفضل الدائم (غطت الولايات المتحدة بين عامي 1950 و1964 ثلاثة أخماس العجز السنوي لبلغراد) قروضًا سخية، وترتيبات احتياطية على أساس بيانات رسمية لم يكن لها ولو صلة واهية بالواقع.

تضخمت بالإجمال ديون أوروبا الشرقية من العملة الصعبة من 6.1 مليار دولار في عام 1971 إلى 66.1 مليار دولار في عام 1980. ووصلت بحلول عام 1988 إلى 95.6 مليار دولار. لا تشمل هذه الأرقام رومانيا، حيث سدد تشاوشيسكو قروض بلاده الخارجية على حساب معاناة رعاياه الطويلة. وكان مقدرًا لهذه الأرقام أن تكون أعلى لولا بعض إجراءات تحديد الأسعار التي طرحتها هنغاريا في السبعينيات. لكن الرسالة واضحة: لما يقم النظام الشيوعي على اقتراض المال فحسب، بل وعلى اقتراض الوقت أيضًا. كان لا بد من إجراء تعديلات اقتصادية مؤلمة وهدامة اجتماعيًا عاجلًا أم آجلًا.

وفي السنوات التالية، ادعى ماركوس وولف مسؤول جهاز التجسس في ألمانيا الشرقية، أنه استنتج مسبقًا في أواخر السبعينيات أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية "لن تنجح" ولم يكن الوحيد بالتأكيد وحيدًا. أدرك اقتصاديون مثل الهنغاري تاماس بوير ومعاصره البولندي ليتشيك بالسيروفيتش تمامًا مدى الهشاشة التي آل إليها بيت الورق الذي شيده الشيوعيون. لكن الشيوعية ستستمر ما دام الرأسماليون يمولونها. وعززت "حقبة ركود" ليونيد بريجنيف (على حد تعبير ميخائيل غورباتشوف) أوهامًا كثيرة، ليس في الداخل فحسب. لا شك في أن الأمير بوتمكين كان سيبتسم في قبره البعيد عندما أكد تقرير البنك الدولي في عام 1978 أن مستوى المعيشة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية أعلى منه في بريطانيا العظمى.

بيد أن الشيوعيين أدركوا أمرًا فات المصرفيين الغربيين. لم يكن الإصلاح الاقتصادي مؤجلًا في الكتلة السوفياتية فحسب، بل لم يكن حتى على بساط البحث. وبحسب توقع أماليريك في **هل يبقى الاتحاد السوفياتي حتى عام 1984؟** (*Will the USSR Survive Until 1984?*)، نظرت النخبة الشيوعية "إلى النظام مقارنة بالألم الناجم عن عملية تغييره على أنه أهون الشرين". مهما بدت الإصلاحات الاقتصادية ضيقة النطاق ومحدودة الكفاءة، فإن لها تبعات سياسية مباشرة. لم تكن الترتيبات الاقتصادية الاشتراكية حقلًا مستقلًا؛ بل كانت مندمجة تمامًا في صلب النظام السياسي.

لم يكن من قبيل المصادفة أن تقود مجموعة من الانتهازيين المحافظين المسنين جميع الدول التابعة في أوروبا الشرقية. في عصر الواقعية الجديدة تميز هؤلاء بأنهم الأكثر واقعية على الإطلاق: إدوارد جيريك في وارسو (مواليد 1913)، وغوستاف هوساك في براغ (مواليد 1913)، وإريك هونيكر في برلين (مواليد 1912)، ويانوش كادار في بودابست (مواليد 1912) وتيودور جيفكوف في صوفيا (مواليد 1911) - فضلًا عن أنور خوجة في تيرانا (مواليد 1908) وجوزف بروز تيتو في بلغراد (مواليد 1892). وكما ليونيد بريجنيف - المولود في عام 1906 والحائز وسام لينين سبع مرات وبطل الاتحاد السوفياتي أربع مرات والحائز جائزة لينين للسلام والأمين العام للحزب ورئيس الدولة منذ عام 1977

- نشأ هؤلاء الرجال على الأساليب القديمة. ولم يكن لديهم أدنى دافع لسحب البساط من تحت أرجلهم. وكانت نيتهم الوحيدة أن يموتوا في أسرتهم [(309)].
لم تكن حقيقة أن "الاشتراكية القائمة فعلًا" اتسمت بخلل وظيفي وفقدان الصدقية في حد ذاتها خاتمة مصيرها. أكد ألكسندر سولجنستين بحماسة في خطبة تسلمه جائزة نوبل في عام 1971 (سلمت بالنيابة) أنه "عندما يتبدد الكذب وتنكشف عورة العنف السافر بكل قباحته، عندئذٍ سينهار العنف الذي غدا متهالكًا". لكن هذا لم يكن صحيحًا تمامًا، لأن العنف السوفياتي السافر كان قد انكشف منذ وقت طويل. وسينكشف مرة أخرى في الغزو الكارثي لأفغانستان في عام 1979. وكانت أكذوبة الشيوعية تتلاشى بالتدريج. وتبددت كليًا في السنوات التي تلت عام 1968.
لكن أوان انهيار النظام لم يكن قد حان. تمثلت مساهمة لينين المميزة في التاريخ الأوروبي باختطافه تراث الطرد المركزي (التفاعل الحيوي) السياسي للنزعة الراديكالية الأوروبية، وتجييرها لمصلحة السلطة، عبر نظام مبتكر لاحتكار الحكم: جُمعت مقاليده من دون تردد وأبقي عليها بقوة في مكان واحد. قد تستمر أطراف النظام الشيوعي بالتأكّل إلى ما لا نهاية؛ لكن شرارة انهياره النهائي لن تأتي إلا من المركز. في قصة زوال الشيوعية، لم يكن الازدهار الملحوظ لنوع جديد من المعارضة في براغ أو وارسو سوى نهاية البداية. لكن ظهور نوع جديد من القيادة في موسكو نفسها هو الذي شكل بداية النهاية.

قراءات إضافية

Bahro, Rudolf. *The Alternative*. 1978.

Funder, Anna. *Stasiland*. London: Granta, 2003.

Garton Ash, Timothy. *The Uses of Adversity: Essays on the Fate of Central Europe*. New York: Random House, 1989.

Havel, Václav. *The Power of the Powerless: Citizens against the State in Central - eastern Europe*. Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1985.

Koehler, John. *Stasi: The Untold Story of the East German Secret Police*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1999.

Konrád, György. *Antipolitics. An Essay*. New York: H. Holt, 1987.

Kopstein, Jeffrey. *The Politics of Economic Decline in East Germany, 1945 - 1989*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1997.

Kornai, János. *Contradictions and Dilemmas: Studies on the Socialist Economy and Society*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1986.

Rakovski, Marc. *Towards an East European Marxism*. New York: St. Martin's Press, 1978.

Skilling, H. Gordon & Paul R. Wilson. *Civic Freedom in Central Europe: Voices from Czechoslovakia*. New York: St. Martin's Press, 1991.

Solzhenitsyn, Aleksandr. *The Gulag Archipelago*. New York: Perennial, 2002.

Tismaneanu, Vladimir. *The Crisis of Marxist Ideology in Eastern Europe: The Poverty of Utopia*. New York: Routledge, 1988.

Triska, Jan F. & Charles Gati. *Blue - collar Workers in Eastern Europe*. Boston: Allen & Unwin, 1981.

Vaculík, Ludvík. *A Cup of Coffee with my Interrogator: The Prague Chronicles of Ludvík Vaculík*. London: Readers International, 1987.

Evgenia Ginzburg, *Journey into the Whirlwind* (Harcourt, 1967); (292) Margarete Buber - Neumann, *Von Potsdam nach Moskau: Stationen eines Irrweges* (Stuttgart: Deutsche Verlags - Anstalt, 1957); Wolfgang Leonhard, *Child of the Revolution* (Pathfinder Press, 1979), first published in Cologne in 1955 as *Die Revolution Entlässt ihre Kinder*, Victor Serge, *Mémoires d'un révolutionnaire* (Paris: 1951); Boris Souvarine, *Stalin. A Critical Survey of Bolshevism* (first published in English in 1939).

(293) وصل إلى فرنسا وحدها 80 ألف لاجئ من فيتنام بين عامي 1975 و1981.

(294) في عام 1963، بعد مدة طويلة من فقدان اهتمامه بـ "شيوعييه" في فرنسا، كان كاتب مسرحية **الأيدي القذرة** (*Les Mains Sales*) لا يزال يتحدث في براغ بحماسة عن الواقعية الاشتراكية إلى جمهور مستغرب من الكتاب والمثقفين التشيكيين.

(295) 'La responsabilité envers l'Histoire dispense de la responsabilité envers les êtres humains'.

(296) 'Pour ma part, je pense que s'il y a une grande cause aujourd'hui, c'est la défense des intellectuals'.

يراجع:

Le Nouvel Observateur, #1140 (Septembre 1986), 'Les Grandes Causes, ça existe encore?'.

(297) Antonino Bruno, *Marxismo e Idealismo Italiano* (1977), pp. 99 - 100.

(298) كان من المستغرب أن تصادق الحكومة التشيكوسلوفاكية على مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 1976 - وكان الدولة الـ 35 التي تفعل ذلك - والتي تجعل المواثيق ملزمة بموجب القانون الدولي.

(299) لكن وجد معارضون حتى داخل أنصار البيئة، حيث حذر الكاتب السلوفاكي ميلان سيميتشكا زملاءه (ومن ضمنهم هافل) من الانتقاص من فوائد الحداثة: "أنا أؤيد الرأي القائل بأنه حتى التلوث الذي يصاحب الازدهار الصناعي أفضل من الفوضى والوحشية التي ابتليت بها تلك المجتمعات غير القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأفرادها".

Milan Šimečka, "A World With Utopias or Without Them," *Cross - Currents*, 3 (1984), p. 26.

(300) وهي أعمال أدبية أو فنية يجري تداولها عبر نسخ كربونية، تكتبها وتتداولها مجموعة مغلقة من المهتمين. (المترجم)

(301) تعد يوغسلافيا الاستثناء الذي يوضح القاعدة: "بما أنه لا يوجد على الإطلاق ثقافة رسمية راسخة في يوغسلافيا (لا يمنع ذلك من وجود شخصيات

رسمية في الحياة الثقافية)، فلا توجد بالتالي ثقافة معارضة طبيعية أو سرية أو بديلة أو موازية لها كالتي نمت بقوة في البلدان الاشتراكية الأخرى.
Dubravka Ugresic, *The Culture of Lies* (1998), p. 37.

(302) ولأسباب وجيهة، لأنه كما اكتشفنا فقد اخترقت الاستخبارات السوفياتية والألمانية الشرقية في ذلك الحين حركات السلام البريطانية والألمانية الغربية بالكامل.

(303) انزلقت بولندا وتشيكوسلوفاكيا خلال الثمانينيات إلى خانة النمو الاقتصادي السلبي، وكان اقتصادهما ينكمش بالفعل. وربما بدأ اقتصاد الاتحاد السوفياتي نفسه بالانكماش في عام 1979.

(304) Timothy Garton Ash, *The Uses of Adversity* (NY: 1989), p. 9.

(305) تشابه الكثير من الأراضي الزراعية في الاتحاد السوفياتي وهنغاريا ورومانيا مرةً أخرى مع ملكيات القرن التاسع عشر العظيمة: قام العمال الزراعيون ذوو الأجور القليلة والأداء العاجز، الذين افتقروا إلى المعدات الكافية، بالحد الأدنى لخدمة أرباب عملهم الغائبين، في الوقت الذي احتفظوا فيه بطاقتهم لخدمة العمل الحقيقي في ملكياتهم العائلية.

(306) أنا ممتن للدكتورة بولينا برين على هذه الإحالة.

(307) بلغت في عهد بريجنيف تكلفة إنتاج رطل واحد من لحم البقر 3 روبلات ونصف الروبل، لكنه بيع في المخازن بروبلين فقط. ودعمت الجماعة الأوروبية مزارعيها أيضًا بالنسبة نفسها تقريًبا. وبطبيعة الحال يتمثل الفرق في أن أوروبا الغربية استطاعت تحمل أعباء سياسة زراعية مشتركة، بينما لم يستطع الاتحاد السوفياتي تحمل ذلك.

(308) انضمت هنغاريا في إطار التهنئة الذاتية المشتركة إلى صندوق النقد الدولي في أيار / مايو 1982. ولم يتبين أن حكومتها قللت بشكل خطر من قيمة الديون الداخلية والخارجية على مدى العقد السابق إلا في عام 1989.

(309) فضلًا عن أنهم على غرار بريجنيف يعدون من أكبر مستهلكي العصر. وتصور طرفة سوفياتية من تلك الحقبة الزعيم السوفياتي وهو يتباهى أمام والدته ببيته الريفي وسياراته وأكواخ الصيد التي يملكها، وتجيبه قائلةً "رائع جدًا يا ليونيد. لكن ماذا لو عاد الشيوعيون إلى السلطة؟".

الفصل التاسع عشر: نهاية النظام القديم

"لا نستطيع المضي في العيش على هذا المنوال"

ميخائيل غورباتشوف (إلى زوجته في آذار / مارس 1985) "تمر الحكومات الرديئة بأخطر أوقاتها عندما تبدأ بإصلاح نفسها"

ألكسيس دو توكفيل

"ليس لدينا أي نية في إيذاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو زعزعة استقرارها"

هاينريش ويندلين، وزير العلاقات بين الألمانيتين في ألمانيا الغربية

"تُظهر التجربة الداخلية أن الظروف تجبر الشيوعيين على إبداء سلوك عقلاني أحيانًا والموافقة على إجراء تسويات"

آدم ميتشنيك

"أيها الشعب، حكومتكم عادت إليكم"

فاتسلاف هافل في خطبته الرئاسية في 1 كانون الثاني / يناير 1990

تبدأ الرواية التقليدية للانهيار النهائي للشيوعية ببولندا. في 16 تشرين الأول / أكتوبر 1978 انتخب كارول فويتيلا، كاردينال كراكوف، ليكون البابا، واتخذ اسم يوحنا بولس الثاني، كأول بولندي يتولى هذا المقام. أثار انتخابه توقعات غير مسبوقة في العصر الحديث: عده البعض في الكنيسة الكاثوليكية متطرفًا محتملًا - كان صغير السن (لم يتجاوز الـ 58 عند انتخابه بابا في عام 1978، بعد تعيينه رئيسًا لأساقفة كراكوف وهو لا يزال في الثلاثينيات) إلا أنه خريج المجمع الفاتيكاني الثاني. كان الرجل الحيوي وصاحب الكاريزما الشخص الذي أكمل عمل البابوين يوحنا الثالث والعشرين وبولس السادس، وقاد الكنيسة إلى عهد جديد، ولم يكن بيروقراطي محافل.

شعر المحافظون الكاثوليك من جهتهم بالارتياح جراء السمعة التي تمتع بها فويتيلا من ناحية الصلابة اللاهوتية، التي لا تلين، واليقينية الأخلاقية والسياسية الناجمة عن تجربته كاهنًا وأسقفًا في ظل الشيوعية. إنه الرجل الذي - على الرغم من السمعة المحيطة به كـ "بابا أفكار" منفتح على التبادل الفكري والحوار الأكاديمي - لن يقبل المساومة مع أعداء الكنيسة. وكما الكاردينال جوزف راتزينغر الرئيس النافذ لمجمع العقيدة والإيمان (وخليفته في السدة البابوية)، جفل فويتيلا عن حماسته الإصلاحية المبكرة بسبب الارتدادات

الراديكالية الناجمة عن إصلاحات يوحنا الثالث والعشرين. بحلول وقت انتخابه، كان قد أصبح إداريًا ومحافظًا عقائديًا.
تساعد أصول كارول فويتيلا البولندية، ومآسي طفولته وشبابه المبكر، على تفسير الصلابة الاستثنائية لمعتقداته، والنوعية المميزة لولايته البابوية. فقدَ والدته وهو في الثامنة (ثم فقد بعد 3 سنوات أخرى مَن تبقى من أشقائه، أخاه الأكبر إدموند. أما والده الباقي الأخير من عائلته فقد توفي في خلال الحرب عندما كان فويتيلا في التاسعة عشرة). بعد وفاة والدته أخذه والده إلى ملجأ الكنيسة المريمية في كالواريا زيبرزيدوسكا (وهي مجمع كنسي كبير متعدد الخدمات على الحدود مع أوكرانيا يقصده عشرات آلاف الحجاج الكاثوليك سنويًا)، وحج إليها مرات متتالية في السنوات اللاحقة؛ ويعد زيبرزيدوسكا مثل تشيستوكوفا مركزًا مهمًا للصلاة لمريم العذراء في بولندا الحديثة. وكان فويتيلا في الخامسة عشرة رئيس الأخوية المريمية أصلًا في بلدته فادوفيتس؛ وهي دلالة مبكرة على ميله الشديد للتعبد للعذراء (ما ساهم بدوره في هوسه بالزواج والإجهاض).
تعود جذور الرؤيا المسيحية للبابا الجديد إلى الأسلوب المسيحي الفريد للكاثوليكية البولندية. لم ير بولندا الحديثة مجرد الحد الشرقي المكافح للعقيدة الصحيحة فحسب، بل وكأرض وشعب مختارين ليكونا مثال الكنيسة وسيفها في الكفاح ضد إلحاد الشرق ومادية الغرب على حد سواء [(310)]. وذلك ما قد يفسر - إلى جانب خدمته الطويلة في كراكوف بعيدًا من التيارات اللاهوتية والسياسية الغربية - ميله لاعتناق الرؤيا المسيحية البولندية ضيقة الأفق والمثيرة للقلق أحيانًا [(311)].
بيد أن ذلك يفسر أيضًا حماسة الناس له في موطنه على نحو غير مسبوق. تخلى البابا من البداية عن إذعان أسلافه الكوزموبوليتان في روما للحداثة والعلمانية والحلول الوسط. لم تكن حملة إطلالاته الدولية من دون ترتيب مسبق: تضمنت عروضًا أُعدت بعناية على منصات مقامة في ساحات ضخمة مفتوحة، حفت بها صلبان هائلة الحجم ومعدات الإنارة والصوت والتوقيت المسرحية. هذا كان "الحبر الأعظم"، تجول حاملًا نفسه وإيمانه في أرجاء العالم: إلى البرازيل، والمكسيك، والولايات المتحدة والفلبين، وإلى إيطاليا، وفرنسا وإسبانيا، لكن إلى بولندا ذاتها في المقام الأول.
وصل يوحنا بولس الثاني إلى وارسو في الثاني من حزيران / يونيو 1979 متخليًا عن "السياسة الشرقية الجديدة" الحذرة لأسلافه في أول رحلة من ثلاث "رحلات حج" دراماتيكية إلى بولندا الشيوعية. استقبلته حشود هائلة من المؤمنين المرحبين. أكد حضوره نفوذ الكنيسة الكاثوليكية في بولندا وعززه، لكن إرادة البابا لم تقتصر على مجرد الحفاظ السلبي على المسيحية في ظل الشيوعية. وبدأ جهارًا - على الرغم من الانزعاج المتقطع لأساقفته - بثني الكاثوليك في بولندا وجميع أنحاء أوروبا الشرقية عن إجراء أي تسوية مع

الماركسية. وقدم كنيسته ليس بصفتها مجرد ملاذ صامت، بل كسلطة اجتماعية وقطب أخلاقي بديل.
استوعب الشيوعيون البولنديون تمام الاستيعاب أن مثل هذا التغيير - من المساومة إلى المقاومة - في موقف الكنيسة قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المحلي، ويضع سلطة الحزب الاحتكارية أمام تحديات مباشرة. ويعود السبب جزئيًا إلى تمسك البولنديين الشديد والحماسي بالكاثوليكية، وإلى حد كبير بسبب طبيعة الرجل بالذات. غير أنه لم يكن في وسعهم فعل الكثير؛ فليس من شأن منع البابا زيارة بولندا أو التحدث في أثنائها، سوى تعزيز جاذبيته وزيادة نفور الملايين من معجبيه. لم يكن بوسع القادة الشيوعيين، حتى بعد فرض الأحكام العرفية، سوى الوقوف والاستماع عندما عاد البابا مجددًا إلى بولندا في حزيران / يونيو 1983 وخاطب "أبناء وطنه" في كاتدرائية سان جون في وارسو متحدثًا عن "خيبة أملهم ومهانتهم وعن معاناتهم وفقدانهم للحرية". وفي خطبة متلفزة قال للجنرال الممتعض ياروزلسكي "على بولندا أن تأخذ مكانها الملائم بين الأمم الأوروبية، وبين الشرق والغرب".
ليس لدى البابا فرق عسكرية - كما قال ستالين ذات مرة - لكن الله لا يقف دائمًا إلى جانب الفرق الكبيرة: ما افتقده يوحنا بولس الثاني في عديد القوات عوضه في الظهور والتوقيت. كانت بولندا في عام 1978 على أعتاب انتفاضة اجتماعية أصلًا. حاول السكرتير الأول إدوارد جيريك جاهدًا، منذ اندلاع الاحتجاجات العمالية في عام 1970 ثم في عام 1976 بسبب الزيادات الحادة في أسعار المواد الغذائية، تلافي الاستياء الداخلي بالدرجة الأولى - كما سبق ولاحظنا - عبر الاقتراض الخارجي الكثيف، واستخدام القروض لتزويد البولنديين بالمواد الغذائية المدعومة والسلع الاستهلاكية الأخرى. لكن هذه الاستراتيجية كانت تفشل.
بفضل ظهور لجنة جاسيك كورون للدفاع عن العمال (كور) (KOR)، أصبح التعاون بين معارضة المثقفين الفكرية وقادة العمال، أوثق بكثير مما كانت عليه الحال في الماضي. وردًا على الظهور الحذر للنقابات العمالية "الحرة" (أي غير الشرعية) في عدد من المدن الصناعية والساحلية انطلاقًا من كاتوفيتس وغدانسك، أصدر قادة لجنة الدفاع عن العمال في كانون الأول / ديسمبر 1979 "ميثاق حقوق العمال": تضمن المطالبة بالحق في تشكيل نقابات مستقلة لا حزبية وبالحق في الإضراب. تضمن رد السلطات المتوقع اعتقال الناشطين من المثقفين وطرد العمال "المخالفين" - منهم ليخ فاليسا الكهربائي المغمور حينذاك، و14 مستخدمًا في شركة إلكترومونتاز في غدانسك.
لم يتضح ما إذا كانت حركة حقوق العمال شبه السرية مرشحة لمواصلة النمو. لا شك في أن زيارة البابا الأخيرة، والإحساس بأن النظام سيتردد بالمبادرة إلى رد عنيف خوفًا من الاستياء الدولي، قد ِشجع الناِطقين باسمها. لكنهم

كانوا شبكة صغيرة وعشوائية من الناشطين. أما الذي أثار الدعم الجماهيري الواسع، فقد تمثل في محاولة الحزب الشيوعي - للمرة الثالثة في خلال عقد من الزمن - تخطي صعوباته الاقتصادية، عبر إعلانه في 1 تموز / يوليو 1980 عن زيادة فورية في أسعار اللحوم.

في اليوم التالي، أعلنت لجنة الدفاع عن العمال نفسها بمثابة "هيئة معلومات الإضراب". وفي غضون الأسابيع الثلاثة التالية انتشرت الإضرابات الاحتجاجية من مصنع أورسوس للجرارات (مسرح احتجاجات عام 1976) إلى جميع المدن الرئيسة في البلاد، ووصلت في 2 آب / أغسطس إلى ميناء غدانسك وإلى حوض لينين لبناء السفن فيه. احتل عمال بناء السفن الساحة وأعلنوا أنفسهم نقابة عمالية غير رسمية - (تضامن) (Solidarnošč) - بقيادة فاليسا الذي تسلق السور في 14 آب / أغسطس، ودخل إلى حوض بناء السفن، وانضم إلى قيادة حركة إضراب وطني.

مُني الرد الغريزي للسلطات - اعتقال "حلقة القادة" وعزل المضربين - بالفشل. فاختاروا بدلًا من ذلك شراء الوقت وتقسيم خصومهم. وفي خطوة غير مسبوقة، أرسل المكتب السياسي ممثلين عنه للتفاوض مع قادة العمال "العقلاء"، فيما وضع كورون وآدم ميتشنيك وقادة لجنة الدفاع الآخرين رهن الاعتقال المؤقت بداعي الاستجواب. لكن مثقفين آخرين من أمثال المؤرخ برونيسلاف جيريميك والمحامي الكاثوليكي تاديوش مازوفيتسكي وصلوا إلى غدانسك، لمساعدة المضربين على التفاوض. وأصر المضربون أنفسهم على أن يكون ممثلوهم ناطقين يختارونهم بأنفسهم: ولا سيما فاليسا الذي علا شأنه باطراد.

اضطر النظام إلى التراجع عن موقفه. أفرجت الشرطة في الأول من أيلول / سبتمبر عن جميع المعتقلين المتبقين في السجون. وبعد ذلك بأسبوعين أقر مجلس الدولة البولندي رسميًا المطلب الرئيس للمضربين، وهو الحق في تشكيل وتسجيل نقابات عمالية حرة. وفي غضون ثمانية أسابيع، اندمجت شبكة الإضرابات غير الرسمية والنقابات والاتحادات الحصرية التي عمت أنحاء بولندا في منظمة واحدة لم يعد في استطاعة السلطات إنكار وجودها بعد ذلك: غدت "تضامن" في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1980 أول منظمة نقابية عمالية مستقلة مسجلة رسميًا في بلد شيوعي، بعضوية تقدر بـ 10 ملايين عضو. وفي مؤتمرها التأسيسي المنعقد في أيلول / سبتمبر التالي انتُخب فاليسا رئيسًا لها.

عاشت بولندا من تشرين الثاني / نوفمبر 1980 إلى كانون الأول / ديسمبر 1981 مرحلة انتقالية مثيرة وغير مستقرة. ألح مستشارو فاليسا على توخي الحذر - آخذين في الحسبان أخطاء الماضي، وحذرين من إثارة أي ردات فعل عنيفة من القيادة الشيوعية المهانة. شكل ذلك ما افترض أنه "ثورة مضبوطة ذاتيًا". وقد أصر جاسيك كورون، على خلفية ذاكرة أحداث عامي 1956 و1968

الماثلة بقوة في الأذهان، على متابعة التزامه "نظامًا اشتراكيًا" مكررًا قبول نقابة تضامن بـ "دور الحزب القيادي" - لم يرد أحد إعطاء السلطات في وارسو أو موسكو ذريعة لإرسال الدبابات.
آتت القيود المفروضة ذاتيًا أكلها إلى حد ما. بقيت المسائل السياسية - نزع التسلح أو السياسة الخارجية - خارج البرنامج العام لنقابة تضامن التي ركزت اهتمامها بدلًا من ذلك على الاستراتيجية التأسيسية للجنة الدفاع عن حقوق العمال المتمثلة في "المجتمع الفاعل": إقامة روابط مع الكنيسة الكاثوليكية (ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى آدم ميتشنيك، الذي عزم على التغلب على عداء اليسار البولندي التقليدي للإكليروس، وعلى إقامة تحالف مع القيادة الكاثوليكية الناشطة حديثًا)، وتشكيل نقابات محلية ومجالس مصانع، والضغط من أجل إقرار الإدارة الذاتية لأمكنة العمل والحقوق الاجتماعية (وهذه الأخيرة مستقاة حرفيًا من اتفاقيات منظمة العمل الدولية في جنيف).
لكن في ظل الشيوعية، حتى تكتيكات "غير سياسية" حذرة محكومة بمواجهة رفض الحزب التنازل عن أي سلطة أو منح استقلالية حقيقية. زد على ذلك أن الاقتصاد واصل تدهوره: انهارت الإنتاجية الصناعية في عام 1981، فيما كان العمال المنظمون حديثًا في النقابات يعقدون الاجتماعات وينظمون الاحتجاجات والإضرابات للدفع بمطالبهم. كانت البلاد في عيون وارسو، وفي موسكو على وجه الخصوص، تسير على غير هدى والنظام يفقد السيطرة. كما أنها ضربت مثالًا سيئًا لجيرانها. وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذله قادتها الحذرين، قيض لنقابة تضامن أن توقظ "أشباح" بودابست وبراغ.
ارتقى الجنرال فويتشيخ ياروزلسكي في شباط / فبراير 1981 من وزير للدفاع إلى رئيس للوزراء، وبذلك حل مكان غيريك الذي صار مذمومًا. نجح في تشرين الأول / أكتوبر في خلافة ستانيسلاف كانيا كأمين عام للحزب. وانطلاقًا من ضمان دعم الجيش له، وتشجيع القيادة السوفياتية على اتخاذ إجراءات حازمة لوقف خروج بولندا عن السيطرة، تحرك ياروزلسكي بسرعة لوضع حد للحالة التي أدرك كلا الطرفين أنها غير قابلة للاستمرار إلى ما لا نهاية. أعلن في 13 كانون الأول / ديسمبر 1981 - فور بدء مباحثات نزع الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في جنيف - الأحكام العرفية في بولندا، بدعوى منع تدخل سوفياتي. وجرى زج قادة تضامن ومستشاريها في السجن (على الرغم من عدم حظر النقابة رسميًا إلا في العام التالي؛ وهي المرحلة التي انتقلت فيها للعمل "تحت الأرض" [(312)]).
يبدو صعود نقابة تضامن من منظور لاحق لما جرى بعد عام 1989 كوابل افتتاحي للمرحلة الختامية من النضال ضد الشيوعية. لكن من الأفضل فهم "الثورة" البولندية في عامي 1980 و1981 كمرحلة الذروة في سلم متصاعد لاحتجاجات عمالية بدأت في عام 1970 ضد قمع الحزب وإدارته الاقتصاد بكفاءة معدومة. عدم الكفاءة المثير للسخرية والنزعة الوصولية والحيوات

المهدورة وزيادات الأسعار والإضرابات الاحتجاجية والقمع والنشوء العفوي للنقابات المحلية والانخراط النشط للمثقفين المنشقين وتعاطف الكنيسة الكاثوليكية ودعمها: كل ذلك ركائز انطلاق معتادة في عملية إعادة إحياء مجتمع مدني، صورها أندرزيه واجدا بطريقة مؤثرة في **رجل من رخام** (*Man of Marble*) (1977) **ورجل من حديد** (*Man of Iron*) (1981)، وهي روايته السينمائية التعليمية عن الأوهام المضللة والآمال المتجددة في بولندا الشيوعية.

هذا ما كانوا عليه جميعًا، ولم يكونوا نذيرًا بسقوط السلطة الشيوعية. كان ميتشنيك وكورون وآخرون يشددون باستمرار، سواء قبل فرض الأحكام العرفية أو بعده، أنه ربما كانت الشيوعية تتأكل من الداخل ومن الأسفل تدريجًا، لكن إطاحتها مستحيلة. ستكون المواجهة المفتوحة كارثية كما أثبت التاريخ. لا شك في أن إعلان الأحكام العرفية (التي بقيت سارية المفعول حتى تموز / يوليو 1983) و"حالة الحرب" التي تبعت ذلك، كانت بمثابة إقرار السلطات بفشل ما: لم يسبق لأي دولة شيوعية أن اضطرت إلى اتخاذ إجراءات كهذه، ووصفها ميتشنيك نفسه بأنها "كارثة على الدولة التوتاليتارية" (معترفًا في الوقت نفسه بأنها "نكسة خطرة على صعيد المجتمع المستقل"). لكن الشيوعية مسألة سلطة، والسلطة ليست في وارسو، بل في موسكو. كانت التطورات في بولندا بمثابة مقدمة تمهيدية مثيرة لسردية انهيار الشيوعية، غير أنها ظلت مشهدًا جانبيًا. كانت القصة الحقيقية في مكان آخر.

ساهمت الإجراءات القمعية في بولندا بزيادة برودة العلاقات المطردة بين الشرق والغرب منذ أواخر السبعينيات. لكن يجب عدم المبالغة في ما بات يعرف بـ "الحرب الباردة الثانية": على الرغم من أنه عند نقطة معينة تبادل ليونيد بريجنيف ورونالد ريغان الاتهام بالتفكير، لا بل بالتخطيط لشن حرب نووية، إلا أن أيًا من البلدين لم يعزم على ذلك [(313)]. بدا لواشنطن وموسكو أنه مع إبرام اتفاقيات هلسنكي، فإن الحرب الباردة قد انتهت لمصلحتهما. واقع الحال أن الوضع في أوروبا لاءم كلا القوتين العظميين، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها إلى حد ما مثل روسيا القيصرية في العقود التي تلت هزيمة نابوليون في عام 1815: شرطي القارة، الذي ضمن وجوده عدم قيام أي قوة ثورية جامحة تزعزع الوضع القائم.

مع ذلك، كانت العلاقات تتدهور بين الشرق والغرب. دفع الغزو السوفياتي لأفغانستان في كانون الأول / ديسمبر 1979، الذي حرض عليه وزير الخارجية أندريه غروميكو لتعويم نظام مستقر ومتعاون على الحدود الجنوبية الحساسة للاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة إلى مقاطعة الألعاب الأولمبية المقبلة في موسكو في عام 1980 (وهي "المجاملة" التي ردتها الكتلة السوفياتية بحسب الأصول عندما قاطعت الألعاب الأولمبية في لوس أنجلوس في عام 1984)، وتسبب في مراجعة الرئيس جيمي كارتر علنًا لرأيه "الشخصي بماهية الأهداف النهائية للسوفيات" [(314)]. كما أكد الغزو كذلك حكمة القرار الذي اتخذه

القادة الغربيون في قمة الناتو قبل أسبوعين فحسب والقاضي بنصب 108 صواريخ "بيرشنغ 2" و462 صاروخ "كروز" في أوروبا الغربية. وقد أتى في حد ذاته كرد على نشر موسكو جيلًا جديدًا من صواريخ "أس أس 20" المتوسطة المدى في أوكرانيا. وبدا أن سباقًا جديدًا للتسلح يستجمع قواه.
لم يكن لدى أحد - في الأقل جميع قادة أوروبا الغربية الذين افترض أن بلدانهم أول من سيعاني من تبادل النيران النووية - أي أوهام بشأن قيمة الصواريخ النووية. هذه الأسلحة غير مجدية على نحو فريد كأدوات للحرب - إلا أنها على النقيض من الرماح لا تصلح في الواقع سوى للجلوس عليها. لكن للترسانة النووية استخداماتها كأدوات ردع: إذا اقتنع خصمك أنها قد تستخدم في نهاية المطاف. وفي أي حال لم تكن هناك وسيلة أخرى للدفاع عن أوروبا الغربية في مواجهة حلف وارسو، الذي تباهى في أوائل الثمانينيات بقوة زادت على 50 فرقة مشاة ومدرعات و16 ألف دبابة و26 ألف عربة قتالية و4 آلاف طائرة مقاتلة.
لهذا السبب، رحب رئيسان لوزراء بريطانيا (كل من مارغريت تاتشر وسلفها جيمس كالاهان) ومستشارو ألمانيا الغربية وقادة بلجيكا وإيطاليا وهولندا ببطاريات الصواريخ الميدانية الجديدة، ورحبوا بنصبها على أراضيهم. وتبين حرص الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الخاص، في فورة حماسته المستجدة للتحالف الغربي؛ حيث أذهل في كانون الثاني / يناير 1983 الألمان الغربيين، في خطبة دراماتيكية أمام مجلس النواب الألماني "البوندستاغ" المندهش إلى حد ما، على الحاجة الملحة إلى الثبات واعتماد أحدث الصواريخ الأميركية [315].
أعادت الحرب الباردة "الجديدة" فتح آفاق للرعب لم تتناسب مع القضايا المطروحة على المحك، ولا مع نيات معظم المعنيين. عادت حركة السلام المناهضة للأسلحة النووية إلى الحياة وتعززت بجيل جديد من النشطاء "الخضر". نفذت في بريطانيا تشكيلة، إنكليزية بشكل حاسم، متحمسة وحازمة، مؤلفة من حركات نسوية وبيئيين وفوضويين مع صداقاتهم وامتداداتهم، حصارًا طويلًا لمواقع إطلاق صواريخ كروز في غرينهام كومون، وسط دهشة حاميتها من الجنود الأميركيين الذين عانوا مطولًا.
المعارضة في ألمانيا الغربية كانت الأكبر، حيث اضطر المستشار الاشتراكي الديمقراطي هلموت شميت إلى الاستقالة، بعد أن صوت الجناح اليساري في حزبه ضد نصب الصواريخ الجديدة التي وافق على نصبها خلفه المسيحي الديمقراطي هلموت كول [316]. كانت أوهام قيام منطقة منزوعة السلاح النووي ومحايدة في أوروبا الوسطى لا تزال فكرة عزيزة عند كثير من الألمان. وأضافت شخصيات ألمانية غربية بارزة من الخضر والاشتراكيين الديمقراطيين أصواتها لنداءات ألمانيا الشرقية الرسمية الموجهة ضد الأسلحة النووية؛ في إحدى التظاهرات في بون في تشرين الأول / أكتوبر 1983 حث

المستشار السابق فيلي برانت، الحشد المتعاطف المؤلف من 300 ألف متظاهر، على الطلب من حكومتهم رفض أي صواريخ جديدة من جانب واحد. وجمعت العريضة، المسماة "نداء كريفيلد" ضد نشر صواريخ بيرشنغ وكروز في جمهورية ألمانيا الاتحادية 2.7 مليون توقيع.

لا غزو أفغانستان ولا "حالة الحرب" في بولندا أثارا قلقًا مماثلًا في أوروبا الغربية، وحتى في الأوساط الرسمية (في الواقع تضمنت الاستجابة الأولى للمستشار الألماني هلموت شميت على إعلان ياروزلسكي الأحكام العرفية إرسال ممثل شخصي رفيع المستوى إلى وارسو في شباط / فبراير 1982 لمساعدة بولندا على التغلب على "عزلتها" [(317)]). أما بالنسبة إلى "أنصار السلام" فقد كان قلقهم من القمع في وارسو أقل بكثير من قلقهم الناجم عن الخطابات العنترية الصادرة من واشنطن. وعلى رغم ترافق قرار الناتو نشر صواريخ جديدة مع عرض للتفاوض حول تقليص هذه الأسلحة (المسمى مقاربة "المسار المزدوج")، بدا واضحًا باطراد أن الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الجديد اعتمدت استراتيجية عدوانية جديدة.

كان الكثير من خطاب الحرب في واشنطن مجرد كلام، عندما دعا رونالد ريغان "بولندا إلى أن تكون بولندا" أو حين أطلق على موسكو لقب "إمبراطورية الشر" (في آذار / مارس 1983)، كان خطابه موجهًا لجمهور محلي. بادر هذا الرئيس نفسه في أي حال إلى إطلاق محادثات بشأن خفض الأسلحة النووية، وعرض سحب صواريخه المتوسطة المدى إذا فكك السوفيات صواريخهم. لكن الولايات المتحدة كانت في الواقع في صدد برنامج ضخم لإعادة التسلح. أعلن ريغان في آب / أغسطس 1981 عن نية الولايات المتحدة تخزين قنابل نيوترونية. وأعلن عن منظومة صواريخ "أم إكس"، في انتهاك لمعاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في تشرين الثاني / نوفمبر 1982، وتبعها بعد 5 أشهر بمبادرة الدفاع الاستراتيجي ("حرب النجوم")، مثيرًا احتجاج السوفيات، عن حق، بأنها تنتهك معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لعام 1972. ازدادت باطراد المساعدات العسكرية الرسمية والدعم السري لأفغانستان ودول أميركا الوسطى. ارتفع الإنفاق الدفاعي الأميركي في عام 1985 بنسبة 6 في المئة؛ زيادة غير مسبوقة في زمن السلم [(318)].

سبق لريغان أن حذر في أيلول / سبتمبر 1981 من أنه من دون التوصل إلى اتفاق قابل للتحقق حول الأسلحة النووية سيندلع سباق للتسلح، وستفوز به الولايات المتحدة في حال حدوثه. وهذا ما حصل بالفعل. فمن منظور لاحق قد يتبين أن التراكم الدفاعي الأميركي عمل بطريقة ماكرة كعتلة أدت إلى إفلاس النظام السوفياتي وإلى انهياره في نهاية المطاف. لكن الأمر ليس كذلك على وجه الدقة. لقد كان في مستطاع الاتحاد السوفياتي ولو بشق النفس أن يتحمل تبعات سباق التسلح الذي شرع به في أوائل عام 1974، لكن الإفلاس لم يكن ليركِع وحده الشيوعية.

لا شك في أن الحرب الباردة الثانية والنزعة العدائية الأميركية العامة زادتا من حدة الضغوط على نظام تصدع وعانى اختلالات وظيفية. بنى الاتحاد السوفياتي آلة عسكرية هزمت هتلر، واحتلت نصف أوروبا، وجارت السلاح الغربي على مدى 40 عامًا، لكن بثمن فادح. جرى في ذروة ذلك تحويل ما بين 30 و40 في المئة من الموارد السوفياتية إلى الإنفاق العسكري؛ أي بما يعادل 4 إلى 5 أضعاف النسبة الأميركية. كان واضحًا بالأساس لكثير من الخبراء السوفيات أن بلادهم لن تستطيع تحمل عبء كهذا إلى أجل غير مسمى، وأنه لا بد من دفع استحقاق الفاتورة الاقتصادية لهذا التراكم العسكري الممتد لعدة أجيال على المدى الطويل.

لكن ربما ساعدت التوترات الخارجية، على تعزيز وضع النظام على المدى القصير. ربما كان الاتحاد السوفياتي "قرية بوتمكين" (Potemkin village) بحجم قارة، أو "فولتا عليا مدججة بالصواريخ" على حد وصف هلموت كول البليغ، لكنه امتلك تلك الصواريخ في نهاية المطاف، وهي تمنح أصحابها قدرًا معينًا من المكانة والاحترام. زد على ذلك أن القادة السوفيات المسنين، ولا سيما رئيس الـ "كي جي بي" يوري أندروبوف، أخذوا التهديد الأميركي على محمل الجد. اعتقدوا حقًا، على غرار نظرائهم الأميركيين أن الجانب الآخر يفكر بحرب نووية وقائية. أدى تشدد ريغان، ولا سيما مبادرته للدفاع الاستراتيجي، إلى جعل القيادة السوفياتية العجوز أقل ميلًا إلى التسويات.

المعضلة العسكرية الحقيقية التي واجهت القادة السوفيات لم تكن في أوروبا ولا في واشنطن، وإنما كانت في كابول. بغض النظر عن حساسية جيمي كارتر المكتشفة في وقت متأخر للطموحات الاستراتيجية السوفياتية، لم يؤدِ غزو أفغانستان إلى فتح جبهة جديدة في الكفاح الاستراتيجي الشيوعي ضد العالم الحر. نشأت بدلًا من ذلك من قلق داخلي. كشف التعداد السكاني السوفياتي في عام 1979 عن زيادة غير مسبوقة في عدد سكان آسيا الوسطى السوفياتية (ذات الأغلبية المسلمة). ازدادت نسبة سكان كازاخستان السوفياتية والجمهوريات المتاخمة للحدود الأفغانية - تركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان - أكثر من 25 في المئة منذ عام 1970. وفي العقد التالي فيما زاد عدد سكان أوكرانيا بنسبة 4 في المئة، زاد سكان طاجكستان بحدود النصف تقريبًا. كانت روسيا الأوروبية بنظر قادتها تحت تهديد ديموغرافي من أقلياتها الداخلية. وبحسب اعتراف ليونيد بريجنيف المريض أمام مؤتمر الحزب السادس والعشرين في شباط / فبراير 1981، لم يزل بعض "مسائل القوميات" عالقًا ويحتاج إلى حل.

لو نجح احتلال أفغانستان في إقامة نظام مستقر وموالٍ في كابول، لنجح القادة السوفيات في تكريس انتصار مزدوج: تأكيد الحضور السوفياتي المتعثر في الشرق الأوسط، وتوجيه "رسالة واضحة" في الوقت نفسه إلى الجيل الجديد من المسلمين السوفيات الذين تراودهم أحلام الاستقلال. لكن

السوفيات فشلوا في أفغانستان بالطبع. لم يتجاهل بريجنيف وغروميكو وجنرالاتهما دروس فيتنام وكرروا الكثير من الأخطاء الأميركية فحسب، بل نسوا أيضًا إخفاقات روسيا القيصرية في المنطقة ذاتها قبل 80 عامًا. وبدلًا من ذلك، أثارت محاولة الاتحاد السوفياتي الكارثية الاحتفاظ بنظام دمية في منطقة غريبة ومعادية، معارضةً شرسةً من مجموعات مسلحة ومن متحمسين (مجاهدين) مسلحين ومموَلين من الخارج. وبدلًا من "حل مسائل القوميات" ضمن إمبراطوريتهم، فإنها لم تؤد إلا إلى تأجيجها؛ لم تقدم السلطات "الماركسية" في كابول، المدعومة من موسكو، شيئًا يذكر لتدعيم مكانة الأخيرة في العالم الإسلامي، في الداخل، أو في الخارج.
باختصار، كانت أفغانستان كارثة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. ولن يظهر تأثيرها الصادم في جيل من المجندين إلا في وقت لاحق. قُدر في أوائل التسعينيات أن واحدًا من كل خمسة من المحاربين القدامى في الحرب الأفغانية مدمن بالتأكيد على الكحول، وأن الكثير غيرهم ممن لم يجدوا عملًا منتظمًا في روسيا بعد الحقبة السوفياتية قد انجرف باتجاه المنظمات القومية اليمينية المتطرفة. لكن حتى قبل ذلك بكثير، تمكن القادة السوفيات بأنفسهم من رؤية حجم خطوتهم الخاطئة. إضافةً إلى التكلفة في الرجال والعتاد، شكلت حرب الاستنزاف، التي دامت 10 سنوات في الجبال الأفغانية، مصدر إذلال دولي طويل الأمد. واستبعدت نشر أي قوات إضافية للجيش الأحمر خارج الحدود في المستقبل المنظور؛ مثلما اعترف لاحقًا عضو المكتب السياسي ييغور ليغاتشيف للصحافي الأميركي ديفيد ريمنيك، بعد أفغانستان لم يعد استخدام القوة مسألة مطروحةً في أوروبا الشرقية.
يشي هذا القول بشيء عن هشاشة الاتحاد السوفياتي الراسخة وهي مكشوفة للغاية أمام وقع إحدى مغامراته الاستعمارية الجديدة - وغير الناجحة على نحو مشهود. لكن النكبة في أفغانستان، على غرار تكلفة سباق التسلح المتسارع منذ أوائل الثمانينيات، لم تتسبب في ذاتها بانهيار النظام. كانت "حقبة ركود" بريجنيف، المعززة بالخوف والخمول والمصالح الشخصية للعجائز الذين أداروها، مرشحة للاستمرار إلى أجل غير مسمى. ومن المؤكد أنه لم توجد لا سلطة بديلة ولا حركة منشقة - سواء داخل الاتحاد السوفياتي أو في الدول التابعة - قادرة على إطاحته. لا يقدر على ذلك غير شيوعي. وكان شيوعيًا من فعل ذلك.
المقدمة التوجيهية للمشروع الشيوعي هي إيمانه بقوانين التاريخ والمصالح الجماعية، وهي تتغلب على دوافع الأفراد وأفعالهم دائمًا. لذلك كان من الملائم على نحو مثير للسخرية أن من ختم مصيره تحدد بمصير أشخاص في آخر المطاف. في 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1982 أسلم ليونيد بريجنيف الروح عن عمر ناهز 76 عامًا، بعد أن جسدها ردحًا طويلًا. كان خليفته أندروبوف في الثامنة والسِتين أصلًا ولم يتمتع بصحة جيدة. وقد مات بعد أزيد بقليل من عام

واحد قبل أن يتمكن من تنفيذ أي من الإصلاحات التي خطط لها. وخلفه في منصب الأمين العام قسطنطين تشيرنينكو وهو في الثانية والسبعين وفي حالة صحية سيئة بالكاد مكنته من إتمام خطبته في جنازة أندروبوف في شباط / فبراير 1984. وقد مات أيضًا بعد 13 شهرًا.
يعد الموت المتلاحق لثلاثة من قدامى الشيوعيين، وُلدوا جميعًا قبل الحرب العالمية الأولى، ذا دلالة معينة: اختفاء جيل من قادة الحزب استقى ذاكرته مباشرةً من الأصول البلشفية للاتحاد السوفياتي، وتعرض للبلاء الستاليني في حياته وعمله. ورث هذا الجيل وقاد بيروقراطية تسلطية أبوية وضعت ديمومتها على رأس الأولويات: في العالم الذي ترعرع فيه بريجنيف وأندروبوف وتشيرنينكو، مجرد موتك في فراشك عُدَّ إنجازًا غير قليل. لكن ذلك العالم سيديره من ذلك الحين فصاعدًا رجال أصغر سنًا: ليست حساسيتهم السلطوية الغريزية قليلة، لكن ما من خيار أمامهم سوى معالجة بلاء الفساد والركود وانعدام الكفاءة الذي ضرب أطنابه من رأس النظام السوفياتي إلى قدميه.
وبحسب الأصول المتبعة، ارتقى ميخائيل سيرغييفيتش غورباتشوف خليفة تشيرنينكو في 11 آذار / مارس 1985، إلى منصب أمين عام الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. ولد غورباتشوف في عام 1931 في قرية في جنوب إقليم ستافروبول. انتخب عضوًا في اللجنة المركزية في عمر الـ 41، وبعد 13 عامًا فقط، ها هو على رأس الحزب. لم يكن غورباتشوف يصغر أسلافه السوفيات بـ 20 عامًا فحسب، بل وأصغر من جميع الرؤساء الأميركيين أيضًا حتى مجيء بيل كلنتون. وكان أندروبوف قد عمل على تشجيع صعوده وتسهيل الطريق أمامه. ونُظر إليه على نطاق واسع، كإصلاحي محتمل.
إصلاحي لكنه غير راديكالي. كان فردًا أنموذجيًا (apparatchik) في جهاز الحزب. تدرج في الحزب من سكرتير أول للشبيبة الشيوعية في إقليم ستافروبول في عام 1956، وصولاً إلى سكرتير لجنة مزارع الدولة الإقليمية، ونيل عضوية مجلس السوفيات الأعلى (انتخب في عام 1970). جسد القائدُ الجديد الكثير من مشاعر شيوعيي جيله: لم ينتقد علنًا لا الحزب ولا سياساته، وتأثر بشدة وتحمس لما تكشف في عام 1956، إلا أنه أصيب بالخذلان نتيجة أخطاء عهد خروشوف، وبالإحباط من القمع والجمود اللذين اتسمت بهما عقود حكم بريجنيف التالية.
بهذا المعنى كان ميخائيل غورباتشوف من الإصلاحيين الشيوعيين الكلاسيكيين - ليس من قبيل المصادفة أن يكون من الأصدقاء المقربين في كلية الحقوق في جامعة موسكو في أوائل الخمسينيات لزدينيك ملينار، الذي قيض له أن يؤدي دورًا مركزيًا في ربيع براغ في عام 1968. لكن مثل كل إصلاحيي أبناء جيله من الشيوعيين، كان غورباتشوف بالتحديد شيوعيًا أولاً وإصلاحيًا بعد ذلك. وكما قال في شباط / فبراير 1986 في مقابلة له مع **لومانيتيه** صحيفة الحزب

الشيوعي الفرنسي؛ بأن شيوعية لينين تبقى بالنسبة إليه مثالًا جيدًا لا تشوبه شائبة، والستالينية؟ "مفهوم صاغه معارضو الشيوعية، واستُخدم على نطاق واسع لتشويه سمعة الاتحاد السوفياتي والاشتراكية على العموم" [(319)].

لا شك في أن هذا ما وجب على أمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي قوله، حتى في عام 1986. لكن غورباتشوف مؤمن به، كانت اللينينية - أو الاشتراكية - وعن وعي كامل، القصد من الإصلاحات التي باشرها. في الواقع ربما كان غورباتشوف أكثر جدية عقيديًا من بعض أسلافه السوفيات. ليس من قبيل المصادفة أنه في حين أعلن نيكيتا خروشوف في إحدى المناسبات قوله الشهير بأنه لو كان بريطانيًا لصوت لحزب المحافظين، كان فيليبي غونزاليس الإسباني رجلَ الدولة الأجنبي المفضل لدى ميخائيل غورباتشوف الذي نظر إلى تجربته الديمقراطية الاجتماعية مع الوقت بوصفها أقرب أنموذج إلى نسخته.

في ما يختص بالآمال التي عُلقت على غورباتشوف، عكست أكثر من أي شيء آخر انتفاء أي معارضة داخلية في الاتحاد السوفياتي. ومن ثم لا يستطيع إزالة الفوضى إلا الحزب الذي تسبب بها. ولحسن الحظ فقد انتخب الحزب قائدًا تمتع بالحيوية والخبرة الإدارية للقيام بالمحاولة. فإضافةً إلى تحصيله التعليمي الجيد وسعة قراءاته قياسًا ببيروقراطي سوفياتي رفيع، أظهر غورباتشوف خصلة لينينية مميزة: الاستعداد للمساومة على مُثُله لمصلحة، كي يحقق أهدافه.

لم تكن الصعوبات، التي ورثها غورباتشوف وهو أمين عام للحزب الشيوعي السوفياتي، خافيةً على أحد. فانطلاقًا من إعجابه بما شاهده في خلال رحلاته في أوروبا الغربية في خلال السبعينيات، عقد القائد الجديد العزم منذ البداية على تكريس جل جهده لإصلاح اقتصاد الاتحاد السوفياتي المحتضر، وعدم الكفاءة والفساد المتشابكين في قمة جهاز مؤسساته الثقيل. كانت الديون الخارجية تتزايد باطراد على وقع انخفاض الأسعار العالمية للنفط - المادة الرئيسة للصادرات السوفياتية - من ذروة أسعاره التي بلغها في أواخر السبعينيات: بلغ الدين 30.7 مليار دولار بحلول عام 1986، ووصل إلى 54 مليار دولار بحلول عام 1989. الاقتصاد الذي بالكاد نما في خلال السبعينيات تعرض آنذاك لانكماش فعلي: متخلف دائمًا من ناحية النوعية، وإنتاجه لمن يعد ملائمًا من حيث النوعية أيضًا. أدى وضع الأهداف العشوائي في التخطيط المركزي، والنقص المزمن واختناقات العرض وغياب مؤشرات الأسعار أو السوق، إلى شلل فعلي لجميع المبادرات.

نقطة انطلاق "إصلاح" مثل هذا النظام، كما تبناها منذ مدة طويلة الاقتصاديون الهنغاريون وغيرهم من الاقتصاديين الشيوعيين، كانت لامركزية التسعير واتخاذ القرارات. لكن ذلك المشروع واجه عقبات شبه مستعصية. بالكاد وُجد خارج منطقة البلطيق أحد في الاتحاد السوفياتي تمتع بأي خبرة مباشِرة في

الزراعة المستقلة أو اقتصاد السوق: آلية صنع أي شيء أو تسعيره أو العثور على مشترٍ له. حتى بعد إقرار قانون نشاط العمل الفردي في عام 1986 الذي أجاز قيام استثمارات خاصة محدودة (صغيرة)، كان العدد القليل من الراغبين مفاجئًا. بعد 3 سنوات، لم يتعد عدد أصحاب الأعمال الـ 300 ألف رجل أعمال في عموم الاتحاد السوفياتي الذي كانت عدد سكانه 290 مليون نسمة.
زِد على ذلك أن أي إصلاحي اقتصادي مفترض لا بد أن يواجه معضلة الدجاجة أولًا أم البيضة. إذا بدأ الإصلاح الاقتصادي من اللامركزية في صنع القرار أو من منح الاستقلالية للشركات المحلية والتخلي عن التوجيهات من بعيد، كيف للمنتجين أو المديرين أو رجال الأعمال أن يعملوا من دون وجود السوق؟ المزيد من النقص والاختناقات وليس الأقل هو ما سيحصل على المدى القصير، وسيرتد الجميع إلى الاكتفاء الذاتي الإقليمي، بل وإلى اقتصاد المقايضة المحلي. ومن ناحية أخرى، لا تنشأ "السوق" بمجرد الإعلان عنها. تحيط بهذه الكلمة بالذات مخاطر سياسية جدية في مجتمع تعرضت "الرأسمالية" فيه رسميًا للشجب والكراهية لعقود طويلة (تجنب غورباتشوف نفسه كل ذكرٍ لاقتصاد السوق حتى وقت متأخر في عام 1987، ولم يتحدث حتى في ذلك الحين إلا عن "سوق اشتراكية") .
وجب على غريزة الإصلاح أن تتوصل إلى تسوية: تبدأ بالتجريب إلى جانب إنشاء (من فوق) بضع شركات مختارة متحررة من أعباء البيروقراطية. ويتم ضمان توفير مستلزماتها من المواد الأولية والعمالة الماهرة ما يؤدي، منطقيًا، إلى تعزيز نماذج ناجحة ومربحة لمشاريع مشابهة أخرى: كان الهدف التحديث المنضبط والتكيف التدريجي للتسعير والإنتاج وفقًا للطلب. لكن الفشل كان مقدرًا لهذه المقاربة بسبب فرضيتها التشغيلية بالذات؛ وهي أنه في مقدور السلطات إنشاء شركات كفوءة بأمر إداري.
كان الحزب قادرًا بالفعل، عبر ضخ الموارد الشحيحة في بعض المزارع أو المطاحن أو المصانع أو الخدمات الأنموذجية، على تشكيل وحدات قابلة للحياة بشكل مؤقت، وحتى مربحة نظريًا لكن بشرط تقديم دعم كبير لها وحرمان شديد للعمليات الأقل تفضيلًا في أماكن أخرى. كانت النتيجة المزيد من التشويه والإحباط. في الوقت نفسه كان مدراء المزارع والإداريون المحليون غير الواثقين من وجهة هبوب الريح، راهنوا على عودة معايير التخطيط وقاموا بتخزين كل ما طاولته أيديهم خشية العودة إلى تشديد الضوابط المركزية مرة أخرى.
كانت هذه مجرد قصة قديمة بالنسبة إلى نقاد غورباتشوف المحافظين. بدأت جميع برامج الإصلاح السوفياتية بالطريقة نفسها منذ عام 1921، وفقدت زخمها للأسباب ذاتها بدءًا بالسياسة الاقتصادية الجديدة التي وضعها لينين. انطوت الإصلاحات الاقتصادية الجدية على تخفيف الضوابط أو التخلي التام عنها. لم يؤد ذلك مبدئيًا إلى تفاقم المشكلات التي صُمِمت الإصلاحات لحلها

فحسب، بل إنها تعني حرفيًا ما تقوله: فقدان السيطرة. لكن الشيوعية اعتمدت على السيطرة: في الحقيقة، الشيوعية هي السيطرة: السيطرة على الاقتصاد، والسيطرة على المعرفة، والسيطرة على الحركة والرأي والبشر. وكل ما عدا ذلك هو ديالكتيك، والديالكتيك كما شرحه شيوعي مخضرم للشاب خورخي سيمبرون في معسكر اعتقال بوخنفالد: "إنه فن وتكنيك الهبوط واقفًا على قدميك دائمًا" [(320)].

سرعان ما أصبح واضحًا في ذهن غورباتشوف أن "هبوطه" واقفًا على قدميه في مجرى مصارعته مع الاقتصاد السوفياتي، يستلزم الإقرار بأنه لا يمكن حل اللغز الاقتصادي السوفياتي بصورة منعزلة. إنه مجرد عارض لمشكلة أكبر. كان يدير الاتحاد السوفياتي رجال لديهم مصلحة راسخة في الروافع السياسية والمؤسسية للاقتصاد الموجه، حيث شكلت بالتحديد تصرفاتهم التافهةُ المنافية للمنطق وفسادهم اليومي المعتاد مصدر سلطتهم وجبروتهم. إذا أراد الحزب إصلاح الاقتصاد فلا بد له من إصلاح نفسه أولًا.

بالكاد كانت هذه فكرة جديدة أيضًا، لأن عمليات التطهير الدورية التي جرت في عهد لينين وخلفائه أفصحت عادةً عن أهداف مشابهة، لكن الزمن تغير. ما عاد الاتحاد السوفياتي - مهما كان قمعيًا ومتخلفًا - دولة الطغيان الشمولي الإجرامي. بفضل مشاريع الإسكان الخروشوفية العملاقة صار لمعظم العائلات السوفياتية شققها الخاصة. وبغض النظر عن قبحها وعدم أهليتها، منحت تلك الشقق، ذات الأجر المنخفض، الناس العاديين درجةً من الخصوصية والأمن افتقدته الأجيال السابقة؛ لم يعودوا منكشفين على المخبرين أو معرضين للوشاية إلى السلطات من جيرانهم أو أنسبائهم. ولى عصر الإرهاب بالنسبة إلى معظم الناس، ولجيل غورباتشوف في الأقل، وغدت العودة إلى زمن الاعتقالات الجماعية والتطهير الحزبي أبعد من الخيال.

لجأ الأمين العام، بهدف تحطيم القبضة القمعية الخانقة لجهاز الحزب ودفع خططه لإعادة الهيكلة الاقتصادية قدمًا، إلى الغلاسنوست (glasnost) "الانفتاح"؛ وهي تعني التشجيع الرسمي للنقاش العلني لمجموعة من المواضيع المحددة بعناية. بزيادة وعي الشعب بالتغييرات الوشيكة ورفع مستوى التوقعات العامة، يمكن غورباتشوف أن يشكل رافعة تسمح له ولأنصاره إطاحة المعارضة الرسمية لخططه. تلك كانت خدعة كلاسيكية مألوفة عمل بها القياصرة الإصلاحيون وغيرهم. لكن أحداث 26 نيسان / أبريل 1986 الكارثية جلبت إلى عقر دار غورباتشوف الحاجة الملحة إلى الانفتاح الرسمي.

انفجر في الساعة 1:23 من فجر ذلك اليوم أحد مفاعلات الغرافيت الضخمة الأربعة في محطة تشيرنوبيل (أوكرانيا) للطاقة النووية، مطلقًا في الجو 120 مليون كوري (curie) من المواد المشعة؛ أي بما يزيد مئة ضعف الإشعاعات الناجمة عن قنبلتي هيروشيما وناغازاكي مجتمعتين. تحركت سحابة الغبار الذري باتجاه الشمال الغربي إلى أوروبا الغربية والدول الاسكندينافية، وبلغت

ويلز والسويد، وتعرض لآثارها ما يقدر بنحو خمسة ملايين شخص. إضافةً إلى مقتل 30 عامل طوارئ في الحال، قضى 30 ألف شخص من المضاعفات الناجمة عن التعرض للإشعاع من تشيرنوبيل، بما في ذلك أكثر من 2000 حالة إصابة بسرطان الغدة الدرقية بين المقيمين في المنطقة المجاورة مباشرةً.

لم تكن تشيرنوبيل أول كارثة بيئية في الاتحاد السوفياتي. في عام 1957 انفجر خزان النفايات النووية في موقع بحوث سري بالقرب من إكاترينبرغ في جبال الأورال واسمه "تشليابينسك - 40" (Cheliabinsk - 40)، وأدى إلى تلوث شديد طاول منطقة بعرض 8 كيلومترات وطول 100 كيلومتر. وانصب في مجرى نهر الأورال 76 مليون متر مكعب من النفايات المشعة ملوثةً إياه عقودًا عدة. وفي المحصلة تم إجلاء 10 آلاف شخص وجرف 23 قرية. انتمى مفاعل تشليابينسك إلى الجيل الأول من الإنشاءات الذرية السوفياتية، وأُنجِز بأعمال السخرة بين عامي 1948 و 1951[321].

شملت الكوارث البيئية المماثلة، التي صنعها البشر، تلوث بحيرة بايكال وتدمير بحر آرال، وإلقاء مئات آلاف الأطنان من نفايات القطع البحرية النووية التي أخرجت من الخدمة مع محتوياتها المشعة في المحيط المتجمد الشمالي وبحر بارنتس، وتلوث منطقة بحجم إيطاليا حوالى نوريليسك في سيبيريا بثاني أكسيد الكبريت الناجم عن إنتاج النيكل. ونجمت جميع هذه الكوارث البيئية وغيرها بصورة مباشرة عن اللامبالاة وسوء الإدارة وطريقة "اقطع واحرق" السوفياتية للموارد الطبيعية. لقد أنشأتها ثقافة السرية. لم يتم الاعتراف رسميًا بانفجار موقع "تشليابينسك - 40" عقودًا عدة، على الرغم من وقوعه على مسافة كيلومترات قليلة من إحدى المدن الكبيرة؛ المدينة نفسها التي قتل فيها مئات عدة من الأشخاص في عام 1979 نتيجة إصابتهم ببكتيريا الجمرة الخبيثة المتسربة من أحد مصانع الأسلحة البيولوجية في وسط المدينة.

كانت مشكلات مفاعلات الاتحاد السوفياتي النووية معروفة جيدًا للمعنيين في الداخل: حذر تقريران منفصلان لجهاز الاستخبارات السوفياتية في عامي 1982 و1984 من معدات "رديئة" (مستقدمة من يوغسلافيا) وأوجه قصور خطرة في مفاعلي تشيرنوبيل 3 و4 (هذا الأخير هو الذي انفجر في عام 1986). لكن كما بقيت هذه المعلومات طي الكتمان (ولم يتخذ حيالها أي إجراء)، كذلك لزمت قيادة الحزب الصمت في البداية، كاستجابة غريزية للانفجار الذي وقع في 26 نيسان / أبريل - في النهاية، كان ثمة 14 محطة من طراز تشيرنوبيل تعمل في أرجاء البلاد. أول اعتراف من موسكو بحدوث شيء غير مرغوب فيه جاء بعد 4 أيام كاملة من وقوع الحدث، وفي بيان رسمي مكون من جملتين.

تعذر إبقاء كارثة تشيرنوبيل طي الكتمان، إذ اضطر غورباتشوف بعد أسبوعين، جراء القلق الدولي وعدم قدرة السوفيات على احتواء الأضرار بمفردهم، إلى إصدار تصريح علني أولًا اعترفوا فيه ببعضِ مجريات الأحداث

وليس كلها، ثم طلب المساعدة والخبرة الأجنبية. ومثلما أطلَع مواطنيه علنًا أول مرة على حجم العجز واللامبالاة الرسمية تجاه الحياة والصحة، كذلك اضطر غورباتشوف إلى الاعتراف بحجم المشكلات في بلاده. لا يمكن عد التخبط والكذب والاستخفاف التهكمي الذي تعاطى به المسؤولون، سواء على صعيد الكارثة أو محاولة التغطية عليها، تصرفًا منحرفًا مؤسفًا عن القيم السوفياتية: تلك كانت القيم السوفياتية، بحسبما بدأ الزعيم السوفياتي إدراكه.
حول غورباتشوف اندفاعه ابتداءً من خريف 1986. في كانون الأول / ديسمبر من ذلك العام، رُفعت الإقامة الجبرية في مدينة غوركي (نيجني نوفغورود) عن أندريه ساخاروف، المنشق الأكثر شهرة في العالم. شكل ذلك فاتحة الإفراج عن السجناء السياسيين السوفيات، الذي انطلق في العام التالي على نطاق واسع. وجرى تخفيف الرقابة: شهد عام 1987 نشر رواية **الحياة والمصير** (*Life and Fate*) التي طال انتظارها لفاسيلي غروسمان (بعد 26 عامًا من تنبؤ ميخائيل سوسلوف منظر الحزب باحتمال عدم الإفراج عنها قبل "قرنين أو ثلاثة"). وصدرت تعليمات للشرطة بوقف التشويش على بث الإذاعات الأجنبية. واستغل الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي في خطبته المتلفزة، لمناسبة انعقاد اللجنة المركزية للحزب في كانون الثاني / يناير 1987، ليعلن عزمه على جعل قضية الديمقراطية أكثر شمولًا، متجاوزًا بذلك محافظي الحزب ومتوجهًا مباشرةً إلى الأمة جمعاء.
بحلول عام 1987 امتلك أكثر من تسع من أصل عشر أسر سوفياتية جهاز تلفزيون، وحقق تكتيك غورباتشوف نجاحًا مبدئيًا ساحقًا: عبر إيجاد فضاء عام كأمر واقع شبه مفتوح لنقاش مشكلات البلاد وكسر احتكار الطبقة الحاكمة للمعلومات، أجبر الحزبَ على أن يحذو حذوه - أفسح مجالًا آمنًا أمام الإصلاحيين من داخل النظام، الصامتين حتى الآن، للتعبير عن رأيهم وتقديم الدعم له. في سياق عامي 1987 و1988 شكل الأمين العام رغمًا عنه تقريبًا كتلة وطنية للتغيير.
تشكلت منظمات غير رسمية: خاصة "نادي البيريسترويكا" (Club Perestroika) الذي أُنشئ في عام 1987 في معهد موسكو للرياضيات، والذي انبثقت منه منظمة "الذاكرة" لأعضاء كرسوا أنفسهم لـ "إحياء ذكرى ضحايا" الماضي الستاليني. في البداية اتخذ المشهد طابع الذهول والمفاجأة لمجرد وجودها - لا تنس أن الاتحاد السوفياتي كان لا يزال يعيش دكتاتورية الحزب الواحد - لكنها سرعان ما ازدهرت وتكاثرت. وبحلول عام 1988 صار غورباتشوف يتلقى دعمًا متزايدًا من خارج الحزب؛ من الرأي العام الناشئ حديثًا في البلاد.
الذي حصل أن منطق أهداف غورباتشوف الإصلاحية، وقراره عمليًا مناشدة دعم الأمة في وجه منتقديه المحافظين داخل الأجهزة، حول دينامية البيريسترويكا، بعد أن بدأ كداعية إصلاح داخل حزبه الحاكم، أصبح الأمين العام يعمل الآن بشكل متزايد ضده، أو يحاول في الأقل الالتفاف على معارضة

الحزب للتغيير. تحدث غورباتشوف في تشرين الأول / أكتوبر 1987 علنًا عن جرائم الستالينية أول مرة، وحذر من فقدان الحزب لدوره الريادي في المجتمع، إذا تخلى عن دعم الإصلاح.

كرر غورباتشوف التزامه الإصلاح وتخفيف الرقابة في مؤتمر الحزب المنعقد في حزيران / يونيو 1988، ودعا للاستعداد لإجراء انتخابات مفتوحة (أي تنافسية) في انتخابات مجلس نواب الشعب في العام التالي. وفي تشرين الأول / أكتوبر1988 خفض مرتبة بعض خصومه - ولا سيما ييغور ليغاتشيف أحد نقاده الأوائل - ونصب نفسه رئيسًا لمجلس السوفيات الأعلى (رئيس الدولة) محل أندريه غروميكو آخر الديناصورات المتبقية. وفي حين بقي يواجه معارضة قوية من الحرس القديم داخل الحزب، كانت شعبيته في ذروتها على مستوى عموم البلاد، ولذلك استطاع المضي قدمًا؛ في الواقع لم يكن أمامه خيار آخر [(322)].

تعد انتخابات أيار / مايو - حزيران / يونيو 1989 بشكل أو بآخر أول تصويت حر في الاتحاد السوفياتي منذ عام 1918. لم تجرِ الانتخابات في ظل تعددية حزبية - الأمر الذي لن يحدث حتى عام 1993؛ حين تلاشى الاتحاد السوفياتي نفسه منذ فترة طويلة - وكانت نتيجتها محددة سلفًا إلى حد كبير، من طريق تكريس العديد من المقاعد لمرشحي الحزب، وحظر المنافسة الحزبية الداخلية عليها، لكن المجلس ضم مع ذلك العديد من الأصوات المستقلة والمعارضة. شاهد وقائع التصويت نحو 100 مليون مواطن، وما كان ممكنًا حتى من جانب غورباتشوف المتردد في البداية إشاحة النظر عن مطالب ساخاروف وغيره الداعية لإجراء المزيد من التغييرات، ولا سيما إزاحة الحزب، الذي كان يفقد الصدقية باطراد، عن موقعه الامتيازي. بدأ احتكار الشيوعيين للسلطة بالتفلت، وصوت مجلس السوفيات الأعلى بحسب الأصول وبتشجيع من غورباتشوف في شباط / فبراير التالي على إلغاء فقرة أساسية (المادة السادسة) من الدستور السوفياتي التي منحت الحزب الشيوعي "دورًا قياديًا" [(323)].

أدى التحول الكبير في السياسة الخارجية السوفياتية، بقيادة غورباتشوف ووزير خارجيته الجديد إدوارد شيفاردنادزه، إلى تسهيل مسار الانقلاب الداخلي الذي اجتاح الاتحاد السوفياتي بين عامي 1985 و1989. أوضح غورباتشوف منذ البداية تصميمه على تخفيف أعباء الاتحاد السوفياتي؛ العسكرية المرهقة في الأقل. أوقف في غضون شهر من تسلمه السلطة نشر الصواريخ السوفياتية، وتقدم بعرض إجراء مفاوضات غير مشروطة بشأن القوات النووية؛ بدأ باقتراح تقليص الترسانة الإستراتيجية لكلتا القوتين العظميين إلى النصف. وبحلول أيار / مايو 1986، وبعد "قمة" ناجحة مفاجئة مع ريغان في جنيف (وهي القمة الأولى في سلسلة من خمسة لقاءات غير مسبوقة من هذا النوع)، وافق غورباتشوف على استثناء "منظومة القواعد

الأمامية" للولايات المتحدة من محادثات الأسلحة الاستراتيجية، إذا كان ذلك من شأنه أن يساعد على نجاحها.
تبع ذلك انعقاد قمة ثانية في ريكيافيك في تشرين الأول / أكتوبر 1986. ومع أن ريغان وغورباتشوف فشلا فيها في التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي، إلا أنهما وضعا مع ذلك حجر الأساس للنجاح في المستقبل. في أواخر عام 1987 صاغ شيفاردنادزه ووزير الخارجية الأميركي جورج شولتز مسودة معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، التي وُقعَت وصُدقَت في العام التالي. مثلت هذه المعاهدة القبول السوفياتي بمقولة أنه لا يمكن الفوز في حرب نووية في أوروبا، عبر دعمها اقتراح "الخيار صفر" الذي تبناه رونالد ريغان في وقت سابق. وشكلت مقدمة لمعاهدة أكثر أهمية جرى توقيعها في عام 1990 وقلصت بشكل صارم وجود **قوى** تقليدية على أرض القارة الأوروبية وتفعيلها.
بدا لواشنطن بالبداهة أن تنازلات غورباتشوف بشأن الأسلحة انتصار لريغان، ومن ثم هزيمة لموسكو بحسب مبدأ "الخيار صفر" لاستراتيجيي الحرب الباردة. لكنها بمجرد ضمانها بيئة دولية أكثر استقرارًا شكلت في حد ذاتها انتصارًا لغورباتشوف المعني أولًا بشؤونه المحلية، إذ وفرت له الوقت والدعم المناسبين لإصلاح منزله الداخلي. ويكمن المغزى الحقيقي من هذه السلسلة من الاجتماعات والاتفاقات، في الاعتراف السوفياتي بأن المواجهة العسكرية الخارجية ليست مكلفة فحسب، بل وعانت من اختلال وظيفي أيضًا: أعرب غورباتشوف في أثناء زيارته لفرنسا في تشرين الأول / أكتوبر 1986 عن أن "الأيديولوجيا" ليست أساسًا مناسبًا للسياسة الخارجية.
عكست وجهات النظر هذه النصائح التي بدأ غورباتشوف يتلقاها من جيل جديد من خبراء الشؤون الخارجية السوفيات، ولا سيما زميله ألكسندر ياكوفليف، الذي بات جليًا بالنسبة إليه أن ممارسة الاتحاد السوفياتي لمزيد من السيطرة على علاقاته الخارجية، تتأتى من تقديم تنازلات محسوبة جيدًا بدلًا من مواجهة عقيمة. وعلى النقيض من المشكلات المستعصية التي واجهت غورباتشوف في الداخل، مارس سيطرةً مباشرةً على حلبة السياسة الخارجية، مما أفسح بالتالي المجال أمامه إدخال تحسينات فورية. لكن لا يتعين المبالغة بالتشديد على بُعد القوة العظمى في العلاقات الخارجية السوفياتية؛ أولى غورباتشوف في الأقل لعلاقاته مع أوروبا الغربية الأهمية نفسها التي أولاها لتعامله مع الولايات المتحدة. زارها مرات كثيرة وأقام علاقات جيدة مع غونزاليس وكول وتاتشر (التي اشتهر قولها عنه إنه الرجل الذي "تستطيع التعامل معه") [(324)].
في الواقع، عد غورباتشوف نفسه في جوانب مهمة من شخصيته رجل دولة أوروبي الطراز، معنيًا بالشأن الأوروبي أولًا. ارتبط تركيزه على إنهاء سباق التسلح وتخزين الأسلحة النووية ارتباطًا وثيقًا بالمقاربة الجديدة لدور الاتحاد السوفياتي كقوة أوروبية مميزة. وصرح في عام 1987 قائلًا: "يجب خفض

مستوى التسلح إلى الحد اللازم للأغراض الدفاعية البحت. لقد حان الوقت لكلا التحالفين العسكريين لتعديل مفاهيمهما الاستراتيجية وتقريبها أكثر فأكثر باتجاه الأهداف الدفاعية. لكل منزل في هذا البيت الأوروبي الحق في الدفاع عن نفسه ضد اللصوص، لكن يجب تنفيذ ذلك من دون تدمير ملكية جيرانه".

وبروح مماثلة وللأسباب نفسها، أدرك الزعيم السوفياتي من البداية الحاجة الماسة إلى إخراج القوات السوفياتية من أفغانستان؛ "الجرح النازف" كما وصفه أمام مؤتمر الحزب المنعقد في شباط / فبراير 1986. وأعلن بعد 5 أشهر عن سحب حوالى 6 آلاف جندي، في عملية إعادة انتشار اكتملت في تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه. وفي أيار / مايو 1988 بدأت القوات السوفياتية بالانسحاب من أفغانستان، تنفيذًا للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع أفغانستان وباكستان في جنيف بضمانة القوتين العظميين: غادر آخر جنود الجيش الأحمر في 15 شباط / فبراير 1989[325].

عوضًا عن معالجة مسألة القوميات في الاتحاد السوفياتي، زادتها المغامرة الأفغانية تفاقمًا كما أصبح جليًا الآن. وإذا دلت المجموعة المستعصية من مشكلات الأقليات القومية في الاتحاد السوفياتي على شيء فقد دلت جزئيًا على مشكلة خلقها هو بنفسه؛ اخترع لينين وخلفاؤه في المقام الأول تشكيلة من الأمم الخاضعة، ثم خصها بأقاليم وجمهوريات بحسب الأصول. وفي صدى لممارسات استعمارية في أماكن أخرى، شجعت موسكو على نشوء مؤسسات وإنتلجنسيا تجمعت حول مراكز حضرية وطنية أو "عواصم"؛ في أماكن لم تعرف المواطنة أو الأمة قبل 50 عامًا. اختير الأمناء العامين للحزب الشيوعي في القوقاز أو في جمهوريات آسيا الوسطى من المجموعة العرقية المحلية السائدة في العادة. ومن المفهوم أن ينحو هؤلاء الرجال، بغية ضمان إقطاعياتهم، إلى تعريف أنفسهم بهويات شعوبهم، ولا سيما عندما بدأت التشققات بالظهور في الجهاز المركزي. وبدأ الحزب بالتصدع تحت تأثير السحب المركزي من جانب المسؤولين المحليين القلقين الساعين إلى حمايةٍ لمصالحهم الخاصة.

يظهر أن غورباتشوف لم يستوعب هذه العملية تمامًا. توجه إلى أعضاء الحزب في عام 1987 قائلًا: "نستطيع الادعاء حقًا بأن مسألة القوميات أصبحت محلولة في بلدنا". ربما كان الرجل غير مقتنع تمامًا بما قاله، لكنه كان واثقًا في الأقل من أن بعض التخفيف من السيطرة المركزية ومعالجة المظالم القديمة ستفي بالغرض (على سبيل المثال، سمح أخيرًا لتتار القرم بالعودة في عام 1989 إلى الوطن بعد عقود طويلة أمضوها في المنفى الآسيوي). ثبت أنه كان سوء تقدير خطرًا في إمبراطورية قارية، ضمت أكثر من مئة مجموعة عرقية، وامتدت من بحر البلطيق إلى بحر أوخوتسك، تعرض معظمها لمظالم فادحة على مدى طويل وجاءت الغلاسنوست الآن لتشجعها على الظهور.

ينبغي ألا تشكل استجابة غورباتشوف غير الملائمة لمطالب الحكم الذاتي في الهوامش الطرفية النائية للإمبراطورية السوفياتية مفاجأة. رأينا منذ البداية أن غورباتشوف كان "شيوعيًا إصلاحيًا"، بصرف النظر عن أن شخصيته غير العادية؛ تحمس لضرورة التغيير والتجديد لكنه تردد في مهاجمة الركائز الأساسية للنظام الذي ترعرع في كنفه. وعلى غرار الكثيرين من أبناء جيله في الاتحاد السوفياتي وأماكن أخرى، اعتقد غورباتشوف حقًا أن لا سبيل إلى تحسين الأوضاع القائمة إلا بالعودة إلى "المبادئ" اللينينية. بقيت فكرة أن المشروع اللينيني نفسه يحتمل الخطأ غريبة عن ذهن الزعيم السوفياتي حتى فترة متأخرة جدًا، ولم يسمح إلا في عام 1990 بنشر كتابات ألكسندر سولجنتسين، المناهض العلني للينينية، على الصعيد المحلي.

تجلت مبكرًا روحية أهداف غورباتشوف في لهجة التسامح الرسمية الفريدة الناشئة حديثًا تجاه موسيقى البوب، كما عبرت عنها **البرافدا** في تشرين الأول / أكتوبر 1986: "يتمتع الروك أند رول بالحق في الوجود، لكن إذا كانت إيقاعاته ذات معنى وجيدة الأداء فحسب". وهذا بالضبط ما أراده ميخائيل غورباتشوف؛ شيوعية ذات إيقاع هادف وجيدة الأداء. سيتم إجراء الإصلاحات اللازمة وتُمنح الحريات المناسبة، لكن لا وجود لترخيص غير منظم؛ ظلت الحكومة حتى شباط / فبراير 1988 تضيق الخناق بشدة على دور النشر والطباعة المستقلة.

أحد المظاهر المثيرة للفضول في الإصلاحيين الشيوعيين انطلاقهم دائمًا من هدف موضوعي تمثل في إصلاح بعض جوانب نظامهم من غير التطرق إلى جوانب أخرى: استحداث حوافز للسوق والاحتفاظ بضوابط التخطيط المركزي، أو السماح بقدر أكبر من حرية التعبير والإبقاء على احتكار الحزب للحقيقة. لكن الإصلاح الجزئي أو إصلاح قطاع واحد بمعزل عن غيره أمر متناقض بطبيعته. كان الفشل مصير "التعددية المحسوبة" أو "السوق الاشتراكية" منذ البداية. أما الفكرة القائلة بديمومة "الدور القيادي" للحزب الشيوعي بمجرد أن يقوم الحزب بنفسه بالتخلص من الزوائد المرضية التي صاحبت 7 عقود من السلطة المطلقة، فقد دلت على درجة من السذاجة السياسية من جانب غورباتشوف. السلطة لا تتجزأ في نظام شمولي - إذا تخليت عن جزء منها فلا بد أن تخسرها كلها في النهاية. كان الملك جيمس ستيوارت الأول على دراية أفضل بهذا الأمر قبل حوالى أربعة قرون، وذلك عندما رد باقتضاب على المشيخيين (Presbyterians) الاسكتلنديين المحتجين على السلطة المخولة لأساقفته قائلًا: "لا يوجد أسقف، لا يوجد ملك".

نُحي غورباتشوف وثورته "المنضبطة" في نهاية المطاف بسبب حجم التناقضات الناشئة عنها. وقال في نظرة استرجاعية مبديًا بعض الأسف: "بطبيعة الحال، أشعر بالانزعاج من حقيقة أنني لم أفلح في الحفاظ على كامل عملية البيريسترويكا ضمن إطار نواياي". لكن الأهداف والإطار لم يتوافقا معًا. حالما أزيلت ركائز الرقابة والسيطرة والقمع الدائمة، انهار كل

شيء مهم يستتبعها في النظام السوفياتي: الاقتصاد الموجه، والخطاب العام، واحتكار الحزب.
لم يحقق غورباتشوف هدفه المتمثل في شيوعية محسنة وفعالة وخالية من اختلالاتها الوظيفية. في الواقع لقد فشل تمامًا. لكن على الرغم من ذلك حقق إنجازًا رائعًا. لم يكن في الاتحاد السوفياتي مؤسسات مستقلة أو حتى شبه مستقلة عمل النقاد والإصلاحيون عبرها على التعبئة لمصلحتهم؛ لا يمكن إطلاقًا للنظام السوفياتي أن يتفكك إلا من الداخل وبمبادرة تأتي من الأعلى.
سببت طريقة غورباتشوف، المتمثلة بإدخال عناصر التغيير عنصرًا وراء الآخر وراء الآخر، تأكلًا تدريجيًا للنظام نفسه الذي صعد عبره. وتمكن باستخدام سلطاته الهائلة كأمين عام من انتزاع دكتاتورية الحزب من الداخل.
إنها مأثرة بارزة غير مسبوقة. كان تصور حصولها عندما توفي تشيرنينكو في عام 1984 مستحيلًا، ولم يتوقعها أحد بالفعل. برأي أحد مستشاريه المقربين، كان غورباتشوف "خطأً جينيًا في النظام" [(326)]. وأصبح مغريًا الاستنتاج في وقت لاحق أن صعوده جاء خارقًا في توقيته المناسب - بينما كان النظام السوفياتي يترنح ماثلًا للسقوط، ظهر زعيم فهم ما كان يجري، وسعى بنجاح لوضع استراتيجية خروج من الإمبراطورية. هل حلت الساعة فظهر الرجل؟ ربما. ميخائيل غورباتشوف ليس بالتأكيد مجرد عضو منضبط آخر في الجهاز.
لكنه لم يكن لديه أدنى فكرة عما كان يفعله بالتأكيد، وإلا كان سيصاب بالهلع. أما نقاده فقد تجاوزوه بفكرهم الثاقب. من جهة، كان مفهومًا أن يكره متشددو الحزب غورباتشوف؛ إذ أيد العديد منهم بحرارة الرسالة الشهيرة المنشورة في صحيفة **سوفيتسكايا** (روسيا) في 13 آذار / مارس 1988، والتي حذرت فيها مدرسة من لينينغراد تدعى نينا أندرييفا بغضب (مبرر إلى حد ما كما اتضح في ما بعد) من أن الإصلاحات الجديدة ستودي بالبلاد حتمًا إلى الرأسمالية مرة أخرى. ومن جهة أخرى، لم يحظَ غورباتشوف بدعم غير مشروط من الإصلاحيين الراديكاليين، الذين زاد إحباطهم باطراد نتيجة تردده الواضح. وتمثلت إحدى نقاط ضعفه في شعوره أنه مضطر إلى الوقوف في الوسط قدر الإمكان، بهدف السيطرة على مجريات الأحداث؛ حيث انخرط في تشجيع الأفكار الجديدة. لكنه عاد أدراجه مرة أخرى بعد ذلك إلى أحضان محافظي الحزب، كلما دفعه الإصلاحيون الراديكاليون من أمثال ياكوفليف أو بوريس يلتسين للمضي أبعد من ذلك. لقد شعر الكثير من معجبيه الأوائل بالخذلان نتيجة هذه التأرجحات وتردد غورباتشوف الظاهر في الدفع بمبادراته إلى حدودها المنطقية، وإصراره على عدم المضي أبعد أو أسرع من ذلك.
تبدت معضلة غورباتشوف في التخلي عن احتكار الحزب للسلطة والمبادرة، ما أدى كذلك إلى تقليص نفوذه أيضًا. واضطره بالتالي إلى إقامة تحالفات تكتيكية، والموازنة بين المواقف المتطرفة للآخرين. يعد ذلك مألوفًا في أوساط السياسيين الديمقراطيين إذا دعت إليه ضرورات مزعجة، لكن

بالنسبة إلى أمة اعتادت على الدكتاتورية طوال 70 عامًا، بدا غورباتشوف ببساطة ضعيفًا جراء هذه المناورات. واعتبارًا من الأشهر الأولى لعام 1989 فصاعدًا استمرت شعبية الرئيس السوفياتي بالتراجع في استطلاعات الرأي. وبحلول خريف 1990 لم يدعم غورباتشوف سوى 21 في المئة من الشعب.

لا جدال في أن غورباتشوف فقد سمعته قبل أن يفقد سلطته بوقت طويل، لكن في وطنه فحسب لأن "الغوربيمانيا" (الهوس بغورباتشوف) ازدهرت في الأماكن الأخرى. حظي في زياراته المتلاحقة إلى الخارج بحفاوة وتكريم السياسيين الأوروبيين الغربيين وبتهليل الحشود المتحمسة. وأعلنت مارغريت تاتشر، وهي من أشد المتحمسين له، في أواخر عام 1988 أن الحرب الباردة "قد انتهت". ربما كان من المبكر قليلًا قول ذلك من وجهة نظر أوروبا الشرقية، لكن ميخائيل غورباتشوف تمتع هناك بشعبية واسعة أيضًا.

بدت متاعب الزعيم السوفياتي المحلية في "الديمقراطيات الشعبية"، على الرغم من وفرتها المعروفة، قليلة الأثر مقارنة بتصريحاته الخارجية، ولا سيما خطبته التي ألقاها في الأمم المتحدة في 7 كانون الأول / ديسمبر 1988 ونُقلت على نطاق واسع. بعد إعلان غورباتشوف عن خفض من جانب واحد القوات التقليدية السوفياتية في أوروبا. تابع مخاطبًا جمهوره بالقول "إن حرية الاختيار مبدأ عالمي. ولا استثناء في ذلك". هذا ليس مجرد تخلٍ عن "عقيدة بريجنيف"، بل أكثر من ذلك، إنه إقرار بأن موسكو لن تستخدم القوة لفرض نسختها من "الاشتراكية" على الدول الشقيقة. الأمر الذي أذعن به غورباتشوف هو الاعتراف الذي فُهم فورًا على أنه تنازل، وهو أن لدى مواطني الدول التابعة الحق الآن في حرية اختيار طريقهم الخاص، أكان اشتراكيًا أم لا. كانت أوروبا الشرقية على وشك دخول التاريخ مجددًا.

نأى الاتحاد السوفياتي بنفسه تدريجًا، في ظل قيادة ميخائيل غورباتشوف منذ عام 1985، عن رقابة الدول التابعة له بشكل مباشر. لكن الآثار المترتبة عن هذا الابتعاد المتزايد ظلت غير واضحة. كانت الديمقراطيات الشعبية لا تزال تخضع لإدارة طغم حزبية تسلطية اعتمدت في سلطتها على جهاز قمعي هائل. وبقي عمل أجهزة استخباراتها وشرطتها مرتبطًا بشكل وثيق بجهاز أمن الاتحاد السوفياتي ومدينًا بالفضل له، واستمرت بالعمل بشبه استقلالية عن السلطات المحلية. وبينما بدأ الحكام في براغ أو وارسو أو برلين الشرقية يستشعرون بأنه ما عاد في وسعهم الاعتماد على دعم موسكو غير المشروط، لم يكن لديهم ولا لدى رعاياهم تصور واضح لما عناه ذلك.

لخص الوضع في بولندا هذه الشكوك. من جهة أعاد إعلان الأحكام العرفية تأكيد طبيعة الحكم التسلطي للحزب الشيوعي، ولم يفلح قمع حركة تضامن، وكم أفواه قادتها من جهة أخرى، في التخفيف من حدة مشكلات البلاد الأساسية. بل على العكس تمامًا: بقيت بولندا غارقة في الديون. لكن ما عاد في استطاعة حكامها، بسبب الإدانة الدولية لإجراءات القمع، تجاوز مصاعبهم

بواسطة زيادة الاقتراض من الخارج. في الواقع، واجه حكام بولندا حينذاك المعضلة ذاتها التي حاولوا حلها في سنوات السبعينيات، لكن خياراتهم تضاءلت في هذه المرة.
ربما جُرمت المعارضة في أثناء ذلك، لكنها لم تتلاشَ. استمر النشر السري وإلقاء المحاضرات وجلسات النقاش والعروض المسرحية والكثير من الأشياء المماثلة الأخرى. وحافظت حركة تضامن نفسها، على الرغم من حظرها، على وجود عملي لها، ولا سيما بعد إطلاق سراح الناطق الشهير باسمها ليخ فاليسا في تشرين الثاني / نوفمبر 1982 (وحصوله غيابيًا في العام التالي على جائزة نوبل للسلام). ولم يقو النظام على المخاطرة بمنع تكرار زيارة للبابا في حزيران / يونيو 1983، انخرطت الكنيسة إثرها في الأنشطة السرية وشبه الرسمية أكثر من أي وقت مضى.
آثرت الشرطة السياسية القمع: دبرت في واحدة من الحالات المشهورة في عام 1984 خطف وقتل أحد الكهنة الراديكاليين ذي الشعبية الواسعة؛ وهو الأب جيرزي بوبيلوسكوزو بغية تثبيط عزيمة الآخرين. لكن ياروزلسكي ومعظم زملائه توصلوا مسبقًا إلى الاقتناع بأن مثل هذه الاستفزازات والمواجهات لم تعد تجدي نفعًا. جذبت جنازة بوبيلو سكوزو حشدًا مؤلفًا من 350 ألف مشارك. وبصرف النظر عن ترهيب المعارضة، أظهر الحدث على الملأ حجم الدعم الشعبي للكنيسة ولحركة تضامن، بصرف النظر عن شرعيتهما من الناحية القانونية. كانت بولندا بحلول منتصف الثمانينيات تسارع الخطى نحو مواجهة بين مجتمع متمرد ودولة ازدادت يأسًا.
اقترحت قيادة الحزب (في وارسو وموسكو) إجراء "الإصلاحات" كردة فعل غريزي طبيعي. وأطلق ياروزلسكي رئيس الدولة الآن سراح آدم ميتشنيك وقادة حركة تضامن الآخرين. وعرض، عبر "وزارة الإصلاح الاقتصادي" المحدثة، حزمة متواضعة من التغييرات الاقتصادية بهدف إعادة جذب الرساميل الأجنبية لتمويل الدين الوطني البولندي من بين أهداف أخرى، والذي يقترب بسرعة من سقف الـ 40 مليار دولار [(327)]. وفي إيماءة ديمقراطية غريبة، بدأت الحكومة في عام 1987 تسأل البولنديين عن نوع "الإصلاح" الاقتصادي الذي يفضلون: "هل تفضلون رفع سعر الخبز 50 في المئة وسعر البنزين 100 في المئة، أم تفضلون 60 في المئة للبنزين و100 في المئة للخبز؟" ليس من المستغرب أن جواب البولنديين كان في جوهره: "لا شيء مما ذكر أعلاه".
يعبر السؤال وخلفيات طرحه بامتياز من الإفلاس السياسي كما الاقتصادي لحكام بولندا الشيوعيين. في الواقع أشار إلى شيء حيال صدقية السلطات المتداعية، وهو أن عضوية بولندا في صندوق النقد الدولي كانت ممكنة جزئيًا بفضل موافقة حركة تضامن بالذات. على الرغم من الحظر المفروض عليها تدبرت نقابة تِضامن أمر استمرار منظمتها في الخارج، وتولى مكتبها في

بروكسل في أيلول / سبتمبر 1985 مهمة نصح مدير صندوق النقد الدولي بقبول عضوية بولندا، فيما أصر على أن تحسينات ياروزلسكي الجزئية مصيرها الفشل، وأن مشكلات البلاد ليست قابلة للعلاج إلا بحزمة متكاملة من الإصلاحات [(328)].

بحلول عام 1987 شكل عجز الحزب الكامل وأجهزته الجانب اللافت والأكثر إثارة في الوضع البولندي. بدأ حزب العمال البولندي الموحد بالانحدار والخروج من المشهد من دون أن يواجه أي تهديد فعلي لاحتكاره للسلطة. وبرز "المجتمع المضاد" الذي نظّر له ميتشنيك وآخرون قبل عقد من الزمن كمصدر للسلطة والمبادرة كأمر واقع. لم يتمحور النقاش داخل المعارضة البولندية بعد عام 1986 كثيرًا حول توعية المجتمع بأسس حريته، بقدر تحديد حوار المعارضة مع النظام، ولأي غاية.

وضعت مجموعة من الاقتصاديين الشباب بقيادة ليتشيك بالسيروفيتش، في كلية وارسو للتخطيط والإحصاء، خططًا لقطاع أعمال خاص مستقل متحرر من التخطيط المركزي؛ أي إنشاء سوق. كانت هذه الخطط وغيرها موضع جدال مكثف بين البولنديين "غير الرسميين"، ونوقشت على نطاق واسع في الخارج. لكن مبادئ "الواقعية" السياسية والأهداف "المنضبطة ذاتيًا" التوجيهية لعامي 1980 و1981 ظلت سارية المفعول. وجرى بنجاح وحرص تجنب المواجهة والعنف، اللذين اقتصرت إمكانية استخدامهما على متشددي الحزب فحسب. المحادثات شيء، و"المغامرات" شيءٌ آخر.

تمثلت الشرارة المتوقعة التي أطلقت الكسوف النهائي للحزب في محاولة أخرى "لإصلاح" الاقتصاد أو للحد من ديون البلاد غير المستدامة في الأقل. ارتفعت في عام 1987 أسعار المستهلك بحوالى 25 في المئة، وإلى أكثر من 60 في المئة في عام 1988. وعلى غرار ما حدث في عامي 1970 و1976 وثانيةً في عام 1980، كذلك حصل حينذاك: أثار ارتفاع الأسعار الحاد سلسلة من الإضرابات بلغت ذروتها في حركة شاملة من التوقف عن العمل واحتلال المنشآت في ربيع 1988 وصيفه. عمدت السلطات الشيوعية في الماضي في ظل افتقارها إلى أي نفوذ على القوى العاملة إلى التخلي عن جهود رفع الأسعار أو لجأت إلى استخدام القوة أو كليهما معًا. أما في هذه الحالة الراهنة فقد كان لديها خيار ثالث: طلب المساعدة من قادة العمال. في آب / أغسطس 1988 ناشد وزير الداخلية الجنرال تشيسلاف كيتشاك ليخ فاليسا؛ المواطن العادي شكليًا والقائد غير المعترف به لمنظمة غير معترف بها، أن يقابله للتفاوض على إنهاء الاحتجاجات العمالية في البلاد. وافق فاليسا بعد لأيٍ.

لم يعانِ فاليسا من صعوبات تذكر في مناشدة المضربين - ترسخت السلطة الأخلاقية لنقابة تضامن باطراد منذ عام 1981 - لكن المسائل الأساسية ظلت ماثِلة؛ قارب معدل التضخم في البلاد الآن 1000 في المئة سنويًا، وأعقب ذلك

4 أشهر من الاتصالات غير الرسمية المتفرقة بين حركة تضامن والحكومة، مما حفز على المزيد من الدعوات العلنية لـ "الإصلاح". تأرجحت السلطات في ظل انجرافها بلا حول ولا قوة بين التلميح والتهديد: استبدلت الوزراء، وأنكرت أي خطط لإجراء مفاوضات، ووعدت بتغيير اقتصادي، وهددت بإغلاق حوض غدانسك لإصلاح السفن. لقد انهار الشكل القديم لثقة الشعب بالدولة.

شكلت نقابة تضامن، مصادفة أم عرضًا، "لجنة المواطنين" للإعداد لمفاوضات شاملة مع الحكومة في وارسو في 18 كانون الأول / ديسمبر 1988، بعد أسبوع واحد فقط من خطبة غورباتشوف التاريخية أمام الأمم المتحدة. وبعد أن بدا ياروزلسكي مستنفذًا كل خياراته، اعترف أخيرًا بالأمر الواقع، وأرغم اللجنة المركزية المترددة إلى حد ما على الموافقة على إجراء محادثات. اعترف الشيوعيون رسميًا في 6 شباط / فبراير 1989 بحركة تضامن كشريك في المفاوضات. وباشروا مفاوضات "الطاولة المستديرة" مع ممثليها. استمرت المحادثات حتى 5 نيسان / أبريل. وافقت جميع الأطراف في ذلك اليوم (مرة ثانية بعد أسبوع من حدوث تطورات سوفياتية كبرى، تمثلت هذه المرة في عقد انتخابات مفتوحة لمجلس نواب الشعب) على تشريع إنشاء نقابات عمالية مستقلة، وإصدار تشريعات اقتصادية واسعة النطاق. وقبل كل شيء انتخاب جمعية وطنية جديدة.

يتبين من نظرة لاحقة على حصيلة محادثات المائدة المستديرة أنها كانت عبارة عن إنهاء تفاوضي للشيوعية في بولندا، الأمر الذي كان واضحًا جدًا لبعض المشاركين. لكن أحدًا لم يتوقع السرعة التي آلت إليها الأمور. زُورت الانتخابات التي جرت في 4 حزيران / يونيو لضمان أغلبية شيوعية، مع أنها احتوت على عناصر اختيار حقيقية غير مسبوقة. اتسم التصويت لانتخاب مجلس الشيوخ الوطني بانفتاح فعلي، لكن نصف مقاعد مجلس النواب (السيم / الجمعية) حجزت لمصلحة المرشحين الرسميين (أي الشيوعيين). وأملت الحكومة بالاستفادة من عدم تنظيم وقلة خبرة معارضيها بجدولة موعد الانتخابات في وقت قريب جدًا.

جاءت النتائج صدمة للجميع. فازت نقابة تضامن بدعم مرتجل من يومية آدم ميتشنيك **جريدة الانتخابات (غازيتا فيبورتشا)** بـ 99 / 100 من مقاعد مجلس الشيوخ، وبجميع المقاعد المفتوحة للتنافس في مجلس النواب (السيم). وفي الوقت نفسه لم يحصل سوى اثنين فقط من المرشحين الشيوعيين ضمن المقاعد "المحفوظة" لهم على نسبة الـ 50 في المئة من الأصوات المطلوبة للفوز بالمقعد. أمام هذه الهزيمة، الشاملة والمذلة العلنية غير المسبوقة، لم يكن أمام حكام بولندا الشيوعيين سوى خيارين: إما تجاهل التصويت وإعلان الأحكام العرفية مرة أخرى، أو قبول الهزيمة والتخلي عن السلطة.

لذلك كان الخيار واضحًا - كما أوضحه غورباتشوف تمامًا في محادثة هاتفية خاصة مع ياروزلسكي: تبقى نتائج الانتخابات قائمة. انطلقت فكرة ياروزلسكي

الأولى من محاولة ضمان التوصل إلى تسوية لحفظ ماء الوجه من طريق دعوة نقابة تضامن إلى الانضمام إليه في تشكيل حكومة ائتلافية، الأمر الذي قوبل بالرفض. وبدلًا من ذلك، وبعد عدة أسابيع من المفاوضات والجهود الشيوعية الفاشلة في ترشيح رئيس وزراء منهم، انصاعت قيادة الحزب للأمر المقدر ووافقت في 12 أيلول / سبتمبر 1989 على تعيين تاديوش مازوفيتسكي أول رئيس وزراء غير شيوعي في بولندا بعد الحرب (احتفظ الشيوعيون مع ذلك بالسيطرة على بعض الوزارات الأساسية).

في هذه الأثناء، في تحرك سياسي بارع، صوتت مجموعة تضامن البرلمانية بالتزامن لمصلحة تولي ياروزلسكي رئاسة الدولة، مستميلة الشيوعيين "المعتدلين" إلى المرحلة الانتقالية التالية ومخففة من إحراجهم. أعلنت حكومة مازوفيتسكي في الشهر التالي عن خطط لتأسيس "اقتصاد السوق"، وعرضتها في برنامج الاستقرار (المسمى خطة بالسيروفيتش) الذي وافق عليه مجلس النواب في 28 كانون الأول / ديسمبر. وفي اليوم التالي، تم رسميًا إلغاء المادة التي نصت على "الدور القيادي" للحزب الشيوعي في بولندا من دستور البلاد. وفي غضون 4 أسابيع في 27 كانون الثاني / يناير 1990 جرى حل الحزب من أساسه.

لا ينبغي لحالة السرعة والفوضى، التي رافقت الأشهر الأخيرة من الشيوعية في بولندا، أن تحجب عنا رؤية عملية البناء الطويلة والبطيئة تمامًا التي سبقتها. وُجد معظم ممثلي مسرحية عام 1989 على خشبة المسرح منذ عدة سنوات؛ سواء ياروزلسكي أو كيشتشاك أو فاليسا أو ميتشنيك أو مازوفيتسكي. لقد عبرت البلاد من مرحلة ازدهار وجيزة من الحرية النسبية في عام 1981 إلى حالة الأحكام العرفية. تلتها مرحلة برزخ انتقالي طويل وقلق من شبه تسامح قمعي الطابع انحلت خيوطه أخيرًا في إعادة تشغيل أزمات العقد السابق الاقتصادية. وبرغم قوة الكنيسة الكاثوليكية والشعبية الواسعة لنقابة تضامن في أرجاء البلاد وكراهية الأمة البولندية المقيمة للحكام الشيوعيين الذين تشبثوا بالسلطة وقتًا طويلًا، كان لسقوطهم النهائي وقع المفاجأة إلى حد ما. كان وداعًا طويلًا.

كشفت الأحكام العرفية وتداعياتها في بولندا حدود عمل الحزب وقصوره، لكن في الوقت الذي عزز فيه القمع تماسك المعارضة فإنه جعلها حذرة أيضًا. ففي هنغاريا نشأ حذر مماثل، لكن من تجربة مختلفة كل الاختلاف. حجب عقدان من التسامح المخاتل الحدود الدقيقة للانشقاق المتغاضى عنه رسميًا. هنغاريا بعد كل شيء هي الدولة الشيوعية التي افتتحت فيها سلسلة هيلتون أولى فنادقها في ما وراء الستار الحديدي في كانون الأول / ديسمبر 1976، وحيث قام بيلي غراهام (القس المعمداني الأميركي الشهير، المولود عام 1918 ورائد الحركة التبشيرية والمستشار الروحي لعدد من الرؤساء الأميركيين) ليس بجولة واحدة بل بثلاث جولات عامة في الثمانينيات. وزارها

(وزكاها ضمنًا) في عقد واحد اثنان من وزراء الخارجية الأميركيين وجورج بوش، نائب الرئيس. وفي عام 1988 أعطت هنغاريا الشيوعية انطباعًا "جيدًا" لا ريب فيه.
لهذا السبب جزئيًا استغرقت معارضة حكم الحزب وقتًا طويلًا كي تظهر إلى العلن. ظهرت التقية والمناورة كأفضل مواصفات الشجاعة، ولا سيما لمن تذكروا أحداث عام 1956. وكانت الحياة في ظل حكم يانوش كادار محتملة ولو أنها باهتة. في الواقع، لم يكن الاقتصاد الرسمي، كما رأينا في الفصل السابق، أفضل حالًا من اقتصاد بولندا على الرغم من الإجراءات الإصلاحية المختلفة و"الآليات الاقتصادية الجديدة". لكن يلزم القول بأن الاقتصاد "الأسود" أو الموازي رفع مستوى معيشة كثير من أفراد الشعب إلى درجة أعلى نسبيًا من مستواه في الدول المجاورة لهنغاريا. لكن البحوث، التي وضعها الإحصائيون الاجتماعيون الهنغاريون، كشفت حقيقة معاناة البلاد من تفاوت كبير في الدخل وخدمات الصحة والسكن، وتخلف الصعود الاجتماعي وحالة الرفاه في الواقع كثيرًا عن مستوياته في الغرب. وتبدت على السكان آثار ساعات العمل الطويلة (عمل الكثير من الناس في وظيفتين أو حتى ثلاث وظائف) والمعدلات المرتفعة لاستهلاك المشروبات الكحولية والاضطرابات العقلية، فضلًا عن أعلى معدل انتحار في أوروبا الشرقية.
كان ثمة مجال واسع للسخط، لكن المعارضة السياسية المنظمة كانت غائبة. وعلى الرغم من ظهور بعض المنظمات المستقلة في مجرى الثمانينيات، فقد اقتصر اهتمام معظمها على القضايا البيئية أو احتجاجات على سوء معاملة رومانيا للأقلية الهنغارية فيها؛ وهي المسألة التي عولت فيها هذه المنظمات على تعاطف الشيوعيين الضمني (مما يفسر غض النظر الرسمي عن ظهور المنتدى الديمقراطي الهنغاري ذي النزعة القومية الواضحة في أيلول / سبتمبر 1987). وظلت هنغاريا "الجمهورية الاشتراكية" (كما عرفها رسميًا التعديل الدستوري في عام 1972). واقتصرت المعارضة والانتقادات إلى حد كبير على أعضاء الحزب الحاكم، على الرغم من أن انتخابات حزيران / يونيو 1985 فتحت الباب أول مرة أمام ترشيحات تعددية، نجح عبرها بضعة مستقلين حظوا باستحسان رسمي. لكن التغيرات الجدية لم تبدأ حتى عام 1988.
في ظل الجمود الذي خيم على القيادة الهرمة للحزب الشيوعي، شكل إحباط الشيوعيين "الإصلاحيين" الشباب المتعاطفين صراحةً مع تحولات الحزب الشيوعي السوفياتي، التي قام بها غورباتشوف، حافز التغيير في هنغاريا. ونجحوا أخيرًا في مؤتمر استثنائي عقده الحزب لهذا الغرض في أيار / مايو 1988 في إزاحة كادار البالغ من العمر 76 عامًا عن قيادة الحزب، والاستعاضة عنه برئيس الوزراء كارولي غروش. اقتصرت النتائج العملية لهذا الانقلاب الحزبي الداخلي تمامًا على طرح برنامج التقشف الاقتصادي الهادف إلى تعزيز "قوى السوق"؛ لكنه حظي بقوة رمزية كبيرة مع ذلك.

حكم يانوش كادار هنغاريا منذ ثورة عام 1956؛ وهي الثورة التي أدى الدور الرئيس في قمعها. وجسد في نظر الهنغاريين، على الرغم من صورته المحببة نسبيًا في الخارج، صورة الكذب الرسمي في صميم "شيوعية الغولاش": ليست حركة الإصلاح الهنغارية سوى "ثورة مضادة". كما أنه أيضًا التجسيد الحي لمؤامرة الصمت التي أحاطت بإيمري ناجي منذ اختطافه ومحاكمته سرًا وحتى إعدامه ودفنه بشكل سري للغاية قبل ثلاثة عقود [329]. لذلك، أشارت إزاحة كادار إلى حدوث تغير جوهري في مجرى الحياة الهنغارية العامة - انطباع تأكد عندما لم يسمح خلَفه لمجموعة من الشباب الشيوعيين المعارضين وغيرهم بتشكيل جماعة الفيدس (اتحاد الشباب الديمقراطي) فحسب، بل وتغاضى رسميًا في تشرين الثاني / نوفمبر 1988 عن ظهور أحزاب سياسية مستقلة.

أقر المجلس التشريعي الشيوعي في الأشهر الأولى من عام 1989 سلسلة إجراءات اعترفت بالحق في حرية التجمع؛ ما عنى الموافقة رسميًا على "الانتقال" إلى نظام متعدد الأحزاب. ثم جرى التخلي رسميًا في نيسان / أبريل عن مبدأ "المركزية الديمقراطية" داخل الحزب نفسه. وكانت لحظةً عظيمةً إعلان الحكام الشيوعيين الهنغاريين - الذين اعترفوا ضمنًا بانعدام آمال حزبهم في الحفاظ على سيطرته على البلاد ما لم يتطهر من ماضيه - عزمهم نبش رفات إيمري ناجي "ثقيلة العبء" وإعادة دفنها. في الوقت نفسه أقنع إمري بوزغاي وإصلاحيون آخرون زملاءهم داخل المكتب السياسي بتشكيل لجنة تحقيق في أحداث عام 1956، وإعادة تعريفها رسميًا على أنها ليست بعد الآن "ثورة مضادة"، بل أصبحت رسميًا "انتفاضة شعبية ضد حكم طغمة أقلوية حطت من قدر الأمة".

في 16 حزيران / يونيو 1989 - في الذكرى الـ 31 لوفاة إيمري ناجي، أُعيد دفن رفاته ورفات 4 من رفاقه بمراسم احتفالية كأبطال قوميين. واصطف حوالى 300 ألف هنغاري في الشوارع، فضلًا عن الملايين الذين تابعوا الحدث على شاشات التلفزيون. وكان فيكتور أوروبان القائد الشاب لاتحاد الشباب الديمقراطي من بين المتحدثين على القبر. ولم يسعه إلا أن يشير إلى أن بعض الشيوعيين الحاضرين في مراسم إعادة دفن ناجي، هم أنفسهم من شوه بشدة قبل سنوات قليلة هذه الثورة بالذات، التي صاروا يتغنون بفضائلها. كان هذا صحيحًا. عُد خروج هنغاريا من الشيوعية أمرًا غريبًا لأنه كان على يد الشيوعيين أنفسهم؛ إذ لم تعقد محادثات مائدة مستديرة مع أحزاب المعارضة إلا في حزيران / يونيو، في محاكاة واعية للسابقة البولندية. وهذا ما أثار بعض الشكوك لدى الهنغاريين المعادين للشيوعية؛ شكلت بالنسبة إليهم "قيامة" ناجي، مثل إعدامه السابق، شأنًا حزبيًا داخليًا لا قيمة له قياسًا بضحايا الشيوعية الكثيرين. لكن من الخطأ التقليل من القيمة الرمزية لإعادة دفن

ناجي. إنه إقرار بالهزيمة، واعتراف بأن الحزب وقيادته عاشا على الكذبة، ودرساها وفرضاها.
عندما توفي يانوش كادار بعد ثلاثة أسابيع فقط - في يوم إعلان المحكمة العليا الهنغارية رد الاعتبار الكامل لإيمري ناجي - ماتت الشيوعية الهنغارية معه. ولم يتبقَ سوى الاتفاق على شكليات مراسم موتها. أُلغي "الدور القيادي" للحزب وتقرر إجراء انتخابات تعددية في آذار / مارس التالي. وفي 7 تشرين الأول / أكتوبر أعاد الشيوعيون (حزب العمال الاشتراكي الهنغاري) "تعميد" أنفسهم تحت اسم جديد: الحزب الاشتراكي الهنغاري. وبدوره صوت البرلمان - الذي بقي مؤلفًا من أغلبية شيوعية ساحقة من نواب منتخبين في ظل نظام الحزب القديم - في 23 تشرين الأول / أكتوبر لإعادة تسمية البلد نفسه بكل بساطة: "الجمهورية الهنغارية".
اتصفت "الثورة" الهنغارية في عام 1989 بسمتين مميزتين. الأولى - كما رأيناها - هي أن ممر الانتقال الوحيد من النظام الشيوعي إلى نظام تعددي حقيقي تحددت خطواته كليًا داخل الحزب. أما السمة الثانية فهي أنه بينما اتخذت أحداث عام 1989 في بولندا ولاحقًا في تشيكوسلوفاكيا وأماكن أخرى طابع الإحالة المقتصرة على الذات إلى حد كبير، أدى الانتقال الهنغاري دورًا حيويًا في تفكيك نظام شيوعي آخر؛ ألا وهو نظام ألمانيا الشرقية.
بدت جمهورية ألمانيا الديمقراطية للمراقبين الخارجيين النظام الأقل قابلية للعطب من بين جميع الأنظمة الشيوعية. لا يعود الأمر للافتراض العالمي الشائع بأن أي زعيم سوفياتي لم يكن ليسمح بسقوطها على الإطلاق فحسب. بدت البيئة المادية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ولا سيما مدنها، مبتذلة ومتداعية. واشتهر جهازها الأمني "شتازي" بانتشاره في كل مكان، وظل جدار برلين مصدرًا للغضب الأخلاقي والجمالي. لكن الاعتقاد ترسخ على نطاق واسع بأن اقتصاد ألمانيا الشرقية أفضل حالًا من اقتصادات جاراتها من الدول الاشتراكية. وعندما تباهى إريك هونيكر السكرتير الأول للحزب في احتفالات الذكرى السنوية الـ 40 للبلاد في تشرين الأول / أكتوبر 1989 بأن الأداء الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية هو من بين العشر الأوائل في العالم، سُمع صوت شخير ضيفه ميخائيل غورباتشوف على الملأ. لكن في ما عدا ذلك، عُد النظام فعالًا في تصنيع معلومات وهمية وتصديرها: أخذ كثير من المراقبين الغربيين كلام هونيكر على محمل الجد.
أكثر المعجبين حماسةً بجمهورية ألمانيا الديمقراطية كانوا في جمهورية ألمانيا الاتحادية. أدى النجاح الظاهر **للسياسة الشرقية**، على صعيد نزع فتيل التوترات وتيسير الاتصالات البشرية والاقتصادية بين شطري ألمانيا عمليًا إلى تعزيز آمال الطبقة السياسية برمتها في إطالة أمدها إلى أجل غير مسمى. ولم تغذ الشخصيات العامة الألمانية الغربية الأوهامَ في أوساط **النومنكلاتورا** (شريحة الشيوعيين الذين شغلوا المناصب الحساسة والمهمة في الدولة) في

جمهورية ألمانيا الديمقراطية فحسب، بل وخدعت نفسها أيضًا. وأدى ببساطة تكرار مقولة أن السياسة الشرقية أتت أكلها في تخفيف التوترات مع الشرق إلى تصديقها كمقولة في ذاتها.

في غمرة انشغال الألمان الغربيين بـ "السلام" و"الاستقرار" و"النظام"، انتهى الأمر بالكثير منهم إلى مشاطرة السياسيين الشرقيين وجهة نظرهم، وهم الذين زاولوا الأعمال التجارية معهم. وأوضح الاشتراكي الديمقراطي البارز إيغون باهر في كانون الثاني / يناير 1982 (فور إعلان الأحكام العرفية في بولندا) أن ألمانيا تخلت عن مطالبتها بالوحدة القومية من أجل السلام، وأن على البولنديين التخلي عن مطالبتهم بالحرية من أجل "الأولوية العليا" نفسها. وشدد الكاتب البارز بيتر بيندر لاحقًا بعد 5 سنوات، متحدثًا بتباهٍ أمام ندوة للحزب الاشتراكي الديمقراطي حول "أوروبا الوسطى"، بأنه "بشأن الرغبة في الانفراج في العلاقات، نشعر أن قواسمنا المشتركة مع بلغراد واستوكهولم، فضلًا عن وارسو وبرلين الشرقية [بتشديد إضافي]، أكثر من قواسمنا المشتركة مع باريس ولندن".

يخرج قادة وطنيون للحزب الاشتراكي الديمقراطي في أكثر من مناسبة في السنوات اللاحقة للإدلاء بتصريحات سرية وذات طبيعة مساومة أمام كبار الرسميين من ألمانيا الشرقية الذين زاروا ألمانيا الغربية. أشاد بيورن إنغهولم في عام 1987 بالسياسات الداخلية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ووصفها بـ "التاريخية". بينما وعد زميله أوسكار لافونتين في العام التالي ببذل كل ما في وسعه للتأكد من أن يظل دعم ألمانيا الغربية للمنشقين في ألمانيا الشرقية مكتومًا. وأكد لمحاوريه "أن على الحزب الاشتراكي الديمقراطي تجنب كل ما من شأنه تعزيز تلك القوى". وكما أشار تقرير سوفياتي موجه إلى المكتب السياسي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الأول / أكتوبر 1984، "يتبنى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الآن الكثير من الحجج التي سبق وقدمناها لممثليه" [(330)].

قد تكون أوهام الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني الغربي مفهومة. لكن الكثير من الديمقراطيين المسيحيين شاركوه إياها بحماسة مماثلة تقريبًا أيضًا. حرص المستشار الألماني الغربي هلموت كول منذ عام 1982 على رعاية علاقات جيدة مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية مثل خصومه تمامًا. التقى وتحدث إلى إريك هونيكر على هامش جنازة يوري أندروبوف في موسكو في شباط / فبراير 1984، وكرر ذلك مرةً أخرى في مراسم دفن تشيرنينكو في العام التالي. وتوصل الجانبان إلى توقيع اتفاقات حول التبادل الثقافي وإزالة الألغام على الحدود الألمانية المشتركة. وأصبح هونيكر في أيلول / سبتمبر 1987 أول زعيم ألماني شرقي يزور جمهورية ألمانيا الاتحادية. وفي هذه الأثناء استمرت إعانات ألمانيا الغربية بالتدفق على قدم وساق إلى جمهورية ألمانيا

الديمقراطية (لكن في ظل غياب أي دعم متوقع وشيك للمعارضة الداخلية في ألمانيا الشرقية).

بدا لنظام ألمانيا الشرقية أنه نجا إلى الأبد، خاصةً بعد إغداق ألمانيا الغربية الرعاية عليه، ولثقته بدعم موسكو، وحريته في تصدير معارضيه الأكثر إزعاجًا إلى الغرب. بدا بالتأكيد عصيًا على التغيير؛ جرى من دون تردد في برلين الشرقية في حزيران / يونيو 1987 تفريق مجموعة من المتظاهرين المعارضين للجدار، والذين رددوا هتافات مؤيدة لغورباتشوف البعيد. ولم تتردد الحكومة في كانون الثاني / يناير 1988 في سجن وطرد عدة مئات أو أكثر من المتظاهرين الذين تجمعوا لإحياء ذكرى مقتل روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت في عام 1919، رافعين لافتات من أقوال لوكسمبورغ نفسها: "الحرية هي أيضًا حرية أولئك الذين يفكرون بشكل مختلف". وفي زيارة لهونيكر إلى موسكو في أيلول / سبتمبر 1988، أشاد علنًا ببيريسترويكا غورباتشوف؛ في خطوة مدروسة لمواصلة المماطلة في تنفيذها عند عودته إلى الديار ليس إلا [(331)].

على الرغم من التطورات غير المسبوقة الجارية آنذاك في موسكو ووارسو وبودابست، بقي شيوعيو ألمانيا الشرقية يُزورون الأصوات بالطريقة المعتادة من زمن الخمسينيات. وكان تلفيق النتائج الرسمية للانتخابات البلدية التي جرت في أيار / مايو 1989 - حصل مرشحو الحكومة على 98.85 في المئة من الأصوات - فاضحًا إلى حد إثارة احتجاجات عمت البلاد، شملت الكهنة وجماعات البيئة ونقادًا من داخل الحزب الحاكم. وحرص المكتب السياسي على تجاهلها. لكن انفتح للألمان الشرقيين الآن وأول مرة مجال للاختيار. فما عاد مطروحًا عليهم إما القبول بالوضع الراهن أو المغامرة بالاعتقال أو الفرار إلى الغرب. أزالت السلطات في بودابست في 2 أيار / مايو 1989 السياج المكهرب على طول حدود هنغاريا الغربية في سياق التخفيف من الرقابة على الحركة والتعبير، على الرغم من بقاء الحدود نفسها مغلقة رسميًا.

بدأ الألمان الشرقيون بالتسلل إلى هنغاريا. وفي 1 تموز / يوليو 1989 شق حوالى 25 ألف منهم طريقهم لقضاء "عطلة" هناك. ثم تبعتهم آلاف أخرى، سعى كثير منهم للحصول على لجوء مؤقت من سفارتي ألمانيا الغربية في براغ وبودابست. لكن قلة منهم تابعت طريقها وعبرت الحدود النمساوية - الهنغارية، التي كانت لا تزال مغلقة، من دون التعرض للتوقيف من حرس الحدود، لكن معظمهم اكتفى بالبقاء في هنغاريا. وبحلول أوائل أيلول / سبتمبر كان ثمة 60 ألف مواطن ألماني شرقي قيد الانتظار في هنغاريا. وردًا على سؤال، في برنامج إخباري للتلفزيون الهنغاري في 10 أيلول / سبتمبر بشأن استجابة حكومته في حال قرر بعض هؤلاء الناس التوجه غربًا، أجاب جيولا هورن وزير الخارجية الهنغاري: "سنسمح لهم بالعبور ولا داعي للمزيد من اللغط، وأفترض أن النمساويين سيسمحون لهم بالدخول". لقد انفتح باب

الغرب رسميًا؛ وفي غضون 72 ساعة اندفع حوالى 22 ألف ألماني شرقي عبر الحدود.

احتجت السلطات الألمانية الشرقية بغضب على هذه الخطوة الهنغارية التي انطوت على خرق اتفاقية قديمة بين الدول الشيوعية حظرت استخدام بلدانها كممر للفرار من دول الجوار الشقيقة. لكن سلطات بودابست أصرت على أن الأمر لا يتعدى الالتزام بتوقيعها على وثيقة هلسنكي الختامية. لكن الناس أخذوا الأمر على محمل الجد. وفي غضون الأسابيع الثلاثة المقبلة واجهت السلطات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية كارثة علاقات عامة عندما حاول عشرات الآلاف من مواطنيها الخروج عبر مسرب خروج جديد.

عرض حكام ألمانيا الديمقراطية، في محاولة منهم للسيطرة على الأحداث، ممرًا آمنًا للاجئين الألمان الشرقيين في سفارتي (ألمانيا الغربية) في براغ ووارسو لإعادتهم إلى بلدهم مرةً أخرى عابرين نحو ألمانيا الغربية في قطار مغلق. لكن ذلك أدى إلى تفاقم مذلة النظام المتصاعدة ليس إلا: احتشد عشرات آلاف المواطنين تحيةً (وحسدًا!) في أثناء مرور القطار في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وحاول نحو خمسة آلاف مواطن الصعود على متن قطار اللاجئين، عندما توقف لمدة وجيزة في دريسدن. وعندما انهالت الشرطة عليهم بالضرب لإرغامهم على التراجع اندلعت أعمال شغب؛ جرى كل ذلك تحت أنظار وسائل الإعلام العالمية.

قوت متاعب النظام جرأة منتقديه. أسست مجموعة من الألمان الشرقيين المنشقين في برلين الشرقية "منتدى نيوس" (المنتدى الجديد) في اليوم الذي أعقب فتح هنغاريا حدودها، وتبعهم بعد أيام قلائل مجموعة مواطنين آخرين أسست حركة "الديمقراطية الآن"، وشددت كلتا الجماعتين على النضال من أجل "إعادة البناء" الديمقراطي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية. وفي 2 تشرين الأول / أكتوبر، تجمع في لايبزيغ حشد ناهز 10 آلاف مواطن معبرين عن إحباطهم من امتناع نظام هونيكر عن إصلاح نفسه؛ أكبر تجمع علني في ألمانيا الشرقية منذ انتفاضة برلين المشؤومة في عام 1953. وبقي هونيكر العجوز ذو الـ 77 عامًا من دون أن يهتز. وصرح في أيلول / سبتمبر قائلًا: خضع الألمان الشرقيون الساعون إلى الهجرة "للابتزاز عبر الإغراءات والوعود والتهديدات لإنكار المبادئ الأساسية والقيم الجوهرية للاشتراكية". في نظر زملائه الشباب، الذين ازدادوا قلقًا وما عاد في استطاعتهم تجاهل حجم التحدي الذي واجههم، بدت القيادة عاجزة: متجمدة في مكانها. جاء ميخائيل غورباتشوف في 7 تشرين الأول / أكتوبر للمشاركة في إحياء الذكرى السنوية الـ 40 لتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وتحدث ناصحًا مضيفه متحجر القسمات بألا ينسى أن "الحياة تعاقب المتلكئين". لكن عبثًا؛ أفصح هونيكر بوضوح عن رضاه عن الوضع "الراهن".

بدأ المتظاهرون في لايبزيغ وغيرها من المدن متشجعين بزيارة الزعيم السوفياتي، فضلًا عن التطورات الحاصلة في الخارج، بتسيير تظاهرات منتظمة وإقامة "اعتصامات" من أجل التغيير. وزادت أعداد المشاركين في تجمعات الاثنين في لايبزيغ في الأسبوع الذي تلا خطبة غورباتشوف إلى 90 ألف شخص واتخذت عندئذ طابعًا منتظمًا. هتفت كل الحشود المتجمعة معلنةً "نحن الشعب!" ودعت "غوربي" لمساعدتها. ومع تزايد الأعداد في الأسبوع التالي، اقترح هونيكر استخدام القوة لإخماد أي مظهر إضافي للمعارضة.
بدا أخيرًا احتمال المواجهة الصريحة راجحًا من وجهة نظر نقاد حزب هونيكر. دبر بعض زملائه بقيادة إيغون كرينزي انقلابًا في 18 تشرين الأول / أكتوبر أزاح الرجل العجوز عن السلطة بعد أن مكث فيها 18 عامًا [(332)]. سافر كرينزي إلى موسكو أولًا، وأعلن تأييده لميخائيل غورباتشوف (وسعى للحصول على تأييده) ثم عاد إلى برلين لإعداد نسخة ألمانية شرقية حذرة عن البيريسترويكا، لكن بعد فوات الأوان. تجمع في تظاهرة لايبزيغ الأخيرة ما ينوف على 300 ألف شخص للحث على التغيير. ثم احتشد في برلين في 4 تشرين الثاني / نوفمبر نصف مليون مواطن ألماني شرقي للمطالبة بإجراء إصلاحات فورية. في تلك الأثناء وفي ذلك اليوم بالذات، فتحت تشيكوسلوفاكيا حدودها التي عبرها 30 ألف شخص في خلال الساعات الـ 48 التالية.
بحلول ذلك الوقت، أصيبت السلطات بالذعر. ففي 5 تشرين الثاني / نوفمبر اقترحت حكومة ألمانيا الديمقراطية، بعد تردد، قانونًا متهاودًا للسفر لم يحظ سوى برفض النقاد؛ نظرًا إلى عدم كفايته التي تدعو للرثاء بحسب وصفهم. استقال مجلس الوزراء الألماني الشرقي بصورة دراماتيكية وتلاه المكتب السياسي. وفي مساء اليوم التالي في 9 تشرين الثاني / نوفمبر - الذكرى السنوية لكل من تنازل القيصر وليلة الكريستال - اقترح كرينزي وزملاؤه قانونًا آخر للسفر تفاديًا للتدافع. وأوضح غونتر شابوفسكي في مؤتمر صحافي، نقلته محطة التلفزيون والإذاعة الألمانية على الهواء مباشرة، أن الأحكام الجديدة ذات الأثر الفوري تخول السفر إلى الخارج من دون إشعار مسبق وتسمح بعبور الحدود إلى ألمانيا الغربية. ما يعني بعبارة أخرى أن الجدار غدا مفتوحًا الآن.
اندفع الناس إلى شوارع برلين الشرقية حتى قبل أن ينتهي البث ميممين وجوههم شطر الحدود. وتدفق إلى برلين الغربية في بضع ساعات ما زاد على 50 ألف شخص؛ بعضهم إلى الأبد، والبعض الآخر لمجرد إلقاء نظرة. كان العالم قد تغير بحلول صباح اليوم التالي. وبدا لأي مراقب أن السور قد اختُرق إلى الأبد، وأن لا عودة عن ذلك. وأعيد بعد أربعة أسابيع فتح بوابة براندنبورغ التي كانت تفصل جانبي الحدود بين الشرق والغرب - زار الغرب في خلال عطلة عيد الميلاد عام 1989 أكثر من 2.4 مليون من الألمان الشرقيين (1 من أصل 6 من مجموع السكان) - ومن شِبه المؤكد أن هذا لم يكن في نية حكام

جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وكما أوضح شابوفسكي نفسه في وقت لاحق، لم تخطر في بال السلطات "أدنى فكرة" بأن فتح الجدار قد يؤدي إلى سقوط ألمانيا الديمقراطية، بل على العكس تمامًا: رأوا فيه بداية "الاستقرار".
توخى قادة ألمانيا الديمقراطية عند اتخاذ قرارهم المتردد بفتح الحدود أن يشكل ذلك مجرد صمام أمان وربما إحراز بعض الشعبية، وكسب وقت كافٍ في المقام الأول لاقتراح برنامج "إصلاحات". فُتِح الجدار أولًا وأخيرًا للأسباب عينها التي شُيد وأُغلق من أجلها قبل جيل مضى: وقف النزيف الديموغرافي. تكللت هذه اللعبة المتهورة بالنجاح في عام 1961 وكذلك إلى حد ما في عام 1989 - الأمر المثير للدهشة أن قلة من الألمان الشرقيين استقرت في برلين الغربية أو هاجرت إلى ألمانيا الغربية بشكل دائم، ذلك حال اطمئنانهم أنهم إذا عادوا لن يجدوا أنفسهم في السجن مرةً أخرى. لكن ذلك الاطمئنان استدعى ما هو أكثر من سقوط النظام.
دخل الحزب الاشتراكي الألماني الموحد في أعقاب سقوط الجدار في المرحلة الأخيرة، التي غدت مألوفة الآن، من شعائر موت الحزب الشيوعي. صوت الفولكسكامر (برلمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية) في 1 كانون الأول / ديسمبر بالموافقة بـ 420 صوتًا مقابل (وامتناع خمسة عن التصويت) على حذف إحدى مواد الدستور التي نصت على أن الدولة تقودها "الطبقة العاملة وحزبها الماركسي اللينيني". وبعد 4 أيام، استقال المكتب السياسي مرةً ثانيةً، واختير غريغور غيزي قائدًا جديدًا. وتغير بالمناسبة اسم الحزب وأصبح حزب الاشتراكية الديمقراطية. وجرى طرد القيادة الشيوعية القديمة من الحزب (بمن فيهم هونيكر وكرينزي). وعُقدت طاولة مستديرة (مرةً أخرى) مع ممثلي المنتدى الجديد (عُد أبرز جماعات المعارضة بالاتفاق العام)، وتقرر إجراء انتخابات حرة.
لكن قبل أن تبدأ أحدث (وآخر) حكومة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بقيادة هانز مودرو رئيس الحزب في درسدن بصوغ مسودة "برنامج عمل الحزب"، بدت أفعالها ونياتها خارج السياق. توفر للألمان الشرقيين في المقام الأول خيار غير متاح للشعوب الخاضعة الأخرى - ليس ثمة "تشيكوسلوفاكيا غربية" أو "بولندا غربية" - ولا ريب أنهم ليسوا بصدد التخلي عنه. لقد تغير اتجاه المرمى: هتف متظاهرو لايبزيغ في تشرين الأول / أكتوبر 1989 "نحن الشعب" (وير سند داس فولك "Wir sind ein Volk" (We are one people)). لكن الحشود ذاتها غيرت في كانون الثاني / يناير 1990 مطلبها ببراعة هاتفةً: "نحن شعب واحد" (وير سند أن فولك).
لأن موت الشيوعية في ألمانيا أدى إلى موت دولة ألمانية كما سنرى في الفصل التالي - لم تعد القضية بحلول كانون الثاني / يناير 1990 مجرد الخروج من الاشتراكية فحسب ("إصلاحها" في أقل تقدير)، بل "الذهاب" إلى ألمانيا الغربية - فمن غير الواضح من منظور لاحق كيف ترجم ذلك آمال الحشود التي

أسقطت جمهورية ألمانيا الديمقراطية في خريف 1989. غير أن ما هو واضح في الأقل أنه لا الحزب (كما في هنغاريا) ولا المعارضة (كما في بولندا) يستطيعان ادعاء الفضل في توجيه مسار الأحداث. لقد رأينا مقدار بطء الحزب في استيعاب ورطته، ولم يكن نقاده من المثقفين أسرع منه بكثير.

أصدر ستيفان هايم وكريستا وولف ومجموعة من المثقفين في ألمانيا الشرقية نداءً في 28 تشرين الثاني / نوفمبر بعنوان "من أجل أرضنا" هدف إلى الحفاظ على الاشتراكية وعلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية والوقوف بحزم ضد ما وصفه هايم بـ "القمامة البراقة" للغرب. حتى إن باربل بوهلي؛ الشخصية القيادية في المنتدى الجديد، وصف فتح جدار برلين بـ "المؤسف" بسبب حؤوله دون "الإصلاح" وتسريعه إجراء الانتخابات قبل "استعداد" الأحزاب والناخبين. وعلى غرار العديد من مثقفي ألمانيا الشرقية "المنشقين" (علاوة على معجبيهم في ألمانيا الغربية) واصلت بوهلي وزملاؤها السعي إلى اشتراكية منقحة؛ خالية من شرطة سرية وحزب حاكم. لكنها أبقت على مسافة آمنة من قرينتها رأسمالية الغرب المفترسة. وكما كشفت الأحداث اللاحقة، تبين أن ذلك لم يكن أقل واقعية في الأقل من وهم إريك هونيكر بالعودة إلى طاعة من نمط ستاليني جديد. ومن ثم فقد حكم المنتدى الجديد على نفسه بالخروج من المسار السياسي. وتدنى مستوى قادته إلى مجرد مشتكين ممتعضين من قصر نظر الجماهير [333].

على هذا الأساس ربما كانت الانتفاضة الألمانية في عام 1989 الانتفاضة الشعبية - أي الجماهيرية - الحقيقية الوحيدة في ذلك العام (بل هي في الواقع الثورة الشعبية الوحيدة الناجحة في التاريخ الألماني) [334]. على الرغم من أن سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا المجاورة حدث بالتزامن مع الانتقال في ألمانيا الشرقية، فإنه اتبع مسارًا مختلفًا إلى حد كبير. اتسمت قيادة الحزب بالجمود والقمع في كلا البلدين، وكان صعود غورباتشوف غير مرحب به في الأقل من النظام في براغ مثلما كان في بانكوف. لكن أوجه الشبه تنتهي عند هذا الحد.

استقر الحكم الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، كما هي الحال في هنغاريا، استقرارًا قلقًا فوق الذاكرة الصامتة لماضٍ مستلب. لكن في حين نجح كادار نسبيًا بالنأي بنفسه وحزبه عن الإرث الستاليني في الحالة الهنغارية، لم يختر قادة تشيكوسلوفاكيا المضي في انتقال كهذا، ولم يتكبدوا عناء السعي في سبيل ذلك. ومثل غوستاف هوساك المتربع على السلطة منذ عام 1969 تجسيدًا لغزو حلف وارسو في عام 1968 و"التطبيع" اللاحق له. وحتى عندما استقال هوساك في عام 1987، وهو في الـ 75 من العمر حينذاك، من منصبه بوصفه سكرتيرًا عامًا للحزب (وبقي رئيس الدولة)، حل محله ميلوش ياكيش، وهو أصغر سنًا بالتأكيد، لكنه معروفٌ بدوره البارز في عمليات التطهير الجماعي في أوائل السبعينيات.

نجح الشيوعيون التشيكوسلوفاكيون نسبيًا في الحفاظ على سيطرة كاملة حتى النهاية. ولم تكتسب الكنيسة الكاثوليكية (هي لاعب ثانوي دائم في الشأن التشيكي ما دام الأمر لا يتعلق بالشأن السلوفاكي) ولا معارضة المثقفين دعمًا ملحوظًا في المجتمع ككل. ونتيجة إدارة التطهير الفعالة بوحشيتها، لم تُجرد معظم إنتلجنسيا البلاد - بدءًا من الكتاب المسرحيين مرورًا بالمؤرخين وصولًا إلى الشيوعيين الإصلاحيين من عصر الستينيات - من وظائفها فحسب، بل وأقصيت عن المشهد العام أيضًا. وحتى عام 1989 كانت شهرة بعض نقاد الشيوعية التشيكوسلوفاكيين الأكثر جرأة، بدءًا من فاتسلاف هافل نفسه، في الخارج أكبر منها في بلدهم. وكما رأينا في الفصل السابق، وقع أقل من 2000 مواطن من أصل 15 مليون نسمة على ميثاق 77، وهو منظمة هافل المدنية.
بطبيعة الحال كان الناس خائفين من مخاطر انتقاد النظام علنًا. لكن يتعين القول إنه لم يكن لدى معظم التشيكيين والسلوفاكيين شعور عارم بعدم الرضا عن أوضاعهم. فقد توجه الاقتصاد التشيكوسلوفاكي، مثل معظم اقتصادات دول أوروبا الشرقية الأخرى منذ أوائل السبعينيات، بصورة مدروسة نحو توفير سلع الاستهلاك الأساسية، وأكثر من ذلك في الحالة التشيكية. في الواقع، قلدت تشيكوسلوفاكيا الشيوعية بصورة واعية جوانب المجتمع الاستهلاكي الغربي، ولا سيما البرامج التلفزيونية والمشاريع الترفيهية الشعبية ولو بنغمة معتدلة. اتسمت الحياة في تشيكوسلوفاكيا بالملل، وتدهورت أحوال البيئة، وكابد الجميع ولا سيما الشباب من السلطات الموجودة في كل مكان وذات الطابع الاتهامي الصارخ. لكن تُرك الناس وشأنهم، مقابل تجنب المواجهة مع النظام وقبول ومداهنة خطابه الفارغ.
أبقى النظام الخناق محكمًا بقوة، بل حتى بوحشية على أي بادرة اعتراض. اعتُقِل المتظاهرون ممن خرجوا في آب / أغسطس 1988 في براغ ومناطق أخرى إحياءً للذكرى السنوية الـ 20 للغزو، وأُلغيت الجهود غير الرسمية لعقد ندوة "شرق / غرب" في براغ. وفي الذكرى السنوية الـ 20 لانتحار يان بلاتش في ساحة فاتسلاف، في كانون الثاني / يناير 1989، اعتُقِل هافل و13 من نشطاء ميثاق 77 وأعيدوا إلى السجن مرةً أخرى (ولو أن الأمر جرى على خلاف المعاملة القاسية التي تلقاها هافل في السنوات السابقة - أما وقد صار شخصية دولية ربما يسبب سوء معاملته إحراجًا لسجانيه - وقد أطلق سراحه في أيار / مايو).
ازدهرت في ربيع وصيف 1989 شبكات ومجموعات غير رسمية في جميع أنحاء البلاد على أمل محاكاة التطورات في البلدان المجاورة: بعد "نادي جون لينون للسلام" الذي تشكل في كانون الأول / ديسمبر 1988 جاء احتجاج "أمهات براغ" في أيار / مايو 1989، تلته تظاهرات أنصار البيئة في براتيسلافا في الشهر التالي. لم تشكل أي من فقاعات المبادرات المدنية الصغيرة وسهلة الاحتواء

هذه تهديدًا يذكر للشرطة أو للنظام. لكن في آب / أغسطس، عندما انتهى مازوفيتسكي للتو من وضع خطط حكومته في وارسو، وقبل مدة وجيزة من فتح الحدود الهنغارية على مصراعيها، غصت شوارع العاصمة التشيكية بالمتظاهرين إحياءً لذكرى إطاحة ربيع براغ مرةً أخرى.
لكن الشرطة التشيكية أبدت بالتأكيد تحفظًا أكبر هذه المرة. وقرر نظام ياكيش إجراء تقليم بسيط، بما يعكس في الأقل مظهر الاعتراف بتغير المزاج في موسكو مع عدم تبدل شيء في جوهر حكمه. لا ريب في أن الحسابات نفسها تفسر نهج عدم تدخل السلطات في التظاهرات العامة الكبرى التالية التي جرت في 28 تشرين الأول / أكتوبر إحياءً للذكرى السنوية لتأسيس دولة تشيكوسلوفاكيا في عام 1918 (محل تجاهل رسمي منذ عام 1948). لكن القيادة الشيوعية لم تعانِ حتى ذلك الحين من ضغط شعبي كبير - حتى إن الإعلان في 15 تشرين الثاني / نوفمبر عن انتفاء الحاجة إلى تأشيرات خروج إلى الغرب عُد استجابةً ومحاكاة استراتيجية للتغيرات في أماكن أخرى أكثر منه تنازلًا.
هذا الافتقار الواضح إلى نيات إصلاحية حقيقية لدى بعض قادة الحزب وغياب أي معارضة خارجية فعالة - افتقرت تظاهرات الصيف إلى أهداف مشتركة، ولم يكن قد برز قادة قادرون على تحويل السخط إلى برنامج - أضفيا صدقية على الشكوك واسعة النطاق بأن ما كان يجري "مؤامرة" مدبرة إلى حد ما: محاولة من إصلاحيين محتملين في الإدارة والشرطة للانطلاق بالحزب المحتضر نحو **بيريسترويكا** تشيكية.
قد لا يبدو هذا غريبًا من منظور لاحق. وافقت شرطة براغ رسميًا في 17 تشرين الثاني / نوفمبر على مسيرة طالبية في قلب المدينة لإحياء ذكرى تاريخ قاتم آخر؛ وهي الذكرى الـ 50 لجريمة قتل الطالب التشيكي يان أوبليتال على يد النازية. لكن عندما ارتفعت الشعارات المناوئة للشيوعية، هاجمت الشرطة المتظاهرين، وفضت الحشد واعتدت بالضرب على الضحايا المتفرقين. وقامت الشرطة نفسها بتغذية شائعة - تكرارًا لسابقة مقتل أوبليتال - بأن أحد الطلاب قد قتل. واعتُرف لاحقًا بزيف هذا البلاغ. لكن في هذه الأثناء أخذت مفاعيل الشائعة مجراها في إثارة غضب الطلاب أنفسهم. واحتشد في غضون الـ 48 ساعة التالية عشرات الآلاف من الطلاب، واحتُلت مباني الجامعات، وبدأت حشود ضخمة بالتجمع في الشوارع احتجاجًا، لكن الشرطة اكتفت عندئذ بالوقوف جانبًا فحسب.
إذا كان ثمة مؤامرة ما فإنها أتت بنتائج معاكسة تمامًا. لا شك في أن أحداث 17 تشرين الثاني / نوفمبر زعزعت أركان القيادة الستالينية الجديدة للحزب الشيوعي: استقالت في غضون أسبوع هيئة الرئاسة بقيادة ياكيش بأكملها. لكن الخَلَف لم يتمتع بأي صدقية شعبية وتخطته الأحداث المتسارعة فورًا. وفي 19 تشرين الثاني / نوفمبر، عاد فاتسلاف هافل المودع رهن الإقامة

الجبرية في ريف بوهيميا الشمالي إلى العاصمة المضطربة، حيث بدأ الشيوعيون يفقدون سلطتهم بسرعة لكن لم يكن موجودًا من يمكنه انتزاعها من أيديهم.
في سياق الاضطلاع بما يلزم من دور مناسب على مسرح براغ، شكل هافل وأصدقاؤه من جماعة ميثاق 77 "المنتدى المدني" (Občanské Fórum)؛ وهو عبارة عن شبكة فضفاضة وغير رسمية تحولت في غضون أيام من جمعية للنقاش إلى مبادرة مدنية ومن ثم إلى حكومة ظل. جاءت الأهداف طويلة الأمد من بعض النواحي مدفوعة بنقاشات المنتدى المدني بالنسبة إلى المشاركين المعروفين، وكذلك بالسرعة المذهلة لمجريات الأحداث في الشوارع في الخارج. أول شيء طالب به المنتدى كان استقالة المسؤولين عن غزو عام 1968 وعن تداعياته.
في 25 تشرين الثاني / نوفمبر، وهو اليوم الذي تلى الاستقالة الجماعية لقادة الحزب، احتشد نصف مليون شخص في استاد **ليتنا** في براغ ليس من أجل المطالبة بإصلاحات معينة، وإنما إثباتًا لحضورهم سواء لأنفسهم أو بين بعضهم بعد عقدين من الصمت العام المروع. وأُعطي هافل الموافقة في الليلة نفسها على إجراء مقابلة غير مسبوقة على التلفزيون التشيكي. وألقى في اليوم التالي خطبة أمام حشد ضم 250 ألف شخص تجمعوا في ساحة وينسوسلوش، وتقاسم المنصة مع رئيس الوزراء الشيوعي لاديسلاف أداميك وألكسندر دوبتشيك.
أصبح واضحًا الآن لقيادة المنتدى المدني الناشئة أنها تقود ثورة رغمًا عنها. وضعت مجموعة بقيادة المؤرخ بيتر بيثارت "المبادئ البرنامجية للمنتدى المدني" بقصد تقديم بعض التوجيهات وتوفير ما يقال للجموع المحتشدة في الخارج. تضمنت تلك المبادئ ملخصًا شاملًا للأهداف العامة للمنتدى وشكلت دليلًا توجيهيًا عن حالة وأولويات رجال ونساء عام 1989؛ يسأل البرنامج "ماذا نريد؟"، ويجيب: 1: دولة قانون. 2: انتخابات حرة. 3: عدالة اجتماعية. 4: بيئة نظيفة. 5: شعب متعلم. 6: ازدهار. 7: العودة إلى أوروبا.
هذا الخليط من المطالب السياسية النمطية والمثل الثقافية والبيئية واستجداء "أوروبا" هو ما ميز التشيكيين ويرجع الكثير منه إلى تصريحات ميثاق 77 المختلفة في خلال العقد السابق. لكن لهجة البرنامج صورت بأناقة مزاج الحشود في أيام تشرين الثاني / نوفمبر العنيفة تلك: براغماتية ومثالية وطموح متهور في وقت واحد. وكان المزاج العام متشبثًا بالتفاؤل في براغ وبقية مناطق البلاد أيضًا أكثر من أي "انتقالات" شيوعية في مناطق أخرى. وقع ذلك تحت تأثير تسارع الأحداث [(335)].
استقالت قيادة الحزب في خلال أسبوع القمع الدموي للطلاب المتظاهرين. وفي الأسبوع التالي حصل المنتدى المدني وحركة الشعب من أجل مناهضة العنف (PAV) (نظيرتها السلوفاكية) على اعتراف قانوني، وشرعا بالتفاوضِ مع

الحكومة. وفي 29 تشرين الثاني / نوفمبر وافق البرلمان الاتحادي نزولًا عند مطلب المنتدى المدني على حذف المادة الشهيرة التي منحت الحزب الشيوعي "دوره القيادي" من الدستور التشيكوسلوفاكي. في هذه المرحلة اقترحت حكومة أداميك تشكيل ائتلاف حاكم جديد كتسوية، لكنه رُفض بصورة قاطعة من ممثلي المنتدى المدني المدعوم بالحشود الضخمة المصممة التي باتت تحتل الشوارع بشكل دائم.

صعب على الشيوعيين بحلول ذلك الوقت عدم ملاحظة الأحداث الجارية في الخارج: ليس لأن زملاءهم في قيادة ألمانيا الشرقية السابقة قد طُردوا في 3 كانون الأول / ديسمبر فحسب، بل ولأن ميخائيل غورباتشوف جالس على مائدة العشاء مع الرئيس بوش في مالطا، وتهيأت دول حلف وارسو علانية لإدانة غزوها تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. استقال من تبقى من أعضاء مجموعة هوساك الشيوعيين من التشيكيين والسلوفاكيين، بمن فيهم رئيس الوزراء أداميك، بعد أن فقدوا صدقيتهم واستبعدوا من دافعي رواتبهم.

عندئذٍ وافق قادة المنتدى المدني على الانضمام إلى الحكومة بعد اجتماع للمائدة المستديرة دام يومين، وهو الأقصر من بين جميع اجتماعات الموائد المستديرة في هذه السنة. ظل رئيس الوزراء، وهو السلوفاكي ماريان كايفا عضوًا في الحزب، لكن أغلبية الوزراء كانوا أول مرة منذ عام 1948 غير شيوعيين: أصبح جيري داينستباير، العضو في ميثاق 77 (الذي عمل وقَّادًا إلى ما قبل خمسة أسابيع فقط)، وزيرًا للخارجية. والمحامي الكاثوليكي يان تشارنوكورسكي، العضو في حركة الشعب من أجل مناهضة العنف، نائبًا لرئيس الوزراء، وفلاديمير كوزي، العضو في المنتدى المدني وزيرًا للإعلام، وفاتسلاف كلاوس، الخبير في اقتصاد السوق الحرة المغمور حينذاك، وزيرًا للمالية. أقسمت الحكومة الجديدة اليمين الدستورية في 10 كانون الأول / ديسمبر أمام الرئيس هوساك الذي استقال على الفور.

فتح ظهور ألكسندر دوبتشيك، العائد بعد عقدين من الغياب، الباب أمام إمكانية اختياره رئيسًا بدلًا من هوساك - كرمز من بعض الوجوه لاستمرارية آمال عام 1968 المجهضة، وجزئيًا كعامل مهدئ لمشاعر الشيوعيين المجروحة، بل ولتهدئة ثائرة المتشددين في جهاز الشرطة والأجهزة الأخرى. لكن بدا واضحًا حالما بدأ دوبتشيك بإلقاء خطب عامة أن المسكين في غير زمانه. اتسمت مفرداته وأسلوبه وحتى تلويحاته بطابع إصلاحيي الستينيات الشيوعيين. وبدا أنه لم يستخلص من دروس تجاربه المريرة شيئًا لكنه واصل الحديث عن إحياء طريق تشيكوسلوفاكي أكثر هدوءًا ورفقًا إلى الاشتراكية. كان في البداية شخصية تاريخية فذة بالنسبة إلى عشرات الآلاف من الشباب في شوارع براغ أو برنو أو براتيسلافا، لكنها سرعان ما أصبحت مثيرة للإزعاج ومنفصلة عن الواقع [(336)].

كتسوية، انتُخب دوبتشيك بالتوافق رئيسًا للبرلمان الاتحادي، مما جعل فاتسلاف هافل نفسه رئيسًا؛ وهو الأمر الذي بدا مستغربًا جدًا وغير قابل للتصديق منذ خمسة أسابيع فقط عندما رفض بلطف هذا الاقتراح الذي هتفت به الجماهير في شوارع براغ أول مرة قائلةً: "إلى قصر الرئاسة يا هافل". لكن بحلول 7 كانون الأول / ديسمبر اقتنع الكاتب المسرحي بالرأي القائل إن قبوله المنصب قد يكون أفضل سبيل لإخراج البلاد بسلاسة من الشيوعية. وفي 28 كانون الأول / ديسمبر 1989 انتخبه البرلمان الشيوعي رئيسًا للجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية، وهو المجلس ذاته الذي صادق سابقًا بحسب المقتضى على التشريع الذي أودعه وآخرين السجن لسنوات. أصدر الرئيس الجديد في ليلة رأس السنة عام 1990 عفوًا عامًا شمل 16 ألف سجين سياسي؛ وفي اليوم التالي حُلت الشرطة السياسية نفسها.

أدى توافق الظروف إلى خروج تشيكوسلوفاكيا من الشيوعية في ما سُمي بـ "الثورة المخملية" بشكل سلمي وبسرعة لافتة. وعلى غرار بولندا، توحدت معارضة المثقفين بالدرجة الأولى على وقع هزائم الماضي والتصميم على تجنب المواجهة المباشرة - لم تكن تسمية المنظمة المدنية الرئيسة في سلوفاكيا نفسها "الشعب من أجل مناهضة العنف" أمرًا عبثيًا. ومثلما هي الحال في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أصبح إفلاس الحزب الحاكم المطلق واضحًا إلى درجةٍ استُبعد فيها منذ البداية خيار تنظيم خطوط التراجع.

لكن دور هافل كان حاسمًا بالدرجة نفسها - لا مثيل له بين الأشخاص ذوي المكانة العامة ممن برز في أي بلد شيوعي آخر، ومع أن معظم الأفكار العملية لا بل حتى التكتيكات السياسية المنتدى المدني كانت سترى النور في غيابه، لكنه هو الذي لاحظ المزاج العام ووجهه، ودفع زملاءه إلى الأمام في حين أبقى توقعات الحشود ضمن حدود معقولة. ليس ثمة أدنى مبالغة في تأثير هافل وجاذبيته العامة. ومثل توماس مازاريك الذي بدأت تزداد أوجه المقارنة به، صار هافل الكاريزماتي المذهل على نطاق واسع أقرب في نظر الكثيرين إلى مخلص وطني. صور أحد الملصقات التي رفعها طلاب براغ في كانون الأول / ديسمبر عام 1989 الرئيسَ القادم مع كلمات ربما لم تكن مقصودة لكنها حملت إيحاءً دينيًا في محله تمامًا: "افتدانا بنفسه".

ليست مدد السجن المتعددة ولا السجل الثابت في المعارضة الأخلاقية للشيوعية هما اللذان أوصلا هافل إلى هذا المقام فحسب، بل ويعود الفضل أيضًا إلى ميوله غير السياسية المميزة. لم يلتف المواطنون حول هافل على الرغم من اهتماماته المسرحية، بل بسببها. وكما لاحظ أحد المعلقين الإيطاليين صعود دور هافل على المسرح السياسي التشيكوسلوفاكي، أتاح له صوته المميز التعبير عن مشاعر أمة جرى إسكاتها: "إذا صدف أن أمة لم تتحدث قط، سيكون الشعر أولى كلماتها" [(337)]. لهذه الأسباب بالذات كان هافل الشخص الوحيد - ولا سيما شكوكه حيال إغواءات الرأسمالية (على نقيض

كلاوس وزيره للشؤون المالية) - القادر على ردم الهوة المزعجة الفاصلة بين المساواة الكاذبة لكن المغرية للشيوعية البائدة والحقائق الصعبة للسوق الحرة.

عُد هذا الجَسر مهمًا في تشيكوسلوفاكيا. على الرغم من ذلك فإنها في الكثير من الجوانب أقرب حالة إلى الغرب من بين الدول الشيوعية الأوروبية، كما كانت تشيكوسلوفاكيا الدولة الوحيدة أيضًا التي تتصف ثقافتها السياسية بشكل ملحوظ بنزعتي المساواة واليسارية. وهي في المقام الأول البلد الوحيد في العالم الذي اختار نحو اثنين من أصل خمسة من ناخبيه الحزب الشيوعي في انتخابات حرة جرت في عام 1946. وعلى الرغم من 40 عامًا من "الاشتراكية القائمة بالفعل" - 20 عامًا من "التطبيع" المميت - لا زالت تحمل على كاهلها شيئًا من هذه الثقافة السياسية: اختار 14 في المئة من الناخبين الحزب الشيوعي في أول انتخابات جرت في مرحلة ما بعد الشيوعية في حزيران / يونيو 1990. أدى الوجود الدائم لهذه النواة الكبيرة من أنصار الشيوعية - جنبًا إلى جنب مع غمامة أكبر بكثير لمواطنين غير مسيسين لا يصل عدم رضاهم عن حالتهم إلى حد الاحتجاج عليها - بمؤلفين منشقين من أمثال لودفيك فاكوليك إلى التشكيك في احتمال حدوث تغيرات كبرى في الأمد القريب. بدا أن التاريخ يسير ضد التشيكيين والسلوفاكيين؛ لم يسبق لتشيكوسلوفاكيا منذ عام 1938 أن نجحت تمامًا في استعادة زمام مصيرها.

هكذا عندما تولى الشعب أخيرًا بنفسه زمام المبادرة في تشرين الثاني / نوفمبر 1989، بدت الثورة المخملية التالية أقرب إلى الخيال. لذلك، لا بد من أن الحديث عن مؤامرات الشرطة والأزمات المفتعلة، كما لو أن المجتمع التشيكوسلوفاكي عديم الثقة بنفسه إلى حد أن مبادرات تدمير الشيوعية كان من جانب الشيوعيين أنفسهم. كانت هذه الشكوك في محلها على نحو شبه مؤكد - تشير كل الأدلة التي تجمعت حينها إلى أن البوليس السري التشيكي تمادى كثيرًا في 17 تشرين الثاني / نوفمبر. لم تكن ثمة "مؤامرة" لكف يد الزمرة الحاكمة. أمسك الشعب حقًا بزمام مصيره في تشيكوسلوفاكيا في عام 1989.

كانت الحالة الرومانية مسألة أخرى. يبدو واضحًا أن أحد فصائل حزب العمال الروماني وجد بالفعل في كانون الأول / ديسمبر 1989 أن أفضل فرصة للبقاء تكمن في إزالة الزمرة الحاكمة المحيطة بنيكولاي تشاوشيسكو بالقوة. لم تكن رومانيا في الواقع دولة شيوعية نمطية. إذا كانت تشيكوسلوفاكيا الدولة الأقرب إلى "الغرب" من بين الدول الشيوعية التابعة، فإن رومانيا هي الأقرب إلى "الشرق". انحطت الشيوعية في ظل تشاوشيسكو من مستوى اللينينية الوطنية إلى نوع من ولاية **مرزبانية** [(338)] للستالينية الجديدة، حيث وصلت المحسوبية وعدم الكفاءة المتفشية في كنف الشرطة السرية المتشعبة الأذرع إلى مستويات بيزنطية.

اتصف نظام تشاوشيسكو بوحشية علنية أقل مقارنةً بدكتاتورية ديج الوحشية في الخمسينيات. لكن حركات الاحتجاج العام النادرة أصلًا قُمعت بشكل تام وعنيف: إضرابات المناجم في وادي جيو في آب / أغسطس 1977 على سبيل المثال، أو بعد عقد من الزمن في معمل جرارات النجم الأحمر في براسوف. زد على ذلك أن تشاوشيسكو لم يعتمد على تخويف السكان فحسب، بل وعلى الغياب اللافت للانتقادات الأجنبية لتصرفاته داخل بلاده: بعد 8 أشهر من سجن دعاة الإضراب (وقتل قادتهم) في وادي جيو، زار الدكتاتور الروماني الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس جيمي كارتر. وباحتفاظه بمسافة فاصلة عن موسكو - رأينا كيف نأت رومانيا بنفسها عن غزو تشيكوسلوفاكيا في عام 1968 - اكتسب حرية المناورة لا بل حتى الإشادة الخارجية، ولا سيما في المراحل الأولى من الحرب الباردة "الجديدة" في الثمانينيات. ولأن القائد الروماني وجد سعادة في انتقاد الروس (وأرسل لاعبي الجمباز إلى دورة الألعاب الاولمبية في لوس أنجلوس) صمت الأميركيون وغيرهم على جرائمه المحلية [(339)].

لكن الرومانيين دفعوا ثمنًا باهظًا للمركز المتميز الذي تبوأه تشاوشيسكو. في عام 1966 وبهدف زيادة عدد السكان؛ الهاجس "الروماني" التقليدي، حظر تشاوشيسكو الإجهاض على النساء تحت سن الـ 40، واللواتي يقل عدد أطفالهن عن أربعة. ثم رفع في عام 1986 الحد الأدنى إلى سن الـ 45. وجرى في عام 1984 خفض الحد الأدنى لسن زواج المرأة إلى 15 عامًا. وفُرضت فحوص طبية شهرية إلزامية على جميع النساء في سن الإنجاب منعًا للإجهاض الذي لا يُسمح به - إذا سمح به أصلًا - إلا بحضور ممثل عن الحزب. وعوقب الأطباء بخفض رواتبهم في المناطق التي ينخفض فيها معدل الولادات.

لم يزدد عدد السكان، لكن معدل الوفيات الناجم عن عمليات الإجهاض تخطى بكثير معدله في أي بلد أوروبي آخر؛ أجريت عمليات إجهاض غير قانونية على نطاق واسع، وغالبًا في ظل أشد الظروف المروعة والخطرة، لأنها الشكل الوحيد المتاح لتحديد النسل. أدى تطبيق قانون عام 1966 على مدار 23 عامًا لاحقة إلى وفاة 10 آلاف امرأة في الأقل. وارتفع المعدل الحقيقي لوفيات الأطفال إلى درجة التوقف رسميًا عن تسجيل مواليد اعتبارًا من عام 1985 حتى بلوغهم الأسبوع الرابع من حياتهم - الأنموذج المثالي لتحكم الشيوعيين بالمعرفة. بلغ معدل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة عند إطاحة تشاوشيسكو 25 بالألف، وزاد عدد الأطفال الخاضعين لرعاية المؤسسات المعنية على 100 ألف طفل.

شكل الاقتصاد، الذي نُقل عن عمد من الكفاف إلى الفقر المدقع، أساس هذه المأساة الوطنية. قرر تشاوشيسكو في أوائل الثمانينيات زيادة المكانة الدولية لبلاده بسداد ديون رومانيا الخارجية الضخمة، الأمر الذي كان مبعث سرور الهيئات الرأسمالية الدولية - بدءًا من صندوق النقد الدولي - والتي لم يسعها

سوى الثناء على الدكتاتور الروماني. ومُنحت بوخارست إعادة جدولة كاملة لديونها الخارجية. وسدادًا لدائنيه الغربيين، مارس تشاوشيسكو ضغوطًا غير مسبوقة ولا هوادة فيها على الاستهلاك المحلي.
شرع المنسق الروماني (Conducator) بتصدير كل ما توافر لديه من السلع المنتجة محليًا، وذلك على النقيض من الحكام الشيوعيين الآخرين الذين مارسوا الإقتراض من الخارج بلا حدود بغية رشوة رعاياهم برفوف مليئة بالبضائع. أُجبر الرومانيون على استخدام مصابيح بقوة 40 واط في منازلهم (هذا عند توافر الكهرباء) كي تتاح كهرباء قابلة للتصدير إلى إيطاليا وألمانيا. وفُرض تقنين صارم على اللحوم والسكر والطحين والزبدة والبيض والكثير من المواد غيرها. وأُقرت مدد محددة للعمل العام الإلزامي في أيام الآحاد والعطل بهدف تكثيف الإنتاجية (نمط السخرة (corvée) المعروف في نظام فرنسا القديم).
جرى خفض استخدام البنزين إلى الحد الأدنى: طُرح في عام 1986 برنامج لتربية الخيل بديلًا عن المركبات الآلية. أصبحت العربات التي تجرها الخيول وسيلة النقل الأساسية، والمِحَشات والمناجل وسيلة الحصاد الرئيسة. كان هذا أمرًا جديدًا حقًا: اعتمدت جميع الأنظمة الاشتراكية على السيطرة الممركزة لنظام النقص المصطنع بصورة منهجية، إلا في رومانيا حيث تحول بنجاح اقتصادهم القائم على فرط الاستثمار في المعدات الصناعية غير المطلوبة إلى اقتصاد يستند إلى مفهوم الكفاف الزراعي لما قبل المرحلة الصناعية.
حَكم سياسات تشاوشيسكو نوع من منطق جهنمي. دفعت رومانيا فعلًا ما يترتب عليها لدائنيها الدوليين، ولو على حساب انحدار سكانها إلى الفقر المدقع. لكن ثمة ما هو أبعد من السياسات الاقتصادية المجنونة في سنوات حكم تشاوشيسكو الأخيرة. فبينما بقي الضغط يزداد على فلاحي المزارع لإنتاج الأغذية الصالحة للتصدير، دشن النظام "تنظيمًا منهجيًا" مقترحًا للريف الروماني بهدف تحسين السيطرة على سكان المناطق الريفية في البلاد. وقع الاختيار على نصف قرى الريف البالغ عددها 13 ألف قرية (وقع الاختيار الأكبر على تجمعات الأقليات) لتخضع للتجريف القسري، ورُحل سكانها إلى 558 "بلدة زراعية". ولو قيض لتشاوشيسكو الوقت لإتمام تنفيذ هذا المشروع لدمر تمامًا القليل المتبقي من النسيج الاجتماعي للبلاد.
كان جنون العظمة المتفاقم لدى الدكتاتور الروماني وراء الدفع قدمًا بمشروع "التنظيم الأنموذجي" للريف. تبدى الدافع اللينيني للسيطرة والمركزة وتخطيط كل تفاصيل الحياة اليومية في ظل حكم تشاوشيسكو على شكل هاجس التجانس والعظمة بما فاق حتى طموحات ستالين نفسه. وقدر لعاصمة البلاد أن تكون التجسيد المادي الدائم لهذا الدافع الأحادي المهووس، وتقرر أن تخضع لتحول إمبراطوري على نطاق لم يسبق له مثيل منذ نيرون.
أُجهض مشروع "تجديد" بوخارست هذا بسبب انقلاب كانون الأول / ديسمبر

1989، لكن بعد أن أنجز منه ما يكفي لطموح تشاوشيسكو في تخليد ذكره في نسيج المدينة المعاصر. سويت بالأرض تمامًا منطقة تاريخية قديمة بحجم البندقية في قلب بوخارست. وجرى هدم 40 ألف مبنى وعشرات الكنائس والمعالم الأثرية الأخرى لإفساح المجال أمام بناء "مجلس شعب" جديد وتعبيد بولفار انتصار الاشتراكية بطول 5كم وعرض 150م.

كان مجمل الإنجاز مجرد واجهة؛ إذ قبعت خلف واجهات البولفار البيضاء اللامعة الكتل الخرسانية المسبقة الصنع القميئة القاتمة إياها. لكن الواجهة نفسها اتخذت طابعًا موحدًا بهيئة عدائية وضيعة مركزة؛ ملخص بصري عن الحكم الشمولي. كان بيت الشعب، الذي صممه المهندس المعماري أنكا بيتريسكو ذو الـ 25 عامًا كقصر شخصي لتشاوشيسكو، فريد القباحة بشكل لا يوصف حتى وفق معايير نمطه نفسها. مشوه وقاسٍ ومنعدم الذوق، وفوق كل ذلك كان كبيرًا (ثلاثة أضعاف مساحة قصر فرساي ...). يطل على ساحة نصف دائرية فسيحة تتسع لنصف مليون شخص، ومدخل استقبال بحجم ملعب كرة قدم. كان قصر تشاوشيسكو (ويبقى) كناية عن عمل جواهرجي شنيع يرمز لاستبداد فالت من عقاله: مساهمة رومانيا الخاصة في التمدن الشمولي.

استقرت الشيوعية الرومانية في السنوات الأخيرة على خط تقاطع قلق بين الوحشية والمحاكاة الساخرة. انتشرت صورة زعيم الحزب وزوجته في كل مكان. وصدحت أناشيد المديح الجياشة التي قد يشعر بالحرج منها حتى ستالين نفسه (لكن ربما ليس كيم إيل سونغ كوريا الشمالية الذي كان أحيانًا محل مقارنة بالقائد الروماني). تجسد رصيد إنجازاته قائمة قصيرة من الألقاب المعتمدة من تشاوشيسكو للاستخدام الرسمي: المهندس المعماري، مجسد العقيدة، الربان الحكيم، السارية الكبيرة، هالة النصر، الرائي، العملاق، ابن الشمس، دانوب الفكر، عبقري الكاربات.

لم يصرح متملقو تشاوشيسكو من زملائه بحقيقة ما يعتقدون. لكن من الواضح أنه بحلول تشرين الثاني / نوفمبر 1989 - حين أعيد انتخابه أمينًا عامًا للحزب بعد أن قوطع بالهتاف وقوفًا 67 مرة، ومع إعلانه المتباهي أنه لن تكون هناك أي إصلاحات - عده بعضهم عبئًا: معزول وبعيد تمًامًا ليس عن مزاج العصر فحسب، بل وعن تلمس حالة ارتفاع مستوى اليأس بين رعاياه بالذات. لكن بدا تشاوشيسكو منيعًا طوال تمتعه بدعم الشرطة السرية (السيكوريتاتا).

لذا كان ملائمًا تمامًا أن الجهات الأمنية عجلت بسقوط النظام، عندما حاولت في كانون الأول / ديسمبر 1989 التخلص من القس البروتستانتي الهنغاري صاحب الشعبية الواسعة لازلو توكيز في غرب مدينة تيميشوارا. أما الأقلية الهنغارية، وهي موضع تحامل وقمع خاص في ظل حكم تشاوشيسكو، فقد شجعتها التطورات الحاصلة في هنغاريا على الجانب الآخر القريب من الحدود، وازداد استياؤها إزاء الانتهاكات المستمرة التي تعرضت لها في وطنها. وأصبح توكيز رمزًا وصورةً مركزةً عن إحِباطها وغضبها. وعندما استهدفه النظام في

15 كانون الأول / ديسمبر، طوق أبناء الرعية الكنيسةَ التي لجأ إليها واعتصموا أمامها طوال الليل دعمًا له.
تحولت الاعتصامات الاحتجاجية في اليوم التالي، بشكل غير متوقع، إلى تظاهرة ضد النظام. وتطور تدخل الشرطة والجيش إلى حد إطلاق النار على الحشد. أذاع راديو صوت أميركا وراديو أوروبا الحرة تقارير مبالغًا فيها عن "مجزرة" انتشرت أخبارها في جميع أنحاء البلاد. عاد تشاوشيسكو من زيارة رسمية إلى إيران في محاولة لإخماد الاحتجاجات غير المسبوقة التي امتدت آنذاك من تيميشوارا إلى بوخارست نفسها، وظهر في 21 كانون الأول / ديسمبر على شرفة مقر الحزب عازمًا على إلقاء خطبة نددت بـ "أقلية" من "مثيري الشغب"، لكنه صمت ذاهلًا جراء الصدمة عندما قوطع بصيحات الاستهجان. وبعد محاولة فاشلة ثانية لمخاطبة الحشود في اليوم التالي، فر تشاوشيسكو وزوجته في طائرة هليكوبتر أقلعت من سطح المبنى.
في هذه الآونة مال ميزان القوى بشدة لغير مصلحة النظام. بدا الجيش داعمًا للدكتاتور في البداية، حيث احتل شوارع العاصمة وأطلق النار على المتظاهرين الذين حاولوا الاستيلاء على استوديوات التلفزيون الوطنية. لكن الجنود غيروا اتجاه بنادقهم اعتبارًا من 22 كانون الأول / ديسمبر، وبعد أن أصبحوا بإمرة "جبهة الخلاص الوطني" التي سيطرت على مبنى التلفزيون، ووجدوا أنفسهم مستدرجين للمواجهة من أفراد السيكوريتاتا المدججين بالسلاح. في هذا الوقت أُلقي القبض على تشاوشيسكو وزوجته ووضعا رهن الاعتقال وقدما للمحاكمة من دون إبطاء. وجدا مدانين بـ "جرائم ضد الدولة" وأعدما على عجل في عيد الميلاد في عام 1989[340].
حولت جبهة الخلاص الوطني نفسها إلى مجلس حاكم مؤقت، وبعد إعادة تسمية البلاد ببساطة إلى مجرد "رومانيا" عينت زعيمها إيون إلييسكو رئيسًا لها. كان إلييسكو مثل زملائه في الجبهة شيوعيًا سابقًا اختلف قبل بضع سنوات مع تشاوشيسكو، وفي وسعه الادعاء بشيء من الصدقية بأنه "إصلاحي" بحكم معرفته في المرحلة "الطالبية" بميخائيل غورباتشوف ليس إلا. لكن مؤهل إلييسكو الحقيقي لحكم رومانيا ما بعد تشاوشيسكو هو قدرته على السيطرة على القوات المسلحة، ولا سيما السيكوريتاتا التي كانت آخر من تخلى عن المقاومة في 27 كانون الأول / ديسمبر. في الواقع، ما خلا إجازة إعادة تشكيل الأحزاب السياسية في 3 كانون الثاني / يناير 1990، لم يقم الرئيس الجديد بشيء يذكر على صعيد تفكيك مؤسسات النظام القديم.
وكما ستبين الأحداث اللاحقة، بقي الجهاز الذي كان يعمل بقيادة تشاوشيسكو من دون مساس تقريبًا، ولم يسقط سوى عائلة تشاوشيسكو وشركائها المدانين بصورة سافرة. وتبين أن الشائعات حول آلافٍ قتلوا في احتجاجات ومعارك كانون الأول / ديسمبر مبالغٌ فيها - الرقم أقرب إلى 100 شخص - وأصبح واضحًا للجميع أنه على الرغم من شجاعة وحماسة الحشود الضخمة

في تيميشوارا وبوخارست والمدن الأخرى، احتدم الصراع الحقيقي بين "الواقعيين" المتحلقين حول إلييسكو وبين الحرس القديم في حاشية تشاوشيسكو. شكل انتصار الأول الضامن لخروج رومانيا السلس - بل السلس على نحو مريب - من الشيوعية.
كُنسَت سخافات أواخر عصر تشاوشيسكو المنافية للعقل. لكن الشرطة والبيروقراطية ومعظم كتلة الحزب بقيت في مكانها من دون مساس. تغيرت الأسماء - ألغيت السيكوريتاتا رسميًا - لكن ليس المواقع والممارسات الراسخة: لم يحرك إلييسكو ساكنًا لإيقاف أعمال الشغب في تيرغو موريس في 19 آذار / مارس، التي اتخذت طابع هجمات مدبرة على الأقلية الهنغارية المحلية، راح ضحيتها 8 أشخاص وجرح حوالى 300. زد على ذلك أن إلييسكو لم يتردد بعد فوز جبهة الخلاص الوطني، بأغلبية ساحقة في الانتخابات التي جرت أيار / مايو 1990 (وعد مقدمًا بعدم الطعن بها)، وبعد أن أعيد انتخابه هو نفسه رسميًا كرئيس، بنقل عمال المناجم في باصات في حزيران / يونيو إلى بوخارست لينهالوا بالضرب على الطلاب المحتجين: قُتل 21 متظاهرًا وجرح حوالى 650 آخرين. كان الطريق لا يزال طويلًا جدًا أمام رومانيا.
كانت سمة "انقلاب القصر" الذي لثورة رومانيا واضحة أكثر في الجنوب حيث أزاحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري تودور جيفكوف بشكل غير احتفالي من السلطة عن عمر ناهز الـ 78. بذل جيفكوف القائد ذو الخدمة الأطول في الكتلة الشيوعية - وصل إلى رئاسة الحزب في عام 1954 - قصارى جهده على الطريقة البلغارية المميزة للتطابق أقرب ما يمكن مع الأنموذج الروسي: وضع "آلية اقتصادية جديدة لتحسين الإنتاج" في أوائل الثمانينيات. ووعد متقفيًا آثار القيادة في موسكو وفي آذار / مارس 1987 بوضع حد للسيطرة "البيروقراطية" على الاقتصاد، مؤكدًا للعالم أن بلغاريا تستطيع الآن السير على طريق البيريسترويكا الخاصة بها.
لكن فشل الاقتصاد البلغاري المستمر والقلق المتنامي مع اتضاح التشكل الجديد للقيادة الشيوعية في موسكو، قاد جيفكوف إلى البحث عن مصدر بديل للشرعية الداخلية: القومية الإثنية. شكلت الأقلية التركية الكبيرة في بلغاريا (حوالى 900 ألف من أصل عدد سكان يقل عن 9 ملايين) هدفًا مغريًا: ليس لأنها متمايزة إثنيًا وذات ديانة مختلفة فحسب، بل ولأنها كانت أيضًا الوريث والرمز المؤسف لحقبة الحكم العثماني البغيض، الذي لم يستيقظ إلا للتو في الذاكرة. ومثلما هي الحال في يوغسلافيا المجاورة، كذلك في بلغاريا: صب حزب مترنح مستبد جام غضب تحامله العرقي على ضحية محلية لا حول لها.
أُعلن رسميًا في عام 1984 أن أتراك بلغاريا ليسوا "أتراكًا" على الإطلاق، بل هم بلغار جرى تحويلهم قسرًا وهم الآن بصدد استعادة هويتهم الحقيقية. حُظرت الشعائر الإسلامية (مثل الختان) وجُرمت. كما حُظر استخدام اللغة

التركية في البث والنشر والتعليم. وفي تحرك هجومي من نوع خاص (وباستياء غاضب)، صدرت تعليمات تلزم من الآن فصاعدًا جميع المواطنين البلغار بحمل أسماء "بلغاريةً" صحيحة بدلًا من الأسماء التركية. وكانت النتيجة كارثية. برزت مقاومة تركية كبيرة أثارت بدورها بعض المعارضة لدى المثقفين البلغار. احتج المجتمع الدولي بشدة، وأدينت بلغاريا من الأمم المتحدة ومحكمة العدل الأوروبية.

وفي هذه الأثناء ابتعد عن جيفكوف رفاقه من الطغم الشيوعية في الخارج. أصبح الشيوعيون البلغار بحلول عام 1989 أكثر عزلةً من أي وقت مضى، وكانوا أكثر من مضطربين نتيجة تطور مسار الأحداث في يوغسلافيا المجاورة، حيث بدا أن الحزب يفقد السيطرة. وصلت الأحداث إلى ذروتها بـ "خروج" ما يقدر بـ 300 ألف من الأقلية التركية إلى تركيا في صيف 1989. كارثة علاقات عامة أخرى أصابت النظام، واستدعت أخرى اقتصادية أيضًا؛ نظرًا إلى النقص في العمال الحرفيين الذي بدأت تعانيه البلاد [(341)]. عندما بالغت الشرطة في ردة فعلها في 26 تشرين الأول / أكتوبر على تجمع صغير من نشطاء البيئة في ميدان صوفيا - اعتقلت وضربت نشطاء من مجموعة إيكوغلاسنوست (Ecoglasnos) (غلاسنوست من أجل البيئة) جراء تعميمهم إحدى العرائض - قرر إصلاحيو الحزب بقيادة وزير الخارجية بيتر ملادينوف أخذ زمام المبادرة. وأطاحوا جيفكوف البائس في 10 تشرين الثاني / نوفمبر (ليس من قبيل المصادفة أن يحدث ذلك في اليوم التالي لسقوط جدار برلين).

كرت سبحة الأحداث التي باتت مألوفةً الآن: إطلاق سراح السجناء السياسيين، والمصادقة على تشكيل الأحزاب السياسية، وإزالة مادة "الدور القيادي" للشيوعيين من الدستور، وعقد "طاولة مستديرة" للإعداد لانتخابات حرة، وتغيير اسم الحزب القديم الذي أصبح الآن "الحزب الاشتراكي البلغاري". وفي السياق ذاته فاز الشيوعيون السابقون - على غرار رومانيا - في الانتخابات بسهولة (ثمة مزاعم واسعة عن حدوث تزوير في الانتخابات).

نشأت "المعارضة" السياسية في بلغاريا بصورة رئيسة بعد وقوع الأحداث، وكما هي الحال في رومانيا، ثمة إيحاءات أنها كانت إلى حد ما "فبركة" فصائل شيوعية منشقة في سبيل خدمة مصالحهم الخاصة. لكن التغييرات على الرغم من ذلك كانت حقيقية. فعلى أقل تقدير تجنبت بلغاريا بنجاح الكارثة المحدقة بيوغسلافيا: في 29 كانون الأول / ديسمبر وفي سياق احتجاجات قومية غاضبة، مُنح المسلمون والأتراك حقوقًا كاملةً ومتساويةً. وفي عام 1991 حققت حركة الحقوق والحرية؛ حزب تركي بالأساس، ما يكفي من الدعم الانتخابي لتأمين عتبة الدخول إلى الجمعية الوطنية في البلاد.

لماذا انهارت الشيوعية في عام 1989 بهذا الزخم؟ يجب ألا ننساق إلى إيحاءات الحتمية بأثر رجعي مهما بدا ذلك مغويًا؛ إذ حتى لو كان محتومًا زوال الشيوعية نظرًا إلى سخافاتها المتأصلة المنافية للعقل، حفنة قليلةً توقعت

توقيت زوالها وطريقته. الأمر المؤكد أن السهولة، التي انقشع بها وهم السلطة الشيوعية، كشفت أن تلك الأنظمة كانت أضعف حتى من أي تقدير، ما يلقي ضوءًا جديدًا على تاريخها السابق. لكن سواءٌ أكان وهمًا أم لا، استمرت الشيوعية مدة طويلة. لماذا إذًا لم تستمر مدة أطول؟

أحد الأجوبة صيغة لـ "نظرية الدومينو". حالما بدأ القادة الشيوعيون يسقطون في أحد الأمكنة، فإن شرعيتهم في أماكن أخرى أصيبت في مقتل. كمنت صدقية الشيوعية جزئيًا في ادعائها تجسيد الضرورة، وبأنها نتاج منطقي للتقدم التاريخي، وحقيقة من حقائق الحياة السياسية، وهي حتمية الوجود في المشهد المعاصر. عندما بدا جليًا عدم صحة ذلك - في بولندا على سبيل المثال حيث عكست حركة تضامن بوضوح مسار التاريخ - فما مبرر الإيمان به في هنغاريا أو تشيكوسلوفاكيا؟ وسبق أن رأينا أن مثال الآخرين يُثقل بوضوح كفة الميزان.

لكن العدوى في حد ذاتها ليست الجانب البارز في انهيار الشيوعية في أوروبا. جميع الثورات تنتشر بهذه الطريقة: يسير سياق تأكُّل شرعية السلطات القائمة عبر تراكم الأمثلة. هذا ما حدث في عامي 1848 و1919 وإلى حد ما في عام 1968. أما جديد عام 1989 فقد تمثل في السرعة الكلية للعملية ليس إلا. في أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1989 افترض بسذاجة كل من إمري بوزغاي في هنغاريا وإيغون كرينز في ألمانيا الشرقية أنه قادر على ضبط وإدارة نسخته الخاصة من البيريسترويكا. ومال معظم معارضيهما إلى الموافقة على ذلك، وتطلعوا إلى إجراء بعض التسويات المؤقتة. كتب آدم ميتشنيك في عام 1980 "المجتمع الهجين مجتمع قابل للوجود؛ يتعايش فيه التنظيم الشمولي للدولة مع مؤسسات المجتمع الديمقراطية". بناء على ذلك لم يكن ثمة سبب وجيه في صيف 1989 ليتوقع شيئًا آخر.

شكل دور وسائل الإعلام أحد العوامل الجديدة. تمكن الهنغاريون والتشيكيون والألمان بصورة خاصة من رؤية ثورتهم على نشرات الأخبار التلفزيونية كل مساء. شكلت إعادة تكرار أحداث 17 تشرين الثاني / نوفمبر في التلفزيون لسكان براغ نوعًا من تثقيف سياسي مباشر، قرع أبواب المنازل برسالة مزدوجة فحواها: "إنهم عاجزون" و"نحن من فعل ذلك". نتيجةً لذلك، فقدت الشيوعية مرتكزها الحاسم: السيطرة على المعلومات واحتكارها. وتبدد إلى الأبد الخوف من أن يكون المرء وحيدًا: استحالة معرفة إذا كانت مشاعرك متبادلة بينك وبين الآخرين. حتى في رومانيا كان الاستيلاء على استوديوات التلفزيون الوطني اللحظة الحاسمة في الانتفاضة. لم يكن تصوير المصير الشنيع لتشاوشيسكو وزوجته بهدف بثه على الصعيد الوطني عملًا عبثيًا. وبطبيعة الحال ليس هذا بالنسق الجديد؛ شكلت محطات الإذاعة ومكاتب البريد المقصد الأول للحشود الثورية من دبلن إلى برشلونة طوال القرن العشرين. لكن **السرعة** إحدى سمات التلفزيون.

السلمية هي السمة المميزة الثانية لثورات عام 1989. شكلت رومانيا استثناءً في الواقع؛ لكن لا بد من توقع ذلك نظرًا إلى طبيعة نظام تشاوشيسكو. المفاجأة الحقيقية أن حجم العنف وسفك الدماء حتى في تيميشوارا وبوخارست كان أقل بكثير مما خَشي منه الجميع. يعود الفضل في ذلك جزئيًا إلى مفاعيل التلفزيون. وُضعت الأنظمة الشيوعية في موقع حرج نتيجة مراقبة عموم السكان، فضلًا عن باقي العالم، لكل حركة من تحركاتهم. تعد المراقبة على هذه الطريقة في حد ذاتها فقدانًا للسلطة وتقييدًا شديدًا لمجال خياراتها [(342)].

من المؤكد أن هذه الاعتبارات لم تردع السلطات الشيوعية في الصين عندما قتلت مئات المتظاهرين السلميين في ميدان تيان أن مين في 4 حزيران / يونيو من العام نفسه. وما كان نيكولاي تشاوشيسكو ليتردد عن تقليد بكين لو أمكنه ذلك. ورأينا أن إريك هونيكر فكر بشيء مماثل في الأقل. لكنه ما عاد خيارًا بالنسبة إلى معظم زملائهم. تتردد جميع الأنظمة الاستبدادية في نزعها الأخير في بعض اللحظات الحاسمة بين القمع والتسوية. في حالة الشيوعيين التي نحن بصددها، تبخرت ثقتهم بقدراتهم على الحكم بسرعة كبيرة إلى حد أن فرص التمسك بالسلطة بالقوة وحدها بدت ضئيلة ولا فائدة تُرجى منها بأي حال من الأحوال. أما بالنسبة إلى معظم البيروقراطيين وجهاز الحزب الشيوعي، فقد مالت كفة ميزان مصلحتهم الشخصية بسرعة إلى اتجاه آخر: السباحة مع التيار أفضل من أن تجرفهم موجة التغيير العارمة.

ربما كانت الحسابات ستختلف لو أبدت الحشود مظاهر غضب أو عقد قادتها العزم بشكل عدائي على التدمير الانتقامي للنظام القديم. لكن لأسباب عدة - بما فيها مثال تيان أن مين في حد ذاته الذي ظهر على شاشات التلفزة في اليوم الذي جرت فيه الانتخابات البولندية بالذات - تحاشى رجال ونساء عام 1989 العنف بصورة واعية. ليس "الانضباط الذاتي" سمة الثورة البولندية وحدها. كانت الأنظمة الشيوعية فعالة جدًا في تعليم رعاياها خطأ اللجوء إلى القوة وحماقته، نظرًا إلى فقدان الثقة بها جراء عقود من العنف وحيازة الأنظمة الحصرية لجميع وسائله. ومع استمرار قوات شرطة النظام القديم في برلين وبراغ حتى الرمق الأخير في سياسة كسر الرؤوس، لم يكن "الشعب من أجل مناهضة العنف" حكرًا على السلوفاكيين.

النفور من العنف صفة عامة يشترك فيها الكثير من ثوار عام 1989. كانوا خليطًا متنوعًا أكثر من المعتاد حتى وفق معايير معظم حالات التمرد السابقة. اختلف ميزان المكونات من مكان إلى آخر لكن "الشعب" اشتمل عادةً على مزيج من الشيوعيين الإصلاحيين والديمقراطيين الاشتراكيين والمثقفين الليبراليين والاقتصاديين من أنصار تحرير السوق والنشطاء الكاثوليك والنقابيين ودعاة السلام وبعض التروتسكيين التقليديين وآخرين سواهم. شكل

هذا التنوع بالذات جزءًا من قوته: تشكيل تجمع **أمر واقع** غير رسمي للمنظمات المدنية والسياسية ومغاير بشدة لدولة الحزب الواحد.
يمكن التثبت من صدع كبير واحد في الأقل يفصل أصلًا الديمقراطيين الليبراليين عن الوطنيين الشعبويين، وهذا ما يميز مازوفيتسكي عن فاليسا على سبيل المثال، أو الديمقراطيين الأحرار الهنغاريين ذوي النزعة اليسارية (بقيادة يانوش كيز ومثقفين منشقين آخرين) عن وطنيي الرعيل القديم في المنتدى الديمقراطي. ويوجد أيضًا (كما رأينا) خط تمايز بين الأجيال ضمن حشود عام 1989. تقاسم العديد من قادة المعارضة المخضرمين من المثقفين تاريخًا مشتركًا مع منتقدي النظام من داخل الحزب. لكن الطلاب وغيرهم من الشباب بدوا أنهم صبوا في قالب واحد. ثمة جزء من الماضي لا يمكن إحياؤه بل يجب عدم إحيائه. ويمثل فيكتور أوروبان الزعيم البالغ من العمر 26 عامًا صورة عن حزب **فيدس** في هنغاريا، كحزب سياسي قرر مسبقًا حصر عضويته بالأشخاص تحت سن الـ 30[(343)].
لم يُشاطر الأبناء ذكريات وأوهام آبائهم من "جيل دوبتشيك"، ولم يظهروا اهتمامًا يذكر باسترجاع أحداث عام 1968 أو باستبقاء الجوانب "الجيدة" في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. ولم يلقِ الجيل الجديد بالًا ذا شأن للانخراط مع حكامه في النقاشات الدائرة أو تقديم بدائل جذرية لحكمهم، بل انصب جل همه ببساطة على مجرد الخروج من إسار سلطتهم، ما ساهم، بحسب وصف بعض المراقبين، في إضفاء جانب كرنفالي على مجريات أحداث عام 1989 في بولندا وتشيكوسلوفاكيا. وساهم كذلك في عدم الاكتراث بالانتقام العنيف. لم تعد الشيوعية عائقًا بقدر ما أضحت منفصلة عن الواقع.
اللغة التي صيغت بواسطتها أهداف عام 1989 خير ناحية لملاحظة ذلك. إن موضوع "العودة إلى أوروبا" ليس جديدًا. كان النصف الشرقي للقارة قبل الشيوعية بزمن طويل أوروبا الساعية للاعتراف بها وإقرارها. وكانت أوروبا الغربية قد "وعت" ذاتها على أنها أوروبا، وأنها محل الإقرار المقصود بإلحاح[(344)]. ومع تشكل الكتلة السوفياتية، أصبحت فكرة أن جزأها الأوروبي قد قُطع من جذوره قضية مهيمنة في أوساط المعارضة والمثقفين المنشقين في المنطقة.
اكتسب رثاء الهوية الأوروبية المفقودة أهمية خاصةً لدى الأوروبيين الشرقيين مع ظهور واقع جديد في الغرب في السنوات الأخيرة: إقامة كيان مؤسسي واحد يتمحور حول وعي ذاتي لقيم أوروبية - "مجموعة أوروبية"، "اتحاد أوروبي" - هي: الحقوق الفردية، والواجبات المدنية، وحرية التعبير والحركة. يستطيع جميع الأوروبيين الشرقيين أيضًا تعريف أنفسهم بسهولة من طريقها. وأصبح الحديث عن "أوروبا" من بين أمور أخرى أقل تجريدًا وأكثر إثارة للاهتمام في أوساط الشباب. وما عاد الأمر مجرد نُواح على ثقافة ضائعة لبراغ

أو بودابست القديمتين، بل غدا الآن مجموعة أهداف سياسية ملموسة ويمكن تحقيقها. أصبحت "أوروبا"، وليس "الرأسمالية"، نقيضًا للشيوعية.
ليس الأمر مجرد بلاغة خطابية، بل أكثر من ذلك، وإذا كانت الكوادر الشيوعية القديمة تستطيع على نحو مقنع (وحتى باعتقاد راسخ) الإشارة إلى النهب انطلاقًا من فكرة مجردة تُدعى "الرأسمالية"، فإنها الآن لم تعد تستطيع تقديم أي بديل عن "أوروبا"، لأنها ليست بديلًا أيديولوجيًا، بل مجرد معيار سياسي ببساطة. تتعرض الأفكار في بعض الأحيان للتشويه لتعطي أثرًا سيئًا مثلما هي الحال مع "اقتصاد السوق" وأحيانًا "المجتمع المدني". لكن كلمة "أوروبا" تعطي من جهة أخرى انطباعًا بسيطًا ومباشرًا عن طريقة الحياة الطبيعية والحديثة. باتت الشيوعية الآن تمثل الماضي بدلًا من المستقبل - بطاقتها الرابحة دائمًا طوال ستة عقود.
كان ثمة اختلافات بطبيعة الحال. لم يكن أصحاب النزعة الوطنية وحتى بعض المحافظين سياسيًا أو دينيًا - والكثير منهم ذوو تأثير ونفوذ في أحداث عام 1989 - على استعداد للتفكير كثيرًا بأوروبا مثلما فعلوا حيال "بولندا" أو "هنغاريا". وربما أبدى بعض منهم اهتمامًا أقل من سواه بمسألة الحرية والحقوق الفردية. اختلفت أيضًا الأولويات العاجلة في أوساط الحشود. فلنأخذ مثالًا واضحًا: اكتسبت فكرة العودة إلى أوروبا بشكل أو بآخر أهمية في تعبئة المشاعر الشعبية في تشيكوسلوفاكيا أكثر منها في رومانيا التي احتلت الإطاحة بالدكتاتور وتأمين الطعام مرتبة الصدارة فيها. وبينما شرع بعض قادة عام 1989 من البداية في بناء اقتصاد السوق (قال تاديوش مازوفيتسكي عند تشكيل حكومته الأولى في أيلول / سبتمبر 1989: "إنني أتطلع إلى أنموذجي الخاص لودفيغ إيرهارد!") آثر آخرون، ولا سيما هافل، التركيز على الأسس المدنية للديمقراطية.
لم تظهر أهمية هذه الفروق إلا في وقت لاحق. لكن ربما من المناسب تقديم ملاحظة بشأن موقع الولايات المتحدة في هذه القصة. كان الأوروبيون الشرقيون، ولا سيما أهل برلين الشرقية، على دراية تامة بدور الولايات المتحدة في احتواء الاتحاد السوفياتي. وفهموا جيدًا أيضًا الفروق الدقيقة التي ميزت السياسيين في أوروبا الغربية - الذين ود معظمهم التعايش مع الشيوعية ما دامت تتركهم وشأنهم - عن السياسيين الأميركيين من أمثال رونالد ريغان الذي وصفها علنًا بأنها "إمبراطورية الشر". جاء معظم تمويل حركة تضامن من الولايات المتحدة التي قدمت التشجيع الرسمي الدؤوب والمتواصل للمحتجين في برلين وسواها من الأماكن - بمجرد أن اتضح احتمال فوزهم.
لكن ينبغي علينا ألا نخلص من هذا إلى القول - كما يجري في بعض الأحيان - بأن شعوب أوروبا الشرقية الأسيرة كانت تواقة لتصبح ... أميركية، وبدرجة أقل لا يصح الاستنتاج بأن تشجيع الأميركيين أو دعمهم هو الذي عجل تحريرها

أو سهله [345]. أدت الولايات المتحدة دورًا جد صغير في دراما عام 1989؛ حتى لحظة وقوعها في الأقل. ولم تتطرق الحشود ولا المتحدثون باسمها إلى الأنموذج الاجتماعي الأميركي نفسه إلا عرضًا - "السوق الحرة" - كمحل إعجاب أو محاكاة. التحرر لدى معظم الناس الذين عاشوا في ظل الشيوعية لا يعني الرغبة في منافسة اقتصادية غير مقيدة، ولا يتضمن بدرجة أقل فقدان الخدمات الاجتماعية المجانية والعمالة المكفولة والإيجارات الرخيصة، أو أي من المزايا الأخرى الملازمة للشيوعية. كانت إحدى نقاط جاذبية "أوروبا" في المقام الأول، كما ينظر إليها من الشرق، أنها تحمل في طياتها الثراء والأمن والحرية والحماية. تستطيع الحصول على كعكتك الاشتراكية وتأكلها بحرية.

شكلت هذه الأحلام الأوروبية تباشير خيبات الأمل المستقبلية، لكن قلةً رأت ذلك حينذاك. وفي سوق النماذج البديلة، حازت طريقة الحياة الأميركية أقليةً من متذوقيها. وعلى الرغم من كل نفوذ أميركا العالمي فقد كانت بعيدة جدًا. لكن على عتبة الباب تمامًا قبعت القوة العظمى الأخرى. كانت جميع دول أوروبا الشرقية التابعة مستعمرات ضمن إمبراطورية شيوعية مقرها في موسكو. بناء على ذلك، لا تُعزى التغييرات التي جرت في عام 1989 بدرجة كبيرة إلا إلى القوى الاجتماعية والسياسية المحلية الأصيلة - سواء أكانت منظمات كاثوليكية عملت تحت الأرض في سلوفاكيا أم فرق موسيقى الروك في بولندا أم المثقفين الأحرار في كل مكان. في النهاية، موسكو هي من كان يُحسب حسابها دومًا.

قللت شعوب أوروبية شرقية كثيرة من أهمية موسكو في أثناء انبلاج فجر التحرير المُسْكِر، لأن ذلك سلط المزيد من الضوء على إنجازاتها الخاصة. في كانون الثاني / يناير 1992، اشتكى جوزف أنتال من المنتدى الديمقراطي ورئيس وزراء هنغاريا حينذاك، أمام جمهوره الهنغاري من عدم تقدير الغرب لدور شعوب أوروبا الوسطى البطولي في إسقاط الشيوعية: "لا بد لهذا الحب من طرف واحد أن ينتهي لأننا عالقون في أماكننا، لقد قاتلنا في أرض معركتنا من دون إطلاق طلقة واحدة وربحنا الحرب العالمية الثالثة لكن لمصلحتهم". مهما بدا شعور أنتال بالمرارة مغويًا لجمهور مستمعيه، فإنه يُغفل حقيقةً أصيلةً عن أحداث عام 1989: إذا كانت حشود المثقفين وقادة النقابات في أوروبا الشرقية "ربحت الحرب العالمية الثالثة"، فإن سبب ذلك يعود بكل بساطة إلى أن ميخائيل غورباتشوف سمح لها بذلك.

خطب غورباتشوف في مجلس أوروبا المنعقد في ستراسبورغ في 6 تموز / يوليو 1989 وأبلغ مستمعيه أن الاتحاد السوفياتي لن يقف في وجه الإصلاح في أوروبا الشرقية. إنه "شأن يتعلق كليًا بالشعوب نفسها". ثم أكد الزعيم السوفياتي في مؤتمر قادة الكتلة الشرقية المنعقد في بوخارست في 7 تموز / يوليو 1989 حق كل دولة اشتراكية في اتباع مسارها الخاص من دون تدخل خارجي. وبعد 5 أشهر أكد للرئيس بوش (الأب)، في القاعة الرسمِية على

الباخرة مكسيم غوركي (SS Maxim Gorky) الراسية قبالة سواحل مالطا، أن القوة لن تُستخدم للحفاظ على سلطة الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. لم يكن ثمة أي غموض بشأن موقفه. وبحسب تعبير ميتشنيك في عام 1988 كان غورباتشوف "سجين نجاحات سياسته الخارجية". حالما اعترف مركز إمبراطوري بهذا القدر من العلنية بأنه لن ولا يستطيع التمسك بمحيطه الاستعماري - ويلقى قولُه هذا التقدير على الصعيد العالمي - فسوف يفقد مستعمراته، فضلًا عن المتعاونين الأصليين مع الإمبراطورية. وكل ما انتظر البت فيه هو طريقة السقوط واتجاهه.
فهم المتعاونون أنفسهم مجريات الأحداث بالتأكيد. قام كل من كارولي غروش وميكلوش نيميث؛ رائدي الإصلاح في الحزب الهنغاري، بأربع زيارات منفصلة إلى موسكو للقاء ميخائيل غورباتشوف بين تموز / يوليو 1988 وتموز / يوليو 1989. كما تحدث معه أيضًا زميلهما ريتزو نييرز من بوخارست في 7 تموز / يوليو 1989؛ وهو اليوم الذي تلا وفاة كادار، والتاريخ الذي بات واضحًا فيه أنهم خسروا قضيتهم. لم يحرك غورباتشوف ساكنًا، سواء لإفشال ثورات عام 1989، أو إنجاحها، وقف جانبًا فحسب. ختم التدخل الروسي مصير الثورة الهنغارية وغيرها من ثورات عام 1849، وساعد الامتناع الروسي على ضمان نجاحها في عام 1989.
قام غورباتشوف بأكثر من مجرد السماح للمستعمرات بالمضي في طريقها، إذ بإشارته إلى نيته عدم التدخل يكون قد قوض بشكل حاسم المصدر الحقيقي الوحيد للشرعية السياسية المتاحة لحكام الدول التابعة: وعد (أو وعيد) موسكو بالتدخل العسكري. ويعني غياب هذا التهديد تعرية الأنظمة المحلية من الناحية السياسية. ربما يستطيعون مواصلة المعاناة الاقتصادية بضع سنوات أخرى، لكن ثمة أيضًا وقائع عنيدة فرضها منطق تراجع الاتحاد السوفياتي: ما إن بدأت موسكو بتسعير صادراتها إلى دول الكوميكون وفق أسعار السوق العالمية (وهذا ما حدث في عام 1990) حتى بدا احتمال انهيار الأخيرة، التي اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على دعم الإمبراطورية، قائمًا في أي مناسبة.
يشير المثال الأخير إلى أن سماح غورباتشوف بسقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية كان بقصد المحافظة عليها في روسيا نفسها - مثلما أقام ستالين الأنظمة التابعة لا لمصلحتها الخاصة وإنما ضمانًا لحدوده الغربية. أخطأ غورباتشوف خطأً كبيرًا من الناحية التكتيكية؛ ففي غضون عامين من ذلك سترتد الدروس المستفادة من أوروبا الشرقية على محررها، إنما على أرضه بالذات. لكن إنجازاته من الناحية الاستراتيجية هائلةً وغير مسبوقة. لم يسبق لأي إمبراطورية إقليمية أخرى في التاريخ المدون أن تخلت عن ممتلكاتها الاستعمارية بهذه السرعة والتسامح والقدر القليل من سفك الدماء. لم يحصل غورباتشوف عِلى رصيد مباشر مما حدث في عام 1989 - لم يخطط

لذلك ولم يستوعب أهميتها على المدى الطويل إلا بصورة واهية - لكنه كان سبب التعجيل والسهولة. إنها ثورة السيد غورباتشوف.

قراءات إضافية

Antohi, Sorin & Vladimir Tismaneanu. *Between Past and Future: The Revolutions of 1989 and their Aftermath*. Budapest: Central European University Press, 2000.

Banac, Ivo (ed.). *Eastern Europe in Revolution*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1992.

Boldin, V. I. *Ten Years that Shook the World. The Gorbachev Era as Witnessed by his Chief of Staff*. New York: Basic Books, 1994.

Brandys, Kazimierz. *A Warsaw Diary: 1978 - 1981*. New York: Vintage Books, 1985.

Brown, J. F. *Surge to Freedom: The End of Communist Rule in Eastern Europe*. Durham: Duke University Press, 1991.

Chirot, Daniel. *The Crisis of Leninism and the Decline of the Left: The Revolutions of 1989*. Seattle: University of Washington Press, 1991.

Codrescu, Andrei. *The Hole in the Flag*. New York: Morrow, 1991.

Darnton, Robert. *Berlin journal, 1989 - 1990*. New York: Norton, 1991.

Garton Ash, Timothy. *The Magic Lantern. The Revolution of ‘89 Witnessed in Warsaw, Budapest, Berlin, and Prague*. New York: Random House, 1990.

Gorbachev, Mikhail Sergeevich. *Conversations with Gorbachev*. NY: Columbia University Press, 2002.

Kenney, Padraic. *A Carnival of Revolution. Central Europe 1989*. Princeton: Princeton University Press, 2002.

Lévesque, Jacques. *The Enigma of 1989: The USSR and the Liberation of Eastern Europe*. Berkeley: University of California Press, 1997.

Lewin, Moshe. *The Gorbachev Phenomenon: A Historical Interpretation*. Berkeley: University of California Press, 1991.

Medvedev, Zhores A. *Nuclear Disaster in the Urals*. New York: Vintage Books, 1980.

Philipsen, Dirk. *We were the People. Voices from East Germany’s Revolutionary Autumn of 1989*. Durham: Duke University Press, 1993.

Stokes, Gale. *The Walls Came Tumbling Down. The Collapse of Communism in Eastern Europe*. New York: Oxford University Press, 1993.

(310) يعد التحريض ضد عبادة الأصنام المادية وخطيئة التكبر والخيلاء بطبيعة الحال من صميم عمل الكنيسة الكاثوليكية، لكن كارول فويتيلا ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير؛ إذ أعلن صراحةً في أثناء استعداداته للصوم الكبير في الفاتيكان في عام 1975، قبل 3 سنوات من انتخابه بابا، أن من بين التهديدين اللذين يحيقان بالكنيسة؛ النزعة الاستهلاكية والاضطهاد، يشكل الأول إلى حد بعيد الأشد خطورة، لذا فهو العدو الأكبر.
(311) ويشهد على ذلك دعمه المبدئي لإقامة دير الراهبات الكرمليات في أوشفيتز، الذي اضطر إلى سحبه في وقت لاحق، تحت ضغط الاحتجاج الدولي. ويعكس وصفه المتسرع لبولندا في ظل الأحكام العرفية بأنها بمثابة "معسكر اعتقال واسع" وجود قيود مماثلة.
(312) قدمت الولايات المتحدة، بتشجيع من الفاتيكان، دعمًا ماليًا كبيرًا لنقابة تضامن في سنوات عملها السري، وصل إلى 50 مليون دولار بحسب بعض التقديرات.
(313) على الرغم من أن ريغان سرب في وقت مبكر من رئاسته في تشرين الثاني / نوفمبر 1981 فكرةً مفادها أن حربًا نوويةً في أوروبا لن تؤدي بالضرورة إلى تبدل استراتيجي، الأمر الذي كان مصدر قلق لحلفاء واشنطن في أوروبا الغربية، ولموسكو على حد سواء، واحتج كلاهما بشدة.
(314) **نيويورك تايمز**، 1 / 1 / 1980.
(315) بطبيعة الحال لم تطرح قط مسألة نشر بيرشنغ أو كروز في فرنسا نفسها ...
(316) تبين بعد عام 1990 أن 25 عضوًا على الأقل في البوندستاغ في تلك السنة كانوا عملاء مأجورين لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.
(317) كان شميت في 13 كانون الأول / ديسمبر 1981؛ وهو يوم إعلان الأحكام العرفية في بولندا، في جمهورية ألمانيا الديمقراطية يجري "محادثات قمة" مع نظيره إريك هونيكر. وكان أكثر انزعاجًا بعض الشيء من الوقع "المخل بالاستقرار" بسبب التطورات البولندية على العلاقات بين الألمانيتين منه من سجن مئات المنشقين البولنديين.
(318) بفضل الناتج المحلي الإجمالي الأكبر دائمًا، انخفض الإنفاق الدفاعي بالنسبة إلى الإنفاق الأميركي العام باطراد من منتصف الخمسينيات وحتى عام 1979، ولا تستثنى من ذلك سنوات الحرب في فيتنام. ثم ازداد بعد ذلك بصورة دراماتيكية؛ ازداد الإنفاق على الدفاع بالنسبة إلى النفقات الفدرالية العامة في عام 1987 بنسبة 24 في المئة فوق مستوياته في عام 1980.
(319) في الواقع عانت عائلة غورباتشوف كثيرًا في عهد ستالين: تعرض جداه للسجن أو النفي في سياق حملات التطهير التي شنها الدكتاتور. لكن الزعيم السوفياتي الجديد لم يعترف بهذه الحقيقة حتى تشرين الثاني / نوفمبر 1990.

(320) "*Mais c’est quoi, la dialectique?’* "*C’est l’art et la manière de toujours retomber sur ses pattes, mon vieux!*" Jorge Semprún, *Quel Beau Dimanche* (Paris: Grasset, 1980), p. 100.

(321) شكل هذا الحدث موضوع كتاب زوريس ميدفيديف **الكارثة النووية في الأورال** (*Nuclear Disaster in the Urals*)، الصادر في المنفى في عام 1979.

(322) في استطلاع للرأي جرى بعد بضعة أشهر في كانون الثاني / يناير 1990، حل غورباتشوف بعد بطرس الأكبر في ترتيب الأفضلية، لكن بعيدًا وراء كل من كارل ماركس وف. إ. لينين.

(323) أثار ساخاروف هذه القضية وأخرجها إلى العلن، عبر مطالبته على الهواء مباشرةً بإلغاء المادة السادسة، وعودة السلطة "التي سرقها" الحزب في 1918 إلى ممثلي الشعب. قام أخيرًا غورباتشوف بإسكات ساخاروف، لكن بعد فوات الأوان.

(324) قدم أيضًا إيماءة أخرى في جنازة تشيرنينكو التي جرت في آذار / مارس 1985، باجتماعه وتحيته لأليساندرو ناتا رئيس الحزب الشيوعي الإيطالي، المطرود الدائم حتى حينه من "جنة" موسكو.

(325) مثل صدى مفارقة ساخرة للفشل الأميركي في فيتنام، استمر نظام الدمية في كابول المحروم حينذاك من الدعم المسلح الخارجي بالترنح حتى عام 1992 قبل أن يستسلم لقوات طالبان (على الرغم من تعهدات الدول الضامنة له).

(326) أندريه غراشيف، نُقِل عن:

Archie Brown, *The Gorbachev Factor* (Oxford, 1997), p. 88.

(327) رفعت الولايات المتحدة في عام 1986 الفيتو الذي فرضته على عضوية بولندا في صندوق النقد الدولي، مقابل إطلاق سراح جميع من تبقى من السجناء السياسيين، وإصدار عفو عام.

(328) يراجع:

Harold James, *International Monetary Cooperation since Bretton Woods* (IMF; Oxford University Press, 1996), p. 567.

(329) ظل مثوى ناجي مجهولاً من الناحية الرسمية 30 عامًا. في واقع الأمر كان موقعه معروفًا للجميع، في زاوية مهملة غير ذات شأن في مقبرة بلدية بودابست.

(330) أنا ممتن للأستاذ تيموثي غارتون آش على هذه الإحالة المرجعية.

(331) يظهر أن هونيكر حسب، بمنطق مبرر، أن غورباتشوف قد لا يستمر، وأن تجاهلها (البيريسترويكا) بأمان ممكن.

(332) استقبل هونيكر بعد ثلاثة أيام من زيارة غورباتشوف شخصية صينية رفيعة، وقارن الاضطرابات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بـ "الثورة المضادة" الأخيرة في الصين. وبدا على الأرجح أنه فكر في الأقل في إعادة

ألمانية لمذبحة ميدان تيان أن مين، وهو أحد الأسباب التي حدت بزملائه إلى إطاحته.

(333) لكي نكون منصفين، أخطأ المعارضون في ألمانيا الشرقية حقًا في تقويم شجاعة حشود تشرين الثاني / نوفمبر 1989 بوصفها أساسًا لقيام جمهورية اشتراكية متجددة. ومن جهة أخرى كان عماهم عن فهم ما آلت إليه "الاشتراكية" واستثمارهم في بقائها مصدرًا لهذا الخطأ في التقويم الذي أدى إلى فشلهم.

(334) مثلت الحالة البولندية في عامي 1980 و1981 نظيرًا لها في بعض النواحي. أما الانتقال السياسي البولندي في العقد اللاحق فقد انتهج في الإجمال مسارًا مدروسًا وتفاوضيًا.

(335) يشهد الكاتب الذي كان في براغ حينذاك على شعور النشوة هذا الذي صاحب التاريخ لحظة صناعته.

(336) عبر بدقة رسم كاريكاتوري في إحدى صحف طلاب براغ المؤقتة المنشورة في كانون الأول / ديسمبر 1989 عن الفجوة بين الأجيال: رجل ذو كرش كبير في منتصف العمر يرتدي قميصًا داخليًا ويحدق باشمئزاز عبر مرآة حلاقته في امرأة شعثاء تقف في الردهة، وهي تلقي على كتفيها قميص نوم قذرًا، وتضع لفافات شعر على رأسها وتتدلى سيجارة من بين شفتيها. وتسأله ساخرةً: "ألم تعرفني؟... أنا حلمك المرتجى في عام 1968".

(337) 'If a People have Never Spoken, the First Words they Utter are Poetry.' Ferdinando Camon in *La Stampa*, 'Tutto Libri', December 16th 1989.

(338) المرزبان: كلمة فارسية وتعني الرئيس، أو الحاكم المحلي المعين من الشاه الفارسي. (الناشر)

(339) في الأقل حتى صعود ميخائيل غورباتشوف، حيث كف الغرب عندها عن "استعمال" الحالات المغردة خارج السرب السوفياتي.

(340) صورت المحاكمة والإعدام رميًا بالرصاص تلفزيونيًا، لكنها لم تعرض إلا بعد يومين.

(341) بطبيعة الحال، لا يوجد أتراك بالمفهوم الرسمي: "ليس ثمة أتراك في بلغاريا" (ديميتور ستويانوف، وزير الداخلية).

(342) لا تنطبق هذه الاعتبارات دائمًا على المجتمعات الريفية النائية والمدن الصغيرة، حيث واصلت الشرطة حتى النهاية العمل من دون عوائق كاميرات التلفزيون أو رفض الرأي العام.

(343) إيماءة رفض مستهزئة بالمعلم الباقي الوحيد من حقبة الستينيات، وتبني فكرة التفوق الطبيعي لحالة الشباب - على حد قول جيري روبن: "لا تثق بأحد فوق الـ 30 عامًا".

(344) أرسى فولتير من بين آخرين اتجاه التفكير هذا، وشرحه لاري وولف ببراعة في:

Inventing Eastern Europe (Stanford, 1994).

(345) حتى إن ردة فعل ريغان الأولى اتسمت بالفتور الواضح على إعلان الأحكام العرفية في بولندا. ولم تتبنَ واشنطن الرسمية موقفها المتشدد، الذي بات معروفًا في ما بعد، إلا بعد أن ارتفعت أصوات الانتقادات العلنية (هنري كيسنجر من بين آخرين).

القسم الرابع: ما بعد السقوط: 1989 - 2005

الفصل العشرون: قارة تتشظى

"لا يتعين علي فعل أي شيء لوقف ذلك؛ سيتولى السوفيات المهمة نيابة عني. فهم لن يسمحوا قط بقيام ألمانيا العظمى هذه في الجهة المقابلة لهم تمامًا"

فرانسوا ميتران، 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1989

"عندما بدأنا، ما كنا ندرك عمق المشكلات التي واجهناها"

ميخائيل غورباتشوف، 1990

"لم يحالف الحظ بلدنا على الإطلاق. فقد تقرر تطبيق هذه التجربة الماركسية علينا. وأثبتنا في نهاية المطاف أنه لا مكان لهذه الفكرة - دفعتنا ببساطة بعيدًا عن المسار الذي سلكته بلدان العالم المتحضرة"

بوريس يلتسين، 1991

"لم يكن وجود الأمة التشيكية بدهيًا قط، وشكلت هذه الحقيقة تحديدًا أكثر الجوانب لفتًا للانتباه"

ميلان كونديرا

خضعت أوروبا الشرقية بعد أن تحررت من الشيوعية لتحول ثانٍ تجاوز في أهميته التحول الأول. في سياق التسعينيات اختفت دول أربع معترف بها عن وجه القارة، ووُلد أو أعيد إحياء 14 بلدًا. أصبحت جمهوريات غرب الاتحاد السوفياتي الست جنبًا إلى جنب مع روسيا نفسها، دولًا مستقلة: إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا، ومولدافيا. وانقسمت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين منفصلتين: سلوفاكيا وجمهورية التشيك. وتجزأت يوغسلافيا إلى وحداتها المكونة: سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا - الجبل الأسود، ومقدونيا.

يمكن مقارنة تشكيل وتجزئة الدول هذه، من حيث حجم الظاهرة، بالآثار التي نجمت عن معاهدات فرساي التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. لا بل إنها أكثر دراماتيكية منها في بعض النواحي. كان ظهور الدول الوطنية في فرساي تتويجًا لعملية طويلة امتدت جذورها إلى منتصف القرن التاسع عشر أو قبله، ولم تشكل مفاجأة. لكن احتمال حدوث شيء مماثل في أواخر القرن العشرين أمر قلما توقعه أحد. اختفت في الواقع ثلاث دول في سياق التسعينيات: تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، وهي نفسها حصيلة ما بعد عام 1918.

ومع ذلك، لم يكن من قبيل المصادفة أن هذه الدول كانت آخر الفدراليات المتعددة الإثنيات المتبقية في المنطقة. لازم التفكك الإقليمي في التسعينيات

انقراض آخر الإمبراطوريات الأوروبية الأربع في القارة: الإمبراطورية الروسية. مثل ذلك في الواقع خاتمة مؤجلة لتشكل الدول ما بعد الإمبراطورية الذي أعقب سقوط الإمبراطوريات الثلاث الأخرى: تركيا العثمانية والنمسا الهابسبورغية وألمانيا الفيلهلمية. لكن منطق التفكك الإمبراطوري لم يكن ليطلق في حد ذاته شرارة إعادة الترتيب المؤسساتي في أوروبا الشرقية. كان مصير المنطقة يتَحدد، كما حدث غالبًا في الماضي، في ضوء الأحداث في ألمانيا.

يجب أن يُنسب الفضل في إعادة توحيد ألمانيا إلى هلموت كول في المقام الأول - حالة اندماج فريدة في عقد تشظ. تردد المستشار الألماني الغربي في البداية كأي شخص آخر، قدم إلى البوندستاغ (البرلمان) في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1989 برنامجًا، تكون من خطوات حذرة نحو الوحدة الألمانية مدته خمس سنوات. لكن بعد إنصاته إلى الحشود الألمانية الشرقية (وضمان دعم واشنطن له) أيقن أن ألمانيا الموحدة ليست مجرد إمكان فحسب، بل وربما حالة ملحة أيضًا. اتضح أن السبيل الوحيد لوقف التدفق غربًا (2000 شخص في اليوم في إحدى المراحل) هو في امتداد ألمانيا الغربية شرقًا. وللحيلولة دون مغادرة الألمان الشرقيين بلدهم، عزم قادة ألمانيا الغربية على إلغاء ألمانيا الشرقية.

تم توحيد ألمانيا مثلما كان الحال في القرن التاسع عشر؛ أولًا من طريق توحيد العملة، لكن الاتحاد السياسي تبعه حتمًا. استُبعد بسرعة الحديث عن "كونفدرالية" شجع عليها الألمان الغربيون في البداية وسعت إليها بشغف حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية برئاسة هانز مودرو، وفي انتخابات دُعي إليها في ألمانيا الشرقية على عجل في آذار / مارس 1990 وترشح الديمقراطيون المسيحيون على لائحة وحدة. حاز تحالفهم "التحالف من أجل ألمانيا" 48 في المئة من الأصوات، بينما حاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي، المكبل اليدين بحكم موقفه المتشكك المعلن من الوحدة، 22 في المئة من الأصوات [(346)]. وضمن الشيوعيون السابقون - حزب الاشتراكية الديمقراطية حينذاك - نسبة أصوات معتبرة بلغت 16 في المئة، لكن تحالف الـ "90"؛ وهو ائتلاف من منشقين سابقين، بمن فيهم المنتدى الجديد برئاسة بيربل بولي لم يحصل سوى على 2.8 في المئة من الأصوات [(347)].

أول شيء قامت به الأغلبية الجديدة في مجلس شعب جمهورية ألمانيا الديمقراطية (Volkskammer)، ممثلة بائتلاف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الديمقراطي الاشتراكي الليبرالي بقيادة لوثار دي ميزيير [(348)] هو الإعلان عن التزام بلدهم الوحدة الألمانية. تم التوقيع في 18 أيار / مايو 1990 على "اتحاد نقدي واقتصادي واجتماعي" بين الألمانيتين، وفي الأول من تموز / يوليو دخل البند الخاص الحاسم فيها حيز التنفيذ: توسيع نطاق المارك الألماني ليشمل ألمانيا الشرقية - أمكن الألمان الشرقيين الآن تصريف نقودهم من

المارك الشرقي عديم القيمة تقريبًا - ما يوازي 40.000 مارك ألماني - بمعدل مُربِح للغاية بلغ 1:1. من ذلك فصاعدًا ستُدفع الأجور والرواتب في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بسعر التعادل للمارك الألماني - طريقة فعالة للغاية للإبقاء على الألمان الشرقيين حيث هم، لكنها ذات عواقب وخيمة على الوظائف في ألمانيا الشرقية وعلى موازنة ألمانيا الغربية في المدى الطويل.
وافق مجلس الشعب في 23 آب / أغسطس، بموجب اتفاق مسبق مع بون، على الانضمام إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية. وجرى بعد أسبوع توقيع معاهدة وحدة كفلت انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية التي كان الناخبون قد وافقوا عليها في انتخابات آذار / مارس، وأجيزت بموجب المادة 23 من القانون الأساسي لعام 1949. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 3 تشرين الأول / أكتوبر: "انضمت" جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ولم يعد لها وجود.
كان تقسيم ألمانيا أحد أعمال المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، وما كان ممكنًا إعادة توحيدها في عام 1990 من دون تشجيعهم أو موافقتهم. كانت ألمانيا الشرقية دولة تابعة للسوفيات، تمركز فيها 360’000 جندي سوفياتي لغاية عام 1989. أما ألمانيا الغربية مع كل استقلالها لم تتمتع بحرية التصرف بشكل مستقل في هذه المسألة. بقيت برلين، حتى تم التوصل إلى تسوية سلمية نهائية، مدينةً ارتبط مصيرها رسميًا بقوى الاحتلال الأصلية: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.
لم يكن البريطانيون ولا الفرنسيون على عجلة من أمرهم لرؤية ألمانيا الموحدة، بل إن الأوروبيين الغربيين افترضوا - على نحو معقول تمامًا - بأن الوحدة ستتم في ختام عملية تغيير طويلة في أوروبا الشرقية، وليس في بدايتها فورًا. وكما لاحظ دوغلاس هيرد (وزير الخارجية البريطاني) في كانون الأول / ديسمبر 1989، معلقًا على النهاية الوشيكة للحرب الباردة: كان ذلك "نظامًا ... عشنا في كنفه بسعادة تامة لمدة 40 عامًا".
لم تخفِ مارغريت تاتشر رئيسة وزرائه مخاوفها. ودونت في مذكراتها بشأن اجتماع عُقد على عجل مع الرئيس الفرنسي: "أخرجتُ من حقيبة يدي خريطة تبين التشكيلات المختلفة لألمانيا في الماضي، وجميعها لا تبعث على الاطمئنان في المستقبل ... وقال [أي ميتران] إنه لطالما نشأت في الماضي علاقات خاصة مع بريطانيا حين واجهت فرنسا لحظات شديدة الخطورة، وهو يشعر أنه لحظة مماثلة حانت مرة أخرى ... يبدو لي أنه بالرغم من أننا لم نكتشف الوسيلة، فقد تمتع كلانا في الأقل بإرادة رصد الجبروت الألماني. تلك كانت نقطة بداية".
قلقت تاتشر أيضًا - ولم تكن الوحيدة في ذلك - من أن يؤدي توحيد ألمانيا إلى زعزعة استقرار ميخائيل غورباتشوف، وربما إلى سقوطه أيضًا (على غرار نكبة نيكيتا خروشوف في أعقاب إذلاله في كوبا). لكن البريطانيين على الرغم

من جميع مخاوفهم افتقروا إلى بديل من المسار الذي تكشفت عنه الأحداث في ما بعد في ألمانيا، وقد أذعنوا تاليًا. لم يكن استرضاءُ ميتران بهذه السهولة. كان الفرنسيون في الحقيقة منزعجين أكثر من غيرهم جراء انهيار الترتيبات المستقرة والمألوفة في ألمانيا وفي عموم الكتلة الشيوعية [(349)].

كانت ردة الفعل الأولى لباريس هي محاولة منع أي تحرك باتجاه توحيد ألمانيا. حتى إن ميتران ذهب إلى أبعد من ذلك، ففي خطوة منه لإظهار دعمه لسيادة جمهورية ألمانيا الديمقراطية، زارها في كانون الأول / ديسمبر 1989. ثم رفض بعد ذلك دعوة هلموت كول لحضور حفل إعادة فتح بوابة براندنبورغ، وحاول إقناع القادة السوفيات - كحلفاء تقليديين - بالمصلحة المشتركة لفرنسا وروسيا في عرقلة الطموحات الألمانية. في الواقع، عول الفرنسيون على استخدام غورباتشوف حق النقض ضد الوحدة الألمانية - ذلك ما أوضحه ميتران لمستشاريه في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 1989 بقوله "لا يتعين علي فعل أي شيء لوقف ذلك.سيتولى السوفيات المهمة نيابة عني. فهم لن يسمحوا قط بقيام ألمانيا العظمى هذه في الجهة المقابلة لهم تمامًا".

لكن بعد أن تبين أن ذلك لن يحصل، وبعد فوز كول الساحق في انتخابات ألمانيا الشرقية، اعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية مسارًا مختلفًا. يمكن أن يحصل الألمان على وحدتهم لكن عليهم أن يدفعوا الثمن. لن تكون ألمانيا المعززة ذات مسار مستقل ولن تعود إلى أولوياتها القديمة في أوروبا الوسطى. على كول أن يلتزم مواصلة المشروع الأوروبي في ظل البناء الفرنسي - الألماني المشترك، وعلى ألمانيا أن ترتبط باتحاد "أوثق من أي وقت مضى" تندرج مواده، وخاصةً عملة أوروبية مشتركة، في معاهدة جديدة (يجري التفاوض بشأنها في العام التالي في مدينة ماستريخت الهولندية) [(350)].

وافق الألمان في الحال على جميع الشروط الفرنسية (على الرغم من الطابع الأخرق للمناورات الدبلوماسية الفرنسية التي بردت العلاقات مدة من الزمن) - صدى أيام غابرة، عندما وافقت بون بعد عام 1955 على اقتصار "أوروبا" على ستة بلدان أصلية لتهدئة القلق الفرنسي بشأن استعادة ألمانيا للسيادة الكاملة. وإن كول وافق في الأشهر التالية على مجموعة تنازلات طفيفة صُممت خصيصًا لمكافأة باريس على تسامحها [(351)]. في الواقع استحق التوحيد تهدئة جيران ألمانيا المتوترين في أوروبا. وفي أي حال، لم يكن كول - المولود في لودفيغسهافن والمهيأ غريزيًا للتطلع نحو الغرب مثل زميله الرينلاندي أديناور - قلقًا بلا داع من فكرة ربط ألمانيا على نحو أوثق بالجماعة الأوروبية.

لكن الأهم من كل ذلك أن الرياح واتت المستشار الألماني، كما تؤكد أي صورة فوتوغرافية معاصرة له: جرى توحيد ألمانيا بدعم كامل من الولايات المتحدة. وعلى غرار رأي حلفائها، افترضت إدارة الرئيس جورج بوش [الأب] في البداية أن توحيد ألمانيا لن يأتي إلا في نهاية سلسلة تغييرات غير متوقعة جارية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وبعد موافقة السوفيات. لكن واشنطن

كانت الأسرع في تلمس المزاج السائد، ولا سيما بعد استطلاع أجري في شباط / فبراير 1990 وأظهر أن 58 في المئة من الألمان الغربيين فضلوا ألمانيا موحدة ومحايدة. وهذه النتيجة بالضبط هي ما كانت تخشاه الولايات المتحدة (والعديد من السياسيين الألمان الغربيين): أن يؤدي نشوء ألمانيا موسعة ومحايدة ومستقلة في أوروبا الوسطى إلى زعزعة استقرار جيرانها واضطرابهم في كلا الطرفين.
لذلك، التزمت الولايات المتحدة دعم أهداف كول بكل إخلاص لضمان عدم اضطرار الألمان نهائيًا للاختيار بين الوحدة والتحالف الغربي. بناءً على ذلك، وافقت فرنسا وبريطانيا بضغط من واشنطن على الجلوس مع الاتحاد السوفياتي وممثلين عن الألمانيتين. وتوصل الجميع إلى شروط نشوء ألمانيا جديدة. أُطلق على المحادثات التي عقدها وزراء الخارجية من شباط / فبراير وحتى أيلول / سبتمبر 1990 اسم "4 + 2"، وتُوجت باتفاقية التسوية النهائية بخصوص ألمانيا. ووُقعت في موسكو في 12 أيلول / سبتمبر.
انتهت بموجب هذه الاتفاقية، التي اعترفت رسميًا بحدود ألمانيا المستقبلية كحاصل ضم الدولتين الألمانيتين الحاليتين، حالة السلطة الرباعية على برلين، ورُفعَت عنها في منتصف 2 تشرين الأول / أكتوبر 1990. وافق الاتحاد السوفياتي على السماح ببقاء ألمانيا الموحدة في حلف شمال الأطلسي. وانسحب بحسب بنود الاتفاقية الجيش الأحمر، ورحلت جميع القوات الأجنبية عن برلين (استُكمل ذلك على مدى السنوات الأربع التالية، ولم يبقَ على الأراضي الألمانية بعدها سوى جزء صغير فحسب من قوات حلف شمال الأطلسي).
لماذا سمح ميخائيل غورباتشوف بالمضي قدمًا في توحيد ألمانيا بهذه السهولة؟ لعدة عقود خلت شكل الحفاظ على الوضع الراهن الإقليمي في أوروبا الوسطى الهدف الاستراتيجي الأساس للاتحاد السوفياتي: أصبحت موسكو على غرار لندن وباريس وواشنطن مرتاحة مع ألمانيا مقسمة، وتخلت منذ أمد طويل عن هدف ستالين بعد الحرب المتمثل في إخراج بون من التحالف الغربي. وعلى عكس الفرنسيين والبريطانيين، كان لا يزال في مقدور القيادة السوفياتية من حيث المبدأ في الأقل عرقلة عملية التوحيد.
شق غورباتشوف - مثل الجميع - طريقه على غير هدى في عام 1990. لم يكن لدى أحد في الشرق أو في الغرب خطة يُهتدى بها إذا تفككت جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ولا مخططات أولية تحدد مسار توحيد ألمانيا. لكن الزعيم السوفياتي، على عكس نظرائه الغربيين، كان خالي الوفاض من أي خيارات جيدة. لم يكن في وسعه الأمل على نحو واقعي بمنع الوحدة الألمانية إلا من طريق قلب خطابه العام ذي الطابع اللطيف في السنوات الأخيرة وإلحاق أضرار جدية بصدقيته. عارض في البداية انضمام ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلسي، وبقي حتى بعد تنازله عن هذه النقطة من حيث المبدأ [(352)]

مصرًا على عدم السماح لقوات حلف شمال الأطلسي بالتحرك على مسافة 300 كيلومتر شرق الحدود البولندية - هذا ما وعد به فعلًا وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر نظيره السوفياتي في شباط / فبراير 1990. لكن غورباتشوف عجز عن التدخل عندما أخل بهذا الوعد في وقت لاحق.

الشيء الذي استطاع القيام به هو انتزاع ثمن لتنازلاته بالمعنى الحرفي للعبارة. وكما توقع مستشار ألمانيا الغربية، كان إقناع الاتحاد السوفياتي ممكنًا بواسطة المال. حاول غورباتشوف في البداية أخذ مفاوضات التوحيد رهينة مقابل فدية قدرها 20 مليار دولار، قبل أن يستقر في المحصلة على ما يقرب من 8 مليارات دولار أضيف إليها 2 مليار دولار في شكل قروض من دون فوائد. عمومًا، حولت بون من عام 1990 حتى عام 1994 إلى الاتحاد السوفياتي (وإلى روسيا في ما بعد) ما يعادل 71 مليار دولار أميركي (فضلًا عن 36 مليار دولار أميركي ذهبت إلى الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية). ووافق هلموت كول أيضًا على تخفيف حدة مخاوف السوفيات (والبولنديين) من المطامع الألمانية، عبر التعهد، كما رأينا، بقبول تعيين الحدود الشرقية لبلاده كحدود دائمة؛ الالتزام الذي ذُكِر نصًا في معاهدة وُقعَت مع بولندا في العام التالي.

وافقت موسكو على التخلي عن جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعد أن أمنت أفضل الشروط. باتخاذه دور سيدني غرين ستريت وواشنطن دور بوغارت، قدم الاتحاد السوفياتي على علاته أفضل ما لديه، وتخلى عن صاحبته الصغيرة الحانقة ألمانيا الشرقية مع إبداء الحد اللازم من الاحتجاج لكن من دون ندم حقيقي يذكر. إن بناء علاقة استراتيجية وودية وممتَّنة مع ألمانيا جديدة أقرب إلى المنطق من جعلها عدوًا له، ومن وجهة النظر السوفياتية، لا تمثل ألمانيا موحدة يحتضنها الغرب بشدة (ويحتويها) نتيجة سيئة.

لم تكن جمهورية ألمانيا الديمقراطية محبوبة كثيرًا، لكنها لم ترحل غير مأسوفٍ عليها كليًا. إضافةً إلى خوف مثقفي ألمانيا الغربية مثل غونتر غراس ويورغن هبرماس من روح ألمانيا الموحدة "العظمى" [(353)]، اختلطت مشاعر العديد من الألمان الشرقيين الذين لم يعرفوا وطنًا آخر عندما سُحبت "ألمانياهم" من تحت أقدامهم. ترعرع جيلان منهم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. قد لا يتعدى الإيمان بها مجرد الصفات العبثية الصفيقة التي أطلقتها على نفسها، لكن صم الآذان تمامًا عن التأثر بالدعاية الرسمية غير ممكن. يجب ألا نتفاجأ إذا علمنا أن الأطفال في المدارس الثانوية الألمانية الشرقية ظلوا مدة طويلة بعد عام 1989 يعتقدون أن القوات الألمانية الشرقية قاتلت إلى جانب الجيش الأحمر لتحرير وطنهم من هتلر.

شكل هذا التصور الذهني المشوه جزءًا لا يتجزأ من الهوية الأساسية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، ما لم يخفف إطلاقًا من إرباك مواطنيها السابقين في طريق "عودتهم" إلى أحضان ألمانيا، ولا سيما بعد "نزع" ألمانياهم عنهم بشكل

منهجي من السجلات الرسمية. تم تغيير أسماء المدن والشوارع والمباني والمقاطعات، وأعيدت في الأغلب إلى ما كانت عليه قبل عام 1933. كما جرى استرجاع الطقوس والنصب التذكارية. لم يكن ذلك إعادة إحياء للتاريخ، لكنه كان أقرب لمحوه. بدا أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم تكن. عندما حوكم إريك ميلكي وحُكم عليه بالسجن بتهمة القتل لم يكن ذلك على جرائم أجازها بصفته رئيسًا لجهاز أمن الدولة (شتازي)، وإنما على اغتيالات سياسية ارتكبت في الثلاثينيات بناءً على أدلة جُمعَت من سجلات الاستجواب النازية.

بعبارة أخرى، بدلًا من نقاش تاريخ جمهورية ألمانيا الديمقراطية المضطرب، جرى تشجيع رعاياها السابقين على نسيانه، وشكل ذلك إعادة ساخرة لحقبة نسيان تاريخ ألمانيا الغربية نفسها في الخمسينيات. وتكرر بعد عام 1989 ما جرى في السنوات الأولى للجمهورية الاتحادية: الرخاء هو الحل. ستشتري ألمانيا طريقها من التاريخ. لا شك في أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية مثلت حالة مناسبة مؤكدة لتلقي العلاج. فلم تكن مؤسساتها تتهاوى فحسب، بل كانت معظم عناصر بنيتها التحتية المادية متداعية أيضًا. يعود تاريخ بناء كل منزلين فيها من أصل خمسة إلى ما قبل عام 1914 (بينما كانت النسبة في ألمانيا الغربية أقل من واحد إلى خمسة في عام 1989)؛ وافتقر ربع مجموع منازلها إلى مرحاض، ولم يوجد في ثلثها مراحيض إلا في العراء، وافتقر أكثر من 60 في المئة منها إلى أي شكل من أشكال التدفئة المركزية.

مثلما تعاطت مع موسكو، ردت بون بطرح مبالغ كبيرة جدًا من المال لحل هذه المشكلة. في السنوات الثلاث التي تلت التوحيد، بلغ إجمالي التحويلات من غرب ألمانيا إلى شرقها ما يعادل 1200 مليار يورو. ووصلت بحلول نهاية عام 2003 تكلفة استيعاب جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة إلى 1.2 تريليون يورو، كان الألمان الشرقيون مدعومين للدخول في الجمهورية الاتحادية: جرى تمويل وظائفهم، ومعاشاتهم التقاعدية، وأجور النقل، والتعليم والإسكان بزيادات ضخمة في النفقات الحكومية. آتت هذه السياسة أكلها على المدى القصير، مؤكدة أن إيمان الألمان الشرقيين ليس بالسوق الحرة بل بالموارد غير المستغلة لخزينة ألمانيا الغربية. لكن في الحقيقة، بعد الفورة الأولى للم الشمل، شعر "الشرقيون" (Ossies) بالإحباط والارتباك من السلوك المتعالي ونشوة النصر لأقاربهم الغربيين؛ الشعور الذي استثمره الشيوعيون السابقون بشيء من النجاح في الانتخابات المستقبلية.

في هذه الأثناء اختار كول عدم رفع الضرائب متجنبًا بذلك إغضاب الناخبين في ألمانيا الغربية الذين لم يستقبلوا جميعهم الوحدة بحماسة خالصة. وبدلًا من ذلك، ومن أجل الوفاء بالتزاماتها الجديدة الموسعة، ما عاد من خيار أمام الجمهورية الاتحادية سوى الوقوع في العجز بعدما كانت تدير حتى لحظتها فائض حسابها الجاري الكبير. ولذلك باشر بدءًا من عام 1991، تحت وطأة ذعر البنك المركزي الألماني من الأثر التضخمي لهذه السياسة، برفع معدلات

الفائدة باطراد؛ تحديدًا منذ اللحظة التي جرى فيها تقييد المارك الألماني إلى الأبد بالعملة الأوروبية المقررة. وتردد صدى الأثر المدوي لمعدلات الفائدة هذه - زيادة معدلات البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي - ليس في ألمانيا فحسب، بل في جميع أرجاء النظام النقدي الأوروبي. في الواقع، صدر هلموت كول تكلفة توحيد بلاده، وتعين على شركاء ألمانيا الأوروبيين تقاسم العبء.

لا شك في أن تنازلات ميخائيل غورباتشوف بشأن ألمانيا ساهمت في تقصير أجله الداخلي - في الواقع، حذر جيمس بيكر من أن ألمانيا موحدة داخل حلف شمال الأطلسي قد "تكون نهاية البيريسترويكا". قد تُعزى خسارة باقي دول أوروبا الشرقية الدائرة في فلكه إلى سوء الحظ، لكن التخلي عن ألمانيا أيضًا بدا أقرب إلى الإهمال. وكان وزير الدفاع السوفياتي المارشال سيرغي أخروميف مقتنعًا بأنه لو أبدى غورباتشوف اهتمامًا بهذه القضية في الوقت الملائم لحصل على شروط أفضل من الغرب، ولم يكن الوحيد الذي تبنى هذا الرأي. لكنها كانت بطبيعة الحال مشكلة غورباتشوف: بحلول نهاية الثمانينيات كانت التحديات الداخلية قد استغرقته، بحيث تمثلت استجابته للتفاقم السريع للمشكلات في "الغرب الأدنى" للاتحاد السوفياتي كما رأينا بترك (أوروبا الشرقية) على نحو متزايد تهتم بمشكلاتها بنفسها.

لكن الإهمال غير المقصود لم يكن خيارًا مطروحًا عند التصدي لتحديات مماثلة داخل حدود الاتحاد السوفياتي نفسه. نمت الإمبراطورية الروسية عبر الغزو والنمو على مر القرون، وما كان يومًا ما أرضًا أجنبيةً أصبح الآن جزءًا من صميم الوطن. وبدا أن إطلاق سراحها بالطريقة التي أطلقت فيها بولندا وهنغاريا مستبعدًا. لكن غزوات السوفيات الحديثة لم تُخلف وراءها سوى دول نصف مهضومة وضعيفة، كما رأينا سابقًا، أمام المؤثرات والمثال الأجنبي: في جمهوريات آسيا الوسطى، والقوقاز، لكن في أقصى غرب الإمبراطورية على شاطئ بحر البلطيق في المقام الأول.

تتميز جمهوريات البلطيق السوفياتية - إستونيا ولاتفيا وليتوانيا - بثلاث نواحٍ مهمة. إنها في المقام الأول مكشوفة على الغرب أكثر من أي من الأقاليم الأخرى في الاتحاد السوفياتي الأصلي، ولا سيما الإستونيون الذين كانوا على تماس مع الدول الاسكندينافية ويتابعون التلفزيون الفنلندي منذ السبعينيات، وكانوا على دراية تامة بالتفاوت بين وضعهم وأوضاع جيرانهم المزدهرة. ولم يفت الليتوانيون، الذين احتل التقارب التاريخي والجغرافي مع بولندا المجاورة أولوية بالنسبة إليهم، ملاحظة أنه حتى في ظل الشيوعية كان البولنديون بالتأكيد أكثر حرية وأفضل حالًا منهم.

أما الناحية الثانية، على الرغم من المقارنة السلبية مع جيرانها الأجانب، كانت دول البلطيق مزدهرة وفقًا للمعايير السوفياتية. كانت المنتِج السوفياتي الرئيس لعدد كبير من المنتوجات الصناعية - عربات السكك الحديد، وأجهزة الراديو، والسلع الورقية - وكذلك المصدر الرئيس للأسماك ومنتوجات الألبان

والقطن. وبواسطة السلع التي تنتجها هذه الدول، وتلك التي تمر عبر موانئهم، عرف الإستونيون واللاتفيون والليتوانيون ولو بشكل عابر أسلوب حياة ومستوى معيشة كانت مجرد حلم لبقية دول الاتحاد السوفياتي.

لكن السمة المميزة الثالثة والأكثر أهمية إلى حد بعيد لجمهوريات البلطيق أنها الوحيدة التي لديها تاريخ حديث باستقلال حقيقي. بعد أن حصلت في البداية على حريتها في عام 1919 في أعقاب انهيار الإمبراطورية القيصرية، أعيد ضمها قسرًا بعد ذلك بـ 20 عامًا من قبل ورثة "رومانوف" السوفيات، بموجب بنود سرية في اتفاق مولوتوف - ريبنتروب (بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي) الذي جرى في آب / أغسطس 1939. لكن غزو عام 1940 بقي ماثلًا في الذاكرة. في البلطيق، أعاد غلاسنوست غورباتشوف، وهو الذي دفع في أماكن أخرى من الاتحاد السوفياتي إلى المطالبة بحقوق مدنية أو اقتصادية أكبر، بالضرورة طرح مسألة الاستقلال. كانت الساميزدات في هذه البقعة دائمًا وبحكم الضرورة وطنية النبرة.

شكلت المسألة "الروسية" سببًا إضافيًا في ذلك. في عام 1945 كان سكان جميع جمهوريات البلطيق الثلاث متجانسين تمامًا، ينتمي معظم السكان إلى المجموعة القومية المسيطرة ويتحدثون اللغة المحلية. لكن بحلول أوائل الثمانينيات أصبح السكان أكثر اختلاطًا ولا سيما في جمهوريات الشمال "بفضل" عمليات الطرد القسري والتدفق المستمر للجنود والإداريين والعمال الروس في أثناء الحرب وبعدها. في ليتوانيا بقي نحو 80 في المئة من السكان ليتوانيون. أما في إستونيا فلا يشكل الإستونيون الذين يتحدثون الإستونية سوى 64 في المئة من السكان. وبحسب إحصاء 1980 بلغ عدد اللاتفيين الأصليين 1.35 مليونًا من مجموع سكان لاتفيا البالغ حوالى 2.5 مليون؛ أي بنسبة 54 في المئة فقط. كان الريف لا يزال مأهولًا بالبلطيقيين، لكن سكان المدن من الروس والناطقين بالروسية ازدادوا باطراد، وهو التحول المثير للسخط الشديد.

اتجهت براعم الاحتجاج الأولى في المنطقة نحو مسائل اللغة والجنسية، ورافقتها ذكريات عمليات الترحيل القسرية إلى سيبيريا التي قام بها السوفيات لآلاف "المخربين" من السكان المحليين. في 23 آب / أغسطس 1987 شهدت مدن فيلنيوس وريغا وتالين تظاهرات متزامنة بمناسبة الذكرى السنوية لاتفاق مولوتوف - ريبنتروب، وتبعها في مدينة ريغا اجتماع علني بعد ثلاثة أشهر لإحياء الذكرى السنوية لإعلان استقلال لاتفيا في عام 1918. ثم بدأ ظهور مجموعات وتجمعات مستقلة في شتى أنحاء المنطقة، مستمدةً صلابةً متزايدةً من النجاح الذي شهدته - أو بعبارة أدق، بسبب التسامح غير المسبوق الذي أظهرته السلطات حيال هكذا تعبيرات عامة انطوت على معارضة ضمنية.

هكذا تجمع المئات في 25 آذار / مارس 1988 في ريغا لإحياء ذكرى ترحيل اللاتفيين في عام 1949. تبع ذلك تظاهرة مماثلة في حزيران / يونيو إحياءً لذكرى عمليات الطرد في عام 1940. ثم تلا ذلك اجتماع مفعم بالحيوية على نحو غير معهود لاتحاد الكتاب اللاتفيين الصامت حتى ذلك الحين، رافقه حديث عن "جبهة شعبية لاتفية". وولدت بعد بضعة أسابيع حركة الاستقلال الوطنية اللاتفية، تحت رعاية "نادي حماية البيئة" غير السياسي ظاهريًا. كان مسار الأحداث في إستونيا مطابقًا تقريبًا: ففي أعقاب احتفالات عام 1987 وسلسلة احتجاجات البيئة، وُلدت أولًا "جمعية التراث الإستونية" التي اختصت في حفظ وترميم الآثار الثقافية المحلية. وبعدها ولدت في نيسان / أبريل 1988 "الجبهة الشعبية لإستونيا". وأعقبها أخيرًا في شهر آب / أغسطس ولادة "حركة الاستقلال الوطنية الإستونية" بعد شهر واحد من ولادة زميلتها اللاتفية.

الأكثر إثارة في هذه الحركات السياسية الوليدة في إستونيا ولاتفيا هو مجرد وجودها ومصطلحاتها الهدامة غير المعتادة. ظهر تحدي السلطة السوفياتية بشكل صريح في ليتوانيا، حيث كان الوجود الروسي أقل فظاظةً بكثير. جذبت التظاهرة التي جرت في 9 تموز / يوليو 1988 في فيلنيوس للمطالبة بحماية البيئة والديمقراطية والمزيد من الاستقلال الذاتي لليتوانيا 100’000 شخص دعمًا لحركة ساجوديس (Sajudis)، وهي "حركة إعادة تنظيم ليتوانيا" المشكلة حديثًا، وانتقدت الحزب الشيوعي الليتواني علنًا جراء "تبعيته" لموسكو، ورفعت على لافتاتها عبارة "عد إلى بلدك أيها الجيش الأحمر". تحولت حركة ساجوديس في شباط / فبراير عام 1989 إلى حزب سياسي على الصعيد الوطني. وفازت في الشهر التالي بـ 36 من أصل 42 مقعدًا مخصصًا لليتوانيا في انتخابات مجلس نواب الشعب السوفياتي.

سجلت الانتخابات في عموم الجمهوريات الثلاث انتصارًا ملحوظًا للمرشحين المستقلين، وأثارت وعيًا متزايدًا حول مسار دول البلطيق المشترك. أعيد تأكيد ذلك رمزيًا في 23 آب / أغسطس 1989 بمناسبة الذكرى المئوية الـ 50 لاتفاق مولوتوف - ريبنتروب عبر إقامة سلسلة بشرية (بعنوان "أيدٍ ممدودة عبر البلطيق") بلغ طولها 650 كيلو مترًا، من فيلنيوس عبر ريغا إلى تالين. وقُدر عدد المشاركين بـ 1.8 مليون شخص؛ أي ربع عدد سكان المنطقة. وبعد إعلان حركات الاستقلال الإستونية واللاتفية أن الاستقلال الوطني هو هدفها على غرار نظيرتها الليتوانية، بدا أنه لا مفر من المواجهة مع موسكو.

لكن ذلك جرى ببطء شديد. ناضلت حركات الاستقلال في البلطيق طوال عام 1989 لتوسيع حدود الحركة المسموح بها. وعندما حاول أولًا النواب الليتوانيون المستقلون الجدد في مجلس السوفيات الأعلى ومن بعدهم نظراؤهم اللاتفيون محاكاة القانون الإستوني الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر 1988 الذي أجاز خصخصة الشركات العامة المحلية، أبطلت موسكو القرارات، مثلما أبطلت المبادرة الإستونية قبلها؛ لكن الحكومة امتنعت عن أي تدخل. وعندما

أعلنت الجبهة الشعبية اللاتفية في 8 تشرين الأول / أكتوبر 1989 (بعد يوم واحد فقط من تحذير غورباتشوف العلني في برلين الشرقية الذي مفاده أن "الحياة تعاقب المتلكئين") عزمها على التوجه نحو الاستقلال التام، حال انهماك السلطات السوفياتية بالأزمة المتصاعدة في ألمانيا من دون اتخاذ أي إجراء.
لكن الحزب الشيوعي الليتواني انشق في 18 كانون الأول / ديسمبر 1989؛ وأعلنت غالبيته الساحقة عن استقلالها الفوري عن الحزب الشيوعي السوفياتي. ما عاد بإمكان غورباتشوف السكوت بعد الآن. توجه إلى فيلنيوس في 11 كانون الثاني / يناير 1990 وعرض رأيه المناهض للانفصال وحث على "الاعتدال". لكن المثال الذي رسمه بنفسه عمل ضده، وليست هذه المرة الأولى. وبعد أن شجعهم الانتصار الانتخابي لحركة ساجوديس، ونجاح الرئيس السوفياتي نفسه في الحصول على ضمانات دستورية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ضمنت التخلي عن "دور الحزب الريادي" [(354)]، ومفاوضات "4 + 2" الجارية آنذاك، صوت مجلس السوفيات الأعلى الليتواني في 11 آذار / مارس بـ 124 صوتًا مقابل 0 على استعادة استقلال ليتوانيا المتحققة رمزيًا بإعادة إقرار "دستور دولة ليتوانيا" لعام 1938، وبطلان سلطة جمهورية ليتوانيا التي أقرها دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.
تشي التفاصيل بالكثير عن حالة عدم اليقين في عام 1990 - حين تؤكد حتى حكومة جمهورية روسيا نفسها "سيادتها" وتعتبر القوانين الروسية فوق جميع قرارات "عموم الاتحاد" - لم تتعد ردة فعل الحكام السوفيات على إعلان فيلنيوس حد إطلاق التهديدات بالمقاطعة الاقتصادية؛ كان غورباتشوف على الرغم من عجزه عن منع ليتوانيا من الانفصال لا يزال قادرًا على درء التدخل العسكري الذي طالب به يومها العديد من زملائه المتشددين. وحتى المقاطعة الاقتصادية نفسها تم التخلي عنها في شهر حزيران / يونيو مقابل موافقة ليتوانيا على "تعليق" التنفيذ الكامل لإعلان استقلالها.
أصبح من المتعذر الدفاع عن موقف غورباتشوف بعد 6 أشهر محمومة أعلنت فيها جميع الجمهوريات السوفياتية الرئيسة الأخرى تقريبًا عن "سيادتها"، ولو أن الأمر لم يصل حد الاستقلال الكامل. وأدت جهوده لكبح جماح مبادرات البلطيق إلى إضعاف صورته كـ "إصلاحي" إلى حد كبير، في حين أثار فشله في قمع الحديث عن الحكم الذاتي والسيادة والاستقلال الاستياء بين زملائه، والأخطر من ذلك في صفوف الجيش والأمن. استقال في 20 كانون الأول / ديسمبر 1990 وزير خارجيته إدوارد شيفاردنادزه، وحذر علنًا من تزايد خطر حدوث انقلاب.
وجه غورباتشوف إنذارًا لليتوانيا في 10 كانون الثاني / يناير 1991، بالتزامن مع انصراف الولايات المتحدة وحلفائها كليًا إلى حرب الخليج، ومن ثم إلى العراق. طالبها بصفته رئيس الاتحاد الالتزام الفوري بدستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وفي اليوم التالي، استولت قوات النخبة في جهاز

الاستخبارات ووزارة الداخلية السوفياتية على المباني العامة في فيلنيوس ونصبت "لجنة خلاص وطني". وهاجمت بعد 24 ساعة استوديوات الإذاعة والتلفزيون في المدينة، وفتحت النار على حشد كبير من المتظاهرين المتجمعين هناك: قُتل 14 مدنيًا، وأصيب 700 آخرون. واقتحمت بعد أسبوع من ذلك وحدات تابعة للقوات نفسها وزارة الداخلية في ريغا (لاتفيا)، ما أسفر عن مقتل 4 أشخاص.

أذِن سفك الدماء في دول البلطيق بافتتاح المرحلة الختامية للاتحاد السوفياتي. تجمع في موسكو في خلال أسبوع أكثر من 150 ألف متظاهر ضد إطلاق النار. وغادر بوريس يلتسين؛ الذي تبوأ سابقًا منصب السكرتير الأول للجنة مدينة موسكو للحزب ورئيس مجلس السوفيات الأعلى الروسي منذ أيار / مايو 1990، إلى تالين للتوقيع على الاعتراف المتبادل بـ "السيادة" بين روسيا وجمهوريات البلطيق، متجاوزًا تمامًا جميع السلطات السوفياتية. أكدت الاستفتاءات التي جرت في آذار / مارس 1991 في لاتفيا وإستونيا رغبة أغلبية الناخبين الساحقة بالاستقلال التام. وعاد غورباتشوف، الذي كان قراره بقمع الجمهوريات المتمردة فاترًا، إلى موقفه السابق، وسعى عبثًا بدلًا من ذلك إلى عقد تسوية معها.

لكن الرئيس السوفياتي أصبح عرضةً للهجوم من كلا الجانبين. إن إحجامه عن سحق الأقليات (Baits) أدى إلى نفور حلفائه العسكريين بشكل نهائي (سيظهر اثنان من الجنرالات الذين شنوا الهجمات في فيلنيوس وريغا بشكل بارز بدور مهم في الفترة اللاحقة، في انقلاب موسكو). وفقد أصدقاؤه ومعجبوه السابقون كذلك الثقة به. وندد يلتسين علنًا في آذار / مارس 1991 بـ "أكاذيب وخداع" غورباتشوف، داعيًا لاستقالته ورافضًا الضغوط الرسمية التي دعته للصمت أو مواجهة الإقالة. وفي هذه الأثناء، كان يجري تطبيق مثال البلطيق في الجمهوريات الأخرى.

حين بقيت هياكل السلطة السوفياتية الشاملة آمنة، اقتصرت "إصلاحات" الحكام الشيوعيين من أوكرانيا إلى كازاخستان على التقليد الحذر لغورباتشوف نفسه. لكنهم في أعقاب كارثة دول البلطيق، أشارت لواقطهم الحساسة ذاتها، التي قادتهم إلى البيريسترويكا، إلى أن الاتحاد في حد ذاته قد يواجه المآل نفسه؛ في أي حال كان بمقدورهم أن يتلمسوا أن الرئيس السوفياتي أصبح هدفًا محددًا في بعض الدوائر الحاكمة. لذلك، في حين عكست السياسة الجديدة لجمهوريات البلطيق نهضة وطنية وأصيلة واسعة النطاق، فإن التوجه نحو "السيادة" في الكثير من الجمهوريات الأخرى اتخذ عمومًا طابع خليطٍ أكثر تنوعًا لشعور وطني ورغبة أصحاب المناصب الحساسة والبارزة (nomenklatura) في الحفاظ على أنفسهم. كما تنامى أيضًا عامل خوف: شعور بأنه إذا تداعى الأمن والسلطة في القمة - أو ربما ما هو أسوأ، إذا استولى عليها قريبًا بالقوة خصوم غورباتشوف وأعادوا فرضها مِن

طرف واحد - فإن الحكمة عندئذ تستلزم جمع زمام السلطة الأساسية في أيدٍ محلية. أخيرًا كان ثمة بذور وعيٍ متنامٍ في أوساط المدراء السوفيات أشارت إلى أنه في حال انهار المركز فإن عددًا ضخمًا من أصول القطاع العام الثمينة ستتحول إلى لقمة سائغة: أملاك الحزب، وحقوق التعدين والمزارع والمصانع وعائدات الضرائب وهلم جرّا.

كانت أوكرانيا إلى حد بعيد الجمهورية الأهم بين الجمهوريات المرشحة لتكون "ذات سيادة" والتي بدأت الآن في طرح مطالبها المميزة [(355)]. وعلى غرار جمهوريات البلطيق تمتعت أوكرانيا بتاريخ في الاستقلال (ولو متشابك)؛ آخر مرة حصلت عليه وفقدته بسرعة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. كما أنها ارتبطت أيضًا بشكل وثيق بالتاريخ الروسي: شكلت كييف "الروسية"؛ المملكة التي قامت في القرن الثالث عشر انطلاقًا من العاصمة الأوكرانية وامتدت من منطقة الكاربات حتى نهر الفولغا، في نظر الكثير من الوطنيين الروس جزءًا لا يتجزأ من الهوية الأساسية للإمبراطورية حالها كحال روسيا نفسها. لكن الموارد المادية للمنطقة شكلت الاعتبارات العملية والمباشرة الأكثر أهمية.

بموقعها الاعتراضي الفاصل بين روسيا ومنافذها إلى البحر الأسود (وتاليًا البحر الأبيض المتوسط) وأوروبا، كانت أوكرانيا الدعامة الأساسية للاقتصاد السوفياتي. بمساحة لا تتجاوز 2.7 في المئة فقط من مساحة الاتحاد السوفياتي، كانت تضم 18 في المئة من عدد سكانه وأنتجت ما يقارب 17 في المئة من إجمالي الناتج الوطني، وحلت في المرتبة الثانية بعد روسيا نفسها. وفي سنوات الاتحاد السوفياتي الأخيرة احتوت أوكرانيا على 60 في المئة من احتياطيات الفحم وأغلبية مكامن التيتانيوم في البلاد، وهي المادة الحيوية لإنتاج الصلب الحديث، وقدمت تربتها الخصبة المميزة أكثر من 40 في المئة من قيمة الناتج الزراعي السوفياتي.

انعكست الأهمية غير المتكافئة لأوكرانيا في التاريخين الروسي والسوفياتي في القيادة السوفياتية نفسها. تحدر كل من نيكيتا خروشوف وليونيد بريجنيف الروسيَّيْن من شرق أوكرانيا، وعاد خروشوف إليها في الثلاثينيات كسكرتير أول للحزب الشيوعي الأوكراني. وكان قسطنطين تشيرنينكو من أبناء "الكولاك" الأوكرانيين الذين تم ترحيلهم إلى سيبيريا، في حين صعد يوري أندروبوف إلى القمة نتيجة شغله منصبًا استراتيجيًا مركزيًا كرئيس جهاز الاستخبارات السوفياتي في أوكرانيا. غير أن هذا الارتباط الوثيق بين جمهورية أوكرانيا والقيادة السوفياتية لم يُتَرجم إلى أي تقدير خاص لسكانها.

على العكس تمامًا. عُومِلت أوكرانيا كجمهورية سوفياتية في جزء كبير من تاريخها كونها مستعمرة داخلية: استُغِلت مواردها الطبيعية وأُبقِي شعبها تحت مراقبة لصيقة (تعرضت في الثلاثينيات لبرنامج قمعي عقابي وصل إلى مصاف الإبادة الجماعية). وتم شحن المنتوجات الأوكرانية ولا سيما الغذائية والفلزات الحديد إلى بقية دول الاتحاد بأسعار مدعومة للغاية، الأمر الذي استمر حتى

النهاية تقريبًا. توسعت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية كثيرًا بعد الحرب العالمية الثانية من طريق ضم غاليسيا الشرقية وفولهينيا الغربية من بولندا، حيث طُرد كما رأينا سابقًا السكان البولنديين المحليين باتجاه الغرب، واستبدالهم بأوكرانيي الأصل، ممن أُجبِروا على الخروج من بولندا نفسها.
أسفرت هذه المناقلات السكانية وإبادة الكثير من الجالية اليهودية المحلية في زمن الحرب، عن تشكيل منطقة متجانسة تمامًا وفق المعايير السوفياتية: في حين ضمت الجمهورية الروسية في عام 1990 أكثر من مئة أقلية، عاشت 31 منها في مناطق ذات حكم ذاتي، وشكل الأوكرانيون 84 في المئة من سكان أوكرانيا، بينما شكل الروس معظم بقية السكان (11 في المئة)، وضم الباقي أعدادًا صغيرةً من المولدافيين والبولنديين والهنغاريين والبلغاريين واليهود الأحياء. ربما تجدر الإشارة إلى الأقلية الأبرز - الروس - الذين تركزوا في الشرق الصناعي من البلاد وفي العاصمة كييف.
هيمن على غرب أوكرانيا ووسطها، ولا سيما حول لفيف ثاني أكبر مدينة، اللغة الأوكرانية والديانة الأرثوذكسية الشرقية أو الكنيسة الجامعة (الروم الكاثوليك). حافظ الأوكرانيون في غاليسيا على لغتهم الأصلية بفضل التسامح النسبي لإمبراطورية آل هابسبورغ. بلغت نسبة من استخدموا اللغة الأوكرانية كلغةً أولى في عام 1994 بين 78 و91 في المئة من السكان المحليين بحسب المنطقة، بينما غالبًا ما هيمنت اللغة الروسية بسهولة أكبر حتى في أوساط الأوكرانيين من سكان المناطق التي خضعت سابقًا لحكم القيصر.
رأينا سابقًا كيف نسب الدستور السوفياتي الهويات الوطنية إلى سكان جمهورياته المنفصلة. وصنف بالفعل جميع مواطنيه بحسب الفئات الإثنية - القومية. أما التبعات التي ترتبت على ذلك في أوكرانيا كما في غيرها - ولا سيما بعد ضم أوكرانيا الغربية مؤخرًا - فقد تحققت من تلقاء ذاتها. في الماضي عندما اقتصر استخدام اللغة المحلية في الأغلب على المناطق الريفية النائية واستخدمت المدن اللغة الروسية وخضعت للاتحاد السوفياتي، لم تحظَ السمة اللامركزية الفدرالية المزعومة نظريًا لاتحاد الجمهوريات الوطنية هذا إلا على اهتمام الباحثين والمدافعين عن السوفيات. لكن مع تزايد عدد الناطقين بالأوكرانية في أوساط سكان المدن، ووسائل الإعلام الناطقة باللغة الأوكرانية، والنخب السياسية التي تُعرف نفسها الآن كمعبر عن الوعي الذاتي لمصلحة "الأوكرانيين"، بات متوقعًا أن يترافق بروز النزعة الوطنية الأوكرانية مع التشظي السوفياتي [(356)].
أُسست في كييف في تشرين الثاني / نوفمبر 1988 حركة غير حزبية أطلقت على نفسها اسم الحركة الشعبية من أجل البيريسترويكا "روخ" (RUKH)، وهي أول منظمة سياسية أوكرانية مستقلة منذ عدة عقود. نالت الحركة دعمًا كبيرًا، ولا سيما في المدن الكبرى وفي أوساط الإصلاحيين الشيوعيين من حقبة الستينيات. لكن اللافت أنها على عكس حركات الاستقلال في البلطيق

لم تتمكن من الاستناد إلى الدعم الجماهيري تلقائيًا، ولم تعكس فورة شعور وطني. فاز الشيوعيون بأغلبية واضحة في انتخابات مجلس السوفيات الأوكراني في آذار / مارس 1990، بينما حصلت حركة روخ على أقل من ربع المقاعد.

لذا لم يتولَّ الوطنيون الأوكرانيون زمام المبادرة، بل تولاها الشيوعيون أنفسهم. وصوت الشيوعيون في مجلس السوفيات الأوكراني في 16 تموز / يوليو 1990 لمصلحة إعلان "سيادة" الجمهورية الأوكرانية وتأكيد حقها في امتلاك جيشها وسيادة قوانينها. شارك الأوكرانيون في آذار / مارس 1991 بتوجيه من ليونيد كرافتشوك، وهو أحد أعضاء الحزب الشيوعي المنضبطين (*apparatchik*) و"السكرتير السابق للشؤون الأيديولوجية" في الحزب الشيوعي الأوكراني، في الاستفتاء العام على مستوى كامل الاتحاد معبرين عن دعمهم المستمر للنظام الفدرالي، على أن يكون "متجددًا" (بحسب تعبير غورباتشوف). لم يتغلب الساعون إلى قطيعة تامة مع موسكو على الشيوعيين الأوكرانيين إلا في غرب أوكرانيا، حيث سُئِل ناخبوها عما إذا ما كانوا يفضلون الاستقلال التام على السيادة الفدرالية المحدودة، فأجاب 88 في المئة منهم بنعم، وهو ما أثار انتباه كرافتشوك وزملائه في قيادة الحزب، فيما ترقبوا بحذر نتيجة التطورات في أماكن أخرى.

تكرر هذا النمط في الجمهوريات السوفياتية الغربية الأصغر أيضًا، متفاوتًا بحسب الظروف المحلية. لم تتمتع بيلاروسيا (أو "بيلاروسيا") الواقعة إلى الشمال من أوكرانيا بهوية أو تقاليد وطنية مماثلة. ولم يحظ استقلال "جمهورية بيلاروسيا (كذا) الوطنية" العابر في عام 1918 باعتراف خارجي أبدًا وشعر العديد من مواطنيها بولاء أشد لروسيا أو بولندا أو ليتوانيا. احتوت جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية أقليات كبيرة من الروس والبولنديين والأوكرانيين بعد أن ضمت أجزاءً من شرق بولندا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تظهر على البيلاروسيين أنفسهم، على الرغم من أنهم يشكلون إلى حد بعيد أكبر جماعة لغوية الجمهورية، أي دلائل على الرغبة في السيادة أو مطامح لأي شكل منها، وليس بمقدور بلادهم، التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على روسيا، أن تأمل بالاحتفاظ باستقلال حقيقي.

دمرت الحرب بيلاروسيا ذات الأراضي السبخية [الأرض السبخة: هي التي لم تحرث ولم تعمر لملوحتها] الفقيرة الأنسب لتربية الماشية منها للزراعة واسعة النطاق. اقتصرت مساهمتها الأبرز في الاقتصاد السوفياتي بعد الحرب على المواد الكيماوية والكتان، وعلى موقعها الاستراتيجي الذي تمر عبره خطوط الغاز الرئيسة، وخطوط الاتصالات الممتدة من موسكو إلى بحر البلطيق. شكلت حركة "الولادة الجديدة" (Adradzhenne)، وهي منظمة ظهرت في عام 1989، واتخذت من العاصمة مينسك مقرًا لها، وقلدت روخ الأوكرانية إلى حد بعيد، أقرب أنموذج إلى حركة الاستقلال. شهدت انتخِابات مجلس

السوفيات التي جرت في عام 1990 في بيلاروسيا كما في أوكرانيا عودة الشيوعيين بأغلبية واضحة. وعندما أعلن مجلس سوفيات في جمهورية أوكرانيا "سيادتها" فى تموز / يوليو عام 1990، حذت جارتها الشمالية حذوها مباشرةً في غضون أسبوعين. وفي مينسك كما في كييف، تحركت "البيروقراطية الحاكمة" المحلية بحذر، وعينها على الأحداث في موسكو.

كانت جمهورية مولدافيا السوفياتية المحصورة بين أوكرانيا ورومانيا حالة مختلفة، لا بل أكثر إثارةً للاهتمام أيضًا [(357)] تأرجحت المنطقة المعنية هنا - والمشهورة أكثر باسم "بيسارابيا" (Bessarabia) على أيام القياصرة - جيئةً وذهابًا بين روسيا ورومانيا في مجرى القرن ومصائر الحرب. عاش فيها زهاء 4 ملايين ونصف المليون نسمة أغلبهم من المولدافيين، إلى جانب أقليتين كبيرتين روسية وأوكرانية وعدد لا يُستهان به من البلغاريين واليهود والغجر والغاغوز (Gagauz) (وهم ناطقون بالتركية ويعتنقون الأرثوذكسية ويعيشون بجوار البحر الأسود). شكل الناطقون باللغة الرومانية الأغلبية في هذا المزيج المميز من شعوب الإمبراطورية؛ لكن في ظل حكم السوفيات، الأفضل لفصلهم عن الرومانيين المجاورين لهم، أجبر مواطنو مولدافيا على كتابة لغتهم بالأبجدية السيريلية (Cyrillic) ووصف أنفسهم بـ "المولدافيين" بدلًا من الرومانيين.

وبذلك دخلت الهوية الوطنية حالة أكثر من ملتبسة. فمن ناحية، استسهل كثير من الناس فيها التحدث باللغة الروسية وعدوا أنفسهم مواطنين سوفيات، ولا سيما في العاصمة كيتشنوف. ومن ناحية أخرى، وفرت الصلة الرومانية (في التاريخ واللغة) جسرًا إلى أوروبا، وأساسًا للمطالب المتنامية بحكم ذاتي أوسع. وتمثل هدف حركة "الجبهة الشعبية" الأساسي عندما ظهرت في عام 1989 بالمطالبة باللغة الرومانية كلغة رسميةً للجمهورية، وهو تنازل منحته السلطات الشيوعية المحلية في العام نفسه. وتعالت أيضًا بعض الأصوات التحريضية معظمها مضاربة ولم تشجعها بوخارست، للمطالبة "بإعادة انضمام" مولدافيا إلى رومانيا نفسها.

أقدمت الحكومة الجديدة، التي تشكلت بعد انتخابات عام 1990 وفازت فيها الجبهة الشعبية بالأغلبية أولًا على تغيير اسم الجمهورية من الجمهورية الاشتراكية السوفياتية المولدافية إلى "جمهورية مولدافيا الاشتراكية السوفياتية" (و"جمهورية مولدافيا" فحسب لاحقًا). ثم أعلنت نفسها في شهر حزيران / يونيو دولة ذات سيادة. ساهمت هذه التحركات ذات الطابع الرمزي إلى حد كبير، في ارتفاع مستوى القلق وتصاعد الحديث بين الناطقين بالروسية وكذلك جماعة الغاغوز الصغيرة عن انفصال استباقي. وأعلنت القيادة الشيوعية في تيراسبول؛ وهي المدينة الرئيسة في شرق مولدافيا عبر نهر دنيستر التي يشكل الروس والأوكرانيون أغلبية محلية فيها، عن قيام جمهورية ترانسنيستريا الاشتراكية السوفياتية المستقلة عقب استفتاء على

الاستقلال جرى في خريف 1990، مرددين صدى "استقلال" جمهورية الغاغوز الاشتراكية السوفياتية في جنوب شرق البلاد.
نظرًا إلى عدم تجاوز أقلية الغاغوز 160 ألف نسمة على أعلى تقدير، فضلًا عن أن هذه الـ "ترانسنيستريا" الشبيهة بقرن موز صغير لا تتعدى مساحتها 4000 كيلومتر مربع في منطقة يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، فإن ظهور مثل هذه "الجمهوريات المستقلة" استنادًا إلى الحجة القائلة بإمكان "اختراع التقاليد" و"الأمم المتخيلة" قد يبدو سخيفًا. لكن في حين لم تحقق قط جمهورية الغاغوز أبعد من الإعلان عن وجودها (ستعيد جمهورية مولدافيا "المقبلة" ضمها سلميًا، مقابل احتفاظها بحق الانفصال اذا انضمت مولدافيا إلى رومانيا)، فإن وجود الجيش الرابع عشر السوفياتي (وفي ما بعد الروسي) ضَمِن "استقلال" ترانسنيستريا، وساعد عملاءه على محاربة بوادر المحاولات المولدافية لاسترداد المنطقة.
في جو عدم اليقين المتزايد في ذلك الوقت، لم تتردد السلطات السوفياتية (وفي ما بعد الروسية) على الإطلاق في تقديم الرعاية إلى دولة صغيرة للغاية موالية لموسكو بالضرورة، ومعتمدة كليًا على حسن النيات الروسية بإمرة زعماء شيوعيين محليين سيطروا على المنطقة. وسوف يحولونها في وقت قصير إلى ملاذ آمن للمهربين ومبيضي الأموال. ولأن ترانسنيستريا مصدر 90 في المئة من كهرباء مولدافيا، حاز الحكام الجدد على نوع من مورد اقتصادي مشروع، استطاعوا التهديد بقطعه إذا رفضت شيتشناو التعاون معهم.
لم تعترف مولدافيا أو غيرها باستقلال ترانسنيستريا. حتى إن موسكو لم تذهب إلى حد إعطاء شرعية رسمية لهذه المنطقة الانفصالية. لكن الانشقاق في مولدافيا الصغيرة قدم لمحة أولية عن مشكلات مقبلة أكثر خطورة على بعد بضع مئات من الكيلومترات إلى الشرق في منطقة القوقاز. في عام 1988 أدت العداوات القديمة والمعقدة الموجودة بين الأرمن والأذريين، والتي زادها تفاقمًا وجود أقلية أرمنية كبيرة في منطقة ناغورنو - كاراباخ في أذربيجان، إلى اندلاع اشتباكات عنيفة بين الجانبين ومع القوات السوفياتية على حد سواء، أسفرت عن مئات الإصابات [(358)]. وحصل مزيد من الاشتباكات في باكو عاصمة أذربيجان في كانون الثاني / يناير من السنة التالية.
قُتِل 20 متظاهرًا في جورجيا المجاورة في اشتباكات في العاصمة تبليسي، بين الوطنيين والجنود في نيسان / أبريل 1989، مع ارتفاع حدة التوتر بين حشود طالبت بالانفصال عن الاتحاد وسلطات بقيت ملتزمةً بالحفاظ عليه. وعلى غرار جمهوريتَي أرمينيا وأذربيجان السوفياتيتين المجاورتين، كانت جورجيا السوفياتية مكشوفة جغرافيًا ومعقدة عرقيًا إلى حد حرمها رباطة الجأش وهي تفكر بحال عدم الأمان الذي لا بد أن يصاحب انهيارَ الاتحاد السوفياتي. وبناءً عليه قررت السلطات المحلية استباق هذا الاحتمال عبر تسريع حدوثه، أعادت الأحزِاب الشيوعية الحاكمة تعريف نفسها عِلى أنها

حركات استقلال وطنية. وتأهب قادة الحزب الإقليميون - كان من أشهرهم إدوارد شيفاردنادزه في جورجيا - للاستيلاء على السلطة حالما تسقط في الشارع.
ترقب الجميع في المناطق الطرفية في ربيع 1991 ما سيحدث في المركز. كان المفتاح في روسيا بطبيعة الحال - الجمهورية المهيمنة إلى حد بعيد على الاتحاد والتي شكل سكانها نصف عدد سكانه وأنتجت ثلاثة أخماس ناتجه القومي الإجمالي وشكلت أراضيها ثلاثة أرباع مساحته. لم توجد "روسيا" بما هي دولة في وجه من الوجوه على هذا النحو: كانت إمبراطورية لعدة قرون سواء في الواقع أو في الطموح. كانت "روسيا" الممتدة على 11 منطقة (توقيت) زمنية، والتي ضمت في جنباتها العشرات من الشعوب المختلفة، أكبر من أن يتم اختصارها في هوية واحدة أو غائية مشتركة [(359)].
لعبت السلطات السوفياتية حقًا الورقة الروسية في أثناء الحرب الوطنية العظمى وبعدها، مناشدةً الكرامة الوطنية وممجدةً "انتصار الشعب الروسي". لكن لم يسبق للشعب الروسي قط أن وُصف بأنه "أمة" على شاكلة الكازاخ أو الأوكرانيين أو الأرمن الذين عُدوا رسميًا "أممًا" في الخطاب السوفياتي. حتى أنه لم يوجد حزب شيوعي "روسي" منفصل. أن تكون روسيًا يعني أن تكون سوفياتيًا. وكان ثمة تكامل طبيعي بينهما؛ ففي عصر ما بعد الإمبراطورية، شكل الاتحاد السوفياتي غطاء الدولة الإمبراطورية الروسية، في حين أمدت "روسيا" الاتحاد السوفياتي بالشرعية التاريخية والإقليمية. وهكذا بقيت الحدود بين "روسيا" و"الاتحاد السوفياتي" غير واضحة (عن سابق تصور وتصميم) [(360)].
حين وصل غورباتشوف إلى السلطة، كانت هناك زيادة ملحوظة في التركيز على "الروسنة" وذلك لبعض الأسباب التي جعلت دولة ألمانيا الشرقية تفاخر علنًا بفريدريك الكبير، وتمجد الصفات الألمانية الحقة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية. عادت النزعة الوطنية للظهور من جديد في سنوات انحسار الجمهوريات الشعبية بديلًا من الاشتراكية قابلًا للاستخدام. لهذا السبب بالذات كانت (الوطنية) شكل المعارضة السياسية الأكثر سهولةً والأقل تهديدًا. تعرض المثقفون المعارضون للاضطهاد في روسيا وفي ألمانيا الشرقية كما في هنغاريا، لكن التعابير الوطنية الخافتة لم تكن تتعرض بالضرورة للقمع أو حتى للثني، حيث أمكن توجيهها لخدمة مصلحة السلطات. وينبغي أن يُفهَم إحياء "الشوفينية الروسية العظمى" في منشورات الاتحاد السوفياتي ووسائل إعلامه في هذا السياق. وهذا ما شكل أيضًا بطبيعة الحال مصدرًا إضافيًا لقلق الأقليات الوطنية الضعيفة.
شكل ذلك خلفية الظهور غير المتوقع لبوريس يلتسين. تسلق يلتسين المراتب الحزبية بثبات، وهو أحد أفراد جهاز الحزب التقليدي في حقبة بريجنيف، تخصص في الهندسة الصناعية قبل أن يصبح سكرتير اللجنة المركزية، إلى أن خُفضت رتبته في عام 1987 وأُنذر لتجاوز حدوده في انتقاداته لكبار الزملاء.

عند هذا المنعطف الحاسم، تمتع يلتسين، الذي سنحت له فرصة كبيرة لمراقبة درجة فاعلية الحزب وبيروقراطية الدولة في منع أي تغيير حقيقي، بغريزة سياسية لإعادة برمجة نفسه كسياسي **روسي** متميز: ظهر أولًا كنائب عن روسيا الاتحادية بعد انتخابات آذار / مارس 1990، ثم أصبح رئيس مجلس السوفيات الأعلى الروسي - أي رئيس البرلمان الروسي.

انطلاقًا من هذا الموقع المؤثر والبارز، أصبح بوريس يلتسين في تموز / يوليو 1990 الإصلاحي الأول في البلاد المتفاخر بالتخلي عن عضويته في الحزب الشيوعي. اتخذ من موسكو **الروسية** - كما كانت دومًا - معقلًا لسلطته، مسددًا سهامه إلى رفاقه القدامى على الطرف الآخر منها: موسكو **السوفياتية**. أصبح غورباتشوف الآن هدفَه الرئيس (على الرغم من أن يلتسين دعم بقوة الرئيس السوفياتي في البداية في منطقة سفيردلوفسك موطنه الأم حيث عمل لأكثر من عقد). أصبحت عيوب الزعيم السوفياتي واضحة للعيان بصورة محرجة أكثر من أي وقت مضى. وتلاشت شعبيته بسرعة، الأمر الذي لم يخفق يلتسين في ملاحظته.

تجلى خطأ غورباتشوف التكتيكي الكبير، في الشؤون الداخلية، في تشجيعه على ظهور مجلس تشريعي وطني ذي رؤية وطنية وسلطة حقيقية واستقلالية واسعة. وكان يلتسين وأنصاره الروس أسرع بكثير من غورباتشوف نفسه في معرفة أن هذا "السوفيات" الجديد المنتخب بصورة علنية سيصبح المنتدى الطبيعي للتعبير عن شتى أنواع الاستياء. وغدا يلتسين بارعًا ولا سيما في التوفيق بين مصالح روسيا الخاصة ومصالح الدول والجمهوريات المختلفة. تنبه غورباتشوف للخطر الذي شكلته مثل هذه التحالفات على الاتحاد في حد ذاته. لكن الأوان قد فات الآن بالنسبة إليه لفعل أي شيء باستثناء مواءمة نفسه بصعوبة ومن دون اقتناع مع الموظفين السوفيات في حنينهم لاحتكار الحزب؛ ذاك الاحتكار القديم الذي عمل جاهدًا لكسره.

لذلك، فيما انشغل غورباتشوف "بالحساب والتدقيق" بين المرغوب فيه والممكن مدافعًا عن "فدرالية مضبوطة" (تسوية غورباتشوفية بامتياز)، أيد يلتسين بحماسة وعلى الملأ نضال دول البلطيق لنيل استقلالها. وفي نيسان / أبريل 1991 اضطر غورباتشوف على مضض إلى منح الجمهوريات الحق في الانفصال في دستور الاتحاد الجديد. لكن هذا الإذعان للوقائع لم يزده إلا ضعفًا، ما أقنع خصومه المحافظين بأن غورباتشوف يجب إزاحته إذا كان لا بد من استعادة النظام. وفي تلك الأثناء، تم في 12 حزيران / يونيو 1991 انتخاب يلتسين، المتفوق على غورباتشوف منذ مدة طويلة في الاستطلاعات الوطنية الشعبية، رئيسًا لجمهورية روسيا السوفياتية، كأول زعيم على الإطلاق يُنتخب ديمقراطيًا في روسيا [(361)].

وفي الشهر التالي، في 12 تموز / يوليو، صوت مجلس السوفيات الأعلى للاتحِاد السوفياتي لمصلحة ِقيام ِاتحاد جديد: لامركزي، أفسح للدول الأعضاء

مجالًا واسعًا للاختلاف، ما أدى أخيرًا، إلى جانب الانتخاب الشعبي ليلتسين المعادي الصريح حاليًا للشيوعية، إلى قلب الموازين. تسلل اليأس إلى صفوف المحافظين في الحزب. وباشرت مجموعة من المسؤولين ذوي المناصب الرفيعة؛ بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس جهاز الاستخبارات السوفياتي فلاديمير كريوتشكوف، بالتحضير لانقلاب. ما كان يحاك في الخفاء أصبح سرًا معروفًا في موسكو - في الواقع، وفي وقت مبكر (20 حزيران / يونيو)، حذر السفير الأميركي غورباتشوف من مؤامرة تحاك ضده لكن بلا جدوى.
جرى توقيت الانقلاب بحيث تزامن مع الإجازة السنوية لغورباتشوف في شبه جزيرة القرم. كان نيكيتا خروشوف - آخر زعيم للحزب أطيح - يسترخي في الجنوب السوفياتي عندما قام زملاؤه في موسكو بإزاحته المفاجئة. وبالتالي فقد ارتد متآمرو عام 1991 من دون أدنى شعور بالخجل إلى الممارسات السوفياتية السابقة. وبموجب ذلك طُلِب من غورباتشوف في 17 آب / أغسطس تسليم صلاحياته الرئاسية إلى "لجنة طوارئ". وعندما رفض، أعلنت لجنة الطوارئ في 19 آب / أغسطس عدم صلاحية الرئيس لممارسة مهامه "لأسباب صحية"، وتولت اللجنة بالتالي كامل الصلاحيات. ثم وقع نائب الرئيس السوفياتي غينادي ياناييف مرسوم تجريد غورباتشوف من سلطاته. وأُعلِنَت "حالة الطوارئ" لمدة 6 أشهر.
لكن على الرغم من عجز غورباتشوف لكونه عمليًا سجين فيلته على شاطئ البحر الأسود في الرأس الجنوبي من شبه جزيرة القرم، لم يكن المتآمرون أفضل حالًا منه. إن مجرد اضطرار الانقلابيين عمليًا إلى إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بالدرجة الأولى لمجرد استبدال زعيم شيوعي بآخر أظهر مدى تفكك الهياكل التقليدية في الاتحاد السوفياتي. لم يحظَ المتآمرون بإجماع دعم هيئاتهم، لا بل رفض معظم كبار ضباط الاستخبارات بصورة حاسمة دعم كريوتشكوف. وفي حين لم يكن هناك مجال للشك فيمن يقف المتآمرون **ضده**، فهم لم ينجحوا قط في تقديم أي دليل واضح على من هم معه.
قدم المتآمرون علاوةً على ذلك من دون قصد صورة كاريكاتورية عن كل مساوئ الماضي السوفياتي: عجائز خطهم الشيب من عهد بريجنيف، تحدثوا ببطء وخشبية، بعيدون كل البعد عن التغييرات الجارية في البلد، حاولوا بطريقة خرقاء إعادة الساعة 30 عامًا إلى الوراء. كان هؤلاء الرجال في الماضي بعيدين عن الأضواء وفق تقاليد الكرملين، واقتصر ظهورهم على الوقوف على مسافة من المنصات في الاحتفالات العامة. لكنهم باتوا مضطرين إلى الظهور على شاشات التلفزيون والصحافة لعرض مقاصدهم وأعمالهم والدفاع عنها، ما أعطى الجمهور فرصة سانحة لمراقبة ملامح الاشتراكية الرسمية من كثب في خرفها.

في غضون ذلك اغتنم بوريس يلتسين الفرصة. وتعزز موقفه بعد لقائه الشخصي بالرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) في أثناء زيارته إلى الاتحاد السوفياتي قبل 3 أسابيع فقط. ندد علنًا في 19 آب / أغسطس بالسيطرة على الكرملين واصفًا إياها بالانقلاب غير الشرعي، وواضعًا نفسه على رأس المقاومة. قاد العمليات انطلاقًا من مقره في البرلمان الروسي، وأحاط المبنى بالحشود دفاعًا عن الديمقراطية في وجه الدبابات. وشارك في الوقت نفسه، على مرأى وسائل الإعلام العالمية المجتمعة بالكامل ومسمعها، في محادثات ومفاوضات مطولة مع قادة العالم، الذين أجمعوا باستثناء واحد فقط على تقديم الدعم العلني الكامل له. وامتنعوا بثبات عن إبداء أي اعتراف بالمتآمرين الذين ازدادت عزلتهم شيئًا فشيئًا [(362)].

لم تكن المقاومة مجرد إجراء شكلي: قُتِل 3 متظاهرين في ليلة 20 - 21 آب / أغسطس في اشتباكات مع الجيش. لكن قادة الانقلاب المفتقدين للمبادرة العامة فقدوا أعصابهم. افتقدوا الدعم الواسع اللازم من القوات المسلحة لفرض الأمن في البلاد، وخسروا مع مرور كل ساعة من المواجهات في شوارع موسكو (ولينينغراد) أداتهم الحاسمة: ألا وهي الخوف. وبدلًا من أن تؤدي التطورات الجارية في الكرملين إلى إرهاب الديمقراطيين والوطنيين، فقد زادتهم جرأة: في خضم حالة الارتباك هذه، أعلنت إستونيا استقلالها في 20 آب / أغسطس، وتبعتها لاتفيا في اليوم التالي. وفي 21 آب / أغسطس انتحر بوريس بوغو أحد قادة الانقلاب (وزير الداخلية والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السوفياتي في لاتفيا)، واعتُقِل زملاؤه بإيعاز من يلتسين. وفي اليوم نفسه نُقِل غورباتشوف المنهك والقلق إلى موسكو جوًا.

استأنف غورباتشوف من الناحية الرسمية ممارسة صلاحياته. لكن في الواقع كان كل شيء قد تغير إلى الأبد. فقد الحزب الشيوعي السوفياتي صدقيته تمامًا - لم يوجه المتحدثون باسمه أي إدانة علنية لانقلاب زملائهم حتى 21 آب / أغسطس، وهو اليوم الذي زج فيه المتآمرون في السجن وانتهز فيه بوريس يلتسين تردد الحزب المميت فاتخذ قرار حظره من ممارسة النشاط داخل الاتحاد الروسي. أما غورباتشوف الذي بدا ذاهلًا ومرتبكًا في ظهوره العلني فقد كان بطيئًا إلى نحو يمكن تفهمه في إدراك أهمية هذه التطورات. وبدلًا من الثناء على نجاح يلتسين أو البرلمان الروسي أو الشعب الروسي، تحدث أمام الكاميرات عن البيريسترويكا والدور الذي لا غنى عنه للحزب، والذي لا بد له من الاستمرار في تجديد نفسه وتعزيز الإصلاحات ... إلخ.

ما زالت هذه المقاربة سارية تمامًا في الغرب، حيث يُفتَرض (ويُؤمل) على نطاق واسع أن تعود الأشياء بعد انقلاب فاشل إلى سابق عهدها. لكن تكرار غورباتشوف لأهداف فاشلة عفى عليها الزمن في الاتحاد السوفياتي نفسه، وجحوده الواضح لمن أنقذه كان تجليًا. ها هو رجل تجاوزه التاريخ وهو لم يدرك ذلك. شكلت أحداث آب / أغسطس للعديد من الروس ثورة حقيقية، انتفاضة

شعبية أصيلة، ليست للإصلاحيين وحزبهم وإنما عليهم. بحسبما هتف المتظاهرون في وجه غورباتشوف منددين بوصوله المتأخر إلى البرلمان الروسي، قائلين إن الحزب الشيوعي "مشروع إجرامي" حاول وزراؤه في الحكومة إسقاط الدستور. عندما أدرك غورباتشوف المندد به فحوى الإشارة، علق في 24 آب / أغسطس نشاط الحزب الشيوعي. واستقال من منصبه كأمين عام له، كان الأوان قد فات. أصبحت الشيوعية الآن خارج السياق، وكذلك ميخائيل غورباتشوف.

بطبيعة الحال بقي الأمين العام السابق رئيسًا للاتحاد السوفياتي. لكن أهمية الاتحاد نفسه أضحت الآن موضع شك. شكلت محاولة الانقلاب الفاشلة آخر وأعظم دافع للانفصال. ففي المرحلة الممتدة بين 24 آب / أغسطس و21 أيلول / سبتمبر، أعلنت أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا وأذربيجان وقيرغيزستان وأوزبكستان وجورجيا وطاجكستان وأرمينيا استقلالها عن الاتحاد السوفياتي أسوةً بجمهوريات البلطيق - قام معظمها بإعلان ذلك في خلال الأيام الضبابية والغامضة التي تلت عودة غورباتشوف [(363)]. وأسوةً بمبادرة كرافتشوك في أوكرانيا، وبخطوة حكيمة نأى الأمناء العامون بدهاء من أمثال نور سلطان نزارباييف في كازاخستان وعسكر أكاييف في قيرغيزستان وحيدر علييف في أذربيجان وستانيسلاف شوشكفيتش في بيلاروسيا وغيرهم بأنفسهم عن انتمائهم المديد للحزب وتموضعوا ثانيةً على رأس دولهم الجديدة، حريصين على تأميم جميع الأصول المحلية للحزب بأسرع ما يمكن.

كان التسليم بالواقع والاعتراف بالدول الجديدة جُل ما استطاع غورباتشوف ومجلس السوفيات الأعلى في موسكو فعله، مع تقديم اقتراح عاجز آخر بشأن دستور "جديد" يضم الجمهوريات المستقلة في نسق كونفدرالي. وفي الوقت نفسه وعلى بعد بضع مئات من الأمتار، باشر بوريس يلتسين والبرلمان الروسي تأسيس روسيا المستقلة. وبحلول تشرين الثاني / نوفمبر، بسط يلتسين السيطرة الروسية على النشاط المالي والاقتصادي في جميع الأراضي الروسية تقريبًا. وأصبح حال الاتحاد السوفياتي الآن كقوقعة مفرغة من السلطة والموارد.

أصبحت المؤسسات الأساسية للاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت إما في أيدي الدول المستقلة أو كفت عن الوجود: ففي 24 تشرين الأول / أكتوبر، جرى رسميًا حل جهاز الاستخبارات السوفياتي نفسه. ورفضت ببساطة معظم الجمهوريات المستقلة التوقيع على "معاهدة المجموعة الاقتصادية للدول ذات السيادة" الجديدة التي اقترحها غورباتشوف. وغابت الجمهوريات الغربية في تشرين الأول / أكتوبر عن حضور جلسات مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي. وأخيرًا في 8 كانون الأول / ديسمبر، قرر زعماء ورؤساء وزراء روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا - الدول السلافية الأساسية في الإمبراطورية السوفياتية - عقد اجتماع قرب مينسك أعلنوا فيه بطلان معاهدة الاتحاد لعام

1922 ما عنى في الحقيقة إلغاء الاتحاد السوفياتي، مقترحين إنشاء رابطة دول مستقلة (CIS) بديلًا منه.
حال سماع غورباتشوف هذا الأمر في موسكو، استنكر بغضب هذه الخطوة واصفًا إياها بـ "غير القانونية والخطرة". لكن آراء رئيس الاتحاد السوفياتي لم تعد محل اهتمام أحد. أدرك غورباتشوف في نهاية المطاف أنه لا يتبوأ بالفعل أي مسؤولية. وبعد 9 أيام من ذلك في 17 كانون الأول / ديسمبر، اجتمع غورباتشوف مع يلتسين واتفق الرجلان (أو أقر غورباتشوف بالأحرى) على ضرورة إلغاء الاتحاد السوفياتي رسميًا: انتقلت وزاراته وسفاراته وجيوشه إلى السيطرة الروسية، وورثت الجمهوريةُ الروسية مكانه في القانون الدولي.
أعلن غورباتشوف بعد 24 ساعة عن نيته الاستقالة من منصبه كرئيس للاتحاد السوفياتي. وفي عيد الميلاد 1991 حل العلم الروسي محل الشارة السوفياتية فوق الكرملين: تنازل ميخائيل غورباتشوف عن صلاحياته كقائد أعلى ليلتسين رئيس روسيا واستقال من منصبه. ثم أخلى غورباتشوف مكتبه في خلال 48 ساعة وحل يلتسين فيه. وفي منتصف ليل 31 كانون الأول / ديسمبر 1991 زال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن الوجود.
شكل زوال الاتحاد السوفياتي علامة فارقة غير مسبوقة في التاريخ الحديث. لم يكن ثمة حرب خارجية ولا ثورة دموية ولا كارثة طبيعية. انهارت بمنتهى البساطة دولة صناعية كبيرة وذات قوة عسكرية عظمى. غارت سلطتها وتبخرت مؤسساتها. لم يخلُ تفكك الاتحاد السوفياتي تمامًا من عنف، كما رأينا في ليتوانيا والقوقاز. وسيندلع المزيد من القتال في بعض الجمهوريات المستقلة في السنوات المقبلة. لكن القسم الأعظم من أكبر دولة في العالم غادر المسرح من دون ممانعة تذكر. إن اعتبار ذلك انكفاء غير دموي للإمبراطورية وصف دقيق بالتأكيد، لكنه بالكاد يشكل مقدمة لتفسير السهولة غير المتوقعة للعملية برمتها.
لماذا إذًا بدا كل ذلك غير مؤلمٍ إلى هذا الحد؟ لماذا تمزق المجتمع الاشتراكي الأول في العالم بعد عقود من العنف الداخلي والعدوان الخارجي من دون أدنى محاولة للدفاع عن نفسه؟ أحد الأجوبة بالطبع أنه لم يكن موجودًا حقًا بالأساس، لأنه بحسب المؤرخ مارتن ماليا "لا وجود للاشتراكية؛ إنها شيء بناه الاتحاد السوفياتي". لكن إذا انسحب هذا القول على عدم جدوى السلطة الشيوعية في الدول التابعة التي لا أساس لاستمرارها سوى أنها مجرد ظل للجيش الأحمر، فإنه لا يصلح تمامًا لشرح ما حدث في معقل الإمبراطورية نفسها. وحتى لو كان المجتمع الذي ادعت الشيوعية بناءه مجرد خدعة من حيث الأساس، فقد كانت الدولة اللينينية أولًا وأخيرًا حقيقة واقعة ومنتجًا محلي الصنع بكل تأكيد.
يعد نجاح ميخائيل غورباتشوف غير المقصود في نزع أحشاء الجهاز الإداري والقمعي الذي اعتمدته الدولة السوفياتية جزءًا من الجواب. إذ حالما تراخت

قبضة الحزب المحكمة واتضح أنه لن يصار إلى زج الجيش أو جهاز الاستخبارات لكسر منتقدي النظام ومعاقبة معارضيه من دون رحمة - الأمر الذي لم يتضح حتى عام 1991 - انطلقت بشكل طبيعي نزعات الطرد المركزي في شتى أراضي الإمبراطورية الشاسعة. ولم يتضح إلا حينها - على الرغم من 70 عامًا من الادعاء المحموم المعاكس - أنه لا وجود في الواقع لهكذا مجتمع شيوعي: مجرد دولة تذوي ومواطنين قلقين.

لم تختفِ الدولة السوفياتية في واقع الأمر؛ هذا هو الجانب الثاني من التفسير. لقد تمزق بالأحرى الاتحاد السوفياتي وورثته عدة دول صغيرة، حكم معظمَها أوتوقراطيون شيوعيون متمرسون، دفعتهم غريزتهم الأولى إلى إعادة إنتاج وفرض الأنظمة والسلطة التي سبق وبرعوا في استخدامها كمديرين سوفيات. لم يحصل "الانتقال إلى الديمقراطية" في معظم الجمهوريات الوارثة. وسيحدث هذا التحول - إن حدث على الإطلاق - في وقت لاحق بعض الشيء. لم تُقتَلع سلطة الدولة الاستبدادية؛ وهي السلطة الوحيدة على الإطلاق التي عرفها معظم المقيمين داخل الإمبراطورية السوفياتية، بل تم تحجيمها بالأحرى. بدا ذلك من الخارج تغييرًا جذريًا، لكن معايشتها من الداخل تجعل مضامينها بالتأكيد أقل راديكالية.

علاوة على ذلك، بينما حاز الأمناء العامون الشيوعيون المحليون، المتحولون بسلاسة إلى رؤساء دول وطنية، كل دواعي التصرف بحزم لتأمين "إقطاعاتهم"، فقدت سلطات المركز السوفياتية إقطاعاتها الإقليمية التي كانت تحت حمايتها. ولم يكن بحوزتها سوى العودة إلى الهياكل المتداعية التي كان غورباتشوف قد دمر أسسها بحماسة متناهية؛ ومن ثم ليس مستغربًا افتقارها إلى إرادة الكفاح [(364)]. كان بوريس يلتسين الزعيم الشيوعي السابق الوحيد الذي تمتع بقاعدة حكم في موسكو نفسها. في الواقع، فقد تصرف كما رأينا بشكل حاسم لكن باسم "روسيا" المنبعثة من جديد.

لا ينبغي بالتالي تفسير نشوء الدول الوارثة بوصفه دليلًا على أن انهيار الاتحاد السوفياتي جرى بتأثير النزعة الوطنية الخامدة سابقًا والمنبعثة مؤخرًا في الجمهوريات المكونة له. باستثناء دول البلطيق، التي تقارب مسارها إلى حد كبير مع جيرانها في الغرب، كانت الجمهوريات السوفياتية في حد ذاتها نتاج التخطيط السوفياتي. وكما رأينا فقد كانت عبارة عن مجمع إثني أنموذجي تمامًا. واحتوت حتى تلك الدول المستقلة حديثًا العديد من الأقليات الضعيفة (ولا سيما الروس الموجودين في كل مكان) - مواطنون سوفيات سابقًا لديهم أسباب وجيهة للأسف على خسارة حماية "الإمبراطورية"، وسيظهر بوضوح تأرجحهم العاطفي مع الأحوال الجديدة.

لم يكونوا وحيدين. حرص الرئيس جورج بوش (الأب) عندما زار كييف في الأول من آب / أغسطس 1991 على حض الأوكرانيين علنًا على البقاء في حضن الاتحاد السوفياتي. وقال "حث بعض الناس الولايات المتحدة على

الاختيار بين دعم الرئيس غورباتشوف ودعم القادة أصحاب الفكر الاستقلالي في جميع أنحاء الاتحاد السوفياتي. إنني أعد هذا خيارًا زائفًا. لقد حقق الرئيس غورباتشوف أشياءً مذهلة ... وسنحافظ على أقوى علاقة ممكنة مع الحكومة السوفياتية بقيادته". لم ترقَ هذه المحاولة الخرقاء لدعم الرئيس السوفياتي المتزايد الضعف إلى مستوى الدعم الكامل للاتحاد السوفياتي ... لكنها اقتربت من ذلك بشكل خطر.

من ناحية أخرى كانت حيطة الرئيس الأميركي المعلنة على الملأ تذكيرًا مفيدًا بالدور المحدود الذي أدته الولايات المتحدة الأميركية في هذه التطورات. ومع الاحترام لسردية تهنئة الذات التي اعتمدت في السجل الأميركي العام، لم "تسقط" الشيوعية بفضل واشنطن، بل انهارت من تلقاء نفسها. في هذه الأثناء، وإذا تجاهل مستمعو بوش الأوكرانيون توصيته وصوتوا بعد بضعة أشهر بأغلبية ساحقة لمصلحة الانسحاب نهائيًا من الاتحاد، فذلك لم يكن بدافع حماسة وطنية مفاجئة. فلم ينطلق الاستقلال في أوكرانيا أو مولدافيا أو حتى جورجيا من حق تقرير المصير كأداة للحفاظ على الذات - الأساس المتين لقيام أي دولة، بل كان كما تبين لاحقًا مجرد أساس هش للديمقراطية.

لم يقيض لشيء في تشيكوسلوفاكيا أن يصبح على نمط الاتحاد السوفياتي أكثر من مغادرتها له. في الحقيقة ينطبق الشيء نفسه على تفككها: "الطلاق المخملي" بين السلوفاكيين والتشيكيين الذي دخل حيز التنفيذ بشكل سلمي وودي في الأول من كانون الثاني / يناير 1993. بدا ذلك من أول وهلة أنموذجًا دراسيًا عن اندفاع المشاعر الإثنية الطبيعي لملء الفراغ الذي خلفته الشيوعية: "عودة التاريخ" في إهاب نهضة وطنية. وهذا ما سوقه بالطبع العديد من الزعماء المحليين. لكن نظرةً من كثب، إلى واقع انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين منفصلتين - سلوفاكيا وجمهورية التشيك - توضح مرةً أخرى محدودية مثل هذا التفسير، سواءٌ بالمستوى الإقليمي أو على صعيد قلب أوروبا.

ليس ثمة نقص في "التاريخ" يُرتكز عليه. اختلف ماضي التشيكيين والسلوفاكيين بشكل ملحوظ، بغض النظر عن اللاتمايز الظاهري الذي قد يثير حيرة المراقب الخارجي. تستطيع بوهيميا ومورافيا اللتان تشكلان أرض التشيك التاريخية التباهي ليس بالنهضة المرموقة التي حققتاها في القرون الوسطى في قلب الإمبراطورية الرومانية المقدسة فحسب، بل وبحصة التصنيع البارزة التي ساهمتا بها في أوروبا الوسطى. تمتع التشيكيون في النصف النمساوي من إمبراطورية آل هابسبورغ بحكم ذاتي متزايد وازدهار ملحوظ. وفي عام 1914 أصبحت مدينتهم الكبرى براغ؛ وهي إحدى الشوامخ الجمالية في القارة، مركزًا مرموقًا للحداثة في الفنون البصرية والأدب.

على النقيض من ذلك، ليس لدى السلوفاكيين الكثير مما يفاخرون به. ففي ظل حكم بودابست لهم لعدة قرون افتقروا إلى أي قصة وطنية داخلية

مميزة، ولم يعترف النصف الهنغاري من الإمبراطورية بهم "كسلوفاكيين" وإنما كمزارعين ناطقين بلغة سلافية في الريف الشمالي للمجر. شكل الألمان أو الهنغاريون أو اليهود معظم سكان المدن في المنطقة السلوفاكية. وليس من قبيل المصادفة أن يطلق على أكبر مدينة في المنطقة؛ وهي تجمع حضري تعوزه الجاذبية على ضفاف الدانوب على بعد بضعة كيلومترات إلى الشرق من فيينا، أسماء مختلفة مثل برسبورغ (بالنسبة إلى النمساويين الناطقين بالألمانية) أو بوسوني (بالنسبة إلى المجريين). ولم تصبح المدينة الثانية في الدولة الجديدة تحت اسم براتيسلافا إلا بعد استقلال تشيكوسلوفاكيا في عام 1918، وبعد التردد النسبي في دمج السلوفاكيين فيها.
كانت جمهورية تشيكوسلوفاكيا بين الحربين ديمقراطية وليبرالية وفق المعايير الإقليمية السائدة، لكن المؤسسات المركزية فيها حابت التشيكيين بشدة حيث احتلوا فيها جميع مناصب السلطة والنفوذ تقريبًا. كانت سلوفاكيا مجرد محافظة فقيرة، وغير مفضلة بسبب ذلك. كان الحافز نفسه، الذي دفع بالكثيرين من أصل 3 ملايين مواطن ناطق بالألمانية في البلاد للإصغاء إلى مطالب الانفصاليين الموالين للنازية، هو الذي دفع بقسمٍ معين من مليونين ونصف المليون من سلوفاك تشيكوسلوفاكيا إلى التعاطف مع دعوات الشعبويين السلوفاكيين إلى المطالبة بالحكم الذاتي وحتى بالاستقلال. وعندما ضم هتلر في آذار / مارس 1939 المناطق التشيكية في "محمية بوهيميا ومورافيا"، أسست في سلوفاكيا دولة دمية أكليروسية تسلطية تحت حكم الأب جوزف تيسو. وبذلك ظهرت، بناءً على أوامر هتلر وفوق جثة الجمهورية التشيكوسلوفاكية، أول دولة سلوفاكية مستقلة على الإطلاق.
من الصعوبة معرفة مدى شعبية "استقلال" سلوفاكيا الذي جرى في زمن الحرب، وهي التي فقدت صدقيتها في سنوات ما بعد الحرب سواءٌ بالنظر إلى سجلها (أرسلت سلوفاكيا تقريبًا كل قاطنيها من اليهود قبل الحرب والبالغ عددهم 140 ألف إلى معسكرات الموت) أو اعتمادها الحميم على راعيها النازي. وأعيد تشكيل تشيكوسلوفاكيا بعد تحريرها كدولة واحدة، وأصبح التعبير عن القومية السلوفاكية مستنكرًا. في الواقع أصبحت عبارة "النزعة البرجوازية القومية السلوفاكية" في بواكير السنوات الستالينية إحدى التهم التي ألصقت بالمتهمين المزعومين في المحاكمات الصورية المعدة سلفًا: أمضى غوستاف هوساك ست سنوات في السجن لهذه التهمة.
لكن الشيوعيين في تشيكوسلوفاكيا، كما في أماكن أخرى، توصلوا بمرور الوقت إلى رؤية الفائدة المتحصلة من تشجيع درجة معتدلة من الشعور الوطني. واستجابةً منهم للشعور المتنامي في براتيسلافا، اقترح كما رأينا إصلاحيو عام 1968 (وكثير منهم من أصل سلوفاكي) وضع دستور اتحادي جديد من شأنه التوفيق بين جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا المتمايزتين؛ الاقتراح الوحيد الذي نجا من "التطبيع" اللاحق من بين جميع الاقتراحات المبتكرة

المهمة التي نوقشت أو نُفذت في ربيع براغ. وعلى عكس التعامل في البداية مع الريف السلوفاكي على أنه كاثوليكي ومنطقة معادية، بدأت سلطات الحزب الآن بمحاباته (يراجع الفصل الثالث عشر).
صار تخلف سلوفاكيا - أو بالأحرى افتقارها إلى تجمعات حضرية كبيرة من الطبقة الوسطى المتعلمة - عاملًا في مصلحتها. بوجود عدد أقل من السيارات وأجهزة التلفزيون واتصالات أسوأ مقارنة بالمقاطعات الغربية المتقدمة، بدا السلوفاك أقل عرضة للتأثير الخارجي من الراديكاليين والمنشقين المتصلين بسهولة بوسائل الإعلام الأجنبية والذين يتخذون من براغ قاعدة لهم، ما خفف كثيرًا من معاناتهم إجراءات القمع والتطهير في السبعينيات. وصار التشيكيون الطرف الذي انصب عليه الاستياء الرسمي [(365)].
مع أخذ هذا التاريخ في الحسبان، يبدو تفكك جمهورية تشيكوسلوفاكيا بعد عام 1989 أمرًا مفروغًا منه، فهو في أقل تقدير نتيجة منطقية لعقود من مشاعر الاستياء المتبادلة التي جرى في ظل الشيوعية قمعها واستغلالها لكن ليس نسيانها. لكن الحال لم يكن كذلك، ففي السنوات الثلاث التي فصلت بين نهاية الشيوعية وتفككها النهائي، أظهرت جميع استطلاعات الرأي العام تفضيل أغلبية التشيكيين والسلوفاكيين بقاء شكل من أشكال الدولة التشيكو - سلوفاكية المشتركة. ولم تكن الطبقة السياسية منقسمة بشدة حول هذه القضية: من البداية، جرى الاتفاق على نطاق واسع في كل من براغ وبراتيسلافا على الشكل الفدرالي لتشيكوسلوفاكيا الجديدة، ومنح حكم ذاتي واسع لجزأيها المكونين. وكان الرئيس الجديد فاتسلاف هافل من أشد المؤمنين المجاهرين علنًا بالحفاظ على التشيكيين والسلوفاكيين في بلد واحد.
أظهرت نتائج أول انتخابات حرة جرت في حزيران / يونيو 1990 عدم أهمية المسألة "القومية" من الناحية المبدئية. ضَمِنَ منتدى هافل المدني في بوهيميا ومورافيا نصف الأصوات، وانقسم معظم ما تبقى منها بين الشيوعيين والديمقراطيين المسيحيين. لكن الصورة في سلوفاكيا كانت أكثر تعقيدًا: برز حزب الشعب من أجل مناهضة العنف، وهو شقيق المنتدى المدني، كأكبر مجموعة، لكن جزءًا كبيرًا من الأصوات انقسم بين الديمقراطيين المسيحيين والشيوعيين والديمقراطيين المسيحيين الهنغاريين والخضر [(366)]. ولم ينل الحزب الوطني السلوفاكي، المعاد إنشاؤه حديثًا، سوى 13.9 في المئة من الأصوات في انتخابات المجلس الوطني السلوفاكي و11 في المئة في انتخابات المندوبين إلى الجمعية الاتحادية (البرلمان). إذًا اختار أقل من واحد من أصل سبعة من الناخبين السلوفاك الحزب الوحيد الذي فضل تقسيم البلاد إلى دوائر إثنية منفصلة.
لكن المنتدى المدني بدأ بالتفكك في مجرى عام 1991. فقد التحالف كلتا دِعامتيه؛ العدو المشترك (الشيوعية) والقائد الشعبي (هافل): ذهبت الشيوعية

وأصبح هافل رئيسًا للجمهورية وفوق النزاعات السياسية ظاهريًا. وعادت الآن الخلافات السياسية بين الزملاء السابقين إلى الواجهة، إلى جانب تزايد تأثير دعاة السوق الحرة بقيادة وزير المالية فاتسلاف كلاوس (الذي وصف نفسه بالتاتشري). وانقسم المنتدى المدني في نيسان / أبريل 1991 إثر موافقة البرلمان على قانون واسع بشأن خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وشكل فصيل كلاوس (المهيمن) الحزب الديمقراطي المدني.

عقد كلاوس العزم على دفع البلاد قدمًا نحو "الرأسمالية". وبينما توفرت كتلة حقيقية من الأنصار في الأراضي التشيكية لتحقيق مثل هذا الهدف، لم يكن هذا واقع الحال في سلوفاكيا. لم تتمتع الخصخصة كسوق حرة تسعى لخفض حجم القطاع الحكومي بجاذبية كبيرة لدى معظم السلوفاك الذين كانوا أكثر اعتمادًا من التشيك بكثير على وظائف في المصانع غير المربحة والقديمة والمناجم والمعامل المملوكة للدولة - تلك "المؤسسات" التي لم تعد منتوجاتها تصب في سوق محمية، ولن تستطيع غالبًا جذب رؤوس الأموال الأجنبية أو مستثمري القطاع الخاص. وبدت سلوفاكيا إرثًا مرهقًا في نظر دوائر معينة في أوساط الأعمال والسياسة في براغ.

وفي الوقت نفسه ولأسباب مماثلة تفككت أيضًا حركة الشعب من أجل مناهضة العنف التي أصبح أبرز شخصياتها العامة فلاديمير ميتشيار، وهو ملاكم سابق أدى دورًا صغيرًا نسبيًا في أحداث عام 1989، لكنه أثبت جدارة أكبر من زملائه في المناورة في متاهات السياسات الديمقراطية. شكل ميتشيار الحكومة في أعقاب انتخابات المجلس الوطني السلوفاكي في حزيران / يونيو، لكن مزاجه الشخصي الحاد أدى إلى انقسام ائتلافه، واستُعيض عنه بالسياسي الكاثوليكي إيان كارنوغورسكي. انسحب ميتشيار فورًا من حركة الشعب من أجل مناهضة العنف، وشكل بدلًا منها حركته: الحركة لأجل سلوفاكيا ديمقراطية.

أجرى ممثلون عن الإدارتين التشيكية والسلوفاكية مفاوضات مطولة دامت من خريف 1991 وحتى صيف 1992 سعيًا منهم للتوصل إلى أساس متفق عليه بشأن اللامركزية والفدرالية، التي تضمنها الدستور الحائز أغلبية واضحة من أصوات السياسيين والناخبين على كلا الجانبين. لكن ميتشيار تبنى قضية القومية السلوفاكية في سعيه لتوفير قاعدة شعبية لنفسه ولحزبه، وهو الأمر الذي لم يحظَ سابقًا باهتمام كبير. وأعلن لجمهوره أن السلوفاك عرضة للتهديد من كل حدب وصوب؛ بدءًا بخطط الخصخصة التشيكية، ومرورًا بالانفصالية الهنغارية، وصولًا إلى احتمال الذوبان في "أوروبا". كان وجودهم القومي (علاوة على أرزاقهم) على المحك الآن.

بفضل هذا الخطاب، إلى جانب أسلوبه الشعبي المبتذل لكن الكاريزمي، طفا ميتشيار من جديد على السطح، وقاد حزبه الجديد لنصر مؤزر في الانتخابات الفدرالية التي جرت في حزيران / يونيو 1992 حاصدًا حوالى 40 في المئة من

الأصوات في سلوفاكيا. وفي الوقت نفسه فاز في المناطق التشيكية حزب فاتسلاف كلاوس الحزب الديمقراطي المدني الجديد المتحالف مع الحزب المسيحي الديمقراطي. وبتولي كلاوس الآن منصب رئيس وزراء منطقة التشيك، أصبح النصفان المستقلان للجمهورية الفدرالية بين أيدي رجلَيْن لن يأسف أي منهما على رؤية هذا البلد ينهار لدواعٍ مختلفة ومتضافرة في آن. ولم يبقَ الآن من يدافع دستوريًا وشخصيًا عن مثال تشيكوسلوفاكيا الفدرالية الموحدة سوى الرئيس الفدرالي.
ما عاد فاتسلاف هافل يتمتع بالشعبية وبالتالي بالتأثير الذي كان عليه قبل أقل من عامين. توجه إلى ألمانيا بدل براتيسلافا في الزيارة الرسمية الأولى له كرئيس؛ وهي خطوة مفهومة في ضوء العداء التشيكي - الألماني الطويل الأمد وحاجة بلاده إلى كسب أصدقاء في أوروبا الغربية. لكنها تبقى مع ذلك زلة تكتيكية لجهة الحساسيات السلوفاكية في الأقل. كما افتقر هافل أيضًا في كثير من الأحيان إلى الدعم المستمر والكفء من موظفيه: أعلن المتحدث باسمه مايكل زانتوفسكي في آذار / مارس 1991 أن المشهد السياسي السلوفاكي يسقط على نحو متزايد في أيدي الشيوعيين السابقين و"الأشخاص الذين يستعيدون ذكرى الدولة السلوفاكية على أنها الحقبة الذهبية للأمة السلوفاكية" [(367)].
لم تخطئ تأكيدات زانتوفسكي تمامًا، لكنها ستُثبت في السياق أنها أكثر من مجرد اجتهاد شخصي. على غرار المنشقين التشيكيين السابقين، لم يمل هافل وزملاؤه دومًا إلى حسن الظن بالسلوفاكيين، بل عدوهم شوفينيين: فهم في أحسن الأحوال يطاردون بسذاجة سراب السيادة، وفي أسوئها يحنون إلى الدولة الدمية في زمن الحرب. وللمفارقة لم يشارك كلاوس في هذه التحاملات الليبرالية، كما أنه لم يهتم بشكل أو بآخر بماضي سلوفاكيا. كان واقعيًا مثل ميتشيار. وأمضى الرجلان؛ وهما الآن السياسيان الأكثر نفوذًا في منطقتيهما، الأسابيع القليلة المقبلة في التفاوض ظاهريًا على شروط معاهدة دولة تشيكوسلوفاكيا الفدرالية.
كان احتمال توصل الرجلين إلى أي اتفاق بعيدًا: طالب ميتشيار بحق إصدار العملات وحقوق الاقتراض باسم جمهورية سلوفاكيا ذات السيادة الفعلية ووقف الخصخصة واستعادة سياسة الدعم المطبقة في الحقبة الشيوعية السابقة، ومجموعة من التدابير الأخرى - كلها مكروهة من كلاوس الساعي بإصرار لتنفيذ خطته القاضية بالسير الإجباري نحو سوق بلا قيود. في الواقع، لم تشكل تلك الاجتماعات التي جرت في خلال شهري حزيران / يونيو وتموز / يوليو 1992 مفاوضات حقيقية على الإطلاق: تظاهر كلاوس أنه متفاجئ ومحبط من مطالب ميتشيار، مع أنها ليست سرًا بالنظر إلى أن ميتشيار أعلن عنها في العديد من خطبه حول هذا الموضوع. في واقع الأمر كان كلاوس من ناور القائد السلوفاكي من أجل الانفصالِ وليس العكس.

نتيجة ذلك، وعلى الرغم من أن أغلبية النواب السلوفاكيين في المجلس الوطني السلوفاكي وفي الجمعية الفدرالية كانوا راغبين حقًا بتمرير معاهدة دولة تكفل لكل نصف من البلاد استقلالًا كاملًا ومكانة متساوية في الدولة الفدرالية، فقد وجدوا أنفسهم بدلًا من ذلك في مواجهة قدر محتوم (fait accompli). ومع تعثر المفاوضات، توجه كلاوس في الحقيقة إلى محاوريه السلوفاكيين قائلًا: بما أننا على ما يبدو غير قادرين على التوصل إلى اتفاق، فربما من الأفضل أن نتخلى عن هذه الجهود العقيمة ويذهب كل منا في حال سبيله. وقع السلوفاكيون، وهم يواجهون ما يبدو أنه تحقيق لرغباتهم في فخ الموافقة التي جاءت في كثير من الحالات عكس اجتهادهم السليم.

صوت المجلس الوطني السلوفاكي بناءً على ذلك في 17 تموز / يوليو 1992 على اعتماد علم جديد ودستور جديد واسم جديد: جمهورية سلوفاكيا. وبعد أسبوع من ذلك اتفق كلاوس وميتشيار؛ وكان الأخير لا يزال مأخوذًا قليلًا "بنجاحه"، على وضع تقسيم بلدهما موضع التنفيذ اعتبارًا من 1 كانون الثاني / يناير 1993. في ذلك اليوم اختفت تشيكوسلوفاكيا. وانبثقت جمهوريتاها كدولتين منفصلتين، فضلًا عن تولي كلاوس وميتشيار منصبي رئيس الوزراء في كل منهما. ولم يعد فاتسلاف هافل؛ الذي أصبحت جهوده لربط البلاد ببعضها ميؤوسًا منها بصورة متزايدة وتم تجاهلها كليًا في الأشهر الأخيرة، رئيسًا لتشيكوسلوفاكيا، وصار رئيسًا للجمهورية التشيكية حديثة العهد [(368)].

لم يتضح مدة من الوقت إن كان الطلاق ملائمًا للشريكين، فلا جمهورية التشيك ازدهرت ولا سلوفاكيا في العقد الأول بعد الشيوعية. فشل كل من "العلاج بالصدمة" الذي تبناه كلاوس والوطنية الشيوعية التي تبناها ميتشيار، وإن بطرائق مختلفة. لكن على الرغم من ندم السلوفاكيين على مسايرة فلاديمير ميتشيار، وأفل نجم كلاوس في براغ، لا تتوفر أدلة كثيرة على وجود حنين إلى تشيكوسلوفاكيا. كان الطلاق التشيكوسلوفاكي أشبه بعملية تلاعب، حيث تحقق من مطالب التشيكيين ما زعموا أنهم لم يسعوا إليه، في حين حقق الشعبويون السلوفاكيون أكثر مما كانوا يصبون إليه؛ وبالمحصلة لم تغمر السعادة كثيرًا من الناس، لكن الندم لم يستمر أيضًا. وعلى غرار تفكك الاتحاد السوفياتي، لم تتهدد سلطة الدولة والأجهزة السياسية التي تكاثرت في السابق: جرى استنساخها فحسب.

كان تقسيم تشيكوسلوفاكيا نتاج الصدفة والظروف. لكنه كان من صنع البشر أيضًا. فلو وُجِد أشخاص آخرون في الحكم وظهرت نتائج مختلفة في انتخابات 1990 و1992 لاختلفت القصة. كما أدت العدوى دورًا صغيرًا أيضًا؛ فمثال الاتحاد السوفياتي والأحداث التي اندلعت في البلقان أحدثت شقًا بين "جمهوريتين وطنيتين" في دولة واحدة صغيرة أوروبا الوسطى، وهو ما جعل الأمر يبدو أقل سخافةً أو استنكارًا مما كان ليبدو عليه لولا ذلك. فلو تم الاتفاق على معاهدة الدولة الفدرالية في عام 1992، وبالتالي استمرت تشيكوسلوفاكيا في الوجود

بضع سنوات أخرى، لكان من المستبعد جدًا أن يجد أي شخص في براغ أو براتيسلافا جدوى من مواصلة تلك الخلافات، لاحتمال أن تستحوذ مسألة انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي على انتباههم، وأن تهيمن على عقولهم المجازر الدموية في البوسنة المجاورة.

قراءات إضافية

Braithwaite, Rodric. *Across the Moscow River: The World Turned upside Down*. New Haven: Yale University Press, 2002.

Grass, Günter et al. *Two States - - one Nation?*. San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1990.

Hosking, Geoffrey A., Jonathan Aves & Peter J. S. Duncan. *The Road to Post - Communism: Independent Political Movements in the Soviet Union, 1985 - 1991*. London: Pinter, 1992.

Innes, Abby. *Czechoslovakia: The Short Goodbye*. New Haven: Yale University Press, 2001.

James, Harold & Marla Stone. *When the Wall Came Down: Reactions to German Unification*. New York: Routledge, 1992.

Jarausch, Konrad. *The Rush to German Unity*. New York: Oxford University Press, 1994.

Lieven, Anatol. *The Baltic Revolution: Estonia, Latvia, Lithuania, and the Path to Independence*. New Haven: Yale University Press, 1993.

Misiunas, Romuald J., Rein Taagepera & Romuald J. Misiunas. *The Baltic States, Years of Dependence, 1940 - 1990*. Berkeley: University of California Press, 1993.

Remnick, David. *Lenin's Tomb: The Last Days of the Soviet Empire*. New York: Vintage Books, 1994.

Sa'adah, Anne. *Germany's Second Chance: Trust, Justice, and Democratization*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1998.

Schneider, Peter. *The German Comedy: Scenes of Life after the Wall*. New York: Farrar, Straus, Giroux, 1991.

Smith, Hedrick. *The Russians*. New York: Times Books, 1985.

Stent, Angela. *Russia and Germany Reborn: Unification, the Soviet Collapse, and the New Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

Szporluk, Roman. *Russia, Ukraine, and the Breakup of the Soviet Union*. Stanford: Hoover Institution Press, 2000.

Zelikow, Philip & Condoleezza Rice. *Germany Unified and Europe Transformed: A Study in Statecraft.* Cambridge, MA.: Harvard University Press, 1995.

(346) في آب / أغسطس 1989، انتقد نائب رئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي حكومة كول على "مفاقمة" الأزمة بسبب ترحيبها باللاجئين من ألمانيا الشرقية الذين كانوا يسعون للوصول إلى الغرب عبر المعابر الحدودية الهنغارية التي افتتحت حديثًا. وحقق الحزب في برلين (معقل الحزب الديمقراطي الاشتراكي التقليدي) نتائج أفضل بكثير في انتخابات عام 1990، حيث فاز بنسبة 35 في المئة من الأصوات.
(347) ردت بوهلي بملاحظة تشوبها المرارة قائلة: "لقد أردنا العدالة وحصلنا على الرايخشتاغ [الدولة الدستورية]".
(348) وكان الشيء الثاني الذي تعين على دي ميزيير القيام به هو الاعتراف بمشاركة ألمانيا الشرقية المسؤولية عن المحرقة اليهودية وتخصيص مبلغ 6.2 مليون مارك ألماني كتعويضات.
(349) ليس من قبيل المصادفة أن يكون ميتران الشخصية السياسية الغربية الرفيعة الوحيدة، التي تجاوبت من دون تردد مع إطاحة غورباتشوف الواضحة في محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في موسكو في السنة التالية.
(350) من السخرية أن يواجه حاليًا خلفاء ميتران قيود التعامل مع الميزانية والآثار الاجتماعية المترتبة على تلك المعاهدة بالذات.
(351) ليس أقلها شأنًا تعيين جاك أتالي المقرب من ميتران رئيسًا للمؤسسة الجديدة "البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير" التي تتمتع بصلاحيات الاستثمار في إعادة بناء أوروبا الشرقية. وبعد إنفاقه الملايين على تجديد مبنى مترف يخصه - لكنه يعود بمنفعة مفترضة قليلة جدًا على البنك - أُقيل أتالي بصورة مذلة. ولم تُلحِق هذه التجربة أي ضرر ملحوظ لتقديره لنفسه.
(352) ثمة أدلة تشير إلى أن غورباتشوف أقر هذه النقطة الحاسمة من دون قصد منه، وذلك عندما وافق في أيار / مايو 1990 على اقتراح الرئيس بوش بأن حق ألمانيا في تقرير مصيرها ينبغي أن يشمل حريتها في "اختيار تحالفاتها".
(353) يتكون التاريخ الألماني الحديث حسب غراس من ميل دائم إلى الانتفاخ والتوسع، تليه محاولات يائسة من بقية القارة لتقييده. أو بحسب تعبيره: "ينشأ كل بضع سنوات إمساك ألماني شامل، تعالجه حقنة شرجية أوروبية".
(354) علمًا بأن غورباتشوف رفض بشدة قبل 8 أسابيع فقط النظر في أي تغيير من هذا القبيل.
(355) تغطي جمهوريات آسيا الوسطى الخمس - كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، تركمانستان، أوزبكستان - مجتمعةً مساحة أكبر من أي جمهورية أخرى بعد روسيا نفسها (18 في المئة من الأراضي السوفياتية)، وبالرغم من ذلك فقد بلغت حصتها مجتمعة من الناتج القومي الإجمالي السوفياتي في

أيلول / سبتمبر 1991 ما يعادل 9.9 في المئة فقط، لكن قصتها تقع خارج نطاق هذا الكتاب.

(356) الأمر الذي لم يكن متوقعًا في الأغلب. لكن رومانز بورلوك شكل استثناءً مثيرًا للإعجاب، يراجع مقالاته التي كتبها على مدار السبعينيات والثمانينيات والتي جمِعَت بعنوان:

Russia, Ukraine, and the Breakup of the Soviet Union (Stanford: Hoover Institution, 2000).

(357) لا ينبغي الخلط بينها وبين مولدافيا التاريخية الواقعة تمامًا بمحاذاة نهر بروت في رومانيا.

(358) قد يعزى جزء من خلفية هذه التوترات إلى مجازر الحرب العالمية الأولى بحق الأرمن في تركيا العثمانية، لكون الأذريين من أصل تركي.

(359) يمكن استشفاف وعي الذات الروسي الخاص، بما هو مزيج غير مستقر من القلق والغطرسة بشكل رائع، من ملاحظات الفيلسوف الليبرالي بيوتر تشاداييف في مؤلفه **الرسائل الفلسفية** في عام 1836: "نحن واحدة من تلك الدول التي لا تبدو قادرة على الاندماج مع الجنس البشري، لكنها موجودة فقط لإعطاء درس عظيم بعض الشيء للعالم. لن تضيع بالتأكيد الدروس المقدر لنا أن نعطيها. لكن من يدري متى سنجد أنفسنا جزءًا من الإنسانية، وكم سنختبر من البؤس قبل تحقيق مصيرنا".

(360) كانت نهاية الاتحاد السوفياتي لا تزال أحد الأسباب التي شكلت مصدرًا للحسرة الحقيقية عند كثير من الروس. ففي حين مثل "الاستقلال" مكسبًا للجميع، كان بالنسبة إلى روسيا بالذات خسارة لا لبس فيها.

(361) نال يلتسين 57 في المئة من الأصوات بنسبة مشاركة بلغت 74 في المئة.

(362) الشخص المستثنى هو الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الذي لازمه شعور بعدم الارتياح حيال عدم استقرار أوروبا الشرقية، وعُد متسرعًا أكثر مما ينبغي بثقته بنجاح المتآمرين في استعادة وضع الراهن السابق.

(363) ترك انقلاب آب / أغسطس تأثيرًا دراماتيكيًا على المزاج العام حتى في أوكرانيا، حيث التزم العديد من الناطقين بالروسية جانب الحذر حيال الحديث عن الاستقلال الوطني: ففي 24 آب / أغسطس صوت 346 نائبًا مقابل 1 في مجلس السوفيات الأعلى الأوكراني لمصلحة الاستفتاء على الاستقلال. وعند إجراء الاستفتاء الوطني في 1 كانون الأول / ديسمبر، صوت 90.3 في المئة من الناخبين لمصلحة الانسحاب من الاتحاد السوفياتي بنسبة إقبال بلغت 84 في المئة.

(364) الإرادة وليس الوسيلة. فلو اختار غورباتشوف أو متآمرو آب / أغسطس استخدام الجيش لسحق المعارضة جميعًا، لكان فشلهم في ذلك غير مؤكد تمامًا.

(365) سبب هذا بعض الشعور بالاستياء بين التشيكيين. ففي أثناء زيارة المؤلف براغ في عام 1985، غمره الليبراليون التشيكيون بالمعطيات الدالة على الامتيازات الممنوحة من النظام للأقلية السلوفاكية. وتركز الاستياء بصورة خاصة على معلمي المدارس السلوفاك ممن عُينوا للتدريس في مدارس براغ الابتدائية، وكانوا برأي الأهالي محافظين ميؤوسًا منهم، ويفتقرون إلى الكفاءة اللازمة لأداء هذه المهمة.

(366) يعكس ظهور حزب هنغاري منفصل وجود حوالى نصف مليون هنغاري على الأراضي السلوفاكية؛ أي ما يعادل 10 في المئة من سكانها.

(367) ورد ذلك في عدد صحيفة **جبهة الشباب اليوم** الصادر في 12 آذار / مارس 1991. يراجع:

Abby Innes, *Czechoslovakia The Short Goodbye* (Newhaven: Yale University Press, 2001), p. 97.

(368) تبين أن معالجة الانقسام السياسي أسهل من مثيله الاقتصادي، حيث لم يتم التوصل حتى عام 1999 إلى اتفاق بشأن تقسيم أصول تشيكوسلوفاكيا الفدرالية.

الفصل الحادي والعشرون: الحساب

"إذا قيض لحرب أخرى أن تندلع في أوروبا، فإن شرارتها ستصدر عن شيء ما بالغ السخافة في البلقان"

أوتو فون بسمارك

"يبدو كما لو أن هؤلاء الفلاحين المتناحرين لا يقوون على انتظار غزو بلادهم ليتسنى لهم مطاردة الآخر وقتله"

ميلوفان دييلاس، زمن الحرب *(War Time)* (1977) "لا ناقة لنا ولا جمل في هذا القتال"

جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركية (حزيران / يونيو 1991) "ما بعد الشيوعية هو أسوأ ما فيها"

آدم ميتشنيك

"الحقيقة ملموسة دائمًا"

غيورغ فيلهلم هيغل

يتناقض انفراط عقد تشيكوسلوفاكيا السلمي دراماتيكيًا مع الكارثة التي حلت بيوغسلافيا في المرحلة نفسها. قُتل أو اغتُصب أو عُذب بين عامي 1991 و1999، مئات الآلاف من البوسنيين والكرواتيين والصرب والألبان على أيدي مواطنيهم. أُجبر الملايين على مغادرة منازلهم والتوجه إلى المنفى. جاهد المحللون الأجانب لإيجاد تفسير لمجازر وحرب أهلية لم يسبق لنطاقها مثيل منذ عام 1945، في بلد عده الراديكاليون الغربيون منذ مدة طويلة مجتمعًا اشتراكيًا مثاليًا، وخرجوا كالعادة بتفسيرين متناقضين.

يتناول الرأي الأول المعمم على نطاق واسع في وسائل الإعلام الغربية، والمعتمد في التصريحات العلنية لرجال الدولة الأوروبيين والأميركان، البلقان كحالة ميؤوس منها، لكونها مرجلًا من الخلافات والضغائن الغامضة القديمة. كان على يوغسلافيا أن تواجه "قدرها المحتوم". تألفت، بحسب أحد الأقوال الطريفة، من ست جمهوريات وخمس أمم وأربع لغات وثلاث ديانات وأبجديتين، يجمعها كلها معًا حزب واحد. أما ما حدث بعد عام 1989 فهو أمرٌ بسيط: أُزيح الغطاء، فانفجر المرجل.

وفقًا لهذا الرأي، جاشت الصراعات "العتيقة" - في "أطراف أوروبا غير المصقولة" على حد وصف ماركيز دي سالابيري في عام 1791 - زيادةً على الحد، مثلما حدث في القرون الماضية. تغذت العداوات الدموية على ذكريات الظلم والانتقام، واستولت على أمة بأسرها. وعلى حد تعبير لورنس إيغلبرغر وزير الخارجية الأميركية في أيلول / سبتمبر 1992: "لا يستطيع العالم الخارجي

تحريك ساكن، حتى يقرر البوسنيون والصرب والكرواتيون التوقف عن قتل بعضهم بعضًا".
تبنى بعض المؤرخين والمراقبين الأجانب تفسيرًا مغايرًا، مؤكدين - على عكس ما سبق - أن الذنب في مأساة البلقان يقع إلى حد كبير على عاتق الخارج. فقد احتلت أراضي يوغسلافيا السابقة على مدى القرنين الماضيين، وقُسمت واستُغلت بفعل التدخل الخارجي والطموح الإمبراطوري لمصلحة الآخرين: تركيا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وإيطاليا، وألمانيا. وإذا كان ثمة ضغائن بين شعوب المنطقة، فينبغي أن تُعزى إلى التلاعب الإمبراطوري، بدلًا من العداء الإثني. ويستأنف التفسير حجته قائلًا: تدخل القوى الأجنبية اللامسؤول فاقم الصعوبات الداخلية. ولو أن وزير الخارجية الألماني هانز ديتريش غينشر على سبيل المثال، لم يصر في عام 1991 على الاعتراف "المتسرع" باستقلال سلوفينيا وكرواتيا، لما حذت البوسنة حذوهما، ولما قامت بلغراد بالغزو، ولأمكن تجنب كارثة دامت عقدًا من الزمن.
من اللافت، أنه كيفما قلّب المرء هاتين القراءتين لتاريخ البلقان، فإنه يلاحظ - على الرغم من التعارض الظاهري بينهما - أنهما تشتركان في مزية مهمة واحدة. تتجاهل أو تقلل كلتاهما دور اليوغسلاف أنفسهم، بوصفهم ضحايا القدر أو تلاعبات الآخرين وأخطائهم. من المؤكد أن الكثير من التاريخ قد دفن في جبال يوغسلافيا السابقة، وكذلك الكثير من الذكريات المؤلمة. ولا شك في أن الأطراف الخارجية ساهمت بشكل حاسم في مأساة البلاد، ولو أن معظمها جرى عبر غض الطرف باستهتار عن الجرائم المحلية. لكن مسؤولية تفكك يوغسلافيا - الذي يشبه من هذه الناحية تفكك الدول الشيوعية السابقة الأخرى - تقع على عاتق البشر، وليس على عاتق القدر. ولا تكمن المسؤولية الكبرى عن مأساة يوغسلافيا في بون ولا في أي عاصمة أجنبية أخرى، بل في رجال السياسة في بلغراد.
عندما توفي جوزف بروز تيتو في عام 1980 عن عمر ناهز 87 عامًا، تمتعت يوغسلافيا، التي كان قد أعاد تجميعها في عام 1945، بوجود حقيقي. شكلت الجمهوريات المكونة لها كيانات منفصلة داخل الدولة الاتحادية، التي تكونت رئاستها من ممثلين عن الجمهوريات الست، إضافةً إلى ممثليْن عن منطقتي الحكم الذاتي داخل جمهورية صربيا (فويفودينا وكوسوفو). كانت المناطق المختلفة ذات ماضٍ مختلف جدًا؛ في الشمال، كانت سلوفينيا وكرواتيا تعتنقان الكاثوليكية بالدرجة الأولى، وكانتا ذات يوم جزءًا من الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، وكذلك البوسنة ولو لمدة قصيرة. وخضع الجزء الجنوبي من البلاد (صربيا ومقدونيا والجبل الأسود والبوسنة) للحكم التركي العثماني قرونًا عدة، ما يفسر وجود عدد كبير من المسلمين، إضافةً إلى الصرب الأرثوذكس بمعظمهم.

لكن حدة هذه الاختلافات التاريخية - على الرغم من أساسها المتين وتفاقمها بفعل الحرب العالمية الثانية - ضعفت في العقود اللاحقة. أدت التغيرات الاقتصادية آنذاك إلى نشوب اضطرابات بين الفينة والأخرى بين سكان الريف المعزولين في بعض المدن مثل فوكوفار وموستار. لكن هذه التغييرات نفسها أدت إلى تسريع التكامل عبر خطوط الانقسام الاجتماعية والإثنية القديمة.

يوغسلافيا 1945 - 1991



لذلك، على الرغم مما تتطلبه الأسطورة الشيوعية بشأن الوحدة الأخوية من غض نظر وصم آذان عن ذكريات زمن الحرب وانقساماتها - تجنبت بحذر كتب التاريخ في يوغسلافيا في عهد تيتو الحديث عن الحروب الأهلية الدامية، التي طبعت ماضي البلاد المشترك - فقد كانت فوائد هذا الصمت الرسمي حقيقية. وتم تشجيع الجيل الصاعد بعد الحرب على التفكير بنفسه كـ "يوغسلافي"، بدلًا من "كرواتي" أو "مقدوني"؛ اعتاد الكثيرون على ذلك ولا سيما في أوساط الشباب والأكثر تعليمًا والأعداد المتنامية لسكان المدن [(369)]. وما عاد المفكرون الشباب في ليوبليانا أو زغرب يبدون كبير اهتمام بماضي أسلافهم، بأمجاده واضطراباته. بحلول عام 1981، رأى 20 في المئة من سكان سراييفو، عاصمة البوسنة الكوزموبوليتية، أنفسهم "مواطنين يوغسلافيين".
كانت البوسنة دائمًا أكثر المناطق تنوعًا من الناحية الإثنية في يوغسلافيا، وبالتالي غير نمطية. لكن الحقيقة أن البلد بأكمله نسيج محبوك من أقليات متداخلة. عاش 580 ألف صربي في كرواتيا في عام 1991، وشكلوا نحو 12 في المئة من سكان تلك الجمهورية. وتألفت البوسنة، في العام نفسه، من 44 في المئة مسلمون و31 في المئة صرب و17 في المئة كروات. حتى إن الجبل الأسود ضم خليطًا من إثنية الجبل الأسود والصرب والمسلمين والألبان والكرواتيين، بالإضافة إلى من اختار لنفسه صفة "يوغسلافي" في بيانات موظفي التعداد السكاني. لم يكن للجنسية أو الدين معنى يذكر بين الأصدقاء

والجيران من سكان المناطق المختلطة إثنيًا. وازداد باطَراد شيوع "الزواج المختلط".
في الواقع، لم تتحدد قط، بما يكفي من الوضوح، خطوط التقسيم "الإثنية" في يوغسلافيا. وقد تساعد الفروق اللغوية كمثال توضيحي. يتحدث الألبان والسلوفينيون لغات مختلفة. ويتحدث المقدونيون اللغة المقدونية (أي البلغارية باختلافات طفيفة). لكن الفروق في الواقع، التي كانت (ولا زالت) صغيرة بين لغتي "الصرب" و"الكرواتيين"، أدت إلى نشوء اللغة "الصرب - كرواتية"، التي تتحدث بها الأغلبية العظمى من السكان. استخدم الصرب الأبجدية السيريلية، واستخدم الكرواتيون (والبوسنيون) الأبجدية اللاتينية. وتعد "اللغتان" متطابقتين، في ما عدا بعض المصطلحات الأدبية والعلمية والاختلافات الإملائية العرضية، واختلاف لفظ الحرف "e" (ياء في الكرواتية (Iékavian)، وكسرة في الصربية). علاوةً على أن إثنية الجبل الأسود تكتب لغتها بالأحرف السيريلية (مثل الصرب)، لكنها تلفظها مثل الكرواتيين والبوسنيين، على غرار سكان البوسنة من الصرب. ولا يلفظ النطق الصربي السليم سوى سكان صربيا التاريخيين. وقد واجه القادة الوطنيون لصرب البوسنة مقاومة عارمة عندما حاولوا بعد عام 1992 فرض اللفظ "الصربي" الرسمي على أبناء جلدتهم من صرب البوسنة، في المنطقة التي كانت قد اقتطعت من البوسنة.
لذلك، عُد الاعتراف في عام 1974 باللغة "الكرواتية" بوصفها اللغة الرسمية لجمهورية كرواتيا - تلبيةً لمطالب "إعلان حول اللغة" لعام 1967 الذي وضعته مجموعة من المثقفين في زغرب - إعلان هوية أولًا وقبل كل شيء: الأسلوب الذي اتخذه احتجاج الكرواتيين على قمع تيتو لكل مظاهر التعبير عن الهوية القومية في فدراليته. وينطبق الشيء نفسه على بعض الكتاب الصرب المهووسين بالحفاظ على الصربية "النقية" أو التأكيد لها. ويبدو منصفًا أن نستنتج - على النقيض من الخلافات التقليدية بين لهجات لغة وطنية واحدة، حيث يختلف استخدامها إلى حد بعيد بين السكان الأصليين، لكن النخب المتعلمة تتجه إلى استخدام شكل "فصيح" مشترك - أن جمهرة السكان في يوغسلافيا السابقة تحدثت في الواقع لغة تبادلية واحدة، بينما سعت أقلية من القوميين لتمييز نفسها، عبر التأكيد بإبراز نرجسية الفروق الصغيرة.
الإكثار من الاستدلال بالاختلافات الدينية ليس أقل تضليلًا. وعلى سبيل المثال، اكتسب التمييز بين الكرواتيين الكاثوليك والصرب الأرثوذكس أهمية أكبر في القرون السابقة - أو في الحرب العالمية الثانية، عندما استُخدِمت الكاثوليكية في زغرب كسلاح ضد الصرب واليهود على حد سواء من جانب منظمة أوستاش (Ustashe)[(370)]. في مجرى التسعينيات، كانت الممارسة الدينية في طريقها للزوال في مدن يوغسلافيا الآخذة بالنمو السريع، إلا في الريف، حيث ظلت علاقة الانسجام بين الدين والشعور القومي ذات شأن يعول عليه بعض الشيء. العديد من البوسنيين المسلمين في الظاهر علمانيون تمامًا؛ في أي

حال، ليس لديهم قواسم مشتركة كثيرة مع الألبان المسلمين (مع أن الألبان ليسوا جميعًا مسلمين، قلما لاحظ هذه الحقيقة أحد من أعدائهم). وهكذا، ومع أنه كان للممارسة العثمانية القديمة القائمة على تحديد الجنسية على أساس الدين، بصمتها، وخاصة في المبالغة في مكانة المسيحية الأرثوذكسية بين السلاف الجنوبيين، لكن الدلائل على تلك المكانة كانت تتناقص باطراد.

على الرغم من بقاء الجيل القديم من اليوغسلاف على تحيزاته العائدة إلى عهود سابقة - كان فرانيو تودجمان، الرئيس الكرواتي في ما بعد، معروفًا بآرائه المسكونية في تحيزه واحتقاره للمسلمين والصرب واليهود على حد سواء - ربما كان التمييز الوحيد المعمم في السنوات الأخيرة هو ذلك الموجه نحو الأقلية الألبانية في الجنوب؛ المتهمة من قبل كثير من السلوفينيين والكرواتيين والصرب والمقدونيين وإثنية الجبل الأسود بأنها مجرمة وبليدة. وكانت هذه المشاعر على أشدها في صربيا [(371)].

لذلك أسباب مختلفة. كان الألبان أسرع الجماعات نموًا في البلاد؛ بينما لم تتجاوز نسبة الألبان 3.6 في المئة من سكان يوغسلافيا في عام 1931، بلغت نسبتهم الفعلية 7.9 في المئة بحلول عام 1948 (بفعل هجرة ما بعد الحرب من ألبانيا المجاورة). وما إن حل عام 1991، وبفضل معدل مواليدهم العالي جدًا (أعلى بإحدى عشرة مرة من نظيره في جماعة الصرب أو الكرواتيين)، حتى شكل الألبان، البالغ عددهم 1’728’000 في يوغسلافيا، 16.6 في المئة من إجمالي عدد سكان الاتحاد. عاش معظم مواطني يوغسلافيا الألبان في صربيا، في منطقة كوسوفو ذات الحكم الذاتي، حيث شكلوا 82 في المئة من السكان المحليين بما يفوق كثيرًا عدد الصرب البالغ 194’000، ومع ذلك تمتع الأخيرون بفرص عمل وسكن وميزات اجتماعية أخرى أفضل.

تتمتع كوسوفو بأهمية تاريخية في أوساط القوميين الصرب، كونها معقل صربيا الأخير أمام زحف الأتراك في القرون الوسطى، وموقع هزيمة تاريخية في ساحة المعركة في عام 1389. لذلك، يعد بعض المثقفين والسياسيين الصرب، غلبة عدد الألبان المحليين، مشكلة ديموغرافية مثيرة للقلق، ومستفزة من الناحية التاريخية، ولا سيما أنها تتوافق مع احتلال المسلمين مكان الصرب كأكبر أقلية في جمهورية البوسنة المجاورة. بدا أن الصرب يتعرضون للخسارة، لمصلحة أقليات كانت خاضعة حينذاك، لكنها استفادت من تطبيق تيتو الصارم للمساواة على المستوى الاتحادي [(372)]. وبالتالي كانت كوسوفو مكانًا قابلًا للانفجار، لأسباب لا ترتبط إلا بخيط واهٍ بنزاعات البلقان القديمة: كما أشار أندريه مالرو بدهاء لزائر يوغسلافي إلى فرنسا في الستينيات "كوسوفو بالنسبة إليك كـ'الجزائر' في مقاطعة أورليان".

وبينما تغذت كراهية الصرب للألبان على التجاور وانعدام الأمان، لم يتعلق ازدياد نفور أقصى شمال يوغسلافيا من الجنوبيين "البليدين" بالتمييز الإثني ولا بالقومية، بل كان لأسباب اقتصادية. وكما هي الحال في إيطاليا، كذلك في

يوغسلافيا، تزايد باطراد استياء الشمال المزدهر من الجنوب الفقير، الذي يُعد بقاؤه، على ما يبدو، رهن تحويلات وإعانات مواطني بلده الأكثر إنتاجية. لقد أصبح التناقض بين الغنى والفقر في يوغسلافيا دراماتيكيًا للغاية، وارتبط على نحو استفزازي بالجغرافيا.
تشترك كل من سلوفينيا ومقدونيا وكوسوفو بالنسبة نفسها تقريبًا (8 في المئة) من عدد السكان الوطني العام، لكن نصيب سلوفينيا الصغيرة من إجمالي صادرات يوغسلافيا بلغ 29 في المئة في عام 1990، بينما حققت مقدونيا 4 في المئة، وكوسوفو 1 في المئة. ومن أفضل ما يمكن المرء استخلاصه من البيانات الرسمية اليوغسلافية أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغت في سلوفينيا مثلَي حصته في صربيا، وثلاثة أمثال نظيره في البوسنة، وثمانية أضعاف مثيله في كوسوفو. وفي عام 1988، بلغ معدل الأمية في مناطق سلوفينيا الجبلية أقل من 1 في المئة، وفي مقدونيا وصربيا 11 في المئة. ووصل في كوسوفو إلى 18 في المئة. وفي نهاية الثمانينيات بلغ معدل وفيات الرضع في سلوفينيا 11 حالة وفاة لكل 1000 ولادة، و12 لكل 1000 ولادة في كرواتيا المجاورة، و16 لكل 1000 ولادة في البوسنة. لكنه بلغ 22 لكل 1000 ولادة في صربيا و45 لكل 1000 ولادة في مقدونيا و52 لكل 1000 ولادة في كوسوفو.
تفيد هذه الأرقام بأن سلوفينيا و(بدرجة أقل) كرواتيا تندرجان فعليًا جنبًا إلى جنب مع البلدان الأقل ازدهارًا في المجموعة الأوروبية، في حين تتشابه كوسوفو ومقدونيا وريف صربيا أكثر مع أجزاء من آسيا أو أميركا اللاتينية. إذا كان السلوفينيون والكرواتيون قد ازدادوا تململًا في وطنهم اليوغسلافي المشترك، فذلك ليس عائدًا إلى صعود مشاعر كوسوفو الدينية أو اللغوية عميقة الجذور أو النزعة الخصوصية الإثنية، وإنما لاعتقادهم المتزايد بأن حالهم سيصبح أفضل إذا تمكنوا من إدارة شؤونهم بأنفسهم من دون الحاجة إلى مراعاة احتياجات ومصالح اليوغسلاف المقصرين إلى الجنوب منهم.
أبقت سلطة تيتو الشخصية وقمعه الدؤوب للانتقادات الجدية هذه الآراء المعارضة خافية تمامًا عن الرأي العام. لكن الوضع تدهور بسرعة بعد وفاته. في الستينيات وأوائل السبعينيات، لم يمثل الجنوب الكثيف السكان والمرتفع البطالة مشكلة كبيرة، بسبب امتصاص ازدهار أوروبا الغربية لليد العاملة اليوغسلافية، التي كانت ترسل تحويلات مالية كبيرة بالعملة الصعبة. لكن الاقتصاد اليوغسلافي بدأ منذ نهاية السبعينيات بالانكشاف. كانت يوغسلافيا مدينة بأموال كثيرة للغرب، على غرار باقي الدول الشيوعية. لكن بدلًا من استمرار اقتراض النقد من الخارج على طريقة استجابة وارسو أو بودابست، لجأت بلغراد إلى طباعة المزيد والمزيد من عملتها. وسارت البلاد طوال سنوات الثمانينيات باتجاه التضخم المفرط، حيث وصل معدل التضخم السنوي إلى 1240 في المئة بحلول عام 1989، واستمر بالارتفاع.

كانت الأخطاء الاقتصادية تُرتكب في العاصمة بلغراد، لكن كانت عواقبها ومشاعر الاستياء تظهر أولًا في زغرب وليوبليانا. رأى كثير من الكرواتيين والسلوفينيين، من الشيوعيون ومن غير الشيوعيين، أن حالهم سيكون أفضل إذا اتخذوا قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم، من دون الفساد والمحسوبية المنتشرة في الدوائر الحاكمة في العاصمة الفدرالية. وقد فاقم هذه المشاعر الخوف المتنامي لحقيقة أن مجموعة صغيرة من جهاز الحزب التفت حول سلوبودان ميلوسوفيتش، الرئيس الغامض لرابطة الشيوعيين اليوغسلافيين في بلده الأصلي صربيا، وأنها تسعى لملء فراغ السلطة السياسي، الذي أعقب وفاة تيتو، عبر إثارة المشاعر القومية الصربية والتلاعب بها.
لم يكن سلوك ميلوسوفيتش، بطبيعته كقائد شيوعي، غير مألوف في تلك السنوات. رأينا كيف سعى الشيوعيون في جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى كسب الشعبية عبر استحضار أمجاد بروسيا في القرن الثامن عشر، وكيف ظهرت الشيوعية الوطنية على الشاشة لعدة سنوات في بلغاريا ورومانيا المجاورتين. لم تختلف حسابات ميلوسوفيتش كثيرًا عن غيره من قادة أوروبا الشرقية الشيوعيين في ذلك الزمن، عندما رحب متباهيًا بالمذكرة الوطنية الصادرة عن الأكاديمية الصربية للفنون والعلوم في عام 1986، أو حين زار كوسوفو في العام التالي لإظهار تعاطفه مع شكاوى الصرب من النزعة "القومية" الألبانية. ففي عهد غورباتشوف والتراجع السريع لشرعية الأيديولوجية الشيوعية والحزب الحاكم، شكلت النزعة الوطنية حلًا بديلًا لضمان البقاء في السلطة.
لكن هذا اللجوء إلى النزعة الوطنية في أنحاء أوروبا الشرقية الأخرى، وما صاحبه من استحضار الذكريات الوطنية، هدد بإثارة القلق إلا بين الأجانب، بينما ستدفع يوغسلافيا الثمن في أرضها. بدأ ميلوسوفيتش في عام 1988 بالتشجيع العلني للاجتماعات القومية، كأفضل السبل لتعزيز موقفه داخل الجمهورية الصربية، حيث ظهرت على الملأ أول مرة منذ أربعة عقود - شارات الشتنيك (Chetniks) في زمن الحرب - تذكيرًا بالماضي الذي قمعه تيتو، وخطوة محسوبة لإثارة قلق حقيقي لدى الكرواتيين على وجه الخصوص.
كانت النزعة الوطنية سبيل ميلوسوفيتش لضمان الإمساك بالسلطة في صربيا، وهو ما تأكد مع انتخابه رئيسًا للجمهورية الصربية في أيار / مايو 1989. لكن الحفاظ على نفوذ صربيا في يوغسلافيا ككل وتعزيزه، تطلب تحويل النظام الفدرالي في ذاته. كان التوازن المحسوب بدقة بين الجمهوريات المؤسسة للاتحاد المختلفة قد تعزز أولًا بقيادة تيتو الكاريزمية، ومن ثم بنظام الرئاسة الدورية. لكن ميلوسوفيتش شرع في آذار / مارس 1989 بإطاحة هذه التدابير.
استطاع "امتصاص" كوسوفو وفويفودينا، مقاطعتي الحكم الذاتي آنذاك، عبر إنفاذ تعديل على الدستور الصربي في صربيا، مع السماح لهما بالاحتفاظ

بمقعديهما في الرئاسة الفدرالية. وصار في استطاعة صربيا من ذلك الحين فصاعدًا الاعتماد على أربعة من الأصوات الفدرالية الثمانية في أي نزاع مقبل (صربيا وكوسوفو وفويفودينا وجمهورية الجبل الأسود الموالية لصربيا). ولأن هدف ميلوسوفيتش إقامة دولة ذات طابع أحادي أقوى (بقيادة الصرب)، الأمر الذي لا بد من أن تقاومه بشكل طبيعي الجمهوريات الأربع الأخرى، فقد أدى ذلك إلى وصول نظام الحكم الفدرالي إلى طريق مسدود تمامًا. أشار مسار الأحداث، ولا سيما من وجهة نظر سلوفينيا وكرواتيا، إلى حل ممكن وحيد: نظرًا إلى أنه لا يسعهما توقع أي تقدم لمصالحهما أو الحفاظ عليها عبر النظام الفدرالي المختل، فلا أمل لهما والحال هذه سوى الابتعاد عن بلغراد، حتى إلى درجة إعلان الاستقلال التام إذا لزم الأمر.

لماذا سارت الأمور أصلًا على هذا المنوال في نهاية عام 1989؟ كانت "الديمقراطية" في أماكن أخرى سبيل الخروج من الشيوعية: حول موظفو الحزب والبيروقراطيون، من روسيا وحتى جمهورية التشيك، أنفسهم في غضون أشهر من رجال النومنكلاتورا (nomenklatura) الموظفين المرموقين و"نعم سيدي" إلى ممارسين بارعين في لعبة السياسة الحزبية التعددية. اعتمد البقاء على إعادة معايرة ولاءات المرء العامة، مع الاصطفافات الحزبية التقليدية لثقافة سياسية ليبرالية. وقد نجح هذا الأمر، بصرف النظر عن لامعقولية هذا الانتقال، في العديد من الحالات الفردية. وحصل ذلك نتيجة غياب البديل. فقدت ورقة "الطبقة" صدقيتها في معظم بلدان ما بعد الشيوعية، ولم يوجد سوى انقسامات إثنية داخلية كمحل للاستهداف. وبالتالي شغلت المشهد السياسي الجديد مجموعة جديدة من التصنيفات العامة؛ "الخصخصة" أو "المجتمع المدني" أو "الديمقراطية" (أو "أوروبا" التي تشمل الثلاثة معًا).

لكن يوغسلافيا كانت مختلفة. كان التداخل بين سكانها المتنوعين (لم تعانِ من جرائم إبادة جماعية وترحيل سكان، التي أدت إلى إعادة ترتيب الأماكن كالذي حصل في دول أخرى مثل بولندا وهنغاريا في العقود السابقة)، شديدًا لدرجة جعلت البلاد أرضًا خصبة لديماغوجيين، مثل ميلوسوفيتش أو نظيره الكرواتي فرانيو تودجمان. لعب الاثنان الورقة الإثنية في سياق صوغ طريق الخروج من الشيوعية إلى دائرة سياسية جديدة؛ الورقة التي لم تعد متوفرة في أي مكان آخر في أوروبا، وجعلاها بديلًا من الشأن الديمقراطي.

يستطيع سياسيو مرحلة ما بعد الشيوعية، في دول البلطيق أو أوكرانيا أو سلوفاكيا، اللجوء إلى الاستقلال الوطني كمخرج من الماضي الشيوعي - بناء دولة جديدة وديمقراطية جديدة دفعة واحدة - من دون الحاجة إلى قلق لا مبرر له بشأن وجود أقليات قومية. لكن من شأن تفكك الفدرالية إلى جمهورياتها المكونة في يوغسلافيا، ترك أقلية كبيرة أو مجموعة أقليات باستثناء سلوفينيا تندفع باتجاه بلد آخر. في ظل هذه الظروف، عندما تعلن إحدى الجمهوريات استقلالها، ترى الأخريات نفسها ملزمةً بأن تحذو حذوها.

باختصار، باتت يوغسلافيا تواجه القضايا المستعصية نفسها، التي فشل وودرو ولسون وزملاؤه في حلها في فرساي قبل 70 عامًا.
كانت كوسوفو المحفز كما توقع كثيرون. اندلعت طوال عقد الثمانينيات تظاهرات واحتجاجات ألبانية متفرقة، ولا سيما في العاصمة المحلية بريشتينا، احتجاجًا على سوء معاملة بلغراد لها. أُغلقت مؤسساتها، وفُصل قادتها، وقيدت الشرطةُ القاسية حياتها اليومية، وكذلك حظر التجول الذي فُرض منذ آذار / مارس 1989. جردت التعديلاتُ الدستورية الصربية الألبانَ - الطبقة الدنيا المحرومة والمقموعة أصلًا - تمامًا من أي استقلالية أو تمثيل سياسي - تم الاحتفال والتأكيد لذلك في سلسلة من المناسبات، عندما قام ميلوسوفيتش بزيارة الإقليم في حزيران / يونيو 1989 للاحتفال بالذكرى 600 لـ "معركة كوسوفو".
طمأن ميلوسوفيتش الصرب المحليين في خطبة ألقاها أمام حشد قدر بنحو مليون شخص بأنهم قد استعادوا مرة أخرى "تكامل دولتهم الوطني والروحي ... من الآن فصاعدًا، وبفضل قادة [الصرب]) وسياسييهم وعقليتهم التبعية، شعروا بالذنب تجاه أنفسهم والآخرين. استمر هذا الوضع عقودًا طويلة، استمر لسنوات طوال، وها نحن الآن هنا في ميدان كوسوفو لنعلن بأن الحال ما عادت كذلك". وبعد بضعة أشهر، أغلقت بلغراد برلمان كوسوفو المحلي، في أعقاب اشتباكات دامية بين الشرطة والمتظاهرين، أوقعت كثيرًا من القتلى والجرحى. ووضعت الإقليم تحت حكم بلغراد المباشر.
أثر مسار الأحداث الجارية في أقصى جنوب البلاد، بشكل مباشر في القرارات المتخذة في جمهوريات الشمال. لم تظهر ليوبليانا وزغرب إلا تعاطفًا معتدلًا مع محنة الألبان في أحسن الأحوال، لأنهما كانا أكثر انشغالًا بتعاظم الاستبداد الصربي. أشارت نتائج الانتخابات، التي جرت في سلوفينيا في نيسان / أبريل 1990، إلى دعم الأغلبية العظمى من الناخبين لمرشحي المعارضة غير الشيوعيين الذين انتقدوا علنًا التدابير الفدرالية الحالية، على الرغم ممَّن يفضلون البقاء في يوغسلافيا. وفي الشهر التالي، فاز الحزب القومي الجديد في كرواتيا المجاورة بأغلبية ساحقة، وفاز زعيمه فرانيو تودجمان بمنصب رئيس الجمهورية.
جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير، في كانون الاول / ديسمبر 1990، عندما استولت القيادة الصربية في بلغراد، بتوجيه من ميلوسوفيتش ومن دون تفويض، على 50 في المئة من مجموع حقوق السحب في الفدرالية اليوغسلافية، لتغطية أجور قديمة ومكافآت الموظفين الفدراليين وعمال المشاريع الحكومية. شعر السلوفينيون تحديدًا بالسخط الشديد، بما أنهم يشكلون 8 في المئة من مجموع السكان ويساهمون بربع الموازنة الفدرالية. وفي الشهر التالي أعلن البرلمان السلوفيني انسحابه من النظام المالي الفدرالي واستقلال الجمهورية، من دون الشروع بأي خطوات عملية بهذا

الصدد. وفي غضون شهر قام البرلمان الكرواتي بخطوة مماثلة (وعلى المنوال نفسه، حذا حذوهما البرلمان المقدوني في سكوبي).
لم تتضح عواقب هذه التطورات في البداية. كانت الأقلية الصربية الكبيرة في جنوب شرق كرواتيا - ولا سيما على حدود كرايينا، وهي مستوطنة صربية قديمة - تشتبك بالفعل مع الشرطة الكرواتية، وتدعو بلغراد لمساعدتها في مواجهة قامعيها "الأوستاش". لكن طول المسافة التي تفصل سلوفينيا عن بلغراد، ووجود أقل من 50 ألف صربي في الجمهورية أعطى أملًا لاحتمال ترتيب مخرج سلمي من الأزمة. انقسم الموقف الخارجي: عارضت واشنطن التي علقت جميع المساعدات الاقتصادية ليوغسلافيا بسبب الإجراءات الصربية في كوسوفو علنًا أي خطوات انفصالية.
زار جيمس بيكر وزير الخارجية بلغراد في حزيران / يونيو 1991 تمهيدًا لزيارة الرئيس بوش (الأب) المتوقعة إلى كييف بعد بضعة أسابيع، وأكد لحكامها دعم الولايات المتحدة لـ "يوغسلافيا ديمقراطية وموحدة". لكن بحلول ذلك الحين، جمعت عبارة يوغسلافيا "ديمقراطية وموحدة" مفردتين متناقضتين. بعد خمسة أيام من تأكيد بيكر، فرضت سلوفينيا وكرواتيا سيطرتهما على حدودهما وباشرتا إجراءات الانفصال أحادية الجانب عن الفدرالية، بدعم ساحق من مواطنيهما، وتأييد ضمني من عدد من رجال الدولة الأوروبيين البارزين. وفي مواجهة ذلك، تحرك الجيش الاتحادي نحو الحدود السلوفينية الجديدة. أوشكت الحرب اليوغسلافية على الاندلاع.
أو بالأحرى الحروب اليوغسلافية، لأن ثمة خمسًا منها. استمر الهجوم اليوغسلافي على سلوفينيا في عام 1991 بضعة أسابيع فقط، انسحب بعدها الجيش، وسمح للدولة الانفصالية بالرحيل بسلام. ثم تلا ذلك حرب دموية أشد، اندلعت بين كرواتيا وأقليتها الصربية المتمردة (مدعومة من جيش "يوغسلافيا"؛ أي صربيا والجبل الأسود عمليًا)، استمرت حتى تم التوصل في وقت مبكر من العام التالي إلى وقف إطلاق نار متقطع بوساطة الأمم المتحدة. وبعد تصويت الكرواتيين ومسلمي البوسنة في آذار / مارس 1992 لمصلحة الاستقلال، أعلن صرب البوسنة الحرب على الدولة الجديدة، والبدء بتفصيل "جمهورية لصرب البوسنة" ومرةً أخرى بدعم من الجيش اليوغسلافي الذي فرض حصارًا على عدد من المدن البوسنية، ولا سيما العاصمة سراييفو.
في هذه الأثناء، اندلعت في كانون الثان / يناير 1993 حرب أهلية منفصلة بين الكرواتيين والمسلمين في البوسنة لدى محاولة بعض الكرواتيين إقامة دويلة "عابرة" في منطقة خاضعة لسيطرتهم في منطقة الهرسك. وأخيرًا، وبعد أن تم إنهاء الصراعات الأخرى هذه (لكن ليس قبل اندلاع الحرب الكرواتية - الصربية من جديد في عام 1995، المترافقة مع خطوة زغرب الناجحة لاستعادة كرايينا، التي خسرتها أمام القوات الصربية قبل 3 سنوات)، جاءت الحرب في كوسوفو وعليها؛ تحول ميلوسوفيتش إلى كوسوفو بعد خسارته

عمليًا في كل مكان آخر. ولم يمنعه من تدمير أو طرد سكانها الألبان إلا الهجوم غير المسبوق الذي شنته قوات حلف شمال الأطلسي على صربيا نفسها في ربيع 1999.
تتميز كل هذه الصراعات بوجود دينامية داخلية ومساهمة خارجية. قادت الاعتبارات الداخلية عميقة الجذور، كما رأينا، استقلال سلوفينيا وكرواتيا. لكن الاعتراف الألماني المتسرع (واعتراف الاتحاد الأوروبي لاحقًا) بالدولتين الجديدتين ثبت وجودهما رسميًا، للصديق وللعدو على حد سواء. ومع استقلال كرواتيا أمكن إطلاق حملة دعاية هستيرية على محطات الإذاعة والتلفزيون في بلغراد، عزفت على وتر مخاوف الصرب المقيمين في الدولة الجديدة، معيدةً إلى الأذهان ذكريات مجازر في زمن الحرب، ومحرضة الصرب على حمل السلاح ضد جيرانهم "الأوستاش".
وفي البوسنة، التي تواجد فيها الصرب بأعداد أكبر بكثير، مخاوف مماثلة من احتمال قيام بوسنة مستقلة ذات أغلبية كرواتية - مسلمة. يبقى من غير الواضح إن كان استقلال البوسنة أمرًا لا مفر منه: كانت الأكثر تكاملًا من بين جمهوريات ما قبل الحرب، ولديها الكثير لتخسره في أي تحرك انفصالي قسري لجماعاتها المكونة، التي انتشرت كالفسيفساء في جميع أرجائها، ولم تُظهر الأقليات الإثنية أو الدينية أي رغبة دائمة في الانفصال المؤسسي قبل صعود ميلوسوفيتش. لكن حالما انفصل جيرانها الشماليون، طُرحت القضية على بساط البحث.
كان لا بد للكرواتيين والمسلمين في البوسنة بعد عام 1991 من الانحياز إلى الاستقلال والسيادة، بدلًا من وضعهم الحالي كأقلية في ما تبقى من يوغسلافيا ميلوسوفيتش. وصوتوا على هذا الأساس في الاستفتاء، الذي جرى في نهاية شباط / فبراير 1992. لكن من المفهوم أن صرب البوسنة، الذين تعرضوا على مدى شهور لخطب بلغراد، ليس عن مجازر الأوستاش فحسب، بل وعن جهاد إسلامي قادم أيضًا، لن يكونوا أقل ميلًا إلى إلى الاتحاد مع صربيا، أو في الأقل إقامة منطقة حكم ذاتي لهم، بدلًا من وضعهم كأقلية في دولة كرواتية - مسلمة، تُحكم من سراييفو. وعندما أعلنت البوسنة استقلالها (أو بالأحرى بعد أن أعلنه قادتها من الكرواتيين والمسلمين - قاطع الصرب كلًا من الاستفتاء وتصويت البرلمان) في آذار / مارس 1992، أصبح مصيرها محتومًا. أعلن قادة صرب البوسنة في الشهر التالي جمهورية صرب البوسنة (صربسكا) (Republika Srpska). وتحرك الجيش اليوغسلافي لمساعدتهم في تأمين المنطقة و"تطهيرها".
جلبت حروب الصرب - الكرواتيين والصرب - البوسنيين على شعوبها خسائر فادحة؛ إذ على الرغم من وجود حرب نظامية واضحة، بشكل أو بآخر في بداية الأمر، بين جيوش نظامية إلى حد ما، ولا سيما داخل مدن استراتيجية مثل سراييفو أو فوكوفار أو حولها، فقد جرى معظم القتال بين قوات غير نظامية،

ولا سيما قوات صربية غير نظامية؛ لا تكاد تختلف عن عصابات منظمة من البلطجية والمجرمين، سلحتها بلغراد وقادها إما مجرمون محترفون مثل **أركان** (زيليكو رازناتوفيتش) الذي ارتكبت منظمته "الحرس الصربي التطوعي" (النمور) مذابح بحق المئات في المناطق الشرقية من كرواتيا والبوسنة، أو من ضباط سابقين في الجيش اليوغسلافي، مثل المقدم راتكو ملاديتش ("المجرم الكاريزمي" بحسب وصف الدبلوماسي الأميركي ريتشارد هولبروك، الذي نصب نفسه قائدًا لقوات صرب البوسنة منذ عام 1992، وساعد في إعداد الهجمات الأولى على القرويين الكرواتيين المقيمين في مجتمعات ذات أغلبية صربية في منطقة كرايينا.

لم يكن هدف الحرب الاستراتيجي الأساسي هزيمة قوات المعارضة، بقدر ما كان طرد المواطنين غير الصرب من منازلهم وأراضيهم وأعمالهم، من المناطق التي يدعي الصرب الحق فيها [(373)]. مارست الأطراف كافة "التطهير العرقي" عمليًا - هذا المصطلح الجديد لممارسة موغلة في القدم - لكن القوات الصربية كانت صاحبة السجل الأسوأ بلا منازع. إضافةً إلى من قُتل (وصل الرقم المقدر إلى حوالى 300 ألف في نهاية حرب البوسنة)، اضطر الملايين لاختيار المنفى. تضاعفت طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي أكثر من 3 مرات بين عامي 1988 و1992: في عام 1991 تلقت ألمانيا وحدها 256 ألف طلب لجوء. والتمس اللجوء إلى الخارج في السنة الأولى من الحروب في كرواتيا والبوسنة 3 ملايين يوغسلافي (واحد من أصل ثمانية من مجموع السكان قبل الحرب).

لم تكن المأساة اليوغسلافية خافية على المجتمع الدولي - جرى بثها مباشرةً على شاشات تلفزيونات العالم، مرفقةً بالصور المروعة للمسلمين المتضورين جوعًا في معسكرات الاعتقال الصربية، وما هو أسوأ من ذلك. كان الأوروبيون أول من حاول التدخل، بتشكيل فريق وزاري من المجموعة الأوروبية، توجه إلى يوغسلافيا في حزيران / يونيو 1991، وهي المناسبة التي أفضى فيها التعس جاك بوس وزير خارجية لوكسمبورغ بمكنونات نفسه بادعائه الخالد بأن "ساعة أوروبا" قد حانت. لكن الجماعة الأوروبية ووكالاتها المختلفة أثبتت عجزها التام، على الرغم من إنشائها لجانًا رفيعة المستوى للتحقيق والتحكيم وتقديم الاقتراحات لأسباب ليس أقلها انقسام أعضائها بين من أيد الجمهوريات المنفصلة، مثل ألمانيا والنمسا، والآخرين بقيادة فرنسا، الذين أرادوا الحفاظ على الحدود والدول القائمة، ما جعلهم جميعًا - من جملة أسباب أخرى - غير بريئين من شبهة إبداء التعاطف مع صربيا.

بما أن الولايات المتحدة (وبالتالي الناتو) نأت بنفسها تمامًا عن الصراع، تُرك المجال أمام عمل الأمم المتحدة فحسب. لكن تبين أنه ليس لدى الأمم المتحدة ما تفعله أبعد من فرض عقوبات على بلغراد. تدخل الجنود تاريخيًا تحت قيادة الأمم المتحدة في المناطق والدول التي مزقتها الحروب لضمان

وحفظ السلام. لكن لا يوجد حتى الآن في يوغسلافيا سلام للحفاظ عليه. ولا توجد كذلك الإرادة ولا الوسائل لتحقيقه على أرض الواقع. وكما في حالة الحرب الأهلية الإسبانية المماثلة، انحاز الموقف الدولي المحايد ظاهريًا لمصلحة المعتدي عمليًا؛ لم يؤدِ حظر الأسلحة الدولي المفروض على يوغسلافيا السابقة إلى كبح جماح الصرب، الذين استفادوا من صناعة الأسلحة المهمة في الفدرالية اليوغسلافية السابقة، لكنه أعاق مسلمي البوسنة بشدة في كفاحهم، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير خسائرهم العسكرية بين عامي 1992 و1995.
تمثل الإنجاز العملي الوحيد للمجتمع الدولي قبل عام 1995 بنشر قوات حماية تابعة للأمم المتحدة قوامها 14 ألف جندي في كرواتيا، لفصل الكرواتيين عن الصرب بعد أن هدأ القتال هناك. تلا ذلك إدخال بضع مئات من قوات حفظ السلام النظامية التابعة للأمم المتحدة إلى مدن مختارة في البوسنة - محددة كـ "مناطق آمنة" - لحماية الأعداد المتزايدة من اللاجئين (ومعظمهم من المسلمين)، الذين جُمعوا في هذه المناطق. ثم أُقيمت لاحقًا "مناطق حظر جوي" فوق أجزاء من البوسنة، بتفويض من الأمم المتحدة، بهدف الحد من حرية يوغسلافيا في تهديد المدنيين (أو في خرق العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة).
ربما الأمر الذي اكتسب أهمية كبرى على المدى الطويل هو تأسيس المحكمة الدولية لجرائم الحرب في لاهاي في أيار / مايو 1993. مجرد وجود هذه المحكمة أكد ما كان واضحًا حتى الآن: اقتُرفت جرائم الحرب تلك، وأسوأ منها، على بعد بضعة أميال فقط إلى الجنوب من فيينا. لكن بما أن معظم المجرمين المفترضين، بمن فيهم ملاديتش وزميله الصربي البوسني رادوفان كارادزيتش (رئيس جمهورية صرب البوسنة)، كانوا يتابعون بنشاط جرائمهم ويفلتون من العقاب، ظلت المحكمة حتى ذلك الحين أشبه بعرض جانبي ضبابي، وخارج سياق الحدث الرئيس.
لم يبدأ الوضع بالتغير إلا في عام 1995. وتعثر حتى ذلك الحين أي حديث عن تدخل أجنبي، بحجة أن صرب البوسنة أقوياء ومصمِمون ومسلحون تسليحًا جيدًا؛ الأمر الذي طرحه بحماسة ضباط فرنسيون وبريطانيون من داخل وخارج قوات الأمم المتحدة. لا ينبغي استفزازهم: أي محاولة جدية للتدخل لفرض تسوية سلمية في البوسنة ضد إرادتهم أو مصالحهم، لن تكون غير عادلة فحسب، بل وربما تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه ... وبصورة ماكرة، شجع ميلوسوفيتش من بلغراد منطق هذا الاتجاه على الرغم من ادعائه، غير المنطقي نوعًا ما، أنه لا يؤدي سوى دور صغير في قرارات زملائه الصرب في البوسنة.
لذا واصل صرب البوسنة الإمعان في ذلك، في سياق حرية التصرف الظاهرية الممنوحة لهم [(374)]، على الرغم من اتفاق المجتمع الدولي واسع النطاق (بما

في ذلك "مجموعة الاتصال" المشكلة من دبلوماسيين أجانب، التي سعت بلا كلل للوصول إلى اتفاق)، على ضرورة أن تضم فدرالية "المسلمين والكرواتيين" (التي تشكلت في اذار / مارس 1994، في حفل أقيم في واشنطن، ووضعت حدًا لقتال الكرواتيين والمسلمين) 51 في المئة من البوسنة الفدرالية الحديثة، ويأخذ الصرب منها 49 في المئة. لكن قادة الصرب المتمركزين في مدينة بالو لم يأبهوا بالاتفاق، وواصلوا هجماتهم. وكانت قواتهم قد ألقت قذيفة هاون في شباط / فبراير 1994 من الجبال المحيطة على أحد أسواق سراييفو، ما أسفر عن مقتل 68 شخصًا وإصابة مئات آخرين. استتبع ذلك تهديد من حلف الناتو، بتأييد من الأمم المتحدة، بشن ضربات جوية في حال تكررت الهجمات، وساد هدوء مؤقت بعد ذلك.

لكن ردًا على بعض التطورات العسكرية في البوسنة، ونجاح كرواتيا في مدينة كرايينا (ما وضع حدًا لأسطورة البراعة العسكرية الصربية)، استأنف الصرب في شهر أيار / مايو 1995 قصف سراييفو. وعندما ردت طائرات الناتو بقصف منشآت صرب البوسنة، احتجز الصرب 350 رهينةً من أفراد قوات حفظ السلام للأمم المتحدة، ما حدا بالحكومات الغربية، الخائفة على مصير جنودها، إلى مناشدة الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي بإلحاح وقف القصف. وبدلًا من تقييد الصرب، قدم الوجود الدولي الآن غطاءً إضافيًا لهم.

شجع هذا الدليل على خوف الغربيين قواتِ صرب البوسنة بقيادة ملاديتش في 11 تموز / يوليو على الدخول بكل وقاحة إلى إحدى مناطق الأمم المتحدة المسماة "آمنة" في بلدة سريبرينيتشا المكتظة حينها باللاجئين الخائفين في شرق البوسنة. ليست سريبرينيتشا "محمية" رسميًا بموجب انتداب من الأمم المتحدة فحسب، بل ومن قوة منتدبة لحفظ السلام قوامها 400 جندي هولندي مسلح. لكن الكتيبة الهولندية هذه وضعت سلاحها جانبًا، ولم تبدِ أي مقاومة على الإطلاق عندما مشطت القوات الصربية تجمع المسلمين وفصلت الرجال والفتيان عن الباقين بصورة منهجية. وفي اليوم التالي، ساق جنود ملاديتش الذكور المسلمين - بعد أن أعطى "كلمة شرف" كضابط بعدم تعريض الرجال للأذى - بما في ذلك الفتية بعمر 13 عامًا، إلى الحقول المحيطة بسريبرينيتشا. وفي غضون الأيام الأربعة التالية قُتل الجميع (7400 تقريبًا). أما الجنود الهولنديون فعادوا بأمان واطمئنان إلى هولندا.

عُدت مذبحة سريبرينيتشا أسوأ جرائم القتل الجماعي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية؛ جريمة حرب من مستوى أورادور أو ليديس أو كاطين، نُفذت على مرأى ومسمع المراقبين الدوليين. وفي خلال أيام معدودة انتشر خبر ما وقع في سريبرينيتشا في جميع أنحاء العالم. بيد أن الاستجابة الفورية الوحيدة تمثلت بتوجيه حلف شمال الأطلسي تحذيرًا رسميًا للصرب باستئناف الغارات الجوية إذا هوجمت أيٌ من "المناطق الآمنة" الأخرى. ولم يستجب المجتمع الدولِي حتى 28 آب / أغسطس؛ أي بعد سبعة أسابيع كاملة، لا لشيء سوى

لخطأ ارتكبه صرب البوسنة مفترضين - وعندهم ما يبرر ذلك إلى حد ما - امتلاكهم تفويضًا مطلقًا بارتكاب المجازر كيفما شاؤوا، تمثل في قصف سوق سراييفو للمرة الثانية: قتل فيه 38 مدنيًا آخرين بينهم العديد من الأطفال.

في هذه اللحظة، قرر حلف شمال الأطلسي مباشرة العمل أخيرًا. أمر الرئيس كلينتون، بعد أن تجاوز تردد قيادة الأمم المتحدة وممانعة بعض القادة الأوروبيين وحتى بعض من قادته العسكريين، بشن حملة قصف جوي جدية ومتواصلة رمت إلى الحد من قدرة الصرب على إلحاق المزيد من الضرر، والقضاء عليها في نهاية المطاف. كانت الحملة فعالة، مع أنها جاءت متأخرة. تبخرت آلة القتال التي ادعى الصرب أنها لا تقهر. وانكفأ صرب البوسنة، بعد مواجهة هجوم طويل ومفتوح على مواقعهم، وغياب دعم ميلوسوفيتش لهم (الذي تجشم الآن عناءً كبيرًا لتأكيد نأيه عن رجال بالو).

مع خروج الصرب من المشهد، وحضور الولايات المتحدة الكثيف فيه، ثبت بما يثير الدهشة مدى سهولة إحلال السلام في البلقان، أو في الأقل غياب الحرب. أعلن الرئيس كلينتون في 5 تشرين الأول / أكتوبر وقف إطلاق النار، واتفاق الطرفين على حضور محادثات السلام في الولايات المتحدة. بدأت المحادثات في 1 تشرين الثاني / نوفمبر في إحدى قواعد سلاح الجو الأميركي في دايتون في ولاية أوهايو. وتوصل المجتمعون بعد 3 أسابيع إلى اتفاق، وُقع في باريس في 14 كانون الأول / ديسمبر 1995[375]. مثل تودجمان الكرواتيين، وعلي عزت بيغوفيتش مسلمي البوسنة، ووقع عليه سلوبودان ميلوسوفيتش نيابةً عن يوغسلافيا وصرب البوسنة.

هدف اتفاق دايتون، من وجهة النظر الأميركية، إلى حل للحرب اليوغسلافية، من دون تقسيم البوسنة. كان هذا التقسيم سيشكل انتصارًا للصرب (الذين كانوا سيسعون عندئذ لضم حصتهم إلى صربيا، وتحقيق حلمهم القومي بإقامة صربيا الكبرى)، ويعطي تفويضًا دوليًا لإقامة دول على أساس التطهير العرقي. وبدلًا من ذلك، تم وضع نظام حوكمة معقد ثلاثي الإدارة، يتولى فيه كل من الصرب والمسلمين والكرواتيين في البوسنة درجة من الحكم الذاتي الإداري والإقليمي ضمن دولة بوسنية موحدة، تبقى حدودها الخارجية من دون تغيير.

تعافت البوسنة رسميًا من الحرب الأهلية. لكن تعذرت إزالة تأثيرات الإرهاب والطرد. لم يعد أغلب من طُرد من دياره إليها (المسلمون بالدرجة الأولى)، على الرغم من ضمان وتشجيع السلطات المحلية والدولية. في الحقيقة حصل مزيد من "التطهير العرقي" - طُرد الصرب بطريقة ممنهجة هذه المرة على يد زغرب من كرايينا التي استُرجعت حديثًا، أو من صربٍ آخرين، أو ضغطت عليهم ميليشياتهم المسلحة بهدف ترك منازلهم في سراييفو وغيرها، و"إعادة توطينهم" في مناطق ذات أغلبية صربية. لكن السلام استمر على العموم، والبوسنة موحدة بقوة قوامها 60 ألف جندي من حلف شمال الأطلسي، تعمل

كقوة تنفيذية (ثم كقوة حفظ استقرار لاحقًا)، ومفوضية سامية مدنية مخولة بإدارة البلاد، إلى أن تستطيع تحمل مسؤولياتها بنفسها.
كان المفوض السامي والقوات الدولية لا يزالان مستمريْن في الإشراف على شؤون البوسنة في أثناء تحرير هذا الكتاب (أي بعد عشر سنوات من توقيع اتفاق دايتون)، مما يشير إلى حالة البلاد المأساوية بعد الحرب، وبقاء الأحقاد، وعدم التعاون بين المجتمعات الثلاثة [(376)]. وأصبحت البوسنة مقرًا يستضيف مجموعة كبيرة من الوكالات الدولية: منظمات حكومية ومتعددة الحكومات وغير حكومية. في الواقع، اعتمد الاقتصاد البوسني بعد عام 1995 اعتمادًا كليًا تقريبًا على وجود هذه الوكالات، وما تنفقه. وأشارت تقديرات البنك الدولي في كانون الثاني / يناير 1996 إلى أن إعادة إحياء البوسنة تستلزم 5.1 مليار دولار على مدى 3 سنوات، وقد ثبت أنه تقدير مفرط في التفاؤل.
تراجع الاهتمام الدولي بمجرد انتهاء الحرب البوسنية، وانتشار الهيئات الدولية المختلفة للمساعدة في حفظ السلام، توقف التركيز على أزمة البلقان، لأن الاتحاد الأوروبي انشغل كعادته بشؤونه المؤسسية، بينما استدار كلينتون للاهتمام أولًا بقضايا الانتخابات المحلية، ومن ثم بمسألة توسيع الناتو وعدم استقرار روسيا في عهد يلتسين. لكن المشكلة اليوغسلافية لم تجد حلًا، على الرغم من استقلال سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة ظاهريًا الآن. كان سلوبودان ميلوسوفيتش لا يزال مسيطرًا على ما تبقى من بلاده، أما القضية التي حملته إلى السلطة في المقام الأول فكانت على وشك الانفجار.
استمرت معاناة ألبان صربيا من التمييز والقمع. في الواقع، ازدادوا ضعفًا مع تحول الانتباه الدولي إلى الأزمة المندلعة أبعد في الشمال. وتحسنت بالتأكيد حظوظ ميلوسوفيتش الدولية بعد دايتون: لم تعد يوغسلافيا دولةً منبوذةً تمامًا كما في السابق، على الرغم من فشله في رفع جميع العقوبات (وهو هدفه الرئيس من التعاون بهذه السرعة مع خطوات السلام الأميركية في البوسنة). لذلك، وإلى جانب سلسلة من الإخفاقات الشخصية، والانتقادات الموجهة له من السياسيين الوطنيين الصرب في بلغراد، على تهاونه بقبول تسوية مع "أعداء" صربيا، استدار ميلوسوفيتش نحو كوسوفو.
بحلول ربيع 1997، كانت إليزابيث رين المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تحذر أصلًا من كارثة وشيكة في إقليم كوسوفو، نتيجة قمع بلغراد الأغلبية الألبانية هناك، ورفضها جميع مطالب الحكم الذاتي المحلي، وحرمانها السكان المحليين من التمثيل المؤسسي، حتى بحدوده الدنيا. تجاوز الجيل الشاب من الألبان قيادةَ إبراهيم روغوفا المعتدلة العاجزة والخانعة، وتخلى عن المقاومة غير العنيفة بتشجيع وتسليح من ألبانيا، واتجه للانضمام على نحو متزايد إلى جيش تحرير كوسوفو.
تبنى جيش تحرير كوسوفو، الذي نشأ في مقدونيا في عام 1992، الكفاح المسلح طريقًا لاستقلال كوسوفو (وربما للاتحاد مع ألبانيا أيضًا). ووفرت

تكتيكاته - هجمات حرب عصابات كر وفر في الأغلب على مراكز الشرطة المعزولة - فرصة لميلوسوفيتش للتنديد بالمقاومة الألبانية، على أنها جميعها "إرهابية"، والأمر بشن حملة من العنف المتصاعد. وفي آذار / مارس 1998، استجاب المجتمع الدولي أخيرًا لنداءات روغوفا، بعد أن قامت القوات الصربية المسلحة بمدافع الهاون، والمدعومة بالمروحيات القتالية، بقتل وجرح العشرات في مجازر متفرقة في درينيكا وقرى ألبانية أخرى، وبدأ يولي المزيد من الاهتمام. لكن عندما أعربت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن "هول أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة في كوسوفو"، رد ميلوسوفيتش متحديًا ومحذرًا من أن "الإرهاب الهادف إلى تدويل القضية سيلحق أفدح الأضرار بمن لجأ إلى تلك الأساليب".

في هذه الأثناء، قررت القيادة الألبانية في كوسوفو بالإجماع - معظمها منفيٌ أو متخفٍ - أنه لا يمكن إنقاذ مجتمعهم إلا بالانفصال التام عن صربيا. استأنفت الولايات المتحدة ودول مجموعة الاتصال "الحالية" محاولة التوسط بين ميلوسوفيتش والألبان، سعيًا للتوصل إلى حل "عادل" من جهة، وتجنبًا لحرب أوسع نطاقًا في جنوب البلقان من جهة أخرى. لم تكن هذه المخاوف بلا مبرر؛ إذا لم تتمكن يوغسلافيا من التوصل إلى حل لائق لمشكلة مواطنيها الألبان، واختاروا الانفصال، فسينعكس ذلك عواقبَ وخيمةً على مقدونيا المجاورة، ذات الأقلية الألبانية الكبيرة والتعيسة أصلًا.

تعد مقدونيا المستقلة حديثًا منطقة حساسة تاريخيًا، والمعروفة بحسب ما يصر عليه اليونان باسم جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة [(377)]. تنازع على حدودها كل من بلغاريا واليونان وألبانيا قبل الحربين العالميتين وبينهما وبعدهما. نُظر إليها بعين الشك من جميع جيرانها، الذين اعتمدت عليهم الدولة الصغيرة غير الساحلية اعتمادًا كليًا في التجارة والنفاذ إلى العالم الخارجي. ولم يكن استمرارها، في أعقاب تفكك يوغسلافيا، مؤكدًا بأي حال من الأحوال. لكن إذا انهارت مقدونيا، فلا بد أن تنجر ألبانيا وبلغاريا واليونان، وحتى تركيا، إلى هذا الصراع.

هكذا كان لا بد لاستمرار سوء معاملة / مجازر ميلوسوفيتش ضد الألبان في كوسوفو أن تجلب عليه اعتراض الدول الغربية وتدخلها النهائي. والغريب في الأمر، ما تبدى عليه من عدم الإدراك التام لذلك، على الرغم من تحذيرات وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت المتوالية في صيف 1998 (قالت فيها إنها ستحمل ميلوسوفيتش "المسؤولية شخصيًا")، ومن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ومن الأمين العام لحلف الناتو خافيير سولانا. وعلى غرار ما حصل لصدام حسين بعد سنوات قليلة، كان ميلوسوفيتش معزولًا ومنعزلًا عن الرأي العام الغربي، وكان زائد الثقة بقدرته على التلاعب برجالات الدول الأجانب والمناورة في ما بينهم.

لا يعد ذلك كله خطأ ميلوسوفيتش وحده. بإغداق دبلوماسيين أميركيين عليه الثناء في زيارتهم المتكررة - وقد أفرطوا في الثقة بأنفسهم بقدراتهم التفاوضية بتبجح - ، صار لديه سبب وجيه للاعتقاد بأن الغرب لا ينظر إليه كعدو غاشم، بل كمحاور متميز [(378)]. وكان الدكتاتور اليوغسلافي يدرك تمامًا أن اهتمام المجتمع الدولي الرئيس منصب على تجنب المزيد من إعادة رسم الحدود الدولية. وفي أواخر تموز / يوليو 1998، قررت علنًا مجموعة الاتصال لوزراء الخارجية عدم طرح الاستقلال كحل، على الرغم من وجود أدلة واضحة على أن الوضع في كوسوفو بات ميؤوسًا منه.
أما ما فشل ميلوسوفيتش في إدراكه تمامًا فهو تأثير الكارثة البوسنية في تحويل الرأي العام العالمي. إذ تبوأت حقوق الإنسان - لا سيما التطهير العرقي - مكانة متقدمة على أجندة الجميع، لا لشيء إلا بسبب الذنب الجماعي، الذي ينتاب العالم، الذي أخفق سابقًا في التحرك في الوقت المناسب. وأعلنت محكمة الجنايات في لاهاي في حزيران / يونيو 1998 أنها صاحبة الاختصاص في ممارسة الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة في كوسوفو - أعلنت لويز أربور المدعية العامة أن حجم وطبيعة الصراع في الإقليم تكفي لعده صراعًا مسلحًا بموجب القانون الدولي. وحث مجلس الشيوخ الأميركي في 19 تموز / يوليو المسؤولين في لاهاي على اتهام ميلوسوفيتش بارتكاب "جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية".
ازدادت وجاهة هذه الاتهامات بسرعة. ما عاد الأمر يتعلق بمئات "الإرهابيين" الألبان الذين صاروا يُقتلون على أيدي وحدات الشرطة الخاصة المجندة في صربيا، بل ثمة أدلة متزايدة على أن بلغراد كانت تخطط، تحت غطاء الصراع، على "تشجيع" رحيل السكان الألبان ما اضطر بعضهم إلى الفرار من أرضه، والتخلي عن سبل معيشته، في سبيل إنقاذ حياته. وتوالت التقارير طوال شتاء 1998 - 1999 عن أفعال الشرطة الصربية - تكون أحيانًا ردًا على هجمات جيش تحرير كوسوفو، لكنها انطوت في العادة على عمليات إعدام جماعية لواحدة أو أكثر من العائلات الممتدة - بهدف ترويع المجتمعات المحلية برمتها، ودفعها إلى التخلي عن قراها، والفرار عبر الحدود إلى ألبانيا أو مقدونيا.
ازداد الرد الدولي انقسامًا حينذاك. فضلت الولايات المتحدة ومعظم شركائها علانية في حلف شمال الأطلسي، في وقت مبكر من تشرين الأول / أكتوبر 1998، اعتماد شكل ما من أشكال التدخل العسكري لمصلحة الألبان المحاصرين. لكن ثمة معارضة قوية في الأمم المتحدة (التي تعين أن تأذن بهذا التدخل في الشؤون "الداخلية" المزعومة لدولة ذات سيادة) من الصين وروسيا التي صادق برلمانها على قرار يصف أي عمل لحلف الناتو في المستقبل بأنه "عدوان غير شرعي". وكذلك داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي نفسه؛ إذ عارضت اليونان أي تدخل في الشؤون

اليوغسلافية، وذلك لأسباب خاصة بها. بينما أبدت أوكرانيا وبيلاروسيا "تضامنًا غير مشروط" و"دعمًا أخلاقيًا" لأبناء جلدتهم السلاف في صربيا.
ربما استمرت حالة الجمود الظاهري إلى ما لا نهاية، لو لم تقرر بلغراد رفع رهانها، والقيام بسلسلة من جرائم القتل الجماعي الوحشية في أوائل عام 1999. بدأتها أولًا في 15 كانون الثاني / يناير في قرية راتشاك في جنوب كوسوفو، ثم عممتها في آذار / مارس في أنحاء الإقليم. حمل هجوم راتشاك، الذي أودى بحياة 45 ألبانيًا (يبدو أن 23 منهم أعدموا)، على غرار مذبحة السوق في سراييفو، المجتمع الدولي على التحرك أخيرًا [(379)]. غدا التدخل أمرًا لا مفر منه، بعد مفاوضات عقيمة جرت في رامبوييه بين مادلين أولبرايت والوفد اليوغسلافي، انتهت برفض بلغراد المتوقع سحب قواتها من كوسوفو، والموافقة على وجود عسكري أجنبي هناك. وفي 24 آذار / مارس، وعلى الرغم من غياب موافقة رسمية من الأمم المتحدة، باشرت سفن وطائرات وصواريخ الناتو شن هجماتها على يوغسلافيا. كان في الواقع إعلان حرب فعلية على نظام بلغراد.
لم تستمر الحرب اليوغسلافية الأخيرة سوى 3 أشهر فقط، ألحقت في خلالها قوات الناتو أضرارًا جسيمةً بصربيا، لكن من دون نجاح يذكر في إيقاف الطرد المستمر للسكان الألبان من كوسوفو؛ فر في أثناء الحرب 865 ألف لاجئ (نصف سكان كوسوفو الألبان) إلى مخيمات مؤقتة، أقيمت على حدود الجبل الأسود والبوسنة وألبانيا ومناطق الإثنية الألبانية في غرب مقدونيا. كانت النتيجة محسومة سلفًا، على الرغم من إلحاح الرئيس كلينتون العلني غير الحصيف على أن قوات الناتو البرية لن تشترك في القتال، وهو ما أجبر التحالف على شن الحرب من الجو، مع ما رافق ذلك من حوادث حتمية مؤسفة، أدت دورًا في الدعاية اليوغسلافية، وفي إيقاظ مشاعر عبادة الضحية لدى الصرب. وفي 9 حزيران / يونيو، وافقت بلغراد على سحب جميع قواتها العسكرية وشرطتها من كوسوفو، وعلق الناتو هجماته، وانتدبت الأمم المتحدة حينذاك قوة كوسوفو (كاي فور)، التابعة للناتو، لاحتلال الإقليم "بصورة مؤقتة".
شكل احتلال كوسوفو نهاية دورة من الحروب اليوغسلافية دامت 10 سنوات، وبداية النهاية لميلوسوفيتش نفسه. قوضت هذه الانتكاسة الأحدث والأسوأ صدقية المشروع القومي الصربي، ما أدى إلى هزيمة ميلوسوفيتش الساحقة أمام مرشح المعارضة فويسلاف كوستونيتشا في الانتخابات الرئاسية اليوغسلافية التي جرت في أيلول / سبتمبر 2000. وعندما اعترف ساخرًا بفوز كوستونيتشا بأكثرية الأصوات وأعلن أن الفارق ضئيل جدًا إلى حد استدعاء إجراء جولة إعادة، أثار أخيرًا عاصفة احتجاج شعبي من الصرب الصبورين أنفسهم. خرج عشرات آلاف المحتجين إلى شوارع بلغراد. وفي 5 تشرين الأول / أكتوبر اعترف ميلوسوفيتش بالهزيمة أخيرًا، وتنحى عن منصبه. وبعد

ستة أشهر، وافقت حكومة صربيا، التواقة إلى الحصول على مساعدة اقتصادية غربية، على اعتقال ميلوسوفيتش، وتسليمه إلى محكمة لاهاي، التي وجهت له تهمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم حرب.

من كان المسؤول عن مأساة يوغسلافيا؟ هناك الكثير ممن يتحملون المسؤولين. أظهرت الأمم المتحدة اهتمامًا أوليًا بسيطًا؛ وصف بطرس بطرس غالي أمينها العام - غير الكفوء واللامبالي، الوضع في البوسنة بأنه "حرب الأثرياء" - وعندما وصل ممثلوها إلى منطقة البلقان، أمضوا معظم وقتهم في عرقلة أي جهد عسكري حاسم ضد أسوأ المعتدين. أما الأوروبيون فكان موقفهم أفضل قليلًا. أظهرت فرنسا، على وجه الخصوص، ممانعة واضحةً لإلقاء أي لوم على صربيا في أثناء سير الأحداث - وعزوفًا سافرًا عن التدخل بالمطلق.

لذلك، عندما سعت واشنطن، في أيلول / سبتمبر 1990، لوضع يوغسلافيا على جدول أعمال قمة منظمة الأمن والتعاون (OSCE) المقبلة في باريس، اتهم فرانسوا ميتران الأميركيين بـ "المبالغة في المأساة"، ورفض ذلك. وعندما برزت المسألة مرة أخرى بعد 4 أشهر، أعلن عندها مكتب الخارجية الفرنسية أن "الأوان قد فات" للتدخل الأجنبي ... وبقي عدم تعاون باريس قائمًا على هذا الشكل، حتى بعد أن اضطرت القوات الدولية إلى التدخل في المنطقة؛ منع الجنرال الفرنسي برنار جانفيه، قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة، تنفيذ ضربات جوية ضد قوات صرب البوسنة في سريبرينيتشا [(380)].

أما الحكومة الهولندية، فقد ذهبت إلى حد الاعتراض على أي ضربات للناتو على معاقل صرب البوسنة، إلى أن يصبح جميع الجنود الهولنديين في مأمن خارج البلاد.

لم يكن أداء الدول الأخرى أفضل حالًا بكثير. على الرغم من أن لندن دعمت في نهاية المطاف الضغوط الأميركية الرامية إلى التدخل، فقد عرقلت السلطات البريطانية بهدوء، في السنوات الحرجة الأولى من الصراع اليوغسلافي، أي جهود ساعية لمشاركة مباشرة من جانب المجموعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وكانت معاملة بريطانيا للاجئين اليوغسلاف مخزية: أعلنت لندن في تشرين الثاني / نوفمبر 1992، في ذروة تدفق البوسنيين اليائسين المشردين، عن منع سفر أي بوسني إلى المملكة المتحدة من دون تأشيرة. هكذا تجلى الغدر الإنكليزي في ذروة ازدرائه للآخرين. نظرًا إلى عدم وجود سفارة بريطانية تصدر هذه التأشيرات في سراييفو، فإن الطريقة الوحيدة المتاحة لعائلة بوسنية للحصول عليها هي أن تشق طريقها إلى سفارة بريطانية في بلد ثالث ... وعندها تدعي الحكومة البريطانية أن عثور العائلة على مكانٍ للجوء، ينفي حاجة بريطانيا إلى استقبالها. هكذا، بينما أدت ألمانيا والنمسا والدول الاسكندينافية دورالمضيف الكريم لمئات آلاف

اللاجئين اليوغسلاف بين عامي 1992 و1995، شهدت المملكة المتحدة في الواقع انخفاضًا في عدد طالبي اللجوء في هذه السنوات نفسها.
على الرغم من الوقت الطويل جدًا، الذي استغرقته واشنطن للتركيز على الأحداث في البلقان، من الواضح أن سجلها صارأفضل فور تدخلها هناك. في الواقع، حقيقة أن المبادرة الأميركية هي التي قادت قدمًا كل مرحلة من مراحل التدخل الدولي كانت مصدر إذلال متسلسل لحلفائها في أوروبا الغربية. لكن الولايات المتحدة جرجرت أقدامها أيضًا. والسبب يعود بمعظمه إلى إحجام المؤسسة العسكرية الأميركية عن الإقدام على أي مخاطرة، ولأن الكثير من السياسيين في الولايات المتحدة ظل مقتنعًا بأن لا "ناقة" لبلده ولا "جمل" في هذه الحرب. لم يكن نشر قوات حلف شمال الأطلسي في تلك الظروف المستجدة - أو أن تتدخل الولايات المتحدة من جانب واحد في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ليس لديها أي نزاع معها - فكرة يسهل ترويجها. كان الأمر، كما وصفه وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركي في ذروة حرب البوسنة هو: "مشكلة من الجحيم".
وفي ما يختص باليوغسلافيين أنفسهم، لم يحظَ أحد منهم بخروج مشرف من هذه المعمعة. لقد عجلت بلغراد بفشل النظام الفدرالي اليوغسلافي، لكن ليوبليانا وزغرب لم تأسفا لذهابه أيضًا. الصحيح أن فرض اقتراف مسلمي البوسنة جرائم حرب كانت محدودة - لكونهم غالبًا في موقع المعتدى عليه - ولحقت بهم أشد الخسائر إيلامًا على الإطلاق، وكان تدمير سراييفو محل أسى خاص. كانت العاصمة البوسنية، على الرغم من حجمها المحدود، مدينة كوزموبوليتانية حقًا، وربما آخر المراكز الحضرية المسكونية متعددة الإثنيات واللغات؛ فخر أوروبا الوسطى وشرق البحر المتوسط. سيعاد بناؤها، لكنها لن تتعافى أبدًا.
يعد المسلحون الكرواتيون، من ناحية أخرى، مسؤولين عن عدد لا يحصى من أعمال العنف ضد المدنيين: سواء بتوجيه من زغرب أو بمبادرة منهم. في موستار؛ وهي بلدة في غرب البوسنة تميزت بنسبة استثنائية من حالات الزواج المختلطة الأديان، وضع المتطرفون الكرواتيون نصب أعينهم طرد المسلمين والعائلات المختلطة من نصف المدينة الغربي، واستبدلوهم بفلاحين كروات استقدموهم إلى المدينة وصاروا متطرفين بسبب معاناتهم من التطهير العرقي في القرى، وفرضوا حصارًا على الأحياء الشرقية الإسلامية. وفي أثناء ذلك، قاموا في تشرين الثاني / نوفمبر 1993، بتدمير متعمد لأحد الجسور العثمانية العائدة إلى القرن السادس عشر على نهر نيريتفا؛ أحد رموز ماضي المدينة المندمج والمسكوني.
لذلك، ليس لدى الكرواتيين ما يفاخرون به. ومن بين جميع قادة ما بعد الحقب الشيوعية، الذين خرجوا من تحت الأنقاض، يعد فرانيو تودجمان أقلهم جاذبية بلا منازع. واعتمد أكثر من أي شخصٍ آخر مشروعًا شخصيًا لمسح الماضي

اليوغسلافي من ذاكرة مواطنيه: أزيلت بحلول آذار / مارس 1993 كلمة "يوغسلافيا" بالذات من الكتب المدرسية والمحاضرات والموسوعات وعناوين الكتب والخرائط المنشورة في كرواتيا الجديدة. ولم تبدأ الدولة الكرواتية، التي أسسها تودجمان، بحيازة صدقية إلا بعد وفاته لتعيد تموضع نفسها بوصفها مرشحةً لعضوية المجتمع الدولي.
لكن المسؤولية الأولى عن الكارثة اليوغسلافية يجب أن تقع في النهاية على عاتق الصرب، وزعيمهم المنتخب سلوبودان ميلوسوفيتش؛ إنه ميلوسوفيتش الذي دفع تنطحه للسلطة بقية الجمهوريات إلى الانفصال. كان ميلوسوفيتش من شجع أقرانه الصرب في كرواتيا والبوسنة على اقتطاع بؤر مناطقية لهم، ودعمهم بجيشه. وكان ميلوسوفيتش هو من أجاز ووجه الهجوم المتواصل على سكان يوغسلافيا الألبان، ما أدى إلى نشوب الحرب في كوسوفو.
كان لأفعال بلغراد وقع الكارثة على الصرب في كل مكان. فقد خسروا أراضيهم في منطقة كراپينا في كرواتيا. وأجبروا على القبول ببوسنة مستقلة والتخلي عن خطط لاقتطاع دولة صربية ذات سيادة من أراضيها. وهزموا في كوسوفو، وفر منها معظم سكانها الصرب لخوف مبرر من انتقام ألباني. وتراجع مستوى معيشتهم، في دويلة ما تبقى من يوغسلافيا (التي سعى حتى الجبل الأسود للانفصال عنها)، إلى أدنى مستوياته التاريخية. فاقم مسار الأحداث هذا "المناحة الذاتية" الجماعية الصربية القديمة عن مظلوميتهم التاريخية. وربما يصح القول إن الصرب هم أكبر الخاسرين في الحروب اليوغسلافية. وفي ذلك إشارة إلى حالة بلادهم التي جعلت حتى بلغاريا ورومانيا أرقى منها في مستويات المعيشة الحالية والآفاق المستقبلية.
لكن ينبغي ألا تحجب هذه المفارقة الساخرة عنا مسؤولية الصرب. إن الوحشية المروعة وسادية حروب الكرواتيين والبوسنيين - الاعتداءات المتسلسلة والحط من الكرامة والتعذيب والاغتصاب وقتل مئات الآلاف من مواطنيهم - ارتكبها رجال صرب، معظمهم من الشباب، وقد أثارتهم نوبات شديدة متواترة من الكراهية، من غير اكتراث لألم المعاناة تحت تأثير الدعاية وقيادة زعامات محلية استمدت التوجيه والسلطة من بلغراد. لم يخرج ما تلا ذلك عن المألوف؛ حدث ذلك في أوروبا قبل بضعة عقود، عندما ارتكب أناس عاديون، بذريعة الحرب، جرائم استثنائية في جميع أنحاء القارة.
ما من شك في أن في البوسنة على الخصوص تاريخًا استندت إليه الدعاية الصربية - تاريخ صور المعاناة السابقة التي دُفنت أسفل السطح المضلل مباشرة للحياة اليوغسلافية الهادئة في مرحلة ما بعد الحرب. لكن استحضار تلك الذاكرة، والتلاعب بها واستغلالها لأغراض سياسية، هو من صنع الرجال: رجل واحد لا غير. أقر سلوبودان ميلوسوفيتش بمكر لأحد الصحافيين في أثناء محادثات دايتون، بأنه لم يتوقع قط أن تطول الحروب كثيرًا في بلاده، لا شك

أبدًا في صحة ذلك. لكن هذه الحروب لم تندلع جراء جيشان إثني تلقائي. يوغسلافيا لم تقع، بل دُفعت، وهي لم تمت، بل قُتلت.
تعد يوغسلافيا أسوأ الحالات، لكن مرحلة ما بعد الشيوعية كانت صعبة في كل مكان. ترافق مسار الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية في البرتغال أو إسبانيا مع تحديث متسارع لاقتصاد زراعي متخلف - مزيج مألوف في ماضي بقية أوروبا الغربية، لكن الخروج من الشيوعية لا سابقة له. وصل حجم تنظير الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، الذي طال انتظاره، حد إثارة الغثيان في الأكاديميات والجامعات والمقاهي من بلغراد إلى بيركلي، لكن أحدًا لم يفكر في تقديم مخطط للانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية.
كان الإرث الاقتصادي الأكثر بروزًا من بين الموروثات الشيوعية المرهقة. اقترنت المنشآت الصناعية المتقادمة، في سلوفاكيا أو ترانسيلفانيا أو سيليزيا، الخلل الاقتصادي بانعدام الشعور بالمسؤولية البيئية. كان الاثنان وثيقي الصلة: تسميم بحيرة بايكال، واختفاء بحر آرال، والأمطار الحمضية التي تهطل على غابات بوهيميا الشمالية، لا تمثل كارثة بيئية فحسب، بل ورهن ضخم على حساب المستقبل. لا بد من تفكيك الصناعات القديمة قبل بدء الاستثمار في الجديدة، وأن يصلح شخص ما الدمار الذي أحدثته.
تولت الحكومة الاتحادية تسديد فاتورة إصلاح أضرار الشيوعية في المقاطعات الشرقية في ألمانيا. أنفقت "هيئة الائتمان على أملاك الشعب" (يراجع الفصل السابع عشر) مليارات الماركات الألمانية، على مدى السنوات الأربع التالية، على شراء وبيع المصانع والمنشآت الصناعية القديمة، وسداد مرتبات مستخدميها الفائضين عن الحاجة، وتخفيف عواقب أنشطتها بقدر الإمكان. لكن، على الرغم من النتائج المتفاوتة واقتراب الخزينة الاتحادية من الإفلاس، كانت ألمانيا الشرقية سابقًا محظوظة: سدد أقوى اقتصاد في أوروبا الغربية تكاليف انتقالها من الشيوعية، بينما تحمل الضحايا أنفسهم في أماكن أخرى تكلفة إعادة عجلة الحياة الاقتصادية.
واجهت حكومات ما بعد حقبة الشيوعية خيارًا حاسمًا. إما الانتقال دفعةً واحدةً بين عشية وضحاها من الاقتصادات الاشتراكية المدعومة إلى اقتصاد السوق الرأسمالي - مقاربة "الانفجار الكبير" - أو السير بحذر على طريق تفكيك أو بيع قطاعات "الاقتصاد الموجه" التي عانت من خلل فادح، مع الحفاظ لأطول مدة ممكنة على أكثر ما يحوز منها اهتمام السكان المحليين: الإيجارات الرخيصة، والوظائف المضمونة، والخدمات الاجتماعية المجانية. تماشت الاستراتيجية الأولى بصورة أفضل مع مقاربات السوق الحرة، المفضلة لدى الجيل الناشئ من اقتصاديي ورجال أعمال ما بعد الشيوعية. بينما اتصفت الثانية بحصافة أكبر من الناحية السياسية. تكمن المشكلة في أن أيًا من المقاربتين لا بد أن تتسبب، على المدى القصير (وربما ليس على المدى القصير فحسب)، بآلام وخسائر ملموسة: عندما تم تطبيق كلتاهما في روسيا برئاسة بوريس يلتسين،

انكمش الاقتصاد بصورة دراماتيكية لمدة ثماني سنوات، في أكبر نكسة شهدها اقتصاد رئيس في وقت السلم في التاريخ المعاصر.
بولندا هي أول من طبق، وبأكبر قدر من الاتساق، مقاربة "الانفجار الكبير"، بإشراف حازم من ليتشيك بالسيروفيتش (وزير المالية في البداية، ثم رئيس البنك المركزي في البلاد). أشار بالسيروفيتش إلى أن من الواضح أن بلدًا مأزومًا بكل شيء عدا مظهره، لا يمكن أن يتعافى من دون مساعدات دولية. لكن هذه المساعدات لن تأتي ما لم تضع بولندا هياكل ذات صدقية من شأنها طمأنة البنوك الغربية ووكالات الإقراض. إذًا ليس صندوق النقد الدولي من فرض تدابير قاسية على بولندا، بل إنها باستباقها قيود صندوق النقد الدولي، تستحق بولندا الحصول على المساعدة التي تحتاجها. والطريقة الوحيدة هي الإسراع في إنجاز ذلك في خلال شهر عسل ما بعد الشيوعية، وقبل أن يدرك الناس مقدار الألم الناجم عن هذه العملية.
هكذا، شرعت أول حكومة في مرحلة ما بعد الشيوعية في بولندا في تنفيذ برنامج إصلاحات طموح في كانون الثاني / يناير 1990: بناء احتياطيات النقد الأجنبي، ورفع الضوابط على الأسعار، وتشديد إجراءات الائتمان وخفض الدعم (أي السماح للمشاريع بالفشل) - جرى كل ذلك على حساب الأجور المحلية الحقيقية، التي انخفضت فورًا بحدود 40 في المئة. وباستثناء الاعتراف الصريح بحتمية البطالة (خفف منها إنشاء صندوق للدعم والمساعدة في إعادة تدريب المفصولين من أعمالهم)، لم يختلف الأمر كثيرًا عن محاولتين فاشلتين في خلال السبعينيات. أما الذي تغير حقًا فهو المناخ السياسي.
طبقت تشيكوسلوفاكيا المجاورة برنامجًا طموحًا مماثلًا بإشراف وزير المالية (ورئيس الوزراء لاحقًا) فاتسلاف كلاوس لكن بتركيز إضافي على قابلية تحويل العملة، وتحرير التجارة الخارجية، والخصخصة. تماشى كل ذلك مع "تاتشرية" كلاوس المعلنة بصراحة. وعلى غرار بالسيروفيتش وبعض الاقتصاديين الشباب في الكرملين، فضل كلاوس أسلوب "العلاج بالصدمة": بعد أن تبين له عدم وجود شيء يستحق لمحافظة عليه في الاقتصاد الاشتراكي، لم يرَ منفعة فائدة في تأخير التحول إلى الرأسمالية.
وقف على الطرف الآخر رجال من أمثال ميشيار في سلوفاكيا، وإلييسكو في رومانيا ورئيس وزراء أوكرانيا (ورئيسها لاحقًا) ليونيد كوتشما. توخيًا للحذر من إغضاب ناخبيهم، عملوا على تأخير إحداث التغيير أطول وقت ممكن (أعلنت أوكرانيا عن أول "برنامج إصلاح اقتصادي" في تشرين الأول / أكتوبر 1994)، وأصبحوا المترددين الوحيدين في تحرير الأسواق المحلية أو تقليص حصة مساهمة الدولة في الاقتصاد. ونافح كوتشما في أيلول / سبتمبر 1995 عن موقفه بعبارات مألوفة لمؤرخي المنطقة؛ التحذير من "التقليد الأعمى للتجارب الأجنبية".

بعد عبور الصف الأول من الدول الشيوعية السابقة مستنقع الترهل الاقتصادي في أوائل التسعينيات، عاودت الظهور على أسس أكثر أمنًا. وغدت قادرة على جذب المستثمرين الغربيين وتصور الارتقاء في نهاية المطاف إلى مصاف الاتحاد الأوروبي. ويتضح لأي زائر النجاح النسبي للاستراتيجيات الاقتصادية البولندية أو الإستونية مقارنة بحظوظ رومانيا أو أوكرانيا. في الواقع، على مستوى النشاط التجاري الصغير أو حتى التفاؤل العام، كانت الدول المتقدمة في أوروبا الشرقية أفضل حالًا من ألمانيا الشرقية سابقًا، على الرغم من الأفضليات الواضحة لهذه الأخيرة.

من المغري الاستنتاج بأن دول ما بعد الشيوعية الأكثر "تقدمًا"، مثل بولندا، أو جمهورية التشيك وإستونيا وسلوفينيا وربما هنغاريا، كانت قادرة على ردم الهوة بين اشتراكية الدولة وسوق الرأسمالية، في غضون بضع سنوات من عدم الاستقرار، ولو على حساب بعض مواطنيها الأكثر فقرًا وكبار السن. بينما ظلت دول الصف الثاني في البلقان والاتحاد السوفياتي السابق تعاني خلف دول الصف الأول، تشدها إلى الخلف نخبة حاكمة عديمة الكفاءة وفاسدة، لا تريد ولا ترغب في مجرد التفكير في التغييرات الضرورية.

هذا صحيح على وجه العموم. كان بعض الدول الشيوعية السابقة، سواءٌ بوجود كلاوس وبالسيروفيتش ونظرائهما الهنغاريين والإستونيين أو عدمه، سينجح أكثر من غيره في الطريق نحو اقتصاد السوق؛ إما لأنها شرعت به فعليًا قبل عام 1989، كما رأينا، أو لأن تشوهات الحقبة السوفياتية لم تكن مرَضيَةً إلى الحد الذي وصلت إليه جاراتها الأقل حظًا (تعبر المقارنة بين هنغاريا ورومانيا عن شيء في هذا الصدد). بطبيعة الحال لا يمكن تكرار معجزات التحول الاقتصادي التي حصلت في عواصم بعض الدول، مثل براغ أو وارسو أو بودابست، في أقاليمها البعيدة دائمًا. وحال اليوم كما الحال دائمًا في الماضي: الحدود الحقيقية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية لا تقع بين الدول، بل بين المراكز الحضرية المزدهرة والمناطق الريفية النائية المهملة والفقيرة.

لكن من الأمور المعبرة أن أوجه التشابه بين تجارب ما بعد الشيوعية في تلك البلدان أكثر دلالة من أوجه الخلاف بينها. واجهت النخب الحاكمة الجديدة، في كل بلد على حدة، على الرغم من كل شيء، الخيارات الاستراتيجية نفسها. واتصفت "رومانسية اقتصاد السوق" بالعالمية، كما عبر عنها بصيغة الرفض رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنوميردين. في كانون الثاني / يناير 1994[(381)]. كذلك تشابهت أيضًا الأهداف الاقتصادية العامة: تحرير الاقتصاد، والانتقال إلى أحد أشكال السوق الحرة، والوصول إلى الاتحاد الأوروبي (مصحوبًا بإغواءاته المغرية من مستهلكين أجانب واستثمار وصناديق دعم إقليمية، لتخفيف الألم المرافق لتفكيك الاقتصاد الموجه. تلك كانت النهايات التي سعى لأجلها الجميع تقريبًا). وفي أي حال، ليس ثمة بديل كما بدا لواسعي الاطلاع.

إذا كان ثمة خلافات عميقة في السياسة العامة في مجتمعات ما بعد الشيوعية، فلم يكن سببها أي انقسام واسع في الرأي حول الطريق الواجب اتباعه أو كيفية الوصول إليه. تمثلت القضية الحقيقية في كيفية التصرف بالموارد. ربما كانت اقتصادات الدول الشيوعية مشوهة وغير فعالة، لكنها اختزنت أصولًا ضخمةً ذات إمكانات واعدة: الطاقة والمعادن والأسلحة، والعقارات، الإعلام والاتصالات، وشبكات النقل، والكثير غيرها. زد على ذلك أن الوحيد في مجتمعات ما بعد الحقبة السوفياتية الذي عرف كيفية إدارة مختبر أو مزرعة أو مصنع، أو حاز خبرة في التجارة الدولية أو في تشغيل المؤسسات الكبيرة، أو عرف كيفية إنجاز الأمور، هو من جماعة الحزب نفسه: الإنتلجنسيا والبيروقراطية والنومنكلاتورا.
سيتولى هؤلاء - كحالهم في السابق - مسؤولية السياسة العامة في بلدانهم بعد عام 1989، إلى أن ينشأ في الأقل جيل جديد في حقبة ما بعد الشيوعية. لكنهم صاروا يعملون في مظهر جديد: بدلًا من العمل لمصلحة الحزب، سيعملون في الأحزاب السياسية المختلفة المتنافسة على السلطة. وبدلًا من استخدامهم من قبل الدولة، سيعملون بصورة مستقلة في سوق تنافسية مفتوحة من المهارات والسلع ورؤوس الأموال. وعندما باعت الدولة جميع أملاكها، من حقوق التنقيب إلى الشقق السكنية، تصدر هؤلاء (وكان معظمهم من الرجال، باستثناء لافت شكلته يوليا تيموشينكو رئيسة وزراء أوكرانيا المقبلة) عملية البيع والشراء.
الرأسمالية في الكتاب المقدس الذي انتشر في جميع أنحاء أوروبا ما بعد الشيوعية هي الأسواق. والأسواق تعني الخصخصة. انتشرت في أوروبا الشرقية بعد عام 1989 حمى بيع لا سابقة تاريخية لها لأصول القطاع العام. وقدمت عبادة الخصخصة في أوروبا الغربية، التي كانت نذرها تتجمع منذ أواخر السبعينيات (يراجع الفصل السادس عشر)، أنموذجًا للهرج والمرج للتراجع عن ملكية الدولة في الشرق. لكن لا شيء مشتركًا بينهما غير ذلك، لأن الرأسمالية ترافقت في نشأتها وتطورها في عالم الأطلسي وأوروبا الغربية على مدى أربعة قرون مع قوانين ومؤسسات وأنظمة وممارسات، اعتمدت عليها بصورة حاسمة في عملها وشرعيتها. لم يعرف العديد من بلدان ما بعد الشيوعية هذه القوانين والمؤسسات، وجرى التقليل من شأنها على نحو خطر من قبل كهنة أنصار السوق الحرة الجدد هناك.
النتيجة هي أن الخصخصة أخذت شكل الاختلاس. ظهرت أكثر ملامحها وقاحة في روسيا في ظل حكم بوريس يلتسين وأصدقائه، حيث انتقل اقتصاد ما بعد المرحلة الانتقالية إلى أيدي حفنة من رجال تحولوا إلى أثرياء استثنائيين. بحلول عام 2004، حاز 36 مليارديرًا روسيًا (الطغمة المالية) (oligarchs) حوالى 110 مليارات دولار أميركي؛ أي ما يعادل ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد برمتها. اختفى التمييز بين الخصخصة والابتزاز واللصوصية؛ توفر الكثير

للسرقة: النفط والغاز والمعادن، والمعادن الثمينة، وخطوط الأنابيب، بلا رادع من شيء أو أحد. جرى تفكيك الأصول والمؤسسات العامة، وأعاد المسؤولون تخصيصها بين بعضهم، منتزعين ومستحوذين بكل معنى الكلمة على كل ما وقعت عليه أيديهم، أو استطاعوا قانونيًا إلحاقه بجهات خاصة.
مثلت روسيا أسوأ الحالات، غير أن أوكرانيا جاءت بعدها مباشرةً. انتخب كوتشما وغيره من السياسيين بدعم مالي ضخم من "رجال الأعمال"، كعربون لمداخيلهم المستقبلية: السلطة هي الطريق إلى المال في أوكرانيا ما بعد الحقبة السوفياتية، وليس العكس. انتقلت الممتلكات العامة وقروض الدولة والإعانات مباشرةً من أيدي الحكومة إلى جيوب بضع عائلات. وتحول كثير منها إلى حسابات خاصة في الخارج. ولم يقدِم "الرأسماليون الجدد" على فعل أي شيء في الواقع. ما قاموا به هو مجرد تبييض الأصول العامة لمصلحة شخصية.
ازدهرت المحاباة بقدر ما كانت عليه في ظل الشيوعية، لكنها مالت نحو المزيد من تحقيق المكاسب الخاصة: عندما عُرضت شركة كيرفوريزستال أوكرانيا، وهي واحدة من أكبر مصانع الصلب في العالم (عمل فيها 42 ألف موظف، فيما بلغت أرباحها السنوية قبل الضرائب 300 مليون دولار، في بلد كان متوسط دخل الفرد الشهري فيه 95 دولارًا أميركيا)، للبيع في مرحلة متأخرة، في حزيران / يونيو 2004، لم يستغرب أحد في كييف رسو "العطاء" على فيكتور بينتشوك، وهو أحد أغنى رجال الأعمال في البلاد وصهر الرئيس الأوكراني.
لقيت أملاك الدولة في رومانيا وصربيا لمصير مماثل، أو لم يجرِ بيعها أصلًا، حيث تخطت زعامات السياسة المحلية الحديث الأولي عن الخصخصة، وفضلت الحفاظ على سلطتها ونفوذها على الطريقة القديمة. وعلى غرار الألبان، وسعيًا منهم لإشباع فوري للسوق، لجأ الرومانيون في المرحلة نفسها تقريبًا إلى التسويق الهرمي بدلًا من ذلك، على أمل تحقيق مكاسب ضخمة على المدى القصيرمن دون الوقوع في المخاطر. وفي ذروة تطبيقه، ساهم في إحدى تلك العمليات؛ وهي عملية احتيال "كاريتاس"، التي جرت بين نيسان / أبريل 1992 وآب / أغسطس 1994، حوالى 4 ملايين مشارك؛ أي حوالى خُمس سكان رومانيا تقريبًا.
عملت هذه البرامج الهرمية في الأغلب (التي شاعت في روسيا أيضًا)، على غرار الخصخصة "المشروعة"، لتمرير نقود القطاع الخاص إلى جيوب المافيات المتوضعة في شبكات الحزب القديمة والأجهزة الأمنية السابقة. وفي أثناء ذلك، ظلت 66 في المئة من الصناعة الرومانية في عهدة الدولة، بعد 14 عامًا من سقوط تشاوشيسكو / مع أن ملكية بعض الشركات الأكثر ربحية وجاذبية انتقلت إلى أيادٍ أخرى. وظل المستثمرون الأجانب، لسنوات عدة ولأسباب

مفهومة، حذرين من المخاطرة باستثمار أموالهم في هذه الدول: لا بد من موازنة احتمال العوائد الكبيرة مع الغياب المزمن للحماية القانونية.
حابى ميزان المخاطر في أماكن أخرى من أوروبا الوسطى المستثمرين الأجانب، لأن احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سرع الإصلاح المؤسسي والتشريعات اللازمة ليس إلا. ومع ذلك، نشأ الكثير من مشاريع الخصخصة الأولية في هنغاريا وبولندا، إما من تحول أنشطة السوق السوداء في الحقبة الشيوعية إلى أعمال مشروعة، أو من عملية بيع سريعة - لما تبين أنه أكثر أجزاء مؤسسات الدولة قابلية للاستمرار - إلى رواد الأعمال المحليين المدعومين بالنقد الأجنبي. وبعد 3 سنوات من قيام الثورة، لم يشترِ القطاع الخاص سوى 16 في المئة من الشركات المملوكة للدولة في بولنداً. أما في جمهورية التشيك، فقد تقرر تحويل المواطنين إلى أمة من الرأسماليين عبر وضع خطة قسائم سندات مبتكرة أتاحت للناس فرصة شراء أسهم في الشركات المملوكة للدولة. لكن أثرها الرئيس، على مدى السنوات القليلة التي تلت، اقتصر على وضع الأساس لفضائح مستقبلية وردات فعل سياسية على عملية "التربح" المستشرية.
الغياب الفعلي للمساهمة الغربية أحد أسباب التشوهات التي صاحبت عملية الخصخصة في أوروبا ما بعد الشيوعية. لكن يتعين القول بأن موسكو ووارسو كانتا عامرتين في البداية بالاقتصاديين الأميركيين الشباب المتفرغين لتعليم مضيفيهم كيفية بناء الرأسمالية. وأظهرت الشركات، ولا سيما الألمانية، اهتمامًا مبكرًا بالشركات الشيوعية المرموقة نسبيًا، مثل شركة سكودا التشيكية لصناعة السيارات [(382)]. لكن لم يكن للحكومات الأجنبية مشاركة فعلية ولا خطة مارشال ولا ما يمت لها بصلة من قريب أو بعيد: باستثناء روسيا، حيث تدفقت عليها مبالغ كبيرة من واشنطن على شكل منح وقروض للمساعدة على دعم نظام يلتسين - انتقلت من ثم إلى جيوب أصدقاء يلتسين وداعميه.
بدلًا من ذلك، لم يماثل الاستثمار الأجنبي الجهد المتواصل الذي سبق وساعد على إعادة بناء أوروبا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل حصلت مشاركات متفرقة من القطاع الخاص، كالتي أعقبت تسوية فرساي: الاستثمار في السراء، والانسحاب في الضراء [(383)]. لذا لم يتغير الحال عن الماضي، حيث تعين على الأوروبيين الشرقيين التنافس مع الغرب في مضمار غير متكافئ بشكل ملحوظ، افتقروا فيه إلى رأس مال محلي وأسواق خارجية، ولم يمكنهم غير تصدير مواد غذائية قليلة ربحية ومواد خام، وسلع صناعية واستهلاكية بقيت رخيصة، بفضل الدعم الحكومي وتدني الأجور.
ليس مفاجئًا ميل كثير من الحكومات الجديدة في مرحلة ما بعد الشيوعية، على غرار أسلافها في مرحلة ما بين الحربين، إلى حماية نفسها من التكاليف السياسية لهذا الوضع، من طريق فرض نظام حماية، اتخذ في هذه الحالة

شكل قوانين تقييدية للملكية الأجنبية للأراضي والشركات، والتي شجبها النقاد الأجانب، بشكل غير منطقي نسبيًا على أنها "نزوع قومي"، وهي الأصداء لجهود سابقة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من غير أن تحقق الكثير كما كان متوقعًا: بكبح الاستثمار الخارجي وتشويه السوق المحلية، أدت هذه الإجراءات إلى زيادة الفساد في عملية الخصخصة [(384)].

هكذا في مقابل كل فرد من الأوليغارشية الروسية ممن امتلك منزلًا ثانيًا في لندن أو كان لديه، أو من رجال الأعمال البولنديين الشباب المتحمسين ممن يقود سيارات "بي. أم. دبليو" ويحمل الهواتف الخليوية، كان ثمة الملايين من المتقاعدين الساخطين والعمال المسرحين بدت لهم فوائد الرأسمالية أمرًا غامضًا في أفضل الأحوال، علاوة على ملايين الفلاحين، الذين تعذر إعادة توزيعهم أو عدهم مكتفين ذاتيًا من الناحية الاقتصادية: بحلول نهاية القرن العشرين، أنتج القطاع الزراعي في بولندا 3 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه بقي يستحوذ على خُمس اليد العاملة. ظلت البطالة مستوطنة في العديد من الأماكن، وأطاح فقدان العمل بالتقديمات الرخيصة وغيرها من الفوائد التي صاحبت تقليديًا العمل في تلك البلدان. ومع ارتفاع الأسعار المضطرد، سواء بسبب التضخم [(385)] أو تحسبًا لدخول الأوروبيين، صار لدى أي شخص من ذوي الدخل الثابت أو الرواتب الحكومية (أي معظم المدرسين والأطباء والمهندسين الذين كانوا ذات مرة فخر الاشتراكية) سبب وجيه للتحسر على الماضي.

اشتكى بمرارة كثير من الناس في أوروبا الشرقية - وفي مقدمهم من تجاوز الـ 40 - من فقدانهم الأمن المعيشي وموائد الطعام والسكن والخدمات الرخيصة. لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم تواقون للعودة إلى الشيوعية. وكما قالت مهندسة عسكرية روسية متقاعدة في الـ 51 من العمر، تعيش مع زوجها المتقاعد بدخل قدره 448 دولارًا أميركيا في الشهر، لصحافيين أجانب في عام 2003: "نريد لحياتنا أن تكون سهلة مثلما كانت في الاتحاد السوفياتي؛ أي ضمان مستقبل جيد ومستقر وأسعار منخفضة، ومع هذه الحرية في الوقت نفسه والتي لم تكن متوفرة من قبل".

لكن استطلاعات رأي اللاتفيين، الذين يمكن أن يروعهم مجرد تخيلهم العودة إلى الحكم الروسي، أشارت إلى أنهم، خاصةً الفلاحين، مقتنعون أنهم كانوا أفضل حالًا في الحقبة السوفياتية. ربما هم على حق، ليس لمجرد أنهم فلاحون. في أواخر الثمانينيات، كان الأوروبيون الشرقيون قبل الثورات رواد سينما متعطشين. بحلول عام 1997، انخفض حضور السينما في لاتفيا بنسبة 90 في المئة. وينطبق هذا على كل مكان؛ انخفض في بلغاريا بنسبة 93 في المئة، وفي رومانيا بنسبة 94 في المئة، وانهار في روسيا بنسبة 96 في المئة. لكن المثير للاهتمام أن حضور السينما في بولندا، في السنوات نفسها، لم ينخفض إلا بنسبة 77 في المئة، وفي جمهورية التشيك بنسبة 71 في المئة،

وفي هنغاريا بنسبة 51 في المئة، أما في سلوفينيا فبالكاد انخفض. تشير هذه البيانات إلى وجود علاقة مباشرة بين الرفاه وارتياد السينما، وهو ما يؤكد التفسيرات التي قدمها أحد استطلاعات رأي البلغاريين بشأن تدني نسبة ارتياد السينما المحلية: أدى سقوط الشيوعية إلى توفر خيارات أفلام أفضل ... لكن الناس لم تعد تحتمل تكلفة التذاكر.
في هذه الظروف، دفع التحول الاقتصادي الصعب وغير الناجز في أوروبا الشرقية إلى بروز ملاحظة جونسونية تفيد بأنه على الرغم من عدم إنجازه بالشكل المطلوب، فإن مجرد القيام به يعد أمرًا مفاجئًا. وينطبق الشيء نفسه تمامًا على الانتقال إلى الديمقراطية. فباستثناء تشيكوسلوفاكيا، لا تحتفظ أي من المجتمعات الشيوعية السابقة الممتدة من فيينا إلى فلاديفوستوك بأي ذاكرة حية لحرية سياسية حقيقية، وكان العديد من المحللين المحليين متشائمين بشأن فرص التعددية السياسية. إذا انحطت الرأسمالية المفتقرة إلى القيود القانونية بسهولة إلى مستوى السرقة، يخشى عندها من مخاطر انزلاق الديمقراطية إلى مستوى ديماغوجيا تنافسية، في ظل غياب حدود مفهومة ومتفق عليها للخطاب العام والمنافسة السياسية.
لم يكن هذا الخوف غير منطقي. وعبر تركيز السلطة والمعلومات والمبادرة والمسؤولية في قبضة حزب الدولة، أوجدت الشيوعية مجتمعًا من أفراد لا يشتبهون ببعضهم ولا يشككون في أي ادعاءات أو وعود رسمية فحسب، بل وتعوزهم أيضًا خبرة المبادرة الفردية أو الجماعية، ويفتقرون إلى أي قاعدة يمكن على أساسها تبني أو اتخاذ خيارات عامة مدروسة. ليس من قبيل المصادفة أن ظهور الصحف المخصصة لتوفير المعلومات الموثوقة كانت المبادرة الصحافية الأكثر أهمية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي: "حقائق وحجج" في موسكو، "حقائق" في كييف.
كان كبار السن أقل الجميع تهيؤًا لإنجاز الانتقال إلى مجتمع مفتوح. تمتع جيل الشباب بفرص أفضل للحصول على المعلومات من التلفزيونات والإذاعات الخارجية، وبشكل متزايد من شبكة الإنترنت. لكن العامل، الذي جعل كثيرًا من الناخبين الشباب في هذه البلدان أكثر كوزموبوليتانيةً وحتى أكثر تمرسًا، أحدث هوةً بينهم وبين آبائهم وأجدادهم أيضًا. أظهر مسحٌ للشباب السلوفاكيين بعد عقد من استقلال بلادهم فجوةً واضحةً بين الأجيال. تبين أن الشباب على قطيعة تامة مع مرحلة ما قبل عام 1989، ولا يعرفون عنها سوى النزر اليسير، بل على العكس، اشتكوا من أن آباءهم يسيرون في عالم سلوفاكيا ما بعد الشيوعية الجديد الشجاع على غير هدى وبلا حول ولا قوة: إنهم غير قادرين على تقديم المساعدة والمشورة لأبنائهم.
من شأن هذه الفجوة بين الأجيال أن تستتبع عواقب سياسية في كل مكان، حيث بدا أن الناخبين من كبار السن والفقراء عرضةٌ للتأثر الدوري ببرامج الأحزاب التي تقدم بدائل عن الإجماع الليبرالي الجديد فيها حنين إلى الماضي

أو وطنية متطرفة. وإنه لأمر متوقع أن تكون هذه المشكلة أسوأ في بعض أجزاء الاتحاد السوفياتي السابق، حيث توجد أسوأ حالات التفكك والاختلال والجهل التام بالديمقراطية حتى الآن. أدى الفقر الطاحن وانعدام الأمن والاستياء من الثراء الجديد الفاحش، بحفنة قليلة من الناخبين من كبار السن وحتى الأصغر منهم نسبيًا، ولا سيما في روسيا وأوكرانيا، إلى الانجذاب بسهولة نحو السياسيين الاستبداديين. لذلك، فيما ثبت أن من السهل، بما فيه الكفاية في بلدان ما بعد الشيوعية، ابتكار دساتير أنموذجية وأحزاب ديمقراطية، يعد تشكل هيئة ناخبين قادرين على التمييز مسألة أخرى تمامًا.
جاءت الانتخابات الأولية في كل مكان لمصلحة التحالفات التي رتبت إطاحة النظام القديم؛ وهي الليبرالية أو يمين الوسط. لكن ردة الفعل العنيف الناجم عن المصاعب الاقتصادية وخيبات الأمل الحتمية عمل غالبًا لمصلحة الشيوعيين السابقين الذين "أعيد تدويرهم" الآن في إهاب "وطنيين".
كانت غرابة تحول النومنكلاتورا القديمة هذه أقل في حقيقتها مما بدت عليه للمراقبين الخارجيين. لدى الوطنية والشيوعية قواسم مشتركة، وهي تفوق بكثير ما لديهما مع الديمقراطية؛ إنهما تتشاركان، إذا جاز التعبير، في "لغة الخطاب" السياسي، بينما تستخدم الليبرالية لغة مختلفة تمامًا. إذا كان من عدو مشترك للشيوعية السوفياتية والوطنية التقليدية، فهو ليس سوى الرأسمالية أو "الغرب"، وأظهر ورثة الشيوعية براعةً في التلاعب بنزعة المساواة المأسوف عليها على نطاق واسع ("في ذلك الوقت، كنا جميعًا فقراء في الأقل")، لإلقاء اللوم على التدخل الأجنبي في إثارة مشكلات ما بعد الشيوعية.
لذلك، ليس ثمة تناقض خاص بشأن صعود كورنيليو فاديم تيودور، على سبيل المثال؛ المتملق الأدبي المعروف في بلاط نيكولاي تشاوشيسكو، الذي كرس نفسه لكتابة أناشيد تمجيد **الزعيم الأوحد**، قبل أن ينقلب من الشيوعية الوطنية إلى الوطنية المتطرفة. أسس في عام 1991، بأموال مهاجرين، حزب رومانيا الكبرى، الذي يحتوي برنامجه على التطلعات الوحدوية التواقة إلى الماضي، وما يرافقها من هجوم على الأقلية الهنغارية، والعداء الصريح للسامية. اختاره واحد من أصل 3 ناخبين رومانيين في الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول / ديسمبر 2000 في مواجهة البديل الوحيد المتاح، وعضو الجهاز الشيوعي السابق، إيون إلييسكو [(386)].
انزلق السياسيون الوطنيون، الذين انطلقوا من انتقاد الشيوعية، كما في حالة الحركة الروسية - الوطنية "حركة باميات" ("الذاكرة") (Pamyat)، بسهولة ملحوظة إلى حالة تعاطف متآلف مع الماضي السوفياتي، ومزجوا بين الاستياء الوطني المكبوت والحنين إلى التراث السوفياتي ومعالمه البارزة. يفسر هذا الخليط، بين الخطاب الوطني والتأسف على عالم السلطوية من النمط السوفياتي المفقود، شعبية الوطنيين الجدد في أوكرانيا وبيلاروسيا وصربيا

وسلوفاكيا، ونظرائهم في "أحزاب المزارعين" و"الأحزاب الشعبية" المختلفة، التي انتشرت في بولندا في نهاية التسعينيات، ولا سيما حزب الدفاع الذاتي بزعامة أندريه ليبر.

على الرغم من تشكيل الشيوعيين "المعاد تدويرهم" تحالفات واسعة النطاق مع الوطنيين الأصليين [387]، أثبت خطاب النزعة الوطنية الصريحة أنه الأقوى والأكثر ديمومةً في روسيا، الأمر الذي لا يستدعي الاستغراب: بحسب ما جرى على لسان فلاديمير زيرينوفسكي؛ وهو الشخصية العامة النارية الجديدة التي بنت خطابها الانتخابي على النزعة الروسية القديمة الوقحة في كراهية الأجانب: "أصبح الشعب الروسي أكثر الشعوب المذلولة على سطح هذا الكوكب". كان الاتحاد السوفياتي، مهما بلغ قصوره، قوة عالمية؛ عملاقًا إقليميًا وثقافيًا، والوريث والامتداد الشرعي للإمبراطورية الروسية. ويعد تفككه مصدر إذلالٍ عميق للروس من كبار السن، الذين تقاسم كثير منهم مشاعر استياء العسكريين السوفيات من ابتلاع حلف الناتو "للغرب الأدنى" الروسي، وعجز بلادهم عن منع ذلك. وصارت استعادة بعض "الاحترام" الدولي دافع كثيرٍ من سياسات موسكو الخارجية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهو ما يفسر كلًا من طبيعة رئاسة فلاديمير بوتين والدعم الواسع الذي تلقاه، على الرغم من (وبسبب) سياساته المحلية غير الليبرالية المتزايدة.

لم يتجه مواطنو أوروبا الوسطى في الإمبراطورية الروسية السابقة إلى هذا الشكل من الحنين لأسباب واضحة. لكن عالم الشيوعية المفقود اكتسب بعض الجاذبية حتى في ألمانيا الشرقية التي أظهرت استطلاعات الرأي فيها في منتصف التسعينيات اعتقادًا واسع النطاق بأنه، باستثناء حرية السفر ووسائل الإعلام الإلكترونية وحرية التعبير، كانت الحياة أفضل قبل عام 1989. وفي بلدان أخرى، أثارت حتى وسائل إعلام الحقبة الشيوعية القديمة بعض التعاطف. في عام 2004، كان مسلسل "الميجر زيمان" الذي يعاد عرضه البرنامج التلفزيون التشيكي الأكثر شعبيةً، وهو سلسلة تحقيقات من أوائل السبعينيات، بالكاد تتعدى مادة دعائية لمرحلة "التطبيع" في حقبة ما بعد عام 1968.

تفرد الحزب الشيوعي في جمهورية التشيك (إلى جانب فرنسا ودول الاتحاد السوفياتي السابق) بوقاحة الاحتفاظ باسمه القديم. لكن خمس الناخبين تقريبًا، في جميع دول أوروبا الوسطى ما بعد الشيوعية، دعم أحزاب "معارضة" متشابهة: معارضة للولايات المتحدة / الاتحاد الأوروبي / الغرب / الخصخصة ...، أو معارضة لها جميعًا في الأغلب. أما في البلقان على وجه الخصوص، فقد شكلت "معاداة أميركا" أو "مناهضة أوروبا" رمزًا لمناهضة الرأسمالية، وغطاءً للشيوعيين السابقين الذين لا يستطيعون التعبير بحرية عن حنينهم إلى الأيام الخوالي، لكنهم يتاجرون بها على شاكلة تصريحاتهم العلنية المموهة.

أظهر هذا التصويت الاحتجاجي، بشكل غير مباشر، تخوم التوافق التي لا غنى عنها في تحديد التيار السياسي الرئيس: لا يوجد سوى مستقبل واحد محتمل للمنطقة، وهو في الغرب، وفي الاتحاد الأوروبي، وفي السوق العالمية، مهما استغرق الأمر. ثمة القليل ما يميز الأحزاب المتنافسة الكبرى بصدد هذه الأهداف، وهي تفوز في الانتخابات من طريق انتقاد "فشل" سياسات خصومها، ثم تمضي قدمًا في تنفيذ برامج مماثلة بشكل لافت. والنتيجة هي ظهور لغة "خشبية" جديدة في السياسة العامة في أوروبا الوسطى والشرقية: "الديمقراطية"، "السوق"، "عجز الموازنة"، "النمو"، "المنافسة" - قلما تعني شيئًا أو تهم كثيرًا من المواطنين.

هكذا تسرب الناخبون الراغبون في تسجيل احتجاجهم أو التعبير عن آلامهم إلى الهوامش. عد المراقبون صعود الأحزاب المتطرفة الشعبوية - الوطنية، وقادتها الديماغوجيين في أوروبا ما بعد الشيوعية في مطلع التسعينيات بمثابة ردة فعل خطرًا ومناوئًا للديمقراطية، وارتدادًا رجعيًا لمنطقة متخلفة ظلت متجمدة على حالها طوال نصف القرن. لكن النجاح الذي حظي به يورغ هايدر في السنوات الأخيرة في النمسا، وجان ماري لوبان في فرنسا، وأشباههم القريبين في كل مكان من النرويج إلى سويسرا، أدى إلى تخفيف النغمة الاستعلائية في تعليقات أوروبا الغربية. الرجعية لا تحترم الحدود الجغرافية.

استتبع نجاح الديمقراطية السياسية، في العديد من البلدان الشيوعية السابقة، عواقب مختلطة على المثقفين الذين جاهدوا لتحقيقها. حافظ البعض، مثل آدم ميتشنيك في بولندا، على صوت مؤثر عبر الصحافة. أما آخرون، مثل يانوش كيس في هنغاريا، فقد انتقل من المعارضة الفكرية إلى السياسة البرلمانية (أصبح زعيمًا لحزب الديمقراطيين الأحرار)، ليعود مرةً أخرى إلى الحياة الأكاديمية فحسب، بعد بضع سنوات من الاضطراب المشهود. أخفق معظم المثقفين المعارضين القدماء في التحول إلى سياسيين أو شخصيات عامة بعد حقبة الشيوعية، ومن حاول منهم أظهر افتقارًا إلى الكفاءة يدعو للرثاء، ولم ينجحوا إلا بصفتهم رموز المرحلة الانتقالية. أما فاتسلاف هافل فحالته فريدة من نوعها، ومع ذلك لم يكن نجاحه "خارقًا".

وعلى حد ملاحظة إدموند بيرك المستخفة بالجيل السابق من المناضلين الثوريين: "إنهم الأفضل بالتأكيد، لكن كمنظرين فحسب". افتقر معظمهم إلى الاستعداد للخوض في القضايا السياسية والتقنية الشائكة التي برزت في العقد التالي، كما أنهم لم يكونوا مهيئين تمامًا لانهيار الوضعية العامة للمثقف على العموم، في ظل تغير عادات القراءة، وانصراف جيل الشباب عن المصادر التقليدية للتوجيه والآراء. ومما يؤسف له أنه بحلول منتصف التسعينيات، صار بعض دوريات جيل المثقفين السابق، التي كانت ذات مرة تحظى بالنفوذ هامشية على نحو محزن.

أدت **الدفاتر الأدبية** (*Zeszyty Literackie*) للكاتبة باربرا تورانزسك، وهي مجلة أدبية نالت إعجابًا واسعًا، وصدرت من باريس على أيدي جيل منفى "68" البولندي، دورًا رئيسًا في الحفاظ على الحوار الثقافي البولندي ما قبل عام 1989. أما الآن، وبعد إصدارها "المظفر" في عاصمة وطنها المحرر، صارت تكافح للحفاظ على 10 آلاف قارئ. وليست **المجلة الأدبية** (*Literární Noviny*)؛ الأسبوعية الثقافية التشيكية الأقدم والأكثر نفوذًا، أفضل حالًا، حيث لم يتعد تداولها 15 ألف نسخة في عام 1994. ولا يبدو أن هذه الأرقام، قياسًا إلى عدد السكان، تستحق عناء ناشري المجلات والدوريات الأدبية في معظم الدول الغربية. لكن هامشيتها المطردة في أوروبا الوسطى، مثلت تحولًا صادمًا في الأولويات الثقافية.

أحد أسباب تراجع المثقفين تقدم الشأن العملي لبناء اقتصاد السوق على التركيز الزائد على أخلاقيات معاداة الشيوعية وضرورة بناء مجتمع مدني يتسم بالوعي الأخلاقي لملء الفراغ القيمي بين الفرد والدولة. وفي غضون سنوات قليلة، أصبح "المجتمع المدني" في أوروبا الوسطى فكرة قديمة، لا يهتم بها سوى حفنة قليلة من علماء الاجتماع الأجانب. حدث شيء من هذا القبيل بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا الغربية (يراجع الفصل الثالث)، عندما تبددت النبرة الأخلاقية العالية للمقاومة في زمن الحرب، وحل محلها الشأن العملي لإعادة الإعمار، ومن ثم الحرب الباردة. لكن في حين تمتع الكتاب الفرنسيون والإيطاليون في تلك السنوات بجمهور كبير، بفضل مشاركتهم السياسية المعلنة على الملأ من بعض الوجوه، لم يحظَ نظراؤهم الهنغاريون أو البولنديون بهذا الامتياز.

أما المثقفون الذين أدوا قفزة ناجحة في الحياة العامة الديمقراطية فقد كانوا من "التكنوقراط" عمومًا - كالمحامين أو الاقتصاديين - ممن لم يؤدوا دورًا بارزًا في مجتمع المعارضة قبل عام 1989. وبما أنهم لم يؤدوا دور البطولة حتى ذلك الحين، فقد أعطوا صورة مطمئنة لأشباههم من مواطنيهم غير الأبطال مثلهم. بعد مدة وجيزة من حلول فاتسلاف كلاوس محل هافل رئيسًا لجمهورية التشيك في عام 2003، وضع النقاط على الحروف حين قال في خطبة رئاسية: "أنا شيء قليل من كل واحد منكم. لا شيوعيًا سابقًا ولا منشقًا سابقًا. لا من الأتباع ولا من الأخلاقيين، أنا بالذات من يشكل وجوده في المشهد تذكيرًا لكم بالشجاعة التي تفتقرون إليها: ضميركم المثقل".

أثارت الإشارة إلى الضمير المثقل مسألة مقلقة تتعلق بالقصاص - ما الذي فعله الناس في الماضي الشيوعي، وما الأمر الواجب حصوله، إن وُجد، في شأنهم الآن. كشف ذلك معضلة عويصة لجميع أنظمة ما بعد الشيوعية تقريبًا. فمن جهة، ثمة اتفاق واسع لم يقتصر على مثقفي الوعظ الأخلاقي على ضرورة كشف الجرائم السياسية التي ارتُكبت في الحقبة السوفياتية، وإظهارها على الملأ، ومعاقبة مرتكبيها. ما لم يتم الاعتراف علنًا بحقيقة

الماضي الشيوعي، سيكون الانتقال الصعب أصلًا إلى الحرية أصعب: سيقوم المدافعون عن النظام القديم بتبرئته من ذنوبه، وينسى الناس مغزى عام 1989.
من جهة أخرى، مكث الشيوعيون في الحكم أكثر من 40 عامًا في جميع هذه الدول - 50 عامًا في دول البلطيق، و70 في الاتحاد السوفياتي نفسه. ومارست دولة الحزب احتكار السلطة. وكانت قوانينها ومؤسساتها وشرطتها القوة الوحيدة على الأرض. وبمنظور رجعي، من يستطيع القول إن الشيوعيين ليسوا حكامًا شرعيين؟ اعترفت الحكومات الأجنبية بهم بالتأكيد حكامًا شرعيين، ولم يسبق لأي محكمة دولية أو جهة قضائية أن جرمت النظام الشيوعي. فكيف إذًا يعاقب أي شخص، بأثر رجعي، بتهمة طاعة القوانين الشيوعية، أو العمل لمصلحة الدولة الشيوعية؟
زد على ذلك أن بعضًا من أبرز من أطلق دعوة مبكرة للانتقام من الطغيان الشيوعي هم أنفسهم من أصل مشكوك فيه - غالبًا ما تداخل العداء للشيوعية في المزاج المشوش لأوائل التسعينيات مع حنين معين إلى الأنظمة التي أزاحتها الشيوعية. لم يكن الفصل سهلًا دائمًا بين إدانة الشيوعية وإعادة تقبل الأنظمة الفاشية التي سبقتها. أقر العديد من العقلاء بضرورة طي ملف المرحلة الستالينية: فات أوان معاقبة من اشترك في الانقلابات والمحاكمات الصورية والقمع في الخمسينيات، ولا سيما أن معظم ضحاياهم صاروا أمواتًا.
أرتأي أن الأفضل ترك مثل هذه الأمور للمؤرخين، الذين يتمتعون الآن بحق الوصول إلى المحفوظات، وبمقدورهم تبيان الحقيقة لمصلحة الأجيال القادمة. لكن ثمة اتفاق واسع في ما يتعلق بسنوات ما بعد الستالينية على ضرورة إجراء جردة حساب علنية لبعض أشنع الجرائم والمجرمين: قادة الحزب الشيوعي التشيكي الذين اشتركوا في إسقاط ربيع براغ، ورجال الشرطة البولنديون المسؤولون عن اغتيال الأب بوبيلو سكوزو (يراجع الفصل التاسع عشر)، والسلطات الألمانية الشرقية المسؤولة عن إصدار أمر بإطلاق النار على كل من حاول تسلق جدار برلين، وهلم جرّا.
لكن هذا يترك معضلتين عويصتين من دون حل. ما الذي ينبغي القيام به حيال أعضاء الحزب الشيوعي السابق ومسؤولي الشرطة؟ هل ينبغي معاقبتهم على أفعالهم الماضية إذا لم يُتَهموا بجرائم محددة؟ هل يتعين السماح لهم بالمشاركة في الحياة العامة؛ كرجال شرطة وسياسيين وحتى كرؤساء وزراء؟ ولم لا؟ ففي نهاية المطاف، شارك كثير منهم بفعالية في تفكيك أنظمتهم. لكن بخلاف ذلك، إذا فُرضت على الحقوق المدنية أو السياسية لهؤلاء قيود، فما هي مدة تطبيقها؟ وعلى أي مستويات من "النومنكلاتورا" تنطبق؟ تعد هذه الأسئلة قابلة للمقارنة على نطاق واسع بتلك التي واجهت الحلفاء المحتلين لألمانيا ما بعد الحرب، عندما حاولوا تطبيق برنامجهم لاجتثاث النازية، باستثناء

أن قرارات ما بعد عام 1989 لم يتخذها جيش احتلال، بل أحزاب معنية مباشرة.
تلك كانت إحدى المعضلتين العويصتين. أما الثانية فإنها من بعض الأوجه أكثر تعقيدًا، ولم تظهر إلا بمرور الزمن. لم تفرض الأنظمة الشيوعية حكمها على مواطنين مكرهين فحسب، بل وشجعتهم على التواطؤ في عملية قمعهم أيضًا، وذلك عبر التعاون مع الأجهزة الأمنية والإبلاغ عن أنشطة وآراء زملائهم وجيرانهم ومعارفهم وأصدقائهم وأقربائهم. يختلف حجم هذه الشبكة الخفية من الجواسيس والمخبرين من بلد إلى آخر، لكنها انتشرت في كل البلدان.
النتيجة هي أن المجتمع بأكمله صار تحت وطأة الشك - من الذي لم يعمل لمصلحة الشرطة أو النظام في وقت من الأوقات، حتى ولو عن غير قصد؟ وعلى المنوال نفسه، يصبح من الصعب التمييز بين تعاون المرتشي أو حتى المرتزق والجبان أو حتى الراغب في حماية عائلته. ربما يدفع المرء مستقبل أطفاله ثمنًا لرفضه تقديم تقرير إلى شتازي، الأمر الذي أسدل حجابًا رماديًا من الغموض الأخلاقي على الكثير من الخيارات الخاصة لأفراد لا حول لهم ولا قوة [(388)]. بالعودة إلى الوراء، من يستطيع تبرئة ساحته، خلا حفنة من المنشقين الأبطال الأشداء؟ اللافت أن العديد من هؤلاء المنشقين السابقين أنفسهم، وآدم ميتشنيك من أبرزهم، عارضوا بقوة معاقبة مواطنيهم.
نظرًا إلى كل ما ورد، كانت هذه الصعوبات شائعة في كل دول ما بعد الشيوعية، وتعامل معها كل بلد بطريقته الخاصة. ظل الماضي من دون مساس في الأماكن التي لم تشهد انتقالًا حقيقيًا؛ أي حيث بقي الشيوعيون أو أصدقاؤهم في السلطة تحت مسميات جديدة وبأجندات "غربية" مهربة. في روسيا، كما في أوكرانيا ومولدافيا وما تبقى من يوغسلافيا، لم تُطرح مسألة القصاص على بساط البحث أبدًا، وأُعيد بهدوء تدوير كبار مسؤولي النظام القديم في السلطة: شكَل الحرس الشيوعي القديم (النيابة العامة والشرطة والجيش والسلك الأمني)، في ظل حكم فلاديمير بوتين أكثر من نصف حكومة الرئيس غير الرسمية.
أما في ألمانيا، فقد أصيبت الأمة بالذهول جراء الكشف عن حجم بيروقراطية الدولة الأمنية ونطاقها. تبين أنه إضافةً إلى 85 ألف موظف بدوام كامل في شتازي، وصل عدد "المتعاونين غير الرسميين" معه إلى 60 ألف، والمخبرين المنتظمين إلى 110 آلاف، والمخبرين "بدوام جزئي" إلى أكثر من نصف مليون، والكثير منهم لا يعرف، ولا سبيل لديه حتى لمعرفة أنه مندرج في هذه الفئة [(389)]. تجسس الأزواج على زوجاتهم، ورفع الأساتذة تقارير عن طلابهم، وأبلغ الكهنة عن رعاياهم. وتوجد ملفات لـ 6 ملايين مواطن من سكان ألمانيا الشرقية سابقًا؛ أي ثلث سكانها. لقد أصبح المجتمع بأكمله فعليًا في حالة من الاختراق والتفتت والتلوث، أوصله إليها من نصب نفسه وصيًا عليه.

بهدف التخلص من "دمامل" الخوف والشك المتبادل، شكلت الحكومة الاتحادية، في كانون الأول / ديسمبر 1991، لجنة برئاسة الوزير اللوثري القس يواخيم غاوك، للإشراف على ملفات جهاز أمن الدولة (شتازي) ومنع إساءة استعمالها. يمكن المرء التحقق من وجود "ملف". ومن ثم يستطيع المجيء وقراءته أن شاء ذلك. وبذلك يتعرف على من وشى به، مع ما صاحب ذلك من عواقب محلية مدمرة في بعض الأحيان. لكن المواد لن تكون متاحة للعموم. ومع أنه حل محرج، لكنه أثبت نجاعته كما تبين: بحلول عام 1996، تقدم 1,145,000 مواطن بطلب الاطلاع على ملفاتهم. ليس ثمة وسيلة للتراجع عن الضرر الإنساني، لكن نظرًا إلى أن لجنة غاوك ائتُمنت على عدم إساءة استخدام سلطاتها، لم يجر على الإطلاق استغلال المعلومات التي كانت بحوزتها لتحقيق مكاسب سياسية.
حال الخوف من استغلال كهذا دون اتخاذ إجراءات مماثلة في أماكن أخرى في أوروبا الشرقية. أصبحت اتهامات التعاون السابق في بولندا طريقة مألوفة في تشويه صدقية المعارضين السياسيين - اتهم حتى ليخ فاليسا في عام 2000 بالتعاون مع جهاز الاستخبارات السابق، لكن التهمة لم تعلق في الأذهان. وهدد أحد وزراء داخلية مرحلة ما بعد الشيوعية بنشر أسماء جميع خصومه السياسيين الذين لوثتهم وصمة التعاون. كان التحسب الحذر من بروز مثل هذا السلوك الذي دعا ميتشنيك وآخرين إلى اختيار شطب الماضي الشيوعي نهائيًا بكل بساطة والمضي قدمًا. وتماشيًا مع هذا الرأي، عارض ميتشنيك في عام 2001 حتى الجهود الرامية لمحاكمة الرئيس الشيوعي السابق ياروزلسكي (78 عامًا حينذاك) بتهمة إعطاء الأوامر في عام 1970 بإطلاق النار على العمال المضربين. الذاكرة الحية للأحكام العرفية وعواقبها، جعلت من غير الحكمة في عام 1989 فتح ملفات الماضي، وتقويم مستوى الذنوب. وحين صار القيام بذلك آمنًا، كانت الفرصة قد ضاعت، واتجه الانتباه الشعبي إلى مكان آخر، وبدت قضية إقرار العدالة بمفعول رجعي متأخر أشبه بالانتهازية السياسية.
صدر في لاتفيا مرسوم يقضي بحرمان أي شخص لديه سجل في التورط مع الـ كي جي بي من شغل وظائف عامة لمدة 10 سنوات. واعتبارًا من عام 1994 تمتع مواطنو لاتفيا، تبعًا للأنموذج الألماني، بحرية الاطلاع على ملفاتهم المحفوظة لدى شرطة الحقبة الشيوعية. لكن المحتويات لا تنشر علنًا إلا إذا تقدم الشخص لشغل منصب وظيفي، أو سعى للعمل في مجال إنفاذ القانون.
في بلغاريا سارت الحكومة الجديدة على خطى الممارسة الفرنسية ما بعد فيشي، وأسست محاكم خُولت فرض "التجريد المدني" المدانين بارتكاب جرائم معينة ذات صلة بالنظام السابق.
وفي هنغاريا، خلق الدور الحميد للحزب الشيوعي، في خروجه من السلطة، صعوبةً في تبرير إجراءات تطهير أو عقاب على خطاياه السابقة - بخاصة لأن نقطة الخلاف الرئيسِة، في هنغاريا ما بعد كادِار، هي أحداث 1956 بطبيعة

الحال، وهو تاريخ أصبح غابرًا بالنسبة إلى أغلبية السكان. وفي رومانيا المجاورة، حيث توفرت بالفعل أسباب راهنة كثيرة للقصاص، تعثرت جهود إنشاء نسخة محلية عن لجنة غاوك لعدة سنوات، تحت ضغط المعارضة الشديدة من جانب النخبة السياسية في مرحلة ما بعد الشيوعية، حيث من المؤكد ثبوت تورط كثير من نجومها (بدءًا من الرئيس إليسكو نفسه) في أي تحقيق جاد بشأن أعمال نظام تشاوشيسكو. تم في نهاية المطاف تدشين الكلية الوطنية لدراسة محفوظات الجهات الأمنية "سيكوريتاتا"، لكنها لا تتمتع على الإطلاق بالسلطات المخولة للأصل الألماني.

لم تتوصل أي من هذه الدول إلى صيغة تعامل مع الماضي الشيوعي تؤدي إلى حل للمشكلة يحظى برضى جميع الأطراف أو يتصف بالعدالة الكاملة. لكن الحل الذي اعتمدته تشيكوسلوفاكيا أثار جدلًا تجاوز حدود البلاد. وصلت الستالينية إليها متأخرة، ودامت أطول من أي مكان آخر. وذكرى "التطبيع" البشعة لم تزل حية. وفي الوقت عينه، تمتعت الشيوعية في المنطقة التشيكية بركيزة سياسية أكثر صلابة مقارنة بأي مكان آخر في أوروبا الشرقية. وأخيرًا، ثمة شعور وطني ما بالانزعاج من وقع تكرار فشل تشيكوسلوفاكيا الواضح في مقاومة الطغيان؛ في عامي 1938 و1948 وبعد عام 1968. ولسبب أو لآخر، عانى البلد ككل، كما بدا في أعين أصلب نقاده المحليين، من تأنيب الضمير. عرف فاتسلاف كلاوس عما كان يتحدث.

أثار أول تشريع صدر في حقبة ما بعد الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا قليلًا من الجدل؛ قانون عام 1990 الذي رد الاعتبار لجميع المحكومين بطريقة غير شرعية بين عامي 1948 و1989. وصلت مبالغ التعويضات المدفوعة في نهاية المطاف إلى 100 مليون يورو. لكن تلا ذلك إصدار قانون "تطهير" [(390)] (تم تجديده لمدة 5 سنوات في عام 1996، ثم جُدد مرة أخرى عند انتهاء مدته في أول القرن الحادي والعشرين)، رمى إلى التفتيش عن أي ارتباطات مع الأجهزة الأمنية السابقة عند جميع الموظفين العموميين الحاليين والمحتملين. لكن هذا الهدف الشرعي السليم، أفسح مجالًا واسعًا للانتهاكات. واتضح أن العديد من الأسماء، الموجودة على قوائم مخبري الشرطة السرية السابقة، هي مجرد أسماء "مرشحة". شملت القائمة أسماء رجال ونساء كان النظام يأمل بإخضاعهم، منهم عدد من الكتاب التشيكيين المعروفين، حتى إن بعضهم لم يكن مقيمًا في البلاد.

سرعان ما وجدت قوائم الشرطة السرية طريقها إلى الصحافة، ونشرها وروج لها سياسيون ومرشحون لعضوية البرلمان، على أمل تشويه سمعة خصومهم. وفي سياق تراشق الاتهامات، ورد حتى اسم هافل لمرة واحدة كمرشح للتجنيد في شبكة جواسيس الشرطة. كما حذر بعض النقاد من أن ملفات الشرطة السرية مليئة ببيانات غزيرة عمن سعت لتجنيدهم، لكنها التزمت الصمت التام حيال هويات رجال الشرطة الذين كانوا يقومون بالتجنيد. أظهر

رسم كرتوني في صحيفة **الشعب** اليومية (*Lidové Noviny*) رجلين يتحدثان أمام البرلمان في براغ: يقول أحدهم "أنا لست قلقًا حيال التطهير، لم أكن مخبرًا يومًا. أنا أصدرت الأوامر فحسب" [(391)].

ليس التطهير إجراءً عقابيًا، لكنه سبب حرجًا بالغًا للكثيرمن ضحاياه؛ "تسميتهم والتشهير" بهم من دون وجه حق. والأخطر ربما، أنها استُخدمت علنًا منذ البداية كأداة سياسية. وكانت إحدى القضايا، التي وضعت حدًا لتحالف المنتدى المدني السابق، وقوف معارضين قدماء ضد القانون الجديد (وهافل منهم)، بينما دعمه كلاوس بحماسة كأداة "لفرز المواقف" (وإحراج منتقديه من المنشقين السابقين، وبعضهم من الإصلاحيين الشيوعيين السابقين). الجدير بالذكر أن فلاديمير ميشيار عارض في سلوفاكيا أيضًا قانون التطهير، لأسباب ليس أقلها ما أشيع على نطاق واسع عن صلاته بالشرطة السرية السابقة، مع أنه أنه حالما حقق استقلال بلاده، جير كثيرًا من المعلومات الموجودة في ملفات الشرطة لأهدافه السياسية الخاصة.

أظهرت السنوات الـ 12 الأولى من تطبيق قانون التطهير أضرارًا مباشرة قليلة نسبيًا. وجرى تطبيقه على حوالى 300 ألف شخص: لم يحصل حوالى 9 آلاف ممن تقدم بطلب الحصول على موافقة؛ وهو عدد قليل لافت مقارنة بنصف المليون ممن فقدوا وظائفهم أو طُردوا من الحزب، بعد عام 1968، من التشيكيين والسلوفاكيين. لكن التأثير الدائم للتشريع تمثل في المرارة، التي خلفها وراءه، وساهمت في السخرية المنتشرة على نطاق واسع في المجتمع التشيكي، حيال الشكل الذي انتهت إليه "الثورة المخملية". بدا أن هدف "عمليات التطهير" في جمهورية التشيك أقرب إلى إضفاء الشرعية على النخبة الجديدة منه إلى تعاطيها النزيه مع الماضي البائد.

تبنى البرلمان التشيكي، في تموز / يوليو 1993، "قانون عدم شرعية النظام الشيوعي ومقاومته"؛ والذي أعلن من الناحية الفعلية الحزب الشيوعي منظمةً إجرامية. كان هذا القانون سيجرم الملايين من أعضاء الحزب السابقين من الناحية النظرية. لكن تأثيره لم يتعد الجانب الخطابي البحت، ولم يستتبعه أي إجراء. وبعيدًا عن نزع صدقية الشيوعية، وإضفاء المشروعية على الإطاحة بها، اقتصر تأثير القانون على تأكيد الانفصال المتشكك [عن الموضوع] للجمهور المستهدف. كشفت استطلاعات الرأي، بعد 10 سنوات من صدور القانون، أن واحدًا من كل خمسة ناخبين تشيكيين فضلوا الحزب الشيوعي الجامد عقائديًا (والقانوني تمامًا)، والذي ظل أكبر منظمة سياسية في البلاد، بأعضائه الذين بلغ عددهم 160 ألف عضو.

قراءات إضافية

After Milosevic: A Practical Agenda for Lasting Balkans Peace. Brussels: International Crisis Group, 2001.

Andjelic, Neven. *Bosnia - Herzegovina. The End of a Legacy*. London: Frank Cass, 2003.

Biserko, Sonja. *In the Name of Humanity*. Belgrade: Helsinki Committee for Human Rights in Serbia, 1996.

Burg, Steven L. & Paul Shoup. *The War in Bosnia - Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention*. Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1999.

Drakulic, Slavenka. *The Balkan Express: Fragments from the other Side of War*. New York: Norton, 1993.

______. *Café Europa: Life after Communism*. New York: Norton & Co., 1997.

Frydman, Roman et al. *The Privatization Process in Central Europe*. Budapest: Central European University Press, 1993.

______. *The Privatization Process in Russia, Ukraine, and the Baltic States*. Budapest: Central European University Press, 1993.

Gal, Susan & Gail Kligman. *The Politics of Gender after Socialism: A Comparative - historical Essay*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Holbrooke, Richard. *To End a War*. New York: Random House, 1998.

Holmes, Leslie. *The End of Communist Power: Anti - corruption Campaigns and Legitimation Crisis*. New York: Oxford University Press, 1993.

Jones, Derek C. & Jeffrey B. Miller. *The Bulgarian Economy: Lessons from Reform during Early Transition*. Aldershot: Ashgate, 1997.

Krastev, Ivan. *Shifting Obsessions. Three Essays on the Politics of Anticorruption*. Budapest: Central European University Press, 2004.

Linz, Juan J. & Alfred C. Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation. Southern Europe, South America, and Post - communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

McFaul, Michael & Kathryn Stoner - Weiss. *After the Collapse of Communism: Comparative Lessons of Transition*. New York: Cambridge University Press, 2004.

Medvedev, Roy. *Post - Soviet Russia: A Journey through the Yeltsin Era*. New York: Columbia University Press, 2000.

Meier, Andrew. *Black Earth. Russia after the Fall*. London: HarperCollins, 2004.

Mungiu, Alina & Ivan Krastev. *Nationalism after Communism: Lessons Learned*. Budapest: Central European University Press, 2004.

Pinson, Mark & Roy P. Mottahedeh. *The Muslims of Bosnia - Herzegovina: Their Historic Development from the Middle Ages to the Dissolution of Yugoslavia*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996.

Reddaway, Peter & Dmitri Glinski. *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism against Democracy*. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2001.

Remnick, David. *Resurrection: The Struggle for a New Russia*. New York: Vintage Books, 1998.

Rupnik, Jacques (ed.). *International Perspectives on the Balkans*. Clementsport, NS: Press of the Pearson Peacekeeping Centre, 2003.

Siegelbaum, Lewis H. & Daniel J. Walkowitz. *Workers of the Donbass Speak: Survival and Identity in the New Ukraine, 1989 - 1992*. Albany: State University of New York Press, 1995.

Simms, Brendan. *Unfinest Hour. Britain and the Destruction of Bosnia*. London: Penguin Books, 2002.

Smith, Graham. *Nation - building in the Post - Soviet Borderlands: The Politics of National Identities*. Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press, 1998.

Soros, George. *Underwriting Democracy: Encouraging Free Enterprise and Democratic Reform among the Soviets and in Eastern Europe*. New York: Public Affairs, 1991.

Stark, David Charles & László Bruszt. *Postsocialist Pathways. Transforming Politics and Property in East Central Europe*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Szporluk, Roman. *National Identity and Ethnicity in Russia and the New States of Eurasia*. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1994.

Teitel, Ruti G. *Transitional Justice*. New York: Oxford University Press, 2000.

Tismaneanu, Vladimir. *Fantasies of Salvation. Democracy, Nationalism, and Myth in Post - communist Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Ugrešic, Dubravka. *The Culture of Lies: Antipolitical Essays*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1998.

Verdery, Katherine. *What was Socialism, and What Comes Next?*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996.

Wedel, Janine R. *Collision and Collusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe, 1989 - 1998.* New York: St. Martin's Press, 1998.

(369) عُدت زغرب وبلغراد وسكوبي (عاصمة مقدونيا) من أسرع المدن نموًا في أوروبا الوسطى بين عامي 1910 و1990.
(370) "علينا قتل بعض الصرب، وإبعاد آخرين، وإجبار من يتبقى على اعتناق الكاثوليكية" - وزير الشؤون الدينية في منظمة أوستاش متحدثًا في زغرب في 22 تموز / يوليو 1941.
(371) في زيارته "لتقصي الحقائق" إلى سكوبي بعد حرب كوسوفو في عام 1999، قال رئيس الوزراء المقدوني "سرًا" للمؤلف: الألبان (بمن فيهم زميله في الوزارة الذي كان قد غادر الغرفة للتو) ليسوا جديرين بالثقة: لا يمكنك تصديق حرف واحد مما يقولون. إنهم ببساطة ليسوا مثلنا. فهم ليسوا "مسيحيين".
(372) بطبيعة الحال لم يكن الأمر هكذا بالنسبة إلى الكرواتيين وغيرهم، الذين يستشهدون بهيمنة الصرب على الجيش الوطني (في عام 1984، بلغت نسبة الضباط الصرب 60 في المئة، وهو انعكاس متناسب لنسبة الصرب من مجموع السكان ككل، لكن لا مزيد من التأكيدات بشأن ذلك)، وبحصة بلغراد غير المتكافئة من ناحية الاستثمار والإنفاق الاتحادي.
(373) لأن المظهر أو اللهجة لا يمكنها تأكيد الهوية الإثنية في يوغسلافيا، فقد اعتمدت الميليشيات الجوالة على القرويين لـ "الإشارة بالإصبع" على جيرانهم من العائلات، الذين تعايشوا وتجاوروا معهم غالبًا بسلام، وأحيانًا كأصدقاء لسنوات، بل حتى لعقود.
(374) تواطأت وكالات الأمم المتحدة في البلقان بين عامي 1992 و1994 مع صرب البوسنة - منحتهم، على سبيل المثال، حق النقض على كل ما / من يدخل أو يخرج من العاصمة المحاصرة سراييفو.
(375) أقيم حفل التوقيع في باريس تحت إصرار الفرنسيين - ضرب من المبالغة في الاحتفالية لمجرد صرف الانتباه عن إحجام فرنسا السابق عن التحرك ضد الصرب.
(376) استُبدلت قوة حفظ الاستقرار، التي يقودها حلف الأطلسي، بقوات الاتحاد الأوروبي "أوفور" في 2 كانون الأول / ديسمبر 2004.
(377) ادعى رئيس وزراء اليونان العجوز أندرياس باباندريو، وهو يتلاعب بالمشاعر القومية لغايات انتخابية، أن مصطلح "مقدونيا" جزء من تراث بلاده القديم، ولا ينطبق إلا على شمال اليونان نفسها. وإذا أطلقت دولة سلافية - مقتطعة من جنوب يوغسلافيا - على نفسها هذا الاسم فلا بد أن لها أهدافًا إلحاقية. لكن الذي لم يعترف به باباندريو أن العديد من "يونان" مقدونيا اليونانية يتحدرون من أصل سلافي، ولو أنهم أصبحوا يونانيين من الناحية الرسمية لغايات وطنية.

(378) بعد تزوير فاضح لنتائج الانتخابات المحلية، تظاهر الطلاب الصرب لمدة 3 أشهر في شوارع بلغراد في شتاء 1996، احتجاجًا على دكتاتورية ميلوسوفيتش مطالبين بالتغيير. لم يتلقَ هؤلاء أي دعم أو تشجيع من القوى الغربية التي عدت ميلوسوفيتش عامل استقرار في سنوات ما بعد دايتون، ولم تحرك ساكنًا لإضعاف موقفه.

(379) أصرت بلغراد والمنافحون عنها، مثلما ردت على فظائع سراييفو، على أنها إما لم تحدث قط، أو أنها حدثت - عندما تعذر إنكارها - بسبب "استفزاز" الضحايا أنفسهم.

(380) أثار أداء جانفيه مطالبات، في فرنسا وأماكن أخرى، بتحميله جزءًا من المسؤولية عن المجزرة اللاحقة.

(381) إلى درجة اضطرار الجيل الشاب، المتوجه نحو السوق والتواق إلى التخلص من أعباء ماضي بلده، إلى استحضار نزعة امتثالية جديدة، بدل اللغة الخشبية الشيوعية العامة: تملق أعمى لأناشيد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد المبارك، الذي لا تعتريه أي شوائب بسبب تكلفته الاجتماعية.

(382) ما أدى إلى ارتفاع منسوب العصبية القومية، الناجم عن احتمال "إعادة امتصاص براغ" في فضاء ازدهار ألمانيا الكبرى. تقول نكتة شعبية: "عندي بعض الأخبار الجيدة وبعض الأخبار السيئة حول آفاق ما بعد الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا". "الخبر السار، أن الألمان قادمون!"، "أما الخبر السيئ، فهو أن الألمان قادمون".

(383) شكلت إستونيا استثناء ملحوظًا في هذا السياق، بسبب استفادتها الكبيرة من "تبني" جيرانها الاسكندينافيين الفعلي لها. وعندما غادرت منطقة الروبل في عام 1992، شكلت تجارتها مع الاتحاد السوفياتي السابق 92 في المئة. وبعد 5 سنوات، أصبح أكثر من ثلاثة أرباع تلك التجارة مع الغرب، ومعظمها عبر البلطيق.

(384) وعدم الكفاءة؛ تجلت إحدى مفارقات طقوس الخصخصة في أوروبا الشرقية في أن المزارع الجماعية، التي كانت تحرث بالجرارات، لم تعد قابلة للحراثة إلا يدويًا بعد تجزئتها إلى قطع صغيرة.

(385) وصل معدل التضخم السنوي في أوكرانيا ما بعد الشيوعية إلى 5.371 في المئة بحسب تقديرات عام 1993.

(386) ربما تتمتع رومانيا بحالة فريدة من نوعها؛ في أثناء الانتخابات البلدية في بوخارست عام 1998، غطى حزب العمال الروماني المدينة بصور نيكولاي تشاوشيسكو. كُتب عليها "لقد قتلوني"، "هل حالتك أفضل الآن؟ تذكر كل ما أنجزتُه للشعب الروماني".

(387) وحتى أحيانًا مع الفاشيين المتعصبين، التواقين إلى أيام الحرب العالمية الثانية الذهبية، ولا سيما في كرواتيا.

(388) قد لا يغطي هذا الحجاب التوجهات الأنانية لبعض الكتاب البارزين، الذين لو رفضوا تقديم خدماتهم لربما لم يخاطروا إلا بالقليل على سبيل المثال، خبا الإعجاب بشكل أو بآخر بأدب كريستا فولف، المتباهية بأسلوب ازدواجية الضمائر، في ضوء ما كُشف في وقت لاحق عن تعاونها مع شتازي.
(389) على سبيل المقارنة، وصل عدد أفراد الغستابو في عام 1941 إلى أقل من 15 ألف؛ وهم مكلفون بمراقبة ألمانيا الكبرى بأكملها.
(390) من كلمة lustrace التشيكية التي تعني "إظهار"، على الرغم من أن الترجمة تحمل دلالات التطهير / التنظيف أيضًا.
(391) أنا مدين بهذا المرجع للدكتور جاك روبنيك.

الفصل الثاني والعشرون: أوروبا القديمة والجديدة

"عليك أن تتساءل؛ لماذا تبدو أوروبا عاجزة عن تنفيذ أعمال حاسمة على أرضها؟"

ريتشارد هولبروك

"لو قُيض لي أن أبدأ من جديد، لبدأت بالثقافة"

جان مونيه

"يستطيع الحب على الدوام أن يؤلف قلوب عدد كبير من الناس، ما دامت توجد بقية باقية تتلقى مظاهر عدوانيتهم"

سيغموند فرويد

"ما كنه هذه التركيبة الغريبة المؤلفة من بطالة دائمة لـ 11 في المئة من السكان، مع شعور عام بالرخاء النسبي من جانب أغلبية السكان؟"

بيتريس ويب (1925) لم يقتصر المزاج السياسي الانقسامي في التسعينيات على دول الشرق الشيوعي السابق. انتاب الغرب أيضًا الحاجة الملحة نفسها إلى التفلت من قيود الحكم المركزي، أو بالأحرى التخلي عن مسؤوليتهم تجاه مواطنيهم الفقراء في المقاطعات البعيدة. وخضعت الوحدات الإقليمية الراسخة في أوروبا الغربية، من إسبانيا حتى المملكة المتحدة، إلى أشكال من اللامركزية الإدارية الواسعة، على الرغم من نجاح تلك الوحدات جميعًا، بهذا القدر أو ذاك، في الحفاظ على شكل الدولة الوطنية التقليدي في الأقل.

ظهرت نزعة الطرد المركزي هذه بالفعل منذ عقود خلت في بعض الأماكن، كما رأينا في الفصل السادس عشر. في إسبانيا، تم الاعتراف بمطالب الحكم الذاتي القديمة في الدستور الجديد، سواء في كتالونيا أو الباسك، وانبثقت في خلال جيل واحد، ولا سيما في كتالونيا، دولة - أمر واقع - داخل الدولة، تتمتع بلغتها ومؤسساتها ومجالس حكمها الخاصة. وبفضل قانون التطبيع اللغوي (كذا) الصادر في عام 1983، أصبحت اللغة الكتالونية "اللغة السائدة في التعليم". وبعد مرور 10 سنوات، أصدر الجنراليتات (Generalität) (البرلمان الكتالوني) مرسومًا، يقضي باستخدام الكتالونية حصرًا في رياض ومدارس الأطفال. ليس مستغربًا إذًا، حتى مع بقاء القشتالية الإسبانية متداولة في كل مكان، أن يشعر الشباب بالراحة أكثر عند التحدث بالكتالونية.

لم تكتسب أي من المناطق الإسبانية الأخرى هذه الدرجة من التميز الوطني، لكن أيًا منها لا يتمتع بالثقل نفسه داخل البلد ككل. ففي عام 1993، ساهمت كتالونيا؛ وهي واحدة من 17 منطقة إسبانية، بحوالى خُمس الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. واستقبلت أكثر من ربع مجمل الاستثمارات الأجنبية في إسبانيا، وصب معظمها في برشلونة؛ عاصمة الإقليم المزدهرة. فاق معدلُ دخل الفرد في الإقليم ككل المعدل الوطني بنسبة 20 في المئة. لو أن كتالونيا دولة مستقلة، لكانت إحدى أكثر الدول ازدهارًا في القارة الأوروبية.
يعود أحد أسباب صعود الهوية الكتالونية المميزة إلى مشاعر الاستياء، التي تسهل إثارتها، الناجمة عن توقع مساهمة كبيرة للكتالونيين في الخزانة الوطنية، إلى حد ما جراء إنشاء صندوق التعويضات المشتركة بين الأقاليم في عام 1985 لمساعدة أفقر أقاليم إسبانيا. لكن كتالونيا، مثل بلاد الباسك وغاليسيا ونافار، وغيرها من الأقاليم الجديدة العازمة على تحقيق استقلالها الذاتي، استفادت أيضًا من تفريغ "الأسبنة". استغل فرانكو حتى النهاية السلسلة التقليدية من الادعاءات الوطنية - مجد الإمبراطورية وشرف الجيش وسلطة الكنيسة الإسبانية. وبعد سقوطه، تضاءلت مصلحة العديد من الإسبان في خطاب التراث أو التقاليد.
في الواقع، على غرار الجيل الألماني، الذي جاء بعد المرحلة الاستبدادية مباشرةً، مُنع الإسبان عمدًا من "التحدث وطنيًا". ومن جهة أخرى، لم تعترِ الهوية المناطقية أو الإقليمية شوائب الاستبداد، بل على العكس، كانت هدفًا مفضلًا للنظام القديم. ومن ثم اكتسبت صدقية لكونها تتكامل مع عملية الانتقال إلى الديمقراطية نفسها. كانت هذه العلاقة بين النزعة الاستقلالية والانفصالية والديمقراطية أقل وضوحًا في قضية الباسك، حيث أخذت منظمة إيتا مسارها الإجرامي (تصاعدت محاولات الاغتيال في عام 1995، حتى طالت الملك ورئيس الوزراء). زد على ذلك أن 6 ملايين كتالوني يعيشون في حالة ازدهار، بينما تنحدر أوضاع المناطق الصناعية القديمة في بلاد الباسك. كانت البطالة متوطنة ومستويات الدخل أقل من نظيراتها في كتالونيا، حيث تراوحت حول المعدل الوطني.
يعود إلى حد كبير فشل القوميين الباسك في الاستفادة من هذه المشكلات إلى أن كثيرًا من سكان الإقليم البالغ عددهم مليوني نسمة قاطنون جدد. في عام 1998، لم يكن يتحدث الأوسكيرا (Euskera) لغة الباسك، سوى واحد من أصل أربعة. وليس من المستغرب، والحال هذه، أن يُظهر الباسكيون القليل من الاهتمام بالحركات الانفصالية: أعرب 18 في المئة فقط عن تأييدهم للاستقلال، مفضلين بذلك الحكم الذاتي الإقليمي المتحقق لهم بالأصل. حتى إن أغلبية ناخبي الحزب الوطني الباسكي أخذوا المسار نفسه. أما بالنسبة إلى الجناح السياسي لإيتا (هيري باتاسونا)، فقد خسرت أصواتها لمصلحة الاستقلاليين المعتدلين، وحتى لمصلحة الأحزاب الرئيسة الإسبانية. وانحدر

بحلول نهاية العقد إلى حزب "خوارج" يتناسب وجميع مقاسات الساخطين؛ من الخضر والنسويين والماركسيين ومناهضي العولمة.
كانت ذكريات الماضي سبب التصدعات داخل الدولة القومية في إسبانيا، أما في إيطاليا فقد صدرت في الأغلب عن مشاعر استياء راهنة. تقع المناطق الإيطالية المنشقة تقليديًا في أقصى الشمال؛ وهي مناطق حدودية، حيث لا يزال إلحاق سكانها المحليين بالهوية الإيطالية حيًا في الذاكرة، وجاء غالبًا نتيجة الحرب، وضد رغبتهم عمومًا. ويفضل معظمهم التحدث بالفرنسية أو الألمانية أو السلوفينية بدلًا من الإيطالية. وبفضل سلسلة من الاتفاقات، التي استحدثت مناطق حكم ذاتي، تم امتصاص معظم مشاعر النقمة في هذه المناطق: فال داوستا (Val d'Aosta) في شمال غرب جبال الألب، حيث تلتقي إيطاليا وفرنسا وسويسرا، وترينتينو ألتو أديج (Trentino - Alto Adige) المتاخمة لإقليم تيرول النمساوي، وفريولي فينيتسيا جوليا (Friuli - Venezia Giulia) في مناطق حدودية غير محددة الإثنية تمتد على طول الحدود اليوغسلافية (السلوفينية لاحقًا). كما استفادت هذه المناطق الحدودية (كما رأينا في حالة ألتو أديج) من مجموعة من الإعانات المالية الإقليمية وحوافز أخرى من الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وبحلول التسعينيات، ومع المساعدة الإضافية من السياحة في جبال الألب، وبمرور الوقت، غابت الأراضي الحدودية الشمالية الإيطالية عن المشهد السياسي؛ وأضحت مجرد جيوب إقليمية في قارة تنزع نحو الأقلمة.
لكن موقعها أعطى بالتأكيد النزعة الانفصالية الإقليمية شكلها الأكثر تهديدًا. كانت إيطاليا، منذ عام 1970، شبه مقسمة إلى 15 إقليمًا، إضافة إلى 5 مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي (المناطق الحدودية الثلاث، إلى جانب سردينيا وصقلية)، عملًا بأحكام دستور ما بعد الحرب الذي تأخر تطبيقه. ثمة بالتأكيد سوابق كافية في هذا الصدد: يوجد في مناطق مثل بيدمونت (Piedmont) أو أومبريا (Umbria) أو إميليا (Emilia) ادعاءات قوية بالتمايز التاريخي لا تقل شأنًا عن تلك التي تدعيها كتالونيا أو غاليسيا، مع أن الفوارق الإقليمية واللغوية، التي كانت على درجة من القوة اللافتة قبل بضعة عقود، آخذة في التلاشي الآن، لكنها لم تختفِ تمامًا.
لكن الأقاليم الإيطالية الجديدة، على خلاف الإسبانية، جاءت نتيجة خيال إداري إلى حد كبير. ومع كل مفاخرتها بمجالسها وهيئاتها المنتخبة، وتشغيلها أعدادًا كبيرةً من العاملين، لم تتمكن الوحدات الإقليمية الإيطالية من تخطي الهوية المحلية المتجذرة للإيطاليين، النابعة من قراهم وبلداتهم الأصلية، ولا تمكنت من فصل تواصلهم السياسي وارتباطهم المالي بالدرجة الأولى مع العاصمة. لكن الإنجاز الحقيقي لتلك الأقاليم تمثل في تذكير الإيطاليين بالشرخ الأصلي والمستمر بين الشمال المزدهر والجنوب التابع، وبتوفير تعبير سياسي عن الاستياء الذي يثيره ذلك.

انبثق بالنتيجة شيء جديد تمامًا، تمثل - في السياق الإيطالي على الأقل - بالانفصالية القائمة على حالة الازدهار. كان الشمال الإيطالي - ولا سيما مدن وبلدات بيدمونت ولومباردي الصناعية الرائدة في الأعمال، وبولندا وريفها الداخلي المزدهر بالمزارع والأعمال الصغيرة - أغنى بشكل ملحوظ منذ عقود عدة من باقي أنحاء البلاد، وما انفكت الفجوة بينهما في ازدياد. في نهاية الثمانينيات، بلغت حصة الفرد من الناتج الإقليمي الإجمالي في المنطقة المحيطة بمدينة ميلانو في منطقة لومباردي نحو 132 في المئة من المعدل الوطني. وبلغت في كالابريا، عند "كعب" الحذاء الإيطالي 56 في المئة. وبلغ معدل الفقر في نهاية الثمانينيات في الجنوب ثلاثة أضعاف مثيله في الشمال الإيطالي. وفي حين يقارن الشمال والشمال الأوسط الإيطالي بفرنسا وبريطانيا من حيث الثروة والخدمات، تراجع الجنوب أكثر فأكثر، مما فتح فجوة لا يمكن تحسينها إلا جزئيًا، وعبر تحويلات نقدية كبيرة.
نشأ في مجرى الثمانينيات تحالف سياسي جديد هو رابطة لومباردي (رابطة الشمال في ما بعد) (Lega Nord)، لاستثمار الاعتقاد السائد بأن "الجنوب" عاش متطفلًا مدة طويلة جدًا على ثروة الشمال. وبحسب مؤسس الرابطة وزعيمها الكاريزمي أمبرتو بوسي يتمثل الحل في تقليص سلطات روما المالية، وفصل الشمال عن الجنوب. وفي نهاية المطاف ضمان استقلال لومباردي وجوارها، وترك "مؤخرة" البلاد، الفقيرة و"الطفيلية"، تعيل نفسها بنفسها. الشبه واضح مع كتالونيا (أو سلوفينيا، أو في الواقع جمهورية التشيك تحت حكم فاتسلاف كلاوس).
استطاعت رابطة الشمال في الانتخابات الوطنية، التي جرت في التسعينيات، تأمين ما يكفي من الأصوات في لومباردي وفينيتو، لضمان موطئ قدم لها في الائتلافات المحافظة الحاكمة. لكن المفارقة، أن بقاء الرابطة في الحكم اعتمد على تحالفها مع حركة فورزا إيطاليا (Forza Italia) بقيادة سيلفيو برلسكوني، ومع حزب التحالف الوطني الفاشي السابق بقيادة جيان فرانكو فيني اللذين اعتمد كلاهما (ولا سيما الأخير) بالتحديد على دعم ناخبي الجنوب الفقراء المعتمدين على المساعدات، والمحتقَرين من الرابطة؛ أي إنه على الرغم من هذه الكراهية المتبادلة، وأوهام أنصار بوسي المتهورين، لم تصل إيطاليا على الإطلاق إلى حافة خطر التفكك، أو إلى استقلال أي من مقاطعاتها.
ينطبق هذا الأمر أكثر ما ينطبق على فرنسا حيث اتخذت رئاسة ميتران إجراءات إدارية لامركزية محدودة، وأطلقت بعض الجهود المتفرقة عبر توزيع عشوائي للمؤسسات والموارد على المقاطعات. وثبت أنه حتى الألزاس أو الباسك الفرنسية، على الرغم من الهويات التاريخية المميزة لهما، ليستا أكثر اهتمامًا بقطع علاقاتهما مع باريس من الوحدات الإقليمية حديثة النشأة في البلاد. ولم تشهد حركة الانفصال الوطني صعودًا إلا في جزيرة كورسيكا، بناءً

على إحساسها الأصيل بالتفرد اللغوي والتاريخي، والتأكيد للافتراض غير المنطقي أن الجزيرة ستزدهر إذا استقلت عن البر الرئيس. لكن استمراء العنف من جانب القوميين الكورسيكيين (وتصفية الحسابات بين العائلات)، على غرار إيتا، أدى إلى حصر جاذبيتها في أقلية من الكورسيكيين.
أما الأمر المميز في فرنسا فهو أن أدنى تحرك ينم عن نزعة انفصالية إقليمية يثير في باريس سيلًا عارمًا من الازدراء على نمط "يعقوبي" جديد، يشمل ألوان الطيف السياسي المختلفة، فيما يقدم السياسيون والمعلقون في باقي أنحاء أوروبا فروض الاحترام الرسمي لفضائل الحكم الذاتي والإدارات الذاتية المحلية. زد على ذلك أن مقاطعات فرنسا ذات الشعور الأقوى بالاختلاف - بريتاني على سبيل المثال أو جبال المهجرين في لانغدوك العليا - كانت أيضًا الأكثر اعتمادًا على السخاء الحكومي لعدة عقود، حيث تتدفق عليها جميع الاستثمارات من باريس، من الإنفاق على البنية التحتية وخطوط السكك الحديد السريعة، إلى المزايا الضريبية للاستثمار الموجه نحو الداخل. ولم يحصل الانفصاليون الأوكيتانيون أو البريتانيون، وهم في معظمهم من المناضلين القدماء الذين تقطعت بهم السبل بعد تراجع حماسة حقبة الستينيات، على أي دعم على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، ازدهرت المناطق الغنية من تلقاء نفسها مثل إقليم رون - الألب المحيط بمدينتي ليون وغرونوبل، لكنها فقدت منذ مدة طويلة أي ذاكرة استقلالية، وأظهرت انعدام أي طموح سياسي لاستعادتها.
لكن مناطق الأطراف السلتية في بريطانيا، على الجانب الآخر للقناة الإنكليزية، شهدت نوعًا من نهضة وطنية، على الرغم من اعتمادها الاقتصادي الكبير على لندن. أما في ويلز، فقد اتخذ ذلك شكلًا ثقافيًا بمعظمه، ترافق مع ضغط متزايد لاعتماد اللغة الويلزية في التعليم ووسائل الإعلام. ولم تجد مطالب الاستقلال الناجز، كما عبر عنها حزب ويلز - وهو الحزب القومي في ويلز - (Plaid Cymru) آذانًا صاغية إلا في المناطق الجبلية العالية وقليلة السكان في شمال ويلز. أما المناطق الحضرية في الجنوب، التي تتمتع بشبكة مواصلات أفضل وروابط سياسية راسخة مع الحركة النقابية الوطنية ومع حزبي العمال والليبرالي، فقد ظلت قلقة من طموحات الوطنيين المنادين بـ "ويلز أولًا" والمتمثلة بإقامة دولة صغيرة.
لذلك، لم يتمكن حزب ويلز من إقناع أبناء جلدته بالقضية القومية، على الرغم من تحقيق مرشحيه اختراقات أولية في الانتخابات الوطنية في عام 1974، واحتفاظه بحضور صغير، لكنه ظاهر، منذ ذلك الحين. عارضت غالبية أصوات الناخبين من الأقلية الويلزية إناطة السلطة بالبرلمانات الإقليمية، كما تبين من نتائج التصويت في آذار / مارس 1979. وبعد عقدين من الزمن، عندما أصبح هذا التفويض ساريًا في ويلز في نهاية المطاف، لم يتحقق بناءً على طلب القوميين المحليين، بل كجزء من الإصلاح الإداري الذي نفذته الحكومة الأولى

لحزب العمال الجديد برئاسة توني بلير، الذي رأى بدهاء كبير أن السلطات المحدودة الممنوحة لبرلمان ويلزي جديد في كارديف ستنتقل في الأغلب إلى أيدي الأشخاص أنفسهم الذين يمارسونها الآن في وستمنستر.
بدت النتائج - برلمان ويلزي يتمتع بقيمة رمزية كبيرة وسلطة فعلية قليلة - مُرضيةً على الرغم من ذلك، بغض النظر عن مطالب الإمارة في هوية وطنية منفصلة. اندمجت ويلز بإنكلترا وتحت حكمها في عام 1536 في عهد هنري الثامن، وهو نفسه من سلالة ويلزية. وبينما يتحلى إحياء الاهتمام مؤخرًا باللغة والتاريخ بما يكفي من الصدقية الحقيقية، فإنه لا ينبغي الوقوع في خطأ اعتباره استعادة معممة للوعي القومي. وإذا كان هناك غضب أو استياء كامن تحت سطح الحياة العامة الويلزية، فهو نابع من متاعب اقتصادية، وليس من تطلعات وطنية محبطة. ولو عُرض الاختيار بين ويلز مستقلة، أو انتعاش أغوار وقرى التعدين والموانئ التي دمرها التراجع عن التصنيع والبطالة، فلن يتردد سوى عدد قليل جدًا من الويلزيين.
كانت اسكتلندا قضية أخرى. أدى تراجع الصناعات القديمة هنا أيضًا إلى خسائر فادحة. لكن الحزب الوطني الاسكتلندي (SNP)، الذي نشأ في السبعينيات، يستطيع الاعتماد على حصة من الأصوات المحلية تبلغ أربعة أمثال حصة أقرانه الويلزيين. وفي خلال عقدين فقط من بروزه في انتخابات عام 1974 كحزب يتبنى "قضية واحدة"، أوصل حينذاك 11 عضوًا إلى البرلمان، تغلب على حزب المحافظين، وشكل ضغطًا جديًا في معاقل حزب العمال التقليدية. وخلافًا للويلزيين، يفضل الناخبون في اسكتلندا انتقال السلطة. وعلى الرغم من أنهم اضطروا إلى انتظار ذلك حتى عام 1997، يتحدث البرلمان الاسكتلندي في أدنبره بما لا يتطرق إليه الشك عن بلد يرى نفسه أمة متمايزة ومنفصلة، لكن ليست دولة تمامًا.
استفادت النزعة القومية الاسكتلندية من أمرين: اكتشاف النفط والغاز غير المتوقع في بحر الشمال، والذي جلب الازدهار لمدينة أبردين ومنطقة الشمال الشرقي؛ والسياسات الإقليمية للجماعة الأوروبية التي سمحت للمديرين ورجال الأعمال الاسكتلنديين بتجاوز لندن وإقامة صلات مباشرة مع بروكسل. لكن اسكتلندا، ظلت منزوية على الدوام على الرغم من انضمامها إلى إنكلترا في عام 1707 بموجب معاهدة الاتحاد. ورغم وجود ما يكفي من التمايزات اللغوية أو الدينية، فقد ظلت قليلة الأهمية لدى معظم سكان اسكتلندا، ولم يستند وعيهم الذاتي إليها بمقدار ما استند إلى خليط غريب من الاستعلاء **والضغينة**.
لذا مثلما نرى أن كثيرًا من كلاسيكيات الأدب الإنكليزي الحديث هي في الواقع إيرلندية، فإن بعض أعظم إنجازات الفكر السياسي والاجتماعي المكتوب بالإنكليزية منذ عصر التنوير؛ بدءًا بديفيد هيوم ومرورًا بآدم سميث ووصولًا إلى جِون ستيوارت مل وما بعده، هي في الواقع **اسكتلندية**. لم تكن أدنبره بشكل

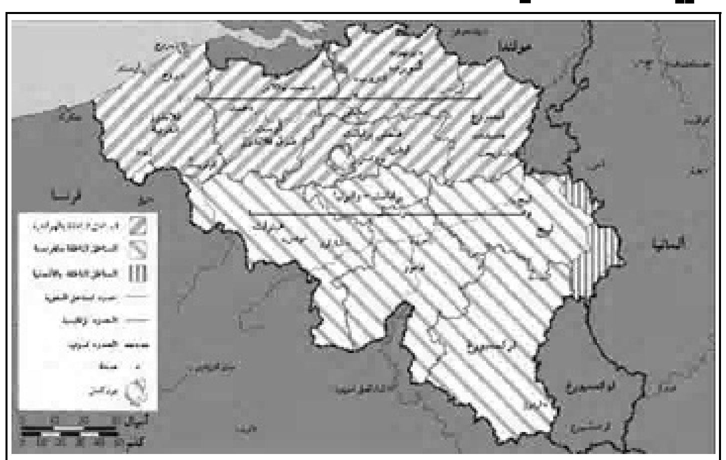
أو بآخر العاصمة الفكرية لبريطانيا في بدايات المرحلة الصناعية، ولم تكن غلاسكو قلب الحركة العمالية البريطانية الراديكالية في مستهل القرن العشرين فحسب، بل تولى أيضًا رجال أعمال ومدراء - ومهاجرون - اسكتلنديون مسؤولية كبرى في قيام وترتيب وإدارة الإمبراطورية الإنكليزية.
ومن ناحية أخرى، ادعت اسكتلندا امتلاكها هوية مميزة: احتفظت بها منفصلة على الدوام، وحافظت حتى في ذروة حكم لندن المركزي على نظامها التعليمي والقانوني الخاص.
يعد إذن اقتراح اسكتلندا مستقلة أمرًا معقولًا تمامًا، ولا سيما في اتحاد أوروبي لن تكون فيه بأي حال من الأحوال الدولة القومية الأصغر ولا الأكثر فقرًا. ولا يوجد ما يؤكد أن أغلبية سكان اسكتلندا، التي حصلت على كثير من شكليات الاستقلال وبعض مضامينه، ترغب حقًا بالمضي إلى أبعد من ذلك. إذ لا تزال اسكتلندا معتمدةً على المملكة المتحدة بسبب محدودية الجغرافيا والديموغرافيا والموارد. وبحلول نهاية التسعينيات بدا أن ثمة أسبابًا وجيهة للافتراض بأن البخار في "محرك" النزعة القومية في اسكتلندا، كما في غيرها، بدأ بالنفاد.
لا يُعرف إن كان الأمر نفسه ينطبق على أحفاد المهاجرين الاسكتلنديين الذين عبروا إلى إيرلندا. وبينما لا يتعدى عرض القناة التي تفصل اسكتلندا عن إيرلندا الشمالية 50 ميلًا، تتسع هوة الحساسيات الفاصلة بين المجتمعين بدرجة هائلة. ففيما تستمد النزعة القومية الاسكتلندية جذوتها أولًا وقبل كل شيء آخر من الرغبة في مقاومة الإنكليز ودحرهم، تتشكل النزعة الوطنية لدى أهل أولستر البروتستانت من التصميم الكامل والنهائي على البقاء بأي ثمن داخل "الاتحاد". تكمن مأساة "المتاعب" الإيرلندية في الأهداف المتعارضة - لكن المتطابقة بشكل أو بآخر - للمتطرفين في كلا الجانبين: الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت الذي يسعى لطرد السلطات البريطانية من أولستر، وإعادة توحيد المقاطعة مع إيرلندا كاثوليكية مستقلة، بينما يتركز اهتمام الوحدويين البروتستانت وميليشيات المتطوعين على قمع "البابويين" الكاثوليك، وعد العلاقة مع لندن، البالغة من العمر 300 عام، رابطة نهائية (يراجع الفصل الرابع عشر).
إذا كان من سبب أدى في سنوات القرن العشرين الأخيرة إلى اضطرار كل من الوحدويين والمؤقتين إلى التوصل أخيرًا إلى تسوية، فإنه لا يتعلق بالافتقار إلى التصميم من متطرفي كلا الجانبين. لكن للأسباب نفسها التي أدت فيها المجازر في البوسنة وكوسوفو إلى التدخل الخارجي، لم تؤدِ دورة الأعمال الوحشية والوحشية المضادة، التي بدا أن لا نهاية لها في أولستر، إلى تبديد تعاطف المجتمعات المحلية مع الميليشيات المسلحة التي تدعي تمثيلها فحسب، بل وأجبرت أيضًا لندن ودبلن وحتى واشنطن على التدخل بحيوية

أكبر مما حشدت حتى حينه، والضغط لتحقيق اتفاق مؤقت في الأقل بين الأطراف المتحاربة.
ليس واضحًا إن كان اتفاق الجمعة العظيمة، الموقع في نيسان / أبريل 1998، قادرًا على حل المسألة الوطنية في إيرلندا. ترك الاتفاق المؤقت، الذي وافق عليه الطرفان على مضض، مسائل كثيرة من دون حل. في الواقع احتوت بنود الاتفاق، الذي توسط فيه رئيسًا وزراء إيرلندا والمملكة المتحدة، وساعد فيه الرئيس كلينتون على: حكم ذاتي محلي عبر برلمان مقره في أولستر، مع ضمان تمثيل الأقلية الكاثوليكية، ووضع حد لاحتكار البروتستانت جهاز الشرطة والسلطات الأخرى، والبدء بتدابير بناء الثقة بين المجتمعين المحليين، ومؤتمر حكومي مشترك دائم للإشراف على التنفيذ - وهذا أكثر مما كان متخيلًا قبل 20 عامًا مع افتراض حسن نيات جميع الأطراف. لكن بصفته اتفاق هدنة في حرب المئة عام الإيرلندية، بدا قابلًا للصمود مدة من الزمن. وهذه ليست المرة الأولى التي تتم فيها استمالة راديكاليين مخضرمين كبارًا يقودون تمردًا عن طريق توفير مناصب لهم.
إضافةً إلى ما تقدم، شهدت جمهورية إيرلندا نفسها في مجرى التسعينيات عملية تحول اجتماعية - اقتصادية غير مسبوقة، وهي لا تشبه "إيرلندا" المتخيلة في أذهان القوميين. فمن وجهة نظر دبلن الفتية، المأخوذة كليًا بدورها الجديد، كرائدة للازدهار الأوروبي المتعدد الثقافات والمنخفض الضرائب لمرحلة ما بعد القومية، بدأ يتماثل في عينيها الانهماك الطائفي للجيش الجمهوري الإيرلندي مع ما تراه لندن كهاجس استحواذي اتحادي إمبريالي لدى الإخوان البرتقاليين بمثابة قطع أثرية غريبة من زمن آخر.
ربما يرى شخص مطلع على التاريخ الأول لدول أوروبا الغربية الكبرى أن السياسة الجديدة القائمة على الخصوصية دون الدولة القومية ارتداد عن النمط المركزي المتبع في منعطف القرن الماضي. حتى أن الاستثناء الأوروبي المعاصر المتميز لهذا النمط يؤكد في الواقع القاعدة ليس إلا: لم تشهد ألمانيا؛ أكبر دولة أوروبية غرب الاتحاد السوفياتي السابق، أي انبعاث انفصالي مماثل. ولا يرتبط ذلك بأي خصوصية تاريخية، وإنما لأن ألمانيا ما بعد النازية هي جمهورية فدرالية بالأساس.
بغض النظر عما إذا كانت حدود المقاطعات قد انطبقت مباشرةً على حدود الدول القديمة (كما في حالة بافاريا)، أو تم رسمها حديثًا أم أنها مزج بين إمارات وجمهوريات كانت مستقلة (مثل بادن - فيرتنبيرغ أو شمال الرين - فيستفالن)، حظيت مقاطعات ألمانيا الحديثة الاتحادية بقدر كبير من الاستقلالية المالية والإدارية، في العديد من الجوانب الحكومية التي تؤثر مباشرة في حياة الناس اليومية: التعليم والثقافة والبيئة والسياحة والإذاعة والتلفزة المحلية. لم تشكل سياسة الهوية "المناطقية" سوى جاذبية محدودة

للألمان، وربما أدى التاريخ الألماني المميز في هذه الحالة دورًا محبطًا، ولذا قدمت المقاطعة الاتحادية بديلًا ملائمًا.
في الواقع، لم تظهر النزعة الانفصالية القومية في أكبر دولة في أوروبا الغربية، لكن هذه السياسة تبدت بأكثر أشكالها تركيزًا بدلًا من ذلك في إحدى أصغر دولها. كانت بلجيكا؛ وهي دولة بمثل مساحة ويلز، ولا يتجاوزها في الكثافة السكانية إلا هولندا المجاورة، هي الدولة الوحيدة في أوروبا الغربية، التي تشبه انشقاقاتها الداخلية إلى حد ما التطورات المعاصرة في الشرق ما بعد الشيوعي. ولذا فقد تلقي قصتها الضوء على سبب بقاء الدول القومية في أوروبا الغربية من دون مساس بعد انحسار الموجة الانفصالية التي عمت أواخر القرن العشرين.
بحلول التسعينيات شهدت مدن ووديان والونيا مرحلة أفول الثورة الصناعية. تلاشت فعليًا صناعات التنقيب عن الفحم وإنتاج الصلب والصفائح والصناعات المعدنية والنسيجية - المهد التقليدي للثروة الصناعية في بلجيكا. انخفض إنتاج الفحم البلجيكي من 21 مليون طن سنويًا في عام 1961 إلى أقل من مليوني طن في عام 1998. لم يبقَ، مما كان سابقًا المنطقة الصناعية الأكثر ربحية في أوروبا سوى مصانع متداعية في وديان ميوز فوق لييج، ومنشآت تعدين خاوية حوالي مونس وشارلروا. ويعتمد الآن معظم عمال المناجم والصلب السابقين وأسرهم في هذه المجتمعات على نظام الرعاية الاجتماعية، الذي توفره عاصمة البلاد ثنائية اللغة من الضرائب المجبية من مكاسب العاملين الشماليين، كما يزعم القوميون الفلمنكيون.
أما بالنسبة إلى منطقة الفلاندرز فقد كانت في حالة ازدهار. كان لا يزال أكثر من 20 في المئة من القوى العاملة الفلمنكية تشتغل في الزراعة في عام 1947. وبعد 50 عامًا لم تتعدَ نسبة البلجيكيين الناطقين بالهولندية ممن يعتمد دخله على الأرض 3 في المئة. ونما الاقتصاد الفلمنكي بين عامي 1966 و1975 بمعدل سنوي غير مسبوق، بلغ 5.3 في المئة. وبقي ينمو بمعدل يقارب ضعف نظيره في والونيا، حتى في أثناء التراجع الاقتصادي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وازدهرت مدن مثل أنتويرب وغنت - متحررةً من عوائق الصناعات القديمة والبطالة - بسبب نمو الخدمات والتكنولوجيا والتجارة، في ما ساعدها موقعها الذي يقطع عرضيًا "قرن الموز الأوروبي الذهبي"؛ الممتد من ميلانو إلى بحر الشمال. وزاد الآن عدد المتحدثين بالهولندية على المتحدثين بالفرنسية في البلاد (3 إلى 2)، وزادت حصة الفرد منهم في الإنتاج والدخل. وتخطى شمال بلجيكا جنوبها بصفته إقليمًا متميزًا ومسيطرًا؛ تحول رافقه تصاعد مطالب الفلمنكيين بتحقيق مكاسب سياسية تتلاءم مع هيمنتهم الاقتصادية الناشئة.
تحتوي بلجيكا، باختصار، على كل مكونات الحركات القومية والانفصالية من جميع أنحاء أوروبا: انقسام مناطقي قديم [392]، تعززه فجوة بين لغتين

متساويتين بالمكانة، ولا يبدو أن ثمة إمكان لغلبة إحداهما على الأخرى (يتمتع العديد من سكان المناطق الناطقة بالهولندية بمعرفة نسبية بالفرنسية في الأقل، فيما لا يتحدث معظم الوالونيين الهولندية)، وتشكل التناقضات الاقتصادية الحادة جزءًا منه. وثمة المزيد من التعقيدات: إذ تميز معظم تاريخ بلجيكا القصير بسيطرة الوالونيين؛ أبناء المناطق الحضرية الصناعية الناطقين بالفرنسية، على مواطنيهم من مجتمعات فلاندرز الريفية الفقيرة. تشكلت النزعة القومية الفلمنكية في سياق الاستياء الناجم عن فرض استخدام اللغة الفرنسية، واحتكار الناطقين بالفرنسية الواضح للسلطة والنفوذ، واستيلاء النخبة الناطقة بالفرنسية على مقاليد السلطة الثقافية والسياسية.
نسب القوميون الفلمنكيون لأنفسهم على نحو تقليدي آنذاك دورًا مشابهًا للسلوفاكيين في مرحلة ما قبل "الطلاق" التشيكوسلوفاكي، إلى حد التعاون النشط مع المحتلين في خلال الحرب العالمية الثانية، آملين على نحو بائس بأن يحصلوا من "المائدة النازية" على بعض فتات حكم ذاتي انفصالي. لكن الأدوار الاقتصادية اتخذت منحًى معاكسًا بحلول الستينيات: لم يجرِ عرض صورة فلاندرز الآن من سياسييها الوطنيين بوصفها سلوفاكيا المتخلفة والمحرومة، بل بالأحرى على صورة سلوفينيا (أو لومباردي كما قد يفضلون)؛ كأمة دينامية حديثة محاصرة، ضمن دولة تعاني خللًا، بعد أن عفا عليها الزمن.

بلجيكا في عام 2005



حُبكت هاتان الصفتان المنسوبتان إلى الذات - أقلية لغوية مقموعة ودينامية اقتصادية محبَطة - في نسيج السياسة الانفصالية الفلمنكية. واستمر ذلك حتى بعد مضي زمن طويل على زوال المظالم القديمة، وحصول المقاطعات الناطقة بالهولندية في الشمال على حق استخدام لغتها الخاصة في الشؤون العامة، وأُرفقت مشاعر الاستياء والازدراء الحاضرة في الذاكرة ببساطة بقضايا جديدة، وهو ما أورث الجدالَ السياسي العام الدائر في بلجيكا مستوى من الشدة و"الضغينة"، لا تبرره إطلاقًا القضايا المطروحة وحدها.

جاءت إحدى اللحظات الرمزية بالغة الأهمية في سياق "حرب اللغة" في الستينيات، بعد نصف القرن من حصول اللغة الهولندية على الموافقة الرسمية على استخدامها في المدارس والمحاكم والحكومة المحلية الفلمنكية، وبعد أربعة عقود من استخدامها الإلزامي. تمثلت هذه اللحظة برفض الطلاب الناطقين بالهولندية في جامعة لوفان؛ الواقعة في القسم الناطق بالهولندية من مقاطعة برابانت الفلاندرزية، حضور محاضرات الأساتذة الناطقين بالفرنسية. ونجح الطلاب الذين تظاهروا رافعين شعار "اخرجوا أيها الوالونيون!" في تقسيم الجامعة، حيث توجه الفرنكوفونيون جنوبًا إلى القسم الناطق بالفرنسية من مقاطعة برابانت الوالونية، وأسسوا هناك جامعة لوفان الجديدة (وانقسمت مكتبة الجامعة في الوقت نفسه أيضًا، وأعيد توزيع مقتنياتها، لغير مصلحة الطرفين).

أدت الأحداث المأساوية في لوفان، التي أعطت انطباعًا غريبًا عن شوفينية الاحتجاجات الطالبية المعاصرة وضيق أفقها، إلى سقوط الحكومة. وأفضت مباشرةً إلى سلسلة من التعديلات الدستورية (سبعة في المجموع) في السنين 30 التالية. ومع أن سياسيين معتدلين ابتدعوها كتنازلات تلبيةً لمطالب الانفصاليين، فهم هؤلاء على الدوام أن إعادة الترتيبات المؤسسية في بلجيكا مجرد معالم على طريق الطلاق النهائي. وفي النهاية لم يحقق أي من الطرفين مراميه تمامًا، لكنهما أوشكا على تفكيك وحدة الدولة البلجيكية.

كانت النتيجة نشوء "عقدة بيزنطية". قُسمت بلجيكا ثلاثة "أقاليم": فلاندرز ووالونيا و"العاصمة بروكسل". يتمتع كل منها ببرلمانه الخاص المنتخب (إضافةً إلى البرلمان الوطني). ونشأت ثلاثة "جماعات" رسمية: الناطقة بالفرنسية والناطقة بالهولندية والناطقة بالألمانية (تمثل الأخيرة ما يقارب من 65 ألف متحدث بالألمانية يعيشون في شرق والونيا بالقرب من الحدود الألمانية). كما عينت هذه الجماعات برلماناتها الخاصة أيضًا.

لا تتطابق الأقاليم تمامًا مع الجماعات اللغوية - ثمة ناطقون بالألمانية في والونيا، وتتحدث عدة بلدات (أو أقسام منها) بالفرنسية في إقليم فلاندرز. وجرى تقديم امتيازات وإعفاءات وأشكال حماية خاصة لجميعها، ما شكل مصدرًا دائمًا للاستياء من جميع الأطراف. أصبح إقليما فلاندرز ووالونيا أحاديي اللغة فعليًا، مع ملاحظة استثناءات. وأعلنت بروكسل إقليمًا ثنائي اللغة، رغم أن ما لا يقل عن 85 في المئة من سكانها يتحدثون الفرنسية.

قُسمت بلجيكا، إضافةً إلى الجماعات الإقليمية واللغوية، إلى 10 مقاطعات (5 في كل من فلاندرز ووالونيا). وأُنيط أيضًا بهذه المقاطعات ومسؤوليات حكومية وإدارية. لكن السلطة الفعلية اتجهت باطراد، في سياق التعديلات الدستورية المتنوعة، إما نحو الإقليم (في مسائل العمران والبيئة والاقتصاد

والأشغال العامة والنقل والتجارة الخارجية)، أو نحو الجماعة اللغوية (التعليم واللغة والثقافة وبعض الخدمات الاجتماعية).
شكلت حصيلة كل هذه التغييرات عبئًا مرهقًا هزلي الطابع. تتطلب الآن مراعاة الحقوق اللغوية (والدستورية) على سبيل المثال، من جميع الحكومات الوطنية، أيًا كان لونها السياسي، احترام "التوازن" بين الوزراء الناطقين بالهولندية والفرنسية، باستثناء رئيس الوزراء، الذي يفترض أن يكون ثنائي اللغة (وبالتالي فهو من فلاندرز عادةً). وبالمثل، المساواة اللغوية ملزمة بين أعضاء المحكمة الدستورية، وتترأسها سنويًا إحدى اللغتين بالتناوب. أما في بروكسل، فلا بد لأعضاء المجلس التنفيذي الأربعة من الجلوس معًا (والتحدث باللغة التي يختارونها) عند البت في المسائل ذات الاهتمام المشترك. أما عند التطرق لشؤون "الجماعة" الفلمنكية أو الفرنكوفونية فلا بد من الجلوس منفصلين، كل اثنين على حدة.
لم تعد بلجيكا على إثر ذلك دولة واحدة، أو حتى اثنتين، وإنما غطاء غير متكافئ لسلطات متداخلة ومزدوجة. وكان من الصعب تشكيل حكومة، حيث يتطلب الأمر صفقات متعددة الأطراف ضمن الإقليم وعبر الأقاليم، و"تناظرًا" على المستويات الوطنية والإقليمية والمقاطعة والجماعة والتحالفات الحزبية المحلية، وأغلبية فاعلة في كلتا المجموعتين اللغويتين الرئيستين، وتكافؤًا لغويًا على جميع الصُعد السياسية والإدارية. وعند تشكيلها، لا تحظى الحكومة إلا بمبادرة محدودة. وحتى السياسة الخارجية، التي تعد نظريًا إحدى آخر المسؤوليات المتبقية في عهدة الحكومة الوطنية، تحولت عمليًا إلى أيادي الأقاليم، لأن السياسة الخارجية في بلجيكا المعاصرة تعني في الأغلب اتفاقيات التجارة الخارجية، وهذه امتياز إقليمي.
اتخذت العملية السياسية، في حالة الاضطراب الدستوري هذه، مسارب ملتوية على شاكلة الإصلاحات المؤسسية ذاتها. فعلى الجانب الفلمنكي، برزت الأحزاب القومية والانفصالية المتطرفة بأمل التعبير عن التغييرات والاستفادة من الدفع الذي أعطتها إياه الفرص الجديدة. وعندما ارتقى فلامس بلوك؛ الوريث الروحي للقوميين المتطرفين في أثناء الحرب، إلى قيادة الحزب في أنتويرب وبعض الضواحي الناطقة بالهولندية في شمال بروكسل، شعرت الأحزاب التقليدية الناطقة بالهولندية بأنها مضطرة إلى تبني مواقف أكثر تزمتًا من أجل المنافسة.
وفي والونيا وبروكسل، تبنى بالمثل السياسيون من الأحزاب الرئيسة الناطقة بالفرنسية "خطًا جماعاتيًا متشددًا"، وعلى نحو أكثر تلاؤمًا مع الناخبين الوالونيين المستائين من الهيمنة الفلمنكية على الأجندة السياسية. وبالنتيجة، اضطرت الأحزاب الرئيسة في نهاية المطاف إلى أن تنقسم وفق الخطوط اللغوية والمجتمعية. لذلك، وُجدت في بلجيكا نسختان من المسيحيين الديمقراطيين (منذ عام 1968)، والليبراليين (منذ عام 1972)، والاشتراكيين

(منذ عام 1978)؛ نسخة من كل حزب لدى كل جماعة لغوية. وكانت النتيجة المحتومة تعميقًا للشرخ بين المجتمعات، نظرًا إلى أن السياسيين لا يعبرون الآن إلا عن "نوعهم" الخاص [(393)].

هكذا دُفع ثمن باهظ لتهدئة الانفصاليين اللغويين والإقليميين. وجاءت التكلفة الاقتصادية في المقام الأول. وليس من قبيل المصادفة أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلجيكا بلغت أعلى نسبة لها في أوروبا الغربية في نهاية القرن العشرين؛ إذ من المكلف تكرار كل خدمة وكل قرض وكل منحة وكل شاخصة. تقوم الممارسة المتبعة في استخدام المال العام (بما في ذلك المِنح الإقليمية للاتحاد الأوروبي) على قاعدة المحاصصة التناسبية لمكافأة العملاء من "أركان" المجتمع المختلفة؛ والتي أضحت مطبقة بموجب سياسة الجماعات اللغوية، على الأركان من الوزراء وأمناء الدولة، وموظفيهم، وموازناتهم، وأصدقائهم، بشكل شامل، لكن في بلجيكا فحسب يأتي كل ركن مع "قرينه" اللغوي.

لا ريب في أن "بلجيكا" تبنت في نهاية القرن مبادئ الجودة الشكلية. فقد يتغاضى المسافر الداخل إلى البلاد من طريق البر، عن رؤية شاخصة "رفع عتب" مكتوب عليها "بلجيكا" باللغتين وبحروف صغيرة. لكن بالكاد يستطيع الزائرون تجاهل اللوحات الملونة التي تشير إلى أنهم دخلوا للتو مقاطعة (لييج أو فلاندرز الغربية على سبيل المثال)، فضلًا عن لوحة المعلومات (بلغة واحدة فقط، إما الهولندية أو الفرنسية)، التي تشير إلى مكان وجودهم سواء في فلاندرز أو والونيا. وكأن الترتيبات التقليدية قد انقلبت بصورة متقنة: الحدود الدولية للبلاد ليست أكثر من إجراء شكلي. أما حدودها الداخلية فهي عظيمة الشأن وملموسة. لماذا إذًا لم تتفكك بلجيكا بكل بساطة؟

ثمة ثلاثة عوامل تساعد على فهم البقاء المستصعب لبلجيكا الموحدة، وعلى نطاق أوسع استمرار وجود جميع دول أوروبا الغربية. ففي المقام الأول: فقدت قضية الانفصاليين "إلحاحها" مع مرور الأجيال وتنفيذ الإصلاحات الدستورية. استبد الوهن أصلًا بـ "أركان" الجماعاتية القديمة - شبكات اجتماعية وسياسية هرمية التنظيم حلت محل الدولة القومية. أثبت الجيل البلجيكي الشاب أنه أقل قابليةً للتأثر بالدعوات القائمة على الانتماء "الطائفي"، على الرغم من أن السياسيين الكبار في السن أظهروا بطئًا في تقدير ذلك.

كما أدى تراجع الالتزام الديني، وسهولة الحصول على التعليم العالي، والانتقال من الريف إلى المدن، إلى تخفيف قبضة الأحزاب التقليدية. ولأسباب واضحة، يصح ذلك، ولا سيما على البلجيكيين "الجدد": مئات الآلاف من الجيل الثاني والثالث من المهاجرين من إيطاليا ويوغسلافيا وتركيا والمغرب والجزائر. وعلى غرار الباسكيين الجدد، انشغل هؤلاء بقضاياهم الخاصة، وأولوا اهتمامًا قليلًا بِأجندات الانفصاليين القدماء التي علاها الغبار. وأشارت

استطلاعات الرأي في التسعينيات إلى أن أغلبية الناس، حتى في فلاندرز، لم تعد تضع القضايا الإقليمية أو اللغة على رأس أولوياتها.
ثانيًا: بلجيكا دولة غنية. والفرق الواضح بين بلجيكا وغيرها من الأجزاء الأقل حظًا في أوروبا، حيث نجح القوميون في استغلال الحساسيات المجتمعية، أن الأغلبية الساحقة من سكان بلجيكا الحديثة يعيشون بطمأنينة وكفاية مادية. وتعيش البلاد بسلام، إن لم يكن مع ذاتها فمع الآخرين في الأقل. أما الازدهار الذي طبع "المعجزة الفلمنكية" فقد ساهم هو نفسه أيضًا في تخفيف حدة سياسة الاستياء اللغوي. وتنطبق هذه الملاحظة بالدرجة نفسها على كتالونيا، أو حتى على أجزاء من اسكتلندا، حيث ضعفت حجج الدعاة الأكثر تطرفًا إلى قضية الاستقلال الوطني باطراد، بسبب تراخي التعبئة الناجم عن تأثيرات البحبوحة غير المعتادة.
أما السبب الثالث لبقاء بلجيكا وغيرها من الدول القومية في أوروبا الغربية ذات خطوط الانقسام الداخلي، فيتعلق بالجغرافيا أكثر مما يتعلق بالاقتصاد، على الرغم من الارتباط الوثيق بينهما. إذا كان ثمة سبب لبقاء فلاندرز أو اسكتلندا في نهاية المطاف جزءًا لا يتجزأ من بلجيكا والمملكة المتحدة على التوالي، فهو لا يتعلق بالافتقار إلى شدة المشاعر القومية، التي بدا أنها عادت إلى الظهور من جديد في المناطق الشيوعية السابقة، بل على العكس تمامًا، الرغبة في الحكم الذاتي أقوى في كتالونيا منها في بوهيميا على سبيل المثال. وكانت الهوة التي تفصل الفلمنكيين عن الوالونيين أوسع بكثير من تلك التي بين التشيكيين والسلوفاكيين أو حتى بين الصرب والكرواتيين. وما شكل الفرق إذًا هو حقيقة أن دول أوروبا الغربية لم تعد وحدات قومية قائمة بذاتها تُخضع رعاياها لسلطة احتكارية واحدة، بل كانت أيضًا، وعلى نحو متزايد، جزءًا من شيء آخر كذلك.
حدد القانون الأوروبي الموحد لعام 1987 الآلية الرسمية للتحرك نحو اتحاد أوروبي كامل. لكن نهاية الحرب الباردة هي ما دفعت حقًا العملية قدمًا. وألزم القانون الدولَ الـ 12 الأعضاء في المجموعة الأوروبية، بتحقيق تداول كامل وحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بحلول عام 1992، بالكاد يعد الأمر اختراقًا، لأن هذه الأهداف نفسها مقررة مبدئيًا قبل بضعة عقود. كانت معاهدة ماستريخت، التي وقعت في ذلك العام، وخليفتها معاهدة أمستردام، التي تلتها بعد خمس سنوات، هي التي دفعت أعضاء الاتحاد لوضع مجموعة جديدة حقًا من التدابير المؤسسية والمالية؛ وكانت هذه حصيلة مباشرة للتغيرات الراديكالية في الظروف الخارجية.

من السوق المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي 1957 - 2003



في ماستريخت، الاتفاقية التي حظيت بتغطية إعلانية واسعة لإقرار عملة أوروبية موحدة هي التي استحوذت على اهتمام الرأي العام. ولكي تتخطى فرنسا مخاوفها الناجمة عن توحيد ألمانيا، ربطت الجمهورية الاتحادية بإحكام مع "الغرب"، من طريق موافقة بون على التخلي عن المارك الألماني لمصلحة عملة أوروبية موحدة (اليورو)، وإلزام الدولة الألمانية الموسعة بالعمل ضمن شروط الاتحاد الأوروبي، المحددة ضمن شبكة قوانين وقواعد واتفاقات مكثفة أكثر من أي وقت مضى. وفي المقابل، شددت بون على أن تكون العملة الجديدة نسخة طبق الأصل عن المارك الألماني القديم، وينظمها - على غرار العملة الألمانية - مجلس مستقل لحكام البنوك المركزية، وتخضع للمبادئ المالية المعمول بها في البنك المركزي الألماني: تضخم متدن وسك عملات محدود وحد أدنى للعجز. وفرض المفاوضون الألمان، الحذرون من نزعات الإسراف المنتشرة في بلدان "النادي المتوسطي" (Club Med)، مثل إيطاليا أو إسبانيا، شروطًا صارمةً على عضوية العملة الجديدة، إلى جانب تخويل المفوضية الأوروبية الحق في فرض غرامات على الحكومات "غير الجدية في الالتزام".

سيصبح وزراء مالية أوروبا، بطلب من بون، مقيدين على صارية اليورو، مثل أوليسيس: غير قادرين على الاستجابة لنداء "سيرينات" [(394)] الناخبين والسياسيين، من أجل تسهيل سك العملة وزيادة الإنفاق العام. لا تحظى هذه الشروط المعدة لضمان تشكيل اليورو الجديد وقاية من التضخم، على غرار المارك الألماني نفسه - بشعبية شاملة. عمت الخشية، على نحو مبرر وعلى نطاق واسع، الدول الأعضاء الأكثر فقرًا، من مغبة وضع قيود على السياسات العامة، وربما الحد من النمو. ولذلك، وبغية جعل شروط ماستريخت أكثر قبولًا، تم توفير مكافآت نقدية للحكومات المعاندة: قدم جاك ديلور؛ رئيس المفوضية الأوروبية لوزراء مالية اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيرلندا ما يشبه الرشوة، واعدًا بمنحهم زيادات كبيرة في الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي مقابل توقيعهم على المعاهدة.

وفي أثناء ذلك، وقعت المملكة المتحدة والدنمارك على متن المعاهدة الرئيس، لكنهما اختارتا البقاء خارج العملة المشتركة المقترحة، تحسبًا للآثار الاقتصادية التقييدية من جهة، وبسبب وقعها الرمزي أيضًا على أمم تمانع - أكثر من غيرها - أصلًا في التخلي عن مظاهر السيادة لمصلحة هيئات عابرة للحدود الوطنية من جهة أخرى. وفي حالة المملكة المتحدة فإن السبب يعود، كما كان غالبًا في الماضي، إلى الهواجس الحادة، التي ترافق السير نحو الاتحاد لكونه خطوة أخرى باتجاه دولة أوروبية عظمى [(395)].

لا شك في أن معاهدة ماستريخت لعبت كثيرًا على مفهوم "التفويض" - وهو أشبه بمبضع أوكام [(396)] بالنسبة إلى بيروقراطيي المفوضية الأوروبية - الذي ينص على أن "الاتحاد لن يتخذ أي إجراء (إلا في المناطق الخاضعة لصلاحيته الحصرية)، ما لم يكن أكثر فاعلية من الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي". لكن لذلك معان مختلفة باختلاف المعنيين؛ فهو يعني في فرنسا الحد من صلاحيات السلطات فوق القومية الخارجة عن رقابة باريس. وهو في نظر ألمانيا ينطوي على امتيازات وصلاحيات خاصة بالحكومات الإقليمية. ويمثل بالنسبة إلى بريطانيا جهازًا لإعاقة التكامل المؤسسي.

ترتب على معاهدة ماستريخت ثلاثة آثار جانبية مهمة. تَمثل أحدها في إعطاء دفعة غير متوقعة لحلف شمال الأطلسي. وبدا واضحًا أن الشروط التقييدية للمعاهدة (كما شاء الفرنسيون في الأقل)، لا تسمح لدول أوروبا الشرقية المتحررة حديثًا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب، حيث لا تستطيع مؤسساتها القانونية والمالية الهشة، ولا اقتصاداتها التي تتماثل للشفاء بالحد الأدنى العمل في ظل اللوائح المالية والنواظم الصارمة الأخرى التي فرضها أعضاء الاتحاد الآن على جميع الموقعين الحاليين والمستقبليين.

بدلًا من ذلك، طُرح في أروقة بروكسل اقتراح مفاده إتاحة عضوية مبكرة لبولندا وهنغاريا وجيرانهما في حلف شمال الأطلسي على سبيل التعويض؛ أي جائزة مؤقتة. لا شك في أن لتوسيع حلف شمال الأطلسي على هذه الشاكلة قيمة رمزية كبيرة، ما يفسر الترحيب الفوري من الدول الأعضاء المرشحة الجديدة. أما الفوائد العملية فهي أقل وضوحًا (على خلاف الأضرار الحقيقية والفورية التي لحقت بالعلاقات مع موسكو). لكن نظرًا إلى دوافع واشنطن الخاصة بشأن توسيع جماعة شمال الأطلسي الدفاعية، فقد انضمت على هذا الأساس، بعد سنوات قليلة، أول مجموعة من دول أوروبا الوسطى إلى الناتو [(397)].

كان الأثر الثاني في الوعي العام الأوروبي. لقد أثارت معاهدة ماستريخت مستوى غير مسبوق من الاهتمام، بما كان حتى ذلك الحين عملًا غامضًا للاتحاد الأوروبي وبيروقراطيته المجهولة. على الرغم من أن المعاهدة حصلت على الموافقة في كل بلد أجرى تصويتًا وطنيًا عليها (ولو أنها تمت بنسبة 50.1 في

المئة فقط في حالة فرنسا)، فإنها أثارت معارضة ملحوظة - وأول مرة في الأغلب - بشأن وضع قضية "أوروبا" ضمن الأجندة السياسية المحلية. فقد جرى في مدن البينيلوكس الغامضة، على مدى أربعة عقود، تخطيط وإقرار مؤسسات وقواعد النظام القاري الجديد بهدوء وروية، وبعيدًا عن أي إحالة إلى رغبات عامة أو إجراءات ديمقراطية. يبدو أن تلك الأيام قد ولت.

أدى الأثر الثالث لماستريخت إلى تمهيد الطريق لاتحاد، ليس أوروبا في الواقع، بل لاتحاد نصفها الغربي في الأقل. أدت نهاية الحرب الباردة، والتزام الاتحاد الأوروبي بالسوق الواحدة، إلى إزالة العقبات أمام عضوية الأعضاء المتبقين في منطقة التجارة الحرة الأوروبية القديمة [398]. تقدمت السويد وفنلندا والنمسا بطلبات للانضمام فورًا لكونها لم تعد مقيدة بالتزام الحياد (أو بسبب ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع موسكو، كما في حالة فنلندا)، وخف توترها المتزايد الناجم عن استبعادها من الفضاء الأوروبي المشترك.

أنجزت مفاوضات انضمام المتقدمين الجدد في غضون 3 أشهر فقط، وسهل الأمر حقيقة أن الدول الثلاث جميعًا ليست مستقرة وصغيرة فحسب؛ إذ لا يصل مجموع سكانها إلى ربع سكان ألمانيا، بل وغنية بكل تأكيد. وقد ينطبق الشيء نفسه على الدولتين المتبقيتين "الصامدتين": النرويج وسويسرا. لكن على الرغم من حماسة رجال الأعمال المحليين الكبيرة فيهما، صوت سكان البلدين ضد العضوية خشية فقدان الاستقلالية والمبادرة في اتحاد فوق وطني، والشكوك المثارة حول فوائد المشاركة في العملة الجديدة.

دل تقارب نسبة الأصوات على شكوك مماثلة في الاستفتاء الذي أجرته السويد، في تشرين الثاني / نوفمبر 1994، على عضوية الاتحاد الأوروبي. صوت 52.3 في المئة فقط لمصلحة العضوية، شريطة بقاء بلادهم خارج نظام العملة الموحدة (وبعد 10 سنوات، عندما اقترحت الحكومة في استوكهولم على الأمة أخيرًا، في استفتاء التخلي عن الكورون والانضمام إلى اليورو، تلقت هزيمة حاسمة ومذلة، تمامًا مثلما حدث مع الحكومة الدنماركية في أيلول / سبتمبر 2000 عندما طرحت السؤال ذاته). أما ردة فعل بير غارتون، عضو البرلمان السويدي عن حزب الخضر والمعارض الشرس لعضوية الاتحاد الأوروبي، فقد ردد صدى القلق الاسكندينافي واسع الانتشار: "إنه اليوم الذي قرر فيه البرلمان تحويل السويد من أمة مستقلة إلى أشبه بمقاطعة داخل قوة عظمى موسعة، في سياق تحويل نفسه من هيئة تشريعية إلى مجرد هيئة استشارية ليس أكثر".

شاطر العديد من الأوروبيين الشماليين غارتون مشاعره، مع أن بعضًا منهم صوت لمصلحة العضوية. واعترفت حتى نخب الأعمال والسياسة السويسرية أو الاسكندينافية، التي أرادت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كي لا تفوتها فوائد السوق الموحدة، بأن ثمة تكاليف اقتصادية وسياسية تترتب على هذا الخيار. وأقروا سرًا بأنه إذا لم تتوافق النتيجة مع رغبتهم، فلن يشِكل الأمر كارثة

محققة لبلدانهم. عُد الاتحادُ الأوروبي في السويد أو النرويج، أو حتى الدنمارك والمملكة المتحدة (فضلًا عن عملته المتكاملة الجديدة) خيارًا وليس ضرورةً.
لكن عضوية "أوروبا" في وسط أوروبا وشرقها مثلت الخيار الوحيد الممكن. ومهما كانت أسبابها، سواء انطلقت من تحديث اقتصاداتها، أو تأمين أسواق جديدة، أو الحصول على مساعدات خارجية، أو تحقيق الاستقرار في السياسة الداخلية، أو شد وثاقها بـ "الغرب"، أو ببساطة تجنب إغراء التراجع إلى الوطنية الشيوعية، فقد تطلع حكامها الجدد، من تالين إلى تيرانا، إلى بروكسل. لاحت تباشير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وما يصاحبه من وعود الثراء والأمن، مغوية الهيئات الناخبة المتحررة في أوروبا ما بعد الشيوعية، والتي حذرت من الخضوع لإغواء من يتحدث عن أفضلية البقاء في ظل النظام القديم. الانتقال يستحق الألم المرافق له: أوروبا هي مستقبلك [(399)].
لكن الصورة اختلفت تمامًا في بروكسل. أصيب المشروع الأوروبي من البداية بانفصام عميق. فمن جهة، يعد متاحًا ومفتوحًا من الناحية الثقافية لجميع شعوب أوروبا، ومن حق أي دولة أوروبية، "يقوم نظام حكمها على مبادئ الديمقراطية" وتوافق على شروط العضوية، المشاركة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الأوروبية، وأخيرًا الاتحاد الأوروبي نفسه، لكن من جهة أخرى، يعد الاتحاد حصريًا من الناحية الوظيفية. شكل كل اتفاق ومعاهدة جديدة زيادة في تعقيد الشروط المفروضة على الدول الأعضاء مقابل التزامها الأسرةَ "الأوروبية". وأدت الطبيعة التراكمية لهذه القوانين والأنظمة إلى بناء أسوار، حال ارتفاعها دون دخول بلدان وشعوب لم تتمكن من تخطي الاختبارات. لذلك، مثلت معاهدة شينغن (1985) نعمةً لمواطني الدول المشاركة، بانتقالهم الآن من دون عوائق عبر حدود مفتوحة بين دول ذات سيادة. لكن اضطر سكان الدول الواقعة خارج شينغن إلى الانتظار في الصف - بالمعنى الحرفي للعبارة - للحصول على تأشيرة دخول.
بالمتطلبات الصارمة من أجل عملة موحدة، والإصرار على دمج جميع الدول الطامحة بالعضوية في مؤسساتها الحكومية وجميع تشريعات وأحكام وقرارات الاتحاد السياسية والقضائية والقوانين الأوروبية صارت ماستريخت في نهاية المطاف منطقة الإقصاء البيروقراطي القصوى. لم يشكل ذلك أي عائق للمتقدمين من دول الشمال أو النمسا، لكنه مثل عقبة كأداء أمام المرشحين المحتملين من الشرق. ومع أن بنود ميثاق الاتحاد الأوروبي تلزمه بالترحيب بالأوروبيين الجدد القادمين إلى صفوفه، فقد سعى عمليًا إلى إبعادهم قدر المستطاع.
ثمة أسباب وجيهة لذلك. إذ كان واضحًا أن أغنى الطامحين الجدد - سلوفينيا أو جمهورية التشيك على سبيل المثال - أكثر فقرًا من أي عضو حالي في الاتحاد الأوروبي، ومعظمهم فقير جدًا في الواقع. كانت الهوة، التي تفصل الشرق عن الغرب في أوروبا، شاسعة بأي مقياس من المقاييس: بلغت وفيات الرضع في

دول البلطيق ضعف معدلها لدى الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 1996، ويقل معدل العمر المتوقع للذكور في هنغاريا 8 أعوام وفي لاتفيا 11 عامًا، عن معدله في الاتحاد الأوروبي.
إذا قبل الاتحاد بضم هنغاريا أو سلوفاكيا أو ليتوانيا (وبدرجة أقل بولندا وسكانها البالغين 38 مليونًا) بالشروط نفسها المطبقة على أعضائه الحاليين، فمن شأن تكلفة الدعم والمساعدة الإقليمية ومِنَح البنية التحتية والتحويلات الأخرى أن تكسر بالتأكيد موازنته. نشرت مؤسسة بيرتلسمان في ألمانيا في كانون الأول / ديسمبر 1994 دراسة أشارت إلى أنه في حال الموافقة على دخول دول أوروبا الوسطى الست الراغبة بذلك (بولندا وهنغاريا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك ورومانيا وبلغاريا)، بالشروط نفسها المطبقة على الأعضاء الحاليين، ستتعدى تكلفة الصناديق الهيكلية وحدها 30 مليار مارك ألماني في العام.
سرت مخاوف على نطاق واسع، من إثارة ردة فعل الناخبين في البلدان التي تمول معظم فواتير الاتحاد، والتي لا بد أن يُطلب منها زيادة المساهمة؛ أي هولندا وبريطانيا، ولا سيما الأكثر تشاؤمًا، ألمانيا. وفي أي حال، الدول المتلقية في الشرق ليست في وضع يسمح لها بالحد الأدنى من التلاؤم مع حجم الأموال المطلوبة منها بموجب أنظمة الاتحاد الأوروبي الحالية. إن خطة مارشال هي حقًا ما تحتاج إليه دول أوروبا بعد الشيوعية، لكن أحدًا لم يحفل بطرحها.
علاوةً على التكلفة، ربما يتسبب الوافدون الجدد ببعض المشكلات. أنظمتهم القانونية فاسدة أو تعاني من الخلل، وقادتهم السياسيون غير مختبرين، وعملاتهم غير مستقرة، وحدودهم سهلة الاختراق. ويُخشى من ذهاب مواطنيهم المحتاجين والمعوزين إلى الغرب بحثًا عن الرعاية الاجتماعية والعمل، أو أن يظلوا في بلدانهم ويقبلون بأجور تافهة، جاذبين بذلك المستثمرين وأصحاب العمل الأجانب بعيدًا عن دول الاتحاد الأوروبي القديمة. يشكل ذلك تهديدًا في كلتا الحالتين. كان ثمة حديث عن "اجتياح" أوروبا الغربية - ترداد لصدى بعيد - لكن لا لبس فيه - لمخاوف هيردر بشأن هدير "الشعوب المتوحشة" الآتي من أوروبا الشرقية. لا يوجد أدنى شك في الأعاجيب التي يستطيع الاتحاد الأوروبي صنعها في أوروبا الشرقية. لكن ما الذي قد تصنعه أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي؟
كما يقتضي الحال، ماطل الأوروبيون الغربيون آخذين كل هذه المخاوف في الاعتبار. عقب عام 1989 مباشرةً، عرض هانز ديتريش غينشر وزير الخارجية الألماني على الاتحاد الأوروبي اقتراحًا تضمن استيعاب جميع بلدان أوروبا الشرقية في أقرب وقت ممكن، كإجراء وقائي من ردة فعل قومية، لكن سرعان ما تراجع عنه. وعلى الرغم من أن مارغريت تاتشر واصلت الضغط بحماسة لمصلحة توسيع مبكر (منطلقة من أن توسيع الاتحاد لا بد من أن

يمتزج مع حلم بريطانيا في منطقة تجارة حرة لعموم أوروبا)، فإن مقاربة فرنسا هي التي سيطرت على استراتيجية الاتحاد الأوروبي.
تمثل ردة فعل فرانسوا ميتران الأولية بتقديم اقتراح "كونفدرالية أوروبية" فضفاضة - نوع من إطار خارجي لعضوية مشاركة مفتوحة بلا شروط، وذات فوائد مادية قليلة لجميع القادمين. وتبرم الدبلوماسيون الفرنسيون في السنوات اللاحقة من غياب الدعم لهذا الاقتراح، متأسفين على فرص "التعاون الهادئ" الضائعة في اتحاد موسع. لكن تبين مع مرور الوقت أنها لعبة مكشوفة، غايتها تجميع دول أوروبا الشرقية المتحررة حديثًا في حظيرة "جماعة أوروبية" مصطنعة، ما يسوغ إبقائها خارج الشيء الحقيقي المطلوب إلى أجل غير مسمى. وقد فهم فاتسلاف هافل ذلك من البداية، ما دعاه إلى رفض الاقتراح جملةً وتفصيلًا (وأدى هذا إلى عده شخصًا غير مرغوب فيه مدة من الزمن في قصر الإليزيه).
بدلًا من ذلك، ظلت العلاقات بين أوروبا الشرقية وغربها، على مدى السنوات القليلة اللاحقة، وعلقت عند مستوى التبادلات الثنائية واتفاقات التجارة مع بعض البلدان (هنغاريا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا)، مما أعطاها حالة "شراكة" محدودة تمامًا لا أكثر مقارنة بالاتحاد الأوروبي. لكن انقلاب موسكو في عام 1991، وحروب البلقان التي اندلعت بعد مدة وجيزة، أثارت اهتمام الغرب بمخاطر السماح باستفحال الفوضى والشكوك في بلدان ما بعد الشيوعية. وبمقتضى ذلك، صادق المجتمعون في قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في كوبنهاغن في حزيران / يونيو 1993، على أنه من حيث المبدأ وفي تاريخ يحدد لاحقًا، "ستصبح البلدان المشاركة، والراغبة، من وسط وأوروبا الشرقية أعضاءً في الاتحاد الأوروبي".
لم يكن ذلك كافيًا للتخفيف من إحباط الأعضاء المقبلين، الذين أصيبوا "بخيبة أمل" على حد تعبير رئيسة وزراء بولندا حنة سوشوكا، جراء تعامل بروكسل والعواصم الغربية معهم. في الواقع أمضى معظم القادة السياسيين في أوروبا الشرقية ما تبقى من العقد اللاحق وهم محبطون ونافذو الصبر في سعيهم للحصول على تعهد مبرم من الشركاء الغربيين المترددين، ومعللين ناخبيهم المحليين بالآمال بأن عضوية الاتحاد الأوروبي مدرجة حقًا على جدول الأعمال، في حين انتهزوا كل فرصة لإقناع محاوريهم الخارجيين بالحاجة الملحة إلى إدراجها.
لكن الاهتمام الغربي انصب في مكان آخر. شكل التحول إلى عملة مشتركة جديدة وترجمة خطط ماستريخت للتكامل المؤسسي على الواقع، الشغل الشاغل المهيمن في جميع عواصم أوروبا الغربية. وثار قلق متزايد في ألمانيا بشأن التكاليف والصعوبات التي تواجه عملية ضم أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة. وفي الوقت نفسه أصبحت الكارثة اليوغسلافية - التي

عملت منذ البداية على تذكير السياسيين الغربيين بمخاطر الاستخفاف بمشكلات ما بعد الشيوعية عمومًا - هاجسًا دائمًا.
أشاح المثقفون البارزون، وهم الميزان الأكيد للموجات السياسية العابرة، بنظرهم بعيدًا. لم يمض غير بضع سنوات فقط على اكتشاف المعلقين الغربيين "أوروبا الوسطى"، بوجود هافل وكونديرا وميتشنيك وزملائهم كخبز يومي لصفحات الرأي وفي الدوريات الكبرى من باريس إلى نيويورك. لكن التاريخ مر بسرعة: أصبحت أعجوبة انتقال وخروج براغ وبودابست من الاستبداد ذاكرةً متلاشية بالفعل، وتُركت للسياح ورجال الأعمال. وعلى الأرجح أنك ستجد برنار هنري ليفي وسوزان سونتاغ في سراييفو. انقضى "ربع ساعة" الشهرة التي حظيت بها أوروبا الوسطى، وانقضى معها أي ضغط عام لتسريع استيعابها في المؤسسات الغربية. في العلن، شدد السياسيون والمدراء في بروكسل على رغبتهم المستمرة في توسيع الاتحاد جهة الشرق، حين تصبح الظروف "ناضجة". لكن في السر، كانوا أكثر صراحة. وكما قال مسؤول رفيع جدًا في المفوضية الأوروبية في منتصف التسعينيات "لا أحد جاد هنا بشأن التوسيع".
بقي التوسيع مع ذلك على جدول الأعمال. لا يمكن، وفقًا لقواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة، إنكار حق الدول في التقدم بطلب العضوية. ولذا فإن المفوضية الأوروبية ملزمة قبول طلبات الانضمام التي قدمتها هنغاريا وبولندا في عام 1994، ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا وبلغاريا في عام 1995، وسلوفينيا وجمهورية التشيك في عام 1996. وانضم بذلك المرشحون الشيوعيون السابقون العشرة إلى مالطا وقبرص، اللتين قدمتا طلبيهما في عام 1989، وإلى تركيا (التي يقبع طلبها في الأدراج منذ عام 1987). تتجمع كل هذه الدول المرشحة الآن في ردهة مزدحمة، بانتظار اهتمام الاتحاد.
أضافت معاهدة أمستردام في عام 1997 سلسلة من التعديلات التقنية المهمة على معاهدة روما الأصلية، باستكمال أهداف ماستريخت، وتزويد الاتحاد بأنياب لتنفيذ نياته المعلنة بشأن إعداد برنامج المواطنة الأوروبية، والمؤسسات الأوروبية الشاملة لمعالجة قضايا العمالة والصحة والبيئة، والغياب الفادح لسياسة خارجية مشتركة. عند هذه النقطة ومع العملة المشتركة المقرر دخولها حيز التنفيذ في عام 1999، ينهي الاتحاد عقدًا من التكامل الداخلي استغرق جميع طاقاته البيروقراطية. وما عاد من عذر لتأجيل قضية التوسيع الشائكة.
لو ترك الأمر لما يفضله بعض الزعماء الوطنيين والعديد من كبار المسؤولين في المفوضية الأوروبية، لاقتصرت مفاوضات الانضمام على الحالات "السهلة"، أي البلدان الصغيرة مثل سلوفينيا أو هنغاريا، المجاورة للحدود الحالية للاتحاد، وذات الاقتصاد المحدث نسبيًا، وهو ما لا يوجد سوى تحديات بسيطةِ على الإطار المؤسسِي للاتحاد الأوروبي وموازنته. لكن سرعان ما

اتضح أن التخلي عن رومانيا أو بولندا عمل مفتقر إلى الحصافة السياسية، مما قد يؤدي إلى مخاطر انجرافهما في غياهب اللاديمقراطية. بناء على ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 رسميًا عملية انضمام جميع المتقدمين العشرة من أوروبا الشرقية، إلى جانب قبرص. وأضيفت مالطا إلى القائمة بعد ذلك بوقت قصير، لكن تركيا بقيت خارجًا.
انطلاقًا من هذه النقطة، سار التوسيع وفق ديناميته الخاصة، على الرغم من الهواجس المستمرة من جانب عدد من أعضاء الاتحاد الأوروبي الحاليين، والافتقار واسع النطاق للحماسة بين سكانه، إذا قومنا الأمر من وجهة نظر استطلاعات الرأي. تحرك مسار مفاوضات الانضمام الثنائية، أولًا مع مرشحي النواة الأساسية المفترضة: قبرص وجمهورية التشيك وإستونيا وهنغاريا وبولندا وسلوفينيا، ومن ثم مع البقية بعد عام واحد: بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا. وجرى تعليل إدراج بولندا في المجموعة الأولى، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي كانت تعانيها، انطلاقًا من حجمها وأهميتها. وعلى العكس، "هبطت" سلوفاكيا إلى الدرجة الثانية، نظرًا إلى الركود والفساد الناجم عن حكم ميشيار الاستبدادي، كتحذير وأمثولة للآخرين.
تبع ذلك 5 أعوام من المفاوضات المكثفة، والقاسية في بعض الأحيان. وانقضت "بروكسل" على جميع عواصم الدول المرشحة، ممطرة إياها بالمستشارين والتوصيات والنماذج والبرامج والتعليمات، في مسعىً لرفع مستوى مؤسساتها وقوانينها وأنظمتها وممارساتها وخدماتها المدنية إلى الحد الأدنى المتوافق مع أمثالها في الاتحاد. وضغط المرشحون بدورهم، بقدر ما سمحت به جرأتهم، لضمان حصولهم على حق الوصول إلى المستهلكين في الاتحاد الأوروبي. ودافعوا في الوقت نفسه عن أسواقهم المحلية في مواجهة طغيان بضائع وخدمات الغرب الأكثر جاذبية وجودة.
لم يكن الصراع متكافئًا بالتأكيد. ففي حين شكل الاتحاد الأوروبي منذ مدة طويلة محل رغبات "الشرق" الصريحة والمعلنة، لم يكن في مقدور الأعضاء الجدد المفترضين تقديم سوى النزر اليسير في المقابل، اللَهُمَ إلا الوعد بحسن السيرة والسلوك. ولذلك تم الاتفاق على منح الأعضاء الجدد تنازلات محدودة، من بينها وضع قيود مؤقتة على شراء الأجانب للأراضي بصفتها قضية سياسية حساسة. بينما لزمهم قبول قيود ملموسة يفرضها الاتحاد الأوروبي على صادراتهم من البضائع، ولا سيما الناس، رغم التزامه سوقًا واحدة.
استجابة لتقديرات مبالغ فيها لتدفق محتمل للسكان (تنبأ أحد تقارير المفوضية الأوروبية، الذي نشر في عام 2000، بخروج سنوي لنحو 335 ألفًا من الدول الشرقية العشر المرشحة للانضمام، في حال تم فتح الحدود من دون قيود)، أصرت معظم الدول الغربية الأعضاء على وضع حصص على عدد الأوروبيين الشرقيين المسموح لهم بالانتقال إلى الغرب، الأمر الذي يشكل تناقضًا صارخًا مع روح، وحتى في الواقع مع نص، عقد مضى من التصريحات

والمعاهدات. فرضت ألمانيا والنمسا وفنلندا قيودًا صارمة لمدة عامين قابلة للتمديد 5 أعوام أخرى. وتبعتها بلجيكا وإيطاليا واليونان. ولم تعلن سوى المملكة المتحدة وإيرلندا عن استعدادهما للتلاؤم مع مبادئ "الباب المفتوح" التي يعتمدها الاتحاد، إلى جانب الإعلان عن إبقاء منافع الرعاية الاجتماعية للباحثين عن عمل من أوروبا الشرقية ضمن حدها الأدنى.
كما وُضع توسيع الإعانات الزراعية، وغيرها من الفوائد باتجاه الشرق، ضمن أطر صارمة. ويعود ذلك جزئيًا، بحسب تقرير الانتقال الصادر عن المفوضية في عام 2003، إلى "تساؤلات مطروحة حول كفاءة دول الانضمام في استيعاب واستخدام منح الصناديق الهيكلية والتماسك التابعة للاتحاد الأوروبي بعد انضمامها". لكن السبب الرئيس متعلق ببساطة بخفض تكلفة التوسيع، وتخفيف حدة المنافسة التي يواجهها المنتجون الغربيون. وقُدر لمزارعي أوروبا الشرقية الانتظار حتى عام 2013 للحصول على مستوى الدعم ذاته، الذي يتلقاه بالأصل أقرانهم في الغرب - كان يؤمل حينذاك بأن يكون معظمهم قد تقاعد أو أصبح خارج نطاق الأعمال.
اكتملت المفاوضات بمرور الوقت، وتمت الموافقة على الشروط، وجرى إدراج "قوانين وأنظمة الاتحاد"، المؤلفة من 97 ألف صفحة، بحسب الأصول في أنظمة وقوانين الدول المتقدمة للانضمام، وبدا التوسيع الفعلي في حد ذاته أمرًا باهتًا. يعد الافتقاد إلى الحماسة، الذي كانت قد أبدته قبل عقد من الزمن معظم الدول الجديدة، أمرًا مفهومًا بعد انتظار طال 15 عامًا. وفي أي حال، قل بالفعل شأن الكثير من الفوائد العملية للانخراط مع الغرب، ولا سيما في صناعة السيارات، حيث يتوفر لدى الدول الشيوعية السابقة عرض جاهز من العمالة الماهرة الرخيصة، استثمرت فيها بكثافة شركاتٌ مثل فولكس فاغن ورينو وبيجو - سيتروين في خلال التسعينيات. ووصل المجموع التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أوروبا الشرقية ككل إلى 117 مليار دولار بين عامي 1989 و2003.
بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، تلاشى الاستثمار الأجنبي في أوروبا الشيوعية السابقة فعليًا. والمفارقة أن ذلك حصل بعد توسعة الاتحاد الأوروبي. فعندما تكون تلك الدول داخل الاتحاد، من الأسهل بالتأكيد ممارسة الأعمال في دول مثل بولندا أو إستونيا ومعها. وتكون بدورها قادرةً على زيادة مبيعاتها إلى الغرب: توقعت بولندا أن تتضاعف صادراتها الغذائية إلى الاتحاد الأوروبي في خلال 3 سنوات من انضمامها. لكن ذلك حدث نتيجة التخلف النسبي. وعندما تكون داخل الاتحاد الأوروبي أيضًا، تبدأ الأجور والتكاليف الأخرى في دول أوروبا الشرقية بالارتفاع إلى مستوياتها الغربية. ومن ثم تخسر المنطقة مزايا التكلفة لمصلحة مصانع في الهند والمكسيك. وتبدأ هوامش الربح بالانخفاض، في القطاع الصناعي في الأقل.

وفي الوقت نفسه، بقيت أوروبا الشرقية، نتيجة التكلفة الباهظة لتفكيك الاقتصادات الشيوعية، متخلفةً كثيرًا عن بلدان الاتحاد الأوروبي عشية انضمامها. كانت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حتى في أكثر الدول ازدهارًا من الأعضاء الجدد، أقل بكثير من نظيراتها في جاراتها الغربيات - وصلت في سلوفينيا إلى 69 في المئة من نظيرتها في الاتحاد الأوروبي، 59 في المئة في جمهورية التشيك، 54 في المئة في هنغاريا، 41 في المئة فقط في بولندا. أما في لاتفيا، الأكثر فقرًا من بين الأعضاء الجدد، فلم تتعد 33 في المئة. وحتى في حال واصلت اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي الجديدة النمو بمعدل يزيد 2 في المئة على نمو اقتصادات الأعضاء الحاليين [(400)]، سيلزم سلوفينيا 21 عامًا كي تلحق فرنسا. وتبلغ الفجوة الزمنية في ليتوانيا 57 عامًا. وبطبيعة الحال، ليس لدى مواطني الدول الشيوعية السابقة علم بمثل هذه البيانات. لكن ليس لدى معظمهم أوهام بشأن الصعوبات الماثلة أمامهم. عندما سُئِل التشيكيون، في سلسلة من استطلاعات الرأي أجريت في عام 2000، عما هو الوقت اللازم برأيهم لـ "تتحسن" أحوالهم، أجاب 30 في المئة منهم "في غضون 5 سنوات"، وأجاب 30 في المئة "10 سنوات"، وأجاب 30 في المئة "15 عامًا أو أكثر"، وأجاب 10 في المئة "لن يحصل ذلك أبدًا".

ومع ذلك، وبصرف النظر عن الشكوك المبررة للمستفيدين، كانت المضامين الرسمية الناجمة عن "الانفجار الكبير" في توسعة الاتحاد الأوروبي ملموسة بما يكفي. فبعد توقيع معاهدة الانضمام، الذي جرى في أثينا في نيسان / أبريل 2003، ولدى دخولها حيز التنفيذ في الأول من أيار / مايو 2004، زاد عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي دفعة واحدة من 15 إلى 25 عضوًا (تم تعليق انضمام بلغاريا ورومانيا، المتوقع انضمامهما في عام 2007). وارتفع عدد سكانه بمقدار الخُمس (مع أن توسعه الاقتصادي لم يصل إلى 5 في المئة)، وزادت مساحته بالمقدار نفسه. أما حدود "أوروبا"، التي لم تتعد في عام 1989 ترييستي من جهة الشرق، فهي تمتد الآن إلى ما كان الاتحاد السوفياتي سابقًا.

واجه الاتحاد الأوروبي في مطلع القرن الحادي والعشرين مجموعة مهولة من المشكلات؛ بعضها قديم، وبعضها جديد، وبعضها من صنع يديه. ربما بدت اضطراباته الاقتصادية المعهودة أكثر تداولًا وبروزًا، لكنها شكلت في نهاية المطاف أقل اهتماماته باعثًا للخطر. استمر الاتحاد الأوروبي بوجود أو غياب الدول الأعضاء الجديدة في إنفاق - كما اعتاد أن يفعل منذ البداية - مبالغ غير متناسبة إلى حد بعيد على مزارعيه. ذهب 40 في المئة من موازنة الاتحاد - أو 52 مليار دولار في 2004 - إلى "مدفوعات الدعم الزراعي" ذات الدوافع السياسية، وقسم كبير منها إلى الشركات الزراعية الممكننة الكبرى في فرنسا أو إسبانيا، التي ليست في الأصل في حاجة إلى مساعدة تذكر.

حتى بعد التوصل إلى اتفاق يُقلص هذه الإعانات ويختصر البرنامج الزراعي المشترك، بقي متوقعًا أن يشكلِ دعم الأسعار الزراعية أكثر من ثلث إجمالي

الإنفاق في الاتحاد الأوروبي، وأن يستمر حتى وقت متقدم في العقد الثاني من القرن الجديد، ما يضع عبئًا لا يطاق على الموازنة. لا تكمن المشكلة في "فقر" الاتحاد، بل على العكس تمامًا؛ يعد مجموع ثروة وموارد أعضائه مماثلًا لنظيره في الولايات المتحدة. لكن ميزانيته، على حد تعبير تقرير لجنة مستقلة صادر بتكليف من بروكسل في عام 2003، من "بقايا من التاريخ".

بدأ الاتحاد الأوروبي قبل نصف القرن كاتحاد جمركي واحد - "سوق مشتركة"، لا تزيد الروابط بين أعضائه على تعرفة خارجية مشتركة. يتشكل نمطه في الإنفاق بواسطة التعرفة الجمركية والأسعار والإعانات والدعم، والتي تتحدد في ما بعد باتفاقات متفق عليها. ومع مضي السنوات، وسع طموحاته في مجالات الثقافة والقانون والحكومة والسياسة، وارتدى في بروكسل وغيرها الكثير من الزخرف الخارجية للحكومات التقليدية.

هل سيتمدد الاتحاد الأوروبي دائمًا؟

الاتحاد الأوروبي في عام 2004



لكن الحكومات التقليدية تتمتع بحرية جمع الأموال لمواجهة مصاريفها المتوقعة، في حين لا يوجد لدى الاتحاد الأوروبي سوى إمكان محدود جدًا في جني إيرادات خاصة به. ويحصل على دخله من معدلات ثابتة من الرسوم الجمركية والضرائب الزراعية وضرائب مبيعات اتحادية غير مباشرة (ضريبة القيمة المضافة)، وبالدرجة الأولى من مساهمات الدول الأعضاء، التي لا تتعدى 1.24 في المئة من الدخل الوطني الإجمالي لها. لذلك، لا يوجد تحت تصرف إدارة الاتحاد المباشر سوى القليل جدًا من دخل الاتحاد الأوروبي، الذي يخضع إجمالًا للضغوط السياسية من الدول الأعضاء، كل على حدة.
تتلقى غالبية هذه الدول سخاء الاتحاد الأوروبي بدلًا من المساهمة في موازنته. وفي عام 2004، وبعد توسعته إلى الشرق، أخذت 19 دولة عضوًا من بروكسل أكثر مما دفعت لها. وتأمنت عمليًا تكلفة تسيير الاتحاد من المساهمات

الصافية لست دول فقط: المملكة المتحدة، وفرنسا، والسويد، والنمسا، وهولندا، وألمانيا. ومن نذر السوء لجهة آفاق الاتحاد المستقبلية الالتماس الذي رفعته جميع الدول الست إلى المفوضية في كانون الأول / ديسمبر 2003، تطلب فيه خفض المساهمة الوطنية في موازنة الاتحاد الأوروبي في المستقبل من 1.24 في المئة من الدخل الوطني الإجمالي إلى 1 في المئة فقط.

نظرًا إلى أن موازنة الاتحاد صغيرة مقارنة حتى بأصغر الدول الأعضاء، ويُصرف معظمها على الصناديق الهيكلية ودعم الأسعار والإدارة المكلفة للاتحاد الأوروبي ذاته، فهي من ثم رهينة دائمة لمصلحة المساهمين والمستفيدين على حد سواء. وتعتمد عتلات الماكنة الاقتصادية للاتحاد في كفاءتها على موافقة جميع أجزائه المكونة. وعندما يتوافق الجميع بدرجة أو بأخرى على المبدأ والفوائد المترتبة على خدمات معينة، كفتح الحدود الداخلية أو رفع القيود عن الأسواق والبضائع والخدمات، يحقق الاتحاد الأوروبي تقدمًا ملحوظًا. وعندما تبرز معارضة حقيقية من قلة قليلة من أعضائه (ولو من واحد فقط، ولا سيما إذا كان من المساهمين الرئيسين)، تتعطل السياسة: لا تزال المواءمة الضريبية، على غرار خفض الدعم الزراعي، على جدول الأعمال منذ زمن طويل.

تعود عقارب الساعة إلى الوراء أحيانًا. بعد عقدين من جهود قادة بروكسل للحد من الإعانات التي تقدمها الدولة لـ "أبطالها" الوطنيين المفضلين، ومن ثم تأمين فرص متكافئة في مجال المنافسة الاقتصادية بين الدول الأوروبية، أعرب مفوض السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، الهولندي فريتز بولكشتاين، في تموز / يوليو 2004 عن دهشته من رؤية فرنسا وألمانيا تعودان إلى سياسات السبعينيات "الحمائية"، دفاعًا عن شركات محلية مهددة. لكن برلين وباريس، خلافًا للمفوضين غير المنتخبين في بروكسل، لا تستطيعان ببساطة تجاهل الناخبين دافعي الضرائب.

تبدو هذه المفارقات واضحة تمامًا في المحن التي مر بها اليورو. لا تكمن مشكلة العملة الموحدة في استبدال تقني لعدة عملات وطنية بوحدة مرجعية واحدة، كانت هذه العملية جارية بالفعل قبل وقت طويل من إلغاء الفرنك أو الليرة أو الدراخما، وتبين بما يثير الاستغراب أنها سلسة وغير مؤلمة [(401)]، ولكن تكمن في مواءمة المتطلبات المسبقة للسياسات الاقتصادية الوطنية. وتجنبًا للمنزلقات الأخلاقية والمخاطر العملية الناتجة عن المتسلفين، أصرت بون، كما رأينا، على ما بات يعرف باسم "اتفاق النمو والاستقرار".

ألزمت الدول الراغبة بالانضمام إلى اليورو بخفض الدين العام بحيث لا يتجاوز 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وألا يتعدى عجز موازنتها 3 في المئة منه. ومن شأن الفشل في هذه الاختبارات أن يجعل أي بلد عرضةً لعقوبات يحددها الاتحاد، بما فيها غرامات كبيرة. والهدف من هذه الإجراءات ضمان

عدم خذلان حكومات منطقة اليورو حارسها المالي، وتجاوز موازنتها عمدًا، ما يضع أعباء غير منصفة على اقتصادات أعضاء منطقة اليورو الآخرين الذين يجب عليهم تحمل عبء ضمان استقرار العملة الموحدة.
الذي فاجأ الجميع أن الجزء الجنوبي المبذر تقليديًا أظهر انضباطًا يدعو للاستغراب. جاء تأهل إسبانيا لعضوية اليورو بحسب وصف لاذع لأحد المراقبين الإسبان كمزيج من الحظ والفضائل: سمح تحسن الاقتصاد الملحوظ للحكومة سداد الدين العام للبلاد في الوقت المناسب لإدخال العملة في عام 1999. وحتى إيطاليا تدبرت أمر اجتياز الاختبارات التوتونية [(402)] (التي اشتبه - بحق - كثير من الإيطاليين في أنه استُحدثت لإبقائهم خارجًا)، ولو بقليل من التلاعب بالأرقام وبيع الأصول العامة مرة واحدة. وبحلول عام 2003 شملت منطقة اليورو 12 بلدًا، بدءًا من إيرلندا وصولًا إلى اليونان.
لكن سرعان ما بدأت متاعب عملة "مقاس موحد للجميع" بالظهور، كما توقع كثير من المشككين. حافظ البنك المركزي الأوروبي، الذي أُنشئ حديثًا في فرانكفورت، منذ البداية على سعر مرتفع نسبيًا للفائدة، دعمًا للعملة الجديدة وحمايةً لها من التضخم. لكن اقتصادات دول منطقة اليورو اختلفت، سواء لجهة مستوى التنمية فيها أو الطور الذي بلغته دورتها الاقتصادية. فالبعض منها كان في طور الازدهار مثل إيرلندا، والبعض الآخر، ولا سيما البرتغال، تخلف كثيرًا عن الركب وكان في مقدوره استخدام الدعم لدفع الأنشطة المحلية - فضلًا عن الصادرات - التي تحققت تقليديًا عبر خفض معدلات الفائدة و"تليين" العملة.
ولأن حكومة البرتغال مجردة من القدرة على تنفيذ هذه التدابير، اضطرت عملًا بشروط "الاتفاق" إلى خفض النفقات الحكومية - وإلا تعرضت لغرامات كبيرة - في الوقت الذي لزمها البدء بالإنفاق، بحسب النظرية الاقتصادية التقليدية، كمخرج من الركود. لم يخلق ذلك شعبية محلية؛ لكنه سمح في الأقل للبلاد بالمفاخرة بأنها لم تتراجع عن شروط انضمامها إلى العملة الجديدة؛ نجحت لشبونة بحلول عام 2003 في خفض الدين الحكومي إلى 59.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز السنوي إلى 2.8 في المئة؛ أي إلى ما دون الحدود الرسمية.
سجلت فرنسا في العام التالي عجزًا ناهز 4.1 في المئة، وحذا اقتصاد ألمانيا "العجوز"، الذي دفع أخيرًا ثمن التوحيد، حذوها بعجز بلغ 3.9 في المئة ومعدل دين وصل إلى 65 في المئة تقريبًا. ونظرًا إلى حجم اقتصاديهما، مثلت حقيقة عدم التزام فرنسا وألمانيا القوانين التي وضعتاها تحديًا كبيرًا للاتفاق بأكمله. لكن في هذه المرة، عندما حركت اللجنة إجراءات سير العقوبة، أوضحت باريس وبرلين بجلاء أنهما تعدان العجز "مؤقتًا"، ولا مفر منه من الناحية الاقتصادية، وأن لا نية لديهما البتة في دفع الغرامات، أو حتى تحسين أدائهما في العام التالي.

بدأت دول الاتحاد الصغيرة بالتململ - سواء من أمثال اليونان أو البرتغال اللتين جاهدتا بقوة وتحملتا بعض التكاليف تلبيةً لشروط الاتفاق، أو من أمثال هولندا ولوكسمبورغ اللتين خشيتا أيضًا على استقرار ما باتت الآن عملتهما - لكن الدرس كان واضحًا. مات اتفاق النمو والاستقرار في غضون أقل من عقد على ظهوره. ولم يكن واضحًا، ولا بأي شكل من الأشكال، مقدار المعاناة الفعلية التي قد يتحملها اليورو، لو سمحت الدول المشاركة بمزيد من المرونة. وثمة الكثير ممن اعتقد أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الحكومات الوطنية، بل في جمود البنك المركزي و - في ما يبدو - عدم استجابته؛ وذلك بإصراره الذي لا يلين على استقلاله الكامل وخوضه معارك مكافحة التضخم العائدة إلى حقبة السبعينيات.

دلت صعوبات اليورو إلى قصور أكبر في المشروع الأوروبي؛ أي إلى نظام حكومي غير عملي البتة. تكمن المشكلة في المفهوم الأصلي. تحاشى جان مونيه وورثته عمدًا أي جهد لتخطيط نظام ديمقراطي أو فدرالي، علاوة على تنفيذه. وبدلًا من ذلك دفعوا قدمًا مشروع تحديث أوروبا من أعلى: استراتيجية لزيادة الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي قائمة على المبادئ السان سيمونية، يديرها خبراء ومسؤولون رسميون، وباهتمام جزئي برغبات المستفيدين منه. وانصبت طاقات أنصاره ودعاته إلى حد كبير على الأبعاد التقنية المعقدة لـ "بناء أوروبا"، إلى حد التأجيل المتتالي لأي مخاوف قد تظهر.

لذلك، بقي الاتحاد الأوروبي حتى التسعينيات يعمل على أسس وُضِعت قبل بضعة عقود، وتتناسب بمعظمها مع العمل الإداري. تدير مفوضية غير منتخبة من بروكسل جهازًا بيروقراطيًا كبيرًا، وتبدأ بتنفيذ سياسات وبرامج، وتتخذ قرارات خاضعة لموافقة مجلس وزراء تعينه الدول الأعضاء، إضافةً إلى برلمان أوروبي غير عملي، تم انتخابه مباشرةً اعتبارًا من عام 1979، وينعقد على التوالي في ستراسبورغ وبروكسل، ويمارس دورًا رقابيًا يتوسع ببطء، لكن من دون التمتع بسلطة اتخاذ أي مبادرة (تحدد معاهدة روما الأصلية بدقة وظيفته كاستشاري).

عادةً ما يتخذ خبراء وموظفون في بروكسل قرارات غير خلافية. وتأخذ السياسات التي يُحتمل أن يكون لها تأثير ملموس في دوائر الناخبين أو المصالح الوطنية نقاشًا مستفيضًا وحادًا في مجلس الوزراء، وينتج عنها إما تسويات معقدة أو صفقات باهظة. ويتم ببساطة تعليق أي قضية لا يتم التوصل إلى حل لها أو الموافقة عليها. ولا تستطيع الدول الأعضاء المهيمنة - بريطانيا وألمانيا وفرنسا بالدرجة الأولى - دائمًا الوثوق بقدرتها على الحصول على ما تريد، لكن تستطيع منع تمرير ما لا تريد.

شكل ذلك مجموعة فريدة من الترتيبات. فهي لا تحمل سمات ولايات أميركا الشمالية المنفصلة في عام 1776، والتي انبثقت جميعها على شكل توابع لبلد واحد هو بريطانيا، تقاسم الجميع لغته وثقافتِه ونظامه القانوني. ولا تصلح حقًا

للمقارنة مع الكونفدرالية السويسرية، مع أن التشبيه وارد في بعض الأحيان؛ انطلاقًا من شبكتها المعمرة لعدة قرون من سيادات متداخلة ومقاطعات إدارية وامتيازات وحقوق محلية، الكانتونات السويسرية أشبه بالنظام الفرنسي القديم من دون ملك [(403)].

ظلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على النقيض من ذلك، وحدات مستقلة ومنفصلة تمامًا دخلت في رابطة طوعية، أقرت، مع مرور الوقت، عبر تراكم عشوائي لمجموعة من السلطات والمبادرات، من دون الإشارة على الإطلاق إلى المبادئ الكامنة وراء هذا الترتيب، وإلى أي حد قد يصل إليه هذا الالتزام المشترك. لا تُحكم "بروكسل" إلا بموافقة حكوماتها الأعضاء، انطلاقًا من مقرها الرئيس "الخفي"، الذي يتلاءم مع كيان إداري غير محدد تمامًا؛ ليس ديمقراطيًا ولا استبداديًا. فمن البداية قدمت نفسها في مواجهة كل ما سبق، على أنها التزام مباشر، وإيجابي بالمحصلة: من شأن المجموعة / الاتحاد أن يساهم في رفاه أعضائه، من دون انتقاص من استقلالهم قيد شعرة. لكن ذلك لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

لم تكن الطبيعة المعقدة أصلًا والتراكمية لمنظومة قواعد الاتحاد التي أوصلت الأمور إلى ذروتها، بل استحالة الحفاظ عليه بعد أن بلغ تعداده 25 عضوًا. تدار حتى الآن رئاسة مجلس الوزراء بالتناوب كل 6 أشهر، ويستضيف كل بلد، على سبيل الترويج الذاتي، مؤتمرًا أوروبيًا نصف سنوي؛ وهو نظام غير مرغوب فيه على الإطلاق من إداريي الاتحاد المتفرغين. تبدو آفاق مثل هذا السيرك، الذي يسير متثاقلًا بين 25 عاصمة مختلفة، من لشبونة إلى ليوبليانا، سخيفة تمامًا. زد على ذلك أن منظومة اتخاذ القرار، المصممة بالأصل لستة أعضاء - المرهقة بالفعل لـ 12، فضلًا عن 15 - تعجز ببساطة عن العمل مع 50 مفوضًا أوروبيًا (اثنين من كل بلد)، أو مع المجلس الأوروبي الذي يمثل 25 دولةً عضوًا، يتمتع كل منها بحق النقض.

أطلت الصعوبات المحتملة برأسها في اجتماع عُقد في نيس في كانون الأول / ديسمبر 2000. دعا الاجتماع ظاهريًا إلى وضع أسس التوسيع، واستحداث نظام تصويت جديد في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي؛ نظام من شأنه تثقيل أصوات الدول الأعضاء بحسب عدد السكان، إلى جانب التأكيد بالأغلبية في اتخاذ القرارات الرئيسة، انتهى المؤتمر إلى مساومات محرجة للغاية ومنافية للمنطق. أصر الفرنسيون على الحفاظ على التعادل مع ألمانيا (على الرغم من تفاوت عدد السكان البالغ 20 مليون نسمة)، في حين سعت دول، مثل إسبانيا وبولندا - منحت الأخيرة صفة مراقب في الاجتماع - إلى زيادة قوة تصويتها اللاحق في المجلس، من طريق بيع دعمها لمن "يدفع" أكثر.

أوضح التدافع غير اللائق على النفوذ في نيس - حيث أمضى رجال دولة مرموقون، مثل توني بلير وجاك شيراك وغيرهارد شرودر، ليالي طويلة في مساومات ومشاحنات بهدف الحصول على مراكز ومواقع نفوذ في البيت

الأوروبي المشترك - السعر الذي ينبغي دفعه الآن ثمنًا للإهمال السابق للتفاصيل الدستورية. وفي سياق خفض جديد لمستوى الاتحاد، أدت نيس مباشرةً إلى إنشاء "المعاهدة الأوروبية"؛ وهي نوع من جمعية تأسيسية غير منتخبة مخولة بوضع نظام حكومي عملي لـ "أوروبا" موسعة، على أمل أن يحظى ببعض الصدقية في تحقيق الغايات النهائية. وبعد قدر معين من الضغوط (التي غدت مألوفة) من باريس، أوكلت رئاسة الاتفاقية إلى العجوز - لكن المغرور الدائم - فاليري جيسكار ديستان.
بعد عامين من المداولات، صدر عن المعاهدة ما هو أكثر من مسودة، لكنه بالتأكيد أقل من دستور. أظهرت المعاهدة، بعد أن طغت عليها الديباجة الجيسكاردية المطنبة (قورنت مباشرة وبسلبية بالديباجة الجيفرسونية السابقة الموجزة والأنيقة) مستوًى متدنيًا مقارنة بالنصوص الدستورية الكلاسيكية، حيث غابت عنها تعريفات الحرية الفردية الشاملة، وكذلك التبيان الواضح لتقسيم السلطات ...إلخ. وفي هذا الصدد، وكما توقع الكثيرون، جاءت المعاهدة مخيبة للآمال.
لكن النص الجيسكاردي، الذي اعتُمد في روما بعد نقاش محدود بصفته المعاهدة الدستورية في عام 2004، قدم خطة عمل أولية تتعلق بالإدارة العملية لشؤون الاتحاد: تحسين أنظمة التنسيق في مجال الدفاع والهجرة، وملخص مبسط وموحد لقانون الاتحاد الأوروبي، وميثاق الحقوق الأساسية لمواطني الاتحاد الأوروبي الهادف إلى تعزيز سلطة المحاكم الأوروبية، وتحديد واضح وحتى طموح لصلاحيات الاتحاد وسلطاته الرسمية.
عمل الدستور المقترح في المقام الأول على الحد، مع مرور الزمن، من منظومة التمثيل الوطني الثقيلة في قمة المفوضية. ووضع نظامًا للتصويت في المجلس الأوروبي أثبت، بعد بضع مساومات، أنه مقبول من جميع الأطراف، إلى جانب أنه منصف من الناحية الديموغرافية. وظل غير مؤكد إن كان من المقدر للترتيبات الجديدة أن تنتج أغلبية واضحة حيال القضايا الصعبة: بل أكثر من السابق؛ نظرًا إلى أن المواضيع المثيرة حقًا للجدل، مثل فرض الضرائب والدفاع، قد اتُفق على إبقائها - تحت إلحاح بريطانيا وبدعم غير معلن من بلدان أخرى - في إطار حقوق النقض الوطنية للجهاز الديغولي القديم. وعلى الرغم من التوزيع الدقيق بحسب تثقيل الأصوات، لم يتسلل الشك إلى ذهن أحد في أن السلطة الحقيقية تكمن في أيدي الدول الكبيرة، كما سبق وقال أورتيغا إي غاسيت في عام 1930، "لأغراض عملية تتألف أوروبا من ثالوث: فرنسا وإنكلترا وألمانيا". لكن التوصل إلى اتخاذ قرارات أصبح في الأقل ممكنًا: بافتراض أن الدستور جميع الدول الأعضاء سيصادقون على الدستور، والذي ثبت أنه شكل عائقًا غير متوقع.
بدا بحلول عام 2004 - ما أثار دهشة العديد من المراقبين - أن الاتحاد الأوروبي يتغلب، أو يتخفف في الأقل، من صعوبات الحكم العملية في تجمع صعب

المراس وغير مكتمل لـ 25 دولة منفصلة. لكن الأمر الذي لم تتغلب عليه معاهدة جيسكار، ولا المعاهدات الأخرى المختلفة، ولا المفوضية الأوروبية بتقاريرها وبرامجها المختلفة، ولا المطبوعات المكلفة والمواقع الإلكترونية المصممة لتثقيف الجمهور الأوروبي بشأن الاتحاد وأعماله، هو معالجة الغياب المزمن للاهتمام من جانب الجمهور الأوروبي.

يجري الآن الرد بالمثل وبشكل جدي على مشاعر عدم الاكتراث والغطرسة، التي أبداها التكنوقراط إزاء آراء الجمهور بوجه عام، عند إنشاء مؤسسات "أوروبا" الجديدة. اعتاد رئيس الوزراء البريطاني كليمنت أتلي - بما يعكس ابتعاده عما يستحوذ على تفكير زملائه في حزب العمال من هواجس تقنيات وقواعد الإدارة السياسية للحزب - أن يعارض "المغالطة الأساسية" التي تدعي "أنه من الممكن تجنب ضرورة الثقة بالزملاء من البشر عبر الهروب إلى الآلات" [(404)]، وهي بالذات "المغالطة" التي بنيت عليها مؤسسات الوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، مع عواقب أصبحت واضحة في النهاية. يعاني الاتحاد الأوروبي من "عجز ديمقراطي" خطر.

تنحدر نسبة المشاركة مع كل انتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبي. تجلى الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة في الحالات التي تزامنت فيها الانتخابات الوطنية مع الأوروبية، حيث ينتهز الناخبون، الذين يحتشدون للتصويت حول قضايا محلية أو وطنية، الفرصة للتصويت في الانتخابات الأوروبية أيضًا. عدا ذلك، استمر الانحدار من دون انقطاع: انخفضت النسبة في فرنسا من 60 في المئة في عام 1979 إلى 43 في المئة في عام 2004، وفي ألمانيا من 66 في المئة إلى 43 في المئة، وفي هولندا من 58 في المئة إلى 39 في المئة [(405)].

إن التباين بين مستوى الاهتمام، الذي يبديه الناخبون في قضايا السياسة الوطنية، وعدم اكتراثهم المتزايد ببرلمان ستراسبورغ، أمر جدير بالملاحظة على وجه الخصوص. ففي الانتخابات الأوروبية التي جرت أول مرة منذ توسيع الاتحاد في حزيران / يونيو 2004، انخفض التصويت في المملكة المتحدة بنسبة 20 في المئة عن الانتخابات الوطنية الأخيرة، وفي إسبانيا 23 في المئة، وفي البرتغال 24 في المئة، وفي فنلندا 39 في المئة، وفي النمسا 42 في المئة، وفي السويد 43 في المئة (من نسبة مشاركة بلغت 80 في المئة في انتخابات السويد الوطنية إلى 37 في المئة فقط في التصويت الأوروبي).

إنه نمط على درجة من الاتساق إلى حد تعذر عزوه إلى ظروف محلية. زد على ذلك أنه قد تكرر بتقارب شديد في الدول الأعضاء الجديدة في الشرق، مع أنها حظيت بفرصتها الأولى للتصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي الذي انتظرته مطولًا قبل الانضمام إليه، مع ما يتضمنه ذلك من آثار أشد خطورة على مستقبل الاتحاد. انخفضت نسبة المشاركة في هنغاريا في الانتخابات الأوروبية التي جرت في حزيران / يونيو 2004 عنها في الانتخابات الوطنية الماضية بنسبة 32 في المئة، وفي إستونيا 31 في المئة. وفي سلوفاكيا، حيث

شهدت أحدث انتخابات وطنية إقبالًا بلغ 70 في المئة، لم تتعدَّ نسبة من كلف نفسه عناء الحضور والتصويت في الانتخابات الأوروبية 17 في المئة. وبلغت نسبة المشاركة في بولندا 20 في المئة فقط، بنسبة انخفاض بلغت 26 في المئة عن الانتخابات الوطنية التي جرت في عام 2001، وهو أدنى مستوى لها منذ سقوط الشيوعية.
إذًا لماذا تشابه الأوروبيون، "القدماء" منهم و"الجدد"، بعدم مبالاتهم العميقة حيال الاتحاد الأوروبي؟ يعود السبب في جزء كبير منه إلى الاعتقاد السائد بأنهم لا يتمتعون بأي تأثير فيه. لم تقرر معظم الحكومات الأوروبية قط إجراء أي تصويت يتعلق بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى منطقة اليورو من عدمه، لأسباب ليس أقلها أن هذه القضية قد رُفضت أو أُقرت بالأحرى بأضيق الهوامش عند عرضها على استفتاء وطني. لذلك، لم يشعر المواطنون أنه "اتحادهم"، بل بدا أنه يقف إلى هذا الحد أو ذاك بعيدًا عن الأدوات المعتادة للديمقراطية.
فضلًا عن الشعور السائد (والدقيق) على نطاق واسع بين الشعوب الأوروبية - من بين جميع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، يعد أعضاء البرلمان الأوروبي الـ 732 المنتخبون الأقل شأنًا. تكمن السلطة الحقيقية في أيدي المفوضية المعينة من الحكومات الوطنية، وفي مجلس الوزراء المؤلف من ممثليها. إذًا الانتخابات الوطنية، باختصار شديد، هي محل اتخاذ الخيارات الحاسمة. فما الداعي إلى إضاعة الوقت باختيار النسناس بدلًا من الاهتمام باختيار العازف الجوال؟".
من جهة أخرى، يتضح بشكل متزايد، حتى لأقل المواطنين اهتمامًا، أن الرجال والنساء "المجهولين" هم أصحاب السلطة الحقيقية في بروكسل، وأن كل شيء يتقرر فيها الآن؛ من حجم وشكل الخيار إلى لون غلاف جواز السفر والنصوص الواردة فيه. يمكن "بروكسل" أن تعطيك (من إعانات الحليب إلى المنح الدراسية)، ويمكن "بروكسل" أن تسلب منك (عملتك، وحقك في إقالة الموظفين، وحتى ملصق المعلومات على قالب الجبن). ووجدت جميع الحكومات الوطنية على مدى العقدين الماضيين أن من الملائم من وقت إلى آخر إلقاء اللوم على "بروكسل" بسبب القوانين أو الضرائب أو السياسات الاقتصادية التي لا تحظى بالشعبية، لكنها تفضلها ضمنًا ولا ترغب في تحمل مسؤوليتها.
في هذه الظروف، قد يتحول بسهولة القصور الديمقراطي للاتحاد من عدم الاكتراث إلى العداء، وإلى الشعور بأن القرارات التي تُتخذ "هناك"، ذات عواقب غير مواتية بالنسبة إلينا "هنا"، ولا رأي "لنا" بها أصلًا، وهو نوع من تحامل يغذيه ساسة التيار الرئيس الذين يفتقدون للمسؤولية، وتؤججه ديماغوجيا الوطنيين. وليس من قبيل المصادفة أن تشهد الانتخابات الأوروبية نفسها التي جرت في عام 2004 مثل هذا التراجع الحاد في اهتمام الناخبين،

وكثير ممن كلف نفسه عناء الحضور إلى مراكز الاقتراع، أعطى دعمه علنًا، وباستعراض متطرف أحيانًا، للمرشحين المعارضين للاتحاد الأوروبي.
أدى التوسيع في ذاته في أوروبا الغربية دورًا في تبلور ردة الفعل العنيفة هذه. حصل حزب استقلال المملكة المتحدة المصاب برهاب أوروبا، والحزب الوطني البريطاني العنصري الأبيض مجتَمِعَين على 21 في المئة من أصوات الناخبين، على وعد بالحفاظ على المملكة المتحدة نظيفة من "أوروبا"، وحمايتها من اندفاع المهاجرين وطالبي اللجوء المتوقعين. وكما في الماضي، عزفت الكتلة الفلمنكية في بلجيكا، وحزب الشعب الدنماركي (Folkeparti) في الدنمارك، ورابطة الشمال في إيطاليا جميعًا على الوتر نفسه، لكن بنجاح أكبر هذه المرة.
في فرنسا، اتخذت الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبان موقفًا مماثلًا. لكن الشكوك الفرنسية بشأن التوسعة الأوروبية لم تقتصر على التطرف السياسي. كان سرًا معلنًا أن المؤسسة السياسية الفرنسية تعارض منذ مدة طويلة توسيع الاتحاد الأوروبي، الذي يضعف في حد ذاته النفوذ الفرنسي: عمل ميتران وشيراك وممثلوهما الدبلوماسيون ما بوسعهم على تأجيل ما لا مفر منه أطول مدة ممكنة. وردد الرأي العام صدى هذه المشاعر. ففي استفتاء للرأي العام أُجري قبل 4 أشهر من الانضمام المقرر للأعضاء الجدد إلى الاتحاد، أعلن 70 في المئة من الناخبين الفرنسيين أن الاتحاد الأوروبي غير مهيأ "لاستقبالهم"، بينما عارض 55 في المئة انضمامهم كليًا (مقارنة بنسبة 35 في المئة من الناخبين في كامل الاتحاد الأوروبي) [(406)].
كما أدى النفور من الاتحاد الأوروبي دورًا في أوروبا الشرقية أيضًا. ففي جمهورية التشيك، كان الحزب الديمقراطي المدني المتحالف مع فاتسلاف كلاوس والمشكك علنًا بالاتحاد الأوروبي و"سلطاته الخارقة" - الفائز الأول في عام 2004، بحصوله على 38 في المئة من مقاعد البرلمان الأوروبي في البلاد. وفي بولندا المجاورة، حققت أحزاب اليمين المتطرف المشككة في أوروبا نتائج أفضل من تحالف يسار الوسط الحاكم. وليس ذلك مستغربًا، إذا أخذنا في الاعتبار استفتاء البارومتر الأوروبي، الذي أُجري قبل أشهر قليلة فقط، حيث رأى ما يزيد قليلًا على نصف الناخبين البولنديين أن الاتحاد الأوروبي كان "أمرًا جيدًا".
وعلى الرغم من ذلك كله، تشير المحصلة العامة إلى أن الاتحاد الأوروبي "أمر جيد". بدت الفوائد الاقتصادية للسوق الواحدة حقيقةً ملموسةً، باعتراف حتى أشد المشككين البريطانيين في أوروبا، ولا سيما مع انقضاء شغف "المواءمة" الذي ميز رئاسة جاك ديلور للمفوضية. وشكلت الحرية الجديدة في السفر والعمل والدراسة في أي مكان في الاتحاد نعمة للجميع، ولا سيما الشباب منهم. وثمة شيء آخر، إذ يُعد ما يسمى البند "الاجتماعي" - بالمعايير النسبية - صغيرًا في موازنة الاتحاد الأوروبي؛ فهو أقل من 1 في المئة من الناتج القومي

الإجمالي للمنطقة الأوروبية. لكن منذ أواخر الثمانينيات، شهدت موازنات المجموعة والاتحاد الأوروبيين مع ذلك جودة مميزة في إعادة التوزيع، وذلك عبر تحويل الموارد من المناطق الثرية إلى المناطق الفقيرة، والمساهمة في التقليص المضطرد للفجوة الإجمالية بين الأغنياء والفقراء، بما شكل في الواقع بديلًا من البرامج الوطنية السابقة للاشتراكيين الديمقراطيين [(407)].

حتى إن المواطنين الأوروبيين حصلوا في السنوات الأخيرة على محكمتهم الخاصة. بدأت محكمة العدل الأوروبية (ECJ) - التي أسست في عام 1952 بموجب معاهدة باريس إياها، التي أسست المجموعة الأوروبية للفحم والصلب - بتولي مهام محدودة تضمن تفسير وتطبيق تشريعات المجلس الأوروبي ("قانون المجموعة") في جميع الدول الأعضاء بالطريقة نفسها. لكن بحلول نهاية القرن، أُنيط بقضاتها - قاضٍ من كل دولة بالأساس - تسوية النزاعات القانونية بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، فضلًا عن النظر في القضايا المرفوعة ضد قرارات المحاكم الأدنى أو حتى ضد الحكومات الوطنية. في الواقع، تولت محكمة العدل الأوروبية الكثير من الصلاحيات والمهام كمحكمة استئناف أوروبية [(408)].

كما دل مثال المحكمة، كان للطريقة غير المباشرة نوعًا ما وغير المتعمدة غالبًا، التي انبثقت فيها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، مزاياها. لم يكن ممكنًا إلا لعدد قليل جدًا من المحامين أو المشرعين، حتى في قلب الدول الأوروبية الأكثر تأييدًا لأوروبا، أن يقبل بالتنازل عن السيادة القانونية المحلية، لو طُلب منه القيام بذلك في البداية. وبالمثل، لو تم الإعلان بوضوح عن "المشروع الأوروبي"، وتبيان أهدافه ومؤسساته بالتفصيل كما آلت إليه في ما بعد، وطُرح على التصويت المنفصل في دول أوروبا الغربية، لكان مآله الرفض المؤكد.

لذلك، السمة المميزة للفكرة الأوروبية في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية جاءت بالتحديد من غموضها. وعلى غرار مفاهيم مثل "النمو" أو "السلام"، المرتبطين معًا بصورة وثيقة في أذهان أنصارهما، كان تعبير "أوروبا" ذا وقع حميد إلى درجة لا تسمح بنشوء معارضة فاعلة له [(409)]. وبالعودة إلى أوائل السبعينيات، عندما تحدث الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بخفة عن "الاتحاد الأوروبي"، سأل ميشيل جوبير وزير الخارجية زميله إدوارد بالادور (رئيس وزراء فرنسا اللاحق) عن معنى ذلك بالضبط، فأجاب بالادور: "لا شيء، وهنا مكمن جماله". ثم اختزله بومبيدو نفسه قائلًا: إنه "صيغة غامضة ... تجنبًا للخلافات العقائدية المسببة للشلل" [(410)].

بطبيعة الحال، أدى هذا الغموض في الصيغة، إضافةً إلى تفاصيل التوجيهات التشريعية الدقيقة للغاية في الاتحاد الأوروبي، إلى نشوء حالة من الإخفاق الديمقراطي: يصعب على الأوروبيين الاهتمام باتحاد بقيت هويته غير واضحة مدة طويلة، لكنه بدا في الوقت نفسه أنه يمس كل جوانب وجودهم. لكن مع ذلك، وعلى الرغم من جميع عيوبه كنظام غير مباشر للحكم، احتوى الاتحاد

على سمات مبتكرة ومثيرة للاهتمام. ربما تُتخذ القرارات والقوانين على مستوى عابر للحكومات، لكن تنفيذها يتم عبر السلطات الوطنية وبواسطتها. لا شيء يتعين القيام به إلا بعد الاتفاق عليه، حيث لا توجد أدوات إكراه: لا يوجد لدى الاتحاد الأوروبي جباة ضرائب أو رجال شرطة. لذلك، يمثل الاتحاد الأوروبي تسوية غير اعتيادية: حكم دولي تتولاه حكومات وطنية.

أخيرًا، بينما ليس لدى الاتحاد الأوروبي وسائل وآليات تمنع الدول الأعضاء من إشعال فتيل الحرب، فإن وجوده بالذات يجعل الفكرة منافية للمنطق إلى حد ما. اكتشف المنتصرون في الحرب العالمية الأولى أن الدرس المستفاد من الحرب هو أنها ثمن باهظ لتحقيق مكاسب سياسية أو إقليمية. وتطلب الأمر حربًا ثانيةً لتلقين الدرس نفسه للجانب الخاسر. لكن مجرد احتمال الكارثة، ربما القاضية، التي قد تنجم عن حرب أوروبية ثالثة، لم ينفِ احتمال وقوعها، على الأقل في السنوات التي تلت مباشرةً الحرب العالمية الثانية.

لكن بحلول نهاية القرن، ترابطت نخب ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وتداخلت إلى حد أن الصراع المسلح، وإن لم يكن مستحيلًا، لا يمكن تصوره بشكل أو بآخر. وهذا ما حدا بالدول الطامحة للانضمام مثل لاتفيا وبولندا، إلى جعل "أوروبا" محط رغبتها، كوسيلة فرار من ماضيها وبوليصة تأمين على مستقبلها. لكن المثير للسخرية، أن السبب نفسه كان أيضًا وراء ما ظهر من عجز شديد السخف، عندما واجه قادة الاتحاد الأوروبي واقع الحرب في البلقان.

شكلت المذلة التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي في يوغسلافيا [411]، تذكيرًا بأنه لا يمكنه التهرب من عيوب فضائله. تمكن الاتحاد، لأنه ليس دولة، من ربط حوالى 450 مليون نسمة في جماعة واضحة المعالم بشكل فضفاض، مع وجود معارضة قليلة بشكل ملحوظ. لكن لأنه ليس دولة - نظرًا إلى أن ولاء مواطنيه الأساسي لا يزال إلى البلد الذي وجدوا أنفسهم فيه، يطيعون قوانينه، ويتحدثون لغته، ويدفعون له الضرائب - ليس لدى الاتحاد الأوروبي آلية تحدد مصالحه الأمنية الذاتية أو تفرضها.

لا يعني ذلك أن "أوروبا" تفتقر إلى سياسة خارجية مشتركة، بل على العكس. تميزت المجموعة الأوروبية، وخليفتها الاتحاد الأوروبي، لعدة عقود بفعالية كبيرة للغاية في تقديم مصالحها والدفاع عنها في المحافل الدولية، وفي مواجهة المنافسين الأجانب. من البداية، انطلق تعريف تلك المصالح غالبًا من منظور اقتصادي، أو حمائي على نحو أدق. انخرط وزراء الاقتصاد ومفوضو التجارة الأوروبيون في صراع مفتوح مع واشنطن على الإعفاءات الضريبية للمصدرين الأميركيين أو القيود على استيراد المنتوجات الأوروبية.

الأكثر إثارة للجدل، أن الاتحاد الأوروبي خاض أيضًا قتالًا فعالًا جدًا للحفاظ على تعرفة خارجية مرتفعة دفاعًا عن مزارعيه المدعومين، من طريق تقييد التجارة المفتوحة لبعض السلع الأساسية مثل السكر، وذلك على حساب المزارعين في أفريقيا أو أميركا الوسطى [412]. لكن بينما كان من دواعي

سرور الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وحتى تلك الأقوى من بينها، كل على حدة، أن تتحمل بروكسل مسؤولية قضاياها الاقتصادية لدى منظمة التجارة العالمية وغيرها، فقد احتفظت لنفسها - كل على حدة - بالسمة الحيوية لأي دولة حديثة؛ ليس لدى الاتحاد الأوروبي جيش.

يعد ذلك من بعض النواحي مجرد مصادفة تاريخية. ففي أوائل الخمسينيات، اعتقد كثيرون أن في استطاعة الأوروبيين الغربيين وواجبهم تنظيم شؤونهم العسكرية بشكل جماعي في المستقبل - بل إن بول رينو الفرنسي دافع عن استحداث منصب وزير حرب أوروبي وفي اجتماع عقد في آب / أغسطس 1950 للبرلمان الاستشاري لمجلس أوروبا. لكن هزيمة اقتراح تشكيل قوة دفاع أوروبية (يراجع الفصل الثامن)، وإدماج ألمانيا الغربية في حلف شمال الأطلسي، وضع حدًا لهذه الأفكار على مدى جيل كامل. واستكانت أوروبا الغربية بدلًا من ذلك مرتاحة في حضن المظلة النووية الأميركية.

خفضت جميع بلدان أوروبا الغربية موازنة دفاعها بعد نهاية الحرب الكورية والتراجع الإمبراطوري [مع زوال الاستعمار]. وبعد سقوط الشيوعية، انخفض الإنفاق على الشؤون العسكرية إلى مستويات جديدة. بلغ متوسط الإنفاق على شؤون الدفاع في موازنات الدول الأعضاء في حلف الناتو في أواخر الثمانينيات 3.4 في المئة من الناتج الوطني الإجمالي. وبحلول عام 2003، أنفقت الدنمارك على شؤون الدفاع 1.6 في المئة فقط من الناتج الوطني الإجمالي، وإيطاليا 1.5 في المئة، وإسبانيا 1.4 في المئة فقط، بينما زاد انفاق بريطانيا وفرنسا على ذلك بصورة ملحوظة، على الرغم من أنه لم يتجاوز 5 في المئة في أي منهما؛ وهي نسبة متواضعة بالمقاييس التاريخية.

زد على ذلك عدم خضوع أي من القوات المسلحة الأوروبية للسيطرة "الأوروبية"، أو احتمال ذلك في المستقبل المنظور، على الرغم من خطط إنشاء "قوة رد سريع" أوروبية المعلن عنها في عام 2000. وعلى الرغم من وجود المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية منذ سنوات عدة، فقد نشأت عن وظائفه نسخة أخرى بعد معاهدة أمستردام (وبالتالي تقلصت سلطاته)، عبر وجود الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، المسؤول حصرًا أمام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي. ولا المفوض ولا الممثل الأعلى يملك سلطة تخوله الشروع بسياسته الخاصة، أو إرسال قوات مسلحة، أو التحدث في السياسات الخارجية للاتحاد أو مع وزراء الدول الأعضاء من دون علم مسبق. ولا يزال سؤال هنري كيسنجر التهكمي، الذي أطلقه في عقد مضى، ساري المفعول "إذا أردت إجراء اتصال مع أوروبا، فما هو رقم هاتفها؟".

لكن المفارقة تكمن في أن هذه القيود، التي تنطلق من حقيقة أن الاتحاد الأوروبي على الرغم من حجمه وثروته ليس دولة، فضلًا عن عدّه قوة عظمى، ما أدى إلى تعزيز صورته، في الداخل والخارج على حد سواء. في الواقع، يتشابه الاتحاد الأوروبي على الأقل في هذا الصدد مع سويسرا؛ بوصفه

مستودعًا للوكالات والتعاون الدوليين، وأنموذجًا لاستراتيجيات حل المشكلات "ما بعد القومية" والتماسك الاجتماعي: ليس إلى حد التحول إلى شبكة من المؤسسات أو المدونات القانونية، بل بالأحرى إلى مجموعة من "القيم الأوروبية" المتجسدة في الميثاق الجديد للحقوق الأساسية.

لم يكن الضغط الذي تعرضت له قيم أوروبا الجديدة هذه ومعاييرها في نهاية القرن العشرين ناجمًا عن المواجهة التقليدية بين الدول القومية القائمة والفكرة الأوروبية، بل عن الاصطفاف المضلل. وبدلًا من ذلك، يواجه الآن الاتحاد الأوروبي ودوله المختلفة المكونة معًا موجة غير مسبوقة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، تقع إلى حد كبير خارج حدود سيطرتهما، وتتعلق معظمها بطريقة أو بأخرى بما درجت تسميته بـ "العولمة".

ليس ثمة غموض يلف العولمة على وجه الخصوص. كما أن العولمة ليست من دون سوابق؛ حيث لم يقل الأثر الدراماتيكي لشبكات النقل والاتصالات الجديدة والسريعة على الاقتصاد العالمي في نهاية القرن التاسع عشر، عن التحول الذي أحدثته شبكة الإنترنت وإزالة النواظم والقيود وتحرير الأسواق المالية بعد قرن من الزمن. وليس ثمة أي جديد بشأن التوزيع العالمي غير العادل لفوائد تحرير التجارة، ولا سيما أن أنظمة التجارة الدولية في نهاية القرن العشرين ليست أقل تكيفًا واتساقًا مع مصالح الأقوياء والأثرياء مما كانت عليه قبل عام 1914.

لكن للتحولات الأحدث في الاقتصاد العالمي صفة مميزة في جانب مهم واحد من وجهة نظر أوروبية. شهدت نهاية القرن التاسع عشر بداية التوسع الداخلي للدول الأوروبية؛ إذ بمرور الوقت، امتلك الكثير منها قطاعات واسعة من الاقتصاد أو قام بتشغيلها أو تنظيمها. وارتفع بذلك الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب الجديدة المتصاعدة بصورة دراماتيكية، لزوم تمويل الحروب من جهة، لكن من جهة أخرى بهدف خدمة الاحتياجات الاجتماعية والرفاه المتزايدة، التي تولت الدولة المسؤولية عنها الآن.

لكن التدويل الاقتصادي في التسعينيات جاء مباشرةً في أعقاب أول موجة كبيرة من الخصخصة الأوروبية، ووفر زخمًا للمزيد منه في المستقبل (يراجع الفصل السابع عشر). وأصبحت الدولة الأوروبية الآن في حالة تراجع: في بريطانيا أولًا، ثم في معظم أوروبا الغربية، وأخيرًا في الشرق الشيوعي السابق - عملية زاد في الحث عليها القانون الأوروبي الموحد، الذي دخل حيز التنفيذ بعد عام 1987، وتشترط أحكامه منافسة مفتوحة داخل الحدود وخارجها. وبدأت الشركات والمؤسسات، بعد سلسلة من عمليات الدمج والاستحواذ وتدويل عملياتها، بالعمل الآن على نطاق عالمي. وأصبح إنتاج السلع وتوزيعها خارجًا عن سيطرة دولة بعينها في كثير من الأحيان.

بدأت الأموال كذلك بالتضاعف والهجرة بطريقة لم تكن تخطر في بال قبل بضع سنوات. في عام 1980، بلغ مجموع الإقراض المصرفي الدولي الكلي 324

مليار دولار سنويًا، وازداد هذا الرقم في عام 1991 ليصل إلى 7.5 تريليون دولار؛ أي بنسبة زيادة تصل إلى 2000 في المئة في غضون عقد من الزمن. ليس ذلك سوى البداية. صارت الرقابة على حركة الرساميل التي أُلغيت من معظم الدول الأوروبية في بداية الثمانينيات قديمة كالحصص الغذائية. ومثل "الانهيار" الذي حدث في أيلول / سبتمبر 1992 لحظة رمزية مهمة للغاية. أُخرجت المملكة المتحدة أولًا، ثم إيطاليا من نظام النقد الأوروبي، وأُرغمتا على خفض قيمة عملتيهما، تحت تأثير مضاربي القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية وعجزتا عن الحد من أنشطتهما.
كانت فوائد هذه الثورة على الاقتصاد الدولي غنية عن البيان. بدأ رأس المال الاستثماري، الذي ما عاد مقيدًا بالحدود الوطنية أو أنظمة القطع أو أنظمة العملة المحلية، بالتدفق من دون رادع حيثما استدعت الحاجة (ولاح احتمال الربح). حاز الأجانب في عام 1990 بالفعل 34 في المئة من الديون الألمانية. لكن عيوبها كانت ماثلة أيضًا: تقيدت هوامش أرباح الشركات الأوروبية بالأجور العالية والتكاليف المرتفعة لتوظيف العمالة الماهرة في ألمانيا أو فرنسا أو السويد التي غدت الآن مطلقة السراح في البحث، ليس عن مستثمرين دوليين فحسب، بل وعن قوة عاملة أجنبية أكثر مرونة وأقل تكلفة.
وجدت الشركات الآن، سواءً الألمانية أو البريطانية أو الفرنسية تصدير مصانعها وتركيبها في البرازيل ونيجيريا والبرتغال ورومانيا أكثر فعالية من استيراد العمالة الرخيصة إلى أوروبا من البلدان الفقيرة كما كان يحصل في الماضي، ومن ثم بيع المنتج النهائي مباشرةً في الأسواق العالمية. زاد ذلك من سرعة تفكيك الصناعة في أوروبا الغربية، وزاد البطالة المزمنة أصلًا في العديد من المناطق، وأضاف عبئًا آخر على الدولة التي تقدم تعويضات بطالة وخدمات اجتماعية أخرى.
لم يزعم أحد بعد إغلاق آخر مناجم الفحم في فرنسا - مناجم كروتزوالد في منطقة موسيل - في نيسان / أبريل 2004 أن عمال المناجم السابقين قد يجدون عملًا منتظمًا مرةً أخرى يومًا. زادت البطالة في موسيل إلى حوالى 10 في المئة من السكان العاملين. وإلى الشمال، في مدن التعدين السابقة على طول الحدود البلجيكية، وصلت إلى 15 في المئة. وخسرت فرنسا 1.5 مليون فرصة عمل صناعية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن، معظمها خسرته اعتبارًا من عام 1980. أما إسبانيا، التي سرعان ما فقدت أي مزايا نسبية حصلت عليها بصفتها إحدى اقتصادات أوروبا الغربية الأكثر تخلفًا، فقد خسرت 600 ألف فرصة عمل في خلال 20 عامًا تلت الانتقال إلى الديمقراطية. وبلغت نسبة العاطلين من العمل، في ذروة الركود في منتصف التسعينيات، 44 في المئة من القوة العاملة في البلاد تحت سن الـ 25.
ليست البطالة مسألة جديدة. ونظرًا إلى وجود شبكة رعاية اجتماعية سخية في معظم دول الاتحاد الأوروبي، فإن الآثار الاقتصادية للبطالة على الأفراد

والمجتمعات لا تقارن إطلاقًا بالدمار الذي سببته بين الحربين (أما عواقبها النفسية فهي مسألة أخرى). لكن ما يميز التكاليف الاجتماعية للاضطرابات الاقتصادية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين أنها جاءت في زمن الوفرة. خلقت الخصخصة وانفتاح الأسواق المالية ثروة ضخمة وإن لعدد قيل من الدول. وفي بعض الأماكن - لندن أو برشلونة على سبيل المثال - بدت آثارها واضحة بشكل لافت. وانتشرت المعلومات بغزارة وتعممت بسرعة بشأن أساليب معيشة الآخرين - بفضل تقلص المسافات وزيادة سرعة الاتصالات - عبر أجهزة الكومبيوتر ووسائل الإعلام الإلكترونية.
الشعور بالتناقضات الصارخة بين الغنى والفقر، والازدهار وانعدام الأمان، والثراء الخاص والبؤس العام، هو الذي ولد نزعة الشك المتنامية في أوروبا بشأن الفضائل المتشدق بها للأسواق المتحررة من القيود والعولمة الفالتة من عقالها، وبينما أدانها كثير من الأوروبيين، فيما كان الكثير من الأوروبيين أنفسهم المنتفعين بشكل غير مباشر من تلك التغييرات. في الماضي، ربما كانت هذه المشاعر - المضافة إلى ضغط النقابات ومصالح السياسيين الذاتية - ستجابي التراجع نحو شكل من أشكال الحمائية المحدودة.
لكن أيدي الحكومات مكبلة الآن، وقلما يوجد اتحاد نقابي بالمعنى التقليدي للكلمة. ولم تنجح القوة العاملة النقابية إلا في فرنسا وبدعم من الرأي العام، في عرقلة بيع الشركات العامة بصورة مؤقتة: في بعض الحالات الخاصة فحسب مثل شركة كهرباء فرنسا؛ أيقونة قطاع التأميم ما بعد الحرب، والتي كان موظفوها من بين قلة قليلة باقية في عضوية العملاق السابق (بقيادة الشيوعيين)؛ الكونفدرالية العامة للشغل. بقيت شركة كهرباء فرنسا مملوكة للدولة في أواخر سنوات القرن، حتى عندما تحررت باقي أسواق الطاقة في أوروبا من النواظم والقيود.
لكن الكونفدرالية العامة للشغل، التي كانت نقابة "الياقات الزُرق" المهيمنة في فرنسا ذات يوم، لم تكن في حد ذاتها سوى ظل سابقتها - فقدت حركة النقابات الفرنسية ككل ثلثي أعضائها منذ عام 1980، ولم يعد العمال الذين تمثلهم أنموذجًا للعاملين من السكان في فرنسا أو أي مكان آخر. لقد تغير العمل في حد ذاته. وانبثق في الكثير من الأماكن نظام الطبقات الأربع الجديد، الذي تتربع على قمته طبقة مهنية جديدة: المدينيون (الميتروبوليتان) والعالميون (الكوزموبوليتان) والأثرياء والمتعلمون؛ وهم غالبًا ما يرتبطون بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والمستفيدون الرئيسون من الاقتصاد العالمي الجديد. ثم تأتي الطبقة الثانية، وهي النواة المحمية من الموظفين التقليديين، في المصانع أو قطاع الخدمات أو القطاع العام، وتعد وظائفهم آمنة نسبيًا. ولم يتأثر الكثير من امتيازاتهم وضماناتهم التقليدية.
وتألفت الطبقة الثالثة من الأعمال التجارية والخدمات الصغيرة: المحال التجارية الصغيرة ووكالات السفر وورش الخياطة وورش الصيانة الإلكترونية

وما شابهها، التي تعمل بها وتملكها على الأرجح الجوالي المهاجرة أو أبنائها (العرب في فرنسا، والأتراك أو الأكراد في ألمانيا، والآسيويون الجنوبيون في بريطانيا). وينبغي إلحاق الاقتصاد "الرمادي" بها؛ وهو اقتصاد كبير جدًا في جنوب أوروبا، ويقوم عادةً على أسس عائلية. وفي إيطاليا، حيث يُنتَج كل شيء تقريبًا، من الأحذية إلى المنسوجات وحتى قطع غيار الآلات، ويُوزع بعيدًا عن أعين السلطات الرسمية، قُدرت مساهمة القطاع "غير الرسمي" في عام 1997 بربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في الأقل. وبلغ الرقم الوطني في البرتغال 22 في المئة، وهو رقم تقديري حتمًا. وشكل "العمال غير الرسميين" في بعض المناطق، مثل مدينة براغا في أقصى شمال البلاد، ما يصل إلى 45 في المئة من القوة العاملة المحلية.

ثم تأتي الطبقة الرابعة الأسرع نموًا: العاملون (إذا قيض لهم ذلك أصلًا) في وظائف، تفتقر إلى كل من الأمان الطويل المدى الذي تتمتع به تقليديًا العمالة الماهرة، والفوائد التي أصبحت معيارية في سنوات الرواج في الخمسينيات والستينيات. ومن المؤكد أن أرقام البطالة في بعض البلدان، مثل بريطانيا أو هولندا، انخفضت في نهاية المطاف إلى مستويات متدنية مُرضية عمومًا؛ وهو البرهان، المتداول على نطاق واسع، عن فضائل السوق المتحررة والعولمة. لكن العديد من أولئك الذين لم يعودوا مسجلين على قوائم البطالة، ولا سيما النساء والشباب، صاروا يعملون، بأجور منخفضة ودوام جزئي ومن دون أي تقديمات، أو يعملون بعقود محددة الأجل في برامج عمل تدعمها الدولة أو تتعهدها.

يستطيع أصحاب الأجور المنخفضة للغاية، التي لا تسمح بإعالتهم وأسرهم، الاعتماد على دولة الرفاه، كما فعل الكثيرون. يعيش في المملكة المتحدة، التي شهدت هجوم التاتشرية الأكثر حدة على الدولة والمجتمع، 14 مليون شخص في حالة فقر الآن، بما في ذلك 4 ملايين طفل [(413)]. ويعتمد واحد من كل ستة أشخاص على برامج دعم الدخل أو الائتمان الأسري لإبقائه فوق مستوى خط الفقر. وعاودت ظاهرة المشردين نموها من جديد، بعد أن قُضي عليها تمامًا في نهاية الخمسينيات، في شمال أوروبا على الأقل: ارتفع عدد المشردين في لندن وحدها في أثناء سنوات حكم تاتشر عشرة أضعاف، ووصل إلى 80 ألفًا بحلول منتصف التسعينيات. وعلى بعد أميال قليلة من بعض أجزاء العاصمة البريطانية التي تعد من المناطق العقارية الأغلى في العالم، تبدأ ما تشبه "لندن المنبوذين" من أواخر العصر الفيكتوري السيئ السمعة [(414)].

وفيما مالت موجات الارتفاع الاقتصادي في الماضي إلى انتشال الكثيرين من حالة الفقر إلى حال أفضل من حيث الأجور وأكثر أمانًا من حيث فرص العمل، فالحال لم يعد كذلك الآن. بعبارة أخرى، طورت أوروبا طبقة دنيا في خضم الوفرة. وكان عالم الاجتماع الفرنسي أندريه غورز قد تنبأ في الستينيات، بأن نهاية العصر الصناعي ستشهد ولادة طبقة جديدة من العمال المؤقتين

والطارئين - "لاطبقيين من غير العمال" - على هامش الحياة الحديثة وفي صميمها في آن [(415)].

لم تتحدد الطبقة الدنيا الأوروبية، على غرار نظيرتها الأميركية، بمستوى الفقر والبطالة (أو العمالة الجائرة) فحسب، بل وبحسب العرق على نحو متزايد: بلغ معدل البطالة في منتصف التسعينيات في أوساط الشبان السود في لندن 51 في المئة. وكان الفقراء - مثل أوروبا عامةً بحلول نهاية هذا القرن - متعددي الجنسيات بصورة لافتة، أو متعددي "الثقافات" بحسب التعريف الدارج حاليًا، في سياق اعتراف بحقيقة أن الكثير من ذوي البشرة الداكنة، الهولنديين أو الألمان أو البريطانيين، هم أطفال أصيلون أو حتى أحفاد مهاجرين ذوي أصول تركية أو باكستانية أو مغربية. إن مدنًا - مثل روتردام أو ليستر - تعد الآن متعددة اللغات والألوان إلى حد قد يثير دهشة أي شخص عائد بعد مجرد عقدين لا غير من الغياب. وأصبح الأطفال البيض في عام 1998 أقلية في المدارس الثانوية العامة في قلب لندن.

تعد المدن الأوروبية الكبرى الآن، ولندن في مقدمتها، مدنًا عالميةً حقًا. وإذا كانت وظائف المدينة ذات الأجور العالية لا تزال مخصصة للأوروبيين البيض (والأميركيين الشماليين)، فإن جميع الأعمال تقريبًا ذات الأجور المتدنية، من تنظيف الشوارع إلى رعاية الأطفال، الآن في يد "الأقليات" - وغالبًا من ذوي البشرة السوداء أو الداكنة، وكثير منهم غير حائزين أوراق عمل - بدلًا من الأوروبيين من "الدرجة الثانية" التقليديين القادمين من **الينتيخو** "جنوب البرتغال" أو **ميدزوجورنو** "جنوب إيطاليا". وبحسب الأرقام الرسمية، بلغ صافي الزيادة في أعداد الأجانب الذين يعيشون في لندن وفي جنوب شرق إنكلترا 700 ألف نسمة بين عامي 1992 و2002. ولا شك في أن العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير.

لذلك ظلت الهجرة، على الرغم من العرقلة الدائمة والرقابة الصارمة في جميع أنحاء أوروبا الغربية، عاملًا ديموغرافيًا رئيسًا: لا يستخدم ثلث أطفال قلب لندن إياهم في عام 1998، اللغة الإنكليزية كلغة أولى. هؤلاء في أغلب الحالات أبناء مهاجرين، أي طالبي اللجوء بحسب المصطلح المتداول حاليًا، الذين تضخمت أعدادهم في أعقاب الحروب اليوغسلافية؛ وكذلك من العمال القادمين من آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وقسم كبير من أفريقيا، حيث إقامة الكثير منهم غير قانونية، وهم بالتالي غير مسجلين.

تشير التقديرات في ألمانيا - التي كانت (ولا تزال) إلى حد بعيد أكثر دول أوروبا سخاء من ناحية تسهيلات اللجوء [(416)]، لكن التي يعد الحصول على المواطنة الكاملة فيها من المسائل العسيرة جدًا على المهاجرين طالبي اللجوء - إلى وجود 5 ملايين من هؤلاء، وهذا يشمل العائلات والمعيلين، بحلول نهاية القرن. وجاءت أغلبية طلبات اللجوء إلى ألمانيا في بداية القرن الجديد من العراق

وتركيا وبلدان يوغسلافيا السابقة، لكن يوجد أيضًا أعداد متزايدة من إيران وأفغانستان وروسيا وفيتنام.
أسهم خوف أوروبا الغربية من احتمال "اجتياحها"، من جحافل "اللاجئين الاقتصاديين" والمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء، في انتفاء الحماسة لتوسيع الاتحاد الأوروبي. ووُجد بالأساس في الثمانينيات أعداد كبيرة من العمال البولنديين ممن لا يحملون وثائق، ويعملون في قطاعات البناء في بريطانيا وألمانيا. لكن المشكلة لا تتعلق كثيرًا ببولندا أو هنغاريا أو الدول الأخرى المحتمل انضمامها من أوروبا الوسطى، بل بالأحرى بالدول الواقعة إلى الشرق منها. في عام 1992، استقبلت بولندا نفسها 290 ألف مهاجر "غير نظامي"، معظمهم من بلغاريا ورومانيا والاتحاد السوفياتي السابق. وأصبحت هنغاريا، التي لا يتجاوز عدد سكانها 10 ملايين نسمة، موطنًا لأكثر من 100 ألف طالب لجوء. فعلى الرغم من قساوة الظروف فيهما، أو في سلوفاكيا أو جمهورية التشيك، لا تزال الحياة محتملة، والفجوة والعمل جارٍ على ردم الفجوة التي تفصلها عن جيرانها الغربيين، ولو ببطء. لكن الفجوة بين أوروبا الوسطى وبقية دول أوروبا ما بعد الشيوعية أوسع بكثير.
لذلك، إذا بلغ متوسط الأجر الشهري في بولندا وجمهورية التشيك ما يعادل فعليًا 400 دولار في أواخر التسعينيات، فقد بلغ في بيلاروسيا وأوكرانيا ورومانيا نحو 80 دولارًا. وظل أقل من 70 دولارًا في بلغاريا. ولم يتعدَّ 30 دولارًا في مولدافيا نفسها؛ وهو معدل مُضلل في حد ذاته، لأن الدخل خارج العاصمة كيشيناو ينخفض إلى مستوى أقل من ذلك، في دولة لا يزال يعمل 48 في المئة من سكانها في الزراعة. وخلافًا لبولندا وحتى لبلغاريا، لم تتحسن حالة الجمهوريات السوفياتية السابقة: في عام 2000، كان واحد من كل اثنين في مولدافيا يتقاضى أقل من 220 دولارًا في السنة، أي 19 دولارًا فقط في الشهر.
الأمل الوحيد المتبقي للمولدافيين أو للأوكرانيين أو في الواقع لكثير من الروس خارج التجمعات السكانية الكبرى، هو العثور على عمل في الغرب. هكذا انتهى المطاف بعدد مثير للقلق منهم، والشابات في مقدمتهم، في قبضة العصابات الإجرامية، حيث يتم "شحنهم" إلى الاتحاد الأوروبي عبر رومانيا ودول البلقان، ويتم تشغيلهم في أحسن الأحوال خدمًا بعقود عمل مؤقتة (أقرب إلى أعمال السخرة) في الورشات والمطاعم، وفي أسوئها عاهرات غالبًا: في ألمانيا أو إيطاليا أو حتى في البوسنة، لخدمة زبائن ذوي مرتبات عالية من جنود وإداريين و"عمال إغاثة" غربيين. هكذا انضم العمال "الضيوف" المولدافيون والأوكرانيون لاإراديًا إلى الغجر (الروما) في أسفل الكومة المتعددة الثقافات في القارة [(417)].
كان ضحايا تجارة الجنس غير مرئيين إلى حد كبير، على غرار الأجيال الأولى من المهاجرين البيض من أطراف أوروبا البعيدة الذين اختلطوا بسهولة نسبية في الأغلبية المحلية، وهو ما يفسر صعوبة تتبع الشرطة والخدمات الاجتماعية

لهم. لكن معظم الناس، الذين يُطلق عليهم علماء الاجتماع والنقاد الفرنسيون صفة "المستبعدين"، كانوا واضحين أتم الوضوح. تتألف الطبقة الدنيا الجديدة من أناس ليسوا مستبعدين من العمل بمقدار استبعادهم من "فرص الحياة": الأفراد الذين انقطعت بهم السبل خارج الدورة الاقتصادية الرئيسة، وأبناؤهم ذوو التعليم المتدني، وأسرهم المعزولة في مجمعات أشبه بالثكنات على حواف المدن، والمحرومة من المحال التجارية والخدمات والنقل. وقد خلصت دراسة أجرتها وزارة الداخلية الفرنسية في عام 2004، إلى أن نحو مليونين منهم يعيشون في غيتوات حضرية تعاني الإقصاء الاجتماعي والتمييز العنصري ومستويات عالية من العنف المنزلي. ووصلت نسبة البطالة بين الشباب في بعض هذه الأحياء الساخنة إلى 50 في المئة، ويعد الشباب من أصل جزائري أو مغربي هم الأكثر تضررًا.

تختلف هذه الطبقة الدنيا في كثير من الأحيان ليس باللون فحسب، بل وبالعقيدة أيضًا. فإضافةً إلى أن الاتحاد الأوروبي متعدد الثقافات، يتبدى الآن أنه متعدد الأديان على نحو متزايد. يبقى المسيحيون أغلبية عظمى، على الرغم من أن معظمهم غير ملتزمين. ويعد اليهود الآن أقلية صغيرة، ولا تُؤخذ أعدادهم في الاعتبار إلا في روسيا وفرنسا، وبدرجة أقل في المملكة المتحدة وهنغاريا. لكن الهندوس والمسلمين بالدرجة الأولى، أصبح لهم الآن وجود ملموس وواضح في المملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا وألمانيا، فضلًا عن المدن الرئيسة في الدول الاسكندينافية وإيطاليا وأوروبا الوسطى. ويتزايد بسرعة عدد معتنقي الإسلام في أوروبا، فيما يعد ظاهرة فريدة بين باقي الديانات الكبرى في العالم.

بحلول السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، قد يبلغ عدد المسلمين في فرنسا 6 ملايين (غالبيتهم من جذور شمال أفريقية)، والعدد نفسه تقريبًا في ألمانيا (من خلفية تركية أو كردية بالدرجة الأولى). ومع احتساب ما يقرب من مليوني مسلم في المملكة المتحدة (معظمهم من باكستان وبنغلادش)، مع حضور ملموس في دول البينيلوكس وإيطاليا، تشير هذه الأرقام إلى ما مجموعه 15 مليون مسلم تقريبًا في دول الاتحاد ككل.

يطرح وجود المسلمين في المجتمعات ذات الأغلبية العلمانية الساحقة حتى الآن أسئلة صعبة على صعيد السياسة الاجتماعية: ما هي الأحكام الواجب مراعاتها بصدد ارتداء ملابس أو وضع رموز دينية في المدارس العامة؟ إلى أي مدى يتعين على الدولة تشجيع (أو عدم تشجيع) المؤسسات والمرافق الثقافية المنفصلة؟ هل يعد دعم المجتمعات المتعددة الثقافات سياسة جيدة (ومن ثم فصلهم عمليًا) أم ينبغي بالأحرى للسلطات أن تسعى إلى تسهيل الاندماج بل وفرضه؟ دعت السياسة الرسمية في فرنسا إلى التكامل الثقافي، وحظرت إشهار رموز المعتقدات الدينية في المدارس. أما في أماكن أخرى، ولا سيما في بريطانيا وهولندا، فثمة تسامح أوسع مع التمايز الثقافي

وتأكيد الهوية الدينية. وفي أي حال، الآراء منقسمة في كل مكان (يراجع الفصل الثالث والعشرون).
إذا دلت سرعة تبوؤ هذه الأسئلة أولويات أجندات السياسية الوطنية، وإدراجها المتزايد في المناقشات حول الهجرة واللجوء على شيء، فهي تدل على تزايد القلق في جميع أنحاء القارة جراء صعود جيل جديد من الأحزاب المعادية للأجانب، التي تعود جذور بعضها إلى عهد مضى من السياسات الطائفية أو القومية، وبعضها الآخر إلى منشأ قريب جدًا - مثل النجاح المفاجئ لحزب الشعب الدنماركي أو قائمة بيم فورتيون (List Pirn Fortuyn) في هولندا - بيد أنهم جميعًا أظهروا براعة غير متوقعة في استغلال المشاعر "المعادية للمهاجرين".
عثرت أحزاب اليمين المتطرف على مكامن خصبة في تلك السنوات، سواء أكانت مثل الحزب الوطني البريطاني في حملتها الشديدة على "الأقليات الإثنية"، أم حزب الجبهة الوطنية بزعامة جان ماري لوبان في استهدافها "المهاجرين"؛ "الأجانب" أو "الغرباء" بحسب التعبير المفضل باللغة الألمانية.
فمن جهة، أدى تباطؤ النمو المقترن مع الانكشاف على القوى الاقتصادية العالمية إلى تعريض الكثير من العاملين إلى مستوى غير مسبوق على الإطلاق من انعدام الأمن الاقتصادي. ومن جهة أخرى، لم تعد الأجهزة القديمة لليسار السياسي في موقع يسمح لها بتوجيه وتعبئة انعدام الأمن هذا تحت الراية الطبقية. وليس من قبيل المصادفة بتاتًا أن تحصل الجبهة الوطنية، في كثير من الأحيان، على أفضل النتائج في المناطق التي كانت ذات يوم معاقل حصينة للحزب الشيوعي الفرنسي.
وجد اليمين الجديد درة تاجه، في وجود أعداد متزايدة من الأقليات الظاهرة والمغايرة ثقافيًا بين ظهرانيه، واحتمال استفادة المزيد من الأجانب من مزايا الرعاية أو الاستيلاء على وظائفـ"نا" بعد أن فُتح باب الشرق على مصراعيه. وبدعوى أن "السفينة مليئة" - أو أن حكوماتهم تخلت عن مراقبة حدودها خدمةً لـ "مصالح عالمية" أو "بيروقراطيي بروكسل" - وعد الديماغوجيون الشعبويون بوقف الهجرة، وإعادة "الأجانب إلى أوطانهم"، وعودة دولة البيض إلى مواطنيها المتراصين، والغرباء إلى بلدانهم.
قد تبدو مظاهر كراهية الأجانب الأخيرة معتدلة أمام فاشية الأيام الغابرة، على الرغم من أن ألمانيا شهدت موجة جرائم الكراهية ضد الأجانب والأقليات في مطلع التسعينيات، وهذا ما دفع بعض المعلقين إلى إثارة مخاوف أوسع: وجه غونتر غراس أصابع الاتهام إلى لامبالاة الثقافة السياسية الألمانية الغربية الناجمة عن التركيز على الذات، وحماسة البلاد قصيرة النظر لوحدة وطنية "غير مستحقة"، وبين أن المسؤولية عن العنف العنصري (ولا سيما في البلدات الصناعية البائدة والمتفسخة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، حيث المشاعر المعادية للأجانب على أشدها) لا بد أن تُلقى على عاتق نخبة البلاد السياسية المتلفعة بالرضا وفقدان الذاكرة.

لكن حتى لو تم احتواء مستويات العنف، يبقى حجم الدعم الشعبي الذي يتلقاه اليمين الجديد مثار قلق جدي. تزداد شعبية حزب الحرية في النمسا المجاورة - وهو وريث عصبة الأحرار بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه متطهر ظاهريًا من روابط الأخيرة النازية - بزعامة قائده الشاب، ذي المظهر الإعلامي الجذاب، يورغ هايدر، الذي تزداد شعبيته باطراد في استطلاعات الرأي، ويقدم نفسه مدافعًا عن "بسطاء الناس"، وضحايا تواطؤ المنفعة المتبادلة بين الحزبين الكبيرين، والمهددين من قطعان "المجرمين" و"مدمني المخدرات" وغيرهم من الرعاع الأجانب، الذين يجتاحون بلادهم الآن.

تجنبًا للوقوع تحت طائلة القانون، توخى هايدر الدقة عمومًا في كل سلوك من شأنه وصمه بوضوح بتهمة الحنين إلى الماضي النازي. وغالبًا ما كشفت نزعته النمساوية (على غرار جان ماري لوبان) عن تحاملاته، وإن بطريقة غير مباشرة - مثال ذلك، صدف أن كل شخص أساء إليه في الحياة العامة يهودي. وبدا هو وجمهوره أكثر راحة مع الأهداف المستحدثة الجديدة، مثل الاتحاد الأوروبي: "علينا نحن النمساويين أن نقول لا للاتحاد الأوروبي، ولا لماستريخت، ولا لما شابهها من الأفكار الدولية الأخرى، ونعم لوطننا هذا".

حصل حزب الحرية بزعامة هايدر في الانتخابات البرلمانية النمساوية، التي جرت في عام 1986، على 9.7 في المئة من الأصوات. وارتفعت هذه النسبة إلى 17 في المئة بعد 4 سنوات. واهتزت أركان مؤسسات فيينا، عند حصوله في انتخابات تشرين الأول / أكتوبر 1994 على 23 في المئة؛ أقل بأربع نقاط فقط من حزب الشعب، الذي حكم البلاد في الأعوام الـ 25 الأولى بعد الحرب، ولا يزال يسيطر على الأقاليم الريفية النمساوية. أما ما ينذر بالعواقب الأسوأ فهو تحقيق هايدر خرقًا عميقًا في الكتلة الناخبة التقليدية للاشتراكيين ضمن الطبقة العاملة في فيينا. ومع الأخذ في الاعتبار (بحسب استطلاعات للرأي جرت في عام 1995) أن نمساويًا من كل ثلاثة يشارك هايدر الاعتقاد بأن "العمال الضيوف" والأجانب الآخرين في النمسا يحصلون على مزايا وامتيازات كثيرة، بالكاد تشكل هذه النتيجة مفاجأة.

بلغ تأثير هايدر ذروته عند نهاية القرن الماضي بالذات، حين حصل حزبه على 27 في المئة من أصوات الناخبين في النمسا في انتخابات تشرين الأول / أكتوبر 1999، ودفع حزب الشعب إلى المركز الثالث، وجاء في المركز الثاني بفارق 290 ألف صوت عن الاشتراكيين. وفي شباط / فبراير 2000، وفي خضم صيحات رعب مبالغ فيها إلى حد ما أطلقها شركاء النمسا الأوروبيون، شكل حزب الشعب حكومة ائتلافية مع حزب الحرية (لم يدخل فيها هايدر بالذات). تصرف المستشار النمساوي الجديد، فولفغانغ شوسل، وفق حسابات ماكرة: بما أن حزب الحرية حركة احتجاجية؛ أي حزب ضد"هم"، يخاطب "بسطاء الناس المنهوبين والمخدوعين" (على حد تعبير بيير بوجاد، رمز الأنموذج الشعبوي). فعندما يصبح في الحكومة، ويتعرض لاستنزاف السلطة ويُلزم

بتقاسم المسؤولية عن السياسات غير الشعبية، وسرعان ما سيفقد جاذبيته. وفي انتخابات عام 2002، لم ينل حزب الحرية سوى 10.1 في المئة (بينما سجل حزب الشعب ارتفاعًا وصل إلى حوالى 43 في المئة). وانخفض نصيب حزب هايدر إلى 6.4 في المئة من الأصوات في الانتخابات الأوروبية في عام 2004.

كان صعود هايدر وهبوطه (بقي مع ذلك حاكمًا محبوبًا لمقاطعة كارينثي موطنه الأصلي) بمثابة مسار رمزي للأحزاب المعادية للأجانب في أمكنة أخرى. وبعد اغتيال زعيمها، حصلت قائمة بيم فورتيون على 17 في المئة من الأصوات في انتخابات عام 2002، وانضمت إلى الحكومة الهولندية لمدة وجيزة، لكنها كافية كي تشهد انهيار شعبيتها إلى 5 في المئة فقط في الانتخابات التالية، وانخفاض تمثيلها البرلماني من 42 إلى 8 أعضاء. وفي إيطاليا، سرع التحاق رابطة الشمال بالحكومة تحت جناح برلسكوني في تراجع شعبيتها باطراد.

وفي الدنمارك، ظهر حزب الشعب الدنماركي في عام 1995 انطلاقًا من بدايات غامضة، ليصبح بحلول عام 2001 ثالث أكبر مجموعة برلمانية في البلاد. وقد استطاع الحزب، وزعيمته بيا كيارسغارد، عبر البقاء خارج الحكومة، والتركيز الحصري تقريبًا على قضية الهجرة، تعزيز نفوذه بغض النظر عن حجمه. وبدأ كلا الحزبين الرئيسين الآن (الليبرالي والاشتراكي الديمقراطي) بالمزايدة كل على الآخر في "التشديد" المستحدث على القوانين التي تنظم اللجوء وإقامة الأجانب. وكما عبرت كيارسغارد، بعد أن حصل حزبها على 12 في المئة من الأصوات في انتخابات 2001، قائلةً "نحن المسؤولون" [(418)].

كانت على حق، لجهة عدم وجود أي سياسي من اليسار أو اليمين السائد يجرؤ الآن على إظهار "اللين" في التعامل مع مثل هذه القضايا. بل إن الحزب الوطني البريطاني؛ الحزب الصغير المارق، استطاع أن يلقي بظلاله على سياسات حكومات حزب العمال الجديد في المملكة المتحدة. ومع أنه يعد تقليديًا حزبًا هامشيًا، إذ لم يتجاوز أفضل إنجازاته الأخيرة عتبة 7 في المئة من الأصوات في منطقة شرق لندن في عام 1997، والتي حل فيها البنغاليون محل اليهود كأقلية محلية - نال الحزب الوطني البريطاني بعد 4 سنوات 11’643 صوتًا (14 في المئة في المئة) في منطقتين من أولدهام؛ وهي بلدة مصانع سابقة في لانكشاير اندلعت فيها أعمال شغب عرقية قبل وقت قصير من الانتخابات.

إنها أرقام لا تُذكر مقارنةً بالتطورات الجارية في القارة، ولم يقترب الحزب الوطني البريطاني حتى من الفوز بمقعد برلماني واحد. وتمكن اليمين المتطرف، الذي بدا أن مخاوفه (بحسب استطلاعات الرأي) تعكس قلقًا وطنيًا واسع النطاق، من إثارة خوف رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، والذي تجلى في زيادة التشديد على الشروط الشديدة أصلًا التي تفرضها المملكة المتحدة على المهاجرين واللاجئين. يكشف هذا عن مزاج تلك الأيام، التي

اضطرت فيها حكومةٌ كحكومة حزب العمال الجديد، تمتعت بأغلبية برلمانية ساحقة، وما يقارب 11 مليون صوت في انتخابات عام 2001، إلى الاستجابة على هذا النحو لـ "دعاوى" زمرة من الفاشيين الجدد لم يجتذبوا سوى 48 ألف صوت في عموم البلاد؛ أي ما يعادل 0.2 في المئة من الأصوات فقط، بزيادة 40 ألف صوت فقط على حزب الوحش المجنون لوني [(419)] (Monster Raving Loony Party).

أما فرنسا فهي مسألة أخرى. لدى الجبهة الوطنية قضية: الهجرة، ودعم شعبي: 2.7 مليون ناخب في الانتخابات العامة التي جرت في عام 1986، إلى جانب زعيم كاريزمي تمتع بمهارة فائقة في تحويل الاستياء الجماهيري العام إلى غضب مركز وتعصب سياسي. ومن المؤكد أن اليمين المتطرف لم يكن ليحقق إنجازاته لو لم يُدخل ميتران بأنانية - للمفارقة في عام 1986 - نظام التمثيل النسبي إلى فرنسا، المفصل خصيصًا لنجاح برلماني (وبالتالي الرؤية الوطنية) للجبهة الوطنية، ومن ثم إلى انقسام وإضعاف الأحزاب الفرنسية المحافظة في التيار الرئيس.

لكن الحقيقة الماثلة أمامنا أن 4.5 مليون ناخب فرنسي أيد لوبان في الانتخابات الرئاسية لعام 1995: بلغ عددهم 4.8 مليون في نيسان / أبريل 2002، عندما حقق زعيم الجبهة الوطنية نجاحًا غير مسبوق، متبوِئًا المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية بحصوله على 17 في المئة من الأصوات، مجبرًا مرشح اليسار التعس، رئيس الوزراء الاشتراكي ليونيل جوسبان، على الخروج من السباق. وفي فرنسا أيضًا، توصل ساسيو التيار الرئيس إلى استنتاج مفاده أن عليهم "فك سحر" لوبان بطريقة أو بأخرى بتبني مخاوفه والوعد باتخاذ تدابير صارمة لمعالجة "الأمن" والهجرة، من دون الظهور بمظهر قبول لغة لوبان أو برنامجه ("فرنسا للفرنسيين"، والباقي إلى بلادهم).

على الرغم من ارتباط لوبان بسياسة اليمين المتطرف التقليدية القديمة - وذلك عبر دعمه أيام الشباب للحركة البوجادية (Poujadist)، ومروره عبر منظمات الظل اليمينية المتطرفة غير المعروفة في أثناء الحرب الجزائرية، ودفاعه بعبارات منتقاة بعناية عن حكومة فيشي وقضية بيتان - فلا يمكن النظر إلى حركته، وكذلك نظيراتها في شتى أرجاء القارة، على أنها مجرد اجترار نوستالجي رجعي لماضي أوروبا الفاشي. لا نستطيع بالتأكيد تصنيف فورتيون أو كيارسغارد الآن على هذا الأساس. حرص كلاهما في الواقع على تأكيد رغبته في الحفاظ على سياسة التسامح التقليدية لبلديهما في مواجهة التهديد، بحسب تأكيدهما، الناجم عن التعصب الديني والممارسات الثقافية الرجعية للأقليات المسلمة الجديدة.

كما أن حزب الحرية النمساوي ليس حركة نازيةً، وهايدر ليس هتلر. بل على العكس، حرص هايدر بشكل مبالغ فيه على تقديم أوراق اعتماده في مرحلة ما بعد الحرب. وبما أنه من مواليد عام 1950، أعاد التعبير مرارًا وتكرارًا أمام

مستمعيه عن نعمة ولادته في وقت متأخر. ويعتمد نجاح هايدر جزئيًا - على غرار كريستوف بلوخر، الذي حصل حزبه "حزب الشعب السويسري" على 28 في المئة من أصوات عموم الناخبين في عام 2003، بتبنيه موضوعي مناهضة المهاجرين ومعارضة دخول الاتحاد الأوروبي - لمهارته في إخفاء المضمون العنصري "المضمر" وراء صورة العصري والشعبي الوطني صاحب المعتقد الليبرالي، محققًا بذلك نجاحًا مدهشًا في أوساط الناخبين الشباب. يعد حزب الحرية، من هذه الناحية، الحزب الطليعي في النمسا في أوساط الشباب دون سن الـ 30[420].

في النمسا، كما هي الحال في فرنسا، شكل الخوف وكراهية المهاجرين (القادمين من الجنوب في فرنسا، ومن الشرق في النمسا، وفي كلتا الحالتين من الأراضي التي كانت تحت حكمهما ذات يوم) الذي حل محل الهوس القديم - ولا سيما معاداة السامية - الرابطَ الذي يشد لحمة اليمين المتطرف. لكن الأحزاب الجديدة المناهضة للنظام استفادت أيضًا من شيء آخر: الأيدي النظيفة. وبسبب استبعادهم عن المناصب الحكومية، لم يتلوثوا بالفساد الذي بدا أنه نخر جذور النظام الأوروبي في أوائل التسعينيات. لا يتعلق الأمر برومانيا أو بولندا أو (في المقام الأول) روسيا فحسب، حيث يمكن أن يفسر ذلك في سياق التكلفة اللازمة للانتقال إلى الرأسمالية، بل وفي صميم المعاقل الديمقراطية للقارة أيضًا.

وفي إيطاليا، حيث تمتع الحزب الديمقراطي المسيحي، أكثر من أي وقت مضى، بعلاقات حميمة ومجزية بالمصرفيين ورجال الأعمال والمقاولين ووجهاء المدن وموظفي الدولة وبالمافيا، كما كان يشاع على نطاق واسع، بدأ جيل جديد متحلٍ بالشجاعة من القضاة الشباب بالتخلي عن عقود من الصمت العام المقيم. ومن المفارقة أن يسقط الحزب الاشتراكي أولاً، بسبب فضيحة "مدينة الرشوة" (tangentopo) في عام 1992، التي أعقبت سلسلة تحقيقات تناولت إدارته لمدينة ميلانو. لحق العار بالحزب وزعيمه؛ رئيس الوزراء السابق بيتينو كراكسي، الذي اضطر إلى الفرار، عابرًا البحر الأبيض المتوسط، إلى منفاه في تونس.

لكن شؤون الاشتراكيين بدت متشابكة بعرى لا تنفصم مع شريكهم القديم في التحالف، الحزب الديمقراطي المسيحي. فقد كلا الحزبين صدقيته جراء موجة من الاعتقالات والتهم التي تلت ذلك، وفي سياق سقوطهما، انهارت شبكة كاملة من الترتيبات والتسويات السياسية التي صبغت السياسة الإيطالية على مدى جيلين. وقضت الانتخابات، تقريبًا على جميع الأحزاب السياسية الرئيسة السابقة في البلاد في عام 1994، باستثناء الشيوعيين والفاشيين السابقين - على الرغم من أن المستفيد الوحيد الدائم من هذا الزلزال السياسي كان مغني الصالونات السابق وقطب الإعلام السيئ السمعة، سيلفيو برلسكوني،

الذي دخل عالم السياسة ليس من أجل زيادة تنظيف المنزل الوطني، وإنما من أجل ضمان بقاء أجواء أعماله التجارية الخاصة في مأمن.
في إسبانيا، أنهت فضيحة من نوع آخر حياة فيليبي غونزاليس السياسية، عندما تم الكشف في منتصف التسعينيات (بجهود جيل من الشباب المتحمس من صحافيي التحقيقات في صحيفتي **الموندو** و**دياريو** 16 اليوميتين)، عن أن حكومته شنت "حربًا قذرة" ضد الإرهاب الباسكي بين عامي 1983 و1987، عبر سماحها وتشجيعها فرق الموت على ممارسة الخطف والتعذيب والاغتيال، سواءٌ في إسبانيا، أو حتى عبر الحدود في إقليم الباسك الفرنسي، حيث تعمل منظمة إيتا في كثير من الأحيان (يراجع الفصل الرابع عشر).
نظرًا إلى سمعة إيتا، لم يكف ما ذكر أعلاه لتشويه سمعة غونزاليس ذي الشخصية الكاريزمية - وبفضل المزاج التهكمي العام في أواخر سنوات فرانكو، فقد ترعرع الكثير من معاصريه في خضم رؤية ذرائعية معينة للدولة وقوانينها - لولا أنه ترافق مع الكشف عن كسب غير مشروع واستغلال نفوذ قام به زملاء غونزاليس الاشتراكيون، وهو ما ردد صدى الأنموذج الإيطالي، وأثار قلقًا واسعًا بشأن الحالة الأخلاقية للديمقراطية الإسبانية، التي كانت لا تزال في مهدها.
في فرنسا، أو ألمانيا أو بلجيكا، لم يدل طوفان الفضائح الذي شوه الحياة العامة في التسعينيات على هشاشة المؤسسات والأعراف، بمقدار ما دل على ارتفاع تكاليف ممارسة الديمقراطية في ظل الأوضاع الراهنة. أصبحت السياسة غالية الثمن - موظفون وإعلانات واستشارات. ويخضع تخصيص الأموال العامة للأحزاب السياسية في أوروبا إلى تحديد صارم من القانون والتقاليد، حيث لا تُتاح الأموال عادةً إلا في أثناء خوض الانتخابات. أما إذا احتاج السياسيون إلى المزيد، فكانوا يلجأون في الماضي إلى داعميهم التقليديين: أعضاء الحزب والنقابات الشعبية (في حالة اليسار) ورجال الأعمال والشركات الخاصة. لكن هذه الموارد بدأت تعاني من الجفاف، إذ انخفضت عضوية الأحزاب، وانحدرت النقابات الشعبية، إلى جانب ازدياد توافق السياسات العابر للأحزاب حول الشؤون الاقتصادية، ومن ثم لم تعد الشركات والأفراد ترى سببًا وجيهًا للمساهمة بسخاء لمصلحة أي حزب بمفرده.
ولأسباب مفهومة، بدأت الأحزاب السياسية الرئيسة في أوروبا الغربية بالبحث، على مستوى عالمي بدرجة أو بأخرى، عن طرائق بديلة لجذب التمويل، فيما توافر مال كثير بفضل إلغاء الضوابط وعولمة الأعمال التجارية.
وتم الكشف عن حصول أحزاب الديغوليين والاشتراكيين في فرنسا والديمقراطي المسيحي في ألمانيا والعمال الجديد في بريطانيا، على أموال طوال العقدين الماضيين بواسطة مجموعة متنوعة من الأساليب المشبوهة، سواء من طريق بيع الخدمات والنفوذ، أو ببساطة من طريق زيادة الإصرار أكثر من الماضي على المساهمين التقليديين.

وصلت الأمور في بلجيكا أبعد قليلًا من ذلك، وقد تصلح إحدى الفضائح من بين كثيرات غيرها كمثال توضيحي - قضية داسو / أغوستا. تعاقدت الحكومة البلجيكية في نهاية الثمانينيات على شراء 46 مروحية عسكرية من شركة أغوستا الإيطالية، وإعطاء شركة داسو الفرنسية عقد صيانة طائراتها المقاتلة من طراز إف 16. وجُمدت عروض المنافسين. هذا لا يُعد غير اعتيادي في حد ذاته، وحقيقة مشاركة 3 دول فيه، يضفي عليه طابعًا أوروبيًا عامًا ذا طبيعة عالمية.

لكن تبين لاحقًا أن الحزب الاشتراكي البلجيكي (المشارك في الحكومة حينذاك) قد حصل على رشى "طيبة" من كلا الصفقتين. وبعد ذلك بوقت قصير، قُتل أندريه كولز أحد أبرز سياسيي الحزب الاشتراكي، الذي عرف أكثر من اللازم، في موقف سيارات في مدينة لييج في عام 1991. واعتُقل آخر، وهو إتيان مانجيه في عام 1995. ووُجد ثالث، وهو ويلي كلايس - رئيس وزراء بلجيكا السابق، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي بين عامي 1994 و1995، ووزير الخارجية عند إجراء الصفقتين - مذنبًا بتقاضي رشى لمصلحة حزبه في أيلول / سبتمبر عام 1998. أما المشتبه به الرابع، الجنرال السابق في الجيش جاك لوفيفر، الذي شارك من كثب في القضية، فقد وجد مقتولًا في ظروف غامضة في آذار / مارس 1995.

إذا كانت هذه قصة بلجيكية بامتياز، (بحسب بودلير "بلجيكا هامدة، لكنها لا تخلو من الفساد" (La Belgique est sans vie, mais non sans corruption))، فإن سببها قد يرجع إلى الازدواجية وإضعاف السلطة الدستورية، ما أدى إلى غياب الرقابة الحكومية، بل وإلى شبه انهيار معظم أجهزة الدولة، بما فيها نظام العدالة الجنائية. ومن اللافت وجود أدلة محدودة على الفساد الشخصي في أمكنة أخرى، باستثناء إيطاليا كما ورد أعلاه، حيث يتم ارتكاب معظم الجرائم والجنح لمصلحة الحزب بالمعنى الحرفي للعبارة [(421)]، ومع ذلك اضطر عدد من رجالات الحزب البارزين للخروج فجأة من الحياة العامة.

لم يتضمن ذلك غونزاليس، ورئيس وزراء فرنسا السابق آلان جوبيه، والقادة التاريخيين للحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا فحسب، بل وهلموت كول مستشار ألمانيا السابق وبطل التوحيد الذي طالت الشبهات سمعته، عندما رفض الكشف عن أسماء المانحين السريين من ممولي حزبه. ولو أن منصب الرئيس الفرنسي جاك شيراك لم يعمل على حمايته - عندما كان عمدة باريس في زمن عجت فيه المدينة بالتربح السياسي الحزبي وتبادل المصالح - لانضم إلى صفوفهم بالتأكيد.

ربما أكثر ما يلفت الانتباه هو فقدان الصدقية المحدود نسبيًا الذي ترتب على النظام ككل جراء هذه التطورات. لا شك في أن تراجع الإقبال على الانتخابات ينم عن فقدان اهتمام واسع النطاق بالشؤون العامة؛ لكن ارتفاع معدلات الامتناع عن التصويت وتراجع حِدة النقاش السياسي، هو أمر معروف منذ

عقود سابقة. لا تكمن المفاجأة الحقيقية في صعود مجموعة جديدة من الأحزاب اليمينية الشعبوية، بل في فشلها المتناسق جميعًا باستثمار أفضل لأحوال الانزعاج والسخط مما فعلته منذ عام 1989.
ثمة سبب لذلك. ربما فقد الأوروبيون الثقة في سياسييهم، لكن شيئًا في صلب النظام الحكومي الأوروبي لم تجرؤ حتى الأحزاب المناهضة للنظام الأكثر راديكالية على مهاجمته وجهًا لوجه، ولا زال مستمرًا في جذب ولاء شبه شامل. وما من شك في أن ذلك الشيء ليس الاتحاد الأوروبي، على الرغم من مزاياه المتعددة. وليس الديمقراطية، المجردة جدًا والغامضة جدًا، والمطلوبة غالبًا إلى حد إفرادها موضوعًا للإعجاب. ولا هو الحرية أو سيادة القانون، غير المعرضَين لتهديد خطر في الغرب منذ عدة عقود، والمسلم بهما حقًا وقولًا من جيل الشباب في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. الرابط الذي يجمع الأوروبيين، حتى عندما يتخذون مواقف انتقادية للغاية لهذا الجانب أو ذاك أو لبعض تدابير الاتحاد العملية، هو ما غدت الإشارة إليه أمرًا تقليديًا - إنه "أنموذج المجتمع الأوروبي"، الذي يشبه "أسلوب الحياة الأميركي" من أول وهلة، لكنه متعارض معه.

قراءات إضافية

Judt, Tony. *A Grand Illusion? An Essay on Europe*. New York: Hill and Wang, 1996.

Lieven, Anatol & Dmitri Trenin. *Ambivalent Neighbors: The EU, NATO and the Price of Membership*. Washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.

Mandelbaum, Michael. *The Dawn of Peace in Europe*. New York: Twentieth Century Fund Press, 1996.

Mattli, Walter. *The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond*. New York: Cambridge University Press, 1999.

Perrineau, Pascal, Gérard Grunberg & Colette Ysmal. *Europe at the Polls. The European Elections of 1999*. New York: Palgrave, 2002.

Wallace, William. *The Dynamics of European Integration*. London: Pinter, 1990.

(392) تتموضع **غاليا بلجيكا** يوليوس قيصر عرضيًا كخط فاصل بين مناطق غالو الرومانية وأراضي الفرنسيس، يرسم الحدود اللاتينية منذ ذلك الوقت بين أوروبا الفرنسية والشمال الجرماني.

(393) قلما يوجد قراء للصحيفتين الرئيستين، **لوسوار** (*Le Soir*) **ودو ستاندارد** (*De Standaard*) خارج الجماعتين الناطقتين بالفرنسية والهولندية على التوالي. ونتيجةً لذلك لم تحفل أيٌ منهما بتغطية أخبار النصف الآخر من البلاد. فعندما يتحدث أحد ما بالهولندية على تلفزيون والوني (والعكس بالعكس) تترجم أقواله على الشاشة. وحتى لوحات المعلومات الأوتوماتيكية تتبدل في القطارات العابرة للأقاليم ذهابًا وإيابًا بين الهولندية والفرنسية (أو كليهما معًا، في حالة بروكسل) عند عبور الحدود الإقليمية. وليس من باب الدعابة فقط القول إن الإنكليزية الآن هي اللغة المشتركة في بلجيكا.

(394) السيرينات في الميثولوجيا الإغريقية النساء الفاتنات اللواتي يجتذبن مراكب البحارة بموسيقاهن السحرية. (المترجم)

(395) لعل الصورة التاريخية الأكثر إقناعًا، التي ترد إلى الذهن، هي المقطع الذي كتبه الكونت دي لاس كاز في كتابه **ذكريات سانت هيلانة**، الذي يتصور فيه نابليون بونابرت، المنفي في تلك الجزيرة، مستقبل "الجماعة الأوروبية" ذات "قانون واحد، محكمة واحدة، عملة واحدة".

(396) ينص مبضع أوكام (Occam’s Razor) على أنه لا ينبغي مضاعفة الكيانات بلا داع. يعود المبدأ للراهب والفيلسوف الفرانسيسكاني وليام من قرية أوكام في إنكلترا وقد وضعه منذ 14 قرنًا. (المترجم)

(397) انضمت بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك في عام 1999، وهو الوقت الذي اضطرت فيه (على مضض إلى حد ما) إلى الالتزام مع حلف الناتو المشاركةَ في عمليات كوسوفو، أما بلغاريا ورومانيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا فقد انضمت في عام 2004.

(398) ساهم أيضًا الركود الاقتصادي الذي حدث في أوائل التسعينيات، في تعزيز الرأي واسع الانتشار، ولا سيما في السويد، بأن مصدري البلاد لن يقووا على الاستمرار من دون حق وصول غير مقيد إلى السوق الأوروبية.

(399) يراجع الفصل الحادي والعشرون. لقد كان الألم حقيقيًا بما فيه الكفاية. فقدت بلدان أوروبا الشرقية في السنوات التي تلت عام 1989 ما بين 30 إلى 40 في المئة من دخلها الوطني. وفي عام 1997 كانت بولندا أول دولة استعادت مستواها لعام 1989، والذي لم يستعده الآخرون حتى عام 2000 وما بعده.

(400) هذا افتراض متفائل للغاية. في السنوات التي تلت انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1986، نما اقتصادا إسبانيا والبرتغال على أسرع من نمو بقية الجماعة بمعدل تراوح ما بين 1 في المئة و1.5 في المئة.

(401) جرى في 1 كانون الثاني / يناير 2002 توزيع ما مجموعه 600 مليار يورو نقدًا، وإدخاله بكل سلاسة في جميع أنحاء منطقة اليورو، وهو إنجاز تقني مشهود.
(402) التوتونية إشارة إلى الجرمانية هنا. (المترجم)
(403) إذا دل استمرار عملها بهذا القدر من السلاسة على شيء، فهو يدل جزئيًا على الكفاءة العالية لعمل جهازها الفدرالي في الأقل، وليس بسبب المال فحسب؛ كانت سويسرا لا تزال تعد في التسعينيات أغنى دولة في العالم بمختلف المعايير.
(404) مقتبس من:
Kenneth Harris, *Attlee* (London: 1984), p. 63.
(405) ربما يكون انخفاض نسبة التصويت، ولا سيما في هولندا، نذير شؤم. لأن هولندا - التي تعد قلب الحماسة الأوروبية النابض، والمساهم السخي في صناديق المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي - تقوقعت على ذاتها في السنوات الأخيرة، وهو تطور برز وتسارع بسبب صعود بيم فورتوين واغتياله لاحقًا.
(406) ربما من الجدير إضافة أن واحدًا من أصل 50 بالغًا فرنسيًا استطاع في كانون الثاني / يناير 2004 تسمية الدول العشر الجدد في الاتحاد الأوروبي.
(407) لكن ليس في جميع الأمكنة، اتسعت فجوة الدخل في المملكة المتحدة - على غرار الولايات المتحدة - بين الأغنياء والبقية إلى حد كبير ابتداءً من أواخر السبعينيات.
(408) لا ينبغي الخلط بين محكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي أنشئت تحت رعاية مجلس أوروبا إنفاذًا لاتفاقية عام 1953 الخاصة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
(409) تحدد المادة 3 (1)، من "دستور أوروبا" الجيسكاردي، أهداف الاتحاد بأنها "تعزيز السلام وقيم أوروبا ورفاه شعوبها".
(410) مقتبس عن أندرو مورافيشك في:
The Choice for Europe (New York: 1998), p. 265.
(411) أطلق وزير الخارجية الأميركية لورانس إيغلبرغر في ذلك الوقت نبوءة مؤلمة، توقع فيها "إخفاق الأوروبيين، ما سيلقنهم درسًا".
(412) لم يكن الاتحاد الأوروبي الوحيد الذي دعم مزارعيه على حساب الآخرين. ولم يكن حتى أسوأ المخالفين؛ إذ دفعت النرويج وسويسرا واليابان والولايات المتحدة جميعها نسبًا أكبر من حيث نصيب الفرد. لكن الاتحاد الأوروبي بدا إلى حد ما أكثر نفاقًا. ففي حين تعظ بروكسل العالم بأسره بالفضيلة، فإنها انتقائية تمامًا في الممارسة في الأغلب. ولم تغب عن الأوروبيين الشرقيين، الذين تلقوا تعليمات بدمج واعتماد مكتبة كاملة من

أنظمة ولوائح الاتحاد الأوروبي، ملاحظة الاستثناء المتكرر من تلك الأنظمة الذي أعطته الحكومات الأوروبية الغربية لنفسها.
(413) بحسب دراسة أجرتها اليونيسف في عام 1995، عاش طفل من كل 5 أطفال بريطانيين تحت خط الفقر، مقارنةً بطفل من كل 10 في ألمانيا، وطفل من كل 20 في الدنمارك.
(414) ما يستدعي معايير تختلف قليلًا للتأكيد لنقطة مماثلة، حيث يقسم منظر كامبردج السياسي "جون دان" القوة العاملة في البلدان الغنية إلى "من يستطيع إعالة نفسه فرديًا في السوق ...، ومن لا يستطيع ذلك إلا بسبب انتمائه إلى وحدات العمل الجماعي الكفيلة بإبقائه مستمرًا، لكن مع تهديد ناجم عن مقدار نسبتها العامة إلى قيمة عمل الأفراد، ومن هو بالأصل ما دون المستوى، بسبب عدم رغبة أحد في أن يدفع له أكثر لقاء عمله".
Dunn, *The Cunning of Unreason. Making Sense of Politics* (London: 2000), .p. 333
(415) افترض غورز، كما يليق بزمنه وسياسته، أن هذه الطبقة الجديدة ستتحول إلى وقود الجيل الجديد من الحركات الاجتماعية الراديكالية. وثمة أدلة قليلة على ذلك حتى الآن.
(416) استقبلت الجمهورية الاتحادية في عام 1992 وحده ما يقارب ربع مليون لاجئ يوغسلافي. وقبلت بريطانيا 4000 لاجئ، وفرنسا 1000 لاجئ فقط.
(417) قدر عدد الغجر في أوروبا في نهاية القرن العشرين بحوالى 5 ملايين: 50 ألفًا في بولندا، و60 ألفًا في ألبانيا، ونصف المليون في هنغاريا، وحوالى 600 ألف في كل من بلغاريا ويوغسلافيا السابقة وجمهورية التشيك، ولا يقل عددهم عن المليونين في رومانيا. ويعد الإجحاف وسوء المعاملة الذي يتعرض له الغجر أمرًا شائعًا في جميع البلدان التي يعيشون فيها (فضلًا عن أماكن مثل بريطانيا، المحظور عليهم دخولها).
(418) انشق حزب الشعب الدنماركي عن حزب التقدم الدنماركي؛ الذي نتج عن حركات مناهضة للضرائب في أوائل السبعينيات (يراجع الفصل الرابع عشر)، لكن الجيل الجديد من الراديكاليين عده "متهاونًا" جدًا مع الاتحاد الأوروبي، وغير معادٍ كفايةً للمهاجرين.
(419) أسس الحزب في الثمانينيات المغني ديفيد سوتش (David Sutch) أداةً تهكمية على الحياة السياسية في المملكة المتحدة.(المترجم)
(420) أما في سويسرا حيث تنتشر مظاهر التحيز ضد المهاجرين، ولا سيما في الكانتونات الناطقة بالألمانية، النزعة العنصرية لا تُخفي نفسها دائمًا: ظهر على أحد الملصقات الانتخابية مجموعة من وجوه أصحاب البشرة الداكنة، فوق عبارة تقول "أصبحت سويسرا زنجية".
(421) باستثناء واحد: إديث كريسون، الاشتراكية رئيسة وزراء فرنسا السابقة، التي أصبحت مفوضة الاتحاد الأوروبي، التي ساهمت في تشويه سمعة

المفوضية بأكملها، عندما تم الكشف في عام 1999، عن استخدامها سلطتها في بروكسل لاستحداث منصب استشاري ذي أجر جيد لطبيب أسنانها السابق.

الفصل الثالث والعشرون: التنوع في أوروبا

"كنا حكماء فعلًا، وكان في استطاعتنا بالفعل تمييز علامات عصرنا، وضبط موقعنا الصحيح فيه، في ضوء معرفة حاجاته ومزاياه. دعونا لبرهةٍ، بدلًا من التحديق بلا طائل في آفاق مجهولة، ننظر بهدوء من حولنا، ونعاين المشهد المعقد الذي نعيشه"

توماس كارلايل

"إن خالق أوروبا جعلها صغيرة، بل وقسمها إلى أجزاء صغيرة، بحيث تجد قلوبنا البهجة في التعددية، لا في الحجم"

كارل تشابك

"كنا آسيويين في أوروبا، بينما في آسيا، نحن أوروبيون كذلك"

فيودور دوستويفسكي

عندما سقطت الشيوعية وانهار الاتحاد السوفياتي، لم تسقط معهما منظومة أيديولوجية فحسب، بل والإحداثيات السياسية والجغرافية لقارة برمتها. جرى تثبيت النتيجة المضطربة للحرب العالمية الثانية طوال 45 عامًا، الأمر الذي يتعدى الذاكرة الحية لمعظم الأوروبيين. وبدا أن لا مفر من تقسيم أوروبا العَرَضي، بكل ما استتبعه، الأمر الذي تم إلغاؤه الآن كليًا. ومن منظور لاحق، اتخذت عقود ما بعد الحرب أهمية متبدلة على نحو جذري. فتلك العقود، التي عدت في الماضي بداية عهد جديد من الاستقطاب الأيديولوجي، بدت على حقيقتها الآن؛ مجرد خاتمة ممتدة للحرب الأهلية الأوروبية، التي بدأت في عام 1914، وشهدت انقطاعًا استغرق 40 عامًا؛ بين هزيمة أدولف هتلر والحل النهائي للأعمال غير المنجزة، التي خلفتها حربه وراءها.

اختفى عالم 1945 - 1989، لكن أوهامه صعدت إلى السطح. "المعجزة الاقتصادية" الرائدة في أوروبا الغربية بعد الحرب، أعادت المنطقة إلى مكانتها في التجارة والإنتاج العالميين، والتي خسرتها في خلال السنوات الواقعة بين عامي 1914 و1945. ترافق ذلك مع معدلات نمو اقتصادي، استقرت - إلى حد بعيد - عند مستويات مماثلة لمعدلاتها في أواخر القرن التاسع عشر. شكل ذلك إنجازًا لا يستهان به، لكنه لم يحقق الطفرة الازدهار غير المحدودة التي افترضها معاصروها بسذاجة في ذلك الوقت.

زد على ذلك أن الانتعاش لم يتحقق على الرغم من الحرب الباردة، بل بسببها. فمثلها مثل التهديد العثماني في ما مضى. قلص ظل الإمبراطورية السوفياتية حجمَ أوروبا، لكنه فرض فوائد الوحدة على الجزء الناجي منها. بعد غياب

أوروبيي الشرق في "السجن"، ازدهر حال أوروبيي الغرب، كونهم باتوا في حل من أي التزام بمعالجة فقر وتخلف تلك الدول التي ورثت الإمبراطوريات القارية القديمة. وأصبحت، تحت حماية المظلة العسكرية الأميركية، بأمان من خطر الانجراف السياسي لماضيهم القريب، الذي طالما كان في نظر الشرق محدودًا وضيق الأفق، الأمر الذي ما عاد قابلًا للاستمرار بعد انهيار الشيوعية وتفكك الإمبراطورية السوفياتية.

على العكس من ذلك، بدت شرنقة أوروبا الغربية السعيدة هشة - على نحو مفاجئ - بعد الحرب، بمجتمعاتها الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة، وتحالفاتها الخارجية المطمئنة، وحدودها الداخلية الزائدة عن الحاجة. ومدعوة إلى التعامل مع التوقعات المُحبَطة لـ "المواطنين الأوروبيين" المنتظرين في الشرق، في حين أنها لم تعد مطمئنة إلى علاقتها البدهية مع القوة العظمى عبر الأطلسي. واضطر الأوروبيون الغربيون، عند رسم مستقبل أوروبي مشترك، إلى الاعتراف - مرة أخرى - بتخومهم الشرقية البعيدة، والعودة إلى ماضٍ أوروبي مشترك.

بناءً على ذلك، ارتدت السنوات الواقعة بين عامي 1945 و1989 طابعًا عَرَضيًا. بلغت الحرب المفتوحة بين الدول، وهي سمة تكوينية لنمط الحياة الأوروبية طوال ثلاثمئة عام، مستويات مروعة بين عامي 1913 و1945؛ إذ مات حوالى 60 مليون أوروبي في الحروب، أو في عمليات القتل التي نفذتها الدول في النصف الأول من القرن العشرين. لكن الحرب بين الدول اختفت من قارة أوروبا بين عامي 1945 و 1989[(422)]. وترعرع جيلان من الأوروبيين في ظل انطباع بأن السلام هو النظام الطبيعي للأشياء، الأمر الذي لم يكن قابلًا للتصور حينها. وكامتداد للسياسة، أوكلت الحرب (والمواجهة الأيديولوجية) إلى ما يسمى العالم الثالث.

تجدر الإشارة مع ذلك، إلى أنه في الوقت الذي عاشت فيه الدول الشيوعية في سلام مع جيرانها، كانت تشن شكلًا مميزًا لحرب دائمة على مجتمعاتها؛ اتخذت بمعظمها شكل رقابة صارمة، ولتقنين قسري، وقمع تمارسه الشرطة، لكنها أعمال تحولت أحيانًا إلى صراع مفتوح، ولا سيما في برلين في عام 1953، وفي بودابست في عام 1956، وفي براغ في عام 1968، وفي بولندا - بشكل متقطع - بين عامي 1968 و1981، وفي ظل الأحكام العرفية بعد ذلك. لذلك، تبدو عقود ما بعد الحرب في أوروبا الشرقية مختلفة - إلى حد ما - في الذاكرة الجماعية (على الرغم من أنها ليست أقل عرضيةً). لكن بلدان أوروبا الشرقية عاشت أيضًا، مقارنةً بما سبق، حقبة هادئة غير عادية، ولو أنها قسرية.

إذا قيض لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي أخذت تتراجع سريعًا في الذاكرة مع بداية أنظمة (وفوضى) عالمية جديدة أن تصبح موضوع توق وحسرة على الماضي، فإن ذلك يعتمد كثيرًا على زمان الولادة ومكانها. فعلى

جانبي الستار الحديدي، نظر أبناء الستينيات؛ أي جيل طفرة الولادات الذي وُلد بين عامي 1946 و1951، بعين العطف إلى "عَقْدِهم" بالتأكيد، وحملوا ذكريات جميلة ومعاني مبالغًا بأهميتها. وبقي آباؤهم - في الأقل - في الغرب مُمتنين للاستقرار السياسي والأمن المادي اللذين وسما تلك الحقبة، مقارنة بالأهوال التي انقضت.

لكن الشباب، الذين لم تُتِح لهم أعمارهم تذكر مرحلة الستينيات، شعروا بالاستياء غالبًا من تبجيل الذات المفرط لدى كتاب المذكرات من كبار السن. على الرغم من أن العديد من كبار السن، استذكروا من حياتهم التي عاشوها في ظل الشيوعية الوظائف المؤمنة والإيجارات الرخيصة والشوارع الآمنة، وقبل كل شيء المشهد الرمادي للمواهب الضائعة والآمال الخائبة. وعلى جانبي الحد الفاصل، ثمة حدود لما يمكن استردادها من أنقاض تاريخ القرن العشرين: السلام والازدهار والأمان بكل تأكيد. لكن الأفكار المتفائلة، التي اعتنقها الجيل السابق، كانت قد اختفت إلى الأبد.

كتب الروائي والناقد الفييني ستيفان تسفايغ، قبل انتحاره في عام 1942، في معرض التوق إلى عالم أوروبا ما قبل عام 1914 المفقود، معربًا عن "الشفقة على أولئك، الذين لم يكونوا شبابًا في سنوات اليقين الأخيرة تلك". وبعد 60 عامًا، في نهاية القرن العشرين، استعادت كل الأشياء تقريبًا حالتها السوية، أو أعيد بناؤها. لكن اليقين، الذي دخل به جيل تسفايغ من الأوروبيين القرن، لم يُستَرد تمامًا؛ إذ مرت أحداث كثيرة جدًا. وربما دمدم أوروبيو ما بين الحربين، التي استمرت 30 عامًا، لدى تذكرهم الزمن الجميل، قائلين "ألا ليت..."، لكن الشعور الغامر، الذي عكس لدى كل شخص كارثة القارة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هو "ألا تُعاد" [(423)].

باختصار، ليس ثمة طريق للعودة. كانت الشيوعية في أوروبا الشرقية إجابة خاطئة عن سؤال واقعي. تمت الإجابة عن السؤال نفسه في أوروبا الغربية، المتمثل في كيفية التغلب على كارثة النصف الأول من القرن العشرين، من طريق وضع التاريخ الحديث برمته جانبًا وإجمال بعض النجاحات التي تحققت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ أي الاستقرار السياسي المحلي وزيادة الإنتاجية الاقتصادية والتوسع المطرد في التجارة الخارجية، ثم إطلاق اسم "أوروبا" عليها. لكن أوروبا الغربية المزدهرة "ما بعد السياسية"، واجهت بعد عام 1989، توأمها الشرقي مرة أخرى، ومن ثم تعين عليها إعادة النظر بـ "أوروبا".

لم يتم الترحيب - كما رأينا - بفكرة التخلي عن الشرنقة على الصعيد العالمي. ولم يبالغ ياسيك كورون، عندما توقع، في مقالة كتبها في آذار / مارس 1993، في مجلة **بوليتيكا** (*Polityka*) البولندية، أن "بعض الشخصيات السياسية الغربية تشعر بالحنين إلى النظام العالمي القديم وإلى الاتحاد السوفياتي". لكن هذا "النظام العالمي القديم"؛ أي ركود العقود الأربعة الماضية المألوف، قد انقضى

إلى الأبد. وما يواجهه الأوروبيون الآن ليس مستقبلًا مجهولًا، بل ماضيًا سريع التغير. فما كان مؤخرًا واضحًا جدًا، أصبح الآن معقدًا مرة أخرى. شهدت نهاية القرن العشرين نصف مليار شخص، على الحافة الغربية من أوراسيا، مشغولين بشكل متزايد بالسؤال عن هويتهم. من هم الأوروبيون؟ ماذا يعني أن تكون أوروبيًا؟ ما هي أوروبا، وأي نوع من الأمكنة يريد لها الأوروبيون وضعها فيه؟

ليس ثمة مكاسب تذكر في السعي لاستخلاص جوهر "أوروبا". "فكرة أوروبا" في حد ذاتها - وهي موضوع نقاش مستفيض - تاريخها طويل، يتمتع بعضه باحترام كبير. لكن على الرغم من أن "فكرة" معينة عن أوروبا - تم التشديد عليها في اتفاقيات ومعاهدات متنوعة - هي التي كونت الاتحاد الذي ينتمي إليه معظم الأوروبيين الآن، فإنها لا تقدم إلا نظرة جزئية جدًا عن الحياة التي يعيشونها هناك. ففي عصر الانتقال الديموغرافي وإعادة التوطين، أضحى أوروبيو اليوم أكثر عددًا وأقل تجانسًا من أي وقت مضى. ولا بد لأي وصف لحالتهم المشتركة، في فجر القرن الحادي والعشرين، أن يبدأ بالإقرار بذلك التنوع، عبر رسم خرائط الملامح المتداخلة، وخطوط تصدعات الهوية الأوروبية وتجربتها.

يُستخدم مصطلح "رسم الخرائط" بروية. فأوروبا، على الرغم من كل شيء، مكان. ولطالما كانت حدودها سائبة إلى حد كبير. فالحدود القديمة - لكل من روما وبيزنطة، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وأوروبا المسيحية - متوافقة مع الانقسامات السياسية اللاحقة إلى حد كبير، ما يدل على حالة من الاستمرارية الحقيقية. وكانت نقاط المواجهة المضطربة، بين أوروبا الجرمانية والسلافية، واضحة لآدم البريمني، أحد كتاب القرن الحادي عشر، بالدرجة نفسها من الوضوح الذي يتبدى لنا اليوم. والحدود العائدة إلى القرون الوسطى بين المسيحية الكاثوليكية والمسيحية الأرثوذكسية، من بولندا إلى صربيا، تشبه حدود اليوم إلى حد بعيد. ويعد مفهوم أوروبا، التي يقسمها نهر الألب إلى شرقية وغربية، مألوفًا لرجال الإدارة في الإمبراطورية الكارولنجية في القرن التاسع، لو أنهم استخدموا تعابير مشابهة.

لكن إذا أتيح لتلك الحدود الراسخة أن تقدم أي دليل على مكان وجود أوروبا، فالأمر يعتمد دائمًا على المكان الذي يصادف وجودك فيه. لنأخذ حالة معروفة واحدة: بحلول القرن الثامن عشر، كان معظم الهنغاريين والبوهيميين يعتنقون الكاثوليكية منذ قرون، والكثير منهم ناطق بالألمانية. لكن آسيا تبدأ، بالنسبة إلى الطبقة المتعلمة النمساوية، من منطقة لاندشتراسه؛ الطريق السريعة التي تتجه إلى الشرق من فيينا. عندما توجه موزار، في عام 1787، غربًا من فيينا في طريقه إلى براغ، وصف نفسه بأنه يعبر الحدود الشرقية؛ إذ طالما كان الشرق والغرب، وآسيا وأوروبا، جدرانًا في الذهن، إضافةً إلى أنها خطوط على الأرض.

نظرًا إلى أن أجزاء كثيرة من أوروبا لم تكن منقسمة، حتى الآونة الأخيرة، إلى دويلات، بل مدرجة بالأحرى في إطار إمبراطوريات، الأجدى التفكير بوضع علامات خارجية للقارة، لا كحدود، بل كمناطق حدودية غير محددة - أي تخوم، وخطوط دفاع روما القديمة، وخطوط عسكرية، وكراييبنا: مناطق الغزو والاستيطان الإمبريالي، والتي لم تكن دائمًا دقيقة من الناحية الطبوغرافية، لكنها حددت حافة سياسيةً وثقافيةً مهمة. فمن بحر البلطيق إلى البلقان، عدت هذه المناطق وسكانها أنفسهم، منذ قرون، حرس حدود الحضارة، ونقطة حساسة ينتهي عندها العالم المألوف، وتمنع البرابرة من الاقتراب.

لكنها مناطق حدودية مائعة، وغالبًا ما تغيرت بمرور الوقت وتغير الظروف؛ وقد تكون مضامينها الجغرافية ملتبسة. قدم البولنديون والليتوانيون والأوكرانيون جميعًا أنفسهم، في أدبهم وأساطيرهم السياسية، على أنهم حراس أطراف أوروبا أو (المسيحية) [(424)]. لكن نظرة خاطفة إلى الخريطة تشير إلى أن ادعاءاتهم تستبعد إحداها الأخرى؛ أي من غير المعقول أن تكون كلها صحيحة. وينطبق الشيء نفسه على الروايات الهنغارية والرومانية المتنافسة، أو على إصرار كل من الكرواتيين والصرب على أن حدودهما الجنوبية (مع الصرب والأتراك على التوالي)، تشكل خط الدفاع الخارجي الحيوي عن أوروبا المتحضرة.

يدل هذا الالتباس على أن حدود أوروبا الخارجية اتسمت، على مدى قرون بأهمية كافية كي تضغط الأطراف المعنية بإلحاح كبير على مطالباتها المتنافسة بشأن نيل العضوية. إن مجرد وجودك "في" أوروبا يوفر لك درجة من الأمن، أو وعدًا بالاحتواء والحصول على ملاذ في الأقل. وقد أصبح ذلك على مر القرون، وعلى نحو متزايد، مصدرًا لهوية جمعية. وأن تكون الدولة "دولة حدودية"، وقدوة وحارسًا للقيم الأساسية للحضارة الأوروبية، يعد مصدرًا للخطر، كما هو مصدر للفخر. والشعور بأن أوروبا قد نسيتهم واستبعدتهم، ما جعل الهيمنة السوفياتية ذات طابع مذل على نحو خاص بالنسبة إلى كثير من مثقفي أوروبا الوسطى والشرقية.

لا تتحدد أوروبا إذًا بحسب المعايير الجغرافية المطلقة؛ أي المكان الفعلي لوجود بلد أو شعب، بقدر ما تحددها الجغرافيا النسبية؛ أي مكان وجودها بالنسبة إلى الآخرين. أكد الكتاب والسياسيون في نهاية القرن العشرين، في أماكن مثل مولدافيا وأوكرانيا وأرمينيا، على "أوروبيتهم"، ليس انطلاقًا من أسس تاريخية أو جغرافية (التي ربما تكون معقولة وربما لا)، بل كموقف دفاعي تحديدًا في مواجهة التاريخ والجغرافيا على حد سواء. فهذه الدول اليتيمة في مرحلة ما بعد الإمبراطورية، التي تحررت على نحو عاجل من الإمبراطورية الموسكوفية، تتطلع الآن إلى عاصمة "إمبراطورية" بديلة أخرى؛ إلى بروكسل [(425)].

إن ما أملت هذه الدول الهامشية في ربحه، من احتمال انضمامها - ولو البعيد - إلى أوروبا الجديدة، أقل أهمية مما كانت قد تخسره لو بقيت خارجها. وبدت تبعات الإقصاء واضحة في السنوات الأولى من القرن الجديد، حتى لعابر سبيل. جردت النازية والحكم السوفياتي منذ مدة طويلة مدنًا مثل سيرنوفيتس في أوكرانيا وكيشيناو في مولدافيا، من كل ما كان عالميًا و"أوروبيًا". وغرق الريف المُحيط بها في "عالم ما قبل الحداثة، من طرق قذرة وعربات تجرها الأحصنة وآبار مكشوفة وأحذية لبادية، وفي صمت رهيب وليالٍ حالكة" [(426)]. لم يستند التماهي مع "أوروبا" إلى ماض مشترك دُمر الآن قولًا وفعلًا، بل استند إلى الادعاء بمستقبل مشترك، مهما بدا ذلك واهيًا ويائسًا.

لم يقتصر خوف الاستبعاد من أوروبا على محيط القارة الخارجي. فمن وجهة نظر المولدافيين الناطقين بالرومانية، رحم التاريخ جيرانهم في رومانيا، إلى الغرب منهم، لأن الغرب عدهم شرعيين، على خلاف المولدافيين، ولو أنهم من مستوى أدنى من المتنافسين على عضوية الاتحاد الأوروبي. وهكذا ضمنوا مستقبلًا أوروبيًا ملائمًا. لكن الصورة تختلف من وجهة نظر بوخارست؛ إذ إن رومانيا نفسها تواجه خطر الاستبعاد. ففي عام 1989، وجه زملاء تشاوشيسكو، الذين قرروا أخيرًا الانقلاب عليه، رسالةً اتهموا فيها القائد بمحاولة فصل أمتهم بعيدًا من جذورها الأوروبية: "كانت رومانيا ولا تزال بلدًا أوروبيًا ... لقد بَدَأتَ في تغيير جغرافيا المناطق الريفية، لكنك لن تستطيع نقل رومانيا إلى أفريقيا". وفي العام نفسه، وصف الكاتب المسرحي الروماني المسن، يوجين إيونسكو، مسقط رأسه بأنه "على وشك مغادرة أوروبا إلى الأبد، ما يعني مغادرة التاريخ". ولم يكن ذلك مصدر قلق جديد؛ ففي عام 1972، ردد أ. م. سيوران، وهو يسترجع تاريخ بلده الكئيب، صدى انعدام أمن رومانيا واسع النطاق: "إن ما دعاني للاكتئاب أكثر من أي شيء آخر، هو خريطة الإمبراطورية العثمانية. فبمجرد إلقاء نظرة عليها، فهمت ماضينا، وكل شيء آخر" [(427)].

لدى الرومانيين سبب وجيه للاعتقاد، مثلهم مثل البلغاريين والصرب وغيرهم، بأن "قلب" أوروبا ينظر إليهم كغرباء (إذا نظر إليهم على الإطلاق). ويتأرجحون - تبعًا لذلك - بين الدفاع عن خصائصهم الأوروبية الأولية (في الأدب، والهندسة المعمارية، الطبوغرافيا ...إلخ)، والاعتراف باليأس من قضيتهم والفرار إلى الغرب. وبدت ردة الفعل في مرحلة ما بعد الشيوعية ظاهرًا للعيان في كلتا الحالتين. ففي حين كان رئيس وزراء رومانيا السابق، أدريان ناستاسي، ينوه لقراء صحيفة **لوموند**، في تموز / يوليو 2001، إلى "القيمة المضافة"، التي تحققها رومانيا لمصلحة أوروبا، شكل مواطنوه الرومانيون أكثر من نصف العدد الإجمالي للأجانب الذين اعتُقلوا لعبورهم الحدود البولندية - الألمانية بشكل غير قانوني. وفي استطلاع جرى في مطلع القرن الجديد، قال 52 في المئة من البلغاريين (أغلبيتهم الساحقة ممن هم دون 30 عامًا) إنه في حال سنحت لهم الفرصة، فإنهم سيهاجرون، وأن "أوروبا" وجهتهم المفضلة.

الإحساس بالوجود على هامش مركز جهة أخرى وأنها أوروبية من الدرجة الثانية محصور - إلى حد كبير - في البلدان الشيوعية السابقة. وهي تقع جميعًا تقريبًا في خانة الدول الصغيرة؛ من رأس الشمال إلى كيب ماتابان في جزر البيلوبونيز، التي تنبأ توماس مازاريك بظهورها إلى حيز الوجود. لكن الأمر ليس كذلك على الدوام. فضمن الذاكرة الحديثة، تعد الهوامش الأخرى للقارة طرفية بالدرجة نفسها، في الأقل من الناحية الاقتصادية واللغوية والثقافية. وقد وصف الشاعر إدوين موير في عام 1901، انتقاله في أثناء طفولته من جزر أوركني إلى غلاسكو، على أنه "رحلة 150 عامًا قطعت في يومين". وما كان ذلك الإحساس ليبدو في غير محله بعد نصف القرن. وظل حتى الثمانينيات، ما يجمع المرتفعات والجزر في حواف أوروبا - من صقلية وإيرلندا وشمال اسكتلندا ولابلاند - مع بعضها ومع ماضيها، أكبر مما يجمعها مع مناطق الميتروبوليتان المزدهرة في وسطها.
لا يمكن الاعتماد حتى الآن - ولا سيما الآن - على خطوط التصدع والحدود الجغرافية لتتبع الحدود السياسية الوطنية. ويعد مجلس دول بحر البلطيق حالة أنموذجية في هذا المضمار. أُنشئ في عام 1992، وضَم المشاركين من الدول الاسكندينافية: الدنمارك وفنلندا والنرويج والسويد، وبلدان البلطيق الثلاثة، التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي السابق: إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وألمانيا وبولندا وروسيا (وانضمت آيسلندا منذ 1995، على الرغم من أنف الجغرافيا، بناءً على الإلحاح الاسكندينافي). وحازت إعادة التأكيد الرمزية الروابط التجارية القديمة هذه، على تقدير كبير من مدن - معروفة سابقًا بالمدن الهانزية - مثل هامبورغ ولوبيك. كما لاقت ترحيبًا أشد من مدراء المجالس التنفيذية في مدينتي تالين وغدانسك، التواقتين إلى وضع نفسيهما في مركز مجتمع البلطيق المعاد إنشاؤه (المشدد على سمته الغربية)، والنأي بنفسيهما عن مجاليهما القاري وماضيهما القريب.
لكن البلطيق لا يعني الشيء الكثير في مناطق أخرى في بعض الدول المشاركة، ولا سيما ألمانيا وبولندا. بل على العكس من ذلك: احتمال تحصيل إيرادات خارجية من السياحة دفع مدنًا، مثل كراكوف، إلى التأكيد لِسمتها الجنوبية، وتسويق موقعها السابق بصفتها "غاليسيا"، عاصمة إمبراطورية آل هابسبورغ. وعلى الرغم من تنافس فيينا وميونيخ على الاستثمارات العابرة للحدود، فقد اكتشفتا مع ذلك إرث "الألب" المشترك بينهما، الذي مهد له الاختفاء العملي للحدود التي تفصل جنوب بافاريا عن سالزبورغ والتيرول.
لا شك في أن الفروق الثقافية الإقليمية مهمة، لكن التباينات الاقتصادية أكثر أهمية. تشترك النمسا مع بافاريا في ما هو أكثر من كاثوليكية الجنوب الألماني والإطلالة على جبال الألب: تحولت كلتاهما، في العقود الأخيرة، إلى اقتصادات خدمية مرتفعة الأجور، تعتمد على التكنولوجيا بدلًا من العمل اليدوي، وتتخطى في إنتاجيتها وازدهارها المناطق الصناعية القديمة إلى الشمال. وكما كتالونيا

ولومباردي وإميليا - رومانيا في إيطاليا، وإقليم رون - الألب الفرنسية وإيل دو فرانس في فرنسا، وجنوب ألمانيا والنمسا، إلى جانب سويسرا ولوكسمبورغ وأجزاء من فلاندرز البلجيكية، تشكلان منطقة امتياز أوروبي اقتصادي مشتركة.

على الرغم من بقاء المستويات المطلقة للفقر والحرمان الاقتصادي في الكتلة الشرقية السابقة في أعلى المستويات، تكمن التناقضات الأشد الآن داخل البلدان، وليس بينها. حيث لا زالت صقلية أو جنوب إيطاليا، مثل جنوب إسبانيا، متخلفة كثيرًا عن الشمال المزدهر، كما كانت منذ عقود عدة: بينما سجل معدل البطالة في جنوب إيطاليا في أواخر التسعينيات ارتفاعًا يزيد 3 مرات على معدله في شمال فلورنسا، ازدادت، في الواقع، الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الشمال والجنوب عما كانت عليه في الخمسينيات.

في المملكة المتحدة، تنامت أيضًا، في السنوات الأخيرة، الفجوة بين المناطق الغنية في الجنوب الشرقي والمناطق الصناعية السابقة إلى الشمال. ازدهرت لندن بالتأكيد. فعلى الرغم من ابتعادها عن منطقة اليورو، تعد العاصمة البريطانية الآن مركز القارة المالي من دون منازع، واكتست حلة من الجاذبية النابعة من طاقة التقنيات العالية، ما جعل المدن الأوروبية الأخرى تبدو - مقارنةً بها - مدنًا رثةً في منتصف العمر. تزدحم لندن، على حافة القرن الواحد والعشرين، بالمهنيين الشباب، وهي أكثر انفتاحًا على مد وجزر الثقافات واللغات الكوزموبوليتانية منها على العواصم الأوروبية الأخرى؛ ويبدو أنها استعادت في آخر القرن العشرين تألق "الستينيات المفعمة بالحيوية "[(428)] - الأمر الذي جسده مؤيدو بلير بصورة انتهازية، عندما أعادوا وصف بلدهم بأنها "بريطانيا الفاتنة".

لكن البريق كان ضعيفًا، لأنه ما عاد في استطاعة سائقي الحافلات والممرضات وعمال النظافة ومعلمي المدارس ورجال الشرطة والنُّدُل، الذين يعملون على خدمة البريطانيين الكوزموبوليتانيين الجدد تحمل نفقات العيش إلى جوارهم، في سوق عقارات شديد الاكتظاظ، ما اضطرهم إلى البحث عن سكن، ما انفك يبتعد أكثر فأكثر، وتجشم عناء الذهاب إلى العمل والإياب منه، على طرق تعد الأكثر ازدحامًا في أوروبا، أو الاعتماد بدلًا من ذلك على شبكة سكك حديد هي الأغلى والأكثر تداعيًا في البلاد. وبدأ التناقض الإقليمي الناشئ، يتغلغل الآن عميقًا إلى ما وراء الحدود الخارجية للندن الكبرى في الريف الجنوبي الشرقي، بصورة غير مسبوقة في التاريخ الإنكليزي القريب.

في نهاية القرن العشرين، لم يصل إلى متوسط حصة الفرد من الثروة - أو يتعداها - سوى 3 مناطق (لندن وجنوب شرق أنغليا، وشرق أنغيا) من أصل المناطق الإدارية العشر في إنكلترا. وكانت بقية البلاد أفقر حالًا منها، وأحيانًا

أكثر فقرًا - في الواقع - بكثير. وفي شمال شرق إنكلترا، التي كانت يومًا ما مركز صناعات التعدين والنقل البحري في البلاد، لم تتجاوز حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 60 في المئة من مثيلتها في لندن. وكانت بريطانيا في عام 2000 المستفيد الأكبر من صناديق الاتحاد الأوروبي الهيكلية بعد اليونان والبرتغال وريف إسبانيا وجنوب إيطاليا ومقاطعات ألمانيا الشيوعية السابقة؛ ما يعني أن ثمة أجزاء من بريطانيا تعد من بين المناطق الأشد حرمانًا في الاتحاد الأوروبي. أما أرقام البطالة المتواضعة على مستوى البلاد ككل، التي تشدق بها كثيرًا كل من مؤيدي تاتشر وبلير، فإن الثقل النسبي لوزن العاصمة المزدهرة يجعلها أرقامًا مضللة، حيث قاربت في شمال إنكلترا، إلى حد كبير، أسوأ مستوياتها الأوروبية.

تفاقمت التباينات الإقليمية الملحوظة في الثروة والفقر في بريطانيا نتيجة السياسات العامة الخاطئة، لكنها جاءت أيضًا نتيجة متوقعة لنهاية العصر الصناعي. وهي بهذا المعنى ذات طابع عضوي، إذا جاز التعبير. لكن التباينات المماثلة في ألمانيا جاءت نتيجة مباشرة، ولو أنها غير مقصودة، لأحد القرارات السياسية. بلغت تكلفة قرار الجمهورية الاتحادية، "استيعاب" المقاطعات الشرقية في ألمانيا موحدة، أكثر من ألف مليار يورو، على شكل تحويلات وإعانات بين عامي 1991 و2000. لكن الشق الشرقي من ألمانيا تخلف عن الغرب في أواخر التسعينيات بدلًا من اللحاق بركبه.

لم يتشكل لدى الشركات الألمانية الخاصة أي حوافز تدفعها للتمركز والعمل في الشرق، في ساكسونيا أو مكلنبورغ، ولا سيما أنه يتوفر لها عمال أفضل بأجور أقل في سلوفاكيا وبولندا (فضلًا عن تفوق البنية التحتية للنقل والخدمات المحلية فيهما). أدت شيخوخة السكان، وضعف التعليم، وانخفاض القوة الشرائية، ورحيل العمال المهرة غربًا، والعداء المتأصل للأجانب الذي يكنّه من بقي منهم إلى اعتبار ألمانيا الشرقية مكانًا غير جذاب للمستثمرين الخارجيين الذين يتوفر لديهم الآن عدد من الخيارات الأخرى. وصل معدل البطالة في ألمانيا الغربية السابقة، في عام 2004، إلى حوالى 8.5 في المئة. بينما تجاوز 19 في المئة في الشرق. وفي أيلول / سبتمبر من ذلك العام، فاز الحزب الوطني الديمقراطي النازي الجديد بـ 9 في المئة من الأصوات، وحصل 12 من مرشحيه على عضوية البرلمان في ولاية سكسونيا.

إن هوة الاستياء المتبادل، التي تفصل شرق ألمانيا عن غربها، لا تتمحور حول فرص العمل، والبطالة أو الثروة والفقر فحسب، على الرغم من أنها تعد الأعراض الأكثر وضوحًا وإيلامًا من منظور "الشرق". انقسم الألمان على نحو متزايد، مثل غيرهم في أوروبا الجديدة، وفق نسق جديد من الفوارق التي قطعت أفقيًا الانقسامات الجغرافية أو الاقتصادية التقليدية. يوجد في جانب نخبة أوروبية متطورة، تتألف من رجال ونساء، هم عادةً من الشباب، يسافرون عِلى نطاق واسع وهم ذِوو تعليم جيد، وربما ارتادوا جامعتين

مختلفتين - أو حتى ثلاثًا - في القارة. أتاحت لهم مؤهلاتهم ومهنهم إيجاد فرص عمل، في أي مكان يرغبون في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، من كوبنهاغن إلى دبلن، ومن برشلونة إلى فرانكفورت. وساهمت الدخول المرتفعة، وأسعار الرحلات الجوية المنخفضة، والحدود المفتوحة، وشبكة السكك الحديد المتكاملة (ينظر أدناه)، في تسهيل واعتياد التنقل. سافرت هذه الطبقة الجديدة من الأوروبيين، سواءٌ لأغراض الاستهلاك أم التسلية أم الترفيه أم العمل، بسهولة تامة عبر قارتها. وتواصلت، على غرار رجال الدين الجوالين بين بولندا وسالامانكا وأكسفورد في القرون الوسطى، متحدثةً لغة كوزموبوليتانية مشتركة؛ كانت اللاتينية حينذاك، وأصبحت الإنكليزية الآن.
لا تزال الأغلبية الساحقة على الجانب الآخر من الانقسام، والتي لم تستطع أن تشكل جزءًا من هذه القارة الجديدة الشجاعة، أو بالأحرى لم تختر الانضمام (بعد؟). وهي مؤلفة من ملايين الأوروبيين، الذين جعلهم افتقارهم إلى المهارات أو التعليم أو التدريب أو الفرص أو الوسائل مقيدين بإحكام في أمكنتهم. ولم يتمكن هؤلاء الرجال والنساء؛ فلاحو العصور الوسطى **أنصاف الأحرار** في المشهد الأوروبي الجديد، من الاستفادة بسهولة ويسر من سلع وخدمات وعمالة السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. وظلوا بدلًا من ذلك مشدودين إلى بلدانهم أو مجتمعاتهم المحلية، يعوقهم عدم التآلف مع الفرص البعيدة واللغات الأجنبية، وغالبًا ما يتصفون بعداء "أوروبا"، يفوق عداء مواطنيهم الكوزموبوليتانيين.
ثمة استثناءان جديران بالملاحظة، بدآ العمل على طمس معالم التناقضات الوطنية القديمة، في هذا التمييز الطبقي العالمي الجديد. أولهما الحرفيون والعمال من أوروبا الشرقية، الذين يؤدون أعمالًا متفرقة. فقد اندمجت بسلاسة فرص العمل الجديدة في لندن أو هامبورغ أو برشلونة، مع تقاليد العمالة المهاجرة والعمالة الموسمية الخارجية الراسخة. حيث وُجد دائمًا رجالٌ (وهم فعلًا بمعظمهم من الرجال) ممن سافروا إلى دول بعيدة بحثًا عن عمل، وهم يجهلون اللغات الأجنبية، وينظر إليهم مضيفوهم بعين الريبة والعدائية. لكنهم في أي حال ينوون العودة إلى ديارهم، وهم حريصون كل الحرص على العودة بالأموال التي ادخروها بحرص إلى بلدانهم. ليس في ما تقدم خصيصة أوروبية، إذ ليس من المحتمل أن نجد عمال دهان سلوفاكيين - على غرار عمال ورش السيارات الأتراك أو الباعة المتجولين السنغاليين قبلهم - يتناولون الطعام خارج منازلهم في بروكسل، أو يقضون عطلتهم في إيطاليا، أو يتسوقون في لندن. وعلى تلك الشاكلة نفسها، يعيشون اليوم حياة أوروبية "متميزة".
شكل البريطانيون، أو بالأحرى الإنكليز المعروفون بتشكيكهم في أوروبا، الاستثناء الثاني. تدفعهم إلى الخارج سماؤهم المكفهرة، وجيل شركات الطيران ما بعدِ التاتشرية ذو التكلفة المنخفضِة، الذي يوفر لهم الانتقال إلى

أي مكان في أوروبا "القارة"، وبتكلفة تقل أحيانًا عن تكلفة وجبة غداء في إحدى الحانات. إنه جيل جديد من البريطانيين، لا يتفوق على آبائه في العلم، لكنه يدخل القرن الحادي والعشرين، مثل بعض الأوروبيين كثيري السفر والترحال، ولو أنه ليس كوزموبوليتانيًا مثلهم بالضبط. المفارقة في اقتران الازدراء الإنكليزي الشعبي وسوء الظن بمؤسسات وطموحات "أوروبا" بالرغبة الوطنية واسعة النطاق في تمضية الوقت وإنفاق الأموال فيها ليست غائبة عن أنظار المراقبين في القارة، مع أنها تبقى ظاهرة محيرة لهم.
لكن البريطانيين - مثل الإيرلنديين - غير مضطرين إلى تعلم لغات أجنبية، فهم يتحدثون الإنكليزية أصلًا. وسرعان ما تحولت المهارة اللغوية (كما ورد أعلاه)، في أماكن أخرى من أوروبا، إلى بطاقة هوية أساسية منفصلة للقارة، ومعيار للمكانة الاجتماعية الشخصية والسلطة الثقافية الجماعية. أقرت بلدان صغيرة، مثل الدنمارك أو هولندا، منذ مدة طويلة أن مبدأ اللغة الوحيدة، التي لا يتحدث بها أحد آخر غيرها تقريبًا، بمثابة عائق، وما عاد في وسع الأمة التعايش معه. يدرس طلاب جامعة أمستردام بالإنكليزية. وصار يُتوقع من معظم صغار موظفي المصارف، في مدن المقاطعات الدنماركية، التعامل بثقة إجراء المعاملات باللغة الإنكليزية. وساعد على ذلك في الدنمارك وهولندا، وكذلك في العديد من الدول الأوروبية الصغيرة، الطلاقة في المهارات السلبية للغة في الأقل، والتي اكتسبها الطلاب وموظفو البنوك إياهم، جراء مشاهدة لبرامج التلفزيونية باللغة الإنكليزية من دون دبلجة.
وفي سويسرا، حيث يتقن أي شخص أتم تعليمه الثانوي ثلاث أو حتى أربع لغات محلية في الأغلب، يعتقد مع ذلك أن اللجوء إلى اللغة الإنكليزية (وهي ليست اللغة الأولى لأي سويسري) أكثر سهولةً ولباقةً، عندما يتعامل مع أشخاص من مناطق أخرى في البلاد. وفي بلجيكا أيضًا، حيث يعد - كما رأينا - الإلمام الوافي بلغة الآخر، من الوالون أو الفلمنك، أقل شيوعًا بكثير، يلجأ كلا الجانبين بسهولة إلى الإنكليزية كوسيلة تواصل مشتركة.
أما في البلدان التي بدأت رسميًا تدريس لغاتها الإقليمية - الكتالونية أو الباسكية على سبيل المثال، فليس من غير المألوف أن يتعلم الشباب ("جيل الإنكليزية في أوروبا" - كما بات شائعًا) اللغة المحلية بحكم الواجب، لكنهم يقضون أوقات فراغهم في التحدث بالإنكليزية؛ كبادرة تُعبر عن تمرد المراهقين، والخيلاء الاجتماعي، والمصلحة الذاتية الواعية. الخاسر في هذه الحالة ليس لغة أو لهجة الأقلية - لا ماضي محليًا لها يعتد به ولا مستقبلًا عالميًا - بل لغة الدولة الوطنية. وبعد أن أضحت الإنكليزية حالة الاختيار الافتراضية الأصلية، بدأت اللغات الرئيسة الأخرى بالانكفاء. لم تعد الإسبانية - على غرار البرتغالية أو الإيطالية - وهي إحدى اللغات الأوروبية المميزة، تُدرس على نطاق واسع خارج موطنها الأصلي. وتم الإبقاء عليها، كوسيلة اتصال في ما

يتعدى حدود جبال البيرينيه، بفضل مكانتها كلغة رسمية في الاتحاد الأوروبي فحسب [(429)].
كانت اللغة الألمانية أيضًا تفقد مكانتها بسرعة في رابطة اللغات الأوروبية. وقد كانت معرفة القراءة بالألمانية ضرورية يومًا لأي مشارك في المجتمع العلمي أو الأكاديمي الدولي. كما عُدت الألمانية أيضًا، إلى جانب الفرنسية، لغة عالمية للأوروبيين المثقفين. وكانت حتى نشوب الحرب أكثر انتشارًا منها كلغة استخدام يومي فعالة، تمتد من ستراسبورغ إلى ريغا [(430)]. لكن أوروبا الوسطى و أوروبا الشرقية هجرت اللغة الألمانية فجأةً، بعد إبادة اليهود وطرد الألمان ووصول السوفيات. وبقي الجيل القديم في المدن يقرأ الألمانية ويتحدث بها، ولو نادرًا. واستخدمت في المجتمعات الألمانية المعزولة في ترانسيلفانيا وأماكن أخرى كلغة هامشية، ذات استخدام عملي محدود. لكن الجميع تعلم الروسية، أو "تلقنها".
ساهم اقتران اللغة الروسية بالاحتلال السوفياتي في الحد من جاذبيتها إلى حد كبير، حتى في دول مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا، حيث التقارب اللغوي يجعلها سهلة المنال. وعلى الرغم من إلزام مواطني الدول التابعة بدراسة الروسية، لم يبذل معظمهم سوى جهد قليل لإتقانها، فضلًا عن التحدث بها، لم يضطروا إلى ذلك [(431)]. وفي غضون بضع سنوات من سقوط الشيوعية، تبدت بوضوح تام إحدى مفارقات تأثير الاحتلالين الألماني والسوفياتي، في القضاء على أي تآلف مستدام مع لغتيهما. ولا توجد الآن في الأراضي، التي وقعت لمدة طويلة بين فكي روسيا وألمانيا، سوى لغة أجنبية واحدة ذات شأن. أن تكون "أوروبيا" في أوروبا الشرقية، بعد عام 1989، ولا سيما لدى الشباب، يعني أن تتحدث الإنكليزية.
أصبح تحول اللغة الألمانية إلى لغة محلية حقيقة واقعة، بالنسبة إلى المتحدثين الأصليين بها في النمسا وسويسرا، وحتى في ألمانيا نفسها. إلى درجة كف فيها، حتى من كانت لغته مشتقة مباشرة من الألمانية، مثل الهولنديين، عن فهمها أو دراستها على نطاق واسع. وما من أسف أُبدي على خسارتها في مجرى التسعينيات. وعمدت الشركات الألمانية الكبرى، مثل سيمنز (Siemens)، إلى إقرار الإنكليزية كلغة عمل معتمدة في الشركة. وأصبح السياسيون ورجال الأعمال مشهورين لمقدار السهولة، التي يتنقلون فيها في الأوساط الناطقة بالإنكليزية.
أما انحدار اللغة الفرنسية فهو شأن آخر. لم تؤد الفرنسية دورًا مهمًا في أوروبا، كلغة استخدام يومي شائع، منذ تراجع أرستقراطيات الأنظمة الإمبراطورية القديمة. ولا يستخدم اللغة الفرنسية، كلغة أصلية خارج فرنسا، سوى بضعة ملايين من البلجيكيين واللوكسمبورغيين والسويسريين، إلى جانب بعض الجيوب في جبال الألب الإيطالية والبيرينيه الإسبانية. وكثير منهم يستخدمها بلهجات وصيغ مستهجنة من سدنة الأكاديمية الفرنسية الرسمية.

وإذا تحدثنا بلغة الأرقام الدقيقة، تعيش الفرنسية على الهامش اللغوي الأوروبي، منذ مدة طويلة، مقارنة بالألمانية، والروسية.
لكن الفرنسية أصبحت، بعد تراجع اللاتينية، لغة النخب الكوزموبوليتانية المثقفة، ومن ثم اللغة الأوروبية الأولى. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين، عندما طرح مبدئيًا اقتراح إدراج تدريس الفرنسية كجزء من منهاج اللغات الحديثة في جامعة أكسفورد، عارض الاقتراح عدة عمداء، انطلاقًا من فرضية منطقية تقول إن أي شخص مؤهل للقبول في الجامعة لا بد من أن يكون طليقًا في اللغة الفرنسية. وبقيت افتراضات مشابهة على نطاق واسع في سنوات منتصف القرن - ولو لم يعبر عنها بالقوة نفسها - في الأكاديميات والسفارات في كل مكان. ويستطيع مؤلف هذا الكتاب أن يجزم على مسؤوليته، بضرورة الفرنسية وكفايتها على حد سواء، كوسيلة للتواصل بين الطلاب من برشلونة إلى إسطنبول حتى مطلع عام 1970.
تغير كل ذلك في غضون 30 عامًا. لم تعد اللغة الفرنسية، بحلول عام 2000، وسيلةً معتمدة وموثوقًا بها في الاتصالات الدولية، وحتى بين النخب. وبقيت في المملكة المتحدة وإيرلندا ورومانيا فحسب خيارًا موصًى به لتلاميذ المدارس، عند شروعهم باختيار لغتهم الأجنبية الأولى. بينما يتعلم اللغة الإنكليزية جميع ما تبقى من الدول. ولم تعد الفرنسية متاحة، حتى كلغة أجنبية ثانية في المدارس، في بعض أجزاء أوروبا الهابسبورغية السابقة، حيث حلت الألمانية محلها. وبقيت "الفرانكوفونية" (المجتمع العالمي الناطق بالفرنسية، ومعظمه من مستعمرات فرنسا السابقة) لاعبًا لغويًا على المسرح العالمي. لكن انحدار الفرنسية في موطنها الأوروبي لا جدال فيه بل صار عكس هذا المنحى مستحيلًا أيضًا.
تغيرت الأمور حتى في المفوضية الأوروبية في بروكسل، حيث كانت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية السائدة في سنوات المجموعة الأولى. ومن ثم حظي الناطقون الأصليون بالفرنسية في الجهاز البيروقراطي بمكانة معنوية وعملية مميزة. لم يتسبب انضمام بريطانيا في حد ذاته بهذا التحول، حيث يجيد الفرنسية جميع الموظفين المنتدبين من لندن، بمقدار ما نجم عن دخول الاسكندينافيين، الذين يجيدون اللغة الإنكليزية، وزيادة حجم الجماعة الناطقة بالألمانية (بفضل توحيد ألمانيا وانضمام النمسا)، التي سقط عنها الآن التحفظ الذي كان قائمًا عليها بعد الحرب، واحتمال دخول أعضاء جدد من الشرق. وعلى الرغم من استخدام الترجمة الفورية (لتغطية 420 مجموعة لغوية موجودة في الاتحاد، المؤلف من 25 عضوًا)، يُعد التواصل بإحدى لغات الاتحاد الأساسية الثلاث أمرًا لا غنى عنه لأي شخص يرغب في ممارسة تأثير حقيقي في السياسات ومسار تنفيذها؛ لقد أصبحت الفرنسية في جانب الأقلية الآن.
لكن السلطات الفرنسية - على نقيض الألمانية - لم تستجب للأمر من طريق التحول إلى اللغة الإنكليزية، كي تضمن فعاليتها التجارية والسياسية. وعلى

الرغم من أن المزيد والمزيد من الشباب الفرنسي درس اللغة الإنكليزية، وسافر إلى الخارج بغية استخدامها، اتخذ الموقف الرسمي طابعًا دفاعيًا جليًا، عائدًا بالتأكيد في جزء منه إلى مصادفة غير مؤاتية، تمثلت بتزامن تراجع استخدام اللغة الفرنسية مع تضاؤل دور البلاد الدولي؛ الأمر الذي نجت منه المملكة المتحدة، نظرًا إلى أن الأميركيين يتحدثون الإنكليزية أيضًا.

تمثلت ردة الفعل الفرنسية الأولية، على إرهاصات الشعور بالتضاؤل اللغوي، في الإصرار على أن يستمر الآخرون في التحدث بلغتهم: الأمر الذي عبر عنه الرئيس جورج بومبيدو في أوائل السبعينيات قائلًا: "إذا لم تعد الفرنسية في أي وقت لغة العمل الأولى في أوروبا، فلن تعود أوروبا نفسها أوروبية صرفةً".

لكن سرعان ما اتضح أن هذه القضية خاسرة. وآثر المثقفون والسياسيون بدلًا من ذلك اعتماد عقلية الحصار: إذا توقف التحدث بالفرنسية خارج حدود البلاد، فيجب أن تحظى في الأقل بوضعية احتكارية داخل البلاد. وفي مذكرة وقعها في يوليو / تموز 1992، 250 شخصية بارزة، من ضمنهم المؤلفون: ريجيس دوبريه، وآلان فينكلكروت، وجان دوتور، وماكس غالو، وفيليب سوليرز، طالبت الحكومة بفرض الاستخدام الحصري للغة الفرنسية بموجب القانون في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد على الأراضي الفرنسية، وفي الأفلام ذات التمويل الفرنسي ...إلخ. محذرين بأنه بخلاف ذلك، سيرغمنا "لسان المزمار الإنكليزي" (*les angloglottes*) جميعًا على التحدث بالإنكليزية أو بالأحرى، "الأميركية".

كانت الحكومات الفرنسية، من جميع المشارب السياسية، سعيدة جدًا بـ "اضطرارها" إلى فرض هذا الإلزام، ولو من أجل الشكليات فحسب (pour le forme). أعلنت الوزيرة الاشتراكية كاترين تاسكا "أن لا مفر من خوض المعركة من أجل اللغة الفرنسية؛ سواء في المنظمات الدولية أو في حقل العلوم أو حتى على جدران مدننا". وبعد عامين، تولى الأمر وزير الثقافة المحافظ جاك توبون، مجاهرًا بما لم تنطق به تاسكا. تبين أن القلق ليس ناجمًا عن مجرد تراجع الفرنسية فحسب؛ بل وعن هيمنة اللغة الإنكليزية وهو الأمر الأهم. وسيكون من الأفضل لو تعلم الفرنسيون شيئًا آخر؛ أي شيء آخر، وتساءل توبون "لماذا يتعين على أطفالنا تعلم إنكليزية بائسة؛ الأمر الذي بمقدورهم اكتسابها في أي حال متى شاؤوا - فيما يجدر بهم اكتساب تقدير أعمق للألمانية أو الإسبانية أو العربية أو اليابانية أو الإيطالية أو البرتغالية أو الروسية؟".

أصبح الهدف - أي ما أطلق عليه توبون بازدراء "الإنكليزية التجارية" التي أزاحت الفرنسية ("رأس المال الرئيس، رمز الكرامة للشعب الفرنسي") - خارج المرمى فعليًا، حتى في لحظة تسديد توبون إليه. واشتكى مثقفون، مثل ميشيل سيريس، من حال عجيب متمثل في أن ما احتوته شوارع باريس، تحت الاحتلال، من أسماء ألمانية، أقل مما تحتويه اليوم من أسماء باللغة

الإنكليزية. لكن جيل الشباب الذي ترعرع على الأفلام والبرامج التلفزيونية وألعاب الفيديو ومواقع الإنترنت وموسيقى البوب العالمية - ويتحدث عامية الموبايل الفرنسية، المليئة بالكلمات والعبارات المستعارة والمعدلة - لا يعير اهتمامًا يذكر لهذا.

إن التشريع الهادف إلى إلزام الفرنسيين التحدث بالفرنسية في ما بينهم - على الرغم من قبول المخالفات على نطاق واسع - جانب واحد من القضية. لكن محاولة فرض اللغة الفرنسية، أداةً تعبير على العلماء الأجانب ورجال الأعمال وأعضاء مراكز البحوث والمحامين والمهندسين المعماريين والآخرين جميعًا، أو فهمها عندما يتحدث بها الآخرون، في أي وقت يجتمعون فيه على الأراضي الفرنسية، ليس له سوى نتيجة واحدة: سينقلون أعمالهم التجارية وأفكارهم إلى مكان آخر. اتضحت الحقيقة عند منعطف القرن الجديد، واستسلمت غالبية الشخصيات العامة الفرنسية وصانعي السياسات (وليس كلها بالتأكيد) إلى حقائق أوروبا القرن الحادي والعشرين القاسية. أيًا تكن النخب الأوروبية الجديدة، فهي لا تتحدث الفرنسية ولن تتحدث بها: ما عادت "أوروبا" مشروعًا فرنسيًا.

إنه لمن الشائق فهم ماهية أوروبا في نهاية الألفية الثانية، عبر تتبع - كما سبق وفعلنا - الانقسامات والتصدعات والشقوق الداخلية التي تردد، بلا شك، صدى الانشقاقات العميقة في تاريخ القارة المعاصر، وتنوع مجتمعاتها وهوياتها وتاريخها المتداخل. لكن إحساس الأوروبيين بكينونتهم وكيفية عيشهم، تتشكل بالقدر نفسه عبر ما يجمعهم وما يفرقهم: إنهم الآن أوثق ارتباطًا من أي وقت مضى.

الأفضل توضيح حقيقة أن "الاتحاد الأوثق من أي وقت مضى" الذي يجمع الأوروبيين، أو بالأحرى وتوخيًا للدقة، الذي جمعهم فيه قادتهم السياسيون المستنيرون، يكمن في "شبكة الاتصالات الأكثف" التي أقاموها. توسعت البنية التحتية لشبكة النقل الأوروبية - جسور وأنفاق وطرق وقطارات وعبارات، إلى حد يفوق التصور، في خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي. ويمتلك الأوروبيون الآن أسرع منظومة للسكك الحديد وأكثرها أمانًا في العالم (باستثناء شبكة السكك الحديد البريطانية السيئة السمعة حقًا).

شكلت السكك الحديد موضع توافق على استثمار عام مستدام، في قارة مزدحمة ذات مسافات قصيرة نسبيًا، يفضل فيها استخدام النقل البري على الجوي. تتعاون الآن بلدان شينغن نفسها، بدعم مميز من الاتحاد الأوروبي، على إنشاء شبكة موسعة محسنة من الخطوط عالية السرعة، تمتد من مدريد وروما إلى أمستردام وهامبورغ. تترافق مع خطط تشمل المزيد من التوسع شمالًا باتجاه الدول الاسكندينافية، وشرقًا عبر أوروبا الوسطى. وحتى في تلك المناطق والبلدان، التي قد لا تتمتع بميزات قطارات (TGV أو ICE أو ES) [432]، يستطيع الأوروبيون السفر الآن إلى جميع أنحاء قارتهم، ليس بطريقى أسرع

بكثير مما كانوا عليه بالضرورة قبل قرن من الزمان، لكن مع عوائق أقل بكثير.
جاءت ابتكارات السكك الحديد الجديدة في أوروبا - مثلما كان الحال في القرن التاسع عشر - على حساب المدن والمناطق التي لا تمر بها، الأمر الذي يجعلها عرضة لخطر فقدان الأسواق والسكان، والتراجع أمام منافسيها الأوفر حظًا. لكنها تتحاذى الآن مع شبكة واسعة من الطرق العالية السرعة. كذلك صارت السيارات الآن في متناول معظم **الأوروبيين**، باستثناء دول الاتحاد السوفياتي السابق ودول جنوب البلقان والأقاليم الأفقر من بولندا ورومانيا.
أدت هذه التغيرات، إلى جانب استخدام العبارات النهرية الانسيابية وشركات الطيران المتحررة من النواظم المعتادة، إلى إمكان العيش في مدينة والعمل في أخرى، والتسوق أو اللعب في مكان آخر؛ ليس بأسعار رخيصة دائمًا، لكن بكفاءة غير مسبوقة. وأصبح شائعًا جدًا لدى عائلات أوروبية شابة التفكير بالعيش في مالمو (السويد)، والعمل في كوبنهاغن (الدنمارك)، على سبيل المثال؛ أو الانتقال من فرايبورغ (ألمانيا) إلى ستراسبورغ (فرنسا)، أو حتى عبر البحر من لندن إلى روتردام؛ أو من براتيسلافا (سلوفاكيا) إلى فيينا (النمسا)، في عملية إحياء صلات، سبق وسادت في الحقبة الهابسبورغية. أوروبا متكاملة حقًا في طور النشوء الآن.
تعارف الأوروبيون الآن، في سياق تنقلهم المتزايد، بصورة أفضل من أي وقت مضى. وهم قادرون على السفر والتواصل على قدم المساواة. لكن بعض الأوروبيين - لا شك - "متساوون" أكثر من بعضهم الآخر. وبعد القرنين ونصف القرن، استعاد خط التناقض الذي حدده فولتير بين أوروبا التي "تعرف" وأوروبا التي "تنتظر أن تُعرَف"، الكثير من ملامح قوته. تراكمت السلطة والازدهار والمؤسسات جميعًا في أقصى زاوية من غرب القارة. تتألف جغرافيا أوروبا "الاعتبارية" - أوروبا التي في أذهان الأوروبيين - من نواة أساسية من دول أوروبية - حقًا - (وبعض منها، مثل السويد، على الطرف القصي من الناحية الجغرافية)، التي تعد قيمها الدستورية والقانونية والثقافية مثالًا يُحتذى لـ "المريدين" من الأوروبيين الأدنى: "السالكين" - إذا جاز التعبير - طريق تحقيق ذواتهم[(433)].
يُتوقع إذًا أن يتعرف الأوروبيون الشرقيون على الغرب. لكن عندما تدفقت المعرفة في الاتجاه المعاكس، لم تسلك دائمًا طريق المجاملة والإطراء الشديد. فالأمر ليس مجرد توجه الأوروبيين الشرقيين والجنوبيين المعوزين شمالًا وغربًا لبيع قوة عملهم أو أجسادهم. بحلول نهاية القرن، بدأ بعض المدن الأوروبية الشرقية، بعد أن استنفدت جاذبيتها كمواقع أُعيد اكتشافها من أوروبا الوسطى المفقودة، بإعادة التموضع في سوق مخصصة ومرابحة، رخيصة ومبهرجة، كوجهة لقضاء مجموعات السياحة الجماعية الشعبية القادمة من الغرب عطلها. وحظيت - ولا سيما تالين وبراغ - بسمعة لا تحسد عليها كمكان

لـ "رحلات تسلية رجالية"؛ أي تمضية عطلة نهاية أسبوع، بتكلفة منخفضة، لرجال إنكليز باحثين عن كحول وفير وجنس رخيص.
يبدي الآن وكلاء السفر ومنظمو الجولات السياحية - ممن يفترض أن زبائنهم اكتفوا في السابق بقضاء بعض الوقت في بلاكبول أو (مؤخرًا) في بينيدورم - حماسة منقطعة النظير لما تضمنته عروض الذهاب إلى الشرق الأوروبي من متع غريبة. لكن الإنكليز "طرفيون" على طريقتهم أيضًا - وهذا يفسر بقاء أوروبا موضوعًا غريبًا في نظر كثيرين منهم. في عام 1991، سألت أسبوعية **كولتورا**، التي تصدر في صوفيا، البلغاريين عن الثقافة الأجنبية التي يعدونها الأقرب إليهم، وأجاب 18 في المئة بأنها "الفرنسية"، و11 في المئة "الألمانية" (و15 في المئة "الأميركية"). لكن لم يشر سوى 1.3 في المئة إلى مشاعر ألفة تجاه "الثقافة الإنكليزية".
لا تزال ألمانيا، على الرغم من جميع مشكلات ما بعد التوحيد، مركز أوروبا بلا منازع: الدولة الأكبر حتى الآن في الاتحاد الأوروبي من حيث الناتج وعدد السكان. وهي قلب "النواة الأوروبية" تمامًا، كما شدد - على ضرورة ذلك - على الدوام جميع مستشاريها، بدءًا بإديناور وانتهاءً بشرودر. وألمانيا أيضًا هي الدولة الوحيدة، التي تموضعت سابقًا على طرفين. وصارت مساحة برلين الكبرى الآن، بفضل التوحيد والهجرة ووجود الحكومة الاتحادية فيها، ستة أمثال مساحة باريس؛ الأمر الذي يعد أحد رموز الأهمية النسبية لدى قائدي الاتحاد الرئيسَيْن. تهيمن ألمانيا على الاقتصاد الأوروبي. وهي أكبر شريك تجاري لمعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وجاء ثلثا صافي دخل الاتحاد من جمهورية ألمانيا الاتحادية وحدها. وعلى الرغم من أنها الممول الأساس، وربما لهذا السبب، بقي الألمان المواطنين الأكثر التزامًا بالاتحاد الأوروبي. وتقترح الدولة الألمانية إنشاء دول "المسار السريع" الملتزمة بأوروبا اتحادية متكاملة، لمجرد التخلص من إحباطها الظاهر من مماطلة شركائها.
إذا كانت ألمانيا أفضل من "تعرِّف" نفسها أوروبيًا، فمن الملائم في بداية القرن الحادي والعشرين، على سبيل دفع التصور الفولتيري مسافة أبعد قليلًا، أن تسعى ببالغ الإصرار دولتان إمبراطوريتان سابقتان كي تكونا "معرَّفتين" أوروبيًا. أدت روسيا وتركيا سابقًا، مثل ألمانيا، أدوارًا إمبراطورية في الشؤون الأوروبية. ويتقاسم العديد من الروس والأتراك المصير المزعج نفسه الذي عانته مجتمعات الإثنية الألمانية في أوروبا - تحول أحفاد المهجرين من سلطة استبدادية إلى أقليات مستاءة وضعيفة في دول الآخرين القومية؛ والرفض المتقلب للتراجع الإمبراطوري. أشارت التقديرات في أواخر التسعينيات إلى وجود أكثر من 100 مليون روسي خارج روسيا في بلدان أوروبا الشرقية المستقلة [(434)].
لكن التشابه ينتهي عند هذا الحد. تعد روسيا بعد الحقبة السوفياتية إمبراطورية أوراسية، وليست دولة أوروبية. إنها منهمكة في ثورات عنيفة في القوقاز،

وتحتفظ بمسافة فاصلة عن بقية أوروبا، تملؤها دول عازلة جديدة هي بيلاروسيا وأوكرانيا ومولدافيا، فضلًا عن اتباعها سياسة داخلية غير ليبرالية على نحو متزايد. لم تُطرح مسألة انضمام روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، لأن المطلوب من الوافدين الجدد - كما رأينا - التوافق مع "القيم الأوروبية" - احترام سيادة القانون والحقوق والحريات المدنية والشفافية المؤسسية، التي يبدو أن موسكو فلاديمير بوتين بعيدة جدًا عن الاعتراف بها، فضلًا عن تطبيقها [(435)]. إن اهتمام السلطات الروسية، في أي حال، ببناء خطوط أنابيب الغاز وبيعه إلى الاتحاد الأوروبي أكبر من اهتمامها بالانضمام إليه. ولا يفكر كثير من الروس، بما في ذلك قاطنو المدن الغربية، غريزيًا كأوروبيين؛ وعندما يسافرون إلى الغرب يتحدثون (مثل الإنكليز) عن "أنهم ذاهبون إلى أوروبا".

مثلت روسيا، على الرغم من ذلك، قوة أوروبية "نشطة عمليًا" على مدى 300 عام، ولا يزال الإرث باقيًا. شكلت البنوك اللاتفية هدفًا لعمليات استحواذ من رجال الأعمال الروس. وأجبر الرئيس الليتواني رولانداس باكساس على التنحي في عام 2003، للاشتباه بصلاته الوثيقة بالمافيا الروسية. وتحتفظ موسكو بجيب حول كالينينغراد في منطقة البلطيق، وتواظب على المطالبة بحقوق عبور غير مقيدة (عبر ليتوانيا) لعمليات الشحن الروسية والنقل العسكري، فضلًا عن السفر من دون تأشيرة للمواطنين الروس المسافرين إلى الاتحاد الأوروبي. وعبرت الأموال النقدية المغسولة من عمليات الطغمة المالية الروسية (الأوليغارشية) عبر سوق العقارات في لندن والريفييرا الفرنسية.

لا شك في أن وجود روسيا على حافة أوروبا الخارجية لا يشكل مصدر راحة لها على المدى القصير، لكنه لا يشكل تهديدًا أيضًا. ومن جهة أخرى كان الجيش الروسي مشغولًا، وحالته متداعية في أي حال. تعد صحة السكان الروس مثار قلق جدي؛ ولا سيما الهبوط السريع في معدل العمر المتوقع للرجال. وحذرت الوكالات الدولية منذ بعض الوقت من أن البلاد تشهد عودة مرض السل، ويوشك الإيدز فيها على التحول إلى وباء، لكن ذلك يشكل مصدر قلق للروس أنفسهم في الدرجة الأولى. لكن روسيا منهمكة في المستقبل المنظور، بشؤونها الخاصة بالتأكيد.

أما على المدى الطويل، فلا بد للحقيقة البسيطة، المتمثلة بقرب روسيا وحجمها الكبير واحتياطاتها التي لا تضاهى من البترول، أن تلقي بظلالها على مستقبل القارة الأوروبية المفتقرة إلى الطاقة. استوردت بولندا، في عام 2004، نصف احتياجاتها من الغاز الطبيعي و95 في المئة من احتياجاتها من النفط من روسيا. لكن "الاحترام" هو المطلب الذي تسعى إليه السلطات الروسية والمواطنون الروس من أوروبا في الوقت الحالي. وترغب موسكو في الانخراط من كثب في صناعة القرار الأوروبي الداخلي، سواء في حلف الناتو، أو في إدارة شؤون التسويات في البلقان، أو في اتفاقياتِ التجارة

(الثنائية أو عبر منظمة التجارة العالمية). ولا يعود السبب إلى أن اتخاذ القرارات في غياب روسيا قد يمس مصالحها بالضرورة، بل انطلاقًا من موقف مبدئي أيضًا.

يبدو أن التاريخ الأوروبي، من وجهة نظر الكثير من المراقبين، قد أتم دورةً كاملةً. وكما كانت الحال في القرن الثامن عشر، كذلك هي في القرن الحادي والعشرين: تعد روسيا داخل أوروبا وخارجها في آن، فهي "الأمة الأوروبية" بحسب مونتسكيو و"قفار سكوثيا" بحسب غيبون. لكن الغرب ظل بالنسبة إلى الروس ما كان عليه منذ قرون؛ حالة متناقضة من الجذب والنبذ، من الإعجاب والنقمة. ويتصف حكام روسيا وشعبها على حد سواء، بحساسية ملحوظة تراعي الرأي الخارجي، ويُظهرون في الوقت نفسه ريبة عميقة حيال الانتقادات أو التدخلات الأجنبية. ورثت أوروبا عن التاريخ والجغرافيا جارًا لا تستطيع تجاهله أو احتواءه.

ربما جاز قول الأمر نفسه عن تركيا ذات مرة. فقد شكَّل الأتراك العثمانيون "الآخرون" في أوروبا طوال 7 قرون تقريبًا، وقد حلوا محل العرب، الذين اضطلعوا بهذا الدور في نصف الألفية السابقة. كانت بداية "أوروبا" تعدُّ لقرون طويلة حيث انتهت تركيا (الأمر الذي يفسر إحباط سيوران الشديد عند تذكيره بالسنين الطوال التي خضعت فيها رومانيا للحكم العثماني). وكان الحديث شائعًا عن أوروبا المسيحية التي يجري "إنقاذها" دوريًا من بين فكي الإسلام التركي، سواءٌ على أبواب فيينا، أو بودابست، أو في معركة ليبانتو في عام 1571. واعتبارًا من منتصف القرن الثامن عشر، شكلت "المسألة الشرقية"، بالتزامن مع انحدار تركيا العثمانية، التحدي الأكثر إلحاحًا الذي واجه الدبلوماسية الأوروبية - كيفية "إدارة" انحدار الإمبراطورية العثمانية، وما العمل بشأن المناطق، التي تنبثق الآن بعد قرون من حكم الأتراك.

أدت هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وسقوط العثمانيين، وحلول الدولة العلمانية الحديثة الفخورة بنفسها بزعامة كمال أتاتورك مكانها، إلى شطب المسألة الشرقية من جدول الأعمال الأوروبي. وأصبح لدى الأتراك، الذين يحكمون الآن من أنقرة، ما يكفيهم من المشكلات. على الرغم من أن خروجهم من البلقان والشرق الأوسط العربي خلف شبكة معقدة من الصراعات والخيارات ذات العواقب بالغة الأهمية على المدى الطويل على أوروبا والعالم، ما عاد الأتراك أنفسهم جزءًا من المشكلة. ولولا موقع تركيا الاستراتيجي، الذي يقطع عرضيًا طريق الاتحاد السوفياتي البحري إلى البحر الأبيض المتوسط، لاختفت هذه البلاد تمامًا من الوعي الغربي.

أصبحت أنقرة، بدلًا من ذلك، مشاركًا منضويًا إلى التحالف الغربي، وساهمت بوحدة كبيرة نسبيًا من جنودها في قوات الناتو طوال حقبة الحرب الباردة. وجرى نصب الصواريخ والقواعد الأميركية في تركيا، كجزء من الطوق الوقائي المحيط بالحدود السوفياتية، من بحر البلطيق إلى المحيط الهادئ. ولم تساعد

الحكومات الغربية تركيا بمبالغ طائلة فحسب، بل وتعاملت معها بصورة متسامحة وخالية من النقد، على الرغم من الأنظمة الدكتاتورية غير المستقرة الناجمة عن انقلابات عسكرية غالبًا، والانتهاكات المفرطة لحقوق الأقليات (ولا سيما حقوق الأكراد في شرق البلاد، الذين يشكلون خمس إجمالي عدد السكان). وفي الوقت ذاته، هاجر "العمال الوافدون" الأتراك، على غرار بقية فائض سكان أرياف حوض المتوسط، بأعداد كبيرة إلى ألمانيا وغيرها من دول أوروبا الغربية الأخرى، بحثًا عن فرص عمل.

وها هو الإرث العثماني يعود إلى مطاردة أوروبا الجديدة مرة أخرى، حيث اكتسب موقع تركيا المميز مدلولات مختلفة بعد انتهاء الحرب الباردة. لم تعد البلاد مخفرًا متقدمًا وحاجزًا في إطار مواجهة جيوسياسية دولية. وأصبحت بدلًا من ذلك ممرًا، يربط أوروبا بآسيا، تحتفظ فيه بوشائج وصلات مع كلا الجانبين.

وعلى الرغم من أن تركيا جمهورية علمانية من الناحية الرسمية، فإن أغلبية سكانها البالغ عددهم 70 مليونًا هم من المسلمين. لا يعد معظم الأتراك، ولا سيما كبار السن منهم، من المتشددين دينيًا. لكن ثمة مخاوف متزايدة، في خضم صعود الإسلام الراديكالي، توحي بأن الدولة العلمانية، التي فرضها أتاتورك بالقوة، قد لا تتسم بالمناعة المطلوبة أمام جيل جديد من الشباب المتمرد على آبائه العلمانيين، والباحث عن جذوره في تراث الإسلام العثماني القديم.

غير أن النخب المهنية والتجارية المثقفة في تركيا، تموضعت على نحو غير متناسب في القسم الأوروبي من مدينة اسطنبول، وحددت هويتها بحماسة انطلاقًا من لباسها وثقافتها وممارساتها الغربية. وتطلعت إلى أوروبا (القيم والمؤسسات والأسواق والمهن)، مثل غيرها من الأوروبيين الشرقيين، كمعبر وحيد مفتوح إلى المستقبل، لها ولبلادها الحائرة بين ضفتين. كان هدف هذه النخب واضحًا؛ الهروب من التاريخ إلى "أوروبا". علاوةً على أنه أحد الأهداف المشتركة مع سلك الضباط النافذ تقليديًا، والمتماهي تمامًا مع حلم أتاتورك بإقامة دولة علمانية، وقد أعربت عن سخطها العلني على زحف الأسلمة في الحياة التركية العامة.

لم تكن أوروبا، أو في الأقل بروكسل، مترددة فحسب، بل وأكثر من ذلك: بقي طلب انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في الأدراج سنوات عدة. ثمة أسباب وجيهة للحذر: تعد سجون تركيا، وتعاملها مع نقادها المحليين، والقوانين المدنية والاقتصادية غير الملائمة، غيضًا من فيض من القضايا التي تحتاج إلى معالجة قبل السعي إلى الحصول على ما يتخطى العلاقات المقتصرة حاليًا على التجارة مع شركائها الأوروبيين. وقد أعرب مفوضون أوروبيون رفيعون؛ منهم النمساوي فرانز فيشلر، علنًا عن شكوكه حيال أوراق الاعتماد الديمقراطية للبلاد على المدى الطويل. زد على ذلك وجود صعوبات عملية: في حال قبول عضوية تركيا، ستصبح ثاني أكبر دولة في الاتحاد بعد ألمانيا،

فضلًا عن أنها ستكون من بين أفقر دوله، كما أن الهوة هائلة بين حافتها الغربية المزدهرة وشرقها الفقير المترامي، مما قد يؤدي إلى توجه ملايين الأتراك غربًا إلى أوروبا بحثًا عن الرزق إذا سنحت فرصة. ولا يمكن أيضًا تجاهل التبعات المترتبة على سياسات الهجرة الوطنية، وعلى موازنة الاتحاد الأوروبي.

لكن العوائق الحقيقية تكمن في مكان آخر [436]. إن انضمام تركيا يجعل حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية على تخوم جورجيا وأرمينيا وإيران والعراق وسورية. وبغض النظر عن مشروعية السؤال حول المعنى الجغرافي المتعلق بوجود "أوروبا" على بعد 100 ميل من الموصل، فإن الخطر الأمني واقع لا محالة في الظروف الحالية. وكلما توسعت حدود أوروبا، زاد الاعتقاد لدى كثيرين، بمن فيهم واضعو الوثيقة الدستورية في عام 2004، بضرورة أن يصرح الاتحاد علنًا بماهية وطنهم المشترك. وهذا - بدوره - ما حث عددًا من السياسيين في بولندا وليتوانيا وسلوفاكيا وأماكن أخرى، فضلًا عن بابا روما البولندي، من دون جدوى، على محاولة إضافة ديباجة إلى النص الدستوري الأوروبي الجديد، على شكل إشارة إلى أن أوروبا كانت يومًا "أوروبا المسيحية". ألم يذكّر فاتسلاف هافل مستمعيه، عندما تحدث إليهم في ستراسبورغ في عام 1994، بأن "الاتحاد الأوروبي ينهض على مجموعة كبيرة من القيم ضاربة الجذور في العصور القديمة والمسيحية"؟

أيًا تكن هوية الأتراك، فهم بالتأكيد ليسوا مسيحيين. والمفارقة أنهم، لهذا السبب بالضبط؛ أي كونهم لا يستطيعون تعريف أنفسهم بأنهم مسيحيون (أو مسيحيون يهود)، تعين على الأتراك الأوروبيين، أكثر من غيرهم من الأوروبيين، التشديد على الأبعاد العلمانية والمتسامحة والليبرالية للهوية الأوروبية [437]. كما أنهم حاولوا بإلحاح متزايد أيضًا مناشدة القيم والمعايير الأوروبية كأداة في مواجهة المؤثرات الرجعية في الحياة التركية العامة - الهدف الذي طالما شجعت عليه الدول الأعضاء.

لكن البرلمان التركي رفع أخيرًا في عام 2003، تحت الضغط الأوروبي، العديد من القيود، التي طالما حدت من الحياة الثقافية وحرية التعبير السياسي لدى الأكراد، ما يعني أن "رقصة الفالس" المترددة الطويلة، التي أدتها الحكومات والمسؤولون في بروكسل، بدأت تُؤتي ثمارها. تغير موقف النقاد الأتراك المناهضين لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، والذين شددوا دائمًا في انتقاداتهم على المذلة، التي تحيق بأمة إمبراطورية سابقة، وانحدرت الآن إلى التسول على الباب الأوروبي، طالبين دعم طلب انضمامهم من دول خضعت لهم في الماضي. ومن ناحية أخرى، لم يؤدِّ نمو المشاعر الدينية المطرد في تركيا إلى تحقيق نصر انتخابي للحزب الإسلامي المعتدل في البلاد فحسب، بل وشجع البرلمان الوطني أيضًا على مناقشة اقتراح جعل الزنا، مرة أخرى، جريمة جنائية.

جرى التخلي عن هذا الاقتراح استجابةً للتحذيرات الواضحة التي أطلقتها بروكسل. وعبرت فيها عن أن ذلك قد يشكل خطرًا أكيدًا على طلب أنقرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي كانون الأول / ديسمبر 2004، وافق الاتحاد الأوروبي أخيرًا على افتتاح محادثات الانضمام مع أنقرة، لكن الضرر كان قد حصل. وأشار معارضو عضوية تركيا - وهم كثر، سواءٌ في ألمانيا [438]وفرنسا، أم بالقرب منها، في اليونان وبلغاريا - مرة أخرى إلى عدم صلاحيتها. وحذر مفوض الاتحاد الأوروبي؛ الهولندي المتقاعد فريتز بولكشتاين، في عام 2004، من "أسلمة" أوروبا الوشيكة. كما تضاءل أيضًا احتمال سير المفاوضات بشكل سلس، حيث اعترف غونتر فيرهوغن، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع، بأنه لا يتوقع أن تصبح تركيا عضوًا في الاتحاد "قبل عام 2015". وفي الوقت نفسه، فإن تكلفة الرفض أو المزيد من التأخير في المستقبل - على الشعور التركي بالاعتزاز والاستقرار السياسي على حافة أوروبا الهشة - قد ارتفعت إلى مستوى جديد؛ ها هي المسألة الشرقية تعود إلى الظهور.

كان وجوب أن يُرخي التاريخ ظلالًا ثقيلة على الشؤون الأوروبية في مطلع القرن الحادي والعشرين مثار سخرية بالنظر إلى أنه أرخى بظلال خفيفة على كاهل الأوروبيين المعاصرين. لا تكمن المشكلة في التعليم (تدريس التاريخ أو سوء تدريسه في المدارس، على الرغم من أن هذا مثار قلق أيضًا في بعض أجزاء جنوب أوروبا الشرقية)، بقدر ما تتعلق بالماضي، عندما يوضع قيد الاستعمال العام. عُد ذلك، بطبيعة الحال، أمرًا مفروغًا منه في المجتمعات الاستبدادية. لكن أوروبا، بحسب تعريفها لذاتها، دخلت مرحلة ما بعد السلطوية. لم تعد الحكومات تمارس احتكار المعرفة. ومن ثم لا يمكن تحوير التاريخ بسهولة وفق مقتضيات المصلحة السياسية.

لكن الأمر لم يكن بمعظمه كذلك. لم يأت التهديد، الذي تعرض له التاريخ في أوروبا، من التشويه المتعمد للماضي سعيًا وراء أهداف مزيفة، بل جاء مما بدا من أول وهلة أنه نتاج طبيعي للمعرفة التاريخية؛ أي الحنين إلى الماضي. شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تصاعد الوله العام بالماضي بصفته تحفة أثرية منفصلة، لا تحتوي على الذكريات الأخيرة فحسب، بل على الذكريات المفقودة أيضًا؛ أي النظر إلى التاريخ ليس بوصفه مصدرًا لمعرفة الحاضر، بل بمقدار ما هو أداة لتوضيح درجة تباين الأشياء الشديدة بين الماضي والحاضر - التاريخ على شاشة التلفزيون؛ سواء أكان سردًا أو تمثيلًا، أو التاريخ كموضوع في الشوارع والحدائق، أو التاريخ في المتاحف - كل ذلك لا يؤكد ما يربط الناس بالماضي، بل كل ما يفصلهم عنه. ولا يتم تصوير الحاضر على أنه وريث التاريخ، بل على أنه يتيمه؛ إنه قطيعة تامة مع مجريات الماضي، ومع العالم الذي فقدناه.

سرعان ما اتخذ الحنين في أوروبا الشرقية صورة الأسف على فقدان اليقين الذي اتسمت به المرحلة الشيوعية التي برئت الآن من جوانبها المظلمة. أقام

متحف الفنون الزخرفية في براغ، في عام 2003، معرضًا لملابس "مرحلة ما قبل الثورة": أحذية وملابس داخلية وفساتين وما شابهها، من عالم زال قبل 14 عامًا فقط، لكنه شكل بالفعل موضوع إعجاب منفصل في حد ذاته. استقطب المعرض العديد من كبار السن، الذين لا بد وأن التشابه الباهت للمواد البالية رديئة الصنع المعروضة لا يزال حيًا في ذاكرتهم. وقد دلت - مع ذلك - استجابة الزوار على درجة من المودة، لا بل وعلى الأسف، وهو الأمر الذي فاجأ تمامًا القيمين على المعرض.
تُستَمد النوستالجيا، كما تُعرَف في الألمانية، من سياق ذاكرة النسيان نفسه. وبالنظر إلى أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية - مع اعتماد وصف ميرابو لبروسيا في حقبة هوهنزولرن، لم تكن أكثر من جهاز أمني ترافقه دولة، فقد أظهرت من منظور لاحق مقدرة ملموسة على إثارة مشاعر المودة، لا بل حتى التوق. وفي حين أعجب التشيكيون بملابسهم القديمة، اندفع الألمان أفواجًا لرؤية "وداعًا لينين" (*Goodbye Lenin*): الفيلم الذي توازنت سخريته الظاهرية من الجمود والعقائد وحالة الحياة العامة المنافية للعقل في عهد إريك هونيكر، مع نوع من التعاطف الواعي مع موضوعه، وبما يفوق اختلاط المشاعر حيال فقده المفاجئ.
لكن الألمان والتشيكيين، مثل غيرهم من شعوب أوروبا الوسطى، يتمتعون بخبرة واسعة جدًا في استعادة "الوطنية" المفاجئة والصادمة. يكتسب حنينهم الانتقائي، لأي شيء قابل للاسترداد من مخلفات الماضي الضائع، مغزىً كبيرًا. وليس من قبيل المصادفة أن يستقطب فيلم "وطن: وقائع ألمانية" (*Heimat: Eine Deutsche Chronik*) لإدغار ريتز 9 ملايين مشاهد ألماني غربي للحلقة الواحدة في المتوسط، عندما جرى عرضه على التلفزيون في عام 1984. وليس من السهل تفسير هاجس الحنين، الذي اجتاح بقية أوروبا الغربية عند منقلب القرن المنصرم، ما أدى إلى ازدهار الصناعات التراثية، والنصُب التذكارية، وإعادة البناء والتمثيل والإحياء.
لا يعد أمرًا غير مسبوق ما أطلق عليه المؤرخ إريك هوبزباوم في عام 1995، وصف "عصر الأساطير التاريخية العظيم"، لأن هوبزباوم نفسه كان قد كتب ببراعة عن "اختراع التقاليد" (invention of tradition) في أوروبا القرن التاسع عشر، في فجر عصر القوميات: أي نوع من ثقافة مصطنعة، رفضها إدوين موير (عندما كتب عن بيرنز وسكوت في ديوانه **اسكتلندا** (*Scotland 1941*) **1941**)، بأنهم "شعراء مزيفون لأمة مزيفة". لكن إعادة تخيل الماضي الوطني الخلاقة في فرنسا والمملكة المتحدة في نهاية القرن العشرين اتخذت طابعًا مختلفًا تمامًا.
ليس من قبيل المصادفة أن يكون تطابق التاريخ مع الحنين واضحًا إلى هذه الدرجة، ولا سيما في هاتين الحالتين الوطنيتين. وبعد أن دخل كلا البلدين القرن العشرين كقوتين إمبرياليتين متغطرستين، جردتهما الحروب واجتثاث

الاستعمار من الأراضي والموارد. وحلت الذكريات المضطربة وآفاق المستقبل الغامضة محل الثقة والأمن، المستمدين من واقع إمبراطورية عالمية. أن يكون المرء فرنسيًا أو بريطانيًا أمر واضح جدًا في الماضي، لكنه ما عاد كذلك الآن. أما البديل بأن تصبح "أوروبيًا" متحمسًا، فهو أمر سهل في بلدان صغيرة مثل بلجيكا أو البرتغال، أو في أماكن أخرى مثل إيطاليا أو إسبانيا، حيث يستحسن التعتيم على الماضي الوطني الحديث [(439)]. أما بالنسبة إلى الدول، التي نشأت ذاكرتها الحية على مشاعر العظمة والمجد، تشكل "أوروبا" دائمًا معبرًا غير مريح؛ حلًا وسطًا، وليس خيارًا.

بدأ التوجه البريطاني - على المستوى المؤسسي - نحو الحنين، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً وذلك عندما أسس وزير العمل هيو دالتون "صندوق الدولة الوطني"، للاستحواذ على المواقع والمباني التاريخية الجميلة العائدة لـ "الأمة"، على أن تدار بواسطة صندوق ائتماني وطني. وفي غضون جيل واحد، أصبحت ملكيات "الصندوق الوطني"، من حدائق وقلاع وقصور و"مناطق ذات جمال طبيعي أخاذ"، معالم جذب سياحية بارزة. ولا يزال المالكون الأصليون، الذين أوكلوا أملاكهم الموروثة إلى الأمة مقابل عائد مالي كبير يشغلون بعضها.

ظهرت نسخة "مطمئنة" عن الماضي القريب - أو عاودت الظهور - ابتداءً من الخمسينيات وحتى السبعينيات في شكل أفلام عن الحرب ومسرحيات تستخدم أزياءه وملابسه. وشكلت إعادة إحياء أزياء العصر الإدواردي؛ من زي تيدي بويز (teddy boys) إلى اللحى والشوارب المستعارة، سمةً خاصة في هذا السياق، والتي بلغت ذروتها في عام 1977، في استعادة "تراثية" مقصودة في أثناء الاحتفال بيوبيل الملكة الفضي الذي اتسم بطابع الحنين إلى الماضي، وسط أجواء حفلات الشوارع ومعارض فوتوغرافية واستدعاء الأزمنة "الجميلة والقديمة" على الصعيد الوطني. لكن عنصر الاستمرارية هذا انقطع في الثمانينيات بعد الثورة التاتشرية. وانجرفت بريطانيا، بل إنكلترا على وجه الدقة، في سياق ذلك العقد، بعيدًا تمامًا عن مشاعر التقدير الدافئة التي كانت تنتابها عندما تتطلع إلى الأربعينيات، أو لغاية عام 1913.

انبثق محلها بلدٌ غير قادر على الارتباط بماضيه القريب إلا عبر سخرية الإنكار غير المتعمد، أو بالأحرى عبر نوع من "تراثٍ" خالٍ من التجسيد. يتبدى ذلك الإنكار جيدًا في اضطراب مؤسستي أكسفورد وكامبردج التعليميتين العريقتين، اللتين خضعتا بصورة مذلة إلى نزعة تكافؤ الفرص السائدة في الحقبة البليرية الجديدة، وذلك في شكل إصرارٍ على معاداتهما النزعة "النخبوية". أو عبر انتقاص الذات، الذي مارسته بعض المؤسسات الثقافية مثل متحف فيكتوريا وألبرت في لندن، والذي انحدر في التسعينيات إلى مستوى تسويق نفسه على أنه "مقهى من الدرجة الأولى"، ملحق به متحف جميل للغاية، وعلى مبدأ أن اللبيب من الإشارة يفهم.

وفي ما يختص بتراث الأمة، فقد تحول علنًا إلى مجرد مشروع تجاري؛ إلى "صناعة تراث"، عززتها وتعهدتها وزارة جديدة اسمها "وزارة التراث الوطني". أسست حكومة المحافظين هذه الوزارة في عام 1992، لكن وفقًا لخطط وضعت أصلًا في ظل حكومة العمال. وجرى إلحاقها في ما بعد، على نحو ذي مغزى، بـ "وزارة الثقافة والإعلام والرياضة"، في حكومة حزب العمال الجديد بزعامة توني بلير. تعد الخلفية المسكونية ذات أهمية بارزة؛ بمعنى أن التراث ليس مشروع حزب سياسي، والماضي ليس موضوع انتهاك أو استغلال؛ لقد تم تطهيره وإعطاؤه مظهرًا سعيدًا.
تعد بارنسلي، الواقعة في وسط مناجم الفحم المهجورة في جنوب يوركشاير، خير مثال على ذلك. تحولت بارنسلي، التي كانت في الماضي أحد مراكز صناعة التعدين المهمة، في حقبة ما بعد تاتشر بطريقة لم تعد تعرف. أزيل مركز المدينة، وانتزعت نواتها المدينية، واستُبدلت بمجمعات تجارية مبتذلة، محاطة بمواقف سيارات إسمنتية. ولم يتبقَ منها سوى مبنى البلدية، وبضع أبنية مجاورة له بمثابة آثار دالة على أمجاد مدينة بارنسلي المعمارية في القرن التاسع عشر التي يتوجه إليها الزوار بدلالة لافتات إعلانية "معتقة" مصطنعة على أنها تراثية. وفي الوقت نفسه، تتخصص الآن أكشاك الكتب في السوق المحلية في بيع الحنين المحلي المعد لأهالي المنطقة ذاتها (لا تقع بارنسلي على أي طريق سياحي معروف) - صور ومطبوعات وكتب مصفرة، ذات عناوين مثل سنوات بارنسلي الذهبية أو ذكريات دونكاستر القديمة (إحدى البلدات المجاورة): إنها ذكريات عالم تلاشى للتو، وأصبح بالفعل شبه منسي.
على بعد أميال قليلة من بارنسلي، وبالقرب من قرية أُورغريف، أعيد تمثيل "معركة أُورغريف" للتلفزيون في عام 2001. تميزت المواجهة التي جرت هناك في حزيران / يونيو 1984 بين عمال المناجم المضربين والشرطة، بأنها الأكثر عنفًا ويأسًا من بين النزاعات التي وسمت المواجهة بين مارغريت تاتشر والاتحاد الوطني لعمال المناجم في ذلك العام. منذ ذلك الحين أصبح كثير من عمال المناجم عاطلين عن العمل. وقد شارك بعضهم في تأدية دور (مأجور) في إعادة التمثيل، مرتدين ما يناسب لباس ذلك "العصر". تعد "تأدية أدوار" المعارك الشهيرة إحدى هوايات تسلية إنكليزية راسخة. لكن التعامل مع أُورغريف على أنها "تراث"، يعطي صورة واضحة عن تسارع "التأريخ" الجاري حاليًا. وفي المحصلة، استغرق الإنكليز 300 عام قبل إعادة تمثيل معركة ناسبي (Naseby)، التي جرت في الحرب الأهلية على بعد ساعتين إلى الجنوب، بينما أُعيد تمثيل أُورغريف على شاشة التلفزيون، بعد 17 عامًا فقط من وقوعها.
تحتل بلدة بارنسلي مكانًا بارزًا في رواية **الطريق إلى رصيف ويغان** الشهيرة، التي أرخ فيها جورج أورويل مأساة البطالة التي اجتاحت الطبقة العاملة

الصناعية البريطانية في مرحلة ما بين الحربين. وبعد 70 عامًا، لا يوجد في ويغان رصيف فحسب (الذي أشار أورويل إلى عدم وجوده، كما هو معروف)، بل وشاخصة على جانب الطريق، تدل عليه، وتشجع الناس على زيارته. كما شُيد، إلى جانب قناة التصريف، متحف "هكذا كنا" وحانة "أورويل على رصيف ويغان"؛ وهي حانة حديثة عادية، تبيع البرغر ورقائق البطاطا. تم بالفعل إزالة أحياء أورويل الشمالية الفقيرة المخيفة - ليس من المشهد فحسب، بل ومن الذاكرة المحلية أيضًا: "ذكريات عن ويغان 1930 - 1970"، عبارة عن دليل يُباع في المتحف، وهو يعرض صورًا داكنةً جميلةً لفتيات مبيعات محتشمات ومحلات طريفة طواها النسيان. لكنه يغفل عن ذكر كلمة واحدة عن المناجم والعمال الذين جذبت ظروف حياتهم أورويل إلى ويغان، وأعطتها شهرتها الملتبسة.

لم تقتصر "معالجة" التراث على منطقة الشمال. فقد جرى تشجيع السياح وتلاميذ المدارس المحليين في منطقة صناعة الفخار الإنكليزي في ميدلاند الغربية على الاطلاع على طريقة جوشيا ويدجوود؛ أحد صانعي السيراميك في القرن الثامن عشر، في صناعة أدواته الفخارية الشهيرة. لكنهم عبثًا يبحثون عن أي أدلة تشير إلى طريقة عيش عمال الفخار، أو سبب إطلاق اسم البلاد السوداء على تلك المنطقة (وصف أورويل كيف يصبح لون الثلج أسود، نتيجة الهباب المنبعث من مئات المداخن). وتوجد أضعاف مضاعفة من هذه الأمثلة، حيث حل المفترض مكان الواقع الحقيقي.

تعتبر السكك الحديد البريطانية الحقيقية الحالية فضيحة وطنية معترفًا بها. ومع ذلك، بحلول عام 2000، وُجد في بريطانيا العظمى سكك حديد بخارية ومتاحف للسكك الحديد البخارية أكثر مما لدى بقية أوروبا مجتمعة: فمن أصل 120 متحفًا، يوجد واحد وتسعون في إنكلترا وحدها. لا تغادر معظم القطارات أمكنتها، وحتى القادر منها على ذلك يمزج الواقع مع الخيال في لامبالاة رائعة: يُدعى مصطافو منطقة ويست رايدينغ في يوركشاير إلى ركوب "قطار توماس الدبابة"، حتى خط منطقة كيغلي - هاوورث، من أجل زيارة متحف بيت القسيس برونتي.

يمتزج التاريخ والخيال بسلاسة في إنكلترا المعاصرة. وتم رسميًا تناسي الصناعة والفقر والصراع الطبقي، وجرى دفنها تحت الأسفلت. جرى إنكار أو مجانسة التناقضات الاجتماعية العميقة. ولا يجري تداول أحداث الماضي القريب، محل أشد الخلاف، إلا عبر إعادة إنتاج نوستالجيا جامدة في مجسمات بلاستيكية. ويعد، بحق، مسح ذاكرة البلاد هذا إنجاز النخبة السياسية الجديدة الوحيد في البلاد. نجح حزب العمال الجديد، سائرًا في إثر السيدة تاتشر، في الاستغناء عن الماضي، وقامت صناعة التراث الإنكليزي المزدهرة باستبداله تلقائيًا بلافتة "الماضي".

زراعة "حديقة النسيان" ورعايتها، عبر استدعاء الماضي باعتزاز وإنكاره بشدة في الوقت نفسه، قدرة إنكليزية فريدة من نوعها. أما هوس فرنسا المماثل بتراث الأمة (le patrimoine)، فيأخذ منحى آخر. ففي فرنسا يعود تاريخ الافتتان بتحديد مواضيع وأمكنة الماضي الوطني القيمة والحفاظ عليها إلى عدة عقود. بدأ بالمعارض الزراعية في ما بين الحربين، وقد عبرت فعليًا عن الحنين إلى عالم ما قبل عام 1914 المفقود. وتسارع مع جهود نظام فيشي لإحلال الماضي الريفي المثالي، محل الحاضر المديني غير الملائم.

أنفقت الدولة بعد الحرب، في ظل الجمهوريتين الرابعة والخامسة، مبالغ طائلة في أعمال الصيانة على المستويين الوطني والإقليمي، في إطار "تراث ثقافي تراكمي" مخطط له كنوع من عمل تربوي ملموس؛ تذكير معاصر جامد (في أعقاب قرن مؤلم ومضطرب) بماضي البلاد الفريد من نوعه. لكن فرنسا تغيرت جذريًا في العقود الأخيرة من القرن - فرنسا ميتران وشيراك. ليست الاستمرارية مع أمجاد أو مآسي الماضي ما يستدعي الملاحظة الآن، بل الانقطاع. قلما يعطي الماضي ما يرشد إلى المستقبل - الماضي الثوري، والماضي الفلاحي، والماضي اللغوي - لكن الماضي القريب من فيشي إلى الجزائر أولًا وقبل كل شيء. بدأ تاريخ فرنسا الذي كان يبدو ذات مرة سلسًا - بعد التحولات الديموغرافية وعبور جيلين من الحراك الاجتماعي الجغرافي - يتلاشى من الذاكرة الوطنية تمامًا.

ترتب على قلق الفقدان نوعان من الآثار. تمثل الأول في زيادة نطاق التراث الرسمي، عبر التبني العلني لكتلة من الآثار والتحف، التي اعتبرتها سلطة الدولة رسميًا جزءًا من "التراث". في عام 1988، وبناءً على طلب جاك لانغ وزير الثقافة في عهد ميتران، توسعت بصورة دراماتيكية قائمة التراث الثقافي الفرنسي المحمية رسميًا، والتي اقتصرت سابقًا على الإرث المصنف على قائمة اليونسكو، مثل بونت دو جارد قرب مدينة نيم، أو أسوار إيجيه - مورتي من عهد فيليب الجريء.

من المعبر، انطلاقًا من النهج الذي اتبعه لانغ وخلفاؤه أن الواجهة المتداعية لأوتيل دو نور في باريس، الذي يقع على رصيف جيماب (Quai de Jemappes) من "المواقع التراثية" الجديدة التي اعتُمدت في فرنسا. وعبر ذلك عن تحية نوستالجية صريحة لأحد الأفلام الكلاسيكية، التي صورها المخرج مارسيل كارنيه في عام 1938 باسم الفندق نفسه (*Hôtel du Nord*). لكن كارنيه صور هذا الفيلم بكامله في الاستوديو. وهكذا فإن الحفاظ على المبنى (أو واجهة المبنى بالأحرى)، الذي لم يظهر حتى في الفيلم، قد يُنظر إليه - بحسب الذوق - إما كممارسة فرنسية حذقة في السخرية ما بعد الحداثية، أو بالأحرى كعَرَض كاذب لا يمكن تجنبه، عندما تخضع أي ذاكرة إلى هكذا نوع من التحنيط الرسمي.

لم تركز مساهمة ميتران المتميزة في التراث الوطني على صيانته أو تصنيفه، بمقدار ما توجهت نحو تصنيعه في الوقت الحاضر. ولم يتسم عهد أي حاكم فرنسي، منذ لويس الرابع عشر، بمثل وفرة المباني والشعائر الاحتفالية، التي ميزت عهده. ولم تشهد سنوات رئاسة ميتران الـ 14 تراكمًا مطردًا في المتاحف والنصب التذكارية وحفلات الافتتاح الجليلة وشعائر الدفن وإعادة الدفن فحسب، بل وشهدت جهودًا جبارةً بغية ضمان إفراد حيز للرئيس نفسه في تراث الأمة: من بوابة "القوس الكبير" المربعة الشكل في لا ديفانس غرب باريس، إلى الهرم الرشيق في متحف اللوفر، ودار الأوبرا ذات الطابع الحداثي العدواني بجانب الباستيل، وصولًا إلى المكتبة الوطنية الجديدة، المثيرة للجدل، على الضفة الجنوبية لنهر السين.

بينما كان ميتران ينخرط في نزعة العَظمة المزخرفة، وينقش نفسه، بالمعنى الحرفي، في الذاكرة المادية الملموسة للأمة، دفع الشعورُ المقلق بأن البلاد تفقد الصلة مع جذورها المؤرخَ الباريسي البارز بيير نورا إلى تحرير **مواقع الذاكرة** (*Les Lieux de mémoire*)، وهو مؤلف من 3 أجزاء، و7 مجلدات، يضم 5600 صفحة من عمل تجميعي، نُشر بين عامي 1984 و1992، وهو يسعى إلى تحديد وتوضيح المواقع والمجالات التي تشاركتها ذاكرة فرنسا ذات مرة: أسماء ومفاهيم وأماكن والناس، ومشاريع ورموز فرنسا الحالية والسابقة؛ من الكاتدرائيات إلى فن الطهو، ومن التربة إلى اللغة، ومن تخطيط المدن إلى خريطة فرنسا في أذهان الفرنسيين.

لم يسبق تصور وجود أي مطبوعة مماثلة لدى أي أمة أخرى، ومن الصعب تخيل كيفية حدوث ذلك. التقط نورا في مواقع الذاكرة كلًا من الثقة المذهلة بوجود هوية جمعية فرنسية - افتراض لا شك فيه بأن 800 عام من التاريخ الوطني أعطت فرنسا تفردًا وإرثًا مشتركًا أضفى عليها نفسها تمثيلًا في الذاكرة على هذه الشاكلة - والشعور بالقلق، الذي أعرب عنه المؤلف بوضوح في مقدمة الكتاب، من أن هذه الرموز الجماعية المألوفة من الماضي المشترك على وشك أن تضيع إلى الأبد.

إنه حنين إلى الماضي، مثل الحنين في فيلم "الخوف" (*Angst*)؛ الذي يتحدث عن الخوف من مجيء يوم - قريب جدًا - تتجمع فيه لوحات المعلومات ذات اللون الترابي كألوان الأرض على طول طرقات فرنسا بديعة الهندسة، والسريعة والمرسومة من دون خطأ، لكنها ما عادت تحمل أي معنى للفرنسيين أنفسهم. ما المغزى من التلميح - بالرموز أولًا، ثم بالأسماء - إلى كاتدرائية ريم أو مدرج نيم أو كُروم كلو دو فوج أو جبل سان فيكتوار أو ساحة معركة فردان، إذا كانت تلك الإشارة لا تعني شيئًا؟ ما الذي يبقى من فرنسا، إذا فقد عابر متجول، تصادفه مثل هذه الأسماء، صلته بذكريات من المفترض أن تثيرها، ومشاعر من المقصود أن تحركها؟

تكشف صناعة التراث في إنكلترا عن هاجس يتعلق بتشكيل أشياء غير موجودة - أي غرس حنين أصلي إلى ماضٍ مزيف، إذا صح التعبير. وعلى النقيض من ذلك، يمتلك الافتتان الفرنسيً بالتراث الروحي أصالة ثقافية معينة، إذ طالما قدمت "فرنسا" نفسها بصورة مجازية: لاحظ صور وتجسيدات "ماريان" الجمهورية المختلفة. لذلك، من الملائم تمامًا أن يأخذ الأسف على مفاتيح رموز الفرنسة الضائعة منحى التركيز على كتلة من الرموز الرسمية، مادية كانت أم ثقافية. هذه "هي" فرنسا. فإذا تبدل مكانها أو لم تعد مشتركة، فإن فرنسا لن تكون فرنسا، الأمر الذي عناه شارل ديغول عندما قال "فرنسا لا يمكن أن تكون فرنسا من دون مجد".

تقاسم هذه الافتراضاتِ السياسيون والمثقفون والناس من جميع المشارب السياسية، مما يفسر نجاح **مواقع الذاكرة** إلى هذا الحد، عبر إحاطته عشرات آلاف القراء بتفرنسهم العابر، الذي يتسرب من بين أيديهم في الحياة الفرنسية اليومية. ومن المعبر تمامًا أن المسيحية - أفكارها ومبانيها وممارساتها ورموزها - تحتل مكانةً بارزةً في مجلدات نورا، لكن لا يوجد سوى فصل واحد مختصر عن "اليهود"، الذي يتركز في معظمه على موضوعات تتعلق بالاندماج أو الإقصاء أو الاضطهاد، ولا يوجد أي مادة تتعلق بـ "المسلمين" على الإطلاق.

لم يحدث ذلك سهوًا؛ إذ ليس ثمة أي زاوية مخصصة للإسلام في قصر الذاكرة الفرنسي، سيتعارض خلقها بعد وقوعها مع الغرض من الكتاب. لكن هذا الإغفال، على الرغم من ذلك، يوضح العبء المتوقع أن تتحمله فرنسا، مثل جيرانها، في استيعاب الملايين من الأوروبيين الجدد بين ظهرانيها. لا يوجد من أصل 105 أعضاء في الاتفاقية الأوروبية، الموكل إليهم مهمة كتابة الدستور الأوروبي، أحد ممن له أي خلفية غير أوروبية. إنهم مثل بقية نخبة القارة السياسية، من البرتغال إلى بولندا، يمثلون أولًا وأخيرًا أوروبا المسيحية البيضاء.

أو أوروبا المسيحية سابقًا بتعبير أدق. على الرغم من التنوع المسيحي في أوروبا؛ من الرومان الشرقيين الكاثوليك في أوكرانيا إلى الميثوديين في ويلز، ومن الكاثوليك اليونانيين في ترانس كارباتيا إلى اللوثريين في النرويج، فقد استمر عدد المسيحيين الذين يمارسون عقيدتهم فعليًا في الانخفاض. في إسبانيا، التي بقيت تفاخر في نهاية القرن العشرين بوجود 900 دير ورهبنة على أراضيها؛ أي 60 في المئة من إجمالي عددها في العالم، تراجعت ممارسة طقوس الإيمان الذي ارتبط بصورة وثيقة بالعزلة والتقدم بالعمر وتخلف الأرياف. وفي فرنسا، لا يتردد على الكنيسة سوى بالغ واحد فقط من أصل سبعة، ولا يتعدى معدل حضوره مرة واحدة في الشهر. أما في الدول الاسكندينافية وبريطانيا، فإن الأرقام أقل من ذلك. تخبو المسيحية حتى في بولندا، حيث يصم المواطنون آذانهم بشكل متزايد عن المواعظ الأخلاِقية في

التراتبية الهرمية الكاثوليكية، التي تميزت بنفوذ واسع في السابق. وأيد، عند منعطف القرن، أكثر من نصف البولنديين (ونسبة أكبر من ذلك لمن هم دون 30) شرعنة عمليات الإجهاض.
تتوسع في المقابل جاذبية الإسلام، ولا سيما في أوساط الشباب، الذي يشكل لهم على نحو متزايد مصدر هوية وفخر جماعي، في بلدان لا تزال تتعامل على نطاق واسع مع المواطنين من أصول عربية أو تركية أو أفريقية على أنهم "أجانب". وبينما بذل آباؤهم وأجدادهم جهودًا مضنيةً في سبيل الاندماج والذوبان، يعرف الشباب والشابات في أنتويرب أو مرسيليا أو ليستر أنفسهم الآن بكل من محل الولادة (بلجيكا أو فرنسا أو بريطانيا)، ودين ومنطقة أصولهم العائلية. وبدأوا، ولا سيما الفتيات، بارتداء الملابس التقليدية والرموز الدينية، تحت ضغط عائلاتهم أحيانًا، لكن في سياق نزعة تمردية على تنازلات جيل أكبر سنًا.
تباينت ردة فعل السلطات العامة - كما رأينا - بعض الشيء بحسب التقاليد والظروف المحلية. جرت في الجمعية الوطنية الفرنسية فحسب، وفي غمار "صحوة" جمهورية علمانية، الموافقة بأغلبية 494 صوتًا ضد 36 على حظر ارتداء جميع الرموز الدينية في المدارس الحكومية. لكن يجب أن تُفهم هذه الخطوة، التي اتخذت في شباط / فبراير 2004، واستهدفت ارتداء الحجاب، في سياق أوسع وأكثر إثارة للقلق. إذ تحول التمييز العنصري في كثير من الأماكن إلى مكاسب سياسية حققها اليمين المتطرف. وزادت نزعة العداء للسامية في أوروبا، أول مرة منذ أكثر من 40 عامًا.
عند النظر من جانب الأطلسي، يعد العداء للسامية في فرنسا أو بلجيكا أو ألمانيا، الذي يعبر عن السياسيين المصابين برهاب أوروبا والنقاد من المحافظين الجدد، عودة بالقارة إلى العصور المظلمة، الأمر الذي صار يتكرر في خطبهم. وذهب كاتب العمود النافذ جورج ويل إلى أبعد من ذلك عندما كتب في **واشنطن بوست** في أيار / مايو 2002، واصفًا تجدد المشاعر المعادية لليهود في أوروبا "المرحلة الثانية - والنهائية؟ - من النضال على طريق "الحل النهائي للمسألة اليهودية". ووصف روكويل شنابل، السفير الأميركي لدى الاتحاد الأوروبي، في اجتماع خاص للجنة اليهودية الأميركية في بروكسل، معاداة السامية في أوروبا "بأنها وصلت في سوئها إلى مستوى الثلاثينيات".
هذا خطاب تحريضي ومضلل للغاية. لا تنتشر المشاعر المعادية لليهود على نطاق واسع في أوروبا المعاصرة، إلا بين المسلمين، ولا سيما الأوروبيين من أصول عربية، حيث تعد نتيجة مباشرة للأزمة المتفاقمة في الشرق الأوسط. تبث محطات التلفزة العربية، المتوفرة حاليًا في جميع أنحاء أوروبا عبر الأقمار الصناعية، تقارير منتظمة من غزة والضفة الغربية المحتلة. يدفعهم الغضب الناجم عما رأوه وسمعوه، وتشجعهم السلطات العربية والإسرائيلية على حد سواء على المطابقة بين إسرائيل وجيرانهم من اليهود المحليين،

لينقلب شبان ضواحي باريس أو ليون أو ستراسبورغ على جيرانهم اليهود: سطروا العبارات المسيئة على جدران مباني التجمعات اليهودية، ودنسوا المقابر، ووضعوا القنابل في المدارس والكُنس، وفي حالات قليلة هاجموا مراهقين أو عائلات يهودية.
أثارت الهجمات على اليهود والمؤسسات اليهودية، التي تكثفت في سنوات القرن الجديد الأولى، القلق؛ ليس بسبب حجمها، ولا حتى بسبب طابعها العنصري، لكن بسبب طبيعتها الضمنية كصراع ما بين الجماعات. ليس هذا كنه العداء الأوروبي القديم للسامية؛ ما عاد اليهود هدف الساعين للحصول على كبش فداء للتنفيس عن سخطهم. في الواقع حلوا في مرتبة متدنية في ترتيب الكراهية. وأظهر استطلاع فرنسي، جرى في كانون الثاني / يناير 2004، أنه في حين اعترف 10 في المئة ممن شملهم الاستطلاع بكراهيتهم لليهود، ارتفع من يكره الأفارقة الشماليين إلى 23 في المئة. وكان عدد الهجمات ذات الدوافع العنصرية على العرب - أو على الأتراك والهنود والباكستانيين والبنغاليين والسنغاليين وغيرهم من الأقليات المعروفة بحسب البلد - أكبر بكثير من عدد الاعتداءات على اليهود، حتى أنها كانت مستشرية في بعض المدن.
الجانب المقلق من معاداة السامية الجديدة أن اليهود هم الضحايا مرة أخرى، لكن الجناة الحاليين هم عرب (أو مسلمون). وتبدو ألمانيا الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، حيث لم يكلف اليمين المتطرف الناشئ الجديد نفسه عناء التمييز بين المهاجرين واليهود وغيرهم من "غير الألمان". لكن ألمانيا، لأسباب جلية، كانت حالة خاصة. وفي دول أخرى، السلطات العامة أشد قلقًا من تزايد نفور مجتمعاتها العربية والمسلمة الأخرى، منها من الإحياء المفترض للفاشية؛ وربما كانت على حق.
وعلى النقيض من الولايات المتحدة التي لا تزال تتعامل مع "الإسلام" والمسلمين بصفتهم تحديًا مستبعدًا، غريبًا وعدائيًا، وأن أفضل طريقة لمواجهته تشديد الإجراءات الأمنية و"الحرب الاستباقية"، ترى الحكومات الأوروبية سببًا وجيهًا لرؤيته من منظور مختلف جدًا. لم تعد أزمة الشرق الأوسط، ولا سيما في فرنسا، مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية؛ إذ أصبحت مشكلة داخلية. لا ينبغي أن يفاجئ أحد من انتقال العواطف ومشاعر الإحباط من العرب المضطهدين في فلسطين، إلى إخوانهم الغاضبين واليائسين في باريس - إنه في النهاية إرث آخر للإمبراطورية.

قراءات إضافية

Calleo, David P. & Philip H. Gordon. *From the Atlantic to the Urals: National Perspectives on the New Europe*. Arlington, Va.: Seven Locks Press, 1992.

Judt, Tony & Denis Lacorne. *Language, Nation, and State: Identity Politics in a Multilingual Age*. New York: Palgrave, 2004.

Nelson, Brian et al. *The Idea of Europe: Problems of National and Transnational Identity*. New York: Berg, 1992.

Nora, Pierre. *Realms of Memory: Rethinking the French Past*. NY: Columbia University Press, 1996.

Sassen, Saskia. *The Global City. New York, London, Tokyo*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.

Wise, Michael Z. *Capital Dilemma: Germany's Search for a New Architecture of Democracy*. New York: Princeton Architectural Press, 1998.

(422) بلغ عدد وفيات الحروب، في النصف الثاني من القرن العشرين، في أوروبا، أقل من مليون شخص، مع أخذ الحروب اليوغسلافية في التسعينيات في الاعتبار.
(423) شاطر ريمون آرون (المولود في عام 1905) بعض ذكريات تسفايغ الحزينة، إن لم يكن تشاؤمه: "حتى عندئذ، تحت شمس تموز / يوليو، دخلت أوروبا البرجوازية قرن الحروب، وفقد الناس السيطرة على تاريخهم".
(424) تجدر الإشارة إلى إصرار كثير من البولنديين على أن بلدهم تقع في أوروبا الوسطى، وهو التباس ذو دلالة.
(425) يصح الأمر كثيرًا على ألبان كوسوفو، الذين يطمحون إلى إقامة دولة مستقلة بعد أن حررهم الناتو من الاضطهاد الصربي، يدفعهم شعورهم بالخطر من استبقائهم في صربيا، وبالتالي خارج أوروبا، أكثر مما تدفعهم تطلعاتهم القومية.
(426) Anna Reid, *Borderland. A Journey through the History of Ukraine* (2000), p. 20.
وبعد ذلك، موقع "أوروبا" في لغة وآمال الثورة الأوكرانية في كانون الأول / ديسمبر 2004.
(427) يراجع:
Tony Judt, "Romania: Bottom of the Heap," *New York Review* (1 November 2001).
(428) (Swinging Sixties - Cool Britannia): لقب أطلقته مجلة **التايم** في 15 نيسان / أبريل 1966، تصف فيه جميع نواحي ازدهار لندن، المتوج بفورة المال والشباب. (المترجم)
(429) ظلت مكانة اللغة الإسبانية الدولية، على الرغم من ذلك، في موضع آمن، كونها لغة مشتركة لعشرات الملايين في الأميركتين، من سانتياغو إلى سان فرانسيسكو. وينطبق الشيء نفسه على اللغة البرتغالية، في صيغتها البرازيلية المميزة جدًا في الأقل.
(430) باستثناء رومانيا، حيث انعكس الوضع، وكانت الفرنسية إلى حد بعيد الأوسع انتشارًا.
(431) بلغاريا هي الاستثناء في هذه الحالة، حيث طالما لقيت روسيا ولغتها استقبالًا متعاطفًا أكبر.
(432) القطارات السريعة الرائدة الفرنسية والألمانية والإيطالية على التوالي.
(433) تلقى الكاتب، في حزيران / يونيو 2004، التحية التالية من أحد المراسلين في وزارة الخارجية في زغرب، يقول فيها: "الأمور جيدة هنا. حصلت كرواتيا على دعوة عضوية الاتحاد الأوروبي، ما سيغير العديد من الخرائط الذهنية".

(434) يشكل الهنغاريون في رومانيا وسلوفاكيا وصربيا القرن الحادي والعشرين، أقلية صغيرة من بقايا ما بعد إمبراطورية أخرى؛ مهيمنة سابقًا، وعرضة للاستباحة الآن. ففي منطقة فويفودينا في شمال صربيا، يتعرض الهنغاريون المستقرون هناك منذ قرون، إلى اعتداءات دورية، ويطال التخريب ممتلكاتهم على أيدي الشبان الصرب. أما سلطات بلغراد، التي تبين أنها لم تتعلم من دروس الماضي، وكأن كارثة التسعينيات لم تحدث البتة، فقد كان ردها متوقعًا إلى حد الإحباط؛ لم تكن الهجمات "خطرة"، و"هم" من بدأها في أي حال.

(435) بل على العكس تمامًا. فقد أدت سلسلة من التدابير التي اتخذتها السلطات في ربيع وصيف 2004، إلى تقليص واسع النطاق لكل من حقوق الصحافة والفرص المتاحة للاحتجاجات الشعبية؛ المقيدة بالأصل. وسرعان ما أُغلقت نافذة الحرية الوجيزة في روسيا؛ وهي في الواقع في حالة من التخبط وغياب القيود، وليست حالة من التحرر الصميمي المحمي دستوريًا. قدر المراقبون الروس، في عام 2004، أن المسؤولين، المدربين على يد الـ كي جي بي، يشغلون ربع الوظائف الإدارية المدنية في البلاد.

(436) بما فيها الحسابات السياسية الداخلية للسياسيين اليونانيين، الذين صوتوا في بروكسل لعرقلة ومنع أي تحرك يتعلق بترشح تركيا على مدى سنوات عدة.

(437) إضافةً إلى اعتيادهم عد السوق الحرة المثالية علامة "أوروبية"، على النقيض من الكسب غير المشروع والمحسوبية في الاقتصاد التركي.

(438) عارض الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، رسميًا، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

(439) طورت إسبانيا الديمقراطية بالفعل "صناعة تراث" رسمية، عززتها وزارة التراث الوطني التي حرصت على التأكيد للعصر الذهبي البعيد للبلاد، بدلًا من تاريخها الحديث.

الفصل الرابع والعشرون: أوروبا بوصفها طريقة حياة

"تعد خدمة صحية مجانية مثالًا موفقًا على تفوق العمل الجماعي والمبادرة العامة المطبقة على شريحة من المجتمع، حيث ترى المبادئ التجارية في أسوأ أحوالها"

أنورين بيفان

"نريد من العاملين في نوكيا أن يشعروا أننا جميعًا شركاء، لا رؤساء عمل وموظفون. ربما كانت هذه طريقة عمل الأوروبيين، لكنها ناجحة بالنسبة إلينا" [(440)]

يورما أوليلا، المسؤول التنفيذي في شركة نوكيا

"يريد الأوروبيون التأكد أن ليس ثمة مغامرة في المستقبل. فقد خبروا الكثير من المغامرات"

ألفونس فيربليتسه (حاكم المصرف الوطني البلجيكي) 1996

"أميركا هي المكان الذي تأتي إليه عندما تكون شابًا وعازبًا. لكن إذا حان وقت النضج، عليك العودة إلى أوروبا"

(رجل أعمال هنغاري في استطلاع للرأي، 2004) "المجتمع الحديث ... مجتمع ديمقراطي ينبغي أن يراقَب من دون نقل الحماسة أو السخط"

ريمون آرون

التعددية الناشئة في أوروبا في نهاية القرن العشرين: تنوع هندسة أقاليمها وبلدانها واتحادها، وأوجه التناقض وأمزجة المسيحية والإسلام، وهما الدينان الرئيسان في القارة، والسرعة غير المعهودة للاتصالات والتبادل ضمن الحدود الأوروبية وخارجها، وتعدد خطوط الصدع التي تطمس معالم ما كان ذات مرة تقسيمات وطنية أو اجتماعية واضحة المعالم، وحالات الشك، التي تلف الماضي والحاضر، على قدم المساواة؛ كل ما تقدم يجعل من الصعب تمييز شكل محدد للتجربة الجماعية. تفتقر نهاية القرن العشرين في أوروبا إلى الانسجام الضمني في تقديم توصيف واثق لنهاية القرن السابق.

مع ذلك تجلت هوية أوروبية على نحو مميز في مشارب متعددة للحياة. حافظت الدولة في ميدان الثقافة الراقية، وعلى وجه الخصوص في حقل فنون الأداء، على دورها في تقديم الدعم المالي، في أوروبا الغربية في الأقل. فالمتاحف وصالات العرض الفنية وشركات الأوبرا والأوركسترا ومجموعات الباليه اعتمدت، إلى حد كبير في العديد من البلدان، على منح الصناديق العامة

السخية. وكان الاستثناء البارز لبريطانيا في المرحلة التي تلت التاتشرية مضللًا، حيث أراح اليانصيب الوطني الخزينة من بعض أعباء الدعم الثقافي. فسحوبات اليانصيب مجرد وسيلة أخرى لزيادة الدخل العام: إنها مجرد طريقة أكثر ترديًا من وكالات جمع المال التقليدية [(441)].

أثارت التكلفة العالية لتمويل عام من هذا النوع، الشكوك بشأن إمكان مواصلة المنح السخية إلى أجل غير مسمى، وعلى وجه الخصوص في ألمانيا حيث بدأت بعض الحكومات الإقليمية تتساءل حول مدى سخاء أعطياتها. من المعهود أن الإعانات المالية العامة كانت تغطي ما يزيد على 80 في المئة من تكلفة إدارة مسرح أو دار أوبرا. لكن ثقافة على هذا المستوى ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالمكانة والهوية الإقليمية. كانت مدينة برلين، على الرغم من العجز في ميزانيتها وركود العائدات التي يمكنها التصرف بها، تدعم ثلاث دور أوبرا بدوام كامل: دار الأوبرا الألمانية: وهي دار أوبرا برلين الغربية سابقًا؛ وأوبرا الدولة التي كانت في السابق أوبرا برلين الشرقية، ودار أوبرا الكوميديا والتي ينبغي أن يضاف إليها فرقة موسيقى الحجرة، وفرقة الأوركسترا الفيلهارمونية البرلينية، تلقت الدور جميعها معونات عامة ضخمة. وواصلت فرانكفورت وميونيخ وشتوتغارت وهامبورغ ودوسلدورف ودرسدن وفرايبورغ وفيرتسبرغ، ومدن ألمانية أخرى، دعم فرق الباليه العالمية من الدرجة الأولى، ودور الأوبرا إذ إنها كانت تدفع رواتب سنوية مع إعانات كاملة ورواتب تقاعدية للممثلين والموسيقيين وللذين يعملون في المسرح. وبحلول عام 2003 بلغ عدد العمال الفنيين المصنفين رسميًا بدوام كامل في ألمانيا 615٬000 شخص.

وازدهرت الفنون في فرنسا أيضًا (المسرح على نحو خاص) في المدن الإقليمية النائية. ويعود الفضل في الحالة الفرنسية إلى المساعدة المباشرة، التي قدمتها الصناديق المركزية بواسطة وزارة ثقافة مركزية. وأنفق الرئيس ميتران مبالغ غير معهودة منذ عهد لويس الرابع عشر، علاوة على بناء المكتبة المسماة باسمه، والصروح الثقافية الأخرى. لم ينفق الرئيس على متحف اللوفر ودار أوبرا باريس والكوميدي فرانسيز فحسب، بل وعلى المتاحف ومراكز الفنون ومجموعات المسارح الإقليمية إضافة إلى شبكة تشمل البلاد بأسرها من المكتبات لتخزين وعرض الأفلام الكلاسيكية والحديثة.

وفي حين كانت الفنون الراقية في ألمانيا عالمية بامتياز، إذ قدم فلاديمير ديفيانكو الروسي الأصل ومدير دار درسدن لأوبرا الباليه أعمالًا لوليام فورسايت، وهو أميركي الجنسية، ألف ألحانًا راقصة للجمهور الألماني المتحمس. هدفت الإعانات المالية في فرنسا إلى الحفاظ على كنوز تراث الأمة - الاستثناء الثقافي الخاص بفرنسا. حافظت الفنون الراقية في فرنسا على الوظيفة التربوية المعترف بها على نطاق واسع، وكان قانون المسرح الفرنسي لا يزال مغروسًا بقوة في المنهاج الوطني. وما كانت جاين براون (Jane Brown)، مديرة المدرسة اللندنية التي حظرت زيارة مدرسية لحضور

مسرحية روميو وجولييت، بدعوى أن المسرحية خاطئة من الناحية السياسية (مغايرة الجنس بشكل فاضح بحسب تعبيرها)، لتنجح في إيجاد مهنة لها لو عبرت القناة الإنكليزية.

ربما كان حجم التمويل العام أكثر إثارة للذهول في فرنسا وألمانيا، لكن الدولة كانت مصدر التمويل الرئيس - وفي أغلب الأحوال الممول الوحيد - للفنون في أوروبا. في الحقيقة، كانت "الثقافة" آخر ميدان مهم من ميادين الحياة العامة، وتمكنت الدولة الوطنية من احتكار تمويله، بدلًا من الاتحاد الأوروبي أو أي مؤسسة خاصة. وحتى في أوروبا الشرقية حيث كان لدى أبناء الجيل الأكبر سنًا سبب وجيه لأن يتذكروا بخوف مغزى استئثار الحكومة بالقول الفصل في الحياة الثقافية، كانت الخزينة العامة المُفْقَرة البديل الوحيد لما يمكن أن تتركه قوى السوق من أثر مؤذ.

كانت الفنون التمثيلية في ظل الشيوعية جديرة بالاحترام والتقدير بدلًا من أن تكون شائقة: لا بأس بها من الناحية الأسلوبية، لكنها دائمًا حذرة ومحافظة؛ لو افترضنا أن شخصًا حضر عرض "الناي السحري" [(442)] في فيينا وبودابست، لن يصعب عليه ملاحظة الفرق. لكن بعد الشيوعية، حيث أُجريت تجربة بموازنة قليلة - أصبحت صوفيا على وجه الخصوص ساحة لتجارب رائعة في رقص الباليه والتمثيل - انعدمت مصادر التمويل تقريبًا وتوجه كثير من أفضل الموسيقيين والراقصين، وحتى الممثلين غربًا. الانضمام إلى أوروبا قد يعني الأقلمة أيضًا.

السبب الآخر لهذا هو أن جمهور الفنون الأوروبية الراقية صار من الأوروبيين أنفسهم: كانت الفرق الوطنية الرئيسة في المدن الكبرى تؤدي تلك الفنون أمام جمهور عالمي على نحو متزايد. أُتيح للمؤلفين الذين تخطوا الحدود القومية وتواصلوا بسهولة عبر الحدود واللغات كل من الوقت والوسيلة للسفر بحرية باحثين عن التسلية والتنوير بقدر سعيهم للحصول على الملابس والمهن. فنقد معرض لوحات أو مسرحية أو أوبرا كان يظهر في الصحف في بلدان عدة. وكان بوسع عرض ناجح في مدينة - لندن أو أمستردام على سبيل المثال - أن يجذب جمهورًا وزوارًا من مدن قصِية كباريس أو زيوريخ أو ميلانو.

كان تحديد إن كان ذلك الجمهور العالمي مثقفًا حقًا - لتمييزه من الأثرياء فحسب - موضع خلاف بعض الشيء. فالمناسبات التي مضى على تأسيسها زمن طويل كمعرض سالزبورغ السنوي، أو عروض رباعية فاغنر الدورية في باي رويت، بقيت تجذب الجمهور الأكبر سنًا الذي لم يكن يألف المادة التي تقدم فحسب، بل والطقوس الاجتماعية المرافقة أيضًا. لكن التوجه انصب على بذل جهود حثيثة للترويج للمادة التقليدية من أجل جمهور أصغر سنًا لم يكن ممكنًا التسليم بمعرفته بالأعمال الخالدة (واللغة الأصلية) - أو لتقديم الأعمال الجديدة سهل المنال بالنسبة للجيل الجديد أيضًا.

أظهرت منتوجات الأوبرا المحدثة، وفرق الرقص الطليعية، والعروض الفنية ما بعد الحداثية للذين ينظرون إليها بعين الاستحسان تغيرَ المشهد الثقافي الأوروبي: مشهد اتصف بأنه فتي ومبتكر ويفتقر إلى التهذيب إضافة إلى أنه شعبي - لاءم ذلك بضاعة اعتمدت إلى حد بعيد على الهبات العامة السخية ومن ثم فرض عليها البحث عن جمهور واسع وإسعاده. غدا المشهد الفني الجديد في لندن (الفن البريطاني)، مثل عروض الباليه المثيرة للجدل التي قدمها وليام فورسايث في فرانكفورت أو "المسرحيات" الأوبرالية المقتبسة من العروض الباريسية، موضع تأكيد لنبوءات النقاد المتشائمة بأن تقديم المزيد يعني المزيد من الرداءة فحسب.
لذلك، صارت الثقافة الأوروبية "الراقية" - التي عزفت ذات مرة على وتر معرفة أنصارها الموروثة للأحكام العامة - تستغل عدم ثقة جمهور مبتدئ بنفسه وليس في مقدوره التمييز بثقة بين الصالح والطالح (لكنه جمهور يعتمد عليه في ما يتعلق بالاستجابة الحماسية لإملاءات الزي الدارج). لم تكن تلك حالة غير معهودة لأن المتشائمين في ميدان الثقافة كانوا ميالين إلى تأكيد قلقهم من قابلية استثمار ثروات **الأثرياء الجدد** غير المثقفين، بصفتها موضوعًا لسخرية أدبية ومسرحية في الأقل منذ موليير. لكن الجديد تمثل في أي حال في تغير الاتجاه الثقافي على المستوى القاري. تكون جمهور متسق على نحو لافت للانتباه من برشلونة إلى بودابست، كما كانت المادة المعروضة متسقة أيضًا. وأثبت هذا للنقاد ما هو واضح، وهو أن الفنون عاشت مع روادها حال عناق قاتل متبادل: عبادة الأوروبية لنفايات أوروبية.
لم يكن إسباغ اتحاد الأوروبيين الأقرب من أي وقت مضى على المستفيدين صبغة أكثر عالمية، أو دمج ضيق أفق تفكير كل منهم ببساطة مجرد سؤال طرحته صفحات الفنون الراقية في (مطبوعات) مثل **صحيفة فرانكفورت العامة** (*Frankfurter Allgemeine Zeitung* (*Faz*)) أو صحيفة **فاينتشال تايمز** (*FT*). فصحف مثل **صحيفة فرانكفورت العامة** و**فاينتشال تايمز** و**لوموند** وإلى حد أقل الصحيفة الإيطالية **لاريبوبليكا** صارت بحق صحفًا أوروبية متوفرة عالميًا وتقرأ في جميع أرجاء القارة. لكن الصحف الشعبية (التابلويد) ذات التداول الواسع بقيت مقيدة بشدة بقيود اللغات الوطنية والحدود. لكن عدد قراءها كان منخفضًا في كل مكان - العدد الأكبر في بريطانيا والأقل في إسبانيا - لذلك قل الاهتمام بالتقاليد الوطنية المميزة في الصحافة الشعبية عما كانت عليه الحال سابقًا - باستثناء بريطانيا مرة أخرى، حيث أثارت الصحافة الشعبية واستغلت التحامل الناجم عن الرهاب الأوروبي. وعنى الغياب الطويل للصحافة الحرة في أوروبا الشرقية وإيبيريا أن العديد من الناس، وعلى وجه الخصوص خارج المدن الكبيرة، قد فوتوا على أنفسهم حقبة الصحف، وانتقلوا مباشرة من الأمية إلى وسائل الإعلام الإلكترونية.

كانت وسائل الإعلام الإلكترونية، وعلى وجه الخصوص التلفزيون، المصدر الرئيس للمعلومات والأفكار والثقافة (بنوعيها الراقي والمبتذل) بالنسبة إلى معظم الأوروبيين. ومثلما كان الحال مع الصحافة، كذلك هي الحال مع التلفزيون، حيث كان البريطانيون الأكثر تعلقًا به، إذ إنهم تصدروا بشكل دائم قائمة الأوروبيين في عدد المشاهدين، تلاهم مباشرة سكان البرتغال وإسبانيا وإيطاليا والأوروبيون الشرقيون - على الرغم من بعض التراجع. واجهت محطات التلفزيون التي تمتلكها الدولة منافسة من كل من الشركات التجارية الأرضية والقنوات الفضائية؛ لكنها احتفظت بحصة كبيرة من المشاهدين تبعث على الدهشة. وفي أغلب الأحوال حذت حذو الصحافة اليومية وقللت من تغطيتها الأخبار الأجنبية.

نتيجة ذلك، انطوى التلفزيون الأوروبي في نهاية القرن العشرين على تناقض غريب. كانت مادة التسلية المعروضة تختلف قليلًا من بلد إلى آخر: يمكن مشاهدة الأفلام المستوردة والمسلسلات الكوميدية والعروض الواقعية وعروض الألعاب والبرامج الأخرى في جميع أرجاء القارة. الفرق الوحيد في ما إذا كانت البرامج المستوردة مدبلجة (كما هي الحال في إيطاليا) أو ناطقة بلغتها الأصلية، أو مع ترجمة نصية (وهي الحال على نحو متزايد في الدول الصغيرة أو الدول المتعددة اللغات). وكان أسلوب التقديم - في نشرات الأخبار على سبيل المثال - متشابهًا إلى حد كبير إذ إنه كان يستعير في حالات كثيرة أنموذج الأخبار المحلية الأميركية [(443)].

من جهة أخرى بقي التلفزيون وسيلة إعلامية قومية بامتياز، ومحصورة الأفق. كان التلفزيون الإيطالي إيطاليًا على نحو لا لبس فيه - من برامج المنوعات القديمة الطراز على نحو غريب إلى المقابلات المتكلفة ومرورًا بالمظهر الحسن المشهور لمقدمي تلك البرامج ووصولًا إلى زوايا الكاميرا المميزة المستخدمة عند تصوير شابات يرتدين ألبسة بالكاد تستر أجسادهن. وفي النمسا المجاورة اتسمت البرامج الحوارية المحلية بالرصانة الأخلاقية والجدية، مناقضة احتكار ألمانيا شبه المطلق لبقية البرامج. وفي سويسرا (كما هي الحال في بلجيكا) لكل منطقة في البلد قنواتها التلفزيونية الخاصة، وهي تستخدم لغات مختلفة وتنقل أخبارًا عن حوادث مختلفة بأساليب متباينة إلى حد بعيد.

في سياق حملتها للتنافس مع خصومها التجاريين، تخلت هيئة البث البريطانية، وكما لاحظ منتقدوها بمرارة، عن جماليات ومُثل أيامها الأولى بصفتها حكَم الأمة الأخلاقي، ومعلمها الخير في سياق مزاحمة منافسين تجاريين. وعلى الرغم من خفض مستواها (أو ربما لهذا السبب) اتسمت بأنها بريطانية بما لا يحتمل اللبس، أكثر من أي وقت مضى. وما على من يساوره أي شك إلا أن يقارن أي تقرير أو حوار أو أداء في الـ "بي بي سي" بما يشابهه في القناة الفرنسية الثانية، أو قناة التلفزيون الفرنسي الأولى. فالتغييرات التي شهدتها

الضفتان أقل بكثير مما بقي على حاله فيهما. كانت الاهتمامات السياسية والثقافية والمواقف المتعارضة من السلطة والنفوذ مميزة ومختلفة عما كانت عليه منذ نصف قرن خلى. ففي عصر تتراجع فيه معظم النشاطات والمنظمات الجماعية، التلفزيون هو القاسم المشترك بين السكان في كل بلد. وخدم التلفزيون في تعزيز الفروق القومية على نحو فعال، وفي تعزيز مستوى عال من الجهل المتبادل.

وفي ما عدا أوقات الأزمات الرئيسة، لم تهتم القنوات التلفزيونية أظهرت بالأحداث التي شهدتها البلدان المجاورة - أو بالأحرى أظهرت اهتمامًا أقل مقارنةً بأيام التلفزيون الأولى عندما قاد الانبهار بالتقنية والفضول لمعرفة البلدان الأخرى المجاورة إلى إنتاج العديد من الأفلام الوثائقية، وإلى بث خارجي من مُدن غريبة وبث مشاهد بحرية غريبة. ولأن أوروبا أضحت حالًا ثابتة للمشاهدين - باستثناء جنوبها الشرقي المضطرب والمُفقر لم تكن غريبة بالتأكيد بالنسبة إلى معظم المشاهدين - كانت برامج الرحلات والبرامج الأخرى في التلفزيون الأوروبي قد عوْلَمَت نفسها منذ وقت طويل، متجهة إلى آفاق أبعد، بينما تركت بقية أوروبا تضمر: أرضٌ مألوفة من الناحية الافتراضية، لكنها مجهولة إلى حد بعيد من الناحية الفعلية.

بقيت العروض العامة الرئيسة، مثل مراسم الدفن العامة الشبيهة بالمراسم الإمبراطورية في فرنسا، والزيجات والوفيات الملكية في بريطانيا وبلجيكا وإسبانيا أو النرويج، ومراسم إعادة الدفن، ومراسم إحياء الذكرى والاعتذارات الرئاسية في البلدان التي كانت شيوعية بعد انهيار الشيوعية تبَث على نحو غزير، بصفتها شؤونًا محلية للغاية، مستهدفة الجمهور المحلي، لكن تُشاهدها أقليات غير تمثيلية في البلدان الأخرى [444]. لم تكن وسائل الإعلام الجماهيرية الوطنية تنقل نتائج الانتخابات إلا إذا كانت صادمة، أو إذا كان مغزاها عابر للقارة. وفي أغلب الأحوال كانت تتوفر لدى الأوروبيين فكرة محدودة للغاية عما يدور في البلدان المجاورة. لم ينبع نقص الاهتمام لديهم بالانتخابات الأوروبية من الشك والضجر الناشئ عن الأعمال المجهدة الصادرة عن بروكسل؛ بل كان نتاجًا ثانويًا طبيعيًا للعالم العقلي غير الأوروبي الذي كان يحكم معظم الأوروبيين.

ثمة استثناء كلي، هو الرياضة. تم تكريس محطة تلفزيونية فضائية "يوروسبورت" (Eurosport) لبث طيف واسع من الفاعليات الرياضية بلغات أوروبية متعددة. وكرست كل محطة تلفزيونية وطنية من إستونيا إلى البرتغال حيزًا كبيرًا من الوقت المخصص لبث المباريات الرياضية، وتنافست فرق أوروبية في العديد من تلك المباريات، وغالبًا ما كانت تتضمن الفريق المحلي أو الوطني. وزاد إقبال الناس على مشاهدة المباريات الرياضية على نحو مثير في العقود الأخيرة من القرن الماضي، على الرغم من انخفاض عدد الذين يحضرونها شخصيًا في الأغلب، وكان هناك طلب كاف في ثلاث بلدان

متوسطية لدعم ثلاث صحف معتبرة تتمتع بشعبية كبيرة مكرسة بالكامل للرياضة هي **ليكيب** (*L’equipe*) في فرنسا **وماركا** (*Marca*) في إسبانيا **وغازيتا ديلو سبورت** (*Gazetta dello Sport*) في إيطاليا.
ومع أن دولًا كثيرة لا تزال تتبجح برياضات وطنية وأحداث رياضية متميزة؛ مثل رياضة هوكي الجليد في جمهورية التشيك وكرة السلة في ليتوانيا وكرواتيا (الأمر الغريب) وسباق الدراجات المعروف باسم طواف فرنسا (Tour de France) وبطولة التنس في ويمبلدون، فقد كانت تلك أحداثًا ثانوية بالمقاييس القارية في أوروبا، على الرغم من أنها جذبت ملايين المشاهدين (كان طواف فرنسا الحدث الرياضي الوحيد الذي ازداد فيه عدد الحضور على مدى عقود). وكانت مصارعة الثيران تلقى جاذبية قليلة لدى الشبان الإسبان، مع أنها انتعشت في الستينيات بصفتها ضربًا من "صناعة التراث" في سياق السعي نحو المزيد من الدخل. وحتى الكريكيت، اللعبة الصيفية الأمثل لدى الإنكليز هبطت إلى مستوى زاوية متخصصة بمصطلحات التسلية "الإعلامية"، على الرغم من الجهود المبذولة لإضفاء المزيد من الحيوية عليها وجعلها زاخرة بالمزيد من الأحداث، ولوضع حد لكارثة المباريات المملة، مع أنها تجارية، والتي تجرى على مدى 5 أيام. إن الذي يوحد أوروبا حقًا هو كرة القدم.
لم يكن هذا صحيحًا على الدوام. كانت تجري المباريات في كل بلد أوروبي. وبقي اللاعبون في العقود الأولى بعد الحرب ملتصقين بالوطن. كان الجمهور يحضر مباريات الدوري المحلي لكرة القدم، ويعد المباريات الدولية، التي تقام بدرجة أقل في بعض الأماكن بمثابة عروض ثانية مشحونة عاطفيًا كبديل واستعادة للتاريخ العسكري. وما كان لشخص حضر مباريات في تلك السنوات بين إنكلترا وألمانيا على سبيل المثال أو بين ألمانيا وهولندا (وإلى درجة أقل بين بولندا وروسيا) أن يساوره الوهم بشأن معاهدة روما و"الاتحاد الأقرب دائمًا". ومثلت الحرب العالمية الثانية مرجعًا وثيق الصلة بالأمر على نحو واضح.
كان اللاعبون من بلدان أوروبية مختلفة في العقود الأولى التي تلت الحرب غريبين تمامًا الواحد عن الآخر، ولم يتقابلوا خارج الملعب عادة: عندما دخل لاعب خط الهجوم جون تشارلز التاريخ في عام 1957 بمغادرته ليدز يونايتد كي ينضم إلى فريق جوفنتوس أوف تورين مقابل مبلغ لم يسمع به سابقًا يقدر بـ 67 ألف جنيه إسترليني، كان مادة لعناوين الأخبار في كلا البلدين. كان أمرًا استثنائيًا إلى حد كبير للاعب في ناد أن يجد لاعبًا أجنبيًا في ناديه، باستثناء إيطاليا حيث بدأ مديرو الفرق المبدعين باصطياد اللاعبين الغرباء. تباهى فريق ريال مدريد الرائع حقًا في الخمسينيات باللاعب الهنغاري الذي لا نظير له فيرينس بوشكاش، لكن بالكاد كان بوشكاش يمثل حالة مثلى، إذ هرب كابتن الفريق الوطني الهنغاري من بودابست عقب الغزو السوفياتي وحصل على الجنسية الإسبانية. وكان عمليًا مجهولًا خارج بلده حتى ذلك التاريخ، مثله في

ذلك مثل أي لاعب كرة قدم هنغاري، إلى حد أن أحد اللاعبين الإنكليز الخصوم نقل التعليق التالي عندما كان بوشكاش يقود فريق هنغاريا إلى الملعب في ستاد ويمبلي الشهير في لندن في تشرين الثاني / نوفبر 1953: "انظروا إلى هذا الفتى الصغير السمين. سوف نقضي على هذه المجموعة". (وحدث أن فازت هنغاريا بستة أهداف مقابل ثلاثة، وكانت تلك المرة الأولى في التاريخ التي تهزم فيها بريطانيا على أرضها على الإطلاق).

بعد جيل كان لدى جوفنتوس وليدز وريال مدريد وتقريبًا لدى أي ناد من أندية كرة القدم الأوروبية الرئيسة قائمة عالمية باللاعبين المُجتذبين من بلدان عدة. وبوسع شاب موهوب من سلوفاكيا أو النرويج يظهر عرضيًا في فريقه الوطني والذي كان محتمًا عليه أن يشق سيرته بجهد في كوسيتشه (Košice) أو تروندهايم (Trondheim) أن يأمل باللعب في الاتحادات الكبيرة للكرة: ينالون فرص الظهور والخبرة وراتبًا جيدًا في فرق مثل نيوكاسل وأمستردام وبرشلونة. كان مدير فريق إنكلترا في 2005 من السويد، وكان رجل فرنسي يدير فريق أرسنال، فريق الكرة البريطاني الطليعي في بداية القرن الواحد والعشرين، كما كان فريق نادي شمال لندن والذي هو من فرق الدرجة الأولى يتألف من لاعبين من فرنسا وألمانيا والسويد والدنمارك وآيسلندا وإيرلندا وهولندا وإسبانيا وسويسرا والبرازيل وساحل العاج والولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى لاعبين عدة من إنكلترا. كرة القدم لعبة بلا حدود بالنسبة إلى اللاعبين والمديرين والمشاهدين على حد سواء. واستغلت الأندية من الطراز الأحدث كنادي مانشستر يونايتد نجاحها التنافسي في خلق "صورة" يمكن أن تُروج بنجاح متساو من لانكشسير إلى لاتفيا.

بدأت حفنة من نجوم كرة القدم الفرديين - ليسوا بالضرورة الأكثر موهبة، بل هؤلاء الذين يتفاخرون بهيئة جيدة وزوجات جميلات وحياة خاصة مفعمة بالحيوية - بأداء دور في الحياة العامة الأوروبية والصحف الشعبية التي كانت مقتصرة حتى ذلك الحين على نجمات الأفلام أو على القلة من أفراد الأسر الحاكمة. فعندما انتقل ديفيد بيكهام وهو لاعب إنكليزي ذو مواهب تقنية متواضعة - لكنه موهبة لا تضاهى في الترويج للذات - من فريق مانشستر يونايتد إلى ريال مدريد في عام 2003 تصدر عناوين الأخبار التلفزيونية في كل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي. وكان لأداء بيكهام المخجل في بطولات كرة القدم الأوروبية في البرتغال في السنة التالية أثر ضئيل في تخفيف حماسة معجبيه؛ إذ ضيع كابتن إنكلترا ضربتي جزاء، الأمر الذي عجل في خروج بلده المبكر والمشين من البطولة. ويتمثل الأمر الذي يوضح واقع الحال أكثر في عدم تأثير خروج فريق إنكلترا المبكر من المنافسة في جمهور تلفزيون المملكة المتحدة في ما يخص المباريات المتبقية لبلدان صغيرة (البرتغال وهولندا واليونان وجمهورية التشيك) والتي لم يكن للجمهور البريطاني صلة بها. وعلى الرغم من الحماسة المتزايدة للمباريات الدولية، والألوان الطائرة

والأسود المنفعلة وغناء الأناشيد التنافسي والهوس الشائع بمشاهدة المباراة - أي مباراة - تفوق في الأهمية معظم ولاءات المحازبين [(445)]، جذب نقل الـ "بي بي سي" للمباريات في البرتغال في ذلك الصيف 25 مليون مشاهد في المملكة المتحدة وحدها وهذه ذروة في جذب المشاهدين. وسجل موقع Euro.com الرسمي على الشبكة الخاصة بالبطولة 40 مليون زيارة، ونصف مليار مشاهدة للصفحة على مدى المباريات.

تكيفت كرة القدم بشكل جيد مع شعبيتها حديثة المولد. فهي تسلية مساواتية على نحو لا لبس فيه. وهي لا تحتاج إلى أي معدات عدا كرة من نوع ما، فكرة كرة القدم يمكن أن يلعبها أي شخص وفي أي مكان - بخلاف التنس أو السباحة أو ألعاب القوى التي تتطلب مستوى محددًا من الدخل أو نوعًا من التسهيلات غير المتوفرة في كثير من البلدان الأوروبية. لم يكن ثمة مزية في أن تكون طويلًا أو ضخم الجثة على نحو غير عادي - بل على العكس تمامًا - واللعبة ليست خطرة. وبصفتها وظيفة، كانت ممارسة كرة القدم لوقت طويل بديلًا منخفض الأجر لأولاد الطبقة العاملة في المدن الصناعية. وأضحت ممرًا إلى المراكز العليا في الضواحي المزدهرة وأشياء أخرى.

علاوة على ذلك كان اللاعبون الفرديون بالضرورة جزءًا من فريقهم، بصرف النظر عن مواهبهم وشعبيتهم. لا يمكن تحويلهم إلى رموز لها قيمة وطنية لا تقدر بثمن، مثل بطل سباق الدراجات الفرنسي ريمون بوليدور. ولعبة كرة القدم مباشرة وبسيطة إلى درجة يصعب معها تحويلها إلى استخدامات مجازية وشبه ميتافيزيقية سبق أن تعرضت لها لعبة البيسبول أحيانًا. كرة القدم متاحة لكل شخص (وعلى نحو متزايد لأي امرأة) على نحو ما عاد متحققًا في رياضات الفرق المحترفة في شمال أميركا على سبيل المثال. باختصار، كرة القدم لعبة أوروبية إلى حد بعيد.

ولأن كرة القدم محل اهتمام أوروبي أوحت اللعبة أحيانًا أنها لا تحل محل الحرب فحسب، بل ومحل السياسة أيضًا. وشغلت كرة القدم بلا شك حيزًا كبيرًا في الصحف، وحرص السياسيون في كل مكان على تقديم آيات الاحترام للأبطال الرياضيين وإظهار معرفة كافية بإنجازاتهم. لكن السياسة في أوروبا فقدت حينذاك حدتها التنافسية. فغياب السياق التقليدي للمواضيع الأساسية (الاشتراكية مقابل الرأسمالية وأفراد الطبقة العاملة مقابل المالكين، والإمبراليون مقابل الثوار) لم يعن أن تلك القضايا المحددة في السياسة العامة لم تعد تحرك الرأي العام أو تقسمه، لكنه جعل وصف الخيارات السياسية والولاء بالمصطلحات الحزبية التقليدية صعبًا للغاية.

صار الطرفان الحديان السياسيان القديمان - أقصى اليمين وأقصى اليسار - متحدين على نحو متكرر: نمطيًا في معارضتهما للأجانب وفي خوفهما المشترك من التكامل الأوروبي. فمناهضة الرأسمالية - التي أعيد تقديمها بشكل غير مقنع كمناهِضة للعولمة، كما لو أن الرأسمالية المحلية كانت سلالة

مختلفة إلى حد كبير وأقل عدوانية إلى حد ما - كانت جذابة للرجعيين الوطنيين والراديكاليين الأمميين على حد سواء. وفي ما يتعلق بالاتجاه السياسي السائد، تلاشت الاختلافات القديمة بين أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال ربما يجمع الاشتراكيين الديمقراطيين السويديين والديغوليين الجدد في فرنسا ما يجمعهم أكثر مما كان يجمع أسلافهم الأيديولوجيين. تغيرت طوبوغرافيا أوروبا السياسية على مدى العقدين الماضيين على نحو مثير. ومع أن التفكير بمصطلحَي "اليمين" و"اليسار" تقليديًا لم يلغ، لكن دلالتهما ليست واضحة.

كان الحزب السياسي القديم الطراز أحد ضحايا هذه التغيرات، بتناقص أعضائه وانخفاض عدد المصوتين في صناديق الاقتراع كما لاحظنا سابقًا. كان الضحية الأخرى تقليد أوروبي متساو في الهيبة: المثقف العام. شهدت نهاية القرن الماضي (التاسع عشر) أول ازدهار لدور المثقفين المنخرطين في السياسة في فيينا وبرلين وبودابست، وفي باريس في المقام الأول: رجال كتيودور هرتزل وكارل كراوس وليون بلوم. وبعد قرن من الزمن ترتب على من خلفهم في المشهد الأوروبي أن يكونوا هامشيين بشكل متزايد إن لم نقل غائبين تمامًا.

ثمة أسباب عدة لزوال ظاهرة المثقف الأوروبي (كان هذا النوع نادرًا على الدوام في بريطانيا، وكان ظهوره المنعزل عادة نتاجًا ثانويًا للمنفى كما في حالة آرثر كوسلر أو إزايا برلين. والقضايا التي كانت تحرك ذات حين الإنتلجنسيا السياسية في أوروبا الوسطى - الماركسية أو الشمولية أو حقوق الإنسان أو علم الاقتصاد الانتقالي - باتت تلقى استجابة فاترة ولا مبالية لدى الأجيال الأصغر سنًا. ارتبطت أسماء المعلمين الأخلاقيين مثل هافل - أو الأبطال السياسيين، ذات يوم، مثل ميتشينك بماض لا تهم العودة إليه إلا القليل من الناس. وكان الشيء الذي وصفه ذات مرة تشيسلاف ميلوزيتش "انزعاج مثقفي أوروبا الشرقية" من الهوس الأميركي بالمنتوجات المادية موجهًا الآن وبشكل متزايد إلى مواطنيهم.

لم تختف الوظيفة التوجيهية للمثقف بشكل تام في أوروبا الغربية، حيث خضع قراء الصحف الألمانية أو الفرنسية ذات المكانة الرفيعة، بشكل دوري، للعظات السياسية البراقة من غونتر غراس أو ريجيس دوبريه، لكن تلك الوظيفة فقدت موضوعها. كان ثمة العديد من الآثام المحددة التي يمكن لدعاة الأخلاق العامة أن يشجبوها بألفاظ جارحة، لكن لم يكن ثمة هدف عام أو مثل أعلى يحركون أتباعهم باسمه. فالفاشية والشيوعية والحرب كانت قد ألغيت في القارة، مثلها في ذلك مثل الرقابة وعقوبة الإعدام. وأضحى الإجهاض متاحًا وحبوب منع الحمل متوفرة على النطاق العالمي تقريبًا، وأتيح للمثلية الجنسية أن تتحقق بحرية وأضحت تمارس علانية. وظلت عمليات نهب السوق الرأسمالية التي لا ضابط لها على النطاقين العالمي والمحلي تحت

مرمى النيران الفكرية في كل مكان، لكن في ظل غياب مشروع مضاد مناهض للرأسمالية يتمتع بالثقة بالنفس. كان هذا نقاش يلائم مراكز البحوث أكثر مما يلائم الفلاسفة.

بقيت الشؤون الخارجية الحلبة الوحيدة التي أتاحت للمثقفين الأوروبيين الجمع بين الجدية الأخلاقية ووصفات السياسة العالمية، بعيدًا عن الحلول الوسط المتسمة بفوضى صناعة السياسة الداخلية حيث كانت قضايا الصواب والخطأ والحياة والموت متداولة جدًا. وفي أثناء الحروب اليوغسلافية تبنى المثقفون من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية موقفًا قويًا. ووصل الأمر بالبعض مثل آلان فينكلكروت إلى حد التماهي جسدًا وروحًا مع القضية الكرواتية. كما أدان قليل منهم، بالأخص في فرنسا والنمسا، التدخل الغربي على أنه تحد بقيادة أميركية للاستقلال الصربي، والذي ارتكز (بحسب ادعائهم) على تقارير مبالغ بها، وحتى مزيفة عن جرائم لا وجود لها. وألح معظمهم على التدخل في البوسنة أو كوسوفو بناءً على مبادئ عامة، مقدمين المزيد من الحجج التي ترتكز على الحقوق، والتي تم تبنيها قبل 20 سنة، ومشددين على ممارسات القوات الصربية التطهير العرقي.

لكن يوغسلافيا لم تتمكن، بكل ملحاحيتها، أن تعيد المثقفين إلى قلب الحياة العامة. ربما يُدعى برنار هنري ليفي إلى قصر الإليزيه للتشاور مع الرئيس، مثلما يستضيف توني بلير، في بعض الخلوات من حين إلى آخر، الصحافيين البريطانيين المفضلين ورجال الأدب الآخرين. لكن لم يكن لتلك الممارسات المنظمة بدقة لتعزيز الصورة السياسية أي أثر في السياسة: إذ لم يفلح ضغط المثقفين في حمل فرنسا أو بريطانيا على تغيير حساباتها بأي شكل من الأشكال. ولم يكن في مقدور المثقفين المهتمين بالشأن العام أن يؤدوا دورهم الذي كان حاسمًا في وقت من الأوقات في تحريك الرأي العام بصورة عامة، كما ظهر جليًا في سياق الصدع الأطلسي في عام 2003.

عارض أغلب الأوروبيين (بشكل متميز من بعض المسؤولين السياسيين الأوروبيين) كلًا من الغزو الأميركي للعراق في تلك السنة والخطوط الأعرض لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في ظل حكم الرئيس جورج بوش الابن. لكن فورة القلق والغضب التي ولدتها تلك المعارضة، وعلى الرغم من تعبير كثير من المثقفين الأوروبيين عنها وتقاسمها، لم تعتمد على هؤلاء المثقفين في الإفصاح عنها وتنظيمها. رفض بعض المؤلفين الفرنسيين - ليفي مرة أخرى أو باسكال بروكنر - إدانة واشنطن جزئيًا بسبب الخوف من الظهور بمظهر المعارض للأميركيين على نحو طائش، وجزئيًا بسبب تعاطفهم مع موقف أميركا المناهض لـ "الإسلام المتطرف". مر هؤلاء المؤلفون من دون أن يسمع بهم أحد.

كما نصحت شخصيات كانت تتمتع بتأثير في وقت من الأوقات من أمثال ميتشينك وغلوكسمان قراءِها بدعم سياسة الولايات المتحدة في العراق،

مقدمين حججًا تعد استكمالًا لكتاباتهم السابقة عن الشيوعية، والتي تفيد بأن سياسة "التدخل الليبرالية" دفاعًا عن حقوق الإنسان مبررة في كل مكان، انطلاقًا من المبادئ العامة، وأن أميركا الآن، وكما كانت سابقًا، تقف في طليعة مكافحة الشر السياسي والنسبية الأخلاقية. وأقنعوا أنفسهم بأن الرئيس الأميركي كان يسير سياسته الخارجية من أجل مبرراتهم، وفوجئوا بصدق عندما وجدوا أن جمهورهم التقليدي تجاهلهم وعزلهم.

لكن لم يكن لبعد ميتشينك أو غلوكسمان عن الواقع علاقة بآرائهما؛ إذ أن نفس المصير كان ينتظر أولئك المثقفين الذين اتخذوا سبيلًا معاكسًا. ففي 31 أيار / مايو 2003 نشر كل من يورغن هبرماس وجاك دريدا - وهما اثنان من أشهر كتاب وفلاسفة ومثقفي أوروبا - مقالة في **صحيفة فرانكفورت العامة** الألمانية بعنوان "تجديدنا بعد الحرب: نهضة أوروبا"، جادلا فيها بأن طريق أميركا الجديد والخطر هو جرس تنبيه لأوروبا: مناسبة للأوروبيين لإعادة التفكير بهويتهم المشتركة، ولاعتماد على قيمهم التنويرية المشتركة واتخاذ موقف أوروبي متميز في الشؤون الدولية.

جرى توقيت المقالة ليتصادف مع مقالات مشابهة كتبتها شخصيات عامة شهيرة: مقالة لأمبرتو إيكو في صحيفة **لاريبوبليكا** وأخرى لزميله الإيطالي الفيلسوف جياني فاتيمو في صحيفة **لاستامبا** (*La Stampa*) ومقالة لرئيس الأكاديمية الألمانية للفنون السويسري الأصل أدولف موشغ في صحيفة **نوي زوريخر** (*Neue Zürcher*) ومقالة للفيلسوف الإسباني فيرناندو سافاتير في صحيفة **إلبايس** (*El Pais*) ومقالة لأميركي وحيد وهو الفيلسوف ريتشارد رورتي في صحيفة **زيدوتيشي تسايتونغ** (*Süddeutsche Zeitung*). كانت مبادرة أي مثقف من المثقفين على هذا المستوى في أي مرحلة في القرن السابق وفي صحف شهيرة كتلك التي كتبت فيها شخصيات بارزة لها مكانة موازية ستعد حدثًا عامًا رئيسًا: كانت ستعد بيانًا ودعوة للتعبئة، وكانت ستلقى صدًى لدى الفئة السياسية والمثقفة.

لكن على الرغم من أن مبادرة دريدا - هبرماس (Derrida - Habermas) أفصحت عن الميول التي كان الأوروبيون يتشاطرونها فإنها مرت من دون أن يلاحظها أحد من الناحية الفعلية. لم تتداولها الأخبار ولم يستشهد بها متعاطفون. ولم يتوسل أحد إلى من صاغ المبادرة أن يمتشق القلم ويمهد الطريق إلى الأمام. فحكومات عدد لا يستهان به من الدول الأوروبية ومن ضمنها فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولاحقًا إسبانيا تعاطفت مع وجهات النظر التي تم التعبير عنها في تلك المقالات، لكن لم يخطر في بال أي من تلك الحكومات أن تدعو أيًا من البروفيسور دريدا أو إيكو لإجراء مشاورات. فالمشروع بأكمله تبدد. فبعد مئة سنة من قضية دريفوس، وبعد 50 سنة من تأليه جان بول سارتر، أطلق مثقفو أوروبا نداء، لكن ما من مجيب!

بعد ستة عقود من الحرب العالمية الثانية، كانت الفوضى تكتنف التحالف الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة. تلك نتيجة متوقعة لنهاية الحرب الباردة - ففي حين تمنى القلائل رؤية ذلك التحالف مفككًا أو مهجورًا، فإنه كان يحمل القليل من المغزى في صيغته القائمة وكانت أهدافه المستقبلية غامضة. وعانى التحالف المزيد في سياق الحروب اليوغسلافية، عندما استاء الجنرالات الأميركيون من تقاسم اتخاذ القرارات مع شركائهم الأوروبيين المُحجمين عن المبادرة وكان لديهم القليل من الدعم العملي ليقدموه في الميدان.

قبل كل شيء وضع ردة فعل واشنطن على هجمات 11 أيلول / سبتمبر 2001 حلفَ الناتو تحت ضغط غير معهود. فأحادية بوش المتصلبة والتي تعوزها اللباقة (معنا أو ضدنا) ونهره لحلفائه في الناتو كي يقدموا المساعدة، وسير الولايات المتحدة إلى الحرب في العراق على الرغم من المعارضة الدولية الشديدة، وفي ظل غياب تفويض من الأمم المتحدة أكد أن أميركا ستعد الآن كخطر رئيس على أمن العالم وسلمه، وهي بذلك لا تقل خطرًا عن الإرهاب الذي أعلنت عليه حربًا لا نهائية.

إن التمييز الذي أعلن وزير دفاع الولايات المتحدة دونالد رامسفيلد عن رسمه في ربيع 2003، بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة، كي يزرع أسفينًا بين حلفاء واشنطن الأوروبيين، قدم القليل لتفسير الانقسامات الأوروبية الداخلية وأساء قراءة هدفها. كان بمقدور أميركا أن تعتمد على احترام شعبي قوي ودعم في بولندا فحسب. بينما كانت السياسة الأميركية المتعلقة بالعراق وسواها مكروهة بعمق، في أي مكان آخر في أوروبا، القديم منها والجديد [(446)] على السواء. لكن حقيقة أن مسؤولًا أميركيا كبيرًا سعى لزرع بذور التفرقة بين الأوروبيين بهذه الطريقة، بعد سنوات قليلة من شروعهم بتوحيد أنفسهم بشق الأنفس، أدى بالكثيرين إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة نفسها أكبر مشكلة جدية تواجه أوروبا.

ظهر الناتو إلى حيز الوجود ليعوض عن عدم قدرة أوروبا الغربية عن الدفاع عن نفسها من دون المساعدة الأميركية. وأبقى فشل الحكومات الأوروبية المستمر في تشكيل قوة عسكرية فعالة تخصها على عمل الناتو. أقر الاتحاد الأوروبي منذ بداية تكوينه في اتفاقية ماستريخت في 1993 على الأقل بالحاجة إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة على الرغم من أن ماهيتها وكيفية تقريرها وتنفيذها بقيت غامضة. لكن بعد 10 سنوات كان الاتحاد الأوروبي على وشك تأسيس قوة تدخل سريعة قوية قوامها 60 ألف شخص لمهام التدخل السريع وحفظ السلام. وكانت الحكومات الأوروبية تقترب أيضًا من تشكيل مؤسسة دفاعية مستقلة ذاتيًا قادرة على التصرف انطلاقًا من المنطقة ومستقلة عن الناتو بناءً على الإلحاح الفرنسي، الأمر الذي ضايق واشنطن على نحو واضح.

لكن فجوة الأطلسي لم تكن خلافًا على الجيوش فحسب، بل لم تكن بشأن نزاع اقتصادي. ومع أن الاتحاد الأوروبي صار كبيرًا بما فيه الكفاية كي يمارس ضغطًا على الكونغرس وعلى الصناعيين الأميركيين الفرديين كي يلتزموا معاييره وقوانينه، وألا يعرضوا أنفسهم لخطر طردهم من سوقه: هذا تطور فاجأ الكثير من رجال الكونغرس والشركات. فأوروبا لم تعد ظلًا لأميركا، بل بدت العلاقة كما لو أن كل شيء انقلب. في عام 2000، بلغت الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الولايات المتحدة 900 مليار دولار (مقابل ما يقل عن 650 مليار دولار من الاستثمارات الأميركية المباشرة في أوروبا): جاءت نسبة 70 في المئة من الاستثمارات في الولايات المتحدة من أوروبا، وصارت الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات تملك الآن عددًا كبيرًا من أهم أيقونات المنتوجات الأميركية، ومن ضمنها بروكس براذرز (Brooks Brothers) وراندوم هاوس (Random House) وسجائر كنت (Kent) وبنزأويل (Pennzoil) وبيردس آي (Bird's Eye) وفريق لوس أنجلوس دودجرز (Los Angeles Dodgers) للبيسبول.

مع أن التنافس الاقتصادي كان شديدًا فقد مثل، مع ذلك، نوعًا محددًا للتقارب، فالذي كان يباعد بين القارتين هو الخلاف المتنامي بشأن القيم، أو على حد تعبير جريدة **لوموند** حقيقة "أن مجموعة القيم على ضفتي الأطلسي كانت تتداعى". فأميركا - التي أصبحت معروفة ظاهريًا في سياق الحرب الباردة - بدأت تبدو غريبة جدًا من وجهة نظر أوروبا. بدا التدين الجدي لأعداد متزايدة من الأميركيين - الذي انعكس في آخر رئيس لهم "متجدد الإيمان" - كان أمرًا غير مفهوم بالنسبة إلى معظم مسيحيي أوروبا (وذلك حال جيرانهم المسلمين الأكثر تقى). كما أن شغف الأميركيين بالمسدسات من دون أن نغفل البنادق نصف الآلية المجهزة تجهيزًا كاملًا جعل الحياة في الولايات المتحدة تبدو خطرة وفوضوية، في وقت رأت فيه أغلبية الأوروبيين أن لجوء أميركا المتكرر وغير المبرر لعقوبة الإعدام يضعها خارج نطاق الحضارة الحديثة [(447)].

يُضاف إلى ذلك ازدراء واشنطن المتنامي بالمعاهدات الدولية ومنظورها الخاص الذي تتعامل وفقًا له، مع كل شيء من الاحتباس الحراري إلى القانون الدولي، وفي مقدمة تلك الأشياء موقفها المنحاز في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لم تنقلب السياسة الأميركية في أي من هذه الأمور بسبب انتخاب جورج بوش الابن رئيسًا في عام 2000 لم تغير السياسة الأميركية الخارجية موقفها في أي من تلك الأمثلة على نحو تام. فقبل ذلك بدأت فجوة الأطلسي بالتوسع، لكن النبرة الأشد قسوة للإدارة الأميركية الجديدة أكدت للكثير من المعلقين الأوروبيين ما اشتبهوا به أصلًا: أكدت أن تلك لم تكن مجرد قضايا سياسية منفصلة، بل كانت دليلًا متزايدًا على عداوة ثقافية متأصلة.

بالكاد كان القول بأن أميركا مختلفة ثقافيًا - أو في مرتبة أدنى، أو مهددة - فكرة جديدة؛ إذ حذر وزير الثقافة الفرنسي جاك لانغ في عام 1983 من المِسلسل الأميركي "دالاس" الذي كان يحظى بإقبال كبير من المشاهدين،

قائلًا إن ذاك المسلسل تهديد للهوية الفرنسية والأوروبية. وبعد تسع سنوات ردد صدى كلماته حرفيًا خلفٌ له من المحافظين عندما عرض فيلم "جوراسك بارك" (*Jurassic Park*) في دور السينما الفرنسية. وخطا مدير المتحف الباريسي المتطرف آريان منوتشكين عندما دُشنت يورو ديزني في ربيع 1992 خطوة أبعد، إذ حذر من أن حديقة الملاهي ستثبت أنها "تشيرنوبل ثقافية". كان هذا نثريات طفيفة معتادة للعجرفة الفكرية والقلق الثقافي، الممزوجين في فرنسا - كما في أي مكان آخر - بقليل من الحنين إلى الماضي الذي يتسم بالشوفينية. أخبر جيان فرانكو فيني، زعيم حزب التحالف الوطني الفاشي سابقًا في إيطاليا الصحيفة اليومية **لاستامبا** في الذكرى السنوية 50 لعملية "دي داي" (D - Day) "آمل أن لا أُفهم على أني أبرر الفاشية إن تساءلت عما إذا كانت أوروبا لم تفقد جزءًا من هويتها الثقافية بنزول القوات الأميركية على أراضيها".

ما كان جديدًا بشأن الوضع في بداية القرن الواحد والعشرين أن مثل تلك المواقف صارت مألوفة، وأنها انتقلت من الأطراف الثقافية أو السياسية لتستقر عميقًا في قلب الحياة الأوروبية. تجاوز عمق واتساع المشاعر المعادية للأميركيين في أوروبا المعاصرة بكثير كل ما تمت رؤيته في أثناء حرب فيتنام أو حتى في أوج الحركات السلمية في أوائل الثمانينيات. وعلى الرغم من أن الأغلبية في معظم البلدان لا تزال تعتقد أنه يمكن الحفاظ على العلاقة الأطلسية، فإن ثلاثة من كل خمسة أوروبيين تم استطلاع رأوا أن قيادة أميركية قوية في العالم أمر "غير مرغوب فيه" فيه (وتزداد النسبة في بعض البلدان، وعلى وجه التحديد في إسبانيا وسلوفاكيا والأمر المثير للدهشة ارتفاع النسبة في تركيا).

يمكن عزو ذلك إلى الكره الواسع النطاق لسياسات وشخص الرئيس جورج بوش الابن، على النقيض من الود الذي يحظي به سلفه بيل كلينتون. ومع أن كثيرًا من الأوروبيين غضبوا على ليندون جونسون في أواخر الستينيات، فإن مشاعرهم تجاه الحرب في جنوب شرق آسيا لم تتحول عادة إلى كره لأميركا أو الأميركيين بشكل عام. وبعد 40 سنة كان ثمة شعور واسع، ساد جميع أرجاء القارة (ومن ضمنها بريطانيا، حيث عارض البريطانيون إلى حد بعيد، على نحو غاضب، التماهي الحماسي لرئيس الوزراء مع حلفائه الأميركيين) ثمة أمر خاطئ في المكان الذي تضع أميركا نفسها فيه - أو كما كان يصر الكثيرون - المكان الذي كانت فيه على الدوام.

في الحقيقة أصبحت خصائص أوروبا المفترضة "غير الأميركية" على نحو سريع القاسم المشترك الأكبر في تحديد الهوية الأوروبية الذاتية. قورنت القيم الأوروبية بالقيم الأميركية. تمثل أوروبا - أو ينبغي أن تسعى كي تمثل - كل شيء لا تمثله أميركا. في تشرين الثاني / نوفمبر 1998 نبه جيروم كليمنت رئيس محطة "Arte"، وهي محطة تلفزيونية فرنسية ألمانية مكرسة للثقافة

والفنون، إلى أن "الإبداع الأوروبي" الحصن الوحيد في وجه غواية المادية الأميركية، وأشار إلى براغ في حقبة ما بعد الشيوعية كحالة تثبت فكرته بأنها مدينة مهددة بخطر "يوتوبيا ليبرالية مميتة" (une utopie libérale mortelle): في حالة العبودية للأسواق المنفلتة من عقالها لدى استجابتها لإغراء الربح.

في السنوات التي تلت مباشرة سقوط الشيوعية كانت براغ تُتهم، مثلها في ذلك مثل بقية أوروبا الشرقية بالتوق إلى كل ما هو أميركي، من الحرية الفردية إلى الوفرة المادية. وكان بمقدور أي زائر لعواصم أوروبا الشرقية من تالين إلى ليوبليانا أن يلاحظ النخبة الجديدة العدوانية من الشبان والشابات المتأنقين في ملبسهم والمندفعين إلى المواعيد وحملات التسوق بسياراتهم الجديدة غالية الثمن، مستمتعين بيوتوبيا كوابيس كليمنت الليبرالية المميتة.

لكن حتى الأوروبيين الشرقيين نأوا بأنفسهم عن الأنموذج الأميركي: كانوا يفعلون ذلك مراعاة لرابطتهم الجديدة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وبسبب الكره المتزايد لجوانب من السياسة الخارجية الأميركية من جهة أخرى، لكن ذلك كان عائدًا وعلى نحو متزايد لحقيقة أن الولايات المتحدة كنظام اقتصادي وكنمط مجتمعي لم تعد تبدو طريق المستقبل على نحو بدهي [(448)].

بقيت الحركة المتطرفة المعادية للأميركيين تروق لأقلية فحسب. وأضحت في بلدان كبلغاريا أو هنغاريا طريقة مقبولة سياسيًا للتعبير عن الحنين إلى الشيوعية الوطنية، وبديلًا مفيدًا لمعاداة السامية، كما كانت غالبًا في الماضي.

لكن عرض المؤسسات أو الممارسات الأميركية بصفتها مصدرًا للإلهام أو هدفًا للمحاكاة لم يكن عاديًا، حتى ضمن الاتجاه السائد من المعلقين والسياسيين. ومرة أخرى، كان ينظر إلى أميركا لوقت طويل بصفتها مستقبل أوروبا، لكنها أضحت مجرد مكان آخر. فالكثير من الشباب كانوا يحلمون بالذهاب إلى أميركا. لكن كما شرح هنغاريٌّ عمل بضع سنوات في كاليفورنيا لشخص كان يجري مقابلة معه: "أميركا هي المكان الذي تأتي إليه عندما تكون شابًا وعازبًا. لكن إذا حان وقت النضج، عليك العودة إلى أوروبا".

كانت صورة أميركا كأرض دائمة للشباب والمغامرة تلقى رواجًا كبيرًا، خصوصًا في أميركا ذاتها، مترافقة مع صورة أوروبا في القرن الواحد والعشرين كجنة متسامحة مع الطبقة الوسطى وتكره المغامرة. وفي الحقيقة كانت أوروبا تشيخ. ضمت أوروبا 19 بلدًا من بين 20 بلدًا في العالم الأعلى من حيث نسبة السكان الذين هم فوق الستين سنة من العمر (اليابان هي الاستثناء). كما أن معدل الولادات في الدول الأوروبية أقل من بكثير من معدل الإحلال. ففي إسبانيا، اليونان، بولندا، ألمانيا والسويد تتدنى نسبة الخصوبة عن 1.4 طفل لكل امرأة، وفي أجزاء من أوروبا الشرقية (بلغاريا، لاتفيا، مثلًا أو سلوفينيا) كانت النسبة قريبة من 1.1 وهي الأدنى في العالم. وتشير التوقعات المسقبلية إلى أنه بحلول عام 2040 سينخفض عدد سكان العديد من الدول الأوروبية بمعدل الخُمس أو أكثر.

لا يبدو أن أيًا من التعليلات التقليدية لانخفاض الخصوبة يفسر أزمة أوروبا السكانية المتصاعدة. تواجه البلدان الفقيرة كمولدافيا والبلدان الغنية كالدنمارك التحدي نفسه. في البلدان الكاثوليكية كإيطاليا وإسبانيا، كان الشباب (متزوجين وعازبين على قدم المساواة) يعيشون في بيوت والديهم حتى يبلغوا 30 من العمر، بينما كان الشباب في السويد اللوثرية يملكون منازل خاصة بهم، وأتيحت لهم مستويات سخية لدعم المواليد، الذي تقدمه الدولة، إضافةً إلى إجازة الأمومة. لكن في حين أن الاسكندينافيين كانوا يرزقون عدد أطفال أعلى بقليل من المتوسطيين، فإن الفروقات في معدلات الخصوبة كانت أقل جذبًا للنظر من أوجه التشابه. وكانت الأرقام في كل مكان ستبدو أقل لولا المهاجرين من خارج أوروبا، الذين زادوا من العدد الإجمالي للسكان، والذين يتمتعون بميل أقوى إلى الإنجاب. مثل عدد الأطفال المولودين لأب أجنبي 1.3 في المئة فحسب من الإجمالي عام 1960 في ألمانيا. وبعد 40 سنة، ارتفع ذلك الرقم إلى طفل بين كل خمسة أطفال.

لم يكن المشهد الديموغرافي في أوروبا في الواقع مختلفًا كثيرًا عن المشهد عبر المحيط الأطلسي، انخفض أيضًا معدل المواليد لدى الأميركيين الأصليين دون مستويات التعويض عن الوفيات مع بداية الألفية الجديدة. وكان الفرق أن عدد المهاجرين الذين يدخلون الولايات المتحدة أكبر بكثير - ومن الشباب البالغين على نحو غير متناسب - إلى حد أن معدلات الخصوبة الكلية في الولايات المتحدة بدت أكبر من نظيراتها في أوروبا في المستقبل المنظور. وعلى الرغم من أن الانخفاض الديموغرافي يدل على أن أميركا وأوروبا قد تعانيان مشكلة في تلبية متطلبات التقاعد العام وغيرها من الالتزامات في العقود المقبلة، فإن أنظمة الرفاه في أوروبا أكثر سخاء إلى حد بعيد ومن ثم تواجه تهديدًا أكبر.

واجهت الأوروبيون معضلةٌ مباشرة وواضحة: ما الذي سيحدث إذا (ومتى؟) ما عاد متوفرًا العدد الكافي من صغار السن الذين يعملون لتغطية التكاليف المترتبة على العدد المتزايد من المواطنين المتقاعدين الذين يعيشون الآن لزمن أطول بكثير مما كانوا يعيشون في الماضي، ولا يدفعون أي ضرائب ويشكلون أيضًا ضغطًا متزايدًا على الخدمات الطبية [(449)]؟ عُد الحد من استحقاقات التقاعد أحد الحلول لتلك المعضلة. وتمثل الحل الثاني في رفع العتبة التي تُدفع فيها تلك الاستحقاقات، أي جعل الناس يعملون مدة أطول قبل التقاعد. وكان البديل الثالث فرض مزيد من الضرائب على حزم أجور الذين ما زالوا في سوق العمل. والخيار الرابع، والذي تم التفكير فيه حقًا في بريطانيا (ومن ثم لاقى فتورًا)، كان تقليد الولايات المتحدة وتشجيع أو حتى إجبار الناس على التحول إلى القطاع الخاص للتأمين الاجتماعي. وفي ثنايا كل هذه الخيارات احتمال انفجار سياسي.

بالنسبة إلى العديد من منتقدي دول الرفاه في أوروبا من أنصار السوق الحرة، تمثلت المشكلة الأساسية، التي تواجه أوروبا، في عدم المرونة الاقتصادية وليس في النقص الديموغرافي. لم تكن المشكلة تكمن في أنه لم يتوفر، أو لن يتوفر، عدد كاف من العمال، بل في وجود عدد كبير للغاية من القوانين التي تحمي رواتبهم ووظائفهم، أو تضمن تعويضات البطالة المرتفعة ومدفوعات المعاشات التقاعدية لدرجة أنهم افتقروا، في المقام الأول، إلى أي حافز للعمل. معالجة "التصلب في سوق العمل" وتخفيف حدة القوانين الاجتماعية المكلفة، أو خصْخصتها، سيمكن المزيد من الناس من دخول سوق العمل، ومن شأن ذلك أن يخفف العبء على أصحاب العمل ودافعي الضرائب، ويمكن من التغلب على "التيبس الأوروبي".
من حيث التشخيص، كان هذا صوابًا وخطأً في آن. لا شك في أن بعض مكافآت دولة الرفاه، التي تم التفاوض بشأنها وثُبتت في ذروة الازدهار بعد الحرب، أصبحت الآن عبئًا ثقيلًا. فأي عامل ألماني فقد وظيفته مخول بالحصول على 60 في المئة من آخر حزمة أجور كان يتلقاها لمدة 32 شهرًا مقبلًا، (67 في المئة إذا كان لديه طفل واحد). وبعد ذلك تنخفض المدفوعات الشهرية إلى 53 في المئة (أو إلى 57 في المئة) من آخر حزمة أجور ولأجل غير مسمى. لم يتضح إن كانت شبكة الأمان هذه تشجع الناس على عدم البحث عن عمل مأجور، لكن كان لها ثمنها المكلف. جعل عدم وضوح القوانين، التي وضعت لحماية مصالح العمال المستخدمين، من الصعب على أرباب العمل في معظم دول الاتحاد الأوروبي (وعلى نحو سيئ السمعة في فرنسا) إقالة العاملين بدوام كامل: كما أن إحجامهم عن التوظيف ساهم بعناد في ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب.
من جهة أخرى، لا تعني حقيقة أن اقتصادات أوروبا شديدة التنظيم وغير المرنة وفقًا للمعايير الأميركية أنها غير فعالة أو غير منتجة بالضرورة. ففي عام 2003، كانت اقتصادات سويسرا والدنمارك والنمسا وإيطاليا قابلة للمقارنة باقتصاد الولايات المتحدة من ناحية الإنتاجية لكل ساعة. وبالمعيار نفسه، فاقت إيرلندا، وبلجيكا، والنرويج، وهولندا وفرنسا (كذا) في إنتاجها الولايات المتحدة. وإذا كانت أميركا مع ذلك أكثر إنتاجية إجمالًا وإذا كان الأميركيون يصنعون المزيد من السلع والخدمات والأموال، فسبب ذلك أن نسبة أكبر منهم كانوا يعملون في وظائف مأجورة، ولساعات أطول مقارنة بالأوروبيين (كانوا يعملون في المتوسط بزيادة مقدارها 300 ساعة في السنة في عام 2000)؛ وكان لديهم أيام عطل أقصر وأقل بكثير.
وفي حين كان يحق للبريطانيين وفقًا للقانون 23 يومًا إجازة مدفوعة الأجر سنويًا، وللفرنسيين 25 والسويديين 30 أو أكثر، وجب على العديد من الأميركيين القبول بأقل من نصف ذلك كعطلة مدفوعة الأجر، تبعًا للمكان الذي يعيشون فيه. اختار الأوروبيون عمدًا العمل لوقت أقل والعيش حياة

أفضل. ففي مقابل تحملهم ضرائب مرتفعة فريدة (الأمر الذي يمثل عقبة أخرى أمام النمو والابتكار، بنظر النقاد الأنكلو - أميركيين) تنعم الأوروبيون بخدمات طبية مجانية أو شبه مجانية، وبتقاعد مبكر ومجموعة هائلة من الخدمات الاجتماعية والعامة. وكانوا يتلقون تعليمًا أفضل من الأميركيين في خلال المرحلة الثانوية، ويعيشون وهم أكثر أمانًا، لهذا السبب من بعض الوجوه، يعيشون حياة أطول، ويتمتعون بصحة أفضل (على الرغم من أنهم يصرفون مالًا أقل) [(450)] وكان عدد الذين يكابدون الفقر بينهم أقل.

إذًا هذا ما كان عليه "الأنموذج الاجتماعي الأوروبي". وهو مكلف للغاية بلا شك. لكن وعده بالأمن الوظيفي بالنسبة إلى معظم الأوروبيين، ومعدلات الضريبة التصاعدية ومدفوعات التحويلات الاجتماعية الكبيرة مثل عقدًا ضمنيًا بين الحكومة والمواطنين، وكذلك بين مواطن وآخر. فوفقًا لاستطلاعات الرأي السنوية "للبارومتر الأوروبي"، تبنت الأغلبية الساحقة من الأوروبيين وجهة النظر القائلة بأن الظروف الاجتماعية سبب الفقر وليس انعدام الكفاءة الفردية. كما أظهروا أيضًا استعدادًا لدفع ضرائب أعلى إذا وُجهت تلك الضرائب للتخفيف من حدة الفقر.

كانت مثل هذه المشاعر متوقعة على نطاق واسع في الدول الاسكندينافية. لكنها كانت تلقى قدرًا مماثلًا تقريبًا من الانتشار في بريطانيا، أو في إيطاليا وإسبانيا. كان هناك إجماع دولي واسع شمل طبقات المجتمع حول واجب الدولة على صعيد حماية المواطنين من مخاطر المحن أو السوق: لا ينبغي للشركة أو الدولة معاملة الموظفين على أنهم وحدات إنتاج يمكن الاستغناء عنهم. ولا يفترض في المسؤولية الاجتماعية والفائدة الاقتصادية أن تنفي إحداهما الأخرى: "النمو" جدير بالثناء، لكن ليس بأي ثمن.

تجلى هذا الأنموذج الأوروبي في أكثر من أسلوب: الأسلوب "الشمالي"، و"الراينلاندي"، و"الكاثوليكي"، وهناك اختلافات في كل منها. لم يتجسد القاسم الذي يجمع تلك الأساليب في مجموعة متفردة من الخدمات أو الممارسات الاقتصادية، ولا في مستوى معين لتدخل الدولة، بل كان بالأحرى التوازن في الحقوق الاجتماعية والتضامن المدني والمسؤولية الجماعية، والمشروح بدقة في الوثائق والقوانين أو غير المعلن، والذي كان ملائمًا وممكنًا للدولة الحديثة. قد تبدو النتائج التراكمية مختلفة جدًا في إيطاليا، والسويد على سبيل المثال. لكن العديد من المواطنين عد التوافق الاجتماعي الذي جسدته ملزمًا رسميًا. فعندما، أدخل المستشار الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا تغييرات على مدفوعات الرعاية الاجتماعية في البلاد، واجهته عاصفة من الاحتجاجات الاجتماعية، تمامًا كما حصل مع الحكومة الديغولية قبل 10 سنوات، عندما اقترحت إصلاحات مماثلة في فرنسا.

جرت محاولات مختلفة منذ الثمانينيات لحسم الخيار بين التكافل الاجتماعي الأوروبي والمرونة الاقتصادية على الطريقة الأميركية. ضغط جيل الشباب من

الاقتصاديين ورجال الأعمال المستثمرين، وقد أمضى بعضهم ردحًا من الزمن في كليات إدارة الأعمال والشركات في الولايات المتحدة وشعروا بالإحباط مما كانوا يعدونه انعدامًا للمرونة في بيئة العمل الأوروبية، على السياسيين للإقرار بالحاجة إلى "تبسيط" الإجراءات وتشجيع المنافسة. ودأب ما سُمي بجدارة "اليسار الأميركي" في فرنسا على تحرير اليسار من عقدة معاداة الرأسمالية، مع الحفاظ على الضمير الاجتماعي؛ وفي الدول الاسكندينافية، نوقش الأثر المحبط للضرائب العالية (ولو لم يُعترَف به دائمًا) حتى في الدوائر الاشتراكية الديمقراطية. حُمل اليمين على الاعتراف بقضية الرفاه، وسيعترف اليسار الآن بفضائل الربح.
ليس من قبيل المصادفة، أن الجهود الرامية إلى الجمع بين أفضل ما في الطرفين تداخلت مع البحث عن مشروع لاستبدال النقاش البائد بين الرأسمالية والاشتراكية والذي شكل جوهر السياسة الغربية لأكثر من قرن. ونتيجة ذلك، كان ثمة ما سمي بـ "الطريق الثالث" لمدة وجيزة في نهاية التسعينيات: مزج ظاهريًا بين الحماسة للإنتاج الرأسمالي غير المقيد والنظر إلى النتائج الاجتماعية والمصلحة الجماعية. بالكاد كان هذا أمرًا جديدًا: لم يضف الكثير إلى جوهر نظرية لودفيغ إرهارد المسماة "اقتصاد السوق الاجتماعية" التي تعود إلى الخمسينيات. لكن السياسة هي التي استهوت المراقبين، وعلى نحو خاص السياسة ما بعد الأيديولوجيا التي تدور حول **الشكل**؛ وشكل الطريق الثالث، المسبوك على غرار "تثليث" بيل كلينتون الناجح لليمين واليسار والذي عبر عنه زعيم حزب العمال الجديد توني بلير على وجه الخصوص.
بطبيعة الحال، كان لبلير بعض المزايا الفريدة الخاصة بزمانه ومكانه. ففي المملكة المتحدة، كانت مارغريت تاتشر قد نقلت العارضة السياسية بعيدًا إلى اليمين، في حين عمل الذين سبقوا بلير إلى زعامة حزب العمال على إنجاز العمل الشاق المتمثل في تدمير يسار الحزب القديم. في بيئة ما بعد تاتشر، كان في مقدور بلير أن يبدو تقدميًا و"أوروبيًا" من الناحية الظاهرية لمجرد حديثه عن أمور إيجابية مرتبطة بالرغبة في خدمات عامة حسنة التوزيع. لكن إعجابه في الوقت نفسه بالقطاع الخاص المروج له كثيرًا، والبيئة الاقتصادية الملائمة للأعمال، التي كانت تسعى إليها سياساته، وضعته بحزم في معسكر "أميركا". تحدث بحماسة عن جلب بريطانيا إلى الحظيرة الأوروبية؛ لكنه أصر، مع ذلك، على إبقاء بلده معفيًا من الحماية الاجتماعية للتشريعات الأوروبية والتنسيق المالي الضمني في "السوق الواحدة" للاتحاد.
تم تسويق الطريق الثالث على أنه حل عملي للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية، واختراق مفاهيمي مهم بعد عقود من الركود النظري في الوقت نفسه. وكان المعجبون بالطريق الثالث في القارة الأوروبية متحمسين له، غافلين عن إحباط "السبل الثالثة" في ماضيهم الوطني - أبرزها "الطريق

الثالث" الوطني الفاشي في الثلاثينيات. بدا أن المفوضية الأروبية في عهد جاك ديلور بين عامي 1985 و1995 تهدر وقتها مشغولة بوضع وفرض المعايير التي كانت تستبدل "أوروبا" بالإرث المفقود للاشتراكية البيروقراطية على النمط الفابي (Fabian). بدت بروكسل أيضًا في حاجة إلى الطريق الثالث: قصة منعشة تخصها يمكن أن تضع الاتحاد بين الاختفاء المؤسسي والإفراط التنظيمي [(451)].

لكن المظهر الجديد لسياسة بلير لم يعش طويلًا بعد قراره الكارثي بتوريط بلاده وسمعته في غزو العراق عام 2003، وهي خطوة ذكرت المراقبين الأجانب بأن الطريق الثالث لحزب العمال الجديد كان متشابكًا على نحو لا تنفصم عراه مع تردد المملكة المتحدة في الاختيار بين أوروبا والولايات المتحدة. كما أن الدليل على أن أعداد الفقراء شهدت زيادة كبيرة في بريطانيا، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة، على النقيض من بقية دول الاتحاد الأوروبي حيث كان الفقر يتزايد على نحو محدود أضعف بشدة، في أي حال، جاذبية الأنموذج البريطاني. لكن الطريق الثالث يتمتع دائمًا بصلاحية قصيرة الأجل. إذ يتضمن اسمه في حد ذاته وجود طرفين حديين: رأسمالية سوق حرة مفرطة ودولة اشتراكية، وكلاهما ما عاد قائمًا (وكان دائمًا في الحالة الأولى من نسج خيال عقائدي). الحاجة إلى اختراق نظري مثير (أو خطابي) قد انقضت.

لذلك، كانت الخصخصة في أوائل الثمانينيات مثار جدل، ما أجج نقاشًا واسعًا حول اتساع القطاع العام وشرعيته والدعوة إلى مساءلة إمكان تحقيق أهداف الديمقراطية الاجتماعية والشرعية الأخلاقية لدافع الربح في سياق تقديم الخدمات العامة. ومع ذلك، كانت الخصخصة بحلول عام 2004، أمرًا عمليًا صرفًا. ففي أوروبا الشرقية، كانت شرطًا ضروريًا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وفقًا لقيود بروكسل في مواجهة الإعانات العامة المشوهة للسوق. وفي فرنسا أو إيطاليا، جرت عملية بيع أصول القطاع العام كوسيلة لمسك الدفاتر القصيرة الأجل للحد السنوي من العجز، والبقاء ضمن قواعد منطقة اليورو.

حتى أنه تم الشروع بمشاريع الطريق الثالث الخاصة بتوني بلير - نصف الخصخصة لمترو الأنفاق في لندن، أو إدخال المنافسة "إلى خدمات المشافي" كحسابات الكفاءة مع المنافع الجانبية للميزانية الوطنية إلى حد أنها كانت مرتبطة بحجة اجتماعية المبدأ، وجرى التعليق عليها أنها فكرة غير مقنعة. تناقصت جاذبية بلير مع مرور الزمن (كما أظهرت النسبة المنخفضة جدًا للأصوات التي أيدت انتخابه الثالث في أيار / مايو 2005). فعلى الرغم من خفض الإنفاق الحكومي، واختيار الميثاق الاجتماعي الأوروبي، وخفض ضرائب الشركات والترحيب بالاستثمار الداخلي المترافق مع جميع أنواع المطيبات،

بقيت بريطانيا غير منتجة بعناد. فلدى قياس الناتج لكل ساعة كان الإنتاج باستمرار دون مستوى تنظيم شركائها "المتصلب" في الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، كانت خطة حزب العمال الجديد لتجنب الأزمة المقبلة المتمثلة في نقص تمويل خطط التقاعد العامة، عبر تحميل القطاع الخاص المسؤولية، محكومًا عليها بالفشل في غضون أقل من عقد من تدشينها المجيد؛ إذ إنه كان هناك أمل ضعيف لدى الشركات في المملكة المتحدة التي كانت توظف صناديقها التقاعدية في سوق غير مستقر لتبادل للعملة، مثلها في ذلك مثل الولايات المتحدة، في تلبية التزاماتها الطويلة الأجل تجاه موظفيها، خصوصًا أن عمر هؤلاء الموظفين، على نحو لا يقل عن المتقاعدين، الذين كانوا يعتمدون على التمويل العام، صار أطول بكثير. اتضح عندئذٍ، أن معظمهم لن يتقاضى معاش شركة كاملًا، ما لم تُرغَم الدولة مرة أخرى على معاودة الاهتمام بالمعاشات للتعويض عن النقص. أخذ الطريق الثالث بالظهور مروعًا مثل لعبة الورقات الثلاث [452] (Three Card Monte).

لم تكن المشكلة التي تواجه الأوروبيين في بداية القرن الواحد العشرين في الاختيار بين الاشتراكية أو الرأسمالية، أو بين اليسار واليمين، أو الطريق الثالث، حتى أنها لم تكن "أوروبا" مقابل "أميركا" لأن ذلك الخيار حُسم بفاعلية لمصلحة أوروبا. كانت بالأحرى مسألة - أو **المسألة** - التي طرحها التاريخ على جدول الأعمال في عام 1945 وأزاح بهدوء، لكن بشكل ملح، كل المزاعم الأخرى أو فاقها عمرًا، والتي كانت تفرض نفسها على الذهن الأوروبي: أي مستقبل ينتظر الدول الأمم الأوروبية المنفصلة؟ هل من مستقبل ينتظرها؟

لم يكن ثمة عودة إلى الدولة الأمة المستقلة، والمنفردة التي لا تشارك جيرانها شيئًا باستثناء الحدود المشتركة. أصبح البولنديون والسلوفاكيون والدنماركيون، وكذلك البريطانيون، أوروبيين، وينطبق الأمر نفسه على ملايين السيخ والبنغاليين والأتراك والعرب والهنود والسنغاليين إضافة إلى آخرين. ففي حياتهم الاقتصادية أضحى كل شخص تقع بلاده ضمن الاتحاد الأوروبي - أو يريد الانضمام إلى الاتحاد - أوروبيًا على نحو لا رجعة فيه. كان الاتحاد الأوروبي أكبر سوق داخلية منفردة وأكبر تاجر خدمات في العالم ومصدر السلطة الفريد في جميع قضايا التنظيم الاقتصادية والقوانين.

في عالم تتمتع فيه المزية النسبية لعوامل المعطيات (الثروات) الثابتة - الطاقة والمعادن وأراضي المزارع وحتى الموقع - بأهمية أقل من سياسة تسهيل التعليم والبحث والاستثمار، كان مهمًا للغاية تحلي الاتحاد بمزيد من المبادرة في هذه المجالات. ومثلما كانت الدولة تؤدي دورًا حيويًا في تشكيل الأسواق - وضع القوانين التي تحكم التبادل والتوظيف والحركة - كذلك صار الأمر الآن: يضع الاتحاد الأوروبي تلك القوانين، ويتحكم بالتبادل المالي والعمالة والحركة. إذًا الاتحاد هو من يضع هذه الأنظمة الآن وبفضل عملته الخاصة مارس أيضًا ما يشبه احتكار الأسواق بالنقد نفسه. كان النشاط

الاقتصادي الوحيد الذي تُرك للحكومات الوطنية عوضًا عن المبادرة الأوروبية هو معدل الضرائب، ويعود ذلك إلى إصرار المملكة المتحدة على ذلك.

لكن الناس لا يعيشون في أسواق، بل في مجتمعات. تجمعت تلك المجتمعات، وفي الأغلب قسرًا، في دول في خلال بضعة قرون. شعر الأوروبيون في كل مكان بعد تجارب الفترة بين عامي 1914 و1945 بحاجة ماسة إلى الدولة. وعكست جداول عمل السياسة الاجتماعية في الأربعينيات هذا القلق أكثر من أي شيء آخر. لكن تلك الحاجة تلاشت ببطء نتيجة الازدهار الاقتصادي والسلم الاجتماعي والاستقرار الدولي. وبدلًا من ذلك حل الشك في السلطة العامة، والرغبة في الاستقلال الذاتي الفردي وإزالة القيود عن المبادرة الفردية. وعلاوة على ذلك، بدا في عصر القوى العظمى أن مصير أوروبا يؤخذ من بين أيديها. هكذا بدت الدول الأمم الأوروبية نافلةً على نحو متزايد. لكن منذ عام 1990، ومن باب أولى منذ 2001، بدا أن تلك الدول تتمتع بأهمية كبيرة.

تمثلت مهمة الدولة المبكرة الحديثة في وظيفتين وثيقتي الصلة ببعضهما: زيادة الضرائب وشن الحروب. لكن أوروبا الاتحاد الأوروبي لا تشكل دولة. فهي لا تجمع الضرائب وليس لها مقدرة على شن الحروب. ومثلما رأينا، فإن مجرد اكتساب أساسيات قدرة عسكرية استغرق منها وقتًا طويلًا للغاية فعليًا، فضلًا عن مقتضيات السياسة الخارجية. لم يشكل هذا عائقًا على مدى أول نصف قرن تلا انتهاء الحرب العالمية الثانية: إذ عُد احتمال الإقدام على حرب أوروبية أخرى فكرة مقيتة بالنسبة إلى جميع الأوروبيين تقريبًا، كما تم التعاقد على تجيير مهمة التصدي للعدو المحتمل الوحيد عبر المحيط الأطلسي.

لكن في أعقاب هجمات 11 أيلول / سبتمبر2001 أصبحت القيود المفروضة على وصفة "ما بعد القومية" من أجل مستقبل أوروبي أفضل، واضحة. ففي النهاية، لم تشن الدولة الأوروبية التقليدية الحرب في الخارج فحسب، بل فرضت السلام في الداخل. وهذا ما يعطي الدولة شرعيتها المميزة التي لا يمكن تعويضها، وهو الأمر الذي تفطن إليه هوبز منذ مدة طويلة. ففي البلدان التي كانت فيها الحرب السياسية العنيفة ضد المدنيين العزَّل متوطِّنة في السنوات الأخيرة (إسبانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا) لم تُنس أهمية الدولة بما تمثله من رجال شرطة وجيش واستخبارات وجهاز قضائي. يمثل احتكار الدولة للقوة المسلحة في "عصر الإرهاب"، طمأنينة جذابة لمعظم مواطنيها.

حفظ سلامة المواطنين هو ما تفعله الدول. لكن ليس هناك ما يشير إلى أن بروكسل (الاتحاد الأوروبي) ستتحمل أو بمقدورها أن تتحمل هذه المسؤولية في المستقبل المنظور. ظلت الدولة في هذا الجانب الحيوي الممثل الشرعي الأساسي لمواطنيها، بطريقة لم يكن بمقدور الاتحاد العابر للقوميات من الأوروبيين، بجميع جوازات سفره وبرلماناته، مضاهاتها. قد يتمتع الأوروبيون بحرية الاستئناف أمام القضاة الأوروبيين على الرغم من أنف رؤساء وزرائهم.

ويبقى امتثال المحاكم الوطنية في ألمانيا أو بريطانيا بهذه السهولة للأحكام الصادرة من ستراسبورغ أو لوكسمبورغ مصدر عجب الكثيرين. لكن عندما كان الأمر يصل إلى حد إبقاء مسلح أو انتحاري بعيدًا بقيت المسؤولية، وبالتالي السلطة، في يد برلين أو لندن بحزم. ففي النهاية، ما الذي ينبغي على مواطنة أوروبية فعله إذا تعرض منزلها لهجوم بالقنابل؟ هل تتصل ببيروقراطي؟

الشرعية مرتبطة بالمقدرة: ذلك عائد من بعض الوجوه إلى الدولة البلجيكية المفككة والمفرطة الفدرلة، على سبيل المثال بدت غير قادرة أحيانًا على الحفاظ على أمن مواطنيها، لدرجة أن شرعيتها صارت موضع التساؤل. وعلى الرغم من أن قدرة الدولة تبدأ بالأسلحة، فإنها لا تنتهي عند هذا الحد، حتى في يومنا هذا. وما دامت الدولة، وليس الكيان العابر للدولة، تدفع المعاشات، وتؤمن العاطلين من العمل، وتعلم الأطفال، فإن احتكار الدولة لنوع معين من الشرعية السياسية سيستمر من دون منازع. تولت الدولة الأمة الأوروبية، على مدى القرن العشرين، مسؤوليات كبيرة تتعلق برفاه مواطنيها وأمنهم وسعادتهم. وفي السنوات الأخيرة خففت عنهم رقابتها التطفلية بشأن الأخلاق الخاصة، وبعض من مبادرتها الاقتصادية، لكن ليس كلها، وما تبقى ظلَّ سليمًا.

الشرعية مرتبطة بالأرض أيضًا. يعد الاتحاد الأوروبي، كما لاحظ العديد من المراقبين، كائنًا أصيلًا بكل ما للكلمة من معنى: فهو محدد إقليميًا من دون أن يكون كيانًا إقليميًا ثابتًا. وترقى قوانينه ولوائحه إلى مستوى الإقليم، لكن لا يستطيع مواطنوه التصويت في الانتخابات الوطنية للبلدان الأخرى (في حين يدلون بأصواتهم بحرية في صناديق الاقتراع المحلية والأوروبية). ولدى مقارنة النطاق الجغرافي للاتحاد بالبلدان التي تعد مسقط رأس الأوروبيين أو مكان إقامتهم، تعد فكرة عدم أهمية الاتحاد خاطئة تمامًا. من المؤكد أن الاتحاد هو المزود الرئيس للخدمات الاقتصادية وغيرها. لكن هذا يجعل مواطنيه مستهلكين بدلًا من أن يكونوا مشاركين - "مجتمع لمواطنين سلبيين ... يحكمه غرباء"، ومن ثم يخاطر بإثارة مقارنات بلا طائل مع إسبانيا أو بولندا قبل الديمقراطية، أو مع ثقافة أديناور السياسية الهادئة في ألمانيا الغربية: والتي تعد سوابق غير واعدة لمثل هذا المشروع الطموح.

المواطنة، والديمقراطية، والحقوق والواجبات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدولة ولا سيما في البلدان ذات التقاليد الحية المتمثلة في مشاركة المواطن النشطة في الشؤون العامة. ويعد القرب المادي مهمًا للمشاركة في دولة تحتاج إلى الشعور بأنك جزء منها. حتى في عصر القطارات فائقة السرعة والاتصالات الإلكترونية المباشرة، لا يتضح كيف يمكن لشخص في بويمبرا (Poimbra)، أو في رزيسْزو (Rzeszow) على سبيل المثال، أن يكون مواطنًا نشطًا في أوروبا. وكي يحتفظ المفهوم بمعنى ما، وكي يبقى الأوروبيون سياسيين بالمعنى العملي للكلمة، ستكون لشبونة أو وارسو مرجعهم في المستقبل

المنظور وليس بروكسل. وليس من قبيل المصادفة في العصر الحديث، أن يكون نظام الحكم في الدول العملاقة، الصين روسيا والولايات المتحدة استبداديًا أو لامركزيًا على نحو حازم، وكان يعتري مواطنيها أكثر من مجرد شك بالعاصمة الاتحادية وجميع أعمالها.
إذًا كانت المظاهر خادعة، فالاتحاد الأوروبي في عام 2005 لم يحل محل الوحدات الإقليمية التقليدية ولن يفعل ذلك في المستقبل المنظور. فبعد ستة عقود من هزيمة هتلر، تداخلت بالتأكيد الهويات المتعددة، والدول ذات السيادة، والأقاليم المرتبطة بأوروبا وتاريخها وتواصل بعضها مع بعضها الآخر أكثر من أي وقت مضى. ما كان جديدًا، وبالتالي صعُبَ على المراقبين الخارجيين فهمه، احتمال أن تكون فرنسيًا وأوروبيًا، أو كتالونيًا وأوروبيًا - أو عربيًا وأوروبيًا.
لم تختف الأمم والدول المتميزة. تمامًا كما أن العالم لم يلتق على معيار "أميركي" واحد - عرضت المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مجموعة واسعة من الأشكال الاجتماعية، والمواقف الاجتماعية المختلفة للغاية تجاه كل من السوق والدولة، لذلك تضم أوروبا تشكيلة مميزة خاصة من الشعوب والتقاليد. يأتي الوهم بأننا نعيش في عالم ما بعد الدولة أو عالم ما بعد القومية من الالتفات المبالغ به للعمليات الاقتصادية "المعولمة" ... مع افتراض أن تطورات عابرة للقوميات في أي مجال آخر من مجالات الحياة البشرية. وإن نحن نظرنا إلى أوروبا على نحو خاص عبر عدسة الإنتاج والتبادل، نجد أنها أصبحت بالفعل خريطة تدفق، غير محددة المعالم، للأمواج العابرة للحدود الوطنية. لكن عند النظر إليها بما هي موقع السلطة أو الشرعية السياسية أو الانتماءات الثقافية نجد أن أوروبا ظلت على ما كانت عليه زمنًا طويلًا: تراكم مألوف من جزيئات دولة منفصلة. فالقومية جاءت واختفت بدرجة كبيرة [(453)]، لكن الأمم والدول بقيت.
كان هذا ملحوظًا، إلى حد ما، بالنظر إلى ما فعله الأوروبيون بعضهم ببعضهم الآخر في النصف الأول من القرن العشرين. وهو ما لم يكن من الممكن توقعه في ظل أنقاض 1945 بالتأكيد. في الواقع، يمكن عد عودة ظهور شعوب أوروبا المحطمة وثقافاتها الوطنية المتميزة ومؤسساتها من حطام حرب استمرت 30 عامًا في القارة، إنجازًا أكبر من النجاح الجماعي في تشكيل اتحاد عابر للحدود الوطنية. فهذا الأخير، بعد كل شيء، كان مدرجًا على برامج العمل الأوروبية المختلفة قبل الحرب العالمية الثانية، وإن كان من شيء سهل حصوله، فإنه الدمار الذي أحدثه ذلك الصراع. لكن يبدو أن قيامة ألمانيا أو بولندا أو فرنسا، فضلًا عن هنغاريا أو ليتوانيا، كانت أقل احتمالًا بالإجمال.
كان التنبؤ بانبثاق أوروبا في مطلع القرن الحادي والعشرين باعتبارها أنموذجًا للفضائل الدولية أصعب - بل لم يكن تخيله ممكنًا قبل بضعة عقود قصيرة: مجموعة من القيم ونظام للعلاقات بين الدول تبناه الأوروبيون وغير الأوروبيين

على حد سواء، بصفته أنموذجًا يحتذى به. كان هذا من بعض النواحي ردة فعل على خيبة الأمل المتزايدة من البديل الأميركي. لكن السمعة كانت مستحقة، وقد قدم فرصة غير مسبوقة. وسيعتمد بقاء صورة أوروبا المصقولة الجديدة، والمنقاة من خطايا وتقلبات الماضي - وما إذا كانت قادرة على الاستمرار في مواجهة تحديات القرن المقبل بدرجة كبيرة على كيفية استجابة الأوروبيين لغير الأوروبيين الذين هم بين ظهرانيهم وعلى حدودهم. وقد بقي ذلك سؤالًا مطروحًا في السنوات الأولى المضطربة من القرن الحادي والعشرين.

ميز الشاعر الألماني هاينريش هاينه قبل 170 عامًا، عند فجر عصر القومية بين نوعين من المشاعر الجماعية؛ إذ كتب: "أُمرْنا نحن [الألمان] أن نكون وطنيين وأصبحنا وطنيين، لأننا نقوم بكل ما يأمرنا به حكامنا. لكن يجب ألا يفكر المرء في هذه الوطنية على أنها العاطفة نفسها التي تحمل الاسم نفسه هنا في فرنسا. فوطنية الفرنسي تعني أن قلبه قد دُفئ وهو يتمدد ويتوسع بفضل ذلك الدفء بحيث ما عاد حبه يحتضن مجرد أقرب قريب له، بل وفرنسا كلها، والعالم المتحضر بأسره. وطنية الألماني تعني أن قلبه يتقلص وينكمش كالجلد في البرد، إذًا يكره الألماني كل شيء أجنبي، ما عاد يريد أن يصبح مواطنًا عالميًا، وأوروبيًا، بل مواطنَ إحدى المقاطعات الألمانية فحسب".

لم تعد فرنسا وألمانيا، بطبيعة الحال، المرجعين المهمين. لكن الخيار الذي تطرحه ثنائية هاينه في الوطنية يخاطب الحالة الأوروبية المعاصرة مباشرة. فإذا كانت أوروبا الناشئة ستنعطف انعطافة "جرمانية"، تتمثل في التقلص "كجلد في البرد" إلى مناطقية، دفاعية وهي إمكان أوحى به الاستفتاءان اللذان أجريا في فرنسا وهولندا في ربيع 2005، عندما رفضت أغلبية واضحة من الأوروبيين الدستور الأوروبي المقترح، ستضيع الفرصة ولن يتجاوز الاتحاد الأوروبي أصوله الوظيفية أبدًا. وسيبقى مجرد مجموع وأعلى قاسم مشترك لمصالح أعضائه الذاتية المنفصلة، ليس إلا.

لكن إذا كان بمقدور وطنية أوروبا أن تجد وسيلة للوصول إلى ما وراء نفسها، لالتقاط روح فرنسا التي أضفى عليها هاينه المثالية، "التي تتمدد وتتوسع لتشمل العالم المتحضر بأسره" عندئذ سيغدو حدوث أمر آخر ممكنًا. شهد القرن العشرون، قرن أميركا، سقوط أوروبا في الهاوية. كان تعافي القارة القديمة عملية بطيئة وغير مؤكدة. ولن يكتمل في بعض النواحي: سيكون لدى أميركا أكبر جيش، وسوف تصنع الصين سلعًا أكثر وأرخص. لكن لا أميركا ولا الصين لديها أنموذج صالح للخدمة لتقترحه للمضاهاة العالمية. فبرغم أهوال ماضيهم القريب، وإلى حد كبير بسببها، تأهل الأوروبيون على نحو فريد لتقديم بعض النصائح المتواضعة للعالم بشأن كيفية تجنب تكرار أخطائهم. قلة هم الذين توقعوا الأمر قبل 60 عامًا، لكن ربما يكون القرن الحادي والعشرين أوروبيًا.

قراءات إضافية

Balibar, Etienne. *We, the People of Europe? Reflections on Transnational Citizenship*. Princeton: Princeton University Press, 2004.

Calleo, David P. *Rethinking Europe's Future*. Princeton: Princeton University Press, 2001.

Edwards, Michael. *Future Positive: International Co - operation in the 21st Century*. London: Michael Edwards, 2004.

Reid, T. R. *The United States of Europe: The New superpower and the End of American Supremacy*. New York: Penguin Press, 2004.

Shore, Cris. *Building Europe: The Cultural Politics of European Integration*. New York: Routledge, 2000.

Slaughter, Anne - Marie. *A New World Order*. Princeton: Princeton University Press, 2004.

(440) في كتاب:
T. R. Reid, *The United States of Europe. The New Superpower and the End of American Supremacy* (New York: 2004), p. 131.

(441) لم تكن بريطانيا متميزة في ذلك، إذْ بلغت موارد إسبانيا من اليانصيب الوطني إلغوردو (ElGordo) في أيلول / سبتمبر 2004 في غضون أسبوع واحد 5’920’293 يورو.

(442) **الناي السحري** (*Die Zauberflöte*): أوبرا من فصلين وضع موسيقاها موزار في عام 1891، وألف نصها الألماني إيمانويل شيكانيدير. هذه الأوبرا قصة رمزية تتعلق بالصراع بين ملكة الليل، التي تمثل الجهل وقمع المعرفة، وساراسترو، وهو الملك الخيِّر المستنير الذي يقوم حكمه على أساس الحكمة والعقل. (المترجم)

(443) مع أن التلفزيون الأميركي لم يضع شرطًا ملزمًا أن يكون المضيف في البرامج التلفزيونية رجلًا أبيض ومقدم البرامج الرياضية رجلًا أسود، أما الأخبار الخفيفة والمنوعات فتقدمها امرأة بيضاء، في حين يكون لون وجنس من يقدم نشرة الأحوال الجوية اختياريًا.

(444) ربما تبدو وفاة الأميرة ديانا ونهايتها الكئيبة استثناءً لهذه القاعدة، لكن على الرغم من أن أوروبيين آخرين كثيرين شاهدوا جنازتها على التلفزيون فقد فقدوا الاهتمام بسرعة كافية. فدفن الحزن الغريب كان قضية بريطانية بصورة صارمة.

(445) الاستثناء السيئ السمعة كان نواة صغيرة لكنها صلبة من الأنصار الألمان وعلى وجه الخصوص الأنصار الإنكليز الذين كانوا يسافرون لحضور المباريات الدولية بحثًا عن الشجار على نحو صريح، الأمر الذي كان يسبب الإرباك التام لدى أي شخص آخر.

(446) بمبادرة من رئيس الوزراء الإسباني ورئيس الوزراء البريطاني في كانون الثاني / يناير 2003 وقعت حكومات كل من بريطانيا وإسبانيا والبرتغال والدنمارك وإيطاليا وبولندا وجمهورية التشيك بيانًا مشتركًا للتضامن مع أميركا. وفي غضون أشهر قليلة أعرب الهنغاريون والتشيكيون سرًا عن ندمهم، وكانوا يعبرون بمرارة لأن رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أثنار قد أجبرهم على توقيع البيان تحت التهديد. وبعد سنة أخرج المقترعون الإسبان أثنار من منصبه وكان ذلك عائدًا إلى حد كبير لسوقه إسبانيا إلى "التحالف" المشكل لغزو العراق؛ الأمر الذي عارضته الأمة بقوة.

(447) "نعم، يضع الأميركيون لوحات إعلان تقول "أحبب جارك". لكنهم يقتلون ويغتصبون جيرانهم بمعدلات ستسبب الصدمة لأي أمة أوروبية".
Reid, *The United States of Europe*, p. 218.

(448) ينبغي ملاحظة أن طبقة رجال الأعمال في أوروبا الشرقية كانت تأكل وتلبس وتتخابر وتقود سياراتها على النمط الأوروبي، إذ ما عاد من الضروري أن تقلد الأميركيين كي تكون عصريًا، بل على العكس تمامًا كان يُزدرى المنتوجات الاستهلاكية الأميركية غالبًا لأنها "بالية" أو "عادية".

(449) في فرنسا، كان ثمة 4 عمال لكل متقاعد في عام 1960 واثنان في عام 2000 وبحلول 2020 سيكون هناك عامل واحد وفقًا للمسار والتوجه الراهن.

(450) في عام 2004، بلغت تكاليف الرعاية الصحية 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السويد لكنها بلغت 14 في المئة في الولايات المتحدة الأميركية. كانت الحكومة السويدية تتحمل أربعة أخماس التكلفة وكانت الحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة تتحمل أقل من 45 في المئة وكانت البقية عبئًا مباشرًا على الشركات الأميركية وموظفيها، إذ إن 45 مليون أميركي لم يتمتعوا بالضمان الصحي.

(451) تغيرت الميول في عهود خلفاء ديلور: فالمفوضية لا تزال في نشاطها المعهود لكن جهدها تركز على تحرير الأسواق.

(452) تسمى لعبة الكحلا في بعض البلدان العربية، وهي طريقة تنطوي على الاحتيال والخفة وتستدر ج اللاعب للمقامرة باختبار ورقة محددة من أصل ثلاث ورقات. (المترجم)

(453) في أوروبا، لكن ليس في أميركا، تجاوز عدد الأميركيين الذين يدعون أنهم "فخورون جدًا" ببلادهم نسبة 75 في المئة في الدراسات الاستقصائية الدولية في نهاية القرن العشرين. وفي أوروبا، أظهر الإيرلنديون والبولنديون فحسب حيوية وطنية مماثلة؛ في أماكن أخرى تراوح عدد الناس "الفخورين جدًا" بين 49 في المئة (في لاتفيا) و17 في المئة (في ألمانيا الغربية سابقًا).

خاتمة: من بيت الموتى مقالة حول الذاكرة الأوروبية الحديثة

"ستكون مسألة الشر هي المسألة الأساسية في الحياة الثقافية في أوروبا بعد الحرب، مثلما غدا الموت المسألة الأساسية بعد الحرب السابقة"

حنة أرندت (1945) "يعد النسيان، وسأبالغ وأقول الخطأ التاريخي، عاملًا حاسمًا في ولادة أمة. لذلك غالبًا ما يمثل التقدم في الدراسات التاريخية خطرًا على هوية الأمة ... فجوهر الأمة يتجسد في أن يتشارك جميع أفرادها في الكثير من الأشياء، وأن ينسوا جميعًا الكثير من الأشياء"

إرنست رينان

"لا بد من متابعة شاملة للعمل التاريخي المتعلق بأحداث هذه الحقة، أو دراسته في ضوء أحداث أوشفيتز ... هنا يبلغ التأريخ مداه"

شاول فريدلاندر

توصل هاينريش هاينه إلى خلاصة مفادها، أن المعمودية "بطاقة دخول" اليهود "إلى أوروبا". لكن ذلك كان في عام 1825، عندما كان ثمن الدخول إلى العالم الحديث هو التخلي عن وطأة تراث اليهود الثقيل من الاختلاف والعزلة. تغير الآن ثمن الدخول إلى أوروبا. في انعطافة ساخرة مفاجئة، كانت لتحظى بتقدير هاينه أكثر من أي شخص آخر - عطفًا على تلميحاته التنبؤية عن "عصور ظلامية متوحشة تزحف نحونا" - صار ينبغي أولًا، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، لمن سيصبح أوروبيًا كاملًا، أن يتبنى تراثًا جديدًا أشد وطأة. وفي يومنا هذا، الإبادة هي المرجع المعتمد، وليس المعمودية.

بطاقة دخولنا المعاصرة إلى أوروبا هي الاعتراف بالهولوكست. اعترف الرئيس البولندي كفانفسكي - رسميًا - في عام 2004 - سعيًا منه لطي صفحة ماضي أمته، وجعل بولندا متماشية مع شركائها في الاتحاد الأوروبي بمعاناة اليهود البولنديين في أثناء الحرب، بما في ذلك التضحية بهم على أيدي البولنديين أنفسهم. وفي العام الذي تلا انتهاء ولايته، اضطر حتى الرئيس الروماني إلييسكو، على مذبح طموح انضمام بلده إلى الاتحاد الأوروبي، إلى الاعتراف بما أنكره هو وزملاؤه - طويلًا وبكل ما أوتوا من قوة - بأن رومانيا أدت دورها أيضًا في إبادة يهود أوروبا.

لا ريب في أن ثمة معايير أخرى للانضمام الكامل إلى الأسرة الأوروبية. رفض تركيا المستمر الاعتراف "بالإبادة الجماعية" لسكانها الأرمن في عام 1915، يمثل عقبة أمام عضويتها في الاتحاد الأوروبي. ومثلها في ذلك مثل صربيا، التي ستكابد التجاهل على الباب الأوروبي، حتى تقر طبقتها السياسية بالمسؤولية عن جرائم القتل الجماعية، وجرائم الحرب اليوغسلافية الأخرى. لكن السبب الذي يجعل جرائم حرب كهذه تتحمل مثل ذلك العبء السياسي، والسبب الذي جعل أوروبا تتحمل مسؤولية ضمان إيلاء الاهتمام بتلك الجرائم، وتعريف "الأوروبيين" بأنهم هم من يهتم بها، أنها أمثلة جزئية على "الجريمة" (تقع الحالتان المطروحتان هنا، قبل الواقعة المعنية وبعدها على التوالي): محاولة مجموعة من الأوروبيين إبادة أفراد مجموعة كاملة أخرى من الأوروبيين، هنا على الأرض الأوروبية، ضمن ذاكرة لا تزال حية.
لم يعد "الحل النهائي للمسألة اليهودية"، الذي اعتمده هتلر في أوروبا، أحد مصادر التشريع في جوانب مفصلية من القانون الدولي بعد الحرب فحسب - سواء "الإبادة الجماعية" أو "الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية" - بل أضحى أيضًا الحكم الفصل على الموقف الأخلاقي (والقانوني في بعض البلدان الأوروبية) لمن يتفوه برأي فيه. فإنكار الهولوكوست، أو التقليل من فداحتها، يعني أنك تقع خارج نطاق الخطاب العام المتحضر. وهذا ما يدعو الاتجاه السائد من السياسيين إلى تجنب صحبة الديماغوجيين قدر الإمكان، من أمثال جان ماري لوبان. تعدت الهولوكوست، في يومنا هذا، واقع أنها مجرد حقيقة أخرى لا يمكن إنكارها من ماضٍ ما عاد بوسع الأوروبيين تجاهله. وفيما يستعد فيه الأوروبيون لتجاوز الحرب العالمية الثانية، وتدشين آخر النصب التذكارية، وتكريم آخر المحاربين والضحايا، غدت الذاكرة المستعادة، عن يهود أوروبا الموتى، بمثابة التعريف البسيط والضمانة لإنسانية القارة المستعادة. لكن الأمر لم يكن هكذا على الدوام.
ليس هناك غموض بشأن ما حصل ليهود أوروبا. في غضون أشهر قليلة من نهاية الحرب، قُبلت على نطاق واسع حقيقة قتل ما يُقدر بـ 6 ملايين يهودي في سياق الحرب العالمية الثانية. وقدمت الحفنة المتبقية من الناجين، سواء أكانوا في مخيمات المشردين، أم في بلدانهم الأصلية، شهادات لا يعتريها الشك عن عدد الموتى. فمن أصل 126 ألف يهودي، تم ترحيلهم من النمسا، عاد منهم بعد الحرب 4500 شخص. وفي هولندا، التي كان فيها 140 ألف يهودي قبل الحرب، عاد إليها أقل من 5000 من أصل 110 آلاف ممن رُحل منها. ونجا في فرنسا أقل من 3 في المئة من أصل 76 ألف يهودي (معظمهم من مواليد الخارج، الذين جرى ترحيلهم بين عامي 1940 و1944). وتزداد الأرقام سوءًا كلما ابتعدنا باتجاه الشرق، حيث أُبيد 97.5 في المئة على الأقل من يهود بولندا، الذي كان يزيد تعدادهم على 3 ملايين. وفي ألمانيا، لم يبق سوى 21’450 من أصل 600 ألف يهودي.

لم تكن البقية المتبقية العائدة منهم موضع ترحيب كبير. فبعد سنوات من الدعاية المعادية للسامية، مال السكان المحليون، في كل مكان، إلى "لوم" اليهود بالإجمال على معاناتهم، بل وشعروا بالأسف لرؤية الرجال والنساء العائدين من اليهود، الذين سرق (السكان المحليون) شركاتهم وممتلكاتهم وشققهم. تظاهر المئات في الدائرة الرابعة في باريس، بتاريخ 19 نيسان / أبريل 1945، احتجاجًا عندما حاول عائد يهودي من المرحلين السابقين استعادة شقته (المحتلة). وهتف الحشد قبل تفريق التظاهرة، التي انحطت إلى ما يشبه أعمال الشغب، "**فرنسا للفرنسيين**!؛ وهي اللغة التي لا يفترض - بلا أدنى شك - بالفيلسوف الفرنسي الكاثوليكي الوقور غابرييل مارسيل أن يلجأ إليها. لكنه مع ذلك، لم يجد حرجًا بعد أشهر قليلة في الكتابة عن "فرط وقاحة اليهود"، واندفاعهم "للاستيلاء على كل شيء" في صحيفة **الشاهد المسيحي** (*Témoignage Chrétien*).

ليس هناك ما يثير الكثير من الدهشة عندما كتبت سيمون فيل، الوزيرة المُقبلة في الحكومة الفرنسية، عن عودتها من معسكر الاعتقال النازي بيرغن بيلسن قائلة: "تملكنا الإحساس بأن حياتنا لا قيمة لها، ومع ذلك بقيت قلة قليلة منا". عُومِلَ المقاومون المرحلون الناجون من الموت، والعائدون الآن، معاملة الأبطال في فرنسا (كما في بلجيكا)، كمنقذين لشرف أمتهم. لكن اليهود الذين رُحلوا بسبب أصولهم العرقية لا بسبب آرائهم السياسية، لم يخدموا غاية. وفي أي حال، تجنب ديغول (مثلما فعل تشرشل) على نحو لافت، التحديد العرقي لضحايا هتلر، واستعاض كلاهما عن ذلك بفهم النازية في سياق الروح العسكرية البروسية. وفي محاكمات نورنبرغ، لم يشعر المدعي العام الفرنسي، فرانسوا دو منتون، بالارتياح حيال مصطلح "جرائم ضد الإنسانية" بالتحديد، مفضلًا استخدام "جرائم ضد السلام" بدلًا منه، ولم يتطرق عبر المحاكمة إلى ترحيل اليهود أو قتلهم [(454)].

بعد حوالى 3 سنوات، تحدثت إحدى افتتاحيات صحيفة **لوموند** في 11 كانون الثاني / يناير 1948، بعنوان "الناجون من معسكرات الموت"، على نحو مؤثر عن 280 ألف منفيٍّ و25 ألف ناجٍ، من دون ذكر كلمة "يهودي" ولو مرة واحدة. ووفقًا لقانون أقر في عام 1948، لا ينطبق مصطلح "المنفيين" إلا على المواطنين الفرنسيين، أو المقيمين الذين تم نفيهم لأسباب سياسية، أو بسبب مقاومة المحتل. ولم يميز القانون بين المعسكرات التي أرسل إليها الأشخاص، أو بين مصائرهم بعد وصولهم إليها. ولذلك فقد وصفت الوثائق الرسمية الأطفال اليهود، الذين احتُجزوا في قطارات، ونُقلوا إلى معسكر أوشفيتز كي يعدموا في غرف الغاز، بأنهم "منفيون سياسيون". والمفارقة الساخرة، لو أنها غير مقصودة، هي في إحياء ذكرى هؤلاء الأطفال، في الوثائق وعلى اللوحات الجدارية، لكونهم "ماتوا من أجل فرنسا" [(455)]. مع أن

معظمهم كان من أبناء وبنات يهود ولدوا في بلد أجنبي، وفصلهم رجال الدرك الفرنسي عنوة عن آبائهم وأمهاتهم.
احتجت الأحزاب الكاثوليكية في بلجيكا، في أول برلمان منتخب بعد الحرب، على فكرة دفع أي تعويضات "لليهود الذين اعتُقلوا لأسباب عرقية محضة"، وتم التلميح إلى أن معظمهم كان من المتعاملين في السوق السوداء. في الحقيقة، تلى استثناء اليهود من الحصول على أي من مساعدات بعد الحرب مزيد من الخطوات اللاحقة. فبما أن 95 في المئة من اليهود المنفيين من بلجيكا كانوا بالأصل مواطنين أجانب، أو من دون جنسية، أقر قانون يعد اليهود الناجين، الذين انتهى بهم المطاف في بلجيكا بعد الحرب، غير مؤهلين لتلقي أي مساعدة عامة، إذا لم يكونوا قد حاربوا ضمن حركات المقاومة المنظمة. وفي تشرين أول / أكتوبر 1944، عدت السلطات البلجيكية تلقائيًا، أي يهودي حيّ، من التابعية "الألمانية" ما لم يتمكن من إثبات مواطنيته البلجيكية. وقد ألغى هذا نظريًا كل حالات التمييز "العرقي" في أثناء الحرب، لكنه حول اليهود الأحياء إلى أجانب، وإلى أعداء **بحكم الواقع**، مُهيَئين للاعتقال ومصادرة أملاكهم (التي لم تُستعد حتى كانون الثاني / يناير 1947). لكن هذه القوانين تضمنت فوائد جانبية، إذ أتاحت لهؤلاء اليهود عودتهم النهائية إلى ألمانيا بعد أن زال عنهم خطرالاضطهاد النازي.
من البدهي عدم مقابلة العدد القليل من اليهود العائدين بأي ترحيب في هولندا التي فوجئ فيها، حتى النازيين أنفسهم، باندفاع المواطنين المحليين والقادة المدنيين في التعاون على إذلال أنفسهم، وفق ما ذكرت صحيفة **المقاومة الهولندية** (*Vrij Nederland*). وتتذكر إحدى اليهوديات، وهي ريتا كوبمان، أنها استُقبلت لدى عودتها على النحو التالي: "لقد عاد عدد كبير منكم. حسبكم سعادة الغياب عن هذا المكان؛ ما أكثر الجوع الذي عانيناه!". في الحقيقة، عانى الهولنديون كثيرًا في أثناء "شتاء الجوع" في عامي 1944 و1945، حيث شكلت البيوت الكثيرة، التي أخلاها المنفيون اليهود، ولا سيما في أمستردام، مصدرًا ثمينًا للخشب والمؤن الأخرى. لكن في مقابل التعاون الحماسي الذي أبداه سلك الموظفين الهولنديين في التعرف على اليهود وتجميعهم في أثناء الحرب، لم ترَ سلطات بعد الحرب بضميرها "المرتاح" وجوب تقديم أي تعويضات خاصة لليهود. وعمدت بدلًا من ذلك، إلى نوع من ترضية النفس، عبر رفض التمييز بين المواطنين الهولنديين على أي أسس عرقية أو غيرها، ما أدى إلى تثبيت اليهود المفقودين في خانة: "أصبح" مجهولًا ويتعذر تعيينه. وفي الخمسينيات، رفض رؤساء وزراء هولندا الكاثوليك المساهمة في نصب تذكاري دولي، اقتُرح وضعه في أوشفيتز، بدعوى أنه دعاية شيوعية.
بالطبع لم يكن ثمة خلاف كبير حول الاعتراف بمعاناة اليهود في أوروبا الشرقية، فضلًا عن التعويض عنها. انصب اهتمام اليهود بالدرجة الأولى في السنوات، التي تلت الحرب مباشرة، على مجرِد بقائهم أحياء. كتب فيتولد كولا

(Witold Kula)؛ وهو بولندي غير يهودي، في آب / أغسطس 1946، عن رحلة قطار من لودز (Łódź) إلى فروكلاف (Wrocław)، شهد فيها سخرية معادية للسامية بأسرة يهودية، قائلًا: "لا يدرك المثقف البولندي العادي أن يهوديًا في بولندا لا يمكنه قيادة سيارة، ولا يجازف برحلة قطار، ولا يجرؤ على إرسال ابنه في رحلة مدرسية، ولا يمكنه الذهاب إلى الأماكن المحلية النائية، وهو يفضل المدن الكبيرة حتى على المدن المتوسطة، وليس من الحكمة أن يخرج في نزهة بعد حلول الظلام. لا بد من أن تكون بطلًا كي تعيش في هذه الأجواء، بعد ست سنوات من العذاب".

بعد هزيمة ألمانيا، استمر عدد كبير من يهود أوروبا الشرقية بتطبيق استراتيجيتهم في أثناء الحرب، المتمثلة في إخفاء يهوديتهم عن زملائهم وجيرانهم وحتى عن أطفالهم، والاندماج قدر المستطاع في عالم ما بعد الحرب، واستئناف مظاهر الحياة العادية على الأقل. لم يحدث ذلك في أوروبا الشرقية فحسب. ففي فرنسا استمر إرث فيشي، على الرغم من أن القوانين الجديدة حظرت خطاب ما قبل الحرب المعادي للسامية في الحياة العامة؛ إذ لم تترسخ محرمات الجيل المقبل، وبقي السلوك الذي استدعى الامتعاض في وقت لاحق مقبولًا حينذاك. وكما في الثلاثينيات، لم يكن اليسار بمعزل عن ذلك. فقد لفت آرثر راميت الانتباه، إلى شخصيات سياسية يهودية بارزة بعينها (ليون بلوم وجول موش ورينيه مايير)، لجهة إبراز الفروقات بينهم وبين برلمانيي حزبه قائلًا: "أسماؤنا، نحن الشيوعيون، أسماء فرنسية صرف" (وهو ادعاء يفتقر إلى اللياقة بقدر ما تعوزه الدقة).

كان خيار معظم اليهود الأوروبيين قاسيًا في تلك الظروف؛ فإما الرحيل (إلى إسرائيل، حالما ظهرت إلى حيز الوجود، أو إلى أميركا، بعد أن شرعت أبوابها أمام اليهود في عام 1950)، وإما الصمت والتخفي قدر الإمكان. وبحسب قول بريمو ليفي، فإن "عبء السرد المرضي البحت"، هو ما دفعه إلى تدوين ما كابده فحسب. لكن مصيره حينذاك تضمن دلالات كاشفة. فعندما عرض مذكراته، المعنونة بالإيطالية **إذا كان هذا هو الرجل** (*Se questo é un uomo*)، التي تروي قصة سجنه في أوشفيتز، على دار النشر الإيطالية اليسارية البارزة إيناودي (Einaudi)، في عام 1946، رُفضت في الحال. لأن قصة ليفي عن الاضطهاد والنجاة، التي تبدأ بنفيه لأنه يهودي لا لأنه مقاوم، لم تنسجم مع الروايات الإيطالية السامية التي تتحدث عن مقاومة الأمة بأسرها للفاشية.

نشرت بدلًا من ذلك، مطبعة صغيرة 2500 نسخة من **إذا كان هذا هو الرجل**، وكانت معظم النسخ مرتجعة إلى مخزن في فلورنسا، حيث أتلفها الفيضان العظيم، الذي حدث هناك بعد 20 عامًا. ولم تنشر مذكرات ليفي في بريطانيا حتى عام 1959، عندما بيع من كتاب **إذا كان هذا هو الرجل** بضع مئات من النسخ فحسب، كما أن الطبعة الأميركية، التي صدرت بعنوان **النجاة من أوشفيتز**، لم تلقَ إقبالًا إلا بعد 20 عامًا. وقاومت دار غاليمار (Gallimard)، التي

تحتل المكانة الأبرز بين دور النشر الفرنسية، لوقت طويل شراء أي شيء من تأليف ليفي. ولم يبدأ الاعتراف بأهميته وقيمة أعماله في فرنسا إلا بعد وفاته، في عام 1987. وظل بريمو ليفي إذًا، مثل موضوعه، مجهولاً سنوات كثيرة؛ إذ لم يكن ثمة من يصغي إليه. وقد لاحظ بريمو في عام 1955، أن الحديث عن المعسكرات أصبح "غير لائق"، وقال: "يخاطر المرء باتهامه بأنه يتقمص دورالضحية، أو يهتك الأسرار". وكما ألمحت جوليانا تيدتيشي، وهي ناجية إيطالية أخرى، بأنها "صادفت أناسًا لا يريدون معرفة أي شيء، لأن الإيطاليين عانوا أيضًا، وحتى من لم يذهب منهم إلى المخيمات ... اعتاد على القول "من أجل الله، لقد انقضى الأمر"، ولذلك بقيت صامتة لوقت طويل" [(456)].

لم يتم حتى في بريطانيا تناول الهولوكوست علانيةً. ومثلما كان بوخنفالد، بلجانه المنظمة تنظيمًا جيدًا من السجناء السياسيين الشيوعيين، "الممثل الحصري" للمعسكرات بالنسبة إلى الفرنسيين. كذلك الأمر، لم يكن أوشفيتز "أيقونة" المعسكرات النازية في بريطانيا بعد الحرب، بل معسكر بيرغن بيلسن (الذي حررته القوات البريطانية). ولم يتم التعريف بالناجين من الموت، الذين كانوا أشبه بهياكل عظمية وعُرضت حالتهم في شريط سينمائي، على أنهم يهود [(457)]، على جري العادة في الأفلام الإخبارية السينمائية. وفضل اليهود في بريطانيا بعد الحرب أيضًا، على الابتعاد عن الأضواء، وعلى استبقاء ذكرياتهم لأنفسهم. يتذكر جيريمي أدلر لدى كتابته عن طفولته الإنكليزية، بصفته ابن ناجٍ من أحد معسكرات الموت النازية، أنه لم يكن ثمة محرمات بشأن مناقشةً المحرقة في المنزل، بينما كان الخوض فيها محرمًا في أي مكان آخر، "تفاخر أصدقائي بخوض آبائهم الحرب مع مونتي في الصحراء. بينما يُمنع ذكر تجارب والدي، التي لم تجد لها مكانًا حتى وقت قريب. لقد استغرقت الدورة العامة، من القمع إلى الاستحواذ، ما يقارب 50 عامًا في بريطانيا" [(458)].

أكثر ما يلفت الانتباه، من منظور لاحق، هو السمة العالمية للإهمال. فلم تتعرض محرقة اليهود للإنكار في بلدان لديها أسباب وجيهة لذلك فحسب، كالنمسا على سبيل المثال (التي لم يتجاوز عدد سكانها عُشر عدد سكان ألمانيا قبل الحرب، لكنها قدمت واحدًا من بين كل حارسين في معسكرات الاعتقال)، أو بولندا، وإنما في إيطاليا أيضًا، حيث ليس ثمة سبب يدعو الأمة للخجل في هذا الصدد، وفي بريطانيا، حيث عُدت سنوات الحرب من نواح أخرى مصدرًا للفخر، وحتى مدعاةً لشيء من الحنين. ولا شك في أن البداية السريعة للحرب الباردة ساهمت في ذلك الإهمال [(459)]. لكن ثمة أسباب أخرى أيضًا. فبالنسبة إلى معظم الأوروبيين، لا شأن لليهود بالحرب العالمية الثانية (إلا لجهة لومهم على نشوبها)، وقد قوبل أي اقتراح بأن تتبوأ معاناتهم صدارة المشهد، بامتعاض عميق.

ليست المحرقة سوى أحد الأشياء الكثيرة التي أراد الناس نسيانها: "ففي السنوات السمان التي تلت الحرب [...]، احتمى الأوروبيون خلف ستار جماعي من فقدان الذاكرة" على حد تعبير هانز ماغنوس إنتزنسبيرغر. ففي سياق التسويات مع المدراء الفاشيين وقوات الاحتلال، والتعاون مع وكالات وحكام زمن الحرب، والإذلال الشخصي، والصعوبات المادية والمآسي الشخصية، نشأ لدى ملايين الأوروبيين سبب وجيه للإشاحة بوجوههم عن الماضي القريب، أو بالأحرى تناسيه بحثًا عن نتيجة أفضل. ولم تنفرد فرنسا قط، بما سماه المؤرخ الفرنسي هنري روسو لاحقًا "متلازمة فيشي" أي صعوبة في الاعتراف بما حدث في أثناء الحرب، والتي دامت عدة عقود، والرغبة الجامحة في فقدان الذاكرة؛ أو بالأحرى إعادة نسج خيوطها بطريقة لا تؤذي الوشائج الهشة لمجتمع ما بعد الحرب.

طور كل بلد محتل في أوروبا "متلازمة فيشي" خاصة. فالفاقة، التي عانى الإيطاليون منها، على سبيل المثال، في منازلهم وفي معسكرات الاعتقال، صرفت انتباه الرأي العام عن المعاناة التي سببها الإيطاليون للآخرين، سواء في البلقان أو في مستعمرات إيطاليا الأفريقية. وسترفد القصص، التي حدث الهولنديون أو البولنديون أنفسهم بها، الصورة الذاتية للأمة بأسباب الحياة طوال عقود من الزمن؛ إذ يولي الهولنديون، على وجه الخصوص، أهمية كبيرة لصورتهم كأمة مقاومة، في حين يتناسون ما أمكن أن 23 ألف هولندي تطوعوا للعمل في قوات فافن إس إس (Waffen SS)، مشكلين أكبر نسبة في أوروبا الغربية. وحتى النرويج كان لديها سبب يحملها على التخلص من الذاكرة المتمثلة في أن واحدًا من كل خمسة من ضباط جيشها انضم طوعًا إلى حركة كويسلينغ النازية الجديدة؛ أي التجمع الوطني (Nasjonal Sämling)، في المرحلة التي سبقت أو تلت عام 1940. لكن في حين أن التحرير والمقاومة والمنفيين، وحتى الهزائم البطولية كهزيمة دنكرك أو انتفاضة وارسو عام 1944 بدت مسائل قابلة جميعًا للتوظيف في خلق أساطير وطنية تعويضية، لم يكن ثمة ما هو "قابل للاستخدام" بشأن المحرقة [(460)].

في الحقيقة، بدا تعامل الألمان من بعض الوجوه مع جريمتهم والاعتراف بحجمها أكثر سهولة. ليس في بادئ الأمر بالطبع؛ إذ لاحظنا كيف أخفقت عملية اجتثاث النازية. فقد توقف تدريس التاريخ في المرحلة المبكرة من عمر الجمهورية الفدرالية عند الإمبراطورية الفيلهلمية. وإن نحن استثنينا رجلًا نادرًا، مثل كورت شوماخر، الذي نصح أبناء بلده بالتحدث، ولو أول مرة، عن اليهود في ألمانيا والعالم، فقد نجحت الشخصيات العامة في الأربعينيات والخمسينيات في تجنب أي إشارة إلى الحل **النهائي**. وأشار الكاتب الأميركي ألفرد كازين إلى واقع أن طلابه في جامعة كولون (Cologne) في 1952، كانوا يعدون "الحرب قد انتهت، وأنها لا ترد في سياق الحديث. إذ لم يتلفظ طلابي بأي كلمة عن الحرب". وعندما يستحضر الألمان الغربيون أحداث الماضي،

فإنهم يتذكرون معاناتهم الخاصة. ففي استطلاعات الرأي العام التي أجريت في نهاية الخمسينيات، عدت الأغلبية الساحقة احتلالَ الحلفاء، الذي تلا الحرب، "أسوأ مرحلة في حياتهم".

نجح الألمان، كما تنبأ بعض المراقبين في عام 1946، في النأي بأنفسهم عن هتلر، متفادين بذلك العقوبة والمسؤولية الأخلاقية، عبر تقديم الفوهرر كبش فداء أمام العالم. في الحقيقة، كان ثمة استياء كبير مما فعله هتلر، لكنه استياء من الأذى الذي جلبه للألمان، وليس استياء مما فعله هو والألمان بالآخرين. وكما بدا لكثير من الألمان في تلك السنوات، لا يعد استهداف اليهود جريمة هتلر الكبرى، بقدر ما هو خطأه الأكبر. ففي استطلاع أجري في عام 1952، لم يتردد اثنان من خمسة من البالغين في ألمانيا الغربية، في الإفادة بأنهم يعتقدون أنه كان "من الأفضل" لألمانيا ألا يوجد يهود على أراضيها.

ساعد الغياب النسبي، لمعالم قريبة تُذكر بفظاعات النازية، على تبني توجهات كهذه؛ إذ اهتم النازيون بإقامة معسكرات الموت بعيدًا عن "الرايخ القديم"، مع أن القرب - في حد ذاته - لا يضمن نشوء الشعور المرهف. فحقيقة أن معسكر داخاو (Dachau) كان ضاحية من ضواحي ميونيخ، لا يبعد سوى مقدار رحلة بالقطار من مركز المدينة، لم يُسهم في حد ذاته في تطوير الفهم المحلي لما حدث هناك. ففي كانون الثاني / يناير 1948، صوت البرلمان البافاري بالإجماع على تحويل ذلك المعسكر النازي إلى معسكر عمل؛ أي معسكر عمل إلزامي (Arbeitslager) لـ "الأفراد الانعزاليين غير الميالين إلى العمل". وكما قالت حنة أرندت لدى زيارتها ألمانيا في عام 1950: "يُلاحظ المرء في كل مكان، أن ليس ثمة ردة فعل على ما حدث، لكن من الصعب معرفة إن كان ذلك عائد إلى رفض متعمد للتفجع، أم إنه تعبير حقيقي عن حالة عجز عاطفي". وفي عام 1955، برأت محكمة في فرانكفورت أحد الأشخاص؛ وهو الدكتور بيترز، المدير العام لإحدى الشركات التي زودت قوات الـ إس إس بغاز تسايكلون بي (Zyklon - B)، لعدم توفر "دليل كافٍ" على استخدامه في قتل المنفيين.

لكن لا يسع الألمان في الوقت نفسه، ولا سيما في أوروبا، نكران فعلتهم باليهود. ربما أمكنهم تجنب ذكرها، وربما التشديد على معاناتهم الخاصة، وربما إلقاء اللوم على "حفنة" من النازيين، لكنه لم يكن بوسعهم تجنب المسؤولية، عبر إلباس جريمة إبادة الجنس البشري بشخص آخر. واضطر حتى أديناور - الذي اكتفى علنًا بإبداء تعابير التعاطف مع "الضحايا" اليهود، من دون أن يشير إطلاقًا إلى من "ضحى" بهم - إلى توقيع اتفاقية يقدم بموجبها تعويضات إلى إسرائيل. وفي حين لم يُظهر البريطانيون ولا الفرنسيون، ولا حتى معاصريهم الإيطاليين، أي اهتمام بمذكرات بريمو ليفي، فقد قدر ليوميات آنا فرانك (ولا شك في أن هذه الوثيقة أسهل منالًا)، أن تصبح الأكثر مبيعًا في التاريخ الألماني؛ إذ بيع منها بحلول عام 1960، ما يزيد عن 700 ألف نسخة.

شكلت سلسلة من المحاكمات، التي استدعتها تحقيقات متأخرة في الجرائم الألمانية على الجبهة الشرقية، دافع الألمان للبدء بمساءلة النفس، كما رأينا. بدأت العملية في أولم (Ulm) في عام 1958، برفع دعاوى قضائية ضد أعضاء من "وحدات التدخل"، تلاها اعتقال أدولف أيخمان ومحاكمته، ثم بلغت ذروتها في محاكمات فرانكفورت لحراس معسكر أوشفيتز، في الحقبة الواقعة بين كانون الأول / ديسمبر 1963 وآب / أغسطس 1965. أتاحت تلك المحاكمات أول فرصة للناجين من الحرب، كي يتحدثوا علانية عن تجاربهم. وتم في ذلك الوقت، تمديد أجل قانون التقادم الفدرالي، الذي حدد زمن تقادم الجرائم بـ 21 عامًا (على الرغم من أنه لم يكن قد أُلغي حتى حينه).

إن ما دفع، إلى حد كبير، نحو هذا التغيير في المزاج، موجة من التخريب المتعمد للممتلكات، ذات طابع معاد للسامية في نهاية الخمسينيات، وشواهد متزايدة على جهل الشباب الألمان المُطْبِق بالرايخ الثالث: لم يخبرهم آباؤهم بأي شيء، كما تجنب المعلمون في مدارسهم الخوض في الموضوع. أعلنت، بدءًا من عام 1962، 10 مقاطعات ألمانية، تدريس تاريخ السنوات الواقعة بين عامي 1933 و1945، بما فيها إبادة اليهود، كمادة مقررة من ذلك الحين فصاعدًا في جميع المدارس. ومن ثم عُكس افتراض كونراد أديناور في مرحلة ما بعد الحرب مباشرة: تتطلب سلامة الديمقراطية الألمانية الآن تذكر النازية بدلًا من نسيانها. وبدأ توجيه الانتباه يتزايد نحو جريمة إبادة الجنس البشري و"الجرائم ضد الإنسانية"، بدلًا من توجيهه نحو جرائم الحرب، التي ارتبطت بها بالأساس وحتى حينه الاشتراكيةُ الوطنية. وبدأت بذلك توعية جيل جديد بطبيعة - ومستوى - الأعمال الوحشية النازية. ولم تعد صحف شعبية، مثل **شتيرن** (*Stern*) **وكويك** (*Quick*)، قادرة على أن تخفف بعدئذ، كما فعلت في الخمسينيات، من وطأة دلالة وجود تلك المعسكرات، أو أن تكيل المديح للنازية "الطيبة". وبدأ يهيمن وعي عام، يرفض بالتحديد الماضي الألماني القريب، ويعده معيبًا.

لا ينبغي المبالغة بحجم التغيير. ففي الستينيات، كان المستشار الألماني الغربي كيزينغر والرئيس الاتحادي هانز ليبكه نازيَّيْن سابقَيْن، الأمر الذي مثل مفارقة صارخة في الصورة الذاتية لجمهورية بون، لاحظها حينذاك المعلقون الشباب، كما شاهدنا في الفصل الثاني عشر. قول الحقيقة عن النازيين شيء، والاعتراف بمسؤولية الشعب الألماني الجماعية شيء آخر؛ الأمر الذي لا تزال الطبقة السياسية الألمانية تلتزم الصمت حياله. ومع أن عدد الألمان الغربيين الذين يعتقدون أن هتلر أحد أعظم رجال الدولة الألمان "باستثناء مرحلة الحرب" قد انخفض من 48 في المئة في عام 1955 إلى 32 في المئة في عام 1967، فإن الرقم الأخير لا يدعو للاطمئنان (مع أن أغلبية من شملهم الاستطلاع من كبار السن).

حصل التحول الحقيقي في العقد التالي؛ إذ تضافرت مجموعة من الحوادث - حرب الأيام السِتة العربية - الإسرائيلية في عام 1967، وجثو المستشار براندت

على ركبتيه أمام النصب التذكاري في غيتو وارسو، ومقتل رياضيين إسرائيليين في أثناء الألعاب الأولمبية في ميونيخ في عام 1972، وأخيرًا بث التلفزيون الألماني في كانون الثاني / يناير 1979 سلسلة برامج قصيرة عن "المحرقة" - وضعت اليهود ومعاناتهم على رأس أولويات الأجندة الإعلامية الألمانية. وتعتبر، إلى حد كبير، سلسلة البرامج التلفزيونية تلك، الأكثر أهمية من بينها. ومثلت الخلاصة الأنموذجية للإنتاج التلفزيوني التجاري الأميركي؛ قصة بسيطة يعوز العمق معظم شخصياتها، ومحبوكة بقصد استجرار أقصى حدود التأثير العاطفي. وشجب مخرجو الأفلام الأوروبيون، من إدغار رايتس إلى كلود لانتسمان، سلسلة "المحرقة" التلفزيونية (كما رأينا في الفصل الرابع عشر)، وعدوها شائنة. واتهمها كلود لانتسمان بتحويل التاريخ الألماني إلى ميلودراما أميركية، وتجاوز ما لا ينبغي أبدًا تجاوزه، والحديث عما ينبغي السكوت عنه دائمًا.

لكن هذه العيوب بالذات، هي منبع التأثير الذي خلفه البرنامج التلفزيوني؛ إذ عُرض على التلفزيون الوطني الألماني على مدى أربع ليال متتالية، وشاهده عدد يقدر بـ 20 مليون مشاهد؛ أي ما يناهز نصف عدد السكان البالغين. وتصادف عرضه أيضًا مع انعقاد محاكمة أخرى، هي محاكمة حراس سابقين في معسكر الموت في ماغدانك، ما ذكر المشاهدين بأنها قضية غير مفروغ منها بعد. وكان وقْع البرنامج هائلًا. فبعد خمسة أشهر من عرضه، وافق البوندستاغ (مجلس النواب الألماني) على إلغاء قانون تقادم الجرائم (لكن لا بد هنا من الإشارة، إلى أن المستشار الألماني المُقْبل هلموت كول، كان من الذين صوتوا ضد هذا القانون). من ذلك الحين فصاعدًا، أصبح الألمان الأكثر اطلاعًا من بين جميع الأوروبيين على "المحرقة" (Shoah)، وفي طليعة جميع جهود الحفاظ على مستوى الوعي العام بالجريمة "الاستثنائية" التي ارتكبها بلدهم. ففي حين لم تزُر معسكر داخاو سوى 471 مجموعة مدرسية في عام 1968، زاد عددها في نهاية السبعينيات على خمسة آلاف مجموعة.

تعتبر معرفة ما فعله الألمان باليهود قبل أربعة عقود من الزمن، والاعتراف به علنًا، بمثابة تقدم ملموس. لكن إدراج ذلك في التاريخ الألماني والأوروبي، ظل معضلة صعبة وعصية على الحل، كما تبدى في نزاع "المؤرخين" اللاحق. لم يشعر بعض الباحثين المحافظين، منهم المؤرخ المحترم آنذاك أرنست نولته، بالراحة حيال الإلحاح على معاملة هتلر وحركته وجرائمه على أنها فريدة عصرها وزمانها. وأصروا على أن شرط فهم النازية، يتطلب منا وضعها في سياقها الزماني والمكاني. وبحسب نولته، مثل صعود الاشتراكية الوطنية، وبعض من ممارساتها الغريبة، استجابة للبلشفية في المقام الأول؛ إذ إنها اتبعت، وقلدت إلى حد ما، الأنموذج والتهديد الذي مثله لينين وورثته. وأكد نولته في مقالة شنيعة له في **صحيفة فرانكفورت العامة**، بأن ذلك لا يقلل من جرائم النازية، لكن تفسيرها لا يستقيم تمامًا من دون السابقة البلشفية. لقد

حان وقت إعادة التفكير في الحقبة النازية، ووضع المحرقة في إطار أوسع من جرائم إبادة الجنس البشري المعاصرة.
جاء الرد على نولته من يورغن هبرماس أولًا، الذي أتاح له التقدم في السن - مثل إنتزنسبيرغر وغونتر غراس وآخرين من "جيل الشكوكيين" - أن يتذكر النازية، وأن يلقي بالتالي بظلال شك كثيفة على أي محاولة ترمي إلى "الحد" من مسؤولية الألمان. وقال هبرماس، في معرض الرد: رأي نولته كلام فارغ، وقضية النازية لا تتمثل في "موضعتها في السياق" أو في "إضفاء الصبغة التاريخية" عليها؛ هذا هو بالتحديد الإغواء الذي لا يحق لأي ألماني الوقوع فيه مرة أخرى. فالجريمة النازية؛ الجريمة الألمانية، فريدة في نوعها، وفريدة في حجمها، وفريدة في مرامها، وفريدة في شرور لا قرار لها. وجرى بكل بساطة تحريم موضعة النازية في سياقها، وفقًا لما قصده نولته، وما يستتبعه ذلك ضمنًا من وضْع مسؤولية الألمان في الإطار النسبي.
لكن موقف هبرماس المتشدد، وضع معيارًا ربما لن يلتزم به مدة طويلة غير قلة من أبناء بلده (من ضمنهم المؤرخون، الذين تشكل المقارنة والسياق عصب نظام عملهم). ولم يكن مقدرًا لبروز المحرقة من جديد في المشهد العام في ألمانيا، أن يستمر إلى أجل غير مسمى - بلغ ذروته في التسعينيات، عبر عروض غزيرة من الندم الرسمي على نقائص الماضي، وانغماس الألمان بما سمّاه الكاتب بيتر شنايدر "ضربٌ من تقريع النفس المتعالي". فدعوة كل جيل جديد من الألمان إلى العيش في عباءة هتلر إلى الأبد، والطلب منهم تولي المسؤولية عن ذاكرة الذنب الألماني الفريد، وجعله مقياس هويتهم الوطنية، كان أقل المطلوب، لكن كان في توقعه الكثير من المبالغة.
كان على مسار التذكر والاعتراف في بقية أوروبا الغربية أن يتغلب أولًا على أوهام المصلحة الذاتية المحلية؛ العملية التي تستلزم عادة تعاقب جيلين وعدة عقود. ففي النمسا - حيث تم بث برنامج "المحرقة" التلفزيوني بعد شهرين من بثه في ألمانيا، لكن من دون أي آثار مماثلة جديرة بالذكر - لم يبدأ النمساويون (أو بعضهم) بمساءلة جدية، بل وغير مكتملة، لماضي بلادهم النازي، إلى أن تم الكشف في منتصف الثمانينيات عن أن رئيس البلاد، كورت فالدهايم، أدى دورًا في احتلال يوغسلافيا الوحشي على يد الجيش الألماني إبان الحرب. حقيقة، أن فالدهايم عمل في السابق أمينًا عامًا للأمم المتحدة، من دون أن يتكبد أحد في المجتمع الدولي عناء البحث عن سجله في أثناء الحرب، غذت شكوك الكثير من النمساويين بأنهم ملتزمون معايير رفيعة على نحو فريد. ففي النهاية، حكم النمسا مستشار يهودي في حقبة ما بعد الحرب (الاشتراكي برونو كرايسكي؛ وهو أمر بعيد الاحتمال بالنسبة إلى الألمان.
لكن أحدًا، لم يرجُ الشيء الكثير من النمساويين. فعلاقتهم المستقرة، إلى حد كبير، بالتاريخ القريب لم تعمل إلا على تأكيد انحيازهم وانحياز الآخرين المسبق [(461)]؛ إذ ظل اثنان من كل خمسة نمساويين، حتى وقت متأخر في عام

1990 يعدون بلدهم ضحية من ضحايا هتلر، وليس شريكًا له في الجريمة، واعتقد 43 في المئة منهم أن لـ "النازية جوانب خيرة وجوانب سيئة". أما سويسرا، جارة النمسا في جبال الألب، فلها حكاية أخرى. ضمنت طوال 40 عامًا، بعد عام 1945، نظافة سجلها في أثناء الحرب. فلم يتم نسيان الجهود المضنية التي بذلها السويسريون لإبقاء اليهود خارج بلدهم فحسب، بل وعلى العكس من ذلك، تم تعميم صورة البلاد في الأدب الشعبي والأفلام، على أنها ملاذ آمن، يرحب بكل شخص مضطهد يسعى للوصول إلى حدودها. ونَعِم السويسريون بضميرهم المرتاح، وبإعجاب العالم المشوب بالحسد.
في الحقيقة، آوت سويسرا بحلول عام 1945، ما لا يزيد على 28 ألف يهودي، منهم 7 آلاف قبل بدء الحرب. كما رفضت في أثناء الحرب منح أذون عمل للاجئين، وجرى تمويل إعانتهم من مبالغ اقتطعت من المقيمين الأثرياء اليهود. ولم تعترف سلطات بيرن رسميًا، حتى حزيران / يونيو 1994، بأن الطلب السويسري (المقدم إلى بون في عام 1938)، بوضع حرف "J" على جميع جوازات سفر الألمان اليهود - إذ كان من الأفضل إبقاؤهم خارج البلد - كان عملًا من أعمال "التمييز العنصري الغاشم". ولو أن سوء السلوك السويسري ظل في هذه الحدود، لما أثار الأمر كثيرًا من الجلبة. في الواقع، لم تطلب لندن وواشنطن وضع سمة تعريف على جوازات سفر اليهود، لكن السجلات البريطانية والأميركية لا تبعث على الفخر عندما يتعلق الأمر بحماية اللاجئين اليهود. بيد أن سويسرا قطعت شوطًا أبعد في هذا السياق.
الحقيقة المؤلمة التي اتضحت من مجريات التحقيقات الرسمية، التي أجريت في التسعينيات، أن سويسرا لم تتاجر بالذهب المسلوب، وتسهم مساهمة عملية ضخمة في المجهود الحربي الألماني فحسب (يراجع الفصل الثالث)، بل إن البنوك وشركات التأمين السويسرية سرقت، عمدًا وبصورة مخلة، مبالغ مالية ضخمة من حسابات اليهود، أو بوليصات التأمين العائدة لأقرباء القتلى اليهود. وفي اتفاقية سرية وقعت بعد الحرب مع بولندا الشيوعية بعد الحرب، وتم الكشف عنها في عام 1996، عرضت بيرن ترحيل الحسابات المصرفية لليهود البولنديين المتوفين لمصلحة السلطات الجديدة في وارسو، مقابل دفع تعويضات للبنوك والشركات السويسرية، التي صادرها الشيوعيون بعد توليهم السلطة [(462)]. وحالما بدأ هذا النوع من الأدلة بالظهور، تداعت صورة البلد الملمعة، ولن تفلح أي مبالغ (تم التنازل عنها بالإكراه) من التعويضات والدفعات و"صناديق الضحايا"، في إعادتها عاجلًا إلى سابق عهدها. وألمحت مقالة افتتاحية في صحيفة **دي تسايت** (*Die Zeit*) في 13 أيلول / سبتمبر 1996 إلى أكثر من **شماتة عابرة** (Schaden Freude)، في سياق ملاحظتها أن "سحابة طويلة من المحرقة"، خيمت بظلالها أخيرًا على سويسرا. لكن ذلك كان الحقيقة البسيطة.

أما صورة هولندا، الملمعة هي الأخرى في زمن الحرب، حيث اعتقد الجميع تقريبًا أنهم "قاوموا" وعملوا ما بوسعهم لإعاقة الخطط الألمانية، فقد انخرطت وفقدت صدقيتها، وبمبادرة محلية في وقت سابق. بحلول أواسط الستينيات، قدمت مؤلفات تاريخية رسمية في عدة مجلدات عن الحرب العالمية الثانية كمًّا غزيرًا من المعلومات عن **ماهية** التجربة الهولندية في أثناء الحرب، ومن ضمنها حالات ترحيل أجانب غير مرغوب فيهم. لكن تلك المؤلفات تجنبت بثبات الخوض في التفاصيل، ولا سيما بشأن من قام بالكارثة اليهودية، **وكيف ولماذا** حدثت. وفي أي حال، قرأت تلك المؤلفات قلةٌ قليلة. لكن المؤرخ الهولندي، جاكوب بريسر، نشر في نيسان / أبريل 1965، كتاب **الفناء** (*Ondergang*)؛ أول تاريخ كامل عن إبادة الشعب اليهودي. وقد بيع من ذلك الكتاب 100ألف نسخة في عام 1965 وحده، وسرعان ما أثار موجةً عارمةً من الاهتمام العام بموضوعه [(463)]. ثم تلاه في الحال، دفقٌ جارفٌ من الأفلام الوثائقية التلفزيونية والبرامج الأخرى عن الاحتلال في أثناء الحرب - استمر عرض أحدها، الذي يدعى "الاحتلال" (*De besetting*)، ما يزيد على عقدين من الزمن - وتغيرٌ في المزاج الرسمي. وعرضت الحكومة الهولندية أول مرة في عام 1965، المساهمة في النصب التذكاري في أوشفيتز. مع أن سبع سنين أخرى انقضت، قبل أن توافق الحكومة الهولندية أخيرًا على أن تدفع لليهود المرحلين الناجين التعويضات التي مُنحت منذ عام 1947 للمقاومين وضحايا النازية الآخرين.

على غرار ألمانيا، دفعت المحاكمات الإسرائيلية والألمانية، التي جرت في أوائل الستينيات، الهولنديين إلى الاهتمام بماضيهم المكتوم. واتصف مواليد طفرة ولادات ما بعد الحرب في هولندا، كما في غيرها، بالفضول نحو تاريخهم الحديث، والريبة حيال الرواية، التي قصها - أو بالأحرى لم يقصها - عليهم "جيل آبائهم الصامت". كما ساعدت التغييرات الاجتماعية، التي حصلت في الستينيات، على اختراق جدار الصمت الرسمي المحيط بالاحتلال. إن كسر المحرمات الاجتماعية والجنسية - ذات التبعات الهدامة العميقة في أجزاء من هولندا، ولا سيما في أمستردام، في مجتمع محافظ حتى حينه - حمل في طياته بذور الشك في كل الممارسات الموروثة والحقائق البديهية الأخرى. لقد قرأ الآن جيل جديد من القراء جوهر نص المحرقة الهولندية، يوميات آن فرانك، من زاوية مغايرة تمامًا؛ في النهاية، وشى جيران آن الهولنديون بها وبعائلتها للألمان.

بحلول نهاية القرن، عُدت السنوات الممتدة بين عامي 1940 و1975، الحقبة التي حظيت بأكبر قدر من الدراسة في التاريخ الهولندي على الإطلاق. لكن، مع أن الحقيقة المتعلقة بمساهمة الهولنديين في تحديد هوية مواطنيهم اليهود واعتقالهم ونفيهم وموتهم، أصبحت معروفة لعامة الناس أول مرة في الستينيات، فقد استغرق استيعاب مضامينها الكاملة زمنًا طويلًا؛ لم يعترف

رأس الدولة - الملكة بياتريس - علنًا بمأساة اليهود الهولنديين حتى عام 1995، وذلك في سياق زيارة لها إلى إسرائيل. وربما لم تتحقق فوائد الدرس إلا في أواسط التسعينيات، على خلفية مشهد القوة الهولندية في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي تنحت جانبًا بكل وداعة، ما أفسح المجال أمام الميليشيا الصربية تجميع وقتل 7 آلاف مسلم في سيربرينتسا. وأمكن أخيرًا البدء بنقاش عام تأجل طويلًا حول الثمن الذي دفعه الهولنديون لقاء إرثهم في النظام والتعاون والطاعة.

كان بوسع الهولنديين الزعم في دفاعهم - مثلهم في ذلك مثل البلجيكيين والنرويجيين والإيطاليين (بعد أيلول / سبتمبر 1943)، ومعظم بلدان أوروبا الشرقية المحتلة - أنه بصرف النظر عن العار الذي لحق بأفراد جهاز البيروقراطية وسلك الشرطة، جراء التعاون مع سلطات الاحتلال، فقد أتت المبادرة من الأعلى على الدوام؛ أي من الألمان. وهذا ليس صحيحًا بالقدر الذي كان يُعتقد في السابق، ومثل دائمًا نصف الحقيقة في أماكن معينة، ولا سيما في أقاليم مثل سلوفاكيا أو كرواتيا (أو هنغاريا في الأشهر الأخيرة من الحرب)، حيث واصلت حكومات الدمى المحلية مشاريعها الإجرامية الخاصة بها. فما كان بوسع الألمان أن يفعلوا ما فعلوه، في النرويج أو بلجيكا أو هولندا المحتلة، لولا تعاون السكان المحليين (وقد نجا اليهود في أحد البلدان - الدنمارك - عندما لم يتوفر هذا التعاون)، لكن ألمانيا هي من أصدرت الأوامر في جميع تلك الحالات.

كانت فرنسا الاستثناء بطبيعة الحال. فذاكرة فرنسا في أثناء الحرب - ذاكرة معذبةٌ وناقصةٌ تباعًا، وتم إنكارها طويلًا - ذاكرة نظام فيشي صاحب الدور المتواطئ والنشط في المشاريع النازية، وفي مقدمتها الحل **النهائي** - أرخت بظلالها على جميع جهود أوروبا ما بعد الحرب، والرامية إلى التوصل إلى تفاهم حول الحرب العالمية الثانية، وحول المحرقة. لا يتعلق الأمر بأن سلوك فرنسا كان الأسوأ، بل بأهميتها الكبيرة. فقد ظلت باريس حتى عام 1989، ولأسباب عرضها هذا الكتاب، عاصمة أوروبا الفكرية والثقافية، وربما على الإطلاق، منذ الإمبراطورية الثانية. كما أنها إلى حد بعيد، الدولة ذات التأثير الأهم في أوروبا الغربية، وذلك بفضل إنجاز شارل ديغول المرموق في إعادة بلاده إلى أروقة السلطة الدولية. وفرنسا - رجال الدولة الفرنسيون والمؤسسات الفرنسية والمصالح الفرنسية، هي التي دفعت قدمًا، وفق الأسس الفرنسية، مشروع العمل من أجل قارة متحدة. وخيم ظل على أوروبا الجديدة؛ ظل كذبة، إلى أن استطاعت فرنسا مواجهة ماضيها مواجهة مباشرة.

يمكن عرض مشكلة فيشي بكل بساطة: في تموز / يوليو 1940، أوصل آخر برلمان في الجمهورية الفرنسية الثالثة نظام المارشال بيتان إلى السلطة، الأمر الذي جعله النظام الوحيد القادر في أثناء الحرب على ادعاء بعض من استمرارية مؤسسات قبل الحرب الديمقراطية، مهما كانت زائفة. فحتى نهاية

عام 1942 في الأقل، تعاملت أغلبية ساحقة من الفرنسيين مع هذا النظام ومؤسساته بوصفه سلطة شرعية في فرنسا. ومثل فيشي بالنسبة للألمان فرصةً هائلةً؛ إذ وفر عليهم عناء تنصيب نظام احتلالهم المُكلف في بلد بحجم فرنسا، وزودهم في الوقت نفسه بكل ما يحتاجون إليه؛ القبول بالهزيمة و"تعويضات الحرب" والمواد الأولية وقوة العمل الرخيصة ... والكثير غيرها.
تخطت حكومة فيشي العمل على تكييف نفسها ورعاياها مع الهزيمة الفرنسية، وأدارت بلادها بما يتلاءم مع ألمانيا. حيث أطلقت فرنسا في ظل حكم بيتان، ورئيس وزرائه بيير لافال، مشاريع تعاونية بمبادرة منها؛ أصدرت بين عامي 1940 و1941، من دون أي ضغط ألماني "القوانين اليهودية" السيئة الصيت، كما أصدرت التدابير، التي ستعمد بموجبها السلطات الفرنسية نفسها إلى تجميع سكان البلد اليهود (باشرت بتجميع الكثير من اليهود المولودين في بلد أجنبي والمقيمين في فرنسا)، للوفاء بالحصص التي طلبتها السلطات النازية، في سياق سريان مشروع الحل **النهائي**. ونتيجة هذا التأكيد لاستقلالية الإدارة الفرنسية، لم يشاهد معظم المنفيين من فرنسا على الإطلاق زيًا موحدًا أجنبيًا، حتى استلمهم الألمان من باحات السكك الحديد في درانسي (شمال باريس)، تمهيدًا لنقلهم النهائي إلى معسكر أوشفيتز. وحتى ذلك الوقت، ظلت القضية برمتها بأيدي الفرنسيين.
بعد التحرير، ولأن العار كله انصب على بيتان وأعوانه، قلما تم التطرق إلى مساهمة نظامه في المحرقة، وبالتأكيد ليس من سلطات ما بعد الحرب. ولم ينجح الفرنسيون في حشر "حكومة فيشي" في زاوية الذاكرة الوطنية، ومن ثم تجميدها حيث هي فحسب، بل لم يربطوا كذلك بين فيشي وأوشفيتز. لقد خانت حكومة فيشي فرنسا، وارتكب المتعاونون خيانة وجرائم حرب، لكن "الجرائم ضد الإنسانية" لم تكن جزءًا من مفردات النظام القضائي الفرنسي؛ إذ إنها من شأن الألمان.
بقيت هذه الحالة سارية بعد 20 عامًا؛ إذ عندما درس مؤلف هذا الكتاب التاريخَ الفرنسي في المملكة المتحدة في أواخر الستينيات، لم تولِ الأدبيات الدراسية التعليمية المتعلقة بفرنسا مرحلة فيشي، كما كانت عليه حينها، أي اهتمام يذكر بالبعد "اليهودي"، حيث ركزت "دراسات فيشي"، في فرنسا وغيرها على حد سواء، على طبيعة نظام بيتان بحكم أنه "فاشي" أو "رجعي"، وإلى أي حد هو استمرار أم انقطاع عن ماضي البلد الجمهوري. لكن وُجدت مدرسة محترمة لمؤرخين فرنسيين، جادلت بأن "الدرع" البيتاني حمى فرنسا من مصير بولندا (من البولندنة) (Polonisation)، وكأن هتلر اعتزم، بأي شكلٍ، معاملة فتوحاته الغربية الهمجية الوحشية نفسها التي طبقها في الشرق. وكذلك ظلت أسطورة مقاومة بطولية شملت الأمة جمعاء - في التأريخ كما في الحياة الوطنية - خارج نطاق الشك.

جاء التنازل الوحيد الذي قدمته السلطات الفرنسية، تجاه المزاج المتغير في الخارج في كانون الأول / ديسمبر 1964، عندما أدرجت الجمعية الوطنية الفرنسية، وعلى نحو متأخر، فئة "الجرائم ضد الإنسانية" في القانون الفرنسي. ونصت على أنها لا تسقط بالتقادم (الجرائم التي جرى تعريفها أول مرة في اتفاقيات لندن، في الثامن من آب / أغسطس 1945). لكن ليس لهذا أيضًا علاقة بفيشي، بل كان استجابة لمحاكمات أوشفيتز، التي جرت حينها في فرانكفورت، وتوخت تسهيل أي ملاحقة قضائية متوقعة على الأراضي الفرنسية، لأشخاص (ألمان أم فرنسيين) أسهموا مباشرة في خطط الإبادة النازية. وبدا جليًا أن طرح قضية مسؤولية فرنسا **الجماعية**، بعيد كل البعد عن التفكير الرسمي عندما حظرت الحكومة الفرنسية عرض فيلم "الأسى والغضب" (*Le Chigrin et la pitié*)، للمخرج مارسيل أوفولس، على التلفزيون الفرنسي.
يقوم فيلم أوفولس - فيلم وثائقي عن احتلال كليرمونت فيران في زمن الحرب - على مقابلات أجريت مع رعايا فرنسيين وبريطانيين وألمان. لا يتضمن الفيلم أي شيء تقريبًا عن المحرقة، ولا الكثير عن فيشي. تمحور الفيلم حول موضوع الفساد المستشري، وأشكال التعاون اليومي في أثناء الحرب. كان أوفولس يستطلع ما هو أبعد من رواية "الذات" عن المقاومة في مرحلة ما بعد الحرب. لكن حتى هذا تجاوز قدرة السلطات على تحمله في العام الأخير من رئاسة ديغول. إلا أن الأمر لا يقتصر على السلطات فحسب؛ إذ بعد سنتين، عندما سمح أخيرًا بعرض الفيلم، لكن ليس على التلفزيون الوطني، وإنما في صالة عرض صغيرة في الحي اللاتيني في باريس، تناهى إلى السمع صوت امرأة متوسطة العمر في أثناء الخروج من دار العرض، تعلق قائلة: "مخجل، لكن ماذا تتوقع؟ أوفولس يهودي، أليس كذلك؟".
تجدر الإشارة إلى أن مؤرخين أجانب هم من أحدثوا اختراقًا في فرنسا تحديدًا لتعمق أكثر نزاهة في تاريخ الحرب، منهم اثنان - إبرهارد جاكل في ألمانيا وروبرت باكستون في الولايات المتحدة، اللذان تم نشر أعمالهما الرئيسة بين نهاية الستينيات وأواسط السبعينيات - بأنهما أول من استخدم المصادر الألمانية لإظهار حجم جرائم فيشي التي ارتكبت بمبادرة فرنسية. ذلك موضوع لا يشعر أي باحث محلي بالخوض فيه: بقيت المشاعر الوطنية فائقة الحساسية بعد 30 عامًا من تحرير فرنسا. وحتى في أواخر عام 1976، طلبت وزارة شؤون المحاربين القدماء إجراء بعض التغييرات، بعد اطلاعها على تفاصيل أحد المعارض المعدة لإحياء ذكرى الضحايا الفرنسيين في أوشفيتز، بحجة أن الأسماء في القائمة "تفتقر إلى الوقْع الفرنسي المناسب" [(464)].
لم تصدر في الأغلب هذه المشاعر، في فرنسا في تلك الأيام، عن عنصرية فجة، بمقدار ما عبرت عن كرامة جريحة. فقد كانت فرنسا، حتى وقت قريب لا يتعدى عام 1939، قوة دولية رئيسة. بيد أنها تكبدت هزيمة عسكرية ساحقة،

وخضعت لاحتلال مذل، وتراجعَيْن "استعماريَّيْن" دمويين ومحرجين، في خلال زمن قصير لا يتعدى ثلاثة عقود. كما شهدت تغييرًا في النظام (في عام 1958) أشبه بالانقلاب. راكمت الأمة العظيمة كثيرًا من الخسارات والإهانات منذ عام 1914، إلى درجة تأصلت فيها بعمق النزعة التعويضية لإثبات الشرف الوطني في كل مناسبة ممكنة. فالحوادث المخزية - أو ما هو أسوأ منها - طواها النسيان. في النهاية، ليست حكومة فيشي الأمر الوحيد الذي استعجل الفرنسيون تجاوزه - لم يرغب أحد في الحديث عن "الحروب القذرة" في الهند الصينية والجزائر، فضلًا عن التعذيب الذي مارسه الجيش هناك.
لم يؤدِ رحيل ديغول إلى تغير يُذكر في هذا الجانب، مع أن الجيل الأصغر سنًا من الفرنسيين والفرنسيات أظهر اهتمامًا قليلًا بالمجد الوطني، ولم يبدِ اهتمامًا شخصيًا بالأساطير التي تكتنف تاريخ فرنسا الحديث. لا ريب في أن الفرنسيين أصبحوا في السنوات اللاحقة أكثر وعيًا بالمحرقة، وأكثر حساسيةً تجاه معاناة اليهود بشكل عام، ويعود ذلك جزئيًا إلى ردة الفعل الغاضبة على مؤتمر ديغول السيئ الصيت، الذي جرى في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1967، في أعقاب انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة، عندما أشار الرئيس الفرنسي إلى اليهود بصفتهم "شعبًا معتدًا بنفسه ومتسلطًا". وقد ترك الفيلم الوثائقي "المحرقة" (*Shoah*)، للمخرج الفرنسي كلود لانزمان، تأثيرًا دراماتيكيًا في الجمهور الفرنسي، على الرغم من (أو ربما بسبب) اهتمامه الحصري تقريبًا بإبادة اليهود في الشرق.
لكن الموقف الفرنسي الرسمي لم يتغير قط، على الرغم من أن المؤرخين الفرنسيين، السائرين في إثر زملائهم الأجانب، أقروا الآن - بما لا يقبل الجدل - بمسؤولية حكام فرنسا الكبيرة عن مصير اليهود المُرحلين من فرنسا في أثناء الحرب. حيث بقي التوجه على حاله من جورج بومبيدو (الذي ترأس فرنسا بين عامي 1969 و1974)، مرورًا بفاليري جيسكار ديستان (1974 - 1981)، ووصولًا إلى فرانسوا ميتران (1981 - 1995). كل ما حدث في أثناء حكم نظام فيشي، أو كل ما قام به، فهو من مسؤوليته وحده. فنظام فيشي نشأ في فرنسا، وهو صنيعة بعض الفرنسيين. لكنه أحد الفواصل الاستبدادية في تاريخ الجمهورية الفرنسية. بعبارة أخرى، نظام فيشي لا يمثل "فرنسا"، ما يُبقي ضمير الجمهورية الفرنسية مرتاحًا.
لدى الرئيس ميتران، آخر رئيس دولة شهد في سن الرشد الحرب العالمية الثانية (ولد في عام 1916)، سببٌ خاصٌ للحفاظ على هذا التميز اليسوعي. وبصفته موظفًا حكوميًا في أثناء حكم فيشي، بنى ميتران سيرته السياسية اللاحقة - إلى حد كبير - عبر تمويه التسويات وإخفاء الجوانب الملتبسة في سيرته الشخصية، وإسقاطها على البلاد بوجه عام. حرص على تجنب أي إشارة إلى فيشي في المناسبات العامة، في حين لم يتردد إطلاقًا في التكلم جهارًا بالمحرقة، سواءٌ في القدس في عام 1982، أو في فرنسا في الذكرى

السنوية الـ 50 للمِّ شمل 12’848 من اليهود الباريسيين، التي جرت في عام 1942 - لم ينبس ببنت شفة بأن تلك مسألة ترتب على فرنسا ديونًا مستحقة.
اختُرِقَت أخيرًا المحرمات التي فرضها ميتران وجسدها وحملها معه إلى مثواه الأخير (على جري العادة في هذا الشأن)، عبر سلسلة من المحاكمات. ففي عام 1994، اعتُقل بول توفييه، وهو ناشط التحق بميليشيا فيشي في أثناء الحرب، بعد اختفاء دام 50 عامًا. وقُدم للمحاكمة بجريمة قتل 7 يهود فرنسيين قرب مدينة ليون في حزيران / يونيو 1944. ليس توفييه مهمًا في حد ذاته؛ إذ إنه مجرد عجلة ترس في ماكينة فيشي، وأحد عملاء كلاوس باربي، رئيس الغستابو في مدينة ليون، الذي قُبض عليه وحُوكم في عام 1987. لكن محاكمة توفييه - والدليل الذي ظهر عبرها عن تعاون سلطات فيشي مع الغستابو، ودورها في نفي اليهود وقتلهم - أدت دورًا بديلًا عن محاكمات أخرى لم تجرِ على الإطلاق، ولا سيما محاكمة رينيه بوسكيه، الأمين العام للشرطة في حكومة فيشي. وكان مقدرًا لمحاكمة بوسكيه - الذي فاوض شخصيًا السلطات الألمانية في عام 1942 من أجل تسليم اليهود - لو حدثت، أن تتيح لفرنسا فرصة مواجهة الحقيقة بشأن حكومة فيشي. ليس حكومة فيشي فحسب، لأن بوسكيه عاش آمنًا عدة عقود في فرنسا بعد الحرب، بحماية أصدقاء تسنموا مواقع رفيعة، بمن فيهم ميتران نفسه. لكن "صدف" أن اغتاله "مجنون"، في حزيران / يونيو 1993، قبل إحضاره إلى المحكمة.
على إثر إدانة توفييه وفي ظل غياب بوسكيه، وجد القضاة الفرنسيون أخيرًا الشجاعة (بعد وفاة ميتران) لتوجيه الاتهام، واعتقال ومحاكمة شخصية رئيسة أخرى، هي موريس بابون. شغل بابون منصبًا وزاريًا، وترأس قسم شرطة باريس في إحدى مراحل حكم ديغول، وعمل أمينًا عامًا لمنطقة بوردو الإدارية في أثناء الحرب.
تلك كانت مجرد مناصب بيروقراطية؛ إذ اتضح أن عمله في بوردو في خدمة بيتان لم يعرقل مسيرته الناجحة كموظف عام بعد الحرب. وفي أي حال، يعد بابون مسؤولًا بصورة مباشرة، في أثناء وجوده في بوردو، عن إجازة اعتقال يهود المنطقة وسوقهم إلى باريس، ومن هناك إلى المنفى. واقتيد لهذا السبب؛ المُدرَج الآن في القانون الفرنسي على أنه جريمة ضد الإنسانية، إلى المحكمة في عام 1997.
لم تُظهر محاكمة بابون التي استمرت 6 أشهر أدلة جديدة باستثناء ما كشفته عن طبيعة الرجل نفسه، وما أبداه من غياب صادم للأسف أو الندم. أجل تأخرت هذه المحاكمة 50 سنة، وفات أوان معاقبة الثمانيني بابون، وفات أوان الثأر لضحاياه، وفات أوان إنقاذ شرف بلده. ورفض عدد من المؤرخين الفرنسيين الحضور للإدلاء بشهاداتهم كخبراء، وأكدوا أن مهمتهم مقتصرة على تبيان وتفسير ما حدث في فرنسا قبل 50 عامًا، وليس توظيف معرفتهم في محاكمة جنائية [465]. وعلى الرغم من ذلك كانت محاكمة أنموذجية؛ إذ

أظهرت بصورة لا لبس فيها، أن خط التمييز الواهي بين "فيشي" و"فرنسا"، الذي رسمه الفرنسيون بعناية من ديغول إلى ميتران، لا وجود له على الإطلاق؛ إذ إن بابون كان رجلًا فرنسيًا، خدم نظام فيشي والجمهورية الفرنسية التي تلته، وهما على دراية تامة بنشاطاته في ولاية بوردو، من دون أن ينتاب أي منهما قلق بشأنها.

زد على ذلك أن بابون لم يكن وحيدًا، فهو في الواقع رجل عادي، وكذلك سجله من دون ريب. جُل ما فعله، مثل كثيرين غيره، لا يتعدى التوقيع على مذكرات موت أناس لم يعرفهم، ولم يعبأ بمصيرهم. أكثر ما يلفت النظر في قضية بابون (وقضية بوسكيه أيضًا) حاجة فرنسا الرسمية إلى نحو 50 عامًا كي تحدد مكانهما - ولماذا انكسرت قشرة الصمت في نهاية القرن بالتحديد؟. ثمة تفسيرات كثيرة لا تقريظ فيها جميعها للطبقة السياسية الفرنسية أو لوسائل الإعلام الوطنية. لكن الأقرب إلى الصواب هو مرور الزمن، فضلًا عن الدلالة النفسية لانتهاء حقبة.

جسد فرانسوا ميتران في شخصه بالذات، طوال المدة التي أمضاها في منصبه، صفة العجز "الوطني" عن الحديث علنًا عن عار الاحتلال، لكن رحيله غير كل شيء. لم يكن خليفته، جاك شيراك، قد تجاوز الـ 11 عامًا عندما تحررت فرنسا في عام 1944. وفي غضون أسابيع من تسلمه المنصب، وفي ذكرى لم شمل اليهود الباريسيين السنوية الـ 53، التي طالما تحفظ ميتران بشأنها، خرق الرئيس شيراك 50 عامًا من التحريم، واعترف بكل وضوح وأول مرة بضلوع بلده في إبادة يهود أوروبا. وبعد 10 سنوات؛ في 15 آذار / مارس 2005 وفي متحف الهولوكوست في القدس، الذي تم تدشينه حديثًا، أعلن جان بيير رافاران، رئيس وزراء شيراك، رسميًا أن فرنسا "ساهمت أحيانًا في هذا العار. وطوقت عنقها بدين لا يسقط بالتقادم" ("La France a parfois été le complice de cette infamie, Elle a contracté une dette imprescriptible qul'oblige").

بحلول نهاية القرن العشرين، بدت مركزية المحرقة مستقرة في الهوية والذاكرة الأوروبية الغربية. ويبقى بلا شك "تنقيحيون" - أفراد ومنظمات، يجتهدون بين حين وآخر في إثبات استحالة حدوث إبادة جماعية لليهود (على الرغم من أنهم أكثر نشاطًا في أميركا الشمالية، منهم في أوروبا نفسها). لكن أمثال هؤلاء محصورون بالهوامش السياسية المتطرفة، ويعطي إصرارهم على الاستحالة التقنية لإفناء أمة، صدقية غير مباشرة لجسامة الجريمة النازية عينها. إلا أن اتجاه التعويض السائد، الذي يعترف به الأوروبيون الآن بخسارة يهود"هم"، ويتدارسونها ويتذكرونها، يحمل في طياته مخاطر أخرى.

أولها خطر ردة فعل على الدوام. فبين حين وآخر، تناهت إلى الأسماع زفرات سياسيين ألمانًا، حتى من الاتجاه السائد، معبرةً عن إحباطهم من ثقل الإحساس بالذنب الوطني. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1969، خفف القائد الاشتراكي المسيحي فرانتز جوزف شتراوس عن نفسه علنًا بالقول "لهذا

الشعب، الذي أنجز هذا الازدهار الاقتصادي اللافت، الحق في ألا يسمع شيئًا عن "أوشفيتز" بعد الآن". لا شك في أن للسياسيين أسبابهم [(466)]. وربما يعد المؤشر الأهم عن التغير الثقافي المقبل، ما تبدى من إلحاح واسع في بداية القرن الواحد والعشرين على إعادة طرح المعاناة الألمانية، بعد سنوات من توجيه الاهتمام العام نحو الضحايا اليهود.

بدأ الآن الفنانون والنقاد، منهم مارتن فالسر، معاصر هبرماس؛ وهو صوت أدبي مؤثر في جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد الحرب، بفتْح نقاش حول "ماضٍ آخر غير مطروق"؛ ماضٍ مغاير لإبادة اليهود، لكنه يمثل جانبًا آخر في تاريخ ألمانيا الحديث ولا يحظى بقدر كافٍ من الاعتراف. تساءل هؤلاء، لماذا ينبغي لنا بعد كل هذه السنين ألا نتحدث عن حرق المدن الألمانية، أو حتى عن الحقيقة المزعجة بأن الحياة في ألمانيا الهتلرية بعيدة كل البعد عن أن تكون بغيضة (بالنسبة إلى الألمان)، حتى السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية في الأقل؟ وهل السبب أنه ينبغي لنا أن نتحدث - بدلًا من ذلك - عما فعلته ألمانيا باليهود؟ لكننا سبق وتحدثنا عن ذلك طوال عدة عقود، حتى أنه تحول إلى روتين وعادة. والمعروف على نطاق واسع أن جمهورية ألمانيا الاتحادية إحدى أكثر الدول حبًا للسامية في العالم، فإلى متى ينبغي لنا (نحن الألمان) توخي الحذر؟ بيعت بأعداد كبيرة الكتب الجديدة التي تتحدث عن "جرائم الحلفاء" - قصف درسدن وإحراق مدينة هامبورغ وإغراق سفن اللاجئين الألمان في أثناء الحرب (محور رواية **مشية السرطان** (*Im Krebsgang*) لغونتر غراس).

أما الخطر الثاني فهو الأهمية الجديدة المعطاة للمحرقة في التقارير الرسمية عن ماضي أوروبا، والتي حملت نوعًا مختلقًا من التشويه. لأن الحقيقة المزعجة حقًا عن الحرب العالمية الثانية تمثلت في أن ما حدث لليهود لم يكن في نظر أغلبية المناصرين على قدر تلك الأهمية التي تلائم مشاعرهم. إذا نجح كثير من الأوروبيين في تجاهل مصير جيرانهم اليهود طوال عقود من الزمن، فإن مرد ذلك لا يعود إلى استغراقهم في الشعور بالذنب وكبت ذكريات لا تطاق، بل إلى حقيقة أن الحرب العالمية الثانية لم تكن مرتبطة باليهود، باستثناء ما تضمره سريرة حفنة من كبار الضباط النازيين. وحتى بالنسبة إلى النازيين، كانت إبادة اليهود جزءًا من مشروع أكثر طموحًا للتطهير العرقي وإعادة التوطين.

من شأن الانسياق المفهوم إلى إعادة قراءة الأربعينيات أن يجعل من معرفة ومشاعر نصف قرن لاحق، مدعاة لإعادة كتابة السجل التاريخي؛ السجل الذي يضع معاداة السامية في مركز التاريخ الأوروبي. كيف لنا بغير ذلك، أن نعلل في المقام الأول، ما حدث في أوروبا؟ لكن هذا الأمر سهل للغاية، بل ومريح جدًا على نحو ما. فعلى سبيل المثال، ليس السبب الذي جعل حكومة فيشي مقبولة من معظم الشعب الفرنسي بعد هزيمة عام 1940، أنه رضي بالعيش

في ظل نظام يضطهد اليهود، بل لأن نظام بيتان سمح للفرنسيين بمواصلة مسيرة حياتهم، ضمن وهم الأمن والحالة الطبيعية، وضمن الحد الأدنى من الاضطراب. والطريقة التي عامل بها النظام اليهود كانت من باب اللامبالاة؛ لمجرد أنه لم يكن لليهود تلك الأهمية. وينطبق الأمر نفسه على معظم الأراضي المحتلة الأخرى.
قد نجد مثل تلك اللامبالاة الصادمة في هذه الأيام؛ وهو عرَض لحالة من النقص الخطر يسم وضعية أوروبا الأخلاقية في النصف الأول من القرن العشرين. ولدينا الحق عندما نذكر أن ثمة أناس في كل بلد أوروبي شاهدوا ما حصل لليهود، وعملوا ما بوسعهم للتغلب على لامبالاة مواطنيهم. لكن إذا تجاهلنا تلك اللامبالاة، وافترضنا بدلًا من ذلك أن معظم الأوروبيين الآخرين، عانوا من الحرب العالمية الثانية، بالطريقة نفسها، التي عاناها اليهود؛ أي حرب إبادة، فإننا نتزود بمستوى جديد من سوء الذاكرة. ويعد "أوشفيتز"، من منظور لاحق، أهم ما ينبغي معرفته عن الحرب العالمية الثانية. لكن الأمور، لم تبدُ على ذلك النحو حينذاك.
لم تبدُ الأمور على ذلك النحو في أوروبا الشرقية أيضًا. بالنسبة إلى الأوروبيين الشرقيين الذين تحرروا مؤخرًا - بعد عام 1989 - من عبء التأويلات الشيوعية، التي كانت تُملى عليهم رسميًا بخصوص الحرب العالمية الثانية، كان لانشغال بال الغربيين في نهاية القرن بالمحرقة تبعات تخريبية. فمن ناحية، ما لدى أوروبا الشرقية لتتذكره - وكذلك لتنساه - أكبر بكثير مما لدى أوروبا الغربية؛ إذ ثمة عدد أكبر من اليهود في القسم الشرقي من أوروبا، وقد قتل معظمهم. حدثت معظم عمليات القتل في هذه المنطقة، وأدى الكثير من السكان المحليين دورًا أكثر نشاطًا فيها. لكن سلطات بعد الحرب في أوروبا الشرقية، من ناحية أخرى، أولت اهتمامًا أكبر بكثير بمحو كامل الذاكرة العامة المتعلقة بالمحرقة. ولم يتم ذلك بالتقليل من فظائع وجرائم الحرب في الشرق، بل على العكس، جرى استظهارها باستمرار في الخطاب الرسمي، وتكرست في النصب التذكارية والكتب المدرسية في كل مكان، ما دام اليهود ليسوا جزءًا من القصة.
في ألمانيا الشرقية، حيث تم حصرًا تحميل عبء النازية على كاهل ورثة هتلر الألمان الغربيين، دفع النظام الجديد التعويضات إلى الاتحاد السوفياتي بدلًا من اليهود. وقُدم هتلر في الكتب المدرسية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية على أنه أداة بيد الرأسماليين الاحتكاريين الذين استولوا على الأرض وشنوا الحروب، سعيًا وراء مصالح الشركات الكبرى. وأحيا "يوم الذكرى"، الذي افتتحه فالتر أولبريخت في عام 1950، ذكرى 11 مليون قتيل "مناضل ضد الفاشية الهتلرية"، وليس ذكرى ضحايا ألمانيا. وتحولت معسكرات الاعتقال النازية السابقة في أراضي ألمانيا الشرقية، ولا سيما بوخنفالد وزاكسن هاوزن، مدة من الزمن إلى "معسكرات عزل خاصة" للسجناء السياسيين.

وبعد سنوات عدة، وبعد تحويل بوخنفالد إلى موقع نصب تذكاري، وصف الدليل السياحي الخاص به الأهداف المعلنة لـ "الفاشية الألمانية" بأنها "تدمير الماركسية، والانتقام من الحرب الخاسرة، والإرهاب الوحشي ضد المقاومين". كما ذَيَلت صور منصة الفرز في معسكر أوشفيتز في الدليل نفسه، بالعبارة التالية المقتبسة من الشيوعي الألماني أرنست تيلمان: "البرجوازية جادة في هدفها المتمثل في القضاء على الحزب، وعلى طليعة الطبقة العاملة بالكامل" [(467)]. لم تتم إزالة هذا النص، حتى بعد سقوط الشيوعية.

يمكن العثور في جميع أرجاء أوروبا الشيوعية على النسخة نفسها عن الأحداث. ففي بولندا، لم يكن ممكنًا نكران، أو التقليل، مما حدث في معسكرات الإبادة في تريبلينكا أو ماجدانك أو سوبيبور. لكن هذه الأماكن لم تعد موجودة؛ إذ تكبد لألمان مشاق استثنائية لإزالتها من الوجود قبل الفرار أمام تقدم الجيش الأحمر. وحيثما بقي دليل - كما في حالة أوشفيتز، الواقع على بعد كيلومترات قليلة من كراكوف، ثاني أكبر مدن بولندا - فقد أفرد له معنى مختلف من منظور لاحق. وعلى الرغم من أن اليهود شكلوا 93 في المئة من العدد المقدر بمليون ونصف المليون ممن قتلوا في أوشفيتز، أورد المتحف الذي أقيم هناك بعد الحرب في ظل النظام الشيوعي أسماء الضحايا بناء على جنسياتهم فحسب: بولنديون وهنغايونر وألمان ...إلخ. في الحقيقة كان أطفال المدارس البولنديون يطوفون أمام الصور الصادمة، ويستعرضون أكوام الأحذية والشعر والنظارات، لكن من دون أن يتم إخبارهم أن معظمها عائد ليهود.

ما من ريب في وجود غيتو وارسو، الذي تم تخليد ذكرى حياته وموته في عين الموقع، حيث كان قائمًا. لكن التمرد اليهودي، الذي حصل في عام 1943، حجبته عن الذاكرة البولندية انتفاضةُ البولنديين أنفسهم في وارسو، بعد عام من ذلك. وبينما لم ينكر أحد في بولندا الشيوعية ما فعله الألمان باليهود، فإنهم لم يخوضوا كثيرًا في مناقشة الموضوع. إن "إعادة سجن" بولندا في عهد السوفيات، الذي ترافق مع الاعتقاد الشائع بأن اليهود قد رحبوا به، أو سهلوا استيلاء الشيوعيين على السلطة، شوش الذاكرة الشعبية حيال الاحتلال الألماني. وفي أي حال، خففت معاناة البولنديين أنفسهم في أثناء الحرب الاهتمام المحلي بالمحرقة اليهودية، ونافستها إلى حد ما: سَممَت "التضحية المقارنة" العلاقات البولندية - اليهودية عدة عقود من الزمن. وشكل هذا التجاور بين الحالتين وضعًا غير ملائم على الدوام. إذ قضى ثلاثة ملايين بولندي (غير يهودي) نحبهم في الحرب العالمية الثانية، ومع أن هذا العدد أقل نسبيًا من معدل الوفيات في أوكرانيا أو بين اليهود، لكنه يبقى رقمًا مروعًا. ومع ذلك، يوجد فرق. كان من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى البولنديين البقاء على قيد الحياة في ظل الاحتلال الألماني، مع أنه ممكن من حيث المبدأ. أما

بالنسبة إلى اليهود، فمن المحتمل البقاء على قيد الحياة في ظل الاحتلال الألماني، لكنه غير ممكن من ناحية المبدأ.
حيثما وجد نظام محلي عميل، تعاون مع أسياده النازيين، جرى بحسب الأصول إحياء ذكرى ضحاياه. لكن حقيقة أن نسبة اليهود غير متكافئة، لم تحظ بالانتباه إلا لمامًا؛ إذ اندرجت فئات قومية (هنغاريون)، وفئات اجتماعية (عمال) في المقام الأول، لكن الانتماءات العرقية والدينية كانت موضع تفادٍ متعمد. وُصفت الحرب العالمية الثانية، كما رأينا (يراجع الفصل السادس)، ودُرست، على أنها حربٌ ضد الفاشية، وتم تجاهل بُعدِها العرقي. تكبدت حكومة تشيكوسلوفاكيا في السبعينيات عناء طمس الكتابات المنقوشة على جدران التنوشول براغ (كنيس قديم - جديد (Altneuschul))؛ وهي عبارة عن قائمة بأسماء اليهود التشيكيين، الذين قضوا نحبهم في المحرقة.
عند إعادة سبك التاريخ الحديث في هذه المنطقة، نجد أنه كان بوسع السلطات الشيوعية الاعتماد بالتأكيد على مخزون لا ينضب من المشاعر المضادة لليهود؛ أحد الأسباب الذي جعلها تتورط في بعض المشكلات المتعلقة بطمس الأدلة، حتى من منظور لاحق (حظرت الرقابة البولندية في خلال السبعينيات باستمرار التلميحات التي تشير إلى معاداة البلاد للسامية بين الحربين العالميتين). ولا يعود سبب ضعف اهتمام الأوروبيين الشرقيين بمحنة اليهود من منظور لاحق، أنهم مجرد غير مبالين حينذاك، أو مشغولين بالبقاء على قيد الحياة، بل يعود إلى فرْض الشيوعيين في حد ذاتهم ما يكفي من المعاناة والظلم لتشكيل طبقة جديدة تمامًا من الاستياء والذكريات.
إن تراكم حالات الترحيل والسجن والمحاكمات الصوَرية وإجراءات "التطبيع"، بين عامي 1945 و1989، جعلت من كل شخص في الكتلة السوفياتية خاسرًا أو متواطئًا في ضياع شخص آخر. فقد تم غالبًا الاستيلاء من جديد باسم الاشتراكية على الشقق والحوانيت وأنواع الملكية الأخرى، المُستولى عليها أصلًا من اليهود الموتى أو الألمان المطرودين، ما جعل مسألة التعويضات عن المفقودات السابقة التي أعقبت عام 1989 متشابكة زمنيًا على نحو ميؤوس منه. هل يفترض تعويض الناس عما خسروه عندما استولى الشيوعيون على السلطة؟ ولمن ينبغي دفع التعويضات في حال إقرارها؟ وهل ينبغي أن تذهب إلى من حازها بعد الحرب في عام 1945، وفقدها بعد سنوات قليلة فقط؟ أم ينبغي أن تذهب إلى ورثة من تم الاستيلاء على شركاتهم وشققهم أو سرقتها في مرحلة ما، بين عامي 1938 و1945؟ أي مرحلة ستعتمد؟ هل في عام 1938 أم في عام 1939 أم في عام 1941؟ فكل تاريخ من هذه التواريخ ارتبط سياسيًا بتعريفات حساسة للشرعية الإثنية والوطنية، فضلًا عن الأولوية الأخلاقية [(468)].
ثمة مشكلات أيضًا تخص التاريخ الداخلي للشيوعية في ذاتها. هل ينبغي استدعاء المسؤولين عن دعوة الدبابات الروسية لسحق الثورة الهنغارية في عام 1956، أو قمع ربيع براغ في عام 1968، إلى المحاكمة لارتكابهم تلك

الجرائم؟ اعتقد الكثيرون مباشرةً إثر ثورات عام 1989 أنه ينبغي استدعاؤهم. غير أن بعض ضحاياهم كانوا قادةً شيوعيين في السابق. فمن هو الجدير باهتمام الأجيال اللاحقة؛ هل هم الفلاحون السلوفاكيون، أو الهنغاريون المغمورون، الذين جُردوا من ملكياتهم، أم أعضاء جهاز الحزب الشيوعي، الذين جردوهم، لكنهم وقعوا هم أنفسهم ضحايا بعد سنوات قليلة؟ فأي ضحايا، وأي ذكريات، ينبغي أن تكون لها الأولوية، ومن له الكلمة الفصل؟

جلب سقوط الشيوعية في أعقابه سيلًا جارفًا من الذكريات المريرة. فالنقاشات الحامية بشأن ما ينبغي فعله بملفات الشرطة السرية، مثلت بعدًا واحدًا من أبعاد القضية (يراجع الفصل الحادي والعشرون). وتمثلت المشكلة الرئيسة في إغواء التغلب على الذاكرة الشيوعية، عبر قلبها رأسًا على عقب. فما كان ذات مرة حقيقة رسمية، فقد صدقيته قلبًا وقالبًا؛ إذ أصبح - كما كان عليه - خاطئًا من الناحية الرسمية. لكن هذا النوع من كسر المحرمات، ينطوي على مخاطره الخاصة. فكل معادٍ للشيوعية قبل عام 1998، وُصِم بـ "صبغة الفاشية". لكن بعدما تبين أن "الحركة المضادة للفاشية" مجرد كذبة أخرى من أكاذيب الشيوعية، فإن ما يغوي الآن هو النظر بتعاطف "لاحق"، لا بل حتى باستحسان، إلى جميع من شُوهت سمعته من الشيوعيين والفاشيين. وعادت موضة كتاب ثلاثينيات القرن العشرين الوطنيين إلى الصدارة. وأصدرت برلمانات ما بعد الشيوعية لعدد من البلدان اقتراحات رسمية، دعت إلى الإشادة بالمارشال الروماني أنتونيسكو، أو أمثاله في أماكن أخرى من البلقان وأوروبا الوسطى. وشُيدت لهم التماثيل الآن، تقديرًا لبطولاتهم في أثناء الحرب، بعد أن تعرضوا للشجب حتى وقت قريب، بصفتهم قوميين وفاشيين وعملاء للنازية (حتى أن البرلمان الروماني خصص دقيقة صمت حدادًا على أنتونيسكو).

سقطت محرمات أخرى، إلى جانب نزع صدقية الخطاب المعادي للفاشية. وأضحى بالإمكان الآن مناقشة دور الجيش الأحمر والاتحاد السوفياتي في ضوء مختلف. طلبت دول البلطيق المحررة حديثًا من موسكو، الاعتراف بعدم شرعية اتفاق مولوتوف - ريبينتروب ومبادرة ستالين المنفردة لتقويض استقلالها. وبعد أن حصل البولنديون أخيرًا (في نيسان / أبريل عام 1995)، على اعتراف روسي بأن رجال الشرطة التابعين للمفوضية الشعبية للشؤون الداخلية السوفياتية (NKVD)، وليس الجنود الألمان، هم من قتل 23 ألف ضابط بولندي في غابة كاتين، فقد طالبوا بحق المحققين البولنديين الكامل في الوصول إلى أماكن حفظ السجلات الرسمية الروسية. وبدأت الذكريات تعتمل في الذهن بحلول أيار / مايو 2005، عندما بدا مرجحًا أن الطلب لن يلقَ قبول الروس [(469)].

كان للروس ذكرياتهم الخاصة بهم في أي حال. فمن وجهة نظر الدول التابعة، تعد النسخة الروسية من التاريخ الحديث مزيفة بصورة واضحة. لكنها احتوت

على قدر لا بأس به من الحقيقة بالنسبة إلى كثير من الروس؛ إذ إن الحرب العالمية الثانية كانت "حربًا وطنية عظمى"، ويعد الجنود والمواطنين السوفيات أكبر ضحاياها إذا أخذناها بالأعداد المطلقة، وحرر الجيش الأحمر مساحات واسعة من أوروبا الشرقية من فظاعات الحكم الألماني، وشكلت هزيمة هتلر مبعث ارتياح عميق للمواطنين السوفيات وغيرهم. وقد استغرب بصدق الكثيرون في روسيا، بعد عام 1989، الجحود الجلي، الذي أبدته الدول الشقيقة السابقة، التي تم تحريرها من نير الاحتلال الألماني، بفضل تضحيات الجيوش السوفياتية.
لكن الذاكرة السوفياتية انقسمت بسبب ذلك كله. في الحقيقة، أخذ ذلك الانقسام شكلًا دستوريًا بعد أن ظهرت إلى حيز الوجود منظمتان مدنيتان روجتا الروايات النقدية لماضي البلد الشيوعي، لكنهما متعارضتان تمامًا. أسس المنشقون الليبراليون في عام 1998، منظمة ميموريال (Memorial) الهادفة إلى نشر حقيقة التاريخ السوفياتي. وانصب اهتمام أعضائها بشكل خاص على انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى أهمية الإقرار بما حدث في الماضي درءًا لحدوثه في المستقبل. وسعت منظمة تشكلت قبل سنتين اسمها "باميات" (Pamiat)، (وتعني بالروسية: "الذاكرة") إلى استرداد وتكريم الماضي أيضًا. لكن الشبه ينتهي هنا. أراد مؤسسو "باميات"؛ وهم منشقون معادون للشيوعية لكنهم بعيدون عن الليبرالية، تقديم نسخة محسنة عن الماضي الروسي؛ أي ماض خالٍ من شوائب الأكاذيب السوفياتية، لكنه متحرر أيضًا من المؤثرات الأجنبية الأخرى في التراث الروسي، ومتحرر قبل كل شيء من المؤثرات "الصهيونية". ثم وسعت "باميات" نشاطاتها في غضون سنوات قليلة في إطار السياسية الوطنية، شاهرة سيف تاريخ روسيا المهمل و"المنتهك" في وجه تحديات العدمية القومية والمتطفلين.
شكلت سياسة الذكريات الأليمة - مهما اختلفت في التفاصيل، أو حتى تعارضت - الرابط الأخير المتبقي، بين مركز الاتحاد السوفياتي السابق وممتلكاته الإمبراطورية. وكان ثمة استياء مشترك نابع من قلة تقدير المجموعة الدولية للمعاناة والخسائر السابقة. ماذا بشأن ضحايا الغولاغ؟ لماذا لم يتم تعويضهم وإحياء ذكراهم، على غرار الضحايا والناجين من القمع النازي؟ وماذا بشأن ملايين الناس الذين اضطهدتهم النازية في حقبة الحرب، وتواصل اضطهادهم في ظل الشيوعية بعد الحرب؟ ولماذا لم يأبه الغرب لذلك؟
حملت رغبة تبسيط الماضي الشيوعي، واتهامه بمجمله، مخاطر أخرى؛ أي رؤية كل شيء من لينين إلى غورباتشوف كرواية "جامدة" عن الدكتاتورية والجريمة، وسردية منفصلة لأنظمة وقمع فرضه دخلاء، أو ارتكبته سلطات باسم شعب لم تتمتع بتمثيله. كان تاريخًا سيئًا في المقام الأول؛ إذ حذف من سجلاته حماسة العقود السابقة وارتباطاتها الأصيلة. وحُمِلت الأرثوذكسية

الجديدة ثانيًا مضامين سياسية. فإذا لم يكن التشيكيون أو الكرواتيون أو الهنغاريون أو أي أحد آخر قد أدى دورًا فعالًا في الجانب المظلم من ماضيه الحديث، وإذا كان تاريخ أوروبا الشرقية منذ عام 1939 - في الحالة الروسية بين عامي 1917 و1991 - يقع حصرًا على عاتق الآخرين، تصبح كل حقبة في هذه الحالة كأنها وقت مستقطع من التاريخ الوطني، وهذا يشبه الحيز الذي أفرده الوعي الفرنسي في حقبة ما بعد الحرب لنظام فيشي، لكنها تغطي مدة زمنية أطول بكثير، وأرشيف أشد كآبة لذكريات سيئة. والعواقب قد تتشابه أيضًا. في عام 1992 منعت السلطات التشيكوسلوفاكية عرض فيلم وثائقي من إنتاج هيئة الإذاعة البريطانية في مهرجان كارلوفي فاري السينمائي في مدينة براغ، تناول اغتيال رينهارد هيدريش في عام 1942، لأن الفيلم أظهر لقطات "غير مقبولة" عن تشيكيين أعلنوا عن دعم النظام النازي في أثناء الحرب.
تداعى تحريم مقارنة الشيوعية بالنازية مع إعادة ترتيب الذاكرة في أوروبا الشرقية في حقبة ما بعد الشيوعية. في الحقيقة، أصر السياسيون والباحثون على عقد تلك المقارنات. وظل هذا "التجاور" موضع جدل في الغرب. لا يتعلق الأمر بالمقارنة المباشرة بين هتلر وستالين: يجادل قليل من الناس الآن بنوعية كلا الدكتاتورين الوحشية. لكن اقتراح ضرورة وضع الشيوعية ككتلة واحدة قبل ستالين وبعده - في فئة الفاشية أو النازية نفسها، يحمل مضامين غير مريحة لماضي الغرب بالتحديد، وليس لألمانيا وحدها، إذ عد كثير من المثقفين الأوروبيين الشيوعية بديلًا فاشلًا من إرث تقدمي مشترك. أما نظراؤهم الأوروبيون في وسط القارة وشرقها، فقد عدوها بالإجمال تطبيقًا محليًا ناجحًا جدًا لأمراض التسلطية الإجرامية في القرن العشرين، وينبغي تذكرها على هذا النحو. ربما تكون أوروبا متحدة، لكن ذاكرتها تظل غير متماثلة إلى حد بعيد.
تمثل الحل الغربي لمشكلة ذكريات أوروبا المزعجة بتثبيتها على الحجر، بالمعنى الحرفي للعبارة. بحلول السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، غطت اللوحات والنصب التذكارية والمتاحف المخصصة لضحايا النازية جميع أرجاء أوروبا الغربية، من استوكهولم إلى بروكسل. وكما رأينا فقد كانت في بعض الحالات نسخًا معدلة أو "مصححة" عن مواقع موجودة، لكن العديد منها كان جديدًا. وتطلع بعض منها إلى تأدية وظيفة تربوية معلنة؛ إذ إن النصب التذكاري المخصص للمحرقة، الذي افتتح في باريس، في كانون الثاني / يناير 2005، جمع بين موقعيْن قائميْن: "النصب التذكاري للجندي اليهودي المجهول" و"مركز التوثيق اليهودي المعاصر". وباكتمال الأمر بتشييد جدار حجري، نُقش عليه أسماء 76 ألف يهودي، تم ترحيلهم من فرنسا إلى معسكرات الموت النازية، تردد صدى كل من النصب التذكاري الخاص بفيتنام، وبدرجة أقل بكثير، طموحات المتحف التذكاري الخاص بالمحرقة في واشنطن، أو نصب

يادفاشيم [470] في القدس. وقد تكرست الأغلبية الساحقة من تلك النصب التذكارية، جزئيًا أو كليًا، لإحياء ذكرى المحرقة. أما أكثرها إثارة للإعجاب على الإطلاق فهو النصب التذكاري الذي دُشِّن في برلين في 10 أيار / مايو 2005.

تتعارض بحدة الرسالة الصريحة لأحدث جيل من النصب التذكارية، مع غموض ومراوغة جيل أبكر من العروض المنمقة لإحياء الذكرى. فنصب برلين التذكاري، الذي يلفت الانتباه بمساحته الضخمة البالغة 19 ألف متر مربع، ويحتل موقعًا مجاورًا لبوابة براندنبرغ، هو الأبرز من بينها جميعًا. فبدلًا من إحياء ذكرى "ضحايا النازية" على المستوى العالمي، يُحيي هذا النصب بوضوح "ذكرى اليهود الذين قتلوا في أوروبا" [471]. أصبح الآن بوسع المستنكفين عن أداء خدمتهم العسكرية في النمسا، لأسباب ضميرية، استبدالها بقضاء مدة زمنية تمولها الدولة في "خدمة إحياء الذكرى" (Gedenk Dienst) التي أسست في عام 1991. يعملون من خلالها في مؤسسات الهولوكوست الرئيسة كمتدربين وأدلاء. قد يساور المرء بعض الشك في أن الأوروبيين الغربيين، والألمان في مقدمتهم، لديهم الآن فرصةً سانحةً لمواجهة الرعب المطلق لماضيهم القريب. مثلما ذكرَ المستشار الألماني غيرهارد شرودر مستمعيه، في الذكرى الـ 60 لتحريرأوشفيتز، قائلًا: "إن ذكرى الحرب والإبادة الجماعية جزء من حياتنا. لا شيء قد يغير ذلك، فهذه الذكريات جزءٌ من هويتنا".

لكن الظلال بقيت ماثلة في أمكنة أخرى. ففي بولندا، حيث عمل معهد الذاكرة الوطنية حديث النشأة، جاهدًا على تشجيع التحري الجاد والمتخصص عن المواضيع التاريخية مثار الجدل، أثار الأسف الرسمي العميق تجاه معاملة بولندا لأقليتها اليهودية اعتراضات قوية. وتمثل ذلك بصورة تبعث على الإحباط، في ردة فعل ليخ فاليسا، الحائز جائزة نوبل للسلام وبطل حركة تضامن، على نشر كتاب توماس غروس **الجيران** (*Neighbours*)؛ وهي دراسة مؤثرة كتبها مؤرخ أميركي، تتناول مذبحة لليهود ارتكبها جيرانهم البولنديون في أثناء الحرب؛ إذ شكا فاليسا في مقابلة إذاعية، بأن "غروس عمل جاهدًا على بث بذور الشقاق بين البولنديين واليهود، وبأنه كاتب متوسط الجودة ... يهودي يحاول كسب المال".

تعد تجربة هنغاريا مثالًا صارخًا على مدى صعوبة دمج إبادة اليهود في ذاكرة أوروبا في حقبة ما بعد الشيوعية. ففي عام 2001، كرست حكومة فيكتور أوربان يومًا لإحياء الذكرى، كي يتم الاحتفال بها في 16 نيسان / أبريل من كل عام (الذكرى السنوية لتأسيس غيتو يهودي في بودابست في عام 1944، في أثناء الحرب). وبعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، افتتح خليفة أوربان، رئيس الوزراء بيتر ميدجيسي، مركزًا لإحياء ذكرى الإبادة في بيت في بودابست، استخدم سابقًا لاحتجاز اليهود. لكن مركز الإبادة هذا يبقى خاليًا معظم الوقت، ولا يشاهد معروضاته ومطبوعاته سوى قلة قليلة من الزوار، وكثير منهم

أجانب. بينما يتدفق الهنغاريون بأعداد كبيرة على الجانب الآخر من المدينة لزيارة "بيت الرعب" (Terrorhaza).
بيت الرعب هذا، كما يدل اسمه، هو متحف للرعب، يروي قصة عنف وتعذيب وقمع ودكتاتورية الدولة في هنغاريا بين عامي 1944 و1989. للتواريخ مغزاها، فعلى غرار متحف الشمع (متحف توسو)، عرض هذا المتحف، أمام آلاف طلاب المدارس وغيرهم من الزائرين، صورةً طبق الأصل عن زنازين الشرطة وأدوات التعذيب وغرف التحقيق، التي كانت هناك في أحد الأيام (بيت الرعب هو المركز الرئيس للبوليس السري السابق). ولا تميز نسخة بيت الرعب عن التاريخ الهنغاري، بين شبيحة حزب الصليب المسهّم بقيادة فيرينك تسالازي - الذي تولى السلطة بين تشرين الأول / أكتوبر 1944 ونيسان / أبريل 1945 - والنظام الشيوعي الذي جرى تنصيبه بعد الحرب. لكنه لم يُخصص سوى ثلاث غرف لتصوير رجال الصليب المسهم، الذين ساهموا بفعالية في إبادة 600 ألف يهودي هنغاري. أما باقي المبنى الضخم، فقد كُرس لكاتالوغ يوضح بإسهاب وبلا أدنى ريب جرائم الشيوعية.
تريد الرسالة هنا أن تقول، ولا سيما في قسمها غير المضمر، أن الشيوعية والفاشية متساويتان. لكن الأمر ليس كذلك. يوضح أسلوب عرض بيت الرعب في بودابست ومحتواه تمامًا، وكما يرى القيمون على المعرض، أن الشيوعية لم تستمر مدة أطول فحسب، بل إنها سببت أذى أشد بكثير من أذى أسلافها النازيين الجدد. تبدو هذه الطريقة بمجملها، معقولة أكثر بالنسبة إلى الكثير من الهنغاريين من الجيل الأقدم، بما يتوافق مع تجربتهم الخاصة. وأكد هذه الرسالة تشريعٌ هنغاري صدر بعد المرحلة الشيوعية، يحظر جميع العروض العامة للماضي غير الديمقراطي للبلاد، وليس رمز الصليب المعقوف أو الصليب المسهم فحسب، بل والنجمة الحمراء والمطرقة والمنجل المرافقيْن لها، في كل مكان. وبدلًا من تقويم الفروقات بين النظامين الممثلين برموزهما، صفقت هنغاريا ببساطة "الباب في وجه القرن العشرين المريض"، كما قال رئيس الوزراء أوربان في حفل افتتاح بيت الرعب في بودابست الذي جرى في 24 شباط / فبراير 2002.
بيد أن إغلاق هذا الباب ليس سهلًا. بقيت هنغاريا، مثل بقية بلدان وسط وشرق أوروبا، عرضةً لتيارات تشدها إلى الخلف [(472)]. وأظهرت بلدان البلطيق نفسها، التي كانت قد ألحت على موسكو بالاعتراف بسوء معاملتها، تباطؤًا في التحقق من مسؤولياتها بالذات. فمنذ نيل استقلالها، لم تحرك أي من إستونيا أو لاتفيا أو ليتوانيا دعوى واحدة ضد مجرمي الحرب الباقين على قيد الحياة الذين يعيشون بين ظهرانيها. وفي رومانيا، وعلى الرغم من اعتراف الرئيس السابق إلييسكو بمسؤولية بلده عن المحرقة، فإن "النصب التذكاري لضحايا الشيوعية والمقاومة المعادية للشيوعية"، الذي دُشن في سيغهت (Sighet) في عام 1997 (والذي موله جزئيًا الاتحادِ الأوروبي)، يُحيي ذكرى نشطاء الحرس

الحديدي من شتى المشارب في أثناء الحرب وبين الحربين، وغيرهم من الفاشيين الرومانيين والمعادين للسامية الذين أعيد تدويرهم على أنهم شهداء الاضطهاد الشيوعي.

صار في وسع المعلقين في أوروبا الشرقية، دعمًا لإصرارهم على "المساواة"، أن يشيروا إلى عبادة "الضحية" في الثقافة السياسية الغربية المعاصرة. فهم يلاحظون أننا ننتقل من تاريخ الظافرين إلى تاريخ الضحايا. حسنًا، دعونا نتصف بالانسجام. فحتى لو أن النازية والشيوعية اختلفتا كليًا في النيات، وحتى لو كان - على حد تعبير ريمون آرون - "ثمة فرق بين فلسفة تتبنى منطقًا وحشيًا، وأخرى قد تؤخذ على محمل خاطئ"، فإن ذلك لا يشكل عزاء يُذكر لضحاياهما. فلا ينبغي تقويم المعاناة الإنسانية طبقًا لأهداف الجناة. ووفقًا لهذا المنطق، المعسكر الشيوعي ليس أفضل أو أسوأ من المعسكر النازي، بالنسبة إلى من عُوقب أو قُتل هناك.

وبالمثل، أتاح التركيز على "الحقوق" (والتعويض عن انتهاكها) في القانون الدولي والخطاب السياسي الحديث، حجة أساسية لمناقشة من يشعرون أن معاناتهم وخسائرهم ذهبت عبثًا - من دون الاعتراف بها، ومن دون تعويض. كما أعاد بعض المحافظين في ألمانيا، الذين اتخذوا من الإدانة الدولية لـ "التطهير العرقي" أنموذجًا لهم، طرح مطالب الجماعات الألمانية التي طردت من أراضيها في نهاية الحرب العالمية الثانية، متسائلين عن سبب عد حالتهم ضحيةً من نوع أدنى. لا ريب في أن ما فعله ستالين بالبولنديين، أو ما فعله ميلوسوفيتش في الآونة الأخيرة بالألبان، لا يختلف في طبيعته عما فعله الرئيس التشيكوسلوفاكي بينيش بألمان السوديت بعد الحرب العالمية الثانية. تداولت أوساط تتمتع بالاحترام، في السنوات الأولى من القرن الجديد، الحديث عن مشروع إقامة نصب تذكاري آخر في برلين، "مركز مناهضة حالات الطرد"؛ وهو متحف مكرس لكل ضحايا التطهير العرقي.

التطور المفاجئ الأخير وتلميحه إلى أن كل أشكال الضحايا الجماعية خاضعة للمقارنة، بل و"تبادلية"، وبالتالي يجب منحها قدرًا مساويًا من إحياء الذكرى، أثار ردًا حماسيًا من ماريك إيدلمان؛ آخر قادة انتفاضة غيتو وارسو الباقين على قيد الحياة. عندما وقع على مذكرة في عام 2003 تعارض المركز المقترح، جاء فيها: "أي نوع من إحياء الذكرى؟ هل عانوا إلى ذلك الحد؟ ألأنهم فقدوا منازلهم؟ لا شك في أن إجبار المرء على مغادرة منزله والتخلي عن أرضه أمر محزن. لكن اليهود فقدوا منازلهم وجميع أقاربهم. الطرد معاناة، لكن ثمة الكثير من المعاناة في هذا العالم. فالمرضى يعانون، ولا أحد يبني نصبًا تذكارية تكريمًا لهم" [(473)].

مثلت ردة فعل إديلمان تذكيرًا في وقته بالمخاطر التي نتعرض لها، إذا انغمسنا بإفراط في "عبادة" إحياء الذكرى، واستبدال مرتكبي الجرائم بالضحايا كبؤرة للاهتمام. فمن جهة، ليس ثمة قيدِ، من حيث المبدأ، على

الذكريات والتجارب الجديرة بالإحياء. لكن من جهة أخرى، تذكر الماضي، عبر بناء الصروح والمتاحف، وسيلة لاحتوائه أيضًا، وحتى إهماله، تاركين مسؤولية الذاكرة على الآخرين. ربما ليس ذلك مهمًا، ما دام يوجد بين ظهرانينا رجال ونساء، يتذكرون انطلاقًا من تجربتهم الشخصية. لكن الآن، وكما ذكر جورج سيمبرون وهو في سن الـ 81، زملاءه الباقين على قيد الحياة في الذكرى السنوية الـ 60 لتحرير معسكر بوخنفالد في 10 نيسان / أبريل 2005، "ها هي دائرة الذاكرة تنغلق".

حتى لو أمكن لأوروبا التشبث - بطريقة أو بأخرى وإلى أجل غير مسمى - بذكريات حية عن جرائم الماضي؛ الأمر الذي صُممت من أجله النصب التذكارية والمتاحف، بغض النظر عن قصورها عن إدراك الهدف، فإن الجدوى من ذلك ستكون قليلة. فالذاكرة موضع جدل ومُحازِبَة بطبيعتها؛ إذ ما يعترف به شخص ما يسهو عنه شخص آخر. كما أنها مرشدٌ سيئ إلى الماضي. تم بناء أول أوروبا بعد الحرب على سوء ذاكرة متعمد؛ على النسيان كطريقة في الحياة. منذ عام 1989، تم بناء أوروبا - بدلًا من ذلك - على فائض تعويضي من الذاكرة؛ على تذكر عام مؤسسي، بصفته ركيزة أساسية للهوية الجماعية. لم يتمكن الأول من الصمود، ولن يصمد الثاني أيضًا؛ إذ يعد بعض الإهمال، لا بل وحتى بعض النسيان، شرطًا ضروريًا للصحة المدينية.

لا يعني هذا دفاعًا عن فقدان الذاكرة؛ إذ على الأمة أن تتذكر الشيء أولًا قبل أن تبدأ في نسيانه. لم يستطع الفرنسيون وضع نظام فيشي جانبًا والمضي قدمًا حتى فهموا ذلك النظام على حقيقته، لا كما اختاروا إساءة تذكره. وينطبق الأمر نفسه على البولنديين في تذكرهم الملتوي لليهود الذين عاشوا ذات مرة بين ظهرانيهم. كما سينطبق على إسبانيا أيضًا التي ألقت ظلال الصمت على ذاكرتها المريرة عن الحرب الأهلية، بعد 20 عامًا من انتقالها إلى الديمقراطية. فالنقاشات العامة عن الحرب ونتائجها لم تبدأ إلا الآن [(474)]. ولم يستطع الألمان العيش مع تاريخهم؛ أي وضعه خلفهم إلا بعد أن فهموا واستوعبوا فداحة تاريخهم النازي (وبعد دورة استغرقت 60 عامًا من النكران والتعليم والنقاش والتوافق).

لم تكن الذاكرة في حد ذاتها أداة استعادة الماضي في تلك الحالات كلها، بل كان **التاريخ** بكلا معنيَيْه؛ بصفته انقضاء للزمن، وبصفته دراسة محترفة للماضي. وقد احتل المعنى الأخير المقام الأول. ولا يمكن على الإطلاق تذكر الشر بدرجة مُرضية، وفي الدرجة الأولى تذكر الشر على المستوى شر ألمانيا النازية. فمدى هول الجريمة يجعل أي تذكر ناقصًا [(475)]. وعدم قابليتها المتأصلة للتصديق، والصعوبة الكبيرة في تصورها عند الاستعادة المتأنية لأحداث التاريخ، تفتح الباب أمام التقليل من شأنها وحتى نكرانها؛ إذ من المستحيل تذكرها كما كانت عليه حقًا، إنها في حد ذاتها عُرضة لأن يتم تذكرها كما لو أنها لم تكن. والذاكرة في حد ذاتها تقف عاجزة أمام هذا التحدي، وفي "وسع

المؤرخ فحسب، مدفوعًا بشغفه الشديد في البحث عن الحقيقة والبرهان والدليل؛ وهي الأدوات المحورية لمهمته، أن يقف حارسًا فعالًا" [(476)].

يُسهم التاريخ - على عكس الذاكرة، التي تؤكد وتعزز نفسها بنفسها - في تبديد أوهام العالم. فمعظم ما عليه أن يعرضه يُعد مزعجًا، لا بل هدامًا. لهذا ليس من الحكمة السياسية دائمًا استخدام الماضي كهراوة أخلاقية، تجلد الشعب وتوبخه على ذنوبه السابقة. ثمة حاجة إلى تعلم التاريخ، وتكرار تعلمه. وفي طرفة شعبية من الحقبة السوفياتية، يتصل أحد المستمعين بـ "إذاعة أرمينيا" ويسأل: "هل يمكن التنبؤ بالمستقبل؟"، فيأتيه الجواب: "بلى لا مشكلة في ذلك؛ أننا نعرف المستقبل بالضبط. لكن مشكلتنا مع الماضي؛ فهو يتغير باستمرار".

إنه كذلك بالفعل. وليس في المجتمعات الشمولية فحسب. وفي أي حال، يعد التحري والتساؤل الدقيق عن التواريخ الأوروبية المتنافسة، والمكان الذي تحتله في وعي الذات الأوروبي الجمعي، من جملة الإنجازات الدفينة، ومصدرًا للوحدة الأوروبية في العقود الحديثة. لكنه إنجاز سيتلاشى بالتأكيد، ما لم يتم تجديده من دون انقطاع. أصبح التاريخ البربري الأوروبي الحديث؛ التاريخ "الآخر" المظلم، الذي بُنيت أوروبا ضده بشق النفس، في حقبة ما بعد الحرب، طي النسيان بالنسبة إلى الجيل الشاب من الأوروبيين. وفي غضون جيل واحد، ستتحول النصب التذكارية والمتاحف إلى كومة من الغبار تذروها الرياح، لا يزورها سوى الأتباع المتحمسين والأقارب، مثلها في ذلك مثل ساحات المعارك في الجبهة الغربية في يومنا هذا.

إذا كان علينا أن نتذكر في قابل الأيام، سبب الأهمية القصوى لبناء أوروبا في صورة ما، بعيدًا عن محرقة أوشفيتز، فلن نجد من يناصرنا سوى التاريخ. ولا شك في أن أوروبا الجديدة، المكبلة تمامًا بعلاقات ورموز ماضيها الرهيب إنجاز رائع، لكنها تبقى مرتهنة لتاريخها إلى الأبد. وإذا أراد الأوروبيون الحفاظ على هذه الصلة الحيوية - وإذا قدر لماضي أوروبا مواصلة تزويد حاضرها بمغزى إرشادي وغاية أخلاقية - يجب عندئذ تدريسه من جديد مع انقضاء كل جيل. قد يشكل "الاتحاد الأوروبي" استجابةً للتاريخ، لكنه لن يصبح بديلًا على الإطلاق.

قراءات إضافية

Bartov, Omer, Atina Grossmann & Mary Nolan. *Crimes of War. Guilt and Denial in the Twentieth Century*. New York: New Press, 2002.

Bauer, Yehuda & Nathan Rotenstreich. *The Holocaust as Historical Experience*. New York: Holmes & Meier, 1981.

Bloxham, Donald. *Genocide on Trial: War Crimes Trials and the Formation of Holocaust History .and Memory*. New York: Oxford University Press, 2001

.Borkowicz, Jacek et al. *Thou Shalt Not Kill: Poles on Jedwabne*. Warsaw: Wiez, 2001

Braham, Randolph L. *The Politics of Genocide: The Holocaust in Hungary*. NY: Columbia .University Press, 1981

Brenner, Michael. *After the Holocaust: Rebuilding Jewish Lives in Postwar Germany*. Princeton, .NJ: Princeton University Press, 1997

Caracciolo, Nicola, Florette Rechnitz Koffler & Richard Koffler. *Uncertain Refuge: Italy and the .Jews during the Holocaust*. Urbana: University of Illinois Press, 1995

Colijn, G. Jan & Marcia Sachs Littell. *The Netherlands and Nazi Genocide: Papers of the 21st .Annual Scholars' Conference*. Lewiston, N.Y.: E. Mellen Press, 1992

Douglas, Lawrence. *The Memory of Judgment: Making Law and History in the Trials of the .Holocaust.* New Haven, CT.: Yale University Press, 2001

Evans, Richard J. *In Hitler's Shadow: West German Historians and the Attempt to Escape from the .Nazi Past*. New York: Pantheon Books, 1989

.Golsan. *The Papon Affair: Memory and Justice on Trial*. New York: Routledge, 2000

Grodzinsky, Yosef. *In the Shadow of the Holocaust: The Struggle between Jews and Zionists in the .Aftermath of World War II*. Monroe, Maine: Common Courage Press, 2004

Gross, Neighbors. *The Destruction of the Jewish Community in Jedwabne, Poland*. Princeton, .Princeton U. Press, 2001

Hass, Aaron. *The Aftermath. Living with the Holocaust*. New York: Cambridge University Press, .1995

Herf, Jeffrey. *Divided Memory. The Nazi Past in the Two Germanys*. Cambridge, Mass.: Harvard .University Press, 1997

Hirschfeld, Gerhard. *Nazi Rule and Dutch Collaboration: The Netherlands under German .Occupation, 1940 - 1945*. New York: Berg, 1988

Hockenos, Matthew D. *A Church Divided: German Protestants Confront the Nazi Past*. .Bloomington: Indiana University Press, 2004

Huyssen, Andreas. *Twilight Memories: Marking Time in a Culture of Amnesia*. New York: .Routledge, 1995

Joerges, Christian & Navraj Singh Ghaleigh. *Darker Legacies of Law in Europe. The Shadow of .National Socialism and Fascism over Europe and its Legal Traditions*. Portland, OR.: Hart., 2003

Kushner, Tony. *The Holocaust and the Liberal Imagination: A Social and Cultural History*. .Oxford: Blackwell, 1994

LaCapra, Dominick. *History and Memory after Auschwitz*. Ithaca, NY: Cornell University Press, .1998

.Levi, Primo. *The Drowned and the Saved*. New York: Vintage, 1989
.*Survival in Auschwitz*. New York: Collier Books, 1993 .______
Maier, Charles S. *The Unmasterable Past: History, Holocaust, and German National Identity.* .Cambridge, MA.: Harvard University Press, 2003
Mankowitz, Zeev W. *Life between Memory and Hope. The Survivors of the Holocaust in Occupied* .*Germany*. New York: Cambridge University Press, 2002
.Marrus, Michael Robert. *The Holocaust in History*. New York: New American Library, 1989
Robert O. Paxton. *Vichy France and the Jews*. Stanford: Stanford University Press, & ______ .1995
Mikhman, Dan. *Remembering the Holocaust in Germany, 1945 - 2000: German Strategies and* .*Jewish Responses*. New York: P. Lang, 2002
Mitscherlich, Alexander & Margarete. *The Inability to Mourn: Principles of Collective Behavior*. .NY: Grove, 1984
Mitten, Richard. *The Politics of Antisemitic Prejudice: The Waldheim Phenomenon in Austria*. .Boulder: Westview Press, 1992
Moore, Bob. *Victims and Survivors. The Nazi Persecution of the Jews in the Netherlands, 1940 -* .*1945*. New York: Arnold, 1997
Müller, Jan - Werner. *Memory and Power in Post - war Europe: Studies in the Presence of the Past*. .Cambridge: Cambridge University Press, 2002
Nossiter, Adam. *The Algeria Hotel: France, Memory, and the Second World War*. Boston: .Houghton Mifflin, 2001
Polonsky, Antony. *'My brother's keeper?' Recent Polish Debates on the Holocaust*. New York: .Routledge, 1990
.Presser, J. *Ashes in the Wind: The Destruction of Dutch Jewry*. London: Souvenir Press, 1968
Rousso, Henry. *The Vichy Syndrome. History and Memory in France since 1944*. Cambridge, .Mass.: Harvard University Press, 1991
Todorov, Tzvetan. *Hope and Memory. Lessons from the Twentieth Century*. Princeton, NJ: .Princeton University Press, 2003
Utgaard, Peter. *Remembering and Forgetting Nazism: Education, National Identity, and the Victim* .*Myth in Postwar Austria*. New York: Berghahn Books, 2003

(454) في مراجعة لاحقة، صدم هذا الأمر المدعي العام الأميركي تيلفورد تايلور، لكنه أقر بأنه لم يلاحظ ذلك البتة حينذاك؛ وهو اعتراف كاشف. يراجع: Telford Taylor, *The Anatomy of the Nuremberg Trials* (New York: 1992), p. 296.

(455) أقيم في الواقع في عام 1957، نصب تذكاري في مدينة بيتيفيرز (Pithiviers)، القريبة من مدينة أورليانز، التي كان الأطفال اليهود الملتقطون من باريس، ينتظرون فيها حتى موعد شحنهم باتجاه الشرق، وقد نقش عليه العبارة التالية: "من أجل منفيينا الذين ماتوا من أجل فرنسا". ولم يضع المجلس البلدي لوحة جديدة توخت المزيد من الدقة، حتى عام 1992، وقد نقش عليها العبارة التالية: "إحياءً لذكرى 2300 طفل يهودي، اعتقلوا في معسكر بيتيفيرز في 19 تموز / يوليو إلى 6 أيلول / سبتمبر 1942، قبل أن يتم نفيهم وإعدامهم في معسكر أوشفيتز".

(456) اقتباس لجوليانا تيديتشي من كتاب نيكولا غراسيولو: Nicola Caracciolo, in: *Uncertain Refuge: Italy and the Jews During the Holocaust* (University of Illinois Press, 1995), p. 121.

(457) يقال في بريطانيا بعد الحرب، لأي شخص شديد النحول أو المرض: تبدو كأنك "خارج من بيلسن". وفي فرنسا، يوضع اسم "بوخنفالد" على "مدن ملاهي الرعب"، كترويج لعروض استراق النظر.

(458) يراجع الملحق الأدبي لصحيفة **التايمز**، عدد الرابع من تشرين الأول / أكتوبر 1996. ليس اليهود أول من اختار التحفظ، حيثما تعلق الأمر بالمحرقة. قررت حكومة الحرب، بقيادة تشرشل، عدم استخدام المعلومات المتعلقة بمعسكرات الموت في الدعاية ضد ألمانيا، خشية تأجيج المشاعر المعادية للسامية، التي كانت مرتفعة بالأصل في بعض أرجاء لندن، كما أفادت تقارير الاستخبارات أثناء الحرب.

(459) ولا سيما في أميركا. فقد أقرت لجنة اللاجئين التابعة للكونغرس الأميركي بأنه ينبغي أن تعد وحدات فافن إس إس البلطيق منفصلة ومتميزة في الهدف والأيديولوجيا والنشاطات والصلاحيات عن وحدات إس إس الألمانية. وبناءً عليه، لم تعدها اللجنة منظمة معادية لحكومة الولايات المتحدة. تعد وحدات فافن إس إس البلطيق، من بين أكثر الوحدات وحشية واندفاعًا، عندما تعلق الأمر بتعذيب اليهود في الجبهة الشرقية وقتلهم، لكن ظروف الحرب الباردة المستجدة جعلتهم، بطبيعة الحال؛ نازيون"نا" وأنا ممتن للبروفسور دانييل كوهن من جامعة رايس (Rice University) على هذه المعلومات.

(460) إلا في إسرائيل طبعًا.

(461) أجرى معهد غالوب استطلاعًا للرأي العام في تشرين أول / أكتوبر 1991، عقب تدنيس القبور في مقبرة فيينا اليهودية، بشأن موقفهم من اليهود.

وأظهر الاستطلاع أن 20 في المئة اعتقدوا أن "مواقع السلطة" يجب أن تكون محظورة على اليهود. وصرح 31 في المئة بأنهم لا يرغبون باليهودي كجار. ووافق 50 في المئة بالتمام والكمال، على الرأي القائل بأن اليهود مسؤولون عن اضطهادهم في الماضي.

(462) وافق البولنديون بسعادة على ذلك، لذلك لم تجد حكومة وارسو مانعًا من تعريف اليهود على أنهم بولنديون.

(463) نُشر بالإنكليزية في عام 1968، بعنوان *The Destruction of the Dutch Jews* (**تدمير اليهود الهولنديين**).

(464) ينظر: Sonia Combe, *Archives interdites: Les peurs françaises face à l'histoire contemporaine* (Paris: Albin Michel, 1994), p. 14.

(465) اتخذ الأستاذ باكستون من جامعة كولومبيا، وجهة نظر أقل تطهرية حيال واجبه المهني، وأدلى بشهادة مهمة. وكان باكستون قد بدأ تحقيقًا تاريخيًا حول جرائم فيشي قبل قرابة ربع قرن، بينما انشغل معظم زملائه الفرنسيين بأمور أخرى.

(466) عندما نُصح الرئيس الأميركي رونالد ريغان في أثناء زيارته لألمانيا الغربية في عام 1985، بتجنب زيارة المقبرة العسكرية في بيتبرغ (Bitburg) (تضم عددًا من قبور أفراد الـ إس إس)، وأن يقدم واجب الاحترام - بدلًا من ذلك - في معسكر الاعتقال، كتب المستشار محذرًا إياه بأن ذلك "قد يترتب عليه تبعات نفسية خطرة على المشاعر الودية التي يكنها الشعب الألماني تجاه الولايات المتحدة الأميركية". وقد أذعن الأميركيون لمقتضيات الأمر، وزار ريغان بيلسن وبيتبرغ.

(467) اقتبس إيان بوروما هذه العبارة في: Ian Buruma, "Buchenwald," *Granta*, 42 (1992).

(468) عندما صوت البرلمان التشيكوسلوفاكي في عام 1991 لمصلحة رد الممتلكات المُستولى عليها بعد الحرب، نص صراحة على أن يقتصر نطاقها على المصادرات، التي حدثت بعد عام 1948، وذلك من أجل استبعاد السوديت الألمان الذين طردوا بين عامي 1945 - 1946، قبل استيلاء الشيوعيين على السلطة.

(469) تواصل روسيا إصرارها، في ظل زعامة بوتين، على أن الجيش الأحمر حرر سكان البلطيق، وأنهم انضموا طوعًا بعد ذلك إلى اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية.

(470) نصب تذكاري في القدس، مخصص لضحايا النازية. (المترجم) (471) لم يَسلم النصب التذكاري من الجدل. فإضافةً إلى الكثيرين ممن لم يلقَ مفهومه المجرد هوىً في قلوبهم، انتقده آخرون، من ضمنهم رئيس بلدية المدينة الاشتراكي الديمقراطي، إيبرهارد ديبغن، لأنه يساعد على تحويل برلين إلى "عاصمة الندم".

(472) في آذار / مارس 2004 انسحب 84 كاتبًا، من ضمنهم بيتر إسترهيتسي وغيورغي كونراد، من اتحاد الكتاب في البلاد، احتجاجًا على الموقف المهادن في مواجهة معاداة السامية. وكانت مناسبة الانسحاب الاحتجاجي، تعليقات كتبها الشاعر كورنل دوبرينتي، إثر منح إيمري كيرتيستس الناجي من المحرقة جائزة نوبل للآداب؛ إذ عد دوبرينتي الجائزة "أموال ضمير"، تدفع لمجرد انغماس الكاتب بـ "تذوق الرعب" الذي كابدته الأقلية التي يتحدر منها.

(473) *Tygodnik Powszechny*, August 17th 2003.

(474) أزيل آخر تمثال لفرانكو في 17 آذار / مارس 2005، بهدوء وعند الفجر، أمام جمهور من مئة مشاهد.

(475) "نحن؛ الناجون، لسنا شهودًا حقيقيين، نحن ... أقلية شاذة. نحن أولئك الذين لم ننحدر إلى القاع إما بسبب مراوغتنا أو صفاتنا أو حظنا الجيد. أما الذي بلغه، أولئك الذين شاهدوا الغرغونات، فهم لم يعودوا ليخبرونا عنها، أو أنهم عادوا بُكمًا".

Primo Levi, *The Drowned and the Saved* (New York: 1988), pp. 83 - 84.

[**الغرغونات** (Gorgons): ثلاث أخوات في الميثولوجيا الإغريقية، تكسو هاماتهن الأفاعي بدلًا من الشعر، ويتحول كل من ينظر إليهن إلى حجر. (المترجم)]

(476) Yosef Hayim Yerushalmi, *Zakhor: Jewish History and Jewish Memory* (Seattle: 1982), p. 116.

مصادر الصور

القسم الأول: بعد الحرب: 1945 - 1953

الصورة (1) (القصاص السوفياتي، 1946): akg - images.

الصورة (2) (محاكمة ميهايلوفيتش، 1946): John Phillips / *Time Life* / via Getty Images.

الصورة (3) (القصاص الفرنسي، 1944): Bettmann / Corbis.

الصورة (4) (أزمة الفحم، لندن، 1947): Harry Todd / Fox Photos / via Getty Images.

الصورة (5) (كشك رعاية اجتماعية، لندن، 1946): Topical Press Agency / via Getty Images.

الصورة (6) (وصول شحنات السكر ضمن معونة مارشال): Edward Miller / Keystone / via Getty Images.

الصورة (7) (معونة مارشال، اليونان): Bettmann / Corbis.

الصورة (8) (الانقلاب التشيكي، 1948): Bettmann / Corbis.

الصورة (9) (تيتو يوغسلافيا، 1948): Walter Sanders / *Time Life* / via Getty Images.

الصورة (10) (حصار برلين، 1948): akg - images.

الصورة (11) (شومان، وبيفن، وأتشيسون): Keystone / via Getty Images.

الصورة (12) (ستالين برفقة طفلة): Wostok Press.

الصورة (13) (انتفاضة برلين، 1953): akg - images.

الصورة (14) (محاكمة رايك، 1949): Bettmann / Corbis.

الصورة (15) (عمال في معسكر اعتقال سوفياتي - "غولاغ"، 1949 - 1953): Wostok Press.

الصورة (16) (سارتر في لينغراد، 1954): AFP / via Getty Images.

الصورة (17) (آرون في مبنى إذاعة أوروبا الحرة، 1952): Archives familiales, Raymond Aron, Radio Free Europe / Radio Liberty.

القسم الثاني: الازدهار ومظاهر السخط المصاحبة له: 1953 - 1971

الصورة (18) (خروشوف في الاتحاد السوفياتي): Wostok Press.

الصورة (19) (ناجي، وتيلدي، وماليتر): Bettmann / Corbis.

الصورة (20) (بناء جدار برلين، 1961): akg - images.

الصورة (21) (ملصق لفاسبيندر): Ronald Grant Archive.

الصورة (22) (أديناور وجدار برلين، 1961): akg - images.

الصورة (23) (إخراج الهولنديين من إندونيسيا، 1949): Magnum / Henri Cartier Bresson.

الصورة (24) (تظاهرات السويس، 1956): ECPAD, MO 56 - 62A R43© Corcuff, Paul; Bouvier, Jean; Ferrari, Pierre; Durr, Jacques.

الصورة (25) (ديغول في السلطة، 1958): Loomis Dean / *Time Life* / via Getty Images.

الصورة (26) (الإمبراطورية البريطانية بريشة فيكي، 1962): Vicky / *Evening Standard* 6.12.1962 / Centre for the Study of Cartoons & Caricature, University of Kent.

الصورة (27) (سيارة في تشيكوسلوفاكيا، 1959): Bettmann / Corbis.

الصورة (28) (سيارة ونساء في بريطانيا، 1960): Magnum / Bruce Davidson.

الصورة (29) (باردو على شاطئ البحر): George W. Hales / via Getty Images.

الصورة (30) (التخطيط المديني، غلاسكو، 1953): Haywood Magee / via Getty Images.

الصورة (31) (فتيان تيدي، 1955): Popperfoto.

الصورة (32) (إضراب الطلاب الفرنسيين، 1968): Magnum / Bruno Barbey.

الصورة (33) (إضراب العمال الإيطاليين، 1969): Bettmann / Corbis.

الصورة (34) (ربيع براغ، 1968): Bettmann / Corbis.

القسم الثالث: التراجع: 1971 - 1989

الصورة (35) (ملصق منظمة بادر - ماينهوف): akg - images.

الصورة (36) (إرهابيو الألوية الحمراء): Bettmann / Corbis.

الصورة (37) (إرهابيو منظمة إيتا، 1982): Magnum / Harry Gruyaert.

الصورة (38) (خوان كارلوس وفرانكو، 1971): Bettmann / Corbis.

الصورة (39) (بائعة جرائد في لشبونة): Magnum / Jean Gaumy.

الصورة (40) (برانت في إيرفورت، 1970): akg - images.

الصورة (41) (يوحنا بولس الثاني في بولندا، 1979): Topham Picture Library.

الصورة (42) (ميتشنيك في غدانسك، 1984): Wostok Press.

الصورة (43) (غورباتشوف في براغ، 1987): Peter Turnley / Corbis.

الصورة (44) (تظاهرة طلابية في براغ، 1989): Lubomir Kotek / AFP / via Getty Images.

الصورة (45) (هافل ودوبتشيك، 1989): Chris Niedenthal / *Time Life* / via Getty Images.

الصورة (46) (تمثال لينين، هنغاريا، 1990): Wostok Press.

القسم الرابع: ما بعد السقوط: 1989 - 2005

الصورة (47) (يلتسين وغورباتشوف، 1991): Wostok Press.

الصورة (48) (ماكدونالد في موسكو، 1990): Sergei Guneyev / *Time Life* / via Getty Images.

الصورة (49) (آثار تشيرنوبيل، بيلاروسيا): Magnum / Paul Fusco.

الصورة (50) (تظاهرة في أوكرانيا، 1991): Alain Nogues / Sygma / Corbis.

الصورة (51) (فقر الغجر، بوخاريست، 1996): Wostok Press.

الصورة (52) (الناتو في معرض في هنغاريا، 1997): Wostok Press.

الصورة (53) (صربيون يحيون ذكرى [معركة كوسوفو] 1389 - 1989، 1989): Wostok Press.

الصورة (54) (قبور ضحايا مجزرِة سريبرينيتشا): Danilo Krstanovic / Reuters.

الصورة (55) (تركيا والاتحاد الأوروبي، 2004): European Press Photo Agency / Kerim Okten.

الصورة (56) (لافتة فرنسية "لا للاتحاد الأوروبي"): Alternative Libertaire.

الصورة (57) (هايدر، 1995): Viennareport / Sygma / Corbis.

الصورة (58) (كيارسغارد، 1998): Dean Francis / Sygma / Corbis.

الصورة (59) (بلير وإصلاحات هيئة الرعاية الطبية، 2004): David Bebber / Reuters / Corbis.

الصورة (60) (مغاربة في إسبانيا، 2000): Dusko Despotovic / Sygma / Corbis.

الصورة (61) (مهاجرون صوماليون في إيطاليا، 1997): Magnum / John Vink.

الصورة (62) (شيراك في إحياء ذكرى): Jacques Langevin / Sygma / Corbis.

الصورة (63) (شرودر في إحياء ذكرى): Arnd Wiegmann / Reuters.

المراجع

كتب التاريخ العام

Ambrosius, Gerold & William H. Hubbard. *A Social and Economic History of Twentieth - century Europe*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1989.

Blanning, T. C. W. *The Oxford History of Modern Europe*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Boer, Pim den et al. *The History of the Idea of Europe*. Milton Keynes: Open University, 1995.

Brubaker, Rogers. *Citizenship and Nationhood in France and Germany*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992.

Bullock, Alan. *Hitler and Stalin: Parallel Lives*. London: Fontana Press, 1998.

Chirot, Daniel. *The Origins of Backwardness in Eastern Europe: Economics and Politics from the Middle Ages until the Early Twentieth Century*. Berkeley: University of California Press, 1989.

Cipolla, Carlo M. *The Fontana Economic History of Europe*. Hassocks, Sussex, England: Harvester Press, 1976. *The Twentieth century* (Hassocks, UK: Harvester Press, 1977) Cook, Chris, John Paxton & Chris Cook. *European Political Facts, 1918 - 90*. New York: Facts on File, 1992.

Crampton, R. J. *Eastern Europe in the Twentieth Century and After*. London and New York: Routledge, 1997.

Crouzet, Maurice. *The European Renaissance since 1945*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1970.

Davis, J. *People of the Mediterranean: An Essay in Comparative Social Anthropology*. London: Routledge; K. Paul, 1977.

Deighton, Anne. *Building Postwar Europe: National Decision - makers and European Institutions, 1948 - 63*. New York, N.Y.: St. Martin’s Press, 1995.

Dunn, John. *The Cunning of Unreason: Making Sense of Politics*. New York, NY: Basic Books, 2000.

Fejtö, François. *A History of the People’s Democracies: Eastern Europe since Stalin*. New York: Praeger, 1971.

Ferguson, Niall. *The Cash Nexus: Money and Power in the Modern World, 1700 - 2000*. New York: Basic Books, 2001.

Garton Ash, Timothy. *History of the Present: Essays, Sketches, and Dispatches from Europe in the 1990s*. New York: Random House, 1999.

Gillis, John R. *Youth and History: Tradition and Change in European Age Relations, 1770 - Present*. New York: Academic Press, 1981.

Glenny, Misha. *The Rebirth of History: Eastern Europe in the Age of Democracy*. London, England and New York, N.Y., USA: Penguin Books, 1990.

Glover, Jonathan. *Humanity: A Moral History of the Twentieth Century*. London: J. Cape, 1999.

Graubard, Stephen Richards. *Eastern Europe - - Central Europe—Europe*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.

Gress, David. *Peace and Survival: West Germany, the Peace Movement, and European Security.* (Stanford, CA: Hoover Institution Press Stanford University, 1985.

Hitchcock, William I. *The Struggle for Europe: The Turbulent History of a Divided Continent, 1945 to the Present*. New York: Anchor Books, 2004.

Hobsbawm, E. J. *The Age of Extremes: A History of the World, 1914 - 1991*. New York: Pantheon Books, 1994.

______. *Nations and Nationalism since 1780*. New York: Cambridge University Press, 1992.

Horn, Gerd - Rainer & Padraic Kenney. *Transnational Moments of Change: Europe 1945, 1968, 1989*. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield, 2004.

Jackson, Gabriel. *Civilization & Barbarity in 20th - century Europe*. Amherst, N.Y.: Humanity Books, 1999.

James, Harold. *Europe Reborn: A History, 1914 - 2000*. Harlow, England and New York: Pearson Longman, 2003.

Johnson, Lonnie. *Central Europe: Enemies, Neighbors, Friends*. New York: Oxford University Press, 2002.

Kaldor, Mary. *The Disintegrating West*. New York: Hill and Wang, 1978.

Kennedy, Paul M. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000*. New York: Vintage Books, 1989.

Keylor, William R., *A World of Nations: The International Order since 1945*. New York: Oxford University Press, 2003.

Lange, Peter, George Ross & Maurizio Vannicelli. *Unions, Change, and Crisis: French and Italian Union Strategy and the Political Economy, 1945 - 1980*. London and New York: Allen and Unwin, 1982.

Liberman, Peter. *Does Conquest Pay?: The Exploitation of Occupied Industrial Societies*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996.

Lichtheim, George. *Europe in the Twentieth Century*. London: Phoenix Press, 2000.

Magocsi, Paul R. *Historical Atlas of Central Europe*. Seattle: University of Washington Press, 2002.

Magris, Claudio. *Danube*. New York: Farrar, Straus, Giroux, 1989.

Marrus, Michael Robert. *The Unwanted: European Refugees in the Twentieth Century*. Philadelphia: Temple University Press, 2002.

Mazower, Mark. *Dark Continent: Europe's Twentieth Century*. New York: A. A. Knopf, 1999.

Mény, Yves & Andrew Knapp. *Government and Politics in Western Europe: Britain, France, Italy, Germany*. New York: Oxford University Press, 1998.

Mitchell, B. R. *European Historical Statistics, 1750 - 1975*. New York, N.Y.: Facts on File, 1980.

Naimark, Norman M. *Fires of Hatred: Ethnic Cleansing in Twentieth - century Europe*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2001.

Okey, Robin. *Eastern Europe, 1740 - 1985: Feudalism to Communism*. London: Hutchinson, 1986.

Overy, R. J. *Why the Allies Won*. New York: W.W. Norton, 1996.

Paxton, Robert O. *Europe in the Twentieth Century*. Belmont, CA: Thomson Wadsworth, 2005.

Pollard, Sidney. *European Economic Integration, 1815 - 1970*. London: Thames and Hudson, 1974.

Postan, Michael Moisse. *An Economic History of Western Europe*. London: Methuen, 1967.

Power, Samantha. *A Problem from Hell: America and the Age of Genocide*. New York: Basic Books, 2002.

Rakowska - Harmstone, Teresa. *Communism in Eastern Europe*. Bloomington: Indiana University Press, 1984.

Reynolds, David. *One World Divisible: A Global History since 1945*. New York: W.W. Norton, 2000.

Roberts, J. M. *A History of Europe*. New York, N.Y., U.S.A.: Allan Lane, 1997.

Rothschild, Joseph. *Return to Diversity: A Political History of East Central Europe since World War II*. New York: Oxford University Press, 2000.

Schöpflin, George. *Politics in Eastern Europe, 1945 - 1992*. Oxford: Blackwell, 1993.

Snyder, Timothy. *The Reconstruction of Nations: Poland, Ukraine, Lithuania, Belarus, 1569 - 1999*. New Haven: Yale University Press, 2003.

Stokes, Gale. *From Stalinism to Pluralism: A Documentary History of Eastern Europe since 1945*. New York: Oxford University Press, 1995.

Teich, Mikuláš & Roy Porter. *The National Question in Europe in Historical Context*. New York: Cambridge University Press, 1993.

Urwin, Derek W. *A Political History of Western Europe since 1945*. New York: Longman, 1997.

Verheyen, Dirk & Christian Søe. *The Germans and their Neighbors*. Boulder: Westview Press, 1993.

Walicki, Andrzej. *Marxism and the Leap to the kingdom of Freedom: The Rise and Fall of the Communist Utopia*. Stanford: Stanford University Press, 1995.

Watson, Peter. *A Terrible Beauty: A History of the People and Ideas that Shaped the Modern Mind*. London: Weidenfeld & Nicolson, 2000.

Wee, Herman van der. *Prosperity and Upheaval: The World Economy, 1945 - 1980*. Berkeley: University of California Press, 1986.

Weinberg, Gerhard L. *A World at Arms. A Global History of World War II*. New York: Cambridge University Press, 1994.

Wolf, Eric R. *Peasant Wars of the Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1999.

Wolff, Larry, *Inventing Eastern Europe: The Map of Civilization on the Mind of the Enlightenment.* Stanford: Stanford University Press, 1994.

Zeman, Z. A. B. *The Making and Breaking of Communist Europe*. Oxford: B. Blackwell, 1991.

كتب التاريخ الوطنية

النمسا وسويسرا

Bader, William B. *Austria between East and West, 1945 - 1955*. Stanford: Stanford University Press, 1966.

Bischof, Günter & Anton Pelinka. *Austro - corporatism: Past, Present, Future*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1996.

Bouvier, Nicolas, Gordon Alexander Craig & Lionel Gossman. *Geneva, Zurich, Basel: History, Culture & National Identity.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994.

Clute, Robert Eugene. *The International Legal Status of Austria, 1938 - 1955*. The Hague: M. Nijhoff, 1962.

Fossedal, Gregory A. *Direct Democracy in Switzerland*. New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 2002.

Jelavich, Barbara. *Modern Austria: Empire and Republic, 1815 - 1986*. Cambridge and UK: Cambridge University Press, 1987.

Pauley, Bruce F. *From Prejudice to Persecution: A History of Austrian Anti - semitism*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1992.

Pick, Hella. *Guilty Victim: Austria from the Holocaust to Haider*. London: I. B. Tauris, 2000.

Steinberg, Jonathan. *Why Switzerland?*. New York and UK: Cambridge University Press, 1996.

Sully, Melanie A. *The Haider Phenomenon*. New York: East European Monographs, 1997.

Wodak, Ruth & Anton Pelinka. *The Haider Phenomenon in Austria*. New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 2002.

Ziegler, Jean. *The Swiss, the Gold, and the Dea: How Swiss Bankers Helped Finance the Nazi War Machine*. New York: Penguin Books, 1999.

البلقان وتركيا

Altmann, Franz - Lothar & Judy Batt. The Western Balkans: Moving on. Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2004.

Crampton, R. J. The Balkans since the Second World War. New York: Longman, 2002.

______. A Concise History of Bulgaria. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Glenny, Misha. The Balkans: Nationalism, War and the Great Powers, 1804 - 1999. London: Penguin, 2001.

Hockenos, Paul. Homeland Calling: Exile Patriotism and the Balkan Wars. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2003.

Jelavich, Barbara. History of the Balkans. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1983.

Malcomson, Scott L. Borderlands - - Nation and Empire. Boston: Faber and Faber, 1994.

Mazower, Mark. Greece and the Inter - war Economic Crisis. Oxford: Clarendon Press, 1991.

______. After the War Was Over: Reconstructing the Family, Nation, and State in Greece, 1943 - 1960. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 2000.

______. The Balkans: A Short History. New York: Modern Library, 2000.

McNeill, William Hardy. The Metamorphosis of Greece since World War II. Chicago: University of Chicago Press, 1978.

Stavrou, Theofanis George & John R. Lampe. Redefining Southeastern Europe: Political Challenges and Economic Opportunities. München: Südosteuropa - Gesellschaft, 1998.

Todorova, Maria Nikolaeva. Balkan Identities: Nation and Memory. New York: NYU Press, 2004.

White, Jenny B. Islamist Mobilization in Turkey: A Study in Vernacular Politics. Seattle: University of Washington Press, 2003.

Zürcher, Erik Jan. Turkey: A Modern History. London: I. B. Tauris, 2004.

دول البينيلوكس

Fitzmaurice, John. *The Politics of Belgium: A Unique Federalism*. Boulder, CO: Westview Press, 1996.

Fox, Renée C. *In the Belgian Château: The Spirit and Culture of a European Society in an Age of Change*. Chicago: I. R. Dee, 1994.

Mommen, André. *The Belgian Economy in the Twentieth Century*. London: Routledge, 1994.

Van der Zee, Henri A. *The Hunger Winter: Occupied Holland, 1944 - 1945*. Lincoln, Neb.: University of Nebraska Press, 1998.

تشيكوسلوفاكيا

August, Frantisek & David Rees. *Red Star over Prague*. London: Sherwood Press, 1984.

Golan, Galia. *Reform Rule in Czechoslovakia; the Dubcek Era, 1968 - 1969*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1973.

King, Jeremy. *Budweisers into Czechs and Germans: A Local History of Bohemian Politics, 1848 - 1948*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002.

Klíma, Ivan & Paul R. Wilson. *The Spirit of Prague and other Essays*. New York: Granta Books, .1995

Krejcí, Jaroslav. *Social Change and Stratification in Postwar Czechoslovakia*. London: Macmillan, .1972

Sayer, Derek. *The Coasts of Bohemia: A Czech History*. Princeton, N. J.: Princeton University .Press, 1998

.Steiner, Eugen. *The Slovak Dilemma*. Cambridge, MA.: Cambridge University Press, 1973

فرنسا

.Agulhon, Maurice. *The French Republic, 1879 - 1992*. Oxford: B. Blackwell, 1993

.Avril, Pierre. *Politics in France*. Harmondsworth: Penguin, 1969

Burrin, Philippe. *France under the Germans: Collaboration and Compromise*. New York: The New .Press, 1996

.Campbell, Peter. *French Electoral Systems and Elections since 1789*. London: Faber, 1965

.Cerny, Philip G. *Social Movements and Protest in France*. New York: St. Martin’s Press, 1982

Cerny, Philip G. & Martin Schain. *French Politics and Public Policy*. New York: St. Martin’s .Press, 1980

Chapman, Herrick. *State Capitalism and Working - class Radicalism in the French Aircraft .Industry.* Berkeley: University of California Press, 1990

Cleary, M. C. *Peasants, Politicians, and Producers: The Organisation of Agriculture in France .since 1918*. Cambridge & New York: Cambridge University Press, 1989

.Crozier, Michel. *The Bureaucratic Phenomenon*. Chicago: University of Chicago Press, 1964

Dyer, Colin L. *Population and Society in Twentieth Century France*. New York: Holmes & Meier, .1978

Flynn, Gregory. *Remaking the Hexagon: The New France in the New Europe*. Boulder: Westview .Press, 1995

Forsé, Michel et al. *Recent Social Trends in France, 1960 - 1990*. Frankfurt am Main: Campus .Verlag, 1993

Hazareesingh, Sudhir. *Political Traditions in Modern France*. Oxford: Oxford University Press, .1994

.Hoffmann, Stanley (ed.). *In Search of France*. Cambridge: Harvard University Press, 1963

.*Decline or Renewal? France since the 1930s*. New York: Viking Press, 1974 .______

.Jennings, Jeremy. *Syndicalism in France: A Study of Ideas*. New York: St. Martin’s Press, 1990

Keeler, John T. S. *The Politics of Neo - corporatism in France: Farmers, the State, and Agricultural Policymaking in the Fifth Republic*. New York: Oxford University Press, 1987.

Larkin, Maurice. *France since the Popular Front: Government and People, 1936 - 1996*. Oxford & New York: Clarendon Press, 1997.

MacRae, Duncan. *Parliament, Parties, and Society in France, 1946 - 1958*. New York: St. Martin's Press, 1967.

Marceau, Jane. *Class and Status in France: Economic Change and Social Immobility, 1945 - 1975*. Oxford: Clarendon Press, 1977.

McMillan, James F. *Twentieth - century France: Politics and Society 1898 - 1991*. London & New York: E. Arnold, 1992.

Rioux, Jean - Pierre. *The Fourth Republic, 1944 - 1958*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Serfaty, Simon. *France, De Gaulle, and Europe; the Policy of the Fourth and Fifth Republics toward the Continent*. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1968.

Suleiman, Ezra N. *Politics, Power, and Bureaucracy in France; the Administrative Elite*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.

ألمانيا

Ahonen, Pertti. *After the Expulsion: West Germany and Eastern Europe, 1945 - 1990*. Oxford, New York: Oxford University Press, 2003.

Bark, Dennis L. & David Gress. *A History of West Germany Vols I & II*. Oxford, UK and Cambridge, MA: Blackwell, 1993.

Calleo, David P. *The German Problem Reconsidered: Germany and the World Order, 1870 to the Present*. Cambridge, New York: Cambridge University Press, 1978.

Craig, Gordon Alexander. *Germany, 1866 - 1945*. New York: Oxford University Press, 1978.

Dennis, Mike. *German Democratic Republic: Politics, Economics, and Society*. London & New York: Pinter Publishers, 1988.

Fritsch - Bournazel, Renata. *Confronting the German Question: Germans on the East - West Divide*. Oxford, New York: Berg, 1988.

Fulbrook, Mary. *The Divided Nation: A History of Germany, 1918 - 1990*. New York: Oxford University Press, 1992.

Glatzer, Wolfgang et al. *Recent Social Trends in West Germany, 1960 - 1990*. Frankfurt am Main: Campus Verlag, 1992.

Nicholls, Anthony James. *The Bonn Republic: West German Democracy, 1945 - 1990*. London & New York: Longman, 1997.

Pulzer, Peter G. J. *German Politics, 1945 - 1995*. New York: Oxford University Press, 1995.

.Richie, Alexandra. *Faust's Metropolis: A History of Berlin*. New York: Carroll & Graf, 1998

Stern, Fritz Richard. *Dreams and Delusions: The Drama of German History*. New Haven: Yale .University Press, 1999

Turner, Henry Ashby. *Germany from Partition to Reunification*. New Haven: Yale University Press, .1992

هنغاريا

.Gati, Charles. *Hungary and the Soviet bloc*. Durham, NC.: Duke University Press, 1986

Heinrich, Hans - Georg. *Hungary: Politics, Economics, and Society*. Boulder, Colo.: L. Rienner, .1986

Hoensch, Jörg K. *A History of Modern Hungary, 1867 - 1994*. London and New York: Longman, .(1996)

إيطاليا

Ben - Ghiat, Ruth. *Fascist Modernities: Italy, 1922 - 1945*. Berkeley: University of California .Press, 2001

Bosworth, R. J. B. & Patrizia Dogliani. *Italian Fascism: History, Memory, and Representation*. .New York: St. Martin's Press, 1999

.Clark, Martin. *Modern Italy, 1871 - 1995*. London & New York: Longman, 1996

De Grand, Alexander J. *The Italian Left in the Twentieth Century: A History of the Socialist and .Communist Parties*. Bloomington: Indiana University Press, 1989

.Doumanis, Nicholas. *Italy*. London: Arnold, 2001

Ginsborg, Paul. *A History of Contemporary Italy: Society and Politics, 1943 - 1988*. London, UK .and New York, N.Y.: Penguin Books, 1990

Italy and its Discontents: Family, Civil Society, State, 1980 - 2001. New York, N.Y.: .______ .Palgrave Macmillan, 2003

.Kogan, Norman. *A Political History of Italy: The Postwar Years*. New York, NY: Praeger, 1983

Mack Smith, Denis. *Modern Italy: A Political History*. Ann Arbor: University of Michigan Press, .1997

McCarthy, Patrick. *The Crisis of the Italian State: From the Origins of the Cold War to the Fall of .Berlusconi and Beyond*. New York: St. Martin's Press, 1997

Sassoon, Donald. *Contemporary Italy: Economy, Society, and Politics since 1945*. New York: .Longman, 1997

.Zamagni, Vera. *The Economic History of Italy, 1860 - 1990*. Oxford: Clarendon Press, 1993

بولندا

Ash, Timothy Garton. *The Polish Revolution: Solidarity*. New Haven, CT: Yale University Press, 2002.

Davies, Norman. *Heart of Europe: A Short History of Poland*. Oxford, New York: Oxford University Press, 1986.

Gomulka, Stanislaw & Antony Polonsky. *Polish Paradoxes*. London and New York: Routledge, 1991.

Quinn, Frederick. *Democracy at Dawn: Notes from Poland and Points East*. College Station: Texas A&M University Press, 1998.

Schatz, Jaff. *The Generation: The Rise and Fall of the Jewish Communists of Poland*. Berkeley: University of California Press, 1991.

Toranska, Teresa. "*Them*"*: Stalin's Polish Puppets*. New York: Harper & Row, 1987.

Zamoyski, Adam. *The Polish Way: A Thousand - year History of the Poles and their Culture*. New York: F. Watts, 1988.

رومانيا

Boia, Lucian. *History and Myth in Romanian Consciousness*. Budapest: Central European University Press, 2001.

Mitu, Sorin. *National Identity of Romanians in Transylvania*. Budapest: Central European University Press, 2001.

Shafir, Michael. *Romania, Politics, Economics, and Society: Political Stagnation and Simulated Change*. Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1985.

Tismaneanu, Vladimir. *Stalinism for all Seasons: A Political History of Romanian Communism*. Berkeley: University of California Press, 2003.

Verdery, Katherine. *Transylvanian Villagers: Three Centuries of Political, Economic, and Ethnic Change*. Berkeley: University of California Press, 1983.

______. *National Ideology under Socialism: Identity and Cultural Politics in Ceausescu's Romania*. Berkeley: University of California Press, 1991.

إسبانيا والبرتغال

Boyd, Carolyn P. *Historia Patria: Politics, History, and National Identity in Spain, 1875 - 1975*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1997.

Carr, Raymond & Juan Pablo Fusi. *Spain, Dictatorship to Democracy*. London and Boston: Allen & Unwin, 1981.

Gallagher, Tom. *Portugal: A Twentieth - century Interpretation*. Manchester: Manchester .University Press, 1983

Guirao, Fernando. *Spain and the Reconstruction of Western Europe, 1945 - 57: Challenge and* .*Response*. New York: St. Martin's Press, 1998

Herr, Richard. *An Historical Essay on Modern Spain*. Berkeley: University of California Press, .1974

.Hooper, John. *The New Spaniards*. London and New York: Penguin Books, 1995

Kinder, Marsha. *Blood Cinema: The Reconstruction of National Identity in Spain*. Berkeley: .University of California Press, 1993

Payne, Stanley G. *Politics and Society in Twentieth - Century Spain*. New York: New Viewpoints, .1976

Pérez Díaz, Víctor. *Spain at the Crossroads: Civil Society, Politics, and the Rule of Law*. .Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999

Pinto, Antonio Costa. *Salazar's Dictatorship and European Fascism: Problems and Perspectives of* .*Interpretation*. Boulder, CO: Social Science Monographs, 1994

Preston, Paul. *Spain in Crisis: The Evolution and Decline of the Franco Régime*. Hassocks, UK: .Harvester Press, 1976

______. *The Politics of Revenge: Fascism and the Military in Twentieth - century Spain*. New .York: Routledge, 1995

المملكة المتحدة وإيرلندا

Addison, Paul. *Now the War is Over: A Social History of Britain, 1945 - 51*. London: Jonathan .Cape, 1985

Barnett, Correlli. *The Audit of War: The Illusion & Reality of Britain as a Great Nation*. London: .Macmillan, 1986

.Benson, John. *The Rise of Consumer Society in Britain, 1880 - 1980*. London: Longman, 1994

.Coogan, Tim Pat. *The IRA*. New York: Palgrave, 2002

Parliamentary Reform 1933 - 1960; a Survey of Suggested Reforms. London: Published for .Hansard Society by Cassell, 1961

.Hennessy, Peter. *Never again: Britain, 1945 - 1951*. New York: Pantheon Books, 1993

McKibbin, Ross. *Classes and Cultures: England 1918 - 1951*. Oxford: Oxford University Press, .1998

.McKittrick, David. *Making Sense of the Troubles*. New York: New Amsterdam Books, 2002

Morgan, Kenneth O. *The People's Peace: British History, 1945 - 1989*. Oxford: Oxford University .Press, 1990

.Porter, Roy. *London, a Social History*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1995

Reynolds, David. *Britannia Overruled: British Policy and World Power in the Twentieth Century*. .London: Longman, 1991

Sked, Alan & Chris Cook. *Post - war Britain: A Political History*. New York: Penguin Books, .1990

.Woodhouse, C. M. *British Foreign Policy since the Second World War*. New York: Praeger, 1962

Young, Hugo. *This Blessed Plot: Britain and Europe from Churchill to Blair*. Woodstock, N.Y.: .Overlook Press, 1999

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

.Amalrik, Andrei. *Will the Soviet Union Survive until 1984?*. New York: Penguin Books, 1980

Bardach, Janusz. *Surviving Freedom: After the Gulag*. Berkeley: University of California Press, .2003

Butenko, I. A. & Kirill Razlogov. *Recent Social Trends in Russia, 1960 - 1995*. Montreal: McGill - .Queen's University Press, 1997

.Deutscher, Isaac. *Russia after Stalin*. Indianapolis: Bobbs - Merrill, 1969

Dobb, Maurice Herbert. *Soviet Economic Development since 1917*. New York: International .Publishers, 1967

Hosking, Geoffrey A. *The First Socialist Society: A History of the Soviet Union from within*. .Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990

.*Church, Nation, and State in Russia and Ukraine*. New York: St. Martin's Press, 1991 .______

Keep, John L. H. *Last of the Empires: A History of the Soviet Union, 1945 - 1991*. Oxford, New .York: Oxford University Press, 1995

King, Charles, *The Moldovans: Romania, Russia, and the Politics of Culture*. Stanford: Hoover .Institution Press, 2000

Kotkin, Stephen. *Magnetic Mountain: Stalinism as a Civilization*. Berkeley: University of .California Press, 1995

Malia, Martin E. *The Soviet Tragedy: A History of Socialism in Russia, 1917 - 1991*. New York: .Free Press, 1994

.McAuley, Mary. *Soviet Politics 1917 - 1991*. Oxford: Oxford University Press, 1992

.Nove, Alec. *An Economic History of the USSR, 1917 - 1991*. New York: Penguin Books, 1992

Petrone, Karen. *Life has Become more Joyous, Comrades: Celebrations in the Time of Stalin*. .Bloomington: Indiana University Press, 2000

Polian, P. M. Against their Will: The History and Geography of Forced Migrations in the USSR. Budapest: Central European University Press, 2004.

Reid, Anna. *Borderland: A Journey through the History of Ukraine*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1999.

Rosenberg, William G. & Marilyn Blatt Young. *Transforming Russia and China: Revolutionary Struggle in the Twentieth Century*. New York: Oxford University Press, 1982.

Schapiro, Leonard. *The Communist Party of the Soviet Union*. New York: Random House, 1970.

Wilson, Andrew. *The Ukrainians: Unexpected Nation*. New Haven: Yale University Press, 2002.

Yakovlev, A. N., Anthony Austin & Paul Hollander. *A Century of Violence in Soviet Russia*. New Haven, CT: Yale University Press, 2002.

يوغسلافيا

Allcock, John B. *Explaining Yugoslavia*. New York: Columbia University Press, 2000.

Drakulic, Slavenka. *How we Survived Communism and even Laughed*. London: Hutchinson, 1992.

Unfinished Peace: Report of the International Commission on the Balkans. Washington D.C.: Carnegie Endowment, 1996.

Judah, Tim. *The Serbs: History, Myth, and the Destruction of Yugoslavia*. New Haven: Yale University Press, 2000.

Lampe, John R. *Yugoslavia as History: Twice there Was a Country*. New York: Cambridge University Press, 2000.

Lampe, John R. *Yugoslav - American Economic Relations since World War II*. Durham: Duke University Press, 1990.

Malcolm, Noel. *Kosovo: A Short History*. New York: New York University Press, 1998.

Ron, James. *Frontiers and Ghettos: State Violence in Serbia and Israel*. Berkeley: University of California Press, 2003.

Tanner, Marcus. *Croatia: A Nation Forged in War*. New Haven, CT: Yale University Press, 2001.

Wachtel, Andrew. *Making a Nation, Breaking a Nation: Literature and Cultural Politics in Yugoslavia.* Stanford, CA: Stanford University Press, 1998.

West, Rebecca. *Black Lamb and Grey Falcon: The Record of a Journey through Jugoslavia in 1937*. London: Melbourne Macmillan, 1968.

موضوعات

الحرب الباردة

Cronin, James E. *The World the Cold War Made: Order, Chaos and the Return of History*. New York: Routledge, 1996.

Dockrill, M. L. *The Cold War, 1945 - 1963*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press International, .1988

FitzGerald, Frances. *Way out there in the Blue: Reagan, Star Wars, and the End of the Cold War*. .New York: Simon & Schuster, 2000

Gaddis, John Lewis. *The Long Peace: Inquiries into the History of the Cold War*. New York: .Oxford University Press, 1987

.*We Now Know: Rethinking Cold War History*. Oxford: Oxford University Press, 1997 .______

Gray, William Glenn. *Germany's Cold War: The Global Campaign to Isolate East Germany, 1949 - .1969*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2003

Gress, David. *From Plato to NATO: The Idea of the West and its Opponents*. New York: Free Press, .1998

.Halle, Louis Joseph. *The Cold War as History*. New York, NY: HarperPerennial, 1991

Isaacs, Jeremy & Taylor Downing. *Cold War: An Illustrated History, 1945 - 1991*. Boston: Little, .Brown & Co., 1998

Leffler, Melvyn P. & David S. Painter. *Origins of the Cold War: An International History*. London: .Routledge, 2005

Murphy, David E., Sergei A. Kondrashev & George Bailey. *Battleground Berlin: CIA vs. KGB in .the Cold War*. New Haven: Yale University Press, 1997

.Weiler, Peter. *British Labour and the Cold War*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1988

Zubok, V. M. & Konstantin Pleshakov. *Inside the Kremlin's Cold War: From Stalin to Khrushchev.* .Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996

الثقافة والفنون

Aldgate, Anthony, James Chapman & Arthur Marwick. *Windows on the Sixties: Exploring Key .Texts of Media and Culture*. London: I. B. Tauris, 2000

Bartov, Omer. *The "Jew" in Cinema: From The Golem to Don't Touch my Holocaust*. Bloomington: .Indiana University Press, 2005

Blécourt, Willem de & Owen Davies. *Witchcraft Continued: Popular Magic in Modern Europe*. .Manchester: Manchester University Press, 2004

Carroll, David. *French Literary Fascism: Nationalism, Anti - Semitism, and the Ideology of .Culture*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1995

Chudo, Alicia. *And Quiet Flows the Vodka, or, When Pushkin Comes to Shove: The Curmudgeon's Guide to Russian Literature and Culture, with the Devil's Dictionary of Received Ideas, Alphabetical Reflection on the Loathsomeness of Russia, American Academia, and Humanity in .General*. Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 2000

Clark, Katerina. *Petersburg, Crucible of Cultural Revolution*. Cambridge: Harvard University
.Press, 1995

Cohn, Ruby. *From Desire to Godot: Pocket Theater of Postwar Paris*. Berkeley: University of
.California Press, 1987

Dalle Vacche, Angela. *The Body in the Mirror: Shapes of History in Italian Cinema*. Princeton,
.N.J.: Princeton University Press, 1992

Demetz, Peter. *After the Fires: Recent Writing in the Germanies, Austria, and Switzerland*. San
.Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1992

Dennis, David B. *Beethoven in German Politics, 1870 - 1989*. New Haven: Yale University Press,
.1996

Durgnat, Raymond. *A Mirror for England; British Movies from Austerity to Affluence*. New York:
.Praeger, 1971

Ellwood, David W., Rob Kroes & Gian Piero Brunetta. *Hollywood in Europe: Experiences of a*
.*Cultural Hegemony*. Amsterdam: Free University Press, 1994

Fehrenbach, Heide. *Cinema in Democratizing Germany: Reconstructing National Identity after*
.*Hitler*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1995

Figes, Orlando. *Natasha's Dance: A Cultural History of Russia*. New York: Metropolitan Books,
.2002

Forrester, Sibelan E. S., Magdalena J. Zaborowska & Elena Gapova. *Over the Wall / After the Fall:*
Postcommunist Cultures through an East - West Gaze. Bloomington: Indiana University Press,
.2004

Goetz - Stankiewicz, Marketa. *DramaContemporary - - Czechoslovakia: Plays*. New York:
.Performing Arts Journal Publications, 1985

Hanák, Péter. *The Garden and the Workshop: Essays on the Cultural History of Vienna and*
.*Budapest.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998

.Haraszti, Miklós. *The Velvet Prison: Artists under State Socialism*. New York: Basic Books, 1987

.Harker, David. *One for the Money: Politics and Popular Song*. London: Hutchinson, 1980

Hewison, Robert. *In Anger: British Culture in the Cold War, 1945 - 60*. New York: Oxford
.University Press, 1981

Too Much: Art and Society in the Sixties, 1960 - 75. New York: Oxford University Press, .______
.1987

.*Culture and Consensus: England, Art and Politics since 1940*. London: Methuen, 1995 .______

Insdorf, Annette. *Indelible Shadows: Film and the Holocaust*. New York: Cambridge University
.Press, 2003

Kaes, Anton. *From Hitler to Heimat: The Return of History as Film*. Cambridge, MA.: Harvard
.University Press, 1989

Laqueur, Walter & George L. Mosse. *Literature and Politics in the Twentieth Century*. New York: Harper & Row, 1967.

Marks, Steven G. *How Russia Shaped the Modern World: From Art to Anti - semitism, Ballet to Bolshevism*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2003.

Marwick, Arthur. *The Sixties: Cultural Revolution in Britain, France, Italy, and the United States, c. 1958 - c. 1974*. Oxford: Oxford University Press, 1998.

Nepomnyashchy, Catharine Theimer. *Abram Tertz and the Poetics of Crime*. New Haven: Yale University Press, 1995.

O’Flaherty, Kathleen Mary Josephine. *The Novel in France, 1945 - 1965: A General Survey*. Cork: Cork University Press, 1973.

Poiger, Uta G. *Jazz, Rock, and Rebels: Cold War Politics and American Culture in a Divided Germany*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 2000.

Rearick, Charles. *The French in Love and War: Popular Culture in the Era of the World Wars*. New Haven, CT.: Yale University Press, 1997.

Roman, Denise. *Fragmented Identities: Popular Culture, Sex, and Everyday Life in Post - communist Romania*. Lanham: Lexington Books, 2003.

Sorlin, Pierre. *European Cinemas, European Societies, 1939 - 1990*. New York: Routledge, 1991.

Strinati, Dominic & Stephen Wagg. *Come on Down?: Popular Media Culture in Post - war Britain*. London: Routledge, 1992.

Suleiman, Susan Rubin & Éva Forgács. *Contemporary Jewish Writing in Hungary: An Anthology*. Lincoln: University of Nebraska Press, 2003.

الاقتصاد

Armstrong, Philip, Andrew Glyn & John Harrison. *Capitalism since 1945*. Oxford: Basil Blackwell, 1991.

Bardou, Jean - Pierre. *The Automobile Revolution: The Impact of an Industry*. Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1982.

Berend, T. Iván & György Ránki. *Economic Development in East - Central Europe in the 19th and 20th Centuries*. New York: Columbia University Press, 1974.

Crafts, N. F. R. & Gianni Toniolo. *Economic Growth in Europe since 1945*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Eichengreen, Barry J. *Europe’s Postwar Recovery*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Flora, Peter et al. *State, Economy, and Society in Western Europe 1815 - 1975: A Data Handbook in Two Volumes*. Frankfurt am Main: Campus Verlag, 1983.

Floud, Roderick & Deirdre N. McCloskey. *The Economic History of Britain since 1700*. New York: Cambridge University Press, 1994.

Giersch, Herbert & Holger Schmieding. *The Fading Miracle: Four Decades of Market Economy in Germany*. New York: Cambridge University Press, 1992.

Gourevitch, Peter Alexis. *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises*. Ithaca: Cornell University Press, 1986.

Hobsbawm, E. J. & Chris Wrigley. *Industry and Empire: From 1750 to the Present Day*. New York: The New Press, 1999.

James, Harold. *International Monetary Cooperation since Bretton Woods*. Washington, D.C.: IMF, 1996.

Kaser, Michael Charles & E. A. Radice (eds.). *The Economic History of Eastern Europe, 1919 - 1975*. Oxford: Clarendon Press, 1985.

Maier, Charles S. *In Search of Stability: Explorations in Historical Political Economy*. New York: Cambridge University Press, 1987.

Marglin, Stephen A. & Juliet Schor. *The Golden Age of Capitalism: Reinterpreting the Postwar Experience*. Oxford: Clarendon Press, 1990.

Mills, Dennis R. *English Rural Communities: The Impact of a Specialised Economy*. London: Macmillan, 1973.

Milward, Alan S. *The European Rescue of the Nation - state*. Berkeley: University of California Press, 1992.

Nove, Alec. *The Economics of Feasible Socialism Revisited*. London: HarperCollins Academic, 1991.

Reich, Simon. *The Fruits of Fascism: Postwar Prosperity in Historical Perspective*. Ithaca: Cornell University Press, 1990.

Tsoukalis, Loukas. *The New European Economy: The Politics and Economics of Integration*. New York: Oxford University Press, 1993.

Williams, Allan M. *The Western European Economy: A Geography of Post - war Development*. Totowa, N. J.: 1987.

الاتحاد الأوروبي

Asbeek Brusse, Wendy. *Tariffs, Trade, and European Integration, 1947 - 1957: From Study Group to Common Market*. New York: St. Martin’s Press, 1997.

Bainbridge, Timothy & Anthony Teasdale. *The Penguin Companion to European Union*. New York: Penguin Books, 1995.

Gillingham, John. *European Integration, 1950 - 2003: Superstate or New Market Economy?*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Henderson, W. O. *The Genesis of the Common Market*. Chicago: Quadrangle Books, 1963.

Josselin, Daphne. *Money Politics in the New Europe: Britain, France and the Single Financial Market*. Houndmills: Macmillan Press, 1997.

Lipgens, Walter & Wilfried Loth. *Documents on the History of European Integration*. Berlin: De Gruyter, 1985.

Moravcsik, Andrew. *The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1998.

Nelson, Brian, David Roberts & Walter Veit. *The European Community in the 1990s: Economics, Politics, Defense*. New York: Berg, 1992.

Stirk, Peter M. R. *European Unity in Context: The Interwar Period*. New York: Pinter Publishers, 1989.

Tugendhat, Christopher. *Making Sense of Europe*. New York: Columbia University Press, 1988.

أوروبا والولايات المتحدة

Brenner, Michael J. *Terms of Engagement: The United States and the European Security Identity.* Westport, CT.: Praeger, 1998.

Cohen, Stephen F. *Failed Crusade: America and the Tragedy of Post - Communist Russia*. New York: W. W. Norton, 2001.

De Grazia, Victoria. *Irresistible Empire: America's Advance through Twentieth - century Europe.* Cambridge, Ma.: Harvard University Press, 2005.

Diner, Dan. *America in the Eyes of the Germans: An Essay on Anti - Americanism*. Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 1996.

Garton Ash, Timothy. *Free World: America, Europe, and the Surprising Future of the West*. New York: Random House, 2004.

Gordon, Philip H. & Jeremy Shapiro. *Allies at War: America, Europe, and the Crisis over Iraq*. New York: McGraw - Hill, 2004.

Michta, Andrew A. *America's New Allies: Poland, Hungary, and the Czech Republic in NATO*. Seattle: University of Washington Press, 1999.

Pells, Richard H. *Not like us: How Europeans Have Loved, Hated, and Transformed American Culture since World War II*. New York, NY: Basic Books, 1997.

Servan - Schreiber, Jean - Jacques. *The American Challenge*. New York: Atheneum, 1968.

Wall, Irwin M. *The United States and the Making of Postwar France, 1945 - 1954*. New York: Cambridge University Press, 1991.

المهاجرون والأقليات

Acton, T. A. *Gypsy Politics and Social Change; the Development of Ethnic Ideology and Pressure Politics among British Gypsies from Victorian Reformism to Romany Nationalism*. London and Boston: Routledge; K. Paul, 1974.

Baldwin - Edwards, Martin & Martin A. Schain. *The Politics of Immigration in Western Europe*. Portland, OR.: Frank Cass, 1994.

Bjørgo, Tore & Rob Witte. *Racist Violence in Europe*. New York: St. Martin's Press, 1993.

Collinson, Sarah. *Beyond Borders: West European Migration Policy towards the 21st Century*. London: Royal Institute of International Affairs, 1993.

Freeman, Gary P. *Immigrant Labor and Racial Conflict in Industrial Societies: The French and British Experience, 1945 - 1975*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979.

Haus, Leah A. *Unions, Immigration, and Internationalization: New Challenges and Changing Coalitions in the United States and France*. New York: Palgrave Macmillan, 2002.

Ireland, Patrick R. *The Policy Challenge of Ethnic Diversity: Immigrant Politics in France and Switzerland*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1994.

Jackson Preece, Jennifer. *National Minorities and the European Nation - states System*. Oxford: Oxford University Press, 1998.

King, Russell. *Mass Migration in Europe: The Legacy and the Future*. New York: Wiley, 1995.

Levy, Daniel & Yfaat Weiss. *Challenging Ethnic Citizenship: German and Israeli Perspectives on Immigration*. New York: Berghahn Books, 2002.

Mandelbaum, Michael. *The New European Diasporas: National Minorities and Conflict in Eastern Europe*. New York: Council on Foreign Relations Press, 2000.

Phillips, Mike & Trevor Phillips. *Windrush: The Irresistible Rise of Multi - racial Britain*. London: HarperCollins, 1998.

Senocak, Zafer & Leslie A. Adelson. *Atlas of a Tropical Germany: Essays on Politics and Culture, 1990 - 1998*. Lincoln: University of Nebraska Press, 2000.

Soysal, Yasemin Nuho glu. *Limits of Citizenship: Migrants and Post - national Membership in Europe.* Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Teitelbaum, Michael S. & J. M. Winter. *A Question of Numbers: High Migration, Low Fertility, and the Politics of National Identity*. New York: Hill & Wang, 1998.

Winder, Robert. *Bloody Foreigners: The Story of Immigration to Britain*. London: Little, Brown, 2004.

مفكرون

Annan, Noel Gilroy Annan. *Our Age: Portrait of a Generation*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1990.

.Caute, David. *Communism and the French Intellectuals, 1914 - 1960*. New York: Macmillan, 1964

Chiaromonte, Nicola. *The Worm of Consciousness and Other Essays*. New York: Harcourt Brace .Jovanovich, 1976

Enzensberger, Hans Magnus. *Europe, Europe: Forays into a Continent*. New York: Pantheon .Books, 1989

Foucault, Michel. *The Order of Things; an Archaeology of the Human Sciences*. New York: .Vintage Books, 1973

Giesen, Bernhard. *Intellectuals and the German Nation: Collective Identity in an Axial Age*. New .York: Cambridge University Press, 1998

Goldfarb, Jeffrey C. *Beyond Glasnost: The Post - totalitarian Mind*. Chicago: University of .Chicago Press, 1991

Harris, Frederick John. *Encounters with Darkness, French and German Writers on World War II*. .New York: Oxford University Press, 1983

Hughes, H. Stuart. *The Obstructed Path: French Social thought in the Years of Desperation, 1930 - .1960*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002

Hughes, H. Stuart. *Sophisticated Rebels: The Political Culture of European Dissent, 1968 - 1987*. .Cambridge, Ma.: Harvard University Press, 1988

Judt, Tony. *The Burden of Responsibility: Blum, Camus, Aron, and the French Twentieth Century*. .Chicago: University of Chicago Press, 1998

Khilnani, Sunil. *Arguing Revolution. The Intellectual Left in Post - War France*. Newhaven: Yale .University Press, 1993

.Koestler, Arthur. *The Trail of the Dinosaur & Other Essays*. New York: Macmillan, 1955

Lilla, Mark. *New French Thought: Political Philosophy*. Princeton, N.J.: Princeton University .Press, 1994

Lottman, Herbert R. *The Left Bank: Writers, Artists, and Politics from the Popular Front to the .Cold War*. Chicago: University of Chicago Press, 1998

Lyotard, Jean François. *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge*. Minneapolis: .University of Minnesota Press, 1984

Macciocchi, Maria Antonietta & Louis Althusser. *Letters from inside the Italian Communist Party .to Louis Althusser*. London: NLB, 1973

Merquior, José Guilherme. *From Prague to Paris: A Critique of Structuralist and Post - .structuralist Thought*. London: Verso, 1986

Michnik, Adam. *Letters from Prison and Other Essays*. Berkeley: University of California Press, .1985

.Milosz, Czeslaw. *The Captive Mind*. New York: Vintage International, 1990

Müller, Jan - Werner. *Another Country: German Intellectuals, Unification, and National Identity*. .New Haven: Yale University Press, 2000

Poster, Mark. *Existential Marxism in Postwar France: From Sartre to Althusser*. Princeton, N.J.: .Princeton University Press, 1975

Schivelbusch, Wolfgang. *In a Cold Crater: Cultural and Intellectual Life in Berlin, 1945 - 1948*. .Berkeley: University of California Press, 1998

.Stern, J. P. *The Heart of Europe: Essays on Literature and Ideology*. Oxford: Blackwell, 1992

Walicki, Andrzej. *A History of Russian Thought from the Enlightenment to Marxism*. Stanford: .Stanford University Press, 1979

______. *Stanislaw Brzozowski and the Polish Beginnings of "Western Marxism"*. Oxford: Oxford .University Press, 1989

أحزاب وحركات سياسية

Barltrop, Robert. *The Monument. The Story of the Socialist Party of Great Britain*. London: Pluto .Press, 1975

Blackmer, Donald L. M. & Annie Kriegel. *The International Role of the Communist Parties of Italy and France*. Cambridge, MA.: Harvard University, 1975.

Buchanan, Tom & Martin Conway. *Political Catholicism in Europe, 1918 - 1965*. Oxford: Oxford .University Press, 1996

Cheles, Luciano, Ronnie Ferguson & Michalina Vaughan. *The Far Right in Western and Eastern Europe*. New York: Longman, 1995.

Eley, Geoff. *Forging Democracy: The History of the Left in Europe, 1850 - 2000*. New York: .Oxford University Press, 2002

Evans, Robert H. *Coexistence: Communism and its Practice in Bologna, 1945 - 1965*. University .of Notre Dame Press, 1967

Hockenos, Paul. *Free to Hate: The Rise of the Right in Post - communist Eastern Europe*. New .York: Routledge, 1993

.Johnson, R. W. *The Long March of the French Left*. New York: St. Martin’s Press, 1981

Kalyvas, Stathis N. *The Rise of Christian Democracy in Europe*. Ithaca, N.Y.: Cornell University .Press, 1996

Kertzer, David I. *Politics & Symbols: The Italian Communist Party and the Fall of Communism*. .New Haven: Yale University Press, 1996

Kolinsky, Martin & William E. Paterson. *Social and Political Movements in Western Europe*. .London: Croom Helm, 1976

Krantz, Frederick. *History from Below: Studies in Popular Protest and Popular Ideology*. Oxford: Blackwell, 1988.

Lange, Peter & Maurizio Vannicelli. *The Communist Parties of Italy, France, and Spain: Postwar Change and Continuity: A Casebook*. London: Allen & Unwin, 1981.

Lindemann, Albert S. *A History of European Socialism*. New Haven: Yale University Press, 1983.

Markovits, Andrei S. & Philip S. Gorski. *The German Left: Red, Green and Beyond*. New York: Oxford University Press, 1993.

Morgan, Roger & Stefano Silvestri. *Moderates and Conservatives in Western Europe: Political Parties, the European Community, and the Atlantic Alliance*. Rutherford, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 1983.

Pelling, Henry & Alastair J. Reid. *A Short History of the Labour Party*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Ramet, Sabrina P. *The Radical Right in Central and Eastern Europe since 1989*. University Park: Pennsylvania State University Press, 1999.

Rémond, René. *The Right Wing in France from 1815 to De Gaulle*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1969.

Sassoon, Donald. *The Strategy of the Italian Communist Party: From the Resistance to the Historic Compromise*. New York: St. Martin's Press, 1981.

Schain, Martin, Aristide R. Zolberg & Patrick Hossay. *Shadows Over Europe: The Development and Impact of the Extreme Right in Western Europe*. New York: Palgrave, 2002.

Urban, Joan Barth. *Moscow and the Italian Communist Party: From Togliatti to Berlinguer*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986.

Vinen, Richard. *Bourgeois Politics in France, 1945 - 1951*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Wall, Irwin M. *French Communism in the Era of Stalin: The Quest for Unity and Integration, 1945 - 1962*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1983.



Estruch, Juan. *Saints and Schemers: Opus Dei and its Paradoxes*. New York: Oxford University Press, 1995.

Gruber, Ruth Ellen. *Virtually Jewish: Reinventing Jewish Culture in Europe*. Berkeley: University of California Press, 2002.

Karam, Azza M. *Transnational Political Islam: Religion, Ideology, and Power*. London: Pluto Press, 2004.

Reese, Thomas J. *Inside the Vatican: The Politics and Organization of the Catholic Church*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996.

دولة الرفاه

Atkinson, Alexander & Gunnar Viby Mogensen. *Welfare and Work Incentives: A North European Perspective*. Oxford: Oxford University Press, 1993.

Atkinson, A. B. *The Economic Consequences of Rolling Back the Welfare State*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1999.

______. *Incomes and the Welfare State: Essays on Britain and Europe*. New York: Cambridge University Press, 1995.

Blackburn, Robin. *Banking on Death or Investing in Life: The History and Future of Pensions*. London: Verso, 2003.

Cochrane, Allan, John Clarke & Sharon Gewirtz. *Comparing Welfare States*. London: Sage Publications in association with the Open University, 2001.

Esping - Andersen, Gosta. *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990.

Flora, Peter. *Growth to Limits: The Western European Welfare States since World War II*. Berlin: W. de Gruyter, 1986.

Flora, Peter & Arnold J. Heidenheimer. *The Development of Welfare States in Europe and America*. New Brunswick, NJ.: Transaction Books, 1981.

Gladstone, David. *Poverty and Social Welfare*. London: Routledge, 1996.

Lawson, Roger & Bruce Reed. *Social Security in the European Community*. London: Chatham House, 1975.

Mishra, Ramesh. *The Welfare State in Crisis: Social Thought and Social Change*. New York: St. Martin’s Press, 1984.

______. *The Welfare State in Capitalist Society: Policies of Retrenchment and Maintenance in Europe, North America, and Australia*. New York: Harvester Wheatsheaf, 1990.

Payer, Lynn. *Medicine and Culture: Varieties of Treatment in the United States, England, West Germany, and France*. New York: Henry Holt, 1996.

Richardson, J. J. & Roger Henning. *Unemployment: Policy Responses of Western Democracies*. Beverly Hills, CA.: Sage Publications, 1984.

الحرب والذاكرة

Best, Geoffrey. *War and Law since 1945*. Oxford: Clarendon Press, 1994.

Boym, Svetlana. *The Future of Nostalgia*. New York: Basic Books, 2001.

Cohen, Shari. *Politics without a Past: The Absence of History in Post - communist Nationalism*. Durham: University Press, 1999.

Doumanis, Nicholas. *Myth and Memory in the Mediterranean: Remembering Fascism's Empire*. New York: Macmillan, 1997.

Farmer, Sarah Bennett. *Martyred Village: Commemorating the 1944 Massacre at Oradour - sur - Glane*. Berkeley: University of California Press, 1999.

Fishman, Sarah. *France at War: Vichy and the Historians*. New York: Berg, 2000.

Gildea, Robert. *The Past in French History*. New Haven: Yale University Press, 1994.

Hayner, Priscilla B. *Unspeakable Truths: Facing the Challenge of Truth Commissions*. New York: Routledge, 2002.

Jong, L. de. *The Netherlands and Nazi Germany*. Cambridge, MA.: Harvard University Press, 1990.

Kramer, Jane. *The Politics of Memory: Looking for Germany in the New Germany*. New York: Random House, 1996.

Lagrou, Pieter. *The Legacy of Nazi Occupation. Patriotic Memory and National Recovery in Western Europe, 1945 - 1965*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

McAdams, A. James. *Judging the Past in Unified Germany*. Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press, 2001.

Merridale, Catherine. *Night of Stone: Death and Memory in Twentieth Century Russia*. New York: Viking, 2001.

Paxton, Robert O., *Vichy France: Old Guard and New Order, 1940 - 1944*. New York: Knopf, 1972.

Rév, István. *Retroactive Justice: Prehistory of Post - communism*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2005.

Revel, Jacques & Lynn Hunt. *Histories: French Constructions of the Past*. New York: New Press, 1995.

Sebald, W. G. *On the Natural History of Destruction*. New York: Modern Library, 2004.

Winter, J. M. & Emmanuel Sivan. *War and Remembrance in the Twentieth Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

سيرة ومذكرات

Acheson, Dean. *Present at the Creation. My Years in the State Department*. London: Hamilton, 1970.

Antonov - Ovseenko, Anton. *The Time of Stalin. Portrait of a Tyranny*. New York: Harper & Row, 1981.

.Aron, Raymond. *Memoirs. Fifty Years of Political Reflection*. New York: Holmes & Meier, 1990

Barnstone, Willis. *Sunday Morning in Fascist Spain: A European Memoir, 1948 - 1953*. .Carbondale: Southern Illinois University Press, 1995

.Brandt, Willy. *My Life in Politics*. London: Hamish Hamilton, 1992

.Brandys, Kazimierz. *A Question of Reality*. New York: C. Scribners, 1980

.Brown, Archie. *The Gorbachev Factor*. Oxford: Oxford University Press, 1996

Bullock, Alan. *Ernest Bevin, Foreign Secretary: 1945 - 1951*. Oxford: Oxford University Press, .1985

.Campbell, John. *Edward Heath: A Biography*. London: J. Cape, 1993

.Molotov, Vyacheslav Mikhaylovich. *Molotov Remembers*. Chicago: Ivan Dee, 1993

.Clare, George. *Before the Wall: Berlin Days, 1946 - 1948*. New York: E. P. Dutton, 1990

.Clay, Lucius D. *Decision in Germany*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1970

Crane, Stephen Lee. *Survivor from an Unknown War: The Life of Isakjan Narzikul*. Upland, PA: .Diane Pub., 1999

.Demetz, Hanna. *The Journey from Prague Street*. New York: St. Martin's Press, 1990

.Deutscher, Isaac. *Stalin. A Political Biography*. Oxford: Oxford University Press, 1967

.Djilas, Milovan. *Wartime*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1980

.Dobrynin, Anatoliy Fedorovich. *In Confidence*. New York: Random House, 1995

.Eden, Anthony. *Full Circle. The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden*. London: Cassell, 1960

.Foot, Michael. *Aneurin Bevan. A Biography*. London: New English Library, 1966

.Friedländer, Saul. *When Memory Comes*. Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 2003

.Frisch, Max. *Sketchbook 1946 - 1949*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1977

.Garton Ash, Timothy. *The File: A Personal History*. New York: Vintage Books, 1998

Ginzburg, Evgeni Semenovna. *Journey into the Whirlwind*. New York: Harcourt Brace Jovanovich, .1975

Grundy, Trevor. *Memoir of a Fascist Childhood: A Boy in Mosley's Britain*. London: Heinemann, .1998

.Harris, Kenneth. *Attlee*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1995

.Healey, Denis. *The Time of my Life*. New York: W.W. Norton, 1990

.Heath, Edward. *Travels: People and Places in my Life*. London: Sidgwick & Jackson, 1977

.Heath, Edward. *The Course of my Life*. London: Coronet Books, 1999

Hörner, Helmut & Allan Kent Powell. *A German Odyssey. The Journal of a German Prisoner of .War.* Golden, CO.: Fulcrum Pub., 1991

.Kennan, George Frost. *Memoirs, 1925 - 1950*. London: Hutchinson, 1968

Kravchenko, Victor. *I Chose Freedom: The Personal and Political Life of a Soviet Official*. New .Brunswick, N.J.: Transaction, 1989

.Kun, Miklós. *Stalin. An Unknown Portrait*. Budapest: Central European University Press, 2003

.Lacouture, Jean. *De Gaulle: The Ruler, 1945 - 1970*. London: Harvill, 1991

.Leonhard, Wolfgang. *Child of the Revolution*. London: Ink Links, 1979

.Lodge, David. *Out of the Shelter*. New York: Penguin Books, 1989

.Mack Smith, Denis. *Mussolini*. New York: Vintage Books, 1983

Márai, Sándor. *Memoir of Hungary, 1944 - 1948*. Budapest: Corvina in association with Central .European University Press, 1996

Milosz, Czeslaw. *Native Realm: A Search for Self - definition*. New York: Farrar, Straus, Giroux, .2002

.Monnet, Jean. *Memoirs*. London: Collins, 1978

.Nowak, Jan. *Courier from Warsaw*. Detroit: Wayne State University Press, 1982

Padover, Saul K. *Experiment in Germany; the Story of an American Intelligence Officer*. New .York: Duell, 1946

.Pinkus, Oscar. *The House of Ashes*. Schenectady, N.Y.: Union College Press, 1990

.Preston, Paul. *Franco. A Biography*. New York, NY: Basic Books, 1994

Roberts, Frank. *Dealing with Dictators: The Destruction and Revival of Europe, 1930 - 70*. .London: Weidenfeld & Nicolson, 1991

.Ryder, Sue. *Child of my Love*. London: Harvill Press, 1997

.Sante, Luc. *The Factory of Facts*. New York: Pantheon Books, 1998

.Schwarz, Hans - Peter. *Konrad Adenauer*. Providence, RI: Berghahn Books, 1995

Sebag - Montefiore, Simon. *Stalin. The Court of the Red Tsar*. London: Weidenfeld & Nicolson, .2003

.Semprún, Jorge. *What a Beautiful Sunday!*. San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1982

Simmons, Michael. *The Reluctant President. A Political Life of Vaclav Havel*. London: Methuen, .1991

.Slingova, Marian. *Truth Will Prevail*. London: Merlin, 1968

.Souvarine, Boris. *Stalin, a Critical Survey of Bolshevism*. New York: Longmans, 1939

.Szulc, Tad. *Pope John Paul II. The Biography*. New York: Scribner, 1995

.Taubman, William. *Khrushchev: The Man and his Era*. New York: Norton, 2003

Tec, Nechama. *Dry Tears. The Story of a Lost Childhood*. New York: Oxford University Press, .1984

Tiersky, Ronald. *Francois Mitterrand: The Last French President*. New York: St. Martin’s Press, .2000

Wat, Aleksander. *My Century: The Odyssey of a Polish Intellectual*. New York: NY Review Books, .2003